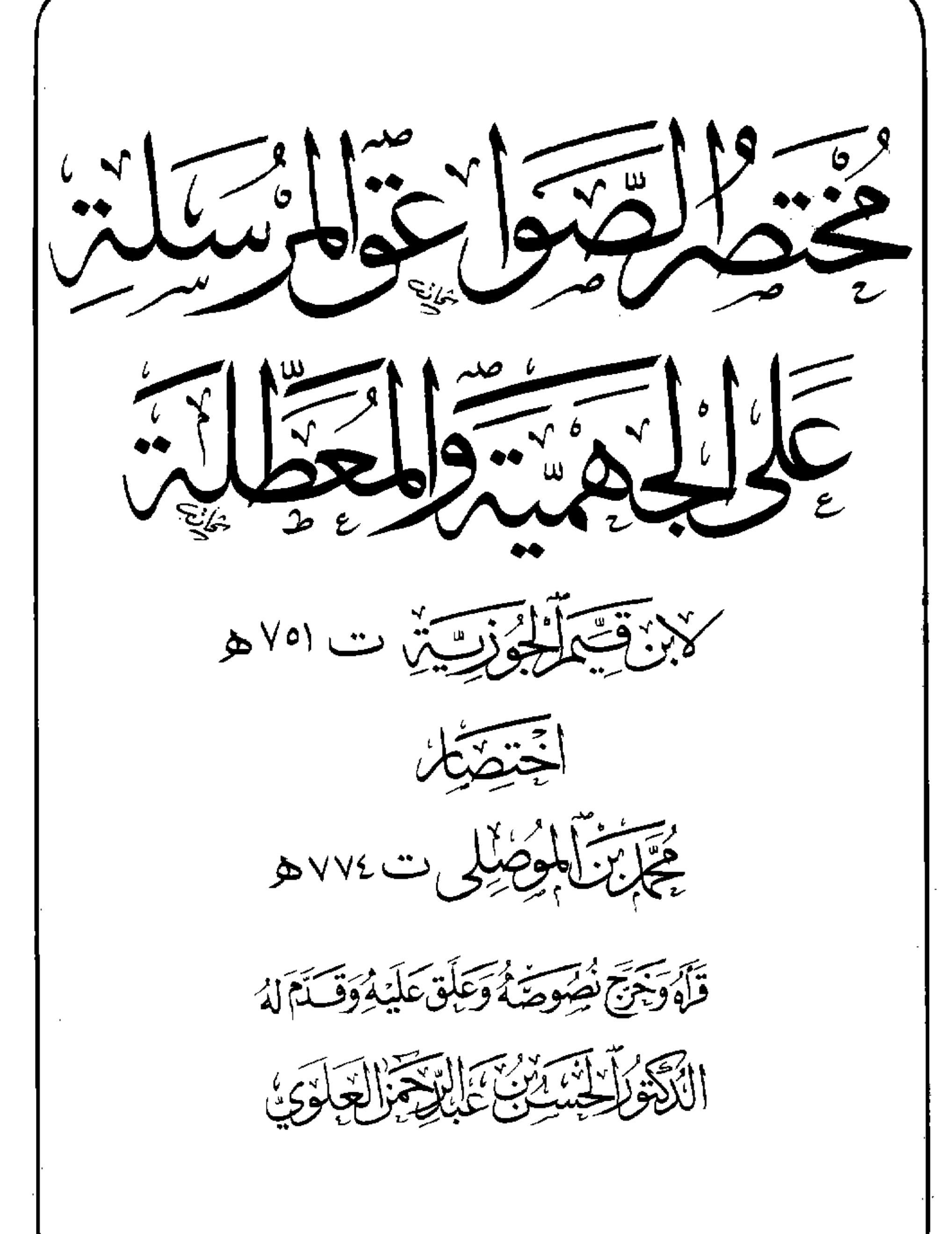


مختصر الصواعق المرسلة
على الجهمية والمعطلة

لابن قيم الجوزية ت ٧٥١ هـ

اختصار

محمد بن الموصلي ت ٧٧٤ هـ

قرأه وخرج نصوصه وعلق عليه وقدم له

الدكتور الحسن بن عبد الرحمن العلوي


نص الكتاب المحقق



[مقدمة المختصر]

الحمد لله نحمده ونستعينه[١] ، ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، (من يهد)[٢] الله فهو المهتدي ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، بعثه الله تعالى بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا ، (فتح به)[٣] أعينا عميا ، وآذانا صما وقلوبا غلفا ، وأقام به الملة العوجاء بأن قالوا : لا إله إلا الله ، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه[٤] وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد ، [فهذا استعجال الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، انتخبته من كلام شيخ الإسلام ، قدوة الأنام ، ناصر السنة ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية رحمه الله][٥] .

[حال الأمة قبل المبعث النبوي]

اعلم أن الله تعالى بعث رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم وأهل الأرض أحوج إلى رسالته من غيث السماء ، ومن نور الشمس الذي يذهب عنهم حنادس[٦] الظلماء ، فضرورتهم إليها أعظم الضرورات ، وحاجتهم إليها

---

(١) في « ت » : « بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين » .

(٢) في « د » و « ت » : « من يهدي » .

(٣) في « ت » : « فتح الله به » .

(٤) في « ت » : « وأصحابه » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) الحِندِس ، بالكسر : الليل المظلم ، يقال : ليل حِندِس وليلة حِندِسة ، وعبارة =

مقدمة على جميع الحاجات ، فإنه لا حياة للقلوب ولا سرور ولا لذة ولا نعيم ولا أمان ، إلا بأن تعرف ربها ومعبودها [وفاطرها][(١)] بأسمائه وصفاته وأفعاله ، ويكون ذلك أحب إليها مما سواه ، ويكون سعيها فيما يقربها إليه ، ومن المحال أن تستقل العقول البشرية بإدراك ذلك على التفصيل[(٢)] .

[مفتاح دعوة الرسل : معرفة المعبود بأسمائه وصفاته وأفعاله]

فاقتضت حكمة العزيز العليم بأن بعث الرسل به معرفين ، وإليه داعين ، ولمن أجابهم مبشرين ، ولمن خالفهم منذرين ، وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم معرفة المعبود سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله ، وعلى هذه المعرفة تنبني مطالب الرسالة جميعها ، فإن الخوف والرجاء والمحبة والطاعة والعبودية تابعة لمعرفة المرجو المخوف المطاع المعبود .

ولما كان مفتاح الدعوة الإلهية معرفة الرب تعالى قال أفضل الداعين إليه لمعاذ بن جبل[(٣)] ـ وقد أرسله إلى اليمن ـ : « إنك تأتي قوما

= الصحاح : « الليل الشديد الظلمة » . والجمع حنادِس ، وهي ثلاث ليال في الشهر (الثلاث الثامنة منه) تأتي بعد ليالي الظلم . انظر الصحاح واللسان والتاج مادة : « حندس » وكتاب مبادئ اللغة (ص٧) ، وصبح الأعشى (٢/ ٣٩٦) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٢) قال الإمام الشاطبي في الاعتصام (٢/ ٨٣١) : « إن الله جعل للعقول في إدراكها حدًّا تنتهي إليه لا تتعداه ، ولم يجعل لها سبيلا إلى الإدراك في كل المطلوب ، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون إذ لو كان كيف كان يكون ، فمعلومات الله لا تتناهى ، ومعلومات العبد متناهية ، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى » . اهـ . وقال العلامة ابن الوزير في إيثار الحق على الخلق (ص٣٤٤) : « . . . ولكن العقول أقل وأجهل وأدنى وأحقر من أن تحيط بجميع حِكَم الله تعالى وأسراره وغايات إرادته في قضاياه وأقداره » . وانظر : فتح الباري (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١) .

(٣) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي =

أهل كتاب[١] ، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، فإذا عرفوا الله ؛ فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة . . » الحديث ، وهو في الصحيحين[٢] واللفظ لمسلم[٣] .

وقد نزه سبحانه نفسه عن غير ما يصفه به المرسلون فقال : ﴿ سُبْحَانَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾[٤] قال غير واحد : « هم الرسل »[٥] وقال تعالى : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ *

= المدني البدري ، الصحابي الجليل الشهير الفقيه ، أعلم الأمة بالحلال والحرام ، مات بناحية الأردن سنة (١٧) وقيل (١٨) .

وانظر : الاستيعاب (٣/ ١٤٠٢ ـ ١٤٠٧) وأسد الغابة (٥/ ١٩٤ ـ ١٩٧) والإصابة (٦/ ١٣٦ ـ ١٣٨) .

(١) في « ت » : « إنك تأتي قوما من أهل الكتاب » وهي إحدى روايات الحديث .
وقد خص الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩) أهل الكتاب هنا باليهود خاصة دون النصارى وهو قول لبعض أهل العلم ، وذهب آخرون إلى أن المراد اليهود والنصارى جميعا وهو الظاهر ، والعلم عند الله تعالى .
وانظر : المُعلم للمازري (١/ ١٩٣) وعون المعبود (٤/ ٤٦٧) .

(٢) البخاري في الزكاة ح١٣٩٥ (ص٢٧٦) و١٤٥٨ و١٤٩٦ وفي المظالم مختصرا ح٢٤٤٨ وفي المغازي ح٤٣٤٧ وفي التوحيد مختصرا ومطولا ح٧٣٧١ و٧٣٧٢ . ومسلم في الإيمان ح٢٩ ـ ٣١ (١/ ٥٠ ـ ٥١) كلاهما من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٣) ليس كل لفظه لمسلم .

(٤) سورة الصافات ، الآيتان (١٥٩ ـ ١٦٠) .

(٥) لم أقف عليه ، وقد ذكر المؤلف رحمه الله تعالى هذه الآية في مصنفه « جلاء الأفهام » (ص١٧٠) ثم قال عقبها : « فنزه سبحانه وتعالى عما يصفه به كل أحدٍ إلا المخلصين من عباده وهم الرسل ومن تبعهم . . » .

﴿وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[1] ، فنزه نفسه عما يصفه [٢/ب] به الخلق ، ثمّ سلّم على المرسلين لسلامة ما وصفوه به من النقائص والعيوب ، ثم حمد نفسه على تفرده بالأوصاف التي يستحق عليها كمال الحمد . ومن هاهنا أخذ إمام السنة محمد بن إدريس الشافعي[2] رحمه الله خطبة كتابه[3] حيث قال : « الحمد لله الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه خلقه »[4] فأثبت بهذه الكلمة أن صفاته إنما تتلقى بالسمع لا بآراء الخلق ، وأن أوصافه فوق ما يصفه [به][5] الخلق .

وقد شهد الله سبحانه لمن يرى أن ما جاء به الرسول ﷺ من عند الله هو الحق لا آراء الرجال بالعلم ، فقال تعالى : ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ وَيَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾[6] ، وقال

---

(١) سورة الصافات ، الآيات (١٨٠ ـ ١٨٢) .

(٢) هو محمد بن إدريس بن العباس أبو عبد الله الشافعي ، نسبة لجده الأعلى شافع ، الهاشمي القرشي ثم المطلبي ، أحد الأئمة الأربعة المجمع على إمامتهم وعدالتهم ، ولد في غزة بفلسطين سنة (١٥٠) ومات بمصر سنة (٢٠٤) وبها دُفن .
تاريخ بغداد (٢/ ٥٦ ـ ٧٣) والانتقاء (ص١١٥ ـ ١٦٢) وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٤٤ ـ ٦٧) والسير (١٠/ ٥ ـ ٩٩) .

(٣) يعني : « الرسالة » ، ويُطلق عليها أيضاً اسم الكتاب الذي كان يقوله الإمام الشافعي نفسه . انظر مقدمة محققها العلامة أحمد شاكر (ص١٢) ، وكتاب جماع العلم (ص٢٥ و ٣٢) ، وما سيأتي لاحقا (ص ١٦٣٤) مع التعليق (٤) .

(٤) الذي في الرسالة (ص٨) : « ولا يبلغ الواصفون كنه عظمته ، الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه به خلقه » .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٦) سورة سبأ آية (٦) . وكلمة ﴿ٱلۡعَزِيزِ﴾ من الآية ساقطة من « ت » .

تعالى : ﴿ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ﴾(١) ، فمن تعارض عنده ما جاء به الرسول ﷺ وآراء الرجال فقدمها عليه ، أو توقف فيه ، أو قدحت في كمال معرفته فهو أعمى عن الحق .

[بيان منزلة الرسول ﷺ ومكانته المنيفة]

وقد أخبر الله تعالى عن رسوله ﷺ أنه قال : ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾(٢) ، وأخبر تعالى عنه أنه سراج منير(٣) وأنه هادٍ إلى صراطٍ مستقيم(٤) وبأن من اتبع النور الذي أنزل معه هو المفلح لا غيره(٥) ، وأن من لم يحكّمه في كل ما تنازع فيه المتنازعون وينقاد لحكمه ولا يكون عنده حرج منه فليس بمؤمن(٦) .

فكيف يجوز على من أخبر الله تعالى عنه بما ذكر أن يكون قد أخبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله (بما الهدى)(٧) في خلاف ظاهره ، والحق في إخراجه عن حقائقه ، وحمله على وحشي اللغات(٨) ومستكرهات

(١) سورة الرعد آية (١٩) .

(٢) سورة يوسف (١٠٨) .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ الأحزاب الآيتان [٤٥ ـ ٤٦] .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ الشورى آية (٥٢) .

(٥) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ الأعراف آية (١٥٧) .

(٦) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ النساء آية (٦٥) .

(٧) في « ت » : « بالهدى» .

(٨) الوحشي والحُوشي بمعنى واحد ، وهو ما نفر عنه السمع من الكلام لغرابته ، وكذا إذا كانت اللفظة خشنة مستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرز والأعرابي القح ، أو وقعت =

التأويلات ، وأن حقائقه ضلال وتشبيه وإلحاد ، وأن الهدى والعلم في مجازه وإخراجه عن حقائقه ، وأحال الأمة فيه على آراء الرجال المتحيرين وعقول المتهوكين ، فيقول : إذا أخبرتكم عن الله وصفاته العلى بشيء فلا تعتقدوا حقيقته ، وخذوا معرفة مرادي به من آراء الرجال ومعقولها ، فإن الهدى والعلم فيه .

[اعتقاد أن النبي عليه الصلاة والسلام عرّف الأمة بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله]

معاذ الله ، فإنه لو أخرج عن ظاهره بتأويل المتأولين انتقضت عرى الإيمان كلها وكان لا تشاء طائفة من طوائف أهل الضلال أن تتأول النصوص على مذهبها إلا وجدت السبيل إليه .

والمقصود أن الله تعالى أكمل للرسول ولأمته به دينهم ، وأتم عليهم به نعمته ، ومحال مع هذا أن يدع ما خلق له الخلق وأرسلت به الرسل وأنزلت به الكتب ونُصبت عليه القِبْلة وأُسست عليه الملة ، وهو باب الإيمان به ومعرفته ومعرفة أسمائه وصفاته وأفعاله ـ ملتبساً مشتبها حقه بباطله ، لم يتكلم فيه بما هو الحق ، بل تكلم بما (ظاهره هو الباطل)[1] والحق في إخراجه عن ظاهره ، وكيف[2] يكون أفضل الرسل وأجل الكتب غير وافٍ بتعريف ذلك على أتم الوجوه ، مبيِّن له بأكمل [٣/أ] البيان ، موضح له غاية الإيضاح ، مع شدة حاجة النفوس إلى معرفته ، وهو أفضل ما اكتسبته النفوس وأجل ما حصلته القلوب .

ومن المحال أن يكون ﷺ قد علمهم آداب الغائط قبله وبعده ومعه ،

= غير موقعها وأُتي بها مع ما ينافرها ولا يلائم شكلها فتلك وحشية .

انظر : العمدة لابن رشيق (٢/ ١٠١٥ ـ ١٠١٦) وشرح كفاية المتحفظ (ص٩٠ ـ ٩٢) .

(١) في « د » و« ن » : « بماذا هو الباطل » .

(٢) في « ت » : « فكيف » .

وآداب الوطء والطعام والشراب(١) ، ويترك أن يعلمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه بقلوبهم في ربهم ومعبودهم الذي معرفته غاية المعارف ، والوصول إليه أجل(٢) المطالب ، وعبادته وحده لا شريك له أقرب الوسائل ، ويخبرهم بما ظاهره ضلال وإلحاد ، ويحيلهم في فهم ما أخبرهم(٣) به عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله على مستكرهات التأويل وما تحكم به عقولهم ، هذا وهو القائل : « تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك»(٤) .

وهو القائل : « ما بعث الله من نبي إلا كان حقا عليه أن يدل أُمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم »(٥) .

---

(١) للاطلاع على نصوص السنة في آداب التخلي وقضاء الحاجة يراجع صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (١/ ٢٤٢ ـ ٢٥٦) وزاد المعاد (٢/ ٣٨٣ ـ ٣٨٧) .
ولمعرفة آداب الوطء ينظر عشرة النساء للإمام النسائي ح٧٥ ـ ٢٤٧ (ص١٠٦ ـ ٢٠٠) وهو أيضاً مضمن في سننه الكبرى ح٨٩٦١ ـ ٩١٣٣ (٥/ ٣١٠ ـ ٣٥٣) .
وللوقوف على آداب الطعام والشراب يطالع كتاب الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ١٥٣ ـ ٢٢٤) وغذاء الألباب للسفاريني (٢/ ٨٦ ـ ١٨٥) .

(٢) في « ت » : « أتم » .

(٣) في « ت » : « ما أخبر »

(٤) هو جزء من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه ، أخرجه ابن ماجه في المقدمة ح٤٣ (١/ ١٦) وأحمد في المسند (٤/ ١٢٦) وابن أبي عاصم في السنة ح٢٦ ـ ٣٤ (١/ ٥٤ ـ ٥٧) والحاكم في المستدرك (١/ ٩٦) ، وهو صحيح الإسناد وله طرق ، وقد صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ح٤١ (١/ ٣٢) وفي ظلال الجنة في ح٢٦ ـ ٣٤ (ص١٧ ـ ٢٠) وفي السلسلة الصحيحة ح٩٣٧ (٢/ ٦١٠ ـ ٦١١) وانظر فيها (ص٧١٧ ـ ٧١٨) .

(٥) هو جزء من حديث طويل عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في =

وقال أبو ذر[١] رضي الله عنه :« لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكرنا منه علما »[٢] .

وقال عمر بن الخطاب[٣] رضي الله عنه : « قام فينا رسول الله ﷺ مقاما

= قصةٍ ذكرها ثم قاله ، ولفظه فيه : « .. إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينذرهم شر ما يعلمه لهم .. » الحديث .
أخرجه مسلم في الإمارة حديث ٤٦ (٣/ ١٤٧٢ ـ ١٤٧٣) .

(١) هو جُندب بن جُنادة بن سفيان بن عبيد بن حرام بن غفار أبو ذر الغفاري ، أحد السابقين الأولين في الإسلام ، موصوف بالزهد والعلم وصدق اللهجة ، مات بالربذة من قرى المدينة سنة (٣٢) .
الاستيعاب (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٦) وأسد الغابة (١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨) والإصابة (٧/ ١٢٥ ـ ١٣٠) .

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده رقم ٤٧٩ (ص٦٥) وأحمد في المسند (٥/ ١٥٣ و١٦٢) والبزار في مسنده (البحر الزخار) رقم ٣٨٩٧ (٩/ ٣٤١) والطبري في تفسيره (طبعة شاكر) (١١/ ٣٤٨) رقم ١٣٢٢٤ وابن حبان في صحيحه رقم ٦٥ (١/ ٢٦٧) والطبراني في الكبير رقم ١٦٤٧ (٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦) وابن جُميع في معجم الشيوخ (ص١٤٢) تحت ترجمة رقم ٩٤ باختلاف يسير في بعض ألفاظه وزيادة ونقصان ، وقد استشهد به شيخ الإسلام في الحموية (ص٥) . وإسناده صحيح ، قال الهيثمي في المجمع (٨/ ٤٧٢) : « رواه أحمد والطبراني ، وزاد : فقال النبي ﷺ : « ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بُين لكم » ورجال الطبراني رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة ، وفي إسناد أحمد من لم يُسم » .

(٣) هو عمر بن الخطاب بن نفيل أبو حفص القرشي العدوي ، الفاروق الملهم ، ثاني الخلفاء الراشدين ، وأول من لقب بأمير المؤمنين ، مناقبه كثيرة ، وفضائله عظيمة ، ومواقفه شهيرة ، مات غيلة شهيدا في المدينة النبوية سنة (٢٣) .
الاستيعاب (٣/ ١١٤٤ ـ ١١٥٩) وأسد الغابة (٤/ ١٤٥ ـ ١٨١) والإصابة (٤/ ٥٨٨ ـ ٥٩١)

فذكر[1] بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم ، حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه » ذكره البخاري[2] .

فكيف يتوهم من لله ولرسوله في قلبه وقار أن يعتقد أن رسول الله ﷺ قد أمسك عن بيان هذا الأمر العظيم ولم يتكلم فيه بالصواب ؟ معاذ الله ، بل لا يتم الإيمان إلا بأن يعتقد (أن الرسول)[3] قد بين ذلك أتم البيان وأوضحه غاية الإيضاح ، ولم يَدَعْ بعده لقائل مقالا ولا لمتأول تأويلا .

ثم من المحال أن يكون خير الأمة وأفضلها وأسبقها إلى كل خير قصروا في هذا الباب فجفوا عنه أو تجاوزوا فغلوا فيه ، إنما ابتلي من خرج عن مناهجهم بهذين الداءين .

[دعوى أن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم والرد عليها]

قال شيخنا[4] : « والحال في هؤلاء المبتدعة الذين فضلوا طريقة

---

(١) في « ت » : « فذكر فيه » .

(٢) في بدء الخلق رقم ٣١٩٢ (ص٦٥٢) معلقا مجزوما به ، وقد أوصله الطبراني في مسند رقبة بن مصقلة وأبو نعيم في المستخرج ، وأخرجه الحافظ ابن منده في الجزء الخامس عشر من أماليه ، أفاده الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٢٩٠) وفي تغليق التعليق (٣/ ٤٨٦ ـ ٤٨٨) .

(٣) في « ت » : « أن رسول الله ﷺ » .

(٤) يعني شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، وهو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام أبو العباس تقي الدين الشهير بابن تيمية ، الشيخ الإمام العَلم المجتهد المجاهد الرباني الألمعي اللوذعي ، ناصر السنن وقامع البدع ، الذي ذاع صيته وعم نفعه واشتهر في الآفاق ذكره . . المولود سنة (٦٦١) والمتوفى سجينا محتسبا بقلعة دمشق سنة (٧٢٨) ، حفلت كتب التراجم والطبقات بذكره ، وخصت تآليف في سيرته كالعقود الدرية لتلميذه ابن عبد الهادي ومختصره الكواكب الدرية لمرعي الحنبلي ، والأعلام العلية للحافظ البزار وغيرهم كثير .

[الخلف][١] على طريقة السلف حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقهٍ ولا فهمٍ لمراد الله ورسوله منها ، واعتقدوا أنهم بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ ﴾[٢] ، وأن طريقة المتأخرين هي استخراج معاني النصوص وصرفها عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات ومستنكرات[٣] التأويلات ، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة[٤] التي مضمونها نبذ الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وراء ظهورهم ، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف والكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة [٣/ ب] الخلف ، وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص ، فلما اعتقدوا التعطيل وانتفاء الصفات في نفس الأمر ورأوا أنه لا بد للنصوص من معنًى بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى ، وهذا الذي هو طريقة السلف عندهم ، وبين صرف اللفظ عن حقيقته وما وضع له إلى ما لم يوضع له ولا دل عليه بأنواع من المجازات وبالتكلفات التي هي بالألغاز والأحاجي أشبه منها بالبيان والهدى ، وصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والجهل بالسمع ، فلا عقل ولا سمع ، فإن النفي والتعطيل إنما اعتمدوا فيه على شبهاتٍ فاسدة ظنوها معقولات صحيحة فحرفوا لها النصوص السمعية عن

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة البقرة آية (٧٨) .

(٣) في « ت » : « ومستكرهات » .

(٤) وهي قولهم : « طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم » . انظر الحموية (ص٦) .

مواضعها ، فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكاذبتين كانت النتيجةُ استجهال السابقين الذين هم أعلم الأمة بالله وصفاته ، واعتقادَ أنهم كانوا أُميين بمنزلة الصالحين البُله[١] الذين لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ، وأن الخلف هم العلماء الذين أحرزوا قَصَبات السبق واستولوا على الغاية وظفروا من الغنيمة بما فات السابقين الأولين .

[اعتراف بعض المتكلمين بفساد منهج أهل الكلام]

فكيف يتوهم من له أدنى مُسكة[٢] من عقلٍ وإيمان أن هؤلاء المتحيرين الذين كثر في باب العلم بالله اضطرابهم وغلظ عن معرفة الله حجابهم ، وأخبر الواقف على نهايات إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم وأنه الشك والحيرة حيث يقول :

لعمري لقد طفت المعاهد كلها ... وسيرتُ طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كفّ حائرٍ ... على ذَقَنٍ أو قارعاً سِنّ نادِمِ[٣]

---

(١) البُله : جمع أبله وهو الغفول أو الذي غلبت عليه سلامة الصدر .
انظر مختار الصحاح والمصباح المنير مادة (بله) .

(٢) مُسكة على وزان غُرفة : القوة ، والبقية ، يقال : ما بفلان مسكة من خير أي : بقية .
انظر لسان العرب وتاج العروس مادة : (مسك) .

(٣) البيتان ذكرهما الشهرستاني في مقدمة كتابه نهاية الإقدام في علم الكلام (ص٣) وفي الملل والنحل (١/ ٢٠٣) من غير بيان أنهما من شعره أو إنشاد غيره ، وهذا ما ذكره ابن خلكان في وفياته (٤/ ٢٧٤) في ترجمة الشهرستاني فقال : « وقال غيره : هُما لأبي بكر محمد بن باجه المعروف بابن الصائغ الأندلسي » ، وقد قال قبلُ (٢/ ١٦١) عند ترجمته لابن سينا : « وينسب إليه البيتان اللذان ذكرهما الشهرستاني في أول كتابه نهاية الإقدام » اهـ .

قلت : وممن نسبهما للشهرستاني ابن أبي العز في شرح الطحاوية (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥) وابن الوزير في إيثار الحق على الخلق (ص١٣) وعلي بن سلطان القاري في شرح كتاب الفقه الأكبر (ص١١) . وقد ذكرهما شيخ الإسلام في المنهاج (٥/ ٢٧٠) ودرء التعارض =

ويقول الآخر[١] :

نهاية إقدام العقول عِقَالُ وأكثر سعي العالمين ضَلالُ

وأرواحنا في وحشةٍ من جُسومنا وغايةُ دنيانا أذًى ووبالُ

ولم نستفد من بحثنا طول دهرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا[٢]

= (١/ ١٥٩) ونقض المنطق (ص٦١ ـ ٦٢) والحموية (ص٧) ومجموع الفتاوى (٤/ ٧٣) ، وابن القيم في الصواعق (الأصل) (١/ ١٦٦) و(٢/ ٦٦٤) و(٤/ ١٢٦٣) وطاش كبري زاده في مفتاح السعادة (١/ ٤٧ ، ٢٩٩) والألوسي في تفسيره روح المعاني (٣/ ٢١٤) .

(١) يعني الرازي ، وهو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي أبو عبد الله فخر الدين المعروف بابن الخطيب ، القرشي البكري نسبا ، الطبرستاني أصلا ، الرازي مولدا ، الشافعي مذهبا ، الأشعري معتقدا ، أصولي متكلم مفسر ، قال الذهبي فيه : « صاحب التصانيف رأس في الذكاء والعقليات لكنه عري من الآثار وله تشكيكات على مسائل من دعائم الدين تورث حيرة » اهـ . ولد في مدينة الري سنة (٥٤٣) أو في التي تليها ، ومات بهراة سنة (٦٠٦) .

إخبار العلماء بأخبار الحكماء (ص١٩٠ ـ ١٩٢) والوافي بالوفيات (٤/ ٢٤٨ ـ ٢٥٩) وميزان الاعتدال (٣/ ٣٤٠) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٨/ ٨١ ـ ٩٦) .

(٢) هذه الأبيات اشتهرت عن الرازي ورددها في مواضع من كتبه آخرها مصنفه « أقسام اللذات » كما أفاده غير واحد ، فممن ذكرها ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء (٣/ ٤٢ ـ ٤٣) وابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ٢٥٠) وابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٢٩) ودرء التعارض (١/ ١٥٩ ـ ١٦٠) والمنهاج (٥/ ٢٧١) ونقض المنطق (ص٦١) والفتوى الحموية (ص٧) وابن القيم في الصواعق (الأصل) (١/ ١٦٧) و(٢/ ٦٦٥) وإغاثة اللهفان (١/ ٧٤) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٣٠٥) وابن السبكي في طبقات الشافعية (٨/ ٩٦) وابن كثير في البداية والنهاية (١٣/ ٥٦) وابن أبي العز في شرح الطحاوية (١/ ٢٤٤) وعلي القاري في شرح كتاب الفقه الأكبر (ص١١) . وزاد بعضهم بعد هذه الأبيات بيتين آخرين :

وكم قد رأينا من رجالٍ ودولة فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا =

وقال الآخر[١] : « لقد خضت البحر الخضم وتركت أهل الإسلام وعلومهم (وخضت في الذي نهوني عنه)[٢] ، والآن إن لم يتداركني [ربي][٣] برحمته[٤] فالويل لي .

وها أنذا أموت على عقيدة أمي »[٥] .

وقال الآخر[٦] : « أكثر الناس شكًّا عند الموت أرباب

= وكم من جبالٍ قد علت شرفاتها رجال فزالوا والجبال جبالُ

(١) هو الجويني ، واسمه عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني - نسبة لجوين من قرى نيسابور - الشهير بإمام الحرمين ، شافعي أشعري ، ولد سنة (٤١٩) ومات سنة (٤٧٨) .

تبيين كذب المفترى (ص٢٧٨ - ٢٨٥) ووفيات الأعيان (٣/١٦٧ - ١٧٠) والسير (١٨/٤٦٨ - ٤٧٧) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٥/ ١٦٥ - ٢٢٢) .

(٢) في « ت » : « وخضت في الذي خاضوا » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ن » : « رحمته » .

(٥) قولة أبي المعالي هذه حكاها عنه جمع من العلماء مع اختلاف يسير في بعض مفرداتها وبشيءٍ من الزيادة فيها ، منهم : ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص٨٢) وفي المنتظم (١٦/ ٢٤٥) في ترجمة الجويني ، وابن تيمية في نقض المنطق (ص٦١) وبيان تلبيس الجهمية (١/ ١٢٢) ودرء التعارض (٨/ ٤٧) والمنهاج (٥/ ٢٦٩) والذهبي في السير (١٨/ ٤٧١) وابن القيم في الصواعق (الأصل) (١/ ١٦٧) وابن السبكي في طبقات الشافعية (٥/ ١٨٥) وابن أبي العز في شرح الطحاوية (١/ ٢٤٥) والسيوطي في صون المنطق (ص١٨٣ - ١٨٤) نقلا عن ابن الجوزي ، وعلي القاري في شرح كتاب الفقه الأكبر (ص١١) .

(٦) هو الغزالي ، وهو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الطوسي الشافعي الملقب بحجة الإسلام ، فقيه أصولي فيلسوف صوفي ، غلت فيه طوائف وقدحت فيه أخرى وقد انتقده أئمة أعلام ثقات في أمور منكرة ومسائل مبتدعة ، والله الكريم المنان =

الكلام »[١]»[٢] .

وقال آخر منهم[٣] : « اشهدوا علي أني أموت وما عرفت شيئا ، إلا أن الممكن مفتقر إلى واجب » ثم قال : « والافتقار أمر عدمي ، فلم أعرف شيئا »[٤] .

وقال آخر[٥] ـ وقد نزلت به نازلة من سلطانه فاستغاث برب الفلاسفة فلم يغث ـ قال : « فاستغثت برب الجهمية [٤/أ] فلم يغثني » قال : « فاستغثت برب العامة فغاثني » .

= يغفر لنا وله ، ولد الغزالي في طوس بخراسان سنة (٤٥٠) وبها مات سنة (٥٠٥) . المنتخب من السياق (ص٧٣ ـ ٧٥) والمنتظم (١٧/ ١٢٤ ـ ١٢٧) والسير (١٩/ ٣٢٢ ـ ٣٤٦) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٦/ ١٩١ ـ ٣٨٩) .

(١) ذكره عنه ابن تيمية في نقض المنطق (ص٢٥) وابن القيم في الصواعق (الأصل) (٢/ ٦٦٤) ولم ينسبه له .

(٢) إلى هنا انتهى كلام شيخ الإسلام ، وهو في رسالته الفتوى الحموية (ص٦ ـ ٧) ، وقد تصرف في بعضه الإمام ابن القيم .

(٣) هو محمد بن ناماور بن عبد الملك أبو عبد الله أفضل الدين الشافعي المتكلم الفلسفي الخونجي نزيل مصر وقاضي قضاتها ، ولد سنة (٥٩٠) ، ومات بالقاهرة سنة (٦٤٦) عيون الأنباء (٣/ ١٩٩ ـ ٢٠٠) والسير (٢٣/ ٢٢٨) والوافي بالوفيات (٥/ ١٠٨ ـ ١٠٩) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٨/ ١٠٥ ـ ١٠٦) .

(٤) ذكره عنه ابن تيمية في الرد على المنطقيين (ص١١٤) وهو في مختصره : جهد القريحة في تجريد النصيحة للسيوطي الملحق بصون المنطق (ص٢٢٨) و (٣٠٥ ـ ٣٠٦) ودرء التعارض (١/ ١٦٢) و (٣/ ٢٦٢) وابن القيم في الصواعق (الأصل) (١/ ١٦٨) و (٢/ ٦٦٤) وابن أبي العز في شرح الطحاوية (١/ ٢٤٦) وعلي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص١٢) .

(٥) لم أقف عليه .

فصل

في [بيان][١] حقيقة التأويل لغة واصطلاحا

[تعريف التأويل في اللغة]

وهو[٢] تفعيل من آل يؤول إلى كذا : إذا صار إليه ، فالتأويل : التصيير ، وأولته تأويلا إذا صيرته إليه فآل[٣] وتأول ، وهو مطاوع أولته .

وقال الجوهري[٤] : « التأويل : تفسير ما يؤول إليه الشيء ، وقد أولته تأويلا وتأولته بمعنًى[٥] قال الأعشى[٦] :

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « هو » .

(٣) في « ت » : « قال » .

(٤) هو إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري الفارابي ، أحد كبار أئمة العربية والأدب ، يضرب به المثل في ضبط اللغة وجودة الخط ، مات بنيسابور سنة (٣٩٣) وقيل في حدود سنة أربعمائة .
إنباه الرواة (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٣) ومعجم الأدباء (٢/ ٦٥٦ ـ ٦٦١) والسير (١٧/ ٨٠ ـ ٨٢) وبغية الوعاة (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٨) .

(٥) الذي في الصحاح (٤/ ١٦٢٧) : « وقد أولته وتأولته بمعنى » .

(٦) هو ميمون بن قيس بن جندل أبو بصير الملقب بالأعشى لسُوء بصره ، من أصحاب المعلقات وأحد شعراء الطبقة الأولى الجاهليين ، أدرك الإسلام ومدح النبي عليه الصلاة والسلام ولم يسلم ، مات على الراجح بُعيد صلح الحديبية سنة (٧) .
الشعر والشعراء (١/ ٢٦٣ ـ ٢٧٢) ومعجم الشعراء للمرزباني (ص٤٠١ ـ ٤٠٢) ومعاهد التنصيص (١/ ١٩٦ ـ ٢٠٢) ، وخزانة الأدب (١/ ١٧٥ ـ ١٧٨) .

علـى أنـهـا كـانـت تـأولُ حُبـِّهـا تأول رِبْعِيِّ السِّقابِ فأصحبا[١]

قال أبو عبيدة[٢] في تفسير حبها ومرجعه :

أي[٣] كأنه كان صغيرا في قلبه ، فلم يزل ينبت[٤] حتى صار قديما كهذا السَّقب[٥] الصغير لم يزل يشب حتى صار كبيرا مثل أُمه ، وصار له ابن يصحبه » انتهى كلامه[٦] .

ثم تسمى العاقبة تأويلا ، لأن الأمر يصير إليها ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِن

---

(١) البيت من قصيدة طويلة يخاطب فيها الأعشى بني عبدان عامة وعمرو بن المنذر بن عبدان خاصة ، وقيل : يعاتب فيها سعد بن قيس عامة وعمرا خاصة . . مطلعها :

كـفـى بـالـذي تـولـينه لـو تجـنـبـا شـفـاء لـسـقـيـمِ بـعـد مـا أشـيـبـا

وبعده :

عـلـى أنـهـا كـانـت تـأول حـبـهـا تـأول ربـعـيِّ الـسِّـقـاب فـأصـحـبـا

ديوانه (ص٥٦) . وانظر فيه ذكر الاختلاف في ضبط البيت وشرح ألفاظه وبيان معناه .

(٢) في « ت » : « أبو عبيد » ، والصواب المثبت .

وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى التيمي ولاء ، البصري مولدا ووفاة ، العلامة النحوي اللغوي الأديب الأخباري صاحب التصانيف ، اتهم بالشعوبية والقول برأي الخوارج ، قال ابن معين : « ليس به بأس » ولد سنة (١١٠) ومات سنة (٢٠٩) ، وقيل غير ذلك ، أخرج له البخاري تعليقا وأبو داود في السنن .

الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٩) وتهذيب الكمال (٣١٦/٢٨ - ٣٢١) والسير (٩/ ٤٤٥ - ٤٤٧) وتقريب التهذيب (ص٤٧٣) .

(٣) في النسخ الخطية : « إلى » والمثبت من الأصل : الصواعق (١/ ١٧٦) .

(٤) في « ن » : « يشب » ، والمثبت هو الصواب كما في الصحاح (١٦٢٧/٤) .

(٥) السَّقب : ولد الناقة أو ساعة يولد أو خاص بالذكر ، قاله في القاموس المحيط مادة « سقب » .

(٦) انظر الصحاح مادة « أول » (١٦٢٧/٤) والنص فيه بشيء من التصرف .

تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[(١)] .

وتسمى حقيقة الشيء المخبر به تأويلا ، لأن الأمر ينتهي إليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ ﴾[(٢)] ، فمجيءُ تأويله مجيء نفس ما أخبرت به الرسل من اليوم الآخر والمعاد وتفاصيله والجنة والنار .

وسُمي[(٣)] تعبير الرؤيا تأويلها بالاعتبارين ، فإنه تفسير لها وهو عاقبتها وما تؤول إليه . وقال يوسف لأبيه : ﴿ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ ﴾[(٤)] أي حقيقتها ومصيرها إلى هاهنا انتهى .

وتسمى العِلَّةُ الغائيةُ[(٥)] والحكمةُ المطلوبةُ بالفعل : تأويلا ، لأنها بيان لقصد الفاعل وغرضه من الفعل الذي لم يعرف الرائي له غرضه به ، ومنه قول الخضر لموسى ـ بعد أن ذكر له الحكمة المقصودة بما فعله من تخريق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار بلا عوض ـ : ﴿ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأۡوِيلِ مَا لَمۡ تَسۡتَطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرًا ﴾[(٦)] ، فلما أخبره بالعلة الغائية التي انتهى إليه فعله

---

(١) سورة النساء آية (٥٩) .

(٢) سورة الأعراف آية (٥٣) .

(٣) في « ت » : « ويسمى » .

(٤) سورة يوسف آية (١٠٠) .

(٥) العلة الغائية هي التي يكون وجود الشيء لأجلها كالجلوس على السرير ، فهي الغاية التي من أجلها وجد .
المعجم الفلسفي (٢/٩٦) ، وانظر معيار العلم (ص٢٤٧) ، والتعريفات (ص١٥٤) ودستور العلماء (٢/ ٣٧٣) .

(٦) سورة الكهف آية (٧٨) .

قال : ﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾(١) .

فالتأويل في كتاب الله تعالى المراد منه حقيقة المعنى الذي يؤول اللفظ إليه ، وهي(٢) الحقيقة الموجودة في الخارج ، فإن الكلام نوعان : خبر وطلب ، فتأويل الخبر هو الحقيقة ، وتأويل الوعد والوعيد هو نفس الموعود والمتوعد به ، وتأويل ما أخبر الله تعالى به من صفاته العلى وأفعاله نفس ما هو عليه سبحانه وما هو موصوف به من الصفات العلى ، وتأويل الأمر هو نفس الأفعال المأمور بها . قالت عائشة(٣) رضي الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يقول(٤) في ركوعه وسجوده « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك » يتأول القرآن »(٥) ، فهذا التأويل هو فعل نفس المأمور به .

فهذا هو التأويل في كلام الله ورسوله ﷺ .

[تعريف التأويل في الاصطلاح]

وأما التأويل في اصطلاح أهل التفسير والسلف من أهل الفقه والحديث فمرادهم [به](٦) معنى التفسير والبيان ، ومنه قول ابن جرير(٧) [٤/ب]

(١) سورة الكهف آية (٨٢) .

(٢) في « ت » : « وهو » .

(٣) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أم المؤمنين زوج نبينا محمد عيه الصلاة والسلام ، الحَصَان الرزان ، أفقه نساء الأمة على الإطلاق ، القرشية التيمية المكية ، ولدت في السنة التاسعة قبل الهجرة وتوفيت بالمدينة سنة (٥٨) على القول الراجح .
الاستيعاب (٤/ ١٨٨١ ـ ١٨٨٥) وأسد الغابة (٧/ ١٨٨ ـ ١٩٢) والإصابة (٨/ ١٦ ـ ٢١)

(٤) في « د » و « ن » : « كان يقول » .

(٥) أخرجه البخاري في الأذان ح٨١٧ (ص١٦٣) وح٧٩٤ وفي المغازي ٤٢٩٣ وفي التفسير ح٤٩٦٧ و٤٩٦٨ ، ومسلم في الصلاة ح٢١٧ (١/ ٣٥٠) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري ، الإمام المجتهد البارع ، =

وغيره : « القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا »[١].

ومنه قول الإمام أحمد[٢] في الرد على الجهمية : « فيما تأولته من القرآن على غير تأويله »[٣] ، فأبطل التأويلات التي ذكروها .

وهو تفسيرها المراد بها وهو تأويلها عنده . فهذا التأويل يرجع إلى فهم المؤمن[٤] ويحصل في الذهن ، والأول يعود إلى وقوع حقيقته في الخارج .

[معنى التأويل عند المعتزلة والجهمية وفرق المتكلمين]

وأما المعتزلة[٥] والجهمية[٦] وغيرهم من

= والعلم المفسر ، الفقيه المحدِّث المؤرخ ، ولد في آمل طبرستان سنة (٢٤٤) ، واستوطن بغداد حتى وفاته بها سنة (٣١٠) .

تاريخ بغداد (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٩) وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٨ ـ ٧٩) والسير (١٤/ ٢٦٧ ـ ٢٨٢) وغاية النهاية (٢/ ١٠٦ ـ ١٠٨) .

(١) وهذا حاصل في تفسير ابن جرير كله من أوله إلى آخره يقوله عند كل آية يريد تفسيرها

(٢) هو أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني الذُّهلي المروزي ثم البغدادي ، جبل السنة وأحد الأئمة الأربعة المجمع على إمامتهم وعدالتهم ، ولد في بغداد سنة (١٦٤) ومات بها سنة (٢٤١) روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (١/ ٢٩٢) وتهذيب الكمال (١/ ٤٣٧ ـ ٤٧٥) والسير (١١/ ١٧٧ ـ ٣٥٨) وتقريب التهذيب (ص٢٣ ـ ٢٤) .

(٣) انظر الرد على الجهمية والزنادقة (ص١٠٤) ، (١٠٦) (١٣٨) ، (١٤٦) .

(٤) في الصواعق (الأصل) (١/ ١٧٨) : « المعنى » وأفاد محققه أنه أثبتها من نسخة « ب » ، وفي نسخة « ظ » و « م » : « المؤمن » كما هي هنا في المختصر .

(٥) المعتزلة فرقة ظهرت في الإسلام أوائل القرن الثاني ، سلكت منهجا عقليا متطرفا في مسائل الاعتقاد والاستدلال عليها ، سموا بهذا الاسم لاعتزال زعيمهم واصل بن عطاء حلقة شيخه الإمام الحسن البصري رحمه الله تعالى ، في قصة مشهورة وقيل غير ذلك .

انظر الملل والنحل (١/ ٥٦) وذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين (ص٤٩) والخطط (٢/ ٣٤٥) وتاريخ المذاهب الإسلامية (١/ ١٢٤) .

(٦) الجهمية : هم أتباع جهم بن صفوان أبي محرز السمرقندي الراسبي الضال المبتدع =

المتكلمين[1] فمرادهم بالتأويل : صرف اللفظ عن ظاهره ، وهذا هو الشائع

= المقتول سنة (١٢٨) ، من عقائدهم : نفي أسماء الله تعالى وصفاته وأن كلامه سبحانه مخلوق وكذا علمه وقدرته ، وأن الإيمان هو المعرفة بالله والكفر هو الجهل بالله ، وأن الجنة والنار تفنيان وتبيدان ، كما أنكروا رؤيته تعالى بالأبصار في الدار الآخرة ، وجحدوا الشفاعة لأهل الكبائر .

انظر : مقالات الإسلاميين (١/ ٣٣٨) والفرق بين الفرق (ص٢١١ ـ ٢١٢) والملل والنحل (١/ ٩٧ ـ ٩٩) ، والبرهان للسكسكي (ص٣٤ ـ ٣٥) .

(١) المتكلمون : هم المنتسبون إلى ما يسمى بعلم الكلام ، قال الإيجي في المواقف (ص٧) : « والكلام علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه . . »

وعرفه التفتازاني بقوله : « إنه العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسب من أدلتها اليقينية » شرح المقاصد (١/ ١٦٥) .

وانظر شرح العقائد النسفية (١٠ ـ ١٢) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٢٩ ـ ٣١) ولوامع الأنوار البهية (١/ ٤ ـ ٥) .

إلا أن السلف رحمهم الله تعالى أجمعوا على ذم الكلام وأهله ورموه عن قوس واحدة بأقوالهم وتآليفهم واعتبروه دخيلا على الأمة الإسلامية وعقيدتها ، سببا في الانحراف والميل عن المنهج العقدي السليم القويم .

والتفصيل في هذا بداية وأسبابا ونقدا وموقفا يطول ويطول ، أكتفي بذكر بعض أقوال أهل العلم فيه والتحذير منه ، مع الإشارة إلى بعض مصنفاتهم في ذمه وقدحه .

قال الإمام الشافعي : « لأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه سوى الشرك خير له من الكلام ولقد اطلعت من أصحاب الكلام على شيء ما ظننت أن مسلما يقول ذلك » .

وقال : « لو علم الناس ما في الكلام في الأهواء لفروا منه كما يفر من الأسد » .

وقال : « حكمي في أصحاب الكلام أن يطاف بهم في القبائل وينادى عليهم : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام » .

وقال : « حكمي في أهل الكلام : حكم عمر في صبيغ » .

ينظر : آداب الشافعي لابن أبي حاتم (ص١٨٧ ـ ١٨٩) والحلية (٩/ ١١١ ـ ١١٢) ومناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤) والانتقاء (ص١٣١ ، ١٣٢) وتاريخ =

في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه[1] ، ولهذا يقولون : التأويل

= دمشق (٥١/ ٣١٠) وتلبيس إبليس (ص٨٠) والسير (١٠/ ١٦ ، ١٨) ومناقب الشافعي لابن كثير (ص١٨٥ ـ ١٨٧) وتوالي التأنيس (ص٦٤) .

وقال الإمام أحمد : « لا يفلح صاحب كلام أبدا ، علماء الكلام زنادقة » .

وقال : « لا تجالسوا أهل الكلام وإن ذبوا عن السنة » .

تلبيس إبليس (ص٨٠) ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٢١٠) .

وقال ابن الجوزي في التلبيس (ص٨٠) : « .. وقد تنوعت أحوال المتكلمين وأفضى الكلام بأكثرهم إلى الشكوك ، وببعضهم إلى الإلحاد ، ولم تسكت القدماء من فقهاء هذه الأمة عن الكلام عجزا ، ولكنهم رأوا أنه لا يشفي غليلا ، ثم يرد الصحيح عليلا ، فأمسكوا عنه ونهوا عن الخوض فيه » .

وقال الإمام الذهبي في الميزان (٣/ ١٤٤) : « .. بل قلَّ من أمعن النظر في علم الكلام إلا وأداه اجتهاده إلى القول بما يخالف محض السنة ، ولهذا ذم علماء السلف النظر في علم الأوائل ، فإن علم الكلام مولد من علم الحكماء الدهرية ، فمن رام الجمع بين علم الأنبياء عليهم السلام وبين علم الفلسفة بذكائه لا بد وأن يخالف هؤلاء وهؤلاء .. » .

قلت : ومن المصنفات الخاصة في الرد عليهم وكشف عورهم وفساد مقولاتهم :

ـ الغنية عن الكلام وأهله للإمام أبي سليمان الخطابي (ت٣٨٨) وهو إلى الآن في حكم المفقود .

ـ ذم الكلام وأهله للإمام أبي إسماعيل الهروي (ت٤٨١) وهو مطبوع متداول .

ـ الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨) وهو مطبوع متداول .

ـ نقض المنطق له أيضاً ، وهو مطبوع متداول .

ـ نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان له أيضاً ، ولم أقف عليه .

ـ جهد القريحة في تجريد النصيحة للسيوطي (ت٩١١) وهو اختصار لكتاب ابن تيمية (نصيحة أهل الإيمان) ، وهو مطبوع في آخر كتاب (صون المنطق) .

ـ صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي (ت٩١١) وهو مطبوع متداول .

ـ فصل الكلام في ذم الكلام له أيضاً ، ذكره في كتابه حسن المحاضرة (١/ ٣٤٢) .

(١) انظر على سبيل المثال : حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع (٢/ ٥٣) والبحر المحيط للزركشي (٣/ ٤٣٧) وشرح الكوكب المنير (٣/ ٤٦٠) .

على خلاف الأصل ، والتأويل يحتاج إلى دليل .

وهذا التأويل هو الذي صُنف في تسويغه وإبطاله من الجانبين ، فممن صنف في إبطال التأويل على رأي المتكلمين : القاضي أبو يعلى[١] ، والشيخ موفق الدين بن قدامة[٢] ، وقد حكى غير واحدٍ إجماع السلف على عدم القول به[٣] .

[من أنواع التأويل الباطل]

ومن التأويل الباطل : تأويل أهل الشام قوله ﷺ لعمار[٤] : « تقتلك

---

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء أبو يعلى البغدادي القاضي أحد العلماء الكبار ومن أعيان الحنابلة وأعلامهم ولد في بغداد سنة (٣٨٠) وبها مات سنة (٤٥٨) .

طبقات الحنابلة (٢/ ١٩٣ ـ ٢٣٠) والسير (١٨/ ٨٩ ـ ٩٢) والمقصد الأرشد (٢/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦) والمنهج الأحمد (٢/ ١٢٨ ـ ١٤٢) .

وكتابه المشار إليه هو : « إبطال التأويلات لأخبار الصفات » طبع جزآن منه ولم يتم بعد .

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمد أبو محمد ابن قدامة المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي الملقب بموفق الدين ، من الأئمة الأعلام ومشاهير الإسلام ولد سنة (٥٤١) وتوفي بدمشق سنة (٦٢٠) .

ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٣ ـ ١٤٩) والمقصد الأرشد (٢/ ١٥ ـ ٢٠) والدر المنضد (١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٨) وشذرات الذهب (٦/ ٨٨ ـ ٩٢) .

وكتابه المشار إليه هو : « ذم التأويل » وهو مطبوع متداول .

(٣) منهم ابن قدامة في مصنفه ذم التأويل (ص٤٠) .

(٤) هو عمار بن ياسر بن عامر بن مالك أبو اليقظان العنسي المكي ، أحد السابقين الأولين للإسلام وممن صلى إلى القبلتين ، شهد بدرا وأحدا وما بعدهما ، قتل يوم صفين سنة (٣٧) .

الاستيعاب (٣/ ١١٣٥ ـ ١١٤١) وأسد الغابة (٤/ ١٢٩ ـ ١٣٥) والإصابة (٤/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦) .

الفئة الباغية »[١] ، فقالوا : « نحن لم نقتله إنما قتله من جاء به حتى أوقعه بين رماحنا »[٢] .

وهذا التأويل مخالف لحقيقة اللفظ وظاهره ، فإن الذي قتله هو الذي باشر قتله لا من استنصر به[٣] ، ولهذا رد عليهم من هو أولى بالحق والحقيقة منهم فقالوا[٤] : « فيكون رسول الله ﷺ وأصحابه هم الذين قتلوا حمزة والشهداء معه ، لأنهم أتوا بهم حتى أوقعوهم تحت سيوف المشركين »[٥] .

(١) أخرجه البخاري مختصرا ومطولا : في الصلاة ح٤٤٧ (ص٩٥ ـ ٩٦) وفي الجهاد ح٢٨١٢ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، ومسلم ـ واللفظ له ـ من حديث أم سلمة رضي الله عنها .

(٢) القائل هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كما سيأتي في التخريج .

(٣) قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٧/ ٢٧١) : « وهذا التأويل الذي سلكه معاوية رضي الله عنه بعيد » .

(٤) القائل هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما سيأتي في التخريج .

(٥) أخرج أحمد في مسنده (٤/ ١٩٩) بإسناد صحيح من طريق عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن ابن طاوس عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال : « لما قتل عمار بن ياسر دخل عمرو بن حزم على عمرو بن العاص فقال : قُتل عمار ، وقد قال رسول الله ﷺ : « تقتله الفئة الباغية » فقام عمرو بن العاص فزعا يرجع حتى دخل على معاوية ، فقال له معاوية : ما شأنك ؟ قال : قُتل عمار ، فقال معاوية : قد قُتل عمار فماذا ؟ قال عمرو : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « تقتله الفئة الباغية » فقال له معاوية : دحضت في بولك ، أَوَنَحْنُ قتلناه ؟ إنما قتله علي وأصحابه جاءوا به حتى ألقوه بين رماحنا ، أو قال : بين سيوفنا » .

وانظره في مصنف عبد الرزاق رقم ٢٠٤٢٧ (١١/ ٢٤٠) ومسند أبي يعلى الموصلي رقم ٧١٧٥ (١٣/ ١٢٣ ـ ١٢٤) و ٧٣٤٦ (١٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣١) ودلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٥٥١) . وقد أورده الحاكم في المستدرك في موضعين : (٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦) و (٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧) وقال : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة » =

ومن هذا قول عروة بن الزبير[١] لما روى حديث عائشة رضي الله عنها : « فرضت الصلاة ركعتين ، فزيد في صلاة الحضر وأُقرت صلاة السفر » ، فقيل له[٢] : فما بال عائشة أتمت في السفر ؟ قال : « تأولت كما تأول عثمان »[٣] . وليس مراده أن عائشة وعثمان تأولا آية القصر على خلاف

= وأقره الذهبي . وكذا ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦) وقال : « رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح غير محمد بن عمرو وهو ثقة » .
قلت : وقد روى عبد الله بن الحارث بن نوفل نحوه ، أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ١٩١) في ترجمة عمار ، والإمام أحمد في المسند بسند صحيح (٢/ ١٦١ و٢٠٦) والطبراني في الكبير رقم ٧٥٨ (١٩/ ٣٣٠) وأبو يعلى في المسند بإسناد جيد رقم ٧٣٥١ (١٣/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤) . قال في المجمع (٩/ ٤٨٨) : « رواه الطبراني ورجاله ثقات » .
وانظر : تاريخ الطبري (٥/ ٤٠ ـ ٤١) حوادث سنة (٣٧) ، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٤٣/ ٤١٣ ـ ٤١٤ ، ٤٢٤ ـ ٤٢٥ ، ٤٣٠ ـ ٤٣١ ، ٤٨٠) وتاريخ الإسلام للذهبي (٣/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩) والبداية والنهاية (٧/ ٢٦٩) وما بعدها .
أما جواب علي رضي الله عنه فقد ذكره ابن دِحية في كتابه أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين خ (ق/ ١٠) ونقله عنه القرطبي في التذكرة (ص٦٢٧) ، ونقله عن القرطبي عن ابن دحية المناوي في فيض القدير (٦/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦) .
قال شيخ الإسلام : « ويروى أن معاوية تأول أن الذي قتله هو الذي جاء به دون مقاتليه وأن علياً رد هذا التأويل بقوله : فنحن إذاً قتلنا حمزة ، ولا ريب أن ما قاله علي هو الصواب » مجموع الفتاوى (٣٥/ ٧٧) والفتاوى الكبرى (٣/ ٤٥٨) .

(١) هو عروة بن الزبير بن العوام أبو عبد الله الأسدي القرشي المدني ، الإمام التابعي العَلم الثقة الشهير ، أحد الفقهاء السبعة المجمع على جلالتهم وعلو مرتبتهم ، اختلف في سنة ولادته ، مات قرب المدينة سنة (٩٤) على الصحيح ، روى له الجماعة .
الجرح والتعديل (٦/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦) وتهذيب الكمال (٢٠/ ١١ ـ ٢٥) والسير (٤/ ٤٢١ ـ ٤٣٧) وتقريب التهذيب (ص٣٢٩) .

(٢) القائل هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري .

(٣) أخرجه البخاري في تقصير الصلاة ح١٠٩٠ (ص٢١٦) وفي الصلاة ح٣٥٠ مختصرا =

ظاهرها ، وإنما مراده أنهما تأولا دليلا قام عندهما اقتضى جواز الإتمام فعملا به ، فكان عملهما به (هو)[1] تأويله ، فإن العمل بدليل الأمر هو تأويله ، كما كان رسول الله ﷺ يتأول قوله : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴾[2] بامتثاله بقوله : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي »[3] ، فكأن عائشة وعثمان تأولا قوله : ﴿ فَإِذَا اطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾[4] ، فإن إتمامها من إقامتها ، وقيل : تأولت عائشة أنها أم المؤمنين وأن أمهم حيث كانت فكأنها مقيمة بينهم ، وأن عثمان كان إمام المسلمين فحيث كان فهو منزله ، أو أنه كان قد عزم على الاستيطان بمنى ، أو أنه كان قد تأهل بها ، ومن تأهل ببلدٍ لم يثبت له حكم المسافر ، أو أن الأعراب كانوا قد كثروا في ذلك الموسم فأحب أن يعلمهم فرض الصلاة وأنه أربع ، أو غير ذلك من التأويلات التي ظنها أدلة مقيدة لمطلق القصر أو مخصصة لعمومه ، وإن كانت كلها ضعيفة[5] .

= وفي مناقب الأنصار ح٣٩٣٥ وليس في الموضعين الأخيرين قول عروة . وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين ح٤ (١/ ٤٧٨) .

(١) في النسخ الخطية : « فهو » ولعل الصواب المثبت كما في الأصل : الصواعق (١/ ١٨٦) .

(٢) سورة النصر آية (٣) .

(٣) سبق تخريجه (ص١٦) .

(٤) سورة النساء آية (١٠٣) .

(٥) مسألة تأويل عثمان وعائشة رضي الله عنهما في إتمام صلاتهما في السفر وما قيل في ذلك ، انظره في : قاعدة جليلة فيما يتعلق بأحكام السفر والإقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن رسائل وفتاوى شيخ الإسلام (٢/ ٣ ـ ١١٧) ، وزاد المعاد (١/ ٤٦٥ ـ ٤٧٣) وفتح الباري (٢/ ٥٧٠ ـ ٥٧١) .

[٥/أ] والصواب هدي رسول الله ﷺ ، فإنه كان إمام المسلمين ، وعائشة أم المؤمنين في حياته ومماته وقد قصرت معه ، ولم يكن عثمان ليقيم بمكة وقد بلغه أن رسول الله ﷺ إنما رخص في الإقامة بها للمهاجر[1] بعد قضاء نسكه ثلاثا[2] ، والمسافر إذا تزوج في طريقه لم يثبت له حكم الإقامة بمجرد التزوج ما لم يزمع[3] الإقامة .

وبالجملة فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة هو التأويل الصحيح وغيره هو الفاسد .

[أنواع التأويل الباطل]

والتأويل الباطل أنواع :

أحدها : ما لم يحتمله اللفظ بوضعه ، كتأويل قوله ﷺ : « حتى يضع رب العزة عليها قدمه »[4] بأن الرِّجْل جماعة من

(١) في « ت » : « للمهاجرين » .

(٢) لحديث العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « للمهاجر إقامة ثلاث بعد الصدر بمكة » .

أخرجه البخاري في مناقب الأنصار ح٣٩٣٣ (ص٨٠٨) ومسلم في الحج واللفظ له ح٤٤١ ـ ٤٤٤ (٢/ ٩٨٥ ـ ٩٨٦) .

(٣) في التاج شرح القاموس مادة (زمع) : « وقال الفراء : أزمعتُ الأمر وأزمعت عليه مثل أجمعت الأمر وأجمعت عليه ، قال ابن فارس : وهذا له وجهان أحدهما أن يكون مقلوبا من عزم ، والآخر أن تكون الزاي بدلا من الجيم كأنه من إجماع القوم وإجماع الرأي . . » الخ

(٤) أخرجه البخاري في التفسير من حديث أنس رضي الله عنه ح٤٨٤٨ (ص١٠٣٩) وفي الأيمان والنذور ح٦٦٦١ وفي التوحيد ح٧٣٨٤ ، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه في التفسير أيضاً ح٤٨٤٩ و ح٤٨٥٠ وفي الموضع الأخير : « رجله » بدل « قدمه » . وكذا أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها ح٣٥ ـ ٣٨ (٤/ ٢١٨٦ ـ ٢١٨٨) باللفظين معا .

قلت : والقدم والرجل عبارة عن شيء ومسمى واحد ، وقد بوب على هذا شيخ =

الناس[١] ، فإن هذا شيء لا يعرف في شيء من لغة العرب ألبتة .

الثاني : ما لم يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة من تثنية أو جمع وإن احتمله مفردا ، كتأويل قوله ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٢] بالقدرة[٣] .

الثالث : ما لم يحتمله سياقه وتركيبه ، وإن احتمله في غير ذلك السياق كتأويل قوله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾[٤] بأن إتيان الرب إتيانُ بعض آياته التي هي أمره[٥] . وهذا يأباه السياق كل الإباء ، فإنه يمتنع حمله على ذلك مع التقسيم والتنويع والترديد[٦] .

= الإسلام أبو إسماعيل الهروي في كتابه الأربعين (ص٧٨) قائلا : « باب الدليل على أن القدم هو الرجل » ثم ساق حديث أبي هريرة الوارد فيه لفظ « الرجل » بدل القدم . وانظر : شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان (١/ ١٥٦)

(١) انظر : أعلام الحديث (٣/ ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩) ومشكل الحديث لابن فورك (ص٤٦ ، ٢٣١) والفِصل (٢/ ٣٥٠) ودفع شبه التشبيه (ص١٧١) وغاية المرام (ص١٣٩) والتذكرة للقرطبي (ص٤٩٨) وإيضاح الدليل لابن جماعة (ص١٦٠) .

(٢) سورة ص آية (٧٥) .

(٣) انظر : الإرشاد للجويني (ص١٤٦) وتبصرة الأدلة (١/ ١٣١) والعواصم من القواصم (٢/ ٢٩٦) ودفع شبه التشبيه (ص١١٥) وغاية المرام (ص١٣٩) .

(٤) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٥) انظر : كتاب العدل والتوحيد للرسي (ص١٣٦) ومتشابه القرآن (ص١٢١و٦٨٩) وأساس التقديس (ص١٣٨) وإيضاح الدليل (ص١١٦ ـ ١١٧) وأقاويل الثقات (ص١٩٧ ـ ١٩٨) .

(٦) التقسيم هو آلة الحصر ومظِنة الإحاطة بالشيء .
مقدمة تفسير ابن النقيب (ص١٨٦) .
وانظر : العمدة لابن رشيق (١/ ٥٩٩) وما بعدها ، والبديع لابن منقذ (ص٦١ ـ ٦٣) =

[و][١] كتأويل قوله : « إنكم ترون ربكم عِيانا كما ترون القمر ليلة البدر صحواً ليس دونه سحاب ، وكما ترون الشمس في الظهيرة صحوا ليس دونها سحاب »[٢] ، فتأويل الرؤية في هذا السياق بما يخالفُ حقيقتها وظاهرها في غاية الامتناع ، وهو رد وتكذيب يستتر صاحبه بالتأويل .

الرابع : ما لم يُؤلَف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطب وإن أُلِفَ في الاصطلاح الحادث ، وهذا موضع زلت فيه أقدامُ كثير من الناس حيث تأولوا كثيرا من ألفاظ النصوص بما لم يُؤلف استعمال اللفظ له في لغة العرب ألبتة وإن كان معهودا في اصطلاح المتأخرين ، وهذا مما ينبغي التنبه له ، فإنه حصل بسببه من الكذب على الله تعالى ورسوله ما حصل ، كما تأولت طائفة[٣] قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّآ أَفَلَ ﴾[٤] بالحركة ، وقالوا : « استدل بحركته على بطلان ربوبيته » ولا يعرف في لغة العرب التي نزل بها القرآن أن الأفول هو الحركة في موضع واحد ألبتة[٥] .

= والترديد هو أن يعلق المتكلم لفظةً من الكلام بمعنى ثم يردها بعينها ويعلقها بمعنى آخر مقدمة تفسير ابن النقيب (ص٢٨٤) ، وانظر : العمدة لابن رشيق (١/ ٥٦٦ ـ ٥٧١) والتبيان لابن الزملكاني (ص٢١٨ ـ ٢١٩) .

(١) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، والسياق يقتضيه ، وهو مثبت في الأصل : الصواعق (١/ ١٨٩) .

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد مختصرا ومطولا بألفاظ متقاربة ح٧٤٣٤ ـ ٧٤٣٧و٧٤٣٩ (ص١٥٥٧ ـ ١٥٦٠) ومسلم في الإيمان ح٢٩٩ ـ ٣٠٠و٣٠٢ (١/ ١٦٣) وما بعدها . من حديث جرير وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم .

(٣) من الجهمية وكثير من المعتزلة وعامة الفلاسفة والمتكلمين والمنجمين .

(٤) سورة الأنعام آية (٧٦) .

(٥) انظر في الرد عليهم وإبطال قولهم : نقض الإمام الدارمي على بشر المريسي =

وكذلك تأويل « الأحد » بأنه الذي لا يتميز منه شيء عن شيء ألبتة ، ثم قالوا : لو كان فوق العرش لم يكن أحدا . فإن تأويل الأحد بهذا المعنى لا يعرفه أحد من العرب ولا أهل اللغة ، وإنما هو اصطلاح الجهمية والفلاسفة[(١)] والمعتزلة ومن وافقهم[(٢)] .

وكتأويل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[(٣)] بأن المعنى أقبل على خلق العرش[(٤)] ، فإن هذا لا يعرف في لغة العرب ولا في غيرها من الأمم

= (١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨) ودرء التعارض (١/ ٣١٠) وما بعدها ، ومنهاج السنة (١/ ٢٠٢) و(٢/ ١٩٣ ـ ١٩٧) وشرح حديث النزول (ص١٦٢ ـ ١٦٨) وبغية المرتاد (ص٣٥٨ ـ ٣٦٠) وتفسير ابن كثير (٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧) عند تفسيره لهذه الآية .

(١) الفلاسفة جمع فيلسوف وهو محب الحكمة ، لأن كلمة « فلسفة » مأخوذة من اليونانية ، وهي مركبة من مقطعين (فيلو) ومعناها محب و (سوفيا) ومعناها الحكمة ، فمجموع الكلمة : (محب الحكمة) .

انظر : إغاثة اللهفان (٢/ ٣٦٨) والمعجم الفلسفي (٢/ ١٦٠ ـ ١٦٤) . ومن شاء الوقوف على مقالات الفلاسفة وعدِّ طوائفهم فلينظر الملل والنحل (٢/ ٣٦٩) وما بعدها وإغاثة اللهفان (٢/ ٣٦٨) وما بعدها .

(٢) انظر أساس التقديس (ص٣٠ ـ ٣٦) وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٦٠) وما بعدها ، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ١١٣ ـ ١١٥ ، ٢٢٤) .

(٣) ورد هذا النص القرآني الكريم بهذا اللفظ في ستة مواضع من الكتاب العزيز : في سورة الأعراف آية (٥٤) ، ويونس آية (٣) والرعد آية (٢) والفرقان آية (٥٩) والسجدة آية (٤) والحديد آية (٤) .

(٤) قال السيوطي في الإتقان (٢/ ١٧) ـ وهو يُعدد معاني الاستواء ـ : « سادسها أن معنى استوى : أقبل على خلق العرش وعمد إلى خلقه ، كقوله : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾ أي : قصد وعمد إلى خلقها . قاله الفراء والأشعري وجماعةُ أهل المعاني ، وقال إسماعيل الضرير : إنه الصواب » اهـ .

وانظر ما سيأتي ص (٩٦) .

لا يقال لمن أقبل على الرجل استوى عليه ، ولا لمن أقبل على عملٍ من الأعمال من قراءةٍ أو دراسةٍ أو كتابةٍ أو صناعةٍ قد استوى عليها ، وهذا التأويل باطل من وجوه كثيرة سنذكرها إن شاء الله تعالى ، لو لم يكن منها إلا تكذيب رسول الله ﷺ لصاحب هذا التأويل لكفاه ، فإنه [قد][١] ثبت [٥/ب] في الصحيح : « إن الله [قدر][٢] مقادير الخلائق[٣] قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء »[٤] . فكان العرش موجودا قبل خلق السموات والأرض بأكثر من خمسين ألف سنة ، فكيف يقال إنه خَلَق السموات والأرض في ستة أيام ثم أقبل على خلق العرش ؟ والتأويل إذا تضمن تكذيب الرسول ﷺ فحسبه ذلك بطلانا .

الخامس : ما أُلف استعماله في غير ذلك المعنى لكن في غير التركيب الذي ورد به النص ، فيحمله المتأول في هذا التركيب الذي لا يحتمله على مجيئه في تركيب آخر ، كتأويل اليدين في قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٥] بالنعمة[٦] .

ولا ريب أن العرب تقول : لفلان عندي يد ، وقال عروة بن مسعود[٧]

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ن » : « الخلق » .

(٤) أخرجه مسلم في القدر ح١٦ (٤/ ٢٠٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، وأوله : « كتب الله مقادير الخلائق . . . » الحديث .

(٥) سورة ص آية (٧٥) .

(٦) انظر : مشكل الحديث (ص٢٢٤) وشرح الأصول الخمسة (ص٢٢٨) والتمهيد لقواعد التوحيد (ص٥٩) وأساس التقديس (ص١٦٣) .

(٧) هو عروة بن مسعود بن مُعتّب بن مالك الثقفي رضي الله عنه ، كان أحد الأكابر =

للصديق[١] : « لولا يدٌ لك عندي لم أجزك بها لأجبتك »[٢] . ولكن وقوع اليد في هذا التركيب الذي أضاف سبحانه فيه الفعل إلى نفسه ، ثم تعدى الفعل إلى اليد بالباء التي هي نظير كتبت بالقلم [واليد][٣] وجعل ذلك خاصة خص بها صفيه آدم دون البشر كما خص المسيح بأنه نفخ فيه من روحه[٤] ، وخص موسى بأنه كلمه بلا واسطة[٥] .

فهذا مما يحيل[٦] تأويل اليد في النص بالنعمة وإن كانت في تركيب آخر تصلح لذلك ، فلا يلزم من صلاحية اللفظ لمعنًى ما في تركيب صلاحيته له في كل تركيب .

= في قومه محببا عندهم مُطاعا فيهم ، شهد صلح الحديبية ، وكانت له فيه اليد البيضاء ، أسلم ورجع إلى قومه يدعوهم إلى الإسلام فرماه أحدهم بسهم فقتله وذلك سنة ٩ من الهجرة .

الاستيعاب (٣/ ١٠٦٦ - ١٠٦٧) وأسد الغابة (٤/ ٣١ - ٣٣) والإصابة (٤/ ٤٩٢ - ٤٩٤)

(١) يعني أبا بكر الصديق رضي الله عنه . وستأتي ترجمته لاحقا إن شاء الله ص (٥٩) .

(٢) أخرجه البخاري في الشروط ح٢٧٣١ - ٢٧٣٢ (ص٥٤٩ - ٥٥٢) عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم في قصة صلح الحديبية في نص طويل جدا . والمقصود باليد هنا في قول عروة أنه كان تحَمَّل بديةٍ فأعانه أبو بكر فيها بعونٍ حسن . أفاده ابن حجر في الفتح (٥/ ٣٤٠) نقلا عن الزهري .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ سورة النساء آية (١٧١) وآيات أخرى في معناها .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ إلى قوله : ﴿ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى ﴾ سورة الأعراف الآيتان (١٤٣ - ١٤٤) .

(٦) في « ن » « يحتمل » . وهو خطأ .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[١] يستحيل فيها تأويل النظر بانتظار الثواب[٢] ، فإنه أضاف النظر إلى الوجوه النضرة[٣] التي لا تحصل إلا مع حضور ما يتنعم به ، لا مع التنغيص بانتظاره ، ويستحيل مع هذا التركيب تأويل النظر بغير الرؤية ، وإن كان النظر بمعنى الانتظار في قوله تعالى : ﴿ انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ ﴾[٤] وقوله : ﴿ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾[٥] .

ومثل هذا قول الجهمي الملبِّس : « إذا قال لك المشبه : ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾[٦] فقل له : العرش له عدة معان ، والاستواء له خمسة[٧] معان ، فأي ذلك المراد ؟ فإن المشبه يتحير ولا يدري ما يقول »[٨] .

---

(١) سورة القيامة الآيتان (٢٢ ، ٢٣) .

(٢) كما أولته بذلك الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم .
انظر : كتاب العدل والتوحيد للرسي (ص١٣٣) ومتشابه القرآن (٢/ ٦٧٤) وشرح الأصول الخمسة (ص٢٤٥) والمختصر في أصول الدين (ص٢٢٠) .

(٣) في النسخ الخطية : « بالنضرة » ولعل الصواب المثبت .

(٤) سورة الحديد آية (١٣) .

(٥) سورة النمل آية (٣٥) .

(٦) سورة طه آية (٥) .

(٧) في « ت » : « خمس » .

(٨) الظاهر أن الإمام ابن القيم يعني بهذا القائل : القاضي أبا بكر بن العربي المالكي (ت٥٤٣) ، إذ قال في كتابه العواصم من القواصم (٢/ ٢٨٩) : « وقوله : ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ يقال لهم : قال الله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ما العرش ؟ وما معنى استوى ؟ . . . فلما قال : ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ كان معناها هنا ثلاثة معانٍ . . . وأما العرش فهو في العربية لمعانٍ فأيها تريدون ؟ وكذا استوى عليه يحتملُ خمسة عشرة معنًى في اللغة فأيها تريدون ؟ أو أيها تدعون ظاهرا منها ؟ » الخ . =

فيقال لهذا الجاهل : ويلك ما ذنب الموحد الذي سميته أنت وأصحابك مشبها ؟ وقد قال لك نفس ما قال الله تعالى ، فوالله لو كان مشبها كما تزعم لكان أولى بالله ورسوله منك ، لأنه لم يتعد النص .

وأما قولك : العرش له سبعة معان [أو نحوها وللاستواء خمسة معان][1] فتلبيس منك وتمويه على الجهال وكذب ظاهر ، فإنه ليس لعرش الرحمن الذي استوى عليه إلا معنًى واحدًا ، وإن كان للعرش من حيث الجملة عدة معان ، فاللام للعهد[2] ، وقد صار بها العرش معينا ، وهو عرش الرب تعالى الذي هو سرير ملكه الذي اتفقت عليه الرسل وأقرت به الأمم إلا من نابذ الرسل .

وقولك : الاستواء له عدة معان تلبيس آخر ، فإن الاستواء المعدَّى بأداة [٦/أ] « على » ليس له إلا معنى واحدًا ، وأما الاستواء المطلق فله عدة معان ، فإن العرب تقول استوى كذا : [إذا][3] انتهى وكمل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَٱسْتَوَىٰٓ ﴾[4] ، وتقول استوى وكذا : إذا ساواه ،

= وانظر له مصنفه : قانون التأويل (ص٦٦٦) إذ جاء فيه : « وقد ذكرنا فيها ـ يعني هذه الآية ـ في شرح المشكلين خمسة عشر قولا » . اهـ ولعل شيخ الإسلام هو الذي عناه بقوله : « فإذا قال القائل : استوى يحتمل خمسة عشر وجها أو أكثر أو أقل ، كان غالطا . . » . درء التعارض (١/ ٢٧٩) وسوف يذكره ابن القيم فيما سيأتي ص (٩٣٨) ويحكي مقولته هناك .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

وقوله : « والاستواء خمسة معان » : لعله خمسة عشر معنى كما نقلتُه عن ابن العربي في التعليق السابق وكما ذكره ابن تيمية ، وكذا سيأتي عند المؤلف ابن القيم لا حقاً ص (٩٣٨) .

(٢) في النسخ الخطية : « للعرش » ولعل الصواب المثبت كما في الصواعق الأصل (١/ ١٩٥) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة القصص آية (١٤) .

نحو قولهم : استوى الماء والخشبة[١] ، واستوى الليل والنهار ، وتقول استوى إلى كذا : إذا قصد إليه علوّاً وارتفاعا ، نحو استوى إلى السطح والجبل واستوى على كذا : أي ارتفع عليه وعلا عليه ، ولا تعرف العرب غير هذا .

فالاستواء في هذا التركيب نص لا يحتمل غير معناه ، كما هو نص في قوله : ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَٱسْتَوَىٰٓ ﴾[٢] لا يحتمل غير معناه ، ونص في قولهم استوى الليل والنهار في معناه ولا يحتمل غيره .

السادس : اللفظ الذي اطرد استعماله في معنًى هو ظاهر فيه ولم يعهد استعماله في المعنى المأول ، أو عُهد استعماله فيه نادراً ، فحمله على خلاف المعهود من استعماله باطل ، فإنه يكون تلبيسا [وتدليسا][٣] يناقض البيان والهداية ، بل إذا أرادوا استعمال مثل هذا في غير معناه المعهود حفوا[٤] به من القرائن ما يبين للسامع مرادهم به لئلا يسبق فهمه إلى معناه المألوف ومن تأمل كمال هذه اللغة وحكمة واضعها تبين له صحة ذلك .

السابع : كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال فهو باطل ، كتأويل[٥] قوله ﷺ : « أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل »[٦]

---

(١) هذا من أساليب العربية ، ومعناه : ساوى الماءُ الخشبة .

انظر : الكامل للمبرد (٢/٨٣٦) ونظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي (ص١٠٠ ، ١٢٩ ، ٢٣٩) ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ص٤٨٣) والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٢/١٤٤) .

(٢) سورة القصص آية (١٤) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « د » و « ن » : « جفوا » . وهو خطأ .

(٥) في « ن » : « فتأويل » وليست واضحة في « د » .

(٦) أخرجه أبو داود في النكاح ح٢٠٨٣ (٢/٥٦٦ ـ ٥٦٨) والترمذي في النكاح =

فيحمله على الأَمة[١] فإن هذا التأويل مع شدة مخالفته لظاهر اللفظ[٢] يرجع على أصل النص بالإبطال ، وهو قوله : « فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها »[٣] . ومهر الأمة إنما هو للسيد ، فقالوا : نحمله على المكاتبة[٤] . وهذا يرجع على النص بالإبطال من وجه آخر ، فإنه أتى فيه بـ« أي » الشرطية التي [هي][٥] من أدوات العموم ، وأتى بالنكرة في سياق الشرط وهي تقتضي العموم ، وعلق بطلان النكاح بالوصف المناسب له المقتضي لوجود الحكم بوجوده وهو إنكاحها نفسها ، ونبه على العلة المقتضية للبطلان وهو افتياتها على وليها ، وأكد الحكم بالبطلان مرة بعد مرة ثلاث مرات ، فحمله على صورة لا تقع في العالم إلا نادرا يرجع إلى مقصود النص بالإبطال ، وأنت إذا تأملت عامة تأويلات الجهمية رأيتها من هذا الجنس بل أشنع .

= ح١١٠٢ (٣/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩) وحسنه ، وابن ماجه في النكاح ح١٨٧٩ (١/ ٦٠٥) والدارمي في النكاح ح٢١٨٤ (٢/ ١٨٥) وأحمد في المسند (٦/ ٤٧ ، ٦٦) والحاكم في المستدرك وصححه (٢/ ١٦٨) جميعهم من حديث عائشة رضي الله عنها ، وكذا صححه الألباني في صحيح ابن ماجه ح١٥٣٦ وفي صحيح أبي داود ح١٨١٧ وفي المشكاة ح٣١٣١ وفي الإرواء ح١٨٤٠ وصحيح الجامع ح٢٧٠٩ .

(١) ذهب إلى حمل هذا النص على الأمة والمكاتبة أصحابُ أبي حنيفة خلافا للجمهور . انظر : المبسوط للسرخسي (٥/ ١٢) والإحكام للآمدي (٣/ ٥٨) وتيسير التحرير على كتاب التحرير (١/ ١٤٧) ومراقي السعود (ص٢٣٥ ـ ٢٣٦) .

(٢) في « ت » : « النص » بدل « اللفظ » .

(٣) تتمة الحديث السابق .

(٤) انظر التعليق السابق أعلاه رقم (١) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

الثامن : تأويل اللفظ الذي له معنى ظاهر لا يفهم منه عند إطلاقه سواه بالمعنى الخفي الذي لا يطلع عليه إلا أفراد من أهل النظر والكلام ، كتأويل لفظ الأحد ـ الذي يفهمه الخاصة والعامة ـ بالذات المجردة عن الصفات التي لا يكون فيها معنيان [٦/ب] بوجه [ما](١) ، فإن هذا لو أمكن ثبوته في الخارج لم يعرف إلا بعد مقدمات طويلة صعبة جدا ، فكيف وهو محال في الخارج وإنما يفرضه الذهنُ فرضا ثم استدل على وجوده الخارجي ، فيستحيل وضع اللفظ المشهور عند كل أحد لهذا المعنى الذي هو في غاية الخفاء .

التاسع : التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف ، ويحطّه إلى معنى دونه بمراتب [كثيرة](٢) ، مثاله تأويل الجهمية ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾(٣) ونظائره بأنها فوقية الشرف(٤) كقولهم الدرهم فوق الفلس . فعطلوا حقيقة الفوقية المطلقة التي هي من خصائص الربوبية المستلزمة لعظمة الرب ، وحطّوها إلى كون قدْرِهِ فوق بني آدم .

وكذلك تأويلهم استواءه على عرشه بقدرته عليه وأنه غالب عليه(٥) .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة الأنعام آية (١٨) .

(٤) انظر : دفع شبه التشبيه (ص١٣٥) والتمهيد لقواعد التوحيد (ص٦٤ ـ ٦٥) وإيضاح الدليل (ص١٠٨ ـ ١٠٩) .

(٥) قال العلامة مرعي بن يوسف الكرمي في كتابه أقاويل الثقات (ص١٢٣ ـ ١٢٤) مُبينا معنى قولهم استولى : « يعني فالاستواء هو القهر والغلبة ، ومعناه : الرحمن غلب العرش وقهره ، يقال استوى فلان على الناحية إذا غلب أهلها وقهرهم . . » الخ . ثم رد هذا القول .

وانظر : شرح الأصول الخمسة (ص٢٢٦) ومتشابه القرآن (١/ ٧٢ ـ ٧٣) =

فيالله العجب هل شك عاقل في كونه[١] غالباً لعرشه قادرا عليه حتى يخبر به سبحانه في سبعة مواضع من كتابه مطردة بلفظ واحد ليس فيها موضع واحد يراد به المعنى الذي أبداه المتأولون ؟! وهذا التمدح والتعظيم كله لأجل أن يعرفنا أنه قد غلب على عرشه وقدر عليه بعد خلق السموات والأرض ؟! أَفترى لم يكن غالبا للعرش قادرا عليه في مدة تزيد على خمسين ألف سنة ثم تجدد له ذلك بعد خلق هذا العالم ؟!

العاشر : تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق ولا قرينة تقتضيه ، فإن هذا لا يقصده المبين الهادي بكلامه ، إذ لو قصده لحفّ[٢] بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره حتى لا يوقع السامع في اللبس ، فإن الله تعالى أنزل كلامه بيانا وهدى ، فإذا أراد به خلاف ظاهره ولم يحفّ به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فهم[٣] كل أحد لم يكن بيانا ولا هدى .

فَصْلٌ

[عدم تنازع السلف في آيـات الصفات وأخبارها]

تنازع الناس[٤] في كثير من آيات الأحكام ، ولم يتنازعوا في آيات

= والإرشاد للجويني (ص٥٩ ـ ٦٠) والشامل في أصول الدين (ص٥٥٣) وقواعد العقائد (ص١٦٦ ـ ١٦٧) والتمهيد لقواعد التوحيد (ص٦٤) ودفع شبه التشبيه (ص١٢١) وإيضاح الدليل (ص١٠٢) وشرح المواقف (ص١٧٢ ـ ١٧٣) .

(١) في « د » و « ن » : « أنه في كونه » وجعلت علامة التضبيب فوق « أنه » . وما أثبته يوافق الأصل : الصواعق (١/ ٢٠٠) .

(٢) في « ن » : « يحف » وقريب منها في « د » .

(٣) في « د » و « ن » : « فهمه » .

(٤) الظاهر أنه يقصد بالناس الصحابة والتابعين لهم بإحسان . وانظر ما سيأتي لاحقا ص (٦١) مع التعليق رقم (٧) .

الصفات وأخبارها في موضع واحد ، بل اتفق الصحابة والتابعون على إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها ، وهذا يدل على أنها أعظم النوعين بيانا ، وأن العناية ببيانها أهم ، لأنها من تمام تحقيق الشهادتين ، وإثباتها من لوازم التوحيد ، فبينها الله سبحانه ورسوله بيانا شافياً لا يقع فيه لبس يوقع الراسخين في العلم .

[بيان أن فهم معاني آيات الصفات أيسر من فهم معاني آيات الأحكام]

وآيات الأحكام لا يكاد يفهم معانيها إلا الخاصة من الناس ، وأما آيات الصفات فيشترك في فهم معناها الخاص والعام ، أعني فهم أصل المعنى لا فهم الكنه[١] والكيفية ، ولهذا أشكل على بعض [٧/أ] الصحابة[٢] قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾[٣] حتى بين لهم بقوله : ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ ، ولم يشكل عليه ولا [على][٤] غيره قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ الآية[٥] وغيرها من آيات الصفات .

[بعض آيات الأحكام المجملة التي بينتها السنة]

وأيضا فإن بعض آيات الأحكام مجملة عُرف بيانها بالسنة كقوله تعالى : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾[٦] فهذا مجمل في قدر الصيام

---

(١) الكُنهُ بالضم : جوهر الشيء وغايته .
انظر : معجم مقاييس اللغة وتاج العروس مادة « كنه » .

(٢) منهم عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه كما أخرجه البخاري في الصوم ح ١٩١٦ (ص٣٧٨) وفي التفسير ح٤٥٠٩ و٤٥١٠ ومسلم في الصيام ح٣٣ (٢/٧٦٦ ـ ٧٦٧) .

(٣) سورة البقرة آية (١٨٧) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة البقرة آية (١٨٦) .

(٦) سورة البقرة آية (١٩٦) .

والإطعام ، فبينته السنة بأنه صيام ثلاثة[١] أيام أو إطعام ستة مساكين أو ذبح شاة[٢] ونظائره كثيرة كآية السرقة[٣] وآية الصلاة[٤] والزكاة[٥]

(١) في « د » و « ن » : « ستة » .

(٢) عن كعب بن عجرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رآه وقمله يسقط على وجهه فقال : « أيؤذيك هوامك ؟ » قال : نعم ، فأمره رسول الله ﷺ أن يحلق وهو بالحديبية ولم يبين لهم أنهم يَحِلُّون بها وهم على طمع أن يدخلوا مكة ، فأنزل الله الفدية فأمره رسول الله أن يُطعِم فَرَقاً بين ستة مساكين ، أو يُهدي شاةً ، أو يَصُوم ثلاثة أيام .
أخرجه البخاري في المغازي ح٤١٥٩ (ص٨٥٩) وفي مواضع أخرى من الصحيح ، ومسلم في الحج ح٨٠ ـ ٨٦ (٢/ ٨٥٩ ـ ٨٦٢) .

(٣) وهي قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة المائدة آية (٣٨) . وقد جاءت السنة النبوية ببيان القدر والنصاب في الشيء المسروق وكذا موضع القطع من اليد ، وذلك في قوله عليه الصلاة والسلام : « تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا » . متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها ، ولفظه للبخاري . وصح عنه ﷺ أنه قطع سارقا من المفصل .
أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٣٨) وابن أبي شيبة في المصنف رقم ٨٦٤٨ (١٠/ ٢٩ ـ ٣٠) والبيهقي في الكبرى (٨/ ٢٧٠ ـ ٢٧١) ، وثبت هذا أيضاً من فعل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم . راجع إرواء الغليل ح٢٤٢٩ ـ ٢٤٣١ (٨/ ٨١ ـ ٨٣) .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ ، وأخواتها في مواضع عدة من الكتاب العزيز وقد أوضحت السنة النبوية بفعله عليه الصلاة والسلام كيفية إقامة الصلاة وأدائها كما في حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه في صلاة النبي ﷺ على المنبر وفي آخره : ثم أقبل على الناس فقال : « يا أيها الناس إني صنعتُ هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي » متفق عليه . وقوله أيضاً : « صلوا كما رأيتموني أصلي » . أخرجه البخاري في الأذان من صحيحه ح٦٣١ (ص١٢٨) من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦۖ ﴾ سورة الأنعام آية (١٤١) . فهذا الحق مجمل بُين في السنة بقوله عليه الصلاة والسلام : « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العُشر ، وما سُقي بالنضح نصف العُشر » . متفق عليه واللفظ للبخاري .

[عدم وجود مجملات في نصوص الصفات]

والحج[١] . وليس في آيات الصفات وأحاديثها مجمل يحتاج إلى بيانٍ من خارج ، بل بيانها فيها وإن جاءت السنة بزيادة في البيان والتفصيل .

فصل

في تعجيز المتأولين عن تحقيق الفرق بين ما يسوغ تأويله من آيات الصفات وأحاديثها وما لا يسوغ

لا ريب أن الله وصف نفسه بصفات ، وسمى نفسه بأسماء ، وأخبر عن نفسه بأفعال ، وأخبر أنه يُحب ويَكره ، ويَمقُت ويَرضى ، ويَغْضَب ويَسْخَط ، ويجيء ويأتي ، وينزل إلى سماء الدنيا ، وأنه استوى على عرشه ، وأن له علماً ، وحياة ، وقدرة ، وإرادة ، وسمعاً ، وبصراً ، ووجها ، وأن له يدين ، وأنه فوق عباده ، وأن الملائكة تعرج إليه وتنزل بالأمر من عنده ، وأنه قريب ، وأنه مع المحسنين ، ومع الصابرين ، ومع المتقين ، وأن السموات مطويات بيمينه ، ووصفه رسوله بأنه يفرح ويضحك ، وأن قلوب العباد بين أصابعه وغير ذلك[٢] .

[الإلزامات الواردة على المتأول لنصوص الصفات]

فيقال للمتأول : تتأول هذا كله على خلاف ظاهره ، أم تفسر الجميع على

---

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ سورة آل عمران آية (٩٧) . بين عليه الصلاة والسلام أعماله وأحكامه بقوله وفعله وكان يقول : « لتأخذوا مناسككم فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه » أخرجه مسلم في الحج ح٣١٠ (٢/ ٩٤٣) .

(٢) ستأتي الأدلة الشرعية التفصيلية على كل ما ذُكر هنا في أثناء البحث إن شاء الله .

ظاهره وحقيقته ، أم تفرق[١] بين بعض ذلك وبعضه ؟ فإن تأولت الجميع وحملته على خلاف حقيقته كان ذلك عناداً ظاهراً وكفراً صراحا وجحدا لربوبيته ، وهذا مذهب الدهرية[٢] الذين لا يثبتون للعالم صانعا ، فإن قلت : أثبت للعالم صانعا ولكن لا أصفه بصفة تقع[٣] على خلقه ، وحيث وصف بما يقع على المخلوق تأولته ، قيل له : فهذه الأسماء الحسنى والصفات التي وصف بها نفسه هل تدل على معانٍ ثابتة هي حق في نفسها أو لا تدل ؟ فإن نفيت دلالتها على معنى ثابت كان ذلك غاية التعطيل ، وإن أثبت دلالتها على معانٍ هي حق في نفسها ثابت . قيل لك : فما الذي سوغ لك تأويل بعضها دون بعض ؟ وما الفرق بين ما أثبتها ونفيتها[٤] من جهة السمع أو العقل ؟ ودلالة النصوص على أن له سمعا وبصرا وعلما وقدرة وإرادة وحياة وكلاما كدلالتها على أن له محبة ورحمة وغضبا [٧/ب] ورضًى وفرحا وضحكا ووجها ويدين ، فدلالة النصوص على ذلك سواء ، فَلِمَ نفيت حقيقة رحمته ومحبته ورضاه وغضبه وفرحه وضحكه وأولتها بنفس الإرادة ؟ فإن قلت : إن إثبات الإرادة والمشيئة لا يستلزم تشبيها وتجسيما

(١) في « ن » : « يفرق » .

(٢) الدهرية هم الذين ينفون الربوبية ويحيلون الأمر والنهي والرسالة من الله تعالى ويقولون هذا مستحيل في العقول ويجعلون الطينة قديمة ـ أي أن العالم قديم ـ وينكرون الثواب والعقاب ولا يفرقون بين الحلال والحرام ، وينفون أن يكون في العالم دليل يدل على صانع ومصنوع وخالق ومخلوق . . ويضيفون النوازل بهم إلى الدهر فيسبونه .

البرهان للسكسكي (ص٨٨) ولجمال الدين الأفغاني رسالة لطيفة في الرد على الدهريين مطبوعة متداولة ، وانظر : كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٨٠٠ ـ ٨٠١) .

(٣) في « ن » : « يقع » .

(٤) في « ت » : « أو نفيتها » .

وإثبات حقائق هذه الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم ، فإنها لا تعقل إلا في الأجسام ، فإن الرحمة رقة تعتري طبيعة الحيوان ، والمحبة ميل النفس لجلب ما ينفعها ، والغضب غليان دم القلب لورود ما يرد عليه .

قيل لك : وكذلك الإرادة هي ميل النفس إلى جلب ما ينفعها ودفع ما يضرها ، وكذلك جميع ما أثبته من الصفات إنما هي أعراض قائمة بالأجسام في الشاهد ، فإن العلم انطباع صورة المعلوم في نفس العالم ، أو صفة عرضية قائمة به ، وكذلك السمع والبصر والحياة أعراض قائمة بالموصوف ، فكيف لزم التشبيه والتجسيم من إثبات تلك الصفات ولم يلزم من إثبات هذه ؟

فإن قلت : أنا أثبتها على وجهٍ لا يماثل صفاتنا ولا يشابهها ، **قيل لك** : فهلا أثبت الجميع على وجه لا يماثل صفات المخلوقين ؟ **فإن قلت** : هذا لا يعقل ، **قيل لك** : فكيف عقلت سمعاً وبصراً وحياةً وإرادةً ومشيئةً ليست من جنس صفات المخلوقين ؟ **فإن قلت** : أنا أفرق بين ما أتأول وبين ما لم أتأول بأن ما دل العقل على ثبوته يمتنع تأويله كالعلم والحياة والقدرة والسمع والبصر ، وما لا يدل عليه العقل يجب أو يسوغ تأويله (كالوجه واليد)[1] والضحك والفرح والغضب والرضى ، فإن الفعل المحكم دل على قدرة الفاعل ، وإحكامه دل على علمه ، والتخصيص دل على الإرادة ، فيمتنع مخالفة ما دل عليه صريح العقل ، قيل لك : وكذلك الإنعام والإحسان وكشف الضر وتفريج الكربات دل على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة سواء ، والتخصيص بالكرامة والاصطفاء

---

(١) في « ت » : « كاليد والوجه » . بالتقديم والتأخير .

والاجتباء[(١)] دال على المحبة كدلالة ما ذكرت على الإرادة ، والإهانة والطرد والإبعاد والحرمان دال على المقت والبغض كدلالة ضده على الحب والرضى والعقوبة والبطش والانتقام دال على الغضب كدلالة ضده على الرضى .

ويقال ثانيا : هب أن العقل لا يدل على إثبات هذه الصفات التي نفيتها فإنه لا ينفيها ، والسمع دليل مستقل بنفسه ، بل الطمأنينة إليه في هذا الباب أعظم من الطمأنينة إلى مجرد العقل ، فما الذي يسوغ لك نفي مدلوله ؟

ويقال [لك][(٢)] ثالثا : إن كان ظاهر النصوص يقتضي تشبيهاً وتجسيماً فهو يقتضيه في الجميع ، فأول [٨/أ] الجميع ، وإن كان لا يقتضي ذلك لم يجز تأويل شيء منه ، وإن زعمت أن بعضها يقتضيه وبعضها لا يقتضيه طولبت بالفرق بين الأمرين .

[دعوى الإجماع على إثبات الصفات السبع والرد عليها]

ولما تفطن بعضهم لتعذر الفرق قال : ما دل عليه الإجماع كالصفات السبع[(٣)] لا يتأول ، وما لم يدل عليه إجماع فإنه يتأول . وهذا كما تراه من أفسد الفروق ، فإن مضمونه أن الإجماع أثبت ما يدل على التجسيم والتشبيه

---

(١) في « ت » : « والاختيار » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) الصفات السبع عند جمهور الأشاعرة هي : « الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة » ، وهي التي يسمونها صفات المعاني ، وهي في اصطلاحهم : « كل صفةٍ قائمةٍ بموصوفٍ موجبةٍ له حكما » . تحفة المريد على جوهرة التوحيد (ص٦٣) .
وانظر : تمهيد الباقلاني (ص٤٥ ـ ٤٩) والإنصاف (ص٣٥ ـ ٣٩) وأصول الدين (ص٩٠) والإرشاد (ص٧٧) وما بعدها والتمهيد لقواعد التوحيد (ص٦٥) وما بعدها وقواعد العقائد (ص٥٤ ـ ٥٩) ومعالم أصول الدين (ص٤١) وما بعدها وأبكار الأفكار خ(١/ق٢٩٨/أ) والمواقف (ص٢٧٩ ـ ٢٩٦) وشرح المواقف للجرجاني (ص٧٧ ـ ١٦٤) .

وهذا قدح في الإجماع فإنه لا ينعقد على باطل[1] .

ثم يقال : إن كان الإجماع دل على ثبوت هذه الصفات وظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم بطل نفيكم لذلك ، وإن لم ينعقد عليها بطل التفريق به .

ثم يقال : خصومكم من المعتزلة لم تجمع معكم على ثبوت هذه الصفات فإن قلتم : انعقد الإجماع قبلهم ، قيل : صدقتم والله ، والذين أجمعوا قبلهم على إثبات[2] هذه الصفات أجمعوا على [إثبات][3] سائر الصفات ولم يخصوها بسبع ، بل تخصيصها بسبع[4] خلاف قول السلف وقول الجهمية

---

(١) أقول : كثيرا ما يدعي بعض المتكلمين الإجماع على مسائل وقضايا عقدية والحق بخلاف ذلك ، اعتقادا منهم بصحتها أو غير ذلك من اللوازم ، وقد أوضح هذه المسألة شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بقوله : « وهذا القول الذي يحكيه هذا ـ الذي ظنه ابن تيمية أبا الحسن الطبري المعروف بإلكيا أو بعض نظرائه ـ وأمثاله من إجماع المسلمين أو إجماع المليين في مواضع كثيرة ، يحكونه بحسب ما يعتقدونه من لوازم أقوالهم ، وكثير من الإجماعات التي يحكيها أهل الكلام هي من هذا الباب ، فإن أحدهم قد يرى أن صحة الإسلام لا تقوم إلا بذلك الدليل ، وهم يعلمون أن المسلمين متفقون على صحة الإسلام ، فيحكون الإجماع على ما يظنونه من لوازم الإسلام ، كما يحكون الإجماع على المقدمات التي يظنون أن صحة الإسلام مستلزمة لصحتها وأن صحتها من لوازم صحة الإسلام ، أو يكونون لم يعرفوا من المسلمين إلا قولين أو ثلاثة ، فيحكون الإجماع على نفي ما سواها ، وكثير مما يحكونه من هذه الإجماعات لا يكون معهم فيها نقل لا عن أحدٍ من الصحابة ولا التابعين ولا عن أحدٍ من أئمة المسلمين ، بل ولا عن العلماء المشهورين الذين لهم في الأمة لسان صدق ، ولا فيها آية من كتاب الله ولا حديث عن رسول الله ﷺ وهم مع هذا يعتقدون أنها من أصول الدين التي لا يكون الرجل مؤمناً أو لا يتم دين الإسلام إلا بها ونحو ذلك . . » درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٩٥ ـ ٩٦) .

(٢) في « ت » : « ثبوت » .

(٣) ما بين المعقوفتين لا يوجد في « د » و « ن » وهو مثبت من « ت » .

(٤) في « ت » : « بالسبع » .

والمعتزلة . فالناس[١] كانوا طائفتين : سلفية وجهمية ، فحدثت الطائفة السبعية[٢] واشتقت قولا بين القولين فلا للسلف اتبعوا ولا مع الجهمية بقوا .

[ضابط التأويل وعدمه عند بعض المخالفين]

وقالت[٣] **طائفة أخرى** : ما لم يكن ظاهره جوارح[٤] وأبعاضا كالعلم والحياة والقدرة والإرادة والكلام لا يتأول ، وما كان ظاهره جوارح[٥] وأبعاضا كالوجه واليدين والقدم فإنه يتعين تأويله لاستلزام إثباته التركيب والتجسيم[٦] .

[جواب أهل الإثبات]

قال المثبتون : جوابنا لكم هو عين الذي تجيبون به خصومكم من الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات ، فإنهم قالوا لكم : لو قام به سبحانه صفة وجودية كالسمع والبصر والعلم والقدرة والحياة لكان محلا للأعراض ، ولزم التركيب والتجسيم[٧] والانقسام ، كما قلتم : لو كان له وجه ويد وإصبع لزم التركيب والانقسام ، وحينئذ فما هو جوابكم لهؤلاء نجيبكم به .

فإن قلتم : نحن نثبت هذه الصفات على وجه لا تكون أعراضا[٨] ولا

---

(١) في « ت » : « فإن الناس » .

(٢) يعني بهم الأشاعرة لكونهم أثبتوا لله سبع صفات على حد زعمهم .

(٣) في « ن » : « وقال » .

(٤) في « ن » : « جواهر » .

(٥) في « ن » : « جواهر » .

(٦) انظر : أساس التقديس (ص١٥٣ و١٩٨ ـ ١٩٩) .

(٧) في « ن » : « في التجسيم » .

(٨) الأعراض جمع عَرَض ـ بفتحتين ـ هو المعنى القائم بالجواهر كالألوان والطعوم والروائح والحياة والموت والعلوم والإرادات والقدر القائمة بالجواهر .

الإرشاد للجويني (ص٣٩) وانظر : مفاتيح العلوم (ص١٧٢) وتعريفات الجرجاني (ص٧٩ ، ١٤٩) والمنطق السينوي (ص٤١) .

نسميها أعراضا فلا يستلزم تركيبا ولا تجسيما . قيل لكم : ونحن نثبت الصفات التي أثبتها الله لنفسه ونفيتموها أنتم عنه على وجه لا يستلزم الأبعاض والجوارح ، ولا يُسمَّى المتصف بها مركبا ولا جسما ولا منقسما .

فإن قلتم : هذه لا يعقل منها إلا الأجزاء والأبعاض ، قلنا لكم : وتلك لا يعقل منها إلا الأعراض .

فإن قلتم : العَرَض لا يبقى زمانين ، وصفات الرب باقية دائمة أبدية ، فليست أعراضا . قلنا : وكذلك الأبعاض هي ما جاز مفارقتها وانفصالها ، وذلك في حق الرب تعالى مُحال فليست أبعاضا ولا جوارح ، فمفارقة الصفات الإلهية للموصوف بها مستحيل مطلقا في النوعين ، والمخلوق يجوز أن تفارقه أبعاضه وأعراضه .

فإن قلتم : إن كان الوجه عين اليد وعين الساق والإصبع فهو محال ، وإن كان غيره يلزم [٨/ ب] التميز ويلزم التركيب ، قلنا لكم : وإن كان السمع هو عين البصر وهما نفس العلم وهي نفس الحياة والقدرة فهو محال ، وإن تميزت[١] لزم التركيب . فما هو جواب لكم فالجواب مشترك .

فإن قلتم : نحن نعقل صفات ليست أعراضا تقوم بغير جسم وإن لم يكن له في الشاهد نظير .

ونحن[٢] لا ننكر الفرق بين النوعين في الجملة ، ولكن فرق غير نافع لكم في التفريق بين النوعين وأن أحدهما يستلزم (التجسيم والتركيب)[٣] والآخر لا يستلزمه .

---

(١) في « ت » : « تميز » .

(٢) هذا قول المجيبين .

(٣) في « ت » : « التركيب والتجسيم » بالتقديم والتأخير .

ولما أخذ هذا الإلزام بِخِناقِ[1] الجهمية قالوا : الباب كله عندنا واحد ونحن ننفي الجميع .

[ثلاثة أمور تلزم المؤول]

فتبين أنه لا بد لكم من واحد من أمور ثلاثة :

[الأمر الأول]

إما هذا النفي والتعطيل .

[الأمر الثاني]

وإما أن تصفوا الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ وتتبعوا في ذلك سبيل السلف الذين هم أعلمُ الأمةِ بهذا الشأن نفيا وإثباتا ، وأشد تعظيما لله وتنزيها له عما لا يليق بجلاله ، فإن المعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا تُرَدُّ بالشبهات ، فيكون رَدُّها من باب تحريف الكلم عن مواضعه ولا يترك تدبرها ومعرفتها فيكون ذلك مشابهةً للذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني ، بل هي آيات بينات دالةٌ على أشرف المعاني وأجلها ، قائمة حقائقها في صدور الذين أوتوا العلم والإيمان إثباتا بلا تشبيه ، وتنزيها بلا تعطيل ، كما قامت حقائق سائر صفات الكمال في قلوبهم كذلك ، فكان الباب عندهم بابا واحدا ، وعلموا أن الصفات حكمها حكم الذات ، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات فكذا صفاته لا تشبه الصفات . قال الإمام أحمد[2] : « التشبيه أن تقول : يد كيد أو وجه كوجه »[3] . فأما إثبات يدٍ ليست

---

(١) الخِناق كَكِتاب : الحبلُ الذي يُخنق به ، يقال : أخذ بِخِناقِه أي بحلقه .
انظر : تاج العروس والمعجم الوسيط مادة (خنق) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٢١) .

(٣) في « ن » : « وجه كوجه أو يد كيد » بالتقديم والتأخير .
قلت : الذي وقفتُ عليه من كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى قوله : « المشبهة تقول بصر كبصري ، ويد كيدي ، وقدم كقدمي ، ومن قال ذلك فقد شبه الله بخلقه » .
ذكره القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (ص٤٥) من رواية حنبل عن الإمام أحمد .

كالأيدي ووجهٍ ليس كالوجوه فهو كإثبات ذات ليست كالذوات وحياة ليست كغيرها من الحياة وسمعٍ وبصرٍ ليس كالأسماع والأبصار ، وليس إلا هذا المسلك أو مسلك[1] التعطيل المحض .

[الأمر الثالث] أو التناقض الذي لا يثبت لصاحبه قدم في النفي ولا في الإثبات وبالله التوفيق . وحقيقة الأمر : أن كل طائفة تتأول كل ما يُخالف نحلتها وأصلها ، فالعيار[2] عندهم فيما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه ، فما وافقها أقروه ولم يتأولوه وما خالفها تأولوه .

فصل

في إلزامهم في المعنى الذي جعلوه تأويلا نظير ما فروا منه

وهو فصل بديع يعلم منه أن المتأولين لم يستفيدوا بتأويلهم إلا تعطيل حقائق النصوص ، وأنهم لم يتخلصوا مما ظنوه محذورا ، بل هو لازم لهم فيما فروا إليه كلزومه فيما فروا منه ، بل قد ينفون ما هو أعظم محذورا ، كحال الذين تأولوا نصوص العلو والفوقية [٩/أ] والاستواء فراراً من التحيز والحصر ، **ثم قالوا** : هو في كل مكان بذاته فنزهوه عن استوائه على

---

(١) في النسخ الخطية : « ومسلك » والمثبت من الصواعق (الأصل) (١/ ٢٣٠) ولعله الصواب .

(٢) العيار والمعيار : كل ما تقدر به الأشياء من كيلٍ أو وزن . قال في اللسان مادة (عير) : « والمعيار من المكاييل ما عُير ، قال الليث : العيار ما عايرت به المكاييل ، فالعيار صحيح تام واف .. وهو العيار والمعيار .. » الخ . والمعنى هنا أن كل طائفة ونحلة من المخالفين تزن الأمور وتحكم عليها بما تراه وتهواه وتذهب إليه .

عرشه ومباينته لخلقه ، وجعلوه في أجواف البيوت والآبار والأواني والأماكن التي يرغب عن ذكرها[١] .

ولما علم متأخرو الجهمية فساد ذلك قالوا : ليس وراء العالم ولا فوق العرش إلا العدم المحض ، وليس هناك رب يعبد ولا إله يُصلَّى له ويُسجد ولا هو أيضاً في العالم ، فجعلوا نسبته إلى العرش كنسبته إلى أخس مكان

[من اللوازم الواردة على المـــؤول]

فإذا تأول المتأول المحبة والرحمة والرضى والغضب بالإرادة[٢] قيل له : يلزمك في الإرادة ما لزمك في هذه الصفات كما تقدم تقريره .

وإذا تأول الوجه بالذات[٣] لزمه في الذات ما يلزمه[٤] في الوجه ، فإن لفظ الذات يقع على القديم والمحدث .

(١) القائلون بأن الخالق جل وعلا في كل مكان بذاته هم حلولية الجهمية ، ونسبه ابن حزم لعامة المعتزلة وليس بصحيح بل هو قول طائفة منهم ، وكذا هو قول بعض غلاة الصوفية .
انظر : الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (١٣٥ ـ ١٤١) ، والرد على الجهمية للدارمي (ص٤١) وما بعدها ، ومقالات الإسلاميين (١/ ٢٨٦) ، والإبانة (ص١٠٩) والفصل (٢/ ٢٨٧) وما بعدها ، ومجموع الفتاوى (٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩) .

(٢) أي إرادته إثابة من رضي عنه وأحبه ، وإرادة عقاب من غضب عليه وسخطه وأبغضه ، كذا قالوا .
انظر : الإنصاف للجويني (ص٤٠ ـ ٤١) ومشكل الحديث لابن فورك (ص١٨٣ ، ٢٥٩ ـ ٢٦٠) والإشارة إلى الإيجاز (ص١٠٥ ـ ١١١) .

(٣) راجع : العدل والتوحيد للرسي (١/ ١٣٨) ومقالات الإسلاميين (١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦ ، ٢٩٠) وشرح الأصول الخمسة (ص٢٢٧) وأصول الدين (ص١١٠) ودفع شبه التشبيه (ص١١٣) وغاية المرام (ص١٤٠) وتفسير القرطبي (٢/ ٨٤) و (٦/ ٤٣٢) و(١٧/ ١٦٥) وإيضاح الدليل (ص١٢٠ ـ ١٢٢) وشرح المواقف (ص١٧٤ ـ ١٧٥) .

(٤) في « د » و« ن » : « ما يلزم » .

وإذا تأول لفظ اليد بالقدرة فالقدرة يوصف بها الخالق والمخلوق . وإذا تأول السمع والبصر بالعلم لزمه ما فر منه في العلم .

وإذا تأول الفوقية بفوقية القهر لزمه فيها ما فر منه من فوقية الذات ، فإن القاهر من اتصف بالقوة والغلبة ، ولا يعقل هذا إلا جسما ، فإن أثبته العقل غير جسم لم يعجز عن إثبات فوقية الذات لغير جسم .

وكذلك من تأول الإصبع بالقدرة(١) فإن القدرة أيضاً صفة قائمة بالموصوف وعرض من أعراضه ، ففر من صفة إلى صفة .

وكذلك من تأول الضحك بالرضى والرضى بالإرادة إنما فر من صفة إلى صفة . فهلا أقر النصوص على ما هي عليه ولم ينتهك حرمتها ؟ فإن المتأول إما أن يذكر معنًى ثبوتيا أو يتأول اللفظ بما هو عدم محض ، فإن تأوله بمعنى ثبوتي كائنا ما كان لزمه فيه نظير ما فر منه .

فصل

[دعوى المؤول أن الأخذ بظاهر النصوص يقتضي التشبيه]

قال الجهمي(٢) : « ورد في القرآن ذكر الوجه والأعين والعين الواحدة ، وذكر الجنب الواحد ، وذكر الساق الواحد ، وذكر الأيدي ، وذكر اليدين ،

---

(١) كالمعتزلة والأشاعرة .

انظر : نقض الإمام الدارمي (١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٣) ومشكل الحديث لابن فورك (ص٢٢٧) والشامل للجويني (ص٥٦٤) والاقتصاد في الاعتقاد (ص٣٧) وأساس التقديس (ص١٧٩) وغاية المرام (ص١٣٩) وإيضاح الدليل (ص١٧٩ ـ ١٨٠) وشرح المواقف للجرجاني (ص١٧٩) وأقاويل الثقات (ص١٦١) .

(٢) يقصد به الفخر الرازي ، وقوله المذكور هو بفصه ونصه في كتابه أساس التقديس (ص١٠٥) .

واليد الواحدة ، فلو أخذنا بالظاهر لزمنا إثبات شخص له وجه ، وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة ، وله جنب واحد وعليه أيدٍ كثيرة ، وله ساق واحد ، ولا نرى في الدنيا شخصا[1] أقبح صورة من هذه الصورة المتخيلة » .

[جواب المثبت في رد دعوى المؤول]

قال السني المعظم لحرمات كلام الله تعالى : قد ادعيت أيها الجهمي أن ظاهر القرآن الذي هو حجة الله على عباده ، والذي هو خير الكلام وأصدقُهُ وأَحْسَنُه وأَفْصَحُهُ ، وهو الذي هدى الله به عباده وجعله شفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين ، ولم ينزل كتاب من السماء أهدى منه ولا أحسن ولا أكمل ، فانتهكت حرمته وعَضَهْتَهُ[2] ، ونسبته إلى أقبح النقص والعيب ، فادعيت[3] أن ظاهره ومدلوله إثبات شخص له وجه وله أعين كثيرة وله ساق واحد ، فادعيت أن ظاهر ما وصف الله [٩/ب] به نفسه في كتابه يدل على هذه [الصفة][4] الشنيعة ، فيكون سبحانه قد وصف نفسه بأقبح الصفات في ظاهر كلامه .

فأي طعن في القرآن أعظم من طعن من يجعل هذا ظاهره ؟ ولم يَدَّعِ أحد من أعداء الرسول الذين جاهروه[5] بالمحاربة أن ظاهر كلامه أبطل الباطل ،

---

(١) في « ت » : « ولا ترى شخصاً » والمثبت من « د » و« ن » وهو الموافق لما في أصل النقل .

(٢) في « ت » : « وعظمته » . وفي « ن » : « وعصمته » . والمثبت من « د » .
والعضيهة : القذف بالباطل واختلاق الكذب .
انظر : تاج العروس والمعجم الوسيط مادة (عضه) .

(٣) في « ت » : « وادعيت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « ظاهروه » .

ولو كان ذلك ظاهر القرآن لكان ذلك من أقرب الطرق لهم إلى الطعن فيه ، وقالوا : كيف تدعونا إلى عبادة رب صورته هذه الصورة الشنيعة ؟ وهم يوردون عليه ما هو أقل من هذا بكثير ، كما أوردوا عليه المسيح لما قال : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴾(١) . (٢) ، فتعلقوا بظاهر ما لم يدل على(٣) ما أوردوه ، وهو دخول المسيح فيما عُبد من دون الله إما بعموم لفظ « ما » وإما بعموم المعنى .

وأورد أهل الكتاب على قوله : ﴿ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ ﴾(٤) أن بين هارون وعيسى ما بينهما(٥) ، وليس ظاهر القرآن أنه هارون بن عمران بوجه . وكانوا يتعنتون فيما(٦) يوردونه على القرآن بهذا

---

(١) سورة الأنبياء آية (٩٨) .

(٢) يشير إلى ما جاء عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : « لما نزلت ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴾ قال المشركون : فالملائكةُ وعيسى وعُزير يُعبدون من دون الله ، فنزلت : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ عيسى وعُزير والملائكة » . أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٧/ ٩٧) والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥) وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » قال الذهبي : « صحيح » . وانظر : الدر المنثور (٥/ ٦٧٩) .

(٣) في « ت » : « عليه » .

(٤) سورة مريم آية (٢٨) .

(٥) يُشيرُ الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى إلى حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال : « لما قدمتُ نجران سألوني فقالوا : إنكم تقرؤون ﴿ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ ﴾ وموسى قبل عيسى بكذا وكذا ، فلما قدمتُ على رسول الله ﷺ سألته عن ذلك فقال : « إنهم يُسَمُّونَ بأنبيائهم والصالحين قبلهم » أخرجه مسلم في الأدب ح٩ (٣/ ١٦٨٥) .

(٦) في النسخ الخطية : « ما » ، ولعل الصواب ما أثبت وهو الموافق للأصل الصواعق =

ودونه ، فكيف يجدون ظاهره إثبات رب شأنه هذا ولا ينكرونه ؟

والجواب : أن قوله تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾[1] ودعوى الجهمي أن ظاهر هذا إثبات أعين كثيرة كذب ظاهر ، فإنه إن دل ظاهره على أعين كثيرة وأيدٍ كثيرة[2] دل على خالقين كثيرين ، فإن لفظ الأيدي مضاف إلى ضمير الجمع ، فادَّعِ أيها الجهمي أن ظاهره إثباتُ أيدٍ كثيرة لآلهةٍ متعددة ، وإلا فدعواك أن ظاهره أيدٍ كثيرة لذاتٍ واحدة خلاف[3] الظاهر .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾[4] إنما ظاهره بزعمك أعين كثيرة على ذوات متعددة لا على ذات واحدة .

الثاني : أن دعواك أن ظاهر القرآن إثبات أيدٍ كثيرة في جنب واحد كذب آخر ، فأين في ظاهر القرآن أن الأيدي في الجنب ؟ وكأنك[5] إنما أخذت هذا من القياس على بني آدم فشبهت أولا وعطلت ثانيا ، وكذلك جعلك الأعين الكثيرة في الوجه الواحد ليس في ظاهر القرآن ما يدل على هذا ، وإنما أخذته من التشبيه بالآدمي ، ولهذا قال بعض أهل العلم : إن كل معطل مشبِّه ، ولا يستقيم لك التعطيل إلا بعد التشبيه[6] .

= (١/ ٢٤٢) .

(١) سورة القمر آية (١٤) .

(٢) أي في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا ﴾ سورة يس آية (٧١) .

(٣) في « ت » : « لا خلاف » .

(٤) سورة القمر آية (١٤) .

(٥) في النسخ الخطية : « وكذلك » ولعل الصواب ما أثبت إذ هو موافق لما في الأصل الصواعق (١/ ٢٤٤) .

(٦) في محل هذه الكلمة بياض في : « ت » .

الثالث : أين في ظاهر القرآن إثبات ساق واحد لله تعالى وجنب واحد ؟ فإنه سبحانه قال : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾[١] ، وقال : ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾[٢] . فعلى تقدير أن يكون الساق والجنب من الصفات[٣] فليس في ظاهر القرآن ما يوجب ألا يكون له إلا ساق [١٠/أ] واحد وجنب واحد ، ولو دل على ما ذكرت لم يدل على نفي ما زاد على ذلك لا بمنطوقه ولا بمفهومه ، حتى القائلين بمفهوم اللقب[٤]

---

(١) سورة القلم آية (٤٢) .

(٢) سورة الزمر آية (٥٦) .

(٣) أما الساق فهو صفة من صفات الذات الخبرية ، دل عليها الكتاب وصريح السنة ، قال تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ ، وجاءت الأحاديث الصحيحة في بيان وتفسير هذه الآية ، وذلك فيما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : « يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مُؤمن ومُؤمنة ، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء وسُمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهرُه طبقا واحدا » . وكذلك حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم الدالان أيضاً على هذا التفسير .

انظر : سرد أحاديثهم مع ذكر أقوال السلف في إثبات هذه الصفة في كتابي : الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة (ص١٧١ ـ ١٧٨) .

وأما « الجنب » فقد عده بعضهم من الصفات الذاتية ، وليس بصحيح ، إذ السلف على خلافه لعدم ورود ما يثبته ويدل عليه ، بل شنع بعضهم على من ذكره وعاب من قاله ، وسيأتي قريبا عند المؤلف ابن القيم ما يدل على نفيه .

وانظر : نقض الإمام الدارمي (٢/ ٨٠٧) وإبطال التأويلات (٢/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨) وزاد المسير (٧/ ١٩٢) عند تفسيره للآية المذكورة ، والجواب الصحيح لابن تيمية (٤/ ٤١٥ ـ ٤١٧)

(٤) مفهوم اللقب هو أحد أقسام مفهوم المخالفة ، وهو حجة عند جماعة ضعيفٌ عند آخرين .

قال الزركشي : « وهو تعليق الحكم بالاسم العَلَم نحو قام زيد أو اسم نوع نحو : في الغنم زكاة ، فلا يدل على نفي الحكم عما عداه » البحر المحيط (٤/ ٢٤) . =

لا يدل ذلك عندهم على نفي ما عدا المذكور لأنه متى كان للتخصيص بالذكر سبب غير الاختصاص بالحكم لم يكن المفهوم مراداً بالاتفاق ، وليس المراد بالآيتين إثبات الصفة حتى يكون تخصيص أحد الأمرين بالذكر مرادا ، بل المقصود حكم آخر وهو بيان تفريط العبد في حق الله تعالى ، وبيان سجود الخلائق إذا كشف عن ساق . وهذا حكم قد يختص بالمذكور دون غيره فلا يكون له مفهوم .

الرابع : هب أنه سبحانه أخبر أنه يكشف عن ساق واحدة هي صفة ، فمن أين في ظاهر القرآن أنه ليس له إلا تلك الصفة الواحدة ؟ وأنت لو سمعت قائلا يقول : كشفت عن عيني وأبديت عن ركبتي وعن ساقي ، هل تفهم[(١)] منه أنه ليس له إلا ذلك الواحد فقط ؟ فلو قال ذلك أحد لم يكن هذا ظاهر كلامه ، فكيف يكون ظاهر[(٢)] أفصح الكلام وأبينه ذلك ؟

الخامس : إن المفرد المضاف يراد به أكثر من واحد ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ ﴾[(٣)] وقوله : ﴿ وَصَدَّقَتۡ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكِتَابِهِۦ ﴾[(٤)] وقوله : ﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ ﴾[(٥)].

= وانظر : شرح الكوكب المنير (٣/ ٥٠٩ ـ ٥١١) و إرشاد الفحول (٢/ ٥٧ ، ٦٦ ـ ٦٧) ومراقي السعود (ص١١٤) وكشاف مصطلحات الفنون (٢/ ١٦١٧ ـ ١٦١٨) .

(١) في « ت » : « يفهم » .

(٢) في « ت » : « ظاهره » .

(٣) سورة النحل آية (١٨) .

(٤) سورة التحريم آية (١٢) . وقد رسمت في « ن » و « ت » : « وكُتبه » بصيغة الجمع ، وهما قراءتان سبعيتان إلا أن إيرادها هنا بالإفراد « وكتابه » هو غرض المؤلف ومبتغاه .

(٥) سورة البقرة آية (١٨٧) .

فلو كان الجنب والساق صفة لكان بمنزلة قوله : ﴿ بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾[1] ، و ﴿ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ﴾[2] ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾[3] .

السادس : أن يقال من أين في ظاهر القرآن إثبات جنب واحد هو صفة لله ؟ ومن المعلوم أن هذا لا يثبته أحد من بني آدم وأعظم الناس إثباتا للصفات هم أهل السنة والحديث لا يثبتون أن لله تعالى جنبا واحدا ولا ساقا واحدا[4] .

[الجنب ليس من الصفات]

قال عثمان بن سعيد الدارمي[5] رحمه الله تعالى في نقضه على المريسي : « وادعى المعارض زوراً على قوم أنهم يقولون في تفسير قول الله تعالى : ﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾[6] أنهم يعنون بذلك الجنب الذي هو العضو ، وليس ذلك على ما يتوهمونه » .

قال الدارمي قدس الله روحه : « فيقال لهذا المعارض : ما أرخص الكذب عندك وأخفه على لسانك ، فإن كنت صادقاً في دعواك فأشِر بها إلى أحدٍ من بني آدم قاله ، وإلا فَلِمَ تشنع بالكذب على قومٍ أعلم بهذا التفسير

---

(١) سورة الملك آية (١) .

(٢) سورة آل عمران آية (٢٦) .

(٣) سورة طه آية (٣٩) .

(٤) انظر ما سبق ص (٥٦) تعليق رقم (٣) .

(٥) هو عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد أبو سعيد التميمي الدارمي ـ نسبة إلى دارم بن مالك بن حنظلة .ـ بطن كبير من تميم ـ السجستاني ، الإمام العلامة الحافظ الناقد الثقة ، وُلد قبل المائتين بيسير وعاش في جرجان وهراة ، وطوف الأقاليم في طلب الحديث . مات بهراة سنة (٢٨٠) .

الجرح والتعديل (٦/ ١٥٣) وطبقات الحنابلة (١/ ٢٢١) وتاريخ ابن عساكر (٣٨/ ٣٦١ ـ ٣٦٦) والسير (١٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٦) .

(٦) سورة الزمر آية (٥٦) .

منك ، إنما تفسيرها عندهم : تحسر الكفار على ما فرطوا في الإيمان والفضائل التي تدعو إلى ذات الله ، واختاروا عليها الكفر والسخرية .

فمن أنبأك أنهم قالوا : جنب من الجنوب ؟ فإنه لا يجهل هذا المعنى كثير(١) من عوام المسلمين فضلا عن علمائهم ، وقد قال أبو بكر الصديق(٢) رضي الله عنه : « الكذب مجانب للإيمان »(٣) ، وقال ابن مسعود(٤) رضي الله عنه : « لا يجوز من الكذب جد ولا هزل »(٥) .

---

(١) في « ت » : « أحد » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٢) اسمه عبد الله بن أبي قحافة ، واسم أبي قحافة : عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة ، هذا هو الصحيح في اسمه واسم أبيه رضي الله عنهما ، القرشي التيمي ، خليفة رسول الله ﷺ من بعده والسابق إلى الإسلام . مناقبه كثيرة غزيرة ، وفضائله جمة شهيرة ، ولد بعد عام الفيل وتوفي في المدينة النبوية سنة (١٣) .
الاستيعاب (٢/ ٢٣٤ ـ ٢٤٩) وأسد الغابة (٣/ ٣٠٩ ـ ٣٣٥) والإصابة (٤/ ١٦٩ ـ ١٧٥)

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٥) من طريق قيس بن أبي حازم موقوفا على أبي بكر ، وابن أبي شيبة في المصنف رقم ٥٦٥٤ (٨/ ٤٠٤) وابن عدي في الكامل (١/ ٢٩) والبيهقي في شعب الإيمان رقم ٤٤٦٦ ـ ٤٤٦٨ (٩/ ٩٩ ـ ١٠٠) موقوفا ومرفوعا والصحيح الوقف ، وقد أورده أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الإيمان (ص٨٥) ، ووهم محقق كتاب الصواعق وكذا محقق كتاب نقض الإمام الدارمي فنسبا تخريجه لابن أبي شيبة في مصنفه الإيمان وليس هو فيه قطعا ، والأثر صحح الحافظ ابن حجر سنده في الفتح (١٠/ ٥٠٨) وأحمد شاكر في المسند رقم ١٦ (١/ ١٧) والألباني في تحقيقه كتاب الإيمان لأبي عبيد (ص٨٥) .

(٤) هو عبد الله بن مسعود بن غافل أبو عبد الرحمن الهذلي المكي المهاجري ، أسلم قديما وهاجر الهجرتين ، توفي بالمدينة النبوية سنة (٣٢) وقيل (٣٣) .
الاستيعاب (٣/ ٩٨٧ ـ ٩٩٤) وأسد الغابة (٣/ ٣٨٤ ـ ٣٩٠) والإصابة (٤/ ٢٣٣ ـ ٢٣٦)

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ١٢٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعا بأطول مما هنا ثم قال عقبه : « هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ، =

وقال الشعبي[١] : « من كان كذابا [١٠/ب] فهو منافق »[٢] »[٣] .

والتفريط فعل أو ترك فعل ، وهذا لا يكون قائما بذات الله (لا في جنب)[٤] ولا في غيره ، بل يكون منفصلا عن الله ، وهذا معلوم بالحس والمشاهدة[٥] .

السابع : هب أن القرآن دل على إثبات جنب هو صفة ، فمن أين لك ظاهره أو باطنه على أنه جنب واحد وشق واحد ؟ ومعلوم أن إطلاق مثل

= وإنما تواترت الروايات بتوقيف أكثر هذه الكلمات فإن صح سنده فإنه صحيح على شرطهما » ووافقه الذهبي . وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ح٥٦٥٣ (٨/ ٤٠٣) ولفظه فيه : « لا يصلح الكذب في جد ولا هزل ، ثم تلا عبد الله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ . ورواه البخاري في الأدب المفرد (١/ ٤٧٨) مع شرحه فضل الله الصمد بلفظ : « لا يصلح الكذب في جد ولا هزل ولا أن يعد أحدكم ولده شيئا ثم لا ينجز له » . وقد صححه الألباني في صحيح الأدب المفرد ح٢٩٩ (ص١٥٣) .

(١) هو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كِبَار ـ وذو كبار قَيْلٌ من أقيال اليمن ـ أبو عمرو الهَمْداني ثم الشعبي ، فقيه تابعي ثقة مشهور ، ولي قضاء الكوفة في إِمرة عمر بن عبد العزيز ، وقد كان مولده بها في خلافة عمر بن الخطاب وفيها مات بعد المائة ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤) وتهذيب الكمال (١٤/ ٢٨ ـ ٤٠) والسير (٤/ ٢٩٤ ـ ٣١٩) وتقريب التهذيب (ص٢٣٠) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف رقم ٥٦٥٧ (٨/ ٤٠٤) ولفظه فيه : « .. ذكر عند عامرٍ أن المنافق الذي إذا حدث كذب ، فقال عامر : لا أدري ما تقولون إن كان كذابا فهو منافق » .

(٣) إلى هنا انتهى النقل عن الإمام الدارمي وهو في النقض على المريسي (٢/ ٨٠٧ ـ ٨٠٩)

(٤) في « ت » : « لا بجنب » .

(٥) في « ن » : « والمشاهد » .

هذا لا يدل على أنه شق واحد ، كما قال النبي ﷺ لعمران بن حصين[١] : « صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب »[٢] . وهذا لا يدل على أنه ليس لعمران إلا جنب واحد .

فإن قيل : المراد على جنب من جنبيك ، قلنا : فقد علم أن ذكر الجنب مفرداً لا يدل على نفي أن يكون له جنب آخر ، ونظير هذا [اللفظ][٣] القدم إذا ذكر مفردا لا يدل على نفي قدم آخر كما في الحديث الصحيح : « حتى يضع رب العزة عليها قدمه »[٤] .

[الكلام على صفة الساق]

الثامن : من أين في ظاهر القرآن أن لله ساقا وليس معك إلا قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾[٥] ، والصحابة متنازعون في تفسير الآية هل المراد بها أن الرب تعالى يكشف عن ساقه[٦] ، ولا يحفظ عن الصحابة والتابعين نزاع فيما يذكر أنه من الصفات أم لا في غير هذا الموضع[٧] .

---

(١) هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف أبو نجيد الخزاعي ، صاحب راية خزاعة يوم الفتح ، كانت الملائكة تسلم عليه ، نزل البصرة وولي قضاءها أياماً ، مات بها سنة (٥٢) في خلافة معاوية .
الاستيعاب (٣/ ١٢٠٨) وأسد الغابة (٤/ ٢٨١ ـ ٢٨٢) والإصابة (٤/ ٧٠٥ ـ ٧٠٦) .

(٢) أخرجه البخاري في تقصير الصلاة ح١١١٧ (ص٢٢٠) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) مضى تخريجه ص (٢٨) .

(٥) سورة القلم آية (٤٢) .

(٦) في الصواعق (الأصل) (١/ ٢٥٢) : « والصحابة متنازعون في تفسير الآية هل المراد الكشف عن الشدة أو المراد بها أن الرب تعالى يكشف عن ساقه . . » .

(٧) قلت : إن صح هذا النزاع في تفسير هذه الآية ـ وهو لم يصح ـ فإن النص النبوي القاطع الصحيح الصريح جاء عن المعصوم صلوات الله وسلامه عليه في بيانها وإيضاحها =

وليس في ظاهر القرآن ما يدل على أن ذلك صفة لله تعالى ، لأنه سبحانه

= مما لا يدع قولا ولا رأيا لأحد ، وهو ما ثبت من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقا واحداً » . متفق عليه واللفظ للبخاري ، وفي رواية له : « . . فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة فيقول : أنا ربكم فيقولون : أنت ربنا فلا يكلمه إلا الأنبياء ، فيقول : هل بينكم وبينه آية تعرفونه ؟ فيقولون : الساق . فيكشف عن ساقه فيسجد له كل مؤمن . . » الحديث . وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه ـ وهو حديث طويل في وصف القيامة ـ وفيه : « ويبقى محمد ﷺ وأُمته فيتمثل الرب جل وعز فيأتيهم فيقول لهم : ما لكم لا تنطلقون كما انطلق الناس ؟ فيقولون : إن لنا إلهاً ، فيقول : وهل تعرفونه إن رأيتموه ؟ فيقولون : بيننا وبينه علامة إذا رأيناها عرفناه ، فيقول : ما هي ؟ يقولون : يكشف عن ساقه . قال : فعند ذلك يكشف الله عن ساقه فيخر كل من كان بظهره طبق ، ويبقى قوم ظهورهم كصياصي البقر يدعون إلى السجود فلا يستطيعون . . » الحديث . وقد أخرجه جمع من الأئمة منهم : عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ١٢٠٣ (٢/ ٥٢٠ ـ ٥٢٤) وأبو بكر الخلال في السنة كما في إبطال التأويلات (١/ ١٥٥) ، ولم أجده في كتاب السنة المطبوع فلعله في الباقي المخطوط ، ورواه الطبراني في الكبير رقم ٩٧٦٣ (٩/ ٣٥٧ ـ ٣٦١) ، والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٨٩ ـ ٥٩٢) ، والذهبي في العلو (ص٧٣) وحسن إسناده ، قال الألباني في مختصر العلو (ص١١١) : « وهو كما قال أو أعلى » . وقد ذكره في الأربعين (ص١٣٠ ـ ١٣١) وقال عقبه : « وهو حديث صحيح » . وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٨/ ٢٥٧) إلى إسحاق بن راهويه في مسنده وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا والطبراني والآجري في الشريعة والدارقطني في الرؤية والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في البعث . وانظر : نقض التأسيس خ (٣/ ق٨/أ ـ ب) ، وإبطال التأويلات (١/ ١٥٥ ـ ١٦٣) . هذا وللباحث سليم بن عيد الهلالي رسالة لطيفة أوضح فيها بالأدلة والبرهان عدم صحة اختلاف الصحابة في هذه الصفة ، أسماها : « المنهل الرقراق في تخريج ما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير يوم يكشف عن ساق ، وإبطال دعوى اختلافهم فيها » . =

لم يضف الساق إليه ، وإنما ذكره مجرداً عن الإضافة مُنَكَّرا ، والذين أثبتوا ذلك صفة كاليدين لم يأخذوا ذلك من ظاهر القرآن ، وإنما أثبتوه بحديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته ، وهو حديث الشفاعة الطويل وفيه : « فيكشف الرب عن ساقه » الحديث[1] . ومن حمل الآية على ذلك قال : قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾[2] مطابق لقوله ﷺ : « فيكشف عن ساقه » ، وتنكيره للتعظيم والتفخيم ، كأنه قال : يكشف عن ساق

= وكذا رسالة الباحث محمد موسى نصر الموسومة بـ : « صفة الساق لله تعالى بين إثبات السلف وتعطيل الخلف » ، وهما مطبوعتان متداولتان .

ثم إني وقفت على كلام للمؤلف ابن القيم أودعه كتابه إعلام الموقعين (١/ ٤٩) في كون الصحابة رضي الله عنهم لم يختلفوا قط في مسائل الأسماء والصفات مما يؤكد بطلان دعوى اختلافهم في هذه الآية المذكورة هنا .

قال رحمه الله : « وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام ، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيمانا ، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال ، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم ، لم يسوموها تأويلا ، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا ، ولم يبدوا لشيء منها إبطالا ، ولا ضربوا لها أمثالا ، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها ، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها ، بل تلقوها بالقبول والتسليم ، وقابلوها بالإيمان والتعظيم ، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحدا ، وأجْرَوْها على سَنَنٍ واحد ، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عضين ، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين ، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه » اهـ .

قلت : وقد سبق قريباً من المؤلف (ص٣٩) هذا التقرير والاتفاق عن الصحابة والتابعين .

(١) سبق تخريجه ص (٥٦) تعليق (٣) .

(٢) سورة القلم آية (٤٢) .

عظيمة . قالوا[١] : وحمل الآية على الشدة لا يصح بوجه ، فإن لغة القوم أن يقال : كشفت الشدة عن القوم لا كشفت عنها ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ ﴾[٢] ، فالعذاب هو المكشوف لا المكشوف عنه .

وأيضا فهناك تحدث الشدة لا تزول إلا بدخول الجنة ، وهناك لا يدعون إلى السجود وإنما يدعون إليه أشد ما كانت الشدة[٣] .

[صيغ ذكر العين في القرآن والسنة]

التاسع : (أنه تعالى)[٤] ذكر العين المفردة مضافة إلى الضمير المفرد[٥] ، والأعين مجموعة مضافة إلى ضمير الجمع[٦] .

وذكر العين مفردة لا يدل على أنها عين واحدة ليس إلا ، كقولك : أفعل هذا على عيني ، وأجيئك[٧] على عيني ، ولا يريد أن له عينا واحدة .

وأما إذا أُضيفت العين إلى اسم الجمع ظاهراً أو مضمراً فالأحسن جمعها مشاكلة للفظ كقوله : ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾[٨] ، وقوله : ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾[٩] .

---

(١) في « ت » : « قال » .

(٢) سورة الزخرف آية (٥٠) .

(٣) انظر : نقض التأسيس خ (٣/ ق٨/أ ـ ب) .

(٤) في « ت » : « أن يقال » .

(٥) كقوله تعالى ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾ طه آية (٣٩) .

(٦) كقوله تعالى : ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ الطور آية (٤٨) .
وسيذكر المؤلف قريبا آيات أخرى أمثلة لما قال .

(٧) في « ن » و« ت » : « وأحبك » .

(٨) سورة القمر آية (١٤) .

(٩) سورة هود آية (٣٧) .

وهذا نظير المشاكلة في لفظ [اليد][١] المضافة إلى المفرد .

كقوله : ﴿ بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾[٢] .

و﴿ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ﴾[٣] .

وإن أضيفت إلى ضمير جمع جمعت [١١/أ] كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا ﴾[٤] ، وكذلك إضافة اليد والعين إلى اسم الجمع الظاهر كقوله : ﴿ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ ﴾[٥] ، وقوله : ﴿ فَأْتُواْ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ ﴾[٦] .

وقد نطق الكتاب والسنة بذكر اليد مضافة إليه مفردة ومجموعة ومثناة ، وبلفظ العين مضافة إليه مفردة ومجموعة ، ونطقت[٧] السنة بإضافتها إليه مثناة ، كما قال عطاء[٨] عن أبي هريرة[٩] رضي الله عنه عن النبي ﷺ :

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٢) سورة الملك آية (١) .

(٣) سورة آل عمران آية (٢٦) .

(٤) سورة يس آية (٧١) .

(٥) سورة الروم آية (٤١) .

(٦) سورة الأنبياء آية (٦١) .

(٧) في « ت » : « ووردت » .

(٨) هو عطاء بن أبي رباح ، واسمه أسلم أبو محمد القرشي مولاهم المكي ، شيخ الحرم ومفتيه ، ثقة فقيه فاضل ، لكنه كثير الإرسال ، روى له الجماعة ، مولده بالجَنَد من بلاد اليمن ونشأ بمكة وبها مات سنة (١١٤) على المشهور .
الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٠ ـ ٣٣١) وتهذيب الكمال (٢٠/ ٦٩ ـ ٨٦) والسير (٥/ ٧٨ ـ ٨٨) وتقريب التهذيب (ص٣٣١) .

(٩) هو عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة الدوسي اليماني أحد الحفاظ المكثرين ، اختلف =

« إن العبد إذا قام في الصلاة قام بين عيني الرحمن ، فإذا التفت قال له ربه : إلى من تلتفت ؟ إلى خير لك مني »[١] .

وقولُ النبي ﷺ : « إن ربكم ليس بأعور »[٢] صريح في أنه ليس المراد إثبات عين واحدة ، فإن ذلك عور ظاهر تعالى الله عنه .

وهل يفهم من قول الداعي : « اللهم احرسنا بعينك التي لا تنام » أنها

= في اسمه اختلافا كبيرا ، هذا أرجحها على ما حققه البخاري وابن عبد البر والذهبي وغيرهم . أسلم في السنة السابعة ، ومات بالمدينة سنة (٥٩) .
الاستيعاب (١٧٦٨/٤ ـ ١٧٧٢) وأسد الغابة (٣١٨/٦ ـ ٣٢١) والإصابة (٧/ ٤٢٥ ـ ٤٤٥) .

(١) أخرجه البزار في مسنده كما في كشف الأستار رقم ٥٥٣ (٢٦٨/١) والعقيلي في الضعفاء رقم ٧٢ (١/ ٧٠ ـ ٧١) باختلاف يسير في بعض الألفاظ وزيادة في بعضها ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣) . وهو ضعيف جدا علته إبراهيم ابن يزيد الخوزي وهو أبو إسماعيل الأموي المكي مولى عمر بن عبد العزيز ، قال فيه ابن معين : « إبراهيم هذا ليس بشيء وليس بثقة » ، وقال الإمام أحمد والنسائي : « متروك الحديث » وقال البخاري : « سكتوا عنه » وهذا المصطلح عند البخاري معناه : تركوه أو أنه في أدنى المنازل وأردئها عنده . انظر : الموقظة للذهبي (ص٨٣) والباعث الحثيث (١/ ٣٢٠) . وقال أبو زرعة وأبو حاتم في إبراهيم هذا : « منكر الحديث ضعيف الحديث » .

راجع الجرح والتعديل (٢/ ١٤٦ ـ ١٤٧) والكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٢٥ ـ ٢٣٠) وميزان الاعتدال (١/ ٧٥) ومجمع الزوائد (٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣) وبحر الدم رقم ٤٤ (ص٥٨) والسلسلة الضعيفة ح رقم ١٠٢٤ (٣/ ٩٣ ـ ٩٤) .

(٢) هو جزء من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في ذكر المسيح الدجال وصفته أخرجه البخاري في الفتن ح٧١٣١ (ص١٤٩٥) وفي التوحيد ح٧٤٠٨ ومسلم في الفتن وأشراط الساعة ح١٠١ (٢٢٤٨/٤) .

عين واحدة ليس إلا ، [إلا][1] ذهن أقلف[2] وقلب أغلف .

قال خلف بن تميم[3] : حدثنا عبد الجبار بن كثير[4] قال : قيل لإبراهيم بن أدهم[5] : هذا السبع ، فنادى : « يا قسورة[6] إن كنت أُمرت فينا بشيء

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » و « ت » .

(٢) الأقلف : البيِّن القَلَف وهو الذي لم يختن ، ويقال : هو أقلف القلب : لا يعي خيرا ، وقلوب غلف : قلف . انظر : أساس البلاغة واللسان وغراس الأساس والتاج مادة : (قلف) .

(٣) هو خلف بن تميم بن أبي عتاب واسمه مالك ، التميمي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي نزيل المصيصة للجهاد صدوق عابد ، قال أبو حاتم : « ثقة صالح الحديث » . صحب إبراهيم بن أدهم ، مات بالمصيصة سنة ٢٠٦ ، وقيل غير ذلك ، أخرج له النسائي وابن ماجه .

الجرح والتعديل (٣/ ٣٧٠) وتهذيب الكمال (٨/ ٢٧٦ ـ ٢٧٩) والسير (١٠/ ٢١٢ ـ ٢١٣) وتقريب التهذيب (ص١٣٤) .

(٤) لعله عبد الجبار بن كثير بن سنان الحنظلي الرقي التميمي ، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٣٣) وابن حجر في لسان الميزان (٣/ ٣٨٩) ولم يذكرا له وفاة . ووجدتُ في تهذيب الكمال في ترجمة عبد الجبار بن عمر الأيلي (١٦/ ٣٨٨) أن خلف بن تميم ممن يروي عنه ، فلعل ابن تميم ممن يروي عنهما أو عن أحدهما والعلم عند الله تعالى .

(٥) هو إبراهيم بن أدهم بن منصور بن يزيد أبو إسحاق العِجلي وقيل : التميمي ، البلخي الإمام الزاهد المشهور ، قال يعقوب بن سفيان : « كان من الخيار الأفاضل » . وقال النسائي : « ثقة مأمون أحد الزهاد » . وقال الدارقطني : « إذا روى عن ثقة فهو صحيح الحديث » وكذا وثقه غير واحد . ولد في حدود المائة ومات بالشام سنة (١٦١) وقيل في التي بعدها . روى له البخاري في الأدب المفرد والترمذي في السنن .

الجرح والتعديل (٧/ ٨٧) وتهذيب الكمال (٢/ ٢٧ ـ ٣٩) والسير (٧/ ٣٨٧ ـ ٣٩٦) وتقريب التهذيب (ص٢٧) .

(٦) القسورة : اسم من أسماء الأسد ، قال تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ * فَرَّتْ مِن =

وإلا » ـ يعني[١] فاذهب ـ فضرب بذَنَبه وولى مدبرا . فنظر إبراهيم إلى أصحابه وقال : « قولوا اللهم احرسنا بعينك التي لا تنام ، واكنفنا بكنفك الذي لا يرام ، وارحمنا بقدرتك علينا لا نهلك وأنت الرجاء »[٢] .

وقال عثمان الدارمي[٣] رحمه الله تعالى : « الأعور ضد البصير بالعينين »[٤] .

وقد استدل السلف على إثبات العينين[٥] له تعالى بقوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾[٦] ، وممن صرح بذلك إثباتاً واستدلالاً أبو الحسن الأشعري[٧]

= قَسْوَرَةٍ ﴾ سورة المزمل الآيتان : (٥٠ ، ٥١) .
وانظر : أسماء الأسد لابن خالويه (ص٨) .

(١) في النسخ الخطية : « بعيني » ، ولعل الصواب ما أثبته وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (١/ ٢٥٩) .

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٤ ـ ٥) وابن عساكر في التاريخ (٦/ ٣١٩ ـ ٣٢٠) باختلاف يسير في بعض ألفاظه من طرق عن خلف بن تميم عن عبد الجبار بن كثير كما أورده المؤلف ابن القيم ، وفي بعضها عن خلف عن إبراهيم بن أدهم بدون واسطة عبد الجبار .

(٣) مضت ترجمته ص (٥٨) .

(٤) نقض الإمام الدارمي على المريسي (١/ ٣٢٧) ، ولفظه فيه : « ففي تأويل قول رسول الله ﷺ « أن الله ليس بأعور » بيان أنه بصير ذو عينين خلاف الأعور » .

(٥) في « ت » : « العين » .

(٦) سورة القمر آية (١٤) .

(٧) و علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري ، الإمام الشهير ، من ذرية الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، ولد أبو الحسن بالبصرة سنة (٢٦٠) على قول ، ومات في بغداد سنة (٣٢٤) على الراجح . ترجمه الكثير وأفرده الحافظ ابن عساكر بترجمة حافلة واسعة في كتابه الموسوم : « تبيين كذب المفتري فيما =

في كتبه كلها ، فقال في المقالات[١]والإبانة والموجز ـ وهذا لفظه فيها ـ : « وأن له عينين بلا كيف كما قال : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾[٢] »[٣] .

فهذا الأشعري وغيره لم يفهموا من الأعين أعيناً كثيرة ، ولا من الأيدي أيدياً كثيرة على شق .

[ما تطلقه الجهمية من الألقاب الشنيعة على أئمة السنة]

ولما رد أهلُ السنة تأويل الجاهلين لم يقدر الجهمية على أخذ الثأر منهم إلا بأن سموهم مشبهةً ممثلةً مجسمةً حشويةً[٤] ، ولو كان لهؤلاء عقول لعلموا

= نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري » وهو مطبوع متداول وانظر ما سيأتي ص(١٤٥) .

(١) في « ت » : « في كتاب المقالات » .

(٢) سورة القمر آية (١٤) .

(٣) الإبانة (ص٢٢) والمقالات (١/ ٣٤٥) وأما كتاب الموجز فهو من مصنفات أبي الحسن المفقودة .

(٤) هكذا يُطلق المعطلة من الجهمية والمعتزلة وغيرهم ممن وافقهم هذه الأسامي القبيحة والألقاب الشنيعة على أهل السنة والجماعة تقليلا لشأنهم وحطًا لمكانتهم وقدرهم ، ولكن ذلك بحمد الله لا يزيدهم إلا رفعة وعلوا وغلبة . . قال أبو محمد بن أبي حاتم : « وسمعت أبي رضي الله عنه يقول : علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر ، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية ، يريدون إبطال الآثار . وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة ، وعلامة القدرية تسميتهم أهل السنة مُجبرة ، وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية ، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصبة . . ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد ، ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسامي » . عن كتاب أصل السنة واعتقاد الدين خ(ق١٦٥/ ب) . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية (ص٦٥) : « وقد صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءا سماه : تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة ، ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذا الباب ، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد ، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي ﷺ بألقاب افتروها ، فالروافض تسميهم نواصب ، والقدرية يسمونهم مجبرة ، والمرجئة تسميهم شكاكا =

أن التلقيب بهذه الألقاب ليس [لهم وإنما هو][(١)] لمن جاء بهذه النصوص وتكلم بها ودعا الأمة إلى الإيمان بها ونهاهم عن تحريفها وتبديلها ، (فلو كان)[(٢)] خصومكم كما زعمتم وحاشاهم مشبهة ممثلة مجسمة لكانوا أقل تنقصاً لرب العالمين منكم وكتابه وأسمائه وصفاته بكثير لو كان قولهم يقتضي التنقيص ، فكيف وهو لا يقتضيه لو صرحوا به ، فإنهم يقولون : نحن أثبتنا لله غاية الكمال ونعوتَ الجلال ، ووصفناه بكل صفة كمال ، فإن لزم من هذا تجسيم أو تشبيه[(٣)] لم يكن هذا نقصا ولا عيبا بوجه من الوجوه ، فإن لازم الحق حق ، وما لزم من إثبات كمال الرب ليس بنقص .

وأما أنتم فنفيتم عنه صفات الكمال ، ولا ريب أن لازم هذا النفي وصفه بأضدادها من العيوب والنقائص [١١/ب] فما سَوَّى الله ولا رسوله ولا عقلاء عباده بين من نفى كماله المقدس حذرا من التجسيم ، وبين من أثبت كماله الأعظم وصفاته العُلى بلوازم ذلك كائنة ما كانت .

= والجهمية تسميهم مشبهة ، وأهل الكلام يسمونهم حشوية ونوابت وغثاء وغثرا إلى أمثال ذلك . . » وقال في درء التعارض (٧/ ٣٥١) : « فإن لفظ الحشوية أول ما عرف الذم به من كلام المعتزلة ونحوهم ، رووا عن عمرو بن عبيد أنه قال : كان عبد الله بن عمر حشويا ، وهم يسمون العامة الحشو ، كما تسميهم الرافضة والفلاسفة الجمهور ، ويسمون مذهب الجماعة الحشو . . » . وانظر آخر كتاب السنة للإمام أحمد (ضمن شذرات البلاتين) (١/ ٥٢) وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص٨٩) والغنية لطالبي طريق الحق للجيلاني (١/ ٨٠) والعلم الشامخ للمقبلي (ص٣٦٨) وحجة الله البالغة للدهلوي (١/ ١٣٣ ـ ١٣٤) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « ولو كانوا » .

(٣) في « ت » : « وتشبيه » .

فلو فرضنا في هذه الأمة من يقول : له سمع كسمع المخلوق وبصر كبصره ويد كيده[١] لكان أدنى إلى الحق ممن يقول : لا سمع ولا بصر ولا يد ، ولوْ فرضنا قائلا يقول : إنه متحيز على عرشه ، تحيط به الحدود والجهات لكان أقرب إلى الصواب من قول من يقول : ليس فوق العرش إله يُعبد ، ولا ترفع إليه الأيدي ، ولا يصعد إليه شيء ، ولا هو فوق خلقه ، ولا محايثهم[٢] ولا مباينهم .

فإن هذا معطل مكذب لله ، راد على الله ورسوله ، وذلك المشبه غالط مخطئ في فهمه .

فالمشبه على زعمكم الكاذب لم يشبهه تنقيصا له وجحدا لكماله ، بل ظن[٣] أن إثبات الكمال لا يمكن إلا بذلك ، فقابلتموه بتعطيل كماله ، وذلك غاية التنقص .

[تنوع اللغة العربية في أحـوال المضـاف]

العاشر : أن لغة العرب متنوعة في إفراد المضاف وتثنيته وجمعه بحسب أحوال المضاف إليه ، فإن أضافوا الواحد المتصل إلى مفرد أفردوه ، وإن أضافوه إلى اسم جمع (ظاهر أو مضمر)[٤] جمعوه ، وإن أضافوه إلى اسم مثنى فالأفصح (من لغتهم)[٥] جمعه ، كقوله تعالى :

---

(١) وقد وُجد في الأمة من يقول ذلك كالهشامية والكرامية وغيرهما ممن يشبهون الخالق عز وجل في ذاته وصفاته بالمخلوق .

(٢) المحايثة : كلمة تدل على الاجتماع والتداخل والاختلاط .
انظر : مجموع الفتاوى (٥/ ٢٧٩ ، ٢٨٠) .

(٣) في « د » و« ن » : « ظنا » .

(٤) في « د » و« ن » : « ظاهرا ومضمرا » .

(٥) في « ت » : « في لغتهم » .

﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[(١)] ، وإنما هما قلبان ، وكقوله : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا ﴾[(٢)] ، وتقول[(٣)] العرب : « اضرب أعناقهما » ، وهذا أفصح [في] [(٤)] استعمالهم[(٥)] .

وتارة يفردون المضاف فيقولون : « لسانهما وقلبهما » ، وتارة يثنونه كقوله :

ظهراهما مثل ظهور الترسين[(٦)] .

---

(١) سورة التحريم آية (٤) .

(٢) سورة المائدة آية (٣٨) .

(٣) في « ن » : « وكقول » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) قال العلامة ابن مالك النحوي ت(٦٧٢) : « إذا أُضيف جزآن إلى كليهما ولم يُفرق المضاف إليه جاز في المضاف أن يجمع وأن يوحد وأن يثنى ، والجمع أجود كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ » .

شرح الكافية الشافية (١٧٨٧/٤) ، وانظر : الدر المصون للسمين الحلبي (٤/ ٢٦٢ ـ ٢٦٤) .

(٦) هذا عجز بيت من الرجز لخطام المجاشعي ، وتمامه :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

وبعده :

جُبْتُهُما بالنَّعتِ لا بالنَّعْتَين على مُطار القَلْب سامي العينين

ذكره سيبويه في الكتاب في موضعين : (٤٨/٢) منسوبا لخطام و (٣/ ٦٢٢) منسوبا لهميان بن قحافة .

وانظر المخصص لابن سيده (٧/٩) وتحصيل عين الذهب (ص٢٥٨ ، ٥٤٣) والأمالي لابن الشجري (١٦/١) و (٤٩٦/٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٥٥ ـ ١٥٦) وشرح الألفية للأشموني (٣/ ٧٤) وخزانة الأدب للبغدادي (٧/ ٥٤٤ ـ ٥٥٠) وفيه : « والصحيح أن هذين البيتين من رجزٍ لخطام المجاشعي وهو شاعر إسلامي ، لا لهيمان ابن قحافة » .

والقرآن إنما نزل بلغة العرب لا بلغة العجم والطماطم[١] والأنباط[٢] الذين أفسدوا الدين وتلاعبوا بالنصوص فجعلوها عرضة لتأويل الجاهلين .

وإذا كان من لغتهم وضع الجمع موضع التثنية لئلا يجمعوا في لفظ واحد بين تثنيتين ولا لبس هناك ، فَلأن يوضع الجمع موضع التثنية فيما إذا كان المضاف إليه مجموعا أولى بالجواز ، يدل عليه أنك لا تكاد تجد في كلامهم : عينينا ويدينا[٣] ولا يلتبس على السامع قول المتكلم : نراك بأعيننا ونأخذك بأيدينا ، ولا يفهم منه بشر على وجه الأرض عيوناً كثيرة على وجهٍ واحد .

[مجيء لفظ اليد في القرآن على ثلاثة أنواع والأمثلة عليه]

الحادي عشر : أن لفظ اليد جاء في القرآن على ثلاثة أنواع : مفرداً ومثنًى ومجموعا . فالمفرد كقوله : ﴿ بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾[٤] ، والمثنى [كقوله][٥] : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾[٦] ، والمجموع : ﴿ عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾[٧] ، فحيث ذكر اليد

---

(١) الطماطم : العُجم ، ورجلٌ طِمطِم وطِمْطِمي بكسرهما ، وطُمْطُماني بالضم : في لسانه عُجمة لا يفصح . قال كثير :

ومقربة دهم وكمت كأنها طماطم يوفون الوفور هنادك

ديوانه (ص١٣٨) .

وانظر لسان العرب وتاج العروس مادة (طمم) ودرة الغواص (مع شرحها وحواشيها وتكملتها) (ص٦٥٢) .

(٢) الأنباط : جمع نَبَطي بفتحتين : قوم من العجم ، ينزلون بالبطايح بين العراقين .

انظر : الأنساب للسمعاني (٥/ ٤٥٤) واللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ٢٩٥) ودائرة المعارف لوجدي (١٠/ ٣٠) .

(٣) في « ن » و « ت » : « عيننا ويدنا » ، وليست واضحة تماما في : « د » .

(٤) سورة الملك آية (١) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) سورة ص آية (٧٥) .

(٧) سورة يس آية (٧١) .

مثناة أضاف الفعل إلى نفسه بضمير الإفراد وعدّى الفعل بالباء إليهما فقال[١] : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٢] ، وحيث ذكرها مجموعة أضاف العمل إليها ولم يعد الفعل بالباء .

فهذه ثلاثة فروق ، فلا يحتمل ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٣] من المجاز ما يحتمله ﴿ عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾[٤] ، فإن كل أحدٍ [١٢/أ] يفهم من قوله : ﴿ عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾[٥] ما يفهمه[٦] من قوله : عملنا وخلقنا ، كما يفهم ذلك من قوله : ﴿ فَبِمَا[٧] كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾[٨] . وأما قوله : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٩] فلو كان المراد منه مجرد الفعل لم يكن لذكر اليد بعد نسبة الفعل إلى الفاعل معنى ، فكيف وقد دخلت عليها الباء ؟ فكيف إذا ثنيت ؟

وسر الفرق أن الفعل قد يضاف إلى يد ذي اليد والمراد : الإضافة إليه ،

---

(١) في « ن » : « فقالت » .

(٢) سورة ص آية (٧٥) .

(٣) سورة ص آية (٧٥) .

(٤) سورة يس آية (٧١) .

(٥) سورة يس آية (٧١) .

(٦) في « ت » : « ما يفهم » .

(٧) قوله « فبما » ساقطة من « ت » . وفي « د » و« ن » : « بما » بحذف الفاء من أول الكلمة وهي ثابتة في الآية الكريمة ، إلا أنه قد جرى بعض أهل العلم على حذف الواو أو الفاء أو إن أو ما أشبه ذلك من الحروف من أوائل الآيات عند الاستشهاد بها كما فعله الشافعي والبخاري وغيرهما . انظر لهذا والأمثلة عليه : تحقيق النصوص ونشرها (ص٥١ ـ ٥٢) .

(٨) سورة الشورى آية (٣٠) .

(٩) سورة ص آية (٧٥) .

كقوله : ﴿ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾[١] ، ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾[٢] . وأما إذا أضيف إليه الفعل ثم عدي بالباء إلى يده مفردة أو مثناة فهو مما باشرته يده ، ولهذا قال عبد الله بن عمرو[٣] : « إن الله لم يخلق بيده إلا ثلاثا : خلق آدم بيده ، وغرس جنة الفردوس بيده ، وكتب التوراة بيده »[٤] . فلو كانت اليد هي القدرة لم يكن لها اختصاص بذلك ، ولا كانت لآدم فضيلة بذلك

---

(١) سورة الحج آية (١٠) .

(٢) سورة الشورى آية (٣٠) .

(٣) هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن القرشي السهمي ، أسلم قبل أبيه وكان فاضلا عالما حافظا ، شهد مع أبيه فتح الشام ، وكانت معه راية أبيه يوم اليرموك ، كما شهد صفين إلا أنه لم يشارك فيها بقتال . مات بمصر سنة (٦٣) وقيل (٦٧) . وقيل توفي بالطائف سنة (٥٥) ويقال غير ذلك .
الاستيعاب (٣/ ٩٥٦ ـ ٩٥٩) وأسد الغابة (٣/ ٣٤٩ ـ ٣٥١) والإصابة (٤/ ١٩٢ ـ ١٩٤)

(٤) لم أقف عليه من قول عبد الله بن عمرو وإنما من حديث عبد الله بن الحارث مرفوعا كما سيأتي عند المؤلف نفسه ، وكذا من قول عبد الله بن عمر وابن عباس وخالد بن معدان وعكرمة وحكيم بن جابر وكعب الأحبار وميسرة بن يعقوب ، بألفاظ متقاربة وفي بعضها : « أربعة أشياء » ، وفيها الصحيح والضعيف . فمن أصحها قول ابن عمر : « خلق الله عز وجل أربعة أشياء بيده : آدم عليه السلام والعرش والقلم وجنات عدن ، ثم قال لسائر الخلق : كن فكان » . أخرجه الدارمي في النقض على المريسي (١/ ٢٦١ ، ٢٨٩ ، ٤٧٢) وابن جرير في التفسير (٢٣/ ١٨٥) عند قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ من سورة ص ، والآجري في الشريعة رقم ٧٥٦ (٣/ ١١٨٢ ـ ١١٨٣) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٢١٣ (٢/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩) و(٥/ ١٥٥٥ ـ ١٥٥٦) والحاكم في المستدرك (٢/ ٣١٩) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٣٠ (٣/ ٤٧٧) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٩٣ (٢/ ١٢٦) ، وذكره الذهبي في العلو (ص٦٦) .
قال الحاكم : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي ، وقال في العلو : =

على كل شيء مما خلق بالقدرة . وقد أخبر النبي ﷺ أن أهل الموقف يأتونه يوم القيامة فيقولون : « يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده »[(١)] ، وكذلك قال آدم لموسى في محاجته له : « اصطفاك الله بكلامه وخط لك الألواح بيده »[(٢)] ، وفي لفظ آخر : « كتب لك التوراة بيده »[(٣)] وهو من أصح الأحاديث .

وكذلك الحديث المشهور : « إن الملائكة قالوا : يا رب خلقت بني آدم يأكلون ويشربون وينكحون ويركبون ، فاجعل لهم الدنيا ولنا الآخرة ، فقال الله تعالى : لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي ونفخت فيه من روحي كمن قلت له كن فكان »[(٤)] .

= « إسناده جيد » قال الألباني في مختصره (ص١٠٥) : « على شرط مسلم » .
قلت : والحديث له حكم الرفع إذ مثله لا يقال إلا عن توقيف من النبي ﷺ ، وللوقوف على بقية هذا الأثر وقائليه ينظر : نقض الإمام الدارمي (١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٥) والسنة لعبد الله ابن الإمام أحمد (١/ ٣٠٠) و (٢/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥) والعظمة لأبي الشيخ (٥/ ١٥٥٥) وحادي الأرواح (ص١٤٥ ـ ١٤٦) والدر المنثور (٣/ ٥٤٩) .

(١) هو جزء من حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري في الأنبياء ح٣٣٤٠ (ص٦٧٩ ـ ٦٨٠) وفي التفسير ح٤٧١٢وفي التوحيد من حديث أنس بن مالك ح٧٤١٠ و٧٥١٦ . ومسلم في الإيمان ح٣٢٢ (١/ ١٨٠ ـ ١٨١) .

(٢) هو جزء من حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري في القدر ح٦٦١٤ (ص١٣٩٢) ومسلم في القدر ح١٣ (٤/ ٢٠٤٢ ـ ٢٠٤٣) ولفظه فيهما : « اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده » .

(٣) أخرجه أبو داود في السنة ح٤٧٠١ (٥/ ٧٦ ـ ٧٨) من حديث أبي هريرة ، وفيه : « وخط لك التوراة بيده » ، وابن ماجه في المقدمة ح٨٠ (١/ ٦٢) ، وهو صحيح متفق عليه بدون هذه الزيادة .

(٤) أخرجه ابن عساكر كما في تفسير ابن كثير (٣/ ٥٥) عند قوله تعالى : =

وهذا التخصيص إنما فهم من قوله : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[١] ، فلو كان مثل قوله : ﴿ مِمَّا [٢]عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾[٣]لكان هو والأنعام في ذلك سواء ، فلما فهم المسلمون أن قوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٤] يوجب له

= ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ الآية . من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعا من طريق محمد بن أيوب الرازي وهو كذاب كذبه أبو حاتم كما في الميزان (٣/ ٤٨٧) ولسانه (٥/ ٨٦ ـ ٨٧) . وأخرجه الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا ، ذكره أيضاً ابن كثير في الموضع المذكور وساق سند الطبراني ، وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي ، قال فيه الذهبي في الميزان (١/ ٤١) : « هذا رجل كذاب ، قال الحاكم : أحاديثه موضوعة » ، وقال فيه ابن حجر في اللسان (١/ ٧١) : « أحد المتروكين » . اهـ وكذا أخرجه في الأوسط رقم ٦١٦٩ (٧/ ٩٩ ـ ١٠٠) وفي سنده طلحة بن زيد القرشي ، أبو مسكين ويقال أبو محمد الرقي متهم بالوضع وضعفه غير واحد ، قال فيه الإمام أحمد : « ليس بذاك قد حدث بأحاديث مناكير » العلل رواية المروذي رقم ٢٣٩ ص (١٣٥) . وقال البخاري في التاريخ الكبير رقم ٣١٠٥ (٤/ ٣٥١) : « منكر الحديث » . اهـ وقال أبو حاتم كما في الجرح (٤/ ٤٨٠) : « منكر الحديث ضعيف الحديث لا يكتب حديثه » . اهـ وانظر بقية أقوال أهل العلم فيه في تهذيب الكمال (١٣/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧) في ترجمته . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ـ بعد أن ذكره ـ (١/ ٢٥٥) : « رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي وهو كذاب متروك ، وفي سند الأوسط طلحة ابن زيد وهو كذاب أيضاً » . اهـ
وممن أخرجه أيضاً عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ١٠٦٥ (٢/ ٤٦٩) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٨٨ ، ٦٨٩ (٢/ ١٢١ ـ ١٢٣) وفي الجامع لشعب الإيمان رقم ١٤٧ (١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢) وفيه جهالة وانقطاع وضعف في بعض رواته ، انظره فيهما .
وقد أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره في الموضع المشار إليه أعلاه .

(١) سورة ص آية (٧٥) .

(٢) في « د » و « ن » : « ما » ومحذوفة كلها من « ت » .

(٣) سورة يس آية (٧١) .

(٤) سورة ص آية (٧٥) .

تخصيصا وتفضيلا بكونه مخلوقا باليدين على من أمر أن يسجد له ، وفهم ذلك أهل الموقف حين جعلوه[١] من خصائصه كان التسوية بينه وبين قوله : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا ﴾[٢] خطأً محضا .

وكذلك قوله ﷺ في الحديث الصحيح : « يقبض الله تعالى سمواته بيده والأرض باليد الأخرى »[٣] وقوله ﷺ : « يمين الله ملأى لا تغيضها[٤] نفقة ، سحاءُ الليل والنهار ، أرأيتم ما أنفق منذ خلق الخلق فإنه لم يغض ما في يمينه ، وبيده الأخرى القسط يخفض ويرفع »[٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[٦] ،

(١) في « ت » : « جعلوا ذلك » .

(٢) سورة يس آية (٧١) .

(٣) أخرجه البخاري في الرقاق ح٦٥١٩ (ص١٣٧٥) وفي التوحيد ح٧٣٨٢ ، ومسلم في صفات المنافقين ح٢٣ (٢١٤٨/٤) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ولفظه : « يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه ثم يقول : أنا الملك أين ملوك الأرض » .

وأخرجاه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ نحوه ، انظر كتاب التوحيد من صحيح البخاري ح٧٤١٢ (ص١٥٥٣) ومسلم في صفات المنافقين ح٢٤ (٢١٤٨/٤) ، وليس فيهما لفظ : « اليد الأخرى » .

(٤) في « ت » : « لا يغيضها » وهي ثابتة في إحدى روايات البخاري .

(٥) أخرجه البخاري في التفسير ح٤٦٨٤ (ص٩٧٧) وفي التوحيد ح٧٤١١ و٧٤١٩ ومسلم في الزكاة ح٣٦ ، ٣٧ (٢٩٠/٢ - ٢٩١) جميعهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيه : « أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض » ، وعند مسلم : « وبيده الأخرى القبض يرفع ويخفض » ، وعند البخاري في إحدى رواياته : « وبيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع » وليس فيهما : « وبيده الأخرى القسط » .

(٦) سورة المائدة آية (٦٤) .

وفي الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه في أعلى أهل الجنة منزلة : « أولئك الذين غرست كرامتهم بيدي وختمت عليها »[١] وقال أنس بن مالك[٢] : قال رسول الله ﷺ : « خلق الله جنة عدن [١٢/ب] وغرس أشجارها بيده ، فقال لها : تكلمي ، فقالت : قد أفلح المؤمنون »[٣] .

وقال عبد الله بن الحارث[٤] : قال النبي[٥] ﷺ : « إن الله خلق ثلاثة

---

(١) هو جزء من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أخرجه مسلم في الإيمان ح٣١٢ (١/١٧٦) .

(٢) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم أبو حمزة الأنصاري الخزرجي ، خادم الرسول ﷺ وأحد المكثرين ، ولد بالمدينة النبوية وتوفي بالبصرة سنة (٩٣) ، وهو آخر من مات بها من الصحابة .

الاستيعاب (١/ ١٠٩ ـ ١١١) وأسد الغابة (١/ ١٥١ ـ ١٥٢) والإصابة (١/ ١٢٦ ـ ١٢٩)

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٩٢) ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٩١ (٢/ ١٢٤) ، وكذا أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ١٩٣) في ترجمة علي بن عاصم . قال الحاكم : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » وتعقبه الذهبي بقوله : « قلت بل ضعيف » اهـ . قلت : آفته علي بن عاصم بن صهيب الواسطي متكلم فيه قال فيه ابن المديني : « كان كثير الغلط ، وكان إذا غلط فرد عليه لم يرجع » . اهـ وقال ابن حجر في التقريب (ص٣٤١ ـ ٣٤٢) : « صدوق يخطئ ويُصر ورمي بالتشيع » . اهـ

وانظر : ميزان الاعتدال (٣/ ١٣٥ ـ ١٣٨) وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٤٤ ـ ٣٤٨) والسلسلة الضعيفة ح١٢٨٣ (٣/ ٤٤٣) وضعيف الجامع ح٢٨٤٢ (ص٤١٨) .

(٤) هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب أبو محمد القرشي الهاشمي المدني أمير البصرة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « له رؤية ، ولأبيه وجده صحبة ، قال ابن عبد البر : أجمعوا على ثقته » مات بعُمان سنة (٧٩) ويقال سنة (٨٤) ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٥/ ٣٠ ـ ٣١) وتهذيب الكمال (١٤/ ٣٩٦ ـ ٤٠٠) والسير (٣/ ٥٢٩ ـ ٥٣١) وتقريب التهذيب (ص٢٤٢) .

(٥) في « ت » : « رسول الله » .

أشياء بيده : خلق آدم بيده ، وكتب التوراة بيده ، وغرس الفردوس بيده ، ثم قال : وعزتي لا يدخلها[١] مدمن خمر ولا ديوث »[٢] .

وفي الصحيح عنه ﷺ : « تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها[٣] الجبار بيده كما يتكفأ[٤] أحدكم خبزته في السفر

---

(١) وفي رواية : « لا يسكنها » .

(٢) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (مختصرا) رقم ١١١٧ (٥/ ١٥٥٥) والدارقطني في الصفات رقم ٢٨ (ص٤٥) وأبو نعيم في صفة الجنة رقم ٢٣ (١/ ٤٨) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٩٢ (٢/ ١٢٥) وزاد في آخره : « فقالوا يا رسول الله قد عرفنا مدمن الخمر فما الديوث ؟ قال ﷺ : الذي ييسر لأهله السوء » .

قلت : وهو حديث مرسل ضعيف الإسناد ، ففي سنده عند أبي الشيخ وأبي نعيم : أبو معشر واسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني مشهور بكنيته ضعيف كما في التقريب (ص٤٩١) ، وفي إسناد البيهقي : إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه واسمه عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك ضعفهما جماعة .

قال ابن معين : « أبو أويس ضعيف الحديث » وقال أيضاً : « ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث » اهـ وقال الإمام أحمد : « ابن أبي أويس ليس به بأس وأبوه ضعيف الحديث » ، وقال النسائي : « إسماعيل بن أبي أويس ضعيف » .

انظر : الكامل لابن عدي (١/ ٣٢٣) و (٤/ ١٨٢) ، وتاريخ عثمان بن سعيد الدارمي رقم ٦٩٤ (ص١٩٠) ، ولسان الميزان (٣/ ٣٠٣) وتقريب التهذيب (ص٤٧ ، ٢٥٢) .

ثم إن ابن القيم رحمه الله تعالى أورد هذا الحديث في كتابه حادي الأرواح (ص١٤٥) فعزاه إلى الدارمي والنجاد من حديث أبي معشر وذكر أنه متكلم فيه . . ثم قال : « قلت المحفوظ أنه موقوف » .

(٣) في النسخ الخطية : « يتكفأها » والمثبت من صحيح البخاري ، وفي مسلم : « يكفؤها » بسكون الكاف ـ وفي المشارق لعياض (١/ ٣٤٤) : « يتكفأها » .

(٤) في « ت » : « يتكفى » ، وفي البخاري : « يكفأ » . وعند مسلم : « يكفؤ » . =

نزلا لأهل الجنة »[١] .

وكان رسول الله ﷺ يقول في افتتاح[٢] الصلاة : « لبيك وسعديك والخير كله في يديك »[٣] .

وفي الصحيح أيضاً عنه ﷺ : « إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل »[٤] .

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه[٥] : قال رسول الله[٦] ﷺ : « الأيدي ثلاثة : فيد الله العليا ، ويد المعطي التي تليها ، ويد السائل السفلى »[٧] .

= وقوله : « يتكفؤها » أي : يُقلبها ويُميلها ، من قولك : كفأت الإناء إذا قلبته وكببته أو أملته .

تفسير غريب ما في الصحيحين (ص٢٢٨) .

وانظر أعلام الحديث (٣/ ٢٢٦٧) وفتح الباري (١١/ ٣٧٣) .

(١) هو جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في الرقاق ح٦٥٢٠ (ص١٣٧٥ ـ ١٣٧٦) ، ومسلم في صفات المنافقين ح٣٠ (٤/ ٢١٥١) .

(٢) في « ت » : « استفتاح » .

(٣) هو جزء من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها ح٢٠١ (١/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥) .

(٤) أخرجه مسلم في التوبة ح٣١ (٤/ ٢١١٣) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٦) في « د » و « ن » : « قال النبي » .

(٧) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٤٤٦) والحاكم في المستدرك (١/ ٤٠٨) وأبو يعلى في مسنده مطولاً ح٥١٢٥ (٩/ ٦٠ ـ ٦١) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٨٧ (١/ ١٥٦ ـ ١٥٧) والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٩٨) . وقد سكت عنه الحاكم والذهبي ، وضعف أحمد شاكر إسناده في تعليقه على المسند رقم ٤٢٦١ (٦/ ١٣٢) لضعف الهَجَري ، وهو إبراهيم بن مسلم ، لكن آخرين صححوه ، قال في مجمع الزوائد (٣/ ٢٦٠) : =

وفي الصحيح عنه ﷺ قال : « المقسطون[(١)] عند الله يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين »[(٢)] .

وفي المسند وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « لما خلق الله آدم ونفخ فيه الروح عطس فقال : الحمد لله ، فحمد الله بإذن الله ، فقال له ربه : رحمك ربك يا آدم ، وقال له : اذهب إلى أولئك الملائكة ـ إلى نفر منهم جلوس ـ فقل : السلام عليكم ، فذهب فقالوا : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، ثم رجع إلى ربه فقال : هذه تحيتك وتحية بنيك بينهم ، فقال الله تعالى ويداه مقبوضتان : اختر أيهما شئت ، فقال : اخترت يمين ربي وكلتا يدي ربي يمين مباركة ، ثم بسطها فإذا فيها آدم وذريته . . . » الحديث[(٣)] .

= « رواه أحمد وأبو يعلى وزاد « ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة ، فاستعف عن السؤال وعن المسألة ما استطعت ، فإن أعطيت شيئا أو قال خيرا فلير عليك وابدأ بمن تعول وارضخ من الفضل ولا تلام على العفاف » ورجاله موثقون » .
قلت : وللحديث شواهد عدة صحيحة ، منها حديث مالك بن نضلة رضي الله عنه أخرجه أبو داود في الزكاة ح١٦٤٩ (٢/ ٢٩٨) وأحمد في المسند (٣/ ٤٧٣) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٨٨ (١/ ١٥٨) وابن حبان في صحيحه ح٣٣٦٢ (٨/ ١٤٨) والحاكم في المستدرك (١/ ٤٠٨) وصححه ووافقه الذهبي ، والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٩٨) .

(١) في مسلم : « إن المقسطين عند الله على منابر من نور » الحديث .

(٢) أخرجه مسلم في الإمارة ح١٨ (٣/ ١٤٥٨) من حديث عبد الله بن عمرو ، وفي آخره : « الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا » .

(٣) أخرجه الترمذي في التفسير ح٣٣٦٨ (٥/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤) وقال عقبه : « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ من رواية زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » . وأخرج الإمام أحمد طرفا منه في المسند (٢/ ٣١٥) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٨٩ (١/ ١٦٠ ـ ١٦١) =

وقال عمر بن الخطاب[١] : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خلق الله آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون ، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون »[٢] .

= وابن حبان في صحيحه رقم ٦١٦٧ (١٤/ ٤٠ - ٤٢) وابن أبي عاصم في السنة رقم ٢١١ ، ٢١٢ (١/ ١٦١ - ١٦٢) والحاكم في المستدرك (١/ ٦٤) وقال : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم .. » ووافقه الذهبي ، وكذا صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي رقم ٢٦٨٣ (٣/ ١٣٧) وفي ظلال الجنة ح٢٠٥ - ٢٠٦ (ص٩٠ - ٩١) وفي تخريج المشكاة ح٤٦٦٢ (٣/ ١٣٢١ - ١٣٢٢) وصحيح الجامع ح٥٢٠٩ (٢/ ٩٢٥) .

(١) تقدمت ترجمته ص (١٠) .

(٢) هذا جزء من الحديث ، وقد أخرجه مالك في القدر من موطئه ح٢ (٢/ ٨٩٨ - ٨٩٩) ومن طريقه أخرجه عبد الله بن وهب في القدر رقم ٩ - ١١ (ص٧٣ - ٧٥) وأبو داود في السنة رقم ٤٧٠٣ (٥/ ٨٠) والنسائي في التفسير من الكبرى رقم ١١١٩٠ (٦/ ٣٤٧) والترمذي في التفسير رقم ٣٠٧٥ (٥/ ٢٦٦) وأحمد في المسند (١/ ٤٤ - ٤٥) وابن حبان في الصحيح رقم ٦١٦٦ (١٤/ ٣٧ - ٣٨) والآجري في الشريعة رقم ٣٢٤ (٢/ ٧٤١ - ٧٤٣) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٩٩٠ (٣/ ٦١٦ - ٦١٧) وابن أبي عاصم في السنة رقم ٢٠٢ (١/ ١٥٦ - ١٥٧) وابن بطة في الإبانة رقم ١٣١٣ (١/ ٢٩٥ - ٢٩٧) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٧١٠ (٢/ ١٤٣ - ١٤٥) والحاكم في المستدرك في ثلاثة مواضع : (١/ ٢٧) و (٢/ ٣٢٤ - ٣٢٥) و (٢/ ٥٤٤ - ٥٤٥) وقد صححه في جميعها ، فخالفه الذهبي في الموضع الأول وقال : « فيه إرسال » ووافقه في الموضعين الثاني والثالث .

وجميعهم أخرجوه من طريق مسلم بن يسار الجهني وهو لم يسمع من عمر بن الخطاب فسنده منقطع ، وبهذا أُعل هذا الحديث . قال الترمذي بعد أن أخرجه في الموضع المذكور : « هذا حديث حسن ، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر ، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلا مجهولا » . وقال البيهقي : « في هذا إرسال ، مسلم بن يسار لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه » . =

وقال هشام بن حكيم[١] عن رسول الله ﷺ : « إن الله أخذ ذرية بني آدم من ظهورهم[٢] وأشهدهم على أنفسهم ثم أفاض بهم في كفيه فقال[٣] هؤلاء للجنة وهؤلاء للنار »[٤] .

= وقال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣ ـ ٦) : « هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد ، لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب ، وبينهما في هذا الحديث نعيم ابن ربيعة ، وهو أيضاً مع هذا الإسناد لا تقوم به حجة ، ومسلم بن يسار هذا مجهول ، وقيل إنه مدني ، وليس بمسلم بن يسار البصري . . ولكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها من حديث عمر بن الخطاب وغيره جماعة يطول ذكرهم . . » . الخ

وقال العلامة أحمد شاكر في شرحه للمسند ح٣١١ (١/ ٢٨٩) : « أسانيده صحاح وإن كان ظاهره الانقطاع » وأطال الكلام عليه . وانظر تفسير ابن كثير (٢/ ٢٧٣) عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾ [الأعراف : ١٧٢] الآية .

(١) هو هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد القرشي الأسدي ، له ولأبيه صحبة ، كان من الخيار الفضلاء ، أسلم يوم الفتح ومات قبل أبيه بمدة طويلة .

الاستيعاب (٤/ ١٥٣٨ ـ ١٥٣٩) وأسد الغابة (٥/ ٣٩٨ ـ ٤٠٠) والإصابة (٦/ ٥٣٨ ـ ٥٣٩)

(٢) في بعض المصادر : « من ظهره » يعني آدم .

(٣) في « ت » : « ثم قال » .

(٤) أخرجه البزار كما في الكشف رقم ٢١٤٠ (٣/ ٢٠) والطبراني في الكبير رقم ٤٣٤ و٤٣٥ (٢٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩) ، وفي مسند الشاميين رقم ١٨٥٤ و ١٨٥٥ (٣/ ٩١) ورقم ٢٠٤٦ (٣/ ١٨٥) ، وابن أبي عاصم في السنة رقم ١٧٤ (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨) وابن جرير في التفسير طبعة شاكر ح١٥٣٧٧ (١٣/ ٢٤٤) عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ [الأعراف : ١٧٢] الآية . والآجري في الشريعة رقم ٣٦٨ (١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧) ، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٧١١ ، ٧١٢ (٢/ ١٤٥ ـ ١٤٨) وأوله : « إن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أنبتدئ الأعمال =

وقال عبد الله بن عمرو(١) : « لما خلق الله آدم نفضه نفض المزود(٢) فقبض قبضتين فقال لما في اليمين : في الجنة ، وقال لما في الأخرى : في النار »(٣) .

= أم قد قضي القضاء ؟ . . » وفي آخره : « فأهل الجنة ميسرون لعمل أهل الجنة ، وأهل النار ميسرون لعمل أهل النار » .
قال الهيثمي في المجمع (٧/ ٣٨٧) : « رواه البزار والطبراني ، وفيه بقية بن الوليد وهو ضعيف ويحسن حديثه بكثرة الشواهد ، وإسناد الطبراني حسن » . وقال أحمد شاكر : « رواه أبو جعفر بأربعة أسانيد . . وهو خبر قد نصوا قديما على أنه مضطرب الإسناد » . وأطال الكلام جدا في ذكر طرقه وأحوال رجاله إلى أن قال : « وقد أطلت في بيان هذا الاضطراب لأضبطه بعض الضبط ، وبعد ذلك كله فمعنى الحديث صحيح روي عن جماعة من الصحابة بأسانيد ليس فيها هذا الاضطراب وهو اضطراب قديم كما نصوا على ذلك فيما نقلت آنفا » .
انظر تفسير ابن جرير بتحقيق شاكر ح١٥٣٧٧ (١٣/ ٢٤٤ ـ ٢٤٨) .
وقال الألباني في ظلال الجنة ح١٦٨ (١/ ٧٤) : « إسناده صحيح رجاله كلهم ثقات وقد صرح فيه بقية بالتحديث » .
قلت : وللحديث شواهد صحيحة ساقها الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٣٨٥ ـ ٣٨٧) ، وانظر : صحيح ابن حبان مع تعليق محققه عليه (٢/ ٥٠ ـ ٥١) ، والسلسلة الصحيحة ح٤٦ وما بعده (١/ ١١٢ ـ ١١٤) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٧٥) .

(٢) المِزود : كمنبر : ما يجعل فيه الزاد وهو الوعاء مطلقا ، أو هو وعاء التمر يعمل من أَدَم ، جمعه مزاود . انظر : المجموع المغيث (٢/ ٣٤) والنهاية (٢/ ٣١٧) والمصباح المنير (ص٩٩) جميعهم في مادة : (زود) .

(٣) أخرجه ابن وهب في القدر رقم ١٥ (ص٩٣ ـ ٩٤) ولفظه فيه : « إن الله عز وجل لما خلق آدم عليه الصلاة والسلام نفضه نفض المِزود فأخرج من ظهره ذريته أمثال النَّغَف فقبضهم قبضتين ثم ألقاهما ثم قبضهما فقال فريق في الجنة وفريق في السعير » . ومن طريق ابن وهب أخرجه الطبري في التفسير (٢٥/ ٩) عند قوله تعالى : =

وقال أبو موسى الأشعري[1] رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض ، فجاء بنو آدم على قدر الأرض ، فمنهم الأحمر والأبيض والأسود وبين ذلك ، والسهل والحزن والطيب والخبيث »[2] .

= ﴿ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ ﴾ من سورة الشورى ، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم ٧١٣ (٢/ ١٤٨ ـ ١٤٩) بلفظ ما ذكره ابن القيم ، وهو موقوف على ابن عمرو كما هو مذكور ونص عليه أيضاً البيهقي في موضعه والحافظ ابن كثير في تفسيره (٥/ ١١٦) ، وفي سند البيهقي : أبو صالح عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري كاتب الليث ، وثقه جماعة وضعفه آخرون ، قال فيه الإمام أحمد : « كان أول أمره متماسكا ثم فسد بآخره ، ليس بشيء » . وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث : « أبو صالح كاتب الليث ثقة مأمون » . وخلاصة القول فيه ما ذكره ابن حجر : « صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة ، من العاشرة » .
العلل للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٢١٠) والجرح والتعديل (٥/ ٨٦ ـ ٨٧) وتقريب التهذيب (ص٢٥٠) .
لكن إسناد ابن وهب رجاله ثقات ، وللحديث شواهد كثيرة صحيحة عن أبي نضرة وعبد الرحمن بن قتادة وأنس بن مالك وأبي موسى وأبي سعيد وابن عمر وهشام بن حكيم وغيرهم ساقها جميعها الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٣٨٥) وما بعدها .

(١) هو عبد الله بن قيس بن سُليم بن حضار أبو موسى الأشعري ، نسبة إلى الأشعر أحد أجداده ، مشهور باسمه وكنيته جميعا ، أسلم قديما بمكة وهاجر إلى الحبشة ، ولاهُ الرسول ﷺ على زُبيد وعدن من أرض اليمن ، وولي البصرة في عهد عمر والكوفة في عهد عثمان . مات بمكة وقيل بالكوفة سنة (٤٢) وقيل (٤٤) ويقال غير ذلك .
الاستيعاب (٣/ ٩٧٩ ـ ٩٨١) و (٤/ ١٧٦٢ ـ ١٧٦٤) وأسد الغابة (٣/ ٣٦٧ ـ ٣٦٩) و(٦/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧) والإصابة (٤/ ٢١١ ـ ٢١٤) .

(٢) أخرجه أبو داود في السنة ح٤٦٩٣ (٥/ ٦٧) والترمذي في التفسير ح٢٩٥٥ (٥/ ٢٠٤) وأحمد في المسند (٤/ ٤٠٠ ـ ٤٠٦) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٦١ ـ ٢٦٢) وابن حبان في صحيحه ح٦١٦٠ (١٤/ ٢٩) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٨٣ ، ٨٤ =

وقال سلمان الفارسي(١) : « إن الله خمر طينة آدم أربعين ليلة أو أربعين يوما(٢) ثم ضرب بيديه(٣) فيها فخرج كل طيب بيمينه [١٣/أ] وكل خبيث بيده الأخرى [ثم خلط بينهما](٤) »(٥) .

= (١/ ١٥١ ـ ١٥٣) وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده رقم ٥٤٩ (ص١٩٣) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٧١٥ (٢/ ١٤٩ ـ ١٥٠) .
قال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح » وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي . وقال الألباني في حاشيته على المشكاة (١/ ٣٧) : « وكذا صححه أبو الفرج الثقفي في الفوائد (ق٩٧/ ١) وسنده صحيح . . » .
وانظر السلسلة الصحيحة ح١٦٣٠ (٤/ ١٧٢) .

(١) هو سلمان أبو عبد الله الفارسي ، ويقال له سلمان بن الإسلام ، ويعرف بسلمان الخير ، أصله من فارس ، له قصة طويلة شهيرة في قدومه المدينة وإسلامه ، كان أول مشاهده الخندق ، وهو الذي أشار بحفره ، وحضر بقية المشاهد بعده وفتوح العراق وولي المدائن وبها مات سنة (٣٥) في آخر خلافة عثمان ، وقيل غير ذلك .
الاستيعاب (٢/ ٦٣٤ ـ ٦٣٨) وأسد الغابة (٢/ ٤١٧ ـ ٤٢١) والإصابة (٣/ ١٤١ ـ ١٤٢)

(٢) وهكذا في بعض المصادر على الشك ، وليس ذلك في بعضها : « أربعين ليلة فقط » ، وفي أخرى الجمع بينهما دون تردد : « أربعين يوما وأربعين ليلة » .

(٣) هكذا في النسخ الخطية : « بيديه » وهو الموافق لما في بعض مصادر النص ، وفي بعضها : « بيده » على الإفراد ، وهو المثبت في الأصل : الصواعق (١/ ٢٨٠) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) أخرجه الدارمي في النقض على المريسي (١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥) قال : « حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان أو عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما . . » فذكره ، وفي آخره : « ثم قال : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ قال : يخرج المؤمن من الكافر ويخرج الكافر من المؤمن » . ولعل الشك في تعيين الصحابي وقع من سليمان التيمي . وأخرجه أبو الشيخ في العظمة رقم ١٠٠٦ (٥/ ١٥٤٦) من طريق يحيى بن سعيد القطان ، وابن جرير في تفسير ط . شاكر =

وقال أبو هريرة[١] رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : « ما تصدق أحد بصدقة من طيب ـ ولا يقبل الله إلا الطيب ـ إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل » متفق عليه[٢] .

وقال أنس[٣] رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : « إن الله وعدني أن يدخل الجنة من أمتي أربعمائة ألف » فقال أبو بكر رضي الله عنه : زدنا يا رسول الله ، قال : « وهكذا » وجمع يديه[٤] ، قال : زدنا يا رسول الله ، قال : « وهكذا » ، قال : زدنا يا رسول الله ، فقال عمر : حسبك ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : دعني يا عمر وما عليك أن يدخلنا الله[٥] الجنة

= (٦/ ٣٠٧) والآجري في الشريعة رقم ٤٣١ و ٤٣٢ (٢/ ٨٥٤) من طريقين ، وأبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ١٧١) وابن بطة في الإبانة رقم ١٦٥٠ (٢/ ١٦٩) من طريق حماد ابن سلمة ، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٧١٦ ، ٧١٧ (٢/ ١٥٠ ـ ١٥١) من طريقين ، جميعهم عن سليمان التيمي . . به . وممن عزاه السيوطي إليهم في الدر المنثور (٢/ ١٧٤) : « سعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم » . قلت : والأثر صحيح موقوفا ، لكن له حكم الرفع لأنه من أخبار الغيب التي لا تقال إلا عن توقيف وإعلام من النبي ﷺ ، ولهذا قال أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ١٧١) ـ بعد أن ذكره بسنده ـ : « هكذا حدثناه موقوفا وربما وصله بعضهم » .

(١) تقدمت ترجمته ص (٦٥) .

(٢) البخاري في الزكاة ح١٤١٠ (ص٢٧٩) وفي التوحيد ح٧٤٣٠ ، ومسلم في الزكاة ح٦٣ (٢/ ٧٠٢) واللفظ له ، وفي آخره : « كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله » .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٧٩) .

(٤) « يديه » : هكذا هي أيضاً عند ابن أبي عاصم والبيهقي ، وعند أحمد : « كَفَّه » وعند الطبراني : « كفيه » .

(٥) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

كلنا ، فقال عمر : (إن شاء الله)[١] أدخل خلقه الجنة (بكف واحدة)[٢] ، فقال النبي ﷺ : « صدق عمر »[٣] .

وقال نافع بن عمر[٤] : سألت ابن أبي

(١) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » كرواية البيهقي ليس فيها اسم الجلالة ، وعند أحمد وابن أبي عاصم والطبراني : « إن الله إن شاء » .

(٢) هكذا عند البيهقي : « بكف واحدة » ، وعند أحمد وابن أبي عاصم والطبراني : « بكف واحد » . ولعل الصواب ما ذكره ابن القيم والبيهقي ، لأن الكف مؤنثة لا تذكر ، قال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث (١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢) : « والكف مؤنثة لم يعرف تذكيرها أحد من العلماء الموثوق بعلمهم ، وزعم قوم لا يوثق بعلمهم أنه يذكر ويؤنث . . » الخ . وينظر : المذكر والمؤنث للفراء (ص٨٠ ـ ٨١) ، والقصيدة الموشحة لابن الحاجب (ص١٠٩ ـ ١١١) والمعجم المفصل في المذكر والمؤنث (ص٣٣٨ ـ ٣٣٩) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه رقم ٢٠٥٥٦ (١١/ ٢٨٦) ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ١٦٥) ومن غيرها (٣/ ١٩٣) ، وابن أبي عاصم في السنة رقم ٦٠٣ (١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧) ، وابن أبي داود في البعث رقم ٥٠ (ص٩٣ ـ ٩٤) والطبراني في الأوسط رقم ٣٤٢٤ (٤/ ٢٤٠) وفي الصغير رقم ٣٣٤ (١/ ١٤٤) ، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٧٢١ ، ٧٢٢ (مطولا ومختصرا) (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٥) والبغوي في شرح السنة رقم ٤٣٣٥ (١٥/ ١٦٣ ـ ١٦٤) وهو صحيح وإن كان قد اختلف الرواة فيه فقال بعضهم : « قتادة عن النضر بن أنس عن أنس » وقال آخرون : « قتادة عن أنس أو عن النضر بن أنس عن أنس » على الشك ، وهذا لا يضر لكون قتادة يروي عنهما معا كما في ترجمته من تهذيب الكمال وغيره .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٧٤٧) : « رواه أحمد والطبراني في الأوسط ورجالهما رجال الصحيح » . وقال ابن حجر في الفتح (١١/ ٤١١) : « وسنده جيد لكن اختلف على قتادة في سنده اختلافا كثيرا » . وقال الألباني في ظلال الجنة رقم ٥٩٠ (ص٢٦٢) : « إسناده صحيح على شرط مسلم . . » .

(٤) هو نافع بن عمر بن عبد الله بن جميل بن عامر القرشي الجمحي المكي ، إمام حافظ ثقة ثبت ، أخرج له الجماعة ، مات سنة ١٦٩ . =

مليكة[١] عن يد الله أواحدة أو اثنتان ؟ فقال : « لا ، بل اثنتان »[٢] .

وقال ابن عباس[٣] رضي الله عنه : « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهما في يد الله إلا كخردلة في يد أحدكم »[٤] .

وقال ابن عمر[٥] وابن عباس رضي الله عنهم : « أول شيءٍ خلقه الله

= الجرح والتعديل (٨/ ٤٥٦) وتهذيب الكمال (٢٩/ ٢٨٧ ـ ٢٩٠) والسير (٧/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤) وتقريب التهذيب (ص٤٩٠) .

(١) هو عبدالله بن عبيد الله بن أبي مُليكة أبو بكر وأبو محمد ، القرشي التيمي المكي ، الإمام التابعي الحافظ الحجة الفقيه ، أدرك ثلاثين من الصحابة ، أخرج حديثه الجماعة وقد ولي القضاء والأذان لابن الزبير ، مات سنة (١١٧) وقيل في التي بعدها .
الجرح والتعديل (٥/ ٦٠ ، ٩٩ ـ ١٠٠) وتهذيب الكمال (١٥/ ٢٥٦ ـ ٢٥٩) والسير (٥/ ٨٨ ـ ٩٠) وتقريب التهذيب (ص٢٥٤) .

(٢) أخرجه الدارمي في النقض على المريسي (١/ ٢٨٦) وإسناده صحيح .

(٣) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو العباس ، ابن عم رسول الله ﷺ ، حبر الأمة وترجمان القرآن وأحد المكثرين ، كان يلقب بالبحر والحبر لكثرة حفظه وسعة علمه ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ومات بالطائف سنة (٦٨) .
الاستيعاب (٣/ ٩٣٣ ـ ٩٣٩) وأسد الغابة (٣/ ٢٩٠ ـ ٢٩٤) والإصابة (٤/ ١٤١ ـ ١٥٢)

(٤) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ١٠٩٠ (٢/ ٤٧٦) وابن جرير في التفسير (٢٤/ ٢٥) عند قوله تعالى : ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ من سورة الزمر .

(٥) هو عبد الله بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل أبو عبد الرحمن القرشي العدوي ، ولد سنة ثلاث من المبعث النبوي ، وأسلم مع أبيه ولم يكن قد بلغ يومئذ وهاجر قبله ، كان من أهل العلم والرواية والورع واتباع الأثر ، مات بمكة سنة (٧٣) وقيل في التي قبلها وقيل غير ذلك .
الاستيعاب (٣/ ٩٥٠ ـ ٩٥٣) وأسد الغابة (٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤٥) والإصابة (٤/ ١٨١ ـ ١٨٨)

القلم فأخذه بيمينه وكلتا يديه يمين ، فكتب الدنيا وما فيها من عملٍ معمول (في بَر أو بحر)[١] ورطب ويابس فأحصاه عنده »[٢] .
وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[٣] : « يقبض الله عليها فما يرى طرفاها في يده »[٤].

---

(١) هكذا في النسخ الخطية : « في بَر أو بَحر » وكذا في الأصل : الصواعق (١/ ٢٨٢) . أما في مصادر التخريج ففيها : « بِر أو فجور » وفي بعضها : « بِر أو فاجر » .

(٢) هو جزء من حديث ابن عمر مرفوعا أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم ١١٠ (١/ ١٠٣) من طريق ابن مُصفى ، حدثنا بقية ، حدثني أرطأة بن المنذر عن مجاهد بن جبر عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . » فذكره ، وله بقية . وأخرجه الآجري في الشريعة رقم ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، (٧٥٩/٢) ، ٧٦٠ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨) ، (١١٧٤/٣) ، والدارقطني في الصفات رقم ١٤ (ص٣٥) ، وابن بطة في الإبانة رقم ١٣٦٥ (١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦) ، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٤٣٠) لابن مردويه .

قلت : وفي سنده في بعض طرقه بقية بن الوليد وهو صدوق مدلس إلا أنه هنا صرح فيه بالتحديث .

قال الألباني في ظلال الجنة رقم ١٠٦ (ص٥٠) : « إسناده حسن رجاله ثقات ، وفي ابن مصفى كلام لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن ، وهو وبقية مدلسان وقد صرحا بالتحديث وأخرجه الآجري في الشريعة من طريق الربيع بن نافع عن بقية بن الوليد قال حدثنا أرطاة ابن المنذر به فصح الحديث والحمد لله » .

قلت : ولم أجده عن ابن عباس بهذا السياق بل بنحوه وهو موقوف عليه ، أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥٦/٢٩) عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ من سورة الجاثية . وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٤٢٩) إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم ثم ساقه بطوله .

(٣) سورة الزمر آية (٦٧) .

(٤) لم أقف عليه بهذه السياقة ، وينظر تفسير ابن عباس لهذه الآية عند ابن جرير =

وقال ابن عمر : « رأيت رسول الله ﷺ قائماً على المنبر فقال : « إن الله تعالى إذا كان يوم القيامة جمع[1] السموات والأرض في قبضته » ثم قال هكذا (ومد يده وبسطها)[2] « ثم يقول : أنا الله ، أنا الرحمن . . » الحديث[3] .

وقال ابن وهب[4] عن أسامة[5] عن

= (٢٦/٢٤) وأبي الشيخ في العظمة رقم ١٣٥ (٢/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦) وأبي يعلى في إبطال التأويلات (٢/ ٣٢٩) والدر المنثور (٧/ ٢٤٨) .

(١) في « د » و « ن » : « جمع الله » ، والمثبت من « ت » ومصادر التخريج .

(٢) ما بين القوسين لم أجده فيما وقفت عليه من مصادر النص إلا عند أبي يعلى في إبطال التأويلات (٢/ ٣٢٦) بلفظ : « . . جمع السموات والأرضين السبع في قبضته ثم بسطها » .

(٣) هو جزء من حديثٍ أخرجه ابن عرفة في جزئه رقم ٩ (ص٤٦ ـ ٤٧) ، ومن طريقه أخرجه أبو الشيخ في العظمة رقم ١٣٢ (٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤٢) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٤٤ (١/ ٨٣ ـ ٨٦) والخطيب في التاريخ (٥/ ٣٥٦) في ترجمة « محمد بن صالح الواسطي البطيخي » ، وأبو يعلى في إبطال التأويلات (٢/ ٣٢٦) ، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٢٤٧) إلى ابن مردويه مع بعض من ذكرت ، وسيأتي قريبا بسياق آخر عن ابن عمر .

(٤) هو عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد القرشي الفهري مولاهم المصري ، فقيه ثقة حافظ لقي بعض صغار التابعين ، تفقه بمالك والليث وابن دينار وابن أبي حازم وغيرهم . ولد سنة (١٢٥) في مصر وبها مات سنة (١٩٧) ، أخرج له الجماعة . الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩ ـ ١٩٠) وتهذيب الكمال (١٦/ ٢٧٧ ـ ٢٨٧) والسير (٩/ ٢٢٣ ـ ٢٣٤) وتقريب التهذيب (ص٢٧١) .

(٥) في تراجم الرواة من رجال التقريب وأصوله رجلان بهذا الاسم : أسامة بن زيد بن أسلم وأسامة بن زيد الليثي ، كلاهما يروي عن نافع ، وكلاهما يروي عنه ابن وهب ، فلم أستطع تعيين المراد منهما لعدم ذكر اسمه كاملا ، إلا أن هذا لا يضر =

نافع[(١)] عن ابن عمر أن النبي ﷺ قرأ على المنبر : ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[(٢)] قال : « مطوية في كفه[(٣)] يرمي بها كما يرمي الغلام بالكرة »[(٤)] .

وقال عبيد الله بن مِقْسَم[(٥)] : « نظرت إلى عبد الله بن عمر كيف صنع [حيث][(٦)] يحكي رسول الله ﷺ قال : « يأخذ الله سمواته وأرضيه بيده فيقول : « أنا الله » ، ويقبض أصابعه ويبسطها ويقول : « أنا الرحمن ، أنا الملك » حتى إني أنظر إلى المنبر يتحرك من أسفل منه حتى إني أقول أساقط هو برسول الله ﷺ »[(٧)] .

= لكونهما ضعيفين معاً كما في ترجمتهما في التقريب (ص٣٨) .

(١) هو نافع أبو عبد الله المدني ثم العدوي مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب وراويته ، الإمام التابعي العلم الفقيه المفتي الثقة الثبت ، قال البخاري : « أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر » . مات سنة (١١٧) وقيل غير ذلك ، أخرج حديثه الجماعة .
الجرح والتعديل (٨/ ٤٥١ ـ ٤٥٢) وتهذيب الكمال (٢٩/ ٢٩٨ ـ ٣٠٦) والسير (٥/ ٩٥ ـ ١٠١) وتقريب التهذيب (ص٤٩٠) .

(٢) سورة الزمر آية (٦٧) .

(٣) في « ت » : « بيمينه » .

(٤) أخرجه ابن جرير في التفسير (٢٤/ ٢٦) عن ابن عمر بنحوه .

(٥) هو عبيد الله بن مِقْسَم القرشي المدني مولى ابن أبي نَمِر ، ويقال : مولى أبي نَمِر ، ثقة مشهور ، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والنسائي ، ولم يذكروا له وفاة ، روى له الجماعة إلا الترمذي .
الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٣) وتهذيب الكمال (١٩/ ١٦٣ ـ ١٦٤) وتهذيب التهذيب (٧/ ٥٠) والتقريب (ص٣١٥) .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » ، ولم أقف عليه فيما رجعت إليه من المصادر

(٧) أخرجه مسلم في صفات المنافقين ح٢٥ (٤/ ٢١٤٨ ـ ٢١٤٩) مع اختلاف يسير =

وقال زيد بن أسلم[1] : « لما كتب الله التوراة بيده قال : « بسم الله ، هذا كتاب الله بيده لعبده موسى ، يسبحني ويقدسني ولا يحلف باسمي آثما فإني لا أزكي من حلف باسمي آثما »[2] .

وإنما ذكرنا هذه النصوص التي هي غيض من فيض ليعلم الواقف عليها أنها لا يفهم أحد من عقلاء بني آدم منها شخصا له شق واحد وعليه أيد [١٣/ب] كثيرة ، وله ساق واحد ، [وله وجه واحد][3] وله عيون كثيرة .

فصل

في الوظائف الواجبة على المتأول

لما كان الأصل في اللفظ هو الحقيقة والظاهر ، كان العدول به عن حقيقته مُخرجا له عن الأصل ، فاحتاج مدعي ذلك إلى دليل يسوغ له إخراجه عن أصله ، **فعليه أربعة أمور لا تتم دعواه إلا بها** :

[الأمر الأول]

الأمر الأول : بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي تأوله في ذلك التركيب الذي وقع فيه وإلا كان كاذبا على اللغة ، فإن اللفظ قد لا يحتمل ذلك المعنى

= في بعض ألفاظه .

(١) هو زيد بن أسلم أبو عبد الله وأبو أسامة العدوي المدني مولى عمر بن الخطاب ، إمام ثقة حجة ، وكان يرسل كثيرا ، أخرج له الجماعة ، مات سنة (١٣٦) .
الجرح والتعديل (٣/ ٥٥٥) وتهذيب الكمال (١٠/ ١٢ ـ ١٨) والسير (٥/ ٣١٦ ـ ٣١٧) وتقريب التهذيب (ص١٦٢) .

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٥٧٦ (١/ ٢٩٨) ورجاله ثقات .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

لغة ، وإن احتمله فقد لا يحتمله في ذلك التركيب الخاص . وكثير من المتأولين لا يبالي إذا تهيأ له (حمل)[١] اللفظ على ذلك المعنى بأي طريق أمكنه ، إذ مقصوده دفع الصائل ، فبأي طريق تهيأ له دفْعُه دفَعَه ، فإن النصوص قد صالت على قواعده الباطلة ، وليس لأحد أن يحمل كلام الله ورسوله على كل ما ساغ في اللغة أو الاصطلاح لبعض الشعراء أو الخطباء أو الكتاب أو العامة ، إلا إذا كان ذلك غير مخالف لما علم من وصف الرب سبحانه وأسمائه ، وما تظافرت به صفاته لنفسه[٢] وصفات رسوله ، وكانت إرادة ذلك المعنى بذلك اللفظ (مما يجوز) [٣] ويصلح نسبتها إلى الله تعالى ، لا سيما والمتأول يخبر عن مراد الله ورسوله ، فإن تأويل كلام المتكلم بما يوافق ظاهره أو يخالفه إنما هو بيان لمراده . فإذا علم أن المتكلم لم يرد هذا المعنى ، وأنه يمتنع أن يريده ، وأن في صفات كماله ونعوت جلاله ما يمنع من إرادته استحال الحكم عليه بإرادته .

فهذا أصل عظيم يجب معرفته ، ومن أحاط به معرفة تبين له أن كثيرا مما يدعيه المحرفون من التأويلات مما يعلم قطعا أن المتكلم لم يرده ، وإن[٤] كان ذلك مما يسوغ لبعض الشعراء (أو الكتاب)[٥] القاصدين التعمية[٦] لغرض من الأغراض ، فلا [بد][٧] أن يكون المعنى الذي تأوله المتأول (مما

---

(١) في « ت » : « حمل تلك » .

(٢) في « ت » : « بنفسه » .

(٣) في « ت » : « ما يجوز » .

(٤) في « ت » : « وإنما » .

(٥) في « ت » : « والكتاب » .

(٦) في « ت » : « النعمة » . وهو خطأ .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

يسوغ)[١] استعمال اللفظ فيه في تلك اللغة التي وقع بها[٢] التخاطب ، وأن يكون ذلك المعنى (مما تجوز)[٣] نسبته إلى الله تعالى ، وأن لا يعود على شيء من صفات كماله بالإبطال والتعطيل ، وأن تكون معه قرائن تحتف به تبين أنه مراد باللفظ ، وإلا كانت دعوى إرادته كذبا[٤] على المتكلم ، ونحن نذكر [لذلك][٥] أمثلة :

[بيان ما اختلف فيه المؤولة في بعض النصوص]

[المثال الأول]

المثال الأول : تأويل قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ ﴾[٦] بأنه أقبل على خلقه[٧] ، فهذا إنشاء منهم لوضع لفظ ﴿ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ على « أقبل » ، وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة ، فإنهم ذكروا معاني استوى ولم يذكر أحد منهم في معانيه الإقبال على الخلق ، فهذه كتب اللغة طبق الأرض[٨] لا تجد أحداً منهم يحكي ذلك عن اللغة . وأيضا

---

(١) في « ت » : « ما يسوغ » .

(٢) في « ت » : « فيها » .

(٣) في « ت » : « ما تجوز » .

(٤) في « ت » : « كذب » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) سورة الأعراف آية (٥٤) .

(٧) انظر ما سبق ص (٣١) .

(٨) أي أنها عمت الأرض وملأتها ووسعتها .

قال في التاج مادة (طبق) : « الطبق من المطر العام ، نقله الصاغاني والأصمعي ، وإنما سمي طبقا لأنه غشاء للأرض ، ومنه حديث الاستسقاء : « اللهم اسقنا غيثا مغيثا طبقا » أي مالئا للأرض مغطيا لها ، يقال : غيث طبق : أي عام واسع » .

فإن استواء الشيء [١٤/أ] والاستواء إليه والاستواء عليه يستلزم وجوده ووجود ما نسب إليه الاستواء بإلى أو بعلى ، فلا يقال : استوى إلى أمر معدوم ولا استوى عليه . فهذا التأويل إنشاء محض لا إخبار صادق عن استعمال أهل اللغة .

وكذلك تأويلهم الاستواء بالاستيلاء ، فإن هذا لا تعرفه العرب من لغاتها[١] ولم يقله أحد من أئمة اللغة ، وقد صرح أئمة اللغة كابن الأعرابي[٢] وغيره[٣] بأنه لا يعرف في اللغة[٤] ، ولو احتمل ذلك لم يحتمله هذا التركيب ، فإن استيلاءه سبحانه وغلبته للعرش لم يتأخر عن خلق السموات والأرض ، والعرش[٥] مخلوق قبل خلقهما

---

(١) في « ت » : « لغتها » .

(٢) هو محمد بن زياد أبو عبد الله الشهير بابن الأعرابي ، الهاشمي مولاهم الكوفي الإمام اللغوي النحوي النسابة الراوية لأشعار العرب والحافظ لأيامها ، قال فيه الأزهري : « صالح زاهد ورع صدوق ، حفظ ما لم يحفظه غيره » ، وقال الذهبي : « له مصنفات أدبية وتاريخ القبائل ، وكان صاحب سنة واتباع » . ولد بالكوفة سنة (١٥٠) ومات بسامراء سنة (٢٣٠) وقيل في غيرها .

طبقات النحويين واللغويين (ص١٩٥ ـ ١٩٧) وتاريخ بغداد (٥/ ٢٨٢ ـ ٢٨٥) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٠ ـ ٢٥٣٤) والسير (١٠/ ٦٨٧ ـ ٦٨٨) .

(٣) كأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت (١٧٠) وأبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب ت (٢٩١) وأبي عبد الله إبراهيم بن محمد الشهير بنفطويه ت (٣٢٣) ، وهؤلاء من أئمة النحو واللغة المجمع على إمامتهم والاحتجاج بقولهم .

(٤) انظر : شرح أصول الاعتقاد للالكائي رقم ٦٦٧ ، ٦٦٨ (٣/ ٤٤٣) وتاريخ بغداد (٥/ ٢٨٣) ومجموع الفتاوى (٥/ ١٤٦) و (١٦/ ٤٠٤) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٦٤ ـ ٢٦٦) وفتح الباري (١٣/ ٤٠٦) .

(٥) في « ت » : « فالعرش » .

بأكثر[١] من خمسين ألف سنة كما أخبر بذلك الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام فيما صح عنه[٢] .

وبطلان هذا التأويل من أربعين وجها سنذكرها إن شاء الله في موضعها من هذا الكتاب[٣] .

فعلى المتأول أن يبين احتمال اللفظ للمعنى الذي ذكره **أولا** .

[الأمر الثاني] ويبين تعيين ذلك المعنى ثانيا ، فإنه إذا خرج عن حقيقته قد يكون له عدة معان ، فتعيين[٤] ذلك المعنى يحتاج إلى دليل .

[الأمر الثالث] **الثالث** : إقامة الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره ، فإن دليل المدعي للحقيقة والظاهر قائم ، فلا يجوز العدول عنه إلا بدليل صارف يكون أقوى منه .

[الأمر الرابع] **الرابع** : الجواب عن المعارض ، فإن مدعي الحقيقة قد قامَ الدليل العقلي والسمعي على إرادة الحقيقة ، أما السمعي فلا يمكنك المكابرة أنه معه ، وأما العقلي فمن وجهين : عام وخاص ، فالعام : الدليل الدال على كمال علم المتكلم [وكمال بيانه][٥] وكمال نصحه ، والدليل العقلي على ذلك أقوى من الشبه[٦] الخيالية التي يستدل بها النفاة بكثير ، فإن جاز مخالفة هذا الدليل القاطع فمخالفة تلك الشبه الخيالية أولى بالجواز ، وإن لم يجز مخالفة

---

(١) في « ت » : « بكثير » .

(٢) انظر ما سبق ص (٣٢) .

(٣) بل ذكر رحمه الله تعالى اثنين وأربعين وجها . من ص (٨٨٨) إلى ص (٩٤٦) .

(٤) في « ت » : « وتعيين » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : « الشبهة » .

تلك الشبه[١] فامتناع مخالفة الدليل القاطع أولى . وأما الخاص : فكل صفة وصف الله تعالى بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ فهي صفة كمال قطعا ، فلا يجوز تعطيل صفات كماله وتأويلها بما يبطل حقائقها .

فالدليل القطعي الذي دل على ثبوت الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر دل نظيره على ثبوت الحكمة والرضى والرحمة والغضب والفرح والضَّحك . والذي دل على أنه فاعل بمشيئته واختياره دل على قيام أفعاله به ، وذلك عين الكمال ، وكل صفة دل عليها الكتاب والسنة فهي صفة كمال ، والعقل جازم بإثبات صفة الكمال لله تعالى ، ويمتنع أن يصف نفسه أو يصفه رسوله[٢] ﷺ بصفة توهم نقصا ، وهذا الدليل أيضاً أقوى من كل شبهة للنفاة .

[أدلة مباينة الرب تعالى عقلية فطرية]

يوضحه أن أدلةَ مباينة الرب لخلقه وعلوه على جميع مخلوقاته أدلة عقلية فطرية توجب العلم الضروري بمدلولها .

وأما السمعية فتقارب ألف دليل[٣] .

---

(١) في « ت » : « الشبهة » .

(٢) في « ن » : « رسول الله » .

(٣) قال المؤلف رحمه الله تعالى في آخر كتابه النافع اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٣٣١) : « ولو شئنا لأتينا على هذه المسألة ـ يعني مسألة العلو والفوقية ـ بألف دليل ، ولكن هذه نبذة يسيرة وجزء قليل من كثير لا يقال له قليل » .

وقال في النونية ـ بشرح الهراس ـ بعد أن أورد بعض الأدلة على إثبات الفوقية (٢٥٨/١) :

يا قومنا والله إن لقولنا ألفاً تدل عليه بل ألفان

وقال في مصنفه « إعلام الموقعين » (٢/ ٢٨٤) ـ بعد سرده لنصوص متنوعة دالة على هذا الغرض ـ : « فهذه أنواع من الأدلة السمعية المحكمة إذا بسطت أفرادها كانت ألف =

[١٤/ب] فعلى المتأول أن يجيب عن ذلك كله ، وهيهات له بجواب صحيح عن بعض ذلك ، فنحن نطالبه بجواب صحيح عن دليل واحد وهو : أن الرب تعالى إما أن يكون له وجود خارجي عن الذهن ثابت في الأعيان أو لا ؟ فإن لم يكن له وجود خارجي كان خيالا قائما بالذهن لا حقيقة له ، وهذا حقيقة قول المعطلة ، وإن تستروا بزخرفٍ من القول ، وإن كان وجوده خارج الذهن فهو مباين له أو هو منفصل عنه ، إذ لو كان قائما به لكان عرضاً من أعراضه وحينئذ فإما[1] أن يكون هو هذا العالم أو غيره ، فإن كان هذا العالم فهذا تصريح بقول أصحاب وحدة الوجود وأنه ليس لهذا العالم رب مباين له منفصل عنه ، وهذا أكفر أقوال أهل الأرض ، وإن كان غيره فإما أن يكون قائما بنفسه أو قائما بالعالم ، فإن كان قائماً بالعالم فهو جُزء من أجزائه أو صفة من صفاته ، وليس هذا بقيوم السموات والأرض ، وإن كان قائماً بنفسه وقد علم أن العالم قائم بنفسه فذاتان قائمتان بأنفسهما ليست إحداهما داخلة في الأخرى ولا خارجة عنها ، ولا متصلة بها ولا منفصلة عنها ، ولا محايثة[2] ولا مباينة ، ولا فوقها ولا تحتها ، ولا خلفها ولا أمامها ، ولا عن يمينها ولا عن شمالها ، كلام له خبء لا يخفى على عاقل منصف ، والبديهة الضرورية حاكمة باستحالة هذا

= دليل على علو الرب على خلقه واستوائه على عرشه » .

وقال العلامة الألوسي في تفسيره روح المعاني (٧/ ١١٤) عند قوله تعالى من سورة الأنعام ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ : أية ١٨ : « وأنت تعلم أن مذهب السلف إثبات الفوقية لله تعالى كما نص عليه الإمام الطحاوي وغيره واستدلوا عليه بنحو ألف دليل » .

وانظر ما سيأتي ص (١٢٢) .

(١) في « ت » : « فهو إما » .

(٢) المحايثة سبق تعريفها ص (٧١) .

بل باستحالة تصوره فضلا عن التصديق به .

قالوا : فنحن نطالبكم بجواب صحيح عن هذا الدليل الواحد من جملة ألف دليل ، ونعلم قبل المطالبة أن كل جهمي على وجه الأرض لو اجتمعوا لما أجابوا عنه بغير المكابرة والتشنيع على أهل الإثبات بالتجسيم والسب ، وهذه وظيفة كل مبطل قامت عليه حجة الله تعالى .

فصل

في بيان أن التأويل شر من التعطيل

فإنه يتضمن التشبيه والتعطيل والتلاعب بالنصوص وإساءة الظن بها ، فإن المعطل والمؤول قد اشتركا في نفي حقائق الأسماء والصفات ، وامتاز المؤول[١] بتلاعبه بالنصوص وإساءة الظن بها ونسبة قائلها بالتكلم بما ظاهره الضلال والإضلال ، **فجمعوا بين أربعة محاذير** :

[محاذير التأويل]

اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسوله ﷺ محال باطل ، ففهموا التشبيه **أولا** ثم انتقلوا منه إلى :

المحذور الثاني : وهو التعطيل ، فعطلوا حقائقها بناء منهم على ذلك الفهم الذي يليق[٢] بهم ولا يليق بالرب سبحانه .

المحذور الثالث : نسبة المتكلم الكامل العلم ، الكامل البيان ، التام النصح

---

(١) في « ت » : « الأول » .

(٢) في « د » و « ن » : « لا يليق » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (١/٢٩٦) .

إلى ضد البيان والهدى والإرشاد ، وأن المتحيرين المتهوكين أجادوا العبارة في هذا الباب وعبروا بعبارة[١] لا توهم من الباطل ما أوهمته [١٥/أ] عبارة المتكلم بتلك النصوص ، ولا ريب عند كل عاقل أن ذلك يتضمن أنهم كانوا أعلم منه أو أفصح أو أنصح للناس .

المحذور الرابع : تلاعبهم بالنصوص وانتهاك حرماتها ، فلو رأيتها وهم يلوكونها بأفواههم وقد حلت بها المثلات[٢] ، وتلاعبت بها أمواج التأويلات ، ونادى عليها أهل التأويل في سوق من يزيد ، فبذل كل واحد في ثمنها من التأويل ما يريد ، فلو رأيتها وقد عزلت عن سلطة اليقين ، وجعلت تحت حكم تأويل الجاهلين ، هذا[٣] وقد قعد النفاة على صراطها المستقيم بالدفع في صدورها والأعجاز ، وقالوا لا طريق لك علينا ، وإن كان لا بد[٤] فعلى سبيل المجاز ، فنحن أهل المعقولات وأصحاب البراهين ، وأنت[٥] أدلة لفظية وظواهر سمعية لا تفيد العلم ولا اليقين ، فسندك آحاد ، وهو عرضة للطعن في الناقلين ، وإن صح وتواتر ففهم مراد المتكلم منها موقوف على انتفاء عشرة أشياء لا سبيل إلى العلم بانتفائها عند الناظرين والباحثين[٦] .

---

(١) في « ت » : « بعبارات » .

(٢) المُثلات بضم الثاء وسكونها جمع مثلة بضم الميم وفتحها : النقمة والعقوبة والتنكيل . انظر : مفردات الراغب وعمدة الحفاظ كلاهما في مادة : (مثل) .

(٣) في « ت » : « وهذا » .

(٤) في « ت » : « لا بد » بحذف الواو .

(٥) أي : وأنت معك .

(٦) يشير الإمام ابن القيم إلى ما ذكره الرازي من كون الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقين أمور عشرة ، وهذا من الطواغيت الأربعة التي من أجلها ألف هذا الكتاب =

فلا إله إلا الله والله أكبر ، كم هدمت هذه المعاول من معاقل الإيمان وثلمت[1] بها حصون حقائق السنة والقرآن .

[فضل الرد على المؤولة]

فكشفُ عَوْراتِ[2] هؤلاء وبَيانُ فضائحهم من أفضل الجهاد في سبيل الله وقد قال [النبي][3] ﷺ لحسان : « إن روح القدس معك ما دمت تنافح عن رسوله »[4] .

واعلم أنه لا يستقر للعبد قدم في الإسلام حتى يعقد قلبه على أن الدين كُلَّه لله ، وأن الهدى هدى الله ، وأن الحق دائر مع الرسول ﷺ وجوداً وعدما ، وأنه لا مطاع سواه ولا متبوع غيره ، وأن كلام غيره يُعْرَضُ على كلامه ، فإن وافقه قبلناه ، لا لأنه قاله ، بل لأنه أخبر به عن الله تعالى ورسوله ﷺ ، وإن خالفه رددناه . ولا يعرض كلامه على آراء القياسيين[5] ولا على عقول الفلاسفة والمتكلمين ، ولا (أذواق)[6] المتزهدين ، بل

= لهدمها وقضها وتقويضها ، وقد ذُكرت هذه الأمور في الأصل : الصواعق (٢/ ٦٣٣) ولم تذكر هنا في المختصر ، وقد قرر الرازي هذه الأمور في كتابه : المحصل (ص١٤٢) والأربعين في أصول الدين (٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٣) والمطالب العالية (٩/ ١١٣ ـ ١١٨) ومعالم أصول الدين (ص٢٢) .

(١) في « ت » : « وتثلمت » .

(٢) في « ت » : « عورة » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ح١٥٧ (٤/ ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦) من حديث طويل عن أم المؤمنين عائشة وفيه عنها : « فسمعتُ رسول الله ﷺ يقول لحسان : « إن روح القدُس لا يزال يؤيدك ما نافحت عن الله ورسوله » .

(٥) في « د » و « ن » : « القياسين » .

(٦) في « ت » : « ولا على أذواق » .

تُعْرَضُ هذه كلها على ما جاء به عرض الدرهم المجهول على أخبر الناقدين ، فما حكم بصحته فهو منها المقبول ، وما حكم برده فهو المردود .

فصل

في أن قصد المتكلم من المخاطب حمل كلامه على خلاف ظاهره وحقيقته ينافي قصد البيان والإرشاد ، وأن القصدين يتنافيان ، وأن تركه بدون ذلك الخطاب خير له وأقرب إلى الهدى

لما كان المقصود بالخطاب دلالة السامع وإفهامه مراد المتكلم من كلامه ، وأن يبين له ما في نفسه من المعاني ، وأن يدله على ذلك بأقرب الطرق ، كان ذلك موقوفا على أمرين :

[بيان أن مراد المتكلم موقوف على أمرين]

بيان المتكلم .

[الأمر الأول]

وتمكن السامع من الفهم .

[الأمر الثاني]

[فإن][1] لم يحصل البيان من المتكلم أو حصل ولم يتمكن السامع من الفهم لم يحصل مراد المتكلم ، فإذا بين المتكلم مراده بالألفاظ الدالة على مراده ولم يعلم [١٥/ب] السامع معاني تلك الألفاظ لم يحصل له البيان ، فلا بد من تمكن السامع من الفهم وحصول الإفهام من المتكلم ، وحينئذ فلو أراد اللهُ تعالى ورسوله ﷺ من كلامه خلاف حقيقته وظاهره الذي يفهمه المخاطب لكان قد كلفه أن يفهم مراده بما لا يدل عليه ، بل بما يدل على نقيض مراده ، وأراد منه فهم النفي بما يدل على غاية الإثبات ، وفهم

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

الشيء بما يدل على ضِدِّه ، وأراد منه أن يفهم أنه ليس فوق العرش إلهٌ يُعْبَد وأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا فوقه ولا تحته ، ولا خلفه ولا أمامه بقوله : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾(١) ، وقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾(٢) وأراد النبي ﷺ إفهام أمته هذا المعنى بقوله : « لا تفضلوني على يونس بن متى »(٣) ، وأراد إفهام كونه خلق آدم بقدرته ومشيئته بقوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾(٤) ، وأراد إفهام تخريب السموات والأرض وإعادتهما إلى العدم بقوله : « يقبض الله سمواته بيده اليمنى والأرض باليد الأخرى ، ثم يهزهن ثم يقول : أنا الملك »(٥) ، وأراد إفهام معنى : « من ربك » ؟ و« من تعبد » ؟ بقوله : « أين الله ؟ »(٦) ، وأشار بإصبعه إلى

(١) سورة الإخلاص آية (١) .

(٢) سورة الشورى آية (١١) .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، وقد صح من حديث ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم مرفوعا : « ما ينبغي لعبد أن يقول : إني خير من يونس بن متى » أخرجه البخاري في الأنبياء ح٣٤١٣ (ص٧٠١ ـ ٧٠٢) وح٣٤١٦ ، ومسلم في الفضائل ح١٦٧ (٤/ ١٨٤٦) .

(٤) سورة ص آية (٧٥) .

(٥) لم أقف عليه بهذا السياق ، وقد أخرج الشيخان في صحيحيهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : جاء حبر من اليهود فقال : « إنه إذا كان يوم القيامة جعل الله السموات على إصبع والأرضين على إصبع والثرى على إصبع والخلائق على إصبع ثم يهزهن ثم يقول أنا الملك أنا الملك . . » الحديث .
البخاري في التوحيد ح٧٥١٣ (ص١٥٧٦) واللفظ له ، وفي مواضع أخرى من الصحيح ليس فيها « ثم يهزهن » ومسلم في صفات المنافقين ح١٩ ، ٢٠ (٤/٢١٤٧) .

(٦) يشير إلى حديث معاوية بن حكم السلمي رضي الله عنه وفيه قصته مع الجارية وقول رسول الله ﷺ لها : « أين الله ؟ » قالت : « في السماء » الحديث . =

السماء مستشهدًا بربه[١] ، وليس هناك رب وإله ، وإنما أراد إفهام السامعين أن الله قد سمع قوله وقولهم ، فأراد بالإشارة بإصبعه بيان كونه قد سمع قولهم . وأمثال ذلك من التأويلات الباطلة التي يعلم السامع قطعا أنها لم ترد بالخطاب ولا تجامع قصد البيان .

[كلام شيخ الإسلام في بيان اللوازم الباطلة عند النفاة]

قال شيخ الإسلام[٢] : « إن كان الحق فيما يقوله هؤلاء النفاة الذين[٣] لا يوجد ما يقولونه في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة ، [بل][٤] يوجد على خلاف الحق عندهم إما نصا وإما ظاهرا ، بل دالا عندهم على الكفر والضلال ، لزم من ذلك لوازم باطلة :

[اللازم الأول]

منها : أن يكون اللهُ سبحانه قد أنزل في كتابه وسنة نبيه ﷺ من هذه الألفاظ ما يضلهم ظاهره ويوقعهم في التشبيه والتمثيل .

[اللازم الثاني]

ومنها : أن يكون قد ترك بيان الحق والصواب ولم يفصح به ، بل رمز إليه رمزا وألغزه إلغازاً لا يفهم منه ذلك إلا بعد الجهد الجهيد .

[اللازم الثالث]

ومنها : أن يكون قد كلف عباده أن لا يفهموا من تلك الألفاظ حقائقها ، وظواهرها وكلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل

= أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة ح٣٣ (١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢) .

(١) إشارة إلى خطبته ﷺ يوم عرفة في حجة وداعه وفيها : « فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها ـ أي يقلبها ويرددها إلى الناس مشيرا إليهم ـ اللهم اشهد اللهم اشهد » الحديث بطوله أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ح١٤٧ (٢/ ٨٨٦ ـ ٨٩٢) .

(٢) يعني ابن تيمية رحمه الله تعالى . وقد تقدمت ترجمته ص (١١) .

(٣) في « د » و « ن » : « الذي » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (١/ ٣١٤) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » و « د » ومثبت في هامش « ت » .

عليه ، ولم يجعل معها قرينة تفهم ذلك .

[اللازم الرابع]

ومنها : أن يكون دائما مُتكلما في هذا الباب بما ظاهره خلاف الحق بأنواع متنوعة من الخطاب ، تارة بأنه استوى على عرشه ، وتارة بأنه فوق عباده ، وتارة بأنه العلي الأعلى ، وتارة بأن الملائكة تعرج إليه ، وتارة بأن الأعمال الصالحة ترفع إليه ، وتارة بأن الملائكة في نزولها من العلو إلى أسفل تنزل من عنده ، وتارة بأنه رفيع الدرجات ، وتارة بأنه في السماء ، وتارة بأنه [١٦/أ] الظاهر الذي ليس فوقه شيء ، وتارة بأنه فوق سمواته على عرشه ، وتارة بأن الكتاب نزل من عنده ، وتارة بأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ، وتارة بأنه يُرى بالأبصار عيانا يراه المؤمنون فوق رؤوسهم ، إلى غير ذلك من تنوع الدلالات على ذلك ، ولا يتكلم فيه بكلمة واحدة توافق[١] ما يقوله النفاة ، ولا يقول في مقام واحد ما هو الصواب فيه لا نصا ولا ظاهرا ولا بينة .

[اللازم الخامس]

ومنها : أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا النَّبأ[٢] العظيم الذي هو من أهم أصول الإيمان ، وذلك إما جهل ينافي العلم ، وإما كتمان [ينافي البيان][٣] .

ولقد أساء الظن بخيار الأمة من نسبهم إلى ذلك ، ومعلوم أنه إذا ازدوج

---

(١) في « ت » : « يوافق » .

(٢) في « ن » و « ت » : « البناء » أما في « د » فهي بين (النباء) و (البناء) ، وفي الأصل الصواعق (١/ ٣١٥) : « الشأن » ، وما أثبته يوافق أيضاً الأصل الصواعق (١/ ١٧٠) طبعة الجامعة الإسلامية .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

التكلم[1] بالباطل والسكوت[2] عن بيان الحق تولد [من][3] بينهما جهل الحق وإضلال الخلق . ولهذا لما اعتقد النفاة التعطيل صاروا يأتون من العبارات بما يدل على التعطيل والنفي نصا وظاهرا ، ولا يتكلمون بما يدل على حقيقة الإثبات لا نصا ولا ظاهرا . وإذا ورد[4] عليهم من النصوص ما هو صريح[5] أو ظاهر في الإثبات حرفوه أنواع التحريفات وطلبوا له مستكره التأويلات .

[اللازم السادس]

ومنها : أنهم التزموا لذلك تجهيل السلف وأنهم كانوا أميين مقبلين على الزهد والعبادة والورع والتسبيح وقيام الليل ، ولم تكن الحقائق من شأنهم .

[اللازم السابع]

ومنها : أن ترك الناس من إنزال هذه النصوص كان أنفع لهم وأقرب إلى الصواب ، فإنهم ما استفادوا بنزولها غير التعرض للضلال ، ولم يستفيدوا منها يقينا ولا علما بما يجب لله ويمتنع عليه إذ ذاك ، إنما يستفاد من عقول الرجال ، فإن قيل : استفدنا منها الثواب على تلاوتها وانعقاد الصلاة بها ، قيل : هذا تابع للمقصود بها بالقصد[6] الأول وهو الهدى والإرشاد والدلالة على إثبات حقائقها ومعانيها والإيمان بها ، فإن القرآن لم ينزل لمجرد التلاوة وانعقاد الصلاة [به] [7] ، بل أنزل ليتدبر ويعقل ويهتدى به

---

(١) في « د » و « ن » : « المتكلم » .

(٢) في « د » : « أو السكوت » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « أورد » .

(٥) في « ت » : « صحيح » .

(٦) في « ت » : « لقصد » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

علما وعملا ، ويبصر من العمى ، ويرشد من الغي ، ويعلم من الجهل ، ويشفى من العي ، ويهدي إلى صراط مستقيم . وهذا القصد ينافي قصد تحريفه وتأويله بالتأويلات الباطلة المستكرهة التي هي من جنس الألغاز والأحاجي ، فلا يجتمع قصد الهدى والبيان وقصد ما يضاده أبدا »[١] .

[وصف القرآن بأوضح البيان وأحسن التفسير]

ومما[٢] يبين ذلك أن الله تعالى وصف كتابه بأوضح البيان وأحسن التفسير فقال تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا[٣] عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ[٤] ﴾[٥] فأين بيان المختلف فيه والهدى والرحمة في ألفاظ ظاهرها باطل والمراد منها (يطلب بأنواع)[٦] التأويلات (المستنكرة المستكرهة)[٧] لها التي لا تفهم منها بل يفهم منها ضدها ؟

وقال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[٨] ، فأين [١٦/ب] بين الرسول ﷺ ما يقوله النفاة والمتأولون ؟

وقال تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾[٩] وعند النفاة إنما

---

(١) لعله إلى هنا انتهى كلام شيخ الإسلام ، ولم أقف عليه في مظانه .

(٢) في « ت » : « مما » . بحذف الواو من أولها .

(٣) في النسخ الخطية : « وأنزلنا » .

(٤) في « د » و « ن » : « ورحمة لقوم يؤمنون » والصحيح المثبت .

(٥) سورة النحل آية (٨٩) .

(٦) في النسخ الخطية : « تطلب أنواع » وما أثبته من الأصل : الصواعق (١/ ٣١٧) .

(٧) في « ت » : « المستكرهة المستنكرة » بالتقديم والتأخير .

(٨) سورة النحل آية (٤٤) .

(٩) سورة الأحزاب آية (٤) .

حصلت الهداية بأبكار أفكارهم ونتائج آرائهم .

وقال تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾[1] وعند النفاة المخرجين لنصوص الوحي عن إفادة اليقين إنما حصل اليقين بالحديث الذي أسسه الفلاسفة والجهمية والمعتزلة ونحوهم ، فبه اهتدوا ، وبه آمنوا ، وبه عرفوا الحق من الباطل ، وبه صحت عقولهم ومعارفهم .

وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴾[2] وأنت لا تجد الخلاف في شيء أكثر منه في آراء المتأولين التي يسمونها قواطع عقلية ، وهي عند التحقيق خيالات وهمية ، نبذوا بها القرآن والسنة وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون .

واتبعوا ما ﴿ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ * وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ * أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ * وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ * وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ * إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾[3] .

---

(١) سورة الأعراف آية (١٨٥) وسورة المرسلات آية (٥٠) .

(٢) سورة النساء آية (٨٢) .

(٣) سورة الأنعام الآيات (١١٢ ـ ١١٧) .

فصل

في بيان أنه مع كمال علم المتكلم وفصاحته وبيانه ونصحه يمتنع عليه أن يريد بكلامه خلاف ظاهره وحقيقته

[مناظرة الشيخ عبد الله ابن تيمية لبعض الجهمية]

وَيُكْتَفَى من هذا الفصل بذكر مناظرة جرت بين جهمي وسني حدثني بمضمونها شيخنا عبد الله ابن تيمية[١] أنه جمعه وبعض الجهمية مجلس[٢] فقال الشيخ : « قد تطابقت نصوص الكتاب والسنة والآثار على إثبات الصفات لله ، وتنوعت دلالتها أنواعا توجب العلم الضروري بثبوتها وإرادة المتكلم اعتقاد ما دلت عليه ، والقرآن مملوء من ذكر الصفات ، والسنة ناطقة بما نطق به القرآن ، مقررة له مصدقة له ، مشتملة على زيادة في الإثبات ، فتارة يذكر الاسم الدال على الصفة كالسميع ، البصير ، العليم ، القدير ، العزيز ، الحكيم ، وتارة يذكر المصدر وهو الوصف الذي اشتقت منه تلك الصفة كقوله : ﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾[٣] وقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ

---

(١) هو عبد الله بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية أبو محمد شرف الدين ، أخو شيخ الإسلام ابن تيمية ، حلاه ابن عبد الهادي بقوله : « الإمام العالم العلامة البارع الحافظ الزاهد الورع جمال الإسلام » . ولد بحران سنة (٦٦٦) وحبس مع أخيه بمصر مدة ، مات بدمشق سنة (٧٢٧) .

العقود الدرية (ص٢٤١ ـ ٢٤٢) والمعجم المختص (ص١٢١ ـ ١٢٢) والذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٤) والمقصد الأرشد (٢/ ٤١ ـ ٤٢) .

(٢) في « د » و « ن » : « مجلسا » .

(٣) سورة النساء آية (١٦٦) .

ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾[١] وقوله : ﴿ إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٣] وقوله ﷺ في الحديث الصحيح : « حجابه النور ، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه »[٤] ، وقوله في دعاء الاستخارة : « اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك [١٧/أ] بقدرتك »[٥] ، وقوله : « أسألك[٦] بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق »[٧] ، وقول عائشة[٨] : « سبحان الذي وسع سمعه الأصوات »[٩] ونحوه ، وتارة بذكر حكم تلك الصفة كقوله :

---

(١) سورة الذاريات آية (٥٨) .

(٢) سورة الأعراف آية (١٤٤) .

(٣) سورة ص آية (٨٢) .

(٤) أخرجه مسلم في الإيمان ح٢٩٣ (١/ ١٦١ ـ ١٦٢) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٥) هو جزء من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخرجه البخاري في التهجد ح١١٦٢ (ص٢٢٩) وفي الدعوات ح٦٣٨٢ وفي التوحيد ح٧٣٩٠ .

(٦) في مصادر الحديث التي وقفت عليها : « اللهم » بدل : « أسألك » .

(٧) هو طرف من حديث طويل عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أخرجه النسائي في السهو ح١٣٠٥ ، ١٣٠٦ (٣/ ٥٤ ـ ٥٥) وأحمد في المسند (٤/ ٢٦٤) والحاكم في المستدرك (١/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥) وصححه ووافقه الذهبي .

(٨) تقدمت ترجمتها ص (٢٠) .

(٩) أخرجه البخاري مختصرا معلقا في التوحيد ، باب : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (ص١٥٤٨) ، وقد وصله الإمام أحمد في المسند (٦/ ٤٦) والنسائي في الطلاق ح٣٤٦٠ (٦/ ١٦٨) وفي الطلاق أيضاً من الكبرى ح٥٦٥٤ (٣/ ٣٦٨) وابن ماجه في المقدمة ح١٨٨ (١/ ١٢٢ ـ ١٢٣) وفي الطلاق ح٢٠٦٣ (٢/ ٥٢٣) وهو فيه بلفظ : « تبارك الذي وسع سمعه كل شيء » .

﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾[(١)] و ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾[(٢)] وقوله : ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴾[(٣)] ، وقوله : ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[(٤)] ونظائر ذلك[(٥)] . ويصرح في الفوقية بلفظها الخاص وبلفظ العلو والاستواء ، وأنه في السماء ، وأنه ذو المعارج ، وأنه رفيع الدرجات ، وأنه تعرج إليه الملائكة وتنزل من عنده ، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا ، وأن المؤمنين يرونه بأبصارهم عيانا من فوقهم[(٦)] ، إلى أضعاف [أضعاف] [(٧)] ذلك مما لو جمعت النصوص والآثار فيه لم تنقص عن نصوص الأحكام وآثارها .

ومن أبين المحال وأوضح الضلال حمل ذلك كله على خلاف حقيقته وظاهره ، ودعوى المجاز فيه والاستعارة ، وأن الحق في أقوال النفاة المعطلين ، وأن تأويلاتهم هي المرادة من هذه النصوص ، إذ يلزم من ذلك محاذير ثلاثة لا بد منها وهي : القدح في علم المتكلم بها أو في بيانه أو في نصحه .

وتقرير ذلك أنه[(٨)] يقال : إما أن يكون المتكلم بهذه النصوص عالما أن الحق في تأويلات النفاة المعطلين أو لا يعلم ذلك ؟ فإن لم يعلم ذلك كان

---

(١) سورة المجادلة آية (١) . وفي « ت » : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ .

(٢) سورة طه آية (٤٦) .

(٣) سورة المرسلات آية (٢٣) .

(٤) سورة البقرة آية (١٨٧) .

(٥) في « ت » : « ونظائر ذلك كثيرة » .

(٦) ستأتي النصوص الدالة على ما ذكر في أثناء الكتاب وتضاعيفه .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) في « ت » : « أن » .

ذلك قدحا في علمه ، وإن كان عالما أن الحق فيها فلا يخلو إما أن يكون قادرا على التعبير بعباراتهم التي هي تنزيه لله بزعمهم عن التشبيه والتمثيل والتجسيم ، وأنه لا يعرف الله من لم ينزه الله بها ، أو لا يكون قادرا على تلك العبارات ؟ فإن لم يكن قادرا على التعبير بذلك لزم القدح في فصاحته ، وكان ورثة الصابئة[١] وأفراخ الفلاسفة ، وأوقاح المعتزلة والجهمية ، وتلامذة الملاحدة ، أفصح منه وأحسن بيانا وتعبيرا عن الحق ، وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة (أولياؤه وأعداؤه)[٢] ، موافقوه ومخالفوه ، فإن مخالفيه لم يشكوا أنه أفصحُ الخلق ، وأقدرهم على حسن التعبير بما يطابق المعنى ويخلصه من اللبس والإشكال ، وإن كان قادرا على ذلك ولم يتكلم به وتكلم دائما بخلافه ، كان ذلك قدحا في نصحه . وقد وصف الله رسله بأنهم أنصح الخلق لأممهم[٣] ، فمع النصح والبيان

(١) الصابئة والصابئون بمعنى واحد ، جمع صابئ ، مأخوذ من قولهم : « صبأ » إذا خرج من شيء إلى شيء ومن دِين إلى دين ، سموا بذلك لكونهم فارقوا الحنيفية والتوحيد وعبدوا النجوم وعظموها ، وكانوا يقولون : إن مدبر هذا العالم وخالقه هذه الكواكب السبعة والنجوم ويعبدونها عند ظهورها ثم صنعوا أصناما وسموها بأسمائها وعكفوا على عبادتها ، فلما بعث الله إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام كان الناس على دين الصابئة ، وللعلماء في مذاهبهم أقوال عدة .

انظر : تلبيس إبليس (ص٧٢ ـ ٧٣) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص١٤٣) والبرهان للسكسكي (ص٩٢ ـ ٩٤) وإرشاد القاصد (ص٧٥) .

(٢) في « ت » : « أولياءه وأعداءه » .

(٣) كما في قوله تعالى على لسان هود عليه الصلاة والسلام : ﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴾ الأعراف آية (٦٨) . وعلى لسان صالح عليه الصلاة والسلام : ﴿ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ الأعراف آية (٧٩) وعلى لسان شعيب عليه الصلاة والسلام : ﴿ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ الأعراف آية (٩٣) .

والمعرفة التامة كيف يكون مذهب النفاة المعطلة أصحاب التحريف هو الصواب وقول أهل الإثبات أتباع القرآن والسنة باطلا » ؟(١) .

[مناظرة الإمام ابن القيم لبعض علماء أهل الكتاب]

قال المصنّف(٢) : « وقريب من هذا المناظرة ما جرى لي مع بعض علماء أهل الكتاب(٣) وأفضى بنا الكلام إلى [ذكر](٤) مسبة النصارى لرب العالمين سبة ما سبه إياها أحد من البشر ، فقلت له : وأنتم بإنكاركم نبوة محمد ﷺ قد سببتم [١٧/ب] الرب تعالى أعظم مسبة ، قال : وكيف ذلك(٥) ؟ فقلت(٦) : لأنكم تزعمون أن محمدا مِلِكٌ ظالم ليس برسول صادق ، وأنه خرج يستعرض الناس بسيفه فيستبيح أموالهم ونساءهم وذراريهم ، ولا يقتصر على ذلك حتى يكذب على الله ويقول : الله أمرني بهذا وأباحه لي ، ولم يأمره الله ولا أباح له ذلك ، ويقول : أوحي إلي ولم يوح إليه شيء ، وينسخ شرائع الأنبياء من عنده ، ويبطل منها ما شاء ويبقي منها ما شاء ، وينسب ذلك كله إلى الله تعالى ، ويقتل أولياءه وأتباع رسله ، ويسترق نساءهم وذريتهم ، فإما أن يكون الله تعالى رائيا لذلك كله عالما به أو لا ؟ فإن قلتم : إن ذلك بغير علمه واطلاعه نسبتموه إلى الجهل والغباوة ، وذلك من أقبح السب ، وإن كان عالما به فإما أن يقدر على

---

(١) إلى هنا انتهت المناظرة ، وفي الأصل : الصواعق (٣٢٦/١) : « هذا مضمون المناظرة فقال له الجهمي : انزل بنا إلى الوطاة » .

(٢) يعني الإمامَ ابن القيم .

(٣) وهو أحد علماء اليهود كما في مصادر المناظرة .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « ذاك » .

(٦) في « ت » : « قلت » .

الأخذ على يديه ومنعه من ذلك أو لا ؟ فإن قلتم : إنه غير قادر على منعه نسبتموه إلى العجز ، وإن قلتم : بل هو قادر على منعه ولم يفعل نسبتموه إلى السفه والظلم ، هذا وهو من حين ظهر إلى أن توفاه ربه يجيب دعاءه ويقضي حوائجه ، ولا يقوم له عدو إلا أظفره به ، وأَمْرُه من حين ظهر إلى أن توفاه الله تعالى يزداد على الليالي والأيام ظهورا وعلوًّا ورفعة ، وأمرُ مخالفيه لا يزداد إلا سفولاً واضمحلالا ، ومحبته في قلوب الخلق تزيد على مر الأوقات ، وربه تعالى يؤيده بأنواع التأييدات . هذا وهو عندكم من أعظم أعدائه وأشدهم ضررا على الناس ، فأي قدح في رب العالمين وأي مسبة له أعظم من ذلك ؟

فأخذ الكلام منه مأخذا وقال : حاش لله أن نقول[١] فيه هذه المقالة ، بل هو نبي صادق ، كُلُّ[٢] من اتبعه فهو سعيد ، وكل منصف منا يقر بذلك ويقول : أتباعه سعداء في الدارين . قلت : فما يمنعك من الظفر بهذه السعادة ؟ فقال[٣] : وأتباع كل نبي من الأنبياء ، فأتباع موسى أيضاً سعداء ، قلت : فإذا أقررت أنه نبي صادق وقد كفر من لم يتبعه ، فإن صدقته في هذا وجب عليك اتباعه ، وإن كذبته فيه لم يكن نبيا ، فكيف يكون أتباعه سعداء ؟ فلم يَحِر[٤] جوابا ، وقال : حدثنا في غير هذا »[٥] .

---

(١) في « ن » : « يقول » .

(٢) في « ت » : « وكل » .

(٣) في « ت » : « قال » .

(٤) أي لم يرجع ولم يرد قال في التاج مادة (حور) : « وفي حديث سطيح فلم يَحِر جوابا ، أي لم يرجع ولم يرد » وانظر : مجمع البحار (١/ ٥٨١) .

(٥) هذه المناظرة قد ذكرها المؤلف أيضاً في مصنفه هداية الحيارى (ص١٧٢ ـ ١٧٣) =

فَصْلٌ

في بيان أن تيسير القرآن للذكر

ينافي حمله على التأويل المخالف لحقيقته وظاهره

أنزل الله الكتاب شفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين ، ولذلك كانت معانيه أشرف المعاني ، وألفاظه أفصح الألفاظ وأبينها ، وأعظمها مطابقة لمعانيها المرادة منها .

كما وصفه[١] الله [١٨/أ] تعالى بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾[٢] .

[بيان معنى التفسير الأحسن]

فالحق هو المعنى والمدلول الذي تضمنه الكتاب ، والتفسير الأحسن هو الألفاظ الدالة على ذلك الحق ، فهو تفسيره وبيانه ، والتفسير أصله من (الظهور والبيان)[٣] ، ويلاقيه في الاشتقاق الأكبر[٤] الإسفار .

= وصدرها بقوله : « وقد جرت لي مناظرة بمصر مع أكبر من يشير إليه اليهود بالعلم والرياسة ... » ، وذكرها أيضاً في كتابه التبيان في أقسام القرآن (ص١٧٠ ـ ١٧٢) .

(١) في « ت » : « وصفها » .

(٢) سورة الفرقان آية (٣٣) .

(٣) في « ت » : « البيان والظهور » بالتقديم والتأخير .

(٤) الاشتقاق هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل ، فإن اتحد المشتق والمشتق منه في ترتيب الحروف الأصلية فهو الاشتقاق ، وقد يقال له الاشتقاق الصغير ، كأخذ (قاتل) من القتل ، وإن اختلفا في ترتيب الحروف فهو الاشتقاق الكبير ، نحو (جبذ) و (جذب) ، وأما الأكبر فيحفظ فيه المادة دون الهيئة ، فتكون أصل الكلمة مع تقاليبها دالة على معنى واحد مشترك . =

ومنه : أسفر الفجر إذا أضاء ووضح ، ومنه السفر لبروز المسافر من البيوت ، ومنه السِّفر الذي يتضمن إظهار ما فيه من العلم ، فلا بد أن يكون التفسير مطابقا للمفسر مفهما له .

[تيسير القرآن وأنواع ذلك]

ولا تجد كلاما أحسن تفسيرا ولا أتم بيانا من كلام الله سبحانه ، ولهذا سماه الله بيانا[1] وأخبر أنه يسره للذكر[2] ، يسر ألفاظه للحفظ ، ومعانيه للفهم ، وأوامره ونواهيه للامتثال ، ومعلوم أنه لو كان بألفاظ لا يفهمها المخاطَب لم يكن مُيَسّرا له ، بل كان معسرا عليه ، فإذا[3] أُريد من المخاطَب أن يفهم من ألفاظه ما لا يدل عليه من المعاني أو يدل على خلافه فهذا من أشد التعسير ، فإنه لا شيء أعسر على الأمة من أن يراد منهم أن يفهموا كونه سبحانه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصلا به ولا منفصلا عنه ، ولا مباينا له ولا محايثا[4] ، ولا يُرى بالأبصار عيانا ، ولا له وجه ولا يد ، من قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[5] ، ومن قول رسوله ﷺ : « لا تفضلوني على يونس بن متى »[6] ، ومن قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ

= انظر : الخصائص لابن جني (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٩) والمزهر (١/ ٣٤٥ ـ ٣٥٤) والعلم الخفاق (ص٦٥) وما بعدها ومعجم علوم اللغة العربية عن الأئمة (ص٤٩ ـ ٥٢) .

(١) قال تعالى : ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ سورة آل عمران آية (١٣٨)

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ سورة القمر آية (١٧ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٤٠) .

(٣) في « ت » : « وإذا » .

(٤) المحايثة تقدم تعريفها . ص (٧١) .

(٥) سورة الإخلاص آية (١) .

(٦) تقدم ص (١٠٥) .

وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾[١] وأن يجهدوا[٢] أنفسهم ويكابدوا أعظم المشقة في تطلب أنواع الاستعارات وضروب المجازات ووحشي اللغات[٣] ، ليحملوا عليها آيات الصفات وأخبارها ويقول[٤] : يا عبادي اعلموا أني أردت منكم أن تعلموا أني لستُ فوق العالم ، ولا تحته ولا فوق عرش ، ولا ترفع الأيدي إلي ، ولا يعرج إلي شيء ، ولا ينزل من عندي شيء ، من قولي : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[٥] ، ومن قولي : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾[٦] ، ومن قولي : ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾[٧] ومن قولي : ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾[٨] ، ومن قولي : ﴿ رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ ﴾[٩] ، ومن قولي : ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾[١٠] ، وأن تفهموا أنه ليس لي يدان من قولي : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[١١] ، ولا عين من قولي : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾[١٢] ، فإنكم متى فهمتم من هذه الألفاظ

(١) سورة غافر آية (٧) .

(٢) في « ت » : « يجاهدوا » .

(٣) سبق ذكر معنى وحشي اللغات ص (٧) .

(٤) في « ت » : « فيقول » .

(٥) سورة طه آية (٥) .

(٦) سورة النحل آية (٥٠) .

(٧) سورة المعارج آية (٤) .

(٨) سورة النساء آية (١٥٨) .

(٩) سورة غافر آية (١٥) .

(١٠) سورة البقرة آية (٢٥٥) وسورة الشورى آية (٤) .

(١١) سورة ص آية (٧٥) .

(١٢) سورة طه آية (٣٩) .

حقائقها وظواهرها فهمتم خلاف مرادي منها ، بل مرادي منكم أن تفهموا منها ما يدل على خلاف حقائقها وظواهرها .

فأي تيسير يكون هناك وأي تعقيد وتعسير لم يحصل بذلك ؟ ومعلوم أن خطاب الرجل بما لا يفهمه إلا بترجمة أيسر عليه من خطابه بما كلف أن يفهم منه خلاف موضوعه .

[تيسير القرآن مناف لطريقة النفاة]

فتيسير القرآن منافٍ لطريقة النفاة المحرفين أعظم منافاة ، ولهذا لما عسر عليهم أن يفهموا منه النفي عولوا فيه على الشبه الخيالية .

فصل

اشتمال الكتب الإلـهية على الأسماء والصفات

أكثر من اشتمالها على ما عداه

وذلك [١٨/ب] لشرف متعلقها وعظمته وشدة الحاجة إلى معرفته فكانت الطرق إلى تحصيل معرفته أكثر وأسهل وأبين من غيره ، وهذا من كمال حكمة الرب تبارك وتعالى وتمام نعمته وإحسانه أنه كلما[١] كانت حاجة العباد[٢] إلى الشيء[٣] أقوى كان بذله لهم أكثر وأسهل ، وهذا في

---

(١) في « ت » : « لما » .

(٢) في « د » و « ن » : « العبد » . والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (١/ ٣٦٦) .

(٣) في « ت » : « شيء » .

الخلق والأمر ، فإن حاجتهم لما كانت إلى الهواء أكثر من الماء والقوت[١] كان موجوداً معهم في كل مكان وزمان وهو أكثر من غيره ، وكذلك لما كانت حاجتهم إلى الماء شديدة ، إذ هو مادة أقواتهم ولباسهم وفواكههم وشرابهم ، كان مبذولا لهم أكثر من غيره ، وهكذا الأمر في مراتب الحاجات

[حاجة العباد إلى معرفة ربهم فوق جميع الحاجات]

ومعلوم أن حاجتهم إلى معرفة ربهم وفاطرهم فوق مراتب هذه الحاجات كلها ، فإنه لا سعادة لهم ولا فلاح ولا صلاح ولا نعيم إلا بأن يعرفوه ويعتقدوه ، ويكون هو وحده غاية مطلوبهم ، والتقرب إليه قرة عيونهم ، فمتى فقدوا ذلك كانوا أسوأ حالا من الأنعام ، وكانت الأنعام أطيب عيشا منهم في العاجل وأسلم عاقبة في الآجل .

وإذا علم أن ضرورة العبد إلى معرفة ربه فوق كل ضرورة ، كانت العناية ببيانها أيسر الطرق وأهداها وأبينها ، فإذا[٢] سلط التأويل على النصوص المشتملة عليها[٣] فتسليطه على النصوص التي ذكرت فيها الملائكة أقرب بكثير ، فإن الله تعالى لم يذكر لعباده من صفات[٤] ملائكته وشأنهم وأفعالهم عشر معشار ما ذكر لهم من نعوت جلاله وصفات كماله ، فإذا كانت هذه قابلة للتأويل فالآيات التي ذكر فيها الملائكة أولى بذلك .

ولذلك تأولها الملاحدة[٥] كما تأولوا نصوص المعاد واليوم

(١) في « ت » : « في القوة » .

(٢) في « ت » : « وإذا » .

(٣) في « ت » : « عليه » .

(٤) في « د » و « ن » : « صفة » . والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (١/ ٣٦٧) .

(٥) الملاحدة : جمع ملحد ، وأصل الإلحاد الميل والعدول عن الشيء ، يقال : ألحد في الدين ولحد إذا حاد عنه وطعن فيه ، والملاحدة فرقة من الكفار يسمون بالدهريين =

[تأويلات الملاحدة]

الآخر[١] ، وأبدوا له تأويلات ليست بدون تأويلات الجهمية لنصوص الصفات ، وأولت هذه الطائفة عامة نصوص الأخبار الماضية والآتية ، وقالوا للجهمية : بيننا وبينكم حاكم العقل فإن القرآن بل الكتب المنزلة مملوءة بذكر الفوقية وعلو الله على عرشه ، وأنه تكلم ويتكلم ، وأنه موصوف بالصفات ، وأن له أفعالا تقوم به هو بها فاعل ، وأنه يُرى بالأبصار ، إلى غير ذلك من نصوص آيات الصفات وأخبارها التي إذا قيس إليها نصوص حشر هذه الأجساد وخراب هذا العالم وإعدامه وإنشاء عالم آخر ، وجدت نصوص الصفات أضعاف أضعافها .

[بيان أن أدلة العلو تقارب الألف]

حتى قيل : إن الآيات والأخبار الدالة على علو الرب على خلقه واستوائه على عرشه تقارب[٢] الألف[٣] وقد أجمعت عليها[٤] الرسل من أولهم إلى آخرهم[٥] ، فما الذي سوغ لكم تأويلها وحرم علينا تأويل نصوص

= وبالدهرية ، ذهبوا إلى القول بقدم الدهر واستناد الحوادث إليه . . وفي الاصطلاح الحديث : أن الإلحاد مذهب من ينكر وجود الله تعالى أو قدرته أو إرادته أو يشك في ذلك . انظر : المصباح المنير مادة (لحد) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٨٠٠ ـ ٨٠١) والمعجم الفلسفي (١/ ١١٩ ـ ١٢٠) . وعن تأويل الفلاسفة والملاحدة للملائكة انظر : مجموع الفتاوى (١٢/ ١٥٦) وفضائح الباطنية (ص٤١) .

(١) اتفقت كلمة الباطنية على إنكار القيامة وأولوا نصوصها على أنها رمز إلى خروج الإمام وقيام قائم الزمان وهو السابع الناسخ للشرع المغير للأمر ، ولهم تأويلات فاسدة لنصوص المعاد . انظر : فضائح الباطنية (ص٤٤ ـ ٤٦) ، والحركات الباطنية في العالم الإسلامي (ص١١١) وما بعدها و(ص٢٤٨) وما بعدها .

(٢) في « د » و« ن » : « يقارب » .

(٣) انظر ما سبق ص (٩٩) .

(٤) في « ت » : « عليه » .

(٥) انظر : الغنية للجيلاني (ص٥٧) .

حشر الأجساد وخراب العالم ؟

فإن قلتم : الرسل أجمعوا على المجيء به فلا يمكن تأويله .

قيل : وقد أجمعوا على أنه استوى فوق عرشه وأنه متكلم تكلم فاعل حقيقة موصوف [١٩/أ] بالصفات ، فإنْ منع[١] إجماعهم هناك من التأويل ، وجب أن يمنع هنا .

فإن قلتم : العقل أوجب تأويل نصوص آيات الصفات ولم يوجب تأويل نصوص المعاد .

قلنا : هاتوا أدلة العقول التي تأولتم بها الصفات ، ونحضر أدلة العقول التي تأولنا بها المعاد وحشر الأجساد ونوازن بينها ليتبين أيها أقوى .

فإن قلتم : إنكار المعاد تكذيب لما علم من دين الإسلام بالضرورة .

قلنا : وأيضا [إنكار] [٢] صفات[٣] الرب[٤] وأنه يتكلم ، وأنه فوق سمواته ، وأن الأمر ينزل من عنده ، تكذيب لما علم أنهم جاءوا به ضرورة .

فإن قلتم : تأويلنا للنصوص التي جاءوا بها لا يستلزم تكذيبهم .

قلنا : فمن أين صار تأويلنا[٥] للنصوص التي جاءوا بها في المعاد يستلزم تكذيبهم دون تأويلكم المجرد للتشهي ؟

---

(١) في « ت » : « امتنع » .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « وصفات » .

(٤) في « ت » : « الله » .

(٥) في « د » و « ن » : « تأويلهم » .

فصاحت القرامطة[١] والملاحدة[٢] والباطنية[٣] وقالوا : ما الذي سوغ لكم تأويل الأخبار وحرم علينا تأويل الأمر والنهي والتحريم والإيجاب[٤] ومورد الجميع من مشكاة واحدة ؟ قالوا : وأين تقع نصوص الأمر والنهي من نصوص الخبر ؟ قالوا : وكثير منكم قد فتحوا لنا باب التأويل في الأمر فأولوا أوامر ونواهي كثيرة صريحة الدلالة أو ظاهرة[٥] الدلالة في معناها [بما][٦] يخرجها عن حقائقها ، فهلم نضعها في كفة ونضع تأويلاتنا في

---

(١) القرامطة : اسم من أسماء الباطنية ، ويقال : القرمطية نسبة إلى أحد دعاتهم من الإسماعيلية يقال له حمدان قرمط بن الأشعث ، وقد كان أول ظهور هذه النحلة المارقة عام (٢٧٨) حيث أضلت العباد وخربت البلاد ، وفي عام (٣١٧) زحفت إلى مكة فقتلت حجاج بيت الله الحرام شر قتلة ونزعت كسوة الكعبة وبابها واقتلعت الحجر الأسود وارتكبت أمورا عظاما جساما . . انظر : البداية والنهاية حوادث سنة (٢٧٨) (١/ ٦١) وحوادث سنة (٢٨٦) (١/ ٨١) وحوادث سنة (٣١٧) (١/ ١٦٠ ـ ١٦١) ، والتنبيه والرد لأبي الحسين الملطي (ص٢٦) والحركات الباطنية في العالم الإسلامي (ص١٣٥ ـ ١٥٨) .

(٢) تقدم التعريف بهم ص (١٢١) .

(٣) الباطنية : لقبوا بذلك لدعواهم أن للنصوص ظاهرا وباطنا ، وأن الظاهر بمنزلة القشور والباطن بمنزلة اللباب ، ومن أسمائهم : الإسماعيلية والقرامطة والخرمية والمزدكية والسبعية والبابكية والمحمرية والملاحدة والتعليمية ، وهم زنادقة مارقون خارجون عن الإسلام . انظر : الفرق بين الفرق (ص٢٨١ ـ ٣١٢) والتبصير في الدين (ص ١٤٠ ـ ١٤٧) والملل والنحل (١/ ٢٢٨) وما بعدها ، وتلبيس إبليس (ص٩٩) وما بعدها .

(٤) انظر تأويلاتهم الفاسدة للتكاليف الشرعية في فضائح الباطنية (ص٤٦) وما بعدها ، ومشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار (ص٧٥) .

(٥) في « ن » : « ظاهر » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

كفة ونوازن بينها ، ونحن لا ننكر أنا أكثر تأويلا منهم ولكنا وجدنا بابا مفتوحا فدخلناه[١] .

فهذا من شؤم جناية التأويل على الإيمان والإسلام .

[طرد إبليس ولعنه كان بسبب التأويل]

وقد قيل : إن طرد إبليس ولعنه إنما كان بسبب التأويل ، فإنه عارض النص بالقياس وقدمه عليه ، وتأول لنفسه أن هذا القياس العقلي مقدم على نص الأمر بالسجود ، فإنه قال : ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ ﴾[٢] ، وهذا دليل قد حذفت إحدى مقدمتيه ، وهي أن الفاضل لا يخضع للمفضول ، وطوى

---

(١) قال الغزالي في فضائح الباطنية (ص٥٣) - ردا على الباطنية تأويلهم للنصوص الشرعية التكليفية ومدافعا عما يؤوله هو وكافة الأشاعرة - : « فإن قيل : فهذا ينقلب عليكم ، فأنتم تجوزون أيضاً تأويل الظاهر كما أولتم آية الاستواء وخبر النزول وغيرهما ، قلنا : ما أبعد هذا القلب ، فإن لنا معياراً في التأويل وهو أن ما دل نظر العقل ودليله على بطلان ظاهره علمنا ضرورة أن المراد غير ذلك بشرط أن يكون اللفظ مناسبا له بطريق التجوز والاستعارة ، فقد دل الدليل على بطلان الاستواء والنزول ، فإن ذلك من صفات الحوادث ، فحمل على الاستيلاء وهو مناسب للغة » اهـ .

قال شيخاي الفاضلان الفقيهي والغامدي في تعليقهما على الصواعق طبعة الجامعة الإسلامية (١/ ٢١٠) : « قلنا وهذا مصداق قول ابن القيم بأن الباطنية والقرامطة ألزموا كل مؤول للنصوص بمثل ما عمل ذلك المؤول ، فهذا الغزالي وهو أشعري المذهب يعترف بأنهم قلبوا عليه دليله وقالوا له : لست بأولى منا في التأويل ، وهذا من شؤم التأويل كما يقول المؤلف ، إذ لا يمكن لمؤول أن يقيم على مؤول آخر حجة سمعية ، ولا شك في أن تأويل الغزالي للاستواء بالاستيلاء موافقا بذلك المعتزلة غلط منه ، مخالف لمذهب سلف هذه الأمة الذين يثبتون لله عز وجل كل صفة أثبتها لنفسه في كتابه أو أثبتها له رسوله ﷺ في سنته الصحيحة ، وإجابة الإمام مالك في مسألة الاستواء مشهورة معلومة ، وهي رد على الغزالي وكل من قال بقوله » .

(٢) سورة الأعراف آية (١٢) .

ذكر هذه المقدمة كأنها صورة معلومة ، وقرر المقدمة الأولى بقوله : ﴿ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾[(١)] ، فكانت نتيجة المقدمتين امتناعه من السجود[(٢)] وظن أن هذه الشبهة العقلية تنفعه في تأويله فجرى عليه ما جرى ، وصار إماما لكل من عارض نصوص الوحي بتأويله إلى يوم القيامة[(٣)] .

ولا إله إلا الله والله أكبر كم لهذا الإمام اللعين من أتباع من العالمين ؟ وأنت إذا تأملت عامة شبه المتأولين رأيتها من جنس شبهته ، والقائل : إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل ، من هُنا اشتق هذه القاعدة وجعلها أصلا لرد نصوص الوحي التي يزعم أن العقل يخالفها ، وعُرضت هذه الشبهة لعدو الله من جهة كبره الذي منعه من الانقياد المحض لنص[(٤)] الوحي . وهكذا تجد[(٥)] كل مجادل في نصوص الوحي إنما يحمله على ذلك كبر في صدره ما هو ببالغه ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ [١٩/ب] بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم

(١) سورة الأعراف آية (١٢) .

(٢) قال العلامة ابن مفلح في مصائب الإنسان من مكايد الشيطان (ص١٧٩ ـ ١٨٠) : « .. فإن الله سبحانه لما أمره بالسجود لآدم عارض أمره بقياس عقلي مركب من مقدمتين : أنا خير منه ، وخير المخلوقين لا يسجد لمن هو دونه ، أنتج : لا ينبغي أن يسجد له ، وهذا من الشكل الأول ، وقياس آخر هكذا : خلقتني من نار وخلقته من طين ، والمخلوق من النار خير من المخلوق من الطين ، وأنتج هذا : أنا خير منه .. » اهـ .

(٣) انظر فساد وإبطال قياس إبليس من وجوه عشرة في المصدر السابق (ص١٨٢ ـ ١٨٣) .

(٤) في « ت » : « لنصوص » .

(٥) في « د » و « ن » : « أحد » . والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (١/ ٣٧٢) .

بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾[١] .

[خروج آدم من الجنة كان بسبب التأويل ، واختلاف الناس في تأويل آدم عليه السلام في نهيه عن الأكل من الشجرة]

وكذلك خروج آدم من الجنة إنما كان بالتأويل ، وإلا فهو ﷺ لم يقصد معصية الرب ، ثم اختلف الناس في وجه تأويله : **فقالت طائفة** : تأول بحمله النهي المطلق على الشجرة المعينة ، وغره عدو الله بأن جنس تلك الشجرة هي شجرة الخلد وأطمعه في أنه إن أكل منها لم يخرج من الجنة .

وفي هذا نظر ظاهر ، فإن الله تعالى أخبر أن إبليس قال له : ﴿ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ أَوۡ تَكُونَا مِنَ ٱلۡخَٰلِدِينَ ﴾[٢] ، فذكر لهما عدو الله الشجرة التي نهيا عنها إما بعينها أو بجنسها ، وصرح لهما بأنها هي المنهي عنها . ولو كان عند آدم أن المنهي عنه تلك الشجرة المعينة دون سائر النوع لم يكن عاصيا بأكله من غيرها ، ولا أخرجه الله من الجنة ونزع[٣] عنه لباسه .

وقالت فرقة أخرى : تأول آدم أن النهي نهي تنزيه لا نهي تحريم فأقدم على الأكل لذلك . وهذا باطل قطعا من وجوه كثيرة يكفي منها قوله تعالى : ﴿ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[٤] ، وأيضا فحيث نهى الله تعالى عن فعل الشيء بقربانه لم يكن إلا للتحريم ، كقوله : ﴿ وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ[٥] حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ ﴾[٦] ، ﴿ وَلَا

(١) سورة غافر آية (٥٦) .

(٢) سورة الأعراف آية (٢٠) .

(٣) في « ت » : « ولا نزع » .

(٤) سورة البقرة آية (٣٥) ، وسورة الأعراف آية (١٩) .

(٥) في « ت » : « لا تقربوهن » . بحذف الواو من الأول .

(٦) سورة البقرة آية (٢٢٢) .

نَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾[١] ، ﴿ وَلَا نَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ ﴾[٢] .

وأيضا لو كان للتنزيه لما أخرجه الله من الجنة وأخبر أنه عصى ربه .

وقالت طائفة : بل كان تأويله أن النهي إنما كان عن قربانهما وأكلهما معا ، لا عن أكل كلٍّ منهما[٣] على انفراده ، لأن قوله : ﴿ وَلَا تَقۡرَبَا ﴾[٤] نهي لهما عن الجمع ، ولا يلزم من حصول النهي حال الاجتماع حصوله حال الانفراد وهذا التأويل ذكره ابن الخطيب[٥] في تفسيره[٦] . وهو كما ترى في البطلان والفساد ، ونحن نقطع أن هذا التأويل لم يخطر[٧] بقلب آدم وحواء البتة ، وهما كانا أعلم بالله من ذلك وأصح أفهاماً ، أَفترى فَهِمَ أحدٌ [عن الله][٨] من قوله[٩] : ﴿ وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ ﴾[١٠] ﴿ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾[١١] ونظائره : أي إنما نهيتكم عن اجتماعكم على ذلك دون انفراد كل واحد منكم به ؟! فيا للعجب من أوراق وقلوب تسود على هذه الهذيانات .

---

(١) سورة الإسراء آية (٣٢) .

(٢) سورة الأنعام آية (١٥٢) وسورة الإسراء آية (٣٤) .

(٣) في « ت » : « منها » .

(٤) سورة البقرة آية (٣٥) وسورة الأعراف آية (١٩) .

(٥) يعني الرازي ، وقد تقدمت ترجمته (ص١٤) .

(٦) (٣/ ١٥) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ ﴾ الآية .

(٧) في « ن » : « تخطر » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٩) في « ت » : « قول الله تعالى » .

(١٠) سورة الأنعام آية (١٥٢) وسورة الإسراء آية (٣٤) .

(١١) سورة الإسراء آية (٣٢) .

والصواب أن يقال : إن آدم لما قاسمه عدو الله أنه ناصح له ، وأخرج الكلام على أنواع متعددة من التأكيد :

أحدها : القسم .

الثاني : الإتيان بجملة اسمية لا فعلية .

الثالث : تصديرها بأداة التأكيد .

الرابع : الإتيان بلام التأكيد في الخبر .

الخامس : الإتيان به اسم فاعل لا فعلا دال على الحدث .

السادس : تقديم المعمول على العامل فيه .

ولم يكن آدم يظن أن أحدا يقسم بالله كاذبا يمين غموس[١] يتجرأُ[٢] فيها هذه الجُرأة ، فغره عدو الله بهذا التأكيد ، فظن آدم صدقه وأنه إن أكل منها لم يخرج من الجنة ، ورأى أن الأكل وإن كان فيه مفسدة فمصلحة الخلود أرجح [٢٠/ أ] ولعله يتهيأ له استدراك مفسدة النهي في أثناء ذلك ، إما باعتذار وإما بتوبة ، كما تجد هذا التأويل قائما في نفس كل مؤمن إذا أقدم على المعصية .

فصل

في بيان ما يقبلُ التأويلَ من الكلام وما لا يقبله

[انقسام كلام المتكلم]

لما كان وضع الكلام للدلالة على مراد المتكلم ، وكان مراده لا يعلم إلا

(١) اليمين الغَموس : بفتح الغين ، هي الحلف على فعل أو تركٍ ماضٍ كذبا ، سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في الإثم ، أو يستحق الغمس بها في النار ، وهي من الكبائر . انظر : تحرير ألفاظ التنبيه (ص٢٧٥) وأنيس الفقهاء (ص١٧٢) .

(٢) في « د » و « ن » : « يتجرى » .

بكلامه ، انقسم كلامه ثلاثة أقسام :

[الأول] **أحدها** : ما هو نص في مراده لا يحتمل غيره .

[الثاني] **الثاني** : ما هو ظاهر في مراده وإن احتمل أن يريد غيره .

[الثالث] **الثالث** : ما ليس بنص ولا ظاهر في المراد ، بل هو مجمل[١] يحتاج[٢] إلى البيان .

[عدم دخول التأويل في نصوص القرآن الصريحة في معناها] **فالأول** : يحيل[٣] دخول التأويل فيه ، إذ تأويله كذب ظاهر على المتكلم وهذا شأن عامة نصوص القرآن الصريحة في معناها ، خصوصا آيات الصفات والتوحيد ، وأن الله (مكلم متكلم)[٤] آمر ، ناه ، قائل ، مخبر ، موصٍ[٥] ، حاكم ، واعد ، موعد ، مبيِّن ، هاد ، داع إلى دار السلام ، وأنه تعالى فوق عباده ، عال على كل شيء ، مستوٍ على عرشه ، ينزل الأمر من عنده ويعرج إليه ، وأنه فعال حقيقة ، وأنه كل يوم في شأن ، فعال لما يريد ، وأنه ليس للخلق من دونه ولي ولا شفيع يطاع ولا ظهير ، وأنه المتفرد بالربوبية والتدبير والقيومية ، وأنه يعلم السر وأخفى ، وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ، وأنه يسمع الكلام الخفي كما يسمع الجهر ، ويرى ما في السموات والأرض ، ولا يخفى[٦] عليه منها ذرة واحدة ، وأنه على كل

(١) في النسخ الخطية : « محتمل » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (١/ ٣٨٢) . وسيأتي قريبا عند التفصيل على الصواب ص (١٣٥) .
وانظر : شرح الكوكب المنير (٣/ ٤١٤ ، ٤٣١) .

(٢) في « ت » : « محتاج » .

(٣) أي يستحيل ، كما في نص الأصل : الصواعق (١/ ٣٨٢) .

(٤) في « ت » : « متكلم مكلم » بالتقديم والتأخير .

(٥) في الأصل : الصواعق (١/ ٣٨٣) : « موحي » .

(٦) في « د » و « ن » : « تخفى » .

شيء قدير ، فلا يخرج مقدور واحد عن قدرته البتة كما لا يخرج عن علمه وتكوينه ، وأن له ملائكة مدبرات بأمره للعالم ، تصعد وتنزل وتتحرك ، وتنتقل من مكان إلى مكان ، وأنه يذهب بالدنيا ، ويخرب هذا العالم ، ويأتي بالآخرة[(١)] ، ويبعث من في القبور ، إلى أمثال ذلك من النصوص التي هي في الدلالة على مرادها كدلالة لفظ العشرة والثلاثة على مدلولها ، وكدلالة لفظ الشمس والقمر والليل والنهار والبر والبحر والخيل والبغال والإبل والبقر والذكر والأنثى على مدلولها ، لا فرق بين ذلك البتة .

فهذا القسم إن سلط التأويل عليه [عاد الشرع][(٢)] كله مؤولا ، لأنه أظهر أقسام القرآن ثبوتا وأكثرها ورودا ، ودلالة القرآن عليه متنوعة غاية التنوع ، فقبول ما سواه للتأويل أقرب من قبوله بكثير .

[حكم التأويل فيما هو ظاهر في مراد المتكلم]

القسم الثاني : ما هو ظاهر في مراد المتكلم ولكنه يقبل التأويل . فهذا ينظر في وروده ، فإن اطرد استعماله على وجهٍ واحدٍ استحال تأويله بما يخالف ظاهره ، لأن التأويل إنما يكون لموضع جاء خارجا عن نظائره منفردا عنها ، فيؤول حتى يرد إلى نظائره ، وتأويل هذا غير ممتنع إذا عرف من عادة المتكلم باطراد كلامه في توارد استعماله معنًى أَلِفَه المخاطَب ، فإذا جاء موضع يخالفه رده السامع إلى ما عهد من عرف المخاطِب إلى عادته المطردة .

هذا هو المعقول في الأذهان والفطر وعند كافة العقلاء .

[٢٠/ب] وقد صرح أئمة العربية بأن الشيء إنما يجوز حذفه إذا كان الموضع الذي ادعى فيه حذفه قد استعمل فيه ثبوته أكثر من حذفه ، فلا بد أن يكون موضع ادعاء الحذف قد استعمل فيه ثبوته أكثر من حذفه ، حتى

---

(١) في « ت » : « بالآخر » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

إذا جاء ذلك محذوفا في موضع علم بكثرة ذكره في نظائره أنه قد أُزيل من هذا الموضع فحمل عليه[١] ، فهذا شأن من يقصد البيان ، وأما من يقصد التلبيس والتعمية فله شأن آخر .

مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[٢] ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[٣] في جميع موارده من أولها إلى آخرها على هذا اللفظ ، فتأويله باستولى باطل ، وإنما كان يصح أن لو كان أكثر مجيئه بلفظ استولى ثم يخرج موضع عن نظائره ويرد بلفظ استوى ، فهذا كان يصح تأويله باستولى ، فتفطن لهذا واجعله قاعدة فيما يمتنع تأويله من كلام المتكلم و[ما][٤] يجوز تأويله .

ونظير هذا اطراد النصوص بالنظر إلى الله تعالى هكذا : « ترون ربكم »[٥] ، « تنظرون إلى ربكم »[٦] ، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٢/ ١٣٠) : « وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير » .
وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٩/ ٩٤) : « اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف » .
وانظر : الأشباه والنظائر في النحو (٢/ ٣٠٤ ـ ٣١١) .

(٢) سورة طه آية (٥) .

(٣) هذا اللفظ القرآني الكريم ورد في ستة مواضع من الكتاب العزيز ، في الأعراف آية (٥٤) وفي يونس آية (٣) وفي الرعد آية (٢) وفي الفرقان آية (٥٩) وفي السجدة آية (٤) وفي الحديد آية (٤) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) كما في قوله عليه الصلاة والسلام : « إنكم ترون ربكم عيانا . . » الحديث ، وقد سبق ذكره وتخريجه ص (٣٠) . وانظر التعليق الآتي .

(٦) أخرجه الدارقطني في الرؤية ح٨٥ و١٤٥ (ص٢٠٦ و٢٤٦) ، والطبراني في الكبير =

نَاظِرَةٌ ﴾[1] ، ولم يجئ في موضع واحد : ترون ثواب ربكم ، فيحمل عليه ما خرج عن نظائره .

ونظير ذلك اطراد قوله : ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ ﴾[2]، ﴿ يُنَادِيهِمۡ ﴾ [3] ، ﴿ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ ﴾[4] ، ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذۡ نَادَيۡنَا ﴾[5] ، و ﴿ إِذۡ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ ﴾[6] ، ونظائرها . ولم يجئ في موضع واحد : أمرنا من يناديه[7] ولا ناداه ملك ، فتأويله بذلك عين المحال .

ونظير ذلك قوله : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا فيقول »[8] في

= ح٢٢٩٢ (٢/ ٣١٠ ـ ٣١١) ، ولفظه فيهما : « تنظرون إلى ربكم عز وجل يوم القيامة كما تنظرون إلى هذا القمر لا تضامون في رؤيته » . وإسناده ضعيف ، علته عمر بن إسماعيل بن مجالد الهمداني الكوفي ، متروك كما في تقريب التهذيب (ص٣٤٨) . إلا أن أحاديث الرؤية قد صح كثير منها رواها نحو ثلاثين صحابيا وبلغت حد التواتر مما حدا ببعض أهل العلم من الأئمة الثقات إلى جمعها وإفرادها بالتصنيف والتأليف كالإمام أحمد وابن الأعرابي وابن أبي داود وأبي الحسن الأشعري والآجري وابن النحاس وأبى نعيم والبيهقي .

(١) سورة القيامة آية (٢٣) .

(٢) سورة مريم آية (٥٢) .

(٣) سورة القصص آية (٦٢) .

(٤) سورة الأعراف آية (٢٢) .

(٥) سورة القصص آية (٤٦) .

(٦) سورة النازعات آية (١٦) .

(٧) في « د » و « ن » : « نناديه » .

(٨) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا ولفظه : « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ » . أخرجه البخاري في التهجد =

نحو ثلاثين حديثا[(١)] كلها مصرحة بإضافة النزول إلى الرب تعالى ولم يجئ موضع واحد بقوله : ينزل ملك ربنا ، حتى يعمل ما خرج عن نظائره عليه
وإذا تأملت نصوص الصفات التي لا تسمح الجهمية بتسميتها نصوصا وإذا احترموها قالوا : ظواهر سمعية ، وقد عارضها القواطع العقلية[(٢)] وجدتها كلها من هذا الباب ، ومما يقضى[(٣)] منه العجب أن كلام شيوخهم ومصنفيهم[(٤)] عندهم نص في مراده لا يحتمل التأويل ، وكلام الموافقين

= ح١١٤٥ (ص٢٢٥) وفي الدعوات ح٦٣٢١ وفي التوحيد ح٧٤٩٤ ، ومسلم في صلاة المسافرين ح١٦٨ وما بعده (١/ ٥٢١ ـ ٥٢٢) .

(١) ينظر كتاب النزول للإمام الحافظ الدارقطني ، فقد اشتمل على ستة وتسعين حديثا وأثرا في إثبات النزول . وقد قال الإمام الآجري في كتاب الشريعة (٣/ ١١٢٨) : « وقد روى هذا الحديث ـ يعني حديث النزول ـ عن النبي ﷺ جماعة كثيرة بسنن ثابتة عند أهل العلم » . وقال شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص١٠٧) : « فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث » ، وقال ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص٢٢٩) : « وحديث النزول متواتر عن رسول الله ﷺ » ، وقال الذهبي في العلو (ص٧٣) : « وأحاديث نزول الباري متواترة قد سقت طرقها وتكلمت عليها بما أسأل عنه يوم القيامة فلا قوة إلا بالله العلي العظيم » وقال فيه أيضاً (ص٧٩) : « وقد ألفت أحاديث النزول في جزء ، وذلك متواتر أقطع به » ، وقد ضمه الكتاني في مصنفه « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » تحت رقم٢٠٦ (ص١٩١ ـ ١٩٢) ، وسيأتي لاحقاً ص (١١٢٥) وما بعدها سرد أحاديث النزول وتخريجها من رواية جمع من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

(٢) انظر : الشامل للجويني (ص٣١) وغاية المرام للآمدي (ص٢٠٠) والمسائل الخمسون للرازي (ص٣٩ ـ ٤٠) ودرء التعارض لابن تيمية (١/ ٢١) والآمدي وآراؤه الكلامية للدكتور حسن الشافعي (ص١٢٣) وما بعدها .

(٣) في « د » و « ن » : « تقضي » .

(٤) في النسخ الخطية : « وتصنيفهم » والمثبت من الأصل : الصواعق (١/ ٣٨٨) .

عندهم نص لا يجوز تأويله ، حتى إذا جاءوا إلى كلام الله ورسوله وقفوه على التأويل .

[حكم تأويل الخطاب المجمل الذي أحيل بيانه على خطاب آخر]

القسم الثالث : الخطاب بالمجمل الذي أُحيل بيانه على خطابٍ آخر . فهذا أيضاً لا يجوز تأويله إلا بالخطاب الذي يبينه ، وقد يكون بيانه معه ، وقد يكون بيانه منفصلا عنه .

والمقصود أن الكلام الذي هو عرضة التأويل أن يكون له عدة معانٍ وليس معه ما يبين مراد المتكلم ، فهذا للتأويل[1] فيه مجال واسع ، وليس في كلام الله ورسوله ﷺ منه شيء من الجمل المركبة ، وإن وقع في الحروف المفتتح بها السور[2] ، بل إذا تأمل من بصّره الله تعالى طريقة القرآن والسنة وجدها متضمنة لدفع ما يوهمه الكلام من خلاف ظاهره ، وهذا موضع لطيف جداً في فهم القرآن نشير إلى بعضه :

[ذكر أمثلة لهذا القسم]

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾[3]، [٢١/أ] رفع

---

(١) في « ن » : « التأويل » .

(٢) اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في المراد بالأحرف المقطعة في أوائل بعض السور اختلافا كثيرا بينا ، وممن سرد أقوالهم : الرازي في تفسيره (١/ ٣ ـ ١٢) في أول سورة البقرة ، وكذا الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٣٨ ـ ٤١) ، ومما قاله ابن كثير : « . . وقال آخرون : بل إنما ذكرت هذه الحروف في أوائل السور التي ذكرت فيها بيانا لإعجاز القرآن وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله ، هذا مع أنه مركب من هذه الحروف المقطعة التي يتخاطبون بها ، وقد حكى هذا المذهب الرازي في تفسيره عن المبرد وجمع من المحققين ، وحكى القرطبي عن الفراء وقطرب نحو هذا ، وقرره الزمخشري في كشافه ونصره أتم نصر ، وإليه ذهب الشيخ الإمام العلامة أبو العباس ابن تيمية وشيخنا الحافظ المجتهد أبو الحجاج المزي وحكاه لي عن ابن تيمية . . » الخ .
وانظر : البرهان للزركشي (١/ ١٧٢ ـ ١٧٨) والإتقان للسيوطي (٢٢ ـ ٣٢) .

(٣) سورة النساء آية (١٦٤) .

سبحانه توهم المجاز في تكليمه لكليمه بالمصدر المؤكد الذي لا يشك عربي القلب واللسان أن المراد به إثبات تلك الحقيقة ، كما تقول العرب : مات موتا ونزل نزولا ونظائره[1] .

ونظيره التأكيد بالنفس والعين وكل[2] وأجمع[3] ، والتأكيد بقوله : « حقا »[4]

---

(١) قال العلامة أبو العباس أحمد بن يحيى الشهير بثعلب ت (٢٩١) : « لولا التأكيد بالمصدر لجاز أن تقول : قد كلمت لك فلانا بمعنى كتبت إليه رقعة وبعثت إليه رسولا ، فلما قال ﴿ تكليما ﴾ لم يكن إلا كلاما مسموعا من الله تعالى » نقله عنه أبو حيان في البحر المحيط (٣/ ٣٩٨) عند الآية المذكورة .

وقال الإمام أبو جعفر النحاس ت (٣٣٨) في كتابه معاني القرآن الكريم (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠) ـ عند هذه الآية ـ : « مؤكد يدل على معنى الكلام المعروف ، لأنك إذا قلت : كلمت فلانا ، جاز أن يكون أوصلت إليه كلامك ، وإذا قلت : كلمته تكليما لم تكن إلا من الكلام الذي يُعرف ، فأخبر الله بِخِصِّيصاء الأنبياء ، ثم أخبر بما خص به موسى صلى الله عليه وسلم » .

وقال الشوكاني في فتح القدير (١/ ٦٣١) : « قال النحاس : وأجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازا » .

وانظر للمؤلف مصنفه مدارج السالكين (١/ ٦٠ ـ ٦١) .

(٢) قال العلامة ابن مالك في ألفيته في باب التوكيد (ص٤٠) :

بالنفس أو بالعين الاسمُ أُكِّدا مع ضمير طابَقَ المؤَكَّدا

وقال في الموضع نفسه :

وكُلًّا اذكر في الشُّمول وكِلا كِلتا جميعا بالضمير مُوصَلا

(٣) قال ابن مالك في ألفيته :

وبعد كل أكدوا بأجمعا جمعاءَ أجمعين ثم جمعا

ودون كُلٍّ قد يجيء أجمعُ جمعاءُ أجمعون ثم جُمَعُ

الموضع المذكور أعلاه .

(٤) قال ابن مالك في ألفيته في باب المفعول المطلق (ص٢٤ ـ ٢٥) : =

ونظائره[١] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾[٢] ، فلا يشك صحيح الفهم البتة في هذا الخطاب أنه نص صريح لا يحتمل التأويل بوجه في إثبات صفة السمع للرب تعالى حقيقة وأنه بنفسه يسمع[٣] .

[مسألة التكليف بما لا يطاق]

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[٤] .

فرفع توهم السامع أن المكلَّف به عمل جميع الصالحات المقدورة والمعجوز[٥] عنها كما يجوزه[٦] أصحاب تكليف ما لا يطاق[٧] رفع هذا

= ومنه ما يدعونه مؤكّدا لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحو له علي ألفٌ عُرفا والثان كابني أنت حقّا صِرفا

(١) كما أشار إلى بعضها المؤلف نفسه سابقا ص (١٢٩) .

(٢) سورة المجادلة آية (١) .

(٣) كما تقدم في حديث عائشة رضي الله عنها ص (١١٢) .

(٤) سورة الأعراف آية (٤٢) .

(٥) في النسخ الخطية : « والتجوز » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (١/ ٣٩٠) ولعله الصواب .

(٦) في « ن » : « يجوز » .

(٧) مسألة تكليف بما لا يطاق من المسائل العقدية المختلف فيها بين الفرق تبعا لنزاعهم في الاستطاعة والتحسين والتقبيح العقليين ، وهم فيها بين المنع والجواز والتفصيل ، فذهبت الجهمية وبرغوث من المعتزلة إلى جواز التكليف بما لا يطاق مطلقا حتى من الزَّمِن والأعمى وغيرهما ، وقد وصف شيخ الإسلام هذا القول بأنه من البدع الحادثة في الإسلام . وذهبت المعتزلة إلى عدم الجواز أصلا لكونه ـ في نظرهم ـ قبيحا =

التوهم[1] بجملة اعترض بها بين المبتدأ وخبره[2] تزيل الإشكال .

ونظيره : ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا

= والله تعالى منزه عن ذلك . أما الأشاعرة فقد اختلفت كلمتهم بين موافق للسلف في بعض قولهم ومخالف لهم فيها ، وقد توقف أبو الحسن الأشعري في الجواب عنها في كتابه الموجز ، وفصل القول فيها في بعض مصنفاته . والحق في القضية التفصيل ، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : « تكليف ما لايطاق ينقسم إلى قسمين : أحدهما : ما لايطاق للعجز عنه ، كتكليف الزمن المشي وتكليف الإنسان الطيران ونحو ذلك ، فهذا غير واقع في الشريعة عند جماهير أهل السنة المثبتين للقدر . . والثاني : ما لايطاق للاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالكفر فإنه هو الذي صده عن الإيمان ، وكالقاعد في حال قعوده فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائما ، والإرادة الجازمة لأحد الضدين تنافي إرادة الضد الآخر ، وتكليف الكافر الإيمان من هذا الباب ، ومثل هذا ليس بقبيح عقلا عند أحدٍ من العقلاء ، بل العقلاء متفقون على أمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده إذا أمكن أن يترك ذلك الضد ويفعل الضد المأمور به . . . فإنه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج إذا لم يحج إنه كلف بما لا يطيق ، ولا يقال لمن أُمر بالطهارة والصلاة فترك ذلك كسلا إنه كلف ما لا يطيق » . منهاج السنة (٣/ ١٠٤ ـ ١٠٥) مع بعض الاختصار . وانظر درء التعارض (١/ ٥٩ ـ ٦٥) ومجموع الفتاوى (٣/٣١٨ ـ ٣٢٦) و (٨/ ٢٩٤ ـ ٣٠٢) و (١٤/ ٩٩) وما بعدها . وموافقات الشاطبي (٢/ ٢١٠) وما بعدها ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦٥٢ ـ ٦٥٦) . وللوقوف على قالة الطوائف في المسألة انظر : شرح الأصول الخمسة (ص١٣٣ و ٣٩٦ و ٤٠٨) والمحيط بالتكليف (ص١١ ـ ٣٢) و(٢٢٨ ـ ٢٦٢) والمستصفى (١/ ٨٦ ـ ٨٨) والإحياء (١/ ١٤٨) وتبصرة الأدلة للنسفي (٢/ ٥٤١) وما بعدها ، والمحصول للرازي (١/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠) وتفسيره (٧/ ١٢٨ ـ ١٢٩) عند قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ وشرح المواقف (القسم المحقق) (ص٣٣١ ـ ٣٣٤) .

(١) في « ن » : « التحمل » .

(٢) وانظر للمؤلف : التبيان في أقسام القرآن (ص٢٠٠) عند كلامه عن هذه الآية .

وُسْعَهَا ﴾ [1].

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ [فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ][2]لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ وَحَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ ﴾[3] .

فلما أمره بالقتال أخبره[4] أنه لا يكلف بغيره[5] ، بل إنما يكلف نفسه أتبعه بقوله : ﴿ وَحَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ ﴾ لئلا يتوهم سامع أنه وإن لم يكلف بهم فإنه يهملهم ويتركهم .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم [6]بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ[7] وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ ﴾[8] . فتأمل كم في هذا الكلام من رفع إيهام . فمنها[9] قوله : ﴿ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم[10] بِإِيمَٰنٍ ﴾ لئلا يتوهم أن الاتباع في نسب أو تربية أو حرية أو رق أو غير ذلك ومنها قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ ﴾ لرفع توهم أن الآباء

---

(١) سورة الأنعام آية (١٥٢) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة النساء آية (٨٤) .

(٤) في « ت » : « وأخبره » .

(٥) في « د » و « ن » : « لغيره » .

(٦) في « د » وهامش « ن » : « وأتبعناهم ذرياتهم » ، وهما قراءتان سبعيتان .
انظر : المبسوط في القراءات السبع (ص٦٨٤) والنشر في القراءات العشر (٢/ ٣٧٧) .

(٧) في « د » وهامش « ن » : « ذرياتهم » ، وهي قراءة سبعية ، انظر المصدرين السابقين (ص٦٨٤) و (٢/ ٢٧٣) .

(٨) سورة الطور آية (٢١) .

(٩) في « ت » : « منها » .

(١٠) في « د » و « ن » : « وأتبعناهم ذرياتهم » . انظر ما سبق أعلاه .

تحط إلى درجة الأبناء ليحصل الإلحاق والتبعية ، فأزال هذا الوهم بقوله : ﴿ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم ﴾ أي ما نقصنا الآباء بهذا الإتباع شيئا من عملهم ، بل رفعنا الذرية إليهم قرة لعيونهم وإن لم يكن لهم أعمال يستحقون بها تلك الدرجة .

ومنها قوله تعالى : ﴿ كُلُّ ٱمْرِيٍٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾(١) ، فلا يتوهم متوهم أن هذا الإتباع حاصل في أهل الجنة وأهل النار ، بل هو للمؤمنين دون الكفار فإن الله سبحانه لا يعذب أحداً إلا بكسبه ، وقد يثيبه من غير كسبه .

ومنها قوله تعالى : ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾(٢) ، فلما أمرهن(٣) بالتقوى التي شأنها التواضعُ ولينُ الكلام نهاهن عن الخضوع بالقول لئلا يطمع فيهن ذو المرض ، ثم أمرهن بعد ذلك بالقول المعروف رفعا لتوهم الإذن [٢١/ب] في الكلام المنكر لما نهين عن الخضوع بالقول .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ﴾(٤) ، فرفع توهم فهم الخيطين من الخيوط بقوله : ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ﴾ .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴾(٥) ، فلما أثبت لهم

---

(١) سورة الطور آية (٢١) .

(٢) سورة الأحزاب آية (٣٢) .

(٣) في « ن » : « أمرهم » ، وصوبت في « ت » على الوجه المثبت .

(٤) سورة البقرة آية (١٨٧) .

(٥) سورة التكوير آية (٢٨) .

مشيئة فلعل متوهما يتوهم استقلاله[١] بها فأزال سبحانه ذلك بقوله : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾[٢] ، ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُ[٣] تَذْكِرَةٌ * فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ * وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ ﴾[٤] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ ﴾[٥] ، فلعل متوهما أن يتوهم أن الله يجوز عليه ترك الوفاء بما وعد به ، فأزال ذلك بقوله : ﴿ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ﴾[٦] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾[٧] ، فلما ذكر إتيانه سبحانه ربما توهم متوهم أن المراد إتيان بعض آياته أزال[٨] هذا الوهم ورفع بقوله : ﴿ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ فصار الكلام مع هذا التقسيم[٩] والتنويع نصا صريحا في معناه لا يحتمل غيره .

وإذا تأملت أحاديث الصفات رأيت هذا لائحا على صفحاتها باديا على

---

(١) في « ت » : « استقلالهم » .

(٢) سورة التكوير آية (٢٩) .

(٣) في النسخ الخطية : « إنها » .

(٤) سورة المدثر الآيات (٥٤ ـ ٥٦) .

(٥) سورة التوبة آية (١١١) .

(٦) سورة التوبة آية (١١١) .

(٧) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٨) في « ت » : « فأزال » .

(٩) سبق تعريفه ص (٢٩) .

ألفاظها ، كقوله ﷺ : « إنكم ترون ربكم عِياناً كما تُرى الشمس في الظهيرة صحواً ليس دونها سحاب ، وكما يرى القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب »(١) . وقوله ﷺ : « ما منكم من أحدٍ إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان يترجم له ولا حاجب يحجبه »(٢) . فلما كان [كلام](٣) الملوك قد يقع بواسطة الترجمان ومن وراء الحجاب أزال هذا الوهم من الأفهام .

وكذلك لما قرأ ﷺ : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾(٤) « وضع إبهامه على أذنه [والتي تليها على](٥) عينه »(٦) ، رفعا لتوهم متوهم أن السمع

---

(١) أخرجاه ، وقد سبق ص (٣٠) .

(٢) أخرجه البخاري في الرقاق ح٦٥٣٩ (ص١٣٧٩) وفي التوحيد ح٧٤٤٣ و٧٥١٢ ، ومسلم في الزكاة ح٦٧ (٢/٧٠٣ ـ ٧٠٤) كلاهما من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة النساء آية (١٣٤) ، لكن الآية التي ورد فيها الحديث المذكور هي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ من سورة النساء آية (٥٨) كما سيأتي عند التخريج . وكما سيذكره المؤلف لاحقا ص(١٤٢١) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبته من مصادر الحديث .

(٦) أخرجه أبو داود في السنة ح٤٧٢٨ (٥/٩٦ ـ ٩٧) من طريق سليم بن جبير مولى أبي هريرة قال : سمعتُ أبا هريرة يقرأ هذه الآية : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ إلى قوله : ﴿ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ ، قال : « رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه » . قال أبو هريرة : « رأيت رسول الله ﷺ يقرؤها ويضع إصبعيه » . قال ابن يونس : قال المقرئ : « يعني أن الله سميع بصير ، يعني أن لله سمعا وبصرا » قال أبو داود : وهذا رد على الجهمية .

وأخرجه الدارمي في النقض على المريسي (١/٣١٧ ـ ٣١٩) وابن خزيمة في التوحيد =

والبصر غير الصفتين[١] المعلومتين .

وأمثال هذا[٢] كثير في الكتاب والسنة كما في الحديث الصحيح أنه قال : « يقبض الله سمواته بيده والأرض بيده الأخرى » ، ثم جعل رسول الله ﷺ يقبض يده ويبسطها[٣] ، تحقيقا لإثبات اليد وإثبات صفة القبض[٤] .

ومن هذا إشارته إلى السماء حين استشهد ربه تبارك وتعالى على الصحابة أنه [قد] [٥] بلغهم[٦] ، تحقيقا لإثبات صفة العلو ، وأن الرب الذي

= رقم ٤٦ ، ٤٧ (١/ ٩٧ ـ ٩٨) وابن حبان في صحيحه ح٢٦٥ (١/ ٤٩٨) والحاكم في المستدرك (١/ ٢٤) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٨٨ (٣/ ٤٥٤) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٣٩٠ (١/ ٤٦٢) . قال اللالكائي في إسناده : « وهو إسناد صحيح على شرط مسلم يلزمه إخراجه » . وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ، وقد احتج مسلم بحرملة بن عمران وأبي يونس ، والباقون متفق عليهم » . وقال الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٧٣) : « أخرجه أبو داود بسند قوي على شرط مسلم من رواية أبي يونس عن أبي هريرة . . » ، وانظر الأسماء والصفات (١/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣) .

(١) في النسخ الخطية : « العينين » ، وفي هامش « ت » : « لعله العين والأذن » . وما أثبته فهو من الأصل : الصواعق (١/ ٣٩٧) .

(٢) في « ت » : « ذلك » .

(٣) أخرجه مسلم في صفات المنافقين وأحكامهم ح٢٥ (٤/ ٢١٤٨ ـ ٢١٤٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما باختلاف في بعض ألفاظه ، وقد سبق نحوه ص (٧٨) من رواية الصحيحين .

(٤) قد ثبتت صفة القبض لله عزّ وجلّ إضافة إلى هذا الحديث بنصوص أخرى قرآنية ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ سورة البقرة آية (٢٤٥) ، وقوله : ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ . . ﴾ الآية . سورة الزمر آية (٦٧) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) إشارة إلى خطبته ﷺ في حجة الوداع ، وفيها إشارته عليه الصلاة والسلام بإصبعه إلى =

استشهده فوق العالم مستوٍ على عرشه .

وهذه أمثلة يسيرة ليعرف الفَهِمُ المنصفُ القاصد للهدى والنجاة منها ما يقبل التأويل وما لا يقبله ، والله المستعان .

فصل

[في بيان أنه] [1] لا يأتي المعطل للتوحيد العلمي الخبري بتأويل إلا أمكن المشرك المعطل للتوحيد العملي أن يأتي بتأويل من جنسه

[اعتراف حذاق الفلاسفة بنقض ما عليه المؤولة]

وقد اعترف [بذلك] [2] حذاق الفلاسفة وفضلاؤهم ، فقال أبو الوليد[3] [٢٢/أ] ابن رشد[4] في كتاب الكشف عن[5] مناهج الأدلة : « القول في الجهة : وأما هذه الصفة فلم يزل

= السماء . وقد سبق ذكر هذا وتخريجه ص (١٠٦) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٢/ ٤٠٤) .

(٣) بعد هذا في نسخة « ن » (ق١٧/أ) السطر الثالث بدأ كلام حقه أن يأتي فيما بعد ، وسيستقيم النص ويتصل النقل في (ق١٨/ب) السطر الأول ، فاقتضى التنبيه .

(٤) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد أبو الوليد (الحفيد) قاضي الجماعة ، الفقيه المالكي والفيلسوف العلم ، ولد بقرطبة سنة (٥٢٠) ومات في مراكش سنة (٥٩٥) ، ثم نقل رفاته بعد دفنه إلى مقبرة سلفه في قرطبة .

تاريخ قضاة الأندلس (ص١١١) والديباج المذهب (ص٣٧٨ ـ ٣٧٩) ووفيات ابن قنفذ (ص٢٩٨ ـ ٢٩٩) والإعلام للمراكشي (٤/ ١٢٨ ـ ١٣٤) .

(٥) في « ت » : « من » .

أهل الشريعة يثبتونها لله سبحانه وتعالى حتى نفتها المعتزلة ، ثم تبعهم[١] على نفيها متأخرو الأشعرية[٢] كأبي المعالي[٣] ومن اقتدى بقوله ، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة .

مثل قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[٤] ، ومثل قوله : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾[٥] ، ومثل قوله تعالى : ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴾[٦] ، ومثل قوله : ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾[٧] ، ومثل

---

(١) في « ت » : « أتبعهم » .

(٢) الأشعرية أو الأشاعرة : هم المنتسبون للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري في مذهبه الثاني ، مذهب ابن كلاب واختيار بعض أقواله ، ولا يخفى على كل حصيف مُنصف أن الأشعري قد رجع عن هذا وعن سابقه مذهب الاعتزال والتزم مذهب أهل السنة والجماعة وصرح بأنه على معتقد الإمام أحمد بن حنبل كما في الإبانة (ص٢٠) وما بعدها ، والمقالات (١/ ٣٤٥ـ ٣٥٠) . فالحق أن المنتسبين اليوم للأشعري تصدق عليهم تسميتهم بالأشاعرة الكلابية التي هي الطور الثاني في حياة أبي الحسن رحمه الله تعالى . انظر : رسالة ابن درباس في الذب عن أبي الحسن الأشعري ، ومجموع الفتاوى (٤/ ٧٢) و (٥/ ٥٥٦) والخطط للمقريزي (٢/ ٣٥٨) وما بعدها ، ويراجع ما كتبه شيخنا حماد الأنصاري رحمه الله تعالى في مقدمة كتاب الإبانة . وانظر ما تقدم ص (٦٩) تعليق (٨) وما سيأتي ص (٤٧٩) تعليق (٤) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٥) .

(٤) سورة طه آية (٥) . وقد سقطت كلمة ﴿ ٱسْتَوَىٰ ﴾ من « د » و « ن » .

(٥) سورة البقرة آية (٢٥٥) .

وهاتان الآيتان لا توجدان في مناهج الأدلة المطبوع (ص١٧٦) ، إلا أن المحقق أشار إلى وجودهما في نسخة أخرى للكتاب رمز إليها بحرف (أ) .

(٦) سورة الحاقة آية (١٧) .

(٧) سورة السجدة آية (٥) .

قوله تعالى : ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾[١] ، ومثل قوله : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[٢] ، إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله متأولا وإن قيل فيها إنها [من][٣] المتشابهات عاد الشرع كله متشابها ، لأن الشرائع كلها مبينة أن الله في السماء ، ومنه تنزل الملائكة إلى النبيين بالوحي ، وأن من السماء نزلت الكتب ، وإليها كان الإسراء بالنبي ﷺ حتى قرب من سدرة المنتهى ، وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله والملائكة في السماء ، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك .

والشبهة التي قادت نفاة الجهة[٤] إلى نفيها هي أنهم اعتقدوا أن إثبات الجهة يوجب إثبات المكان ، وإثبات المكان يوجب إثبات الجسمية ، ونحن نقول : إن إثبات هذا كله غير لازم ، فإن الجهة غير المكان ، وذلك أن الجهة هي إما سطوح الجسم نفسه المحيطة[٥] به وهي ستة ، وبهذا نقول : إن للحيوان فوق وأسفل ويمينا وشمالا وأماما وخلفا ، وإما سطوح جسم آخر يحيط بالجسم ذي الجهات الست .

فأما الجهات التي هي سطوح الجسم نفسه فليست بمكان للجسم نفسه أصلا ، وأما سطوح الأجسام المحيطة [به][٦] فهي له مكان مثل سطوح

---

(١) سورة المعارج آية (٤) .

(٢) سورة الملك آية (١٦) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ن » : « الجهمية » وهو خطأ .

(٥) في « ن » : « المحيط » وليست واضحة جداً في « د » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في المناهج (ص١٧٧) .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من مناهج الأدلة (ص١٧٧) .

الهواء المحيط بالإنسان ، وسطوح الفلك المحيط بسطوح الهواء هي أيضاً مكان للهواء ، وهكذا الأفلاك بعضها محيطة ببعض ومكان له ، وأما سطوح الفلك الخارج فقد تبرهن أنه ليس خارجه جسم ، لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون خارج ذلك الجسم جسم آخر ويمر [الأمر] [١] إلى غير نهاية . فإذن سطح آخِر أجسام العالم ليس مكانا أصلا ، إذ ليس يمكن أن يوجد فيه جسم ، فإذن إن قام البرهان على وجود موجود في هذه الجهة فواجب أن يكون غير جسم ، والذي يمنع وجوده هناك هو عكس ما ظنه القوم ، وهو موجود هو جسم لا موجود ليس بجسم ، وليس لهم أن يقولوا : إن خارج العالم خلاء ، وذلك أن الخلاء قد تبين في العلوم النظرية امتناعه ، لأن ما يدل عليه اسم الخلاء ليس هو شيئا أكثر من أبعادٍ ليس فيها جسم ، أعني طولاً وعَرضاً وعُمقاً ، لأنه إن رفعت الأبصار عنه عاد عدما ، وإن فرضت الخلاء موجودا لزم أن يكون أعراضا[٢] موجودة في غير [٢٢/ ب] جسم ، وذلك أن الأبعاد هي أعراض من باب الكمية[٣] ولا بد ، ولكنه قيل في الآراء السالفة القديمة والشرائع الغابرة : إن ذلك الموضع ليس بمكان ولا يحويه زمان ، وكذلك إن كان كل ما يحويه المكان والزمان

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « أعراض » .

(٣) الكمية أو الكم : إحدى المقولات العشر ، وهو العرض الذي يقبل التجزؤ والمساواة والتفاوت لذاته ، ويكون فيه السؤال بكم ، وينقسم إلى متصل ومنفصل ، فالمتصل هو الخط والسطح والجسم التعليمي والزمان ، والمنفصل هو العدد .
انظر : معيار العلم (ص٣٠٧ ـ ٣٠٩) وشرح الآيات البينات (ص٢٩٤ ـ ٢٩٥) وإرشاد القاصد (ص١٨٠) ومدخل إلى علم المنطق (ص٣١) .

فاسدا فقد يلزم أن يكون ما هنالك غير فاسد ولا كائن ، وقد بين هذا المعنى ما أقوله وذلك أنه لما لم يكن هاهنا شيء إلا هذا الموجود[١] المحسوس أو العدم ، وكان من المعروف بنفسه أن الموجود إنما ينسب إلى الوجود ، أعني أنه يقال[٢] موجود ، أي في الوجود ، إذ لا يمكن أن يقال : إنه موجود في العدم ، فإن كان هاهنا موجود هو[٣] أشرف الموجودات فواجب أن ينسب من الموجود المحسوس إلى الحيز الأشرف وهو[٤] السموات ، ولشرف هذا الحيز قال الله تعالى : ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٥] ، وهذا كله يظهر على التمام للعلماء الراسخين في العلم .

فقد ظهر لك من هذا أن إثبات الجهة واجب بالشرع والعقل وأنه الذي جاء به الشرع وانبنى[٦] عليه ، فإن إبطال هذه القاعدة إبطال للشرائع ، وإن وجه[٧] العُسر في تفهم هذا المعنى مع نفي الجسمية هو أنه ليس في الشاهد مثال له ، فهو بعينه السبب في أنه لم يصرح الشرع بنفي الجسم عن

---

(١) في « د » و « ن » : « الوجود » ، والمثبت من « ت » وهو موافق لما في مناهج الأدلة (ص١٧٨) .

(٢) في « ن » : « تعالى » ، والمثبت من « د » و « ت » وهو الموافق لما في مناهج الأدلة (ص١٧٨) .

(٣) في « ت » : « وهو » .

(٤) في « د » و « ن » : « وهي » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مناهج الأدلة (ص١٧٨) .

(٥) سورة غافر آية (٥٧) .

(٦) في « ن » و « ت » : « وابتنى » .

(٧) في « ت » : « روجه » وهو خطأ .

الخالق سبحانه ، لأن الجمهور إنما يقع لهم التصديق بحكم الغائب متى كان ذلك معلوم الوجود في الشاهد ، مثل العلم بالصانع فإنه لما كان في الشاهد شرطاً [في وجوده كان شرطا] [1] في وجود الصانع الغائب ، وأما متى كان الحكم الذي في الغائب غير معلوم الوجود في الشاهد عند الأكثر ولا يعلمه إلا العلماء الراسخون ، فإن[2] الشرع يزجر عن طلب معرفته إن لم يكن بالجمهور حاجة إلى معرفته ، مثل العلم بالنفس (أو يضرب لهم مثالا)[3] من[4] الشاهد ، إذ لم يكن بالجمهور حاجة إلى معرفته في سعادتهم .

والشبهة الواقعة في نفي الجهة عند الذين نفوها ليس يتفطن الجمهور إليها ، لا سيما إذا لم يصرح لهم بأنه ليس بجسم ، فيجب أن يمتثل في هذا كله فعل الشرع وأن لا يتأوّل ما لم يصرح الشرع بتأويله .

والناس في هذه الأشياء في الشرع على ثلاث مراتب :

صنف لا يشعرون بالشكوك العارضة في هذا المعنى خاصة ، متى تركت هذه الأشياء على ظاهرها في الشرع ، وهؤلاء هُم الأكثر وهم الجمهور .

وصنف عرفوا حقيقة هذه الأشياء وهم العلماء الراسخون في العلم ، وهؤلاء هم الأقل من الناس .

وصنف عرضت لهم في هذه الأشياء شكوك ولم يقدروا على حلها ،

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « كان » .

(٣) في النسخ الخطية : « لم يضرب له مثال » وما أثبته من الأصل : الصواعق (٢/ ٤١٠) ، وهو الموافق لما في مناهج الأدلة (ص١٧٨) .

(٤) في « ت » : « في » .

وهؤلاء هم فوق[(١)] العامة ودون[(٢)] العلماء ، وهذا الصنف هم الذين يوجد في حقهم التشابه في الشرع ، وهم الذين ذمهم الله .

وأما عند العلماء والجمهور فليس في [٢٣/أ] الشرع تشابه ، فعلى هذا المعنى ينبغي أن يفهم التشابه .

ومثال ما عرض لهذا الصنف مع الشرع ما يعرض في خبز البر مثلا الذي هو الغذاء النافع لأكثر الأبدان [أن] [(٣)] يكون لأقل الأبدان ضارا وهو نافع للأكثر ، وكذلك التعليم الشرعي هو نافع للأكثر ، وربما ضر الأقل ، وإلى هذا الإشارة بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾[(٤)] ، لكن هذا إنما يعرض في آيات الكتاب العزيز في الأقل منها وللأقل من الناس ، وأكثر ذلك هي الآيات التي تتضمن الإعلام (في أنه الغائب)[(٥)] ليس له مثال في الشاهد فيعبر عنه بالشاهد الذي هو أقرب الموجودات إليها وأكثرها شبها بها ، فيعرض لبعض الناس أن يأخذ الممثل به هو المثال نفسه فيلزمه[(٦)] الحيرة والشك ، وهو الذي يسمى متشابها في الشرع ، وهذا ليس يعرض للعلماء ولا للجمهور[(٧)] وهم صنفا الناس في الحقيقة ، لأن هؤلاء هم الأصحاء وأما أُولئك فمرضى ، والمرضى هم الأقل ، ولذلك قال الله

---

(١) في « ت » : « فرق » .

(٢) في « ن » : « دون » بحذف الواو من أولها .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة البقرة آية (٢٦) .

(٥) في مناهج الأدلة (ص١٧٩) : « عن أشياء في الغائب » .

(٦) في « ت » : « فلبزمه » .

(٧) في « ت » : « الجمهور » .

تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ﴾[١] ، وهؤلاء أهل الكلام[٢] .

وأشد ما عرض على الشريعة من هذا الصنف أنهم تأولوا كثيرا مما[٣] ظنوه ليس على ظاهره ، وقالوا : إن هذا التأويل هو المقصود به ، وإنما أتى الله به في صورة المتشابه ابتلاء لعباده واختبارا لهم .

ونعوذ بالله من هذا الظن بالله ، بل نقول : إن كتاب الله العزيز إنما جاء[٤] معجزا من جهة الوضوح والبيان . فإذاً ما أبعد عن مقصد الشرع من قال فيما ليس بمتشابه : إنه متشابه ، ثم أوّل ذلك المتشابه بزعمه ، وقال لجميع الناس : إن فرضكم اعتقاد هذا التأويل مثل ما قالوه في آيات الاستواء على العرش ، وغير ذلك مما[٥] قالوا إن ظاهره متشابه .

وبالجملة فأكثر التأويلات التي زعم القائلون بها أنها المقصود من الشرع إذا تُؤملت[٦] وجدت ليس يقوم عليها برهان ، ولا تفعل فعل الظاهر في قبول الجمهور لها وعملهم بها ، فإن المقصود الأول بالعلم في حق الجمهور إنما هو العمل ، فما كان أنفع بالعمل كان أجدر ، وأما المقصود بالعلم في حق العلماء فهو الأمران جميعا ، أعني العلم والعمل .

---

(١) سورة آل عمران آية (٧) .

(٢) سبق التعريف بالمتكلمين ص (٢٢) .

(٣) في « ت » : « ما » .

(٤) في « ت » : « كان » .

(٥) في « ت » : « ما » .

(٦) هكذا في النسخ الخطية : « تؤملت » وهي كذلك في مناهج الأدلة (ص١٨٠) ، إلا أنها في الأصل : الصواعق (٢/ ٤١٤) : « تؤولت » .

ومثال من أول شيئا من الشرع وزعم أن الذي أوله هو الذي قصده الشرع وصرح بذلك التأويل للجمهور ، مثال من أتى إلى دواء قد ركبه طبيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس أو الأكثر ، فجاء رجل فلم يلائمه ذلك الدواء المركب الأعظم ، لرداءة مزاج كان به ليس يعرض إلا للأقل من الناس ، فزعم أن بعض الأدوية الذي صرح باسمه الطبيب الأول في ذلك الدواء العام المنفعة المركب[١] ، لم يرد به ذلك الدواء الذي جرت العادة في اللسان أن يدل بذلك الاسم عليه ، وإنما أراد به دواء آخر مما[٢] يمكن أن يدل عليه بذلك باستعارة بعيدة . فأزال [ذلك] [٣] الدواء الأول من ذلك المركب الأعظم ، وجعل فيه بدله الدواء الذي يظن أنه الذي قصده الطبيب ، وقال للناس : هذا هو الذي قصده الطبيب الأول ، فاستعمل الناس ذلك الدواء المركب [٢٣/ب] على الوجه الذي تأوله عليه ذلك المتأول ففسدت به أمزجة كثير من الناس ، فجاء آخرون فشعروا بفساد أمزجة الناس عن ذلك الدواء المركب فراموا إصلاحه بأن أبدلوا بعض أدويته بدواء آخر غير الدواء الأول ، فعرض من ذلك للناس نوع من المرض غير النوع الأول . فجاء ثالث فتأول في أدوية ذلك المركب غير التأويل الأول والثاني ، فعرض [من ذلك] [٤] للناس نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين . فجاء متأول رابع فتأول دواء آخر غير الأدوية المتقدمة ، فعرض منه للناس نوع رابع من الأمراض غير الأمراض

(١) في « ت » : « المركبة » .
(٢) في « ت » : « ما » .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

المتقدمة ، فلما طال الزمان بهذا الدواء المركب الأعظم وسلط الناس التأويل على أدويته وغيروها وبدلوها ، عرض للناس أمراض شتى حتى فسدت المنفعة المقصودة بذلك الدواء المركب في حق أكثر الناس .

وهذه هي حال هذه الفِرق(١) الحادثة في الشريعة مع الشريعة ، وذلك أن [كل] (٢) فرقة منهم تأولت في الشريعة تأويلا غير التأويل الذي تأولته الفرقة الأخرى وزعمت أنه الذي قصده صاحب الشرع ، حتى تمزق الشرع كل ممزق وبعُد جدا عن موضوعه(٣) الأول .

ولما علم صاحب الشرع ﷺ أن هذا سيعرض في شريعته قال : « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، كلها في النار إلا واحدة »(٤) يعني بالواحدة

(١) في « ت » : « الفرقة » .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٢/٤١٦) وهو في مناهج الأدلة (ص١٨١) .

(٣) في « ت » : « موضعه » .

(٤) هو جزء من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أخرجه أبو داود في السنة ح٤٥٩٧ (٥/ ٥ ـ ٦) وأحمد في المسند (٤/ ١٠٢) والدارمي في السير ح٢٥١٨ (٢/ ٣١٤) والحاكم في المستدرك (١/ ١٢٨) وابن أبي عاصم في السنة ح٦٥ و٦٩ (١/ ٧٦ ، ٧٨ ـ ٧٩) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ح١٥٠ (١/ ١١٣ ـ ١١٤) والآجري في الشريعة ح٢٩ (١/ ٣١٤ ـ ٣١٥) . قال الحاكم بعد أن ساقه عقب حديث أبي هريرة وهو في معناه : « هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث » ووافقه الذهبي ، وقد صححه الألباني في صحيح الجامع رقم ٢٦٤١ (١/ ٥١٦) وفي السلسلة الصحيحة ح٢٠٤ (١/ ٤٠٤) ، وقد وردت أحاديث أخرى في معناه عن أبي هريرة وأنس بن مالك وسعد بن أبي وقاص وعمرو بن عوف المزني وعوف بن مالك وأبي أمامة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم ، ساقها مع تخريجها الحافظ الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف رقم ٤٥٥ (١/ ٤٤٧ ـ ٤٥٠) ، وقد سئل عنه شيخ الإسلام فقال : « الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد » مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥) .

التي سلكت ظاهر الشرع ولم تؤوله ، وأنت إذا تأملت ما عرض في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قبل تبينت أن هذا المثال صحيح .

وأول من غير هذا الدواء الأعظم [هم] [١]الخوارج[٢]ثم المعتزلة بعدهم ثم الأشعرية ثم الصوفية[٣] ، ثم جاء أبو حامد[٤] فطم الوادي على

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) الخوارج : لقبوا بهذا لخروجهم على الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الحكمين ، فذهبوا عنه ونزلوا موضعا بظاهر الكوفة يقال له حروراء فسموا حرورية ، وقالوا اشترينا أنفسنا من الله فسموا شراه ، وكانوا يلقبون أيضا بالمارقة والمحكمة . وقد افترقوا إلى عشرين فرقة كما ذكره الإسفراييني وغيره ، بعضها أشد غلوا من بعض ، ومن عقائدهم إلا النجدات منهم القول بتكفير صاحب الكبيرة وأنه مخلد في النار ، وإجماعهم على إكفار عثمان وعلي وطلحة والزبير وعائشة . رضي الله عنهم . وأصحاب الجمل ، ووجوب الخروج على السلطان الجائر .

انظر : مقالات الإسلاميين (١/ ١٦٧ - ٢١٢) والتبصير في الدين ص (٤٥ - ٦٢) والملل والنحل (١/ ١٣١) وما بعدها ، والبرهان للسكسكي ص (١٧ - ٣١) .

(٣) اختلف في النسبة إلى هذه التسمية ، هل هي مشتقة من لبس الصوف ؟ أو من صفاء الروح والسريرة ؟ أو من ملازمة الموضع المسمى بالصفة داخل المسجد النبوي ؟ أو من المحافظة على الصلوات بالصف الأول ؟ . . إلا أن اللغة العربية لا تسعف في تصحيح أكثر هذه الاشتقاقات للكلمة . ولقد كان التصوف في أول أمره بمعنى الزهد والاجتهاد في الطاعة والعبادة والرغبة في الأعمال الصالحة ، إلا أنه بعد ذلك تشعبت طرقه وكثرت طوائفه ومسمياته ، فعج بالبدع والخرافات والمنكرات ، وأصبح للقوم فيه مصطلحات ومعتقدات يؤدي بعضها إلى الكفر والانحلال والخروج من الملة كالقول بالاتحاد والحلول ، وأن للدين حقيقة وشريعة ، وأن ظاهره رسوم وقشور . . الخ .

انظر : تلبيس إبليس ص (١٥٥) وما بعدها ، والصوفية والفقراء لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى : (١١/ ٥ - ٢٤) وما بعده ، والتصوف لإحسان إلهي ظهير ، وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٢/ ٥٧٥ - ٧٣٨) .

(٤) يعني الغزالي ، وقد تقدمت ترجمته ص (١٥) .

القَرِي[١]»[٢] .

وذكر كلاما بعد ذلك [يتعلق بكتب (أبي حامد) [٣]] [٤] ليس لنا غرض[٥] في حكايته .

فصل

[بيان انقسام الناس في نصوص الوحي إلى خمسة أصناف]

في[٦] انقسام الناس في نصوص الوحي إلى أصحاب تأويل وأصحاب تخييل[٧] وأصحاب تمثيل[٨] وأصحاب

(١) هذا من الأمثال العربية ، يقولون : « جرى الوادي فطم على القَرِي » ، يضرب مثلا للأمر العظيم يجيء فيعم الصغير والكبير . ينظر جمهرة الأمثال (١/ ٢٩٧ و٣٢٢) ومجمع الأمثال (١/ ١٥٩) والمستقصى في الأمثال (٢/ ٥١) .

(٢) إلى هنا انتهى كلام ابن رشد من كتابه مناهج الأدلة ص (١٧٦ ـ ١٨٢) . ولقد تصرف ابن القيم في شيء منه واختصر بعضه في مواضع .

(٣) ما بين القوسين أثبته من الأصل : الصواعق : (٢/ ٤١٧) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « عرض » .

(٦) في هامش « د » : « في انقسام الناس في نصوص الوحي خمسة أصناف » .

(٧) قال شيخ الإسلام في الفتوى الحموية ص : (١٩ ـ ٢٠) : « فأهل التخييل هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف ومتفقه ، فإنهم يقولون : إن ما ذكر الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع بها الجمهور ، لا أنه بين به الحق ولا هدى به الخلق ولا أوضح به الحقائق ، وهم على قسمين . . » ثم ذكرهما وفصل القول فيهما . وسوف يأتي الكلام عنهم أيضا عند المؤلف ابن القيم لاحقا ص (٣٠٢ - ٣٠٤) . وينظر : درء تعارض العقل والنقل : (١/ ٨ ـ ٩) .

(٨) التمثيل : هو إثبات مثيل للشيء ، والفرق بينه وبين التشبيه أن التمثيل يقتضي المماثلة والمساواة من كل وجه ، والتشبيه يقتضي المشابهة والمساواة في أكثر الصفات ، =

تجهيل(١) وأصحاب سواء السبيل(٢).

[الصنف الأول أصحاب التأويل]

الصنف الأول : أصحاب التأويل ، وهم أشد الناس اضطرابا ، إذ لم يثبت لهم قدم في الفرق بين ما يتأول و[بين] (٣) ما لا يتأول ، ولا ضابط مطرد منعكس يجب مراعاته وتمتنع(٤) مخالفته بخلاف سائر الفرق ، فإنهم جروا على ضابط واحد ، وإن كان فيهم من هو أشد خطأ من أصحاب التأويل .

[الصنف الثاني أصحاب التخييل]

الصنف الثاني : أصحاب التخييل ، وهم الذين اعتقدوا أن الرسل لم يفصحوا للخلق بالحقائق ، إذ ليس في قواهم إدراكها ، وإنما أبرزت(٥) لهم المقصود في صورة المحسوس ، قالوا : ولو دعت الرسل أممهم إلى الإقرار برب لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا محايثه(٦) ولا مباينا له ، ولا متصلا به ولا منفصلا عنه ، ولا فوقه ولا تحته ، ولا عن يمينه ولا عن يساره ، لنفرت عقولهم من ذلك ولم تصدق بإمكان وجود هذا الموجود فضلا عن وجوب(٧) وجوده ، وكذلك لو أخبروهم بحقيقة كلامه وأنه

= وقد يطلق أحدهما على الآخر .
ينظر : شرح العقيدة الواسطية للهراس ص : (٦٩) ولابن عثيمين : (١/ ١٠٢) ، وفتح رب البرية ص : (٥٥) والتحفة المهدية (٢/ ٣ ـ ٤) .

(١) سيأتي قريبا ذكرهم عند المؤلف ص (١٥٩) .

(٢) يعني أهل السنة والجماعة ، كما سيأتي ص (١٦١) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ن » « ويمتنع »

(٥) في « ت » : « برزت » .

(٦) سبق تعريف المحايثة في ص (٧١) .

(٧) في « ت » : « وجود » .

فيض فاض من المبدأ الأول على العقل [٢٤/أ] الفعال ثم فاض من ذلك العقل على النفس الناطقة الزكية المستعدة [١] لم يفهموا ذلك ، ولو أخبروهم عن المعاد الروحاني[٢] بما هو عليه لم يفهموه ، فقربوا لهم الحقائق المعقولة في إبرازها في الصور المحسوسة ، وضربوا لهم الأمثال بقيام الأجساد من القبور في يوم العرض والنشور ، ومصيرها إلى جنة فيها أكل وشرب ولحم وخمر وحور[٣] حسان ، أو نار فيها أنواع العذاب ، تفهيما للذة الروحانية بهذه الصورة ، وبالألم الروحاني بهذه الصورة[٤] .

وهكذا فعلوا في وجود الرب وصفاته وأفعاله ، ضربوا لهم الأمثال بوجود عظيم جدا أكبر من كل موجود ، وله سرير عظيم ، وهو مستو فوق

---

(١) قال المؤلف - رحمه الله - في نونيته : (١/ ١٥٢ ، ١٥٦) بشرح الهراس :

وأتى ابن سينا القرمطي مصانعا للمسلمين بإفك ذي بهتان

فرآه فيضا فاض من عقل هو الـ فعال علة هذه الأكوان

حتى تلقاه زكي فاضل حسن التخيل جيد التبيان

إلى قوله :

ومضى على هذي المقالة أمة خلف ابن سينا فاغتذوا بلبان

منهم نصير الكفر في أصحابه الناصرين لملة الشيطان

وانظر : مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦٢ - ١٦٣) وما بعدها ، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٣) وما سيأتي لاحقا ص (٢٧١) مع التعليق (٥) .

(٢) أي إعادة الأرواح إلى أبدانها يوم الحشر .

(٣) في « د » و« ن » : « جوار » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

(٤) ينظر : الرسالة الأضحوية ص : (٤٤) (٥٠ - ٥١) وتهافت الفلاسفة ص (٢٨٢) وما بعدها ، وقانون التأويل لابن العربي ص : (٥٥٨) وما بعدها ، والرد على المنطقيين ص : (٢٨١) .

سريره ، (يسمع ويبصر)[1] ، ويتكلم ويأمر ، وينهى ، ويرضى ، ويغضب ، ويأتي ، ويجيء ، وينزل ، وله يدان ، ووجه ، ويفعل بمشيئته ، وإذا تكلم العباد سمع كلامهم ، وإذا تحركوا رأى حركاتهم ، وإذا هجس[2]في قلب أحد منهم هاجس علمه ، وأنه ينزل كل ليلة [إليهم][3] ، إلى سمائهم هذه فيقول : « من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ »[4] ، إلى غير ذلك مما نطقت به الكتب الإلهية ، قالوا : ولا يحل لأحد أن يتأول ذلك على خلاف ظاهره للجمهور ، لأنه يفسد ما وضعت له الشرائع والكتب الإلهية . وأما الخاصة فإنهم يعلمون أن هذه أمثال مضروبة لأمور عقلية يعجز عن إدراكها عقول الجمهور ، فتأويلها جناية على الشريعة والحكمة .

وحقيقة الأمر عند هذه الطائفة أن الذي أخبرت به الرسل عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله وعن اليوم الآخر لا حقيقة له تطابق ما أخبروا به ، ولكنه أمثال وتخييل وتفهيم بضرب الأمثال ، وقد ساعدهم أرباب التأويل على هذا المقصد في باب معرفة الله وأسمائه وصفاته ، وصرحوا في ذلك بمعنى ما صرح به هؤلاء في باب المعاد وحشر الأجساد ، بل نقلوا كلماتهم بعينها إلى نصوص الاستواء والفوقية ونصوص الصفات الخبرية ، لكن هؤلاء أوجبوا أو سوغوا تأويلها بما يخرجها عن حقائقها وظواهرها ،

---

(١) في « ن » : « يبصر ويسمع » بالتقديم والتأخير .

(٢) هجس الشيء في الصدر يهجس هجسا : أي وقع وخطر ، فهو هاجس . انظر : القاموس المحيط والمصباح المنير مادة : (هجس) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجاه ، وقد تقدم ص (١٣٣) .

وظنوا أن الرسل قصدت ذلك من المخاطبين تعريضا لهم إلى الثواب الجزيل ببذل الجهد في تأويلها واستخراج معان تليق بها ، وأولئك حرموا التأويل ورأوه عائدا على الشريعة بالإبطال ، والطائفتان متفقتان على إبطال حقائقها المفهومة منها في نفس الأمر .

[الصنف الثالث أصحاب التجهيل]

والصنف الثالث : أصحاب التجهيل الذين قالوا : نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها ، ولا يدرى ما أراد الله ورسوله منها ، ولكن نقرؤها ألفاظا لا معاني لها ، ونعلم أن لها تأويلا لا يعلمه إلا الله تعالى ، وهي عندنا بمنزلة ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾[(١)] و﴿ حمٓ * عٓسٓقٓ ﴾[(٢)] و﴿ الٓمٓصٓ ﴾[(٣)] ، فلو ورد علينا منها ما ورد لم (نعتقد)[(٤)] فيه تمثيلا ولا تشبيها ولم نعرف معناه ، وننكر على من تأوله ، ونكل علمه إلى الله تعالى .

وظن هؤلاء أن هذه طريقة السلف ، وأنهم لم يكونوا يعرفون حقائق الأسماء والصفات ، [٢٤/ب] ولا يفهمون معنى قوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ[(٥)] ﴾[(٦)] ، [وقوله][(٧)] : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[(٨)] وقوله : ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾[(٩)] وأمثال ذلك من نصوص الصفات .

(١) سورة مريم الآية (١) .
(٢) سورة الشورى ، الآيتان : (١ ، ٢) .
(٣) سورة الأعراف الآية : (١) .
(٤) في « ن » : « يعتقد » .
(٥) في « ت » : « يدي » . بحذف الباء من أولها ، وهو خطأ .
(٦) سورة ص الآية : (٧٥) .
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .
(٨) سورة الزمر الآية (٦٧) .
(٩) سورة طه الآية : (٥) .

[أصول مذهب أصحاب التجهيل]

وبنوا هذا المذهب على أصلين :

أحدهما : أن هذه النصوص من المتشابه .

والثاني : أن للمتشابه تأويلا لا يعلمه إلا الله .

فنتج من[1] هذين الأصلين استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وأنهم كانوا يقرؤون هذه الآيات المتعلقة بالصفات ولا يعرفون معنى ذلك ولا ما أريد به ، ولازم قولهم : أن الرسول ﷺ كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه .

ثم تناقضوا أقبح تناقض فقالوا : تجري على ظواهرها ، وتأويلها بما يخالف الظواهر باطل ، ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلا الله .

فكيف يثبتون لها تأويلا ويقولون تجري على ظواهرها ، ويقولون الظاهر منها مراد ، والرب منفرد بعلم تأويلها . وهل في التناقض أقبح من هذا ؟

وهؤلاء غلطوا في المتشابه وفي جعل هذه النصوص من المتشابه وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله ، فأخطؤوا في المقدمات الثلاث واضطرهم إلى هذا التخلص من تأويلات المبطلين وتحريفات المعطلين وسدوا على نفوسهم الباب وقالوا : لا نرضى بالخطأ ولا وصول لنا إلى الصواب . فتركوا التدبر المأمور به [والتذكر][2] والتعقل لمعاني النصوص ، وتعبدوا بالألفاظ المجردة التي أنزلت في ذلك ، وظنوا أنها أنزلت للتلاوة والتعبد بها دون تعقل معانيها وتدبرها والتفكر فيها ، وأولئك جعلوها عرضة للتأويل والتحريف كما جعلها أصحاب التخييل أمثالا لا حقيقة [لها][3] .

---

(١) في « ت » : « عن »

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

[الصنف الرابع أصحاب التشبيه والتمثيل]

وقابلهم الصنف الرابع : وهم صنف التشبيه والتمثيل[١] ، ففهموا منها مثل ما للمخلوقين وظنوا أن لا حقيقة لها إلا ذلك ، وقالوا : محال أن يخاطبنا الله بما لا نعقله ثم يقول : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[٢] ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ [٣] ﴾[٤] ، و﴿ لِيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ ﴾ [٥] .

[حال الفرق المبتدعة فيما بينها]

فهذه الفرق لا يزال يبدع بعضهم بعضا ، ويضلله ويجهله ، وقد تصادمت كما ترى ، فهم كزمرة من العميان تلاقوا فتصادموا ، كما قال أعمى البصيرة منهم والبصر[٦] :

ونظيري في العلم مثلي أعمى فكلانا في حِنْدِسٍ نتصادم[٧]

[الصنف الخامس : أهل السنة والجماعة]

وهدى الله أصحاب سواء السبيل للطريقة المثلى ، فأثبتوا حقائق الأسماء والصفات ، ونفوا عنها مماثلة المخلوقات ، فكان مذهبهم مذهبا بين مذهبين ، وهدى بين ضلالتين ، يثبتون له الأسماء الحسنى والصفات العليا

---

(١) كالهشامية : أتباع الهشامين : هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي ، وهي إحدى فرق الشيعة الغالية المشبهة ، وكالكرامية أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام ، وهم من المجسمة المشبهة .

(٢) ورد هذا اللفظ الكريم في عدة مواضع من القرآن : في سورة البقرة الآية (٧٣) و(٢٤٢) وفي الأنعام الآية : (١٥١) وفي يوسف الآية : (٢) وفي النور الآية (٦١) وفي غافر الآية (٦٧) وفي الزخرف الآية (٣) وفي الحديد الآية : (١٧) .

(٣) في « ت » : « تفكرون » .

(٤) سورة البقرة ، الآيتان (٢١٩) و(٢٦٦) .

(٥) سورة ص الآية : (٢٩) .

(٦) لعله يقصد أبا العلاء المعري ت (٤٤٩) .

(٧) قال المعري في كتابه لزوم ما لا يلزم (١٥١٧/٣) :

وبصير الأقوام مثلي أعمى فهلموا في حندس نتصادم =

بحقائقها ولا يكيفون شيئا منها ، فإن الله تعالى أثبتها لنفسه ، وإن كان لا سبيل لنا إلى معرفة كنهها وكيفيتها فإن الله تعالى لم يكلف عباده بذلك ، ولا أراده منهم ، ولا جعل لهم إليه سبيلا ، بل كثير من مخلوقاته أو أكثرها لم يجعل لهم سبيلا إلى معرفة [٢٥/أ] كنهه وكيفيته ، وهذه أرواحهم التي هي أدنى إليهم من كل دان قد حجب عنهم معرفة كنهها وكيفيتها .

وقد أخبرنا سبحانه عن تفاصيل يوم القيامة وما في الجنة والنار ، فقامت حقائق ذلك في قلوب أهل الإيمان وشاهدته عقولهم ولم يعرفوا كنهه ، فلا يشك المسلمون أن في الجنة أنهارا من خمر وأنهارا من عسل وأنهارا من لبن ، ولكن لا يعرفون كنه ذلك ومادته وكيفيته ، إذ كانوا لايعرفون في الدنيا الخمر إلا ما اعتصر من الأعناب ، والعسل إلا ما قذفت به النحل في بيوتها ، واللبن إلا ما خرج من الضروع ، والحرير إلا ما خرج من دود القز ، وقد فهموا معاني ذلك في الجنة من غير أن يكون مماثلا لما في الدنيا .

كما قال ابن عباس[(١)] :

« ليس في الدنيا مما في الآخرة إلا الأسماء »[(٢)] ، ولم يمنعهم عدم النظير

= وهو آخر أبيات ستة أولها :

قد ندمنا على القبيح فأمسيـ ـنا على غير قهوة نتنادم

(١) تقدمت ترجمته ص (٩٠) .

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/ ١٧٤) وفي طبعة شاكر (١/ ٣٩١ - ٣٩٢) عند قوله تعالى ﴿ وَأُتُوا بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ﴾ من سورة البقرة ، وهو فيه بلفظ : « ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء » وابن أبي حاتم في التفسير رقم ٢٦٠ (١/ ٦٦) بلفظ « ليس في الجنة شيء يشبه ما في الدنيا إلا الأسماء » ، وبهذا السياق أخرجه أبو نعيم في صفة الجنة رقم ١٢٤ (١/ ١٤٧) والضياء المقدسي في المختارة رقم ٦ (١٠/ ١٦ - ١٧) وبنحوه أخرجه البيهقي في البعث والنشور رقم ٣٦٨ ص (١٩٣) ، وهو صحيح موقوف =

في الدنيا من فهم ما أخبروا به من ذلك . فهكذا الأسماء والصفات لم يمنعهم انتفاء نظيرها [في الدنيا] [(١)] ومثالها[(٢)] من فهم حقائقها ومعانيها ، بل قام بقلوبهم معرفة حقائقها وانتفاء التمثيل والتشبيه عنها .

[بيان المثل الأعلى المذكور في القرآن]

وهذا هو المثل الأعلى الذي أثبته الله سبحانه[(٣)] لنفسه في **ثلاثة مواضع من القرآن** :

أحدها : قوله تعالى ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[(٤)] .

الثاني : قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[(٥)] .

الثالث : قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾[(٦)] .

فنفى سبحانه المثل عن هذا المثل الأعلى ، وهو ما في قلوب أهل سماواته وأرضه من معرفته والإقرار بربوبيته وأسمائه وصفاته وذاته . فهذا المثل الأعلى هو الذي آمن به المؤمنون وأنس به العارفون ، وقامت شواهده في

= على ابن عباس رضي الله عنهما .

وانظر الدر المنثور : (١/ ٩٦) والسلسلة الصحيحة رقم : ٢١٨٨ (٥/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) .
وصحيح الجامع ح ٥٤١٠ ص(٩٥٣) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « وأمثالها » .

(٣) في « ت » : « تعالى » .

(٤) سورة النحل الآية : (٦٠) .

(٥) سورة الروم الآية : (٢٧) .

(٦) سورة الشورى الآية : (١١) .

قلوبهم بالتعريفات الفطرية المكملة[١] بالكتب الإلهية ، المقبولة بالبراهين العقلية . فاتفق على الشهادة بثبوته العقل والسمع والفطرة .

فإذا قال المثبت : يا الله ، قام بقلبه ربا قيوما قائما بنفسه ، مستويا على عرشه ، مكلما متكلما ، سامعا قديرا مريدا ، فعالا لما (يشاء)[٢]، يسمع دعاء الداعين ، ويقضي حاجات السائلين ، ويفرج عن المكروبين ، ترضيه الطاعات ، وتغضبه المعاصي ، تعرج الملائكة بالأمر إليه ، وتنزل[٣] بالأمر من عنده .

وإذا شئت زيادة تعريف بهذا المثل الأعلى فعد قوى جميع المخلوقات اجتمعت لواحد منهم ، ثم كان جميعهم على قوة ذلك الواحد ، فإذا نسبت قوتهم إلى قوة الرب تعالى لم تجد نسبة إليها البتة ، كما لا تجد نسبة بين قوة البعوضة وقوة الأسد ، وإذا قدرت علوم الخلائق اجتمعت لواحد ثم قدرت [٢٥/ب] جميعهم بهذه المثابة كانت علومهم بالنسبة إلى علمه تعالى كنقرة عصفور من[٤] بحر ، وكذا في حكمته وجماله[٥] .

وقد نبهنا سبحانه وتعالى على هذا المعنى بقوله ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[٦] .

---

(١) في « ن » « المكلمة » .

(٢) في « ت » : « يريد » .

(٣) في « ن » : « وينزل » .

(٤) في « ت » : « في » .

(٥) في « ت » : « وكماله » ، والمثبت من « د » و« ن » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (٢/ ٤٣٠) .

(٦) سورة لقمان الآية : (٢٧) .

فقدر البحر المحيط بالعالم مدادا ووراءه سبعة أبحر تحيط به كلها مداد يكتب به كلمات الله ، نفدت البحار ونفدت الأقلام التي لو قدرت جميع أشجار الأرض من حين خلقت إلى آخر الدنيا ولم تنفد كلمات الله .

وقد أخبر النبي ﷺ : « أن السموات السبع في الكرسي كحلقة ملقاة بأرض فلاة ، والكرسي في العرش كحلقة ملقاة في أرض فلاة »[1] ، « والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى »[2] . وهو سبحانه فوق عرشه يعلم

---

(١) هو جزء من حديث طويل شهير عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه رفعه ، ولفظه : « ما السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة ، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة . . » الحديث ، وقد ساقه بعضهم بطوله واقتصر آخرون على ذكر طرف منه ، فممن أخرجه ابن جرير في التفسير طبعة شاكر (٥/ ٣٩٩) عند قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ . وابن أبي شيبة في كتاب العرش رقم ٥٨ ص : (٤٣٢ ـ ٤٣٣) وابن حبان في صحيحه رقم ٣٦١ (٢/ ٧٦ ـ ٧٩) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٢٥٩ (٢/ ٦٤٨ ـ ٦٤٩) وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٦٦ ـ ١٦٨) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٦١ ، ٨٦٢ (٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠١) ، وهو حديث ضعيف ، في سنده من لا يعرف ومن هو متهم متكلم فيه ، إلا أنه قد صح من طرق أخرى ، وله شاهد يعضده ، ولهذا قال شيخ الإسلام في الرسالة العرشية ، وهي ضمن مجموع الفتاوى : (٦/ ٥٥٦) : « والحديث له طرق ، وقد رواه أبو حاتم ابن حبان في صحيحه وأحمد في المسند وغيرهما » . وقال الحافظ في الفتح : (١٣/ ٤١١) : « . . وله شاهد عن مجاهد أخرجه سعيد بن منصور في التفسير بسند صحيح عنه » . وقال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة بعد أن صححه تحت رقم (١٠٩) (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٧) وذكر له طرقا : « وجملة القول : إن الحديث بهذه الطرق صحيح . . » ، وانظر له : مختصر العلو رقم ١٠٥ (ص١٣٠) .

(٢) هو جزء من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ صحيح موقوف عليه . أخرجه الدارقطني في الصفات رقم ٣٦ ص : (٤٩ – ٥٠) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨٢) ولفظه فيه : « الكرسي موضع قدميه والعرش لا يقدر قدره » . قال الحاكم : هذا حديث =

ويرى ما عباده عليه .

فهذا هو الذي قام بقلوب المؤمنين المصدقين العارفين به سبحانه من[(١)] المثل الأعلى ، فعرفوه به وعبدوه به ، وسألوه به ، فأحبوه وخافوه ورجوه ، وتوكلوا عليه وأنابوا إليه ، واطمأنوا بذكره ، وأنسوا بحبه بواسطة هذا التعريف فلم يصعب عليهم بعد ذلك معنى استوائه على عرشه وسائر ما وصف به نفسه من صفات كماله ، إذ قد أحاط علمهم بأنه لا نظير لذلك ولا مثل له ، فلم يصعب عليهم بعد ذلك معنى استوائه على عرشه وسائر ما وصف به نفسه من صفات كماله ، إذ قد أحاط علمهم بأنه لا نظير لذلك ولا مثل له ، ولم[(٢)] يخطر بقلوبهم مماثلة شيء من المخلوقين ، وقد أعلمهم الله سبحانه على لسان رسوله ﷺ : « أنه يقبض سمواته بيده والأرض باليد الأخرى ثم يهزهن »[(٣)] ، « وأن السموات السبع والأرضين السبع في كفه كخردلة في كف أحدكم »[(٤)] ، « وأنه يضع السموات على إصبع ، والأرضين على إصبع ، والجبال على إصبع ، والشجر على إصبع ، وسائر الخلق على إصبع »[(٥)] .

= صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي .

(١) في « ت » : « له » .

(٢) في « ت » : « ولا » .

(٣) متفق عليه ، وقد سبق ص (٧٨) .

(٤) تقدم تخريجه ص (٩٠) .

(٥) هو جزء من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال : يا محمد ، إنا نجد أن الله يجعل السموات على إصبع والأرضين على إصبع .» الحديث ، أخرجه البخاري في التفسير ح ٤٨١١ ص : (١٠٢٧) وفي التوحيد ح ٧٤١٤ ، ٧٤١٥ ، ٧٤٥١ ، ٧٥١٣ ، ومسلم في صفات المنافقين =

فأي يد للخلق وأي إصبع تشبه هذه اليد وهذه الإصبع حتى يكون إثباتها تشبيها وتمثيلا ؟

[حال المؤولة النفـــاة]

فقاتل الله أصحاب التحريف والتبديل ، ماذا حرموه من الحقائق الإيمانية والمعارف الإلهية ؟ وماذا تعوضوا به من زبالة الأذهان ونخالة الأفكار ؟ فما أشبههم بمن كان غذاؤهم المن والسلوى بلا تعب فآثروا عليه الفوم والعدس والبصل[١] . وقد جرت عادة الله تعالى أن يذل من آثر الأدنى على الأعلى ويجعله عبرة للعقلاء .

فأول هذا الصنف إبليس ترك السجود لآدم كبرا فابتلاه الله تعالى بالقيادة لفساق ذريته[٢] ، وعباد الأصنام لم يقروا بنبي من البشر ورضوا بإله[٣] من الحجر ، والجهمية نزهوا الله عن عرشه لئلا يحويه مكان ، ثم قالوا : هو في الآبار والأنجاس وفي كل مكان[٤] وهكذا طوائف الباطل لم يرضوا بنصوص الوحي فابتلوا [٢٦/أ] بزبالة أذهان المتحيرين وورثة الصابئين[٥]

= ح١٩ ـ ٢٢ (٤/٢١٤٧ ـ ٢١٤٨) .

(١) وهم بنو إسرائيل كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ﴾ سورة البقرة الآية : (٦١) .

(٢) كما قال أبو نواس الشاعر ت (١٩٥) في ديوانه (ص٣١٥) :

عجبت من إبليس في تيهه ... وخبث ما أظهر من نيته
تاه على آدم في سجدة ... وصار قوادا لذريته

(٣) في « ت » : « بآلهة » ، والمثبت من « د » و« ن » ، وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (٢/ ٤٣٣) .

(٤) انظر ما سبق ص (٥١) تعليق (١) .

(٥) سبق التعريف بالصابئة ص (١١٤) .

وأفراخ الفلاسفة الملحدين .

[ذكر الأسباب التي تسهل على النفوس قبول التأويل]

فصل

قبول التأويل له أسباب :

[السبب الأول]

منها : أن يأتي به صاحبه مموها بزخرف من القول ، مكسوا حلة الفصاحة والعبارة الرشيقة(١) ، فتسرع العقول الضعيفة إلى قبوله واستحسانه ، قال الله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾(٢) .

فذكر سبحانه أنهم يستعينون على مخالفة أمر الأنبياء بما يزخرفه بعضهم لبعض من القول ، فتغتر(٣) به الأغمار(٤) وضعفاء العقول .

فذكر السبب الفاعل والقابل ، وهو ما يغر السامع من زخرف القول ، فلما أصغت إليه ورضيته اقترفت ما تدعوا إليه من الباطل قولا وعملا .

فتأمل هذه الآيات وما تحتها من [هذا](٥) المعنى العظيم القدر الذي فيه بيان أصول الباطل والتنبيه على مواقع الحذر منها ، وإذا تأملت مقالات أهل

(١) في « د » و« ن » : « الرشقة » .

(٢) سورة الأنعام الآية : (١١٢) .

(٣) في « ت » : « فيغتر » .

(٤) في « ن » : « الأعمال » .

والأغمار جمع غمر ، مثل قفل وأقفال : وهو الجاهل الغر الذي لم يجرب الأمور ، قال ابن سيده : « ويقتاس من ذلك لكل من لا غناء عنده ولا رأي » ، انظر اللسان والتاج مادة « غمر » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط سن « ت » .

الباطل رأيتهم قد كسوها من العبارات المستحسنة ما يسرع إلى قبوله كل من ليس له بصيرة نافذة ، فيسمون أم الخبائث أم الأفراح[١] ويسمون اللقمة الملعونة التي هي الحشيشة : لقيمة الذكر والفكر ، التي تثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن[٢] ويسمون مجالس الفجور مجالس الطيبة حتى إن بعضهم لما عدل عن شيء من ذلك قالوا له : ترك المعاصي والتخوف منها إساءة ظن برحمة[٣] الله وجرأة على سعة عفوه ومغفرته ، فانظر ما تفعل هذه الكلمة في قلب ممتلئ بالشهوات ، ضعيف العلم والبصيرة .

[السبب الثاني]

السبب الثاني : أن يخرج المعنى الذي يريد إبطاله في صورة مستهجنة تنفر عنها القلوب وتنبو عنها الأسماع ، فيسمى عدم الانبساط إلى الفساق سوء

---

(١) لم أقف على تسمية الخمر بهذا الاسم مع رجوعي إلى ما أُلف في أسمائها خاصة ككتاب تنبيه البصائر في أسماء أم الكبائر للإمام العلامة ابن دحية (ت٦٣٣) وهو لا يزال مخطوطا . ثم وقفت على كلامٍ للمؤلف رحمه الله تعالى في مصنفه إغاثة اللهفان (١/ ١٨٠) وهو يذكر مكر إبليس وكيده قائلا : « ومنه ورث أتباعه تسمية الأمور المحرمة بالأسماء التي تحب النفوس مسمياتها ، فسموا الخمر أم الأفراح . . . » .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « . . وكذلك أهل الفجور المترفين قد يظن أحدهم أنه لا يمكنه فعل الواجبات إلا بما يفعله من الذنوب ، ولا يمكنه ترك المحرمات إلا بذلك ، وهذا يقع لبشر كثير من الناس ، منهم من يقول إنه لا يمكن أداء الصلوات واجتناب الكلام المحرم من الغيبة وغيرها إلا بأكل الحشيشة ، ويقول الآخر : إن أكلها يُعينه على استنباط العلوم وتصفية الذهن ، حتى يسميها بعضهم معدن الفكر والذكر ومحركة العزم الساكن . . » .
مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٦٨) .
وينظر تلبيس إبليس (ص٣٦٠) وإغاثة اللهفان (١/ ١٨٠) .

(٣) في « ن » : « رحمة » .

خلق[١] ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فتنة وشرا وفضولا ، ويسمون صفات الكمال لله تعالى تجسيما وتشبيها وتمثيلا ، ويسمون العرش حيزا وجهة ، ويسمون الصفات أعراضا ، والأفعال حوادث ، والوجه واليدين أبعاضا ، والحكم والغايات[٢] التي يفعل لأجلها أغراضا[٣] . فلما وضعوا لهذه المعاني الصحيحة تلك الألفاظ المستكرهة تم لهم من تعطيلها ونفيها ما أرادوه ، فقالوا لضعفاء العقول : اعلموا أن ربكم منزه عن الأعراض والأغراض والأبعاض والجهات والتركيب والتجسيم والتشبيه ، فلم يشك أحد ـ لله في قلبه وقار وعظمة ـ في تنزيه الرب تعالى عن ذلك .

وقد اصطلحوا على تسمية سمعه وبصره وعلمه وقدرته وإرادته وحياته أعراضا ، وعلى تسمية وجهه الكريم ويديه المبسوطتين أبعاضا ، وعلى تسمية استوائه على عرشه وعلوه على خلقه تحيزا ، وعلى تسمية نزوله إلى سماء الدنيا وتكليمه بقدرته ومشيئته بقدرته إذا شاء ، وغضبه بعد [٢٦/ ب] رضاه ، [ورضاه بعد غضبه][٤] حوادث ، وعلى تسمية الغاية التي يتكلم ويفعل لأجلها غرضا[٥] ، واستقر ذلك في قلوب المبلغين[٦] عنهم ، فلما صرحوا لهم بنفي ذلك بقي السامع متحيرا أعظم حيرة بين نفي هذه

---

(١) في « ن » : « الخلق » .

(٢) في « ت » : « والآيات » .

(٣) في « د » و« ن » : « أعراضا » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و« ن » : « عرضا » .

(٦) في الأصل : الصواعق (٢/ ٤٤٠) : « المتلقين » ، وأفاد محقق الكتاب أن في بعض النسخ « المبلغين » .

الحقائق التي أثبتها الله لنفسه وأثبتها له جميع رسله وسلف الأمة بعدهم وبين إثباتها ، وقد قام معه[١] شاهد نفيها بما تلقاه عنهم .

فأهل السنة هم الذين كشفوا زيف هذه الألفاظ وبينوا زخرفها وزغلها[٢] وأنها ألفاظ مموهة بمنزلة طعام طيب الرائحة في إناء حسن اللون والشكل ، ولكن الطعام مسموم ، فقالوا ما قاله إمام أهل السنة أحمد بن حنبل[٣] : « لا نزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة المشنعين »[٤] .

ولما أراد المتأولون المعطلون تمام هذا الغرض اخترعوا لأهل السنة ألقابا قبيحة وسموهم حشوية ، ومجبرة ، ومجسمة ، ومشبهة ، ونحو ذلك[٥] .

فتولد من تسميتهم لصفات الرب وأفعاله ووجهه ويديه بتلك الأسماء ، وتلقيب من أثبتها له بهذه الألقاب ولعنة[٦] أهل الإثبات من أهل السنة وتبديعهم وتضليلهم وتكفيرهم وعقوبتهم ، ولقوا منهم ما لقي الأنبياء وأتباعهم من أعدائهم . وهذا الأمر[٧] لا يزال حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

---

(١) في « ن » : « معهم » .

(٢) « الزغل » : محركة : « الغش » انظر لسان العرب وتاج العروس مادة : « زغل » .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٢١) .

(٤) ذكره القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ٤٤) و(٢/٢٩٧) من رواية حنبل بن إسحاق عنه . وكذا ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص : (٢١٢) نقلا عن كتاب السنة لأبي بكر الخلال .

(٥) انظر ما سبق عن هذه الألقاب ص (٦٩) مع التعليق (٤) .

(٦) في « ت » : « ولعن » .

(٧) في « د » : « أمر » .

[السبب الثالث]

السبب الثالث : أن يعزو المتأول تأويله إلى جليل القدر نبيل الذكر من العقلاء أو من آل بيت النبي ﷺ أو من حصل له في الأمة ثناء جميل ولسان صدق ، ليحليه بذلك في قلوب الجهال ، فإنه من شأن الناس تعظيم كلام من يعظم قدره في نفوسهم ، حتى إنهم ليقدمون كلامه على كلام الله ورسوله ويقولون هو أعلم بالله منا .

وبهذه الطريق توصل الرافضة(١) والباطنية(٢) والإسماعيلية(٣)

---

(١) **الرافضة** : فرقة من الشيعة ، سموا بذلك لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وقيل : لرفضهم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عندما خرج لقتال هشام بن عبد الملك الأموي سنة (١٢٠) فجعل أصحابه من أهل الكوفة يطعنون في الشيخين وطلبوا منه أن يتبرأ منهما ، فنهاهم عن ذلك وقال : هما وزيرا جدي أتولاهما وأتبرأ ممن تبرأ منهما فقاموا وتفرقوا عنه ورفضوا قوله ، فقال لهم : رفضتموني ؟ فقالوا : نعم ، فلقبوا بهذه التسمية . ومن أقوالهم ومعتقداتهم : إجماعهم على إمامة علي وتقديمه نصا ، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به ، وأن الأئمة معصومون لا يجوز عليهم الغلط والخطأ والنسيان والسهو وإمامتهم تكون بالنص . .

وللوقوف على باقي مقالاتهم وعدد فرقهم وتفاصيل مذهبهم انظر : مقالات الإسلاميين (١/ ٨٨) وما بعدها ، والتنبيه والرد للملطي ص (٢٩ - ٤٨) والبرهان للسكسكي ص (٦٥ - ٨٥) وخطط المقريزي (٢/ ٣٥١ - ٣٥٤) .

(٢) تقدم التعريف بهم ص (١٢٤) .

(٣) **الإسماعيلية** : فرقة من الشيعة سميت بهذا الاسم لقولهم بإمامة إسماعيل بن جعفر بعد أبيه الصادق ، ومن بعده بإمامة ابنه محمد ، ومن أشهر ألقاب هذه الطائفة : الباطنية ؛ لقولهم إن للنصوص ظواهر وبواطن ، وتلك البواطن هي لبها وحقيقتها ، وبالسبعية ؛ لقولهم بسبعة أئمة آخرهم محمد بن إسماعيل ، وبالقرامطة والمزدكية والملاحدة والتعليمية كما سبق الكلام عن الباطنية ص (١٢٤) .

والإسماعيلية يوافقون الإمامية في الصادق ومن قبله ، ويخالفونهم في الكاظم ومن بعده وكذا ينفون صفات الله تعالى ، ويقولون بالتناسخ وإنكار القيامة والبعث والحساب =

والنصيرية[١] إلى تنفيق باطلهم وتأويلاتهم حتى أضافوها إلى أهل بيت رسول الله ﷺ لما علموا أن المسلمين متفقون على محبتهم وتعظيمهم فانتموا إليهم ، وأظهروا من محبتهم وإجلالهم ، وذكر مناقبهم ما خيل إلى السامع[٢] أنهم أولياؤهم ، ثم نفقوا باطلهم بنسبته إليهم .

فلا إله إلا الله كم من زندقة وإلحاد وبدعة قد نفقت في الوجود بسبب ذلك وهم براء منها .

وإذا تأملت هذا السبب رأيته هو الغالب على أكثر النفوس ، فليس معهم سوى إحسان الظن بالقائل[٣] بلا برهان من الله قادهم إلى ذلك .

وهذا ميراث بالتعصيب من الذين عارضوا دين الرسل بما كان

= والجنة والنار . . إلى غير ذلك من عقائدهم الخاطئة الفاسدة .

انظر عن هذه الفرقة المارقة : عقائد الثلاث والسبعين فرقة : (٢/٤٨٩) وما بعدها ، والبرهان للسكسكي ص (٨١ ـ ٨٥) وإرشاد القاصد ص(٨١ ـ ٨٢) والحركات الباطنية في العالم الإسلامي ص (٥٧ ـ ١٣٤) .

(١) النصيرية طائفة من الباطنية ومن الشيعة الغلاة ، ينسبون لمحمد بن نصير النميري البصري الذي عاش في القرن الثالث الهجري ، وكان قد ادعى النبوة وأنه رسول من الحسن العسكري ، ومن عقائد هذه النحلة قولهم بألوهية علي بن أبي طالب وبتناسخ الأرواح وإباحة المحارم ونكاح الرجال وتعظيم ابن ملجم قاتل علي وتقديس الخمر وتأويل ظاهر النصوص بتأويلات باطنية فاسدة .

انظر : عقائد الثلاث والسبعين فرقة (٢/٤٨٨) ، والبرهان للسكسكي ص (٦٧) وفتوى شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٥/١٤٥ ـ ١٦٠) والحركات الباطنية في العالم الإسلامي (ص ٣٢١ ـ ٤٣٤) .

(٢) في « ت » : « السامع مع » .

(٣) في « ت » : « بالتأويل » والمثبت من « د » و« ن » وهو الصواب كما يظهر من السياق

عليه الآباء والأسلاف .

وهذا شأن كل مقلد لمن يعظمه فيما خالف فيه الحق إلى يوم القيامة .

فصل

في بيان أن أهل التأويل لا يمكنهم [إقامة][١] الدليل السمعي على مبطل أبدا ، وهذا[٢] من أعظم آفات التأويل

من المعلوم أن كل مبطل أنكر على خصمه شيئا من الباطل قد شاركه في بعضه أو نظيره فإنه لا يتمكن من دحض حجته ، لأن خصمه تسلط عليه بمثل ما تسلط هو به عليه .

[مثال ما يحتج به المؤول فيرد عليه خصمه]

[المثال الأول]

[٢٧/أ] **مثاله** : أن يحتج من يتأول[٣] الصفات الخبرية وآيات الفوقية والعلو على من ينكر ثبوت صفة السمع والبصر والعلم بالآيات والأحاديث الدالة على ثبوتها ، فيقول له خصمه : هذه عندي مؤولة كما أولت نصوص الاستواء والفوقية والوجه واليدين والنزول والضحك والفرح والغضب والرضا ونحوها ، فما الذي جعلك أولى بالصواب (في تأويلك)[٤] مني ؟ فلا يذكر سببا على التأويل إلا أتاه خصمه بسبب من جنسه أو أقوى منه أو دونه .

[المثال الثاني]

وإذا استدل المتأول على منكري المعاد وحشر الأجساد بنصوص الوحي ،

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « هذا » .

(٣) في « ت » : « تأول » .

(٤) في « د » و« ن » : « من تأويلك » .

أبدوا لها تأويلات تخالف ظاهرها وحقائقها ، وقالوا لمن استدل بها عليهم : تأويلنا لهذه الظواهر كتأويلك لنصوص الصفات ، ولاسيما فإنها أكثر وأصرح ، فإذا تطرق التأويل إليها فهو إلى ما دونها أقرب تطرقا[١] .

[المثال الثالث]

وإذا استدل بالنصوص الدالة على فضل الشيخين وسائر الصحابة تأولوها بما هو من جنس تأويلات[٢] الجهمي .

[المثال الرابع]

وإذا احتج الجهمي على الخارجي بالنصوص الدالة على إيمان مرتكب الكبائر وأنه لا يكفر ولا يخلد في النار ، واحتج بها على الوعيدية القائلين بنفوذ الوعيد والتخليد[٣] ، قالوا : هذه متأولة ، وتأويلها أقرب من تأويل نصوص الصفات ، وإذا احتج على المرجئة [٤] بالنصوص الدالة على أن

(١) انظر ما سبق.

(٢) في « ت » : « تأويل » .

(٣) وهم الخوارج والمعتزلة الذين يقولون بتخليد أهل الكبائر في النار إن ماتوا عليها تخليدا أبديا ، تحقيقا لوعيد الله بالعقاب للعصاة ، إذ لا يجوز عليه الخلف والكذب ، وإنفاذ الوعد والوعيد أحد الأصول الخمسة عند المعتزلة ، إلا أن الخوارج قالوا بتعذيب هؤلاء عذاب الكافرين ، وذهبت المعتزلة : إلى أن عذابهم ليس كعذاب الكفار .
انظر مقالات الإسلاميين : (١/ ٢٠٤) وشرح الأصول الخمسة ص (١٣٥ ـ ١٣٦) وأصول الدين ص : (٢٤٢ ـ ٢٤٤) والملل والنحل (١/ ٥٧ ـ ٥٨) .

(٤) المرجئة : اسم فاعل من الإرجاء ، ويدل في العربية على معنيين ، أحدهما : التأخير ، تقول : أرجأت كذا إذا أخرته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾ أي أخره وأمهله . ثانيهما : إعطاء الرجاء ، كقولك : أرجيت فلانا : أي أعطيته الرجاء . فيكون إطلاق هذا الاسم باعتبار المعنى الأول أنهم يؤخرون العمل عن مسمى الإيمان لكونه بزعمهم هو المعرفة فقط ، وباعتبار المعنى الثاني لقولهم : لا يضر مع الإيمان ذنب ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، لأنه شيء واحد لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل أهله فيه ، والمرجئة من حيث الجملة أربعة أصناف : مرجئة الخوارج ، ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية ، والمرجئة الخالصة . =

الإيمان قول وعمل ونية يزيد وينقص ، قالوا : هذه النصوص قابلة للتأويل كما قبلته نصوص الاستواء والفوقية والصفات الخبرية ، فنعمل فيها ما عملتم أنتم في تلك النصوص .

فقد بان أنه[١] لا يمكن أهل التأويل أن يقيموا على مبطل حجة من كتاب ولا سنة ، ولم يبق لهم إلا نتائج الأفكار وتصادم الآراء ، لاسيما وقد أعطى الجهمي من نفسه أن أكثر اللغة مجاز ، (وأن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين)[٢] (وأن العقل إذا عارض السمع وجب تقديم العقل)[٣] .

[عجز المؤولة عن إقامة دليل عقلي على مبطل أبدا]

بل نقول :[٤] إنه لا يمكن أرباب التأويل أن يقيموا على مبطل حجة عقلية أبدا ، وهذا أعجب من الأول ، وبيانه : أن الحجج السمعية مطابقة للمعقول ، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح ، بل هما أخوان وصل الله تعالى بينهما ، فقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[٥] فذكر (ما ينال)[٦] به العلوم وهي السمع والبصر والفؤاد الذي هو محل العقل .

= انظر القول فيهم وفي بيان فرقهم ومقالاتهم : مقالات الإسلاميين : (١/ ٢١٣ ـ ٢٣٤) والفرق بين الفرق ص (٢٠٢) وما بعدها ، والتبصير في الدين ص (٩٧ ـ ٩٩) . وذكر مذاهب الفرق لليافعي : ص (١٣٢ ـ ١٤٧) .

(١) في « ت » : « بأنه » .

(٢) هذا من الطواغيت الأربعة التي من أجلها أُلف هذا الكتاب لهدمها وهدها وطرحها .

(٣) هذا من الطواغيت الأربعة التي من أجلها أُلف هذا الكتاب لهدمها وهدها وطرحها .

(٤) في « ن » : « يقول » .

(٥) سورة الأحقاف الآية : (٢٦) .

(٦) في النسخ الخطية : « ما يتأول » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٢/ ٤٥٧) ولعله الصواب

وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾(١) فأخبروا أنهم خرجوا عن موجب السمع والعقل .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾(٢) ، ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾(٣) .

وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾(٤)، فدعاهم إلى استماعه بأسماعهم وتدبره بعقولهم .

ومثله قوله : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ ﴾(٥) .

وقال تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ (٦)قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾(٧).

فجمع سبحانه [٢٧/ب] بين السمع والعقل وأقام بهما(٨) حجته على عباده ، فلا (ينفك)(٩)أحدهما عن صاحبه أصلا ، فالكتاب المنزل والعقل المدرك حجة الله على خلقه ، وكتابه هو الحجة العظمى ، فهو الذي عرفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها(١٠) بإدراكه أبدا .

(١) سورة الملك الآية : (١٠) .

(٢) سورة يونس الآية : (٦٧) .

(٣) سورة الرعد الآية : (٤) .

(٤) سورة محمد الآية : (٢٤) .

(٥) سورة المؤمنون الآية : (٦٨) .

(٦) « له » ساقطة من « ن » .

(٧) سورة ق الآية : (٣٧) .

(٨) في « ت » : « بها » .

(٩) في « ن » : « ينفل » .

(١٠) في « ن » : « استقلاله » .

فليس[١] لأحد عنه مذهب ولا إلى غيره مفزع في مجهول يعلمه ومشكل يستبينه ، فمن ذهب عنه فإليه يرجع ، ومن دفع حكمه فبه يحاج خصمه ، إذ[٢] كان بالحقيقة هو[٣] المرشد إلى الطرق العقلية والمعارف اليقينية ، فمن رد من مدعي البحث والنظر حكومته ودفع قضيته فقد كابر وعاند ولم يكن لأحد سبيل إلى إفهامه ، وليس لأحد أن يقول : إني غير راض بحكمه بل بحكم العقل ، فإنه متى رد حكمه فقد رد حكم العقل الصريح وعاند الكتاب والعقل .

[ذكر الأسباب الداعية لتقديم العقل على السمع عند النفاة]

والذين زعموا من قاصري العقل والسمع أن العقل يجب تقديمه على السمع عند معارضتهما إنما أتوا من جهلهم بحكم العقل ومقتضى السمع ، فظنوا ما ليس بمعقول معقولا ، وهو[٤] في الحقيقة شبهات توهم أنه عقل صريح وليست كذلك ، أو من جهلهم بالسمع إما نسبتهم إلى الرسول ما لم يقله ، أو نسبتهم إليه ما لم يرده بقوله ، وإما لعدم تفريقهم بين ما لا يدرك بالعقول [وبين ما تدرك استحالته بالعقول][٥] .

فهذه أربعة أمور أوجبت لهم ظن التعارض بين السمع والعقل ، والله سبحانه حاج عباده على ألسن رسله فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم إياه

---

(١) في « ت » : « وليس » .

(٢) في النسخ الخطية : « إذا » ، والمثبت من الأصل : الصواعق : (٢/ ٤٥٩) .

(٣) في « ت » : « فهو » .

(٤) في « ت » : « فهو » .

(٥) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٢/ ٤٥٩) والسياق يقتضيه ويرتضيه ، والعبارة مع سابقتها مضطربة بين طبعة الجامعة الإسلامية (١/ ٢٨٢) وطبعة دار العاصمة في الموضع المشار إليه ، فاقتضى التنبيه .

بأقرب الطرق إلى العقل وأسهلها تناولا وأقلها تكلفا وأعظمها غناء[١] ونفعا

[ذكر الحجج العقلية التي تضمنها القرآن الكريم والأمثلة عليها]

فحججه سبحانه العقلية التي في كتابه جمعت بين كونها عقلية سمعية ظاهرة واضحة قليلة المقدمات :

[المثال الأول]

مثل قوله تعالى فيما حاج به عباده من إقامة التوحيد وبطلان الشرك وقطع أسبابه وحسم مواده كلها ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ * وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾[٢] فتأمل كيف أخذت هذه الآية على المشركين مجامع الطرق التي دخلوا منها[٣] إلى الشرك ، وسد بها عليهم أبلغ سد وأحكمه ، فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يرجو من نفعه ، وإلا فلو كان لا يرجو [منه][٤] منفعة لم يتعلق قلبه به وحينئذ فلا بُد أن يكون المعبود مالكا للأسباب التي ينفع[٥] بها عابده أو شريكا لمالكها ، أو ظهيرا أو وزيرا أو معاونا له ، أو وجيها ذا حرمة وقدر يشفع عنده ، فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كل وجه انتفت أسباب الشرك وانقطعت مواده ، فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرة في السموات والأرض ، فقد يقول المشرك : هي شريكة المالك الحق ، فنفى شركتها له .

فيقول المشرك : قد يكون ظهيرا [٢٨/أ] أو وزيرا أو معاونا ، فقال :

---

(١) في « ت » : « غنى » .

(٢) سورة سبأ ، الآيتان : (٢٢) و(٢٣) .

(٣) في « ت » : « فيها » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » : « ينتفع » .

﴿ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾ ، فلم[١] يبق إلا الشفاعة فنفاها عن آلهتهم ، وأخبر أنه لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه ، فإن لم يأذن للشافع لم يتقدم بالشفاعة بين يديه كما يكون في حق المخلوقين ، فإن المشفوع عنده يحتاج إلى الشافع ومعاونته له ، فيقبل شفاعته وإن لم يأذن له فيها .

وأما من كل ما سواه ففقير[٢] إليه بذاته ، وهو[٣] الغني بذاته عن كل ما سواه ، فكيف يشفع (عنده أحد)[٤] بغير إذنه ؟

[المثال الثاني]

وكذلك : قوله سبحانه مقررا برهان التوحيد أحسن تقرير وأبلغه وأوجزه ﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾[٥] فإن الآلهة التي كانوا يثبتونها معه كانوا يعترفون بأنها عبيده ومماليكه ، ومحتاجة إليه ، فلو كانوا[٦] آلهة كما يقولون لعبدوه وتقربوا إليه وحده دون غيره ، فكيف يعبدونهم دونه ؟

---

(١) في « ت » : « ولم » .

(٢) في النسخ الخطية : « فقير » والمثبت هو الأولى لوقوعه في جواب الشرط ، فإن « أما » قائمة مقام أداة الشرط وفعله ، ولا بد من فاء تالية لتاليها ، قال ابن مالك في ألفيته (ص٥٣) :

أما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا أُلفا
وحذف ذي الفا قل في نثر إذا لم يكُ قول معها قد نبذا

وللشرح ومزيد التفصيل ينظر شرح ابن عقيل على الألفية (٤/ ٥٢ ـ ٥٤) وأوضح المسالك لابن هشام (٣/ ٢٠٦ ـ ٢٠٨) .

(٣) في « ت » : « فهو » .

(٤) في « ن » : « أحد عنده » : بالتقديم والتأخير .

(٥) سورة الإسراء الآية :(٤٢) .

(٦) في « ن » : « كان » .

وقد أفصح سبحانه بهذا بعينه في قوله : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾[١] ، أي هؤلاء الذين تعبدونهم من دوني هم عبيدي كما أنتم عبيدي ، يرجون رحمتي ويخافون عذابي ، فلماذا تعبدونهم من دوني ؟

[المثال الثالث]

وقال تعالى : ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[٢] .

فتأمل هذا البرهان الباهر بهذا اللفظ الوجيز البين ، فإن[٣] الإله الحق لابد أن يكون خالقا فاعلا يوصل إلى عابده النفع ويدفع عنه الضر ، فلو كان معه سبحانه إله لكان له خلق وفعل ، وحينئذ فلا يرضى شركة الإله الآخر معه ، بل إن قدر على قهره وتفرده بالإلهية دونه فعل ، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه وذهب به ، كما ينفرد ملوك الدنيا عن بعضهم [بعضا][٤] بمماليكهم إذا لم يقدر المنفرد على قهر الآخر والعلو عليه .

فلابد من أحد أمور ثلاثة :

إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه .

وإما أن يعلو بعضهم على بعض .

وإما أن يكونوا كلهم تحت قهر إله واحد يتصرف فيهم ، ولا يتصرفون فيه ، ويمتنع من حكمهم ولا يمتنعون من حكمه ، فيكون وحده هو الإله وهم العبيد المربوبون المقهورون .

---

(١) سورة الإسراء الآية :(٥٧) .

(٢) سورة المؤمنون الآية : (٩١) .

(٣) في « ن » : « بأن » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

وانتظام أمر العالم العلوي والسفلي وارتباط بعضه ببعض وجريانه على نظام محكم لا يختلف ولا يفسد من أدل دليل على أن مدبره واحد لا إله غيره ، كما دل دليل التمانع[١] ، على أن خالقه واحد لا رب غيره ، فذاك تمانع في

---

(١) **دليل التمانع** : هو الذي اعتمده الأشاعرة والماتريدية وغيرهم وعولوا عليه في الاستدلال على وحدانية الله تعالى وتنزيهه عن الند والشريك ، على أنه مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ وتقريره كما يقول الأشعري في اللمع ص : (٢٠ ـ ٢١) : « فإن قال قائل : لم قلتم إن صانع الأشياء واحد ؟ قيل له : لأن الاثنين لا يجري تدبيرهما على نظام ولا يتسق على إحكام ، ولابد أن لا يلحقهما العجز أو واحدا منهما ، لأن أحدهما إذا أراد أن يحيي إنسانا وأراد الآخر أن يميته لم يخل أن يتم مرادهما جميعا ، أو لا يتم مرادهما ، أو يتم مراد أحدهما دون الآخر ، ويستحيل أن يتم مرادهما جميعا ، لأنه يستحيل أن يكون الجسم حيا ميتا في حال واحدة ، وإن لم يتم مرادهما جميعا وجب عجزهما ، والعاجز لا يكون إلها ولا قديما ، وإن تم مراد أحدهما دون الآخر وجب العجز لمن لم يتم مراده منهما ، والعاجز لا يكون إلها ولا قديما ، فدل ما قلناه على أن صانع الأشياء واحد ، وقد قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ فهذا معنى احتجاجنا آنفا » .

وانظر : رسالته إلى أهل الثغر ص : (١٥٦ ـ ١٥٧) والتوحيد للماتريدي : ص (٢٠) وتمهيد الأوائل ص : (٤٥) والإنصاف للباقلاني ص (٣٤) ولمع الأدلة ص : (٨٦ ـ ٨٧) والإرشاد ص : (٦٩) وما بعدها ، والتمهيد للامشي : (٥١ ـ ٥٢) وتبصرة الأدلة (١/ ٨١ ـ ٩٢) وقانون التأويل ص (٥٠٢ ـ ٥٠٣) والمحصل للرازي : (ص٤٥٢ ـ ٤٥٤) والأربعين في أصول الدين (١/ ٣١٢) وما بعدها ، والمسائل الخمسون (ص٥٨) ومعالم أصول الدين (ص٥٧ ـ ٥٩) ولباب العقول للمكلاتي ص :(١٩٧) وما بعدها ، وشرح المواقف (القسم المحقق) (ص٦٨) وما بعدها .

إلا أن شيخ الإسلام ابن تيمية ينتقد الأشاعرة وموافقيهم في استدلالهم بهذه الآية على هذا الدليل ، وإن كان يقرر أنه دليل عقلي صحيح موصل إلى المطلوب في إثبات وحدانية الربوبية ، وأن في القرآن الكريم من الأدلة العقلية ما يشهد لهذا الدليل ، كما في قوله تعالى : =

الفعل والإيجاد ، وهذا تمانع في[(١)] الغاية والإلهية[(٢)] ، فكما يستحيل أن يكون للعالم (ربان خالقان متكافئان)[(٣)] يستحيل أن يكون له إلهان معبودان .

[المثال الرابع]

ومن ذلك : قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾[(٤)] .

فلله ما أحلى هذا اللفظ وأوجزه وأدله على بطلان الشرك ، فإنهم إن

= ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ . قال ـ رحمه الله ـ في اقتضاء الصراط المستقيم : (٢/ ٨٤٦) : « هذه الآية ـ يعني قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ـ ليس المقصود بها ما يقوله من يقوله من أهل الكلام من ذكر دليل التمانع الدال على وحدانية الرب تعالى ، فإن التمانع يمنع وجود المفعول ، لا يوجب فساده بعد وجوده ، وذلك يذكر في الأسباب والبدايات التي تجري مجرى العلل الفاعلات ، والثاني يذكر في الحكم والنهايات التي تذكر في العلل التي هي الغايات كما في قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ . فقدم الغاية المقصودة على الوسيلة الموصلة » .

فالآية إذاً دالة على توحيد الألوهية المتضمن لتوحيد الربوبية .

ومعناها كما يقول الشيخ : « وما فسدتا فليس فيهما آلهة إلا الله ، وهذا بين لا يحتاج إلى أن يبين بالخطاب . . » الخ . المنهاج : (٣/ ٣١٤) .

وينظر بتوسع : درء التعارض (٩/ ٣٤٨ ـ ٣٧٨) وشرح الأصفهانية تحقيق السعوي ص : (١٠٣) وما بعدها ، ومنهاج السنة (٣/ ٣٠٤ ـ ٣٣٦) والصفدية (١/ ٩٢) ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٠٢١ - ١٠٢٨) .

(١) في « د » و« ن » : « من » .

(٢) في « ت » : « والألوهية » .

(٣) في النسخ الخطية : « ربين خالقين متكافئين » .

(٤) سورة لقمان الآية : (١١) .

زعموا [٢٨/ب] أن آلهتهم خلقت شيئا[١] مع الله طولبوا بأن يروه إياه ، وإن اعترفت بأنها أعجز وأضعف وأقل من ذلك كانت آلهتها[٢] باطلا ومحالا

[المثال الخامس] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم[٣] مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ٱئْتُونِى بِكِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ هَـٰذَآ أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾[٤] ، فطالبهم بالدليل (العقلي والسمعي)[٥].

[المثال السادس] وقال تعالى : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَـٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ[٦] ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّـٰرُ ﴾[٧] . فاحتج على تفرده بالإلهية[٨] بتفرده بالخلق ، وعلى بطلان إلهية ما سواه بعجزهم عن الخلق ، وعلى أنه واحد بأنه قهار ، والقهر التام يستلزم الوحدة ، فإن الشركة تنافي تمام القهر .

[المثال السابع] وقال تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ

---

(١) في النسخ الخطية : « من شيء » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٢/ ٤٦٥) ولعله الصواب .

(٢) في الأصل : الصواعق (٢/ ٤٦٥) : « إلهيتها » .

(٣) في النسخ الخطية (أفرأيتم) ، وهو خطأ .

(٤) سورة الأحقاف الآية : (٤) .

(٥) في « ت » : « السمعي والعقلي » بالتقديم والتأخير .

(٦) في « ن » : « وهو الله » .

(٧) سورة الرعد الآية :(١٦) .

(٨) في « ت » : « بالألوهية » .

شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ * مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾[١] فتأمل هذا المثل الذي أمر الناس كلهم باستماعه ، فمن لم يسمعه[٢] فقد عصى أمره ، كيف تضمن إبطال الشرك وأسبابه بأصح[٣] برهان في أوجز عبارة وأحسنها وأحلاها ، وأسجل[٤] على جميع آلهة المشركين أنهم لو اجتمعوا كلهم في صعيدٍ واحدٍ وعاون بعضهم بعضاً بأبلغ المعاونة لعجزوا عن خلق ذباب واحد ، ثم بين عجزهم وضعفهم عن استنقاذ ما يسلبهم الذباب إياه حين[٥] يسقط عليهم ، فأي شيء أضعف من هذا الإله المطلوب ومن عابده الطالب نفعه وخيره[٦] فهل قدر القوي العزيز حق قدره من أشرك معه آلهة هذا شأنها ؟

فأقام سبحانه حجة التوحيد وبيّن ذلك بأعذب ألفاظ وأحسنها ، لم يستكرهها غموض ، ولم يشنها تطويل ، ولم يعبها تقصير ، ولم تزر[٧] بها

---

(١) سورة الحج الآيتان (٧٣) و (٧٤) .

(٢) في « ت » : « يستمعه » ، والمثبت من « د » و « ن » : وهو الصواب لأن الفعل « استمع » لازم لا يتعدى .

(٣) في « ت » : « بأوضح » .

(٤) أسجل : يقال : أسجل الناس : تركهم . وأسجل لهم الأمر : أطلقه لهم .
تاج العروس مادة : (سجل) .
وكأن المعنى أن هذه الآلهة المعبودة من دون الله لو أطلق لها الأمر وتركت بأن تجتمع وتتحد وتتفق وتتعاون لعجزت جميعها عن خلق ذباب واحد ، كما ذكر المؤلف ـ رحمه الله تعالى .

(٥) في « ت » : « عن حين » .

(٦) في النسخ الخطية : « وحده » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٢/٤٦٧) ، وأفاد محققه أن في بعض النسخ : « وحده » .

(٧) في « ت » : « يزر » .

زيادة ولا نقص ، بل بلغت في الحسن والفصاحة والبيان والإيجاز ما لا يتوهم متوهم ولا يظن ظان أن يكون أبلغ في معناها منها ، وتحتها من المعنى الجليل القدر ، العظيم الشرف(١) ، البالغ في النفع ما هو أجل من الألفاظ .

[المثال الثامن]

ومن ذلك : احتجاجه سبحانه على نبوة رسوله ﷺ وصحة ما جاء به من الكتاب ، وأنه من عنده وكلامه الذي تكلّم به ، وأنه ليس من صنع البشر بقوله : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾(٢) فأمر من ارتاب في هذا القرآن الذي أنزله على عبده وأنه كلام الله أن يأتي بسورة واحدة مثله ، وهذا يتناول أقصر سورة من [٢٩/أ] سوره ، ثم فسح(٣) له إن عجز عن(٤) ذلك أن يستعين بمن أمكنه الاستعانة به من المخلوقين .

[المثال التاسع]

وقال تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ (٥) وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾(٦) ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾(٧) وقال تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ * فَلْيَأْتُوا

---

(١) في « ت » : « الشأن » .

(٢) سورة البقرة آية (٢٣) .

(٣) في « ت » : « فتح » .

(٤) في « ن » : « من » .

(٥) في « ن » : « من مثله » .

(٦) سورة يونس آية (٣٨) .

(٧) سورة هود آية (١٣) .

بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَـٰدِقِينَ ﴾[١] . ثم أسجل عليهم إسجالاً[٢] عاماً في كل زمان ومكان بعجزهم عن ذلك ولو تظاهر عليه الثقلان فقال تعالى : ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾[٣] ، فانظر إلى [أي] [٤] موقع يقع من الأسماع والقلوب هذا الحجاج الجليل القاطع الواضح الذي لا يجد طالب الحق ومؤثره ومريده عنه محيداً ، ولا فوقه مزيداً ، ولا وراءه غايةً ، ولا أظهر منه آية ، ولا أفصح[٥] منه برهاناً ، ولا أبلغ منه بياناً .

[المثال العاشر]

وقال في إثبات نبوة رسوله ﷺ باعتبار المتأمل لأحواله وتأمل دعوته وما جاء به : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ [٦] أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ * أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ * أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَـٰرِهُونَ ﴾[٧] .

فدعاهم[٨] سبحانه إلى تدبر القول ، وتأمل حال القائل فإن كون القول كذباً وزوراً يعرف من نفس القول تارةً ، ومن تناقضه[٩] واضطرابه وظهور

(١) سورة الطور الآيتان (٣٣ ، ٣٤) .

(٢) انظر : ما سبق في الصفحة قبل الفائتة لبيان معنى هذه الكلمة .

(٣) سورة الإسراء آية (٨٨) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » وفي موضعه بياض في « ت » لكنه مثبت في الهامش .

(٥) في « ت » : « أوضح » .

(٦) في « ت » : « القوم » . وهو خطأ .

(٧) سورة المؤمنون الآيات (٦٨ ـ ٧٠) .

(٨) في « ت » : « فدعى » .

(٩) في « ت » : « تناقضه تارة » .

شواهد الكذب عليه ، ويعرف من حال القائل تارةً ، فإن المعروف بالكذب والفجور والمنكر والخداع والمكر ، لا تكون[١] أقواله إلا مناسبة لأفعاله ، ولا يتأتى منه من القول والفعل ما يتأتى من[٢] البار الصادق المبرءِ من كل فاحشة وغدر وكذب وفجور ، بل قلب هذا وقصده وقوله وعمله يشبه بعضه بعضًا ، وقلب ذلك وقوله وعمله [وقصده][٣] يشبه بعضه بعضاً .

فدعاهم سبحانه إلى تدبر القول وتأمل سيرة القائل وأحواله ، وحينئذٍ يتحقق لهم ويتبين حقيقة الأمر ، وأن ما جاء به [من] [٤] أعلى[٥] مراتب الصدق .

[المثال الحادي عشر]

وقال[٦] الله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[٧]، فتأمل[٨] هاتين الحجتين القاطعتين بهذا اللفظ الوجيز .

إحداهما : أن هذا من الله لا من قبلي ، ولا هو مقدور لي ، ولا من جنس مقدور البشر ، وأن الله لو شاء لأمسك عنه قلبي ولساني وأسماعكم

---

(١) في « ن » : « لا يكون » .

(٢) في « ت » : « على » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » . وفي هامش « ن » : « وقلب ذلك وقصده وقوله وعمله » . بالتقديم والتأخير .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « على » .

(٦) في « ت » « قال » .

(٧) سورة يونس آية (١٦) .

(٨) في « ت » : « وتأمل » .

وأفهامكم فلم أتمكن من تلاوته عليكم ولم تتمكنوا من درايته وفهمه .

الحجة الثانية : إني قد لبثت فيكم عمري إلى حين أتيتكم به وأنتم تشاهدوني وتعرفوني وتصحبوني حضراً وسفراً ، وتعرفون دقيق أمري وجليله وتحققون سيرتي ، هل كانت سيرة من هو أكذب الخلق وأفجرهم وأظلمهم ، فإنه [٢٩/ب] لا أكذب ولا أظلم ولا أقبح سيرة ممن جاهر ربه بالكذب والفرية عليه ، وطلب إفساد العالم وظلم النفوس والبغي في الأرض بغير الحق ، هذا وأنتم تعلمون أني لم أكن أحفظ كتاباً ولا أخطه بيميني[١] ، ولا صاحبت من أتعلم منه[٢] ، بل صاحبتم أنتم في أسفاركم من تتعلمون منه وتسألونه عن أخبار الأمم والملوك وغيرها ما لم أشارككم فيه بوجه ، ثم جئتكم بهذا النبأ العظيم الذي فيه[٣] علم الأولين والآخرين ، وعلم ما كان وما سيكون على التفصيل ، فأي برهان أوضح من هذا ؟ وأي عبارة أفصح وأوجز من هذه العبارة المتضمنة له ؟

[المثال الثاني عشر]

وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾[٤] ، ولما كان للإنسان الذي يطلب معرفة الحق حالتان :

---

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ العنكبوت آية (٤٨) .

(٢) كما في سبب نزول قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾ . النحل آية (١٠٣) .
انظر : تفسير ابن كثير عند هذه الآية ، والصحيح المسند من أسباب النزول ص : (١٢٤ ـ ١٢٥) .

(٣) في « ت » : « هو » بدل كلمة « فيه » .

(٤) سورة سبأ آية (٤٦) .

إحداهما : أن يكون مناظراً مع نفسه .

الثانية : أن يكون مناظرا مع غيره ، فأمرهم بخصلة واحدة وهي أن يقوموا لله اثنين اثنين ، فيتناظران ويتساءلان بينهما وواحداً[١] واحداً ، يقوم كل واحدٍ مع نفسه فيتفكر في أمر هذا الداعي وما يدعو إليه ، ويستدعي أدلة الصدق والكذب ويعرض ما جاء به عليها ليتبين له حقيقة الحال ، فهذا هو الحجاجُ الجليل ، والإنصاف البيِّن ، والنصح التام .

[المثال الثالث عشر]

وقال سبحانه في تثبيت أمر البعث : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۞ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾[٢] إلى آخر السورة .

فلو رام (أعلمُ البشر وأفصحُهم)[٣] وأقدرهُم على البيان أن يأتي بأحسن من هذه الحجة أو مثلها في ألفاظ تشابه هذه الألفاظ في الإيجاز والاختصار ووضوح الدلالة وصحة البرهان لألفى نفسه ظاهر العجز عن ذلك ، فإنه سبحانه افتتح هذه الحجة بسؤال أورده الملحد[٤] اقتضى جواباً ، فكان[٥]

---

(١) في النسخ الخطية : « واحداً » بإسقاط الواو ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٢/ ٤٧٢) ولعله الصواب .

(٢) سورة يس الآيتان (٧٨ ، ٧٩) .

(٣) في « ت » : « أفصح البشر وأعلمهم » بالتقديم والتأخير .

(٤) هو العاص بن وائل ، وقيل : أُبي بن خلف كما في سبب نزول الآية .

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره عندها (٣/ ٥٨٩) : « وعلى كل تقدير سواء كانت هذه الآية قد نزلت في أُبي بن خلف أو العاص بن وائل أو فيهما ، فهي عامة في كل من أنكر البعث ، والألف واللام في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ ﴾ للجنس يعم كل منكر للبعث » .

(٥) في « ت » : « وكان » .

في قوله سبحانه : ﴿ وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ﴾ ما وفى بالجواب وأقام الحجة وأزال الشبهة ، لولا ما أراد الله تعالى من تأكيد حجته وزيادة تقريرها ، وذلك أنه تعالى أخبر أن هذا السائل الملحد لو تبين خلق نفسه وبدء كونه لكانت فكرته فيه كفاية .

ثم أوضح سبحانه ما تضمنه قوله : ﴿ وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ﴾ وصرح به جواباً له عن مسألته بقوله : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍۖ ﴾ ، فاحتج بالإبداء على الإعادة ، وبالنشأة الأولى على النشأة الأخرى ، إذ كل عاقل يعلم علماً ضرورياً أن من قدر على هذه قدر على هذه ، وأنه لو كان عاجزاً عن الثانية لعجز[١] عن الأُولى ، بل كان أعجز وأعجز .

ولما كان الخلق يستلزم قدرة الخالق على مخلوقه وعلمه بتفاصيل خلقه ، أتبع ذلك بقوله : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ ، فهو عليم بالخلق الأول وتفاصيله ومواده وصورته ، وكذلك هو عليم بالخلق الثاني ، فإذا كان تام العلم كامل القدرة كيف يتعذر عليه أن يحيي [٣٠/أ] العظام وهي رميم [ثم] [٢] أكد الأمر بحجة [قاهرة] [٣] تتضمن جواباً عن سؤال ملحد آخر يقول : العظام إذا صارت رميماً عادت طبيعتها باردة[٤] يابسة ، والحياة لا بد أن تكون[٥] مادتها طبيعة حارة ، فقال : ﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾ ، فأخبر سبحانه بإخراج هذا

---

(١) في « ت » : « عجز » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « بإرادة » .

(٥) في « ت » : « يكون » .

العنصر الذي هو في غاية الحرارة واليبوسة من الشجر الأخضر الممتلئ بالرطوبة والبرودة ، فالذي يخرج الشيء من ضده هوالذي يفعل ما أنكره الملحد[١] من إحياء العظام وهي رميم . ثم أكد الدلالة بالتنبيه على أن من قدر على الشيء الأعظم الأكبر فهو على ما دونه أقدر وأقدر ، فقال تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾[٢] ، فأخبر سبحانه أن الذي أبدع السموات والأرض على جلالتهما وعظم شأنهما وكبر أجسامهما وسعتهما وعجيب[٣] خلقهما أقدر على أن يحيي[٤] عظاماً صارت رميماً فيردها إلى حالتها الأولى ، كما قال تعالى في موضع آخر : ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٥] ، وقال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٦]

ثم بيّن ذلك بياناً آخر يتضمن مع إقامة الحجة دفع شبهة كل ملحد وجاحد ، وهو أنه سبحانه ليس في فعله بمنزلة غيره يفعل بالآلات والكلفة والتعب والمشقة ، ولا يمكنه الاستقلال بالفعل ، بل لا بد معه من آلة ومشارك ومُعين ، بل يكفي في خلق ما يريد خلقه ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[٧]

(١) في « ن » : « الملحدون » .

(٢) سورة يس آية (٨١) .

(٣) في « ت » : « وعجب » .

(٤) في « ت » : « يخلق » .

(٥) سورة غافر آية (٥٧) .

(٦) سورة الأحقاف آية (٣٣) .

(٧) كما في سورة البقرة آية (١١٧) وفي آل عمران آية (٤٧) و (٥٩) و في النحل آية (٤٠) وفي مريم آية (٣٥) وفي يس آية (٨٢) .

فأخبر عن نفوذ إرادته ومشيئته وسرعة تكوينه وانقياد الكون له ، ثم ختم هذه الحجة بإخباره أن ملكوت كل شيء بيده فيتصرف فيه بفعله وقوله : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[(١)] .

فسبحان المتكلم بهذا الكلام الذي جمع مع وجازته [وبيانه] [(٢)] وفصاحته وصحة برهانه كل ما تدعو الحاجة إليه من تقرير الدليل ، وجواب الشبهة ، بألفاظٍ لا أعذب منها للسمع ، ولا أحلى من معانيها للقلب ، ولا أنفع من ثمرتها للعبد .

[المثال الرابع عشر]

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ أَءِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا * يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[(٣)] .

فتأمل ما أُجيبوا به عن كل سؤال [سؤال] [(٤)] على التفصيل ، فإنهم قالوا [أولاً][(٥)] : ﴿ أَءِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ ، فقيل لهم في جواب هذا السؤال : إن كنتم تزعمون أن لا خالق لكم ولا رب ، فهلا كنتم خلقاً لا يصيبه التعب كالحجارة والحديد وما هو أكبر في صدوركم من ذلك .

فإن قلتم : لنا رب خالق خلقنا على هذه الصفة وأنشأنا [٣٠/ ب] هذه

---

(١) سورة يس آية (٨٣) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة الإسراء الآيات (٤٩ ـ ٥٢) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » و « ن » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

النشأة التي لا تقبل البقاء ، ولم يجعلنا[١] حجارة ولا حديداً ، فقد قامت عليكم الحجة بإقراركم . فما الذي يحول بين خالقكم ومنشئكم وإعادتكم خلقاً جديداً ؟

وللحجة تقرير آخر وهو أنكم لو كنتم من حجارة أو من حديد أو خلق أكبر منهما ، لكان قادراً على أن يفنيكم ويحيل ذواتكم وينقلها من حال إلى حال ، ومن قدر على التصرف في هذه الأجسام[٢] مع صلابتها وشدتها بالإفناء والإحالة [ونقلها من حال إلى حال] [٣] فما يعجزه عن التصرف فيما هو دونها بإفنائه وإحالته ونقله من حالٍ إلى حال .

فأخبر سبحانه أنهم يسألون سؤالا آخر بقولهم : من يعيدنا إذا استحالت أجسامنا وفنيت ؟ فأجابهم بقوله : ﴿ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ، وهذا الجواب نظير جواب قول السائل : ﴿ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ ، فلما أخذتهم [الحجة][٤] ولزمهم حكمها انتقلوا إلى سؤال آخر يتعللون به كما يتعلق المقطوع بالحجاج بذلك وهو قولهم : ﴿ مَتَىٰ هُوَ ﴾ ؟ فأجيبوا بقوله : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا * يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

[المثال الخامس عشر]

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى * أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ * فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ * أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ

---

(١) في « ن » : « يجعل لنا » .

(٢) في « ت » : « الأجساد » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[١] .

فاحتج سبحانه على أنه لا يترك الإنسان مهملا معطلا عن الأمر والنهي والثواب والعقاب ، وأن حكمته وقدرته تأبى ذلك ، فإن من نقله من نطفة منيٍّ[٢] ، ومن المني إلى العلقة ، ثم إلى المضغة ، ثم خلقه وشق سمعه وبصره ، وركب فيه الحواس والقوى ، والعظام والمنافع ، والأعصاب والرباطات التي هي أشده[٣]، وأتقن خلقه وأحكمه غاية الإحكام ، وأخرجه على هذا الشكل والصورة التي هي أتم الصور وأحسن الأشكال ، كيف يعجز عن إعادته وإنشائه مرة ثانية ؟ أم كيف تقتصر[٤] حكمته وعنايته به أن يتركه سدى ؟ فلا يليق ذلك بحكمته ولا تعجز عنه قدرته .

فانظر إلى هذا الحجاج العجيب بالقول الوجيز ، والبيان الجليل الذي لا يتوهم أوضح منه ، ومأخذه[٥] القريب الذي لا تقع[٦] الظنون على أقرب منه .

---

(١) سورة القيامة الآيات (٣٦ ـ ٤٠) .

(٢) في « ت » : « إلى مني » .

(٣) الشد : الإيثاق والعقد القوي ، يقال : شددت الشيء : قويت عقده ، قال تعالى : ﴿ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ﴾ ، قال الحسن : « شددنا أوصالهم بعضها إلى بعض بالعروق والعصب » . انظر : مفردات الراغب وتاج العروس جميعا في مادة (شدد) .
ويراجع فتح القدير للشوكاني (٥/ ٣٥٠ ـ ٣٥١) وتفسير الألوسي روح المعاني (٢٩/ ١٦٦ ـ ١٦٧) .

(٤) في « ن » : « يقتصر » . وفي الأصل : الصواعق (٢/ ٤٨٠) : « تقتضي » وأفاد محققه أن في بعض النسخ : « تقتصر » .

(٥) في « ن » : « ومأخذ » .

(٦) في « ن » : « لا يقع » .

[المثال السادس عشر]

وكذلك ما احتج به سبحانه على النصارى مبطلا لدعوى إلهية المسيح ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾(١) .

فأخبر تعالى أن هذا الذي أضافه من نسب الولد إلى الله من مشركي العرب والنصارى غير سائغ في العقول إذا تأمله المتأمل ، ولو أراد الله أن يفعل هذا لكان يصطفي لنفسه ، ويجعل هذا الولد المتَّخذ من الجوهر الأعلى السماوي الموصوف بالخلوص والنقاء من عوارض البشر المجبول على الثبات والبقاء ، (لا من)(٢) جوهر هذا [٣١/أ] العالم الفاني الكثير الأدناس والأوساخ والأقذار .

ولما كان هذا الحجاج كما ترى في هذه القوة والجلالة أتبعه بقوله : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾(٣) .

ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ لَّوْ أَرَادَ اللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾(٤) .

وقال تعالى : ﴿ مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَٰتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾(٥) .

---

(١) سورة الأنبياء آية (١٧) .

(٢) في « د » و « ن » : « لأن » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٢/ ٤٨١) وإن كان محققه أفاد أنها كذلك في بعض النسخ .

(٣) سورة الأنبياء آية (١٨) .

(٤) سورة الزمر آية (٤) .

(٥) سورة المائدة آية (٧٥) .

وقد تضمنت هذه الحجة دليلين ببطلان إلهية المسيح وأمه :

أحدهما : حاجتهما إلى الطعام والشراب وضعف بنيتهما عن القيام بنفسهما ، بل هي محتاجة فيما يقيمها[(١)] إلى الغذاء والشراب ، والمحتاج إلى غيره لا يكون إلها ، إذ من لوازم الإله أن يكون غنيا .

الثاني : أن الذي يأكل الطعام يكون منه ما يكون من الإنسان ، من الفضلات القذرة التي يستحي الإنسان من نفسه وغيره حال انفصالها عنه ، بل يستحي من التصريح بذكرها ، ولهذا والله أعلم عبر سبحانه عنها بلازمها من أكل الطعام الذي ينتقل الذهن منه إلى ما يلزمه من هذه الفضلة[(٢)] فكيف يليق بالرب سبحانه أن يتخذ صاحبة وولداً من هذا الجنس ؟ ولو كان يليق[(٣)] به ذلك أو يمكن ، لكان الأولى به أن يكون من جنسٍ لا يأكل ولا يشرب ، ولا يكون منه الفضلات المستقذرة .

[المثال السابع عشر]

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾[(٤)] . احتج سبحانه على هؤلاء الذين جعلوا له البنات بأن أحدهم لا يرضى بالبنات ، وإذا بشر بالأنثى حصل له من الحزن والكآبة ما ظهر منه السواد على وجهه ، فإذا كان أحدكم لا يرضى بالإناث بناتا ، فكيف تجعلونها لي ؟ كما قال تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾[(٥)] .

(١) في « د » و « ن » : « يقيهما » .

(٢) انظر : العمدة لابن رشيق (١/٤٥٩) وتحرير التحبير لابن أبي الإصبع (ص١٤٣) والبرهان للزركشي (٢/ ٣٠٤) .

(٣) في « ت » : « ما يليق » .

(٤) سورة الزخرف الآيتان (١٧ ، ١٨) .

(٥) سورة النحل آية (٦٢) .

ثم ذكر سبحانه ضعف هذا الجنس الذي جعلوه له ، وأنه أنقص الجنسين ، ولهذا يحتاج في كماله إلى الحلية ، وهو أضعف الجنسين بيانا ، فقال تعالى : ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾[١] ، فأشار بنشأتهن في الحلية إلى أنهن ناقصات فيحتجن إلى حلية يكملن بها ، وأنهن عييات[٢] فلا يبن[٣] حجتهن وقت الخصومة ، مع أن[٤] في قوله : ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ ﴾ تعريضا بما وضعت له الحلية من التزين[٥] لمن يفترشهن[٦] ويطأهن ، وتعريضا بأنهن لا يثبتن في الحرب ، فذكر الحلية التي هي علامة الضعف والعجز .

[المثال الثامن عشر]

ومن هذا ما حكاه الله[٧] سبحانه من محاجة إبراهيم قومه بقوله : ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ[٨] * وَكَيْفَ أَخَافُ [٣١ / ب] مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾[٩] .

(١) سورة الزخرف آية (١٨) .

(٢) « ت » : « غبيات » .

(٣) في « د » : « يبين » وفي « ت » : « يبينن » .

(٤) في « ت » : « أنه » .

(٥) في « د » و « ن » : « القرين » .

(٦) في النسخ الخطية : « يستفرشهن » . وانظر الأصل : الصواعق (٢/ ٤٨٤) .

(٧) لفظ الجلالة مثبت من « ت » .

(٨) في « د » و « ن » : « تذكرون » .

(٩) سورة الأنعام الآيات (٨٠ ـ ٨٢) .

فهذا الكلام لم يخرج في ظاهره مخرج كلام البشر الذي يتكلفه أهل النظر والجدال والمقايسة والمعارضة ، بل خرج في صورة كلام خبري يشتمل على مبادئ الحجاج ويشير إلى مقدمات الدليل ونتائجه بأوضح عبارة وأفصحها ، والغرض منه أن إبراهيم قال لقومه مُتعجبا مما دعوه إليه من الشرك : ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ ﴾ ، وتطمعون أن تستنزلوني[1] عن توحيده بعد أن هداني وتأكدت بصيرتي واستحكمت معرفتي بتوحيده بالهداية التي رزقنيها ، وقد علمتم أن من كانت هذه حاله في اعتقاده أمرا من الأمور عن بصيرة لا يعارضه فيها ريب فلا[2] سبيل إلى استنزاله عنها .

وأيضا فإن المحاجة بعد وضوح الشيء وظهوره نوع من العبث بمنزلة المحاجة في طلوع الشمس وقد رآها من يحاجه بعينه ، فكيف يؤثر حجاجكم له أنها لم تطلع ، ثم قال :﴿ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيْـًٔا ﴾ ، فكأنه[3] صلوات الله وسلامه عليه يذكر أنهم خوفوه آلهتهم أن يناله منها معرة كما قاله قوم هود : ﴿ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ﴾[4] فقال إبراهيم : إن أصابني مكروه فليس ذلك من قبل هذه الأصنام التي عبدتموها من دون الله وهي أقل من ذلك ، فإنها ليست ممن يرجى ويخاف[5]، بل يكون ذلك الذي أصابني مِن قِبل الحي الفعال الذي يفعل ما يشاء ، بيده الضر والنفع ، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

---

(١) في « ن » : « ويطمعون أن يستنزلوني » وفي « د » : « وتسنزلوني » .

(٢) في « ت » : « ولا » .

(٣) في « ت » : « فكأن » .

(٤) سورة هود آية (٥٤) .

(٥) في « ت » : « أو يخاف » .

ثم ذكر سعة علمه سبحانه في هذا المقام منبها على موقع احتراز لطيف وهو أن لله تعالى علماً فيَّ وفيكم وفي هذه الآلهة لا يصل إليه علمي ، فإذا شاء أمراً من الأمور فهو أعلم بما يشاؤه ، فإنه وسع كل شيء علما ، فإن أراد أن يصيبني بمكروه لا علم لي من أي جهة أتاني فعلمه محيط بما لم أعلمه ، وهذا غاية التفويض والتبري من الحول والقوة وأسباب النجاة وأنها بيد الله لا بيدي .

وهكذا قال[1] شعيب لقومه : ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾[2] . فردت الرسل [العلم][3] بما يفعله الله إليه ، وأنه إذا شاء شيئا فهو أعلم بما يشاؤه ولا علم لنا بامتناعه . ثم رجع الخليل إليهم مقررا للحجة فقال : ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾ يعني في إلهيته ﴿ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ[4] فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ [٣٢ / أ] يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾[5] ، يقول لقومه : كيف يسوغ في عقل أن أخاف ما جعلتموه لله شريكا في الإلهية وهي ليست موضع نفع ولا ضر ، وأنتم لا تخافون أنكم أشركتم بالله في إلهيته أشياء لم ينزل بها حجة عليكم ، والذي أشرك بخالقه وفاطره خالق

---

(١) في « ت » : « قول » .

(٢) سورة الأعراف آية (٨٩) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « من سلطان » . وهو خطأ .

(٥) سورة الأنعام الآيتان (٨١ ، ٨٢) .

السموات والأرض ورب كل شيء ومليكه آلهة لا تخلق[١] شيئا وهي مخلوقة ولا تملك[٢] لأنفسها ولا لعابديها ضرا ولا نفعا ، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا ، وجعلها ندا له ومثلا (في الإلهية أحق بالخوف ممن)[٣] لم يجعل مع الله إلها آخر ، بل وحده وأفرده بالإلهية[٤] والربوبية والقهر والسلطان والحب والخوف والرجاء ، فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ؟

فحَكَم اللهُ تعالى بينهما بأحسن حكم خضعت له[٥] القلوب ، وأقرت به الفطر ، فقال تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ .

فتأمل هذا الكلام وعجيب موقعه في قطع الخصوم ، وإحاطته بكل ما وجب في العقل أن يرد به ما دعوه إليه ، بحيث لم يبق لطاعن مطعنا ولا سؤالا ، ولما كانت بهذه المثابة عظمها بإضافتها إلى نفسه الكريمة فقال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾[٦] . وكفى بحجة يكون الله تعالى ملقيها لخليله أن تكون[٧] قاطعة لموارد العناد ، وقامعة لأهل الشرك والإلحاد .

[المثال العشرون]

وشبيه بهذه القصة قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ

(١) في « ن » : « لا يخلق » .
(٢) في « ن » : « يملك » .
(٣) في « ت » : « في الإلهة فحق بالخوف فمنه » .
(٤) في « ت » : « بإلهيته » .
(٥) في « ت » : « به » .
(٦) سورة الأنعام آية (٨٣) .
(٧) في « ن » : « يكون » .

ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾[١].

لما أجاب إبراهيم المحاج له[٢] في الله بأن الذي يحيي ويميت هو الله ، أخذ عدو الله في المغالطة والمعارضة بأنه يحيي ويميت ، بأنه يقتل من يريد ويستبقي من يريد ، فقد أحيا هذا وأمات هذا ، فألزمه إبراهيم على طرد هذه المعارضة أن يتصرف في حركة الشمس من غير الجهة التي يأتي الله بها منها بزعمه ، فإنه ادعى أنه يساوي الله في الإحياء والإماتة ، فإن كان صادقا فليتصرف في الشمس تصرفا تصح به دعواه ، وليس هذا انتقالا من حجة إلى حجة أوضح منها كما زعم بعض النظار ، وإنما هو إلزام للمدعي بطرد حجته إن كانت صحيحة[٣].

[المثال الحادي والعشرون]

ومن ذلك : احتجاجه سبحانه على إثبات علمه بالجهات كلها بأحسن دليل وأوضحه وأصحه حيث يقول : ﴿ وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ

---

(١) سورة البقرة آية (٢٥٨) .

(٢) وهو عدو الله نمرود بن كنعان ملك بابل .

(٣) وانظر للمؤلف مصنفه : الداء والدواء (ص٢٠٠) .

وممن قال إن الآية دلت على جواز الانتقال للمجادل من حجة إلى حجة أوضح منها القاضي عبد الجبار المعتزلي في متشابه القرآن (ص١٣٤ ـ ١٣٥) والزمخشري في كشافه (١/١٥٦) .

والمحققون من أهل العلم على أن هذا انتقال من مثال إلى مثال آخر ، والحجة واحدة في الموضعين لا عجزاً عن نصرة الأولى .

يراجع : زاد المسير (١/٣٠٨) وتفسير الرازي (٧/ ٢٢ ـ ٢٤) وعيون المناظرات (ص ٧٣ ـ ٧٥) و (١٢٧ ـ ١٢٨) وتفسير ابن كثير (١/ ٣٢١) والانتصاف لابن المنير (١/ ١٥٦)

ٱلصُّدُورِ﴾[١] ، ثم قرر علمه بذلك بقوله : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[٢] . وهذا من أبلغ التقرير ، فإن الخالق لا بد أن يعلم مخلوقه ، وإذا كنتم مقرين بأنه خالقكم وخالق صدوركم وما تضمنته ، [٣٢/ ب] فكيف تخفى[٣] عليه وهي خلقه ؟

وهذا التقرير مما يصعب على القدرية[٤]فهمه ، فإنه لم يخلق عندهم ما في الصدور ، فلم يكن في الآية على أصولهم دليل على علمه بها ، ولهذا طرد غلاة القوم ذلك ونفوا علمه فأكفرهم[٥] السلف قاطبة[٦] .

وهذا التقرير من الآية صحيح على التقديرين ، أعني تقدير أن يكون « مَنْ » في محل رفع على الفاعلية (أو في محل)[٧] نصب على المفعولية ، فعلى التقدير الأول : [ألا يعلم الخالق الذي شأنه الخلق ، وعلى التقدير الثاني][٨] : ألا

---

(١) سورة الملك آية (١٣) .

(٢) سورة الملك آية (١٤) .

(٣) في « د » و « ن » : « يخفى » .

(٤) القدرية : هم منكرو القدر ، وهو لقب من ألقاب المعتزلة ، لزعمهم أن العبد يحدث فعل نفسه ، وأفعال العباد مقدورة لهم على جهة الاستقلال ، فأثبتوا بذلك خالقا مع الله تعالى ، وقد كان سلفهم ينكرون علمه سبحانه للأشياء قبل وقوعها ووجودها وأن الأمر أنف أي لم يسبق به قدر ولا علم ، وهم الذين تبرأ منهم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أول ظهورهم في عهده ، وقد كفرهم السلف . الفرق بين الفرق (ص١١٤ـ١١٥) وقانون التأويل (ص٤٦٣) والملل والنحل (١/ ٦١) وإرشاد القاصد (ص٧٨) .

(٥) في « ت » : « فكفرهم » .

(٦) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٣٠ و٤٥٠) .

(٧) في « د » و « ن » : « وفي محل » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ ، وقد أثبته من الأصل : الصواعق (٢/ ٤٩٢) =

يعلم الرب مخلوقه ومصنوعه[١] .

ثم ختم الحجة باسمين مقتضيين لثبوتها وهما ﴿ ٱللَّطِيفُ ﴾ الذي لطف صنعه وحكمته ودق حتى عجزت عنه الأفهام ، و ﴿ ٱلْخَبِيرُ ﴾ الذي انتهى علمه إلى الإحاطة ببواطن الأشياء وخفاياها كما أحاط بظواهرها ، فكيف يخفى على اللطيف الخبير ما تحويه[٢] الضمائر وتُجِنُّه[٣] الصدور ؟

[المثال الثاني والعشرون]

ومن هذا احتجاجه على المشركين بقوله تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ * أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾[٤] .

فتأمل هذا الترديد[٥] والحصر المتضمن لإقامة الحجة بأقرب طريق (وأفصح)[٦] عبارة .

يقول تعالى : هؤلاء مخلوقون بعد أن لم يكونوا ، فهل خلقوا من غير خالق خلقهم ؟ فهذا من المحال الممتنع عند كل عاقل .

ثم قال : ﴿ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ ، وهذا أيضاً من المستحيل أن يكون العبد خالقا لنفسه ، فإن من لا يقدر أن يزيد في حياته بعد وجوده وتعاطيه أسباب الحياة ساعة واحدة ، كيف يكون خالقا لنفسه في حال عدمه ؟ وإذا

= وأفاد محققه أن هذا ساقط من بعض النسخ ثابت في بعضها .

(١) انظر : التبيان للعكبري (٢/ ١٢٣٢) والدر المصون (١٠/ ٣٨٦) عند إعرابهما هذه الآية

(٢) في « ت » و « ن » : « ما تخفيه » ، والمثبت من « د » وهامش « ن » .

(٣) أي تخفيه ، قال في المصباح مادة (جنن) : « أجن الشيء في صدره : أكنه » . وقال في معجم مقاييس اللغة مادة (جنن) : « الجيم والنون أصل واحد وهو الستر والتستر » .

(٤) سورة الطور الآيتان (٣٥ ، ٣٦) .

(٥) سبق تعريفه ص (٢٩) .

(٦) في « ت » : « وأوضح » .

بطل القسمان تعين أن لهم خالقا خلقهم ، فهو الإله الحق الذي يستحق عليهم العبادة والشكر ، فكيف يشركون به إلها غيره ، وهو وحده الخالق لهم ؟

فإن قيل : فما موقع قوله تعالى : ﴿ أَمْ خَلَقُوا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ من هذه الحجة ؟

قيل : أحسن موقع ، فإنه بَيَّن بالقسمين الأولين أن لهم خالقا فاطرا ، وبَيَّن بالقسم الثالث أنهم بعد أن وُجدوا وخُلقوا فهم عاجزون غير خالقين ، فإنهم لم يخلقوا نفوسهم ولم يخلقوا السموات والأرض ، وإن الواحد القهار الذي لا إله غيره ولا رب سواه هو الذي خلقهم وخلق السموات والأرض ، فهو المتفرد بخلق المسكن والساكن .

[المثال الثالث والعشرون]

ومن هذا ما حكاه الله سبحانه من محاجة صاحب يس[١] لقومه بقوله : ﴿ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا ٱلْمُرْسَلِينَ * ٱتَّبِعُوا[٢] مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾[٣] . فنبه على موجب[٤] الاتباع ، وهو كون المتبوع رسولا (لمن ينبغي أن لا يخالف ولا يُعصى)[٥] وأنه على هداية ، ونبه على انتفاء المانع وهو عدم سؤال الأجر ، فلا يريد منكم دنيا ولا رئاسة ، فموجب الاتباع كونه مهتديا

---

(١) واسمه حبيب من مري النجار ، وقيل غير ذلك .
انظر : التعريف والإعلام (ص٢٦٨) وغرر التبيان (ص٤٣٤) وتفسير ابن كثير (٣/ ٥٧٥) عند هذه الآية .

(٢) في « ن » : « اتبعوا الذين » وهو خطأ .

(٣) سورة يس الآيتان (٢٠ ، ٢١) .

(٤) في « ت » : « وجوب » .

(٥) في الأصل : الصواعق (٢/ ٤٩٤) : « لمن لا ينبغي أن يخالف ولا يعصى » . ولا فرق

والمانع منه منتف ، وهو طلب العلو [في الأرض][١] والفساد وطلب الأجر .

ثم قال : ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾[٢] أخرج الحجة [٣٣/أ] عليهم[٣] في معرض المخاطبة لنفسه تأليفاً لهم ، ونبه على [أن][٤] عبادة العبد لمن فطره أمر واجب في العقول ، فإن خلقه لعبده أصل إنعامه عليه ، ونعمه[٥] كلها تابعة لإيجاده وخلقه ، وقد جبل الله تعالى العقول والفطر [والشرائع][٦] على شكر المنعم ومحبة المحسن ، ولا يلتفت إلى ما يقوله نفاة التحسين والتقبيح في ذلك[٧] ، فإنه من أفسد الأقوال وأبطلها في العقول والفطر والشرائع .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة يس آية (٢٢) .

(٣) في « ت » : « لمن فطر عليهم » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « وإنعامه » .

(٦) هكذا في النسخ الخطية : « والشرائع » ، وليست موجودة في الأصل : الصواعق (٢/ ٤٩٥) . والصواب حذفها .

(٧) وهم الأشاعرة ، بنقيض قول المعتزلة تماما ، ففي شرح المواقف (ص٢٩٨) : « ولا حكم للعقل في حسن الأشياء وقبحها وليس ذلك ، أي حسن الأشياء وقبحها عائدا إلى أمر حقيقي حاصل في العقل قبل الشرع يكشف عنه الشرع كما تزعمه المعتزلة ، بل الشرع هو المثبت له والمبين ، فلا حسن ولا قبح للأفعال قبل ورود الشرع ، ولو عكس الشارع القضية فحسن ما قبحه وقبح ما حسنه لم يكن ممتنعا وانقلب الأمر ، فصار القبيح حسنا والحسن قبيحا كما في النسخ من الحرمة إلى الوجوب ومن الوجوب إلى الحرمة » . وانظر : الإرشاد للجويني (ص٢٢٨) ونهاية الإقدام (ص٣٧٠) وما بعدها ، ولباب العقول للمكلاتي =

ثم أقبل عليهم مخوفا تخويف[١] الناصح فقال : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[٢] . ثم أخبر عن الآلهة التي تعبد من دونه أنها باطلة فقال : ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ[٣] ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴾[٤] .

فإن العابد يريد من معبوده أن ينفعه وقت حاجته إليه ، وأنه إذا أرادني الرحمن الذي فطرني بضر لم يكن لهذه الآلهة من القدرة ما ينقذوني[٥] بها من ذلك الضر ، ولا من الجاه والمكانة عنده ما يشفع لي إليه لأتخلص[٦] من ذلك الضر ، فبأي وجه تستحق[٧] العبادة ؟ ﴿ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٨] إن عبدتُ مِن دون الله من[٩] هذا شأنه .

= (ص٣٠٢) وشرح المقاصد (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣) .

وللاطلاع على التفصيل في مسألة التحسين والتقبيح وبيان مذهب السلف في ذلك يراجع مجموع الفتاوى (٨/ ٤٢٨ ـ ٤٣٦) ودرء التعارض (٨/ ٤٩٢ ـ ٤٩٤) .

(١) في « د » و« ن » : « بتخويف » .

(٢) سورة يس آية (٢٢) .

(٣) في « د » و« ن » : « يردني » ، وهو خطأ .

(٤) سورة يس آية (٢٣) .

(٥) في النسخ الخطية : « ما ينقذون » ، وما أثبته من الأصل : الصواعق (٢/ ٤٩٧) .

(٦) في « ن » : « لا يخلص » ، وفي « ت » : « ولا يخلص » . والمثبت من « د » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٢/ ٤٩٧) .

(٧) في « ن » : « يستحق » .

(٨) سورة يس آية (٢٤) .

(٩) في « د » و« ن » : « ما » والمثبت من « ت » وكلاهما صحيح ، فإن « من » الموصولة قد تكون لغير العاقل فتنزل منزلة العاقل كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ الآية (٥) من سورة الأحقاف .

وهذا الذي ذكرناه من حجاج القرآن يسير من كثير .

والمقصود أنه يتضمن الأدلة العقلية والبراهين القطعية التي لا مطمع في التشكيك والأسولة[١] عليها إلا لمعاند مكابر ، والمتأول[٢] لا يمكنه أن يقيم على مبطل حجة نقلية ولا عقلية ، أما النقل فإنه عنده قابل للتأويل ، وهو لا يفيد اليقين ، وأما العقل فلأنه قد خرج عن صريحه وموجبه بالقواعد التي قادته إلى تأويل النصوص وإخراجها عن ظواهرها وحقائقها ، فصارت تلك القواعد الباطلة حجابا بينه وبين العقل والسمع ، فإذا احتج على خصمه بحجة عقلية نازعه خصمه في مقدماتها بما سَلَّمَ له من القواعد التي تخالفها

فإن المعقول[٣] الصريح هو ما دلت عليه النصوص ، فإذا أبطله بالتأويل لم يبق معه معقول صحيح يحتج به على خصمه ، كما لم يبق معه منقول صريح[٤] ، فإنه قد عرض المنقول للتأويل ، والمعقول الصريح[٥] خرج عنه بالذي ظن أنه معقول .

ومثال هذا أن العقل الصحيح الذي لا يكذب ولا يغلط قد حكم حكما

---

(١) أي : الأسئلة ، والأسولة لغة فيها ، قال ثعلب : « يقال : سُؤالا بالضم والكسر كجُوار وجِوار لغة في سألت ، حكاها سيبويه » ، وقولهم : هما يتساولان ، حكاه أبو زيد وابن جني ، يدل على أنها واو في الأصل على هذه اللغة وليس على بدل الهمزة . وحكى ابن جني في جمع سُوال كغراب أسولة . التاج للزبيدي مادة : (سول) . ويراجع اللسان في المادة نفسها .

(٢) في « د » و « ن » : « فالمتأول » .

(٣) في « ت » : « المقصود » وهو خطأ .

(٤) في « ت » : « صحيح صريح » .

(٥) في « ت » : « الصحيح والصريح » .

لا يقبل الغلط أن كل ذاتين قائمتين بأنفسهما إما أن تكون[١] كل منهما مباينة للأخرى أو محايثة[٢] لها ، وأنه يمتنع أن تكون[٣] هذه الذات قائمة بنفسها وهذه قائمة بنفسها وإحداهما[٤] ليست فوق الأخرى ، ولا تحتها ، ولا عن يمينها ، ولا عن يسارها ، ولا خلفها ، ولا أمامها ، ولا متصلة بها ، ولا منفصلة عنها ، ولا مجاورة لها ، ولا محايثة[٥] ولا داخلة فيها ولا خارجة عنها ، فإذا خولف مقتضى هذا المعقول الصريح ودفع موجبه ، فأي دليل عقلي احتج به المخالف بعد هذا على مبطلٍ أمكنه دفعه بما دفع هو به حكم هذا العقل .

فإذا قال الجهمي : [هذا من حكم الوهم لا من حكم العقل . قال له خصمه فيما احتج به عليه من قضايا العقل : هذا أيضاً من حكم الوهم .

فإنك لو قلت إن في النفس حاكمين الوهم والعقل فإذا ادعيت فيما تشهد به العقول والفطر أنه من حكم الوهم كان ادعاء ذلك فيما هو دون هذه القضية بكثير أقرب وأقرب ، وأمثلة ذلك لا يتسع لها هذا الموضع .

وإذا تأملت القواعد الحاملة لأرباب التأويل عليه وجدتها مخالفة لصريح العقل ، ومن خالف صريح العقل لم تقم له حجة عقلية ولا سمعية ، وبالله التوفيق][٦] .

---

(١) في « ن » : « يكون » .

(٢) المحايثة : تقدم تعريفها ص (٧١) .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ن » : « وأحدهما » .

(٥) في « ن » : « محايثة لها » .

(٦) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٢/٤٩٩) ، ونسخ المختصر الخطية =

[قيام الأدلة القاطعة على صدق الرسول ﷺ]

[٣٣/ب] **الوجه الأربعون**[1] : إن الأدلة القاطعة قد قامت على صدق الرسول ﷺ في كل ما يخبر به ، ودلالتها على صدقه أبين وأظهر من دلالة الشبه العقلية على نقيض ما أخبر به عند كافة العقلاء ، ولا يستريب في ذلك إلا مصاب[2] في عقله وفطرته ، فأين الشبه النافية لعلو الله على خلقه ، وتكلمه بمشيئته ، وتكليمه لخلقه ، ولصفات كماله ، ولرؤيته بالأبصار [في الدار][3] الآخرة ، ولقيام أفعاله به ؟ إلى براهين نبوته [التي][4] زادت[5] على الألف[6] وتنوعت كل تنوع ، فكيف يقدح في البراهين العقلية الضرورية بالشبه الخيالية المتناقضة ؟

= خلو منه ، ففي نسخة « ت » (ص٧٥ ـ ٧٦) بياض بمقدار صفحة ونصف ، وفي نسخة « ن » (ق٢٥/ب) بترقيمي كتب في هامشها عند هذا الموضع : « هنا سقط في الأصل قدر أربعة أجزاء فليعلم » ، أما في نسخة « د » فظاهر الكلام فيها متصل بدون بياض ولا إشارة .

(١) وهو من وجوه الاستدلال على أن دلالة الأدلة اللفظية لا تختص بالقرآن والسنة ، بل هي عامة لجميع بني آدم في مخاطباتهم ، وهي الطريق الثاني التي سلكها المؤلف رحمه الله تعالى في إبطال دعوى الطاغوت الأول من أن نصوص الوحي أدلة لفظية لا تفيد اليقين ، وقد خلا المختصر من الوجوه التسعة والثلاثين قبل هذا الوجه ، فالظاهر سقوطها أو سقوط بعضها لا أنها مختصرة جميعها كما يدل عليه السياق ، والعلم عند الله تعالى . إلا أنها مثبتة في الأصل : الصواعق (٢/ ٦٠٤ ـ ٧٢٩) فلتنظر هناك وبالله التوفيق .

(٢) في « ت » : « في مصاب » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٢/ ٧٢٩) .

(٥) في « ن » : « وزادت » .

(٦) ذكر الإمام البيهقي في دلائل النبوة : (١/ ١٠) عن بعض أهل العلم أن أعلام نبوته ﷺ تبلغ ألفا . =

وهل ذلك إلا من جنس الشبه التي أوردوها في التشكيك في الحسيات والبديهيات . فإنها وإن عجز كثير من الناس عن حلها فهم يعلمون أنها قدح فيما علموه بالحس والاضطرار ، فمن قدر على حلها وإلا لم يتوقف جزمه بما علمه بحسه واضطراره على حلها .

وكذلك الحال في الشبه التي عارضت ما أخبر به الرسول سواء ، فإن المصدق به وبما جاء به يعلم أنها لا تقدح[1] في صدقه ولا في الإيمان به ، وإن عجز عن حلها ، فإن تصديقه بما جاء به الرسول ضروري ، وهذه الشبه[2] عنده لا تزيل ما علمه بالضرورة ، فكيف إذا تبين بطلانها على التفصيل ؟ يوضحه :

[بيان أن الرسول عليه الصلاة والسلام بين مراده بكلامه]

الوجه الحادي والأربعون وهو : أن الرسول ﷺ بين مراده ، (وقد تبين)[3] لنا ـ أكثر[4] مما تبين لنا ـ كثير من دقائق المعقولات[5] الصحيحة . فمعرفتنا بمراد الرسول ﷺ من كلامه فوق معرفتنا بتلك الدقائق إذا كانت صحيحة المقدمات في نفسها صادقة النتيجة غير كاذبة ، فكيف إذا كان

= ونقل الحافظ في الفتح (٦/ ٥٨٣) عن الزاهدي الحنفي المتوفى سنة (٦٥٨) أنه ظهر على يديه ﷺ ألف معجزة ، وقال هو أو غيره بأنها بلغت ثلاثة آلاف . وذكر النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم (١/ ٢) أنها تزيد على ألف ومائتين . وأفاد شيخ الإسلام في الفرقان (ص٣٠٠) بأنها قد جمعت في نحو ألف معجزة .

(١) في « ن » : « لا يقدح » .

(٢) في « ت » : « الشبهة » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٣٠) : « وقد بين » .

(٤) في النسخ الخطية : « أثر » والمثبت من الأصل : الصواعق (٢/ ٧٣٠) ولعله الصواب

(٥) في « ت » : « المعقلوت » . وهو خطأ .

الأمر فيها بخلاف ذلك ؟ فتلك التي تسمى معقولات (قد تكون)[1] خطأ ولكن لم يتفطن لخطئها .

وأما الكلام المعصوم فقد قام البرهان القاطع على صدقه ، ولكن قد يحصل الغلط في فهمه فيفهم منه ما يخالف صريح العقل فيقع التعارض بين ما فهم من النقل وبين ما اقتضاه صريح العقل فهذا لا يدفع ، ولكن إذا تأمله من وهبه الله حسن القصد وصحة التصور تبين له أن المعارضة واقعة بين ما فهمه النفاة من النصوص وبين[2] العقل الصريح وأنها غير واقعة بين ما دل عليه النقل وبين العقل .

ومن أراد معرفة هذا فليوازن بين مدلول النصوص وبين العقل الصريح ليتبين له مطابقة أحدهما للآخر ، ثم يوازن بين أقوال النفاة وبين العقل الصريح فإنه يعلم[3] حينئذ أن النفاة أخطؤوا خطأين ، خطأ على السمع ، فإنهم فهموا منه خلاف [مراد][4] المتكلم ، وخطأ على العقل بخروجهم عن حكمه .

[اعتراف المعارضين بأن العلم بانتفاء المعارض مطلقا لا سبيل إليه]

الثاني والأربعون : أن المعارضين بين العقل والنقل الذي أخبر به الرسول قد اعترفوا بأن العلم بانتفاء[5] المعارض مطلقا لا سبيل إليه ، إذ ما من معارض نفسه[6] إلا ويحتمل أن يكون له معارض آخر ، وهذا مما اعتمد

---

(١) في « ن » : « قد يكون » .

(٢) في « ن » : « ونير » وهو تصحيف .

(٣) في « ت » : « يتبين له » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » : « ببقاء » .

(٦) في « ن » : « ينفيه » ، وفي « ت » : « تنفيه » ، والكلمة مترددة بينهما في « د » ، =

صاحب نهاية العقول[١] ، وجعل السمعيات لا يحتج بها على العلم بحال[٢] وحاصل هذا أنَّا لا نعلم ثبوت ما أخبر به الرسول حتى نعلم انتفاء ما يعارضه ، ولا سبيل [٣٤/أ] إلى العلم بانتفاء المعارض مطلقا لما تقدم ، وأيضا فلا يلزم من انتفاء العلم بالمعارض العلم بانتفاء المعارض ، ولا ريب أن هذا القول من أفسد أقوال العالم ، وهو من أعظم أصول أهل الإلحاد والزندقة[٣] وليس في عزل الوحي عن مرتبته أبلغ من هذا .

[إخباره تعالى بوظيفة الرسول عليه الصلاة والسلام : وهي البلاغ المبين]

الثالث والأربعون : أن الله سبحانه قد أخبر في كتابه أن ما على الرسول

= والمثبت من الأصل : الصواعق طبعة الجامعة الإسلامية (٢/ ٤٧٧) ، أما طبعة دار العاصمة (٢/ ٧٣١) ففيهما : « بنفسه » .

(١) وهو الرازي ت (٦٠٦) وقد تقدمت ترجمته ص (١٤) .

واسم كتابه : « نهاية العقول في دراية الأصول » ، يعني أصول الدين ، وهو أوسع كتبه الكلامية ، ذكر في مقدمته (١/ ق١/ أ) أنه أورد فيه من الحقائق والدقائق ما لا يكاد يوجد في شيء من كتب الأولين والآخرين والسابقين واللاحقين من الموافقين والمخالفين . . إلى آخر ما وصفه به ، وقد رتبه على عشرين أصلا من أصول الدين وأحال إليه في بعض كتبه ، وتوجد له نسخ خطية في القاهرة واستانبول وغيرهما .

وراجع : درء التعارض (٢/ ١٥٧) وكشف الظنون (٢/ ١٩٨٨) وفخر الدين الرازي للزركان (ص٧٦) .

(٢) انظر : درء التعارض (١/ ٢١) .

(٣) الزنديق : بكسر الزاء وسكون النون وكسر الدال ـ هو الثنوي القائل بوجود إلهين اثنين ، وهما اللذان يعبر عنهما بإله النور وإله الظلمة . . والزنديق أيضاً هو غير المؤمن بالله والآخرة وهو المظهر للإيمان المبطن للكفر . ويقال : الزنادقة هم المانوية أتباع ماني الفارسي ، وكانت المزدكية يسمون بذلك .

يراجع : مفاتيح العلوم (ص٩٢) والمعرب للجواليقي (ص٣٤٢ ـ ٣٤٣) ودستور العلماء (٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٩١٣) .

إلا البلاغ المبين فقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾[١] ، وقال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾[٢]، وقال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[٣] ، وقد شهد الله ـ وكفى به شهيدا ـ بالبلاغ الذي أمر به فقال : ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ ﴾[٤] وشهد له أعقل الخلق وأفضلهم وأعلمهم[٥] بأنه قد بلغ ، فأشهد الله عليهم بذلك في أعظم مجمع وأفضله ، فقال في خطبته بعرفات في حجة الوداع[٦] :

« أنتم[٧] مسؤولون[٨] فماذا أنتم قائلون ؟ » قالوا : « نشهد أنك [قد][٩]

(١) سورة النور آية (٥٤) ، والعنكبوت آية (١٨) .

(٢) سورة المائدة آية (٦٧) .

(٣) سورة النحل آية (٤٤) .

(٤) سورة الذاريات آية (٥٤) .

(٥) في « ت » : « وأعلمهم وأفضلهم » بالتقديم والتأخير .

(٦) سميت بذلك لأنه عليه الصلاة والسلام ودع الناس فيها ولم يحج بعدها ، وتسمى بحجة الإسلام لكونه ﷺ لم يحج من المدينة غيرها ، وسميت أيضاً بحجة البلاغ لأنه عليه الصلاة والسلام بلغ الناس شرع الله فيها قولا وفعلا ، ولم يكن بقي من دعائم الإسلام وقواعده شيء إلا وقد بينه ، وقد كانت هذه الحجة المباركة في السنة العاشرة من الهجرة النبوية الشريفة .

انظر : البداية والنهاية (٥/ ١٠٩) .

(٧) في « ت » : « إنكم » ، والمثبت من « د » و « ن » ، وهو الموافق لرواية الحديث في مسلم (٢/ ٨٩٠) .

(٨) في صحيح مسلم (٢/ ٨٩٠) : « تسألون » وما ذُكر هو إحدى روايات الحديث خارج مسلم .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » وهو في صحيح مسلم (٢/ ٨٩٠)

بلغت وأديت ونصحت » ، فرفع إصبعه إلى السماء مستشهدا بربه الذي فوق سمواته وقال : « اللهم اشهد »[١] .

فلو لم يكن عرف المسلمون وتيقنوا ما أرسل به وحصل لهم منه[٢] العلم واليقين لم يكن قد حصل منه البلاغ المبين ولما رفع عنه اللوم .

وغاية ما عند النفاة أنه بلغهم ألفاظاً لا تفيدهم علماً ولا يقينا ، وأحالهم في طلب العلم واليقين على عقولهم وفطرهم وآرائهم ، لا على ما أوحي إليه ، وهذا معلوم البطلان بالضرورة .

[بيان أن عقل الرسول عليه الصلاة والسلام أكمل العقول على الإطلاق]

الرابع والأربعون : أن عقل رسول الله ﷺ أكمل عقول أهل الأرض على الإطلاق ، فلو وزن عقله بعقولهم لرجحها ، وقد أخبر الله أنه قبل الوحي لم يكن يدري الإيمان كما لم يكن يدري الكتاب فقال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ ﴾[٣] ، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ * وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ * وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾[٤] ، وتفسير هذه الآية بالآية التي في آخر سورة الشورى[٥] .

فإذا كان أعقل الخلق على الإطلاق إنما حصل [له][٦] الهدى بالوحي

---

(١) أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله كما سبقت الإشارة إليه ص (١٠٥) .

(٢) في « ت » : « من » .

(٣) سورة الشورى آية (٥٢) ، وأكملت الآية في « ن » بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ .

(٤) سورة الضحى الآيتان (٦ ، ٧) .

(٥) وهي الآية السابقة المذكورة قبل هذه .
وانظر : تفسير ابن كثير (٤/٥٥٩) عند الآية من سورة الضحى .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

كما قال تعالى : ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ﴾[1] ، فكيف يحصل لسفهاء العقول وأخفاء الأحلام الاهتداء إلى حقائق الإيمان بمجرد عقولهم دون نصوص الوحي حتى اهتدوا بتلك الهداية إلى المعارضة بين العقل ونصوص الأنبياء ﴿ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا * تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا[2] ﴾[3] .

[إقامة حجة الله سبحانه على خلقه بالقرآن وارسال الرسل]

الخامس والأربعون : أن الله سبحانه إنما أقام الحجة على خلقه بكتابه ورسله فقال تعالى : [٣٤/ب] ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾[4] ، وقال : ﴿ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾[5] ، فكل من بلغه هذا القرآن فقد أنذر به وقامت عليه حجة الله تعالى [به][6] ، وقال تعالى : ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾[7] وقال تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾[8] ، وقال تعالى : ﴿ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا[9] وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ

---

(١) سورة سبأ آية (٥٠) .

(٢) في « ت » : « هدى » .

(٣) سورة مريم الآيتان (٨٩ ، ٩٠) .

(٤) سورة الفرقان آية (١) .

(٥) سورة الأنعام آية (١٩) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) سورة النساء آية (١٦٥) .

(٨) سورة الإسراء آية (١٥) .

(٩) قوله : ﴿ فَكَذَّبْنَا ﴾ ساقط من « ن » .

كَبِيرٍ * وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ * فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾[1] .

فلو كان كلام الله تعالى ورسوله ﷺ لا يفيد اليقين والعلم ، والعقلُ معارض له ، فأي حجة تكون قد قامت على المكلفين بالكتاب والرسول ﷺ ؟ وهل هذا القول إلا مناقض لإقامة حجة الله [على خلقه][2] بكتابه من كل وجه ؟

[بيان أنه تعالى بين لعباده غاية البيان وأمر رسوله ﷺ بذلك]

الوجه السادس والأربعون : (أن الله)[3] سبحانه (بين لعباده)[4] غاية البيان وأمر رسوله بالبيان ، وأخبر أنه أنزل عليه كتابه ليبين[5] للناس ، ولهذا قال الزهري[6] : « من الله البيان ، وعلى رسوله ﷺ البلاغ ، وعلينا التسليم »[7] .

---

(١) سورة الملك الآيات (٨ ـ ١١) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و« ن » : « أنه » .

(٤) في هامش « د » : « بأنه بين لعباده » ، وفي « ت » : « بأنه يبين لعباده» ، والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٣٧) .

(٥) في « ن » : « المبين » .

(٦) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب أبو بكر الزهري القرشي المدني نزيل الشام ، الإمام التابعي العلم الفقيه الحافظ ، متفق على جلالته وإتقانه ، أخرج له الجماعة ، ولد بالمدينة سنة (٥٠) وقيل في غيرها ، ومات بأطراف الشام سنة (١٢٤) .

الجرح والتعديل (٨/ ٧١ ـ ٧٤) وتهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٩ ـ ٤٤٣) والسير (٥/ ٣٢٦ ـ ٣٥٠) وتقريب التهذيب (ص٤٤٠) .

(٧) ذكره البخاري في صحيحه معلقا في التوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ، وقال الزهري : =

فهذا البيان الذي تكفل به سبحانه وأمر به رسوله إما أن يكون المراد به بيان اللفظ وحده ، أو المعنى وحده ، أو اللفظ والمعنى جميعا ، لا يجوز أن يكون المراد به بيان اللفظ دون المعنى ، فإن هذا لا فائدة فيه ولا يحصل به مقصود الرسالة .

وبيان المعنى وحده بدون دليله وهو اللفظ الدال عليه ممتنع ، فعلم قطعا أن المراد بيان اللفظ والمعنى ، فكما [أنا][(١)] نقطع ونعلم أنه[(٢)] ﷺ بين اللفظ فكذلك نتيقن أنه بَيَّنَ المعنى ، بل كانت عنايته ببيان المعنى أشد من عنايته ببيان اللفظ ، وهذا هو الذي ينبغي فإن[(٣)] المعنى هو المقصود ، وأما اللفظ فوسيلة إليه .

فكيف تكون عنايته بالوسيلة أهم من عنايته بالمقصود ؟ وكيف يتيقن بيانه للوسيلة ولا يتيقن بيانه للمقصود ؟ وهل هذا (إلا من)[(٤)] أبين المحال ؟ فإن

= « من الله عزّ وجلّ الرسالة وعلى رسول الله ﷺ البلاغ وعلينا التسليم » (ص١٥٨٢) قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤) : « هذا وقع في قصة أخرجها الحميدي في النوادر ومن طريقه الخطيب ، قال الحميدي : حدثنا سفيان قال : قال رجل للزهري : يا أبا بكر قول النبي ﷺ : « ليس منا من شق الجيوب » ما معناه ؟ فقال الزهري : « من الله العلم وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم » وهذا الرجل هو الأوزاعي ، أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الأدب . . » اهـ . وانظر : تغليق التعليق (٥/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦) . قلت : وهذا الأثر أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٦٩) في سبب آخر ، وذكره الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٤٩) بنحو ما ذكر المؤلف ابن القيم ، وكذا ذكره الذهبي في السير (٥/ ٣٤٦) باختلاف يسير .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « أن الرسول » .

(٣) في « ت » : « فإن هذا » .

(٤) في « ت » : « الأمر » .

جاز عليه أن لا يبين المراد من ألفاظ القرآن ، [جاز][١] أن لا يبين بعض ألفاظه ، فلو كان المراد منها خلاف حقائقها وظواهرها ومدلولاتها[٢] وقد كتمه عن الأمة ولم يبينه لها كان ذلك قدحا في رسالته وعصمته ، وفتحاً للزنادقة من الرافضة[٣] وغيرهم باب كتمان بعض ما أنزل عليه[٤] وهذا منافٍ للإيمان به وبرسالته ، يوضحه :

[لوازم القول بأن الأدلـــة اللفظية لا تفيد اليقين]

الوجه السابع والأربعون : أن القائل بأن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين إما أن (يقول)[٥] إنها تفيدُ ظنا أو لا تفيدُ علما ولا ظنا .

فإن قال : (لا تفيد)[٦] علما ولا ظنا [٣٥/أ] فهو مع مكابرته للعقل والسمع والفطرة الإنسانية من أعظم الناس كفراً وإلحادا .

وإن قال : بل (تفيد)[٧] ظنا غالبا وإن لم تفد يقينا ، قيل له :

(١) في النسخ الخطية : « وجاز » والمثبت من الأصل : الصواعق (٧٣٨/٢) ، ولعله الصواب .

(٢) في « ت » : « دون مدلولاتها » .

(٣) قدم التعريف بالرافضة ص (١٧٢) .

(٤) يقول محمد حسين آل كاشف الغطا (ت١٣٧٦) : « .. وبقيت أحكام كثيرة لم تحصل الدواعي والبواعث لبيانها إما لعدم الابتلاء بها في عصر النبوة أو لعدم اقتضاء المصلحة لنشرها ، والحاصل أن حكمة التدريج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة ، ولكنه سلام الله عليه أودعها عند أوصيائه كل وصي يعهد به إلى الآخر لينشره في الوقت المناسب له حسب الحكمة من عام مخصص ، أو مطلق مقيد ، أو مجمل مبين ، إلى أمثال ذلك .. » .

أصل الشيعة وأصولها (ص٧٩) . وكتب القوم طافحة بهذا المعتقد .

(٥) في « ن » : « نقول » .

(٦) في « ن » : « لا يفيد » .

(٧) في « ن » : « يفيد » .

(فالله)[١] تعالى قد ذم الظن المجرد وأهله فقال تعالى : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ[٢] ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾[٣] .

فأخبر أن الظن لا يوافق الحق ولا يطابقه .

وقال تعالى : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾[٤] .

وقال أهل النار : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾[٥] .

فلو كان ما أخبر الله تعالى به عن أسمائه وصفاته واليوم الآخر وأحوال الأمم وعقوباتهم (لا يفيد)[٦] إلا ظنا لكان المؤمنون إن يظنون إلا ظنا وما هم بمستيقنين ، ولكان قوله تعالى : ﴿ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾[٧](خبراً)[٨] غير مطابق .

فإن علمهم بالآخرة إنما استفادوه من الأدلة اللفظية لا سيما وجمهور المتكلمين[٩] يصرحون بأن المعاد إنما عُلم بالنقل[١٠] .

(١) في « ت » : « فإن الله » .

(٢) في « ت » : « عن » .

(٣) سورة النجم آية (٢٨) .

(٤) سورة النجم آية (٢٣) .

(٥) سورة الجاثية آية (٣٢) .

(٦) في « ت » : « لا تفيد » .

(٧) سورة البقرة آية (٤) .

(٨) في « ت » و « ن » : « خبرٌ » والمثبت من « د » .

(٩) سبق التعريف بهم ص (٢٢) .

(١٠) انظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص١٣٢) وما بعدها ، والمسائل الخمسون (ص٦٥) والمواقف (ص٣٧٢ ـ ٣٧٣) .

فإذا كان النقل لا يفيد يقيناً لم يكن في الأمة من يوقن بالآخرة ، (إذ)[١] الأدلة العقلية لا مدخل (لها)[٢] فيها ، وكفى بهذا بطلانا وفسادا .

والله تعالى لم يكتف من عباده بالظن بل أمرهم بالعلم كقوله : ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[٣] وقوله : ﴿ ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾[٤] وقوله : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُۗ ﴾[٥] ونظائر ذلك .

وإنما يجوز اتباع الظن في بعض (المواضع)[٦] للحاجة ، كحادثة يخفى على المجتهد حكمها ، أو في الأمور الجزئية كتقويم السلع ونحوه ، وأما ما بينه الله في كتابه على لسان رسوله فمن لم يتيقنه[٧] بل ظنه ظنا ، فهو من أهل الوعيد ليس هو[٨] من أهل الإيمان ، فلو كانت الأدلة اللفظية لا تفيد[٩] اليقين لكان ما بينه الله ورسوله بالكتاب والسنة لم يتيقنه أحد من الأمة .

---

(١) في « ن » : « إذا » .

(٢) في « د » و « ن » : « له » .

(٣) سورة محمد آية (١٩) .

(٤) سورة المائدة آية (٩٨) .

(٥) سورة البقرة آية (٢٢٣) .

(٦) في « ت » : « مواضع » .

(٧) في « د » و « ن » : « يتبينه » ، والمثبت من « ت » وهامش « د » ولعله الصواب ، وانظر الأصل : الصواعق (٢/ ٧٤٠) .

(٨) قوله : « هو » ليس في « ت » .

(٩) في « ن » : « لا يفيد » .

[دلالة الأدلة اللفظية لا تتوقف على نقل اللغة]

الثامن والأربعون[١] : قوله[٢] : « إن العلم بمدلول الأدلة اللفظية موقوف على نقل اللغة »[٣] كلام ظاهر البطلان ، فإن دلالة القرآن والسنة على معانيهما[٤] من جنس دلالة لغة كل قوم على ما يعرفونه ويعتادونه من تلك اللغة ، وهذا لا يختص بالعرب ، بل هو أمر ضروري لجميع بني آدم ، إنما يتوقف العلم بمدلول ألفاظهم على كونهم من أهل تلك اللغة التي وقع بينهم بها التخاطب ، ولهذا لم يرسل الله رسولا إلا بلسان قومه ليبين لهم ، فتقوم[٥] عليهم الحجة بما فهموه من خطابه لهم .

فدلالة اللفظ هي العلم بقصد المتكلم به .

ويراد بالدلالة أمران :

نقل[٦] الدال وكون اللفظ بحيث يفهم معنى ، ولهذا يقال : دله بكلامه دلالة ودل الكلام على هذا دلالة . فالمتكلم دال بكلامه وكلامه دال بنظامه وذلك يعرف من عادة المتكلم في ألفاظه ، فإذا [٣٥/ب] كانت عادته أنه يعني بهذا اللفظ هذا المعنى علمنا متى خاطبنا به أنه أراده من وجهين :

أحدهما : أن دلالة اللفظ مبناها على عادة المتكلم التي يقصدها بألفاظه ،

---

(١) هذا الوجه هو التاسع والأربعون في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٤٢) .

(٢) يعني الرازي .

(٣) قال الرازي في الأربعين (٢/ ٢٥٢) : « إن التمسك بالدلائل اللفظية موقوف على معرفة اللغات ، واللغات منقولة برواية الآحاد لا بالتواتر . . » .

وانظر ما سبق ذكره .

(٤) في « ت » : « معانيها » .

(٥) في « ن » : « فيقوم » .

(٦) في النسخ الخطية : « فعل » والمثبت من الأصل : الصواعق (٢/ ٧٤٣) . ولعله الصواب .

وكذا على مراده بلغته التي عادته أن يتكلم بها ، فإذا عرف السامع ذلك المعنى وعرف أن عادة المتكلم إذا تكلم بذلك اللفظ أن يقصده ، علم أنه مراده قطعا وإلا لم يعلم مراد متكلم أبدا وهو محال .

الثاني : أن المتكلم إذا كان قصده إفهام المخاطبين كلامه وعلم المخاطب السامع من طريقته وصفته أن ذلك قصده لا أن قصده التلبيس[1] أفاده مجموع العلمين اليقين بمراده ولم يشك فيه ، ولو تخلف عنه العلم لكان قادحا في أحد العلمين إما قادحا في علمه بموضوع[2] ذلك اللفظ ، وإما في علمه بعبارة المتكلم به وصفاته وقصده ، فمتى عرف موضوعه وعرف عادة المتكلم به أفاده ذلك القطع ، يوضحه :

[استحالة التلبيس والتدليس في كلام الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام]

الوجه التاسع والأربعون[3] : أن السامع متى سمع المتكلم يقول لبست ثوبا ، وركبت فرسا ، وأكلت لحما ، وهو عالم بمدلول هذه الألفاظ من عُرف المتكلم وعالم أن المتكلم لا يقصد بقوله « لبست ثوبا » معنى « ذبحت شاة » ، ولا من قوله « ركبت فرسا » معنى « لبست ثوبا » ، علم مراده قطعا ، فإنه يعلم أنه من قصد خلاف ذلك عد ملبسا مدلسا لا مبينا مفهما ، وهذا مستحيل على الله ورسوله أعظم استحالة ، وإن جاز على أهل التخاطب فيما بينهم .

فإذاً إفادة كلام الله ورسوله اليقين فوق استفادة ذلك من كلام كل متكلم ، وهو أدل على كلام الله ورسوله من دلالة كلام غيره على مراده ، وكلما كان السامع أعرف بالمتكلم وقصده وبيانه وعادته كان استفادته للعلم بمراده أكمل وأتم .

---

(١) في « ت » : « تلبيس » .

(٢) في « ت » : « في موضوع » .

(٣) هذا الوجه هو الخمسون في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٤٤) .

[بيان أن فهم الأدلة اللفظية لا يتوقف على نقل النحو والصرف]

الخمسون[١]: أن قوله[٢] : « إن فهم الأدلة اللفظية موقوف على نقل النحو والتصريف »[٣] جوابه أن القرآن قد نقل إعرابه كما نقلت ألفاظه ومعانيه لا فرق في ذلك كله ، فألفاظه متواترة وإعرابه متواتر[٤] ونقل معانيه أظهر من نقل ألفاظه وإعرابه كما تقدم بيانه ، ونقل جميع ذلك بالتواتر أصح من نقل كل لغة نقلها ناقل على وجه الأرض ، وقواعد الإعراب والتصريف الصحيحة مستفادة منه ، مأخوذة من إعرابه وتصريفه ، وهو الشاهد على صحة غيرها مما يحتج له بها ، فهو الحجة لها

---

(١) هذا الوجه هو الثالث والخمسون في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٤٦) .

(٢) يعني الرازي .

(٣) قال الرازي في المطالب العالية (٩/ ١١٤) : « إن التمسك بالدلائل اللفظية يتوقف على نقل مفردات اللغة ونقل النحو والتصريف » .

وانظر ما سبق ذكره ص (٢٢٢) مع التعليق (٣) .

(٤) أي معناه وبيانه ، فإن من معاني كلمة (الإعراب) في العربية : البيان والوضوح كما قال الشاعر :

وأعربت عن نفسي وجئت مبينا لأخبركم ما حل بالقلب من وجد

ذكره بعض شراح الآجرومية .

قال الإمام الزركشي في البرهان (٢/ ١٢٥) : « لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه ، وأما في محله ووضعه وترتيبه فعند المحققين من علماء أهل السنة كذلك ، أي يجب أن يكون متواترا ، فإن العلم اليقيني حاصل أن العادة قاضية بأن مثل هذا الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . . فمستحيل ألا يكون متواترا في ذلك كله ، إذ الدواعي تتوافر على نقله على وجه التواتر . . » .

وينظر : معجمات اللغة في مادة (عرب) ، وكذا شرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان عليه (١/ ٤٧) وجلاء العينين للآلوسي (ص٢٨٦ ـ ٢٨٧) وحاشية ابن الحاج على متن الأجرومية (ص٢٣) .

والشاهد ، وشواهد الإعراب والمعاني منه أقوى وأصح من الشواهد من غيره حتى إن[1]فيه من قواعد الإعراب وقواعد المعاني والبيان ما لم يشتمل عليه ضوابط النحاة وأهل علم المعاني .

فبطل قول هؤلاء : « إن الأدلة اللفظية تتوقف دلالتها على عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ »[2] ، يوضحه :

[بيان أن عامة الألفاظ القرآن الكريم منقول معناها وإعرابها بالتواتر]

الحادي والخمسون[3] : هب أنه يحتاج إلى نقل ذلك ، [٣٦/أ] لكن عامة ألفاظ القرآن منقول معناها وإعرابها بالتواتر[4] لا يحتاج الناس فيه إلى النقل عن عدول أهل العربية كالخليل[5] وسيبويه[6]

(١) في « ت » : « إنه » .

(٢) كما قاله الرازي نصا في كتابه المحصل (ص١٤٢) .
وانظر ما سبق ذكره ص (٢٢٤) مع التعليق (٣) .

(٣) هذا الوجه هو الرابع والخمسون في الأصل : الصواعق (٧٤٨/٢) .

(٤) انظر ما سبق قريباص (٢٢٤) مع التعليق رقم (٤).

(٥) هو الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي اليحمدي ويقال الباهلي البصري الإمام العلم الصدوق ، صاحب العربية ومنشئ العروض ، كان دينا ورعا قانعا متواضعا ، وهو أستاذ سيبويه ، ولد في البصرة سنة (١٠٠) ومات بها سنة (١٧٠) ، وقيل غير ذلك . أخرج له ابن ماجه في التفسير .
الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٠) وتهذيب الكمال (٨/ ٣٢٦ ـ ٣٣٣) والسير (٧/ ٤٢٩ ـ ٤٣١) وتقريب التهذيب (ص١٣٥) .

(٦) هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر وأبو الحسن الفارسي ثم البصري الحارثي بالولاء ، إمام العربية لغة ونحوا ، أخذ عنه جمع منهم الخليل الذي تتلمذ له وتخرج به ، كان مولده في البيضاء إحدى قرى شيراز سنة (١٤٨) ووفاته في فارس سنة (١٨٨) ، وفي هذين التاريخين اختلاف كبير .
طبقات النحويين واللغويين (ص٦٦ ـ ٧٢) وإنباه الرواة (٢/ ٣٤٦ ـ ٣٦٠) ووفيات =

والأصمعي[١] ، وأبي عبيدة[٢]، والكسائي[٣] ، والفراء[٤] .

حتى الألفاظ الغريبة في القرآن مثل : ﴿ أُبْسِلُوا ﴾[٥] ، و﴿ قِسْمَةٌ

= الأعيان (١/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨) وبغية الوعاه (٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠) .

(١) هو عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع أبو سعيد الباهلي البصري ، الإمام العلم الحافظ ، حجة الأدب وراوية العرب ، وثقه ابن معين وغيره ، كان مولده في البصرة سنة بضع وعشرين ومائة وفيها مات سنة (٢١٥) أو في التي تليها . أخرج له مسلم في المقدمة وأبو داود والترمذي في السنن وذكر له البخاري قولا في صحيحه في آخر باب رفع الأمانة من كتاب الرقاق (ص١٣٧١) .

الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٣) وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٢ ـ ٣٩٤) والسير (١٠/ ١٧٥ ـ ١٨١) وتقريب التهذيب (ص٣٠٥) .

(٢) هو معمر بن المثنى ، وقد تقدمت ترجمته ص (١٨) .

(٣) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز أبو الحسن الكوفي مولى بني أسد ، شيخ القراءة والعربية ، مؤدب ولد الرشيد ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، لقب بالكسائي لكساءٍ أحرم فيه ، أو أنه كان يلتف في كساءٍ أيام تلاوته على حمزة الزيات ، ولد في حدود (١٢٠) ومات بالري سنة (١٨٩) على الصحيح .

الجرح والتعديل (٦/ ١٨٢) وطبقات النحويين واللغويين (ص١٢٧ ـ ١٣٠) والسير (٩/ ١٣١ ـ ١٣٤) وطبقات القراء (١/ ١٤٩ ـ ١٥٧) .

(٤) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا الديلمي الأسدي مولاهم ، الكوفي نزيل بغداد العلامة اللغوي النحوي الأديب الفقيه الثقة ، ولد في الكوفة سنة (١٤٤) وتوفي في طريق مكة سنة (٢٠٧) .

طبقات النحويين واللغويين (ص١٣١ ـ ١٣٣) وإنباه الرواه (٤/ ٧ ـ ٢٣) والسير (١٠/ ١١٨ ـ ١٢١) وبغية الوعاه (٢/ ٣٣٣) .

(٥) في « ت » : « أبلسوا » .

والآية وردت في قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا ﴾ سورة الأنعام آية (٧٠) قال العلامة السمين الحلبي في عمدة الحفاظ (١/ ٢١٦) مادة : (بسل) : « البسل منع الشيء وانضمامه ، ولدلالته على المنع قيل للمحرم والمرتهن : المبسل ، ومنه قوله =

﴿ضِيزَىٰ﴾[(١)] و﴿عَسْعَسَ﴾[(٢)] ونحوها ، معانيها منقولة في اللغة بالتواتر لا يختص بنقلها الواحد والاثنان ، فلم تتوقف[(٣)] دلالتها على عصمة رواة معانيها . فكيف في الألفاظ الشهيرة كالشمس والقمر والليل والنهار والبر والبحر والجبال ، فهذه الدعوى باطلة في الألفاظ الغريبة والشهيرة .

[الاختلاف في لفظ الجلالة هل مشتق أم جـــامد]

الثاني والخمسون[(٤)] : أن أصحاب هذا القانون قالوا : أظهر الألفاظ لفظ « الله » ، وقد اختلف الناس فيه أعظم اختلاف هل [هو][(٥)] مشتق

= تعالى : ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾ أي تمنع الثواب ، أو هي مرتهنة بكسبها ، ومنه قوله تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ وقيل : تبسل نفس أي تسلم للهلكة ، والمستبسل : الذي يقع في مكروه ولا مخلص له منه ، وأبسل فلان بجريرته أي أسلم للتهلكة . وقوله : ﴿أُبْسِلُوا۟ بِمَا كَسَبُوا۟﴾ يحتمل كل ذلك! » .

وانظر : مفردات الراغب (ص١٢٣ ـ ١٢٤) المادة نفسها . ومعترك الأقران (١/ ٥٥٥) .

(١) سورة النجم آية (٢٢) .

ومعنى « ضيزى » : ناقصة ، وقيل جائرة .

انظر : مفردات الراغب وعمدة الحفاظ جميعا في مادة (ضيز) ومعترك الأقران (٢/ ٦٢٤) .

(٢) سورة التكوير آية (١٧) .

ومعنى « عسعس » : يقال عسعس الليل إذا أدبر ، وعسعس إذا أقبل . قال الفراء : « أجمع المفسرون على أن معنى (عسعس) (أدبر) » . وقال أبو عبيدة : « عسعس : أدبر وأقبل جميعا » .

انظر الأضداد للأنباري (ص٣٢ ـ ٣٣) وكتاب الأضداد لأبي الطيب اللغوي (٢/ ٤٨٨ ـ ٤٩١) ومفردات الراغب (ص٥٦٦) ومعترك الأقران (٢/ ٦٥٠ ـ ٦٥١) .

(٣) في « ن » : « يتوقف » .

(٤) هذا الوجه هو الخامس والخمسون في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٤٩) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

أم لا[١] ؟ وهل هو مشتق من التأله أو من الوله أو من لاه إذا احتجب ؟[٢]

[بيان اشتقاق اسم الصلاة]

وكذلك اسم الصلاة وفيه من الاختلاف ما فيه ، هل هو مشتق من الدعاء

---

(١) اختلف في لفظ الجلالة هل هو مرتجل أو مشتق ؟ فممن ذهب إلى الأول الزجاج في تفسير أسماء الله الحسنى (ص٢٥) وابن العربي المالكي في الأمد الأقصى خ (ق١٨/أ - ٢٠/ب) والسهيلي في نتائج الفكر (ص٥١ - ٥٢) ، ومال إليه الغزالي في المقصد الأسنى (ص٦٠) . وذهب جماعة من أهل العلم إلى اشتقاقه منهم الخليل بن أحمد وسيبويه ويونس بن حبيب والكسائي وقطرب والفراء والأخفش وغيرهم ، وإن كانوا قد اختلفوا في أصل اشتقاقه .

قال المؤلف رحمه الله تعالى في بدائع الفوائد (١/ ٢٢ - ٢٣) : « زعم السهيلي وشيخه أبو بكر ابن العربي أن اسم الله غير مشتق لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها ، واسمه تعالى قديم ، والقديم لا مادة له ، فيستحيل الاشتقاق ، ولا ريب أنه إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى وأنه مستمد من أصل آخر فهو باطل ، ولكن الذين قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى ولا ألَمّ بقلوبهم ، وإنما أرادوا أنه دال على صفة له تعالى وهي الإلهية كسائر أسمائه الحسنى كالعليم والقدير والغفور والرحيم والسميع والبصير ، فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب وهي قديمة والقديم لا مادة له ، فما كان جوابكم عن هذه الأسماء فهو جواب القائلين باشتقاق اسمه « الله » ، ثم الجواب عن الجميع أننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله ، وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلا وفرعا ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر ، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة . . » الخ .

وقال في المصدر نفسه (٢/ ٢٤٩) : « . . وأما الإله فهو الجامع لجميع صفات الكمال ونعوت الجلال فيدخل في هذا الاسم جميع الأسماء الحسنى ولهذا كان القول الصحيح أن (الله) أصله الإله كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه إلا من شذ منهم » ويراجع القصيدة النونية بشرح ابن عيسى (٢/ ١٠٧ - ١٠٩) .

(٢) ينظر : اشتقاق أسماء الله الحسنى (ص٢٣ - ٣٢) والأمد الأقصى خ (١/ ق١٨ - ٢٠/أ) والدر المصون (١/ ٢٤ - ٢٧) .

أو من الاتباع أو من تحريك الصلوين[١] .

فإذا[٢] كان هذا في أظهر الأسماء فما الظن بغيره ؟

فتأمل هذا الوهم والإيهام واللبس والتلبيس ، فإن جميع أهل الأرض

---

(١) في « ن » : « الصلوتين » ، والمثبت من « د » و « ت » ، وهو الصواب .
والصلوان : جانبا العصعص من عن يمين وشمال ، قال الزبيدي في التاج مادة (صلو) (٦٠٨/١٩) : « وهما مكتنفا ذنب الفرس وغيره مما يجري مجرى ذلك .. » .
ونقل ابن جني في المحتسب (١٨٧/١) عن أبي علي الفارسي قوله : « الصلاة من الصلوين ، قال : وذلك لأن أول ما يشاهد من أحوال الصلاة إنما هو تحريك الصلوين للركوع ، فأما القيام فلا يخص الصلاة دون غيرها ، وهو حسن » .
وقال ابن خالويه في شرح مقصورة ابن دريد (ص٢٤٧) : « والصلاة : موضع الردف وهما الصلوان ، ولذلك سمي المصلي لأنه إذا ركع رفع صلاه ، والصلاة خمسة أشياء : هذه المعروفة ، والصلاة الدعاء ، والصلاة الرحمة من الله تبارك وتعالى ، والصلاة بيت النصارى يقال له : أصلوتا ، ومنه قوله تقدست أسماؤه ﴿ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ ﴾ ، والصلاة أحد الصلوين وهما عن يمين الردف ويساره من الفرس ، ولذلك سمي السابق من الخيل المُجَلِّي والثاني المُصلي لأنه يأتي ورأسه عند صلوى السابق ، وكذلك قالوا : « سبق أبو بكر وصلى عمر » . وتكتب الصلا بالألف لأن ألفه مبدلة من واو .. » .
وقال ابن عطية في المحرر الوجيز (١٠١/١ ـ ١٠٢) : « .. وقال قوم هي مأخوذة من الصلا وهو عرق في وسط الظهر ويفترق عند العجب فيكتنفه ، ومنه أخذ المصلي في سبق الخيل لأنه يأتي مع صلوي السابق ، فاشتقت الصلاة منه ، إما لأنها جاءت ثانية للإيمان فشبهت بالمصلي من الخيل ، وإما لأن الراكع والساجد تنثني صلواه .. » الخ .
ويراجع : خلق الإنسان لثابت (ص٣٠٣ ـ ٣٠٤) والزاهر للأنباري (١٣١/١) وصناعة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص٣٠٢) والتمهيد في أصول الفقه (٢٥٥/٢ ـ ٢٥٦) ونزهة الأعين النواظر (ص٣٩٣ ـ ٣٩٦) والنهاية لابن الأثير (٤٤/٣) ولسان العرب وتاج العروس في مادة (صلو) .

(٢) في « ت » : « وإذا » .

علمائهم[١] وجهالهم ومن يعرف الاشتقاق ومن لا[٢] يعرفه ، وعربهم وعجمهم يعلمون أن الله اسم لرب العالمين خالق السموات والأرض الذي يحيي ويميت وهو رب كل شيء ومليكه ، فهم لا يختلفون في أن هذا الاسم يراد به هذا المسمى ، وهو أظهر عندهم وأعرف وأشهر من كل اسم وضع لكل مسمى وإن كان الناس متنازعين في اشتقاقه[٣] فليس ذلك بنزاع منهم في معناه .

وكذلك الصلاة لم يتنازعوا في معناها الذي أراده الله ورسوله ، وإن اختلفوا في اشتقاقها[٤] ، وليس هذا نزاعا في وجه الدلالة عليه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾[٥] ، يقدره البصريون : كراهة أن تضلوا ، والكوفيون : لئلا تضلوا[٦] .

وكذلك اختلافهم في التنازع[٧] وأمثال ذلك إنما هو نزاع في وجه دلالة

(١) في « ن » و « ت » : « علماؤهم » وفي « د » : « علماهم » .

(٢) في « ت » : « لم » بدل « لا » .

(٣) انظر ما سبق .

(٤) كما سبقت الإشارة إليه قريبا .

(٥) سورة النساء آية (١٧٦) .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء (١/ ٢٩٧) والتبيان للعكبري (١/ ٤١٤) وتفسير البحر المحيط (٣/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩) والدر المصون (٤/ ١٧٦) وتفسير التحرير والتنوير (٦/ ٦٧ ـ ٦٨) جميعهم عند الآية المذكورة .

وقد رجح المؤلف ابن القيم في رسالته التبوكية (ص١٠٣) رأي البصريين فقال : « وقول البصريين أحسن وأظهر » . وذكر المسألة أيضاً في مصنفه شفاء العليل (ص٣٩٦ ـ ٣٩٧) وفي الطرق الحكمية (ص١٢٧) .

(٧) التنازع : ويسمى أيضاً الإعمال ، قال ابن هشام في شرح قطر الندى (ص٢٧٥) : « وضابطه أن يتقدم عاملان أو أكثر ، ويتأخر معمول أو أكثر ، ويكون كل من =

اللفظ على ذلك المعنى مع اتفاقهم على أن المعنى واحد ، وهذا اللفظ لا يخرج اللفظ عن إفادته السامع اليقين بمسماه .

[مدار الأمور العشرة عند الرازي وغيره في فهم الدليل السمعي على أن الدليل اللفظي يحتمل أكثر من معنى]

الثالث والخمسون[١] : أن يقول[٢] : هذه الوجوه العشرة[٣] مدارها على حرف واحد ، وهو أن الدليل اللفظي يحتمل أزيد من معنى واحد ، فلا يقطع بإرادة [المعنى][٤] الواحد .

فنقول : من المعلوم أن أهل اللغة لم يشرعوا للمتكلم أن يتكلم بما يريد به خلاف ظاهره إلا مع قرينة تبين المراد ، والمجاز إنما يدل مع القرينة بخلاف الحقيقة فإنها تدل مع التجرد .

وكذلك الحذف والإضمار لا يجوز إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه[٥] .

وكذلك التخصيص ليس لأحد أن يدعيه إلا مع قرينة تدل عليه فلا يسوغ العقلاء لأحدٍ أن يقول : جاءني زيد وهو يريد ابن زيد إلا مع قرينة ، كما

= المتقدم طالبا لذلك المتأخر » .

وانظر : شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ١٥٧) وما بعدها ، والمعجم المفصل في النحو العربي (١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٥) .

(١) هذا الوجه هو السادس والخمسون في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٥١) .

(٢) في « ت » : « نقول » .

(٣) يعني المقدمات التي ذكرها الرازي في كون الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة . راجع ما سبق .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) الحذف لغة : الإسقاط ، ومنه حذفت الشعر إذا أخذت منه .

واصطلاحا : « إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل ، والفرق بينه وبين الإضمار أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ » .

قاله الزركشي في البرهان (٣/ ١٠٢) .

في قوله : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[(١)] واسأل العير[(٢)] عند من يقول [٣٦/ ب] إنه من هذا الباب ، فإنه يقول : القرية والعير لا يسألان ، فعلم أنه أراد أهلهما[(٣)] ، ومن جعل القرية اسماً للسكان[(٤)] والمسكن والعير اسما للركبان والمركوب لم يحتج إلى هذا التقدير[(٥)] ، وإذا كانت هذه الأنواع لا تجوز[(٦)] مع تجرد الكلام عن القرائن المبينة للمراد ، فحيث تجردت علمنا قطعا أنه لم يرد بها ذلك ، وليس لقائل أن يقول : قد تكون القرائن[(٧)] موجودة ولا علم لنا بها ، لأن من القرائن ما يجب أن يكون لفظيا كمخصصات الأعداد وغيرها ، ومنها ما يكون معنويا كالقرائن الحالية والعقلية[(٨)] . والنوعان لا بد أن يكونا ظاهرين للمخاطب ليفهم مع تلك القرائن مراد المتكلم ، فإذا تجرد الكلام عن القرائن فإن معناه المراد عند التجرد

---

(١) سورة يوسف آية (٨٢) .

(٢) في الآية الكريمة : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴾ سورة يوسف آية (٨٢) .

(٣) في « ت » : « أهلها » .

(٤) في « ت » : « للساكن » .

(٥) انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (ص١٧٣ ـ ١٧٤) والحقيقة والمجاز لابن تيمية ، وهو ضمن مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٦٣) والتوقيف للمناوي (ص٥٨١) .

(٦) في « ن » : « لا يجوز » .

(٧) في « ت » : « من القرائن » .

(٨) انظر بيان القرينة الحالية والعقلية في التعريفات (ص١٧٤) ومعجم علوم اللغة العربية (ص٣١٦) .

وقد قال العلامة ابن الوزير في إيثار الحق على الخلق (ص١٥٥ ـ ١٥٦) بعد أن ذكر قرائن المجاز الثلاث : « وأمارة الدعوى الباطلة تجردها عن أحد هذه القرائن » .

وإذا اقترن بتلك القرائن فهم معناه المراد عند الاقتران فلم يقع لبس في الكلام المجرد ولا في الكلام المقيد ، إذ كل من النوعين مفهم لمعناه المختص به .

وقد اتفقت اللغة والشرع على أن اللفظ المجرد إنما يراد به ما ظهر منه ، وأن ما يقدر من احتمال مجاز أو اشتراك أو حذف أو إضمار ونحوه إنما[1] يقع مع القرينة ، أما مع عدمها فلا ، والمراد معلوم على التقديرين ، يوضحه :

[بيان أن في القرآن ألفاظا استعملت في معان لم تكن تعرفها العـرب]

الرابع والخمسون[2] : أن غاية ما يقال أن في القرآن ألفاظا استعملت في معانٍ لم تكن العرب تعرفها ، وهي الأسماء الشرعية كالصلاة والزكاة [والصيام][3] والاعتكاف ونحوها ، والأسماء الدينية كالإيمان والإسلام والكفر والنفاق ونحوها ، وأسماء مجملة لم يرد ظاهرها كالسارق والسارقة والزاني والزانية ونحوها ، وأسماء مشتركة كالقرء[4] وعسعس[5] ونحوهما ، فهذه الأسماء لا تفيد اليقين بالمراد منها .

[الأسماء الجارية في القرآن على ثلاثة أنواع]

فيقال : هذه الأسماء جارية في القرآن **ثلاثة أنواع** :

[النوع الأول]

نوع بيانه معه ، فهو مع بيانه يفيد اليقين بالمراد منه .

---

(١) في « د » و « ن » : « وإنما » .

(٢) هذا الوجه هو السابع والخمسون في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٥٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) القرء : حرف من الأضداد ، يقال القرء للطهر وهو مذهب أهل الحجاز ، والقرء للحيض وهو مذهب أهل العراق ، ويقال في جمعه : أقراء وقروء .
الأضداد للأنباري (ص٢٧) وانظر : كتاب الأضداد للأصمعي (ص٥ ـ ٧) ولابن السكيت (ص١٦٣ ـ ١٦٦) .

(٥) راجع ما سبق ص (٢٢٧) مع التعليق (٢) .

[النوع الثاني] ونوع بيانه في آية[١] أخرى ، فيستفاد اليقين من مجموع الآيتين .

[النوع الثالث] ونوع بيانه موكول إلى الرسول ﷺ ، فيستفاد اليقين من المراد منه ببيان الرسول ﷺ . ولم نقل نحن ولا أحد من العقلاء إن كل لفظٍ لفظٍ فهو مفيد اليقين بالمراد منه بمجرده من غير احتياج إلى لفظ آخر متصل به أو منفصل عنه ، بل نقول[٢] : إن مراد المتكلم يعلم من لفظه المجرد [تارة][٣] والمقرون تارة ، ومنه ومن لفظ آخر يفيدان اليقين بمراده تارة ، ومنه ومن بيان آخر بالفعل أو القول يحيل المتكلم عليه تارة ، وليس في القرآن خطاب أريد منه العلم بمدلوله إلا وهو داخل في هذه الأقسام .

فالبيان المقترن كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾[٤] ، وكقوله : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[٥] ، وقوله : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[٦] [٣٧/أ] ونظائر ذلك .

والبيان المنفصل كقوله : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[٧] ، وقوله : ﴿ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ ﴾[٨]، مع قوله : ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ

---

(١) في « ت » : « في آيات » .

(٢) في « ن » : « يقول » .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٢/ ٧٥٤) .

(٤) سورة البقرة آية (١٨٧) .

(٥) سورة النساء آية (٩٥) .

(٦) سورة العنكبوت آية (١٤) .

(٧) سورة البقرة آية (٢٣٣) .

(٨) سورة لقمان آية (١٤) .

ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾(١) . فأفاد مجموع اللفظين البيان بأن [أقل](٢) مدة الحمل ستة أشهر .

وكذلك قوله : ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾(٣) مع قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾(٤) وأنه من لا ولد له ولا والد له وإن علا . وكذلك قوله : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾(٥) مع قوله : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾(٦) أفاد مجموع الخطابين في الرجعيات دون البوائن . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ * وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾(٧) مع قوله : ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ * وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ * وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ ﴾(٨) فإن مجموع الخطابين يفيد أن العلم بأن الرب سبحانه أقسم بإدبار هذا وإقبال هذا ، أو إقبال كل منهما على من فسر ﴿ أَدْبَرَ ﴾(٩) أنه دبر النهار ، أي جاء في دبره ، و﴿ عَسْعَسَ ﴾ بأقبل ، فعلى هذا القول يكون القسم بإقبال الليل

---

(١) سورة الأحقاف آية (١٥) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » .

(٣) سورة النساء آية (١٢) .

(٤) سورة النساء آية (١٧٦) .

(٥) سورة الطلاق آية (٦) .

(٦) سورة الطلاق آية (٢) .

(٧) سورة التكوير الآيتان (١٧ ، ١٨) .

(٨) سورة المدثر الآيات (٣٢ ـ ٣٤) .

(٩) في النسخ الخطية : « دبر » والمثبت من الأصل : الصواعق (٢/ ٧٥٧) وهو الصوب كما في الآية .

وإقبال النهار [وعلى القول الأول يكون قد وقع الإقسام بإدبار الليل وإقبال النهار][١] . وقد يقال : وقع الإقسام في الآيتين بالنوعين[٢] .

وأما البيان الذي يحيل المتكلم عليه فكما أحال الله سبحانه على رسوله في بيان ما أمرهم به من الصلاة والزكاة والحج وفرائض الإسلام التي إنما علم مقاديرها وصفاتها وهيآتها من بيان الرسول ﷺ .

فلا يخرج خطاب القرآن عن هذه الوجوه الأربعة[٣] ، فصار الخطاب مع بيانه مفيدا لليقين بالمراد منه وإن لم يكن بيانه متصلا به .

[بيان أن قول النفاة لم يسبق إليه]

الخامس والخمسون[٤] : أن هذا القول الذي قاله أصحاب هذا القانون لم يعرف عن طائفة من طوائف بني آدم لا طوائف المسلمين ولا طوائف اليهود والنصارى ، ولا عن أحدٍ من أهل الملل قبل هؤلاء ، وذلك لظهور العلم بفساده ، فإنه يقدح فيما هو أظهر العلوم الضرورية لجميع الخلق . فإن بني آدم يتكلمون ويخاطب بعضهم بعضا مخاطبة ومكاتبة ، وقد أنطق الله تعالى بعض الجمادات وبعض الحيوانات بمثل نطق بني آدم ، فلم يسترب سامع النطق في حصول العلم واليقين به ، بل كان ذلك عنده من أعظم العلوم الضرورية ، فقالت النملة لأمة النمل : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾[٥] ، فلم يشك النمل ولا سليمان

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) وانظر للمؤلف مصنفه التبيان في أقسام القرآن (ص١٢٥) .

(٣) التي سلف ذكرها ، وهي أن مراد المتكلم يعلم من لفظه المجرد تارة ، والمقرون تارة ، ومنه ومن لفظٍ آخر يفيدان اليقين بمراده تارة ، ومنه ومن بيان آخر بالفعل أو القول يحيل المتكلم عليه تارة .

(٤) هذا الوجه هو التاسع والستون في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٧٧) .

(٥) سورة النمل آية (١٨) .

في مرادها وفهموه يقينا . ولما علم سليمان مرادها يقينا تبسم ضاحكا من قولها[١] [وخاطب الهدهد][٢] وخاطبهُ الهدهد ، فحصل للهدهد العلم اليقيني بمراد سليمان من كلامه .

وأرسل سليمان الهدية والكتاب وفعل ما حكى الله لما حصل له اليقين بمراد الهدهد (من كلامه)[٣] ، وأنطق [٣٧/ب] سبحانه الجبال مع داود بالتسبيح[٤] ، وعلم سليمان منطق الطير[٥] .

وأسمع[٦] الصحابة تسبيح الطعام مع رسول الله ﷺ .[٧] وأسمعَ رسولَهُ تسليمَ الحجر عليه[٨] . أفيقول مؤمن أو عاقل إن اليقين لم يحصل للسامع بشيءٍ من مدلول هذا الكلام ؟

---

(١) قال تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ سورة النمل آية (١٩) .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٢/ ٧٧٧) إذ به يتسق الكلام .

(٣) في « ت » : « بكلامه » .

وقد ذكر تعالى قصة سليمان عليه السلام مع الهدهد في سورة النمل الآيات (٢٠ ـ ٤٤) .

(٤) قال عزّ وجلّ : ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ﴾ سورة الأنبياء آية (٧٩) .

(٥) قال عزّ وجلّ : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ﴾ سورة النمل آية (١٦) .

(٦) في « ت » : « وسمع » .

(٧) كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفيه : « ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل » . أخرجه البخاري في المناقب ح٣٥٧٩ (ص٧٣٤) .

(٨) كما في حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم عليّ قبل أن أبعث ، إني لأعرفه الآن » .

أخرجه مسلم في الفضائل ح١ (٤/ ١٧٨٢) .

[بيان اضطراب النفاة في العقل]

السادس والخمسون[1] : أن أرباب هذا القانون الذين منعوا استفادة اليقين من كلام الله ورسوله مضطربون في العقل الذي يعارض النقل أشد الاضطراب ، فالفلاسفة[2] مع شدة اعتنائهم بالمعقولات أشد الناس اضطرابا في هذا الباب من طوائف أهل الملل ، ومن أراد معرفة ذلك فليقف على مقالاتهم في كتب أهل المقالات ، كالمقالات الكبرى للأشعري[3] ، والآراء والديانات للنوبختي[4]وغير ذلك .

---

(١) هذا الوجه هو الحادي والسبعون في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٨١) .

(٢) تقدم تعريفهم ص (٣١) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٨٢) : « كالمقالات الكبير » . وعند المؤلف في إغاثة اللهفان (٢/ ٣٧٦) : « المقالات الكبيرة » .

قلت : قد صنف الأشعري كتبا في موضوع المقالات هي :

أ ـ مقالات المسلمين المطبوع باسم مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين .

ب ـ جمل المقالات .

ج ـ مقالات الفلاسفة .

قال رحمه الله : « . . وألفنا كتابا في مقالات المسلمين يستوعب جميع اختلافهم ومقالاتهم وألفنا كتابا في جمل مقالات الملحدين وجمل أقاويل الموحدين سميناه كتاب جمل المقالات . . . وألفنا كتابا في مقالات الفلاسفة خاصة » .

تبيين كذب المفتري (ص١٣٠ ـ ١٣٤) .

وانظر : إغاثة اللهفان (٢/ ٣٧٦) .

(٤) في « ت » : « للمتوبخي » وهو خطأ .

والنوبختي هو الحسن بن موسى بن الحسن بن محمد أبو محمد ، فيلسوف شيعي متكلم . قال ابن النديم : « وكانت المعتزلة تدعيه والشيعة تدعيه ولكنه إلى حيز الشيعة ما هو . . » مات بعد الثلاثمائة .

أما كتابه الآراء والديانات فيعد إلى الآن من المصنفات المفقودة وهو لم يتمه ، إلا أن هناك نصوصا حفظت منه اقتبسها بعض العلماء كابن الجوزي في التلبيس والسيوطي في =

وأما المتكلمون[١] فاضطرابهم في هذا الباب من أشد اضطراب .

فتأمل اضطراب فرق الشيعة[٢] والخوارج[٣] والمعتزلة[٤]وطوائف أهل الكلام ، وكل منهم يدعي أن صريح العقل معه ، وأن مخالفه قد خرج عن صريح العقل ، فنحن نصدق جميعهم ونبطل عقل كل فرقة بعقل [الفرقة][٥] الأخرى .

= صون المنطق وغيرهما ، كما ذكره شيخ الإسلام في مواضع من كتبه كالمنهاج والدرء .
الفهرست لابن النديم (ص٢٥١ ـ ٢٥٢) والوافي بالوفيات (١٢/ ٢٨٠) ولسان الميزان (٢/ ٢٥٨) وهدية العارفين (١/ ٢٦٨) .

(١) سبق تعريفهم ص (٢٢) .

(٢) عرفهم الشهرستاني في الملل والنحل (١/ ١٦٩ ـ ١٧٠) بقوله : « الشيعة الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية ، إما جليا وإما خفيا ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده ، وقالوا : ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم ، بل هي قضية أصولية ، وهي ركن الدين ، لا يجوز للرسل عليهم الصلاة والسلام إغفاله وإهماله ، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله . يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص ، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر ، والقول بالتولي والتبري قولا وفعلا وعقدا ، إلا في حال التقية . . وهم خمس فرق : كيسانية ، وزيدية ، وإمامية ، وغلاة ، وإسماعيلية ، وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال ، وبعضهم إلى السنة ، وبعضهم إلى التشبيه » .
وينظر : مقالات الإسلاميين (١/ ٦٥) وما بعدها ، والفرق بين الفرق (ص٢٩ ـ ٧٢) وإرشاد القاصد (ص٨٠) وما بعدها .

(٣) سبق تعريفهم ص (١٥٤) .

(٤) سبق تعريفهم ص (٢١) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

ثم نقول للجميع : بعقل مَن منكم يوزن كلام الله ورسوله ﷺ فما وافقه قبل وأقر عليه ، وما خالفه أول أو فوض إلى عقولكم ، [وأي عقولكم][1] هو إحدى المقدمات العشرة[2] الذي يتوقف إفادة كلام الله ورسوله لليقين على العلم بعدم معارضته له ، أَعَقل أرسطو[3] وشيعته ؟ أم عقل أفلاطون[4] ؟ أم فيثاغورس[5] ؟

(١) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٢/ ٧٨٣) .

(٢) انظر ما سبق .

(٣) هو أرسطوطاليس بن نيقوماخوس ، الفيلسوف اليوناني الملقب بالمعلم الأول ، ولد سنة ٣٨٤ ق م وأقام متعلما من أفلاطون وملازما له مدة عشرين سنة ، صنف كتبا في المنطق والحكمة والطبيعة وغيرها ، مات سنة (٣٢٢) ق م .

عيون الأنباء (١/ ٨٤ ـ ١٠٥) ونزهة الأرواح (١/ ١٨٨ ـ ٢٠٦) وموسوعة الفلسفة (١/ ٩٨ ـ ١٣٢) ومعجم الفلاسفة (ص٤٧ ـ ٥٢) .

(٤) هو أفلاطون بن أرستون ، الفيلسوف الطبيب اليوناني ، وفي اسمه لغات أخرى ، ولد في أثينا على أرجح الأقوال نحو سنة (٤٢٧) أو (٤٢٨) ق م ، وتتلمذ على سقراط وتأثر به في تنشئته الفلسفية ، وكان يُعلم أتباعه وهو ماشٍ ، فسموا بالمشائين ، صنف في الجدل والطبيعة والأخلاق ، وذهب في كتبه الفلسفية إلى الرمز والإغلاق ، مات سنة (٣٤٧) أو (٣٤٨) ق م .

الإحالات السابقة بنفس ترتيبها (١/ ٧٨ ـ ٨٤) ، (١/ ١٦٨ ـ ١٨٧) ، (١/ ١٥٤ ـ ٢٠٩) ، (ص٦٤ ـ ٧٠) .

(٥) في « ت » : « فياغورس » .

وهو فيثاغورس بن منيسارخوس ، فيلسوف يوناني ، ولد بين سنة (٥٨٠) و (٥٧٠) ق م ، وأسس مدرسة الفلسفة التي تعرف بالمدرسة الإيطالية القديمة ، ألف كتبا كثيرة في الفلسفة والرياضة والهندسة . مات سنة (٤٩٧) ق م .

الإحالات السابقة بنفس الترتيب (١/ ٦٠ ـ ٦٨) ، (١/ ٨٩ ـ ١١٨) ، وتاريخ الفلسفة اليونانية (ص٢٠ ـ ٢٦) ومعجم الفلاسفة (ص٤٤٣ ـ ٤٤٤) .

أم بقراط(١) ؟ أم الفارابي(٢) ؟ أم ابن سينا(٣)؟ أم محمد بن زكريا(٤) ؟ أم

(١) هو بقراط أو أبقراط بن إيراقليدس بن أبقراط ، من أشهر الأطباء الأقدمين ، وأول من دون صناعة الطب وأظهرها ، ولد في جزيرة كوس اليونانية نحو (٤٦٠) ق م ، وقد صنف كتبا في الطب والأدواء وله فيه مقالات . مات سنة ٣٧٧ ق م .
الملل والنحل (٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٥) وإخبار العلماء للقفطي (ص٦٤ ـ ٦٧) وعيون الأنباء (١/ ٤١ ـ ٥٦) ونزهة الأرواح (١/ ٢١٧ ـ ٢٢٧) .

(٢) هو محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان أبو نصر ، ولد في مدينة فاراب بتركستان من بلاد الترك سنة (٢٦٠) رحل إلى بغداد فدرس بها المنطق والفلسفة والنحو والصرف والرياضيات ، وقد تميز بفهمه لفلسفة أرسطو وعنايته بها مما جعله يشرح كتبه ويضبط مقالاته حتى لقب بالمعلم الثاني كما لقب أرسطو بالمعلم الأول ، توفي الفارابي بدمشق سنة (٣٣٩) .
تاريخ حكماء الإسلام (ص٣٠ ـ ٣٥) وإخبار العلماء للقفطي (ص١٨٢ ـ ١٨٤) ونزهة الأرواح (٢/ ١٣ ـ ١٩) ومعجم الفلاسفة (ص٤١٦ ـ ٤١٧) .

(٣) لا يوجد في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٨٥) في هذا الموضع .
وابن سينا هو : الحسين بن عبد الله بن سينا أبو علي شرف الملك ، الفيلسوف الشهير الملقب بالشيخ الرئيس ، أشهر أطباء العرب وفلاسفتهم وهو من أصل فارسي ، ولد في إحدى قرى بخارى سنة (٣٧٠) ، وقد صنف في الطب والمنطق والطبيعيات والإلهيات وغيرها . قال فيه الذهبي في التاريخ (٢٨/ ٢٣٢) : « وقد كان ابن سينا آية في الذكاء ، وهو رأس الفلاسفة الإسلاميين الذين مشوا خلف العقول وخالفوا الرسول » . مات بهمذان في إيران سنة (٤٢٨) .
الإحالات السابقة بنفس الترتيب (ص٥٢ ـ ٧٢) ، (ص٢٦٨ ـ ٢٧٨) ، (٢/ ١٠٤ ـ ١١٨) ، (ص٢٣ ـ ٢٧) .

(٤) لا يوجد في الأصل : الصواعق في هذا الموضع .
وهو محمد بن زكريا أبو بكر الرازي الفيلسوف الطبيب صاحب التصانيف ، الملقب بطبيب المسلمين ، ولد بالري نحو سنة (٢٥٠) وبها نشأ وتعلم ، استوطن بغداد حتى مات بها سنة (٣١١) بعد أن عمي في آخر عمره . =

ثابت بن قرة[١]؟ أم جهم بن صفوان[٢]؟ أم النظام[٣]؟ أم العلاف[٤]؟ أم

= تاريخ حكماء الإسلام (ص٢١ ـ ٢٢) وإخبار العلماء (ص١٧٨ ـ ١٨٢) والسير (١٤/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥) والوافي بالوفيات (٣/ ٧٥ ـ ٧٧) .

(١) لا يوجد في الأصل : الصواعق في هذا الموضع .

وهو ثابت بن قرة بن زهرون أبو الحسن الحراني الصابئ صاحب التصانيف ، رياضي فيلسوف طبيب ، ولد بحران سنة (٢٢١) وبها نشأ ، ثم قصد بغداد واتصل بالخليفة العباسي المعتضد فأكرم وفادته ، مات ببغداد سنة (٢٨٨) . تاريخ حكماء الإسلام (ص٢٠ ـ ٢١) وإخبار العلماء (ص٨٠ ـ ٨٥) ونزهة الأرواح (٢/ ٤ ـ ٦) ومعجم الفلاسفة (ص٢٢٧) .

(٢) هو جهم بن صفوان السمرقندي أبو محرز الراسبي مولاهم ، رأس الجهمية وأس الضلالة . قال فيه الذهبي : « الضال المبتدع رأس الجهمية هلك في زمان أصغر التابعين ، وما علمته روى شيئا ، ولكنه زرع شرا عظيما ، قتله سلم بن أحوز سنة ١٢٨ » .

ميزان الاعتدال (١/ ٤٢٦) وخطط المقريزي (ص٣٤٩) ولسان الميزان (٢/ ١٤٢) وتاريخ الجهمية والمعتزلة (ص١٠) وما بعده .

(٣) هو إبراهيم بن سيار بن هانئ أبو إسحاق البصري المعروف بالنظام لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة ابن أخت أبي الهذيل العلاف ، من أئمة المعتزلة ومشاهيرهم ، وإليه تنسب النظامية إحدى فرقهم ، متهم بالزندقة والفسق ، ومما قاله فيه الذهبي : « ولم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم ، وقد كفره جماعة . . » . قلت : وقد كفره أكثر شيوخ المعتزلة كأبي الهذيل والجبائي والإسكافي وجعفر بن حرب ، وكتب السنة متظاهرة على تكفيره . كان مولد النظام سنة (١٨٥) ومات ما بين سنة (٢٢١) و(٢٣١)

الفرق بين الفرق (ص١٣١ ـ ١٥٠) والسير (١٠/ ٥٤١ ـ ٥٤٢) وطبقات المعتزلة (ص٤٩ ـ ٥٢) ولسان الميزان (١/ ٦٧) .

(٤) هو محمد بن الهذيل بن عبد الله الهذيل العلاف البصري شيخ المعتزلة وزعيم الفرقة الهذلية منهم ، مولده سنة (١٣٥) ، وقد أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل تلميذ واصل بن عطاء الغزال ، كان ينكر جميع الصفات حتى العلم والقدرة وقال : هما الله . مات سنة ٢٢٦ وقيل في التي تليها ، وقيل غير ذلك . =

الجبائي[١]؟ أم بشر المريسي[٢]؟ أم الإسكافي[٣]؟ أم ترضون[٤] بعقول المتأخرين الذين هذبوا العقليات ومخضوا زبدتها واختاروا لأنفسهم ، ولم

= الكتب السابقة حسب ترتيبها (ص١٢١ ـ ١٣٠) ، (١٠/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣) ، (ص ٤٤ ـ ٤٩) ، (٥/ ٤١٣ ـ ٤١٤) .

(١) تطلق هذه النسبة على اثنين من المعتزلة : أبٍ وولده ، فالأول هو محمد بن عبد الوهاب ابن سلام بن خالد أبو علي البصري الجُبَّائي نسبة إلى « جُبَّى » قرية بالبصرة ، من أشياخ المعتزلة ورئيس الطائفة الجبائية إحدى فرقهم ، مات بالبصرة سنة (٣٠٣) .
الفرق بين الفرق (ص١٨٣ ـ ١٨٤) والتبصير في الدين (ص٨٥ ـ ٨٦) والملل والنحل (١/ ٩٠ ـ ٩٦) وطبقات المعتزلة (ص٨٠ ـ ٨٥) .
والثاني : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب أبو هاشم رئيس معتزلة البصرة بعد أبيه ، وإليه تنسب البهشمية إحدى فرقهم ، وقد خالف أباه في مسائل عدة ، مولده في البصرة ، ووفاته في بغداد سنة (٣٢١) .
الكتب السابقة (ص١٨٤ ـ ٢٠١) ، (ص٨٦ ـ ٩٥) ، (١/ ٩٠ ـ ٩٦) ، (ص٩٤ ـ ٩٦) .

(٢) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي أبو عبد الرحمن العدوي مولاهم البغدادي ، شيخ الطائفة المريسية من المرجئة ، قال فيه الذهبي : « المتكلم المناظر البارع . . ونظر في الكلام فغلب عليه ، وانسلخ من الورع والتقوى ، وجرد القول بخلق القرآن ودعا إليه ، حتى كان عين الجهمية في عصره وعالمهم ، فمقته أهل العلم وكفره عدة ، ولم يدرك جهم بن صفوان بل تلقف مقالاته من أتباعه » اهـ مات في آخر سنة (٢١٨) .
السير (١٠/ ١٩٩ ـ ٢٠٢) وميزان الاعتدال (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣) والوافي بالوفيات (١٠/ ١٥١ ـ ١٥٢) ولسان الميزان (٢/ ٢٩ ـ ٣١) .

(٣) هو محمد بن عبد الله أبو جعفر السمرقندي ثم الإسكافي أحد أئمة المعتزلة ومتكلميهم ، وإليه تنسب فرقة الإسكافية ، مات سنة (٢٤٠) .
الفرق بين الفرق (ص١٦٩ ـ ١٧١) والتبصير في الدين (ص٧٩) والسير (١٠/ ٥٥٠ ـ ٥٥١) وطبقات المعتزلة (ص٧٨) .

(٤) في « ت » : « توصون » .

ترضوا[١] بعقول سائر من تقدم[٢] ؟

فهذا أفضلهم عندكم محمد بن عمر الرازي[٣]، فبأي معقولاته تَزِنُونَ نصوص الوحي ؟ وأنتم ترون اضطرابه فيها في كتبه أشد الاضطراب[٤] فلا يثبت[٥] على قول .

أم ترضون عقول القرامطة[٦] والباطنية[٧] والإسماعيلية[٨] .

أم عقول الاتحادية[٩] ؟

---

(١) في « ت » : « توصوا » وفي « ن » : « يرضوا » .

(٢) في « ن » : « يقدم » .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٤) .

(٤) في « ت » : « اضطراب » .

(٥) في « ن » : « تثبت » .

(٦) تقدم تعريفهم ص (١٢٤) .

(٧) تقدم تعريفهم ص (١٢٤) .

(٨) تقدم تعريفهم ص (١٧٢) .

(٩) الاتحاد : هو امتزاج الشيئين واختلاطهما حتى يصيرا شيئا واحدا .
تعريفات الجرجاني (ص٩) .
والاتحادية هم القائلون باتحاد الخالق بالمخلوق ، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا ، وهذا عندهم أعلى مقامات النفس ليصبح الواصل كأنه والبارئ شيء واحد ، فيخترق الحجب ويرى ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، فمذهبهم كما يقول شيخ الإسلام : « أن وجود المخلوق هو وجود الخالق لا يثبتون موجودين خلق أحدهما الآخر » ، ولهم في هذا المقام مقالات وأشعار مفادها الكفر والخروج من الملة . ولابن تيمية رحمه الله تعالى كتاب بغية المرتاد في الرد عليهم وبيان عورهم وإبطال شبههم ، وكذا كتاب : الرد على القائلين بوحدة الوجود للعلامة على القاري وكلاهما مطبوع متداول .
وانظر : مجموع الفتاوى (٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥) وإرشاد القاصد (ص٩١ ـ ٩٢) ودلائل =

فكل هؤلاء وأضعاف أضعافهم يدعي أن العقل الصريح معه ، وأن مخالفيه خرجوا عن صريح المعقول ، وهذه عقولهم تنادي عليهم[١] ، ولولا الإطالة لعرضناها على السامع عقلا عقلا ، وقد عرضها المعتنون بذكر المقالات . وهذه العقول إنما تفيد[٢] الريب والشك والحيرة والجهل المركب ، فإذا تعارض النقل وهذه العقول أخذنا بالنقل الصحيح ورمي بهذه العقول تحت [٣٨/أ] الأقدام ، وحُطت حيث حطها الله وأصحابها .

[أدلة القرآن والسنة نوعان]

السابع والخمسون[٣] : أن[٤] أدلة القرآن والسنة نوعان :

أحدهما : يدل بمجرد الخبر .

والثاني : يدل بطريق التنبيه على الدليل العقلي .

والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله الدالة على ربوبيته ووحدانيته ، وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته ، فآياته العيانية المشهودة في خلقه تدل على صدق النوع الأول وهو مجرد الخبر ، فلم يتجرد إخباره سبحانه عن آيات تدل على صدقها ، بل قد بين لعباده في كتابه من البراهين الدالة على صدقه وصدق رسوله ما فيه هدى وشفاء . فقول القائل[٥] : إن تلك الأدلة لا تفيد اليقين ، إن أراد به النوع المتضمن لذكر الأدلة العقلية ، فهذا من أعظم البهت والوقاحة ، فإن آيات الله التي جعلها أدلة وحججا

= التوحيد للقاسمي (ص٢٧٨ ـ ٢٨٢) وما سيأتي عند المؤلف ص (٣٢٠) تعليق (٥) .

(١) في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٩١) : « تنادي عليهم في كتبهم وكتب الناقلين عنهم » .

(٢) في « ن » : « يفيد » .

(٣) هذا الوجه هو الثالث والسبعون في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٩٣) .

(٤) في « ت » : « أن من » .

(٥) وهو الرازي ، انظر ما سبق ص (١٠٢) تعليق (٦) .

على وجوده ووحدانيته وصفات كماله إن لم تفد يقينا لم يفد دليل يقينا بمدلول أبدا ، وإن أراد به النوع الأول بمجرد الخبر ، فقد أقام الله سبحانه الأدلة القطعية على ثبوته ، فلم يحل عباده فيه على خبر مجرد لا يستفيدون ثبوته إلا من الخبر المجرد نفسه دون الدليل الدال على صدق الخبر ، وهذا غير الدليل العام الدال على صدقه فيما أخبر به ، بل هو الأدلة المتعددة الدالة على التوحيد وإثبات الصفات والنبوات والمعاد وأصول الإيمان ، فلا تجدُ كتابا قد تضمن من البراهين والأدلة العقلية على هذه المطالب ما تضمنه القرآن ، فأدلته (لفظية عقلية)[١] ، فإن لم تفد اليقين ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴾[٢] . ففي هذا كسر الطاغوت الأول ، وهو قولهم : إن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين .

كسر الطاغوت الثاني وهو قولهم : إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل

لأنه لا يمكن الجمع بينهما ولا إبطالهما (ولا تقديم)[٣] النقل ، لأن العقل أصل النقل ، فلو قدمنا عليه النقل لبطل العقل وهو أصل النقل ، فلزم بطلان النقل ، فيلزم من تقديم النقل بطلان العقل والنقل ، فتعين القسم الرابع وهو تقديم العقل[٤] .

---

(١) في « ت » : « القطعية عقلية » .

(٢) اقتباس من القرآن الكريم من سورة الجاثية آية (٦) .

(٣) في « ن » و « ت » : « ولا تقدم » .

(٤) انظر : الإرشاد للجويني (ص٣٠١ ـ ٣٠٢) وقانون التأويل للغزالي (ص٢٣٥ ـ ٢٤٠) طُبع مع مصنفه معارج القدس . وقانون التأويل لابن العربي (ص٥٧٦ ، ٦٤٦) =

[قول المؤولة إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل مبني على ثلاث مقدمات]

فهذا الطاغوت أخو ذلك القانون ، فهو مبني على ثلاث مقدمات :

الأولى : ثبوت التعارض بين العقل والنقل .

الثانية : انحصار التقسيم في الأقسام الأربعة التي ذكرت فيه .

الثالثة : بطلان الأقسام الثلاثة ليتعين ثبوت الرابع .

[بيان ابن تيمية بطلان دعوى تقديم العقل على النقل من وجوه]

وقد أشفى شيخ الإسلام [قدس الله روحه] [1] في هذا الباب بما لا مزيد عليه وبيّن بطلان هذه الشبهة وكسر هذا الطاغوت في كتابه الكبير [2] فنحن نشير إلى كلمات يسيرة هي قطرة من بحره تتضمن كسره وذلك يظهر من وجوه :

[الوجه الأول]

الوجه الأول : أن هذا التقسيم باطل من أصله ، والتقسيم الصحيح أن يقال : إذا تعارض دليلان سمعيان أو عقليان أو سمعي وعقلي ، فإما أن يكونا قطعيين وإما أن يكونا ظنيين ، وإما أن يكون أحدهما قطعيا [٣٨/ ب] والآخر ظنيا . فأما القطعيان فلا يمكن تعارضهما في الأقسام الثلاثة ، لأن الدليل القطعي هو الذي يستلزم مدلوله (قطعا) [3] ، فلو تعارضا لزم الجمع بين النقيضين وهذا لا يشك فيه أحد من العقلاء . وإن كان أحدهما قطعيا والآخر ظنيا تعين تقديم القطعي سواء كان عقليا أو سمعيا . وإن كانا ظنيين صرنا إلى الترجيح ووجب تقديم الراجح منهما . فهذا تقسيم (راجح) [4] متفق عليه بين العقلاء .

= وأساس التقديس (ص٢٢٠ ـ ٢٢١) والمسائل الخمسون (ص٣٩ ـ ٤٠) .

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٢) يعني درء تعارض العقل والنقل ، فانظر منه (١/ ٧٨) وما بعدها ، وقد يتخلل ذلك هنا كلام الإمام ابن القيم وتصرفه في بعضه .

(٣) في « ت » : « قطعيا » .

(٤) في الأصل : الصواعق (٣/ ٧٩٧) : « واضح » .

فأما إثبات التعارض بين الدليل العقلي والسمعي ، والجزم بتقديم العقلي مطلقا فخطأ واضح معلوم الفساد .

[الوجه الثاني]

الوجه الثاني : أن قوله : « إذا تعارض العقل والنقل » فإما أن يريد به القطعيين فلا نسلم إمكان التعارض ، وإما أن يريد به الظنيين فالتقديم للراجح مطلقا ، (فإذا)[1] قدر أن العقلي هو القطعي كان تقديمه لأنه قطعي لا لأنه عقلي ، فعلم أن تقديم العقلي مطلقا خطأ وأن جعل جهة الترجيح كونه عقليا خطأ وأن جعل سبب التأخير (والاطراح)[2] كونه نقليا خطأ .

[الوجه الثالث]

الوجه الثالث[3] : قوله إن قدمنا النقل لزم الطعن في أصله ممنوع[4] ، فإن قوله : « العقل أصل النقل » إما أن يريد به أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر أو أصل في علمنا بصحته ، فالأول لا يقوله عاقل ، فإنّ ما هو ثابت في نفس الأمر ليس موقوفا على علمنا به ، فعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في نفس الأمر .

فما أخبر به الصادق المصدوق هو ثابت [في نفسه][5]، سواء علمناه[6] بعقولنا أم لم نعلمه[7] ، وسواء صدقه الناس أو لم يصدقوه ، كما أنه

---

(١) في « ت » : « وإذا » .

(٢) في « ت » : « والاطراد » .

(٣) هذا الوجه هو الرابع في الأصل : الصواعق (٣/ ٧٩٩) .

(٤) أي أن هذا القول من قائله ممنوع .

ففي الدرء (١/ ٨٧) : « قوله : إن قدمنا النقل كان ذلك طعنا في أصله الذي هو العقل فيكون طعنا فيه غير مسلم » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : « علمنا » .

(٧) في « ت » : « نعلم » .

رسول الله حقا وإن كذبه من كذبه ، كما أن وجود الرب تعالى وثبوت أسمائه وصفاته حق ، سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه ، فلا يتوقف ذلك على وجودنا فضلا عن علومنا وعقولنا ، فالشرع المنزل من عند الله مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه ، فإذا علم العقل ذلك حصل له كمال لم يكن له قبل ذلك ، وإذا فقده [كان][١] ناقصا جاهلا .

وأما إن أراد أن العقل أصل في معرفتنا بالسمع ودليل على صحته وهذا هو مراده ، فيقال له : أتعني بالعقل [هنا][٢] القوة الغريزية التي فينا ، أم العلوم المستفادة بتلك (الغريزة)[٣] ؟

(فالأول لم يرده ويمتنع إرادته)[٤] ، لأن تلك الغريزة[٥] ليست علماً يمكن معارضته للنقل ، وإن كانت شرطاً في كل علم عقلي أو سمعي ، وما كان شرطا في الشيء امتنع أن يكون منافيا له . وإن أردت العلم والمعرفة الحاصلة بالعقل قيل لك : ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلا للسمع ودليلا على صحته ، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر ، والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على [٣٩/أ] ما به يعلم صدق الرسول من العقليات ، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول ، بل (ذلك

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « الغريزية » .

(٤) في درء التعارض (٨٩/١) : « أما الأول فلم يرده ويمتنع أن تريده » .

(٥) في « ن » : « الغريزية » .

يعلم)[١] بالآيات والبراهين الدالة على صدقه ، فعلم أن جميع المعقولات (ليس)[٢] أصلا للنقل ، لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها ، ولا بمعنى توقف ثبوته في نفس الأمر عليها ، لا سيما وأكثر متكلمي أهل [الإثبات][٣]كالأشعري[٤] في أحد قوليه ، وأكثر أصحابه يقولون : إن العلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات الحادثة ضروري فما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير ، مع أن العلم بصدقه له طرق كثيرة متنوعة[٥] وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه لم يكن القدح فيه قدحا في أصل السمع ، وهذا بحمد الله (بين واضح)[٦] ، وليس القدح في بعض العقليات قدحا في جميعها ، كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحا في جميعها ، فلا[٧]يلزم من صحة المعقولات التي تبنى[٨] عليها معرفتنا بالسمع صحة

---

(١) في « ن » : « يعلم ذلك » بالتقديم والتأخير .

(٢) في « ت » : « ليست » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » وأثبت الناسخ في الحاشية كلمة بدلها وهي : « الكلام » .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٦٨) .

(٥) انظر : الإرشاد للجويني (ص٢٧٣) والنبوات لابن تيمية (ص١٧٣ ـ ١٧٤) والجواب الصحيح (٣٩٦/٦) وما بعدها .

(٦) في « ت » : « بين ظاهر واضح » ، والمثبت من « د » و « ن » كما في الأصل : الصواعق (٨٠١/٣) وكذا يوافق ما في درء التعارض (٩٠/١) .

(٧) في « ت » : « ولا » وهو الموافق لما في درء التعارض (٩٠/١) .

(٨) في « د » : « تنبني » ، والمثبت من « ن » و « ت » وهو يوافق ما في درء التعارض (٩٠/١) .

غيرها من المعقولات ، ولا من فساد هذه فساد تلك ، فلا يلزم من تقديم السمع على ما يقال إنه معقول في الجملة القدح في أصله .

[الوجه الرابع]

الرابع(١) : أن يقال : العقل إما أن يكون عالما بصدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر وإما ألا يكون عالما بذلك ، فإن لم يكن عالما امتنع التعارض عنده ، لأن المعقول إن كان معلوما لم يتعارض معلوم ومجهول ، وإن لم يكن معلوما لم يتعارض مجهولان ، وإن كان عالما بصدق الرسول امتنع أن لا يعلم ثبوت(٢) ما أخبر به في نفس الأمر إذا علم أنه أخبر به وهو عالم بصدقه لزم ضرورة أن يكون عالما بثبوت مخبره ، وإن كان كذلك استحال أن يقع عنده دليل يعارض ما أخبر به ، ويكون ذلك المعارض واجب التقديم ، إذ مضمون ذلك أن يقال : لا تعتقد(٣) ثبوت ما علمت أنه أخبر به ، لأن هذا الاعتقاد ينافي ما علمت أن المخبر صادق ، وحقيقة ذلك لا تصدقه(٤) في هذا الخبر ، لأن تصديقه يستلزم عدم تصديقه فيقول : وعدم تصديقي له فيه [هو](٥) عين اللازم المحذور .

فإذا قيل لي : لا تصدقه لئلا يلزم عدم تصديقه ، كان كما لو قيل : كذبه لئلا يلزم تكذيبه . فهذا حال من أمر الناس أن لا يصدقوا الرسول فيما

---

(١) هذا الوجه هو الخامس في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٠٢) وهو الوجه الرابع في درء التعارض (١/ ١٣٤) .

(٢) في « ت » : « بثبوت » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٠٢) وهو كذلك في درء التعارض (١/ ٨٠٢) .

(٣) في « ن » : « لا يعتقد » .

(٤) في « ن » : « لا يصدقه » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

علموه أنه أخبر به بعد علمهم أنه رسول لئلا يفضي تصديقهم إلى عدم تصديقه ، يوضحه :

[الوجه الخامس]

الوجه الخامس[١] : وهو أن المنهي عنه من قبول هذا الخبر ، وتصديقه فيه هو عين المحذور ، فيكون واقعا في المنهي عنه سواء أطاع أو عصى ، ويكون تاركا للمأمور به سواء أطاع أو عصى ، ويكون وقوعه في المخوف المحذور على تقدير الطاعة أعجل وأسبق منه على تقدير المعصية ، والمنهي عنه على هذا التقدير هو التصديق ، والمأمور به هو التكذيب [٣٩/ب] وحينئذ فلا يجوز النهي عنه سواء كان محذورا أو لم يكن ، فإنه إن لم يكن محذورا لم يجز أن ينهى عنه ، وإن كان محذورا فلا بد منه على التقديرين .

[الوجه السادس]

الوجه السادس[٢] : أنه إذا قيل له : لا تصدقه في هذا كان أمراً له بما يناقض ما علم به صدقه فكان أمرا له بما يوجب أن لا يثق بشيء من [خبره][٣] فإنه متى[٤] جوز كذبه أو غلطه في خبر ، جوز ذلك في غيره . ولهذا أفضى الأمر بمن يسلك هذه الطريق إلى أنهم لا يستفيدون من جهة الرسول شيئا من الأمور الخبرية المتعلقة بصفات الرب سبحانه وأفعاله ، بل ولا باليوم الآخر عند بعضهم لاعتقادهم أن هذه الأخبار على ثلاثة أنواع :

[بيان أن الأمور الخبرية المتعلقة بصفات الرب سبحانه وأفعاله عند بعض المؤولة على ثلاثة أنواع]

نوع يجب رده وتكذيبه .

---

(١) هذا الوجه هو السادس في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٠٣) .

(٢) هذا الوجه هو السابع في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٠٣) .

(٣) في النسخ الخطية : « غيره » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٨٠٣) وهو الموافق لما في درء التعارض (١/ ١٣٥) .

(٤) في « د » و « ن » : « شيء » والمثبت من « ت » وأشير في « د » إلى هذا التصحيح ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ٨٠٣) ولما في درء التعارض (١/ ١٣٥) .

ونوع يجب تأويله وإخراجه عن حقيقته .

ونوع يقر .

وليس لهم في ذلك أصل يرجعون إليه ، بل هذا يقول[١] ما أثبته عقلك فأثبته ، وما نفاه عقلك فانفه ، وهذا يقول : ما أثبته كشفك[٢] فأثبته وما لا فلا .

ووجود الرسول عندهم كعدمه في المطالب الإلهية ومعرفة الربوبية ، بل على قولهم وأصولهم وجوده أضر من عدمه ، لأنهم لم يستفيدوا[٣] من جهته علما بهذا الشأن ، واحتاجوا إلى دفع ما جاء به ، إما بتكذيب وإما بتأويل وإما بإعراضٍ وتفويض .

فإن قيل : لا يمكن أنه يعلم أنه أخبر بما ينافي العقل فإنه منزه عن ذلك وممتنع عليه ذلك .

قيل : فهذا إقرار باستحالة معارضة العقل للسمع واستحالت[٤] المسألة ،

---

(١) في « ت » : « يقوله » .

(٢) الكشف والمكاشفة : مصطلح صوفي وهو « الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجودا أو شهودا » .

تعريفات الجرجاني (ص١٨٤) .

وفي اللمع للسراج (ص٤٢٢) : « الكشف : بيان ما يستتر على الفهم ، فيكشف عنه للعبد كأنه رأي العين » . ويقول الغزالي في الإحياء (١/ ٣٠ ـ ٣١) : « علم المكاشفة ، وهو علم الباطن وذلك غاية العلوم . . فنعني بعلم المكاشفة أن يرتفع الغطاء حتى تتضح له جلية الحق في هذه الأمور اتضاحا يجري مجرى العيان الذي لا يشك فيه . . » .

وانظر : قانون التأويل لابن العربي (ص٥٥٢) وما بعدها ، ودرء التعارض (٥/ ٣٤٨) ومدارج السالكين (٣/ ٢٠٩ ـ ٢١٨) .

(٣) في « ت » : « لا يستفيدون » .

(٤) في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٠٤) : « واستحالة » .

وعلى أن جميع أخباره لا تناقض العقل .

فغدا[١] النقل سالما من مُناف واسترحنا من الصداع جميعا[٢]

فإن قيل : بل المعارضة ثابتة بين العقل وبين ما يفهمه ظاهر اللفظ ، وليست ثابتة بين العقل وبين نفس ما أخبر به الرسول ، فالمعارضة ثابتة بين العقل وبين ما يظن أنه دليل وليس[٣] بدليل ، أو يكون دليلا ظنيا لتطرق الظن إلى بعض مقدماته إسنادا أو متنا ، **قيل** : وهذا يرفع[٤] صورة المسألة ويحيلها بالكلية وتصير صورتها هكذا : إذا تعارض الدليل العقلي وما ليس بدليل صحيح وجب تقديم العقلي وهذا[٥] كلام لا فائدة فيه ولا حاصل له ، وكل عاقل يعلم أن الدليل لا يترك لما ليس بدليل .

ثم يقال : إذا فسرتم الدليل السمعي بما ليس بدليل في نفس الأمر بل اعتقاد دلالته جهل أو بما يظن[٦] أنه دليل وليس بدليل .

فإن كان السمعي[٧] في نفس الأمر كذلك لكونه خبرا مكذوبا أو صحيحا ولكن ليس فيه ما يدل على معارضته العقل[٨] بوجه ،

---

(١) في « ت » : « قعد » .

(٢) لعل البيت لابن القيم .

(٣) في « ت » : « فليس » .

(٤) في النسخ الخطية : « رفع » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٨٠٥) ، ولعله الصواب للسياق بعده .

(٥) في « ت » : « وهو » .

(٦) في « ن » : « نظن » .

(٧) في « ت » : « السمع » .

(٨) في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٠٥) : « معارضة القول » ، وهو كذلك في « د » و « ن » إلا أنه صوب في حاشيتهما .

وأبيتم[١] التعارض والتقديم بين هذين النوعين فساعدناكم عليه وكنا أسعد بذلك منكم ، فإنا أشد منكم نفيا للأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ وأشد إبطالا لما تحمله من المعاني الباطلة .

وإن كان الدليل السمعي صحيحا في نفسه ظاهر [٤٠/أ] الدلالة بنفسه على المراد لم يكن ما عارضه من العقليات إلا خيالات فاسدة .

[الوجه السابع]

السابع[٢] : أن يقال : لو قدر تعارض العقل للشرع لوجب تقديم الشرع ، لأن العقل قد صدق الشرع ، ومن ضرورة تصديقه له قبول خبره ، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به ، ولا العلم بصدق الشرع موقوف على كل ما يخبر [به][٣] العقل ، ومعلوم أن هذا المسلك إذا سلك أصح من مسلكهم كما قال بعض أهل الإيمان : « يكفيك من العقل أن يعرفك صدق الرسول ومعاني كلامه ثم يخلي بينك وبينه »[٤] وقال آخر : « العقل سلطان ولى الرسول ثم عزل نفسه »[٥]. ولأن العقل دل على أن الرسول يجب تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر ، ولأن العقل يدل على صدق الرسول دلالة عامة مطلقة ، ولا يدل على صدق قضايا نفسه دلالة عامة ، ولأن العقل يغلط كما يغلط الحس ، وأكثر من غلطه بكثير ، فإذا

(١) في الأصل : الصواعق (٣/٨٠٥) : « وأثبتم » .

(٢) هذا الوجه هو التاسع في الأصل : الصواعق (٣/٨٠٧) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » ، مثبت من « ت » ومن الأصل : الصواعق (٣/٨٠٧) .

(٤) في درء التعارض (١/١٣٨) : « قال بعضهم : يكفيك من العقل أن يعلمك صدق الرسول ومعاني كلامه » .

(٥) في درء التعارض (١/١٣٨) : « وقال بعضهم : العقل مُتول ، ولَّى الرسول ثم عزل نفسه . . » .

كان حكم الحس من أقوى الأحكام ويعرض فيه من الغلط ما يعرض فما الظن بالعقل ؟

[الوجه الثامن] الثامن[١] : أن الدليل الدال على صحة الشيء أو ثبوته أو عدالته أو قبول قوله ، لا يجب أن يكون أصلا له بحيث إذا قدم قول المشهود له والمدلول عليه [على قوله][٢] يلزم إبطاله ، وهذا لا يقوله من يدري ما يقول ، غايته أن العلم بالدليل أصل للعلم بالمدلول ، فإذا حصل العلم بالمدلول لم يلزم من ذلك تقديم الدليل عليه في كل شيء ، فإذا شهد الناس لرجل بأنه خبير بالطب أو التقويم[٣] أو القيافة[٤] دونهم ، ثم تنازع الشهود والمشهود له في

---

(١) هذا الوجه هو الحادي عشر في الأصل : الصواعق (٣/٨٠٩) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) التقويم في اللغة بمعنى التصحيح أو التقييم ، وفي اصطلاح المنجمين : عبارة عن دفتر يكتب فيه المنجمون أحوال النجوم بعد استخراجها من الزيج ـ اسم كتاب عندهم ـ فيكتبون مواضع النجوم في أيام السنة طولا وعرضا واتصالاتها بعضها مع بعض ، وطالعها وفصولها والاجتماعات والاستقبالات والقرانات والخسوف والكسوف ورؤية الأهلة وما أشبه ذلك ، كذلك في سراج الاستخراج . ويطلق التقويم أيضاً على طول الكوكب ويسمونه بهت الكواكب أيضاً . . » .

كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٥٠١ ـ ٥٠٢) .

وانظر : إرشاد القاصد (ص١٥٦) ومفتاح السعادة (١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨) .

(٤) في « ت » : « القيامة » وهو خطأ .

وعلم القيافة « علم باحث عن تتبع آثار الأقدام والأخفاف والحوافر في الطرق القابلة للأثر ، وهي التي تكون حرة تتشكل بشكل القدم . . وعلم قيافة البشر : علم باحث عن كيفية الاستدلال بهيئات الأعضاء في الإنسان على الاشتراك بينهما في النسب والولاء وفي سائر الأخلاق والأحوال . . وهذا العلم والذي قبله حاصلان بالحدس والتخمين لا بالاستدلال واليقين . . » .

مفتاح السعادة (١/ ٣٢٨ ـ ٣٣٠) . وانظر : تعريفات الجرجاني (ص١٧١) =

ذلك ، وجب تقديم قول المشهود له ، فلو قالوا : نحن شهدنا لك وزكيناك وبشهادتنا ثبتت أهليتك فتقديم قولك علينا والرجوع إليك دوننا يقدح[١] في الأصل الذي ثبت به قولك . قال لهم : أنتم شهدتم بما علمتم أني أهل لذلك دونكم وأن قولي فيه مقبول دونكم ، فلو قدمت أقوالكم على قولي فيما اختلفنا فيه لكان ذلك قدحا في شهادتكم وعلمكم بأني أعلم منكم . وحينئذ فهذا :

[الوجه التاسع]

وجه تاسع[٢] : مستقل بكسر هذا الطاغوت ، وهو أن تقديم العقل على الشرع يتضمن[٣] القدح في العقل والشرع ، لأن العقل قد شهد للشرع والوحي بأنه أعلم منه ، و[أنه][٤] لا نسبة له إليه ، وأن نسبة علومه ومعارفه إلى الوحي أقل من خردلة بالإضافة إلى جبل ، فلو قدم حكم العقل عليه لكان ذلك قدحا في شهادته ، وإذا بطلت شهادته بطل قبول قوله ، فتقديم العقل على الوحي يتضمن القدح فيه [و][٥] في الشرع ، وهذا ظاهر لا خفاء به ، يوضحه :

[الوجه العاشر]

الوجه العاشر[٦] : وهو أن الشرع مأخوذ عن الله بواسطة الرسول[٧] الملكي

= والتوقيف للمناوي (ص٥٦٩) ودستور العلماء (٣/ ٥٢) .

(١) في « ت » : « قدح » .

(٢) هذا الوجه هو الثاني عشر في الأصل : الصواعق (٣/ ٨١٠) .

(٣) في « ن » : « تتضمن » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٦) هذا الوجه هو الثالث عشر في الأصل : الصواعق (٣/ ٨١٠) .

(٧) في الأصل : الصواعق (٣/ ٨١٠) : « الرسولين » وليست الكلمة واضحة في « د » .

والبشري بينه وبين عباده ، مؤيدا بشهادة الآيات وظهور البراهين على ما يوجبه العقل [٤٠/ب] ويقتضيه تارة ، ويستحسنه تارة ويجوزه تارة ، ويكع[١] عن دركه تارة ، فلا سبيل له إلى الإحاطة به ، ولا بد له من التسليم له والانقياد لحكمه والإذعان والقبول ، وهناك يسقط « لِمَ » ويبطل « كيف » وتزول « هلا » ويذهب[٢] « لو » و« ليت » في الريح .

لأن اعتراض المعترض عليه مردود ، واقتراح المقترح ما يظن أنه أولى منه سفه ، وجملة الشريعة مشتملة على [أعلى][٣] أنواع الحكمة علما وعملا ، حتى لو جمعت حكم جميع الأمم ونسبت إليها لم يكن[٤] لها إليها نسبة ، وهي متضمنة لأعلى المطالب بأقرب الطرق وأتم البيان ، فهي متكفلة بتعريف الخليقة ربها وفاطرها المحسن إليها بأنواع الإحسان بأسمائه وصفاته وأفعاله ، وتعريف الطريق الموصل إلى رضاه . ويقابل ذلك تعريفهم حال الداعي إلى الباطل والطرق الموصلة إليه ، وحال السالكين تلك الطريق وإلى أين تنتهي[٥] بهم ، ولهذا تقبلها[٦] العقول الكاملة أحسن تقبل وتقابلها

---

(١) جاء في التاج (١١/ ٤٢٤) مادة (كعع) : « كع يكِع بالكسر على القياس ، حكاه سيبويه وقال : هو أجود ، ويكُع بالضم حكاه يونس في المبرز وهو قليل ، ونقل ذلك الجوهري والصاغاني وغيرهما وأشار إليه ابن القطاع ، فهو مما ورد بالوجهين . كُعوعاً بالضم وكذلك كعًا بالفتح : جبُن وضعُف .. » .

(٢) في « ت » : « وتذهب » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « تكن » .

(٥) في « ن » : « ينتهي » .

(٦) في « ن » : « يقبلها » .

بالتسليم والإذعان ، وتستدير[١] حولها بحماية حوزتها والذب عن سلطانها

فمن ناصر باللغة الشائعة[٢] ، وحام بالعقل الصريح ، وذاب عنه بالبرهان ، ومجاهد بالسيف والرمح والسنان ، ومتفقه في الحلال والحرام ، ومعتن بتفسير القرآن ، وحافظ لمتون السنة وأسانيدها ، ومفتش عن أحوال رواتها وناقد لصحيحها من سقيمها[٣] ومغلولها من سليمها .

فهذه الشريعة ابتداؤها[٤] من الله وانتهاؤها[٥] إليه ، ليس فيها حديث المنجم في تأثيرات الكواكب وحركات الأفلاك وهيآتها[٦] ومقادير الأجرام ، ولا حديث (التربيع والتثليث والتسديس والمقارنة)[٧] ، ولا حديث صاحب الطبيعة[٨] الناظر في آثارها واشتباك الاستقصات[٩] وامتزاجها وقواها .

---

(١) في « ن » : « ويستدير » .

(٢) ي الأصل : الصواعق (٣/ ٨١١) : « السائغة » .

(٣) في « ن » : « سقمها » .

(٤) في « ن » : « ابتداءها » .

(٥) في « ن » : « انتهاءها » .

(٦) في « ت » : « وهياكلها » .

(٧) هذه من مصطلحات المنجمين .

انظر : مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص٢٣٦) وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٧٠٤ ـ ١٧٠٥) تحت مادة (نظر) .

(٨) في « ت » : « الطليعة » .

(٩) الأسطقس : « لفظ يوناني بمعنى الأصل ويرادفه العنصر ، وجمعه اسطقسات ، وهي عند القدماء : العناصر الأربعة : الماء والأرض والهواء والنار ، سميت اسطقسات لأنها أصول المركبات من المعادن والنباتات والحيوانات . . » . =

وما يتعلق بالحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، وما الفاعل منها وما المنفعل[١] ، ولا فيها حديث المهندس[٢] الباحث عن مقادير الأشياء ونقطها وخطوطها وسطوحها وأجسامها وأضلاعها وزواياها ومعاطفها ، وما الكرة[٣] وما الدائرة[٤]

= المعجم الفلسفي (١/ ٧٨) .

وانظر : كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٢٣٩) ودستور العلماء (٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣) .

(١) في النسخ الخطية : « التفعل » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٨١٣) ولعله الصواب .

(٢) علم الهندسة : يعرف منه أحوال المقادير ، ولواحقها ، وأوضاع بعضها عند بعض ، ونسبها ، وخواص أشكالها ، والطرق إلى عمل ما سبيله أن يعمل بها ، واستخراج ما يُحتاج إلى استخراجه بالبراهين اليقينية . . وصاحب هذا العلم يسمى مهندسا .

إرشاد القاصد (ص١٣٨) ومفتاح السعادة (١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/ ١٧٤٤) .

وينظر : مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص٢١٧) .

(٣) الكرة في اصطلاح المهندسين : شكل مجسم أحاط به سطح مستدير ، أي سطح يوجد في داخله نقطة تتساوى الخطوط الخارجة منها إليه . . وتلك النقطة مركزها ، وقطر الكرة كل خط يمر على مركزها وينتهي إلى بسيطها ، ومحورها قطرها الذي تتحرك عليه وهو ثابت . .

مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص٢٢١) وتعريفات الجرجاني (ص١٨٣) وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٣٦١) ودستور العلماء (٣/ ١١٩) .

(٤) الدائرة في اصطلاح علماء الهندسة : شكل مسطح يحيط به خط واحد ، وفي داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها إليها متساوية ، وتسمى تلك النقطة مركز الدائرة وذلك الخط محيطها .

تعريفات الجرجاني (ص١٠٣) .

وانظر : كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٧٧٥) ودستور العلماء (٢/ ٩٥ ـ ٩٦) والتوقيف على مهمات التعاريف (ص٣٣٢) .

و[ما][١] الخط المستقيم والمنحني[٢] .

ولا فيها هذيان المنطقيين وبحوثهم[٣] في (النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام)[٤] ، والمقولات[٥] العشر[٦] ، والمختلطات[٧]

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ت » .

(٢) ينظر : مفاتيح العلوم (ص٢١٨) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٧٤٦ ـ ٧٤٧) .

(٣) في « ت » : « ونحوهم » .

(٤) هذه الألفاظ الخمسة هي المسماة عند المناطقة بالكليات الخمس أو المحمولات الخمس ، وهي ألفاظ كلية يتضمن معناها العام حقائق جزئية خارجية ، وهي قسمان :

أ ـ ذاتي : ويتألف من النوع والجنس والفصل .

ب ـ عرضي : ويتألف من الخاصة والعرض العام .

ينظر شرحها وبيان معانيها ومدلولاتها في البصائر النصيرية (ص٤٢) وما بعدها ، وإرشاد القاصد (ص١٧٦ ـ ١٧٧) وشرح الغرة لنجم الدين الرازي (ص٤٣ ـ ٤٩) ولعيسى الصفوي (ص١٣٨ ـ ١٤٧) والتذهيب للخبيصي (ص١٤٩) وما بعدها .

(٥) في « د » و « ت » : « والمعقولات » والمثبت من « ن » وهو الصواب .

(٦) المقولات العشر والمسماة أيضاً : قاطيغورياس ، من المناطقة من لا يذكرها في كتبهم لكونها منقطعة عن المنطق وأنها من مباحث الفلسفة ، وهي مقولة الجوهر ، والكم ، والكيف ، والإضافة ، والمكان (الأين) ، والزمان (متى) ، والوضع ، والملك ، والفعل ، والانفعال .

انظر شرحها وتفصيل القول فيها في مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص١٧٢ ـ ١٧٤) والبصائر النصيرية (ص٥٧ ـ ٧٤) وشرح الآيات البينات (ص٢٩٤ ـ ٢٩٦) وإرشاد القاصد (ص١٧٨ ـ ١٨١) والمعجم الفلسفي (٢/ ٤١٠ ـ ٤١١) ومدخل إلى علم المنطق (ص٢٩ ـ ٣٤) .

(٧) المختلطات : عبارة عن تأليف القضايا بحيث تصبح أشكال القياس منتجة ، ويمكن أن تقع هذه المختلطات (أو الاختلاطات) مع جميع القضايا وضمن الأشكال الأربعة (يعني أشكال القياس الأربعة) . =

والموجِّهات[١] الصادر عن رجل مشرك من يونان كان يعبد الأوثان ، ولا يعرف الرحمن ، ولا يصدق بمعاد الأبدان ، ولا أن الله يرسل رسولا بكلامه إلى نوع الإنسان . فجعل هؤلاء المعارضون[٢] بين العقل والنقل عقل هذا الرجل عِياراً[٣] على كتب الله المنزلة [٤١/أ] وما أرسل به رسله ، فما زكاه منطقه وآلته وقانونه الذي وضعه بعقله قبلوه ، وما لم يزكه[٤] تركوه .

ولو كانت هذه الأدلة التي أفسدت عقول هؤلاء صحيحة لكان صاحب الشريعة يقوم شريعته بها ويكملها باستعمالها ، وكان الله تعالى ينبه عليها ويحض[٥]على التمسك[٦] بها .

فيا للعقول ، أين الدين من الفلسفة ؟ وأين كلام رب العالمين من آراء اليونان والمجوس[٧] وعباد الأصنام

= ينظر : مقدمة شرح الآيات البينات (ص٥٢ ـ ٥٣) وفي صلب الكتاب (ص ٢٤٣ ـ ٢٦٦) .

(١) الموجهات : هي قضايا تشتمل على ما يدل على الضرورة أو الإمكان أو الامتناع . المعجم الفلسفي ط . مجمع اللغة العربية (ص١٤٨) .
ولتفصيل القول في القضايا الموجهة يراجع شرح الآيات البينات (ص١٣٧) وما بعدها .

(٢) في « د » و « ن » : « المعارضين » .

(٣) أي ميزانا ، وانظر ما سبق ص (٥٠) تعليق (٢) .

(٤) في « ن » : « تزكه » .

(٥) في « ت » : « ويحظ » .

(٦) في « ن » : « التمثيل » بدل قوله : « التمسك » .

(٧) المجوس : هم عبدة النار الذين يقولون إن للعالم أصلين : النور والظلمة ، فالنور أزلي والظلمة محدثة ، ومن معتقداتهم : السجود للشمس إذا طلعت ، ويستحلون نكاح الأمهات والبنات والأخوات وسائر المحرمات ، وينكرون نبوة آدم ونوح عليهما =

والصابئين[١] ، والوحي حاكم والعقل محكوم عليه .

فإن قالوا : إنما نقدم[٢] العقل الصريح الذي لم يختلف فيه اثنان على نصوص الأنبياء ، فقد رموا الأنبياء بما هم أبعد الخلق منه ، وهو أنهم جاءوا بما يخالف العقل الصريح .

هذا وقد شهد الله ـ وكفى بالله شهيدا ـ وشهد بشهادته الملائكة وأولوا العلم أن طريقة الرسول [٣] هي الطريقة البرهانية المتضمنة للحكمة كما قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾[٥] ، فالطريقة البرهانية هي الواردة بالوحي الناطقة[٦] للرشد ، الداعية إلى الخير ، الواعدة بحسن[٧] المآب ،

= السلام ، ويقولون : إن الله عزّ وجلّ لم يرسل إلا رسولا واحدا لا ندري من هو ؟ كما أنهم يدينون باستعمال النجاسات ، ولهذا قيل : إن أصل الكلمة : النجوس . وهم أربع فرق : الزروانية ، والمسخية ، والخرم دينية ، والبه آفريدية .

ينظر : التبصير في الدين (ص١٥٠) والملل والنحل (١/ ٢٧٤) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص١٣٤) والبرهان للسكسكي (ص٩٠ ـ ٩١) .

(١) سبق تعريفهم ص (١١٤) .

(٢) في « ت » : « تقدم » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/ ٨١٨) : « الرسل » .

(٤) سورة النساء آية (١٧٤) .

(٥) سورة النساء آية (١١٣) .

(٦) في النسخ الخطية : « الناظمة » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٨١٨) ولعله الصواب .

(٧) في النسخ الخطية : « لحسن » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٨١٨) ولعله الصواب .

المبينة لحقائق الأنبياء[١] ، المعرفة بصفات رب الأرض والسماء ، وأن الطريقة التقليدية التخمينية هي المأخوذة من المقدمتين والنتيجة والدعوى التي[٢] ليس مع أصحابها إلا الرجوع إلى رجل من يونان[٣] ، فوضع بعقله قانوناً يصحح [به][٤] بزعمه علوم الخلائق وعقولهم ، فلم يستفد به عاقل تصحيح مسألة واحدة في شيء من علوم بني آدم ، بل ما وزن به علم إلا أفسده ، وما برع فيه أحد إلا انسلخ من حقائق الإيمان كانسلاخ القميص عن الإنسان .

[الوجه الحادي عشر]

الحادي عشر[٥] : أن الله سبحانه قد تمم الدين بنبيه ﷺ وأكمله به ، ولم يحوجه هو ولا أمته بعده إلى عقل ونقل سواه ، ولا رأي ولا منام ولا كشف[٦] ، قال الله تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[٧] ، وأنكر على من لم يكتف بالوحي فقال : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[٨] ذكر هذا جواباً لطلبهم آية تدل على صدقه ،

---

(١) في « د » و « ن » : « الأنباء » .

(٢) في « د » و « ن » : « الذي » والمثبت من « ت » وهو موافق للأصل : الصواعق (٣/٨١٨) .

(٣) يعني أرسطوطاليس ، وقد تقدمت ترجمته ص (٢٤٠) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) هذا الوجه هو السابع عشر في الأصل : الصواعق (٣/٨٢٦) .

(٦) في « د » « ن » : « كشوف » والمثبت من « ت » .

الكشف أو المكاشفة مصطلح صوفي ، قد سبق تعريفه ص (٢٥٣) .

(٧) سورة المائدة آية (٣) .

(٨) سورة العنكبوت آية (٥١) .

فأخبر أنه يكفيهم من كل آية[١] ، فلو كان ما تضمنه من الأخبار عنه وعن صفاته وأفعاله واليوم الآخر يناقض العقل لم يكن دليلا على صدقه ، فضلا عن أن يكون كافيا ، وسيأتي في الوجه الذي بعد هذا بيان أن تقديم العقل على النقل يبطل كون القرآن آية وبرهانا على صحة النبوة .

والمقصود أن الله سبحانه تمم الدين وأكمله بنبيه ﷺ وما بعثه به ، فلم يحوج أمته إلى سواه[٢] . فلو عارضه العقل وكان أولى بالتقديم منه لم يكن كافيا للأمة ولا كان تاما في نفسه ، وفي مراسيل أبي داود أن رسول الله ﷺ [٤١/ب] رأى بيد عمر ورقة فيها شيء من التوراة فقال : « كفى بقوم ضلالة أن يتبعوا كتابا غير كتابهم أُنزل على نبي غير نبيهم » ، فأنزل الله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[٣] .

(١) كما دلت عليه الآية قبل هذه من نفس السورة : ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ .

(٢) في « ت » : « ما سواه » .

(٣) سورة العنكبوت آية (٥١) .

والحديث أخرجه أبو داود في المراسيل ـ كما قال المؤلف ـ رقم ٤٥٤ (ص٣٢٠) لكن من غير قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فذاك في حديث آخر ربما اشتبه على ابن القيم فجمع بين الروايتين .

قال أبو داود : « حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى أبو محمد وأحمد بن عمرو بن السرح المعنى قالا : حدثنا سفيان عن عمرو عن يحيى بن جعدة أن النبي ﷺ أُتي بكتاب في كتف فقال : « كفى بقوم ضلالة . . » الحديث .

وأخرجه الدارمي في مقدمة السنن ح٤٧٨ (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥) ، وابنُ عبد البر في جامع بيان العلم وفضله رقم ٤٨٥ (٢/ ٨٠٠) وهو صحيح مرسل رواته ثقات ، أرسله يحيى بن جعدة وهو ابن هبيرة بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي =

وقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[1] ، فأقسم سبحانه بنفسه أنا لا نؤمن حتى نحكّم رسوله في جميع ما شجر بيننا وتتسع

= المخزومي ، وثقه أبو حاتم والنسائي وغيرهما ، وذكره ابن حبان في الثقات . أخرج له أبو داود والترمذي في الشمائل والنسائي وابن ماجه .

ينظر : تهذيب الكمال (٣١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤) وتقريب التهذيب (ص٥١٨) .

وأما ما ذكره ابن القيم في مطلع الحديث فهو من رواية أخرى أخرجها الإمام أحمد في المسند (٣/ ٣٨٧) من حديث جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه على النبي ﷺ فغضب فقال : « أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب ، والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به ، والذي نفسي بيده لو أن موسى ﷺ كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني » .

وكذا أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم ٥٠ (١/ ٦٧) وابن أبي شيبة في المصنف ح٦٤٧٢ (٩/ ٤٧) والبزار في مسنده كما في كشف الأستار رقم ١٢٤ (١/ ٧٨ ـ ٧٩) والهروي في ذم الكلام وأهله مختصرا ومطولا (ص١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٦) من طرق ، وسنده ضعيف آفته مجالد وهو ابن سعيد بن عمير أبو عمرو الكوفي الهمداني ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره ، قاله ابن حجر في التقريب (ص٤٥٣) وقال في الفتح (١٣/ ٣٣٤) : « أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبزار من حديث جابر . . ورجاله موثوقون إلا أن في مجالد ضعفا ، وأخرج البزار أيضاً من طريق عبد الله بن ثابت الأنصاري أن عمر نسخ صحيفة من التوراة فقال رسول الله ﷺ : « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء » ، وفي سنده جابر الجعفي وهو ضعيف » .

وانظر : مجمع الزوائد (١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١) . لكن الحديث قد توبع وورد من طرق أخرى ، ولهذا حسنه الشيخ الألباني في المشكاة رقم ١٧٧ (١/ ٦٣) وفي ظلال الجنة رقم ٥٠ (ص٢٧) ، وقال في الإرواء رقم ٥٨٩ (٦/ ٣٤ ـ ٣٨) : « . . لكن الحديث قوي فإن له شواهد كثيرة » ثم ساقها جميعها .

(١) سورة النساء آية (٦٥) .

صدورنا لحكمه فلا يبقى فيها حرج ، ونسلم لحكمه تسليما فلا نعارضه بعقلٍ ولا رأي ، فقد أقسم الله سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن هؤلاء الذين يقدمون العقل على ما جاء به الرسول وقد شهدوا هم على أنفسهم بأنهم غير مؤمنين بمعناه وإن آمنوا بلفظه .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾[١] ، وهذا نص صريح في أن حكم جميع ما تنازعنا فيه مردود إلى الله وحده ، فهو الحاكم فيه على لسان رسوله ، فلو قدم حكم العقل على حكمه لم يكن هو الحاكم بوحيه وكتابه . وقال تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[٢] ، فأمر باتباع الوحي المنزل وحده ونهى عما خالفه ، وأخبر أن كتابه بينة وشفاء وهدى ورحمة (ونور وفصل وبرهان وحجة وبيان)[٣] . فلو كان في العقل ما يعارضه ويجب تقديمه على القرآن لم يكن فيه شيء من ذلك ، بل كانت هذه الصفات للعقل دونه .

[الوجه الثاني عشر بيان أن صريح المعقول موافق لصحيح المنقول]

الثاني عشر[٤] : أن ما علم بصريح العقل الذي لا يختلف فيه العقلاء لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة ، ومن تأمل ذلك فيما تنازع العقلاء فيه من المسائل الكبار وجد ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة[٥] شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها ، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها ، فتأمل ذلك في مسائل التوحيد والصفات ، ومسائل القدر والنبوات والمعاد ، تجد ما

---

(١) سورة الشورى آية (١٠) .

(٢) سورة الأعراف آية (٣) ، وقوله : ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ لا يوجد في « د » و « ن » .

(٣) في « د » و « ن » : « ونورا وفصلا وبرهانا وحجة وبيانا » .

(٤) هذا الوجه هو الثامن عشر في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٢٩) .

(٥) في « ت » : « الصريحة الصحيحة » بالتقديم والتأخير .

يدل عليه صريح العقل لم يخالفه سمع قط ، بل السمع الذي يخالفه إما أن يكون حديثا موضوعا أو لا تكون دلالته مخالفة لما دل عليه العقل . ونحن نعلم قطعا أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول وإن أخبروا بمحارات[١] العقول ، فلا يخبرون بما يحيله العقل[٢] .

[الوجه الثالث عشر بيان أن الشبهات القادحة في النبوات والتوحيد والمعاد لا تختلف عن شبهات النفاة للصفات]

الثالث عشر[٣] : أن الشبهات القادحة في نبوات الأنبياء ووجود الرب ومعاد الأبدان التي يسميها[٤] أربابها حججا عقلية هي كلها[٥] معارضة للنقل ، وهي أقوى من الشبه[٦] التي يدعي[٧] النفاة للصفات أنها معقولات خالفت النقل ، أو من جنسها أو قريبة منها ، كما قيل :

دع[٨] الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها (مغنيا عن مكانها)[٩]
(فإن لا)[١٠] يكنها أو تكنه فإنه (أخوها غَذَتْهُ أمه)[١١] بِلِبانِها[١٢]

---

(١) في « ت » : « بمجارات » .
ومحارات العقول : ما يحار فيه العقل .

(٢) انظر : درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٤٧) .

(٣) هذا الوجه هو الثاني والثلاثون في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٥٦) .

(٤) في « د » و « ن » : « تسميها » .

(٥) في « ت » : « في كل » .

(٦) في « ت » : « الشبهة » .

(٧) في « د » و « ن » : « تدعي » .

(٨) في « ت » : « دعي » .

(٩) في مصدر البيت : « مجزيا لمكانها » ، وفي بعض الروايات : « مخزيا لمكانها » .

(١٠) في « ت » : « فإن لم » .

(١١) في مصدر البيت : « أخ أرضعته أمها » .

(١٢) البيتان لأبي الأسود الدؤلي ، ومناسبتهما أنه كان له مولى يختلف إلى الأهواز في =

فقد أُورد على القدحِ في النبوات ثمانون[١] شبهة أو أكثر وهي كلها عقلية وأُورد على إثبات الصانع سبحانه نحو أربعين شبهة ، وأُورد على المعاد [٤٢/أ] مثل ذلك . والله يعلم أن هذه الشبه من جنس شبه نفاة الصفات وعلو الله على خلقه وتكليمه [وتكلمه][٢] ورؤيته بالأبصار عِيانا في الآخرة ، لكن نفقت هذه الشبهة[٣] تجاه نسبة أربابها إلى الإسلام ، وأن القوم يذبون عن دين الله وينزهون الرب عما لا يليق به ، وإلا فعند التحقيق : القاع عرفج[٤] ، ولا فرق بين الشبه المعارضة لأصل نبوة

= تجارة ، وكان رجلا يصيب من الشراب فوجد عليه أبو الأسود موجدة في بضاعة كان استبضعه إياها فقال ذلك ، وقبلهما :

وإن امرءاً قد قال في الحق خُطة لملتمس تصديقها ببيانها

ديوانه (ص١٢٨) .

(١) في النسخ الخطية وكذا في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٥٧) : « ثمانين » وهذا على كون الفعل مبنيا للمعلوم ، والمثبت من طبعة الجامعة الإسلامية من الأصل (٢/ ٥٥٧) على كونه مبنيا للمجهول .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « الشبه » .

(٤) قال في اللسان مادة (قوع) : « . . والقاع والقاعة والقيع : أرض واسعة سهلة مطمئنة مستوية حُرة لا حزونة فيها ولا ارتفاع ولا انهباط ، تنفرج عنها الجبال والآكام ، ولا حصى فيها ولا حجارة ولا تُنبت الشجر ، وما حواليها أرفع منها وهو مصب المياه ، وقيل : هو منقع الماء في حُر الطين ، وقيل : هو ما استوى من الأرض وصلُب ولم يكن فيه نبات ، والجمع أقواع وأقوُع وقيعان . . » . وقال في مادة (عرفج) : « العَرفج والعِرفج : نبت وقيل : هو ضرب من النبات سُهلي سريع الانقياد واحدته عرفجة ، ومنه سمي الرجل ، وقيل : هو شجر الصيف وهو لين أغبر له حمرة خشناء كالحسك . . » . اهـ

قلت : كأن المعنى تشبيه كلام هؤلاء القوم رغم طوله وتشدقهم فيه مما لا طائل تحته =

الرسول ﷺ وبين الشبه المعارضة لما أخبر به [الرسول ﷺ][1] .

ومن تأمل هذا وهذا تبين له حقيقة الحال ، وربما وجد الشبه القادحة في أصل النبوة أكثر من الشبه (المعارضة لما)[2] أخبرت به الرسل .

فنقول[3] لمن قدم المعقول على ما أخبر به الرسول ﷺ : هل تقدم المعقول المعارض لأصل الرسالة والنبوة وأنت قد أوردته وأجبت عنه بما تعلم أن صدرك لم يثلج له ، فإن تلك الأجوبة مبنية على قواعد قد اضطرب فيها قولك ، فمرة تثبتها ، ومرة تنفيها ، ومرة تقف فيها ، أم تطرح تلك المعقولات وتشهد بفسادها ؟ فهلا سلكت في المعقولات المعارضة لخبر الرسول ما سلكت في تلك وكانت السبيل واحدة . يوضحه :

[الوجه الرابع عشر المنكرون للنبوات استطالوا على نفاة الصفات بما عندهم من الشبهات]

الوجه الرابع عشر[4] : وهو أن أرباب تلك الشبه إنما استطالوا على النفاة الجهمية بما ساعدوهم عليه من تلك الشبه ، وقالوا : كيف يكون رسولا صادقا من يخبر بما يخالف صريح العقل و[أنتم][5] قد سلمتم لنا ذلك

= ولا فائدة ترجى منه ولا نفع يحصل منه كحال هذا النبت القليل في أرض واسعة لا حصى فيها ولا حجارة ولا أشجار إلا هو وحده ، وهذا من أساليب العرب وأقوالهم المشهورة في أن ما جرى مجرى المشتق من الجامد يتحمل الضمير ، كقولهم : « مررتُ بِقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه » ، ففي (عرفج) وهو جامد ضمير لأنه جارٍ مجرى المشتق .
ينظر : الإيضاح العضدي (١/ ٣٨) والبسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٥٥١) و(٢/ ١٠١٠ ـ ١٠١١ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧٦) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٥٨) : « القادحة فيما »

(٣) في « ن » : « فيقول » .

(٤) هذ الوجه هو الثالث والثلاثون في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٥٩) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

وساعدتمونا عليه ، وهو أن صانع[1] العالم لا يختص بمكان ، ولا يتكلم ، ولا يرى ، ولا يشار إليه ، ولا ينتقل من مكان إلى مكان ، ولا تحله الحوادث ، ولا له وجه ، ولا يد ، ولا إصبع ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا علم ، ولا حياة ، ولا قدرة ، زائدة[2] على مجرد ذاته . ومن أصولنا وأصولكم أنه لم يقم بذاته فعل ولا وصف ، ولا حركة ولا استواء ، ولا نزول ، ولا غضب ، ولا رضى ، فضلا عن الفرح والضحك . ونحن وأنتم متفقون في نفس الأمر أنه لم يتكلم بالقرآن ولا بالتوراة ولا (بالإنجيل)[3] ، وإنما ذلك كلام (شيء)[4] عنه بإذنه عندكم ، وبواسطة العقل الفعال[5] عندنا . ونحن وأنتم متفقون على أنه لم يره أحد ولا يراه[6] ولا يسمع كلامه أحد ، وأن هذا محال ، فهو عندنا وعندكم بمنزلة كونه

(١) في « ن » : « الصانع » .

(٢) في النسخ الخطية : « زائد » : والمثبت من الأصل : الصواعق طبعة الجامعة الإسلامية (٢/ ٥٥٩) .

(٣) في « د » و« ت » : « ولا الإنجيل » .

(٤) في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٥٩) : « الشيء » .

(٥) العقل الفعال عند الفلاسفة هو الذي تفيض عنه الصور على عالم الكون والفساد ، فتكون موجودة فيه من حيث هي فاعلة ، أما في عالم الكون والفساد فهي لا توجد إلا من جهة الانفعال ، وإذا أصبح العقل الإنساني شديد الاتصال بالعقل الفعال كأنه يعرف كل شيء من نفسه سمي بالعقل القدسي .
المعجم الفلسفي (٢/ ٨٦) .
وينظر : الحدائق للبطليوسي ص : (٤٦ ـ ٤٧) ومعيار العلم ص (٢٧٩) وما بعدها ، والمنطق السينوي (ص٣٢) . وما سبق ص (١٥٧) تعليق (١) .

(٦) في « ت » : « تراه » .

يأكل ويشرب وينام ، فعند التحقيق نحن وأنتم متفقون على الأصول والقواعد التي نفت هذه الأمور ، وهي بعينها تنفي صحة نبوة من أخبر بها ، فكيف يمكن أن يصدق من جاء بها وقد اعترفتم معنا بأن العقل يدفع خبره ويرده ؟ فما للحرب بيننا وبينكم وجه .

فكما تساعدنا نحن وإياكم على إبطال هذه الأخبار التي عارضت صريح العقل ، فساعدونا على إبطال الأصل بنفس ما اتفقنا جميعا على إبطال الأدلة النقلية به .

فانظر هذا الإخاء ما ألصقه ، والنسب ما أقربه ، وإذا أردت أن تعرف حقيقة الحال فانظر حالهم مع هؤلاء الزنادقة في ردهم عليهم وبحوثهم [٤٢/ب] معهم وخضوعهم لهم فيها .

[الوجه الخامس عشر : مناقشة من أقر بالنبوة وقدم العقل على النقل]

الخامس عشر[١] : أن الرجل إما أن يكون مقرا بالرسل أو لا ، فإن كان منكرا فالكلام معه في إثبات النبوة ، فلا وجه للكلام معه في تعارض العقل والنقل ، فإن تعارضهما فرع الإقرار بصحة كل واحد منهما لو تجرد عن المعارض ، وإن كان مقرا بالرسالة فالكلام معه في مقامات :

[المقام الأول]

أحدها[٢] : صدق الرسول ﷺ فيما أخبر به ، فإن أنكر ذلك أنكر الرسالة والنبوة ، وإن زعم أنه مقر بهما[٣] وأن الرسل خاطبوا الجمهور بخلاف الحق تقريبا إلى أفهامهم[٤] ، ومضمون هذا أنهم كذبوا للمصلحة ، وهذا حقيقة قول هؤلاء ، وهو عندهم كذب حسن ، وإن أقر بأنه صادق

---

(١) هذا الوجه هو السادس والثلاثون في الأصل : الصواعق (٨٦٦/٣) .

(٢) في « ت » : « أحدهما » .

(٣) في « د » و« ت » : « بها » .

(٤) في « ت » : « لأفهامهم » .

فيما أخبر به فالكلام معه في :

[المقام الثاني]

المقام الثاني : و[هو أنه][١] هل يقر بأنه أخبر بهذا (أو لا)[٢] يقر به ، فإن لم يقر به جهلا عرف ذلك بما يعرف به أنه دعا إلى الله وحارب أعداءه ، فإن أصر على إنكار ذلك فقد أنكر الأمور الضرورية كوجود بغداد ومكة ، وإن أقر أنه أخبر بذلك فالكلام معه في :

[المقام الثالث]

المقام الثالث : وهو أنه هل أراد ما دل عليه كلامه ولفظه أو أراد خلافه ؟ فإن ادعى أنه أراده فالكلام معه في :

[المقام الرابع]

المقام الرابع : وهو أن هذا المراد هل هو حق في نفسه أم باطل ؟ فإن كان حقا لم يتصور أن يعارضه دليل عقلي البتة ، وإن كان باطلا انتقلنا معه إلى :

[المقام الخامس]

مقام خامس : وهو أنه هل [كان][٣] يعلم الحق في نفس الأمر أو لا يعلمه ؟ فإن قال : لم يكن عالما به فقد نسبه إلى الجهل ، وإن قال : كان عالما به انتقلنا معه إلى :

[المقام السادس]

مقام سادس : وهو أنه هل [كان][٤] يمكنه التعبير والإفصاح عن الحق كما فعلتم أنتم بزعمكم أم لم يكن ذلك ممكنا له ؟ [فإن لم يكن ذلك ممكنا له][٥] كان تعجيزا[٦] له عن أمرٍ قدر عليه أفراخ الفلاسفة[٧] وتلامذة اليهود

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و« ن » .

(٢) في « ت » : « أو لم » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ن » : « معجزا » .

(٧) تقدم التعريف بهم ص (٣١) .

وأوقاح المعتزلة والجهمية[١] ، وإن كان ممكنا له ولم يفعله كان ذلك غشًّا لأمته ، وتوريطا لها في الجهل بالله وأسمائه وصفاته ، واعتقاد ما لا يليق بعظمته فيه ، وأن الجهمية وأفراخ الصابئة[٢] واليونان نزهوا الله عما لا يليق به ، وتكلموا بالحق الذي كتمه الرسول . وهذا أمر لا محيد لكم عنه ، فاختاروا أي قسم شئتم من هذه الأقسام ، والظاهر أنكم متنازعون في الاختيار وأن عقلاءكم يختارون أن الرسول كان يعرف الحق في خلاف ما أخبر به ، وأنه كان قادرا على التعبير عنه ولكن ترك ذلك خشية التنفير ، فخاطب الناس خطابا جمهوريا يناسب[٣] عقولهم (بما الأمر)[٤] بخلافه . وهذا أحسن أقوالكم إذا آمنتم بالرسول ﷺ وأقررتم بما جاء به .

[الوجه السادس عشر : بيان طرق العلم وأقسام المعلومات]

السادس عشر[٥] : أن طرق العلم ثلاثة : الحس ، والعقل ، والمركب منهما ، فالمعلومات ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يعلم بالعقل .

والثاني : ما يعلم بالسمع .

والثالث : ما يعلم بالعقل والسمع .

وكل [٤٣/أ] منها[٦] ينقسم إلى ضروري ونظري ، وإلى معلوم ومظنون

(١) تقدم التعريف بهما ص (٢١) .

(٢) تقدم التعريف بالصابئة ص (١١٤) .

(٣) في « د » و« ن » : « بما يناسب » والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ٨٦٩) .

(٤) في « ت » : « بالأمر » : والمثبت من « د » و« ن » ، وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٦٩) .

(٥) هذا الوجه هو الثامن والثلاثون في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٧٠) .

(٦) في « ت » : « منهما » .

وموهوم ، فليس كل ما يحكم به العقل يكون علما ، بل قد يكون ظنا أو وهما كاذبا ، كما أن ما يدركه السمع والبصر كذلك .

فلابد من حاكم يفصل بين هذه الأنواع ، فإذا اتفق العقل والسمع والعقل والحس على قضية كانت معلومة يقينية ، وإذا انفرد بها الحس عن العقل كانت وهمية ، كما ذكر من أغلاط الحس في رؤية المتحرك أشد الحركة وأسرعها ساكنا ، والساكن متحركا ، والواحد اثنين ، والاثنين واحدا ، والعظيم الجرم صغيرا ، والصغير كبيرا ، والنقطة دائرة ، وأمثال ذلك .

فهذه الأمور يجزم بغلطها لتفرد الحس بها عن العقل .

وكذلك حكم السمع قد يكون كاذبا ، وقد يكون صادقا ضرورة ونظرا ، وقد يكون ظنيّا ، فإذا قارنه العقل كان حكمه علما ضروريا ونظريا ، كالعلم بمخبر[1] الأخبار المتواترة ، فإنه حصل بواسطة السمع والعقل ، فإن السمع أدى إلى العقل ما سمعه من ذلك ، والعقل حكم بأن المخبرين لا يمكن تواطؤهم على الكذب ، فأفاده علما ضروريا أو نظريا على الاختلاف في ذلك بوجود المخبر به ، والنزاع في كونه ضروريا أو نظريا لا فائدة فيه .

وكذا الوهم[2] يدرك أمورا لا يدري صحيحة هي أم باطلة ، فيردها إلى العقل الصريح فما صححه منها قبله ، وما حكم ببطلانه رده .

---

(١) هكذا في النسخ الخطية : « بمخبر » وفي الأصل : الصواعق (٣/ ٨٧١) : « بمجرد » .

(٢) الوهم : صورة ذهنية مركبة ليس لها ما يطابقها في الخارج .
المعجم الفلسفي ، طبعة مجمع اللغة العربية ص : (٢١٥) .
وانظر : التعريفات للجرجاني ص : (٢٥٥) وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٨٠٨ - ١٨٠٩) ، والتوقيف للمناوي ص : (٧٣٥) .

فهذا أصل يجب الاعتناء[١] به ، وبه يعرف الصحيح من الفاسد .

إذا عرف هذا فمعلوم أن السمع الذي دل العقل على صحته أصح من السمع الذي لم يشهد له عقل ، ولهذا كان الخبر المتواتر أعرف عند العقل من الآحاد ، وما ذاك إلا لأن دلالة العقل قد قامت على أن المخبرين لا يتواطئون على الكذب ، وإن كان الذي أخبروا به مخالفا لما اعتاده المخبر وألفه وعرفه ، فلا[٢] نجد محيدا عن تصديقهم . فالدلالة العقلية البرهانية على صدق الرسل أضعاف الأدلة الدالة على صدق المخبرين خبر التواتر ، فإن أولئك لم يقم على صدق كل واحد منهم دليل ، ولكن اجتماعهم على الخبر دليل على صدقهم . والرسل عليهم الصلاة والسلام قد قامت البراهين اليقينية على صدق كل فرد فرد منهم ، وقد اتفقت كلمتهم وتواطأت أخبارهم على إثبات العلو والفوقية لله ، وأنه تعالى فوق عرشه فوق سماواته بائن من خلقه ، وأنه مكلم متكلم آمر ناه ، يرضى ويغضب ، ويثيب ويعاقب ، ويحب ويبغض . فإفادة[٣] خبرهم العلم بالمخبر عنه أعظم من الأخبار المتواترة لمخبرها ، فإن الأخبار المتواترة مستندة إلى حسّ قد يغلط ، وأخبار الأنبياء مستندة إلى وحي [٤٣/ب] لا يغلط ، فالقدح فيها بالعقل من جنس شبه السوفسطائية[٤] القادحة في الحس والعقل ، ولو التفتنا إلى

(١) في « ت » : « الاعتبار » .

(٢) في « ت » : « ولا » .

(٣) في « ت » : « فأفاد » .

(٤) السوفسطائية أو السفسطة عند المنطقيين : هي القياس المركب من الوهميات . وقيل : القياس المركب من المشبهات بالواجبة القبول يسمى قياسا سوفسطائيا ، ويجيء في لفظ المغالطة ، ويطلق لفظ السوفسطائية على فرقة ينكرون الحسيات والبديهيات وغيرها ، قالوا : الضروريات بعضها حسيات ، والحس يغلط كثيرا كالأحول يرى الواحد اثنين . . . =

كل شبهة يعارض بها الدليل القطعي لم يبق لنا وثوق بشيء نعلمه بحس أو عقل أو بهما ، يوضحه :

[الوجه السابع عشر : بيان أن المعلومات الغائبة التي لا تدرك إلا بالخبر أضعاف المعلومات التي تدرك بالحس والعقل]

الوجه السابع عشر(١) : أن المعلومات الغائبة(٢) التي لا تدرك إلا بالخبر أضعاف أضعاف المعلومات التي تدرك بالحس والعقل ، بل لا نسبة بينهما بوجه من الوجوه ، ولهذا كان إدراك السمع أعم وأشمل من إدراك البصر ، فإنه يدرك الأمور المعدومة والموجودة والحاضرة والغائبة والمعلومات التي لا تدرك بالحس ، وهذا حجة من فضل السمع على البصر ، ورجح آخرون البصر لقوة إدراكه وجزمه (بما)(٣) يدركه ، وبعده من الغلط ، وفصل النزاع بينهما أن ما يدرك بالسمع أعم و أشمل ، وما يدرك بالبصر أتم وأكمل(٤) .

= كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٩٥٧ ـ ٩٥٨) .

وينظر : تعريفات الجرجاني ص : (١١٨ ـ ١١٩) ودستور العلماء للأحمد نكري (٢/ ١٦٩) والتوقيف للمناوي (ص٤٠٧) .

(١) هذا الوجه هو التاسع والثلاثون في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٧٣) .

(٢) في النسخ الخطية : « المعاينة » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٨٧٣) ولعله الصواب .

(٣) في النسخ الخطية : « بأنه » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٨٧٣) ولعله الصواب .

(٤) اختلف أهل العلم في مسألة المفاضلة بين السمع والبصر ، وما ذكره ابن القيم من التفصيل هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية ، وقد حكاه عنه في كتابه بدائع الفوائد (١/ ٧٢) و(٣/ ١٦٥) . ومدارج السالكين (٢/ ٣٨٤) .

وللاطلاع على المسألة وأدلة الفريقين وسرد حججهم ينظر : بدائع الفوائد : (١/ ٧٠ ـ ٧٤) و(٣/ ١٦٤ ـ ١٦٥) ومفتاح دار السعادة (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٨) ومدارج السالكين (٢/ ٣٨٤) والفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي ص (٥٧ ـ ٥٨) وتسلية الأعمى عن بلية العمى لعلي بن سلطان القاري .

والمقصود : أن الأمور الغائبة عن الحس نسبة المحسوس إليها كقطرة (في بحر)[١] ، ولا سبيل إلى العلم بها إلا بالخبر الصادق ، وقد اصطفى الله من خلقه أنبياء نبأهم من هذا الغيب بما يشاء ، وأطلعهم منه على ما لم يطلع عليه غيرهم ، كما قال [الله][٢] تعالى : ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾[٣] ، وقال تعالى : ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾ الآية [٤] . وقال تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾[٥] ، فهو سبحانه يصطفي من يطلعه من أنباء الغيب على ما لم يطلع عليه غيره[٦] ، ولذلك [٧] سمي نبيا من الإنباء وهو الإخبار ، لأنه مخبر من جهة الله ومخبر عنه ، فهو منبأ ومنبئ ، وليس كل ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون خبرهم بل ولا أكثره .

ولهذا كان أكمل الأمم علما أتباع الرسل وإن كان غيرهم أحذق منهم في علم النجوم[٨]

(١) في « ت » : « من بحر » .

(٢) لفظ الجلالة مثبت من « ن » .

(٣) سورة آل عمران الآية : (١٧٩) .

(٤) سورة الجن ، الآيتان : (٢٦ ، ٢٧) .

(٥) سورة الحج الآية : (٧٥) .

(٦) قال تعالى : ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴾ سورة الجن ، الآيتان : (٢٦ ، ٢٧) .

(٧) في « ت » : « وكذلك » .

(٨) علم النجوم : عرفه العلامة ابن خلدون في المقدمة (٢/٢١٦) بقوله : « هذه =

والهندسة[١] وعلم الكم المتصل والمنفصل[٢] وعلم النبض[٣]

= الصناعة يزعم أصحابها أنهم يعرفون بها الكائنات في عالم العناصر قبل حدوثها من قبل معرفة قوى الكواكب وتأثيرها في المولدات العنصرية مفردة ومجتمعة ، فتكون لذلك أوضاع الأفلاك والكواكب دالة على ما سيحدث من كل نوع من أنواع الكائنات الكلية والشخصية . . » الخ .

وينظر : مجموع الفتاوى : (٣٥/ ١٩١ ـ ١٩٢) وما بعدهما ، وإرشاد القاصد : (ص١٢٤) ومفتاح السعادة (١/ ٣١٣) .

إلا أن هذا العلم منه ما هو مباح وتعلّمه فضيلة للاستدلال على أوقات الصلوات ومعرفة منازل سير الشمس والقمر وجهة القبلة وللاهتداء في الطرق في ظلمات البر والبحر . . ومنه ما هو مذموم وتعلمه محرم وهو فيما سوى هذه الأمور ونحوها مما يذكره أهل هذه الصناعة ويعتقده أربابها .

وللمزيد يراجع : الإبانة لابن بطة : كتاب القدر (١/ ٢٤٤) ومعالم السنن للخطابي (٤/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧) والقول في علم النجوم للخطيب البغدادي (ص١٢٦) وما بعدها ، وشرح السنة للبغوي (١٢/ ١٨٣) والفروق للقرافي (٤/ ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٣٥/ ١٨١) وما بعدها ، وكذا الفتاوى الكبرى (١/ ٥٧) وما بعدها ، وبيان فضل علم السلف لابن رجب (ص٢٤ ـ ٢٧) وكشف الظنون (٢/ ١٩٣٠ ـ ١٩٣١) وتيسير العزيز الحميد (ص٤٤١) وما بعدها .

(١) سبق تعريفها ص (٢٦٠) .

(٢) الكم : هو أحد المقولات العشر ، وقد سبق ذكرها ص (٢٦١) .
هو ينقسم إلى قسمين : متصل ومنفصل ، فالمتصل هو الخط والسطح والجسم التعليمي والزمان ، والمنفصل هو العدد . إرشاد القاصد ص : (١٨٠) .
وينظر المراجع السابقة في تعريف المقولات العشر ص (٢٦١) تعليق (٦) .

(٣) النبض : « حركة فجائية يحركها القلب والشرايين بانبساطها وانقباضها لحفظ الحرارة الغريزية على اعتدالها والزيادة في الروح الحيواني لتوليد الروح النفساني . . » .
كتاب الكفاية في الطب : لعلي بن رضوان ص : (١٠١) . وقد تكلم عليه ابن سينا في كتابه القانون في الطب (١/ ١٢٣ ـ ١٢٥) في تسعة عشر فصلا .

والقارورة[١] والأبوال[٢] ومعرفة قوامها ، ونحوها من العلوم التي لما جاءتهم رسلهم بالبينات (فرحوا بها)[٣] وآثروها على علوم الرسل ، وهي كما قال الواقف على نهاياتها : هي ظنون كاذبة ، وإن بعض الظن إثم[٤] ، وهي علوم غير نافعة ، ونعوذ بالله من علم لا ينفع ، وإن نفعت فنفعها بالنسبة إلى علوم الأنبياء كنفع العيش العاجل بالنسبة إلى الآخرة ودوامها .

فليس العلم في الحقيقة إلا ما أخبرت به الرسل عن الله عز وجل طلبا وخبرا ، فهو العلم المزكي للنفوس ، المكمل للفطر ، المصحح للعقول ، الذي خصه الله باسم العلم ، وسمى ما عارضه ظنا لا [٤٤/أ] يغني من الحق شيئا ، وخرصا وكذبا ، فقال[٥] تعالى : ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا

---

(١) القارورة : إناء من الزجاج تحفظ فيه السوائل ، والمقصود هنا وعاء يوضع فيه البول لتحليله ، والتوصل بذلك لنتائج معينة ، وقد ورد ذكر القارورة في عامة كتب الطب القديمة ، من ذلك قول علي بن رضوان في كتابه الكفاية في الطب ص : (١٣٠) : « ويجب أن تكون القارورة بيضاء نقية مدورة الوسط بيضية الأسفل متطاولة على شكل المثانة ، ويكون وقودها كبريتيا ، ولا يكون أسفلها كروي الشكل ولا تكون محوطة ولا منقوشة » . وكذا ذكرها ابن سينا في القانون (١/ ١٣٥) وفي مواضع أخرى منه .

(٢) في النسخ الخطية : « والأموال » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٨٧٥) . وهو الصواب .

قلت : وقد تعرض الأطباء لموضوع الأبوال عامة ، وعقد له ابن سينا في كتابه القانون جملة في ثلاثة عشر فصلا (١/ ١٣٥ ـ ١٤٨) .

(٣) في « ت » : « فرحوا بما عندهم من العلم » . والمثبت من « د » و« ن » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٧٥) .

(٤) لعل المراد الأمور التي لم تقم على أصول معتبرة ، وإلا فهذه علوم كثيرٌ منها تجريبي أصبح بحمد الله صالحاً نافعا .

(٥) في « ت » : « وقال » .

جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ﴾[(١)] وشهد لأهله أنهم أولوا العلم فقال تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ ﴾[(٢)]وقال تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[(٣)] ، والمراد به : أولوا العلم بما أنزله على رسله ، ليس المراد أولى العلم بالمنطق والفلسفة وفروعهما .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾[(٤)] ، فالعلم الذي أمره باستزادته هو علم الوحي ، لا علم الكلام والفلسفة .

وقال تعالى : ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾[(٥)] ، أي أنزله وفيه علمه الذي لا يعلمه البشر[(٦)] ، فالباء للمصاحبة[(٧)] مثل قوله : ﴿ فَإِلَّمْ[(٨)] يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ ﴾[(٩)]أي أنزل[(١٠)]وفيه علم الله ، وذلك من أعظم البراهين على صدق نبوة من جاء

---

(١) سورة آل عمران الآية : (٦١) .

(٢) سورة الروم الآية : (٥٦) .

(٣) سورة آل عمران الآية : (١٨) .

(٤) سورة طه الآية : (١١٤) .

(٥) سورة النساء الآية : (١٦٦) .

(٦) انظر تفسير ابن كثير (١/ ٦٠٢) عند تفسيره هذه الآية .

(٧) انظر الدر المصون : (٤/١٦٣) .

(٨) في النسخ الخطية : (فإن لم) .

(٩) سورة هود الآية : (١٤) .

(١٠)في « ت » : « أنزله » .

به . ولم يصنع شيئا من قال : إن المعنى أنزله وهو يعلمه ، وهذا وإن كان حقا فإن الله يعلم كل شيء ، فليس[(١)] في ذلك دليل وبرهان على صحة الدعوى ، فإن الله يعلم الحق والباطل بخلاف ما إذا كان المعنى أنزله متضمنا لعلمه الذي لا يعلمه غيره إلا من أطلعه الله وأعلمه به[(٢)] ، فإن هذا من أعظم أعلام النبوة والرسالة .

وقال فيما عارضه من الشبه الفاسدة التي يسميها أربابها قواطع عقلية : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ[(٣)] إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾[(٤)] ، وقال : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ[(٥)] إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾[(٦)] .

وقال لمن أنكر المعاد بقوله : ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾[(٧)] ، والظن الذي أثبته سبحانه للمعارضين نصوص الوحي بعقولهم ليس هو الاعتقاد الراجح ، بل هو أكذب الحديث .

وقال : ﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ * ٱلَّذِينَ هُمْ فِى غَمْرَةٍ سَاهُونَ ﴾[(٨)] .

---

(١) في « ن » : « وليس » .

(٢) انظر تفسير الألوسي (٦/١٩) عند هذه الآية .

(٣) في « ن » : « تتبعون » .

(٤) سورة النجم الآية : (٢٨) .

(٥) في « ت » : « وإنهم » .

(٦) سورة الأنعام الآية : (١١٦) . وفي الأصل : الصواعق (٣/٨٧٨) كتب بدل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ الآية (١٤٨) من سورة الأنعام .

(٧) سورة الجاثية الآية : (٢٤) .

(٨) سورة الذاريات ، الآيتان : (١٠ ـ ١١) .

وأنت إذا تأملت ما عند هؤلاء المعارضين لنصوص الأنبياء بعقولهم رأيته كله خرصا وعلمت أنهم هم الخراصون[١] ، وأن العلم في الحقيقة ما نزل به الوحي على الأنبياء والمرسلين ، وهو الذي أقام الله به حجته ، وهدى به أنبياءه ورسله وأتباعهم ، وأثنى[٢]عليهم فقال : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴾[٣] . [وقال تعالى][٤] : ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾[٥] وقال تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٦] .

فهذه النعمة والتزكية إنما هي لمن عرف أن ما جاء به الرسول وأخبر به عن الله وعن صفاته وأفعاله هو الحق كما أخبر به ، لا كمن زعم أن ذلك مخالف لصريح العقل وأن العقول مقدمة عليه ، والله المستعان .

[الوجه الثامن عشر : إيضاح أن كل من عارض أمر الرسل بعقله لم يؤمن بهم وكذلك من عارض خبرهم بعقله]

الثامن عشر[٧] : أن العقل تحت حجر الشرع فيما يطلبه ويأمر به [٤٤/ب] وفيما يحكم به ويخبر عنه ، فهو محجور عليه في الطلب والخبر ،

---

(١) أي الكذابون ، كما في عمدة الحفاظ (١/ ٥٧٤) .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٧٩) : « وامتن » .

(٣) سورة البقرة الآية : (١٥١) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة النساء الآية : (١١٣) .

(٦) سورة آل عمران الآية : (١٦٤) .

(٧) هذا الوجه هو الثالث والأربعون في الأصل : (الصواعق (٣/ ٨٩٤) .

[و][1] كما أن من عارض أمر الرسل بعقله لم يؤمن بهم وبما جاءوا به ، فكذلك من عارض خبرهم بعقله ، ولا فرق بين الأمرين أصلا ، يوضحه :

أن الله سبحانه حكى عن الكفار معارضة أمره بعقولهم ، كما حكى عنهم معارضة خبره بعقولهم .

أما الأول : ففي قوله : ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾[2] ، فعارضوا تحريمه للربا بعقولهم التي سوت بين الربا والبيع ، فهذا معارضة النص بالرأي .

ونظير ذلك ما عارضوا به تحريم الميتة من قياسها على المذكى وقالوا : تأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله ، وفي ذلك أنزل الله : ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[3] .

وعارضوا أمره بتحويل القبلة بعقولهم [وقالوا][4] : إن كانت القبلة الأولى حقًّا فقد تركت الحق ، وإن كانت باطلا فقد كنت على باطل[5] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٢) سورة البقرة الآية : (٢٧٥) .

(٣) سورة الأنعام الآية : (١٢١) .

وانظر سبب نزول الآية في تفسير ابن كثير (٢/ ١٧٧) والصحيح المسند من أسباب النزول ص : (٩٤) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٥) قال المؤلف ـ رحمه الله ـ في مصنفه بدائع الفوائد (٤/ ١٥٧) : « ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ إلى قوله : ﴿ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ ، هذا سؤال من السفهاء أوردوه على المؤمنين ، ومضمونه أن القبلة الأولى إن كانت حقا فقد تركتم الحق ، وإن كانت باطلا فقد كنتم على باطل ، ولفظ الآية وإن لم يدل على هذا فالسفهاء المجادلون في القبلة =

وإمام هؤلاء شيخ الطريقة إبليس عدو الله ، فإنه أول من عارض أمر الله بعقله ، وزعم أن العقل يقتضي خلافه[(١)] .

وأما الثاني : وهو معارضة خبره بالعقل ، فكما حكى [الله][(٢)] سبحانه عن منكري المعاد : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾[(٣)] .

وأخبر سبحانه أنهم عارضوا ما أخبر به من التوحيد بعقولهم ، [وعارضوا أخباره عن النبوات بعقولهم][(٤)] ، وعارضوا بعض الأمثال التي ضربها بعقولهم ، وعارضوا أدلة نبوة رسوله بعقولهم فقالوا : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾[(٥)] . وأنت إذا صغت هذه المعارضة صوغا مزخرفا وجدتها من جنس معارضة المعقول للمنقول .

وكذلك قولهم : ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ

= قالوه فأجاب الله تعالى عنه بجواب شاف بعد أن ذكر قبله مقدمات تقرره وتوضحه . . » .

(١) وذلك عندما أُمر بالسجود فأبى وامتنع وتكبر مدعيا أن المادة التي خلق منها وهي النار خير وأفضل من مادة الطين التي خلق منها آدم عليه السلام ، كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ الأعراف الآية : (١٢) وأخواتها من آيات أخرى في الحجر ، الآيات (٢٨ ـ ٣٣) وفي (ص) الآيات (٧١ ـ ٧٦) . ولبيان فساد رأي إبليس في معارضته أمر الله تعالى بعقله ينظر كتاب مصائب الإنسان من مكايد الشيطان للعلامة ابن مفلح (ص١٧٩ ـ ١٨٤) .

(٢) لفظ الجلالة مثبت من « ت » .

(٣) سورة يس الآية : (٧٨) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة الزخرف الآية : (٣١) .

وينظر تفسير ابن كثير (٤/ ١٣٧) عند هذه الآية .

﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا * أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾[1] أي لو كان رسولا لخالق السموات والأرض لما أحوجه أن يمشي بيننا في الأسواق في المعيشة ولأغناه عن أكل الطعام ، ولأرسل معه ملكا[2] من الملائكة وألقى إليه كنزا يغنيه عن طلب الكسب .

وعارضوا شرعه سبحانه ودينه الذي شرعه لهم على لسان رسوله ﷺ وتوحيده بمعارضة عقلية واستندوا فيها إلى القدر فقال تعالى : ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ * قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3] .

وحكى مثل هذه المعارضة في سورة النحل[4] وفي [سورة][5] الزخرف[6] ، وإذا تأملتها حق التأمل رأيتها أقوى بكثير من معارضة آيات الصفات بعقولهم ، فإن إخوانهم عارضوا بمشيئة الله للكائنات ، والمشيئة ثابتة في نفس الأمر ، والنفاة عارضوا [٤٥/أ] بأصول فاسدة هم

---

(١) سورة الفرقان ، الآيتان : (٧ ، ٨) .

(٢) في « ت » : « ملك » . وهو خطأ .

(٣) سورة الأنعام ، الآيتان : (١٤٨ ، ١٤٩) .

(٤) في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ الآية (١٣٥) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٦) في قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ الآية (٢٠) .

وضعوها من تلقاء أنفسهم أو تلقوها عن أعداء الرسل من الصابئة والمجوس والفلاسفة[١] ، وهي خيالات فاسدة .

وبالجملة فمعارضة أمر الرسل وخبرهم بالمعقولات إنما هي طريقة الكفار ، فهم سلف للخلف بعدهم ، فبئس السلف والخلف .

ومن تأمل معارضة المشركين للرسل بالعقول وجدها أقوى من معارضة الجهمية والنفاة لخبرهم عن الله وصفاته وعلوه على خلقه وتكليمه لملائكته ورسله بعقولهم ، فإن كانت تلك المعارضة باطلة فهذه أبطل وأبطل ، وإن صحت هذه المعارضة فتلك أولى بالصحة منها ، وهذا لا محيد لهم عنه ، يوضحه :

[الوجه التاسع عشر : بيان أن القرآن مليء بذكر الصفات ، وأن المشركين لم يعارضوه في هذا الباب]

التاسع عشر[٢] : أن القرآن مملوء من ذكر الصفات والعلو على الخلق والاستواء على العرش وتكلم الله وتكليمه للرسل وإثبات الوجه واليدين والسمع والبصر والحياة والمحبة والغضب والرضى للرب سبحانه ، وهذا عند النفاة مثل وصفه بالأكل والشرب والجوع والعطش والنوم [والموت][٣] ، كل ذلك مستحيل عليه ، ومعلوم أن أخبار الرسل بما هو مستحيل عليه من أعظم المنفرات عنه ، ومعارضته فيه أسهل من معارضته فيما عداه ، ولم يعارضه أعداؤه في حرف واحد من هذا الباب مع حرصهم على معارضته بكل ما يقدرون عليه ، فهلا عارضوه بما عارضته به الجهمية والنفاة ، وقالوا قد أخبرتنا بما يخالف العقل الصريح فكيف يمكننا تصديقك ؟ بل كان القوم على شركهم وضلالهم أعرف بالله وبصفاته من

---

(١) سبق التعريف بهؤلاء ص (٣١) .

(٢) هذا الوجه هو الرابع والأربعون في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٩٨) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

النفاة والجهمية ، وأقرب إلى إثبات الأسماء والصفات والقدر والمشيئة والفعل من شيوخ هؤلاء الفلاسفة وأتباعهم من السيناوية[١] والفارابية[٢] والطوسية[٣] .

[الوجه العشرون : بيان أن دلالة السمع على مدلوله متفق عليها بين العقلاء]

العشرون[٤] : أن دلالة السمع على مدلوله متفق عليها بين العقلاء وإن اختلفوا في جهتها ، هل هي ظنية أو قطعية ؟ أو أرادت الرسل إفهام مدلولها (واعتقاد)[٥]ثبوته أو أرادت إفهام غيره وتأويل تلك الأدلة وصرفها[٦] عن ظاهرها ؟ فلا نزاع بين العقلاء في دلالتها على مدلولها . ثم قال أتباع الرسل : مدلولها ثابت في نفس الأمر (وفي الإرادة)[٧] .

(١) يعني أتباع ابن سينا والمنتسبين إليه ، وقد تقدمت ترجمته ص (٢٤١) .

(٢) يعني أتباع الفارابي والمنتسبين إليه ، وقد تقدمت ترجمته ص (١٧) .

(٣) يعني أتباع الطوسي والمنتسبين إليه ، وهو محمد بن محمد بن الحسن أبو جعفر الخواجا الملقب ظلما وبهتانا بنصير الدين ، فيلسوف ، رافضي ، إسماعيلي ، متكلم ، كان متبحرا في العلوم العقلية الفلسفية ، عالما بالأرصاد والرياضيات ، على صلة وثيقة بالإسماعيلية ، وقد وزر لأصحاب قلاع الألموت ، ثم وزر لهولاكو وكان معه في وقعة بغداد سنة ٦٥٦ هـ ، وهو الذي أشار عليه بقتل الخليفة العباسي المستعصم وذبح المسلمين من القضاة والفقهاء والمحدثين وغيرهم ، إضافة إلى ما ارتكب من الأمور العظام الجسام في حق الإسلام وأهله . هلك في بغداد سنة (٦٧٢) .

ينظر : البداية والنهاية (١٣/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨) وفوات الوفيات (٣/ ٢٤٦ ـ ٢٥٢) وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠) ومفتاح السعادة (١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥) .

(٤) هذا الوجه هو السابع والأربعون في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٠٤) .

(٥) في « ت » : « أو اعتقاد » .

(٦) في « ت » : « بصرفها » .

(٧) في « ت » : « وفي بعض الإرادة » . ومعنى الإرادة هنا : أي إرادة الرسل وإفهام مدلول النص . كما ذكره محقق الصواعق (٣/ ٩٠٤) تعليق (٣) .

[وقالت النفاة أصحاب التأويل : مدلولها منتف في نفس الأمر وفي الإرادة(١)](٢) . وقال أصحاب التخييل(٣) : مدلولها ثابت في الإرادة منتف في نفس الأمر ، وأما دلالة ما عارضها من العقليات على مدلوله فلم يتفق أربابها على دليل واحد منها ، بل كل طائفة منهم تقول(٤) في أدلة خصومها : إن العقل يدل على فسادها لا على صحتها .

وأهل السمع مع كل طائفة في دلالة العقل على فساد قول تلك الطائفة الأخرى المخالفة للسمع ، فكل طائفة تدعي فساد قول خصومها بالعقل ، يصدقهم أهل السمع على ذلك ولكن يكذبونهم في دعواهم صحة قولهم بالعقل ، فقد تضمنت دعوى الطوائف فساد ما يفهم من العقل بشهادة بعضهم على بعض ، وشهادة [٤٥/ب] أهل الوحي والسمع معهم ، ولا يقال هذا (ينقلب عليكم)(٥) باتفاق شهادة الفرق كلها على بطلان ما دل عليه السمع وإن اختلفوا في أنفسهم ، لأن المطلوب أنهم كلهم متفقون على أن السمع دل على الإثبات ، ولم يتفقوا على أن العقل دل على نقيضه ، فيمتنع تقديم الدلالة التي لم يتفق عليها على الدلالة المتفق عليها وهو المطلوب .

[الوجه الحادي والعشرون بيان أن الأمور السمعية هي مما علم بالاضطرار ، وما كان هذا شأنه فيمتنع أن يقوم عليه ما يبطله أو يعارضه]

الحادي والعشرون(٦) : أن الأمور السمعية التي يقال : إن العقل عارضها

---

(١) في النسخ الخطية : « وفي بعض الإرادة » : والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٠٤) لعله الصواب .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سبق تعريفهم ص (١٥٥) .

(٤) في « ن » : « يقول » ، وفي « ت » : « تقوله » .

(٥) في « ن » : « نقلب عنكم » .

(٦) هذا الوجه هو الحادي والخمسون في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٠٦) .

كإثبات علو الله على خلقه واستوائه على عرشه وتكلمه ورؤية العباد له في الآخرة وإثبات الصفات له هي مما علم بالاضطرار أن الرسول ﷺ جاء بها ، وعلم بالاضطرار صحة نبوته ورسالته ، وما علم بالاضطرار امتنع أن يقوم عليه دليل ، وامتنع أن يكون له معارض صحيح ، لأنه لو قام على بطلانه دليل لم يبق لنا وثوق بمعلوم أصلا لا حسيٍّ ولا عقليٍّ ، وهذا يبطل حقيقة الإنسانية ، بل حقيقة الحيوانية المشتركة بين الحيوانات فإن لها تمييزا[1] وإدراكا للحقائق بحسبها ، وهذا الوجه في غاية الظهور غني بنفسه عن التأمل ، وهو مبني على مقدمتين قطعيتين : إحداهما : أن الرسول ﷺ أخبر عن الله بذلك . والثانية : أنه صادق ، ففي أي المقدمتين يقدح المعارض بين العقل والنقل ؟

[الوجه الثاني والعشرون : بيان أن العقل مفطور على معرفة الله وأسمائه وصفاته]

الثاني والعشرون[2] : أن دليل العقل هو إخباره عن الذي خلقه وفطره أنه وضع فيه ذلك وعلمه إياه وأرشده إليه ، ودليل[3] السمع هو الخبر عن الله أنه قال ذلك وتكلم به وأوحاه وعرف به الرسول فأمره أن يعرف الأمة ويخبرهم به ، ولا يكون أحدهما صحيحا حتى يكون[4] الآخر مطابقا[5] لمخبره ، وأن الأمر كما أخبر به ، وحينئذ فقد شهد العقل لخبر الرسول بأنه صدق وحق ، فعلمنا مطابقته لمخبره بمجموع الأمرين ، بخبر الرسول به

---

(١) في « د » و« ن » : « تميزا » .

(٢) هذا الوجه هو الثاني والخمسون في الأصل : الصواعق (٣/٩٠٧) .

(٣) في النسخ الخطية : « وذلك » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٩٠٧) ولعله الصواب .

(٤) في « ن » : « تكون » .

(٥) في « ن » : « مطلقا » .

وشهادة العقل الصريح بأنه لا يكذب في خبره . وأما خبر العقل عن الله بما يضاد ذلك بأن الله وضع فيه ذلك وعلمه إياه فلم يشهد له الرسول بصحة هذا الخبر ، بل شهد ببطلانه . فليس معه إلا شهادته لنفسه بأنه صادق فيما أخبر به ، فكيف تقبل[١] شهادته لنفسه مع عدم شهادة الرسول له ؟ فكيف مع تكذيبه إياه ؟ فكيف مع تكذيب العقل الصريح المؤيد بنور الوحي له ؟ فكيف مع [اختلاف][٢] سائر أصحابه وتكاذبهم وتناقضهم ؟ يزيده إيضاحا[٣] :

[الوجه الثالث والعشرون : بيان أن أدلة السمع نوعان]

الوجه الثالث والعشرون [٤] : وهو أن الأدلة السمعية نوعان :

نوع دل بطريق التنبيه والإرشاد على الدليل العقلي ، فهو عقلي سمعي .

[النوع الأول]

ومن هذا غالب أدلة النبوة والمعاد والصفات والتوحيد ، وما لا يقوم التنبيه على الدليل العقلي منه فهو يسير جدا .

وإذا تدبرت القرآن رأيت هذا أغلب النوعين عليه ، وهذا النوع يمتنع[٥]أن يقوم دليل صحيح على [٤٦/أ] معارضته لاستلزامه مدلوله ، وانتقال الذهن فيه من الدليل إلى المدلول ضروري .

[النوع الثاني]

وهو أصل للنوع الثاني الدال بمجرد الخبر ، فالقدح في النوعين بالعقل ممتنع بالضرورة ، أما الأول فلما تقدم ، **وأما الثاني** : فلاستلزام القدح فيه القدح في العقل الذي أثبته ، وإذا بطل العقل الذي أثبت السمع بطل ما

---

(١) في « ن » : « يقبل » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » ، وهو مثبت في « ت » وهامش « د » .

(٣) في « ت » : « وضوحا » .

(٤) هذا الوجه هو الثالث والخمسون في الأصل : الصواعق (٩٠٨/٣) .

(٥) في « ن » : « ممتنع » .

عارضه من العقليات كما تقدم تقريره ، يوضحه :

[الوجه الرابع والعشرون : تواطؤ الأدلة السمعية والعقلية على إثبات الصفات]

الوجه الرابع والعشرون(١) : أنه ليس في القرآن صفة إلا وقد دل العقل الصريح على إثباتها لله تعالى ، فقد تواطأ عليها دليل العقل والسمع ، فلا يمكن أن يعارض ثبوتها دليل صحيح البتة لا عقلي ولا سمعي ، بل إن كان المعارض سمعيا كان كذبا [مفترى](٢) أو مما أخطأ المعارض به في فهمه ، وإن كان عقليا فهي شبهة خيالية .

واعلم أن هذه دعوى عظيمة ينكرها كل جهميٍّ وناف وفيلسوف ، ويعرفها من نور الله قلبه بالإيمان ، وباشر قلبه معرفة الذي دعت إليه الرسل ، وأقرت به الفطر ، وشهدت به العقول الصحيحة المستقيمة ، لا المنكوسة (المركوسة)(٣) .

وقد نبه [الله](٤) سبحانه في كتابه على ذلك في غير موضع ، وبيَّن أن ما وصف به نفسه هو الكمال الذي لا يستحقه سواه ، فجاحده (٥) جاحد لكمال الرب ، فإنه يمدح (٦) بكل صفة وصف بها نفسه وأثنى بها على نفسه ومجد بها نفسه وحمد بها نفسه ، فذكرها سبحانه على وجه المدحة له والتعظيم

---

(١) هذا الوجه هو الرابع والخمسون في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٠٩) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٠٩) : « الموكوسة » . وكلاهما صحيح ، فالمركوسة من الركس وهو الرجس وكل مستقذر ، والموكوسة من الوكس ، وهو النقصان والتنقيص . ينظر : تاج العروس والمصباح المنير ومختار الصحاح جميعا في مادة (ركس) و(وكس) .

(٤) لفظ الجلالة غير موجود في « ت » .

(٥) في « ت » : « وجاحده » .

(٦) في « ت » : « تمدح » .

والتمجيد ، (وتعرف بها إلى عباده)[١] ليعرفوا كماله ومجده وعظمته وجماله[٢] ، وكثيرا ما يذكرها عند[ذكر][٣] آلهتهم التي عبدوها من (دونه)[٤] .

فذكر سبحانه من صفات كماله وعلوه على عرشه وتكلمه وتكليمه وإحاطة علمه ونفوذ مشيئته ما هو منتف عن آلهتهم ، فيكون ذلك من أدل دليل على بطلان إلهيتها[٥] وفساد عبادتها . ويذكر ذلك عند دعوته عباده إلى ذكره وشكره وعبادته ، (فذكر لهم)[٦] من أوصاف كماله ونعوت جلاله (ما يجذب قلوبهم)[٧] إلى المبادرة إلى دعوته والمسارعة إلى طاعته . ويذكر صفاته لهم عند ترغيبهم وترهيبهم لتعرف[٨] القلوب من تخافه وترجوه . ويذكر صفاته أيضا عند أحكامه وأوامره ونواهيه ، فقل أن تجد آية حكم من أحكام المكلفين إلا وهي مختتمة بصفة من صفاته أو صفتين ، وقد يذكر الصفة في أول الآية ووسطها وآخرها كقوله : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ

---

(١) في « د » و« ن » : « ويعرف بها عباده » . والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ٩١٠) .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩١٠) : « وجلاله » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و« ن » ، مثبت من « ت » كما في الأصل : الصواعق (٣/ ٩١٠) .

(٤) في « ت » : « دون الله » .

(٥) في النسخ الخطية : « آلهتها » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩١٠) ولعله الصواب .

(٦) في « ت » : « فذكرهم » .

(٧) في « ت » : « ما يجدون قلوبهم مذعنة » .

(٨) في « ن » : « ليعرف » .

فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ﴾[١].

[بيان أن انعقاد الصلاة لا يتم إلا بذكر أسماء الله وصفاته]

فيذكر صفاته عند سؤال عباده لرسوله ﷺ عنه ، ويذكرها عند سؤالهم له عن أحكامه حتى إن الصلاة [٤٦/ب] لا تنعقد [٢]إلا بذكر أسمائه وصفاته ، فذكر أسمائه وصفاته روحها وسرها يصحبها من أولها إلى آخرها ، وإنما أمر بإقامتها ليذكر بأسمائه وصفاته .

[سؤاله تعالى والتوسل إليه ودعاؤه بأسمائه وصفاته]

وأمر عباده أن يسألوه بأسمائه وصفاته ، ففتح لهم باب الدعاء رغبا ورهبا ليذكره الداعي بأسمائه وصفاته فيتوسل إليه بها ، ولهذا كان أفضل الدعاء ما توسل فيه الداعي [إليه][٣] بأسمائه وصفاته ، قال الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾[٤].

[بيان أن اسم الله الأعظم في آيتين من القرآن]

وكان اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين : آية الكرسي وفاتحة آل عمران[٥]

---

(١) سورة المجادلة الآية : (١) .

(٢) في « ن » : « لا ينعقد » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة الأعراف الآية : (١٨٠) .

(٥) الذي وقفت عليه هو حديث أسماء بنت يزيد ـ رضي الله عنها ـ أن النبي ﷺ قال : « اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ وفاتحة سورة آل عمران ﴿ الٓمٓ * ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ .

أخرجه أبو داود في الصلاة ح ١٤٩٦ (٢/١٦٨) ، والترمذي في الدعوات ح ٣٤٧٨ (٥/٥١٧) ، وقال : « هذا حديث حسن صحيح » . وابن ماجه في الدعاء ح ٣٨٥٥ (٢/١٢٦٧) ، والدارمي في فضائل القرآن ح ٣٣٨٩ (٢/ ٥٤٢) ، وأحمد في المسند (٦/ ٤٦١) والطحاوي في شرح مشكل الآثار ح ١٧٨ (١/ ١٦٤) والطبراني في الكبير ح ٤٤٠ ، ٤٤١ (٢٤/ ١٧٤ ـ ١٧٥) وفي الدعاء ح ١١٣ (٢/ ٨٣١ ـ ٨٣٢) ، وابن أبي شيبة في المصنف ح ٩٤١٢ (١٠/ ٢٧٢) و ١٧٤٥٥ (١٤/ ٣٠) وعبد بن حميد في المنتخب رقم ١٥٧٨ ص : (٤٥٦) وفي سنده شهر بن حوشب وعبيد الله بن أبي زياد القداح =

لاشتمالهما[١] على صفة الحياة المصححة لجميع الصفات ، وصفة[٢] القيومية المتضمنة لجميع الأفعال ، ولهذا كانت سيدة آي القرآن وأفضلها[٣] ، ولهذا كانت سورة الإخلاص تعدل[٤] ثلث القرآن[٥] لأنها أخلصت

= المكي متكلم فيهما ، قال المنذري في مختصر سنن أبي داود (٢/ ١٤٥) : « وشهر بن حوشب وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وتكلم فيه غير واحد ، وفي إسناده أيضا عبيد الله بن أبي زياد القداح المكي وقد تكلم فيه غير واحد » . وانظر ترجمتهما في تقريب التهذيب ص : (٢١٠ ، ٣١١) . إلا أن للحديث شاهدا من حديث أبي أمامة رضي الله عنه أورده الألباني في السلسلة الصحيحة رقم ٧٤٦ (٢/ ٣٧١ ـ ٣٧٢) وذكر مخرجيه ، أما الحديث السابق أعني حديث أسماء فقد حسنه ، كما في صحيح الجامع رقم ٩٨٠ (١/ ٢٢٩) وفيه الإشارة إلى بعض كتبه الأخرى .

(١) في « ت » : « لاشتمالها » .

(٢) في النسخ الخطية : « وصفات » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩١٢) ولعله الصواب .

(٣) يعني آية الكرسي ، فعن أُبي بن كعب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم ؟ » قال : قلت الله ورسوله أعلم ، قال : « يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم ؟ » قال : قلت « ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ ﴾ » قال : فضرب في صدري وقال : « والله ليَهْنِكَ العلمُ أبا المنذر » .
أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها ح ٢٥٨ (١/ ٥٥٦) .
وينظر موسوعة فضائل سور وآيات القرآن (١/ ١٤٠ ـ ١٤١) .

(٤) في « ن » : « يعدل » .

(٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلا سمع رجلا يقرأ ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ يرددها ، فلما أصبح جاء إلى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له ـ وكأن الرجل يتقالها ـ فقال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن » .
أخرجه البخاري في فضائل القرآن ح ٥٠١٣ ص : (١٠٩١) وفي الأيمان والنذور ح٦٦٤٣ وفي التوحيد ح٧٣٧٤ ومسلم في صلاة المسافرين ح ٢٦٢ (١/ ٥٥٧) =

(الأخبار)[١] عن الرب تعالى ، وصفاته دون خلقه وأحكامه وثوابه وعقابه[٢] .

وسمع النبي ﷺ رجلا يدعو : « اللهم إني أسألك بأنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت المنان بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم » وسمع آخر يدعو : « اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد » ، فقال لأحدهما : « لقد سأل الله باسمه الأعظم الذي إذا دعي به أجاب وإذا سُئِل به أعطى » ، وقال للآخر : « سل تعطه »[٣] . وذلك لما تضمنه هذا

= من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : « أقرأ عليكم ثلث القرآن » فقرأ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ حتى ختمها .

قلت : وهو حديث متواتر رواه من الصحابة ستة عشر نفسا .

ينظر : قطف الأزهار المتناثرة رقم : ٦١ ، ص : (١٦٦ ـ ١٦٧) ولقط اللآلئ المتناثرة رقم ٥٢ (ص١٧٣ ـ ١٧٧) ونظم المتناثر رقم ١٩٨ص : (١٨٧) .

(١) في الأصول : الصواعق (٣/ ٩١٢) : « للخبر » .

(٢) لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ رسالة علمية حافلة وافية في شرح هذا الحديث المبارك ، وهي المسماة : « جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » . وهي مطبوعة مستقلة متداولة ، وضمن مجموع الفتاوى (١٧/ ٥ ـ ٢٠٥) .

(٣) الحديثان منفصلان ، الأول منهما من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله ﷺ جالسا ورجل يصلي ثم دعا : « اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت . . » الحديث . أخرجه أبو داود في الصلاة ح١٤٩٥ (٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨) والنسائي في السهو من المجتبى ح ١٣٠٠ (٣/ ٥٢) وابن ماجه في الدعاء ح ٣٨٥٨ (٢/ ١٢٦٨) وأحمد في المسند (٣/ ١٢٠ ، ١٥٨ ، ٢٦٥) والحاكم في المستدرك (١/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤) وقال عقبه : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ح ٨٩٣ (٣/ ١٧٥ ـ ١٧٦) والبخاري في الأدب المفرد ح ٧٠٥ (٢/ ١٦٨) . وهو حديث صحيح صححه غير واحد . =

الدعاء من أسماء الرب وصفاته .

وفي الحديث الصحيح عنه ﷺ أنه قال : « ما أصاب عبدا قط هم ولا حزن فقال : اللهم إني عبدك ابن عبدك ، ابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماض فيَّ حكمك ، عدلٌ فيَّ قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن [العظيم][1] ربيع قلبي ، ونور صدري ، وجلاء حزني ، وذهاب همي ، إلا أذهب الله همه وغمه وأبدله مكانه فرحا »

= ينظر : صحيح الأدب المفرد ح ٥٤٣ ص : (٢٦٢ ـ ٢٦٣) وتخريج أحاديث المشكاة ح ٢٢٩٠ (٢/ ٧٠٨ ـ ٧٠٩) .

قلت : والرجل المذكور هو أبو عياش زيد بن الصامت الزرقي ، كما في إحدى روايات أحمد (٣/ ٢٦٥) وكذا أفاده الخطيب في الأسماء المبهمة رقم ١٧٢ ص : (٣٤٦ ـ ٣٤٧) وابن بشكوال في الغوامض والمبهمات رقم ٢٩٧ (١/ ٣٤٠) والعراقي في المستفاد من مبهمات المتن والإسناد رقم ٦٥٢ (٣/ ١٦٢٠) .

والحديث الثاني من رواية بريدة عن أبيه ـ رضي الله عنهما ـ وفي آخره : « لقد سألت الله بالاسم الذي إذا سُئل به أعطى وإذا دُعي به أجاب » . أخرجه أبو داود في الصلاة ح ١٤٩٣ (٢/ ١٦٦ ـ ١٦٧) والنسائي في السهو من المجتبى ح ١٣٠١ (٣/ ٥٢) وفي آخره : « قد غفر له ثلاثا » ، والترمذي في الدعوات ح٣٤٧٥ (٥/ ٥١٥ ـ ٥١٦) وابن ماجه في الدعاء ح ٣٨٥٧ (٢/ ١٢٦٧ـ١٢٦٨) وأحمد في المسند (٥/ ٣٥٠) والحاكم في المستدرك (١/ ٥٠٤) وقال في آخره : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وله شاهد صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي . وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود (٢/ ١٤٥) : « وقال شيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي : وهو إسناد لا مطعن فيه . . » وكذا صحح إسناده الألباني في تخريج أحاديث المشكاة رقم ٢٢٨٩ (٢/ ٧٠٨) وفي تعليقه على صحيح ابن خزيمة رقم ٣١٢٥ (٣/ ٢٦٠ ـ ٢٦١) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قالوا : أفلا نتعلمهن يا رسول الله ؟ قال : « بلى ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن »[١].

وقد نبه سبحانه على إثبات صفاته وأفعاله بطريق المعقول ، فاستيقظت لتنبيهه العقول الحية ، واستمرت على رقدتها[٢] العقول الميتة ، فقال في صفة العلم : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[٣] ، فتأمل صحة هذا الدليل مع غاية إيجاز لفظه واختصاره . وقال : ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند من حديث ابن مسعود رضي الله عنه (١/ ٣٩١ ، ٤٥٢) وابن أبي شيبة في المصنف ح ٩٣٦٧ (١٠/ ٢٥٣) ، وابن حبان في صحيحه رقم ٩٧٢ (٣/ ٢٥٣) ، وأبو يعلى في المسند ح ٥٢٩٧ (٩/ ١٩٨ ـ ١٩٩) ، والطبراني في الكبير ح ١٠٣٥٢ (١٠/ ١٦٩ ـ ١٧٠) ، وفي كتاب الدعاء ح١٠٣٥ (٢/ ١٢٧٩) ، والحارث ابن أبي أسامة في مسنده كما في بغية الباحث رقم ١٠٥٧ (٢/ ٩٥٧) والبزار في المسند ح١٩٩٤ (٥/ ٣٦٣) ، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٠٩ ـ ٥١٠) ، والبيهقي في الدعوات الكبير رقم ١٦٤ (١/ ١٢٤) .

قلت : وقد اختلفت كلمة أهل العلم في صحته وضعفه لعلل في إسناده أظهرها اختلافهم في أبي سلمة الجهني أحد رواته بين جهالته وتوثيقه ، فممن صححه ابن حبان والحاكم ، واستشهد به ابن تيمية في مواضع من كتبه كما في المنهاج (٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠) وفي مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٨) وفي الكلم الطيب رقم ١٢٣ ص : (٧٤) . وابن القيم في الداء والدواء ص : (١٩ ـ ٢٠) وصححه فيه (ص٣١٨) وكذا صححه في شفاء العليل ص (٥٤٧) وذكره في الوابل الصيب ص (١٨٥) . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٩٦) ـ بعد أن ذكره ـ : « رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح غير أبي سلمة الجهني وقد وثقه ابن حبان » . كما صحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح ٣٧١٢ (٥/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨) وأطال في ذلك ، وكذا صححه الألباني في السلسلة الصحيحة ح١٩٩ (١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٧) وتوسع فيه .

(٢) في « ت » : « رقادها » .

(٣) سورة الملك الآية : (١٤) .

أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[١] . فما أصح هذا الدليل وما أوجزه .

وقال تعالى في صفة الكلام : ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ [٤٧ / أ] عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾[٢] ، نبه بهذا الدليل على أن من لا يكلم ولا يهدي لا يصلح أن يكون إلها . وكذا قوله في الآية الأخرى عن العجل : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾[٣] ، فجعل امتناع صفة الكلام والتكليم وعدم ملك الضر والنفع دليلا على عدم الإلهية ، وهذا دليل عقلي وسمعي على أن الإله لابد أن يكلم ويتكلم ، ويملك لعباده الضر والنفع وإلا لم يكن إلها .

وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ۞ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ۞ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾[٤] ، نبهك[٥] بهذا الدليل العقلي القاطع أن الذي جعلك تبصر[٦] وتتكلم وتعلم أولى أن يكون بصيرا متكلما عالما ، فأي[٧] دليل عقلي قطعي أقوى من هذا وأبين وأقرب إلى العقول ؟ وقال تعالى في آلهة المشركين المعطلين : ﴿ أَلَهُمْ[٨] أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ

---

(١) سورة النحل الآية : (١٧) . وقوله تعالى ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ مثبتة من « ت » .

(٢) سورة الأعراف الآية : (١٤٨) .

(٣) سورة طه الآية : (٨٩) .

(٤) سورة البلد ، الآيات : (٨ ـ ١٠) .

(٥) في « ت » : « نبه » . والمثبت من « د » و« ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ٩١٥) .

(٦) في « ت » : « تتصرف » . والمثبت هو الصواب .

(٧) في « ت » : « وأي » .

(٨) في « ت » : « ألم » . وهو خطأ .

يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَآ ﴾[١] ، فجعل سبحانه عدم البطش والسمع والمشي والبصر دليلا على عدم إلهية من عدمت منه هذه الصفات ، وقد وصف سبحانه [٢]نفسه بضد صفة أوثانهم وبضد ما وصفه به المعطلة والجهمية ، فوصف نفسه بالسمع والبصر والفعل باليدين والمجيء والإتيان ، (وذلك ضد)[٣] صفات الأصنام التي جعل امتناع هذه الصفات فيها دليلا على عدم إلهيتها .

فتأمل آيات[٤] التوحيد والصفات في القرآن على كثرتها وتفننها واتساعها وتنوعها تجدها كلها قد أثبتت الكمال للموصوف بها وأنه المتفرد[٥] بذلك الكمال ، فليس له فيه شبيه ولا مثال ، وأي دليل في العقل أوضح من إثبات الكمال المطلق لخالق هذا العالم ومدبره ، وملك السموات والأرض وقيومهما[٦] ، فإذا لم يكن في العقل إثبات جميع [أنواع][٧]الكمال له فأي قضية تصح في العقل بعد هذا ؟ ومن شك في أن صفة السمع والبصر والكلام والحياة والإرادة والقدرة والغضب والرضى والفرح والرحمة كمال فهو ممن سلب خاصة الإنسانية وانسلخ من العقل ، بل من شك أن إثبات الوجه واليدين وما أثبته لنفسه معهما كمال فهو مصاب في عقله ، ومن

---

(١) سورة الأعراف الآية : (١٩٥) .

(٢) في « ت » : « الله تعالى » .

(٣) في « ت » : « وذكر عند » .

(٤) في « ن » : « باب » وهو خطأ .

(٥) في « ت » : « المنفرد » .

(٦) في « ت » : « وقيومها » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

شك أن كونه يفعل باختياره ما يشاء ، ويتكلم (إذا شاء)[١] ، وينزل إلى حيث شاء ، ويجيء إلى حيث شاء ، غير كمال فهو جهل بالكمال ، والجماد عنده أكمل من الحي الذي تقوم[٢] به الأفعال الاختيارية ، كما أن عند حقيقة[٣] الجهمي أن الفاقد لصفات الكمال أكمل من الموصوف بها ، كما أن عند أستاذهما وشيخهما الفيلسوف أن [من][٤] لا يسمع ولا يبصر ولا يعلم ولا له حياة ولا قدرة ولا إرادة ولا فعل ولا كلام ولا يرسل رسولا ولا ينزل كتابا ولا يتصرف في هذا العالم بتحويل وتغيير وإزالة ونقل وإماتة [٤٧/ب] وإحياء أكمل ممن يتصف بذلك .

فهؤلاء كلهم قد خالفوا صريح المعقول ، وسلبوا الكمال عمن هو أحق بالكمال من كل ما سواه ، ولم يكفهم ذلك حتى جعلوا الكمال نقصا ، فتأمل شبههم[٥] الباطلة التي عارضوا بها الوحي هل تصادم هذا الدليل الدال على إثبات الصفات والأفعال للرب سبحانه ؟ ثم اختر لنفسك بعد ما شئت .

وهذا قطرة من بحر نبهنا عليه تنبيها (يعلم به اللبيب)[٦] ما وراءه ، وإلا

---

(١) في « ت » : « بما شاء » .

(٢) في « ن » : « يقوم » .

(٣) هكذا في النسخ الخطية : « حقيقة » ، وفي الأصل : الصواعق (٣/٩١٦) : « شقيقة » .

(٤) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، وقد أثبته من الأصل : الصواعق (٣/ ٩١٧) والسياق يقتضيه .

(٥) في « ت » : « نسبتهم » .

(٦) في « ت » : « يعلم اللبيب به » بالتقديم والتأخير .

فلو أعطينا هذا الموضع حقه ـ وهيهات أن نصل إلى ذلك ـ لكتبنا فيه عدة أسفار ، وكذا كل وجه من هذه الوجوه ، فإنه لو بسط وفصل لاحتمل سفرا أو أكثر ، والله المستعان وبه التوفيق .

[الوجه الخامس والعشرون بيان غاية ما ينتهي إليه من ادعى معارضة العقل للوحي]

الخامس والعشرون[١] : أن غاية ما ينتهي إليه من ادعى معارضة العقل للوحي أحد أمور أربعة لابد له منها : إما تكذيبها وجحدها ، وإما اعتقاد أن الرسل خاطبوا الخلق خطابا جمهوريا لا حقيقة له ، وإنما أرادوا منهم التخييل وضرب الأمثال ، وإما اعتقاد أن المراد تأويلها وصرفها عن حقائقها بالمجازات والاستعارات ، وإما الإعراض عنها وعن فهمها وتدبرها ، واعتقاد أنه لا يعلم ما أريد بها إلا الله .

[بيان موقف الطوائف المنحرفة مما جاءت به الرسل من نصوص الصفات وذلك في أربعة مقامات]

فهذه أربع مقامات ، وقد ذهب إلى كل مقام منها طوائف من بني آدم .

[المقام الأول مقام التكذيب]

المقام الأول : **مقام التكذيب** ، وهؤلاء استراحوا من كلفة النصوص ، والوقوع في التشبيه والتجسيم ، وخَلَعوا رِبْقة الإسلام من أعناقهم[٢] .

[المقام الثاني مقام أهل التخييل]

المقام الثاني : **مقام أهل التخييل**[٣] ، قالوا : إن الرسل لم يمكنهم مخاطبة الخلق بالحق في نفس الأمر فخاطبوهم بما يخيل إليهم وضربوا لهم الأمثال ، وعبروا عن المعاني المعقولة بالأمور القريبة من الحس ، وسلكوا ذلك في باب الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته واليوم الآخر ، وأقروا باب الطلب على حقيقته . ومنهم من سلك هذا المسلك في الطلب أيضا ،

---

(١) هذا الوجه هو الخامس والخمسون في الأصل : الصواعق (٩١٧/٣) .

(٢) جاء في التاج مادة (ربق) : « ويروى عن حذيفة رضي الله عنه « من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه » استعارها للإسلام ، يعني ما يشد به المسلم نفسه من عرى الإسلام » .

(٣) سبق التعريف بهم ص (١٥٥) .

وجعل الأمر والنهي أمثالا وإشارات ، فهم ثلاث فرق هذه إحداها .

والثانية : سلكت ذلك في الخبر دون الأمر .

والثالثة : سلكت ذلك في الخبر عن الله وعن صفاته دون المعاد والجنة والنار ، وذلك كله إلحاد في أسماء الرب وصفاته ودينه واليوم الآخر ، والملحد لا يتمكن من الرد على الملحد وقد وافقه في الأصل وإن خالفه في فروعه . ولهذا استطال على هؤلاء الملاحدة كابن سينا(١) وأتباعه غاية الاستطالة ، وقالوا : القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص الصفات ، قالوا(٢) : بل الأمر فيها أسهل من نصوص الصفات لكثرتها وتنوعها وتعدد طرقها وإثباتها على وجه يتعذر معه التأويل ، فإذا كان الخطاب بها خطابا جمهوريا فنصوص المعاد أولى(٣) .

قال(٤) : فإن [٤٨/أ] قلتم نصوص الصفات قد عارضها ما يدل على انتفائها من العقل قلنا : ونصوص المعاد قد عارضها من العقل ما يدل على انتفائها . ثم ذكر(٥) العقليات المعارضة للمعاد بما يعلم به العاقل أن العقليات المعارضة للصفات من جنسها أو أضعف منها .

[المقام الثالث مقام أهل التأويل]

المقام الثالث : **مقام أهل التأويل** ، قالوا : لم يرد منا اعتقاد حقائقها ، وإنما أريد منا تأويلها بما يخرجها عن ظاهرها وحقائقها ، فتكلفوا لها وجوه

---

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٤١) .

(٢) ي الملاحدة في إلزامهم لنفاة الصفات .

(٣) انظر الرسالة الأضحوية ص : (٤٤) وما بعدها ، ودرء تعارض العقل والنقل (٥/٣) وما بعدها ، و(٣٠١ ـ ٣٠٢) .

(٤) لعله ابن سينا أو غيره من الفلاسفة ، وانظر المصدرين السابقين .

(٥) لعله ابن سينا أو غيره من الفلاسفة ، وانظر المصدرين السابقين .

التأويلات المستكرهة والمجازات المستنكرة التي يعلم العقلاء أنها أبعد شيء عن احتمال ألفاظ النصوص لها ، وأنها بالتحريف أشبه منها بالتفسير .

والطائفتان اتفقتا على أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يبين الحق للأمة في خطابه لهم ولا أوضحه لها ، بل خاطبهم بما ظاهره باطل ومحال ، ثم اختلفوا فقال أصحاب التخييل[١] : أراد منهم اعتقاد خلاف الحق والصواب ، وإن كان في ذلك مفسدة فالمصلحة المترتبة عليه أعظم من المفسدة التي فيه . وقال أصحاب التأويل : بل أراد منا أن نعتقد[٢] خلاف ظاهره وحقيقته ، ولم يبين لنا المراد تعريضا [لنا][٣] إلى حصول الثواب بالاجتهاد والبحث والنظر وإعمال الفكرة[٤] في معرفة الحق بعقولنا ، وصرف تلك الألفاظ عن حقائقها وظواهرها لننال ثواب الاجتهاد والسعي في ذلك .

فالطائفتان متفقتان [على][٥] أن ظاهر خطاب الرسول ﷺ ضلال وباطل وأنه لم يبين الحق ولا هدى إليه الخلق .

[المقام الرابع مقام اللاأدرية]

المقام الرابع : مقام اللاأدرية[٦] : الذين يقولون : لا ندري معاني هذه الألفاظ وينسبون طريقتهم إلى السلف ، وهي التي يقول المتأولون إنها أسلم .

---

(١) تقدم تعريفهم ص (١٥٥) .

(٢) في « ن » : « يعتقد » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٢٠) : « الفكر » وكلاهما صحيح .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في النسخ الخطية : « الملادرية » وكذا في بعض نسخ الأصل : الصواعق ، وفي بعضها الآخر على الصواب كما في المطبوعة (٣/ ٩٢٠) وهو المثبت .

[بيان قول أهل العلم في الوقف على قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ومعنى ذلك]

ويحتجون بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[1] ويقولون هذا هو الوقف التام عند جمهور السلف ، وهو قول أبي بن كعب[2] وعبد الله بن مسعود[3] وعبد الله بن عباس[4] وعائشة[5] وعروة بن الزبير[6] وغيرهم من السلف[7] .

---

(١) سورة آل عمران الآية : (٧) .

(٢) هو أُبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد أبو المنذر وأبو الطفيل ، أنصاري خزرجي ، سيد القراء ، وممن شهد بدرا وما بعدها ، كان عمر بن الخطاب يسميه سيد المسلمين . مات سنة (٣٠) في خلافة عثمان على أرجح الأقوال .
الاستيعاب : (١/ ٦٥ ـ ٧٠) وأسد الغابة (١/ ٦١ ـ ٦٣) والإصابة (١/ ٢٧ ـ ٢٨) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٩٠) .

(٥) تقدمت ترجمتها ص (٢٠) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٢٦) .

(٧) اختلف في الوقف على قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ أو وصله بما بعده : ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾ ، فذهب إلى الأول وهو الوقف وما بعده منقطع أكثر أهل العلم من المفسرين والقراء والنحويين ، وهو قول أبي بن كعب وابن مسعود ، وابن عباس وعائشة وغيرهم من الصحابة في نحو نيف وعشرين نفسا ، ومن التابعين : عروة بن الزبير والحسن وابن نهيك الأسدي والضحاك وأبو الشعثاء ، ومن الفقهاء : مالك ، ومن القراء : نافع ويعقوب والكسائي ، ومن النحويين : الأخفش سعيد والفراء وسهل بن محمد وابن كيسان ، ويروى عن عمر بن عبد العزيز وأبي عبيد وابن جرير .
وذهب إلى الثاني وهو الوصل والوقف على قوله تعالى : ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾ جماعة من أهل العلم ، منهم مجاهد ومحمد بن جعفر بن الزبير والربيع بن أنس والقتيبي وعلي بن سليمان وكثير من أهل التفسير والأصول .
انظر : تفسير ابن جرير ، طبعة شاكر (٦/ ٢٠١ ـ ٢٠٤) والقطع والائتناف للنحاس (١/ ١٢٤ ـ ١٢٦) ومعاني القرآن ، له أيضا (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٤) ، والمكتفى للداني ص : =

وعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ، ولا أصحابه ولا التابعون لهم بإحسان ، بل يقرءون كلاما لا يعقلون معناه ، ثم هم متناقضون أفحش تناقض ، فإنهم يقولون تجري على ظاهرها وتأويلها باطل ، ثم يقولون : لها تأويل لا يعلمه إلا الله .

وقول هؤلاء باطل ؛ فإن الله سبحانه أمر بتدبر كتابه وتفهمه وتعقله ،

= (١٩٤ ـ ١٩٧) والمحرر الوجيز : (٣/ ٢٠ ـ ٢٣) وتفسير ابن كثير (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥) .
هذا ، ولأهل العلم من المحققين المدققين كلام جيد في توجيه الوقف على لفظ الجلالة أو وصله بما بعده حاصله ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في تفسير سورة الإخلاص كما في المجموع (١٧/ ٣٨١) : « . . في الآية قراءتان ، قراءة من يقف على قوله : ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ وقراءة من يقف عند قوله : ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ ، وكلتا القراءتين حق ، ويراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله ، ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره وهو تأويله ، ومثل هذا يقع في القرآن . . » .
وانظر منه ص : (٤٠٠) وما بعدها .
وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره عند هذه الآية (١/ ٣٥٥) : « التأويل يطلق ويراد به في القرآن معنيان : أحدهما التأويل بمعنى حقيقة الشيء وما يؤول أمره إليه . . فإن أريد بالتأويل هذا فالوقف على الجلالة ، لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه على الجلية إلا الله عز وجل ، ويكون قوله : ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ مبتدأ ، و﴿ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ خبره . وأما إن أريد بالتأويل المعنى الآخر وهو التفسير والبيان والتعبير عن الشيء كقوله : ﴿ نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓ ﴾ أي بتفسيره ، فإن أريد به هذا المعنى فالوقف على : ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ ، لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار وإن لم يحيطوا علما بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه . . » .
وانظر نقض التأسيس خ (٣/ ق ٢٢٣ ـ ٢٢٤) وما بعدها ، والصفدية (١/ ٢٩١) والحموية (ص ٢١) ودرء التعارض (١/ ١٤) وما بعدها ورسالة الإكليل في المتشابه والتأويل ، ضمن مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨٠) وما بعدها . وشرح حديث النزول ص : (٢١ ـ ٢٣) ومشكل القرآن لابن قتيبة ص : (٩٨ ـ ١٠٢) وأضواء البيان (١/ ٢٦٦ ـ ٢٧٥) .

وأخبر أنه بيان وهدى وشفاء لما في الصدور وحاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، ومن أعظم الاختلاف اختلافهم في باب الصفات والقدر والأفعال ، واللفظ الذي لا يعلم ما أراد به المتكلم لا يحصل به حكم ولا هدى ولا شفاء ولا بيان(١) .

وهؤلاء طَرَّقُوا(٢) لأهل الإلحاد والزندقة والبدع [٤٨/ب] أن يستنبطوا الحق من عقولهم ، فإن النفوس طالبة لمعرفة هذا الأمر أعظم طلب ، والمقتضى التام لذلك فيها موجود ، فإذا قيل لها : إن ألفاظ القرآن والسنة في ذلك لها تأويل لا يعلمه إلا الله ، ولا يعلم أحد معناها فروا إلى(٣) عقولهم ونظرهم(٤) وآرائهم ، فسد هؤلاء باب الهدى والرشاد ، وفتح أولئك باب الزندقة والبدعة والإلحاد ، وقالوا : قد أقررتم بأن ما جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام في هذا الباب لا يحصل منه علم بالحق ولا يهدي إليه ، فهو في طريقتنا لا في طريقة الأنبياء ، فإنا نحن نعلم ما نقول ونثبته بالأدلة العقلية ، والأنبياء لم يعلموا تأويل ما قالوه ولا بينوا مراد المتكلم به . وأصاب هؤلاء من الغلط على السمع ما أصاب أولئك من الخطأ في العقل . وهؤلاء لم يفهموا مراد السلف بقولهم لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله ، فإن التأويل(٥) في عرف السلف المراد به التأويل في مثل قوله تعالى :

---

(١) ينظر : درء تعارض العقل والنقل : (١/ ١٤ ـ ١٦) .

(٢) أي جعلوا لهم طريقا ، يقال : طَرَّق الموضع جعله طريقا وممرّا وسهله حتى طَرَّقه المارة انظر : المعجم الوسيط مادة : (طرق) .

(٣) في « ت » : « إليه » .

(٤) في النسخ الخطية : « وفطرهم » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٢٢) ولعله الصواب .

(٥) في « ت » : « فالتأويل » .

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾[١] وقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[٢]وقول يوسف : ﴿ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾[٣] ، وقول يعقوب : ﴿ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾[٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴾[٥] وقال يوسف : ﴿ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ﴾[٦] .

فتأويل الكلام الطلبي هو نفس فعل المأمور به و[ترك][٧] المنهي عنه كما قال ابن عيينة[٨] : « السنة تأويل[٩] الأمر والنهي »[١٠] .

---

(١) سورة الأعراف الآية : (٥٣) .

(٢) سورة النساء الآية : (٥٩) .

(٣) سورة يوسف الآية : (١٠٠) .

(٤) سورة يوسف الآية : (٦) .

(٥) سورة يوسف الآية : (٤٥) .

(٦) سورة يوسف الآية : (٣٧) .

(٧) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ولا في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٢٣) . وقد أثبته من درء التعارض (١/ ٢٠٦) ولعله الصواب .

(٨) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون أبو محمد الهلالي مولاهم الكوفي ثم المكي الإمام الكبير حافظ عصره والمقدم فيه ، ثقة فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه في آخر عمره وكان ربما دلس لكن عن الثقات . مولده في الكوفة سنة ١٠٧هـ ووفاته في مكة سنة ١٩٨هـ . أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧) وتهذيب الكمال (١١/ ١٧٧ ـ ١٩٦) والسير (٨/ ٤٥٤ ـ ٤٧٥) وتقريب التهذيب ص : (١٨٤) .

(٩) في « ت » : « تأول » .

(١٠) ذكره ابن تيمية في درء التعارض (١/ ٢٠٦) وفي التدمرية ص : (٩٤) .

وقالت عائشة[١] ـ رضي الله عنها ـ : كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي » يتأول القرآن[٢] .

وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التي أخبر الله عنها ، وذلك في حق الله هو[٣] كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره ولهذا قال مالك[٤] وربيعة[٥] : « الاستواء معلوم والكيف مجهول »[٦]

---

(١) تقدمت ترجمتها ص (٢٠) .

(٢) تقدم تخريجه ص (٢٠) .

(٣) في « ت » : « وهو » .

(٤) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو أبو عبد الله الأصبحي ، إمام دار الهجرة وأحد الأئمة المجمع على إمامتهم وعدالتهم ، أخرج له الجماعة ، وقد كان مولده بالمدينة النبوية سنة (٩٣) ووفاته بها سنة (١٧٩) .
الجرح والتعديل (٨/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦) وتهذيب الكمال (٢٧/ ٩١ ـ ١٢٠) والسير (٨/ ٤٨ ـ ١٣٥) وتقريب التهذيب ص : (٤٤٩) .

(٥) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ أبو عثمان ويقال أبو عبد الرحمن التيمي مولاهم ، حافظ ، ثقة فقيه ، وعليه تفقه مالك ، وكان يعرف بربيعة الرأي لكثرة آرائه الفقهية ، أخرج له الجماعة ، مات بالأنبار سنة (١٣٦) على الصحيح .
الجرح والتعديل (٣/ ٤٧٥) وتهذيب الكمال (٩/ ١٢٣ ـ ١٣٠) والسير (٦/ ٨٩ ـ ٩٦) وتقريب التهذيب ص (١٤٧) .

(٦) هذه المقالة الحسنة اشتهرت وتواترت عن الإمام مالك ، وكذا صحت عن شيخه ربيعة رحمهما الله تعالى ، وقد نسبت لغيرهما أيضا إلا أنها عن مالك أشهر وأظهر ، وقد غدت قاعدة محكمة مطردة تنطبق على جميع نصوص الصفات دلالة ومعنى ، فممن أخرجها عنه مع اختلاف يسير في بعض ألفاظها :
الدارمي في الرد على الجهمية رقم ١٠٤ ص (٥٥ ـ ٥٦) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٦٤ (٣/ ٤٤١) وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦) والصابوني في =

وكذلك قال ابن الماجشون[1]

= عقيدة السلف ص : (١٨٠ ـ ١٨٥) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٦٦ ، ٨٦٧ (٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦) وفي الاعتقاد ص : (٩١) وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٨ ، ١٥١) والذهبي في السير (٨/ ١٠٠ ـ ١٠١) ، وممن ذكرها : ابن أبي زيد القيرواني في النوادر والزيادات (١٤/ ٥٥٢) وفي كتاب الجامع ص : (١٢٣) والبغوي في شرح السنة (١/ ١٧١) وابن رشد (الجد) في البيان والتحصيل (١٦/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨) وقوام السنة في الحجة (٢/ ٢٥٧) وابن الجوزي في دفع شبه التشبيه ص : (١٢٢) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٨٨ ص (١٧٢ ـ ١٧٣) وابن تيمية في الفتوى الحموية ص (٢٤) وفي التدمرية ص (٤٣) و(٩٨) وفي شرح حديث النزول ص (٣٢) والزواوي في مناقب الإمام مالك ص : (١٣٤) والذهبي في العلو ص (١٠٣و١٠٤) وقال عقبه : « هذا ثابت عن مالك » . وهي في المختصر ص : (١٤١) وله في الأربعين ص : (٨٠) وابن القيم في اجتماع الجيوش ص (١٤١) وابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (١/ ٩٦) ، و(٢/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣) وابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧) وجوّد إسنادها .

وممن أخرجها من قول ربيعة الرأي ـ أيضا باختلاف يسير في بعض ألفاظها ـ ابن بطة في الإبانة رقم ١٢١(٣/ ١٦٣ ـ ١٦٤) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٦٥ (٣/ ٤٤١ ـ ٤٤٢) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٦٨ ، (٢/ ٣٠٦) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٧٤ ص : (١٦٤) وذكرها ابن تيمية مقرونة بقول مالك ومفردة في الحموية ص (٢٤) وفي التدمرية ص (٤٣) وفي درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٨) و(٢/ ٣٥) و(٦/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥) ، وفي شرح حديث النزول ص (٣٢) والذهبي في العلو ص : (٩٨) وهي في مختصره للألباني ص : (١٣٢) وفي الأربعين ص : (٨٠) ، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص : (١٣٣) .

قال شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص٣٢) « ومثل هذا الجواب ـ يعني جواب مالك ـ ثابت عن ربيعة شيخ مالك ، وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ موقوفا ومرفوعا ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه . . » .

وقال الذهبي في العلو ص (٨١) : « هذا القول محفوظ عن جماعة كربيعة الرأي ومالك الإمام وأبي جعفر الترمذي وأما أم سلمة فلا يصح . . » .

(١) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة أبو عبد الله وقيل : أبو الأصبغ =

والإمام أحمد(١) وغيرهما(٢) من السلف : « إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه »(٣) .

= الماجشون ـ بكسر الجيم بعدها معجمة مضمومة ـ الإمام العلامة الفقيه الثقة المدني مولى آل الهُدير التيمي ، أصله من إصبهان . روى له الجماعة ، مات في بغداد سنة ١٦٤ وقيل ١٦٦ الجرح والتعديل (٣٨٦/٥) وتهذيب الكمال (١٨/ ١٥٢ ـ ١٥٨) والسير (٧/ ٣٠٩ ـ ٣١٢) وتقريب التهذيب ص : (٢٩٨) .

قلت : وقد ترجم محقق كتاب الصواعق في هذا الموضع (٣/ ٩٢٤) لابنه عبد الملك بن عبد العزيز وليس هو المقصود هنا وإن كانا يشتركان في هذا الاسم (ابن الماجشون) ، بل المراد هنا الأب الآتية ترجمته عند تخريج الأثر المذكور .

(١) تقدمت ترجمته ص (٢١) .

(٢) في « ت » : « وغيرهم » .

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في درء التعارض (٢/ ٣٥ ـ ٣٧) : « . . فهذا مثاله مما نقل عن الأئمة كما قد بسط في غير هذا الموضع وبينوا أن ما أثبتوه له من الحد لا يعلمه غيره ، كما قال مالك وربيعة وغيرهما : « الاستواء معلوم والكيف مجهول » فبين أن كيفية استوائه مجهولة للعباد ، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر ، ولكن نفوا علم الخلق به ، وكذلك مثل هذا في كلام عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون وغير واحد من السلف . والأئمة ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته ، وبنحو ذلك قال عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون في كلامه المعروف ، وقد ذكره ابن بطة في الإبانة وأبو عمرو الطلمنكي في كتابه في الأصول ، ورواه أبو بكر الأثرم . . » ثم ساق طرفا من كلام ابن الماجشون في ذلك .

قلت : وقد ذكره أيضا مطولا كاملا في الفتوى الحموية ص : (٢٥ ـ ٢٧) وقال عقبه : « وهذا كله كلام ابن الماجشون الإمام فتدبره ، وانظر كيف أثبت الصفات ونفى علم الكيفية موافقا لغيره من الأئمة . . » الخ .

وانظر شرح حديث النزول ص : (٢١) .

وهذا الأثر الذي ذكره ابن تيمية أخرجه ابن بطة في الإبانة بإسناد صحيح . م ٥٩ (٣/ ٦٣ ـ ٧٠) ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٨٧٣ (٣/ ٥٥٦ ـ ٥٥٧) =

وقد فسر الإمام أحمد الآيات التي احتج بها الجهمية من المتشابه وقال : « إنهم تأولوها على غير تأويلها »[١] وبين معناها .

وكذلك الصحابة والتابعون فسروا القرآن وعلموا المراد بآيات الصفات كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي وإن لم يعلموا الكيفية ، كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار وإن لم يعلموا حقيقة كنهه وكيفيته .

فمن قال من السلف : إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى فهو حق ، وأما من قال : إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان [٤٩/أ] المراد منه لا يعلمه إلا الله فهو غلط ، والصحابة والتابعون وجمهور الأمة على خلافه ، قال مجاهد[٢] : « عرضت المصحف على ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ من فاتحته إلى خاتمته أقفه عند كل آية وأساله [٣] عنها »[٤] .

= والذهبي في السير (٧/ ٣١١ ـ ٣١٢) في ترجمة ابن الماجشون ، وذكره مختصرا في العلو ص (١٠٥ ـ ١٠٦) وصححه ، وهو في مختصره للألباني ص : (١٤٤ ـ ١٤٦) ، ونقل ابن القيم بعضه في حادي الأرواح ص : (٤١٥) .

وأما الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ فالنقل عنه في هذا الباب كثير جدا ، فلينظر في المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (١/ ٢٧٦) وما بعدها .

(١) انظر ما سبق ص(٢١) .

(٢) هو مجاهد بن جبر ويقال : ابن جبير ـ بالتصغير ـ أبو الحجاج المكي القرشي المخزومي مولاهم ، شيخ القراء والمفسرين إمام ثقة ، قرأ على ابن عباس ولازمه طويلا ، فأخذ عنه علما كثيرا جما ، روى له الجماعة ، مولده سنة (٢١) في خلافة عمر ووفاته في مكة سنة (١٠٠) أو بعدها بقليل .

الجرح والتعديل (٣١٩/٨) وتهذيب الكمال (٢٢٨/٢٧ ـ ٢٣٦) والسير (٤٤٩/٤ ـ ٤٥٧) وتقريب التهذيب ص : (٤٥٣) .

(٣) في « ت » : « أسأله » بحذف الواو .

(٤) أخرجه أبو عبيد الهروي في فضائل القرآن ص : (٣٥٩) والطبري في مقدمة =

وقال عبد الله بن مسعود[١] : « ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلم فيما[٢] أنزلت »[٣].

وقال الحسن البصري[٤] : « ما أنزل الله آية[٥] إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد بها »[٦] .

= التفسير طبعة شاكر (١/ ٩٠) ، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٢٧٩ ، ٢٨٠) وابن عساكر في التاريخ (٥٧/ ٢٥) والذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٦) وقال : « هذا حديث حسن الإسناد » كما ذكره في السير (٤/ ٤٥٠) وفي طبقات القراء (١/ ٤٢) وقال : « فهذا ثابت عنه » . وكذا ذكره ابن كثير في مقدمة تفسيره (١/ ٥) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٢) في النسخ الخطية : « فيم » بحذف الألف من آخرها ، والصواب إثباتها لكون « ما » هنا موصولة وليست الاستفهامية التي يجب حذف ألفها إذا جُرت .

(٣) أخرجه البخاري في فضائل القرآن ح ٥٠٠٢ ص : (١٠٨٩) ولفظه فيه : « والله الذي لا إله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت ، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن أنزلت ، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه » . وأخرجه مسلم في فضائل الصحابة ح ١١٥ (٤/ ١٩١٣) .

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن واسمه يسار ، أبو سعيد البصري مولى زيد بن ثابت الأنصاري وأمه خيرة مولاة أم سلمة أم المؤمنين ، من سادات التابعين والفقهاء المشهورين ، ثقة فاضل مأمون عابد ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر وشهد يوم الدار وله أربع عشرة سنة ، أخرج حديثه الجماعة ، وكان يرسل ويدلس ، مات بالبصرة سنة (١١٠) .
الجرح والتعديل : (٣/ ٤٠ ـ ٤٢) وتهذيب الكمال (٦/ ٩٥ ـ ١٢٧) والسير (٤/ ٥٦٣ ـ ٥٨٨) وتقريب التهذيب ص : (٩٩) .

(٥) في « ت » : « من آية » .

(٦) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص (٩٧) وذكره ابن تيمية في الدرء (١/ ٣٠٨) والشاطبي في الموافقات (٤/ ١٥٣) .

وقال مسروق[١] : « ما نسأل[٢] أصحاب محمد ﷺ عن شيء إلا وعلمه في القرآن ، ولكن علمنا قصر عنه »[٣] .

وقال الشعبي[٤] : « ما ابتدع قوم بدعة إلا وفي كتاب الله بيانها »[٥] .

والمقصود : أن معارضة العقل للسمع لابد لصاحبه أن يسلك أحد هذه المسالك الأربعة الباطلة ، وأسلمها هذا المسلك الرابع وقد علمت بطلانه ، وإنما كان أقلها بطلانا لأنه لا يتضمن الخبر الكاذب على الله ورسوله ، فإن صاحبه يقول : لا أفهم من هذه النصوص شيئا ولا أعرف المراد بها . وأصحاب تلك المسالك تتضمن[٦] أقوالهم تكذيب الله ورسوله ﷺ أو الإخبار عن النصوص بالكذب .

[الوجه السادس والعشرون بيان أن منشأ الضلال والبدع يكون من الألفاظ المجملة والمعاني المحتملة]

السادس والعشرون[٧] : أن هؤلاء المعارضين للكتاب[٨] والسنة بعقلياتهم

---

(١) هو مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبد الله أبو عائشة الهمداني الوادعي الكوفي ، إمام ثقة فقيه ، عداده في كبار التابعين وفي المخضرمين الذين أسلموا في عهد النبوة ، روى له الجماعة ، قال ابن معين : مسروق ثقة لا يسأل عنه . توفي سنة (٦٢) وقيل في التي بعدها .

الجرح والتعديل (٨/٣٩٦ ـ ٣٩٧) وتهذيب الكمال (٢٧/٤٥١ ـ ٤٥٧) والسير (٤/٦٣ ـ ٦٩) وتقريب التهذيب ص : (٤٦٠) .

(٢) في « ت » : « ما سئل » .

(٣) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص : (٩٦) وذكره ابن تيمية في الدرء (١/٢٠٨) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٦٠) .

(٥) ذكره ابن تيمية في الدرء (١/٢٠٨) .

(٦) في « ن » : « يتضمن » .

(٧) هذا الوجه هو السادس والخمسون في الأصل : الصواعق : (٣/٩٢٥) .

(٨) في « ت » : « لكتاب الله » .

التي هي في الحقيقة جهليات إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة مجملة تحتمل معاني(١) متعددة ، ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى والإجمال في اللفظ يوجب تناولها(٢) بحق وباطل ، فبما فيها من الحق يقبل من لم يحط بها علما ما فيها من الباطل لأجل الالتباس والاشتباه ، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء ، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا وهو منشأ البدع كلها ، فإن البدعة(٣) لو كانت باطلا محضا لما قبلت ، ولبادر كل أحد إلى ردها وإنكارها . ولو كانت حقا محضا لم تكن(٤) بدعة وكانت موافقة للسنة ، ولكنها تشتمل على حق وباطل ويلتبس فيها الحق والباطل كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(٥) ، فنهى عن لبس الحق بالباطل ، ولبسه به هو خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر ، ومنه التلبيس وهو التدليس والغش الذي [يكون](٦) باطنه خلاف ظاهره ، فكذلك الحق إذا لبس بالباطل يكون فاعله قد أظهر الباطل في صورة الحق ، وتكلم بلفظ له معنيان : معنى صحيح ومعنى باطل ، فيتوهم السامع أنه أراد المعنى الصحيح ومراده الباطل ، فهذا من الإجمال في اللفظ(٧) .

---

(١) في « ت » : « معان » .

(٢) في النسخ الخطية : « تأويلها » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٢٥) وهو الموافق لما في درء التعارض (١/ ٢٠٩) .

(٣) في « ت » : « البدع » .

(٤) في « ن » : « يكن » .

(٥) سورة البقرة الآية : (٤٢) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) انظر درء التعارض (١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩) .

وأما الاشتباه في المعنى فيكون له وجهان ، هو حق من أحدهما وباطل من الآخر ، فيوهم[(١)] إرادة الوجه الصحيح ويكون غرضه الباطل .

فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة ، ولا سيما إذا صادفت أذهانا [٤٩/ب] سقيمة ، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب ؟ فنسأل الله مثبت القلوب أن يثبت قلوبنا على دينه .

[ذكر خطبة الإمام أحمد في مقدمة كتابه الرد على الجهمية]

قال الإمام أحمد[(٢)] في خطبة كتابه في الرد على الجهمية : « الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم ، يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله الموتى ، ويبصرون بكتاب الله أهل العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من تائه ضال قد هدوه ، فما أحسن أثرهم على الناس ، وما أقبح أثر الناس عليهم ، ينفون عن كتاب الله تعالى تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا عِنان الفتنة ، فهم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على مخالفة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم ، فنعوذ بالله من فتن المضلين »[(٣)] .

وهذه الخطبة تلقاها الإمام أحمد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقد ذكرها محمد بن وضاح[(٤)] في أول كتابه في « الحوادث

(١) في « ن » : « فتوهم » .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٢١) .

(٣) انظر : مقدمة الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ص٨٥) .

(٤) هو محمد بن وضاح بن بزيع ـ على وزن عظيم ـ أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن معاوية الداخل ، إمام محدث زاهد ثقة ، من أعلام الأندلس وأئمتها ، ولد في قرطبة سنة (١٩٩) أو في التي بعدها ، ورحل إلى المشرق رحلتين ، توفي سنة (٢٨٦) أو في =

والبدع »[١] فقال : « حدثنا أسد قال حدثنا رجل يقال له يوسف ، ثقة عن أبي عبد الله الواسطي رفعه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : « الحمد لله الذي امتن على العباد بأن جعل في [كل][٢] زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله أهل العمى ، كم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وتائه ضال [قد][٣] هدوه ، بذلوا دماءهم وأموالهم دون هلكة العباد ، فما أحسن أثرهم على الناس وما أقبح أثر الناس عليهم ، وما نسيهم [ربك][٤] ، وما كان ربك نسيا جعل قصصهم هدى ، وأخبر عن حسن مقالاتهم ، فلا تقصر عنهم فإنهم في منزلة رفيعة وإن أصابتهم الوضيعة »[٥] .

فالمتشابه ما كان له وجهان يخدعون به[٦] جهال الناس ، فلا إله إلا الله

= التي تليها .

تاريخ العلماء والرواة بالأندلس (٢/ ١٧ ـ ١٩) وبغية الملتمس (ص١٣٣ ـ ١٣٤) وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٦) والديباج (ص٣٣٨ ـ ٣٣٩) .

(١) وهو المطبوع باسم : « البدع والنهي عنها » وفي طبعة أخرى باسم : « كتاب فيه ما جاء في البدع » .

وما ذكره المؤلف من تسميته : « الحوادث والبدع » فهذا من تصنيف الإمام أبي بكر الطرطوشي الأندلسي ت (٥٣٠) وهو مطبوع متداول في عدة طبعات . فلعل ابن القيم سبق قلمه إلى هذه التسمية وهو يريد الآخر ، بدليل ذكر مصنفه وصحة النقل من كتابه .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٥) انظر : البدع والنهي عنها (ص٢٦ ـ ٢٧) .

(٦) في « ت » : « بها » .

كم قد ضل بذلك طوائف [من][1] بني آدم ، واعتبر ذلك بأطهر الألفاظ والمعاني في القرآن والسنة ، وهو التوحيد الذي حقيقته إثبات صفات[2] الكمال لله تعالى وتنزيهه عن أضدادها ، فاصطلح أهل الباطل على وضعه للتعطيل المحض ، ثم دعوا الناس إلى التوحيد فخدعوا به من لم يعرف معناه في اصطلاحهم ، وظن أن ذلك التوحيد هو الذي دعت إليه الرسل .

[بيان أقسام التوحيد عند الطوائف]

والتوحيد اسم لستة[3] معان : توحيد الفلاسفة[4] ، وتوحيد الجهمية[5] وتوحيد القدرية الجبرية[6] ، وتوحيد الاتحادية[7] . فهذه الأربعة أنواع من التوحيد جاءت الرسل بإبطالها ، ودل على بطلانها العقل والنقل .

[التوحيد الأول توحيد الفلاسفة]

[٥٠/أ] **فأما توحيد الفلاسفة** : فهو إنكار ماهية الرب الزائدة على

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ن » : « صفة » .

(٣) في « ت » : « لخمسة » والصواب المثبت .
وانظر أيضاً هذا التقسيم السداسي للتوحيد عند المؤلف في المدارج (٣/ ٤١٥) وما بعدها

(٤) تقدم تعريفهم ص (٣١) .

(٥) تقدم تعريفهم ص (٢١) .

(٦) **القدرية** : من ألقاب المعتزلة لقولهم بإنكار القدر ونفيه ، وقد سبق تعريف المعتزلة ص (٢١) . وأما **الجبرية** فنسبة إلى القول بالجبر وهو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى ، فهو عندهم مجبور على الفعل ، مسلوب الإرادة والاختيار بمنزلة طوله ولونه ، وأصل هذه المقالة من جهم بن صفوان .
والجبرية أصناف : جبرية خالصة وهي التي لا تنسب إلى العبد فعلا ولا قدرة على الفعل إطلاقا ، وجبرية متوسطة وهي التي تثبت للعبد قدرة لكنها غير مؤثرة أصلا .
ينظر : التبصير في الدين (ص١٠٧ ـ ١٠٨) والملل والنحل (١/ ٩٧) والنونية لابن القيم بشرح الهراس (١/ ٣١) وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٩٧) .

(٧) سبق تعريفهم ص (٢٤٤) .

وجوده وإنكار صفات كماله ، وأنه لا سمع له ولا بصر ، ولا قدرة ولا حياة ، ولا إرادة ولا كلام ، ولا وجه ولا يدين ، وليس فيه معنيان يتميز أحدهما عن الآخر البتة ، قالوا : لأنه لو كان كذلك لكان مركبا وكان جسما مؤلفا ، ولم يكن واحدا من كل وجه . فجعلوه من جنس الجوهر الفرد[١] الذي لا يحس ولا يرى ولا يتميز منه جانب عن جانب ، بل الجوهر الفرد يمكن وجوده ، وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين يستحيل وجوده ، فلما اصطلحوا على هذا المعنى في التوحيد وسمعوا قوله ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[٣] نزلوا لفظ[٤] القرآن على هذا المعنى الاصطلاحي ، وقالوا : لو كان له صفة أو كلام أو مشيئة أو علم أو حياة أو قدرة أو سمع أو بصر لم يكن واحدا ، وكان مركبا مؤلفا ، فسموا أعظم التعطيل بأحسن الأسماء وهو التوحيد ، وسموا أصح الأشياء وأحقها بالثبوت وهو صفات الرب بأقبح الأسماء وهو التركيب والتأليف ، فتولد من بين هذه التسمية الصحيحة للمعنى الباطل جحد حقائق أسماء الرب وصفاته ، بل وجحد ماهيته وذاته وتكذيب رسله ، ونَشَأَ مَن نَشَأَ على اصطلاحهم مع إعراضه عن استفادة الهدى

---

(١) الجوهر الفرد : هو الموجود الذي لا يقبل التجزئة لا في الواقع ولا في التصور وهو في الحوادث الجزء الذي لا يتجزأ لا بالفعل ولا بالقوة .
ينظر : المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي (ص١١٠) ودستور العلماء (١/ ٣٩٢) والمعجم الفلسفي (١/ ٤٢٧) وضوابط المعرفة (ص٣٢٨) .

(٢) سورة البقرة آية (١٦٣) .

(٣) سورة المائدة آية (٧٣) .

(٤) في « ت » : « لفظة » .

والحق من الوحي ، فلم يعرف سوى الباطل الذي اصطلحوا عليه ، فجعلوه أصلا لدينه ، فلما رأى ما جاءت به الرسل يعارضه[١] قال : إذا تعارض العقل والنقل قدم العقل .

[التوحيد الثاني توحيد الجهمية]

التوحيد الثاني : توحيد الجهمية وهو مُشتق من توحيد الفلاسفة ، وهو نفي صفات الرب ، كعلمه وكلامه وسمعه وبصره وحياته وعلوّه على عرشه ونفي وجهه ويديه ، وقطب رحى هذا التوحيد جحد حقائق أسمائه وصفاته

[التوحيد الثالث توحيد القدرية الجبرية]

التوحيد الثالث : توحيد القدرية الجبرية[٢] : وهو إخراجُ أفعال العباد أن تكون[٣] فعلا لهم ، وأن تكون[٤] واقعة بإرادتهم وكسبهم ، بل هي نفس فعل الله تعالى ، فهو الفاعل لها دونهم ، ونسبتها إليهم وأنهم فعلوها يُنافي التوحيد عندهم .

[التوحيد الرابع توحيد القائلين بوحدة الوجود]

الرابع : توحيد القائلين بوحدة الوجود[٥] : وأن الوجود عندهم واحد ، ليس عندهم وجودان : قديم وحادث ، وخالق ومخلوق ، وواجب وممكن ، بل الوجود عندهم واحد بالعين ، والذي يقال له الخلق المشبه هو الحق[٦] المنزه ، والكل من عين واحدة ، بل هو العين الواحدة .

فهذه الأنواع الأربعة سماها[٧] أهل الباطل توحيدا ، فاعتصموا بالاسم

(١) في « ن » : « معارضة » .

(٢) في « ت » : « القدرية والجبرية » . وقد سبق قريبا ذكرهم ص (٣١٨ ، ٢٠٣) .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) وهم الاتحادية ، وقد سبق تعريفهم ص (٢٤٤) .

(٦) في « ت » : « الخالق » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ٩٣٢) .

(٧) في « ت » : « سموها » .

من إنكار المسلمين عليهم ، وقالوا : نحن الموحدون وسموا التوحيد الذي بعث الله به رسله تركيبا وتجسيما وتشبيها ، وجعلوا هذه الألقاب لها سهاما وسلاحا يقاتلون بها[(١)] أهله ، فتترسوا (بما عند)[(٢)] أهل الحق [٥٠/ ب] من الأسماء الصحيحة وقاتلوهم[(٣)] بالأسماء الباطلة ، وقد قال جابر[(٤)] في الحديث الصحيح في حجة الوداع : « فأَهَلَّ رسول الله ﷺ بالتوحيد : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك »[(٥)] ، فهذا توحيد الرسول ﷺ المتضمن لإثبات صفات الكمال التي يستحق عليها الحمد ، ولإثبات الأفعال التي استحق[(٦)] بها أن يكون منعما ، ولإثبات القدرة والمشيئة والإرادة والتصرف والغضب والرضى والغنى والجود الذي هو حقيقة ملكه . (وعند الفلاسفة والجهمية والمعطلة)[(٧)] لا حمد له في الحقيقة ولا نعمة ولا ملك ، والله يعلم أنا لا نجازف في نسبة ذلك إليهم ، بل هو حقيقة قولهم ، فأي حمد لمن لا يسمع

---

(١) في « ت » : « به » .

(٢) في « ت » : « بها عن » .

(٣) في « ت » و « ن » : « وقابلوهم » .

(٤) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي السلمي المدني له ولأبيه صحبة ، كان من أعيان الصحابة وفقهائهم ومجتهديهم ، مات في المدينة سنة (٧٧) وقيل غير ذلك .
الاستيعاب (١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) وأسد الغابة (١/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨) والإصابة (١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥)

(٥) هو جزء من حديث جابر أخرجه مسلم في الحج ح١٤٧ (٢/ ٨٨٦ ـ ٨٩٢) .

(٦) في « ت » : « يستحق » .

(٧) في « ت » : « وعند الجهمية والجهمية والمعطلة والفلاسفة » .

ولا يبصر ولا يعلم ولا يتكلم ولا يفعل ، ولا هو في هذا العالم (ولا خارج)[١] عنه ، ولا متصل به ولا منفصل عنه ، ولا فوقه ولا تحته ، ولا عن يمنته[٢] ولا عن يسرته ، وأي نعمة لمن (لا يقوم)[٣] به فعل ألبتة ؟ وأي ملك لمن لا وصف له ولا فعل ؟ فانظر إلى توحيد الرسل وتوحيد من خالفهم .

ومن العجب أنهم سموا توحيد الرسل شركا وتشبيها مع أنه غاية في الكمال ، وسموا تعطيلهم واتحادهم[٤] ونفيهم توحيداً وهو غاية النقص ، ونسبوا أتباع الرسل إلى تنقص الرب وقد سلبوه كل كمال وزعموا أنهم أثبتوا له الكمال وقد نزهوه[٥] عنه ، فهذا توحيد الملاحدة والجهمية والمعطلة

[توحيد الرسل ومن تبعهم]

وأما توحيد الرسل : فهو إثبات صفات الكمال له ، وإثبات كونه فاعلا بمشيئته وقدرته واختياره ، وأن له فعلا حقيقة ، وأنه وحده الذي يستحق أن يُعبد ويُخاف ويُرجى ويُتوكل عليه ، فهو المستحق لغاية الحب بغاية الذل ، وليس لخلقه من دونه وكيل ولا ولي ولا شفيع ، ولا واسطة بينه وبينهم في رفع حوائجهم إليه ، وفي تفريج كرباتهم وإجابة دعواتهم ، وبينه وبينهم واسطة في تبليغ أمره ونهيه وأخباره ، فلا يعرفون ما يحبه ويرضاهُ

---

(١) في « ت » : « ولا هو خارج » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق للأصل : الصواعق (٣/ ٩٣٣) .

(٢) في « د » و « ن » : « يمينه » ، ويمنته ويسرته لغة في اليمين واليسار .

(٣) في « ن » : « لا تقوم » .

(٤) في « ت » : « وإلحادهم » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ٩٣٣) .

(٥) في « ن » : « نزهوا » .

ويبغضه ويسخطه ، ولا حقائق أسمائه ، وتفصيل ما يجب له ويمتنع عليه ويوصف به إلا من جهة هذه الواسطة ، فجاء هؤلاء الملاحدة فعكسوا الأمر وقلبوا الحقائق ، فنفوا كون الرسل وسائط في ذلك ، وقالوا : يكفي توسط العقل ، ونفوا حقائق أسمائه وصفاته وقالوا : هذا التوحيد ، ويقولون : نحن ننزه الله عن الأعراض والأبعاض والحدود والجهات وحلول الحوادث ، فيسمع الغِرُّ[1] المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم منها أنهم ينزهون الله عما يفهم من معانيها عند الإطلاق ومن العيوب والنقائص والحاجة ، فلا يشك أنهم يمجدونه ويعظمونه ، ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه [٥١/أ] الألفاظ ، فيرى تحتها الإلحاد وتكذيب الرسل وتعطيل الرب تعالى عما يستحقه من كماله .

فتنزيههم عن الأعراض هو جحد صفاته كسمعه وبصره وحياته وعلمه وكلامه وإرادته ، فإن هذه أعراض (لا تقوم)[2] إلا بجسم ، فلو كان متصفا بها لكان جسما وكانت أعراضا له وهو مُنزه عن الأعراض .

وأما الأغراض : فهي الغاية والحكمة التي لأجلها يخلق ويفعل ، ويأمر وينهى ، ويثيب ويعاقب ، وهي الغايات المحمودة المطلوبة له من أمره ونهيه وفعله ، فيسمونها أغراضا وعللا [ثم][3] ينزهونه عنها .

---

(١) الغِر : بكسر المعجمة : الصغير والشاب الجاهل الذي لم يجرب الأمور ، ومن ينخدع إذا خدع .

انظر : المثلث للبطليوسي (٢/ ٣١٤) وتاج العروس والمعجم الوسيط ، جميعا في مادة (غرر) .

(٢) في « ن » : « لا يقوم » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

وأما الأبعاض : فمرادهم بتنزيهه[١] عنها أنه ليس له وجه ولا يدان ، ولا يمسك السموات على إصبع والأرض على إصبع ، والشجر على إصبع والماء على إصبع[٢] ، فإن ذلك كله أبعاض ، والله منزه عن الأبعاض .

وأما الحدود والجهات : فمرادهم بتنزيهه[٣] عنها أنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش إله ، ولا يشار إليه بالأصابع إلى فوق كما أشار إليه أعلم الخلق به[٤] ، ولا ينزل منه شيء ، ولا يصعد إليه شيء ، ولا تعرج الملائكة والروح إليه ، ولا رفع المسيح إليه ، ولا عرج (برسوله)[٥] محمد ﷺ إليه ، إذ لو كان كذلك لزم إثبات الحدود والجهات له وهو[٦] منزه عن ذلك .

وأما حلول الحوادث : فيريدون به أنه لا يتكلم بقدرته ومشيئته ، ولا ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ، ولا يأتي يوم القيامة ولا يجيء ، ولا يغضب بعد أن كان راضيا ، ولا يرضى بعد أن كان غضبان[٧] ، ولا يقوم به فعل البتة ، ولا أمر مجدد بعد أن لم يكن ، ولا يريد شيئا بعد أن لم يكن مريدا له

---

(١) في « د » و « ن » : « تنزيهه » .

(٢) كما هو ثابت من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه المتفق عليه ، وقد مضى ص (١٦٦) .

(٣) في « ت » : « تنزيهه » .

(٤) وذلك في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه في صفة حجة النبي ﷺ الذي أخرجه مسلم وقد تقدم ص (١٠٥) .

(٥) في « ن » : « برسول » .

(٦) في « ت » : « والله » .

(٧) في « ت » : « غضبانا » .

فلا يقول له كن حقيقة ، ولا استوى على عرشه بعد أن لم يكن مستويا [عليه][1] ، ولا يغضب يوم القيامة غضبا لم يغضب قبله مثله ، ولا[2] يغضب بعده مثله[3]، ولا ينادي عباده يوم القيامة بعد أن لم يكن مناديا [لهم][4] ، ولا يقول للمصلي إذا قال : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ : « حمدني عبدي » ، فإذا قال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ قال : « أثنى علي عبدي » ، فإذا قال : ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ قال : « مجدني عبدي »[5] . فإن هذه كلها حوادث وهو منزه عن حلول الحوادث .

[بيان توحيد الجهمية]

وقالت الجهمية[6] : نحنُ نثبت قديما واحدا ومثبتوا الصفات يثبتون عدة قدماء ، قال : « والنصارى أثبتوا ثلاثة قدماء مع الله تعالى فكفرهم فكيف من أثبت سبعة قدماء أو أكثر »[7]؟

فانظر إلى هذا التدليس والتلبيس الذي يوهم السامع أنهم أثبتوا قدماء

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « ولن » .

(٣) يشير المؤلف رحمه الله تعالى إلى حديث الشفاعة الطويل من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد أخرجه البخاري في الأنبياء ح٣٣٤٠ (ص٦٧٩ ـ ٦٨٠) وح٣٣٦١ (مختصرا) وفي التفسير ح٤٧١٢ ، ومسلم في الإيمان ح٣٢٧ (١/ ١٨٤ ـ ١٨٦) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه مسلم في الصلاة ح٣٨ (١/ ٢٩٦)

(٦) سبق تعريفهم ص (٢١) .

(٧) لعله يعني الرازي إذ قال في كتابه المطالب العالية (٣/ ٢٥٧) : « وزعم بعضهم أن من أثبت لله تعالى صفات ثمانية ، فقد قال بتاسع تسعة ، ثم إن الله تعالى قال : ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ ولما كان القائل بالثلاثة كافرا كان القائل بالتسعة وهو قائل بالثلاثة ثلاث مرات أدخل في الكفر . . » .

مع الله تعالى ، وإنما أثبتوا قديما واحدا بصفاته ، وصفاته داخلة في مسمى اسمه ، كما أنهم [إنما][(١)] أثبتوا إلها واحدا ولم يجعلوا كل صفة من صفاته إلها ، بل هو الإله الواحد بجميع أسمائه وصفاته ، وهذا بعينه [٥١/ ب] متلقى من عباد الأصنام المشركين بالله تعالى المكذبين لرسوله حيث قالوا : يدعو محمد إلى إله واحد ، ثم يقول يا الله يا سميع يا بصير ، فيدعو آلهة متعددة[(٢)] فأنزل الله عز وجل[(٣)] : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[(٤)] . فأي اسم دعوتموه به فإنما دعوتم المسمى بذلك الاسم ، فأخبر سبحانه أنه إله واحد وإن تعددت أسماؤه الحسنى المشتقة من صفاته ، ولهذا كانت حسنى ، وإلا فلو كانت كما يقول[(٥)] الجاحدون لكماله أسماء محضة فارغة من المعاني ليس لها حقائق لم تكن حسنى ، ولكانت أسماءُ الموصوفين بالصفات والأفعال أحسن منها ، فدلت الآية على توحيد الذات وكثرة النعوت والصفات .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) أخرج ابن جرير في تفسيره (١٥/ ١٨٢) عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ ساجدا يدعو : « يا رحمن يا رحيم » ، فقال المشركون : هذا يزعم أنه يدعوا واحدا وهو يدعو مثنى مثنى ،فأنزل الله تعالى : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ الآية .

وفي سنده الحسين بن داود أبو علي المصيصي الملقب بسُنيد (مصغرا) ضعفه غير واحد . ينظر تقريب التهذيب (ص١٩٧) وأصوله .

وانظر : الدر المنثور (٥/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨) .

(٣) في « ت » : « تعالى » .

(٤) سورة الإسراء آية (١١٠) .

(٥) في « ن » : « تقول » .

ومن ذلك قول هؤلاء : أخص صفات الإله[١] القديم ، فإذا أثبتم له صفات قديمة لزم أن تكون آلهة قديمة ، ولا يكون الإله واحدا .

فيقال لهؤلاء المدلسين الملبسين[٢] على أمثالهم من أشباه[٣] الأنعام : المحذور الذي نفاه العقل والشرع والفطرة وأجمعت الأنبياء على بطلانه أن يكون مع الله آلهة أخرى ، لا أن يكون إله العالمين الواحد القهار حيا قيوما سميعا بصيرا متكلما آمرا ناهيا فوق عرشه ، له الأسماء الحسنى والصفات العلى ، فلم ينف العقل والشرع والفطرة أن يكون للإله الواحد صفات كمال يختص بها لذاته .

واعلم أن لفظ الجسم لم ينطق به الوحي إثباتا فيكون له الإثبات ، ولا نفيا فيكون له إلغاء النفي ، فمن أطلقه نفيا أو إثباتا سئل عما أراد به ، فإن قال : أردت بالجسم معناه في لغة العرب وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى جسم[٤] سواه ، فلا يقال للهواء جسم لغة ولا للنار ولا للماء ، فهذه اللغة وكتبها بين أظهرنا ، فهذا المعنى منفي عن الله عقلا وسمعا .

وإن أردتم به المركب من المادة والصورة[٥] ، والمركب من الجوهر

---

(١) في « ت » : « الله » .

(٢) في « ت » : « المشبهين » . والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق للأصل : الصواعق (٩٣٨/٣) .

(٣) في « ن » : « انتباه » وهو خطأ ظاهر .

(٤) في « ت » : « جسما » .

(٥) اسم الصورة مشترك بين عدة معان ، لعل المقصود هنا المعنى المقابل للمادة ، وهي ما يتميز به الشيء مطلقاً ، فإذا كان في الخارج كانت صورته خارجية ، وإذا كان في الذهن كانت صورته ذهنية ، فصورة التمثال هي شكله الخارجي الذي صنع عليه ، ومادته هي ما صنع منه ، من مرمر أو برونز . =

الفرد[١] ، فهذا منفي عن الله قطعا ، والصواب نفيه عن الممكنات أيضاً ، فليس الجسم المخلوق مركبا من هذا ولا من هذا .

وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات ويرى بالأبصار ويتكلم ويكلم ويسمع ويبصر ويرضى ويغضب ، فهذه المعاني ثابتة للرب[٢] تعالى وهو موصوف بها فلا ننفيها[٣] عنه بتسميتكم للموصوف بها جسما ، كما أنا لا نسبّ الصحابة لأجل تسمية الروافض[٤] لمن يحبهم ويواليهم نواصب[٥] ، ولا ننفي قدر الرب ونكذب به لأجل تسمية القدرية[٦] لمن أثبته جبريا ، ولا نرد ما

= انظر : معيار العلم (ص٢٨٦ ـ ٢٨٧) وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١١٠٠ ـ ١١٠٢) والمعجم الفلسفي طبعة مجمع اللغة العربية (ص١٠٧) والمعجم الفلسفي لجميل صليبا (١/ ٧٤١ ـ ٧٤٥) .

(١) تقدم تعريف الجوهر الفرد ص (٣١٩) .

(٢) في « ت » : « لله » .

(٣) في « ن » : « ينفيها » .

(٤) تقدم تعريفهم ص (١٧٢) .

(٥) في القاموس المحيط مادة (نصب) : « والنواصب والناصبية وأهل النصب : المتدينون ببغضة علي رضي الله عنه ، لأنهم نصبوا له ، أي عادَوه » .

قلت : والرافضة يطلقون هذا اللقب على أهل السنة والجماعة ، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في درء التعارض (١/ ٢٨٣) : « وهؤلاء ـ يعني نفاة الصفات ـ عمدوا إلى المعاني الصحيحة العقلية وأطلقوا عليها ألفاظا مجملة تتناول الباطل الممتنع ، كالرافضي الذي يسمي أهل السنة ناصبة ، فيوهم أنهم نصبوا العداوة لأهل البيت رضي الله عنهم » . وانظر منه (١/ ٢٤٠) ومجموع الفتاوى (٥/ ١١٢) . وينظر من كتب الرافضة : وسائل الشيعة للحر العاملي (٦/ ٣٤١ ـ ٣٤٢) . وكذا يراجع كتاب بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود (٢/ ٥٧٤ ـ ٥٧٨) وأصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية للقفاري (١/ ٤٥) .

(٦) سبق تعريفهم ص (٢٠٣) .

أخبر به الصادق عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله لتسمية أعداء الحديث لنا حشوية[١] ، ولا نجحد[٢] صفات خالقنا وعلوّه على خلقه واستواءه على [٥٢/أ] عرشه لتسمية الفرعونية المعطلة لمن أثبت ذلك مجسما مشبها .

فإن كان تجسيما ثبوت استوائه على عرشه إني إذاً لمجسم
وإن كان تشبيها ثبوت صفاته فمن ذلك التشبيه لا أتكتم
وإن كان تنزيها جحود استوائه وأوصافه أو كونه يتكلم
فمن[٣] ذلك التنزيه نزهت ربنا بتوفيقه والله أعلى وأعلم[٤]

ورحمة الله على الشافعي[٥] حيث فتح للناس هذا الباب في قوله :

يا راكبا قف بالمحصب من منى واهتف بقاعد خيفها والناهض
إن كان رفضا حب آل محمد فليشهد الثقلان أني رافضي[٦]

وهذا كله كأنه مأخوذ من قول الشاعر الأول :

وعيرني الواشون أني أحبها وذلك ذنب لست منه أتوب[٧]

---

(١) ينظر ما سبق ص (٦٩) تعليق (٤) .

(٢) في « ن » : « يجحد » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٠) : « فعن » .

(٤) لعل هذه الأبيات للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى . وتنظر مقدمة النونية بشرح الهراس (١/ ١٤) وبشرح ابن عيسى (١/ ٢٩) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٦) .

(٦) البيتان في ديوانه (ص٢٦٦ ـ ٢٦٧) مع بيتين آخرين .

(٧) الذي وقفت عليه في هذا المعنى قول أبي ذؤيب الهذلي :

وعيرني الواشون أني أُحبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها =

وإن أردتم بالجسم ما يشار إليه إشارة حسية ، فقد أشار أعرف الخلق به بإصبعه رافعا بها إلى السماء بمشهد الجمع الأعظم مستشهدا له لا للقبلة[(١)].

وإن أردتم بالجسم ما يقال : أين هو ؟ فقد سأل أعلم الخلق به [عنه][(٢)] بأين[(٣)] مُنبها على علوه على عرشه ، وسمع السؤال[(٤)] بأين وأجاب عنه[(٥)] ،

= شرح أشعار الهذليين (١/ ٧٠) .

(١) قد سبق ص (١٠٥) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) يشير إلى حديث الجارية التي سألها النبي ﷺ بقوله : « أين الله ؟ » ، قالت : « في السماء » . أخرجه مسلم وقد مضت الإشارة إليه ص (١٠٥) مع التعليق (٦) .

(٤) في « ت » : « السائل » .

(٥) لعل المؤلف يقصد حديث أبي رزين العقيلي رضي الله عنه أنه قال : يا رسول الله أين كان ربنا عزّ وجلّ قبل أن يخلق السموات والأرض ؟ قال : « كان في عماء ما تحته هواء وما فوقه هواء ثم خلق عرشه على الماء » .

أخرجه الترمذي في التفسير ح٣١٠٩ (٥/ ٢٨٨) وابن ماجه في مقدمة السنن ح١٨٢ (١/ ٦٤ ـ ٦٥) وأحمد في المسند (٤/ ١١ ، ١٢) وابنه عبد الله في السنة رقم٤٥٠ (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦) وأبو داود الطيالسي في المسند رقم ١٠٩٣ (ص١٤٧) وابن أبي عاصم في السنة رقم ٦٢٥ (١/ ٤١٩) وابن أبي شيبة في العرش رقم ٧ (ص٣١٣ ـ ٣١٤) وابن حبان في صحيحه ح٦١٤١ (١٤/ ٨ ـ ٩) والطبراني في الكبير ح٤٦٨ (١٩/ ٢٠٧) وأبو الشيخ في العظمة ح٨٣ ، ٨٤ (١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٦) وابن أبي زمنين في أصول السنة ح٣١ (ص٨٩) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٠١ ، ٨٦٤ (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦ و٣٠٣) وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٧) والذهبي في العلو (ص١٩) . وفي إسناده وكيع بن حُدس ، ويقال : عُدس أبو مصعب العقيلي ، قال فيه الذهبي في الميزان (٤/ ٣٣٥) : « وكيع بن عدس عن عمه لا يعرف تفرد عنه يعلى بن عطاء » . اهـ

قلت : وبهذا السبب ضعف بعضهم هذا الحديث أعني لجهالة وكيع هذا ، لكن البخاري ذكره في الكبير (٨/ ١٧٨) وابن حبان في الثقات (٥/ ٤٩٦) ولم يذكرا فيه جرحا =

ولم يقل : هذا السؤال إنما يكون على الجسم .

وإن أردتم بالجسم ما يلحقه « من » و « إلى » فقد نزل جبريل من عنده ، وعرج برسوله إليه ، وإليه يصعد الكلم الطيب ، وعبده المسيح رفع إليه . وإن أردتم بالجسم ما يتميز منه أمر غير أمر فهو سبحانه موصوف بصفات الكمال جميعها ، من السمع والبصر والعلم والقدرة والحياة ، وهذه صفات متميزة[1] متغايرة ، ومن قال : إنها صفة واحدة فهو بالمجانين أشبه منه بالعقلاء ، وقد قال أعلم الخلق به : « أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بعفوك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك »[2] ، والمستعاذ به غير المستعاذ منه . وأما استعاذته ﷺ به منه فباعتبارين مختلفين ، فإن الصفة المستعاذ بها والصفة المستعاذ منها صفتان لموصوف واحد ورب واحد ، فالمستعيذ بإحدى الصفتين من الأخرى مستعيذ بالموصوف بهما منه .

= ولا تعديلا ، بل قال فيه ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (ص١٢٤) رقم ٩٧٣ : « من الأثبات » . وقد حسن حديثه المذكور الإمام الترمذي والذهبي نفسه في العلو في موضعهما المشار إليه .

(١) في « ن » : « متغيرة » .

(٢) هو جزء من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم في الصلاة ح٢٢٢ (١/٣٥٢) .
ولفظه فيه من قول عائشة : « فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول : « اللهم أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » .

وبداية اللفظ الذي ذكره ابن القيم هو رواية أبي داود في الصلاة ح٨٧٩ (١/٥٤٧) والترمذي في الدعوات ح٣٤٩٣ (٥/٥٢٤) .
وانظر : تحفة الأشراف رقم ١٠٢٠٧ (٧/٤٢٠) .

وإن أردتم بالجسم ماله وجه ويدان وسمع وبصر ، فنحن نؤمن بوجه ربنا الأعلى وبيديه وبسمعه وبصره ، وغير ذلك من صفاته التي أطلقها على نفسه .

وإن أردتم بالجسم ما يكون فوق غيره ومستويا على غيره ، فهو سبحانه فوق عباده مستو [٥٢/ب] على عرشه ، وكذلك إن أردتم بالتشبيه والتركيب هذه المعاني التي دل عليها الوحي والعقل ، فنفيكم لها بهذه الألقاب المنكرة خطأ في اللفظ والمعنى وجناية على ألفاظ الوحي ، أما الخطأ اللفظي فتسميتكم الموصوف بذلك جسما مركبا مؤلفا مشبها بغيره ، وتسميتكم هذه الصفات (تجسيما وتركيبا)[1] وتشبيها ، فكذبتم على القرآن وعلى الرسول وعلى اللغة ، ووضعتم لصفاته ألفاظا منكم بدأت وإليكم تعود .

وأما خطؤكم في المعنى فنفيكم وتعطيلكم لصفات كماله بواسطة هذه التسمية والألقاب ، فنفيتم المعنى الحق وسميتموه بالاسم المنكر ، وكنتم في ذلك بمنزلة من سمع في العسل شفاء ولم يره ، فسأل عنه فقيل له : مائع رقيق أصفر يشبه العذرة تتقيؤه الزنابير ، ومن لم يعرف العسل ينفر عنه بهذا التعريف ، ومن عرفه وذاقه لم يزده هذا التعريف عنده إلا محبة له ورغبة فيه . ولله [در][2] القائل :

تقول هذا جنى النحل تمدحه[3] وإن تشأ قلت ذا قيء الزنابير

---

(١) في « ت » : « تركيبا وتجسيما » . بالتقديم والتأخير .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » أثبته من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « يمدحه » .

مدحا وذما وما جاوزت وصفهما[١] والحق قد يعتريه سوء تعبير[٢]

وأشد ما جادل[٣] أعداء الرسول ﷺ من[٤] التنفير عنه سوء التعبير عما جاء به ، وضرب الأمثال القبيحة له ، والتعبير عن تلك المعاني التي لا أحسن منها بألفاظ منكرة ألقوها في مسامع المغترين المخدوعين ، فوصلت إلى قلوبهم فنفرت عنه ، وأكثر[٥] العقول[٦] كما عهدت تقبل[٧] القول بعبارة وترده[٨] بعبارة أخرى .

وكذلك إذا قال الفرعوني : لو كان فوق السموات رب أو على العرش إله

---

(١) في « د » و « ن » : « وضعهما » .

(٢) البيتان ذكرهما المؤلف أيضاً في كتابه إعلام الموقعين (٤/ ٢٣٠) .

والذي وقفت عليه ما ورد في ديوان ابن الرومي (٣/ ١١٤٤) من شعره :

في زخرف القول ترجيح لقائله والحق قد يعتريه بعض تغيير

تقول هذا مجاج النحل تمدحه وإن تعِبْ قلت ذا قيء الزنابير

مدحاً وذماً وما جاوزت وصفهما سحر البيان يُري الظلماء كالنور

وقد أورد الأبيات الثلاثة المذكورة مع اختلاف يسير في بعض ألفاظها الدميري في مصنفه حياة الحيوان الكبرى (١/ ٥٣٩) عند كلامه على الزنبور منسوبة للشيخ ظهير الدين بن عسكر قاضي السلامية ، فلتنظر هناك .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٤) : « ما حاول » .

(٤) في « ت » : « في » .

(٥) في « ت » : « أكثر » بحذف الواو .

(٦) في « د » و« ن » : « المعقول » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٤) .

(٧) في « د » و « ن » : « يقبل » .

(٨) في « د » و « ن » : « ويرده » .

لكان مركبا ، قيل له : لفظ المركب في اللغة هو الذي ركبه غيره في محله ، كقوله تعالى : ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾[١] ، وقولهم : ركبت الخشبة والباب ، أو ما يركب من أخلاط[٢] وأجزاء ، بحيث كانت أجزاؤه متفرقة[٣] فاجتمعت وركبت حتى صار شيئا واحدا ، كقولهم : ركبت الدواء من كذا وكذا .

وإن أردتم بقولكم : لو كان فوق العرش كان مركبا هذا التركيب المعهود ، أو أنه كان متفرقا فاجتمع ، فهو كذب وفرية وبهت على الله وعلى الشرع وعلى العقل[٤] وإن أردتم أنه لو كان فوق العرش لكان عاليا على خلقه بائنا منهم مستويا على عرشه ليس فوقه شيء ، فهذا المعنى حق ، فكأنك قلت : لو كان فوق العرش لكان فوق العرش ، فنفيت الشيء بتغيير العبارة [عنه][٥] وقلبها إلى عبارة أخرى ، وهذا شأنكم في أكثر مطالبكم .

(وإن أردت بقولك)[٦] كان مركبا أنه يتميز منه شيء عن شيء ، فقد وصفته أنت بصفات يتميز بعضها من بعض ، فهل كان عندك [٥٣/أ] هذا تركيبا ؟ فإن قلت : هذا لا يقال لي وإنما يقال لمن أثبت شيئا من الصفات ، وأما[٧] أنا فلا أثبت له صفة واحدة فرارا من التركيب ،

(١) سورة الانفطار آية (٨) .

(٢) في « ن » : « اختلاط » .

(٣) في « ت » : « مفرقة » .

(٤) انظر : أساس التقديس (ص٥٣ ـ ٥٤) وما بعدها ، والمسائل الخمسون (ص٣٧ ـ ٣٨) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : « وإن أردتم بقول » .

(٧) في « ت » : « فأما » .

قيل لك : العقل لم يدل على نفي المعنى الذي سميته أنت مركبا[١] ، وقد دل الوحي والعقل والفِطر[٢] على ثبوته ، أفتنفيه لمجرد تسميتك الباطلة ؟

[معاني لفظ التركيب]

فإن التركيب يطلق ويراد به خمسة معان :

[المعنى الأول للتركيب]

تركيب الذات من الوجود والماهية عند من يجعل وجودها زائدا على ماهيتها ، فإذا نفيت هذا التركيب جعلته وجودا مطلقا ، إنما هو في الأذهان لا وجود له في الأعيان .

[المعنى الثاني للتركيب]

الثاني : تركيب الماهية من الذات والصفات ، فإذا نفيت هذا التركيب جعلته ذاتا مجردة عن كل وصف ، لا يبصر ولا يسمع ولا يعلم ولا يقدر ولا يريد ، ولا حياة له ولا مشيئة ولا صفة أصلا ، فكل ذات في المخلوقات [أكمل][٣] من هذه الذات ، فاستفدت بهذا التركيب[٤] كفرك بالله وجحدك لذاته ولصفاته وأفعاله .

[المعنى الثالث للتركيب]

الثالث : تركيب الماهية الجسمية من الهيولى[٥]

---

(١) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٥) : « تركيبا » .

(٢) في « ت » : « الفطرة » والمثبت يوافق ما في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٥) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ كلها ، وقد أثبته من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٦) والسياق يقتضيه .

(٤) أي بنفيه .

وانظر الأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٦) .

(٥) الهيولى : لفظ يوناني معناه الأصل والمادة ، وفي الاصطلاح : « جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال محل للصورتين الجسمية والنوعية » . قاله الجرجاني .

وقال الخوارزمي : « كل جسم هو الحامل لصورته كالخشب للسرير والباب ، وكالفضة للخاتم والخلخال ، وكالذهب للدينار والسوار . فأما الهيولى إذا أطلقت فإنه يعنى =

والصورة[١] كما يقول الفلاسفة .

[المعنى الرابع للتركيب]

الرابع : تركيبها من الجواهر الفردة[٢] ، كما يقوله كثير من أهل الكلام .

[المعنى الخامس للتركيب]

الخامس : تركيب الماهية من أجزاء كانت متفرقة فاجتمعت وتركبت .

فإن أردت بقولك لو كان فوق العرش لكان مركبا كما يدعيه الفلاسفة والمتكلمون ، قيل لك : جمهور العقلاء عندهم أن الأجسام المحدثة المخلوقة ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا ، فلو كان فوق العرش جسم مخلوق ومحدث لم يلزم أن يكون مركبا بهذا الاعتبار ، فكيف يلزم ذلك في حق خالق الفرد[٣] والمركب الذي يجمع المتفرق ويفرق المجتمع ، ويؤلف بين الأشياء فيركبها كما يشاء ، والعقل إنما دل على إثبات إله واحد ورب واحد ، لا شريك له ولا شبيه له ، لم يلد ولم يولد ، ولم يدل على أن ذلك الرب الواحد لا اسم له ولا صفة ، ولا وجه ولا يدين ، ولا هو فوق خلقه ولا يصعد إليه شيء ولا ينزل منه شيء .

فدعوى ذلك على العقل كذب صريح عليه كما هي كذب صريح على الوحي .

وكذلك قولهم ننزهه عن الجهة إن أردتم أنه منزه عن جهة وجودية

= بها طينة العالم ، أعني جسم الفلك الأعلى وما يحويه من الأفلاك والكواكب ثم العناصر الأربعة وما يتركب منها » .

التعريفات (ص٢٥٧) ومفاتيح العلوم (ص١٦٤) .

وانظر : معيار العلم (ص٢٨٧ ـ ٢٨٨) والمعجم الفلسفي طبعة مجمع اللغة العربية بمصر (ص٢٠٨) .

(١) تقدم تعريفها ص (٣٢٧) .

(٢) تقدم تعريفها ص (٣١٩) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٧) : « المفرد » .

(تحيط)[١] به وتحويه (وتحصره)[٢] إحاطة الظرف (بالمظروف)[٣] فنعم ، هو أعظم من ذلك وأكبر وأعلى ، ولكن لا يلزم من كونه فوق عرشه هذا المعنى

وإن أردتم بالجهة أمرا يوجب مباينة الخالق للمخلوق وعلوه على خلقه واستواءه على عرشه ، فنفيكم لهذا المعنى باطل ، وتسميته جهة اصطلاح منكم توسلتم به إلى نفي ما دل عليه العقل والنقل والفطرة ، فسميتم ما فوق العالم جهة وقلتم منزه عن الجهات ، وسميتم العرش حيزا وقلتم ليس بمتحيز ، وسميتم الصفات أعراضا وقلتم الرب منزه عن قيام الأعراض به ، وسميتم حكمته غرضاً وقلتم منزه (عن الأغراض)[٤]، [٥٣/ ب] وسميتم كلامه بمشيئته ، ونزوله إلى سماء الدنيا ، ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء ، ومشيئته وإرادته المقارنة لمراده[٥]، وإدراكه المقارن لوجود المدرك ، وغضبه إذا عُصي ، ورضاه إذا أُطيع ، وفرحه إذا تاب إليه العباد ، ونداءه لموسى حين أتى الشجرة ، ونداءه للأبوين حين أكلا من الشجرة ، ونداءه لعباده يوم القيامة ، ومحبته لمن كان يبغضه حال كفره ثم صار يحبه بعد إيمانه ، وربوبيته التي هو كل يوم في شأن : حوادث ، وقلتم هو منزه عن حلول الحوادث .

---

(١) في « ن » : « يحيط » .

(٢) في « ن » : « ويحصره » .

(٣) في « د » و « ن » : « المظروف » .

(٤) في « د » : « عن الأعراض » والمثبت من باقي النسخ وهو الصواب الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٨) .

(٥) في النسخ الخطية : « لمرادها » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٨) ولعله الصواب .

وحقيقة هذا التنزيه أنه منزه عن الوجود وعن الإلهية[١] وعن الربوبية وعن الملك وعن كونه فعالا لما يريد ، بل عن الحياة والقيومية .

فانظر (ماذا تحت)[٢] تنزيه المعطلة النفاة بقولهم : ليس بجسم ولا جوهر ولا مركب ، ولا (تقوم)[٣] به الأعراض ولا يوصف بالأبعاض ، ولا يفعل الأغراض[٤] ولا تحله الحوادث ، ولا تحيط به الجهات ، ولا يقال في حقه أين ، وليس بمتحيز[٥] .

كيف كسوا حقائق أسمائه وصفاته وعلوّه على خلقه واستوائه على عرشه وتكليمه لخلقه ورؤيتهم له بالأبصار في دار كرامته هذه الألفاظ .

ثم توسلوا إلى نفيها بواسطتها ، وكفروا أو ضللوا[٦] من أثبتها ، واستحلوا منه ما لم يستحلوه من أعداء الله من اليهود والنصارى ، فالله الموعد ، وإليه التحاكم ، وبين يديه التخاصم .

نحن وإياهم نموت ولا أفلح يوم الحساب من ندما[٧]

---

(١) في النسختين « د » و « ن » : « الماهية » ، والكلمة ساقطة من « ت » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٨) ولعله الصواب .

(٢) في « ت » : « ما تحت » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٨) .

(٣) في « ن » : « يقوم » .

(٤) في النسخ الخطية : « بالأغراض » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٨) ولعله الصواب .

(٥) في « ن » : « بمحيز » .

(٦) في « ت » : « وضللوا » وكذا بالأصل : الصواعق (٣/ ٩٤٩) . والمثبت من « د » و « ن » .

(٧) لعل البيت للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى ، وقد أورده في رسالته التبوكية =

فصل

[تحريف النفاة للفظ العدل]

ومن ذلك لفظ العدل(١) ، جعلته القدرية(٢) اسما لإنكار قدرة الرب على أفعال العباد وخلقه [لها](٣) ومشيئته ، فجعلوا إخراجها عن قدرته ومشيئته هو العدل ، وجعل سلفهم إخراجها عن تقدم علمه(٤) وكتابته من العدل ، وسموا أنفسهم بالعدلية(٥) ، وعمدوا إلى إثبات عموم قدرته على كل شيء من الأعيان والأفعال ، وخلقه لكل شيء ، وشمول مشيئته ، فسموه جبرا ، ثم نفوا هذا المعنى الصحيح وعبروا عنه بهذا الاسم المنكر ،

= (ص٧٥) بلفظ :

نحن وإياكم نموت فما أفلح عند الحساب من ندما

(١) العدل : وصف لله تعالى ثابت بالسنة ، ففي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعا « .. فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله .. » الحديث .

أخرجه البخاري في فرض الخمس ح٣١٥٠ (ص٦٤٢) وفي مواضع أخرى من الصحيح ، ومسلم في الزكاة ح١٤٠ (٢/ ٧٣٩) .

وقد قال ابن القيم رحمه الله في النونية (٢/ ١٠٤) بشرح الهراس :

والعدل من أوصافه في فعله ومقاله والحكم في الميزان

(٢) سبق تعريفهم ص (٢٠٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « فعله » .

(٥) يذكر القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه فرق وطبقات المعتزلة (ص٣) أن تسمية المعتزلة بالعدلية : « لقولهم بعدل الله وحكمته » اهـ .

وينظر صبح الأعشى (١٣/ ٢٥٥) والعلم الشامخ (ص٣٦٨) و (٥١٣ ـ ٥١٤) .

« وتُسمي المعتزلة نفسها بالعدلية وأهل العدل والتوحيد وأهل الحق والفرقة الناجية والمنزهون لله عن النقص وغير ذلك .. » .

ثم سموا أنفسهم أهل العدل ، وسموا من أثبت صفات الرب وأثبت قدره وقضاءه أهل التشبيه والجبر[(١)] .

وكذلك قول الرافضة[(٢)] سموا موالاة الصحابة رضي الله عنهم نَصْبا[(٣)] ومعاداتهم موالاة أهل[(٤)] بيت رسول الله ﷺ .

وكذلك المرجئة[(٥)] سموا من قال في الإيمان بقول الصحابة والتابعين رضي الله عنهم واستثنى فيه فقال[(٦)] : « أنا مؤمن إن شاء الله تعالى » شكاكا[(٧)] .

---

(١) قال العلامة المقبلي في العلم الشامخ (ص٣٦٨) : « وتسمي - يعني المعتزلة - خصومها بالمجبرة القدرية ، المجوزة ، المشبهة ، الحشوية ، المرجئة وغير ذلك » .
وانظر منه (ص٥١٣ - ٥١٤) ، وطبقات المعتزلة (ص٢) ، وماسبق ص(٦٩) تعليق(٤) .

(٢) تقدم تعريفهم ص (١٧٢) .

(٣) تقدم تعريف النواصب ص (٣٢٨) .

(٤) في « د » : « لأهل » والمثبت من « ن » و « ت » .

(٥) تقدم تعريفهم ص (١٧٥) .

(٦) في « ت » : « وقال » .

(٧) **مسألة الاستثناء في الإيمان** من كبريات القضايا المتعلقة به بين أهل السنة ومخالفيهم ، وخلاصة القول فيه عند السلف أن ذلك جائز مشروع ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « والمأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف وهو مذهب أهل الحديث وهو المنسوب إلى أهل السنة أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وأنه يجوز الاستثناء فيه . . » مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٥) .
وينظر المصدر نفسه (٧/ ٤٣٨ - ٤٣٩) .
وللاطلاع الموسع على هذه المسألة وبيان الأقوال فيها من المخالفين والرد على شبههم ونصرة مذهب أهل السنة والجماعة وبسط أدلتهم ينظر كتاب زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه (ص٤٥٥ - ٥٣٧) لشيخنا عبد الرزاق بن شيخنا العلامة عبد المحسن العباد البدر حفظهما الله تعالى ، فقد أجاد فيه وأفاد .

وهذا شأن كل مبطل ومبتدع ، يلقب الحق وأهله بالألقاب الشنيعة المنفرة ، فإذا أطلقوا لفظ الجسم صوروا في ذهن السامع (خشبة من الخشب الكثيف)[1] أو بدنا له حامل يحمله ، وإذا قالوا مركباً صوروا في ذهنه أجزاء كانت متفرقة فركبها [مركب][2] ، وهذا حقيقة المركب لغة وعرفا .

وإذا قالوا : [٥٤/أ] يلزم أن تحله الحوادث صوروا في ذهنه ذاتا تنزل بها الأعراض النازلة بالمخلوقين ، كما مثل النبي ﷺ لابن آدم وأمله وأجله والأعراض إلى جانبه ، إن أخطأه هذا أصابه هذا[3] .

وإذا قالوا : يقولون بالحيز والجهة صوروا في الذهن موجودا محصورا بالأحياز .

وإذا قالوا : لزم الجبر[4] صوروا في الذهن قادرا ظالما يجبر الخلق على ما لا يريدون ويعاقبهم على (ما لا يفعلون)[5] .

وإذا قالوا : حشوية[6] ، صوروا في ذهن السامع أنهم حشوا في الدين ما

---

(١) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٥٠) : « جثة من الجثث الكثيفة » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) يشير إلى حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : خط النبي ﷺ خطا مربعا ، وخط خطا في الوسط خارجا منه ، وخط خُططا صغارا إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط فقال : « هذا الإنسان وهذا أجله محيط به أو قد أحاط به وهذا الذي هو خارج أمله ، وهذه الخُطط الصغار الأعراض ، فإن أخطأه هذا نهشه هذا ، وإن أخطأه هذا نهشه هذا » .

أخرجه البخاري في الرقاق ح٦٤١٧ (ص١٣٥٧) .

(٤) تقدم تعريفه ص (٣١٨) .

(٥) في « ت » : « ما يفعلون » .

(٦) انظر ما سبق ص (٦٩) تعليق (٤) .

ليس منه ، فتنفر القلوب من هذه الألقاب .

ولو ذكروا حقيقة قولهم لما قبلت القلوب السليمة والفطر المستقيمة سواه ، فكيف يترك الحق لأسماء سموها هم وسلفهم ما أنزل الله بها من سلطان ، (وألقاب هم)[١] وضعوها من تلقاء أنفسهم لم يأت بها سنة ولا قرآن ، وشبهات قذفت بها قلوب ما استنارت بنور الوحي ولا خالطتها بشاشة الإيمان ، وخيالات هي بتخيلات[٢] الممرورين[٣] وأصحاب الهوس ، أشبه منها بقضايا العقل والبرهان ، ووهميات نسبتها إلى العقل الصحيح كنسبة السراب إلى الأبصار في القيعان ، وألفاظ مجملة ومعانٍ[٤] مشتبهة قد لبس فيها الحق بالباطل فصار ذا خفاء وكتمان .

فدعونا من هذه الدعاوى الباطلة التي (لا تفيد)[٥] إلا إتعاب الإنسان وكثرة الهذيان ، وحاكمونا إلى الوحي والميزان[٦] ، لا إلى منطق يونان ولا

---

(١) في « ن » : « وألقابهم » .

(٢) في « د » و« ن » : « تخيلات » .

(٣) الممرورون : جمع ممرور ، وهو الذي غلبت عليه المِرة وهي مزاجٌ من أمزجة البدن إحدى الطبائع الأربعة ، وعرفها بعضهم بأنها أطلقت في عرف الأطباء على الصفراء لأنها أقوى الأخلاط ، وعلى السوداء أيضاً لأنها أشدها لاقتضاء الاستمساك الموجب للصلابة . . .

تاج العروس مادة (مرر) وكشاف اصطلاحات الفنون (١٥٠٨/٢) ومفاتيح العلوم (ص١٩٨) .

(٤) في « ت » : « ومعاني » .

(٥) في « ن » : « لا يفيد » .

(٦) في النسخ الخطية : « والقرآن » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٩٥٣/٣) ولعله الصواب .

إلى قول فلان ورأي فلان ، فهذا كتاب الله ليس فوق بيانه مرتبة في البيان ، وهذه سنة رسوله[١] ـ ﷺ ـ مطابقة له أعظم من مطابقة البنان (للبنان)[٢]، وهذه أقوال أعقل الأمم بعده والتابعين لهم بإحسان ، (لا يختلفُ منهم في هذا الباب اثنان)[٣] ، ولا يوجد عنهم فيه قولان متنافيان ، بل قد تتابعوا كلهم على إثبات الصفات وعلو الله على خلقه ، واستوائه على عرشه ، وإثبات تكلمه وتكليمه ، وسائر ما وصف به نفسه ووصفه [به][٤] رسوله ﷺ كتتابع الأسنان ، وقالوا للأمة هذا[٥] عهد نبينا إلينا ، وهوَ عهدنا إليكم وإلى من بعدكم إلى آخر الزمان ، وهذا هو [الذي][٦] نادى به المنادي وأذن على رؤوس الملأ في السر والإعلان ، فحي على الصلاة وراءَ هذا الإمام يا أهل[٧] الإيمان ، وحي على الفلاح بمتابعته يا أهل القرآن ، والصلاة خير من النوم في ظلمة ليل الشكوك والإفك والكفران ، فلا تصح القدوة بمن أقر على نفسه وصدقه المؤمنون بأنه تائه في بيداء الآراء والمذاهب حيران ، وأنه لم يصل إلى اليقين بشيء منها لا هو ولاَ

---

(١) في « ت » : « رسول الله » .

(٢) في « د » و « ن » : « اللسان » ، وفي « ت » : « للسان » . وفي الأصل : الصواعق (٣/ ٩٥٣) : « للبنان » كما هو مثبت ، وهو الصواب ، فليتأمل .

(٣) في « ت » : « لا يختلف في هذا الباب منهم اثنان » بالتقديم والتأخير .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في النسخ الخطية : « هذه » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٥٤) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية وقد أثبته من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٥٤) .

(٧) في « د » و « ن » : « بأهل » وفي « ت » : « يأهل » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٥٤) ، وانظر منه هامش (١) .

من قبله على تطاول الأزمان[١]، وأن غاية ما وصلوا إليه الشك والتشكيك ولقلقة[٢] اللسان . فالحمد لله وسلام على [٥٤/ب] عباده الذين اصطفى ، وخصهم بكمال العقول وصحة الفطر[٣] ونور البرهان ، وجعلهم هداة مهتدين مستبصرين متبصرين أئمة للمتقين ، يهدون بأمره ويبصرون بنوره ويدعون إلى داره ، ويجادلون كل مفتن فتان ، فحي على خير العمل بمتابعة المبعوث بالفرقان ، وتحكيمه وتلقي حكمه بالتسليم والقبول والإذعان ، ومقابلة ما خالف حكمه بالإنكار والرد والهوان ، ومطاعنة المعارضين له بعقولهم بالسيف والسِّنان ، وإلا فبالقلم[٤] واللسان فالعقول السليمة والفطر المستقيمة لنصوص الوحي يسجدان ويصدقان بما شهدت به ولا يكذبان ، ويُقران أن لها[٥] عليهما أعظم السلطان ، وأنهما إن خرجا عنها غلبا ولا ينتصران ، والله المستعان وعليه التكلان .

[الوجه السابع والعشرون : دعوى المعارضة بين العقل والوحي لا تتفق مع الإيمان بالنبوة]

السابع[٦] والعشرون[٧] : أن المعارضة بين العقل ونصوص الوحي لا تتأتى[٨] على قواعد المسلمين المؤمنين بالنبوة حقا ، ولا على أصول أحد من

---

(١) في « ت » : « الزمان » .

(٢) اللقلقة : كل صوت في حركة واضطراب ، أو هي شدة الصوت .
التاج مادة : (لقق) .

(٣) في « ت » : « الفطرة » .

(٤) في النسخ الخطية : « فبالعلم » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٥٥) ولعله الصواب .

(٥) في « ت » : « لهما » .

(٦) في « ن » : « السابعة » .

(٧) هذا الوجه هو السابع والخمسون في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٥٥) .

(٨) في النسخ الخطية : « لا يتأتى » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٥٥) .

أهل الملل المصدقين بحقيقة النبوة ، وليست هذه المعارضة من الإيمان بالنبوة في شيء ، وإنما تتأتى[(١)] هذه المعارضة ممن يقر بالنبوة على قواعد الفلسفة ، ويجريها[(٢)] على أوضاعهم ، وأن الإيمان بالنبوة عندهم هو الاعتراف بموجود حكيم[(٣)] ، له طالع يقتضي طالعه أن يكون متبوعا ، فإذا أخبر بما لا تدركه عقولهم عارضوا خبره بعقولهم وقدموها على خبره

فهؤلاء [هم][(٤)] الذين عارضوا بين العقل ونصوص الأنبياء ، فعارضوا نصوص الأنبياء في باب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر في هذه الأصول الخمس بعقولهم ، فلم يصدقوا بشيء منها على طريقة الرسل ، ثم سرت معارضتهم في المتسبين إلى الرسل ، فتقاسموها[(٥)] تقاسم الوُرَّاث لتركة مورِّثهم ، فكل طائفة كانت[(٦)]نصوص الوحي على خلاف مذهبهم لجؤوا إلى هذه المعارضة ، ومعلوم أن هذا يناقض الإيمان بالنبوة ، وإن تناقض القائل به فغايته أن يثبت كون النبي رسولا في العمليات لا في العلميات ، أو في بعض العلميات التي أخبر بها دون البعض ، وهذا أَسْوَأ حالا ممن جعله رسولا إلى بعض الناس دون بعض ، فإن القائل بهذا يجعله رسولا في العلميات والعمليات ، ولا يعارض بين

---

(١) في « ت » : « تتأتى على » .

(٢) في « د » و « ن » : « ويخبر بها » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ٩٥٥) .

(٣) في « د » : « حليم » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « فتقاسموهم » .

(٦) في « د » و « ن » : « كان » . والمثبت من « ت » .

خبره وبين العقل ، وإن تناقض جحده عموم رسالته بالنسبة إلى كل مكلف ، فهذا جحد عموم رسالته إلى المدعوين ، وذاك جحد عموم رسالته في المدعو إليه المخبر به ، ولم يؤمن في الحقيقة برسالته لا هذا ولا هذا . فإنه يقال لهذا : إن كان رسول الله ﷺ إلى هؤلاء حقا فهو رسوله إلى الآخرين قطعا لأنه أخبر بذلك ، ومن ضرورة تصديقه الإيمان بعموم رسالته ، ويقال للآخر : إن كان رسول الله ﷺ في العمليات وأنها[1] حق من عند الله فهو رسوله في العلميات فإنه أخبر عنه بهذا وهذا .

[الوجه الثامن والعشرون : بيان أنه لو وزنت الأمور المشاهدة الحسة مع ما أخبرت به الرسل عن الله تعالى لرجح العقل ما أخبرت به الرسل]

الثامن والعشرون[2] : [٥٥/أ] وهو أنك إذا جعلت العقل ميزانا ووضعت في كفتيه كثيرا من الأمور المشاهدة المحسوسة التي ينالها العيان ، ووضعت في الكفة الأخرى الأمور التي أخبرت بها الرسل عن الله وأسمائه وصفاته وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وجدت ترجيحه لهذه الكِفة وتصديقه بها فوق ترجيحه للتي قبلها وتصديقه بها أقوى ، ولولا الحس والمشاهدة تمنعه[3] من إنكار ذلك لأنكره ، وهذه دعوى نعلم[4] أنك تتعجب ممن يدعيها وتنسبه إلى المجازفة وقلة التحصيل ، ولعمر[5] الله إن مدعيها ليعجب من إنكارك لها وتوقفك[6] فيها بعد البيان .

---

(١) في « ت » : « وأنه » .

(٢) هذا الوجه هو التاسع والخمسون في الأصل : الصواعق (٣/٩٥٩) .

(٣) في « د » و « ن » : « بمنعه » . وفي « ت » : « يمنعه » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٩٥٩) ولعله الصواب .

(٤) في « ن » : « يعلم » .

(٥) في « د » و « ن » : « ولعمرو » .

(٦) في « ن » : « ويوقعك » .

فنقول وبالله التوفيق : أنسب إلى العقل حيوانا يرى ويسمع ويحس ويتكلم ويعمل ، فغشيه أمر أُلقي له[١] كأنه خشبة لا روح فيها ، وزال إحساسه وإدراكه ، وتوارى عنه سمعه وبصره وعقله بحيث لا يعلم شيئا ، فأدرك في هذه الحال[٢] من العلوم العجيبة والأمور الغائبة ما لم يدركه حال حضور ذهنه واجتماع حواسه ووفور عقله ، وعلم من أمور الغيب المستقبلة[٣] ما لم يكن له دليل ولا طريق إلى العلم به . وأنسب إليه أيضاً حيوانا خرج من إحليله مجة[٤]ماءٍ مستحيلة عن حصول الطعام والشراب كالمخطة[٥] ، فامتزجت بمثلها في مكان ضيق فأقامت هناك برهة من الدهر ، فانقلبت دما قد تغير لونها وشكلها وصفاتها ، فأقامت كذلك مدة ثم انقلبت بعد ذلك قطعة لحم ، فأقامت كذلك مدة ، ثم انقلبت عظاما وأعصابا وعروقا وأظفارا مختلفة الأشكال والأوضاع ، وهي جماد لا إحساس لها ، ثم عادت حيوانا يتحرك (ويتغذى ويتقلب)[٦] ، ثم أقام ذلك الحيوان في مكان لا يجد فيه متنفسا وهو داخل أوعية بعضها فوق بعض ، ثم انفتح له باب يضيق عنه مسلك الذكر لا يسلكه إلا بضغطه

---

(١) في « ت » : « عليه » .

(٢) في « ت » : « الحالة » .

(٣) في « ن » : « يستقبله » .

(٤) المجة : يقال : مج الماء أو الشراب من فيه ، ومج به يمُج مجًا : بمعنى طرحه ورماه .
انظر : اللسان والتاج مادة (مجج) .

(٥) المخطة : ما يسيل أو يقذف من الأنف .
المصدران السابقان مادة (مخط) .

(٦) في « د » و « ن » : « ويغتذي وينقلب » . إلا أن يغتذي ويتغذى بمعنى واحد .

فوسع له ذلك الباب حتى خرج منه[١] .

وأنسب إليه أيضاً [شيئا][٢] بقدر الحبة ترسله في مدينة عظيمة من أعظم المدن ، فيأكل المدينةَ وكُلَّ من فيها ثم يقبل على نفسه فيأكلها وهو النار .

وأنسب إليه شيئا بقدر بزر[٣] الخشخاش[٤] يحمله الإنسان بين ثيابه مدة فينقلب حيوانا يتغذى[٥] بورق الشجر برهة ، ثم إنه يبني على نفسه قبابا مختلفة الألوان من أبيض وأصفر وأحمر بناء محكما متقناً ، فيقيم في ذلك البناء مدة من الزمان لا يتغذى[٦] بشيء [البتة][٧]، فينقلب في القبة طائرا له أجنحة يطير بها بعد أن كان دودا يمشي على بطنه ، فيفتحُ على[٨] نفسه باب القبة[٩] ، وذلك دود القز[١٠] .

(١) يشير المؤلف رحمه الله إلى خلق الجنين في بطن أمه وانتقاله من طور إلى طور إلى حين وضعه وولادته ، وله أيضاً كلام بديع بليغ في هذا يحسن الوقوف عليه في مصنفه النافع مفتاح دار السعادة (٢/ ٥ ـ ٢٢) و (٢/ ١٨٣ ـ ٢٠٠) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « بزز » ، وهو خطأ .

(٤) بزر الخشخاش : البزر بفتح الباء وكسرها : الحب يُلقى في الأرض للإنبات . والخشخاش : نبت حولي من الفصيلة الخشخاشية ، وهو أربعة أصناف : بستاني ومنثور ومقرن وزبدي ، والكل منوم مخدر مبرد ، واحدته خشخاشة . ينظر : اللسان والتاج والمعجم الوسيط في مادة (بزر) و (خشش) .

(٥) في « د » و « ن » : « يغتذي » وكلاهما صحيح .

(٦) في « د » و « ن » : « لا يغتذي » وكلاهما صحيح .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) في « ت » : « عن » .

(٩) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٦١) : « باب القبة ويطير » .

(١٠) ينظر : عجائب المخلوقات للقزويني (ص٤٧٤ ـ ٤٧٥) وحياة الحيوان =

إلى أضعاف أضعاف ما ذكرناه مما يشاهد بالعِيان[(١)] ، مما لو حكي لمن لم يره لعجب من عقل من حكاه له وقال : وهل يُصدق بهذا عاقل ؟ وضرورة العقل تدفع هذا ، وأقام الأدلة العقلية على استحالته ، فقال في النائم مثلا : القوى الحساسة أسباب[(٢)] الإدراك للأمور الوجودية وآلة لها ، فمن (لا يدرك)[(٣)] الأشياء مع وجودها [٥٥/ب] واستجماعها ووفورها ، فلأَنْ يتعذر عليه عدم إدراكها مع عدمها وبطلان أفعالها أولى وأحرى ، وهذا قياس أنت تجده أقوى من الأقيسة التي يعارض بها خبر الأنبياء ، والحس والعِيان يدفعه ، ومن له خبرة بموارد الأدلة وترتيب مقدماتها وله أدنى بيان يمكنه أن ينظم أدلة عقلية على استحالة كثير من الأمور المشاهدة المحسوسة ، وتكون مقدمات تلك الأدلة من جنس مقدمات الأدلة التي تُعارَضُ[(٤)] بها النصوص أو أصح منها .

وأنسب إلى العقل وجود ما أخبرت به الرسل عن الله وصفاته وأفعاله وملائكته واليوم الآخر ، وثبوت هذه الأمور التي ذكرنا اليسير منها وما لم نذكره ولم يخطر لنا ببال أعجب من ذلك بكثير ، تجد تصديق العقل بما أخبرت به الرسل أقرب إليه من تصديقه بهذه الأمور ، ولولا المشاهدة لكذب بها .

= (٤٨٦/١ ـ ٤٨٨) .

(١) في « ت » : « بالبيان » والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق للأصل : الصواعق (٩٦١/٣) .

(٢) في « ت » : « سبب » .

(٣) في « ت » : « لم يدرك » .

(٤) في « ن » : « يعارض » .

فيالله العجب كيف يستجيز العقل تكذيب ما أخبرت به الرسل بعد أن سمع ورأى وعاين ما لولا الحس لأنكره غاية الإنكار ، ومن هاهنا قال من صح عقله وإيمانه : إن نسبة العقل [إلى الوحي][1](أدق وأقل)[2]بكثيرٍ من نسبة مبادئ التمييز إلى العقل .

[الوجه التاسع والعشرون : بيان أن المعارضين بين العقل والنقل لا يستطيعون إثبات الخالق تعالى ، بل يلزم من قولهم نفيه بالكلية]

التاسع والعشرون[3] : أن هؤلاء المعارضين بين العقل والوحي لا يمكنهم إثبات الصانع ، بل يلزم من قولهم نفيه بالكلية لزوما بينا ، ولا أن العالم مخلوق [له][4] ، ولا يمكنهم إقامة دليل على استحالة إلهين ، ولا إقامة دليل واحد على استحالة كون الصانع جسما ، ولا إثبات كونه عالما ولا قادرا ولا ربا .

ونقتصر[5] من هذه الجملة على بيان عجزهم عن إثبات وجوده سبحانه وتعالى فضلا عن تنزيهه عن صفات كماله فنقول[6] : المعارضون بين العقل والوحي[7] في الأصل هم الزنادقة[8] المنكرون للنبوات وحدوث العالم والمعاد .

ووافقتهم في هذا الأصل الجهمية المعطلة لصفات الرب تعالى وأفعاله .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « أقل وأدق » بالتقديم والتأخير .

(٣) هذا الوجه هو الستون في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٦٢) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » : « ويقتصر » .

(٦) في « د » و « ن » : « فيقول » .

(٧) في « ت » : « والنقل » .

(٨) تقدم تعريفهم ص (٢١٣) .

والطائفتان لم تثبت[١] للعالم صانعا البتة .

فإن الصانع الذي أثبتوه وجوده مستحيل فضلا عن كونه واجب الوجود قديما .

أما زنادقة الفلاسفة فإنهم أثبتوا للعالم صانعا لفظا لا معنى ، ثم لبسوا على الناس وقالوا : إن العالم صنعه وفعله وخلقه ، وهو في الحقيقة عندهم غير مصنوع ولا مخلوق ولا مفعول ، ولا يمكن على أصلهم أن يكون العالم مخلوقا ولا مفعولا .

قال أبو حامد[٢]: « وذلك لثلاثة أوجه : وجه في الفاعل ووجه في الفعل ووجه في نسبة مشتركة بين الفعل والفاعل .

أما الذي في الفاعل فهو أنه لا بد أن يكون مريدا مختارا عالما بما يريده حين[٣] يكون فاعلا لما يريده .

والله تعالى عندهم ليس مريدا ، بل (لا صنعة)[٤] له أصلا ، وما يصدر عنه فيلزم[٥] لزوما ضروريا .

والثاني : أن العالم قديم [عندهم][٦] والفعل هو الحادث .

والثالث : أن الله تعالى واحد[٧] من كل وجه [٥٦/أ] والواحد عندهم

---

(١) في « ن » : « يثبت » .

(٢) يعني الغزالي ، وقد تقدمت ترجمته ص (١٥) .

(٣) في تهافت الفلاسفة (ص١٣٤) : « حتى » .

(٤) في التهافت (ص١٣٤) : « لا صفة » .

(٥) في التهافت (ص١٣٤) : « فيلزم منه » .

(٦) ما بين المعقوفتين لا يوجد في التهافت .

(٧) في التهافت (ص١٣٤) : « واحد عندهم » .

لا يصدر عنه[١] إلا واحد[٢].

والعالم مركب من مختلفات فكيف يصدر عنه ؟

قال : ولنحقق وجه كل واحدٍ من هذه الوجوه الثلاثة مع حالهم[٣] في دفعه فنقول : الفاعل عبارة عمن يصدر عنه الفعل مع الإرادة للفعل على سبيل الاختيار ، مع[٤] العلم بالمراد .

وعندهم[٥] أن العالم مع الله كالمعلول مع[٦] العلة يلزم لزوما ضروريا لا يتصور من الله تعالى دفعه (لزوم الظل للشخص والنور للشمس)[٧] .

وليس هذا من الفعل في شيء ، بل من قال : إن السراج يفعل الضوء والشخص يفعل الظل فقد جاوز[٨] وتوسع في التجوز[٩] توسعاً خارجا عن الحد واستعار اللفظ واكتفى[١٠] بوقوع المشاركة بين المستعار [له والمستعار][١١] عنه[١٢] في وصف واحد .

(١) في التهافت (ص١٣٤) : « منه » .

(٢) زاد في التهافت (ص١٣٥) : « من كل وجه » .

(٣) في التهافت (ص١٣٤) : « خيالهم » .

(٤) في التهافت (ص١٣٥) : « ومع » بزيادة الواو .

(٥) في التهافت (ص١٣٥) : « وعندكم » .

(٦) في التهافت (ص١٣٥) : « من » .

(٧) في التهافت (ص١٣٥) : « كلزوم الظل من الشخص والنور من الشمس » .

(٨) في التهافت (ص١٣٥) : « تجوز » .

(٩) في « د » و « ن » : « الفجور » وصححت في هامش « د » كما هو مثبت .

(١٠) في التهافت (ص١٣٥) : « اكتفاءً » .

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(١٢) في التهافت (ص١٣٥) : « منه » .

وهو أن الفاعل سبب على الجملة ، والسراج سبب للضوء ، والشمس سبب للنور ، والفاعل لم يسم فاعلا صانعا بمجرد[1] كونه سببا ، بل بكونه[2] سببا على وجه[3] الإرادة والاختيار .

حتى لو قال قائل : الجدار ليس بفاعل ، والحجر ليس بفاعل ، والجماد ليس بفاعل ، وإنما الفعل للحيوان لم (ينكر ذلك)[4] ولم يكن قوله كذبا .

وللحجر فعل عندهم (وهو الهوي إلى السفل)[5] والميل إلى المركز .

كما أن للنار فعلا وهو التسخين وللحائط فعلا[6] وهو الميل إلى المركز ووقوع الظل ، (لأن ذلك صادر عنه وهذا محال)[7] .

قال : فإن قيل : كل موجود ليس (بواجب الوجود لذاته بل)[8] هو موجود بغيره فإنا نسمي ذلك الشيء مفعولا ، ونسمي سببه فاعلا[9] ولا نبالي كان السبب[10] فاعلا بالطبع أو[11] بالإرادة .

(١) في التهافت (ص١٣٥) : « لمجرد » .

(٢) في التهافت (ص١٣٥) : « لكونه » .

(٣) زاد في التهافت (ص١٣٥) : « مخصوص وهو وقوع الفعل منه على وجه » .

(٤) في التهافت (ص١٣٥) : « ينكر عليه في ذلك » .

(٥) في التهافت (ص١٣٥) : « وهو الهوي والثقل » .

(٦) في النسخ الخطية : « فعل » . والمثبت من التهافت (ص١٣٥) وهو الصواب .

(٧) في التهافت (ص١٣٥) : « فإن كل ذلك صادر منه وهو محال » .

(٨) في التهافت (ص١٣٥) : « واجب الوجود بذاته وإنما » .

(٩) في « ت » : « فعلا » .

(١٠) في « د » و « ن » : « المسبب » .

(١١) في التهافت (ص١٣٥) : « أم » .

كما أنكم لا تبالون أنه كان فاعلا بآلة أو[١] بغير آلة ، بل الفعل جنس ينقسم[٢] إلى ما يقع بآلة وإلى ما يقع بغير آلة ، (وكذلك هو جنس ينقسم)[٣] إلى ما يقع بالطبع وإلى ما يقع بالاختيار .

بدليل أنا (لو قلنا)[٤] : « فعلَ بالطبع » لم يكن قولنا « فعلَ[٥] بالطبع » ضدا لقولنا « فعِل » (ولا رفعا ولا نقضا)[٦] له .

بل كان بيانا لنوع الفعل (كما إذا قلنا « فعلَ » مباشرا بغير آلة له)[٧] لم يكن نقضا بل كان تنويعا وبيانا .

وإذا قلنا « فعل بالاختيار » لم يكن تكرارا[٨] بل كان بيانا لنوع الفعل ، كقولنا « فعلَ بآلة » ، ولو كان قولنا : « فعل » يتضمن الإرادة وكانت الإرادة ثابتة[٩] للفعل من حيث إنه فعل .

لكان قولنا « فعل بالطبع » متناقضا ، كقولنا [فعل][١٠] وما فعل .

---

(١) في التهافت (ص١٣٥) : « أم » .

(٢) في التهافت (ص١٣٥) : « وينقسم » .

(٣) في التهافت (ص١٣٥) : « فكذلك هو جنس ، وينقسم » .

(٤) في التهافت (ص١٣٥) : « إذا قلنا » .

(٥) لفظ : « فعل » لا يوجد في التهافت .

(٦) في التهافت (ص١٣٥) : « ولا دفعا ونقضا » .

(٧) في التهافت (ص١٣٥) : « كما أنا إذا قلنا فعل مباشرة من غير آلة » .

(٨) زاد في التهافت (ص١٣٦) : « مثل قولنا : حيوان إنسان » .

(٩) في التهافت (ص١٣٦) : « ذاتية » .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قلنا : هذه التسمية فاسدة (فلا يجوز)[١] أن يسمى كل سبب بأي وجه[٢] كان فاعلا . ولا كل سبب[٣] مفعولا .

(ولو كان ذلك ما صح)[٤] أن يقال : الجماد[٥] لا فعل له ، وإنما الفعل للحيوان .

وهذه من الكلمات[٦] المشهورة الصادقة ، فإن سمي الجماد فاعلا فبالاستعارة كما[٧] يسمى طالبا مريدا على سبيل المجاز .

(إذ يقال)[٨] : الحجر يهوي لأنه يريد المركز ويطلبه [٥٦/ب] والطلب والإرادة حقيقة لا يتصور[٩] إلا مع العلم بالمراد المطلوب ، فلا يتصور[١٠] إلا من الحيوان .

وأما قولكم : إن قولنا : « فعَل » عام وينقسم إلى ما هو بالطبع وإلى ما هو بالإرادة[١١] غير مسلم ، وهو كقول

(١) في التهافت (ص١٣٦) : « ولا يجوز » .

(٢) في « ت » : « فعل » بدل « وجه » .

(٣) في التهافت (ص١٣٦) : « مسبب » .

(٤) في التهافت (ص١٣٦) : « ولو كان كذلك لما صح » .

(٥) في « ت » : « الجهاد » . والمثبت هو الصواب .

(٦) في التهافت (ص١٣٦) : « الكليات » .

(٧) في التهافت (ص١٣٦) : « كما قد » .

(٨) في « ت » : « ويقال » .

(٩) في « ن » : « لا تتصور » ، وفي التهافت (ص١٣٦) : « لا يتصوران » .

(١٠) في التهافت (ص١٣٦) : « ولا يتصوران » .

(١١) زاد في التهافت (ص١٣٦) : « فهو » .

القائل : قولنا : « أراد » عام وينقسم إلى من[1] يريد مع العلم بالمراد ، وإلى من يريد ولا يعلم ما يريد .

وهو فاسد ، إذ الإرادة تتضمن العلم بالضرورة ، وكذلك[2] الفعل يتضمن الإرادة بالضرورة .

وأما قولكم : إن قولنا : « فعَل بالطَّبع » ليس بنقضٍ[3] للأول فليس كذلك ، فإنه نقض[4] له من حيث الحقيقة ، ولكنه[5] لا يسبق إلى الفهم التناقض ، ولا يشتد نفور الطبع عنه[6] فإنه لما (أن كان سببا موجبا)[7] والفاعل أيضاً سبب ، سمي فعلا مجازا .

وإذا (قال)[8] : « فعل بالاختيار » فهو تكرير على التحقيق كقوله : أراد وهو عالم بما أراد[9] .

إلا أنه لما تصور أن يقال : « فعل » وهو مجاز ، ويقال : « فعل » وهو حقيقة ، لم تنفر الناس عن[10] قوله « فعل بالاختيار » ، وكان معناه فعل فعلا حقيقيا لا مجازيا .

---

(١) في « ت » : « ما من » .

(٢) في التهافت (ص١٣٦) : « فكذلك » .

(٣) في « د » و « ن » : « بنقص » .

(٤) في « ن » : « نقص » .

(٥) في التهافت (ص١٣٦) : « ولكن » .

(٦) زاد في التهافت (ص١٣٦) : « لأنه يبقى مجازا » .

(٧) في التهافت (ص١٣٦) : « كان سببا بوجه ما » .

(٨) في التهافت (ص١٣٦) : « قيل » .

(٩) في التهافت (ص١٣٦) : « أراده » .

(١٠) في « ت » : « من » .

كقول القائل : تكلم[١] بلسانه ونظر بعينه ، فإنه لما جاز أن يستعمل النظر في القلب مجازا والكلام في تحريك الرأس واليد[٢] مجازا[٣] لم يستقبح أن يقال : قال بلسانه ونظر بعينه ، ويكون معناه نفي احتمال المجاز ، فهذه مزلة[٤] القدم[٥] .

فإن قيل : تسمية الفعل[٦] فاعلا إنما يعرف[٧] من اللغة ، وقد ظهر في العقل ما يكون سببا للشيء ينقسم إلى ما يكون مريدا وإلى ما لا يكون ، فوقع[٨] النزاع في أن اسم الفاعل على كلا القسمين حقيقة أم لا[٩]؟ إذ العرب تقول[١٠] : النار تحرق والثلج يبرد والسيف يقطع[١١] ، والخبز يشبع ، والماء يروي[١٢] .

---

(١) في « ن » : « يكلم » .

(٢) زاد في التهافت (ص١٣٦) : « حتى يقال : قال برأسه أي نعم » .

(٣) قوله : « مجازا » لا يوجد في التهافت .

(٤) في « د » و « ن » : « منزلة » .

(٥) زاد في التهافت (ص١٣٧) : « فليتنبه لمحل الخداع هؤلاء الأغبياء » .

(٦) في التهافت (ص١٣٧) : « الفاعل » .

(٧) في التهافت (ص١٣٧) : « تعرف » .

(٨) في التهافت (ص١٣٧) : « ووقع » .

(٩) زاد في التهافت (ص١٣٧) : « ولا سبيل إلى إنكاره » .

(١٠) في « ن » : « يقول » .

(١١) في التهافت (ص١٣٧) : « والسيف يقطع والثلج يبرد » بالتقديم والتأخير ، وزاد : والسقمونيا تسهل » .

(١٢) زاد في التهافت (ص١٣٧) : « وقولنا يضرب معناه يفعل الضرب » .

(فقولنا « يقطع » معناه : يفعل القطع ، وقولنا « تحرق » معناه : تفعل[١] الإحراق)[٢] ، فإن قلتم إن[٣] ذلك مجاز (فأنتم متحكمون)[٤] .

قال : والجواب (أن ذلك طريق)[٥] المجاز ، وإنما الفعل الحقيقي ما يكون بالإرادة .

والدليل عليه أنا لو فرضنا حادثا توقف حصوله[٦] على أمرين ، أحدهما إرادي والآخر غير إرادي أضاف العقل الفعل إلى الإرادي .

فكذا[٧] اللغة ، فإن من ألقى إنسانا في نار[٨] فمات يقال هو القاتل دون النار ، حتى إذا قيل ما قتله إلا فلان (كان صادقا)[٩] ، فإن كان اسم الفاعل (المريد وغير المريد)[١٠] على وجه واحد لا بطريق كون أحدهما أصلا (والآخر مستعارا)[١١] فَلِمَ يضاف القتل إلى المريد لغة وعرفا وعقلا ؟ مع أن

---

(١) في « ن » : « يفعل » .

(٢) في التهافت (ص١٣٧) : « وقولنا تحرق معناه تفعل الإحراق ، وقولنا يقطع معناه يفعل القطع » بالتقديم والتأخير .

(٣) في التهافت (ص١٣٧) : « إن كل » .

(٤) في التهافت (ص١٣٧) : « كنتم متحكمين فيه من غير مستند » .

(٥) في التهافت (ص١٣٧) : « أن كل ذلك بطريق » .

(٦) في التهافت (ص١٣٧) : « في حصوله » .

(٧) في التهافت (ص١٣٧) : « وكذا » .

(٨) في التهافت (ص١٣٧) : « في النار » .

(٩) في « د » و « ت » : « كان صدقا » وفي التهافت (ص١٣٧) : « صدق قائله » . والمثبت من « ن » ولعله الصواب .

(١٠) في التهافت (ص١٣٧) : « على المريد وعلى غير المريد » .

(١١) في التهافت (ص١٣٧) : « وكون الآخر مستعارا منه » .

النار هي العلة القريبة (في العقل)[١] ، وكأن الملقي لم يتعاط إلا الجمع بينه وبين النار ، ولكن لما كان الجمع (بالإرادة)[٢] وتأثير النار بغير إرادة سمي قاتلا ، ولم تسم[٣] النار قاتلة إلا (بمعنى الاستعارة)[٤] ، (فعلم أن الفاعل من يصدر الفعل)[٥] عن إرادته ، وإذا[٦] لم يكن الله مريدا عندهم ولا مختارا للفعل[٧] لم يكن صانعا ولا فاعلا إلا مجازا .

[٥٧/أ] فإن قيل : نحن نعني بكون الله فاعلا أنه سبب لوجود كل موجود سواه ، وأن العالم قوامه به ، ولولا وجود الباري لما تصور وجود العالم ، ولو قدر عدم الباري لانعدم العالم ، كما لو قدر عدم الشمس لانعدم الضوء ، فهذا ما نعنيه بكونه فاعلا ، فإن كان الخصم يأبى أن يسمى هذا المعنى فعلا فلا مشاحة في الأسامي بعد ظهور المعنى .

قلنا : غرضنا أن نبين[٨] أن هذا المعنى لا يسمى فعلا وصنعا ، وإنما المعنى بالفعل والصنع ما يصدر عن الإرادة حقيقة ، وقد نفيتم حقيقة معنى الفعل ، ونطقتم بلفظه تجملا[٩] بالإسلام[١٠] ،

(١) في التهافت (ص١٣٧) : « من القتل » .

(٢) في التهافت (ص١٣٧) : « بينه وبين النار بالإرادة » .

(٣) في « ت » : « تسمى » .

(٤) في التهافت (ص١٣٧) : « إلا بنوع من الاستعارة » .

(٥) في التهافت (ص١٣٧) : « فدل أن الفاعل من يصدر منه الفعل » .

(٦) في التهافت (ص١٣٧) : « فإذا » .

(٧) في التهافت (ص١٣٧) : « لفعل العالم » .

(٨) في النسخ الخطية : « نسمى » وقد صوبت في الهامش في « د » و « ت » .

(٩) في « ن » : « مجملا » .

(١٠) في التهافت (ص١٣٨) : « بالإسلاميين » .

ولا يتم[(١)] الدين بإطلاق (الألفاظ دون المعاني)[(٢)] ، فصرحوا بأن الله لا فعل له حتى يتضح أن معتقدكم مخالف لمذهب[(٣)] المسلمين ولا تلبسوا بقولكم[(٤)] إن الله صانع العالم[(٥)] ، فإن هذه لفظة أطلقتموها ونفيتم حقيقتها ، (ومقصود هذه)[(٦)] المسألة الكشف عن هذا التلبيس فقط »[(٧)] . ثم ساق الكلام[(٨)] .

إن أصولهم التي عارضوا بها الوحي تنفي وجود الصانع فضلا عن كونه صانعا للعالم بل تجعله ممتنع الوجود فضلا عن كونه واجب الوجود لأن الصفات التي وصفوه بها صفات معدوم ممتنع في العقل والخارج ، فلا العقل يتصوره إلا على سبيل الفرض الممتنع كما تفرض المستحيلات ، ولا يمكن في الخارج وجوده ، فإن ذاتا هي وجود مطلق لا ماهية لها سوى الوجود المطلق المجرد عن كل ماهية ولا صفة لها البتة ، ولا فيها معنيان متغايران في المفهوم ، ولا هي هذا العالم ولا صفة من صفاته ، ولا داخلة

---

(١) في « ن » : « تتم » .

(٢) في التهافت (ص١٣٨) : « الألفاظ الفارغة عن المعاني » .

(٣) في التهافت (ص١٣٨) : « لدين » .

(٤) قوله : « بقولكم » : لا يوجد في التهافت .

(٥) زاد في التهافت (ص١٣٨) : « وأن العالم صنعه » .

(٦) في التهافت (ص١٣٨) : « والمقصود من هذه » .

(٧) تهافت الفلاسفة (ص١٣٤ ـ ١٣٨) .

(٨) وهو في بقية الرد على الفلاسفة ، وفيه إبطال كون العالم فعلا لله تعالى على أصلهم .. وكذا في استحالة كون العالم فعلا لله تعالى على أصلهم أيضاً . . .
انظر منه (ص١٣٩ ـ ١٥٤) .

فيه ولا خارجة عنه ، ولا متصلة به ولا منفصلة عنه ، ولا محايثة[١] له ولا مباينة ، ولا فوقه ولا تحته ، ولا يمينه ولا يساره ، ولا ترى ولا يمكن أن ترى ، ولا تدرك شيئا ولا تدرك هي بشيء من الحواس ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا توصف بغير السلوب والإضافات العدمية ، ولا تنعت بشيء من الأمور الثبوتية ، هي بامتناع الوجود أحق منها بإمكان الوجود ، فضلا عن وجوبه ، وتكليف العقل الاعتراف بوجود هذه الذات وجوبها كتكليفه الجمع بين النقيضين ، ومعلوم أن مثل هذه الذات لا تصلح لفعل ولا ربوبية ولا إلهية ، فأي ذات فرضت في الوجود فهي أكمل منها ، فالذي جعلوه واجب الوجود هو أعظم استحالة من كل ما يقدر مستحيلا فلا يكثر بعد هذا عليهم إنكارهم لصفاته كعلمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره ، ولا إنكارُهم لكلامه وتكليمه فضلا عن استوائه على عرشه ونزوله إلى سماء الدنيا ومجيئه وإتيانه وفرحه وحبه وغضبه ورضاه ، فمن هدم قواعد البيت من أصلها كان عليه هدم السقف والجدران [٥٧/ ب] أهون ، ولهذا كان حقيقة قول هؤلاء القول بالدهر[٢] وإنكار الخالق بالكلية وقولهم : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾[٣]، وإنما صانعوا المسلمين بألفاظ لا حقيقة لها ، واشتق إخوانهم الجهمية النفي والتعطيل من أصولهم فسدوا على أنفسهم طريق العلم بإثبات الخالق وتوحده[٤] بمشاركتهم لهم في الأصل المذكور وإن باينوهم في بعض لوازمهم كإثباتهم كون الرب تعالى

---

(١) سبق بيان معناه ص (٧١) .

(٢) سبق التعريف بالدهرية ص (٤٣) .

(٣) سورة الجاثية آية (٢٤) .

(٤) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٧٣) : « وتوحيده » وكلاهما صحيح .

قادرا مريدا فاعلا بالاختيار ، وإثباتهم معاد الأبدان والنبوة ولكن لم يثبتوا ذلك على الوجه الذي جاءت به الرسل ولا نفوه نفي إخوانهم الملاحدة ، بل اشتقوا مذهبا بين المذهبين وسلكوا طريقا بين الطريقين ، لا للملاحدة فيه وافقوا ولا للرسل اتبعوا ، ولهذا عظمت بهم البلية على الإسلام وأهله بانتسابهم إليه وظهورهم في مظهر ينصرون به الإسلام ، فلا للإسلام نصروا ولا لأعدائه كسروا ، فمرة يقولون : هي أدلة لفظية معزولة عن إفادة العلم واليقين ، ومرة يقولون : هي مجازات واستعارات لا حقيقة لها عند العارفين ، ومرة يقولون : لا سبيل إلى تحكيمها والالتفات إليها وقد عارضها العقل وقواطع البراهين ، ومرة يقولون : أخبار آحاد فلا يحتج بها في المسائل القطعية التي يطلب منها اليقين ، فأرضيتم بذلك إخوانكم من الملاحدة أعداء الدين ، فهذه ثمرة عقولكم وحاصلُ معقولكم .

فعلى عقولكم العفاء فإنكم عاديتم المعقول والمنقولا
وطلبتم أمرا محالا وهو إد راك الهدى لا تتبعون[1] رسولا
وزعمتم أن العقول كفيلة بالحق أين العقل[2] كان كفيلا
وهو الذي يقضي فينقض حكمه عقل ، ترون كليهما معقولا
وتراه يجزم بالقضاء وبعد ذا يلقى لديه باطلا معلولا
لا يستقل العقل دون هداية بالوحي تأصيلا ولا تفصيلا
كالطرف دون النور ليس بمدرك حتى تراه بكرة وأصيلا

(١) في الأصل : الصواعق (٣/٩٧٨) : « لا تبتغون » .

(٢) في « د » و « ن » : « الحق » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/٩٧٨) .

وإذا[١] الظلام تلاطمت أمواجه وطمعت بالإبصار كنت محيلا
وإذا[٢] النبوة لم ينلك ضياؤها فالعقل لا يهديك قط سبيلا
نور النبوة مثل نور الشمس للـ ـعين البصيرة فاتخذه دليلا
طرق الهدى مسدودة إلا على من أمَّ هذا الوحي والتنزيلا
فإذا عدلت عن الطريق تعمدا فاعلم بأنك ما أردت وصولا
يا طالبا درك الهدى بالعقل دو ن النقل لن تلقى[٣] لذاك دليلا
كم[٤] رام قبلك[٥] ذاك من متلددٍ[٦] حيران عاش مدى الزمان جهولا
ما زالت الشبهات تغزو قلبه حتى تشحط بينهن قتيلا
فتراه بالكُلِّيِّ والجُزئيِّ[٧] والـ ـعرضيِّ[٨] طول زمانه مشغولا

---

(١) في « ت » : « فإذا » .
(٢) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٧٩) : « فإذا » .
(٣) في « ن » : « يلقى » .
(٤) في « ت » : « فكم » .
(٥) في « ن » : « قتلك » .
(٦) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٧٩) : « متلذذ » ولعل الصواب ما أثبت من النسخ ، يقال : تلدد فلان : إذا تلفت يمينا وشمالا وتحير متبلِّدا ، مأخوذ من لَديدَي الوادي أي جانبيه .
انظر : اللسان والتاج مادة (لدد) .
(٧) بعد هذا في « د » و « ن » وكذا في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٨٠) : « والذاتي » والمثبت من « ت » بحذف الكلمة المذكورة ، وهو الصواب ، وبزيادتها ينكسر البيت .
(٨) هذه مصطلحات منطقية : فالكلي هو اللفظ المفرد الذي يصلح لأن يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد مثل « شجرة » =

فإذا أتاه الوحي لم يأذن(١) له ... ويقوم بين (يدي)(٢) عداه مثيلا
ويقول تلك أدلة لفظية ... معزولة عن أن تكون(٣) دليلا
[٥٨/أ] وإذا تمر عليها قال لها اذهبي ... نحو المجسم أو خذي التأويلا
وإذا أبت إلا النزول عليه كـ ... ـان لها القرى التحريف والتبديلا
فيحل بالأعداء ما تلقاه من ... كيد يكون لحقها تعطيلا
واضرب لهم مثلا بعميان خلوا ... في ظلمة لا يهتدون سبيلا
فتصادموا بأكفهم وعصيهم ... ضربا يدير رحى القتال طويلا
حتى إذا ملوا القتال رأيتهم ... مشجوجا أو مفجوجا(٤) أو مقتولا

= و « كتاب » و « إنسان » ، وهي أسماء الأجناس والأنواع والمعاني الكلية العامة .
وأما الجزئي : فهو ما يطلق على شيء واحد بعينه ، أو هو اللفظ المفرد الذي لا يصلح معناه لأن يشترك فيه أفراد كثيرة ، مثل « زيد » و « هذه الشجرة » و « هذا الفرس » ، فإن المتصور من لفظ « زيد » شخص معين لا يشاركه غيره في كونه مفهوما من لفظ « زيد » .
ينظر : معيار العلم (ص٤٤ ـ ٤٥) والبصائر النصيرية (ص٣٤ ـ ٣٥) وشرح الغرة للرازي والصفوي (ص٤١ ، ١٣٦) والمنطق التوجيهي (ص١٣) .
والعرضي : قسم لألفاظ الكليات الخمس ، وقد سبق ذكر ذلك وتفصيل القول فيه ص (٤٧) .

(١) في النسخ الخطية : « يأوي » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٨٠) .
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٨٠) وبحذفه ينكسر البيت .
(٣) في « ن » : « يكون » .
(٤) الشج والشجة : الجراحة في الرأس خاصة ، ثم استعمل في غيره من الأعضاء .
والفج في كلام العرب : التفريج بين شيئين .
ينظر : لسان العرب وتاج العروس مادة (شجج) و (فجج) .

وتسامع العميان حتى أقبلوا للصلح فازداد الصياح عويلا[١] .

يوضحه :

[الوجه الثلاثون : بيان أن ما سلكه الفلاسفة والجهمية من طرق لإثبات الصانع هي دالة على نفي وجوده]

الوجه الثلاثون[٢] : وهو[٣] أن الطرق التي سلكها هؤلاء المعارضون بين الوحي والعقل في إثبات الصانع هي بعينها تنفي وجوده لزوما ، فإن المعارضين صنفان : الفلاسفة والجهمية ، أما الفلاسفة فأثبتوا الصانع بطريق التركيب وهو أن الأجسام مركبة ، والمركب يفتقر إلى أجزائه ، وكل مفتقر ممكن ، والممكن لا بد له من وجود واجب ، ويستحيل الكثرة في ذات الواجب بوجه من الوجوه ، إذ يلزم تركيبه وافتقاره ، وذلك ينافي وجوبه ، وهذا هو غاية توحيدهم وبه أثبتوا الخالق على زعمهم ، ومعلوم أن هذا من أعظم الأدلة على نفي الخالق ، فإنه ينفي قدرته ومشيئته وعلمه وحياته ، إذ لو ثبت له هذه الصفات بزعمهم لكان مركبا ، والمركب مفتقر إلى غيره فلا يكون واجبا بنفسه ، وفي هذه الشبهة[٤] من التلبيس والتدليس والألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة ما يطول وصفه ، وقد انتدب لإفسادها جنود الإسلام على اختلاف مذاهبهم ، فإن « المركب » لفظ مجمل يراد به ما ركبه غيره ، وما كان متفرقا فاجتمعت أجزاؤه وما يمكن تفريق بعضه من بعض ، والله تعالى منزه عن هذه التراكيب ، ويراد به في اصطلاح هؤلاء

---

(١) الظاهر أن هذه الأبيات للمؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى .

(٢) هذا الوجه هو الحادي والستون في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٨١) .

(٣) في « د » و « ن » : « وهي » . والمثبت من « ت » كما هو في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٨١) .

(٤) في « د » و « ن » : « الشبه » . والمثبت من « ت » ، وهو موافق للأصل : الصواعق (٣/ ٩٨٢) .

ما له ماهية خاصة يتميز بها عن سائر الماهيات ، وما له ذات وصفات بحيث تتميز[(١)] بعض صفاته من بعض ، وهذا ثابت للرب سبحانه وإنما سماه هؤلاء تركيبا على ما تقدم[(٢)] .

وكذلك لفظ « الافتقار » لفظ مجمل يراد به فقر الماهية إلى موجد غيرها يتحقق وجودها به ، والله سبحانه غني عن هذا الافتقار ، ويراد به أن الماهية مفتقرة في ذاتها ولا قوام لذاتها إلا بذاتها ، وأن الصفة لا تقوم بنفسها وإنما تقوم بالموصوف ، وهذا المعنى حق وإن سماه هؤلاء الملبسون فقرا[(٣)]

وكذلك لفظ « الغير » فيه إجمال ، يراد بالغيرين ما جاز العلم بأحدهما دون الآخر ، وهذا المعنى حق في ذاته سبحانه وصفاته وإن [٥٨/ب] سماها هؤلاء أغيارا[(٤)] ، فإن

---

(١) في « ت » : « يتميز » .

(٢) انظر ما سبق (٣٣٤) . وللمزيد في بيان هذا اللفظ المجمل وذكر معانيه وموقعه عند الفلاسفة والمتكلمين والرد عليهم جميعا ينظر : درء التعارض (١/ ٢٨٠) وما بعدها ، (٣/ ٤٠٢) وما بعدها ، (٥/ ١٤٥) وما بعدها ، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٠٤ ـ ٥٠٧) والصفدية (١/ ١٠٤ ـ ١٠٦) (٢/ ٦١ ـ ٦٢) ، ومنهاج السنة (٢/ ١٦٤ ، ١٦٧) ومجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦) وشرح الأصبهانية (ص٥٠) وما بعدها ، والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٣/ ١٠٣ ـ ٣١٣) .

(٣) لفظ « الافتقار » من الألفاظ المجملة كما ذكر المؤلف وبين إطلاقاته ، وللمزيد ينظر : بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٠٩ ـ ٥١١) ومنهاج السنة (٢/ ١٦٦) ودرء التعارض (١/ ٢٨٢) ، (٣/ ٤٠٥) ، والصفدية (١/ ١٠٦) ، وشرح الأصبهانية (ص٥٤) والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٣/ ٢٥٠) وما بعدها .

(٤) لفظ « الغَيْر » من الألفاظ المجملة كما ذكر المؤلف وبين ما فيه ، وللمزيد ينظر : الصفدية (١/ ١٠٧) ومنهاج السنة (٢/ ١٦٦ ، ٥٤٢) وبيان تلبيس الجهمية =

المخلوق[١] يعلم من الخالق صفة دون صفة ، وقد قال أعلم الخلق به : « لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك »[٢]، وهذا لكثرة أسمائه وصفات كماله ونعوت جلاله ، وقال : « أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بعفوك من عقوبتك »[٣] ، والمستعاذ به غير المستعاذ منه .

والمقصود أن تسمية هذا تركيباً وافتقاراً وغيراً وضع وضعه هؤلاء ، وليس الشأن في الألفاظ إنما الشأن في المعاني .

وقولهم : إنه مفتقر إلى جزئه تلبيس ، فإن القديم الموصوف بالصفات اللازمة له يمتنع أن تفارقه صفاته ، وليست له حقيقة غير الذات الموصوفة حتى يقال : إن تلك الحقيقة مفتقرة إلى غيرها ، وإن سُميت تلك الصفة غيرا ، فالذات والصفات متلازمان لا يوجد أحدهما إلا مع الآخر .

وهذا التلازم لا يقتضي[٤]حاجة الذات والصفات إلى موجد أوجدها وفاعلٍ فعلها ، والواجب بنفسه يمتنع أن يكون مفتقرا إلى ما هو خارج عن نفسه ، فأما أن لا يكون له [صفة][٥] ولا ذات ولا يتميز منه أمر عن أمر فلا يلزم ذلك من وجوبه وكونه غنيا بنفسه عن كل ما سواه ، فقول الملبس

= (١/ ٥٠٨) وبغية المرتاد (ص٤٢٦) وشرح الأصبهانية (ص٥٢ - ٥٣) والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٣/ ٢٤١) وما بعدها .

(١) في « د » و« ن » « المخلوقين » والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ٩٨٣) .

(٢) هذا جزء من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم وغيره ، وقد مضى ص (٣٣١) تعليق (٢) .

(٣) هذا جزء من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم وغيره ، وقد مضى ص (٣٣١) .

(٤) في النسخ الخطية : « يقتضي » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٨٤) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

إنه مفتقر إلى ذلك كقوله لو كان له ماهية لكان مفتقرا إلى ماهيته ، والله تعالى اسم للذات المتصفة بكمال العلم والقدرة والحياة والمشيئة وسائر صفات الكمال ، ليس اسما لذات مجردة عن الأوصاف والنعوت ، فكل ذات أكمل من هذه الذات ، تعالى الله تعالى عن قول الملحدين في أسمائه وصفاته علوا كبيرا .

والمقصود أن الطريق التي سلكها هؤلاء في إثبات الصانع هي أعظم الطرق في نفيه وإنكار وجوده ، ولذلك كان سالكوها لا يؤمنون بالله ولا ملائكته ولا كتبه ولا رسله ولا باليوم الآخر ، وإنْ صانَع من صانع منهم لأهل الملل بألفاظ لا حاصل لها .

فصل

[بيان طريقة المتكلمين في إثبات الصانع]

وأما المتكلمون فلما رأوا بطلان هذا الطريق عدلوا عنها إلى طريق الحركة والسكون[1] والاجتماع والافتراق[2] وتماثل الأجسام وتركبها من الجواهر

(١) يقصدون بالحركة : الانتقال من حيز إلى حيز والتغير من حال إلى حال ، وبالسكون : ضد ذلك . ولهم في هذا الدليل تخبط في تقريره والاستدلال به طفحت به كتبهم وتصانيفهم مما جعل بعضهم يحكم عليه بالبطلان والخسران كالرازي والآمدي والأرموي ، نقله عنهم شيخ الإسلام في درء التعارض (٦/٣٠٨) ونقضه في مواضع منه .

(٢) الاجتماع : وجود أشياء كثيرة يعمها معنى واحد ، والافتراق مقابله .
وعرفه الجرجاني بأنه تقارب أجسام بعضها من بعض ، والافتراق : كون الجوهرين في حيزين بحيث يمكن التفاضل بينهما .
معيار العلم (ص٢٩٧) وتعريفات الجرجاني (ص١٠ ، ٣٢) .
وينظر : ضوابط المعرفة (٣٤١) .

المفردة[١] ، وأنها قابلة للحوادث ، وما يقبل الحوادث فهو حادث ، فالأجسام كلها حادثة ، فإذاً يجب أن يكون لها محدث ليس بجسم ، فبنوا العلم بإثبات الصانع على حدوث الأجسام ، واستدلوا على حدوثها بأنها مستلزمة للحركة والسكون والاجتماع والافتراق[٢] ثم قالوا إن تلك أعراض ، والأعراض حادثة ، وما لا يخلوا عن الحوادث فهو حادث ، واحتاجوا في هذه الطريق إلى إثبات الأعراض أولاً ، ثم إثبات لزومها للجسم ثانيا ، ثم إبطال حوادث لا أول لها ثالثا ، ثم إلزام بطلان حوادث لا نهاية لها رابعا عند فريق منهم ، وإلزام الفرق عند فريق آخر ، ثم إثبات الجوهر الفرد[٣] خامسا [٥٩/أ] ثم إلزام كون العرض لا يبقى زمانين سادسا ، فيلزم حدوثه والجسم لا يخلوا منه ، (وما لا يخلو)[٤] من الحوادث فهو حادث ، ثم إثبات تماثل الأجسام سابعا ، فيصح على بعضها ما يصح على جميعها ، فَعِلْمهم بإثبات الخالق سبحانه مبني على هذه الأمور (السبعة)[٥] ، فلزمهم من سلوك هذه الطريق إنكار كون الرب فاعلا في الحقيقة ، وإن سموه فاعلا بألسنتهم ، فإنه لا يقوم به عندهم فعل ، وفاعل بلا فعل كقائم بلا قيام ، وضارب بلا ضرب ، وعالم بلا علم ، وضم

(١) تقدم التعريف بالجواهر المفردة ص (٣١٩) .

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في درء التعارض (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣) : « . . وأما الاجتماع والافتراق فمبني على إثبات الجوهر الفرد ، فمن قال بإثباته قال : إن الجسم لا يخلو عن الأكوان الأربعة وهي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون ، ومن لم يقل بإثباته لم يجعل الاجتماع من الأعراض الزائدة على ذات الجسم . . » .

(٣) تقدم تعريفه ص (٣١٩) .

(٤) في « د » : « وما لا تخلو » .

(٥) هكذا في النسخ الخطية : « السبعة » وفي الأصل : الصواعق (٣/ ٩٨٥) « الشنيعة » .

الجهمية إلى ذلك أنه لو قام به صفة لكان جسما ، ولو كان جسما لكان حادثا ، فيلزم من إثبات صفاته إنكار ذاته ، فعطلوا صفاته وأفعاله بالطريق التي أثبتوا بها وجوده ، فكانت أبلغ الطرق في تعطيل صفاته وأفعاله ، وعن هذه الطريق أنكروا علوه على عرشه ، وتكلمه بالقرآن ، وتكليمه لموسى ، ورؤيته بالأبصار في الآخرة ، ونزوله إلى سماء الدنيا كل ليلة ، ومجيئه لفصل القضاء بين الخلائق ، وغضبه ذلك اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعده مثله ، وجميع ما وصف به نفسه من وصف ذاتي أو معنوي أو فعلي[1] ، فأنكروا وجهه الأعلى ، وأنكروا أن له يدين ، وأن له سمعا وبصرا وحياة ، وأنه يفعل شيئا حقيقة وإن سمي فاعلا ، فلم يستحق ذلك لفعل قام به ، بل فعله هو عين مفعوله .

وكذلك الطريق التي سلكوها في إثبات النبوة لم يثبتوا بها نبوة في الحقيقة ، فإنهم بنوها على مجرد (خرق)[2] العادة وهو مشترك بين النبي وغيره ،

---

(١) الوصف الذاتي هو اللازم لذات الباري جل وعلا المتعلق بها أزلا وأبدا لا ينفك عنها بحال ولا تعلق له بالمشيئة والاختيار ، كالحياة والعلم والقدرة مثلا .
والوصف المعنوي هو ما يمكن تصور الذات بدون تصوره ، وإن كان لازما للذات فلا يلزمها إلا إذا تصور معينا يقوم بالذات .
أما عند الأشاعرة هو الملازم لصفات المعاني السبع التي هي علل للصفات المعنوية فعندهم أن كونه تعالى قادرا لازم لصفة القدرة ، ومريدا لازم للإرادة ، وهكذا .
والوصف الفعلي هو المتعلق بمشيئته تعالى واختياره ، كالاستواء والنزول والمجيء مثلا .
ينظر : درء التعارض (٣/ ٣٢٢ ، ٣٢٩) ومجموع الفتاوى (٦/ ٣١٧) ولوامع الأنوار البهية (١/ ١١٢) وشرح أم البراهين للسنوسي (ص٣٢ ـ ٣٣) والإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة (ص١٤٧ ـ ١٤٨) .

(٢) في « ت » : « طريق » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ٩٨٧) .

وحاروا[١] في الفرق فلم يأتوا فيه بما يثلج الصدور ، مع أن النبوة التي أثبتوها لا ترجع إلى وصف وجودي ، بل هي تعلق الخطاب الأزلي بالنبي ، والتعلق عندهم أمر عدمي ، فعادت النبوة عندهم إلى أمر عدمي . وقد صرحوا بأنها لا ترجع إلى صفة ثبوتية قائمة بالنبي[٢] .

وأيضا فحقيقة النبوة والرسالة إنباء الله لرسوله وأمره بتبليغ كلامه إلى عباده ، وعندهم أن الله لا يتكلم ولا يقوم به كلام .

وأما اليوم الآخر فإن جمهورهم بنوه على إثبات الجوهر الفرد[٣] ، وقالوا لا يتأتى التصديق بالمعاد إلا بإثباته ، وهو في الحقيقة باطل لا أصل له ، والمثبتون له يعترفون[٤] أن القول به في غاية الإشكال وأدلته متعارضة ، وكثير منهم له قولان في إثباته ونفيه ، وسلكوا في تقرير المعاد ما خالفوا فيه جمهور العقلاء ولم يوافقوا ما جاءت به الأنبياء فقالوا : إن الله تعالى يعدم أجزاء العالم كلها حتى تصير عدما محضا ثم يعيد المعدوم ويقلبه وجودا ، حتى إنه يعيد زمنه بعينه وينشئه لا من مادة كما قالوا في المبدأ ، فجنوا على العقل والشرع ، وأغروا أعداء الشرع به ، وحالوا بينهم وبين تصديق الرسل . وأما البدء فإنهم قالوا : [٥٩/ب] إن الله تعالى كان معطلا في

---

(١) في « د » و « ن » : « وجاروا » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٩٨٧/٣) .

(٢) ينظر في الرد عليهم : شرح الأصبهانية (ص٤٧١) وما بعدها ، ودرء التعارض (٨٩/١ - ٩٠) ، (٤٠/٩ ، ٥٢ - ٥٣) والنبوات (ص٥٨ - ٥٩) وما بعدهما ، (ص١٧٣ - ١٧٤) ، (٣٠٧ - ٣٠٩) (ص٣٢٣ - ٣٢٤) ، (ص٣٣٩ - ٣٤٠) .

(٣) سبق تعريفه ص (٣١٩) .

(٤) في الأصل : الصواعق (٩٨٧/٣) : « لا يعترفون » والمثبت هو الصواب .

الأزل ، والفعل غير ممكن ، مع قولهم كان قادرا عليه ، ثم صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا من غير تجدد أمر أصلا ، وانقلب الفعل من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي ، وذات الفاعل قبل الفعل ومع الفعل وبعد الفعل واحدة . فهذه غاية عقولهم التي عارضوا بها الوحي ، وهذه طرقهم العقلية التي لم يثبتوا بها ربا ولا رسالة ولا مبدأ ولا معادا .

[الوجه الحادي والثلاثون : بيان أن معارضة الوحي بالعقل ميراث عن إبليس]

الوجه الحادي والثلاثون(١) : أن معارضة الوحي بالعقل ميراث عن الشيخ أبي مُرة(٢) فهو أول من عارض السمع بالعقل وقدمه عليه ، فإن الله سبحانه لما أمره بالسجود لآدم عارض أمره بقياس عقلي مركب من مقدمتين حمليتين(٣) :

إحداهما قوله : ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ ﴾(٤) فهذه هي الصغرى ، والكبرى محذوفة تقديرها : والفاضل لا يسجد للمفضول ، وذكر مستند المقدمة الأولى ،

---

(١) هذا الوجه هو الثامن والستون في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٩٨) .

(٢) هذه أشهر كنى عدو الله إبليس ، وهي أيضاً كنية فرعون لعنهما الله تعالى ، والمقصود هنا الأول .

ينظر : ثمار القلوب للثعالبي (١/ ٣٩٢) ، (٢/ ٩٨٩) ، والمرصع لابن الأثير (ص٢٦٨) .

القياس الحملي : أحد أنواع القياس والحجج ، ويسمى قياسا « اقترانيا » و « جزميا » ، وهو مركب من مقدمتين « قضيتين حمليتين ونتيجة » وهو ما يعبر عنه بالحد الأصغر (مقدمة صغرى) والحد الأكبر (مقدمة كبرى) ، ونتيجة وهو المطلوب عن طريق القياس .

مثاله : كل جسم مؤلف (مقدمة صغرى) ، وكل مؤلف حادث (مقدمة كبرى) . فكل جسم حادث (النتيجة) وهي القضية المطلوبة .

(٣) ينظر : معيار العلم (ص١١٢) وما بعدها ، والمنطق السينوي (٧٠ ـ ٧١) وضوابط المعرفة (ص٢٢٨ ـ ٢٣١) والمنطق التوجيهي (ص٧٧ ـ ٧٨) .

(٤) سورة الأعراف آية (١٢) وسورة ص آية (٧٦) .

وهو أيضاً قياس حملي حذف إحدى مقدمتيه فقال : ﴿ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾[1] .

والمقدمة الثانية كأنها[2] معلومة ، أي : ومن خلق من نار خير[3] ممن خُلق من طين . فهما قياسان متداخلان ، وهذه يسميها المنطقيون : الأقيسة المتداخلة[4] فالقياس الأول هكذا : أنا خير منه ، وخير المخلوقين لا يسجد لمن هو دونه . وهذا من الشكل الأول . والقياس الثاني هكذا : خلقتني من نار وخلقته من طين ، والمخلوق من النار خير من المخلوق من الطين . فنتيجة هذا القياس العقلي : أنا خير منه ، ونتيجة الأول : فلا ينبغي أن أسجد له .

وأنت إذا تأملت مادة هذا القياس وصورته رأيته أقوى من كثير من قياساتهم التي عارضوا بها الوحي ، والكل باطل .

[اعتذارات أتباع إبليس لإبائه وعصيانه]

وقد اعتذر أتباع الشيخ[5] بأعذار :

[الاعتذار الأول]

منها : أنه لما تعارض عنده العقل والنقل قدم العقل .

[الاعتذار الثاني]

ومنها : أن الخطاب بصيغة الضمير في قوله :﴿ ٱسْجُدُوا ﴾ (لا عموم)[6] له ، فإن الضمائر ليست من صيغ العموم .

[الاعتذار الثالث]

ومنها : أنه وإن كان اللفظ عاما فإنه خصه بالقياس المذكور .

---

(١) سورة الأعراف آية (١٢) وسورة ص آية (٧٦) .

(٢) في النسخ الخطية : « كلها » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٩٩) ولعله الصواب

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٩٩) : « أفضل » .

(٤) انظر : شرح الآيات البينات (ص١٥٧) وضوابط المعرفة (ص١٧٣) .

(٥) يعني عدو الله إبليس لعنة الله عليه .

(٦) في « د » و « ن » : « ولا عموم » .

ومنها : أنه لم يعتقد أن الأمر للوجوب ، بل حمله على الاستحباب لأنه المتيقن ، أو على الرجحان دفعا للاشتراك والمجاز .

[الاعتذار الرابع]

ومنها : أنه حمله على التراخي ولم يحمله على الفور .

[الاعتذار الخامس]

ومنها : أنه صان جناب الرب أن يسجد لغيره ، ورأى أنه لا يليق به السجود لسواه .

[الاعتذار السادس]

وبالله تأمل هذه التأويلات وقابل بينها وبين كثير من التأويلات التي يذكرها كثير من الناس ، وفي بني آدم من يصوبُ رأي إبليس وقياسه ، ولهم في ذلك تصانيف[1] ، وكان بشار بن برد[2] الأعمى الشاعر على هذا المذهب[3] ، ولهذا يقول في قصيدته :

---

(١) ممن وقفت عليه يذهب إلى تصويب رأي إبليس لعنه الله تعالى : أحمد بن محمد الغزالي ت (٥٢٠) ، أخو أبي حامد الغزالي ، فقد قال ابن الجوزي في ترجمته من كتاب المنتظم (٢٣٩/١٧) - بعد أن ساق بعض طاماته وجهالاته - : « وكان أحمد الغزالي يتعصب لإبليس ويعذره ، حتى قال يوما : لم يدر ذاك المسكين أن أظافر القضاء إذا حكّت أدمت وقسيّ القدر إذا رمت أصمت ثم أنشد :

وكنا وليلى في صعود من الهوى فلما توافينا ثبت وزلت

إلى آخر ما ذكر فيه من مثالب ومعايب .

(٢) هو بشار بن برد بن بهمن وقيل ابن يرجوخ ، أبو معاذ الملقب بالمرعث مولى بني عُقيل ، أصله من طخارستان غربي نهر جيحون ، من شعراء مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وأول الشعراء المحدثين المولدين ، ولد أعمى سنة (٩٦) تقريبا بالبصرة وبها نشأ واشتهر ، اتهم بالزندقة فقتله الخليفة المهدي سنة (١٦٧) أو في التي تليها .
طبقات الشعراء لابن المعتز (ص٢١ - ٣١) وتاريخ بغداد (١١٢/٧ - ١١٨) ووفيات الأعيان (٢٧١/١ - ٢٧٤) ومعاهد التنصيص (٢٨٩/١ - ٣٠٤) .

(٣) ينظر : البيان والتبيين (١٦/١ ، ٢٧) والكامل للمبرد (١١١/٣) وأمالي المرتضى (١/ ١٣٨) ووفيات الأعيان (٢٧٣/١) والوافي بالوفيات (١٣٩/١٠) ونكت =

الأرض مظلمة (سوداء قاتمة)[١] والنار معبودة مذ كانت النار[٢] .

ولما علم الشيخ[٣] أنه قد أصيب من معارضة الوحي بالعقل وعلم أنه لا شيء أبلغ من مناقضة الوحي والشرع وإبطاله [٦٠/أ] من معارضته بالعقول أوحى إلى تلامذته وإخوانه من الشبهات الخالية ما يعارضون به

= الهميان (ص١٢٧) وتمام المتون (ص١١١) والبداية والنهاية (١٠/ ١٥٠) وإغاثة اللهفان (٢/ ٣٤٢) ولسان الميزان (٢/ ١٥) ومصائب الإنسان لابن مفلح (ص١٨٠) وخزانة الأدب (٣/ ٢٣٠ ـ ٢٣١) .

(١) الذي في الديوان (٤/ ٧٨) : « والنار مشرقة » ، وعند ابن القيم في الإغاثة (٢/ ٣٤٢) : « الأرض سافلة سوداء مظلمة » .

(٢) الديوان (٤/ ٧٨) ، وممن نسب هذا البيت لبشار : الجاحظ في البيان والتبيين (١/ ١٦) وعنه الأصفهاني في الأغاني (٣/ ٩٩١) وابن نباتة المصري في سرح العيون (ص٣٠٠) والعباسي في معاهد التنصيص (١/ ٢٩٧) ، وذكره ابن خلكان في الوفيات (١/ ٢٧٣) والصفدي في الوافي (١٠/ ١٣٨) وابن كثير في البداية والنهاية (١٠/ ١٥٠) وابن حجر في اللسان (٢/ ١٥) وابن مفلح في مصائب الإنسان (ص١٨٠) والبغدادي في الخزانة (٣/ ٢٣١) .

وقد سُقت هذا توثيقاً لما قاله المؤلف ابن القيم وردًّا على جامع ديوان بشار وشارحه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور الذي أنكر نسبة هذا البيت مع أبيات أخرى في هذا المعنى لبشار ، مدّعياً أنها من وضع أعدائه عليه ، ولم يسق حجة أو أتى بدليل على صحة هذا الإنكار . راجع الديوان (٤/ ٧٨) .

بل قد صح من قول بشار إضافة إلى البيت المذكور قوله :

إبليس خير من أبيكم آدم ... فتنبهوا يا معشر الفجار

إبليس من نار وآدم طينة ... والأرض لا تسمو سمو النار

انظر : رسالة الغفران للمعري (ص٣١٠) مع اختلاف في بعض الألفاظ ، وهما في بعض المصادر السابقة .

(٣) يعني عدو الله إبليس لعنة الله عليه .

الوحي ، وأوهم أصحابه أنها قواطع عقلية ، وقال : إن قدمتم النقل عليها فسدت عقولكم . ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَـٰدِلُوكُمۡ ۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴾ (1) وقال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَـٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورًا ۚ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ * وَلِتَصۡغَىٰٓ إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡـَٔاخِرَةِ وَلِيَرۡضَوۡهُ وَلِيَقۡتَرِفُواْ مَا هُم مُّقۡتَرِفُونَ * أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَـٰهُمُ ٱلۡكِتَـٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ * وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقًا وَعَدۡلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ * وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ * إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾(2) .

[الوجه الثاني والثلاثون بيان فساد معقول إبليس في معارضته وعصيانه لربه من وجوه]

الوجه الثاني والثلاثون(3) : في بيان فساد معقول الشيخ(4) الذي عارض به الوحي وذلك من وجوه :

[الوجه الأول]

أحدها : أنه قياس في مقابلة النص ، والقياس إذا صادم النص وقابله كان قياسا باطلا ، ويُسمى قياسا إبليسياً ، فإنه يتضمن معارضة الحق بالباطل ، ولهذا كانت عقوبته أن أفسد عليه عقله ودنياه وآخرته ، وقد بيّنّا فيما تقدم أنه ما عارض أحد الوحي بعقله إلا أفسد الله عليه عقله حتى يقول ما يضحك منه العقلاء .

---

(1) سورة الأنعام آية (١٢١) .

(2) سورة الأنعام الآيات (١١٢ ـ ١١٧) .

(3) هذا الوجه هو التاسع والستون في الأصل : الصواعق (٣/١٠٠٢) .

(4) يعني إبليس لعنه الله تعالى .

[الوجه الثاني]

الثاني : أن قوله : ﴿ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ ﴾ كذب ، ومستنده في ذلك باطل ، فإنه لا يلزم من تفضيل مادة على مادة تفضيل المخلوق منها على المخلوق من الأخرى ، فإن الله سبحانه يخلق من المادة المفضولة ما هو أفضل من المخلوق من غيرها ، وهذا من كمال قدرته ، فإن محمداً ﷺ وإبراهيم وموسى وعيسى ونوحا والرسل عليهم الصلاة والسلام أفضل من الملائكة .

[مسألة المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر]

ومذهب أهل السنة أن صالحي البشر أفضل من الملائكة(١) ، وإن كانت

(١) مسألة المفاضلة بين الملائكة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام خاصة ، وبينهم وبين صالحي البشر من المسائل المختلف فيها ، والجمهور من أهل السنة والجماعة على أن الأنبياء والأولياء وغيرهم من صالحي البشر أفضل من الملائكة ، قال شيخ الإسلام : « وهذا هو المشهور عند المنتسبين إلى السنة وأصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم » . مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٤) .

وفصّل رحمه الله تعالى في موضع آخر « بأن صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية والملائكة أفضل باعتبار البداية ، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى منزهين عما يلابسه بنو آدم ، مستغرقون في عبادة الرب ، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر ، وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة فيصير صالحو البشر أكمل من حال الملائكة » . مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٣) .

قال ابن القيم في البدائع (٣/ ١٦٣) : « وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل وتتفق أدلة الفريقين ويصالح كل منهم على حقه » .

قلت : ومما يشهد لهذا ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٤٥٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « أتعجبون من منزلة الملائكة من الله ؟ والذي نفسي بيده لمنزلة العبد المؤمن عند الله يوم القيامة أعظم من منزلة ملك ، واقرءوا إن شئتم : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴾ إلى غير هذا النص من آثار أخرى وإن كان في بعضها مقال وكلام .

وفي مجموع الفتاوى (٤/ ٣٥٠ ـ ٣٩٢) مزيد بسط للمسألة .

ويُنظر أيضاً : مقالات الإسلاميين (١/ ١٢٠ ، ٢٩٦) (٢/ ١٢٦) والمنهاج في =

مادتهم نورا ومادة البشر ترابا .

فالتفضيل ليس بالمواد والأصول ، ولهذا كان العبيد والموالي الذين آمنوا بالله ورسوله خيرا وأفضل عند الله ممن ليس مثلهم من قريش وبني هاشم .

وهذه المعارضة الإبليسية صارت ميراثا في أتباعه في التقديم بالأصول والأنساب على الإيمان والتقوى ، وهي التي أبطلها الله تعالى بقوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[1] .

وقال النبي ﷺ : « إن الله وضع عنكم عُبِّيَّة[2] الجاهلية

= شعب الإيمان (١/ ٣٠٩ ـ ٣١٦) وشرح أصول الاعتقاد (٧/ ١٣٠٨ ـ ١٣٠٩) وأصول الدين (ص١٦٦ ـ ١٦٧) و(٢٩٥ ـ ٢٩٦) والفصل (٥/ ١٢٥) وما بعدها ، والمحلى (١/ ١٣ ـ ١٤) والجامع لشعب الإيمان (١/ ٤٢١ ـ ٤٤٦) وتاريخ ابن عساكر (٩/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤) والمواقف (ص٣٦٧ ـ ٣٧٠) وبدائع الفوائد (١/ ٦٦) و(٣/ ١٦٣) وما سيأتي هنا عند المؤلف ص ( ) وطريق الهجرتين (ص٢١٧) والبداية والنهاية (١/ ٥٤) وشرح الطحاوية (٢/ ٤١٠ ـ ٤٢٣) وفتح الباري (١٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٨) ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٩٨ ـ ٤٠٠) وروح المعاني للألوسي (٣٠/ ٢٠٧) عند تفسير الآية المذكورة .

(١) سورة الحجرات آية (١٣) .

(٢) العُبِّيَّة : الكبر والنخوة ، يريد بهذا القول ما كان عليه أهل الجاهلية من التفاخر بالأنساب والتباهي بها ، وفيها لغة أخرى وهي العِبِّيَّة بالكسر ، وأصله مهموز من العبء ، وهو الحمل الثقيل ، ولكن الهمزة قد تركت فيه كالبرية والذرية ، قال الشنفرى :

خلف العبء علي وولى أنا بالعبء له مستقل

غريب الحديث للخطابي (١/ ٢٩٠) . والبيت في ديوان الشنفرى (ص٨٥) .
وانظر النهاية لابن الأثير (٣/ ١٦٩) .

وفخرها بالآباء ، الناس مؤمن تقي وفاجر شقي »[١] .

وقال ﷺ : « لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأبيض على أسود ، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى ، الناس من آدم وآدم من تراب »[٢] .

فانظر إلى سريان [٦٠/ب] هذه النكتة الإبليسية في نفوس أكثر الناس من تفضيلهم بمجرد الأنساب والأصول .

[الوجه الثالث]

الثالث : أن ظنه أن النار خير من التراب باطل ، مستنده ما فيها من الإضاءة والخفة ، وما في التراب من الثقل والظلمة ، ونسي الشيخ[٣] ما في النار من الطيش والخفة ، وطلب العلو والإفساد بالطبع ، حتى لو وقع منها شواظ بقدر الحبة في مدينة عظيمة لأفسدها كلها ومن فيها ، بل التراب خير من النار وأفضل من وجوه متعددة :

[بيان أن التراب أفضل من النار من وجوه]

---

(١) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أخرجه أبو داود في الأدب ح٥١١٦ (٥/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠) والترمذي في المناقب ح٣٩٥٥ و ٣٩٥٦ (٥/ ٧٣٤ ـ ٧٣٥) وأحمد في المسند (٢/ ٣٦١ ، ٥٢٣ ـ ٥٢٤) وابن منده في التوحيد ح١١٢ (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢) وقال عقبه : « هذا حديث مشهور عن هشام متصل صحيح » ، وقال الترمذي في الموضع الثاني : « وهذا أصح عندنا من الحديث الأول » . وقد صححه شيخ الإسلام في الاقتضاء (١/ ٢١٦ ، ٢٦٣) وأحمد شاكر في تعليقه على المسند ح٨٧٢١ (١٦/ ٣٠٠) والألباني في صحيح الجامع ح١٧٨٧ (١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨) وفي غاية المرام ح٣١٢ (ص١٩٠) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٤١١) بسند صحيح وأبو نعيم في الحلية (٣/ ١٠٠) ، وقد حكم شيخ الإسلام في الاقتضاء (١/ ٣٦٣) على إسناده بالصحة .
وانظر : غاية المرام للألباني ح٣١٣ (ص١٩٠) .

(٣) يعني إبليس لعنه الله تعالى .

[الوجه الأول] منها : أن طبعه السكون والرزانة ، والنار بخلافه .

[الوجه الثاني] ومنها : أنه مادة الحيوان والنبات والأقوات ، والنار بخلافه .

[الوجه الثالث] ومنها : أنه لا يمكن أحدا أن يعيش بدونه ودون ما خلق منه البتة ، ويمكنه أن يعيش بُرهة بلا نار ، قالت عائشة : « كان يمر[١] بنا [الشهر][٢] والشهران ما يوقد في بيوتنا نار أو ما نرى نارا » ، قال لها عروة[٣] : « فما يُعيشكم ؟ » قالت : « الأسودان : التمر والماء »[٤] .

[الوجه الرابع] ومنها : أن الأرض تؤدي إليك بما فيها من البركة أضعافَ أضعاف ما تودعه من الحب والنوى ، وتربيه لك وتغذيه وتنميه ، والنار تفسده عليك وتمحق بركته .

[الوجه الخامس] ومنها : أن الأرض مهبطُ وحي الله ومسكن رسله وأنبيائه وأوليائه ، وكفاتهم[٥] أحياء وأمواتا ، والنار مسكن أعدائه ومأواهم .

[الوجه السادس] ومنها : أن في الأرض بيته الذي جعله إماما للناس وقياما لهم ، وجعل حجه محطا لأوزارهم ومكفرا لسيئاتهم ، وجالبا لهم مصالح معايشهم ومعادهم .

---

(١) في « ن » : « تمر » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) هو ابن أختها أسماء رضي الله عنهم جميعا ، وقد تقدمت ترجمته ص (٢٦) .

(٤) أخرجه البخاري في الهبة وفضلها ح٢٥٦٧ (ص٥١٠) وفي الرقاق (مختصرا ومطولا) ح٦٤٥٨ ، ٦٤٥٩ ، ومسلم في الزهد والرقاق ح٢٦ ، ٢٨ (مختصرا ومطولا) (٤/ ٢٢٨٢ - ٢٢٨٣) .

(٥) الكفت : الضم والقبض والجمع ، قال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ۝ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا ﴾ أي تجمع الناس أحياءهم وأمواتهم ، فالأحياء على ظهرها والأموات في بطنها انظر : مفردات الراغب وعمدة الحفاظ للسمين الحلبي كلاهما في مادة (كفت) .

[الوجه السابع] ومنها : أن النار طبعها العلو والفساد ، والله لا يحب المستكبرين ولا يحب المفسدين ، والأرض طبعها الخشوع والإخبات[١] والله يحب المخبتين الخاشعين ، وقد ظهر [هذا][٢] بخلق إبراهيم ومحمد وموسى وعيسى والرسل من المادة الأرضية ، وخلق إبليس وجنوده من المادة النارية ، نعم وخُلق من المادة الأرضية الكفار والمشركون ، ومن المادة النارية صالحو الجن ، ولكن ليس في هؤلاء مثل إبليس ، وليس في أولئك مثل الرسل ، فمعلم الخير من المادة الأرضية ومعلم الشر من المادة النارية .

[الوجه الثامن] ومنها : أن النار لا تقوم بنفسها ، بل لا بد لها من محل تقوم به لا تستغني عنه ، وهي محتاجة إلى المادة الترابية في قوامها وتأثيرها ، والأرض قائمة بنفسها لا تحتاج إلى محل تقوم به ، ولا تفتقر في قوامها ونفعها إلى النار

[الوجه التاسع] ومنها : أن التراب يفسد صورة النار ويبطلها ويقهرها وإن علت عليه .

[الوجه العاشر] ومنها : أن الرحمة[٣] تنزل على الأرض وتحيا بها وتخرج زينتها وأقواتها وتشكر ربها ، وتنزل على النار فتأباها وتطفيها وتمحوها وتذهب بها ، فبينها

---

(١) الإخبات : اللين والتواضع والاطمئنان ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَخْبَتُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴾ وقوله : ﴿ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ ﴾ على هذه المعاني . انظر المصدرين السابقين مادة (خبت) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) يعني الغيث والمطر ، وهذا من معاني الرحمة ، كما فُسر به قوله تعالى : ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ ﴾ الآية (٢١) من سورة يونس .

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره عند هذه الآية (٢/ ٤٢٧) : « يخبر تعالى أنه إذا أذاق الناس رحمة من بعد ضراء مستهم كالرخاء بعد الشدة ، والخصب بعد الجدب ، والمطر بعد القحط ونحو ذلك . . » .

وقال الزبيدي في التاج مادة (رحم) : « وسمي الغيث رحمة لأنه برحمته من السماء . . »

وبين الرحمة معاداة ، وبين الأرض وبين الرحمة موالاة .

[الوجه الحادي عشر]

ومنها : أن النار تطفى عند التكبير(١) وتضمحل عند ذكر الرب . ولهذا يهرب المخلوق منها عند الأذان(٢) [٦١/أ] حتى لا يسمعه . والأرض تبتهج بذلك وتفرح به وتشهد به لصاحبه يوم القيامة(٣) .

(١) لعله يشير إلى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا رأيتم الحريق فكبروا فإن التكبير يطفئه » .
أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة ح٢٩٤ ـ ٢٩٧ (ص١٤٥ ـ ١٤٦) والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/٢٩٦) ، وسنده ضعيف ، آفته القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص ابن عاصم العُمري ، متروك وقد رماه أحمد بالكذب كما في العلل رواية ابنه عبد الله رقم ١٣٨٥ (٢/١٩٨) وبحر الدم رقم ٨٣٣ (ص٣٤٦) ، وقال فيه : « أف أُف ليس بشيء » كما في العلل رقم ٢٣٥(٢/٣١) ، وأشار شيخ الإسلام في الكلم الطيب رقم ٢٢١ (ص١١٤) إلى تضعيفه ، وكذا الألباني في ضعيف الجامع رقم ٥٠٣ (ص٧٢) . وينظر تقريب التهذيب (ص٣٨٦) .

(٢) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين ، فإذا قضي النداء أقبل ، حتى إذا ثوب للصلاة أدبر ، حتى إذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه ، يقول : اذكر كذا ، اذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لا يدري كم صلى » .
أخرجه البخاري في الأذان ـ واللفظ له ـ ح٦٠٨ (ص١٢٤) وفي العمل في الصلاة ح١٢٢٢ وفي السهو ح١٢٣١ وفي بدء الخلق ح٣٢٨٥ ، ومسلم في الصلاة ح١٦ (١/ ٢٩١) .

(٣) يشير المؤلف رحمه الله تعالى إلى حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال له : « إني أراك تحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة » قال أبو سعيد : « سمعته من رسول الله ﷺ » .
أخرجه البخاري في الأذان ح٦٠٩ (ص١٢٤ ـ ١٢٥) وفي بدء الخلق ح٣٢٩٦ وفي =

ويكفي في فضل المخلوق من الأرض أن الله تعالى خلقه بيديه[١] ونفخ فيه من روحه ، وأسجد له ملائكته ، وعلمه أسماء كل شيء[٢] ، فهل حصل للمخلوق من النار واحدة من هذه ؟

فقد تبين لك حال هذه المعارضة العقلية للسمع وفسادها من هذه الوجوه وأكثر منها ، وهي من شيخ القوم ورئيسهم ومعلمهم الأول[٣] ، فما الظن بمعارضة التلامذة ؟

ونحن نقول قولاً نقدم بين يديه مشيئة الله وحوله ، والاعتراف بمنته علينا وفضله لدينا ، وأنه محض منته وجوده وفضله ، فهو المحمود أولاً وآخراً على توفيقنا له وتعليمنا إياه : إن كل شبهة من شبه أرباب المعقولات عارضوا بها الوحي فعندنا ما يبطلها بأكثر من الوجوه التي أبطلنا بها معارضة شيخ القوم[٤] .

وإن مدَّ الله في الأجل أفردنا في ذلك كتابا كبيرا[٥] . ولو نعلم أن في

= التوحيد ح٧٥٤٨ .

(١) في « ت » : « بيده » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ١٠٠٧) .

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ الآية (٣١) من سورة البقرة .

(٣) وهو عدو الله إبليس أخزاه المولى ولعنه .

(٤) وهو عدو الله إبليس أخزاه المولى ولعنه .

(٥) وقد أفرده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بمصنفه الشهير الحافل القيم : « درء تعارض العقل والنقل » الذي وصفه تلميذه النجيب المؤلف ابن القيم بقوله : « . . فإنه كتاب لم يطرق العالم له نظير في بابه فإنه هدم فيه قواعد أهل الباطل من أسها فخرت عليهم سقوفه من فوقهم وشيد فيه قواعد أهل السنة والحديث وأحكمها ورفع أعلامها وقررها بمجامع الطرق التي تقرر بها الحق من العقل والنقل والفطرة =

الأرض من يقول ذلك ويقوم به تبلغ إليه أكباد الإبل لاقتدينا في المسير إليه بموسى في سفره إلى الخضر[1] وبجابر بن عبد الله في سفره إلى عبد الله بن أنيس لسماع حديث واحد[2] ، ولكن أزهد الناس في عالم قومه[3] . وقد

= والاعتبار ، فجاء كتابا لا يستغني عنه من نصح نفسه من أهل العلم ، فجزاه الله عن أهل العلم والإيمان أفضل الجزاء وجزى العلم والإيمان عنه كذلك » .

طريق الهجرتين (ص١٤٨) .

وهذه الأمنية التي ذكرها المؤلف قد قالها في مصنفه السابق (ص٢٢٦ ـ ٢٢٧) وصرح أن ابن تيمية كفاه مؤنتها ، فقال رحمه الله وهو يتحدث عن شبه المخالفين المعارضين : « . . ولولا أن كل مسائل القوم وشبههم التي خالفوا فيها النصوص بهذه المثابة لذكرنا من أمثلة ذلك ما تقر به عيون أهل الإيمان السائرين إلى الله على طريق الرسول وأصحابه ، وإن وفق الله سبحانه جردنا لذلك كتابا مفردا ، وقد كفانا شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المقصد في عامة كتبه ، لا سيما كتابه الذي وسمه ببيان موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح ، فمزق فيه شملهم كل ممزق وكشف أسرارهم وهتك أستارهم ، فجزاه الله عن الإسلام وأهله من أفضل الجزاء » .

(١) وهو ما قصه الله عزّ وجلّ في كتابه الكريم في سورة الكهف الآيات (٦٠ ـ ٨٢) .

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه من كتاب العلم (ص٢١) : « باب ما ذُكر في ذهاب موسى عليه السلام في البحر إلى الخضر عليهما السلام ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ . ثم ساق حديث ابن عباس في سبب ذهاب موسى إلى الخضر عليهما الصلاة والسلام وما كان من شأنهما ح٧٤ (ص٢١ ـ ٢٢) ، وكرره في مواضع من الصحيح مطولا ومختصرا ، وأخرجه مسلم في الفضائل ح١٧٠ ـ ١٧٤ (٤/ ١٨٤٧ ـ ١٨٥٣) .

(٢) قصة سفر جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس رضي الله عنهما بوب عليها البخاري في صحيحه من كتاب العلم باب (١٩) (ص٢٢) معلقة بصيغة الجزم قائلا : « باب الخروج في طلب العلم ، ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد » . وقد وصله ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٣٥٣ ـ ٣٥٦) . وانظر : الرحلة في طلب الحديث للخطيب (ص١٠٩ ـ ١١٨) وما سيأتي ص(١٢٨٢) ومابعدها ، وللحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي المتوفى (٨٤٢) مجلس حافل في حديث جابر ، وهو مطبوع متداول .

(٣) أخرجه أبو خيثمة في كتاب العلم ح٩١ (ص١٣٠) ضمن رسائل أربع حققها الشيخ =

قام قبلنا بهذا الأمر من برز على أهل الأرض في عصره وفي أعصار قبله فأدرك من قبله وحيدا ، وسبق من بعده بعيدا[(١)] .

[الوجه الثالث والثلاثون : بيان أن الخالق تعالى موصوف بصفات الكمال]

الوجه الثالث والثلاثون[(٢)] : أنه سبحانه وصف نفسه بأنه ليس كمثله شيء[(٣)] ، وأنه لا سمي له[(٤)] ولا كفؤ له[(٥)] ، وهذا يستلزم وصفه بصفات الكمال التي فات بها شبه المخلوقين واستحق بقيامها أنه[(٦)] يكون ليس كمثله شيء . وهكذا كونه ليس له سمي ، أي مثيل يساميه في صفاته وأفعاله ولا من

= الألباني موقوفا على عروة بن الزبير ، قال الألباني : « هذا هو أصل هذا الحديث موقوف غير مرفوع ، وذكر بعضهم عن كعب الأحبار أن هذا في التوراة ، وقد رفعه بعض الكذابين والضعفاء عن أبي الدرداء وجابر » .

قلت : ثم وقفت عليه من قول عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، قال : « كان يقال : أزهد الناس في عالم أهله » .

ومن قول كعب الأحبار قال لقوم من أهل الشام : « كيف رأيكم في أبي مسلم الخولاني ؟ فذكروا شيئا ، فقال كعب : أزهد الناس في عالم أهله » .

ومن قول الحسن البصري قال : « إن أزهد الناس في عالم أهله ، وشر الناس ـ أو قال : شر الأهل ـ أهل ميت يبكون عليه ولا يقضون دينه » .

أخرجه عن هؤلاء ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله بأسانيد صحيحة عن عون والحسن وذكره من قول كعب ، وأخرجه أيضاً عن عون أبو نعيم في الحلية (٤/ ٢٤٥) .

(١) لعل المؤلف يقصد شيخه ابن تيمية كما يدل عليه باقي السياق المذكور في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٠٨) . والله أعلم .

(٢) هذا الوجه هو الحادي والسبعون في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠١٩) .

(٣) قال تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ سورة الشورى آية (١١) .

(٤) قال تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ سورة مريم آية (٦٥) .

(٥) قال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ سورة الإخلاص آية (٤) .

(٦) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠١٩) : « أن » .

يكافيه فيها . ولو كان مسلوب الصفات والأفعال والكلام والاستواء والوجه واليدين ، ومنفيا عنه مباينة العالم ومحايثته[١] واتصاله به وانفصاله عنه وعلوه عليه وكونه يمنته أو يسرته وأمامه أو وراءه ، لكان كل عدم مثلا له في ذلك ، فيكون قد نفى عن نفسه مماثلة[٢] الموجودات ، وأثبت لها مماثلة المعدومات ، فهذا النفيُ واقع على أكمل الموجودات وعلى العدم المحض ، فإن العدم المحض لا مثل له ، ولا كفؤ ولا سمي ، فلو كان المراد بهذا نفي صفاته وأفعاله واستوائه على عرشه وتكلمه بالوحي وتكليمه لمن يشاء من خلقه ، لكان ذلك وصفا له بغاية العدم ، فهذا النفي واقع على العدم المحض ، وعلى من كثرت أوصاف كماله حتى تفرد بذلك الكمال ، فلم يكن له شبيه في كماله ولا سمي ولا كفؤ ، فإذا أبطلتم هذا المعنى الصحيح تعين ذلك المعنى الباطل قطعا ، وصار المعنى أنه لا يوصف بصفة أصلا ، فلا يفعل فعلا ، ولا وجه له ، ولا يد ، ولا يسمع ، ولا يبصر ، ولا يعلم ، ولا يقدر ، تحقيقا لمعنى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾[٣] .

[٦١/ ب] وقال إخوانكم من الملاحدة : ليس له ذات أصلا تحقيقا لهذا النفي ، وقال غلاتهم : لا وجود له تحقيقا لهذا النفي .

وأما الرسل وأتباعهم فإنهم قالوا : إنه حي وله حياة وليس كمثله شيء في حياته ، وهو قوي وله القوة وليس كمثله شيء في قوته ، وهو السميع البصير يسمع ويبصر وليس كمثله شيء في سمعه وبصره ، ومتكلم ، وله

---

(١) سبق بيان المحايثة (٧١) .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٢٠) : « مشابهة » .

(٣) سورة الشورى آية (١١) .

يدان ، ومستو على عرشه وليس له في هذه الصفات مثيل[(١)] .

فهذا النفي لا يتحقق إلا بصفات الكمال ، فإنه مدح له وثناء أثنى به على نفسه ، والعدم المحض لا يمدح به أحد ولا يكون كمالا له ، بل هو أنقص النقص ، وإنما يكون كمالا إذا تضمن الإثبات كقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[(٢)] لكمال حياته وقيوميته وقوله : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[(٣)] لكمال غناه وملكه وربوبيته ، وقوله : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[(٤)] ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾[(٥)] لكمال عدله وغناه ورحمته ، وقوله : ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾[(٦)] لكمال قدرته ، وقوله : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ[(٧)] عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[(٨)] لكمال علمه ، وقوله : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[(٩)] لعظمته وإحاطته بما سواه ، وأنه أكبر من كل شيء ، وأنه واسع[(١٠)] فيرى ولكن لا يحاط به إدراكا ، كما يعلم ولا يحاط به علما ، فيرى ولا يحاط به رؤية . فهكذا[(١١)] ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾

(١) في « ت » : « مثل » .

(٢) سورة البقرة آية (٢٥٥) .

(٣) سورة البقرة آية (٢٥٥) .

(٤) سورة فصلت آية (٤٦) .

(٥) سورة الكهف آية (٤٩) .

(٦) سورة ق آية (٣٨) .

(٧) في « د » و « ن » : « لا يعزب » وهي في آية أخرى غير هذه .

(٨) سورة يونس آية (٦١) .

(٩) سورة الأنعام آية (١٠٣) .

(١٠) قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ سورة البقرة آية (١١٥) .

(١١) في « ت » : « وهكذا » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق =

هو متضمن لإثبات جميع صفات الكمال على وجه الإجمال . وهذا هو المعقول في فطر[١] الناس ، فإذا قالوا : فلان عديم المثل ، أو قد أصبح ولا مثل له في الناس ، أو ما له شبيه ولا من يكافيه ، فإنما[٢] يريدون بذلك أنه تفرد من الصفات والأفعال والمجد بما لا يلحقه فيه غيره ، فصار واحداً (من الجنس)[٣] لا مثيل له ، ولو أطلقوا ذلك عليه باعتبار نفي صفاته وأفعاله ومجده ، لكان ذلك عندهم غاية الذم والتنقص له ، فإذا أطلق ذلك في سياق المدح والثناء لم يشك عاقل في أنه إنما أراد كثرة أوصافه وأفعاله وأسمائه التي لها حقائق تحمل عليها ، فهل يقول عاقل لمن لا علم له ، ولا قدرة ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا يتصرف بنفسه ، ولا يفعل شيئا ، ولا يتكلم ، ولا له وجه ، ولا يد ، ولا قوة ، ولا فضيلة من الفضائل : إنه لا شبه له ولا مثل له ، وإنه وحيد دهره وفريد عصره ونسيج وحده ؟[٤] ، وهل فطر الله الأمم وأطلق ألسنتهم ولغاتهم إلا على ضد ذلك ؟ وهل كان رب العالمين أهل الثناء والمجد إلا بأوصاف كماله ونعوت جلاله وأفعاله وأسمائه الحسنى ، وإلا فبماذا يثني عليه المثنون ؟ ولأي شيء يقول أعرف

= (٣/ ١٠٢٢) .

(١) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٢٢) : « في نظر » .

(٢) في « د » و « ن » : « وإنما » . والمثبت من « ت » .

(٣) في « ت » : « في الجنس » .

(٤) قولهم : فلان نسيج وحده معناه فلان أوحد في معناه ليس له ثان ، كأنه ثوب نسج على حدته لم ينسج معه غيره .

الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٢٣١) ، وينظر : جمهرة الأمثال (٢/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤) والوسيط في الأمثال (ص١٦٩) والمستقصى في أمثال العرب (٢/ ٣٦٧) .

خلقه [به][1] : « لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك »[2] ؟ ومعلوم أن هذا الثناء الذي أخبر أنه لا يحصيه لو كان بالنفي لكان هؤلاء أعلم به منه وأشد إحصاء له ، فإنهم نفوا عنه حقائق الأسماء والصفات نفيا مفصلا[3] ، وذلك مما يحصيه المحصي بلا كلفة ولا تعب ، وقد فصله النفاة وأحصوه وحصروه [٦٢/أ] يوضحه :

[الوجه الرابع والثلاثون بيان أن طريقة القرآن في النفي هي نفي العدم عنه سبحانه أو ما يستلزم ذلك]

الوجه الرابع والثلاثون[4] : أن الله سبحانه إنما نفى عن نفسه ما يناقض الإثبات ويضاد ثبوت الصفات والأفعال ، فلم ينف[5] إلا أمراً عدميا أو ما يستلزم العدم ، كنفي السنة والنوم[6] المستلزم لعدم كمال الحياة والقيومية ، ونفي العزوب والخفاء[7] المستلزم لنفي كمال العلم[8] ، ونفي الظلم[9] المستلزم لنفي كمال الغنى والعدل ،

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) هو جزء من حديث عائشة رضي الله عنها ، وقد سبق ص (٣٦٧) .

(٣) في « ت » : « متصلا » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب .

(٤) هذا الوجه هو الثاني والسبعون في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٢٣) .

(٥) في النسخ الخطية : « يبق » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٢٣) .

(٦) كما في قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ سورة البقرة آية (٢٥٥) .

(٧) كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ سورة يونس آية (٦١) وقوله : ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ سورة سبأ آية (٣) وقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ سورة آل عمران آية (٥) . وقوله : ﴿ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ سورة إبراهيم آية (٣٨) .

(٨) في النسخ الخطية : « القدرة » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٢٣) ولعله الصواب .

(٩) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ سورة النساء آية (٤٠) . =

ونفي الشريك والظهير والشفيع المقدم[١] بالشفاعة[٢] المستلزم لنفي[٣] كمال الغنى والقهر والملك ، ونفي الشبيه والمثيل والكفؤ[٤] المستلزم لعدم التفرد بالكمال المطلق ، ونفي إدراك الأبصار له[٥] وإحاطة العلم به[٦] المستلزمين لعدم كمال عظمته وكبريائه وسعته وإحاطته ، وكذلك نفي الحاجة والأكل والشرب عنه سبحانه[٧] لاستلزام ذلك عدم كمال غناه .

وإذا كان إنما نفى عن نفسه العدم أو ما يستلزم العدم علم أنه أحق بكل وجود وثبوت لا يستلزم عدما ولا نقصا ، وهذا هو الذي دلّ عليه صريح العقل ، فإنه سبحانه له الوجود الدائم القديم الواجب بنفسه الذي لم يستفده من غيره ، ووجود كل موجود مفتقر إليه ومتوقف في تحققه عليه ، والكمال وجود كله والعدم نقص كله ، فإن العدم كاسمه لا شيء ، فعاد النفي الصحيح إلى نفي النقائص ونفي المماثلة في الكمال ، وعاد الأمران إلى نفي النقص . وحقيقة ذلك نفي العدم ، وما يستلزم [نفي][٨] العدم .

= وقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ سورة يونس آية (٤٤) .

(١) في « ن » و « ت » : « المتقدم » . والمثبت من « د » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ١٠٢٤) .

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ۝ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ سورة سبأ الآيتان (٢٢ ، ٢٣) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٢٤) : « لعدم » .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ سورة الإخلاص آية (٤) .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ سورة الأنعام آية (١٠٣) .

(٦) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ سورة طه آية (١١٠) .

(٧) كما في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ سورة الأنعام آية (١٤) .

(٨) ما بين المعقوفتين لا يوجد في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٢٤) ، ولعل حذفه هو الصواب

فتأمل هل نفى القرآن والسنة عنه سبحانه سوى ذلك ؟ وتأمل هل ينفي العقل الصحيح غير ذلك ، وهو سبحانه قد وصف نفسه بأنه لم يكن له كفوا أحد بعد وصفه نفسه بأنه الصمد ، والصمد السيد الذي كمل في سؤدده[1] ولهذا كانت العرب تسمي أشرافها بهذا الاسم لكثرة الأوصاف المحمودة في المسمى به ، قال شاعرهم[2] :

ألا بكر الناعي بخير بني أَسد بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد[3]

فإن الصمد من تصمد نحوه القلوب بالرغبة والرهبة ، وذلك لكثرة خصال الخير فيه ، ولهذا قال جمهور السلف منهم ابن عباس : « الصمد الذي كمل سؤدده ، فهو العالم الذي كمل علمه ، والقادر الذي كملت قدرته ، (الحليم الذي كمل حلمه)[4] ، الرحيم الذي كملت رحمته ، الجواد الذي كمل جوده »[5] .

---

(١) كما سيأتي قريبا نقله عن السلف .

(٢) قيل هو سبرة بن عمرو الأسدي ، وقيل هو أوس بن جحر ، وقيل : هند بنت معبد ابن نضلة .

(٣) ممن ذكره : أبو عبيد في مجاز القرآن (٢/ ٣١٦) ، وابن جرير في التفسير (٣٠/ ٣٤٧) ، والزجاجي في اشتقاق أسماء الله (ص٢٥٢) ، والقرطبي في تفسيره (٢٠/ ٢٤٥) وفي الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ١٧٨) وابن منظور في اللسان مادة (صمد) و(خير) ، والسمين الحلبي في الدر المصون (١١/ ١٥١) والبغدادي في خزانة الأدب (١١/ ٢٦٩) .

(٤) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٢٥) : « الحكيم الذي كمل حكمه » ، وهي جملة جاءت بعدُ في هذا الأثر عند من خرجه بتمامه .

(٥) أخرجه ابن جرير في التفسير (٣٠/ ٣٤٦) وابن أبي حاتم في التفسير رقم ١٩٥٣٥ (١٠/ ٣٤٧٤) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٩٦ (١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٩٨ (١/ ١٥٦) . =

ومن قال : « إنه الذي لا جوف له »[١] فقوله لا يناقض هذا التفسير ، فإن اللفظة من الاجتماع ، فهو الذي اجتمعت فيه صفات الكمال ولا جوف له ، فإنما لم يكن أحد كفوا له لما كان صمدا كاملا في صمديته ، فلو لم يكن له صفات كمال ونعوت جلال ، ولم يكن له علم ولا قدرة ، ولا سمع ولا بصر ، ولا يقوم به فعل ، ولا يفعل شيئا البتة ، ولا له حياة ولا إرادة ، ولا كلام ولا وجه ولا يد ، ولا هو فوق عرشه ، ولا يرضى ولا يغضب ، ولا يحب ولا يبغض ، ولا هو فعال لما يريد ، ولا يُرى ولا يمكن أن يُرى ، ولا يشار إليه [٦٢/ ب] ولا يمكن أن يشار إليه ، لكان العدم المحض كفوا له ، فإن هذه الصفة[٢] منطبقة على المعدوم ، فلو كان ما

= وينظر : الدر المنثور (٨/ ٦٨٢) . جميعهم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وفي سنده أبو صالح عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث وهو ضعيف ، قال فيه الحافظ في التقريب (ص٢٥٠) : « صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة . . » ، وعلي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس ، جاء في التقريب (ص٣٤١) : « علي بن أبي طلحة سالم مولى بني العباس سكن حمص أرسل عن ابن عباس ولم يره . . صدوق قد يخطئ » . وانظر : المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٤٠) .

(١) قالوا ومنه قوله :

شهاب حروب لا تزال جياده عوابس يعلكن الشكيم المصمدا

ممن ذكره : الماوردي في تفسيره (٦/ ٣٧١) والقرطبي في تفسيره (٢٠/ ٢٤٥) وفي الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ١٧٩) والسمين الحلبي في الدر المصون (١١/ ١٥١ ـ ١٥٢) .

وفي ديوان لبيد بشرح الطوسي (ص٥٢) ورد البيت هكذا :

شهاب حروب لا تزال جياده عصائب رَهْواً كالقطا المُتَبكِّر

أعني الاتفاق في الصدر والافتراق في العجز .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٢٧) : « الصفات » .

يقوله المعطلون هو الحق لم يكن صمدا ، وكان العدم كفوا له .

وكذلك قوله : ﴿ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾[1] ، فأخبر أنه لا سمي له عقب قول العارفين به : ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمۡرِ رَبِّكَۖ لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا وَمَا بَيۡنَ ذَٰلِكَۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّٗا * رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾[2] .

فهذا الرب الذي له هذا الجند العظيم ولا يتنزلون إلا بأمره ، وهو المالك ما بين أيديهم وما خلفهم وما بين ذلك ، فهو الذي كملت قدرته وسلطانه وملكه وكمل علمه ، فلا ينسى شيئا أبدا ، وهو القائم بتدبير السموات والأرض وما بينهما كما هو الخالق لذلك كله ، وهو ربه ومليكه . فهذا الرب هو الذي لا سمي له لتفرده بكمال هذه الصفات والأفعال ، فأما من لا صفة له ولا فعل ولا حقائق لأسمائه ، إن هي إلا ألفاظ[3] فارغة من المعاني ، فالعدم سمي له .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾[4] ، فإنه سبحانه ذكر ذلك عقب ذكر نعوت كماله وأوصافه فقال : ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ * كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ * لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ * تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّۚ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ

---

(١) سورة مريم آية (٦٥) .

(٢) سورة مريم الآيتان (٦٤ ـ ٦٥) .

(٣) في « د » و « ن » : « الألفاظ » والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/١٠٢٨) وأشار محققه إلى أنه كذلك في بعض النسخ : « الألفاظ » .

(٤) سورة الشورى آية (١١) .

رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ * وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[١] .

فهذا الموصوف بهذه الصفات والأفعال والعلو والعظمة والحفظ والعزة والحكمة والملك والحمد والمغفرة والرحمة والكلام والمشيئة والولاية وإحياء الموتى والقدرة التامة الشاملة والحكم بين عباده وكونه فاطر السموات والأرض وهو السميع البصير ، فهذا هو الذي ليس كمثله شيء ، لكثرة نعوته وأوصافه وأسمائه وأفعاله ، وثبوتها على وجه الكمال الذي لا يماثله فيه شيء ، فالمثبت لصفات كماله هو الذي يصفه بأنه ليس كمثله شيء . وأما المعطل النافي لصفاته وحقائق أسمائه فإن وصفه له بأنه ليس كمثله شيء مجاز لا حقيقة له ، كما يقول في سائر أوصافه وأسمائه .

[الوجه الخامس والثلاثون بيان أن لله سبحانه المثل الأعلى]

الوجه الخامس والثلاثون[٢] : أنه سبحانه وصف نفسه بأن له المثل الأعلى فقال تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[٣] وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ [٦٣ / أ]

---

(١) سورة الشورى آية (١ ـ ١١) .

(٢) هذا الوجه هو التاسع والسبعون في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٣٠) .
قال محققه في الهامش : « كذا في « ظ » ، « م » ، وفي هامشهما : هكذا في الأصل فيكون هنا سقط مقداره ستة أوجه من الوجه الثالث والسبعين حتى الوجه التاسع والسبعين ، وقد يكون خطأ من الناسخ ، لأن هذا الوجه مرتبط بما قبله في المعنى » .

(٣) سورة النحل آية (٦٠) .

ٱلْحَكِيمُ ﴾[(١)] ، فجعل مثل السوء المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال للمشركين ، وأخبر أن المثل الأعلى المتضمن لإثبات الكمالات كلها له وحده وبهذا كان المثل أعلى ، وهو أفعل تفضيل ، أي أعلى من غيره ، فكيف يكون أعلى وهو عدم محض ونفي صرف ؟ وأي مثل أدنى من هذا ؟ تعالى الله عن قول المعطلين علوا كبيرا . فمثل السوء لعادمِ[(٢)] صفات الكمال ، ولهذا جعله مثل الجاحدين لتوحيده وكلامه وحكمته ، لأنهم فقدوا الصفات التي من اتصف بها كان كاملا ، وهي الإيمان والعلم والمعرفة واليقين والإخلاص والعبادة لله والتوكل عليه والإنابة إليه والزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة ، والصبر والرضى والشكر ، وغير ذلك من الصفات التي من اتصف بها كان ممن آمن بالآخرة ، فلما سلبت تلك الصفات عنهم وهي صفات كمال صار لهم مثل السوء ، فمن سلب صفات الكمال عن الله تعالى وعلوه على خلقه وكلامه وعلمه وقدرته وسائر ما وصف به نفسه فقد جعل الله تعالى مثل السوء ونزهه عن المثل الأعلى .

فإن مثل السوء هو العدم وما يستلزمه ، وضده المثل الأعلى وهو الكمال المطلق المتضمن للأمور الوجودية والمعاني الثبوتية التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل كان أعلى من غيره .

ولما كان الرب هو الأعلى ووجهه الأعلى وكلامه الأعلى وسمعه الأعلى وسائر صفاته عليا ، كان له المثل الأعلى وهو أحق به من كل ما سواه ، بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى اثنان ، لأنهما إن تكافآ لم يكن أحدهما

---

(١) سورة الروم آية (٢٧) .

(٢) في « ت » : « العادم » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ١٠٣١) .

أعلى من الآخر ، وإن لم يتكافآ فالموصوف بالمثل الأعلى أحدهما وحده ، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير ، وهذا برهان قاطع من إثبات صفات الكمال على استحالة التمثيل والتشبيه ، فتأمله فإنه في غاية الظهور والقوة .

ونظير هذا : القهر المطلق مع الوحدة ، فإنهما متلازمان ، فلا يكون القهار إلا واحدا ، إذ لو كان معه كفؤ له فإن لم يقهره لم يكن قهارا على الإطلاق ، وإن قهرهُ لم يكن له كفؤ وكان القهار واحدا ، فتأمل كيف كان قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[1] وقوله : ﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[2] من أعظم الأدلة على ثبوت صفات كماله سبحانه .

فإن قلت : فما حقيقة المثل الأعلى ؟ **قلت** : قد أشكل هذا على جماعة من المفسرين واستشكلوا قول السلف فيه ، فابن عباس وغيره رضي الله عنهم قالوا :﴿ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ﴾ « العذاب والنار » ، ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ : شهادة أن لا إله إلا الله »[3] ، وقال قتادة[4] :

(١) سورة الشورى آية (١١) .

(٢) سورة الروم آية (٢٧) .

(٣) ذكره الواحدي في البسيط في التفسير خ(٤/ق٥٥٥/ب) ونسبه أيضاً لقتادة والكلبي . وانظر : الدر المنثور (٥/ ١٣٩) و (٦/ ٤٩١) .

(٤) هو قتادة بن دِعامة بن قتادة أبو الخطاب السدوسي البصري من الأئمة الأعلام في التفسير والحديث ، ثقة ثبت حجة بالإجماع إذا بين السماع ، وكان قد رُمي بالقدر ، وُلد أكمه سنة (٦٠) وقيل في التي تليها ، مات بواسط سنة (١١٧) أو (١١٨) روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (٧/ ١٣٣ ـ ١٣٥) وتهذيب الكمال (٢٣/ ٤٩٨ ـ ٥١٧) والسير (٥/ ٢٦٩ ـ ٢٨٣) وتقريب التهذيب (ص٣٨٩) .

« هو الإخلاص والتوحيد »[(١)] .

قال الواحدي[(٢)] : « هذا قول المفسرين في هذه الآية ، ولا أدري لم قيل للعذاب مثل السوء وللإخلاص المثل الأعلى ؟ » . قال : « وقال قوم : المثل السوء : الصفة السوء من احتياجهم إلى الولد وكراهتهم للإناث خوف العيلة والعار ، ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ : الصفة العليا وتنزهه وبراءته [٦٣/ ب] عن[(٣)] الولد ، قال : وهذا قول صحيح ، والمثل كثيرا يرد بمعنى الصفة ، قاله[(٤)] جماعة من المتقدمين . وقال ابن كيسان[(٥)] : « مثل السوء ما ضرب الله للأصنام وعبدتها من الأمثال ، والمثل الأعلى نحو قوله : ﴿ ٱللَّهُ

---

(١) أخرجه ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢٥) وذكره الواحدي في البسيط خ(٤/ ق٥٥٥/ ب) والقرطبي في التفسير (١٠/ ١١٩) . جميعهم عند قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ الآية ٦٠ من سورة النحل .

(٢) هو علي بن أحمد بن محمد بن مَتُّويه أبو الحسن الواحدي النيسابوري الشافعي الإمام العلامة المفسر ، نعته الذهبي « بإمام علماء التأويل » . مولده بنيسابور ووفاته بها سنة (٤٦٨) .

السير (١٨/ ٣٣٩ ـ ٣٤٢) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٥/ ٢٤٠ ـ ٢٤٣) ولابن قاضي شهبة (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٩) ولابن هداية الله (ص١٦٨ ـ ١٦٩) .

(٣) في « ت » : « من » .

(٤) في « ت » : « وقال » . و في « د » و « ن » : « وقاله » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٣٣) ولعله الصواب .

(٥) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي اللغوي البارع ، نعته الخطيب بقوله : « كان أحد المذكورين بالعلم والموصوفين بالفهم . . وكان يحفظ مذهب البصريين في النحو والكوفيين . . أخذ عن المبرد وثعلب » . مات سنة (٢٩٩) .

طبقات النحويين واللغويين (ص١٥٣) وتاريخ بغداد (١/ ٣٣٥) وإنباه الرواه (٣/ ٥٧ ـ ٥٩) وبغية الوعاة (١/ ١٨ ـ ١٩) .

نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ[1]﴾ الآية[2] . وقال ابن جرير[3] : « ﴿ وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾ : هو الأطيب والأفضل والأحسن والأجمل ، وذلك التوحيد والإذعان له بأنه لا إله إلا هو »[4] .

[زيادة بيان في تفسير المثل الأعلى وما في ذلك من أمور]

قلت : المثل الأعلى يتضمن الصفة العليا ، وعلم العالمين بها ، ووجودها العلمي ، والخبر عنها وذكرها ، وعبادة الرب سبحانه بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكريه ، فهاهنا أربعة أمور :

[الأمر الأول]

ثبوت الصفة العليا لله سبحانه في نفس الأمر ، علمها العباد أو جهلوها ، وهذا قول من فسره[5] بالصفة .

[الأمر الثاني]

الثاني : وجودها في العلم والتصور ، وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف : إنه ما في قلوب عابديه وذاكريه من معرفته وذكره ومحبته وإجلاله وتعظيمه ، وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى لا يشترك فيه غيره معه ، بل يختص به في قلوبهم كما اختص به في ذاته .

وهذا معنى قول من قال من المفسرين : أهل السماء يحبونه ويعظمونه ، وأهل الأرض يجلونه ويعظمونه[6] ، وإن أشرك به من أشرك ، وعصاه من عصاه ، وجحد صفاته من جحدها ، فكل أهل الأرض معظمون له مجلون له خاضعون لعظمته ، قال تعالى : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلٌّ لَّهُۥ

---

(١) قوله : ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾ لا يوجد في « د » و « ن » .

(٢) سورة النور آية (٣٥) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٢٠) .

(٤) تفسيره (١٤/ ١٢٥) .

(٥) أي : المثل الأعلى .

(٦) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٣٤) : « يعظمونه ويجلونه » بالتقديم والتأخير .

قَـٰنِتُونَ ﴾[١] ، فلست تجد أحدا من أوليائه وأعدائه إلا والله أكبر في صدره وأعظم من كل ما سواه .

[الأمر الثالث] **الثالث** : ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها عن النقائص والعيوب والمثيل[٢] .

[الأمر الرابع] **الرابع** : محبة الموصوف بها (وتوحده)[٣] والإخلاص له والتوكل عليه ، وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل كان هذا الحب والإخلاص أقوى ، فعبارات السلف تدور حول هذه المعاني الأربعة لا تتجاوزها .

وقد ضرب الله سبحانه مثل السوء للأصنام بأنها لا تخلق شيئا وهي مخلوقة ، (ولا تملك لأنفسها)[٤] ولا لعابديها ضرا ولا نفعا ، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا .

وقال الله تعالى : ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَـٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[٥] فهذان مثلان ضربهما[٦] لنفسه

---

(١) سورة الروم آية (٢٦) . وفي الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٣٤) : ﴿ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ ﴾ الآية (١١٦) من سورة البقرة .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٣٥) : « والتمثيل » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٣٥) : « وتوحيده » .

(٤) في « ت » : « فلا تملك لنفسها » . وفي « ن » : « ولا يملك » .

(٥) سورة النحل الآيتان (٧٥ ـ ٧٦) .

(٦) في « ت » : « ضربهما الله » .

فللأصنام[١] مثل السوء وله المثل الأعلى .

وقال تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ * مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾[٢] .

فهذا المثل الأعلى الذي له سبحانه ، والأول مثل السوء للصنم وعابديه .

وقد ضرب سبحانه [٦٤/أ] للمعارضين بين الوحي وعقولهم مثل السوء بالكلب تارة[٣] ، وبالحمر تارة[٤] ، وبالأنعام تارة[٥] ، وبأهل القبور

(١) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٣٥) : « وللأصنام » .

(٢) سورة الحج الآيتان (٧٣ ، ٧٤) .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ * وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ﴾ الآية (١٦٧) من سورة الأعراف .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ * كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ * فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ الآيات (٤٩ ـ ٥١) من سورة المدثر .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴾ سورة الأعراف آية (١٧٩) .

وقوله : ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ سورة الفرقان آية (٤٤) .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ﴾ سورة محمد آية (١٢) .

تارة[١] ، وبالعمي الصم [تارة[٢]][٣] ، وغير ذلك من أمثال السوء التي ضربها لهم ولأوثانهم ، وأخبر عن مثله الأعلى بما ذكره من أسمائه وصفاته وأفعاله ، وضرب لأوليائه وعابديه أحسن الأمثال ، ومن تدبر القرآن فهم المراد بالمثل الأعلى ومثل السوء .

[الوجه السادس والثلاثون بيان أن الحكم بين الناس هو القرآن الكريم وأنه تضمن التفصيل والبيان]

السادس والثلاثون[٤] : قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾[٥] وهذا[٦] يبين أن الحَكَم بين الناس هو الله وحده بما أنزل من الكتاب المفصل كما قال في الآية الأخرى : ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٧] .

---

(١) قال المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه شفاء العليل (ص٢٢١ ـ ٢٢٢) ـ وهو يعدد الأمور التي عاقب الله بها الكفار ـ : « .. وأما إماتة قلوبهم ففي قوله : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ وقوله : ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ وقوله : ﴿ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا ﴾ وقوله : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴾ .

فوصف الكافر بأنه ميت وأنه بمنزلة أصحاب القبور ، وذلك أن القلب الحي هو الذي يعرف الحق ويقبله ويحبه ويؤثره على غيره .. » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ سورة البقرة آية (١٨) .

وقوله : ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ سورة البقرة آية (١٧١) .

وقوله : ﴿ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ﴾ سورة هود آية (٢٤) .

(٤) هذا الوجه هو الثاني والثمانون في الأصل : الصواعق (١٠٤٢/٣) .

(٥) سورة الأنعام آية (١١٤) .

(٦) في « ت » : « فهذا » .

(٧) سورة الشورى آية (١٠) .

وقال تعالى : ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾[1] .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ[2] إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾[3] .

وقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[4] .

فقوله[5] : ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا ﴾[6] استفهام إنكار ، يقول كيف أبتغي حكما غير الله وقد أنزل كتابا مفصلا ، فإن قوله : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾[7] جملة في موضع الحال[8] ، وقوله : ﴿ مُفَصَّلًا ﴾ يبين أن الكتاب الحاكم مفصل مبين ، ضد ما يصفه به من يزعم أن عقول الرجال تعارض بعض نصوصه ، أو أن نصوصه خيلت[9] أو أفهمت خلاف الحق لمصلحة المخاطب ، أو أن لها معان لا تفهم ولا يعلم

---

(١) سورة البقرة آية (٢١٣) .

(٢) في « ت » : « وأنزلنا » .

(٣) سورة النساء آية (١٠٥) .

(٤) سورة النساء آية (٦٥) .

(٥) في « ت » : « وقوله » .

(٦) سورة الأنعام آية (١١٤) .

(٧) سورة الأنعام آية (١١٤) .

(٨) انظر : التبيان للعكبري (١/ ٥٣٤) والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٢١٩) وتفسير البحر المحيط (٤/ ٢٠٩) والدر المصون (٥/ ١٢٣) .

(٩) في « ت » : « خليت » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ١٠٤٣) .

المراد منها ، أو أن لها تأويلات باطلة خلاف ما دلت عليه ظواهرها ، فهؤلاء كلهم ليس الكتاب عندهم مفصلا ، بل مجمل مؤول أو لا يعلم المراد منه ، أو المراد منه خلاف ظاهره ، أو إفهام خلاف الحق ، ثم قال : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾(١) ، وذلك أن الكتاب الأول مصدق للقرآن ، فمن نظر فيه علم علما يقينا أن هذا وهذا من مشكاة واحدة ، لا سيما في باب التوحيد والأسماء والصفات ، فإن التوراة [مطابقة للقرآن في ذلك موافقة له ، وهذا يدل على أن ما في التوراة](٢) من ذلك ليس هو المبدل المحرف الذي أنكره الله عليهم بل هو من الحق الذي شهد له القرآن وصدقه ، ولهذا لم ينكر النبي ﷺ عليهم ما في التوراة من الصفات ولا عابهم به ، ولا جعله تشبيها وتجسيما وتمثيلا كما فعل كثير من النفاة وقالوا : اليهود أئمة التشبيه والتجسيم(٣) ولا ذنب لهم في ذلك ، فإنهم قرؤوا ما في التوراة ، فالذي عابهم الله به من تأويل التحريف والتبديل لم يعبهم به المعطلة بل شاركوهم فيه ، والذي استشهد الله على نبوة رسوله ﷺ به من موافقة ما عندهم من التوحيد والصفات عابوهم به ونسبوهم إلى (التجسيم والتشبيه)(٤) ، وهذا ضد ما عليه الرسول ﷺ وأصحابه ، فإنهم كانوا إذا ذكروا له شيئا من هذا الذي تسميه المعطلة تجسيما وتشبيها صدقهم عليه وأقره ولم ينكره ، كما

---

(١) سورة الأنعام آية (١١٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٤٤) .

(٣) كما قاله الإمام الخطابي في مصنفه أعلام الحديث (٣/ ١٩٠٠) .

وانظر : كتاب الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة (ص١٥٩) وما بعدها .

(٤) في « ت » : « التشبيه والتجسيم » بالتقديم والتأخير .

صدقهم في خبر الحبر الذي [٦٤/ب] ثبت من حديث ابن مسعود : « وضحك تعجبا وتصديقا له »[١] وفي غير ذلك .

ثم قال : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ﴾[٢] فما أخبر به فهو صدق ، وما أمر به فهو عدل ، وهذا يبيِّن أن ما في النصوص من الخبر فهو صدق ، علينا أن نصدق به لا نعارضه ولا نعرض عنه ، ومن عارضه بعقله لم يصدق به ، ولو صدقه تصديقا مجملا ولم يصدقه تصديقا مفصلا في أعيان ما أخبر به ؛ لم يكن مؤمنا ، ولو أقر بلفظه مع جحد معناه أو صرفه[٣] إلى معان أُخر غير ما أريد به ؛ لم يكن مصدقا بل هو إلى التكذيب أقرب .

[الوجه السابع والثلاثون بيان أن الصحابة كانوا يستشكلون بعض النصوص الشرعية فيسألون عن الجمع والتوافق بينها لا كما يفعله الكفار المعارضين للنصوص بعقولهم]

السابع والثلاثون[٤] : أن الصحابة كانوا يستشكلون بعض النصوص فيوردون إشكالاتهم على النبي ﷺ فيجيبهم عنها ، وكانوا يسألونه عن الجمع بين النصوص التي يوهم ظاهرها التعارض ، ولم يكن أحد منهم يورد عليه معقولا يعارض [به][٥] النص البتة ، ولا عُرف فيهم أحد ـ وهم أكمل الأمم عقولا ـ عارض نصا بعقله ، وإنما حكى الله تعالى ذلك عن الكفار كما تقدم . وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « من نوقش الحساب عُذب » ، فقالت عائشة : يا رسول الله أليس الله

---

(١) حديث ابن مسعود في خبر الحبر تقدم ص (١٦٦) تعليق (٥) .

(٢) سورة الأنعام آية (١١٥) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٤٦) : « حرفه » .

(٤) هذا الوجه هو السادس والثمانون في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٥٢) .

(٥) ما بين المعقوفتين أثبته من « د » و « ن » . وهو لا يوجد في « ت » ولا في الأصل : الصواعق .

يقول : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾[١] فقال : « بلى ، ولكن ذلك العرض ، ومن نوقش الحساب عُذب »[٢] . فأشكل عليها الجمع بين النصين حتى بين لها النبي ﷺ أنه لا تعارض بينهما ، وأن الحساب اليسير هو العرض الذي لا بد أن يبين الله فيه لكل عامل عمله ، كما قال تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴾[٣] حتى إذا ظن أنه لا ينجو نجاه الله بعفوه ومغفرته ورحمته ، فإذا ناقشه الحساب عذبه ولا بد .

ولما قال : « لا يدخل النار أحد[٤] بايع تحت الشجرة » قالت له حفصة[٥] : أليس الله يقول : ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[٦] قال : « ألم تسمعي قوله : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾[٧] »[٨] .

(١) سورة الانشقاق الآيتان (٧ ، ٨) .

(٢) أخرجه البخاري في العلم ح١٠٣ (ص٢٨) وفي التفسير ح٤٩٣٩ وفي الرقاق ح٦٥٣٦ و ٦٥٣٧ ، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح٧٩ ، ٨٠ (٤/ ٢٢٠٤ ـ ٢٢٠٥) .

(٣) سورة الحاقة آية (١٨) .

(٤) في « د » و « ن » : « لا يدخل أحد النار » بالتقديم والتأخير .

(٥) هي حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أم المؤمنين العدوية القرشية المهاجرة ، تزوجها النبي عليه الصلاة والسلام بعد انقضاء عدتها من زوجها خنيس بن حذافة السهمي رضي الله عنه ، ماتت بالمدينة سنة (٤١) عام الجماعة ، وقيل سنة (٤٥) . روى لها الجماعة .

الاستيعاب (٤/ ١٨١١ ـ ١٨١٢) وأسد الغابة (٧/ ٦٥ ـ ٦٧) والإصابة (٧/ ٥٨١ ـ ٥٨٣)

(٦) سورة مريم آية (٧١) .

(٧) سورة مريم آية (٧٢) .

(٨) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ح١٦٣ (٤/ ١٩٤٢) من حديث أم مبشر الأنصارية رضي الله عنها أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة : « لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها » قالت : بلى يا رسول الله ، فانتهرها ، =

فأشكل عليها الجمع بين النصين وظنت الورود هو دخولها ، كما يقال : ورد المدينة إذا دخلها ، فأجابها النبي ﷺ بأن ورود المتقين غير ورود الظالمين ، فإن المتقين يردونها ورودا ينجون به من عذابها ، والظالمين يردونها ورودا يصيرون جثيا فيها به(١) .

وقال له عمر [يوم الحديبية](٢) : « ألم تكن تحدثنا أنا نأتي البيت ونطوف به ؟ » ، فقال : « هل قلت إنك تدخله العام ؟ » ، قال : « لا » ، قال : « فإنك آتيه ومطوف به »(٣) . فأشكل على عمر رجوعهم عام الحديبية ولم يدخلوا المسجد الحرام ولا طافوا بالبيت ، فبين له(٤) أن اللفظ مطلق لا دليل فيه على ذلك العام بعينه ، فتنزيله على ذلك العام غلط ، فرجع عمر وعلم أنه قد غلط في فهمه .

= فقالت حفصة : ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ ، فقال النبي ﷺ ... » فذكره .

(١) انظر : أضواء البيان (٣٤٨/٤ - ٣٥٢) ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص١٩٢ - ١٩٣) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .
والحُديبية بضم الحاء وفتح الدال وياء ساكنة وباء موحدة مكسورة : اسم بئر عند مسجد الشجرة التي بايع رسول الله ﷺ تحتها ، تقع على بعد اثنين وعشرين كيلا إلى الشمال الغربي من مكة المكرمة ، وهي التي كان عندها الصلح الشهير باسمها بين المسلمين والمشركين من قريش في السنة السادسة ، وتعرف الآن بالشميسي .
ينظر : معجم البلدان (٢٢٩/٢) ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص٩٤) ومعجم معالم الحجاز (٢٤٦/٢ - ٢٤٧) .

(٣) هو جزء من كلام عمر رضي الله عنه وجواب رسول الله ﷺ ، أخرجه البخاري في الشروط ح٢٧٣١ ، ٢٧٣٢ (ص٥٤٩ - ٥٥٢) من حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم في نص طويل في قصة صلح الحديبية .

(٤) في « ت » : « لهم » .

ولما نزل قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾[(١)] قال[(٢)] أبو بكر[(٣)] رضي الله عنه : « يا رسول الله جاءت قاصمة الظهر ، وأينا[(٤)] لم يعمل سوءا ؟ » ، فقال [٦٥/أ] : « يا أبا بكر ألست تنصب ؟ ألست تحزن ؟ أليس يصيبك الأذى ؟ » قال : بلى ، قال : « فذلك مما تجزون به »[(٥)] . فأشكل على الصديق أمر النجاة مع هذه الآية ، وظن أن الجزاء في الآخرة ولابد ، فأخبره النبي ﷺ أن جزاءه وجزاء المؤمنين بما يعملونه من السوء في الدنيا ما يصيبهم من النصب

---

(١) سورة النساء آية (١٢٣) .

(٢) في « ت » : « وقال » .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٣٣) .

(٤) في « ت » : « فأينا » .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ١١) وكذا أبو يعلى في المسند ح٩٨ ـ ١٠١ (١/ ٩٧ ـ ٩٨) وابن حبان في صحيحه ح٢٩١٠ (٧/ ١٧٠ ـ ١٧١) وح٢٩٢٦ (٧/ ١٨٩) وابن السني في عمل اليوم والليلة ح٣٩٢ (ص١٨٩) والبيهقي في الكبرى (٣/ ٣٧٣) والحاكم في المستدرك (٣/ ٧٤ ـ ٧٥) . جميعهم من طريق أبي بكر بن أبي زهير الثقفي ، وفيه ألفاظ لم أقف عليها . والحديث ضعيف الإسناد بسبب الانقطاع بين أبي بكر الثقفي وهو من صغار التابعين وبين أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، إذ كان يروي عنه مرسلا ، ثم إنه مستور الحال لم يُذكر فيه جرح ولا تعديل ، ولهذين السببين ضعف إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح٦٨ (١/ ١٨١ ـ ١٨٢) . إلا أنه صح بطرقه وشواهده كما هو عند ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي في الموضع المشار إليهما فيه ، وشاهده من حديث جابر ومعاوية وغيرهما ذكرها الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٢٨) وما بعدها .

وانظر ما ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٥٧٠ ـ ٥٧٢) من طرق وشواهد كثيرة تعضد هذا الحديث وتصححه .

والحزن والمشقة ، فيكون ذلك كفارة لسيئاتهم فلا يعاقبون عليها في الآخرة ، وهذا مثل قوله : ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ ﴾[(١)] .

ولما نزل قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾[(٢)] ، قال[(٣)] الصحابة : « (وأينا يا رسول الله)[(٤)] لم يلبس إيمانه بظلم ؟ » ، قال : « ذلك الشرك ، ألم تسمعوا قول العبد الصالح : ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾[(٥)] ؟»[(٦)] . فلما أشكل عليهم المراد بالظلم وظنوا أن ظلم النفس داخل فيه وأن من ظلم نفسه أي ظلم كان لم يكن آمنا ولا مهتديا ، أجابهم [النبي][(٧)] ـ ﷺ ـ أن الظلم الرافع للأمن والهداية على الإطلاق هو الشرك ، وهذا والله هو الجواب الذي يشفي العليل ويروي الغليل ، فإن الظلم المطلق التام هو الشرك الذي هو وضع العبادة في غير موضعها ، والأمن والهدى المطلق هو الأمن في الدنيا والآخرة والهدى إلى الصراط المستقيم .

---

(١) سورة الشورى آية (٣٠) .

(٢) سورة الأنعام آية (٨٢) .

(٣) في « ت » : « وقال » .

(٤) في « ت » : « يا رسول الله وأينا » بالتقديم والتأخير .

(٥) سورة لقمان آية (١٣) .

(٦) أخرجه البخاري في الإيمان ح٣٢ (ص١١) وفي أحاديث الأنبياء ح٣٣٦٠ و٣٤٢٨ و٣٤٢٩ وفي التفسير ٤٦٢٩ و٤٧٧٦ وفي استتابة المرتدين ح٦٩١٨ و٦٩٣٧ ، ومسلم في الإيمان ح١٩٧ (١/ ١١٤ ـ ١١٥) جميعهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(ولما أنزل الله تعالى قوله)[1] : ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ ﴾ الآية[2] ، أشكل ذلك على بعض الصحابة وظنوا أن ذلك من تكليفهم (ما لا يطيقونه)[3] ، فأمرهم ﷺ أن يقابلوا النص بالقبول[4] ، فبين الله سبحانه بعد ذلك أنه لا يكلف نفسا إلا وسعها ، وأنه لا يؤاخذهم بما نسوه وأخطؤوا فيه ، وأنه لا يحمل

---

(١) في « ت » : « ولما نزل قوله تعالى » .

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٤) .

(٣) في « ت » : « بما لا يطيقون » .

(٤) فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لما نزلت على رسول الله ﷺ : ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾ ، قال : فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ فأتوا رسول الله ﷺ ثم بركوا على الركب فقالوا : أي رسول الله ، كلفنا من الأعمال ما نطيق ، الصلاة والصيام والجهاد والصدقة ، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها ، قال رسول الله ﷺ : « أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم : سمعنا وعصينا ؟ بل قولوا : سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير » ، قالوا : سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ، فلما اقترأها القوم ذلت بها ألسنتهم ، فأنزل الله في إثرها : ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ ، فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى ، فأنزل الله عزّ وجلّ : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ (قال : نعم) رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ (قال : نعم) رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ (قال : نعم) وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ (قال نعم) .

أخرجه مسلم في الإيمان ح١٩٩ (١/ ١١٥ ـ ١١٦) .

عليهم إصراً كما حمله على الذين من قبلهم ، وأنه لا يحملهم ما لا طاقة لهم به ، وأنهم إن قصروا في بعض ما أمروا به أو نهوا عنه ثم استغفروا عفا الله عنهم وغفر لهم ورحمهم .

فانظر ماذا أعطاهم الله تعالى لما قابلوا خبره بالرضى والتسليم والقبول والانقياد دون المعارضة والرد .

ومن ذلك أن عائشة(١) [لما](٢) سمعت قوله ﷺ : « إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه »(٣) ، عارضته بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾(٤) ، ولم تعارضه بالعقل بل غلطت الرواة ، والصواب عدم المعارضة وتصويب الرواة ، فإنهم من(٥) لا يتهم ، وهم عمر وابنه ، والمغيرة بن شعبة وغيرهم(٦) ، والعذاب الحاصل للميت بسبب بكاء أهله

---

(١) تقدمت ترجمتها ص (٢٠) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز ح١٢٨٦ (ص٢٥٢ ـ ٢٥٣) وكذا مسلم في الجنائز ح١٦ (٢/٦٣٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) سورة الأنعام آية (١٦٤) .

ومعارضة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنه أخرجها البخاري في سياق حديث ابن عباس رضي الله عنهما وفيه : « .. فلما مات عمر رضي الله عنه ذكرتُ ذلك لعائشة رضي الله عنها فقالت : يرحم الله عمر ، والله ما حدث رسول الله ﷺ إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ، ولكن رسول الله ﷺ قال : « إن الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه » . وقالت : حسبكم القرآن ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ .. » الحديث . أخرجه البخاري في الجنائز ح١٢٨٨ (ص٢٥٣) وفي المغازي ح٣٩٧٨ ، ومسلم في الجنائز ح٢٣ (٢/٦٤١ ـ ٦٤٢) .

(٥) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٥٩) : « ممن » ، وكلاهما صحيح .

(٦) ينظر : أعلام الحديث للخطابي (١/٦٨٤) وتحفة الأحوذي (٤/٨٠ ـ ٨٤) =

هو تألمه وتأذيه ببكائهم عليه[١] ، والوزر المنفي حمل غير صاحبه له هو عقوبة البريء وأخذه بجريمة[٢] غيره ، وهذا لا ينفي تأذي البريء السليم بمصيبة غيره ، فالقوم لم يكونوا يعارضون النصوص بعقولهم وآرائهم وإن كانوا يطلبون الجمع بين نصين يوهم ظاهرهما التعارض .

ولهذا لما عارض بلال بن عبد الله[٣] قوله ﷺ : « لا تمنعوا إماء الله

= أبواب الجنائز ، باب ما جاء في كراهية النوح .

(١) قد اختلفت أجوبة أهل العلم في هذه المسألة ، وما ذكره هنا الإمام ابن القيم من أن معنى العذاب هو تألم الميت وتوجعه بسماعه بكاء أهله عليه ، لا أنه يعاقب بذنب الحي هو أحد تلك الأجوبة ، وإليه ذهب ابن جرير الطبري وابن تيمية وغيرهما ، وذهب آخرون منهم الإمام الخطابي إلى أن العذاب يكون لمن أوصى بالبكاء والنوح عليه كما كان في الجاهلية ، وهو موجود في أشعارهم بكثرة ، كقول طرفة لزوجته :

فإن مت فانعيني بما أنا أهله وشقي عليّ الجيب يا ابنة معبد

ديوانه (ص٤٦) من قصيدته الجاهلية الشهيرة التي مطلعها :

لخولة أطلالٌ بِبُرقةِ ثَهْمَد تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

وللمزيد من ذكر الأقوال في المسألة وبيان ما فيها راجع : أعلام الحديث (١/ ٦٨٣ ـ ٦٨٤) ومعالم السنن (٣/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥) والتمهيد لابن عبد البر (١٧/ ٢٧٣) وما بعدها ، وشرح حديث أبي ذر لابن تيمية ، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٣/ ٢٠٩) وتهذيب السنن (٤/ ٤٩٠ ـ ٤٩٣) والروح (١/ ٣٦٨) وعدة الصابرين (ص١٧٠ ـ ١٧٣) وشرح صحيح مسلم للأبي (٣/ ٦٩ ـ ٧٠) والعواصم والقواصم لابن الوزير (٧/ ٢٧٦) وما بعدها ، وفتح الباري (٣/ ١٥٣ ـ ١٥٦) وفيض القدير (٢/ ٣٩٧) .

(٢) في « ت » : « بجريرة » . ولعلها أولى .

(٣) هو بلال بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني ، فقيه ثقة أخرج له مسلم حديثا واحدا .

التاريخ الكبير (٢/ ١٠٧) والجرح والتعديل (٢/ ٣٩٦) وتهذيب الكمال (٤/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧) وتقريب التهذيب (ص٦٨) .

مساجد الله »[١] برأيه وعقله وقال : « والله لنمنعهن » ، أقبل عليه [٦٥/ ب] أبوه عبد الله فسبه سبا ما سبه مثله وقال : « أُحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول [والله][٢] لنمنعهن »[٣] .

ولما حدث عمران بن حصين[٤] عن رسول الله ﷺ بقوله : « إن الحياء خير كله »[٥] ، فعارضه معارض[٦] بقوله : « إن منه وقارا ومنه ضعفا » ، فاشتد غضب عمران بن حصين وقال : « أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول إن منه كذا ومنه كذا » وظن أن المعارض زنديق ، فقيل له :

---

(١) أخرجه البخاري في الجمعة ح٩٠٠ (ص١٧٧) من حديث ابن عمر ، وكذا مسلم في الصلاة ح١٣٦ (٣٢٧/١) .

(٢) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٣) أخرجه مسلم في الصلاة ح١٣٥ (٣٢٧/١) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٦١) .

(٥) أخرجه البخاري في الأدب من الصحيح ح٦١١٧ (ص١٢٩٨) بلفظ : « الحياء لا يأتي إلا بخير » ، ومسلم في الإيمان ح٦١ (٦٤/١) واللفظ له كما في إحدى روايتيه .

(٦) المعارض المشار إليه هو بُشير (بالتصغير) بن كعب كما في رواية الصحيحين ، البخاري في الأدب (مختصرا) ح٦١١٧ (ص١٢٩٨) ، وتمامه عند مسلم في إحدى روايتيه ح٦١ (٦٤/١) : « أنا أبا قتادة حدث قال : كنا عند عمران بن حصين في رهط منا وفينا بُشير بن كعب ، فحدثنا عمران يومئذ قال : قال رسول الله ﷺ : « الحياء خير كله » ، قال أو قال : « الحياء كله خير » فقال بُشير بن كعب : إنا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة أن منه سكينة ووقارا لله ، ومنه ضعف ، قال : فغضب عمران حتى احمرتا عيناه ، وقال : ألا أراني أُحدثك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه ، قال : فأعاد عمران الحديث ، قال : فأعاد بُشير ، فغضب عمران ، قال : فما زلنا نقول فيه : إنه منا يا أبا نجيد ، إنه لا بأس به » .

يا أبا نجيد إنه لا بأس به[١] .

ولما حدث عبادة بن الصامت[٢] بقول النبي ﷺ : « الفضة بالفضة ربا إلا هاء وهاء . . » الحديث[٣] قال معاوية[٤] : « ما أرى بهذا بأسا » ، يعني بيع آنية الفضة بالفضة متفاضلا ، غضب عبادة وقال : « [تراني][٥] أقول

---

(١) انظر التعليق السابق .

قال النووي في شرح مسلم (٢/٨) : « وأما إنكار عمران رضي الله عنه فلكونه قال : « منه ضعف » بعد سماعه قول النبي ﷺ « أنه خير كله » . ومعنى « تُعارض » تأتي بكلام في مقابلته وتعترض بما يخالفه ، وقولهم : « إنه منا لا بأس به » معناه ليس هو ممن يتهم بنفاق أو زندقة أو بدعة أو غيرها مما يخالف به أهل الاستقامة ، والله أعلم » .

وينظر : فتح الباري (١٠/ ٥٢١ ـ ٥٢٢) .

(٢) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر أبو الوليد الأنصاري الخزرجي ، شهد العقبة الأولى والثانية ، وكان أحد النقباء وممن حضر بدرا والمشاهد كلها ، مات بالرملة من أرض فلسطين سنة (٣٤) ، وقيل غير ذلك ، روى له الجماعة .

الاستيعاب (٢/ ٨٠٧ ـ ٨٠٩) وأسد الغابة (٣/ ١٦٠ ـ ١٦١) والإصابة (٣/ ٦٢٤ ـ ٦٢٦)

(٣) هو جزء من حديث عبادة رضي الله عنه وفيه : « . . والفضة بالفضة ، والبُر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، إلا سواء بسواء ، عينا بعين . . » الحديث ، أخرجه مسلم في المساقاة ح٨٠ (٣/ ١٢١٠) .

(٤) هو معاوية بن أبي سفيان أبو عبد الرحمن أمير المؤمنين وخالهم ، واسم أبي سفيان صخر ابن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي ، كان معاوية وأبوه وأمه وأخوه يزيد من مسلمة الفتح ، وقد اتخذه النبي عليه الصلاة والسلام من كتاب الوحي ، وولي إمارة الشام عشرين سنة والخلافة على المسلمين عشرين مثلها ، وتوفي بدمشق سنة (٦٠) على الصحيح ، روى له الجماعة .

الاستيعاب (٣/١٤١٦ ـ ١٤٢٢) وأسد الغابة (٥/٢٠٩ ـ ٢١٢) والإصابة (٦/١٥١ ـ ١٥٥) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قال رسول الله ﷺ وتقول ما أرى بهذا بأسا ، لا أساكنك بأرضٍ أنت بها أبدا »[١] ، ومعاوية لم يعارض النص بالرأي ، وكان أتقى لله من ذلك ، وإنما خصص عمومه وقيد مطلقه بهذه الصورة (وما شابهها)[٢] ، ورأى أن التفاضل في مقابلة أثر الصنعة فلم يدخل في الحديث ، وهذا مما يسوغ فيه الاجتهاد ، وإنما أنكر عليه عبادة مقابلته لما رواه بهذا الرأي ، ولو قال له نعم حديث رسول الله ﷺ على الرأس والعين ولا يجوز مخالفته [بوجه][٣] ، ولكن هذه الصورة لا تدخل في لفظه ، فإنه إنما قال : « الفضة بالفضة مثلا بمثل وزنا بوزن »[٤] ، وهذه الزيادة ليست في مقابلة الفضة ، وإنما هي في مقابلة الصنعة ، ولا تذهب الصنعة هدرا ، لما أنكر عليه عُبادة فإن هذا من تمام فهم النصوص وبيان ما أريد بها[٥] .

---

(١) القصة فيما وقع بين عُبادة ومعاوية رضي الله عنهما أخرجها مسلم في صحيحه من كتاب المساقاة ح٨٠ (٣/ ١٢١٠) بسياقة أخرى ، وفيها من قول عبادة : « لنحدثن بما سمعنا من رسول الله ﷺ وإن كره معاوية ، أو قال : وإن رغم ، ما أبالي أن لا أصحبه في جنده ليلة سوداء » . وذكر الذهبي في السير (٢/ ٧) عن إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب عن أبيه أن عبادة أنكر على معاوية شيئا ، فقال : « لا أساكنك بأرض ، فرحل إلى المدينة . . » . وينظر : تاريخ دمشق (٢٦/ ١٧٦) .

(٢) في « ت » : « وما يشابهها » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا : « الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بمثل ، والفضة بالفضة وزنا بوزن مثلا بمثل ، فمن زاد أو استزاد فهو ربا » .
أخرجه مسلم في المساقاة ح٨٤ (٣/ ١٢١٢) ، وفي الباب عن أبي بكرة وأبي سعيد الخدري في الصحيحين وغيرهما .

(٥) من اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى جواز بيع المصنوع من الذهب بالذهب والمصنوع من الفضة بالفضة من غير اشتراط تماثل ، ويجعل الزائد في =

كما أنه هو[(١)] ومعاذ بن جبل وغيرهما من الصحابة[(٢)] لما ورثوا المسلم من الكافر ولم يورثوا الكافر من المسلم لم[(٣)] يعارضوا قوله ﷺ : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم »[(٤)] بعقولهم وآرائهم بل قيدوا مطلق هذا اللفظ وخصصوا عمومه وظنوا أن المراد به الحربي[(٥)] ، كما فعل ذلك بعض الفقهاء في قوله ﷺ : « لا يقتل مسلم بكافر »[(٦)] حيث حملوه على الحربي

= مقابلة الصنعة .

اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية لبرهان الدين إبراهيم بن العلامة ابن القيم (ص١٥) .

(١) يعني معاوية رضي الله عنه .

(٢) كعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقد ذكر هؤلاء الثلاثة ابن قدامة في المغني (٩/ ١٥٤) قائلا : « وروي عن عمر ومعاذ ومعاوية رضي الله عنهم أنهم ورثوا المسلم من الكافر ولم يورثوا الكافر من المسلم . . » ، إلا أن ابن عبد البر نفاه عن عمر بن الخطاب فقال في الاستذكار (١٥/ ٤٩٠) : « . . ذلك أن معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان كانا يورثان المسلم من الكافر ، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب ولا يصح » .

وينظر : مختصر خلافيات البيهقي (٤/ ٣١) وتفسير القرطبي (٥/ ٥٩) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ الآية (١١) من سورة النساء ، وفتح الباري (١٢/ ٥٠) ومعجم فقه السلف (٦/ ٢٤٠ ـ ٢٤٢) .

(٣) في النسخ الخطية : « ولم » بزيادة واو ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٦٢) .

(٤) في « ن » : « لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر » بالتقديم والتأخير ، وفي هامش « د » : « لا يرث الكافر المسلم ولا الكافر المسلم » ، هكذا بالتكرار ، والمثبت من « ت » ومصادر الحديث .

وقد أخرجه البخاري في الفرائض ح٦٧٦٤ (ص١٤٢١) ومسلم في الفرائض ح١ (٣/ ١٢٣٣) جميعا من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما ، وأخرجه البخاري أيضاً في المغازي ح٨٢٨٣ بلفظ : « لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن » .

(٥) ينظر : مختصر خلافيات البيهقي (٤/ ٣١) .

(٦) هو جزء من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه قال : « قلت لعلي : هل عندكم =

دون الذمي والمعاهد[١] . والصحابة في هذا التقييد والتخصيص أعذر من هؤلاء من وجوه كثيرة ليس هذا موضعها .

وقد كان السلف يشتد عليهم معارضة النصوص بآراء الرجال ولا يقرون على ذلك .

وكان ابن عباس يحتج في مسألة [متعة][٢] الحج بسنة رسول الله ﷺ وأمره لأصحابه بها ، فيقولون له إن أبا بكر وعمر أفردا الحج ولم يتمتعا ، فلما أكثروا عليه قال : « يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء

= كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله أو فهمٌ أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة ، قال : قلت وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر » .

أخرجه البخاري في العلم ح١١١ (ص٢٩) وفي الجهاد والسير ح٣٠٤٧ وفي الديات ح٦٩٠٣ ، ٦٩١٥ .

(١) ممن حمل النص المذكور على ما قاله المؤلف : أبو حنيفة وأصحابه وابن أبي ليلى وعثمان البتي ، وهو قول إبراهيم والشعبي وعمر بن عبد العزيز ، وذهب الجمهور منهم مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم والليث والثوري وابن شبرمة والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر إلى أن المسلم لا يقتل بالكافر ، وبه قال جميع الظاهرية ، وهو الراجح في المسألة إن شاء الله .

وينظر : أحكام القرآن للجصاص (١/ ١٤٠ ـ ١٤٤) والإشراف على مسائل الخلاف (٢/ ١٨٠) والمحلى (١٠/ ٣٤٧ ـ ٣٥٩) مسألة ٢٠٢١ والاستذكار (٢٥/ ١٧٠ ـ ١٧٨) وبداية المجتهد (٢/ ٤٨٨) ورؤوس المسائل (ص٤٥٤ ـ ٤٥٥) والمغني لابن قدامة (١١/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧) والاختيار لتعليل المختار (٥/ ٢٧) وتبيين الحقائق (٦/ ١٠٣) وما بعدها وفتح الباري (١٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦٢) وشرح فتح القدير (٥/ ٢٧٥) وإعلاء السنن (١١/ ٤٩٤) وما بعدها .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

أقول [لكم][1] قال رسول الله ﷺ وتقولون قال أبو بكر وعمر »[2] .

فرحم الله ابن عباس كيف لو رأى قوما يعارضون قول الله ورسوله بقول أرسطو وأفلاطون وابن سينا والفارابي وجهم بن صفوان وبشر المريسي وأبي الهذيل العلاف[3] وأضرابهم .

ولقد سئل عبد الله بن عمر[4] عن متعة الحج فأمر بها [٦٦/أ] فقيل له : إن أباك نهى عنها ، فقال : « إن أبي لم يرد ما تقولون » ، فلما أكثروا عليه قال : « أمر رسول الله ﷺ أحق أن تتبعوا أم أمر عمر ؟ »[5] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ذكره بهذا اللفظ الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في كتابه التوحيد (ص١٣١) تحت « باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله . . » الخ ، وأخرجه بألفاظ متقاربة من هذا المعنى الإمام أحمد في المسند (١/٣٣٧) وإسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية رقم ١٣٠٦ (٢/٥٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/١٨٩) والطبراني (مختصرا) في الأوسط رقم ٢١ (١/٤٢ ـ ٤٣) والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/٣٧٧ ـ ٣٧٨) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/١٢١٠ ـ ١٢١١) وابن حزم في حجة الوداع (ص٢٦٨ ـ ٢٦٩) والضياء في المختارة رقم ٣٥٧ (١٠/٣٣١) ، كما ذكره ابن عبد البر في الاستذكار (١١/١٣٢) والمؤلف في زاد المعاد (٢/٢٠٦) ونسباه لعبد الرزاق ، ولم أجده في كتبه المطبوعة : المصنف والتفسير والأمالي ، وكذلك ذكره في التمهيد (٨/٢٠٧ ـ ٢٠٨) وابن مفلح في الآداب الشرعية (٢/٧٠) . وقد حسن إسناده الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/٥٢٦) وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند رقم ٣١٢١ (٥/٤٨) ، وأحال إلى وروده في أماكن أخرى في المسند ، فلتنظر هناك .

(٣) تقدمت تراجم هؤلاء ص (١٧ ، ٢٤٠ ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٩٠) .

(٥) أخرجه الترمذي في الحج بأطول مما هنا ح٨٢٤ (٣/١٧٦ ـ ١٧٧) وإسناده صحيح =

ولما حدث حماد[1] عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ ﴾[2] قال : « وضع إصبعه على طرف خنصره فساخ الجبل »[3] ، أنكر عليه بعض

= على شرط مسلم ، وأخرج نحوه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٩٥) وعبد الرزاق الصنعاني في الأمالي (ص٩٦) ومن طريقه أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٢١) ، وقد صحح إسناده العلامة أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح٥٧٠٠ (٨/ ٦١) وكذا الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي ح٦٥٨ (١/ ٢٤٧) .

(١) في النسخ الخطية : « حميد » وكذا في بعض نسخ الأصل : الصواعق كما أفاده محققه (٣/ ١٠٦٤) تعليق (٢) ، والصواب « حماد » كما أثبت ، لكونه المروي في مصادر النص جميعها ، وإن كان حميد وهو الطويل ممن يروي عن ثابت .

وحماد المذكور هو ابن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري إمام ثقة عابد ، روى له البخاري تعليقا ومسلم والأربعة ، مات سنة (١٦٧) ، ترجمهُ ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ١٤٠ ـ ١٤٢) والمزي في تهذيب الكمال (٧/ ٢٥٣ ـ ٢٦٩) والذهبي في السير (٧/ ٤٤٤ ـ ٤٥٦) وابن حجر في التقريب (ص١١٧) .

وثابت هو ابن أسلم أبو محمد البُناني مولاهم البصري إمام ثقة عابد مات سنة بضع وعشرين ومائة ، روى له الجماعة . ترجمته في الجرح والتعديل (٢/ ٤٤٩) وتهذيب الكمال (٤/ ٣٤٢ ـ ٣٤٩) والسير (٥/ ٢٢٠ ـ ٢٢٥) وتقريب التهذيب (ص٧١) .

وأنس بن مالك تقدمت ترجمته ص (٧٩) .

(٢) سورة الأعراف آية (١٤٣) .

(٣) الحديث بدون ذكر القصة أخرجه الترمذي في التفسير ح٣٠٧٤ (٥/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦) من طريقين ، قال في الأولى : « هذا حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة » ، وقال في الثانية : « هذا حديث حسن » ، وأحمد في المسند (٣/ ٢٠٩) وابن خزيمة في التوحيد ح١٦٦ وما بعده (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣) وابن بطة في الإبانة ح٢٧٢ (تتمة الرد على الجهمية) (٣/ ٣٤١ ـ ٣٤٢) .

وأخرجه مع ذكر القصة أحمد في المسند (٣/ ١٢٥) وابن خزيمة في التوحيد ح١٦٢ وما بعده (١/ ٢٥٨ ـ ٢٦١) وابن أبي عاصم في السنة ح٤٩٠ ، ٤٩١ (١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧) =

الحاضرين[١] وقال : « تحدث بهذا ؟ » فضرب حميدا[٢] في صدره وقال : « أحدثك [عن ثابت][٣] عن أنس عن النبي ﷺ وتقول أتحدث بهذا ؟ »[٤] .

فكانت نصوص رسول الله ﷺ أجل في صدورهم وأعظم في قلوبهم من أن يعارضوها بقول أحد من الناس ، ولا يثبت قدم الإيمان[٥] إلا على ذلك .

= والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١) وابن جرير في التفسير طبعة شاكر ح١٥٠٨٨ (٩٩/١٣) وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره عند الآية المذكورة (٢/ ٢٥٤) . وقد صححه الحاكم لكونه على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، ونقل ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥) عن الخلال قوله : « هذا إسناد صحيح لا علة فيه » . وكذا صححه المؤلف في مدارج السالكين (٣/ ٩٩ ـ ١٠٠) والألباني في ظلال الجنة ٤٨٠ ، ٤٨١ (ص٢١٠ ـ ٢١١) .

وقد أغرب العلامة ابن الجوزي فحشره في موضوعاته (١/ ١٧٥ ـ ١٧٦) فتعقبه السيوطي في اللآلئ (١/ ٢٥ ـ ٢٦) بما يدفع قوله ويبطل حكمه .

(١) وهو حميد بن أبي حميد أبو عبيدة الطويل الخُزاعي البصري ، ثقة مدلس ، أخرج له الجماعة ، مات سنة (١٤٣) وقيل غير ذلك .

الجرح والتعديل (٣/ ٢١٩) وتهذيب الكمال (٧/ ٣٥٥ ـ ٣٦٥) والسير (٦/ ١٦٣ ـ ١٦٩) وتقريب التهذيب (ص١٢٠) .

(٢) في النسخ الخطية : « حميد » بالرفع ، والصواب ما أثبت : « حميدا » بالنصب لأنه هو المنكر لما سمع من ثابت فضربه ثابت في صدره كما هو صريح في كل مصادر التخريج ، وسياق ابن القيم يوهم أن حمادا هو الضارب لحميد وليس بصحيح . وسيأتي على وجه الصواب ص (١٠٣٢) .

(٣) ما بين المعقوفتين مقحم في النص فحقه الزوال ، فانظر التعليق قبله رقم (٢) ، وما سيأتي لاحقا عند المؤلف ص (١٤٢٤) .

(٤) راجع المصادر السابقة المذكورة في التخريج .

(٥) في « ت » : « ولا يثبت قدم أحد على الإيمان » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٦٥) .

[الوجه الثامن والثلاثون بيان أن المعقولات ليس لها ضابط ولا تحصر في نوع معين]

الثامن والثلاثون[1] : أن المعقولات ليس لها ضابط ولا هي محصورة في نوع معين ، فإنه ما من أمةٍ من الأمم إلا ولهم عقليات يختصمون إليها ويختصون بها ، فللفُرس عقليات ، وللهند عقليات ، وللمجوس[2] عقليات ، وللصابئة[3] عقليات ، وكل طائفة من هذه الطوائف ليسوا متفقين على العقليات ، بل بينهم فيها من الاختلاف ما هو معروف عند المعتنين به ، ونحن نعفيكم من هذه المعقولات واضطرابها ونحاكمكم إلى المعقولات التي في هذه الأمة ، فإنه ما من مدة من المدد إلا وقد ابتدعت فيها بدع يزعم أربابها أن العقل دل عليها ، ونحن نسوق لك الأمر من أوله إلى أن يصل إليك بعون الله فنقول :

[بيان بداية نشوء الفرق وظهور الطوائف]

لما أظلمت الأرض وبعد عهدها بنور الوحي فكانوا كما قال النبي ﷺ فيما يروي[4] عن ربه أنه قال : « إني خلقت عبادي حنفاء ، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم[5] عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم

---

(١) هذا الوجه هو الثامن والثمانون في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٦٧) .

(٢) تقدم التعريف بهم ص (٢٦٢) .

(٣) تقدم التعريف بهم ص (١١٤) .

(٤) في « ت » : « يرويه » .

(٥) في « ن » : « فاحتالتهم » بالحاء المهملة .

قال النووي في شرح صحيح مسلم (١٧/ ٩٧) : « هكذا هو في نسخ بلادنا « فاجتالتهم » بالجيم ، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين ، وعن رواية الحافظ أبي علي الغساني « فاختالتهم » بالخاء المعجمة ، قال : والأول أصح وأوضح أي استخفوهم فذهبوا بهم وأزالوهم عما كانوا عليه وجالوا معهم في الباطل ، كذا فسره الهروي وآخرون ، وقال شمر : اجتال الرجل الشيء ذهب به ، واجتال أموالهم ساقها وذهب بها ، قال القاضي : ومعنى « فاختالوهم » بالخاء على رواية من رواه أي يحبسونهم عن دينهم ويصدونهم عنه » .

أن يشركوا بي ما لم أنزل[١] به سلطانا ، وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب »[٢] .

فكان أهل العقول كلهم في مقته إلا بقايا متمسكين بالوحي ، فلم يستفيدوا بعقولهم حين فقدوا نور الوحي إلا عبادة الأوثان (أو الصلبان أو النيران أو الكواكب والشمس والقمر أو الحيرة والشك أو السحر أو تعطيل الصانع والكفر به)[٣] فأطلع الله شمس الرسالة في تلك الظلم[٤] سراجا منيرا ، وأنعم بها على أهل الأرض في عقولهم وقلوبهم ومعاشهم ومعادهم نعمة لا يستطيعون لها شكورا ، فأبصروا بنور الوحي ما لم يكونوا بعقولهم يبصرونه ، ورأوا في ضوء الرسالة ما لم يكونوا يرونه ، فكانوا كما قال الله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ ﴾[٥] ، وقال تعالى : ﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ

---

(١) في « د » و « ن » : « ينزل » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للرواية .

(٢) هو جزء من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه ، أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح٦٣ (٤/ ٢١٩٧) .

(٣) في « ت » : « والصلبان والنيران والكواكب .. » الخ ، أعني بإثبات حرف الواو العاطفة لا « أو » التي هي هنا للتنويع والتي تكون أيضاً بمعنى الواو كما في الحديث : « اثبت أحد فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان » ، أخرجه البخاري في فضائل الصحابة من صحيحه ، وينظر عن (أو) : رصف المباني للمالقي (ص٢١٠) وما بعدها

(٤) في « ت » : « الظلمة » .

(٥) سورة البقرة آية (٢٥٧) . وفي « ن » و « ت » تمام الآية : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ .

[٦٦ / ب] ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾[(١)] ، وقال تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾[(٢)] ، وقال : ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾[(٣)] .

فمضى الرعيل الأول في ضوء ذلك النور ، لم تطفئه عواصف الأهواء ، ولم يلتبس ظلم الآراء ، وأوصوا من بعدهم أن لا يفارقوا ذلك النور الذي اقتبسوه منهم ، فلما كان في أواخر عصرهم حدثت الشيعة والخوارج والقدرية والمرجئة[(٤)] ، فبعدوا عن النور الذي كان عليه أوائل الأمة ، ومع هذا لم يفارقوه بالكلية ، بل كانوا للنصوص معظمين وبها مستدلين ، ولها على الآراء والعقول مقدمين ، ولم يدع أحد منهم أن عنده عقليات تعارض الوحي والنصوص ، وإنما أتوا من سوء الفهم فيها ، فصاح بهم من أدركهم من الصحابة وكبار التابعين من كل قطر ورموهم بالعظائم وتبرءوا منهم وحذروا من سبيلهم أشد التحذير ، وكانوا لا يرون السلام عليهم [ولا][(٥)] مجالستهم[(٦)] .

---

(١) سورة إبراهيم آية (١) .

(٢) سورة الشورى آية (٥٢) .

(٣) سورة الأنعام آية (١٢٢) .

(٤) تقدم التعريف بهذه الفرق ص (١٥٤ ، ١٧٥ ، ٢٠٣ ، ٢٣٩) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) للوقوف على أقوال السلف رحمهم الله تعالى في ترك السلام على أهل الأهواء والبدع وترك مجالستهم والأصل في ذلك ، ينظر : الآداب الشرعية لابن مفلح (١ / ٢٥١) وما بعدها ، والأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي (ص٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧) =

فلما كثرت الجهمية في أواخر[١] عصر التابعين كانوا هم أول من عارض الوحي بالرأي ، ومع هذا فكانوا قليلين أذلاء مذمومين ، وأولهم وشيخهم الجعد بن درهم[٢] .

وإنما نفق[٣] عند الناس لأنه كان معلم مروان بن محمد[٤] وشيخه ، ولهذا كان يسمى مروان الجعدي ، وعلى رأسه سلب الله بني أمية الملك والخلافة وشتتهم في البلاد ومزقهم كل ممزق ببركة شيخ المعطلة النفاة . ولما اشتهر

= وتحفة الإخوان بما جاء في الموالاة والمعاداة والحب والبغض والهجران (ص٤١) وما بعدها ، وموقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (٢/ ٥١١ - ٥٦٣) ورسالة هجر المبتدع لبكر بن عبد الله أبو زيد .

(١) في « ت » : « في آخر » .

(٢) هو الجعد بن درهم من الموالي ، ضال مارق مبتدع ، عداده في التابعين ، كان أول من تفوه أن القرآن مخلوق وأول من نفى الصفات وعنه انتشرت مقالات الجهمية وسائر المعطلة وعنه أخذ جهم بن صفوان وبه تخرج ، عاملهما الله بعدله . هلك الجعد قتيلا بواسط يوم عيد الأضحى على يد الأمير خالد بن عبد الله القسري في قصة مذكورة مشهورة .

مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٦/ ٥٠ - ٥١) وميزان الاعتدال (١/ ٣٩٩) وتاريخ الإسلام (٧/ ٣٣٧ - ٣٣٨) والبداية والنهاية (٩/ ٣٥٠) وينظر ما سيأتي قريبا في الصفحة التالية تعليق (٢) .

(٣) أي : راج ، فالنَّفاق ضد الكساد .

(٤) هو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص أبو عبد الملك آخر خلفاء بني أمية ، كان يعرف بالحمار لصبره في الحروب وقيل غير ذلك ، وبالجعدي نسبة لمؤدبه ومعلمه الجعد بن درهم ، ولد بالجزيرة سنة (٧٢) وقتل في بوصير من أعمال مصر سنة (١٣٢) ، وبموته زالت دولة الأمويين وانقضى حكمهم .

تاريخ دمشق (٥٧/ ٣١٩ - ٣٤٧) والسير (٦/ ٧٤ - ٧٧) والنجوم الزاهرة (١/ ٣٢٢) وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص٢٤٤ - ٢٤٥) .

أمره في المسلمين طلبه خالد بن عبد الله القسري[١] وكان أميرا على العراق حتى ظفر به فخطب الناس في يوم الأضحى وكان آخر ما قال في خطبته : « أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم ، فإني مضح بالجعد بن درهم ، فإنه زعم أن الله لم يكلم موسى تكليما ، ولم يتخذ إبراهيم خليلا ، تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا » . ثم نزل فذبحه في أصل المنبر وكان ضحيته[٢] ،

---

(١) هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد أبو الهيثم ويقال أبو القاسم البجلي القسري الدمشقي ، ولي إمارة مكة للوليد بن عبد الملك ولأخيه سليمان ، وبعدهما ولي إمارة العراقين (الكوفة والبصرة) لهشام بن عبد الملك إلى أن عزله عنها سنة (١٢٠) ، قتل سنة (١٢٦) بأمر الوليد بن يزيد . روى له البخاري في خلق أفعال العباد وله حديث واحد عند أبي داود وآخر عند أحمد .

الجرح والتعديل (٣/ ٣٤٠) وتهذيب الكمال (٨/ ١٠٧ ـ ١١٨) والسير (٥/ ٤٢٥ ـ ٤٣٢) وتقريب التهذيب (ص١٢٩) .

(٢) قصة قتل الجعد على يد خالد القسري مشهورة عند أهل العلم ، مبثوثة في كتبهم مذكورة في مصنفاتهم ، فانظر من ذلك : خلق أفعال العباد رقم ٣ (ص٨) والتاريخ الكبير (١/ ٦٤) كلاهما للإمام البخاري ، ونقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٣٠ ، ٥٨١) والرد على الجهمية للدارمي رقم ١٣ ، ٣٨٨ (ص١٧ ، ١٨٢) والسنة للخلال رقم ١٦٩٠ (٥/ ٨٧ ـ ٨٨) والسنة لابن أبي حاتم كما في البداية والنهاية (١٠/ ٢١) والرد على من يقول القرآن مخلوق للنجاد رقم ٧٢ (ص٥٤) والشريعة للآجري (٣/ ١١٢٢) والإبانة لابن بطة رقم ٣٨٦ (٢/ ١٢٠) (في الرد على الجهمية) ، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي رقم ٥١٢ (٢/ ٣٥٢) والسنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦) وكذا كتابه الأسماء والصفات رقم ٥٦٣ (١/ ٦١٧ ـ ٦١٨) وتاريخ بغداد للخطيب (١٢/ ٤٢٥) وذم الكلام للهروي (ص٣٠٥) وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٦/ ١٣٧) والمنتظم لابن الجوزي (٧/ ٢٦٠) واللباب لابن الأثير (١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣) والاستقامة لابن تيمية (٢/ ١٠١ ـ ١٠٢) ومنهاج السنة (٣/ ١٦٥ ـ ١٦٦) ومجموع الفتاوى (٨/ ٣٥٧) و (١٠/ ٦٩٧) و (١٢/ ٥٠٣) و (٢٠/ ٣٠٢) والصفدية (٢/ ١٦٦) =

ثم طفئت تلك البدعة والناس إذ ذاك عُنُقٌ واحد[١] أن الله فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه ، موصوف بصفات الكمال ونعوت الجلال ، وأنه كلم عبده ورسوله موسى تكليما ، وتجلى للجبل فجعله دكا هشيما .

إلى أن جاء أول المائة الثالثة وولي على الناس عبد الله المأمون[٢] ، وكان يحب أنواع العلوم ، وكان مجلسه عامرا بأنواع المتكلمين في العلوم ، فغلب عليه حب المعقولات فأمر بتعريب كتب يونان وأقدم لها المترجمين من البلاد ،

= وشرح الأصبهانية (ص١٦ ، ٤١٩) وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٧٧) والحسنة والسيئة (ص٨٨) ودرء التعارض (٥/ ٢٤٤ ، ٣٠٣ ـ ٣٠٤) وفي مواضع أخرى كثيرة من كتب الشيخ ، وتهذيب الكمال للمزي (٨/ ١١٨) وميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٣٩٩) والسير (٥/ ٤٢٦) وتاريخ الإسلام (٧/ ٣٣٨) والعلو (ص١٠٠) وفي مختصره للألباني (ص١٣٤) والنونية لابن القيم مع شرحها للهراس (١/ ٢٩) وسرح العيون لابن نباتة (ص٢٩٣ ، ٣٩٤) وشذرات الذهب لابن العماد (١/ ١٦٩ ـ ١٧٠) ومعارج القبول (١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١) .

(١) أي جماعة واحدة لا اختلاف بينها .
انظر : غراس الأساس وتاج العروس مادة (عنق) .

(٢) هو عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور أبو العباس ، سابع الخلفاء العباسيين ، قال فيه الذهبي : « قرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل ، وأمر بتعريب كتبهم وبالغ ، وعمل الرَّصَد ـ اسم لموضع تعين فيه حركات الكواكب ـ فوق جبل دمشق ، ودعا إلى القول بخلق القرآن وبالغ ، نسأل الله السلامة » .
وقال شيخ الإسلام كما في الغيث المسجم (١/ ٧٩) : « ما أظن أن الله يغفل عن المأمون ولا بد أن يقابله على ما اعتمده مع هذه الأمة من إدخال هذه العلوم الفلسفية بين أهلها »
ولد المأمون سنة (١٧٠) ومات بالبَذَندون من أقصى الروم سنة (٢١٨) .
تاريخ بغداد (١٠/ ١٨٣ ـ ١٩٢) وتاريخ ابن عساكر (٣٣/ ٢٧٥ ـ ٣٤١) والسير (١٠/ ٢٧٢ ـ ٢٩٠) وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص٢٨٧ ـ ٣٠٩) .

فترجمت له وعربت ، واشتغل[(١)] بها الناس ، والملك سوق ما نفق فيه جلب إليه ، فغلب على مجلسه جماعة من الجهمية (ممن كان أخوه الأمين)[(٢)] [٦٧/ أ] قد أقصاهم وتتبعهم بالحبس والقتل[(٣)] ، فحشوا بدعة التجهم في أذنه وقلبه فقبلها واستحسنها ودعا الناس إليها وعاقبهم عليها ، فلم تطل مدته[(٤)] فصار الأمر بعده إلى المعتصم[(٥)] وهو الذي ضرب أحمد بن حنبل[(٦)] ،

(١) في « ت » : « فاشتغل » .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٧٢) : « ممن كان أبوه الرشيد » .

(٣) قال الإمام أحمد : « إني لأرجو أن يرحم الله الأمين بإنكاره على ابن عُلية ، فإنه أُدخل عليه فقال له : يا ابن الفاعلة أنت الذي تقول : كلام الله مخلوق ؟ » .
السير (٩/ ٣٣٩) وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص٢٨٤) .
وقال الذهبي في السير (١١/ ٢٣٦) : « . . ولم تكن الجهمية يظهرون في دولة المهدي والرشيد والأمين ، فلما ولي المأمون كان منهم وأظهر المقالة » .

(٤) أي بعد إظهار هذه المقالة السيئة الخبيثة ، وحمل الناس عليها وامتحان أهل العلم والفضل بها ، إذ كانت بدايتها عام (٢١٨) وهي السنة التي مات فيها .
وانظر السير (١١/ ٢٣٦) .

(٥) هو محمد بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن منصور العباسي أبو إسحاق ، ثامن خلفاء بني العباس ، ولد سنة (١٨٠) وقيل (١٧٨) ، قال السيوطي : « وكان ذا شجاعة وقوة وهمة وكان عريا من العلم » . مات سنة (٢٢٧) .
تاريخ بغداد (٣/ ٣٤٢ ـ ٣٤٧) ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٢٣/ ٣١٣ ـ ٣٢٠) والسير (١٠/ ٢٩٠ ـ ٣٠٦) وتاريخ الخلفاء (ص٣٠٩ ـ ٣١٤) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٢١) .
وللوقوف على تفاصيل محنة هذا الإمام العظيم وثباته فيها وصبره وتحمله . . ينظر : كتاب سيرة الإمام أحمد بن حنبل لابنه أبي الفضل صالح (ص٤٨) وما بعدها ، وذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله حنبل بن إسحاق بن حنبل ، ومحنة الإمام أحمد بن حنبل لعبد الغني المقدسي ، ومناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي (ص٤١٦) =

فقام بالدعوة بعده ، والجهمية تصوب فعله وتدعوا إليه ، وتخبره أن ذلك هو تنزيه الرب عن التشبيه والتجسيم ، وهم الذين غلبوا على مجلسه وقربه ، والقضاة والولاة منهم ، فإنهم تبع لملوكهم[1] ومع هذا فلم يكونوا يتجاسرون على إلغاء النصوص وتقديم العقول والآراء عليها ، فإن الإسلام كان في ظهور وقوة ، وسوق الحديث نافقة[2] وأعلام السنة على ظهر الأرض ، ولكن كانوا على ذلك يحومون وحوله يدندنون ، وأخذوا الناس بالرغبة والرهبة ، فمن بين أعمى مستجيب ، ومن بين مكره مفتد نفسه[3] منهم بإعطاء ما سألوه وقلبه مطمئن بالإيمان ، وثبّت الله أقواما جعل قلوبهم في نصر دينه أقوى من الصخر وأشد من الحديد ، وأقامهم لنصر دينه وجعلهم أئمة يقتدي بهم المؤمنون لما صبروا وكانوا بآياته يوقنون ، فإنه بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين ، قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا[4] مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾[5] ، فصبروا من الجهمية على الأذى الشديد ، ولم يتركوا سنة رسول الله ﷺ لما رغبوهم به

= وما بعدها ، والسير للذهبي (١١/٢٣٨) وما بعدها ، والجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل للسعدي (ص٦٢) وما بعدها .

(١) كما قيل : « الناس على دين ملوكهم ، أو دين مليكهم » ولهذا القول ما يشهد له ويعضده من كلام السلف رحمهم الله تعالى ، فانظر البداية والنهاية (٩/ ١٦٥) في ترجمة الوليد بن عبد الملك ، والمقاصد الحسنة للسخاوي رقم ١٢٣٦ (ص٤٤١) وكشف الخفاء للعجلوني رقم ٢٧٩٠ (٢/ ٤١٣) .

(٢) أي : رائجة بإقبال الناس واهتمامهم .

(٣) في « ت » : « بنفسه » .

(٤) في النسخ الخطية : « وجعلناهم » وهو خطأ .

(٥) سورة السجدة آية (٢٤) .

من الوعد ، ولا لما رعبوهم به من الوعيد ، ثم أطفأ الله برحمته تلك الفتنة ، وأخمد تلك الكلمة[١] ونصر السنة نصرا عزيزا ، وفتح لأهلها فتحا مبينا ، حتى صرح بها على رؤوس المنابر ، ودعي إليها في كل باد وحاضر ، وصنف في ذلك الزمان في السنة ما لا يحصيه إلا الله تعالى .

ثم انقرض ذلك العصر وأهله ، وقام بعدهم ذريتهم يدعون إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على بصيرة ، إلى أن جاء ما لا قبل لأحد به ، وهم جنود إبليس حقا ، المعارضون لما جاءت به الرسل بعقولهم وآرائهم من[٢] القرامطة والباطنية والملاحدة[٣] ، ودعوهم إلى العقل المجرد وأن أمور الرسل تعارض المعقول ، فهم القائمون بهذه الطريقة حق القيام بالقول والفعل ، فجرى على الإسلام وأهله منهم ما جرى ، وكسروا عسكر الخليفة مرارا عديدة ، وقتلوا الحاج قتلا ذريعا ، وانتهوا إلى مكة فقتلوا بها من وصل من الحاج إليها ، وقلعوا الحجر الأسود من مكانه ، وقويت شوكتهم واستفحل أمرهم ، وعظمت بهم الرزية واشتدت بهم البلية[٤] .

وأصل طريقهم أن الذي أخبرت به الرسل قد عارضه العقل ، وإذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل ، وفي زمانهم استولى الكفار على كثير من بلاد الإسلام (في الشرق والغرب)[٥] ، وكاد الإسلام [٦٧/ ب] أن ينهد

---

(١) وهي القول بخلق القرآن .

(٢) في « ت » : « وهم » .

(٣) تقدم التعريف بهذه النحل ص (١٢١ ، ١٢٤) .

(٤) يقصد القرامطة الباطنية .

انظر ما سبق عنهم ص (١٢٤) تعليق (١) .

(٥) في « ت » : « في المشرق والمغرب » .

ركنه لولا دفاع الذي ضمن حفظه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، ثم خمدت دعوة هؤلاء في المشرق وظهرت من المغرب قليلا[1] حتى استفحلت وتمكنت واستولى أهلها على كثير من بلاد المغرب ، ثم أخذوا يطؤون[2] البلاد حتى وصلوا إلى بلاد مصر فملكوها وبنوا بها القاهرة[3] ، وأقاموا على هذه الدعوة مصرحين بها هم وولاتهم وقضاتهم .

وفي زمانهم صُنِّفَتْ « رسائل إخوان الصفا »[4] ،

(١) يقصد المؤلف دعوة العبيديين الذين سموا أنفسهم بالفاطميين ، وقد كانت بداية دعوتهم في بلاد المغرب عام (٢٨٠) على يد الحسن بن أحمد بن محمد بن زكريا اليمني الداعي الشيعي .

ينظر : رسالة افتتاح الدعوة للقاضي النعمان (ص٧١) وما بعدها والكامل في التاريخ (٨/ ٣١) وما بعدها ، والعبر (تاريخ ابن خلدون) (٣/ ٤٤٩) وما بعدها ، والخطط للمقريزي (١/ ٣٤٩) و(٢/ ١٠) وما بعدهما .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٧٤) : « يطوون » .

(٣) كان إنشاء مدينة القاهرة وبناؤها سنة (٣٥٨) ، وقد اختطها أبو الحسن جوهر بن عبد الله الرومي الصقلي قائد ومولى الخليفة الفاطمي الملقب بالمعز لدين الله ، ولهذا تسمى أيضاً المعزية .

ينظر : البداية والنهاية حوادث سنة ٣٥٨ (١١/ ٢٦٦) وخطط المقريزي (١/ ٣٦١) واتعاظ الحنفا (١/ ١٠٢) والنجوم الزاهرة (٤/ ٣٤) .

(٤) واسمها الكامل : « رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا » وعددها إحدى وخمسون مقالة ، خمسون منها تناولت خمسين نوعا من الطبيعيات والرياضيات والإلهيات والأخلاق والفلسفة ، والمقالة الحادية والخمسون جامعة لتلك الأنواع على وجه الإيجاز وطريق الاختصار ، وقد كتم واضعوها أسماءهم وستروا شخصياتهم ، وما يُذكر من تعيينهم هو من قبيل الظن والتخمين ، وهي مطبوعة منتشرة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « .. ومثل كتاب « رسائل إخوان الصفا » الذي صنفه جماعة في دولة بني بويه ببغداد ، وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة ، =

و « الإشارات »[1] و « الشفا »[2] وكتب ابن

= جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدلين وبين الحنيفية ، وأتوا بكلام المتفلسفة وبأشياء من الشريعة ، وفيه من الكفر والجهل شيء كثير ومع هذا فإن طائفة من الناس من بعض أكابر قضاة النواحي يزعم أنه من كلام جعفر الصادق ، وهذا قول زنديق وتشنيع جاهل » مجموع الفتاوى (٤/ ٧٩) وللمزيد من معرفة ما احتوت عليه هذه الرسائل وموقف أهل العلم منها ينظر : مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٠) (١١/ ٥٨١) (١٢/ ٢٣) (١٣/ ٢٤٩) (٣٥/ ١٣٤) وبغية المرتاد (ص١٨٠ ، ٣٢٩) والسير للذهبي (١٩/ ٣٢٨) والإمتاع والمؤانسة (٢/ ٥) وما بعدها .

(١) واسمه الكامل : « الإشارات والتنبيهات » وهو مطبوع متداول مع شرحه للطوسي ، قال مؤلفه في مقدمته : « أيها الحريص على تحقق الحق إني مهدت إليك في هذه الإشارات والتنبيهات أصولا وجملا من الحكمة ، إن أخذت الفطانة بيدك سهل عليك تفريعها وتفصيلها ، ومبتدئ من علم المنطق ومنتقل عنه إلى علم الطبيعة وما قبله » . فأبان عما حشاه به من المنطق والطبيعة وغيرهما مما لا فائدة فيه ولا نفع يرجى منه ، بل فيه أمور مخالفة منكرة . قال المؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى في مصنفه شفاء العليل (ص٢٩) : « . . ولهذا قال شيخ الملحدين ابن سينا في إشاراته : العارف لا ينكر منكرا لاستبصاره بسر الله تعالى في القدر ، وهذا كلام منسلخ من الملل ومتابعة الرسل ، وأعرف خلق الله به رسله وأنبياؤه ، وهم أعظم الناس إنكارا للمنكر ، وإنما أرسلوا لإنكار المنكر ، فالعارف أعظم الناس إنكارا للمنكر لبصرته بالأمر والقدر ، فإن الأمر يوجب عليه الإنكار ، والقدر يعينه عليه وينفذه له . . » .

(٢) وهو من الكتب المبسوطة في المنطق مع ما أورد فيه من الطبيعيات والإلهيات ، وقد اختصره في كتاب النجاة ، وكلاهما مطبوع ، ومما أُنشد في ذم هذا الكتاب وهو لأبي نصر القشيري ت (٥١٤) وقيل لغيره :

برئنا إلى الله من معشر بهم مرضٌ من كتاب الشِّفا
وكم قلت يا قوم أنتم على شفا حفرة ما لها من شَفا
فلما استهانوا بتعريفنا رجعنا إلى الله حتى كفى
فماتوا على دين رسطالس وعشنا على سنة المصطفى =

سينا[١] ، فإنه قال : « كان أبي من أهل الدعوة الحاكمية »[٢] ، وعطلت في زمانهم السنة وكتبها والآثار جملة إلا في الخفية ، وشعار هذه الدعوة تقديم العقل على النقل ، واستولوا على بلاد المغرب ومصر والشام والحجاز ، واستولوا على العراق سنة[٣] ، وأهل السنة فيهم كأهل الذمة بين المسلمين ، بل كان لأهل الذمة من الأمان والجاه والعز عندهم ما ليس لأهل السنة ، فكم أُغمد من سيوفهم في أعناق العلماء ، وكم مات في سجونهم من ورثة الأنبياء ، حتى استنقذ الله الإسلام والمسلمين من أيديهم في أيام نور الدين[٤]

= النبوات لابن تيمية (ص١٤٢ ـ ١٤٣) ومجموع الفتاوى (٩/ ٢٥٣) والرد على المنطقيين (ص٥١٠ ـ ٥١١) باختلاف يسير في بعض الألفاظ .
وينظر بعض ما قيل في هذا الكتاب في مجموع الفتاوى (٦/ ٥٤) و (١٠/ ٥٥٢) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٤١) .

(٢) يعني الإسماعيلية ، فقد قال ابن سينا : « إن أبي كان رجلا من أهل بلخ وانتقل منها إلى بخارى في أيام نوح بن منصور . . وكان أبي ممن أجاب داعي المصريين ويُعد من الإسماعيلية ، وقد سمع منهم ذكر النفس والعقل على الوجه الذي يقولونه ويعرفونه هم ، وكذلك أخي . . » الخ .
عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (٣/ ٣) .
وانظر : مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٤٩) (٣٥/ ١٣٥) وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٩/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) والوافي بالوفيات (١٢/ ٣٩١) .

(٣) يراجع : الخطط للمقريزي (١/ ٣٤٩) .

(٤) هو محمود بن الأتابك زنكي بن الأمير آقسنقر أبو القاسم ، السلطان الملقب بالملك العادل صاحب الشام والجزيرة ومصر ، كان يعرف بنور الدين الشهيد ، مولده في حلب سنة (٥١١) ، وفتح في أيام سلطنته نيفا وخمسين حصنا ، وقد أظهر السنة وقمع الرافضة وهزم الصليبيين . مات بقلعة دمشق سنة (٥٦٩) .
تاريخ ابن عساكر (٥٧/ ١١٨ ـ ١٢٤) وكتاب الروضتين في أخبار الدولتين (٢/ ٣٠٥) وما بعدها ، والسير (٢٠/ ٥٣١ ـ ٥٣٩) والبداية والنهاية (١٢/ ٢٧٧ ـ ٢٨٧) .

وابن أخيه[١] صلاح الدين[٢] ، فأبل[٣] من علته[٤] (بعدما وطن نفسه)[٥] على العزاء ، وانتعش بعد طول الخمول حتى استبشر أهل الأرض والسماء ، وأبدر هلاله بعد أن دخل في المحاق[٦] ، وثابت إليه روحه

---

(١) الظاهر أنه يقصد به ابن أخيه في الإسلام ، وإلا فهو ابن أخٍ لأحد قواده الكبار وأمرائه العظام وهو أسد الدين شيركوه الذي حكم مصر ومات بها سنة (٥٦٤) فخلفه ابن أخيه صلاح الدين الأيوبي المذكور .

(٢) هو يوسف بن الأمير نجم الدين أيوب بن شاذي بن مروان أبو المظفر صلاح الدين الأيوبي ، الملقب بالملك الناصر ، من مشاهير ملوك الإسلام وقاداتهم وعلمائهم ، مولده بتكريت من أرض العراق سنة (٥٣٢) كان ذا شجاعة وهيبة وحزم ، مجاهدا مظفرا ، وعلى يديه زالت دولة العبيديين ومحيت خلافتهم ، أخرج الصليبيين من بلاد المسلمين بعد أن قهرهم وهدم حصونهم وقلاعهم ، ثم كانت وقعة حِطين الشهيرة سنة (٥٨٣) حيث أُسرت ملوكهم وسلموا أنفسهم ، واسترد القدس إلى المسلمين مع بلاد أخرى من أرض الشام . توفي صلاح الدين بقلعة دمشق سنة (٥٨٩) .

انظر : النوادر السلطانية لابن شداد والتكملة لوفيات النقلة (١/٣٣٧ ـ ٣٣٩) والسير (٢١/٢٧٨ ـ ٢٩١) والبداية والنهاية حوادث سنة (٥٨٩) (١٣/٢ ـ ٦) .

(٣) في « ت » : « قابل » .

ومعنى : « أبل » : بَرأ من المرض وشُفي وحسنت حاله ، قال الشاعر :

إذا بلَّ من داءٍ به ظنَّ أنه نجا وبه الداءُ الذي هو قاتله

معجم مقاييس اللغة والمشوف المعلم وتاج العروس جميعهم في مادة (بلل) .

وقد ورد هذا البيت في مصادر عدة معتمدة أغفلت ذكرها خشية الإطالة .

(٤) في « د » و « ت » : « غلته » ، وفي « ن » : « غلبته » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/١٠٧٦) وهو الصواب ، فتأمل .

(٥) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٧٦) : « بعد ما وطن المسلمون أنفسهم » .

(٦) المحاق : مثلث الميم ، قال الأصمعي : « المحاق أن يطلع القمر قبيل الشمس في ضوئها فلا يزال ينمحق حتى يذهب » وقيل : « هو آخر الشهر عندما يمحق الهلال ، أو أن يستتر بليلتين فلا يرى غدوة ولا عشية » . =

(بعدما)[١] بلغت التراقي وقيل من راق ، واستنقذ الله بعبده[٢] وجنوده بيت المقدس من أيدي عبدة الصليب ، وأخذ كل من أنصار الله تعالى ورسوله ﷺ من نصرة دينه بنصيب ، وعلت (كلمة الإسلام والسنة)[٣] ، وأذن بها على رؤوس الأشهاد ، ونادى المنادي يا أنصار الله لا تنكلوا عن الجهاد ، فإنه أبلغ الزاد يوم المعاد .

فعاش الناس في ذلك النور مدة حتى استولت الظلمة على بلاد الشرق ، فقدموا الآراء والعقول والسياسة والأذواق على الوحي ، وظهرت فيهم الفلسفة[٤] والمنطق[٥] وتوابعها ، فبعث الله عليهم عبادا أولي بأسٍ شديد فجاسوا خلال الديار ، وعاثوا في القرى والأمصار ، وكاد الإسلام أن يذهب اسمه وينمحي رسمه ، وكان مشار[٦] هذه الفئة وعالمها الذي يرجع

= كتاب الأزمنة والأمكنة (ص٢٩٦) والغرر المثلثة (ص٣٢٣) وصبح الأعشى (٣٩٦/٢) والتاج مادة (محق) .

(١) في « ت » : « بعد أن » .

(٢) يقصد السلطان صلاح الدين الأيوبي رحمه الله تعالى وقد تقدمت ترجمته قريبا .

(٣) في « ت » : « كلمة السنة » .

(٤) تقدم تعريف الفلسفة ص (٣١) ، ت (١) .

(٥) المنطق : هو « علم يُتعلم فيه ضروب الانتقالات من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور مستحصلة فيه ، وأحوال تلك الأمور وأصناف ما ترتيب الانتقال فيه وهيئته جاريان على الاستقامة وأصناف ما ليس كذلك » .

إرشاد القاصد (ص٦٥) .

وينظر : مفاتيح العلوم (ص١٧١) وكشاف اصطلاحات الفنون (المقدمة) (ص٤٤) والمنطق التوجيهي (ص٤) .

(٦) أي من يستشار ويؤخذ بقوله وإشارته .

إليه ، وزعيمها المعول فيها عليه ، شيخ شيوخ المعارضين بين الوحي والعقل ، وإمامهم في وقته ، نصير الشرك والكفر : الطوسي[1] ، فلم يُعلم في عصره أحد عارض بين العقل والنقل معارضة رام بها إبطال النقل بالكلية مثله ، فإنه أقام الدعوة الفلسفية ، واتخذ الإشارات[2] عوضا عن السور والآيات ، وقال : هذه عقليات قطعية برهانية ، قد قابلت تلك النقليات الخطابية ، واستعرض أهلَ الإسلام وعلماء [٦٨/أ] أهل الإيمان والقرآن والسنة على السيف ، فلم يبق منهم إلا من قد أعجزه ، قصدا لإبطال الدعوة الإسلامية[3] ، وجعل مدارس المسلمين وأوقافهم (للنجسة السحرة)[4] والمنجمين والفلاسفة والملاحدة والمنطقيين[5] ، ورام إبطال الأذان وتحويل الصلاة إلى القطب الشمالي[6] فحال بينه وبين ذلك من تكفل بحفظ الإسلام ونصره[7] ، وهذا كله من ثمرة المعارضين بين الوحي والعقل .

---

(١) قد تقدمت ترجمته ص (٢٨٨) .

(٢) لعله يقصد كتاب الإشارات والتنبيهات لابن سينا ، وخاصة أن الطوسي تولى تفسيره وشرحه .

(٣) انظر ما ذكر في ترجمته سابقا ص (٢٨٨) .

(٤) في « ت » : « المحبسة للسحرة » ، والجملة ليست واضحة في « د » و « ن » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (١٠٧٧/٣) .

(٥) سبق تعريف هذه الطوائف ص (٣١ ، ١٢١) .

(٦) كما كان عليه الصابئة وغيرهم من المشركين عباد الكواكب والنجوم . انظر : مجموع الفتاوى (٥٤٩/٥) .

(٧) وهو المولى تبارك وتعالى .

ولتكن قصة شيخ هؤلاء القديم(١) منك على ذكر كل وقت ، فإنه أول من عارض بين العقل والنقل وقدم العقل ، فكان من أمره ما قص الله ، وورث الشيخ تلامذته هذه المعارضة ، فلم يزل يجري على الأنبياء وأتباعهم منها كل محنة وبلية ، وأصل كل بلية في العالم كما قال محمد الشهرستاني(٢) من معارضة النص بالرأي وتقديم الهوى على الشرع(٣) ، والناس إلى اليوم في شرور هذه المعارضة .

ثم ظهر مع هذا الشيخ المتأخر المعارض(٤) أشياء لم تكن تُعرف قبله : جست العَميدي(٥) ، وحقائق ابن

(١) وهو عدو الله إبليس .

(٢) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح تاج الدين الشافعي الأشعري ، برع في الفقه والأصول ، كما كان عارفا بالأديان والمذاهب ، مولده بشهرستان من إقليم خراسان سنة (٤٦٧) على قول ، وبها وفاته سنة (٥٤٨) على الراجح .

التحبير في المعجم الكبير (٢/ ١٦٠ ـ ١٦٢) والسير (٢٠/ ٢٨٦ ـ ٢٨٨) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٦/ ١٢٨ ـ ١٣٠) ولابن قاضي شهبة (١/ ٣٦٦ ـ ٣٦٨) .

(٣) انظر : الملل والنحل (١/ ٢٣) .

(٤) الظاهر أنه يقصد الطوسي .

(٥) جُست : « كلمة فارسية معناها بحث وفحص وهي أيضاً اسم عِلمٍ من العلوم هو فرع من فن الخلاف » .

تكملة المعاجم العربية ، مادة (جست) .

والعميدي هو محمد وقيل أحمد بن محمد بن محمد أبو حامد ركن الدين السمرقندي الحنفي ، عني بالخلاف حتى برع فيه ، قال الذهبي : « وليس علمه من زاد المعاد » . مات ببخارى سنة (٦١٥) .

وفيات الأعيان (٤/ ٢٥٧ ـ ٢٥٩) والسير (٢٢/ ٧٦ ـ ٧٧) والجواهر المضية (٣/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦) وتاج التراجم (ص٢٤٨) .

عربي[١] ، وتشكيكات الرازي[٢] . وقام سوق الفلسفة والمنطق وعلوم أعداء الرسل ، ثم نظر الله إلى عباده وانتصر لكتابه ودينه ، وأقام جندا تغزوا[٣] ملوك هؤلاء بالسيف والسنان ، وجنودا تغزوا[٤] علماءهم بالحجة والبرهان .

[قيام شيخ الإسلام ابن تيمية بالدفاع عن دين الله تعالى في وجه الضلال والنفاة بالسنان واللسان]

ثم نبغت نابغة منهم في رأس القرن السابع[٥] ، فأقام الله لدينه شيخ الإسلام [أبا العباس][٦] ابن تيمية[٧] قدس الله روحه ، فأقام على غزوهم مدة حياته باليد والقلب واللسان ، وكشف للناس باطلهم وبيَّن تلبيسهم وتدليسهم ، وقابلهم بصريح المعقول وصحيح المنقول ، وشفى واشتفى ، وبَيَّن تناقضهم ومفارقتهم لحكم العقل الذي به يدلون وإليه يدعون ، وأنهم أترك الناس لأحكامه وقضاياه ، فلا وحي ولا عقل ، فأرداهم في

---

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد أبو بكر الطائي الحاتمي الأندلسي ، المنعوت عند الصوفية بمحيي الدين والشيخ الأكبر والكبريت الأحمر ، وهو ممن يقول بوحدة الوجود وغيرها من الطامات المهلكات ، ومما قاله فيه الذهبي : « ومن أردإ تواليفه كتاب الفصوص فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر نسأل الله العفو والنجاة فواغوثاه بالله » كان مولده بمرسية إحدى مدن الأندلس سنة (٥٦٠) ووفاته بدمشق سنة (٦٣٨) .
ميزان الاعتدال (٣/ ٦٥٩ - ٦٦٠) والسير (٢٣/ ٤٨ - ٤٩) والعقد الثمين (٢/ ١٦٠ - ١٩٩) ولسان الميزان (٥/ ٣١١ - ٣١٥) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٤) .

(٣) في النسخ الخطية : « يغزو » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٧٩) .

(٤) في « ن » و « ت » : « يغزو » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٧٩) .

(٥) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٧٩) : « الثامن » ولعل ما في المختصر هو الصواب .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) تقدمت ترجمته رحمه الله تعالى ص (١١) .

حفرهم ، ورشقهم بسهامهم ، وبين أن صحيح معقولاتهم خدم لنصوص الأنبياء ، [فجزاه الله عن الإسلام وأهله خيرا][١] .

[الوجه التاسع والثلاثون اتفاق العقل والنقل على إثبات صفات الكمال لله تعالى]

الوجه التاسع والثلاثون[٢] : أنه قد ثبت بالعقل الصريح والنقل الصحيح ثبوت صفات الكمال للرب سبحانه ، وأنه أحق بالكمال من كل ما سواه ، وأنه يجب أن تكون القوة كلها لله ، وكذا العزة والعلم والقدرة والجمال[٣] وسائر صفات الكمال ، وقام البرهان السمعي والعقلي على أنه يمتنع أن يشترك في الكمال التام اثنان ، وأن الكمال التام لا يكون إلا لواحد ، وهاتان مقدمتان يقينيتان معلومتان بصريح العقل ، وجاءت نصوص الأنبياء مفصلة لما في صريح العقل إدراكه قطعا ، فاتفق على ذلك العقل والنقل ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[٤] ، وقد اختلف في تعلق قوله : ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ بماذا ؟

فقالت طائفة : هو مفعول [٦٨/ب] يرى ، أي : ولو[٥] يرون أن القوة لله جميعا لما عصوه ولما كذَّبوا رسله وقدَّموا عقولهم على وحيه .

وقالت طائفة : بل المعنى لأن القوة لله جميعا ، وجواب لو محذوف على التقديرين ، أي ولو يرى هؤلاء حالهم وما أعد الله لهم إذ يرون العذاب لرأوا أمرا عظيما[٦] ثم قال : ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ .

---

(١) ما بين المعقوفتين لا يوجد في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٨٠) .

(٢) هذا الوجه هو التاسع والثمانون في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٨٠) .

(٣) في « ت » : « والكلام » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ١٠٨٠) .

(٤) سورة البقرة آية (١٦٥) .

(٥) في « ت » : « فلو » .

(٦) وهذا ما رجحه المؤلف رحمه الله تعالى في مصنفه التبيان في أقسام القرآن (ص٢٤) . =

وقال : ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾[(١)] ، وقال النبي ﷺ في دعاء الاستفتاح : « لبيك وسعديك والخير كله في يديك »[(٢)] وفي الأثر الآخر : « اللهم لك الحمد كله ولك الملك كله وبيدك الخير كله ، وإليك يرجع الأمر كله »[(٣)] .

فلله سبحانه كل صفة كمال ، وهو موصوف بتلك الصفات[(٤)] كلها ، ونذكر من ذلك صفة واحدة يعتبر بها سائر الصفات ، وهو أنك لو فرضت جمال الخلق كلهم من أولهم إلى آخرهم اجتمع لشخص واحد [منهم][(٥)] ثم كان الخلق كلهم على جمال ذلك الشخص لكان نسبته إلى جمال الرب تبارك وتعالى دون نسبة سراج ضعيف إلى جرم الشمس ، وكذلك قوته سبحانه وعلمه وسمعه وبصره وكلامه وقدرته ورحمته وحكمته وجوده

= وراجع لهذه المسألة الحجة للفارسي (٢/ ٢٥٨ ـ ٢٦٣) والتبيان للعكبري (١/ ١٣٥) وتفسير البحر المحيط (١/ ٤٧١ ـ ٤٧٢) والدر المصون (٢/ ٢١٢ ـ ٢١٤) .

(١) سورة آل عمران آية (١٥٤) .

(٢) هو جزء من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعا ، أخرجه مسلم وقد تقدم ص (٨١) .

(٣) هو جزء من أثر عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه وفي آخره من قوله عليه الصلاة والسلام « . . ذاك ملك أتاك يعلمك تحميد ربك » .

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦) . وانظر : الجامع لشعب الإيمان للبيهقي رقم ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٨ (٨/ ٣٥٠ ـ ٣٥١) .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١١٦) : « رواه أحمد وفيه راو لم يسم وبقية رجاله ثقات » .

(٤) في « د » و « ن » : « الصفة » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ١٠٨٢) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

وسائر صفاته ، وهذا مما دلت عليه آياته الكونية والسمعية ، وأخبرت به رسله عنه كما في الصحيح عنه ﷺ : « إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل ، حجابه النور لو كشفه لأحرقت سُبحات[١] وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه »[٢] . فإذا كانت سُبحات وجهه الأعلى لا يقوم لها شيء من خلقه ، ولو كشف حجاب النور عن تلك السبحات لأحرق العالم العُلوي والسفلي ، فما الظن بجلال ذلك الوجه الكريم وعظمته وكبريائه وكماله وجلاله وجماله ؟

وإذا كانت السموات مع سعتها وعظمها[٣] يجعلها على إصبع من أصابعه والأرض على إصبع ، والجبال على إصبع ، والبحار على إصبع[٤] ، فما الظن باليد الكريمة التي هي صفة من صفات ذاته ؟ وإذا كان يسمع ضجيج الأصوات باختلاف اللغات ، على تفنن[٥] الحاجات في أقطار الأرض

(١) سُبحات وجهه عزّ وجلّ : جلاله وعظمته ونوره ، جمع سُبحة ، والمعنى كما قال ابن الأثير : « لو انكشف من أنوار الله التي تحجب العباد عنه شيء لأهلك كل من وقع عليه ذلك النور ، كما خر موسى عليه السلام صعقا وتقطّعَ الجبل دكا لما تجلى الله سبحانه وتعالى » .
قاله ابن الأثير في النهاية (٢/ ٣٣٢) .
وينظر : غريب الحديث للخطابي (١/ ٦٨٥) والمجموع المغيث (٢/ ٤٩) ومجمع بحار الأنوار (٣/ ١٧) .

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ح٢٩٣ (١/ ١٦١ - ١٦٢) .

(٣) في « ت » : « وعظمتها » .

(٤) كما هو في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه المتفق عليه وقد تقدم ص (١٦٦) .

(٥) أي : تنوع ، يقال : رعينا فنون النبات وأصبنا فنون الأموال . =

والسموات[١] ، (فلا يشتبه عليه ولا يختلط)[٢] ، ولا يغلطه سمع عن سمع ، ويرى دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء تحت أطباق الأرض في الليلة الظلماء ، ويعلم ما تسره القلوب وأخفى منه ، وهو ما لم يخطر لها أنه سيخطر لها[٣] ، ولو كان البحر المحيط بالعالم مدادا ويحيط به من بعده سبعة أبحر كلها مداد ، وجميع أشجار الأرض ـ وهو كل نبت قام على ساقٍ مما يحصد ومما لا يحصد ـ أقلام يكتب بها ، نفدت البحار والأقلام ولم ينفد كلامه[٤] ، وهذا وغيره بعض ما تعرف به إلى عباده من كماله ، وإلا فلا يمكن أحداً قط أن يحصي ثناء عليه ، بل هو كما أثنى على نفسه .

[٦٩/أ] فكل الثناء وكل الحمد وكل المجد وكل الكمال له سبحانه هو

= انظر : تاج العروس مادة (فنن) .

(١) كما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : « الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات . . » أخرجه البخاري معلقا في التوحيد ، باب ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (ص١٥٤٨) ، وقد وصله أحمد والنسائي وابن ماجه وغيرهم . راجع فتح الباري (١٣/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣) وتغليق التعليق (٣٣٨/٥ ـ ٣٣٩) ومرويات أم المؤمنين عائشة في التفسير (ص٣٩٧ ـ ٣٩٨) .

(٢) في « ت » : « فلا تشتبه عليه ولا تختلط » .

(٣) كما قال عزّ وجلّ : ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ سورة طه آية (٧) .
فعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ قال : « السر ما أسره ابن آدم في نفسه ، ﴿ وَأَخْفَى ﴾ ما أخفى على ابن آدم مما هو فاعله قبل أن يعلمه ، فالله يعلم ذلك كله . . » .
وعن مجاهد وسعيد بن جبير قالا : « ﴿ وَأَخْفَى ﴾ أي ما هو عامله مما لم يحدث به نفسه » . تفسير ابن كثير (٣/ ١٥٠) ، وينظر : الدر المنثور (٥/ ٥٥٣ ـ ٥٥٤) .

(٤) كما قال عزّ وجلّ : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة لقمان آية (٢٧) .

الذي وصلت إليه عقول أهل الإثبات وتلقوه عن الرسل صلى الله عليهم وسلم ، ولا يحتاجون في ثبوت علمهم وجزمهم بذلك إلى الجواب عن الشبه القادحة في ذلك ، وإذا وردت عليهم لم تقدح[١] فيما علموه وعرفوه ضرورة من كون ربهم تبارك وتعالى كذلك وفوق ذلك .

فلو قال [لهم][٢] قائل : هذا الذي علمتموه لا يثبت إلا بالجواب عما عارضه من العقليات ، قالوا لقائل هذه المقالة : هذا كذب وبهت ، فإن الأمور الحسية والعقلية واليقينية قد وقع فيها شبهات كثيرة تعارض ما عُلم بالحس والعقل ، فلو توقف علمنا بذلك على الجواب عنها وحلها لم يثبت لنا[٣] ولا لأحد علم بشيء من الأشياء ، ولا نهاية لما تقذف به النفوس من الشبه الخيالية ، وهي من جنس الوسواس والخطرات والخيالات التي لا تزال تحدث في النفوس شيئا فشيئا ، بل إذا جزمنا بثبوت الشيء جزمنا ببطلان ما يناقض ثبوته ، ولم يكن ما يقدر من الشبه الخيالية على نقيضه مانعا من جزمنا به ، ولو كانت الشبه ما كانت ، فما من موجود يدركه الحس إلا ويمكن كثيرا[٤] من الناس أن يقيم على عدمه شبها كثيرة يعجز السامع عن حلها ، ولو شئنا لذكرنا لك طرفا منها تعلم أنه أقوى من شبه الجهمية النفاة لعلو الرب على خلقه ، وكلامه وصفاته .

وقد رأيت أو سمعت ما أقامه كثير من المتكلمين من الشبه على أن الإنسان

---

(١) في « د » و « ن » : « يقدح » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٨٤) : « لها » وهي هكذا في « د » و « ن » ، والمثبت من « ت » وهامش « د » ، ولعله الصواب .

(٤) في « ت » : « كثير » .

تتبدل نفسه الناطقة في الساعة الواحدة أكثر من ألف مرة ، وكل لحظة تذهب روحه وتفارق وتحدث له روح أخرى غيرها [هكذا][1] أبدا[2] ، وما أقاموه من الشبه على أن السموات والأرض والجبال والبحار تتبدل كل لحظة ويخلفها غيرها ، وما أقاموه من الشبه على أن روح الإنسان ليست فيه ولا خارجة عنه ، وزعموا أن هذا أصح المذاهب في الروح ، وما أقاموه من الشبه أن الإنسان إذا انتقل من مكان إلى مكان لم يمر على تلك الأجزاء[3] التي هي من مبدإ حركته ونهايتها ، ولا قطعها ولا حاذاها ، وهي مسألة طفرة النظام[4] وأضعاف أضعاف ذلك .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) قال أبو محمد ابن حزم رحمه الله تعالى في كتابه الفصل (٥/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥) بعد أن ذكر قول أبي الهذيل والباقلاني في النفس : « ولو كان ما قاله أبو الهذيل والباقلاني ومن قلدهما حقا لكان الإنسان يبدل في كل ساعة ألف ألف روح وأزيد من ثلاثمائة ألف نفس ، لأن العرض عندهم لا يبقى وقتين بل يفنى ويتجدد عندهم أبدا ، فروح كل حي على قولهم في كل وقت غير روحه التي كانت قبل ذلك ، وهكذا تتبدل أرواح الناس عندهم بالخطاب ، وكذلك بيقين يشاهد كل أحد أن الهواء الداخل بالتنفس ثم يخرج هو غير الهواء الداخل بالتنفس الثاني ، فالإنسان يبدل على قول الأشعرية أنفساً كثيرة في كل وقت ، ونفسه الآن غير نفسه آنفا ، وهذا حمق لا خفاء به ، فبطل قول الفريقين بنص القرآن والسنة والإجماع والمشاهدة والمعقول ، والحمد لله رب العالمين » .

(٣) في « ت » : « الاخرى » وهو خطأ .

(٤) إبراهيم بن سيار المعتزلي ، وقد تقدمت ترجمته ص (٢٤٢) .

ومسألته « الطفرة » لم يسبقه إليها أحد وهي غريبة منكرة ، وقد بناها على أن الأجسام فيها أجزاء لا نهاية لها ، وفيها وفي غيرها يقال : ثلاثة لا يعلم لها حقيقة : طفرة النظام وأحوال أبي هاشم وكسب الأشعري ، وأنشدوا في ذلك

مما يقال ولا حقيقة تحته ... معقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري والحال عنـ ... ـد البهشمي وطفرة النظام =

وهؤلاء طائفة الملاحدة من الاتحادية[(١)] كلهم يقول[(٢)] : إن ذات الخالق هي عين ذات المخلوق ولا فرق بينهما البتة ، وإن الاثنين واحد ، وإنما الحس والوهم يغلط في التعدد ، ويقيمون على ذلك شبها كثيرة قد نظمها ابن الفارض[(٣)] في قصيدته[(٤)] ، وذكرها صاحب الفتوحات في

= قال ابن حزم في الفصل (٥/ ١٨٩) : « ونسب قوم من المتكلمين إلى إبراهيم النظام أنه قال : إن المار على سطح الجسم يسير من مكان إلى مكان بينهما أماكن لم يقطعها المار ولا مر عليها ولا حاذها ولا حل فيها . قال أبو محمد وهذا عين المحال والتخليط . . » الخ وانظر : درء التعارض (٣/ ٤٤٤) (٨/ ٣٢٠) ومنهاج السنة (١/ ٤٥٩) وكتاب الصفدية (١/ ١٥١) ومجموع الفتاوى (٨/ ١٢٨) ومقالات الإسلاميين (٢/ ١٩) والفرق بين الفرق (ص١٣٩ ـ ١٤٠) والفصل (٥/ ١٨٩) وخطط المقريزي (٢/ ٣٤٦) ومذاهب الإسلاميين (١/ ٢٦٠) وما بعدها .

(١) سبق تعريفهم ص (٢٤٤) .

(٢) في « ت » : « يقولون » .

(٣) هو عمر بن علي بن مرشد بن علي أبو حفص ويقال أبو القاسم ، الملقب بشرف الدين وسلطان العاشقين الشهير بابن الفارض لكون أبيه كان يكتب الفروض على النساء والرجال بين يدي الحكام ، مولده في القاهرة سنة (٥٧٦) على الراجح ، وأصله من حماه ، معدود من أهل الإلحاد القائلين بالحلول والاتحاد ، قال فيه الذهبي : « صاحب الاتحاد الذي قد ملأ به التائية » ، وقال فيه أيضاً : « ينعق بالاتحاد الصريح في شعره . . » . مات بالقاهرة سنة (٦٣٢) .

وفيات الأعيان (٣/ ٤٥٤ ـ ٤٥٦) وميزان الاعتدال (٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥) والسير (٢٢/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩) ولسان الميزان (٤/ ٣١٧ ـ ٣١٩) .

(٤) وهي قصيدته التائية الكبرى المسماة بنظم السلوك ، والواقعة في اثنين وستين وسبعمائة بيت ، وهي ضمن ديوانه (ص٤٦ ـ ١١٦) ، مطلعها :

سقتني حُميا الحب راحةُ مقلتي وكأسي مُحيا مَن عن الحسن جلت

وهي مليئة طافحة بفلسفته في القول بوحدة الوجود والتصريح بذلك ، كقوله فيها : =

فصوصه(١) وغيرها ، وهذه الشبه كلها من واد واحد ، وهي خزانة

= لـهـا صـلـواتـي بـالمقـام أقـيـمـهـا وأشـهـد فيهـا أنـهـا لـي صـلـتِ
كـلانـا مـصـل واحـد سـاجـد إلـى حـقـيـقـتـه بـالجمـع في كـل سـجـدة
وفي مـوقـفـي لا بـل إلـيّ تـوجـهـي كـذاك صلاتـي لـي ومنـي كـعـبـتـي
قال الإمام الذهبي في السير (٢٢/ ٣٦٨) : « فإن لم يكن في تلك القصيدة صريح الاتحاد الذي لا حيلة في وجوده فما في العالم زندقة ولا ضلال ، اللهم ألهمنا التقوى وأعذنا من الهوى ، فيا أئمة الدين ألا تغضبون لله ، فلا حول ولا قوة إلا بالله » .

(١) صاحب الفتوحات المكية وفصوص الحكم هو ابن عربي النكرة الصوفي ، وقد تقدمت ترجمته قريبا ص (٤٣٦) .

والكتابان المذكوران غاصان بالكفر والإلحاد والضلال ، محشوان بالانحلال والزندقة والفجور ، كما أفتى بذلك علماء وأئمة الإسلام ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ـ وقد سُئل عن كتاب الفصوص ـ : « ما تضمنه كتاب فصوص الحكم وما شاكله من الكلام فإنه كفر باطنا وظاهرا ، وباطنه أقبح من ظاهره ، وهذا يسمى مذهب أهل الوحدة وأهل الحلول وأهل الاتحاد ، وهم يسمون أنفسهم المحققين . . » مجموع الفتاوى (٢/ ٣٦٤) .

وقال : « . . ولما كانت أحوال هؤلاء شيطانية كانوا مناقضين للرسل صلوات الله تعالى وسلامه عليهم كما يوجد في كلام صاحب الفتوحات المكية والفصوص وأشباه ذلك ، يمدح الكفار مثل قوم نوح وهود وفرعون وغيرهم ، وينتقص الأنبياء كنوح وإبراهيم وموسى وهارون . . » المصدر السابق (١١/ ٢٣٩) .

وقال العلامة أبو زرعة الحافظ أحمد بن الشيخ الحافظ العراقي ت (٨٢٦) ـ وقد سئل عن ابن عربي ـ : « لا شك في اشتمال الفصوص المشهورة على الكفر الصريح الذي لا يشك فيه ، وكذلك فتوحاته المكية ، فإن صح صدور ذلك عنه واستمر عليه إلى وفاته فهو كافر مخلد في النار بلا شك » . العقد الثمين (٢/ ١٩٠) .

وهكذا قال جماعة من أهل العلم الثقات الأمناء يصرحون بذمه وانتقاصه ، وبعضهم يفتي بكفره وزندقته ، وقد تولى جمع أقوالهم فيه وحكمهم عليه الإمام تقي الدين الفاسي المتوفى سنة (٨٣٢) رحمه الله تعالى في مصنفه : العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (٢/ ١٦٠ ـ ١٩٩) . =

الوسواس ، ولو لم نجزم بما علمناه إلا بعد العلم برد تلك الشبهات لم يثبت لنا علم أبدا ، فالعاقل إذا علم [٦٩/ب] أن هذا الخبر صادق علم أن كل ما عارضه فهو كذب ، ولم يحتج أن يعرف أعيان الأخبار المعارضة له ولا وجوهها ، والله المستعان .

[الوجه الأربعون بيان أن المنهج الذي اتبعه النفاة في معارضة النصوص هو نفسه منهج الملاحدة في إبطالهم نصوص المعاد]

الوجه الأربعون(١) : أن الطريق التي سلكها نفاة الصفات والعلو والتكليم(٢) من معارضة النصوص الإلهية بآرائهم هي بعينها الطريق التي سلكها إخوانهم من الملاحدة في معارضة نصوص المعاد بآرائهم وعقولهم ، ومقدماتها [مقدماتها](٣) ، ثم نقلوها بعينها إلى ما أمروا به من الأعمال كالصلوات الخمس والزكاة والحج والصيام ، فجعلوها للعامة دون الخاصة .

فآل الأمر بهم إلى أن ألحدوا في الأصول الثلاثة التي اتفق عليها جميع الملل وجاءت بها جميع الرسل ، وهي : الإيمان بالله واليوم الآخر والأعمال الصالحة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ (مَنْ ءَامَنَ)(٤) بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا [فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ

= وللمزيد ينظر : مجموع الفتاوى (٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٧) وتنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي للبقاعي ، والصوارم الحداد للشوكاني (ص١١٣ ـ ١٣٣) ورسائل وفتاوى في ذم ابن عربي الصوفي ، جمع وتحقيق الدكتور موسى الدويش ، وكتاب ابن عربي الصوفي في ميزان البحث والتحقيق للسندي ، وكتب حذر منها العلماء لمشهور حسن (١/ ٣٦ ـ ٣٨) .

(١) هذا الوجه هو الثالث والتسعون في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٩٦) .

(٢) في « ت » : « والتكلم » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » مثبت من « د » و « ن » .

(٤) في « د » و « ن » : « من آمن منهم » ، وهو خطأ .

رَبِّهِمْ][1] وَلَا[2] خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[3] .

فهؤلاء الملاحدة يحتجون على نفاة الصفات بما وافقوهم[4] عليه من الإعراض عن نصوص الوحي ونفي الصفات كما ذكر ابن سينا[5] في رسالته الأضحوية[6] ، فإنه قال فيها لما ذكر حجة من أثبت معاد البدن وأن الداعي لهم إلى ذلك ما ورد به الشرع من بعث الأموات فقال : « وأما أمر الشرع فينبغي أن يعلم فيه قانون واحد ، وهو أن الملة الآتية على لسان نبي من الأنبياء يرام بها خطاب الجمهور كافة ، ثم من المعلوم الواضح أن التحقيق الذي ينبغي أن يرجع إليه في صحة التوحيد من الإقرار بالصانع موحدا مقدسا عن الكم والكيف والأين ومتى[7] والوضع والتغيير[8] حتى يصير الاعتقاد به أنه ذات واحدة لا يمكن أن يكون لها شريك في النوع أو

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « فلا » .

(٣) سورة البقرة آية (٦٢) .

(٤) في « د » و « ن » : « وافقوه » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (١٠٩٧/٣) ولعله الصواب .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٢٤١) .

(٦) وهي مطبوعة متداولة باسم : « رسالة أضحوية في أمر المعاد » ، وكان قد كتبها إلى أبي بكر بن محمد كما جاء في مطلعها .

(٧) في « ن » : « والمتى » . وهذا المصطلح وما قبله من المقولات العشر ، التي سبق ذكرها ص (٢٦١) .

(٨) في الأصل : الصواعق (١٠٩٧/٣) : « والتغير » وهي هكذا في الرسالة الأضحوية (ص٤٤) .

يكون لها جزء وجودي كمي أو معنوي ، ولا يمكن أن تكون[1] خارجة عن[2] العالم ولا داخلة فيه ، ولا حيث تصح الإشارة إليه بأنه هُنا أو هناك وهذا ممتنع إلقاؤه إلى الجمهور ، ولو ألقي هذا على هذه الصورة إلى العرب العاربة[3] والعبرانيين[4] الأجلاف[5] لسارعوا إلى العناد ، واتفقوا على أن الإيمان المدعو إليه إيمان بمعدوم لا وجود له أصلا ، ولهذا ورد ما في التوراة تشبيها كله ، ثم إنه لم يرد في الفرقان من الإشارة إلى هذا الأمر الأهم[6] شيء ، ولا (أتى بتصريح)[7] ما يحتاج إليه في التوحيد بيان

(١) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٢) في « ن » : « من » .

(٣) قال الزبيدي في التاج (٢/ ٢٢٢) مادة (عرب) : « .. فإن طسم وجديس وعمليق وجرهم سكنوا الحرم وهم العرب العاربة ، ومنهم تعلم سيدنا إسماعيل عليه السلام اللسان العربي وعاد وثمود وأُميم وعَبيل ووبار وهم العرب العاربة ، نزلوا الأحقاف وما جاورها .. فهؤلاء أصول قبائل العرب العاربة التي أخذت المستعربة منهم اللسان قد نزلوا ساحات الحرم ، ومنهم تفرعت القبائل فيما بعد وتشتت .. » الخ .
وانظر : تاريخ الطبري (١/ ٢٠٤) ونهاية الأرب للقلقشندي (ص١٨ ـ ١٩) والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (١/ ٣٥٤) وما بعدها .

(٤) يطلق هذا اللفظ « العبرانيون » على طائفة كبيرة من القبائل في شمال جزيرة العرب وفي بادية الشام ، وهم قوم أصلهم من الجزيرة ، هاجروا منها وارتحلوا عنها على طريقة الأعراب والقبائل نحو الشمال .
ينظر : المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (١/ ٦٢٩) وما بعدها ، واليهودية والمسيحية لضياء الرحمن الأعظمي (ص٥١ ـ ٥٤) .

(٥) في « ت » : « الأخلاف » .

(٦) في « ت » : « المهم » .

(٧) في النسخ الخطية : « إلى تصريح » ، والمثبت من الأضحوية (ص٤٥) ولعله =

مفصل ، بل أتى بعضه على سبيل التشبيه في الظاهر ، وبعضُه جاء تنزيها مطلقا عاما جدا لا تخصيص ولا تفسير له ، وأما الأخبار[١] التشبيهية فأكثر من أن تحصى[٢] ، ولكن لقوم أن لا يقبلوها . فإذا كان الأمر في التوحيد هكذا[٣] فكيف بما هو بعده من الأمور [٧٠/أ] الاعتقادية ؟ ولبعض الناس أن يقولوا[٤] : إن للعرب توسعا في الكلام ومجازا ، وإن الألفاظ التشبيهية مثل الوجه واليد والإتيان في ظلل من الغمام والمجيء والذهاب والضحك والحياء والغضب صحيحة ، ولكن [هي][٥] مستعملة استعارة ومجازا .

قال : ويدل على استعمالها غير مجازية ولا مستعارة [بل محققة][٦] أن المواضع التي يوردونها حجة في أن العرب تستعمل هذه المعاني بالاستعارات والمجاز على غير معانيها الظاهرة مواضع في مثلها يصلح أن تستعمل[٧] على غير[٨] هذا الوجه ولا يقع فيها تلبيس ، وأما قوله : ﴿ فِي ظُلَلٍ مِّنَ

= الصواب بدلالة ما سيأتي بعده .

(١) في « ت » : « الاحاد » .

(٢) في « ت » : « تحصر » وفي « ن » : « يحص » ، والمثبت من « د » وهو الموافق لما في الأضحوية (ص٤٥) .

(٣) في النسخ الخطية : « هذا » ، والمثبت من الأضحوية (ص٤٥) .

(٤) في « د » و « ن » : « يقول » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأضحوية (ص٤٦) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في « ن » : « يستعمل » .

(٨) قوله : « غير » ليست في الأضحوية .

ٱلْغَمَامِ ﴾[١] ، وقوله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾[٢] على القسمة المذكورة وما جرى مجراه ، فليس تذهب الأوهام فيه البتة إلى أن العبارة[٣] مستعارة أو مجازية ، فإن كان أريد فيها ذلك إضمارا فقد رضي بوقوع الغلط والتشبيه والاعتقاد المعوج بالإيمان بظاهرها تصريحا . وأما قوله : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[٤] وقوله : ﴿ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾[٥] فهو موضع الاستعارة والمجاز والتوسع في الكلام ، ولا يشك في ذلك اثنان من فصحاء العرب ، ولا يلتبس[٦] على ذي معرفة في لغتهم كما تلتبس في تلك الأمثلة ، فإن هذه الأمثلة لا تقع[٧] شبهة أنها مستعارة مجازية ، كذلك في تلك لا تقع[٨] شبهة في أنها ليست استعارية ولا مجازية ولا مرادا فيها شيء غير الظاهر .

ثم هب أن هذه كلها (موجودة فأين التوكيد والعبارة المشيرة بالتصريح إلى التوحيد)[٩] الذي يدعو[١٠] إليه حقيقة هذا الدين المعترف بجلالته على لسان

(١) سورة البقرة آية (٢١٠) .

(٢) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٣) في « ت » : « العبارة فيه » .

(٤) سورة الفتح آية (١٠) .

(٥) سورة الزمر آية (٥٦) .

(٦) في النسخ الخطية : « ولا تلبيس » ، والمثبت من الأضحوية (ص٤٨) .

(٧) في النسخ الخطية : « لا يقع » ، والمثبت من الأضحوية (ص٤٨) .

(٨) في النسخ الخطية : « لا يقع » ، والمثبت من الأضحوية (ص٤٨) .

(٩) في الأضحوية (ص٤٨) : « مأخوذة على الاستعارة ، فأين النصوص المشيرة إلى التصريح بالتوحيد المحض » .

(١٠) في « ت » : « تدعو » .

حكماء العالم قاطبة ؟ » .

ثم قال في ضمن كلامه : « إن الشريعة الجائية على لسان نبينا جاءت أفضل ما يمكن[١] أن تجيء بمثله الشرائع وأكمله ، ولهذا صلحت أن تكون[٢] خاتمة الشرائع وآخر الملل » قال : « وأين الإشارة إلى الدقيق من المعاني الميسرة[٣] إلى علم التوحيد ، مثل : إنه عالم بالذات ، أو عالم بعلم قادر [بالذات ، أو قادر][٤] بقدرة واحد بالذات ، على كثرة الأوصاف[٥] أو قابل للكثرة ، تعالى عنها بوجه من الوجوه ، متحيز الذات أو منزه عن الجهات ، فإنه لا يخلو إما أن تكون[٦] هذه المعاني واجبا تحققها وإتقان المذهب الحق فيها ، أو يسع الصدوف عنها وإغفال البحث والروية فيها ، فإن كان البحث عنها معفوا عنه وغلط الاعتقاد الواقع فيها غير مؤاخذ به ، فجل مذهب هؤلاء القوم المخاطبين بهذه الجملة تكلف وعنه غنية ، وإن كان [٧٠/ب] فرضا محكما فواجب أن[٧] يكون بما صرح به في الشريعة ، وليس التصريح المعمي [أو][٨] الملبس أو المقتصر [فيه][٩]

(١) في « ت » : « ما يكون » .

(٢) في « ن » : « يكون » .

(٣) في الرسالة الأضحوية (ص٤٨) : « المستندة » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٥) في « ت » : « الأوصاف له » .

(٦) في « ن » : « يكون » .

(٧) في « د » و « ن » : « أو » . والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في الأضحوية (ص٤٩)

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » .

(٩) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (١١٠٢/٣) وهو في الأضحوية (ص٤٩) .

بالإشارة والإيماء ، بل التصريح المستقصي فيه والمنبه عليه والموفي حق[١] البيان والإيضاح والتعريف على معانيه ، فإن المبرزين المنفقين أيامهم ولياليهم وساعات عمرهم على تمرين أذهانهم وتذكية أفهامهم وترشيح نفوسهم لسرعة الوقوف على المعاني الغامضة يحتاجون في تفهم هذه المعاني إلى فضل[٢] بيان وشرح عبارة ، فكيف غُتم[٣] العبرانيين وأهل الوبر من العرب ؟ لعمري[٤] لو كلف الله رسولاً من الرسل أن يلقي حقائق هذه الأمور إلى الجمهور من العامة الغليظة طباعهم ، المتعلقة بالمحسوسات الصرفة أوهامهم ، ثم سامه أن يتنجز منهم الإيمان والإجابة غير متمهل فيه ، وسامهُ أن يتولى رياضة نفوس الناس قاطبة حتى (تستعد للوقوف)[٥]

---

(١) في « ت » : « في حق » ، والمثبت من « د » و « ن » والأضحوية (ص٤٩) .

(٢) في « ن » و « ت » : « فصل » . والمثبت من « د » . وهو الصواب كما في الأضحوية (ص٤٩)

(٣) في « ت » : « غنم » ، وهو خطأ .
والغُتم والأغتام جمع أغتم ، يقال : غتم غتما من باب تعب وغُتمة : أي لا يفصح شيئا لعجمة في منطقه . ينظر : القاموس المحيط ومختار الصحاح والمصباح المنير مادة (غتم) .

(٤) لشيخنا العلامة حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله تعالى رسالة لطيفة في جواز التلفظ بهذا « لعمري » « على أنه ليس يمينا شرعيا ، بل هو يمين لغوية لخلوه من حروف القسم المعروفة المحصورة في الواو والباء والتاء ، ولعدم الكفارة على من أقسم بها ، هذا مع ثبوت الحديث بأن النبي ﷺ نطق بها ، وصح عن بعض أصحابه رضي الله عنهم التفوه بها ، وكذلك صح عن التابعين لهم بإحسان استعمالها . . » . ثم ذكر الشيخ النصوص والآثار لصحة ما قاله وقرره .
انظر رسالة الشيخ : « لعمري » المنشورة في مجلة الجامعة السلفية بنارس الهند ، العدد ١١ ، ١٢ المجلد ١٥ (ص٥٢ ـ ٨١) .

(٥) في « د » و « ن » : « يستعد الموقوف » . والمثبت من « ت » والأضحوية (ص٥٠) .

عليها لكلفه شططا وأن يفعل ما ليس في قوة البشر ، إلا أن تدركهم[١] خاصة[٢] إلهية وقوة علوية وإلهام سماوي ، فتكون[٣] حينئذ وساطة الرسول مستغنى عنها وتبليغه[٤] غير محتاج إليه . وهب أن الكتاب العربي[٥] جاء على لغة العرب وعادة لسانهم في الاستعارة والمجاز فما قولهم في الكتاب العِبراني[٦] وكله من أوله إلى آخره تشبيه صرف ؟ وليس لقائل أن يقول : ذلك الكتاب محرف ، وأنّى يحرف كلية كتاب منتشر في أممٍ[٧] لا يطاق تعدادهم ، وبلادهم متباينة وأوهامهم متباينة ، منهم يهودي ونصراني ، وهم أمتان متعاديتان . فظاهر من هذا كله أن الشرائع واردة بخطاب الجمهور بما يفهمون مقربا ما لا يفهمون إلى أفهامهم[٨] بالتمثيل والتشبيه ، ولو كان غير ذلك لما أغنت الشرائع البتة » .

قال : « فكيف يكون ظاهر الشرائع حجة في هذا الباب ؟ ـ يعني أمر

---

(١) في الأضحوية (ص٥٠) : « يدركه » .

(٢) في النسخ الخطية : « حاجة » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١١٠٣) ومن الرسالة الأضحوية (ص٥٠) .

(٣) في « ن » : « فيكون » .

(٤) في « د » و « ن » : « وتبلغه » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للرسالة الأضحوية (ص٥٠) .

(٥) في « ت » : « العزيز » .

(٦) الظاهر أنه يعني التوراة والإنجيل . وانظر : اليهودية والمسيحية لضياء الرحمن الأعظمي (ص١٠٢) .

(٧) في « ت » : « في الأمم » والصحيح المثبت كما في « د » و « ن » والرسالة الأضحوية (ص٥٠)

(٨) في « ت » : « أمثالهم » ، والمثبت من « د » و « ن » والأضحوية (ص٥٠) .

المعاد ـ ولو فرضنا الأمور الأخروية روحانية غير مجسمة ، بعيد[1] عن إدراك بداية الأذهان تحقيقها ولم يكن سبيل للشرائع إلى الدعوة إليها والتحذير عنها إلا بالتعبير عنها بوجوه من التمثيلات المقربة إلى الأفهام ، فكيف يكون وجود شيء [حجة على وجود شيء][2] آخر لو لم يكن الشيء الآخر على الحالة المفروضة لكان الشيء الأول على حالته .

فهذا هو الكلام على تعريف من طلب أن يكون خاصاً من الناس لا عاما أن ظاهر الشرائع غير محتج به في مثل هذه الأبواب »[3] .

فتأمل كلام هذا الملحد ، بل رأس ملاحدة الملة ودخوله في الإلحاد من باب نفي الصفات ، وتسلطه في إلحاده على المعطلة النفاة بما وافقوه عليه من النفي وإلزامه لهم أن يكون الخطاب [٧١/أ] بالمعاد جمهوريا أو مجازا أو استعارة ، كما قالوا في نصوص الصفات التي اشترك هو وهم في تسميتها تشبيها وتجسيما مع أنها أكثر تنوعا وأظهر معنى وأبين دلالة من نصوص المعاد ، فإذا ساغ لكم أن تصرفوها عن ظاهرها بما لا تحتمله اللغة فصرف هذه عن ظواهرها أسهل .

ثم زاد هذا الملحد عليهم باعترافه بأن نصوص الصفات لا يمكن حملها

---

(١) في « د » و « ن » : « كان بعيدة » وفي « ت » : « كان بعيد » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١١٠٤) وهو الذي في الرسالة الأضحوية (ص٥٠) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبته من الأصل : الصواعق (٣/ ١١٠٤) وهو في الرسالة الأضحوية (ص٥١) .

(٣) إلى هنا انتهى كلام ابن سينا نقلا من رسالته الأضحوية في أمر المعاد (ص٤٤ ـ ٥١) مع شيء من التصرف حذفا وزيادة ، وقد قابلت بعض عباراتها مع ما ذكره المؤلف ابن القيم ، وربما كانت له نسخة غير هذه التي بأيدينا ، أو أن هذه الموجودة فيها شيء من التحريفات والأخطاء المطبعية .

كلها على الاستعارة والمجاز ، وأن يقال إن ظاهرها غير مراد ، وأن لذلك الاستعمال مواضع تليق به بحيث[١] يكون دعوى ذلك في غيرها غلطا محضا كما في مثل قوله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾[٢] ، فمع هذا التقسيم والتنويع يمتنع المجاز ، فإنما أريد ما دل اللفظ عليه ظاهرا ، ومع هذا فقد ساعدتم على امتناعه لقيام الدليل العقلي عليه . فهكذا نفعل نحن في نصوص المعاد سواء . فهذا حاصل كلامه وإلزامه ودخوله إلى الإلحاد من باب نفي الصفات والتجهم .

[الرد المستقيم على النفاة والملاحدة]

وطريق الرد المستقيم في إبطال قوله وقول المعطلة جميعا أن يقال[٣] : لا يخلو إما أن يكون الرسول يعرف ما دل عليه العقل بزعمكم من إنكار علو الله على خلقه واستوائه على عرشه وتكليمه لرسله وملائكته ، أو لم يعرف ذلك ؟ فإن قلتم لم يكن يعرفه كانت الجهمية المعطلة والملاحدة والمعتزلة والقرامطة والباطنية والنصيرية والإسماعيلية[٤] وأمثالهم أعلم بالله وأسمائه وصفاته وما يجب له ويمتنع عليه من رسله وأتباعهم ، وإن كان يعرفه امتنع أن لا يتكلم به يوما من الدهر مع أحدٍ من خاصته وأهل سره .

ومن المعلوم قطعا أن الرسول ﷺ لم يتكلم مع أحد بما يناقض ما أظهره[٥] للناس ، ولا كان خواص أصحابه يعتقدون فيه نقيض ما أظهره

---

(١) في « ت » : « حيث » .

(٢) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٣) قوله : « أن يقال . . » الخ . هو بداية الوجه الرابع والتسعون في الأصل : الصواعق (١١٠٧/٣) .

(٤) تقدم التعريف بهذه الفرقة فانظر ص (٢١ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٤٥٤) .

(٥) في « ت » : « ما ظهر » .

للناس ، بل كل من كان به أخص وبحاله أعرف ، كان أعظم موافقة له وتصديقا له على ما أظهره وبينه وأخبر به . فلو كان الحق في الباطن خلاف ما أظهره لزم أحد أمرين : إما أن يكون جاهلا به أو كاتما له عن الخاصة والعامة ومظهرا خلافه للخاصة والعامة ، وهذا من أعظم الأمور امتناعا ، ومدعيه في غاية الوقاحة والبهت . ولهذا لما علم هؤلاء أنه يستحيل كتمان ذلك عن خواصه وضعوا أحاديث بينوا فيها أنه كان له خطاب مع خاصته غير الخطاب العامي ، مثل الحديث المختلق المفترى عن عمر أنه قال : « كان رسول الله ﷺ يتحدث [٧١/ب] مع أبي بكر وكنت كالزنجي بينهما »[١] ، ومثل ما يدعيه الرافضة[٢] : أنه كان عند علي علم خاص [باطن][٣] يخالف هذا الظاهر . ولما علم الله تعالى أن ذلك يُدعى في علي وَفَّق من سأله[٤] : « هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء خصكم به دون الناس ؟ » فقال : « لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة[٥] ما أسر إلينا رسول الله ﷺ شيئا كتمه عن غيرنا ، إلا فهماً يؤتيه الله عبدا في كتابه وما

---

(١) حديث موضوع ، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى : « فهذا كذب مختلق » . مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٣٩) .
وانظر : المنار المنيف رقم ٢٤٤ (ص١١٥) والفوائد المجموعة للشوكاني رقم ١٠٥٣ (ص٣٣٥) .

(٢) تقدم تعريفهم ص (١٧٢) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) وهو أبو جحيفة رضي الله عنه .

(٥) أي خلق النَّفْس .
تفسير غريب ما في الصحيحين (ص٥٥) .

في هذه الصحيفة » ، وكان فيها العقول[١] ـ الديات[٢] ـ وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر . وهذا الحديث في الصحيحين[٣] .

وما ذكره ابن سينا[٤] من أنه لم يرد في القرآن من الإشارة إلى توحيدهم شيء فكلام صحيح ، وهذا دليل على أنه باطل لا حقيقة له ، وأن من وافقهم عليه فهو جاهل ضال .

وكذلك ما ذكره من أن من المواضع التي ذكرت فيها الصفات ما لا يحتمل اللفظ فيها[٥] إلا معنى واحدا ، كما ذكر في قوله ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ ﴾[٦] ، فهو حجة على من نفى حقيقة ذلك ومدلوله من المعطلة نفاة الصفات ، وهو حجة عليه وعليهم جميعا وموافقتهم[٧] له على التعطيل

---

(١) العُقول جمع عقل وهو الدية ، وأصله أن القاتل كان إذا قتل قتيلا جمع الدية من الإبل فعقلها بفناء أولياء المقتول : أي شدها في عُقُلها ليسلمها إليهم ويقبضوها منه ، فسميت الدية عقلاً بالمصدر . النهاية لابن الأثير (٣/ ٢٧٨) .

وينظر : الصحاح واللسان والتاج جميعهم في مادة (عقل) .

(٢) في النسخ الخطية : « والديات » بالعطف ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١١٠٨) .

(٣) هو في البخاري فقط دون مسلم بهذه الألفاظ وانظر فتح الباري (١/ ٢٠٥) ، وقد تقدم ص (٤١٥) .

(٤) قوله : « ما ذكره ابن سينا . . » الخ هو بداية الوجه السادس والتسعين في الأصل : الصواعق (٣/ ١١١٠) .

(٥) في « ت » : « فيه » .

(٦) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٧) في « د » و « ن » : « وموافقيهم » والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : =

لا تنفعه[١] ، فإن ذلك حجة جدلية لا علمية ، إذ تسليمهم له ذلك لا يوجب على غيرهم أن يسلم ذلك له ، فإذا تبين بالعقل الصريح ما يوافق النقل الصحيح دل ذلك على فساد قوله وقولهم جميعا .

وكذلك قوله : « هب أن هذه كلها موجودة على الاستعارة فأين التوحيد والدلالة بالتصريح على التوحيد المحض الذي يدعو إليه حقيقة هذا الدين القيم المعترف بجلالته على لسان حكماء العالم قاطبة ؟ » كلام صحيح لو كان ما قاله النفاة حقا ، فإنه على قولهم لا يكون هذا الدين القيم قد بين التوحيد الحق أصلا ، وحينئذ فنقول :

[بيان أن توحيد الملاحدة من أعظم الإلحاد في الأسماء والصفات والأفعال]

إن[٢] التوحيد الذي دعا إليه هؤلاء الملاحدة هو من أعظم الإلحاد في أسماء الرب وصفاته وأفعاله ، وهو حقيقة الكفر وتعطيل العالم عن صانعه ، وتعطيل الصانع الذي أثبتوه عن صفات كماله ، فشرك عبّاد الأصنام والأوثان والكواكب (والشمس والقمر)[٣] خير من توحيد هؤلاء بكثير ، فإنه شرك في الإلهية مع إثبات صانع العالم وصفاته وأفعاله وقدرته ومشيئته وعلمه بالكليات والجزئيات ، وتوحيد هؤلاء تعطيل لربوبيته وإلهيته وسائر صفاته ، وهذا التوحيد ملازم لأعظم أنواع الشرك ، ولهذا كلما كان الرجل أعظم تعطيلا كان أعظم شركا .

[بيان أن توحيد الجهمية والفلاسفة مناقض لتوحيد الرسل من كل وجه]

وتوحيد الجهمية والفلاسفة مناقض لتوحيد الرسل من كل وجه ، فإن مضمونه إنكار حياة الرب وعلمه وقدرته وسمعه وبصره وكلامه واستوائه

= الصواعق (٣/ ١١١٠) .

(١) في « ن » و « ت » : « لا ينفعه » .

(٢) من هنا بداية الوجه السابع والتسعين في الأصل : الصواعق (٣/ ١١١١) .

(٣) في « ت » : « والقمر والشمس » بالتقديم والتأخير .

على عرشه ورؤية المؤمنين له بأبصارهم عيانا من فوقهم يوم القيامة ، وإنكار وجهه الأعلى ويديه ومجيئه وإتيانه [٧٢/أ] ومحبته ورضاه وغضبه وضحكه ، وسائر ما أخبر به الرسول عنه ، ومعلوم أن هذا التوحيد هو نفس تكذيب الرسول فيما أخبر به عن الله ، فاستعار له أصحابه اسم التوحيد .

[الرد على النفاة والمعطلين]

ثم يقال : لو كان الحق[1] فيما يقوله هؤلاء النفاة المعطلون لكان قبول الفطر له[2] أعظم من قبولها للإثبات الذي هو ضلال وباطل عندهم ، فإن الله تعالى نصب للحق الأدلة والأعلام الفارقة بين الحق والباطل ، وجعل فطر عباده مستعدة لإدراك الحقائق ، ولولا ما في القلوب من الاستعداد لمعرفة الحقائق لم يمكن النظر والاستدلال ، ولا الخطاب والكلام والفهم والإفهام ، وكما أنه سبحانه جعل الأبدان مستعدة للاغتذاء بالطعام والشراب ، ولولا ذلك لما أمكن تغذيتها وتربيتها ، فكما أن في الأبدان قوة تفرق بين الغذاء الملائم والمنافي ، ففي القلوب قوة تفرق بين الحق والباطل أعظم من ذلك ، فخاصة العقل التفريق بين الحق والباطل ، كما أن خاصة السمع التفريق بين الأصوات حسنها وقبيحها ، وخاصة البصر التمييز بين المرئيات وأشكالها وألوانها ومقاديرها ، فإذا ادعيتم على العقول أنها لا تقبل الحق ، وأنها لو صرح لها به لأنكرته ولم تذعن إلى الإيمان ، فقد سلبتم العقول خاصتها وقلبتم الحقيقة التي خلقها الله وفطرها عليها ، وكان نفس ما ذكرتم أن الرسل لو خاطبت به الناس لنفروا عن الإيمان من أعظم الحجج عليكم وأنه مخالف للعقل والفطرة كما هو مخالف للسمع والوحي .

---

(١) من هنا بداية الوجه الثامن والتسعين في الأصل : الصواعق (٣/ ١١١٢) .

(٢) في النسخ الخطية : « لها » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١١١٢) ولعله الصواب .

فتأمل هذا الوجه فإنه كاف في إبطال قولهم ، ولهذا إذا أراد أهله أن يدعوا الناس إليه ويقبلوه منهم وطؤوا له توطئات وقدموا له مقدمات يبنونها[١] في القلب درجة بعد درجة ولا يصرحون به أولاً ، حتى إذا أحكموا ذلك البناء استعاروا له ألفاظا مزخرفة ، واستعاروا لما خالفه ألفاظا شنيعة ، فتجتمع تلك المقدمات التي قدموها ، وتلك الألفاظ التي زخرفوها ، وتلك الشناعات التي على من خالفهم شنعوها ، فهنالك إن لم يمسك الإيمان من يمسك السموات والأرض أن تزولا ، وإلا ترحل عن القلب ترحل الغيث [إذا][٢] استدبرته الريح[٣] .

[الوجه الحادي والأربعون بيان أن لوازم قول المعطلة معلومة البطلان بالضرورة من دين الإسلام وإيضاح ذلك]

الوجه الحادي والأربعون[٤] : أن لوازم هذا القول معلومة البطلان بالضرورة من دين الإسلام ، وهي من أعظم الكفر ، وبطلان اللازم يستلزم بطلان ملزومه ، فإن من لوازمه ألا يستفاد من خبر الرسول عن الله في هذا الباب علم ولا هدًى ولا بيان الحق في نفسه ، ومن لوازمه أن يكون كلامه متضمنا لضد ذلك في ظاهره وحقيقته ، ومن لوازمه القدح في معرفته وعلمه ، أو في فصاحته وبيانه ، أو في نصحه وإرادته كما تقدم

---

(١) هكذا في « ت » : « يبنونها » . وفي « د » و « ن » : « يثبتونها » . ولعل المثبت هو الصواب بدليل ما سيأتي بعده في السياق .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من « ت » ولا يوجد في باقي النسخ ولا في الأصل : الصواعق

(٣) الريح التي تأتي بالغيث هي الجنوب والصَّبا والشمال ، وأما الدَّبُور فقل أن تأتي بذلك ، بل قال بعضهم هي أخبث الرياح لأنها لا تلقح شجرا ولا تنشئ سحابا ، ويكون فيها الرهج والغبرة . . ولهذا كرهتها العرب وأنشدوا في ذمها الأشعار .

ينظر : الكامل للمبرد (٢/ ٩٥٤) وما بعدها ، والريح لابن خالويه (ص٥٦) وما بعدها ، ولسان العرب وتاج العروس في مادة (دبر) .

(٤) هذا الوجه هو الحادي عشر بعد المائة في الأصل : الصواعق (٣/ ١١٥٠) .

تقريره مرارا ، ومن لوازمه [٧٢/ ب] أن يكون المعطلة النفاة أعلم بالله منه أو أفصح أو أنصح ، ومن لوازمه أن يكون أشرف الكتب وأشرف الرسل قد قصر في هذا الباب غاية التقصير ، وأفرط في التجسيم والتشبيه غاية الإفراط ، وتنوع فيه غاية التنوع ، فمرة يقول : « أين الله »[(١)] ، ومرة يقر عليها لمن سأله ولا ينكرها[(٢)] ، ومرة يشير بإصبعه[(٣)] ، ومرة يضع يده على عينه وأذنه حين يخبر عن سمع الرب وبصره[(٤)] ، ومرة يصفه بالنزول[(٥)] (والمجيء والإتيان)[(٦)] والانطلاق[(٧)] والمشي

---

(١) كما في حديث الجارية عند الإمام مسلم ، وقد تقدم ص (١٠٥) .

(٢) لعله يشير إلى حديث أبي رزين العقيلي ، وقد تقدم ص (٣٣٠) تعليق (٥) .

(٣) كما في حديث جابر بن عبد الله في صفة حجة النبي ﷺ عند الإمام مسلم ، وقد تقدم ص (١٠٥) .

(٤) يشير إلى حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره . وقد تقدم ص(١٤٢) .

(٥) حديث النزول متفق عليه وقد بلغ حد التواتر . وقد تقدم ص (١٣٣ ، ١٣٤) .

(٦) في « ت » : « بالمجيء والنزول والإتيان » .

وصفتا المجيء والإتيان دل عليهما الكتاب والسنة ، قال تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ سورة البقرة آية (٢١٠) . وقال : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾ سورة الأنعام آية (١٥٨) .

وفي الحديث القدسي : « إن الله قال : إذا تلقاني عبدي بشبر تلقيته بذراع ، وإذا تلقاني بذراع تلقيته بباع ، وإذا تلقاني بباع جئته أتيته بأسرع » .

أخرجه مسلم في الذكر والدعاء ح٣ (٤/ ٢٠٦١ ـ ٢٠٦٢) .

(٧) لعل الإمام ابن القيم يشير إلى حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه وفيه : « . . ثم يأتينا ربنا بعد ذلك فيقول : من تنظرون ، فيقولون : ننظر ربنا ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : حتى ننظر إليك ، فيتجلى لهم ويضحك ، قال : فينطلِقُ بهم ويتبعونه . . » الحديث ، =

والهرولة[١] .

ومرة يثبت له الوجه والعين واليد والإصبع والقدم والرجل والضحك والفرح والرضى والغضب والكلام والتكليم والنداء بالصوت[٢] ، والمناجاة[٣] ، ورؤيته مواجهة عِيانا بالأبصار من فوقهم[٤] ، ومحاضرته لهم محاضرة[٥] ،

= أخرجه مسلم في الإيمان ح٣١٦ (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨) .

(١) ثبتت صفة الهرولة لله تبارك وتعالى بقوله سبحانه في الحديث القدسي ، وفيه : « .. وإن أتاني يمشي أتيته هرولة » . أخرجه البخاري في التوحيد ح٧٤٠٥ (ص١٥٥١) وح٧٥٣٦ ، ومسلم في الذكر والدعاء ح٢ (٤/ ٢٠٦١) .
والهرولة : المشي السريع بين المشي والعَدْو . المجموع المغيث للحافظ أبي موسى المديني (٣/ ٤٩٦) .وينظر : غريب الحديث لأبي إسحاق الحربي (٢/ ٦٨٤) .

(٢) سبق ذكر هذه الصفات مع الأدلة عليها في مواضع عدة .
وللمزيد ينظر كتاب صفات الله عزّ وجلّ الواردة في الكتاب والسنة (ص٤٥ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٦٧ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤) .

(٣) كما قال تعالى في حق موسى عليه الصلاة والسلام : ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا ﴾ سورة مريم آية (٥٢) . قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣/ ١٣١) عند هذه الآية : « .. فكلمه الله تعالى وناداه وقربه فناجاه » .

(٤) لعله يقصد حديث جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ رفعه : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الرب تبارك وتعالى قد أشرف عليهم .. » الحديث أخرجه ابن ماجه وغيره ، وسيأتي لاحقا عند المؤلف ص (٥٢٤) ، وسوف أذكر هناك المزيد ممن خرجه وبيان حاله ودرجته .

(٥) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، في نص طويل وفيه : « .. قلت : يا رسول الله وهل نرى ربنا ؟ قال : نعم ، هل تتمارون في رؤية الشمس والقمر ليلة البدر ؟ قلنا : لا ، قال : كذلك لا تمارون في رؤية ربكم ، ولا يبقى في ذلك المجلس رجل إلا حاضره الله محاضرة ، حتى يقول للرجل منهم : يا فلان ابن فلان أتذكر يوم كذا وكذا ؟ .. » الحديث . =

ورفع الحجب بينه وبينهم وتجليه

= أخرجه الترمذي في صفة الجنة ح٢٥٤٩ (٤/ ٦٨٥ ـ ٦٨٦) وابن ماجه في الزهد ح٤٣٣٦ (٢/ ١٤٥٠ ـ ١٤٥٢) وابن أبي عاصم في السنة ح٥٩٨ (١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣) وابن حبان في صحيحه ح٧٤٣٨ (١٦/ ٤٦٦ ـ ٤٦٨) والآجري في الشريعة (مختصرا) ح٥٩٩ (٢/ ١٠٠٤ ـ ١٠٠٦) وتمام في الفوائد ح١٥٨٦ (٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٥) .

وفي بعض نسخ الترمذي : « ومحاضرته لهم محاضرة » ، أعني بالحاء المهملة والضاد المعجمة ، كما في تحفة الأحوذي رقم ٢٦٧٣(٧/ ٢٦١) وفوائد تمام في الموضع المشار إليه فيه ، وفي بعضها الآخر : « ومحاصرته لهم محاصرة » بالحاء والصاد المهملتين كما في السنة وصحيح ابن حبان .

قال الترمذي : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقد روى سويد بن عمرو عن الأوزاعي شيئا من هذا الحديث » .

وقد ضعفه الشيخ الألباني بسبب عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين وسويد بن عبد العزيز ، وكلاهما متكلم فيه كما في ترجمتهما من كتب الرجال ، وكما ذكر الشيخ ذلك في السلسلة الضعيفة رقم ١٧٢٢ (٤/ ٢١١ ـ ٢١٢) .

وينظر له : ضعيف سنن الترمذي رقم ٤٦٢ (ص٢٩٥ ـ ٢٩٦) وضعيف سنن ابن ماجه رقم ٤٩٧ (ص٣٥٤ ـ ٣٥٥) وتخريج المشكاة رقم ٥٦٤٧ (٣/ ١٥٦٩ ـ ١٥٧٠) وظلال الجنة رقم ٥٨٥ (ص٢٥٨ ـ ٢٦٠) .

إلا أن الحافظ المنذري قال في الترغيب والترهيب (٤/ ٥٤١) بعد إيراده للحديث : « رواه الترمذي وابن ماجه كلاهما من رواية عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن سعيد ، وقال الترمذي حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، [قال الحافظ] وعبد الحميد هو كاتب الأوزاعي مختلف فيه كما سيأتي ، وبقية رواة الإسناد ثقات ، وقد رواه ابن أبي الدنيا عن هقل بن زياد كاتب الأوزاعي أيضاً واسمه محمد وقيل عبد الله ، وهو ثقة ثبت احتج به مسلم وغيره ، عن الأوزاعي قال : نبئت أن سعيد بن المسيب لقي أبا هريرة ، فذكر الحديث » .

قلت : والظاهر أن الإمام ابن القيم يصححه ، فقد قال في النونية (١/ ٩٣ ـ ٩٤) بشرح الهراس :

وزعمت أن الناس يوم مزيدهم كل يحاضر ربه ويداني =

لهم[١] واستدعاءهم لزيارته[٢] وسلامه عليهم سلاما حقيقيا : ﴿ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾[٣] ، واستماعه وَأَذَنِهِ لحسن الصوت إذا تلا كلامه[٤] ، وخلقه

= بالحاء مع ضاد وجا مع صادها وجهان في ذا اللفظ محفوظان
في الترمذي ومسند وسواهما من كتب تجسيم بلا كتمان

وقال فيها في موضع آخر وهو يتحدث عن يوم المزيد وما أُعد فيه من الفضل والكرامة (٢/ ٤٢٢) :

ويحاضر الرحمن واحدهم محا ضرة الحبيب يقول يا ابن فلان

(١) لعل المؤلف ابن القيم يشير إلى حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، وفيه : « . . فيتجلى لهم يضحك . . » الحديث ، وقد سبق قريبا ذكر جزء منه في الصفحة قبل هذه ، تعليق (٤) .

وانظر : حادي الأرواح ، الباب الخامس والستون في رؤيتهم ربهم تبارك وتعالى وتجليه لهم ضاحكا إليهم (ص٣٦١) وما بعدها ، ومنه (ص٣٩١) .

(٢) كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، ويسمى بحديث المزيد ، وسيأتي لاحقا ص(١١٥٣) .

وانظر للمصنف : حادي الأرواح ، الباب الحادي والستون في ذكر زيارة أهل الجنة ربهم تبارك وتعالى (ص٣٤١) وما بعدها .

(٣) سورة يس آية (٥٨) .

(٤) ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به النبي ﷺ : « ما أَذِن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن » .

أخرجه البخاري في فضائل القرآن ح٥٠٢٣ و٥٠٢٤ (ص١٠٩٣) وفي التوحيد ح٧٤٨٢ و٧٥٤٤ ، ومسلم في صلاة المسافرين واللفظ له ، ح٢٣٢ ـ ٢٣٤ (١/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦) .

قال أبو عبيد القاسم بن سلام في مصنفه غريب الحديث (٢/ ١٣٩) : « يعني ما استمع الله لشيء كاستماعه لنبي يتغنى بالقرآن ، وعن مجاهد في قوله تعالى : ﴿ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾ قال : سمعت ، أو قال : استمعت ـ شك أبو عبيد ـ ، يقال : أذنتُ للشيء آذن له أذنا : إذا استمعته . . » . =

ما شاء بيده[١] وكتابته كلامه بيده[٢] ، ويصفه بالإرادة والمشيئة والقدرة والقوة والحياء وقبض السموات وطيها بيده والأرض بيده الأخرى[٣] ، ووضعه السموات على إصبع والأرض على إصبع والجبال على إصبع والشجر على إصبع[٤] ، إلى أضعاف ذلك مما إذا سمعه المعطلة سبحوا الله ونزهوه جحودا وإنكارا لا إيمانا وتصديقا ، كما ضحك منه رسول الله ﷺ تعجبا وتصديقا لقائله[٥] ، وما شهد لقائله بالإيمان[٦] (شهد هؤلاء له)[٧]بالكفر والضلال ، وما أوصى[٨]بتبليغه إلى الأمة وإظهاره ، يوصي هؤلاء بكتمانه وإخفائه ، وما أطلقه على ربه لئلا يطلق عليه ضده ونقيضه ، يطلق هؤلاء عليه ضده ونقيضه ، وما نزه ربه عنه من العيوب والنقائص ، يمسكون عن تنزيهه [عنه][٩] ، وإن اعتقدوا أنه منزه عنه ويبالغون في

= وانظر : غريب الحديث للخطابي (٣/ ٢٥٦) وفضائل القرآن لابن كثير (ص١٧٩ ـ ١٨٢) .

(١) كخلقه سبحانه آدم بيده وغيره مما ورد فيه النص ، راجع ما سبق ص (٨٠) .

(٢) كما في الحديث : « وكتب التوراة بيده » وقد تقدم ص (٨٠) .

(٣) كما في الحديث الصحيح ، وقد سبق ص (٧٨) .

(٤) كما في الحديث المتفق عليه وقد سبق ص (١٦٦) .

(٥) يعني حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في ضحكه ﷺ من قول الحبر اليهودي ، وقد تقدم ص (١٦٦) .

(٦) كشهادته ﷺ بإيمان الجارية ، وتقدمت الإشارة إليه ص (١٠٥) .

(٧) في « ت » : « شهد له هؤلاء » بالتقديم والتأخير .

(٨) في الأصل : الصواعق (٣/ ١١٥٢) : « أوحي » ، ورسم الكلمة متقارب ، ولعل ما أثبته هو الصواب بدليل السياق بعده .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

تنزيه عما وصف به نفسه ، فتراهم يبالغون أعظم المبالغة في تنزيهه (عن علوه على عرشه)[١] وعلوه على خلقه وتكلمه بالقرآن حقيقة ، وإثبات الوجه واليدين والعين له ، ما لا يبالغون مثله ولا قريبا منه في تنزيهه عن الظلم والعبث والفعل لا لحكمة ، والتكلم بما ظاهره ضلال ومحال ، وتراهم إذا أثبتوا أثبتوا مجملا لا تعرفه القلوب ولا تميز بينه وبين العدم ، وإذا نفوا نفوا نفيا مفصلا يتضمن تعطيل ما أثبته الرسول حقيقة .

فهذا وأضعاف أضعافه من لوازم قول المعطلة .

ومن لوازمه أن القلوب لا تحبه ولا تريده ولا تبتهج له ولا تشتاق إليه ، ولا تلتذ بالنظر إلى وجهه الكريم في دار النعيم ، صرحوا بذلك وقالوا : هذا كله إنما يصح تعلقه بالمحدث لا بالقديم ، قالوا : وإرادته ومحبته محال ، لأن الإرادة إنما تتعلق بالمعدوم لا بالموجود ، والمحبة إنما تكون لمناسبة بين [٧٣/أ] المحب والمحبوب ، ولا مناسبة بين القديم والمحدث .

ومن لوازمه أعظم العقوق لأبيهم آدم ، فإن من خصائصه أن الله خلقه بيده[٢] ، فقالوا إنما خلقه بقدرته[٣] ، فلم يجعلوا له مزية على إبليس في خلقه .

ومن لوازمه ـ بل صرحوا به ـ جحدهم خلة إبراهيم الخليل ، وقالوا : هي حاجته وفقره وفاقته إلى الله[٤] ، فلم يثبتوا له بذلك مزية على أحد من

---

(١) في « ت » : « عن استوائه على عرشه » ، وفي الأصل : الصواعق (٣/ ١١٥٢) : « عن علوه على خلقه واستوائه على عرشه » . والمثبت من « د » و« ن » .

(٢) كما سبق ذكره ودليله ص (٨٠) .

(٣) راجع ما سبق ص (٢٩) .

(٤) وفي هذا يقول المؤلف رحمه الله تعالى عنهم في النونية (١/ ٢٩) : =

الخلق ، إذ كل أحد فقير إليه(١)[بالذات وإن غاب شعوره بفقره عن قلبه أحيانا ، فهو يعلم أنه فقير إليه](٢) في كل نَفَس وطرفة عين .

ومن لوازمه ـ بل صرحوا به ـ أن الله تعالى لم يكلم موسى تكليما ، وإنما خلق كلاما في الهواء أسمعه إياه فكلمه في الريح(٣) لا أنه أسمعه كلامه الذي هو صفة من صفاته قائم بذاته ، لا يصدق الجهمي بهذا أبدا .

ومن لوازمه ـ بل صرحوا به ـ أن رسول الله ﷺ لم يعرج به إلى الله حقيقة ، ولم يدن من ربه حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى ، ولم يرفع من

= وكذاك قالوا ما له من خلقه أحد يكون خليله النفساني
وخليله المحتاج عندهم وفي ذا الوصف يدخل عابد الأوثان
فالكل مفتقر إليه لذاته في أسر قبضته ذليل عانِ

قال شارحه محمد خليل الهراس : « أنكر الجهمية صفة الخلة التي هي كمال المحبة المستغرقة للمحب ، بدعوى أن المحبة لا تكون إلا لمشاكلة ومناسبة بين المحب والمحبوب ومعلوم أنه لا مناسبة بين القديم والحادث توجب ذلك ، وحرفوا الكلم عن مواضعه فقالوا : إن معنى الخليل في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ : الفقير المحتاج ، ولا شك في فساد هذا التأويل ، إذ لا يكون حينئذ لتخصيص إبراهيم بالخلة معنى ، فإن الفقر والاحتياج لازم لجميع الخلق لزوما ذاتيا لا يمكن الانفكاك عنه ، وبذلك يكون وصف الخلة متناولا لجميعهم حتى عبدة الأوثان الذين هم ألد أعداء الرحمن . . » الخ .

(١) في « ت » : « إلى الله » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/١١٥٣) .

(٢) ما بين المعقوفتين ثابت في نسخ المختصر ولا يوجد في أصله المطبوع : الصواعق (٣/١١٥٣) .

(٣) انظر : كتاب التوحيد للماتريدي (ص٥٩) وتفسير الرازي (١٤/١٨٦) عند قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ وإشارات المرام (ص١٨١ ـ ١٨٢) والعقيدة السلفية في كلام رب البرية (ص٢٩٧) وما بعدها .

عند موسى إلى عند ربه مرارا يسأل التخفيف لأمته ، فإن « من » و « إلى » عندهم في حق الله تعالى محال ، فإنها تستلزم المكان ابتداء وانتهاء .

ومن لوازمه أن الله تعالى لم يفعل شيئا ولا يفعل شيئا البتة ، فإن الفعل عندهم عين المفعول وهو غير قائم بالرب ، فلم يقم به عندهم فعل أصلا وسموه فاعلا من غير فعل يقوم به ، كما سموه مريدا من غير إرادة تقوم به ، وسموه متكلما من غير كلام يقوم به ، وسماه زعيمهم المستأخر عند الله وعند عباده : عالما من غير علم يقوم به ، حيث قال : « العلم هو المعلوم كما قالوا الفعل هو المفعول »[١] .

ومن لوازمه أنه لا يسمع ولا يبصر ، ولا يرضى ولا يغضب ولا يحب ولا يبغض ، فإن ذلك من مقولة « أن ينفعل »[٢] . وهذه المقولة لا تتعلق[٣] به وهي في [حقه][٤] محال ، كما نفوا علوه على خلقه واستواءه على عرشه لكون[٥] ذلك من مقولة

(١) لعل الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى يعني بهذا الزعيم : الطوسي كما سيأتي لاحقا ص (٨٣٧) . وقد قال العلامة الألوسي في مؤلفه جلاء العينين (ص٢٩٣) ـ وهو يتحدث عن تأويلات المؤولة ـ : « ومنهم من يقول بل العلم هو المعلوم كما يقوله الطوسي صاحب شرح الإشارات فإنه أنكر على ابن سينا إثباته لعلمه بنفسه وما يصدر عن نفسه ، وابن سينا أقرب إلى الصواب . . . » الخ . وينظر : درء التعارض (١٠/ ٣٥) وما بعدها ومسائل الخلاف بين فخر الدين الرازي ونصير الدين الطوسي (ص١٧٧ ـ ١٨٥) .

(٢) في « ت » : « أن يفعل » .

ومقولة « أن ينفعل » إحدى المقولات العشر ، وقد سبق ذكرها ص (٢٦١) .

(٣) في « د » و « ن » : « لا يتعلق » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في النسخ الخطية : « يكون » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١١٥٤) .

« الأين »[1] وهي ممتنعة عليه ، كما نفوا استواءه على عرشه لأن ذلك من مقولة « الوضع »[2] المستحيل (ثبوتها)[3] له .

ولوازم قولهم أضعاف أضعاف ما ذكرناه[4] .

[الوجه الثاني والأربعون بيان أن المعارضين للوحي جعلوا كلام الله ورسوله من الطرق الضعيفة في الاستدلال على مسائل الأسماء والصفات]

الوجه الثاني والأربعون[5] : أن هؤلاء المعارضين للوحي[6] بآرائهم جعلوا كلام الله ورسوله ﷺ من الطرق الضعيفة المزيفة التي لا يتمسك فيها في العلم واليقين . قال الرازي في نهايته[7] : « الفصل السابع في تزييف الطرق الضعيفة » وهي أربع : فذكر[8] نفي الشيء لانتفاء دليله ، وذكر القياس ، وذكر الإلزامات[9] ، ثم قال : « والرابع : هو التمسك بالسمعيات »[10] .

وهذا تصريح بأن التمسك بكلام الله ورسوله من الطرق الضعيفة

---

(١) مقولة « الأين » من المقولات العشر ، وقد سبق ذكرها وعدها ص (٢٦١) .

(٢) مقولة « الوضع » من المقولات العشر ، وقد سبق ذكرها وعدها ص (٢٦١) .

(٣) في النسخ الخطية : « ثبوته » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١١٥٤) ، ولعله الصواب .

(٤) في « د » و « ن » : « ما ذكرنا » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ١١٤٥) .

(٥) هذا الوجه هو الثاني والعشرون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٣/ ١١٧٠) .

(٦) في « د » و « ن » : « الوحي » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ١١٧٠) .

(٧) راجع ما ذكرته سابقا عن هذا الكتاب ص (٢١٣) تعليق (١) .

(٨) في « ت » : « قد ذكر » .

(٩) نهاية العقول (١/ ق٥/ ب) .

(١٠) في النهاية : « والرابعة وهي التمسك بالسمعيات » .

المزيفة ، وأخذ في تقرير ذلك فقال : « المطالب على أقسام ثلاثة : منها ما يستحيل [حصول][1] العلم بها بواسطة السمع ، ومنها [٧٣/ب] ما يستحيل [حصول][2] العلم بها إلا من السمع ، ومنها ما يصح حصول العلم بها من السمع تارة ومن العقل أخرى » .

قال : « أما القسم الأول فكل ما يتوقف العلم بصحة السمع على العلم بصحته ، استحال تصحيحه بالسمع (مثل)[3] العلم بوجود الصانع وكونه مختارا وعالما بكل المعلومات وصدق الرسول [4] » .

قال : « وأما القسم الثاني : (فهو ترجيح)[5] أحد طرفي الممكن على الآخر إذا لم يجده الإنسان من نفسه ولا يدركه بشيء من حواسه .

فإن (جلوس)[6] غراب على قُلة[7] جبل قاف[8] ، إذا كان جائز الوجود

---

(١) ما بين المعقوفتين أثبته من النهاية ، والسياق قبلُ وبعدُ يقتضيه .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من النهاية ، والسياق قبلُ وبعدُ يقتضيه .

(٣) في النسخ الخطية : « من قبل » والمثبت من النهاية .

(٤) في النهاية : « قول الرسول » .

(٥) في النهاية : « وهو يرجح » .

(٦) في النسخ الخطية : « حصول » والمثبت من النهاية .

(٧) القُلة بالضم : أعلى الرأس والسنام والجبل . أو كل شيء كما عممه بعضهم . ينظر : لسان العرب وتاج العروس مادة (قلل) .

(٨) جاء في بعض التفاسير عند قوله تعالى : ﴿ قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ﴾ أن « قاف » جبل محيط بالعالم وأن عروقه إلى الصخرة التي عليها الأرض . . إلى غير ما ذكروا عنه من الأمور التي لم يصح فيها شيء ، ولهذا قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره (٤/ ٢٣٦) : « وقد روي عن بعض السلف أنهم قالوا ﴿ قٓ ﴾ جبل محيط بجميع الأرض . . وكأن هذا والله أعلم من خرافات بني إسرائيل التي أخذها عنهم =

والعدم مطلقا ، وليس هناك ما يقتضي وجوب أحد طرفيه أصلا وهو غائب عن (الحس والنفس)[١] ، استحال العلم بوجوده إلا من قول الصادق .

وأما القسم الثالث : وهو معرفة وجوب الواجبات وإمكان الممكنات واستحالة المستحيلات (التي لا يتوقف)[٢] العلم بصحة السمع على العلم بوجوبها وإمكانها واستحالتها ، مثل مسألة الرؤية والصفات والوحدانية وغيرها » . ثم عدد أمثلة[٣] .

ثم قال : « إذا عرفت ذلك فنقول[٤] : إما أن الأدلة السمعية لا يجوز استعمالها [في الأصول][٥] في القسم الأول فهو ظاهر وإلا وقع الدور ، وإما أنه يجب استعمالها في القسم الثاني فهو ظاهر كما[٦] سلف .

وأما [القسم][٧] الثالث ففي جواز استعمال الأدلة السمعية فيه إشكال ،

= بعض الناس لما رأى من جواز الرواية عنهم مما لا يصدق ولا يكذب ، وعندي أن هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم يلبسون به على الناس أمر دينهم . . » إلى آخر ما ذكره من قول ابن عباس عن هذا الجبل وأن إسناده إليه منقطع .

(١) في النهاية : « النفس والحس » بالتقديم والتأخير .

(٢) في النسخ الخطية : « التي يتوقف » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١١٧٢) ومن النهاية .

(٣) لم يذكر شيء في النهاية بعد قول الرازي المذكور .

(٤) في النهاية : « وإذا عرفت هذا التفصيل فنقول » .

(٥) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النهاية .

(٦) في النهاية : « مما » .

(٧) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٣/ ١١٧٢) ومن النهاية .

وذلك لأنا لو قدرنا قيام الدليل (القاطع العقلي)[١] على خلاف ما أشعر به ظاهر الدليل السمعي فلا خلاف بين أهل التحقيق بأنه[٢] يجب تأويل الدليل السمعي .

لأنه إذا لم يمكن[٣] الجمع بين ظاهر النقل وبين مقتضى (الدليل العقلي)[٤] ، فإما أن نكذب[٥] بالعقل ، (وإما أن نؤول)[٦] النقل .

فإن كذبنا العقل مع أن النقل لا يمكن إثباته إلا بالعقل ، فإن الطريق إلى إثبات الصانع ومعرفة النبوة ليس إلا العقل ، فحينئذ يكون[٧] صحة النقل متفرعة على ما يجوز فساده وبطلانه .

(فإذًا لا يكون العقل مقطوع الصحة)[٨] ، فإذًا تصحيح النقل يرد العقل ويتضمن[٩] القدح في النقل ، وما أدى ثبوته إلى انتفائه كان باطلا[١٠] وتعين تأويل النقل .

---

(١) في النهاية : « العقلي القاطع » بالتقديم والتأخير .

(٢) في النهاية : « أنه » بحذف الباء من أوله .

(٣) في النهاية : « يكن » .

(٤) في النهاية : « دليل العقل » .

(٥) في « ن » و « ت » : « يكذب » .

(٦) في النهاية : « أو يؤول » .

(٧) في « ت » : « تكون » .

(٨) في النهاية : « فحينئذ لا يكون دليل النقل مقطوع الصحة » .

(٩) في النهاية : « يتضمن » بحذف الواو .

(١٠) زاد في النهاية : « ولما بطل ذلك تعين » .

فإذًا الدليل السمعي لا يفيد اليقين بوجود مدلوله إلا بشرط أن لا يوجد (دليل عقلي)[١] على خلاف ظاهره ، فحينئذ لا يكون الدليل النقلي مفيدا للمطلوب إلا إذا تَبيَّنَّا[٢] أنه ليس في العقل ما يقتضي خلاف ظاهره .

(ولا سبيل)[٣] لنا إلى إثبات ذلك إلا من وجهين ، إما أن نقيم دلالة عقلية[٤] على صحة ما أشعر به ظاهر الدليل النقلي ، وحينئذ يصير الاستدلال بالنقل فضلا غير محتاج إليه ، وإما بأن نزيف[٥] [٧٤/أ] أدلة المنكرين لما دل عليه ظاهر النقل ، وذلك ضعيف لما بينا [من][٦] أنه لا يلزم من فساد ما ذكروه أن لا يكون هنالك[٧] معارض أصلا .

(إلا أن نقول)[٨] إنه لا دليل (على هذه المعارضات)[٩] ، فوجب نفيه .

لكنا[١٠] زيفنا هذه الطريقة ـ يعني انتفاء الشيء لانتفاء دليله ـ [١١] أو نقيم

---

(١) في النهاية : « دليل العقل » .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/ ١١٧٣) : « أثبتنا » ، والمثبت من المختصر يوافق الذي في النهاية .

(٣) في النهاية : « ولا طريق » .

(٤) زاد في النهاية : « قاطعة » .

(٥) في « ت » : « تزيف » .

(٦) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النهاية .

(٧) في النهاية : « هناك » .

(٨) في النهاية : « اللهم إلا أن يقولوا » .

(٩) في النهاية : « على هذا المعارض » .

(١٠) في النهاية : « ولكنا » .

(١١) ما بين العارضتين لا يوجد في النهاية ، والظاهر أنه من الإمام ابن القيم للإيضاح .

دلالة قاطعة على أن المقدمة الفلانية غير معارضة لهذا النص ولا المقدمة[١] الأخرى .

وحينئذ يحتاج إلى إقامة الدلالة على أن كل واحدة من [هذه][٢] المقدمات التي لا نهاية لها (غير معارضة لهذا)[٣] الظاهر .

فثبت أنه لا يمكن حصول اليقين بعدم ما يقتضي خلاف الدليل النقلي ، وثبت أن الدليل النقلي تتوقف إفادته لليقين[٤] على مقدمة غير يقينية ، وهي عدم دليل عقلي[٥] ، وكل ما تنبني صحته على ما لا يكون يقينا[٦] (لا يكون هو أيضاً يقينا)[٧] .

فثبت أن[٨] الدليل النقلي من[٩] هذا القسم لا يكون مفيدا لليقين » .

قال : « وهذا بخلاف الأدلة العقلية ، فإنها مركبة من مقدمات لا يكتفى منها[١٠] بأن لا يعلم فسادها ، بل لا بد وأن يعلم بالبديهة صحتها (إذ يعلم)[١١] بالبديهة لزومها مما علم صحته بالبديهة .

(١) في النهاية : « ولا المقدمة الفلانية » .

(٢) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النهاية .

(٣) في النهاية : « غير معارض لذلك » .

(٤) في النهاية : « اليقين » .

(٥) زاد في النهاية : « يوجب تأويل ذلك النقل » .

(٦) في النهاية : « يقينيا » .

(٧) في النهاية : « لم يكن هو أيضاً يقينيا » .

(٨) في النهاية : « أن ذلك » .

(٩) في النهاية : « في » .

(١٠) في النهاية : « فيها » .

(١١) في النهاية : « ونعلم » .

ومتى كان كذلك استحال أن يوجد[١] ما يعارضه لاستحالة التعارض في العلوم البديهية » .

ثم قال : « فإن قيل : إن الله سبحانه[٢] لما أسمع المكلف الكلام الذي يشعر ظاهره بشيء فلو كان في العقل ما يدل على بطلان ذلك الشيء وجب عليه سبحانه[٣] أن يخطر ببال المكلف ذلك الدليل وإلا كان ذلك تلبيسا من الله تعالى وأنه غير جائز .

قلنا[٤] : هذا بناء على قاعدة الحسن والقبح[٥] وأنه يجب على الله سبحانه شيء (ونحن لا نقول بذلك)[٦] [ثم إن][٧] سلمنا ذلك فلم قلتم[٨] إنه يجب على الله أن يخطر ببال المكلف ذلك الدليل العقلي ؟ وبيانه[٩] أن الله تعالى إنما يكون ملبسا على المكلف لو أسمعه كلاما يمتنع عقلا أن يريد[١٠] به إلا ما أشعر به ظاهره ، وليس الأمر كذلك ، لأن المكلف إذا سمع ذلك الظاهر ، [ثم إنه يجوز أن يكون هناك دليل عقلي على خلاف ذلك

---

(١) في النهاية : « يوجد له » .

(٢) في النهاية : « تعالى » .

(٣) في النهاية : « تعالى » .

(٤) القائل هو الرازي .

(٥) مسألة الحسن والقبح تقدمت ص (٢٠٦) .

(٦) في النهاية : « ولا نقول نحن به » .

(٧) ما بين المعقوفتين أثبته من النهاية .

(٨) في النهاية : « قلت » .

(٩) في النهاية : « بيانه » بحذف الواو .

(١٠) في النهاية : « يراد » .

الظاهر][1] ، فبتقدير[2] أن يكون الأمر كذلك لم يكن مراد الله من ذلك الكلام ما أشعر به الظاهر[3] .

فعلى هذا إذا أسمع الله المكلف ذلك الكلام ، فلو قطع المكلف بحمله على ظاهره مع قيام الاحتمال الذي ذكرنا[4] كان ذلك التقصير واقعا (من المكلف)[5] لا من قبل الله تعالى حيث قطع لا في موضع القطع .

فثبت أنه لا يلزم من عدم إخطار الله تعالى ببال المكلف ذلك الدليل العقلي المعارض للدليل السمعي[6] (أن يكون)[7] ملبسا » .

قال : « فخرج مما[8] ذكرنا أن الأدلة النقلية لا يجوز التمسك بها في [باب][9] المسائل العقلية[10] ، نعم يجوز التمسك بها في المسائل النقلية تارة لإفادة اليقين كما في مسألة [٧٤/ب] الإجماع وخبر الواحد ، وتارة

---

(١) ما بين المعقوفتين أثبته من النهاية ، لكونه يوضح المعنى ، والغالب أن سقوطه من النساخ لاتفاق الكلمتين في آخر كل من العبارتين .

(٢) في النهاية : « وبتقدير » .

(٣) في النهاية : « ظاهره » .

(٤) في النهاية : « ذكرناه » .

(٥) في النهاية : « من قبل المكلف » .

(٦) في النهاية : « النقلي » بدل قوله : « السمعي » .

(٧) في النهاية : « كونه تعالى » .

(٨) في « ت » : « بما » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في النهاية .

(٩) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النهاية .

(١٠) بعد هذا في النهاية : « ولعله يمكن أن يجاب عن هذا السؤال بما به يجاب عن تجويز ظهور المعجزات على أيدي الكاذبين » .

لإفادة الظن كما في الأحكام الشرعية » . انتهى كلامه[١] .

فليتدبر المؤمن هذا الكلام [وليرد][٢] أوله على آخره وآخره على أوله ، ليتبين له ما ذكرناه عنهم من العزل التام للقرآن والسنة من أن يستفاد منهما علم أو يقين في باب معرفة الله وما يجب له وما يمتنع عليه ، وأنه لا يجوز أن يحتج بكلام الله ورسوله في شيء من هذه المسائل ، وأن الله تعالى يجوز عليه التدليس والتلبيس على الخلق وتوريطهم في طرق الضلال ، وتعريضهم لاعتقاد الباطل والمحال ، وأن العباد مقصرون غاية التقصير إذا حملوا كلام الله ورسوله على حقيقته ، ونطقوا بمضمون ما أخبر به حيث لم يشكوا في ذلك ، أو قد يكون في العقل ما يعارضه ويناقضه ، وأن غاية ما يمكن أن يحتج بكلام الله ورسوله عليه من الجزئيات ما كان مثل الإخبار بأن على قُلة جبل قاف[٣] غرابا صفته كيت وكيت ، أو على مسألة الإجماع وخبر الواحد ، وأن مقدمات أدلة القرآن والسنة غير معلومة ولا متيقنة الصحة ، ومقدمات أدلة أرسطو[٤] صاحب المنطق ، والفارابي وابن سينا[٥] وإخوانهم قطعية معلومة الصحة ، وأنه لا طريق لنا إلى العلم بصحة الأدلة في باب الإيمان بالله وأسمائه وصفاته البتة ، لتوقفها على انتفاء ما لا طريق لنا إلى العلم بانتفائه ، وأن الاستدلال بكلام الله ورسوله في ذلك فضلة لا يحتاج إليها ، بل هي مستغنى عنها إذا كان موافقا للعقل .

---

(١) نهاية العقول (١/ق٩أ ـ ق١٠/أ) .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٣/١١٧٧) .

(٣) ينظر ما سبق ذكره عن جبل قاف ص (٤٦٩) تعليق (٨) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٢٤٠) .

(٥) تقدمت ترجمتهما ص (١٧ ، ٢٤١) .

فتأمل هذا البناء الذي بنوه هل في قواعد الإلحاد أعظم هدما منه لقواعد الدين ، وأشد مناقضة منه لوحي رب العالمين ؟ وبطلان هذا الأصل معلوم بالاضطرار من دين جميع الرسل وعند جميع أهل الملل .

وهذه الوجوه المتقدمة التي ذكرناها هي قليل من كثير مما يدل على بطلانه ، ومقصودنا من ذكره اعترافهم به بألسنتهم لا بإلزامنا لهم به ، وتمام إبطاله أن نبين فساد كل مقدمة من مقدمات الدليل الذي عارضوا به النقل وأنها مخالفة للعقل كما هي مناقضة للوحي .

[الوجه الثالث والأربعون بيان أن السمع والعقل حجة الله على خلقه]

الوجه الثالث والأربعون(١) : أن السمع حجة الله على خلقه وكذلك العقل ، فهو سبحانه أقام عليهم حجته بما ركب(٢) فيهم من العقل ، وإنما(٣) أنزل إليهم من السمع ما لا يدفعه العقل ، فإن العقل الصريح لا يتناقض في نفسه ، كما أن السمع الصحيح لا يتناقض في نفسه ، وكذلك العقل مع السمع ، فحجج الله وبيناته لا تتناقض ولا تتعارض ، ولكن تتوافق وتتعاضد ، وأنت لا تجد سمعا صحيحا عارضه معقول مقبول عند كافة العقلاء أو أكثرهم ، بل العقل الصريح يدفع المعقول المعارض للسمع الصحيح ، وهذا [٧٥/أ] يظهر بالامتحان في كل مسألة عورض فيها السمع بالمعقول ، ونحن نذكر من ذلك مثالا واحدا يعلم به ما عداه ، فنقول :

[بيان طريقة المعتزلة في إثبات النبوة وحدوث العالم وإمكان المعاد]

قالت الفرقة الجامعة بين التجهم ونفي القدر معطلة الصفات(٤) : صدق

---

(١) هذا الوجه هو السادس والعشرون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٣/١١٨٧) .

(٢) في « ت » : « ركبه » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/١١٨٧) : « وبما » .

(٤) وهم المعتزلة .

الرسول عليه الصلاة والسلام موقوف على قيام المعجزة الدالة على صدقه ، وقيام المعجزة موقوف على العلم بأن الله لا يؤيد الكذاب بالمعجزة الدالة على صدقه ، والعلم بذلك موقوف (على العلم)[1] [بقبحه][2] ، وعلى أن الله تعالى لا يفعل القبيح ، وتنزيهه عن فعل القبيح موقوف على العلم بأنه غني عنه ، عالم بقبحه ، والغني عن القبيح العالم بقبحه لا يفعله ، وغناه عنه موقوف على أنه ليس بجسم ، وكونه ليس بجسم موقوف على عدم قيام الأعراض والحوادث به ، وهي الصفات والأفعال ، ونفي ذلك موقوف على ما دل عليه حدوث الأجسام ، والذي دلنا على حدوث الأجسام أنها لا تخلو عن الحوادث ، وما لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها ، وما لا يسبق الحوادث فهو حادث ، وأيضا فإنها لا تخلو عن الأعراض ، والأعراض لا تبقى[3] زمانين فهي حادثة ، فإذا (لم تخل)[4] الأجسام عنها لزم حدوثها ، وأيضا فإن الأجسام مركبة من الجواهر الفردة[5] والمركب مفتقر إلى جزئه ، وجزؤه غيره ، وما افتقر إلى غيره لم يكن إلا حادثا مخلوقا ، فالأجسام متماثلة كل ما صح على بعضها صح على جميعها ، وقد صح على بعضها التحليل والتركيب والاجتماع والافتراق ، فيجب أن يصح على جميعها .

قالوا : وبهذا الطريق أثبتنا حدوث العالم ونفي كون الصانع جسما وإمكان المعاد ، فلو بطل الدليل الدال على حدوث الجسم بطل الدليل الدال

---

(١) في الأصل : الصواعق (٣/ ١١٨٧) : « على الصحة » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و« ن » : « لا يبقى » .

(٤) في « د » و« ن » : « لم تحل » .

(٥) انظر ما سبق في تعريفها ص (٣١٩) .

على ثبوت الصانع وصدق الرسول ، فصار العلم بإثبات الصانع وصدق الرسول وحدوث العالم وإمكان المعاد موقوفا على نفي الصفات ، فإذا جاء في السمع ما يدل على إثبات الصفات والأفعال (لم يمكن)[1] القول بموجبه ، ويعلم أن الرسول لم يرد إثبات ذلك ، لأن إرادته لإثباته تنافي[2] تصديقه ، ثم إما أن يكذب الناقل وإما أن يتأول المنقول وإما أن يعرض عن ذلك جملة ويقول لا يعلم المراد .

فهذا أصل ما بنى عليه القوم دينهم وإيمانهم ، ولم يقيض لهم من يبين لهم فساد هذا الأصل ومخالفته لصريح العقل ، بل قيض لهم من المنتسبين إلى السنة من وافقهم عليه ، ثم أخذ يشنع عليهم القول بنفي الصفات والأفعال وتكليم الرب لخلقه ورؤيتهم له في الدار الآخرة وعلوه على خلقه واستوائه على عرشه ونزوله إلى سماء الدنيا ، فأضحكهم عليه وأغراهم به ونسبوه[3] إلى ضعف العقل والحشو والبله[4] . والمصيبة مركبة من عدوان

---

(١) في الأصل : الصواعق (١١٨٨/٣) : « لم يكن » .

(٢) في « د » و« ن » : « ينافي » .

(٣) في « د » و« ن » : « فنسبوه » .

(٤) الظاهر أنه يقصد الإمام أبا الحسن الأشعري ، لكونه كان معتزليا في أول أمره موافقا لهم ، ذابا عنهم ، منتصرا لمقالاتهم ، ثم خرج عليهم معارضا مشنعا مناظرا ، فاحتج عليهم في كثير من مسائلهم بالحجة والبرهان والجدال ، إلا أنه كما قال شيخ الإسلام فيه : « .. لكن كانت خبرته بالكلام خبرة مفصلة ، وخبرته بالسنة خبرة مجملة ، فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة ، واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأصول وبين الانتصار للسنة كما فعل في مسألة الرؤية والكلام والصفات الخبرية وغير ذلك .. » .

مجموع الفتاوى (٢٠٤/١٢ ـ ٢٠٥) . =

هؤلاء وبغيهم[1] وتقصير أولئك[2] وموافقتهم لهم في الأصل ثم تكفيرهم وتبديعهم .

[بيان طريق المتكلمين في إثبات حدوث العالم الدال عندهم على معرفة الله تعالى]

[٧٥/ب] وهذا الطريق[3] من الناس من يظنها من لوازم الإيمان وأن الإيمان لا يتم إلا بها ، ومن لم يعرف ربه بهذه الطريق لم يكن مؤمنا به ولا بما جاء به رسوله ، وهذا يقوله الجهمية والمعتزلة ومتأخرو الأشعرية ، بل أكثرهم وكثير من المنتسبين إلى الأئمة الأربعة وكثير من أهل الحديث والصوفية[4] .

ومن الناس من يقول : ليس الإيمان موقوفا عليها ولا هي من لوازمه وليست طريق الرسل ، ويحرم سلوكها لما فيها من الخطر والتطويل وإن لم يعتقد بطلانها ، وهذا قول أبي الحسن الأشعري[5] نفسه ، فإنه صرح بذلك في رسالته إلى أهل الثغر[6] وبيّن أنها طريق خطرة مذمومة محرمة وإن كانت غير باطلة ، ووافقه على هذا جماعة من أصحابه من أتباع الأئمة .

وقالت طائفة أخرى : بل هي طريق في نفسها متناقضة مستلزمة لتكذيب

= وينظر : عيون المناظرات (ص٢٢٣) وما بعدها ، وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧) .

(١) وهم المعتزلة .

(٢) وهم الأشاعرة .

(٣) يعني الطريق الذي أحدثه المتكلمون الموصل إلى إثبات حدوث العالم الدال على معرفة الله تعالى وإثبات وحدانيته ووجوده .

(٤) تقدم تعريف هذه الفرق ، فانظر : ص (١٥٤) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٦٨) .

(٦) انظر منها (ص١٨٥ ـ ١٨٨) .

الرسول ، لا يتم سلوكها إلا بنفي ما أثبته ، وهي مستلزمة لنفي الصانع بالكلية ، كما هي مستلزمة لنفي صفاته ونفي أفعاله ، وهي مستلزمة لنفي المبدأ والمعاد ، فإن هذا الطريق لا تتم إلا بنفي سمع الرب وبصره وقدرته وحياته وإرادته وكلامه ، فضلا عن نفي علوه على خلقه ، ونفي الصفات الخبرية من أولها إلى آخرها ، ولا تتم إلا بنفي أفعاله جملة وأنه لا يفعل شيئا البتة إذ لم يقم به فعل فاعل وفاعل بلا فعل محال في بَدائِه[١] العقول ، فلو صحت هذه الطريق نفت الصانع وأفعاله وصفاته وكلامه وخلقه للعالم وتدبيره له ، وما يثبته أصحاب هذه الطريق من ذلك لا حقيقة له ، بل هو لفظ لا معنى له ، فأنتم تثبتون ذلك وتصرحون بنفي لوازمه البينة التي لا ريب فيها وفي لزومها ، فتثبتون ما لا حقيقة له ، بل يخالف العقول ، كما تنفون ما يدل العقل الصريح على إثباته . ولوازمها الباطلة أكثر من مائة لازم بل لا يحصى إلا بكلفة[٢] .

[بيان اللوازم الباطلة لطريق المتكلمين في حدوث العالم وإثبات الوحدانية]

فأول لوازم هذه الطريقة نفي الصفات والأفعال ، ونفي العلو والكلام ونفي الرؤية .

ومن لوازمها القول بخلق القرآن ، وبهذه الطريق استجازوا ضرب الإمام أحمد[٣] لما قال بما يخالفها من إثبات الصفات وتكلم الله بالقرآن ورؤيته في الدار الآخرة ، وكان أرباب هذه الطريق هم المستولين[٤]

(١) في النسخ الخطية : « بداية » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١١٩١) ولعله الصواب .

(٢) في بيان هذا الطريق وتقريره وما قيل فيه إضافة لما ذكره المؤلف ، ينظر : كتاب « الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة » (ص٩٣ ـ ١٠٧) .

(٣) تقدمت ترجمة الإمام أحمد ص (٢١) .

(٤) في « ت » : « المستولون » .

على الخليفة[(١)] قالوا له : اضرب عنقه فإنه كافر مشبه مجسم ، فقيل له : إنك إن قتلته ثارت عليك العامة ، فأمسك عن قتله بعد الضرب الشديد[(٢)] .

ومن لوازمه[(٣)] أن الرب كان معطلا عن الفعل من الأزل ، والفعل ممتنع عليه ، ثم انقلب[(٤)] من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي بدون موجب في ذلك الوقت دون ما قبله ، وهذا مما أغرى[(٥)] الفلاسفة بالقول بقدم العالم ورأوا أنه خير من القول بذلك ، بل حقيقة هذا القول أن الفعل لم يزل ممتنعا منه أزلا وأبدا ، إذ يستحيل قيامه به .

[٧٦/أ] وعن هذه الطريق قال جهم[(٦)] ومن وافقه[(٧)] بفناء الجنة وفناء أهلها وعدمهم عدما محضا[(٨)] .

---

(١) يعني المعتصم ، وقد تقدمت ترجمته ص (٤٢٦) .

(٢) تقدمت الإشارة إلى محنة الإمام أحمد رحمه الله تعالى ص (٤٢٦) .

(٣) أي الطريق الذي سلكه المتكلمون في حدوث العالم وإثبات الوحدانية ، والطريق يذكر ويؤنث ، يقال الطريق الأعظم والطريق العظمى ، ومن أدلة تذكيره قوله تعالى : ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا ﴾ وقوله : ﴿ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ وينظر : القصيدة الموشحة لابن الحاجب (ص١١٦ ـ ١١٧) والمعجم المفصل في المذكر والمؤنث (ص٢٧٦ ـ ٢٧٧) .

(٤) في الأصل : الصواعق (٣/ ١١٩٢) : « انتقل » .

(٥) في الأصل : الصواعق (٣/ ١١٩٢) : « اعترى » ، والمثبت هو الصواب .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٢٤٢) .

(٧) من المعتزلة .

(٨) وكذا قولهم : بفناء النار وأهلها .

ينظر : خلق أفعال العباد للإمام البخاري (ص١٢) ، والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد (١/ ١٣٠ ـ ١٣١) ، والتنبيه والرد للملطي (ص١١٢ ـ ١١٣) ، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢١١) ، والفصل لابن حزم (٥/ ٧٣) ، =

وعنها قال أبو الهذيل العلاف[(١)] بفناء حركاتهم دون ذواتهم ، فإذا رفع اللقمة إلى فيه وفنيت الحركات بقيت يده ممدودة لا تتحرك ويبقى[(٢)] كذلك أبد الآبدين[(٣)] .

وعن هذه الطريق قالت الجهمية : إن الله في [كل][(٤)] مكان بذاته ، وقال إخوانهم : ليس في العالم ولا خارج العالم ، ولا متصلا به ولا منفصلا عنه ، ولا مباينا له ولا محايثا[(٥)] له ، ولا فوقه ولا خلفه ، ولا

= والتبصير في الدين للإسفرائيني (ص١٠٨) ، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٩٩) ، والبرهان للسكسكي (ص٣٥) ، ودرء التعارض (٨/ ٣٤٥) ، ومجموع الفتاوى (١٢/ ٤٥) ، وحادي الأرواح (ص٤٢٩ ـ ٤٣٠) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٤٢) .

(٢) في « ن » : « وينفى » ، وفي الأصل : الصواعق (٣/ ١١٩٢) : « وتبقى » والمثبت هو القريب إلى الصواب .

(٣) وفي مذهب جهم وقول العلاف يقول المؤلف رحمه الله تعالى في نونيته (١/ ٣٥ ـ ٣٦) بشرح الهراس :

وقضى بأن النار لم تخلق ولا ... جنات عدن بل هما عدمان
فإذا هما خُلقا ليوم معادنا ... فهما على الأوقات فانيتان
وتلطف العلاف من أتباعه ... فأتى بضحكة جاهل مجان
قال الفناء يكون في الحركات لا ... في الذات واعجباً لذا الهذيان

إلى قوله :

وكذاك ما حال الذي رفعت يدا ... ه أكلة من صفحة وخِوان
فتناهت الحركات قبل وصولها ... للفم عند تفتح الأسنان
وكذاك ما حال الذي امتدت يد ... منه إلى قنوٍ من القنوان
فتناهت الحركات قبل الأخذ هل ... يبقى كذلك سائر الأزمان

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٥) سبق بيان المحايثة ص (٧١) .

أمامه ولا وراءه[١] .

وعنها قال من قال : إن ما شاهده من الأعراض الثابتة كالألوان والمقادير والأشكال تتبدل في كل نفس ولحظة ويخلفها غيرها ، حتى قال من قال : إن الروح عرض وإن الإنسان يستحدث في كل ساعة عدة أرواح ، تذهب له روح وتجيء[٢] غيرها[٣] .

وعنها قال من قال : إن جسم أنتن الرجيع وأخبثه مماثل لجسم أطيب الطيب في الحد[٤] والحقيقة لا فرق بينهما إلا بأمر عرضي وإن جسم النار مساوٍ لجسم الماء في الحد والحقيقة .

وعنها قالوا : إن الروائح والأصوات والمعارف والعلوم ، تؤكل وتشرب وترى وتسمع وتلمس ، وإن الحواس الخمس تتعلق بكل موجود[٥] .

---

(١) ينظر مجموع الفتاوى (٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨) والنونية (١/ ٧٢ ـ ٧٤) بشرح الهراس .

(٢) في « ت » : « ويجيء » .

(٣) راجع ما سبق ص (٤٤٢) تعليق (٢) .

(٤) في « د » : « في الجد » والمثبت من « ن » و « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/ ١١٩٣) .

(٥) الحواس الخمس : وتسمى الحواس الظاهرة وهي في العرف العام : السمع والبصر والشم والذوق واللمس ، وتقابلها الحواس الباطنة وهي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة .

و« الحاسة » في الأصل : قوة طبيعية في الجسم ، بها يدرك الإنسان والحيوان الأشياء الخارجة عنه وما يطرأ على جسمه من تغيرات .

المعجم الفلسفي (ص٦٤) .

وينظر : مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤) ودستور العلماء (٢/ ٤ ـ ٥) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٦٧٤ ـ ٦٧٥) .

وعنها نفوا عنه تعالى الرضى والغضب والمحبة والرحمة والرأفة والضحك والفرح ، بل ذلك كله عندهم إرادة محضة أو ثواب منفصل مخلوق .

وعنها قالوا : إن الكلام معنى واحد بالعين لا ينقسم ولا يتبعض ولا له جزء ولا كل ، وهو الأمر بكل شيء مأمور والنهي عن كل منهي ، والخبر عن كل مخبر عنه . وكذلك قالوا في العلم : إنه أمر واحد ، فالعلم بوجود الشيء هو عين العلم بعدمه لا فرق بينهما البتة إلا بالتعلق . وكذلك قالوا : إن إرادة إيجاد الشيء هي نفس إرادة إعدامه ، ليس هنا إرادتان[١] . وكذلك رؤية زيد هي نفس رؤية عمرو ، ومعلوم أن هذا لا يعقل ، بل هو مخالف لصريح العقل .

ومن العجب أنهم لم يثبتوا بها في الحقيقة صانعا ولا صفة من صفاته ولا فعلا من فعله ولا نبوة ولا مبدأ ولا معادا ولا حكمة ، بل هي مستلزمة لنفي ذلك كله صريحا أو لزوما بيّنا .

وجاء آخرون فراموا إثبات الصفات والأفعال وموافقتهم في هذه الطريق ، فتجشموا أمرا ممتنعا واشتقوا طريقة لم يمكنهم الوفاء بها ، فجاءوا (بطريقة)[٢] بين النفي والإثبات لم يوافقوا فيها المعطلة النفاة ، ولم يسلكوا فيها مسلك أهل الإثبات ، وظنوا أنهم بذلك يجمعون بين المعقول والمنقول ، ويصلون في هذه الطريق إلى تصديق الرسول عليه الصلاة والسلام ، وصار كثير من الناس يحب النظر والبحث والمعقول ، وهو مع ذلك يريد ألا يخرج عما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام ، ثم أصلوا تأصيلا مستلزما لبطلان التفصيل ، ثم فصلوا تفصيلا دل على بطلان الأصل

---

(١) في الأصل : الصواعق (٣/ ١١٩٤) : « إرادات » .

(٢) في « ت » : « بطريق » .

فصاروا [٧٦/ ب] حائرين بين التأصيل والتفصيل ، وصار من طرد منهم هذا الأصل خارجا عن العقل والسمع بالكلية ، ومن لم يطرده متناقضا مضطرب الأقوال .

وقد سلك الناس في إثبات الصانع وحدوث العالم طرقا متعددة سهلة قريبة موصلة إلى المقصود ، لم يتعرضوا فيها لطريقة هؤلاء بوجه .

قال الخطابي[(١)] : « وإنما سلك المتكلمون هذه الطريقة في الاستدلال بالأعراض مذهب الفلاسفة وأخذوه عنهم ، وفي الأعراض اختلاف كثير ، منهم من ينكرها ولا يثبتها رأساً ، ومنهم من لا يفرق بينها وبين الجواهر في أنها قائمة بأنفسها كالجواهر »[(٢)] .

قلت[(٣)] : ومنهم من يقول بكمونها وظهورها ، ومنهم من يقول بعدم بقائها ، ثم سلك طرقا في إثبات الصانع منها الاستدلال بأحوال الإنسان من مبدئه إلى غايته والاستدلال بأحوال الحيوان والنبات والأجرام العلوية وغير ذلك .

ثم قال : « والاستدلال بطريق الأعراض لا يصح إلا بعد استبراء هذه

---

(١) هو حَمْد ـ بفتح الحاء وسكون الميم ـ بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان الخطابي البستي الشافعي ، إمام حافظ فقيه أديب ، ولد في مدينة بست من بلاد كابل سنة (٣١٩) وبها مات سنة (٣٨٨) .

يتيمة الدهر (٣/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦) والسير (١٧/ ٢٣ ـ ٢٨) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣/ ٢٨٢ ـ ٢٩٠) ولابن كثير (١/ ٣٠٧ ـ ٣٠٩) .

(٢) شعار الدين وبراهين المسلمين ، وهو من مؤلفات أبي سليمان المفقودة ، والنقل المذكور عنه سرده ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٠) .

(٣) القائل هو الإمام ابن القيم .

الشبه[١] ، وطريقنا الذي سلكناه بريء من هذه الآفات سليم من هذه الريب »[٢] .

قال : « وقد سلك بعض مشايخنا في هذه الطريق الاستدلال بمقدمات النبوة ومعجزات الرسالة التي دلائلها مأخوذة من طريق الحس لمن شاهدها ، ومن طريق استفاضة الخبر لمن غاب عنها ، فلما ثبتت النبوة صارت أصلا في وجوب قبول ما دعا إليه النبي ﷺ » .

قال : « وهذا النوع مُقنع في الاستدلال لمن لم يتسع فهمه لإدراك وجوه الأدلة ، ولم يتبين معاني تعلق الأدلة بمدلولاتها ، ولا يكلف الله نفسها إلا وسعها »[٣] .

[تعليق ابن القيم على ما ذكره الخطابي]

قلت : وهذه الطريق من أقوى الطرق وأصحها وأدلها على الصانع وصفاته وأفعاله ، وارتباط أدلة هذه الطريق بمدلولاتها أقوى من ارتباط الأدلة العقلية الصريحة بمدلولاتها ، فإنها جمعت بين دلالة الحس والعقل ، ودلالتها ضرورية بنفسها ، ولهذا يسميها الله تعالى آيات بينات ، وليس في طرق الأدلة أوثق ولا أقوى منها ، فإن انقلاب عصا تقِلها[٤] اليد ثعبانا عظيما يبتلع ما يمر به ثم يعود عصا كما كانت[٥] من أدل الدليل على وجود

(١) في شعار الدين وبراهين المسلمين ـ كما في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٠) ـ : « الشبهة » .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٥١) مع اختلاف يسير جدا في بعض الألفاظ .

(٤) أي : تحملها ، يقال لكل شيء حملته : أقللته ، وأقللته عن الأرض : رفعته .
ينظر : تهذيب اللغة والصحاح واللسان وتاج العروس ، جميعهم في مادة (قلل) .

(٥) كما قال تعالى بشأن موسى عليه الصلاة والسلام وعصاه : ﴿ قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ * فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ * قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴾ سورة طه =

الصانع وحياته وقدرته ومشيئته وإرادته وعلمه بالكليات والجزئيات ، وعلى رسالة الرسول ، وعلى المبدأ والمعاد ، فكل قواعد الدين في هذه العصا ، وكذلك اليد[١] ، وفلق البحر طرقا والماء قائم بينها[٢] كالحيطان[٣] ، ونتق الجبل من موضعه ورفعه على قدر العسكر العظيم فوق رؤوسهم[٤] ، وضرب حجر مربع بعصا فتسيل اثنتا عشرة عينا تكفي أمة عظيمة[٥] ، وكذلك سائر آيات الأنبياء [٧٧/أ] ، فإخراج ناقة عظيمة من صخرة تمخضت بها ثم انصدعت عنها والناس حولها ينظرون[٦] ، وكذلك تصوير

= الآيات (١٩ ـ ٢١) .

(١) وهي من الآيات التي أوتيها نبي الله ورسوله موسى عليه الصلاة والسلام ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱضۡمُمۡ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخۡرَىٰ ﴾ سورة طه آية (٢٢) .

وكذا ذكرت هذه المعجزة له في سورة الأعراف آية (١٠٨) . وفي سورة الشعراء آية (٣٣) . وفي سورة النمل آية (١٢) . وفي سورة القصص آية (٣٢) .

(٢) في الأصل : الصواعق (١١٩٧/٣) : « بينهما » .

(٣) قال تعالى : ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٍ كَٱلطَّوۡدِ ٱلۡعَظِيمِ ﴾ سورة الشعراء آية (٦٣) .

(٤) قال تعالى : ﴿ وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعُۢ بِهِمۡ ﴾ سورة الأعراف آية (١٧١) .

(٥) قال تعالى مخبرا عن موسى عليه الصلاة والسلام : ﴿ وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ ﴾ . سورة البقرة آية (٦٠) .

(٦) يعني ناقة الله لنبيه صالح عليه الصلاة والسلام ، وهي المذكورة في قوله تعالى : ﴿ قَدۡ جَآءَتۡكُم بَيِّنَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ ﴾ الآية (٧٣) من سورة الأعراف . وكذا الآية (٧٧) ، وفي سورة هود آية (٦٤) . وفي سورة الإسراء =

طائر من طين ثم ينفخ فيه النبي فينقلب طائرا ذا لحم ودم وريش وأجنحة ، يطير بمشهد من الناس[١] ، وكذلك إيماء الرسول إلى القمر فينشق نصفين بحيث يراه الحاضر والغائب فيخبر به كما رآه الحاضرون[٢] ، وأمثال ذلك

= آية (٥٩) . وفي سورة الشعراء آية (١٥٥) . وفي سورة القمر آية (٢٧) . وفي سورة الشمس آية (١٣) .

وقد أخرج عبد الرزاق الصنعاني في التفسير (١/ ٢/ ٢٣٠) وابن جرير في التفسير ط . شاكر (١٢/ ٥٢٥) وابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٥١٢) عن أبي الطفيل رضي الله عنه قال : « قالت ثمود لصالح : ائتنا بآية إن كنت من الصادقين ، قال : فقال لهم صالح اخرجوا إلى هضبة من الأرض ، فخرجوا فإذا هي تتمخض كما تتمخض الحامل ، ثم إنها انفرجت فخرجت من وسطها الناقة ، فقال صالح : ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ . . » الخ .

ونسبه السيوطي أيضاً في الدر المنثور (٣/ ٤٩١) : إلى الفريابي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر .

(١) وهو من الآيات البينات التي أُعطيها نبي الله ورسوله عيسى عليه الصلاة والسلام ، كما قال تعالى على لسان ابن مريم : ﴿ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ ﴾ سورة آل عمران آية (٤٩) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ۖ ﴾ سورة المائدة آية (١١٠) .

(٢) قال تعالى : ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾ سورة القمر آية (١) .

وهذا الانشقاق للقمر قد حصل في عهده عليه الصلاة والسلام وهو من معجزاته كما هو ثابت بالأحاديث الصحيحة المتواترة وانعقد عليه الإجماع ، فقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر .

أخرجه البخاري في المناقب ح٣٦٣٧ (ص٧٤٥) وفي مناقب الأنصار ح٣٨٦٨ وفي التفسير ح٤٨٦٧ و٤٨٦٨ ، ومسلم في صفات المنافقين ح٤٦ ـ ٤٧ (٤/ ٢١٥٩) ، وفي الباب عن ابن مسعود وابن عباس وجبير بن مطعم وابن عمر وحذيفة ، بعضها مخرج في الصحيحين .

مما هو من أعظم الأدلة على الصانع وصفاته وأفعاله وصدق رسله واليوم الآخر .

وهذه من طرق القرآن التي أرشد إليها عباده ودلهم بها ، كما دلهم بما يشاهدونه من أحوال الحيوان والنبات والمطر والسحاب والحوادث التي في الجو وأحوال المعلومات من السماء والشمس والقمر والنجوم[١] وأحوال النطفة وتقلبها طبقا بعد طبق حتى صارت إنسانا سميعا بصيرا حيا متكلما عالما قادرا يفعل الأفعال العجيبة ويعلم العلوم العظيمة[٢] .

فكل[٣] طريق من هذه الطرق أصح وأقرب وأوصل من طرق المتكلمين

---

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ سورة البقرة آية (١٦٤) إلى غير هذه الآية الكريمة من آيات كثيرة أخرى دالة على هذا المعنى .

وانظر للمؤلف مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٦) وما بعدها .

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ سورة المؤمنون الآيات (١٢ ـ ١٤) .

وقوله : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا * إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ . سورة الإنسان الآيتان (١ ، ٢) .

وينظر : رسالة أبي الحسن إلى أهل الثغر (ص١٤٣) والتوحيد لابن منده (١/ ٢١٨ ـ ٢٢١) وما بعدها ، وشرح حديث النزول (ص٢٧ ـ ٢٨) ومفتاح دار السعادة (٢/ ٢٣) وما بعدها .

(٣) في « ت » : « وكل » .

التي لو صحت لكان فيها من التطويل والتعقيد والتعسير ما يمنع الحكمة الإلهية والرحمة الربانية أن يدل بها عباده عليه وعلى صدق رسله وعلى اليوم الآخر ، فأين هذه الطريق العسرة[١] الباطلة المستلزمة لتعطيل الرب عن صفاته وأفعاله وكلامه وعلوه على خلقه وسائر ما أخبر به عن نفسه وأخبر به عنه رسوله ﷺ إلى طرق القرآن التي هي ضد هذه الطريق من كل وجه ؟ وكل طريق منها كافية شافية هادية .

هذا وإن القرآن وحده لمن جعل الله له نورا أعظم آية ودليل على هذه المطالب ، وليس في الأدلة أقوى ولا أظهر ولا أصح دلالة منه من وجوه متعددة ، فأدلته مثل ضوء الشمس للبصر لا يلحقها إشكال ولا يغير في وجه دلالتها إجمال ، ولا يعارضها تجويز واحتمال ، تلج الأسماع بلا استئذان ، وتحل من العقول محل الماء الزلال من الصادي[٢] الظمآن ، لا يمكن أحدا أن يقدح فيها قدحا يوقع في اللبس ، إلا إن أمكنه أن يقدح بالظهيرة صحوا في طلوع الشمس ، ومن عجيب شأنها أنها تستلزم المدلول استلزاما بينا ، (وتنبه)[٣] على جواب المعترض تنبيها لطيفا ، وهذا الأمر إنما هو لمن نور الله بصيرته وفتح عين قلبه لأدلة القرآن ، فلا تعجب من منكر أو معترض أو معارض .

وقل للعيون العُمي للشمس أعين   سواك تراها في مغيب ومطلع

---

(١) في « د » : « العثرة » .

(٢) الصدى : العطش الشديد ، فهو صدٍ وصادٍ وصَدْيان . وامرأة صَديه وصَادِية وصَدْيا انظر : مختار الصحاح والمصباح المنير والقاموس المحيط في مادة (صدى) .

(٣) في « د » و « ن » : « وينبه » .

وسامح نفوسا أطفأ الله نورها بأهوائها لا تستفيق ولا تعي[(١)]

[٧٧/ب] فأي دليل على الله أصح من الأدلة التي تضمنها كتابه ؟ كقوله تعالى : ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[(٢)] وقوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[(٣)] وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[(٤)] وما يحصى من الآيات الكريمات .

[الوجه الرابع والأربعون بيان لوازم الصفة من حيث الإثبات والنفي]

الوجه الرابع والأربعون[(٥)] : أنك إذا أخذت (لوازم المشترك المطلق والمقيد

(١) البيتان ذكرهما المؤلف أيضاً في مصنفه شفاء العليل (ص٤٨٠) إلا أن البيت الثاني فيه هكذا :

وسامح نفوساً لم تؤهل لحبهم فما يحسن التخصيص في كل موضع

وكذا ذكرهما في كتابه إعلام الموقعين (٤/ ٣٢) بلفظ :

فقل للعيون الرمد للشمس أعين سواك تراها في مغيب ومطلع

وسامح نفوساً بالقُشور قد ارتضت وليس لها للبّ من متطلع

وأوردهما في الكتاب نفسه (٢/ ٧٥) من غير قافيتهما واختلاف بعض ألفاظهما :

وقل للعيون الرمد لا تتقدمي إلى الشمس واستغشي ظلام اللياليا

وسامح ولا تنكر عليها وخلها وإن أنكرت حقا فقل خلّ ذا ليا

(٢) سورة إبراهيم آية (١٠) .

(٣) سورة البقرة آية (٢٨) .

(٤) سورة البقرة آية (١٦٤) .

(٥) هذا الوجه هو الثاني والثلاثون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٢١٨) .

المميز)[١] ، وميزت هذا من هذا صح نظرك ومناظرتك ، وذلك أن الصفة تلزمها لوازم من حيث هي [هي][٢] ، فهذه اللوازم يجب إثباتها ولا يصح نفيها ، إذ نفيها ملزم لنفي[٣] الصفة .

مثاله : الفعل والإدراك للحياة ، فإن كل حي فعال مدرك ، وإدراك المسموعات لصفة[٤] السمع وإدراك المبصرات لصفة[٥] البصر وكشف المعلومات لصفة[٦] العلم ، والتمييز لهذه الصفات ، فهذه اللوازم يمتنع رفعها عن الصفة ، فإنها ذاتية لها ، ولا ترتفع إلا برفع الصفة ، ويلزمها لوازم من حيث كونها صفة للقديم[٧] ، مثل كونها واجبة قديمة عامة

---

(١) في « د » و « ن » : « لوازم المشترك والمميز » وكتب في هامشهما : « المطلق والمقيد » ، وانظر الأصل : الصواعق (١٢١٨/٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في الأصل : الصواعق (١٢١٨/٤) : « كنفي »

(٤) في الأصل : الصواعق (١٢١٨/٤) : « بصفة » .

(٥) في الأصل : الصواعق (١٢١٨/٤) : « بصفة » .

(٦) في الأصل : الصواعق (١٢١٨/٤) : « بصفة » .

(٧) يجوز الإخبار عن الله تعالى بأنه قديم ، لا على أنه صفة له أو يُسمى به ، هذا على القول الواضح الراجح ، يقول المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه بدائع الفوائد (١/ ١٦٢) : « إن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي ، وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفيا كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه ، فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السمع » وينظر : مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٠ - ٣٠١) وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٧٧ - ٧٨) وتعليق الشيخ العلامة عبد الله بابطين على لوامع الأنوار (١/ ٣٨) ، تعليق (١) والصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية (ص١٧٥) .

التعلق ، فإن صفة العلم واجبة لله ، قديمة غير حادثة ، متعلقة بكل معلوم على التفصيل ، وهذه اللوازم منتفية عن العلم الذي هو صفة للمخلوقين ، ويلزمها لوازم من حيث كونها [صفة للمخلوق مثل كونها][(١)] ممكنة حادثة بعد أن لم تكن مخلوقة غير صالحة للعموم مفارقة له ، فهذه اللوازم يستحيل إضافتها إلى القديم[(٢)] .

واجعل هذا التفصيل ميزانا لك في جميع الصفات والأفعال ، واعتصم به في نفي التشبيه والتمثيل ، وفي بطلان النفي والتعطيل ، واعتبره في العلو والاستواء تجد هذه الصفة يلزمها كون العالي فوق السافل في القديم والحديث[(٣)] ، فهذا اللازم حق لا يجوز نفيه ، ويلزمها كون السافل حاويا[(٤)] للأعلى محيطا به حاملا له ، والأعلى مفتقر إليه ، وهذا في بعض المخلوقات لا في كلها ، بل بعضها لا يفتقر فيه الأعلى إلى الأسفل ، ولا يحويه الأسفل ولا يحيط به ولا يحمله ، كالسماء مع الأرض ، فالرب تعالى أجل شأنا وأعظم أن يلزم من علوه ذلك ، بل لوازم علوه من خصائصه ، وهي حمله للسافل وفقر السافل إليه ، وغناه سبحانه عنه ، وإحاطته عزّ وجلّ به ، فهو فوق العرش ، مع حمله العرش وحملته ، وغناه عن العرش

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » . وينظر الأصل : الصواعق (٤/ ١٢١٩) .

(٢) انظر ما سبق ذكره وبيانه قريبا عن هذا الاسم .

(٣) في « د » : و « ن » : « والحادث » ، والمثبت من « ت » ، وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق : (٣/ ١٢١٩) .

(٤) في « د » : « حادثا مفتقرا » ، ثم ضُرب بخط على كلمة « مفتقرا » وصححت في الهامش « حاويا » ، وفي « ن » ـ أيضاً ـ : « حادثا حاويا » ، والمثبت من « ت » . وينظر الأصل : الصواعق (٤/ ١٢١٩) .

وفقر العرش إليه ، وإحاطته بالعرش [٧٨/أ] وعدم إحاطة العرش به ، وحصره للعرش وعدم حصر العرش له ، وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق[١] ، ولو ميز أهل التعطيل هذا التمييز لهدوا إلى سواء السبيل ولما فارقوا الدليل .

[الوجه الخامس والأربعون بيان الأصل والسبب في ضلال النفاة وغيرهم في هذا الباب]

الوجه الخامس والأربعون[٢] : أن الأصل الذي قادهم إلى التعطيل واعتقاد المعارضة بين الوحي والعقل أصل واحد ، وهو منشأ ضلال بني آدم ، وهو الفرار من تعدد صفات الواحد وتكثر أسمائه الدالة على صفاته وقيام الأمور المتجددة به ، وهذا لا محذور فيه ، بل هو الحق الذي لا يثبت كونه سبحانه ربًا وإلهًا وخالقًا إلا به ، ونفيه جحد للصانع بالكلية ، وهذا القدر اللازم لجميع طوائف أهل الأرض على اختلاف مللهم وعلومهم ، حتى لمن أنكر الصانع بالكلية وأنكره رأسا ، فإنه يضطر إلى الإقرار بذلك وإن قام عنده ألف شبهة أو أكثر على خلافه ، وأما من أقر بالصانع فهو مضطر إلى أن يقر كونه حيا عالما قادرا مريدا حكيما فعالا ، ومع إقراره بهذا[٣] فقد اضطر إلى القول بتعدد صفات الواحد وتكثر أسمائه وأفعاله ، فلو تكثرت ما تكثرت لم يلزم من تكثرها وتعددها محذور بوجه من الوجوه .

وإن قال : أنا أنفيها جملة[٤] ولا أثبت تعددها بوجه ، قيل له : فهو هذه الموجودات أو غيرها ؟ فإن قال : غيرها ، قيل : هو خالقها أم لا ؟ فإن قال : هو خالقها ، قيل له : فهل هو قادر عليها عالم بها مريد لها أم لا ؟

---

(١) في « ت » : « المخلوقين » .

(٢) هذا الوجه هو الثالث والثلاثون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٢٢٠)

(٣) في « ت » : « بذلك » .

(٤) في « ت » : « بالجملة » .

فإن قال : نعم هو كذلك ، اضطر إلى تكثر صفاته وتعددها ، وإن نفى ذلك كان جاحدا للصانع بالكلية ، فيستدل عليه بما يستدل على الزنادقة الدهرية(١) ، ويقال لهم ما قالت الرسل لأممهم : ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾(٢) ، وهل يستدل عليه بدليل هو أظهر للعقول من إقرارها به وبربوبيته ؟

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل(٣)

وإن(٤) قال : أنا أثبته موجودا واجب الوجود لا صفة له ، قيل له : فكل موجود على قولك أكمل منه ، وضُلَّال اليهود والنصارى وعباد الأصنام أعرف به منك وأقرب إلى الحق والصواب منك .

وأما فرارك من قيام الأمور المتجددة به ففرت من أمر لا يثبت كونه إلهاً وربًّا وخالقاً إلا به ، ولا يتقدر كونه صانعا لهذا العالم مع نفيه أبدا ، وهو لازم لجميع طوائف أهل الأرض ، حتى الفلاسفة الذين هم أبعد الخلق من إثبات الصفات ، ولهذا قال بعض عقلاء الفلاسفة : إنه لا يتقرر كونه ربًّا للعالمين إلا بإثبات ذلك ، قال : والإجلال من هذا [٧٨/ ب] الإجلال واجب ، والتنزيه من هذا التنزيه متعين .

قال بعض العلماء : وهذه المسألة يقوم عليها قريب من ألف دليل عقلي وسمعي ، والكتب الإلهية والنصوص النبوية ناطقة بذلك ، وإنكاره إنكار لما علم بالضرورة من دين الرسل أنهم جاءوا به .

---

(١) تقدم تعريف الدهرية ص (٤٣) .

(٢) سورة إبراهيم آية (١٠) .

(٣) البيت لأبي الطيب المتنبي وهو في ديوانه (٢/ ١٤٢) آخر أبيات أربعة ، وروايته فيه : وليس يصح في الأفهام شيء .. الخ .

(٤) في « ت » : « فإن » .

ونحن نقول : إن كل سورة من القرآن تتضمن إثبات هذه المسألة ، وفيها أنواع من الأدلة عليها ، فأدلتها تزيد على عشرة آلاف دليل .

[بيان ما في سورة الفاتحة مما يدل على أفعاله تعالى حالا ومستقبلا]

فأول سورة (من القرآن)[1] تدل عليها من وجوه كثيرة وهي سورة أم الكتاب ، فإن قوله : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ يدل[2] عليها ، فإنه سبحانه يحمد على أفعاله كما حمد نفسه عليها في كتابه ، وحمده عليها رسله وملائكته والمؤمنون من عباده ، فمن لا فعل له البتة كيف يحمد على ذلك ؟ فالأفعال هي المقتضية للحمد ، ولهذا تجده مقرونا بها كقوله : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾[3] ، ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا ﴾[4] ، ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ ﴾[5] .

الثاني : قوله : ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، وربوبيته للعالم تتضمن تصرفه فيه وتدبيره له ، ونفاذ أمره كل وقت فيه ، وكونه معه كل ساعة في شأن ، يخلق ويرزق ، ويميت ويحيي ، ويخفض ويرفع ، ويعطي ويمنع ، ويعز ويذل ، ويصرف الأمور بمشيئته وإرادته ، وإنكار ذلك إنكار لربوبيته وإلهيته وملكه .

الثالث : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، وهو الذي يرحم بقدرته ومشيئته من لم يكن له راحما قبل ذلك .

الرابع : قوله : ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ ، والملك هو المتصرف فيما هو

---

(١) في « ت » : « في القرآن » .

(٢) في « د » و « ن » : « تدل » .

(٣) سورة الأنعام آية (١) .

(٤) سورة الأعراف آية (٤٣) .

(٥) سورة الكهف آية (١) .

ملك عليه ومالك له ، ومن لا له تصرف ولا يقوم به فعل البتة لا يعقل له ثبوت ملك .

الخامس : قوله : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ ، فهذا سؤال لفعل يفعله لهم لم يكن موجودا قبل ذلك ، وهي الهداية التي هي فعله .

السادس : قوله : ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وفعله القائم به وهو الإنعام ، فلو لم يقم به فعل الإنعام لم يكن للنعمة وجود البتة .

السابع : قوله : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وهم الذين غضب الله عليهم بعدما أوجدهم وقام بهم سبب الغضب ، إذ الغضب على المعدوم محال .

وقد ثبت عن النبي ﷺ : أن العبد إذا قال : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ يقول الله تعالى : « حمدني عبدي » ، وإذا قال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ قال الله تعالى : « أثنى علي عبدي » ، فإذا قال : ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ قال الله تعالى : « مجدني عبدي » ، فإذا قال : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ قال الله تعالى : « هذه بيني وبين عبدي نصفين ، نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل » ، [٧٩/أ] فإذا قال : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ إلى آخرها قال الله تعالى : « هذا لعبدي ولعبدي ما سأل »[1] .

فهذه أدلة من الفاتحة وحدها .

فتأمل أدلة الكتاب العزيز على هذا الأصل تجدها فوق عد العادين حتى إنك تجد في الآية الواحدة على اختصار لفظها عدة أدلة كقوله : ﴿ إِنَّمَآ

(١) أخرجه مسلم ، وقد سبق ص (٣٢٥) .

أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[١] ، ففي هذه الآية عدة أدلة :

أحدها : قوله : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ ﴾ ، وهذا أمر التكوين الذي لا يتأخر عنه أمر المكون بل يتعقبه[٢] .

الثاني : ﴿ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا ﴾ ، و« إذا » ، تخلص الفعل للاستقبال[٣] .

الثالث : ﴿ أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ ، و« أن » تخلص المضارع للاستقبال[٤] .

الرابع : ﴿ أَن يَقُولَ ﴾ ، فعل مضارع إما للحال وإما للاستقبال .

الخامس : قوله ﴿ كُن ﴾ وهما حرفان يسبق أحدهما الآخر ، ويتعقبه الثاني .

السادس : قوله ﴿ فَيَكُونُ ﴾ ، والفاء للتعقيب يدل على أنه يكون عقب قوله ﴿ كُن ﴾ سواء لا يتأخر عنه .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾[٥] ، فهو سبحانه إنما كلمه ذلك الوقت .

وقوله تعالى : ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾[٦] ، ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ

---

(١) سورة يس آية (٨٢) .

(٢) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٢٢٥) : « يعقبه » .

(٣) لأنها ظرف زمان للاستقبال .

(٤) وهي تدخل على الفعل الماضي والمستقبل .
وللمزيد والاطلاع على أحوال « إذا » و « أن » وإعمالهما ينظر :
كتاب الأزهية للهروي ورصف المباني للمالقي والجنى الداني للمرادي ومغني اللبيب لابن هشام ، جميعهم في موضع (إذا) و(أن) .

(٥) سورة الأعراف الآية : (١٤٣) .

(٦) سورة مريم الآية : (٥٢) والصافات آية : (١٠٤) .

فَيَقُولُ ﴾[١] .

وقوله : ﴿ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾[٢] فالنداء إنما حصل ذلك الوقت .

وقوله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ ﴾[٣] ، ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[٤] .

﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[٥] ، ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً ﴾[٦] .

﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٧] ، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ ﴾[٨] ، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾[٩] ، ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾[١٠] ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ * وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴾[١١]

﴿ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ[١٢] ، ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ

(١) سورة القصص الآية : (٦٢) .

(٢) سورة الأعراف الآية : (٢٢) .

(٣) سورة البقرة الآية : (٢١٠) .

(٤) سورة الفجر الآية : (٢٢) .

(٥) سورة الأعراف الآية : (٥٤) ، ويونس الآية : (٣) ، والرعد : الآية : (٢) ، والفرقان الآية : (٥٩) ، والسجدة الآية : (٤) ، والحديد الآية : (٤) .

(٦) سورة الإسراء الآية : (١٦) .

(٧) سورة البروج الآية : (١٦) .

(٨) سورة البقرة الآية : (١٨٥) .

(٩) سورة النساء الآية : (٢٨) .

(١٠) سورة النساء الآية : (٢٧) .

(١١) سورة القصص الآيتان : (٥ ـ ٦) .

(١٢) سورة الأحزاب الآية : (٤) .

فِي زَوْجِهَا ﴾[١] ، ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾[٢] .

وهذا عند النفاة لا حقيقة له ، بل الشؤون للمفعولات ، وأما هو فله شأن واحد قديم ، فهذه الأدلة السمعية وأضعاف أضعافها مما يشهد بها صريح العقل ، فإنكار ذلك وإنكار تكثر الصفات وتعدد الأسماء هو أفسد العقل والنقل وفتح[٣] باب المعارضة .

[الوجه السادس والأربعون بيان تصريح بعض المعارضين ، أنه ليس في العقل ما يوجب تنزيه الرب سبحانه عن النقائص]

الوجه السادس والأربعون[٤] : أن يقال لهؤلاء المعارضين للوحي بعقولهم : إن من أئمتكم من يقول : إنه ليس في العقل ما يوجب تنزيه الرب سبحانه عن النقائص ، ولم يقم على ذلك دليل عقلي أصلا ، كما صرح به الرازي[٥] وتلقاه عنه الجويني[٦] وأمثاله ، قالوا : وإنما نفينا عنه النقائص بالإجماع[٧] ، وقد قدح الرازي وغيره من النفاة في دلالة الإجماع وبينوا أنها ظنية لا قطعية [٧٩/ب] فالقوم ليسوا قاطعين تنزيه[٨] الله عن النقائص ، بل غاية ما عندهم في ذلك الظن .

---

(١) سورة المجادلة الآية : (١) . وقوله ﴿ فِي زَوْجِهَا ﴾ لا يوجد في « د » و« ن » .

(٢) سورة الرحمن الآية : (٢٩) .

(٣) في « ت » : « وأفتح » .

(٤) هذا الوجه هو الرابع والثلاثون بعد المائة في الأصل : الصواعق (١٢٢٨/٤) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (١٤) . وينظر : فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية ص(٢٤٨) وما بعدها .

(٦) تقدمت ترجمته ص (١٥) .

(٧) انظر : لمع الأدلة ص : (٩٦) ، ودرء التعارض (٨/ ٩٥) وما بعدها ، ومنهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة ص(٤٥٩) وما بعدها .

(٨) في الأصل : الصواعق (١٢٢٨/٤) : « بتنزيه » .

فيا أولي الألباب كيف تقوم الأدلة القطعية على نفي صفات كمال الله ونعوت جلاله وعلوه على خلقه واستوائه على عرشه ، وتكلمه بالقرآن حقيقة ، وتكليمه لموسى ، حتى يدعى أن الأدلة السمعية على ذلك قد عارضها صريح العقل ، وأما تنزيهه عن العيوب والنقائص فلم يقم عليه دليل عقلي ولكن علمناه بالإجماع ، وقلتم إن دلالته ظنية ، ويكفيك (من فساد)[1] عقل معارض الوحي أنه لم يقم عنده دليل عقلي على تنزيه ربه عن العيوب والنقائص .

[الوجه السابع والأربعون بيان أن التفاوت بين المخلوقات لا يستلزم مماثلتها ومشابهتها فمع الخالق تعالى أعظم من ذلك وأبعد]

الوجه السابع والأربعون[2] : أن الله تعالى جعل بعض مخلوقاته عاليا على بعض ، ولم يلزم من ذلك مماثلة العالي للسافل ومشابهته له ، فهذا الماء فوق الأرض والهواء فوق الماء والنار فوق الهواء والأفلاك فوق ذلك ، وليس عاليها مماثلا لسافلها ، والتفاوت الذي بين الخالق والمخلوق أعظم من التفاوت الذي بين المخلوقات ، فكيف يلزم من علوه تشبيهه بخلقه ؟

فإن قلتم : وإن لم يلزم التشبيه لكن يلزم التجسيم ، قيل : انفصلوا أولا عن قول المعطلة للصفات لكم : لو كان له سمع أو بصر أو حياة أو علم أو قدرة أو كلام لزم التجسيم ، فإذا انفصلتم منهم [وتخلصتم من أسرهم لكم عاد عليكم أهل السنة بالرأفة والرحمة وجبروكم وخلصوكم من هذا الوثاق الذي شدكم به الملاحدة المعطلة][3] فإن أبيتم إلا الجواب قيل لكم : ما تعنون بالتجسيم ؟ أتعنون به العلو على العالم والاستواء على العرش وهذا

---

(١) في « ت » : « في فساد » .

(٢) هذا الوجه هو التاسع والخمسون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣١٤) .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٤/ ١٣١٥) لكون المقام والسياق يقتضيانه .

حاصل قولكم ؟ وحينئذ فما زدتم على إبطال ذلك بمجرد الدعوى التي اتحد فيها اللازم والملزوم بتغيير العبارة ، وكأنكم قلتم لو كان فوق العالم مستويا على عرشه لكان فوق العالم ولكنكم لبستم وأوهمتم ، وإن عنيتم بالجسم المركب من الجواهر الفردة(١) فجمهور العقلاء ينازعونكم في إثبات الجوهر الفرد فضلا عن تركب(٢) الأجسام من ذلك ، فأنتم أبطلتم هذا التركيب الذي تدعيه الفلاسفة ، وهم أبطلوا التركيب الذي تدعونه من الجواهر الفردة ، وجمهور العقلاء أبطلوا هذا وهذا ، فإن كان هذا غير لازم في الأجسام المحسوسة المشاهدة بل هو باطل ، فكيف يدعى لزومه فيمن ليس كمثله شيء ؟ وإن عنيتم بالتجسيم تميز شيء منه عن شيء ، قيل لكم(٣) : انفصلوا أولا عن قول نفاة الصفات : لو كان له سمع وبصر وحياة وقدرة لزم أن يتميز منه شيء عن شيء ، وذلك عين التجسيم ، فإذا انفصلتم منهم(٤) أجبناكم بما تجيبونهم به ، فإن أبيتم إلا الجواب منا قلنا(٥) : إنما قام الدليل على إثبات إله قديم غني بنفسه عن كل ما سواه ، وكل ما سواه فقير إليه ، وكل أحد محتاج إليه وليس محتاجا إلى أحد ،

---

(١) تقدم التعريف بالجوهر الفرد ص (٣١٩) .

(٢) في « ت » : « تركيب » . والمثبت من « د » و« ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/١٣١٥) .

(٣) في« د » و « ن » : « لهم » . والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/١٣١٥) .

(٤) في « ت » : « عنها » . والمثبت من « د » و« ن » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق : (٤/١٣١٦) .

(٥) في « ت » : « قلنا لكم » ، والمثبت من « د » و« ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق : (٤/١٣١٦) .

ووجود كل أحد [٨٠/أ] يستفاد منه ، ووجوده ليس مستفادا من غيره ، ولم يقم الدليل على استحالة تكثر أوصاف كماله وتعدد أسمائه الدالة على صفاته وأفعاله ، بل هو إله واحد ورب واحد وإن تكثرت أوصافه وتعددت أسماؤه .

فصل

[اتفاق الحكماء على أن الله تعالى وملائكته في السماء]

أخبرُ[١] الناس بمقالات الفلاسفة[٢] قد حكى اتفاق الحكماء على أن الله والملائكة في السماء كما اتفقت على ذلك الشرائع[٣] وقرر[٤] ذلك بطريق عقلي من جنس تقرير ابن كلاب[٥] ، والحارث

(١) هذا الفصل هو الوجه الستون بعد المائة في الأصل : الصواعق (١٣١٦/٤) وهو الطريق الثالث عشر في إثبات صفة العلو بالأدلة العقلية الصريحة .

(٢) يقصد أبا الوليد ابن رشد الحفيد الفيلسوف الشهير ت (٥٩٥) ، وقد تقدمت ترجمته ص (٤٤١) تعليق (٤) .

(٣) ينظر : مناهج الأدلة : ص (١٧٦) ، وقد تقدم هذا النص ص (١٤٦) .

(٤) في النسخ الخطية : « وورد » . والمثبت من الأصل : الصواعق (١٣١٦/٤) ولعله الصواب كما يأتي في السياق نفسه .

(٥) هو عبد الله بن سعيد ، ويقال : عبد الله بن محمد بن كلاب أبو محمد القطان ، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه ، وإليه تنسب الكلابية ، قال فيه شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص١٧٢) : « وابن كلاب أحدث ما أحدثه لما اضطره إلى ذلك من دخول أصل كلام الجهمية في قلبه ، وقد بين فساد قولهم بنفي علو الله ونفي صفاته ، وصنف كتبا كثيرة في أصل التوحيد والصفات ، وبين أدلة كثيرة عقلية على فساد قول الجهمية ، وبين فيها أن علو الله على خلقه ومباينته لهم من المعلوم بالفطرة والأدلة العقلية القياسية كما دل على ذلك الكتاب والسنة » .

وقال فيه الذهبي : « وصنف في التوحيد وإثبات الصفات وأن علو الباري على خلقه =

المحاسبي[1] ، وأبي العباس القلانسي[2] ، وأبي الحسن الأشعري[3] ، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني[4] ، وأبي الحسن ابن

= معلوم بالفطرة والعقل على وفق النص » . وقد كانت وفاته فيما يظهر بعد الأربعين ومائتين بقليل . السير : (١١/ ١٧٤ ـ ١٧٦) والوافي بالوفيات (١٧/ ١٩٧ ـ ١٩٨ ، ٤٢٩) وطبقات الشافعية لابن السبكي : (٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠) ، ولسان الميزان (٣/ ٢٩٠ ـ ٢٩١) .

(١) هو الحارث بن إسماعيل بن أسد أبو عبد الله المحاسبي البصري ، الشافعي ، المشهور بالزهد والتصوف والمواعظ ، أحد المتكلمين ، ولد في البصرة حوالي سنة (١٦٥) ومات في بغداد سنة (٢٤٣) ، قال فيه الذهبي : « صدوق في نفسه ، وقد نقموا عليه بعض تصوفه وتصانيفه » حلية الأولياء (١٠/ ٧٣ ـ ١١٠) والسير : (١٢/ ١١٠ ـ ١١٢) وميزان الاعتدال (١/ ٤٣٠ ـ ٤٣١) وطبقات الشافعية لابن السبكي : (٢/ ٢٧٥ ـ ٢٨٤) وكلامه في إثبات العلو والاستواء ذكر في مصنفه (فهم القرآن) (ص٣٤٦ ـ ٣٥٢) . وينظر مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٧) واجتماع الجيوش الإسلامية ص (٢٧٢) وما بعدها .

(٢) لم أستطع تعيينه ، لكون هذه الكنية والنسبة يحملها غير واحد ، كأحمد بن عبد الرحمن ابن خالد ، وأحمد بن إبراهيم ، وكلاهما أبو العباس القلانسي ، فانظر : تبصرة الأدلة للنسفي : (١/ ١٤٦ ، ٢٤١ ، ٢٨١ ، ٤٣٨) و(٢/ ٧٩٨) وفي مواضع أخرى من هذا الكتاب ، وتبيين كذب المفتري ص (٣٩٨) مع التعليق رقم (١) ودرء التعارض : (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦) مع التعليق رقم (١) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٦٨) وانظر ص(١٤٥) تعليق(٢) وص(٤٧٩) تعليق(٤) .

(٤) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم أبو بكر القاضي المعروف بالباقلاني ، البصري ، المالكي ، الأشعري ، علم متكلم شهير ، ولد في البصرة وأقام ببغداد حتى وفاته بها سنة (٤٠٣) .

تاريخ بغداد (٥/ ٣٧٩ ـ ٣٨٣) وترتيب المدارك (٤/ ٤٤ ـ ٧٠) وتبيين كذب المفتري ص (٢١٧ ـ ٢٢٦) والديباج المذهب ص (٣٦٣) .

وقد أثبت الباقلاني في كتابه التمهيد ط مكارثي ص (٢٦٠ ـ ٢٦٢) صفة العلو والاستواء لله تعالى وساق نصوصا في ذلك ، كما أبطل تأويل الاستواء بالاستيلاء ، وكذا القول بأنه سبحانه في كل مكان ، وقد نقل قوله هذا ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل : =

الزاغوني[1] وغيرهم ممن يقول إن الله فوق العرش وليس بجسم ، قال هؤلاء : وإثبات صفة العلو والفوقية له سبحانه لا يوجب الجسمية ، بل ولا إثبات المكان .

وبنى الفلاسفة ذلك على ما ذكره ابن رشد[2] أن المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي الملاقي للسطح الظاهر من الجسم المحوي ، فكان الإنسان عندهم هو باطن الهواء المحيط به ، وكل سطح باطن فهو مكان للسطح الظاهر مما[3] يلاقيه ، ومعلوم أنه ليس وراء الأجسام سطح جسم باطن يحوي شيئا ، فلا مكان هناك إذ لو كان هناك مكان حاو لسطح الجسم لكان الحاوي جسما ، ولهذا قال : فإذا قام البرهان على وجود موجود في هذه الجهة فواجب أن يكون غير جسم ، فالذي يمتنع وجوده هناك هو وجود جسم لا وجود ما ليس بجسم ، وقرر إمكان ذلك كما قرر إثباته بما ذكر من أنه لابد من نسبة بينه وبين العالم المحسوس ، فيجب أن يكون في جهة العلو ، والذي يمكن منازعوه من الفلاسفة والجهمية والمعتزلة أن

= (٦/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧) وابن القيم في الصواعق : (الأصل) (٤/ ١٢٥٢ ـ ١٢٥٤) وفي اجتماع الجيوش الإسلامية ص (٢٩٩) وما بعدها .

(١) هو علي بن عبيد الله بن نصر بن السري أبو الحسن الزاغوني ، نسبة إلى قرية زاغون من أعمال بغداد ، الفقيه العلامة الواعظ من أعيان الحنابلة ، مولده سنة (٤٥٥) ووفاته سنة (٥٢٧) .

السير : (١٩/ ٦٠٥ ـ ٦٠٧) والذيل على طبقات الحنابلة : (١/ ١٨٠ ـ ١٨٤) والمقصد الأرشد : (٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣) والمنهج الأحمد : (٢/ ٢٧٧ ـ ٢٧٩) .

وينظر : درء التعارض : (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، ٢٧٠) ، (٢/ ١٢) ، (٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨١) .

(٢) انظر : مناهج الأدلة ص (١٧٧) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣١٧) : « فيما » .

يقولوا : لا يمكن أن يوجد هناك شيء لا جسم ولا غير جسم ، (أما غير الجسم فلما ذكر ، وأما الجسم)[١] فلأن كونه مشارا إليه بأنه هناك يستلزم أن يكون جسما ، وحينئذ فيقول هؤلاء المثبتون لمن نازعهم[٢] في ذلك وجود موجود قائم بنفسه ليس وراء أجسام العالم ولا داخلا في العالم ، إما أن يكون ممكنا أو لا يكون ، فإن لم يكن ممكنا بطل قولكم ، وإن كان ممكنا فوجود موجود وراء أجسام العالم وليس بجسم أولى بالجواز .

(ثم إذا عرضنا)[٣] على العقل وجود موجود قائم بنفسه لا في العالم ولا خارجا عنه ولا يشار إليه وعرضنا عليه وجود موجود يشار إليه فوق العالم ليس بجسم كان إنكار العقل للأول أعظم وامتناعه فيه أظهر من إنكاره للثاني وامتناعه فيه ، فإن كان حكم العقل في الأول مقبولا وجب قبول الثاني ، وإن كان الثاني مردودا وجب رد الأول ، ولا يمكن العقل الصريح أن يقبل الأول ويرد الثاني أبدا .

فصل

[إلزام من ينكر الإشارة الحسية إلى الله تعالى]

ثم[٤] إنه سبحانه لو لم يقبل [٥] الإشارة الحسية إليه كما أشار إليه النبي

---

(١) في الأصل : الصواعق : (٤/ ١٣١٧) : « أما الجسم فلما ذكر ، وأما غير الجسم » .

(٢) في « ت » : « ينازعهم » . والمثبت من « د » و« ن » ، وهو موافق لما في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣١٨) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣١٨) : « وهو إذا عارضنا » .

(٤) هذا الفصل هو الوجه الثاني والستون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣١٨) . وهو الطريق الخامس عشر في إثبات صفة العلو لله تعالى بالأدلة العقلية الصريحة .

(٥) في « ت » : « تقبل » .

ﷺ [٨٠/ب] حسا بإصبعه بمشهد الجمع الأعظم[١] ، وقبل ممن شهد لها بالإيمان الإشارة الحسية إليه[٢] ، فإما أن يقال : إنه يقبل الإشارة المعنوية فقط أو لا يقبلها أيضا كما لا يقبل الحسية ، فإن لم يقبل لا هذه ولا هذه فهو عدم محض ، بل العدم المقيد المضاف يقبل الإشارة المعنوية دون الحسية ، وإن[٣] قبل الإشارة المعنوية [دون الحسية][٤] لزم أن يكون معنى من المعاني لا ذاتا خارجية ، وهذا مما لا حيلة في دفعه ، فمن أنكر جواز الإشارة الحسية إليه فلابد له من أحد أمرين : إما أن يجعله معدوما أو معنى من المعاني لا ذاتا قائمة بنفسها .

الثامن والأربعون[٥] : إن من أعجب العجب أن هؤلاء الذين فروا من القول بعلو الله واستوائه على عرشه خشية التشبيه والتجسيم ، قد اعترفوا بأنهم لا يمكنهم إثبات الصانع إلا بنوع من التشبيه والتمثيل كما قال الآمدي[٦]

---

(١) يشير إلى حديث جابر رضي الله عنه في حجة الوداع وفيه : « فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس : اللهم اشهد اللهم اشهد » الحديث ، أخرجه مسلم وقد تقدم ص (١٠٥) .

(٢) يشير إلى حديث معاوية بن الحكم السلمي ، الشهير بحديث الجارية ، أخرجه مسلم وقد تقدم ص (١٠٥) .

(٣) في هامش « ت » : « وإذا » . بدل قوله : « وإن » الساقطة من المتن .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) هذا الوجه هو الثالث والستون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣١٩) ، وهو فصل تحته الطريق السادس عشر المعقود لتقرير مسألة العلو بالأدلة العقلية الصريحة .

(٦) هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم أبو الحسن ، سيف الدين الآمدي ، نسبة لمدينة آمد مسقط رأسه ، وهي في أعالي منطقة الجزيرة شمال العراق على نهر دجلة ، الأصولي المتكلم ، الحنبلي ، ثم الشافعي ، الأشعري ، ولد بعد الخمسين وخمسمائة ، =

في مسألة حدوث الأجسام لما ذكر شبه القائلين بالقدم ، قال[١] :

« الوجه[٢] العاشر : لو كان العالم محدثا فمحدثه إما أن يكون مساويا له من كل وجه ، أو مخالفا له من كل وجه ، أو مماثلا له من وجه (ومخالفا له من وجه)[٣] .

فإن كان الأول فهو حادث ، والكلام فيه كالكلام في الأول (ويلزم التسلسل الممتنع)[٤] .

وإن كان الثاني فالمحدث [له][٥] ليس بموجود ، وإلا لما كان مخالفا له من كل وجه وهو خلاف العرض[٦] وإذا لم يكن موجودا امتنع أن يكون (موجبا للموجود)[٧] .

وإن كان الثالث فمن جهة ما هو مماثل للحادث يجب أن يكون حادثا ، والكلام فيه[٨] كالأول ، وهو (التسلسل المحال)[٩] .

= ومات بدمشق سنة (٦٣١) .

وفيات الأعيان : (٣/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤) والسير (٢٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٦) وطبقات الشافعية لابن السبكي : (٨/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧) ولابن كثير (٢/ ٨٣٣ ـ ٨٣٥) .

(١) في كتابه « أبكار الأفكار في أصول الدين » .

(٢) لفظ : « الوجه » لا يوجد في الأبكار : (٢/ ل ٩٥ /ب) .

(٣) في الأبكار : (٢/ ل ٩٦/أ) : « دون وجه » .

(٤) في الأبكار : (٢/ل٩٦/أ) : « وهو تسلسل ممتنع » .

(٥) ما بين المعقوفتين لا يوجد في الأبكار : (٢/ ل ٩٦/أ) .

(٦) في النسخ الخطية : « الفرض » ، والمثبت من الأبكار (٢/ ل ٩٦ /أ) .

(٧) في « د » و« ن » : « مفيدا للوجود » . وفي « ت » : « مقيدا للوجود » . والمثبت من أبكار الأفكار وزاد : « كما سبق » .

(٨) زاد في الأبكار : « أيضا » .

(٩) في الأبكار : « تسلسل محال » .

وهذه المحالات إنما نشأت[١] من القول (بكونه محدثا للعالم)[٢] »[٣] .

قال : « (والجواب عن هذه الشبهة أن المختار)[٤] من أقسامها إنما هو القسم الثالث[٥] .

ولا يلزم من كون القديم [مماثلا للحوادث من وجه[٦] أن يكون][٧] مماثلا للحادث من جهة كونه حادثا .

بل لا مانع من الاختلاف بينهما في صفة القدم[٨] والحدوث ، وإنما تماثلا بأمر آخر ، وهذا (كالسواد والبياض يختلفان)[٩] من وجه دون وجه لاستحالة اختلافهما من كل وجه ، وإلا لما اشتركا في العرضية والكونية والحدوث واستحالة تماثلهما من كل وجه ، وإلا كان السواد بياضا .

ومع ذلك فما[١٠] لزم من مماثلة السواد للبياض من وجه أن يكون مماثلا له في صفة البياضية »[١١] .

---

(١) في الأبكار : « لزمت » .

(٢) في الأبكار : « بحدوث العالم ولا حدوث » .

(٣) أبكار الأفكار (٢/ل ٩٥/أ ، ٩٦/ب) .

(٤) في الأبكار : « وأما الشبهة العاشرة فالمختار » .

(٥) في الأبكار : « الأخير » .

(٦) في الصواعق الأصل : (٤/ ١٣٢٠) : « من وجهة » .

(٧) ما بين المعقوفتين لا يوجد في الأبكار .

(٨) في « ت » وكذا في الأبكار : « القدوم » .

(٩) في الأبكار : « كما أن السواد والبياض مختلفان » .

(١٠) في الأبكار : « ما » .

(١١) أبكار الأفكار : (٢/ل ١٠٠/ب) .

فيقال : يا لله العجب ، هلا طردتم هذا الجواب في إثبات علو الله على خلقه واستوائه على عرشه وإثبات صفات كماله كلها ، وأجبتم بهذا الجواب من قال لكم من المعطلة والنفاة : لو كان له صفات لزم مماثلته للمخلوقات ؟ وهلا تقنعون من أهل السنة المثبتين لصفات كماله هذا الجواب الذي أجبتم به من أنكر حدوث العالم ؟ بل إذا أجابوكم به قلبتم لهم ظهر المجن(١) وصرحتم بتكفيرهم وتبديعهم ، وإذا أجبتم أنتم بعينه كنتم موحدين .

فصل

يقال(٢) : هل للرب ماهية(٣) [٨١/أ] متميزة عن سائر الماهيات يختص بها لذاته أم تقولون(٤) لا ماهية له ؟ فإن قلتم بالثاني كان هذا إنكارا له

(١) هذا مثل عربي سائر ، يقال : « قلب له ظهر المجن » ، أي تغير وانقلب عما كان عليه من وده وساء رأيه فيه وحال عن العهد .
ينظر : جمهرة الأمثال : (٢/ ١٢٥) ومجمع الأمثال (٢/ ١٠١) والمستقصى في أمثال العرب (٢/ ١٩٨) .

(٢) هذا الفصل هو الوجه الرابع والستون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٢١) وهو الطريق السابع عشر في تقرير الأدلة العقلية الصريحة لعلو الله تعالى على خلقه .

(٣) الماهية : مشتقة من « ماهو » وهي ما به يجاب عن السؤال بـ (ماهو) . والماهية والحقيقة والذات قد تطلق على سبيل الترادف ، والحقيقة والذات تطلقان غالبا على الماهية مع اعتبار الوجود الخارجي .
وللاستزادة يراجع : الرد على المنطقيين : (١/ ٨٤) وتعريفات الجرجاني ص (١٩٥ ـ ١٩٦) وكشاف اصطلاحات الفنون : (١/ ٦٨٥ ـ ٦٨٧) ، (٢/ ١٤٢٣ ـ ١٤٢٦) والكليات لأبي البقاء (٤/ ٩٢ ، ٢٨٧) .

(٤) في « ن » : « يقولون » .

وجحودا وجعله وجودا مطلقا لا ماهية له .

وإن قلتم : بل له ذات مخصوصة وماهية متميزة عن سائر الذوات والماهيات .

قيل لكم : فماهيته وذاته غير متناهية ، بل ذاهبة في الإبعاد إلى غير نهاية أم متناهية ؟ فإن قلتم بالأول لزم منه محالات غير واحدة .

وإن قلتم بالثاني بطل قولكم ولزم إثبات المباينة والجهة ، وهذا لا محيد عنه

وإن قلتم : لا نقول له ماهية ولا ليست له ماهية .

قيل : لا يليق بالعقول المخالفة لما جاءت به الرسل إلا هذا المحال والباطل .

وإن قلتم : بل له ذات مخصوصة وماهية متميزة عن سائر الماهيات ولا نقول إنها متناهية ولا غير متناهية لأنها لا تقبل واحدا من الأمرين .

قيل[1] : التناهي وعدم التناهي يتقابلان تقابل السلب والإيجاب فلا واسطة بينهما ، كما لا واسطة بين الوجود والعدم ، والقدم والحدوث ، والسبق والمقارنة ، والقيام بالنفس والقيام بالغير ، وتقدير قسم آخر لا يقبل واحدا من الأمرين تقدير ذهني يفرضه الذهن كما يفرض سائر المحالات ولا يدل ذلك على وجوده في الخارج ولا إمكانه .

ألا ترى أن قائلا لو قال : التقسيم يقتضي أن المعلوم إما قديم وإما حادث ، وإما قديم حادث ، وإما لا قديم ولا حادث ، كان التقسيم ذهنيا لا خارجيا ، وإن سلب النقيضين في ذلك كله في الإحالة كإثبات النقيضين .

---

(١) في الأصل : الصواعق (١٣٢٢/٤) : « قلنا » .

فصل

[من لوازم القول بنفي العلو]

يقال[(١)] : ذاته سبحانه إما (أن تكون)[(٢)] قابلة العلو على العالم أو (لا تكون)[(٣)] قابلة ، فإن كانت قابلة وجب وجود المقبول لأنه صفة كمال ، وإلا لم يقبله[(٤)] لأن قبولها لذلك هو من لوازمها ، كقبول الذات للعلم والحياة والقدرة والسمع والبصر ، فوجود هذا لازم للذات ضرورة ، ولأنها إذا قبلته فلو لم تتصف به لاتصفت بضده ، وهو نقص يتعالى ويتقدس عنه ، وإن لم تكن[(٥)] قابلة للعلو لزم أن يكون قابل العلو أكمل منها ، لأن ما يقبل أن يكون عاليا وإن لم يكن عاليا أكمل ممن لا يقبل العلو ، وما قبله وكان عاليا أكمل ممن قبله ولم يكن عاليا ، فالمراتب ثلاثة : أدناها ما لا يقبل العلو ، وأعلاها ما قبله واتصف به ، والذي يوضح ذلك : أن ما لا يقبل أن يكون فوق غيره ولا عاليا عليه إما أن يكون عرضا[(٦)] من الأعراض لا يقوم بنفسه ولا يقبل أن يكون عاليا على غيره ، وإما أن يكون أمرا عدميا لا يقبل ذلك ، وإما إثبات ذات قائمة[(٧)] بنفسها متصفة بالسمع والبصر

(١) هذا الفصل هو الوجه الخامس والستون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٢٣) ، وهو الطريق الثامن عشر الدال على إثبات علو الله تعالى على خلقه بالأدلة العقلية الصريحة .

(٢) في « ن » : « أن يكون » .

(٣) في « ن » : « لا يكون » .

(٤) في « ت » : « تقبله » .

(٥) في « ن » : « يكن » .

(٦) تقدم تعريف العرض ص (٤٧) .

(٧) في « د » و« ن » : « متصفة » ، والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : =

والقدرة والحياة والإرادة والعلم والفعل ، ومع ذلك لا تقبل (أن تكون)[١] عالية على غيرها ، فهذا بإمكان تصوره قبل التصديق بوجوده ، وليس مع من ادعى إمكانه إلا الكليات[٢] والمجردات[٣] ، وكلاهما وجوده ذهني لا وجود له في الخارج ، وإلا فما له وجود خارجي ، وهو قائم بنفسه له ذات يختص بها [٨١/ب] عن سائر الذوات ، موصوف بصفات الحي الفعال لا يمكن إلحاقه بالكليات والمجردات التي هي خيالات ذهنية لا أمور خارجية ، وقد اعترف المتكلمون بأن وجود الكليات والمجردات إنما هو في الأذهان لا في الأعيان[٤] .

فصل

[اعتراف النفاة بعلو القهر والقدر ، وهذا يستلزم علو الذات]

الجهمية[٥] المعطلة معترفون بوصفه تعالى بعلو القهر وعلو القدر[٦] وأن ذلك كمال لا نقص وأنه من لوازم ذاته ، فيقال : ما أثبتم

= الصواعق (٤/ ١٣٢٣) ، ولعله الصواب كما يظهر في السياق .

(١) في « ن » : « أن يكون » .

(٢) قال الغزالي في معيار العلم : ص (٦٤) : « اعلم أن الموجودات تنقسم إلى موجودات شخصية معينة ، وتسمى أعيانا وأشخاصا وجزئيات ، وإلى أمور غير متعينة وتسمى الكليات والأمور العامة »

(٣) في « د » و« ن » : « المجردات » بحذف واو العطف والصواب إثباتها كما في « ت » .
والمجرد هو ما عزل عزلا ذهنيا ، ويقابله المعين أو المحسوس . . .
المعجم الفلسفي : ص (١٧١) وانظر : التعريفات للجرجاني ص (٢٠٢) .

(٤) يراجع كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٧٦٧) وما بعدها .

(٥) هذا الفصل هو الوجه السادس والستون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٢٤) وهو الطريق التاسع عشر من الأدلة العقلية الصريحة على علوه تعالى على خلقه .

(٦) ينظر : مشكل الحديث وبيانه ص (٦٤ ، ٦٥ ، ١٩٥) وأساس التقديس =

به هذين النوعين من العلو والفوقية هو بعينه حجة خصومكم عليكم في إثبات علو الذات له سبحانه ، وما نفيتم به علو الذات يلزمكم أن تنفوا به ذينك الوجهين من العلو فأحد الأمرين لازم لكم ولابد ، إما أن تثبتوا له سبحانه العلو المطلق من كل جهة [١] ذاتا وقهرا وقدرا ، وإما أن تنفوا ذلك كله ، فإنكم إنما نفيتم علو ذاته سبحانه بناء على لزوم التجسيم ، وهو لازم فيما أثبتموه من وجهي العلو ، فإن الذات القاهرة لغيرها التي هي أعلى قدرا من غيرها إن لم يعقل كونها غير جسم لزمكم التجسيم ، وإن عقل كونها غير جسم فكيف لا يعقل أن تكون الذات العالية على سائر الذوات غير جسم ؟ وكيف لزم التجسيم من هذا العلو ولم يلزم من ذلك العلو ؟ فإن قلتم : لأن هذا العلو يستلزم تميز شيء عن شيء منه ، قيل لكم : في الذهن أو في الخارج ؟ فإن قلتم : في الخارج ، كذبتم وافتريتم وأضحكتم عليكم العقلاء ، وإن قلتم : في الذهن ، فهو اللازم لكل من أثبت للعالم ربا خالقا ، ولا خلاص من ذلك إلا بإنكار وجوده رأسا ، يوضحه :

أن الفلاسفة[٢] لما أوردوا عليكم هذه الحجة بعينها في نفي الصفات أجبتم عنها بأن قلتم ـ واللفظ للرازي في نهايته [٣]ـ فقال : « قوله : يلزم من

= ص (٢٠٤ ـ ٢٠٥) وإيضاح الدليل ص (١٠٨ ـ ١١١) والسيف الصقيل ص (١٠٠ ـ ١٠١) وشرح الفقه الأكبر ص (١٧١) وإشارات المرام ص (٩٨) .

(١) في « ت » : « وجه » . والمثبت من « د » و« ن » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق : (١٣٢٤/٤) .

(٢) هذا بداية الوجه السابع والستين بعد المائة في الأصل : الصواعق (١٣٢٥/٤) ، وتحته الطريق العشرون في تقرير مسألة علو الله تعالى على خلقه بالأدلة العقلية الصريحة .

(٣) (١/ق ١٢١ /ب) .

إثبات الصفات وقوع الكثرة في الحقيقة الإلهية ، فتكون[١] تلك الحقيقة ممكنة ، قلنا : إن عنيتم به احتياج تلك الحقيقة إلى سبب خارجي (فلا يلزم احتياج)[٢] تلك الصفات إلى الذات الواجبة لذاتها ، وإن عنيتم به توقف الصفات في ثبوتها على تلك الذات المخصوصة فذلك مما يلزمه[٣] فأين المحال ؟ » .

قال : « وأيضا : فعندكم الإضافات صفات وجودية في الخارج فيلزمكم ما ألزمتمونا[٤] في الصفات في الصور[٥] المرتسمة في ذاته من المعقولات » .

قال[٦] : « ومما[٧] يحقق فساد قول الفلاسفة أنهم[٨] قالوا[٩] : إن الله عالم بالكليات .

[وقالوا : إن العلم بالشيء عبارة عن حصول صورة مساوية للمعلوم][١٠] .

---

(١) في « د » و« ن » : « فيكون » .

(٢) في النهاية : « فلا يلزم لاحتمال استناد » .

(٣) في النهاية : « نلتزمه » .

(٤) زاد في هامش النهاية : « ويلزمكم أيضا » .

(٥) في النهاية : « في الصورة » .

(٦) يعني الرازي ، وقوله الآتي هو مذكور قبل الكلام الذي نقله ابن القيم ، كما في النهاية (١/ق ١٢١/ب) .

(٧) في النهاية : « ثم الذي » .

(٨) في النهاية : « أن الشيء الواحد لا يكون مؤثرا وقابلا أنهم » .

(٩) في النهاية : « اتفقوا على أن » .

(١٠) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النهاية .

وقالوا [١] إن صورة المعلومات موجودة (في ذات الله تعالى)[٢] .

حتى [أن][٣] ابن سينا[٤] قال : إن تلك الصفة [٥] إذا كانت غير داخلة في الذات كانت[٦] من لوازم الذات[٧] (ومن كان هذا)[٨] مذهبا له كيف يمكنه (أن ينكر)[٩] الصفات ؟

قال : (وفي الجملة فلا فرق)[١٠] بين الصفاتية[١١] وبين الفلاسفة .

---

(١) في النهاية : « واتفقوا على أن » .

(٢) في النهاية : « في ذات الباري » .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبته من النهاية .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٢٤١) .

(٥) في النهاية : « الصورة » .

(٦) في النهاية : « بل كانت » .

(٧) زاد في النهاية : « لم يلزم منها محال ، وإذا كان كذلك كانت ذاته مؤثرة في تلك الصورة وقابلة لها » .

(٨) في النهاية : « وإذا كان ذلك مذهبا له » .

(٩) في النهاية : « إنكار » .

(١٠) في النهاية : « وبالجملة لا فرق » .

(١١) الصفاتية : نسبة لمن يثبت صفات الخالق تعالى على ما يليق به من الكمال والجلال ، وهو مما أطلق على أهل السنة والجماعة من سلف هذه الأمة مقابل المعتزلة وغيرهم ممن ينفي الصفات ويعطلها ، وقد تطلق هذه التسمية أيضا على من يؤمن ببعض الصفات ويجحد بعضها كما سيأتي عند المؤلف قريبا ص(٥٣٦) .

وينظر : الفرق بين الفرق ص (٣١٣) والملل والنحل (١/ ١٠٤) ومجموع الفتاوى (٦/ ٤٠ ، ٥٢٠) وشرح الأصبهانية ص (١٨ ، ٢٠) ومعجم الفرق والمذاهب الإسلامية (ص٢٤٨ ـ ٢٤٩) .

إلا أن الصفاتية يقولون إن[١] الصفات قائمة بالذات[٢] .

والفلاسفة يقولون : هذه الصور[٣] العقلية عوارض متقومة[٤] بالذات .

والذي يسميه الصفاتية[٥] صفة يسميه الفلسفي عارضا .

والذي يسميه الصفاتي قياما يسميه الفيلسوف قواما (ومقوما)[٦] (ولا فرق إلا في العبارات)[٧] ، وإلا (فلا فرق)[٨] في المعنى » هذا لفظه[٩] .

فيقول له مثبتو العلو : هلا قنعت منا لهذا الجواب بعينه حتى قلت يلزم من علوه أن يتميز منه شيء عن شيء ، ويلزم وقوع الكثرة في الحقيقة الإلهية ، وتكون[١٠] قد وافقت السمع ونصوص الأنبياء وكتب الله كلها وأدلة العقول والفطر الصحيحة وإجماع أهل السنة قاطبة[١١] .

---

(١) « إن » : لاتوجد في النهاية .

(٢) إلى هنا انتهت اللوحة رقم (٨١) من نسخة « د » التي هي أهم النسخ وأجودها وأقدمها ، وبعدها مباشرة اللوحة (٨٣) وقد سقطت بينهما اللوحة (٨٢) إلا أنها مذكورة برمتها في نسخة « ن » (ق٦١أ ـ ٦٢ ـ أ) ونسخة « ت » (ص١٨٩ ـ ١٩١) .

(٣) في النهاية : « الصورة » ، وفي « ت » : « الصفات الصور » .

(٤) في « ت » : « متقدمة » .

(٥) في النهاية : « صفاتي » .

(٦) في النهاية : « أو تقويما » .

(٧) في النهاية : « فلا فرق في العبارة » .

(٨) في النهاية : « فلا نزاع » .

(٩) نهاية العقول خ (١ / ق ١٢١ / ب) .

(١٠) في « ن » : « ويكون » .

(١١) ينظر شرح الأصبهانية ص (٧٠) .

فصل

هذه[١] الحجة العقلية القطعية وهي الاحتجاج بكون الرب قائما بنفسه على كونه مباينا للعالم ، وذلك ملزوم لكونه فوقه عاليا عليه بالذات ، لما كانت حجة صحيحة لا يمكن مدافعتها ، وكانت ممن ناظر بها الكرامية[٢] لأبي إسحاق الإسفرائيني[٣] فرّ أبو إسحاق إلى كون الرب قائما بنفسه بالمعنى المعقول ، وقال : « لا نسلم أنه قائم بنفسه إلا بمعنى أنه غني عن المحل »[٤] .

(١) هذا الفصل هو الوجه الثامن والستون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٢٨) . وهو الطريق الحادي والعشرون في إقامة الأدلة العقلية الصريحة على إثبات علو الله تعالى على خلقه .

(٢) الكرامية : فرقة من المرجئة ، أتباع محمد بن كرام بن عبد الله السجستاني النيسابوري ، أحد شيوخهم ومصنفي كتبهم مع كونه عاميا لا يقرأ ولا يكتب (كذا قالوا) ، وقد ذهب هو وفرقته إلى أن الإيمان قول باللسان فقط دون التصديق بالقلب ، فمن نطق بالشهادتين فهو مؤمن وإن لم يعتقد ذلك بقلبه ، وجملتهم ثلاث فرق ، حقائقية ، وطرائقية ، وإسحاقية .

ينظر : مذاهب الإسلاميين : (١/ ٢٢٣) والتبصير في الدين ص (١١١ ـ ١١٧) والبرهان للسكسكي ص (٣٥ ـ ٣٦) وذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين ص (١٣٦ ـ ١٣٧) .

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران ، أبو إسحاق الملقب بركن الدين الإسفرائيني الشافعي الأشعري ، فقيه ، متكلم ، أصولي ، مات بنيسابور ، يوم عاشوراء سنة (٤١٨) وقيل : في التي قبلها .

تبيين كذب المفتري : ص (٢٤٣ ـ ٢٤٤) والسير (١٧/ ٣٥٣ ـ ٣٥٦) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٤/ ٢٥٦ ـ ٢٦٢) ولابن كثير (١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨) .

(٤) ذكر هذه المناظرة أبو المظفر الاسفرائيني في كتابه : التبصير في الدين ص (١١٢) وأنها كانت في مجلس السلطان محمود سبكتكين وبين يديه .

فجعل قيامه بنفسه وصفا عدميا لا ثبوتيا ، وهذا لازم لسائر المعطلة النفاة لعلوه ، ومن المعلوم أن كون الشيء قائما بنفسه أبلغ من كونه قائما بغيره ، وإذا كان قيام العرض بغيره يمتنع أن يكون عدميا بل وجوديا ، فقيام الشيء بنفسه أحق أن لا يكون أمرا عدميا بل وجوديا ، وإذا كان قيام المخلوق بنفسه صفة كمال وهو مفتقر بالذات إلى غيره فقيام الغني بذاته بنفسه أحق وأولى .

فصل

[بيان أن القيام بالنفس صفات كمال]

القيام[١] بالنفس صفة كمال ، فالقائم[٢] بنفسه أكمل ممن لا يقوم بنفسه ، ومن كان غناه من لوازم ذاته فقيامه بنفسه من لوازم ذاته ، وهذه حقيقة قيوميته سبحانه وهو الحي القيوم ، فالقيوم[٣] : القائم بنفسه المقيم لغيره ، فمن أنكر قيامه بنفسه بالمعنى المعقول فقد أنكر قيوميته وأثبت له قياما بالنفس يشاركه فيه العدم المحض ، بل جعل قيوميته أمرا عدميا لا وصفا ثبوتيا ، وهي عدم الحاجة إلى المحل ؟ ومعلوم أن المحل لا يحتاج إلى محل ، وأيضا : فإنه يقال له : ما تعني بعدم الحاجة إلى المحل ، أتعني به الأمر المعقول من قيام الشيء بنفسه الذي يفارق به العرض القائم بغيره أم تعني به أمرا آخر ؟

(١) هذا الفصل تابع لما قبله وهو الطريق الثاني والعشرون في تقرير مسألة علو الله على خلقه ، وهو تحت الوجه التاسع والستين بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٢٨)

(٢) في « ن » : « بالقائم » . والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/ ١٣٢٨) .

(٣) في « ت » : « والقيوم » . والمثبت من « ن » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/ ١٣٢٩) .

فإن عنيت الأول فهو المعنى المعقول ، والدليل[1] قائم والإلزام صحيح ، وإن عنيت به أمرا آخر فإما أن يكون وجوديا أو عدميا ، فإن كان عدميا فالعدم لا شيء كاسمه ، فتعود قيوميته تعالى إلى لا شيء ، وإن عنيت به أمرا وجوديا غير المعنى المعقول الذي يعقله[2] الخاصة والعامة فلابد من بيانه لينظر فيه هل يستلزم المباينة أم لا ؟

فصل

[بيان أن كل من أقر بوجود الرب وخلقه للعالم لزمه الإقرار بعلوه على خلقه ومباينته لهم]

كل[3] من أقر بوجود رب [خالق] [4] للعالم مدبر له ، لزمه الإقرار بمباينته لخلقه وعلوه عليهم ، وكل من أنكر مباينته وعلوه لزم إنكاره وتعطيله ، فهاتان دعويان في جانب النفي والإثبات .

أما الدعوى الأولى فإنه أولا أقر بالرب فإما أن يقر بأن له ذاتا وماهية مخصوصة أوْ لاَ ، فإن لم يقر بذلك لم يقر بالرب ، فإن ربا لا ذات له ولا ماهية[5] له سواء هو والعدم ، وإن أقر بأن له ذاتا مخصوصة وماهية فإما أن يقر بتعينها أو يقول : إنها غير معينة[6] ، (فإن قال :

(١) في « ن » : « في الدليل » . والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/ ١٣٢٩) .

(٢) في « ت » : « تعقله » .

(٣) هذا الفصل هو الطريق الثالث والعشرون تحت الوجه السبعين بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/١٣٢٩) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) تقدم تعريف الماهية ص (٥١١) .

(٦) في « ن » : « متعينة » ، والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣٠) .

إنها غير)[1] معينة[2] كانت خيالا في الذهن لا في الخارج ، فإنه لا يوجد في الخارج إلا معين لاسيما وتلك الذات أولى من تعين كل معين[3] ، فإنه يستحيل وقوع الشركة فيها وأن يوجد لها نظير فتعين ذاته سبحانه واجب ، وإذا أقر بأنها معينة لا كلية والعالم المشهود معين لا كلي ، لزم قطعا مباينة أحد المعينين[4] للآخر ، [لأنه][5] إذ[6] [لو][7] لم يباينه لم يعقل تميزه عنه وتعينه .

فإن قيل : هو يتعين بكونه لا داخلا فيه ولا خارجا عنه .

قيل : هذا والله حقيقة قولكم وهو عين المحال ، وهو تصريح منكم بأنه لاذات له ولا ماهية تخصه ، فإنه لو كان له ماهية يختص بها لكان تعينه لماهيته وذاته المخصوصة ، وأنتم إنما جعلتم تعينه بأمر عدمي محض ونفي صرف وهو كونه لا داخل العالم ولا خارجا عنه ، وهذا التعيين [8] لا يقتضي وجوده فإنه يصح على العدم المحض ، وأيضا فالعدم المحض لا يعين المتعين ، فإنه لا شيء وإنما يعينه ذاته المخصوصة وصفاته ، فلزم قطعا

---

(١) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣٠) : « فإن لم يقر بأنها » .

(٢) في « ن » : « متعينة » . ، والمثبت من « ت » ، ولعله الصواب كما في سابقه مثله .

(٣) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣٠) : « متعين » .

(٤) في الأصل : الصواعق : (٤/ ١٣٣٠) : « المعنيين » ولعل المثبت هو الصواب .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : « وإذا » .

(٧) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣٠) .

(٨) في « ن » : « التعين » والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣٠) .

من إثبات ذاته تعين تلك الذات تعينها[(١)] ومن تعينها مباينتها للمخلوقات ، ومن المباينة العلو عليها لما تقدم من تقريره وصح مقتضى العقل والنقل والفطرة ، ولزم من صحة هذه الدعوى صحة الدعوى الثانية ، وهي أن من أنكر مباينته للعالم وعلوه عليه لزمه إنكار ربوبيته وكونه إلها للعالم .

فصل

[اتفاق العقل والشرع على إمكان الرؤية ووقوعها]

ثبت[(٢)] بالعقل إمكان رؤيته تعالى ، وبالشرع وقوعها [في الدار][(٣)] الآخرة ، فاتفق العقل والشرع على إمكان الرؤية ووقوعها ، فإن الرؤية أمر وجودي لا يتعلق إلا بموجود ، وما كان أكمل وجودا كان أكمل أحق أن يرى ، فالباري سبحانه[(٤)] أحق بأن[(٥)] يرى من كل ما سواه ، لأن وجوده أكمل من كل موجود سواه ، يوضحه : أن تعذر الرؤية إما لخفاء المرئي وإما لآفة وضعف في الرائي ، والرب سبحانه أظهر من كل موجود ، وإنما

---

(١) هكذا في النسخ الخطية : « تعينها » وفي الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣٠) : « بعينها » .

(٢) هذا الفصل هو الطريق الخامس والعشرون في تقرير مسألة علو الله على خلقه بالأدلة العقلية الصريحة وهو مندرج تحت الوجه الثاني والسبعين بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣١) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

والنصوص الشرعية القاطعة برؤية المؤمنين ربهم في الدار الآخرة كثيرة جدا ، واردة في الكتاب والمتواتر من السنة وكلام السلف رحمهم الله تعالى ، وقد تولى جمع ذلك وطلب تقصيه بعض أهل العلم قديما وحديثا ، فانظر أسامي تلك المصنفات في كتاب الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة ص (٤٦٤) تعليق (٢) .

(٤) في « ن » : « تعالى » .

(٥) في « ت » : « أن » .

تعذرت رؤيته في الدنيا لضعف القوة الباصرة عن النظر إليه ، فإذا كان الرائي في دار البقاء كانت قوته الباصرة في غاية القوة ، لأنها دائمة فقويت على رؤيته تعالى ، وإذا جاز أن يرى فالرؤية المعقولة[(١)] عند جميع بني آدم عربهم وعجمهم وتُركهم وسائر طوائفهم أن يكون المرئي مقابلا للرائي مواجها له مباينا عنه ، لا تعقل الأمم رؤية غير ذلك .

وإذا كانت الرؤية مستلزمة لمواجهة الرائي ومباينته للمرئي لزم ضرورة أن يكون مرئيا له من فوقه [(٢)] [٨٣/أ] أو من تحته أو عن يمينه أو عن شماله أو خلفه أو أمامه ، وقد دل النقل الصريح على أنهم إنما يرونه سبحانه من فوقهم لا من تحتهم ، كما قال رسول الله ﷺ : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم وقال[(٣)] : يا أهل الجنة سلام عليكم ثم قرأ ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾[(٤)] ، ثم يتوارى عنهم وتبقى رحمته وبركته عليهم في ديارهم »[(٥)]

---

(١) في « ت » : « المعقولة له » . والمثبت من « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣٢) .

(٢) إلى هنا انتهت اللوحة رقم (٨٢) الساقطة من نسخة « د » التي أشرت إليها قبل ص(٥١٨) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣٣) : « فقال » وهي هكذا في بعض مصادر النص ، وفي بعضها : « فيقول » .

(٤) سورة يس الآية : (٥٨) .

(٥) أخرجه ابن ماجه في المقدمة من سننه ح ١٨٤ (١/ ٦٥ ـ ٦٦) من حديث جابر بن عبد الله وابن أبي الدنيا في صفة الجنة رقم ٩٨ (ص٩٩) ، والبزار كما في كشف الأستار رقم ٢٢٥٣ (٣/ ٦٧) ، والعقيلي في الضعفاء رقم ٨٣٧ (٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥) وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٧/ ٦٥) والآجري في الشريعة رقم ٦١٥ (٢/ ١٠٢٧ ـ ١٠٢٨) =

فلا يجتمع الإقرار بالرؤية وإنكار الفوقية والمباينة ، ولهذا الجهمية

= وابن عدي في الكامل (٦/ ١٣ ـ ١٤) في ترجمة الفضل بن عيسى الرقاشي ، والدارقطني في الرؤية رقم ٥١ ص (١٦٥ ـ ١٦٦) وابن مردويه كما في الدر المنثور : (٧/ ٦٥) . واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٨٣٦ (٣/ ٥٣٤) وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩) بسياقة أطول مما هنا ، وفي صفة الجنة رقم ٩١ (١/ ١١٨ ـ ١١٩) والبيهقي في البعث والنشور رقم (٤٩٣) ص (١٢٣ ـ ١٢٤) وفيه زيادة ، وقوام السنة في الحجة رقم ٢١٦ (٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢) وابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٥٩٢ ـ ٥٩٥) رقم ١٨٢١ ـ ١٨٢٣ . وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٣٢ ص (١٢٣ ـ ١٢٤) ، والذهبي في العلو ص (٢٣) وقد ذكره المؤلف في مصنفه حادي الأرواح ص (٣٩٧) .

والحديث ضعيف جدا ، آفته راويان ضعيفان : الأول : الفضل بن عيسى بن أبان أبو عيسى الرقاشي البصري الواعظ ، لم يخرج له من الستة إلا ابن ماجه ، وهو منكر الحديث ورمي بالقدر ونص على تضعيفه غير واحد ، ينظر في شأنه تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٤٤ ـ ٢٤٨) وتقريب التهذيب ص (٣٨٢) . والثاني : العباداني ، وهو عبد الله ابن عبيد الله (أو بالعكس) ويقال : ابن عبد من غير إضافة ، أبو عاصم البصري ، وهاه الذهبي في الميزان (٢/ ٤٥٨) ، وانظر في ترجمته وما قيل في ضعفه تهذيب الكمال (٣٤/ ٨٧) وتقريب التهذيب ص (٥٧٤) .

بل حكم ابن الجوزي على هذا الحديث بالوضع في موضوعاته رقم ١٨٢١ ـ ١٨٢٣ (٣/ ٥٩٢ ـ ٥٩٥) ، إذ أخرجه من ثلاث طرق ثم قال : « هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، ومدار طرقها كلها على الفضل بن عيسى الرقاشي ، قال يحيى : كان رجل سوء ، ثم في طريقه الأول والثاني : عبد الله بن عبيد الله ، قال العقيلي : لا يعرف إلا به ولا يتابع عليه ، وفي طريقه الثالث : محمد ين يونس الكديمي ، وقد ذكرنا أنه كذاب ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث » .

وممن ضعفه الذهبي في العلو ص (٢٣) وقال فيه الحافظ ابن كثير في تفسيره : (٣/ ٥٨٣) عند الآية المذكورة : « وفي إسناده نظر » وكذا ضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة رقم ٦٩ (١/ ٨٥ ـ ٨٦) والهيثمي في مجمع الزوائد رقم ١١٣٠٠ (٧/ ٢١٩) والسيوطي في اللآلئ المصنوعة : (٢/ ٤٦٠) والألباني في ضعيف الجامع رقم (٢٣٦٣) ص (٣٤٩) =

المغل[(١)] تنكر علوه على خلقه ورؤية المؤمنين له في الآخرة ، ومخانيثهم[(٢)] يقرون بالرؤية وينكرون العلو ، وقد ضحك جمهور العقلاء من القائلين بأن الرؤية تحصل من غير مواجهة للمرئي ومباينته ، وهذا رد لما هو مركوز في الفطر والعقول .

قال المنكرون : الإنسان يرى صورته في المرآة وليست صورته في جهة منها[(٣)] ، قال العقلاء : هذا تلبيس ، فإنه إنما يرى خيال صورته وهو عرض منطبع في الجسم الصقيل وهو في جهة منها[(٤)] (ولا

= وضعيف ابن ماجه برقم ٣٣ ص (١٧) وتخريج المشكاة رقم ٥٦٦٤ (٣/ ١٥٧٧) .
وقد قال شيخنا الدكتور أحمد بن عطية بن علي الغامدي ـ حفظه الله تعالى ـ في تعليقه على إثبات صفة العلو لابن قدامة المقدسي ص (١٢٤ ـ ١٢٥) ـ بعد أن ذكر ما قيل في سند الحديث : « والحديث وإن كان ضعيف الإسناد فإنه يشتمل على أمرين ثابتين بأدلة دامغة من الكتاب والسنة ، أما الأمر الأول فعلو الله تعالى وهو الذي من أجله أورد المصنف هذا الحديث هنا . . أما المسألة الثانية فهي مسألة الرؤية ، وهذه المسألة من أعظم المسائل التي بحثها السلف ، لأن الكتاب والسنة متظافران على إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة ، وأن ذلك أعلى نعيم أهل الجنة . . . » إلخ .

(١) في القاموس مع شرحه التاج مادة (مغل) : « المغالة : الخيانة والغش ، يقال : إنه لصاحب مغالة ، وقال حسان رضي الله عنه :

إن الخيانة والمغالة والخنى والـلـؤم أصبح ساويا بالأبطح

والمغلة : الفساد ، ومنه حديث الصوم : « يذهب بمغلة الصدر » أي بغله وفساده » إلخ

(٢) يعني بهم : الأشاعرة . قال شيخ الإسلام : « . . ويقولون إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة ، والأشعرية مخانيث المعتزلة » . مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٩) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣٣) : « منه » .

وانظر : الإرشاد للجويني ص (١٦٤) وما بعدها ، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص (٤٢) وما بعدها وشرح المواقف (ص٢٣١) .

(٤) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣٣) : « منه » .

يرى)(١) حقيقة صورته القائمة به ، والذين قالوا يرى من غير مقابلة ولا مباينة قالوا : الصحيح الرؤية في الوجود وكل موجود يصح أن يرى ، فالتزموا رؤية الأصوات والروائح والعلوم والإرادات والمعاني كلها ، وجواز أكلها وشربها وشمها ولمسها ، فهذا منتهى عقولهم(٢) .

[بيان أن من ادعى المعارضة بين النقل والعقل لم يقدر الله حق قدره وبيان ذم الله تعالى له في كتابه العزيز]

التاسع والأربعون(٣) : أن من ادّعى معارضة الوحي بعقله لم يقدر الله حق قدره ، وقد ذم الله تعالى من لم يقدر الله حق قدره في ثلاثة مواضع [من كتابه : أحدها](٤) قوله : ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ﴾(٥) .

الثاني : قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ * مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾(٦) .

الثالث : قوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ

---

(١) في « د » و« ن » : « ولا ترى » .

(٢) ينظر في مبحث الرؤية والمخالفين فيها لمذهب السلف : بيان تلبيس الجهمية (١/٣٥٧) وما بعدها ، و(٢/٣٩٦) وما بعدها ، ودرء التعارض (٧/٢٣٩) وشرح المواقف ص (١٨٥ ـ ٢٣١) ورؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها للدكتور أحمد بن ناصر بن محمد آل حمد .

(٣) هذا الوجه هو السادس والثمانون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/١٣٥٨) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة الأنعام آية (٩١) .

(٦) سورة الحج الآيتان (٧٣ ـ ٧٤) .

﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[١] .

فأخبر أنه لم يقدره حق قدره من أنكر إرساله للرسل وإنزاله الكتب[٢] عليهم ، فهذا حقيقة قول من قال : إنه لا يتكلم ولم ينزل له إلى الأرض كلام ، ومعلوم أن هذا الإنكار لكمال ربوبيته وحقيقة إلهيته ولحكمته ورحمته ، ولم يقدّره حق قدره من عبد إلهاً غيره ، ولم يقدره حق قدره من جحد صفات كماله .

وقد وصف سبحانه نفسه[٣] بأنه العلي العظيم ، فحقيقة قول النفاة المعطلة أنه ليس بعلي ولا عظيم ، فإنهم يردّون علوه وعظمته إلى مجرد أمر معنوي ، كما يقال : الذهب أعلى وأعظم من الفضة ، وقد صرحوا بذلك فقالوا : معناه عليٌّ القدر عظيم [٨٣/ب] القدر[٤] .

قال شيخنا[٥] : فيقال لهم : أتريدون أنه في نفسه علي الذات عظيم القدر وأن له في نفسه قدراً عظيماً ، أم تريدون أن عظمته وقدره في النفوس فقط ؟ فإن أردتم الأول فهو الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة والعقل ، وإذا كان في نفسه عظيم القدر فهو في قلوب الخلق كذلك ، فلا يحصي أحد ثناء عليه ، بل هو كما أثنى على نفسه ، ولا يقدر أحد قدره ولا يعلم عظم قدره إلا هو ، وتلك صفة يمتاز بها ويختص بها عن خلقه[٦] ،

(١) سورة الزمر آية (٦٧) .

(٢) في « ت » : « للكتب » .

(٣) في « ت » : « نفسه سبحانه » بالتقديم والتأخير .

(٤) انظر ما سبق ص(٥١٤) مع الهامش(٦) .

(٥) يعني شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى .

(٦) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٦٠) تتمة للكلام : « إذ هي من لوازم ماهيته وذاته التي اختص بها عن خلقه » .

كما قال الإمام أحمد لما قالت الجهمية : إنه في المخلوقات : « نحن نعلم مخلوقات كثيرة ليس فيها من عظم الرب شيء »[(١)] وإن أضفتم ذلك إلى مجرد تعظيم القلوب له من غير أن يكون هناك صفات ثبوتية وقدر عظيم يختص به فذاك اعتقاد لا حقيقة له ، وصاحبه قد عظمه بأن اعتقد فيه عظمة لا حقيقة لها ، وذلك اعتقاد يضاهي اعتقاد المشركين في آلهتهم .

وإن قالوا : بل نريد[(٢)] معنى ثالثاً لا هذا ولا هذا وهو أن له في نفسه قدراً يستحقه لكنه قدر معنوي ، قيل لهم : أتريدون أن له حقيقة عظيمة يختص بها عن غيره ، وصفات عظيمة يتميز بها ، وذاتا عظيمة يمتاز بها عن الذوات ، وماهية أعظم من كل ماهية[(٣)] ونحو ذلك من المعاني المعقولة ؟ فذلك أمر وجودي محقق ، وإذا أضيف ذلك إلى الرب كان بحسب ما يليق به ولا يشركه فيه المخلوق ، فهو في حق الخالق تعالى قدر يليق بعظمته وجلاله ، وفي حق المخلوق قدر يناسبه كما قال تعالى : ﴿ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾[(٤)] فما من مخلوق إلا وقد جعل الله له قدراً يخصه ، والقدر يكون علميًّا ويكون عينيا ، فالأول هو التقدير العلمي ، وهو تقدير[(٥)] الشيء في العلم واللفظ والكتاب ، كما يقدر العبد في نفسه ما يريد أن يقوله ويكتبه ويفعله فيجعل له قدراً ، ومن هذا تقدير الله سبحانه لمقادير الخلق في علمه وكتابته قبل تكوينها ، ثم كونها على ذلك القدر الذي

---

(١) انظر الرد على الجهمية والزنادقة ص (١٣٥) .

(٢) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٦٠) : « يزيد » ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) تقدم بيان معنى الماهية ص (٥١١) تعليق (٣)

(٤) سورة الطلاق آية (٣) .

(٥) في « د » و « ت » : « تقدر » .

علمه وكتبه[(١)] .

فالقدر[(٢)] الإلهي نوعان : أحدهما في العلم والكتابة ، والثاني خلقها وبرءها وتصويرها بقدرته التي يخلق بها الأشياء ، والخلق يتضمن الإبداع والتقدير جميعا .

والعباد لا تقدر الخالق قدره ، والكفار منهم لا يقدرونه حق قدره ، ولهذا لم يذكر ذلك سبحانه إلا في حقهم كما قال تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ﴾[(٣)] وهذا إنما وصف به الذين لا يؤمنون بجميع كتبه المنزلة من المشركين واليهود [٨٤/أ] وغيرهم ، وقال تعالى :﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾[(٤)] ولم يقل : وما قدروا الله قدره ، فإن حق قدره هو الحق الذي لقدره ، فهو حق عليهم لقدره سبحانه ، فجحدوا ذلك الحق وأنكروه ، وما قاموا بذلك الحق معرفة ولا إقراراً ولا عبودية ، وذلك إنكار لبعض قدره من صفات كماله وأفعاله ، كجحودهم أنه يتكلم أو يعلم الجزئيات[(٥)] أو يقدر على إحداث فعل ، فشبهات منكري الرسالة ترجع إلى ذلك ، فمن أقر بما أرسل به رسله وأنه عالم متكلم بكتبه التي أنزلها عليهم قادر على الإرسال فقد قدره حق قدره من هذا الوجه وإن لم يقدره حق قدره مطلقاً .

---

(١) انظر : مراتب الإيمان بالقدر المستنبطة من الكتاب والسنة في العقيدة الواسطية مع شرحها للهراس ص (٢٢٠) وما بعدها ، وشفاء العليل ص(٦١ ـ ١٤٠) .

(٢) في « ت » : « والقدر » .

(٣) سورة الأنعام آية (٩١) .

(٤) سورة الأنعام آية (٩١) ، وسورة الزمر آية (٦٧) .

(٥) كما تقوله الفلاسفة ، انظر تهافت الفلاسفة ص (٢٠٦) وما بعدها .

ولما كان أهل العلم والإيمان قد قاموا في ذلك حسب قدرتهم وطاقتهم التي أعانهم بها ووفقهم بها لمعرفته وعبادته وتعظيمه لم يتناولهم هذا الوصف ، فإن التعظيم له سبحانه : المعرفة والعبادة ، ووصفه بما وصف به نفسه قد أمر به عباده وأعانهم عليه ورضي بمقدورهم من ذلك وإن كانوا لا يقدرونه حق قدره ، ولا يقدر أحد من العباد قدره ، فإنه إذا كانت السموات السبع في يده كالخردلة في يد أحدنا والأرضون السبع في يده الأخرى كذلك[1] فكيف يقدره حق قدره من عبد معه غيره وجعل له ندا وأنكر صفاته وأفعاله ؟ بل كيف يقدره حق قدره من أنكر أن يكون له يدان فضلا عن أن يقبض بهما شيئا ؟ فلا يد عند المعطلة ولا قبض في الحقيقة ، وإنما ذلك مجاز .

وقد شرع الله تعالى لعباده ذكر هذين الاسمين : العلي العظيم في الركوع والسجود كما[2] ثبت في الصحيح[3] : لما نزلت ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾[4] قال النبي ﷺ : « اجعلوها في ركوعكم » ، فلما نزلت : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾[5] قال : « اجعلوها في سجودكم »[6] .

(١) كما في الأثر وقد تقدم ص (١٦٦) .

(٢) في « د » و « ن » : « وكما » .

(٣) لعله يقصد الحديث الصحيح ، لا الصحيح الذي هو كتاب البخاري ، لعدم وجوده فيه كما سيأتي عند التخريج .

(٤) سورة الواقعة آية (٧٤) و (٩٦) . وسورة الحاقة آية (٥٢) .

(٥) سورة الأعلى آية (١) .

(٦) أخرجه أبو داود في الصلاة من حديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه ح٨٦٩ (١/ ٥٤٢) وابن ماجه في إقامة الصلاة ح٨٨٧ (١/ ٢٨٧) والدارمي في الصلاة ح١٣٠٥ (١/ ٣٤١) وأحمد في المسند (٤/ ١٥٥) والطيالسي في مسنده =

وهو سبحانه كثيرا ما يقرن في وصفه بين هذين الاسمين كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾[١] ، وقوله :﴿ وهو العلي الكبير ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾[٣] .

يثبت[٤] بذلك علوه على المخلوقات وعظمته ، فالعلو[٥] رفعته والعظمة [عظمة][٦] قدره ذاتا ووصفا .

[بيان أن النفاة المعارضين لنصوص الوحي يحتجون لدعواهم بنفي التشبيه والتمثيل]

الخمسون[٧] : أن هؤلاء المعارضين بين الوحي والعقل إنما يدلون بنفي التشبيه والتمثيل ويجعلونه جنة لتعطيلهم ، فأنكروا علوه وكلامه وتكليمه وغير ذلك مما أخبر الله به عن نفسه وأخبر به رسوله ﷺ حتى آل ذلك ببعضهم إلى نفي ذاته وماهيته خشية التشبيه ، وقالوا : هو وجود محض لا ماهية له ، ونفى آخرون وجوده بالكلية خشية التشبيه وقالوا : يلزمنا في الوجود ما يلزم مثبتي الصفات والكلام والعلو ، فنحن [٨٤/ب] نسد

= رقم ١٠٠٠ (ص١٣٥) وابن حبان في الصحيح ح١٨٩٨ (٥/ ٢٢٥) وابن خزيمة في صحيحه ح٦٠٠ ـ ٦٠١ و٦٧٠ (١/ ٣٠٣ ، ٣٣٤) والحاكم في المستدرك (١/ ٢٢٥) و (٢/ ٤٧٧) وصححه في الموضعين ووافقه الذهبي في الأخير ، كما صححه المؤلف ابن القيم كما هنا .

(١) سورة البقرة آية (٢٥٥) ، وسورة الشورى آية (٤) .

(٢) سورة سبأ آية (٤٣) .

(٣) سورة الرعد آية (٩) .

(٤) في « ن » و « ت » : « ثبت » .

(٥) في « ت » : « والعلو » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) هذا الوجه هو السابع والثمانون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٦٦) .

الباب بالكلية[١] .

[بيان أن النفي المحض المجرد لا مدح فيه]

فينبغي أن يعلم في هذا قاعدة عظيمة نافعة جدا وهي أن نفي الشبيه[٢] والمثل والنظير ليس في نفسه صفة مدح ولا كمال ولا يمدح به المنفي عنه ذلك بمجرده ، فإن العدم المحض الذي هو أخس المعلومات وأنقصها ينفى عنه[٣] الشبيه والمثل والنظير ، ولا يكون ذلك كمالا ولا مدحا إلا إذا تضمن كون من نفى عنه ذلك قد اختص من صفات الكمال بأوصاف باين بها[٤] غيره وخرج بها عن أن يكون له فيها نظير أو مثل ، فهو لتفرده بها عن غيره صح أن ينفى عنه الشبه والمثيل ، ولا يقال لمن لا سمع له ولا بصر ولا حياة ولا علم ولا كلام ولا فعل : ليس له مثل ولا شبه ولا نظير ، إلا في باب الذم والعيب . هذا الذي عليه فطر الناس وعقولهم واستعمالهم في المدح والذم ، كما قال شاعر القوم[٥] :

---

(١) مما كان يقول جهم : « لا أقول إن الله سبحانه شيء ، لأن ذلك تشبيه له بالأشياء » .
مقالات الإسلاميين (١/٣٣٨) ، وانظر منه أيضاً (١/٢٥٩) .
وقد قالت فرقة من الجهمية : « إن الله لا شيء ، وما من شيء ، ولا في شيء ، لا يقع عليه صفة شيء ، ولا معرفة شيء ولا توهم شيء » .
قال الملطي : « ولا يعرفون الله فيما زعموا إلا بالتخمين ، فوقعوا عليه اسم الألوهية ، ولا يصفونه بصفة يقع عليه الألوهية . . » .
التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص١١٠) .

(٢) في « د » و « ن » : « التشبيه » . وفي الأصل : الصواعق (٤/١٣٦٧) : « الشبه » .

(٣) في « د » و « ن » : « عنها » .

(٤) في « ت » : « فيها » .

(٥) هو أوس بن حجر شاعر جاهلي ، قاله أبو حيان والسمين الحلبي والألوسي وغيرهم ، وانظر التعليق بعد الآتي .

ليس كمثل الفتى زهير خلق يساويه[١] في الفضائل[٢]

وقال الفرزدق[٣] :

فما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه[٤] يقاربه[٥]

---

(١) في المصادر التي وقفت عليها : « يوازيه » .

(٢) ذكره شيخ الإسلام في درء التعارض (٧/ ١١٤) بدون نسبة ، وقد استشهد به جماعة منهم : أبو حيان في تفسير البحر المحيط (٧/ ٥١٠) والسمين الحلبي في الدر المصون (٩/ ٥٤٥) والألوسي في روح المعاني (٢٥/ ١٨) جميعهم عند قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ في سورة الشورى آية (١١) . وقد نسبوه لأوس بن حجر ولم أجده في ديوانه المطبوع .

(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة وجده هذا صحابي رضي الله عنه ، أبو فراس التميمي الملقب بالفرزدق لتجهمه وغلظ وجهه ، تشبيها له بالفرزدق الذي هو العجين أو الرغيف الضخم المجفف ، شاعر خطير شهير ، يُعد في الطبقة الأولى من شعراء الإسلام في عهد الدولة الأموية ، وهو صاحب الأخبار الطوال مع جرير والأخطل في القدح والهجو مما هو معلوم مسطور . مات ببادية البصرة سنة (١١٠) وقد قارب المائة

الشعر والشعراء (١/ ٤٧٨ ـ ٤٨٩) ومعجم الشعراء للمرزباني (ص٤٨٦ ـ ٤٨٧) ومعاهد التنصيص (١/ ٤٥ ـ ٥١) والعصر الإسلامي لشوقي ضيف (ص٢٦٥ ـ ٢٧٦) .

(٤) في النسخ الخطية : « أخوه » والمثبت من الديوان والمصادر التي ذكرت البيت .

(٥) الديوان (١/ ١٠٨) ، وهو فيه بيتا مفردا ، وقد أفاد جامعه أنه لم يرد في أصول الديوان لكنه ورد في مراجع عدة موثوق بها .

وانظر : الكتاب لسيبويه (١/ ٣٢) تعليق (٣) والمعاني الكبير (١/ ٥٠٦) وكتاب الشعر للفارسي (١/ ٢٦٧) وأسرار البلاغة للجرجاني (ص٢٠) والنكت للشنتمري (١/ ١٦١) وتحصيل عين الذهب (ص٧٠) والمدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى للحدادي (ص١٩٦) ومقدمة تفسير ابن النقيب (ص١٧١) وغير هذه الكتب من مصنفات البلاغة والنحو والأدب .

أي فما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك هو خاله[١] ، فعكس المعطلة المعنى فجعلوا ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[٢] جنة يتترسون بها لنفي علوه سبحانه على عرشه وتكليمه لرسله وإثبات صفات كماله .

ومما ينبغي أن يعلم أن كل سلب ونفي لا يتضمن إثباتا فإن الله لا يوصف به ، لأنه عدم محض ونفي صرف لا يقتضي مدحا ولا كمالا ، ولهذا كان تسبيحه وتقديسه مستلزما لعظمته ومتضمنا لصفات كماله ، وإلا فالمدح بالعدم المحض كلا مدح ، ولهذا كان عدم السنة والنوم[٣] مدحا وكمالا في حقه لتضمنه أو استلزامه كمال حياته وقيوميته ، ونفي اللغوب عنه[٤] كمالا[٥] لاستلزامه كمال قدرته وقوته ، ونفي النسيان عنه[٦] كمالا[٧] لتضمنه كمال علمه ، وكذلك نفي عزوب الشيء عنه[٨] ونفي

---

(١) في النسخ الخطية : « أخوه » والمثبت من الديوان (١/١ ـ ١٠٨) وجميع المصادر الوارد فيها . ومعنى البيت كما في تحصيل عين الذهب (ص٧٠) : « وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مُملكا أبو أم هذا المملَّك أبو هذا الممدوح ، وأراد بالمملك الخليفة هشام بن عبد الملك ، وخاله الذي أبوه أبو أمه إبراهيم بن هشام المخزومي » .

(٢) سورة الشورى آية (١١) .

(٣) المنفيان في قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ سورة البقرة آية (٢٥٥) .

(٤) المنفي في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ . سورة ق آية (٣٨) .

(٥) في « د » و « ن » : « كمال » .

(٦) المنفي في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ سورة مريم آية (٦٤) . وفي قوله تعالى : ﴿ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ سورة طه آية (٥٢) .

(٧) في « د » و « ن » : « كمال » .

(٨) المنفي في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ =

الصاحبة والولد[١] كمالا[٢] لتضمنه كمال غناه وتفرده بالربوبية ، وأن من في السموات والأرض عبيد له ، وكذلك نفي الكفؤ والسمي والمثل عنه[٣] كمالا[٤] لأنه مستلزم ثبوت جميع أوصاف الكمال له على أكمل الوجوه واستحالة مشارك له فيها .

فالذين يصفونه بالسلوب من الجهمية والفلاسفة لم يعرفوه من الوجه الذي عرفته به الرسل وعرّفوه به إلى الخلق ، وهو الوجه الذي يحمد به ويعرف به عظمته وجلاله ، وإنما عرفوه من الوجه الذي يقودهم إلى تعطيل العلم والمعرفة والإيمان به لعدم اعتقادهم الحق ، وحقيقة أمرهم أنهم لم يثبتوا لله عظمة إلا ما تخيلوه في نفوسهم من السلوب والنفي الذي لا عظمة فيه ولا مدح فضلا عن أن يكون كمالا ، بل ما أثبتوه مستلزم لنفي ذاته رأسا .

وأما الصفاتية[٥] الذين يؤمنون ببعض ويجحدون بعضا [٨٥/أ] فإذا

= سورة يونس آية (٦١) .

وفي قوله تعالى : ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ سورة سبأ آية (٣) .

(١) المنفيان في قوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ﴾ سورة الأنعام آية (١٠١) .

وفي قوله تعالى : ﴿ مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾ سورة الجن آية (٣) .

ونظير هذا في سورة الإسراء آية (١١١) وفي سورة مريم آية (٣٥) وفي سورة المؤمنون آية (٩١) وفي سورة الفرقان آية (٢) وفي سورة الإخلاص آية (٣) .

(٢) في « د » و « ن » : « كمال » .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ سورة الإخلاص آية (٤) ، وفي قوله تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ سورة مريم آية (٦٥) ، وفي قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ سورة الشورى آية (١١) .

(٤) في « د » و « ن » : « كمال » .

(٥) تقدم التعريف بهم ص (٥١٧) .

أثبتوا علما وقدرة وإرادة وغيرها تضمن ذلك إثبات ذات تقوم [بها](١) هذه الصفات وتتميز بحقيقتها وماهيتها ، سواء سموه قدرا أو لم يسموه ، فإن لم يثبتوا ذاتا متميزة بحقيقتها وماهيتها كانوا قد أثبتوا صفات بلا ذات كما أثبت إخوانهم ذاتا بغير صفات وأثبتوا أسماء بلا معان ، وذلك كله مخالف لصريح العقول ، فلا بد من إثبات ذات محققة لها الأسماء الحسنى وإلا فأسماء فارغة لا معنى لها لا توصف بحسن فضلا عن كونها أحسن من غيرها ، يوضحه :

[بيان اقتران هذين الاسمين الجليلين العلي والعظيم]

الوجه الحادي والخمسون(٢) : أنه سبحانه قرن(٣) بين هذين الاسمين الدالين على علوه وعظمته في آخر آية الكرسي(٤) وفي سورة الشورى(٥) وفي سورة الرعد(٦) وفي سورة سبأ في قوله : ﴿ [قَالُوا](٧) مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾(٨) .

ففي آية الكرسي ذكر الحياة التي أصل جميع الصفات وذكر معها قيوميته

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) هذا الوجه هو الثامن والثمانون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٧١) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٧١) : « فرق » ولعل الصواب ما أثبت من المختصر بدليل ما سبق قريبا ص ( ) من قول المؤلف : « . . وهو سبحانه كثيرا ما يقرن في وصفه بين هذين الاسمين » الخ . ثم إن السياق يقتضي هذا .

(٤) وهو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ الآية (٢٥٥) من سورة البقرة .

(٥) وهو قوله تعالى : ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ الآية .

(٦) ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ الآية .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) سورة سبأ آية (٢٣) .

المقتضية لدوامه وبقائه ، وانتفاء الآفات جميعها عنه من النوم والسنة والعجز وغيرها ، ثم ذكر كمال ملكه ثم عقبه بذكر وحدانيته في ملكه وأنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه ، ثم ذكر سعة علمه وإحاطته ، ثم عقبه بأنه لا سبيل للخلق إلى علم شيء من الأشياء إلا بعد مشيئته لهم أن يعلموه ، ثم ذكر سعة كرسيه منبها به على سعته سبحانه وعظمته وعلوه ، وذلك توطئة بين يدي علوه وعظمته ، ثم أخبر عن كمال اقتداره وحفظه للعالم العلوي والسفلي من غير اكتراث ولا مشقة ولا تعب ، ثم ختم الآية بهذين الاسمين الجليلين الدالين على علو ذاته وعظمته في نفسه .

وقال في سورة طه : ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾[1] ، وقد اختلف في تفسير[2] الضمير في ﴿ بِهِۦ ﴾ فقيل : هو الله سبحانه ، أي ولا يحيطون بالله علما ، وقيل : هو ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾[3] ، (فعلى الأول)[4] [يرجع إلى العالم وعلى الثاني][5] يرجع إلى المعلوم[6] ، وهذا القول يستلزم الأول من غير عكس ، لأنهم إذا لم يحيطوا

---

(١) سورة طه آية (١١٠) .

(٢) في « د » و « ت » : « في مفسر » .

(٣) قال العلامة ابن الجوزي في زاد المسير (٥/ ٣٢٣) ـ عند هذه الآية ـ « وفي هاء ﴿ به ﴾ قولان : أحدهما أنها ترجع إلى الله تعالى ، قاله مقاتل . والثاني إلى ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ ، قاله ابن السائب » .

وينظر : تفسير البغوي (٥/ ٢٩٦) وتفسير القرطبي (١١/ ٢٤٨) وفتح القدير للشوكاني (٣/ ٣٨٨) وروح المعاني للألوسي (١٦/ ٢٦٥) جميعهم عند الآية المذكورة .

(٤) في « ت » : « فعلى الثاني » .

(٥) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٧٢) .

(٦) في « د » و « ن » : « العلوم » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : =

بعض معلوماته المتعلقة بهم فأن لا يحيطون [علما][١] به سبحانه أولى .

وكذلك الضمير في قوله : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ ﴾[٢] يجوز أن يرجع إلى الله ، ويجوز أن يرجع إلى ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ [أي][٣] ولا يحيطون بشيء من علم ذلك إلا بما شاء ، فعلى الأول يكون المصدر مضافا إلى الفاعل ، وعلى الثاني يكون مضافا إلى المفعول[٤] .

والمقصود أنه لو كان ﴿ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ إنما يريد به اتصافه بالعلم والقدرة والملك وتوابع[٥] ذلك كان تكريرا ، فإن ذكر ذلك مفصلا أبلغ من الدلالة عليه بما لا يفهم إلا بكلفة .

وكذلك إذا قيل : إن علوه وعظمته مجرد كونه أعظم من مخلوقاته وأفضل منها ، فهذا هضم عظيم لهاتين الصفتين العظيمتين ، وهذا لا يليق ولا يحسن [٨٥/ب] أن يذكر ويخبر به عنه إلا في معرض الرد لمن سوى بينه وبين غيره في العبادة والتأله .

كقوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[٦] .

= الصواعق (٤/ ١٣٧٢) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة البقرة آية (٢٥٥) .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٧٢) .

(٤) لم أقف على ما ذكره هنا الإمام ابن القيم من تفصيلٍ في هذا الإعراب وتوجيهه عند غيره

(٥) في النسخ الخطية : « ومواضع » والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٧٢) ولعله الصواب .

(٦) سورة النمل آية (٥٩) .

وقول يوسف الصديق : ﴿ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾(١) .

فهذا السِّياق يقال في مثله : إن الله خير مما سواه ، وأما بعد أن يذكر مالك الكائنات ويقال مع ذلك إنه أفضل من مخلوقاته وأعظم من مصنوعاته فهذا ينزه عنه كلامه ، وإنما يليق هذا بهؤلاء الذين يجعلون لله مثل السوء في كلامه ، ويجعلون ظاهره كفرا تارة ، وضلالة أخرى ، وتارة تجسيما وتشبيها ، ويقولون فيه ما لا يرضى أحدهم(٢) أن يقوله في كلامه .

فصل

في ذكر حجة الجهمي على أنه سبحانه لا يرضى ولا يغضب ولا يحب ولا يسخط ولا يفرح والجواب عنها(٣)

[دعوى الجهمي امتناع الصفات عن الخالق لما فيها من الانفعال والتأثير المنفيين عنه والجواب عن دعواه من وجوه]

احتج الجهمي على امتناع ذلك عليه بأن هذا انفعال وتأثير عن العبد ، والمخلوق لا يؤثر في الخالق ، فلو أغضبه أو فعل ما يفرح به لكان المحدث قد أثر في القديم تلك الكيفيات وهذا محال ، وهذه الشبهة من جنس شبههم التي تدهش السامع أول ما تطرق سمعه وتأخذ منه وتروعه ، كالسحر الذي يدهش الناظر أول ما يراه .

والجواب من وجوه :

---

(١) سورة يوسف آية (٣٩) .

(٢) في « ت » : « أحد » .

(٣) قوله « فصل » مع عنوانه المذكور من وضع المختصر للكتاب ، وهو في الأصل : الصواعق (٤/ ١٤٦٢) : الوجه العاشر والمائتان ، تبعاً للوجوه المذكورة السابقة .

[الوجه الأول]

أحدها : أن الله تعالى خالق كل شيء وربه ومليكه ، وكل ما في الكون من أعيان وأفعال وحوادث فهي بمشيئته وتكوينه ، فما شاء [الله](١) كان وما لم يشأ لم يكن ، قضيتان(٢) لا تخصيص فيهما(٣) بوجه من الوجوه ، وكل ما يشاؤه فإنما يشاؤه لحكمة اقتضاها حمده ومجده ، فحكمتُه البالغة أوجبت كل ما في الكون من الأسباب والمسببات(٤) ، فهو سبحانه [هو](٥) خالق الأسباب التي ترضيه وتغضبه وتسخطه وتفرحه ، والأشياء التي يحبها ويكرهها سبحانه خالق ذلك كله ، فالمخلوق أضعف وأعجز أن يؤثر فيه سبحانه ، بل هو الذي خلق ذلك كله على علمه بأنه يحب هذا ويرضى ويبغض هذا ، ويسخط به ويفرح بهذا ، فما أثر فيه غيره بوجه من الوجوه .

[الوجه الثاني]

الثاني : أن التأثير لفظ فيه اشتباه وإجمال(٦) ، أتريد به أن غيره لا يعطيه كمالا لم يكن له ولا يوجد فيه صفة كان فاقدها ؟ فهذا معلوم بالضرورة ، أم تريد أن غيره لا يسخطه ولا يغضبه ولا يفعل ما يفرح به أو يحبه أو يكرهه أو نحو ذلك ؟ فهذا غير ممتنع وهو أول المسألة ، وليس معك في نفيه إلا مجرد الدعوى بتسمية ذلك تأثيرا في الخالق ، وليس الشأن في الأسماء إنما الشأن في المعاني والحقائق ، وقد قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ

---

(١) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٢) هذه الكلمة ليست واضحة في « ت » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق للأصل : الصواعق (٤/١٤٦٣) .

(٣) في « ت » : « فيها » .

(٤) في الأصل : الصواعق (٤/١٤٦٣) : « والمشيئات » . ولعله خطأ طبعي .

(٥) ما بين المعقوفتين لا يوجد في « ت » ولا في الأصل : الصواعق (٤/١٤٦٣) .

(٦) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ١٣٤ ـ ١٣٥) ورسالة الإرادة والأمر ضمن مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٣٦٦) .

اتَّبَعُوا مَآ أَسْخَطَ اللَّهَ ﴾[١] .

وقال النبي ﷺ لأبي بكر في أهل الصُّفة[٢] : « لئن كنت أغضبتهم لقد أغضبت ربك »[٣] .

[الوجه الثالث] الثالث : أن هذا يبطل محبته [٨٦/أ] لطاعة المؤمنين وبغضه لمعاصي المخالفين ، وهذا معلوم البطلان بالضرورة والعقل والفِطر الإنسانية واتفاق أهل الأديان كلهم ، بل هذا حقيقة دعوة الرسل بعد التوحيد .

[الوجه الرابع] الرابع : أن[٤] هذا ينتقض بإجابة دعواتهم وسماع أصواتهم ورؤية أفعالهم وحركاتهم ، فإن هذه كلها أمور متعلقة بأفعالهم ، فما كان جوابك عنها فهو جوابنا في محل الإلزام .

[الوجه الخامس] الخامس : أنه[٥] سبحانه إذا كان يحب أمورا ، وتلك الأمور المحبوبة لها

(١) سورة محمد آية (٢٨) . وأكملت الآية في « ت » : ﴿ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ .

(٢) الصُّفة : على وزن غُرفة ـ تجمع على صُفف كغرف .
قال القاضي عياض في المشارق (٢/ ٥٥) : « الصفة : بضم الصاد وتشديد الفاء : ظُلة في مؤخر مسجد النبي ﷺ يأوي إليها المساكين ، وإليها ينسب أهل الصفة على أشهر الأقاويل » .
وقال ابن حجر في الفتح (٦/ ٥٩٥) : « الصفة مكان في مؤخر المسجد النبوي مظلل أعد لنزول الغرباء فيه ممن لا مأوى له ولا أهل ، وكانوا يكثرون فيه ويقلون بحسب من يتزوج منهم أو يموت أو يسافر . . » .

(٣) هو جزء من حديث أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ح١٧٠ (٤/ ١٩٤٧) من حديث عائذ بن عمرو رضي الله عنه ، وفيه قصة .

(٤) في « د » و « ن » : « بأن » .

(٥) هذا بداية الوجه الخامس عشر بعد المائتين في الأصل : الصواعق (٤/ ١٤٦٧) ، تابع للوجوه السابقة قبله .

لوازم يمتنع وجودها بدونها ، كان وجود تلك الأمور مستلزما للوازمها التي لا توجد بدونها ، مثاله : محبته للعفو والمغفرة والتوبة ، فهذه المحبوبات تستلزم وجود ما يعفو عنه ويغفره ويتوب إليه العبد منه ، ووجود الملزوم بدون لازمه محال ، فلا يمكن حصول محبوباته سبحانه من التوبة والعفو والمغفرة بدون الذي يتاب منه ويغفره ويعفو عنه ، ولهذا قال النبي ﷺ : « لو لم تذنبوا لذهب الله بكم وجاء بقوم يذنبون فيستغفرون[(١)] فيغفر لهم »[(٢)] وهذا هو الذي وردت الأحاديث الصحيحة بالفرح به ، وهذا المفروح به يمتنع وجوده قبل الذنب فضلا [عن][(٣)] أن يكون [قديما][(٤)] ، فهذا المفروح به يجب تأخره[(٥)] قطعا ، ومثل هذا ما روي : « أن آدم لما رأى بنيه ورأى تفاوتهم قال يا رب هلا سويت بين عبادك ؟ قال إني أحب[(٦)] أن أشكر »[(٧)] ، ومعلوم أن محبته للشكر على ما فضل به

---

(١) في رواية مسلم : « فيستغفرون الله » .

(٢) أخرجه مسلم في التوبة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ح١١ (٤/٢١٠٦) وأوله : « والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا .. » الحديث .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٤) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، وقد أثبته من الأصل : الصواعق (٤/١٤٦٧) .

(٥) في « ن » : « باخره » .

(٦) في هامش نسخة « د » : « أحببت » . وقد وردت اللفظتان معاً في النص كما هو في مصادره .

(٧) هو جزء من حديث طويل موقوف على أبي بن كعب رضي الله عنه وهو في حكم المرفوع ، رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زياداته على مسند أبيه (٥/١٣٥) ومختصرا في كتاب الزهد عن بكر - وهو ابن عبد الله المزني - مثله (ص٤٤) وأخرجه الحاكم =

بعضهم على بعض ، ولا يحصل ذلك بالتسوية بينهم ، فإن الجمع بين التسوية والتفضيل جمع بين النقيضين وذلك محال .

[بيان أن المعارضة بين العقل والنقل أصل كل فساد]

الثاني والخمسون[(١)] : [أن هذه المعارضة بين العقل والنقل هي أصل كل فساد في العالم ، وهي ضد دعوة الرسل من كل وجه ، فإنهم دعوا إلى تقديم الوحي على الآراء والعقول ، وصار خصومهم إلى ضد ذلك ، فأتباعُ الرسل قدموا الوحي على الرأي والمعقول ، وأتباع إبليس أو نائب من نوابه قدموا العقل على النقل .

[بيان أول شبهة وقعت في الخلق]

قال محمد بن عبد الكريم الشهرستاني[(٢)] في كتابه « الملل والنحل »[(٣)] : « اعلم أن أول شبهة وقعت في الخلق شبهة إبليس ، ومصدرها استبداده

= في المستدرك (٢/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤) وصححه وأقره الذهبي ، كما ذكره المؤلف ابن القيم في مصنفه شفاء العليل (ص٤٣٣ ، ٤٥٠) ، وابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٧٤) عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ الآيات من سورة الأعراف . ثم قال عقبه : « رواه عبد الله بن الإمام أحمد في مسند أبيه ، ورواه ابن أبي حاتم وابن جرير وابن مردويه في تفاسيرهم من رواية ابن جعفر الرازي به ، وروي عن مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير والحسن وقتادة والسدي وغير واحد من علماء السلف سياقات توافق هذه الأحاديث . . » الخ .

وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٩٦) بعد أن ذكره بطوله : « رواه عبد الله بن أحمد عن شيخه محمد بن يعقوب الربالي وهو مستور ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

وانظر : الدر المنثور (٣/ ٦٠٣) والفتح الرباني للساعاتي رقم ٢٨٠ (١٨/ ١٤٦) ورقم ٩٧ (٢٠/ ٣٠) ، وزوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند رقم (١٤٥) (ص٣٥١ ـ ٣٥٣) .

(١) هذا الوجه لا يوجد في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٣٨) وهو ساقط منه كما هو ظاهر في النص ، فانظره في موضعه المشار إليه .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٤٣٥) .

(٣) انظره (١/ ٢٣ ـ ٢٨) وهو فيه مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ .

بالرأي في مقابلة النص واختياره الهوى في معارضة الأمر[١] واستكباره بالمادة التي خلق منها وهي النار على مادة آدم وهي الطين ، وتشعبت عن هذه الشبهة سبع شبهات حتى[٢] صارت مذاهب بدعة وضلالة ، وتلك الشبهات مسطورة في شرح الأناجيل الأربعة[٣] ومذكورة في التوراة متفرقة على شكل مناظرة بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسجود والامتناع منه][٤] .

[مناظرة بين إبليس والملائكة وذكر أسئلته لهم وأجوبتهم عنها]

قال[٥] ـ كما نقل عنه ـ : إني سلمتُ أن الباري إلهي وإله الخلق ، عالم قادر ، (ولا يسأل)[٦] عن قدرته ومشيئته وأنه إذا أراد شيئا قال له كن فيكون ، وهو حكيم ، إلا أنه يتوجه[٧] على مساق حكمته أسولة[٨] سبعة :

[السؤال الأول]

أولها : قد علم قبل خلقي أي شيء يصدر عني ويحصل فلم خلقني [٨٦/ب] أولاً ؟ وما الحكمة في خلقه إياي ؟

[السؤال الثاني]

الثاني : إذ خلقني على مقتضى إرادته ومشيئته فلم كلفني لمعرفته وطاعته ؟ وما الحكمة في التكليف بعد أن لا ينتفع بطاعة ولا يتضرر بمعصية ؟

---

(١) في النسخ الخطية : « الرأي » ، والمثبت من الملل والنحل (١/ ٢٣) ولعله الصواب .

(٢) في « ت » : « هي » .

(٣) أضاف في الملل والنحل (١/ ٢٣) : « إنجيل لوقا ومارقوس ويوحنا ومتى » .
وراجع عن هذه المناظرة كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في رسالته الإرادة والأمر ضمن مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٣٥٤ ـ٣٥٥) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٣٨) كما أشار إليه محققه .

(٥) أي إبليس عليه لعائن الله تعالى .

(٦) في النسخ الخطية : « ولا تسأل » . والمثبت من الملل والنحل (١/ ٢٤) .

(٧) في « ن » : « تتوجه » ، وليست واضحة في « د » .

(٨) أي : أسئلة ، وهي لغة فيها ، وينظر ما سبق ص (٢٠٨) مع التعليق (١) .

[السؤال الثالث]

والثالث : إذ خلقني وكلفني فالتزمت تكليفه بالمعرفة والطاعة فعرفت وأطعت فلم كلفني بطاعة آدم والسجود له ؟ وما الحكمة في هذا التكليف على الخصوص بعد أن لا يزيد ذلك في طاعتي ومعرفتي ؟

[السؤال الرابع]

والرابع : إذ خلقني وكلفني على الإطلاق وكلفني هذا التكليف على الخصوص فإذا[1] لم أسجد [فلم][2] لعنني وأخرجني من الجنة ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن[3] لم أرتكب قبيحا إلا قولي لا أسجد إلا لك ؟

[السؤال الخامس]

والخامس : إذ خلقني وكلفني مطلقا وخصوصا ولم أطع فلعنني وطردني ، فَلِمَ طَرَّقَني[4] إلى آدم حتى دخلت الجنة ثانياً[5] وغررته بوسوستي فأكل من الشجرة المنهي عنها وأخرجه من الجنة معي ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو منعني من دخول الجنة استراح مني آدم وبقي خالدا في الجنة ؟

[السؤال السادس]

والسادس : إذ خلقني وكلفني عموما وخصوصا ولعنني ثم طَرَّقَني إلى

---

(١) في « ت » : « فإذ » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « إذ » والمثبت من « ن » وهو يوافق ما في الملل والنحل (١/ ٢٤) .

(٤) أي : فَلِمَ جعل لي طريقاً إلى آدم ، وهذه الكلمة (طَرَّقَ) و (يُطَرِّق) من العبارات المستعملة قليلا ، فانظر ورودها مثلا في مقدمة شرح صحيح مسلم للإمام النووي (١/ ٢٥) على لسان أبي زرعة الرازي ، وقد نقلها عن النووي أيضاً الصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ٥١ ـ ٥٢) .

(٥) كان دخوله بالوسوسة والتزيين والغواية والإغراء ، كما ذهب إليه طائفة من أهل العلم ، والعلم عند الله .

وانظر : تفسير الرازي (١٤/ ٣٨) عند قوله تعالى ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ سورة الأعراف آية (٢٠) ، ومفتاح دار السعادة (١/ ١٢٨) وما بعدها ، ومصائب الإنسان من مكايد الشيطان (ص٤٢ ـ ٤٣) .

الجنة وكانت الخصومة بيني وبين آدم ، فلم سلطني على أولاده حتى أراهم من حيث لا يروني[١] وتؤثر فيهم وسوستي ولا يؤثر فيَّ حولهم وقوتهم وقدرتهم واستطاعتهم ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو خلقهم على الفطرة دون من يجتالهم[٢] عنها ، فيعيشوا طاهرين سامعين مطيعين كان أحرى وأليق بالحكمة ؟

[السؤال السابع]

والسابع[٣] : سلمت هذا كله ، خلقني وكلفني مطلقا ومقيدا ، وحيث لم أطع لعنني وطردني ومكنني من دخول الجنة وطرقني[٤] ، وإذ عملت عملي أخرجني ثم سلطني على بني آدم ، فلِم إذ استمهلته أمهلني فقلت : ﴿ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾[٥] فقال : ﴿ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ * إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴾[٦] ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو أهلكني في الحال استراح

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ الآية (٢٧) من سورة الأعراف .

(٢) في « ن » : « يختالهم » وفي الملل والنحل (١/ ٢٥) : « يحتالهم » .
وقد ورد في الحديث القدسي ، وفيه : « وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم . . » الحديث ، أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها ح٦٣ (٤/ ٢١٩٧) .
قال النووي في شرحه له (١٧/ ١٩٧) : « هكذا هو في نسخ بلادنا : « فاجتالتهم » بالجيم ، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين ، وعن رواية الحافظ أبي علي الغساني « فاختالتهم » بالخاء المعجمة ، قال : والأول أصح وأوضح ، أي استخفوهم فذهبوا بهم وأزالوهم عما كانوا عليه وجالوا معهم في الباطل ، كذا فسره الهروي وآخرون . . » .

(٣) في « ت » : « السابع » بحذف واو العطف قبلها .

(٤) أي جعل لي طريقا .

(٥) سورة ص آية (٧٩) .

(٦) سورة ص الآيتان (٨٠ ـ ٨١) ، ولهذه الآيات نظائر ، في الأعراف =

الخلق مني ، وما بقي شر في العالم ؟ أليس بقاء[(١)] العالم على نظام الخير خيرا[(٢)] من امتزاجه بالشر ؟ قال : فهذه حجتي على ما ادعيته في كل مسألة .

[الجواب عن أسئلة إبليس]

قال شارح الإنجيل : فأوحى الله تعالى إلى الملائكة : قولوا له : (إن في مسألتك الأولى)[(٣)] إني إلهك وإله الخلق غير صادق ولا مخلص ، إذ لو صدقت أني رب العالمين ما احتكمت عليَّ بِلِمَ ، فأنا الله الذي لا إله إلا أنا لا أُسْأَلُ عما أفعل والخلق مسؤولون » .

قال[(٤)] : هذا مذكور في التوراة ومسطور في الإنجيل على الوجه الذي ذكرته ، وكنت برهة من الزمان أتفكر وأقول : من المعلوم الذي لا مرية[(٥)] فيه أن كل شبهة وقعت لبني آدم فإنما وقعت من إضلال الشيطان ووساوسه نشأت من شبهاته ، وإذا كانت الشبهات محصورة في سبع عادت كبار البدع والضلال إلى سبع ، ولا يجوز أن (تعدوها شبه أهل الزيغ والكفر)[(٦)] وإن اختلفت العبارات وتباينت الطرق ، فإنها بالنسبة إلى أنواع الضلالات

= الآيتان (١٤ ، ١٥) وفي الحجر الآيات (٣٦ ـ ٣٨) .

(١) في « ن » : « نفى » .

(٢) في النسخ الخطية : « خير » .

(٣) في « ت » : « إنك أقررت في مسألتك الأولى » . وفي الملل والنحل (١/ ٢٥) : « إنك في تسليمك الأول » .

(٤) أي الشهرستاني في كتابه الملل والنحل (١/ ٢٥) .

(٥) في « د » و « ن » : « لا فرية » والمثبت من « ت » وهو الموافق للملل والنحل (١/ ٢٥) .

(٦) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤١) : « أن تعدوَ شبهات فرق أهل الزيغ والكفر هذه الشبهات » وهو قريب مما في الملل والنحل (١/ ٢٥) .

[٨٧/أ] كالبذر يرجع جملتها إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق[١] وإلى الجنوح إلى الهوى والرأي في مقابلة النص ، والذين جادلوا هودا ونوحا وصالحا وإبراهيم ولوطا وشعيبا وموسى وعيسى ومحمدا صلوات الله وسلامه عليهم كلّهم نسجوا على منوال اللعين الأول في إظهار شبهاته ، وحاصلها يرجع إلى دفع[٢] التكليف عن أنفسهم ، وجحد أصحاب التكاليف والشرائع عن هذه الشبهة نشأ ، فإنه لا فرق بين [قولهم][٣] ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[٤] وبين قوله[٥] : ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[٦] .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾[٧] .

فبين أن المانع من الإيمان هو هذا المعنى كما قال للمتقدم[٨] [الأول][٩]

---

(١) في النسخ الخطية : « بالخلق » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤١) والملل والنحل (١/ ٢٥) .

(٢) في النسخ الخطية : « رفع » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤٢) والملل والنحل (١/ ٢٦) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة التغابن آية (٦) .

(٥) في « د » و « ن » : « أقواله » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤٢)

(٦) سورة الإسراء آية (٦١) .

(٧) سورة الإسراء آية (٩٤) .

(٨) في النسخ الخطية : « المتقدم » والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤٢) . وفي الملل والنحل (١/ ٢٦) : « كما قال المتقدم في الأول » .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا[1] تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ ﴾[2] .

وقال الآخر[3] من ذريته[4] كما قال المتقدم : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾[5] .

وكذلك لو تعقبنا أقوال[6] (المتأخرين منهم وجدناها مطابقة لأقوال المتقدمين)[7] : ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾[8] ، ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِن قَبْلُ ﴾[9] .

فاللعين الأول كما حكم العقل على من لا يحكم[10] عليه العقل أجرى حكم الخالق في الخلق وحكم الخلق في الخالق ، والأول غلو والثاني تقصير ، فثار من الشبهة الأولى مذاهب الحلولية[11]

---

(١) في النسخ الخطية : « أن » والمثبت هو الصواب .

(٢) سورة الأعراف آية (١٢) .

(٣) هو عدو الله فرعون .

(٤) أي في الاتباع والتأسي .

(٥) سورة الزخرف آية (٥٢) .

(٦) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤٣) : « أحوال » ، والمثبت يوافق ما في الملل والنحل (١/ ٢٦) .

(٧) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤٣) : « المتقدمين منهم وجدناها مطابقة لأقوال المتأخرين » ، وهكذا في الملل والنحل (١/ ٢٦) ، والمعنى صحيح مع كلتا العبارتين .

(٨) سورة البقرة آية (١١٨) .

(٩) سورة يونس آية (٧٤) .

(١٠) في النسخ الخطية : « لا يحتكم » ، والمثبت من الملل والنحل (١/ ٢٦) ولعله الصواب . وينظر : الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤٣) .

(١١) الحلولية : من الفرق الضالة المارقة ، يزعمون أنه تعالى وتقدس يحل في مخلوقاته ، =

والتناسخية[١] والمشبهة[٢] والغلاة من الرافضة[٣] من[٤] حيث غلوا في حق

= وهم طوائف ونحل ، منهم من يقول : إن روح الإله حلت في آدم ثم صارت إلى الأنبياء والأئمة في أزمانهم إلى أن انتهت إلى علي رضي الله عنه وأولاده ، وهذا معتقد غلاة الرافضة . . ومن أشهر القائلين بمذهب الحلولية من الصوفية الحلاج وابن عربي ، وجملة القائلين بهذا المعتقد الفاسد عشر فرق ، غرضها جميعا إفساد توحيد المسلمين وإبطال عقيدتهم .

انظر : الفرق بين الفرق (ص٢٥٤) وما بعدها ، والتبصير في الدين (ص١٣٠) وما بعدها واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص١١٦) . والغلو والفرق الغالية (ص١٢٥ ـ ١٢٨) .

وراجع ما سبق ص(٢٤٤) تعليق (٩) وص(٣٢٠) من كلام ابن القيم .

(١) التناسخية : نسبة لمن يقول بتناسخ الأرواح في الأجساد وانتقالها من شخص لآخر وهو مذهب قديم في الهند كانت تعتقده طوائف كالسمنية والمانوية .

قال ابن الجوزي : « وقد لبّس إبليس على أقوام فقالوا بالتناسخ وأن أرواح أهل الخير إذا خرجت دخلت في أبدان خيرة فاستراحت ، وأرواح أهل الشر إذا خرجت تدخل في أبدان شريرة فيتحمل عليها المشاق . . » الخ . تلبيس إبليس (ص٧٧) .

وينظر : الفصل لابن حزم (١/ ١٦٥ ـ ١٦٩) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٥١١ ـ ٥١٢) والغلو والفرق الغالية (ص١٢٩ ـ ١٣٤) .

(٢) المشبهة : هم الذين شبهوا صفات الله سبحانه بصفات خلقه ، فيقولون مثلا : له يد كيد المخلوق ورجل كرجله تعالى المولى وتقدس عما يقولون علوا كبيرا . وكان أول ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض وهو مما شاركوا فيه اليهود ، والمشبهة صنفان : صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره ، وصنف شبهوا صفاته بصفات غيره ومنهم المعتزلة البصرية وغلاة الرافضة والكرامية .

ينظر : الفرق بين الفرق (ص٢٢٥) وما بعدها ، و الملل والنحل (١/ ١١٨ ـ ١٢٣) والخطط للمقريزي (٢/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩) ورسالة المقدسي في الرد على الرافضة (ص١٦٥) .

(٣) سبق ذكرهم ص (١٧٢) .

(٤) حرف « من » لا يوجد في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤٤) ولا في الملل والنحل (١/ ٢٧)

شخص من الأشخاص حتى وصفوه بأوصاف الجلال[(١)] ، وثار من الشبهة الثانية مذاهب القدرية والجبرية[(٢)] والمجسمة[(٣)] حيث قصروا في وصفه تعالى [حتى وصفوه][(٤)] بصفات المخلوقين ، والمعتزلة[(٥)] مشبهة الأفعال [والمشبهة][(٦)] مشبهة الصفات ، وكل منهما أعور[(٧)] ، فإن من قال : يحسن منه ما يحسن منا ويقبح منه ما يقبح منا فقد شبه الخالق بالخلق ، ومن قال : يوصف الباري بما يوصف به الخلق أو يوصف الخلق بما يوصف به الباري [الخالق][(٨)] فقد اعتزل عن الحق ، وسِنخ[(٩)] القدرية طلب العلة في

---

(١) وهو الخليفة الراشد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، إذ قد غلت فيه الرافضة وغيرهم حتى ادعى فيه بعضهم أنه هو الإله .
انظر : مقالات الإسلاميين (١/ ٨٣) والفرق بين الفرق (ص٢٥١) وأصول مذهب الشيعة للقفاري (٢/ ٥١٠) وما بعدها .

(٢) تقدم تعريف القدرية والجبرية ص (٢٠٣ ، ٣١٨) .

(٣) المجسمة : هم القائلون بتجسيم الباري تعالى ، ويطلق عليهم أيضاً المشبهة ، وقد سبق قريبا تعريفهم ص (٥٥١) .

(٤) ما بين المعقوفتين أثبته من الملل والنحل (١/ ٢٧) .

(٥) سبق تعريفهم ص (٢١) .

(٦) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤٤) و الملل والنحل (١/ ٢٧) .

(٧) زاد في الملل والنحل (١/ ٢٧) : « بأي عينيه شاء » .
والمقصود أن هؤلاء لا ينظرون إلى النصوص جميعها ، بل ينظرون إلى بعضها دون كليتها كأنهم يبصرون بعين واحدة .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » و « ت » . وهو ملحق في متن « د » وكذا موجود بالأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤٤) .

(٩) في النسخ الخطية : « وشيخ » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤٤) و الملل والنحل (١/ ٢٧) .
=

كل شيء وذلك [من][1] سِنخ[2] اللعين الأول ، إذ طلب العلة في الخلق أولاً ، والحكمة في التكليف ثانياً ، والفائدة[3] في تكليف السجود لآدم ثانياً »

ثم ذكر[4] الخوارج والمعتزلة والروافض وقال : « رأيت شبهاتهم كلها نشأت من شبهات اللعين الأول ، وإليه أشار التنزيل بقوله : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾[5] ، وقال ﷺ : « لتسلكن سبل الأمم قبلكم حذو القذة بالقذة والنعل بالنعل حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه »[6] .[7]

فهذه القصة في المناظرة هي نقل أهل الكتاب ، ونحن لا نصدقها ولا نكذبها[8] ، وكأنها والله أعلم مناظرة وضعت على لسان إبليس ،

= والسِّنخ بالكسر : الأصل من كل شيء ، يجمع على أسناخ ، كحمل وأحمال ، وسنوخ ، والحاء لغة فيه . ينظر : تاج العروس والمصباح المنير مادة (سنخ) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط أثبته من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤٤) و الملل والنحل (١/ ٢٧) وفي « ت » كُتب بدل ذلك : « مشيمة » .

(٢) في « د » و « ن » : « شيخ » . و في « ت » : « الشيخ » . وما أثبته من الأصل : الصواعق والملل والنحل . كما في التعليق السابق (٢) .

(٣) في النسخ الخطية : « والمعاندة » والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٤٤) و الملل والنحل (١/ ٢٧) .

(٤) أي الشهرستاني .

(٥) سورة البقرة آية (١٦٨) .

(٦) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ح٣٤٥٦ (ص٧١١) وفي الاعتصام بالسنة ح٧٣٢٠ ومسلم في العلم ح٦ (٤/ ٢٠٥٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بألفاظ قريبة مما ذكر المؤلف .

(٧) إلى هنا انتهى كلام الشهرستاني وقد سبقت الإشارة إلى موضعه في أول النقل عنه .

(٨) لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، =

وعلى[1] كل حال فلا بد من الجواب عنها سواء صدرت عنه أو قيلت على لسانه ، فلا ريب أنها من كيده ، وقد أخبر الله تعالى : ﴿ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾[2] ، فهذه الأسولة[3] والشبهات من أضعف الأسولة [٨٧/ب] عند أهل العلم والإيمان وإن صعب موقعها عند من أصل أصولا فاسدة كانت سدا بينه وبين ردها .

وقد اختلفت طرق الناس في الأجوبة عنها [أشد الاختلاف][4] .

فقال المنجمون[5] وزنادقة الطبائعيين[6] والفلاسفة[7] : لا حقيقة لآدم ولا لإبليس ولا لشيء من ذلك ، بل لم يزل الوجود هكذا ، ولا يزال نسلا بعد نسل وأمة بعد أمة ، وإنما ذلك أمثال مضروبة لانفعال القوى النفسانية الصالحة لهذا البشر ، وهذه القوى هي المسماة في الشرائع بالملائكة

= و« ﴿ قُولُوٓا ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا ﴾ الآية » . أخرجه البخاري في التفسير ح٤٤٨٥ (ص٩٢٥) وفي الاعتصام بالكتاب والسنة ح٧٣٦٢ و٧٥٤٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) في « ت » : « وعلى على » .

(٢) سورة النساء آية (٧٦) .

(٣) أي الأسئلة ، وانظر ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » . و في « ن » : « أشد اختلاف » .

(٥) سبق التعريف بالتنجيم والمنجمين ص (٤٤٣) .

(٦) في الأصل : الصواعق (١٥٤٦/٤) : « والطبيعيين » .

قال التهانوي في كشافه (١١٣٠/٢) : « والطبيعيون هم أهل العلم الطبعي ، ويطلق الطبيعيون أيضاً على فرقة يعبدون الطبائع الأربع ، أي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة لأنها أصل الوجود ، إذ العالم مركب منها ، وتسمى هذه الفرقة بالطبائعية .. » .

(٧) تقدم التعريف بهم ص (٣١) .

واستعصاء[١] القوى الغضبية والشهوانية عليه ، وهي المسماة بالشياطين ، فعبر عن خضوع القوى الخيرة الفاضلة بالسجود ، وعبر عن إباء القوى الشريرة بالإباء والاستكبار وترك السجود ، قالوا والحكمة الإلهية اقتضت تركيب الإنسان على هذا الوجه ، وإسكان هذه القوى فيه ، وانقياد بعضها له وإباء بعضها ، فهذا شأن الإنسان ولو كان على غير هذا التركيب لم يكن إنسانا . قالوا : وبهذا تندفع الأسولة[٢] كلها وأنها بمنزلة أن يقال : لم أحوج الإنسان إلى الأكل والشرب واللباس ؟ ولما أحوجه إليه ، فلم جعله يبول ويتغوط ويمخط ؟ ولم جعله يمرض ويهرم[٣] ويموت ؟ فإن هذه الأمور من لوازم النشأة الإنسانية .

فهذه الطائفة رفعت القواعد من أصلها وأبطلت آدم وإبليس والملائكة ، وردت الأمر إلى مجرد قوى نفسانية وأمور معنوية .

وقالت الجبرية ومنكرو العلل والحكم : هذه الأسولة إنما ترد على من يفعل لعلة أو غرض أو لغاية ، فأما من لا علة لفعله ولا غاية ولا غرض ، بل يفعل بلا سبب ، وإنما مصدر مفعولاته محض مشيئته وغايتها مطابقتها لعلمه وإرادته ، فيجيء فعله على وفق إرادته وعلمه ، وعلى هذا فهذه الأسولة فاسدة كلها ، إذ مبناها على أصل واحد ، وهو تعليل أفعال من لا تعلل أفعاله ، ولا يوصف بحسن ولا قبح عقليين[٤] ، بل الحسن ما فعله ،

---

(١) في « ت » : « واستعصت » .

(٢) أي الأسئلة ، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٣) في « ت » : « يهرم ويمرض » بالتقديم والتأخير .

(٤) تقدمت مسألة التحسين والتقبيح العقليين ص (٢٠٦) تعليق (٧) .

وما فعله فكله حسن ، ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾[(١)] . قالوا : والقبح والظلم هو تصرف الإنسان في غير ملكه ، فأما تصرف الملك[(٢)] الحق في ملكه من غير أن يكون تحت حجر حاجر أو أمر آمر أو نهي ناهٍ فإنه لا يكون ظلما ولا قبيحا .

فرفع هؤلاء الأسولة من أصلها والتزموا لوازم هذا الأصل بأنه لا يجب على الله شيء ولا يحرم عليه شيء ولا يقبح منه ممكن .

وقالت القدرية[(٣)] : هذا لا يرد على أصولنا ، وإنما يرد على أصول الجبرية القائلين بأن الله تعالى خالق أفعال العباد طاعتهم ومعاصيهم وإيمانهم وكفرهم ، وأنه قدر ذلك عليهم قبل أن يخلقهم وعلمه منهم وخلقهم له ، فخلق أهل الكفر للكفر وأهل الفسوق للفسوق وقدر ذلك عليهم وشاءه منهم وخلقه فيهم ، فهذه الأسولةُ [٨٨/أ] واردة عليهم ، وأما نحن فعندنا أن الله تعالى عرضهم للطاعة والإيمان وأقدرهم عليه ومكنهم منه ، ورضيه لهم وأحبه ، ولكن هم اختاروا لأنفسهم الكفر والعصيان ، والله تعالى لم يكرههم على ذلك ولم يُلجئهم[(٤)] إليه ، ولا شاءه منهم ولا كتبه عليهم ، ولا قدره ولا خلقهم له ولا خلقه فيهم ، ولكنها أعمال هم لها عاملون وشرور هم لها فاعلون ، فإنما خلق إبليس لطاعته وعبادته ، ولم يخلقه لمعصيته والكفر به .

وصرح قدماء هذه الفرقة بأنه سبحانه لم يكن يعلم من إبليس حين خلقه

---

(١) سورة الأنبياء آية (٢٣) .

(٢) في الأصل : الصواعق (١٥٤٧/٤) : « المالك » وكلاهما صحيح .

(٣) وهم المعتزلة ، وقد سبق التعريف بهذا اللقب ص (٢١) تعليق (٥) .

(٤) في « ت » : « يجبلهم » .

أنه يصدر منه ما صدر ، ولو علم ذلك منه لم يخلقه ، وأبى متأخروهم ذلك وقالوا : بل كان سبحانه عالما به وخلقه امتحانا لعباده ليظهر المطيع له من العاصي ، والمؤمن من الكافر ، وليثيب عباده على معاداته ومحاربته ومعصيته أفضل الثواب ، (قالوا وهذه)[1] الحكمة اقتضت بقاءه حتى تنقضي الدنيا وأهلها .

قالوا وأمره بالسجود ليطيعه فيثيبه ، فاختار لنفسه المعصية والكفر من غير إكراه من الرب ولا (إلجاء له)[2] إلى ذلك[3] ، ولا حال بينه وبين السجود ، ولا سلطه على آدم وذريته قهرا ، وقد اعترف عدو الله بذلك حيث يقول : ﴿وَسَ ٱلشَّيۡطَٰنُ ٱلۡهُدَىٰ[4] إِلَّآ أَن﴾[5] وقال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيۡهِم مِّن سُلۡطَٰنٍ﴾[6] ، قالوا فاندفعت تلك الأسولة[7] وظهر أنها [إنما][8] ترد على أصول الجبرية لا على أصولنا[9] .

وقالت الفرقة الناجية حزب الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام :

---

(١) في « ن » : « وقالوا هذه » .

(٢) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٩) : « ألجاه » .

(٣) في « ت » : « غير ذلك » .

(٤) في « د » و « ن » : « عليهم » وهو خطأ .

(٥) سورة إبراهيم آية (٢٢) .

(٦) سورة سبأ آية (٢١) .

(٧) أي الأسئلة ، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٨) ما بين المعقوفتين ثابت في « د » و « ن » ، ولا يوجد في « ت » ولا في الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٩) .

(٩) انظر : رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس (ص٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٥٢) .

كيف يطمع في الرد على عدو الله من قد شاركه في أصله أو في بعض شعبه ؟ فإن عدو الله أَصَّل معارضة النص بالرأي ، فرتب على تأصيله هذه الأسولة[١] وأمثالها ، فمن عارض النقل بالعقل فهو شريكه من هذا الوجه فلا يتمكن من الرد التام عليه .

ولهذا لما شاركهُ زنادقة الفلاسفة والمنجمين والطبائعيين[٢] في هذا الأصل أنكروا وجوده ووجود آدم والملائكة فضلاً عن قصة أمره بالسجود وإبائه وما ترتب عليها[٣] .

ولما أنكرت الجبرية الحكمة[٤] والتعليل والأسباب عجزوا عن جواب أسولته[٥] ، وسدوا على نفوسهم باب استماعها والجواب عنها ، وفتحوا باب مكابرة العقول الصريحة في إنكار تحسين العقل وتقبيحه ، وإنكار الأسباب والقوى والطبائع والحكم والغايات المحمودة التي لأجلها يفعل الرب ما يفعله ، وجوزوا عليه أن يفعل كل شيء وأن يأمر بجميع ما نهى عنه وينهى عن كل ما أمر به ، ولا فرق عنده[٦] البتة بين المأمور والمحظور ، والكل سواء في نفس الأمر ، ولكن هذا صار حسنا بأمره لا أنه في نفسه وذاته حسن ، وهذا صار قبيحا بنهيه لا أنه في نفسه وذاته قبيح

ولما أصلت القدرية إنكار عموم قدرة الرب سبحانه ومشيئته لجميع

---

(١) أي الأسئلة ، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٢) راجع ما سبق ص (٥٥٤) تعليق (٦) .

(٣) في « ت » : « عليه » .

(٤) في « ت » : « للحكم » .

(٥) في « ت » : « أسئلته » ، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٦) في « ت » : « عندهم » .

الكائنات ، وأخرجت أفعال عباده(١) خيرها وشرها عن قدرته ومشيئته لخلقه ، وأثبتت لله تعالى شريعة بعقولهم حكمت عليه بها ، واستحسنت منه ما استحسنته(٢) من أنفسها ، واستقبحت منه ما استقبحته [٨٨/ ب] من أنفسها ، وعارضت بين الأدلة السمعية الدالة على خلاف ما أصلوه وبين العقل(٣) ثم راموا الرد على عدو الله فعجزوا عن الرد التام عليه .

[أجوبة ابن القيم عن الشبه الإبليسية والرد عليها من وجوه]

وإنما يتمكن من الرد عليه كل الرد من تلقى أصوله عن مشكاة الوحي ونور النبوة ولم يؤصل أصلا برأيه .

[الوجه الأول]

فأول ذلك : أنه علم أن هذه الأسولة(٤) ليست من كلام الله الذي أنزله على موسى وعيسى مخبراً بها عن عدوه كما أخبر عنه في القرآن بكثير من أقواله وأفعاله ، وإدخال بعض أهل الكتاب لها في تفسير التوراة والإنجيل هو كما (تجد بالمسلمين)(٥) من يدخل في تفسير القرآن كثيراً من الأحاديث والأخبار والقصص التي لا أصل لها ، وإذا كان هذا في هذه الأمة التي هي أكمل الأمم علوماً وعقولاً فما(٦) الظن بأهل الكتاب ؟

---

(١) في « د » و « ن » : « عبده » ، والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/ ١٥٥٠) .

(٢) في « ت » : « ما استحسنت » .

(٣) في النسخ الخطية : « الفعل » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٥١) ولعله الصواب .

(٤) في « ت » : « الأسئلة » ، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٥) في « ت » : « نجد المسلمين » ، وفي الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٥١) : « تجد في المسلمين » .

(٦) في « ت » : « فمن » .

[الوجه الثاني]

الوجه الثاني : أن يقال لعدو الله : قد ناقضت في أسولتك[(١)] ما اعترفت به غاية المناقضة ، وجعلت ما أسلفته من التسليم والاعتراف مبطلاً لجميع أسولتك[(٢)] متضمناً للجواب عنها قبل ذكرها ، وذلك أنك قلت : ﴿ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾[(٣)] فاعترفت بأنه ربك وخالقك ومالكك ، وأنك مخلوق له ، مربوب تحت أوامره ونواهيه ، إنما شأنك أن تتصرف في نفسك تصرف العبد المأمور المنهي المستعد لأوامر سيده ونواهيه ، وهذه [هي][(٤)] الغاية التي خلقت لها ، وهي غاية الخلق وكمال سعادتهم ، وهذا الاعتراف منك بربوبيته وقدرته وعزته يتضمن[(٥)] إقرارك بكمال علمه وحكمته وغناه ، وأنه في كل ما أمر عليم حكيم لم يأمر عبده لحاجة منه إلى ما أمر به عبده ، ولا نهاه بخلاً عليه بما نهاه ، بل أمره رحمة منه به وإحسانا إليه ، بما فيه صلاحه في معاشه ومعاده وما لا صلاح له إلا به ، ونهاهُ عما في ارتكابه فساده في معاشه ومعاده ، فكانت نعمته[(٦)] عليه بأمره ونهيه (أعظم من)[(٧)] نعمته عليه

---

(١) في « ت » : « أسئلتك » ، راجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٢) في « ت » : « أسئلتك » . انظر التعليق السابق .

(٣) سورة الحجر الآيتان (٣٩ ، ٤٠) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « تتضمن » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (١٥٥٢/٤) .

(٦) في « د » و « ن » : « نعمه » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (١٥٥٢/٤) .

(٧) في « د » و « ن » : « من أعظم » بالتقديم والتأخير .

بمأكله ومشربه ولباسه وصحة بدنه بما لا نسبة بينهما ، كما قال سبحانه في آخر قصتك[١] مع الأبوين[٢] : ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾[٣] ، فأخبر سبحانه أن لباس التقوى وزينتها خير من المال والرياش والجمال الظاهر ، فالله تعالى خلق عباده وجمل ظواهرهم بأحسن تقويم ، وجمل بواطنهم بهدايتهم إلى الصراط المستقيم ، ولهذا كانت صورتك قبل معصية ربك من أحسن الصور وأنت مع ملائكته الأكرمين[٤] ، فلما وقع ما وقع جعل قبح صورتك وشناعة منظرك مثلا يضرب لكل قبيح ، كما قال تعالى : ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾[٥] ، فهذه أول نقدة[٦] تعجلتها من معصيته ، ولا ريب أنك تعلم أنه أحكم الحاكمين وأعلم العالمين وأغنى الأغنياء وأرحم الراحمين ، وأنه لم يأمر العباد إلا بما فعله خير لهم وأصلح وأنفع وأحسن تأويلا وأعظم عائدة من تركه ، كما أنه لم يرزقهم إلا ما [٨٩/أ] تناوله أنفع لهم من تركه ، فأمرهم بما أمرهم لمصلحة عائدة عليهم[٧] كما رزقهم الطعام والشراب وغَيْرَهما من النعم ، فالسعداء

(١) في النسخ الخطية : « فصل » بدل قوله : « قصتك » والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٥٢) ولعله الصواب .

(٢) يعني آدم وحواء عليهما السلام .

(٣) سورة الأعراف آية (٢٦) .

(٤) في النسخ الخطية : « الأكبرين » والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٥٣) ولعله الأولى .

(٥) سورة الصافات آية (٦٥) .

(٦) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٥٣) : « فقرة » .

(٧) في « ن » : « عليه » وهو خطأ ظاهر .

استعملوا أمره وشرعه لحفظ صحة قلوبهم وكمالها وصلاحها بمنزلة استعمالهم رزقه لحفظ صحة أجسامهم وصلاحها ، وتيقنوا أنه كما لا بقاء للبدن ولا صحة ولا صلاح إلا بتناول غذائه الذي جعل له ، فكذلك لا صلاح للقلب والروح ولا فلاح ولا نعيم إلا بتناول غذائه الذي جعل له .

هذا وإن ألقيت إلى طائفة من الناس أنه لا مصلحة للمكلفين فيما أُمروا به ونهوا عنه ، ولا منفعة لهم فيه ولا خير ولا فرق في نفس الأمر بين فعله هذا وترك هذا ولكن أمروا ونهوا لمجرد الامتحان والاختبار ولا فرق ، فلم يؤمروا بحسن ولم ينهوا عن قبيح ، بل ليس في نفس الأمر لا حسن ولا قبيح .

ومن عجيب أمرك وأمرهم أنك أوحيت إليهم هذا فردوا به عليك وجعلوه[1] جواب أسولتك[2] فدفعوها كلها وقالوا : إنما تتوجه هذه الأسولة[3] في حق من يفعل لعلة أو غرض ، وأما من فعله بريءٌ من العلل والأغراض فلا يتوجه[4] عليه سؤال واحد[5] من هذه الأسولة[6] ، فإن كانت هذه القاعدة حقا فقد اندفعت أسولتك[7] كلها ، وإن كانت باطلا والحق في خلافها فقد بطلت أسولتك[8] أيضاً لما تقدم ، يوضحه :

---

(١) في « ت » : « فجعلوه » .

(٢) في « ت » : « أسئلتك » ، راجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٣) في « ت » : « الأسئلة » .

(٤) في « ن » : « تتوجه » .

(٥) في « ت » : « واحدة » .

(٦) في « ت » : « الأسئلة » .

(٧) في « ت » : « أسئلتك » . وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٨) في « ت » : « أسئلتك » . انظر التعليق السابق .

[الوجه الثالث]

الوجه الثالث : أن نقول لعدو الله : إما أن تسلم حكمة الله (في خلقه وأمره)[١] وإما أن تجحدها وتنكرها ، فإن سلمتها وأنه سبحانه حكيم في خلقك ، حكيم في أمرك بالسجود بطلت الأسولة[٢] وكنت معترفاً بأنك أوردتها على من تبهر حكمته العقول ، فتسليمك هذه الحكمة التي لا سبيل للمخلوقين إلى المشاركة فيها يعود على أسولتك[٣] الفاسدة بالنقض ، وإن رجعت عن الإقرار له بالحكمة وقلت لا يفعل لحكمة البتة بل ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾[٤] فما وجه إيراد هذه الأسولة[٥] على من لم يفعل لحكمة ؟ فقد أوردت الأسولة[٦] على من لا يسأل عما يفعل وطعنت في حكمة من كل أفعاله حكمة ومصلحة وعدل وخير بمعقولك الفاسد .

[الوجه الرابع]

الوجه الرابع[٧] : أن الله فطر عباده حتى الحيوان على استحسان وضع الشيء في موضعه والإتيان به في وقته ، وحصوله على الوجه المطلوب منه ، وعلى استقباح ضد ذلك وخلافه ، وأن الأول دال على كمال فاعله وعلمه وقدرته ، وضده دال على نقصه ، وهذه فطرة لا يمكنهم الخروج

---

(١) في « د » و « ن » : « في أمره وخلقه » وأثبتُ ما في « ت » لكونه يوافق الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٥٤) .

(٢) في « ت » : « الأسئلة » ، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٣) في « ت » : « أسئلتك » ، انظر التعليق السابق .

(٤) سورة الأنبياء آية (٢٣) .

(٥) في « ت » : « الأسئلة » ، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٦) في « ت » : « الأسئلة » ، انظر التعليق السابق .

(٧) هذا الوجه هو الخامس عشر من وجوه رد ابن القيم على شبهات إبليس في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٦٥) .

عن موجبها ، فهو سبحانه يضع الأشياء في مواضعها التي لا يليق بها سواها ، ويخصها من الصفات والأشكال والهيئات والمقادير بما هو أنسب لها من غيره ، ويبرزها[1] في أوقاتها المناسبة لها .

ومن له نظر صحيح وأعطى التأمل حقه شهد بذلك فيما رآه وعلمه ، واستدل بما شاهده على ما خفي عنه ، وقد ندب سبحانه عباده إلى ذلك فقال : ﴿ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ﴾[2] .

[بيان بعض حكم الله تعالى في بعض مخلوقاته]

ومن نظر في هذا العالم وتأمله حق التأمل وجده كالبيت المبني المعد فيه جميع عتاده ، فالسماء [٨٩/ب] مرفوعة كالسقف ، والأرض ممدودة[3] كالبساط ، والنجوم منضودة كالمصابيح ، والمنافع مخزونة كالذخائر ، كل شيء منها لأمر يصلح له ، والإنسان [كالمالك][4] المخول[5] فيه ، وضروب النبات مهيأة[6] لمآربه ، وصنوف الحيوان مصرفة في مصالحه ، فمنها ما هو للدر والنسل والغذاء فقط ، ومنها ما هو للركوب والحمولة فقط ، ومنها ما هو للجمال والزينة ، ومنها ما يجمع ذلك كله كالإبل وجعل أجوافها خزائن لما هو شراب وغذاء ودواء وشفاء ، ففيها عبرة للناظرين وآيات للمتوسمين ، وفي الطير واختلاف أنواعها وأشكالها

---

(١) في النسخ الخطية : « وأبرزها » والمثبت من الأصل : الصواعق (١٥٦٦/٤) .

(٢) سورة الذاريات آية (٢١) .

(٣) في « د » و « ن » : « ممدود » .

(٤) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (١٥٦٧/٤) ، وينظر كتاب : الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة (ص٨٦) .

(٥) في « ت » : « المنجول » ، وهو خطأ .

(٦) في « ت » : « مهيئات » .

وألوانها ومقاديرها ومنافعها وأصواتها صافات وقابضات ، وغاديات ورائحات ، ومقيمات وظاعنات ، أعظم عبرة وأعظم دلالة على حكمة الخلاق العليم .

(وكل ما أخذه الناس وأدركوه بالأفكار)[١] الطويلة والتجارب المتعددة من أصناف الآلات والمصانع وغيرها إذا فكر فيها المتفكر وجدها مشتقة من الخلقة مستنبطة من الصنع الإلهي ، مثال ذلك أن القَبَّان[٢] مستنبط من خِلْقَة البعير ، فإنهم لما رأوه ينهض بحمله وينوء به ويمد عنقه ويوازن حمله برأسه استنبطوا القَبَّان من ذلك ، وجعلوا طول حديدته في مقابلة طول العنق ، ورمانة القَبَّان في مقابلة رأس البعير فتم لهم ما استنبطوه .

وكذلك استنبطوا بناء الأقباء[٣] من ظهره ، فإنهم وجدوه يحمل ما لا يحمل غيره فتأملوا ظهره فإذا هو كالقبو ، فعلموا أن القبو يحمل ما لا يحمل السطح .

وكذلك ما استنبطه الحذاق لكل من كلَّ بصره أن يديم النظر إلى إجّانة[٤]

---

(١) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٦٧) : « وكل ما أوجده الناس وأولوه بالاً بالأفكار » .

(٢) القبّان : كشَدّاد ويقال : القفان : الميزان الذي يوزن به ، فارسي معرب .
ينظر : المعرب للجواليقي رقم ٥٥١ (ص٥٢٦) وشفاء الغليل للخفاجي (ص٢٣٨) وقصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل للمحبي (٢/ ٥٣٧) والصحاح واللسان مادة (قبن) .

(٣) الأقباء : جمع قبو وهو كل بناء مرتفع مدور على شكل قوس ، وفي اللسان مادة (قبو) : « هو الطاق المعقود بعضه إلى بعض » وفي التاج : « وتقبى الشيء صار كالقبة في الارتفاع والانضمام » ، ومما جاء في المعجم الوجيز في المادة نفسها (ص٤٨٩) : « القبو : بناء تحت الأرض تنخفض حرارته في الصيف فيحفظ فيه الجبن والزبد والفواكه وغيرها » .

(٤) الإجانة : بالكسر والتشديد ، فارسي معرب (إكانة) : إناء تغسل فيه الثياب . =

خضراء مملوءة ماء استنباطاً من حكمة الخلاق العليم في لون السماء ، فإن لونها أشد الألوان موافقة للبصر ، فجعل أديمها بهذا اللون ليمسك الأبصار ولا ينكأ[١] فيها بطول مباشرتها لها[٢] .

وإذا فكرت في طلوع الشمس وغروبها لإقامة دولتي الليل والنهار ، ولولا طلوعها لبطل أمر هذا العالم ، فكم في طلوعها من الحِكم والمصالح وكيف يكون حال الحيوان لو أُمسكت عنه ؟ وجعل الليل عليه سرمداً والدنيا مظلمة عليه فبأي نور كانوا يتصرفون ؟ وكيف كانت تنضج ثمارهم وتكمل أقواتهم وتعتدل صورهم وأبدانهم ؟ فالحِكم في طلوعها أعظم من أن تخفى[٣] أو تحصى ، ولكن تأمل الحكمة في غروبها ، فلولا غروبها لم يكن للحيوان هدوء ولا قرار مع شدة حاجتهم إلى الهدوء والراحة ، وأيضا لو دامت على الأرض لاشتد حرها بدوام طلوعها عليها فاحترق كل ما عليها من حيوان ونبات ، فاقتضت حكمة الخلاق العليم والعزيز الحكيم أن جعلها تطلع عليهم في وقت دون وقت بمنزلة سراج يرفع لأهل الدار مليا ليقضوا مآربهم ثم تغيب[٤] عنهم مثل ذلك ليقروا ويهدءوا ، وصار ضياء

= والإجانة : الحوض حول الشجرة (على التشبيه) .

ينظر : اللسان وقصد السبيل والتاج والمعجم الوسيط جميعهم في مادة (أجن) .

(١) أي لا يصاب بوجع ولا ضر ، ومنه قولهم : هُنيت ولا تُنكأ ، أي هنأك الله بما نلت ولا أصابك بوجع ، أو : أصبت خيراً ولا أصابك الضر .

انظر : اللسان والتاج مادة (نكأ) .

(٢) ينظر : القانون لابن سينا (٢/ ١٤٨) وكشف الرين في أحوال العين (ص٢٦) وشفاء العليل للمؤلف (ص٤٧١) .

(٣) في « ن » : « يخفى » .

(٤) في « ت » : « يغيب » وكلاهما صحيح على معنى عود الضمير للشمس أو للسراج .

النهار وحرارته وظلام [٩٠/أ] الليل وبرده على تضادهما وما فيهما متظاهرين متعاونين على ما فيه صلاح العالم وقوامه .

ثم اقتضت حكمته أن جعل للشمس ارتفاعاً وانحطاطاً لإقامة هذه الفصول الأربعة من السنة وما فيها من قيام الحيوان والنبات ، ففي زمن الشتاء تغور(١) الحرارة في الشجر والنبات ، فيتولد فيها مواد الثمار(٢) ويغلظ الهواء بسبب البرد فيصير مادة للسحاب ، فيرسل العزيز الحكيم الريح المثيرة فتثيره(٣) قزعاً(٤) ثم يرسل عليه المؤلفة فتؤلف بينه حتى يصير طبقاً واحداً ثم يرسل(٥) عليه الريح اللاقحة التي فيها مادة الماء فتلقحه كما يلقح الذكر الأنثى فيحمل الماء من وقته ، فإذا كان بروز الحمل وانفصاله أرسل عليه الريح الذارية فتذروه وتفرقه في الهواء لئلا يقع صبة واحدة فيهلك ما على الأرض وما أصابه ويقل الانتفاع به(٦) ، فإذا أسقى(٧) ما أمر

---

(١) في « ن » : « تعور » والمثبت من باقي النسخ . وانظر : مفتاح دار السعادة للمؤلف (٢/ ٥٢) .

(٢) في النسخ الخطية : « النار » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٧٠) . وانظر : مفتاح دار السعادة (٢/ ٥٢) .

(٣) في « ت » : « فتنشره » .

(٤) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٧٠) : « فزعا » ، والمثبت من نسخ المختصر ولعله الصواب ، فالقزع ، محركة : قطع من السحاب رقاق كأنها ظل إذا مرت من تحت السحابة الكبيرة ، الواحدة قزعة بهاءٍ .

تاج العروس مادة (قزع) .

(٥) في « د » : « ترسل » .

(٦) انظر : مفتاح دار السعادة (٢/ ٣٥) .

(٧) في « ت » : « استقى » .

بسقيه وفرغت حاجتهم منه أرسل عليه الرياح السائقة فتسوقه وتزجيه[١] إلى قوم آخرين وأرض أخرى محتاجة إليه ، فإذا جاء الربيع تحركت الطبائع وظهرت المواد الكامنة في الشتاء فخرج النبات وأخذت[٢] الأرض زخرفها وازّينت وأنبتت من كل زوج كريم ، فإذا جاء الصيف سخن الهواء وتحللت فضلات الأبدان ، فإذا جاء الخريف كسر ذلك السموم والحرور وبرد الهواء وأخذت الأرض والشجر في الراحة والجموم والاستعداد للحمل الآخر .

واقتضت حكمته سبحانه أن أنزل الشمس والقمر في البروج وقدر لهما المنازل ليعلم العباد عدد السنين والحساب من الشهور والأعوام فتتم[٣] بذلك مصالحهم وتعلم[٤] آجال معاملاتهم ومواقيت حجهم وعباداتهم ومدد أعمارهم وغير ذلك من مصالح حسابهم ، فالزمان مقدار الحركة ، ألا ترى أن السنة الشمسية [مقدار][٥] مسير الشمس من الحمل إلى الحمل ، واليوم مقدار مسيرها من الشرق إلى الغرب[٦] ، وبحركة الشمس والقمر

---

(١) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٧٠) : « وتزيجه » والمثبت من نسخ المختصر ، وقد قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ . . ﴾ الآية (٤٣) من سورة النور .

ومعنى (تزجيه) : تسوقه وتسيره وتدفعه . انظر : مفردات الراغب وعمدة الحفاظ كلاهما في مادة (ز ج ي) .

(٢) في « د » و« ن » : « فأخذت » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٧١) : « قسم » بدل قوله : « فتتم » ، والمثبت من نسخ المختصر ، ولعله الصواب .

(٤) في « ت » : « وتعلم بذلك » ، وفي الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٧١) : « ويعلم » .

(٥) ما بين المعقوفتين أثبته من الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٧١) .

(٦) في « ت » : « المغرب » .

يكال[١] الزمان من يوم خلقا إلى أن يجمع الله بينهما ويعزلهما عن سلطانهما ويُري عابديهما أنهم عبدوا الباطل من دونه ، قال تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[٢] وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴾[٣]

واقتضت حكمته سبحانه في تدبيره أن [٩٠/ب] فاوت بين مقادير الليل والنهار ولم يجعلهما دائما على حد سواء ولا أطول مما هما عليه وأقصر[٤] ، بل جاء استواؤهما وأخْذُ أحدهما من الآخر على وفق الحكمة حتى إن المكان الذي يقصر أحدهما فيه جدا لا يتكون فيه حيوان (ولا نبات)[٥] كالمكان الذي لا تطلع عليه الشمس أو لا تغرب عنه ، فلو كان النهار مقدار مائة ساعة أو أكثر ، أو كان الليل كذلك لتعطلت المصالح التي نظمها الله بهذا المقدار في الليل والنهار .

ثم تأمل الحكمة في إنارة القمر والكواكب في ظلمة الليل ، فإنه مع الحاجة إلى الظلمة لهدوء الحيوان وبرد الهواء لم تقتض المصلحة أن يكون الليل ظلمة داجية[٦] لا ضياء فيها ، فلا يمكن فيه شيء من العمل ، وربما

(١) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٧١) : « كان » .

(٢) سورة يونس آية (٥) .

(٣) سورة الإسراء آية (١٢) .

(٤) في « ت » : « واقتصر » .

(٥) في « د » و « ن » : « ونبات » والمثبت من « ن » ولعله الأولى . وانظر : مفتاح دار السعادة (٢/ ٥٦ ـ ٥٧) .

(٦) قال في التاج مادة (دجو) : « الدجا : سواد الليل مع غيم ، وأن لا ترى نجما =

احتاج الناس إلى العمل بالليل لضيق الوقت عليهم في النهار ، أو لإفراط الحر فيه فاحتاجوا إلى العمل في الليل في نور القمر ، من حرث الأرض وقطع الزرع وغير ذلك ، فجعل ضوء القمر في الليل معونة للناس على هذه الأعمال ، وجعل في الكواكب جزءاً يسيراً من النور ليسد مسد القمر إذا لم يكن ، وجعلت زينة للسماء ومعالم يهتدى بها في ظلمات البر والبحر ، ودلالات واضحات على الخلاق العليم ، وغير ذلك من الحكم التي بها انتظام هذا العالم ، وجعلت الشمس على حالة واحدة لا تقبل الزيادة والنقصان لئلا تتعطل الحكمة[1] المقصودة [منها ، وجعل القمر يقبل الزيادة والنقصان لئلا تتعطل الحكمة المقصودة][2] من جعله كذلك ، وكان في نوره من التبريد والتصليب ما يقابل ما في ضوء الشمس من التسخين والتحليل ، فتنتظم[3] المصلحة وتتم الحكمة من هذا في هذا التسخين والتبريد .

ثم تأمل اللطف[4] والحكمة الإلهية في جعل الكواكب السيارة ومنازلها تظهر في بعض السنة وتحتجب في بعضها ، لأنها لو ظهرت دائما أو اختفت دائما لفاتت[5] الحكمة المطلوبة منها ، كما اقتضت الحكمة أن يظهر

= ولا قمرا . وقيل : هو إذا ألبس كل شيء وليس هو من الظلمة . ويقال : ليلة دُجا وليالٍ دُجا ، لا يجمع لأنه مصدر وصف به » .

(١) في « ت » : « الحكم » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « فتنظم » .

(٤) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٧٣) : « اللفظ » . والظاهر أنه خطأ .

(٥) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٧٣) : « لذابت » ، ولعل الصواب ما أثبته من نسخ المختصر .

بعضها ويحتجب بعضها ، فلا تظهر كلها دفعة واحدة ، (ولا تحتجب)[١] دفعة واحدة ، بل ينوب ظاهرها عن خفيها في الدلالة ، وجعل بعضها ظاهراً (لا يحتجب)[٢] أصلا بمنزلة الأعلام المنصوبة التي يهتدي بها الناس في الطرق المجهولة في البر والبحر ، فهم ينظرون [إليها][٣] متى أرادوا ، ويهتدون بها حيث شاءوا .

ثم تأمل حال النجوم واختلاف مسيرها ، ففرقة منها لا تريم[٤] مراكزها من الفلك ، ولا تسير إلا مجتمعة كالجيش الواحد ، وفرقة منها مطلقة تنتقل[٥] في البروج وتفترق[٦] في مسيرها ، فكل واحدٍ منها يسير سيرين مختلفين ، أحدهما عام مع الفلك نحو المغرب ، والآخر خاص لنفسه نحو [٩١/أ] المشرق ، وذلك من أعظم الدلالة[٧] على الفاعل المختار العليم الحكيم ، على كمال علمه وقدرته وحكمته .

---

(١) في « ن » : « ولا يحتجب » .

(٢) في « د » : « لا تحتجب » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « لا تديم » ، والمثبت من « د » و « ن » ، وهو يوافق الأصل : الصواعق (١٥٧٣/٤) .

ومعنى : « لا تريم مراكزها » : أي لا تبرحها وتتعداها ، بل تقيم بها ولا تتجاوزها . انظر : مختار الصحاح وتاج العروس جميعهما في مادة (ريم) .

(٥) في « ت » : « تنطلق » ، وفي « ن » : « ينتقل » .

(٦) في « ن » و « ت » : « ويفترق » .

(٧) في « ت » : « الدلالات » ، والمثبت من « د » و « ن » ، وهو يوافق الأصل : الصواعق (١٥٧٣/٤) .

وتأمل كيف صار هذا الفلك بشمسه[1] وقمره ونجومه وبروجه يدور على هذا العالم هذا الدوران العظيم السريع المستمر بتقدير محكم لا يزيد ولا ينقص ولا يختل نظامه ، بل هو تقدير العزيز العليم كما أشار تعالى إلى أن ذلك التقدير صادر[2] عن كمال عزته وعلمه ، قال تعالى : ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ [وَجَعَلَ[3] ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ[4] ﴾][5] .

[وتأمل الحكمة][6] في تعاقب الحر والبرد على هذا العالم وتعاورهما[7] عليه في الزيادة والنقصان والاعتدال ، وما فيهما من المصالح والحكم لأبدان الشجر والحيوان والنبات ، ولولا تعاقبهما لفسدت الأبدان والأشجار وانتكست .

---

(١) في « د » و « ن » : « لشمسه » ، والمثبت من « ت » وهو يوافق الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٧٤) .

(٢) في « د » و « ن » : « صار » ، والمثبت من « ت » . وانظر الأصل : الصواعق (٤/ ١٥٧٤) .

(٣) في « د » : ﴿ وجاعلُ الليل ﴾ أعني بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل ، وهي قراءة سبعية قرأ بها الجميع ما عدا الكوفيين .

ينظر : التبصرة (ص٥٠٠) والتيسير (ص١٠٥) والنشر (٢/ ٢٦٠) .

(٤) سورة الأنعام آية (٩٦) .

(٥) ما بين المعقوفتين لا يوجد في « ت » وهو مثبت في « د » و« ن » والأصل الصواعق (٤/ ١٥٧٤) .

وإلى هنا انتهى ما وجد من أصل كتاب الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٤/ ١٥٧٤) المطبوع بدار العاصمة في الرياض في أربعة أجزاء بتحقيق الدكتور علي بن محمد الدخيل الله .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في « ت » : « وتعاورها » .

ثم تأمل دخول أحدهما على الآخر بهذا التدريج والترسل ، فإنك ترى أحدهما ينقص شيئاً بعد شيء ، والآخر يزيد مثل ذلك حتى ينتهي كل واحد منتهاه في الزيادة والنقصان ، ولو دخل أحدهما على الآخر فجأة لأضر ذلك بالأبدان وأسقمها ، كما لو خرج الرجل من مكان شديد الحر إلى مكان مفرط في البرد وهلة ، فإن ذلك يضر به جدا ، ولولا الحر لما نضجت هذه الثمارُ المرة العَفِصة[1] القاسية ، ولا كانت تلين وتطيب وتحسن وتصلح لأن يتفكه[2] بها الناس رطبة ويابسة .

وتأمل الحكمة في خلق النار على ما هي عليه ، فإنها لو كانت ظاهرة كالماء والهواء لكانت محرقة للعالم وما فيه ، ولو كانت كامنة لا سبيل إلى ظهورها لفاتت المصلحة المطلوبة منها ، فاقتضت الحكمة أن جُعلت كامنة قابلة للظهور عند الحاجة إليها ، ولبطلانها عند الاستغناء عنها ، فجعلت مخزونة في محلها تخرج عند الحاجة ، وتمسك بالمادة من الحطب وغيره ما احتيج إلى بقائها ، ثم تخبو[3] إذا استغني عنها ، فخلقت على وضع وتقدير اجتمع فيه الانتفاع بها والسلامة من ضررها ، قال تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي تُورُونَ * ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ * نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ ﴾[4] .[5]

---

(١) يقال : عَفِص الطعام يَعْفَص عَفَصا وعُفوصة : كان فيه مرارة وتقبض .
المعجم الوسيط مادة (عفص) .

(٢) في « ن » : « تتفكه » .

(٣) أي تسكن ويخمد لهبها ، قال تعالى : ﴿ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴾ الآية (٩٧) من سورة الإسراء .
وراجع : تفسير ابن كثير عند هذه الآية (٣/ ٦٩) .

(٤) سورة الواقعة الآيات (٧١ ـ ٧٣) .

(٥) للمؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى كلام بديع رفيع في فصول مفيدة شائقة تتعلق =

[الوجه الخامس أنه سبحانه له الكمال المطلق المستحق عليه الحمد]

(الوجه الخامس)[1] : أن الرب سبحانه له الكمال المطلق الذي يستحق عليه الحمد التام ، لا يصدر منه إلا ما يحمد عليه ، [وحمد الله على][2] نوعين من الحمد ، حمداً يستحقه لذاته وصفاته وأسمائه الحسنى ، وحمداً يستحقه على أفعاله التي مدارها على الحكمة والمصلحة والعدل والإحسان والرحمة ، فإذا كان محموداً على أفعاله كلها لم يكن فيها ما هو منافٍ للحكمة ، إذ لو كان فيها ما هو كذلك لم يكن محموداً عليه ، وهو سبحانه له الملك وله الحمد ، فحمده شامل لما شمله ملكه ، فلا يخرج شيء عن حمده كما لا يخرج شيء عن ملكه ، يوضحه :

[الوجه السادس تلازم أدلة الحكمة والحمد والملك لله تعالى]

(الوجه السادس)[3] : أن أدلة [٩١/ب] حكمته وحمده وأدلة ملكه وقدرته متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر ، وكل ما دل على عموم قدرته ومشيئته وملكه وتصرفه المطلق فهو دال على عموم حمده وحكمته ، إذ إثبات قدرة وملك بلا حكمة ولا حمد ليس كمالا ، وكل ما دل على عموم حكمته وحمده فهو دال على عموم ملكه وقدرته ، فإن الحمد والحكمة إن لم يستلزما

= بخلق السموات والأرض والشمس والقمر والنجوم وسائر الكواكب ، وكذا خلق الليل والنهار وهبوب الرياح ونزول الأمطار وإنبات الحبوب والفواكه وكافة الأقوات . . وما في كل ذلك من تمام الحكمة ودقة الخلقة وإتقان الصنعة . . وكذا ما في الحر والقر والنار وغير ذلك من المنافع الدنيوية والحكم العالية الربانية . . في مصنفه مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٣ ـ ١٢٢) وشفاء العليل (ص٤٧٠ ـ ٤٧٥) .

(١) في النسخ الخطية : « الوجه الرابع » ، والصواب ما أثبته لكون الوجه الرابع تقدم قبل هذا ، انظر ص (٥٦٣) .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من مختصر الصواعق المطبوع (١/ ٣٠٩) ولكون السياق يقتضيه .

(٣) في النسخ الخطية : « الوجه الخامس » ، والمثبت هو الصواب لكون الوجه الخامس تقدم قبله .

كمال القدرة لم يكن فيهما كمال مطلق ، وهذا برهان قطعي .

ثم يقال : إن جاز القدح في حكمته وحمده جاز القدح في ملكه وربوبيته ، بل هو عين القدح في الملك والربوبية ، كما أن القدح في ملكه وربوبيته قدح في حمده وحكمته ، وهذا ظاهر جدا ، وهذا شأن كل متلازمين لا ينفك[1] أحدهما عن الآخر .

[الوجه السابع عدم توجه تلك الأسئلة الإبليسية على علمه سبحانه وقدرته]

(الوجه السابع)[2] : أن هذه الأسولة[3] لا يتوجه إيرادها على العلم ولا على القدرة ، وغاية ما تورد[4] على العدل والحكمة ، وأنها كيف تجامع عدله وحكمته فنقول[5] : قد اتفق أهل الأرض والسموات على أن الله تعالى عدل لا يظلم أحدا حتى أعداؤه[6] المشركون [به][7] الجاحدون لصفات كماله مقرون له بالعدل ومنزهون له عن الظلم حتى إنهم ليدخلون النار وهم معترفون بعدله ، كما قال تعالى : ﴿ فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ ﴾[8] ، وقال

---

(١) في « ن » : « لا تنفك » وهو خطأ .

(٢) في النسخ الخطية : « الوجه السادس » ، والصواب ما أثبته لكون الوجه السادس تقدم قبله .

(٣) في « ت » : « الأسئلة » ، راجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٤) في « ن » : « ما يورد » .

(٥) في « ن » : « فيقول » .

(٦) في « ن » : « أعداءه » والمثبت من « د » و « ت » ، على أن « حتى » هنا حرف ابتداء لا عمل لها .

انظر : رصف المباني للمالقي (ص٢٥٧) وما بعدها ، ومغني اللبيب (١/١٢٨) وما بعدها .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) سورة الملك آية (١١) .

تعالى : ﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي[١] وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ شَهِدۡنَا[٢] عَلَىٰٓ أَنفُسِنَاۖ وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ كَٰفِرِينَ ﴾[٣] .

وهو[٤] سبحانه قد حرم الظلم على نفسه[٥] ، وأخبر أنه لا يهلك القرى بظلم وأهلها غافلون[٦] ، فلا يصح إيراد هذه الأسولة[٧] مع اعترافه[٨] بعدله ، يوضحه :

[الوجه الثامن في ذكر الاختلاف في حقيقة الظلم المنزه عنه الرب سبحانه]

(الوجه الثامن)[٩] : أن طرق الناس اختلفت في حقيقة الظلم الذي (تنزه عنه الرب)[١٠] :

[قول الجبرية والجهمية وغيرهم من المتكلمين]

فقالت الجبرية[١١] : هو المحال الممتنع لذاته كالجمع بين الضدين وكون

---

(١) في « ت » : « آيات ربكم » وليس بصواب في هذه الآية .

(٢) في « ت » : « بلى شهدنا » وليس بصواب في هذه الآية .

(٣) سورة الأنعام آية (١٣٠) .

(٤) في « ت » : « فهو » .

(٥) كما قال تعالى في الحديث القدسي : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي . . » الحديث ، أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب ح٥٥ (٤/ ١٩٩٤ - ١٩٩٥) .

(٦) كما قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ أَن لَّمۡ يَكُن رَّبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٖ وَأَهۡلُهَا غَٰفِلُونَ ﴾ الآية (١٣١) من سورة الأنعام .

(٧) في « ت » : « الأسئلة » ، راجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٨) في « ت » : « اعترافهم » ، وتصح الكلمتين باعتبار عود الضمير إلى إبليس لعنه الله تعالى أو عودته للمعترفين بعدله سبحانه من المشركين والجاحدين وغيرهما .

(٩) في النسخ الخطية : « الوجه السابع » ، وما أثبته هو الصواب لكون الوجه السابع تقدم قبله .

(١٠) في « ت » : « ينزه الرب عنه » .

(١١) تقدم تعريفهم ص (٣١٨) .

الشيء موجودا معدوما ، قالوا لأن الظلم إما التصرف في ملك الغير بغير إذنه وإما مخالفة الأمر ، وكلاهما في حق الله تعالى محال ، فإن الله مالك كل شيء ، وليس فوقه آمر تجب[١] طاعته ، قالوا وأما تصور وجوده وقدر وجوده فهو عدل كائناً ما كان ، وهذا قول جهم ومن اتبعه ، وهو قول كثير من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم من المتكلمين[٢] .

[قـول القــدرية]

وقالت القدرية[٣] : الظلم إضرار غير مستحق ، أو عقوبة العبد على ما ليس من فعله ، أو عقوبته على ما هو مفعول منه ونحو ذلك ، قالوا فلو كان سبحانه خالقاً لأفعال العبيد مريدا لها قد شاءها وقدرها عليهم ثم عاقبهم عليها كان ظالما ، ولا يمكن إثبات كونه سبحانه عدلاً لا يظلم إلا بالقول بأنه لم يرد وجود الكفر والفسوق والعصيان ولا شاءها ، بل العباد فعلوا ذلك بغير مشيئته وإرادته ، كما فعلوه بغير إذنه وأمره ، وهو سبحانه لم يخلق [٩٢/أ] شيئا من أفعال العباد لا خيرها ولا شرها ، بل هم أحدثوا

---

(١) في « ن » : « يجب » .

(٢) كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي الجويني والقاضي أبي يعلى وأبي الوليد الباجي وابن الزاغوني وغيرهم .

وينظر لهذه المسألة : منهاج السنة لابن تيمية (١/ ١٣٤) وما بعدها ، (٢/ ٣٠٤) وما بعدها ، (٣/ ٢٠) وما بعدها ، وشرح حديث أبي ذر الغفاري : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي . . » الحديث ، وهو ضمن مجموع الفتاوى (١٨/ ١٣٦ ـ ٢٠٩) وضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٣/ ٢٠٥) وما بعدها ورسالة في معنى كون الرب عادلا وفي تنزهه عن الظلم ، وهي ضمن جامع الرسائل (١/ ١٢١) وما بعدها ، وشفاء العليل لابن القيم (ص٢٣٧) و(٥٤٧) وما بعدها ، ومفتاح دار السعادة (٢/ ٥٤٣) وما بعدها ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٦٥٩ ـ ٦٦٣) .

(٣) تقدم تعريفهم ص (٢٠٣) .

أعمالهم بأنفسهم ، ولذلك استحقوا العقوبة عليها ، فإذا عاقبهم لم يكن ظالماً لهم ، وعندهم أنه يكون ما لا يشاء ، ويشاء ما لا يكون ، فإن المشيئة عندهم بمعنى الأمر(١) .

وهاتان الطائفتان متقابلتان غاية التقابل ، وكل منهما تذم الأخرى وقد تكفرها وتسميها قدرية(٢) .

[قول أهل السنة والحديث ومن وافقهم في معنى الظلم المنزه عنه تعالى]

وقال أهل السنة والحديث ومن وافقهم : الظلم وضع الشيء في غير موضعه(٣) ، وهو سبحانه حكم عدل ، لا يضع الشيء إلا في موضعه الذي يناسبه ويقتضيه العدل والحكمة والمصلحة ، وهو سبحانه لا يفرق بين متماثلين ولا يسوي بين مختلفين(٤) ، ولا يعاقب إلا من يستحق العقوبة فيضعها [في](٥) موضعها لما في ذلك من الحكمة ، ولا يعاقب أهل البر والتقوى ، وهذا قول أهل اللغة قاطبة ، وتفسير الظلم بذينك التفسيرين اصطلاح حادث ووضع جديد .

---

(١) ينظر : شرح الأصول الخمسة (ص٣٤٥) وما بعدها ، ومتشابه القرآن (ص١٥٥ ـ ١٥٧) ، (١٧٥ ـ ١٧٦) ، (١٨٥ ـ ١٨٦) ، (٥٤٩) .

(٢) ينظر : المحيط بالتكليف (ص٤٢١) ورسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس (ص٦٤) والملل والنحل (١/ ٥٦) .

(٣) كما سيأتي الدليل عليه في وضع اللغة وأصلها .

(٤) قال تعالى : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ . الآية (٢٨) من سورة ص . وقال : ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ الآية (٢١) من سورة الجاثية . وقال : ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ الآية (٣٥) من سورة القلم . وينظر : مفتاح دار السعادة (٢/ ٣٣٩) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قال [ابن](١) الأنباري(٢) : « الظلم وضع الشيء في غير موضعه(٣) ، يقال : ظلم الرجل سقاءه إذا سقى منه قبل أن يخرج زبده ، قال(٤) الشاعر :

وصاحب صدق لم تنلني(٥) شكاته(٦) ظلمت وفي ظلمي(٧) له عامداً أجر(٨)

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٢) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري ، الإمام العلامة اللغوي النحوي المقرئ الحافظ ، ولد في الأنبار ـ بلد على الفرات ـ سنة (٢٧١) أو (٢٧٢) ومات ببغداد سنة (٣٢٨) .

تاريخ بغداد (٣/ ١٨١ ـ ١٨٦) وطبقات الحنابلة (٢/ ٦٩ ـ ٧٣) والسير (١٥/ ٢٧٤ ـ ٢٧٩) والمقصد الأرشد (٢/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩) .

(٣) قاله في شرح القصائد السبع الطوال (ص٢٠٩) عند شرحه لبيت طرفة بن العبد :

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على المرء من وقع الحسام المهنَّدِ

وقال في كتاب الزاهر (١/ ١١٦) : « قال أهل اللغة : الأصمعي وأبو عبيدة وغيرهما : الظالم معناه في كلامهم الذي يضع الأشياء في غير مواضعها . . » .

(٤) في « ت » : « وقال » .

(٥) في النسخ الخطية : « ينلني » والمثبت من مصادر البيت .

(٦) في النسخ الخطية : « شكاية » والمثبت من مصادر البيت .

(٧) الظلم بالفتح : مصدر ظلم ، وبالضم : الاسم منه .

انظر شرح القصائد السبع الطوال (ص٢٠٩) ، ولسان العرب مادة (ظلم) .

(٨) في « ن » : « آخر » ، وهو خطأ .

والبيت لم أقف على قائله ، وقد ذكره غير واحد منهم الجاحظ في كتاب الحيوان (١/ ٣٣١) والسكري في شرح أشعار الهذليين (٣/ ١١٩٠) وابن قتيبة في المعاني الكبير (١/ ٤٠٤) وثعلب في مجالسه (١/ ٨٥) وابن الأنباري في الزاهر (١/ ١١٧) وأبو علي القالي في الأمالي (٢/ ١٨) وابن سيده في المحكم (١٠/ ٢٥) والزمخشري في الأساس (ص٢٩٠) وابن الجوزي في زاد المسير (١/ ٦٧) عند قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ، وابن منظور في اللسان مادة (ظلم) . وفي بعض هذه المصادر : « أذاته » =

أراد بالصاحب : وَطْبَ[١] اللبن ، وظلمه إياه : أن يسقيه قبل أن يخرج زبده »[٢] .

قال[٣] : « والعرب تقول : هو أظلم من حية[٤] ، لأنها تأتي[٥] الحفر الذي لم تحفره[٦] فتسكنه ، ويقال : قد ظلم الماء الوادي[٧] : إذا وصل منه إلى مكان لم يكن يصل إليه فيما مضى »[٨] .

وقال الحسين[٩] بن مسعود الفراء[١٠] : « أصل الظلم وضع الشيء في

= بدلاً من قوله : « شكاته » ، و « لم تربني » بدلاً من قوله : « لم تنلني » .

(١) في هامش « د » : « الوطب : الزق الذي يكون فيه السمن واللبن » .

(٢) إلى هنا انتهى كلام ابن الأنباري ، وهو في كتابه : الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١١٦ - ١١٧) .

(٣) يوهم أن القائل هو ابن الأنباري والصحيح أنه ابن الجوزي كما في تفسيره زاد المسير (١/ ٦٧) ، وأصل النقل كله منه ابتداء من قوله : قال ابن الأنباري .. إلى آخر القول المذكور . وانظر : رسالة ابن تيمية في معنى كون الرب عادلا وفي تنزهه عن الظلم ضمن جامع الرسائل (١/ ١٢٤) .

(٤) هذا من الأمثال العربية وذلك أن الحية تجيء إلى حجر غيرها فتدخله وتغلب عليه . انظر : سوائر الأمثال على أفعل لحمزة الأصبهاني (ص٢٥٤) وثمار القلوب للثعالبي (٢/ ٦٢٧) وفصل المقال لأبي عبيد البكري (ص٤٩٢) والمستقصى للزمخشري (١/ ٢٣١) .

(٥) في « ن » : « يأتي » .

(٦) في « د » و « ن » : « يحفره » .

(٧) ومثله : ظلم السيل البطاح : بلغها ولم يبلغها قبل فخدد .
أساس البلاغة (ص٢٩٠) ، وانظر : غراس الأساس (ص٣١٥) .

(٨) زاد المسير (١/ ٦٧) .

(٩) في « ت » : « الحسن » وهو خطأ .

(١٠) هو الحسين بن مسعود بن محمد أبو محمد الملقب بمحيي السنة وركن الدين ، الفراء =

غير موضعه »[١] . قال[٢] : « ومنه قولهم : (من أشبه أباه فما ظلم)[٣] ، وقولهم : « من استرعى الذئب فقد ظلم » [٤] ، يعنون : من أشبه أباه فما وضع الشبه في غير موضعه »[٥] .

وهذا القول هو الصواب المعروف في لغة العرب والقرآن والسنة ، وإنما[٦] تحمل ألفاظهما على لغة القوم لا على الاصطلاحات الحادثة ، فإن هذا أصل كل فساد وتحريف وبدعة ، وهذا شأن أهل البدع دائماً يصطلحون على معان[٧] (يضعون لها)[٨] ألفاظاً من ألفاظ العرب ثم

= البغوي الشافعي ، إمام علم ، كان محدثا فقيها مفسرا ، ولد سنة (٤٣٦) وتوفي سنة (٥١٦) .

السير (١٩/ ٤٣٩ ـ ٤٤٣) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٧/ ٧٥ ـ ٨٠) ولابن كثير (٢/ ٥٤٨ ـ ٥٤٩) ولابن قاضي شهبة (١/ ٣١٠ ـ ٣١١) .

(١) معالم التنزيل (١/ ٦٣) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ من سورة البقرة .

(٢) يوهم أن القائل هو البغوي ، وليس كذلك وإنما هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، فانظر رسالته المشار إليها قبل (في معنى كون الرب عادلاً وفي تنزهه عن الظلم) جامع الرسائل (١/ ١٢٥) .

(٣) هو من الأمثال العربية ، انظر : جمهرة الأمثال (٢/ ٢٢٥ ، ٢٤٤) ومجمع الأمثال (٢/ ٣٠٠) والمستقصى (٢/ ٣٥٢) .

(٤) هو من الأمثال العربية ، انظر : ثمار القلوب للثعالبي (١/ ٥٨٢) والمستقصى للزمخشري (٢/ ٣٥٢) ولسان العرب مادة (ظلم) .

(٥) جامع الرسائل (١/ ١٢٤ ـ ١٢٥) .

(٦) في « ت » : « إنما » بحذف الواو من أولها .

(٧) في « ت » : « معاني » .

(٨) في « ن » و « ت » : « لها يضعون » ، بالتقديم والتأخير .

يحملون ألفاظ القرآن والسنة على تلك الاصطلاحات الحادثة .

[عودة لقول الجبرية وذكر احتجاجهم والرد عليهم]

فأما الجبرية فعندهم : لا حقيقة للظلم الذي نزه الرب نفسه عنه البتة ، بل هو المحال لذاته الذي لا يتصور وجوده ، وكل ممكن عندهم فليس بظلم ، حتى إنه لو عذب رسله وأنبياءه وأولياءه أبد الآبدين وأبطل جميع حسناتهم وحملهم أوزار غيرهم وعاقبهم عليها ، وأثاب أولئك على طاعات غيرهم وحرم ثوابها لفاعلها ـ لكان ذلك عدلا محضا ، فإن الظلم من الأمور الممتنعة لذاتها في حقه وهو غير مقدور له ، بل هو كقلب المحدث قديما والقديم محدثا .

واحتج هؤلاء بأن الظلم التصرف في غير الملك أو مخالفة الآمر ، قالوا : ويدل على هذا الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله ﷺ : [٩٢/ب] « ما أصاب عبداً[(١)] قط هم ولا حزن فقال : اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك ناصيتي بيدك [ماض فيَّ حكمك][(٢)] عدل فيَّ قضاؤك أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن [العظيم][(٣)] ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي وغمي ، إلا أذهب الله همه وغمه وأبدله مكانه فرحا » ، قالوا يا رسول الله أفلا نتعلمهن ؟ قال : « بلى ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن »[(٤)] .

---

(١) في « ت » : « العبد » .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من مصادر النص ، وانظر ما سيأتي ص (٥٩٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » مثبت في « د » و « ن » .

(٤) حديث صحيح ، وقد تقدم تخريجه ص (٢٩٧) .

فأخبر أن جميع أقضيته في عبده عدل منه ، وهذا يعم قضاء المصائب وقضاء المعايب وقضاء العقوبات على الجرائم ، ولهذا قال العارفون بالله : « كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل »[١] ، [ولهذا][٢] قال إياس بن معاوية[٣] : « ما ناظرت بعقلي كله إلا القدرية ، قلت لهم ما الظلم ؟ قالوا : أن تأخذ ما ليس لك ، قلت : فلله كل شيء »[٤] . وقال عمران بن حصين[٥] رضي الله عنه لأبي الأسود الدؤلي[٦] :

(١) هذا من الكلام المحمود الجاري على ألسنة السلف ، وقد ذكره شيخ الإسلام في مواضع كثيرة من مؤلفاته منها على سبيل المثال لا الحصر : « قاعدة في معنى كون الرب عادلا وفي تنزهه عن الظلم .. » ضمن جامع الرسائل (١/ ١٢١) ومجموع الفتاوى (٨/ ٧٣ ، ٩٥ ، ٢٣٧) و(١٠/ ٨٥ ، ٢٤٩) و(١١/ ١٤٠ ، ٢٠٢) ومنهاج السنة (١/ ١٣٩) و (٢/ ٣١١) و(٣/ ١٤٨) و(٥/ ٤١٠) و(٦/ ٣٩٧) .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٣) هو إياس بن معاوية بن قرة بن إياس أبو واثلة ، المزني البصري القاضي الشهير ، تابعي ثقة . ولجده صحبة ، ولد باليمامة سنة (٤٦) ومات بقرية (عبدسا) بين البصرة وخوزستان سنة (١٢٢) وقيل قد مات بواسط ، أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم في المقدمة .

الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٢) وتهذيب الكمال (٣/ ٤٠٧ ـ ٤٤٠) والسير (٥/ ١٥٥) وتقريب التهذيب (ص٥٦) .

(٤) أخرجه وكيع في أخبار القضاء (١/ ٣٤٥) وأبو نعيم في الحلية (٣/ ١٢٤) والبيقهي في الاعتقاد (ص١١٩) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ١٥) وذكره ابن تيمية في شرح حديث أبي ذر الغفاري ضمن مجموع الفتاوى (١٨/ ١٣٩) وفي منهاج السنة (٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥) و (٣/ ٢٢) والمزي في تهذيب الكمال (١/ ٤١٦) والمؤلف ابن القيم في مفتاح دار السعادة (٢/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦) وابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٣٩١) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٦١) .

(٦) هو ظالم بن عمرو بن سفيان على الأشهر ، أبو الأسود الدؤلي ، ويقال الديلي . =

« أرأيت ما يكدح[١] الناس اليوم ويعملون فيه أشيء قضي عليهم ومضى[٢] من قدر قد سبق ؟ أو فيما يستقبلون[٣] فيما أتاهم به نبيهم فأخذت عليهم به الحجة ؟ قال[٤] : فهل يكون ذلك ظلما ؟ » قال[٥] : « ففزعت من ذلك فزعاً شديداً ، وقلت : إنه ليس شيء إلا وهو خلق الله وملك يده ، ولا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون » [فقال[٦] : سددك الله ، إني والله ما سألتك إلا لأحزر[٧] عقلك »[٨] .

= أحد التابعين ، عالم البصرة وقاضيها ، معدود في الفقهاء والقراء والمحدثين والشعراء ، ثقة فاضل ، أخرج حديثه الجماعة ، وكان أول من وضع علم النحو وأسس قواعد العربية ، أخباره كثيرة شهيرة ، مولده في عهد النبوة ووفاته بالبصرة في طاعون الجارف سنة (٦٩) .

الجرح والتعديل (٤/٥٠٣) وتهذيب الكمال (٣٣/٣٧ ـ ٣٨) والسير (٤/٨١ ـ ٨٦) وتقريب التهذيب (ص٥٤٦) .

(١) قال النووي في شرح صحيح مسلم (١٦/١٩٩) : « . . والكدح هو السعي في العمل سواء كان للآخرة أم الدنيا » .

(٢) في « د » و « ن » : « ونص » وهو خطأ .

(٣) في « ت » : « يستقبلونه » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للرواية في صحيح مسلم .

(٤) في « ت » : « قالوا » ، والمثبت هو الصواب .

(٥) القائل هو أبو الأسود الدؤلي .

(٦) القائل هو عمران بن الحصين .

(٧) في « د » و « ن » : « لأحرز » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب لغة ورواية . ومعنى قوله : « لأحزر عقلك » : « أي لأمتحن عقلك وفهمك ومعرفتك » قاله النووي في شرح صحيح مسلم (١٦/١٩٩) .

(٨) أخرجه مسلم في القدر حديث ١٠ (٤/٢٠٤١ ـ ٢٠٤٢) بأطول مما هنا مع اختلاف في بعض الألفاظ وتقديم وتأخير .

قالوا[١] : ويكفي في هذا قوله تعالى : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾[٢]][٣] ، وقالوا : ونحن نرى في الشاهد أن السيد إذا مكن عبيده من الفساد وأنواع القبائح والشرور ، وسفك بعضهم دماء بعض ، وأخذ بعض أموال بعض ، وهو قادر على منعهم وكفهم عن ذلك فلم يفعل ، بل خلى بينهم وبين ذلك ، ومكنهم منه وأعانهم عليه وأعطاهم أسبابه ، ثم عاقبهم على ذلك ـ كان ظالما لهم ، والله تعالى قد فعل ذلك بعبيده وهو أعدل العادلين وليس بظلام للعبيد ، فعلمنا أن الظلم المنزه عنه هو المحال لذاته[٤] وأنه غير مقدور .

وأصحاب هذا القول إنما نزهوا الله عن المستحيل لذاته الذي لا يتصور وجوده ، ومعلوم أن هذا التنزيه يشترك فيه كل أحد ، ولا يمدح به أصلا ، فإنه لا مدح في كون الممدوح منزهاً عن الجمع بين النقيضين ، والله تعالى قد تمدح بعدم الظلم وأنه لا يريده[٥] ، ومحال أن يتمدح بكونه لا يريد الجمع بين النقيضين ، وأنه لا يريد قلب الحادث قديما ولا قلب القديم حادثا ، ولا جعل الشيء موجودا معدوما في آنٍ واحدٍ .

[سرد أدلة أهل السنة والحديث في تنزيهه تعالى عن الظلم]

وأيضا فإنه سبحانه قال : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾[٦] ، قال المفسرون من السلف قاطبة والخلف : « الظلم

---

(١) أي الجبرية .

(٢) سورة الأنبياء آية (٢٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « بذاته » .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ الآية (١٠٨) من سورة آل عمران وقوله : ﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴾ الآية (٣١) من سورة غافر .

(٦) سورة طه آية (١١٢) .

أن يحمل عليه سيئات غيره ، والهضم أن ينقص من حسنات ما عمل »[١] ، وعند الجبرية أن هذا لو وقع لم يكن ظلما ، ومن المعلوم أن الآية [٩٣/أ] لم ترفع عنه خوف المحال لذاته ، وأنه لا يخاف الجمع بين النقيضين ، فإنه لا يخاف ذلك ولو أتى بكل كفر وإساءة .

فلا يجوز تحريف كلام الله بحمله على هذا ، فإن الخوف من الشيء يستلزم تصور وجوده وإمكانه ، وما لا يمكن وجوده يستحيل خوفه .

وأيضا فإنه لا يحسن أن ينفى الجمع بين النقيضين في السياق الذي نفى الله فيه الظلم ، كقوله تعالى : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[٢] ، فلا يحسن بوجه أن يقال عقيب هذه الجملة : وما ربك بجامع للعبيد بين الوجود والعدم في آن واحد .

وإنما الظلم المنفي هو خلاف ما اقتضاه قوله : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ ﴾[٣] وكذلك قوله : ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾[٤] ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾[٥] ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾[٦] ، أي لا يترك من أعمالهم ما

---

(١) ينظر : تفسير الطبري (١٦/٢١٨) وتفسير الماوردي (٣/٤٢٨) وتفسير البغوي (٣/٢٣٢) والمحرر الوجيز (١١/١٠٨) ومدارج السالكين (١/٢٥١) ومفتاح دار السعادة (٢/٥٤٧) وتفسير ابن كثير (٣/١٧٥) والدر المنثور (٥/٦٠١) جميعهم عند الآية المذكورة .

(٢) سورة فصلت آية (٤٦) .

(٣) سورة فصلت آية (٤٦) وسورة الجاثية آية (١٥) .

(٤) سورة النساء آية (٧٧) .

(٥) سورة النساء آية (١٢٤) .

(٦) سورة مريم آية (٦٠) .

هو بقدر الفتيل والنقير[١] فيكون ظلما .

وعند الجبرية يجوز أن يترك ثواب جميع أعمالهم من أولها إلى آخرها بغير سبب يقتضي تركها إلا مجرد المشيئة والقدرة ، ولا يكون ذلك ظلماً .

وكذلك قوله : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾[٢] ، ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ﴾[٣] ، يبين أنه لم يعاقبهم بغير جرم فيكون ظالما لهم ، بل عاقبهم بظلمهم أنفسهم ، والمعنى عند الجبرية : أنا تصرفنا فيهم بقدرتنا ومشيئتنا وملكنا فلم نظلمهم وإن كانوا مؤمنين محسنين ، وليست الأعمال والسيئات والكفر عندهم أسباباً للإهلاك ولا مقتضية له ، وإنما هو محض المشيئة .

والقرآن يكذب هذا القول ويرده ، [كقوله تعالى][٤] : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا [٥]عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾[٦] ، وقوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٧] ،

---

(١) الفتيل « قيل هو ما في شق النواة مما يُشبه الخط الرقيق ، وقيل : ما يخرج من الوسخ عند فَتْلِكَ أصابعك . والنقير : الوَقْبة في ظهر النواة ، ومنها تنبت النخلة . . » . عمدة الحفاظ للسمين الحلبي (٣/ ٢٣٦) و (٤/ ٢٤٥) .

(٢) سورة الزخرف آية (٧٦) .

(٣) سورة هود آية (١٠١) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) قوله ﴿ حَرَّمْنَا ﴾ لا يوجد في « ت » .

(٦) سورة النساء آية (١٦٠) . وفي « د » و « ن » اقتصر على قوله : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا ﴾ دون بقية ما بعدها .

(٧) سورة النساء آية (١٥٥) .

وقوله : ﴿ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾(١) ﴿ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾(٢) ، ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا ﴾(٣) ، ﴿ وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُواْ ﴾(٤) ، ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾(٥) ، والقرآن مملوء من هذا .

فالظلم الذي أثبته(٦) الله لهم وجعله نفس فعلهم وسبب هلاكهم نفوه ، وقالوا ليس [هو](٧) من فعلهم ولا سبب إهلاكهم ، والظلم الذي نفاه عن نفسه وهو عقوبتهم بلا سبب أثبتوه له وقالوا ليس بظلم فإنه مقدور ممكن ، فنزهوه عما عابهم به ، ووصفوه بما نزه نفسه عنه ، واعتقدوا بذلك أنهم به عارفون ولأهل السنة ناصرون(٨) .

ولا يليق به سبحانه أن ينفى عنه الجمع بين النقيضين ، فإن ما لا يمكن تعلق القدرة به لا يمدح الممدوح بعدم إرادته ، وإنما يكون المدح بترك ما يقدر الممدوح على فِعْلِه وتركه تنزيها عن(٩) فعله ، وإلا فكيف يُمدح الموات(١٠) بترك الأفعال القبيحة ؟ وكيف يمدح الزَّمِن بترك طيرانه إلى

---

(١) سورة آل عمران آية (١١) وفي الأنفال آية (٥٢) وفي غافر آية (٢١) .

(٢) سورة الأنعام آية (٦) .

(٣) سورة نوح آية (٢٥) .

(٤) سورة النمل آية (٨٥) .

(٥) سورة الشورى آية (٣٠) .

(٦) في « ت » : « أثبت » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) في « د » : « ناصرين » .

(٩) في « ت » : « عما » .

(١٠) الموات بالفتح كسحاب : هو ما لا روح فيه . =

السماء ؟ وأيضا فإنه سبحانه يمدح نفسه بتحريمه الظلم [على نفسه كما في الحديث الإلهي(١) : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي »(٢) ، فهذا التحريم](٣) لا يجوز أن [٩٣/ب] يكون لما هو ممتنع في نفسه غير مقدور بوجه إذ يكون معنى ذلك أني حرمت على نفسي أن أخلق مثلي أو أجمع بين النقيضين أو أقلب القديم حادثاً والحادث قديما ونحو ذلك من الممتنع لذاته وهذا لا يجوز أن ينسب التكلم به إلى آحاد العقلاء فضلاً عن رب العالمين .

وغاية ما يقال في تأويل ذلك على هذا القول بعد تحسين العبارة وزخرفتها أني أخبرت عن نفسي أن ما لا يكون مقدوراً أو يكون مستحيلاً لا يقع مني ، وهذا مما يقطع من له فهم عن الله تعالى ورسوله ﷺ أنه غير مراد ، وأنه يجب تنزيه الله تعالى ورسوله ﷺ عن إرادة هذا المعنى الذي لا يليق التمدح والتعرف إلى عباده بمثله .

= انظر : مختار الصحاح وتاج العروس مادة (موت) .

(١) أي الحديث القدسي .

(٢) هو مطلع الحديث القدسي الطويل الشهير عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تعالى ، وقد أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب ح٥٥ (٤/ ١٩٩٤ - ١٩٩٥) .

ولعظيم مكانة هذا الحديث الشريف وما تضمنه من فوائد وأمور خصه شيخ الإسلام بالشرح والبيان ، وهو ضمن مجموع الفتاوى (١٨/ ١٣٦ - ٢٠٩) وضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٣/ ٢٠٥) وما بعدها ، وطبع مستقلا مرات عديدة . وكذا شرحه العلامة الشوكاني في مصنفه : « نثر الجوهر في شرح حديث أبي ذر » وهو مخطوط لم ينشر بعد ، ولسعيد عبدالعظيم : « شرح أشرف حديث لأهل الشام » نشرته دار الإيمان بالقاهرة عام ١٤١٠هـ . كما تولى شرحه العلامة الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه « جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم » وهو فيه الحديث الرابع والعشرون .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

فإن قيل : حاصل هذا أنه لا يُعقل التمدح بترك ما يستحيل وقوعه ، وهذا فاسد ، فقد حَمد سبحانه نفسه وتمدح بعدم اتخاذ الولد وعدم الشريك والولي من الذل[١] ، وهذه الأشياء مستحيلة في حقه ، فهكذا حَمِد نفسه على تنزهه من الظلم وإن كان مستحيلا غير مقدور .

قيل : الفرق بين ما هو محال لذاته في نفس الأمر وبين ما هو ممكن أو واقع لكن يستحيل وصف الرب به ونسبته إليه ، فالأول لا يتمدح به ، بل العبد لا يرضى أن يمدح (نفسه به)[٢] ، فلا يتمدح عاقل بأنه لا يجمع بين النقيضين ولا يجعل الشيء متحركا ساكنا ، وأما الثاني فإنه ممكن واقع لكن يستحيل اتصاف من له الكمال المطلق به ، كالولد والصاحبة والشريك ، فإن نفي هذا من خصائص الربوبية ، فنفى سبحانه عن نفسه ما هو ثابت لخلقه وهم متصفون به لمنافاته لكماله ، كما نزه نفسه عن السنة والنوم واللغوب والنسيان والعجز والأكل والموت وغير ذلك مما هو مستحيل عليه ممتنع في حقه ، ولكنه واقع من العباد ، فكان في تنزيهه عنه ما يبين انفراده بالكمال وعدم مشابهته لخلقه ، بخلاف ما لا يتصور وقوعه في نفس الأمر وهو مستحيل في نفسه ، كجعل المخلوق خالقا وجعل الخالق مخلوقا ، فإن هذا لا يتمدح سبحانه بنفيه ، ولهذا لا يتمدح (مخلوق به)[٣] فضلاً عن الخالق .

يوضحه : أن ما تمدح[٤] به سبحانه فهو من خصائصه التي لا يشركه فيها

---

(١) قال تعالى : ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ﴾ الآية (١١١) من سورة الإسراء .

(٢) في « ت » : « به نفسه » بالتقديم والتأخير .

(٣) في « ت » : « به مخلوق » بالتقديم والتأخير .

(٤) في « ن » : « ما يمدح » .

أحد وسلب فعله المستحيل[١] الذي لا يدخل تحت القدرة ولا يتصور وقوعه ليس من خصائصه ولا هو كمال في نفسه ولا يستلزم كمالا ، فإذا مدح نفسه بكونه لا يجمع بين النقيضين كان كل أحد مشاركا[٢] له في هذا المدح ، بخلاف ما إذا مدح نفسه بكونه لا يأكل ولا يشرب ولا ينام ولا يموت ولا ينسى ولا يخفى عليه شيء ، ولا يظلم أحدا ، وهو سبحانه يثني على نفسه بفعل ما لو ترك كان تركه [٩٤/أ] نقصا ، وبترك ما لو فعل كان فعله نقصا[٣] .

وهذا لا حقيقة له عند الجبرية ، والاعتبار عندهم بكون المفعول والمتروك ممكنا ، فقابلتهم القدرية فجعلوا الظلم الذي تنزه سبحانه عنه مثل الظلم الذي يكون من العباد ، وشبهوا فعله بفعل عبيده ، فتسلط عليهم الجبرية بأنواع المناقضات والمعارضات ، وكان غاية ما عند كل واحدٍ من الفريقين مناقضة الآخر وإفساد قوله ، فكفوا أهل السنة مؤنتهم .

فصل

[عودة إلى ما احتج به الجبرية في مسألة الظلم والرد عليهم]

وأما ما احتج به الجبرية من قوله تعالى : ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾[٤] فدليل حق استدل به على باطل ، فإن الآية إنما سيقت لبيان توحيده سبحانه وبطلان إلهية ما سواه ، وأن كل من عداه مربوب مأمور منهي مسئول عن

---

(١) في « د » و « ن » : « للمستحيل » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

(٢) في « د » و « ن » : « مشارك » .

(٣) في « ن » : « نقضا » ، والمثبت من « د » و « ت » وهو الصواب .

(٤) سورة الأنبياء آية (٢٣) وقد اقتصر في « د » و « ت » على قوله : ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ دون ذكر باقي الآية .

فعله ، وهو سبحانه ليس فوقه من يسأله عما يفعله ، قال تعالى : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ * لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ * لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾[1] فلم تكن الآية مسوقة لبيان أنه لا يفعل لحكمة ولا لغاية محمودة مطلوبة بالفعل ، وأنه يفعل ما يفعله بلا حكمة ولا سبب ولا غاية ، بل الآية دلت على نقيض ذلك ، وأنه لا يسأل عما يفعل لكمال حكمته وحمده ، وأن أفعاله صادرة عن تمام الحكمة والرحمة والمصلحة ، فكمال علمه وحكمته وربوبيته ينافي اعتراض المعترضين عليه وسؤال السائلين له .

وهم حملوا الآية على أنه لا يسأل عما يفعله لقهره وسلطانه ، ومعلوم أن هذا ليس بمدح من كل وجه وإن تضمن مدحاً من جهة القدرة والسلطان ، وإنما المدح التام أن يتضمن ذلك حكمته وحمده ووقوع أفعاله على أتم المصالح ومطابقتها للحكمة والغايات المحمودة ، فلا يسأل عما يفعله لكمال ملكه وكمال حمده ، فله الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

فاستدلال نفاة الحكمة بهذه الآية كاستدلال نفاة الصفات بقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[2] ، والآيتان دالتان على ضد قول الطائفتين ، فليس كمثله شيء لكمال صفاته التي بكمالها وقيامها به لم يكن كمثله شيء ، ولا يسأل عما يفعل لكمال حكمته وحمده .

---

(١) سورة الأنبياء الآيات (٢١ ـ ٢٣) .

(٢) سورة الشورى آية (١١) .

وانظر على سبيل المثال لما ذكره المؤلف : التمهيد لقواعد التوحيد (ص٥٨) والتوحيد للماتريدي (ص٧٤) وتبصرة الأدلة (١/ ١٢٩) .

فصل

[معنى قوله عليه الصلاة والسلام : ماض في حكمك عدل في قضاؤك]

وأما قوله في حديث ابن مسعود : « ماضٍ فيّ حكمك عدل فيّ قضاؤك »[1] فعند أهل السنة : الجميع قضاؤه ، والجميع عدل منه في عبده ، لا بمعنى كونه متصرفا فيه بمجرد القدرة والمشيئة ، بل بوضع القضاء في موضعه وإصابة محله به ، فكل ما قضاه على عبده فقد وضعه موضعه اللائق به وأصاب به محله الذي هو أولى به من غيره فلم يظلمه به .

أما العقوبات والمصائب فالأمر فيها ظاهر ، إذ هي عدل محض كما قال تعالى : ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا [٩٤ / ب] كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ ﴾[2] .

[ذكر مسألة إيلام غير المكلفين وغيرهم من المجانين والبهائم والأقوال في ذلك]

وأما الآلام التي تصيب العبد بغير ذنب كالآلام التي تنال غير المكلفين كالأطفال والمجانين والبهائم ، فقد خاض الناس في أسبابها وحكمها قديما وحديثا ، وتباينت طرقهم فيها بعد اتفاقهم على أنها عدل وإن اختلفوا في وجه كونها عدلا[3] .

---

(١) قد تقدم بتمامه مع تخريجه ص (٢٩٧) .

(٢) سورة الشورى آية (٣٠) .

(٣) ينظر آراء الفرق لهذه المسألة في اللمع للأشعري (ص١١٦) وما بعدها ، والإبانة (ص١٩٣ ـ ١٩٤) ، ومقالات الإسلاميين (١/ ٣١٨ ـ ٣٢٠ ، ٣٤١) والاقتصاد للغزالي (ص١١٤ ـ ١١٥) والتمهيد للباقلاني ط مكارثي (ص٢٥٤) والمختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار (ضمن رسائل العدل والتوحيد) (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦) ، وشرح الأصول الخمسة (ص٤٨٣) وما بعدها ، والإرشاد للجويني (ص٢٣٧ ـ ٢٤٦) ورسالة الإرادة والأمر لابن تيمية (ضمن مجموعة الرسائل الكبرى) (١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢) ، وشفاء العليل (ص٤٤٠ ، ٤٩٦) وما بعدها ، وقضية الخير والشر في الفكر الإسلامي (ص٢١٤ ـ ٢٢٦) .

فالجبرية تثبت ذلك على أصولها في أن كل واقع أو ممكن عدل .

والقدرية جعلت وجه كونه عدلا وقوعها بسبب جرم سابق أو عوض لاحق ، ثم منهم من يعتبر مع ذلك أن يشتمل على غيره ، قالوا فوقوعها على وجه العقوبة بالجرم والتعويض يخرجها[1] عن كونها ظلما ، وبقصد العبرة تخرج عن كونها سفها .

وأما الفلاسفة فإنهم جعلوا ذلك من لازم الخلقة ومقتضيات النشأة الحيوانية ، وقالوا ليس في الإمكان إلا ذلك ، ولو فرض غير ذلك لكان غير هذا العالم ، فإن تركيب الحيوان الذي يكون ويفسد يقتضي أن تعرض له الآلام ، كما يعرض له الجوع والعطش والضجر ونحوها ، وقالوا : رفع هذا بالكلية إنما يكون برفع أسبابه ، والخير الذي في أسبابه أضعاف أضعاف الشر الحاصل بها ، فاحتمال الشر القليل الجزئي في جنب المصلحة العامة الكلية أولى من تعطيل الخير الكثير لما يستلزمه من المفسدة اليسيرة الجزئية ، قالوا : ومن تأمل أسباب الآلام وجد ما في ضمنها من اللذات والخيرات والمصالح أضعاف أضعاف ما في ضمنها من الشرور ، كالحر والبرد والمطر والثلج والريح ، وتناول الأغذية والفواكه وأنواع الأطعمة وصنوف المناكح وأنواع الأعمال والحركات ، فإن الآلام إنما تتولد غالبها عن هذه الأمور التي مصالحها ولذاتها وخيراتها أكثر من مفاسدها وشرورها وآلامها[2] .

وهذه الطرق الثلاثة سلكها طوائف من المسلمين ، وفي كل طريق منها

---

(١) في « ت » : « بخروجها » .

(٢) وينظر : شفاء العليل للمؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى (ص٤٩٦) وما بعدها .

حق وباطل ، فإذا أخذت من طريق حقها ورميت باطلها كنت أسعد الناس بالحق :

فأصحاب[1] المشيئة المحضة أصابوا في إثبات عموم المشيئة والقدرة ، وأنه لا يقع في الكون شيء إلا بمشيئته ، فخذ من قولهم هذا القدر وألق منه إبطال الأسباب والحكم والتعليل ومراعاة مصالح الخلق .

والقدرية أصابوا في إثبات ذلك وأخطؤوا في مواضع .

أحدها : إخراج أفعال عباده عن ملكه وقدرته ومشيئته .

الثاني : تعطيلهم عود الحكمة والغاية المطلوبة إلى الفاعل ، وإنما أثبتوا نوع حكمة تعود إلى المفعول لا إلى الفاعل .

والثالث : أنهم شبهوا الله بخلقه فيما يحسن منهم وما يقبح ، فقاسوه في أفعاله على خلقه ، واعتبروا حكمته بالحكمة التي لعباده ، فخذ من قولهم إنه حكيم لا يفعل إلا لمصلحة وحكمة ، وأنه لا يفعل الظلم مع قدرته عليه ، بل تنزه عنه لغناه [٩٥/أ] وكماله ، وأنه لا يعاقب أحداً بغير ذنب ولا يعاقبه لما لم يفعله ، فضلا أن يعاقبه بفعل هو فعله فيه أو فعل غيره فيه ، وأنه جعل الأسباب مقتضيات لغاياتها ، وألق من قولهم إنكارهم خلقه لأفعال عباده ، وإنكار عود الحكمة إليه ، وقياس أفعاله على أفعال عباده .

والفلاسفة [أصابوا][2] فيما أصلوه من أن تعطيل أسباب الخيرات والمصالح العظيمة لما في ضمنها من الشرور والآلام الجزئية منافٍ للحكمة ، فهذا أصل في غاية الصحة ، لكن أخطؤوا في ذلك أعظم خطأ وجعلهم ذلك من لوازم

---

(١) في « ت » : « وأصحابُ » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

الطبيعة المجردة من غير (أن يكون متعلقاً)[١] بفاعل مختار قدر ذلك بمشيئته وقدرته واختياره ، ولو شاء لكان الأمر على خلاف ذلك كما يكون في الجنة ، فإنها مشتملة على الخيرات المحضة البريئة من هذه العوارض من كل وجه ، فاقتضت حكمته أن تكون[٢] هذه الدار على ما هي عليه ممزوجا خيرها بشرها ، ولذاتها بآلامها ، وأن تكون دار القرار خالصة من شوائب الآلام والشرور خلاصا تاماً ، (وأن تكون)[٣] دار الشقاء خالصة للآلام والشرور .

فإذا[٤] جمعت حق هذه الطائفة وأثبتّ لله تعالى صفات الكمال وأنه يُحِب ويُحَب ، ويفرح بتوبة عباده وطاعاتهم ويرضى بها ويضحك ، ويثني عليهم بها ويحب أن يُثنى عليه ويُحمد ويشكر ، ويفعل ما له في فعله غاية وحكمة يحبها ويرضاها فيفعل لأجلها ، كنت أسعدَ بالحق من هؤلاء [كلهم][٥] .

فصل

[بيان من تلحقهم اللذة والألم من المخلوقات]

ذووا[٦] الأرواح الذين تلحقهم[٧] اللذة والألم[٨] أربعة أصناف : الإنس

---

(١) في « ت » : « أن تكون متعلقة » .

(٢) في « ن » : « أن يكون » .

(٣) في « ن » : « وأن يكون » .

(٤) في « ت » : « وإذا » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في النسخ الخطية : « ذوات » ، ولعل الصواب ما أثبته بدليل قوله : « الذين تلحقهم » ولم يقل « التي تلحقها أو يلحقهن » ، وكذا من باب تغليب الإنس والجن والملائكة على البهائم فخوطبوا مخاطبتهم .

(٧) في « ن » : « يلحقهم » .

(٨) في « ت » : « والآلام » .

والجن والبهائم والملائكة عند من يقول إن فيهم من يعصي ويعاقب[(١)] .

فأما الإنس والجن فالمكلفون فيهم يحصل لهم بالطاعات والمعاصي لذات وآلام تناسبها وأما الأطفال والمجانين فنوعان : نوع يدخلون الجنة إما بطريق التبعية[(٢)] أو بعد التكليف يوم القيامة كما جاءت به الآثار[(٣)] ، فهؤلاء إذا حصل لهم آلام يسيرة منقطعة كانت مصلحة لهم

---

(١) القول الصحيح أن جميع الملائكة ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ .
وراجع : الفصل لابن حزم (٣/٣٠٣) وما بعدها ، وتفسير الرازي (٢/ ١٥٢ ـ ١٥٧) عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً .. ﴾ الآية . و(٧/ ١١٥) عند قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ . وروضة المحبين للمؤلف (ص٥٦) والحبائك في أخبار الملائك للسيوطي (ص٢٥٢ ـ ٢٥٤) .

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾ الآية (٢١) من سورة الطور . على قول من فسر الآية بذلك وحمل الذرية على الصغار ، قال ابن القيم رحمه الله تعالى في رسالته التبوكية (ص١٨١) : « .. وأما النوع الثاني من الأتباع فهم أتباع المؤمنين من ذريتهم الذين لم يثبت لهم حكم التكليف في دار الدنيا وإنما هم مع آبائهم تبع لهم .. » . ثم ساق الآية المذكورة وكلاما في تفسيرها . ولمزيد الوقوف على قول أهل العلم في هذه المسألة راجع ما سبق ص ( ) وطريق الهجرتين (ص٣٧٥ ـ ٣٧٦) وحادي الأرواح (ص٤٧٩ ـ ٤٨٢) .
وأما المجانين فقد قال أبو محمد بن حزم رحمه الله تعالى في الفصل (٤/ ١٣٥) : « وأما المجانين الذين لا يعقلون حتى يموتوا فإنهم كما ذكرنا يولدون على الملة حنفاء مؤمنين ولم يغيروا ولا بدلوا فماتوا مؤمنين فهم في الجنة .. » .

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٢٤٦) ـ بعد إشارته إلى بعض من هذه الآثار ـ : « وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة .. » .
وينظر : الإبانة للأشعري (ص٣٣) والاعتقاد للبيهقي (ص١٣٥ ـ ١٣٦) ومختصر الفتاوى المصرية (ص٦٤٣) وطريق الهجرتين (ص٣٦٦) وما بعدها ، وأحكام أهل الذمة =

ورحمة ونعمة في جنب ما ينالهم من السعادة العظيمة والنعيم المقيم ، فما ينالهم من الآلام يجري مجرى إيلام الأب الشفيق لولده الطفل بِكَيٍّ أو بَطٍّ[(١)] أو قطعِ سِلعةٍ[(٢)] يعقبه كمال عافية وانتفاعه بنفسه وحياته ، فهذا الإيلام [محض الإحسان إليه وما يقدر من حصول النعيم واللذة في الجنة بدون هذه الآلام][(٣)] فهذا نوع آخر غير النوع الحاصل بعد الألم ، ولهذا كانت اللذة الحاصلة بالأكل والشرب بعد شدة الجوع والظمأ أضعاف اللذة الحاصلة بدون ذلك ، وكذلك لذة الوصل بعد الهجران والبعاد المؤلم والشوق الشديد أعظم من اللذة الحاصلة بدونه ، ووجود الملزم بدون [٩٥/ب] لازمه محال ، ولا ريب أن لذة آدم بعوده إلى الجنة بعد أن خرج منها إلى دار التعب أعظم من اللذة التي كانت حاصلة له أولاً .

وأما غير المكلفين من الحيوانات فقد يقال إنه ما من حيوانٍ إلا ويحصل له من اللذة والخير والنعيم ما هو أعظم مما يحصل له من الألم بأضعاف مضاعفة ، فإنه يلتذ بأكله وشربه ونومه وحركته وراحته وجماعه الأنثى وغير

= (٢/ ١١٣٧ ـ ١١٥٨) وأهل الفترة ومن في حكمهم (ص٧٧) وما بعدها .

(١) بَطَّ الجُرح أو الدُّمَّل وغيرهما بطًّا من باب رد : شقه ، وكذلك بجَّه بجّا ، وفي الحديث : « أنه دخل على رجل به ورم فما برح حتى بُط » أي شق .
تاج العروس مادة (بطط) وكذا : مختار الصحاح والمصباح المنير والمعجم الوسيط .

(٢) السِّلعة بالكسر : « خُراج كهيئة الغُدة تتحرك بالتحريك ، قال الأطباء : هي ورم غليظ غير ملتزق باللحم يتحرك عند تحريكه وله غلاف وتقبل التزايد لأنها خارجة عن اللحم ولهذا قال الفقهاء يجوز قطعها عند الأمن » .
أفاده جميعا الفيومي في المصباح المنير مادة (سلع) .
وانظر المصادر السابقة في المادة نفسها .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

ذلك ، فنعيمه ولذته أضعاف أضعاف ألمه ، وحينئذ فالأقسام أربعة ، إما أن يعطل الجميع بترك خلق الحيوان لئلا يحصل له الألم ، أو يخلق على نشأة لا يلحقه بها ألم ، أو على صفة لا ينال بها لذة ، أو على هذه الصفة والنشأة التي هو عليها .

فالقسم الأول : ممتنع لمنافاته للحكمة ، فإنه يستلزم تعطيل الخير الكثير والنفع العظيم ، لما يستلزمه من مفسدةٍ قليلة ، كتعطيل الأمطار والثلوج والرياح والحر والبرد لما يتضمنه من الآلام ، ولا ريب أن الحكمة والرحمة والمصلحة تأبى ذلك ، فترك الخير الكثير لأجل ما فيه من الشر القليل شر كثير .

وأما القسم الثاني : فكما أنه ممتنع في نفسه إذ من لوازم إنشائه في هذا العالم أن يكون عرضة للألم (من الحر)[1] والبرد والجوع والعطش والكلال والتعب وغيرها ، فإنه منشأ من هذا العالم الذي مزج خيره بشره ، والمنشأ خير منه كذلك ، فالحكمة تأبى إنشاءه كذلك[2] في هذا العالم الذي مزج رخاؤه بشدته ، وبلاؤه بعافيته ، وألمه بلذته ، وسروره بغمه وهمه ، فلو اقتضت الحكمة تخليص نوع الحيوان من آلامه لكان النوع الإنساني الذي هو خلاصته وأفضله أولى بذلك ، ولو فعل ذلك سبحانه لفاتت مصلحة العبرة والدلالة على الآلام العظيمة الدائمة في الدار الآخرة ، فإن الله تعالى أشهد عباده بما أعد لهم من أنواع اللذات والآلام في الدار الآخرة بما أذاقهم إياه في هذه الدار ، فاستدلوا بالشاهد على الغائب ، واشتاقوا بما باشروه من

---

(١) في « ت » : « للحر » .

(٢) في « ت » : « لذلك » .

اللذات إلى ما وصف لهم هناك منها ، واحتموا بما ذاقوه من الآلام هاهنا عما وُصف لهم منها هناك ، ولا ريب أن هذه المصلحة العظيمة أرجح من تفويتها بما فيها من المفسدة اليسيرة .

وأما القسم الثالث : فلا ريب أنه مفسدة خالصة أو راجحة فلا تقتضيه حكمة الرب سبحانه ولا يكون إيجاده مصلحة ، فلم يبق إلا القسم الرابع وهو خلقه على هذه النشأة .

فإن قيل : فقد ظهرت الحكمة في إيلام غير المكلفين ، فتعذيب المكلفين على ذنوبهم كيف تستقيم الحكمة فيه على قولكم بأن الله تعالى خلقها فيهم ؟ فأين العدل في تعذيبهم على ما هو فاعله وخالقه فيهم ؟ [٩٦/أ] وإنما يستقيم ذلك على قول القدرية وأصولهم ، فإن العدل في ذلك ظاهر ، فإنه إنما عذَّبهم على ما أحدثوه هم وكان بمشيئتهم وقدرتهم .

[بيان الاختلاف في أفعال العباد]

قيل : هذا السؤال لم يزل مطروقا[1] بين العالم ، واختلف الناس فيه ، فطائفة أخرجت أفعالهم عن ملك الرب وقدرته[2] ، وطائفة أنكرت الحكمة والتعليل وسدت باب السؤال[3] ، وطائفة أثبتت كسبا لا يعقل ، جعلت

---

(١) في « ت » : « مطرقا » .

(٢) وهم المعتزلة كما هو مقرر في صلب عقيدتهم وباتفاق قولهم ما عدا ضرار بن عمرو وحفص الفرد من رجالاتهم ، فانظر من كتبهم : شرح الأصول الخمسة (ص٣٢٣ ، ٣٦٣) والمغني في أبواب التوحيد والعدل (٨/٣) والمختصر في أصول الدين (ضمن رسائل العدل والتوحيد) (١/ ٢٣٢ ، ٢٣٨) وما بعدها ، والمحيط بالتكليف (ص٣٨٠) وما بعدها ، ورسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس (ص٧٥ ـ ٨٢) والرد على المجبرة القدرية (ضمن رسائل العدل والتوحيد) (٢/ ٣٩ ـ ٥٣) وإنقاذ البشر من الجبر والقدر (ضمن رسائل العدل والتوحيد) (١/ ٢٨٥ ـ ٣٢٧) .

(٣) وهم الجهمية والأشاعرة ومن وافقهما كأبي محمد بن حزم ، فانظر من كتب القوم : =

الثواب والعقاب عليه[1] ، وطائفة التزمت لأجله وقوع مقدور بين مقدورين ومفعول بين فاعلين[2] ، وطائفة التزمت الجبر وأن الله يعذبهم على ما لا يقدرون عليه[3] .

والجواب الصحيح عنه أن يقال : إن ما يبتلى به العبد من الذنوب الوجودية وإن كانت خلقاً لله تعالى فهي عقوبة له على ذنوب قبلها ، فالذنب يكسب الذنب ، ومن عقاب السيئة السيئة بعدها بالذنوب[4] والأمراض التي يورث بعضها بعضا .

= اللمع للأشعري (ص١١٥ ـ ١٢٢) والتمهيد للباقلاني ط مؤسسة الكتب الثقافية (ص٥٠ ـ ٥٣) والأصول والفروع لابن حزم (١/ ١٨١) ، والفصل (١/ ٥١ ، ١٠١ ، ١٣٨) (٣/ ٢١٠) ونهاية الإقدام (ص٣٩٧) والمحصل للرازي (ص٤٨٣ ـ ٤٨٤) وله الأربعين في أصول الدين (١/ ٣٥٠ ـ ٣٥٤) ، وغاية المرام في علم الكلام (ص٢٢٤) وشرح المواقف (ص٣٣٥ ـ ٤٤٢) .

(١) وهم جمهور الأشاعرة ، وكسب الأشعري هو الذي قيل فيه وفي مثله :

مما يقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظام

ونظرية الكسب هذه عجز عن فهمها الأشاعرة أنفسهم ، ومن ثم اختلفوا في تعريفها وحدِّها ولم يصلوا فيها لقول واضح سليم تتفق فيه كلمتهم ويُعلم مرادهم حتى قال الجويني : « إن الكسب لفظ لا معنى له » .

انظر : مجموع الفتاوى (٨/ ١٢٨) والنبوات (ص٢٢٥ ـ ٢٢٦) وشرح الأصفهانية (ص١٥٠ ـ ٣٥٠) والصفدية (١/ ١٥٠) وما بعدها ، ودرء التعارض (٩/ ١٦٧) وشفاء العليل (ص١٠٩) والنشر الطيب على شرح الشيخ الطيب (١/ ٤٥٩) وما بعدها .

(٢) ومنهم الغزالي كما في كتابيه : الأربعين في أصول الدين (ص١٠ ـ ١١) والاقتصاد (ص٥٨ ـ ٥٩) ، وانظر أربعين الرازي (١/ ٣٢٦) وشرح المواقف (ص٢٣٨) .

(٣) وهم الجبرية .

(٤) في « ت » : « فالذنوب » والمثبت من « د » و « ن » ولعله الصواب .

بقي[١] أن يقال : فالكلام في الذنب الأول الجالب لما بعده من الذنوب ، فيقال : هو عقوبة أيضاً على عدم ما خلق له وفطر عليه ، فإن الله تعالى سبحانه خلقه لعبادته وحده لا شريك له ، وفطره على محبته وتألهه والإنابة إليه كما قال النبي ﷺ : « ما من مولودٍ يولد إلا على الفطرة »[٢] ، وقال : « يقول الله تعالى : إني خلقت عبادي حنفاء فأتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا »[٣] ، وقد قال الله تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾[٤] فلما لم يفعل ما خلق له وفطر عليه من محبة الله وعبوديته والإنابة إليه فعوقب على ذلك بأن زين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي ، فإنه صادف قلباً فارغا خاليا قابلا للخير والشر ، ولو كان فيه الخير الذي يمنع ضده لم يتمكن منه الشر كما قال تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾[٥] ، وقال إبليس : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾[٦]

---

(١) في « ت » : « يبقى » ، وهي كذلك في « د » و « ن » إلا أنها صححت في هامشهما بما هو مثبت .

(٢) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا أخرجه البخاري في الجنائز ح١٣٥٨ ، ١٣٥٩ (ص٢٦٧) وح١٣٨٥ وفي التفسير ح٤٧٧٥ وفي القدر ح٦٥٩٩ ومسلم في القدر ح٢٢ وما بعده (٤/ ٢٠٤٧ ـ ٢٠٤٨) .

(٣) هو جزء من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه ، أخرجه مسلم ، وقد تقدم ص (٤٢٠) .

(٤) سورة الروم آية (٣٠) .

(٥) سورة يوسف آية (٢٤) .

(٦) سورة ص الآيتان (٨٢ ، ٨٣) .

قال تعالى : ﴿ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ * إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾[١] والإخلاص : خلوص القلب مِن تأله مَن سِوى الله وإرادته ومحبته فخلص لله[٢] فلم يتمكن الشيطان من إغوائه ، وأما إذا صادفه فارغاً من ذلك تمكن منه بحسب فراغه وخلوه فيكون جعله مذنبا مسيئا في هذه الحال عقوبة على عدم هذا الإخلاص وهي محض العدل[٣] .

فإن قلت : فذلك العدم من خلقه فيه .

قلت : هذا سؤال فاسد ، فإن العدم كاسمه لا يفتقر إلى تعلق التكوين والإحداث به ، فإن عدم الفعل [٩٦/ب] ليس أمرا وجوديا حتى يضاف إلى الفاعل ، بل هو شر محض ، والشر ليس إلى الرب سبحانه وتعالى كما قال النبي ﷺ في حديث الاستفتاح : « لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس إليك »[٤] ، ولذلك يقوله ﷺ في حديث الشفاعة يوم القيامة إذ يقول الله : « يا محمد فيقول لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس إليك »[٥] .

---

(١) سورة الحجر الآيتان (٤١ ـ ٤٢) .

(٢) في « ت » : « الله » .

(٣) للمؤلف رحمه الله تعالى كلام فائق رائق عن الإخلاص ومنزلته وما يتعلق به يحسن الوقوف عليه في مصنفه مدارج السالكين (٢/ ٨٨ ـ ٩٧) .

(٤) هو جزء من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في نص طويل أخرجه مسلم ، وقد تقدم ص (٨١) .

(٥) أخرجه النسائي في تفسيره من الكبرى (٦/ ٣٨١) عند قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ من طريق خالد حدثنا شعبة عن أبي إسحاق سمعه يقول : سمعت صلة بن زفر يقول : سمعت حذيفة يقول : « يجمع الناس في صعيد واحد ولا تكلم نفس ، فأول مدعو محمد ﷺ فيقول : لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس =

وقد أخبر تعالى أن تسليط الشيطان إنما هو على الذين يتولونه والذين هم مشركون[1] ، فلما تولوه دون الله وأشركوه معه عوقبوا على ذلك بتسليطه عليهم ، وكانت [هذه][2] الولاية والإشراك عقوبة خلو القلب وفراغه من الإخلاص والإنابة العاصمة من ضدها . فقد بين أن إخلاص الدين يمنع من سلطان الشيطان ، لا فعلُ[3] السيئات التي توجب العذاب ، فإخلاص القلب لله مانع له من فعل ما يضاده ، وإلهامه البر والتقوى ثمرة هذا الإخلاص ونتيجته ، وإلهامُ الفجور عقوبة خلوه من الإخلاص .

= إليك . . » الحديث . وكذا أخرجه الطيالسي في مسنده (ص٥٥) رقم ٤١٤ عن شعبة ، والبزار في مسنده رقم ٢٩٢٦ (٧/ ٣٢٩) ، والطبري في التفسير من طرق عن أبي إسحاق (١٥/ ١٤٤ ، ١٤٥) وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٧٨) وأفاد أنه رواه عن أبي إسحاق جماعة ، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم ٨٠٨ (١/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠) والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤) .

قال الحاكم عقبه : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة » ووافقه الذهبي .

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٦٨٤) ثم قال : « رواه البزار موقوفا ورجاله رجال الصحيح » .

وصححه الألباني في تخريج أحاديث : ظلال الجنة رقم٧٨٩ (ص٣٥٣) المنشور مع كتاب السنة لابن أبي عاصم وقال : « . . وهو وإن كان موقوفا فإنه في حكم الرفع لأنه لا يقال مثله بالرأي ، على أنه قد رواه ليث بن أبي سليم أيضاً عن أبي إسحاق به مرفوعا . . أخرجه الحاكم (٤/ ٥٧٣) والطبراني أيضاً كما في المجمع (١٠/ ٣٧٧) وليث بن أبي سليم وإن كان ضعيفا فإنه يستشهد به . . »

(١) قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴾ سورة النحل آية (١٠٠) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « لأن أفعل » ولعل الصواب ما أثبته من « ت » .

فإن قلت : هذا الترك إن كان أمرا وجوديا عاد السؤال ، وإن كان أمرا عدميا فكيف يعاقب على العدم ؟

قلت : ليس هنا ترك ، هو كف النفس ومنعها عما تريده وتحبه ، فهذا قد يقال : إنه أمر وجودي ، وإنما هنا عدم وخلو من[١] أسباب الخير ، وهذا العدم ليس بكف للنفس ومنع لها عما تريده وتحبه ، بل هو محض خلوه مما هو أنفع شيء لها ، والعقوبة على الأمر العدمي هي بفعل السيئات لا بالعقوبات التي تناله بعد إقامة الحجة عليه بالرسل .

فلله سبحانه عقوبتان : إحداهما جعله خاطئا مُذنبا لا يحس بألمها ومضرتها لموافقتها شهوته وإرادته ، وهي في الحقيقة من أعظم العقوبات ، والثانية[٢] : العقوبات المؤلمة بعد فعله للسيئات ، وقد قرن الله تعالى بين هاتين العقوبتين في قوله : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[٣] ، فهذه العقوبة الأولى ، ثم قال : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً ﴾[٤] ، فهذه العقوبة الثانية .

وأعط هذا الموضع حقه من التأمل وانظر كيف ترتبت (هاتان العقوبتان)[٥] إحداهما على الأخرى ، لكن العقوبة الأولى عقوبة موافقته[٦] لهواه وإرادته ، والثانية مخالفة لما يحبه ويلتذ[٧] به ، وتأمل

(١) في « ت » : « عن » .
(٢) في « د » و « ن » : « والثاني » .
(٣) سورة الأنعام آية (٤٤) .
(٤) سورة الأنعام آية (٤٤) .
(٥) في النسخ الخطية : « هاتين العقوبتين » .
(٦) في « ن » : « موافقة » .
(٧) في « ت » : « ويتلذذ » وكلاهما صحيح .

عدل الرب تعالى في هذه وهذه وأنه سبحانه إنما وضع العقوبة (في التي بها أولى)[١] لا يليق بها غيره ، وهذا أمر لو لم تشهده[٢] القلوب وتعرفه لما جاز أن ينسب إلى الله تعالى سواه ولا يظن به غيره ، فإنه من ظن السوء بمن يتعالى ويتقدس عن كل سوء وعيب .

فإن قلت : هل كان يمكنهم [٩٧/أ] أن يأتوا بالإخلاص والإنابة والمحبة له وحده من غير أن يخلق ذلك في قلوبهم ويجعلهم مخلصين له ؟ أم ذلك محض جعله في قلوبهم ؟

قلت : لا ، بل هو محض مِنته وفعله ، وهو من أعظم الخير الذي هو في يده ، والخير[٣] كله في يديه ، ولا يقدر أحد أن يأخذ من الخير إلا ما أعطاه ، ولا يتقي من الشر إلا ما وقاه .

فإن قلت : فإذا لم يخلق ذلك في قلوبهم ، ولم يوفقوا له ولا سبيل لهم إليه بأنفسهم ، عاد السؤال ، وكان منعهم منه ظلما ولزمكم القول بأن العدل هو تصرف المالك في ملكه بما شاء[٤] .

قيل : لا يكون بمنعه سبحانه لهم من ذلك ظالماً ، وإنما يكون المانع ظالماً إذا منع غيره حقا لذلك الغير عليه ، وهذا هو الذي حرمه الرب على نفسه ، وأما إذا منع غيره ما ليس حقًّا له ، بل محض فضله ومنته عليه لم يكن ظالما بمنعه .

---

(١) في النسخ الخطية : « في أولى بها التي » ، إلا أنه في « د » أشار الناسخ بعلامة تدل على نقل أول الكلمة لآخرها وآخرها لأولها كما أثبته ، ولعله الصواب .

(٢) في « ن » : « يشهده » .

(٣) في « ت » : « فالخير » .

(٤) في « ت » : « يشاء » .

فإن قلت : فإذا كان العطاء والبذل والتوفيق إحساناً ورحمة وفضلاً فهلا كان الغلبة [له][(١)] ، كما أن رحمته تغلب غضبه[(٢)] ؟

قيل : المقصود في هذا[(٣)] المقام بيان أن هذه العقوبة المترتبة[(٤)] على هذا المنع ، والمنع المستلزم للعقوبة ليس بظلم ، وهذا سؤال عن الحكمة التي أوجبت تقديم العدل على الفضل في بعض المحال ، وهلا سوى بين العباد في الفضل . وهذا السؤال حاصله : لِمَ تفضل على هذا ولم يتفضل على هذا ؟ وقد تولى سبحانه الجواب عنه بقوله : ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[(٥)] وقوله : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[(٦)] ، وليس في الحكمة اطلاع كل فردٍ من أفراد الناس على كمال حكمته في عطائه ومنعه ، بل إذا كشف الله عن بصيرة العبد حتى أبصر طرفاً يسيراً من حكمته في خلقه وأمره وثوابه وعقابه ، وتأمل أحوال محال ذلك ، واستدل بما علمه على ما لم يعلمه ، وتيقن أن مصدر ما علم وما لم

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » مثبت من « د » و « ن » .

(٢) إشارة إلى قوله ﷺ : « لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش : إن رحمتي غلبت غضبي » .
أخرجه البخاري في بدء الخلق ح٣١٩٤ (ص٦٥٣) وفي التوحيد ح٧٤٠٤ و٧٤٢٢ و٧٥٥٣ و٧٥٥٤ ، ومسلم في التوبة ح١٤ ـ ١٦ (٤/٢١٠٧) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) في « ت » : « من هذا » .

(٤) في « ت » : « المرتبة » .

(٥) سورة الحديد آية (٢١) والجمعة آية (٤) .

(٦) سورة الحديد آية (٢٩) .

يعلم لحكمة بالغة لا توزن بعقول المخلوقين فقد وفق للصواب .

ولما استشكل المشركون هذا التخصيص قالوا : ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ ﴾[1] فقال [الله][2] مجيباً لهم : ﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[3] ، وهذا جوابٌ شافٍ كافٍ ، وفي ضمنه أنه سبحانه أعلم بالمحل الذي يصلح لغرس شجرة النعمة فتثمر بالشكر من المحل الذي لا يصلح لغرسها ، فلو غرست فيه لم تثمر ، فكان غرسها هناك ضائعاً لا يليق بالحكمة كما قال تعالى : ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ[4] ﴾[5] .

فصل

[مسألة الترك هل هو أمر وجودي أو عدمي ؟]

فلنرجع إلى تمام المقصود فنقول : اختلف الناس في العقوبة على الأمور العدمية[6] : فمنكروا الحكم والتعليل لا ضابط للعقوبة عندهم إلا محض المشيئة . وأما مثبتوا الحكمة والتعليل [٩٧/ ب] فالأكثرون منهم يقولون لا

---

(١) سورة الأنعام آية (٥٣) .

(٢) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٣) سورة الأنعام آية (٥٣) .

(٤) في « ن » و « ت » : ﴿ رِسالَتَه ﴾ أعني بالتوحيد والتاء المفتوحة ، وهي قراءة سبعية قرأ بها ابن كثير وحفص ، وقرأ الباقون بالجمع والتاء المكسورة .

ينظر : التبصرة لمكي بن أبي طالب (ص٥٠٣) والتيسير للداني (ص١٠٦) والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٦٢) .

(٥) سورة الأنعام آية (١٢٤) .

(٦) ينظر لمسألة الترك هل هو أمر وجودي أو عدمي : الفرق بين الفرق (ص١٨٦) والحسنة والسيئة لابن تيمية (ص٤٦) ورسالته الحقيقة والمجاز (ضمن مجموع الفتاوى) (٢٠/ ٤١٥) وشفاء العليل لابن القيم (ص٣٤٧) وما بعدها .

يعاقب على عدم المأمور لأنه عدم محض ، وإنما يعاقب على تركه ، والترك أمر وجودي . وطائفة منهم أبو هاشم[١] وغيره يقولون : يعاقب على هذا العدم كما يعاقب على الأمور الوجودية ، فيكون عقابه بالآلام[٢] .

وهذا القول الذي ذكرناه قول وسط بين القولين ، وهو أن العقوبة نوعان : فيعاقب على هذا العدم بفعل السيئات لا بالعقوبة المؤلمة ، ثم يعاقب على فعل السيئات بالآلام ، ولا يعاقب عليها حتى تقوم الحجة عليه بالرسالة ، فإذا عصى الرسول استحق العقوبة التامة ، وهو أولاً إنما عوقب بما يمكن أن ينجو من شره بعدم[٣] قيام الحجة عليه أو بالتوبة بعد قيام الحجة عليه ، فإذا لم تقم عليه الحجة كان كالصبي الذي يشتغل بما لا ينفعه ، بل بما هو من أسباب ضرره ، ولا يكتب عليه قلم الإثم حتى يبلغ ، فإذا بلغ عوقب ، ثم يكون ما اعتاده من فعل القبائح قبل البلوغ وإن لم يعاقب عليها سبباً لمعصيته بعد البلوغ ، فتكون[٤] تلك المعاصي الحادثة منه قبل بلوغه[٥] فلم يعاقب العقوبة المؤلمة إلا على معصية ، وأما العقوبة الأولى فلا يلزم أن تكون[٦] على ذنب ، بل هي جارية مجرى تولد الآلام عما

---

(١) المعتزلي ابن المعتزلي ، وقد تقدمت ترجمته ص (٢٤٣) .

(٢) هذه من المسائل التي خالف فيها أبو هاشم أباه أبا علي الجبائي ، وقد انتصر فيها القاضي عبد الجبار لأبي هاشم في شرح الأصول الخمسة (ص٦٣٨) وما بعدها ، وانظر : مذاهب الإسلاميين (١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤) .

(٣) في « ت » : « بعد » .

(٤) في « ن » و « ت » : « فيكون » .

(٥) في « ت » : « البلوغ » .

(٦) في « ن » : « أن يكون » .

يأكله ويشربه ويتمتع به ، فتولدت تلك الذنوب بعد البلوغ عن تلك الأسباب المتقدمة قبله ، وهذا القول الوسط في العقوبة على العدم هو الذي دل عليه القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[1] ، فأخبر سبحانه عن عقوبتهم على عدم الإيمان بتقليب أفئدتهم وأبصارهم .

فإن قلت : هذه عقوبة على أمرٍ وجودي وهو تركهم الإيمان بعد إرسال الرسول ودعائه لهم .

قلت : الموجب لهذه العقوبة الخاصة هو عدم الإيمان ، ولكن إرسال الرسول وترك طاعته شرطٌ في وقوع العذاب ، فالمقتضي قائم وهو عدم الإيمان ، لكنه مشروط وقوعه بشرط وهو إرسال الرسول ، ففرق بين انتفاء الشيء لانتفاء موجبه ومقتضيه ، وانتفائه لانتفاء شرطه بعد قيام المقتضي .

فصل

[بيان كمال عدل الله تعالى وفضله على عباده]

وكذلك قوله في الحديث الذي رواه أبو داود[2] والحاكم في مستدركه[3] من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ : « إن الله لو عذب

---

(١) سورة الأنعام آية (١١٠) .

(٢) في السنة من كتابه السنن ح٤٦٩٩ (٥/ ٧٥) موقوفا على أبي بن كعب رضي الله عنه وفيه زيادة ، وقد جاء في آخره من قول ابن الديلمي : « .. ثم أتيتُ عبد الله بن مسعود فقال مثل ذلك ، قال : ثم أتيت حذيفة بن اليمان فقال مثل ذلك ، ثم أتيت زيد بن ثابت فحدثني عن النبي ﷺ مثل ذلك » .

(٣) لم أجده فيه .

أهل سمواته [وأهل][1] أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم كانت رحمته (خيرا لهم)[2] من أعمالهم »[3] ، وهو مما يحتج به الجبرية ، وأسعد الناس به أهل السنة الذين قابلوه بالتصديق وتلقوه بالقبول ، وعلموا من عظمة الله وجلاله وقدر نعمه على خلقه وعدم قيام الخلق بحقوق نعمه عليهم ، إما عجزاً وإما جهلاً وإما تفريطاً وإضاعة وإما تقصيراً في المقدور من الشكر ولو من بعض الوجوه ، فإن حقه على أهل السموات [٩٨/أ]

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « لهم خيرا » بالتقديم والتأخير ، وهي هكذا في بعض روايات الحديث .

(٣) الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه في المقدمة ح٧٧ (١/ ٢٩ ـ ٣٠) والإمام أحمد في المسند (٥/ ١٨٢ ـ ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٩) موقوفا ومرفوعا ، وابن أبي عاصم في السنة ح٢٥٢ (١/ ١٨٧) من حديث زيد بن ثابت يرفعه ، وعبد الله بن أحمد في السنة كرواية أبي داود وابن ماجه وأحمد ، وكذا أخرجه الآجري في الشريعة ح٣٧٣ (٢/ ٧٩٣) وح٤٢٤ (٢/ ٨٤٨ ـ ٨٤٩) والطبراني في الكبير ح٤٩٤٠ (٥/ ١٦٠) وابن بطة في الإبانة (كتاب القدر) ح١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ (٢/ ٤٩ ـ ٥٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ـ ١٤٦) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ح١٠٩٣ و١٢٣٢ (٤/ ٦٧٦ ـ ٦٧٧) ، (٤/ ٧٤٤ ـ ٧٤٥) والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٤) وفي الاعتقاد (ص١١٨ ـ ١١٩) وابن حبان في صحيحه ح٧٢٧ (٢/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦) وليس عند هؤلاء جميعا أنه من حديث ابن عباس كما ذكره المؤلف ، بل ورد من حديث سعد بن أبي وقاص وعمران بن حصين إضافة إلى من ذُكر أولاً ، وقد قال البيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٤) ـ بعد أن أخرجه ـ : « وروينا في ذلك عن علي بن أبي طالب وعبادة بن الصامت وسلمان الفارسي وغيرهم رضي الله عنهم » . وانظر : مجمع الزوائد (٧/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧) .

والحديث صححه الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة ط المكتب الإسلامي ح٢٤٥ (ص١٠٩) وفي تخريج أحاديث المشكاة ح١١٥ (١/ ٣٠ ـ ٣١) وفي صحيح سنن أبي داود ح٣٩٣٢ (٣/ ٨٩٠) وفي صحيح سنن ابن ماجه رقم ٦٢ (١/ ٤٢ ـ ٤٤) .

والأرض أن يطاع فلا يعصى ، ويذكر فلا ينسى ، ويشكر فلا يكفر ، وتكون[١] قوة الحب[٢] كلها ، وقوة الإنابة والتوكل ، والخشية والمراقبة ، والخوف والرجاء ، جميعها متوجهة إليه ومتعلقة به ، بحيث يكون القلب عاكفا على محبته وتألهه ، بل على إفراده بذلك ، واللسان محبوسا على ذكره والجوارح وقفا على طاعته ، قد استسلمت له القلوب أتم استسلام ، وذلت له أكمل ذل ، وخضعت له أعظم خضوع ، وقد فنيت بمراده ومحابه عن مرادها ومحابها ، فلم يكن لها مراد محبوب غير مراده ومحبوبه البتة .

ولا ريب أن هذا مقدور في الجملة ولكن النفوس تشح به ، وهي في الشح على مراتب لا يحصيها إلا الله تعالى ، وأكثر المطيعين يشح به من وجه وإن أتى به من وجه ، ولعل ما لا تسمح به نفسه أكثر مما تسمح به مع فضل زهده وعبادته وعلمه وورعه ، فأين الذي لا يقع منه إرادة تزاحم إرادة الله وما يحبه منه ، فلا تعتريه[٣] غفلة واسترسال مع حكم الطبيعة والميل إلى داعيها وتقصير في حق الله تعالى معرفة ومراعاة وقياما به ؟ ومن الذي ينظر في كل نعمة من النعم دقيقها وجليلها إلى أنها [من][٤] منة ربه وفضله وإحسانه ؟ فيذكره بها ويحبه عليها ويشكره عليها ويستعين بها على طاعته ويعترف مع ذلك بقصوره وتقصيره وأن حق الله تعالى عليه أعظم مما أتى به ؟ ومن الذي يوفي حقا واحدا من الحقوق ، وعبودية واحدة حقها من الإجلال والتعظيم والنصح لله تعالى فيها ، وبذل الجهد في وقوعها على ما

---

(١) في « ن » : « ويكون » .

(٢) في « ت » : « القلب » .

(٣) في « ت » : « يعتريه » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

ينبغي لوجهه الكريم مما يدخل على قدرة العبد ظاهرا وباطنا ؟ ومع هذا فيراها محض منة الله عليه وفضله عليه ، وأن ربه هو المستحق عليها الحمد ، وأنه لا وسيلة توسل بها إلى ربه حتى نالها ، وأنه يقابلها بما تستحق أن تقابل به من كمال الذل والخضوع والمحبة والبراءة من حوله وقوته ، ومحو(١) نفسه من البين ، وأن يكون فيها بالله لا بنفسه ولله لا لنفسه ؟ ومن الذي لم يصدر منه خلاف ما خُلق له ولو في وقت من الأوقات من حركة نفسه وجوارحه أو بترك(٢) [بعض](٣) ما خلق له ، أو يؤثر بعض حظوظه ومراده على مراد الله تعالى ومرضاته ويزاحمه(٤) به ؟

ومن المعلوم عقلا وشرعا وفطرة أن الله تعالى يستحق على عبده غاية التعظيم والإجلال والعبودية التي تصل(٥) إليها قدرته ، وكل ما ينافي التعظيم والإجلال يستحق عليه من العقوبة ما يناسبه ، والشرك والمعصية والغفلة واتباع الهوى وترك بذل الجهد والنصيحة في القيام بحق الرب(٦)

---

(١) في « ت » : « ويمحو » .

« والمحو من مصطلحات الصوفية ، وهو رفع أوصاف العادة بحيث يغيب العبد عندها عن عقله ويحصل منه أفعال وأقوال لا مدخل لعقله فيها كالسكر من الخمر .

وهو أيضاً أنواع : محو أرباب الظاهر ، ومحو أرباب السراير ، ومحو الجمع ، والمحو الحقيقي ومحو العبودية » . معجم مصطلحات الصوفية (ص٢٣٩ ـ ٢٤٠) واصطلاحات الصوفية للقاشاني (ص٩٠ ـ ٩١) .

(٢) في « ت » : « يترك » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ن » : « وتزاحمه » .

(٥) في « ن » : « يصل » .

(٦) في « ت » : « الله » .

تعالى باطنا وظاهرا وتعلق[(١)] القلب بغيره والتفاته إلى ما سواه ، ومنازعته ما هو من خصائص ربوبيته ، ورؤية النفس والمشاركة في الحول والقوة ، ورؤية الملكة في شيء من الأشياء فلا ينسلخ منها بالكلية ، كل ذلك ينافي التعظيم والإجلال ، فلو وضع [الرب][(٢)] سبحانه العدل على العباد لعذبهم [٩٨/ ب] بعدله فيهم ولم يكن ظالما ، وغاية ما يقدر توبة العبد من ذلك واعترافه به وقبول التوبة محض فضله وإحسانه ، وإلا فلو عذب عبده على جنايته لم يكن ظالما له ، ولو قدر أنه تاب منها لكان أوجب على نفسه بمقتضى فضله ورحمته ألا يعذب من تاب من ذنبه واعترف به رحمة وإحسانا ، وقد كتب على نفسه الرحمة ، فلا يسع الخلائق إلا رحمته وعفوه ، ولا يبلغ عمل أحدٍ منهم أن ينجو به من النار أو يدخل به الجنة كما قال أطوع الخلق لربه وأفضلهم عملا وأشدهم تعظيما له : « لن ينجي أحدا منكم عمله » ، قالوا ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمةٍ منه وفضل »[(٣)] .

[بيان ما كان عليه النبي وإخوانه الرسل عليهم الصلاة والسلام من دعائهم بالتوبة والاستغفار]

وكان ﷺ أكمل الخلق استغفاراً وكانوا يعدون عليه في المجلس الواحد مائة مرة : « رب اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الغفور »[(٤)] ، وكان

---

(١) في « ن » : « ويعلق » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) أخرجه البخاري في الرقاق ح٦٤٦٣ (ص١٣٦٥) وفيه زيادة ، وفي المرضى ح٥٦٧٣ ، ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم ح٧١ ـ ٧٦ (٤/ ٢١٦٩ ـ ٢١٧٠) ، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، كما صح نحوه من حديث عائشة وسواها في الصحيحين وغيرهما .

(٤) هو من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أخرجه أبو داود في الصلاة ح١٥١٦ (٢/ ١٧٨) والنسائي في عمل اليوم والليلة من الكبرى ح١٠٢٩٢ (٦/ ١١٩) =

يقول : « يا أيها الناس توبوا إلى ربكم فوالله إني لأتوب إليه »[١] ، وفي لفظ : « إني لأستغفر الله في اليوم والليلة أكثر من سبعين مرة »[٢] .

وكان إذا سلم من صلاته استغفر ثلاثا[٣] ، وكان يقول بين السجدتين : « رب اغفر لي »[٤] ، وكان يقول في سجوده : « اللهم اغفر لي خطيئتي

= والترمذي في الدعوات ح٣٤٣٤ (٥/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥) وابن ماجه في الأدب ح٣٨١٤ (٢/ ١٢٥٣) وابن حبان في صحيحه ح٩٢٧ (٣/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧) والإمام أحمد في المسند (٢/ ٢١ ، ٦٧) والبخاري في الأدب المفرد ح٦١٨ (ص٢١٧) وفي بعض رواياته : « التواب الرحيم » بدل قوله : « التواب الغفور » . وقد صححه الترمذي وابن حبان . وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح٤٧٢٦ (٦/ ٣٢٨) وح٥٣٥٤ (٧/ ١٩٠) : « إسناده صحيح » . وكذا صححه الألباني في صحيح الأدب المفرد ح٤٨١ (ص٢٣٠ ـ ٢٣١) وفي السلسلة الصحيحة ح٥٥٦ (٢/ ٩٦ ـ ٩٨) ورجح رواية : « التواب الرحيم » .

(١) أخرجه مسلم في الذكر والدعاء من حديث الأغر بن يسار رضي الله عنه ح٤٢ (٤/ ٢٠٧٤) بلفظ : « يا أيها الناس توبوا إلى الله فإني أتوب في اليوم إليه مائة مرة » .

(٢) أخرجه البخاري في الدعوات ح٦٣٠٧ (ص١٣٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة » .

(٣) كما في حديث ثوبان رضي الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا . . » الحديث أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة ح١٣٥ (١/ ٤١٤)

(٤) هو جزء من حديث حذيفة رضي الله عنه أخرجه أبو داود في الصلاة ح٨٧٤ (١/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥) والنسائي في التطبيق ح١٠٦٩ (٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠) وح١١٤٥ (٢/ ٢٣١) وابن ماجه في إقامة الصلاة ح٨٩٧ (١/ ٢٨٩) والدارمي في الصلاة ح١٣٢٤ (١/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩) وأحمد في المسند (٥/ ٣٩٨) . وقد صح نحوه من حديث ابن عباس وغيره والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح٧٧٧ (١/ ١٦٦) وفي صحيح سنن النسائي ح١٠٢٤ (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١) وح١٠٩٧ (١/ ٢٤٧) وفي صحيح سنن ابن ماجه ح٧٣٩ (١/ ٢٧٠) وفي إرواء الغليل رقم ٣٣٥ (٢/ ٤١ ـ ٤٣) .

وجهلي وإسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني ، اللهم اغفر لي جدي وهزلي وخطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي ، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت »[١] .

وكان يستغفر في استفتاح الصلاة[٢] وفي خاتمة الصلاة[٣] ، وعلم أفضل الأمة[٤] أن يستغفر في صلاته ويعترف على نفسه بظلم كثير[٥] .

---

(١) أخرجه البخاري في الدعوات ح٦٣٩٨ ، ٦٣٩٩ (ص١٣٥٢ - ١٣٥٣) ومسلم في الذكر والدعاء ح٧٠ (٢٠٨٧/٤) كلاهما من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وفي آخره : « وأنت على كل شيء قدير » بدل قوله : « لا إله إلا أنت » ، ثم هو فيهما مطلق غير مقيد بالسجود ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٩٧/١١) : « لم أر في شيء من طرقه محل الدعاء بذلك » .

وانظر : تمام المنة للألباني (ص٢٠٩) .

(٢) كما هو في بعض دعاء أدعية الاستفتاح من حديث عبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب في مسلم وغيره ، فانظر منه كتاب صلاة المسافرين وقصرها ح١٩٩ ، ٢٠١ (١/ ٥٣٢ - ٥٣٣) و(٥٣٤ - ٥٣٦) .

(٣) كما في حديث علي رضي الله عنه في وصف صلاته عليه الصلاة والسلام وفيه : « . . ثم يكون من آخرها ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت . . » الحديث أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها ح٢٠١ (١/ ٥٣٤ - ٥٣٦) .

(٤) يعني أبا بكر الصديق رضي الله عنه .

(٥) عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ : علمني دعاء أدعو به في صلاتي ، قال : « قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم » .

أخرجه البخاري في الأذان ح٨٣٤ (ص١٦٦) وفي الدعوات ح٦٣٢٦ وفي التوحيد ح٧٣٨٨ ومسلم في الذكر والدعاء ح٤٨ (٢٠٧٨/٤) .

وقد قال الله تعالى [له][(١)] : ﴿ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ ﴾[(٢)] ، وقال : ﴿ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾[(٣)] ، فأهل السموات والأرض محتاجون إلى مغفرته كما هم محتاجون إلى رحمته ، ومن ظن أنه يستغني عن مغفرة الله فهو كمن ظن أنه يستغني عن رحمته ، فلا يستغني أحد عن مغفرته ورحمته كما لا يستغني عن نعمته ومنته ، فلو أمسك عنهم فضله ورحمته لهلكوا وعذبوا ولم يكن ظالما [بإمساك ذلك عنهم ، فإن أسباب النعم واللذة هي من فضله ومحض منته ، إذ كل نعمة منه فضل ، فإذا أمسك فضله لم يكن ظالما][(٤)] ، وحينئذٍ فتصييبهم النقمة بإمساك فضله ، وكل نقمة منه عدل[(٥)] .

ومما يوضح هذا أن الظلم الذي تقدس عنه أن يعاقبهم بما لم يعملوا أو يمنعهم ثواب ما يستحقون ثوابه ، وهو سبحانه لا يعذب إلا بسبب ، كما إذا أراد تعذيب الأطفال والمجانين ومن لم تقم عليه حجته في الدنيا امتحنهم في الآخرة ، فعذب من عصاه منهم بأسباب أظهرها الامتحان[(٦)] ، كما أظهر امتحان إبليس سبب عقوبته ، فلو أراد تعذيب أهل سمواته وأرضه كلهم لامتحنهم امتحانا يظهر أسباب تعذيبهم ، فيكون عدلاً منه ، فإنه يعلم من العبد ما لا يعلمه العبد من نفسه .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة محمد آية (١٩) .

(٣) سورة الفتح آية (٢) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) يراجع ما سبق ص(٥٨٣) مع التعليق رقم(١) .

(٦) سبقت الإشارة إلى هذه المسألة ص(٥٩٧) والتعليق عليها .

قال الحسن البصري[١] : « لقد دخلوا [٩٩/أ] النار وإن حمده لفي قلوبهم ما وجدوا عليه سبيلا »[٢] .

ومما يوضح ذلك أن مذهب أهل السنة أن الأنبياء والمرسلين أفضل من الملائكة[٣] وقد طلبوا كلهم منه المغفرة والرحمة ، فقال أول الأنبياء وأبو البشر : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[٤] فهو ﷺ خلقه الله بيده[٥] ونفخ فيه من روحه وأسجد له ملائكته[٦] ، وأسكنه جنته[٧] ، وعلمه أسماء كل شيء[٨] ، وإنما انتفع في المحنة باعترافه وإقراره على نفسه بالظلم وسؤاله المغفرة والرحمة[٩] ، وهذا نوح

---

(١) تقدمت ترجمته ص (٣١٣) .

(٢) هذا الأثر ذكره المؤلف في الأصل : الصواعق (١٤٩٧/٤) وفي كتابيه شفاء العليل (ص٢٨١) وروضة المحبين (ص٦١) إلا أنه قال في هذا الأخير : « قال الحسن أو غيره » .

(٣) تقدم ذكر هذه المسألة ص (٣٧٧) .

(٤) سورة الأعراف آية (٢٣) .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ الآية (٧٥) من سورة « ص » ، وكما صح بذلك الخبر عن رسول الله ﷺ .

(٦) كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾ الآية (٢٩) من سورة الحجر ، والآية (٧٢) من سورة « ص » ، وغيرهما من الآيات .

(٧) كما في قوله تعالى : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ الآية (٣٥) من سورة البقرة ، والآية (١٩) من سورة الأعراف .

(٨) قال تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ الآية (٣١) من سورة البقرة .

(٩) كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ سورة الأعراف آية (٢٣) ، وقوله : ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ سورة البقرة آية (٣٧) .

أول رسول بعثه الله تعالى إلى أهل الأرض يسأله المغفرة ويقول : ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾[١] ، وهذا يونس يقول : ﴿ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَـٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾[٢] ، وإبراهيم الخليل يقول : ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾[٣] ، ويقول : ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[٤] ، وكليم الرحمن موسى يقول : ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي ﴾[٥] ، ويقول : ﴿ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَـٰفِرِينَ ﴾[٦] ، ومحمد ﷺ أكملهم وأفضلهم وقد تقدم بعض ما كان يستغفر به ربه ، وسأله الصديق رضي الله عنه أن يعلمه دعاءً يدعو به في صلاته فقال : « قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا[٧] ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم »[٨] ، فإذا كان هذا حال الصديق الذي هو أفضل الخلق بعد الأنبياء والمرسلين[٩]

(١) سورة هود آية (٤٧) .

(٢) سورة الأنبياء آية (٨٧) .

(٣) سورة الشعراء آية (٨٢) .

(٤) سورة البقرة آية (١٢٨) .

(٥) سورة القصص آية (١٦) .

(٦) سورة الأعراف آية (١٥٥) .

(٧) في « ن » : « كبيرا » وهي إحدى روايات الحديث .

(٨) الحديث متفق عليه وقد سبق تخريجه قريبا ص (٦١٦) .

(٩) ومعه الصحابة رضي الله عنهم جميعا ، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : « .. ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما منَّ الله عليهم به من الفضائل علم يقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ، لا كان ولا يكون مثلهم ، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي =

وأفضل من الملائكة عند أهل السنة[١] وهو يخبر بما هو صادق فيه من ظلم نفسه ظلما كثيرا[٢] فما الظن بسواه ؟ بل إنما صار صديقا بتوفية[٣] هذا المقام حقه الذي يتضمن معرفة ربه وحقه وعظمته وجلاله وما ينبغي له وما يستحقه على عبده ومعرفة تقصيره في ذلك ، وأنه لم يقم به كما ينبغي ، فأقر على نفسه إقرارا هو صادق فيه أنه ظلم نفسه ظلما كثيرا وسأل ربه أن يغفر له ويرحمه .

فسحقاً وبعداً لمن زعم أن المخلوق يستغني عن مغفرة ربه ولا يكون به حاجة إليها ، وليس وراء هذا الجهل بالله وعظمته وحقه غاية .

فصل

[بيان نعم الله تعالى وما يجب عليها من الحقوق]

فإن كَثُفَ[٤] علمك عن هذا ولم يتسع له عقلك ، فاذكر النعم وما عليها

= خير الأمم وأكرمها على الله » .

العقيدة الواسطية مع شرحها للهراس (ص٢٥٠) .

وقال في رده على الحلي وسائر الرافضة في طعنهم وعداتهم للصحابة : « . . فإنهم عمدوا إلى خيار أهل الأرض من الأولين والآخرين بعد النبيين والمرسلين وإلى خيار أمة أخرجت للناس فجعلوهم شرار الناس . . » .

منهاج السنة (٥/ ١٦٠) .

(١) سبق ذكر مسألة المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر ، ص (٣٧٧) .

(٢) في « ت » : « كبيرا » وراجع ما سبق قريبا في ص (٦١٩) تعليق (٩) .

(٣) في « ت » : « بتوفيته » .

(٤) كَثُفَ الشيءُ كَكَرُم : غلظ وثخن ، فهو كثيف : غليظ ثخين .

انظر : الصحاح واللسان والتاج مادة (كثف) .

وكأن المؤلف يقصد إلى معنى قصور العلم وعدم إحاطته لما ذكر ، وكذا عدم استيعاب العقل لذلك وبُعد إدراكه له .

من الحقوق ووازن بين شكرها وكفرها ، فحينئذ تعلم أنه لو عذب أهل السموات والأرض لعذبهم وهو غير ظالم لهم[١] .

قال أنس بن مالك[٢] رضي الله عنه : « ينشر للعبد يوم القيامة ثلاثة دواوين : ديوان فيه ذنوبه ، وديوان فيه النعم ، وديوان فيه العمل الصالح ، فيأمر الله تعالى أصغر نعمة من نعمه فتقوم فتستوعب عمله كله ثم تقول : أي ربي وعزتك وجلالك ما استوعبت ثمني وقد بقيت الذنوب والنعم ، فإذا أراد الله بعبدٍ[٣] خيراً قال : ابن آدم ضَعَّفْتُ حسناتك وتجاوزْتُ عن سيئاتك ووهبْتُ لك نعمي فيما بيني وبينك »[٤] .

ومما يوضح الأمر أن من حق الله على عبده أن يرضى به ربا [٩٩/ ب] وبالإسلام دينا وبمحمد رسولا ، وهذا الرضى يقتضي رضاه بربوبيته له في

(١) كما ثبت بذلك الخبر النبوي ، وقد سبق ص(٦١٠) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٧٩) .

(٣) في « ت » : « بعبده » .

(٤) ذكره المؤلف رحمه الله تعالى أيضاً في رسالته إلى كل مسلم (ص٤٤ ـ ٤٥) باختلاف وتقديم وتأخير في بعض ألفاظه . وقد أخرجه البزار بنحوه في مسنده كما في كشف الأستار (٤/ ١٦٠) رقم ٣٤٤٤ عن أنس يرفعه : حدثنا إسماعيل بن أبي الحارث ، ثنا داود بن المحبر ، ثنا صالح المري ، عن جعفر بن زيد العبدي ، عن أنس عن النبي ﷺ وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٦٤٧ ـ ٦٤٨) رقم ١٨٤٣٤ وقال عقبه : « رواه البزار ، وفيه صالح المري وهو ضعيف » .

قلت : وفيه داود بن المحبر بن قحذم أبو سليمان الثقفي البكراوي البصري نزيل بغداد صاحب كتاب العقل (المتوفى سنة ٢٠٦) ، وهّاه الإمام أحمد واتهمه ابن حبان بالوضع وقال فيه ابن حجر : متروك .

ترجمته في الجرح والتعديل (٤/ ٤٢٤) وفي تهذيب الكمال (٨/ ٤٤٣ ـ ٤٤٩) وفي التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة (١/ ٤٥٢) وفي تقريب التهذيب (ص١٤٠) .

كل ما يقضيه ويقدره عليه في عطائه له ومنعه ، وفي قبضه وبسطه ، ورضاه بالإسلام دينا يوجب عليه رضاه به وعنه في كل ما يأمره [به][١] وينهاه عنه ويحبه منه ويكرهه له ، فلا يكون في صدره من ذلك حرج بوجه ما ، ورضاه بمحمد رسولا يوجب أن يرضى بحكمه له وعليه ، وأن يسلم لذلك وينقاد له ولا يقدم عليه غيره ، وهذا يوجب أن يكون حبه كله لله ، وبغضه كله في الله[٢] ، وعطاؤه لله ومنعه لله ، وفعله لله وتركه لله ، وإذا قام بذلك كانت نعم الله عليه أكثر من عمله ، بل فعله ذلك من أعظم نعم الله عليه حيث وفقه له ويسره له ، وأعانه عليه وجعله من أهله وخصه به ، فهو يستدعي شكراً آخر عليه ، فلا سبيل له إلى القيام بما (يجب لله)[٣] تعالى عليه من الشكر أبدا ، فنعم الله تطالبه بالشكر ، وأعماله لا تقابلها ، وذنوبه وغفلته وتقصيره قد يستنفد عمله ، فديوان النعم وديوان الذنوب يستنفدان طاعاته كلها ، هذا وأعمال العبد مستحقة عليه بمقتضى كونه عبدا مملوكا مستعملا فيما يأمره به سيده ، فنفسه مملوكة وأعماله مستحقة عليه بموجب العبودية فلا يستحق ثوابا ولا جزاء ، فلو أمسك الثواب والجزاء الذي يتنعم به لم يكن ظلما[٤] ، فإنه يكون قد فعل ما وجب عليه بحق كونه عبدا ، ومن لم يحكم هذا الموضع فإنه عند الذنوب وعقوباتها تصدر[٥] منه

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٢) في « ت » : « لله » .

(٣) في « ن » : « يحب الله » والكلمة ليست واضحة في « د » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

(٤) في « ت » : « ظالما » .

(٥) في « ت » : « يصدر » .

من الأقوال ما يكون فيها أو في بعضها خصماً لله متظلما منه شاكيا له ، وقد وقع في هذا من شاء الله من الناس ، ولو حركت النفوس لرأيت العجب .

ومما يوضح ذلك أنه سبحانه عادل ، لو عم أهل السموات والأرض بالعذاب لكان عادلا ، فهو إنما ينزل العذاب بسبب من يستحقه منهم ثم يعم العذاب من لا يستحقه ، كما أهلك سبحانه الأمم المكذبين بعذاب الاستئصال وأصاب العذاب الأطفال والبهائم ومن لم يذنب[١] . وكذلك إذا عصاه أهل الأرض أمسك عنهم قطر السماء ، فيصيب ذلك العذاب البهائم والوحوش في الفلوات ، فتموت الحبارى[٢] في وكرها[٣] هُزلا بخطايا بني آدم ، ويموت الضب في جحره جوعا ، وقد أغرق الله أهل الأرض كلهم بخطايا قوم نوح وفيهم الأطفال والبهائم ، ولم يكن ذلك ظلما منه سبحانه ، فإن العقوبة[٤] الإلهية التي اشترك الناس في أسبابها تأتي عامة ، وقد كُسِر الصحابةُ يوم أُحُد بذنوب أولئك الذين عصوا رسول الله

---

(١) كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾ الآية (٢٥) من سورة الأنفال .

ومن أقوال أهل العلم في تفسير الفتنة أنها القتال أو نزول البلاء كما ذكره ابن الجوزي في زاد المسير (٣/ ٣٤١) .

(٢) الحُبارى بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة : طائر معروف ، وهو اسم جنس يقع على الذكر والأنثى ، واحده وجمعه سواء ، ويجمع أيضاً على حُباريات ، ومن أوصافه أنه رمادي اللون طويل العنق وكذا في منقاره بعض الطول .

انظر : حياة الحيوان الكبرى (١/ ٢٨٦) وما بعدها .

(٣) في « ن » : « في ذكرها » وهو خطأ .

(٤) في « ت » : « فالعقوبة » .

ﷺ وأخلوا مركزهم[(١)] ، وانهزموا يوم حنين[(٢)] لما حصل لبعضهم من الإعجاب بكثرتهم فعمت عقوبة ذلك الإعجاب[(٣)] ، وهذا عين [١٠٠/أ] العدل والحكمة ، لما في ذلك من المصالح التي[(٤)] لا يعلمها إلا الله تعالى .

وغاية ما يقال : فهلا خصت العقوبة صاحب الجريمة ؟ فيقال : العقوبة العامة التي تبقى[(٥)] آية وعبرة وموعظة لو وقعت خاصة لارتفعت الحكمة المقصودة منها ، وفاتت العبرة ، ولم يظهر للناس أنها بذلك السبيل ، بل لعل قائلا يقول : قدراً اتفق . وإذا أصاب العذاب من لا يستحقه فمن يثاب في الآخرة معجل له الراحة في الدنيا بالموت الذي لا بد منه ويتداخل

---

(١) وفي هذا يقول عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ .. ﴾ الآية (١٥٢) من سورة آل عمران .

قال المؤلف في مصنفه عدة الصابرين (ص٢٥٦) ـ عند هذه الآية ـ : « وهذا خطاب للذين شهدوا معه الوقعة ولم يكن فيهم منافق .. والذين أُريدوا في هذه الآية هم الذين أخلوا مركزهم الذي أمرهم رسول الله ﷺ بحفظه وهم من خيار المسلمين .. » .

(٢) حُنين كزُبير : موضع بين الطائف ومكة ، وقيل : هو وادٍ قبل الطائف ، وقيل : وادٍ بجنب ذي المجاز ، قال البلادي في معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص١٠٧) : « وهو وادٍ من أودية مكة ، يقع شرقها بقرابة ثلاثين كيلا يسمى اليوم وادي الشرائع .. » .

وانظر : معجم البلدان وتاج العروس وأودية مكة المكرمة جميعهم في مادة (حنين) .

(٣) قال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ الآية (٢٥) من سورة التوبة .

(٤) في « د » و « ن » : « الذي » .

(٥) في « ن » : « يبقى » .

الثواب في الآخرة ، ومن لا يثاب كالبهائم التي لا بد من موتها ، فإنها تتعجل الراحة ، وما يصيبها من ألم الجوع والعطش فهو من لوازم العدل والحكمة ، مثل الذي يصيبها من ألم الحر والبرد والحبس في بيوتها الذي مصلحته أرجح من مفسدة ما ينالها ، فهكذا مصلحة هذه العقوبة العامة وجعلها عبرة للأمم أرجح من مفسدة تألم تلك الحيوانات .

فصل

[بيان حكمته تعالى في خلق الضدين كالليل والنهار والحر والبرد والسفل والعلو وغيرها]

اعلم أن من أعظم حكمة الرب وكمال قدرته ومشيئته خلق الضدين ، إذ بذلك تعرف ربوبيته وقدرته وملكه ، كالليل والنهار ، والحر والبرد ، والعلو والسفل ، والسماء والأرض ، والطيب والخبيث ، والداء والدواء ، والألم واللذة ، والحسن والقبيح ، فمن كمال قدرته وحكمته خلق جبريل وخلقُك ، فخلق أطيب الأرواح وأزكاها وأطهرها وأفضلها ، وأجرى على يديه كل خير ، وخلق أنجس الأرواح وأخبثها وأرداها وأجرى على يديه كل شر وكفر وفسوق ومعصية ، وجعل الطيب منحازا إلى تلك الروح ، فتلك مغناطيس[1] كل طيب ، وهذه مغناطيس كل خبيث ، وأي حكمة أبلغ من هذا ؟

يوضحه : أن المادة[2] الأرضية مشتملة على الطيب والخبيث ، وقد اقتضت الحكمةُ أن خلق منها آدم وذريته ، فلا بد أن تأتي بنو آدم كذلك

---

(١) المغناطيس والمغنطيس : لفظة معرّبة : حجر يجذب الإبر ونحوها من خفيف الحديد لخاصة فيه .

المعجم الوسيط (ص٨٧٩) ، وانظر : قصد السبيل للمحبي (٢/ ٤٨٦) .

(٢) في « د » : « المادية » وقد صححت في الهامش .

مشاكلتهم لمادتهم ، والمادة النارية فيها الخير والشر ، فلا بد أن يأتي المخلوق منها كذلك ، والله تعالى يريد تخليص الطيب من المادة الأرضية من الخبيث ليجعل الطيب مجاوراً له في دار كرامته مختصا برؤيته والقرب منه ، ويجعل الخبيث في دار الخبث ، حظه البعد منه والهوان والطرد والإبعاد ، إذ لا يليق بحمده وحكمته وكماله أن يكون مجاورا له في داره مع الطيبين ، فأخرج من المادة النارية من جعله محركا للنفوس داعيا لها إلى محل الخبث لتنجذب[(١)] إليه النفوس الخبيثة بالطبع وتميل[(٢)] إليه بالمناسبة ، فتتحيز[(٣)] إلى ما يناسبها وما هو أولى بها حكمة ومصلحة وعدلا ، لا يظلمها في ذلك باريها وخالقها ، بل أقام داعيا يظهر بدعوته إياها واستجابتها له ما كان معلوما لبارئها وخالقها من أحوالها ، وكان خفيا على العباد فلما استجابت لأمره ولبت دعوته وآثرت طاعته على طاعة ربها ووليها الحق الذي تتقلب[(٤)] في نعمه وإحسانه ظهر لملائكته ورسله وأوليائه حكمته وعدله في تعذيب [١٠٠/ب] هذه النفوس وطردها عنه وإبعادها عن رحمته ، وأقام للنفوس الطيبة داعياً يدعوها إليه وإلى مرضاته وكرامته ، فظهر لهم حمده التام وحكمته البالغة في الأمرين ، وعلموا أن خلق عدو الله إبليس وجنوده وحزبه ، وخلق وليه وعبده جبريل وجنوده وحزبه ، هو عين الحكمة والمصلحة ، وأن تعطيل ذلك منافٍ لمقتضى حكمته وحمده .

[بيان الحكمة في خلق أسباب الابتلاء والاختبار]

يوضحه : أن من لوازم ربوبيته تعالى وإلهيته إخراج الخبء في السموات

---

(١) في « ن » : « لينجذب » .

(٢) في « ن » : « ويميل » .

(٣) في « ن » : « فيتحيز » وفي « ت » : منقوطة بالياء والتاء .

(٤) في « ن » : « تقلب » .

والأرض من النبات والأقوات والحيوان والمعادن وغيرها ، وخبء السموات ما أودعها من أمره الذي يخرجه كل وقت بفعله وأمره ، وهذا من تدبيره لملائكته وتصرفه في العالم العلوي والسفلي ، فبإخراج هذا الخبء تظهر قدرته ومشيئته وعلمه وحكمته ، وكذلك النفوس فيها خبء كامن يعلمه سبحانه منها ، فلا بد أن يقيم أسبابا يظهر بها خبء النفوس الذي كان كامنا فيها ، فإذا صار ظاهرا عيانا ترتب عليه أثره ، إذ لم يكن يترتب على نفس العلم به دون أن يكون معلوما واقعا في الوجود . قال تعالى : ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾[(١)] وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[(٢)] ، فأخبر أنه خلق العالم العلوي والسفلي ليبلو عباده ، فيظهر من يطيعه ويحبه ويجله ويعظمه ممن يعصيه ويخالفه ، وهذا الابتلاء والامتحان يستلزم أسباباً يحصل لها ، فلا بد من خلق أسبابه ، ولهذا لما كان من أسبابه خلق الشهوات وما يدعوا إليها وتزيينها فعل ذلك فقال تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[(٣)] ، فهذه ثلاث مواضع في القرآن تبين حكمته في خلق أسباب الابتلاء والاختبار ، فظهر أن من بعض الحكم في خلق عدو الله إخراج خبء النفوس الخبيثة التي شرها وخبثها كامن فيها ، فأخرج خبأها بِزِنادِ[(٤)] دعوته ، كما يخرج خَبْء النار بقدح الزِّناد ، وكما يخرج خَبْء

---

(١) سورة آل عمران آية (١٧٩) .

(٢) سورة هود آية (٧) .

(٣) سورة الكهف آية (٧) .

(٤) في « ن » : « بزياد » وهو خطأ .

الأرض بإنزال الماء عليها ، وكما يخرج خَبْء الأنثى بلقاح الذكر لها ، وكما يخرج خَبْء[١] القلوب الزاكية بإنزال وحيه وكلامه عليها .

فكم له سبحانه من حكمة بالغة وآية ظاهرة في خلق عدوه إبليس .

فإن من كمال الحكمة والقدرة إظهار شرف الأشياء الفاضلة بأضدادها ، فلولا الليل لم يظهر فضل النهار ونوره وقدره ، ولولا الألم لم يعرف فضل اللذة وشرفها وقدرها ، [١٠١/أ] (ولولا المرض)[٢] لم يعرف فضل العافية ، ولولا وجود قبح[٣] الصور[٤] لم يظهر فضل الحسن والجمال .

ولهذا كان خلق النار وعذاب أهلها فيها أعظم لنعيم أهل الجنة وأبلغ في معرفة قدرها وخطرها ، فكان خلق هذا القبيح الشنيع المنظر والمخبر[٥] الذي صورته أشنع من باطنه ، وباطنه أقبح من صورته ، مكملا لحسن تلك الروح الزكية الفاضلة ، التي كمل الله تعالى لصورتها جمال الظاهر والباطن .

فلو كان الخلق كلهم على حُسن يوسف مثلا فأي فضيلة وتمييز يكون له ؟ ولو كانت الكواكب كلها شموسا وأقمارا فأي مزية كانت تكون[٦] للنيرين[٧] ؟

---

(١) في « ت » : « ضوء » وهو خطأ .

(٢) في « د » : « والمرض » بحذف « لولا » .

(٣) في « د » و « ن » : « قبيح » .

(٤) في « د » و « ن » : « الصورة » .

(٥) في « ت » : « والمخبوء » وهو خطأ .

(٦) في « ن » : « يكون » .

(٧) النَّيِّران هنا : الشمس والقمر ، أطلق عليهما معاً من باب تغليب نور القمر على ضوء الشمس . =

فصل

[بيان أن كمال العبودية والمحبة والطاعة يظهر عند الاختبار بما يعارضها من الشهوات والإرادات المخالفة لها]

[اعلم][1] أن كمال العبودية والمحبة والطاعة [إنما][2] يظهر[3] عند المعارضة والدواعي إلى الشهوات والإرادات المخالفة للعبودية ، وكذلك الإيمان إنما تتبين[4] حقيقته عند المعارضة والامتحان وحينئذ يتبين الصادق من الكاذب ، قال تعالى : ﴿ الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[5] ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[6] ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ ﴾[7] ، فالجنة لا ينالها المكلفون إلا بالجهاد والصبر ، فخلق الشياطين وأوليائهم وجندهم من أعظم النعم في حق المؤمنين ، فإنهم بسبب وجودهم صاروا مجاهدين في سبيل الله ، يحبون لله ويبغضون لله ،

= ينظر الكامل للمبرد (١/ ١٨٧) وجنى الجنتين في تمييز نوعي المثنين للمحبي (ص١١٢) ومعجم الألفاظ المثناة (ص٤٩٧) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » ، مثبت من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٣) في « د » : « تظهر » .

(٤) في « د » و « ن » : « يتبين » .

(٥) سورة العنكبوت الآيات (١ ـ ٣) .

(٦) سورة آل عمران آية (١٤٢) .

(٧) سورة البقرة آية (٢١٤) .

ويوالون فيه ويعادون فيه ، ولا تكمل نفس العبد ولا يصلح لها الزكاء والفلاح إلا بذلك ، وفي التوراة : إن الله تعالى قال لموسى : « اذهب إلى فرعون فإني سأقسي قلبه لتظهر آياتي وعجائبي ويتحدث بها جيلا بعد جيل »(١) .

وتكذيب المشركين لمحمد ﷺ وسعيهم في إبطال دعوته ومحاربته كانت من أعظم النِّعم عليه وعلى أمته ، وإن كان من أعظم النقم على الكافرين ، فكم حصل(٢) في ضمن هذه المعاداة والمحاربة لرسول الله ﷺ ولأصحابه ولأمته من نعمة ، وكم رفعت لهم بها درجة ، وكم قامت بها لدعوته من حجة ، وكم أعقب ذلك من نعيم مقيم وسرور دائم ، ولله كم من فرحة وقرة عين في مغايظة العدو وكبته ، فما طاب العيش إلا بذلك ، فمعظم اللذة في غيظ عدوك ، فمن أعظم نعم الله على عباده المؤمنين أن خلق لهم مثل هذا العدو ، وإن القلوب المشرقة بنور الإيمان والمعرفة لتعلم أن النعمة بخلق هذا العدو ليست(٣) بدون النعمة بخلق أسباب [١٠١/ب] اللذة والنعمة ، فليست بأدنى النعمتين عليهم وإن كانت مقصودة لغيرها ، فإن الذي يترتب عليها من الخير المقصود لذاته أنفع وأفضل وأجل من فواته .

[من حكم الله تعالى في خلق إبليس وجنوده]

فإن قيل : إذا كان خلق إبليس وجنوده من أعظم النعم على المؤمنين فأي حكمة ومصلحة حصلت لهؤلاء بخلقهم ؟ فكيف اقتضت الحكمة أن

---

(١) الذي وقفت عليه في التوراة ، سفر الخروج ، الإصحاح السابع (ص٩٦) من الكتاب المقدس عندهم : « ولكني أُقسي قلب فرعون وأُكثِّر آياتي وعجائبي في أرض مصر » .

(٢) في « د » : « تحصل » ، وفي « ن » : « يحصل » ، والمثبت من « ت » ولعله الأولى .

(٣) في « د » و « ن » : « وليست » بزيادة واو في أولها ، والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

خلقهم لضررهم المحض لأجل منفعة أولئك ؟ وإذا أثبتم اقتضاء الحكمة لذلك طولبتم بأمرٍ هو أشكلُ عليكم من هذا ، وهو (أن ما)[١] جعل من المضار وسيلة إلى حصول غيره إن لم تكن الغاية حاصلة منه وإلا كان تفويته أولى لما في تفويته من عدم الشر والفساد ، وهذه الوسيلة قد ترتب عليها دخول واحدٍ من الألف إلى الجنة وتسعمائة وتسعة وتسعين إلى النار[٢] ، فأين الحكمة والمصلحة التي حصلت للمكلفين بخلق الشياطين ؟ فهذان سؤالان في هذا المقام لا يتم مقصودكم إلا بالجواب عنهما .

[المصلحة في خلق الشياطين والكفرة لأنفسهم وغيرهم والجواب عن ذلك]

قيل : حاصل السؤالين أنه أي مصلحة في خلق الشياطين والكفرة لأنفسهم ، وأن مفسدة من خلقوا لمصلحته بهم أضعاف ما حصل لهم من المصلحة ، والجواب عنه من عدة مسالك :

المسلك الأول : إنا وإن عللنا أفعال الرب بالحكم فإنا لا نوجب عليه رعاية المصالح ، بل نقول : إن له في كل ما خلقه حكمة تعجز العقول عن الإحاطة بها ، وحكمته أعلى وأعظم أن توزن بعقولنا ، وقد بينا بعض الحكم في خلقهم وما يترتب عليها مما هو أحب إليه من فواته ، وهذا المحبوب له وإن استلزم وجوده مفسدة في حق ذلك المخلوق ، فالحكمة

---

(١) في « ت » : « أنما » .

(٢) إشارة إلى الحديث القدسي : « يقول الله تعالى يا آدم ، فيقول : لبيك وسعديك والخير في يديك فيقول : أخرج بعث النار ، قال : وما بعث النار ؟ قال : من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين . . » الحديث .

أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ح٣٣٤٨ (ص٦٨٤) وفي التفسير ح٤٧٤١ ، وفي الرقاق ح٦٥٢٩ ، ٦٥٣٠ ، وفي التوحيد مختصرا ح٧٤٨٣ ، ومسلم في الإيمان ح٣٧٩ (١/٢٠١ ـ ٢٠٢) وفي الفتن ح١١٦ .

الحاصلة بخلقه أعظم من تلك المفسدة ، وهذا كما أن المصلحة والحكمة[(١)] الحاصلة من ذبح القرابين والهدي والأنساك والضحايا وغيرها أعظم من المفسدة الحاصلة للحيوان بالذبح ، والكفار قرابين أهل الإيمان .

المسلك الثاني : إنا نعلل أفعاله سبحانه بالمصالح ، لكن [لا][(٢)] على الوجه الذي يسلكه أهل القدر والاعتزال من رعاية المصالح التي اقترحتها عقولهم وحكمت بأنه هو الأصلح ، وهذا مسلك باطل يقابل في البطلان مسلك خصومهم من الجبرية الذين ينكرون أن يفعل لغاية أو يكون لفعله علة البتة . فنقول : نعم في خلقهم أعظم المصالح التي هي فعل من ليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، بل هو منزه عن مشابهة خلقه في شيء من ذلك ، ثم لنا في هذا المسلك طريقان ، أحدهما : أن نقول خلقوا لمصلحتهم من معرفته سبحانه وعبادته وطاعته ، وفطروا على ذلك وهيئوا له ومكنوا منه ، وجعل فيهم الاستعداد له والقبول ، وبهذا قامت حجة الله عليهم وظهر عدله فيهم ، فلما أبوا واستكبروا أن ينقادوا لطاعته وتوحيده ومحبته كانوا [١٠٢/أ] هم الظالمين المعتدين المستحقين للعذاب ، فجعل تعذيبهم من تمام نعيم أوليائه ومصلحة محضةٍ في حقهم ، فإنهم لما فوتوا المصالح التي خلقوا لأجلها واستحقوا عليها العقوبة صارت تلك العقوبة مصالح لأوليائه ، وهذا بمنزلة ملك له عبيد هيأ كل واحد منهم لخدمته والقرب منه والحظوة بكرامته ، فأبى بعضهم ذاك ولم يرض به ، فسلط الملك عبيده المطيعين له عليهم ، وقال أبحتكم دماءهم وأموالهم

---

(١) في « ت » : « والمفسدة » بدل قوله : « والحكمة » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

ونساءهم ومساكنهم شكراً لكم على طاعتي ، وعقوبة لهم على الاستكبار عنها ، وأريتكم عظيم نعمتي عليكم بما أنزلت بهم من نقمتي ، فإنكم لو عملتم مثل عملهم جعلتكم بمنزلتهم ، فكلما شاهدوا عقوبتهم ازدادوا محبة ورغبة وذكراً وشكرا للملك واجتهاداً في طاعته وبلوغ مرضاته ، وتلك العقوبة التي نالتهم إنما هي بسبب أعمالهم لم يظلمهم الملك شيئا ، ولله المثل الأعلى والنعمة السابغة والحجة البالغة ، قال الله تعالى : ﴿ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾[1] .

فتأمل ما تحت هذا الخطاب من العدل واللطف والرحمة ، وأنه سبحانه ليس له غرض في تعذيبكم ، ولا يعذبكم تشفيا ولا لحاجة به إلى ذلك ، ولا هو ممن يعذب سدى وباطلا بلا موجب ولا سبب ، ولكن لما تركتم الشكر والإيمان واستبدلتم بهما[2] الكفر والشرك وجحود حقه عليكم وإنكار كماله ، وبدلتم نعمته كفراً ، أحللتم بأنفسكم جزاء ذلك وعقوبته ، وسعيتم بجهدكم إلى دار العقوبة طالبين لها ساعين في أسبابها ، بل دعاته ورسله تمسك بأيديكم وحجزكم عن الطريق الموصلة إلى محل عذابه ، وأنتم تجاذبونهم أشد المجاذبة وتتهافتون فيها ، ولم يكفكم ذلك حتى بغيتم طريق رضاه ورحمته عوجا ، وصددتم عنها ونفرتم عباده عنها بجهدكم ، وآثرتم موالاة عدوه على موالاته وطاعته ، فتحيزتم إلى أعدائه متظاهرين عليه ، ساعين في إبطال دعوته الحق ، فما يفعل سبحانه بعذابكم لولا أنكم أوقعتم أنفسكم فيه بما ارتكبتم .

وهذا المسلك ظاهر المصلحة والحكمة والعدل في حقهم وإن كانوا هم

---

(١) سورة النساء آية (١٤٧) .

(٢) في « د » و « ن » : « بها » والمثبت من « ت » .

الذين فوتوا على أنفسهم المصلحة ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[1] ، وهذا أمر لا بد أن يشهدوه إذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور ، ويقروا به ولا يبقى عندهم [فيه][2] ريب ولا شك .

وتأمل قوله الحق : ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾[3] ، وقوله : ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ نَسُواْ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾[4] ، كيف عدل فيهم كل العدل بأن نسيهم كما نسوه ، وأنساهم حُظوظ أنفسهم ونعيمها وكمالها وأسباب لذاتها وفرحها ، عقوبة لهم على نسيان المحسن إليهم بصنوف النعم ، المتحبب إليهم بآلائه ، فقابلوا ذلك بنسيان ذكره [١٠٢/ب] والإعراض عن شكره ، فعدل فيهم بأن أنساهم مصالح أنفسهم فعطلوها ، وليس بعد تعطيل مصلحة النفس إلا الوقوع فيما تفسد[5] به وتتألم بفوته غاية الألم[6] .

---

(١) سورة النحل آية (١١٨) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة التوبة آية (٦٧) .

(٤) سورة الحشر آية (١٩) .

(٥) في « ن » : « يفسد » .

(٦) قال المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه « الداء والدواء » (ص١٦٠ ـ ١٦١) ـ وقد ذكر الآيتين المذكورتين ـ : « . . فعاقب سبحانه من نسيه عقوبتين : إحداهما أنه سبحانه نسيه ، والثانية أنه أنساه نفسه ، ونسيانه سبحانه للعبد إهماله وتركه وتخليه عنه وإضاعته ، فالهلاك أدنى إليه من اليد للفم ، وأما إنساؤه نفسه فهو إنساؤه لحظوظها العالية وأسباب سعادتها وفلاحها وصلاحها وما تكمل به نفسه ، ينسيه ذلك جميعه فلا يخطره بباله ، ولا يجعله على ذكره ، ولا يصرف إليه همته فيرغب فيه ، فإنه لا يمر بباله حتى يقصده ويؤثره . . » الخ .

ونحن في هذا المسلك عن غنية أن نقول : إن تعذيبهم غير مصلحتهم كما قاله غير واحد من أرباب المقالات كما حكاه عنهم الأشعري وغيره[١] ، فإن هؤلاء لم يثبتوا وجه المصلحة لهم في تعذيبهم ، بل أرسلوا القول بذلك إرسالا ، وكأنهم حاموا حول أمر لم يمكنهم وروده ، وهو أن هؤلاء وإن كانوا به مشركين ولحقه جاحِدين ، فإنهم إنما خلقوا على الفطرة السليمة التي هي دين الله ، ولكن عرض لهم ما نقلهم عنها حتى فسدت وبطل حكمها ، وصار الناقل لهم عنها هو الحاكم عليها العامل فيهم ، وهذا أمر خارج عن مقتضى الخِلقة وأصلِ الفطرة ، كما أخبر به النبي ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن عياض بن حمار المجاشعي[٢] رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه[٣] عن ربه تبارك وتعالى أنه قال : « إني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحَرَّمَتْ عليهم ما أَحْلَلْتُ لهم ، وأَمَرَتْهُمْ أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا »[٤] .

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « ما من

---

(١) انظر ما سبق ص (٥٩٣) مع التعليق رقم (٣) .

(٢) هو عياض بن حمار بن حمار بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع التميمي المجاشعي ، سكن البصرة . قال الحافظ ابن عبدالبر : « وكان صديقا لرسول الله ﷺ قديما ، وكان إذا قدم مكة لا يطوف إلا في ثياب رسول الله ﷺ لأنه من الجملة الذين لا يطوفون إلا في ثوب أحمسي » .

الاستيعاب (٣/ ١٢٣٢ ـ ١٢٣٣) وأسد الغابة (٤/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣) والإصابة (٤/ ٧٥٢) .

(٣) في « د » و « ن » : « يروي » .

(٤) أخرجه مسلم وقد تقدم ص ( ) .

مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه »[١] ، فأخبر أن أصل ولادتهم ونشأتهم على الفطرة ، وأن التهويد والتنصير والتمجيس طارئ طرأ على الفطرة وعرض لها ، واقتضى هذا العارض الذي عرض للفطرة أمورا استلزمت ترتب آثارها عليها بحسب قوتها وضعفها ، فالآلام والعقوبات المترتبة على ذلك من جنس الآلام والعقوبات المترتبة على خروج البدن عن صحته ، وهو إنما خلق على الصحة والاعتدال ، فإذا استمر كذلك لم يعرض له ألم ، وكذلك القلب فطر على الفطرة الصحيحة ، فلما عرض له الفساد ترتب على ذلك العارض أثره من الآلام والعقوبات .

ولا ريب أن ذلك العارض ليس في أصل الفطرة بحيث يستحيل زواله ، بل هو ممكن الزوال ، والناس في زواله والسرعة والبطء فيه متفاوتون أعظم تفاوت ، فمنهم من زال عنه بمجرد الدعوة ، فحين دعي إلى موجب الفطرة أجاب الداعي من غير توقف ، ومنهم من توقف لقوة العارض فاحتاج مع الدعوة إلى موعظة تتضمن ترهيبه وترغيبه ، ومنهم من غلبت عليه المادة الفاسدة فاحتاج مع ذلك إلى المجادلة ، ومنهم من كان العارض له أشد من ذلك فعدل معه إلى الجلاد والمحاربة ونوع من العقوبة ، فأزال ذلك تلك المادة وأعاد الفطرة إلى صحتها ، ومنهم من كان فساد فطرته قد استحكم وتمكن ، فصار له بمنزلة الصفة الثابتة ، فلم يكن بد من أن يحتمي عليه ليزول[٢] ذلك الخبث ويتخلص منه ويعود إلى ما خلق عليه أولا ، ولهذا لما خرج خبث الموحدين [١٠٣/أ] من أهل الكبائر بسرعة تعجل خروجهم

---

(١) هو جزء من الحديث ، أخرجه البخاري في الجنائز ح١٣٥٨ و١٣٥٩ (ص٢٦٧) وفي التفسير ح٤٧٧٥ وفي القدر ٦٥٩٩ ومسلم في القدر ح٢٢ (٤/٢٠٤٧ ـ ٢٠٤٨) .

(٢) في « د » و « ن » : « ليذوب » .

من النار وعادوا إلى ما خلقوا عليه أولاً من كمال النشأة وزوال موجب العذاب ، فلم يبق لهم مصلحة في التعذيب بعد ذلك[١] .

وأما المشركون فلما كان العارض[٢] قد استحكم فيهم وصار كالهيئة والصفة استمروا في النار تحمى[٣] عليهم أشد الحمو لقوة ذلك الخبث ولزومه لهم ، ومعلوم أنه لو فارقهم في الدنيا وانسلخوا منه لم يعذبوا ، فإذا فارقهم في النار وانسلخوا منه زال موجب العذاب ، فعمل مقتضى الفطرة عمله وأيدوا ذلك بوجوه هذا أحدها .

[من وجوه استدلال القول بفناء النار كونه تعالى لم يخلق شيئا يكون شرا محضا من كل الوجوه]

الوجه الثاني : أن الله تعالى لم يخلق شيئا يكون شرا محضاً من كل وجه من الوجوه ، فإن هذا ليس في الحكمة ، بل ذلك لا يكون إلا عدما محضا ، والعدم ليس بشيء ، والوجود إما خير محض وإما خير غالب وإما أن يكون فيه خير من وجه وشر من وجه ، فأما أن يكون شرا من كل وجه فهذا

---

(١) قال المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه « الوابل الصيب من الكلم الطيب » (ص٣٢) : « ولما كان الناس على ثلاث طبقات : طيب لا يشينه خبث ، وخبيث لا طيب فيه ، وآخرون فيهم خبث وطيب ، كانت دورهم ثلاثة : دار الطيب المحض ، ودار الخبيث المحض ، وهاتان الداران لا تفنيان ، ودار لمن معه خبث وطيب وهي الدار التي تفنى وهي دار العصاة ، فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحدين أحد ، فإنهم إذا عُذبوا بقدر جزائهم أُخرجوا من النار فأدخلوا الجنة ، ولا يبقى إلا دار الطيب المحض ودار الخبث المحض » . وانظر له : زاد المعاد (١/ ٦٧) ففيه هذا التقرير والحكم نفسه ، وما سيأتي لاحقًا ص (٦٨٥) تعليق (٧) .

(٢) في النسخ الخطية : « العذاب » ، ولعل الصواب ما أثبته لاستقامة المعنى به ، وبدليل ما سبق قريبا من قول المؤلف : « فلما عرض له الفساد ترتب على ذلك العارض » . وقوله : « ومنهم من توقف لقوة العارض » . وقوله : « ومنهم من كان العارض له أشد » . وانظر ما سيأتي ص (٦٤٤) .

(٣) في « د » و « ن » : « يمحى » .

ممتنع ، ولكن قد يظهر ما فيه من الشر ويخفى ما في خلقه من الخير ، ولهذا قال [الله][١] تعالى للملائكة وقد سألوا عن خلق هذا القسم فقالوا : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٢] .

فإذا[٣] كانت الملائكة مع قربهم من الله وعلمهم بأسمائه وصفاته ، وما يجب له ويمتنع عليه ، لم تعلم حكمته سبحانه في خلق من يفسد كما يعلمها الله ، بل هو سبحانه متفرد بالعلم الذي لا يعلمونه ، فالبشر أولى بأن لا يعلموا ذلك ، فالخير كله في يدي الرب والشر ليس إليه[٤] ، فلا يدخل في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله ، وإن دخل في مفعولاته بالعرض لا بالذات[٥] ، وبالقصد الثاني لا الأول ودخولا إضافيا[٦] .

وأما الخير فهو داخل في أسمائه وصفاته وأفعاله ومفعولاته بالذات والقصد الأول ، فالشر إنما يوصف به مفعوله لا فعله ،

---

(١) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٢) سورة البقرة آية (٣٠) .

(٣) في « د » و « ن » : « وإذا » .

(٤) كما صح بذلك الخبر النبوي ، وقد سبق ذكره من حديث علي وحذيفة رضي الله عنهما ، انظر ص (٨١) .

(٥) « الأمور الوجودية ليست شرورا بالذات بل بالعرض من حيث إنها تتضمن عدم أمور ضرورية أو نافعة . . » .
شفاء العليل (ص٣٦٩) .

(٦) مثل : « السجود ليس هو شراً من حيث ذاته ووجوده ، فإذا أُضيف إلى غير الله كان شرا بهذه النسبة والإضافة » .
المصدر السابق (ص٣٧٠) .

وفعله خير محض ، وهذا من معاني أسمائه المقدسة ، كالقدوس والسلام والمتكبر ، فالقدوس الذي تقدس عن كل سوء وعيب ، وكذلك السلام وكذلك المتكبر . قال ميمون بن مهران[١] : « تكبر عن السوء والسيئات »[٢] فلا يصدر منه إلا الخيرات ، والخيرات كلها منه ، فهو الذي يأتي بالحسنات ويذهب بالسيئات ، ويصلح الفاسد ولا يفسد الصالح ، بل ما أفسد إلا فاسدا وإن كان ظاهر الذي يبدو للناس صالحا فهو يعلم منه ما لا يعلم عباده .

والمقصود أن الشرور هي الأعدام ولوازمها ، فالشر ليس إلا الذنوب وموجباتها ، وسيئات[٣] الأعمال وسيئات الجزاء ، وهي مترتبة على عدم الإيمان والطاعة وموجباتها[٤] ، فإذا أراد الله بعبده الخير أراد من نفسه

(١) هو ميمون بن مِهران أبو أيوب الجزري الرقي التابعي ، كان مملوكا لامرأة من أهل الكوفة من بني نصر فأعتقته ، نشأ بالكوفة ثم نزل الرقة فسكنها ، إمام حجة ثقة فقيه مفتي الجزيرة ، وقد وليها لعمر بن عبد العزيز ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم في الصحيح والأربعة في سننهم ، مات سنة (١١٧) وقيل في التي تليها .
الجرح والتعديل (٨/ ٢٣٣ - ٢٣٤) وتهذيب الكمال (٢٩/ ٢١٠ - ٢٢٧) والسير (٥/ ٧١ - ٧٨) وتقريب التهذيب (ص٤٨٨) .

(٢) الذي وقفت عليه من قول ميمون ما ذكره عنه المؤلف ابن القيم في مصنفه شفاء العليل (ص٣٦٥) : « سبحان الله كلمة يُعظَّم بها الرب ويحاشى بها من كل سوء » .
وفي المصدر نفسه (ص٣٦٦) - عند ذكر اسمه سبحانه المتكبر - : « قال قتادة وغيره : هو الذي تكبر عن السوء ، وقال أيضا : الذي تكبر عن السيئات » اهـ . وكذا ذكره ابن تيمية في رسالته في معنى كون الرب عادلا وفي تنزهه عن الظلم (جامع الرسائل ١/ ١٣٠) .

(٣) في « د » و « ن » : « سيئات » بحذف الواو من أولها ، ولعل المثبت من « ت » هو الصواب ، ويكون معنى « موجباتها » : العقوبات .

(٤) في « د » و « ن » : « وموجباته » والمثبت من « ت » ، ومعنى « موجباتها » هنا : الثواب .

سبحانه أن يوفقه له ويعينه عليه فيوجد منه ، فيترتب [له][1] عليه من الأمور الوجودية ما فيه صلاحه وسعادته ، فإذا لم يرد به خيرا لم يرد من نفسه أن يعينه ويوفقه [١٠٣/ب] فيبقى مستمرا على عدم الخير الذي هو الأصل ، فيترتب على هذا العدم فقد الخير وأسبابه وذلك هو الشر والألم ، فإذا بقيت النفس على عدم كمالها الأصلي وهي متحركة بالذات لم تخلق ساكنة تحركت في أسباب مضرتها وألمها ، فتعاقب بخلق أمور وجودية يريد الله سبحانه تكوينها عدلاً منه في هذه النفس وعقوبة لها وذلك خير من جهة كونه عدلا وحكمة وعبرة ، وإن كان شرًّا بالإضافة إلى المعذب والمعاقب ، فلم يخلق سبحانه شرا مطلقا ، بل الذي خلقه من ذلك خير في نفسه وحكمة وعدل ، وهو شر نسبي إضافي في حق من أصابه ، كما إذا أنزل المطر والثلج والرياح وأطلع الشمس كانت هذه خيرات في نفسها وحكم ومصالح وإن كانت شرا نسبيا إضافيا في حق من تضرر بها .

وبالجملة فالكلمة الجامعة لهذا هي الكلمة التي أثنى بها رسول الله ﷺ على ربه حيث يقول : « والشر ليس إليك »[2] ، فالشر لا يضاف إلى من الخير بيديه ، وإنما ينسب إلى المخلوق كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ * مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾[3] فأمره أن يستعيذ به من الشر الذي في المخلوق ، فهو الذي يعيذ منه وينجي منه[4] ، فإذا[5] أخلى العبد قلبه من

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) تقدم ذكره وتخريجه ص (٨١) وانظر ص (٦٠٣) .

(٣) سورة الفلق الآيتان (١ ، ٢) .

(٤) انظر للمؤلف : بدائع الفوائد (٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥) .

(٥) في « ت » : « وإذا » .

محبته والإنابة إليه وطلب مرضاته ، وأخلى لسانه من ذكره والثناء عليه ، وجوارحه من شكره وطاعته ولم يرد من نفسه ذلك ونسي ربه لم يرد الله سبحانه أن يعيذه من ذلك الشر ، ونسيه[1] كما نسيه ، وقطع الإمداد الواصل إليه منه كما قطع العبد العبودية والشكر والتقوى التي تناله من عباده ، قال [الله][2] تعالى : ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ ﴾[3] ، فإذا أمسك العبد عما ينال ربه منه أمسك الرب عما ينال العبد من توفيقه ، وقد صرح سبحانه بهذا المعنى بعينه في قوله تعالى : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[4] ، أي نخلي بينهم وبين نفوسهم التي ليس لهم منها إلا الظلم والجهل ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾[5] ، وقال تعالى : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ﴾[6] ، فعدم إرادته تطهيرهم وتخليته بينهم وبين نفوسهم أوجب لهم من الشر ما أوجبه ، فالذي إلى الرب وبيديه ومنه هو الخير ، والشر كان منهم مصدره وإليهم كان منتهاه ، فمنهم ابتدأت أسبابه بخذلان الله تعالى لهم تارة ، وبعقوبته لهم به تارة ، وإليهم انتهت غايته ووقوعه ، فتأمل هذا الموضع كما ينبغي ، فإنه يحل عنك إشكالات حار فيها أكثر الناس ولم يهتدوا إلى الجمع بين الملك والحمد والعدل والحكمة .

(١) أي تركه وأهمله كما سبق بيانه ص (٦٣٤) مع التعليق رقم (٦) .

(٢) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٣) سورة الحج آية (٣٧) .

(٤) سورة الأنعام آية (١١٠) .

(٥) سورة الحشر آية (١٩) .

(٦) سورة المائدة آية (٤١) .

المسلك الثالث : مسلك الرحمة فإنها هي المسئولية الشاملة العامة للموجودات كلها وبها قامت الموجودات ، فهي التي وسعت كل شيء ، والرب وسع كل شيء رحمة وعلما[1] ، فوصلت رحمته إلى حيث [١٠٤/أ] وصل علمه ، فليس موجود سوى الله تعالى إلا وقد وسعته رحمته وشملته وناله منها حظ ونصيب ، ولكن المؤمنون اكتسبوا أسبابا استوجبوا بها تكميل الرحمة ودوامها ، والكفار اكتسبوا أسباباً استوجبوا بها صرف الرحمة عنهم إلى غيرهم ، فأسباب الرحمة مُتصلة دائمة لا انقطاع لها لأنها من صفة الرحمة ، والأسباب التي عارضتها مضمحلة زائلة لأنها عارضة على أسباب الرحمة طارئة عليها ، وإذا كان كل مخلوق قد انتهت إليه الرحمة ووسعته فلا بد أن يظهر أثرها فيه آخراً كما ظهر أثرها فيه أولاً ، فإن أثر الرحمة ظهر فيه أول النشأة ثم اكتسب ما يقتضي آثار الغضب ، فإذا ترتب على الغضب أثره عادت الرحمة فاقتضت أثرها آخراً كما اقتضته أولاً لزوال المانع وحصول المقتضى في الموضعين .

[من الاستدلال على القول بفناء النار أن الجنة مقتضى الرحمة والمغفرة والنار من عذابه المخلوق المنفصل عنه]

ومما يوضح هذا المعنى أن الجنة مقتضى رحمته ومغفرته ، والنار من عذابه وهو[2] مخلوق منفصل عنه ، ولهذا قال [الله تعالى][3] : ﴿ نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ﴾[4] ، وقال : ﴿ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[5] ، وقال تعالى :

---

(١) قال تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ سورة غافر آية (٧) .

(٢) أي العذاب .

(٣) ما بين المعقوفتين لا يوجد في « ت » .

(٤) سورة الحجر الآيتان (٤٩ ، ٥٠) .

(٥) سورة المائدة آية (٩٨) .

﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾(١) .

فالنعم موجب أسمائه وصفاته ، وأما العذاب (فإنما هو)(٢) من مخلوقاته المقصودة لغيرها بالقصد الثاني ، فهو سبحانه إذا ذكر الرحمة والإحسان والعفو نسبه إلى ذاته وأخبر أنه من صفاته ، وإذا ذكر العقاب نسبه إلى أفعاله ولم يتصف به ، فرحمته من لوازم ذاته ، وليس غضبه وعقابه من لوازم ذاته ، فهو سبحانه لا يكون إلا رحيما ، كما [أنه](٣) لا يكون إلا حيا عليما قديرا سميعا ، وأما كونه لا يكون إلا غضبان(٤) معذبا فليس ذلك من كماله المقدس ، ولا هو مما أثنى به على نفسه وتمدح به .

[من الاستدلال على القول بفناء النار أنه تعالى كتب على نفسه الرحمة ولم يكتب عليها الغضب]

يوضح هذا المعنى أنه كتب على نفسه الرحمة(٥) ولم يكتب عليها الغضب ، وسبقت رحمته غضبه وغلبته(٦) ، ولم يسبقها الغضب ولا غلبها ، ووسعت رحمته كل شيء(٧) ولم يسع غضبه وعقابه كل شيء ، وخلق الخلق ليرحمهم لا ليعاقبهم ، والعفو أحب إليه من الانتقام ، والفضل أحب إليه من العدل ، والرحمة آثر عنده من العقوبة ، ولهذا لا يخلد في النار من في قلبه

---

(١) سورة الأعراف آية (١٦٧) .

(٢) في « ت » : « فإنه » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » .

(٤) في « ت » : « غضبانا » والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب لكون الكلمة ممنوعة من الصرف .

(٥) كما في قوله عزّ وجلّ : ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ الآية (١٢) من سورة الأنعام ، وقوله : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ الآية (٥٤) من السورة نفسها .

(٦) ينظر : الرد على من قال بفناء الجنة والنار لابن تيمية (ص٨٢) .

(٧) قال تعالى : ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الآية (١٥٦) من سورة الأعراف .

أدنى مثقال ذرة من خير[(١)] وجعل جانب الفضل الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة[(٢)] ، وجانب العدل السيئة فيه بمثلها[(٣)] وهي معرضة للزوال بأيسر شيء ، وكل هذا ينفي أن يخلق خلقاً لمجرد عذابه السرمد الذي لا انقضاء له ولا انتهاء ، لا لحكمة مطلوبة إلا لمجرد التعذيب والألم الزائد على الحد ، فما قدر الله حق قدره من نسب إليه ذلك ، بخلاف ما إذا خلقهم ليرحمهم ويحسن إليهم وينعم عليهم ، فاكتسبوا ما أغضبه وأسخطه فأصابهم من عذابه وعقوبته بحسب ذلك العارض الذي اكتسبوه ، ثم اضمحل سبب العقوبة وزال وعاد مقتضى الرحمة ، فهذا هو الذي يليق برحمة أرحم الراحمين وحكمة [١٠٤/ب] أحكم الحاكمين .

[من الاستدلال على القول بفناء النار أن الجنة يدخلها من لم يعمل خيرا قط وكذا يدخلها غيرهم ، وهذا منتف عن النار]

ومما يبين هذا أن الجنة يدخلها من لم يعمل خيراً قط[(٤)] .

---

(١) كما في قوله عليه الصلاة والسلام : « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير ، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن بُرة من خير ، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير » .
أخرجه البخاري في الإيمان ح٤٤ (ص١٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، وفي التوحيد مطولا ح٧٤١٠ ، ٧٥١٠ وفي مواضع أخرى من الصحيح (انظر الإحالات إليها في الموضع الأول في الصحيح) . ومسلم في الإيمان ح٣٢٥ (١٨٢/١) .

(٢) كما في قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أسلم العبدُ فحسن إسلامه يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها وكان بعد ذلك القصاص : الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها » .
أخرجه البخاري في الإيمان ح٤١ (ص١٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٣) قال الله تعالى : ﴿ وَمَن جَآءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ الآية (١٦٠) من سورة الأنعام ، وقال : ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ الآية (٤٠) من السورة نفسها ، وقال : ﴿ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ الآية (٤٠) من سورة الشورى .

(٤) كما يشهد له حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في نص طويل وفيه من =

ويدخلها من ينشئه الله تعالى فيها[(١)] .
ويدخلها من دخل النار أولا[(٢)] .
ويدخلها الأبناء بعمل الآباء[(٣)] .

= قول النبي ﷺ : « . . فيقول الله عز وجل : شفعت الملائكة وشفعت النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعلموا خيرا قط . . » الحديث .
أخرجه البخاري في التوحيد ح٧٤٣٩ (ص١٥٥٩ ـ ١٥٦٠) ومسلم في الإيمان (واللفظ له) ح٣٠٢ (١/١٦٧ ـ ١٧١) .

(١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول ﴿ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها إلى بعضٍ وتقول : قط قط بعزتك وكرمك ، ولا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله لها خلقاً فيسكنهم فضل الجنة » .
وفي لفظ : « يبقى من الجنة ما شاء الله أن يبقى ثم ينشئ الله تعالى لها خلقا مما يشاء » .
أخرجهما مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح٣٤ ، ٣٥ (٤/٢١٨٦) .
وأخرجا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا وفيه : « . . وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشئُ لها خلقا » .
البخاري في التفسير ح٤٨٥٠ ص (١٠٣٩) ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح٣٦ (٤/٢١٨٦ ـ ٢١٨٧) .

(٢) كما في حديث أنس رضي الله عنه مرفوعا : « يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها سَفْعٌ ، فيدخلون الجنة ، فيسميهم أهل الجنة الجهنميين » .
أخرجه البخاري في الرقاق ح٦٥٥٩ ص (١٣٨٢) وفي التوحيد بلفظ مقارب ح٧٤٥٠ ، ومسلم نحوه مختصرا ومطولا من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في الإيمان ح٣١٩ و٣٢٠ (١/١٧٨ ـ ١٨٠) .

(٣) بدليل قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾ الآية (٢١) من سورة الطور . على قول من فسر الذرية بالصغار ، ينظر : ما سبق ص (١٣٩) مع التعليق (٦) .

وأما النار فذلك كله منتفٍ فيها ، ولا يدخلها من لم يعمل شرا قط ، ولا ينشئ الله تعالى فيها خلقاً يعذبهم من غير جرم ، ولا يدخلها من يدخل الجنة أولاً ، ولا يدخلها الذرية بكفر الآباء وعملهم ، وهذا يدل على أنها خلقت لمصلحة من دخلها لتذيب فضلاته وأوساخه وأدرانه ، وتطهره من خبثه ونجاسته ، كالكير الذي يخرج خبث الجواهر المنتفع بها ، ولمصلحة من (لم يدخلها)[١] ليردعه ذكرها والخبر عنها (عن غيه وظلمه)[٢] ، فليست الداران عند الله سواء في الأسباب والغايات والحكم والمصالح .

[من الاستدلال على القول بفناء النار أنه سبحانه لا يعذب أحدا إلا لحكمة ومصلحة ورحمة]

يوضح ذلك أن الله تعالى لا يعذب أحداً إلا لحكمة ، ولا يضع عذابه إلا في المحل الذي يليق به ، كما اقتضى شرعه العقوبات الدنيوية بالحدود التي أمر بإقامتها لما فيها من المصالح والحكم في حق صاحبها وغيره ، وكذلك ما يقدر من المصائب والآلام فيها من الحكم ما لا يحصيه إلا الله من تزكية النفوس وتطهيرها ، والردع والزجر ، وتعريف قدر العاقبة ، وامتحان الخلق ، ليظهر من يعبده على السراء والضراء ممن يعبده على حرف ، إلى أضعاف أضعاف ذلك من الحكم ، فكيف[٣] يخلو أعظم العقوبات عن حكمة ومصلحة ورحمة ؟ إن مصدرها عن تقدير أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين ، والجنة طيبة لا يدخلها إلا طيب ، ولهذا يدخل النار من أهل التوحيد من فيه خبث وشر حتى يتطهر فيها ويطيب[٤] ، ومن كان فيها دون ذلك حبس على قنطرة بين الجنة والنار ، حتى إذا هذب ونقي أذن له في

---

(١) في « ت » : « لا يدخلها » .

(٢) في « ت » : « عن ظلمه وغيه » بالتقديم والتأخير .

(٣) في « ت » : « وكيف » .

(٤) انظر ما سبق ص (٦٣٧) تعليق (١) والوابل الصيب (ص٣٢) .

الدخول[١] ، ومعلوم أن النفوس الشريرة الظالمة المظلمة اللئيمة لا تصلح لتلك الدار التي هي دار الطيبين ، ولو ردت إلى الدنيا قبل العذاب لعادت لما نهيت عنه ، فلا تصلح لدار السلام التي سلمت من كل عيب وآفة ، فاقتضت الحكمة تعذيب هذه النفوس عذابا يطهر[٢] نفوسهم من ذلك الشر والخبث ، ويكون مصلحة لهم ورحمة بهم ذلك العذاب وهذا معقول في الحكمة .

أما خلق نفوس لمجرد العذاب السرمد لا لحكمة ولا لمصلحة فتأباه حكمة أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين .

[من الاستدلال على القول بفناء النار أنه تعالى قيد دار العذاب بما لم يقيد به دار النعيم]

يوضحه : أن الله تعالى قيد دار العذاب ووقتها بما لم يقيد به دار النعيم ويوقتها ، فقال تعالى في دار العذاب : ﴿ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴾[٣] ، وقال : ﴿ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾[٤] ، فقيدها بالمشيئة ، وأخبر أن ذلك صادر عن حكمته وعلمه ، وقال : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَٰلِدِينَ فِيهَا [مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ][٥] إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٦] .

(١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : « إذا خلص المؤمنون من النار حبسوا بقنطرة بين الجنة والنار فيتقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى إذا نُقوا وهُذبوا أُذن لهم بدخول الجنة . . » الحديث .
أخرجه البخاري في المظالم ح٢٤٤٠ (ص٤٨٣ ـ ٤٨٤) ، وفي الرقاق ح٦٥٣٥ .

(٢) في « د » و « ن » : « تطهر » .

(٣) سورة النبأ آية (٢٣) .

(٤) سورة الأنعام آية (١٢٨) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) سورة هود الآيتان (١٠٦ ـ ١٠٧) .

وأما الجنة فإنه أخبر ببقاء نعيمها ودوامه وأنه لا نفاذ له ولا [١٠٥/أ] انقطاع فقال : ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾[1] ، وقال : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ ﴾[2] .

وأما النار فغاية ما أخبر به عنها أن أهلها لا يخرجون منها وأنهم خالدون فيها وما هم منها بمخرجين ، وهذا مجموع عليه بين أئمة الإسلام[3] وهو معلوم بالضرورة أن الرسول جاء به ، ولكن الكلام في مقام آخر أن النار أبدية لا تفنى أصلا ، كما أن الجنة كذلك ، فهذا الذي تكلم فيه الصحابة والتابعون ومن بعدهم .

قال حرب[4] في مسائله[5] : « سألت إسحاق[6] عن قول الله تعالى :

---

(١) سورة الرعد آية (٣٥) .

(٢) سورة ص آية (٥٤) .

(٣) انظر : الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص٥٦) .

(٤) هو حرب بن إسماعيل بن خلف أبو محمد ، وقيل : أبو عبد الله الحنظلي (نسبة إلى حنظلة بن مالك بن زيد مناة) الكرماني ـ نسبة لمحلة كبيرة يقال لها مربعة كرمانية بنيسابور ـ الإمام العلم الحافظ الفقيه ، تلميذ الإمام أحمد وناقل الكثير من مسائله ، مات سنة (٢٨٠) .

طبقات الحنابلة (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦) وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦١٣) والمقصد الأرشد (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥) والمنهج الأحمد (١/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥) .

(٥) وهو من المصنفات المفقودة فيما أعلم وقد بلغت مسائله أربعة آلاف مسألة عن الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه ، ووصفها الذهبي بقوله : « مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة وهو كبير في مجلدين » .

ينظر : معجم الكتب لابن المبرد (ص٣٤) والسير للذهبي (١٣/ ٢٤٥) .

(٦) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه أبو يعقوب الحنظلي المروزي ، أحد الأئمة الكبار ، ثقة حافظ مجتهد قرين الإمام أحمد ، أخرج له الجماعة ما عدا ابن ماجه ، =

﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾[1] ، قال : « أتت هذه الآية على كل وعيد في القرآن » .

قال إسحاق : حدثنا عبيد الله[2] بن معاذ ، حدثنا معتمر ابن سليمان[3] قال : قال أبي[4] حدثنا أبو نضرة[5] عن

= مات في نيسابور سنة (٢٣٨) ، وقد كان مولده بعد سنة (١٦٠) .

الجرح والتعديل (٢/٢٠٩ ـ ٢١٠) وتهذيب الكمال (٢/٣٧٣ ـ ٣٨٨) والسير (١١/٣٥٨ ـ ٣٨٣) وتقريب التهذيب (ص٣٩) .

(١) سورة هود آية (١٠٧) .

(٢) في النسخ الخطية : « عبد الله » مكبرا ، والصواب ما أثبته كما في الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص٦٨) ، وكما سيأتي قريبا عند المؤلف ص (٦٥٣) .

وهو عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان أبو عمرو العنبري البصري ثقة حافظ ، أخرج حديثه الشيخان وأبو داود والنسائي مات سنة (٢٣٧) .

الجرح والتعديل (٥/٣٣٥) وتهذيب الكمال (١٩/١٥٨ ـ ١٦٠) والسير (١١/٣٨٤ ـ ٣٨٥) وتقريب التهذيب (ص٣١٩) .

(٣) هو المعتمر بن سليمان بن طرخان أبو محمد التيمي البصري الملقب بالطفيل ، إمام حافظ ثقة قدوة ، ولد سنة (١٠٦) ومات في البصرة سنة (١٨٧) في خلافة هارون الرشيد ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٨/٤٠٢ ـ ٤٠٣) وتهذيب الكمال (٢٨/٢٥٠ ـ ٢٥٦) والسير (٨/٤٧٧ ـ ٤٧٩) وتقريب التهذيب (ص٤٧١) .

(٤) هو سليمان بن طرخان أبو المعتمر التيمي البصري ، إمام ثقة عابد ، أخرج حديثه الجماعة ، مات في البصرة سنة (١٤٣) .

الجرح والتعديل (٤/١٢٤ ـ ١٢٥) وتهذيب الكمال (١٢/٥ ـ ١٢) والسير (٦/١٩٥ ـ ٢٠٢) وتقريب التهذيب (ص١٩٢) .

(٥) هو المنذر بن مالك بن قِطْعة ـ بكسر القاف وسكون الطاء ـ كما قيده غير واحد ، أبو نضرة العبدي ثم العوقي ـ والعوقة بطن من عبد القيس ـ مشهور بكنيته ، تعداده في =

جابر[١] أو أبي سعيد[٢] أو بعض أصحاب النبي ﷺ قال : « هذه الآية تأتي على القرآن كله : ﴿ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٣] .

قال المعتمر : قال أبي : [عَنَى][٤] كل وعيد في القرآن »[٥] .

= التابعين ، محدث إمام ثقة ، أخرج له البخاري في الصحيح معلقا ، وفي الأدب المفرد وجزء القراءة ، وروى له الباقون ، مات سنة (١٠٨) أو (١٠٩) .

الجرح والتعديل (٨/ ٢٤١) وتهذيب الكمال (٢٨/ ٥٠٨ ـ ٥١١) والسير (٤/ ٥٢٩ ـ ٥٣٢) وتقريب التهذيب (ص٤٧٨) .

(١) يعني جابر بن عبدالله رضي الله عنهما ، وقد تقدمت ترجمته ص (٣٢١) .

(٢) يعني أبا سعيد الخدري رضي الله عنه ، وهو سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي كان من الملازمين للنبي ﷺ وأحد المكثرين عنه الرواية ، مات في المدينة سنة (٧٤) .

الاستيعاب (٢/ ٦٠٢) وأسد الغابة (٢/ ٣٦٥) والإصابة (٣/ ٧٨ ـ ٨٠) .

(٣) سورة هود آية (١٠٧) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبته من مصادر الأثر .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ قسم٢/ ٣١٣) عند الآية المذكورة ، ومن طريقه أخرجه ابن جرير في تفسيره طبعة شاكر (١٥/ ٤٨٣) كما سيأتي نصاً عنه ، وكذا أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٤١٤ ـ ٤١٥) رقم ٣٣٦ وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٤/ ٤٧٦) ـ إضافة لمن ذكرت ـ : لابن الضريس وابن المنذر والطبراني .

قلت : وقد ذكره شيخ الإسلام في الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص٦٧ ـ ٦٨) والمؤلف ابن القيم في حادي الأرواح (ص٤٣٩ ـ ٤٤٠) وفي شفاء العليل (ص٥١٤) والأمير الصنعاني في رفع الأستار (ص٧٧) نقلا عن شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو صحيح الإسناد .

قال الألباني في تحقيقه لرفع الأستار (ص٧٨) تعليق (٣٧) : « وإسناده صحيح موقوف ، والتردد الذي فيه لا يضر لأنه انتقال من ثقة إلى ثقة ، والصحابة كلهم عدول حتى من لم يسم منهم كما ذكر المصنف .. » .

وقال ابن جرير في تفسيره[١] : « حدثنا الحسن بن يحيى[٢] حدثنا عبد الرزاق[٣] حدثنا ابن التيمي[٤] عن أبيه عن أبي نضرة[٥] عن جابر أو أبي سعيد (أو عن)[٦] رجل من أصحاب النبي ﷺ في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٧] ، قال : هذه الآية تأتي على القرآن كله حيث يقول في القرآن : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ تأتي عليه »[٨] .

قال ابن جرير : « حدثت عن ابن المسيب[٩] عمن ذكره عن ابن عباس

---

(١) (١٥/ ٤٨٣) طبعة شاكر .

(٢) هو الحسن بن أبي الربيع ، واسمه يحيى بن الجعد بن نشيط العبدي بن أبي الربيع الجرجاني ، نزيل بغداد ، إمام حافظ محدث صدوق ، ولد سنة (١٨٠) أو قبلها ، وقد أخرج له ابن ماجه ، مات سنة (٢٦٣) . الجرح والتعديل (٣/ ٤٤) وتهذيب الكمال (٦/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥) والسير (١٢/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧) وتقريب التهذيب (ص١٠٤) .

(٣) هو عبد الرزاق بن هَمَّام بن نافع أبو بكر الحميري مولاهم الصنعاني ، الحافظ الإمام الثقة الشهير عالم اليمن ، كان يميل إلى التشيع ، ولد سنة (١٢٦) وتوفي سنة (٢١١) وقد عمي في آخر عمره . أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٦/ ٣٨ ـ ٣٩) وتهذيب الكمال (١٨/ ٥٢ ـ ٦٢) والسير (٩/ ٥٦٣ ـ ٥٨٠) وتقريب التهذيب (ص٢٩٦) .

(٤) هو المعتمر بن سليمان ، وقد تقدمت ترجمتهما قريبا قبل هذه الصفحة .

(٥) هو المنذر بن مالك ، وقد تقدمت ترجمته قريبا قبل هذه الصفحة .

(٦) في « د » و « ن » : « وعن » والمثبت من « ت » وهو الصواب كما في كافة مصادر الأثر .

(٧) سورة هود آية (١٠٧) .

(٨) وانظر : الرد على من قال بفناء الجنة والنار لابن تيمية (ص٦٨) وحادي الأرواح (ص٤٤٠ ـ ٤٤١) والدر المنثور (٤/ ٤٧٦) .

(٩) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب أبو محمد القرشي المخزومي ، الفقيه =

قال[١] : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾[٢] [قال : استثناء الله][٣] ، قال : أمر[٤] النار أن تأكلهم » . قال[٥] : وقال ابن مسعود[٦] : « ليأتين على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد ، وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقابا »[٧] .

وقال[٨] : حدثنا ابن حميد[٩] حدثنا

= التابعي الثقة عالم المدينة وأحد فقهائها السبعة ، اتفق على إمامته وعلو مكانته ، ومرسلاته أصح المراسيل . ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر رضي الله عنه وقيل لأربع سنين من ذلك . أخرج حديثه الجماعة ومات بالمدينة سنة (٩٤) وقيل غير ذلك .
الجرح والتعديل (٤/٥٩ ـ ٦١) وتهذيب الكمال (١١/٦٦ ـ ٧٥) والسير (٤/٢١٧ ـ ٢٤٦) وتقريب التهذيب (ص١٨١) .

(١) « قال » لا توجد في التفسير .

(٢) سورة هود آية (١٠٧) .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبته من التفسير ، كما أثبته ابن تيمية في الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص٦٨) .

(٤) في التفسير طبعة شاكر (١٥/٤٨٤) : « يأمر » .

(٥) يعني ابن المسيب كما هو ظاهر السياق وليس ابن جرير كما قال محقق كتاب الرد على من قال بفناء الجنة والنار لشيخ الإسلام (ص٦٩) تعليق (١) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٧) تفسير ابن جرير الطبري طبعة شاكر (١٥/٤٨٤) ، وذكره المؤلف ابن القيم في شفاء العليل (ص٥١١ ، ٥١٧) .

(٨) أي ابن جرير الطبري .

(٩) هو محمد بن حميد بن حيان التميمي أبو عبد الله الرازي من شيوخ الإمام أحمد وابنه عبد الله وابن معين وأبي القاسم البغوي وغيرهم ، ولد في حدود (١٦٠) ، وقد أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه ، قال فيه ابن حجر : « حافظ ضعيف وكان ابن معين حسن الرأي فيه » . مات سنة (٢٤٨) . =

جرير[١] عن بيان[٢] عن الشعبي[٣] قال : « جهنم أسرع الدارين عمرانا وأسرعهما[٤] خرابا »[٥] .

وقال حرب عن إسحاق بن راهويه حدثنا عبيد الله بن معاذ[٦] حدثنا أبي[٧]

= الجرح والتعديل (٧/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣) وتهذيب الكمال (٢٥/ ٩٧ ـ ١٠٨) والسير (١١/ ٥٠٣ ـ ٥٠٦) وتقريب التهذيب (ص٤١٠) .

(١) هو جرير بن عبد الحميد بن قرط أبو عبد الله الضبي الكوفي الرازي القاضي ، إمام حافظ ثقة حجة ، ولد بالري سنة (١١٠) على الراجح ، ومات سنة (١٨٨) ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٢/ ٥٠٥ ـ ٥٠٧) وتهذيب الكمال (٤/ ٥٤٠ ـ ٥٥١) والسير (٩/ ٩ ـ ١٨) وتقريب التهذيب (ص٧٨) .

(٢) في « د » و « ن » : « بناق » وهو خطأ ، صوابه ما أثبت من « ت » .

وهو بيان بن بشر أبو بشر الأحمسي الكوفي المؤدب ، إمام ثقة ثبت ، قال فيه الذهبي : « وهو حجة بلا تردد » . أخرج له الجماعة ، ولم أقف على تاريخ مولده ووفاته .

الجرح والتعديل (٢/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥) وتهذيب الكمال (٤/ ٣٠٣ ـ ٣٠٥) والسير (٦/ ١٢٤) وتقريب التهذيب (ص٦٨) .

(٣) هو عامر بن شراحيل ، قد تقدمت ترجمته ص (٦٠) .

(٤) في النسخ الخطية : « وأسرعها » والمثبت من مصادر الأثر .

(٥) تفسير الطبري طبعة شاكر (١٥/ ٨٨٤) .

وينظر : الرد على من قال بفناء الجنة والنار لابن تيمية (ص٦٩) وحادي الأرواح (ص٤٤١) وشفاء العليل (ص٥١٧) والدر المنثور (٤/ ٤٧٨) .

(٦) حرب وإسحاق وعبيدالله بن معاذ تقدمت ترجمتهم قريبا ص (٦٤٨ ، ٦٤٩) .

(٧) هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان أبو المثنى التميمي العنبري البصري قاضيها ، علامة حافظ ثقة متقن ، ولد سنة (١٢٠) ومات سنة (١٩٦) ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٨/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩) وتهذيب الكمال (٢٨/ ١٣٢ ـ ١٣٧) والسير (٩/ ٥٤ ـ ٥٧) وتقريب التهذيب (ص٤٦٩) .

حدثنا شعبة[(١)] عن أبي بَلْج[(٢)] سمع عمرو بن ميمون[(٣)] يحدث عن عبد الله ابن عمرو[(٤)] قال : « ليأتين على جهنم يوم تصفق فيه أبوابها ليس فيها أحد وذلك بعدما يلبثون فيها أحقابا »[(٥)] .

---

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام الأزدي العتكي مولاهم الواسطي ، عالم البصرة وشيخها ، ثقة مأمون ثبت حافظ متقن أمير المؤمنين في الحديث ، ولد سنة (٨٠) وقيل (٨٢) ومات في البصرة سنة (١٦٠) ، أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٩ ـ ٣٧١) وتهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٩ ـ ٤٩٥) والسير (٧/ ٢٠٢ ـ ٢٢٨) وتقريب التهذيب (ص٢٠٨) .

(٢) أبو بَلْج : بفتح أوله وسكون ثانيه واسمه يحيى بن سُليم أو ابن أبي سُليم ، ويقال يحيى ابن أبي الأسود الفزاري الواسطي ، وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي والدارقطني ، وقال البخاري : « فيه نظر » ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق ربما أخطأ » . أخرج له الأربعة ، ولم أقف على تاريخ مولده ووفاته .
الجرح والتعديل (٩/ ١٥٣) وتهذيب الكمال (٣٣/ ١٦٢ ـ ١٦٣) وميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٤) وتقريب التهذيب (ص٥٥٢) .

(٣) هو عمرو بن ميمون أبو عبد الله ويقال : أبو يحيى الأودي المذحجي الكوفي ، إمام حجة ثقة عابد مخضرم مشهور ، أدرك الجاهلية وأسلم في الأيام النبوية ولم يلق النبي ﷺ ، قدم الشام مع معاذ بن جبل ثم سكن الكوفة ، مات سنة (٧٤) وقيل بعدها ، أخرج له الجماعة . الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٨) وتهذيب الكمال (٢٢/ ٢٦١ ـ ٢٦٧) والسير (٤/ ١٥٨ ـ ١٦١) وتقريب التهذيب (ص٣٦٤) .

(٤) عبد الله بن عمرو بن العاص تقدمت ترجمته ص (٧٥) .

(٥) أخرجه البزار كما قال الحافظ ابن حجر في الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف رقم ١٩٤ (ص٨٧) وفيه زيادة ، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ١٠٣) . وذكره ابن تيمية في الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص٦٩) والذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٥) في ترجمة أبي بلج وعده من بلاياه وأنه منكر ، وكذا ذكر الأثر المؤلف ابن القيم في الحادي (ص٤٤٠) والأمير الصنعاني في رفع الأستار (ص٨١) في معرض رده =

وقال إسحاق : حدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة[١] عن يحيى بن أيوب[٢] عن أبي زرعة[٣] عن أبي هريرة قال : « (ما أنا بالذي لا أقول)[٤] : إنه سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد ، وقرأ : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٥] »[٦] .

= على ابن تيمية ، ونقل الألباني كلام أهل العلم فيه ثم قال : « وجملة القول أن هذا الحديث لا يصح مرفوعا ولا موقوفا » . سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢/ ٧٢) تحت رقم ٦٠٧ .

(١) إسحاق وعبيد الله وأبيه وشعبة تقدمت تراجمهم قريبا ص (٦٤٩) .

(٢) هو يحيى بن أيوب بن أبي زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي ، وثقه أبو عبيد الآجري ، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٥٩٤) وقال يحيى بن معين : « ليس به بأس » وكذا قال ابن حجر في التقريب ، ولم أقف على تاريخ مولده ووفاته .
الجرح والتعديل (٩/ ١٢٧) وتهذيب الكمال (٣١/ ٢٣١ ـ ٢٣٣) والسير (٨/ ١٠) وتقريب التهذيب (ص٥١٨) .

(٣) هو أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي ، واسمه كنيته على الأشهر ، وقيل : اسمه هرم ، وقيل عمر ، وقيل عبد الله ، وقيل عبد الرحمن ، وقيل جرير ، وهو من ثقات التابعين وعلمائهم ، أخرج له الجماعة ، ولم أقف على مولده ووفاته .
طبقات ابن سعد (٦/ ٢٩٧) وتهذيب الكمال (٣٣/ ٣٢٣ ـ ٣٢٦) والسير (٥/ ٨) وتقريب التهذيب (ص٥٦٤) .

(٤) في بعض المراجع : « أما الذي أقول » . والمعنى واحد .

(٥) سورة هود آية (١٠٦ ـ ١٠٧) .

(٦) ذكره ابن تيمية عن إسحاق بن راهويه بإسناده إلى أبي هريرة ـ كما هو هنا ـ في الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص٧٠) نقلا عن مسائل حرب ، وكذا ذكره المؤلف ابن القيم في كتابيه الحادي (ص٤٤٠) وشفاء العليل (٥١٥) والسيوطي في الدر المنثور (٤/ ٤٧٨) .

فصل

[من الاستدلال على القول بفناء النار عدله سبحانه في عدم زيادة العذاب على القدر المستحق]

ومن عدله سبحانه أن[١] لا يزيد أحداً في العذاب على القدر الذي يستحقه ، وهذا أمر يشهده أهل النار في النار ، [قالوا][٢] ومدة الكفر والشرك منقطعة ، فكيف يكون العذاب على المنقطع سرمداً أبد الآبدين لا انقطاع له البتة ؟ بخلاف النعمة فإنه محض فضله فدوامه لا ينافي الحكمة .

فإن قيل : لما كان من نيته أن يستمر على الشرك والكفر [١٠٥/ب] ولو عاش أبدا كان عقابه موافقاً لهذه النية والإصرار .

فالجواب[٣] أن العقوبة الدائمة إما أن تكون[٤] مصلحة للمعاقِب أو للمعاقَب أو لهما أو لغيرهما أو لا مصلحة فيها البتة ، والأقسام كلها باطلة ؛ أما المعاقِب فإنه (إنما تكون)[٥] العقوبة مصلحة في حقه إذا كان محتاجا إليها لشفاء غيظه وإطفاء نار غضبه التي يتأذى ببقائها ، والله تعالى منزه عن ذلك كله ، فلن[٦] يبلغ العباد ضره فيضروه ولا نفعه فينفعوه ، ولو أن أول خلقه وآخرهم وإنسهم وجنهم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منهم ما ضره ذلك شيئا ولا نقصه من ملكه شيئا[٧] ، وأما أنه لا مصلحة

---

(١) في « ن » : « أنه » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » مثبت من « د » و « ن » .
والقائلون يعني بهم من يذهب إلى القول بفناء النار .

(٣) في « ن » : « والجواب » .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) في « ن » : « يكون » .

(٦) في « ت » : « فلم » .

(٧) إشارة إلى الحديث القدسي عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما =

للمعاقَب ولا لغيره في ذلك فظاهر ، فتعين القسم الأخير وهو أنه لا مصلحة فيها ، وما كان كذلك فهو عبث يتعالى الله عنه ، سبحانه أن يخلق شيئا باطلاً أو سدًى أو عبثاً أو خالياً عن مصلحة وحكمة . وهذا بخلاف ما إذا قيل : وضعت العقوبة لمصلحة وتقدرت بقدرها ، فإذا حصلت الحكمة والغاية المطلوبة منها وترتبت المصلحة التي قصدت بها عاد الأمر إلى الرحمة والجود .

ثم إن هذه النفوس الظالمة الكافرة لها بداية وتوسط ونهاية ، فهي في بدايتها قابلة للحق والعدل ، ولهذا لم يعذبها الله في هذه الحال وإن علم منها أنها إنما تختار الكفر ، وأما في حال توسطها من حيث عقلت وقامت عليها الحجة فإنها استحقت العذاب حينئذ لأن العقوبة مع الجناية ، فاقتضت الحكمة (تأخير عقوبتها)[1] إلى دار الجزاء لعلها أن تراجع الحق ، فضرب لها مدة الحياة أجلا وأمدا تتمكن[2] فيه من الرجوع إلى الحق واستدراك الفارط ، فلما لم تفعل[3] ذلك ختم عليها العقوبة ، ومعلوم أنها إنما استمرت في مدة الحياة على غيها وكفرها لقيام الأسباب التي زينت لها ذلك ، ولولا تلك الأسباب لآثرت رشدها فإنه مقتضى فطرتها ، ولا ريب أن تلك الأسباب تبطل وتضمحل في الآخرة ولا سيما في دار العذاب ، بل إنما وضعت تلك الدار لإزالة تلك الشرور ، وكيف تدوم تلك الأسباب وقد ذاقوا عقوبتها وألمها الشديد وتيقنوا أنها كانت أضر شيء عليهم وندموا

= يرويه عن ربه عز وجل ، خرجه مسلم وغيره ، وقد سبق تخريجه وذكر من خصه بالتأليف والتصنيف ص (٥٨٩) .

(١) في « ت » : « تأخيرها » بدل قوله : « تأخير عقوبتها » .

(٢) في « ن » : « يتمكن » .

(٣) في « ن » : « يفعل » .

عليها أعظم الندم ؟ وليس في الطبيعة الإنسانية الإصرار على تلك الأسباب وإيثارها بعد طول التألم الشديد بها ، نعم العذاب باقٍ ما بقيت ، فإذا قدر زوالها وتبدلها وإقرار أصحابها على أنفسهم أنهم كانوا ظالمين ، وأن الله تعالى إنما عذبهم بعدله ، وشهدوا على أنفسهم أنهم لا يصلح لهم غير ما هم فيه من العقوبة ، وأن حمده سبحانه أنزلهم تلك الدار ، فقام بقلوبهم حمده وشكره والثناء عليه بموجب أسمائه وصفاته التي كانت في فطرهم أولاً ، وحمدوا حَمْدَ مُحِبٍّ مُعْتَرِفٍ بِالجناية ، وآثروا [١٠٦/أ] رضاه على كل شيء ، فلو قام هذا بقلوبهم حقيقة وعلمه الله منهم لصارت النار برداً وسلاما عليهم ، كما في الأثر المرفوع الذي ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب حُسن الظن بالله : « أن رجلين ممن دخلا النار اشتد[1] صياحهما ، فقال الرب تعالى : أخرجوهما فأخرجا ، فقال : لأي شيء اشتد صياحكما ؟ قالا : فعلنا ذلك لترحمنا ، قال : رحمتي بكما أن تنطلقا فتلقيا أنفسكما حيث كنتما من النار ، قال : فينطلقان فيلقي أحدهما نفسه فيها فيجعلها الله عليه برداً وسلاماً ، ويقوم الآخر فلا يلقي نفسه فيقول له الرب : ما منعك أن تلقي نفسك كما ألقى صاحبك ؟ فيقول : رب إني أرجو أن لا تعيدني فيها بعد ما أخرجتني ، فيقول الرب : لك رجاؤك ، فيدخلان جميعاً الجنة »[2] .

---

(١) في النسخ الخطية : « يشتد » ، والمثبت من مصادر النص .

(٢) حُسن الظن بالله عزّ وجلّ (ص٦٨) .

وقد أخرجه أيضاً الترمذي في صفة جهنم ح٢٥٩٩ (٧١٤/٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وابن المبارك في الزهد (فيما رواه نعيم بن حماد في نسخته وزاده على ما رواه المروزي) ح٤١٠ (ص١٢٣) . وكذا ذكره المؤلف في حادي الأرواح (ص٤٥٦) .

قال الترمذي عقبه : « إسناد هذا الحديث ضعيف لأنه عن رشدين بن سعد ، ورشدين بن =

وذكر ابن أبي الدنيا أيضاً حديثاً آخر مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال : « يؤمر بإخراج رجلين من النار ، فإذا أخرجا وقفا فقال[١] الله لهما : كيف وجدتما مقيلكما وسوء مصيركما ؟ فيقولان : شر مقيل وأسوأ مصير صار إليه العباد ، فيقول لهما : بما قدمت أيديكما وما أنا بظلام للعبيد ، قال : فيؤمر بصرفهما إلى النار ، قال : فأما أحدهما فيعدوا في أغلاله وسلاسله حتى يقتحمها ، وأما الآخر فيتلكأ ، فيؤمر بردهما ، فيقول للذي عدا في أغلاله وسلاسله حتى اقتحمها ما حملك على ما صنعت وقد خبرتها ؟ فيقول : إني قد خبرت من وبال المعصية (ما لم)[٢] أكن لأتعرض لسخطك ثانية ، ويقول الله للثاني : ما حملك على ما صنعت ؟ فيقول : حسن ظني بك حين أخرجتني منها ألا تردني إليها ، فيرحمهما[٣] الله تعالى ويأمر[٤] بهما إلى الجنة »[٥] .

= سعد هو ضعيف عند أهل الحديث عن ابن نعيم وهو الإفريقي ، والإفريقي ضعيف عند أهل الحديث » .

وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي ح٤٨٧ (ص٣٠٩) وفي السلسلة الضعيفة ح١٩٧٧ (٤/ ٤٤٥) وفي ضعيف الجامع ح١٨٥٩ (ص٢٦٨) .

(١) في « ت » : « وقال » .

(٢) في « د » و« ن » : « لم » بحذف « ما » قبلها ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للسياق ولما في مصدر النص .

(٣) في « ت » : « فرحمهما » والمثبت من « د » و« ن » ، وهو الموافق لما في مصدر النص

(٤) في « ت » : « وأمر » والمثبت من « د » و« ن » ، وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٥) حسن الظن بالله عزّ وجلّ (ص٦٩) باختلاف يسير في بعض ألفاظه .

وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/ ٢٢٦) ، وذكره المؤلف في حادي الأرواح (ص٤٥٦ ـ ٤٥٧) . =

وفي رواية : « أنه يقول للأول : لو حَذَرْتَني [في الدنيا][1] مثل حَذَرِك في الآخرة لم أدخلك النار ، ويقول للآخر : لو أحسنت ظنك بي في الدنيا مثل حسن ظنك بي اليوم ما أدخلتك النار »[2] .

وفي المسند وغيره [من][3] حديث الذين يدلون على الله بالحجة يوم القيامة : المعتوه والأصم والمتوفى في الفترة وأن الله تعالى يؤجج لهم ناراً ويقول : اقتحموها ، فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاما ، ومن امتنع جُرّ إليها »[4] .

= والأثر ليس مرفوعا إلى النبي ﷺ كما قال المؤلف ، بل هو من قول بلال بن سعد أحد التابعين ، لأبيه سعد صحبة ، فيكون من قبيل المقطوع ، ثم إن في إسناده منصور بن عمار وهو أبو السري الواعظ ، قال فيه أبو حاتم : « ليس بالقوي » ، وقال ابن عدي : « منكر الحديث » وقال العقيلي : « فيه تجهم من مذهب جهم » ، وقال الدارقطني : « يروي عن ضعفاء أحاديث لا يتابع عليها » .

الضعفاء للعقيلي (٤/١٩٣ ـ ١٩٤) والكامل لابن عدي (٦/٣٩٣ ـ ٣٩٥) وميزان الاعتدال (٤/١٨٧ ـ ١٨٨) ولسان الميزان (٦/٩٨ ـ ١٠٠) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبته من « ت » .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٢٤) ومن طريقه أخرجه الضياء في المختارة رقم ١٤٥٤ (٤/٢٥٤ ـ ٢٥٥) وكذا أخرجه الطبراني في الكبير ح٨٤١ (١/٢٨٧) والبزار في مسنده كما في كشف الأستار رقم ٢١٧٤ (٣/٣٣) وابن حبان في صحيحه رقم ٧٣٥٧ (١٦/٣٥٦ ـ ٣٥٧) والبيهقي في الاعتقاد (ص١٣٥) جميعهم من حديث الأسود ابن سريع رضي الله عنه رفعه : « أربعة يحتجون يوم القيامة رجل أصم لا يسمع شيئا ، ورجل أحمق ، ورجل هرم ، ورجل مات في الفترة . . » الحديث .

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٤٣٧) ـ بعد أن ذكر رواية أحمد ـ : « هذا لفظ أحمد ورجاله في طريق الأسود بن سريع وأبي هريرة رجال الصحيح وكذلك رجال =

فهؤلاء لما آثروا مرضاته بالعذاب على مرضاة أنفسهم وقام بقلوبهم أن رضاه في تعذيبهم أحب إليهم من رضاهم في خلافه استحالت النار في حقهم وانقلبت بردا وسلاماً ، وهذا أمر مشاهد في الواقع بين الناس ، وهو في اقتضائه رفع العقوبة[١] نظير [اقتضاء][٢] التوبة الصادقة لرفعها ، فإن المذنب لو بلغت ذنوبه عنان السماء إذا ألقى نفسه بفناء من أساء إليه ، وتوسد عتبة بابه فوضع خدهُ عليها ، مستسلماً مسلماً نفسه إليه ليقضي فيها ما أراد ، راضيا بما يقتضيه فيه ، حامداً له عليه ، عالما أن الحق له ، وقد سلم إليه محل الحق يستوفيه منه ، فإنه متى فعل ذلك أذهب ما في قلب من أساء إليه من الحنق والغيظ ، وعاد مكان الغضب عليه رقة ورحمة ، هذا مع حاجته وبلوغ آذاه ووصوله إليه وقلة صبره وضعف احتماله ، فكيف [١٠٦/ب] بالغني الحميد الذي لن يبلغ العباد ضره ولا نفعه ، فلا تزيد عقوبتهم في ملكه شيئا وهو أرحم الراحمين .

فهذا القدر من وجده في قلبه في الدنيا لم يدخل دار الشقاء إلا تحلة القسم[٣]

= البزار فيهما » .

وقد صححه أيضاً العلامة الألباني في السلسلة الصحيحة رقم ١٤٣٤ (٣/٤١٨ ـ ٤١٩) .

وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد الخدري ومعاذ بن جبل فلتنظر في مجمع الزوائد (٧/٤٣٧ ـ ٤٣٩) والسلسلة الصحيحة في الموضع المشار إليه ، وكذا ح٢٤٦٨ (٥/٦٠٣ ـ ٦٠٥) .

(١) في « ت » : « للعقوبة » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه : « لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار إلا تحلة القسم » .

أخرجه البخاري في الجنائز ح١٢٥١ (ص٢٤٦) وفي الأيمان والنذور ح٦٦٥٦ ، =

ومن لم يظهر له هذا في الدنيا فإنه سيعلمه[1] يقيناً في الآخرة كما قال تعالى : ﴿ فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ[2] ﴾[3] ، وقال : ﴿ فَعَلِمُوٓا۟ أَنَّ ٱلْحَقَّ لِلَّهِ ﴾[4] ، وقال تعالى : ﴿ قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ ﴾[5] ، فلا شيء أنفع لهم في عذابه من حمده والثناء عليه ومحبته على كماله وعدله فيهم ، وقولهم إن كان هذا رضاك فلا نطلب غيره ويشتد غضبهم على نفوسهم ومقتهم لها موافقة لغضب ربهم ومولاهم .

ولكن هذا القدر لا تسمح به النفوس اللئيمة الجاهلة الظالمة اختيارا ، فإذا عوقبت بما تستحقه وبلغ منها العذاب مبلغه وكسرها وأذلها ، فإن أراد بها خيراً أشهدها ذلك وجعله حاضراً عندها ، فالرحمة حينئذٍ أدنى إليها من العقوبة ، والعفو أقرب إليها من الانتقام ، فإن أراد باريها وفاطرها أن يرحمها ألهمها ذلك فانتقلت به من حال إلى حال ، فإن شاء أنشأها بعد ذلك نشأة أخرى وطبعها على غير طبيعتها الأولى ، فهو على كل شيء قدير ، وهو الحكيم العليم .

فلا يظن به من ساء فهمه أن هذا يناقض ما أخبر الله ورسوله ﷺ واتفق عليه سلف الأمة أنهم مخلدون في النار وما هم منها بمخرجين ، وكلما

= ومسلم في البر والصلة ح١٥٠ (٤/ ٢٠٢٨) وينظر فتح الباري (٣/ ١٢٣ ـ ١٢٤) في بيان القسم المذكور وأقوال أهل العلم في ذلك .

(١) في « د » و « ن » : « يستعمله » .

(٢) في « د » : « بذنوبهم » .

(٣) سورة الملك آية (١١) .

(٤) سورة القصص آية (٧٥) .

(٥) سورة غافر آية (١١) .

أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها ، فمن رد ذلك وكذبه فهو كافر جاحد لما علم بالاضطرار أن الرسول ﷺ أخبر به ، فليس في هذا نظر ولا شك ، وإنما الشأن في كون النار أبدية كالجنة لا تفنى أبدا ، وإلا فمتى دامت ناراً فهم فيها خالدون .

فصل

[ذكر القول بالتوقف في هذه المسألة وردهـا لحكمه تعالى ومشيئته]

ولنرجع إلى المقصود وهو أن الذين قالوا عذاب الكفار مصلحة لهم ورحمة لهم حاموا حول هذا المعنى ولم يقتحموا لجته[1] ، وإلا فأي مصلحةٍ لهم في عذاب لا ينقطع وهو دائم بدوام الرب تعالى ، فتأمل هذا الوجه حق التأمل وأعطه حقه من النظر ، واجمع بين ذلك وبين معاني أسمائه وصفاته وما دل عليه كلامه[2] وكلام رسوله ﷺ وما قاله الصحابة ومن بعدهم ، ولا تبادر إلى القول بلا علم ولا إلى الإنكار ، فإن أسفر لك صبح[3] الصواب وإلا فرد الحكم إلى ما رده الله إليه بقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[4] ، وتمسك بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد ذكر دخول أهل الجنة الجنةَ ودخول أهل النار النارَ ووصف حالهما ثم قال : « ويفعل الله بعد ذلك ما يشاء »[5] .

---

(١) اللجة بالضم : معظم الأمر ، كما يقال : لُجة الظلام لمعظمه ، ولُج البحر للماء الكثير الذي لا يرى طرفاه .

انظر : لسان العرب وتاج العروس مادة (لجج) .

(٢) في « ت » : « كلام الله » .

(٣) في « د » و « ن » : « جنح » .

(٤) سورة هود آية (١٠٧) .

(٥) أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه ذكره أيضاً المؤلف في كتابيه : شفاء العليل =

[من الاستدلال على القول بفناء النار أن المخلوقات وما يقدر من الأمور نوعان : غايات ووسائل ، فالوسائل تزول عند حصول الغايات الباقية الدائمة]

الوجه الرابع : أن الذي يخلقه الله سبحانه ويقدره من الأمور نوعان : غايات ووسائل ، وقد اقتضت حكمته أن الوسائل تضمحل وتبطل إذا حصلت غاياتها كما يبطل السفر عند بلوغ المنزل ، ويزول الأكل والشرب عند حصول [١٠٧/أ] الشبع والخيرات ، والمنافع هي الغايات المقصودة لنفسها ، والشرور والآلام إنما تقصد قصد الوسائل لإفضائها إلى الخيرات والمنافع ، وما كان مقصوداً لنفسه فإن بقاءه ودوامه هو مقتضى الحكمة ، وأما إذا كان مقصودا لغيره فإذا حصل ذلك المقصود به لم يكن في دوامه وبقائه حكمة ولا مصلحة ، والله تعالى خلق النار سوطاً يسوق بها عباده إلى رحمته وجنته ، ويخوفهم بها من معصيته ، ويطهر بها من اكتسب من عباده خبثا ونجاسة ، ولا يصلح إلا بها لمساكنته في جنته ، وعقوبة يعاقب بها أعداءه على مقادير جرائمهم ، وهذه كلها أمور مقصودة لغيرها مفضية إلى مصالح مقصودة لنفسها ، يوضحه :

[من الاستدلال على القول بفناء النار أنه تعالى جعل حدا للشدائد والآلام والشرور]

الوجه الخامس : أن الله سبحانه جعل الشدائد والآلام والشرور في هذه الدار بتراء لا دوام لها ، وجعل الشدة بين فرجين ، فرج قبلها وفرج بعدها ، والعسر بين يسرين ، والبلاء بين عافيتين ، فليس عنده شدة دائمة ولا بلاء دائم ولا كرب دائم في هذه الدار التي هي دار ظلم وبلاء ، وخيراتها ممزوجة بشرورها ، وذلك أن الآلام والشدائد شرور ، والشر ليس إلى الله بخلاف الخيرات والنِّعم ، فإنها من مقتضى أسمائه وصفاته ، فهي دائمة بدوامه ، ومعلوم أن الدار التي هي حق من كل وجهٍ أولى أن يكون الدوام لخيراتها ولذاتها ومسراتها ، (وأن تكون)[1] شروروها إلى اضمحلال

= (ص٥٢٥ ـ ٥٢٦) وحادي الأرواح (ص٤٧١) .

(١) في « ن » : « يكون » .

[من الاستدلال على القول بفناء النار أن القضاء الإلهي خير كله ودخول الشر فيه بالعرض لا بالذات]

وزوال ، يوضحه :

الوجه السادس : أن القضاء الإلهي خير كله ، فإن مصدره علم الله وحكمته وكماله المقدس ، فهو خير كله ومصلحة وحكمة وعدل ورحمة ، ودخول الشر فيه بالعرض لا بالذات كالشر العارض في الحر والبرد والمطر والأكل والشرب والأعمال النافعة ، وما بالعرض لا يقصد لذاته فلا يجب دوامه كدوام ما يقصد لذاته من الخيرات والمنافع .

[من الاستدلال على القول بفناء النار أن المصائب والآلام في حشوها نعم ولذات ومسرات]

الوجه السابع : أنك إذا اعتبرت هذه الآلام والشدائد رأيت النعمة والرحمة حشوها ، فظاهرها نقمة وباطنها نعمة ، فكم نقمة جلبت نعمة ، وكم من بلاء جلب عافية ، وكم من ذل جلب عزا ، وكسرٍ جلب جبرا ، إذا اعتبرت أكثر الخيرات والمسرات واللذات وجدتها إنما ترتبت على الآلام والمشاق ، وأعظم اللذة وأجلها ما كان سببه أعظم ألماً ومشقة ، وهذا مشاهد في هذه الدار بالعِيان ، ولما كانت أعلى الدرجات درجة أهل الجهاد كان أشق شيء على النفوس وأكرهه إليها ، قال الله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1] ، ولهذا قيل :

وربما[2] كان مكروه النفوس إلى محبوبها سبباً ما مثله سبب[3]

---

(١) سورة البقرة آية (٢١٦) .

(٢) في « د » و « ن » : « ربما » بدون واو في أولها ، وفي مصدر النص الآتي ذكره : « فربما » .

(٣) البيت ذكره المؤلف أيضاً في كتابيه : إغاثة اللهفان (٢/١٤٦) وشفاء العليل (ص٤٥٦) ، وقد وجدته آخر أبيات هو سابعها مذكورة في كتاب بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم (٨/ ٣٧٩٢) .

فلا يوصل إلى الراحة واللذة إلا على جسر التعب والألم ، وهذا يريك أن المصائب والآلام حشوها نعم ولذات ومسرات ، وهذا لأن الرحمة [١٠٧/ ب] لها السبق والغلبة ، فما في طي النقم والعقوبات من الرحمة أسبق من العقوبة وهي الغالبة(١) للغضب ، فلا بد أن يغلب أثرها أثر الغضب كما غلبت الصفة للصفة ، يوضحه :

[من الاستدلال على القول بفناء النار أن رحمته تعالى سبقت المعاقب ووسعته]

الوجه الثامن : أن الرحمة سبقت إلى هذا المعاقب وظهر أثرها فيه ، فوجد بها وعاش [بها](٢) وسمع وأبصر بها ، وبطش بها ومشى بها وتحرك بها ، ولولا أنها سبقت إليه لم يكن له قيام ولا حياة ، بل إنما استظهر على معاصي الرب ومخالفته بالرحمة التي سبقت إليه ووسعته فغلبت أسباب هلاكه وتلفه ، فلما تمكنت أسباب التلف والهلاك اقتضت الرحمة أن جعل لها أسباباً في مقابلتها تكون(٣) من موجبها ومقتضاها تزيلها وتمحو أثرها ليخلص موجب الرحمة فيظهر أثره ، ودوام العذاب بدوام تلك الأسباب ، فلو زالت لزال العذاب . يوضحه :

[من الاستدلال على القول بفناء النار ما في النفوس مما يقتضي الرحمة والغضب والغلبة تكون للرحمة وأسبابها]

الوجه التاسع : أن هذه النفوس فيها ما يقتضي الرحمة من إقرارها بفاطرها وربوبيته ، وعلمه وقدرته ، وسمعه وبصره ومحبته ، وتعظيمه وإجلاله وسؤاله ، وفيها ما يقتضي [الغضب](٤) والعقوبة كالشرك به وإيثار هواها(٥) على طاعته ومرضاته ، ولما كان مقتضى العقوبة فيها أقوى كان

---

(١) في « ت » : « الغاية » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « هواه » .

الحكم له ، ومعلوم أن العقوبة إن لم تذهب الأسباب المقتضية لها ولم تزلها بالكلية فإنها تخفضها وتضعفها ، فإما أن تقاوم[١] أسباب الرحمة وإما أن تترجح عليها ، وعلى التقديرين يبطل أثرها ، قال تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[٢] ، وقال : ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾[٣] إلى آخر الآيات ، فهم يعلمون أن الأرض ومن فيها له ، وأنه رب السموات والأرض ورب العرش العظيم ، وأن بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ، وإذا مسهم الضر في البر والبحر تضرعوا إليه وفزعوا إليه وقالوا : إنما نعبد من دونه هذه الآلهة لتقربنا إليه وتشمع لنا عنده وهو يملكها ونواصيها بيده ، ويحبونه ويقصدون التقرب إليه ، وهذا مما وضعه فيهم برحمته ونعمته ، فعلم فيهم ما يقتضي رحمته ونعمته ، ولكن لما غلبت أسباب النقمة كان الحكم للغالب ، وذلك لا يمنع اقتضاء المغلوب أثره وترتبه عليه .

وقد ثبت في الصحيح أن الله يقول للملائكة : « أخرجوا من النار من في قلبه من الخير ما يزن ذرة أو برة ، وأنه يخرج منها من في قلبه أدنى مثقال ذرة من إيمان »[٤] .

فانظر هذا الجزء اللطيف جدا كيف غلب تلك الأسباب الكثيرة القوية وأبطلها وعاد الحكم له ، وثبت في الصحيح : « أنه يخرج منها من لم يعمل

(١) في « ت » : « تقام » .

(٢) سورة لقمان آية (٢٥) والزمر آية (٣٨) .

(٣) سورة المؤمنون الآيتان (٨٤ ، ٨٥) .

(٤) كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وقد سبق ذكره . ص (٦٣) .

خيراً قط »[١] ، ولكن هذا إخراج منها وهي باقية على حقيقتها وناريتها ، فأخرج منها بهذا الجزء اليسير ، ومعلوم أن أعداءه المشركين لن تخلو قلوبهم من إيمان[٢] به ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ [١٠٨ / أ] إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[٣] ، فأثبت لهم إيماناً مع الشرك ، وهذا الإيمان وإن لم يؤثر في إخراجهم من النار كما أثر إيمان أهل التوحيد ، بل كانوا معه خالدين فيها بشركهم وكفرهم ، فإن النار إنما سعرها عليهم الشرك والظلم فلا يمتنع في الرحمة والحكمة والعدل أن يطفئها ويذهبها بعد أخذ الحق منهم فيجتمع ضعف أسباب تسعيرها وقوة أسباب زوالها ، فهذا غير ممتنع في الحكمة الإلهية ولم يخبر الرسول بامتناعه ، وأنه لا يكون في موضع واحد ، ولا دل على ذلك نقل ولا عقل ، بل الذي دل عليه النقل والإجماع أنهم خالدون فيها أبدا ، وأنهم ليسوا بخارجين منها ، ولا يموتون فيها ولا يحيون ، وهذا متفق عليه بين المسلمين ، وإنما الشأن في أمر آخر[٤] .

[من الاستدلال على القول بفناء النار أن أسباب العذاب من النفس وأسباب الخير من الخالق تعالى]

الوجه العاشر : أن أسباب العذاب من النفس وغايتها اتباع أهوائها ، وأما أسباب الخير فمن ربها وفاطرها ، وهو الغاية والمقصود بها ، فهي به وله ، قال تعالى : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن

---

(١) كما هو في رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في نص طويل جدا متعلق بحديث الشفاعة أخرجه الشيخان في صحيحيهما ، وفيه : « . . فيقبض - يعني الله عز وجل - قبضة من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط » الحديث .

وهذه اللفظة مما انفرد به مسلم عن البخاري ، فانظر كتاب الإيمان من صحيحه ح٣٠٢ (١/ ١٧٠) والبخاري في التوحيد ح٧٤٣٩ (ص١٥٥٩ ـ ١٥٦٠) .

(٢) في « ت » : « الإيمان » .

(٣) سورة يوسف آية (١٠٦) .

(٤) وهو بقاء النار ودوامها أو فناؤها وانتهاؤها .

نَفْسِكَ ﴾[١] فالحسنات مصدرها من الله وغايتها منتهية إليه ، والسيئات من النفس وهي غايتها ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[٢] فليس للحسنات [والنعم][٣] سبب إلا مجرد فضل الله ومنته ، والأعمال الصالحة وإن كانت من أسباب النعم والخيرات ، فمن وفقه لها وأعانه عليها وشاءها له سواه ؟! فالنعم وأسبابها من الله .

وأما السيئات التي يفعلها[٤] العبد فمن نفسه ، وسببها جهله وظلمه ، فإذا ترتب[٥] [له][٦] عليها سيئات الجزاء كان السبب والمسبب من نفسه ، فليس للجزاء السيء في الدنيا والآخرة سبب إلا ذنوب العبد التي [هي][٧] من نفسه ، فالشر كله من نفسه والخير كله من ربه ، فإن أكثره ليس للعبد فيه مدخل ، فإن الله هو الذي أنعم عليه به ، ولهذا قال بعض السلف : « لا يرجوَنّ عبد إلا ربه ولا يخافن إلا ذنبه »[٨] ، ولهذا قال

---

(١) سورة النساء آية (٧٩) .

(٢) سورة النحل آية (٥٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « أسلفها » .

(٥) في « ت » : « ترتبت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) هذا الأثر أخرجه الحافظ العدني في كتاب الإيمان (ص٨٥) رقم ١٩ مسندا إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه في نص أوله : « خذوا مني هذه الكلمات الخمس فإنكم والله لو ركبتم المطي حتى تنصبوها ما أدركتم مثلهن : لا يرجو عبد إلا ربه ولا يخافن إلا ذنبه ، ولا يستحي إذا سئل عما لا يعلم أن يقول لا أعلم ، ولا يستحي أن يتعلم إذا لم يعلم ، وأن الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد ، لا خير في جسد لا رأس له » اهـ . =

تعالى : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾[(١)] ، فَخُصَّ بالخطاب تنبيهاً على الأدنى ولم يخرجه في صورة العموم لئلا يتوهم متوهم أنه عام مخصوص ، فكان ذكر الخاص أبلغ في العموم وقصده من ذكر العام ، فتأمله فإنه أسلوب عجيب في القرآن[(٢)] .

والمقصود أن سبب الحسنات كلها هو الحي القيوم الذي لم يزل ولا يزال ، وهو الغاية المقصودة من فعلها فتدوم بدوام سببها ، وأما السيئات فسببها وغايتها منقطع هالك فلا يجب دوامها ، فتأمل هذا الوجه فإنه من ألطف الوجوه ، فإن الأسباب تضمحل باضمحلال غاياتها وتبطل ببطلانها ، ولهذا كان كل عملٍ باطلا ، إلا ما أُريد به وجه الله ، فإن جزاءه وثوابه يدوم بدوامه ، وما لم يرد به وجهه وأريد به ما يضمحل ويفنى فإنه يفنى بفنائه ، قال الله تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾[(٣)] ، وهذه هي الأعمال التي كانت [١٠٨/ب] لغيره ، فكما أن ما لا يكون به لا يكون ، فما كان لغيره لا يدوم ، ولهذا كان من بعض حكم الله تعالى في تخريب هذا العالم أن يشهد من عبد شيئا غيره أنه لا

= وفي سنده السري بن إسماعيل الهَمْداني الكوفي متروك كما في ترجمته في تقريب التهذيب (ص١٧٠) .

وقد أورده ابن تيمية في مواضع من كتبه منسوبا إلى علي رضي الله عنه ومنسوبا إلى السلف في مواضع أخرى ، فانظر من ذلك كتاب النبوات (ص١٣٧) ومجموع الفتاوى (٨/ ١٦١ و٢٢٥) .

كما أورده ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة (٢/ ٣٨١) .

(١) سورة النساء آية (٧٩) .

(٢) ينظر للمؤلف : شفاء العليل (٣٤٠) وما بعدها .

(٣) سورة الفرقان آية (٢٣) .

يصلح للعبادة والإلهية ويشهد للعابد[(١)] حال معبوده ، والمقصود أن النعم تدوم بدوام سببها وغايتها ، وأن الشرور والآلام تبطل وتضمحل باضمحلال سببها .

[من الاستدلال على القول بفناء النار أن الحكمة والمصلحة تقتضيان بقاء السبب المخلوقة من أجله فإذا زال السبب عاد الأمر إلى الرحمة السابقة الواسعة]

فهذه الوجوه وغيرها تبين[(٢)] أن الحكمة والمصلحة في خلق النار تقتضي[(٣)] بقاءها ببقاء السبب والحكمة التي خلقت له ، فإذا زال السبب وحصلت الحكمة عاد الأمر إلى الرحمة السابقة الغالبة الواسعة ، يزيده وضوحا :

[من الاستدلال على القول بفناء النار رحمته سبحانه التي هي من لوازم ذاته العلية]

الوجه الحادي عشر : أن الرب يستحيل أن يكون إلا رحيما ، فرحمته من لوازم ذاته ، ولهذا كتب على نفسه الرحمة[(٤)] ولم يكتب على نفسه الغضب ، فهو لم يزل ولا يزال رحيما ، ولا يجوز أن يقال إنه لم يزل ولا يزال غضبان ، ولا أن غضبه من لوازم ذاته ، ولا أنه كتب على نفسه العقوبة والغضب ، ولا أن غضبه يغلب رحمته ويسبقها . وتأمل قوله ﷺ في حديث الشفاعة : « إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله »[(٥)] ، فإذا كان ذلك الغضب الشديد لا يدوم ولا يستمر

---

(١) في « ت » : « العابد » .

(٢) في « ن » : « يبين » .

(٣) في « ن » : « يقتضي » .

(٤) كما قال سبحانه : ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ . . ﴾ الآية (١٢) من سورة الأنعام ، وقال : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ الآية (٥٤) من السورة المذكورة .

(٥) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا ، أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ح٣٣٤٠ (ص٦٧٩ ـ ٦٨٠) وح٣٣٦١ مختصرا ، وفي التفسير ح٤٧١٢ مطولا ، ومسلم في الإيمان ح٣٢٧ (١/ ١٨٤ ـ ١٨٦) .

بل يزول ، وهو الذي سعر النار ، فإنها إنما سعرت بغضب الجبار تبارك وتعالى ، فإذا زال السبب الذي سعرها فكيف لا تطفأ وقد طفئ غضب الرب وزال ؟ وهذا بخلاف رضاه فإنه من لوازم ذاته دائم بدوامه ، ولهذا أدام نعيم أهل الجنة والرضى ، كما يقول لهم في الجنة : « إني أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم أبدا »[١] ، فكيف يسوى بين موجب رضاه وموجب سخطه في الدوام ولم يستو الموجبان ؟

[من الاستدلال على القول بفناء النار تقييد العذاب الأخروي بما يدل على أنه ليس بأبدي سرمدي]

الوجه الثاني عشر : أنه كما قيد الغضب الشديد بذلك اليوم قيد العذاب المرتب عليه به كما في قوله : ﴿ فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾[٢] وقوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾[٣] ، فجعل العذاب والمشهد واقعين في ذلك اليوم العظيم ، بل جعل العذاب عذاب يوم لا عذاب أبد ، ولا يقال في الشيء الأبدي الذي لا يفنى ولا يبيد إنه عمل يوم ، وطعام يوم ، وعذاب يوم .

ولا ينتقض هذا بقوله سبحانه : ﴿ عَظِيمٍ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ ﴾[٤] ولا بقوله : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا[٥] عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِى يَوْمِ نَحْسٍ

---

(١) هو جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعا ، أخرجه البخاري في الرقاق ح٦٥٤٩ ص (١٣٨١) وفي التوحيد ح٧٥١٨ ، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها ح٩ (٤/ ٢١٧٦) ، ولفظه فيهما : « . . أُحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدا »

(٢) سورة الزخرف آية (٦٥) .

(٣) سورة مريم آية (٣٧) . وقد ذُكر في نسخة « ت » بعد هذه الآية بعضُ كلام يأتي بعد وهو في أقل من سطر ، ثم استُؤنف في أول السطر الذي يليه على وجه الصواب ، فاقتضى التنبيه .

(٤) سورة القمر آية (٣٨) .

(٥) في النسخ الخطية : « فأرسلنا » وهو خطأ .

مُّسْتَمِرٍّ ﴾[١] ، فإن استقراره واستمراره لا يقتضي أبديته لغةً ولا عرفاً ولا عقلا ، وقد أخبر سبحانه عن بطن الأم أنه مستقر الجنين بقوله : ﴿ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ [١٠٩ / أ] مَا نَشَآءُ ﴾[٢] ، وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ﴾[٣] ، سواء كان المستقر صلب الأب والمستودع بطن الأم أو عكس ذلك ، أو دار الدنيا ودار البرزخ كما هي أقوال المفسرين في الآية[٤] ، فالمستقر لا يدل على أنه أبدي وكذلك المستمر لا يدل على الأبدية ، فاستقرار كل شيء واستمراره ودوامه وخلوده وثباته بحسب ما يليق به من البقاء والإقامة .

وقد قال تعالى : ﴿ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴾[٥] ، وهذا لا يقال في لبث لا انتهاء له ، وتأويل الآية عند من تأولها أنهم يلبثون فيها أحقاباً لا يذوقون فيها برداً ولا شرابا[٦] أي لا يذوقون في تلك الأحقاب برداً ولا شرابا ـ لا يفيده

---

(١) سورة القمر آية (١٩) .

(٢) سورة الحج آية (٥) .

(٣) سورة الأنعام آية (٩٨) .

(٤) ينظر تفسير ابن كثير عند هذه الآية (٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥) والدر المنثور (٣/ ٣٣١ ـ ٣٣٢) .

(٥) سورة النبأ آية (٢٣) .

(٦) هذا قول الزجاج ، ذكره عنه ابن الجوزي في زاد المسير (٨/٩) وابن تيمية في الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص٦٣) ، وابن منظور في اللسان مادة (حقب) .

قال شيخ الإسلام في الموضع المذكور : « قال الزجاج : وبيانه أن الأحقاب حد لعذابهم بالحميم والغساق ، فإذا انقضت الأحقاب عذبوا بغير ذلك من العذاب » أهـ . ثم قال شيخ الإسلام : « وهذا الذي قاله الزجاج شاذ خلاف ما عليه الأولون والآخرون ، وهو خلاف ما دل عليه القرآن ، فإن هذا يقتضي أنهم يبقون بعد الأحقاب فيها ، ولكن لا يذوقون البرد والشراب حينئذٍ ، وهذا باطل قطعا ، ثم إذا ذاقوا البرد والشراب فهذا نعيم ، فكيف يكونون معذبين فيها بعد ذلك » .

شيئا ، فإنه يلزم على تأويله أنهم يذوقون البرد والشراب بعد مضي تلك الأحقاب ، ومتى ذاقوا البرد والشراب انقطع عنهم العذاب .

[من الاستدلال على القول بفناء النار وصفه تعالى نعيم أهل الجنة بعدم الانقطاع والنفاد ، ويخبر عن عقاب أهل النار فيذكر أنه فعال لما يريد ، أو يطلقه من غير تقييد]

الوجه الثالث عشر : أنه سبحانه وتعالى يذكر نعيم أهل الجنة فيصفه بأنه غير منقطع وأنه[1] ما له من نفاد ، ويذكر عقاب أهل النار ثم يخبر معه أنه فعال لما يريد أو يطلقه .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾[2] .

وأما الثاني فكقوله : ﴿ هَـٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ * جَنَّـٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ * مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَـٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ * وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ * هَـٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ * إِنَّ هَـٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴾[3] [ثم قال في أهل النار][4] : ﴿ هَـٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ * جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾[5] ، ولم يقل فيه ما قال في النعيم .

وقريب من هذا أنه سبحانه وتعالى يذكر خلود أهل النعيم فيه فيقيده بالتأبيد ، ويذكر معه خلود أهل العذاب فلا يقيد بالتأبيد ، بل يطلقه ،

---

(١) في « ت » : « أو أنه » .

(٢) سورة هود الآيتان (١٠٦ ، ١٠٧) .

(٣) سورة ص الآيات (٤٩ ـ ٥٤) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة ص الآيات (٥٥ ـ ٦٤) .

وهذا كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ * إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ * جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ ﴾[(١)] .

ولا ينتقض هذا بقوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾[(٢)] ، فإن تأبيد الخلود فيها لا يستلزم أبديتها ودوام بقائها ، بل يدل على أنهم خالدون [١٠٩/ب] فيها أبدا ما دامت كذلك ، فالأبد استمرارهم فيها ما دامت موجودة ، وهو سبحانه لم يقل إنها باقية أبدا ، وفرق بين الأمرين فتأمله . على أن التأبيد قد جاء في القرآن فيما هو منقطع كقوله عن اليهود : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[(٣)] ، وهذا إنما هو أبد مدة حياتهم في الدنيا ، وإلا فهم في النار يتمنون الموت حين يقولون : ﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[(٤)] ، وقول العرب : لا أفعل هذا أبدا ، ولا أتزوج أبدا ، أشهر من أن تذكر[(٥)] شواهده ، وإنما يريدون مدة منقطعة ، وهي أبد الحياة ومدة عمرهم ، فهكذا الأبد في العذاب هو أبد مدة بقاء النار ودوامها .

[من الاستدلال على القول بفناء النار أنها لو كانت دائمة أبدية لم تكن رحمته تعالى غالبة لغضبه]

الوجه الرابع عشر : أنه لو كانت دار الشقاء دائمة دوام دار النعيم وعذاب

---

(١) سورة البينة الآيات (٦ ـ ٨) .

(٢) سورة الجن آية (٢٣) .

(٣) سورة البقرة آية (٩٥) .

(٤) سورة الزخرف آية (٧٧) .

(٥) في « ن » : « يذكر » .

أهلها فيها مساويا[١] لنعيم أهل الجنة دائما بدوامه لم تكن الرحمة غالبة للغضب ، بل يكون الغضب قد غلب الرحمة ، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء ملزومه ، والشأن في بيان الملازمة وأما انتفاء اللازم فظاهر ، وقد دل عليه الحديث المتفق على صحته من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش : إن رحمتي تغلب غضبي »[٢] .

وبيان الملازمة أن المعذبين في دار الشقاء أضعافُ أضعافِ أهل النعيم كما ثبت في الصحيح : « إن الله تعالى يقول : يا آدم فيقول : لبيك وسعديك والخير في يديك ، فيقول : إن الله يأمرك أن تبعث من ذريتك بعث النار ، فيقول : ربي وما بعثُ النار ؟ فيقول : من كل ألفٍ تسعمائة وتسعة وتسعون إلى النار وواحد إلى الجنة[٣] » فقال الصحابة : يا رسول الله وأينا ذلك الواحد ؟ فقال : « إن معكم خليقتين ما كانتا مع[٤] شيء إلا كثرتاه : يأجوج ومأجوج »[٥] .

---

(١) في « د » و « ن » : « مساو » . والمثبت من « ت » .

(٢) أخرجه البخاري في بدء الخلق ح٣١٩٤ (ص٦٥٣) وفي التوحيد ح٧٤٠٤ و ٧٤٢٢ و٧٥٥٣ و٧٥٥٤ ومسلم في التوبة ح١٤ ـ ١٦ (٤/ ٢١٠٧ ـ ٢١٠٨) .

(٣) في « ت » : « في الجنة » ، وهي هكذا في بعض روايات الحديث .

(٤) في « د » و « ن » : « في » بدل قوله : « مع » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للرواية عند الترمذي وأحمد .

(٥) المؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى أدخل حديثا في حديث ونسبه للصحيح ، فإن أوله صح من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ح٣٣٤٨ (ص٦٨٤) وفي التفسير ح٤٧٤١ وفي الرقاق ح٦٥٣٠ وفي التوحيد مختصرا ح٧٤٨٣ ، ومسلم في الإيمان ح٣٧٩ (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) . وبعضه صح من حديث =

فعلى هذا أهل الجنة عشرُ عشرِ عشر أهل النار ، وإنما دخلوها بالغضب ، فلو دام هذا العذاب دوام النعيم وساواه[١] في وجوده لكانت الغلبة للغضب ، وهذا بخلاف ما إذا كانت الرحمة هي الغالبة ، فإن غلبتها تقتضي نقصان عدد[٢] المعذبين أو مدتهم ، يوضحه :

[من الاستدلال على القول بفناء النار أنه سبحانه جعل الغلبة والعاقبة لما كان عن رحمته ، وجعل الاضمحلال والزوال لما كان عن غضبه]

الوجه الخامس عشر : أن الله تعالى جعل الدنيا مثالا وأُنموذجا وعبرة لما أخبر به في الآخرة ، فجعل آلامها ولذاتها وما فيها من النعيم والعذاب وما فيها من الثمار والحرير والذهب والفضة والنار تذكرة ومثالا وعبرة ، ليستدل العباد بما شاهدوه على ما أُخبروا به ، (وقد أنزل في هذه الدار)[٣] رحمته وغضبه ، وأجرى عليهم آثار الرحمة [١١٠/أ] والغضب ، ويسر لأهل الرحمة أسباب الرحمة ولأهل الغضب أسباب الغضب ، ثم جعل سبحانه الغلبة والعافية لما كان عن رحمته ، وجعل الاضمحلال والزوال لما كان عن غضبه ، فلا بد من حين قامت الدنيا وإلى[٤] أن يرثها الله تعالى ومن عليها أن تغلب آثار رحمته لآثار غضبه ولو في العاقبة ، فلا بد أن يغلب الرخاء الشدة ، والعافية البلاء ، والخير وأهله الشر وأهله ، وإن

= عمران بن حصين رضي الله عنه ، أخرجه الترمذي في موضعين في سننه من كتاب تفسير القرآن ح٣١٦٨ و٣١٦٩ (٥/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤) والإمام أحمد في المسند (٤/ ٤٣٥) .
فقوله : « وواحد إلى الجنة » وقوله : « إن معكم خليقتين ما كانتا مع شيء إلا كثرتاه » هو من رواية عمران بن حصين عند الترمذي وأحمد دون الصحيحين .

(١) في النسخ الخطية : « وساوقه » وما أثبته هو الصواب الموافق للسياق والمعنى .

(٢) في « د » و « ن » : « عدة » والمثبت من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « وقد أنزل رحمته في هذه الدارين » وفي « ت » : « وقد أنزل في هذين الدارين » . ولعل ما أثبته هو الصواب لسياق الكلام عليه .

(٤) في « ت » : « إلى » بدون واو في أولها .

أديلوا[١] أحيانا فإن الغلبة المستقرة الثابتة للحق وأهله ، وَآخِرُ أمر المبطلين الظالمين إلى زوال وهلاك ، فما قام للشر والباطل جيش إلا أقام الله سبحانه للحق جيشا يظفر به ويكون له العلو والغلبة ، قال [الله][٢] تعالى : ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَالِبُونَ ﴾[٣] ، فكما غلبت الرحمة غلب جندها ، وإذا كان هذا مقتضى حمده وحكمته في هذه الدار ، فهكذا في دار الحق المحض تكون[٤] الغلبة لما خلق بالرحمة والبقاء لها .

وسر هذا الوجه وما يتصل به أن الخير هو الغالب للشر ، وهو المهيمن عليه الذي لو دخل جحر ضب لدخل خلفه حتى يخرجه ويغيره ، وإن[٥] كانت للشر دولة وصولة لحكمة مقصودة لغيرها قصد الوسائل ، فالخير مقصود مطلوب لنفسه قصد الغايات .

[من الاستدلال على القول بفناء النار محبته سبحانه للجود والإحسان والرحمة]

الوجه السادس عشر : أنه [قد][٦] ثبت في الصحيح : أن الجنة يبقى فيها فضل ، فينشئ الله لها خلقاً يسكنهم إياها بغير عمل كان منهم[٧] ، محبة منه للجود والإحسان والرحمة ، فإذا كان جوده ورحمته قد اقتضى[٨] أن

(١) في « ن » : « أذيلوا » بالذال المعجمة ، ولعل الصواب ما أثبته من « د » و « ت » والمعنى : كانت لهم الدولة والغلبة والنصر .

(٢) لفظ الجلالة لا يوجد في « د » « ن » .

(٣) سورة الصافات الآيات (١٧١ ـ ١٧٣) .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) في « ت » : « وإذا » .

(٦) ما بين المعقوفتين أثبته من « ت » .

(٧) قد سبق ذكر النص الدال على ذلك ص (٦٤٤) تعليق (٤) .

(٨) هكذا في النسخ الخطية : « اقتضى » ولم يقل : « اقتضيا » وهذا من باب الاكتفاء كما =

يدخل هؤلاء الجنة بغير تقدم عمل منهم ولا معرفة ولا إقرار ، فما المانع أن تدرك رحمته لمن قد أقر به في دار الدنيا واعترف بأنه ربه ومالكه ، واكتسب ما أوجب غضبه عليه فعاقبه بما اكتسبه ، وعرفه حقيقة ما اجترحه وأشهده أنه كان كاذبا مبطلا ، وأن رسله هم الصادقون المحقون ، فشهد ذلك وأقر على نفسه وتقطعت نفسه حسرةً وندما ، وأخرجت النار منه خبثه كما يخرج الكيرُ خبث الحديد .

ولا يقال : الخبث لا يفارقهم والإصرار لا يزول عنهم كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ ﴾[١] ، فإن هذا ليس في حكم الطبيعة الحيوانية ، ولهذا في الدنيا لما يمسهم العذاب تجد عقدة الإصرار قد انحلت عنهم وانكسرت نخوة الباطل ، ولكن لم تطهر قلوبهم بذلك وحده .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ ﴾[٢] فذلك قبل دخول النار ﴿ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾[٣] ، وهذا إخبار عن حالهم قبل أن [١١٠/ ب] يدخلوا النار وقبل أن تذيب لحومهم ونفوسهم التي نشأت على الكفر ، فالخبث بعدُ كامنٌ فيها ، فلو ردوا والحالة هذه لعادوا لما نهوا عنه ، والحكمة والرحمة تقتضي[٤] أن النار تأكل تلك اللحوم

= في قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴾ .

(١) سورة الأنعام آية (٢٨) .

(٢) سورة الأنعام آية (٢٨) .

(٣) سورة الأنعام الآيتان (٢٧ ـ ٢٨) .

(٤) في « ن » : « يقتضي » وانظر ما سبق قريبا . ص (٦٧٨) قبل هذه تعليق (٨) .

التي نشأت من أكل الحرام ، وتنضج تلك الجلود التي باشرت محارمه تعالى ، وتطلع على الأفئدة التي أشركت به وعبدت معه غيره ، فتسليط النار على هذه القلوب والأبدان من غاية الحكمة ، حتى إذا أخذت المسألة حقها وأخذت العقوبة منهم مأخذها وعادوا إلى ما فطروا عليه وزال ذلك الخبث والشر الطارئ على الفطرة وللعزيز الحكيم حينئذٍ حكم هو أعلم به وهو الفعال لما يريد(١) .

[من الاستدلال على القول بفناء النار عدم النص الصريح بذلك كما هو الشأن بأبدية الجنة]

الوجه السابع عشر : أن أبدية النار كأبدية الجنة إما أن يتلقى القول بذلك من القرآن أو من السنة أو من إجماع الأمة أو من أدلة المعقول أو من القياس على الجنة ، والجميع منتف .

أما القرآن فإنما يدل على أنهم غير خارجين منها ، فمن(٢) أين يدل على دوامها وبقاء أبديتها ؟ فهذا كتاب الله وسنة رسوله أرونا ذلك منهما ، وهذا بخلاف الجنة ، فإن القرآن والسنة قد دلا على أنها لا تبيد ولا تفنى .

وأما الإجماع فلا إجماع في المسألة وإن كان قد حكاه غير واحد وجعلوا القول بفنائها من أقوال أهل البدع(٣) فقد رأيتَ بعض ما في هذا الباب عن

(١) ينظر للمؤلف أيضاً مصنفه حادي الأرواح (ص٤٥٠ ـ ٤٥٢ ، ٤٦٣) حيث قرر فيه ما ذكره هنا ، ومجيباً ومُوجِّها الآيات الدالة على خلود الكفار والمشركين في النار ، وكذا يراجع كتابه شفاء العليل (ص٥١٩) وما بعدها .

(٢) في النسخ الخطية : « من » ولعل الصواب ما أثبته بزيادة فاء في أولها .

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : « والذين قطعوا بدوام النار لهم أربع طرق ، أحدها : ظن الإجماع فإن كثيرا من الناس يعتقد أن هذا مجمع عليه ولا خلاف فيه بين السلف ، وإن كان فيه خلاف حادث فهو من أقوال أهل البدع . . . فأما الإجماع فهو أولاً غير معلوم ، فإن هذه المسائل لا يقطع فيها بإجماع ، نعم قد يُظن فيها الإجماع وذلك قبل أن يعرف النزاع ، وقد عرف النزاع قديما وحديثا . . » . =

الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وأما من حكى الإجماع فإما أن يكون قد حكاه بموجب علمه ، كما يحكى الإجماع كثيرا على ما الخلاف فيه مشهور غير خفي ، وأبلغ من هذا حكاية الإجماع كثيرا على ما الإجماع القديم على خلافه ، وهذا كثير جدا إنما يعلمه أهل العلم ، ولو تتبعناه لزاد على مائتي موضع . وإما أن يكون من حكى الإجماع أراد أن الأمة اجتمعت على بطلان قول الجهمية بفناء الجنة والنار ، وأنهما يشتركان في ذلك ، فنعم اجتمعت الأمة على خلاف هذا القول ، فلما قال السلف إن الأمة مجمعة على خلاف ذلك ظن من تلقى منهم ذلك أن الإجماع على خلافه في الموضعين ، وأيضا فإن الأمة مجمعة على خلاف قولهم في الدارين ، فإنهم يقولون : إن الله تعالى لا يقدر على إبقائهما أبداً إذ يلزم من ذلك وجود حوادث لا نهاية لها ، قالوا وهذا ممتنع كما أن وجود حوادث لا بداية لها ممتنع ، فيفنيان بأنفسهما من غير أن يفنيهما الله . وهذا القول لم يقل به أحد من أهل الإسلام سوى هذه الفرقة الضالة[1] . أو يكون حكايتهم الإجماع على أن أهل النار لا يخرجون منها أبدا ، فهذا مما أجمع عليه سلف الأمة . فهذه ثلاث محامل[2] للإجماع ، ولكن أين الإجماع على أن النار باقية [١١١/أ] ببقاء الجنة ؟ وأن كليهما في البقاء سواء ؟

وأما أدلة العقول فلا مدخل لها في ذلك ، وإن كان لا بد من دخولها

= الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص٧١ - ٧٢) ، وانظر للمؤلف حادي الأرواح (ص٤٤٢) .

(١) يعني الجهمية ، وينظر : الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص٤٤) وما بعدها ، وحادي الأرواح (ص٤٤٤) .

(٢) في « ت » : « محال » .

فهي من هذا الجانب كما ذكرناه .

وأما قياس النار على الجنة فقد تقدم الفرق بينهما من وجوه عديدة[(١)] وكيف يُقاس الغضبُ على الرحمة ، والعدلُ على الفضل ، والمقصود لغيره على المقصود لنفسه ؟

[من الاستدلال على القول بفناء النار استثناؤه سبحانه بمشيئته في موضعين من القرآن الكريم]

الوجه الثامن عشر : أنه لو لم يكن من الأدلة على عدم أبدية النار إلا استثناؤه[(٢)] سبحانه بمشيئته في موضعين من كتابه ، أحدهما : قوله : ﴿ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾[(٣)] ، فما هاهنا مصدرية وقتية[(٤)] وهو استثناء مما[(٥)] دل عليه الأول ، وهو كونها مثواهم بوصف الخلود ، فلا بد أن يكون المستثنى مخرجا لما دخل في المستثنى منه وهو خلودهم فيها ، فلا بد أن يكون المستثنى مخالفاً لذلك ، إذ يمتنع تماثلهما وتساويهما .

وغاية ما يقال : إن المستثنى واقع على ما قبل الدخول لا على ما بعده وهو مدة لبثهم في البرزخ وفي موقف القيامة ، وهذا لا يتأتى هاهنا ، فإن هذا قد علم انتفاء الدخول في وقته قطعا ، فليس في الإخبار به فائدة ، وهو بمنزلة أن يقال : أنتم خالدون فيها أبدا إلا المدة التي كنتم فيها في الدنيا ،

---

(١) ينظر ما سبق مما ذكره المؤلف من الوجوه المتقدمة .

(٢) في « د » و « ن » : « استثناءه » .

(٣) سورة الأنعام آية (١٢٨) .

(٤) أي مصدرية ظرفية ، سميت بالمصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام ، وبالظرفية لكونها نائبة عن الظرف وهو المدة .

راجع أوضح المسالك لابن هشام (١/١٦٦ - ١٦٧) .

(٥) في « ت » : « ما » .

وهذا ينزه عنه كلام الفصحاء البلغاء فضلا عن كلام رب العالمين ، وهو بمنزلة أن يقال للميت : أنت مقيم في البرزخ إلا مدة بقائك[١] في الدنيا .

وليس هذا مثل قوله : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾[٢] ، فإن هذا استثناء منقطع قصد به تقرير المستثنى منه ، وأنه عام محفوظ لا تخصيص فيه ، إذ من الممتنع أن يكون تخصيص باستثناء فيعدل عن ذكره إلى غير جنسه[٣] ، ونظيره قولهم : « ما زاد إلا نقص »[٤] ، فإنه يفيد القطع بعدم زيادته ، وأنه إن كان ثم تغير فبالنقصان ، وليس هذا مخرج قوله : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾[٥] ، ولو أريد هذا لقيل : لا يخرجون منها أبدا

---

(١) في النسخ الخطية : « بقائه » ولعل الصواب ما أثبته لدلالة السياق عليه .

(٢) سورة الدخان آية (٥٦) .

(٣) قال المؤلف رحمه الله تعالى في مؤلفه مدارج السالكين ـ وقد ذكر هذه الآية ـ (١/ ٣٢٦) : « فهذا الاستثناء هو لتحقيق دوام الحياة وعدم ذوق الموت ، وهو يجعل النفي الأول العام بمنزلة النص الذي لا يتطرق إليه استثناء البتة ، إذ لو تطرق عليه استثناء فرد من أفراده لكان أولى بذكره من العدول عنه إلى الاستثناء المنقطع ، فجرى هذا الاستثناء مجرى التأكيد والتنصيص على حفظ العموم ، وهذا جار في كل منقطع ، فتأمله فإنه من أسرار العربية » .

وينظر له أيضاً حادي الأرواح (ص٤٢٨) .

(٤) هذا من أمثلتهم على أن الاستثناء المنقطع إن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا فيقولون : « ما زاد هذا المال إلا ما نقص » . ويصح فيه : « ما زاد هذا المال إلا نقصاً » و« ما زاد إلا النقص » .

راجع : أوضح المسالك لابن هشام (٢/ ٦٣) باب الاستثناء ، والدر المصون للسمين الحلبي (٨/ ٢٨٢) وشرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان عليه (٢/ ١٤٨) .

(٥) سورة الأنعام آية (١٢٨) .

إلا مدة مقامهم في الدنيا ، فهذا يكون وزان قوله : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾[1] ، وكان يفيد ذلك تقرير عدم خروجهم منها البتة ، وأما إذا قيل : خالدين فيها إلا ما شاء الله أن لا يخلدوا فإن ذلك يفيد أن لهم حالين .

فإن قيل : هذا ينتقض عليكم بالاستثناء في أهل الجنة فإن هذا وارد فيه بعينه ، قيل : قد اقترن بالاستثناء في أهل الجنة ما ينفي ذلك وهو قوله : ﴿ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾[2] ، ولهذا ـ والله أعلم ـ عقب الاستثناء بهذا رفعا لهذا التوهم[3] ، وعقب الاستثناء في أهل النار بالإخبار بأنه يفعل ما يريد ، ولا حجر عليه سبحانه فيما يريد بهم من عذاب أو إخراج منه ، فإن[4] الأمر راجع إلى إرادته ومشيئته التي لا تخرج عن علمه وحكمته ، كما عقب الاستثناء في سورة الأنعام بقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ ، فدل بذلك على أنه أدخلهم النار بحكمته وعلمه بأنهم لا يصلح لهم سواها وله حكمة [١١١/ب] وعلم فيهم لا يبلغه العباد ، فإن اقتضت حكمته وعلمه فيهم غير ذلك لم تقصر[5] عنه مشيئته النافذة وقدرته التامة .

ومما يوضح الأمر في ذلك أنه في آية الأنعام خاطبهم بذلك إما في النار وإما في موقف القيامة ، ولم يقيد مدة الخلود بدوام السموات والأرض

---

(١) سورة الدخان آية (٥٦) .

(٢) سورة هود آية (١٠٨) .

(٣) انظر حادي الأرواح (ص٤٢٧ ، ٤٤٧) .

(٤) في « د » و « ن » : « وأن » .

(٥) في « ن » : « يقصر » .

فقال : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ[(١)] جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾[(٢)] ، [وهذا بخلاف الاستثناء في سورة هود فإنه أخبر عنهم بأنهم ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ ﴾[(٣)]][(٤)] فأمكن أن يكون هذا الاستثناء هو مدة مقامهم[(٥)] في البرزخ وفي موقف[(٦)] القيامة ، وأما أن يقول لهم وهم في النار : ﴿ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ ﴾ وهو يريد مدة لبثهم في البرزخ وفي الموقف ـ فهذا أمر قد علموه وشاهدوه فأي فائدة حصلت في الإخبار به[(٧)] ؟

(١) هكذا في النسخ الخطية : « نحشرهم » وهي قراءة سبعية ، وقرأ حفص : « يحشرهم » بالياء وقرأها الباقون بالنون .

التبصرة لمكي (ص٥٠٣) والتيسير للداني (ص١٠٧) والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٦٢) .

(٢) سورة الأنعام آية (١٢٨) .

(٣) سورة هود آية (١٠٧) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « بقائهم » .

(٦) في « ت » : « ومدة » .

(٧) إلى هنا انتهى كلام ابن القيم رحمه الله تعالى عن مسألة فناء النار وعدم دوامها . وهي مسألة مشكلة عويصة كما عرضها ابن القيم وعرض نصوصها ، وقد حمل بعض أهل العلم كلامه على فناء نار العصاة من الموحدين دون غيرها من نار الكفار والمشركين ، بدليل تصريحه بذلك في مواضع من كتبه ، وقد أشرت إلى ذلك سابقا وذكرته في ص (٦٣٧) تعليق (١) نقلا من كتابيه : « الوابل الصيب ، وزاد المعاد » ، وهو قول موافق لنصوص الكتاب والسنة وعليه عامة السلف .

وذهب آخرون من العلماء إلى حمل قول ابن القيم على أنه كان أول قوليه ثم رجع عنه =

[عودة إلى الأسئلة الإبليسية والجواب عنها]

الوجه التاسع عشر : قوله[1] : وإذ خلقني فلم كلفني السجود لآدم وقد علم أني أعصيه ؟ فيقال له : كفى بك جهلاً ولؤماً أن سميت أمره وطاعته التي هي قرة العيون وحياة النفوس تكليفاً ، والتكليف إلزام الغير بما يشق عليه ويكرهه ولا يحبه كما يقول القائل : لا أفعل هذا إلا تكلفا ، ولا ريب أن هذا لما كان كامنا في قلبك ظهر أثره في امتناعك من الطاعة ، ولو علمت أن أمره سبحانه هو غاية مصلحة العبد وسعادته وفلاحه وكماله لم تقل إنه كلفك بالسجود ، ولعلمت أنه أراد به مصلحتك ورحمتك[2] وسعادتك الأبدية ، وقد سمى الله تعالى أوامره عهودا ووصايا ورحمة وشفاء ونورا وهدى وحياة ، قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾[3] فتأمل الفرق بين هذا الخطاب وبين قول القائل إنه دعاهم بأمره إلى تكليف ما لا يطيقونه ولا يقدرون عليه لا لحكمة ولا لمصلحة ولا لصفة حسنة في الأمر تقتضي دعاءهم إليه ، ولم يأمرك حاجة منه إليك ، ولا عبثا ولا سدى ، وكأنك لم تعرف أن أوامره رحمة ونعمة ومصلحة ، ونواهيه حمية وصيانة وحفظا ، وهل وفق للصواب من أمره

= وقال بالأبدية والدوام .

ويظهر جليا في بعض المواضع توقفه في المسألة وتفويضها لمشيئة الله تعالى كما انتهى في ذلك قدم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، كما صرح به حادي الأرواح (ص٤٧١) وفي شفاء العليل (ص٥٢٥ ـ ٥٢٦) ، وأومأ إليه فيما سبق ص (٦٦٣) .

(١) أي عدو الله إبليس اللعين والشيطان المريد الرجيم في مناظرته الملائكة في أمر السجود لآدم عليه الصلاة والسلام وقد سبق عرض ذلك ص (٥٤٥) وما بعدها وانظر منه ص (٥٤٦) .

(٢) في هامش « د » و « ن » : « ولعلمت أنه أراد به مصلحتك ورحمتك ، فيه نظر لأنه لو أراد بها ذلك لحصل منه مراده والله أعلم » .

(٣) سورة الأنفال آية (٢٤) .

سيده بأمر ينفذه فقال له : لم أمرتني بذلك وهلا تركتني ولم تأمرني ؟ فمن أضل من هذا العبد سبيلا ؟

[من أجوبة ابن القيم عن الأسئلة الإبليسية]

الوجه العشرون : أنه سبحانه لما كان يعلم منك من الخبث والشر الكامن في نفسك ما لا يعلمه غيره وكان ذلك موجبا لمقته لك ولم يكن يجري عليك ما تستحقه بمجرد علمه السابق قبل من غير أن تظهر الملائكة ما يحمد به ويثنى عليه ويعذر به إذا طردك عن قربه وأخرجك من جنته فأمرك بأمره ، فخرج منك الداء الدفين بمقابلته بالمعصية ومنازعته سبحانه رداء الكبرياء ، فاستخرج أمره منك الكفر الخفي والداء الدوي[1] [١١٢/أ] وقام عُذره في نفوس أوليائه وملائكته بما أصابك من لعنته وجرى عليك من نكاله وعقوبته ، وصرت في ذلك إماماً لمن كان حاله حالك ، فهذا من بعض حكمه في أمره لمن علم أنه لا يطيعه فإنه لو عذبه وطرده بما يعلمه منه من غير أن يظهر عليه غيره لوجد هو وغيره للقول سبيلا ، وقال : لو أمرتني لأطعتك ولكن عذبتني قبل أن تجربني ، ولو جربتني لوجدتني سامعا مطيعا ، بل من تمام حكمته ورحمته أنه لا يعذبه بمعصيته حتى يدعوه إلى الرجوع إليه مرة بعد مرة ، حتى إذا استحكم إباؤهُ ومعصيته ولم يبق للقول فيه مطمع ولا للوعظ[2] والتخويف فيه تأثير[3] ، وأيس منه حق عليه القول وظهر عذر من عذبه للخليقة وحمده وكماله المقدس .

قال مختصره محمد بن الموصلي عفا الله عنه : هذا[4] الوجه أحسن من

---

(١) الداء الدوي : الداء الشديد .

انظر : المعجم الوسيط مادة (دوي) (ص٣٠٦) .

(٢) في « ت » : « للموعظة » .

(٣) في « ت » : « تأثيراً » .

(٤) في « ت » : « وهذا » .

الوجه الأول وأصوب والله تعالى أعلم .

[من أجوبة ابن القيم عن الأسئلة الإبليسية]

الوجه الحادي والعشرون : قوله[١] : (وإذا أبيتُ)[٢] السجود له فلم طردني وذنبي أني لم أر السجود لغيره ، فيقال لعدو الله : هذا تلبيس (إنما يروج على أشباه)[٣] الأنعام من أتباعك حيث أوهمتهم أنك تركت السجود لآدم تعظيما لله وتوحيدا له وصيانة لعزته أن تسجد لغيره ، فجازاك على هذا الإجلال والتعظيم بغاية الإهانة والطرد ، وهذا أمر لم يخطر ببالك ولم تعتذر[٤] به إلى ربك ، وإنما كان الحامل لك على ترك السجود الكبر والكفر والنخوة الإبليسية ، ولو كان في نفسك التعظيم والإجلال لله وحفظ جانب التوحيد لحملك على المبادرة إلى طاعته ، وهل التعظيم والإجلال إلا في امتثال أمره ؟ وقد قام لك من إخوانك أصحاب يحامون عنك ويخاصمون ربهم فيك ، وينوحون عليك اعتذاراً عنك وتظلماً من ربك كما فعل صاحب « تفليس إبليس » في كتابه[٥] فإنه يقول فيه ما ترعد منه قلوب أهل الإيمان فرقاً وتعظيماً لله من الاعتذار عنك ، وأن ما فعلته هو وجه الصواب إذ غِرْتَ على التوحيد أن يحملك على السجود لغيره ، وأنك لم تزل

---

(١) أي عدو الله إبليس لعنه الله تعالى في مناظرته الملائكة ، وقد سبق عرضها ص (٥٤٥) وما بعدها وانظر منه ص (٥٤٦) .

(٢) في « د » و « ن » : « وإذا ثبت » والمثبت من « ت » وهو الصواب .

(٣) في « د » و « ن » : « إنما يروح عن انتباه » وفي « ت » : « إنما يروج عن أشياء » ، ولعل ما أثبته هو الصواب .

(٤) في « ن » : « يعتذر » .

(٥) الظاهر أنه يقصد كتاب تفليس إبليس لمؤلفه عز الدين عبد السلام بن أحمد المقدسي المتوفى سنة (٦٧٨) ، وهو مطبوع متداول في جزء صغير .

رأس المحبين وقائد المطيعين(١) ، ولكن :

إذا كان المحب قليل حظ فما حسناته إلا ذنوب(٢)

وبالله لقد قال هذا الخليفة منك والولي لك ما لم تستحسن أن تقوله لربك ولا تظنه فيه .

[من الأسئلة الإبليسية والجواب عنها]

الوجه الثاني والعشرون : قوله(٣) : « وإذ قد أبعدني وطردني فلم سلطني على آدم حتى دخلت إليه وأغويته فيها » ؟ فيقال له . هذا تلبيس منك على من لا علم له بكيفية قصتك ، خلق الله تعالى آدم وقد علم سبحانه أنه خلقه ليجعله خليفة في الأرض ويستخلف أولاده إلى أن يرثها ومن عليها [١١٢/ب] ولم يكن سبحانه لينزله إلى الأرض بغير سبب ، فإنه الحكيم في كل ما يأمر به ويقدره ويقضيه ، فأباح لآدم جميع ما في الجنة ، وحمى عنه(٤) شجرة واحدة ، وقد وكل الله تعالى بكل واحد من البشر قريناً من الشياطين لتمام حكمته التي لأجلها خلق الجن والإنس وكنت أنت قرين الأب لتمام الابتلاء ، فاقتضت حكمته وحمده سبحانه أن يبتلي بك الأبوين لسعادتهما وتمام شقوتك ، فخلى بينك وبين الوسوسة لهما لينفذ قضاؤه

(١) انظر : تفليس إبليس (ص٣٦ ، ٤٣ ، ٥٠) .

(٢) البيت ذكره المصنف أيضاً في كتابه مدارج السالكين (١/٤٠٨) ، وهو للشاعر منصور ابن محمد بن علي أبي نصر الخباز المعروف بالنيري من أهل واسط ، المتوفى سنة (٤٥٠) ، أورده ابن شاكر الكتبي في ترجمته له من كتابه فوات الوفيات (٤/ ١٧٢) ضمن أربعة أبيات هو آخرها ، وكذا ذكره مفرداً بدون نسبة كل من خليل المرادي في سلك الدرر (٤/ ١٣٤) والسيد أحمد الهاشمي في السحر الحلال (ص٢٩) .

(٣) أي عدو الله إبليس في مناظرته للملائكة التي سبق عرضها ص (٥٤٥) وما بعدها فانظر من ذلك ص (٥٤٦) .

(٤) في « ت » : « منه » .

وقدره السابق فيك وفيهما وفي الذرية ، وإذا كان سبحانه قد أجرى ذريتك من ذريته مجرى الدم[(١)] امتحاناً لهم وابتلاء ، فهكذا امتحن بك الأبوين مدة حياتهما (فلم تكن لتفارقهما)[(٢)] إلا بالموت كحال ذريتك مع ذريتهما .

فصل

[كسر الطاغوت الثالث وهو طاغوت المجاز]

في كسر الطاغوت الثالث الذي وضعته الجهمية لتعطيل حقائق الأسماء والصفات وهو طاغوت المجاز

هذا الطاغوت لَهجَ[(٣)] به المتأخرون والتجأ إليه المعطلون ، جعلوه جُنة يتترسون (بها)[(٤)] من سهام الراشقين ويصدون به عن حقائق الوحي المبين .

[تعريف الحقيقة والمجاز عند القائلين به]

فمنهم من يقول : الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً[(٥)] ، ومنهم من يقول : الحقيقة هي المعنى الذي وضع له اللفظ أولاً[(٦)] والمجاز

---

(١) كما في قوله عليه الصلاة والسلام : « .. إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم .. » الحديث . أخرجه البخاري في الاعتكاف ح٢٠٣٨ (ص٤٠١) وح ٢٠٣٥ ، ٢٠٣٩ ، وفي فرض الخمس ح٣١٠١ وفي بدء الخلق ح٣٢٨١ وفي الأدب ح٦٢١٩ وفي الأحكام ح٧١٧١ .

(٢) في « د » و « ن » : « فلم يكن ليفارقهما » .

(٣) لهج بالأمر لَهَجا من باب تعب وطرب : أولع به فثابر عليه واعتاده ، فهو لهج ولاهج . مختار الصحاح والمصباح المنير والمعجم الوسيط جميعهم في مادة (لهج) .

(٤) في « ت » : « به » .

(٥) كما في كتاب المثل السائر لابن الأثير (١/ ١٣١) وعامة من عرف الحقيقة .

(٦) كما نقله العلوي في الطراز (١/ ٤٧) عن أبي الحسين البصري .
وللوقوف على تعريفات الحقيقة ينظر المصدر السابق (١/ ٤٨ ـ ٥٠) .

استعمال اللفظ فيما وضع له ثانياً ، فهاهنا ثلاثة أمور : لفظ ومعنى واستعمال ، فمنهم من جعل مورد التقسيم هو الأول ، ومنهم من جعله الثاني ، ومنهم من جعله الثالث ، والقائلون حقيقة اللفظ كذا ومجازه كذا يجعلون الحقيقة والمجاز من عوارض المعاني ، فإنهم إذا قالوا مثلا : حقيقة الأسد هو الحيوان المفترس ومجازه الرجل الشجاع ، جعلوا الحقيقة والمجاز (للمعاني)[١] لا للألفاظ ، وإذا قالوا هذا الاستعمال حقيقة وهذا الاستعمال مجاز جعلوا ذلك من توابع الاستعمال ، وإذا قالوا هذا اللفظ حقيقة في كذا مجاز في كذا جعلوا ذلك من عوارض الألفاظ ، وكثير منهم يوجد في كلامه هذا وهذا وهذا .

والمقصود أنهم سواء قسموا اللفظ ومدلوله أو استعماله في مدلوله طولبوا بثلاثة أمور :

أحدها : تعيين مورد[٢] التقسيم .

الثاني : صحته بذكر ما يشترك[٣] فيه الأقسام وما ينفصل ويتميز به ، فلابد من ذكر المشترك والمميز ضرورة صحة التقسيم .

الثالث : التزام الطرد والعكس[٤] ، فإن التقسيم من جنس التحديد إذ

---

(١) في « ت » : « للمعنى » .

(٢) في « ت » : « ورود » .

(٣) في « ت » : « ما تشترك » .

(٤) الطرد والعكس : هو المعبر عنه أيضاً بالدوران ، وهو عبارة عن الوجود مع الوجود والعدم مع العدم أي دوران الحكم مع الوصف وجودا وعدما .
ينظر : الإيضاح لقوانين الاصطلاح ليوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي (ص٤١ ، ١٨٦) والمستصفى للغزالي (٢/ ٣١٥) والتعريفات للجرجاني (ص١٤١ ، ١٥٣) .

هو مشتمل على القدر المشترك والقدر المميز الفارق ، فإن لم يطرد التقسيم وينعكس [وإلا][١] كان تقسيماً فاسدا .

[تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز تقسيم باطل]

فنقول : تقسيمكم الألفاظ ومعانيها واستعمالها فيها إلى حقيقة ومجاز إما أن يكون عقليا أو شرعيا [١١٣/أ] أو لغويا أو اصطلاحيا ، والأقسام الثلاثة الأُول باطلة ، فإن العقل لا مدخل له في دلالة اللفظ وتخصيصه بالمعنى المدلول عليه حقيقة كان أو مجازا ، فإن دلالة اللفظ على معناه ليست[٢] كدلالة الانكسار على الكسر والانفعال على الفعل ، ولو كانت عقلية لما اختلفت باختلاف الأمم ولما جهل أحد معنى لفظ ، والشرع لم يرد بهذا التقسيم ولا دل عليه ولا أشار إليه ، وأهلُ اللغةِ لم يصرح أحد منهم بأن العرب قسمت لغاتها إلى حقيقة ومجاز ، ولا قال أحد من العرب قط : هذا اللفظ حقيقة وهذا مجاز ، ولا يوجد[٣] في كلام من نقل لغتهم عنهم مشافهة ولا بواسطة ذلك ، ولهذا لا يوجد في كلام الخليل[٤] وسيبويه[٥] والفراء[٦] وأبي عمرو بن العلاء[٧]

[عدم إطلاق لفظ الحقيقة والمجاز على لفظ دون آخر عند المتقدمين]

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « وليست » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

(٣) في « ت » : « ولا وُجد » .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٢٢٥) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٢٢٥) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٢٢٦) .

(٧) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني البصري ، اختلف في اسمه اختلافا كثيرا بينا منها أن اسمه كنيته ، كان إماما مُقرئا نحويا لغويا ثقة أحد القراء السبعة المشاهير ، يقال إن مولده بمكة سنة (٦٨) أو (٧٠) وكانت نشأته في البصرة ، مات بالكوفة سنة (١٥٤) وقيل (١٥٩) . أخرج حديثه البخاري تعليقا وأبو داود في القدر =

والأصمعي[١] وأمثالهم ، كما لم يوجد ذلك في كلام رجل واحد من الصحابة ولا من التابعين ولا تابعي التابعين ولا في كلام أحد من الأئمة الأربعة ، وهذا الشافعي[٢] وكثرة مصنفاته[٣] ومباحثه مع محمد بن الحسن[٤] وغيره لا يوجد فيها ذكر المجاز البتة ، وهذه رسالته التي هي كأصول الفقه[٥] لم ينطق فيها بالمجاز في موضع واحد ، وكلام الأئمة مُدون بحروفه لم يحفظ عن أحد منهم تقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز ، بل أول من

[إطلاق لفظ مجاز القرآن عند المتقدمين معناه التفسير والبيان]

= وابن ماجه في التفسير .
الجرح والتعديل (٣/٦١٦) وتهذيب الكمال (٣٤/١٢٠ ـ ١٣٠) والسير (٦/٤٠٧ ـ ٤١٠) وتقريب التهذيب (ص٥٨٢) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٢٦) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٦) .

(٣) نقل الإمام النووي في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٥٣) عن القاضي الإمام أبي محمد الحسن بن محمد المروزي في خطبة تعليقه : قيل إن الشافعي رحمه الله صنف مائة وثلاثة عشر كتابا في التفسير والفقه والأدب وغير ذلك » اهـ . ونقل ابن العماد الحنبلي في الشذرات (٢/ ١٠) عن ابن زولاق قال : صنف الشافعي نحواً من مائتي جزء » .

(٤) هو محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبدالله القاضي ، من موالي بني شيبان وأصله من دمشق ، صاحب الإمام أبي حنيفة ومن أخص تلامذته ، إمام علامة في الفقه والأصول ، ولد بواسطة سنة (١٣١) ونشأ في الكوفة ومات بالري سنة (١٨٩) .
تاريخ بغداد (٢/ ١٧٢ ـ ١٨٢) والجواهر المضية (٣/ ١٢٢ ـ ١٢٧) وتاج التراجم (ص٢٣٧ ـ ٢٤٠) والفوائد البهية (ص١٦٣) .
ومناظرات الشافعي لمحمد بن الحسن ومباحثه معه كثيرة جدا ، تجدها في كتابه الأم والرسالة وغيرهما من مصنفاته ، وقد ساق البيهقي في كتابه مناقب الشافعي طرفاً منها (١/ ١٧٨) وما بعدها .

(٥) هي كتابه الشهير بالرسالة وهي مطبوعة متداولة ، وقد سبق القول فيها ص (٦) تعليق (٣) ، وينظر ما سيأتي لاحقا ص (١٦٣٤) مع التعليق (٤) .

عرف عنه في الإسلام أنه نطق بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى[١] ، فإنه صنف في تفسير القرآن كتاباً مختصرا سماه : « مجاز القرآن »[٢] وليس مراده به تقسيم الحقيقة ، فإنه تفسير لألفاظه بما هي موضوعة له ، وإنما عنى بالمجاز ما يعبر به عن اللفظ ويفسر به[٣] كما سمى غير كتابه « معاني القرآن »[٤] أي ما يعنى بألفاظه ويراد[٥] بها ، وكما يسمي ابن جرير الطبري[٦] وغيره ذلك تأويلا[٧] .

[توجيه كلام الإمام أحمد في ذكره المجاز]

وقد وقع في كلام أحمد شيء من ذلك فإنه قال في الرد على الجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن : « وأما قوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾[٨] فهذا من مجاز اللغة ، يقول الرجل للرجل : سيجرى عليك رزقك ، أنا مشتغل بك » ،

---

(١) تقدمت ترجمته ص (١٨) .

(٢) وهو مطبوع متداول .

(٣) يراجع كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٨٤) .

(٤) كما فعل واصل بن عطاء (ت١٣١) وأبو الحسن الكوفي الرؤاسي (ت١٨٧) والكسائي (ت١٨٩) والفراء (ت٢٠٧) والأخفش (ت٢١٥) وأبوبكر الجعد (ت٢٢٨) وأبو العباس ثعلب (ت٢٩١) وابن كيسان (ت٢٩٩) وسلمة بن عاصم النحوي (ت٣١٠) والزجاج (ت٣١١) وأبوبكر بن الخياط (ت٣٢٠) وابن الجراح (ت٣٣٤) وأبو جعفر النحاس (ت٣٣٨) .

انظر : معجم مصنفات القرآن الكريم (٤/ ٢٠٩ ـ ٢١٩) .

(٥) في « د » و « ن » : « وتراد » .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٢٠) .

(٧) ينظر ما سبق ص (٢١) مع التعليق (١) .

(٨) في النسخ الخطية : « إني معكم » والمثبت من كتاب الرد على الجهمية والزنادقة (ص١٠١) وتمام الآية : ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ الشعراء آية (١٥) .

وفي نسخة : « وأما قوله : ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾[(١)] فهو جائز في اللغة يقول الرجل للرجل : سأجري عليك رزقك وسأفعل بك خيرا »[(٢)]

قلت : مراد أحمد أن هذا الاستعمال مما يجوز في اللغة ، أي هو من جائز اللغة ، لا من ممتنعها ، ولم يرد بالمجاز أنه ليس بحقيقة وأنه يصح فيه ، وهذا كما قال أبو عبيدة في تفسيره إنه مجاز القرآن ، ومراد أحمد أنه يجوز في اللغة أن يقول الواحد المعظم نفسه : نحن فعلنا كذا ، فهذا مما يجوز في اللغة ، ولم يرد أن في القرآن ألفاظاً استعملت في غير ما وضعت له وأنها تفهم[(٣)] منها خلاف حقائقها .

وقد تمسك بكلام أحمد هذا من نسب إلى مذهبه أن في القرآن مجازا كالقاضي أبي يعلى[(٤)] وابن عقيل[(٥)] وأبي الخطاب[(٦)]

---

(١) سورة طه آية (٤٦) .

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة (ص١٠١) باختلاف يسير في بعض الألفاظ .

(٣) في « ت » : « يفهم » .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٢٤) .

(٥) هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل أبو الوفاء البغدادي الفقيه الأصولي الواعظ المتكلم قاضي القضاة واسع التأليف ذائع الصيت ، ولد في بغداد سنة (٤٣١) أو في التي تليها ومات سنة (٥١٣) .

طبقات الحنابلة (٢/ ٢٥٩) والذيل على طبقات الحنابلة (١/ ١٤٢ ـ ١٦٥) والمقصد الأرشد (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٥٠) والمنهج الأحمد (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٧٠) .

(٦) هو محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني ـ قرية أسفل بغداد ـ الأزجي البغدادي الحنبلي الفقيه الإمام ، أحد الأعيان ، ولد في قريته المذكورة سنة (٤٣٢) وقيل غير ذلك ، وتوفي ببغداد سنة (٥١٠) .

طبقات الحنابلة (٢/ ٢٥٨) والذيل عليها (١/ ١١٦ ـ ١٢٧) والمقصد الأرشد (٣/ ٢٠ ـ ٢٣) والدر المنضد (١/ ٢٣٣) .

وغيرهم(١) ، ومنع [١١٣/ب] آخرون من أصحابه ذلك كأبي عبد الله بن حامد(٢) وأبي الحسن الجزري(٣) وأبي الفضل التميمي(٤) .

[أقوال العلماء في إثبات المجاز في القرآن أو نفيه ، وكذا في اللغة العربية]

وكذلك أصحاب مالك مختلفون ، فكثير من متأخريهم يثبت في القرآن

---

(١) قال أبو الخطاب في التمهيد (٢/ ٢٥٦ ـ ٢٦٦) : « فصل نص أحمد رحمه الله على أن في القرآن مجازا فيما خرجه من متشابه القرآن » .

وينظر : العدة لأبي يعلى (٢/ ٦٩٥) والإيمان لابن تيمية (ص٨٤ ـ ٨٥) والمسودة (ص١٦٤) وشرح الكوكب المنير (١/ ١٩٢) .

(٢) هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان أبو عبد الله البغدادي العلامة ، إمام الحنابلة في زمانه ومؤدبهم ومعلمهم ومفتيهم ، له المصنفات في العلوم المختلفات ، مات راجعاً من مكة المكرمة سنة (٤٠٣) .

طبقات الحنابلة (٢/ ١٧١ ـ ١٧٧) والسير (١٧/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤) والمقصد الأرشد (١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠) والمنهج الأحمد (٢/ ٩٨ ـ ١٠١) .

(٣) هو أبو الحسن الجزري البغدادي ، تخصص بصحبة أبي علي النجاد ، قال القاضي أبو يعلى : « .. كان له قدم في المناظرة ومعرفة الأصول والفروع صحب جماعة من شيوخنا .. ومن جملة اختياراته أنه لا مجاز في القرآن .. » اهـ . لم أقف على تاريخ مولده ووفاته .

طبقات الحنابلة (٢/ ١٦٧) والمقصد الأرشد (٣/ ١٥٩) والمنهج الأحمد (٢/ ١١٠ ـ ١١١) والدر المنضد (١/ ١٨٦) .

(٤) هو عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد أبو الفضل التميمي البغدادي الإمام العلم الصدوق الثقة رئيس الحنابلة أحد المشاهير ، مات في بغداد سنة (٤١٠) .

طبقات الحنابلة (٢/ ١٧٩) والسير (١٧/ ٢٧٣) والمنهج الأحمد (٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣) والدر المنضد (١/ ١٨٣) .

وللمزيد في ذكر مذهب هؤلاء ينظر : العدة لأبي يعلى (٢/ ٦٩٧) والإيمان لابن تيمية (ص٨٥) والمسودة (ص١٦٥) ومذكرة أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي (ص٥٨) .

مجازاً ، وأما المتقدمون كابن وهب[1] وأشهب[2] وابن القاسم[3] فلا يعرف عنهم في ذلك لفظة واحدة ، وقد صرح بنفي المجاز في القرآن محمد بن خواز منداد البصري المالكي[4] وغيره من المالكية[5] .

---

(١) تقدمت ترجمته ص (٩٢) .

(٢) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم أبو عمر أو أبو عمرو القيسي ثم العامري الجعدي المصري المالكي ، يقال اسمه مسكين وأشهب لقب له ، إمام علامة فقيه ثقة مفتي الديار المصرية ، مولده سنة (١٤٠) ووفاته في مصر سنة (٢٠٤) ، وقد أخرج له أبو داود والنسائي .

الجرح والتعديل (٢/ ٣٤٢) وتهذيب الكمال (٣/ ٢٩٦ ـ ٢٩٩) والسير (٩/ ٥٠٠ ـ ٥٠٣) وتقريب التهذيب (ص٥٢) .

(٣) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو عبد الله مولى زبيد بن الحارث العتقي ، علامة فقيه مشهور ثقة مأمون تلميذ الإمام مالك وعالم الديار المصرية ومفتيها ، ولد سنة (١٢٨) وقيل (١٣٢) وتوفي بمصر سنة (١٩١) . أخرج حديثه البخاري وأبو داود في المراسيل والنسائي في السنن .

الجرح والتعديل (٥/ ٢٧٩) وتهذيب الكمال (١٧/ ٣٤٤ ـ ٣٤٧) والسير (٩/ ١٢٠ ـ ١٢٥) وتقريب التهذيب (ص٢٩٠) .

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الله ، ويقال محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق بن خُويز بالخاء المعجمة والياء للتصغير والزاي ، على وزن فُليس ، ويقال خواز ، أبوبكر ويقال : أبو عبد الله ، عالم من كبار مالكية العراق ، كان يُجانب الكلام ويُنافر أهله ، مات سنة (٣٩٠) تقريبا .

ترتيب المدارك (٧/ ٧٧ ـ ٧٨) والوافي بالوفيات (٢/ ٥٢) والديباج المذهب (ص٣٦٣ ـ ٣٦٤) وشجرة النور الزكية (١/ ١٠٣) .

(٥) كما جنح إليه الحافظ ابن عبد البر (ت٤٦٥) رحمه الله تعالى ، فقد قال في مصنفه التمهيد (٥/ ١٦) : « . . وحمل كلام الله تعالى وكلام نبيه ﷺ على الحقيقة أولى بذوي الدين والحق ، لأنه يقص الحق وقوله الحق تبارك وتعالى علوا كبيرا » . =

وصرح بنفيه داود بن علي الإصبهاني[١] وابنه أبوبكر[٢] ومنذر بن سعيد البلوطي[٣] وصنف في نفيه مصنفا[٤] .

وبعض الناس يحكي في ذلك عن أحمد روايتين[٥] .

= وانظر : تفسير القرطبي (١١/ ٢٦) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ﴾ من سورة الكهف .

(١) هو داود بن علي بن خلف أبو سليمان البغدادي الأصبهاني رئيس أهل الظاهر وإمامهم ، قال فيه الذهبي : « . . فداود بن علي بصير بالفقه ، عالم بالقرآن ، حافظ للأثر ، رأس في معرفة الخلاف ، من أوعية العلم ، له ذكاء خارق ، وفيه دين متين . . » اهـ . مولده سنة (٢٠٠) وقيل (٢٠٢) ووفاته سنة (٢٧٠) .
تاريخ بغداد (٨/٣٦٩ ـ ٣٧٥) ووفيات الأعيان (٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧) والسير (١٣/٩٧ ـ ١٠٨) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٢/ ٢٨٤ ـ ٢٩٣) .

(٢) هو محمد بن داود بن علي بن خلف أبوبكر الظاهري علامة كأبيه ، صاحب علوم وفنون ، قال فيه ابن خلكان : « كان فقيها أديبا شاعرا ظريفا » ، وهو صاحب كتاب « الزهرة » في الآداب والشعر ، مات سنة (٢٩٦) وقيل في التي تليها .
تاريخ بغداد (٥/ ٢٥٦ ـ ٢٦٣) ووفيات الأعيان (٤/ ٢٥٩ ـ ٢٦١) والوافي بالوفيات (٣/ ٥٨ ـ ٦١) والسير (١٣/ ١٠٩ ـ ١١٦)

(٣) هو منذر بن سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن قاسم أبو الحكم البلوطي ـ نسبة لموضع قريب من قرطبة يقال له فحص البلوط ـ ثم الكُزْني ـ نسبة لفخذ من البربر يسمى كزنة ـ إمام عالم فقيه محقق خطيب مفوه بليغ قاضي الجماعة بقرطبة . ولد سنة (٢٧٣) ومات سنة (٣٥٥) .
قضاة قرطبة (ص١٢٠) وتاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣) وبغية الملتمس (ص٤٦٥ ـ ٤٦٦) وتاريخ قضاة الأندلس (ص٦٦ ـ ٧٥) .

(٤) انظر : الإيمان لابن تيمية (ص٨٥) والبرهان للزركشي (٢/ ٢٥٥) وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٤٧٠) ومذكرة أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي (ص٥٨)

(٥) انظر : الإيمان لابن تيمية (ص٨٥) وشرح الكوكب المنير (١/ ١٩٢) .

وقد أنكرت طائفة أن يكون في اللغة مجاز بالكلية ، كأبي إسحاق الإسفرائيني[١] وغيره[٢] . وقوله له غَوْرٌ لم يفهمه كثير من المتأخرين وظنوا أن النزاع لفظي ، وسنذكر أن مذهبه أسدّ وأصح عقلا ولغة من مذهب أصحاب المجاز . وطائفة أخرى غلت في ذلك الجانب وادعت أن أكثر اللغة مجاز بل كلها[٣] ، وهؤلاء أقبح قولاً وأبعد عن الصواب من قول من نفى المجاز بالكلية ، بل من نفاه أسعد بالصواب .

(١) تقدمت ترجمته ص (٥١٩) .

(٢) كأبي علي الفارسي النحوي اللغوي (ت٣٧٧) وابن عقيل (ت٥١٣) في أحد قوليه وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨) والمؤلف ابن القيم .

انظر : الإحكام للآمدي (١/ ٧٢) وشرح مختصر الروضة (١/ ٥٣٢) والإيمان لابن تيمية (ص٨٥) والمسودة (ص٥٦٤) ومجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٠٠ ـ ٤٩٠) وبيان المختصر للأصفهاني (١/ ٢٣٠) وجمع الجوامع مع شرحه (١/ ٣٠٨) والبحر المحيط (٢/ ١٨٠) وتشنيف المسامع (١/ ٤٥١) وتيسير التحرير (٢/ ٢١) والمزهر (١/ ٣٦٤) وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٤٦٩) وإرشاد الفحول (١/ ١١٥ ، ١١٦) ومنع جواز المجاز (ص٦) .

(٣) كابن جني ادعاه في الخصائص (٢/ ٤٤٧) قائلا : « اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة » . وتبعه على هذا تلميذه عبد الله بن متويه فقال : « الكل مجاز » ، وكذا ادعاه أبو زيد الدبوسي ، ونصره العلوي اليمني في الطراز (١/ ٤٤) .

قال الزركشي في البحر المحيط (٢/ ١٨١ ـ ١٨٢) : « بالغ ابن جني فادعى أن الغالب على اللغة المجاز ، ونقله ابن السمعاني عن أبي زيد الدبوسي ، وقال تلميذ ابن جني عبد الله ابن متويه : الكل مجاز ، وهما شاذان ، وعبارة ابن جني : وأكثر اللغة لمن تأمله مجاز لا حقيقة وذلك عامة الأفعال . . وغرض ابن جني من هذا أن الله غير خالق لأفعال العباد كما صرح به بعد حيث قال : « وكذلك أفعال القديم نحو خلق الله السموات والأرض ونحوه ، قال : لأنه تعالى لم يكن بذلك خالقا لأفعالنا ولو كان حقيقة لا مجازاً لكان خالقا للكفر والعصيان وغيرهما من أفعالنا ، ويتعالى عن ذلك . قال : وكذلك علم الله بقيام =

فصل

[تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيما شرعيا ولا عقليا ولا لغويا ، وإنما هو اصطلاح حادث]

إذا عُلم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيما شرعيا ولا عقليا ولا لغويا فهو اصطلاح محض ، وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص[1] ، وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين[2] .

وأشهر ضوابطهم قولهم : « إن الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له

= زيد مجازاً أيضاً ، لأنها ليست على الحالة التي علم عليها قيام عمرو ، ولسنا نثبت له تعالى علما ، لأنه تعالى عالم بنفسه إلا مع ذلك ، فعلم أنه ليست حالة علمه بجلوس عمرو هي حالة علمه بقيام زيد ، قال : وكذلك ضربت عمراً مجاز ، لأن الضرب إنما وقع على بعضه » . قال الزركشي : « وقد استدرج بهذا المركب الصعب إلى أمور قبيحة تنزه الله عنها » . وسيأتي لاحقا عند المؤلف ابن القيم نقله كلام ابن جني والرد عليه من خمسة وعشرين وجها ، فانظر ص (٧٧١) .

(١) وذلك في قوله عليه الصلاة والسلام : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم . . » الحديث .
أخرجه البخاري في الشهادات ح٢٦٥٢ (ص٥٢٨) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ ح٣٦٥١ وفي الرقاق ح٦٤٢٩ وفي الأيمان والنذور ح٦٦٥٨ كما أخرجه من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في الشهادات أيضاً ح٢٦٥١ وفي مواضع أخرى من الصحيح ح٣٦٥٠ ، ٦٤٢٨ ، ٦٦٩٥ ، ومسلم في فضائل الصحابة ح٢١٠ (٤/ ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣) وح٢١١ ، ٢١٢ من حديث ابن مسعود وح٢١٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وح٢١٤ من حديث عمران بن حصين

(٢) لعل أول من استعمل لفظ المجاز بمعناه الاصطلاحي عند هؤلاء هو الجاحظ المتوفى سنة (٢٥٥) ، وهو كما لا يخفى من المعتزلة وصاحب فرقة منهم تنسب إليه ، فانظر كتابيه : الحيوان (٤/ ٢٧٣) ، (٥/ ٢٣ ـ ٢٥) وما بعدها ، والبيان والتبيين (١/ ١٥٣)

أولاً ، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً[١] » ثم زاد بعضهم : في العرف الذي وقع به التخاطب لتدخل الحقائق الثلاث وهي : اللغوية والشرعية والعرفية ، والكلام على ذلك من وجوه :

[الرد على القائلين بالمجاز بأكثر من خمسين وجها]

أحدها : ما تعنون بالوضع[٢] ، سواء كانت اللغات توقيفية كما هو قول جمهور الناس ، أو اصطلاحية كما هو قول أبي هاشم الجبائي[٣] ومن تبعه[٤] ، أتعنون به جعل اللفظ دليلا على المعنى ؟ أم تعنون به غلبة استعمال اللفظ في المعنى حتى تصير فيه أشهر من غيره ؟ أم تعنون به مطلق الاستعمال ولو مرة واحدة في صورة واحدة كما قلتم من شرط المجاز الوضع فإن الوضع في كلامكم يدور على هذه المعاني الثلاثة ؟

[عدم استعمال العرب لمعنى لفظ لم استعمالهم له لمعنى آخر غير الأول]

وهذا كله إنما يصح إذا علم أن الألفاظ العربية وضعت أولاً لمعانٍ ثم استعملت فيها ثم وضعت لمعانٍ أخر بعد الوضع الأول والاستعمال بعده ، والوضع الثاني والاستعمال بعده ، ولا تتم[٥] لكم دعوى المجاز إلا بهذه المقامات الأربع ، وليس معكم ولا مع غيركم سوى استعمال

(١) تتقارب تعريفات البلاغيين والأصوليين للحقيقة والمجاز لا تخرج جميعها عما ذكره هنا المؤلف رحمه الله تعالى .

(٢) في « ت » : « باللفظ » والمثبت من « د » و« ن » ، وهو الصواب بدليل ما بعده .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٢٤٣) .

(٤) كأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني .

وينظر تحقيق هذه المسألة والقول فيها في المستصفى (٢/ ٩ ـ ١١) وروضة الناظر (٢/ ٢ ـ ٤) والإيمان لابن تيمية (ص٨٦) وما بعدها ، والمسودة (ص٥٦٢ ـ ٥٦٣) والمحلي على جمع الجوامع (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧١) والمزهر (١/ ٨) وما بعدها ، وإرشاد الفحول (١/ ٨٠ ـ ٨٥) ومذكرة أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي (ص١٧١ ـ ١٧٢) .

(٥) في « د » و« ن » : « يتم » .

اللفظ في المعنى .

وأما أنهم وضعوه لمعنى ثم استعملوه فيه ثم وضعوه بعد ذلك لمعنى آخر غير معناه الأول ثم استعملوه [١١٤/أ] فيه ، فدعوى ذلك قول بلا علم وهو حرام في حق المخلوق ، فكيف في كلام الله ورسوله ﷺ ؟ فمن يمكنه من بني آدم أن يثبت ذلك ؟ وهذا لو أمكن العلم به لم يكن له طريق إلا الوحي وخبر الصادق المعلوم بالضرورة صدقه .

الوجه الثاني : أن هذا إنما يمكن دعواه إذا ثبت أن قوماً من العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا وهذا بكذا ، ثم استعملوا تلك الألفاظ في تلك المعاني ، ثم بعد ذلك اجتمعوا وتواطؤوا على أن يستعملوا تلك الألفاظ بعينها في معان أُخر غير المعاني الأُول لعلاقة بينها وبينها ، وقالوا هذه الألفاظ حقيقة في تلك المعاني مجاز في هذه .

وهذا لا نعرف أحدا من العقلاء قاله قبل أبي هاشم الجبائي ، فإنه زعم أن اللغات اصطلاحية ، وأن أهل اللغة اصطلحوا على ذلك ، وهذا مجاهرة بالكذب وقول بلا علم ، والذي يعرفه الناس استعمال هذه الألفاظ في معانيها المفهومة منها .

[القول بالمجاز مستلزم لأصل وأمر فاسدين]

الوجه الثالث : أن قولكم : الحقيقة هي اللفظ المستعمل في موضوعه يلزم[١] منه انتفاء كونه حقيقة قبل الاستعمال وليس بمجاز ، فتكون[٢] الألفاظ قبل استعمالها لا حقيقة ولا مجازا ، هذا وإن التزموه فإنه مستلزم[٣] لأصل فاسد ومستلزم لأمر فاسد .

(١) في « ت » : « فلزم » .

(٢) في « ن » : « فيكون » .

(٣) في « ت » : « يستلزم » .

أما الأصل الفاسد فهو أن هاهنا وضعا سابقا على الاستعمال ثم طرأ عليه الاستعمال فصار باعتباره حقيقة ومجازا ، وهذا مما لا سبيل إلى العلم به كما تقدم ، ولا يعرف تجرد هذه الألفاظ عن الاستعمال ، بل تجردها عن الاستعمال محال وهو كتجرد الحركة عن المتحرك ، نعم إنما تتجرد[١] في الذهن وهي حينئذٍ ليست ألفاظا وإنما هي تقدر ألفاظا لا حكم لها ، وثبوتها في الرسم مسبوق بالنطق بها ، فإن الخط يستلزم اللفظ من غير عكس .

وأما استلزامه للأمر[٢] الفاسد فإنه إذا تجرد الوضع عن الاستعمال جاز أن يوضع للمعنى الثاني من غير أن يستعمل في معناه الأول ، وحينئذ فيكون مجازاً لا حقيقة له ، فإذاً الحقيقة هي اللفظ المستعمل في موضوعه وقد نقل عنه إلى مجازه ، وهل هذا إلا نوع من الكهانة الباطلة ، اللهم إلا أن يأتي وحي بذلك فيجب المصير إليه .

[القول بالمجاز يستلزم تعطيل الألفاظ عن دلالتها على المعاني وهو أمر ممتنع]

الوجه الرابع : أن هذا يستلزم تعطيل الألفاظ عن دلالتها على المعاني وذلك ممتنع ، لأن الدليل يستلزم مدلوله من غير عكس .

فإن قيل : لا يلزم من عدم الاستعمال عدم الدلالة فإنهما غير متلازمين .
قيل : بلى[٣] يلزم لزوما بينا ، فإن دلالته عليه إنما تتحقق[٤] باستعماله ، فإن الدلالة هي فهم المعنى من اللفظ عند إطلاقه فلا تحقق لها بدون الاستعمال البتة ، والاستعمال إما أن يكون هو معنى الحقيقة والمجاز كما يقوله من يقول : إن الحقيقة استعمال اللفظ في موضوعه ، أو جزء مسمى

---

(١) في « د » و « ن » : « يتجرد » .

(٢) في « ت » : « الأمر » .

(٣) هكذا في النسخ الخطية : « بلى » ، ولعلها « بل » .

(٤) في « ن » : « يتحقق » .

الحقيقة كما يقوله من يقول [١١٤/ب] : إنها اللفظ المستعمل في موضوعه .

وعلى[(١)] التقديرين فيلزم تجرد اللفظ عن حقيقته ومجازه قبل الاستعمال مع وجود دلالته على أحدهما ، وهذا جمع بين النقيضين فتأمله .

[اختلاف القائلين بالمجاز في استلزامه الحقيقة أم لا ، بخلاف اتفاقهم على الحقيقة في كونها لا تستلزم المجاز]

الوجه الخامس : أن القائلين بالمجاز مختلفون هل يستلزم المجاز الحقيقة أم لا ؟ على قولين[(٢)] ، ولم يختلفوا أن الحقيقة لا تستلزم المجاز ، فإنه لا يجب أن يكون لكل حقيقة مجاز ، والذين قالوا باللزوم احتجوا بأنه لو لم يكن المجاز مستلزماً للحقيقة لعرى وضع اللفظ للمعنى عن الفائدة وكان وضعه عبثا ، والحقيقة عندهم إما استعمال اللفظ وإما [وضع][(٣)] اللفظ المستعمل في موضوعه ، فلا يتصور عندهم مجاز حتى يسبقه استعمال في الحقيقة ، وهذا السبق مما لا سبيل لهم العلم [به][(٤)] بوجه من الوجوه ، فيستحيل على أصلهم التميز بين الحقيقة والمجاز .

فإن قالوا : نحن نختار القول الأول وأن المجاز لا يستلزم الحقيقة ، فإن العرب تقول : شابت لمة الليل[(٥)] ، وقامت الحرب على

---

(١) في « د » و « ن » : « على » بحذف الواو من أولها .

(٢) انظر دلائل الإعجاز للجرجاني (ص٢٩٦) وما بعدها مقارنة بنهاية الإيجاز للرازي (ص١٧٦ ـ ١٧٩) .

(٣) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، وقد أثبته من النسخة المطبوعة (٢/ ٨) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » .

(٥) هذا من الأمثلة التي ذكرها ابن برهان في كتابه الوصول إلى الأصول (١/ ٩٨) في إثبات المجاز ، وكذا ذكره الآمدي في الإحكام (١/ ٧٢) ، ونقله السيوطي عن الأول من مصنفه المذكور في كتابه المزهر (١/ ٣٦٤) ، وكذا ذكره البيضاوي في تفسيره (١/ ٢٨٣) في سورة المائدة وفي (٢/ ٣٢٨) في سورة الزمر .

ساق(١) ، وهذه مجازات لم يسبق لها استعمال في حقائقها ولم تستعمل في غير مدلولاتها المجازية .

قيل لهم : الجواب من وجهين : **أحدهما** : أن المجاز وإن لم يستلزم استعمال اللفظ في حقيقته فلا بد أن يستلزم وضع اللفظ لمعناه الحقيقي ، فلو لم يتقدم وضع هذه الألفاظ لحقائقها لكانت قد وضعت لهذه المعاني وضعا أوليا فتكون(٢) حقيقة لا مجازا ، فإذا لم يكن لهذه الألفاظ موضوع سوى معناها (لم تكن)(٣) مجازاً وإن كان لها موضوع سواه بطل الدليل .

الثاني : أنكم إما أن تعنوا(٤) بقولكم : لو استلزم المجاز الحقيقة لكان كنحو : قامت الحرب على ساق ، وشابت لمة الليل ، حقيقة أنه لا بد لمفرداتها من حقيقة ، أو لا بد للتركيب من حقيقة ، فإن أردتم الأول فمسلم ، وهذه المفردات لها حقائق فبطل الدليل ، وإن أردتم الثاني فهو بناء على أن دلالة المركب تنقسم(٥) إلى

(١) كما في قول الشاعر الجاهلي سعد بن مالك جد طرفة بن العبد من قصيدة له في حرب البسوس :

كشفت لهم عن ساقها وبدا من الشر الصراح

قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (٢/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥) : « وقوله : (كشفت لهم عن ساقها) مثل يضرب لشدة الحرب وإنما أهلها في ذلك الوقت يكشفون عن الساق ، فجعل الفعل لها ، والمراد انكشفت الحرب لهم عن تشمر أهلها واشتدادها . . » اهـ . وممن أورد البيت المذكور الأزهري في تهذيب اللغة (٩/ ٢٣٣) ، وابن سيده في المحكم وابن منظور في اللسان والزبيدي في التاج جميعهم في مادة (سوق) .

(٢) في « ن » : « فيكون » .

(٣) في « ن » : « يكن » .

(٤) في « ت » : « تعنون » .

(٥) في « د » و« ن » : « ينقسم » .

حقيقية[١] ومجازية ، وهذا ينازع فيه جمهور القائلين بالمجاز ويقولون إن المجاز في المفردات لا في التركيب ، إذ لا يعقل وقوعه في التركيب لأنه لا يتصور أن يكون للإسناد جهتان ، إحداهما : جهة حقيقة ، والأخرى جهة مجاز بخلاف المفردات ، والفرق بينهما أن الإسناد لم يوضع أولاً لمعنى ثم نقل عنه إلى غيره ولا يتصور فيه ذلك وإن تصور في المفرد .

[تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز لا يدل على وجود المجاز ولا على إمكانه]

الوجه السادس : أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز لا يدل على وجود المجاز بل ولا على إمكانه ، فإن التقسيم لا يدل على ثبوت كل واحد من الأقسام في الخارج [بل][٢] ولا على إمكانها ، فإن التقسيم يتضمن حصر المقسوم في تلك الأقسام وهي أعم من أن تكون[٣] موجودة أو معدومة ممكنة أو ممتنعة ، فهاهنا أمران :

أحدهما : انحصار المقسوم [١١٥/أ] في أقسامه ، وهذا يعرف بطرق منها : أن يكون التقسيم دائراً بين النفي والإثبات ، ومنها : أن يجزم العقل بنفي قسم آخر غيرها ، ومنها : أن يحصل الاستقراء التام المفيد للعلم أو الاستقراء المفيد للظن .

والثاني : ثبوت تلك الأقسام أو بعضها في الخارج ، وهذا لا يستفاد من التقسيم بل يحتاج إلى دليل منفصل يدل عليه ، وكثير من أهل النظر يغلط في هذا الموضع ويستدل بصحة التقسيم على الوجود الخارجي وإمكانه ، وهذا غلط محض كما يغلط كثير منهم في حصر ما ليس بمحصور ، فإن الذهن يقسم المعلوم إلى موجود ومعدوم ، وما ليس بموجود ولا معدوم ،

---

(١) في « ت » : « حقيقة » .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٣) في « د » و « ن » : « يكون » .

والموجود إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره ، وإما لا قائم بنفسه ولا قائم بغيره ، وإما قائم بنفسه وغيره ، وإما داخل العالم أو خارجه ، أو داخله وخارجه ، أو لا داخله ولا خارجه ، وأمثال ذلك من التقسيمات الذهنية التي يستحيل ثبوت بعض أقسامها في الخارج .

[التقسيم الذهني لا يلزم منه وجود الأقسام في الخارج]

إذا عرف ذلك فالذين قسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز إن أرادوا بذلك التقسيم الذهني لم يفدهم ذلك شيئا ، وإن أرادوا التقسيم الخارجي لم يكن معهم دليل يدل على وجود الجميع في الخارج سوى مجرد التقسيم وهو لا يفيد الثبوت الخارجي ، فحينئذ لا يتم لهم مطلوبهم حتى يثبتوا(١) أن هاهنا ألفاظا وضعت لمعانٍ حتى تقلب عنها بوضع ثان على معانٍ أخر غيرها ، وهذا مما لا سبيل لأحدٍ إلى العلم به .

[القول بتقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز يتضمن إثبات الشيء ونفيه]

الوجه السابع : أن تقسيم الألفاظ إلى ألفاظ مستعملة فيما وضعت له وألفاظ مستعملة في غير ما وضعت له تقسيم فاسد يتضمن إثبات الشيء ونفيه ، فإن وضع اللفظ للمعنى هو تخصيصه به بحيث إذا استعمل فهم منه ذلك المعنى ولا يعرف للوضع معنى غير ذلك ، ففهم المعنى الذي سميتوه أو سميتم اللفظ الدال عليه أو استعماله [فيه](٢) على حسب اصطلاحكم مجازاً مع نفي الوضع جمع بين النقيضين ، وهو يتضمن أن يكون اللفظ موضوعاً غير موضوع .

فإن قلتم : لا تناقض في ذلك فإنا نفينا الوضع الأول وأثبتنا الوضع الثاني ، قيل لكم : هذا دور ممتنع ، فإن معرفة كونه مجازاً متوقف على معرفة الوضع الثاني ومستفاد منه ، فلو استفيد معرفة الوضع من كونه مجازاً

---

(١) في « ن » : « يتبينوا » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

لزم الدور الممتنع ، فمن أين علمتم أن هذا وضع ثانٍ للفظ وليس معكم إلا أن ادعيتم أنه مجاز ؟ ثم قلتم : فيلزم أن يكون موضوعا وضعا ثانياً ، فإنكم إنما استفدتم كونه مجازاً من كونه مستعملا في غير موضوعه من كونه مجازاً ، يوضحه :

[استعمال اللفظ لأكثر من معنى لا يحكم بسبقه لأحدها دون الأخرى]

الوجه الثامن : أنه[١] ليس معكم إلا الاستعمال ، وقد استعمل في هذا وهذا ، فمن أين لكم أن وضعه لأحدهما سابق على وضعه للآخر ؟ ولو ادعى آخر أن الأمر بالعكس كانت دعواه من جنس دعواكم ، وسيأتي الكلام على الإطلاق والتقييد الذي هو حقيقة ما تفرقون[٢] به وأنه لا يفيدكم [١١٥/ب] شيئا البتة .

[القول بالتقسيم المذكور يلزم منه التفريق بين المتماثلين]

الوجه التاسع : أن هذا يتضمن التفريق بين المتماثلين ، فإن اللفظ إذا أفهم هذا المعنى تارة وهذا تارة فدعوى المدعي أنه موضوع لأحدهما دون الآخر وأنه عند فهم أحدهما يكون مستعملا في غير ما وضع له تحكم محض وتفريق بين المتماثلين .

[القول بالتقسيم المذكور فاسد لا ينضبط بضابط صحيح]

الوجه العاشر : أن هذا تقسيم فاسد لا ينضبط بضابط صحيح ، ولهذا عامة ما يسميه بعضكم مجازاً يسميه غيره حقيقة ، وهذا يدعي أنه استعمل فيما لم يوضع له ، وذاك[٣] يدعي أن هذا موضوعه ، وذلك أنه ليس في نفس الأمر فرق يتميز به أحد النوعين عن الآخر ، فإن[٤] الفرق إما في نفس اللفظ وإما في المعنى ، وكلاهما منتفٍ قطعا ، أما انتفاء الفرق اللفظي

---

(١) في « ت » : « أن » .
(٢) في « ن » : « ما يفرقون » .
(٣) في « ت » : « وذلك » .
(٤) في « د » و « ن » : « فإما » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب .

فظاهر ، فإن اللفظ بما سميتموه حقيقة وما سميتموه مجازاً واحد ، وأما الفرق المعنوي فمنتفٍ أيضاً ، إذ ليس بين المعنيين من الفرق ما يدل على أنه وضع لهذا ولم يوضع لهذا بوجه من وجوه الدلالة ، ولهذا لما تفطن بعض الفضلاء لذلك قال : « إنما يعرف الفرق بين الحقيقة والمجاز بنص أهل اللغة على أن هذا حقيقة وهذا مجاز »[1] .

فإن أراد بأهل اللغة العرب العاربة[2] الذين نقلت عنهم الألفاظ ومعانيها ، فلم ينص أحد منهم البتة على ذلك ، وإن أراد من نقل عنهم الألفاظ ومعانيها مشافهة من أئمة اللغة كالأصمعي والخليل والفراء[3] وأمثالهم فكذلك ، وإن أراد المتأخرين منهم الذين قسموا اللفظ إلى حقيقة ومجاز كابن جني[4] والزمخشري[5]

---

(١) انظر : المعتمد في أصول الفقه (١/ ٣٢) وشرح اللمع (١/ ١٢٢) والتمهيد لأبي الخطاب (٢/ ٢٧١) والمحصول (١/ قسم١/ ٤٨٠) وتيسير التحرير (٢/ ٢٧) والمزهر (١/ ٣٦٣) وإرشاد الفحول (١/ ١٢٢) .

(٢) العرب العاربة : هم الخلص منهم ، وأُكد من لفظه فأُكد به .
تاج العروس مادة (عرب) .

(٣) تقدمت ترجمتهم ص (٢٢٥) .

(٤) هو عثمان بن جِني ـ بكسر الجيم وتشديد النون وبعدها ياء ـ وهو معرب كني ، أبو الفتح النحوي اللغوي المعتزلي الموصلي ، مشهور مذكور ، صاحب التصانيف ، علمه بالتصريف أقوى وأكمل منه بالنحو ، صحب أبا علي الفارسي ولازمه . مولده في الموصل قبل (٣٣٠) وقيل غير ذلك ، ووفاته ببغداد سنة (٣٩٢) في خلافة القادر .
تاريخ بغداد (١١/ ٣١١ ـ ٣١٢) ووفيات الأعيان (٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٨) وإنباه الرواة (٢/ ٣٣٥ ـ ٣٤٠) وبغية الوعاه (٢/ ١٣٢) .

(٥) هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر أبو القاسم الزمخشري الحنفي المعتزلي ، علامة شهير نحوي لغوي أديب ، قال فيه الذهبي : « صالح ، لكنه داعية إلى الاعتزال أجارنا الله ، =

وأبي علي[١] وأمثالهم ، فهذا اصطلاح منهم لا إخبار عن العرب ، ولا عن نقلة اللغة أنهم نقلوه عن العرب ، وحينئذٍ فتعود المطالبة لهم بالفرق المطرد المنعكس بين ما سموه حقيقة وما سموه مجازاً وسنذكر إن شاء الله تعالى فروقهم ونبطلها ، يوضحه :

[إطلاق التسمية على بعض الدلالات حقيقة وعلى بعضها مجازا بغير فاصل حقيقي بينهما تحكم محض]

الوجه الحادي عشر : أن تمييز الألفاظ والتفريق بينها تابع لتمييز المعاني والتفريق بين بعضها وبعض ، فإذا لم يكن المعنى الذي سموه حقيقيا منفصلا متميزا من المعنى الذي سموه مجازيا بفصل يعلم به أن استعماله في هذا حقيقة واستعماله في الآخر مجاز لم يصح التفريق في اللفظ ، وكان تسميته لبعض الدلالة حقيقة ولبعضها مجازاً (تحكما محضا)[٢] .

[لا يكفي في استعمال اللفظ في كل صورة ظهور نوع من العلاقة المجازية لتنوع العلاقات وتعددها وعدم انضباطها]

الوجه الثاني عشر : أنهم اختلفوا هل يفتقر صحة (استعمال المجاز)[٣] إلى النقل في كل صورة كما تفتقر[٤] إلى ذلك الحقيقة أم لا ؟ على قولين ، والصحيح عندهم أنه لا يشترط ، قالوا وليس مورد النزاع في الأشخاص

= فكن حذراً من كشافه » اهـ . مولده بزمخشر من قرى خوارزم سنة (٤٦٧) وجاور بمكة زمانا فلقب بجار الله ، مات بجرجانية خوارزم بعد رجوعه سنة (٥٣٨) .
ميزان الاعتدال (٤/ ٧٨) والجواهر المضية (٣/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨) ولسان الميزان (٦/ ٤) وتاج التراجم (ص٢٩١ ـ ٢٩٣) .

(١) لعله يقصد أبا علي الجبائي المعتزلي المتوفى سنة (٣٠٣) وقد تقدمت ترجمته ص (٢٤٣) ولا يقصد أبا علي الفارسي النحوي لكونه لا يقول بالمجاز أصلا ، فراجع ما سبق ص (٦٩٩) تعليق (٢) ، والله أعلم .

(٢) في النسخ الخطية : « تحكم محض » وما أثبته هو الصواب لكونه خبر كان و « محضا » نعته .

(٣) في « ت » : « الاستعمال المجازي » .

(٤) في « ن » : « يفتقر » .

كزيد وأسد وبحر وغيث ، إذ لا تتوقف[١] صحة هذا الإطلاق على كل شخص على النقل ، فنقول : لا يتحقق ذلك في الأشخاص ولا في الأنواع أما الأشخاص فظاهر ، فإنه لا يشترط في استعمال اللفظ في كل واحد منها النقل عن أهل اللغة إذا كانت العلاقة موجودة في الأفراد ، [١١٦/أ] وأما الأنواع فلا يكفي في استعمال اللفظ في كل صورة ظهور نوع من العلاقة المعتبرة[٢] ، فإن من العلاقات عندهم علاقة اللزوم ، بحيث يتجوز عن الملزوم إلى لازمه وعكسه ، وعلاقة الضد بأن يتجوز من أحد الضدين إلى الآخر ، وعلاقة المشابهة ، وعلاقة الجوار والقرب ، وعلاقة تقدم ثبوت الصفة للمحل ، وعلاقة كونه آيلا إليها[٣] ، فبعضهم جعل أنواع العلاقات أربعة[٤] ، وبعضهم أوصلها[٥]

---

(١) في « ن » : « لا يتوقف » .

(٢) العِلاقة عندهم هي الصلة والارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ليصح الانتقال من الأول إلى الثاني ، وتكون هذه العلاقة مشابهة كما هي الحال في الاستعارة وتكون غيرها كما في المجاز المرسل . قال الطوفي في شرح مختصر الروضة (١/٥٠٦) : « والعلاقة هاهنا بكسر العين ، وهي في الأصل ما تعلق الشيء بغيره نحو عِلاقة السوط والقوس وغيرهما ، وكذلك عِلاقة المجاز تعلقه بمحل الحقيقة وتعليقها به هو ما ذكرناه من انتقال الذهن بواسطتها عن محل المجاز إلى الحقيقة . أما العَلاقة بفتح العين فهي علاقة الخصومة والحب ، وهي تعلق الخصم بخصمه والمحب بمحبوبه » اهـ .
وانظر : كشاف اصطلاحات الفنون (٢/١٢٠٦) ومعجم البلاغة العربية لطبانة (ص٤٤٦) والمعجم المفصل في علوم البلاغة (ص٦٠٦) .

(٣) ينظر التعليق الآتي بعد قليل ففي إحالاته بيان أنواع هذه العلاقات المذكورة .

(٤) كابن الحاجب في مختصره كما في بيانه للأصفهاني (١/١٨٧ ـ ١٨٨) .

(٥) في « ت » : « أوصلها آخر » .

إلى (اثنتي عشرة)[١] علاقة ، وبعضهم أوصلها إلى خمسة وعشرين[٢] ، ولو أوصلها آخر إلى خمسة وسبعين لقبلوا منه . ومن المعلوم أنه ما من شيئين إلا وبينهما علاقة من هذه العلاقات ، فإذا لم يشترط النقل في آحاد الصور واكتفي بنوع العلاقة لزم من ذلك صحة التجوز بإطلاق كل ملزوم على لازمه ، وكل لازم على ملزومه ، وكل ضد على ضده ، وكل مجاور على مجاوره ، وكل شيءٍ كان على صفة ثم فارقها على ما اتصف بها ، وكل مشبه على مشبهه ، وفي ذلك من الخبط وفساد اللغات وبطلان التفاهم ووقوع اللبس والتلبيس ما يمنع منه العقل والنقل ومصالح الآدميين ، فيجوز[٣] تسمية الليل نهارا والنهار ليلا ، والمؤمن كافرا والكافر مؤمنا ، والصادق كاذبا والكاذب صادقا ، والمسك نتنا والنتن مسكا ، والبول طعاما والطعام بولا ، وتسمية كل شيء باسم ضده ومجاوره ومشبهه ولازمه وملزومه ،

---

(١) في النسخ الخطية : « اثني عشر » والصواب ما أثبته لكون المعدود مؤنثا .

(٢) قال التهانوي في كشافه (٢/ ١٢٠٦) : « .. والعمدة في حصر أنواعها الاستقراء ، ويرتقي ما ذكره القوم إلى خمسة وعشرين وضبطه ابن الحاجب في خمسة .. وصاحب التوضيح في تسعة .. » الخ .

قلت : وللوقوف على بيان هذه العلاقات وعدها بين مختصر ومطول ينظر : الإحكام للآمدي (١/ ٥٤) وشرح مختصر الروضة (١/ ٥٠٧ ـ ٥١٤) وبيان المختصر (١/ ١٨٧ ـ ١٨٨) وتشنيف المسامع (١/ ٤٥٩ ـ ٤٦٦) والبرهان للزركشي (٢/ ٢٥٩ ـ ٢٩٩) وشرح الكوكب المنير (١/ ١٥٦ ـ ١٧٨) والحذاقة في أنواع العلاقة للدمنهوري (ص٢٠ ـ ٢١) والرسالة البيانية للصبان مع حاشية عليش عليها (ص١٥٢ ـ ١٧٦) وإرشاد الفحول (١/ ١١٨ ـ ١٢٠) وحسن المجاز بضبط علاقات المجاز لسليمان المزني ضمن مجموع مهمات المتون (ص٦٠٥) وما بعدها .

(٣) في « ن » : « فتجوز » .

فهل يقول هذا أحد من عقلاء بني آدم ؟ وهل في العالم قول أفسد من قولٍ هذا لازمه ؟

ولما أورد عليهم [هذا][١] وعرفوا أنه وارد لا محالة قالوا : المانع يمنع من ذلك ولولا المانع لقلنا به ، فيقال : ياالله العجب ما أسهل الدعاوى التي لا حقيقة لها عليكم ، أليس من المعلوم أن إضافة الحكم إلى المانع يستلزم أمرين ، أحدهما قيام المقتضي والآخر إثبات المانع ، فقد سلمتم حينئذٍ أن المقتضي للتجوز المذكور موجود ، وادعيتم على العرب وأهل اللغة أن هذه العلاقات عندهم مقتضية لإطلاق اسم الضد على ضده ، واللازم على ملزومه ، والمجاور على مجاوره ، ثم ادعيتم أنهم منعوكم من هذا التجوز فيما لا يحصيه إلا الله تعالى ، فمن أين لكم الشهادة عليهم بهذا المقتضي وهذا المانع ؟ وأين قالوا لكم : أبحنا لكم إطلاق هذه الأضداد الخاصة على أضدادها وهذه اللوازم على ملزوماتها وحرمنا عليكم ما عداها ؟ وهل معكم غير الاستعمال الثابت عنهم ؟ وذلك الاستعمال لا يفيد[٢] أن ذلك بوضعهم وعرفهم من خطابهم فما لم يستعملوه ولم يتفاهموه من مخاطباتهم علمنا أنه ليس من لغتهم ، وما فهموه واستعملوه فهو من لغتهم ، وإذا دار الأمر بين إضافة الحكم إلى عدم مقتضيه وإضافته إلى وجود مانعه تعينت حوالته على عدم مقتضيه تخلصاً من دعوى التعارض والتناقض ، فإن الصورة الممنوع منها إذا كانت مثل الصورة [١١٦/ب] المستعملة كان التفريق بينها تفريقاً بين المتماثلين والعقل يأباه ويمنع منه ، وهذه المحاولات إنما لزمت من تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز ، وفساد اللازم يدل على فساد

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « يفيد » والمثبت من « ت » .

الملزوم ، يوضحه :

الوجه الثالث عشر : أن الذين اشترطوا النقل قالوا : لو جاز الإطلاق من غير نقل(١) لكان ذلك إما قياسا إن كان مستندا إلى وصف ثبوتي مشترك بين صورة الاستعمال وصورة الإلحاق ، وإما اختراعا إن لم يستند إلى ذلك ، فأجابهم من لم يشترط النقل بأن قالوا : العلاقة مصححة للتجوز ، كرفع الفاعل ونصب المفعول ، فإنَّا لـمَّا استقرينا(٢) لغتهم فوجدناهم يرفعون ما نطقوا به من أسماء الفاعلين وينصبون ما نطقوا به من أسماء المفعولين ، علمنا أن سبب الرفع هو الفاعلية(٣) وسبب النصب هو المفعولية ، فهكذا استقراء علاقات المجاز ، وهذا الجواب من أفسد الأجوبة ، فإنا نعلم بالضرورة من لغتهم رفع كل فاعل ونصب كل مفعول وجر كل مضاف ، (ولا يتخلف)(٤) ذلك في صورة من الصور ، وليس كذلك إطلاقهم اسم كل ضد على ضده ، وكل لازم على لازمه ، فإنا لم نجد ذلك بنقل تواتر ولا آحاد ولا استقراء يفيد علما ولا ظنا ولا اطراد استعمال ، فقياس التجوز بكل ضد على ضده وبكل لازم على ملزومه على رفع الفاعل ونصب المفعول من أفسد القياس .

[تعريف المجاز بصحة نفيه بخلاف الحقيقة فاسد يلزم منه الدور]

الوجه الرابع عشر : أنهم قالوا : يعرف المجاز بصحة نفيه(٥) ، أي إذا

(١) في « ت » : « فعل » .

(٢) في « ت » : « استقرأنا » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب لأن استقرأ طلب القراءة ، واستقرى : تتبع ، وهو المراد هنا .

(٣) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير (١/ ٢٣٥) وما بعدها .

(٤) في « ت » : « ولا يختلف » .

(٥) وهذا بإجماع القائلين بالمجاز .

فانظر : الإحكام للآمدي (١/ ٥٥) وشرح مختصر الروضة (١/ ٥٢٠) والمسودة =

صح نفيه عما أطلق عليه كان مجازاً كما يقال لمن قال : فلان بحر وأسد وشمس أو حمار (وكلب)[١] وميت : ليس كذلك ، وهذا بخلاف الحقيقة ، فإنه لا يصح أن ينفى عما أطلق عليه لفظا ، فلا يقال للحمار والأسد والشمس والبحر ليس كذلك فإنه يكون كذبا .

وقد اعترفوا هم ببطلانه فقالوا : هذا فرق يلزم منه الدور ، وذلك أن صحة النفي وامتناعه يتوقف على معرفة الحقيقة والمجاز ، فلو عرفناهما بصحة النفي وامتناعه لزم الدور .

[بيان أن كثيرا من الحقائق يصح إطلاق النفي عليها لاعتبار ما وليست مجازا]

الوجه الخامس عشر : أن كثيرا من الحقائق يصح إطلاق النفي عليها باعتبار عدم فائدتها وليست مجازاً كقوله ﷺ عن الكهان : « ليسوا بشيء »[٢] ، ومن هذا سلب الحياة والسمع والبصر والعقل عن الكفار[٣] ، ومن هذا

= (ص٥٧٠) وبيان المختصر (١/ ١٩٤ ـ ١٩٥) وجمع الجوامع مع الشرح والحاشية للبناني (١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤) والبحر المحيط (٢/ ٢٣٦) ، وتشنيف المسامع (٢/ ٤٧٢) وشرح الكوكب المنير (١/ ١٨٠) ، وإرشاد الفحول (١/ ١٢٣) ومنع جواز المجاز لمحمد الأمين الشنقيطي (ص٤ ، ٨) .

(١) في « ت » : « أو كلب » .

(٢) أخرجه البخاري في الأدب ح٦٢١٣ (ص١٣١٦) وفي الطب ح٥٧٦٢ وفي التوحيد ح٧٥٦١ ومسلم في السلام ح١٢٣ (٤/ ١٧٥٠) جميعهما من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) قد ورد هذا في القرآن الكريم في مواضع عدة منها قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ الآية (١٧١) من سورة البقرة . وقال : ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴾ الآية (٥٨) من سورة المائدة . وقال : ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ ﴾ الآية (١٧٩) من سورة الأعراف .

سلب الإيمان عمن لا أمانة له[(١)] ، وسلبه عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهب[(٢)] وسلب الصلاة عن الفذ خلف الصف[(٣)] ، وسلب الصلاة عمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب[(٤)] ولم يطمئن في صلاته عند كثير من

---

(١) وهو في قوله عليه الصلاة والسلام : « لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له » أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٣٥ ، ١٥٤ ، ٢١٠ ، ٢٥١) وابن أبي شيبة في الإيمان ح٧ (ص٦) والقضاعي في مسند الشهاب رقم ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ (٢/ ٤٣) والبغوي في شرح السنة ح٣٨ (١/ ٧٤ ـ ٧٥) وابن حبان في صحيحه ح١٩٤ (١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣) وعبد بن حميد في المنتخب رقم ١١٩٨ (ص٣٦١) وأبو يعلى في المسند ح٢٨٦٣ (٥/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧) والبيهقي في الكبرى (٦/ ٢٨٨) و (٩/ ٢٣١) .

وقد حسنه البغوي وصححه ابن حبان ، وقال الشيخ الألباني في تخريج أحاديث المشكاة رقم ٣٥ (١/ ١٧) : « وهو حديث جيد أحد إسناديه حسن وله شواهد » .

(٢) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ، ولا ينتهب نُهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن » .

أخرجه البخاري في المظالم ح٢٤٧٥ (ص٤٩٢) وفي الأشربة ح٥٥٧٨ وفي الحدود ح٦٧٧٢ و٦٨١٠ ، ومسلم في الإيمان ح١٠٠ (١/ ٦٧) .

(٣) كما في حديث علي بن شيبان الحنفي رضي الله عنه وفيه : « .. فإنه لا صلاة لفردٍ خلف الصف » .

أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة ح١٠٠٣ (١/ ٣٢٠) وأحمد في المسند (٤/ ٢٣) وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤) وابن خزيمة في صحيحه رقم ١٥٦٩ (٣/ ٣٠) وابن حبان في صحيحه ح٢٢٠٢ ، ٢٢٠٣ (٥/ ٥٧٩ ـ ٥٨١) .

وقد صححه ابن خزيمة وابن حبان ، وقال البوصيري في المصباح (١/ ٣٣٩) : « هذا إسناد صحيح رجاله ثقات » ، وكذا قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢/ ٣٢٩) عند تخريجه للحديث رقم ٥٤١ .

(٤) وذلك في قوله ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . =

هؤلاء ، فإن هذه الحقائق ثابتة عندهم وقد أطلق عليها السلب .

وليس من هذا قوله ﷺ : « ليس المسكين بالطواف [١١٧/أ] الذي ترده اللقمة واللقمتان »[(١)] و « ليس الشديدُ بالصُّرَعَة »[(٢)] ، ونحو ذلك ، فإن هذا لم ينف فيه صحة إطلاق الاسم ، وإنما نفى اختصاص الاسم بهذا الاسم وحده ، وإن غيره أولى بهذا الاسم منه ، فتأمله فإن بعض الناس نقض به عليهم قولهم : إن المجاز ما صح نفيه وهو نقض باطل ، وأما النقض الصحيح فما صح نفيه لنقضه وعدم حصول المطلوب منه مع إطلاق الاسم عليه حقيقة والله تعالى أعلم .

[الجواب عن القول بصحة نفي المجاز]

الوجه السادس عشر : أن يقال : ما تعنون بصحة النفي ، نفي المسمى عند الإطلاق أم المسمى عند التقييد أم القدر المشترك أم أمرا رابعاً ؟ فإن أردتم الأول كان حاصله أن اللفظ له دلالتان : دلالة عند الإطلاق ودلالة عند التقييد ، بل المقيد مستعمل في موضوعه ، وكل منهما منفي عن الآخر ، وإن أردتم الثاني لم يصح نفيه ، فإن المفهوم منه هو المعنى المقيد فكيف يصح نفيه ؟ وإن أردتم القدر المشترك بين ما سميتموه حقيقة ومجازاً لم يصح نفيه

= أخرجه البخاري في الأذان ح٧٥٦ (ص١٥١) ، ومسلم في الصلاة ح٣٦ (١/ ٢٩٥) جميعهما من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

(١) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في الزكاة ح١٤٧٩ (ص٢٩٥) وح١٤٧٦ ، وفي التفسير ح٤٥٣٩ ، ومسلم في الزكاة ح١٠١ ، ١٠٢ (٢/٧١٩) .

(٢) أخرجاه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا ، وبقيته : « إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » البخاري في الأدب رقم ٦١١٤ (ص١٢٩٧) ومسلم في البر والصلة ح١٠٧ ، ١٠٨ (٤/ ٢٠١٤) .

أيضاً ، وإن أردتم أمرا رابعاً فبينوه لنحكم عليه بصحة النفي (أو عدمه)[1] ، وهذا ظاهر جدا لا جواب عنه كما ترى .

[من الأجوبة عن القول بصحة نفي المجاز]

الوجه السابع عشر : أن هذا النفي الذي جعلتم صحته عِيارا[2] على المجاز وفرقاً بينه وبين الحقيقة هو الصحة عند أهل اللسان أو عند أهل الاصطلاح على التقسيم إلى الحقيقة والمجاز أو عند أهل العرف ؟ فمن هم الذين يستدل بصحة نفيهم ويجعل عيارا على كلام الله ورسوله ﷺ ؟ بل كلام كل متكلم ؟ فإن كان المعتبر نفي أهل اللسان طولبتم بصحة النقل عنهم بأن هذا يصح نفيه وهذا لا يصح نفيه ، ولن تجدوا إلى ذلك سبيلا ، وإن كان المعتبر نفي أهل الاصطلاح لم يفد ذلك شيئا ، لأنهم [هم][3] اصطلحوا على أن هذا مجاز فيصح لهم نفيه ، وهذا حقيقة فلا يصح لهم نفيه ، فكان ماذا ؟ وهل استفدنا بذلك شيئا ؟ وإن كان الاعتبار بصحة نفي أهل العرف فنفيهم تابع لعرفهم وفهمهم فلا يكون عِيارا[4] على أصل اللغة .

[من الأجوبة عن القول بصحة نفي المجاز]

الوجه الثامن عشر : أن صحة النفي مدلول عليه بالمجاز فلا يكون دليلا عليه إذ يلزم منه أن يكون الشيء دليلا على نفسه ومدلولا لنفسه ، وهذا عين لزوم الدور .

[القول بالتفريق بين الحقيقة والمجاز بالتبادر إلى الذهن والجواب عن ذلك]

الوجه التاسع عشر : أنكم فرقتم أيضاً بينهما بأن المجاز ما يتبادر غيره إلى الذهن ، فالمدلول إن تبادر إلى الذهن عند الإطلاق كان حقيقة ، وكان غير

---

(١) في « د » و « ن » : « أو عدمها » .

(٢) العِيار : المعيار ، وهو كل ما تقدر به الأشياء من كيل أو وزن . وانظر ما تقدم ص (٥٠)

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) أي معيارا ، كما سبق بيانه قريبا .

المتبادر مجازاً[١] ، فإن الأسد إذا أُطلق تبادر منه الحيوان المفترس دون الرجل الشجاع ، فهذا الفرق مبني على دعوى باطلة وهو تجريد اللفظ عن القرائن بالكلية والنطق به وحده ، وحينئذٍ فيتبادر [١١٧/ب] منه الحقيقة عند التجرد ، وهذا الفرض هو الذي أوقعكم في الوهم ، فإن اللفظ بدون القيد والتركيب بمنزلة الأصوات التي ينعق بها لا تفيد فائدة ، وإنما يفيد[٢] تركيبه مع غيره تركيبا إسناديا يصح السكوت عليه ، وحينئذٍ فإنه يتبادر منه عند كل تركيب بحسب ما قيد به فيتبادر منه في هذا التركيب ما لا يتبادر منه في هذا التركيب الآخر . فإذا قلت : « هذا الثوب خطته لك بيدي » تبادر من هذا أن اليد آلة الخياطة لا غير ، وإذا قلت : « لك عندي يدٌ الله يجزيك بها » تبادر من هذا النعمة والإحسان ، ولما كان أصله الإعطاء وهو باليد عبر عنه بها لأنها آلته ، وهي حقيقة في هذا التركيب وهذا التركيب ، فما الذي صيرها حقيقة في هذا مجازاً في الآخر ؟

فإن قلت : لأنا إذا أطلقنا لفظة « يد » تبادر منها العضو المخصوص ، قيل : لفظة (يد) بمنزلة صوت ينعق به لا يفيد شيئا البتة حتى تقيده بما يدل على المراد منه ، ومع التقييد بما يدل على المراد لا يتبادر سواه ، فتكون[٣] الحقيقة حيث استعملت في معنى يتبادر إلى الفهم ، وكذلك لفظة « أسد » لا تفيد[٤] شيئا ولا يعلم مراد المتكلم به حتى إذا قال : زيد أسد ، ورأيت

(١) ينظر : الإحكام للآمدي (١/ ٥٦) وشرح مختصر الروضة (١/ ٥١٧) وبيان المختصر (١/ ١٩٥ ـ ١٩٦) وحاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع (١/ ٣٢٣) وتشنيف المسامع (١/ ٤٧٢) والمزهر (١/ ٣٦٣) وشرح الكوكب المنير (١/ ١٨١) .

(٢) في « د » و « ن » : « تفيد » .

(٣) في « د » و « ن » : « فيكون » .

(٤) في « ن » : « لا يفيد » .

أسدا يصلي ، أو فلان افترسه الأسد فأكله ، أو الأسد ملك الوحوش ونحو ذلك ـ علم المراد به (في كلام)[١] المتكلم وتبادر في كل موضع إلى ذهن السامع بحسب ذلك التركيب والتقييد ، فلا يتبادر من قولك : رأيت أسدا يصلي إلا الرجل الشجاع ، فلزم أن يكون حقيقة .

فإن قلتم : نعم ذلك هو المتبادر ، ولكن لا يتبادر إلا بقرينة بخلاف الحقيقة فإنها يتبادر معناها بغير قرينة ، بل بمجرد الإطلاق ، قيل لكم : عاد البحث جذعا[٢] وهو أن اللفظ بغير قرينة ولا تركيب لا يفيد شيئا ولا يستعمل في كلامنا[٣] في الألفاظ المقيدة المستعملة (في التخاطب)[٤] .

فإن قلتم : ومع ذلك فإنها عند التركيب تحتمل[٥] معنيين ، أحدهما أسبق إلى الذهن من الآخر ، وهذا الذي نعني بالحقيقة . مثاله أن القائل إذا قال : رأيتُ اليوم أسداً تبادر إلى ذهن السامع الحيوان المخصوص دون الرجل الشجاع . هذا غاية ما تقدرون[٦] عليه من الفرق وهو أقوى ما عندكم ونحن لا ننكره ولكن نقول : اللفظ الواحد تختلف[٧] دلالته عند الإطلاق والتقييد ، ويكون حقيقة في المطلق والمقيد ، مثاله لفظ « العمل » فإنه عند

---

(١) في « ت » : « من كلام » .

(٢) أي عاد البحث معكم من جديد ، كما في قولهم : « أعدناها جذعة » أي جديدة من رأسها ، كما في غراس الأساس (ص٥٧) . وانظر التاج مادة (جذع) .

(٣) في « د » و « ن » : « وكلامنا » .

(٤) في « ت » : « في المخاطب » .

(٥) في « ن » : « يحتمل » .

(٦) في « ن » : « ما يقدرون » .

(٧) في « ن » : « يختلف » .

الإطلاق إنما يفهم منه عمل الجوارح ، فإذا قيد بعمل القلب كانت دلالته عليه أيضاً حقيقة ، فاختلفت دلالته بالإطلاق والتقييد ولم يخرج بذلك عن كونه حقيقة .

وكذلك لفظ « الإيمان » عند الإطلاق يدخل فيه الأعمال كقوله ﷺ : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة [١١٨/أ] من الإيمان »(١) ، فإذا قرن بالأعمال كانت دلالته على التصديق بالقلب ، كقوله : ﴿ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾(٢) ، فاختلفت دلالته بالإطلاق والتقييد وهو حقيقة في الموضعين . وكذلك لفظ « الفقير » و« المسكين » يدخل فيه الآخر عند الإطلاق ، فإذا جمع بينهما لم يدخل مسمى أحدهما في مسمى الآخر(٣) . وكذلك لفظ « التقوى » و« القول السديد » ، إذا أطلق لفظ التقوى تناول تقوى القلب والجوارح واللسان ، فإذا جمع بينهما تقيدت دلالته ، كقوله تعالى : ﴿ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾(٤) ، وكذلك لفظ « التقوى » عند الإطلاق يدخل فيه « الصبر » ، فإذا قرن بالصبر لم يدخل فيه كقوله : ﴿ بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ ﴾(٥) وقوله : ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان مختصرا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا ح٩ (ص٦) . ومسلم في الإيمان مختصرا ومطولا ح٥٧ ، ٥٨ (١/٦٣) .

(٢) هذا اللفظ القرآني ورد في مواضع كثيرة جدا في القرآن الكريم ، آخرها قوله تعالى : ﴿ وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ﴾ سورة العصر الآيات (١ ـ ٣) .

(٣) انظر : الإيمان لابن تيمية (ص١٥٩) .

(٤) سورة الأحزاب آية (٧٠) . وانظر المصدر السابق (ص١٥٦) .

(٥) سورة آل عمران آية (١٢٥) .

عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴾[١] ، ونظائر ذلك أكثر من أن تذكر .

وأخص (من ذلك)[٢] أن يكون اللفظ لا يستعمل إلا مقيدا كالرأس والجوارح واليد وغير ذلك ، فإن العرب (لم تستعمل)[٣] هذه الألفاظ مطلقة ، بل (لا تنطق)[٤] بها إلا مقيدة ، كرأس الإنسان ورأس الطائر ورأس الدابة ورأس الماء[٥] ورأس الأمر[٦] ورأس المال[٧] ورأس القوم[٨] ، فهاهنا المضاف والمضاف إليه جميعا حقيقة وهما موضوعان[٩] ، ومن توهم أن الأصل في الرأس للإنسان وأنه نقل منه إلى هذه الأمور فقد غلط أقبح غلط وقال ما لا علم له به بوجه من الوجوه ، ولو عارضه آخر بضد ما قاله كان قوله من جنس قوله لا فرق بينهما ، (فالمقيد موضع النزاع)[١٠] والمطلق غير مستعمل ولا يفيد فتأمله .

---

(١) سورة آل عمران آية (١٨٦) .

(٢) في « ت » : « من هذا » .

(٣) في « ن » : « يستعمل » .

(٤) في « ن » : « لا ينطق » .

(٥) أي أصل منبعه .

(٦) أي أوله .

(٧) أي أصله ، ومنه قولهم : « وما أريد راسا » أي أصلاً .

(٨) أي سيدهم .

ينظر لهذه المعاني اللسان والتاج والأساس وغراسه وغيرها في مادة (رأس) .

(٩) في « ت » : « موضعان » والمثبت من « د » و « ن » ولعله الصواب .

(١٠) في النسخ الخطية : « فالمقيد موضوع » ، والمثبت من النسخة المطبوعة (٢/ ٢٠) ولعله الصواب .

وكذلك « الجناح » لجناح الطائر حقيقة ، (وجناح السفر)[١] [حقيقة][٢] فيه ، وجناح الذل حقيقة فيه ، فإن قيل : ليس للذل جناح ، قلنا : ليس له جناح ريش وله جناح معنوي يناسبه ، كما أن الأمر والدّرْب[٣] والمال والماء ليس لها رأس الحيوان ولها رأس بحسبها ، وهذا حكم عام في جميع الألفاظ المضافة كاليد والعين وغيرهما ، فيد البعوضة حقيقة ويد الفيل حقيقة وليست مجازاً في أحد الموضعين حقيقة في الآخر ، وليست اليد مشتركة بينهما اشتراكا لفظيا ، وكذلك إرادة البعوضة وحياتها وقوتها حقيقة ، وإرادة الملك وقوته وحياته حقيقة ، ومعلوم أن القدر المشترك بين الأسد والرجل الشجاع وبين البليد والحمار أعظم من القدر المشترك الذي بين البعوضة والفيل وبين البعوضة والملك ، فإذا[٤] جعلتم اللفظ حقيقة هناك باعتبار القدر المشترك فهلا جعلتموه حقيقة باعتبار القدر المشترك فيما هو أظهر وأبين ، وهذا يدل على تناقضكم وتفريقكم بين المتماثلين وسلبكم

---

(١) في النسخ الخطية : « وجناح السقف » وهو خطأ ، صوابه ما أثبت ، قال ابن برهان في كتابه الوصول إلى الأصول (١/ ٩٧ ـ ٩٨) : « وفلان على جناح السفر ولا جناح للسفر » اهـ . وقال في التاج مادة (جنح) : « ويقولون نحن على جناح السفر ، أي نريده ، وهو مجاز أيضاً » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) الدَّرْب : يطلق على الزقاق ، والعرب تستعمله في معنى الباب ، فيقال لباب السكة : درب ، كما يقال للمدخل الضيق درب لأنه كالباب لما يفضي إليه ، وأصله المضيق في الجبل .

ينظر : تاج العروس والمصباح المنير والمعجم الوسيط جميعهم في مادة (درب) .
والمراد هنا برأس الدرب : أوله .

(٤) في « ت » : « وإذا » .

الحقيقة عما هو أولى بها ، يوضحه :

[بيان أنه لا يصح الكلام مطلقا بغير قرينة تدل على المراد منه]

الوجه العشرون : وهو أنكم فرقتم بقولكم : [١١٨/ ب] إن المجاز يتوقف على القرينة والحقيقة لا تتوقف[١] على القرينة[٢] ، ومرادكم أن إفادة الحقيقة لمعناها الإفرادي غير مشروط بالقرينة ، وإفادة المجاز لمعناه الإفرادي مشروط بالقرينة .

فيقال لكم : اللفظ عند تجرده عن جميع القرائن التي تدل على مراد المتكلم بمنزلة الأصوات التي ينعق بها ، فقولك : تراب ، ماء ، حجر ، رجل ، بمنزلة قولك : طَقْ غاقْ[٣] ونحوهما[٤] من الأصوات ، فلا يفيد اللفظ (ولا يصير)[٥] كلاما إلا إذا اقترن به ما يبين المراد ، ولا فرق بين ما يسمى حقيقة في ذلك وما يُسمى مجازاً ، وهذا لا نزاع فيه بين منكري المجاز ومثبتيه ، فإن أردتم بالمجاز احتياج اللفظ المفرد في إفادته المعنى إلى قرينة لزم

---

(١) في « ن » : « لا يتوقف » .

(٢) أي أن المجاز لا يتبادر إلى ذهن السامع إلا بقرينة حاضرة ، وقد سبق من المؤلف ذكر هذا الفرق فراجع ص (٧١٩) مع التعليق رقم (١) .

(٣) طَقْ : بفتح الطاء المهملة : حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض ، وإن ضوعف قيل : طَقْطَقْ أو طقْ طَقْ . و« طاق » : حكاية صوت الضرب . و« غاق » بالغين المعجمة والقاف : حكاية صوت الغراب . ومعلوم أن الأصوات المحكية كلها مبنية لشبهها بالحروف المهملة .

ينظر : الخصائص (١/ ٦٥ ـ ٦٦) وشرح المفصل (٤/ ٨٥) واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٩٣ ـ ٩٤) وأوضح المسالك (٣/ ١٢٦) والتصريح بمضمون التوضيح (٤/ ١٧٣ ـ ١٧٤) .

(٤) في « ت » : « ونحوها » .

(٥) في « د » و « ن » : « ويصير » بحذف (لا) النافية .

أن تكون[١] اللغات كلها مجازا ، وإن فرقتم بين بعض القرائن وبعض كان ذلك تحكما محضا لا معنى له .

وإن قلتم : القرائن نوعان لفظية وعقلية ، فما توقف فهم المراد منه على القرائن العقلية فهو المجاز ، وما توقف على اللفظية فهو الحقيقة ، قيل : هذا لا يصح فإن العقل المجرد لا مدخل له في إفادة اللفظ لمعناه سواء كان حقيقة أو مجازاً ، وإنما يفهم معناه بالنقل والاستعمال ، وحينئذٍ فيفهم العقل المراد بواسطة أمرين ، أحدهما : أن هذا اللفظ اطرد استعماله في عرف الخطاب في هذا المعنى . الثاني : علمه بأن المخاطب له أراد إفهامه ذلك المعنى ، فإن تخلف واحد من الأمرين لم يحصل الفهم لمراد المتكلم ، وأما القرينة المجردة بدون اللفظ فإنها لا تدل على حقيقة ولا مجاز ، وإن دلت على مراد الحي فتلك دلالة عقلية بمنزلة الإشارة والحركة والأمارات الظاهرة .

وإن أردتم أن المعنى الإفرادي تفيده الحقيقة بمجرد لفظها ولا يفيده المجاز إلا بقرينة (تقترن)[٢] بلفظه ، قيل لكم : المعنى الإفرادي نوعان : مطلق ومقيد ، فالمطلق يفيده اللفظ المطلق ، والمقيد يفيده اللفظ المقيد ، وكلاهما حقيقة فيما دل عليه ، فمعنى الأسد المطلق يفيده لفظه المطلق ، والأسد المشبه وهو المقيد يفيده اللفظ المقيد ، وليس المراد هنا بالمطلق الكلي الذهني ، بل المراد به المجرد عن القرينة وإن كان شخصا ، وهذا أمرٌ معقول مضبوط يطرد وينعكس .

---

(١) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٢) في « ن » : « يقترن » .

فإن قيل : فلم تشاححونا[١] فإنا اصطلحنا على تسمية المطلق بالاعتبار الذي ذكرتموه حقيقة وعلى تسمية المقيد مجازاً . قيل : لم نشاححكم في مجرد الاصطلاح والتعبير ، بل بينّا أن هذا الاصطلاح غير منضبط ولا مطرد ولا منعكس ، بل هو متضمن للتفريق بين المتماثلين من كل وجه ، فإنكم لا تقولون إن كل ما اختلفت دلالته بالإطلاق والتقييد فهو مجاز ، إذ عامة الألفاظ كذلك ، ولهذا لما تفطن بعضكم لذلك التزمه وقال : أكثر اللغة مجاز[٢] ، وكذلك الذين صنفوا في مجاز القرآن [١١٩/أ] هم بين خطتين ، إحداهما التناقض البين ، إذ يحكمون على اللفظ بأنه مجاز وعلى نظيره بأنه حقيقة أو يجعلون الجميع مجازاً ، فيكون القرآن كله إلا القليل منه مجازاً لا حقيقة له ، وهذا من أبطل الباطل .

والمقصود أنه إن كان كل ما دل بالقرينة (دلالته)[٣] غير دلالته عند التجرد منها مجازا لزم أن تكون[٤] اللغة كلها مجازاً ، فإن كل لفظ يدل عند الاقتران دلالة خاصة غير دلالته عند الإطلاق ، وإن فرقتم بين [بعض][٥] القرائن اللفظية وبعض لم يمكنكم أن تذكروا أنواعا منها إلا عرف به بطلان قولكم ، إذ ليس في القرائن التي تعينوها ما يدل على أن هذا اللفظ مستعمل

---

(١) يقال شاحَّ فلاناً : خاصمه وماحكه ، وقولهم : لا مشاحة في الاصطلاح : أي لا مجادلة ولا ضنة فيما تعارفوا عليه .

انظر : التاج والمعجم الوسيط مادة (شحح) .

(٢) انظر ما سبق ص (٦٩٩) مع التعليق رقم (٣) .

(٣) في « ت » : « دلالة » .

(٤) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » ساقط من « د » و « ن » .

في موضوعه وفيها ما يدل على أنه غير مستعمل في [غير][١] موضوعه ، وإن طردتم ذلك وقلتم نقول إن الجميع مجاز كان هذا معلوما كذبه وبطلانه بالضرورة واتفاق العقلاء ، إذ من المعلوم بالاضطرار أن أكثر الألفاظ المستعملة فيما وضعت له (لم تخرج)[٢] عن أصل وضعها ، وجمهور القائلين بالمجاز معترفون بأن كل مجاز لا بد له من حقيقة[٣] ، فالحقيقة عندهم أسبق وأعم وأكثر استعمالا وقد اعترفوا بأنها الأصل والمجاز على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلا عند تعذر الحمل على الحقيقة ، ولو كانت اللغة أو أكثرها مجازاً كان المجاز هو الأصل وكان الحمل عليه متعينا ، ولا يحمل اللفظ على حقيقته ما وجد إلى المجاز سبيلا ، وفي هذا من إفساد اللغات والتفاهم ما لا يخفى .

[القول بالتفريق بين الحقيقة والمجاز بالاطراد وعدمه والجواب عنه]

الوجه الحادي والعشرون : أنكم فرقتم بين الحقيقة والمجاز بالاطراد وعدمه ، فقلتم يعرف المجاز بعدم اطراده دون العكس[٤] ، أي لا يكون

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » ، ساقط من « ت » .

(٢) في « ن » : « لم يخرج » .

(٣) لكون المجاز عندهم فرع عن الأصل الذي هو الحقيقة .
انظر : شرح اللمع (١/ ١٢٤) والمستصفى (٢/ ٢٦) وشرح مختصر الروضة (١/ ٥٢٣) وشرح الكوكب المنير (١/ ١٨٩) .

(٤) أي فمتى اطرد الاسم في معنى على الحد الذي استعمل فيه من غير منع شرعي كان حقيقة فيه ، ومتى لم يطرد فيه من غير منع كان مجازاً لأن المجاز لا يطرد .
كتاب المعتمد للبصري (١/ ٣٢ ـ ٣٣) .
وانظر : شرح اللمع (١/ ١٢٣) وبيان المختصر (١/ ١٩٧) وجمع الجوامع مع شرحه للمحلي وحاشية البناني (١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤) والبحر المحيط (٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧) وتشنيف المسامع (١/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣) والمزهر (١/ ٣٦٢) وشرح الكوكب المنير (١/ ١٨١) وإرشاد الفحول (١/ ١٢٤) .

الاطراد دليل الحقيقة ، أو لا يلزم من وجود المجاز عدم الاطراد ، وعلى التقديرين فالعلامة يجب طردها ولا يجب عكسها . وهذا الفرق غير مطرد ولا منعكس ، ونطالبكم قبل البيان بفساد الفرق بمعنى الاطراد الثابت للحقيقة والمنفي عن المجاز ، ما تعنون به أولاً ؟ فإن الاطراد نوعان : اطراد سماعي واطراد قياسي ، فإن عنيتم الأول كان معناه ما اطرد السماع باستعماله في معناه فهو حقيقة ، وما لم يطرد السماع باستعماله فهو مجاز ، وهذا لا يفيد فرقا البتة ، فإن كل مسموع فهو مطرد في موارد استعماله ، وما لم يسمع فهو مطرد الترك ، فليس في السماع مطرد الاستعمال وغير مطرده ، وإن عنيتم الاطراد القياسي فاللغات لا تثبت قياسا ، إذ يكون ذلك إنشاء واختراعا ، ولو جاز للمتكلم أن يقيس على المسموع ألفاظا يستعملها في خطابه نظما ونثرا لم يجز له أن يحمل كلام الله ورسوله ﷺ وكلام العرب على ما قاسه على لغتهم ، فإن هذا كذب ظاهر على المتكلم بتلك الألفاظ أولاً ، فإنه ينشئ من عنده قياسا يضع به ألفاظا لمعان بينها وبين تلك [١١٩/ب] المعاني قدر مشترك ثم يخبر عن المتكلم أولاً أنه أراد تلك المعاني ، وهذا كثيرا ما تجده في كلام من يدعي التحقيق والنظر وهو من أبطل الباطل والقول به حرام ، وهو قول على الله تعالى ورسوله ﷺ بلا علم .

وإن أردتم بالاطراد وعدمه اطراد الاشتقاق فيصدق اللفظ حيث وجد المعنى المشتق منه ، قيل لكم الاشتقاق نوعان : وصفي لفظي (وحكمي)[1] معنوي ، فالأول : كاشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

---

(١) في النسخ الخطية : « وحكم » والمثبت هو الصواب كما سيأتي في الصفحة التالية .

وأمثلة المبالغة من مصادرها ، والثاني : كاشتقاق الخابية[١] من الخبء ، والقارورة من الاستقرار[٢] ، والنكاح من الضم[٣] ونظائر ذلك ، فإن أردتم بالاطراد النوع الأول فوجوده لا يدل على الحقيقة ، وعدمه لا يدل على المجاز ، أما الأول فلأنه يجري مجرى الألفاظ المجازية عندكم ، ولا سيما من قال : إن ضربت زيداً أو رأيته ، وأكلت وشربت مجاز فإنها مستعملة في غير ما وضعت له ، فإنها وضعت للمصادر المطلقة العامة ، فإذا استعملت في فرد من أفرادها فقد استعملت في غير موضعها كما قاله[٤] ابن جني وغيره[٥] ، ومعلوم أن هذه الألفاظ مطردة في مجاري استقاماتها ، فقد اطرد المجاز ، فأين عدم الاطراد الذي هو فرق بين الحقيقة والمجاز ؟ وكذلك حقائق كثيرة من الأفعال لا تطرد ولا يشتق منها اسم الفاعل ولا مفعول ولا تدل على مصدر ، كالأفعال التي لا تتصرف مثل « نعم » و « بئس » و « ليس » و « حبذا » وفعل التعجب .

وإن أردتم بالاطراد الاشتقاق الحكمي المعنوي فلا يدل عدم اطراده على

---

(١) في « ت » : « الخابئة » ، وكلاهما صحيح ، تركت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وربما همزت على الأصل .

والخابية : الجرة الكبيرة ، ووعاء الماء الذي يحفظ فيه ، تُجمع على خوابي .

ينظر : اللسان والتاج والمصباح المنير والمعجم الوسيط جميعهم في مادة (خبأ) .

(٢) أي استقرار الشراب فيها .

ينظر : المصادر السابقة مادة (قرر) .

(٣) كما في قولهم : تناكحت الأشجار إذا انضم بعضها إلى بعض .

انظر : لسان العرب وتاج العروس مادة (نكح) .

(٤) في « ت » : « قال » .

(٥) انظر : الخصائص (٢/٤٤٧) وما بعدها .

المجاز إذ يلزم منه أن تكون[1] الألفاظ المستعملة في موضوعاتها الأول (مجازات)[2] كالخابية والقارورة والبِركة[3] والنجم والمعدن وغيرها ، فإنها لم يطرد استعمالها فيما شاركها في أصل معناها .

فإن قلتم : منع المانع من الاطراد كما منع من اطراد الفاضل والسخي والعارف في حق الله تعالى[4] ، قيل لكم : هذا دور ممتنع لأن عدم الاطراد حينئذٍ إنما يكون علامة المجاز إذا علم أنه لمانع ، ولا يعلم أنه لمانع إلا بعد العلم بالمجاز ، (وتقرير)[5] الدور أن يقال : عدم الطرد له موجب وليس موجبه منع الشرع ولا اللغة ، إذ التقدير بخلافه ولا العقل قطعا ، فتعين أن يكون موجب عدم الطرد كون اللفظ مجازا فيلزم الدور ضرورة .

[فساد القول في التفريق بين الحقيقة والمجاز بجمع مفرديهما]

الوجه الثاني والعشرون : تفريقكم بين الحقيقة والمجاز بجمع مفرديهما ، فإذا جمع لفظ الحقيقة على (صيغة)[6] ثم جمع ذلك اللفظ على (صيغة)[7] أخرى كان مجازا ، مثاله لفظ « الأمر » فإنه يجمع إذا استعمل في القول

---

(١) في « ن » : « يكون » .

(٢) في « ت » : « مجازا » ، و في « د » و « ن » : « مجاز » ثم صوبت في هامشهما كما هو مثبت

(٣) البِركة : على زنة سِدْرة تُجمع على بِرَك كَسِدر وهي كالحوض للماء ، سميت بذلك لإقامة الماء فيها .

انظر : مختار الصحاح والمصباح المنير مادة (برك) .

(٤) انظر : المحصول (١/ قسم١/ ٤٨٤) .

(٥) في النسخ الخطية : « وتقدير » والمثبت من النسخة المطبوعة (٢/ ٢٤) ولعله الصواب .

(٦) في « ت » : « صفة » .

(٧) في « ت » : « صفة » .

المخصوص على « أوامر » ، ويجمع إذا استعمل في الفعل على « أمور »[(١)] ، وهذا التفريق من أفسد شيء وأبطله ، فإن اللفظ يكون له عدة جموع باعتبار مفهوم واحد كشيخ مثلا ، فإنه يجمع على عدة جموع ، أنشدنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلي[(٢)] قال : [١٢٠/أ] أنشدنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن مالك[(٣)] لنفسه :

شَيْخٌ شُيُوخٌ ومَشْيُوخاء مَشيَخةٌ شِيَخَةٌ شِيخَة شِيخانٌ أشياخُ[(٤)]

---

(١) انظر : المعتمد في أصول الفقه (١/ ٣٣) وشرح اللمع (١/ ١٢٤) والمستصفى (٢/ ٢٥) والمحصول (١/ قسم١/ ٤٨٥) والإحكام للآمدي (١/ ٥٧ ـ ٥٨) وشرح مختصر الروضة (١/ ٥١٨) وبيان المختصر (١/ ١٩٩) وحاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع (١/ ٣٢٤) والبحر المحيط (٢/ ٢٣٧) وتشنيف المسامع (١/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣) والمزهر (١/ ٣٦٢ ، ٣٦٤) وشرح الكوكب المنير (١/ ١٨٣) وإرشاد الفحول (١/ ١٢٥) .

(٢) هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل أبو عبد الله شمس الدين البعلي الحنبلي الفقيه العلامة المحدث النحوي ، أخذ العلم عن جماعة وقرأ العربية على ابن مالك ولازمه مدة ، ولد سنة (٦٤٥) ومات بالقاهرة سنة (٧٠٩) .

ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧) ومعجم شيوخ الذهبي (٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥) والوافي بالوفيات (٤/ ٣١٦ ـ ٣١٧) والمقصد الأرشد (٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦) .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله جمال الدين الطائي الجياني الأندلسي الإمام العلامة النحوي اللغوي المقرئ المصنف الشهير ، نزيل دمشق ، ولد في جيان شرقي قرطبة سنة (٥٩٨) وقيل غير ذلك ، وتوفي بدمشق سنة (٦٧٢) .

الوافي بالوفيات (٣/ ٣٥٨ ـ ٣٦٤) والبلغة للفيروزابادي (ص٢٠١) ونفح الطيب (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٣٤) وبغية الوعاة (١/ ١٣٠ ـ ١٣٧) .

(٤) وزاد غيره : شِيُوخ بكسر الشين وهي لغة في شيوخ ، كعِيون لغة في عُيون ، وبِيوت لغة في بُيوت ، وكذا مشيخاء (بحذف الواو منها) ، ومشايخ ، والأشاييخ كأنابيب ، ومَشِيخة بفتح الميم وكسر المعجمة . =

وكذلك « عَبْدٌ » فإنه يجمع على عبيد وعباد وعُبْدان وعِبِّداء[١] ، وهذا أكثر من أن يذكر ، فإذا اختلفت صيغة الجمع باعتبار المدلول الواحد لم يدل اختلافها على خروج المفرد[٢] عن حقيقته ، فكيف يدل اختلافها مع تعدد المدلول على المجاز ؟ وأيضا فإن المشترك قد يختلف جمعه باختلاف مفهوماته ولا يدل ذلك على المجاز ، وأيضا فإنه ليس ادعاء كون أحدهما مجازا لمخالفة جمعه جمع الآخر أولى من العكس .

فإن قلتم : بل إذا علمنا أن أحدهما حقيقة علمنا أن الآخر الذي خالفه في صفة جمعه مجاز ، فحينئذٍ يكون باعتبار مخالفة الجمع لا فائدة فيه ، فإنا متى علمنا كون أحدهما حقيقة وأنه ليس مشتركا بينه وبين الآخر كان استعماله فيه مجازا ، فالحاصل أنه إن توقف ذلك على اختلاف الجمع لم يكن معرفا ، وإن لم يتوقف عليه لم يكن معرفا ، فلا يحصل به التعريف على التقديرين .

وأيضا فإن رأس مالكم في هذا التعريف هو لفظ « أوامر » و « أمور » ، فادعيتم أن « أوامر » جمع أمر القول ، و « أمور » [٣] جمع أمر الفعل[٤]

= انظر : شرح الفصيح المنسوب للزمخشري (١/ ٢٨٣ ، ٢٨٩) والمصباح المنير وتاج العروس في مادة (شيخ) .

(١) للعبد جموع كثيرة بلغت أكثر من خمسة وعشرين وجها .

ينظر : لسان العرب وتاج العروس مادة (عبد) .

(٢) في « ت » : « الفرد » .

(٣) في النسخ الخطية : « وأموركم » ولعل الصواب ما أثبته ، كما هو في النسخة المطبوعة (٢/ ٢٧) .

(٤) راجع ما تقدم قريبا ص (٧٣١) مع التعليق (١) .

وغركم في ذلك قول الجوهري[١] في الصحاح : « تقول[٢] أمرته أمراً وجمعه أوامر »[٣] وهذا من إحدى غلطاته فإن هذا لا يعرف عند أهل العربية واللغة ، وفَعْلٌ له جموع عديدة ليس منها فواعل البتة[٤] .

وقد اختلفت طرق المتكلمين لتصحيح ذلك ، فقالت طائفة منهم جمعوا أمرا على آأْمر كأَفْلُس ، ثم جمعوا هذا الجمع على أفاعل لا فواعل ، فكان أصلها آآمر فقلبوا الهمزة الثانية واوا كراهية النطق بالهمزتين فصار في هذا أوامر ، وفي هذا من التكلف ودعوى ما لم تنطق[٥] به العرب عليهم ما فيه ، فإن العرب لم يسمع[٦] [منهم جمع][٧] أمر على أفعل البتة ، ولا

(١) تقدمت ترجمته ص (١٧) .

(٢) في « ن » : « يقول » .

(٣) عبارة الصحاح في مادة (أمر) : « وأمرته بكذا أمرا ، والجمع أوامر » .

(٤) قال الزبيدي في التاج مادة (أمر) : « وقد وقع في مصنفات الأصول الفرق في الجمع فقالوا : الأمر إذا كان بمعنى ضد النهي فجمعه أوامر ، وإذا كان بمعنى الشأن فجمعه أمور ، وعليه أكثر الفقهاء وهو الجاري في ألسنة الأقوام ، وحقق شيخنا ـ يعني محمد ابن الطيب الفاسي ـ في بعض الحواشي الأصولية ما نصه : اختلفوا في واحد أمور وأوامر ، فقال الأصوليون : إن الأمر بمعنى القول المخصص يجمع على أوامر ، وبمعنى الفعل أو الشأن يجمع على أمور ، ولا يعرف من وافقهم إلا الجوهري في قوله : « أمره بكذا أمرا وجمعه أوامر » ، وأما الأزهري فإنه قال : الأمر ضد النهي واحد الأمور ، وفي المحكم : لا يجمع الأمر إلا على أمور ، ولم يذكر أحد من النحاة أن فَعْلاً يجمع على فواعل ، أو أن شيئا من الثلاثيات يجمع على فواعل ، ثم نقل شيخنا عن شرح البرهان كلاما ينبغي التأمل فيه . . » الخ .

(٥) في « ن » : « ينطق » .

(٦) في « د » و « ن » : « تسمع » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

أوامر أيضاً ، فلم ينطقوا بهذا ولا هذا .

ولما علم هؤلاء أن هذا لا يتم في النواهي تكلفوا لها تكلفا آخر فقالوا : حملوها على نقيضها ، كما قالوا : الغدايا والعشايا[١] ، وقالوا : قدُم وحدُث ، فضموا الدال من حدُث حملا على قدُم[٢] .

وقالت طائفة أخرى : بل أوامر ونواهي جمع آمرٍ وناهٍ ، فسمى القول آمرا وناهيا توسعا ثم جمعوها على فواعل ، كما قالوا فارس وفوارس ، وهالك وهوالك ، وهذا أيضاً متكلف ، فإن فاعلا نوعان : صفة واسم ، فإن كان صفة لم يجمع على فواعل ، فلا يقال : قائم وقوائم ، وآكل وأواكل ، وضارب وضوارب ، وعابد وعوابد ، وإن كان اسما فإنه يجمع على فواعل نحو خاتم وخواتم ، وقد شذ فارس وفوارس وهالك وهوالك فجمعا على فواعل مع كونهما صفتين ، أما فارس فلعدم اللبس لأنه لا يتصف به المؤنث ، وأما هالك [١٢٠/ب] فقصدوا [النفس][٣] وهي مؤنثة ، فهو في الحقيقة جمع هالكة ، فإن فاعلة يجمع على فواعل في الأسماء والصفات

---

(١) قال الحريري في درة الغواص (ص٢٢٦ ـ ٢٢٧) : « وقد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الازدواج ، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد ، فقالوا : (الغدايا والعشايا) إذا قرنوا بينهما ، فإذا أفردوا الغدايا ردوها إلى أصلها فقالوا : الغدوات » . انظر شرح الخفاجي على الدرة في الموضع المذكور .

(٢) في الصحاح للجوهري مادة (حدث) : « يقال : أخذني ما قَدُمَ وما حَدُثَ ، لا يُضم حدث في شيء من الكلام إلا في هذا الموضع ، وذلك لمكان قَدُم على الازدواج » . وانظر : (ص٢٢٥ ـ ٢٢٦) والمزهر (٢/ ٩٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، وقد أثبته من النسخة المطبوعة (٢/ ٢٨) إذ به يستقيم الكلام ويصلح السياق .

كفاطمة وفواطم وعابدة وعوابد(١) .

فسمعَت هذا طائفة أخرى فقالت : أوامر ونواه جمع آمرة وناهية ، أي كلمة أو وصية آمرة وناهية .

والتحقيق أن العرب سكتت عن جمع الأمر والنهي فلم ينطقوا لهما بجمع لأنهما في الأصل مصدران ، والمصادر لا حظ لها في التثنية والجمع إلا إذا تعددت أنواعها ، والأمر والنهي وإن تعددت متعلقاتهما ومحالهما فحقيقتهما غير متعددة ، فإنّ تعدد المحال لا يوجب تعدد الصفة ، فقد منع سيبويه(٢) جمع « العِلم » ولم يعتبر تعدد المعلومات(٣) ، فتبين بطلان هذا الفرق الذي اعتمدتم عليه من جميع الوجوه .

[فساد القول في التفريق بين الحقيقة والمجاز بلزوم التقييد]

الوجه الثالث والعشرون : تفريقكم بين الحقيقة والمجاز بالتزام التقييد في أحد اللفظين كـ« جناح الذل » و« نار الحرب » ونحوهما ، فإن العرب لم تستعملها إلا مقيدة(٤) ، وهذا الفرق من أفسد الفروق ، فإن كثيرا من الألفاظ التي لم تستعمل إلا في موضوعها قد التزموا تقييدها كالرأس والجناح واليد والساق والقدم ، فإنهم لم يستعملوا هذه الألفاظ وأمثالها إلا

---

(١) وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته في جمع التكسير (ص٦١) :

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وفاعَلِ وَفاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ كاهِلِ
وَحائِضٍ ، وصاهِلٍ ، وَفاعِلَهْ وَشَذَّ في الفارِسِ مَعْ ما ماثَلَهْ

وانظر : شرح ابن عقيل على الألفية (٤/ ١٣١) وكذا شرح الأشموني (٤/ ١٤٠ ـ ١٤١) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٢٢٥) .

(٣) انظر له الكتاب (٣/ ٦١٩) .

(٤) انظر : بيان المختصر (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠) والمحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه (١/ ٣٢٥) والبحر المحيط (٢/ ٢٣٩) وتشنيف المسامع (١/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤) وشرح الكوكب المنير (١/ ١٨١) وإرشاد الفحول (١/ ١٢٥) .

مقيدة بمحالها وما تضاف إليه كرأس الحيوان ورأس الماء ورأس المال ورأس الأمر ، وكذلك الجناح لم يستعملوه إلا مقيدا بما يضاف إليه كجناح الطير وجناح الذل ، فإن أخذتم الجناح مطلقا مجردا عن الإضافة لم يكن مفيدا لمعناه الإفرادي أصلا عن أن يكون حقيقة أو مجازاً ، وإن اعتبرتموه مضافا مقيدا فهو حقيقة فيما أضيف إليه ، فكيف يجعل حقيقة في مضاف مجازاً في مضافٍ آخر ونسبته إلى هذا المضاف كنسبة الآخر إلى المضاف الآخر ؟ فجناح المَلَك حقيقة فيه ، قال تعالى : ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[١] ، فمن قال : ليس للمَلَك جناح حقيقة فهو كاذب مفتر نافٍ لما أثبته الله تعالى ، وإن قال : ليس له جناح من ريش ، قيل له : من جهلك اعتقادك أن الجناح الحقيقي هو ذو الريش وما عداه مجاز ، لأنك لم تألف إلا الجناح الريش ، وطرد هذا الجهل العظيم أن يكون كل لفظ أطلق على الملك وعلى البشر أن يكون مجازاً في حق الملك كحياته وسمعه وبصره وكلامه ، فكيف بما أطلق على الرب سبحانه من الوجه واليدين والسمع والبصر والكلام والغضب والرضى والإرادة ، فإنها لا تماثل المعهود في المخلوق ، ولهذا قالت الجهمية المعطلة إنها مجازات في حق الرب لا حقائق لها ، وهذا هو الذي حدانا على تحقيق القول في المجاز ، (وأن)[٢] أربابه ليس لهم فيه ضابط مطرد ولا منعكس ، وهم متناقضون غاية التناقض ، خارجون عن اللغة والشرع وحكم العقل إلى اصطلاح فاسد [١٢١/أ] (يفرقون به)[٣] بين المتماثلين ويجمعون بين المختلفين ، فهذه فروقهم قد رأيت حالها

---

(١) سورة فاطر آية (١) .

(٢) في « ت » : « فإن » .

(٣) في « د » و « ن » : « فيه » .

وتبينت محالها ، يوضحه :

الوجه الرابع والعشرون : أن العرب لم تضع « جناح الذل » لمعنى نقلته (من موضعه)[1] إلى غيره ، ومن زعم ذلك فهو غالط ، فليس لجناح الذل مفهومان هو حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر ، كما يمكن ذلك في لفظ « أسد » و « بحر » و « شمس » ونحوها ، وإنما نشأ الغلط (مِن ظَنِّ)[2] الظان أنهم وضعوا لفظة « جناح » مطلقا هكذا غير مقيد ثم خصوه في أول وضعه بذوات الريش ثم نقلوه إلى المَلَك والذُّلّ ، فهذه ثلاث مقدمات (لا يمكن بشرا)[3] على وجه الأرض إثباتها ، ولا سبيل إلى العلم بها إلا بوحي من الله تعالى .

[بيان فساد التفريق بين الحقيقة والمجاز بتوقف الأخير على مسمى آخر بخلاف الحقيقة]

الوجه الخامس والعشرون : قولكم نفرق بين الحقيقة والمجاز (بتوقف)[4] المجاز على المسمى الآخر بخلاف الحقيقة ، ومعنى ذلك أن اللفظ إذا كان إطلاقه على أحد مدلوليه متوقفا على استعماله في المدلول الآخر كان بالنسبة إلى مدلوله الذي يتوقف على المدلول الآخر مجازا ، وهذا مثل قوله : ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾[5] فإن إطلاق المكر على المعنى المتصور من الرب سبحانه يتوقف على استعماله في المعنى المتصور من الخلق ، فهو حينئذٍ مجاز بالنسبة إليه ، حقيقة بالنسبة إليهم[6] .

---

(١) في « د » و « ن » : « موضوعه » .

(٢) في « ت » : « في ظن » .

(٣) في « ت » : « بشر » .

(٤) في « ت » : « يتوقف » .

(٥) سورة آل عمران آية (٥٤) .

(٦) انظر : بيان المختصر (١/ ٢٠٠) وشرح المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني =

وهذا أيضاً من النمط الأول في الفساد ، أما أولاً فإن دعواكم أن إطلاقه على أحد مدلوليه متوقف على استعماله في الآخر دعوى باطلة مخالفة لصريح الاستعمال .

[معنى وصفه تعالى بالمكر والكيد والخداع]

ومنشأ الغلط فيها أنكم نظرتم إلى قوله تعالى : ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا ﴾[1] وذهلتم عن قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ ٱللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾[2]فأين المسمى الآخر ؟ وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴾[3] فسر بالكيد والمكر[4] ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ * وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴾[5] .

فإن قلتم : يتعين تقدير المسمى الآخر ليكون إطلاق المكر عليه سبحانه من باب المقابلة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾[6] ،

= (١/ ٣٢٥) والبحر المحيط (٢/ ٢٣٩) وتشنيف المسامع (١/ ٤٧٤) وشرح الكوكب المنير (١/ ١٨٢) وإرشاد الفحول (١/ ١٢٥) .

(١) سورة النمل آية (٥٠) .

(٢) سورة الأعراف آية (٩٩) .

(٣) سورة الرعد آية (١٣) .

(٤) ذكر السيوطي في الدر المنثور (٤/ ٦٢٧) عند الآية المذكورة تفسير ابن عباس ﴿ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴾ : « شديد المكر شديد القوة » ونسبه لابن أبي حاتم ، ولم أجده فيه ، وكذا ذكر عن مجاهد قوله في الآية : « شديد الانتقام » ، وعن عكرمة : « شديد الحقد » ، وعن قتادة : « شديد القوة والحيلة » .

(٥) سورة الأعراف الآيتان (١٨٢ ـ ١٨٣) .

(٦) سورة الطارق الآيتان (١٥ ، ١٦) .

وقوله : ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾[١] ، وقوله تعالى : ﴿ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾[٢] ، فهذا كله إنما يحسن على وجه المقابلة ، ولا يحسن أن يضاف إلى الله تعالى ابتداء فيقال إنه يمكر ويكيد ويخادع وينسى ، ولو كان حقيقة لصلح إطلاقه مفردا عن مقابله ، كما يصح أن يقال : يسمع ويرى ويعلم ويقدر .

فالجواب أن هذا الذي ذكرتموه مبني على أمرين : أحدهما معنوي والآخر لفظي ، فأما المعنوي فهو أن مسمى هذه الألفاظ ومعانيها مذمومة فلا يجوز اتصاف الرب تعالى بها ، وأما اللفظي فإنها لا تطلق[٣] عليه إلا على سبيل المقابلة فتكون مجازاً ، ونحن نتكلم معكم في الأمرين جميعا .

فأما الأمر المعنوي فيقال لا ريب أن هذه المعاني يذم بها كثيرا ، فيقال فلان صاحب مكر وخداع وكيد واستهزاء ، ولا تكاد تطلق على سبيل [١٢١/ ب] المدح بخلاف أضدادها ، وهذا هو الذي غرّ من جعلها مجازاً في حق من يتعالى ويتقدس عن كل ذم وعيب ، والصواب أن معانيها تنقسم إلى محمود ومذموم ، فالمذموم منها يرجع إلى الظلم والكذب ، فما يذم منها إنما يذم لكونه متضمنا للكذب أو الظلم أو لهما جميعا ، وهذا هو الذي ذم الله تعالى لأهله كما في قوله تعالى : ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[٤]فإنه ذكر هذا عقب قوله : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ

---

(١) سورة النساء آية (١٤٢) .

(٢) سورة التوبة آية (٦٧) .

(٣) في « ن » : « لا يطلق » .

(٤) سورة البقرة آية (٩) .

وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[١] ، فكان هذا القول منهم كذبا وظلما في حق التوحيد والإيمان والرسول [٢] وأتباعه ، وكذلك قوله : ﴿ أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ ﴾[٣] ، وقوله : ﴿ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ﴾[٤] وقوله : ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾[٥] ، فلما كان غالب استعمال هذه الألفاظ في المعاني المذمومة ظن الغالطون[٦] أن ذلك هو حقيقتها ، فإذا أطلقت لغير الذم كانت مجازاً ، والحق خلاف هذا الظن وأنها منقسمة إلى محمود ومذموم ، فما كان منها متضمنا للكذب والظلم فهو مذموم ، وما كان منها بحق وعدل ومجازاة على القبيح فهو حسن محمود ، فإن المُخادِع إذا خَدَعَ[٧] بباطل وظلم حَسُنَ من المجازي له أن يخدعه بحق وعدل ، وكذلك إذا مكر واستهزأ ظالما معتديا[٨] كان المكر به والاستهزاء عدلا حسنا كما فعله الصحابة بكعب بن الأشرف[٩] (وابن أبي الحقيق

(١) سورة البقرة آية (٨) .

(٢) في « ت » : « بالرسول » .

(٣) سورة النحل آية (٤٥) .

(٤) سورة فاطر آية (٤٣) .

(٥) سورة النمل الآيتان (٥٠ ، ٥١) .

(٦) في « ت » : « العاطلون » .

(٧) في « ت » : « خادع » .

(٨) في « ت » : « متعديا » وكلاهما صحيح .

(٩) هو كعب بن الأشرف يكنى أبا ليلى ، الطائي اليهودي ، شاعر عربي من بني نبهان أحد بطون طيء وأمه من يهود بني النضير الذين سادَهم ورَأَسهم ، أدرك الإسلام ولم يسلم بل كان يؤذي النبي عليه الصلاة والسلام ويهجو أصحابه ويتشبب بنساء المسلمين =

وأبي رافع)[1] وغيرهم ممن كان يعادي رسول الله ﷺ ، فخدعوه حتى كفوا شره وأذاه بالقتل ، وكان هذا الخداع والمكر نصرة لله ورسوله ﷺ .

= ويحرض عليهم أعداءهم ، فأمر الرسول ﷺ بقتله وانتدب لذلك محمد بن مسلمة مع رهط من الأنصار رضي الله عنهم جميعا فقتلوه ليلا ظاهر حصنه بعد أن احتيل عليه في الخروج من قصره وذلك في ربيع الأول من السنة الثالثة للهجرة .

ينظر : طبقات ابن سعد (٢/ ٣١ ـ ٣٤) والسيرة لابن إسحاق (ص٢٩٧ ـ ٣٠١) وزاد المعاد (٣/ ٩١ ـ ٩٢) وفتح الباري (٧/ ٣٣٦ ـ ٣٤٠) .

(١) هكذا في النسخ الخطية : « وابن أبي الحقيق وأبي رافع » ، ولعل الصواب هكذا : « وابن أبي الحقيق أبي رافع » أو : « وابني أبي الحقيق وأبي رافع » ، فعلى التوجيه الأول يكون ابن أبي الحقيق واسمه عبد الله ويقال سلام ويكنى بأبي رافع من يهود خيبر ، وكان ممن يؤذي الرسول ﷺ ويُعين عليه ، فبعث إليه رجالاً من الأنصار وأمر عليهم عبد الله بن عتيك رضي الله عنه فقتله في بيته داخل حصنه ، وقصة قتله ذكرها البخاري في المغازي من صحيحه وبوب عليها بقوله : « باب قتل أبي رافع عبدالله بن أبي الحقيق ، ويقال سلام بن أبي الحقيق . . » . ثم ساق ثلاثة أحاديث في ذلك : ح٤٠٣٨ ، ٤٠٣٩ ، ٤٠٤٠ ، وكذا أوردها في الجهاد ح٣٠٢٢ وبوب عليها بقوله : « باب قتل المشرك النائم » .

وانظر : المحبر (ص٢٨٢ ـ ٢٨٣) والسيرة لابن هشام (٣/ ١٠٩٤ ـ ١٠٩٨) وزاد المعاد (٣/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦) .

وعلى التوجيه الآخر يكون لابني أبي الحقيق : وهما كنانة والربيع ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ٣٤٢) : « ولأبي رافع المذكور أخوان مشهوران من أهل خيبر ، أحدهما كنانة ، وكان زوج صفية بنت حيي قبل النبي ﷺ ، وأخوه الربيع بن أبي الحقيق ، وقتلهما النبي ﷺ جميعا بعد فتح خيبر » .

وانظر : طبقات ابن سعد (٢/ ١١٢) ودلائل النبوة للبيهقي (٤/ ٢٣٢) وزاد المعاد (٣/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧) .

ولعل مقصود المؤلف الأول لكون المذكور قُتل غِيلة واحتيالا .

وكذلك ما خدع به نعيم بن مسعود[١] المشركين عام الخندق حتى انصرفوا[٢] ، وكذلك خداع الحجاج بن عِلاط[٣] لامرأته وأهل مكة حتى أخذ ماله[٤] .

---

(١) هو نعيم بن مسعود بن عامر بن أُنيف بن ثعلبة أبو سلمة الأشجعي ، صحابي مشهور ، أسلم في وقعة الخندق وأوقع الخلف بين قريظة وغطفان وقريش وخذل بينهم حتى انصرفوا عن المدينة ، وقد قيل : إنه الذي نزلت فيه : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ ، يعني نعيم بن مسعود وحده . مات بالمدينة في خلافة عثمان ، وقيل : قتل يوم الجمل في أول خلافة علي وقبل قدومه البصرة .
الاستيعاب (٤/ ١٥٠٨ ـ ١٥٠٩) وأسد الغابة (٥/ ٣٤٨) والإصابة (٦/ ٤٦١) .

(٢) انظر تفصيل ذلك في الدرر لابن عبد البر (ص١٩٨ ـ ٢٠٠) والسيرة لابن هشام (٣/ ١٠٤٠ ـ ١٠٤٢) وزاد المعاد (٣/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤) .

(٣) هو الحجاج بن عِلاط (بكسر المهملة وتخفيف اللام) بن خالد بن ثويرة بن حنثر بن هلال أبو كلاب ، ويقال : أبو محمد ، وقيل : أبو عبد الله ، السلمي ثم البهزي ، معدود في أهل المدينة ، قدم على النبي ﷺ وهو في خيبر فأسلم فيها وحسن إسلامه وشهد الوقعة ، له قصة في سبب إسلامه ، مات في أول خلافة عمر وقيل في خلافة علي رضي الله عنهما .
الاستيعاب (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦) وأسد الغابة (١/ ٤٥٦ ـ ٤٥٨) والإصابة (٢/ ٣٣ ـ ٣٥) .

(٤) الخبر في ذلك طويل وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ح٩٧٧١ (٥/ ٤٦٦ ـ ٤٦٩) ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ١٣٨ ـ ١٣٩) وعبد بن حميد في المنتخب رقم ١٢٨٨ (ص٣٨٥) والبزار كما في كشف الأستار ح١٨١٦ (٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤٢) وأبو يعلى في المسند ح٣٤٧٩ (٦/ ١٩٤ ـ ١٩٧) والطبراني في الكبير ح٣١٩٦ (٣/ ٢٢٠ ـ ٢٢١) وابن حبان في صحيحه ح٤٥٣٠ (١٠/ ٣٩٠ ـ ٣٩٣) ، والنسائي في السير من الكبرى مختصرا ح٨٦٤٦ (٥/ ١٩٤) .
وإسناده صحيح ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٢٢٧) بعد أن عزاه لأحمد وأبي يعلى والبزار والطبراني : « ورجاله رجال الصحيح » .

وقد قال النبي ﷺ : « الحرب خدعة »[١] .

وجزاء المسيء بمثل إساءته في جميع الملل مستحسن في جميع العقول ، ولهذا كاد سبحانه ليوسف[٢] حين أظهر لإخوته ما أبطن خلافه جزاء لهم على كيدهم له مع أبيه حيث أظهروا له أمراً وأبطنوا خلافه ، وكان هذا من أعدل الكيد ، فإن إخوته فعلوا به مثل ذلك حتى فرقوا بينه وبين أبيه وادعوا أن الذئب أكله[٣] ، ففرق بينهم وبين أخيهم بإظهار أنه سرق الصواع[٤] ،

(١) أخرجه البخاري في الجهاد والسير ح٣٠٢٩ ، ٣٠٣٠ (ص٦١٤) وكذا مسلم في الجهاد والسير ح١٧ ، ١٨ (٣/ ١٣٦١ ـ ١٣٦٢) جميعهما من حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم .

قال الخطابي في معالم السنن (٣/ ٩٩ ـ ١٠٠) : « وقوله : « الحرب خدعة » معناه إباحة الخداع في الحرب وإن كان محظورا في غيرها من الأمور ، وهذا الحرف يروى على ثلاثة أوجه : خَدْعة بفتح الخاء وسكون الدال ، وخُدْعة بضم الخاء وسكون الدال ، وخُدَعة الخاء مضمومة والدال منصوبة ، وأصوبها « خَدْعة » بفتح الخاء ، بلغنا أنها لغة النبي ﷺ . . » الخ . ثم ذكر معنى الوجوه الثلاثة المذكورة .

(٢) قال تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ سورة يوسف آية (٧٦) .

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره عند هذه الآية (٢/ ٥٠٣) : « وهذا من الكيد المحبوب المراد الذي يحبه الله ويرضاه لما فيه من الحكمة والمصلحة المطلوبة » .

وللمؤلف ابن القيم كلام نفيس يتعلق بهذه الآية في كتابه إعلام الموقعين (٣/ ٢٢٨) وما بعدها وفي إغاثة اللهفان (٢/ ١٤٥) وما بعدها .

(٣) قال تعالى مخبرا عنهم : ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ الآية (١٧) من سورة يوسف .

(٤) في « ن » : « صواعا » .

وفي شأن الصواع يقول تعالى مخبرا عن يوسف عليه الصلاة والسلام مع إخوته : ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ * قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ * قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا =

ولم يكن ظالما لهم بذلك الكيد ، حيث كان مقابلة ومجازاة ، ولم يكن أيضاً ظالما لأخيه الذي لم يكده ، بل كان إحسانا إليه وإكراما له في الباطن وإن كانت طريق ذلك مستهجنة ، لكن لما ظهر بالآخرة براءته ونزاهته مما قذف به وكان ذلك سببا إلى اتصاله[١] بيوسف واختصاصه به لم يكن في ذلك ضررٍ عليه .

يبقى أن يقال : فقد تضمن هذا الكيد إيذاء أبيه وتعريضه لألم الحزن على حزنه السابق ، فأي مصلحة كانت ليعقوب في ذلك ؟ فيقال : هذا من [١٢٢/أ] امتحان الله تعالى له ، ويوسف إنما فعل ذلك بالوحي ، والله تعالى لما أراد كرامته كمل له مرتبة المحنة والبلوى ليصبر فينال الدرجة التي لا يوصل إليها إلا على جسر الابتلاء ، ولو لم يكن في ذلك إلا تكميل فرحه وسروره باجتماع شمله بحبيبه بعد الفراق[٢] ، وهذا من كمال إحسان الرب تعالى أن يذيق عبده مرارة الكسر قبل حلاوة الجبر ، ويعرفه قدر نعمته عليه بأن يبتليه بضدها ، كما أنه سبحانه وتعالى لما أراد أن يكمل لآدم نعيم الجنة أذاقه مرارة خروجه منها ومقاساة هذه الدار الممزوج رخاؤها بشدتها ، فما كسر عبده المؤمن إلا ليجبره ، ولا منعه إلا ليعطيه ، ولا ابتلاه إلا ليعافيه ، ولا أماته إلا ليحييه ، ولا نغص عليه الدنيا إلا ليرغبه في الآخرة ، ولا ابتلاه بجفاء الناس إلا ليرده إليه .

= بِهِۦ زَعِيمٌ ﴾ الآيات (٧٠ ـ ٧٢) وما بعدها من سورة يوسف .

(١) في « د » و « ن » : « اتصافه » وهو خطأ ظاهر .

(٢) كتب في هامش « د » و « ن » عند هذا الموضع :

لا بد قبل الوصل من جفوة تذكي غليل الشوق والوجد
من لم يذق طعم الجفا لم يكد يفرق بين الوصل والصد

فعلم أنه لا يجوز ذم هذه الأفعال على الإطلاق ، كما لا تمدح على الإطلاق ، والمكر والكيد والخداع لا يذم من جهة العلم ولا من جهة القدرة ، فإن العلم والقدرة من صفات[1] الكمال ، وإنما يذم ذلك من جهة سوء القصد وفساد الإرادة ، وهو أن الماكر المخادع يجور ويظلم بفعل ما ليس له فعله أو ترك ما يجب عليه فعله .

إذا عرف ذلك فنقول : إن الله تعالى لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع والاستهزاء مطلقا ، ولا ذلك داخل في أسمائه الحسنى[2] ، ومن ظن من الجهال المصنفين في شرح الأسماء الحسنى أن من أسمائه الماكر ، المخادع ، المستهزئ ، الكايد ، فقد فاه بأمر عظيم تقشعر منه الجلود وتكاد الأسماع تصم عند سماعه ، وغرّ هذا الجاهل أنه سبحانه أطلق على نفسه هذه الأفعال فاشتق له منها أسماء ، وأسماؤه كلها حسنى فأدخلها في الأسماء الحسنى ، وأدخلها وقرنها بالرحيم الودود الحكيم الكريم . وهذا جهل عظيم ، فإن هذه الأفعال ليست ممدوحة مطلقا بل (تمدح)[3] في موضع وتذم في موضع ، فلا يجوز إطلاق أفعالها على الله مطلقا ، فلا يقال إنه تعالى يمكر ويخادع ويستهزئ ويكيد ، فكذلك بطريق الأولى لا يشتق له

---

(١) في « ت » : « صفة » .

(٢) قال المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه بدائع الفوائد (١/ ١٦٢) ـ وهو يتحدث عن أمور وفوائد تتعلق بالأسماء والصفات ـ : « إنه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدا أن يشتق له منه اسم مطلق كما غلط فيه بعض المتأخرين فجعل من أسمائه الحسنى المضل الفاتن الماكر ، تعالى الله عن قوله ، فإن هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعال مخصوصة معينة ، فلا يجوز أن يسمى بأسمائها المطلقة ، والله أعلم » .

(٣) في « د » و « ن » : « تحمد » .

منها أسماء يسمى بها ، بل إذا كان لم يأت في أسمائه الحسنى المريد ولا المتكلم ولا الفاعل ولا الصانع ، لأن مسمياتها تنقسم إلى ممدوح ومذموم ، وإنما يوصف بالأنواع المحمودة منها ، كالحكيم [والحليم][1] والعزيز والفعال لما يريد ، فكيف يكون فيها الماكر المخادع المستهزئ ؟ ثم يلزم هذا الغالط أن يجعل من أسمائه الحسنى الداعي والجائي والآتي والذاهب والقادم والرائد والناسي والقاسم والساخط والغضبان واللاعن إلى أضعاف أضعاف ذلك من الأسماء التي أطلق على نفسه أفعالها في القرآن ، وهذا لا يقوله مسلم ولا عاقل .

والمقصود أن الله سبحانه لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع إلا على وجه الجزاء لمن فعل ذلك [١٢٢/ ب] بغير حق ، وقد علم أن المجازاة على ذلك حسنة من المخلوق فكيف من الخالق سبحانه ؟ وهذا إذا نزلنا ذلك على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين[2] ، وأنه سبحانه منزه عما يقدر عليه مما لا يليق بكماله ، ولكنه لا يفعله لقبحه وغناه عنه ، وإن نزلنا ذلك على نفي التحسين والتقبيح عقلا وأنه يجوز عليه [كل][3] ممكن ولا يكون قبيحا فلا يكون الاستهزاء والمكر والخداع منه قبيحا البتة ، فلا يمتنع وصفه به ابتداء لا على سبيل المقابلة على هذا التقدير ، وعلى التقديرين فإطلاق ذلك عليه سبحانه على حقيقته دون مجازه ، إذ الموجب للمجاز منتفٍ على التقديرين ، فتأمله فإنه قاطع . فهذا ما يتعلق بالأمر المعنوي .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) مسألة التحسين والتقبيح العقليين تقدمت ص (٢٠٦) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبته من النسخة المطبوعة (٢/ ٣٥) ، وبه يستقيم الكلام ويصح المعنى .

وأما الأمر اللفظي فإطلاق هذه الألفاظ عليه سبحانه لا يتوقف على إطلاقها على المخلوق ليعلم أنها مجاز لتوقفها على المسمى الآخر كما قدمنا من قوله : ﴿ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾[2] ، فظهر أن هذا الفرق الذي اعتبروه فاسد لفظا ومعنى ، يوضحه :

[التفريق بين بعض الألفاظ وجعلها حقيقة وبين أخرى وجعلها مجازا تحكم محض باطل]

الوجه السادس والعشرون : أن ههنا ألفاظا تطلق على الخالق والمخلوق أفعالها ومصادرها وأسماء الفاعلين والصفات المشتقة منها ، فإن كانت حقائقها ما يفهم من صفات المخلوقين وخصائصهم وذلك منتفٍ في حق الله تعالى قطعا لزم أن تكون[3] مجازاً في حقه لا حقيقة ، فلا يوصف بشيء من صفات الكمال حقيقة وتكون[4] أسماؤه الحسنى كلها مجازات ، فتكون[5] حقيقة للمخلوق مجازا للخالق ، وهذا من أبطل الأقوال وأعظمها تعطيلا ، وقد التزمه مُغل[6] الجهمية وغتمهم[7] ، فلا يكون رب العالمين

(١) سورة الرعد آية (١٣) . وقد سبق تفسير بعض السلف لها بالكيد والمكر كما حكاه عنهم المؤلف رحمه الله تعالى ، فانظر ما مضى ص (٧٣٨) مع التعليق (٤) .

(٢) سورة الأعراف آية (٩٩) . وانظر ما سبق ص (٧٣٨ ، ٧٣٩) .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ن » : « ويكون » .

(٥) في « ن » : « فيكون » .

(٦) في « ت » : « معطلوا » ، وسيعيد المؤلف ذكر هذه الكلمة كما هو مثبت أعلاه : « مغل » ص (٧٧٢) .

قال الزبيدي في التاج مادة (مغل) : « المُغْل بالضم : قوم بالعجم » ، وفيه : « والمغالة : الخيانة والغش ، يقال : إنه لصاحب مغالة » .

(٧) في « ن » : « وعتمهم » وفي « ن » : « وعمهم » ، والمثبت من « د » وهو الصواب =

موجودا حقيقة ، ولا حيا حقيقة ، ولا مريدا حقيقة ، ولا قادرا حقيقة ، ولا ملكا حقيقة ، ولا ربا حقيقة ، وكفى أصحاب هذه المقالة بها كفرا ، فهذا القول لازم لكل من ادعى المجاز في شيء من أسماء الرب وأفعاله لزوما لا محيص له عنه ، فإنه إنما فر إلى المجاز لظنه أن حقائق ذلك مما يختص بالمخلوقين ولا فرق بين صفة وصفة وفعل وفعل ، فإما أن يقول الجميع مجاز(١) أو الجميع حقيقة ، وأما التفريق بين البعض وجعله حقيقة وبين البعض وجعله مجازاً فتحكم محض باطل ، فإن زعم هذا المتحكم أن ما جعله مجازاً هو ما يفهم من خصائص المخلوقين وما جعله حقيقة ليس مفهومه مما يختص بالمخلوقين طولب بالتفريق بين النفي والإثبات وقيل له : بأي طريق اهتديت إلى هذا التفريق ؟ بالشرع أم بالعقل أم باللغة ؟ فأي شرع أو عقل أو لغة أو (فعل)(٢) على أن الاستواء والوجه واليدين والفرح والضحك والغضب والنزول حقيقة (فيما)(٣) [١٢٣/أ] يفهم من خصائص المخلوقين ، والعلم والقدرة والسمع والبصر والإرادة حقيقة فيما لا يختص به المخلوق .

فإن قال : أنا لا أفهم من الوجه واليد(٤) والقدم إلا خصائص المخلوق

= والغُتمة بالضم : العجمة في المنطق ، والأغتم : الأعجم ، وهو من لا يفصح شيئا ، جمع غُتم بالضم .
ينظر لسان العرب وتاج العروس مادة (غتم) .

(١) في « د » : « مجازاً » .

(٢) هكذا في النسخ الخطية (فعل) ، ولعلها محرفة عن كلمة (فطرة) .

(٣) في « ن » و « ت » : « ما » وليست واضحة في « د » والمثبت من النسخة المطبوعة (٢/ ٣٦) .ولعله الصواب .

(٤) في « ت » : « واليدين » .

وأفهم من السمع والبصر والعلم والقدرة ما لا يختص به المخلوق ، قيل له : [فبم تنفصل][١] عن شريكك في التعطيل إذا ادعى في السمع والبصر والعلم مثل ما ادعيته أنت في الاستواء والوجه واليدين ؟ ثم يقال لك : هل تفهم[٢] مما جعلته حقيقة خصائص المخلوق تارة وخصائص الخالق تارة أو القدر المشترك أو لا تفهم منها إلا خصائص الخالق ؟ فإن قال بالثاني كان مكابرا جاهلا ، وإن قال بالأول قيل له : فهلا جعلت الباب كله بابا واحدا وفهمت ما جعلته مجازاً خصائص المخلوق تارة والقدر المشترك تارة ، فظهر للعقل أنكم متناقضون ، يوضحه :

[بيان أن الألفاظ المستعملة في حق الخالق سبحانه وحق المخلوق لها ثلاث اعتبارات]

الوجه السابع والعشرون : أن هذه الألفاظ التي تستعمل في حق الخالق والمخلوق لها ثلاثُ اعتبارات : أحدها : أن تكون[٣] مقيدة بالخالق كسمع الله وبصره ووجهه ويديه واستوائه ونزوله وعلمه وقدرته وحياته . الثاني : أن تكون[٤] مقيدة بالمخلوق كيد الإنسان ووجهه ويديه واستوائه . الثالث : أن تجرد عن كلا الإضافتين وتوجد مطلقة ، فإثباتكم لها حقيقة إما أن يكون بالاعتبار الأول أو الثاني أو الثالث إذ لا رابع هناك ، فإن جعلتم جهة كونها حقيقة تقيدها بالخالق لزم أن تكون[٥] في المخلوق مجازاً ، وهذا مذهب قد صار إليه أبو العباس الناشي[٦] ووافقه عليه

(١) في « د » : « فبما لا ينفصل » وفي « ن » : « فيما لا ينفصل » ، وفي « ت » : « فبما لا تنفصل » ، ولعل الصواب ما أثبته كما هو في النسخة المطبوعة (٣٦/٢) .

(٢) في « ن » : « يفهم » .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) في « ن » : « يكون » .

(٦) هو عبد الله بن محمد بن شرشير أبو العباس الملقب بالناشي ، الأنباري المعتزلي =

جماعة(١) ، وإن جعلتم جهة كونها حقيقة تقيدها بالمخلوق لزم أن تكون(٢) في الخالق مجازاً ، وهذا مذهب قد صار إليه إمام المعطلة جهم بن صفوان ودرج أصحابه على أثره(٣) ، وإن جعلتم جهة كونها حقيقة القدر المشترك ولم تدخلوا القدر المميز في موضوعها لزم أن تكون(٤) حقيقة في الخالق والمخلوق ، وهذا قول عامة العقلاء وهو الصواب ، وإن فرقتم بين بعض الألفاظ وبعض وقعتم في التناقض والتحكم المحض ، يوضحه :

[خصائص الإضافات لا تخرج اللفظ عن حقيقته وتوجب جعله مجازا عند إضافته إلى محل الحقيقة]

الوجه الثامن والعشرون : أن خصائص الإضافات لا تخرج(٥) اللفظ عن حقيقته وتوجب(٦) جعله مجازاً عند إضافته إلى محل الحقيقة ، وهذا من مثار أغلاط القوم ، مثاله لفظ « الرأس » فإنه يستعمل مضافا إلى الإنسان والطائر والسمك والماء(٧) والطريق(٨) والإسلام(٩) والمال وغير ذلك ، فإذا قيد

= المتكلم الشاعر المصنف ، سكن مصر ومات بها سنة (٢٩٣) .
تاريخ بغداد (١٠/ ٩٢ ـ ٩٣) ووفيات الأعيان (٣/ ٩١ ـ ٩٣) والسير (١٤/ ٤٠ ـ ٤١) وطبقات المعتزلة (ص٩٢ ـ ٩٣) .

(١) ينظر : مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٤١) .

(٢) في « ن » : « يكون » .

(٣) ينظر المصدر السابق .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) في « ن » : « لا يخرج » .

(٦) في « د » و « ن » : « ويوجب » .

(٧) رأس الماء : يعني أصل منبعه .

(٨) رأس الطريق : يعني أوله .

(٩) كما في الخبر النبوي : « رأس الأمر الإسلام . . » الحديث ، وقد أخرجه الترمذي في الإيمان وصححه ح٢٦١٦ (٥/ ١١ ـ ١٢) والنسائي في التفسير من الكبرى رقم =

بمضاف إليه تعين ولم يتناول غيره من الأمور المضاف إليها ، بل هذا القيد غير هذا القيد ، ومجموع اللفظ الدال في هذا التقييد غير مجموع اللفظ الدال في هذا [١٢٣/ ب] التقييد الآخر وإن اشتركا في جزء اللفظ كما اشتركت الأسماء المعرفة باللام فيها ، فَلَم تَضع[1] العربُ لفظ « الرأس » لرأس الإنسان مثلا وحده ، ثم إنهم وضعوه لرأس الطائر والماء والمال وغيرها[2] فهذا لا يمكن أحدا أن يدعيه إلا أن يكون مباهتا ، وكذلك لفظ « البطن » و« الظهر » و« الخطم »[3] و« الفم » ، فإنه يقال : ظهر الإنسان وبطنه ، وظهر الأرض وبطنها ، وظهر الطريق وظهر الجبل وخطم الجبل[4] ، وفم الوادي وبطن الوادي ، وذلك حقيقة في الكل ، فالظاهر لما ظهر فتبين ، والباطن لما بطن فخفي ، فالحسي للحسي والمعنوي للمعنوي ، ونسبة كل منهما إلى ما يضاف إليه ، والعرب لم تضع فم الوادي وخطم الجبل وظهر

= ١١٣٩٤ (٦/ ٤٢٨) وابن ماجه في الفتن ح٣٩٧٣ (٢/ ١٣١٤ ـ ١٣١٥) ، وقد أورده النووي في الأربعين ، فانظر : جامع العلوم والحكم (٢/ ١٣٤) وقد ذكر محققه عددا من مخرجيه سوى من ذكرت .

(١) في « د » و « ن » : « يضع » .

(٢) في « د » و « ن » : « وغيرهما » .

(٣) جاء في التاج مادة (خطم) : « الخطم منقار الطائر ، ومن الدابة : مُقدم أنفها وفمها ، والخطم : مقدم وجه الإنسان . . » .
والمخطِم : الأنف كما في كتابي خلق الإنسان لثابت (ص١٤٤) ولأبي محمد الحسن بن أحمد (ص٢٧٤) .

(٤) قال ابن سيده في مصنفه المحكم مادة (خطم) : « والخَطْمة رَعنُ الجبل » اهـ . وفي المصدر نفسه في مادة (رعن) : « والرعن : أنف يتقدم الجبل ، والجمع رعان ورعون » .

الطريق لغير مفهومه حتى يكون استعماله في ذلك استعمالا له في غير موضوعه ، ولم تتكلم بلفظ فم وظهر ورأس مفردا مجردا عن جميع الإضافات ، (فتكون)[١] إضافته مجازاً في جميع موادها ، ولم تضعه لمضاف إليه معين يكون حقيقة فيه ، ثم وضعته لغيره وضعا ثانيا ، فأين محل الحقيقة والمجاز من هذه الألفاظ المقيدة ؟

[بيان أن من الأسماء ما تكلم به مفردا مجردا عن الإضافة ، وما تكلم به مقيدا بالإضافة]

الوجه التاسع والعشرون : أن من الأسماء ما تكلمت به العرب مفردا مجردا عن الإضافة وتكلمت به مقيدا بالإضافة كالإنسان مثلا والإبرة ، فإنهم يقولون : إنسان العين[٢] وإبرة الذراع[٣] ، وقد ادعى أرباب المجاز أن هذا مجاز ، وهذا غلط ، فإنهم قد قرروا أن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً ، وهنا لم يستعمل اللفظ المجرد في غير ما وضع له ، بل ركب مع لفظ آخر ، فهو وضع أول بالإضافة ، ولو أنه استعمل مضافا في معنى ثم استعمل بتلك الإضافة بعينها في معنى آخر أمكن أن يكون مجازاً ، بل إذا كان « بعلبك »

---

(١) في « ن » : « فيكون » .

(٢) إنسان العين هو ناظرها ، أي موضع البصر الذي يُرى كأنه صورة في السواد الأصغر ، ويقال له أيضاً : إنسان الحدقة ، قال الأعشى يصف زرقاء اليمامة :

وقلَّبَتْ مُقْلةً ليست بِفاحِشةٍ إنسانَ عَيْنٍ ومُؤقاً لم يكن قمعا

ديوانه (ص٢٢٢) .

وينظر : خلق الإنسان لثابت (ص١٠٧) ولأبي محمد الحسن بن أحمد (ص٥٢ ـ ٥٣) .

(٣) إبرة الذراع : طرفه مما يلي العضد ، قال أبو النجم :

وقد رأى من دمها وضوحا حيث تلاقى الإبرةُ القبيحا

ديوانه (ص٧٠ ـ ٧١) .

وينظر المصدران السابقان على التوالي (ص٢٢٠) ، و(ص٥٧) وأساس البلاغة (ص١) .

و « حضرموت » ونحوهما من المركب تركيب مزج بعد أن كان أصله الإفراد وعدم الإضافة لا يقال فيه إنه مجاز ، فما لم تنطق به إلا مضافا أولى أن لا يكون مجازاً ، فتأمله

[دعوى أن ألفاظا وضعت في موضوعها وأخرى وضعت في غير موضوعها تحكم بارد]

الوجه الثلاثون : أن مثبت المجاز والاستعارة[١] قد ادعى أن المتكلم وضع هذه اللفظة في غير موضوعها (ولا سيما)[٢] الاستعارة ، فإن المستعير هو آخذ ما ليس له في الحقيقة ، فإذا قيل : هذه اللفظة مجاز أو استعارة فقد ادعى أنها وضعت في غير موضوعها ، فيقال له : هاهنا أمران مستعار ومستعار منه ، فلا تخلو الكلمة التي جعلت الأخرى مستعارة منها وهي أصلية غير مستعارة أن تكون[٣] قد جعلت كذلك لخاصة فيها اقتضت أن تكون[٤] هي الأصل [١٢٤/أ] المستعار منه أو تكون[٥] كذلك لأن لغة العرب جاءت بها وثبت استعمالهم لها .

فإن قلتم : إنما كانت مستعارا منها وهي الأصل لعلة أوجبت لها ذلك في نفس لفظها ، قيل لكم : ما هي تلك العلة وما حقيقتها ؟ ولن تجدوا إلى

---

(١) الاستعارة من أقسام المجاز ، وقد تنوعت العبارة في حدها ، فقيل : « هي استعمال العبارة لغير ما وضعت له في أصل اللغة » . وقيل : « هي ادعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة في التشبيه مع طرح المشبه » . وقيل : « هي ذكر الشيء باسم غيره وإثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في التشبيه » . وقيل غير ذلك .
ينظر : أسرار البلاغة (ص٣٠) ونهاية الإيجاز (ص٢٣١ ـ ٢٣٣) ومفتاح العلوم (ص٣٦٩) والعمدة لابن رشيق (١/ ٤٦٠ ـ ٤٦٣) .

(٢) في « ت » : « لا سيما » بحذف الواو من أولها .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) في « ن » : « يكون » .

تصحيح ذلك سبيلا .

وإن قلتم : إنما كانت أصلا مستعارا منها لأن العرب تكلمت بها (واستعملتها)[١] في خطابها ، قيل لكم : فهذه العلة بعينها موجودة في الكلمة التي ادعيتم أنها مستعارة وأنها مجاز ، (فالعرب)[٢] تكلمت بهذا وهذا ، فإما أن تكونا[٣] مستعارتين أو تكونا[٤] أصليتين ، وأما أن تجعل إحداهما أصلاً للأخرى ومعيرة لها الاستعمال فهذا تحكم بارد .

فإن قلتم : إنما جعلنا هذه أصلا لكثرتها في كلامهم ، وهذه مستعارة لقلتها في كلامهم ، قيل : هذا باطل من وجوه : أحدها : أن كثيرا من الحقائق نادرة الاستعمال في كلامهم وهي الألفاظ الغريبة جدا التي لا يعرف معناها إلا الأفراد من أهل اللغة مع كونها حقائق . وثانيها : أن كثيرا من المجازات عندكم قد غلب على الحقيقة بحيث صارت مهجورة أو مغمورة ، ولم يدل ذلك على أن الغالب هو الحقيقة والمغلوب هو المجاز . وثالثها : أن هذا لا يمكن ضبطه ، فإن الكثرة والغلبة أمر نسبي يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص ، فيكثر عند هؤلاء ما يقل بل يعدم عند غيرهم ، فما الذي يضبط به الكثرة الدالة على الحقيقة والقلة الدالة على المجاز ؟ ولن تجدوا لذلك ضابطا أصلا .

[هذا الوجه تابع لما قبله]

الوجه الحادي والثلاثون : أن حكمكم (على بعض)[٥] الألفاظ أنه مستعمل

---

(١) في « ت » : « أو استعملتها » .

(٢) في « ت » : « والعرب » .

(٣) في « ن » : « يكونا » .

(٤) في « ن » : « يكونا » .

(٥) في « ت » : « في بعض » .

في موضوعه وعلى بعضها أنه مستعمل في غير موضوعه تحكم بارد ، فإنا إنما نعلم أن هذا المفهوم موضوع اللفظ باستعماله فيه ، فإذا (رأيناهم)[(١)] في نظمهم ونثرهم وقديم كلامهم وحديثه قد استعملوا هذا اللفظ في هذا المعنى وفي هذا المعنى كان دعوى أنه مستعمل في موضوعه في هذا دون الآخر دعوى باطلة متضمنة للتحكم والخرص والكذب .

فإن قلتم : لما رأيناه إذا أطلق فهم منه معنى وإذا قيد (يفهم)[(٢)] منه معنى آخر علمنا أن موضوعه هو الذي يدل عليه إطلاقه . قيل لكم : هذا خطأ فإن اللفظ المفرد لا يفيد بإطلاقه وتجرده شيئا البتة ، فلا يكون كلاما ولا جزء كلام فضلا أن يكون حقيقة أو مجازاً ، ومعلوم أن تركيبه التركيب الإسنادي تقييد له ، وإذا ركب فهم المراد منه بتركيبه ، فالذي يسمونه مجازاً عند [١٢٤/ب] تركيبه لا يفهم منه غير معناه وذلك [هو][(٣)] موضوعه في لغتهم ، فدعوى انتقاله عن موضوعه إلى موضوع آخر وهم إنما استعملوه هكذا دعوى باطلة ، ولنذكر لذلك مثالا : ففي الصحيح عن أنس بن مالك قال : كان فَزَعٌ بالمدينة فاستعار النبي ﷺ فرسا لأبي طلحة يقال له « مندوب » فركبه فقال : « ما رأينا من فزع وإن وجدناه لبحرا »[(٤)]

---

(١) في « ت » : « رأينا » .

(٢) في « د » و « ن » : « نفهم » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : في الهبة وفضلها ح٢٦٢٧ (ص٥٢٢) وفي الجهاد والسير ح٢٨٢٠ ، ٢٨٥٧ ، ٢٨٦٢ ، ٢٨٦٦ ، ٢٨٦٧ ، ٢٩٠٨ ، ٢٩٦٨ ، ٢٩٦٩ ، ٣٠٤٠ ، وفي الأدب ح٦٠٣٣ ، ٦٢١٢ ، ومسلم في الفضائل ح٤٨ ، ٤٩ (١٨٠٢/٤ ـ ١٨٠٣) .

فادعى المدعي أن هذا مجاز[١] وكأنه ظن أن العرب وضعت البحر لهذا الماء المستبحر ثم نقلته إلى الفرس لسعة جريه فشبهته به فأعطته اسمه ، وهذا وإن كان محتملا فلا يتعين ولا يصار إلى القول به (بمجرد)[٢] الاحتمال ، فإنه من الممكن أن يكون البحر اسماً لكل واسع ، فلما كان خطو الفرس واسعا سمي بحرا ، وقد تقيد[٣] الكلام بما (عين)[٤] مراد (قائله)[٥] بحيث لا يحتمل غيره ، فهذا التركيب والتقييد معين لمقصوده وأنه بحر في جريه لا أنه بحر ماء نقل إلى الفرس .

يوضحه أنهم قصدوا تسمية الخيل بذلك فقالوا للفرس جواد وسابح[٦] وَطِرْف[٧] ، ولو عري الكلام من سياق يوضح الحال لم يكن من كلامهم وكان فيه من الإلباس ما تأباه لغتهم ، ألا ترى أنك لو قلت رأيت بحرا وأنت تريد الفرس ، أو رأيت أسدا وأنت تريد الرجل الشجاع لم يكن ذلك جاريا على طريق البيان فكان بالإلغاز والتلبيس أشبه منه بالفائدة ، وهؤلاء المتكلفون المتكلمون بلا علم يقدرون كلاما يحكمون عليه بحكم ثم ينقلون ذلك الحكم إلى الكلام المستعمل وهذا غلط ، فإن الكلام المستعمل لا بد أن يقترن به من البيان والسياق ما يدل على مراد المتكلم ، وذلك الكلام المقدر

(١) ينظر : شرح اللمع (١/ ١٦٨) وأساس البلاغة (ص١٦) .

(٢) في « ت » : « لمجرد » .

(٣) في « ن » : « يقيد » .

(٤) في « ن » : « غير » . وهو خطأ .

(٥) في « ن » : « قابلة » . وهو خطأ .

(٦) قال في الأساس (ص٢٠٠) : « ومن المجاز : فرس سابحٌ وسَبُوح ، وخيل سوابح وسُبُح » .

(٧) الطِّرف : « الفرس الكريم » . المصدر السابق (ص٢٧٩) .

مجرد عن ذلك ، ولا ريب أن الكلام يلزمه في تجرده لوازم (لا تكون)[١] له عند اقترانه وكذلك بالعكس ، ونظير هذا الغلط أيضاً أنهم يجردون اللفظ المفرد عن كل قيد ثم يحكمون عليه بحكم ثم ينقلون ذلك الحكم إليه عند تركيبه مع غيره ، فيقولون الأسد من حيث هو بقطع النظر عن كل قرينة هو الحيوان المخصوص ، والبحر بقطع النظر عن كل تركيب هو الماء الكثير وهذا غلط ، فإن الأسد والبحر وغيرهما بالاعتبار المذكور ليس بكلام ولا جزء كلام ولا يفيد فائدة [أصلا][٢] ، وهو صوت ينعق به ، يوضحه :

[لا يصح تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز باعتبار تحقيق وضعه الأول المزعوم أو باعتبار تقديره وإمكانه]

الوجه الثاني والثلاثون : أنكم إما أن تعتبروا تحقيق الوضع الأول الذي يكون اللفظ بالخروج عنه مجازاً أو تعتبروا تقديره ، فإن اشترطتم تحقيقه بطل التقسيم إلى الحقيقة والمجاز ، لأن الحكم المشروط بشرط لا [١٢٥/أ] يتحقق إلا عند تحقق شرطه ، ولا سبيل لبشر إلى العلم بتحقيق هذين الأمرين وهما الوضع الأول والنقل عنه ، وإن اعتبرتم تقديره وإمكانه فهو ممتنع أيضاً ، إذ مجرد التقدير والاحتمال لا يوجب تقسيم الكلام إلى مستعمل في موضوعه الأول ومستعمل في موضوعه الثاني ، فهب أن هذا ممكن (أفيجوز)[٣] الحكم (بهذا)[٤] الحكم والتقسيم بمجرد الاحتمال والإمكان ؟ يوضحه :

[لا يثبت تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز في لغة العرب ولا في غيرها من اللغات الأخرى]

الوجه الثالث والثلاثون : أن هذا التقسيم إما أن تخصونه بلغة العرب خاصة أو تدعون عمومه لجميع لغات بني آدم ، فإن ادعيتم خصوصه بلغة

(١) في « ن » : « لا يكون » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « أفتجوز » وفي « ت » : « فيجوز » ولعل المثبت هو الأولى .

(٤) في النسخ الخطية : « هذا » ولعل الصواب المثبت ليستقيم السياق .

العرب كان ذلك تحكما فاسدا ، فإن التشبيه والمبالغة والاستعارة التي هي جهات التجوز عندكم مستعملة في سائر اللغات ، وإن كانت لغة العرب في ذلك أوسع وتصورهم المعاني أتم ، فإذا قلت : زيد أسد أمكن التعبير عن هذا المعنى بكل لغة ، وإن ادعيتم عموم ذلك لجميع اللغات فقد حكمتم على لغات الأمم على أن كلها أو أكثرها مجازات لا حقيقة لها ، وأنها قد نقلت عن موضوعاتها الأصلية إلى موضوعات غيرها ، وهذا أمر ينكره أهل كل لغة ولا يعرفونه ، بل يجزمون بأن لغاتهم باقية على موضوعاتها (لم تخرج)[1] عنها ، وإنهم نقلوا لغتهم عمن قبلهم ومن قبلهم كذلك على هذا الوضع لم ينقل إليهم أحد أن لغتهم كلها أو أكثرها خرجت عن موضوعاتها إلى غيرها .

[لا يتصور دعوى المجاز في كلام الله تعالى إلا على أصول الجهمية والمعطلة]

الوجه الرابع والثلاثون : أنه قد علم بالاضطرار من دين الرسل أن الله تعالى متكلم حقيقة وأنه تكلم بالكتب التي أنزلها على رسله كالتوراة والإنجيل والقرآن وغيرها[2] ، وكلامه لا ابتداء له ولا انتهاء[3] ، فهذه الألفاظ التي تكلم الله بها وفهم عباده مراده منها لم يضعها سبحانه لمعانٍ ثم نقلها عنها إلى غيرها ، ولا كان تكلمه سبحانه بتلك الألفاظ تابعاً لأوضاع المخلوقين ، فكيف يتصور دعوى المجاز في كلامه سبحانه إلا على أصول الجهمية المعطلة الذين يقولون إن كلامه مخلوق من جملة المخلوقات ولم يقم به سبحانه كلام ، وهؤلاء اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتكفيرهم[4] .

---

(١) في « ن » : « يخرج » .

(٢) كالزبور المنزل على رسول الله داود عليه الصلاة والسلام .

(٣) لأنه من صفاته العلية .

(٤) نقل الإمام اللالكائي رحمه الله تعالى تكفير الجهمية عن خمسين وخمسمائة من علماء =

وأما من أقر أن الله تعالى تكلم بالقرآن والتوراة والإنجيل وغيرها حقيقة وأن موسى سمع كلامه منه إليه بلا واسطة ، وأنه يكلم عباده يوم القيامة ، ويكلم ملائكته ، فإنه لا يتصور على أصله دخول المجاز في كلامه ، ولو كان ثابتا ولا سيما على أصول من يجعل كلام الله معنى واحداً لا تعدد فيه[١] ، وهذه العبارات دالة على ذلك المعنى فليس بعضها أسبق من بعض ولا بعض تلك المفهومات له بالوضع الأول وبعضها بالوضع الثاني ، وكذلك من يجعل الألفاظ [١٢٥/ب] الدالة على المعاني قديمة لا يسبق بعضها بعضا فكيف يعقل عند هؤلاء وضع أول يكون حقيقة ، ووضع ثانٍ يكون مجازاً ؟ وسنذكر إن شاء الله تعالى فساد دعواهم في ألفاظ القرآن أنها مجاز لو كان المجاز حقا .

فإن قيل : الرب سبحانه خاطبهم بما ألفوه من لغاتهم واعتادوه من التفاهم منها ، فلما كان من خطابهم فيما بينهم الحقيقة والمجاز جاء خطاب الله لهم بذلك ليحصل لهم الفهم والبيان ، قيل : خطاب الله تعالى

= أهل السنة والجماعة ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال مخلوق فهو كافر .
انظر : شرح أصول الاعتقاد (٢/ ٢٦٠ ـ ٣٤٤) .
وقد قال المؤلف رحمة الله عليه في نونيته بشرح الهراس (١/ ١٢٦) :

ولقد تقلد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان
واللالكائي الإمام حكاه عنـ ـهم بل حكاه قبله الطبراني

وراجع : إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية (مجموعة رسائل) .

(١) هو قول ابن كلاب والماتريدي والأشعري ومن اتبعهم .
ينظر : كتاب التوحيد للماتريدي (ص٥٨ ـ ٥٩) والأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٢٥) والإرشاد للجويني (ص١٣١ ـ ١٣٢) وتبصرة الأدلة للنسفي (١/ ٢٥٩) وما بعدها وشرح المقاصد للتفتزاني (٤/ ١٤٤) .

سابق على مخاطبة بعضهم بعضا ، فهل كان في كلامه سبحانه ألفاظ وضعت لمعان ثم نقلها سبحانه عنها إلى معان أخر ؟ فهل يتصور هذا القدر في كلامه وإن كان ذلك ممكنا في مخاطبة بعضهم بعضا ؟ يوضحه :

[القائلون بتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز لم يتصوروا ما في لوازم هذا التقسيم من فساد]

الوجه الخامس والثلاثون : وهو (أن الله)[1] سبحانه هو الذي علمهم البيان بألفاظهم عما في أنفسهم فعلمهم المعاني وصورها في نفوسهم وعلمهم التعبير عنها بتلك الألفاظ كما قال تعالى : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ * خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ * عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ﴾[2] ، فهو سبحانه علم الإنسان أن يبين عما في نفسه وأقدره على ذلك وجعل بيانه تابعا لتصوره واحتياجه إلى التعبير عما في نفسه ، وذلك من لوازم نشأته وتمام (مصالحه)[3] ، والمعاني التي يدعى فيها أو في الألفاظ الدالة عليها المجاز قد تكون[4] أسبق إلى قلوبهم من المعاني التي يدعى أن اللفظ حقيقة فيها أو يكون معها ، وحاجتهم إلى التعبير عن الجميع سواء فكيف يدعى أن اللفظ وضع لبعضها دون بعض مع شدة الحاجة إلى التعبير عن الجميع ؟ هذا مما يأباه العقل والعادة ، ولا سيما على قول الغلاة الذين يدعون أن أكثر اللغة مجاز وأن الأفعال كلها مجاز ، فهل كانت الطبيعةُ والاستعمالُ والألسُنُ معطلةً عن استعمال تلك المجازات حتى أحدث لها وضع ثان ، ولا ريب أن الذين قسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز لم يتصوروا لوازم قولهم ، ولو تصوروه حق التصور لما تكلموا به .

---

(١) في « ت » : « أنه » .

(٢) سورة الرحمن الآيات (١ ـ ٤) .

(٣) في « ت » : « مصلحته » .

(٤) في « ن » : « يكون » .

[بيان أن الاختلاف في العام المخصوص هل يكون حقيقة في الباقي أو مجازا]

الوجه السادس والثلاثون : مما يبين بطلان هذا التقسيم أن أصحابه متنازعون في أشهر الكلام وأظهره استعمالا نزاعا كثيرا لا يمكن معه الحكم لطائفة على طائفة ، فلو كان الفرق الذي ادعيتموه ثابتا في نفس الأمر أمكن الحكم بينكم ، مثال ذلك أن العام المخصوص إما أن يقال كله حقيقة وإما أن يقال كله مجاز وإما أن يقال بعضه حقيقة وبعضه مجاز ، (سواء قيل)[1] : إن التخصيص [١٢٦/أ] المتصل حقيقة والمنفصل مجاز والباقي حقيقة ، أو قيل : الاستثناء وحده حقيقة دون سائر المتصلات ، فأي قول من هذه الأقوال (قيل)[2] على تقدير التقسيم إلى الحقيقة والمجاز فهو باطل إلا قول من جعل الجمع حقيقة ، فيلزم بطلان التقسيم على التقديرين .

بيان ذلك أن الذين قالوا العام المخصوص كله حقيقة وهم أكثر العلماء من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم بل (أكثرهم)[3] أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، ولم يذكروا في ذلك نزاعا واحتجوا بحجج (تستلزم)[4] نفي المجاز .

[قول أبي حامد الإسفرايني في مسألة العموم إذا خص منه شيء وفيما حكاه عن غيره]

قال الشيخ (أبو حامد الإسفراييني)[5] : « مسألة في العموم إذا خص هل

---

(١) في « د » و « ن » : « سواء أن قيل » والمثبت من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « قبل » .

(٣) في « د » و « ن » : « أكثر » .

(٤) في « ن » : « يستلزم » .

(٥) في النسخ الخطية : « أبو إسحاق الإسفرايني » ، والصواب ما أثبته بدليل ما سيأتي من قول المصنف نفسه في آخر النقل ص (٧٦٥) : « وقد وافق أبا حامد على ذلك أئمة أصحاب الشافعي . . » الخ . ولم يتقدم ذكر لأبي حامد ، فعُلم أنه المقصود . ثم إن جماعة من أهل العلم نقلوا النص المذكور أو بعضه عن أبي حامد لا عن أبي إسحاق كما هو في البحر المحيط (٣/ ٢٥٩) وما بعدها ، وتشنيف المسامع (٢/ ٧٢٣) وشرح الكوكب =

يكون حقيقة في الباقي أو مجازاً ؟ اختلف الناس في ذلك ، فذهبت طائفة إلى أنه يكون حقيقة فيما بقي سواء خص بدليل متصل كالاستثناء أو بدليل منفصل كدليل العقل والقياس وغير ذلك ، قال : وهذا مذهب الشافعي وأصحابه ، وهو قول مالك وجماعة من أصحاب أبي حنيفة ، قال : وذهبت طائفة إلى أنه يكون مجازاً في الثاني ، سواء خص بدليل متصل أو منفصل ، وهذا مذهب المعتزلة بأسرها وهو قول عيسى بن أبان[1] وأكثر أصحاب أبي حنيفة ، وحكى بعض الأشعرية أنه مذهب الأشعري أيضاً ، وذهبت طائفة إلى أنه إن خص بدليل متصل كان حقيقة في الباقي ، وإن خص بدليل منفصل كان مجازاً ، ذهب إلى هذا الكرخي[2] وبعض أصحاب

= المنير (٣/ ١٦٠) وغيرهم .

وأبو حامد هو أحمد بن محمد بن أحمد ويقال بن أبي طاهر الإسفرايني ، العلامة الفقيه الشافعي الأصولي حافظ المذهب وشيخ طريقة العراق ، مولده سنة (٣٤٤) ، ووفاته سنة (٤٠٦) .

تاريخ بغداد (٤/ ٣٦٨ ـ ٣٧٠) وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٢٣ ـ ١٢٤) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٤/ ٦١ ـ ٧٤) ولابن هداية الله (ص١٢٧ ـ ١٢٨) .

(١) هو عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى أحد الأعلام ، من أئمة الحنفية وشيوخهم وقضاتهم ، ولي قضاء البصرة فلم يزل عليه حتى مات سنة (٢٢١) وقيل في التي تليها

تاريخ بغداد (١١/ ١٥٧ ـ ١٦٠) والجواهر المضية (٢/ ٦٧٨ ـ ٦٨٠) وتاج التراجم (ص٢٢٦ ـ ٢٢٧) والفوائد البهية (ص١٥١) .

(٢) هو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم أبو الحسن الكرخي (نسبة إلى كرخ جُدان بنواحي العراق) ، من مشاهير الحنفية وأعلامهم وممن انتهت إليه رئاستهم ، مولده سنة (٢٦٠) ووفاته سنة (٣٤٠) .

تاريخ بغداد (١٠/ ٣٥٣ ـ ٣٥٥) والجواهر المضية (٢/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤) وتاج التراجم (ص٢٠٠ ـ ٢٠١) والفوائد البهية (ص١٠٨ ـ ١٠٩) .

أبي حنيفة . قال : وفائدة الخلاف في هذه المسألة أن من يقول إن ذلك حقيقة في الثاني يحتج بلفظ العموم فيما لم يخص منه بمجرده من غير دليل يدل عليه ، ومن يقول إنه يكون مجازاً لا يمكنه الاحتجاج بالعموم المخصوص فيما بقي إلا بدليل يدل على أنه محمول على ذلك . قال : وهذا الذي حكى عن الأشعري لا يجيء على قوله من وجهين : أحدهما : أن اللفظ المشترك عنده بين العموم والخصوص إذا دل الدليل على العموم كان حقيقة فيه ، وإذا دل الدليل على الخصوص كان حقيقة [فيه][1] ، فكيف يصح على قوله أن يقال إنه حقيقة فيما بقي بعد التخصيص . والثاني : أنه يقول إن اللفظ المستعمل فيما بقي يحتج فيه بمجرده من غير دلالة ، وهذا معنى قولنا إنه حقيقة في الثاني ، فإذا سلم هذا لم يكن تحت قولنا إنه مجاز فيما بقي معنى ، فإن من قال إن ذلك يكون مجازاً فيما بقي استدل بنكتة واحدة وهي أن لفظ العموم موضوع للاستغراق بتجريده ، فإذا دل الدليل على تخصيصه فإنه يحمل على الخصوص ويعدل به [١٢٦/ب] عن موضوعه بالقرينة التي دلت على خصوصية اللفظ ، وإذا[2] عدل به عن موضوعه إلى غيره كان استعماله فيه مجازاً لا حقيقة ، ألا ترى أن اسم الأسد موضوع في الحقيقة للبهيمة ، وإذا استعمل بقرينة في الرجل الشجاع كان مجازا ، وكذلك الحمار اسم في الحقيقة للبهيمة ، وإذا استعمل بقرينة في الرجل البليد كان مجازاً ، وكذلك لفظ العموم إذا استعمل في الخصوص بقرينة كان مجازاً ، قال : ودليلنا أن لفظ العموم إذا ورد مطلقا فإنه يقتضي استغراق الجنس ، فإذا ورد دليل التخصيص فإن ذلك الدليل يبين ما ليس

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ن » : « إذا » .

بمراد باللفظ يخرجه عنه ليكون هذا الدليل قد أثر فيما يخرجه عنه ويبين أنه ليس بمراد به فلم يؤثر فيما بقي ، بل يكون ما بقي الحكم ثابتا فيه باللفظ فحسب ، والذي يدل على هذا أن دليل التخصيص منافٍ لحكم ما بقي من اللفظ ومضاد له فلا يجوز أن يؤثر فيه ويثبت الحكم مع مضادته له ومنافاته ، فإنما يؤثر في إسقاط الحكم عما أخرجه وخصه ، إذا كان كذلك كان الحكم ثابتا فيما لم يدخله التخصيص بنفس اللفظ من غير قرينة وكان حقيقة فيه لا مجازاً فيصير لأهل الحرب عندنا اسمان كل واحد منهما حقيقة فيهم ، أحدهما حقيقة فيهم بمجرده و[هو][1] قوله : اقتلوا أهل الحرب ، والآخر حقيقة فيهم عند وجود القرينة ، وهو أن يقول : اقتلوا المشركين إلا أهل الذمة ، وليس يمتنع مثل هذا ، ألا ترى أنه إذا قال : اعطوا فلانا ثوبا أصفر كان ذلك حقيقة في الثوب الأصفر بهذا اللفظ ، وإذا قال : اعطه ثوبا ولا تعطه غير الأصفر كان ذلك حقيقة فيه عند وجود القرينة ، فكذلك هذا مثله ، ويخالف هذا إذا استعمل اسم الحمار في الرجل البليد ، واسم الأسد في الرجل الشجاع ، لأن ذلك اللفظ يحمل عليه بالقرينة الدالة عليه لا بمجرد اللفظ ، فإن القرينة تدل على المراد باللفظ وهي مماثلة له في الحكم ، فهي دالة على ما أريد به ، فكان اللفظ مستعملا فيه بالقرينة فكان مجازاً ، وليس كذلك استعمال لفظ العموم في الخصوص ، فإن القرينة ما بينت المراد باللفظ وإنما بينت[2] ما ليس بمراد ، فكان استعمال اللفظ في المراد بنفسه لا بالقرينة ، فإنه لا يجوز أن يكون مستعملا بالقرينة والقرينة مضادة له ، فكان ذلك حقيقة فيما استعمل فيه لا مجازاً . قال : ودلالة ثانية على

---

(١) ما بين المعقوفتين أثبته من هامش نسخة « ت » .

(٢) في « د » : « تثبت » وفي « ن » : « يثبت » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

من سوى بين القرينة المتصلة [١٢٧/أ] والمنفصلة يعني فجعل الجميع مجازاً وهو أنا نقول لا فرق عند أهل اللغة بين قول القائل لفلان خمسة دراهم وبين قوله عشرة إلا خمسة في أن كل واحدٍ من اللفظين يعبر به عن الخمسة ويدل عليها ، فلما كان لفظ الخمسة [حقيقة][1] فيها كذلك قالوا عشرة إلا خمسة يجب أن يكون حقيقة فيها وهكذا يجب حكم كل دليل على تخصيص اللفظ بما يتصل به ، فأما من فرق بين الدليل المتصل والمنفصل فإنه فصل بين الموضعين بأن قال : الكلام إذا اتصل بعضه ببعض بني بعضه على بعض فكان ذلك حقيقة فيما بقي ، وإذا انفصل بعضه عن بعض لم يبن وكان[2] مجازاً فيه .

(قال : وهذا غلط)[3] لأنه (لا فرق)[4] بين القرينة المتصلة وبين المنفصلة في أن اللفظ مبني عليها ودلالة على ما ليس بمراد منه وما بقي يكون ثابتا فيها باللفظ لا بقرينة ، فيجب أن لا يفترق حالهما بوجه » . وقد وافق أبا حامد[5] على ذلك أئمة أصحاب الشافعي ، كالقاضي أبي الطيب الطبري[6]

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « فكان » .

(٣) ما بين القوسين مكرر في « د » .

(٤) في « د » و « ن » : « فرق » بحذف لام النفي من أولها .

(٥) انظر ما سبق ص (٧٦١) مع التعليق (٥) .

(٦) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر أبو الطيب الطبري القاضي ، أحد كبار الشافعية في عصره إمامة وعلما ، ولد بآمل طبرستان سنة (٣٤٨) وتوفي في بغداد سنة (٤٥٠) تاريخ بغداد (٩/٣٥٨ ـ ٣٦٠) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٥/١٢ ـ ٥٠) والنجوم الزاهرة (٥/٦٣) وطبقات ابن هداية الله (ص١٥٠ ـ ١٥١) .

وأبي إسحاق الشيرازي[١] وأبي نصر بن الصباغ[٢] .

[قول أبي الطيب الطبري في مسألة العموم إذا خص منه شيء هل يكون حقيقة في الباقي أو مجازا ؟]

قال أبو الطيب[٣] : « فصل ، إذا خص من العموم شيء لم تبطل دلالته في الثاني ، وقال عيسى بن أبان[٤] يصير مجازاً وتبطل دلالته ، واحتج من نصر قوله بأن اللفظ صار مستعملا في غير ما وضع له فاحتاج إلى دليل يدل على المراد به ، فإن لفظه لا يدل عليه وصار بمنزلة المجمل الذي لا يدل على المراد بلفظه ويحتاج إلى قرينة تفسره وتدل على المراد به ، قال وهذا عندنا غير صحيح لأن فاطمة[٥] احتجت بقوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾[٦] فلم ينكر أحد احتجاجها بهذه الآية وإن كان قد خص منها الولد القاتل والرقيق والكافر ، وإنما خصوا منها ميراث

(١) هو إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله أبو إسحاق جمال الدين الفيروزأبادي الشيرازي الشافعي ، أحد المشاهير الأعلام ، حلاه الذهبي « بالشيخ الإمام القدوة المجتهد شيخ الإسلام » ، مولده سنة (٣٩٣) ووفاته في بغداد سنة (٤٧٦) .
تبيين كذب المفتري (ص٢٧٦ ـ ٢٧٨) والسير (١٨/ ٤٥٢ ـ ٤٦٤) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٤/ ٢١٥ ـ ٢٥٦) وطبقات ابن هداية الله (ص١٧٠ ـ ١٧١) .

(٢) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد أبو نصر البغدادي المعروف بابن الصباغ ، إمام علامة فقيه ، مولده سنة (٤٠٠) ووفاته سنة (٤٧٧) .
السير (١٨/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٥/ ١٢٢ ـ ١٣٤) ولابن قاضي شهبة (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠) ولابن هداية الله (ص١٧٣) .
وقول ابن القيم هنا : « وقد وافق أبا حامد .. » إلى آخر الكلام هو نص برمته ذكره الزركشي في البحر المحيط (٣/ ٢٦٠) .

(٣) المتقدم ترجمته قريبا .

(٤) المتقدم ترجمته قريبا ص (٧٦٥) .

(٥) يعني فاطمة بنت رسول الله ﷺ .

(٦) سورة النساء آية (١١) .

رسول الله ﷺ بسنة خاصة[١] ، فدل هذا على أن تخصيص العموم لا يمنع من الاحتجاج به فيما يخص منه .

قال : وأيضا فإن دلالة اللفظ سقطت فيما عارضه الخاص لأنه أقوى منه وفيما عداه باقية ، لأنه لا معارض له فجاز الاحتجاج به فيما لم يخص منه .

فإن قال : هذا مُنتقضٌ على أصلك بالعلة إذا خصت فإنه لا يجوز الاحتجاج بها فيما لم يخص منها .

فالجواب أن العلة إذا خصت كانت منتقضة فلم تكن[٢] علة لذلك الحكم ، وليس كذلك العموم فإنه إذا خص منه شيء كانت دلالته باقية فيما لم يخص منه ، لأنه إنما كان دليلا في جميع ما تناوله من الجنس لكونه قولا لصاحب الشريعة لا معارض له فيه ، وهذا المعنى يوجد فيما لم يخص منه ، لأن التخصيص يحصل باقتران الشرط أو الصفة أو الغاية ولا يمنع [١٢٧/ب] الاحتجاج به ، فكذلك التخصيص باللفظ المنفصل .

قال : وأما الجواب عن قول المخالف إنه مستعمل في غير ما وضع له

---

(١) وهي قوله عليه الصلاة والسلام : « لا نورث ما تركناه صدقة » .

أخرجه البخاري في فرض الخمس ح٣٠٩٣ (ص٦٢٨) وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ ح٣٧١٢ وفي المغازي ح٤٠٣٧ و٤٢٤١ وفي الفرائض ح٦٧٢٦ ، ومسلم في الجهاد والسير ح٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ (٣/ ١٣٧٧ ـ ١٣٨٣) .

قلت : وهو من الأحاديث المتواترة ، إذ رواه من الصحابة ثلاثة عشر نفسا منهم الخلفاء الأربعة رضي الله عن جميعهم ، فانظر : قطف الأزهار المتناثرة رقم ١٠٠ (ص٢٧٣) ولقط اللآلي المتناثرة رقم ٢٦ (ص٨٨ ـ ٩٠) ونظم المتناثر رقم ٢٧٢ (ص٢٢٧ ـ ٢٢٨) .

(٢) في « ن » : « يكن » .

وإنه غير دال على المراد به ويحتاج إلى قرينة فلا نسلم أنه غير مستعمل في غير ما وضع له ، لأن هذا اللفظ موضوع للعموم بمجرده وللخصوص بقرينة وهذا غير ممتنع في اللغة لأنا أجمعنا على أنه موضوع بمجرده للعموم وللخصوص بقرينة متصلة به مثل الاستثناء ، فإنه قوله : « اقتلوا المشركين إلا أهل الكتاب » ليس مجازاً وهو مستعمل فيما وضع له ، والقرينة المنفصلة في معنى القرينة المتصلة ، والخاص مع العام بمنزلة الاستثناء مع المستثنى منه ، وكذلك قول القائل : « خرج زيد » يكون إخبارا عن خروجه وتضم إليه لفظة « ما » فيكون إخبارا عن ضده ، وتضيف إليه الهمزة فيكون استفهاما ، وكل ذلك حقيقة ، فكذلك في مسألتنا قال : « هذا يؤدي إلى أن لا يكون في اللغة مجاز ، إذ قولنا « بحر » موضوع للماء الكثير بمجرده ، وللعالم أو الجواد بقرينة ، والأسد موضوع للبهيمة وللرجل[1] الشديد بقرينة ، والحمار للبهيمة ، وللرجل البليد بقرينة ، وإذا كان كذلك (سقط)[2] هذا الجواب .

قيل : لو لزمني هذا في التخصيص لزمه في الاستثناء ، فإن المخالف يقول في الاستثناء مثل ما نقول نحن في التخصيص ولا فرق بينهما .

وجواب آخر : وهو أن هذه المواضع إثباتها مجازاً بالتوقف من جهة أهل اللغة

---

(١) في « ت » : « والرجل » .

(٢) في « ت » : « بطل » .

(٣) في « ت » : « إما بالتوقف » ، والمثبت هو الأولى لعدم إعادة « إما » مرة أخرى لكونها هنا يكون معناها للشك .

وليس في تخصيص العموم أنه مجاز توقيف فلم يجعله مجازاً لأن[١] ظاهر الاستعمال الحقيقة . وجواب آخر : وهو أن هذا كلام في العبارة لا يجدي شيئا ، وإنما المقصود هل يبطل التخصيص دلالة اللفظ ويمنع الاحتجاج به أم لا ؟ وعند المخالف تبطل دلالة اللفظ ويمنع الاحتجاج به وهذا ظاهر الفساد . وقوله : إن اللفظ لا ينبئ عن المراد وهو بمنزلة المجمل خطأ لأن المجمل غير دال بلفظه على شيء ، والعموم دال على ما تناوله ، وإنما أخرج بعضه بدليل أقوى منه ويقي الباقي على موجب اللفظ وبيانه[٢] .

[قول أبي إسحاق الشيرازي في مسألة العموم إذا خص منه شيء هل يكون حقيقة في الباقي أو مجازا ؟]

وقال الشيخ أبو إسحاق[٣] في اللمع[٤] : « فصل ، وإذا خص من العموم شيء لم يصر اللفظ مجازاً فيما بقي ، وقالت المعتزلة يصير مجازاً » .

وكذلك الشيخ أبو نصر بن الصباغ[٥] صرح بذلك في كتابه العمدة في أصول الفقه[٦] .

(١) في « ت » : « إلا » .

(٢) لعل هذا النقل من كتاب الكفاية والجدل لأبي الطيب الطبري ، وهو من مصنفاته المفقودة .

(٣) تقدمت ترجمته قريبا ص (٧٦٦) .

(٤) اللمع (ص١٠٠ ـ ١٠١) .

(٥) تقدمت ترجمته قريبا ص (٧٦٦) .

(٦) اضطرب قول أهل العلم في تسمية هذا الكتاب ، إذ سماه بعضهم « العمدة في أصول الفقه » كما قاله المؤلف هنا والحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (١٢/ ١٢٦) والعماد الحنبلي في الشذرات (٣/ ٣٥٥) والمراغي في طبقات الأصوليين (١/ ٢٧٢) . وسماه آخرون : « عدة العالم » كالسبكي في تكملة المجموع (١٠/ ٤١ ، ٥٣) وابنه في طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ١٢٢) وفي الإبهاج (٢/ ٦ ، ٤٣ ، ٤٩) والزركشي في البحر المحيط (٣/ ٥٤) ، ويختصرونه باسم : « العدة » كما عند ابن خلكان في الوفيات (٣/ ٢١٧) والصفدي في نكت الهميان (ص١٩٣) والزركشي في البحر المحيط في =

ولا نزاع بين المتقدمين من أصحاب الشافعي وأحمد أن العام المخصوص حقيقة ، وكذلك أصحاب مالك وإن كان بين المتأخرين منهم نزاع في ذلك ، كما لا نزاع بين الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة أنه حجة ، ومن نقل عن أحدٍ منهم أنه لا يحتج بالعام المخصوص فهو غالط أقبح غلط وأفحشه ، وإذا لم يحتج بالعام المخصوص ذهبت أكثر الشريعة وبطل[1] أعظم أصول الفقه .

وهاهنا مسألتان : إحداهما : أنه هل يصير مجازاً بعد [١٢٨/أ] التخصيص أم هو حقيقة ؟ والثانية : هل يحتج به بعد التخصيص أم لا ؟ وبعض المصنفين الغالطين يجعلهما واحدة ويبني إحداهما على الأخرى ، فيقول[2] إذا بقي مجازاً صار مجملا فلا يحتج به ، وهذا غلط يتركب منه أن العام المخصوص بالاستثناء والشرط والغاية والصفة وبدل البعض من الكل لا يحتج به عند من يجعل ذلك مجازاً ، ومن نسب إلى الأئمة هذا (أو هذا)[3] فقد كذب عليهم .

[يلزم أرباب المجاز أن تكون « لا إله إلا الله » مجازا وكذا قولنا « محمد رسول الله »]

ويلزم هؤلاء أن يكون أفضل الكلام وأعلاه الذي لا يدخل في الإسلام إلا به وهو كلمة لا إله إلا الله مجازاً ، وأن يكون : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[4] مجازاً ، وأن يكون قوله : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ

= مواطن كثيرة جدا منها على سبيل المثال (١/ ٧٥) ، (٢/ ٢٩) ، (٣/ ٣٧) ، (٤/ ٤١) ، (٥/ ١٠٩) .

فانظر فهرس أسماء الكتب الواردة في متنه (٦/ ٥٦٥) .

(١) في « ت » : « وبطلت » .

(٢) في « ت » : « فنقول » .

(٣) في « ت » : « وهذا » .

(٤) سورة آل عمران آية (٩٧) .

ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾[١] مجازاً ، وأن يكون قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ ﴾[٢] مجازاً ، وفساد هذا معلوم بالضرورة لغة وشرعا وعقلا ، وقبح الله قولا يتضمن أن يكون لا إله إلا الله مجازاً ، فلا كان المجاز ولا يكون ولا هو كائن ، وسيأتي بيان أن أرباب المجاز يلزمهم أن يكون قولنا « محمد رسول الله » مجازاً ، بل ذلك صريح قولهم فإنهم صرحوا أن الإضافة تقييد وأصابوا في ذلك وصرحوا بأن اللفظ وضع مطلقا لا مقيدا ، فاستعماله في المقيد استعماله في غير ما وضع له ، كاستعمال[٣] العام في الخاص وذلك المجاز بعد التخصيص كهذا المجاز بعد التقييد ، فإن الإضافة تقيد[٤] المطلق كما أن الاستثناء والشرط والغاية والبدل والصفة تخص العموم .

[تصريح ابن جني بأن أكثر اللغات مجاز]

وقد صرح ابن جني أن أكثر اللغة مجاز[٥] ، قال : « وكذلك عامة الأفعال كقام وقعد وانطلق وجاء » قال : « لأن الفعل يستفاد منه الجنسية[٦] ومعلوم أن الفاعل لم يكن منه جميع القيام »[٧] . وسيأتي تمام كلامه والبيان الواضح في فساده .

والمقصود أن على هذا القول الفاسد يكون قوله تعالى : ﴿هُوَ[٨]ٱلَّذِىٓ

(١) سورة البقرة آية (٢١) .

(٢) سورة الجمعة آية (٩) .

(٣) في النسخ الخطية : « فاستعمال » والمثبت من النسخة المطبوعة (٢/ ٥٢) ولعله الصواب .

(٤) في « ن » : « يقيد » .

(٥) ينظر ما سبق ص (٦٩٩) مع التعليق (٣) .

(٦) الجنسية : أي المصدرية المطلقة بدون تقييد بالوحدة ولا غيرها .

(٧) الخصائص (٢/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨) مع شيء من التصرف والاختصار .

(٨) في « د » و « ن » : « وهو » والمثبت هو الصواب .

أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ ﴾[(١)] ، ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[(٢)] ، [وقوله][(٣)] : ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[(٤)] كل ذلك مجازاً لا حقيقة له ، بل كل فعل أضافه الرب إلى نفسه وإلى خلقه مجاز لا حقيقة له على قول هذا المبتدع الضال ، فإن الفعل جنس ، والجنس يطلق على جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الأمور الكائنات مِن كل مَن وجد منه القيام ، ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحدٍ في وقت واحد ولا في مائة سنة مضاعفة[(٥)] القيام كله الداخل تحت [١٢٨/ب] الوهم ، هذا محال ، وإذا كان كذلك علمت أن « قام زيد » مجاز لا حقيقة .

فانظر كيف أقر واستدل وقرر أن أفعال الله كلها مجاز ، فخلق السموات والأرض عنده مجاز[(٦)] ، وقد صرح بأن المجاز يصح نفيه ، و ﴿ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ ﴾[(٧)] مجاز عنده ، فقبح الله هذا القول ولا بارك الله في أصل يتضمن هذا الكفر والجنون ، وقد صَرَّحَ مُغْلُ[(٨)] الجهمية بأن « خلق » و« استوى » مجاز ، فلا خلق في الحقيقة ولا استوى

---

(١) في « د » و « ن » اقتصر على قوله ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ ﴾ والآية من سورة التوبة آية (٣٣) وفي الفتح آية (٢٨) وفي الصف آية (٩) .

(٢) سورة النساء آية (٧٩) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة البقرة آية (٢١٣) .

(٥) في « د » و « ن » : « يضاعفه » والمثبت من « ت » . وانظر الخصائص (٢/٤٤٨) .

(٦) انظر : الخصائص (٢/٤٤٩) .

(٧) سورة التوبة آية (٣٣) والفتح آية (٢٨) والصف آية (٩) .

(٨) سبق ذكرها وشرحها ص (٧٤٧) مع التعليق (٦) .

على عرشه ، فإن الخلق فعل ولا[(١)] يصح قيامه به عندهم ، لأنه حادث ، فلم يقم به خلق البتة ، وإنما يقال خلق على سبيل المجاز للتعلق العدمي بين المخلوق وبينه سبحانه .

وابن جني وذووه[(٢)] لو اعترفوا بأن له سبحانه أفعالا حقيقة لكانت كلها مجازاً عندهم لما قرروه[(٣)] من دلالة الفعل على جميع الأفراد والجنس ، وأما أن يستحيوا من العقلاء ويقولوا إن ذلك حقيقة فيلزمهم التناقض وهو أيسر اللازمين ، فالأفعال دالة على المصادر المطلقة لا العامة ، فإذا التزم[(٤)] هؤلاء أنها مجازات لتقييدها بفاعليها كان ذلك كالتزام أولئك [أن الألفاظ العامة [إذا][(٥)] خصت صارت مجازات ، فكما لزم أولئك][(٦)] أن تكون[(٧)] لا إله إلا الله مجازاً لزم هؤلاء أن يكون محمد رسول الله مجازا إذ تقييد هذا المطلق قد أخرجَه عندهم عن موضوعه ، كما أن تخصيص ذلك العام قد أخرجه عند أولئك عن موضوعه ، والطائفتان مخطئتان [أقبح][(٨)] خطأ ، فإن اللفظ لم يخرج عن موضوعه بالتخصيص ولا بالتقييد ، ويزيده إيضاحاً :

[اختلاف دلالة اللفظ باختلاف قيوده لا تخرجه عن كونه حقيقة في الجميع كل حسب موضوعه]

الوجه السابع والثلاثون : أن اللفظ لو كان يخرج بالتخصيص والتقييد عن

(١) في « ت » : « فلا » .

(٢) في النسخ الخطية : « وذويه » .

(٣) في « د » و « ن » : « قرره » .

(٤) في « ن » : « القوم » وهو خطأ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٧) في « ن » : « يكون » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

موضوعه لكان له عدة موضوعات بحسب تعدد قيوده ، فإما أن يدعى أنه مجاز في ذلك كله أو حقيقة في الجميع أو يفرق بين بعض المحال وبعض ، فالأول والثالث باطلان فيتعين الثاني ، مثال ذلك في الأفعال أنهم يقولون : « قام » فيفيد إثبات القيام ، ويقولون : « ما قام » فيفيد انتفاء القيام ، ويقولون : « أقام » فيفيد معنى آخر وهو الاستفهام عن وجود القيام ، ويقولون : « متى قام » فيفيد السؤال عن زمن قيامه ، ويقولون : « أين قام » فيفيد السؤال عن مكان قيامه ، ويقولون : « يقوم » فيفيد [غير][1] معنى قام ، ويقولون : « قم » فيفيد غير[2] المعنيين ، فقد اختلفت دلالة اللفظ باختلاف هذه القيود وهي حقيقة في الجميع ، وكذلك إذا قلت : المسلمون [١٢٩/أ] كلهم في الجنة كان حقيقة ، فإذا قلت : الناس كلهم في النار إلا المسلمين كان حقيقة ، وإذا قلت : « أعتق رقبة » كان حقيقة ، وإذا قلت : « رقبة مؤمنة » كان حقيقة ، وكذلك إن زدت في تقييدها بالغة عاقلة عربية ناطقة ونحو ذلك نقضت دلالة اللفظ المطلق ولم يخرج عن حقيقته ، ومن زعم أنه قد خرج عن حقيقته وموضوعه فقد أخطأ ، فهكذا إذا قلت : « ركبنا البحر فهاج بنا » كان حقيقة ، فإذا قلت : « أتينا البحر فاقتبسنا منه علما » كان حقيقة ، وكذلك إذا قلت : « خرجنا في السفر فعرض لنا الأسد فقطع علينا الطريق » كان كلاماً بيّناً بنفسه في المراد منه ، فإذا قلت : « نزلنا على الأسد فحمانا وأقرانا » كان بيّنا بنفسه وكان حقيقة ، وهو موضوع لكلا المعنيين مستعمل في موضوعه كالمطلق والمقيد سواء ، فأي فرق بين ذلك حتى يدعى المجاز في بعض الاستعمالات والحقيقة في

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « عن » .

بعضها . ولهذا لما تفطن لهذا من تفطن له من الأذكياء صاروا فرقتين[١] : فرقة أنكرت المجاز بالكلية ، وفرقة ادعت أن اللغة كلها إلا النادر منها مجاز[٢] ، فإنهم رأوا فساد تلك الفروق وتناقضها فلم يرضوا لأنفسهم بالتناقض والتحكم البارد ، يوضحه :

[بيان أن اللغة إما أن تكون كلها حقيقة أو كلها مجازا]

الوجه الثامن والثلاثون : أنه إن كان في اللغة مجاز على الوجه الذي يذكرونه لزم أن تكون كلها مجازاً ، وإن كانت مشتملة على الحقيقة فكلها حقيقة .

بيان ذلك أن المفردات ثلاثة أنواع : أسماء وأفعال وحروف ، وهي روابط بين الأسماء والأفعال ، وهذه الروابط دلالتها على معناها الإفرادي مشروط بذكر متعلقها وهو القرينة المبينة لمعناها ، فدلالتها موقوفة[٣] على القرينة لا تدل[٤] بمطلقها ، وذلك أمارة المجاز عندهم ، بل هذا أبلغ في ثبوت المجاز حيث كانت القرينة شرطا في إفادتها ، فهم بين أمرين : إما أن يدعوا أن الحروف كلها مجاز فهذا غلط ، لو كان المجاز ثابتا فإنها لم يسبق لها موضوع غير موضوعها الذي[٥] هي مستعملة فيه ، بل استعمالها في موضوعاتها ، وإما أن يقولوا : إن توقف[٦] فهم معناها على القرينة لا يوجب لها أن تكون[٧] مجازاً ، فيقال لهم : وهكذا الأسماء والأفعال التي

(١) في « ت » : « فريقين » ، وكلاهما صحيح .
(٢) انظر ما سبق ص (٦٩٩) .
(٣) في « ت » : « الموقوفة » .
(٤) في « ن » : « لا يدل » .
(٥) في « د » و« ن » : « التي » والمثبت من « ت » ، وهو الصواب لكونه صفة للموضوع
(٦) في « د » و « ن » : « يتوقف » .
(٧) في « ن » : « يكون » .

لها دلالة عند الاقتران ودلالة عند التجرد لا يؤدي توقف فهم معناها عند الاقتران على القرينة أن تكون[1] مجازاً ، [١٢٩/ب] وهل الفرق إلا تحكم محض .

فإن قلتم : الأسماء والأفعال لها دلالتان : دلالة عند التجرد ودلالة عند الاقتران ، فأمكن أن يكون لها جهتان ، وأما الحروف فلا تدل إلا مع الاقتران فليس لها جهة حقيقة ومجاز ، قيل لكم : دلالة الأسماء والأفعال عند التجرد عن كل قيد كدلالة الحروف سواء لا فرق بينهما لغة ولا عقلا ، فإن قولك : « رجل » و « ماء » و « تراب » كقولك « في » و « على » و « ثم » و « قام » و « قعد » و « ضرب » فالجميع أصوات ينعق بها لا تفيد شيئا وشرط إفادتها تركيبها ، فكما أن شرط إفادة الحرف تركيبه مع غيره ، فشرط إفادة الاسم والفعل تركيبهما .

فإن قلت : أنا أفهم من « رجل » و « ماء » و « تراب » مسمى هذه الألفاظ بمجرد ذكرها ، قيل : فافهم من قولك « في » و « على » و « ثم » مسمى تلك الحروف بمجرد ذكرها ، وهي الظرفية والاستعلاء والترتيب والتراخي .

فإن قلت : لا يعقل معنى الظرفية إلا بالمظروف والظرف ، ولا معنى الاستعلاء إلا بالمستعلي والمستعلى عليه ، ولا معنى الترتيب إلا بالمرتب والمرتب عليه ، وهذه هي متعلقات الحروف ، قيل : لا فرق بينهما فإنه يفهم من « في » ظرفية مطلقة ، ومن « على » استعلاء مطلق ، ومن « ثم » ترتيب مطلق ، كما يفهم من « رجل » و « ماء » و « تراب » معاني مطلقة ،

---

(١) في « ن » : « يكون » .

وهي صور ذهنية مجردة لا يقارنها علم بوجودها في الخارج ولا عدمها ولا وجود شيء لها ولا سلب شيء عنها ، بل هي تخيلات ساذجة ، وفهم معانيها المخصوصة المقيدة متوقف على تركيبها . فإذا قلت : « جاءني رجل فأكرمته » كانت دلالته على المعنى المقيد كدلالة الحرف على معناه المقيد عند تركيبه ، كقولك : « علوت على السطح » وتقول : « على » للاستعلاء ، و « في » للوعاء ، فتفيد[١] الحكم على معناها المطلق ، كما تقول : « الذكر أشرف من الأنثى » و « الرجل أنفع من المرأة » ، فيفيد الحكم على المعنى المطلق .

فهاهنا ثلاثة أمور وهي معتبرة في الحروف وقسيميها[٢] ، فإنك تقول : « على » مجردة ، وتقول « على » للاستعلاء ، وتقول : « زيد على السطح » كما تقول « رجل » ، و « الرجل خير من المرأة » ، فدعوى المجاز في بعض ذلك دون بعض تحكم لا وجه له ، فدلالة الاسم والفعل على المعنى المطلق من غير تقييد إن كانت هي حقيقة اللفظ كان كل مقيد مجازاً ، وإن كانت دلالتهما عند التقييد لم توجب[٣] لهما مفارقة الحقيقة ، فكل مقيد حقيقة . ألا ترى أنك تقول : « عندي رجل » ، فيكون له دلالة ، فإذا قلت : « الرجل عندي » تغيرت دلالته وانتقلت من التنكير [١٣٠/أ] إلى التعريف ، فإذا قلت : « عندي رجل عالم » تقيد[٤] بقيد منع دلالته على غيره ، فإذا قلت : « عندي رجلان » كان له دلالة أخرى ، فإذا قلت :

---

(١) في « ن » : « فيقيد » .

(٢) وهما الاسم والفعل .

(٣) في « ن » : « يوجب » .

(٤) في « ن » : « بقيد » .

« رجال » تغيرت الدلالة ولم يخرج في ذلك[١] عن حقيقته وموضوعه ، بل اختلفت دلالته بحسب القرائن التي تكون[٢] في أوله تارة وفي وسطه تارة وفي آخره تارة ، وهي متصلة به وتكون منفصلة عنه تارة إما لفظية وإما عرفية وإما عقلية ، فهذا أمر معلوم عند الناس في مخاطبات بعضهم مع بعض وهو من ضرورة الفهم والتفهيم لا يختص بلغةٍ دون لغة ، فالفرق بين المعاني المطلقة والمقيدة أمر ضروري ، والحاجة في التمييز بينهما في العبارة من لوازم النطق ، فمن ادعى أن بعضها هو الأصل وأن اللفظ وضع له أولا ، ثم نقل عنه بعد ذلك إلى المعاني الأخر فهو مكابر ، إذ تصور تلك المعاني والتعبير عنها أمر لازم للناطق ونطقه ، بل نقول[٣] إن لزوم المقيد له وحاجته إلى التعبير عنه وإفهامه فوق حاجته إلى المطلق ، فإن القصد من الخطاب قيام مصالح النوع الإنساني بالفهم والتفهيم ، والمطلق صورة ذهنية لا وجود لها في الخارج ، وكذلك اللفظ المطلق المجرد لا يفيد فائدة ، وإنما محل الإفادة والاستفادة هو طلب المعاني المقيدة والألفاظ المقيدة ، فهي التي تشتد[٤] الحاجة إلى طلبها والخبر عنها ، فهؤلاء عكسوا الأمر فجعلوا ما لا غنى للناطق عنه مجازاً وما لا يحتاج إليه أو لا تشتد[٥] حاجته إلى فهمه وتفهيمه حقيقة .

والمقصود أنه إن كان المجاز حقًّا ثابتاً فاللغة كلها مجاز ، فإن الألفاظ لا

(١) في « ت » : « بذلك » .

(٢) في « ن » : « يكون » .

(٣) في « ن » : « يقول » .

(٤) في « ن » : « يشتد » .

(٥) في « ن » : « لا يشتد » .

تستعمل إلا مقيدة ، ودلالتها عند التقييد تخالف دلالتها عند الإطلاق ، وإن كانت الحقيقة موجودة ، فإن اللغة كلها حقيقة ما دلت على المراد بتركيبها ، وهذا شأن جميع الألفاظ ، يوضحه :

[بيان الغلط والفساد في تجريد الألفاظ عن قيودها وتركيبها وكذا تجريد المعاني وإخراجها عن كل قيد]

الوجه التاسع والثلاثون : أن هؤلاء أُتوا من تقدير في الذهن لا حقيقة له ، فإنهم أصابهم في تجريد الألفاظ عن قيودها وتركيبها ثم الحكم عليها مجردة بحكم[١] ، وعليها[٢] عند تقييدها[٣] بحكم غيره ما أصاب المنطقيين ومن سلك سبيلهم من الملاحدة في تجريد المعاني وأخذها مطلقة عن كل قيد ، ثم حكموا عليها في تلك الحال بأحكام ورأوا [أن][٤] وجودها الخارجي مع قيودها يستلزم ضد تلك الأحكام ، فبقوا حائرين بين إنكار الوجود الخارجي وبين إبطال تلك الحقائق التي اعتبروها مجردة مطلقة ، فصاروا تارة [١٣٠/ ب] يثبتون تلك المجردات في الخارج مجردة مطلقة ويسمونها المُثُل ، أي المثالات التي تشبه الحقائق الخارجية ، وتارة يثبتونها مقارنة للمشخصات (لا تفارقها)[٥] ، وتارة يجعلونها جزءاً من المعينات ، وتارة يرجعون إلى حكم العقل ويقولون إن وجودها ذهني لا وجود لها في الخارج ، ولا يوجد في الخارج إلا مشخص معين مختص بأحكام ولوازم لا يكون المطلق[٦] ، وهؤلاء الذين

(١) في « ن » : « تحكم » .

(٢) في « ن » : « عليها » بحذف الواو من أولها .

(٣) في « د » : « تقيدها » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » : « لا يفارقها » .

(٦) في « ت » : « المطلوب » والمثبت من « د » و « ن » ولعله الصواب ، إذ المقصود بالمطلق الذي هو الذهني .

جردوا الحقائق عن قيودها وأخذوها مطلقة أخرجوا عن مسمياتها وماهياتها جميع القيود الخارجة فلم يجعلوها داخلة في حقيقتها فأثبتوا إنسانا لا طويلا ولا قصيرا ، ولا أسود ولا أبيض ، ولا في زمان ولا في مكان ، ولا ساكنا ولا متحركا ، ولا هو في العالم ولا خارجه ، ولا له لحم ولا عظم ولا عصب ولا ظفر ، ولا له شخص ولا ظل ، ولا يوصف بصفة ولا يتقيد بقيد ، ثم رأوا الإنسان الخارجي بخلاف ذلك كله ، فقالوا هذه عوارض خارجة عن حقيقته ، وجعلوا حقيقة تلك الصورة الخيالية التي جردوها ، فهي المعنى (والحقيقة عند هؤلاء)[1] الذين اعتبروها مجردة عن سائر القيود ، وجعلهم تلك الأمور التي لا تكون إنساناً في الخارج لأنها خارجة عن حقيقته ، كجعل هؤلاء القيود التي لا يكون اللفظ مفيداً إلا بها مقتضية لمجازه .

فتأمل هذا التشابه والتناسب بين الفريقين ، هؤلاء في تجريد المعاني وهؤلاء في تجريد الألفاظ ، وتأمل ما دخل على هؤلاء وهؤلاء من الفساد في اللفظ والمعنى ، وبسبب هذا الغلط دخل من الفساد في العلوم ما لا يعلمه إلا الله تعالى .

[وجوب اقتران اللفظ بقرينة ما تدل على المراد به]

الوجه الأربعون : أن اللفظ لا بد أن يقترن به ما يدل على المراد به ، والقرائن ضربان : لفظية ومعنوية ، واللفظية نوعان : متصلة ومنفصلة ، والمتصلة ضربان : مستقلة وغير مستقلة ، والمعنوية إما عقلية وإما عرفية ، والعرفية إما عامة وإما خاصة ، وتارة يكون العرف عرف المتكلم وعادته ،

---

(١) في النسخ الخطية : « الحقيقة هؤلاء » ، والمثبت من النسخة المطبوعة (٢/٥٩) ولعله الصواب .

وتارة عرف المخاطب وعادته ، فما الذي تعتبرونه[1] في المجاز من تلك القرائن هل هو الجميع ؟ فكل ما اقترن به شيء من ذلك كان مجازاً ، فجميع لغات بني آدم مجاز ، أو اللفظية دون المعنوية أو العكس ؟ أو بعض اللفظية[2] دون بعض ؟ فلا يذكرون نوعاً من ذلك إلا طولبوا بالفرق بينه وبين بقية الأنواع لغة أو عقلا أو شرعا ، وكانوا في ذلك متحكمين مفرقين بين ما لا يسوغ التفريق بينه .

[اتفاق الجمهور على أن العام المخصوص حقيقة وأنه حجة بإجماع الصحابة ومن بعدهم]

الوجه الحادي والأربعون : أن جمهور الأمة [١٣١/أ] على أن العام المخصوص حقيقة ، سواء خص بمتصل أو منفصل ، بعقلي أو لفظي كما تقدم[3] ، وأنه حجة بإجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم ، وإنما حدث الخلاف في ذلك بعد انقراض العصور المفضلة التي شهد لها رسول الله ﷺ بأنها خير القرون[4] ، وقالوا إنه يصير بعد التخصيص مجازا[5] ، وقال

---

(١) في « ت » : « تعتبرون » .

(٢) في « ت » : « أو بعض اللفظ » .

(٣) ص (٧٦١ - ٧٦٢) .

(٤) كما تقدم الخبر النبوي في ذلك ص (٧٠٠) تعليق (١) .

(٥) وإليه ذهب عيسى بن أبان من الحنفية وأبو ثور وأبو الخطاب وأكثر الأشعرية وكافة المعتزلة واختاره الجويني والغزالي والبيضاوي وابن الحاجب والصفي الهندي ورجحه الآمدي . وجملة الأقوال في هذه المسألة ثمانية ، انظرها مع ذكر قائليها في :
المعتمد في أصول الفقه (١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣) والعدة لأبي يعلى (٢/ ٥٣٣) وشرح اللمع (٢/ ٩) والمستصفى (٢/ ١٢٦) والتمهيد لأبي الخطاب (٢/ ١٣٨) وما بعدها ، والإحكام للآمدي (٢/ ٢٤٧) وما بعدها ، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٥٣٤ ـ ٥٣٦) والمسودة (ص١١٥ ـ ١١٦) وبيان المختصر (٢/ ١٣٢ ـ ١٣٤) وتشنيف المسامع (٢/ ٧٢٢ ـ ٧٢٥) وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٦١) .

بعضهم : يبقى مجملاً لا يحتج به[١] ، فقال لهم الجمهور : هو بعد التخصيص مستعمل فيما وضع له ، قالوا فإنه موضوع للعموم بمجرده وللخصوص بقرينة متصلة به مثل الاستثناء ، فإن قوله « اقتلوا المشركين إلا أهل الكتاب » ليس مجازاً وهو مستعمل في ما وضع له ، والقرينة المنفصلة في معنى القرينة المتصلة ، والخاص مع العام بمنزلة الاستثناء مع المستثنى منه ، ولذلك يقول القائل : خرج زيد ، فيكون إخبارا عن خروجه ، ويضم إليه « ما » فيكون إخبارا عن ضده ، ويضيف إليه الهمزة فيكون استفهاما ، وكل ذلك حقيقة ، فكذلك في مسألتنا .

هذه ألفاظ القاضي أبي الطيب[٢] ، فتأمل كيف هي صريحة في نفي المجاز ، وأن اللفظ موضوع بمطلقه لمعنى وبالقرينة لغيره ، وأن ذلك كله حقيقة ، وهذا هو التحقيق دون التحكم والتناقض ، ولهذا لما فهم القائلون بأنه يصير مجازاً بعد التخصيص[٣] [عن][٤] ذلك ألزموا الجمهور بنفي المجاز ، فقالوا هذا يؤدي إلى أن لا يكون في اللغة مجاز ، قالوا : لأن قولنا : « بحر » موضوع للماء الكثير بمجرده ، وللعالِم والجواد بقرينة ، و« الأسد » موضوع للحيوان المفترس بمجرده ، وللرجل الشجاع[٥] بقرينة ، وإذا كان كذلك ارتفع المجاز في اللغة ، وهذا سؤال صحيح ،

---

(١) انظر المصادر السابقة .

(٢) لعلها من كتابه الكفاية والجدل وهو من مؤلفاته المفقودة فيما أعلم .

(٣) قوله « التخصيص » ليست واضحة في « ت » ، ولهذا كتبت في النسخة المطبوعة (٢/ ٦١) : « التحقيق » والظاهر أن ما أثبته من « د » و « ن » هو الصواب .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « الشديد » ، بدل « الشجاع » .

ولهذا لم يجبهم عنه منازعوهم إلا بأنه مشترك الإلزام ، فقالوا في جوابهم : إن هذا وإن لزمنا في التخصيص لزمكم في الاستثناء ، فإنكم تقولون في الاستثناء ما نقوله نحن في التخصيص .

هذا لفظ جوابهم ، فقد اعترف الفريقان بأن القول بكون[1] العام المخصوص حقيقة ينفي المجاز بالكلية ، ولم يكن عند القائلين جواب سوى أن هذا يلزمنا ويلزمكم جميعا ، فثبت باعتراف الفريقين لزوم نفي المجاز لكون العام المخصوص حقيقة ، وجمهور أهل الأرض على أنه حقيقة ، بل لا يعرف في ذلك خلاف متقدم البتة ، وإذا[2] كان الحق أنه حقيقة ولازمه نفي المجاز ولازم الحق حق فنفي المجاز هو الحق ، فهذا تقرير نفي المجاز من نفس قولهم تقريراً لا حيلة لهم في دفعه .

[استدلال القائلين بالمجاز على أن الحقيقة بما سبق إلى الأفهام]

الوجه الثاني والأربعون : أن القائلين بالمجاز قالوا ـ واللفظ لأبي الحسين[3] ـ : « يعرف المجاز بالاستدلال ، وذلك بأن يسبق إلى أذهان أهل اللغة عند سماع اللفظ من غير قرينة معنى من المعاني دون معنى آخر ، فعلموا بذلك أنه حقيقة فيما [١٣١/ب] سبق إلى الفهم لأنه لولا أنه قد اضطر السامع من قصد الواضعين إلى أنهم وضعوا اللفظ لذلك المعنى ما

---

(١) في « ن » و « ت » : « يكون » ، وليست واضحة في « د » .

(٢) في « ت » : « فإذا » .

(٣) هو محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين القاضي البصري الحنفي المعتزلي ، صاحب المصنفات ، ولد بالبصرة ونشأ بها ثم رحل إلى بغداد فسكنها حتى توفي فيها سنة (٤٣٦) .

تاريخ بغداد (٣/ ١٠٠) والوافي بالوفيات (٤/ ١٢٥) وطبقات المعتزلة (ص١١٨ ـ ١١٩) والجواهر المضية (٣/ ٢٦١) .

سبق إلى فهمه ذلك المعنى دون غيره »[١] .

فهذا الكلام يتضمن أمرين : أحدهما : أن يكون السابق يسبق إلى أفهام أهل اللغة دون غيرهم ، فمن لم يكن من أهل اللغة العربية التي بها نزل القرآن لم يكن من أهل هذه اللغة كالنبط[٢] الذين أكثر عاداتهم استعمال كثير من الألفاظ في غير ما كانت العرب تستعمله[٣] فيها ، وحينئذٍ فلا عبرة بالسبق إلى أفهام النبط الذين ليسوا من هؤلاء العرب العرباء ، فأكثر القائلين بالمجاز أو كلهم ليسوا من أولئك العرب ، بل من النبط الذين لا يحتج بفهمهم باتفاق العقلاء ، وأما العرب الذين نزل القرآن بلسانهم ففهمهم هو الحجة . فقولكم : « أمارة الحقيقة للسبق[٤] إلى الفهم » أَفَهْمُ هؤلاء تريدون أم فَهْمُ النبط ؟ وإذا كانت العبرة بفهم العرب فالله يعلم وملائكته وكتبه ورسله والعقلاء أن أحداً منهم لم يقل قط إن هذا اللفظ مستعمل فيما وضع له ، وهذا غير مستعمل فيما وضع له ، ولا قال عربي واحد منهم إن هذا حقيقة وهذا مجاز ، ولا قال أحد منهم إن هذا المعنى هو السابق إلى الفهم من هذا اللفظ دون المعنى ، بل هم متفقون من أولهم إلى آخرهم على أن كل لفظٍ معه قرينة يسبق إلى الفهم ما يدل عليه مع تلك القرينة ، وذلك كالاضطراد[٥] لهم لم يُوقِفْهُم عليه مُوقف ، بل هو معهم من أصل النشأة

(١) انظر : المعتمد في أصول الفقه (١/ ٣٢) فمنه النقل مع بعض التصرف .

(٢) سبق التعريف بهم ص (٧٣) .

(٣) في « ن » : « يستعمله » .

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « للسبق » ولعل صوابها : « السبق » .

(٥) في « ت » : « بالاضطرار » ، وفي « د » : « كالاضطرار » والمثبت من « ن » ولعله الصواب .

وهم أكمل عقولا وأصح أذهانا أن يجردوا الألفاظ عن جميع القرائن وينعقوا بها كالأصوات الغُفل[١] التي (لا تفيد)[٢] شيئا .

الأمر الثاني : قولكم أن يسبق إلى أفهام أهل اللغة عند سماع اللفظة من غير قرينة معنى فهذا نكرة في سياق النفي يعم[٣] كل قرينة ، وليس شيء من الكلام المؤلف المفيد يفيد بغير قرينة ، بل [لا بد][٤] أن يكون مؤلفاً بين اسمين أو من اسم وفعل أو من اسم وحرف على رأي[٥] ، ولا بد أن تعرف عادة المتكلم في خطابه ، ولا بد من سياق يدل على المراد ، ولا بد من قيد يعين المراد ، فإن أردتم السبق إلى الفهم بدون كل قرينة فهذا غير موجود في الكلام المؤلف المنظوم ، يوضحه :

[من مسائل التفريق بين الحقيقة والمجاز]

الوجه الثالث والأربعون : أن القائلين بالمجاز قالوا : الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً ، والمجاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً بقرينة ، ومنهم من قال : الحقيقة استعمال اللفظ في موضوعه ، والمجاز استعماله في غير موضوعه[٦] ، وعلى التقديرين فالاستعمال عندكم داخل في حد الحقيقة ، والمجاز إما بالتضمن [١٣٢/أ] على الرأي الأول وإما بالمطابقة على الرأي الثاني ، وإذا كان كذلك فاللفظ المجرد عن جميع

(١) في « ن » : « العقل » ، وليست واضحة في « د » ، والمثبت من « ت » ولعله الصواب قال في اللسان : مادة (غفل) : « والغفل المقيد الذي أغفل فلا يرجى خيره ولا يخشى شره » .

(٢) في « ن » : « لا يفيد » .

(٣) في « ن » : « تعم » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) ينظر : التبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٧٥) وهمع الهوامع للسيوطي (١/ ٣٤) .

(٦) انظر ما سبق ص (٦٩٠) .

القرائن لا يستعمله العقلاء لا من العرب ولا من غيرهم ، ولا يستعمل إلا مقيدا ، فالاستعمال[١] يقيده قطعا ، ولا يجتمع قولكم إن الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له ، وقولكم هي ما يسبق إلى الفهم من اللفظ عند تجرده عن كل قرينة فتأمله ، يوضحه :

[عودة إلى القول بأن من علامة الحقيقة السبق إلى الفهم ومناقشة ذلك]

الوجه الرابع والأربعون : وهو مما يرفع المجاز بالكلية أنهم قالوا : إن من علامة الحقيقة السبق إلى الفهم ، وشرطوا في كونها حقيقة الاستعمال كما تقدم ، وعند الاستعمال لا يسبق إلى الفهم غير المعنى الذي استعمل اللفظ فيه فيجب أن يكون حقيقة ، فلا يسبق إلى فهم أحدٍ من قول النبي ﷺ في الفرس الذي ركبه : « إن وجدناه لبحرا »[٢] الماء الكثير المستبحر ، فإن في « وجدناه » ضميرا يعود على الفرس يمنع أن يراد به الماء الكثير . ولا يسبق إلى فهمِ أحدٍ من قوله ﷺ : « إن خالداً سيف سله الله على المشركين »[٣]

(١) في « ت » : « والاستعمال » .

(٢) تقدم ذكره وتخريجه ص (٧٥٥) .

(٣) ذكره بهذا اللفظ شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسة الشرعية (ضمن مجموع الفتاوى ٢٨/ ٢٥٥) والذهبي في السير (١/ ٣٦٦) ، وقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا « . . نعم عبد الله خالد بن الوليد سيف من سيوف الله » كتاب المناقب ح٣٨٤٦ (٥/ ٦٨٨ ـ ٦٨٩) .

وقد صححه الألباني في السلسلة الصحيحة ح١٢٣٧ (٣/ ٢٣٩ ـ ٢٤٢) ، وفي صحيح سنن الترمذي ح٣٠٢١ (٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧) .

وفي الباب عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٨) والطبراني في الكبير ح٣٧٩٨ (٤/ ١٠٣) والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٩٨) ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٥٨٠) بعد أن نسبه لأحمد والطبراني : « ورجالهما ثقات » ، وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح٤٣ (١/ ١٧٣) . وفي الباب أيضاً عن أبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى وعبد الله بن جعفر وأنس بن مالك وأبي عبيدة رضي الله =

أن خالداً حديدة طويلة لها شفرتان ، بل السابق إلى الأفهام من هذا التركيب نظير السابق من قولهم : « يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء »[١] ، ونظير السابق إلى الفهم من قوله : « إنه قال لا إله إلا الله بعد ما علوته بالسيف »[٢] ، فكيف كان هذا حقيقة وذاك مجازاً والسبق إلى الفهم في الموضعين واحد ؟ وكذلك قوله ﷺ في حمزة : « إنه أسد الله وأسد رسوله »[٣] . وقول أبي بكر رضي الله عنه في أبي قتادة :

= عنهم جميعا . ينظر : مجمع الزوائد (٩/ ٥٨٠ ـ ٥٨٢) وفتح الباري (٧/ ١٠٠ ـ ١٠١)

(١) هو بداية حديث ، وتتمته : « فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » . أخرجه أبو داود في الطهارة ح٨٣ (١/ ٦٤) والنسائي في الطهارة ح٥٩ (١/ ٥٠) وفي المياه ح٣٣٢ وفي الصيد ح٤٣٥٠ والترمذي في الطهارة ح٦٩ (١/ ١٠١) وابن ماجه في الطهارة ح٣٨٦ (١/ ٢٣٦) ومالك في الطهارة من موطئه رقم ١٢ (١/ ٥٠) وذكره في الصيد رقم ١٢ (٢/ ٣٩٥) والدارمي في الطهارة ح٧٢٩ (١/ ٢٠١) وفي الصيد ح٤٣٥٠ وأحمد في المسند (٢/ ٢٣٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٨ ، ٣٩٢) والحاكم في المستدرك (١/ ١٤٠ ـ ١٤١) قال الترمذي عقبه : « هذا حديث حسن صحيح ، وكذا صححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما » انظر : المسند طبعة شاكر ح٧٢٣٢ (١٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣) .

(٢) يشير إلى حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما لما قتل رجلاً من المشركين بعد ما قال لا إله إلا الله ، وفي بعض ألفاظه : « وإني حملت عليه فلما رأى السيف قال لا إله إلا الله » الحديث . أخرجه البخاري في المغازي ح٤٢٦٩ (ص٨٧٨) وفي الديات ح٦٨٧٢ ، ومسلم واللفظ له : في الإيمان ح١٥٨ ـ ١٦٠ (١/ ٩٦ ـ ٩٨) .

(٣) الذي وقفت عليه ما أخرجه الطبراني في الكبير ح٢٩٥٢ (٣/ ١٤٩) وذكره الشوكاني في در السحابة (ص٣٣٢) من قوله عليه الصلاة والسلام : « والذي نفسي بيده إنه لمكتوب عند الله في السماء السابعة : حمزة بن عبد المطلب أسد الله وأسد رسوله » . وقد أخرج طرفه الأخير الحاكم في المستدرك (٣/ ١٩٤) . قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٤٣٤) : « رواه الطبراني ويحيى وأبوه لم أعرفهما ، وبقية رجاله رجال الصحيح » . =

« لا يعمد إلى أسد من أُسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه »[(١)] ، لم يسبق إلى فهمه أنه الحيوان الذي يمشي على أربعة ، بل يسبق إلى فهمه معناه ، كما يسبق من قوله : « إن ثلاثة حفروا زبية أسد فوقعوا[(٢)] فيها فقتلهم الأسد »[(٣)] معناه ، ولا يفهم أحد من قوله تعالى : ﴿ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ

= وأخرج الحاكم في المستدرك (٣/ ١٩٤) عن سعد بن أبي وقاص قال : كان حمزة يقاتل يوم أحد بين يدي رسول الله ﷺ ويقول : أنا أسد الله » . قال الحاكم : « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي .

(١) هو جزء من حديث أبي قتادة رضي الله عنه في قصة قتله لرجل من المشركين يوم حنين ، أخرجه البخاري في فرض الخمس ح٣١٤٢ (ص٦٤٠) وفي المغازي ح٤٣٢١ ، ٤٣٢٢ وفي الأحكام ح٧١٧٠ وفي البيوع مختصرا ح٢١٠٠ ، ومسلم في الجهاد والسير ح٤١ (٣/ ١٣٧٠ ـ ١٣٧١) .

(٢) في « د » و « ن » : « فسقطوا » .

(٣) لعل المؤلف رحمه الله تعالى يشير إلى ما رواه غير واحد من أهل العلم أن عليا رضي الله عنه لما كان بأرض اليمن وقد سئل عن زُبيةٍ أصبح الناس يتدافعون فيها فسقط رجل فيها فتعلق بآخر ، وتعلق الثاني بثالث ، والثالث برابع ، فخدشهم الأسد فماتوا جميعا ، فقال : على حافرها الدية ، للأول ربعها ، وللثاني ثلاثة أرباعها ، وللثالث نصفها ، وللرابع جميع الدية ، فأُخبر النبي ﷺ بقضائه فأجازه وأمضاه .

أخرجه الشافعي في اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما في باب الديات من كتابه الأم (٧/ ١٦٤) ، وأبو داود الطيالسي في المسند رقم ١١٤ (ص١٨) ، وابن أبي شيبة في المصنف رقم٧٩٢١ (٩/ ٤٠٠) ، وأحمد في المسند مطولا ومختصرا في مواضع منه (١/ ٧٧ ، ١٢٨ ، ١٥٢) ، وابن أبي عاصم في الديات (ص١٠٤ ـ ١٠٥) ، والبزار في المسند (البحر الزخار) رقم٧٣٢ (٢/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧) ، ووكيع في أخبار القضاة (١/ ٩٥ ـ ٩٧) ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار رقم٢٢٠٠ و٢٢٠١ (٥/ ٤٤٨ ـ ٤٥٠) ، وابن حزم في المحلى (٩/ ٣٦٨) ، والبيهقي في الكبرى (٨/ ١١١) ، والذهبي في الميزان (١/ ٦١٩ ـ ٦٢٠) جميعهم من طريق سماك بن حرب عن حنش بن المعتمر الصنعاني أن عليا . . فذكره . وأورده ابن الأثير في النهاية مادة (زبا) =

﴿ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾[1] أن (الجوع والخوف)[2] طعام يؤكل بالفم ، بل هذا التركيب لهذا المفعول مع هذا الفعل حقيقة في معناه كالتركيب في قوله : ﴿أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ﴾[3] ، فنسبة هذا إلى معناه المراد به كنسبة الآخر إلى معناه ، وفهم أحد المعنيين من هذا العقد والتركيب كفهم المعنى الآخر والسبق كالسبق والتجريد عن كل قرينة ممتنع . وكذلك من سمع قوله : « الحجر الأسود يمين الله في الأرض ، فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه »[4]،

= (٢/ ٢٩٥) وكذا الأصفهاني في المجموع المغيث (٢/ ٦) وابن القيم في الإعلام (٢/ ٣٩) والفتني في مجمع البحار (٢/ ٤١٩) .

قلت : وقد تكلم في حنش غير واحد وضعفه جماعة من علماء الجرح والتعديل ، كما وثقه آخرون وحسنوا حديثه ، يضيق المقام هنا لذكر ذلك كله وتفصيل القول فيه ، والقصة ساقها بعض أهل العلم مساق الصحة والاحتجاج منهم المؤلف ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين (٢/ ٣٩) وما بعدها .

(١) سورة النحل آية (١١٢) .

(٢) في « ت » : « الخوف والجوع » بالتقديم والتأخير .

(٣) سورة قريش آية (٤) .

(٤) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بهذا اللفظ في مواضع من مصنفه درء تعارض العقل والنقل ، ومما قال فيه (٥/ ٢٣٩) : « وحديث الحجر الأسود يمين الله في الأرض هو معروف من كلام ابن عباس ، وروي مرفوعا وفي رفعه نظر ، ولفظ الحديث : « الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه أو قبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » ، ففي لفظ هذا الحديث أنه يمين الله في الأرض ، وأن المصافح له كأنما صافح الله وقبل يمينه ، ومعلوم أن المشبَّه ليس هو المشبَّه به ، فهذا صريح في أنه ليس هو نفس صفة الله . . » الخ . وقال أيضاً في المصدر المذكور (٥/ ٢٣٦) : « وأما قوله : « الحجر الأسود يمين الله في الأرض » فهو أولاً ليس من الحديث الصحيح الثابت عن النبي ﷺ » . وانظر منه (٣/ ٣٨٤) وكذا إبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى (١/ ١٨٢) وما بعدها ، والسلسلة الضعيفة ح٢٢٣ (١/ ٣٩٠ ـ ٣٩٢) إذ حكم عليه =

لم يسبق إلى فهمه من هذا اللفظ غير معناه الذي سيق له وقصد به ، وأن تقبيل الحجر الأسود ومصافحته [١٣٢/ب] منزل منزلة تقبيل يمين الله ومصافحته ، فهذا حقيقة هذا اللفظ فإنه المتبادر السابق إلى الفهم منه لا يفهم الناس منه غير ذلك ، ولا يفهم أحد منه أن الحجر الأسود [هو][(١)] صفة الله القديمة القائمة به ، فهذا لا يخطر ببال أحد عند سماع هذا اللفظ أصلا ، فدعوى أن هذا حقيقة وأنه خرج إلى مجازه بهذا التركيب خطأ[(٢)] ، ونكتة هذا الوجه أن المجرد لا يستعمل فلا يكون حقيقة ولا مجازاً ، والمستعمل معه من القرائن ما يدل على المراد منه ويكون هو السابق إلى الفهم ، والمقدمتان لا ينكرهما المنازع ولا أحد من العقلاء وذلك مما يرفع المجاز بالكلية .

[ذكر أحد الفروق بين الحقيقة والمجاز وإبطاله]

الوجه الخامس والأربعون : أن القائلين بالمجاز قد أبطل بعضهم ضوابط بعض ، قال أبو الحسين[(٣)] : « وقد قيل : إن الشيء إذا سمي باسم ما هو جزاء عنه كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾[(٤)] أو باسم ما يؤدي إليه كالنكاح ، أو باسم ما يشبهه كتسمية البليد حمارا كان مجازاً » قال أبو الحسين : « ولقائل أن يقول : لا يمتنع أن يستعملوا في الشيء وفيما يشبهه وفيما هو جزاء عنه وفيما يؤدي إليه في أصل الوضع »[(٥)] .

= الألباني بالنكارة وذكر من خرجه .

(١) ما بين المعقوفتين أثبته من « ت » .

(٢) انظر : المجازات النبوية رقم ٣٦١ (ص٤٤٤ ـ ٤٤٥) .

(٣) يعني القاضي البصري المعتزلي ، وقد تقدمت ترجمته قريبا ص (٧٨٣) .

(٤) سورة الشورى آية (٤٠) .

(٥) المعتمد في أصول الفقه (١/ ٣٣ ـ ٣٤) مع شيء من التصرف .

قال شيخنا[١] : وقول هؤلاء باطل بل هو بالضد أحق ، فإن الشيء يسمى باسم ما هو جزاء عنه ويكون حقيقة كقوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[٢] ، وقوله ﷺ : « من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسرٍ يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، ومن ستر مُسلما ستره الله في الدنيا والآخرة »[٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ﴾[٤] ، وقال تعالى : ﴿ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ﴾[٥] وقال تعالى : ﴿ إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ ﴾[٦] ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ﴾[٧] ، وكذلك يسمى الشيء باسم ما يشبهه ويكون حقيقة ، بل عامة أسماء الحقائق وأسماء الأجناس معلقة على الشيء وعلى ما يشبهه ، فكون الشيء يشبه المعنى يقتضي كون اللفظ حقيقة فيهما متواطئا أو مشككا لا يقتضي أن يكون مجازاً في أحد المتشابهين كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى .

وكذلك لفظ « النكاح » فلم يقع في القرآن إلا والمراد به العقد أو العقد

(١) يعني ابن تيمية رحمه الله تعالى ، ولم يتبين لي نهاية النقل عنه حيث لم أقف عليه في مظانه

(٢) سورة الرحمن آية (٦٠) .

(٣) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا ، أخرجه مسلم في الذكر والدعاء ح٣٨ (٤/ ٢٠٧٤) ، وأخرج الشيخان نحوه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، البخاري في المظالم ح٢٤٤٢ (ص٤٨٤) وفي الإكراه ح٦٩٥١ ، ومسلم في البر والصلة ح٥٨ (٤/١٩٩٦) .

(٤) سورة النساء آية (٨٦) .

(٥) سورة التوبة آية (٧) .

(٦) سورة محمد آية (٧) .

(٧) سورة الحج آية (٤٠) .

والوطء فيتناولهما جميعا ، وأما اختصاصه بالوطء وحده فليس في القرآن ولا في موضع واحد[(١)] ، لكن اللفظ العام لشيئين[(٢)] في النهي يتناول النهي عن كل واحد منهما بخلاف الأمر ، فإنه يتناولهما جميعا فلا يكون ممتثلا للنهي حتى يتركهما جميعا ولا للأمر حتى يفعلهما [١٣٣/أ] جميعا ، فقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[(٣)] يقتضي المنع من نكاح من عقد عليها الآباء ولم يدخلوا بهن وتحريم من وطئهن الآباء ولم يعقدوا عليهن ، وقوله : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[(٤)] ﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ ﴾[(٥)] ﴿ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ ﴾[(٦)] ، ليس المراد به عقدا مجردا عن وطء ، ولا وطئا مجردا عن عقد ، بل هما جميعا ، وقد تقدم ذكر فروقهم وإبطالها ، وإنما أعدنا هذا الفرق لبيان أن القائلين بالمجاز قد أبطلوه وأنه باقتضاء ضد قولهم أولى .

[بيان أن معاني الكلام إما خبر وإما طلب وإما استفهام]

الوجه السادس والأربعون : أن معاني الكلام إما خبر وإما طلب وإما استفهام ، والطلب أمر ونهي وإنشاء ، وهذه حقائق ثابتة في أنفسها معقولة متميزة يميز العقل بينها[(٧)] ويحكم بصحة أقسامها ، وكذلك كان تقسيم الكلام إليها صحيحا ، لأنه لما صح تقسيم معناه صح تقسيم لفظه . فإذا

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٧/ ٤٢١) و (٢١/ ٨٦) و (٣٢/ ٩٢ ، ١١٣ ـ ١١٤) .

(٢) في « د » و « ن » : « لسببين » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

(٣) سورة النساء آية (٢٢) .

(٤) سورة النساء آية (٣) .

(٥) سورة النور آية (٣٢) .

(٦) سورة النساء آية (٢٥) .

(٧) في « د » و « ن » : « بينهما » .

قيل : الطلب ينقسم إلى أمر ونهي كان كل من القسمين متميزا بحقيقة عن الآخر لفظا ومعنى ، وهذا بخلاف تقسيم المعنى المدلول عليه إلى حقيقة ومجاز ، فإنه أمر لا يعقل ولا ينفصل فيه أحد القسمين عن الآخر ، فإن المعاني المتصورة إما أن تكون[١] مفردة كتصور الماهيات[٢] تصورا ساذجاً من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات ، فهذه لا يتصور فيها التقسيم إلى حقيقة ومجاز ، فإنها مجرد صور ذهنية تنتقش في النفس الناطقة[٣] ، وإما أن ينسب الذهن بعضها إلى بعض نسبة خبرية أو طلبية ، وهذه حقيقة الكلام المركب ، وهذه النسبة إما من باب العلوم إن كانت خبرية وإما من باب الإرادات إن كانت طلبية ، والنسبة الخبرية إما صادقة إن طابقت متعلقها وإما كاذبة إن لم تطابقه ، والنسبة الطلبية إما أن يكون المطلوب بها معدوما فيطلب إيجاده وهو الأمر ، أو موجودا فيطلب إعدامه ، أو معدوما فيطلب إبقاؤه على العدم وكف النفس عنه وهو النهي[٤] ، وهذه المعاني لا يتصور انقسامها في أنفسها إلى حقيقة ومجاز انقساما معقولا ، فلا يصح انقسام اللفظ الدال عليها ، وهذا عكس انقسام اللفظ إلى خبر وطلب ، والطلب

---

(١) في « ن » : « يكون » .

(٢) تقدم تعريف الماهية ص (٥١١) .

(٣) النفس الناطقة ، وتسمى قوة النفس التي هي مبدأ الفكر بالنفس الإنسانية أو المفكرة : مصطلح فلسفي معناه عندهم الجوهر المجرد عن المادة في ذواتها مقارنة لها في أفعالها وكذا النفوس الفلكية .
التعريفات (ص٢٤٤) ، وينظر : مفاتيح العلوم (ص١٦٦) والحدائق في المطالب العالية (ص٤٩) والمعجم الفلسفي (٢/ ٤٩٢ - ٤٩٣) .

(٤) في « د » و « ن » : « المنهي » .

إلى أمر ونهي وإنشاء ، فإن صحة هذا التقسيم اللفظي تابع لصحة انقسام المدلول المعنوي ، وحينئذٍ فنقول في :

[علم صحة تقسيم اللفظ أو المعنى وكذا الدلالة إلى حقيقة ومجاز لاعتبارات قائمة]

الوجه السابع والأربعون : إنه لو صح تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز لكان ذلك إما باعتبار لفظه فقط أو باعتبار معناه فقط أو باعتبارهما معاً ، فالتقسيم إما في الدليل أو في المدلول وإما في الدلالة والكل باطل ، فالتقسيم باطل . أما بطلانه باعتبار لفظه فقط فظاهر ، فإنه لم يقل عاقل إن اللفظ بقطع النظر في معناه ومدلوله ينقسم إلى حقيقة [١٣٣/ ب] ومجاز ، وأما بطلانه باعتبار المعنى فقط فلما قررناه من [أن][1] المعاني لا يتصور فيها الحقيقة والمجاز ، فإنها إما ثابتة وإما منتفية ، وإذا[2] بطل التقسيم باعتبار كل من اللفظ والمعنى بطل باعتبارهما معا .

فإن قيل : بل التقسيم صحيح باعتبار الدلالة فإنها إما حقيقية[3] وإما مجازية ، قيل : هذا أيضاً لا يصح ، فإن الدلالة يراد بها أمران : أحدهما : فعل الدال وهو دلالته للسامع بلفظه ، يقال دله[4] دلالة . والثاني : فهم السامع ذلك المعنى من اللفظ كما يقال حصلت له الدلالة ، والأشهر أن الأول بكسر الدال والثاني بفتحها[5] ، وعلى التقديرين فالمعنى المقصود من اللفظ هو حقيقة وإن اختلفت وجوه دلالته بحسب غموض المعنى وخفائه ،

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « فإذا » .

(٣) في « ت » : « حقيقة » .

(٤) في « ت » : « دلَّ » .

(٥) ويُضم أيضاً ، قال ابن السيد البطليوسي في المثلث (٢/ ٤) « ويقال : دليل بيِّن الدَّلالة والدِّلالة والدُّلولة » اهـ . وانظر الغرر المثلثة والدرر المبثثة (ص٢٨٨) .

واقتدار المتكلم على البيان وعجزه ، ومعرفة السامع بلغته وعادة خطابه وتقصيره في ذلك ، فإذا فهم السامع مقصود المتكلم فقد فهم حقيقة كلامه ، ولهذا يقال : علمت حقيقة مقصودي وفهمت حقيقة كلامي ، فإذا قال : « اقطع عني لسان فلان الشاعر » و« إذا دخلت (بلد كذا)[١] فإن فيه بحرا فاقتبس منه العلم » ونحو ذلك ، ففعل ما أمر به صح أن يقال : فهمت حقيقة قولي ، وصاحبُ المجاز يقول : ما لقولك حقيقة ولا يصح أن يقال فيه فهمت حقيقة قولي ، فالدلالة هي الفهم ، والإفهام ينقسم إليهما ، فتقسيم [الدلالة إلى حقيقة ومجاز][٢] لا يعقل البتة .

[من وجوه الرد على القائلين بتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز]

الوجه الثامن والأربعون : وهو أيضاً يجتث المجاز من أصله ويبين أنه لا حقيقة له ، وهو أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز فرع ثبوت الوضع المغاير للاستعمال ، فكأن أصحابه توهموا أن جماعة من العقلاء اجتمعوا ووضعوا ألفاظا لمعانٍ ثم نَقَلُوا هُمْ أَوْ غَيرُهم تلك الألفاظ أو أكثرها عند من يقول : أكثر اللغة مجاز أو بعضها إلى معان أُخر فوضعوها لتلك المعاني أولاً ، ولهذه المعاني ثانياً ، وهذا غير معلوم وجوده ، بل الإلهامُ كافٍ في النطق باللغات من غير مواضعة متقدمة وإن سمي ذلك توقيفا ، فمن ادعى وضعا متقدما على استعمال جميع الأجناس فقد قال ما لا علم له به ، وإنما المعلوم الاستعمال ، والقول بالمجاز إنما يصح على قول من يجعل اللغات اصطلاحية ، وأن العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا وهذا بكذا ، وهذا مما لا يمكن بشراً على وجه الأرض ولو عمّر عُمُرَ نوح أن يثبت أن جماعة من العرب اجتمعوا ووضعوا جميع هذه الأسماء المستعملة

(١) في النسخ الخطية : « بكذا وكذا » والمثبت من النسخة المطبوعة (٢/ ٦٨) ولعله الصواب

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من النسخة المطبوعة (٢/ ٦٨) .

في اللغة ثم استعملوها بعد الوضع ثم نقلوها بعد الاستعمال ، وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني .

فإن قيل : نحن نثبت الوضع بالدليل العقلي فإن الاستعمال يستلزم سابقة الوضع ، [١٣٤/أ] ووجود الملزوم بدون لازمه محال ، قيل : الجواب من وجهين :

أحدهما : أن دعوى اللزوم دعوى لا دليل عليها فلا تكون[١] مقبولة ، فمن أين لكم أن الاستعمال مستلزم سابقة الوضع والاصطلاح أبالعقل علم هذا اللزوم أم بالشرع ؟ وبالضرورة عرف أم بالنظر ؟

[إلهامه سبحانه للحيوانات والطيور بما يعرف بعضها مراد بعض]

الثاني : أنا نعلم بالمشاهدة ما يدل على خلاف ذلك ، فإن الله سبحانه يلهم الحيوانات والطير ما يعرف به بعضها مراد بعض ، والإنسان أشد قبولاً للإلهام من الحيوان ، وقد سمى الله ذلك منطقا في قوله عن نبيه سليمان : ﴿ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ﴾[٢] ، وحكى عن النملة قولها : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾[٣] ، وأوحى إلى الجبال والطير أن تسبح[٤] مع نبيه داود[٥] .

[تعليم المولود الصبي لغة قومه الذين نشأ فيهم]

وكذلك الآدمي فإن المولود إذا ظهر منه التمييز سمع أبويه أو من يربيه ينطق باللفظ ويشير إلى المعنى فيفهم أن اللفظ متى أطلق أريد به ذلك المعنى ثم لا يزال يسمع لفظا بعد لفظ ويعقل معنى دون معنى على التدريج حتى

---

(١) في « ن » : « يكون » .

(٢) سورة النمل آية (١٦) .

(٣) سورة النمل آية (١٨) .

(٤) في « ن » : « يسبح » .

(٥) قال عزّ وجلّ : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ سورة سبأ آية (١٠)

يعرف لغة القوم الذين نشأ بينهم من غير أن يكونوا قد اصطلحوا معه على وضع متقدم ولا وقفوه على معاني الأسماء ، وإن كان أحيانا قد يسأل عن مسمى بعض الأسماء فيوقف عليها ، كما يترجم للرجل اللغة التي لا يعرفها فيوقف على معانيها لا أنه يصطلح معه على وضع ألفاظها لمعانيها ، ولا ننكر أن يحدث في كل زمان أوضاع لما يحدث من المعاني التي لم تكن قبل ولا سيما أرباب كل صناعة ، فإنهم يضعون لآلات صناعاتهم من الأسماء ما يحتاجون إليه في تفهيم بعضهم مراد بعض عند التخاطب ولا تتم مصلحتهم إلا بذلك ، وهذا أمر عام لأهل كل صناعة مقترحة وغير مقترحة بل أهل كل علم من العلوم قد اصطلحوا على ألفاظ يستعملونها في علومهم تدعو حاجتهم إليها للفهم والتفهيم ، فهذه الاصطلاحات الحادثة هي التي يعرف فيها الوضع السابق على الاستعمال ، وليس الكلام فيها ، والظاهر والله أعلم أن أرباب المجاز قاسوا أصول اللغة عليها وظنوا أن التخاطب العام بأصل اللغة جار هذا المجرى ، وإدخال المجاز في كلام الله ورسوله ﷺ وكلام العرب بهذا الطريق باطل قطعا . وكأني ببعض أصحاب القلوب الغلفِ[1] يقول : وهل يحل لأحدٍ أن يحمل قول رسول الله ﷺ : « اقطعوا عني لسانه »[2] لمن امتدحه ، وقوله : « إن خالدا سيف من

---

(١) أي مغطاة ومستترة عن قبول الحق ، يقال : غلِف قلبه : لم يع الرشد كأن على قلبه غلافا .

ينظر : عمدة الحفاظ والمعجم الوسيط جميعهما في مادة (غلف) .

(٢) ذكره ابن هشام في السيرة (١٣٤٦/٤) نقلا عن أبي إسحاق في قصة توزيع غنائم حنين على المؤلفة قلوبهم فقال في ذلك عباس بن مرداس السلمي أبياتاً يعاتب رسول الله ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام : « اذهبوا به فاقطعوا عني لسانه » ، فأعطوه حتى رضي ، فكان ذلك قطع لسانه الذي أمر به رسول الله ﷺ . =

سيوف الله »[١] وقوله في الفرس : « إن وجدناه لبحرا »[٢] ، وقوله عن حمزة : « إنه أسد الله وأسد رسوله ﷺ »[٣] ، وقوله عن الحجر الأسود : « إنه يمين الله في الأرض »[٤] ، وقوله : « الآن حمي الوطيس »[٥] ،

= وانظر : غريب الحديث للخطابي (٢/ ١٦) ودلائل النبوة للبيهقي (٥/ ١٨١ ـ ١٨٢) والدرر لابن عبد البر (ص٢٧٨ ـ ٢٧٩) ، وأصل الخبر في مسلم من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه أخرجه في الزكاة ح١٣٧ (٢/ ٧٣٧ ـ ٧٣٨) وليس فيه النص المذكور ، ولهذا لما عزاه العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار . .) (٣/ ٢٧٢) إلى مسلم قال : « وأما زيادة اقطعوا عني لسانه فليست في شيء من الكتب المشهورة » .

ثم وقفتُ بعد كتابتي هذه على ما ذكره الخطابي في غريب الحديث (٢/ ١٧) والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٤١) والحافظ المعافى بن زكريا في مصنفه الجليس الصالح (١/ ٢٦٠) بإسنادهم إلى عكرمة مولى ابن عباس قال : أتى شاعر النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ لبلال : « يا بلال اقطع عني لسانه » ، قال فأعطاه أربعين درهما وحلة ، فذهب وهو يقول : قطعتَ والله لساني . اهـ

قلت : وعكرمة مع الاختلاف في حاله فإنه لم يدرك النبي ﷺ فحديثه عنه مرسل ، ولهذا قال البيهقي عقبه : « هذا منقطع » اهـ .

(١) تقدم تخريجه ص (٧٨٦) .

(٢) تقدم تخريجه ص (٧٥٥) .

(٣) تقدم تخريجه ص (٧٨٧) .

(٤) تقدم تخريجه ص (٧٨٩) .

(٥) قاله عليه الصلاة والسلام يوم حنين ، وقد أخرجه مسلم في الجهاد والسير ح٧٦(٣/ ١٣٩٨ ـ ١٣٩٩) ولفظه فيه : « هذا حين حمي الوطيس » .

قال الأصمعي : « . . ولم يسمع هذا الكلام من أحدٍ قبل النبي ﷺ وهو من فصيح الكلام عبر به عن اشتباك الحرب وقيامها على ساق » . النهاية لابن الأثير (٥/ ٢٠٤) . وقال ابن النقيب في مقدمة تفسيره (ص١٣٦) : « ورسول الله ﷺ أول من فاه بهذا المثل ثم صار مثلا سائرا » . وانظر منه (ص٣٢٥ ـ ٣٢٦) . =

وقوله : « اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد »[(١)] ونحو ذلك على حقيقته .

فيقال له : وما حقيقة ذلك عندك ؟ فإنك أخطأت [١٣٤/ب] كل الخطأ إذ ظننت أن حقيقته غير المعنى المراد به والمفهوم منه وهو إسكات المادح عنه بالعطاء فيقطع لسان مقاله ، وكون خالد يقتل في المشركين كما يقتل السيف المسلول الذي لا يحتاج إلى أن ينتضى[(٢)] ، بل هو مسلول مستعد للقتل ، وكون حمزة مفترسا لأعداء الله إذا رأى المشرك لم يلبث أن يفترسه كما أن الأسد إذا رأى الغير لم يدعه حتى يفترسه ، وكون مقبل الحجر الأسود بمنزلة مقبل يمين الرحمن لا أنه نفس صفته القديمة وعين يده التي خلق بها آدم ويطوي بها السموات والأرض[(٣)] ، وكون الحرب بمنزلة التنور الذي يسجر قليلا قليلا حتى يشتد حموه فيحرق ما يلقى فيه ، وكون الخطايا بمنزلة الوسخ والدرن يوسخ البدن ويوهنه ويضعف قواه ، والثلج والبرد والماء البارد يزيل درنه ويعيد قوته ويزيده صلابة وشدة ، فهل لهذه

= ويراجع : المجتنى لابن دريد (ص٢٢) والمجازات النبوية (ص٤٥ ـ ٤٧) رقم ٢٦ والمزهر (١/ ٢٠٩) وتاج العروس مادة (وطس) .

(١) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا ، وهو وارد في أدعية الاستفتاح أخرجه البخاري في الأذان ح٧٤٤ (ص١٤٩) ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة واللفظ له ح١٤٧ (١/ ٤١٩) .

(٢) أي لا يحتاج أن يخرج من غمده لكونه مسلولا ، يقال نضى الشيءَ من الشيء ينضيه نضياً وكذا ينضوه نضواً : أخرجه منه ، كما يقال : نضاه من ثوبه ، ونضا سيفه من جفنه .

انظر : تاج العروس والمعجم الوسيط في مادة (نضو) .

(٣) انظر ما سبق نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية ص (٧٨٩) هامش (٤) .

الألفاظ حقيقة إلا ذلك وما استعملت إلا في حقائقها ؟ فهذا التقييد والتركيب عين المراد منها بحيث لا تحتمل[1] غيره ، كما أن التقييد والتركيب في قولك « جاء الثلج حتى عم الأرض » ، و« أصاب البرد الزرع » ، و« الماء البارد يروي الظمآن » ، و« الأسد ملك الوحوش » ، و« السيف ملك السلاح » و« في قطع اللسان الدية » و« إذا حمي الوطيس[2] فضع فيه العجين » لا يحتمل غير المراد منه في هذا التركيب ، فهذا مقيد وهذا مقيد ، وهذا موضوع وهذا موضوع ، وهذا مستعمل وهذا مستعمل ، وهذا لا يحتمل غير معناه وهذا لا يحتمل غير معناه ، فأي كتابٍ أو سنةٍ أو عقل أو نظرٍ أو قياسٍ صحيح أو مناسبةٍ معتبرةٍ أو قول من يحتج بقوله جعل هذا حقيقة وهذا مجازاً ؟ وهذا يتبين ويظهر جدا .

[استعمال المجاز عند القائلين به لا يخرج عن أصلين : الحمل أو الاستعمال ، والرد على ذلك]

بالوجه التاسع والأربعين : وهو أن الخائضين بالمجاز تارة يخوضون فيه إخبارا وحملا لكلام المتكلم عليه ، وتارة يخوضون فيه استعمالا في الخطب والرسائل والنظم والنثر ، فينقلون ألفاظا لها معانٍ في اللغة إلى معانٍ أخر تشابهها ، ويقولون استعرنا هذه الألفاظ لهذه المعاني ، ولا يخرج كلامهم في المجاز عن هذين الأصلين البتة ، فيجب التمييز بين الحمل والاستعمال ، فإذا قالوا نحمل هذا اللفظ في كلام المتكلم على مجازه إما أن يريدوا به الإخبار عنه بأنه صرفه عن معناه المفهوم منه في أصل التخاطب إلى غيره فهذا خبر ، وهو إما صدق إن طابق الواقع ، وإما كذب إن لم يطابق ، فمن أين لكم أنه لم يرد به معناه المفهوم منه عند الخطاب .

---

(١) في « ن » : « لا يحتمل » .

(٢) الوطيس : التنور ، وقال الأصمعي : « الوطيس حجارة مدورة ، فإذا حميت لم يمكن أحداً الوطء عليها » .

=

وإن عنيتم بالحمل أنا ننشئ له من عندنا وضعا لمعنى يصح أن يستعمل فيه ثم نعتقد أن المتكلم أراد ذلك المعنى كان هذا خطأً من وجهين :

أحدهما : إنشاء وضع جديد لذلك اللفظ .

والثاني : اعتقاد إرادة المتكلم لذلك المعنى وتنزيل كلامه على ذلك الوضع

فإذا قال القائل : اليد مجاز في القدرة ، [١٣٥/أ] والاستواء مجاز في الاستيلاء ، والرحمة مجاز في الإنعام ، والغضب مجاز في الانتقام ، والتكلم مجاز في الإفهام ، والقرب مجاز في الإكرام ، قيل : تعنون(١) بكونها مجازاً في ذلك أن لكم أن تستعملوها في هذه المعاني وتعبرون(٢) عنها بهذه العبارات ، أم تعنون(٣) أنها إذا وردت في كلام الله ورسوله ﷺ كان المفهوم منها هذه المعاني وهي مجازات فيها ، فإن أردتم الأول فأنتم وذاك فاستعملوها فيما أردتم وسموا ذلك الاستعمال ما شئتم ، وإن أردتم الثاني كنتم مخطئين من وجهين : أحدهما : حكمكم على الله ورسوله ﷺ أنه أراد بهذه الألفاظ خلاف معانيها المفهومة منها عند التخاطب ، فإن هذا ضد البيان والتفهيم وهو بالتلبيس أشبه منه بالتبيين ، فتعالى عنه أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين ، وقد صرح الناس قديما وحديثا بأن الله لا يجوز أن يتكلم بشيء ويعني به خلاف ظاهره .

قال الشافعي : « وكلام رسول الله ﷺ على ظاهره »(٤) ، وقال صاحب

= لسان العرب وتاج العروس مادة (وطس) .

(١) في « ن » : « يعنون » .

(٢) في « ن » : « ويعبرون » .

(٣) في « ن » : « يعنون » .

(٤) قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه الرسالة (ص٣٤١) : « فكل كلام كان عاماً ظاهراً في سنة رسول الله فهو على ظهوره وعمومه . . . » الخ .

« المحصول »[١] في الباب التاسع من أحكام اللغات ، المسألة الثانية : « لا يجوز أن يعني الله سبحانه بكلامه خلاف ظاهره والخلاف فيه مع المرجئة » قال : « لنا أن اللفظ بالنسبة إلى غير ظاهره مهمل والتكلم به غير جائز على الله تعالى » . ثم أجاب عن شبه المنازعين بأن قال : « لو صح ما ذكرتموه لم يبق لنا اعتماد على شيء من أخبار الله تعالى ، لأنه ما من خبر إلا ويحتمل أن يكون المراد به غير ظاهره وذلك ينفي الوثوق »[٢] .

وعلى هذا فنقول : إذا كان ظاهر كلام الله ورسوله ﷺ والأصل فيه الحقيقة لم يجز أن يحمل على مجازه وخلاف ظاهره البتة لما ذكره من الدليل ، فإن المجاز لو صح كان خلاف الأصل والظاهر ، ولا يجوز الشهادة على الله سبحانه ولا على رسوله ﷺ أنه أراد بكلامه خلاف ظاهره وحقيقته ولا في موضع واحد البتة ، بل كل موضع ظهر فيه المراد بذلك التركيب والاقتران فهو ظاهره وحقيقته لا ظاهر له سواه[٣] ولا حقيقة له غيره[٤] .

فقوله تعالى : ﴿ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾[٥] حقيقته وظاهره أنه أجاعها بعد شبعها ، وأخافها بعد أمنها ، وألبس بواطنهم ذل الجوع وذل

---

(١) في النسخ الخطية : « المحصل » وإنما هو « المحصول في أصول الفقه » أو « المحصول في علم الأصول » كما سماه به مؤلفه الفخر الرازي ، وكما هو مثبت في ظاهر نسخه الخطية . انظر مقدمة محققه في الكلام على تسميته (١/ قسم١/ ٥٤ ـ ٧٥) . ولعله اشتبه على المؤلف أو الناسخ بكتاب « المحصل » لمؤلفه الرازي أيضاً . وانظر ما سيأتي لاحقاً ص (٩٣٣) تعليق (٤) .

(٢) المحصول (١/ قسم١/ ٥٤ ـ ٥٧) .

(٣) في « ت » : « غيره » .

(٤) في « ت » : « سواه » .

(٥) سورة النحل آية (١١٢) .

الخوف ، فصار ذلك لباسا لبواطنهم تذوقه وتباشره ، ولباس كل شيء بحسبه ، فلباس الظاهر ظاهر ولباس الباطن باطن ، وذوق كل شيء بحسبه ، فذوق الطعام والشراب بالفم ، وذوق الجوع والخوف بالقلب ، وذوق الإيمان بالقلب أيضاً ، كقوله ﷺ : « ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًا وبالإسلام دينا وبمحمد رسولا »[(١)] ، فهذا الذوق الباطن بالحاسة الباطنة ، والذوق الظاهر بالحاسة الظاهرة ، وهذا حقيقة في مورده ، وكذلك الحلاوة والطعم [١٣٥/ب] هي بحسب المضاف إليه ، فحلاوة الإيمان وطعمه معنويان وحلاوة العسل وطعمه حسيان ، وكل منهما حقيقة فيما أضيف إليه .

والمقصود بهذا الوجه أنه إن ظهر مراد المتكلم لم يجز أن يحمل على خلاف ظاهره ويدعى أنه مجاز بالنسبة إلى ذلك المجمل ، إذ حقيقته هو المفهوم منه ، فدعوى المجاز باطلة وإن ادعى صرفه عن ظاهره إلى خلافه ، وأن ذلك مجاز فهو باطل أيضاً . فبطلت دعوى المجاز على التقديرين ، فإن ظاهر اللفظ ومفهومه وحقيقته لا يكون مجازاً البتة ، وهؤلاء تارة يجعلونه مجازاً فيما لا ظاهر له غير معناه ، فيكون خطؤهم في اللفظ والتسمية ، وتارة يجعلونه مجازاً في خلاف ظاهره والمفهوم منه ويدعون أنه المراد ، فيكونون مخطئين من وجهين ، من جهة اللفظ والمعنى .

[دعوى أن أكثر اللغة وأكثر ألفاظ القرآن مجاز والرد على ذلك]

الوجه الخمسون : أن القائلين بالمجاز منهم من أسرف فيه وغلا حتى ادعى أن أكثر ألفاظ القرآن بل أكثر اللغة مجاز ، واختار هذا جماعة[(٢)] ممن

(١) أخرجه مسلم في الإيمان ح٥٦ (١/ ٦٢) من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه .

(٢) كابن جني وابن متويه وأبي زيد الدبوسي والعلوي صاحب الطراز ، انظر ما سبق ص (٦٩٩) مع التعليق (٣) .

ينسب إلى التحقيق والتدقيق ، ولا تحقيق ولا تدقيق ، وإنما هو خروج عن سواء الطريق ومفارقة للتوفيق ، وهؤلاء إذا ادعوا أن المجاز هو الغالب صار هو الأصل ولا يصح قولهم أصل الحقيقة ، وإذا تعارض المجاز والحقيقة تعينت الحقيقة ، إذ الإلحاق بالغالب الكثير أولى منه بالنادر الأقل ، فإن الأصل يطلق على معانٍ أربعة ، أحدها : ما منه الشيء ، وهذا أولى معانيه باللغة كالخشب أصل السرير ، والحديد أصل السيف. الثاني : دليل الشيء كأصول الفقه أي أدلته. (الثالث : الصورة)[١] المقيس عليها والمقيسة هي الفرع. الرابع : الأكثر أصل للأقل والغالب أصل للمغلوب ، ومنه أصل الحقيقة ، فإذا كان المجاز هو الأكثر الغالب بقي هو الأصل ، وحينئذٍ فطرد قول هؤلاء أنه إذا ورد لفظ يحتمل الحقيقة والمجاز يحمل على مجازه لأنه الأكثر والغالب ، وفي هذا فساد[٢] العلوم والأديان وفساد البيان الذي علمه الرحمن الإنسان وعدده عليه من جملة الإحسان والامتنان ما لا يخفى ، وإذ قد انتهى الأمر إلى هذا فلا بد من ذكر قول هذا القائل وبيان فساده فنقول في :

[قول ابن جني إن أكثر اللغة مجاز]

الوجه الحادي والخمسين : قال ابن جني[٣] : « باب في المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة : اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة ، وذلك عامة الأفعال نحو قام زيد ، وقعد عمرو ، وانطلق بشر ، وجاء الصيف[٤] ، وانصرم[٥]

---

(١) في « ت » : « الثالثة المصورة » .

(٢) في « ت » : « من فساد » .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٧٠٩) .

(٤) في « د » : « الضيف » ، والمثبت هو الصواب كما في الخصائص (٢/ ٤٤٧) .

(٥) في النسخ الخطية : « وانهزم » ، وليس لها معنى هنا ، فالظاهر أنها محرفة عن =

الشتاء ، ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية ، فقولك قام زيد أي كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل ، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام ، وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يُطَبِّقُ[١] جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات مِن كل مَن وُجد منه القيام ، [١٣٦/أ] فمعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد ولا في مائة ألف سنة مضاعفةِ القيام كله الداخل تحت الوهم ، هذا محال عند كل ذي لب ، فإذا كان كذلك علمت أن « قام زيد » مجاز لا حقيقة ، وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع[٢] والمبالغة وتشبيه[٣] القليل بالكثير ، ويدل على انتظام ذلك لجميع جنسه أنك تُعمله في جميع أجزاء ذلك الفعل ، فتقول: قمت قومة وقومتين[٤] وقياما حسنا ، وقياما قبيحا. فإعمالك[٥] إياه في جميع أجزائه يدل على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول جميعها ، وإنما يعمل الفعل من المصادر فيما فيه عليه دليل ، (ألا تراك)[٦] لا تقول: قمت

= « انصرم » لتشابههما في الرسم ، وستأتي لاحقا عند المؤلف ص (٨٠٧) على وجه الصواب في قوله: « وانصرم النهار » .

(١) أي: يعم ، يقال: طبق الغيث الأرض: عمها وغطها.
انظر: تاج العروس مادة (طبق) .

(٢) في النسخ الخطية : « للاتباع » والمثبت من الخصائص (٢/٤٤٨) .

(٣) في النسخ الخطية : « ونسبة » والمثبت من الخصائص (٢/٤٤٨) .

(٤) بعد هذا في الخصائص (٢/٤٤٨) : « ومائة قومة » ، كما سيذكره المؤلف ابن القيم فيما يأتي في معرض الرد ص (٨٢٦) .

(٥) في « ن » : « وإعمالك » ، والمثبت من « د » و « ت » .

(٦) في « ن » : « ألا ترى » .

جلوسا ولا ذهبت مجيئا (ولا نحو)[١] ذلك لما لم يكن فيه دليل عليه ، ألا ترى إلى قوله:

لعمري لقد أحببتك الحب كله[٢]

فانتظامه لجميعه يدل على وضعه على اغتراقه[٣] واستيعابه ، وكذلك قول الآخر[٤]:

وقد يجمع الله بين الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا[٥]

فقوله « كل الظن » يدل على صحة ما ذهبنا إليه ، قال أبو علي[٦]: « قولنا قام زيد بمنزلة قولنا خرجت فإذا الأسد[٧] ، تعريفه هنا تعريف جنس ،

---

(١) في « ت » : « ولا يجوز » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في الخصائص (٢/ ٤٤٨) .

(٢) هذا صدر بيت ، وعجزه: « وزدتك حبًّا لم يكن قط يعرف » .
البيت لابن المعتز كما في ديوانه (٢/ ٢٣٢) ضمن أبيات ثمانية هو ثانيها ، مطلعها:
قويت على الهجران حين ملكتني ولكنني عن حمل هَجْرك أضعفُ
ثم وجدت الحافظ ابن عساكر أورده في تاريخ مدينة دمشق (٦٨/ ٢٦٣) معزوا لرجلٍ شريفٍ شاعرٍ ضمن قصيدة له في خمسة عشر بيتا كتبها إلى الشيخ أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن الران وسأله الإجازة. مطلع القصيدة:
أحبك يا ابن الران في الله خالصا محبة من في دينه يتلطف
وقد ذكر البيت ابن جني في الخصائص (٢/ ٤٤٨) دون أن ينسبه.

(٣) في « ن » : « اعترافه » والمثبت من « د » و « ت » وهو الموافق لما في الخصائص (٢/ ٤٤٨) .

(٤) هو قيس بن الملوح الشهير بالمجنون.

(٥) ديوانه (ص١٢٢) .

(٦) يعني شيخه أبا علي الفارسي (ت٣٧٧) ، وفي الخصائص (٢/ ٤٤٩): « قال لي أبو علي »

(٧) بعده في الخصائص (٢/ ٤٤٩): « ومعناه أن قولهم: خرجت فإذا الأسد » .

كقولك: الأسد أشد من الذئب وأنت لا تريد [أنك][1] خرجت وجميع الأُسد التي يتناولها الوهم على الباب ، هذا محال واعتقاده اختلال ، وإنما أردت: خرجت فإذا واحد من [هذا] [2]الجنس بالباب ، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازاً لما فيه من الاتساع والتوكيد[3] ، أما الاتساع فأن وضعت اللفظ المعتاد للجماعة على الواحد ، وأما التوكيد فلأنك عظمت قدر ذلك الواحد بالجماعة لأن كل واحدٍ منها مثله في كونه أسدا. وإذا كان كذلك فمثله « قعد جعفر » و « انطلق محمد » و « جاء الليل » و« انصرم النهار » .

[كلام ابن جني في أن أفعال الخالق سبحانه وكذا علمه مجاز]

وكذلك أفعال القديم[4] سبحانه ، نحو: خلق [الله][5] السموات[6] والأرض ، وما كان مثله ، ألا ترى أنه عز اسمه لم يكن بذلك[7] خلق

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) بعد هذا في الخصائص (٢/ ٤٤٩): « والتشبيه » .

(٤) لم يصح لفظ القديم من الأسماء الحسنى لعدم وروده بنص شرعي ، وأسماؤه تعالى وصفاته توقيفية ، إلا أنه يصح إطلاق هذا اللفظ من باب الإخبار كالشيء والموجود والقائم بنفسه والدائم.

ولهذه المسألة ينظر: منهاج السنة (٢/ ١٢٣ ، ١٣١) ومجموع الفتاوى (١/ ٢٤٥) (١٧/ ١٦٨) (٩/ ٣٠٠-٣٠١) وبدائع الفوائد (١/ ١٦١-١٦٢) وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٧٥-٧٨) والدرة فيما يجب اعتقاده (ص٢٤٧-٢٤٨) .

(٥) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٦) في الخصائص (٢/ ٤٤٩): « السماء » وهكذا ستأتي عند ابن القيم أثناء الرد ص (٨٣٠) .

(٧) في الخصائص (٢/ ٤٤٩): « منه بذلك » وهو ما سيثبته المؤلف ابن القيم فيما يأتي ص (٨٣٣) .

أفعالنا ، ولو كان [خالقا][1] حقيقة (لا مجازاً)[2] (لكان خالقاً للكفر)[3] والعدوان وغيرهما من أفعالنا[4] ، وكذلك علم الله قيام زيد مجاز أيضاً ، لأنه ليست الحال التي علم الله[5] عليها قيام زيد هي [الحال][6] التي علم الله عليها (قعود)[7] عمرو ، ولسنا نثبت له سبحانه علماً لأنه عالم لنفسه[8] ، إلا أنا مع ذلك نعلم أنه ليست[9] حال علمه بقعود[10] زيد هي حال علمه بجلوس عمرو ونحو ذلك. وكذلك قولك: ضربت عمرا مجاز أيضاً من غير جهة التجوز في الفعل وأنك[11] إنما فعلت بعض الضرب لا جميعه ، ولكن من جهة أخرى وهي[12] أنك إنما ضربت بعضه لا جميعه ،

---

(١) ما بين المعقوفتين لا يوجد في الخصائص.

(٢) في النسخ الخطية : « لا محالة » ، والمثبت من الخصائص (٢/ ٤٤٩).

(٣) في « ت » : « لكان خالق الكفر » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للخصائص (٢/ ٤٤٩)

(٤) زاد في الخصائص (٢/ ٤٤٩) : « عز وعلا » .

(٥) لفظ الجلالة لا يوجد في الخصائص وسيأتي عند المؤلف مثبتا ومحذوفا ص (٨٣٥ ، ٨٣٦)

(٦) ما بين المعقوفتين أثبته من الخصائص (٢/ ٤٤٩) وسيأتي مثبتا عند المؤلف أثناء الرد ص (٨٣٥) .

(٧) في النسخ الخطية : « قيام » وما أثبته من الخصائص (٢/ ٤٤٩) وسيأتي عند المؤلف ابن القيم وفاق المثبت أثناء رده ص (٨٣٥) .

(٨) في الخصائص (٢/ ٤٤٩): « بنفسه » ، وذكر محقق الكتاب بالهامش أن في إحدى النسخ « لنفسه ».

(٩) في « ت » : « ليس » .

(١٠) في الخصائص (٢/ ٤٥٠) : « بقيام » بدل قوله « بقعود » .

(١١) في الخصائص (٢/ ٤٥٠): « وذلك أنك » .

(١٢) في الخصائص (٢/ ٤٥٠): « وهو » .

ألا تراك تقول: ضربت زيداً ، ولعلك إنما ضربت يده أو إصبعه أو ناحية من نواحي جسده ، ولهذا إذا احتاط الإنسان أو استظهر[(١)] جاء ببدل البعض ، فقال: (ضربت زيداً رأسه أو وجهه)[(٢)] ، [١٣٦/ب] نعم ثم إنه مع ذلك متجوز ، ألا تراه يقول[(٣)] ضربت زيدا رأسه فيبدل للاحتياط ، وهو إنما ضرب ناحية من رأسه لا رأسه كله ، ولهذا مما[(٤)] يحتاط بعضهم في نحو هذا فيقول: ضربتُ زيداً جانب وجهه الأيمن أو ضربته على رأسه[(٥)].

(وإذ عرفت التوكيد ولِمَ وقع في الكلام)[(٦)] نحو نفسه ، وعينه ، وأجمع ، وكله ، وكلهم ، وكليهما ، وما أشبه ذلك عرفت منه حال سعة المجاز في هذا الكلام ، ألا تراك تقول[(٧)]: قطع الأمير اللص ويكون القطع [له][(٨)] بأمره لا بيده ، فإذا قلت: قطع الأميرُ نفسُه اللص رفعت المجاز من جهة الفعل وصرت إلى الحقيقة ، لكن بقي[(٩)] عليك التجوز[(١٠)] (من

(١) في الخصائص (٢/ ٤٥٠) : « واستظهر » .

(٢) في الخصائص (٢/ ٤٥٠) : « ضربت زيداً وجهه أو رأسه » أعني بالتقديم والتأخير.

(٣) في « ن » : « نقول » ، وفي الخصائص (٢/ ٤٥٠) : « قد يقول » .

(٤) في الخصائص (٢/ ٤٥٠) : « ما » .

(٥) بعد هذا في الخصائص (٢/ ٤٥٠) : « الأسمق ، لأن أعلى الرأس قد تختلف أحواله ، فيكون بعضه أرفع من بعض » .

(٦) في الخصائص (٢/ ٤٥٠) : « وبعد فإذا عرف التوكيد لِمَ وقع في الكلام » وهكذا سيأتي عند ابن القيم لاحقا ص (٨٤١) .

(٧) في الخصائص (٢/ ٤٥٠) : « قد تقول » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٩) في الخصائص (٢/ ٤٥٠) : « يبقى » .

(١٠) في « ت » : « التجويز » .

مكان)[١] آخر وهو قطع اللص ، وإنما لعله قطع يده أو رجله ، فإذا احتطت قلت: قطع الأمير نفسُه يد اللص أو رجله ».

قلت[٢]: وبقي عليه أن يقول[٣] وذلك مجاز أيضاً من جهة أُخرى وهو أن اليد اسم للعضو إلى المنكب[٤] وهو لم يقطعها كلها إنما قطع بعضها ، فإذا احتاط ينبغي له أن يقول: قطع الأميرُ نفسُه من يد اللص ما بين الكوع والأصابع ، وذلك مجاز أيضاً (من جهة أخرى)[٥] وهو أنه سماه لصا ، وذلك يقتضي أنه أوجد[٦] جميع أفراد اللصوصية كما قرره في أول كلامه وذلك محال ، فقد أوقع البعض موقع الكل وذلك مجاز ، فإذا احتاط قال: قطع الأمير نفسه مِن يد مَن وجد منه بعض اللصوصية ما بين الكوع والأصابع ، ويبقى عليه مجاز آخر عنده من جهة أخرى وهو أن القطع عنده دال على جميع أفراد الجنس ولم يوجد ذلك فأوقع القطع على فرد من أفراد القطع لمن وجد منه بعض أفراد اللصوصية أوقعه في جزءٍ من أجزاء يده.

فيا ضحكة العقلاء ويا شماتة الأعداء بهذه العقول السخيفة التي كادها باريها ويأبى الله أن يوفق عقل من أنكر علمه وقدرته ويكذب عليه حيث يزعم أن غالب كلامه مجاز لا حقيقة له ، لشهود هذا الذي هو بأقبح الهذيان أشبه منه بالفصاحة والبيان.

---

(١) في « ت » : « في مكان » .

(٢) القائل هو الإمام ابن القيم.

(٣) في « ن » : « نقول » .

(٤) في « ت » : « المناكب » .

(٥) في « ت » : « من وجه آخر » .

(٦) في « ت » : « وجد » .

قال[١] : « وكذلك قولك[٢] جاء الجيش أجمع ، ولولا أنه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضهم[٣] وإن أطلقت المجيء على جميعهم[٤] لما كان لقولك أجمع معنى ، فوقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها ، حتى إن أهل العربية أفردوا لذلك[٥] بابا لعنايتهم به ، وكونه مما لا يضاع ولا يهمل مثله ، كما أفردوا لكل معنًى أهمهم بابا ، كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة (والقسم وغير ذلك)[٦] » .

قال ابن جني[٧] : « وكذلك أيضاً حذف المضاف أيضاً[٨] مجاز لا حقيقة[٩] ، وقد كثر حتى إن في القرآن وهو أفصح الكلام منه أكثر من مائة موضع ، بل ثلاثمائة موضع ، وفي الشعر منه ما لا أحصيه » .

قال[١٠] [١٣٧/أ] :

---

(١) أي ابن جني مواصلا كلامه السابق.

(٢) لفظ « قولك » لا يوجد في الخصائص.

(٣) في الخصائص (٢/ ٤٥١) : « بعضه » .

(٤) في الخصائص (٢/ ٤٥١) : « جميعه » .

(٥) في الخصائص (٢/ ٤٥١) : « له » .

(٦) في الخصائص (٢/ ٤٥١) : « والقسم والجزاء ونحو ذلك » .

(٧) بعد كلام له بمقدار ثمانية سُطور.

(٨) كلمة « أيضا » لا توجد في الخصائص ، وهو الصواب كما سيأتي عند المؤلف نفسه لاحقا ص (٨٤٣) .

(٩) بعد هذا كلام في الخصائص بمقدار أربعة أسطر.

(١٠) أي ابن جني ، وقد تصرف الإمام ابن القيم في هذا الموضع فقدم وأخر واختصر في النقل.

« وهذا[١] يدفع دفع أبي الحسن[٢] القياس عن[٣] حذف المضاف وإن لم يكن حقيقة ، أوَلا يعلم أبو الحسن كثرة المجاز عليه[٤] وسعة استعماله وانتشار مواقعه ، « كقام أخوك » و« جاء الجيش » و« ضربت زيدا » ونحو ذلك ، كل[٥] ذلك مجاز[٦] ، وهو على غاية الانقياد والاطراد ، فكذلك[٧] حذف المضاف » .

« فإن قيل: يجيء من هذا أن تقول[٨]: ضربتُ زيدا وإنما ضربت غلامه وولده ، قيل: هذا الذي شنعت به بعينه جائز ، ألا تراك تقول: إنما ضربت زيدا (لضربك لغلامه)[٩] ، وأهنته[١٠] بإهانتك ولده ، وهذا بابٌ إنما يصلحه ويفسده المعرفة به ، فإن فهم عنك في قولك: « ضربت زيدا » أنك إنما أردت بذلك: ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز ، وإن لم يفهم عنك لم يجز ، كما أنك إن فهم[١١] بقولك: أكلت

(١) لفظ « هذا » لا يوجد في الخصائص ، وربما جيء به ليتسق الكلام ، وانظر الخصائص (٢/ ٤٥١) .

(٢) يغني سعيد بن مسعدة الأخفش (الأوسط) (ت٢١٥).

(٣) في الخصائص (٢/ ٤٥١) : « على » .

(٤) في الخصائص (٢/ ٤٥١) : « غيره » .

(٥) في الخصائص (٢/ ٤٥١) : « وكل » .

(٦) زاد في الخصائص (٢/ ٤٥١) : « لا حقيقة » .

(٧) في الخصائص (٢/ ٤٥١) : « وكذلك أيضاً » .

(٨) في « د » و « ن » : « نقول » .

(٩) في الخصائص (٢/ ٤٥٢) : « بضربك غلامه » .

(١٠) في « د » : « وأهنتك » .

(١١) في الخصائص (٢/ ٤٥٢) : « إن فهم عنك » .

الطعام أكلت[1] بعضه لم يحتج[2] إلى البدل ، وإن لم يفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إياه لم تجد بدا من البيان وأن تقول بعضه أو نصفه أو نحو ذلك ، ألا ترى أن الشاعر لما فهم عنه ما أراد بقوله:

صَبَّحْنَ من كاظمة (الخص الخرِبْ)[3] يحملن عباس بن عبد الطلب[4]

وإنما أراد عبد الله بن عباس ، ولو لم يكن من[5] الثقة بفهم ذلك لم يجد بدا من البيان » .

وعلى ذلك قول الآخر[6]:

عليمٌ بما أَعْيا النِّطاسِي[7] حِذْيَما[8]

---

(١) في الخصائص (٢/ ٤٥٢) : « أنك أكلت » .

(٢) في الخصائص (٢/ ٤٥٢) : « تحتج » .

(٣) في بعض المصادر: « الحِصن الخرب » .

(٤) لم ينسبه ابن جني في الخصائص (٢/ ٤٥٢) ، وهو أيضاً بدون نسبة في الكامل (٣/ ١١٢٥) وفي الجمهرة (٣/ ١٣٢٨) وفي اللسان مادة (وصي) وشطره الأخير في مادة (نطس) . والبيت في وصف الإبل كما في الخزانة (٤/ ٣٧٢) .

(٥) في الخصائص (٢/ ٤٥٣) : « على » بدل « من » .

(٦) وهو أوس بن حجر بن مالك أبو شريح شاعر بني تميم في الجاهلية ، من فحول الشعراء ومتقدميهم ، وفي نسبه خلاف بيِّنٌ بعد اسم أبيه ، عَمَّر طويلا ولم يدرك الإسلام.
طبقات فحول الشعراء (١/ ٩٧) وسمط اللآلي (١/ ٢٩٠) ومعاهد التنصيص (١/ ١٣٢-١٣٥) وخزانة الأدب (٤/ ٣٧٩-٣٨٠) .

(٧) قال في الصحاح مادة (نطس) : « التنطس المبالغة في التطهر ، وكل من أدق النظر في الأمور واستقصى علمها فهو متنطس . . يقال منه رجل نَطُسٌ ونَطِسٌ وقد نَطِس بالكسر نَطَساً ، ومنه قيل للمتطبب: نِطِّيس مثال فِسِّيق ، ونطاسي أيضاً . . » وانظر لسان العرب المادة نفسها ، وخزانة الأدب (٤/ ٣٧٤) .

(٨) هو عجز بيت ، وصدره : « فهل لكم فيها إلي فإنني » . =

وإنما أراد ابن حذيم[(١)].

قال[(٢)]: « (ويدل على إلحاق)[(٣)] المجاز بالحقيقة عندهم وسلوكه (طريقتهم في نفوسهم)[(٤)] أن العرب قد وكدته كما وكدت الحقيقة وذلك قول الفرزدق[(٥)]:

عَشِيَّةَ سالَ المِرْبَدانِ كِلاهُما سَحابَةَ[(٦)] موتٍ بالسُّيُوفِ الصَّوارِمِ[(٧)]

وإنما هو مربد واحد[(٨)] فثناه مجازاً لما يتصل به من مجاوره، ثم إنه مع ذلك وكده وإن كان مجازاً، وقد يجوز أن يكون سمى كل واحد من جانبيه مربدا.

وقال الآخر:

= ديوانه (ص١١١) من قصيدة مطلعها:

فإن يأتكم مني هجاء فإنما حباكم به مني جميلُ بن أرقما

(١) قال في الخزانة (٤/ ٣٧٠): « قال أبو الندى: ابن حِذْيم رجل من تيم الرباب كان أطب العرب، وكان أطب من الحارث بن كلدة ». وانظر منه أيضاً (٤/ ٣٧٣) والمرصع لابن الأثير (ص١١٩).

(٢) أي ابن جني.

(٣) في الخصائص (٢/ ٤٥٣): « ويدلك على لحاق ».

(٤) في الخصائص (٢/ ٤٥٣): « طريقته في أنفسهم ».

(٥) الشاعر المعروف، وقد تقدمت ترجمته ص (٥٣٤).

(٦) في الديوان (ص٢/ ٣١٩): « عَجاجة » بدل قوله هنا: « سحابة ».

(٧) ديوانه (٢/ ٣١٩)، والبيت من قصيدة في هجو جرير والتعريض بالبعيث الشاعر المجاشعي مطلعها: وَدَّ جَرِيرُ اللؤمِ لَوْ كانَ عانِياً وَلَمْ يَدْنُ مِن زَأْرِ الأُسُودِ الضَّراغِم

(٨) وهو موضع بالبصرة، سمي بذلك لأنه كانت تُحبس به الإبل.

انظر: معجم البلدان (٥/ ٩٨) والروض المعطار (ص٥٣٢) كلاهما في مادة (مربد).

إذا البيضة الصماء عضت صفيحة بحربائها صاحت صياحا وصلت[١]

فأكد « صاحت » وهو مجاز بقوله « صياحا » .

وأما قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾[٢] فليس هو[٣] من باب المجاز[٤] ، بل هو حقيقة. قال أبو الحسن[٥] : خلق الله[٦] كلاما في الشجرة فكلم به موسى ، وإذا أحدثه كان متكلما به ، وأما[٧] أن يحدثه (في فم أو شجرة)[٨] أو غيرهما فهو شيء آخر ، لكن الكلام واقع ، ألا ترى أنَّ المتكلم منا إنما يستحق هذه الصفة لكونه[٩] متكلما لا غير ، لا

---

(١) لم ينسبه ابن جني عند إيراده له في الخصائص (٢/ ٤٥٣-٤٥٤) ولم أقف على قائله.
قال محققه في الموضع المذكور هامش(١) : « البيضة : الخوذة توضع على الرأس لتقيها السلاح ، والحرباء : مسمار الدرع ، وصليل الحرباء صوته ، وذلك أن يضرب الدرع بالسيف فلا تنفذ فيه الضربة وترتد فيكون لذلك صوت ، وقد جعل الحرباء كما ترى للبيضة ، والصفيحة : السيف العريض » .

(٢) سورة النساء آية (١٦٤).

(٣) لفظة « هو » لا توجد في الخصائص.

(٤) زاد في الخصائص (٢/ ٤٥٤) : « في الكلام » .

(٥) يعني سعيد بن مسعدة الأخفش (الأوسط) (ت٢١٥).
ولم أقف على قوله المذكور ، فلعله في بعض مصنفاته المفقودة ، لكن في كتابه معاني القرآن (١/ ٢٧٠) ما يؤيده ويعضده ، وانظر كتاب « أبو علي الفارسي » لعبد الفتاح شلبي (ص٦٤٤).

(٦) في الخصائص (٢/ ٤٥٤) : « خلق الله لموسى » .

(٧) في الخصائص (٢/ ٤٥٤) : « فأما » .

(٨) في الخصائص (٢/ ٤٥٤) : « في شجرة أو فم » أعني بالتقديم والتأخير.

(٩) في الخصائص (٢/ ٤٥٤) : « بكونه » .

لأنه أحدثه (من آلة)[١] نطقه ، وإن كان لا يكون متكلما حتى يحرك به آلة[٢] نطقه ، فإن قلت : أرأيت لو أن أحدنا عمل [له][٣] مصوتة وحركها واحتذى[٤] بأصواتها [١٣٧/ب] عن[٥] أصوات الحروف المقطعة المسموعة في كلامنا أكنت تسميه متكلما وتسمي تلك الأصوات كلاما ؟[٦] (وذلك)[٧] المصوِّت بها[٨] متكلما ، وذلك أنه ليس في قوة البشر (أن يوردوا الكلام)[٩] بالآلات التي يصنعونها على سمت الحروف المنطوق بها وصورتها[١٠] لعجزهم عن ذلك ، وإنما يأتون بأصوات فيها الشبه[١١] اليسير من حروفها[١٢] فلا يستحق لذلك أن

(١) في الخصائص (٢/ ٤٥٤) : « في آلة » .

(٢) في الخصائص (٢/ ٤٥٤) : « آلات » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » ، وفي الخصائص (٢/ ٤٥٤) : « آلة » بدل قوله : « له » .

(٤) في « د » و « ن » : « واحتزى » وفي « ت » : « واجتزى » ، وما أثبته فمن الخصائص (٢/ ٤٥٤) ولعله الصواب .

(٥) لفظة « عن » لا توجد في الخصائص .

(٦) بعد هذا في الخصائص (٢/ ٤٥٤) : « فجوابه ألا تكون تلك الأصوات كلاما » .

(٧) في « د » و « ن » : « ولا ذلك » والمثبت من « ت » ، ولعله الصواب فليتأمل .

(٨) في « ت » : « به » ، وفي الخصائص (٢/ ٤٥٤) : « لها » .

(٩) في الخصائص (٢/ ٤٥٤) : « أن يوردوه » .

(١٠) في الخصائص (٢/ ٤٥٥) : « وصورتها في النفس » . وأفاد مُحَقِّقُ الكتاب أن كلمة « في النفس » ثابتة في نسخ الكتاب إلا واحدة منها .

(١١) في « د » و « ن » : « المشبه » .

(١٢) في الخصائص (٢/ ٤٥٥) : « حروفنا » ، وأفاد محقق الكتاب في الهامش أن كلمة « حروفنا » ثابتة في نسخ الكتاب ما عدا واحدة منها .

يكون[١] كلاما ، (ولا)[٢] يكون الناطق بها متكلما ، كما أن الذي يصور الحيوان تجسيما (أو تزويقا)[٣] لا يقال[٤] خالقا للحيوان ، وإنما يقال مصور وحاكٍ ومُشبِّهٍ ، وأما القديم[٥] سبحانه فإنه قادر على إحداث الكلام على صورته الحقيقية وأصواته الحيوانية في الشجرة والهواء (وما شاء ، وهذا فرق)[٦].

فإن قلت: فقد أحال سيبويه[٧] قولنا: أشربُ ماء البحر[٨] ، وهذا منه حظر للمجاز الذي أنت مدع شياعه وانتشاره.

قيل: إنما أحال ذلك على أن المتكلم يريد به الحقيقة ، وهذا مستقيم إذ الإنسان الواحد (لا يشرب ماء البحر كله)[٩] ، فأما إن أراد به بعضه ثم أطلق[١٠] اللفظ [ولا][١١] يريد به جميعه فلا محالة في جوازه[١٢] ، (ألا

(١) في الخصائص (٢/ ٤٥٥) : « تكون » .

(٢) في الخصائص (٢/ ٤٥٥) : « ولا أن » .

(٣) في الخصائص (٢/ ٤٥٥) : « أو ترقيما » .

(٤) في الخصائص (٢/ ٤٥٥) : « لا يسمى » بدل « لا يقال » .

(٥) انظر ما سبق ص (٤٩٣) تعليق (٧) عن هذا الاسم .

(٦) في الخصائص (٢/ ٤٥٥) : « وما أحب سبحانه وشاء فهذا فرق » .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٢٢٥) .

(٨) انظر: الكتاب (١/ ٢٦) وعبارته فيه: « وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس » .

(٩) في الخصائص (٢/ ٤٥٥) : « لا يشرب جميع ماء البحر » .

(١٠) في الخصائص (٢/ ٤٥٥) : « أطلق هناك » .

(١١) ما بين المعقوفتين لا يوجد في الخصائص.

(١٢) في الخصائص (٢/ ٤٥٥) : « من جوازه » .

ترى إلى قوله)[١]:

نزلوا بأنقرة[٢] يسيل عليهم ماء الفرات يجيء (من أطواد)[٣]

(أنه لم يرد جميعه)[٤] لأنه قد يمكن أن يكون بعض مائه مختلجا قبل وصوله إلى أرضهم بشرب أو سقي[٥] زرع ونحوه، (فسيبويه إنما وضع اللفظة)[٦] في هذا الموضع على أصل وضعها في اللغة من العموم واجتنب المستعمل فيه من الخصوص.

ومثل توكيده[٧] المجاز فيما مضى قولنا: قام زيد قياما (وجلس جلوسا)[٨]، (فقد قدمنا الدليل على أن قام وقعد مجاز)[٩]، وهو مع ذلك

---

(١) في الخصائص (٢/ ٤٥٥): «ألا ترى قول الأسود بن يعفر». وأفاد محقق الكتاب أن في بعض نسخه نحو ما ذكر ابن القيم.

(٢) أنقرة بكسر القاف وبضمها: بلد بالحيرة بالقرب من الشام، وهي غير أنقرة التي في بلاد الروم. أفاده محقق «المفضليات» (ص٢١٧) تعليق (١٣).

(٣) في النسخ الخطية: «في أطواد» والمثبت من الديوان وكافة مصادر تخريجه.

والبيت من قصيدة الأسود بن يعفر التميمي النهشلي أحد شعراء الجاهلية، بلغت ستة وثلاثين بيتا، مطلعها:

نام الخلي وما أحس رقادي والهم محتضر لدى وسادي

ديوانه (ص٢٧)، والملحق بكتاب الصبح المنير في شعر أبي بصير (ص٢٩٦).

(٤) في الخصائص (٢/ ٤٥٥): «فلم يحصل هنا جميعه».

(٥) في الخصائص (٢/ ٤٥٥): «بسقي».

(٦) في الخصائص (٢/ ٤٥٥): «فسيبويه إذاً إنما وضع هذه اللفظة».

(٧) في الخصائص (٢/ ٤٥٦): «توكيد».

(٨) في الخصائص (٢/ ٤٥٦): «وجلس عمرو جلوسا».

(٩) في الخصائص (٢/ ٤٥٦): «وذهب سعيد ذهابا ونحو ذلك، لأن قولنا قام زيد ونحو ذلك قد قدمنا الدليل على أنه مجاز».

يؤكد[١] بالمصدر[٢].

(وكذلك يكون قوله)[٣]: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[٤] من هذا الوجه مجازاً على ما مضى.

ومن التوكيد في المجاز قوله تعالى: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾[٥]، (ولم تؤت لحية رجل ولا ذكره)[٦]، قال[٧]: ووجه هذا عندي أن يكون مما حذفت صفته حتى كأنه قال: وأوتيت من كل شيء تؤتاه المرأة الملكة، ألا ترى أنها لو أوتيت لحية وذكرا لم تكن امرأة أصلا، ولما قال فيها أوتيت[٨] وقيل فيها أوتي[٩]. ومنه[١٠] قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ[١١] خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[١٢]، وهو سبحانه شيء، وهو[١٣] مما يستثنيه العقل ببديهته ولا يحوج إلى

---

(١) في الخصائص (٤٥٦/٢): «مؤكد».

(٢) زاد في الخصائص (٤٥٦/٢): «فهذا توكيد المجاز كما ترى».

(٣) في الخصائص (٤٥٦/٢): «وكذلك أيضاً يكون قوله سبحانه».

(٤) سورة النساء آية (١٦٤).

(٥) سورة النمل آية (٢٣).

(٦) في الخصائص (٤٥٦/٢): «ولم تؤت لحية ولا ذكرا».

(٧) أي ابن جني.

(٨) في «ت»: «وأوتيت».

(٩) في «ت»: «وأوتي»، وفي الخصائص (٤٥٦/٢): «ولقيل أُوتي».

(١٠) في الخصائص (٤٥٦/٢): «ومثله» بدل «ومنه».

(١١) لفظ الجلالة لا يوجد في «ت».

(١٢) سورة الرعد آية (١٦) وسورة الزمر آية (٦٢).

(١٣) في الخصائص (٤٥٦/٢): «وهذا» بدل «وهو».

التشاغل باستثنائه ، (فإن الشيء)[١] كائنا ما كان لا يخلق نفسه[٢].

فأما قوله تعالى: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[٣] فحقيقة لا مجاز ، وذلك أنه سبحانه ليس عالما بعلم[٤] ، فهو إذاً العليم الذي فوق ذوي العلوم أجمعين ، ولذلك لم يقل: وفوق كل عالم عليم ، لأنه سبحانه وتعالى[٥] عالم ولا عالم فوقه.

فإن قلت: (ليس قوله)[٦]: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾[٧] ، ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[٨] اللفظ المعتاد للتوكيد ، قيل: هو وإن لم يأت تابعاً على سمت التوكيد فإنه بمعنى التوكيد[٩] ، ألا ترى أنك إذا قلت: عممت[١٠] بالضرب [١٣٨/أ] جميع القوم ففائدته

(١) في الخصائص (٢/٤٥٦) : « ألا ترى أن الشيء » .

(٢) زاد في الخصائص (٢/٤٥٦) : « كما أن المرأة لا تؤتى لحية ولا ذكرا » .

(٣) سورة يوسف آية (٧٦).

(٤) قال محقق الخصائص (٢/٤٥٧) تعليق (٣) عند هذا الموضع: « يريد المؤلف أن الله سبحانه لا يشمله ذو العلم ، فهو غير داخل في مدلول الآية ، وبنى كلامه على أصل المعتزلة أنه عالم بذاته وليس له صفة العلم ، وفاته أن اللسان العربي لا يعرف العالم إلا لذي العلم ، كما لا يعرف القائم إلا لذي القيام ، وكان خيرا له أن ينأى عن هذه المسائل الكلامية » .

(٥) في « ت » : « لأنه سبحانه » ، و في الخصائص (٢/ ٤٥٧) : « لأنه عز اسمه » .

(٦) في الخصائص (٢/ ٤٥٧) : « فليس في شيء مما أوردته من قولك » .

(٧) سورة النمل آية (٢٣). وزاد في الخصائص (٢/ ٤٥٧) - بعد الآية المذكورة : « و﴿ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ » .

(٨) سورة يوسف آية (٧٦).

(٩) زاد في الخصائص (٢/ ٤٥٧) : « البتة » .

(١٠) في « ن » : « غمرت » وكذا في « د » إلا أنه قد صحح في الهامش فكتب: « لعله عممت » ، والمثبت من « ت » ومن الخصائص (٢/ ٤٥٧) .

فائدة قولك : ضربت القوم كلهم ، فإذا كان المعنيان واحداً كان ما وراء ذلك (لغوا غير معتد به)[١] » .

هذا آخر كلامه[٢].

[الرد على ابن جني وبيان حاله وحال شيخه أبي علي الفارسي]

والكلام عليه من وجوه:

أحدها : أن تعلم أن هذا الرجل[٣] وشيخه أبا علي[٤] من كبار أهل البدع والاعتزال المنكرين لكلام الله تعالى وتكليمه ، فلا يكلم أحداً البتة ، ولا يحاسب عباده يوم القيامة بنفسه وكلامه ، وأن القرآن والكتب السماوية مخلوق من بعض مخلوقاته ، وليس له صفة تقوم به ، فلا علم له عندهم ولا قدرة ولا حياة ولا إرادة ولا سمع ولا بصر ، وأنه لا يقدر على خلق أفعال عباده وأنها واقعة منهم بغير اختياره ومشيئته ، وأنه شاء منهم خلافها وشاءوا هم خلاف ما شاء فغلبت مشيئتهم مشيئته ، وكان ما شاؤوه هم دون ما شاءه هو ، فيكون ما لا يشاء ويشاء ما لا يكون ، وهو خالق عند هذا الضال المضل وعالم مجازاً لا حقيقة ، والمجاز يصح نفيه ، فهو إذاً عنده لا خالق ولا عالم إلا على وجه المجاز ، فَمَنْ هذا خطؤه وضلاله في أصل

(١) في الخصائص (٢/ ٤٥٧) : « غير معتد به ولغوا » .

(٢) ينظر الخصائص (٢/ ٤٤٧-٤٥٧) ، وقد تمت مقابلته مع النص المطبوع.

(٣) يعني ابن جني وقد تقدمت ترجمته ص (٧٠٩) .

(٤) في « د » و « ن » : « أبو علي » .

وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان أبو علي الفارسي الفسوي النحوي الشهير المولود في فسا (إحدى مدن فارس) سنة (٢٨٨) ومات في بغداد سنة (٣٧٧).

تاريخ بغداد (٧/ ٢٧٥-٢٧٦) وإنباه الرواه (١/ ٣٠٨-٣١٠) ووفيات الأعيان (٢/ ٨٠-٨٢) وبغية الوعاة (١/ ٤٩٦-٤٩٨) .

دينه ومعتقده في ربه وإلهه فما الظن بخطئه وضلاله في ألفاظ القرآن ولغة العرب ، فحقيق بمن هذا مبلغ علمه ونهاية فهمه أن يدعي أن أكثر اللغة مجاز ويأتي بذلك الهذيان ، ولكن سنة الله جارية أن يفضح من استهزأ بحزبه وجنده ، وكان الرجل وشيخه كانا في زمن قوة شوكة المعتزلة وكانت الدولة دولة رفض واعتزال[١] ، وكان السلطان عضد الدولة ابن بويه[٢] ، وله صنف أبو علي: « الإيضاح »[٣] ، وكان الوزير إسماعيل بن عباد[٤]

(١) عاصَر أبو علي الفارسي دولة بني العباس وهم في حالة قهر وضعف وانحلال وعصر سيطرة ابن بويه وهم في حالة قوة وتمكين.
ينظر كتاب: أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي (ص٣٥) وما بعدها ، والتاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (٦/ ١٤٧) وما بعدها.

(٢) هو فناخسرو أبو شجاع صاحب العراق وفارس ابن السلطان ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي ، قال فيه الذهبي : « وكان بطلاً شجاعا مهيبا نحويا أديبا عالما جبارا عسوفا شديد الوطأة . . وكان شيعيا جلدا ، أظهر بالنجف قبرا زعم أنه قبر الإمام علي ، وبنى عليه المشهد ، وأقام شعار الرفض ومأتم عاشوراء والاعتزال. . » الخ .
مات في بغداد سنة (٣٧٢) بعلة الصرع وعمل في تابوت ونقل إلى النجف بالكوفة .
السير (١٦/ ٢٤٩-٢٥٢) والبداية والنهاية (١١/ ٢٩٩-٣٠١) والنجوم الزاهرة (٤/ ١٤٢-١٤٣) وشذرات الذهب (٣/ ٧٨-٧٩) .

(٣) وهو كتاب في النحو ، قال في مقدمته (١/ ٥) : « . . أما على إثر ذلك أطال الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة مولانا وأدام عزه وتأييده ونصره وتمكينه ، وأسبغ عليه طوله وفضله ، فإني جمعت في هذا الكتاب أبواباً من العربية متحريا في جمعها على ما ورد به أمره أعلاه الله ، فإن وافق اجتهادي ما رسم فذلك بيمن نقيبته وحسن تنبيهه وهدايته. . » الخ.

(٤) هو إسماعيل بن عباد بن عباس أبو العباس الطالقاني المعروف بالصاحب ، وزير شهير ، شيعي معتزلي ، له مشاركة في فنون كثيرة مع تآليف له عديدة ، قال فيه الذهبي : « وكان شيعيا معتزليا مبتدعا تياها صلفا جبارا ، قيل إنه ذكر له البخاري فقال : =

[أول من عرف عنهم تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز هم المعتزلة والجهمية]

معتزليا ، وقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد(١) معتزليا.

وأول من عرف منه تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز هم المعتزلة والجهمية ، وهذا الوجه مقدمة بين يدي رد ما في كلامه من باطل ، فإنه يشتمل على حق وباطل.

[بيان أن ما ادعي فيه المجاز دل على المراد منه بمطلقه من غير توقفه على القرينة]

الوجه الثاني: أن ما ادعى فيه أنه مجاز دل على المراد منه بمطلقه(٢) من غير توقفه على قرينة ، وهذا حد الحقيقة عندهم ، فإن المعنى يسبق إلى الفهم من هذا اللفظ بمجرده ولا يصح نفيه ولا يتوقف على قرينة فكيف يكون مجازاً ؟

فإن قال: تركيبه مع المسند والمسند إليه واتصاله بالمفعول والحال والتمييز والتوابع والاستثناء ونحوها من القرائن التي تدل على المعنى. قيل له: فلا يخلو كلام مفيد من هذا التركيب البتة ، أفتقول: إن الجميع مجاز أو النصف مجاز والنصف حقيقة ؟ فإن قلت: الجميع مجاز كنت مبطلا رافعا للحقيقة بالكلية ومدَّعٍ على خطاب الله ورسوله ﷺ وخطاب الأمم أنه كله مجاز لا حقيقة ، ويكفيك هذا جهلا وكذبا.

= ومن البخاري ؟ حشوي لا يعول عليه » اهـ. مات في الري سنة (٣٨٥).
السير (١٦/ ٥١١-٥١٤) والبداية والنهاية (١١/ ٣١٤-٣١٦) ولسان الميزان (١/ ٤١٣-٤١٦) والإمتاع والمؤانسة (١/ ٥٣) وما بعدها.

(١) هو عبد الجبار بن أحمد بن خليل أبو الحسن القاضي الهمذاني الأسدأبادي المتكلم شيخ المعتزلة في عصره والمصنف على نهجهم وطريقتهم ، ولد في ضواحي مدينة همذان بإقليم خراسان ، وقيل في بلدة أسدأباد ، قال فيه الذهبي: « تخرج به خلق في الرأي الممقوت ، مات في ذي القعدة سنة (٤١٥) من أبناء التسعين » .
تاريخ بغداد (١١/ ١١٣-١١٥) والسير (١٧/ ٢٤٤-٢٤٥) والطبقات الكبرى لابن السبكي (٥/ ٩٧-٩٨) ولسان الميزان (٣/ ٣٨٦-٣٨٧) .

(٢) في « ت » : « مطلقا » .

وإن قلت : بل البعض حقيقة والبعض مجاز ، قيل لك: فما ضابط ذلك ؟ ولا يمكنك [١٣٨/ب] أن تأتي بضابط أبدا ، وقد أغلقت على نفسك باب الحقيقة بالكلية ، فإن كل لفظ تقر بأنه حقيقة يلزمك فيه نظير ما ادعيت أنه مجاز ، ولا شيء أبلغ من خلق الله تعالى وعلم الله ، و﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ ، وقد ادعيت أنه مجاز لا حقيقة ، ولا شيء أظهر من طلوع الشمس على الخلائق عِيانا جهرة ، فإذا رآها الناس وقالوا: طلعت الشمس كان هذا عندك مجازاً ، لأن الشمس لم يحصل منها جميع أفراد الطلوع الماضي والحاضر والآتي في آن واحد وذلك عندك هو الحقيقة ، فإذا كان هذا كله مجازاً عندك فما الظن بغير ذلك من الألفاظ ؟

[انتفاء دعوى مجازية الفعل]

الوجه الثالث : أن الفعل لا عموم له ولا دلالة له على وحدة ولا كثرة ولا عموم ولا خصوص ، بل هو دال على القدر المشترك من ذلك وهو مطلق الحقيقة ، فإذا أرادوا تقييده بشيء من ذلك أتوا بما يدل على مرادهم ، فيأتون بالمرة بتاء التأنيث نحو ضربت ضربة ، وفي المرتين بلفظ التثنية ، وفي الجمع بما يدل على ذلك ، والجميع[1] حقيقة. فدعواك أن (ضربت) موضوع لجميع أفراد الضرب الموهومة التي لا تدخل تحت الحصر كذب على اللغة ، فإن العرب لم تضع الفعل لذلك البتة ولا أفادته به ولا دلت به عليه ، وإنما وضعت الفعل للإخبار[2] عن فعل صدر عن الفاعل أو يصدر منه أو يطلبه ، يوضحه :

[دلالة الفعل بأقسامه الثلاثة على المصدر واحدة]

الوجه الرابع : أن دلالة الماضي والمضارع والأمر على المصدر واحدة ، فلو كان (ضربت) موضوعا لجميع أفراد الضرب كلها من أولها إلى آخرها لكان

(١) في « ت » : « والجمع » .

(٢) في « ت » : « الأخبار » .

(اضرب) كذلك ، فيكون موضوع لفظة (اضرب) أوقع كل فرد من أفراد الضرب كلها من أولها إلى آخرها الموهومة في جميع الماضي والحاضر والمستقبل إلى ما لا نهاية له ، وأي فرية على اللغة وواضعها أعظم من ذلك ؟ وهذا أمر يقطع العاقلُ بأن هذا لم يخطر ببال المتكلم ولا السامع ، ولا قصده الواضع أصلا ، ومن نسب الأمر به إلى ذلك فقد نسبه إلى أعظم الجهل وإلى العجز عن التكلم بالحقيقة ، [فإنه لا سبيل له عند هذا القائل إلى التخلص من المجاز والتكلم بالحقيقة البتة][1] ، فإن غاية ما يقدر أن يقال أوقع فردا من أفراد الضرب على جزءٍ من المضروب ، ومع هذا فلم يخلص عنده لأن أوقع فعل وهو دال على جميع أنواع الإيقاع في الماضي والحاضر والأمر ، يوضحه :

[دعوى ابن جني تستلزم تعجيز الخالق سبحانه عن التكلم بالحقيقة أمرا وخبرا]

الوجه الخامس: أن هذا يستلزم تعجيز الخالق سبحانه عن التكلم بالحقيقة أمراً وخبرا ، فإن أوامره سبحانه كلها بالأفعال ، وإخباره عن نفسه وخلقه عامة بالأفعال ، وقد صرح هذا بأنها [١٣٩/أ] مجاز ، فقد عجز الله بأن يأمر بلفظ الحقيقة أو يخبر عن نفسه أو عن أحدٍ من خلقه بلفظ حقيقة ، فإن قوله : ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ ، و ﴿ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ و ﴿ ءَامِنُواْ ﴾ ﴿ وَٱسْمَعُواْ ﴾ و ﴿ أَطِيعُواْ ﴾ ، و ﴿ وَجَٰهِدُواْ ﴾ ، و ﴿ ٱصْبِرُواْ ﴾ ، و﴿ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ﴾ و ﴿ فَٱرْهَبُونِ ﴾ ، ﴿ وَٱخْشَوْنِ ﴾ ، و ﴿ فَٱعْبُدُونِ ﴾ ، وأمثال ذلك عندهم مجاز ، فلو أراد أن يأمر بلفظ الحقيقة أو يخبر عن نفسه أو عن فعله أو [عن][2] فعل خلقه بها ، ماذا يقول سبحانه حتى يكون متكلما بالحقيقة ، وكذلك قوله لرسوله ﷺ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ،

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

و﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ وأضعاف ذلك كله مجاز ، وكذلك في جانب الخبر نحو: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[١] ، و﴿ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ ﴾[٢] ، ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[٣] ، [وقوله][٤]: ﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ ﴾[٥] ، وأكثر من مائة ألف فعل ومائة ألف خبر ، فإذا كانت هذه مجازاً عندك فكيف يصنع من أراد أن يتكلم بالحقيقة .

[دلالة الفعل على الحقيقة ونفي المجاز عنه]

الوجه السادس: قوله[٦]: « ويدل على انتظامه لجميع جنس المصدر أنك تعمله في جميع أجزاء ذلك الفعل نحو: قمت قومة وقومتين ومائة قومة ، وقياما حسنا وقبيحا »[٧].

فهذا من أعظم ما يبطل قوله ، فإن العرب وضعته مطلقا غير عام بل صالحا للعمل في الواحد والاثنين ، والكثير والقليل ، وهو في كل ذلك حقيقة لم يخرج عن موضوعه ويستعمل في غيره ، والعجب أنك صرحت في آخر كلامك بأنه موضوع لصلاحيته لذلك كله ، فدل على أنه ليس بموضوع للعموم ، فبطل قولك إنه موضوع لجميع الجنس بقولك إنه موضوع لأن يكون صالحا للواحد والاثنين والقليل والكثير ، وهذا هو الحق ، وهو ينفي المجاز ويبينُ أنه حقيقة في الجميع وهذا يعقله بنو آدم .

---

(١) سورة البقرة آية (٣٠) والحجر آية (٢٨) .

(٢) سورة آل عمران آية (٤٢) و (٤٥) .

(٣) سورة البقرة آية (٣١).

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٥) سورة البقرة آية (٣٤).

(٦) أي ابن جني.

(٧) قد سبق ص (٨٠٥) .

وأما استدلالك على ذلك بإعمال الفعل فيه ، فمن أعجب العجب فإنه يعمل في المرة الواحدة والمرتين والمرات والمطلق والعام ، فإن كان إعماله في العام نحو : (يظنان كل الظن) وبابه دليلا على أنه موضوع له فهلا كان إعماله في الخاص دليلا على أنه موضوع له ، فما خرج عن موضوعه حيث أعمل ، وهذا ظاهر بحمد الله .

[الرد على أبي علي الفارسي وبيان أنواع التعريف]

الوجه السابع: قول أبي علي[1] أن : « قام زيد بمنزلة خرجت فإذا الأسد تعريفه هنا تعريف الجنس ، كقولك : الأسد أشد من الذئب وأنك لا تريد خرجت وجميع الأسد التي يتناولها الوهم على الباب ، وإنما تريد : فإذا واحدٌ من هذا الجنس بالباب ، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازاً » .

خطأ منه ووهم ظاهر ينقض آخر كلامه فيه أوله ، فإنه صرح أولاً بأن التعريف المذكور هنا تعريف الجنس وهذا حق ، فإن التعريف ثلاثة أنواع : تعريف الشخص ، وتعريف الجنس ، وتعريف [١٣٩/ب] العموم ، وليس المراد تعريف الشخص ولا تعريف العام قطعا ، وكل واحد من هذه الأنواع حقيقة فيما استعمل فيه ، وليس لفظ الأسد في قولك : (خرجت فإذا الأسد) لفظ جماعة وضع على الواحد حتى يكون مجازاً ، فإن اسم الجنس المعرف باللام لم يوضع للجماعة حتى يكون استعماله في الواحد المطلق مجازاً ، ولو كان استعماله في التعريف المطلق مجازاً لكان استعماله في التعريف الشخصي أولى بالمجاز ، لأنه أبعد عن العموم من تعريف الجنس ، فيكون كل اسم معرف باللام التي للعهد أو للجنس مجازاً ، وهذا لا يقوله من يدري ما يقول ، يوضحه :

---

(١) يعني الفارسي وقد تقدمت ترجمته قريبا ص (٨٢١) وقوله المذكور تقدم ص (٨٠٦ - ٨٠٧) .

[بيان أن الأصل في اللام يفيد تعريف الماهية]

الوجه الثامن : أن هذا قلب للحقائق ، فإن الأصل في اللام أن تفيد تعريف الماهية ، فالعهد أولى بها من الجنس لكمال التعريف به ، والجنس أولى بها من العموم لأنها تفيد [فيه][١] تعريف الماهية الذهنية ، فهي في الحقيقة للعهد الذهني فإنه نوعان شخصي وجنسي ، فالقائل : اشتر اللحم واستق الماء ، يريد باللام تعريف الجنس المعهود بينه وبين المخاطب ، كما أن القائل : (قال الرجل) و (دخلت البيت) يريد تعريف الشخص المعهود بينه وبين المخاطب ، فمن ادعى أنهم نقلوا هذا اللفظ من الجمع إلى الواحد فهو مخطئ ، يوضحه :

[بيان وضع المفرد المعرف باللام]

الوجه التاسع : وهو أن أكثر الناس لا يرون المفرد المعرف باللام من ألفاظ العموم بحال ، وإنما يثبتون العموم للجمع المعرف باللام ، سواء كان جمع قلة نحو : المسلمين والمسلمات ، أو جمع كثرة نحو : الرجال والعباد[٢]. فالأسد بمنزلة الرجل ، وإذا كان ليس من ألفاظ العموم فلم يوضع في غير موضعه ولا استعمل إلا في موضوعه ، ومن يجعله للعموم من أهل الأصول والفقهاء يقولون : إنما يكون للعموم حيث يصلح أن تخلف اللام فيه « كل » نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[٣] ونحو قوله : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾[٤] ، ولهذا صح الاستثناء منه ، وذلك حيث (لا يكون عهد ، والقرينة والسياق دالان)[٥] على إرادة جميع أفراد الجنس ، وهذا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ينظر لهذه المسألة : شرح الكوكب المنير (٣/١٢٩) وما بعدها .

(٣) سورة العصر آية (٢).

(٤) سورة المعارج آية (١٩).

(٥) في « ت » : « لا يكون عهد القرينة والسياق دالاً » .

منتفٍ في قولك: (خرجتُ فإذا الأسد) ، فهو إنما يدل على العموم بقرينة ، كما يدل على العهد بقرينة. فدعوى المجاز في بعض موارده دون بعضٍ تحكم بارد لا معنى له ، ودعوى المجاز في جميعها باطل ، فلم يبق إلا أنه حقيقة حيث استعمل وهو الصواب .

[عودة للرد على ابن جني في دعواه]

الوجه العاشر : قوله[1]: « (خرجت فإذا الأسد) اتساع وتوكيد وتشبيه ، أما الاتساع فإنه وضع اللفظة المعتادة للجماعة على الواحد وأما التوكيد فلأنه عظم قدر ذلك الواحد بأن جاء بلفظه على اللفظ المعتاد للجماعة ، وأما التشبيه فلأنه شبه الواحد بالجماعة » .

ثم قال : « وإذا كان كذلك فمثله (قعد جعفر) [١٤٠/أ] و(انطلق محمد) و(جاء الليل) و(انصرم النهار) » .

خطأ من وجهين : أحدهما : أنه مبني على أن الأسد دال[2] على الجمع وأنه تجوز[3] ، فاستعمله في الواحد وقد عرفت ما فيه. الثاني: أنه لو صح له ذلك لم يكن (قعد جعفر) و (انطلق محمد) و (جاء الليل) مثله ، فإن هذه الأفعال لا تدل على قعود وانطلاق ومجيء عام لكل فرد البتة ، بحيث يكون استعمالها فيمن وجد منه بعض ذلك الجنس مجازاً ، فليس دلالتان خاصة وعامة ، بخلاف الأسد فإنه يمكن تقدير دلالة عامة وخاصة له ، فإذا استعمل في أحدهما يكون استعماله له في غير مدلوله الآخر ، فكيف يكون مثل ذلك في الأفعال ؟ فهل يعقل ذو تحصيل لقام ، وقعد ، وانطلق دلالتين قط عامة وخاصة ، وليس العجب من تسويد الورق بهذا الهذيان ،

---

(١) أي ابن جني ، وقوله قد سبق ص (٨٠٦-٨٠٧) .

(٢) في « ت » : « دل » .

(٣) في « ن » : « يجوز » .

وإنما العجب من أذهان تقبله وتستحسنه.

[فساد دعوى أن أفعال الخالق سبحانه مجاز]

الوجه الحادي عشر : قوله : « وكذلك أفعال القديم[(١)] نحو: خلق الله السماء[(٢)] والأرض وما كان مثله »[(٣)].

فيقال: اللهُ أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله عما يقول الجاحدون لخلقه وربوبيته ، وتعالى علوا كبيرا ، وقبح الله قولاً يتضمن أن يكون الله خالقا مجازاً لا حقيقة ، وأن يكون خلق الله السموات والأرض مجازاً لا حقيقة ، ومن هاهنا قال السلف الذين بلغتهم مقالة هؤلاء : « إنهم شر قولا من اليهود والنصارى »[(٤)] وقالوا: « إنا نحكي كلام اليهود

---

(١) سبق البيان عن هذا اللفظ ص (٤٩٣) تعليق (٧) .

(٢) في « ت » : « السموات » وانظر ما سبق ص (٨٠٧) تعليق (٦) .

(٣) سبق ص (٨٠٧) .

(٤) هو من قول الإمام الحافظ الثقة سعيد بن عامر أبي محمد الضُّبَعي البصري من شيوخ الإمام أحمد وابن المديني وابن معين وغيرهم ، وممن أخرج له الجماعة ، وقد كانت وفاته سنة (٢٨٠).

ترجمته في الجرح والتعديل (٤/ ٤٨-٤٩) وتهذيب الكمال (١٠/ ٥١٠-٥١٤) والسير (٩/ ٣٨٥-٣٨٧) وتقريب التهذيب (١٧٧) .

وتتمة قوله المذكور: « وقد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله على العرش ، وقالوا هم - يعني الجهمية - : ليس على شيء » . أخرجه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية نقله عنه ابن تيمية في الحموية (ص٣١) وفي درء التعارض (٦/ ٢٦١) والذهبي في العلو (ص١١٧) وابن القيم في اجتماع الجيوش (ص٢١٥) كما نسبه ابن تيمية في الدرء (٦/ ٢٦١) لعبد الله بن أحمد في السنة ولم أجده فيه. وقد ذكره البخاري في خلق أفعال العباد رقم ١٣ (ص١١) وابن تيمية في القاعدة المراكشية (ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ١٨٤) والذهبي (مختصرا) في الأربعين (ص٨٢) .

والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام هؤلاء »[١] وقالوا: « إنهم مليشون معطلون نافون للمعبود عز وجل وتبارك وتعالى » . « مليشون » أي يصفونه[٢] بصفة لا شيء.

[بطلان دعوى خلقه تعالى للسموات والأرض على وجه المجاز]

الوجه الثاني عشر: أن المجاز لا بد أن يكون له استعمال[٣] في الحقيقة أو وضع سابق وإن لم يستعمل عند القائلين به ، فيكون للفظ جهتان: جهة حقيقة ، وجهة مجاز كالأسد والحمار ونحو ذلك ، فيتجوز من حقيقته التي وضع لها أولاً إلى مجازه الذي استعمل فيه ثانياً لعلاقة بينهما. فأين سبق لقولنا (خلق الله السموات والأرض) ، و(علم الله ما تكسب كل نفس) استعماله في غير هذا المفهوم ليكون إطلاقه عليه بطريق المجاز ؟ فلم يستعمل (خلق) إلا في موضوعه الأصلي ، ولا اسم (الله) إلا في موضوعه ، ولا (السموات والأرض) إلا في موضوعهما. فإما أن يكون هذا القائل يرى المجاز في النسبة كما يختاره جماعةٌ من الناس ، أو ليس ممن يرى المجاز في النسبة ، فإن لم ير في النسبة مجازاً فالمفردات مستعملة في موضوعاتها ولا مجاز في النسبة ، فكيف يكون (خلق الله) مجازاً ؟ وإن كان

---

(١) هو قول عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص٢٦٩) وعبد الله بن أحمد في السنة رقم ٢٣ (١/ ١١١) والآجري في الشريعة رقم ٥٧٩ (٢/ ٩٨٧) والدارمي في الرد على الجهمية رقم ٢٤ (ص٢١) ورقم ٣٩٤ (ص١٨٤) ، وذكره البخاري في خلق أفعال العباد رقم ١١ (ص١٠) والآجري في الشريعة (٣/ ١٠٧٤) وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٣) وابن القيم في الاجتماع (ص١٣٥) ، وإسناده صحيح ، وكذا صححه ابن القيم.

(٢) في « ن » : « يصفوه » .

(٣) في « ن » : « في استعمال » ، وهي كذلك في « د » إلا أنه وضعت إشارة على حرف الفاء علامة على إلغائها.

ممن يرى المجاز في النِّسبة كأنبت[(١)] الماء البقل ، فأضاف[(٢)] الإنبات [١٤٠/ب] إلى الماء وليس[(٣)] له في الحقيقة [بل لله][(٤)] ، فهذه النسبة في قولنا (خلق الله) أصدق النسب الحقيقة التي إن كانت مجازاً لم يتصور أن يكون في الكلام نسبة حقيقية[(٥)] البتة لا في القديم ولا في الحديث ، وهذا من أعظم الضلال.

[إقرار الأمم على كونه تعالى خالقا]

الوجه الثالث عشر : أنه ليس في المعلومات أظهر من كون الله خالقا ، ولهذا أقرت به جميع الأمم مؤمنهم وكافرهم ، ولظهور ذلك وكون العلم به بديهيا فطريا احتج الله به على من أشرك به في عبادته فقال : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ في غير موضع من كتابه[(٦)] فعلم أن كونه سبحانه خالقاً من أظهر شيءٍ عند العقول ، فكيف يكون الخبر عنه بذلك مجازاً وهو أصل كل حقيقة ؟ فجميع الحقائق تنتهي إلى خلقه وإيجاده ، فهو الذي خلق وهو الذي علم كما قال تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ * ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ * ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴾[(٧)] ، فجميع الموجودات انتهت إلى خلقه وتعليمه ، فكيف يكون كونه خالقاً عالماً مجازاً ؟ وإذا كان كونه (خالقا عالما)[(٨)] مجازاً لم يبق له فعل حقيقة ولا اسم حقيقة ،

(١) في « ت » : « كما ينبت » .

(٢) في « ت » : « فإضافة » .

(٣) في « ت » : « فليس » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » و « ت » : « حقيقة » .

(٦) في سورة لقمان آية (٢٥) والزمر آية (٣٨) والزخرف آية (٩) .

(٧) سورة العلق الآيات (١-٤). و في « ت » زيدت الآية بعدها: ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ .

(٨) في « ت » : « عالما خالقا » بالتقديم والتأخير.

فصارت أفعاله كلها مجازات ، وأسماؤه الحسنى كلها مجازات.

[عودة للرد على ابن جني في دعواه أنه سبحانه خالق على المجاز]

الوجه الخامس عشر(1): قوله(2): « ألا ترى أنه لم(3) يكن منه بذلك خلق أفعالنا ، ولو كان خالقاً حقيقة (لا مجازا)(4) لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا » .

كلام باطل على أصل أصحابه القدرية(5) وعلى أصل أهل السنة ، بل وعلى أصول جميع الطوائف ، فإن جميع أهل الإسلام متفقون على أن الله خالق حقيقة لا مجازاً ، بل وعباد الأصنام وجميع الملل. وأما إخوانه القدرية فإنهم [وإن](6) قالوا: إنه غير خالق لأفعال الحيوان الاختيارية فإنه لا يقول أحد منهم إنه خالق السموات والأرض وما بينهما مجازاً لكونه غير خالق لأفعال الحيوان ، فإنها لم تدخل تحت قوله: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾(7) ، بل (لم تدخل)(8) عندهم تحت قوله: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ

(1) هكذا في كل النسخ الخطية : « الوجه الخامس عشر » ، وحقه أن يكون : « الوجه الرابع عشر » ، وقد استمر تعداد الوجوه تبعا لهذا الوجه إلى الآخِر ، إلا أن الكلام ظاهر الاتصال ليس فيه حذف ولا اقتصار كما يظهر في الرد على فقراته .

(2) أي ابن جني وقوله المذكور قد سبق ص (٨٠٧) .

(3) في النسخ الخطية : « لو لم » والمثبت هو الصواب كما في الخصائص (٢/ ٤٤٩) وكما قد سبق ص (٨٠٧) .

(4) في النسخ الخطية : « لا محالة » وما أثبت فهو من الخصائص (٢/ ٤٤٩) ولعله الصواب ، وقد سبق إصلاحه ص (٨٠٨) تعليق (٢) .

(5) يعني المعتزلة ، وقد سبق التعريف بهم ص (٢١) .

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(7) سورة العنكبوت آية (٤٤).

(8) في « ن » : « لم يدخل » .

شَيْءٍ ﴾[١] ، وإن دخلت تحت هذا اللفظ فهو عندهم عام مخصوص بالعقل نحو [قوله][٢] : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾[٣] و ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾[٤] ، فإن ادعوا المجاز فهم يدعونه في مثل هذا لكونه عاما مخصوصاً ، وأما نحو قوله : ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾[٥] فلم يقل أحد قط إنه مجاز قبل ابن جني بناء على ما أصله من الأصل الفاسد : « إن الفعل موضوع لجميع أفراد المصدر ، فإذا استعمل في بعضها كان مجازاً »[٦] .

[مما أثبت به المجاز إنكار عموم قدرته سبحانه ومشيئته]

الوجه السادس عشر : [١٤١/أ] أنه أثبت المجاز بإنكار عموم قدرة الله ومشيئته للكائنات وإثبات عدة خالقين معه ، فكان دليله أخبث من الحكم المستدل عليه .

[اتفاق الرسل والكتب المنزلة على إثبات القدر والمشيئة لله تعالى]

وقد اتفقت الرسل كلهم وجميع كتب الله المنزلة على إثبات القدر ، وأن الله تعالى على كل شيء قدير ، وأنه خالق كل شيء ، وأنه بكل شيء عليم ، وأنه كتب في الذكر كل شيء ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه لا يكون في ملكه ما لا يشاؤه ، وأنه لو شاء لما عصاه أحد ، ولو شاء لآمن أهلُ الأرض كلهم ، وأنه أعان أهل طاعته بما لم يعن به أهل معصيته ، ووفق أهل الإيمان لما لم يوفق له أهل الكفر ، وأنه هو الذي جعل المسلم مسلماً ، وأنه يضل من يشاء ويهدي من يشاء ، وبالجملة فلا يخرج

---

(١) سورة الرعد آية (١٦) والزمر آية (٦٢) .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٣) سورة النمل آية (٢٣).

(٤) سورة الأحقاف آية (٢٥).

(٥) سورة العنكبوت آية (٤٤) .

(٦) انظر الخصائص (٢/٤٤٨) .

حادث من الأعيان والأفعال عن قدرته وخلقه كما لا يخرج عن علمه ومشيئته ، هذا دين جميع المرسلين.

فاستدل هذا القائل على أن (خلق الله السموات والأرض) مجاز[1] بإنكار ذلك ودفعه[2] وإخراج أشرف ما في مملكته عن قدرته ، وهو طاعات أنبيائه ورسله وأوليائه وملائكته ، فلم يجعله قادرا عليها ولا خالقا لها ، وكان سلفه الأولون يقولون (ولا يعلمها)[3] قبل كونها ، فانظر إلى إثبات المجاز ماذا جنى على أهله وإلى أين ساقهم وماذا هدم مِن معاقل الإيمان ، واعجب من هذا الحكم ودليله!

[إنكار علم الله على الحقيقة والرد على ذلك]

الوجه السابع عشر : قوله: « وكذلك علم الله قيام زيد مجاز أيضاً لأنه ليست الحالة التي علم الله عليها قيام زيد هي الحال التي علم [الله][4] عليها قعود عمرو »[5].

يريد أنه ليس لله علم في الحقيقة كما صرح به بقوله: « ولسنا نثبت لله سبحانه علماً لأنه عالم لنفسه »[6].

وهذه [هي][7] مسألة إنكار صفات الرب سبحانه وأنه لا علم له ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة ولا إرادة ، فلا يقولون عالم بعلم ، ولا

---

(١) في « د » و « ن » : « مجازا » .

(٢) في « ن » : « ورفعه » .

(٣) في « ت » : « لا يعلمها » .

(٤) لفظ الجلالة لا يوجد في الخصائص ، وانظر ما سبق ص (٨٠٨) مع التعليق (٥) .

(٥) كما سبق نقله عنه ص (٨٠٨) .

(٦) كما سبق نقله عنه ص (٨٠٨) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قادر بقدرة ، ولا سميع بسمع ، ويقولون: يعلم ويقدر ويسمع بلا علم ولا قدرة ولا سمع ، وإذا كان كذلك فكان قولنا: علم الله قيام زيد مجازاً عندهم إذ لا علم له ، وعلمه فعل يدل على المصدر والصفة ، وليس في نفس الأمر لله عندهم علم ولا قدرة فجاء المجاز وانتفت الحقيقة.

فيقال لهم : قولكم : « إن الحال التي علم[(١)] عليها قيام زيد ليست هي الحال التي [علم][(٢)] عليها (قعود)[(٣)] عمرو » .

هذه[(٤)] الحال أمر وجودي أم عدمي ؟ فإن كانت عدميا فهي لا شيء كاسمها ، وإن كانت وجوديا فإما أن تقوم بالعالم أو بالمعلوم أو بنفسها ، وقيامها بنفسها محال لأنها معنى ، وقيامها أيضاً بالمعلوم محال لأنها لو قامت به لكان هو العالم [١٤١/ب] المدرك فتعين قيامها بالعالم ، وهذه هي صفة العلم التي أنكرتموها ، وهذا مما لا سبيل لكم إلى دفعه. ولهذا لما أقر به ابن سينا[(٥)] ألزمه ابن الخطيب[(٦)] بثبوت الصفات إلزاماً لا محيد له عنه[(٧)] فجاء

---

(١) في « ت » : « علم الله » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في الخصائص (٢/ ٤٤٩) وانظر ما سبق ص (٨٠٨) هامش (٥) وكذا ص (٨٣٥) تعليق (٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في النسخ الخطية : « قيام » والمثبت من الخصائص (٢/ ٤٤٩) ولما سبق عند المؤلف ابن القيم نفسه قريبا ص (٨٣٥) ، وقد مضى إصلاحه أيضاً ص (٨٠٨) تعليق (٧) .

(٤) في « ن » : « وهذه » .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٢٤١) .

وينظر كلامه في هذه المسألة كتابه الإشارات والتنبيهات (٣/ ٢٩٠-٢٩٤) .

(٦) يعني الفخر الرازي ، وقد تقدمت ترجمته ص (١٤) .

(٧) ينظر شرح الإشارات للرازي (٢/ ٧٥-٧٦) .

ثور طوس[١] وعلم أن ذلك يلزمه ففر إلى ما أضحك منه العقلاء عليه وقال: « أقول إن العلم هو نفس المعلوم »[٢]. فاعجب من ضلال هؤلاء القوم وفساد عقولهم ، أيكون الضارب هو نفس المضروب ، والشاتم نفس[٣] المشتوم ، والذابح نفس المذبوح ، والناكح نفس المنكوح ؟ وهذا[٤] أشد مناقضة للمعقول من قول من قال: « الخلق نفس المخلوق »[٥]. فهؤلاء جعلوا الفعل هو عين المفعول ولم يثبتوا للفاعل فعلا يقوم به ، وهذا جعل العلم نفس المعلوم ، لم يجعل للعالم علما يقوم به.

[لم تضع العرب الفعل لمعنًى ثم نقلته إلى معنًى آخر غيره]

الوجه الثامن عشر : قوله: « وكذلك أيضاً ضربت عَمْراً مجاز من غير جهة التجوز في الفعل وأنك إنما فعلت بعض الضرب لا جميعه ولكن من جهة أخرى وهي أنك إنما ضربت بعضه لا جميعه »[٦].

فيقال: الأمر وإن كان كذلك فإن العرب لم تضع لفظة (ضربتُ زيداً) لغير هذا المعنى ثم نقلته إلى غيره حتى يكون مجازاً فيه ، بل لم تضعه ولم تستعمله قط إلا فيما يفهمه[٧] منه كل أحد ، فدعوى أن ذلك مجاز كذب ظاهر على

---

(١) الظاهر أنه يقصد نصير الدين الطوسي ، وقد تقدمت ترجمته ص (٢٨٨) ، ويراجع ما تقدم سالفا ص (٤٦٧) مع التعليق (١) .

(٢) لم أقف عليه نصا فيما بين يدي من كتبه ، وخاصة أن له مصنفا أفرده لمسألة العلم ، ولينظر شرحه لإشارات ابن سينا (٢/ ٧٥-٧٦) .

(٣) في « ت » : « هو نفس » .

(٤) في « ت » : « هذا » .

(٥) وهم أهل الاتحاد والحلول.

(٦) قارن مع ما سبق ص (٨٠٨) .

(٧) في « ت » : « يفهم » .

اللغة ، فلو أنهم وضعوا (ضربت زيداً) لوقوع الضرب على جميع أجزائه الظاهرة والباطنة ثم نقلوه إلى استعماله في إيقاعه على جُزءٍ من أجزاء بدنه أمكن أن يكون مجازاً فيه ، بل استعماله في هذا المفهوم لا يختص اللغة العربية ، بل جميع الأمم على اختلاف لغاتها لا يريدون غير هذا المفهوم ، فدعوى أن الحقيقة التي وضع لها اللفظ تخالف[1] ذلك دعوى كاذبة ، بل حقيقة هذا اللفظ التي وضع لها واستعمل فيها في كل لسان هي إمساس بعض المضروب بآلة الضرب لا يعرف له حقيقة غير ذلك البتة.

[بيان اختلاف الأفعال حسب محالها ومتعلقاتها]

الوجه التاسع عشر : أن الأفعال تختلف[2] باختلاف محالها ومتعلقاتها ، فمنها ما يكون الفعل فيه شاملا لجميع أجزاء المفعول ظاهره وباطنه كقولك: (خلق الله زيداً وأوجده وكونه وأحدثه) ، ومنها ما يقع الفعل فيه على ظاهر المحل دون باطنه كقولك: (اغتسل زيد) ، ومنها ما يقع على باطنه دون ظاهره نحو: (فرح زيد ورضي وغضب وأحب وأبغض) ، ومنها ما يقع على بعض جوارحه نحو: (قام وتكلم وحدث[3] وأبصر وجامع وقبل وخالط وكتب) ، فينسب الفعل في ذلك كله إلى جملته وهو حاصل ببعض أعضائه. ومن قال: إن كل ذلك مجاز جاهر بالبهت والكذب ، فإن العرب لم تضع هذه الألفاظ قط لغير معانيها المفهومة منها ولم تنقلها عن موضوعها إلى غيره.

ونظير هذا أن الصفات [١٤٢/أ] تجري على موصوفاتها حقيقة ، فمنها

---

(١) في « د » و « ن » : « يخالف » .

(٢) في « ن » : « يختلف » .

(٣) في « ت » : « وأحدث » .

ما يكون لباطنه دون ظاهره كعالم ، وعاقل ، ومحب ، ومبغض ، وحسود ونحو ذلك. ومنها ما يكون صفة للظاهر دون الباطن كأسود وأبيض وأحمر وطويل وقصير. ومنها ما يعم الظاهر كله كهذه الصفات ، ومنها ما يخص بعضه كأعرج وأحدب وأشهل[١] وأقرع وأخرس وأعمى وأصم .

وكذلك أسماء الفاعلين منها ما يعم جميع الذات كمسافر ومنتقل ، ومنها ما يخص بعض الذات ككاتب وصانع. والفعل صادق في ذلك كله واسم الفاعل حقيقة (لا مجاز)[٢] باتفاق العقلاء ، ولم يشترط أحد [قط][٣] في وجود النسبة حقيقة أن يصدر الفعل عن اليد والرجل وجميع الأجزاء الظاهرة والباطنة ، وهذا كما أنه لا يشترط في الفاعل فلا يشترط في المفعول أن يعم الفعل أجزاءه جميعها ، بل من الأفعال ما يعم جميع المفعول نحو: (أكلت الرغيف) ، ومنها ما يختص بجزء من أجزائه نحو: (قطعت الخشبة والعمامة) ، إذا أوقعت القطع في وسطها أو جزء منها ، ولو حاول إنسان [نفي][٤] ذلك لكونه مجازاً وقال ما قطع الخشبة ولا العمامة لعد كاذبا ، ولما قال الله تعالى لموسى : ﴿ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ﴾[٥]لم يفهم موسى أن حقيقة ذلك ضرب جميع أجزاء البحر بعصاه ، بل الذي امتثله هو حقيقة الضرب المأمور به ، وعندهم أن هذا مجاز من جهة الضرب ومن جهة

---

(١) الأشهل: مَن في عينه شُهلة وهي أن يشوب سوادها زُرقة.
انظر: اللسان والتاج مادة (شهل) .

(٢) في « د » و « ت » : « لا مجازاً » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة الشعراء آية (٦٣).

العصا ومن جهة المضروب ، وطريق التخلص إلى الحقيقة عندهم في مثل هذا أن يأتي كلام في غاية العي والاستكراه (تعالى الله)(١) عنه علوًّا كبيراً ، فيقول: أوقع فرداً من أفراد الضرب بجزءٍ من أجزاء عصاك على جزء من أجزاء البحر ، فهذه السماجة والغثاثة عندهم هي الحقيقة ، وتلك الفصاحة والبلاغة عندهم هي المجاز.

وقد زعم بعض المتحذلقين(٢) أن قولك: (جاء زيدٌ) ، و (كلمت زيدا) ، ونحوه مجاز من وجه آخر وهو أن زيدا اسم لهذا الموجود وهو من وقت الولادة إلى الآن قد ذهبت أجزاؤه واستخلف غيرها ، فإنه لا يزال في تحلل واستخلاف ، فليس زيد الآن هو الموجود وقت التسمية ، فقد أطلق الاسم على غير ما وضع له اللفظ أولاً ، وأثبت هذا المتحذلق المجاز في الأعلام بهذه الطريق(٣) . وعلى هذا التقدير فيكون (محمدٌ رسولُ اللهِ) مجازاً أيضاً من هذا الوجه ، ويكون كل اسم لمسماه من بني آدم مجازاً ولا يتصور أن يكون حقيقة البتة ، وكفى بهذا القول سخفا وحمقا. وتكايس بعضهم وأجاب عنه بأن قال: زيد اسم للنفس الناطقة(٤) وهي لا تتحلل ولا تتغير ، بل هي ثابتة من حين الولادة إلى حين الموت ، فلزمه ما هو أطم من ذلك وهو أن

---

(١) في « د » و « ن » : « تعالى الله تعالى » .

(٢) قال في التاج مادة (حذلق) : « والمتحذلق المتكيس ، وقيل: هو الذي يريد أن يزداد على قدره ، وإنه ليتحذلق في كلامه ويَتَبَلْتَع أي يتظرف ويتكيس ، ورجلٌ حِذْلِق كزِبْرِج: كثير الكلام صلف ، وليس وراء ذلك شيء » .
وانظر: أساس البلاغة (ص٧٨) .

(٣) قال في المحصول (١/ قسم١/ ٤٥٦) : « . . أما العَلَم فلا يكون مجازاً لأن شرط المجاز أن يكون النقل لأجل علاقة بين الأصل والفرع ، وهي غير موجودة في الأعلام » .

(٤) تقدم تعريف النفس الناطقة ص (٧٩٣) تعليق (٣) .

يكون (رأيت زيدا) و (ضربت زيدا) و (مرض زيد ، وأكل وشرب ، وركب ، وقام ، وقعد) كله مجازا ، فإن الرؤية إنما وقعت على البدن لا على النفس ، وكذلك الضرب وبقية الأفعال.

والمقصود أن جعل ذلك كله مجازاً [١٤٢/ب] خطأ[١] محض ، فإنه لا حقيقة للفظ سوى ذلك ولا يعرف له حقيقة خرج عنها إلى هذا الاستعمال حتى تصح[٢] دعوى المجاز فيه ، بل هكذا وضع وهكذا استعملته العرب وجميع الأمم على اختلاف لغاتها ، وليس لها عندهم مفهوم حقيقي ومفهوم مجازي. وأما كون أجزاء البدن في التحلل والاستخلاف فذاك أمر طبيعي لا تعلق له بالحقيقة والمجاز ، وإنما فسدت العلوم لما أُدخل[٣] فيها مثل هذه الهذيانات.

[وقوع التوكيد في الكلام لا يثبت له المجاز]

الوجه العشرون : قوله: « وإذا عرف التوكيد لِمَ[٤] وقع في الكلام نحو: نفسه ، وعينه ، وأجمع ، وكله ، وكلهم ، وكليهما ، عرفت منه حال سعة المجاز في هذا الكلام » .

فيقال له: ليس ذلك من أجل المجاز ، كما أن التوكيد[٥] الذي يلحق الكلام من أوله بأنّ ، وبالقسم[٦] ، وبلام الابتداء ، ليس لرفع المجاز

---

(١) في « ت » : « خبط » .

(٢) في « د » و « ن » : « يصح » .

(٣) في « ت » : « دخل » .

(٤) في « ت » : « ثم » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في الخصائص (٢/ ٤٥٠) ، وانظر ما سبق ص (٨٠٩) مع التعليق (٦) .

(٥) في « ت » : « التوحيد » وهو خطأ ظاهر.

(٦) في « ت » : « وباء القسم » .

نحو: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[(١)] « ولأنت تفري ما خلقت »[(٢)] ، و ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾[(٣)] . وإنما هو الاعتناء به وتقويته في قلب السامع وتثبيت مضمونه ، وكذلك ما يلحقه في آخره من التأكيد (بالنفس) و(العين) و(كل) و(أجمع). كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[(٤)] فإن اللفظ بمجموعه دال على نسبة الفعل إلى كل فرد من أفراد الملائكة هذا حقيقته ، وتكون[(٥)] دلالته على المجموع كدلالة المقيد بالبعض على ما قيد به ، نحو قوله: ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِّصْفَهُۥٓ ﴾[(٦)] ، فهذا حقيقة في الجميع وهذا حقيقة في النصف ، فإن أطلق حمل على ما يدل عليه اللفظ من عموم أو إطلاق أو عهد ، فالأول كقوله: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[(٧)] وقوله: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾[(٨)] .

والثاني كقوله : [﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾[(٩)] وقوله : ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾[(١٠)] وقوله: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ

(١) ورد هذا اللفظ في مواضع كثيرة من القرآن الكريم.
(٢) هو جزء من بيت شعر لزهير بن أبي سلمى ، وتمامه كما في الديوان (ص٢٩) :
ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفري
(٣) سورة النحل آية (٦٣).
(٤) سورة الحجر آية (٣٠) وسورة ص آية (٧٣).
(٥) في « ن » : « ويكون » .
(٦) سورة المزمل ، الآيتان (٢ ، ٣).
(٧) سورة المطففين آية (٦).
(٨) سورة الناس آية (١).
(٩) سورة آل عمران آية (١٧٣).
(١٠) سورة القدر آية (٤).

ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾[١] و﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[٢] .

والثالث : كقوله :][٣] ﴿ إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[٤] ، فهؤلاء ملائكة معينون وهم الذين أنزلهم الله تعالى يوم بدر للقتال مع المؤمنين ، واللفظ حقيقة في كل موضع من هذه المواضع مؤكدها ومجردها ، عامها ومطلقها ، فيأتي المتكلم باللفظ المطابق للمعنى الذي يريده ، ولو أتى بغيره لم يكن قاصداً لكمال البيان ، فقد ظهر لك أن وقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على الحقيقة وقصدها عند الإتيان به وعند حذفه بحسب غرض المتكلم.

[ما ادعاه ابن جني وغيره في مجاز الحذف والرد على ذلك]

الوجه الحادي والعشرون : قوله : « وكذلك أيضاً حذف المضاف مجاز ، وقد كثر حتى إن في القرآن الذي هو أفصح الكلام منه أكثر من ثلاثمائة موضع »[٥].

جوابه من وجهين:

[بيان أن أكثر المواضع المدعى فيها الحذف في القرآن لا يلزم ذلك فيها]

أحدهما : أن أكثر المواضع الذي[٦] ادعى فيها الحذف في القرآن لا يلزم فيها الحذف ولا دليل على صحة دعواه ، كقوله: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا ﴾[٧] ، ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا

---

(١) سورة الفرقان آية (٢٢).

(٢) سورة الفرقان آية (٢١).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة الأنفال آية (١٢).

(٥) قارن مع ما سبق ص (٨١١) .

(٦) في « ت » : « التي » .

(٧) سورة الأعراف آية (٤).

وَرُسُلِهِۦ ﴾[1] ، إلى أمثال ذلك [١٤٣/أ] فادعى أهل المجاز أن ذلك [كله][2] من مجاز الحذف ، وأن التقدير في ذلك كله : (أهل قرية)[3] ، وهذا غير لازم فإن القرية اسم للقوم المجتمعين في مكان واحد[4] ، فإذا نُسب إلى القرية فعل أو حُكم عليها بحكمٍ أو أُخبر عنها بخبرٍ كان في الكلام ما يدل على إرادة المتكلم من نسبة ذلك إلى الساكن أو المسكن ، وهو حقيقة في هذا وهذا وليس ذلك من باب الاشتراك اللفظي ، بل القرية موضوعة للجماعة الساكنين بمكان واحد ، فإذا أطلقت تناولت الساكن والمسكن ، وإذا قيدت بتركيب خاص واستعمال خاص كانت حقيقة فيما قيدت به[5] فقوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً ﴾[6] حقيقة في الساكن ، وكذلك لفظ القرية في عامة القرآن إنما يراد بها الساكن فتأمله ، وقد يراد بها المسكن خاصة فيكون في السياق ما يعينه

---

(١) سورة الطلاق آية (٨).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٣) تجد هذا في كتب القائلين بالمجاز من مفسرين وأصوليين ولغويين وغيرهم ، فانظر على سبيل المثال : تلخيص البيان في مجازات القرآن (ص١٧٣) وشرح اللمع (١/١١٦) ودلائل الإعجاز (ص٣٠١) ونهاية الإعجاز (ص١٨٤-١٨٥) والمثل السائر (١/١٣٥) وتحرير التحبير (ص٤٦٢) والإشارة إلى الإيجاز ص (٨ ، ١٦٠) ومقدمة تفسير ابن النقيب (ص٦٤ ، ١٥٤) وشرح الكوكب المنير (١/١٧٥) .

(٤) انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (ص١٧٣-١٧٤) والإيمان لابن تيمية (ص١٠٧-١٠٨) ومجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٦٣ ، ٤٨٥-٤٨٦) وبدائع الفوائد (٢/ ٦٤) (٣/ ٢٤-٢٥) ومنع جواز المجاز (ص٣٥-٣٦) وبطلان المجاز (ص٩٩-١٠١) .

(٥) في « ت » : « له » .

(٦) سورة النحل آية (١١٢).

كقوله : ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾(١) ، أي ساقطة على سُقوفها. وهذا التركيب يعطي المراد(٢) ، فدعوى أن هذا حقيقة القرية وأن قوله : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ ﴾(٣) ونحوه [مجاز](٤) تحكم بارد لا معنى له وهو بالضد أولى إذ قد اطرد استعمال القرية (إلى الساكن)(٥) ، وحقيقة الأمر أن اللفظة موضوعة للساكن باعتبار المسكن ثم قد يقصد هذا دون هذا ، وقد يُرادان معاً فلا مجاز هاهنا ولا حذف ، وتخلصت بهذا من ادعاء الحذف فيما شاء الله من المواضع التي زعم أنها تزيد على ثلاثمائة(٦) .

[ذكر المواضع المدعى فيها الحذف وبيان أن الكلام يستقيم فيها بدون تقدير]

الوجه الثاني : أن هذا الحذف الذي يزعمه هؤلاء ليس بحذف في الحقيقة فإن قُوة الكلام تعطيه ، ولو صرح المتكلم بذكره كان عيًّا وتطويلا مخلا

---

(١) سورة البقرة آية (٢٥٩).

(٢) انظر ما ذُكر في الصفحة السابقة مع التعليق عليه رقم (٤) .

(٣) سورة الطلاق آية (٨).

(٤) ما بين المعقوفتين أثبته لكون السياق يقتضيه ولعله سقط من النساخ ، ثم إني لم أقف على من قال إن القرية في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾ مجاز ، بل قالوا المراد بها بيت المقدس ، وأما القرية في قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا ﴾ فحملوها على المجاز وأن المراد أهلها ، فانظر: تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم (٣/ ٣٧٦) والوجيز للواحدي (٢/ ١١٠٩) وتفسير الوازي (٣٠/ ٣٤) وتفسير النسفي (٣/ ٥٠١) وتفسير أبي السعود (٨/ ٢٦٣) وفتح القدير للشوكاني (٥/ ٢٤٤) وروح المعاني للألوسي (٢٨/ ١٤٠) وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور (٢٨/ ٣٣٤) جميعهم عند الآية المذكورة من سورة الطلاق .

(٥) هكذا في النسخ الخطية : « إلى الساكن » ولعل الصواب: « في الساكن » فليتأمل .

(٦) كما ذكره في الخصائص (٢/ ٤٥٢) ، وينظر مقدمة تفسير ابن النقيب (ص١٤٦) ومعترك الأقران (١/ ٣٢٣) .

بالفصاحة ، كقوله: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ ﴾[(١)] ، قالوا هذا مجاز تقديره: ما أفاء الله من أموال أهل القرى[(٢)] وهذا غلط وليس بمجاز ولا يحتاج إلى هذا التقدير والمعنى مفهوم بدون هذا التقدير ، فالقائل : « اتصل إلي من فلان ألف » ، يصح كلامه لفظاً ومعنًى بدون تقدير ، فإن (مِن) لابتداء الغاية ، فابتداء الحصول من المجرور بمن ، وكذلك في الآية. يوضحه : أن التقدير إنما يتعين حيث لا يصح الكلام بدونه ، فأما إذا استقام الكلام بدون التقدير من غير استكراه ولا إخلال بالفصاحة كان التقدير غير مفيد ولا يحتاج إليه وهو على خلاف الأصل ، فالحذف المتعين تقديره كقوله: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾[(٣)] وقوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[(٤)] ونحو ذلك .

---

(١) سورة الحشر آية (٧).

(٢) انظر: الإشارة إلى الإيجاز (ص٤ ، ١٩٨) .

(٣) سورة النور آية (١٠).

وجواب « لولا » محذوف تقديره: لهلكتم ، أو لم يبق لكم باقية ، أو لم يصلح أمركم ونحوه من الوعيد الموجع ، فحذف لأنه لا يشكل ، قاله المبرد. وقيل غير ذلك.
البرهان للزركشي (٣/ ١٨٧) .
وينظر: التبيان للعكبري (٢/ ٩٦٦) والفريد للهمداني (٣/ ٥٩١) والإشارة إلى الإيجاز (ص١٤) وتفسير البحر المحيط لأبي حيان (٦/ ٤٣٥) والدر المصون للسمين الحلبي (٨/ ٣٨٨).

(٤) سورة الرعد آية (٣١).

وجواب « لو » محذوف تقديره: لكان هذا القرآن ، لكونه غاية في التذكير ونهاية في الإنذار والتخويف ، أو : لما آمنوا به.
الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/ ١٣٧) . =

وأما نحو قوله: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ ﴾[(١)] ، فليس هناك تقدير أصلاً[(٢)] إذ الكلام مستغنٍ بنفسه غير محتاج إلى التقدير ، فإن [١٤٣/ب] الذي يدعي تقديره قد دل اللفظ عليه باللزوم ، فكأنه مذكور لأن اللفظ يدل بلازمه كما يدل بحروفه ، ولا يقال لما دل عليه دلالة الالتزام[(٣)] إنه محذوف ، فتأمله فإنه منشأ غلط هؤلاء في كثير مما يدعون فيه الحذف ، نعم هاهنا قسم آخر مما يدعى فيه حذف المضاف وتقديره كقوله: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[(٤)] أي أمره ، و ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾[(٥)] أي أمره ، وقوله: ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم ﴾[(٦)] أي أمره ، وقوله: «ينزل ربنا كل ليلة»[(٧)] وأمثال ذلك ، فهذا قد ادعى تقدير المضاف

= وينظر: التبيان للعكبري (٢/ ٧٥٨-٧٥٩) وتفسير البحر المحيط لأبي حيان (٥/ ٣٩١) والدر المصون للسمين الحلبي (٧/ ٥٠-٥١) .

(١) سورة الشعراء آية (٦٣).

(٢) وقد قالوا: هذا مجاز من باب حذف المعطوف عليه ، أي: فضرب فانفلق .
انظر: البرهان للزركشي (٣/ ١٥٨) ومعترك الأقران (١/ ٣٢٥) والإتقان (٢/ ١٧٢) كلاهما للسيوطي.

(٣) في « ت » : « التزام » .

(٤) سورة الفجر آية (٢٢).

(٥) سورة البقرة آية (٢١٠).

(٦) سورة النحل آية (٢٦).

(٧) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه ، أخرجاه في الصحيحين وقد تقدم ص (١٣٣) وفي غيرها.
وهذا المحذوف المقدر الذي ذكره ابن القيم عن هؤلاء المؤولة تجده في كافة كتبهم وتصانيفهم ، فانظر منها : شرح الأصول الخمسة (ص٣٢٩-٣٣٠) ومتشابه القرآن (ص٦٨٩) وأساس التقديس (ص١٣٥) وما بعدها ، والإشارة إلى الإيجاز =

فيه ، ولكن دعوى مجردة مستندة إلى قاعدة من قواعد التعطيل وهي إنكار أفعال الرب تعالى وأنه لا يقوم به فعل البتة ، بل هو فاعل بلا فعل. وأما من أثبت أن الرب فاعل حقيقة وأنه يستحيل أن يكون الفعل عين المفعول ، بل هي حقائق معتبرة: فاعل وفعل ومفعول ، هذا هو المعقول في فطر بني آدم ، فإنه لا يحتاج إلى هذا التقدير ولا يجوزه ، فإن حذفه يكون من باب التلبيس ويرفع الوثوق بكلام المتكلم ويوقع التحريف ، فإنه لا يشاء أحد أن يقدر مضافا يخرج به الكلام عن مُقتضاه إلا فعل ، وارتفع الوثوق والفهم والتفهيم ، فيقدر الملحد في قوله: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾[1] مضافا تقديره: أرواح من في القبور ، وفي قوله تعالى: ﴿ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[2] أي: أرواح الموتى ، وقوله: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾[3] وأمثال ذلك مما يقدر فيه مضاف يخرج الكلام عن ظاهره.

فهذا مما ينبغي التنبيه له ، وأنه ليس كل موضع يقبل تقدير المضاف ، ولا كل ما قبله جاز تقديره حتى يكون في الكلام ما يدل على التقدير دلالة ظاهرة ولا توقع في اللبس بحيث لا يجد السامع بدًّا من التقدير كما يقول القائل: سافرنا في الثريا أي في نوئها ، وجلسنا في الشمس أي في حرها. وهذا مما يعلم بالسياق ، فكأنه مذكور لم يفت إلا التلفظ به ، ومثل هذا لا

= (ص٤ ، ١٠٦-١٠٧) وإيضاح الدليل (ص١١٦-١١٧) ومعترك الأقران (٣١١/١-٣١٢) .

(١) سورة الحج آية (٧).

(٢) سورة الحج آية (٦).

(٣) سورة آل عمران آية (٩٧). قال في الإشارة إلى الإيجاز (ص١٢٩) : « أي ولله على الناس حج البيت من استطاع إلى حجه سبيلا » .

يقال إنه مجاز ، فإن اللفظ بمجموعه دال على المراد ، والمتكلم قد يختصر ليحفظ كلامه ، وقد يبسط ويطيل ليزيد في الإيضاح والبيان ، والإيجاز والاختصار ، والإسهاب والإطناب ، طريقان للمتكلم يسلك هذه مرة وهذه مرة ، وهذا في كل لغة ، فإذا اختصر ودل على المراد لا يقال: [إنه][1] تكلم بالمجاز ، يوضحه:

[بيان أن أكثر ما يدعى فيه الحذف لا يحتاج إليه فيه والأمثلة على ذلك]

الوجه الثاني والعشرون : أن أكثر ما يدعى فيه الحذف لا يحتاج فيه إليه ، ولا على صحة دعواه دليل سوى الدعوى المجردة .

فمن أشهر ما يدعى فيه الحذف التحريم والتحليل المضاف إلى الأعيان [١٤٤/أ] نحو: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾[2] و ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ ﴾[3] ، و ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم [بَهِيمَةُ][4] ٱلْأَنْعَٰمِ ﴾[5] ، ونظائره[6] ، قالوا لأن التحريم والإباحة والكراهة والإيجاب طلب لا يتصور تعلقه بالأعيان لاستحالة إيجاد المكلف لهما ، وإنما يتعلق بالأفعال الواقعة فيها ،

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة المائدة آية (٣).

(٣) سورة النساء آية (٢٣).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة المائدة آية (١).

(٦) نحو: ﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ الآية (٩٣) من سورة آل عمران ، و ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ الآية (١٦٠) من سورة النساء ، و ﴿ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ ﴾ الآية (١٤٦) من سورة الأنعام ، و﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ ﴾ الآية (١٥٧) من سورة الأعراف ، و ﴿ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ ﴾ الآية (٣٠) من سورة الحج.

فهي التي توصف بالحل والحرمة والكراهة. وأما الأعيان فلا (توصف)[١] بذلك إلا مجازاً[٢]، فإذا قال: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ كان التقدير: (أكلها) كما صرح به النبي ﷺ: «إنما حرم من الميتة أكلها»[٣]، وحرمت الخمر: أي شربها، والحرير: أي لبسه، وأمهاتكم: أي نكاحهن.

ولما كان في الكلام محذوف قالت[٤] طائفة: لا يمكن إضمار كل فعل، إذ العموم من عوراض الألفاظ، ودلالة الحذف والإضمار لا عموم لها فيكون مجملا.

وقالت طائفة: بل المقدر كالملفوظ، فتارة يكون عاماً وتارة يكون خاصاً، وهذا بحسب الفعل المطلوب من تلك العين، فتحريم ما يشرب تحريم شربه، وما يؤكل تحريم أكله، وما يلبس تحريم لبسه، وما يركب تحريم ركوبه من غير أن توصف[٥] الأعيان بالحل والحرمة.

وقالت طائفة: هذا ثابت من جهة اللزوم وإلا فالتحريم والإباحة واقع على نفس الأعيان ويصح وصف الأعيان بذلك حقيقة باعتبار الأفعال المطلوبة منها، قالوا: وهذا كما توصف بأنها محبوبة أو مكروهة في أنفسها، وإنما الحب والكراهة والبغض متعلق بأفعالنا فيها.

---

(١) في «د» و«ن»: «يوصف».

(٢) انظر الإشارة إلى الإيجاز (ص٢) والإتقان للسيوطي (٢/ ١٦٢).

(٣) هو جزء من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخرجه الشيخان بألفاظ متقاربة، فرواه البخاري في الزكاة ح١٤٩٢ (ص٢٩٨) وفي البيوع ح٢٢٢١ وفي الذبائح والصيد ح٥٥٣١، ٥٥٣٢، ومسلم في الحيض ح١٠٠ (١/ ٢٧٦).

(٤) في «د» و«ن»: «وقالت».

(٥) في «ن»: «يوصف».

قيل: هذا مكابرة ظاهرة ، فإنا نجد من أنفسنا وجداناً ضروريا بمحبة[١] بعض الأعيان وبغض بعضها ، ويعلم كل عاقل صحة قول القائل هذا الشيء محبوب وهذا مكروه ، وذلك حقيقة لا مجاز ، فأي عقل أو شرع أو لغة يمنع من اتصاف الأعيان أنفسها بكونها مباحة ومحرمة ، كما توصف[٢] بكونها محبوبة ومكروهة ؟

وقول القائل: إن الأعيان لا تدخل[٣] تحت الطلب ، يقال له: هذا من وهمك حيث ظننت أن تحريمها وتحليلها طلب لإيجادها وعدمها فإن هذا لا يفهمه أحد ولا يخطر ببال السامع أصلا ، وإنما يفهم من كونها حلالا وحراما الإذن في تناولها والمنع منه ، هذا حقيقة اللفظ وموضوعه وعُرف استعماله ، والتركيب مرشد إلى فهم المعنى ، ولم يوضع لفظ التحريم والتحليل لإحداث الأعيان (ولا لإعدامها)[٤] ، ولا استعمل في ذلك ولا فهمه أحد أصلا ، وإنما حقيقته ما يفهم المخاطب منه ، فله وضع وفيه استعمل ومنه فهم ، فإذا سمع المخاطب: هذه المرأة حرام عليك ، لم يشك في المعنى ولم يتوقف فهمه له على تقدير محذوف وإضمار مضاف ، [١٤٤/ ب] ولم يخطر بباله أن هذا الكلام مجاز لا حقيقة.

ولما سمع المؤمنون قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾[٥] إلى آخره لم يقع في قلوبهم أن هذا مجاز ولا خطر ببالهم غير حقيقته ومفهومه ،

---

(١) في « ت » : « محبة » بحذف الباء من أولها.

(٢) في « د » و « ن » : « يوصف » .

(٣) في « ن » : « لا يدخل » .

(٤) في « ت » : « ولا إعدامها » .

(٥) سورة النساء آية (٢٣).

وهذا كله إنما نشأ من قبل المتولجين المتكلفين ، ألا ترى أن الذين نزل القرآن بلغتهم لم يختلفوا في ذلك ولم يتكلفوا هذه التقادير ، بل كانوا أفقه من ذلك وأصح أفهاماً وأعلى طلبا ، وإنما لهج المتأخرون بذلك لما نزلت مرتبتهم وتقاصرت أفهامهم وعلومهم عن علوم أولئك.

وهل سمع أعرابي قط ولو من أجلاف العرب قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾[1] ، ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾[2] ، ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ ﴾[3] ، ونظائره فأصابهم ما أصاب هؤلاء من البحث عن كون ذلك حقيقة أو مجازاً أو مجملا لا يدري المراد منه ، وهل توقف[4] في فهم المراد على إضمارٍ وحذف ثم فكر وقدر في تعيينه ؟

ولما قال سبحانه: ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ ﴾[5] فهم السامع المراد من غير أن يخطر بباله حذف ولا إضمار ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾[6] فإذا ظهر مراد المتكلم وفهمه السامع فأي حاجة إلى دعوى محذوف يحكم على المتكلم أنه أراده وأنه لا يصح الكلام بدونه ، يوضحه:

[بيان وصف الأعيان بالطيب والخبث والنفع والضر والحل والحرمة]

الوجه الثالث والعشرون: أن الأعيان توصفُ بكونها طيبة وخبيثة ، ونافعة وضارة ، فكذلك توصف[7] بكونها حلالا وحراما ،

(١) سورة النساء آية (٢٣).

(٢) سورة المائدة آية (٩٦).

(٣) سورة النساء آية (٢٤).

(٤) في « ن » : « يوقف » .

(٥) سورة القصص آية (١٢).

(٦) سورة المائدة آية (٢٦).

(٧) في « ن » : « يوصف » .

(إذ الحل)[١] والحرمة تبع طيبها وخبثها وكونها ضارة ونافعة ، كما قال تعالى: ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ ﴾[٢] ، ولا بد أن يكونَ الحلالُ طيباً في نفسه والمحرم[٣] خبيثا في نفسه ، فوصفه بكونه حلالا أو حراما جارٍ مجرى وصفه بكونه طيبا أو خبيثا ، ودلالة تحريم العين وتحليلها على الفعل المتعلق بها من باب دلالة الالتزام ، وقد علمت أن ما يدل بالالتزام لا يقال فيه إنه محذوف مُقدر ، فالقائل لغيره: « اصعد السطح » قد دله بالالتزام على الصعود في السلم ، ولا يقال: إن في الكلام (مضمراً محذوفاً)[٤] هو بدون ذكره مجاز ، ولو كان كذلك لكان كل كلام له لازم لم يذكر لازمه معه مجازا ، وهذا لا يقوله من يدري ما يقول ، فإن الرجل إذا قال: (تعال) فله لازم وهو قطع المسافة ، وإذا قال: (كل) فله لازم وهو تناول المأكول. وكذلك كل خطاب في الدنيا له لازم يدل عليه باللزوم ، فافتحوا باب الحذف والإضمار في ذلك كله وقولوا إن الكلام بدون ذكره مجاز ، وإلا فما الفرق بين ما ادعيتم إضماره وبين ما ذكرنا ؟ [١٤٥/أ] فأي فرق بين (اصعد السطح) ، وبين (اطبخ اللحم) ، و (اخبز العجين) ، و (ابن الحائط) ؟ فهذا له لوازم وهذا له لوازم ، والمتكلم لا يجب عليه ذكر اللزوم ، بل ذكرها عي وتطويل.

[دعوى ابن جني أن كلام الله تعالى مجاز والرد عليه]

الوجه الرابع والعشرون: قوله[٥]: « وأما قول الله عز وجل: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ

(١) في « د » : « إذا الحل » .

(٢) سورة الأعراف آية (١٥٧).

(٣) في « ت » : « والحرام » .

(٤) في « د » و « ن » : « مضمرٌ محذوف » .

(٥) أي ابن جني.

مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[1] فليس هو من باب المجاز ، بل هو حقيقة »[2].

فيقال له : ما أسرع ما هدمت جميع ما بنيته ونقضت كل ما أصلته ، فإنك قدمت في أول الباب[3] أن الفعل يقتضي جميع أفراد المصدر ، وهذا محال. فالأفعال عامتها مجاز ، وقدمت أن « خلق الله السموات والأرض » مجاز و« علم الله » مجاز ، فمال بال ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ ﴾ وحده حقيقة من بين سائر الأفعال ؟ ومن العجب أن يكون « خلق الله السموات والأرض » و« علم الله » عندك مجازاً وهو أظهر للأمم من كل ظاهر ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ حقيقة وفيه من الخلاف والخفاء ما لا يخفى ، ونحن لا نشك أن الجميع حقيقة ، ومن قال إن ذلك أو بعضه مجاز فهو ضال ، (ولكن القائلين)[4] بأن كلام الله موسى مجاز[5] يقولون: إن « خلق الله » و« علم الله » حقيقة ، وهم الجهمية والكلابية[6]. وأما القائلون بخلق

(١) سورة النساء آية (١٦٤).

(٢) سبق ص (٨١٥).

(٣) ينظر الخصائص (٢/ ٤٤٧) وما بعدها ، وكذا ما سبق ص (٨٠٤) وما بعدها.

(٤) في « د » و« ن » : « ولكن القائلون » .

(٥) في « د » و« ن » : « مجازا » .

(٦) سبق تعريف الجهمية ص (٢١) .

وأما الكلابية فهم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري المتوفى بعد (٢٤٠) بقليل ، ومما انفردت به هذه الطائفة قولهم ليس لله كلام مسموع ، وأن جبريل ليس يسمع من الله شيئا مما أداه إلى رسله عليهم الصلاة والسلام وإنما هو إلهام ألهمه ذلك من غير كلام.

عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١/ ٢٧٩).

وينظر: المقالات (١/ ٢٤٩) وما بعدها ، و(٢/ ٢٢٥-٢٢٦) والبرهان للسكسكي (ص٣٦-٣٨) ومعجم الفرق والمذاهب الإسلامية (ص٣١٧-٣١٨).

القرآن فلهم قولان ، أكثرهم يقول إنه مجاز ، وبعضهم يقول: إنه [هو][1] حقيقة ، ويقول : كلم الله ويكلم حقيقة في خلق حروف وأصوات يكون متكلما ومكلما ، فالمتكلم عندهم حقيقة من فعل الكلام ، وحقيقة الكلام عندهم هي الحروف والأصوات ، وأصابوا في ذلك لكن أخطؤوا في اعتقادهم أن المتكلم مَنْ فَعَلَ الكلام في غيره ولم يقم به ، فالكلام عندهم مخلوق ، والرب لم يقم به عندهم كلام ولا أمر ولا نهي ، وهؤلاء الذين اتفق السلف وأئمة الإسلام على تكفيرهم[2] .

[إظهار فساد قول من قال: إن المتكلِّم من فَعَل الكلام في غيره]

الوجه الخامس والعشرون : أنهم إذا قالوا: المتكلم من فعل الكلام في غيره فصار بذلك متكلما دون المحل الذي قام به الكلام ، فقد قلبوا أوضاع اللغات وخرجوا عن المعقول [والمنقول][3] وعن لغات الأمم قاطبة ، فإن الله تعالى لو اتصف بما يحدثه في غيره من الأعراض والصفات لكان أسود بالسواد الذي يخلقه في المحل ، وكذلك إذا خلق في محل بياضا أو حمرة أو طولا أو قصرا أو حركة كان المحل الذي قامت به هذه الصفات والأعراض هو الموصوف بها حقيقة لا الخالق لها ، فالصفة إذا قامت بمحلٍ عاد حكمها إلى ذلك لا إلى غيره واشتق له منها اسم ولم يشتق لغيره ، وأخطأ القائلون بخلق القرآن في هذه المسائل الأربع وأخلوا المحل عن حكم الصفة وأعادوه إلى غير من قامت به ، واشتقوا الاسم [لمن][4] لم تقم[5] به

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٢) انظر ما سبق ص (٧٥٨) مع التعليق (٤) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » و « ت » : « يقم » ، ولعل الصواب ما أثبت لعود الضمير إلى الصفة .

دون من قامت به فقلبوا الحقائق.

فصل

[ذكر ما ادعي فيه المجاز من كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ وبطلان ذلك على وجه التفصيل]

فهذا الكلام في المجاز على وجه كلي، ونحن نذكر بطلان ما ادعوا فيه المجاز [١٤٥/ب] من كلام الله ورسوله(١) على وجه التفصيل، وذلك إنما يتبين بذكر أمثلةٍ ادعوا فيها المجاز.

[المثال الأول مما ادعي فيه المجاز: صفة المجيء وإبطاله من عشرة وجوه]

المثال الأول: قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾(٢)، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾(٣) ونظائره، قيل هو من مجاز الحذف، تقديره وجاء أمر ربك(٤)، وهذا باطل من وجوه:

أحدها: أنه إضمار ما لا يدل اللفظ عليه بمطابقة ولا تضمن ولا لزوم(٥)، وادعاء حذف ما لا دليل عليه يرفع الوثوق من الخطاب ويُطَرِّق(٦) كل مبطل على ادعاء إضمار ما يصحح باطله.

---

(١) في « ت »: « وكلام رسوله ».

(٢) سورة الفجر آية (٢٢).

(٣) سورة البقرة آية (٢١٠).

(٤) راجع ما سبق ص (٨٤٧) مع التعليق (٧).

(٥) نص علماء الأصول على أن دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه: المطابقة والتضمن والالتزام، قال في جمع الجوامع (ص١٣٢): « ودلالة اللفظ على معناه مطابقة وعلى جزئه تضمن ولازمه الذهني التزام ».

وينظر: المستصفى (١/ ٧٤) والمحصول (١/ قسم١/ ص٢٩٩) وما بعدها، والإحكام للآمدي (١/ ٣٦-٣٧) والمحلي على جمع الجوامع (١/ ٢٣٧-٢٣٨).

(٦) في « د » و « ن »: « وتطرق » والمعنى: يُهيئ ويتخذ منه ذريعة. وينظر ما سبق ص (٥٤٦) تعليق (٤).

الثاني : أن صحة التركيب واستقامة اللفظ لا تتوقف[1] على هذا المحذوف ، بل الكلام مستقيم تام قائم المعنى بدون إضماره ، فإضماره مجرد خلاف الأصل فلا يجوز.

الثالث : أنه إذا لم يكن في اللفظ دليل على تعيين المحذوف كان تعيينه قولاً على المتكلم بلا علم ، وإخباراً عنه بإرادة ما لم يقم دليل على إرادته وذلك كذب عليه.

الرابع : أن في السياق ما يبطل هذا التقدير وهو قوله: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ ﴾[2] ، فعطف مجيء الملك على مجيئه سبحانه يدل على تغاير المجيئين ، وأن مجيئه سبحانه حقيقة كما أن مجيء الملك حقيقة ، بل مجيء الرب سبحانه أولى بأن يكون حقيقة من مجيء الملك. وكذلك قوله: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾[3] ، ففرق بين إتيان الملائكة وإتيان الرب وإتيان بعض آياته ، فقسم ونوع ، ومع هذا التقسيم يمتنع أن يكون القسمان واحداً فتأمله.

ولهذا منع عقلاء الفلاسفة حمل مثل هذا اللفظ على مجازه[4] وقالوا: هذا يأباه التقسيم والترديد والاطراد[5].

---

(١) في « ن » : « لا يتوقف » .

(٢) سورة الفجر آية (٢٢).

(٣) سورة الأنعام آية (١٥٨).

(٤) انظر الرسالة الأضحوية (ص٤٧-٤٨) .

(٥) تقدم التعريف بالتقسيم والترديد ص (٢٩) .

والاطراد من اطراد الشيء إذا تبع بعضه بعضا وجرى ، وفي الاصطلاح : « هو أن تطرد الأسماء من غير كلفة ولا حشو فارغ » . كذا عرفه ابن رشيق في العمدة (٢/ ٦٩٨) . وينظر: تحرير التحبير (ص٣٥٢) والمعجم المفصل في علوم البلاغة (ص١٥٨-١٥٩) .

الخامس : أنه لو صرح بهذا المحذوف المقدر لم يحسن وكان كلاما ركيكا ، فادعاء صدق ما يكون النطق به مشتركا باطل ، فإنه لو قال: هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ملك ربك أو أمر ربك أو يأتي بعض آيات ربك كان مستهجنا.

السادس : أن اطراد نسبة المجيء والإتيان إليه سبحانه دليل الحقيقة ، وقد صرحتم بأن من علامات الحقيقة الاطراد[1] ، فكيف كان هذا المطرد مجازاً ؟

السابع : أنه لو كان المجيء والإتيان مستحيلا عليه لكان كالأكل والشرب والنوم والغفلة ، وهكذا هو عندكم سواء ، فمتى عهدتم إطلاق الأكل والشرب والنوم والغفلة عليه[2] ونسبتها إليه نسبة مجازية وهي متعلقة بغيره ؟ وهل في ذلك شيء من الكمال البتة ؟ [١٤٦/أ] فإن قوله: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ ، وأتى ويأتي: عندكم في الاستحالة مثل نام وأكل وشرب ، والله لا يطلق على نفسه هذه الأفعال ولا رَسُولُهُ (لا بقرينة) [3] ولا مطلقة فضلاً عن أن تطرد نسبتها إليه ، وقد اطرد نسبة المجيء والإتيان والنزول والاستواء إليه مطلقا من غير قرينة تدل على أن الذي نسب إليه ذلك غيره من مخلوقاته ، فكيف تسوغ دعوى المجاز فيه ؟

الثامن : أن المجاز لو كان ثابتاً فإنما يصار إليه عند تعذر الحمل على الحقيقة إذ هي الأصل ، فما الذي أحال حمل ذلك على حقيقته من عقلٍ أو نقلٍ أو اتفاق من اتفاقهم حجة ؟ فأما النقل والاتفاق فهو من جانب الحقيقة بلا ريب ، وأما العقل فإنكم تزعمون أنكم أولى به منهم ، وهم قد أبطلوا

---

(١) راجع ما سبق ص (٧٢٧) مع التعليق (٤) .

(٢) في « ت » : « عليها » .

(٣) في « ت » : « إلا بقرينة » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب .

جميع عقلياتكم التي لأجلها ادعيتم أن نسبة المجيء والإتيان والنزول والاستواء إلى الله مجاز من أكثر من ثلاثمائة وجه ، وقد ذكرناها فيما تقدم. فسلم لهم النقل واتفاق السلف ، فكيف والعقل الصريح من جانبهم كما تقدم تقريره ، فإن من لا يفعل شيئاً ولا يتمكن من فعل يقوم به بمنزلة الجماد.

التاسع : أن هذا الذي ادعوا حذفه وإضماره يلزمهم فيه كما لزمهم فيما أنكروه ، فإنهم إذا قدروا: (وجاء أمر ربك) و (يأتي أمره) و (يجيء أمره) و(ينزل أمره) فأمره هو كلامه وهو حقيقة ، فكيف تجيء[1] الصفة وتأتي وتنزل[2] دون موصوفها ؟ وكيف ينزل الأمر ممن ليس هو فوق سمواته على عرشه. ولما تفطن بعضهم لذلك قال: أمره بمعنى مأموره[3] ، كالخلق[4] بمعنى المخلوق والرزق بمعنى المرزوق فركب مجازاً على مجاز بزعمه ولم يصنع شيئا ، فإن مأموره هو الذي يكونه ويخلقه بأمره ، وليس له عندهم أمر يقوم به ، ولا[5] كلام يقوم به ، وإنما ذلك مجاز من مجاز الكناية عن سرعة الانفعال لمشيئته[6] تشبيها بمن يقول: كن ، فيكون الشيء عقيب تكوينه ، فركبوا مجازاً على مجاز ولم يصنعوا شيئا ، فإن هذا المأمور الذي يأتي إن كان ملكا فهو داخل في قوله: ﴿ تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[7] ، وإن كان شيئا

(١) في « ن » : « يجيء » .
(٢) في « ن » : « وينزل » .
(٣) انظر شرح حديث النزول (ص٣٥) .
(٤) في « ت » : « فالخلق » .
(٥) في « ت » : « فلا » .
(٦) في « ت » : « بمشيئته » .
(٧) في « ن » : « يأتيهم الملائكة » . وفي « ت » : « أو تأتيهم الملائكة » والمثبت =

غير الملك فهو آية من آياته فيكون داخلا في قوله: ﴿ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾ .

العاشر : أن ما ادعوه من الحذف والإضمار إما أن يكون في اللفظ ما يقتضيه ويدل عليه أو لا ، فإن كان الثاني لم يجز ادعاؤه ، وإن كان الأول كان كالملفوظ به ، وعلى التقديرين فلا يكون مجازاً ، فإن المدلول عليه [بالسياق حقيقة وغير المدلول عليه][1] يمتنع تقديره . [١٤٦/ب]

[المثال الثاني مما ادعي فيه المجاز : اسمه تبارك وتعالى (الرحمن) ، وإبطاله من عشرين وجها]

المثال الثاني : مما ادعوه أنه مجاز : (اسمه سبحانه الرحمن)[2] وقالوا: وصفه بالرحمة مجاز ، قالوا لأن الرأفة والرحمة هي رقة تعتري القلب وهي من الكيفيات النفسية والله منزه عنها[3].

وهذا باطل من وجوه :

[الرد على من جحد حقيقة الرحمة ونفاها عن الله سبحانه]

أحدها : أنهم جحدوا حقيقة الرحمة وقالوا: إن نسبتها إلى الله تعالى محال ، وأنه ليس برحيم بعباده على الحقيقة ، وقد سبقهم إلى هذا النفي

= هو الصواب كما في الآية.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « اسمه الرحمن سبحانه » ، بالتقديم والتأخير.

(٣) مذهب المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم تفسير اسمه تعالى « الرحمن » بالإحسان أو اللطف أو الإنعام أو الإعانة والرفق أو إرادة هذه المسميات أو بعضها. وللوقوف على قولهم وتأويلهم لصفة رحمته عزّ وجلّ ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص٢٦) ومشكل الحديث وبيانه (ص١٨٢-١٨٣) والإرشاد للجويني (ص١٤٥) والمقصد الأسنى للغزالي (ص٦١-٦٣) وشرح أسماء الله الحسنى للرازي (ص١٦٦) وتفسير البيضاوي (١/ ٧) وتفسير النسفي (١/ ٢٨) وتفسير البحر المحيط (١/ ١٧) وعمدة الحفاظ (٢/ ٨٧) وعمدة القاري للعيني (٢٥/ ١١٥) وتفسير أبي السعود (١/ ١١) وأقاويل الثقات (ص٧٤-٧٥) وشرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص٣) وتفسير التحرير والتنوير (١/ ١٦٩-١٧٠) .

مشركو العرب الذين قال الله فيهم: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾[١] ، فأنكروا حقيقة اسمه الرحمن وأن يسمى بذلك[٢] ولم يكونوا ينكرون ذاته وربوبيته ولا ما يجعله المعطلة معنى اسم الرحمن من الإحسان ، فإن أحداً لم ينكر إحسان الله إلى خلقه.

فإن قيل: فلو كان هذا كما ذكرتم لأنكروا اسم الرحيم لأن المعنى واحد.

قيل: إنما لم ينكروا الرحيم لأن ورود الرحمن في أسمائه أكثر من ورود الرحيم ، ولهذا قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[٣] ، ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[٤] ، ﴿ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾[٥] ، ﴿ رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾[٦] ، ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾[٧]. وإنما جاء الرحيم مقيداً كقوله: ﴿ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾[٨] وقوله: ﴿ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[٩] ، أو مقرونا باسم الرحمن كما في الفاتحة[١٠] أو باسم

---

(١) سورة الفرقان آية (٦٠).

(٢) راجع تفسير ابن كثير عند هذه الآية (٣/ ٣٣٥-٣٣٦) .

(٣) سورة طه آية (٥).

(٤) سورة الأعراف آية (٥٤) ويونس آية (٣) والرعد آية (٢) والفرقان آية (٥٩) والسجدة آية (٤) والحديد آية (٤) .

(٥) سورة مريم آية (٤٥).

(٦) سورة النبأ آية (٣٧).

(٧) سورة الرحمن الآيتان (١ ، ٢).

(٨) سورة الأحزاب آية (٤٣).

(٩) سورة التوبة آية (١١٧).

(١٠) في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ .

آخر نحو: ﴿ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[١]، وأيضا فالرحمن جاء على بناء فعلان الدال على الصفة الثابتة اللازمة الكاملة كما يشعر به هذا البناء ، نحو: غضبان وندمان وحيران ، فالرحمن من صفته الرحمة ، والرحيم من يرحم بالفعل[٢]، وأيضا فلا يخلو إنكارهم لهذا الاسم إما أن يكون لدلالته على حقيقة الرحمة أو لا ، فإن كان الأول فمن أنكر أن يكون حقيقة فقد وافقهم ، وإن لم يكن كذلك فمن المعلوم أن موضوع الاسم وحقيقته صفة الرحمة القائمة بموصوفها ، فلو كانت حقيقة الاسم منتفية في نفس الأمر لكان طعنهم أقوى وكان ذلك بمنزلة وصفه بالأكل والشرب والنوم والجور ونحوها مما لا يليق به ، وبالجملة فالذي أنكر أن يكون الله رحماناً على الحقيقة هو جهم بن صفوان وشيعته. قال الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ﴾[٣].

[ذكر أنواع الإلحاد في الأسماء الحسنى]

ومن أعظم الإلحاد في أسمائه إنكار حقائقها ومعانيها والتصريح بأنها مجازات وهو أنواع هذا أحدها.

الثاني : جحدها وإنكارها بالكلية. والثالث: تشبيهه فيها بصفات المخلوقين ومعاني أسمائهم ، وأن الثابت له[٤] منها مماثل للثابت لخلقه[٥] ،

(١) في مواضع كثيرة من القرآن الكريم.

(٢) ينظر للمؤلف: بدائع الفوائد (١/ ٢٣-٢٤) ومدارج السالكين (١/ ٥٦-٥٧) ففيهما بحث جيد وكلام بديع عن هذين الاسمين الكريمين.

(٣) سورة الأعراف آية (١٨٠).

(٤) في « ت » : « لهم » .

(٥) انظر للمؤلف رحمه الله تعالى مصنفه بدائع الفوائد (١/ ١٦٩-١٧٠) في بيان معنى الإلحاد وأنواعه في أسماء الله الحسنى.

وهذا يذكره المتكلمون في كتبهم ويجعلونها مقالة لبعض الناس ، وهذه كتب المقالات بين أظهرنا لا نعلم ذلك مقالة لطائفة من الطوائف البتة ، وإنما المعطلة الجهمية يسمون كل من أثبت صفات الكمال لله تعالى مشبها وممثلا ، ويجعلون التشبيه [١٤٧/أ] لازم قولهم ويجعلون لازم المذهب مذهبا ، ويسرعون في الرد عليهم وتكفيرهم.

[والمقصود أن هؤلاء المعطلة الملحدين في أسماء الرب تعالى هم المشبهون في الحقيقة][(١)] ، لا من أثبت ألفاظها وحقائقها من غير تمثيل ولا تشبيه ، ولهذا لا يأتي الرد في القرآن على هذه الفرقة التي انتصب لها هؤلاء ، فإنها فرقة مقدرة في الأذهان ولا وجود لها في الأعيان ، وإنما القرآن مملوء من الرد على من شبه المخلوق بالخالق في صفات الإلهية حتى عبده من دونه ، لأنه هو الواقع من بني آدم يشبهون أوثانهم ومعبودهم بالخالق في الإلهية ، قال تعالى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾[(٢)] أي من يساميه ويماثله ، وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[(٣)] ، وقال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[(٤)] فنفى عن المخلوق مماثلته ومكافأته ومشابهته ومساماته الذي هو أصل شرك بني آدم ، فضرب المتكلمون عن ذلك صفحاً وأخذوا في المبالغة في الرد على من شبه الله بخلقه ، ولا نعلم فرقة من فرق بني آدم استقلت بهذه النحلة وجعلتها مذهباً تذهب[(٥)] إليه حتى ولا المجسمة المحضة الذين حكى

(١) في النسخ الخطية : « والمقصود أن هؤلاء المعطلة الملحدون في أسماء الرب في الحقيقة » والمثبت من المطبوع (٢/ ١١١) ولعله الأولى فليتأمل.

(٢) سورة مريم آية (٦٥).

(٣) سورة الإخلاص آية (٤).

(٤) سورة الشورى آية (١١).

(٥) في « ن » : « يذهب » .

أرباب المقالات مذاهبهم كالهشامية[١] والكرامية[٢] الذين قالوا إن الله جسم لم يقولوا إنه مماثل للأجسام ، بل صرحوا بأن معنى كونه جسماً أنه قائم بنفسه موصوف بالصفات ، ومثبتو الصفات لا ينازعونهم في المعنى وإن نازعوهم في بعض المواضع[٣].

---

(١) في النسخ الخطية : « كالهاشمية » والمثبت هو الصواب ، نسبة للهشامين: هشام بن الحكم المتوفى سنة (١٩٠) أو (١٩٩) ، وهشام بن سالم الجواليقي المتوفى سنة (١٩٩) ، وهما من أئمة الرفض والتشبيه والتجسيم ولهما في ذلك مقالات ، للاطلاع على عقائدهم الفاسدة وأقوالهم الكاسدة ينظر:

مقالات الإسلاميين (١/ ١٠٦-١٠٩) والملل والنحل (١/ ٢١٦-٢١٨) والفرق بين الفرق (ص٦٥-٦٩) والتبصير في الدين (ص٣٩-٤٠) .

(٢) سبق تعريفها ص (٥١٩) .

(٣) يقرر هنا الإمام ابن القيم رحمة الله عليه أن المشبهة هم من شبه المخلوق بالخالق تعالى في صفاته الإلهية ، وهو ما قرره أيضاً في بعض مصنفاته كإغاثة اللهفان (٢/ ٣٢٢) وما بعدها ، وهو الحق لكونه الأصل في التشبيه الواقع في الأمم ، إلا أن هذا الوصف يصدق كذلك باللزوم على طوائف وفرق شبهت الخالق سبحانه بالمخلوق ، كالهشامية أتباع هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي المذكورين قريبا ، والمغيرية أتباع المغيرة ابن سعيد العجلي الرافضي المقتول سنة (١١٩) ، واليونسية أصحاب يونس بن عبد الرحمن القمي المتوفى سنة (٢٠٨) . . وغير هؤلاء مما هو مذكور في كتب الفرق والمقالات ، وقد قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في رواية حنبل: « المشبهة تقول: بصر كبصري ويد كيدي وقدم كقدمي ، ومن قال ذلك فقد شبه الله بخلقه » . ذكره أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ٤٣) وكذا نقله عنه غير واحد ، والله سبحانه أعلم.

وللمزيد ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٠٦-١٠٩) والتبصير في الدين (ص١١٩) وما بعدها ، والملل والنحل (١/ ٢٢٠) ومجموع الفتاوى (٣/ ١٨٥-١٨٦) و(٤/ ١٥٤) ومنهاج السنة (١/ ٧٢-٧٣) والخطط للمقريزي (٢/ ٣٤٨-٣٤٩) ومعجم الفرق والمذاهب الإسلامية (ص٣٤٠-٣٤١) .

[دعوى أن اسم (الرحمن) مجاز هو من الإلحاد في الأسماء الحسنى]

الوجه الثاني : أن الإلحاد إما أن يكون بإنكار لفظ الاسم أو بإنكار معناه ، فإن كان إنكار لفظه إلحاداً فمن ادعى أن الرحمن مجاز لا حقيقة فإنه يجوز إطلاق القول بنفيها فلا يستنكف أن يقول ليس برحمن ولا رحيم ، كما يصح أن يقال للرجل الشجاع ليس بأسد على الحقيقة ، وإن قالوا نتأدب في إطلاق هذا النفي فالأدب لا يمنع صحة الإطلاق ، وإن كان الإلحاد هو إنكار معاني أسمائه وحقائقها فقد أنكرتم معانيها التي تدل عليها بإطلاقها ، وما صرفتموها إليها من المجاز فنقيض معناها وليس هو الحقيقة ، ولهذا يصرح غلاتهم بإنكار معانيها بالكلية ويقولون هي الألفاظ لا معاني لها.

[بيان أن الحامل لدعوى المجاز في اسم (الرحمن) موجود في بقية الأسماء الحسنى مما يلزم عنه لوازم وتناقض]

الوجه الثالث : أن هذا الحامل لكم على دعوى المجاز في اسم الرحمن هو بعينه موجود في اسم العليم والقدير والسميع والبصير وسائر الأسماء ، فإن المعقول من العلم صفة عرضية تقوم[1] بالقلب إما ضرورية وإما نظرية ، والمعقول من الإرادة حركة النفس الناطقة[2] لجلب ما ينفعها ودفع ما يضرها أو ينفع غيرها ويضره ، والمعقول من القدرة قوة قائمة بجسم تتأتى[3] به الأفعال الاختيارية ، فهل تجعلون[4] إطلاق هذه الأسماء والصفات على الله حقيقة أم مجازاً ؟ فإن قلتم حقيقة تناقضتم [١٤٧/ ب] أقبح التناقض إذ عمدتم إلى صفاته سبحانه فجعلتم بعضها حقيقة وبعضها مجازاً مع وجود المحذور فيما جعلتموه حقيقة ، وإن قلتم لا يستلزم ذلك محذورا فمن أين استلزام اسم الرحمن المحذور ؟ وإن قلتم الكل مجاز (لم

---

(١) في « ن » : « يقوم » .

(٢) تقدم تعريف النفس الناطقة ص (٧٩٣) .

(٣) في « د » و « ن » : « يتأتى » .

(٤) في « ن » : « يجعلون » .

تتمكنوا)[١] بعد ذلك من إثبات حقيقة لله البتة لا في أسمائه ولا في الإخبار عنه بأفعاله وصفاته ، وهذا انسلاخ من العقل والإنسانية.

[نفاة الصفات يلزمهم نفي الأسماء من جهة أخرى]

الوجه الرابع : أن نفاة الصفات يلزمهم نفي الأسماء من جهةٍ أُخرى ، فإن العليم والقدير والسميع والبصير أسماء تتضمن ثبوت الصفات في اللغة لمن وصف بها ، فاستعمالها لغير من وصف بحقائقها[٢] استعمال للاسم في غير ما وضع له ، فكما انتفت عنه حقائقها فإنه تنتفي[٣] عنه أسماؤها[٤] ، فإن الاسم المشتق تابع للمشتق منه في النفي والإثبات ، فإذا انتفت حقيقة الرحمة والعلم والقدرة والسمع والبصر ، انتفت الأسماء المشتقة منها عقلا ولغة ، فيلزم من نفي الحقيقة أن تُنفى[٥] الصفة والاسم جميعا ، فالمعتزلة لا تقر بأن الأسماء [الحقيقية تستلزم الصفات ، ثم ينفون الصفات ويثبتون][٦] الأسماء بطريق الحقيقة كما قالوا في المتكلم والمريد[٧] وبعض الجهمية يساعد على أن الاسم يستلزم الصفة ثم ينفي الصفة وينفي حقيقة الاسم ويقول هو مجاز ، فهو شر من المعتزلة من هذا الوجه ، وخير منهم من وجه آخر وهو أنه يتناقض فيثبت بعض الصفات وحقائق الأسماء وينفي نظيرها وما يدل عليها من حقيقة الاسم ، وأهل السنة يثبتون الصفات

---

(١) في « ن » : « لم يتمكنوا » ، وفي « ت » : « لم يمكنوا » والمثبت من « د » .

(٢) في « ت » : « بها » بدل قوله: « بحقائقها » .

(٣) في « ن » : « ينتفي » .

(٤) في « ن » : « أسماءها » .

(٥) في « ن » : « ينفى » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) انظر المغني في أبواب العدل والتوحيد (٦/ ٣) .

وحقائق الأسماء ، فالأسماء عندهم حقائق وهي متضمنة للصفات .

[اسم الرحمن استفتح به القرآن الكريم وذكر في مواضع كثيرة في الشرع فكيف يكون مجازا لا حقيقة ؟]

الوجه الخامس : أنه كيف يكون أظهر الأسماء التي افتتح الله بها كتابه في أم القرآن ، وهي من أظهر شعار التوحيد والكلمة الجارية على ألسنة أهل الإسلام وهي ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ التي هي مفتاح الطهور[1] والصلاة[2] وجميع الأفعال[3] كيف يكون مجازاً ؟ هذا من أشنع

---

(١) وردت في ذلك أحاديث كثيرة منها حديث سعيد بن زيد رضي الله عنهما مرفوعا: « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » . أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة ح٢٥ (١/ ٣٧-٣٨) ونقل عنده قول البخاري: إنه أحسن شيء في هذا الباب. وقال الحافظ ابن أبي شيبة فيما نقله ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٧٥) : « ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله » . وقد حسنه الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٤٣٢) وكذا جود إسناده وحسنه أحمد شاكر في شرحه للترمذي وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم ٧٥٧٣ (٢/ ١٢٥٦) وفي صحيح سنن الترمذي ح٢٤ (١/ ١٠) . وفي الباب عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وأنس بن مالك وسهل بن سعد وعائشة وأبي سبرة وأمه رضي الله عنهم. وقد أوضح المؤلف رحمه الله تعالى في المنار المنيف (ص١٢٠) : أن أحاديث التسمية على الوضوء أحاديث حسان.

ولمزيد البحث المستفيض في ذكر نصوص المسألة وعزوها لمصادرها والحكم عليها ينظر كتاب « كشف المخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء » لأبي إسحاق الحويني.

(٢) لعله يقصد قراءتها مع الفاتحة في الصلاة وهي مسألة خلافية قديمة تضاربت فيها مذاهب أهل العلم وأقوالهم ، وقد ذهب الإمام الشافعي وأصحابه إلى وجوب قراءتها في صلاة الجهر والسر على أنها آية من الفاتحة وعدم صحة صلاة من لم يقرأ بها. وقد أفردت تواليف خاصة تقارب ثلاثين كتابا أو تزيد عليها لهذه المسألة ، منها كتاب الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ في فاتحة الكتاب من الاختلاف لابن عبد البر (ت٤٦٣) وهو مطبوع متداول.

(٣) كما صح في مشروعية التسمية عند الأكل والجماع وغيرهما.

الأقوال. فهذان الاسمان اللذان افتتح الله بهما أم القرآن وجعلهما عنوان ما أنزله(١) من الهدى والبيان ، وضمنهما الكلمة التي لا يثبت لها شيطان ، وافتتح بها كتابه نبي الله سليمان(٢) ، وكان جبريل ينزل بها على النبي ﷺ عند افتتاح كل سورة من سور القرآن(٣).

[الرد على تأويل الرحمة بأنها رقة قائمة بالقلب]

الوجه السادس : قولهم: « الرحمة رقة القلب »(٤) تريدون(٥) رحمة المخلوق أم رحمة الخالق أم كل ما يسمى رحمة [١٤٨/أ] شاهداً أو غائبا ؟ فإن قلتم بالأول صدقتم ولم ينفعكم ذلك شيئا ، وإن قلتم بالثاني والثالث كنتم قائلين غير الحق ، فإن الرحمة صفة الرحيم وهي(٦) في كل موصوف بحسبه ، فإن كان الموصوف حيوانا له قلب فرحمته من جنسه رقة قائمة بقلبه ، وإن كان ملكا فرحمته تناسب ذاته ، فإذا اتصف أرحم الراحمين

(١) في « ن » : « ما أنزلهما » ، وفي « د » وضعت علامة على الكلمة إشارة إلى تصويبها كما أثبته من « ت » .

(٢) كما أخبر بذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴾ سورة النمل الآيات (٢٩-٣١).

(٣) أخرج أبو داود في الصلاة ح٧٨٨ (٤٩٩/١) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: « كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم.. » ، وأخرجه في المراسيل ح٣٦ (ص٩٠) مرسلا عن سعيد بن جبير ثم قال عقبه: « قد أسند هذا الحديث وهذا أصح » .

وقد أخرجه البيهقي في الكبرى (٤٢/٢) وابن عبد البر في التمهيد (٢١٠/٢٠) من طريق أبي داود موصولا وصحح إسناده الحافظ ابن كثير في تفسيره (١٧/١) .

(٤) انظر ما سبق قريبا ص (٨٦٠) مع التعليق (٣) .

(٥) في « ن » و « ت » : « يريدون » وليست منقوطة في « د » .

(٦) في « د » و « ن » : « فهي » وفي « ت » : « هي » ولعله الصواب المثبت.

بالرحمة حقيقة لم يلزم أن تكون رحمته من جنس (رحمة مخلوق لمخلوق)[١] ، وهذا يطرد في سائر الصفات كالعلم والقدرة والسمع والبصر والحياة والإرادة إلزاما وجوابا ، فكيف تكون[٢] [رحمة][٣] أرحم الراحمين مجازاً دون السميع العليم ؟

[الفرق بين رحمة الخالق جل وعلا ورحمة المخلوق]

الوجه السابع : أن اسم الرحمة استعمل في صفة الخالق وصفة المخلوق ، فإما أن يكون حقيقة في الموصوفين ، أو حقيقة في الخالق مجازاً في المخلوق أو عكسه ، فإذا كانت حقيقة فيهما فإما حقيقة واحدة وهو التواطؤ ، أو حقيقتان وهو الاشتراك ، ومحال أن تكون[٤] مشتركة لأن معناها يفهم عند الإطلاق ويجمعها معنى واحد ويصح تقسيمها ، وخواص المشترك منفية عنها ولأنها لم يشتق لها وضع في حق المخلوق ، ثم استعيرت من المخلوق للخالق ، تعالى الله عما يقول أهل الزيغ والضلال ، فبقي قسمان: أحدهما: أن يكون[٥] حقيقة في الخالق مجازاً في المخلوق ، والثاني: أن يكون[٦] حقيقة [واحدة][٧] متواطئة أو مشتركة ، وعلى التقديرين فبطل أن يكون إطلاقها على الله سبحانه مجازاً.

[استحالة كون رحمة الخالق مجازا ورحمة المخلوق حقيقة]

الوجه الثامن : أنه من أعظم المحال أن تكون[٨] رحمة أرحم الراحمين التي

(١) في « ت » : « رحمة الخلق لمخلوق » .

(٢) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ن » و « ت » : « يكون » وقد تكررت كلمة : « ومحال أن يكون » في « ت » .

(٥) في « ت » : « تكون » .

(٦) في « ت » : « تكون » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) في « د » و « ن » : « يكون » .

وسعت كل شيءٍ مجازاً ، ورحمة العبد الضعيفة المخلوقة القاصرة المستعارة من ربه التي هي من آثار رحمته حقيقة ، وهل في قلب الحقائق أكثر من هذا ؟ فالعباد إنما حصلت لهم هذه الصفات التي هي كمال في حقهم من آثار صفات الرب تعالى ، فكيف تكون[1] لهم حقيقة وله مجازاً ؟ يوضحه :

[بيان اشتقاق اسم الرحمة من اسمه سبحانه الرحمن]

الوجه التاسع : وهو ما رواه أهل السنن عن النبي ﷺ أنه قال : « يقول الله تعالى أنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته »[2] ، فهذا صريح في أن اسم الرحمة مشتق من اسمه الرحمن تعالى ، فدل على أن رحمته هي الأصل في المعنى كما كانت هي الأصل في اللفظ ، ومثل هذا قول حسان[3] رضي الله عنه في النبي ﷺ :

---

(١) في « ن » : « يكون » .

(٢) أخرجه أبو داود في الزكاة ح١٦٩٤ (٢/ ٣٢٢) والترمذي في البر والصلة ح ١٩٠٧ (٤/ ٣١٥-٣١٦) وابن حبان في صحيحه ح٤٤٣ (٢/ ١٨٦-١٨٧) وأحمد في المسند (١/ ١٩٤) والبخاري في الأدب المفرد رقم ٥٣ (١/ ١٣٢) والحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٨) جميعهم من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه . وقد صححه الترمذي ، وكذا صحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح١٦٥٩ (٣/ ١٢٥) وح١٦٨٧ (٣/ ١٤١-١٤٢) وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد رقم ٣٨ (ص٤٩) وفي السلسلة الصحيحة ح٥٢٠ (٢/ ٤٩-٥٢).

(٣) هو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو بن زيد مناة ، يكنى أبا الوليد وهي الأشهر وأبا عبد الرحمن وأبا الحسام وأبا المضرب ، الأنصاري الخزرجي ثم النجاري ، شاعر الرسول ﷺ والمنافح والمفاخر عنه ، توفي في المدينة قبل الأربعين في خلافة علي ابن أبي طالب رضي الله عنه ، وقيل سنة (٤٠) وقيل (٥٠) وقيل (٥٤) ، وهو ابن عشرين ومائة سنة .

الاستيعاب (١/ ٣٤١-٣٥١) وأسد الغابة (٢/ ٥-٧) والإصابة (٢/ ٦٢-٦٤).

[١٤٨/ب] وَشَقَّ لَهُ مِنِ اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ   فَذُو الْعَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدُ(١)

فإذا كانت أسماء الخلق الممدوحة مشتقة من أسماء الله الحسنى كانت أسماؤه يقينا سابقة ، فيجب أن تكون حقيقة ، لأنها لو كانت مجازاً لكانت الحقيقة سابقة لها ، فإن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ، فيكون اللفظ قد سمي به المخلوق ثم نقل إلى الخالق وهذا باطل قطعا.

[الإعلام بأن تسميته تعالى بالرحمن ووصفه بالرحمة قبل وجود الخلق]

الوجه العاشر : ما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لما قضى الله الخلق كتب كتابا فهو موضوع عنده فوق العرش إن رحمتي سبقت غضبي»(٢) ، وفي لفظ: «غلبت»(٣) . وقال تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾(٤) ، فوصف نفسه سبحانه بالرحمة وتَسمى بالرحمن قبل أن يكون بنو آدم ، فادعاء المدعي أن وصفه بالرحمن مجاز من أبطل الباطل.

[أسماؤه سبحانه قديمة أزلية]

الوجه الحادي عشر : أن أسماء الرب قديمة(٥) لم يستحدثها من جهة خلقه ، بل لم يزل موصوفا بها ، والمجاز مسبوق بالحقيقة وضعا أو استعمالا أو مرتبة وذلك كله ممتنع بالنسبة إلى أسماء الله تعالى.

فإن قيل: بل بعضها مستعار من بعض ففيها(٦) الحقيقة وفيها المجاز ،

---

(١) من قصيدة له في مدح النبي عليه الصلاة والسلام مطلعها:
أَغَرُّ عَلَيْهِ لِلنُّبُوَّةِ خَاتَمٌ   مِنَ اللهِ مَشْهُودٍ يَلُوحُ وَيَشْهَدُ
ديوانه (ص١٣٤) .

(٢) متفق عليه وقد تقدم ص (٦٧٦) .

(٣) انظر كتاب التوحيد من صحيح البخاري ح٧٤٥٣ ، ورواية مسلم المذكورة « .. إن رحمتي تغلب غضبي » .

(٤) سورة الأنعام آية (٥٤).

(٥) أي أزلية أبدية ليس لأوليتها ابتداء ولا لآخريتها انقضاء.

(٦) في « ت » : « وفيها » .

ومجازها مستعار من حقائقها كالرحمن مستعار من اسم المحسن وذلك لا محذور فيه.

قيل: هذا لا يصح لأن الحقيقة والمجاز من عوارض الوضع أو الاستعمال أو هما معاً (وأيًا ما كان)(١) لم تصح(٢) دعوى المجاز فيه بوجه.

[من اللوازم الفاسدة في حمل رحمته سبحانه على المجاز]

الوجه الثاني عشر : أنه من المعلوم أن المعنى المستعار يكون في المستعار منه أكمل منه في المستعار له ، وأن المعنى الذي دل عليه اللفظ بالحقيقة أكمل من المعنى الذي دل عليه بالمجاز ، وإنما يستعار لتكميل المعنى المجازي وتشبيهه بالحقيقي كما يستعار الأسد والشمس والقمر والبحر للرجل الشجاع والجميل والجواد ، فإذا جعل الرحمن والرحيم والودود وغيرها(٣) من أسمائه سبحانه حقيقة في العبد مجازاً في الرب لزم أن تكون(٤) هذه الصفات في العبد أكمل منها في الرب.

[وصفه تعالى بالرحمة أولى من وصفه بالإرادة لثبوت اسمه الرحمن من أسمائه الحسنى دون المريد]

الوجه الثالث عشر : أن وصفه تعالى بكونه رحمانا رحيما حقيقة أولى من وصفه بالإرادة ، وذلك أن من أسمائه الحسنى الرحمن الرحيم ، وليس في أسمائه الحسنى المريد ، والمتكلمون يقولون مريد لبيان إثبات الصفة ، وإلا فليس ذلك من أسمائه الحسنى ، لأن الإرادة تتناول ما يحسن إرادته وما لا يحسن ، فلم يوصف بالاسم المطلق منها. كما ليس في أسمائه الحسنى الفاعل ولا المتكلم ، وإن كان فعالا [١٤٩/أ] مريداً متكلما(٥) بالصدق

---

(١) في النسخ الخطية : « وأيما كان ».

(٢) في « د » و « ن » : « يصح ».

(٣) في « ت » : « وغيرهما ».

(٤) في « ن » : « يكون ».

(٥) قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: « وأما تسميتُه سبحانه بأنه مريد وأنه متكلم =

والعدل ، فليس الوصف بمطلق الكلام ومطلق الإرادة ، ومطلق الفعل يقتضي مدحا وحمدا حتى يكون ذلك متعلقا بما يحسن تعلقه به ، بخلاف العليم والقدير والعدل والمحسن والرحمن والرحيم(١) ، فإن هذه كمالات في أنفسها (لا تكون نقصا ولا مستلزمة لنقص)(٢) البتة ، فإذا قيل إنه مريد حقيقة وله إرادة حقيقة وليس من أسمائه الحسنى المريد فأن يكون رحمانا رحيما حقيقة وهو موصوف بالرحمة حقيقة ومن أسمائه الرحمن الرحيم أولى وأحرى.

[انتفاء لوازم النقص والضعف وغيرهما عن الله تعالى الثابتة في حق المخلوق]

الوجه الرابع عشر : أن الرحمة مقرونة في حق العبد بلوازم المخلوق من الحدوث والنقص والضعف وغيره ، وهذه اللوازم ممتنعة على الله تعالى ، فإما أن تكون(٣) الرحمة اسماً للقدر الممدوح فقط أو الممدوح وما يلزمه من النقص ، فإن كانت اسماً للقدر الكامل الذي لا يستلزم نقصاً وذلك ثابت للرب تعالى كانت حقيقة في حقه قطعا ، وإن كانت اسماً للمجموع فالثابت للرب تعالى هو القدر الذي لا نقص فيه ، وغاية ذلك أن يكون قد استعمل لفظها في بعض مدلوله كالعام إذا استعمل في الخصوص ، والأمر إذا استعمل في الندب ، وذلك لا يخرج اللفظ عن حقيقته عند جمهور الناس ، بل(٤) هو

= فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن ولا في الأسماء الحسنى المعروفة ، ومعناهما حق ولكن الأسماء الحسنى هي التي يُدعى الله تعالى بها وهي التي جاءت في الكتاب والسنة وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها . . » الخ. شرح الأصبهانية (ص٥-٦) .

(١) في « ت » : « الرحيم » بحذف الواو العاطفة قبلها.

(٢) في « ن » : « لا يكون نقصاً ولا مستلزمة لنقض » والمثبت هو الصواب .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ت » : « قيل » وهي كذلك في « د » و « ن » إلا أنها صُححت في هامشهما كما هو مثبت.

حقيقة عندهم ، فإن اللفظ يستعمل في المجموع عند إطلاقه ، وفي البعض عند تقييده ، والمطلق موضوع والمقيد موضوع كما تقدم ، لا سيما وأكثر الناس يقولون: إن بعض الشيء وصفته ليس غيراً له كما أجاب[1] به مثبتو الصفات لنفاتها ، وحينئذٍ فلا يكون اللفظ مستعملا في غير موضوعه فلا يكون مجازاً.

[خصوص الإضافة غير داخل في اللفظ المطلق]

الوجه الخامس عشر : أن هذا النَّقْصَ[2] اللازم للصفة ليس هو من موضوعها ولا مسمى لفظها ، وإنما هو من خصوص الإضافة ، فالقدر المدوح والذي[3] هو موضوع الصفة والنقص[4] اللازم غير داخل في موضوعها ، وكذلك لا دلالة في لفظها على العدم والوجود[5] وغاية الكمال الذي لا كمال فوقه ، وإنما ذلك من لوازم إضافتها ونسبتها إلى الرب سبحانه ، فإذاً موضوع لفظها مطلق المعنى المدوح ، وخصوص الإضافة غير داخل في اللفظ المطلق ، وعلى هذا فإذا استعملت في حق الرب سبحانه كانت حقيقة ، وإذا استعملت للعبد كانت حقيقة . فتدبر هذا فإنه فصل الخطاب فيما يطلق على الرب والعبد ، واعتبر هذا فيما يطلق على المخلوق نفسه ، فإنه حقيقة [١٤٩/ب] مع دلالته على غاية المدح في المحل وغاية الذم في محل آخر. مثاله قولك: هذا كلام رسول الله ﷺ وهديه وسمته ، وهذا كلام الصديق ، وهذا كلام المفتري. فهذا حقيقة

---

(١) في « د » و « ن » : « أجابت » .

(٢) في « ن » : « النقض » وفي « ت » : « لا لنقص » ، والمثبت من « د » وهو الصواب.

(٣) في « ت » : « الذي » .

(٤) في « ن » : « والنقض » .

(٥) في « د » و « ن » : « والوجوب » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

وهذا حقيقة ، وهما في غاية التضاد والاختلاف ، وهذا التعريف بالإضافة نظير التعريف باللام ينصرف إلى كل محل بحسبه : ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[(١)] هو موسى[(٢)] و ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ ﴾[(٣)] هو محمد ﷺ.[(٤)] فرسولٌ دال على القدر المشترك واللام تدل على تعريفه وتعيينه ، وكل من الموضعين حقيقة ، هذا مع أن اللفظ يستعمل مجرداً عن التعريف كثيرا[(٥)] .

وأما لفظ الرحمة والسمع والبصر واليد والوجه والكلام فلا تكاد تستعمل إلا مضافة إلى محلها ، فلزوم الإضافة فيها نحو لزومها في الأسماء الأعلام ولا سيما المضاف إلى الرب كقوله : ﴿ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ﴾[(٦)] ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[(٧)] ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[(٨)] ﴿ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[(٩)] ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[(١٠)] ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾[(١١)].

---

(١) سورة المزمل آية (١٦).

(٢) بدلالة ما قبلها : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ .
وانظر : إعلام الموقعين (١/ ١٣٨) وتفسير ابن كثير عند هذه الآية (٤/ ٤٦٧) .

(٣) سورة النور آية (٦٣).

(٤) انظر : تفسير الطبري (١٨/ ١٧٧) عند هذه الآية ، ومدارج السالكين (٢/ ٣٦٧) .

(٥) في « ن » : « كبيرا » .

(٦) سورة الأعراف آية (١٥٦).

(٧) سورة الأعراف آية (٥٦).

(٨) سورة الرحمن آية (٢٧) ، وقد اقتصر في « د » و « ن » على قوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾

(٩) سورة الليل آية (٢٠).

(١٠) سورة المائدة آية (٦٤).

(١١) سورة ص آية (٧٥).

فهذه الإضافة تمنع أن يدخل في اسم الصفة شيء من خصائص المخلوقين بوجهٍ من الوجوه. فالمحذور الذي أوجب لهم دعوى المجاز فيها متفٍ بالإضافة قطعا فلا وجه لدعوى المجاز فيها البتة ، وهذا ظاهر جدًّا فإنها بإضافتها الخاصة دلت على ما لا تسعه العبارة من الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

[إثبات الصفات بقياس الشمول أو قياس التمثيل]

الوجه السادس عشر : أن يقال لمن أثبت شيئا من الصفات بالعقل لا بد أن يأتي[1] في الدلالة على ذلك بقياس شمولي[2] أو قياس تمثيلي[3] فنقول في الشمولي[4] : كل فعل متقن محكم فإنه يدل على علم فاعله وقدرته وإرادته ، وهذه المخلوقات كذلك فهي دالة على علم الرب تعالى وقدرته ومشيئته.

---

(١) في « ت » : « تأتي » .

(٢) قياس الشمول هو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول وهو المعين.

الرد على المنطقيين (ص١١٩) .

وينظر: العقيدة الواسطية مع شرحها للهراس (ص٧٣-٧٤) وتحرير القواعد المنطقية (ص١٣٨) والتذهيب للخبيصي مع حاشيته (ص٣٦٣) وما بعدها ، وإيضاح المبهم (ص١٧) .

(٣) في النسخ الخطية : « تخييلي » وهو خطأ ، صوابه ما أثبت كما سيذكره المؤلف قريبا ويشرحه ، وقياس التمثيل هو إثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما هو علة الحكم ، كإلحاق النبيذ بالخمر في الحرمة لاشتراكهما في علة الحكم التي هي الإسكار.

المصادر السابقة وفق ترتيبها: (ص١٢٠) ، (ص٧٣) ، (ص١٦٦) ، (ص٤١٤-٤١٥) ، (ص١٧) .

(٤) في « ت » : « الشمولي » .

ونقول[١] في التمثيلي : الفعل المحكم المتقن يدل على علم فاعله وقدرته في الشاهد ، فكان دليلا في الغائب ، والدلالة العقلية لا تختلف شاهدا وغائبا فلا يمكنك أن تثبت له سبحانه صفة أو فعلا بالعقل إلا بالقياس المتضمن قضية كلية إما لفظا كما في قياس الشمول وإما معنى كما في قياس التمثيل.

فإذا كنت لا يمكنك إثبات الصانع ولا صفاته إلا بالقياس الذي لا بد فيه من إثبات قدر مشترك بين المقيس والمقيس عليه وبين أفراد القضية الكلية ولم يكن هذا عندك تشبيهاً[٢] [١٥٠/أ] ممتنعا ، فكيف تنكر معاني ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ وحقائقه بزعمك أنه يتضمن تشبيها ، وهذا من أنفع الأشياء لمن له فهم ، فإن الله تعالى أخبر في كتابه بما هو عليه من أسمائه وصفاته ، ولا بد في الأسماء المشتقة المتواطئة من معنى مشترك بين أفرادها ، فجحد المعطلة حقائقها لما زعموا أن فيها من التشبيه ، وهم لا يمكنهم إثبات شيء يعتقدونه إلا بنوع من القياس المتضمن التشبيه الذي فروا منه ، لا في جانب النفي ولا في جانب الإثبات ، فهم ينكرون ما جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام بما هو من نوعه أو دونه ، وهذا غاية الضلال فليتأمل ذلك.

[إثبات حقيقة رحمة الله لا تتضمن محذورا]

الوجه السابع عشر : أن من ادعى أن رحمة الله مجاز واسمه الرحمن الرحيم ، إما أن يثبت لهذا اللفظ معنى أو لا ، والثاني يقر المنازع ببطلانه ، وإذا كان لا بد من إثبات معنى لهذا اللفظ فإما أن يتضمن محذورًا أو لا ، فإن تضمن محذورا لم يجز إثباته ، وإن لم يتضمن محذورا لم يكن إثباته إخراج اللفظ عن حقيقته [أولى من بقاء اللفظ على حقيقته وإثبات معناه الأصلي ،

---

(١) في « ت » : « وتقول » .

(٢) كلمة « تشبيهاً » مكررة في « د » .

إذ انتفاء المحذور عن الحقيقة والمجاز واحد وتسلم[(١)] الحقيقة وهي الأصل. فأما إخراج اللفظ عن حقيقته][(٢)] لأمر لا يتخلص[(٣)] به في المجاز ولا محذور منه في الحقيقة ولا في المجاز فلا معنى له بل هو خطأ محض.

[الفرق بين رحمته تعالى ورضوانه وثوابه المنفصل]

الوجه الثامن عشر: أن الله سبحانه فرق بين رحمته ورضوانه وثوابه المنفصل، فقال تعالى: ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴾[(٤)]، فالرحمة والرضوان[(٥)] صفته والجنة ثوابه، وهذا

---

(١) في «ن»: «ويسلم».

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «ت».

(٣) في «ت»: «لا تتخلص».

(٤) سورة التوبة آية (٢١).

(٥) قال في القاموس مادة (رضو): «رضي عنه ورضي عليه يرضى رضى ورضوانا ويُضمان، ومرضاة: ضد سخط..».

وقد ثبتت صفة الرضى في حقه تعالى بنصوص قرآنية وأخرى حديثية وعدها السلف الصالح قاطبة من صفاته سبحانه الفعلية اعتماداً على تلك النصوص، إلا أن المؤولة حملوها على ظهور رحمته ولطفه وثوابه بمن أراد به الخير والسعادة والكرامة، أو أن ذلك راجع إلى إرادة الإثابة والنفع والعناية، والسبب الذي أوقعهم في حمأة هذا التأويل ما ذكروه من أن الرضى انفعال النفس وتغير من حال إلى حال وهو مما يستحيل في حقه تعالى ويُنزه عنه.

انظر: التمهيد (ص٤٧) والإنصاف (ص٢٦، ٣٩) كلاهما للباقلاني، والأسماء والصفات (٢/ ٤٧٧-٤٧٨) والمحرر الوجيز (١٤/ ٦٤) وشرح مسلم للنووي (٣/ ٦٨-٦٩)، (١٢/ ١٠-١١)، (١٧/ ٦٨) وتفسير القرطبي (١٥/ ٢٣٧) وتفسير النسفي (٣/ ١٧١) وإيضاح الدليل لابن جماعة (ص١٤٣-١٤٤) وتفسير البحر المحيط (٧/ ٤١٧) وشرح المواقف (ص٢٩٢) وفتح الباري (١١/ ٤٠٤) وأقاويل الثقات (ص٧٥) وتفسير التحرير والتنوير (٧/ ١١٩)، (١١/ ١٩)، (٣٠/ ٤٨٦).

يبطل قول من جعل الرحمة والرضوان ثوابا منفصلا مخلوقا ، وقول من قال : هي إرادته الإحسان(١) ، فإن إرادته الإحسان هي من لوازم الرحمة ، فإنه يلزم من الرحمة أن يريد الإحسان إلى المرحوم ، فإذا انتفت حقيقة الرحمة انتفى لازمها وهو إرادة الإحسان ، وكذلك لفظ اللعنة والغضب والمقت هي أمور مستلزمة للعقوبة ، فإذا انتفت حقائق تلك الصفات انتفى لازمها ، فإن ثبوت لازم الحقيقة مع انتفائها ممتنع ، فالحقيقة لا توجد منفكة عن لوازمها.

[ظهور أثر صفة الرحمة كظهور أثر صفة الربوبية والملك والقدرة]

الوجه التاسع عشر : أن ظهور أثر هذه الصفة في الوجود كظهور أثر صفة الربوبية والملك والقدرة ، فإن ما لله على خلقه من الإحسان والإنعام شاهد برحمة تامة وسعت كل شيء [١٥٠/ ب] كما أن الموجودات كلها شاهدة له بالربوبية التامة الكاملة ، وما في العالم من آثار التدبير والتصريف الإلهي شاهد بملكه سبحانه ، فَجَعْلُ صفة الرحمة واسم الرحمن(٢) مجازاً كجعل صفة الملك والربوبية مجازاً ولا فرق بينهما (في عقل ولا شرع)(٣) ولا لغة.

وإذا أردت أن تعرف بطلان هذا القول فانظر إلى ما في الوجود(٤) من آثار الرحمة الخاصة والعامة ، فبرحمته أرسل إلينا رسوله ﷺ ، وأنزل علينا كتابه ، وعلمنا من الجهالة ، وهدانا من الضلالة ، وبصرنا من العمى ، وأرشدنا من الغي ، وبرحمته عرفنا من أسمائه وصفاته وأفعاله ما عرفنا به أنه ربنا ومولانا ، وبرحمته علمنا ما لم نكن نعلم ، وأرشدنا لمصالح ديننا ودنيانا

---

(١) يراجع ما سبق عن تأويل الرحمة بإراة الإحسان ص (٨٦٠) مع التعليق (٣) .

(٢) في « ت » : « الرحمة » .

(٣) في « ت » : « في شرع ولا عقل » بالتقديم والتأخير.

(٤) في « د » و « ن » : « الموجود » والمثبت من « ت » .

وبرحمته أطلع الشمس والقمر ، وجعل الليل والنهار ، وبسط الأرض وجعلها مهادا وفراشاً وقرارا وكفاتا[١] للأحياء والأموات ، وبرحمته أنشأ السحاب وأنزل المطر ، وأطلع الأقوات والفواكه والمرعى ، وبرحمته سخر لنا الخيل والإبل والأنعام وذللها منقادة للركوب والحمل والأكل والدر ، وبرحمته وضع الرحمة بين عباده ليتراحموا بها ، وكذلك بين سائر أنواع الحيوان[٢] ، فهذا التراحم الذي بينهم بعض آثار الرحمة التي هي[٣] صفته ونعته ، واشتق لنفسه منها اسم « الرحمن الرحيم » ، وأوصل إلى خلقه معاني خطابه برحمته ، وبصرهم ومكن لهم أسباب مصالحهم برحمته ، وأوسع المخلوقات عرشه ، وأوسع الصفات رحمته ، فاستوى على عرشه الذي وسع المخلوقات بصفة رحمته التي وسعت كل شيء ، ولما استوى على عرشه بهذا الاسم الذي اشتقه من صفته وتسمى به دون خلقه كتب بمقتضاه على نفسه يوم استوائه على عرشه حين قضى الخلق كتابا ، فهو عنده وضعه على عرشه أن رحمته سبقت غضبه[٤] ، وكان هذا الكتاب العظيم الشأن كالعهد منه سبحانه للخليقة كلها بالرحمة لهم والعفو والصفح عنهم ،

---

(١) أي جامعة ، والكفت: الضم والجمع ، راجع ما سبق ص (٣٨٠) تعليق (٥) .

(٢) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: « جعل الله الرحمة في مائة جزء فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءا وأنزل في الأرض جزءا واحداً ، فمن ذلك الجزء تتراحم الخلق حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه » .
أخرجه البخاري في الأدب ح٦٠٠٠ ص (١٢٧٧) وفي الرقاق ح٦٤٦٩ ومسلم في التوبة ح١٧-١٩ (٢١٠٨/٤) وأخرجه أيضاً من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه ح٢٠-٢١ (٢١٠٨/٤-٢١٠٩) .

(٣) في « ت » : « هو » .

(٤) سبق ذكر نصه وتخريجه ص (٦٧٦) .

والمغفرة والتجاوز والستر والإمهال والحلم والأناة ، فكان[(١)] قيام العالم العلوي والسفلي بمضمون هذا الكتاب الذي لولاه لكان للخلق شأن آخر ، وكان عن صفة الرحمة الجنة وسكانها وأعمالهم[(٢)]. فبرحمته خلقت ، [وبرحمته عمرت بأهلها ، وبرحمته وصلوا إليها ، وبرحمته طاب عيشهم فيها][(٣)] وبرحمته احتجب عن خلقه بالنور ولو كشف ذلك الحجاب لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه[(٤)]. ومن رحمته أنه يعيذ من سخطه برضاه ومن عقوبته بعفوه ومن نفسه بنفسه[(٥)]. ومن رحمته أن [١٥١/أ] خلق للذكر من الحيوان أنثى من جنسه ، وألقى بينهما المحبة والرحمة ليقع بينهما التواصل الذي به دوام التناسل وانتفاع الزوجين ويمتع كل واحد منهما بصاحبه. ومن رحمته أحوج الخلق بعضهم إلى بعض لتتم[(٦)]

(١) في « ت » : « وكان » .

(٢) في « ت » : « وأعمالها » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) يشير إلى حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال : « إن الله عز وجل لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل ، حجابه النور ، (وفي رواية أبي بكر : النار) ، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه » .
أخرجه مسلم في الإيمان ح٢٩٣ (١/ ١٦١-١٦٢) .

(٥) يشير إلى حديث عائشة رضي الله عنها قالت : فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول : « اللهم أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » .
أخرجه مسلم في الصلاة ح٢٢٢ (١/ ٣٥٢) .

(٦) في « ن » : « ليتم » .

بينهم مصالحهم ، ولو أغنى بعضهم عن بعض لتعطلت مصالحهم وفسد[(١)] نظامهم ، وكان من تمام رحمته بهم أن جعل فيهم الغني والفقير ، والعزيز والذليل ، والعاجز والقادر ، والراعي والمرعى ، ثم أفقر الجميع إليه[(٢)] ثم عم الجميع برحمته[(٣)] . ومن رحمته أنه خلق مائة رحمة ، كل رحمة منها طباق ما بين السماء والأرض فأنزل منها إلى الأرض رحمة واحدة نشرها بين الخليقة ليتراحموا بها فبها تعطف[(٤)] الوالدة على ولدها ، والطير والوحش والبهائم[(٥)] ، وبهذه الرحمة قوام العالم ونظامه.

وتأمل قوله: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ * عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾[(٦)] ، كيف جعل الخلق والتعليم ناشئا عن صفة الرحمة متعلقا باسم الرحمن ، وجعل جميع معاني السورة مرتبطة بهذا الاسم وختمها بقوله : ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[(٧)] ، فالاسم الذي تبارك هو الاسم الذي افتتح به السورة ، إذ مجيء البركة كلها منه ، وبه وضعت البركة في كل

(١) في مكان هذه الكلمة في « ت » بياض ، وكُتبت في الحاشية كلمة ليست واضحة بسبب التصوير.

(٢) كما قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ الآية (١٥) من سورة فاطر. وقال : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ﴾ الآية (٣٨) من سورة محمد.

(٣) من أهل التقوى والإيمان كما قال سبحانه: ﴿ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الآية (١٥٦) من سورة الأعراف.

(٤) في « ن » : « يعطف » .

(٥) كما سبق قريبا الحديث الشريف الدال على ذلك ص (٨٨٠) مع التعليق (٢) .

(٦) سورة الرحمن الآيات (١-٤).

(٧) سورة الرحمن آية (٧٨).

مبارك ، فكل ما ذكر عليه بورك فيه ، وكل ما أخلي منه نزعت منه البركة ، فإن كان مذكّى وخلا من اسمه كان ميتة[(١)] ، وإن كان طعاماً شارك صاحبه فيه الشيطان[(٢)] ، وإن كان مدخلا دخل معه فيه[(٣)] ، وإن كان حدثا لم يرفع عند كثير من العلماء[(٤)] ، وإن كان صلاة لم تصح عند كثير منهم[(٥)].

ولما خلق سبحانه الرحم واشتق اسمها من اسمه وأراد[(٦)] إنزالها إلى الأرض تعلقت به سبحانه فقال لها: «مه» ، فقالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة ، فقال «ألا ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك»[(٧)]

---

(١) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ هي الميتة. أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره رقم ٧٨٣٣-٧٨٣٤ (٤/ ١٣٧٨) .
وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره عند هذه الآية (٢/ ١٧٤) : « استدل بهذه الآية الكريمة من ذهب إلى أن الذبيحة لا تحل إذا لم يذكر اسم الله عليها وإن كان الذابح مسلما. . » الخ.

(٢) كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول: « إذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان: لا مبيت لكم ولا عشاء ، وإذا دخل الرجل فلم يذكر الله عند دخوله قال الشيطان: أدركتم المبيت ، وإذا لم يذكر الله عند طعامه قال : أدركتم المبيت والعشاء » .
أخرجه مسلم في الأشربة ح١٠٣ (٣/ ١٥٩٨) .

(٣) كما دل عليه الخبر النبوي المذكور في التعليق السابق.

(٤) لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » . وقد مضى سابقا ص (٨٦٧) تعليق (١) .

(٥) وذلك عند من يوجب قراءة البسملة مع الفاتحة في الصلاة كالإمام الشافعي وأصحابه كما ذكرته سالفا ص (٨٦٧) تعليق (٢) .

(٦) في « ت » : « فأراد » .

(٧) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه: « خلق الله الخلق فلما فرغ منه =

وهي متعلقة بالعرش لها (حُجْنةٌ كَحُجْنَةِ)[1] المِغزل ، وكان تعلقها بالعرش رحمة منه بها وإنزالُها إلى الأرض رحمة منه بخلقه ، ولما علم سبحانه ما تلقاه من نزولها إلى الأرض ومفارقتها لما اشتقت [منه][2] رحمها بتعلقها بالعرش واتصالها به ، وقوله [لها][3] : «ألا ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك » .

= قامت الرحم فأخذت بحقو الرحمن فقال له: مه ، قالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة قال: ألا ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ، قالت: بلى يا رب ، قال فذاك » . . أخرجه البخاري في التفسير (واللفظ له) ح٤٨٣٠ (ص١٠٣٥) وفي الأدب ح٥٩٧٨ وفي التوحيد ح٧٥٠٢ ومسلم في البر والصلة ح١٦ (٤/ ١٩٨٠-١٩٨١) .

(١) في النسخ الخطية : « حنحنة كحنحنة » وهو خطأ صوابه ما أثبت كما ورد النص في ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: « توضع الرحم يوم القيامة لها حُجنةٌ كحجنة المِغزل تتكلم بألسنةٍ طُلقٍ ذُلقٍ ، فتصل من وصلها وتقطع من قطعها » . أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ١٨٩ ، ٢٠٩) والحاكم في المستدرك (٤/ ١٦٢) ولفظه فيه: « يجيء الرحم يوم القيامة له حجنة كحجنة المغزل ، فيتكلم بلسان طلق ذلق فيصل من وصلها ويقطع من قطعها ». قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٢٧٤) : « رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي ثمامة الثقفي وثقه ابن حبان » . وكذا صحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح٦٧٧٤ (١١/ ٤٥) و ح٦٩٥٠ (١١/ ١٥١-١٥٢) .

وقوله: « لها حُجْنة كحجنة المغزل » : أي صنارته المعوجة في رأسه التي يُعلق بها الخيط ثم يفتل للغزل. أفاده الزبيدي في التاج مادة (حجن) نقلا عن ابن سيده. وينظر نهاية ابن الأثير (١/ ٣٤٧) .

(٢) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، وبه تستقيم العبارة .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

ولذلك[١] [كان][٢] من وصل رَحِمَهُ رَحِمَه لقُربه من الرحمن ورعاية حرمة الرَّحِم قد عمر دنياه واتسعت له معيشته وبورك له في عمره ونسئ له في أثره[٣] ، فإن وصل ما بينه وبين الرحمن جل جلاله مع ذلك وما بينه وبين الخلق بالرحمة والإحسان تم له أمر دنياه وأخراه ، وإن قطع ما بينه وبين الرحم وما بينه وبين الرحمن جل جلاله [١٥١/ب] أفسد عليه أمر دنياه وآخرته ، ومحق بركة رحمته ورزقه وأثره كما قال ﷺ : «ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له من العقوبة يوم القيامة من البغي وقطيعة الرحم»[٤] . فالبغي معاملة الخلق بضد الرحمة ،

---

(١) في « ن » : « وكذلك » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) لقوله عليه الصلاة والسلام : « من أحب أن يبسط له في رزقه وأن يُنسأ له في أثره فليصل رحمه » . أخرجه البخاري في الأدب ح٥٩٨٦ (ص١٢٧٥) وفي البيوع ح٢٠٦٧ ، ومسلم في البر والصلة ح٢١ (١٩٨٢/٤) .

وقد ذهب الجمهور إلى أن العمر لا يزيد ولا ينقص عما سبق في علم الله تعالى وقدره استدلالاً بآيات كثيرة وأحاديث ثابتة في الصحيحين وغيرهما ، وأجابوا عن أدلة المخالفين بالجمع بينها وبين غيرها مما يطول بسطه هنا ، وللاطلاع على ما قيل في هذه المسألة من الأقوال ينظر :

المحرر الوجيز لابن عطية (٥١/٧) وتفسير القرطبي (٣٢٩/٩-٣٣١) ومجموع الفتاوى (٤٨٨/١٤-٤٩٢) وشرح العقيدة الطحاوية (١٢٧/١-١٣٢) وفتح الباري (٤١٦/١٠) ، (٤٨٨/١١) وإرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزيادة والنقصان لمرعي كرمي الحنبلي ، وتنبيه الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل للشوكاني .

(٤) أخرجه أبو داود في الأدب ح٤٩٠٢ (٢٠٨/٥) والترمذي في صفة القيامة ح٢٥١١ (٦٦٤/٤-٦٦٥) وابن ماجه في الزهد ح٤٢١١ (١٤٠٨/٢) والحاكم في المستدرك =

وكذا قطيعة الرحم ، وإن القوم ليتواصلون وهم فجرة فتكثر[1] أموالهم ويكثر عددهم ، وإن القوم ليتقاطعون فتقل أموالهم ويقل عددهم ، وذلك لكثرة نصيب هؤلاء من الرحمة وقلة نصيب هؤلاء منها ، وفي الحديث : «إن صلة الرحم تزيد في العمر»[2] .

وإذا أراد الله بأهل الأرض خيراً نشر عليهم أثراً من آثار اسمه الرحمن فعمر به البلاد وأحيا به العباد ، وإذا أراد بهم شرا أمسك عنهم ذلك الأثر فحل بهم من البلاء بحسب ما أمسك عنهم من آثار اسمه الرحمن ، ولهذا إذا أراد سبحانه أن يخرب هذه الدار ويقيم القيامة أمسك عن أهلها أثر هذا الاسم وقبضه شيئا فشيئا ، حتى إذا جاء وعده قبض الرحمة التي أنزلها إلى الأرض فتضع[3] لذلك الحوامل ما في بطونها وتذهل المراضع عن أولادها[4] فيضيف سبحانه تلك الرحمة التي رفعها وقبضها من الأرض إلى

= (٢/٣٥٦) ، (٤/١٦٢-١٦٣) وابن حبان في صحيحه ح٤٥٥ ، ٤٥٦ (٢/ ٢٠٠-٢٠١) والبخاري في الأدب المفرد ح٢٩ (ص٢٤-٢٥) وأحمد في المسند (٥/ ٣٦ ، ٣٨) جميعهم من حديث أبي بكرة رضي الله عنه . قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح » وقال الحاكم في الموضع الأول: « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي. وكذا صححه الألباني في السلسلة الصحيحة ح٩١٨ (٢/ ٥٨٨-٥٨٩) .

(١) في « ن » : « فيكثر » .

(٢) هو جزء من حديث ورد عن جمع من الصحابة من رواية أبي هريرة وعلي بن أبي طالب وابن مسعود ومعاوية ابن حيدة وأبي سعيد الخدري وأبي أمامة وعمر بن الخطاب ونبيط ابن شريط ، وفي بعضها ضعف إلا أن لها شواهد تقويها وتعضدها ، وقد تولى جمعها ودراسة أسانيدها لطفي بن محمد بن يوسف الصغير في كتابه جمع جهود الحفاظ النقلة بتواتر روايات زيادة العمر بالبر والصلة ، فلتنظر هناك.

(٣) في « ن » : « فيضع » .

(٤) قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ =

ما عنده من الرحمة فتكمل[١] بها مائة رحمة[٢] ، فيرحم بها أهل طاعته وتوحيده وتصديق رسله وتابعيهم.

وأنت لو تأملت العالم بعين البصيرة لرأيته ممتلئا بهذه الرحمة الواحدة كامتلاء البحر بمائه والجو بهوائه ، وما في خلاله من ضد ذلك فهو مقتضى قوله: «سبقت رحمتي غضبي»[٣] فالمسبوق لا بد لاحق وإن أبطأ ، وفيه حكمة لا تناقضها الرحمة ، فهو أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين ، فسبحان من أعمى بصيرة من زعم أن رحمة الله مجاز.

[من الأدلة على إثبات صفة الرحمة لله سبحانه]

الوجه العشرون : أن النبي ﷺ قد أقسم قسماً صادقاً بارا «أن الله أرحم بعباده من الوالدة بولدها»[٤] وفي هذا إثبات كمال الرحمة وأنها رحمة حقيقية لا مجازية ، ومر رسول الله ﷺ بامرأةٍ أصيبت في السبي وكانت كلما مرت بطفل أرضعته ، فقال النبي ﷺ : «أترون هذه طارحة ولدها في النار ؟» ، قالوا: لا يا رسول الله وهي قادرة على أن لا تطرحه[٥] فقال: «الله أرحم بعباده من هذه بولدها»[٦]. فإن كانت رحمة الوالدة حقيقة فرحمة الله أولى

= ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُم بِسُكَارَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ سورة الحج الآيتان (١-٢).

(١) في « ت » : « فيكمل » .

(٢) كما في حديث سلمان رضي الله عنه عند مسلم في التوبة ح٢١ (٤/٢١٠٩) : « .. فإذا كان يوم القيامة أكملها بهذه الرحمة » .

(٣) سبق ذكره وتخريجه ص (٦٧٦) .

(٤) كما سيأتي بعده بتمامه .

(٥) في « ن » : « لا يطرحه » والمثبت هو الصواب .

(٦) أخرجه البخاري في الأدب ح٥٩٩٩ (ص١٢٧٧) ومسلم في التوبة ح٢٢ (٤/٢١٠٩) جميعهما من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

بأن تكون(١) حقيقة منها ، وإن كانت رحمة الله مجازاً فرحمة الوالدة لا حقيقة لها .

[المثال الثالث مما ادعى فيه المجاز : صفة الاستواء ، وإبطال ذلك من اثنين وأربعين وجها]

المثال الثالث : في قوله: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾(٢) في سبع آيات من القرآن(٣) حقيقة عند جميع فرق الأمة إلا الجهمية ومن وافقهم ، فإنهم قالوا هو مجاز [١٥٢/أ] ثم اختلفوا في مجازه ، فالمشهور عنهم ما حكاه الأشعري عنهم وبدعهم وضللهم فيه بمعنى استولى ، أي ملك وقهر(٤) ، وقالت فرقة [منهم بل](٥) بمعنى قصد وأقبل على خلق العرش(٦) وقالت فرقة أخرى بل هو مجمل في مجازاته يحتمل خمسة عشر وجها كلها لا يعلم أيها المراد ، إلا أنا نعلم انتفاء الحقيقة عنه بالعقل(٧).

وهذا الذي قالوه باطل من اثنين وأربعين وجها:

[دلالة لفظ (استوى) ومعناه في لغة العرب]

أحدها : أن لفظ استوى(٨) في كلام العرب الذي خاطبنا الله تعالى بلغتهم وأنزل بها كلامه نوعان: مطلق ومقيد ، فالمطلق ما لم يوصل معناه بحرف مثل قوله: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ ﴾(٩) وهذا معناه كمل وتم ،

(١) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٢) سورة طه آية (٥).

(٣) في الأعراف آية (٥٤) وفي يونس آية (٣) وفي الرعد آية (٢) وفي طه آية (٥) وفي الفرقان آية (٥٩) وفي السجدة آية (٤) وفي الحديد آية (٤) .

(٤) انظر: الإبانة (ص١٠٨) والمقالات (١/ ٢٣٧) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) انظر ما سبق ص (٣١) و ص (٩٦) .

(٧) انظر ما سبق ص (٣٤) مع التعليق (٨) .

(٨) في « ت » : « الاستواء » .

(٩) سورة القصص آية (١٤).

يقال استوى النبات واستوى الطعام. وأما المقيد فثلاثة أضرب ، (أحدها): مقيد (بإلى) كقوله: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[1] ، واستوى فلان إلى السطح وإلى الغرفة ، وقد ذكر سبحانه هذا المعدى بإلى في موضعين من كتابه في البقرة في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[2] ، والثاني في سورة السجدة: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾[3] ، وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف كما سنذكره ونذكر ألفاظهم بعدُ إن شاء الله. (والثاني) مقيد (بعلى) كقوله: ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾[4] ، وقوله: ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ﴾[5] وقوله: ﴿ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾[6] ، وهذا أيضاً معناه العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة. (والثالث): المقرون بِواو مَعَ التي تعدي الفعل إلى المفعول معه نحو: استوى الماء والخشبة بمعنى ساواها[7].

هذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم وليس فيها معنى استولى البتة ، ولا نقله أحد من أئمة اللغة الذين يعتمد قولهم ، وإنما قاله متأخرو النحاة ممن سلك طريق الجهمية والمعتزلة ، يوضحه:

[بيان ما استدل به على حمل لفظة (استوى) على كلمة (استولى)]

الوجه الثاني : أن الذين قالوا ذلك لم يقولوه نقلاً فإنه مجاهرة بالكذب

---

(١) سورة البقرة آية (٢٩) ، وفصلت آية (١١) .

(٢) سورة البقرة آية (٢٩).

(٣) الآية (١١) من سورة فصلت.

(٤) سورة الزخرف آية (١٣).

(٥) سورة هود آية (٤٤).

(٦) سورة الفتح آية (٢٩).

(٧) هذا من الأساليب العربية ، وقد سبق مع التعليق عليه ص (٣٦) تعليق (١) .

وإنما قالوه استنباطاً وحملا منهم للفظة استوى على استولى ، واستدلوا بقول الشاعر :

قد استوى بشر على العراق من غير سيفٍ ودَمٍ[(١)] مهراقِ[(٢)]

وهذا البيت ليس من شعر العرب كما سيأتي بيانه[(٣)].

[إنكار أهل اللغة إطلاق (استوى) بمعنى (استولى)]

الوجه الثالث : أن أهل اللغة لما سمعوا ذلك أنكروه غاية الإنكار ولم يجعلوه من لغة العرب ، قال ابن الأعرابي[(٤)] وقد سُئل : هل يصح أن يكون استوى بمعنى استولى ؟ فقال : « لا تعرف العرب ذلك »[(٥)]. هذا وهو من أكابر أئمة اللغة.

[ذكر قول الخطابي في نفي إطلاق (استوى) بمعنى (استولى)]

الوجه الرابع : ما قالهُ الخطابي[(٦)] في كتابه : « شعار الدين »[(٧)] قال :

---

(١) في « ت » : « ولا دم ».

(٢) ذكره الجوهري في الصحاح وعنه ابن منظور في اللسان جيعهما في مادة (سوا) ولم ينسباه وقد أورده الزبيدي في التاج في المادة المذكورة منسوبا للأخطل ولم أجده في ديوانه كما يوجد في عامة كتب المتكلمين تقليد اللاحق للسابق. وسوف يأتي إن شاء الله تعالى مزيد كلام عليه في ص (٩١٢) مع التعليق على ذلك.

(٣) انظر ما سيأتي ص (٩١٢) مع التعليق على ذلك.

(٤) تقدمت ترجمته ص (٩٧).

(٥) راجع ما سبق ص (٩٧) مع التعليق (٤).

(٦) تقدمت ترجمته ص (٤٨٦).

(٧) وهو : « شعار الدين في أصول الدين » ، وسماه شيخ الإسلام في درء التعارض (٣١٦/٧) : « شعار الدين وبراهين المسلمين » ، وهو من مصنفات الإمام الخطابي المفقودة ، وقد نقل منه ابن تيمية في مواضع من كتبه كما في بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٧٧ ، ٢٤٩) ودرء التعارض (٣١٦/٧) وكذا ابن القيم في تهذيب السنن (١٠٨/٧).

« القول في أن الله مستوٍ على عرشه » ، ثم ذكر الأدلة من القرآن ثم قال : « فدل ما تلوته من هذه الآي أن الله تعالى في السماء مستو على العرش ، وقد جرت عادة [١٥٢/ب] المسلمين خاصهم وعامهم بأن يدعوا ربهم عند الابتهال والرغبة إليه يرفعون أيديهم إلى السماء وذلك لاستفاضة العلم عندهم بأن المدعو في السماء سبحانه » . إلى أن قال : « وزعم بعضهم أن الاستواء هاهنا بمعنى الاستيلاء ، ونزع فيه ببيت مجهول[1] لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله ، ولو كان الاستواء هنا بمعنى الاستيلاء لكان الكلام عديم الفائدة ، لأن الله تعالى قد أحاط علمه وقدرته بكل شيء [من الأشياء][2] ، وكل قطر وبقعة من السموات والأرضين وما تحت العرش ، فما معنى تخصيصه العرش بالذكر ؟ ثم إن الاستيلاء إنما يتحقق معناه عند المنع من الشيء ، فإذا وقع الظفر به قيل استولى عليه ، فأي منعٍ كان هناك حتى يوصف بالاستيلاء بعده ؟ » . هذا لفظه وهو من أئمة اللغة .

[تفسير الاستواء بمعنى الاستيلاء مبني على الرأي المجرد]

الوجه الخامس : أن هذا تفسير لكلام الله بالرأي المجرد الذي لم يذهب إليه صاحب ولا تابع ، ولا قاله إمام من أئمة المسلمين ، ولا أحد من أهل التفسير الذين يحكون أقوال السلف ، وقد قال النبي ﷺ : « من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار »[3] .

---

(١) يشير إلى البيت المذكور سابقا المنسوب للأخطل وسيأتي الكلام عليه لاحقاً ص (٩١٢) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) أخرجه الترمذي في التفسير ح٢٩٥١ (١٩٩/٥) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم ، فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ، ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » وإسناده ضعيف آفته عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي التابعي المتوفى سنة (١٢٩) ، ضعفه الإمام أحمد وأبو زرعة ، وقال ابن معين : « ليس بذاك القوي » . =

[إظهار شيء من التفسير مخالف لسلف الأمة يحكم عليه بالخطأ والغلط]

الوجه السادس : أن إحداث القول في تفسير كتاب الله الذي كان السلف والأئمة على خلافه يستلزم أحد أمرين : إما أن يكون خطأً في نفسه أو تكون[1] أقوال السلف المخالفة له خطأً ، ولا يشك عاقل أنه أولى بالغلط والخطأ من قول السلف .

[اطراد لفظ الاستواء في جميع موارده ومواضعه من القرآن وكتب السنة دون لفظ الاستيلاء]

الوجه السابع : أن هذا اللفظ قد اطرد في القرآن والسنة حيث ورد بلفظ الاستواء دون الاستيلاء ، ولو كان معناه استولى لكان استعماله في أكثر موارده كذلك ، فإذا جاء موضع أو موضعان بلفظ استوى حمل على معنى استولى لأنه المألوف المعهود ، وأما أن يأتي إلى لفظ قد اطرد استعماله في جميع موارده على معنى واحد فيدعى صرفه في الجميع إلى معنى لم يعهد استعماله فيه ففي غاية الفساد ، ولم يقصده ويفعله من يقصد البيان ، هذا لو لم يكن في السياق ما يأبى حمله على غير معناه الذي اطرد استعماله فيه ، فكيف وفي السياق ما يأبى ذلك وهو :

[من الأدلة على منع تفسير الاستواء بالاستيلاء]

الوجه الثامن : أنه أتى بلفظة « ثم » التي حقيقتها الترتيب والمهلة[2] ، ولو كان معناه معنى القدرة على العرش والاستيلاء عليه لم يتأخر ذلك إلى بعد خلق السموات والأرض ، فإن العرش كان موجودا قبل خلق السموات والأرض (بأكثر من خمسين ألف عام)[3] كما ثبت في الصحيحين عنه صلى

= انظر : الجرح والتعديل (٦/ ٢٥-٢٦) وديوان الضعفاء رقم ٢٣٦٢ (ص٢٣٤) وبحر الدم رقم ٥٧٥ (ص٢٥٣) وضعيف سنن الترمذي رقم ٥٧٠ (ص٣٥٩) وضعيف الجامع رقم ١١٤ (ص١٨) . وللتوسع في ذكر من أخرجه مع بيان طرقه ينظر : السلسلة الضعيفة ح١٧٨٣ (٤/ ٢٦٥-٢٦٨) .

(١) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٢) انظر شرح المفصل (٨/ ٩٤) ومغني اللبيب (١/ ١١٧) والجنى الداني (ص٤٢٦) .

(٣) في « ت » : « بخمسين ألف عام » .

الله [١٥٣/أ] عليه وسلم أنه قال : « إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء »(١) . وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾(٢) . فكيف يجوز أن يكون غير قادر ولا مستول على العرش إلى أن خلق السموات والأرض ؟

فإن قيل : تحمل « ثم » على معنى الواو وتجردها من معنى الترتيب . قيل : هذا خلاف الأصل والحقيقة ، فأخرجتم « ثم » عن حقيقتها والاستواء عن حقيقته ولفظ الرحمن عن حقيقته ، وركبتم مجازات بعضها فوق بعض .

فإن قيل : فقد تأتي « ثم » لترتيب الخبر لا ترتيب المخبر فيجوز أن يكون ما بعدها سابقا على ما قبلها في الوجود وإن تأخر عنه في الإخبار . قيل : هذا لا يثبت أولاً ولا يصح به نقل ولم يأت في كلام فصيح ، ولو قدر وروده فهو نادر لا يكون قياسا مطردا تترك الحقيقة لأجله(٣) .

فإن قيل : فقد ورد في القرآن وهو أفصح الكلام ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾(٤) ، والأمر بالسجود لآدم كان قبل خلقنا وتصويرنا(٥) . وقال تعالى : ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ

(١) أخرجه مسلم في القدر ح٢٦٥٣ (٤/ ٢٠٤٤) ولم يخرجه البخاري .

(٢) سورة هود آية (٧) .

(٣) ينظر للمؤلف : بدائع الفوائد (١/ ١٩٥) ، وللتوسع في المسألة يراجع : نتائج الفكر (ص٢٥٠) وشرح الكافية للرضى (٤/ ٤١٤) ورصف المباني (ص٢٥٠) والجنى الداني (ص٤٢٧-٤٢٨) ومغني اللبيب (١/ ١١٧-١١٨) .

(٤) سورة الأعراف آية (١١) .

(٥) انظر تفسير الرازي عند هذه الآية (١٤/ ٢٦) وكذا تفسير ابن كثير عند الآية نفسها (٢/ ٢١١) .

بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾(١) وشهادته تعالى على أفعالهم سابقة على رجوعهم . قيل : لا يدل ذلك على تقدم ما بعد « ثم » على ما قبلها . أما قوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ﴾ فهو خلق أصل البشر وأبيهم وجعله سبحانه خلقاً لهم وتصويرا إذ هو أصلهم وهم فرعه ، وبهذا فسرها السلف ، قالوا خلقنا أباكم وخلق أبي البشر خلق لهم(٢) ، وأما قوله : ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾ فليس ترتيبا لاطلاعه على أفعالهم وإنما هو ترتيب لمجازاتهم عليها ، وذكر الشهادة التي هي علمه واطلاعه تقريرا للجزاء على طريقة القرآن في وضع القدرة والعلم موضع الجزاء لأنه يكون بهما كما قال تعالى : ﴿ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾(٣) وكقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾(٤) وقوله : ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرًا ﴾(٥) ، وهو كثير في القرآن ، وهو كما

(١) سورة يونس آية (٤٦) .

(٢) قال ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن (ص١٥٢) : « أراد : خلقنا آدم وصورناه ، فجعل الخلق لهم ، إذ كانوا منه » .

وقال ابن جرير الطبري بعد أن ذكر الأقوال في تفسير الآية ومعناها : « وأولى الأقوال بالصواب قول من قال : تأويله ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ﴾ : ولقد خلقنا آدم . ﴿ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ﴾ بتصويرنا آدم كما قد بينا فيما مضى من خطاب العرب الرجل بالأفعال تضيفها إليه والمعنى سلفه .. » الخ . تفسيره طبعة شاكر (١٢/ ٣٢٠-٣٢١) .

وانظر : زاد المسير (٣/ ١٧٣) وتفسير ابن كثير (٢/ ٢١١) عند تفسيرهما للآية المذكورة .

(٣) سورة لقمان آية (٢٣) .

(٤) سورة آل عمران آية (١٦٥) .

(٥) سورة فاطر آية (٤٥) .

يقول السيد لعبده : اعمل ما شئت فإني أعلم ما تفعله وأنا[١] قادر عليك . وهذا أبلغ من ذكر العقاب وأعم فائدة

فإن قيل : كيف تصنعون بقول الشاعر[٢] :

قـل لمن سـاد ثـم سـاد أبـوه ثـم قـد سـاد قبـل ذلـك جـده[٣]

قلنا : أي شاعر هذا [١٥٣/ب] حتى يحتج بقوله[٤] وأين صحة الإسناد إليه لو كان ممن يحتج بشعره ؟ وأنتم لا تقبلون الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ فكيف تقبلون شعراً لا تعلمون قائله (ولا تسندون)[٥] إليه البتة .

---

(١) في « ن » : « فأنا » .

(٢) هو أبو نواس الحسن بن هانئ الشاعر الشهير في دولة بني العباس مولى الجراح بن عبد الله الحَكمي ، ولد في البصرة وقيل بالأهواز ونشأ بالبصرة ثم خرج إلى الكوفة واستوطن بعدها بغداد حتى وفاته بها سنة (١٩٥) وقيل سنة ست وقيل ثمان .
تاريخ بغداد (٧/ ٤٣٦-٤٤٩) وتاريخ دمشق (١٣/ ٤٠٧-٤٦٦) ومعاهد التنصيص (١/ ٨٣-٩٨) وخزانة الأدب (١/ ٣٤٧-٣٤٨) .

(٣) ديوانه (ص٤٩٣) ، وروايته فيه :
قُـلْ لِـمَـن سـادَ ثُـمَّ سـادَ أَبـوهُ قَـبْـلَـهُ ثُـمَّ قَـبْـلَ ذَلِـكَ جَـدُّهُ

(٤) وأبو نواس ممن لا يحتج بقوله ، لأنه من الشعراء المولدين المحدثين ، قال فيه البغدادي في خزانة الأدب (١/ ٣٤٦) : « وهو ليس ممن يستشهد بكلامه » .
قلت : وقد ذهب متشددو النحاة إلى الوقوف في صحة الاستشهاد عند الشاعر ابن هَرْمة المتوفى سنة (١٧٦) .
وينظر : الاقتراح للسيوطي (ص١٦٢) وما بعدها ، والخزانة (١/ ٥-٩) وإتحاف الأمجاد في ما يصح من الاستشهاد للألوسي (ص٦٦) وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني (ص١٩-٣٧) .

(٥) في « ن » : « ولا يسندون » ، وفي « د » : « يسندونه » ، والمثبت من « ت » .

[إبطال دعوى الإجماع على خلق العرش بعد خلق السموات والأرض]

الوجه التاسع : أن فاضلكم المتأخر[١] لما تفطن لهذا المحذور ادعى الإجماع أن العرش مخلوق بعد خلق السموات والأرض[٢] ، فيكون المعنى أنه خلق السموات والأرض ثم استوى على العرش ، وهذا لم يقله أحد من أهل العلم أصلا وهو مناقض لما دل عليه القرآن والسنة وإجماع المسلمين أظهر مناقضة ، فإنه تعالى أخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام وعرشه حينئذٍ على الماء[٣] ، وهذه واو الحال[٤] ، أي خلقها في هذه الحال فدل على سبق العرش والماء للسموات والأرض ، وفي الصحيح عنه ﷺ : « قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء »[٥] ، وأصح القولين أن العرش مخلوق قبل القلم لما في السنن من حديث عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « أول

---

(١) الظاهر أنه يعني الفخر الرازي المتوفى سنة (٦٠٦) لما سيأتي .

(٢) قال الرازي في أساس التقديس (ص٤٤) : « لو كان تعالى مستقرا على العرش لكان الابتداء بتخليق العرش أولى من الابتداء بتخليق السموات ، لأن على تقدير القول أنه مستقر على العرش يكون العرش مكانا له والسموات مكان عبيده ، والأقرب إلى العقول : أن يكون تهيئة مكان نفسه مقدما على تهيئة مكان العبيد ، لكن من المعلوم أن تخليق السموات مقدم على تخليق العرش لقوله تعالى :﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ . وكلمة « ثم » للتراخي » اهـ
وينظر : بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٧٧-٥٨٠) .

(٣) قال عزّ وجلّ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ الآية (٧) من سورة هود .

(٤) ينظر : حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٥/ ٧٣) وروح المعاني للألوسي (١٢/ ٤) وتفسير التحرير والتنوير (١٢/ ٧) .

(٥) أخرجه مسلم وقد تقدم قريبا ص (٨٩٣) .

ما خلق الله القلم ، قال اكتب قال ما أكتب ؟ قال اكتب القدر فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة »(١) . وقد أخبر أنه قدر المقادير وعرشه على الماء ، وأخبر في هذا الحديث أنه قدرها في أول أوقات خلق القلم ، فعلم أن العرش سابق على القلم ، والقلم سابق على خلق السموات والأرض

---

(١) لم أقف عليه من حديث عبد الله بن عمرو بل وجدته من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه رواه غير واحد بألفاظ متقاربة مختصرا ومطولا وفيه قصة ذكرها بعضهم ولم يسقها آخرون ، فأخرجه أبو داود في السنة ح٤٧٠٠ (٥/ ٧٦) والترمذي في القدر ح٢١٥٥ (٤/ ٤٥٧-٤٥٨) وفي التفسير (سورة القلم) ح٣٣١٩ (٥/ ٤٢٤) وأحمد في المسند (٥/ ٣١٧) وعبد الله بن وهب في القدر ح٢٦ ، ٢٧ (ص١٢١-١٢٢) ، وأبو داود الطيالسي في المسند رقم ٥٧٧ (ص٧٩) ، وابن أبي شيبة في المصنف رقم١٧٧٧١ (١٤/ ١١٤) ، والبخاري في الكبير رقم١٨٠٩ (٦/ ٩٢) ، وابن أبي عاصم في السنة رقم ١٠٦-١٠٩ (١/ ١٠١-١٠٢) ، وابن بطة في الإبانة رقم ١٣٦٣ (١/ ٣٣٤) ، والبزار في مسنده (البحر الزخار) ح٢٦٨٧ (٧/ ١٣٧) ، والفريابي في القدر رقم ٤٢٥ (ص٢٣٥-٢٣٦) ، وابن جرير في التفسير (٢٩/ ١٦ ، ١٧) - تفسير سورة القلم آية - والشاشي في المسند رقم ١١٩٢ ، ١١٩٣ (٣/ ١٢٤ ، ١٢٥) ، والآجري في الشريعة ح١٨٠ (١/ ٥١٤-٥١٦) وح٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ (٢/ ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٣٥٧ (٢/ ٢٤٣-٢٤٤) و١٠٩٧ (٤/ ٦٧٩-٦٨٠) و١٢٣٣ (٤/ ٧٤٥-٧٤٦) ، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٢٤٨)

وهو صحيح ورد من طرق كثيرة وله متابعات . قال الحافظ ابن حجر في النكت الظراف على الأطراف (٤/ ٢٦١) : « .. وجاء عن علي بن المديني أنه قال : إسناد حسن » . وقال الألباني في تخريج أحاديث المشكاة رقم ٩٤ (١/ ٣٤) تعليق : « .. فالحديث صحيح بلا ريب .. » ، وقد صححه في صحيح سنن أبي داود ٣٩٣٣ (٣/ ٨٩٠-٨٩١) وفي صحيح سنن الترمذي ح١٧٤٩ (٢/ ٢٢٨-٢٢٩) وح٢٦٤٥ (٣/ ١٢٣) وفي ظلال الجنة ح١٠٢-١٠٥ و١٠٧ (ص٤٨-٥٠) وفي تخريج أحاديث شرح الطحاوية (ص٢٣٤) .

بخمسين ألف سنة . فادعى هذا الجهمي أن العرش مخلوقٌ بعد خلق السموات والأرض ، ولم يكفه هذا الكذب حتى ادعى الإجماع عليه ليتأتى له إخراج الاستواء عن حقيقته .

[بيان أن الاستواء والاستيلاء لفظان مختلفان لفظا ومعنى لا يحمل أحدهما على الآخر مطلقا]

الوجه العاشر : أن الاستيلاء والاستواء لفظان متغايران ومعنيان مختلفان ، فحمل أحدهما على الآخر إن ادعي أنه بطريق الوضع فكذب ظاهر ، فإن العرب لم تضع لفظ الاستواء للاستيلاء البتة ، وإن كان بطريق الاستعمال في لغتهم فكذب أيضاً ، فهذا نظمهم ونثرهم شاهد بخلاف ما قالوه ، فتتبع لفظ استوى ومواردها في القرآن والسنة وكلام العرب هل تجدها في موضع واحدٍ بمعنى الاستيلاء ، اللهم إلا أن يكون ذلك البيت المصنوع المختلق[١] ، وإن كان بطريق المجاز القياسي[٢] فهو إنشاء من المتكلم بهذا الاستعمال فلا يجوز أن يحمل[٣] عليه كلام غيره من الناس فضلا عن كلام الله وكلام رسوله ﷺ ، يوضحه :

[القول بأن (استوى) بمعنى استولى قول عليه سبحانه بلا علم]

الوجه الحادي عشر : أن القائل بأن معنى استوى بمعنى استولى شاهد على الله أنه أراد بكلامه هذا المعنى ، وهذه شهادة لا علم لقائلها بمضمونها بل هي قول على الله بلا علم ، فلو كان [١٥٤/أ] اللفظ محتملا لها في اللغة وهيهات لم يجز أن يشهد على الله أنه أراد هذا المعنى بخلاف من أخبر عن الله أنه أراد الحقيقة والظاهر ، فإنه شاهد بما (أجرى عليه)[٤] سبحانه عادته

---

(١) يعني البيت المذكور سابقا ص(٨٩٠) المنسوب للأخطل ، وسيأتي الكلام عليه في ص(٩١٢) .

(٢) والمجاز لا يقاس عليه ، ينظر : المسودة (ص١٧٣-١٧٤) وشرح الكوكب المنير (١٨٩/١) .

(٣) في « د » و « ن » : « تحمل » .

(٤) في « ت » : « أجرى الله » .

من خطاب خلقه بحقائق لغاتهم وظواهرها كما قال : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾[1] وإذا[2] كان الاستواء في لغات[3] العرب معلوما كان هو المراد لكون الخطاب بلسانهم هو[4] المقتضي لقيام الحجة عليهم ، فإذا خاطبهم بغير ما يعرفونه كان بمنزلة خطاب العربي بالعجمية .

[انعقاد الإجماع على أنه تعالى مستو على عرشه حقيقة لا مجازا كما حكاه عنهم أبو عمر الطلمنكي]

الوجه الثاني عشر : أن الإجماع منعقد على أن الله سبحانه استوى على عرشه حقيقة لا مجازاً ، قال الإمام أبو عمر الطلمنكي[5] أحد أئمة المالكية وهو شيخ أبي عمر بن عبد البر في كتابه الكبير الذي سماه : « الوصول إلى معرفة الأصول »[6] فذكر فيه من أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم وأقوال

---

(١) سورة إبراهيم آية (٤) .

(٢) في « ت » : « فإذا » .

(٣) في « ت » : « في لغة » .

(٤) في « ت » : « وهو » .

(٥) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى أبو عمر الطلمنكي (نسبة لمدينة طلمنكة من ثغر الأندلس الشرقي) ، إمام حافظ محدث مقرئ أثري ، أحد أعيان المالكية ومشاهيرهم ، ولد سنة (٣٤٠) ومات سنة (٤٢٩) ، قال فيه ابن بشكوال : « وكان سيفا مجردا على أهل الأهواء والبدع قامعا لهم غيورا على الشريعة شديدا في ذات الله عز وجل » .

الصلة (١/٤٨-٥٠) وبغية الملتمس (ص١٦٢) والسير (١٧/٥٦٦-٥٦٩) والديباج المذهب (ص١٠١-١٠٣) .

(٦) وهو من كتب السلف المفيدة ، لكنه إلى الآن يعتبر من المصنفات المفقودة ، وقد ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مواطن من كتبه ونقل منه في مواضع منها كما في درء التعارض (٢/ ٣٥) ، (٦/ ٢٥٠-٢٥١) والفتوى الحموية (ص١٥) والقاعدة المراكشية (وهي ضمن مجموع الفتاوى) (٥/ ١٨٩) ، وكذا ذكره الذهبي في العلو ونقل منه (ص١٧٨) والمؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٤٢) .

مالك وأئمة أصحابه ما إذا وقف عليه الواقف علم حقيقة مذهب[١] السلف ، وقال في هذا الكتاب : « أجمع أهل السنة على أن الله تعالى على عرشه على الحقيقة لا على المجاز »[٢] .

[قول الإمام ابن عبد البر في استوائه تعالى على عرشه]

الوجه الثالث عشر : قال الإمام أبو عمر بن عبد البر[٣] في كتاب التمهيد في شرح حديث النزول[٤] : « وفيه دليل على أن الله تعالى[٥] في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة » ، وقرر ذلك إلى أن قال : « وأهل[٦] السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة[٧] في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة مخصوصة[٨]

---

(١) في « د » و « ن » : « مذاهب » .

(٢) وكذا نقله عنه الإمام الذهبي في العلو (ص١٧٩) والمؤلف في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٤٢) .

(٣) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر النَّمري (نسبة إلى النمر بن قاسط في ربيعة) القرطبي الأندلسي الإمام الشهير الأثير حافظ المغرب وبُخاريه ، أحد الكبار الأعلام المشار إليهم بالبنان حفظا وفقها وفهما ، مولده بمدينة قرطبة سنة (٣٦٨) على الصحيح ووفاته في شاطبة شرق الأندلس سنة (٤٦٣) على الراجح أيضاً .

الصلة (٢/ ٦٤٠-٦٤٢) وبغية الملتمس (ص٤٨٩-٤٩١) والسير (١٨/ ١٥٣-١٦٣) والديباج المذهب (ص٤٤٠-٤٤١) .

(٤) التمهيد (٧/ ١٢٩و ١٤٥) .

(٥) في التمهيد (٧/ ١٢٩) : « أن الله عز وجل » .

(٦) في التمهيد (٧/ ١٤٥) : « أهل » بدون الواو قبلها .

(٧) في التمهيد (٧/ ١٤٥) : « الواردة كلها » .

(٨) في التمهيد (٧/ ١٤٥) : « محصورة » بدل قوله : « مخصوصة » .

وأما أهل البدع الجهمية[١] والمعتزلة[٢] والخوارج[٣] فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقر بها مشبهة ، وهم عند (من أقر بها)[٤] نافون للمعبود » .

[قول الإمام القرطبي في استوائه تعالى على عرشه]

وقال أبو عبد الله القرطبي[٥] في تفسيره المشهور[٦] في قوله : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[٧] : « هذه المسألة للفقهاء فيها كلام » ، ثم ذكر قول المتكلمين ثم قال : « وقد كان السلف الأول لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك ، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق به في كتابه وأخبرت به رسله ، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة ، وإنما جهلوا كيفية الاستواء كما قال مالك : الاستواء معلوم والكيف مجهول[٨] »[٩] .

(١) في التمهيد (٧/ ١٤٥) : « والجهمية » بإثبات الواو ، وقد تقدم تعريفها ص (٣١٨) .

(٢) في التمهيد (٧/ ١٤٥) : « والمعتزلة كلها » ، وقد تقدم تعريفها ص (٢١) .

(٣) تقدم تعريفهم ص (١٥٤) .

(٤) في التمهيد (٧/ ١٤٥) : « من أثبتها » .

(٥) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي ثم القرطبي ، الإمام العلامة الفقيه المفسر المحدث ، رحل إلى الشرق فاستقر بمدينة منية ابن الخطيب من أعمال صعيد مصر حتى توفي بها سنة (٦٧١) .
الوافي بالوفيات (٢/ ١٢٢-١٢٣) والديباج المذهب (ص٤٠٦-٤٠٧) ونفح الطيب (٢/ ٢١٠-٢١٢) وشجرة النور الزكية (١/ ١٩٧) .

(٦) وهو المسمى : « جامع أحكام القرآن ، والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن » كما في مقدمته لمؤلفه .

(٧) سورة طه آية (٥) .

(٨) تقدم تخريج هذه المقالة الحسنة ص (٣٠٩) مع التعليق (٦) .

(٩) ينظر : الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٢١٩-٢٢٠) .

[انعقاد الإجماع على أنه تعالى مستو على عرشه حقيقة لا مجازا كما حكاه عنهم أبو عمر الطلمنكي]

الوجه الرابع عشر : أن الجهمية لما قالوا إن الاستواء مجاز صرح أهل السنة بأنه مستو بذاته[1] على عرشه ، وأكثر

(١) هذه اللفظة (بذاته) في هذا الموطن صح ورودها عن جمع من علماء السلف رحمهم الله تعالى ، وإن كانت لم تنقل عن أحد من الصحب أو الأتباع ، قال العلامة أبو نصر السجزي (ت٤٤٤) في رسالته في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص١٢٥-١٢٦) : « ونص أحمد بن حنبل رحمة الله عليه على أن الله تعالى بذاته فوق العرش وعلمه بكل مكان ، وروى ذلك هو وغيره عن عبد الله بن نافع عن مالك ابن أنس رحمة الله عليه ، وقد رواه غير واحد مع ابن نافع عن مالك بن أنس وكذلك رواه الثقات عن سفيان بن سعيد الثوري ، وروي نحوه عن الأوزاعي ، هؤلاء أئمة الآفاق . واعتقاد أهل الحق أن الله سبحانه فوق العرش بذاته من غير مماسة ، وأن الكرامية ومن تابعهم على قول المماسة ضلال » .

وقال في كتابه الإبانة فيما نقله عنه ابن تيمية في رسالته القاعدة المراكشية ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٠) ، وكذا في بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٨ ، ٤١٦-٤١٧) ، وفي درء التعارض (٦/ ٢٥٠) ، والذهبي في العلو (ص١٨٠) وفي السير (١٧/ ٦٥٦) بألفاظ متقاربة : « وأئمتنا كالثوري ومالك وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وابن المبارك وفضيل بن عياض وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته وأن علمه بكل مكان . . » اهـ .

قال عقبه ابن تيمية في القاعدة المراكشية : « وكذلك ذكر شيخ الإسلام الأنصاري وأبو العباس الطرقي والشيخ عبد القادر الجيلي ومن لا يحصي عدده إلا الله من أئمة الإسلام وشيوخه » .

وقال الحافظ ابن أبي شيبة (ت٢٩٧) في كتاب العرش (ص٢٩١) : « . . ثم توافرت (وفي طبعة أخرى ثم تواترت) الأخبار على أن الله تعالى خلق العرش فاستوى عليه بذاته . . فهو فوق السموات وفوق العرش بذاته » .

قلت : وممن أطلقها أيضاً :

- الإمام ابن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة (٣٨٦) كما نقله عنه المؤلف ابن القيم هنا وأشار إلى كتبه ، وسوف أحيل إلى موطنه فيها قريبا بإذن الله . =

من صرح بذلك أئمة المالكية ، فصرح به الإمام أبو محمد بن

= - الإمام محمد بن موهب المالكي المتوفى سنة (٤٠٦) كما سيأتي قريبا عند المؤلف ابن القيم وأحيل إلى موضعه .
- القاضي عبد الوهاب المالكي المتوفى سنة (٤٢٢) كما سيأتي عند المؤلف ابن القيم وأذكر موطنه .
- الإمام أحمد بن محمد أبو عمر الطلمنكي المتوفى سنة (٤٢٩) كما سيأتي قريبا عند المؤلف وأبين تخريجه .
- الإمام أبو عمرو الداني المتوفى سنة (٤٤٤) في كتابه الرسالة الوافية (ص٥٢) .
- الإمام سعد بن علي الزنجاني المتوفى سنة (٤٧١) نقله عنه المؤلف في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٩٧) .
- شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي المتوفى سنة (٤٨١) ونسبه لأئمة السلف ، حكى ذلك المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٧٩) ، وينظر : القاعدة المراكشية لابن تيمية (وهي ضمن مجموع الفتاوى) (٥/ ١٩٠) .
- الإمام أبو بكر الحضرمي القيرواني المتوفى سنة (٤٨٩) ونسبه لجماعة من شيوخ الفقه والحديث كما سيأتي قريبا عند المؤلف وأشير إلى ذلك في مظانه .
- الإمام محمد بن عبد الملك الكرجي الشافعي المتوفى سنة (٥٣٢) ، إذ قال في قصيدته البائية في السنة التي شرح فيها اعتقاده واعتقاد السلف :

عقائدهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه بالغوائب

مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٢٢٣) والعلو للذهبي (ص١٩١) وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٦/ ١٤١ ، ١٤٣) .
- الشيخ عبد القادر الجيلاني المتوفى سنة (٥٦١) في كتابه الغنية لطالبي طريق الحق (ص٥٦) وفي مصنفه تحفة المتقين كما في الاجتماع لابن القيم (ص٢٧٦-٢٧٧) .
وغير هؤلاء ممن ذكرت .
وانظر : الحجة في بيان المحجة لقوام السنة (٢/ ١٠٧) وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٦ ، ٣٩ ، ٥٢٩) ودرء التعارض (٦/ ٢٦٧) وشرح حديث النزول (ص٣٨ ، ٤٥) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٨٠) وما بعدها ، و (ص٣١٦) ولوامع الأنوار (١/ ٢٠٢-٢٠٣) .

أبي زيد[١] في ثلاثة مواضع من كتبه أشهرها : « الرسالة »[٢] ، وفي كتاب : [١٥٤/ب] « جامع النوادر »[٣]وفي كتاب « الآداب »[٤] ، فمن أراد

(١) هو عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن أبو محمد النفزاوي القيرواني مولدا ومنشئا ومدفنا ، الإمام العلم القدوة الفقيه المالكي النحرير كان يقال له : مالك الصغير ، قال فيه الذهبي : « وكان رحمه الله على طريقة السلف في الأصول لا يدري الكلام ولا يتأول فنسأل الله التوفيق » اهـ . مولده سنة (٣١٠) على الأرجح ووفاته سنة (٣٨٦) .
ترتيب المدارك (٤/ ٤٩٢-٤٩٧) ومعالم الإيمان (٣/ ١٠٩-١٢١) والسير (١٧/ ١٠-١٣) والديباج المذهب (ص٢٢٢-٢٢٣) .

(٢) وهي « الرسالة الفقهية » المعروفة الشهيرة في البلاد الإسلامية والتي قد بلغت شروحها أكثر من ثلاثين ، كما نظمها غير واحد ، ونظرا لحظوتها وأهميتها واعتناء أهل العلم بها وحفاوتهم لها أصبحت مصدرا معتبرا عمدة ، وعدها القرافي في الذخيرة (١/ ٣٦) من جلة خمسة كتب عكف عليها المالكيون شرقا وغربا ، وقد ترجمت إلى لغات أخرى وطبعت كثيرا في فاس والقاهرة وتونس وغيرها .
انظر : كتاب العمر (٢/ ٦٤٤) وما كتبه الدكتور الهادي الدرقاش في مؤلفه عن ابن أبي زيد (أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني ، حياته وآثاره) (ص٣٦٠-٣٧٠) ومقدمة الرسالة (مع شرحها غرر المقالة) (ص٣٨-٤٨) .
وما أشار إليه المؤلف ابن القيم هو في مقدمتها (ص٧٦) : « . . وأنه فوق عرشه المجيد بذاته ، وهو في كل مكان بعلمه . . » الخ .

(٣) لعله يقصد كتاب « النوادر والزيادات ، على ما في المدونة وغيرها من الأمهات » من مسائل مالك وأصحابه مخطوط في مائة جزء ، توجد نسخه وكذا قطع منها في تونس وفاس والرباط وتطوان والهند وتركيا وباريس وألمانيا ، وقد طبع أخيرا عام ١٩٩٩م بدار الغرب الإسلامي ببيروت ، في خمسة عشر مجلدا ، ولم أجد فيه ما أشار إليه ابن القيم هنا .

(٤) هو « كتاب الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ وغير ذلك » .
يقع في آخر كتاب مختصر المدونة لمؤلفه ابن أبي زيد كالمتمم له ، وهو مطبوع متداول مستقل عن المختصر ، ومما جاء فيه (ص١٠٨) : « وأنه فوق سمواته على عرشه دون =

الوقوف على ذلك فهذه كتبه .

وصرح بذلك القاضي عبد الوهاب[١] وقال : « إنه استواء الذات على العرش »[٢] ، وصرح به القاضي أبو بكر [بن][٣] الباقلاني[٤] وكان مالكيا[٥] حكاه عنه القاضي عبد الوهاب أيضاً[٦] .

وصرح به أبو عبد الله القرطبي في كتابه « شرح أسماء الله الحسنى »[٧] فقال : « ذكر أبو بكر الحضرمي[٨] من قول الطبري - يعني محمد بن

= أرضه ، وأنه في كل مكان بعلمه ، وأن لله سبحانه وتعالى كرسيا كما قال عز وجل ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ . . » الخ .

(١) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد أبو محمد القاضي البغدادي الإمام العلامة ، من أئمة المالكية وكبرائهم ، كان ثقة حجة نظارا ، رحل إلى مصر وولي بها قضاء المالكية ولم يطل بها مقامه فمات ، وذلك في سنة (٤٢٢) ، وقد كان مولده سنة (٣٦٢) . تاريخ بغداد (١١/ ٣١-٣٢) وترتيب المدارك (٤/ ٦٩١-٦٩٥) والديباج المذهب (ص٢٦١-٢٦٢) وشجرة النور الزكية (١/ ١٠٣-١٠٤) .

(٢) انظر : الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي (٢/ ١٢٣) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٦٤ ، ٢٨١) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٥٠٥) .

(٥) انظر ما قيل عن مذهبه في الفروع كتاب : الباقلاني وآراؤه الكلامية (ص١٤٥-١٤٧)

(٦) انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٨٩) .

(٧) واسمه : « الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » .

(٨) هو محمد بن الحسن أبو بكر الحضرمي المعروف بالمرادي ، الفقيه الأديب الشاعر ، قال فيه أبو الحسن المقرئ : « كان رجلاً نبيهاً عالماً بالفقه وإماماً في أصول الدين وله في ذلك تواليف حسان مفيدة » . وذكر له الإمام ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٩٠) رسالته : « الإيماء إلى مسألة الاستواء » ونقل منها . مات بقرية أزكي =

جرير[١] - وأبي محمد بن أبي زيد وجماعة من شيوخ الفقه والحديث وهو ظاهر كتب القاضي عن القاضي أبي بكر[٢] وأبي الحسن الأشعري ، وحكاه القاضي عبد الوهاب عن القاضي أبي بكر نصا ، وهو أنه سبحانه مستو على العرش بذاته[٣] ، وأطلقوا في بعض الأماكن فوق خلقه[٤] » قال : « وهذا قول القاضي أبي بكر في تمهيد الأوائل له[٥] وهو قول أبي عمر ابن عبد البر[٦] والطلمنكي[٧] وغيرهما من الأندلسيين ، وقول الخطابي[٨] في شعار الدين »[٩] .

وقال أبو بكر محمد بن موهب المالكي[١٠] في « شرح رسالة ابن أبي

= من صحراء المغرب وهو قاض فيها سنة (٤٨٩) .
الذخيرة لابن بسام (ق/ ٤ ج١/ ٤٦٤-٤٦٧) والصلة (٢/ ٥٧٢) والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام (٤/ ١٢-١٣) ، وينظر كتاب بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٥-٣٦) .

(١) ينظر كتابه صريح السنة (ص٢٧) وتفسيره عند آي الاستواء ، ومصنفه التبصير في معالم الدين (ص١٣٢) وما بعدها ، ففيه بيان قوله وموقفه من عموم الصفات .

(٢) يعني الباقلاني .

(٣) ينظر ما سبق ذكره قريبا عن هذه اللفظة ص (٩٠٢) مع التعليق (١) .

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « خلقه » ، وفي الأسنى للقرطبي (٢/ ١٣٢) : « عرشه » .

(٥) ينظر له كتاب التمهيد طبعة المكتبة الشرقية بعناية الأب رتشرد يوسف مكارثي (ص٢٦٠) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٩٠٠) وكذا كلامه في علو الله تعالى .

(٧) تقدمت ترجمته وكلامه عن علوه تعالى ص (٨٩٩) .

(٨) تقدمت ترجمته ص (٤٨٦) وتقدم كلامه عن علو الله تعالى واستوائه على عرشه ص (٨٩٠) .

(٩) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (٢/ ١٢٣) .

(١٠) هو محمد بن موهب أبو بكر التميمي التجيبي الحصار القرطبي المعروف بالقبري =

زيد »[1] : « قوله : إنه فوق عرشه المجيد بذاته : معنى « فوق » و « على » عند جميع العرب واحد ، وفي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ تصديق ذلك » ، ثم ذكر النصوص من الكتاب والسنة ، واحتج بحديث الجارية وقول النبي ﷺ لها : « أين الله » وقولها : « في السماء » ، وحكمه بإيمانها[2] ، وذكر حديث الإسراء[3] ثم قال : « وهذا قول مالك فيما فهمه عن جماعة

= (على الوجه الصحيح لا المقبري) ، نسبة لمدينة قَبْرة بالأندلس تتصل بقرطبة ، من العلماء الأعلام وهو جد أبي الوليد الباجي لأمه ، تفقه بالقيروان ثم رجع إلى قرطبة فلازمها حتى مات بها سنة (٤٠٦)هـ .

ترتيب المدارك (٧/١٨٨-١٩١) وبغية الملتمس (ص١٣٠) والديباج المذهب (ص٣٦٦) وشجرة النور الزكية (١/ ١١١) .

(١) هو أول شرح لها ، ويُعد من المصنفات الضائعة المفقودة لحد الآن فيما أعلم . وانظر : ترتيب المدارك (٧/١٨٩) .

(٢) حديث الجارية أخرجه مسلم من رواية معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه ، وقد تقدم ص (١٠٥) مع التعليق (٦) .

(٣) حديث الإسراء مروي عن جمع من الصحابة رضوان الله عليهم جميعا ، مخرج في الصحيحين وغيرهما ، وقد جمع تلك المرويات غير واحد من أهل العلم منهم الجلال السيوطي في مصنفه « الآية الكبرى في شرح قصة الإسرا » ، وهو مطبوع متداول ، ولعل المقصود من إيراده ما جاء فيه من مراجعته عليه الصلاة والسلام ربه جل وعلا في تخفيف عدد الصلوات المكتوبة على أمته رحمة بها وشفقة عليها صعودا ونزولا بينه تعالى وبين كليمه موسى عليه الصلاة والسلام مما يدل على علوه سبحانه . قال المؤلف ابن القيم في الاجتماع (ص٩٨) : « . . وأما الأحاديث فمنها قصة المعراج وهي متواترة ، وتجاوز النبي ﷺ السموات سماء سماء ، حتى انتهى إلى ربه تعالى فقربه وأدناه وفرض عليه الصلوات خمسين صلاة فلم يزل يتردد بين موسى عليه السلام وبين ربه تبارك وتعالى ينزل من عند ربه إلى عند موسى فيسأله كم فرض عليه فيخبره فيقول : ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف فيصعد إلى ربه فيسأله التخفيف » .

ممن أدرك من التابعين فيما فهموه عن[١] الصحابة فيما فهموه عن نبيهم ﷺ أن الله في السماء بمعنى فوقها وعليها [فلذلك][٢] قال الشيخ أبو محمد[٣] : « إنه بذاته[٤] فوق عرشه المجيد » ، فبين[٥] أن علوه على عرشه وفوقه إنما هو بذاته ، لا أنه بائن من جميع خلقه بلا كيف وهو في كل مكان من الأمكنة المخلوقة بعلمه لا بذاته ، إذ لا تحويه الأماكن لأنه أعظم منها »[٦] ، إلى أن قال : « وقوله على العرش استوى »[٧] إنما معناه عند أهل السنة على غير معنى الاستيلاء والقهر والغلبة والملك الذي ظنت المعتزلة ومن قال بقولهم إنه معنى الاستواء[٨] ، وبعضهم يقول إنه على المجاز لا على الحقيقة[٩] .

(١) في « د » و « ن » : « من » ، والمثبت من « ت » كما في العلو للذهبي (ص١٩٢) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٨٨) .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٨٨) لكون النص واحدا ونقله من مكان واحد .

(٣) يعني القيرواني . وقد تقدمت ترجمته قريبا ص (٩٠٤) .

(٤) ينظر ما سبق ذكره قريبا عن هذه اللفظة ص (٩٠٢) مع التعليق (١) .

(٥) في « ن » و « ت » : « فتبين » ، والمثبت من « د » وهو الموافق لما في العلو (ص١٩٢) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٨٨) .

(٦) ينظر ما زيد بعد هذا في الاجتماع (ص١٨٨) بمقدار ثلاثة أسطر .

(٧) أي قول الإمام ابن أبي زيد كما في رسالته (ص٧٦) ، وقد أخطأ محقق كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية فظن أن القصد هو الآية في سورة طه فأحال إليها ، وإنما الشارح يقصد قول المؤلف .

(٨) الكلمة هكذا في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٨٩) ، إلا أن محقق الكتاب أبدلها بكلمة « الاستيلاء » مع اعترافه أنها في الأصل : « الاستواء » على أنها تحريف عن كلمة الاستيلاء والظاهر أن الصواب بخلاف ذلك فليتأمل .

(٩) كما سبق ذكره عن الجهمية ومن وافقهم ص (٨٨٨) .

قال : « ويبين سوء تأويلهم في استوائه على عرشه على غير ما تأولوه من الاستيلاء وغيره ما قد علمه أهل المعقول أنه لم يزل مستوليا على جميع مخلوقاته بعد اختراعه لها ، وكان العرش وغيره في ذلك سواء ، فلا معنى لتأويلهم بإفراد العرش بالاستواء الذي هو في تأويلهم الفاسد استيلاء وملك وقهر وغلبة . قال : وذلك يبين أنه أيضاً على الحقيقة بقوله : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾[1] ، فلما رأى المنصفون[2] إفراد ذكره بالاستواء على العرش بعد خلق [١٥٥/أ] سمواته[3] وأرضه وتخصيصه بصفة الاستواء علموا أن الاستواء غير الاستيلاء ، فأقروا بوصفه بالاستواء على عرشه وأنه على الحقيقة لا على المجاز لأنه الصادق في قيله ، ووقفوا عن تكييف ذلك وتمثيله إذ ليس كمثله شيء » . هذا لفظه في شرحه[4] .

[حكاية الأشعري إجماع أهل السنة على بطلان تفسير الاستواء بالاستيلاء]

الوجه الخامس عشر : أن الأشعري[5] حكى إجماع أهل السنة على بطلان تفسير الاستواء بالاستيلاء ، ونحن نذكر لفظه بعينه الذي حكاه عنه أبو القاسم بن عساكر[6] في كتاب « تبيين

(١) سورة النساء آية (١٢٢) .

(٢) في النسخ الخطية : « المصنفون » ولعله خطأ من النساخ ، وما أثبته موافق لما في العلو (ص١٩٣) وبعض نسخ أصل اجتماع الجيوش الإسلامية كما أفاده محققه وأثبته فيه (ص١٨٩) .

(٣) في « ت » : « السموات » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٨٩) .

(٤) وقد نقله أيضاً الذهبي في العلو (ص١٩٢-١٩٣) والمصنف في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٨٧-١٨٩) باختلاف يسير في بعض الألفاظ قد نبهت على بعضها .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٦٨) وانظر عنه أيضاً ص (٦٩) و (٩٠٦) تعليق (٧) .

(٦) هو علي بن الحسن بن هبة الله أبو القاسم الدمشقي الشافعي الشهير بابن عساكر ، =

كذب[١] المفتري »[٢] ، وحكاه قبله أبو بكر بن فورك[٣] وهو موجود في كتبه ، قال في كتاب الإبانة وهي آخر كتبه[٤] قال : « باب ذكر الاستواء[٥] إن قال قائل ما تقولون في الاستواء ؟ قيل نقول له إن الله تعالى مستو على عرشه كما قال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[٦] . وساق الأدلة على

= إمام حافظ مصنف مؤرخ ثقة ثبت ، ولد بدمشق سنة (٤٩٩) وطوف البلاد فزار مكة والمدينة والعراق وبلاد العجم فكثر سماعه وشيوخه ، مات في دمشق سنة (٥٧١) .
وفيات الأعيان (٣/ ٣٠٩-٣١١) وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٢٨-١٣٣٤) والسير (٢٠/ ٥٥٤-٧٥١) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٧/ ٢١٥-٢٢٣) .

(١) في النسخ الخطية : « الكذب » . واسمه الكامل : « تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري » وهو مطبوع متداول .

(٢) الموجود في كتاب التبيين هو مقدمة كتاب الإبانة برمتها (ص١٥٢-١٦٣) ، وقد قال ابن عساكر في أول سردها : « فاسمع ما ذكره في أول كتابه الذي سماه الإبانة . . » الخ .

(٣) هو محمد بن الحسن بن فورك أبو بكر الأصفهاني ، أصولي أديب نحوي ، شافعي المذهب أشعري المعتقد رأس في الكلام ، كثير التصانيف ، مات سنة (٤٠٦) .
المنتخب من السياق (ص١٧-١٨) وتبيين كذب المفترى (ص٢٣٢-٢٣٣) والسير (١٧/ ٢١٤-٢١٦) والطبقات لابن السبكي (٤/ ١٢٧-١٣٥) .
وينظر ما ذكره ابن فورك عن الأشعري في مسألة الاستواء وكذا ما نقله عن غيره عنه في مصنفه مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري (ص٣٢٥-٣٢٦) .

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى (ص٥٥) : « وقال أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سماه « الإبانة في أصول الديانة » وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه وعليه يعتدون في الذب عنه عند من يطعن عليه » وينظر : شذرات الذهب (٢/ ٣٠٣) .

(٥) في الإبانة (ص١٠٥) : « الباب الخامس : ذكر الاستواء على العرش » .

(٦) سورة طه آية (٥) .

ذلك[١] ثم قال : « وقال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية[٢] : إن معنى قوله ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[٣] أنه استولى وملك وقهر ، وجحدوا أن يكون الله عز وجل [مستو][٤] على عرشه كما قال أهل الحق ، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة . ولو كان هذا كما قالوا[٥] كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة السفلى ، لأن الله تعالى قادر على كل شيء والأرض والسموات وكل شيء في العالم ، فلو كان الله مستويا على العرش بمعنى الاستيلاء والقدرة لكان مستويا على الأرض والحشوش والأنتان والأقذار ، لأنه قادر على الأشياء كلها ، ولم نجد أحدا من المسلمين

---

(١) وكلها من القرآن الكريم .

(٢) تقدم تعريف المعتزلة والجهمية ص (٢١) .

وأما الحرورية فهو من ألقاب الخوارج كما سبق ذكره في تعريفهم ص (١٥٤) إلا أن المقريزي في الخطط (٢/ ٣٥٠) عدهم فرقة مستقلة من الخوارج فقال فيهم : « الفرقة السادسة الحرورية الغلاة في إثبات الوعيد والخوف على المؤمنين والتخليد في النار مع وجود الإيمان ، وهم قوم من النواصب الخوارج ، وهم مضادون المرجئة في النفي والإثبات والوعد والوعيد ، ومن مفرداتهم أن من ارتكب كبيرة فهو مشرك ، ومذهب عامة الخوارج أنه كافر وليس بمشرك ، وقال بعضهم هو منافق في الدرك الأسفل من النار ، فعند الحرورية أن الاسم يتغير بارتكاب الكبيرة الواحدة فلا يسمى مؤمنا بل كافرا مشركا والحكم فيه أنه يخلد في النار ، واتفقوا على أن الإيمان هو اجتناب كل معصية . وقيل لهم الحرورية لأنهم خرجوا إلى حروراء لقتال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعدتهم اثنا عشر ألفاً ثم سار علي رضي الله عنه إليهم وناظرهم ثم قاتلهم وهم أربعة آلاف فانضم إليهم جماعة حتى بلغوا اثني عشر ألفا » .

(٣) سورة طه آية (٥) .

(٤) ما بين المعقوفتين أثبته من الإبانة (ص١٠٩) لكونها مصدر النص .

(٥) في « ت » : « قالوه » ، وفي الإبانة (ص١٠٨) : « ذكروه » .

يقول إن الله مستو على الحشوش والأخلية ، فلا يجوز أن يكون معنى الاستواء على العرش على معنى هو عام في الأشياء كلها ، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص بالعرش دون سائر الأشياء »[١] . وهكذا قال في كتابه « الموجز »[٢] وغيره من كتبه .

[الكلام على البيت الشعري المستدل به على تفسير الاستواء بالاستيلاء]

الوجه السادس عشر : أن هذا البيت محرف ، وإنما هو هكذا :

بشر قد استولى على العراق[٣]

هكذا لو كان معروفا من قائل معروف ، فكيف وهو غير معروف في شيء من دواوين العرب وأشعارهم التي يرجع إليها[٤] .

---

(١) ينظر الإبانة (ص١٠٥-١٠٩) فالنص فيها مع بعض الفروق ولعل ذلك راجع إلى اختلاف النسخ الخطية للكتاب .

(٢) هو من مصنفات أبي الحسن المفقودة ، قال في وصفه ابن عساكر في التبيين (ص١٢٩) : « وذلك أنه يشتمل على اثني عشر كتابا على حسب تنوع مقالات المخالفين من الخارجين عن الملة والداخلين فيها ، وآخره كتاب الإمامة تكلم في إثبات إمامة الصديق رضي الله عنه ، وأبطل قول من قال بالنص وأنه لا بد من إمام معصوم في كل عصر » .
قلت : وقد حُفظت من هذا الكتاب نصوص ضمنها ابن فورك في مصنفه « مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري » (ص١١ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٨٧ ، ١١١ ، ١٦٥ ، ٢٠١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠) .

(٣) ليكون بِشر قد استولى على العراق حقيقة لا أنه استوى عليه بمعنى استولى .

(٤) كما سبق قول الخطابي رحمه الله تعالى فيه ص (٨٩١) : « إن هذا البيت مجهول لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله .. » إلى آخر ما قاله فيه مما ذُكر سابقا . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله عليه في مجموع الفتاوى (٥/١٤٦-١٤٧) : « .. ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي ، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه ، وقالوا : إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة ، وقد علم أنه لو احتج بحديث رسول الله ﷺ لاحتاج إلى صحته ، فكيف ببيت من الشعر لا يعرف إسناده ؟ وقد طعن فيه أئمة اللغة ، وذكر =

[بيان أن البيت المذكور ليس فيه حجة على تأويل الاستواء بمعنى الاستيلاء]

الوجه السابع عشر : أنه لو صح هذا البيت وصح أنه غير محرف لم يكن فيه حجة ، بل هو حجة عليهم وهو على حقيقة الاستواء ، فإن بشرا هذا كان أخا عبد الملك بن مروان وكان أميرا على العراق(١) ، فاستوى على سريرها

= عن الخليل كما ذكره أبو المظفر في كتابه « الإفصاح » قال : سئل خليل هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى ؟ فقال : هذا ما لا تعرفه العرب ولا هو جائز في لغتها ، وهو إمام في اللغة على ما عرف من حاله ، فحينئذٍ حمله على ما لا يعرف حمل باطل » . ثم قال الشيخ : « . . إنه لو ثبت أنه من اللغة العربية لم يجب أن يكون من لغة العرب العرباء ، ولو كان من لفظ بعض العرب العرباء لم يجب أن يكون من لغة رسول الله ﷺ وقوله ، ولو كان من لغته لكان بالمعنى المعروف في الكتاب والسنة وهو الذي يراد به ولا يجوز أن يراد معنى آخر . . » الخ .

وقال ابن القيم في الصواعق (الأصل) : (٢/ ٦٧٥) : « فهذا شعر مولد حدث بعد كتاب الله ، ولم يكن معروفا قبل نزول القرآن ، ولا في عصر من أنزل عليه القرآن ، فحملوا لفظ القرآن على الشعر المولد الحادث بعد نزوله ، ولم يكن من لغة من نزل القرآن عليه » .

وقال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٧/ ٨) : « والجهمية تستدل على الاستواء على العرش بأنه الاستيلاء ببيت الأخطل - وذكره - وليس فيه دليل ، فإن هذا الاستدلال باطل من وجوه كثيرة ، وقد كان الأخطل نصرانيا » .

وقال أيضاً في المصدر نفسه (٧/ ٢٧٣) : « وهذا البيت تستدل به الجهمية على أن الاستواء على العرش بمعنى الاستيلاء ، وهذا من تحريف الكلم عن مواضعه ، وليس في بيت هذا النصراني حجة ولا دليل على ذلك ، ولا أراد الله عز وجل باستوائه على عرشه استيلاءه عليه ، تعالى الله عن قول الجهمية علوا كبيرا ، فإنه إنما يقال استوى على الشيء إذا كان ذلك الشيء عاصيا عليه قبل استيلائه عليه ، كاستيلاء بشر على العراق واستيلاء عبد الملك على المدينة بعد عصيانها عليه ، وعرش الرب لم يكن ممتنعا عليه نَفَساً واحداً حتى يقال استولى عليه ، أو معنى الاستواء الاستيلاء ، ولا تجد أضعف من حجج الجهمية حتى أداهم الإفلاس من الحجج إلى بيت هذا النصراني المقبوح وليس فيه حجة ، والله أعلم » .

(١) فهو بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص أبو مروان الأموي القرشي ، أحد الكرام الأجواد ، ولي لأخيه عبد الملك بن مروان العراقين (الكوفة والبصرة) بعد مقتل =

كما هو عادة الملوك ونوابها أن يجلسوا فوق سرير الملك مستوين عليه ، وهذا هو المطابق لمعنى هذه اللفظة في اللغة كقوله تعالى : ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾[١] ، وقوله : ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾[٣] ، وفي الصحيح أن النبي ﷺ « كان إذا استوى على بعيره [١٥٥/ب] خارجا إلى سفر كبر ثلاثا[٤] »[٥] .

وقال علي رضي الله عنه : أتي رسول الله ﷺ بدابة ليركبها ، فلما وضع رجله في الغرز قال : « بسم الله » ، فلما استوى على ظهرها قال : « الحمد الله »[٦] .

= مصعب بن خالد ، فلم تطل ولايته عليها . توفي في البصرة سنة (٧٥) وقيل غير ذلك تاريخ دمشق (١٠/ ٢٥٣-٢٦٦) والسير (٤/ ١٤٥-١٤٦) والنجوم الزاهرة (١/ ١٩١-١٩٢) وشذرات الذهب (١/ ٨٣) .

(١) سورة الزخرف آية (١٣) .

(٢) سورة هود آية (٤٤) .

(٣) سورة الفتح آية (٢٩) .

(٤) في « ت » : « ملبيا » وهو خطأ صوابه المثبت .

(٥) هو بداية حديث أخرجه مسلم في الحج من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ح٤٢٥ (٢/ ٩٧٨) .

(٦) هو جزء من حديث علي رضي الله عنه أخرجه أبو داود في الجهاد ح٢٦٠٢ (٣/ ٧٧) من طريق علي بن ربيعة قال : « شهدت عليا رضي الله عنه أتي بدابة ليركبها فلما وضع رجله في الركاب قال : « بسم الله » ، فلما استوى على ظهرها قال : « الحمد لله » ثم قال : ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَـٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ۝ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴾ . . » الحديث .

وأخرجه الترمذي في الدعوات ح٣٤٤٦ (٥/ ٥٠١) والنسائي في عمل اليوم والليلة من الكبرى ح١٠٣٣٦ (٦/ ١٢٩) وأحمد في المسند (١/ ٩٧ ، ١١٥ ، ١٢٨) وابن حبان =

فهل تجد في هذه المواضع موضعا واحدا أنه بمعنى الاستيلاء والقهر .

[بيان أن استواء الشيء على غيره يتضمن استقراره وثباته وتمكنه عليه]

الوجه الثامن عشر : أن استواء الشيء على غيره يتضمن استقراره وثباته وتمكنه عليه ، كما قال تعالى في السفينة : ﴿ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّ ﴾[1] ، أي رست عليه واستقرت على ظهره ، وقال تعالى : ﴿ لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾[2] وقال في الزرع : ﴿ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾[3] ، فإنه قبل ذلك يكون فيه ميل واعوجاج لأجل ضعف سوقه ، فإذا[4] استغلظ الساق واشتد[5] [استوت عليه][6] السنبلة واستقرت ، ومنه قد استوى بشر على العراق ، فإنه يتضمن استقراره وثباته عليها ودخوله دخول مستقر ثابت غير مزلزل ، وهذا يستلزم الاستيلاء أو يتضمنه ، فالاستيلاء لازم معنى الاستواء لا في كل موضع ، بل في الموضع الذي يقتضيه . ولا يصلح (فيه)[7] الاستيلاء

= في صحيحه ح٢٦٩٨ (٦/ ٤١٥) والبيهقي في الكبرى (٥/ ٥٥٢) وفي الأسماء والصفات رقم ٩٨١ (٢/ ٤٠٥-٤٠٦) والحاكم في المستدرك (٢/ ٩٨-٩٩) .
قال الترمذي : « حديث حسن صحيح » وكذا صححه الحاكم ، وقال النووي في الأذكار (ص٣١٧-٣١٨) : « وروينا في كتب أبي داود والترمذي والنسائي بالأسانيد الصحيحة عن علي بن ربيعة قال . . » ثم ذكره . وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح٧٥٣ (٢/ ٧٥٣-٧٥٤) : « إسناده صحيح » . وانظر : صحيح كتاب الأذكار وضعيفه ٦٠٣ (١/ ٥٥٥-٥٥٧) .

(١) سورة هود آية (٤٤) .

(٢) سورة الزخرف آية (١٣) .

(٣) سورة الفتح آية (٢٩) .

(٤) في « ت » : « وإذا » .

(٥) في « ت » : « اشتدت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) هكذا مكتوب في كل النسخ الخطية ولعل حذفه أولى فليتأمل .

في كل موضع يصلح فيه الاستواء ، بل هذا له موضع وهذا له موضع ، ولهذا لا يصلح أن يقال : استولت السنبلة على ساقها ، ولا استولت السفينة على الجودي ، ولا استولى الرجل على السطح إذا ارتفع فوقه .

[ما يبيّن أن البيت المذكور لا يدل على معنى الاستيلاء]

الوجه التاسع عشر : أنه لو كان المراد بالبيت استيلاء الملك والقهر لكان المستوي على العراق عبد الملك بن مروان لا أخوه بشر ، فإن بشرا لم يكن ينازع أخاه الملك ولم يكن ملكا مثله ، وإنما كان نائبا [له][(١)] عليها وواليا من جهته ، فالمستولي عليها هو عبد الملك لا بشر ، بخلاف الاستواء الحقيقي وهو الاستقرار فيها والجلوس على سريرها ، فإن نواب الملك تفعله[(٢)] بإذن الملوك .

[بيان أنه لا يقال لمن استولى على مدينة أو بلدة ولم يدخلها أنه استوى عليها]

الوجه العشرون : أنه لا يقال لمن استولى على بلدة ولم يدخلها ولم يستقر فيها بل بينه وبينها بُعد كثير : إنه استوى عليها ، فلا يقال استوى أبو بكر على الشام ، ولا استوى عمر على مصر والعراق ، ولا قال أحد قد استوى رسول الله ﷺ على اليمن ، مع أنه استولى عليها[(٣)] واستولى خلفاؤه على هذه البلاد ، ولم يزل الشعراء يمدحون الملوك والخلفاء بالفتوحات

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ن » : « يفعله » .

(٣) أي بإسلام أهل اليمن ودخولهم في دين الله طوعا ورغبة وانقيادهم لبعث رسول الله ﷺ إليهم وقبول دعوتهم وذلك في السنة العاشرة من الهجرة قبل حجة الوداع ، وقيل قبل ذلك .

انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (٣/ ٣٥٧-٣٥٨) و (٨/ ٦٠-٦٦) والسيرة لابن هشام (٤/ ١٤٩٩) والبداية والنهاية (٥/ ٩٩-١٠٨) واليمن عبر التاريخ (ص١٦٥) وما بعدها .

ويتوسعون في نظمهم واستعاراتهم فلم يسمع عن قديم منهم جاهلي ولا إسلامي ولا مُحدث أنه مدح أحداً قط بأنه استوى على البلد الفلاني الذي فتحه واستولى عليه ، فهذه دواوينهم وأشعارهم موجودة .

[حمل اللفظ على حذف المضاف المألوف المعهود أولى من حمله على المعنى البعيد غير المعهود]

الوجه الحادي والعشرون : أنه إذا دار الأمر بين تحريف لغة العرب وحمل لفظها على معنًى [١٥٦/أ] لم يعهد استعماله فيه البتة ، وبين حمل المضاف المألوف حذفه كثيرا إيجازا واختصاراً فالحمل على حذف المضاف أولى ، وهذا البيت كذلك فإنا إن حملنا لفظ استوى فيه على استولى حملناها على معنى لم يعهد استعمالها فيه البتة ، وإن حملناها على حذف المضاف وتقديره قد استوى على سرير العراق حملنا على معهود مألوف ، فيقولون قعد فلان على سرير الملك ، فيذكرون المضاف إيضاحا وبيانا ، ويحذفونه تارة إيجازا واختصارا ، إذ قد علم المخاطب أن القعود والاستواء والجلوس الذي يضاف إلى الملك ويقصد به الملك يستلزم سرير الملك ، فحذف المضاف أقرب إلى لغة القوم من تحريف كلامهم ، وحمل لفظ على معنى لفظ آخر لم يعهد استعماله فيه .

[بيان أنه تعالى لم يخاطب عباده بغير لغتهم الجارية على ألسنتهم]

الوجه الثاني والعشرون : أنه كيف يجوز أن ينزل الله آيات متعددات في كتابه الذي أنزله بلسان العرب ، ويكون معنى ذلك الخطاب مشهورا في لغتهم معروفا في عادة نظامهم لمعنى فلا يريد ذلك المعنى ويأتي بلفظ يدل على خلافه ، ويطرد استعماله في موارده كلها بذلك اللفظ الذي لم يرد معناه ولا يذكر في موضع واحد باللفظ الذي يريد[1] معناه ، فمن تصور هذا جزم ببطلانه وإحالة نسبته إلى من قصده البيان والهدى .

---

(١) في « د » و « ن » : « أريد » .

[ليس في القرآن والسنة موضع واحد يدل على مجاز الاستواء بالاستيلاء]

الوجه الثالث والعشرون : أنه لو أريد ذلك المعنى المجازي لذكر في اللفظ قرينة تدل عليه ، فإن المجاز إن لم يقترن به قرينة وإلا كانت دعواه باطلة لأنه خلاف الأصل ولا قرينة معه ، ومعلوم أنه ليس في موارد الاستواء في القرآن والسنة موضع واحد قد اقترنت به قرينة تدل على المجاز ، فكيف إذا كان السياق يقتضي بطلان ما ذكر من المجاز وأن المراد هو الحقيقة .

[من القرائن الدالة على حمل الاستواء على حقيقته]

الوجه الرابع والعشرون : أن تجريد الاستواء من اللام واقترانه بحرف « على » وعطف فعله « بثم » على خلق السموات والأرض ، وكونه بعد أيام التخليق ، وكونه سابقاً في الخلق على السموات والأرض ، وذكر تدبير أمر الخليقة معه الدال على كمال الملك ، فإن العرش سرير المملكة فأخبر أن له سريرا كما قال أمية[(١)] :

---

(١) هو أمية بن عبد الله بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف أبو عثمان ويقال أبو الحكم الثقفي الشاعر الجاهلي ، كان حكيما داهية مُتعبدا مؤمنا بالبعث والنشور ، مطلعا على الكتب القديمة ، أخباره كثيرة ، ساق طرفا منها ابن عساكر في تاريخ دمشق وابن كثير في البداية والنهاية ، وقد ثبت في صحيح مسلم في كتاب الشعر ح١ (٤/ ١٧٦٧) عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال : « ردِفت رسول الله ﷺ يوما فقال : « هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شيئاً ؟ » قلت : نعم ، قال : « هِيهِ » ، فأنشدته بيتا ، فقال : « هيه » حتى أنشدته مائة بيت . زاد في رواية من قوله عليه الصلاة والسلام : « إن كاد ليسلم » . وفي أخرى : « فلقد كاد يسلم في شعره » .
هلك أمية في الطائف سنة خمس من الهجرة .
الشعر والشعراء (١/ ٤٦٦-٤٦٩) وسمط اللآلي (١/ ٣٦٢) وتاريخ دمشق (٩/ ٢٥٥-٢٨٧) وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٢٦) .
قلت : قوله « شيئا » : قال فيه النووي في شرح صحيح مسلم (١٥/ ١٢) : « فهكذا وقع في معظم النسخ « شيئا » بالنصب ، وفي بعضها « شيء » بالرفع ، وعلى رواية =

مجدوا الله فهو للمجد أهل ربنا في السماء أمسى كبيرا
بالبناء الأعلى الذي سبق الخلـ ـق وسوى فوق السماء سريرا[١]
وصدقه رسول الله ﷺ واستنشده الأسود بن سريع[٢] .

= النصب يقدر فيه محذوف ، أي هل معك من شيء فتنشدني شيئا » .

(١) البيتان مع بيتين آخرين في الديوان (ص٣٩٩-٤٠٠) باختلاف يسير في بعض الألفاظ ، وقد أخرجهما مع بيت ثالث ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٢٧٧) ، وذكرها غير واحد من أهل العلم منهم ابن قتيبة في الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (ص٤٧-٤٨) وابن الجوزي في التفسير (٣/ ٢١٢) وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص١٤٧) رقم ٥٤ وابن تيمية في شرح حديث النزول (ص٦٠) والذهبي في العلو (ص٤٢-٤٣) وابن القيم أيضاً في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٣١٠) وابن كثير في البداية والنهاية (١/ ١٢) و (٢/ ٢٢٩) وابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣٦٧) .

(٢) هو الأسود بن سريع بن حمير بن عُبادة بن النزال أبو عبد الله السعدي التميمي الشاعر المشهور وأول من قص في مسجد البصرة ، فيقال هو أول قاص في الإسلام ، غزا مع رسول الله أربع غزوات ، توفي في عهد معاوية رضي الله عنه سنة (٤٢) وقيل فُقِد يوم الجمل أو قُتِل فيه ، وقيل غير ذلك .

الاستيعاب (١/ ٨٩-٩٠) وأسد الغابة (١/ ١٠٣-١٠٤) والإصابة (١/ ٧٤-٧٥) .

ولم أجد أنه أنشد هذه الأبيات عند النبي عليه الصلاة والسلام ، إنما صح أنه قال : يا رسول الله ألا أنشدك محامد حمدت بها ربي عزّ وجلّ ؟ فقال : « إن ربك يحب الحمد » ولم يستزدهُ على ذلك .

أخرجه الطبراني في الكبير ح٨٢٠ (١/ ٢٨٢) ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة رقم ٨٩٧ (٢/ ٢٧٩) والحاكم في المستدرك (٣/ ٦١٤) وصححه ووافقه الذهبي ، وله روايات أخرى تنظر في المصادر المذكورة ، ولعل المؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى وقف على ما لم أقف عليه ، أو أن المراد هو استنشاد الأسود بن سريع رضي الله عنه أمية بن أبي الصلت .

فقد استوى على سرير ملكه يدبر أمر الممالك ، وهذا حقيقة الملك ، فمن أنكر عرشه أو أنكر استواءه عليه [١٥٦/ب] أو أنكر تدبيره فقد قدح في ملكه . فهذه القرائن تفيد القطع بأن الاستواء على حقيقته كما قال أئمة الهدى .

[من اللوازم على حمل معنى الاستواء بالملك والقهر]

الوجه الخامس والعشرون : أنه لو كان الاستواء بمعنى الملك والقهر لجاز أن يقال : استوى على ابن آدم ، وعلى الجبل ، وعلى الشمس والقمر ، وعلى البحر والشجر والدواب ، وهذا لا يطلقه مسلم .

فإن قيل : هذا جائز وإنما خص العرش بالذكر لأنه أجل المخلوقات وأرفعها وأوسعها ، فتخصيصه بالذكر تنبيه على ما دونه[1] ، قيل : لو كان هذا صحيحا لم يكن ذكر الخاص منافيا لذكر العام ، ألا ترى أن ربوبيته لما كانت عامة للأشياء لم يكن تخصيص العرش بذكره منها كقوله تعالى : ﴿ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[2] مانعا من تعميم إضافتها ، كقوله : ﴿ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[3] ، فلو كان الاستواء بمعنى الملك والقهر (لم يمنع)[4] إضافته إلى العرش إضافته[5] إلى كل ما سواه ، وهذا في غاية الظهور .

[من اللوازم على تفسير الاستواء بالغلبة والقهر]

الوجه السادس والعشرون : أنه إذا فسر الاستواء بالغلبة والقهر عاد معنى هذه الآيات كلها إلى أن الله تعالى أعلم عباده بأنه خلق السموات والأرض

---

(١) انظر : تفسير القرطبي (٧/ ٢١٩) والتمهيد لقواعد التوحيد (ص٦٤) وإيضاح الدليل (ص١٠٧) .

(٢) سورة التوبة آية (١٢٩) والمؤمنون آية (٨٦) والنمل آية (٢٦) .

(٣) سورة الأنعام آية (١٦٤) .

(٤) في « ت » : « لكان لم تمتنع » .

(٥) في « د » و « ن » : « إضافة » .

ثم غلب العرش بعد ذلك وقهره وحكم عليه ، أفلا يستحي (مَن لله في قلبه)[(١)] وقار لكلامه أن ينسب ذلك إليه ، وأنه أراده بقوله : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[(٢)] أي اعلموا يا عبادي أني بعد فراغي من خلق السموات والأرض غلبت عرشي وقهرته واستوليت عليه .

[بيان أن فوقيته تعالى على عرشه هي تفسير لاستوائه سبحانه]

الوجه السابع والعشرون : أن أعلم الخلق به قد أطلق عليه أنه فوق عرشه كما في حديث العباس[(٣)] : « والله فوق العرش »[(٤)] .

---

(١) في « ت » : « مِن الله مَن في قلبه » .

(٢) سورة طه آية (٥) .

(٣) هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف أبو الفضل القرشي الهاشمي عم رسول الله ﷺ وصنو أبيه ، كان في الجاهلية رئيسا في قريش وإليه كانت عمارة المسجد الحرام والسقاية ، وقد حضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل إسلامه ، ثم شهد بدرا مع المشركين مُكرها وأُسر فيها فافتدى نفسه وابني أخويه عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحارث ، وأسلم في مكة عقيب ذلك وقيل غير هذا ، وهاجر قبل الفتح بقليل وشهد الفتح وحنينا . مات في المدينة سنة (٣٢) ، وكان أسن من النبي عليه الصلاة والسلام بسنتين .

الاستيعاب (٢/ ٨١٠-٨١٧) وأسد الغابة (٣/ ١٦٤-١٦٧) والإصابة (٣/ ٦٣١-٦٣٢) .

(٤) يشير إلى الحديث الشهير بحديث الأوعال ، وقد جاء في آخره : « .. ثم فوق ذلك ثمانية أوعال بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء ، ثم على ظهورهم العرش بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء ، ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك » . وفي بعض روايته : « والله عز وجل فوق العرش » .

أخرجه أبو داود في السنة ح٤٧٢٣ (٥/ ٩٣-٩٤) والترمذي في التفسير ح٣٣٢٠ (٥/ ٤٢٤-٤٢٥) وابن ماجه في المقدمة ح١٩٣ (١/ ٦٩) وأحمد في المسند (١/ ٢٠٦-٢٠٧) والدارمي في الرد على الجهمية رقم ٧٢ (ص٤٢) وفي نقض المريسي (١/ ٤٧٣-٤٧٤) وابن أبي عاصم في السنة رقم ٥٨٩ (١/ ٣٩٤-٣٩٥) وابن أبي شيبة في العرش رقم ٩ ، ١٠ (ص٣١٩-٣٢٧) وأبو يعلى في المسند رقم ٦٧١٣ (١٢/ ٧٥) وابن خزيمة =

وفي حديث عبد الله بن رواحة(١) الذي صححه ابن

= في التوحيد رقم ١٤٤ (١/ ٢٣٤-٢٣٧) والعقيلي في الضعفاء رقم ٨٥٢ (٢/ ٢٨٤) والآجري في الشريعة رقم ٦٦٣-٦٦٥ (٣/ ١٠٨٧-١٠٩٠) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٢٠٤ ، ٢٠٥ (٢/ ٥٦٦-٥٦٨) وابن منده في التوحيد رقم ٢١ ، ٤٦ (١/ ١١٤ ، ١٦٣) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨٧-٢٨٨) ، (٢/ ٣٧٨ ، ٤١٢) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٥٠ ، ٦٥١ (٣/ ٤٣٢-٤٣٣) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٤٧ ، ٨٨٢ (٢/ ٢٨٥-٣١٦) وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٠-١٤١) والجورقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير رقم ٧٢ (١/ ٧٧-٧٩) وابن الجوزي في العلل المتناهية رقم ٥ (١/ ٨) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ١٥ (ص٩٥) والذهبي في العلو (ص٤٩) .

والحديث حسنه الترمذي وصححه الحاكم والجورقاني وشيخ الإسلام في حكاية مناظرة الواسطية (ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٩١-١٩٢) وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٠١ ، ١٦٢) وفي تهذيب مختصر سنن أبي داود (٧/ ٩١-٩٤) وأجهد رحمه الله تعالى نفسه في تصحيحه ، كما ذكره في النونية (بشرح ابن عيسى) (١/ ٥١٩) وسيجود إسناده فيما يأتي لاحقا ص (١٠٦٥) .

والحديث قد ضعفه جماعة من العلماء ، قال الذهبي في العلو (ص٥٠) : « . . تفرد به سماك عن عبد الله ، وعبد الله فيه جهالة ، ويحيى بن العلاء متروك الحديث ، وقد رواه إبراهيم بن طهمان عن سماك ، وإبراهيم ثقة » .

ولمن شاء الاستزادة في الوقوف على ذكر مطاعن من ضعف الحديث فلينظر ما سطره العلامة أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح١٧٧٠ ، ١٧٧١ (٣/ ٢٠٢-٢٠٥) والشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة ح١٢٤٧ (٣/ ٣٩٨-٤٠٢) .

(١) أي في قوله .

وهو عبد الله بن رواحة بن ثعلبة أبو محمد وقيل أبو عمرو ويقال أبو رواحة ، الأنصاري الخزرجي الشاعر ، أحد النقباء ليلة العقبة ، وممن شهدوا بدراً وأحداً والخندق والحديبية وعمرة القضاء وباقي المشاهد ، وقد استشهد رضي الله عنه يوم مؤتة وكان أحد أمراء =

عبد البر[١] وغيره :

وأن العرش فوق الماء طاف   وفوق العرش رب العالمينا[٢]

وهذه الفوقية هي[٣] تفسير الاستواء المذكور في القرآن والسنة .

[معنى فوقيته سبحانه عند الجهمية والرد عليهم]

والجهمية يجعلون كونه فوق العرش بمعنى أنه خير من العرش وأفضل [منه][٤] ، كما يقال : الأمير فوق الوزير والدينار فوق الدرهم[٥] ، والمعنى عندهم أنه أعلم الأمة بأن الله خير وأفضل من العرش .

فيا للعقول أين في لغة العرب حقيقة أو مجازاً أو كناية أو استعارة بعيدة أن يقال : استوى على كذا إذا كان أعظم قدرا منه وأفضل ؟ هذا من لغة

= هذه الغزوة الشهيرة الواقعة في السنة الثامنة من الهجرة .
الاستيعاب (٣/ ٨٩٨-٩٠١) وأسد الغابة (٣/ ٢٣٤-٢٣٨) والإصابة (٤/ ٨٢-٨٦) .

(١) ابن عبد البر تقدمت ترجمته ص (٩٠٠) وتصحيحه المذكور هو في كتابه الاستيعاب (٣/ ٩٠٠-٩٠١) حيث قال : « .. وقصته - يعني ابن رواحة - مع زوجته في حين وقع على أمته مشهورة رويناها من وجوه صحاح .. » الخ .
قلت : وهذه القصة توجد في كثير من مصنفات أهل العلم قدامى ومحدثين ذهب بعضهم إلى تضعيفها ، وقد تولى الشيخ مشهور بن حسن بيان طرقها ومخرجيها وذاكريها ودراسة أسانيدها بما قد لا يوجد عند غيره وذلك في كتابه الموسوم : « قصص لا تثبت » (٢/ ٢١-٤٤) .

(٢) ينظر المرجع السابق لبيان مصادر البيت ومعه بيتان آخران سيذكرهما المؤلف جميعها لاحقا ص (١٠٦٥) .

(٣) في « ت » : « هو » .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٥) ينظر : تنزيه القرآن عن المطاعن (ص١٧٥ ، ٢٥٣) وشرح الأصول الخمسة (ص٢٢٧) وأساس التقديس (ص٢٠٣) وأبكار الأفكار (١/ ق١١٨/ أ) وغاية المرام في علم الكلام (ص١٤٢) وشرح المواقف (ص١٧٣) .

الطماطم[١] لا من لغة القوم الذين بُعث رسول الله ﷺ بلسانهم ، وكتاب الله لا يحتمل هذا التأويل الباطل الذي تنفر عنه العقول ، يوضحه :

[لم يقع في القرآن والسنة تفضيل الرب تبارك وتعالى على شيء من مخلوقاته ابتداء]

الوجه الثامن والعشرون : أن تفضيل الرب تعالى على شيء من خلقه لا يذكر في القرآن إلا ردًّا على من اتخذ ذلك الشيء ندًّا لله ، فبين سبحانه أنه خير من ذلك الند كقوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[٢] ، وقوله تعالى حاكيا عن السحرة[٣] : ﴿ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ [١٥٧ / أ] ٱلدُّنْيَآ * إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ ۗ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴾[٤] ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[٥] ، فأما أن يفضل نفسه على شيء معين من خلقه ابتداء فهذا لم يقع في كلام الله سبحانه ولا هو مما يقصد بالإخبار ، لأن قول القائل ابتداء : « الله خير من ابن آدم وخير من السماء وخير من العرش » من جنس قوله : السماء فوق الأرض ، والثلج بارد ، والنار حارة ، وليس في ذلك تمجيد لله ولا تعظيم ولا مدح ، ولهذا لم يجيء هذا اللفظ في القرآن ولا في كلام الرسول ولا هو مما جرت عادة الناس بمدح الرب تعالى به مع تفنن مدحهم ومحامدهم ، بل هو أرك الكلام وأسمجه وأهجنه ، فكيف يليق بهذا الكلام الذي يأخذ بمجامع القلوب عظمة

---

(١) انظر ما تقدم ص (٧٣) مع التعليق (١) .

(٢) سورة النمل آية (٥٩) .

(٣) في « ت » : « السحرة وقالوا » .

(٤) سورة طه الآيتان (٧٢ ، ٧٣) .

(٥) سورة النحل آية (١٧) .

وجلالة ومعانيه أشرف المعاني وأعظمها فائدة أن لا يكون معناه إلا أن الله أفضل من العرش والسماء ؟ ومن المثل السائر نظما :

ألم تر أن السيف ينقص قدره   إذا قيل إن السيف أمضى من العصا[1]

وهذا بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك احتجاجا على مبطل وإبطالا لقول مشرك ، كما إذا رأيت رجلا يعبد حجرا فقلت له : الله خير أم الحجر ؟ فيحسن هذا الكلام في هذا المقام ما لا يحسن في قول الخطيب ابتداء : الحمد لله الذي هو خير من الحجارة ، ولهذا قال يوسف الصديق في احتجاجه على الكفار : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴾[2] ، وقال تعالى : ﴿ ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾[3] ، يوضحه :

[مما يبطل قول الجهمية لمعنى فوقية العرش]

الوجه التاسع والعشرون : أن الرجل إذا تكلم بمثل هذا الكلام في حق المخلوق لكان مستهجنا جدا ، فلو قال : الشمسُ أضوأ من السراج ، والسماءُ أكبر من الرغيف وأعلى من سقف الدار ، ونحو ذلك لكان مستقبحا[4] مع قرب النسبة بين المخلوق والمخلوق ، فكيف إذا قيل ذلك بين الخالق والمخلوق مع التفاوت الذي بين الله وخلقه ؟

[إبطال جميع المعاني التي فُسر بها الاستواء في حمله على غير حقيقته]

الوجه الثلاثون : أن الاستيلاء الذي فسروا به الاستواء إما أن يراد به

(١) الذي وقفت عليه ما ذكره الثعالبي في تتمة اليتيمة (٥/٢٩٩) عند ذكره لأبي درهم البندنيجي : أنشدني الشيخ أبو بكر أيده الله تعالى له من نتفٍ :

متى ما أقل مولاي أفضل منهم   أكن للذي فضلته متنقصا
ألم تر أن السيف يزري به الفتى   إذا قال هذا السيف أمضى من العصا

(٢) سورة يوسف آية (٣٩) .

(٣) سورة النمل آية (٥٩) .

(٤) في « ت » : « مستهجنا » .

الخلق أو القهر أو الغلبة أو الملك أو القدرة عليه ، ولا يصح أن يكون شيء منها مرادا . أما الخلق فلأنه يتضمن أن يكون خلقه بعد خلق السموات والأرض ، وهذا بخلاف إجماع الأمة وخلاف ما دل عليه القرآن والسنة وإن ادعى بعض الجهمية المتأخرين أنه خلق بعد [خلق][1] السموات والأرض وادعى الإجماع على ذلك[2] ، وليس العجب من جهله بل من إقدامه على حكاية الإجماع على ما لم يقله مسلم ، ولا يصح أن يراد بقية المعاني للوجوه التي ذكرناها وغيرها ، فلا يجوز تفسير الآية به ، ولهذا لم يقله عالم من علماء السلف .

[ذكر ما قاله السلف في تفسير الاستواء]

بل صرحوا بخلافه كما قال أبو العالية[3] : « علا وارتفع »[4] ، [١٥٧/ب] وقال مجاهد[5] : « استقر »[6] ، وقال

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) لعله يقصد الرازي راجع ما سبق ص (٨٩٦) مع التعليق (٢) .

(٣) هو رفيع (بالتصغير) بن مهران أبو العالية الرياحي البصري التابعي ، إمام حافظ مقرئ فقيه مفسر ثقة كثير الإرسال ، أدرك الجاهلية وزمان النبوة ولم يسلم إلا بعد موت النبي ﷺ بسنتين في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، أخرج له الجماعة . مات سنة (٩٠) وقيل (٩٣) وقيل غير ذلك .

الجرح والتعديل (٣/ ٥١٠) وتهذيب الكمال (٩/ ٢١٤-٢١٨) والسير (٤/ ٢٠٧-٢١٣) وتقريب التهذيب (ص١٥٠) .

(٤) أخرجه البخاري في التوحيد معلقا (ص١٥٥٤) ، باب : ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ ، ﴿ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ . قال أبو العالية : ﴿ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ : « ارتفع » اهـ .

قلت : وقد أوصله ابن جرير الطبري في تفسيره كما في تغليق التعليق (٥/ ٣٤٤) ولم أقف عليه فيه . وذكره المؤلف في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٣٦) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٣١٢) .

(٦) الذي وقفت عليه ما علقه البخاري في صحيحه من كتاب التوحيد (ص١٥٥٤) قال =

مالك[1] : « الاستواء معلوم »[2] ، وقال يزيد بن هارون[3] : « من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر[4] في قلوب العامة فهو جهمي »[5] . وقد تقدم حكاية قول من قال : استوى بذاته واستوى

= « وقال مجاهد : ﴿ ٱسْتَوَىٰ ﴾ علا ﴿ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ » .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٥) : « وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه » . وكذا قال في تغليق التعليق (٥/ ٣٤٥) إلا أنه عين موضع تخريج الفريابي له وهو تفسيره .

والأثر ذكره المؤلف في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٣٦) نقلا عن صحيح البخاري وكذلك الذهبي في الأربعين في صفات رب العالمين مطبوع (ضمن ست رسائل له) (ص٧٩) .

و « استقر » هو من معاني الاستواء كما ذكره بعض السلف ، ولهذا قال المؤلف رحمه الله تعالى في نونيته مع شرحها للهراس (١/ ٢٤١) :

فلهم عبارات عليها أربع قد حصّلت للفارس الطعان

وهي استقر وقد علا وكذلك ار تفع الذي ما فيه من نكران

وكذاك قد صعد الذي هو أربع وأبو عبيدة صاحب الشيباني

يختار هذا القول في تفسيره أدرى من الجهمي بالقرآن

(١) تقدمت ترجمته ص (٣٠٩) .

(٢) تقدم ذكر هذه المقالة الحسنة وتخريجها ص (٣٠٩) مع التعليق (٦) .

(٣) هو يزيد بن هارون بن زاذي ويقال زاذان بن ثابت أبو خالد السُّلَمي مولاهم الواسطي ، إمام حافظ فقيه ثقة ثبت ، قال فيه الإمام أحمد : « كان يزيد حافظا متقنا للحديث » . أخرج له الجماعة ، مولده سنة (١١٧) أو في التي تليها ، ووفاته سنة (٢٠٦) في خلافة المأمون .

الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٥) وتهذيب الكمال (٣٢/ ٢٦١-٢٧٠) والسير (٩/ ٣٥٨-٣٧١) وتقريب التهذيب (ص٥٣٥) .

(٤) في « ن » : « ما تقر » .

(٥) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٥٤ (١/ ١٢٣) بإسناد حسن وأبو داود =

حقيقة[١] فأوجدونا عمن يقتدى بقوله في التفسير أو عن رجل واحد من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم أو عن إمام له في الأمة لسان صدق أنه فسر اللفظ باستولى ، ولن تجدوا[٢] إلى ذلك سبيلا .

[إثبات أن العقل لا يحيل حمل الاستواء على حقيقته]

[**الوجه الحادي والثلاثون** : إما أن يحيل العقل حمل الاستواء على حقيقته أو لا يحيله ، فإن أحاله العقل ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام في تفسيره بخلاف ما يحيله العقل بل تفاسيرهم كلها مما يحيلها العقل ، لزم القدح في أعلم الأمة ونسبتهم إلى أعظم الجهل لسكوتهم عن بيان الحق وتكلمهم بالباطل وهذا شر من قول الرافضة ، وإن لم يحله العقل وجب حمله على حقيقته لأنها الأصل والعقل لا يمنع منها][٣] .

[اتفاق أئمة السنة على أن تفسير الاستواء بالاستيلاء هو من قول الجهمية والمعتزلة والخوارج]

الوجه الثاني والثلاثون[٤] : أن أئمة السنة متفقون على أن تفسير الاستواء

= في مسائل الإمام أحمد (ص٢٦٨-٢٦٩) وذكره البخاري في خلق أفعال العباد رقم ٤٨ (ص١٨) وابن تيمية في القاعدة المراكشية (ضمن مجموع الفتاوى) (٥/ ١٨٤) والذهبي في العلو (ص١١٦-١١٧) والمؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢١٤) ، وجوّد الألباني إسناده في مختصر العلو (ص١٦٨) .

وقد نقل ابن القيم في اجتماع الجيوش في الموضع المذكور قول شيخ الإسلام بعد ذكر قول يزيد : « والذي تقرر في قلوب العامة هو ما فطر الله تعالى عليه الخليقة من توجهها إلى ربها تعالى عند النوازل والشدائد والدعاء والرغبات إليه تعالى نحو العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة من غير موقف وقفهم عليه ، ولكن فطرة الله فطر الناس عليها ، وما من مولود إلا وهو يولد على هذه الفطرة حتى يجهمه وينقله إلى التعطيل من يقيض له »

(١) راجع ما سبق ص (٩٠٠) وما بعدها .

(٢) في « ن » : « يجدوا » .

(٣) ما بين المعقوفتين وهو الوجه الحادي والثلاثون ساقط كله من « ت » .

(٤) في « ت » : « الوجه الحادي والثلاثون » وهو خطأ صوابه ما أثبت لسقوط هذا الوجه جميعه من هذه النسخة كما ذكرت في التعليق السابق .

بالاستيلاء إنما هو متلقى عن الجهمية والمعتزلة والخوارج ، وممن حكى ذلك أبو الحسن الأشعري في كتبه[1] وحكاه ابن عبد البر[2] والطلمنكي[3] عنهم خاصة ، وهؤلاء ليسوا ممن يحكى أقوالهم في التفسير ولا يعتمد عليها كما قال الأشعري في تفسير الجبائي[4] : « كأن القرآن نزل[5] بلغة أهل جباء »[6]

(١) كالإبانة في (ص١٠٨) وقد سبق نقله ص (٩١١) وما بعدها .
وينظر الرسالة إلى أهل الثغر (ص٢٣٣-٢٣٤) .

(٢) في كتابه التمهيد (٧/ ١٤٥) فانظر ما سبق ص (٩٠١) .

(٣) في « د » و « ن » : « الطليطلي » والمثبت من « ت » وهو الصواب وينظر ما سبق ص (٩٠٠) .

(٤) الجبائي هو محمد بن عبد الوهاب أبو علي المعتزلي تقدمت ترجمته ص (٢٤٣) .
وكتابه التفسير ذكره له غير واحد كابن النديم في الفهرست (ص٥١) وابن المرتضى في طبقات المعتزلة (ص٥٧) والسيوطي في طبقات المفسرين (ص١٠٢-١٠٣) وكذا الداودي في طبقاته (٢/ ١٨٩) .

(٥) في « ت » : « منزل » .

(٦) الذي وقفت عليه من قول أبي الحسن الأشعري ما ذكره عنه ابن عساكر في « تبيين كذب المفتري » (ص١٣٨-١٣٩) نقلا عن مقدمة تفسيره (المعروف بالمختزن) : « . . ورأيت الجبائي ألف في تفسير القرآن كتابا أوّله على خلاف ما أنزل الله عز وجل وعلى لغة أهل قريته المعروفة بجبى ، وليس من أهل اللسان الذي نزل به القرآن ، وما روى في كتابه حرفا واحداً عن أحد من المفسرين ، وإنما اعتمد على ما وسوس به صدره وشيطانه ، ولولا أنه استغوى بكتابه كثيرا من العوام واستنزل به عن الحق كثيرا من الطغام لم يكن لتشاغلي به وجه » .

قلت : أما كتاب المختزن لأبي الحسن الأشعري فقال فيه ابن العربي في العواصم من القواصم (ص٩٧-٩٨) : « . . وانتدب أبو الحسن إلى كتاب الله فشرحه في خمسمائة مجلد وسماه بالمختزن ، فمنه أخذ الناس كتبهم ، وفيه أخذ عبد الجبار الهمذاني كتابه في تفسير القرآن الذي سماه بالمحيط في مائة سفر . . . » الخ .

وقال ابن عساكر في التبيين (ص١١٧) : « وكان ألَّف في القرآن كتابه الملقب بالمختزن ، =

وقد علم أن هؤلاء يحرفون الكلم ويفسرون القرآن بآرائهم ، فلا يجوز العدول عن تفسير الصحابة والتابعين إلى تفسيرهم .

[إيضاح أن الاستيلاء يكون مع مزايلة المستولي للمستولى عليه ومفارقته إياه بخلاف الاستواء]

الوجه الثالث والثلاثون : أن الاستيلاء يكون مع مزايلة المستولي للمستولى عليه ومفارقته له ، كما يقال : استولى عثمان بن عفان على خراسان[1] واستولى عبد الملك[2] على بلاد

= ذكر لي بعض أصحابنا أنه رأى منه طرفاً وكان بلغ سورة الكهف وقد انتهى مائة كتاب ولم يترك آية تعلق بها بدعي إلا أبطل تعلقه بها وجعلها حجة لأهل الحق ، وبين المجمل وشرح المشكل » اهـ .

وأفاد المقريزي في كتابه المواعظ والاعتبار (٢/٣٥٩) أنه في سبعين مجلدا كما قيل .

(١) خراسان : بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق وآخر حدودها مما يلي الهند وتحتها بلاد كثيرة ، غزاها الأحنف بن قيس فدخلها سنة (١٨) أو (٢٢) في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقد انتقضت سنة (٣١) في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فتوجه إليها عبد الله بن عامر بن كريز بجيش من البصرة فأعاد فتحها .

ينظر : تاريخ الطبري حوادث سنة (٢٢) (٤/١٦٦) وحوداث سنة (٣١) (٤/ ٣٠٠) وما بعدها ، والكامل في التاريخ حوادث سنة (٢٢) و ٣١ (٣/ ٣٣-٣٧ ، ١٢٣-١٢٧) ، والبداية والنهاية حوادث سنة (٢٢) (٧/ ١٢٧-١٢٩) وتاريخ ابن خلدون (٢/ ٥٦٣) والروض المعطار (ص٢١٤) .

(٢) هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو الوليد القرشي الأموي ثم الدمشقي أمير المؤمنين الخليفة الفقيه ، سمع عثمان وأبا هريرة وأبا سعيد وجابر وابن عمر وأم سلمة رضوان الله عليهم ، بويع بالخلافة بعد أبيه مروان بن الحكم بعهدٍ منه ، فتملك بعده الشام ومصر وحارب ابن الزبير رضي الله عنهما واستوسقت له الممالك ، روى له البخاري في الأدب المفرد ، مات في دمشق سنة (٨٦) ، وقد كان مولده بالمدينة سنة (٢٦) .

تاريخ دمشق (٣٧/ ١١٠-٢١٧) وتهذيب الكمال (١٨/ ٤٠٨-٤١٤) والسير (٤/ ٢٤٦-٢٤٩) وتقريب التهذيب (ص٣٠٦) .

المغرب[١] ، واستولى الجواد على الأمد[٢] ، قال الشاعر[٣] :

إلا لمثلك أو من أنت سابقه سبق الجواد إذا استولى على الأمد[٤]

فجعله مستوليا عليه بعد مفارقته له وقطع مسافته ، والاستواء لا يكون إلا مع مجاورة[٥] الشيء الذي يستوي عليه كاستوت على الجودي[٦] و﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾[٧] ، ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾[٨] . وهكذا في

---

(١) ينظر : الكامل في التاريخ حوادث سنة (٧٤) (٤/ ٣٦٩-٣٧٢) وتاريخ ابن خلدون (٣/ ١٧٢) وما بعدها و(٤/ ٢٣٨-٢٣٩) و(٦/ ١٤٢) وما بعدها و(٧/ ١٢-١٣) .

(٢) قال ابن منظور في اللسان مادة (أمد) : « وأمد الخيل في الرهان : مدافعها في السباق ومنتهى غاياتها الذي تسبق إليه ، ومنه قول النابغة : « سبق الجواد إذا استولى على الأمد » أي غلب على منتهاه حين سبق وسيلة إليه » . وانظر ديوان النابغة (ص٢١) وشرح القصائد العشر للتبريزي (ص٣٥٧) .

(٣) هو النابغة الذبياني ، واسمه زياد بن معاوية ، وقيل زياد بن عمرو بن معاوية بن ضباب ابن جابر أبو ثمامة وأبو أمامة ، من الطبقة الأولى المقدمين على سائر الشعراء ، مات على جاهليته ولم يدرك الإسلام .

طبقات فحول الشعراء (١/ ٥١) والشعر والشعراء (١/ ١٦٣-١٧٩) ومعاهد التنصيص (١/ ٣٣٣-٣٣٩) والخزانة (٢/ ١٣٥-١٣٦) .

(٤) ديوانه (ص٢١) من قصيدته الشهيرة في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه ، مطلعها :

يا دار مية بالعلياء فالسندِ أقوتْ وطال عليها سالف الأبدِ

(٥) في النسخ الخطية : « مجاوزة » بالزاي المعجمة ، ولعل الصواب ما أثبته فليتأمل .

(٦) قال تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ﴾ الآية (٤٤) من سورة هود .

(٧) سورة الزخرف آية (١٣) .

(٨) سورة المؤمنون آية (٢٨) .

جميع موارده[١] في اللغة التي خوطبنا بها ، ولا يصح أن يقال : استوى على الدابة والسطح إذا نزل عنها وفارقها كما يقال استولى عليها ، هذا عكس اللغة وقلب الحقائق . وهذا قطعي بحمد الله تعالى .

[بيان أن معنى الاستواء وحقيقته نُقل للأمة كما نقل لفظه]

الوجه الرابع والثلاثون : أن نقل [١٥٨/أ] معنى الاستواء وحقيقته كنقل لفظه بل أبلغ ، فإن الأمة كلها تعلم بالضرورة أن الرسول أخبر عن ربه بأنه استوى على عرشه من يحفظ القرآن منهم ومن لا يحفظه ، وهذا المعنى عندهم كما قال مالك وأئمة السنة : « الاستواء معلوم غير مجهول »[٢] . كما أن معنى السمع والبصر والقدرة والحياة والإرادة وسائر ما أخبر به عن نفسه معلوم ، وإن كانت كيفيته غير معلومة للبشر ، فإنهم لم يخاطبوا بالكيفية ولم يرد منهم العلم بها ، فإخراج الاستواء عن حقيقته المعلومة كإنكار ورود لفظه بل أبلغ ، وهذا مما يعلم أنه مناقض لما أخبر الله به ورسوله ﷺ ، يوضحه :

[مما يبطل تفسير الاستواء بالاستيلاء أن اللفظ يراد لمعناه ومفهومه لكونه المقصود بالذات]

الوجه الخامس والثلاثون : أن اللفظ إنما يراد لمعناه ومفهومه فهو المقصود بالذات ، واللفظ مقصود قصد الوسائل والتعريف بالمراد ، فإذا انتفى المعنى وكانت إرادته مُحالاً لم يبق في ذكر اللفظ فائدة ، بل كان تركه أنفع من الإتيان به ، فإن الإتيان به إنما حصل منه إيهام المحال والتشبيه ، وأوقع الأمة في اعتقاد الباطل ، ولا ريب أن هذا إذا نسب إلى آحاد الناس كان ذمه [به][٣] أقرب من مدحه ، فكيف يليق نسبته إلى من كلامه هدى وشفاء وبيان ورحمة ، هذا من أمحل المحال .

---

(١) في « ت » : « مورده » .

(٢) انظر ما سبق ص (٣٠٩) مع التعليق (٦) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

[لا يجوز عليه سبحانه أن يتكلم بشيء وهو يريد به خلاف ظاهره]

الوجه السادس والثلاثون : أن ظاهر الاستواء وحقيقته هو العلو والارتفاع ، كما نص عليه جميع أهل اللغة وأهل التفسير المقبول ، وقد صرح (المنكرون للاستواء)[1] بأن[2] الله لا يجوز أن يتكلم بشيء ويعني به خلاف ظاهره كما قاله[3] صاحب « المحصول »[4] وغيره ، وهذا لفظه : « لا يجوز أن يتكلم الله بشيء ويعني به خلاف ظاهره ، والخلاف فيه مع المرجئة[5] »[6] ، ثم احتج على ذلك بأنه عبث وهو على الله محال[7] . والذي احتج به على المرجئة يحتج به عليه أهل السنة بعينه ، وهذا الذي قاله هو الحق وهو (مما اتفق)[8] عليه العقلاء ، فلا يجوز أن يتكلم الله بشيء ويريد به خلاف ظاهره إلا وفي السياق ما يدل على ذلك بخلاف المجمل فإنه يجوز عندهم التكلم به لأنه لم يرد به خلاف ظاهره ، والفرق بينهما إيقاع الأول في اللبس واعتقاد الخطأ بخلاف المجمل ، فكيف إذا كان مع ظاهره من القرآن ما ينفي إرادة غيره ، فدعوى إرادة غير الظاهر حينئذٍ ممتنع من الوجهين .

[ما يلزم من نفي حقيقة الاستواء من اللوازم الباطلة]

الوجه السابع والثلاثون : أن حقيقة هذا المجاز أنه ليس فوق السموات

---

(١) ما بين القوسين بياض في « ن » وليس بواضح في « د » .

(٢) في « د » و « ن » : « فإن » .

(٣) في « ت » : « قال » .

(٤) وهو المحصول في علم أصول الفقه للرازي (ت٦٠٦) وقد تقدمت ترجمته ص (١٤) .

(٥) تقدم تعريف المرجئة ص (١٧٥) .

(٦) ينظر : المحصول (١/ق١/٥٤٥) .

(٧) المصدر السابق (١/ق١/٥٤٦-٥٤٧) .

(٨) في « ت » : « ما اتفق » .

رب ولا على العرش إلا العدم المحض ، وليس هناك من ترفع إليه الأيدي[١] ويصعد إليه الكلم الطيب[٢] وتعرج الملائكة والروح إليه[٣] ،

(١) صحت أحاديث كثيرة من قوله وفعله عليه الصلاة والسلام بشأن رفع اليدين عند الدعاء ، وعُد هذا الصنيع من آداب الدعاء وسننه ، وقد أفرد هذه النصوص الحافظ المنذري في جزء أشار إليه ابن حجر في الفتح (١١/ ١٤٢) . وقد قال النووي في شرح صحيح مسلم (٦/ ١٩٠) : « قد ثبت رفع يديه ﷺ في الدعاء في مواطن غير الاستسقاء وهي أكثر من أن تحصر ، وقد جمعت منها نحوا من ثلاثين حديثا من الصحيحين أو أحدهما وذكرتها في أواخر باب صفة الصلاة من شرح المهذب » . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأما رفع النبي ﷺ يديه في الدعاء فقد جاء فيه أحاديث كثيرة صحيحة » . مجموع الفتاوى (٢٢/ ٥١٩) . وقال الشوكاني في تحفة الذاكرين (ص٤٨-٤٩) : « أقول : يدل على ذلك ما وقع منه ﷺ من رفع يديه في نحو ثلاثين موضعا في أدعية متنوعة » .
ويراجع : المنهاج للحليمي (١/ ٥٣٤-٥٣٥) والدعاء المأثور وآدابه (ص٥٣) وما بعدها ، والأزهية في أحكام الأدعية (ص٧٣) وما بعدها ، وجامع العلوم والحكم (ص١٠٤-١٠٥) والداء والدواء (ص١٥) وفتح الباري (١١/ ١٤١-١٤٣) وفض الوعاء للسيوطي .
إلا أن هناك حالات لا يصح الرفع فيها لمخالفتها الهدي النبوي كرفع الخطيب يديه وهو على المنبر إلا في دعاء الاستسقاء ، وكذا رفع المصلين أيديهم تأمينا على دعاء الخطيب يوم الجمعة ، لما ثبت عن حصين بن عبد الرحمن قال : « رأى عمارة بن رؤيبة بشر بن مروان وهو يدعو في يوم الجمعة فقال : قبح الله هاتين اليدين ، لقد رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر ما يزيد على هذه يعني السبابة التي تلي الإبهام » أخرجه مسلم في الجمعة ح٥٣ (٢/ ٥٩٥) .
وينظر : الباعث لأبي شامة (ص٢٦٣) وشرح صحيح مسلم للنووي (٦/ ١٦٢) والاختيارات الفقهية لابن اللحام (ص٨٠) والأمر بالاتباع للسيوطي (ص١٨٢) وحاشية ابن عابدين (٢/ ١٥٨) وإقامة الحجة للكنوي (ص٢٧) .

(٢) كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ آية (١٠) من سورة فاطر .

(٣) كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ =

وينزل الوحي من عنده[1] ، ويقف العباد بين يديه[2] ، ولا عرج برسوله إليه [١٥٨/ب] حقيقة[3] ، ولا رفع المسيح إليه حقيقة[4] ، ولا يجوز أن

= الآية من سورة المعارج .

(١) وردت نصوص كثيرة في القرآن والسنة دالة على تنزيل الوحي من عنده تبارك وتعالى ، قال عزّ وجلّ : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ الآية (١٠٢) من سورة النحل ، وقال في أول سورة السجدة : ﴿ الٓمٓ * تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . وفي أول سورة غافر : ﴿ حمٓ * تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ . وفي أول فصلت : ﴿ حمٓ * تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ وفيها : ﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ الآية (٤٢) . وفي أول الزمر : ﴿ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ . وهكذا في أول الجاثية والأحقاف .

وانظر للمؤلف كتابه بدائع الفوائد ففيه كلام بديع عن هذا الموضوع (١/ ١٩٣) .

وفي حديث عائشة عند البخاري في كتاب الوحي : « ولقد رأيته ينزل عليه الوحي . . » الحديث .

(٢) وقوف العباد بين يدي ربهم عزّ وجلّ نطقت به آيات قرآنية وأحاديث نبوية ، قال سبحانه : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ الآية (٣٠) من سورة الأنعام ، وقال : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ الآية (٣١) من سورة سبأ .

قال الحافظ ابن كثير عند تفسيره للآية الأولى (٢/ ١٣٣) : « أي وقفوا بين يديه » ، وقال في تفسيره للآية الثانية (٣/ ٥٤٧) : « قال الله عز وجل متهدداً لهم ومتوعداً ومخبراً عن مواقفهم الذليلة بين يديه . . » الخ .

وفي حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه يرفعه : « . . ثم ليقفن أحدكم بين يدي الله ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له . . » الحديث أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه أولها في الزكاة ح١٤١٣ ، (ص٢٨٠) وتنظر الإحالة لبقيتها في الموضع المذكور .

(٣) أحاديث الإسراء والمعراج ثابتة في الصحيحين وغيرهما وقد بلغت حد التواتر ، وراجع ما سبق ص (٩٠٧) مع التعليق (٣) .

(٤) قال تعالى : ﴿ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ آية (١٥٨) من سورة النساء .

يشير إليه أحدنا بإصبعه إلى فوق كما فعل النبي ﷺ.[١] ولا يجوز أن يقال : أين هو كما قاله النبي ﷺ.[٢] ولا يجوز أن يسمع من يقول : أين الله ، ويقره عليه كما سمع [ذلك][٣] رسول الله ﷺ من السائل وأقره عليه[٤] ، ولا يراه المؤمنون بأبصارهم عياناً فوقهم[٥] ، ولا له حجاب حقيقة يحتجب به عن خلقه[٦] ، ولا يقرب منه شيء ولا يبعد منه شيء ، ونسبته من فوق السموات كلها إلى القرب منه كنسبة من في أسفل سافلين كلاهما في القرب من ذاته سواء .

فهذا حقيقة هذا المجاز وحاصله ، ومعلوم أن هذا أشد مناقضة لما جاءت به الرسل منه للمعقول الصريح فيكون من أبطل الباطل .

[تحريف الكلام على نوعين : تحريف للفظ وتحريف للمعنى]

الوجه الثامن والثلاثون : أن الله سبحانه ذم المحرفين للكلم ، والتحريف نوعان : تحريف اللفظ وتحريف المعنى ، فتحريف اللفظ : العدول به عن

---

(١) وذلك في خطبة حجة وداعه عليه الصلاة والسلام ، وقد سبق ذكره ص (١٠٥) .

(٢) بدلالة حديث الجارية المشهور وقد مضى ذكره في مواضع فانظر ص (١٠٥) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) إشارة إلى حديث أبي رزين العقيلي رضي الله عنه ، وقد تقدم ص (٣٣٠) تعليق (٥) .

(٥) رؤية المؤمنين ربهم تعالى في الدار الآخرة ثابتة بنص الكتاب والسنة والإجماع ، راجع ما سبق ص (٥٢٣) تعليق (٣) ، ولعل المصنف هنا يقصد حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يرفعه : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور ، فرفعوا رؤوسهم فإذا الجبار جل جلاله وقد أشرف عليهم من فوقهم . . » الحديث ، وسوف يذكره بتمامه لاحقا ص (١٠٣٨) مع بيان من أخرجه من أهل العلم .

(٦) كما في الخبر النبوي وفيه : « . . حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه » أخرجه مسلم في الإيمان ح٢٩٣ (١/ ١٦٢) .

جهته إلى غيرها إما بزيادة وإما بنقصان وإما بتغيير حركة [إعرابية][١] وإما غير إعرابية ، فهذه أربعة أنواع ، وقد سلكها الجهمية والرافضة[٢] ، [فإنهم حرفوا نصوص][٣] الحديث ولم يتمكنوا من ذلك في ألفاظ القرآن ، وإن كان الرافضة[٤] حرفوا كثيرا من لفظه وادعوا أن أهل السنة غيروه عن وجهه[٥] .

وأما تحريف المعنى فهذا الذي جالوا فيه وصالوا وتوسعوا وسموه تأويلا ، وهو اصطلاح فاسد حادث لم يعهد به استعمال في اللغة ، وهو العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر لقدر ما مشترك بينهما[٦] . وأصحاب تحريف الألفاظ شر من هؤلاء من وجه ، وهؤلاء شر منهم من وجه ، فإن أولئك عدلوا باللفظ والمعنى جميعا عما هما عليه

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » وفي مكانه بياض في « ن » ، وفيه شيء من المحو في « د » .

(٢) تقدم تعريفهم ص (١٧٢) .

(٣) ما بين المعقوفتين في مكانه بياض في « ن » وأصابه محو في « د » .

(٤) بعد كلمة الرافضة بياض في « ن » و « ت » ومحو في « د » بمقدار ثلاث كلمات .

(٥) وقد صرحوا بهذا في كتبهم ، بل أفردوه بالتأليف والتصنيف كما فعل صاحب كتاب « فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب » وضمنه مئات النصوص عن علمائهم وأشياخهم في إثبات هذه الدعوى والجزم بها . ولمزيد الاطلاع على هذه المسألة الخطيرة التي يعتقدها الرافضة ويؤمنون بها إلا من شذ منهم ينظر كتاب « أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية » (١/ ٢٠٠-٣٠٣) ففيه بالتفصيل تاريخ هذه المقالة عندهم وشيوعها فيهم وبثها في تواليفهم وكتبهم ، وكذا كتاب : الشيعة الاثنا عشرية وتحريف القرآن لمحمد عبد الرحمن السيف ، وكتاب : مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع لمؤلفه الدكتور علي السالوس (٢/ ١٤٩-١٥٩) .

(٦) يراجع ما سبق ص (٦٩٠) وما بعدها .

فأفسدوا اللفظ والمعنى ، وهؤلاء أفسدوا المعنى وتركوا اللفظ على حاله ، فكانوا خيرا من أولئك من هذا الوجه ، ولكن أولئك لما أرادوا المعنى الباطل حرفوا له لفظا يصلح له لئلا يتنافر اللفظ والمعنى ، بحيث إذا أطلق ذلك اللفظ المحرف فهم منه المعنى المحرف ، فإنهم رأوا أن العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته مع بقاء اللفظ على حاله مما لا سبيل إليه ، فبدؤوا بتحريف اللفظ ليستقيم لهم حكمه على المعنى الذي قصدوا .

[من القرائن الدالة على حمل الاستواء على حقيقته]

الوجه التاسع والثلاثون : أن استواء الرب المعدى [١٥٩/أ] بأداة (على) المعلق بعرشه ، المعرف باللام ، المعطوف بـ« ثم » على خلق السموات والأرض ، المطرد في موارده على أسلوب واحد ونمطٍ واحد ، لا يحتمل إلا معنى واحدا لا يحتمل معنيين البتة ، فضلا عن ثلاثة أو خمسة عشر .

[الرد على ابن العربي في دعواه تعدد معاني الاستواء]

كما قال صاحب « القواصم والعواصم »[1] : « إذا قال لك المجسم ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[2] فقل : استوى على[3] العرش تستعمل على خمسة عشر وجها فأيها تريد ؟ »[4] .

فيقال له : كلا والذي استوى على عرشه[5] لا يحتمل هذا اللفظ معنيين البتة ، والمدعي للاحتمال عليه بيان الدليل ، إذ الأصل عدم الاشتراك والمجاز ، فلم يذكر على دعواه دليلا ولا بين الوجوه المحتملة حتى يصح

---

(١) هكذا قال المؤلف واسم الكتاب : « العواصم من القواصم » لمؤلفه القاضي أبي بكر بن العربي المالكي (ت٥٤٣) ، ومصنَّفه هذا مشهور مطبوع متداول .

(٢) سورة طه آية (٥) .

(٣) في حاشية « د » : « مع » .

(٤) ينظر : العواصم من القواصم (٢/ ٢٨٩) ويراجع ما سبق ص (٣٤) تعليق رقم (٨) .

(٥) في « ت » : « العرش » .

قوله فأيها تريدون وأيها تعنون ؟

وكان ينبغي له أن يبين كل احتمال ويذكر الدليل على ثبوته ، ثم يطالب حزب الله ورسوله ﷺ بتعيين أحد الاحتمالات ، وإلا فهم يقولون لا نسلم احتماله لغير معنى واحد ، فإن الأصل في الكلام الإفراد والحقيقة دون الاشتراك والمجاز ، فهم في منعهم أولى بالصواب منك في تعدد الاحتمالات ، فدعواك أن هذا اللفظ يحتمل خمسة عشر معنى دعوى مجردة ليست معلومة بضرورة ولا نظر ولا نص ولا إجماع ، يوضحه :

[من أوجه الرد على ابن العربي في دعواه تعدد معاني الاستواء]

الوجه الأربعون : وهو أن يقال : الاحتمالات التي ادعيتها تتطرق إلى لفظ استوى وحده المجرد عن اتصاله بأداةٍ ، أم إلى المقترن بواو المصاحبة ، أم المقترن بإلى ، أم إلى المقترن بعلى ، أم إلى كل واحد من ذلك ، وكذلك العرش الذي ادعيت أنه يحتمل عدة معان هو العرش المنكر غير المعرف بأداة تعريف ولا إضافة ، أم المضاف إلى العبد كقول عمر[1] : « كاد عرشي أن يُثل »[2] ، أم إلى عرش الدار وهو سقفها في قوله : ﴿ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ

---

(١) أمير المؤمنين ابن الخطاب رضي الله عنه ، وقد تقدمت ترجمته ص (١٠) .

(٢) يُثل : يُهدم ويكسر ، قاله ابن الأثير في النهاية (١/ ٢٢٠) وزاد : « وهو مثل يضرب للرجل إذا ذل وهلك » .

وقول عمر جزء من أثر مروي عنه في قصة شهيرة منامية أخرجه وذكره غير واحد من أهل العلم بألفاظ متقاربة : « .. وإن كاد عرشي ليُهد .. » ، و « وإن كاد عرشي أن يهوي » ، « كاد عرشي يهوي بي » الخ .

رواه ابن سعد في الطبقات من طرق (٣/ ٣٧٥) وابن شبة في تاريخ المدينة المنورة (٣/ ٩٤٥-٩٤٦) وابن أبي الدنيا في المنامات رقم ٢٢ (ص٣٢-٣٣) وأبو نعيم في الحلية (١/ ٥٤) وقوام السنة في سير السلف الصالحين (١/ ٨٨-٨٩) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٤٨٢-٤٨٣) وممن ذكره : ابن الجوزي في تاريخ عمر بن الخطاب =

عُرُوشِهَا ﴾[(١)] ، أم إلى عرش الرب تبارك وتعالى الذي هو فوق سمواته ، أم إلى كل واحد من ذلك ؟ فأين موارد[(٢)] الاحتمال حتى يعلم هل هي صحيحة أم باطلة ؟ فلا يمكنك أن تدعي ذلك في موضع معين من هذه المواضع ودعواه بهت صريح ، وغاية (ما تقدر)[(٣)] عليه أنك تدعي مجموع الاحتمالات في مجموع المواضع بحيث يكون [كل][(٤)] موضع له معنى ، فأي شيء ينفعك هذا في الموضع المعين ، فسبحان الله أين هذا من القول السديد الذي أوصانا الله تعالى به في كتابه حيث يقول : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾[(٥)] ، والسديد هو الذي يسد موضعه ويطابقه فلا يزيد عليه ولا ينقص منه ، وسداد السهم هو مطابقته وإصابته الغرض من غير علو ولا انحطاط ولا تيامن ولا [١٥٩/ب] تياسر .

= (ص٢٦٤-٢٦٥) والغزالي في الإحياء (٦/ ١٤٧) وابن الأثير في النهاية (١/ ٢٢٠) والعز بن عبد السلام في الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز (ص١١١) والمؤلف ابن القيم في الروح (١/ ٢١٧) وابن المبرد في محض الصواب (٣/ ٧٨١-٨٧٣) والسيوطي في شرح الصدور (ص٢٧٦) ونسبه لأحمد في الزهد ، ولم أجده فيه ، وكذا قال الزبيدي في الإتحاف (١٤/ ٣٩١) ولعله نقله منه ، كما ذكره الفتني في مجمع بحار الأنوار (١/ ٣٠١)

(١) سورة البقرة آية (٢٥٩) وفي الكهف آية (٤٢) وفي الحج آية (٤٥) .
قال الراغب في المفردات (ص٥٥٨) : « العرش في الأصل : شيء مُسقف ، وجمعه عروش قال تعالى : ﴿ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ » اهـ . وانظر عُمدة الحفاظ (٣/ ٦٣) .

(٢) كأن رسمها في « ت » : « مواد » .

(٣) في « ن » : « ما يقدر » .

(٤) ما بين المعقوفتين أثبته من المطبوع (٢/ ١٤٩) ، وهو موافق لموضعه مناسب لمحله ، فليتأمل .

(٥) سورة الأحزاب آية (٧٠) .

والمقصود أن استواء الرب على عرشه المختص به الموصول بأداة (على) نص في معناه لا يحتمل سواه .

[بيان أن معنى الاستواء واحد في جميع موارد استعماله]

الوجه الحادي والأربعون : أنا نمنع الاحتمال في نفس لفظ الاستواء مع قطع النظر عن صلاته المقرون بها وأنه ليس له إلا معنى واحد وإن تنوع بتنوع صلاته كنظائره من الأفعال التي تتنوع[(١)] معانيها بتنوع صلاتها كمِلْتُ عنه ومِلْتُ إليه ورغبتُ عنه ورغبتُ فيه ، وعدلت عنه وعدلت إليه ، وفررت منه وفررت إليه ، فهذا لا يقال له مشترك ولا مجاز بل حقيقة واحدة تنوعت دلالتها بتنوع صلاتها ، وهكذا لفظ الاستواء هو بمعنى الاعتدال حيث استعمل مجردا أو مقرونا ، تقول سويته فاستوى كما يقال عدلته فاعتدل فهو مطاوع الفعل المعدى ، وهذا المعنى عام في جميع موارد استعماله في اللغة ، ومنه استوى إلى السطح أي ارتفع في اعتدال ، ومنه استوى على ظهر الدابة أي اعتدل عليها ، قال تعالى : ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾[(٢)] ، و« أَهَلَّ رسول الله ﷺ لما استوى على راحلته »[(٣)] فهو يتضمن اعتدالا واستقرارا عند تجرده ، ويتضمن المقرون مع ذلك معنى

---

(١) في « ن » : « يتنوع » .

(٢) سورة الزخرف آية (١٣) .

(٣) صح هذا الخبر عن جمع من الصحابة رضوان الله عليهم بسياقات متقاربة لمعنى واحد في الصحيحين وغيرهما ، قال الإمام البخاري في صحيحه : « باب من أهل حين استوت به راحلته قائمة ، حدثنا أبو عاصم أخبرنا ابن جريج قال أخبرني صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته قائمة » ، كتاب الحج ح١٥٥٢ (ص٣٠٨) وينظر خبر حجة الوداع في البداية والنهاية (١١٧/٥) وما بعدها .

العلو والارتفاع ، وهذه[1] حقيقة واحدة تتنوع بتنوع قيودها كما تتنوع دلالة الفعل بحسب مفعولاته وصلاته وما يصاحبه من أداة نفي أو استفهام أو نهي أو إغراء فيكون له عند كل أمر من هذه الأمور دلالة خاصة والحقيقة واحدة . فهذا هو التحقيق لا الترويج والتزويق ، وادعاء خمسة عشر معنى لما ليس له إلا معنى واحد ، وهذا شأن جميع الألفاظ المطلقة إذا قيدت ، فإنها تتنوع دلالتها بحسب قيودها ولا يخرجها ذلك عن حقائقها ، « فضرب » مع المَثَل له معنى[2] وفي الأرض له معنى[3] ، والبحر له معنى[4] ، والدابة له معنى إذ هو إمساس بإيلام ، فإنْ صاحبته[5] أداة النفي صار له معنى آخر ، فإن[6] كانت أداة استفهام أو نهي أو تَمَنٍّ أو تخصيص اختلفت دلالته وحقيقته واحدة ، وفي كل[7] موضع يقترن به ما

---

(١) في « ت » : « وهذا » .

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً .. ﴾ الآية (٢٤) من سورة إبراهيم . وقوله : ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ .. ﴾ الآية (٢٨) من سورة الروم . وأخواتهما في القرآن ، فضرب المثل هنا : ذِكر شيء أثره يظهر في غيره .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ الآية (١٥٦) من سورة آل عمران . وقوله : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ الآية (١٠١) من سورة النساء . وأخواتهما في القرآن ، فالضرب في الأرض هنا : الذهاب فيها وضربها بالأرجل .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا ﴾ الآية (٧٧) من سورة طه . ومعناه كسابقه .

مفردات الراغب (ص٥٠٥-٥٠٦) .

(٥) أي الفعل .

(٦) في « ت » : « وإن » .

(٧) في « ت » : « في كل » .

يبين المراد . فإذا قال القائل في قوله تعالى : ﴿ وَٱهۡجُرُوهُنَّ[(١)] فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّ [(٢)]﴾[(٣)] : إن « ضرب » له عدة معان فأيها المراد ، كان كنظير قول هذا القائل[(٤)] : إن الرحمن على العرش استوى له خمسة عشر وجها ، والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أن في الوجه الأول يتبين أن مجموع اللفظ وصلته يدلان على غير ما دل عليه اللفظ مع الصلة الأخرى ، وفي هذا الوجه يتبين أن مطلق [١٦٠/أ] اللفظ يدل على المعنى المشترك وأن اختصاصه في محاله هو من اقترانه بتلك الصلة ولا منافاة بينهما ، فالتركيب يحدث للمركب حالة أخرى سواء [أن][(٥)] كان المركب من المعاني أو من الألفاظ أو الأعيان أو الصفات مخلوقها ومصنوعها . فعلى هذا إذا اقترن استوى بحرف الاستعلاء دل على الاعتدال بلفظ الفعل وعلى العلو بالحرف الذي وصل به ، فإن اقترن بالواو دل على الاعتدال بنفسه وعلى معادلته بعد الواو بواسطتها ، وإذا قرن بحرف الغاية دل على الاعتدال بلفظه وعلى الارتفاع قاصدا لما بعد حرف الغاية بواسطتها .

وزال بحمد الله الاشتراك والمجاز ووضح المعنى وأسفر صبحه ، وليس الفاضل من يأتي إلى الواضح فيعقده ويعميه ، بل من يأتي إلى المشكل فيوضحه ويبينه ، و « من الله سبحانه البيان وعلى رسوله البلاغ وعلينا

---

(١) في النسخ الخطية : « فاهجروهن » .

(٢) في « د » و « ن » : « واضرب » .

(٣) سورة النساء آية (٣٤) .

(٤) وهو ابن العربي المالكي ، وقد تقدم قوله ص (٩٣٨) مع تعليق (١) وترجمته ص (١٠٤٥) .

(٥) ما بين المعقوفتين لا يوجد في « ت » .

التسليم »[١] . ونحن نشهد أن الله قد بين غاية البيان الذي لا بيان فوقه ، وبلغ رسوله البلاغ المبين فبلغ المعاني كما بلغ الألفاظ ، والصحابة بلغوا عنه الأمرين جميعا ، وكان تبليغه للمعاني أهم من تبليغه للألفاظ ، ولهذا اشترك الصحابة في فهمها ، وأما حفظ القرآن فكان في بعضهم . قال أبو عبد الرحمن السلمي[٢] : « حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن كعثمان وعبد الله بن مسعود أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل جميعا »[٣] .

(١) هذا من قول الإمام الزهري وقد تقدم ص (٢١٧) .

(٢) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة (بالتصغير) أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي التابعي القارئ الإمام العلم الثقة الثبت ، لأبيه صحبة ، ولد في حياة النبي ﷺ ومات سنة (٧٤) وقيل غير ذلك ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٥/٣٧) وتهذيب الكمال (١٤/٤٠٨-٤١٠) والسير (٤/٢٦٧-٢٧٢) وتقريب التهذيب (ص٢٤٢) .

(٣) أخرجه غير واحد بألفاظ متقاربة مع زيادة بعضها على بعض ، وإسناده صحيح ، فرواه ابن سعد في الطبقات (٦/ ١٧٢) والإمام أحمد في المسند (٥/ ٤١٠) وابن أبي شيبة في المصنف رقم ٩٩٧٨ (١٠/ ٤٦٠-٤٦١) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٩٠) والفريابي في فضائل القرآن (ص٢٤١) وابن جرير في التفسير طبعة شاكر (١/ ٨٠) وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص١٧٠-١٧١) تحت رقم ٢٥٣ ، وذكره ابن تيمية في تفسير سورة الإخلاص (ضمن مجموع الفتاوى ١٧/٤٠٧) وفي مقدمة أصول التفسير (ضمن مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٣١) وفي القاعدة المراكشية ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٦) والذهبي في السير (٤/ ٢٦٩) .

قال أحمد شاكر في تعليقه على تفسير ابن جرير في الموضع المذكور : « هذا إسناد صحيح متصل ، أبو عبد الرحمن هو السلمي واسمه عبد الله بن حبيب وهو من كبار التابعين ، وقد صرح بأنه حدثه الذين كانوا يستقرئون من النبي ﷺ ، فهم الصحابة ، وإبهام الصحابة لا يضر بل يكون حديثه مسندا ومتصلا » .

وهذه الآثار المحفوظة عن الصحابة والتابعين كلها متفقة على أن الله نفسه فوق العرش[(١)] . وقال أئمة السنة : إنه بذاته[(٢)] فوق عرشه وإن ذلك حقيقة لا مجاز ، وأكثر من صرح بذلك أئمة المالكية كما تقدم حكاية ألفاظهم[(٣)] .

[بيان أن معنى الاستواء مبين في كلام الله تعالى وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام]

الوجه الثاني والأربعون : أنا لو فرضنا احتمال اللفظ في اللغة لمعنى الاستيلاء ولخمسة عشر معنى فالله ورسوله ﷺ قد عين بكلامه منها معنى واحداً ونوع الدلالة عليه أعظم تنويع حتى يقارب ذلك ألف دليل[(٤)] .

[اتفاق الصحابة ومن بعدهم من التابعين والأئمة على معنى الاستواء]

فالصحابة كلهم متفقون لا يختلفون في ذلك المعنى ولا التابعون ولا أئمة الإسلام ، ولم يقل أحد منهم أنه بمعنى استولى وأنه مجاز ، فلا يضر الاحتمال بعد ذلك في اللغة لو كان حقا ، ولما سئل مالك وسفيان بن عيينة وقبلهما ربيعة بن أبي عبد الرحمن[(٥)] عن الاستواء فقالوا : « الاستواء معلوم »[(٦)] ، تلقى ذلك عنهم جميع أئمة الإسلام ، ولم يقل أحد منهم إنه يحتاج إلى صرفه عن حقيقته [١٦٠/ب] إلى مجازه ، ولا إنه مجمل له مع العرش خمسة عشر معنى ، وقد حرف بعضهم كلام هؤلاء[(٧)] الأئمة على عادته فقال : معناه الاستواء معلوم لله[(٨)] فنسبوا السائل إلى أنه كان يشك

(١) في « ت » : « عرشه » .
(٢) يراجع ما سبق ذكره عن هذه اللفظة ص (٢٠٩) مع التعليق (١) .
(٣) ينظر ما سبق ص (٩٠٣) وما بعدها .
(٤) انظر ما سبق ص (٩٩) مع التعليق (٣) .
(٥) تقدمت تراجم هؤلاء الأئمة الأعلام ، انظر ص (٣٠٨ ، ٣٠٩) .
(٦) مضى قولهم هذا مع تخريجه ص (٣٠٩) مع التعليق (٦) .
(٧) في « د » و « ن » : « هذه » والمثبت من « ت » وهو الصواب .
(٨) انظر : عيون المناظرات (ص٢٠١) .

هل يعلم الله استواء نفسه أو لا يعلمه ، ولما رأى بعضهم فساد هذا التأويل قال إنما أراد به أن ورود لفظه في القرآن معلوم ، فنسبوا السائل والمجيب إلى الغفلة ، فكأن السائل لم يكن يعلم أن هذا اللفظ في القرآن وقد قال : « يا أبا عبد الله : الرحمن على العرش استوى كيف استوى ؟ » ، فلم يقل هل هذا اللفظ في القرآن أم لا ؟ ونسبوا المجيب إلى أنه أجابه بما يعلمه الصبيان في المكاتب ولا يجهله أحد ولا هو مما يحتاج إلى السؤال عنه ، ولا استشكله السائل ولا خطر بقلب المجيب أنه يسأل عنه ، والله تعالى أعلم .

[المثال الرابع مما ادعي فيه المجاز : صفة اليدين وإبطال ذلك من عشرين وجها]

المثال الرابع : قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[1] ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[2]

قالت الجهمية : مجاز في النعمة أو القدرة[3] وهذا باطل من وجوه :

[الوجه الأول في الرد على الجهمية]

أحدها : أن الأصل الحقيقة ، فدعوى المجاز مخالفة للأصل .

[الوجه الثاني في الرد على الجهمية]

الثاني : [أن][4] ذلك خلاف الظاهر ، فقد اتفق الأصل والظاهر على إبطال[5] هذه الدعوى .

[الوجه الثالث في الرد على الجهمية]

الثالث : أن مدعي المجاز المعين يلزمه أمور :

(أحدها) : إقامة الدليل الصارف عن الحقيقة ، إذ مدعيها معه الأصل والظاهر ، ومخالفها مخالف لهما جميعا .

---

(١) سورة ص آية (٧٥) .

(٢) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٣) انظر ما سبق ص (٢٩) مع التعليق (٣) و ص (٣٢) مع التعليق (٦) .

(٤) ما بين المعقوفتين لا يوجد في « د » و « ن » .

(٥) في « ت » : « بطلان » .

(وثانيها) [١] : بيان احتمال اللفظ لما ذكره من المجاز لغة وإلا كان منشئا من عنده وضعا جديدا .

(وثالثها) : احتمال ذلك المعنى في هذا السياق المعين ، فليس كل ما احتمله اللفظ من حيث الجملة يحتمله هذا السياق الخاص ، وهذا موضع غلط فيه من شاء الله ، ولم يبينوا ويميزوا بين ما يحتمله [اللفظ في أصل اللغة وإن لم يحتمله في هذا التركيب الخاص وبين ما يحتمله][٢] فيه .

(ورابعها)[٣] : بيان القرائن الدالة على المجاز الذي عينه بأنه المراد ، إذ يستحيل أن يكون هذا هو المراد من غير قرينة في اللفظ تدل[٤] عليه البتة ، وإذا طولبوا بهذه الأمور الأربعة يتبين عجزهم .

[اطراد لفظ اليد في كافة الموارد والاستعمال يثبت كونها حقيقة في حقه تعالى]

الوجه الرابع : أن اطراد لفظها في موارد الاستعمال وتنوع ذلك وتصريف استعماله يمنع المجاز ، ألا ترى إلى قوله : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٥] ، وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[٦] ، وقوله : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾[٧] . فلو كان مجازاً في القدرة والنعمة لم يستعمل منه لفظ يمين ، وقوله في الحديث الصحيح : « المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن

---

(١) في « ت » : « ثانيها » بحذف الواو من أولها .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « رابعها » بحذف الواو من أولها .

(٤) في « د » و « ن » : « يدل » .

(٥) سورة ص آية (٧٥) .

(٦) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٧) سورة الزمر آية (٦٧) .

وكلتا يديه يمين »[١] ، فلا يقال : هذا في النعمة والقدرة . [١٦١/أ]
وقوله : « يقبض الله سمواته بيده والأرض باليد الأخرى ثم يهزهن ثم يقول أنا الملك »[٢] . فهنا (قبض وهز)[٣] وذكر يدين ، ولما أخبرهم رسول الله ﷺ جعل يقبض يديه ويبسطهما تحقيقا للصفة لا تشبيها لها[٤] . كما قرأ : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[٥] ووضع يديه على عينيه وأذنيه[٦] تحقيقا لصفة السمع والبصر وأنهما حقيقة لا مجاز .

وقوله : « لما خلق الله آدم قبض بيديه قبضتين وقال اختر ، فقال اخترت يمين ربي ففتحها فإذا فيها أهل اليمين من ذريته »[٧] . وأضعاف أضعاف ذلك من النصوص الصحيحة الصريحة في ثبوت هذه الصفة كقوله في الحديث الصحيح : « إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها »[٨] ، وقوله

---

(١) أخرجه مسلم ، وقد تقدم تخريجه ص (٨٢) .

(٢) إشارة إلى حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في قصة الحبر اليهودي ، وقد أخرجه الشيخان بأطول مما هنا وأتم ، إلا أن المؤلف اقتصر فيه على محل الشاهد ، فرواه البخاري في التوحيد ح٧٥١٣ ، ومسلم في صفات المنافقين ح١٩ (٢١٤٧/٤)

(٣) في « ت » : « هز وقبض » بالتقديم والتأخير .

(٤) إشارة إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وقد مضى ذكره في ص (٧٨) .

(٥) سورة النساء آية (١٣٤) .

(٦) سبق ذكره مع تخريجه ص (١٤٢) .

(٧) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الترمذي وغيره ، وقد تقدم بتمامه ص (٨٢) .

(٨) هو حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أخرجه مسلم ، وقد تقدم ص (٨١) .

في الحديث المتفق على صحته : « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب فإن الله يقبلها بيمينه »[١] .

وقوله : « ما السموات السبع والأرضون السبع في كف الرحمن إلا كخردلة في كف أحدكم »[٢] . وقوله في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي رزين : « فيأخذ ربك [بيده][٣] غرفة من الماء فينضح بها قِبَلَكم[٤] فلا يخطئ وجه أحدكم »[٥] يعني في الموقف .

فهل يمكن أن يكون هذا [كله][٦] من أوله إلى آخره وأضعافه وأضعاف أضعافه مجازاً لا حقيقة وليس معه قرينة واحدة تبطل الحقيقة وتبين[٧] المجاز ؟

[ما احتفت به اليد من القرائن يجعلها حقيقة في حقه تعالى لا مجازا]

الوجه الخامس : أن اقتران لفظ الطي والقبض [والبسط][٨] والإمساك باليد يصير المجموع حقيقة ، هذا في الفعل وهذا في الصفة ، بخلاف اليد

---

(١) قد تقدم ص (٨٨) .

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد وغيره ، وقد تقدم ص (٩٠) .

(٣) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، أثبته من مصادر النص .

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « قِبَلكم » وفيما سيأتي عند المؤلف ص (١١٧٧) تعليق (٣) ، وفي المسند (٤/ ١٤) : « قبيلكم » وهو ما أثبته أيضاً محقق كتاب مجمع الزوائد فيه (١٠/ ٦١٣) ونبه في الحاشية على أنها في الأصل : « قبلكم » . وفي المعجم الكبير (١٩/ ٢١٣) : « قلبكم » ولعله تحريف أو خطأ مطبعي .

(٥) هو جزء من حديث طويل جدا من رواية لقيط بن عامر وهو أبو رزين العقيلي رضي الله عنه . سيأتي بطوله مع ذكر مخرجيه وبيان الحكم عليه ص (١١٧٠) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في « ن » : « وبين » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

المجازية فإنها إذا أريدت لم يقترن[1] بها ما يدل على اليد حقيقة ، بل ما يدل على المجاز كقولهم : « له عندي يد » و « أنا تحت يده » ونحو ذلك ، وأما إذا قيل : « قبض بيده » و « أمسك بيده » أو « قبض بإحدى يديه » فهذا لا يكون إلا حقيقة ، وإنما أُتي هؤلاء من جهة أنهم رأوا اليد تطلق على النعمة والقدرة في بعض المواضع فظنوا أن كل تركيب وسياق صالح لذلك فوهموا وأوهموا ، فهب أن هذا يصلح في قوله : « لولا يد لك لم أجزك بها »[2] ، أفيصلح في قوله : ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ﴾[3] وفي قول عبد الله بن عمرو[4] : « إن الله لم يباشر بيده أو لم يخلق بيده إلا ثلاثا ، خلق آدم بيده ، وغرس جنة عدن بيده ، وكتب التوراة بيده »[5] أفيصح في عقلٍ أو نقلٍ أو فطرة أن يقال : لم يخلق بقدرته أو بنعمته إلا ثلاثا

[بيان أن المجاز لا يستعمل في لفظ التثنية الذي ورد في اليد الحقيقية]

[١٦١/ ب] الوجه السادس : أن مثل هذا المجاز لا يستعمل بلفظ التثنية ولا يستعمل إلا مفردا أو مجموعا كقولك : « له عندي يد يجزيه الله بها » و« له عندي أياد » . وأما إذا جاء بلفظ التثنية لم يعرف استعماله قط إلا في اليد الحقيقية ، وهذه موارد الاستعمال أكبر شاهدٍ فعليك بتتبعها .

[لم يعهد إطلاق معنى القدرة والنعمة بلفظ التثنية في حقه سبحانه]

الوجه السابع : أنه ليس من المعهود أن يطلق الله على نفسه معنى القدرة والنعمة بلفظ التثنية بل بلفظ الإفراد الشامل لجميع الحقيقة كقوله تعالى :

---

(١) في « د » و « ن » : « تقرن » .

(٢) راجع ما سبق ص (٣٣) مع التعليق (٢) .

(٣) سورة العنكبوت آية (٤٨) .

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « عبد الله بن عمرو » ، والذي وقفت عليه هو من قول عبد الله ابن عمر وعبد الله بن الحارث وغيرهما ، كما نبهت عليه سابقا ص (٧٥) تعليق (٤) .

(٥) سبق ص (٨٠) .

﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[١] وقوله : ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾[٢] ، وقد يجمع النعم كقوله : ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾[٣] ، وأما أن يقول : خلقته[٤] بقدرتين أو بنعمتين فهذا لم يقع في كلامه ولا كلام رسوله ﷺ .

[حمل اليد على القدرة يبطل فائدة تخصيص آدم على سائر البشر]

الوجه الثامن : أنه لو ثبت استعمالُ ذلك بلفظ التثنية لم يجز أن يكون المراد به هاهنا القدرة ، فإنه يبطل فائدة تخصيص آدم ، فإنه وجميع المخلوقات حتى إبليس مخلوق بقدرته سبحانه ، فأي مزية لآدم على إبليس في قوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٥] يوضحه :

[اختصاص آدم بخلق الله تعالى له بيده ينفي عنها المجاز]

الوجه التاسع : أن الله جعل ذلك خاصة خص بها آدم دون غيره ، ولهذا قال له موسى وقت المحاجة : « أنت الذي خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ، وعلمك أسماء كل شيء »[٦] . وكذلك يقوله[٧] أهل الموقف إذا سألوه الشفاعة . فهذه أربع خصائص له ،

(١) سورة البقرة آية (١٦٥) .

(٢) سورة إبراهيم آية (٣٤) .

(٣) سورة لقمان آية (٢٠) .

(٤) في « ت » : « خلقتك » .

(٥) سورة ص آية (٧٥) .

(٦) لم أقف عليه من قول نبي الله موسى عليه الصلاة والسلام بل الثابت أنه من حديث أنس رضي الله عنه يرفعه : « يُجمع المؤمنون يوم القيامة فيقولون : لو استشفعنا إلى ربنا فيريحنا من مكاننا هذا ، فيأتون آدم فيقولون له : أنت آدم أبو البشر ، خلقك الله بيده ، وأسجد لك الملائكة ، وعلمك أسماء كل شيء .. » الحديث ، أخرجه البخاري في التوحيد ح٧٥١٦ (ص١٥٧٦) . وسيشير إليه المؤلف بعد ذلك .

(٧) في « ت » : « يقول له » .

فلو كان المراد باليد القدرة لكان بمنزلة أن يقال له : خلقك الله بقدرته ، فأي فائدة في ذلك ؟ يوضحه :

[حمل اليد على المجاز فيما يُدعى فيه أنه الحقيقة يسقط عنه الفائدة]

الوجه العاشر : أنك لو وضعت الحقيقة التي يدعي هؤلاء أن اليد مجاز فيها موضع اليد لم يكن في الكلام فائدة ، ولم يصح وضعها هناك ، فإنه سبحانه لو قال : ما منعك أن تسجد لما خلقت بقدرتي ، وقال له موسى : أنت أبو البشر الذي خلقك الله بقدرته ، وقال له أهل الموقف ذلك ، لم يحسن هذا الكلام ولم يكن فيه من الفائدة شيء ، وتعالى الله أن ينسب إليه مثل ذلك ، فإن مثل هذا التخصيص إنما خرج مخرج الفضل له على غيره ، وأن ذلك أمر اختص به لم يشاركه فيه غيره ، فلا يجوز حمل الكلام على ما يبطل ذلك

[من القرائن الدالة على نفي حمل اليد على القدرة في بعض الآيات القرآنية]

الوجه الحادي عشر : أن نفس هذا التركيب المذكور في قوله : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[1] يأبى حمل الكلام على القدرة ، لأنه نسب الخلق إلى نفسه سبحانه ثم عدى الفعل إلى اليد ، ثم ثناها ، ثم أدخل عليها الباء التي تدخل على قولك « كتبت بالقلم » ، ومثل هذا [نص][2] صريح لا يحتمل [١٦٢/أ] المجاز بوجه ، بخلاف ما لو قال عملت ، كما قال تعالى : ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾[3] و ﴿ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾[4] ونحوه ، فإنه نسب الفعل إلى اليد ابتداءً وخصها بالذكر لأنها آلة الفعل في الغالب ، ولهذا لما لم يكن خلق الأنعام مساويا لخلق أبي الأنام قال الله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا[5] أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا

---

(١) سورة ص آية (٧٥) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة الشورى آية (٣٠) .

(٤) سورة الحج آية (١٠) .

(٥) في « د » و « ن » : « وآية لهم » وهو خطأ هنا ، بل هو في آية أخرى .

عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا ﴾[(١)] ، فأضاف الفعل إلى الأيدي وجمعها ولم يدخل عليها الباء ، فهذه ثلاثة فروق تبطل إلحاق أحد[(٢)] الموضعين بالآخر ، ويتضمن التسوية بينهما عدم مزية أبينا آدم [عليه السلام][(٣)] على الأنعام ، وهذا من أبطل الباطل وأعظم العقوق للأب إذ ساوى المعطل بينه وبين إبليس والأنعام في الخلق باليدين .

[بيان أن يد النعمة والقدرة لا يتجاوز بها لفظ اليد فلا يتصرف فيها بما يتصرف في اليد الحقيقية]

الوجه الثاني عشر : أن يد النعمة والقدرة لا يتجاوز بها لفظ اليد فلا يتصرف فيها بما يتصرف في اليد الحقيقية ، فلا يقال فيها كف لا للنعمة ولا للقدرة ، ولا أصبع ولا أصبعان ولا يمين ولا شمال ، وهذا كله ينفي أن يكون اليد يد نعمة أو [يد][(٤)] قدرة ، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « يد الله ملأى لا تغيضها[(٥)] نفقة »[(٦)] وقال : « المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن »[(٧)] [و][(٨)] في حديث الشفاعة : « فأقوم عن يمين الرحمن مقاما لا يقومه غيري »[(٩)] .

(١) سورة يس آية (٧١) .

(٢) في « د » و « ن » : « إحدى » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » و « ت » : « لا يغيضها » .

(٦) أخرجه البخاري في التفسير ح٤٦٨٤ (ص٩٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٧) أخرجه مسلم وقد تقدم ص (٨٢) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٩) الذي وقفت عليه ما أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٣٩٨-٣٩٩) والبزار في مسنده (البحر الزخار) رقم ١٥٣٤ (٤/٣٣٩-٣٤١) والطبراني في الكبير رقم ١٠٠١٧ ، ١٠٠١٨ (١٠/٨٠-٨١) وابن جرير في التفسير (مختصرا) (١٥/١٤٦) عند قوله =

وإذا ضممت قوله تعالى : ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ

= تعالى : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ من سورة الإسراء ، جميعهم من طريق سعيد بن زيد عن علي بن الحكم البُناني عن عثمان بن عُمير عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن ابن مسعود رضي الله عنه في خبر طويل وفيه من قوله عليه الصلاة والسلام : « . . إذا جيء بكم عراة حفاة غرلا فيكون أول من يكسى إبراهيم ، يقول : اكسوا خليلي ، فيؤتى بريطتين بيضاوين فيلبسهما ثم يقعد مستقبل العرش ، ثم أُوتى بكسوتي فألبسها فأقوم عن يمينه مقاما لا يقومه أحد غيري يغبطني به الأولون والآخرون . . » الحديث . وإسناده ضعيف ، قال البزار : « وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ من حديث علقمة عن عبد الله إلا من هذا الوجه ، وقد روى الصعق بن حزن عن علي بن الحكم عن عثمان بن عمير عن أبي وائل عن عبد الله هذا وأحسب أن الصعق غلط في هذا الإسناد » . وقال الطبراني : « وروى هذا الحديث الصعق بن حزن عن علي بن الحكم فخالف سعيد بن زيد في إسناده » . قلت : وقد أخرجه الطبراني من طريق الصعق به كما أشرت إليه قبل في الموضع الثاني ، وكذا رواه الحاكم في المستدرك من هذا الطريق أيضاً (٢/ ٣٦٤-٣٦٥) وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وعثمان بن عمير هو ابن اليقظان » . فتعقبه الذهبي بقوله : « لا والله ، فعثمان ضعفه الدارقطني ، والباقي ثقات » . وقد أورده الهيثمي في المجمع (١٠/ ٦٥٦-٦٥٧) وقال : « رواه أحمد والبزار والطبراني ، وفي أسانيدهم كلهم عثمان بن عمير وهو ضعيف » . وكذا ضعف إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند رقم ٣٧٨٧ (٥/ ٢٩٧-٢٩٨) .

ثم وقفت على حديث آخر أخرجه عبد الرزاق في التفسير (١/ قسم٢/ ٣٨٧) وكذا ابن جرير في التفسير (١٥/ ١٤٦) كلاهما عند قوله تعالى من سورة الإسراء : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال : « إذا كان يوم القيامة مد الله الأرض مد الأديم حتى لا يكون لبشر من الناس إلا موضع قدميه » قال النبي ﷺ : « فأكون أول من يدعى ، وجبريل عن يمين الرحمن ، والله ما رآه قبلها . . . » الحديث ، وهو مرسل كما قاله الحافظ ابن كثير في التفسير (٣/ ٦٢) . ففي النص الأول أنه عليه الصلاة والسلام يقف عن يمين إبراهيم الخليل ﷺ ، وفي =

ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾[1] إلى قوله ﷺ : « يأخذ الجبار سمواته وأرضه بيده ثم يهزهن »[2] ، وجعل رسول الله ﷺ يقبض يده ويبسطها[3] .

وفي صحيح مسلم يحكي [عن][4] ربه بهذا اللفظ[5] وقال : « ما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن (إن شاء)[6] أن يقيمه أقامه وإن شاء أن يزيغه أزاغه »[7] .

= الخبر الثاني يقف جبريل عن يمين الرحمن عزّ وجلّ ، وليس فيهما معا أنه ﷺ يقف عن يمين الرحمن كما قاله المؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى ، والعلم عند الله سبحانه .

(١) سورة الزمر آية (٦٧) .

(٢) سبق نحوه ، راجع ص (٦٣) وص (٩٤٨) .

(٣) سبق نحوه .

(٤) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، أثبته ليستقيم الكلام .

(٥) إشارة إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما وقد مضى ص (٩٤٨) .

(٦) في « د » و « ن » : « إن شاء الله » .

(٧) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في النعوت من الكبرى ح٧٧٣٨ (٤/ ٤١٤) وابن ماجه في المقدمة ح١٩٩ (١/ ٧٢) وأحمد في المسند (٤/ ١٨٢) والحاكم في المستدرك (١/ ٥٢٥) (٢/ ٢٨٩) ، (٤/ ٣٢١) وابن أبي عاصم في السنة رقم٢٢٦ (١/ ١٧٣-١٧٤) وابن خزيمة في التوحيد ح١٠٨ (١/ ١٨٨-١٨٩) والآجري في الشريعة ح٧٣٤ (٣/ ١١٦٢) والدارمي في نقض المريسي (١/ ٣٧٨) وابن حبان في صحيحه رقم ٩٤٣ (٣/ ٢٢٢-٢٢٣) والطبراني في الدعاء رقم١٢٦٢ (٣/ ١٣٩١) والدارقطني في الصفات ح٤٣ (ص٥٥) وابن منده في الرد على الجهمية رقم ٦٨ (ص٨٧) وفي التوحيد رقم ١٢٠ (١/ ٢٧٢-٢٧٣) والبيهقي في الأسماء والصفات ح٢٩٩ (١/ ٣٧٢) وفي الاعتقاد (ص١٢٢) ، جميعهم من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه يرفعه ، وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي وقال ابن منده في الرد على الجهمية (ص٨٨) : « . . وكذلك حديث النواس بن سمعان حديث ثابت رواه الأئمة المشاهير ممن لا يمكن الطعن على واحد منهم » . وقال في التوحيد (١/ ٢٧٣) : « هذا حديث ثابت روي =

ولفظة « بين » لا تقتضي[1] المخالطة ولا المماسة والملاصقة[2] لغة ولا عقلا ولا عرفا ، قال تعالى : ﴿ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[3] وهو لا يلاصق السماء والأرض .

وقال في حديث الشفاعة : « وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي أربعمائة ألف » ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : زدنا يا رسول الله ، قال : « وثلاث حثيات من حثيات ربي » فقال عمر رضي الله عنه : حسبك يا أبا بكر ، فقال أبو بكر : دعني يا عمر ، وما عليك أن يدخلنا الجنة كلنا ، فقال عمر : إن شاء الله أدخل خلقه الجنة بكف واحدة ، فقال رسول الله ﷺ : « صدق عمر »[4] . فصدقه في إثبات الكف لله وسعتها وعظمها .

[مما يمنع حمل اليد على المجاز مما ورد في بعض النصوص]

فهذا القبض ، والبسط ، والطي باليمين ، والأخذ ، والوقوف عن يمين الرحمن ، والكف ، وتقليب القلوب بأصابعه ، ووضع السموات على إصبع والأرض على إصبع والجبال على إصبع ، فذكر إحدى اليدين ، ثم قوله :

= من وجوه . . » وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ٨٧) : « هذا إسناد صحيح رواه النسائي في النعوت عن محمد بن حاتم عن حبان عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به » ، وكذا صححه الألباني في ظلال الجنة رقم ٢١٩ (ص٩٨) .

(١) في « ن » و « ت » : « لا يقتضي » .

(٢) في « ن » : « ولا الملاصقة » .

(٣) سورة البقرة آية (١٦٤) .

(٤) هذا الحديث تضمن ألفاظا وردت في أحاديث أخرى بدل ألفاظٍ بمعناها واردة في مصادره ، كقوله : « وثلاث حثيات من حثيات ربي » فهي من حديث ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم في نصوص أخرى انظرها فيما يأتي ص (٩٨٥) تعليق (٢) وقد تقدم ذكر هذا الحديث وتخريجه ص (٨٩) .

« وبيده الأخرى »(١) ، ممتنع فيه اليد المجازية ، سواء كانت بمعنى القدرة أو [١٦٢/ب] بمعنى النعمة ، فإنها لا يتصرف فيها هذا التصرف ، هذه لغة العرب ونظمهم ونثرهم هل تجدون(٢) فيها ذلك أصلا ؟

[بيان أن يد النعمة والقدرة لا يتجاوز بها لفظ اليد بخلاف اليد الحقيقية]

الوجه الثالث عشر : أن الله تعالى أنكر على اليهود نسبة يده إلى النقص والعيب ولم ينكر عليهم إثبات اليد له فقال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾(٣) فلعنهم على وصف يده بالعيب دون إثبات يده وقدر إثباتها له زيادة على ما قالوا(٤) بأنهما يدان مبسوطتان ، وبهذا يعلم تلبيس الجهمية المعطلة على أشباه(٥) الأنعام حيث قالوا : إن الله لعن اليهود على إثبات اليد له سبحانه وأنهم مشبهة ، وهم أئمة المشبهة ، فتأمل هذا الكذب من هذا القائل والتلبيس(٦) ، وأن الآية صريحة بخلاف قوله .

[إيضاح أن يد القدرة والنعمة لا يعرف في الاستعمال إلا كونها مجردة عن الإضافة والتثنية ونسبة الفعل إليها]

الوجه الرابع عشر : أن يد القدرة والنعمة لا تعرف(٧) في الاستعمال أن يقال فيها يد فلان هكذا ، فضلاً أن يقال فعل كذا بيمينه ، فضلاً عن أن يقال فعله بيديه ، فضلاً عن أن يقال فعله بيمينه ، وإنما المستعمل في يد القدرة والنعمة أن تكون(٨) مجردة عن الإضافة وعن التثنية وعن نسبة الفعل

(١) سبق ذكر النصوص الدالة على هذه المسائل كلها .

(٢) في « ت » : « تجد » .

(٣) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٤) في « ت » : « ما قالوه » .

(٥) في « ن » : « أشياه » .

(٦) لم أقف على هذا القائل .

(٧) في « ت » : « لا يعرف » .

(٨) في « ن » : « يكون » .

إليها ، فيقال : لفلان عندي يد ، ولولا يد له عندي ، ولا يكادون يقولون : يده أو يداه عندي ، وله عندي يده ويداه ، يوضحه :

[بيان أنه عند الإرادة باليد النعمة أو القدرة فلا بد من القرينة]

الوجه الخامس عشر : أن اليد حيث أريد بها النعمة أو القدرة فلا بد أن يقترن باللفظ[(١)] ما يدل على ذلك ليحصل بيان المراد ، فأما أن تطلق[(٢)] ويراد بها ذلك فهذا لا يجوز ، كما إذا أطلق البحر والأسد وادعى بذلك أنه أريد به الرجل الجواد والشجاع فهذا لا يجيزه عاقل ولا يتكلم به إلا من قصد[(٣)] التلبيس والتعمية ، وحيث أراد تلك المعاني فإنه يأتي من القرائن بما يدل على مراده ، فأين معكم في قوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[(٤)] و﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[(٥)] ، وقوله : « يقبض الله سمواته بيده والأرض باليد الأخرى »[(٦)] ، وقوله : « فأقوم عن[(٧)] يمين الرحمن »[(٨)] ، وقوله : « فيوقف بين يدي الرحمن »[(٩)] ما يدل على إرادة المجاز ؟

[لا يعرف استعمال يد القدرة والنعمة إلا في حق من له يد حقيقية]

الوجه السادس عشر : أن يد القدرة والنعمة لا يعرف استعمالها البتة إلا

---

(١) في « ن » : « بلفظ » .

(٢) في « د » و « ن » : « يطلق » .

(٣) في « ت » : « قصده » .

(٤) سورة ص آية (٧٥) .

(٥) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٦) تقدم ص (٦٨) و (١٤٣) .

(٧) في « ت » : « عين » وهو تحريف .

(٨) راجع ما سبق عن هذا النص ص (٩٥٣) مع التعليق عليه رقم (٩) .

(٩) الذي وقفت عليه نصا وقوف العباد بين يدي الله عزّ وجلّ وإن كان المعنى بين النصين واحدا ، فانظر ما سبق ص (٩٣٥) تعليق (٢) .

في حق من له يد حقيقية[١] ، فهذه موارد استعمالها من أولها إلى آخرها مطردة في ذلك ، (فلا تعرف العرب العربا)[٢] خلاف ذلك ، فاليد المضافة إلى الحي إما أن تكون[٣] يدا حقيقية[٤] أو مستلزمة للحقيقة[٥] ، وإما أن تضاف إلى من ليس له يد حقيقية[٦] وهو حي مُتصف بصفات الأحياء ، فهذا لا يعرف البتة .

وسرُّ هذا أن الأعمال والأخذ والعطاء والتصرف لما كان باليد وهي التي تباشره عبروا[٧] بها عن الغاية الحاصلة [١٦٣/أ] بها ، وهذا يستلزم ثبوت أصل اليد حتى يصح استعمالها في مجرد القوة والنعمة والإعطاء ، فإذا انتفت حقيقة اليد امتنع استعمالها فيما يكون باليد ، فثبوت هذا الاستعمال المجازي من أدل الأشياء على ثبوت الحقيقة ، فقوله تعالى في حق اليهود ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[٨] هو دعاء عليهم بغل اليد المتضمن للجبن والبخل ، وذلك لا ينفي ثبوت أيديهم حقيقة ، وكذلك قوله في المنافقين :

---

(١) في « ت » : « حقيقة » .

(٢) في « د » و « ن » : « فلا يعرف في العربية العربا » . قال في الصحاح مادة (عرب) : « والعرب العاربة هم الخلص منهم ، وأخذ من لفظه فأكد به ، كقوله ليل لائل ، وربما قالوا : العرب العرباء » . وينظر ما سبق ص (٧٠٩) مع التعليق (٢) .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ت » : « حقيقة » .

(٥) في « د » و « ن » : « للحقيقية » .

(٦) في « ت » : « حقيقة » .

(٧) في « د » و « ن » : « غيروا » وهو تصحيف والمثبت من « ت » وهو الصواب .

(٨) سورة المائدة آية (٦٤) .

﴿ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ﴾[(١)] كناية عن البخل ، ولا ينفي أن يكون لهم أيد حقيقة ، وكذلك [قوله][(٢)] ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾[(٣)] المراد به النهي عن البخل والتقتير والإسراف ، وذلك مستلزم لحقيقة اليد ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾[(٤)] أي الذي يتولى عقدها ، وهو إنما يعقدها بلسانه ، ولكن لا يقال ذلك إلا لمن له يد حقيقة ، وكذلك قوله : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾[(٥)] هو[(٦)] كناية عن الندم وتيقن التفريط والإضاعة بمنزلة من سقط الشيء من يده فحيل بينه وبينه وأتى في هذا بلفظ « في » دون « من » كأن الندم سقط في أيديهم وثبت فيها واستقر ، ولو قيل : سقط من أيديهم لم يدل على هذا المعنى ، وعين لفظ اليد لهذا المعنى لوجهين :

أحدهما : أنه يقال لمن حصل له شيء وإن لم يقع في نفس يده : حصل في يده كذا وكذا من الخير والشر ، كما يقال : كسبت يده[(٧)] وفعلت يده وإن كان لغيرها من الجوارح .

الوجه الثاني : أن الندم حدث يحصل في القلب وأثره يظهر في اليد ، لأن النادم يعض يديه تارة ، ويضرب إحداهما بالأخرى تارة ، قال تعالى :

---

(١) سورة التوبة آية (٦٧) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة الإسراء آية (٢٩) .

(٤) سورة البقرة آية (٢٣٧) .

(٥) سورة الأعراف آية (١٤٩) .

(٦) في « ت » : « وهو » .

(٧) في « ت » : « كتبت » .

﴿ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا ﴾[١] ، وقال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ ﴾[٢] . فلما كان أكثر الندم يظهر على اليد أضيف سقوط الندم إليها لأن الذي يظهر للعيان من فعل النادم هو تقليب الكف وعض الأنامل ، وأتى بهذا الفعل على بناء ما لم يسم فاعله[٣] إبهاماً[٤] لشأن الفعل[٥] كقولهم : دهي فلان (وأصيب)[٦] بأمر عظيم .

والمقصود أن مثل ذلك لا يقال إلا لمن له يد حقيقة ، فإذا قيل سقط في يده عرف السامع أن هذا الكلام مستلزم لحقيقة اليد ، ومن هذا قول النبي ﷺ : « أسرعكن لحاقا[٧] بي أطولكن يدا »[٨] ، فكن يخرجن أيديهن

---

(١) سورة الكهف آية (٤٢) .

(٢) سورة الفرقان آية (٢٧) .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية (١/ ١٨٩) : « وقولهم : فعل ما لم يسم فاعله ، أي : فعل المفعول الذي لم يسم فاعله ، أُضيف الفعل إلى المفعول لأنه صيغ له » . وانظر لهذا الاصطلاح : ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٢٥) .

(٤) في « ن » و « ت » : « إيهاما » وليست منقوطة في « د » ، ولعل ما أثبته هو الصواب لأن من أغراض حذف الفاعل الإبهام ، نص عليه غير واحد كما في كتاب كشف المشكل في النحو (١/ ٣٠٥-٣٠٦) وشرح الأشموني على الألفية وحاشية الصبان عليه (٢/ ٦١) والحقائق المكللة (ص١٣١) .

(٥) ينظر في إعراب الآية المذكورة : التبيان للعكبري (١/ ٥٩٥) والفريد للهمداني (٢/ ٣٦٢) والدر المصون (٥/ ٤٦١) .

(٦) لعله « أي أصيب » .

(٧) في « ت » : « لحوقا » والمثبت من « د » و « ن » .

(٨) أخرجه البخاري في الزكاة ح١٤٢٠ (ص٢٨١) ومسلم في فضائل الصحابة ح١٠١ (٤/ ١٩٠٧) . =

ليعلمن أيهن أطول يدا ، فلما سبقتهن زينب إلى اللحاق به ولم تكن[(١)] يدها الذاتية أطول من أيديهن علموا أنه أراد (طول يدها)[(٢)] بالصدقة ، وكانت تسمى أم المساكين لكثرة صدقتها ، ومثل هذا اللفظ يحتمل المعنيين [١٦٣/ ب] ، ولهذا فهم نساؤه منه وهن أفصح النساء اليد الحقيقية[(٣)] حتى تبين لهن أخيراً أنه طولها بالصدقة ، وهذا من التعريض المباح بأن يذكر لفظاً محتملا لمعنيين ومراده أحدهما كقوله : « نحن من ماء »[(٤)] ، وقوله : « ذلك

= قال النووي في شرح صحيح مسلم (٩/١٦) : « ووقع هذا الحديث في كتاب الزكاة من البخاري بلفظ متعقد يوهم أن أسرعهن لحاقا سودة ، وهذا باطل بالإجماع » .

(١) في « ن » : « يكن » .

(٢) في « د » و « ن » : « طولها » .

(٣) في « ت » : « الحقيقة » .

(٤) ذكره ابن هشام في السيرة (٦٥٤/٢) وابن كثير في البداية والنهاية (٢٦٤/٣) والصالحي في سبل الهدى والرشاد (٤٣/٤-٤٤) جميعهم نقلوه عن ابن إسحاق ، قال ابن هشام في الموضع المذكور : « قال ابن إسحاق : كما حدثني محمد بن يحيى بن حبان حتى وقف على شيخ من العرب فسأله عن قريش وعن محمد وأصحابه وما بلغه عنهم ، فقال الشيخ : لا أخبركما حتى تخبراني ممن أنتما ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إذا أخبرتنا أخبرناك » قال : أو ذاك بذاك ؟ قال : « نعم » ، قال الشيخ : فإنه يعني أن محمداً وأصحابه خرجوا يوم كذا وكذا ، فإن كان صدق الذي أخبرني فهم اليوم بمكان كذا وكذا ، للمكان الذي به رسول الله ﷺ ، وبلغني أن قريشاً خرجوا يوم كذا وكذا ، فإن كان الذي أخبرني صدقني فهم اليوم بمكان كذا وكذا ، للمكان الذي به قريش ، فلما فرغ من خبره قال : ممن أنتما ؟ فقال رسول الله ﷺ : « نحن من ماء » ، ثم انصرف عنه قال : يقول الشيخ : ما مِن ماء ؟ أَمِن ماءِ العِراق ؟ قال ابن هشام : ويقال : الشيخ سفيان الضمري » .

قلت : محمد بن يحيى بن حبان (بفتح المهملة وتشديد الموحدة) هو ابن منقذ بن عمرو بن مالك أبو عبد الله الأنصاري النجاري المازني المدني ، ثقة فقيه أخرج له الجماعة مات =

الذي في عينيه بياض »[١] ، وقوله : « الجنة لا يدخلها العُجُز »[٢] ، وقول

= سنة (١٢١) مترجم في التقريب وأصوله ، وروايته هنا منقطعة لكونه لم يدرك زمن القصة ولم يذكر عمن رواها .

(١) ذكره الغزالي في الإحياء (٣/ ٢٧٤) من حديث زيد بن أسلم قال : إن امرأة يقال لها أم أيمن جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن زوجي يدعوك ، قال : « ومن هو ؟ أهو الذي بعينه بياض ؟ » قالت : والله ما بعينه بياض ، فقال : « بلى إن بعينه بياضا » ، فقالت : لا والله ، فقال ﷺ : « ما من أحد إلا وبعينه بياض » .

قال الحافظ العراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء في الموضع المذكور : « حديث زيد بن أسلم في قوله لامرأة يقال لها أم أيمن . . الحديث . الزبير بن بكار في كتاب الفكاهة والمزاح ، ورواه ابن أبي الدنيا من حديث عبده بن سهم الفهري مع اختلاف » .

قلت : لعل ابن أبي الدنيا أخرجه في كتابه معاريض الكلام وهو مما لم يظهر إلى الآن . وقد أفاد الزبيدي في الإتحاف (٩/ ٢٢٦) أن المرأة المذكورة هي بركة الحبشية مولاة رسول الله ﷺ وأن زوجها عَنَتْ به زيد بن حارثة وأنه عليه الصلاة والسلام أراد البياض المحيط بالحدقة لا البياض العارض على الحدقة كما يتبادر إليه الفهم .

(٢) هو جزء من حديث عائشة رضي الله عنها ورد بألفاظ متقاربة ، أخرجه الطبراني في الأوسط ح٥٥٤١ (٦/ ٢٥٤-٢٥٥) عن سعيد بن المسيب عنها أن نبي الله ﷺ أتته عجوز من الأنصار فقالت يا رسول الله ادع الله أن يدخلني الجنة ، فقال نبي الله ﷺ : « إن الجنة لا يدخلها عجوز » ، فذهب نبي الله ﷺ فصلى ثم رجع إلى عائشة فقالت عائشة : لقد لقيتُ من كلمتك مشقة وشدة ، فقال نبي الله ﷺ : « إن ذلك كذلك ، إن الله إذا أدخلهن الجنة حولهن أبكارا » . ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في صفة الجنة رقم ٣٩١ (٣/ ٢٢٣) . قال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٧٧٦) : « وفيه مسعدة بن اليسع الباهلي وهو ضعيف » ، قلت : بل كذبه أبو داود ، وقال فيه الإمام أحمد : خرقنا حديثه منذ دهر ، وقال الذهبي فيه : هالك . ميزان الاعتدال (٤/ ٩٨) ولسانه (٦/ ٢٣) . وفي سنده أيضاً : سعيد بن أبي عروبة وقتادة وهما مدلسان وقد عنعنا ، فانظر ترجمتهما في التقريب وأصوله ، وقد ذكرهما الحافظ في الموصوفين بالتدليس (ص١١٢ ، ١٤٦) وشيخنا العلامة حماد الأنصاري في إتحاف ذوي =

الصديق : « هذا هادٍ يهديني السبيل »[1] .

ولكن لا يستعمل طول اليد بالصدقة إلا في حق من له يد ذاتية ، فسواء

= الرسوخ فيمن رمي بالتدليس من الشيوخ (ص٢٦ ، ٤٢) .

وأخرجه أيضاً أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ١٤٢) وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ وآدابه رقم ١٨٦ (ص٨٨) والبيهقي في البعث والنشور رقم ٣٧٩ (ص١٩٩) وعزاه له السيوطي في الدر (٨/ ١٥) في الشعب ، ولم أقف عليه فيه . وهو كسابقه ضعيف آفته الليث بن أبي سليم بن زنيم ، قال فيه ابن حجر في التقريب (ص٤٠٠) : « صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك ، من السادسة .. » .

كما أنه روي من حديث الحسن مرسلا أخرجه عبد بن حميد كما في تفسير ابن كثير (٤/ ٣١٢) عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً * فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴾ من سورة الواقعة ، ومن طريق ابن حميد أخرجه الترمذي في الشمائل رقم ٢٤٠ (ص٢٩٧-٢٩٨) والبيهقي في البعث والنشور رقم٣٨٢ (ص٢٠٠) وابن المنذر كما في الدر المنثور (٨/ ١٥) ، وذكره البغوي في شرح السنة (١٣/ ١٨٣) بصيغة التمريض ، وإسناده مع إرساله ضعيف فيه المبارك بن فَضالة البصري صدوق يدلس ويسوي ، قاله الحافظ ابن حجر في التقريب من ترجمته له (ص٤٥٢) ، وقد عنعن هنا ولم يصرح بالتحديث ، وينظر كتاب الموصوفين بالتدليس (ص١٤٦) وإتحاف ذوي الرسوخ (ص٤٢) .

وقد حسن الألباني الحديث في مختصر الشمائل رقم٢٠٥ (ص١٢٨) وفي غاية المرام رقم٣٧٥ (ص٢١٥) بذكر شاهد له .

(١) هذا الأثر عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أخرجه البخاري في المناقب ح٣٩١١ (ص٨٠٣-٨٠٤) من نص طويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أوله : « أقبل نبي الله ﷺ إلى المدينة وهو مردف أبا بكر ، وأبو بكر شيخ يعرف ونبي الله ﷺ شاب لا يعرف ، قال : فيلقى الرجل أبا بكر فيقول : يا أبا بكر من هذا الرجل الذي بين يديك ؟ فيقول : هذا الرجل يهديني السبيل ، قال : فيحسب الحاسب أنه إنما يعني الطريق وإنما يعني سبيل الخير .. » الحديث .

وينظر الطبقات لابن سعد (١/ ٢٣٣-٢٣٤) والمعجم الكبير للطبراني رقم ٢٨٤ (٢٤/ ١٠٦-١٠٨) .

كان المراد بقوله : « أطولكن يدا » : اليد الذاتية أو اليد المعنوية فهو مستلزم لثبوت يد الذات وإن أطلق على ما تباشره ويكون بها من الصدقة والإحسان ، فإن كان في اللفظ ما يعين ذلك فهو حقيقة في المراد ، وإن لم يكن في اللفظ ما يعينه فهو الكناية المستعملة في المصلحة ، فليس في ذلك ما ينفي إثبات حقيقة اليد لله بوجه من الوجوه .

فإن قيل : كيف تصنعون بيد (الشَّمال)[1] في قول لبيد[2] :

إذ[3] أصبحت بيد الشَّمال زمامها[4]

وقول (المتنبي)[5] :

---

(١) في النسخ الخطية : « الحائط » ، ولعل الصواب ما أثبته كما في البيت المذكور ، وسيأتي قريبا عند المؤلف على الصواب ويذكر معه يد الحائط وغيرها .

(٢) هو لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر أبو عقيل العامري ، من فحول شعراء الجاهلية وأجاويدهم ، وأحد أصحاب قصائد المعلقات الشهيرة ، أدرك الإسلام فوفد إلى النبي ﷺ مع قومه فأسلم وحسن إسلامه ثم نزل الكوفة فسكنها حتى وفاته بها سنة (٤١) يوم أن دخلها معاوية رضي الله عنه .

الاستيعاب (٣/١٣٣٥-١٣٣٨) وأسد الغابة (٤/٥١٤-٥١٧) والإصابة (٥/٦٧٥-٦٨٠) .

(٣) في « د » و « ن » : « إذا » والمثبت من « ت » وهو الصواب الموافق لرواية الديوان .

(٤) هذا عجز بيت صدره : « وغداةِ ريح قد وزعْتُ وَقِرَّةٍ » .

وهو من معلقته الشهيرة التي مطلعها :

عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها فرجامها

ديوانه (ص٣١٥) بشرح الطوسي ، فانظر شرحه هناك ، وكذا في شرح القصائد الطوال (ص٥٧٨) وأسرار البلاغة (ص٤٥-٤٦) وشرح القصائد العشر (ص١٩٤-١٩٥) .

والمقصود بيد الشمال أي : أصبحت الغداة الغالب عليها رياح الشمال وهي أبرد الرياح وجعل للشَّمال يداً وللغداة زماما .

(٥) في النسخ الخطية : « المعري » والصواب ما أثبته .

=

وكم لظلام الليل عندي[١] من يد تُخبر أن المانوية[٢] تكذب[٣]

وقد استعملت اليد في ذلك كله في مواضع ليس فيها يد حقيقة .

قيل : لا يلزمنا هذا السؤال لأنا قلنا متى أضيفت يد القدرة والنعمة إلى الحي استلزمت اليد الحقيقية[٤] ، وهذا استعمال مطرد غير منتقض[٥] ، وهذا يتيقن : بالوجه السابع [عشر][٦] : وهو أن الإضافة في يد الشَّمال ويد الحائط[٧]

[بيان أن الإضافة تكون من جنس المضاف إليه ، وهي في ذلك على وجه الحقيقة]

= والمتنبي هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد أبو الطيب الجعفي الكندي نسبة لمحلة بالكوفة يقال لها كندة ، الشاعر الشهير الخطير العَلم ، ولد في الكوفة سنة (٣٠٣) ومات قتيلا بالنعمانية قريبا من دير العاقول في الجانب الغربي من سواد بغداد سنة (٣٥٤) تاريخ بغداد (٤/ ١٠٢-١٠٥) ووفيات الأعيان (١/ ١٢٠-١٢٥) ومعاهد التنصيص (١/ ٢٧-٣٣) وخزانة الأدب (٢/ ٣٤٧-٣٦٣) .

(١) في الديوان : « عندك » .

(٢) المانوية أصحاب ماني بن فتق بن بابك بن أبي برزام الثنوي ، فارسي الأصل أحدث دينا بين المجوسية والنصرانية وخرج عن الملة الحنيفية والشريعة الإسلامية ، ثم ادعى النبوة وزعم أن العالم مصنوع مركب من أصلين قديمين أحدهما نور والآخر ظلمة وأنهما أزليان ولم يزالا قوتين حساسيتين سميعين بصيرين .. إلى آخر ما في مذهبه من الأباطيل الهدامة والدعوات الخاطئة ، وقد قتل ماني وعُلق جسده على باب مدينة جنديسابور .

الفهرست لابن النديم (ص٤٥٦-٤٧٤) والفرق بين الفرق (ص٢٧١) والفصل (١/ ٩٠-٩١) وسرح العيون (ص٢٨٦-٢٨٩) .

(٣) ديوانه بشرح اليازجي (٢/ ٣٣٦) من قصيدة له في مدح كافور الإخشيدي مطلعها :

أُغالبُ فيك الشوقَ والشوقُ أغلبُ وأعجبُ من ذا الهجر والوصلُ أعجبُ

(٤) في « ت » : « الحقيقة » .

(٥) في « ن » : « منتقص » ، والكلمة ليست واضحة في « د » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

ويد الليل[1] بينت أن الإضافة من جنس المضاف إليه ، والإضافة [في يد][2] البعير والفرس وغيرهما من الحيوان كذلك ، والإضافة في يد الملك والجنين[3] تبين أيضاً أن أيديهما[4] من جنسهما ، وكذلك الإضافة في يد الإنسان . وكل ذلك حقيقة ، وكذلك إضافة اليدين إلى الرحمة في قوله : ﴿ بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦ ﴾[5] ، وإلى النجوى في قوله : ﴿ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ﴾[6] فإن بين يدي الشيء أمامه وقدامه ، فهذا مما يتنوع فيه المضاف بتنوع المضاف إليه [وإن اختلفت ماهية الحقيقة وصفتها وتنوعت بتنوع المضاف إليه][7] . فإذا قيل : يد الله ووجهه ، وسمعه وبصره ، وحياته وعلمه ، وقدرته ومشيئته ، وإتيانه واستواؤه كان ذلك حقيقة ، والمضاف فيه بحسب المضاف إليه ، فإذا لم يكن المضاف إليه مماثلا لغيره لزم أن يكون المضاف كذلك ضرورة ، فدعوى لزوم التشبيه والتمثيل في إثبات المضاف حقيقة زعم كاذب ، فإن لزم من إثبات اليد حقيقة لله التمثيل

---

(١) لم أقف على إطلاق اليد مجازاً على يد الحائط .

(٢) كقول ابن أبي فنن :

أقول وجنح الدجى ملبد ولليل في كل فج يد

ديوان المعاني لأبي هلال (ص٣٣٤) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « د » و « ن » : « والجبن » . ولعل صوابها : « والجن » .

(٥) في « ت » : « يديهما » .

(٦) سورة الأعراف آية (٥٧) وسورة الفرقان آية (٤٨) وسورة النمل آية (٦٣) .

(٧) سورة المجادلة آية (١٢) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

والتشبيه لزم ذلك (في إثبات)[1] سائر الصفات [١٦٤/أ] له حقيقة ويلزم ذلك (من إثبات)[2] ذاته ، فإن الصفة القديمة متى أشبهت صفات المحدثين[3] لزم وقوع الشبه[4] بين الذاتين .

[ليس هناك ما ينفي إثبات نسبة اليد لله تعالى على وجه الحقيقة]

الوجه الثامن عشر : أن يقال : ما الذي يضركم من إثبات اليد [لله][5] حقيقة ، وليس معكم ما ينفي ذلك من أنواع الأدلة لا نقليها ولا عقليها ولا ضروريها ولا نظريها ، فإن فررتم من الحقيقة خشية التشبيه والتمثيل ففروا من إثبات السمع والبصر والحياة والعلم والإرادة والكلام خشية هذا المحذور .

ثم يقال لكم توهمكم لزوم التشبيه والتمثيل من إثبات هذه الصفة وغيرها وهم باطل وليس في المخلوقات يد تمسك السموات السبع وتطويها ويد تقبض[6] الأرضين السبع ، ولا إصبع توضع عليها الأرض ، وإصبع توضع عليها الجبال ، فلو كان في المخلوقات يد وإصبع يد هذا شأنها لكان لكم عذر ما في توهم التشبيه [والتمثيل][7] من إثبات اليد والإصبع لله حقيقة ، وإنما هذا تلبيس منكم على ضعفاء العقول . وإن فررتم خشية التجسيم والتركيب ففروا من سائر الصفات من أولها إلى آخرها لأجل هذا

(١) في « د » و « ن » : « من إثبات » ، وفي « ت » : « في سائر » بحذف « إثبات » .
(٢) في « ت » : « في إثبات » .
(٣) في « ت » : « المخلوق » .
(٤) في « ت » : « التشبيه » .
(٥) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .
(٦) في « ن » : « يقبض » .
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

المحذور فإن ادعيتم أن التجسيم والتركيب يلزم مما فررتم منه دون ما لم [تفروا منه ظهر بطلان دعواكم للعقلاء قاطبة فإن الصفات أعراض لا][١] تقوم بنفسها ، وقيامها بمحلها مستلزم لما تدعون أنه تجسيم وتركيب .

ثم يقال لكم : ما تريدون بالتجسيم والتركيب اللازم ؟ أتريدون به ما تقوم به الصفات ، فكأنكم قلتم لا تقوم[٢] به ، لأنها لو قامت به لزم قيامها به ، هذا حقيقة قولكم عند العقلاء ، فسويتم بين اللازم والملزوم ونفيتم الشيء بنفسه ، أم تريدون به التركيب من الجواهر الفردة[٣] ؟ أو من المادة والصورة ؟ فالملازمة ممنوعة ، وأكثر العقلاء على أن الأجسام المحدثة غير مركبة لا من هذا ولا من هذا ، فكيف يلزم من ثبوت الصفات للرب تعالى ؟ وإن أردتم مماثلته لسائر الأجسام فهذا بناء منكم على أصلكم الفاسد عند كافة العقلاء أن الأجسام متماثلة فادعيتم دعويَيْنُ[٤] كاذبتين : لزوم التجسيم من إثبات صفاته ولزوم تماثل الأجسام . والمقصود أن ما فررتم منه إن كان محذورا فهو غير لازم لإثبات (الوجه واليد)[٥] والسمع والبصر والعلو وسائر الصفات ، وإن لم يكن محذوراً فلا وجه للفرار بل هو لازم إثبات الصفات الذي هو حق ، ولازم الحق حق ، فأنتم بين دعويين[٦] كاذبتين : إحداهما : دعوى ملازمة كاذبة أو دعوى [١٦٤/ب] انتفاء

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ن » : « لا يقوم » .

(٣) تقدم تعريف الجواهر الفردة ص (٣١٩) .

(٤) في النسخ الخطية : « دعواتين » .

(٥) في « ن » : « اليد والوجه » بالتقديم والتأخير .

(٦) في « د » و « ت » : « دعواتين » وفي « ن » : « دعواين » .

لازم الحق في ثبوته ، فإما أن (تخطئوا)[١] في المقدمة اللزومية أو في الاستثنائية أو فيهما ، وهذا مطرد في كل ما ادعيتم نفيه .

[من اللوازم على حمل يده تعالى على المجاز]

الوجه التاسع عشر : أن هذه الألفاظ كلفظ اليدين والوجه إما أن يكون لها معنى أو تكون ألفاظاً مهملة (لا معنى لها)[٢] ، والثاني ظاهر الاستحالة ، وإذا لم يكن بد من إثبات معنى لها فلا ريب أن ذلك المعنى قدر زائدٌ على الذات وله مفهوم غير مفهوم الصفة الأخرى ، فأي محذور لزم في إثبات حقيقة اليد لزم مثله في مجازها ولا خلاص لكم من ذلك إلا بإنكار أن يكون لها معنى أصلا وتكون[٣] ألفاظا مجردة ، فإن المعنى المجازي إما القدرة وإما الإحسان ، وهما صفتان قائمتان بالموصوف ، فإن كانتا حقيقتين[٤] غير مستلزمتين لمحذور فهلا حملتم اليد على حقيقتها وجعلتم الباب بابا واحدا ، وإن كانت مجازاً وهو حقيقة قولكم فلا يد ولا قدرة ولا إحسان في الحقيقة ، وإنما ذلك مجاز محض ، والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أن ذلك إلزام المجاز في الصفات التي وافقوا على أنها حقيقة وهذا إلزام نفي ما ادعوه أنه نفي مجاز اليد فيلزمهم نفي ذلك كله إن استلزم تشبيها أو تجسيما ، أو إثبات الجميع إن لم يستلزم ذلك . وأما كون بعض الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم وبعضها لا يستلزمه فهذا غير معقول ولا معلوم بضرورة ولا نظر ولا نصٍّ ولا قياس .

[الأشعري وقدماء أصحابه يثبتون لله اليد على الحقيقة]

الوجه العشرون : أن إبطال حقيقة اليد وجعلها مجازاً هو في الأصل قول

---

(١) في « ت » : « تحيطوا به » .

(٢) في « ت » : « ولا معنى لها » .

(٣) في « ن » : « ويكون » .

(٤) في « ن » : « حقيقين » .

الجهمية المعطلة وتبعهم عليه المعتزلة وبعض المتأخرين ممن ينسب إلى الأشعري ، والأشعري وقدماء أصحابه يردون على هؤلاء ويبدعونهم ويثبتون اليد حقيقة .

[كلام عبد العزيز الكناني في الرد على الجهمية]

قال عبد العزيز بن يحيى المكي[١] الكناني جليس الشافعي والخصيص به ومات قبل الإمام أحمد في كتابه الرد على الجهمية والزنادقة[٢] قال : « يقال للجهمي : أتقول[٣] إن لله وجها وله نفس وله يد ؟ فيقول نعم ، ولكن معنى وجه الله هو الله ، ومعنى نفسه عينه ، ومعنى يده نعمته ، قال : والجواب أن يقال له (فذكر كلاما يتعلق بالوجه والنفس) ثم قال : وأما قوله في اليد إنها يد نعمة كما تقول[٤] العرب : لك عندي يد[٥] ، فقد قال الله

(١) في النسخ الخطية : « المالكي » ولعل الصواب ما أثبته إذ الظاهر أن الكلمة تحرفت عن المكي إلى المالكي ، ولكون المذكور مكيا شافعيا بإجماع من ترجموه ، وهو : عبد العزيز ابن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم بن ميمون أبو الحسن الكناني المكي إمام من أهل العلم والفضل ، وهو صاحب المناظرة الكبرى مع بشر المريسي في مسألة خلق القرآن المحكية في كتابه الشهير : الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ، توفي سنة (٢٤٠) .

تاريخ بغداد (١٠/ ٤٤٩) وتهذيب الكمال (١٨/ ٢٢٠-٢٢١) وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/ ١٤٤-١٤٥) وتقريب التهذيب (ص٣٠٠) .

(٢) هو من مصنفات الكناني غير كتابه الحيدة ، وقد ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ١١٥) ونقل منه ، كما أشار إليه في الرسالة التسعينية (ضمن الفتاوى الكبرى) (٦/ ٣٣٦) وكذا المؤلف ابن القيم أورده في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢١٩) ونقل منه .

(٣) في « ن » : « أتقولون » .

(٤) في « ن » : « يقول » .

(٥) ينظر ما سبق ص (٣٣) من قول عروة بن مسعود .

تعالى : ﴿ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ﴾[١] ، وقال : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾[٢] ، وقال : ﴿ تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾[٣] ، وقال : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[٤] ، وقال : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[٥] . قال : فزعم الجهمي أن يد الله نعمته فبدل قولا غير الذي قيل له ، فأراد الجهمي أن يبدل كلام الله إذ[٦] أخبر الله أن له يداً بها[٧] ملكوت كل شيء [١٦٥/أ] فبدل مكان اليد نعمة وقال : العرب تسمي اليد نعمة ، قلنا له : العرب تسمي النعمة يدا وتسمي يد الإنسان يدا ، فإذا أرادت يد الذات جعلت على قولها علما ودليلا يعقل بها السامع عنها أنها أرادت يد الذات ، وإذا أرادت يد النعمة جعلت على قولها علما ودليلا يعقل السامع كلامها أنها تريد باليد النعمة ، ولا تجعل كلامها مشتبها على سامعه ، ومن ذلك قول الشاعر :

ناولت زيداً (بيدي)[٨] عطية يرعى بها زمنا كنانا مخصبا[٩]

فدل بهذا القول على يد الذات بالمناولة وبالياء حين قال « بيدي » ، فجعل الياء استقصاء للعدد حين لم يكن له غير يدين .

---

(١) سورة آل عمران آية (٢٦) .

(٢) سورة يس آية (٨٣) .

(٣) سورة الملك آية (١) .

(٤) سورة الفتح آية (١٠) .

(٥) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٦) في « د » و « ن » : « إذا » .

(٧) في « د » و « ن » : « انها » .

(٨) في « د » و « ن » : « عن يدي » ، والمثبت من « ت » ، ولعله الصواب .

(٩) لم أقف على قائله .

وقال الآخر حين أراد يد النعمة :

اشكر يدين لنا[1] عليك وأنعما شكرا يكون مكافيا للمنعم[2]

فدل على يد النعمة[3] بقوله [« اشكر » وبقوله][4] « لنا عليك » ، ثم قال : « يدين » ، فجعل النون مكان الياء لم يستقص بهما العدد .

فهذا معنى قول العرب ومذهبها في لغاتها ، والله تعالى لم يسم في كتابه يدا بنعمة ، ولم يسم نعمة[5] يدا ، بل سمى سبحانه اليد يدا والنعمة نعمة في جميع القرآن ، فأما ما ذكره سبحانه من يديه ويده فقد ذكرت ذلك في صدر هذا الكلام ، وأما النعمة التي هي غير اليد فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[6] ، وقوله : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[7] ، وقوله : ﴿ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾[8] ، وقوله : ﴿وَإِذْ تَقُولُ[9] لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾[10] . فسمى الله تعالى النعم

---

(1) في « د » و « ن » : « لما » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب كما سيأتي في شرح المؤلف نفسه للبيت .

(2) لم أقف على قائله .

(3) كلمة « النعمة » مكررة في « ت » .

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(5) في « ن » : « بنعمة » .

(6) سورة البقرة آية (231) وسورة آل عمران آية (103) وسورة المائدة آية (7) .

(7) سورة النحل آية (53) .

(8) سورة المائدة آية (3) .

(9) في « ن » : « يقول » .

(10) سورة الأحزاب آية (37) .

باسم النعمة ولم يسمها بغير أسمائها ، ومثل هذا في القرآن كثير . وذكر تعالى أيدي[١] المخلوقين فسماها بالأيدي فقال تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ﴾[٢] ، وقال تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا ﴾[٣] ، وقال : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا أَيْدِيهِمْ ﴾[٤] ، فهذه أيدٍ لا نعمة ، وذكر نعمته على زيد ونعمة النبي ﷺ فسماها نعمة ولم يسمها يدا ، ثم أخبر سبحانه عن يديه أنهما يدان لا ثلاثة ، وجعل الياء استقصاء للعدد حين قال : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٥] فدل على أنهما يدي الذات لا يتعارف العرب في لغاتها ولا أشعارها ، إلا أن هاتين اليدين يدا الذات لاستقصاء العدد بالياء ، وأما أنعم[٦] الله فهي أكثر وأعظم من أن تحصر أو تعد كما قال تعالى : ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾[٧] .

قال : واعلم رحمك الله أن قائل هذه المقالة جاهل بلغة القرآن وبلغة العرب ومعانيها وكلامها ، وذلك أن الله إذا افتتح الخبر عن نفسه بلفظ الجمع ختم الكلام بلفظ الجمع ، وإذا افتتح الكلام بلفظ الواحد ختم الكلام بلفظ الواحد وإنما يعني الخبر عن نفسه وإن كان اللفظ جميعا ، (فأما ما)[٨] كان مِنْ لفظ الواحد [١٦٥/ب] فهو قوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا

(١) في « ن » : « أيد » .
(٢) سورة الإسراء آية (٢٩) .
(٣) سورة المائدة آية (٣٨) .
(٤) سورة الأنعام آية (٩٣) .
(٥) سورة ص آية (٧٥) .
(٦) في « ت » : « نعم » .
(٧) سورة إبراهيم آية (٣٤) .
(٨) في « ت » : « فأما إن » .

تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[١] فافتتح الخبر عن نفسه بلفظ الواحد وبمثله ختم الكلام فقال : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ ، وقال : ﴿ رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا ﴾[٢] ، وقال : ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾[٣] . وأما ما افتتحه بلفظ الجمع فهو قوله : ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ ﴾[٤] فافتتحه[٥] بلفظ الجمع ثم ختمه بمثل ما افتتحه به تعالى [فقال][٦] : ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ ﴾[٧] وإنما عني بذلك نفسه لأنها كلمة ملوكية تقولها العرب[٨] ،

(١) سورة الإسراء آية (٢٣) .

(٢) سورة الإسراء آية (٢٤) .

(٣) سورة الإسراء آية (٥٤) .

(٤) سورة الإسراء آية (٤) .

(٥) في « ت » : « فافتتح » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) سورة الإسراء آية (٥) .

(٨) إطلاق الجمع وإرادة الواحد سائغ في كلام العرب كثيرا وله نظائر في القرآن الكريم في مواضع عدة كثيرة أيضاً ، كقوله سبحانه : ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، وأجمع المفسرون على أن المنادي هو جبريل ، وقوله : ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ وهذا مما لا شريك فيه ، وقوله : ﴿ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا ﴾ وإنما المراد سماء واحدة ، إلى غير هذا من الآيات ، ومن كلام العرب وهو أيضاً كثير كقول العجاج في ديوانه (١/ ١٩١) :

تسمعُ للحلي إذا ما وسوسا والتجَّ في أجيادها وأجرسا

يعني في جيدها .

وقول ذي الرمة في ديوانه (ص٧) :

بَرّاقةُ الجِيدِ واللَّبَّاتِ واضحةٌ كأنها ظبية أفضى بها لَبَبُ =

وروي أن ابن عباس لقي أعرابيا ومعه ناقة ، فقال : لمن هذه ؟ فقال [له][١] الأعرابي : لنا ، فقال له ابن عباس : كم أنتم ؟ قال[٢] : أنا وحدي ، فقال ابن عباس : هكذا قول الله تعالى : ﴿ نَحْنُ ﴾ [و][٣] ﴿ خَلَقْنَا ﴾ ﴿ وَقَضَيْنَآ ﴾ إنما يعني نفسه[٤] ، والمبهم يرد إلى المحكم ، فكل كلمة في القرآن من لفظ جمع قبلها محكم من التوحيد ترد[٥] إليه ، فمن ذلك قوله : ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[٦] يرد إلى قوله : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾[٧] . وقوله : ﴿ وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا ﴾[٨] يرد إلى قوله : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ ﴾[٩] وقوله : ﴿ لَّمَّا[١٠] جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾[١١] . وكذلك قوله :

= وإنما هي لبة واحدة .

وانظر : المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى للحدادي (ص٢٨٣-٢٨٦) والبرهان للزركشي (٣/٦-٨) والمزهر للسيوطي (١/ ٣٣٣) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٢) في « ت » : « فقال » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) في « ن » : « يرد » .

(٦) سورة الإسراء آية (٤) .

(٧) سورة الإسراء آية (٢٣) .

(٨) سورة النبأ آية (٨) .

(٩) سورة يس آية (٨٢) .

(١٠) في « ت » : « ولما » وهو خطأ .

(١١) سورة هود آية (١٠١) .

﴿ أَوَلَمْ[١] يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا ﴾[٢] يرد إلى قوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾[٣] . فلما افتتح الكلام بلفظ الجمع فقال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم ﴾ قال : ﴿ أَيْدِينَآ ﴾ ، ولما افتتح [الكلام][٤] بقوله : ﴿ قَالَ [يَـٰٓإِبْلِيسُ][٥] مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾[٦] ختم الكلام على ما افتتحه به . فهذا بيان لقوم يفقهون .

و[قد][٧] كان أكثر قسم النبي ﷺ إذا أقسم أن يقول : « والذي نفس محمد بيده »[٨] ، وهذا لا يليق به النعمة ، (وهذا قول

---

(١) في « د » و « ن » : « أفلم » .

(٢) سورة يس آية (٧١) .

(٣) سورة ص آية (٧٥) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٥) ما بين المعقوفتين جزء من الآية وهو ساقط من النسخ الخطية .

(٦) سورة ص آية (٧٥) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) كما في حديث رفاعة الجهني رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ إذا حلف قال : « والذي نفس محمد بيده » ، وفي لفظ له : كانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها : « أشهد عند الله والذي نفسي بيده » .

أخرجه ابن ماجه في الكفارات ح٢٠٩٠ و٢٠٩١ (١/ ٦٧٦) والإمام أحمد في المسند (٤/ ١٦) وأخرجه البزار مطولا كما في كشف الأستار ح٣٥٤٣ (٤/ ٢٠٦-٢٠٧) وكذا ابن خزيمة في التوحيد رقم٣٧ (١/ ٣١٢) وما بعدها وابن حبان في صحيحه رقم٢١٢ (١/ ٤٤٤-٤٤٥) والطبراني في الكبير ح٤٥٥٦ وما بعده (٥/ ٤٩) وما بعدها .

قال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٧٥٤) - بعد أن ذكره - : « قلت عند ابن ماجه طرف منه يسير ، رواه الطبراني والبزار بأسانيد ورجال بعضها عند الطبراني والبزار رجال الصحيح » وقد صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ح١٧١٣ و١٧١٤ (٢/ ١٩٤) =

رسول الله)(١) - ﷺ - يصدق كتاب الله » انتهى كلامه(٢) .

[تصريح أبي الحسن الأشعري بإثبات الصفات الخبرية وحكاية جمع من الأئمة إثباته اليدين صفة لله تعالى]

ولو ذكرنا كلام السلف في ذلك لطال جدا ، والأشعري في كتبه يُصرح بإثبات الصفات الخبرية في كتبه كلها ، ومعلوم أن أحداً لا ينكر لفظها ، وإنما أنكروا معانيها وحقائقها الظاهرة ، وكلام الأشعري موجود في « الإبانة » و« الموجز » و« المقالات »(٣) ، وموجود في تصانيف أئمة أصحابه ، وأجلهم على الإطلاق القاضي أبو بكر بن الطيب(٤) ؛ وقد ذكر ذلك في كتاب « الإبانة » و « التمهيد »(٥) وغيرهما ، [وذكره ابن فورك(٦)

= وفي السلسلة الصحيحة ح٢٠٦٩ (٥/ ١٠١) .

(١) في « ت » : « وهذا قول النبي » .

(٢) لم أقف عليه عند غير ابن القيم ، وقد نسبه إليه المؤلف في مطلع كلامه إلى كتابه « الرد على الجهمية والزنادقة » وهو من مؤلفاته المفقودة .

(٣) كتاب « الإبانة » و« المقالات » مطبوعان متداولان ، وأما « الموجز » فهو من تآليف أبي الحسن المفقودة لحد الآن ، ويراجع ما ذكرته عنه سابقا ص (٩١٢) تعليق (٢) .

(٤) في النسخ الخطية : « ابن أبي الطيب » والصواب « ابن الطيب » بحذف « أبي » كما هو عند كافة من ترجمه إجماعا واتفاقا ، وسوف يأتي عند المؤلف قريبا ص (٩٨١) على وجه الصواب وترجمته تقدمت ص (٥٠٥) .

(٥) كتاب « الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة » من مصنفات الباقلاني المفقودة لحد الآن ، وقد ذكره له غير واحد كالقاضي عياض في ترتيب المدارك (٤/ ٦٩) نقلا عن شيخه أبي علي الصدفي ، وابن تيمية في درء التعارض (٣/ ٣٨٢) و (٦/ ٢٠٦) وفي التسعينية (ضمن الفتاوى الكبرى) (٥/ ٩٨-٩٩) ونقل منه في الفتوى الحموية (ص٥٧-٥٨) ، وكذا نقل منه المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٣٠٣) وفي الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٥٢) .

وأما كتاب التمهيد فقد طبع مرات بتحقيقات مختلفة أفضلها طبعة المكتبة الشرقية ببيروت سنة (١٩٥٧)م على نقص فيها ، بتحقيق ريتشارد يوسف مكارثي النصراني .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٩١٠) .

فيما جمعه من كلام ابن كلاب[١] وكلام الأشعري][٢] ، وذكره البيهقي[٣] في « الأسماء والصفات » و« الاعتقاد »[٤] وذكره القشيري[٥] في كتاب الشكاية[٦] له ، وذكره ابن عساكر[٧] في كتاب « تبيين كذب المفتري » ،

---

(١) تقدمت ترجمته ص (٥٠٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

وما ذكره المؤلف ابن القيم عن ابن فورك فيما جمعه من كلام ابن كلاب والأشعري ، فلعله يقصد مصنفه الذي سماه : « مقالات أبي محمد ابن كلاب وأبي الحسن الأشعري » ، وذكر فيه اتفاقهما إلا فيما ندر من الأمور اللفظية ، كما سيأتي ذكره وينقل منه نصا طويلا .

(٣) هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله أبو بكر ، إمام حافظ فقيه أصولي مصنف ، ولد بخسروجرد من قرى بيهق بنواحي نيسابور سنة (٣٨٤) ومات في نيسابور سنة (٤٥٨) .

المنتخب من السياق (ص١٠٣-١٠٤) وتبيين كذب المفتري (ص٢٦٥-٢٦٧) والسير (١٨/ ١٦٣-١٧٠) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٤/ ٨-١٦) .

(٤) كتاب « الأسماء والصفات » و« الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد » مطبوعان متداولان

(٥) هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة أبو القاسم القشيري النيسابوري الخراساني الشافعي ، الصوفي المفسر ، صاحب الرسالة القشيرية ، ولد سنة (٣٧٥) أو في التي تليها ، ومات بنيسابور سنة (٤٦٥) .

تاريخ بغداد (١١/ ٨٣) وتبيين كذب المفتري (ص٢٧١-٢٧٦) والسير (١٨/ ٢٢٧-٢٣٣) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٥/ ١٥٣-١٦٢) .

(٦) واسمه : « شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة » طبع ضمن الرسائل القشيرية ، وأودعه برمته ابن السبكي في طبقات الشافعية (٣/ ٣٩٩-٤٢٣) ، وذكر ابن عساكر في التبيين (ص١٠٩-١١٢) بعضا منه .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٩٠٩) .

حتى ابن الخطيب[١] والسيف الآمدي[٢] حكوا ذلك عن الأشعري وأنه أثبت اليدين صفة لله ، ولكن غلطوا حيث ظنوا أن له قولين في ذلك ، وهذه كتبه كلها ليس فيها إلا الإثبات ، فهو الذي يحكيه عن أهل السنة وينصره ، ويحكي خلافه عن الجهمية والمعتزلة . نعم كان قبل ذلك يقول بقول المعتزلة ثم رجع [١٦٦/أ] عنه وصرح بخلافهم واستمر على ذلك حتى مات[٣] .

[قول أبي الحسن الأشعري في إثبات اليد لله تعالى على وجه الحقيقة]

قال الأشعري في كتابه الذي ذكره ابن عساكر أنه آخر كتبه وعليه اعتمد في ذكر مناقبه واعتقاده[٤] قال : « فإن سألنا سائل فقال : تقولون[٥] إن لله يدين ؟ قيل : نعم نقول ذلك لقوله[٦] تعالى : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[٧] (ولقوله)[٨] - ﷺ - : « خلق الله آدم بيده وغرس جنة طوبى بيده »[٩] وقال تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ

(١) يعني الرازي (ت٦٠٦) وقد تقدمت ترجمته ص (١٤) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٥٠٨) .

(٣) راجع ما سبق ص (١٤٥) تعليق (٢) وص (٤٧٩) تعليق (٤) .

(٤) وهو كتاب الإبانة عن أصول الديانة . وانظر : تبيين كذب المفتري (ص١٥٢) وما بعدها ، ومقدمة شيخنا العلامة الشيخ حماد الأنصاري رحمه الله تعالى لكتاب الإبانة (ص١٠) وما بعدها .

(٥) في «ت» : «ماتقولون» . وفي «ن» : «يقولون» . وفي الإبانة (ص١٢٥) : «أتقولون» .

(٦) في « ت » : « لقول الله » .

(٧) سورة الفتح آية (١٠) .

(٨) في « ن » : « وكقوله » .

(٩) هو جزء من حديث عبد الله بن الحارث ، وقد مضى ص (٧٩) وانظر ص (٧٥) مع التعليق (٤) .

مَبْسُوطَتَانِ ﴾[١] ، وفي الحديث : « كلتا يديه يمين »[٢] وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل عملتُ كذا وكذا بيدي وهو بمعنى النعمة ، إذ كان الله خاطب العرب بلغاتها وما تجده مفهوما في كلامها ومعقولا في خطابها[٣] ، وإذ لا يجوز في خطابها أن يقول القائل فعلتُ بيدي ويعني النعمة ، بطل أن يكون معنى بيدي النعمة »[٤] . وساق الكلام في إنكار هذا التأويل وأطاله جداً وقرر أن لفظ اليدين على حقيقته وظاهره ، وبين أن اللغة التي نزل بها القرآن لا تحتمل ما تأولت الجهمية .

[قول الباقلاني في إثبات الوجه واليدين لله تعالى على وجه الحقيقة]

وقال لسان أصحابه وأجلهم ابن الطيب[٥] في كتاب التمهيد[٦] وهو أشهر كتبه : « فإن قال قائل فما الحجة في أن لله وجها ويدين ؟ قيل له : قوله تعالى : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾[٧] ، وقوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٨] . فأثبت لنفسه وجها ويدين ، فإن قالوا : فما[٩] أنكرتم أن يكون المعنى [في قوله][١٠] : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ أنه خلقه

(١) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٢) هو جزء من حديث عبد الله بن عمرو ، أخرجه مسلم في صحيحه ، وقد سبق ص (٨٢) .

(٣) في « ت » : « من خطابها » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو يوافق ما في الإبانة (ص١٢٦) .

(٤) انظر : الإبانة (ص١٢٥) وما بعدها .

(٥) يعني الباقلاني وقد تقدمت ترجمته ص (٥٠٥) .

(٦) (ص٢٥٨-٢٦٠) باختلاف يسير في بعض الألفاظ .

(٧) سورة الرحمن آية (٢٧) .

(٨) سورة ص آية (٧٥) .

(٩) في النسخ الخطية : « بما » والمثبت من التمهيد (ص٢٥٨) .

(١٠) ما بين المعقوفتين أثبته من التمهيد (ص٢٥٨) .

بقدرته أو بنعمته ، لأن اليد[١] في اللغة تكون[٢] بمعنى النعمة وبمعنى القدرة ، كما يقال : لفلان عندي يد بيضاء ، وهذا الشيء في يد فلان وتحت يده ، ويقال : رجل أيد إذا كان قادرا كما قال تعالى : ﴿ خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا ﴾[٣] ، يريد عملنا[٤] بقدرتنا .

وقال الشاعر[٥] :

إذا مـا رايـةٌ رُفِـعَـتْ لمجـدٍ تَلَـقَّـاهـا عَـرابـةُ بـالـيـمـين[٦]

وكذلك قوله :﴿ خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ يعني بقدرته [ونعمته][٧] .

قال : فيقال لهم : هذا باطل ، لأن قوله ﴿ بِيَدَىَّ ﴾ يقتضي إثبات يدين هما صفة له ، فلو كان المراد بهما القدرة لوجب أن يكون له قدرتان ولا تزعمون أن لله تعالى قدرة واحدة ، فكيف يجوز أن تثبتوا[٨] قدرتين ، وقد

---

(١) في « ت » : « اليدين » .

(٢) في « ن » : « يكون » .

(٣) سورة يس آية (٧١) .

(٤) في « د » و « ن » : « علمنا » .

(٥) هو الشماخ بن ضرار الذبياني الغطفاني ، يكنى أبا سعيد وأبا كثير ، أحد الشعراء المخضرمين في طبقة لبيد والنابغة ، ويقال : إن له صحبة ، شهد وقعة القادسية وتوفي في غزوة موقان في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه .

الشعر والشعراء (١/ ٣٢١-٣٢٥) والمؤتلف والمختلف (ص١٣٨) والإصابة (٣/ ٣٥٣-٣٥٧) وخزانة الأدب (٣/ ١٩٦-١٩٧) .

(٦) ديوانه (ص٣٣٦) من قصيدة في مدح عرابة بن أوس رضي الله عنه ، مطلعها :

كِـلا يَـوْمَـيْ طُـوالـةَ وَصْـلُ أَرْوَى ظَـنُـونٌ آنَ مُـطَّـرَحُ الـظَّـنُـونِ

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) في « ن » : « يثبتوا » .

أجمع المسلمون المثبتون للصفات والنافون لها على أنه لا يجوز أن يكون لله تعالى قدرتان ، فبطل ما قلتم . وكذلك لا يجوز أن يكون خلق الله آدم بنعمتين ، لأن نعم الله تعالى على آدم وغيره لا تحصى ، ولأن القائل لا يجوز أن يقول : « رفعتُ الشيء أو وضعتُه بيدي أو توليته بيدي » وهو يريد نعمته ، وكذلك لا يجوز أن يقال : « لي عند فلان يدان » يعني نعمتين ، وإنما يقال : « لي عنده يدان بيضاوان » ، ولأن « فعلته بيدي » لا يستعمل إلا في اليد التي هي صفة الذات .

ويدل [١٦٦/ب] على فساد تأويلهم أيضاً أنه لو كان الأمر على ما قالوه لم يغفل عن ذلك إبليس وأن يقول : « وأي فضل لآدم علي يقتضي أن أسجد له وأنا أيضاً بيدك[1] خلقتني » . وفي العلم بأن الله فضل آدم عليه بخلقه بيديه دليل على فساد ما قالوه .

فإن قال القائل : فما أنكرتم أن يكون يده ووجهه جارحة إذ كنتم لا تعقلون يداً ووجها هما صفة (لا جارحة)[2] .

قلنا : لا يجب ذلك كما لا يجب إذا لم نعقل[3] [حيا][4] عالما قادرا إلا جسما أن نقضي[5] نحن وأنتم ذلك على الله تعالى ، وكما لا يجب إذا كان قائما بذاته أن يكون جوهرا ، لأنا وإياكم لم نجد قائما بنفسه في شاهدنا إلا

---

(١) في « ت » : « بيديك » .

(٢) في « د » و « ت » : « إلا جارحة » . والمثبت من « ن » وهو الموافق لما في التمهيد (ص٢٦٠) .

(٣) في « ن » : « يعقل » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » : « يقضي » .

كذلك ، [وكذلك][١] الجواب لهم إن قالوا : فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسائر صفاته أعراضا وأجناسا[٢] أو حوادث أو أغيارا له تعالى ومحتاجة إلى قلب » .

ولو تتبعنا النقول عن أهل السنة لزادت على المئين .

[ذكر جملة من النصوص الشرعية الواردة في إثبات اليد الحقيقية له سبحانه]

خاتمة لهذا الفصل

ورد لفظ اليد في القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين في أكثر من مائة موضع وروداً متنوعا متصرفا فيه مقروناً بما يدل على أنها يد حقيقة من الإمساك[٣] ، والطي[٤] ، (والقبض والبسط)[٥] ،

(١) ما بين المعقوفتين أثبته من التمهيد (ص٢٦٠) .

(٢) في « د » : « وأجساما » ثم صححت في الحاشية : « وأجناسا » . وفي « ت » أثبت الناسخ في الأصل : « أجناسا » وأشار في الحاشية إلى « أجساما » في نسخة أخرى ، أما في « ن » ففيها الكلمتان معا « أجناسا وأجساما » ، والمثبت يوافق ما في نص « د » و « ت » وهو الموافق لما في التمهيد (ص٢٦٠) .

(٣) كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، وفي بعض ألفاظه : « إن الله يمسك السموات على إصبع والأرضين على إصبع . . » الحديث ، متفق عليه وقد مضى ذكره ص (١٦٦) ، وقد قال الإمام ابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٧٨) : « باب ذكر إمساك الله تبارك وتعالى اسمه وجل ثناؤه السموات والأرض وما عليها على أصابعه » . وساق حديث ابن مسعود المذكور من عدة طرق ، وعقد الإمام الآجري بابا في الشريعة (٣/ ١١٦٤) بمتن هذا الحديث فقال : « باب الإيمان بأن الله عز وجل يمسك السموات على إصبع والأرضين على إصبع . . » الخ .

(٤) كما في قوله سبحانه : ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ الآية (٦٧) من سورة الزمر ، وينظر ما سبق ص (٩١ ، ٩٢ ، ٩٣) .

(٥) كما في قوله سبحانه : ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾ الآية (٢٤٥) من سورة البقرة ، وقوله : ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ الآية (٦٧) من سورة الزمر ، =

والمصافحة[١] ، والحثيات[٢] ، والنضح

= وينظر ما سبق ص (٩١ ، ٩٢ ، ٩٣) .

(١) لعل المؤلف رحمه الله تعالى يشير إلى حديث أبي بن كعب رضي الله عنه يرفعه : « أول من يصافحه الحق عمر ، وأول من يسلم عليه ، وأول من يأخذ بيده فيدخله الجنة » .
أخرجه ابن ماجه في المقدمة ح١٠٤ (١/ ٣٩) وابن أبي عاصم في السنة ح١٢٨٠ (٢/ ٨٣٦) والقطيعي في زوائد الفضائل رقم٦٣٠ (١/ ٤٠٨) وابن الجوزي في العلل المتناهية رقم٣٠٨ (١/ ١٩٢) والحاكم في المستدرك (٣/ ٨٤) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ١٥٧) .
وإسناده ضعيف فيه داود بن عطاء أبو سليمان المدني ، قال فيه الإمام أحمد : « لا يحدث عنه ، ليس بشيء » ، وقال البخاري : « منكر الحديث » . العلل رواية عبد الله رقم١٨٥٢ (٢/ ٢٥٦) وكتاب بحر الدم رقم٢٧٠ (ص١٤٠) والتاريخ الكبير رقم٨٣٦ (٣/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤) ، وينظر : الجرح والتعديل (٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١) وميزان الاعتدال (٢/ ١٢) .
قال الذهبي في الميزان (٢/ ١٢) ـ بعد أن ذكر هذا الحديث ـ : « هذا منكر جدا » ، وقال في تلخيصه للمستدرك (٣/ ٢١) : « موضوع ، في سنده كذاب » يعني سند الحاكم في المستدرك ، وقال الحافظ ابن كثير في جامع المسانيد (١/ ١٠٣) : « هذا الحديث منكر جدا ، وما أبعد أن يكون موضوعا ، والآفة فيه من داود بن عطاء هذا » .
ويراجع مصباح الزجاجة للبوصيري ح٤٠ (١/ ٦٤) والسلسلة الضعيفة رقم٢٤٨٥ (٥/ ٥٠٦ ـ ٥٠٨).
ثم إني وقفت على ما ذكره ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (ص٢٠٤) قال : « وفي حديث سوق الجنة : « فلا يبقى في ذلك المجلس أحد إلا حاضره الله محاضرة » ويروى « خاصره » بالخاء المعجمة ، ومثل هذا لا يثبت ، والمخاصرة : المصافحة » اهـ.
قلت : قد مضى ذكر هذا الحديث ص (٤٦١) مع تعليق (٥) ، وليس فيه اللفظ بالضبط المذكور .

(٢) كما في حديث ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم ، الأول : حديث أبي أمامة من طرق يرفعه : « وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفا لا حساب عليهم ولا عذاب ، مع كل ألف سبعون ألفا وثلاث حثيات من حثياته » .
أخرجه الترمذي في صفة القيامة ح٢٤٣٧ (٤/ ٦٢٦) وابن ماجه في الزهد ح٤٢٨٦ (٢/ ١٤٣٣) وأحمد في المسند مختصرا ومطولا (٥/ ٢٥٠ ـ ٢٥١ ، ٢٦٨) وابن أبي شيبة =

بـاليـــــــد(١) ، والخلـــق بـاليديـــــن والمباشـــرة

= في المصنف ح١١٧٦٠ (١١/ ٤٧١) وابن أبي عاصم في السنة ح٦٠٢ (١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦) والطبراني في الكبير ح٧٥٢٠ (٨/ ١١٠) وبأطول مما هنا ح٧٦٦٥، ٧٦٧٢ (٨/ ١٥٥ ، ١٥٩ ـ ١٦٠) وكذا في مسند الشاميين مختصرا ومطولا ح٨٢٠ (٢/ ٧ ـ ٨) و٩٥٤ (٢/ ٨٠ ـ ٨١) و١٩٦٨ (٣/ ١٤٨).

وإسناده صحيح ، انظر : ظلال الجنة تحت رقم٥٨٩ (ص٢٦١ ـ ٢٦٢) وصحيح سنن الترمذي تحت رقم١٩٨٤ (٢/ ٢٩٥) وصحيح سنن ابن ماجه رقم٣٤٧٨ (٣/ ٣٩٥) والسلسلة الصحيحة (٥/ ٢١٢) .

الثاني : حديث عتبة بن عبدٍ السلمي قال رسول الله ﷺ : « إن ربي وعدني أن يدخل من أمتي الجنة سبعين ألفاً بغير حساب ثم يتبع كل ألف بسبعين ألفا ، ثم يحثي بكفه ثلاث حثيات ، فكبر عمر . . » الحديث ، أخرجه الدارمي في نقض المريسي (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧) والطبراني في نص طويل في المعجم الكبير ح٣١٢ (١٧/ ١٢٦ ـ ١٢٧) وفي الأوسط ح٤٠٤ (١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٦) وابن حبان في صحيحه رقم٧٢٤٧ (١٦/ ٢٣١ ـ ٢٣٢) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).

قال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٧٦٤) ـ بعد أن ذكره ـ : « رواه الطبراني في الأوسط واللفظ له ، وفي الكبير وأحمد باختصار عنهما ، وفيه : عامر بن البكالي ، وقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه ولم يوثقه ، وبقية رجاله ثقات » .

الثالث : حديث أبي سعيد الخير الأنماري يرفعه : « إن ربي وعدني أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفا ، ويشفع كل ألف لسبعين ألفا ، ثم يحثي لي ثلاث حثيات بكفيه . . » الحديث . أخرجه الدارمي في نقض المريسي (١/ ٢٧٨ ـ ٢٨١) وابن أبي عاصم في السنة ح٨٣٥ (١/ ٥٥٤ ـ ٥٥٥) والطبراني في الكبير ح٧٧١ (٢٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥) وفي الأوسط ح٤٠٦ (١/ ٢٥٧) وفي مسند الشاميين ح٢٨٦٣ (٤/ ١٠٦) وفي سنده اضطراب . قال الحافظ الهيثمي في المجمع (١٠/ ٧٥٧) : « رواه الطبراني في الأوسط والكبير إلا أنه قال في الأوسط : أبو سعيد الأنماري ، ورجاله ثقات » .

وينظر : الإصابة في ترجمة أبي سعيد الأنماري ، وظلال الجنة تحت رقم٨١٤ (ص٣٧١ ـ ٣٧٢).

(١) المؤلف رحمه الله تعالى يشير إلى ما ورد في حديث لقيط بن عامر بن المنتفق في =

بهمـــــا[١] ، وكتب التوراة بيده[٢] ، وغرس جنة عدن بيده[٣] ، وتخمير طينة آدم بيده[٤] ، ووقوف العبد بين يديه[٥] ، وكون المقسطين عن يمينه[٦] ، وقيام رسول الله ﷺ يوم القيامة عن يمينه[٧] وتخيير آدم بين ما في يديه فقال اخترت يمين ربي[٨] ، وأخذ الصدقة بيمينه يربيها لصاحبها[٩] ، وكتابته بيده على نفسه أن رحمته تغلب غضبه[١٠] ، (وأنه مسح ظهر آدم بيده)[١١] ثم قال له ويداه

= نص طويل جدا وفيه : « .. فيأخذ ربك عز وجل بيده غرفة من الماء فينضح بها قبلكم .. » الحديث ، وسيأتي بعدُ بطوله ص (١١٧٠) مع بيان قول العلماء فيه وحكمهم عليه وقد أورده ابن القيم أيضاً في زاد المعاد (٣/ ٦٧٣) وما بعدها وتولى شرحه فيه ، ومما قاله عند هذه الفقره : « فيه إثبات صفة اليد له سبحانه بقوله ، وإثبات الفعل الذي هو النضح » .

(١) كما دل عليه قوله سبحانه : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ الآية (٧٥) من سورة ص ، وينظر ما سبق ص (٧٤) وما بعدها .

(٢) كما في حديث عبد الله بن الحارث وزيد بن أسلم ، وقد تقدم ص (٨٢) .

(٣) كما في حديث أنس ، وقد تقدم ص (٨٠) .

(٤) كما في حديث سلمان الفارسي ، وقد تقدم ص (٨٧) .

(٥) تقدم ذكر الأدلة عليه ص (١٤٢) تعليق (٢) .

(٦) كما في حديث عبد الله بن عمرو ، وقد تقدم ص (٨٢) .

(٧) ينظر ما ذُكر سابقا عن هذا الخبر ص (٩٥٣) مع التعليق (٩) .

(٨) هو جزء من حديث أبي هريرة ، وقد تقدم ص (٨٢) .

(٩) هو من حديث أبي هريرة متفق عليه ، وقد تقدم ص (٨٨) .

(١٠) هو من حديث أبي هريرة أخرجاه في الصحيحين ، وقد تقدم ص (٦٧٦) .

(١١) قوله : « مسح ظهر آدم بيده » هو جزء من حديث عمر بن الخطاب يرفعه ، وقد تقدم ص (٨٣) .

مقبوضتان[١] : اختر فقال اخترت يمين ربي وكلتا يدي ربي يمين مباركة[٢] ، وأن يمينه ملأى لا تغيضها[٣] نفقة سحاء الليل والنهار[٤] ، وبيده الأخرى القسط يخفض ويرفع[٥] ، وأنه خلق آدم [من][٦] قبضة قبضها من جميع الأرض[٧] ، وأنه يطوي السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يطوي الأرض[٨] بيده الأخرى[٩] ، وأنه خط الألواح التي كتبها لموسى بيده[١٠] .

وذكر عثمان بن سعيد الدارمي[١١] رحمه الله تعالى بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص[١٢] أن الملائكة قالت : يا رب قد أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون ، فاجعل لنا الآخرة كما جعلت لهم الدنيا ، فقال : « لا أفعل » فأعادوا ذلك فقال : « لا أفعل » ، فأعادوا

---

(١) في النسخ الخطية : « مفتوحتان » والمثبت من مصادر النص جميعها.

(٢) هو جزء من حديث أبي هريرة ، وقد تقدم ص (٨٢) .

(٣) في « ت » : « لا يغيضها » .

(٤) هو جزء من حديث أبي هريرة أخرجاه في الصحيحين وقد تقدم ص (٩٥٣) .

(٥) هو جزء من حديث أبي هريرة أخرجاه في الصحيحين وقد تقدم ص (٧٨) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) تقدم من حديث أبي موسى الأشعري ص (٨٦) .

(٨) في « ت » : « الأرضين » .

(٩) ينظر ما تقدم ص (٧٨) مع التعليق رقم (٥) .

(١٠) هو من حديث أبي هريرة أخرجاه في الصحيحين وقد تقدم ص (٧٦) تعليق (٢) .

(١١) تقدمت ترجمته ص (٥٨) .

(١٢) تقدمت ترجمته ص (٧٥) .

ذلك عليه فقال : « وعزتي لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان » . ورواه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة عن النبي ﷺ مرسلا[١] .

وقوله : « الأيدي ثلاثة ، فيد الله العليا ويد المعطي [١٦٧/أ] التي تليها ويد السائل السفلى »[٢] فهل يصح في عقلٍ أو لغةٍ أو عرفٍ أن يقال : قدرة الله أو نعمته العليا ويد المعطي التي تليها ؟ فهل يحتمل هذا التركيب غير يد الذات بوجهٍ ما ؟ وهل يصح أن يراد به غير ذلك ؟ وكذلك قوله : « اليد العليا خير من اليد السفلى ، واليد العليا هي المنفقة واليد السفلى هي السائلة »[٣] فضم هذا إلى قوله : « الأيدي ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطي هي التي تليها »[٤] ، وإلى قوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾[٥] تقطع[٦] بالضرورة أن المراد يد الذات لا يد القدرة والنعمة ، فإن التركيب والقصد والسياق لا يحتمله البتة . وتأمل قوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[٧] فلما كانوا يبايعون رسول الله ﷺ بأيديهم ويضرب بيده على أيديهم وكان رسول الله ﷺ هو السفير بينه

(١) قد تقدم باختلافٍ يسير في بعض ألفاظه ص (٧٦) تعليق (٤) ، وهو موضوع كما بينته في الموضع المذكور.

(٢) تقدم من حديث عبد الله بن مسعود ص (٨١) .

(٣) أخرجه البخاري في الزكاة ح١٤٢٩ (ص٢٨٣ ـ ٢٨٤) .

(٤) مضى قريبا وقد تقدم ص (٨١) .

(٥) سورة المائدة آية (٦٤).

(٦) في « ن » : « يقطع » .

(٧) سورة الفتح آية (١٠).

وبينهم كانت مبايعتهم له مبايعة لله ، ولما كان الله سبحانه فوق سماواته على عرشه وفوق الخلائق كلهم كانت يده فوق أيديهم كما أنه سبحانه فوقهم ، فهل يصح هذا لمن ليس له يد حقيقة ؟ فكيف يستقيم أن يكون المعنى قدرة الله ونعمته فوق قدرهم ونعمهم ، أم تقتضي المقابلة أن يكون المعنى هو الذي يسبق إلى الأفهام من هذا الكلام.

وكذلك قوله : « ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن حتى تكون[١] أعظم من الجبل »[٢] ، فهل يحتمل هذا الكلام غير الحقيقة ؟ وهب أن اليد تستعمل[٣] في اللغة في النعمة أفسمعتم أن اليمين والكف يستعملان في النعمة في غير الوضع الجديد الذي اخترعتموه وحملتم عليه كلام الله ورسوله ﷺ.

وكذلك : « وبيده الأخرى القسط »[٤] هل يصح أن يكون المعنى : وبقدرته الأخرى ؟ وهل يصح في قوله : « إن المقسطين عن يمين الرحمن »[٥] أنه [عن][٦] قدرته في لغة من اللغات ؟ وهل سمعتم باستعمال اليمين في النعمة والكف في النعمة ؟ وكيف يحتمل قوله : « إن الله أخذ ذرية آدم من ظهره ثم أفاض بهم في كفه »[٧] كف النعمة

(١) في « ن » : « يكون » .

(٢) تقدم من حديث أبي هريرة ص (٨٨) وهو مخرج في الصحيحين.

(٣) في « ن » : « يستعمل » .

(٤) هو جزء من حديث أبي هريرة المخرج في الصحيحين وقد تقدم ص (٧٨) تعليق (٥).

(٥) سبق ذكره من حديث عبد الله بن عمرو ص (٨٢) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) هو جزء من حديث هشام بن حكيم وقد سبق ص (٨٤) .

والقدرة ؟ هذا[١] لم تعهدوا أنتم ولا أسلافكم به استعمالا البتة سوى الوضع الجديد الذي اخترعتموه.

وكذلك قوله : « خمر الله طينة آدم أربعين ليلة [ثم][٢] ضرب بيده فيها فخرج كل طيب بيمينه وكل خبيث بيده الأخرى ثم خلط بينهما »[٣] فهل يصح في هذا السياق غير الحقيقة ؟ فضع لفظة[٤] النعمة أو القدرة هاهنا ثم انظر هل يستقيم ذلك. وهل يصح في قوله : « والخير كله في يديك »[٥] أن يكون في نعمتيك أو في قدرتيك ؟

وقال عبد الله بن الحارث[٦] عن النبي ﷺ : « إن الله خلق آدم بيده ، وكتب التوراة بيده ، وغرس جنة عدن بيده »[٧] ، أفيصح أن يخص الثلاثة[٨] بقدرته ولا سيما لفظ الحديث : « إن الله لم يخلق بيده إلا ثلاثة أشياء »[٩] ، أفيصح [١٦٧/ب] أن توضع[١٠] النعمة (أو القدرة)[١١]

(١) في « ت » : « وهذا » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٣) تقدم من حديث سلمان الفارسي ص (٨٧) ، وهو موقوف كما بينته في موضعه.

(٤) في « ت » : « لفظ » .

(٥) هو جزء من حديث علي بن أبي طالب ، وقد تقدم ص (٦٤٠) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٧٩) .

(٧) سبق ذكره وتخريجه ص (٨٠) .

(٨) في « ت » : « الثلاث » ويصح هنا حذف التاء وبقاؤها لعدم ذكر المعدود وحذفه .
ينظر : شرح الأشموني للألفية مع حاشية الصبان عليه (٤/ ٦١) .

(٩) تقدم من حديث جمع من الصحابة ص (٧٥) مع التعليق (٤) .

(١٠) في « ن » : « يوضع » .

(١١) في « ت » : « والقدرة » .

[المثال الخامس مما ادعي فيه المجاز : صفة الوجه ، وإبطال ذلك من ستة وعشرين وجها]

موضع اليد هاهنا.

المثال الخامس : وجه الرب جل جلاله حيث ورد في الكتاب والسنة فليس بمجاز بل على حقيقته.

[اختلاف المعطلين في جهة تجوز الوجه]

واختلف المعطلون في جهة التجوز في هذا ، فقالت طائفة : لفظ الوجه زائد ، والتقدير : ويبقى ربك[١] ، إلا ابتغاء ربه الأعلى[٢] ، ويريدون ربهم . وقالت فرقة أخرى منهم : الوجه بمعنى الذات ، وهذا قول أولئك وإن اختلفوا في التعبير عنه. وقالت فرقة : ثوابه وجزاؤه ، فجعله هؤلاء مخلوقا منفصلا ، قالوا لأن الذي يراد هو الثواب. وهذه أقوال نعوذ بوجه الله العظيم أن يجعلنا من أهلها[٣].

[قول المريسي في صفة الوجه ورد الدارمي عليه]

قال عثمان بن سعيد الدارمي[٤] وقد حكى قول بشر المريسي[٥] أنه قال في قول النبي ﷺ : « إذا قام العبد يصلي أقبل الله عليه بوجهه »[٦] :

(١) أي في قوله تعالى : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ الآية (٢٧) من سورة الرحمن.

(٢) أي في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ ﴾ الآية (٢٠) من سورة الليل.

(٣) تنظر أقول المتكلمين في تأويلهم لهذه الصفة : مقالات الإسلاميين (١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦) وتأويلات أهل السنة للماتريدي (١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤) ومتشابه القرآن (٢/ ٦٣٧ ـ ٦٣٨) وشرح الأصول الخمسة (ص٢٢٧) وأصول الدين (ص١١٠) والفصل (٢/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨) والمعتمد في أصول الدين (ص٥٢) والإرشاد للجويني (ص١٥٧) ودفع شبه التشبيه (ص١١٣) وأساس التقديس (ص١٥١ ـ ١٥٦) وغاية المرام (ص١٤٠) وأبكار الأفكار (ق١١٥/ ب) وإيضاح الدليل لابن جماعة (ص١٢٠ ـ ١٢٢) وشرح المواقف (ص١٧٤ ـ ١٧٥) وأقاويل الثقات (ص١٤١) وما بعدها.

(٤) تقدمت ترجمته ص (٥٨) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٣٤٣) .

(٦) هو جزء من حديث أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها ح١٠٢٣ (١/ ٣٢٧) وفيه قصة ، وأخرجه ابن خزيمة في كتابه التوحيد مطولا (١/ ٣٤ ـ ٣٦) بإسنادين قال =

يحتمل أن يقبل الله عليه بنعمته وإحسانه (وإفضاله)[1] وما أوجب للمصلي من الثواب . فقوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾[2] أي ما توجه به إلى ربك من الأعمال الصالحة . وقوله : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾[3] أي قبلة الله . قال الدارمي : (لما فرغ)[4] المريسي من إنكار اليدين ونفيهما عن الله أقبل قِبَل وجه الله ذي الجلال والإكرام لينفيه عنه كما نفى عنه اليدين ، فلم يدع

= في أحدهما : حدثنا محمد بن بشار قال ثنا يحيى قال ثنا الأعمش ، قال ثنا شقيق قال : كنا عند حذيفة فقام شبث بن ربعي فصلى فبصق بين يديه ، فقال له حذيفة : يا شبث لا تبصق بين يديك ولا عن يمينك فإن عن يمينك كاتب الحسنات ولكن عن يسارك أو من ورائك ، فإن العبد إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم قام إلى الصلاة أقبل الله عليه بوجهه فيناجيه فلا ينصرف عنه حتى ينصرف أو يحدث حدث سوء » . وفي صحيحه رقم٩٢٤ (١/ ٦٢) وأخرجه عبد الرزاق في المصنف رقم١٦٨٩ (١/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣) وكذا ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٣٦٤) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم٦٥٥ (٢/ ٨٨) وهو صحيح عن حذيفة ، كما أنه صح نحوه من حديث الحارث الأشعري يرفعه أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم٦٥٤ وقال بعده : « وروي في مثل هذا عن حذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم من قولهما » ثم ساقهما. وقال البوصيري في زوائد ابن ماجه (١/ ٣٤٤) : « هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، وله شاهد في الصحيحين والموطأ من حديث ابن عمر » اهـ. وقد حسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ح٨٤٥ (١/ ٣٠٤) وفي الصحيحة ح١٥٩٦ (٤/ ١٢٧) وفي التعليق على صحيح ابن خزيمة رقم٩٢٤ (٢/ ٦٢) .

(١) في النسخ الخطية : « وأفعاله » والمثبت من بعض النسخ الخطية لكتاب نقض الدارمي على بشر المريسي كما أشار إليه محققه (٢/ ٧٠٤) تعليق (٤) ولعله الصواب.

(٢) سورة الرحمن آية (٢٧).

(٣) سورة البقرة آية (١١٥).

(٤) في « ن » : « لما فرغ من » .

غاية في إنكار وجه الله ذي الجلال والإكرام (والجحود به)[١] حتى ادعى أن وجه الله الذي وصفه بأنه ذو الجلال والإكرام مخلوق ، لأنه ادعى أنه أعمال مخلوقة يتوجه بها إليه ، وثواب وإنعام مخلوق يثيب به العامل ، وزعم أنه قبلة الله ، وقبلة الله لا شك مخلوقة. ثم ساق الكلام في الرد عليه[٢].

[الوجه الأول في إبطال كون وجهه تعالى مجازا لا حقيقة]

والقول بأن لفظ الوجه مجاز باطل من وجوه :

أحدها : أن المجاز لا يمتنع نفيه ، فعلى هذا لا يمتنع أن يقال : ليس لله وجه ولا حقيقة لوجهه .

وهذا تكذيب صريح لما أخبر [به][٣] عن نفسه وأخبر به عنه (رسوله)[٤] ـ ﷺ .

[الوجه الثاني في إبطال كون وجهه تعالى مجازا لا حقيقة]

الثاني : أنه خروج عن الأصل والظاهر بلا موجب.

[الوجه الثالث في إبطال كون وجهه تعالى مجازا لا حقيقة]

الثالث : أن ذلك يستلزم كون حياته وسمعه وبصره وقدرته وكلامه وإرادته وسائر صفاته مجازاً[٥] لا حقيقة كما تقدم تقريره.

[الوجه الرابع في إبطال كون وجهه تعالى مجازا لا حقيقة]

الرابع : أن دعوى المعطل أن الوجه صلة[٦] كذب على الله وعلى رسوله

---

(١) في « ت » : « واستمر وإلى الجحود به » .

(٢) انظر : نقض الإمام الدارمي على بشر المريسي (٢/ ٧٠٣ ـ ٧٢٤) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « رسول الله » .

(٥) في « د » و « ن » : « مجاز » .

(٦) أي أنه صلة زائد ، فيكون معنى قوله تعالى : ﴿ فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ : فثم الله ، قالوا وهذا كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ أي إلا هو .

قال السمين الحلبي في الدر المصون (٢/ ٨٢) بعد ذكره لهذا القول : « وليس بشيء » =

[الوجه الخامس في إبطال كون وجهه تعالى مجازا لا حقيقة]

[الوجه السادس في إبطال كون وجهه تعالى مجازا لا حقيقة]

[ما ذكره الخطابي والبيهقي وغيرهما في إثبات الوجه له سبحانه]

وعلى اللغة ، فإن هذه الكلمة ليست مما عهد زيادتها.

الخامس : أنه لو ساغ ذلك لساغ لمعطل آخر أن يدعي الزيادة في قوله : « أعوذ بعزة الله وقدرته »[1] ، ويكون التقدير : أعوذ بالله. ويدعي معطل آخر الزيادة في سمعه وبصره وغير ذلك.

السادس : أن هذا يتضمن إلغاء وجهه الكريم لفظا ومعنى ، وأن لفظه زائد ومعناه منتف.

السابع : ما ذكره الخطابي[2] والبيهقي[3] وغيرهما قالوا : لما أضاف الوجه إلى الذات وأضاف النعت إلى الوجه فقال : ﴿ وَيَبْقَىٰ [١٦٨ / أ] وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾[4] دل على أن ذكر الوجه ليس بصلة ، وأن قوله : ﴿ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ صفة للوجه وأن الوجه صفة للذات[5].

= وينظر : تفسير الرازي (٤/ ٢١) وتفسير القرطبي (٢/ ٨٤) وتفسير البحر المحيط (١/ ٣٦١).

(١) هو جزء من حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنه أخرجه مسلم في السلام ح٦٧ (٤/ ١٧٢٨) وهو فيه بلفظ : « أعوذ بالله وقدرته.. » ، وأخرجه باللفظ المذكور : « أعوذ بعزة الله وقدرته » : أبو داود في الطب ح٣٨٩١ (٤/ ٢١٧ ـ ٢١٨) والترمذي في الطب ح٢٠٨٠ (٤/ ٤٠٨) وابن ماجه في الطب ح٣٥٢٢ (٢/ ١١٦٣ ـ ١١٦٤) ومالك في كتاب العين من الموطأ ح٩ (٢/ ٧١٨) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٤٨٦) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٩٧٩) .

(٤) سورة الرحمن آية (٢٧).

(٥) انظر : الاعتقاد للبيهقي (ص٦٩) ، وهذا النقل عنه وعن الخطابي ذكره عنهما القرطبي في الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (٢/ ٨٥ ـ ٨٧) ومرعي بن يوسف الكرمي في أقاويل الثقات (ص١٤٣) .

قلت : فتأمل رفع قوله : ﴿ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ عند [ذكر][1] الوجه ، وجره في قوله : ﴿ تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [2] ، فذو[3] الوجه المضاف بالجلال والإكرام لما كان القصد الإخبار عنه ، وذي[4] المضاف إليه بالجلال والإكرام في آخر السورة لما كان القصد عين المسمى دون الاسم فتأمله .

[بيان أن الوجه يكون بحسب ما أضيف إليه]

الثامن : أنه لا يعرف في لغةٍ من لغات الأمم وجه الشيء بمعنى ذاته ونفسه ، وغاية ما شبه به المعطل وجه الرب أن قال : هُو كقوله : « وجه الحائط » و « وجه الثوب » و « وجه النهار » و « وجه الأمر » . فيقال لهذا المعطل المشبه : ليس الوجه في ذلك بمعنى الذات ، بل هذا مبطل لقولك ، فإن وجه الحائط أحد جانبيه فهو مقابل لدبره ، ومِن[5] هذا وجه الكعبة ودبرها ، فهو وجه حقيقة ، ولكنه بحسب المضاف إليه ، فلما كان المضاف إليه بناء كان وجهه من جنسه ، وكذلك وجه الثوب أحد جانبيه وهو من جنسه ، وكذلك وجه النهار أوله ولا يقال لجميع النهار ، وقال ابن عباس رضي الله عنهما : « وجه النهار أوله »[6] ، ومنه قولهم : « صدر النهار »[7] ،

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة الرحمن آية (٧٨).

(٣) في « د » و « ن » : « فذوي » ، والمثبت من « ت » .

(٤) في « د » و « ن » : « وذوي » ، والمثبت من « ت » .

(٥) في « ت » : « ومثل » .

(٦) لم أقف عليه من قول ابن عباس ، وإنما وجدته من قول قتادة والربيع أخرجه عنهما ابن جرير في تفسيره (طبعة شاكر) رقم٧٢٣٨ ، ٧٢٣٩ (٦/٥٠٩) .

(٧) ينظر المحكم واللسان والتاج جميعهم في مادة (صدر) وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٣/٢٦).

قال (ابن الأعرابي)[١] : « أتيته بوجه نهار وصدر نهار »[٢] ، وأنشد للربيع ابن زياد[٣] :

من كان مسروراً بمقتل مالك فليأت نسوتنا بوجه نهار[٤]

والوجه في اللغة مستقبل كل شيء لأنه أول ما يواجه منه ، ووجه الرأي والأمر ما يظهر أنه صوابه ، وهو في كل محل بحسب ما يضاف إليه ، فإن أضيف إلى زمن كان الوجه زمنا ، وإن أضيف إلى [حيوان كان بحسبه ، وإن أضيف إلى ثوب أو حائط كان بحسبه ، وإن أُضيف إلى][٥] من ﴿ لَيْسَ

---

(١) في « ت » : « ابن أعرابي » .
وابن الأعرابي تقدمت ترجمته ص (٩٧) .

(٢) يراجع مجالس العلماء للزجاجي (ص٣٠٦) .

(٣) هو الربيع بن زياد بن عبد الله بن سفيان بن ناشب العبسي الجاهلي ، كان يلقب بالكامل لشجاعته وذكائه ودهائه ، كما كان من ندماء النعمان بن المنذر الغساني ، هجاءً عَيّاباً فَحّاشاً سَبّاباً ، توفي سنة (٣٠) قبل الهجرة وقيل غير ذلك .
المحبر (٢٩٩ ـ ٣٠٠) والأغاني (١٨/٦٤٦٨) وما بعدها والعمدة لابن رشيق (١/ ١٢٨ ـ ١٢٩) ومعجم الشعراء الجاهليين (ص١٤١ ـ ١٤٢) .

(٤) البيت من قصيدة في رثاء مالك بن زهير العبسي مطلعها :
إني أرقت فلم أغمض حار من سيء النبإ الجليل الساري
وقد ذكره غير واحد منهم : أبو عبيد في مجاز القرآن (١/ ٩٧) وأبو تمام في الحماسة (١/ ٤٩٤) وابن جرير في التفسير طبعة شاكر (٦/ ٥٠٩) والزجاجي في مجالس العلماء (ص٣٠٥) والأصفهاني في الأغاني (١٨/٦٤٨٩) والمرتضى في الأمالي (١/ ٢١١) والزمخشري في الكشاف (١/ ١٩٥) والسخاوي في سفر السعادة (٢/ ٩٥٦) وابن منظور في اللسان مادة (وجه) ، والبغدادي في الخزانة (٧/ ٣٨٨) (٨/ ٣٦٩ ، ٣٧١) وغير هؤلاء كثير .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

[لا يصح قطعا حمل وجهه تعالى على الثواب المنفصل]

﴿كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١] كان وجهه تعالى كذلك .

التاسع : أن حمله على الثواب المنفصل من أبطل الباطل ، فإن اللغة (لا تحتمل)[٢] ذلك ، ولا يعرف أن الجزاء يسمى وجهاً للمجازي .

[الاستعاذة بوجهه تعالى تنفي عنه المجاز]

العاشر : أن الثواب مخلوق ، وقد[٣] صح عن النبي ﷺ أنه استعاذ بوجه الله فقال : « أعوذ بوجهك الكريم أن تضلني[٤] لا إله إلا أنت الحي الذي لا يموت والجن والإنس يموتون » رواه أبو داود وغيره[٥]. ومن دعائه يوم الطائف[٦] : « أعوذ (بنور وجهك)[٧] الذي أشرقت له الظلمات وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة »[٨] ، ولا يظن برسول الله ﷺ أن يستعيذ

(١) سورة الشورى آية (١١).

(٢) في « ن » : « لا يحتمل » .

(٣) في « ت » : « فقد » .

(٤) في « ن » : « يضلني » .

(٥) لم أقف عليه عند أبي داود في السنن ، وقد أخرجه البخاري مختصرا في التوحيد ح٧٣٨٣ (ص١٥٤٧) ومسلم في الذكر والدعاء ح٦٧ (٤/٢٠٨٦) جميعهما من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وفيهما : « أعوذ بعزتك » بدل « أعوذ بوجهك » ، ولفظه عند مسلم : « اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، اللهم إني أعوذ بعزتك ، لا إله إلا أنت أن تضلني ، أنت الحي الذي لا يموت ، والجن والإنس يموتون » .

(٦) يعني يوم ذهابه عليه الصلاة والسلام إلى الطائف لدعوة ثقيف والتماس النصر منهم والمنعة.

(٧) في « د » و « ن » : « بوجهك » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في المصادر.

(٨) هو جزء من دعاءٍ طويل أخرجه ابن إسحاق كما في السيرة لابن هشام (٢/ ٤٤٤ ـ ٤٤٦) بسند صحيح عن محمد بن كعب القرظي مرسلا في قصة ذهابه ﷺ إلى الطائف دون بقيته ، وفيه الدعاء المذكور فذاك مما لم يسنده ابن إسحاق ، وقد أخرجه =

بمخلوق. وفي صحيح البخاري أن رسول الله ﷺ لما أنزل عليه : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ ﴾[1] قال : « أعوذ بوجهك » ، ﴿ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾[2] قال : « أعوذ بوجهك »[3].

وقال علي بن أبي [١٦٨/ب] طالب[4] رضي الله عنه : أمرني رسول الله ﷺ فقال : « إذا أخذت مضجعك فقل[5] : أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك التامات من شر ما أنت آخذ بناصيته ، اللهم أنت تكشف (المغرم والمأثم)[6] ،

= من طريقه ابن جرير في التاريخ (٢/ ٣٤٤ ـ ٣٤٦) والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن جعفر مختصرا رقم١٨١ (قطعة من الجزء ١٣/ ٧٣) و (٢٥/ ٣٤٦) وفي الدعاء له رقم ١٠٣٦ (٢/ ١٢٨٠) وذكره ابن منده في الرد على الجهمية (ص٩٩) . قال الحافظ الهيثمي في المجمع (٦/ ٣٨) : « وفيه ابن إسحاق وهو مدلس ثقة ، وبقية رجاله ثقات » قلت : وقد عنعنه هنا فلم يصرح فيه بالسماع ، فاستوجب الضعف.

وانظر : دفاع عن الحديث النبوي والسيرة للألباني (ص١٩) وتعليقه على فقه السيرة للغزالي (ص١٣٧) تعليق (١) ، وضعيف الجامع رقم١١٨٢ (ص١٦٦ ـ ١٦٧) .

(١) سورة الأنعام آية (٦٥).

(٢) سورة الأنعام آية (٦٥).

(٣) أخرجه البخاري في التفسير ح٤٦٢٨ (ص٩٦٠) وفي الاعتصام بالكتاب والسنة ح٧٣١٣ وفي التوحيد ح٧٤٠٦ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٤) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم أبو السبطين ، أمير المؤمنين ، وابن عم رسول رب العالمين ، والخليفة الرابع الراشد ، فضائله كثيرة ومناقبه جمة ، مات قتيلا شهيدا بالكوفة سنة (٤٠).

الاستيعاب (٣/ ١٠٨٩ ـ ١١٣٣) وأسد الغابة (٤/ ٩١ ـ ١٢٥) والإصابة (٤/ ٥٦٤ ـ ٥٧٠).

(٥) في « ت » : « فقال » .

(٦) في « ت » : « المأثم والمغرم » بالتقديم والتأخير ، وهي هكذا في بعض مصادر النص.

اللهم (لا يهزم جندك ولا يخلف وعدك)[(١)] ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد سبحانك وبحمدك »[(٢)] ، وإسناد كلهم ثقات.

وفي الموطأ : أنه لما كان ليلة الجن[(٣)] أقبل عفريت من الجن وفي يده شعلة من نار ، فجعل النبي ﷺ يقرأ القرآن فلا يزداد إلا قربا ، فقال له جبريل : ألا أُعلمك كلمات تقولهن ينكب منها لفيه وتطفأ شعلته ؟ قل : أعوذ بوجه الله الكريم وكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء ، ومن شر ما يعرج فيها ، ومن شر ما ذرأ في الأرض ،

(١) في « د » و « ن » : « لا تهزم جندك ولا تخلف وعدك » .

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط ح٦٧٧٥ (٧/٣٩٨ ـ ٣٩٩) وفي الدعاء له ح٢٣٨ (٢/ ٩٠٠ ـ ٩٠١) والبيهقي في الأسماء والصفات ح٦٦٤ (٢/ ٩٧ ـ ٩٨) . وإسناده ضعيف فيه حماد بن عبد الرحمن الكلبي الشامي من أهل قنسرين ، قال فيه أبو زرعة في أجوبته (ضمن كتاب « أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ») (٢/٤٩٥) : « يروي أحاديث مناكير » . وقال فيه أبو حاتم : « هو شيخ مجهول ، منكر الحديث ضعيف الحديث » ، الجرح والتعديل (٣/ ١٤٣) وقال ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٤٢) : « قليل الرواية » . وينظر : مجمع الزوائد (١٠/ ١٧٢) وتقريب التهذيب (ص١١٨).

(٣) خبر ليلة الجن أخرجه الإمام مسلم وغيره ، قال رحمه الله في كتاب الصلاة من صحيحه رقم١٥٠ (١/ ٣٣٢) : « حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الأعلى عن داود عن عامر قال : سألت علقمة : هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله ﷺ ليلة الجن ؟ قال : فقال علقمة : أنا سألت ابن مسعود فقلت : هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن ؟ قال : لا ، ولكنا كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ففقدناه ، فالتمسناه في الأودية والشعاب ، فقلنا : استُطير أو اغتيل ، قال فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، فلما أصبحنا إذا هو جاءٍ من قِبل حراء ، قال فقلنا : يا رسول الله فقدناك فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، فقال : « أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن » قال : فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم . . » الحديث . وليس فيه ما ذكره ابن القيم ، وسيأتي مزيد بيانٍ عند التخريج.

ومن شر ما يخرج منها ، ومن شر فتن الليل والنهار ، ومن شر طوارق الليل ، ومن شر كل طارق إلا طارقا يطرق بخير يا رحمن » . فقالها فانكب لفيه وطفت شعلته » . أرسله مالك ووصله غيره[1].

(١) الذي في الموطأ من كتاب الشَّعَر ، باب ما يؤمر به من التعوذ ح١٠ (٢/ ٩٥٠ ـ ٩٥١) عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال : أُسري برسول الله ﷺ فرأى عفريتا من الجن يطلبه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله ﷺ رآه فقال له جبريل أفلا أعلمك كلمات تقولهن » الحديث وهو مرسل ، وقد أوصله غيره كما سيأتي ، ومن طريق مالك أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة من الكبرى ح١٠٧٩٣ (٦/ ٢٣٧) ، وقد أخرجه باللفظ المذكور موصولا في عمل اليوم والليلة من الكبرى أيضاً رقم١٠٧٩٢ (٦/ ٢٣٧) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم٦٦٣ (٢/ ٩٥ ـ ٩٦) وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ١١٢ ـ ١١٣) جميعهم من حديث عبد الله بن مسعود ، وكذا أخرجه الطبراني من غير بعض الألفاظ في أوله في الأوسط رقم٤٣ (١/ ٥٨ ـ ٥٩) وفي الدعاء له رقم١٠٥٨ (٢/ ١٢٩٣) كلاهما بسند واحد ، وعنه أبو نعيم في دلائل النبوة رقم١٣٨ (١/ ٢٤٥) وذكره السيوطي في الخصائص (١/ ٣٤٣) وإسناده ضعيف ، ففي سند البيهقي من لا يعرف لجهالته كما أن في طريق النسائي وابن عبد البر عياشا الشامي ، وهو عياش السلمي المذكور في تهذيب الكمال (٢٢/ ٥٦٤) وفيه : « روى عن عبد الله ابن مسعود في ذكر ليلة الجن ، روى عنه محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصاري ، روى له النسائي في اليوم والليلة » .

قلت : وقد قال فيه الحافظ في التقريب (ص٣٧٣) : « مجهول من الثالثة » .

وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٧٨) : « .. وفيه من لم أعرفه » .

وأما إسناد الطبراني ففيه شيخه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة البَتَلْهي الدمشقي متكلم فيه خاصة فيما يروي عن أبيه كما هو هنا ، قال فيه الذهبي في الميزان (١/ ١٥١) : « له مناكير ، قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر وحدث عنه أبو الجهم المشغرائي ببواطيل.. » ، وانظر اللسان (١/ ٢٩٥) . وفي الثقات لابن حبان (٩/ ٧٤) في ترجمة والده محمد بن يحيى قال : « .. ثقة في نفسه يتقى من حديثه ما روى عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وأخوه عبيد فإنهما كانا يدخلان عليه كل شيء .. » . =

[لم يكن النبي عليه الصلاة والسلام يسأل ربه عز وجل لذة النظر إلى الثواب ولكن لذة النظر إلى الوجه الكريم]

الحادي عشر : أن النبي ﷺ كان

= وفيه : إبراهيم بن طريف الشامي وقد تفرد عنه الأوزاعي ، قال فيه ابن حجر في التقريب (ص٣٠) : « مجهول تفرد عنه الأوزاعي وقد وثق » .

وللحديث شاهد من حديث عبد الرحمن بن خَنْبَش - بوزن جعفر - (وقيل في اسمه غير ذلك) التميمي رضي الله عنه أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٤١٩) : « حدثنا سيار بن حاتم أبو سلمة العنزي قال حدثنا جعفر يعني ابن سليمان قال حدثنا أبو التياح قال : قلت لعبد الرحمن بن خنبش التميمي - وكان كبيرا - أدركت رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، قال قلت : كيف صنع رسول الله ليلة كادته الشياطين ؟ فقال : إن الشياطين تحدرت تلك الليلة على رسول الله ﷺ من الأودية والشعاب وفيهم شيطان بيده شعلة نار . . » فذكره . ثم رواه في الموضع المذكور عن شيخه عفان عن جعفر به ، وعن هذا الشيخ أيضاً والإسناد نفسه أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف رقم٣٦٥٣ (٨/ ٦١ - ٦٢) ورقم٩٦٧١ (١٠/ ٣٦٤ - ٣٦٥) ، ورواه يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٨٧ - ٢٨٨) ، وأبو يعلى في المسند رقم٦٨٤٤ (١٢/ ٢٣٧ - ٢٣٨) ، وعنه ابن السني في عمل اليوم والليلة رقم٦٣٧ (ص٣٠١ - ٣٠٢) والعقيلي فيما ذكره ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ١١٣ - ١١٤) وساقه ، وأبو نعيم في دلائل النبوة رقم١٣٧ (١/ ٢٤٣ - ٢٤٤) والبيهقي في دلائل النبوة (٧/ ٩٥) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي ، وفي الأسماء والصفات رقم٣٥ (١/ ٧٢ - ٧٣) من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري ، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ١١٣ - ١١٤) .

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤/ ٣٠١) في ترجمة عبد الرحمن بن خَنْبَش - بعد أن ذكر حديثه المذكور بسياق الإمام أحمد - : « وأخرجه ابن منده من طريق أبي قدامة الرقاشي وعلي المديني كلاهما عن جعفر . . وأخرجه أبو زرعة في مسنده عن الوزيري عن جعفر كذلك ، وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة والبزار والحسن بن سفيان من طرق كلهم عن عفان ، وحكى ابن أبي حاتم أن عفان رواه عن جعفر فقال عن عبد الله بن خنبش وعبد الرحمن أصح ، وفي رواية أبي بكر : سأل رجل عبد الرحمن بن خنبش فذكره ، قال البزار : لم يرو عبد الرحمن غيره فيما علمت ، وقال ابن منده : في حديثه إرسال ، وتعقبه أبو نعيم بأن أبا التياح صرح بسؤاله له يعني فلا إرسال فيه ، انتهى. ولعل ابن منده أراد أنه لم يصرح بسماعه لذلك من رسول الله ﷺ لكن المعتمد على من جزم بأن =

يقول[1] في دعائه : « أسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقائك »[2]. ولم يكن ليسأل لذة النظر إلى الثواب المخلوق ، ولا يعرف تسمية ذلك وجهاً لله لغةً ولا عرفاً ولا شرعا.

[من النصوص الدالة على إثبات الوجه الكريم له سبحانه على وجه الحقيقة]

الثاني عشر : أن النبي ﷺ قال : « من استعاذ بالله فأعيذوه ومن سألكم بوجه الله فأعطوه »[3]. وفي السنن من حديث جابر عن النبي ﷺ قال :

= له صحبة . . » ، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٧٧) : « رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني بنحوه.. ورجال أحد إسنادي أحمد وأبي يعلى وبعض أسانيد الطبراني رجال الصحيح وكذلك رجال الطبراني.. ».

(١) في « ت » : « يدعو ».

(٢) هو جزء من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه في دعاءٍ طويل سمعه من رسول الله ﷺ ورد من طرق مختصرا ومطولا ، فأخرجه النسائي في السهو رقم١٣٠٥ و١٣٠٦ (٣/ ٥٤ ـ ٥٥) وابن أبي شيبة في المصنف رقم٩٣٩٥ (١٠/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥) وأحمد في المسند (٤/ ٢٦٤) والدارمي في الرد على الجهمية (مختصرا ومطولا) رقم١٨٨ ، ١٩٧ (ص١٩٨ ، ١٠١) وابن أبي عاصم في السنة مختصرا رقم٤٣٣ ، ٤٣٤ (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣) وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم٤٦٦ و٤٦٧ (١/ ٢٥٤ ، ٢٥٥) وابن خزيمة في التوحيد رقم١٣ (١/ ٢٩ ـ ٣٠) والدارقطني في الرؤية رقم١٥٨ ، ١٥٩ (ص ٢٥٦ ـ ٢٥٨) وابن منده في الرد على الجهمية رقم٨٦ (ص٩٦) والحاكم في المستدرك (١/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم٨٤٥ (٣/ ٥٤١ ـ ٥٤٢) والبيهقي في الأسماء والصفات مطولا ومختصرا رقم٢٢٧ (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣) ورقم٦٥٨ (٢/ ٩١ ـ ٩٢) وابن حبان في صحيحه رقم١٩٧١ (٥/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي ، وقال الألباني في تخريج أحاديث الرد على الجهمية للدارمي (ص٦٠) إسناد صحيح ، وكذا صححه في ظلال الجنة تحت رقم٤٢٤ ، ٤٢٥ (ص١٨٥) .

(٣) هو من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخرجه أبو داود في الأدب ح٥١٠٨ (٥/ ٣٣٤) وفيه عنده : « ومن سألكم بالله.. » ، وأحمد في المسند =

« لا ينبغي [لأحد][1] أن يسأل بوجه الله إلا الجنة »[2]. فكان[3] طاوس[4] يكره أن يسأل الإنسان

= (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠) وكذا أبو يعلى في المسند رقم ٢٥٣٦ (٤/ ٤١٢) و٢٧٥٥ (٥/ ١٤٠) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم٦٦٠ (٢/ ٩٣) وهو صحيح.
وانظر : السلسلة الصحيحة ح٢٥٣ (١/ قسم١/ ٥٠٩ ـ ٥١٠) وصحيح سنن أبي داود ح٤٢٦٠ (٣/ ٩٦١ ـ ٩٦٢) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) هو من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخرجه أبو داود في الزكاة ح١٦٧١ (٢/ ٣٠٩ ـ ٣١٠) ومن طريقه أخرجه البيهقي في الكبرى (٤/ ١٩٩) وبلفظه المذكور أخرجه في الأسماء والصفات رقم٦٦١ (٢/ ٩٣ ـ ٩٤) وكذا أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٢٥٧) في ترجمة سليمان بن قرم ، وابن منده في الرد على الجهمية رقم٨٩ (ص٩٨) ونسبه السيوطي في الجامع الصغير (٦/ ٤٥١) لأبي داود والضياء في المختارة ، ولم أجده في مطبوعة الأخير وهو غير كامل.

وإسناده ضعيف فيه سليمان بن معاذ التميمي الضبي النحوي البصري أبو داود ، وهو سليمان بن قرم بن معاذ منسوب لجده كما في ترجمته من تهذيب الكمال (١٢/ ٥١) وغيره ، وقد تكلم فيه غير واحد وكان يفرط في التشيع ، فقد ضعفه النسائي وابن معين ، وقال أبو زرعة : « ليس بذاك » وقال أبو حاتم : « ليس بالمتين » ، وقال ابن حجر في التقريب (ص١٩٣ ـ ١٩٤) : « سيء الحفظ يتشيع .. » .
وينظر : الكامل لابن عدي (٣/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧) والجرح والتعديل (٤/ ١٣٦ ـ ١٣٧) وفيض القدير للمناوي (٦/ ٤٥١) وضعيف الجامع رقم٦٣٥١ (ص٩١٦) وضعيف سنن أبي داود رقم٣٦٨ (ص١٦٨ ـ ١٦٩) ومشكاة المصابيح بتحقيق الألباني رقم١٩٤٤ (١/ ٦٠٥) .

(٣) في « ت » : « وكان » .

(٤) هو طاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن الفارسي ثم اليمني الجندي ـ بفتحتين ومهملة ـ نسبة لجند بلد باليمن ، مولاهم ، يقال اسمه ذكوان وطاووس لقبه ، إمام حافظ فقيه ثقة ، روى عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ، ولازم ابن عباس مدة ، مات =

بوجه الله[١]. وجاء رجل إلى عمر بن عبد العزيز[٢] فرفع إليه حاجته ثم

= بمكة أيام الموسم سنة (١٠٦) ، وقد روى له الجماعة.

الجرح والتعديل (٤/ ٥٠٠ ـ ٥٠١) وتهذيب الكمال (١٣/ ٣٥٧ ـ ٣٧٤) والسير (٥/ ٣٨ ـ ٤٩) وتقريب التهذيب (ص٢٢٣) .

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم٦٦٢ (٢/ ٩٥) مع آثار أخرى ، فقال رحمه الله : « وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرنا أبو العباس هو الأصم حدثنا الصاغاني حدثنا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج : قال عطاء : بلغنا أنه يكره أن يسأل الله تعالى شيئا من الدنيا بوجهه ، قال : وقال ابن جريج : أخبرني ابن طاووس عن أبيه أنه كان يكره أن يسأل الإنسان بوجه الله ، قال : وقال ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : بلغنا ذلك ، قال : وقال ابن جريج أخبرني عبد الكريم بن مالك قال : إن رجلا جاء إلى عمر بن عبد العزيز فرفع إليه حاجته ثم قال : أسألك بوجه الله تعالى ، فقال عمر رضي الله عنه : قد سألت بوجهه فلم يسأل شيئا إلا أعطاه إياه ، ثم قال عمر رضي الله عنه : ويحك ألا سألت بوجهه الجنة » .

إسناده صحيح ، شيخ البيهقي أبو عبد الله الحافظ هو محمد بن عبد الله الحاكم صاحب المستدرك على الصحيحين ، إمام حافظ ناقد ، وشيخه أبو العباس الأصم هو محمد بن يعقوب بن يوسف محدث عصره بلا مدافعة ، لم يختلف في صدقه وصحة سماعه ، وشيخه الصاغاني هو محمد بن إسحاق بن جعفر أبو بكر أحد الحفاظ ثقة ثبت ، وشيخه حجاج بن محمد هو أبو محمد المصيصي الأعور مولى سليمان بن مجالد ثقة ثبت ، لكنه اختلط قبل موته في آخر عمره ، أخرج حديثه الجماعة.

(٢) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو حفص القرشي الأموي المدني ثم الدمشقي أمير المؤمنين الإمام الحافظ العلامة الخليفة العادل الصالح الزاهد أشج بني أمية ، ولد بالمدينة سنة (٦٣) وولي إمرتها للوليد بن عبد الملك سنة (٨٧) وولي الخلافة بعد ابن عمه سليمان بن عبد الملك سنة (٩٩) فلم يزل فيها إلى موته سنة (١٠١) بدير سمعان من أرض حمص ، أخرج حديثه الجماعة.

الجرح والتعديل (٦/ ١٢٢) وتهذيب الكمال (٢١/ ٤٣٢ ـ ٤٤٧) والسير (٥/ ١١٤ ـ ١٤٨) وتقريب التهذيب (ص٣٥٣) .

قال : أسألك بوجه الله ، فقال عمر : « قد سألت بوجه الله » فلم يسأل شيئا إلا أعطاه إياه ، ثم قال عمر : « ويحك ألا سألت بوجهه الجنة »[١].

ولو كان المراد بوجهه مخلوقاً من مخلوقاته لما جاز أن يقسم عليه ويسأل به ، ولا كان ذلك أعظم من السؤال به سبحانه.

وهذه الآثار صريحة في أن السؤال بوجهه أبلغُ وأعظم من السؤال به فقد قال رسول الله ﷺ : « لا يسأل بوجه الله إلا الجنة »[٢] ، فدل على بطلال قول من قال [إن وجه الله هو مخلوق من مخلوقاته وبطلان قول من قال][٣] هو ذاته[٤].

[إضافة السبحات إلى وجهه تعالى تنفي كونه مجازا]

الثالث عشر : ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري[٥] قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل ، حجابه النور لو كشفه [١٦٩/أ] لأحرقت سُبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه »[٦]. فإضافة[٧] السبحات التي هي الجلال والنور إلى الوجه وإضافة البصر[٨] إليه تبطل[٩] كل مجاز

(١) راجع التعليق قبل الأخير رقم (١).

(٢) سبق تخريجه قريبا ص (١٠٠٤).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت ».

(٤) انظر ما سبق ص (٩٩٢) مع التعليق (٣).

(٥) تقدمت ترجمته ص (٨٦).

(٦) سبق تخريجه منه ص (٤٣٩).

(٧) في « ن » : « بإضافة ».

(٨) في « ن » : « البصير » وهو خطأ.

(٩) في « ن » : « يبطل ».

وتبين[١] أن المراد وجهه.

[إضافة النور إلى وجهه سبحانه يؤكد حقيقته]

الرابع عشر : ما قاله عبد الله بن مسعود[٢] : « ليس عند ربكم ليل ولا نهار ، نور السموات والأرض من نور وجهه »[٣]. فهل يصح أن يحمل الوجه في هذا على مخلوق أو يكون صلة لا معنى له ، أو يكون بمعنى القبلة والجهة ، وهذا مطابق لقوله : « أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له

---

(١) في « د » : « وبينن » و في « ن » : « وبيين » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب.

(٢) تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٣) هو جزء من أثر طويل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخرجه الدارمي (مختصرا) في النقض على المريسي (١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦) و (٢/ ٧٤١ ـ ٨٢٩) والطبراني في الكبير رقم٨٨٨٦ (٩/ ١٧٩) وعنه أبو نعيم في الحلية (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨) وكذا أخرجه أبو الشيخ في العظمة مختصرا ومطولا رقم١١١ (١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦) ورقم١٤٧ (٢/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨) وابن منده في الرد على الجهمية رقم٩٠ (ص٩٩) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم٦٧٤ (٢/ ١١١ ـ ١١٢) ، وذكره ابن تيمية مختصرا في الحموية (ص٤٤) والمؤلف ابن القيم في مصنفه روضة المحبين بأطول مما هنا (ص٣٦٠) وفي اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٤٥ ـ ٤٦) وقال في نونيته (٢/ ١١٢) بشرح الهراس :

قال ابن مسعود كلاما قد حكا ... ه الدارمي عنه بلا نكران

ما عنده ليل يكون ولا نها ... ر قلت تحت الفلك يوجد ذان

وكذا ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣/ ٣٠١) عند قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ بلفظ : « إن ربكم ليس عنده ليل ولا نهار ، نور العرش من نور وجهه » . وقد سبق له إيراده في سورة المؤمنون (٣/ ٢٦٣) عند قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ . ونسبه السيوطي في الدر المنثور أيضاً (٧/ ٣٣٩) مطولا لعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه وغيرهم ممن ذكرت.

قال البيهقي بعد أن ساقه : « هذا موقوف وراويه غير معروف » . وقال الهيثمي في المجمع (١/ ٢٦٠) : « رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد السلام قال أبو حاتم : مجهول ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وعبد الله بن مِكرز أو عبيد الله على الشك لم أر من ذكره »

الظلمات »(١) ، فأضاف النور إلى الوجه والوجه إلى الذات واستعاذ بنور الوجه الكريم ، فعلم أن نوره صفة له كما أن الوجه صفة ذاتية ، وهذا الذي قاله ابن مسعود - رضي الله عنه - هو تفسير قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾(٢) (فلا تشتغل)(٣) بأقوال المتأخرين الذين غشيت(٤) بصائرهم عن معرفة ذلك فخذ العلم عن أهله ، فهذا تفسير الصحابة رضي الله عنهم.

[تدبر النصوص الشرعية الواردة في ذكر وجهه تعالى تنفي كونه مجازا]

الخامس عشر : أن من تدبر سياق الآيات والأحاديث والآثار التي فيها ذكر وجه الله الأعلى ذي الجلال والإكرام قطع ببطلان قول من حملها على المجاز ، وأنه الثواب والجزاء لو كان اللفظ صالحا لذلك في اللغة ، فكيف واللفظ لا يصلح لذلك لغة ، فمنها : قوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾(٥) وقوله : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ * إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ [رَبِّهِ](٦) ٱلْأَعْلَىٰ ﴾(٧).

[اتفاق الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأعلام الدين على رؤية المؤمنين وجه ربهم في الجنة]

الوجه السادس عشر : أن الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين وجميع أهل السنة والحديث والأئمة الأربعة وأهل الاستقامةِ من أتباعهم متفقون على أن المؤمنين يرون وجه ربهم تعالى في الجنة ، وهي الزيادة التي فسر بها

---

(١) تقدم ص (٩٩٨) مع تخريجه تعليق (٨) .

(٢) سورة النور آية (٣٥).

(٣) في « ن » : « فلا يشتغل » .

(٤) في « ت » : « غشت » .

(٥) سورة الرحمن آية (٢٧).

(٦) ما بين المعقوفتين من الآية الكريمة لا يوجد في « ت » .

(٧) سورة الليل الآيتان (١٩ ، ٢٠).

النبي ﷺ والصحابة [قوله][1] : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾[2] فروى مسلم في صحيحه بإسناده عن النبي ﷺ في قوله : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ قال : « النظر إلى وجه الله تعالى »[3].

فمن أنكر حقيقة الوجه لم يكن للنظر عنده حقيقة ، ولا سيما إذا أنكر الوجه والعلو ، فيعود النظر عنده إلى خيال مجرد وإن أحسن العبارة قال : « هو معنى يقوم بالقلب نسبته إليه كنسبة النظر إلى العين » . وليس في الحقيقة عنده نظر ولا وجه ولا لذة تحصل للناظر.

[المضاف إلى الله تعالى نوعان : أعيان قائمة بنفسها وصفات لا تقوم بنفسها]

الوجه السابع عشر : أن الوجه حيث ورد فإنما ورد مضافا إلى الذات في جميع موارده ، والمضاف إلى الرب تعالى نوعان : أعيان قائمة بنفسها كبيت الله ، وناقة الله ، وروح الله ، وعبد الله ورسوله ، فهذه إضافة تشريف وتخصيص ، وهي إضافة مملوك إلى مالكه. الثاني : صفات لا تقوم بنفسها كعلم الله وحياته وقدرته وعزته وسمعه وبصره ونوره وكلامه ، فهذه إذا وردت مضافة إليه فهي إضافة صفة إلى الموصوف بها.

[إضافة الوصف تنفي أن تكون الصفة مخلوقة]

إذا عرف ذلك فوجهه الكريم وسمعه وبصره إذا أُضيف إليه وجب أن يكون إضافة وصف لا إضافة خلق [١٦٩/ب] وهذه الإضافة تنفي[4] أن يكون الوجه مخلوقا وأن يكون حشواً في الكلام ، وفي سنن أبي داود عنه ﷺ أنه كان إذا دخل المسجد قال : « أعوذ بالله العظيم ووجهه الكريم

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة يونس آية (٢٦).

(٣) انظر صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ح٢٩٧ ، ٢٩٨ (١/ ١٦٣) .

(٤) في « ن » : « ينفي » .

وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم »[١] ، فتأمل كيف فرق[٢] في الاستعاذة بين استعاذته بالذات وبين استعاذته بالوجه الكريم ، وهذا صريح في إبطال قول من قال إنه الذات نفسها وقول من قال إنه مخلوق.

[تفسير قوله تعالى : ولله المشرق والمغرب]

الوجه الثامن عشر : أن تفسير وجه الله بقبلة الله وإن قاله بعض السلف كمجاهد[٣] وتبعه الشافعي[٤] فإنما قالوه في موضع واحد لا غير وهو قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾[٥] فهب أن هذا

---

(١) رواه في كتاب الصلاة من السنن ح٤٦٦ (١/٣١٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، وقد قال عنه النووي في الأذكار (ص٨٥) : « حديث حسن رواه أبو داود بإسناد جيد » اهـ. وقال ابن حجر في نتائج الأفكار (١/ ٢٨١) : « هذا حديث حسن غريب ورجاله موثوقون وهم من رجال الصحيح إلا إسماعيل وعقبة » اهـ. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح٤٤١ (١/ ٩٣) .

(٢) في « ت » : « قرن » .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٣١٢) وتفسيره المذكور أخرجه الترمذي في التفسير من كتاب السنن (٥/ ٢٠٦) قائلا : « ويروى عن مجاهد في هذه الآية : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ قال : « فثم قبلة الله » ، حدثنا بذلك أبو كريب حدثنا وكيع عن النضر بن عربي عن مجاهد بهذا » اهـ وأخرجه ابن جرير في التفسير (طبعة شاكر) رقم١٨٤٥ (٢/ ٥٣٤) ورقم١٨٤٨ (٢/٣٥٦) والبيهقي في الكبرى (٢/ ١٣) وفي الأسماء والصفات رقم٦٧٠ (٢/١٠٧) . وانظر : مجموع الفتاوى (٣/ ١٩٣) والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ٤١٤) .

(٤) الشافعي تقدمت ترجمته ص (٦) وقد قال رحمه الله في كتابه أحكام القرآن من جمع الإمام البيهقي (١/ ٦٤) ـ عند الآية المذكورة ـ : « يعني والله أعلم فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه » اهـ. وذكره البيهقي أيضاً في الكبرى (٢/ ١٣) وفي الأسماء والصفات تحت رقم٦٦٩ (٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧) ، وانظر : مجموع الفتاوى (٣/ ١٩٣) والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ٤١٤).

(٥) سورة البقرة آية (١١٥).

كذلك في هذا الموضع فهل يصح أن يقال ذلك في غيره في المواضع التي ذكر الله تعالى فيها الوجه ؟ فما يفيدكم هذا في قوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ ﴾[3] ، على أن الصحيح في قوله : ﴿ فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ أنه كسائر الآيات التي ذكر فيها الوجه ، فإنه قد اطرد مجيئُه في القرآن والسنة مضافا إلى الرب تعالى على طريقة واحدة ومعنى واحد[4] فليس فيه معنيان مختلفان في جميع المواضع غير الموضع الذي ذُكر في سورة البقرة وهو قوله : ﴿ فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ وهذا لا يتعين حمله على القبلة والجهة ولا يمتنع أن يراد به وجه الرب حقيقة ، فحمله على موارده ونظائره كلها أولى ، يوضحه :

[بيان أنه لا يعرف تسمية القبلة وجهة الله]

الوجه التاسع عشر : أنه لا يعرف إطلاق وجه الله على القبلة لغة ولا شرعا ولا عرفا ، بل القبلة لها اسم يخصها ، والوجه له اسم يخصه ، فلا يدخل أحدهما على الآخر [ولا يستعار اسمه له ، نعم القبلة تسمى وجهة كما قال تعالى : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾[5]][6] وقد تسمى جهة وأصلها[7] وجهة ولكن[8] أُعلت بحذف فائها كزنة وعدة[9] ، وإنما

(١) سورة الرحمن آية (٢٧).

(٢) سورة الليل آية (٢٠).

(٣) سورة الإنسان آية (٩).

(٤) في « ت » : « واحدة » .

(٥) سورة البقرة آية (١٤٨).

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في « د » و« ن » : « وأهلها » وهو خطأ من النساخ.

(٨) في « ت » : « لكن » بحذف الواو من أولها .

(٩) انظر : شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٦٢ ـ ٢١٦٤) والتصريح بمضمون التوضيح =

سميت قبلة ووجهة لأن الرجل يقابلها[١] ويواجهها بوجهه ، وأما تسميتها وجهاً فلا عهد به ، فكيف إذا أُضيف إلى الله تعالى ؟ مع أنه لا يعرف تسمية القبلة « وجهة الله » في شيء من الكلام مع أنها تُسمى وجهة ، فكيف يطلق عليها وجه الله ولا يعرف تسميتها وجها ؟ وأيضا فمن المعلوم أن قبلة الله التي نصبها لعباده هي قبلة واحدة ، وهي القبلة التي أمر الله عباده أن يتوجهوا إليها حيث كانوا لا كل جهة يولي الرجل وجهه إليها ، فإنه يولي وجهه [إلى][٢] (المشرق والمغرب)[٣] والشمال وما بين ذلك ، وليست تلك الجهات قبلة الله ، فكيف يقال : أي وجهة وجهتموها واستقبلتموها فهي قبلة الله ؟

فإن قيل : هذا عند اشتباه القبلة على المصلي وعند صلاته[٤] النافلة في السفر ، قيل : اللفظ لا إشعار له بذلك البتة ، بل هو عام [١٧٠/أ] مطلق في الحضر والسفر وحال العلم والاشتباه والقدرة والعجز ، يوضحه : أن إخراج الاستقبال المفروض والاستقبال في الحضر وعند العلم والقدرة وهو أكثر أحوال المستقبل ، وحمل الآية على استقبال المسافر في التنفل على الراحلة[٥] أو على حال الغيم ونحوه بعيد جدا عن ظاهر الآية وإطلاقها وعمومها وما قصد بها ، فإنّ « أين » من أدوات العموم[٦] ، وقد

= (٥/٤٦٦ - ٤٦٩).

(١) في « ن » : « تقابلها » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « الشرق والغرب » .

(٤) في « د » و « ن » : « صلاة » .

(٥) في « ن » : « الراحة » .

(٦) ذهب جمهور الأصوليين إلى أن أدوات الشرط ومنها « أين » من صيغ وألفاظ العموم =

أكد عمومها بما أراده لتحقيق العموم كقوله : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾[1] فالآية[2] صريحة في أنه أينما ولى العبد فثم وجه الله من حضرٍ أو سفرٍ في صلاة أو غير صلاة ، وذلك أن الآية لا تعرض فيها للقبلة (ولا الحكم)[3] الاستقبال ، بل سياقها لمعنى آخر وهو بيان عظمة الرب تعالى وسعته وأنه أكبر من كل شيء وأعظم منه وأنه محيط بالعالم العُلوي والسفلي ، فذكر في أول الآية إحاطة ملكه في قوله : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ مُنبهاً بذلك على ملكه لما بينهما ، ثم ذكر عظمته سبحانه وأنه أكبر وأعظم من كل شيء فأينما ولى العبد وجهه فثم وجه الله ، ثم ختم باسمين دالين على السعة والإحاطة فقال : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[4] فذكر اسمه الواسع عقب قوله : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾[5] كالتفسير والبيان والتقرير له فتأمله ، فهذا السياق لم يقصد به الاستقبال في الصلاة بخصوصه وإن دخل في عموم الخطاب حضرا وسفرا بالنسبة إلى الفرض والنفل

= قال ابن السبكي في جمع الجوامع (ضمن مجموع مهمات المتون) (ص١٤٥) : « مسألة : كل والذي ، والتي ، وأي ، وما ، ومتى ، وأين ، وحيثما ، ونحوها للعموم حقيقة . . » .
وينظر : المعتمد في أصول الفقه (١/ ٢٠٦) والعدة لأبي يعلى (٢/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥) وشرح اللمع (١/ ٣١٥ ـ ٣١٧) وقواطع الأدلة (١/ ٣١٧) والإحكام للآمدي (٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) وشرح مختصر الروضة (٢/ ٤٦٧) والمسودة (ص١٠١) وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٢١) ومراقي السعود إلى مراقي السعود (ص١٩٤) .

(١) سورة البقرة آية (١٤٤).

(٢) في « ت » : « الآية » .

(٣) في « ت » : « ولا حكم » .

(٤) سورة البقرة آية (١١٥).

(٥) سورة البقرة آية (١١٥).

والقدرة والعجز. وعلى هذا فالآية باقية على عمومها وإحكامها ليست[١] منسوخة ولا مخصوصة ، بل لا يصح دخول النسخ فيها لأنها خبر[٢] عن ملكه للمشرق والمغرب وأنه أينما ولى الرجل وجهه فثم وجه الله (وعن سعته وعلمه)[٣] فكيف يمكن دخول النسخ والتخصيص في ذلك ؟ وأيضا هذه الآية ذُكرت مع ما بعدها لبيان عظمة الرب والرد على من جعل له عدلاً من خلقه أشركه معه في العبادة ، ولهذا ذكر بعدها الرد على من جعل له ولدا فقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ[٤] وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ * بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٥]. فهذا السياق لا تعرض فيه للقبلة ولا سيق الكلام لأجلها[٦] ، وإنما سيق لذكر عظمة الرب وبيان سعة علمه وملكه وحلمه[٧] والواسع من أسمائه ، فكيف تجعلون[٨] له شريكاً بسببه تمنعون

---

(١) في « ت » : « وليست » .

(٢) قال أهل العلم : الأخبار لا يدخلها النسخ إذ لو دخلها لأفضى ذلك إلى الكذب الذي هو محال في حقه سبحانه ، ويتعالى المولى أن يخبر عن الشيء على غير ما هو به.
يراجع : الإيضاح لمكي بن أبي طالب (ص٦٦) وشرح اللمع (٢/ ٢٠٠) وقواطع الأدلة (٣/ ٨٦ ـ ٨٨) والمسودة (ص١٩٦) والمحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني عليه (٢/ ٨٦) والبحر المحيط للزركشي (٤/ ٩٩).

(٣) في « ت » : « وعن سعة وعلم » .

(٤) في النسخ الخطية : « الرحمن » وهو خطأ .

(٥) سورة البقرة الآيتان (١١٦ ، ١١٧).

(٦) في « ت » : « من أجلها » .

(٧) في « ن » : « وحكمه » .

(٨) في « ن » : « يجعلون » .

بيوته ومساجده أن يذكر فيها اسمه وتسعون[١] في خرابها ؟ فهذا للمشركين ثم ذكر ما نسبه إليه النصارى من اتخاذ الولد ، ووسط بين كفر هؤلاء قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ فالمقام مقام تقرير لأصول التوحيد والإيمان[٢] والرد على المشركين ، لا مقام[٣] فرع مُعين جُزئي ، يوضحه :

أن الله تعالى لما ذكر قبلته التي شرعها عيّنها دون سائر الجهات بأنها شطر المسجد الحرام ، وأكد ذكرها مرة بعد مرة تعيينا لها دون غيرها من الجهات بأنها القبلة التي رضيها وشرعها وأحبها لعباده ولم يذكر أنها [١٧٠/ب] كل جهة ، بل أخبر أنها قبلة يرضاها رسوله[٤] ـ ﷺ ـ وجعل استقبالها من أعلام نبوة رسوله ﷺ فقال تعالى : ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾[٥] أي ذلك الاستقبال ، وأكد أمر هذه القبلة تأكيداً أزال به استقبال غيرها وأن تكون[٦] قبلة شرعها.

[مما يدل على عدم تسمية القبلة وجهة الله]

الوجه العشرون : أنه سبحانه أخبر عن الجهات التي تستقبلها الأمم منكرة مطلقة غير مضافة إليه ، وأن المستقبل لها هو موليها وجهه (لا أن)[٧] الله شرعها له وأمره بها ، ثم أمر أهل قبلته بالمبادرة والمسابقة إلى الخير الذي ادخره[٨] لهم وخصهم به ، ومن جملته هذه القبلة التي خصهم دون

(١) في « ن » : « ويسعون » .

(٢) في « ن » : « وللإيمان » .

(٣) في « ت » : « لا بيان » .

(٤) في « ت » : « رسول الله » .

(٥) سورة البقرة آية (١٤٤).

(٦) في « ت » : « يكون » .

(٧) في « ت » : « لأن » .

(٨) في « د » و « ن » : « ذخره » .

[سائر][1] الأمم فقال تعالى : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2]. فتأمل هذا السياق في ذكر الوجهات المختلفة التي توليها[3] الأمم وجوههم ، ونزل عليه قوله : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[4] ، وانظر هل يُلائم السياق السياق والمعنى المعنى ويطابقه ، أم هما سياقان دل كل منهما على معنًى غير المعنى الآخر ، فالألفاظ غير الألفاظ والمعنى غير المعنى.

[معنى قوله تعالى : ﴿ فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾]

الوجه الحادي والعشرون : أنه لو كان المراد بوجه الله قبلة الله لكان قد أضاف إلى نفسه القبل كلها ومعلوم أن هذه إضافة (تخصيص وتشريف)[5] إلى إلهيته ومحبته لا إضافة عامة إلى ربوبيته ومشيئته ، وما هذا شأنها لا يكون المضاف إلا خاصا كبيت الله وناقة الله وروح الله ، فإن البيوت والنوق والأرواح كلها لله ، ولكن المضاف إليه بعضها ، فقبلة الله منها هي قبلة بيته لا كل قبلة ، كما أن بيته هو البيت المخصوص لا كل بيت.

[عودة إلى تفسير الآية : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾]

الوجه الثاني والعشرون : أن يقال : حمل الوجه في الآية على الجهة والقبلة إما أن يكون هو ظاهر الآية أو يكون خلاف الظاهر ويكون المراد بالوجه وجه الله حقيقة ، لأن الوجه إنما يراد به الجهة والقبلة إذا جاء مطلقا غير

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت ».

(٢) سورة البقرة آية (١٤٨).

(٣) في « ن » : « يوليها ».

(٤) سورة البقرة آية (١١٥).

(٥) في « ن » : « تشريف وتخصيص » ، بالتقديم والتأخير وهي هكذا في « د » إلا أن الناسخ أشار بعلامةٍ إلى أن الصواب العكس وهو ما أثبته ، وهو أيضاً المثبت في « ت »

مضافٍ إلى الله تعالى كما في حديث الاستسقاء : « فلم يقدم [أحد][1] من وجه من الوجوه إلا أخبر بالجَوْد »[2] أو يكون ظاهر الآية الأمرين كليهما ولا تنافي بينهما ، فأينما ولي العبد وجهه في صلاته توليةً مأموراً بها فهي قبلة الله وثم وجه الله فهو مستقبل قبلته ووجهه ، أو تكون[3] الآية مجملة محتملة للأمرين ، فإن كان الأول هو ظاهرها لم يكن حملها عليه مجازاً وكان ذلك حقيقتها ، ومن يقول هذا يقول وجه الله في هذه الآية قبلته وَجِهَتَهُ[4] التي أمر باستقبالها بخلاف وجهه في قوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾[5] [١٧١/أ] وتلك النصوص التي ذكرناها .

وغاية ذلك أن يكون الوجه لفظاً مشتركاً قد استعمل في هذا تارة وفي هذا تارة ، فمن أين يلزم من ذلك أن يكون وجه الرب ذو الجلال والإكرام مجازاً وأن لا يكون له وجه حقيقة ؟ لولا التلبيس والترويج بالباطل. وإن كان الثاني فالأمر ظاهر. وإن كان الثالث فلا تنافي بين الأمرين فأينما ولى المصلي وجهه فهي قبلة الله وهو مستقبل وجه ربه لأنه واسع ، والعبد إذا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) يشير المؤلف رحمه الله تعالى إلى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه المتفق عليه ، وفي آخره : « .. ولم يجيء أحد من ناحية إلا أخبر بِجَوْد » وفي رواية : « .. إلا حدث بالجَوْد » . أخرجه البخاري في الجمعة ح٩٣٣ (ص١٨٤) وفي الاستسقاء ح١٠٣٣ ، ومسلم في الاستسقاء ح٩ (٦١٤/٢) . ورواه غيرهما باللفظ المذكور ، ولم أقف عليه بمثل ما قاله المؤلف ، والجود هو المطر الشديد السريع.

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ت » : « ووجهته » .

(٥) سورة الرحمن آية (٢٧).

قام إلى الصلاة فإنه يستقبل ربه تبارك وتعالى ، والله[١] مقبل على كل مصلٍ إلى جهة من الجهات المأمور بها بوجهه كما تواترت بذلك الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ مثل قوله ﷺ : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصقن قِبَل وجهه ، فإن الله قبل وجهه »[٢] ، وفي لفظ : « فإن ربه بينه وبين القبلة »[٥]. فقد أخبر أنه حيثما توجه العبد فإنه مستقبل وجه الله ، فإنه قد دل العقل والفطرة وجميع كتب الله السماوية على أن الله تعالى عالٍ على خلقه فوق جميع المخلوقات وهو مستوٍ على عرشه [وعرشه][٣] فوق السموات كلها ، فهو سبحانه محيط بالعالم كله فأينما ولي العبد فإن الله مستقبله بل هذا شأن مخلوقه المحيط بما دونه ، فإن كل خط يخرج من المركز إلى المحيط فإنه يستقبل وجه المحيط ويواجهه والمركز يستقبل وجه المحيط[٤]. وإذا كان عالي المخلوقات المحيط يستقبل سافلها المحيط به بوجهه من جميع الجهات والجوانب فكيف بشأن من هو بكل شيء محيط ، وهو محيط[٥] ولا يحاط به كيف يمتنع أن يستقبل العبد وجهه تعالى حيث كان وأين كان.

---

(١) في « ت » : « وأنه ».

(٢) هما من حديث ابن عمر وأنس رضي الله عنهم ، انظر كتاب الصلاة من صحيح البخاري ح٤٠٥ ، ٤٠٦ (ص٨٨) وح٤١٧ وكتاب الأذان ح٧٥٣ والعمل في الصلاة ح١٢١٣ ، ١٢١٤ والأدب ح٦١١١ ، وكتاب المساجد ومواضع الصلاة من صحيح مسلم ح٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ (١/٣٨٨ ، ٣٩٠) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت ».

(٤) انظر مفاتيح العلوم (ص٢١٩) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٧٧٥) ، (٢/ ١٥١٣) والموسوعة العربية العالمية (١٠/ ٢٠٤) .

(٥) في « ت » : « يحيط ».

وقوله : ﴿ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ إشارة إلى مكانٍ موجود ، والله تعالى فوق الأمكنة كلها ليس في جوفها ، وإن كانت الآية مجملة محتملة للأمرين لم يصح دعوى المجاز فيها ولا في وجه الله حيث ورد ، فبطلت دعواهم أن وجه الله على المجاز لا على الحقيقة ، يوضحه :

[مما يدل على أن الوجه لم يرد به الجهة]

الوجه الثالث والعشرون : أنه لو أريد بالوجه في الآية الجهة والقبلة لكان(١) وجه الكلام أن يقال : « فأينما تولوا فهو(٢) وجه الله » ، لأنه إذا كان المراد بالوجه الجهة فهي التي تولي نفسها ، وإنما يقال : ثَمَّ كذا إذا كان هناك أمران كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾(٣) فالنعيم والملك ثَمَّ (لا أنه)(٤) نفس الظرف ، والوجهُ لو كان المراد به الجهة نفسها لم يكن ظرفاً لنفسها ، فإن الشيء لا يكون ظرفا لنفسه فتأمله. ألا ترى أنك إذا أشرت إلى جهة (الغرب أو الشرق)(٥) لا يصح أن تقول(٦) : ثَمَّ جهة الغرب وثَم جهة الشرق [١٧١/ ب] بل تقول(٧) هذه جهة (الغرب وهذه جهة الشرق)(٨) ، ولو قلت : هناك جهة الشرق والغرب لكان ذكر اللفظ لغوا ، وذلك لأن ثَمَّ إشارة إلى المكان البعيد فلا يشار بها إلى قريب ، والجهة

---

(١) في « ن » : « لكا » بحذف النون من آخر الكلمة .

(٢) في « ن » : « فثم » بدل قوله : « فهو » .

(٣) سورة الإنسان آية (٢٠).

(٤) في « ت » : « لأنه » .

(٥) في « ت » : « الشرق أو الغرب » ، بالتقديم والتأخير .

(٦) في « ن » : « يقول » .

(٧) في « ن » : « يقول » .

(٨) في « ت » : « الشرق وهذه جهة الغرب » بالتقديم والتأخير .

والوجهة مما يُحاذيك إلى آخرها ، فجهة الشرق والغرب وجهة القبلة مما يتصل بك إلى حيث ينتهي ، فكيف يقال فيها ثم إشارة إلى البعيد بخلاف الإشارة إلى وجه الرب تبارك وتعالى ، فإنه يشار إلى حيث يشار إلى ذاته ، ولهذا قال غير واحد من السلف : فثم الله تحقيقا لأن المراد وجهه الذي هو من صفات ذاته ، والإشارة إليه بأنه ثَم كالإشارة إليه بأنه فوق السموات وعلى العرش وفوق العالم.

[بيان أن تفسير القرآن بعضه ببعض أولى التفاسير]

الوجه الرابع والعشرون : أن تفسير القرآن بعضه ببعض هو أولى التفاسير ما وجد إليه السبيل[1] ، ولهذا كان يعتمده الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ والتابعون والأئمة بعدهم ، والله تعالى ذكر في القرآن القبلة باسم القبلة والوجهة ، وذكر وجهه الكريم باسم الوجه المضاف إليه ، فتفسيره في هذه الآية بنظائره[2] ، وهو[3] المتعين.

[عودة إلى تفسير الآية : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾]

الوجه الخامس والعشرون : أن الآية لو احتملت كل واحدٍ من الأمرين لكان الأولى بها إرادة وجهه الكريم ذي الجلال والإكرام ، لأن المصلي مقصوده التوجه إلى ربه ، فكان من المناسب أن يذكر أنه إلى أي الجهات صليت فأنت متوجه إلى ربك ، ليس في اختلاف الجهات ما يمنع التوجه إلى ربك. فجاءت الآية وافية بالمقصود فقال : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾[4] ، فأخبر أن الجميع ملكه وقد خلقه ، وقد عُلم بالفطرة والشرع أن الله تعالى فوق العالم محيط بالمخلوقات عالٍ عليها بكل اعتبار ،

---

(١) في « ت » : « سبيلا ».

(٢) في « ت » : « بنظائرها ».

(٣) في « ت » : « هو ».

(٤) سورة البقرة آية (١١٥).

فمن استقبل جهة من الشرق أو الغرب أو الجنوب أو الشمال أو بين ذلك فإنه متوجه إلى ربه حقيقة ، والله تعالى قبل وجهه إلى أي جهة صلى ، وهو مع ذلك فوق سمواته على عرشه ، ولا يتوهم تنافي هذين الأمرين ، بل اجتماعهما هو الواقع ، ولهذا عامة أهل الإثبات جعل هذه الآية من آيات الصفات وذكرها مع نصوص الوجه مع قولهم بأن[1] الله فوق سمواته على عرشه[2].

[ذكر الأحاديث المفسرة للآية: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾]

الوجه السادس والعشرون : أنك إذا تأملت الأحاديث الصحيحة وجدتها مفسرة للآية مشتقة منها ، كقوله ﷺ : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإنما يستقبل ربه »[3] ، وقوله : « فإن الله يقبل عليه بوجهه ما لم يصرف وجهه عنه[4] »[5] ، وقوله : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصقن قِبَل وجهه »[6] ، وقوله : « فإن الله بينه وبين القبلة »[7] ، وقوله : « وإن الله يأمركم بالصلاة فإذا صليتم فلا تلتفتوا ، فإن الله ينصب وجهه لوجه عبده في

---

(١) في « ت » : « أن » .

(٢) انظر : نقض المريسي للإمام الدرامي (١/٢١٦ ـ ٢١٧) ، (٢/٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٥١) وكتاب التوحيد لابن خزيمة (١/٣٨) ، والحجة في بيان المحجة لقوام السنة (١/١٩٩)

(٣) هو جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه أبو داود في الصلاة ح٤٨٠ (١/٣٢٣ ـ ٣٢٤) ، وأصله في الصحيحين من غير اللفظ المذكور وله وشواهد عند الشيخين وغيرهما تقدم بعضها وتأتي أخرى فيما يذكره المؤلف ابن القيم.

(٤) في « ت » : « منه » .

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ وقد صح معناه في نصوص حديثية أخرى يأتي بعضها قريبا.

(٦) تقدم قريبا ص (١١٨) من حديث ابن عمر وأنس رضي الله عنهم.

(٧) تقدم قريبا ص (١١٨) من حديث ابن عمر وأنس رضي الله عنهم.

صلاته ما لم يلتفت ». رواه ابن حبان في صحيحه والترمذي[1] ، وقال :

(١) الترمذي في الأمثال من سننه ح٢٨٦٣ و٢٨٦٤ (٥/١٤٨ ـ ١٤٩) وابن حبان في صحيحه ح٦٢٣٣ (١٤/١٢٤ ـ ١٢٦) ، وهو جزء من نص طويل في حديث قدسي عن الحارث الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات أن يعمل بها ويأمر بني إسرائيل أن يعملوا بها. . » الحديث أخرجه النسائي في السير من الكبرى ح٨٨٦٦ (٥/ ٢٧٢) وفي التفسير من الكبرى أيضاً ح١١٣٤٩ (٦/ ٤١٢) وأحمد في المسند (٤/ ١٣٠ و٢٠٢) و (٥/ ٣٤٤) والطيالسي في المسند رقم١١٦١ و١١٦٢ (ص١٥٩ ، ١٦٠) وعبد الرزاق في المصنف رقم ٢٠٧٠٩ (١١/ ٣٣٩ ـ ٣٤١) والبخاري في الكبير رقم٢٣٩١ (٢/ ٢٦٠) ، وأبو يعلى في المسند رقم١٥٧١ (٣/ ١٤٠ ـ ١٤٢) وابن خزيمة في التوحيد رقم١٠ (١/ ٣٦ ـ ٣٧) وفي الصحيح رقم٩٣٠ (٢/ ٦٤ ـ ٦٥) و١٨٩٥ (٣/ ١٩٥ ـ ١٩٦) والآجري في الشريعة رقم٧ (١/ ٢٨٦) والطبراني في الكبير رقم٣٤٢٧ ـ ٣٤٣١ (٣/ ٢٨٥ ـ ٢٨٩) وابن بطة في الإبانة رقم١٢٤ ، ١٢٥ (١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢) والحاكم في المستدرك (١/ ١١٧ ، ١١٨ ، ٤٢١ ـ ٤٢٢) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم١٥٧ (١/ ١٢٠) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم٦٥٤ (٢/ ٨٧ ـ ٨٨) وفي الكبرى (٨/ ١٥٧) .
وإسناده صحيح ، وقد أورده بعض من خرجه مطولا وبعضهم مقتصِراً على آخره من قول النبي ﷺ ، وبعضهم على قول يحيى عليه السلام فيما أمره به ربه سبحانه وتعالى.
قال الحاكم في المستدرك (١/ ١١٨) : « هذا حديث صحيح على ما أصلناه في الصحابة إذا لم نجد لهم إلا راويا واحدا ، فإن الحارث الأشعري صحابي معروف ، سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول : سمعت الدوري يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : الحارث الأشعري له صحبة » اهـ. وقال في الموضع الأخير (١/ ٤٢٢) : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي. وقد حسنه الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٦١) عند قوله تعالى من سورة البقرة : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ . وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ح٢٢٩٨ (٢/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩) وفي صحيح الترغيب والترهيب رقم٥٥٣ (١/ ٢١٩ ـ ٢٢١) وفي صحيح الجامع رقم١٧٢٤ (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٦) وفي تخريج أحاديث المشكاة رقم٣٦٩٤ (٢/ ١٠٩١ ـ ١٠٩٢) وفي التعليق على صحيح ابن خزيمة (٢/ ٦٤) رقم٩٣٠ .

« إن العبد إذا توضأ فأحسن الوضوء [١٧٢/أ] ثم قام إلى الصلاة أقبل الله عليه بوجهه فلا ينصرف عنه حتى ينصرف أو يحدث حدث سوء »(١) ، وقال جابر(٢) رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « إذا قام العبد يُصلي أقبل الله عليه بوجهه ، فإذا التفت أعرض الله تعالى عنه وقال : يا ابن آدم أنا خير ممن تلتفت(٣) إليه ، فإذا أقبل على صلاته أقبل الله عليه فإذا التفت (أعرض عنه)(٤)»(٥) .

وقال ابن عمر(٦) رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « إذا صلى أحدكم فلا يتنخمن تجاه الرحمن »(٧) .

---

(١) تقدم ص (٩٩٢) عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٣٢١) .

(٣) في « ن » : « يلتفت » .

(٤) في « ت » : « أعرض الله عنه » .

(٥) أخرجه البزار في مسنده كما في كشف الأستار ح٥٥٢ (٢٦٧/١) : حدثنا محمد بن مرداس الأنصاري حدثنا سالم بن نوح حدثنا الفضل بن عيسى الرقاشي عن محمد بن المنكدر عن جابر قال.. فذكره مع اختلاف وزيادة في بعض ألفاظه.

وهو ضعيف ، قال البزار عقبه : « لا نعلم رواه إلا جابر ، ولا عنه إلا ابن المنكدر ، ولا عنه إلا الفضل ، والفضل خال المعتمر بن سليمان ، بصري قصاص ، وأحسب أنه كان يذهب إلى القدر ولا نكتب عنه إلا ما لم نجده عند غيره » اهـ ، وقال الحافظ الهيثمي في المجمع (٢٣٢/٢) : « رواه البزار وفيه الفضل بن عيسى الرقاشي وقد أجمعوا على ضعفه » اهـ . وكذا ضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم٦٢١ (ص٨٩) وفي السلسلة الضعيفة رقم٢٦٩٤ (٢١٨/٦).

(٦) تقدمت ترجمته ص (٩٠) .

(٧) أخرجه البخاري بألفاظ متقاربة من حديث ابن عمر كقوله : « إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله حيال وجهه فلا يتنخمن حيال وجهه في الصلاة » كتاب =

وقال أبو هريرة[١] عن النبي ﷺ : « إن العبد إذا قام إلى الصلاة فإنه بين عيني الرحمن ، فإذا التفت قال له : ابن آدم إلى من تلتفت ؟ إلى خير لك مني تلتفت ؟ »[٢].

[المثال السادس مما ادعي فيه المجاز : صفة النور ، وإبطال ذلك من أربعة عشر وجها]

المثال السادس : قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٣]

ومن أسمائه النور[٤] ، وقالت المعطلة : ذلك مجاز معناه :

= الأدب ح٦١١١ (ص١٢٩٦) وانظر منه كتاب الصلاة ح٤٠٦ والأذان ح٧٥٣ والعمل في الصلاة ح١٢١٣ ، وكذا ينظر كتاب المساجد ومواضع الصلاة من صحيح مسلم ح٥٠ ، ٥١ (١/ ٣٨٨).

(١) تقدمت ترجمته ص (٦٥) .

(٢) أخرجه البزار في مسنده كما في كشف الأستار ح٥٥٣ (١/ ٢٦٨) : « حدثنا يوسف بن موسى حدثنا إسحاق بن سليمان عن إبراهيم بن يزيد عن عطاء عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إن العبد إذا قام إلى الصلاة - أحسبه قال - قائما هو بين يدي الرحمن تبارك وتعالى .. » الحديث ، وهو فيه « بين يدي الرحمن » بدل « بين عيني الرحمن » ، وقد ذكره القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (٢/ ٣٤٧) باللفظ الأخير كما قال ابن القيم وكذا ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (ص٢١٩) .

قال البزار عقبه : « رواه طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة موقوفا » . وقال الهيثمي في المجمع (٢/ ٢٣٣) : « رواه البزار ، وفيه إبراهيم بن يزيد الخوزي وهو ضعيف »

(٣) سورة النور آية (٣٥).

(٤) وهو كذلك صفة من صفاته تعالى الذاتية كما قال المؤلف ابن القيم في النونية (٢/ ١١٢) بشرح الهراس :

والنور من أسمائه أيضاً ومن أوصافه سبحان ذي البرهان

قال العلامة الهراس في الشرح : « ومن أسمائه سبحانه النور ، وهو أيضاً صفة من صفاته ، فيقال الله نور فيكون اسما مخبرا به على تأويله بالمشتق ، ويقال ذو نور فيكون صفة ، قال تعالى : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ، وقال : ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ .. » الخ . =

منور[١] السموات والأرض بالنور المخلوق ، قالوا : ويتعين المجاز لأن كل عاقل يعلم[٢] بالضرورة أن الله تعالى ليس هو هذا النور المنبسط على الجدران ، ولا هو النور الفائض من جرم الشمس والقمر والنار ، فإما أن يكون مجازه منور السموات والأرض أو هادي أهلها[٣].

وبطلان هذا يتبين بوجوه أحدها :

[بيان أن النور من الأسماء المباركة الحسنى]

الأول[٤] : أن النور جاء في أسمائه تعالى ، وهذا الاسم مما تلقته الأمة بالقبول وأثبتوه في أسمائه الحسنى[٥] ، وهو في حديث أبي هريرة

= وينظر : الفتوى الحموية (ص٤٤) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٤٥) . وسيأتي قريبا ذكر الأدلة الشرعية على ثبوته اسما له تبارك وتعالى.

(١) في « ت » : « نور » .

(٢) كلمة « يعلم » مكررة في « ت » .

(٣) قال القاضي ابن العربي في قانون التأويل (ص٤٧٥) : « قال علماؤنا : أراد الله منور السموات بما خلق فيها من الأنوار المحسوسة كالكواكب ، ومنور القلوب بما خلق فيها من الهدى ، ولذلك قالوا : نور بمعنى هادي التفاتاً إلى هذا المعنى. . » الخ.

وانظر : الأمد الأقصى (٢/ ق١٢٠/ ب) والإرشاد للجويني (ص١٥٨) وأساس التقديس (ص١٢٩ ـ ١٣٠) ولوامع البينات (شرح الأسماء الحسنى) للرازي (ص٣٤٨) وتفسيره (٢٣/ ١٩٤) وما بعدها ، وأبكار الأفكار (١/ ق١٧/ أ) وشرح مسلم للنووي (٣/ ١٢ ـ ١٣) وإيضاح الدليل (ص١٤١) وأقاويل الثقات (ص١٩٤).

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « الأول » ولعل حذفه أولى لأنه تكرار لما قبله .

(٥) بدليل الكتاب والسنة ، وسيذكر المؤلف قريبا بعض الأدلة عليه .

وانظر : اشتقاق أسماء الله (ص١٨٢) وكتاب التوحيد لابن منده (٢/ ١٩٤) والمقصد الأسنى للغزالي (ص١٢٩) وأحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٨٠٦ ، ٨١٢) وكذا كتابه الأمد الأقصى (٢/ ق١٢٠/ ب) ولوامع البينات للرازي (ص٣٤٧) ومجموع الفتاوى (٦/ ٣٧٤) وما بعدها ، وفتح الباري (١١/ ٢١٨) وتخريج حديث الأسماء الحسنى (ص١٧).

رضي الله عنه الذي رواه الوليد بن مسلم[١] ومن طريقه رواه الترمذي[٢]

---

(١) هو الوليد بن مسلم أبو العباس القرشي الدمشقي مولاهم ، ولد سنة (١١٩) ومات في آخر سنة (١٩٤) أو في أول التي تليها. قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية. . » أخرج له الجماعة.

التاريخ الكبير (٨/ ١٥٢ ـ ١٥٣) والجرح والتعديل (٩/ ١٦ ـ ١٧) وتهذيب الكمال (٣١/ ٨٦ ـ ٩٩) وتقريب التهذيب (ص٥١٣) .

(٢) في الدعوات ح٣٥٠٧ (٥/ ٥٣٠ ـ ٥٣١) حدثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، حدثني صفوان بن صالح ، حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن لله تعالى تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة ، هو الله الذي لا إله إلا هو. . » الحديث ، وفيه سرد الأسماء الحسنى ، قال الترمذي عقبه : « هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح ، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث ، وقد رُوي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا نعلم في كثير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث. وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بإسنادٍ غير هذا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وذكر فيه الأسماء وليس له إسناد صحيح » .

قلت : صفوان بن صالح والوليد بن مسلم مدلسان ، إلا أنهما هنا قد صرحا بالتحديث ، وباقي رجاله ثقات ، لكنه قد أُعل بتفرد الوليد وبالاضطراب في متنه والاختلاف بين رواياته زيادةً ونقصانا وترتيبا.

نعم صح من غير ذكر الأسماء كما أخرجه الشيخان وغيرهما ، قال الحاكم في المستدرك (١/ ١٦) ـ بعد أن ساقه من طريق صفوان بن صالح عن الوليد ـ : « هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه ، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله وذكر الأسماء فيه ولم يذكرها غيره ، وليس هذا بعلة فإني لا أعلم اختلافا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان وبشر بن شعيب وعلي بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب. . » وتعقبه الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/ ٢١٥) بقوله : « وليست العلة عند الشيخين =

والناس[1] ، ولم ينكره أحد من السلف ولا أحد من أئمة أهل السنة

= تفرد الوليد فقط بل الاختلاف فيه والاضطراب وتدليسه واحتمال الإدراج ، قال البيهقي : يحتمل أن يكون التعيين وقع من بعض الرواة في الطريقين معا ، ولهذا وقع الاختلاف الشديد بينهما ، ولهذا الاحتمال ترك الشيخان تخريج التعيين » اهـ . وما ذهب إليه ابن حجر من ضعف الرواية بذكر الأسماء هو قول المحققين الحفاظ وغيرهم من أهل العلم كما تجده مفصلا موضحا في الجزء المفرد في تخريج هذا الحديث للحافظ ابن حجر وهو مطبوع متداول ، وأن تلك الأسامي مدرجة في الحديث من بعض الرواة كما قاله البيهقي في الاعتقاد (ص٣٥) والبغوي في شرح السنة (٥/ ٣٣) ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « إن التسعة والتسعين اسما لم يرد في تعيينها حديث صحيح عن النبي ﷺ ، وأشهر ما عند الناس فيها حديث الترمذي الذي رواه الوليد بن مسلم عن شعيب بن أبي حمزة ، وحفاظ أهل الحديث يقولون : هذه الزيادة مما جمعه الوليد بن مسلم عن شيوخه من أهل الحديث . . » مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٨٢) اهـ. وقال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٨٠) عند قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ : « والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء في هذا الحديث مدرج فيه ، وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك . . » الخ.

وانظر مجموع الفتاوى (٦/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠) والتلخيص الحبير (٤/ ١٧٢ ـ ١٧٥) وضعيف الجامع رقم١٩٤٣ ـ ١٩٤٦ (ص٢٨٠ ـ ٢٨٢) ومشكاة المصابيح بتحقيق الألباني ح٢٢٨٨ (٢/ ٧٠٧ ـ ٧٠٨) .

(١) كالطبراني في الدعاء ح١١١ (٢/ ٨٢٩ ـ ٨٣٠) والحاكم في المستدرك (١/ ١٦) والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٧ ـ ٢٨) وفي الأسماء والصفات رقم٦ (١/ ٢٢ ـ ٢٣) وفي الاعتقاد (ص٣٤) وفي شعب الإيمان ح١٠١ (١/ ٢٧٧ ـ ٢٨١) وفي الدعوات الكبير رقم٢٦٢ (٢/ ٣٠ ـ ٣١) والبغوي في شرح السنة رقم١٢٥٧ (٥/ ٣٢ ـ ٣٣) وابن حبان في صحيحه رقم٨٠٨ (٣/ ٨٨ ـ ٨٩).

وانظر : جزء فيه طرق حديث « إن لله تسعة وتسعين اسما » لأبي نعيم الأصبهاني.

والحديث ، ومحال أن يسمي سبحانه [نفسه][(١)] نوراً وليس له نور ولا صفة النور ثابتة له ، كما أن من المستحيل أن يكون عليما (قديرا سميعا)[(٢)] بصيرا ولا علم له ولا قدرة ، بل صحة هذه الأسماء عليه مستلزمة[(٣)] لثبوت معانيها له ، وانتفاء حقائقها عنه مستلزم لنفيها عنه ، والثاني باطل قطعا فتعين الأول.

[الكلام على حديث : « نور أنى أراه »]

الوجه الثاني : أن النبي ﷺ لما سأله أبو ذر : هل رأيت ربك ؟ قال : « نور أنى أراه » ، رواه مسلم في صحيحه[(٤)] ، وفي [معنى][(٥)] الحديث قولان :

أحدهما : أن معناه : ثَم نور ، أي فهناك نور منعني من رؤيته ، ويدل على هذا المعنى شيئان : أحدهما : قوله في اللفظ الآخر في هذا الحديث : « رأيت نورا »[(٦)]. فهذا النور الذي رآه هو الذي حال بينه وبين رؤية الذات.

الثاني : قوله في حديث أبي موسى : « إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل ، حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه ». رواه مسلم في صحيحه[(٧)].

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن ».
(٢) في « ت » : « وقديرا وسميعا ».
(٣) في « د » و « ن » : « مستلزم ».
(٤) في كتاب الإيمان ح٢٩١ (١/ ١٦١).
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت ».
(٦) هو أيضاً من حديث أبي ذر أخرجه مسلم في الإيمان ح٢٩٢ (١/ ١٦١).
(٧) في كتاب الإيمان ح٢٩٣ ـ ٢٩٥ (١/ ١٦١ ـ ١٦٢).

وقال عثمان بن سعيد [١٧٢/ب] الدارمي[١] : حدثنا محمد بن كثير[٢] أخبرنا[٣] سفيان[٤] عن عبيد المكتب[٥] عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنه قال : « احتجب الله من خلقه بأربع بنار وظلمة ونور وظلمة »[٦].

(١) تقدمت ترجمته ص (٥٨) .

(٢) هو محمد بن كثير أبو عبد الله العبدي البصري ، حافظ فاضل ثقة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « لم يُصب من ضَعَّفه » مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين ، أخرج حديثه الجماعة.

الجرح والتعديل (٨/ ٧٠) وتهذيب الكمال (٢٦/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦) والسير (١٠/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤) وتقريب التهذيب (ص٤٣٨) .

(٣) في « ت » : « قال أخبرنا » .

(٤) يعني الثوري ، وهو سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الكوفي العلامة الحافظ الثقة الحجة شيخ الإسلام ، ولد في الكوفة سنة (٩٧) وبها مات سنة (١٦١) ، أخرج له الجماعة.

الجرح والتعديل (١/ ٥٥ ـ ١٢٦) وتهذيب الكمال (١١/ ١٥٤ ـ ١٦٩) والسير (٧/ ٢٢٩ ـ ٢٧٩) وتقريب التهذيب (ص١٨٤) .

(٥) هو عبيد بن مهران المُكتب الكوفي ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن عبيد المكتب فقال : ثقة صالح الحديث » .

قلت : وكذا وثقه ابن معين وغيره ، أخرج له مسلم والنسائي وأبو داود في الناسخ والمنسوخ ، ولم أقف على وفاته.

الجرح والتعديل (٦/ ٢) وتهذيب الكمال (١٩/ ٢٣٤ ـ ٢٣٦) وميزان الاعتدال (٣/ ٢٣) وتقريب التهذيب (ص٣١٨) .

(٦) نقض الدارمي (٢/ ٧٦١ ـ ٧٦٢) وانظر منه (٢/ ٧٤٨ ـ ٧٤٩) وأخرجه بإسناد آخر حسن في الرد على الجهمية رقم١١٨ (ص٦١) ، والأثر أيضاً أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣١٩) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم٧٢٩ (٣/ ٤٧٦) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم٦٩٣ (٢/ ١٢٦) وأبو الشيخ في العظمة رقم٢٦٨ (٢/ ٦٧٥) قال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي ، =

وقال : حدثنا موسى بن إسماعيل[١] عن حماد بن سلمة[٢] عن أبي[٣] عمران الجوني[٤] عن زرارة بن أوفى[٥] رضي الله عنه أن النبي ﷺ سأل جبريل : « هل رأيت ربك ؟ » ، فانتفض جبريل وقال : « يا محمد إن بيني وبينه سبعين حجابا من نور ، لو دنوت من أدناها[٦] لاحترقت »[٧] .

= وقال الألباني في تخريج أحاديث الرد على الجهمية للدارمي (ص٣٧) : « إسناده صحيح ولكنه موقوف » .

(١) هو موسى بن إسماعيل أبو سلمة المِنقري مولاهم التبوذكي البصري ، مشهور بكنيته وباسمه ، وُلد في صدر خلافة أبي جعفر المنصور ، وقد كان حافظا ثقة ثبتا مأمونا ، أخرج له الجماعة ، مات سنة (٢٢٣).

الجرح والتعديل (٨/ ١٣٦) وتهذيب الكمال (٢٩/ ٢١ ـ ٢٧) والسير (١٠/ ٣٦٠ ـ ٣٦٥) وتقريب التهذيب (ص٤٨١) .

(٢) هو ابن دينار أبو سلمة البصري . تقدم ص (٤١٨) تعليق (١) .

(٣) في « ت » : « ابن » والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب .

(٤) واسمه عبد الملك بن حبيب الأزدي ويقال : الكندي ، مشهور بكنيته ، أحد أعلام التابعين ، إمام ثقة حديثه في الأصول الستة ، مات سنة (١٢٣) وقيل غير ذلك .

الجرح والتعديل (٥/ ٣٤٦) وتهذيب الكمال (١٨/ ٢٩٧ ـ ٣٠٠) والسير (٥/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦) وتقريب التهذيب (ص٣٠٣) .

(٥) هو زرارة بن أوفى أبو حاجب العامري الحرشي البصري ، قاضيها الإمام الكبير والعلم الشهير ، تابعي ثقة عابد ، أخرج له الجماعة ، مات فجأة وهو يصلي الفجر سنة (٩٣).

الجرح والتعديل (٣/ ٦٠٣) وتهذيب الكمال (٩/ ٣٣٩ ـ ٣٤١) والسير (٤/ ٥١٥ ـ ٥١٦) وتقريب التهذيب (ص١٥٥) .

(٦) في بعض مصادر النص : « أدناها حجابا » .

(٧) النقض على المريسي (٢/ ٧٦٢ ـ ٧٦٣) ، وأخرجه أيضاً في الرد على الجهمية رقم١١٩ (ص٦١) وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب العرش رقم٧٧ (ص٤٦٦ ـ ٤٦٨) =

المعنى الثاني في الحديث : أنه سبحانه نور فلا يمكنني رؤيته (لأن نوره)[1] الذي لو كشف الحجاب عنه لاحترقت السموات والأرض وما بينهما مانع من رؤيته ، فإن كان المراد هو المعنى الثاني فظاهر ، وإن كان الأول فلا ريب أنه إذا كان نور الحجاب مانعاً من رؤية ذاته فنور ذاته سبحانه أعظم من نور الحجاب ، بل الحجاب إنما استنار بنوره ، فإن[2] نور السموات إذا كان من نور وجهه كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه[3] فنور الحجاب الذي فوق السموات أولى أن يكون من نوره ، وهل يعقل أن يكون النور حجاب من ليس له نور ؟ هذا من أبين المحال ، وعلى هذا فلا تناقض بين قوله ﷺ : « رأيت نورا »[4] وبين قوله : « نور أنى أراه »[5] ، فإن المنفي مكافحة[6] الرؤية للذات المقدسة ، والمثبت رؤية ما ظهر من نور الذات ، يوضحه :

= وابن أبي زمنين في أصول السنة رقم٤٠ (ص١٠٧) وأبو الشيخ في العظمة رقم٢٧١ (٢/ ٦٧٧ ـ ٦٧٨) . وهو ضعيف لإرساله ، زرارة بن أوفى معدود في التابعين لم ير النبي ﷺ فروايته عنه مرسلة ، قال البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥) : « . . قال ابن شقيق بلغني في حديث أن جبريل عليه الصلاة والسلام قال : بيننا وبين العرش سبعون حجابا لو دنوت إلى أحدهن لاحترقت ، قلت : وهذا الذي ذكره ابن شقيق يروى عن زرارة بن أوفى رضي الله عنه مرسلا عن النبي ﷺ » اهـ.

(١) في « ت » : « لا نوره » .

(٢) في « ت » : « فإنه » .

(٣) وقد سبق ص (١٠٠٧) .

(٤) هو في صحيح مسلم وقد سبق قريبا ص (١٠٢٨) .

(٥) هو في صحيح مسلم وقد سبق قريبا ص (١٠٢٨) .

(٦) أي مواجهة ومكاشفة ، ينظر اللسان والتاج مادة (كفح) .

[كلام ابن عباس عن نور الله تعالى]

الوجه الثالث : وهو أن ابن عباس رضي الله عنهما جمع بين الأمرين فقال : « رأى محمد ربه » ، فقيل له : أليس الله تعالى يقول : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[١] ، فقال : « ويحك ، ذاك إذا تجلى بنوره الذي هو نوره لم يقم له شيء »[٢] . فأخبر أن الأبصار لا تدرك نفس ذاته إذا تجلى بنوره الذي هو نوره ، فهذا موافق لقول النبي ﷺ : « نور أنى أراه » ، ولقوله : « رأيت نورا » .

[الكلام على قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾]

الوجه الرابع : أن الرب سبحانه أخبر أنه لما تجلى للجبل وظهر له أمر ما من نور ذاته المقدسة صار الجبل دكا. فروى حماد[٣] عن ثابت[٤] عن أنس[٥] رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قوله تعالى :﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ

(١) سورة الأنعام آية (١٠٣).

(٢) أخرجه الترمذي في التفسير رقم٣٢٧٩ (٥/ ٣٩٥) وابن أبي عاصم في السنة رقم٤٤٦ (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩) وابن أبي حاتم في التفسير رقم٧٧٣٨ (٤/ ١٣٦٣) وابن مردويه كما في تفسير ابن كثير (٢/ ١٦٧) وابن خزيمة في التوحيد رقم٢٧٣ (١/ ٤٨١) والحاكم في المستدرك (٢/ ٣١٦) وصححه ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم٩٢٠ (٣/ ٥٧٦) وقد ذكره المؤلف ابن القيم مقتصرا على آخره في كتابه الوابل الصيب (ص٨١) ، وهو أثر ضعيف آفته الحكم بن أبان سيء الحفظ ، وقد قال الترمذي عقبه : « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه » . وكذا لم يوافق الذهبي الحاكم على تصحيحه ، وقال ابن عاصم إثره : « وفيه كلام » ، وضعفه الألباني في ظلال الجنة رقم٤٣٧ (ص٢٩٠) وفي ضعيف سنن الترمذي رقم٦٤٧ (ص٤١٩) .

(٣) في النسخ الخطية : « حُميد » ، والصواب : « حماد » وهو ابن سلمة بن دينار أبو سلمة وقد تقدمت ترجمته ص (٤١٩) ووقع هناك نفس الخطأ فتم تصويبه بحمد الله فليرجع إليه .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٤١٨) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٧٩) .

لِلْجَبَلِ ﴾[١] أشار أنس بطرف إصبعه على طرف خنصره ، وكذلك أشار ثابت ، فقال له حميد الطويل[٢] : ما تريد يا أبا محمد ؟ فرفع ثابت يده فضرب صدره ضربة شديدة وقال : من أنت يا حميد ، يحدثني أنس عن النبي ﷺ وتقول أنت ما تريد بهذا[٣].

ومعلوم أن الذي أصار الجبل إلى هذا[٤] الحال ظهور هذا القدر من نور الذات له بلا واسطة بل بتجلي[٥] ربه (سبحانه له)[٦].

[معنى الحديث : « اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن .. »]

الوجه الخامس : ما ثبت في الصحيحين [١٧٣/أ] عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يقول إذا قام من الليل : « اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهن . . » الحديث[٧]. وهو يقتضي أن كونه نور السموات والأرض مغاير لكونه رب السموات والأرض ، ومعلوم أن إصلاحه السموات والأرض بالأنوار وهِدايَتَه لمن فيهما هو ربوبيته ، فدل على أن معنى كونه

---

(١) سورة الأعراف آية (١٤٣).

(٢) تقدمت ترجمته ص (٤١٩) تعليق (١) .

(٣) تقدم ذكر القصة مع تخريجها ص (٤١٨) تعليق (٣) .

(٤) في « د » و « ت » : « هذه » .

(٥) في « ت » : « تَجَلِّى » .

(٦) في « ت » : « له سبحانه » بالتقديم والتأخير.

(٧) أخرجه البخاري في التهجد ح١١٢٠ (ص٢٢٠ ـ ٢٢١) وفي الدعوات ح٦٣١٧ وفي التوحيد ٧٣٨٥ و٧٤٤٢ و٧٤٩٩ ، ومسلم في صلاة المسافرين ح١٩٩ (٥٣٢/١ ـ ٥٣٣) .

نور السموات والأرض أمر وراء ربوبيتهما ، يوضحه :

[ما تضمنه الحديث المذكور السابق من أمور]

الوجه السادس : وهو أن الحديث تضمن ثلاثة أمور شاملة عامة للسموات والأرض وهو ربوبيتهما وقيوميتهما ونورهما ، فكونه سبحانه ربًّا لهما وقيوماً لهما ونوراً لهما أوصاف له ، فآثار ربوبيته وقيوميته ونوره قائمة بهما ، وصفة الربوبية والقيومية والنور قائمة به ، فنفس الصفة لا تفارقه[١] وتحل في غيره ، ولكن آثارها[٢] ومقتضاها هو المخلوق المنفصل ، وهذا كما أن صفة الرحمة والقدرة والإرادة والرضى والغضب قائمة به سبحانه ، والرحمة الموجودة في العالم والإحسان والخير والنعمة آثار تلك الصفات ، وهي منفصلة عنه . وهكذا علمه القائم به هو صفته ، وأما علوم عباده فمن آثار علمه ، وقدرتهم من آثار قدرته فتلبس[٣] هذا الموضع على منكري نوره سبحانه ولبسوا على الجهال فقالوا : كل عاقل يعلم بالبديهة أن الله سبحانه ليس هو هذا النور الفائض من جرم الشمس والقمر والنار ، فلا بد من حمل قوله : ﴿ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ على معنى أنه منور السموات والأرض وهادٍ لأهل السموات والأرض[٤] وحينئذ فنقول في

[بيان الفهم الخاطئ لمن جحد نوره سبحانه وتعالى]

الوجه السابع : أسأتم الظن بكلام الله ورسوله حيث فهمتم أن حقيقته ومدلوله أنه سبحانه هو هذا النور الواقع على الحيطان والجدران ، وهذا الفهم الفاسد هو الذي أوجب لكم إنكار حقيقة نوره وجحده ، فجمعتم بين الفهم الفاسد وإنكار المعنى الحق ، وليس ما ذكرتم من النور هو نور

---

(١) في « ن » : « لا يفارقه » .

(٢) في « ت » : « أثرها » .

(٣) في « ن » : « فبليس » وهو خطأ ظاهر .

(٤) انظر : شأن الدعاء للخطابي (ص٩٥) وما سبق ص (١٠٢٥) تعليق (٣) .

الرب القائم به الذي هو صفته ، وإنما هو مخلوق له ومنفصل[1] عنه ، فإن هذه الأنوار المخلوقة إنما تكون[2] في محل دون محل ، فالنور الفائض عن النار أو الشمس أو القمر إنما هو نور لبعض الأرض دون بعض ، فإنا نعلم أن نور الشمس الذي هو أعظم [١٧٣/ب] من نور القمر والكواكب والنار ليس هو نور جميع السموات والأرض ومن فيهن ، فمن ادعى أن ظاهر القرآن وكلام الرسول[3] - ﷺ - أن نور الرب سبحانه هو هذا النور الفائض فقد كذب على الله ورسوله ، فلو كان النص : « الله هو النور الذي تعاينونه وترونه في السموات والأرض » لكان لفهم[4] هؤلاء وتحريفهم مستند[5] ما ، أما ولفظ النص : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ فمن أين يدل هذا بوجهٍ ما أنه النور الفائض عن جرم الشمس والقمر والنار ؟ فإخراج نور الرب تعالى عن حقيقته وحمل لفظه على مجازه إنما استند[6] إلى هذا الفهم الباطل الذي لم يدل عليه اللفظ بوجه.

[تفسيره عليه الصلاة والسلام للآية : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾]

الوجه الثامن : أن رسول الله ﷺ فسر هذه الآية بقوله : « أنت نور السموات والأرض »[7] ، ولم يفهم منها أنه هو هذا النور المنبسط على الحيطان والجدران ولا فهمه الصحابة رضي الله عنهم [عنه][8] بل علموا

(١) في « ت » : « منفصل » بحذف الواو من أولها.

(٢) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٣) في « ت » : « رسول الله » .

(٤) في « ت » : « الفهم » .

(٥) في « ت » : « مستندا » والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب.

(٦) في « ت » : « أسند » .

(٧) هو جزء من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وقد مضى قريبا ص (١٠٣٣) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

أن لنور الرب شأناً آخر هو أعظم من أن يكون له مثال. قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « ليس عند ربكم ليل ولا نهار ، نور السموات والأرض من نور وجهه »[١] . فهل أراد ابن مسعود أن هذا النور الذي على الحيطان ووجه الأرض هو عين نور الوجه الكريم ؟ أو فهم هذا عنه ذو فهم مستقيم ؟ فالقرآن والسنة وأقوال الصحابة متطابقة يوافق بعضها بعضا ، وتصرح بالفرق بين النور الذي هو صفته والنور الذي هو خلق من خلقه ، كما تفرق[٢] بين الرحمة التي هي صفته والرحمة التي هي مخلوقة ، ولكن لما وُجدت برحمته سميت برحمته ، وكما أنه لا يماثل في صفات من الصفات خَلْقَه ، فكذلك نوره سبحانه ، فأي نور من الأنوار المخلوقة إذا ظهر للعالَم وواجهه أحرقه ؟ وأي نور إذا ظهر منه للجبال الشامخة قدرٌ ما جعلها دكا[٣] . وإذا كانت أنوار الحجب لو دنا جبريل من أدناها لاحترق[٤] فما الظن بنور الذات ؟

[تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾]

الوجه التاسع : أنه تعالى قال : ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾[٥] فأخبر أن الأرض يوم القيامة تشرق بنوره ، وهو نوره الذي هو نوره ، فإنه سبحانه يأتي لفصل القضاء بين عباده وينصب كرسيه في الأرض[٦] ، فإذا

(١) تقدم ذكره وتخريجه ص (١٠٠٧) .

(٢) في « ن » : « يفرق » .

(٣) كما في قوله سبحانه : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ الآية (١٤٣) من سورة الأعراف.

(٤) كما سبق ذكره ص (١٠٣٠) .

(٥) سورة الزمر آية (٦٩).

(٦) يعني أرض المحشر التي يقف عليها الخلائق لفصل القضاء والجزاء والحساب ، وقد جاء في ذكرها ما صح من حديث سهل بن سعد رضي الله عنهما يرفعه : « يُحشر =

جاء الله تعالى أشرقت الأرض وحق لها أن تشرق بنوره. وعند المعطلة لا يأتي ولا يجيء ولا له نور تشرق به الأرض.

[تفسير قوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾]

الوجه العاشر : ما رواه محمد بن المنكدر[1] عن جابر بن عبد الله[2] رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « بينا [١٧٤/أ] أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الجبار جل جلاله وقد أشرف

= الناس يوم القيامة على أرضٍ بيضاء عفراء كقرصة النقي ليس فيها علم لأحد » وفي رواية : « ليس فيها معلم لأحد ». أخرجه البخاري في الرقاق ح٦٥٢١ (ص١٣٧٦) ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم ح٢٨ (٤/ ٢١٥٠) . قال الخطابي في أعلام الحديث (٣/ ٢٢٦٨) : « العفرةُ بياض ليس بالناصع ، والنقِي : الحُوار ، نُقي من القشر والنخالة. وقوله : ليس فيها معلم لأحد ، يريد أن تلك الأرض مستوية ليس فيها حدب يرد البصر ولا بناء يستر ما وراءه ، والمعلم : واحد معالم الأرض ، أي أعلامها التي يُهتدى بها في الطرق » اهـ. وينظر شرح النووي لصحيح مسلم (١٧/ ١٣٤) وفتح الباري (١١/ ٣٧٥) .

وفي حديث جابر « . . إذا وضع الله الكرسي وجمع الأولين والآخرين وتكلمت الأيدي والأرجل بما كانوا يكسبون. . » الحديث بطوله وفيه قصة ، أخرجه ابن ماجه في الفتن ح٤٠١٠ (٢/ ١٣٢٩) والذهبي في العلو (ص٦٨) قال في زوائد ابن ماجه (٣/ ٢٤٣) : « هذا إسناد حسن سويد مختلف فيه » ، وقال الذهبي بعد ذكره : « إسناده صالح » . وكذا حسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه رقم٣٢٥٥ (٣/ ٣١٤) وذكر له شواهد في مختصر العلو (ص١٠٧) .

(١) هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير أبو عبد الله ويقال أبو بكر ، القرشي التيمي المدني أحد التابعين ، حافظ ثقة فاضل ، أخرج حديثه الجماعة ، مات سنة (١٣٠) وقيل في التي بعدها.

الجرح والتعديل (٨/ ٩٧ ـ ٩٨) وتهذيب الكمال (٢٦/ ٥٠٣ ـ ٥٠٩) والسير (٥/ ٣٥٣ ـ ٣٦١) وتقريب التهذيب (ص٤٤٢) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٢٣١) .

عليهم من فوقهم وقال : يا أهل الجنة سلام[١] عليكم ، فذلك قوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾[٢] ، قال : ثم يتوارى عنهم وتبقى[٣] رحمته وبركته عليهم في ديارهم » . رواه الحاكم في صحيحه وابن ماجه في سننه[٤] .

فهذا نُور مُشاهد قد سطع لهم حتى حركهم واستفزهم إلى رفع رؤوسهم إلى فوق .

[نسبة النور إلى الله تعالى يأتي على أربعة أنــــواع]

الوجه الحادي عشر : أن النص قد ورد بتسمية الرب نورا ، وبأن له نورا مضافاً إليه ، وبأنه نور السموات والأرض ، وبأن حجابه نور ، فهذه أربعة أنواع : **فالأول** : يقال عليه سبحانه بالإطلاق فإنه النور الهادي. **والثاني** : يضاف إليه كما يضاف إليه حياته وسمعه وبصره وعزته وقدرته وعلمه ، وتارة يضاف إلى وجهه ، وتارة يضاف إلى ذاته .

فالأول : كقوله : [« أعوذ بنور وجهك »[٥] ، وقوله : « نور السموات والأرض من نور وجهه »[٦] .

---

(١) هكذا في النسخ الخطية : « سلام » ، والذي وقفت عليه في المصادر : « السلام » .

(٢) سورة يس آية (٥٨).

(٣) في « ن » : « ويبقى » .

(٤) لم أجده في المستدرك ، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة من سننه ح١٨٤ (١/ ٦٥ ـ ٦٦) وهو ضعيف قد تقدم ص (٥٢٤) مع بيان من أخرجه غير ابن ماجه وذكر ما فيه من علة.

(٥) لعله يشير إلى ما ورد في دعاء يوم الطائف ، وقد سبق ذكره والكلام عليه ص (٩٩٨) .

(٦) هو من أثرٍ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقد سبق ص (١٠٠٧) .

والثاني : كقوله][1] : ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾[2] وقول ابن عباس رضي الله عنهما : « ذاك نوره الذي إذا تجلى به »[3] ، وقوله ﷺ في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه : « إن الله خلق خلقه في ظلمةٍ ثم ألقى عليهم من نوره ، فمن أصابه ذلك النور اهتدى ومن أخطأه ضل »[4]

والثالث : وهو إضافة نوره إلى السموات والأرض كقوله : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[5] ،

والرابع : كقوله : « حجابه النور »[6] ، فهذا النور المضاف إليه يجيءُ

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة الزمر آية (٦٩).

(٣) سبق ذكره قريبا ص (١٠٣٢) تعليق (٢) .

(٤) أخرجه الترمذي في الإيمان ح٢٦٤٢ (٥/ ٢٦) وأحمد في المسند مطولا وفيه قصة (٢/ ١٧٦) وفي مواضع أخرى متفرقة فيه وابن أبي عاصم في السنة ح٢٤٨ ـ ٢٥١ (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦) وعبد الله بن أحمد في السنة ح٩٣٢ (٢/ ٤٢٤) والآجري في الشريعة ح٣٣٧ ، ٣٣٨ (٢/ ٧٥٧ ـ ٧٥٨) والحاكم في المستدرك مطولا (١/ ٣٠ ـ ٣١) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم١٠٧٨ ، ١٠٧٩ (٤/ ٦٦٧) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم٢٢٩ (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥) وفي الكبرى (٩/ ٤) وابن حبان في صحيحه رقم٦١٦٩ ، ٦١٧٠ (١٤/ ٤٣ ـ ٤٥).

قال الترمذي عقبه : « هذا حديث حسن » ، وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح قد تداوله الأئمة ، وقد احتجا بجميع رواته ثم لم يخرجاه ولا أعلم له علة » ووافقه الذهبي ، وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١٠/ ١٢٧) : « إسناده صحيح » ، وكذا صححه الألباني في ظلال الجنة (ص١٠٧ ـ ١٠٨) وفي السلسلة الصحيحة رقم١٠٧٦ (٣/ ٦٣ ـ ٦٤)

(٥) سورة النور آية (٣٥).

(٦) هو جزء من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أخرجه مسلم في الإيمان ح٢٩٣ ـ ٢٩٥ (١/ ١٦١ ـ ١٦٢) .

على أحدِ الوجوه الأربعة ، والنور الذي احتجب به سمي نورا ونارا كما وقع التردد (في لفظهِ في الحديث)[1] الصحيح حديث أبي موسى الأشعري وهو قوله : « حجابه النور أو النار »[2] ، فإن هذه النار هي نور ، وهي التي كلم اللهُ كليمه موسى منها[3] ، وهي نار صافية لها إشراق بلا إحراق

[أقسام النار ثلاثة]

فالأقسام ثلاثة : إشراق بلا إحراق كنور القمر ، وإحراق بلا إشراق وهي نار جهنم فإنها سوداء محرقة لا تضيء ، وإشراق بإحراق وهي هذه النار المضيئة ، وكذلك نور الشمس له الإشراق والإحراق. فهذا في الأنوار المشهورة المخلوقة ، وحجاب الرب تبارك وتعالى نور وهو نار ، وهذه الأنواع كلها حقيقة بحسب مراتبها ، فنور وجهه حقيقة لا مجاز ، وإذا كان [نور مخلوقاته كالشمس والقمر والنار حقيقة فكيف يكون نوره الذي نسبة][4] الأنوار المخلوقة إليه أقل من نسبة سراج ضعيف إلى قرص الشمس ، فكيف لا يكون هذا النور حقيقة ؟ [١٧٤/ ب] .

[نور الخالق سبحانه مختص به لا يقوم بغيره]

الوجه الثاني عشر : أن إضافة النور إليه سبحانه لو كان إضافة ملك وخلق لكانت الأنوار كلها نوره ، فكان نور الشمس والقمر والمصباح نوره ، فإن

---

(١) في « ت » : « في لفظ الحديث » .

(٢) في « د » و « ن » : « حجابه النار أو النور » بالتقديم والتأخير.

(٣) قال الله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۞ إِذْ رَءَا نَارًا ﴾ إلى قوله : ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۞ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ . . ﴾ الآيات (٩ ـ ١٢) من سورة طه. وقال تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا ﴾ إلى قوله : ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ ﴾ الآيتان (٢٩ ، ٣٠) من سورة القصص.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

كانت حقيقة هذه الإضافة إضافة مخلوق إلى خالقه كان نور المصباح نوره حقيقة ، فيا عجباً لكم أنكرتم أن يكون الله سبحانه نور السموات والأرض حقيقة ، وأن يكون لوجهه نور حقيقة ، ثم جعلتم نور الشمس والقمر والمصابيح نوره حقيقة . (وقد علم الناس بالضرورة فساد هذا ، وأن نوره المضاف إليه مختص[١] به)[٢] لا يقوم بغيره ، فإن[٣] نور المصباح قائم بالفتيلة منبسط على السقوف والجدران ، وليس ذلك هو نور الرب تعالى الذي هو نور ذاته ووجهه الأعلى ، بل ذلك هو المضاف إليه حقيقة ، كما أن نور الشمس والقمر والمصباح مضاف إليه حقيقة . قال تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا ﴾[٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا[٥] ﴾[٦] ، وقال تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾[٧] ، فهذا نور مخلوق لا يُسمى به الرب سبحانه ولا يوصف به ولا يضاف إليه إلا على جهة أنه مخلوق له مجعول ، لا على أنه وصف له قائم به ، فالتسوية بين هذا وبين نور وجهه الذي أشرقت له الظلمات وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة واستعاذ به العائذون من أبطل الباطل .

---

(١) في « ت » : « يختص » .

(٢) ما بين القوسين مكرر في « ت » .

(٣) في « ن » : « وأن » .

(٤) سورة يونس آية (٥).

(٥) في « ت » : « نورا » وهو خطأ .

(٦) سورة الفرقان آية (٦١).

(٧) سورة الأنعام آية (١).

[إثبات ابن كلاب والأشعري وابن فورك صفة النور لله تعالى على وجه الحقيقة]

الوجه الثالث عشر : أن مثبتي الصفات (كأبي محمد عبد الله)[١] بن سعيد ابن كلاب[٢] وأبي الحسن الأشعري[٣] وأئمة أتباعهما لم يذكروا الخلاف في ذلك إلا عن المعتزلة ، فإنكار كونه نوراً هو قول المبتدعة ، قال ابن فورك[٤] في كتابه الذي سماه : « مقالات أبي محمد بن كلاب وأبي الحسن الأشعري »[٥] ، وذكر اتفاقهما إلا فيما ندر من الأمور اللفظية إلى أن قال : « إن المشهور من مذهبه بأن الله سبحانه نور لا كالأنوار[٦] حقيقة لا بمعنى أنه هاد ، وعلى ذلك نص في كتاب التوحيد[٧] في بابٍ مفرد لذلك تكلم فيه على المعتزلة إذ تأولوا ذلك على معنى أنه هاد فقال : إن سأل سائل عن الله عز وجل أنورٌ هو ؟ قيل له : كلامك يحتمل وجهين : إن كنت

---

(١) في « ت » : « كأبي محمد بن عبد الله » والمثبت هو الصواب.

(٢) تقدمت ترجمته ص (٥٠٤) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٦٨) وينظر ص (٦٩) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٩١٠) .

(٥) وهو من المصنفات المفقودة وقد سبق أن ذكره ابن القيم ص (٦٩) وكذا ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية للغرض نفسه فانظر مجموع الفتاوى (٦/ ٣٧٩) .

(٦) في « ت » : « كأنوار » .

(٧) لعله يقصد « المختصر في التوحيد والقدر » ، وهو في الرد على المعتزلة ، وقد قال فيه مؤلفه الأشعري : « وألفنا كتابا سميناه المختصر في التوحيد والقدر ، في أبواب من الكلام منها الكلام في إثبات رؤية الله بالأبصار والكلام في سائر الصفات والكلام في أبواب القدر كلها وفي التولد وفي التعجيز والتجوير وسألناهم فيه عن مسائل كثيرة ضاقوا بالجواب عنها ذرعاً ولم يجدوا إلى الانفكاك عنها بحجة سبيلا » . نقلا من تبيين كذب المفتري (ص١٣١ ـ ١٣٢) ، وقد أورده ابن فورك في كتابه مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن (ص١٢) .

تريد أنه نور يتجزأ تجوز عليه الزيادة والنقصان فلا ، وهذه صفة النور المخلوق ، وإن كنت تريد معنى ما قاله الله سبحانه : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[1] فالله سبحانه نور السموات والأرض على ما قال. فإن قال : فما معنى قولك نور ؟ قيل له : [١٧٥/أ] قد أخبرناك ما معنى النور المخلوق وما معنى النور الخالق وهو الله سبحانه الذي ليس كمثله شيء ، ومن تعدى أن يقول الله نور فقد تعدى إلى غير سبيل المؤمنين ، لأن الله لم يكن ليسمي نفسه لعباده بما ليس هو به ، فإن قال : لا أعرف النور إلا هذا النور المضيء المتجزئ. قيل له : فإن كان[2] لا يكون نور إلا كذلك ، فكذلك لا يكون شيئا[3] إلا وحكمه حكم ذلك الشيء.

ثم قال ابن فورك : فإذا قال الله عزّ وجلّ إني نور ، قلتُ أنا : هو نور على ما قال سبحانه وتعالى ، وقلت أنت : ليس هو نور. فَمَنِ المثبت له على الحقيقة أنا أو أنتَ ؟ وكيف يتبين الحق فيه إلا من جهة ما أخبر الله سبحانه ، والدَّافِعُ لما قال اللهُ كافر بالله ، وإن لزمنا أن لا نقول إن الله نور لأن ذلك موجود في الخلق لزمنا أن لا نقول إن الله حي سميع بصير موجود ، لأن ذلك موجود في الخلق ، ومَعْنانا في هذا الباب خلاف مَعْناكُم ، لأن مَعْناكم في ذلك التعطيل وَمَعْنانا في قولنا : الله نور نثبت الله تعالى على ما ورد به في كتابه بما تسمى به عندنا ، فنحن متبعون ما أخبرنا به في كتابه ، فإن جاز لكم أن تقولوا : شيء كالأشياء ، جاز لنا

---

(١) سورة النور آية (٣٥).

(٢) في « ت » : « قال » .

(٣) في « د » و « ن » : « سبيا » .

أن نقول : نور كالأنوار ، وأنتم ظلمتم فيما سألتُم جَحَدة لما أخبر به عن نفسه في كتابه ، ونحن وأنتم متفقون إن أقررتم بالكتاب أن الله نور السموات والأرض ، ومختلفون في أن نقول نور ، فقلنا نحن نور ، وقلتم أنتم لا نقول نور. فإن زعمتم أن معنى نور معنى هاد قلنا لكم : فيجوز أن يكون غيره نورا بمعنى أنه هاد ، فإن قلتم : لا ، كذبكم[١] القياس واللغة ، وإن قلتم : نعم قلنا لكم : سويتم بين النور والهادي[٢] الذي هو غير الله وبينه إن كان هو النور الهادي ومعنى هذا نور معنى كون هذا ، فقد استويا في معنيهما وأسمائهما فدخلتم فيما عبتم على مخالفيكم .

فإن قلتم : فالنور[٣] لا يكون إلا جسدا مُجسدا أو ضياء ساطعا ، قلنا : ولا يكون عالمٌ بصيرٌ إلا (لحما ودما متجزئا متبعضا)[٤] ، فإن جاز قياسكم على مخالفيكم جاز قياسه عليكم ، فإن قلتم : يجوز أن يكون عالم لا لحم ولا دم ، قيل لكم : كذلك يجوز أن يكون نور لا جسد ولا ضوء ساطع ، وليس لكم إلا التعطيل والنفي لله سبحانه .

قال ابن فورك : وإنما استوفيت هذا الفصل من كتابه[٥] رحمه الله بألفاظه لتحقيقه هذا الوصف لله تمسكا بحكم الكتاب ، وأنه لا يرى أن يعدل عن الكتاب ما وجد السبيل إلى التمسك به لرأي وهوًى لا يوجبه أصل صحيح .

---

(١) في « ت » : « كذبتم » .

(٢) في « د » و « ن » : « والهاد » .

(٣) في « ن » : « بالنور » ، و في « ت » : « النور » ، والمثبت من « د » .

(٤) في النسخ الخطية : « لحمٌ ودم مُتجزئ متبعض » كلها بالرفع ، والصواب ما أثبته .

(٥) يعني كتاب أبي الحسن الأشعري : « التوحيد » المذكور في مطلع كلام ابن فورك .

قال : فقد[١] كشف [١٧٥/ب] عن ذلك بغاية البيان وأزال اللبس فيه ، وأن السمع هو الحجة في تسمية الله سبحانه ، ولا يجب أن يحمل على المجاز لأنه يوجب أن يحمل ما ورد به السمع[٢] من أسمائه تعالى على المجاز ».

[قول ابن العربي المالكي وحكايته صفة نوره تعالى وتعليق المؤلف عليه]

وقال أبو بكر بن العربي[٣] : « قد اختلف الناس بعد معرفتهم بالنور على ستة أقوال :

الأول : معناه هاد ، قاله ابن عباس .

والثاني : معناه منور ، قاله ابن مسعود ، وروي أن في مصحفه : « منور السموات والأرض » .

الثالث[٤] : مُزين [وهو يرجع إلى معنى منور][٥] ، قاله أبي بن كعب .

الرابع : أنه ظاهر .

الخامس : [أنه][٦] ذو النور .

السادس : أنه نور لا كالأنوار ، قاله أبو الحسن الأشعري .

---

(١) في « د » و « ن » : « وقد » .

(٢) زاد في « ن » : « والبصر » وهو خطأ.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن العربي أبو بكر المعافري الأندلسي ، الإمام العلم الحافظ الفقيه القاضي الشهير أحد أعيان المالكية الكبار صاحب التصانيف ، ولد في إشبيلية سنة (٤٦٨) وتوفي سنة (٥٤٣) منصرفه من مراكش بين فاس ومكناس فحمل ميتا إلى فاس ودفن بها.

مطمح الأنفس (ص٢٩٧ ـ ٣٠٠) والغنية للقاضي عياض (ص٦٦ ـ ٧٢) والصلة (٢/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩) والسير (٢٠/ ١٩٧ ـ ٢٠٤).

(٤) في « ت » : « والثالث » .

(٥) ما بين المعقوفتين لا يوجد في مصدر النص : الأمد الأقصى .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قال : وقالت المعتزلة : لا يقال له نور إلا بالإضافة[(١)] ، قال : والصحيح عندنا أنه نور لا كالأنوار لأنه الحقيقة ، والعدول عن الحقيقة إلى أنه هاد ومنور[(٢)] وما أشبه ذلك هو مجاز من غير دليل لا يصح »[(٣)].

قلت : أما حكايته عن ابن عباس أنه بمعنى هاد فعمدته على التفسير الذي رواه الناس عن عبد الله بن صالح[(٤)] عن معاوية بن صالح[(٥)] عن علي ابن أبي طلحة الوالبي[(٦)] عن ابن

---

(١) في مصدر النص : الأمد الأقصى : « السابع : أنه لا يقال فيه إنه نور إلا بالإضافة قاله المعتزلة ».

(٢) في الأمد الأقصى : « أو منور » .

(٣) انظر : الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى (٢/ق١٢٠/ب وق١٢١/ب).

(٤) هو عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم أبو صالح الجهني مولاهم المصري ، كاتب الليث بن سعد ، إمام ثقة مأمون ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة ». ولد سنة (١٣٧) ومات سنة (٢٢٢) أو (٢٢٣) ، أخرج له البخاري معلقا وروى له أبو داود والترمذي وابن ماجه.
الجرح والتعديل (٥/ ٨٦) وتهذيب الكمال (١٥/ ٩٨ ـ ١٠٩) والسير (١٠/ ٤٠٥ ـ ٤١٦) وتقريب التهذيب (ص٢٥٠).

(٥) هو معاوية بن صالح بن حُدير بن سعيد أبو عمرو ويقال أبو عبد الرحمن ، الحضرمي الشامي قاضي الأندلس إمام ثقة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق له أوهام » . ولد في حياة طائفة من الصحابة في حدود سنة (٨٠) ومات سنة (١٥٨) ، وقيل غير ذلك . أخرج له البخاري في جزء القراءة وفي كتابه الأدب ، ومسلم في الصحيح والباقون في السنن . الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣) وتهذيب الكمال (٢٨/ ١٨٦ ـ ١٩٤) والسير (٧/ ١٥٨ ـ ١٦٣) وتقريب التهذيب (ص٤٧٠).

(٦) هو علي بن أبي طلحة واسمه سالم بن المخارق ، أبو الحسن ويقال أبو محمد ويقال =

عباس[١] ، وفي ثبوت ألفاظه عن ابن عباس نظر ، لأن الوالبي لم يسمعها من ابن عباس فهو منقطع[٢] ، وأحسن أحواله أن يكون منقولا عن ابن عباس بالمعنى ، ولو صح ذلك عن ابن عباس فليس مقصوده به نفي حقيقة النور[٣] عن الله وأنه ليس بنور ولا نور له ، كيف وابن عباس هو الذي سمع من النبي ﷺ قوله في صلاة الليل : « اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض [ومن فيهن][٤] »[٥] ، وهو الذي قال لعكرمة لما سأله

= أبو طلحة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « .. أرسل عن ابن عباس ولم يره من السادسة ، صدوق قد يُخطئ ». أخرج له مسلم حديثا واحدا ، وروى له أبو داود والنسائي وابن ماجه ، مات سنة (١٤٣) . الجرح والتعديل (٦/ ١٨٨) وتهذيب الكمال (٢٠/ ٤٩٠ ـ ٤٩٤) وميزان الاعتدال (٣/ ١٣٤) وتقريب التهذيب (ص٣٤١).

(١) كما في تفسير ابن جرير الطبري (١٨/ ١٣٥) بسنده وابن أبي حاتم في تفسيره رقم ١٤٥٥٠ (٨/ ٢٥٩٣) وتفسير أبي بكر عبد العزيز كما في إبطال التأويلات (النسخة الخطية) (ص٣٣٨) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ١٣٦ (١/ ٢٠١) وذكره ابن كثير في التفسير (٣/ ٣٠٠).

(٢) أفاد الإمام الذهبي في الميزان (٣/ ١٣٤) : أن علي بن أبي طلحة أخذ تفسير ابن عباس عن مجاهد ، فلم يذكر مجاهدا بل أرسله عن ابن عباس. اهـ. وقال ابن أبي حاتم في كتاب المراسيل (ص١٤٠) : « سمعتُ أبي يقول : سمعتُ دُحيما يقول : إن علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس التفسير » ، وقال أيضاً : « سمعت أبي يقول : علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل ، إنما يروي عن مجاهد والقاسم بن محمد وراشد بن سعد ومحمد بن زيد » اهـ. وقال ابن معين : « علي بن أبي طلحة روى عنه بُديل في التفسير ولم يسمع من ابن عباس شيئا فروى مرسلا ». انتهى من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال لابن طهمان رقم ٢٦٠ (ص٨٥). وانظر : الجرح والتعديل (٦/ ١٨٨).

(٣) في « ت » : « النور به ».

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن ».

(٥) مخرج في الصحيحين وقد سبق ص (١٠٣٣).

عن قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[١] قال : « ويحك ذاك نوره الذي هو نوره ، إذا تجلى بنوره لم يدركه شيء »[٢] ، كيف ولفظ الآية والحديث ينبو عن تفسير النور بالهادي ، لأن الهداية تختص[٣] بالحيوان[٤] ، وأما الأرض نفسها والسماء فلا توصف[٥] بهدى ، والقرآن والحديث وقول[٦] الصحابة صريح في أنه سبحانه نور السموات والأرض ، ولكن عادة السلف أن يذكر أحدهم في تفسير اللفظة بعض معانيها ، أو لازما من لوازمها ، (أو الغاية)[٧] المقصودة منها ، أو مثالاً ينبه السامع على نظيره ، وهذا كثير في كلامهم لمن تأمله ، فكونه سبحانه هاديا لا ينفي كونه نورا.

وأما ذكره عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه بمعنى : منور ، وأنها في مصحفه كذلك ، فهذا لا ينافي كونه في نفسه نورا ، وأن يكون النور من أسمائه وصفاته [١٧٦/أ] ، بل يؤكد ذلك ، فإن الموجودات النورانية نوعان : منها ما هو في نفسه مُستنير ولا ينيرُ غيره كالجمرة مثلا ، فهذا لا يقال له نور ، ومنها ما هو مستنير في نفسه وهو مُنير [لغيره][٨] كالشمس والقمر والنار ، وليس في الموجودات ما هو منور لغيره وهو في نفسه ليس

---

(١) سورة الأنعام آية (١٠٣).

(٢) سبق ذكره وتخريجه ص (١٠٣٢) .

(٣) في « ن » : « يختص » .

(٤) في « د » و « ن » : « الحيوان » ، بحذف الباء من أولها.

(٥) في « ن » : « يوصف » .

(٦) في « ت » : « وأقوال » .

(٧) في « ت » : « والغاية » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

بنور ، بل إنارته لغيره فرع كونه نوراً في نفسه ، فقراءة ابن مسعود : « منور » تحقيق لمعنى كونه نورا ، وهذا مثل كونه متكلما معلما مرشدا مقدرا لغيره ، فإن ذلك فرع كونه في نفسه متكلما عالما رشيدا قادرا. وقد صرح ابن مسعود رضي الله عنه بأن نور السموات والأرض من نور وجهه تبارك وتعالى[١].

وأما ما حكاه عن أبي بن كعب[٢] أنه بمعنى مزين فلا[٣] أصل له عن أُبي ، وهو بالكذب عليه أشبه ، فإن تفسير أُبي لهذه الآية معروف[٤] رواه عنه أهل الحديث من طريق الربيع بن أنس[٥] عن أبي العالية[٦] عن أُبي ، ذكره ابن جريج ومعمر ووكيع وهشيم وابن المبارك وعبد الرزاق والإمام أحمد وإسحاق[٧] وخلائق غيرهم[٨].[٩].

---

(١) سبق ذكره وتخريجه ص (١٠٠٧) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٣٠٥) .

(٣) في « ن » : « بلا » .

(٤) في « ن » : « معروفة » .

(٥) هو الربيع بن أنس بن زياد البكري ، ويقال الحنفي البصري ثم الخراساني ، صدوق له أوهام وقد رمي بالتشيع ، أخرج حديثه الأربعة ، مات سنة (١٣٩) أو في التي بعدها. الجرح والتعديل (٣/ ٤٥٤) وتهذيب الكمال (٩/ ٦٠ ـ ٦٢) والسير (٦/ ١٦٩ ـ ١٧٠) وتقريب التهذيب (ص١٤٦).

(٦) تقدمت ترجمته ص (٩٢٦) .

(٧) لم أقف عليه فيما وُجد من هذه المصادر المذكورة.

(٨) في « ت » : « وغيرهم » .

(٩) كما سيأتي بعد هذه الفقرة ، وينظر تفسير ابن أبي حاتم رقم ١٤٥٥١ ، ١٤٥٥٣ ، ١٤٥٦١ ، ١٤٥٧٢ ، ١٤٥٧٣ ، ١٤٥٧٨ ، ١٤٥٨٢ ، ١٤٥٨٧ ، ١٤٥٩١ ، =

تفسير أبي ابن كعب للآية : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾]

وذكر ابن جرير[١] وسُنيد[٢] (وعبد بن حُميد)[٣] وابن المنذر[٤] في تفاسيرهم من طريق (عبيد الله)[٥] بن موسى عن أبي جعفر الرازي[٦] عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب في قول الله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٧] قال : فبدأ بنور نفسه فذكره ، ثم ذكر نور

= ١٤٥٩٥ ، ١٤٥٩٦ ، ١٤٦١٩ ، والدر المنثور (٦/١٩٧) .

(١) انظر تفسيره (١٨/ ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨) ، ويراجع الدر المنثور (٦/١٩٧).

(٢) في « ت » : « وسعيد » ولعل الصواب ما أثبته من « د » و « ن » وإن كان لسعيد بن منصور تفسير القرآن ، لكن لما لم يذكره باسمه كاملا فالظاهر أنه سُنيد وهو الحسين بن داود أبو علي المصيصي شيخ الإمام البخاري ومن طبقة شيوخ الأئمة الستة ، توفي سنة (٢٢٦). وتفسيره من موارد المؤلف ابن القيم في كثير من كتبه .

(٣) في « ت » : « وحميد بن عبد » وهو خطأ .

(٤) انظر : الدر المنثور (٦/١٩٧) .

(٥) في النسخ الخطية : « عبد الله » وما أثبته هو الصواب كما في مصادر النص والترجمة ، وهو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار واسمه باذام ، أبو محمد العبسي مولاهم الكوفي ، إمام حافظ عابد ثقة ، كان يتشيع ، ولد في حدود سنة (١٢٠) ومات سنة (٢١٣) وقيل في التي تليها ، أخرج له الجماعة.

الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥) وتهذيب الكمال (١٩/ ١٦٤ ـ ١٧٠) والسير (٩/ ٥٥٣ ـ ٥٥٧) وتقريب التهذيب (ص٣١٥) .

(٦) هو عيسى بن ماهان مولى بني تميم ، مروزي الأصل ، مشهور بكنيته ، يقال إنه ولد بالبصرة في حدود سنة (٩٠) في حياة بعض الصحابة. قال فيه ابن حجر : « صدوق سيء الحفظ خصوصا عن مغيرة ». توفي في حدود سنة (١٦٠) ، أخرج له البخاري في الأدب والأربعة .

الجرح والتعديل (٦/ ٢٨٠ ـ ٢٨١) وتهذيب الكمال (٣٣/ ١٩٢ ـ ١٩٦) والسير (٧/ ٣٤٦ ـ ٣٤٩) وتقريب التهذيب (ص٥٥٤) .

(٧) سورة النور آية (٣٥) .

المؤمن فقال : ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾ يقول : مثل نور المؤمن ، قال : وكان أبي بن كعب يقرؤها كذلك « مثل نور[١] المؤمن » قال : فهو عبد جُعل الإيمان والقرآن في صدره. ﴿ كَمِشْكَوٰةٍ ﴾ قال : المشكاة صدره[٢].

﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ قال : المصباح القرآن والإيمان الذي جعل في صدره.

﴿ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ﴾ قال : الزجاجة قلبه.

﴿ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ ﴾ قال : قلبه لما استنار فيه الإيمان والقرآن كأنه كوكب دري ، يقول : مضيء.

﴿ يُوقَدُ[٣] مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ قال : فالشجرة المباركة الإخلاص لله وحده وعبادته لا شريك له.

﴿ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ قال : فمثله كمثل شجرة التفت[٤] بها الشجر ، فهي خضراء ناعمة لا تصيبها[٥] الشمس على أي حال كانت ، لا إذا طلعت

---

(١) كلمة « نور » لا توجد في تفسير الطبري.

(٢) في « ت » : « صوره » وهو خطأ.

(٣) في « د » و« ن » : « توقد » وكذلك في تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٨٥٩٩) وهكذا قرأها ابن كثير والبصريان ـ أبو عمرو ويعقوب ـ وكذا أبو جعفر ، أعني بفتح التاء والواو والدال وتشديد القاف ، وقرأ نافع وابن عامر وحفص بياء مضمومة وإسكان الواو وتخفيف القاف ، وقرأ حمزة والكسائي وعياش عن عاصم بتاء مضمومة وضم الدال على المضارعة.

انظر السبعة لابن مجاهد (ص٤٥٥ ـ ٤٥٦) والموضح لابن أبي مريم (٢/ ٩١٥ ـ ٩١٦) والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٣٢).

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « التفت » وفي الدر المنثور (٦/ ١٩٧) فيما نقله من المصادر : « التف ».

(٥) في « د » و« ن » : « لا يصيبها ».

ولا إذا غربت ، قال : فكذلك هذا المؤمن قد أُجير من أن يصله[١] شيء من الفتن وقد ابتلي بها فثبته الله (فيها فهو)[٢] بين أربع خلال : إن أُعطي شكر ، وإن ابتلي صبر ، وإن قال صدق ، وإن حكم عدل ، فهو في الناس كالرجل يمشي في قبور الأموات ، نور على نور ، فهو يتقلب في خمسة من النور : فكلامه نور ، وعلمه نور ، ومدخله نور ، ومخرجه نور ، ومصيره إلى النور يوم القيامة إلى الجنة. قال : ثم ضرب مثلا آخر [مثل][٣] الكافر[٤] : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ[٥] أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ ﴾ الآية[٦] قال : [١٧٧/ ب] فكذلك[٧] الكافر في يوم القيامة وهو يحسب أن له عند الله خيرا فلا يجده فيدخله [الله][٨] النار. قال : وضرب مثلا آخر للكافر فقال : ﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ

(١) في « ت » : « يضله » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في بعض المصادر ، وفي بعضها : « يصيبه » . فانظر تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٢) والدر المنثور (٦/ ١٩٧).

(٢) في « ت » : « فها هو » والمثبت من « د » و « ن » وهو يوافق ما في المصادر كما في المرجعين السابقين.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « للكافر » .

(٥) في « د » و « ن » : « كفروا بربهم » وهو خطأ.

(٦) سورة النور آية (٣٩).

(٧) من هنا بداية وجه « ب » من الورقة « ١٧٧ » من نسخة « د » كما أثبت أعلاه ، وكان المطلوب حسب التسلسل والتتابع أن يكون هذا الوجه « ب » من الورقة « ١٧٦ » إلا أنه حصل خلل وخطأ في ذلك وإن كان الكلام تاما لا سقط فيه ، وسيعود الترتيب واتباع الأرقام على وجه الصواب من بداية الورقة « ١٨٠ » فاقتضى التنبيه.

(٨) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت ».

﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾[١] ، فهو يتقلب في خمسة من الظلم : فكلامه ظلمة وعمله ظلمة ، ومدخله ظلمة ، ومخرجه ظلمة ، ومصيره إلى الظلمات إلى النار »[٢] .

فهذا التفسير المعروف عن أُبي لا ما ذكره[٣] .

وأما قوله[٤] : يصح أن يكون النور صفة فعل على معنى أنه ظاهر ، فما أبعده عن الصواب ، وكونه ظاهرا ليس بصفة فعل ، فإنه الأول والآخر والظاهر والباطن ، وتلك صفاتُ ذاته المقدسة لا أنها أفعال.

[قول أبي الحسن الأشعري في كتابه الإبانة عن صفة النور]

قال الأشعري في الإبانة : « قال الله تعالى : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ﴾[٥] فسمى نفسه نورا ، والنور عند الأمة لا يخلو من أحد معنيين : إما أن يكون نورا يسمع أو نورا يرى ، فمن زعم أن الله يسمع ولا يرى كان مخطئا في نفيه رؤية ربه وتكذيبه بكتابه عزّ وجلّ وقول نبيه ﷺ » هذا لفظه[٦] .

[قول القاضي أبي يعلى في صفة نوره تعالى]

وقال القاضي أبو يعلى[٧] : « فأما قوله في حديث جابر : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور من فوق رؤوسهم ، فإذا الرب قد أشرف

---

(١) سورة النور آية (٤٠).

(٢) انظر : تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٢) والدر المنثور (٦/ ١٩٧ ـ ١٩٨) .

(٣) يعني ابن العربي.

(٤) لعله يعني ابن العربي فيما سبق نقله عنه قريبا ص (١٠٤٥) ، وقد قال الخطابي في شأن الدعاء (٩٥) : « .. وإنما يكون ذلك صفة فعل على معنى إضافة الفعل إليه إذ هو خالق النور وموجدُه ».

(٥) سورة النور آية (٣٥).

(٦) الإبانة (ص١١٧ ـ ١١٨) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٢٤) .

عليهم من فوقهم وقال : السلام عليكم يا أهل الجنة. قال : فذلك قوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾[١] قال : فينظر إليهم وينظرون إليه فلا يلتفتون إلى شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه »[٢].

قال : فلا يمتنع حمله على ظاهره وأنه نور ذاته ، لأنه إذا جاز أن تظهر لهم ذاته فيرونها جاز أن يظهر لهم نوره[٣] فيرونه ، لأن النور من صفات ذاته وهو قوله : ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾[٤] »[٥].

وذكر في موضع آخر قولين في ذلك ورجح هذا القول ، قال : وهو أشبه بكلام أحمد[٦].

[بيان أن النور صفة كمال وضده صفة نقص]

الوجه الرابع عشر : أن النور صفة كمال وضده[٧] صفة نقص ، ولهذا سمى الله نفسه نورا ، وسمى كتابه نورا[٨] ، وجعل لأوليائه النور ، ولأعدائه الظلمة ، فقال : ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ ﴾[٩]. (ويجيء الأنبياء يوم القيامة وأممهم لكل نبي نوران ولكل

(١) سورة يس آية (٥٨).

(٢) تقدم ذكره مع تخريجه ص (٥٢٤) .

(٣) في النسخ الخطية : « نورها » والمثبت من إبطال التأويلات مصدر النص (٢/ ٣٦٦).

(٤) سورة الزمر آية (٦٩).

(٥) إبطال التأويلات لأخبار الصفات (٢/ ٣٦٦)

(٦) المصدر السابق (النسخة الخطية) (ص٣٣٨).

(٧) في « ت » : « وهذه » وهو خطأ.

(٨) قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾ الآية ١٧٤ من سورة النساء.

(٩) سورة البقرة آية (٢٥٧) ، وأُكمل بعض الآية في « ن » : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ ﴾

واحد من أتباعهم نور ، وتجيء هذه الأمة لكل منهم نوران ولنبيهم ﷺ في كل شعرة نور)[١]. ولما كانت مادة الملائكة التي خُلقوا منها

(١) الذي وقفت عليه شاهدا لما ذكره المؤلف ما ساقه الإمام الحافظ ابن عبد البر في كتابه التمهيد (٢٠/٢٥٨ ـ ٢٥٩) : « حدثنا خلف بن قاسم ، حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان حدثنا محمد ابن العباس بن أسلم ، حدثنا ابن أبي ناجية ، حدثني زياد بن يونس عن مسلمة بن علي ، عن إسماعيل ، عن رافع ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، سمعهُ يحدث عن كعب ، أنه سمع رجلا يحدث أنه رأى في المنام أن الناس جُمعوا للحساب ، ثم دُعي الأنبياء مع كل نبي أمته ، وأنه رأى لكل نبي نورين يمشي بينهما ، ولمن اتبعه من أمته نوراً واحداً يمشي به ، حتى دُعي محمد ﷺ ، فإذا شعر رأسه ووجهه نور كله يراه كل من نظر إليه ، وإذا لمن اتبعه من أمته نوران كنور الأنبياء ، فقال كعب وهو لا يشعر أنها رؤيا : من حدثك بهذا الحديث وما أعلمك ؟ فأخبره أنها رؤيا ، فناشده كعب بالله الذي لا إله إلا هو : لقد رأيتَ ما تقول مناما ؟ فقال : نعم والله لقد رأيت كل ذلك ، فقال كعب : والذي نفسي بيده أو قال : والذي بعث محمدا بالحق إن هذه لصفة أحمد وأمته وصفة الأنبياء في كتاب الله ، لكأنما قرأته من التوراة » اهـ.

كما ذكره في كتابه الاستذكار (٢/ ١٨٠) فقرة رقم ١٩٣٩ بدون إسناد وقال في آخره : « وإسناد هذا الخبر في التمهيد » اهـ ، وقد نقله عن ابن عبد البر القرطبي في تفسيره (٦/ ١٠٧) عند قوله تعالى : ﴿ فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ﴾ ، وقال في آخره : « أسنده في كتاب التمهيد » اهـ.

قلت : وفيه مسلمة بن عُلَيٍّ (مصغر) بن خلف الخشني أبو سعيد الدمشقي البَلاطي ضعيف جدا متروك الحديث ، قال فيه البخاري وأبو زرعة : « منكر الحديث » ، وقال الفسوي : « لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديثه » ، وقال النسائي : « ليس بثقة » ، وقال أبو أحمد الحاكم : « ذاهب الحديث » إلى غير هذه الأقوال من ألفاظ التجريح والذم.

الجرح والتعديل (٨/٢٦٨) وتهذيب الكمال (٢٧/٥٦٧ ـ ٥٧١) وميزان الاعتدال (٤/ ١٠٩ ـ ١١٢) وتقريب التهذيب (ص٤٦٤) ، وبعض رجاله لم أجده والظاهر فيهم الضعف والجهالة.

نورا(١) كانوا بالمحل الذي أحلهم الله به ، وكانوا خيرا محضا. وللنور ظاهر وباطن ، فمتى حل ظاهره بجسمٍ كساه من الجمال والجلال والمهابة والضياء والحسن والبهجة والسناء بحسبِ ما كسي من النور ، وزالت عنه الوحشة والثقل ، وكان مفرحا لرائيه سارا لناظريه ، وإذا حل باطنه بالباطن [١٧٨/أ](٢) اكتسى من الخير والعلم والرحمة والهداية والعفو(٣) والجود والصبر والحلم والتواضع والنصيحة بحسب ذلك النور ، فالنور في الحقيقة هو كمال العبد في الظاهر والباطن.

[نورانية المخلوقات تكون حسب وضعها ومكانتها]

ولما كان ليوسف الصديق من هذا النور النصيب الوافر ظهر في جماله الظاهر والباطن ، فكان على الصفة التي ذكرها الله في كتابه. وكذلك رسول الله ﷺ لما كان نصيبه من هذا النور أكمل نصيب كان أجمل الخلق ظاهرا وباطنا ، فكان(٤) وجهه يتلألأ تلألؤ القمر ليلة البدر ، وكان كلامه كله نورا ، وعمله نورا ، ومدخله نورا ، ومخرجه نورا ، فإذا تكلم رؤي النور يخرج من بين ثناياه ، فكان أكمل الخلق في نوره الظاهر والباطن ، وكان نوره من أكبر آيات نبوته ، قال عبد الله بن سَلام(٥) : « لما قدم

(١) كما دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام : « خلقت الملائكة من نور.. » الحديث أخرجه مسلم في الزهد والرقائق من صحيحه ح٦٠ (٤/ ٢٢٩٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) راجع ما سبق ص (١٠٥٢) تعليق (٧) عما وقع في اضطراب أرقام اللوحات.

(٣) في النسخ الخطية : « والغفر » ، ولعله محرف عما أثبته.

(٤) في « ت » : « وكان ».

(٥) هو عبد الله بن سلام - بتخفيف اللام - بن الحارث أبو يوسف الإسرائيلي ثم الأنصاري حليف القواقل من الخزرج ، من ولد يوسف بن يعقوب عليهما الصلاة والسلام ، كان اسمه في الجاهلية الحصين ، فلما أسلم سماه النبي ﷺ عبد الله =

رسول الله ﷺ المدينة انجفل الناس إليه[١] فجئتُ حتى رأيته ، فلما وقع بصري عليه عرفتُ أن وجهه ليس بوجه كذاب ، فكان أول ما سمعته يقول : « يا أيها الناس افشوا السلام ، وصِلُوا الأرحام ، وأطعموا الطعام ، وصَلُّوا بالليل والناس نيام ، تدخلوا الجنة بسلام »[٢]. فاستدل على نبوته بنور وجهه ونور كلامه ، بنوره المرئي ونوره المسموع ، كما قال حسان بن ثابت[٣] :

لـو لم تـكـن فيه آيـات مـبـيـنـة كانت بداهته تأتيك[٤] بالخبر[٥]

= وذلك عند مقدمه عليه الصلاة والسلام المدينة مهاجرا ، توفي عبد الله بالمدينة سنة (٤٣) في خلافة معاوية رضي الله عنه.

الاستيعاب (٣/٩٢١ ـ ٩٢٣) وأسد الغابة (٣/٢٦٤ ـ ٢٦٥) والإصابة (٤/١١٨ ـ ١٢٠).

(١) أي انقلبوا كلهم ومضوا إليه مسرعين. انظر : الصحاح والنهاية مادة (جفل).

(٢) أخرجه الترمذي في صفة القيامة ح٢٤٨٥ (٤/٢٥٦) وابن ماجه في إقامة الصلاة ح١٣٣٤ (١/٤٢٣) وفي الأطعمة ح٣٢٥١ (٢/١٠٨٣) وأحمد في المسند (٥/٤٥١) والدارمي في الصلاة في الصلاة ح١٤٦٠ (١/٤٠٥) والحاكم في المستدرك (٣/١٣).

قال الترمذي عقبه : « هذا حديث صحيح » . وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي. وقد صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ح٢٠١٩ (٢/٣٠٣) وفي صحيح سنن ابن ماجه ح١١٠٥ (١/٣٩٧) وح٢٦٤٨ (٣/١١٥) وفي صحيح الترغيب والترهيب ح٦١٢ (١/٢٥٣) وفي السلسلة الصحيحة ح٥٦٩ (٢/١١٣).

(٣) تقدمت ترجمته ص (٨٧٠) .

(٤) في الديوان (١/٤٨٢) : « تُنبيك » .

(٥) ديوانه : (١/٤٨٢) . ونسب البيت أيضاً لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه يمدح به رسول الله ﷺ كما في الإصابة (٤/٨٦) . وانظر : مِن الضائع مِن معجم الشعراء للمرزباني (ص٩١).

أي ما يبدهك من وجهه ومنظره ونوره وبهائه ، وأخذه الصرصري[(١)] فقال :

لــو لم يـقــل إنــي رســول أمــا شـاهـده في وجـهـه يـنـطــق[(٢)]

فإذا كان هذا نور عبده فكيف بنوره سبحانه ؟ والرب تعالى هو الخالق للنور والظلمة ، كما استفتح سبحانه سورة الأنعام بقوله : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾[(٣)] ، فاستفتح [السورة][(٤)] بإبطال قول أهل الشرك أجمعين من الثنوية المجوس[(٥)] القائلين بأن للعالم ربين : نور وظلمة ، فأخبر أنه وحده

---

(١) هو يحيى بن يوسف بن يحيى بن منصور أبو زكريا الأنصاري الصرصري الزريراني الضرير ، الفقيه الأديب اللغوي الشاعر الزاهد ، صاحب الديوان الشهير في مدح النبي ﷺ ، مولده سنة (٥٨٨) وقتل شهيدا في بغداد بسيف التتار سنة (٦٥٦).
الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣) والمقصد الأرشد (٣/ ١١٤ ـ ١١٥) والدر المنضد (١/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩) وشذرات الذهب (٥/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦).

(٢) ديوانه (ق٩٥/ب) .

(٣) سورة الأنعام آية (١).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) الثنوية من الفرق القديمة الكافرة ، سموا بذلك لقولهم بإثبات أصلين اثنين هما النور والظلمة وأنهما أزليان قديمان ، وهذا هو الفرق بينهم وبين المجوس الذين يقولون بحدوث الظلام وخلقه ، فالثنوية تقول بتساويهما في القدم واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل والحيز والمكان والأجناس والأبدان والأرواح ، وهم أربع فرق : المانوية والديصانية والمزدكية والمرقونية.
ينظر : الملل والنحل (١/ ٢٩٠ ـ ٣٠٢) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص١٣٨ ـ ١٤٢) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٥٤١ ـ ٥٤٢) ومعجم الفرق والمذاهب الإسلامية (ص٩٨ ـ ١٠٠).

رب النور والظلمة وخالقهما ، كما أنه وحده خالق السموات والأرض ، والله تعالى جعل الموجودات عاليا وسافلا[١] ومتوسطا بينهما ، وجعل لسافلها الظلمة وهي مسكن أهل الظلمات من خلقه ، وجعل لعاليها النور وهو مسكن أهل النور منهم ، وجعل هذه الأرض وما فوقها إلى العلو متوسطا بينهما ، فكلما كان أقرب إلى العرش والكرسي كان أعظم نورا ، ولهذا كان فضل نور العرش والكرسي على ما تحته كفضل نور الشمس والقمر على أخفى الكواكب ، وكلما كان أقرب إلى السفل المطلق كان أشد ظلمة ، ولهذا [لما][٢] كان محبس أهل الظلماتِ سجين كانت سوداءِ مظلمة لا نور فيها بوجه ، فكلما كان أقرب إلى الرب تعالى كان أعظم نورا ظاهرا وباطنا ، وكلما بعد عنه كان أشد ظلمة بحسب بُعده عنه.

وذكر الإمام أحمد في كتاب [١٧٨/ب][٣] الزهد أن موسى أقام أياما لا يحدث بني إسرائيل إلا متبرقعا من النور الذي غشي وجهه حين كلم ربه ، فلم يكن أحد ينظر إليه[٤].

فنسبة الأنوار كلها إلى نور الرب كنسبة العلوم إلى علمه والقِوى إلى قوته

---

(١) في « ت » : « وسافليا ».

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت ».

(٣) راجع ما سبق ص (١٠٥٢) تعليق (٧) عما وقع في اضطراب أرقام اللوحات.

(٤) لم أجده في مظنته من كتاب الزهد المطبوع وفيه نقص ، وقد قال عنه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تعجيل المنفعة (١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤) : « . . فإنه كتاب كبير يكون في قدر ثلث المسند مع كبر المسند ، وفيه من الأحاديث والآثار مما ليس في المسند شيء كثير ».
قلت : فهذا يدل على أن النسخة المطبوعة الموجودة بيد الناس اليوم فيها نقص كبير جدا ، والعلم عند الله تعالى.

والغنى إلى غناه والعزة إلى عزته وكذلك باقي الصفات ، والعبد إذا سما بصره صُعداً إلى نور الشمس غشي دون إدراكه وتعذر عليه غاية التعذر ، وأي نسبة لنور الشمس إلى نور خالقها ومبدعها ، وإذا كان نور البرق يكاد يلتمع البصر ويخطفه ولا يقدر العبدُ على إدراكه ، فكيف بنور الحجاب ؟ فكيف بما فوقه ؟ والأمر أعظم من أن يصفه واصف أو يتصوره عقل ، فتبارك الله رب العالمين الذي أشرقت الظلمات لنور وجهه ، وعجزت الأفكار عن إدراك كنهه ، ودلت الآيات وشهدت الفِطر باستحالة شبهه ، فلولا وصف نفسه لعباده لما أقدموا على وصفه ، فهو كما وصف نفسه وكما أثنى على نفسه وفوق ما يصفه الواصفون.

[المثال السابع مما ادعي فيه المجاز : صفة الفوقية ، وذلك باطل من سبعة عشر وجها]

المثال السابع : مما ادعى المعطلة أنه مجاز : « لفظ الفوقية »

وقد ورد به القرآن [والسنة][1] مطلقا بدون حرف ومقترنا[2] بحرف ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ في موضعين[3]. والثاني كقوله : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾[4]. وفي [حديث][5] الأوعال [لما][6] ذكر السموات السبع وذكر البحر الذي فوقها والعرش فوق ذلك قال : « والله فوق ذلك لا يخفى عليه أعمالكم »[7].

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « ومقترن » .

(٣) سورة الأنعام الآيتان (١٨ و ٦١).

(٤) سورة النحل آية (٥٠).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) تقدم حديث الأوعال مع تخريجه ص (٩٢١) .

[حقيقة الفوقية]

وحقيقة الفوقية : علو ذات الشيء على غيره ، فادعى الجهمية[1] أنها مجاز في فوقية الرتبة والقهر ، كما يقال : الذهب فوق الفضة ، والأمير فوق نائبه[2] . وهذا وإن كان ثابتا للرب تعالى لكن إنكار حقيقة فوقيته وحملها على المجاز باطل من وجوه عديدة :

[الوجه الأول في الرد على الجهمية]

أحدها : أن الأصل الحقيقة ، والمجاز على خلاف الأصل.

[الوجه الثاني في الرد على الجهمية]

الثاني[3] : أن الظاهر خلاف ذلك.

[الوجه الثالث في الرد على الجهمية]

الثالث : أن هذا الاستعمال المجازي لا بد فيه من قرينة تخرجه عن حقيقته ، فأين القرينة في فوقية الرب ؟

[الوجه الرابع في الرد على الجهمية]

الرابع : أن القائل إذا قال : الذهب فوق الفضة فقد[4] أحال المخاطب على ما يفهم من هذا السياق والمعتد بأمرين : عهد تساويهما في المكان وتفاوتهما في المكانة ، فانصرف الخطاب إلى ما يعرفه السامع ولا يلتبس عليه ، فهل لأحدٍ من أهل الإسلام وغيرهم[5] عهد بمثل ذلك في فوقية الرب تعالى [حتى][6] ينصرف فهم السامع إليها.

[الوجه الخامس : بيان أن الفطر والعقول والشرائع وجميع الكتب المنزلة على أنه سبحانه فوق العالم بذاته]

الخامس : أن العهد والفطر والعقول والشرائع وجميع كتب الله المنزلة على

---

(١) في « ت » : « الجهمي » .

(٢) ينظر ما مضى ص (٣٨) مع التعليق (٤) .

(٣) في « ت » : « الوجه الثاني » ، وهكذا يتسمر ذكر لفظ « الوجه » مع الوجوه المذكورة إلى غاية الوجه السابع عشر ، وهو محذوف من « د » و « ن » إلى نهاية الوجه الخامس عشر.

(٤) في « ت » : « قد » .

(٥) في « ت » : « غيرهم » بحذف الواو قبلها.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

خلاف ذلك ، وأنه سبحانه فوق العالم بذاته ، فالخطاب[(١)] بفوقيته[(٢)] ينصرف إلى المستقر في الفطر والعقول والكتب السماوية .

[الوجه السادس : قبح تأويل الجهمية للفوقية]

السادس : [١٧٩/أ][(٣)] أن هذا المجاز لو صرح به في حق الله كان قبيحا ، فإن ذلك إنما يقال في المتقاربين في المنزلة وأحدهما أفضل من الآخر ، فأما[(٤)] إذا لم يتقاربا بوجه فإنه لا يصح فيهما ذلك ، وإذا[(٥)] كان يقبح كل القبح[(٦)] أن تقول[(٧)] : الجوهر فوق قشر البصل ، وإذا قلت ذلك أضحكت منك العقلاء للتفاوت العظيم الذي بينهما ، فالتفاوت الذي بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم ، وفي مثل هذا قيل :

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا[(٨)]

[الوجه السابع : لم يتمدح الرب عز وجل بأنه أفضل من العرش أو أن رتبته سبحانه فوق رتبته]

السابع : أن الرب تعالى[(٩)] لم يتمدح في كتابه ولا على لسان رسوله بأنه أفضل من العرش وأن[(١٠)] رتبته فوق رتبة العرش ، وأنه خير من السموات والعرش والكرسي ، وحيث ورد ذلك في الكتاب فإنما هو في سياق الرد

(١) كلمة « فالخطاب » مكررة في « د » .

(٢) في « د » و « ن » : « بفوقية » .

(٣) راجع ما سبق ص (١٠٥٢) تعليق (٧) عما وقع في اضطراب أرقام اللوحات .

(٤) في « ت » : « وأما » .

(٥) في « ت » : « وإن » .

(٦) في « ت » : « القبيح » .

(٧) في « ن » : « يقول » .

(٨) هو للبندنيجي وقد سبق ص (٩٢٥) .

(٩) في « ت » : « سبحانه » .

(١٠) في « د » و « ن » : « فإن » .

على من عبد معه غيره وأشرك في إلهيته ، فبين سبحانه أنه خير من تلك الآلهة ، كقوله : ﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[(١)] ، وقوله : ﴿ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ﴾[(٢)] وقول السحرة : ﴿ وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴾[(٣)]. ولكن أين في القرآن مدحه نفسه وثناؤه على نفسه بأنه أفضل من السموات والعرش والكرسي ابتداء ، ولا يصح إلحاق هذا بذلك ، إذ يحسن في الاحتجاج على المنكر وإلزامه من الخطاب الداحض لحجته ما لا يحسن في سياق غيره ، ولا ينكر هذا إلا غبي.

[الوجه الثامن : فوقيته تعالى فوقية ذات وقهر وغلبة]

الثامن : أن هذا المجاز وإن احتمل في قوله : ﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ ﴾[(٤)] فذلك لأنه قد علم أنهم جميعا مستقرون على الأرض ، فهي فوقية قهر وغلبة ، لم يلزم مثله في قوله : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾[(٥)] إذ قد علم بالضرورة أنه وعباده ليسوا مستوين في مكان واحد حتى تكون فوقية قهر وغلبة.

[الوجه التاسع : مجيء فوقية الرب مقرونة (بمن) دلالة على فوقية الذات]

التاسع : هب أن هذا يحتمل في مثل قوله : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[(٦)] لدلالة السياق والقرائن المقترنة باللفظ على فوقية الرتبة ، ولكن هذا إنما يأتي مجردا عن « مِن » ولا يستعمل مقرونا بمِن ، فلا يعرف في اللغة البتة أن يقال : الذهب من فوق الفضة ولا العالم من فوق الجاهل ، وقد

---

(١) سورة النمل آية (٥٩).

(٢) سورة يوسف آية (٣٩).

(٣) سورة طه آية (٧٣).

(٤) سورة الأعراف آية (١٢٧).

(٥) سورة الأنعام الآيتان (١٨ و ٦١).

(٦) سورة يوسف آية (٧٦).

جاءت فوقية الرب مقرونة بمِن ، كقوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾[١] ، فهذا صريح في فوقية الذات ، ولا يصح حمله على فوقية الرتبة لعدم استعمال أهل اللغة له.

[الوجه العاشر : حديث العباس يدل على فوقيته تعالى الذاتية]

العاشر : أن لفظ الحديث صريح في فوقية الذات وهذا لفظه : قال العباس[٢] رضي الله عنه عم رسول الله ﷺ : « كنا بالبطحاء[٣] فمرت سحابة فقال رسول الله ﷺ : « هل تدرون بُعد ما بين السماء والأرض ؟ » قالوا : لا . قال : « إما واحدة[٤] أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة ». ثم عد سبع سموات ثم قال : « وبين السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه كما بين [١٧٦/ ب][٥] سماء إلى سماء ، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال ما بين أظلافهم وركبهم كما بين سماء إلى سماء ، على ظهورهم العرش ، ثم الله فوق ذلك وهو يعلم ما أنتم عليه ». رواه أبو داود بإسناد جيد[٦].

---

(١) سورة النحل آية (٥٠).

(٢) تقدمت ترجمته ص (٩٢١) .

(٣) البطحاء : « بفتح الباء وسكون الطاء : اسم مألوف لدى العرب لكل أرض في مسيل السيل ، وكان أهل مكة يعرفون أن البطحاء بين مهبط ريع الحجون والمسجد الحرام ، فإذا تجاوزت ريع الحجون مشرقا فهو الأبطح إلى المنحنى عند بئر الشُّبَيْبي ، ويطلق عليها المعلاة ، أما اليوم فهي شارع معبد وأرصفة » .

ينظر : معالم مكة التاريخية والأثرية (ص٤٠ ـ ٤١) ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص٤٦).

(٤) في « ت » : « واحد » والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب الموافق لما في مصادر النص.

(٥) راجع ما سبق ص (١٠٥٢) تعليق (٧) عما وقع في اضطراب أرقام اللوحات.

(٦) وقد تقدم ص (٩٢١) مع التعليق عليه رقم (ت) بمزيد تخريج.

فتأمل الفوقية في ألفاظ هذا الحديث هل أريد بها فوقية الرتبة في لفظ واحد من ألفاظها ؟

[الوجه الحادي عشر : ما جاء في شعر عبد الله رضي الله عنه ابن رواحة في فوقيته تعالى وتصديق الرسول ﷺ له]

الحادي عشر : أن النبي ﷺ لما أنشده عبد الله بن رواحة[1] قوله :

شهدت بأن وعد الله حق ... وأن النار مثوى الكافرينا
وأن العرش فوق الماء طافٍ ... وفوق العرش رب العالمينا
وتحمله ملائكة كرام ... ملائكة الإله مسومينا[2]

لم ينكر عليه ذلك ، بل ضحك حتى بدت نواجذه . ومعلوم قطعا أن ابن رواحة لم يرد بقوله : « وفوق العرش رب العالمين » أنه أفضل من العرش وخير منه ، وهو كان أعلم بالله وصفاته وكماله من أن يقول ذلك ، وإنما أراد فوقية الذات التي هي حقيقة اللفظ ، وليس فيه ما يجب صرفه عن حقيقته ، وأقل الأقسام أن اللفظ يحتمل الحقيقة والمجاز وليس فيه ما يُعين المجاز بوجه من الوجوه ، فكيف يجوز إطلاق الحقيقة الباطلة عند الجهمية ويُقره[3] الرسول ﷺ عليها ولا ينكر ذلك عليه ؟

[الوجه الثاني عشر : ما جاء في شعر حسان رضي الله عنه ابن ثابت في فوقيته تعالى وتصدق الرسول ﷺ له]

الثاني عشر : ما رويناه بإسناد صحيح ثابت عن حبيب بن أبي ثابت[4] أن

(١) تقدمت ترجمته ص (٩٢٢) .

(٢) راجع ما تقدم ذكره عن هذه الأبيات ص (٩٢٣) .

(٣) في « ن » : « وقفره » وهو تصحيف .

(٤) هو حبيب بن أبي ثابت ، واسمه قيس بن دينار ، ويقال قيس بن هند أبو يحيى القرشي الكوفي الأسدي مولاهم ، إمام حافظ فقيه ثقة كثير الإرسال والتدليس روى له الجماعة ، مات سنة (١١٩) .

الجرح والتعديل (٣/١٠٧-١٠٨) وتهذيب الكمال (٥/٣٥٨-٣٦٣) والسير (٥/٢٨٨-٢٩١) وتقريب التهذيب (ص٩٠) .

حسان بن ثابت[1] أنشد النبي ﷺ :

شهدتُ بإذنِ الله أن محمدا رسول الذي فوق السموات من عَلُ
وأن أبا يحيى ويحيى كلاهما له عمل من ربه متقبَّلُ
وأن أخا الأحقاف إذ قام فيهم يقوم بذات الله فيهم ويَعدِلُ[2]

فقال النبي ﷺ : « وأنا أشهد »[3] . وقوله : « بإذن الله »[4] : أي بأمره ومرضاته . فهل شهد حسان ورسول الله ﷺ على شهادته إلا على فوقية ذاته ؟ وهل أراد أنه رسول الذي خير من السموات وأفضل منها ؟

[الوجه الثالث عشر ذكر النصوص الشرعية الدالة على إثبات فوقيته سبحانه]

الثالث عشر : ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش إن رحمتي سبقت غضبي »[5] ، وفي لفظ : « فهو عنده موضوع على العرش »[6] .

فتأمل قوله : « فهو عنده فوق العرش » هل يصح حمل الفوقية على المجاز وفوقية الرتبة والفضيلة بوجه من الوجوه ؟

---

(١) تقدمت ترجمته ص (٨٧٠) .

(٢) في « ت » قدم البيت الثالث على الثاني .

والأبيات في ديوان حسان (١/ ٢٠٣) ضمن خمسة أبيات مع بعض الاختلاف في البيت الثالث . وقد نسب الذهبي في السير (١/ ٢٣٨-٢٣٩) البيت الأول والثاني لابن رواحة ، ثم قال : « وقد رُويا لحسان » . ثم ذكرها جميعا (٢/ ٥١٨-٥١٩) منسوبة لحسان .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء (٢/ ٥١٩) والأغاني (٤/ ١٣٦٦) .

(٤) في « ت » : « بإذن الله فيهم » .

(٥) تقدم ص (٦٧٦) .

(٦) انظر الإحالات لأطرافه فيما تقدم ص (٦٧٦) تعليق (٢) .

وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ في تفسير : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾[١] بقوله : « أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك [١٧٧/أ][٢] شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء »[٣] . فجعل كمال ظهوره موجبا لكمال فوقيته ، ولا ريب أنه ظاهر بذاته فوق كل شيء [بذاته][٤] والظهور هنا العلو ، ومنه قوله : ﴿ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾[٥] أي يعلوه ، وقرر هذا المعنى بقوله : « فليس فوقك شيء » ، أي : أنت فوق الأشياء كلها .

ليس لهذا اللفظ معنى غير ذلك ، ولا يصح أن يحمل الظهور على الغلبة لأنه قابله بقوله : « وأنت الباطن » .

فهذه الأسماء الأربعة متقابلة : اسمان لأزل الرب وأبده ، واسمان لعلوه وقربه .

وروى أبو داود بإسناد حسن عنده عن جبير بن محمد[٦] بن جبير بن

---

(١) سورة الحديد آية (٣) .

(٢) راجع ما سبق ص (١٠٥٢) تعليق (٧) عما وقع في اضطراب أرقام اللوحات .

(٣) صحيح مسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ح٦١ (٤/ ٢٠٨٤) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة الكهف آية (٩٧) .

(٦) هو جبير بن محمد بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي المدني ، روى عن أبيه عن جده ، وعنه حصين بن عبد الرحمن السلمي ويعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس ابن شُريق الثقفي ، قال فيه ابن حجر : « مقبول من السادسة » . روى له أبو داود حديثا واحدا .

الجرح والتعديل (٢/ ٥١٣) وتهذيب الكمال (٤/ ٥٠٤-٥٠٦) والكاشف (١/ ١٨٠) وتقريب التهذيب (ص٧٧) .

مطعم عن أبيه[١] عن جده[٢] قال : أتى رسول الله ﷺ أعرابي فقال : يا رسول الله جهدت الأنفس ، وضاعت العيال ، ونهكت الأموال ، [وهلكت الأنعام[٣]][٤] ، فاستسق لنا[٥] ، فإنا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك ، قال رسول الله ﷺ : « ويحك أتدري ما تقول ؟ » وسبح رسول الله ﷺ ، فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه ، قال : « ويحك ، إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه ، (شأن الله)[٦] أعظم من ذلك ، ويحك أتدري ما الله ؟ إن الله فوق عرشه ، وعرشه فوق سمواته ، وإنه ليئط به أطيط الرحل[٧] بالراكب »[٨]

---

(١) يعني محمد بن جبير بن مطعم أبو سعيد المدني تابعي ثقة عارف بالنسب ، أخرج له الجماعة ، مات بالمدينة على رأس المائة .

الجرح والتعديل (٧/ ٢١٨) وتهذيب الكمال (٢٤/ ٥٧٣-٥٧٥) والسير (٤/ ٥٤٣-٥٤٤) وتقريب التهذيب (ص٤٠٧) .

(٢) يعني جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف أبو محمد القرشي الصحابي الجليل ، كان من حلماء قريش وسادتها ، أسلم يوم الفتح وقيل يوم خيبر ، ومات في المدينة سنة (٥٧) وقيل (٥٩) ، روى له الجماعة .

الاستيعاب (١/ ٢٣٢-٢٣٣) وأسد الغابة (١/ ٣٢٣-٣٢٤) والإصابة (١/ ٤٦٢-٤٦٣) .

(٣) في « د » و « ن » : « الأموال » والتصويب من مصدر النص .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « لنا ربك » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق لما في مصدر النص .

(٦) في « ت » : « إن شأن الله » .

(٧) في « ن » : « الرجل » وهو خطأ .

(٨) أخرجه أبو داود في السنة ح٤٧٢٦ (٥/ ٩٤-٩٥) باختلاف يسير في بعض ألفاظه : حدثنا عبد الأعلى بن حماد ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار وأحمد بن سعيد الرباطي =

فتأمل هذا السياق هل يحتمل غير الحقيقة بوجه من الوجوه ؟

= قالوا : حدثنا وهب بن جرير ، قال أحمد : كتبناه من نسخته وهذا لفظه قال : حدثنا أبي قال : سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب ابن عتبة عن جبير بن محمد » الخ وكذا أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ٧١ (ص٤١) وفي نقض المريسي (١/ ٤٦٨-٤٦٩) ، وابن أبي عاصم في السنة رقم ٥٨٧ ، ٥٨٨ (١/ ٣٩٢-٣٩٣) والبزار في المسند (البحر الزخار) رقم ٣٤٣٢ (٨/ ٣٥٤-٣٥٥) وابن أبي شيبة في العرش رقم ١١ (ص٣٢٧-٣٣٠) وابن خزيمة في التوحيد رقم ١٤٧ (١/ ٢٣٩-٢٤٠) وابن أبي حاتم في التفسير رقم ٢٢٣ (١/ ٦١) عند قوله تعالى من سورة البقرة ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾ ، والآجري في الشريعة رقم ٦٦٧ (٣/ ١٠٩٠-١٠٩١) والطبراني في الكبير رقم ١٥٤٧ (٢/ ١٢٨-١٢٩) وأبو الشيخ في العظمة رقم ١٩٨ (٢/ ٥٥٤-٥٥٦) والدارقطني في الصفات رقم ٣٨ ، ٣٩ (ص٥٠-٥٣) وابن منده في التوحيد رقم ٦٤٣ (٣/ ١٨٨) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٥٦ (٣/ ٤٣٧) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم٨٨٣ (٢/ ٣١٧-٣١٨) وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤١) والبغوي في شرح السنة رقم ٩٢ (١/ ١٧٥-١٧٦) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ١٦ (٩٦) والذهبي في العلو (ص٣٧-٣٨) .

وهو ضعيف في إسناده علتان : الأولى عنعنة محمد بن إسحاق وهو صدوق مدلس ، فلم يصرح فيه بالتحديث والسماع ، الثانية جهالة جبير بن محمد وعدم توثيقه من معتبر ، وقد قال فيه الحافظ في التقريب (ص٧٧) : « مقبول » ، وهذا يعني به عند المتابعة وإلا فهو لين الحديث كما نص عليه في مقدمة كتابه المذكور ، وهنا لم يوقف له على متابع . وقال البزار في مسنده في الموضع السابق : « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه ولم يقل فيه محمد بن إسحاق حدثني يعقوب بن عتبة » . قال الحافظ المنذري في مختصر سنن أبي داود (٧/ ٩٨) : « . . ومحمد بن إسحاق مدلس ، وإذا قال المدلس « عن فلان » ولم يقل « حدثنا أو سمعت أو أخبرنا » لا يحتج بحديثه ، وإلى هذا أشار البزار ، مع أن ابن إسحاق إذا صرح بالسماع اختلف الحفاظ في الاحتجاج بحديثه فكيف إذا لم يصرح به ؟ . . » ثم نقل كلام الحافظ ابن عساكر في هذا المعنى .

وقال الذهبي في العلو (ص٣٩) : « هذا حديث غريب جدا فرد ، وابن إسحاق =

وقول النبي ﷺ لسعد بن معاذ[1] : « لقد حكمت فيهم بحكم الملك من

= حجة في المغازي إذا أسند وله مناكير وعجائب ، فالله أعلم أقال النبي ﷺ هذا أم لا ؟ وأما الله عزّ وجلّ فليس كمثله شيء جل جلاله وتقدست أسماؤه ولا إله غيره ، والأطيط الواقع بذات العرش من جنس الأطيط الحاصل في الرحل فذاك صفة للرحل وللعرش ، ومعاذ الله أن نعده صفة لله عزّ وجلّ ، ثم لفظ الأطيط لم يأت به نص ثابت » اهـ . وقد استغرب هذا الحديث الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٣١٧-٣١٨) عند قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ من سورة البقرة ، وألف ابن عساكر جزءا في رده أسماه : « بيان الوهم والتخليط الواقع في حديث الأطيط » ، ذكره ابن كثير في البداية والنهاية (١/ ١١) وأشار إليه شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣٥) والذهبي في السير (٢٠/ ٥٦٠) . وممن ضعف الحديث أيضاً الألباني في تخريج أحاديث المشكاة رقم ٥٧٢٧ (٣/ ١٥٩٦) وقال : « ولا يصح في أطيط العرش حديث » . وكذا ضعفه في ظلال الجنة رقم ٥٧٥ ، ٥٧٦ (ص٢٥٢-٢٥٣) وفي ضعيف سنن أبي داود رقم ١٠١٧ (ص٤٦٩-٤٧٠) وفي ضعيف الجامع رقم ٦١٣٧ (ص٨٨٦) وفي السلسلة الضعيفة تحت رقم ٢٦٣٩ (٦/ ١٤٥-١٤٦) .

وقد ألف العلامة ابن الزاغوني الحنبلي المتوفى سنة (٥٢٧) جزءا في تصحيح هذا الحديث ، ذكره ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة (١/ ١٨١) وعنه العليمي في الدر المنضد (١/ ٢٤٣) وفي المنهج الأحمد (٢/ ٢٧٩) وكذا صححه المؤلف ابن القيم في تهذيب السنن (٧/ ٩٤) وما بعدها وأطال في رد المطاعن والعلل الواردة في تضعيفه ، وأورده في منظومته النونية في موضعين (١/ ٢٣٠ و ٥٢٢) بشرح ابن عيسى . وينظر مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣٥) .

(١) هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل أبو عمرو الأنصاري ، سيد الأوس ، أسلم بالمدينة بين العقبة الأولى والثانية على يدي مصعب بن عمير رضي الله عنه ، وقد شهد بدراً وأحدا والخندق ورُمي فيها بسهم عاش بعده شهرا ثم انتقض جرحه فمات منه ، وذلك في سنة خمس من الهجرة .
الاستيعاب (٢/ ٦٠٢-٦٠٥) وأسد الغابة (٢/ ٣٧٣-٣٧٧) والإصابة (٣/ ٨٤-٨٥) .

فوق سبع سموات »[١] .

وقول زينب[٢] زوج النبي ﷺ : « زوجكن أهاليكن ، وزوجني الله من فوق سبع سموات »[٣] . لا يصح فيه فوقية المجاز أصلا إذ يصير المعنى : زوجني الله حال كونه أفضل من سبع سموات .

وثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مر بعجوز فاستوقفته فوقف يحدثها ، فقال له رجل : يا أمير المؤمنين حبست الناس على هذه العجوز ، فقال : « ويلك أتدري من هذه ؟ هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات ، هذه خولة التي أنزل الله فيها : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد والسير ح٣٠٤٣ (ص٦١٧) وفي مناقب الأنصار ح٣٨٠٤ وفي المغازي ح٤١٢١ وفي الاستئذان ح٦٢٦٢ ، ومسلم في الجهاد والسير ح٦٤-٦٦ (٣/ ١٣٨٨-١٣٨٩) ، وليس فيهما لفظة : « من فوق سبع سموات » ، وقد أخرجها ابن سعد في الطبقات (٣/ ٤٢٦) والنسائي في المناقب من الكبرى ح٨٢٢٣ (٥/ ٦٢-٦٣) بسند حسن من طريق محمد بن صالح التمار عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص قال : لما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة أن تقتل من جرت عليه الموسى وأن تقسم أموالهم وذراريهم قال رسول الله ﷺ : « لقد حكم فيهم بحكم الله الذي حكم به من فوق سبع سموات » .

وينظر : السير للذهبي (١/ ٢٨٨-٢٨٩) وفتح الباري (٧/ ٤١٢) .

(٢) هي زينب بنت جحش بن رئاب بن يعمر أخت عبد الله بن جحش أم المؤمنين رضي الله عنها زوج نبينا عليه الصلاة والسلام ، أسدية من بني أسد بن خزيمة ، تزوجها ﷺ سنة خمس من الهجرة ، وقيل في سنة ثلاث منها ، مناقبها كثيرة جمة ، كانت أول نسائه ﷺ لحوقاً به بالمدينة النبوية سنة (٢٠) وقيل في التي بعدها .

الاستيعاب (٤/ ١٨٤٩-١٨٥٢) وأسد الغابة (٧/ ١٢٥-١٢٧) والإصابة (٧/ ٦٦٧-٦٧٠) .

(٣) أخرجه البخاري في التوحيد ح٧٤٢٠ (ص١٥٥٥) .

تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾[(١)]» . أخرجه الدارمي وغيره[(٢)] .

فسل المعطل هل يصح أن يكون المعنى : سمع الله قولها حال كونه خيرا وأفضل من [سبع][(٣)] سموات ؟

[قول عبد الله بن مسعود في بيان فوقية المولى تبارك وتعالى]

وروى أبو القاسم اللالكائي والبيهقي وغيرهما بالإسناد الصحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : « ما بين السماء القصوى والدنيا خمسمائة عام ، وبين الكرسي والماء كذلك ، والعرش فوق الماء ، والله فوق العرش لا يخفى عليه شيء من أعمالكم[(٤)] » رواه الطبراني وابن المنذر وعبد الله بن أحمد وابن عبد البر وأبو عمر الطلمنكي وأبو أحمد العسال[(٥)] ،

---

(١) سورة المجادلة آية (١) .

(٢) الدارمي في الرد على الجهمية رقم ٧٩ (ص٤٥) من طريق أبي يزيد المدني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وابن أبي حاتم في التفسير رقم ١٨٨٤١ (١٠/ ٣٣٤٢) في أول سورة المجادلة ، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٨٦ (٢/ ٣٢٢) والذهبي في العلو (ص٦٣) .

قال الحافظ ابن كثير في التفسير (٤/ ٣٤١) : « هذا منقطع بين أبي يزيد وعمر بن الخطاب ، وقد روي من غير هذا الوجه » اهـ . وقال الذهبي في الموضع المذكور : « هذا إسناد صالح فيه انقطاع أبو يزيد لم يلحق عمر » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « من أعمالك » .

(٥) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ٨١ (ص٤٦) وفي نقض المريسي (١/ ٤٢٢) وابن خزيمة في التوحيد بإسنادين (١/ ٢٤٢-٢٤٤) والطبراني في الكبير رقم ٨٩٨٧ (٩/ ٢٠٢) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٢٧٩ (٢/ ٦٨٨-٦٨٩) وابن أبي زمنين في أصول السنة رقم ٣٩ (ص١٠٤) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٥٩ (٣/ ٤٣٨-٤٣٩) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٥١ (٢/ ٢٩٠-٢٩٢) وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٩) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٦٠ =

وهذا تفسير قوله : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ [١٧٩ / ب][1]فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾[2] .

وروى أبو القاسم الطبراني عن ابن مسعود أيضاً قال : « إن العبد ليهم بالأمر من التجارة والإمارة[3] حتى إذا تيسر له نظر الله إليه من فوق سبع سموات فيقول للملائكة : اصرفوه عنه فإني إن يسرته له أدخلته النار »[4] وإسناده صحيح .

= (ص١٥١-١٥٢) ، جميعهم من طريق حماد بن سلمة عن عاصم عن زر بن حبيش عن ابن مسعود بألفاظ متقاربة مختصرة ومطولة .
وقد ذكره الذهبي في العلو (ص٦٣-٦٤) وقال : « رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة له ، وأبو بكر بن المنذر وأبو أحمد العسال وأبو القاسم الطبراني وأبو الشيخ وأبو القاسم اللالكائي وأبو عمر الطلمنكي وأبو بكر البيهقي وأبو عمر بن عبد البر في تواليفهم وإسناده صحيح » اهـ . وقال الحافظ الهيثمي في المجمع (١/ ٢٦٢) : « رواه الطبراني في الكبير ، ورجاله رجال الصحيح » اهـ . وقال الشيخ الهراس في تعليقه على كتاب التوحيد لابن خزيمة (ص١٠٥) : « هذا أثر صحيح عن ابن مسعود وافر الطرق » اهـ . وحسن إسناده الألباني في تخريج أحاديث الرد على الجهمية للدارمي (ص٢٦-٢٧) وأنه موقوف .
وينظر في بيان اختلافه مع نصوص أخرى والجمع بينها : فتح الباري (١٣/ ٤١٣-٤١٤)

(١) راجع ما سبق ص (١٠٥٢) تعليق (٧) عما وقع في اضطراب أرقام اللوحات .

(٢) سورة الأنعام الآيتان (١٨ ، ٦١) .

(٣) في بعض مصادر النص : « أو الإمارة » .

(٤) أخرجه نعيم بن حماد في زوائد كتاب الزهد لابن المبارك على ما رواه المروزي عنه رقم ١٢٩ (ص٣٣) ، وأبو داود في الزهد ١٩١ (ص١٩٦-١٩٧) والدارمي في الرد على الجهمية رقم ٨٠ (ص٤٦) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ١٢١٩ (٤/ ٧٣٩-٧٤٠) وذكره الذهبي في العلو (ص٤٨) مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ ، ولم أقف عليه عند الطبراني ، وإسناده ضعيف لانقطاعه ، فراويه عن ابن مسعود خيثمة ابن عبد الرحمن لم يسمع منه شيئا كما قاله الإمام أحمد في العلل رواية ابنه عبد الله (١/ ٤٦) رقم ٣٠ ، ونقله عنه ابن أبي حاتم في المراسيل رقم ١٩٢-١٩٣ (ص٥٤-٥٥) .

ولم يزل السلف الصالح يطلقون مثل هذه العبارة إطلاقا لا يحتمل غير الحقيقة .

[قول مسروق في إثبات صفة الفوقية]

فثبت عن مسروق[(١)] أنه كان إذا حدث عن عائشة يقول : « حدثتني الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب الله المبرأة من فوق سبع سموات »[(٢)] .

[قول كعب الأحبار في إثبات صفة الفوقية]

وروى يونس بن يزيد[(٣)] عن الزهري[(٤)] عن سعيد بن المسيب[(٥)] عن

---

(١) تقدمت ترجمته ص (٣١٤) .

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/ ٤٤) والذهبي في السير (٢/ ١٨١) في ترجمتهما لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، ورواه ابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٦٨ (ص١٦٠) وذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ٩٢) والذهبي في العلو (ص٩٢) قائلا : « وقال الثقة عن علي بن الأرقم عن مسروق . . » فذكره ، ثم قال في آخره : « إسناده صحيح » ، وكذا أورده المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية في موضعين منه (ص١٢٧ و ٢٥٩) .

(٣) هو يونس بن يزيد بن أبي النجاد ، ويقال : يونس بن يزيد بن مشكان بن أبي النجاد الأيلي أبو يزيد القرشي مولى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، إمام محدث ثقة ، إلا أن في روايته عن الزهري وَهْماً قليلا وفي غيره خطأ ، أخرج حديثه الجماعة ، مات سنة (١٥٩) على الصحيح .

الجرح والتعديل (٨/ ٢٤٧-٢٤٩) وتهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥١-٥٥٨) والسير (٦/ ٢٩٧-٣٠١) وتقريب التهذيب (ص٥٤٣) .

(٤) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب أبو بكر الزهري القرشي المدني ، نزيل الشام الإمام العلم حافظ زمانه ، المتفق على جلالته وإتقانه ، روى له الجماعة ، كان مولده بالمدينة سنة (٥٠) وقيل غير ذلك ، ووفاته بأطراف الشام سنة (١٢٤) على الصحيح .

الجرح والتعديل (٨/ ٧١-٧٤) وتهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٩-٤٤٣) والسير (٥/ ٣٢٦-٣٥٠) وتقريب التهذيب (ص٤٤٠) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٦٥١) .

كعب[1] قال : « قال الله في التوراة : أنا الله فوق عبادي ، وعرشي فوق جميع خلقي ، وأنا على عرشي أُدبر أمر عبادي ولا يخفى علي شيء في السماء ولا في الأرض » . ورواه ابن بطة وأبو الشيخ وغيرهما بإسناد صحيح[2] .

وهب أن المعطل يكذّب كعبا ويرميه بالتجسيم فكيف [حدث][3] به عنه هؤلاء الأعلام مثبتين له غير منكرين ؟

[قول مالك ابن دينار في إثبات صفة الفوقية]

وذكر أبو نعيم بإسناد [صحيح][4] عن مالك بن

---

(١) يعني كعب الأحبار ، وهو كعب بن ماتع أبو إسحاق الحميري من مسلمة أهل الكتاب ، ثقة مخضرم كان من أهل اليمن وقد سكن الشام ، من نبلاء العلماء حسن الإسلام متين الديانة كما قال الذهبي ، قال الحافظ ابن حجر : « وليس له في البخاري رواية إلا حكاية لمعاوية فيه ، وله في مسلم رواية لأبي هريرة عنه من طريق الأعمش عن أبي صالح » ثم رمز له بروايته في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير . مات كعب في آخر خلافة عثمان وقد زاد على المائة .
الجرح والتعديل (٧/ ١٦١) وتهذيب الكمال (٢٤/ ١٨٩-١٩٣) والسير (٣/ ٤٨٩-٤٩٤) وتقريب التهذيب (ص٣٩٧) .

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة بأطول مما هنا رقم ١٣٧ (٣/ ١٨٥-١٨٦) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٢٤٤ (٢/ ٦٢٥-٦٢٦) وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٧) ، وذكره الذهبي في العلو (ص٩٢) وقال : « رواته ثقات » . وقال في الأربعين في صفات رب العالمين رقم ١٨ (٨٣) : « وفي الكتب المنزلة مثل ما صحّ عن كعب الأحبار قال في التوراة : « أنا الله فوق عبادي على عرشي أدبر أمور عبادي » وكذا أورده المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٣٠) وصحح الألباني سنده في مختصر العلو رقم ٩٧ (ص١٢٨) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

دينار[١] أنه كان يقول : « خذوا » ويقرأ ويقول : « اسمعوا إلى قول الصادق من فوق عرشه »[٢] ، إيمانا بكلامه وعلوه على عرشه .

[قول الضحاك بن مزاحم في إثبات صفة الفوقية]

وصحّ عن الضحاك بن مزاحم[٣] في قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ الآية[٤] قال : « هو فوق العرش وعلمه معهم أينما كانوا »[٥] .

---

(١) هو مالك بن دينار السامي الناجي أبو يحيى البصري الزاهد العابد معدود في ثقات التابعين ، ولد في أيام عبد الله بن عباس ، ومات سنة (١٣٠) أو نحوها . أخرج له البخاري تعليقا وروى له الأربعة .

الجرح والتعديل (٨/ ٢٠٨) وتهذيب الكمال (٢٧/ ١٣٥-١٣٨) والسير (٥/ ٣٦٢-٣٦٤) وتقريب التهذيب (ص٤٥٠) .

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/٣٥٨) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٧١ (ص١٦٢) وذكره الذهبي في السير في ترجمة ابن دينار (٥/ ٣٦٣) وفي العلو (ص٩٧) قائلا : « حديث في الحلية بإسناد صحيح » ثم ساقه ، كما أورده المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٣٢-١٣٣) ، وأول هذا القول عن مالك : « إن الصديقين إذا قُرئ عليهم القرآن طربت قلوبهم إلى الآخرة ، ثم يقول .. » فذكره .

(٣) هو الضحاك بن مُزاحم أبو القاسم وقيل أبو محمد الهلالي الخراساني ، وثقه ابن معين وأبو زرعة وأحمد ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق كثير الإرسال » . روى له الأربعة ، مات بعد المائة .

الجرح والتعديل (٤/ ٤٥٨-٤٥٩) وتهذيب الكمال (١٣/ ٢٩١-٢٩٧) والسير (٤/ ٥٩٨-٦٠٠) وتقريب التهذيب (ص٢٢١) .

(٤) سورة المجادلة آية (٧) .

(٥) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٥٩٢ (١/ ٣٠٤) وأبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص٢٦٣) وابن جرير في التفسير (٢٨/ ١٢) عند قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ والآجري في الشريعة رقم ٦٥٥ (٣/ ١٠٧٨-١٠٧٩) وابن بطة في الإبانة رقم ١٠٩ (٣/ ١٥٢-١٥٣) والبيهقي في =

[قول جرير الشاعر في إثبات صفة الفوقية]

وصحح عن جرير[١] أنه لما قصد عبد الملك[٢] ليمدحه قال له : ما جاء بك يا جرير ؟ قال :

(أتاك بي)[٣] الله الذي فوق عرشه ونور وإسلام عليك دليل[٤]

= الأسماء والصفات رقم ٩٠٩ (٢/ ٣٤١-٣٤٢) وابن أبي يعلى في الطبقات (١/ ٢٥٢) (في ترجمة الفضل بن زياد) ، وابنُ أبي حاتم في تفسيره كما في شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٢٦) ولم أجده في مظنته من تفسيره وهو مطبوع متداول ، وذكره ابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٧٣ (ص١٦٣) ، جميعهم من طريق نوح ابن ميمون المضروب عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان عن الضحاك ، كما أورده ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٩) والذهبي في العلو (ص٩٨-٩٩) وقال : « أخرجه أبو أحمد العسال وأبو عبد الله بن بطة وأبو عمر بن عبد البر بإسناد جيد ، ومقاتل ثقة إمام » اهـ وقد حسنه الألباني في مختصر العلو (ص١٣٨) .

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر أبو حزرة الكلبي اليربوعي التميمي ، من فحول شعراء الإسلام ومن أشعر أهل زمانه ، ولد في إحدى قرى الوشم من أرض اليمامة حوالي سنة (٣٠) ومات بها سنة (١١٤) ، وقيل غير ذلك .

طبقات فحول الشعراء (١/ ٣٧٤-٤٥١) والشعر والشعراء (١/ ٤٧١-٤٧٧) ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٦٢-٢٦٩) وخزانة الأدب (١/ ٧٥-٧٧) .

(٢) يعني عبد الملك بن مروان ، وقد تقدمت ترجمته ص (٩٣٠) .

(٣) في النسخ الخطية : « أتاني بك » والمثبت من مصادر البيت .

(٤) لم أجده في ديوانه ، وقد ذكره الإمام الذهبي في العلو (ص٩٨) منسوبا أيضاً لجرير وأفاد أنه في كتاب إصلاح المنطق ، إلا أني لم أجده فيه ولعله سقط من مطبوعته ، بل الموجود البيت الذي بعده وهو قوله :

ومطوية الأقراب أما نهارها فسبت وأما ليلها فذميل

وهكذا في كتاب المشوف المعلم (١/ ٣٨٠) ، ثم وقفت عليه في شرح أبيات إصلاح المنطق للسيرافي (ص٦٧-٦٨) وفي تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي (ص٤١) منسوبا لحميد بن ثور الهلالي العامري رضي الله عنه الشاعر المخضرم ، وهو فيهما بلفظ : =

[قول نبي الله داود عليه السلام في إثبات صفة الفوقية]

وفي كتاب العرش لابن أبي شيبة أن داود كان يقول في دعائه : « [سبحانك][1] اللهم أنت ربي تعاليت فوق عرشك وجعلت خشيتك على من في السموات والأرض »[2] .

[قول الأوزاعي وحكايته عن التابعين أنه تعالى فوق عرشه]

وقال البيهقي : « أخبرنا أبو عبد الله الحافظ[3] أخبرني محمد بن علي الجوهري[4] ثنا إبراهيم بن الهيثم[5] ثنا محمد بن كثير

= « أتاك بي الله الذي نور الهدى » بدل قوله هنا : « الذي فوق عرشه » ، وهو في ديوانه (ص١١٦) بلفظ :

أتاك بي الله الذي فوق من ترى وخير ومعروف عليك دليل

وهكذا موجود عند الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥/ ٢٧٢) في ترجمته لحميد بن ثور .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب العرش رقم ٢٠ (ص٣٥١-٣٥٢) ، وتتمته فيه : « .. فأقرب خلقك منك أشدهم لك خشية ، وما علم من لم يخشك ، وما حكمة من لم يطع أمرك » ، وكذا أخرجه في كتابه المصنَّف رقم ٩٤٣٠ (١٠/ ٢٧٧) والدارمي في سننه رقم ٣٣٦ (١/ ١٠٩) من طريق شيخ ابن أبي شيبة بالإسناد نفسه ، وقد وقع تحريف في أسماء بعض رواته ، وذكره المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٦١) وصحح إسناده ، كما أورده السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٢١) عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ من سورة فاطر منسوبا لابن أبي شيبة وأحمد في الزهد .

(٣) يعني الحاكم صاحب المستدرك ، وقد حلاه الذهبي بقوله : « الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين صاحب التصانيف » . مولده بنيسابور سنة (٣٢١) ووفاته بها سنة (٤٠٥) . تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٣-٤٧٤) ووفيات الأعيان (٤/ ٢٨٠-٢٨١) وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣٩-١٠٤٥) والسير (١٧/ ١٦٢-١٧٧) .

(٤) لم أقف على ترجمته .

(٥) هو إبراهيم بن الهيثم بن المهلب أبو إسحاق البلدي نزيل بغداد ، قال فيه الخطيب : =

المصيصي[١] قال : سمعت الأوزاعي[٢] يقول : « كنا والتابعون متوافرون نقول : إن الله فوق عرشه ، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته »[٣] .

ورواته كلهم أئمة ثقات .

[تفسير مقاتل بن حيان للآية : ﴿ هو الأول والآخر والظاهر والباطن ﴾ وفيه أنه تعالى فوق عرشه]

وذكر البيهقي عن مقاتل[٤] في قوله : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ

= « وإبراهيم بن الهيثم عندنا ثقة ثبت لا يختلف شيوخنا فيه » . ووصفه الذهبي « بالمحدث الرحال الصادق » توفي سنة (٢٧٧) وقيل (٢٧٨) وقيل في التي بعدها . تاريخ بغداد (٦/ ٢٠٦-٢٠٩) والمنتظم (١٢/ ٣٠٠) وميزان الاعتدال (١/ ٧٣) والوافي بالوفيات (٦/ ١٦٣) .

(١) هو محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي مولاهم أبو يوسف الصنعاني نزيل المصيصة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق كثير الغلط من صغار التاسعة » مات سنة (٢١٧) وقيل غير ذلك ، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي .

الجرح والتعديل (٨/ ٦٩-٧٠) وتهذيب الكمال (٢٦/ ٣٢٩-٣٣٤) والسير (١٠/ ٣٨٠-٣٨٣) وتقريب التهذيب (ص٤٣٨) .

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو ، واسمه يُحْمَد أبو عمرو الأوزاعي ، الشيخ الإمام ، عالم أهل الشام ، أحد أئمة الإسلام ، فقيه ثقة مأمون ، مولده في حياة الصحابة ، ووفاته في بيروت سنة (١٥٧) في آخر خلافة أبي جعفر ، أخرج حديثه الجماعة الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٦-٢٦٧) وفي مواطن من مقدمته ، وتهذيب الكمال (١٧/ ٣٠٧-٣١٦) والسير (٧/ ١٠٧-١٣٤) وتقريب التهذيب (ص٢٨٩) .

(٣) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم٨٦٥ (٢/ ٣٠٤) وذكره الذهبي في السير (٧/ ١٢٠-١٢١) و (٨/ ٤٠٢) وفي الأربعين في صفات رب العالمين (ص٨١) وابن تيمية في الفتوى الحموية (ص٢٣) قائلا : « روى أبو بكر البيهقي في الأسماء والصفات بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال . . » فذكره ، وكذا أورده المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٣١ ، ١٣٥ ، ٢١٣) وصحح إسناده في أولها ، وجَوَّدَ إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٦)

(٤) هو مقاتل بن حيان أبو بِسطام النبطي البلخي الخزاز ، إمام عالم محدث ثقة ، =

وَٱلْبَاطِنُ ﴾[1] : « هو الأول قبل كل شيء والآخر بعد كل شيء والظاهر فوق كل شيء والباطن أقرب من كل شيء ، وإنما يعني بالقرب بعلمه وقدرته وهو فوق عرشه وهو بكل شيء عليم »[2] .

[قول عبد الله بن المبارك في أنه سبحانه فوق سمواته على عرشه]

وصح عن عبد الله بن المبارك[3] أنه قيل له : بماذا نعرف ربنا ؟ قال : « بأنه فوق سمواته على عرشه (ولا نقول)[4] كما قالت الجهمية إنه هاهنا »[5] .

= أخرج له الجماعة سوى البخاري ، وثقه ابن معين وأبو داود وغيرهما ، وتكلم فيه آخرون ، مات قبيل سنة (١٥٠) بأرض الهند .

الجرح والتعديل (٣٥٣/٨-٣٥٤) وتهذيب الكمال (٤٣٠/٢٨-٤٣٤) والسير (٣٤٠/٦-٣٤١) وتقريب التهذيب (ص٤٧٦) .

(١) سورة الحديد آية (٣) .

(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم ٩١٠ (٣٤٢/٢) وذكره الذهبي في العلو (ص١٠٢-١٠٣) وقال عقبه : « مقاتل هذا ثقة إمام معاصر للأوزاعي ما هو بابن سليمان ذاك مبتدع ليس بثقة » . وينظر مختصر العلو للألباني (ص١٣٩) . وقد ذكر ابن القيم هذا الأثر في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية في موضعين منه مطولا ومختصرا (ص١٣٠ و٢٥٩) وأخطأ محققه في ظنه أنه مقاتل بن سليمان الكذاب المبتدع فترجمه ، وإنما الصواب هو مقاتل بن حيان كما صرح به البيهقي ونبه عليه الذهبي كما سطرتُه عنهما .

(٣) هو عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن الحنظلي المروزي التميمي مولاهم ، أحد أئمة الإسلام وحفاظه الأعلام ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد ، جمعت فيه خصال الخير » ، مولده سنة (١١٨) ووفاته في « هيت » على الفرات منصرفا من الغزو سنة (١٨١) ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (١٧٩/٥-١٨١) وتهذيب الكمال (٥/١٦-٢٥) والسير (٣٧٨/٨-٤٢١) وتقريب التهذيب (ص٢٦٢) .

(٤) في « ن » : « ولا يقول » .

(٥) أخرجه جمع من الأئمة باختلاف يسير وتقديم وتأخير في بعض ألفاظه ، فرواه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ٦٧ (ص٣٩-٤٠) وكرره تحت رقم ١٦٢ (ص٨٣) =

يعني في الأرض .

[قول ابن خزيمة في إثبات فوقيته تعالى على عرشه وتشديده على من خالف ذلك]

وصحّ عن إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة[١] أنه قال : « من لم يؤمن بأن الله فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه [١٨٠/أ] وجب[٢] أن يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه وطرح على مزبلة » . رواه الحاكم عنه في « علوم الحديث » والتاريخ[٣] .

= وكذا أخرجه في نقض المريسي (١/ ٢٢٤) وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٢٢ (١/ ١١١) وأعاده في ٥٩٨ (١/ ٣٠٧) والصابوني في عقيدة السلف (ص١٨٥-١٨٦) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٩٠٢ (٢/ ٣٣٥) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٨٣ ، ٨٤ ص(١٧١) والذهبي في السير من طريق عبد الله بن الإمام أحمد (٨/ ٤٠٢-٤٠٣) وذكره البخاري في خلق أفعال العباد رقم ١١ (ص١٠) وعبد الغني المقدسي في الاقتصاد في الاعتقاد رقم ١٣ (ص٩٥) وابن تيمية في الفتوى الحموية (ص٣٠) وفي القاعدة المراكشية (ضمن مجموع الفتاوى) (٥/ ١٨٤) والذهبي في العلو (ص١١٠) وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٣٤-١٣٥) و (٢١٣-٢١٤) وقد صححه ابن تيمية والذهبي وابن القيم والألباني في مختصر العلو (ص١٢٥) ، قال شيخ الإسلام في القاعدة المراكشية ضمن المجموع (٥/ ١٨٤) : « وهذا مشهور عن ابن المبارك ثابت عنه من غير وجه ، وهذا أيضاً صحيح ثابت عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغير واحد من الأئمة » .

(١) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة أبو بكر السلمي النيسابوري الشافعي ، شيخ الإسلام وإمام الأئمة الحافظ الحجة الثقة الفقيه المجتهد المطلق ، ولد بنيسابور سنة (٢٢٣) ومات سنة (٣١١) .

الجرح والتعديل (٧/ ١٩٦) والسير (١٤/ ٣٦٥-٣٨٢) والوافي بالوفيات (٢/ ١٩٦) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣/ ١٠٩-١١٩) .

(٢) من هنا بداية الورقة (١٨٠/أ) من نسخة « د » وقد سبق التنبيه في ص (١٠٥٢) تعليق (٧) على ما وقع من تقديم وتأخير في الورقات الماضية ابتداء من الورقة (١٧٧/ ب) إلى نهاية الورقة (١٧٩/ ب) .

(٣) هو مخرج في معرفة علوم الحديث (ص٨٤) وفي آخره زيادة ، وأما التاريخ فيعني =

[حكاية ابن إسحاق عن مَلَكٍ من الملائكة في فوقيته تعالى]

وقال الإمام محمد بن إسحاق بن يسار(١) : « بعث الله ملكا من الملائكة إلى نمرود(٢) فقال : هل تعلم يا عدو الله كم بين السماء والأرض ؟ قال :

= به « تاريخ نيسابور » أو « تاريخ النيسابوريين » وقد ذكره غير واحد من أهل العلم وأفاد منه ، قال السمعاني في الأنساب (١٣/ ٢٣٥) : « وقد جمع الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ البيع تاريخ علمائها - يعني مدينة نيسابور - في ثمان مجلدات ضخمة » .
ووصفه ابن السبكي في الطبقات (١/ ٣٢٤) بأنه كتاب « تخضع له جهابذة الحفاظ . . . » وقال : « وهو عندي سيد التواريخ » . وهو من مصادر السيوطي في كتابه بغية الوعاة ، نص عليه في مقدمة الكتاب (١/ ٤) وذكر أنه في ست مجدات ، وكذا ذكره السخاوي في الإعلان بالتوبيخ (ص٢٨٤) ، ويُعد الآن من المصنفات المفقودة ، وللمزيد ينظر معجم المصنفات الواردة في فتح الباري (ص١٠٣) رقم ٢١٩ .
والأثر أخرجه الصابوني أيضاً في عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص١٨٧) عن شيخه الحاكم ، قال : « وسمعت الحاكم أبا عبد الله الحافظ في كتاب « التاريخ » الذي جمعه لأهل نيسابور وفي « كتاب معرفة الحديث » اللذين جمعهما ولم يسبق إلى مثلهما يقول : سمعت أبا جعفر محمد بن صالح بن هانئ يقول : سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول . . » فذكره بأطول مما هنا ، وكذا أخرجه من طريق الحاكم ابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٩٦ ص(١٨٥) ، وذكره ابن تيمية في الفتوى الحموية (ص٣١) وصحح إسناده ، وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٩٤ و ٢٤٧) .

(١) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار ، أبو بكر المدني القرشي المطلبي مولاهم ، نزيل العراق ، إمام المغازي ، صاحب السيرة النبوية ، صدوق يُدلس ، وقد رمي بالتشيع والقدر ، مولده سنة (٨٠) ووفاته سنة (١٥٠) وقيل غير ذلك ، قال المزي : « استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في كتاب القراءة خلف الإمام وغيره وروى له مسلم في المتابعات واحتج به الباقون » .
الجرح والتعديل (٧/ ١٩١-١٩٤) وتهذيب الكمال (٢٤/ ٤٠٥-٤٢٩) والسير (٧/ ٣٣-٥٥) وتقريب التهذيب (ص٤٠٣) .

(٢) في العظمة لأبي الشيخ (٣/ ١٠٥٤) : « ثم بعث الله ملكا من الملائكة يعني إلى بخت نصر » وكذا عند الذهبي في العلو (ص١٠٨) وابن القيم في اجتماع الجيوش =

لا ، قال : إن بين الأرض إلى السماء الدنيا مسيرة خمسمائة سنة وغلظها مثل ذلك ، إلى أن ذكر حملة العرش ، إلى أن قال : وفوقهم (يبدو العرش)[١] عليه ملك الملوك تبارك وتعالى ، أي عدو الله فأنت تطلع (إلى)[٢] ذلك ، ثم بعث عليه البعوضة فقتلته » . رواه أبو الشيخ في كتاب العظمة[٣] .

[استتابة بشر المريسي لما أنكر فوقية العرش]

وقصة أبي يوسف[٤] صاحب أبي حنيفة مشهورة في استتابته لبشر المريسي[٥] لما أنكر أن يكون الله فوق العرش ، رواها عبد الرحمن بن أبي

= الإسلامية (ص٢٦٢) قال الذهبي : « كذا قال بخت نصر ، والمحفوظ أن صاحب القصة نمرود » .

(١) في « ت » : « يبدو والعرش » .

(٢) في « ت » : « على » والمثبت من « د » و « ن » وهو يوافق ما في الأصول .

(٣) أخرجه أبو الشيخ في العظمة رقم ٥٧١ (٣/ ١٠٥٤-١٠٥٥) وذكره الذهبي في العلو (ص١٠٨) ، والمؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٦٢) وقال عقبه : « رواه أبو الشيخ في كتاب العظمة بإسناد جيد إلى ابن إسحاق » .

قلت : لكن في إسناده ابن حميد وهو محمد بن حميد بن حيان الرازي ، قال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب (ص٤١٠) : « حافظ ضعيف . . » ، وكذا في سنده سلمة بن الفضل الأبرش مولى الأنصار قاضي الري قال فيه الحافظ في التقريب (ص١٨٨) : « صدوق كثير الخطأ من التاسعة . . » .

(٤) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف الأنصاري الكوفي ، الإمام العلامة الفقيه القاضي صاحب الإمام أبي حنيفة والمتفقه على يديه ، ولد بالكوفة سنة (١١٣) وتوفي في بغداد سنة (١٨٢) وقيل غير ذلك .

تاريخ بغداد (١٤/ ٢٤٢-٢٦٢) والجواهر المضية (٣/ ٦١١-٦١٣) وتاج التراجم (ص٣١٥-٣١٧) والفوائد البهية (ص٢٢٥) .

(٥) مضت ترجمته ص (٣٤٣) .

حاتم وغيره[١] ، وبشر لم ينكر أن الله أفضل من العرش ، وإنما أنكر ما

(١) الظاهر أن ابن أبي حاتم رواها في كتابه الرد على الجهمية ، وهو من تآليفه المفقودة ، وقد قال الذهبي في حق هذا الكتاب في كتابه السير في ترجمته لابن أبي حاتم (١٣/ ٢٦٤) : « وكتاب الرد على الجهمية مجلد ضخم انتخبت منه » ، وقال في تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٠) : « وله مصنف كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته » .

قلت : والذي وقفت عليه بشأن القصة المذكورة ما ذكره الإمام الذهبي في العلو (ص١١٢) من رواية ابن أبي حاتم قال : « حدثنا الحسن بن علي بن مهران حدثنا بشار بن موسى الخفاف قال : جاء بشر بن الوليد الكندي إلى القاضي أبي يوسف فقال له : تنهاني عن الكلام وبشر المريسي وعلي الأحول وفلان يتكلمون ؟ قال : وما يقولون ؟ قال : يقولون : الله في كل مكان ، فقال أبو يوسف : عَلَيَّ بهم ، فانتهوا إليهم وقد قام بشر فجيء بعلي الأحول وبالآخر شيخ ، فقال أبو يوسف : - ونظر إلى الشيخ - لولا أن فيك موضع أدب لأوقعتك ، فأمر به إلى الحبس ، وضرب الأحول وطوّف به » اهـ .

و ما قاله الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٢/ ٣٠) : « وقال صاحب الحافل : « ليس بأهل - يعني المريسي - أن يذكر مع أهل الحديث ، وكان إبراهيم بن المهدي لما غلب على الخليفة ببغداد حبس بشرا وجمع الفقهاء على مناظرته في بدعته فقالوا له استتبه فإن تاب وإلا فاضرب عنقه ، ذكر ذلك ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية » اهـ .

قلت : لعل الحافظ ابن حجر يعني بالكتاب المذكور : (الحافل في تكملة الكامل) أو المسمى (الحافل في تذييل الكامل) لابن عدي ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن مفرج الأموي الإشبيلي النباتي المعروف بابن الرومية المتوفى سنة (٦٣٧) له ترجمة حافلة موسعة في الذيل والتكملة للمراكشي (١/ ٢/ ٤٨٧-٥١٨) ، كما ترجمه جماعة منهم المنذري في التكملة لوفيات النقلة (٣/ ٥٣٠-٥٣١) وابن الأبار في التكملة (١/ ١٠٧) والمقري في نفح الطيب (٢/ ٥٩٦-٥٩٨) ، وكتابه المذكور هو من موارد الإمام الذهبي في مصنفه ميزان الاعتدال ، صرح بالنقل منه في مواضع عدة ، وكذا هو من المصادر التي اعتمدها الحافظ ابن حجر في الفتح في أكثر من عشرة مواطن .

وينظر الفتوى الحموية (ص٣٢) وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٢٥-٥٢٦) ومختصر العلو (ص١٥٤-١٥٥) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٢٢) وشرح العقيدة الطحاوية =

أنكرته المعطلة أن ذاته[١] فوق العرش .

[قول محمد بن مصعب العابد في إثبات فوقية العرش وإنكاره على من جحد بعض الصفات]

وروى الدارقطني في الصفات[٢] وعبد الله بن أحمد في السنة[٣] بإسناد صحيح عن أبي الحسن بن العطار[٤] قال : سمعت محمد ابن مصعب العابد[٥] يقول : « من زعم أنك لا تتكلم ولا تُرى في الآخرة فهو كافر بوجهك ، أشهد أنك فوق العرش فوق سبع سموات ليس كما يقول[٦] أعداؤك الزنادقة »[٧] .

= (٢/ ٣٨٧) . وكذا يراجع تاريخ بغداد في ترجمة بشر المريسي (٧/ ٥٦-٦٧) ففيها بعض مناظرات أبي يوسف له وذمه لمعتقده وتهديده بالقتل والصلب .

(١) ينظر عن هذه اللفظة ما سبق ذكره ص (٩٠٢) مع التعليق (١) .

(٢) (ص٧٢-٧٣) رقم (٦٤) .

(٣) (١/ ١٧٣) رقم (٢١٠) .

(٤) هو محمد بن محمد بن عمر بن الحكم أبو الحسن يعرف بابن العطار ، سمع مسلم بن إبراهيم وأبا الوليد الطيالسي وغيرهما ، وروى عنه عبد الله بن الإمام أحمد وموسى بن هارون وغيرهما ، قال عبد الله بن الإمام أحمد : « كان ثقة أمينا » . مات سنة (٢٦٨) تاريخ بغداد (٣/ ٢٠٣-٢٠٤) .

(٥) هو محمد بن مصعب أبو جعفر الدَّعّاء ، قال فيه الخطيب : « كان أحد العباد المذكورين والقراء المعروفين ، أثنى عليه أحمد بن حنبل ووصفه بالسنة » مات ببغداد سنة (٢٢٨) . تاريخ بغداد (٣/ ٢٧٩-٢٨١) وطبقات الحنابلة (١/ ٣٢٠-٣٢١) والأنساب للسمعاني (٥/ ٣٥٦) وتاريخ الإسلام ، وفيات (٢٢٨) (ص٣٨٥)

(٦) في « ن » : « نقول » .

(٧) الأثر أخرجه أيضاً الخطيب في التاريخ (٣/ ٢٨٠) من طريق الدارقطني ، وأبو يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٣٢١) في ترجمة محمد بن مصعب ، وذكره الذهبي في العلو ص(١٢٤) . وإسناده صحيح ، وينظر مختصر العلو للألباني (ص١٨٣) .

[ذكر وصية الشافعي وفيها الإقرار بفوقيته تعالى على عرشه]

وفي وصية الشافعي[١] : أنه أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، فذكر الوصية إلى أن قال [فيها][٢] : « والقرآن كلام الله غير مخلوق وأنه يُرى في الآخرة عيانا ينظر إليه المؤمنون ويسمعون كلامه ، وأنه تعالى فوق عرشه » . ذكرها الحاكم والبيهقي في مناقب الشافعي[٣] .

[قول الشافعي أيضاً في علوه تعالى على عرشه]

وقال الشافعي : « السنة التي أنا عليها ورأيت أهل الحديث عليها مثل

(١) تقدمت ترجمته ص (٦) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) أما الحاكم فلعل المؤلف يقصد كتابه فضائل الشافعي وهو من المصنفات المفقودة إلى وقتنا هذا ، وأما البيهقي فقد أخرجها في مناقب الشافعي (٢/ ٢٨٨-٢٩٠) بسند صحيح عن شيخه الحاكم ومحمد بن موسى الصيرفي ، فقال رحمه الله : « أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد محمد بن موسى قالا حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، قال أخبرنا الربيع بن سليمان قال : قرئ على محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله وأنا حاضر هذا الكتاب . . » إلى أن ذكر الوصية ، وهي برمتها في كتاب الأم (٤/ ١٢٢-١٢٤) ، إلا أنه ليس فيهما ما ذكره ابن القيم من كلام الإمام الشافعي ، ثم رأيت الهكاري أخرجها في مصنفه اعتقاد الإمام الشافعي (١٤-١٦) من رواية الحسين بن هشام بن عمر البلدي ، ومن هذه الطريق أخرجها ابن قدامة في إثبات صفة العلو ص(١٧٥-١٨٠) وذكرها السيوطي في الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص٣١٢-٣١٣) وفيها النص المذكور ، لكن الهكاري وهو أبو الحسن علي بن أحمد متكلم فيه كما في ميزان الاعتدال (٣/ ١١٢) ولسانه (٤/ ١٩٥) وغيرهما ، وقد قال الإمام الذهبي في السير (١٠/ ٧٨-٧٩) في ترجمة الإمام الشافعي : « سمعنا جزءا في رحلة الشافعي فلم أسق منه شيئا لأنه باطل لمن تأمله ، وكذلك عُزي إليه أقوال وأصول لم تثبت عنه . . » إلى أن قال : « وكذا وصية الشافعي من رواية الحسين بن هشام البلدي غير صحيحة » اهـ . وقال في العلو (ص١٢٠) : « وبإسنادٍ لا أعرفه عن الحسين بن هشام البلدي قال : هذه وصية الشافعي أنه يشهد أن لا إله إلا الله ، فذكر الوصية بطولها وفيها : القرآن غير مخلوق وأن الله يرى في الآخرة عيانا ، ويسمعون كلامه ، وأنه تعالى فوق العرش » ثم وهى إسنادها

سفيان ومالك وغيرهما : الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله » ، إلى أن قال : « وأن الله على[1] عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء وينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء » .

ذكره الحافظ عبد الغني في كتاب اعتقاد الشافعي[2] .

[قول أحمد ابن حنبل في إثبات علمه وعلوه سبحانه]

وقال حنبل[3] : قلت لأبي عبد الله[4] : ما معنى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾[5] و ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾[6] ؟ قال : « علمه محيط بالكل وربنا على العرش بلا حد ولا صفة »[7] . أراد أحمد

(١) في « ت » : « فوق » . والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق لما في مصدر النص .

(٢) كتاب « اعتقاد الشافعي » للحافظ عبد الغني المقدسي من المؤلفات المفقودة لحد الآن ، وقد أخرج هذا الأثر ابن أبي حاتم الرازي كما في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٦٥) ، ولعله في كتابه الرد على الجهمية ، ومن طريقه أخرجه الهكاري في اعتقاد الإمام الشافعي (ص١٧-١٨) وابن قدامة في إثبات صفة العلو ص(١٨٠-١٨١) رقم ٩٢ ، وذكره الذهبي في العلو ص(١٢٠) نقلا عن الهكاري وأبي محمد المقدسي ، وساقه في الأربعين في صفات رب العالمين (ص٨٢) مصدرا له بقوله : « وقال الشافعي في عقيدته ووصيته » ، كما أورده السيوطي في الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص٣١٣-٣١٤) بدون شطره الأخير ، وقد وهاه الذهبي في الموضع الأول المذكور كسابقه .

(٣) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال أبو علي الشيباني ابن عم الإمام أحمد وتلميذه ، إمام حافظ ثقة ثبت ، ولد قبل المائتين وتوفي بواسط سنة (٢٧٣) .
تاريخ بغداد (٨/ ٢٨٦-٢٨٧) وطبقات الحنابلة (١/ ١٤٣-١٤٥) والمقصد الأرشد (١/ ٣٦٥-٣٦٦) وهداية الأريب الأمجد (ص١١٨-١٢٤) .

(٤) يعني الإمام أحمد رحمه الله تعالى وقد تقدمت ترجمته ص (٢١) .

(٥) سورة الحديد آية (٤) .

(٦) سورة المجادلة آية (٧) .

(٧) أخرجه حنبل بن إسحاق في السنة كما في شرح حديث النزول (ص١٢٧) وذكره =

بنفي الصفة نفي الكيفية والتشبيه ، وبنفي الحد نفي حد يدركه العباد ويحدونه .

[تكفير أبي حنيفة لمن جهل ربه تعالى في السماء أم في الأرض أو أنكر أنه في السماء]

وقال أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي[١] : سألت أبا حنيفة[٢] عمن يقول : لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض ، قال : « قد كفر ، لأن الله يقول : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[٣] ، وعرشه فوق سبع سموات » ، فقلت : إنه يقول على العرش ولكن لا يدري[٤] العرش في السماء أم في الأرض فقال : « إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر »[٥] .

= عن حنبل اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٧٥ (٣/ ٤٤٦) بزيادة في بعض ألفاظه ، وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٧٩ ص(١٦٧) والذهبي في العلو ص(١٣٠) وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٠٠) .

(١) هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن أبو مطيع البلخي الخراساني القاضي ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، وراوي كتابه الفقه الأكبر ، قال فيه الذهبي : « . . تفقه به أهل تلك الديار ، وكان بصيرا بالرأي علامة كبير الشأن ولكنه واه في ضبط الأثر . . » الخ . قلت : وقد ضعفه غير واحد ، وكان ابن المبارك يعظمه ويجله لدينه وعلمه ، مات ببلخ سنة (١٩٩) وقيل سنة (١٩٧) .

ميزان الاعتدال (١/ ٥٧٤-٥٧٥) والجواهر المضية (٤/ ٨٧-٨٨) ولسان الميزان (٢/ ٣٣٤-٣٣٦) والطبقات السنية (٣/ ١٧٨-١٨٠) .

(٢) هو النعمان بن ثابت بن زُوطَى (بضم الزاي وقيل بفتحها وفتح الطاء) أبو حنيفة الكوفي أحد الأئمة الأربعة المجمع على إمامتهم وعدالتهم ، ولد في الكوفة سنة (٨٠) على الراجح ومات بها سنة (١٥٠) .

تاريخ بغداد (١٣/ ٣٢٣-٤٥٤) والانتقاء لابن عبد البر (ص١٨٣-٣٢٥) والجواهر المضية (١/ ٤٩-٦٣) والطبقات السنية (١/ ٧٣-١٦٩) .

(٣) سورة طه آية (٥) .

(٤) في « ت » : « لا أدري » .

(٥) انظر : الفقه الأكبر رواية أبي مطيع (ص٤٩) وذكره ابن قدامة مختصرا في إثبات =

[قول مالك إنه تعالى في السماء وعلمه في كل مكان]

وقال مالك[1] : « الله في السماء وعلمه في كل مكان » . ذكره الطلمنكي وابن عبد البر [١٨٠/ب] وعبد الله بن أحمد وغيرهم[2] .

[الوجه الرابع عشر اتفاق أهل الإسلام جميعهم على أنه سبحانه فوق عرشه]

الرابع عشر : أن هذا اتفاق من أهل الإسلام حكاه غير واحد ، منهم الإمام عثمان بن سعيد الدارمي[3] في نقضه على

= صفة العلو (ص١٧٠) رقم ٨١ ، وكذا نقله عنه ابن تيمية في الفتوى الحموية مطولا (ص٢٨) وفي القاعدة المراكشية (ضمن مجموع الفتاوى) (٥/ ١٨٣) والذهبي في العلو ص(١٠١) وأفاد أنه رواه صاحب الفاروق بإسناد عن أبي بكر بن نصير بن يحيى عن الحكم ، كما أورده المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٣٨) نقلا عن شيخه ابن تيمية ، وساقه ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٨٦-٣٨٧) منسوبا لأبي إسماعيل الأنصاري في كتابه الفاروق بسنده إلى أبي مطيع البلخي عن أبي حنيفة ، وعن شارح الطحاوية نقله ملا علي القاري الحنفي في شرح كتاب الفقه الأكبر (ص١٧١)

(١) تقدمت ترجمته ص (٩٢٧) .

(٢) أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص٢٦٣) وعبد الله في السنة (١/ ١٠٦-١٠٧) رقم ١١ عن أبيه رحمهما الله تعالى ، ومن طريق أبي داود أخرجه الآجري في الشريعة رقم ٦٥٢ و٦٥٣ (٣/ ١٠٧٦-١٠٧٧) ومن طريق عبد الله أخرجه ابن منده في التوحيد رقم ٨٩٣ (٣/ ٣٠٧) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٧٣ (٣/ ٤٤٥) وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٨) وفي الانتقاء (ص٧١) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٧٦ ص(١٦٦) ، وذكره عبد الغني المقدسي في الاقتصاد رقم ١١ (ص٩٤) وابن تيمية في الحموية (ص٣١) وفي درء التعارض (٦/ ٢٦١-٢٦٢) وفي القاعدة المراكشية ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ١٨٣) والذهبي في العلو ص(١٠٣) وفي الأربعين في صفات رب العالمين (ص٩٣) والمؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٤١) ، وقد صحح شيخ الإسلام سنده وكذا الألباني في مختصر العلو (ص١٤٠) وفي آخره عندهم : « لا يخلو من علمه مكان » وعند عبد الله في السنة : « لا يخلو منه شيء » وتلا هذه الآية : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٥٨) .

المريسي[١] ، قال في هذا الكتاب : « قال أهل السنة : إن الله بكماله فوق عرشه يعلم ويسمع من فوق العرش لا يخفى[٢] عليه خافية »[٣] .

[قول سعيد ابن عامر الضبعي إن قول الجهمية شر من قول اليهود والنصارى]

وقال سعيد بن عامر الضُبَعِي[٤] إمام أهل البصرة على رأس المائتين - وذكر عنده الجهمية فقال - : « هم شر قولا من اليهود والنصارى ، قد اجتمع أهل الأديان مع[٥] المسلمين [على][٦] أن الله فوق السموات على العرش ، وقالوا هم : ليس على العرش شيء »[٧] .

---

(١) تقدمت ترجمة المريسي ص (٣٤٣) .

(٢) في « د » و « ن » : « ولا يخفى » . والمثبت من « ت » يوافق ما في مصدر النص .

(٣) انظر النقض على المريسي (١/ ٤٤٣) .

(٤) هو سعيد بن عامر أبو محمد الضُّبَعي (بضم المعجمة وفتح الموحدة) البصري يقال مولى عجيف ، وأخواله بنو ضُبيعة ، الزاهد الحافظ شيخ الإمام أحمد وابن المديني وابن معين وغيرهم من الكبار ، قال فيه ابن حجر : « ثقة صالح وقال أبو حاتم : ربما وهم » اهـ مولده بعد العشرين ومائة ووفاته سنة (٢٠٨) ، أخرج حديثه الجماعة .
الجرح والتعديل (٤/ ٤٨-٤٩) وتهذيب الكمال (١٠/ ٥١٠-٥١٤) والسير (٩/ ٣٨٥-٣٨٧) وتقريب التهذيب (ص١٧٧) .

(٥) في « ت » : « من » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصادر النص .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في الفتوى الحموية (ص٣١) وفي درء التعارض (٦/ ٢٦١) وزاد في الأخير نسبته لعبد الله بن أحمد في كتابه السنة ولم أجده فيه ، كما ذكره في القاعدة المراكشية (ضمن المجموع) (٥/ ١٨٤) وكذا أورده الذهبي في العلو ص(١١٧) من رواية عبد الرحمن بن أبي حاتم ، وساقه مجردا في الأربعين في صفات رب العالمين (ص٨٢) ، والمؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢١٥) والبخاري في خلق أفعال العباد رقم ١٣ (ص١١) .

[حكاية ابن بطة الإجماع على أنه سبحانه وتعالى فوق عرشه]

وقال الإمام الحافظ الزاهد أبو عبد الله بن بطة(١) في كتاب الإبانة له : « باب الإيمان بأن الله على عرشه بائن من خلقه وعلمه محيط بخلقه . أجمع المسلمون من الصحابة والتابعين أن الله على عرشه فوق سمواته بائن من خلقه »(٢) .

[حكاية أبي نصر السجزي عن جماعة من أئمة السنة أن الله تعالى فوق العرش بذاته]

وقال أبو نصر السجزي(٣) الحافظ في كتاب الإبانة(٤) : « وأئمتنا

---

(١) هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة العكبري الحنبلي ، الإمام العلم المحدث الفقيه شيخ العراق ، ولد في قرية « عُكْبُرا » بليدة على نهر دجلة ، فوق بغداد سنة (٣٠٤) وتوفي بها سنة (٣٨٧) .

تاريخ بغداد (١٠/ ٣٧١-٣٧٥) وطبقات الحنابلة (٢/ ١٤٤-١٥٣) والسير (١٦/ ٥٢٩-٥٣٣) وشذرات الذهب (٣/ ١٢٢-١٢٤) .

(٢) انظر الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ١٣٦) (تتمة الرد على الجهمية) .

(٣) هو عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد أبو نصر الوايلي ، نسبة إلى « وايل » إحدى قرى سجستان ، البكري السجزي نسبة إلى سجستان على غير القياس ، حلاه الذهبي بقوله : « الإمام العالم الحافظ المجود شيخ السنة » توفي بمكة المكرمة سنة (٤٤٤) على الصحيح الراجح .

المنتظم (١٦/ ١٨٧) والسير (١٧/ ٦٥٤-٦٥٧) والبداية والنهاية (١٢/ ١١٧) وشذرات الذهب (٣/ ٢٧١-٢٧٢) .

(٤) كتاب الإبانة من أشهر مصنفات الإمام السجزي ، واختلفت النقول في اسمه كاملا ، فقيل : « الإبانة في الأصول » و « الإبانة في الرد على الرافعين » ولعلها محرفة عن الزائغين ، و« الإبانة الكبرى » و« الإبانة في أصول الديانة » و« الإبانة في القرآن » و « الإبانة الكبرى في مسألة القرآن » و« الإبانة في الحديث » ، وقد قال مؤلفه رحمه الله تعالى في مقدمة رسالته لأهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٧٩) : « . . كتاب الإبانة الذي ألفته في الرد على الزائغين في مسألة القرآن » .

قلت : وقد اقتبس جماعة من أهل العلم نصوصا مفيدة من هذا الكتاب كما تجده عند ابن تيمية والذهبي وابن القيم وسواهم .

كالثوري ومالك وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وابن المبارك وفضيل بن عياض وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته[١] ، وأن علمه[٢] بكل مكان »[٣] .

[ذكر أبي نعيم الأصبهاني اعتقاد السلف لنصوص الصفات ومنها استواءه تعالى على عرشه]

وقال الحافظ أبو نعيم[٤] صاحب الحلية في « الاعتقاد »[٥] الذي ذكر أنه اعتقاد السلف وإجماع الأمة ، قال فيه : « إن الأحاديث التي ثبتت عن النبي[٦] - ﷺ - في العرش واستواء الله عليه يقولون بها ويثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل ، وأن الله بائن من خلقه والخلق بائنون منه ، لا يحل فيهم

(١) ينظر ما سبق ذكره عن هذه اللفظة ص (٩٠٢) مع التعليق (١) .

(٢) في « ت » : « وأن علمه محيط » .

(٣) هذا النص نقله عن السجزي من كتابه الإبانة شيخ الإسلام ابن تيمية في القاعدة المراكشية ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٠) وفي درء التعارض (٦/ ٢٥٠) وفي بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٨ ، ٤١٦-٤١٧) والذهبي في العلو ص(١٨٠) وفي السير (١٧/ ٦٥٦) .

(٤) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن موسى بن مهران أبو نعيم الإصبهاني الصوفي الأحول ، وصفه الذهبي بقوله : « الإمام الحافظ الثقة العلامة شيخ الإسلام » . ولد سنة (٣٣٦) ومات سنة (٤٣٠) .

المنتظم (١٥/ ٢٦٨) ووفيات الأعيان (١/ ٩١-٩٢) والسير (١٧/ ٤٥٣-٤٦٤) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٤/ ١٨-٢٥) .

(٥) هو من مصنفات أبي نعيم المفقودة وقد نسبه إليه غير واحد من أهل العلم تارة باسم « الاعتقاد » كما هو هنا عند ابن القيم وعند الذهبي في العلو ص(١٧٦) ، وتارة باسم « المعتقد » كما قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٧) وثالثة باسم « عقيدته » كما في درء التعارض (٦/ ٢٥٢) وفي الفتوى الحموية (ص٣٥) وفي اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٧٩) .

(٦) في « ت » : « رسول الله » .

[حكاية الآجري عن أهل العلم أنه عزّ وجلّ على عرشه فوق سمواته]

ولا يمتزج بهم ، وهو مستو على عرشه في سمائه من دون أرضه »[١] .

وقال الإمام أبو بكر الآجري[٢] في كتاب الشريعة : « الذي يذهب إليه أهل العلم أن الله عزّ وجلّ على عرشه فوق سمواته ، وعلمه محيط بكل شيء ، قد[٣] أحاط بجميع ما خلق في السموات العلى وبجميع ما في سبع أرضين »[٤] .

[نقل أبي الحسن الأشعري الإجماع على أنه تعالى مستو على العرش]

وكذلك أبو الحسن الأشعري[٥] نقل الإجماع على (أن الله)[٦] مستو على عرشه[٧] .

---

(١) ذكره ابن تيمية في درء التعارض (٦/ ٢٥٢) وفي الفتوى الحموية (ص٣٥) وفي القاعدة المراكشية (ضمن مجموع الفتاوى) (٥/ ١٩١) والذهبي في العلو ص(١٧٦) والمؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٧٩) . قال الذهبي بعد سياقه له مطولا : « فقد نقل هذا الإمام الإجماع على هذا القول ولله الحمد ، وكان حافظ العجم في زمانه بلا نزاع جمع بين علو الرواية وتحقيق الدراية . . » اهـ

(٢) هو محمد بن الحسين بن عبد الله أبو بكر البغدادي الآجري (نسبة إلى محلة ببغداد يقال لها آجر) الإمام الفقيه المحدث الأثري أحد الأعلام المجاور لبيت الله وشيخ حرمه والمتوفى فيه سنة (٣٦٠) .

تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٣) ووفيات الأعيان (٤/ ٢٩٢-٢٩٣) والسير (١٦/ ١٣٣-١٣٦) والعقد الثمين (٢/ ٣-٥) .

(٣) في « ت » : « وقد » بإضافة واو في أولها ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٤) كتاب الشريعة (٣/ ١٠٧٥) وفيه تتمة .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٦٨) وانظر ص (١٤٥) تعليق (٢) وص (٤٧٩) تعليق (٤) .

(٦) في « ت » : « أنه » .

(٧) راجع المقالات (١/ ٣٤٥ و ٢٨٥) والإبانة (ص٢٠-٢١) والرسالة إلى أهل الثغر (ص٢٣١) وما بعدها .

[الوجه الخامس عشر : من لوازم عدم إثبات الفوقية الاتصاف بضدها وهو باطل]

الخامس عشر : أنه سبحانه لو لم يتصف بفوقية الذات - مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم - لكان متصفا بضدها ، لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده ، وضد الفوقية السفول وهو مذموم على الإطلاق وهو مستقر إبليس وجنوده .

فإن قيل : لا نسلم أنه قابل الفوقية حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها .

قيل : لو لم يكن قابلا (للعلو والفوقية)[١] لم يكن له حقيقة قائمة[٢] بنفسها . فمتى أقررتم بأنه ذات قائم بنفسه غير مخالط للعالم وأنه موجود في الخارج ليس وجوده ذهنيا فقط ، بل وجوده خارج الأذهان فقد علم العقلاء بالضرورة أن ما كان وجوده خارج الأذهان فهو إما في هذا[٣] العالم وإما خارج عنه ، وإنكار [١٨١/أ] ذلك إنكار لما هو [من][٤] أجلى البديهيات ، فلا يستدل على ذلك بدليل إلا كان العلم بالمباينة أوضح منه ، وإذا كان العلو والفوقية صفة كمال لا نقص فيه ولا يستلزم نقصا ولا يوجب محذورا ولا يخالف كتابا ولا سنة ولا إجماعا ، فنفي حقيقتها عين[٥] الباطل ، فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجود الصانع وتصديق رسله والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله[٦] - ﷺ - إلا بذلك ؟ فكيف إذا شهدت بذلك العقول السليمة والفطر المستقيمة وحكمت به القضايا البديهيات

---

(١) في « ت » : « للفوقية والعلو » بالتقديم والتأخير .

(٢) في « ت » : « قائم » .

(٣) في « ت » : « هذا » بإسقاط حرف « في » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « غير » وهو تصحيف .

(٦) في « ت » : « رسول الله » .

والمقدمات اليقينيات ؟ فلو لم يقبل العلو والفوقية لكان كل عال على غيره أكمل منه ، فإن ما يقبل العلو أكمل مما لا يقبله .

[الوجه السادس عشر : تنوع فوقية الذات بحسب معناها]

الوجه السادس عشر : أنه لو كانت فوقيته سبحانه مجازاً لا حقيقة لها لم يتصرف في أنواعها وأقسامها ولوازمها ، ولم يتوسع فيها غاية التوسع ، فإن فوقية الرتبة والفضيلة لا يتصرف في تنويعها إلا بما يشاكل معناها ، نحو قولنا : هذا خير من هذا وأفضل وأجل وأعلى قيمة ونحو ذلك ، وأما فوقية الذات فإنها تتنوع بحسب معناها ، فيقال فيها : استوى وعلا وارتفع وصعد ويعرج إليه كذا(١) ويصعد إليه(٢) وينزل من عنده(٣) ، وهو عال على كذا ورفيع الدرجات(٤) ، وترفع(٥) إليه الأيدي(٦)

(١) كما في قوله سبحانه : ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ الآية (٥) من سورة السجدة ، وقوله : ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ الآية (٤) من سورة المعارج

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ الآية (١٠) من سورة فاطر .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ الآية (١١٤) من سورة الأنعام . أي من عنده عزّ وجلّ كما قال العلامة الألوسي في تفسيره (٨/٩) عند هذه الآية ، وقد صحّ من حديث أنس رضي الله عنه قال : « أصابنا ونحن مع رسول الله ﷺ مطر قال : فحسر رسول الله ﷺ ثوبه حتى أصابه من المطر فقلنا : يا رسول الله لم صنعت هذا ؟ قال : لأنه حديث عهد بربه تعالى » أخرجه مسلم في الاستسقاء ح١٣ (٢/٦١٥) .

(٤) قال سبحانه : ﴿ رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ ﴾ الآية (١٥) من سورة غافر .

(٥) في « ن » : « ويرفع » .

(٦) كما دل عليه حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه يرفعه : « إن ربكم تبارك وتعالى حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صِفْرا » . أخرجه أبو داود =

ويجلس على كرسيه[١] وأنه يطلع على عباده من فوق سبع سمواته[٢] ، وأن عباده يخافون من فوقهم[٣] ، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا[٤] ، وأنه يبرم القضاء من فوق عرشه[٥] ، وأنه دنا من رسوله وعبده لما عرج به إلى فوق

= في الصلاة ح١٤٨٨ (٢/ ١٦٥) واللفظ له ، والترمذي في الدعوات ح٣٥٥٦ (٥/ ٥٥٦-٥٥٧) وابن ماجه في الدعاء ح٣٨٦٥ (٢/ ١٢٧١) والحاكم في المستدرك (١/ ٤٩٧) وابن حبان في صحيحه رقم ٨٧٦ (٣/ ١٦٠) والبيهقي في الأسماء والصفات ح١٠٥٥ (١/ ٢٢٠) والطبراني في الكبير ح٦١٤٨ (٦/ ٢٥٦) وفي الدعاء له ح٢٠٣ (٢/ ٨٧٧-٨٧٨) . وقد حسنه الترمذي وجود سنده ابن حجر في الفتح (١١/ ١٤٣) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح١٣٢٠ (١/ ٢٧٨-٢٧٩) وصحيح سنن الترمذي ح٢٨١٩ (٣/ ١٧٩) وصحيح سنن ابن ماجه ح٣١٣١ (٣/ ٢٦٣) ، كما أنه صحت أحاديث عدة في رفعه ﷺ يديه في مواطن عدة ورغب في ذلك عليه الصلاة والسلام ، راجع ما سبق ص (٩٣٤) تعليق (١) .

(١) يعني - والله أعلم - عرشه ، لأن الكرسي مخلوق عظيم بين يدي العرش الذي هو أعظم منه ، وقد صحّ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « الكرسي موضع القدمين والعرش لا يقدر أحد قدره » أخرجه جمع من الأئمة ، انظر كتاب العرش لابن أبي شيبة رقم ٦١ (ص٤٣٧-٤٣٨) مع تعليق محققه شيخنا محمد خليفة التميمي ، وكذلك ينظر مقدمته للكتاب في بيان حقيقة الكرسي وأقوال الناس فيه وبيان مذهب أهل السنة والجماعة في المسألة (ص١٠٥-١١٣)

(٢) كما سبق من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ص (١٠٧٢) .

(٣) كما قال سبحانه : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ الآية (٥٠) من سورة النحل .

(٤) كما في حديث النزول المشهور المتفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقد تقدم ص (١٣٣) .

(٥) قال تعالى : ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ وهذه الآية مسبوقة بذكر استوائه سبحانه على العرش : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ الآيتان (٤و٥) من سورة السجدة . قال الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٢٥٦-٢٥٧) : « أليس =

السموات حتى صار قاب قوسين أو أدنى[1] ، وأن عباده المؤمنين إذا نظروا

= معلوما في اللغة السائرة بين العرب التي خوطبنا بها وبلسانهم نزل الكتاب أن تدبير الأمر من السماء إلى الأرض إنما يدبره المدبر وهو في السماء لا في الأرض . . » .

(١) يقصد الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى ما ورد في قصة الإسراء والمعراج المخرج في صحيح البخاري في كتاب التوحيد ح٧٥١٧ (ص١٥٧٧-١٥٧٨) من طريق شريك بن عبد الله عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، وفيه : « . . ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله حتى جاء سدرة المنتهى ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى . . » الحديث وقد فرق في مدارج السالكين (٣/ ٣٠٠-٣٠١) وفي كتابه زاد المعاد (٣/ ٣٨) بين الدنو والتدلي الوارد في هذا الحديث وبين المذكور في سورة النجم على أن الأول في دنو الرب تبارك وتعالى وتدليه والأخير في دنو وتدلي جبريل عليه السلام ، وقال في نونيته (١/ ١٩٤) بشرح ابن عيسى :

وإليه قد عرج الرسول فقدرت من قربه من ربه قوسان

وقال في موضع آخر منها (١/ ٤٠٨) :

بل جاوز السبع الطباق وقد دنا منه إلى أن قدرت قوسان

وقال في موضع ثالث (٢/ ٤٤٦) :

ودنا من الجبار جل جلاله ودنا إليه الرب ذو الإحسان

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن هذه الجملة المذكورة في الحديث هي من أوهام شريك ومن الزيادات على الروايات الأخرى ، ولهذا قال الحافظ ابن كثير في التفسير (٣/ ٤) : « فإن شريك بن عبد الله بن أبي نمر اضطرب في هذا الحديث وساء حفظه ولم يضبطه » .
وقال من قبله الحافظ عبد الحق الإشبيلي في كتابه الجمع بين الصحيحين - بعد أن ذكره - (١/ ١٢٧-١٢٨) : « هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك بن أبي نمر عن أنس ، وقد زاد فيه زيادة مجهولة ، وأتى فيه بألفاظ غير معروفة ، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المتقنين والأئمة المشهورين كمثل ابن شهاب وثابت البناني وقتادة ، فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك ، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث . . » الخ .
بل إن ابن القيم نفسه قال في زاد المعاد (٣/ ٤٢) : « وقد غَلَّط الحفاظ شريكا في ألفاظ من حديث الإسراء ، ومسلم أورد المسند منه ثم قال : =

إليه في الجنة رفعوا رؤوسهم[١] .

فهذه اللوازم والأنواع كلها [أنواع][٢] فوقية الذات[٣] ولوازمها ، لا أنواع فوقية الفضيلة والمرتبة ، فتأمل هذا الوجه حق التأمل تعلم أن القوم أفسدوا اللغة والفطرة[٤] والعقل والشرع .

[الوجه السابع عشر مما يبطل حمل فوقيته تعالى على المجاز]

السابع عشر : أنه لو كانت فوقية الرب تبارك وتعالى مجازاً لا حقيقة لها ، لكان صدق نفيها أصح من صدق إطلاقها ، ألا ترى أن صحة نفي اسم الأسد عن الرجل الشجاع واسم البحر عن الجواد واسم الجبل عن الرجل الثابت ونحو ذلك أظهرُ وأصدقُ من إطلاق تلك الأسماء ، فلو كانت فوقيته واستواؤه وكلامه وسمعه وبصره ووجهه ومحبته ورضاه وغضبه مجازاً لكان إطلاق القول بأنه ليس فوق العرش ولا استوى عليه ولا هو العلي ولا

= فقدم وأخر وزاد ونقص ، ولم يسرد الحديث فأجاد رحمه الله » اهـ وقال الحافظ ابن حجر : « . . وأخرت ما يتعلق برواية شريك هذه هنا لما اختصت به من المخالفات . . » إلى أن قال : « ومجموع ما خالفت فيه رواية شريك غيره من المشهورين عشرة أشياء بل تزيد على ذلك . . » ثم سردها . راجع فتح الباري (١٣/ ٤٨٠-٤٨٦) وينظر : أعلام الحديث للخطابي (٤/ ٢٣٥٢-٢٣٥٤) ودلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٣٨٥) وإكمال المعلم (١/ ٤٩٧) .

(١) لعل الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى يقصد حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم . . . » الحديث ، وقد سبق تخريجه والكلام عليه ص (٥٢٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » دون « ت » .

(٣) ينظر ما سبق ذكره عن هذه اللفظة ص (٩٠٢) مع التعليق (١) .

(٤) في « د » و « ن » : « الفطر » والمثبت من « ت » ولعله الأولى لإفراد ما ورد في السياق

الرفيع ولا هو في السماء ولا ينزل من عنده شيء ولا يصعد إليه شيء ولا تكلم ولا أمر ولا نهى ولا يسمع ولا يبصر ولا له وجه ولا رحمة[١] ولا يرضى ولا يغضب أصح[٢] من إطلاق ذلك ، وأدنى الأحوال أن يصح النفي كما يصح الإطلاق المجازي ، ومعلوم قطعا أن إطلاق هذا النفي تكذيب [١٨١/ب] صريح لله ولرسوله ﷺ ، ولو كانت هذه الإطلاقات إنما هي على سبيل المجاز لم يكن في نفيها محذور ، لا سيما ونفيها عين التنزيه والتعظيم ، ويسوغ إطلاق المجاز للوهم الباطل بل الكفر والتشبيه والتجسيم ، فهل في الظن السيء بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكلام الصحابة والأئمة فوق هذا ؟

فإن قيل : نحن لا نطلق هذا أَدَباً معَ الله تعالى ورسوله ﷺ .

قيل : الأدب لا يمنع صحة الإطلاق وإن ترك أدبا ، كما إذا قيل : إنا لا نطلق على هذا القاضي المعروف أنه معزول أدبا معه ، ولا مع السلطان إذا مرض أنه مريض أدبا معه ، ولا على الأمير أنه قد عمي أدبا معه ، فهذا الأدب إنما هو عن إمساك التكلم بهذا اللفظ لا عن صحة إطلاقه ، فنسألكم هل يصح إطلاق هذا النفي عندكم لغة وعقلا أم لا ؟ فإن قلتم : إطلاقه يوهم[٣] نفي المعنى المجازي فيكون ممتنعا ، قيل : فلا يمتنع حينئذٍ أن تقولوا[٤] : ليس بمستو على عرشه حقيقة ، ولا هو فوق العالم حقيقة ، ولا القرآن كلامه حقيقة ، ولا هو آمر ولا ناهٍ حقيقة ، ولا هو عالم حي

---

(١) في « ن » : « ولا له رحمة » .

(٢) في « ت » : « أيصح » .

(٣) في « ت » : « توهم » .

(٤) في « ن » : « يقولوا » . والكلمة خالية من النقط في « د » والمثبت من « ت » .

حقيقة ، كما يصح أن يقال : ليس هذا الرجل بأسد حقيقة ، ولا ريب أنكم تتحاشون من هذا النفي عن الله ، ولكن تمسكون عنه خوف الشناعة ، وهيهات الخلاص لكم منها وقد أنكرتم حقائق أسمائه وصفاته .

المثال الثامن : مما ادعي فيه أنه مجاز وهو حقيقة لفظ « النزول »

[المثال الثامن مما ادعي فيه المجاز : نزول الرب عز وجل ، وإبطال ذلك من أربعة عشر وجها]

والتنزيل والإنزال حقيقة مجيء [الشيء][1] أو الإتيان به من علو إلى سفل ، هذا هو المفهوم منه لغة وشرعا ، كقوله : ﴿ وَنَزَّلْنَا[2] مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا ﴾[3] ، وقوله : ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾[4] ، وقوله : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾[5] . وقد أخبر تعالى أن جبريل نزل بالقرآن من الله وأنه ﴿ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[6] .

[تواتر الرواية بنزول الرب سبحانه وتعالى]

وتواترت الرواية عن رسول الله ﷺ بنزول الرب كل ليلة إلى سماء الدنيا[7] . فادعى المعطل أن كل ذلك مجاز ، وأن المراد بالتنزيل مجرد إيصال الكتاب ، وبالنزول الإحسان والرحمة ، وأسند دعواه بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ ﴾[8] وبقوله : ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في النسخ الخطية : « وأنزلنا » وهو خطأ .

(٣) سورة (ق) آية (٩) .

(٤) سورة القدر آية (٤) .

(٥) سورة الشعراء آية (١٩٣) .

(٦) سورة فصلت آية (٤٢) .

(٧) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقد تقدم ص (١٣٣) ، وسيأتي ذكر أحاديث النزول من رواية جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم ص (١١٢٥) وما بعدها .
وقد سبق قول جمع من أهل العلم ص (١٣٤) أنه من الأحاديث المتواترة .

(٨) سورة الحديد آية (٢٥) .

أَزْوَاجٍ ﴾[١] . قال : ومعلوم أن الحديد والأنعام لم تنزل من السماء إلى الأرض[٢] .

[وجوه الرد على من أنكر نزول الخالق جل وعلا]

والجواب من وجوه :

[الوجه الأول]

أحدها : أن ما ذكره من مجاز النزول وأنه مطلق الوصول لا يعرف في كتاب (ولا سنة)[٣] ، ولا لغة ولا شرع ، ولا عرف ولا استعمال ، فلا يقال لمن صعد إليك في سُلم : إنه نزل إليك ، ولا لمن جاءك من مكان مُستو : نزل ، ولا يقال : نزل الليل والنهار إذا جاءا[٤] . بل ذلك وضع جديد ولغة غير معروفة .

[الوجه الثاني]

الوجه الثاني : [١٨٢/أ] أنه لو عرف استعمال ذلك بقرينة لم يكن موجبا لإخراج اللفظ عن حقيقته حيث لا قرينة .

[الوجه الثالث]

الثالث[٥] : أن هذا يرفع الأمان والثقة باللغات ، ويُبطل[٦] فائدة التخاطب ، إذ لا يشاءُ السامع أن يخرج اللفظ عن حقيقته إلا وجد إلى ذلك سبيلا .

[الوجه الرابع]

الرابع : أن قوله : « معلوم أن الحديد لم ينزل جرمه من السماء إلى الأرض

---

(١) سورة الزمر آية (٦) .

(٢) انظر : دفع شبه التشبيه (ص١٩٤-١٩٥) وأساس التقديس (ص١٤٣) .
وراجع : مشكل الحديث (ص٧٩ و ٢٥٠) وغاية المرام في علم الكلام (ص١٤٢) .

(٣) في « ت » : « ولا في سنة » .

(٤) في « ن » و « ت » : « جاء » .

(٥) في « ت » : « الوجه الثاني » وليس كذلك في « د » و « ن » إلى عند « الوجه الثامن » إلى العاشر ، ثم يكتب أحيانا ويحذف أخرى فاقتضى التنبيه .

(٦) في « د » و « ن » : « وتبطل » . والمعنى صحيح على كلا الرسمين .

وكذلك الأنعام » يُقال [له][١] : هذا معلوم لك بالضرورة أم بالاستدلال ، ولا ضرورة يعلم بها ذلك ، وأين الدليل ؟

[الوجه الخامس]

الخامس : أنه قد عهد نزول أصل الإنسان وهو آدم من علو إلى سفل كما قال تعالى : ﴿ قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًاۢ ﴾[٢] ، فما المانع أن ينزل أصل الأنعام من أنزل[٣] أصل الأنام ، وقد روي في نزول الكبش الذي فدى الله به إسماعيل ما هو معروف[٤] ، وقد روي في نزول الحديد ما ذكره كثير من

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٢) سورة طه آية (١٢٣) .

(٣) في « ت » : « انزال » .

(٤) قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (١/١٥٨) : « والمشهور عن الجمهور أنه كبش أبيض أعين أقرن رآه مربوطاً بِسَمُرةٍ في ثبير . قال الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خُثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كبش قد رعى في الجنة أربعين خريفا . وقال سعيد بن جبير : كان يرتع في الجنة حتى تشقق عنه ثبير ، وكان عليه عهن أحمر . وعن ابن عباس : هبط عليه من ثبير كبش أعين أقرن له ثغاء فذبحه وهو الكبش الذي قربه ابن آدم فتقبل منه ، رواه ابن أبي حاتم » اهـ

قلت : وقد صحّ عن ابن عباس رضي الله عنهما ما ذكره من نص طويل وفيه من قصة إبراهيم عليه الصلاة والسلام : « . . فالتفت إبراهيم فإذا هو بكبش أبيض أقرَن أعْين ، قال ابن عباس : لقد رأيتنا نتبع ذلك الضرب من الكباش . . » الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٢٩٧-٢٩٨) وأبو داود الطيالسي في مسنده مختصرا رقم ٢٦٩٧ (ص٣٥١-٣٥٢) والطبراني في الكبير ١٠٦٢٨ (١٠/٢٦٨-٢٦٩) والبيهقي في الكبرى (٥/١٥٣-١٥٤) وفي شعب الإيمان رقم ٧٣٨٣ (٨/٢٠-٢٢) ، جميعهم من طريق حماد ابن سلمة عن أبي عاصم الغنوي عن أبي الطفيل عن ابن عباس .

قال الهيثمي في المجمع (٣/٥٧٣) : « رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات » . وأورده في (٨/٣٦٨) وقال : « رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير أبي عاصم الغنوي وهو ثقة » اهـ وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح٢٧٠٧ (٤/٢٤٧) . =

أرباب النقل كنزول السَّنْدان والمِطرقة[١] ، ونحن وإن لم نجزم بذلك فالمدعي أن الحديد لم ينزل من السماء ليس معه ما يبطل ذلك .

[الوجه السادس]

السادس : أن الله سبحانه لم يقل : « أنزلنا الحديد من السماء » ولا قال : « وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج من السماء » ، فقوله[٢] :

= وللمزيد في الاطلاع على روايات القصة انظر تفسير ابن جرير (٢٣/ ٨٦-٨٧) وتفسير ابن كثير (٤/ ١٧-١٨) ، جيعهما عند قوله تعالى : ﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ .

(١) أخرج ابن جرير في تفسيره (٢٧/ ٢٣٧) عند قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ ﴾ الآية (٢٥) من سورة الحديد ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « ثلاثة أشياء نزلت مع آدم صلوات الله عليه : السَّنْدان والكلبتان والميقعة والمِطرقة » . ونسبه ابن كثير في تفسيره (٤/ ٣٣٧) أيضاً إلى ابن أبي حاتم ، ولم أجده في مطبوعته . كما ذكره ابن الأثير في النهاية (٤/ ٣٨١) وفي سنده عند الطبري من هو متكلم فيه .

وفي الدر المنثور (٨/ ٦٤) عن عكرمة قال : « إن أول ما أنزل الله من الحديد الكلبتين والذي يضرب عليه الحديد » . وعزاه السيوطي لعبد بن حميد وابن المنذر .

وفي رواية ذكرها الرازي في تفسيره (٢٩/ ٢١٠-٢١١) عن ابن عباس : « نزل آدم من الجنة ومعه خمسة أشياء من الحديد : السَّندان والكلبتان والمقمعة والمطرقة والإبرة » ، والمقمعة ما يحدد به » اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في رسالته التبيان في نزول القرآن (ضمن مجموع الفتاوى) (١٢/ ٢٥١-٢٥٢) : « وما يذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما أن آدم عليه السلام نزل من الجنة ومعه خمسة أشياء من حديد : السندان والكلبتان والميقعة والمطرقة والإبرة فهو كذب لا يثبت مثله » .

السَّندان : ما يطرق الحداد عليه ، والكلبتان : أداة يأخذ بها الحداد الحديد المحمي ، كذا في المعجم الوسيط (ص٤٥٤ و ٧٩٤) ، والميقعة : قال في النهاية (٣/ ٣٨١) : « الميقعة : المطرقة التي يضرب بها الحديد وغيره ، والجمع المواقع ، والميم زائدة والياء بدل من الواو قلبت لكسرة الميم » .

(٢) أي ذاك المعارض المؤول .

« معلوم أن الحديد والأنعام لم تنزل[١] من السماء إلى الأرض » لا يخرج لفظة « النزول » عن حقيقتها ، إذ عدم النزول من مكانٍ مُعين لا يستلزم عدمه مطلقا .

[الوجه السابع]

السابع : أن الحديد إنما يكون في المعادن التي في الجبال وهي عالية على الأرض ، وقد قيل : إن كل ما كان معدنه أعلى كان حديده أجود . وأما قوله : ﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ﴾[٢] فإن الأنعام تخلق بالتوالد المستلزم[٣] إنزال الذكور [الماء من أصلابها إلى أرحام الإناث ، ولهذا يقال : « أنزل ولم ينزل »[٤] ، ثم إن الأجنة تنزل][٥] من بطون الأمهات إلى وجه الأرض ، ومن المعلوم أن الأنعام تعلو فحولها إناثها عند الوطء ، وينزل ماء الفحل من علو إلى رحم الأنثى ، وتلقى ولدها عند الولادة من علو إلى سفل . وعلى هذا فيحتمل قوله ﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ ﴾ وجهين :

أحدهما : أن يكون المراد الجنس كما هو الظاهر ، ويكون كقوله : ﴿ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ ﴾ فتكون[٦][من][٧] لبيان الجنس .

---

(١) في « ن » و « ت » : « ينزل » .

(٢) سورة الزمر آية (٦) .

(٣) في « ت » : « المستلزمة » .

(٤) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه : « إذا جلس بين شعبها الأربع وأجهد نفسه فقد وجب الغسل ، أنزل أو لم يُنزل » . أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٣٤٧) بإسناد صحيح كما في إرواء الغليل (١/ ١٢٢) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ن » : « فيكون » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

الثاني : أن تكون[1] « من » لابتداء الغاية ، كقوله : ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[2] فيكون قد ذكر المحل الذي أنزلت منه وهو أصلاب الفحول ، وهذان الوجهان يحتملان في قوله : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا ﴾[3] هل المراد جعل لكم من جنسكم أزواجا (أو المراد)[4] جعل أزواجكم من أنفسكم وذواتكم ، كما جعلت[5] حواء من نفس آدم ؟ وكذلك تكون[6] أزواج الأنعام مخلوقة من ذوات الذكور ، والأول أظهر لأنه لم يوجد الزوج من نفس الذكر إلا من آدم وحده ، وأما سائر النوع فالزوج مأخوذ من الذكر والأنثى . [١٨٢/ب]

[الوجه الثامن : بيان أن الإنزال المذكور في القرآن على ثلاث درجات]

الوجه الثامن : أن الله سبحانه ذكر الإنزال على ثلاث درجات :

أحدها : إنزال مطلق كقوله : ﴿ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ ﴾[7] فأطلق الإنزال ولم يذكر مبدأه ، وقوله : ﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾[8] .

الثانية : الإنزال من السماء كقوله : ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾[9] .

---

(١) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٢) سورة النساء آية (١) .

(٣) سورة الشورى آية (١١) .

(٤) في النسخ الخطية : « والمراد » ولعل المثبت هو الصواب بدليل ما قبله : « وهذان الوجهان يحتملان » الخ .

(٥) في « ت » : « جعل » .

(٦) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٧) سورة الحديد آية (٢٥) .

(٨) سورة الزمر آية (٦) .

(٩) سورة الفرقان آية (٤٨) .

الثالثة : إنزال منه سبحانه كقوله : ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾[١] ، وقوله : ﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ[٣] ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾[٥] ، وقال : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾[٦] .

فأخبر أن القرآن منزل منه ، والمطر نزل من السماء ، والحديد والأنعام منزلان[٧] نزولا مطلقا ، وبهذا يظهر تلبيس المعطلة والجهمية والمعتزلة[٨] حيث قالوا : إن كون القرآن منزلا[٩] لا يمنع أن يكون مخلوقا كالماء والحديد والأنعام ، حتى غلا بعضهم فاحتج[١٠] على كونه مخلوقا بكونه منزلا[١١] وقال : الإنزال بمعنى الخلق[١٢] .

(١) سورة الزمر آية (١) وفي الجاثية آية (٢) وفي الأحقاف آية (٢) .

(٢) سورة فصلت آية (٤٢) .

(٣) في « د » و « ن » : « الحكيم » وهو خطأ .

(٤) سورة غافر آية (٢) .

(٥) سورة النحل آية (١٠٢) .

(٦) سورة الأنعام آية (١١٤) .

(٧) في « د » و « ن » : « منزلا » .

(٨) سبق التعريف بهذه الفرق ص (٢١ ، ٤٥٤) .

(٩) في « ت » : « منزل » .

(١٠) في « د » و « ن » : « واحتج » .

(١١) في « ت » : « منزل » .

(١٢) قال القاضي عبد الجبار في متشابه القرآن (ص٦٠٢) : « وقد بينا أن قوله تعالى في وصف القرآن بأنه تنزيل ، وبأنه قرآن ، وبأن آياته فصلت ، وبأنه عربي ، وبأنه =

وجوابه أن الله سبحانه فرق بين النزول منه والنزول من السماء ، فجعل القرآن منزلا منه والمطر منزلا[1] من السماء ، وحكم المجرور بـ (من) في هذا الباب حكم المضاف ، والمضاف إليه سبحانه نوعان :

[المضاف إليه سبحانه نوعان]

أحدهما : أعيان قائمة بأنفسها كبيت الله وناقة الله وروح الله وعبده ، فهذا[2] إضافة مخلوق إلى خالقه [وهي][3] إضافة تخصيص وتشريف .

الثاني : إضافة صفة إلى موصوفها كسمعه وبصره وحياته وعلمه وقدرته وكلامه ووجهه ويديه ومشيئته ورضاه وغضبه ، فهذا يمتنع أن يكون المضاف فيه مخلوقا منفصلا ، بل [هو][4] صفة قائمة به سبحانه .

إذا عرف هذا فهكذا حكم المجرور بـ (من) ، فقوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾[5] لا يقتضي [هذا][6] أن تكون[7] أوصافا له قائمة به ، وقوله : ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي ﴾[8] ، وقوله :

= بشير ونذير ، وبأنه مسموع ، يقتضي حدثه » . وينظر له كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل (٧/ ٨٤-٩٤) (خلق القرآن) وتفسير الرازي (١٤/ ١٤) و (١٩/ ٤٩) و(٢٦/ ٢٠٨) و (٢٧/ ٨٢) .

(١) في « ت » : « منزل » .

(٢) في « ت » : « فهو » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٥) سورة الجاثية آية (١٣) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٨) سورة السجدة آية (١٣) .

﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾(١) يقتضي أن يكون هو المتكلم به وأنه منه بدأ وإليه يعود ، ولبست المعتزلة ولم يهتدوا إلى هذا الفرقان وجعلوا الجميع بابا واحدا ، وقابلهم طائفة الاتحادية(٢) وجعلوا الجميع منه بمعنى التبعيض والجزئية ، ولم يهتد الطائفتان للفرق .

[الوجه التاسع : معنى قوله تعالى : ﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴾]

الوجه التاسع : أن الله سبحانه قال : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾(٣) ، فالكتاب كلامه والميزان عدله ، فأخبر(٤) أنه أنزلهما مع رسله ، ثم قال : ﴿ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾(٥) ولم يقل وأنزلنا معهم الحديد ، فلما ذكر كلامه وعدله أخبر أنه أنزلهما مع رسله ، ولما ذكر مخلوقه الناصر لكتابه وعدله أطلق إنزاله ولم يقيده بما قيد به إنزال كلامه ، فالمسوي بين الإنزالين مُخطئ في اللفظ والمعنى .[١٨٣/أ]

[الوجه العاشر : تواتر حديث النزول من رواية نحو ثمانية وعشرين صحابيا]

الوجه العاشر : أن نزول الرب تبارك وتعالى إلى سماء الدُّنيا قد تواترت الأخبار به عن النبي(٦) - ﷺ - رواه عنه نحو ثمانية وعشرين نفسا من الصحابة(٧) ، وهذا يدل على أنه كان يُبلغه في كل موطن ومجمع ، فكيف يكون حقيقته محالا وباطلا وهو ﷺ يتكلم بها دائما ويعيدها ويبديها مرة بعد

(١) سورة فصلت آية (٤٢) .
(٢) تقدم التعريف بهم ص (٢٤٤) .
(٣) سورة الحديد آية (٢٥) .
(٤) في « د » و « ن » : « أخبر » .
(٥) سورة الحديد آية (٢٥) .
(٦) في « ت » : « رسول الله » .
(٧) سيأتي لاحقا ص (١١٢٥) وما بعدها تسميتهم وسرد أحاديثهم معزوة لمخرجيها وذاكريها .

مرة ، ولا يقرن باللفظ ما يدل على مجازه بوجهٍ ما ، بل يأتي بما يدل على إرادة الحقيقة ، كقوله : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا فيقول : وعزتي وجلالي لا أسأل عن عبادي غيري »[١] ، وقوله : « من ذا الذي يسألني فأعطيه ، من ذا الذي يستغفرني فأغفر له ، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له »[٢] ، وقوله : « فيكون كذلك حتى يطلع الفجر ثم يعلو على كرسيه »[٣] . فهذا كله (بيانٌ لإرادة الحقيقة)[٤] ومانع من حمله على المجاز .

[النقل عن جماعة من المحدثين أنه تعالى ينزل إلى السماء بذاته]

وقد صرح نعيم بن حماد[٥] وجماعة من أهل الحديث آخرهم أبو الفرج ابن الجوزي أنه سبحانه ينزل إلى السماء بذاته[٦] ، ونظم أبو الفرج ذلك في قوله :

---

(١) هو جزء من حديث رفاعة الجهني رضي الله عنه وسيأتي ذكره ص (١١٤٧) وما بعدها .

(٢) ورد من عدة روايات في حديث النزول وستأتي جميعها ص (١١٢٥) وما بعدها .

(٣) هو جزء من حديث جابر بن عبد الله وعبادة بن الصامت وأبي هريرة رضي الله عنهم يأتي عند ذكر روايتهم لاحقا إن شاء الله .

(٤) في « ت » : « إرادة » بدل قوله : « لإرادة » .

(٥) هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن همام بن سلمة أبو عبد الله الخزاعي المروزي الفارض الأعور صاحب التصانيف نزيل مصر ، الإمام العلامة ، روى عنه البخاري مقرونا بغيره ، وقد ضعفه النسائي وتكلم فيه غير واحد ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق يخطئ كثيرا فقيه عارف بالفرائض .. وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه ، وقال : باقي حديثه مستقيم » اهـ أخرج له مسلم في المقدمة والباقون ما عدا النسائي ، توفي سجينا في محنة القرآن سنة (٢٢٨) على الصحيح .

الجرح والتعديل (٨/ ٤٦٣-٤٦٤) وتهذيب الكمال (٢٩/ ٤٦٦-٤٨١) والسير (١٠/ ٥٩٥-٦١٢) وتقريب التهذيب (ص٤٩٥) .

(٦) قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى في كتابه التمهيد (٧/ ١٤٤) : « .. وقال آخرون : ينزل بذاته . . وقال نعيم : ينزل بذاته وهو على كرسيه » اهـ وقال عبد الرحمن بن منده : « إياك أن تكون فيمن يقول : أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء ثم تنفي =

أدعــوك لــلــوصــل تــأبــى أبــعــث رســولــي في الــطــلــب
أنــزل إلــيــك بــنــفــســي ألــقــاك في الــنــوام[١]

وقال الحافظ أبو موسى المديني[٢] في « مناقب الإمام أبي القاسم إسماعيل ابن محمد التيمي »[٣] الذي جعله مجددا للدين في رأس المائة الخامسة قال : « وكان من اعتقاد الإمام إسماعيل أن نزول الله بالذات وهو مشهور من مذهبه قد[٤] كتبه في فتاوٍ عدة وأملى فيه أمالي ، إلا أنه كان يقول : « إسنادُ حديث نُعيم بن حماد إسناد مدخول وفيه مقال » ومراده بحديث نعيم بن

= ما في الكتاب والسنة مما شاء الله وأوجب على خلقه الإيمان به من أفاعيله كل ليلة أن يتزل بذاته من العرش إلى السماء الدنيا ، والزنادقة ينكرونه بزعمهم أن الله لا يخلو منه مكان » . ذكره عنه شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص٥٣) ، وينظر ما سبق ذكره عن هذه اللفظة ص (٩٠٢) مع التعليق (١) .

(١) لم أقف عليه ، علما بأن ابن الجوزي ممن يؤول هذه الصفة ، وقد صرح بذلك في كتابه صيد الخاطر (ص٨٩) وعاب فيه الحافظ ابن عبد البر وجهّله لكونه يقول بعلو الله على عرشه ، كما أظهر قوله بتأويلها في مصنفه دفع شبه التشبيه (ص١٩٢-١٩٧) وفي مؤلفه تلبيس إبليس (ص٨٤) .

(٢) هو محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد بن عمر أبو موسى المديني الأصبهاني الشافعي ، الإمام العلم الحافظ الثقة صاحب التصانيف ، مولده سنة (٥٠١) ووفاته بإصبهان سنة (٥٨١) .
وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٦) والسير (٢١/ ١٥٢-١٥٩) والوافي بالوفيات (٤/ ٢٤٦-٢٤٧) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٦/ ١٦٠-١٦٣) .

(٣) يعني شيخه الإمام الحافظ أبا القاسم قوام السنة المتوفى سنة (٥٣٥) صاحب « الحجة في بيان المحجة » ، وقد قال فيه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٨٠) : « وجمع له أبو موسى المديني مناقب جليلة » . وستأتي ترجمته إن شاء الله تعالى لاحقا ص (١٢٢٢) مع التعليق (٣) .

(٤) في « ت » : « وقد » .

حماد عن جرير ابن عبد الحميد عن ليث عن بشر عن أنس يرفعه قال : « إذا أراد الله أن ينزل عن عرشه نزل بذاته »[1] .

قلت : وهذا اللفظ لا يصح عن النبي ﷺ ولا يحتاج إثبات هذا المعنى إليه ، فالأحاديث الصحيحة صريحة فيه وإن لم يذكر فيها لفظ الذات[2] .

[الوجه الحادي عشر : ما أخبر به تعالى عن نفسه إنما هو خبر عن ذاته]

الحادي عشر : أن الخبر وقع عن نفس ذات الله تعالى (لا عن غيره)[3] ، فإنه قال : « إن الله ينزل إلى سماء الدنيا » فهذا خبر عن معنى لا عن لفظ ، والمخبر عنه هو مسمى هذا الاسم العظيم فإن الخبر يكون عن اللفظ تارة وهو قليل ، ويكون عن مسماه ومعناه وهو الأكثر ، فإذا قلت : زيد عندك وعمرو قائم ، فإنما أخبرت عن الذات لا عن الاسم ، فقوله : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[4] هو خبر عن ذات الرب تعالى فلا يحتاج المخبر أن يقول : خالق كل شيء بذاته ، وقوله : ﴿ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ ﴾[5] قد علم أن الخبر

---

(١) ينظر عن هذه اللفظة ما سبق ذكره ص (٩٠٢) مع التعليق (١) .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث النزول (ص٥٣) : « قلت : ضعف أبو القاسم إسماعيل التيمي وغيره من الحفاظ هذا اللفظ مرفوعا ، ورواه ابن الجوزي في الموضوعات ، وقال أبو القاسم التيمي : ينزل معناه صحيح أنا أقر به لكن لم يثبت مرفوعا إلى النبي ﷺ وقد يكون المعنى صحيحا وإن كان اللفظ نفسه ليس بمأثور . . » الخ .

قلت : وقد أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في ذكر أخبار أصبهان (١٩٧/٢) بنفس السند المذكور والمتن إلا أنه ليس فيه لفظ الذات . وينظر : تنزيه الشريعة لابن عراق رقم ٣٧ (١٤٧/١) وتذكرة الموضوعات للفتني (ص١٣) .

(٣) في « د » : « ولا عن غيره » .

(٤) سورة الرعد آية (١٦) والزمر آية (٦٢) .

(٥) جزء من آية في الأنعام آية (١٠٢) وفي يونس الآيتان (٣ و ٣٢) وفي فاطر آية (١٣) =

عن نفس ذاته ، وقوله : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾[١] ، وكذلك جميع ما أخبر به عن نفسه إنما هو خبر عن ذاته لا يجوز أن يخص من ذلك إخبار واحد البتة .

فالسامع قد أحاط علما بأن الخبر [١٨٣/ب] إنما هو عن ذات المخبر عنه ويعلم المتكلم بذلك ، لم يحتج أن يقول : إنه بذاته فعل وخلق واستوى ، فإن الخبر عن مسمى اسمه وذاته ، هذا حقيقة الكلام ولا ينصرف إلى غير ذلك إلا بقرينة ظاهرة[٢] تزيل اللبس وتعين المراد ، فلا حاجة بنا أن نقول[٣] : استوى على عرشه بذاته ، وينزل إلى السماء بذاته ، كما لا يحتاج أن نقول[٤] : خلق بذاته ، وقدر بذاته ، وسمع وتكلم بذاته ، وإنما قال أئمة السنة ذلك إبطالا لقول المعطلة[٥] .

[الوجه الثاني عشر بيان مؤكدات حقيقة نزوله تعالى]

الثاني عشر : أن قوله : « من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له » إذا ضممت هذا إلى قوله : « ينزل ربنا إلى سماء الدنيا » وإلى قوله : « فيقول »

= وفي الصافات آية (١٢٦) وفي الزمر آية (٦) وفي غافر الآيتان (٦٢ و ٦٤) وفي الطلاق آية (١) .

(١) سورة الأنعام آية (١٢٤) ، وقد كتبت في « د » ﴿ رسالاته ﴾ وهي قراءة سبعية ، قال ابن الجزري في النشر (٢/ ٢٦٢) : « واختلفوا في رسالاته ، فقرأ ابن كثير وحفص : رسالته بحذف الألف بعد اللام ونصب التاء على التوحيد ، وقرأ الباقون بالألف وكسر التاء على الجمع » .

وينظر : التيسير للداني (ص١٠٦) والموضح لابن أبي مريم (١/ ٥٠١) .

(٢) في « ت » : « ظاهر » .

(٣) في « ن » : « يقول » .

(٤) في « ن » : « يقول » .

(٥) وينظر مختصر العلو (ص١٨-١٩) .

وإلى قوله : « لا أسأل عن عبادي غيري »[١] علمت أن هذا مقتضى[٢] الحقيقة لا المجاز وأن هذا السياق نص في معناه لا يحتمل غيره بوجه ، خصوصا إذا أُضيف إلى ذلك قوله : « ثم يعلو على كرسيه »[٣] وقوله في حديث المزيد في الجنة الذي قال فيه : « إن ربك اتخذ في الجنة واديا أفيح من مسك أبيض ، فإذا كان يوم الجمعة نزل عن كرسيه . . . » وذكر الحديث وفي آخره : « ثم يرتفع ويرتفع معه النبيون والصديقون »[٤] .

[الوجه الثالث عشر تصريح الأحاديث الشريفة بنزول الرب تعالى مضافا إليه]

الوجه الثالث عشر : أن أعلم الخلق بالله وأنصحهم للأمة وأقدرهم على العبارة التي (لا توقع)[٥] لبسا قد صرح بالنزول مضافا إلى الرب سبحانه في جميع الأحاديث ، ولم يذكر في موضع واحد ما ينفي الحقيقة بل يؤكدها ، فلو كانت إرادة الحقيقة باطلة وهي منتفية لزم القدح في علمه أو نصحه أو بيانه كما تقدم تقريره .

[الوجه الرابع عشر من القرائن الدالة على حقيقة النزول]

الرابع عشر : أنه لم يقتصر على لفظ النزول العاري عن قرينة المجاز المذكور معه ما يؤكد إرادة الحقيقة حتى نوّع هذا المعنى وعبّر عنه بعبارات متنوعة كالهبوط والدنو والمجيء والإتيان والطواف في الأرض قبل يوم القيامة ، قال تعالى : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[٦] ، وقال : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ

---

(١) هو جزء من حديث رفاعة الجهني رضي الله عنه ، سيأتي بتمامه ص (١١٤٧) .

(٢) في « ن » : « يقتضي » .

(٣) كما في حديث جابر وعبادة وأبي هريرة ، وسيأتي بتمامه في موضع ذكر روايتهم لاحقا بإذن الله

(٤) هو حديث طويل من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه يرفعه ، سوف يأتي بطوله مع ذكر طرقه وتخرجيه ص (١١٥٣) وما بعدها .

(٥) في « ن » : « لا يوقع » .

(٦) سورة الفجر آية (٢٢) .

أن تأتيهم[١] ﴿الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾[٢] ، ففرق بين إتيان الملائكة وإتيان أمره سبحانه وإتيانه نفسه .

قال محمد بن جرير الطبري[٣] في تفسير قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾[٤] : وقد ورد في هذا حديث عن النبي ﷺ وهو أحق ما اعتمد عليه في ذلك ثم ساق الحديث ولفظه : « إذا كان يوم القيامة تقفون موقفا واحدا مقدار سبعين عاما لا ينظر إليكم ولا يقضى بينكم ، فتبكون[٥] حتى تنقطع[٦] الدموع ، ثم تدمعون دما وتعرقون[٧] حتى يبلغ العرق منكم الأذقان ويلجمكم فتضجون وتقولون : من يشفع لنا إلى ربنا فيقضي بيننا فتقولون[٨] من أحق بذلك[٩] من أبيكم آدم جبل الله تربته [١٨٤/أ] وخلقه بيده ونفخ فيه من روحه وكلمه قبلا[١٠] ، فيوتى آدم فيطلب ذلك إليه فيأبى ، ثم يستقرءون الأنبياء ، كلما جاءوا نبيا يأبى ، حتى يأتوني فيسألوني ، فآتي الفحص[١١] : قدام العرش فأخر ساجدا حتى

(١) في « ن » : « يأتيهم » .

(٢) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٢٠) .

(٤) سورة البقرة آية (٢١٠) .

(٥) في « ن » : « فسيكون » وهو خطأ .

(٦) في « ن » : « ينقطع » .

(٧) في « ن » : « ويعرقون » .

(٨) في « ن » : « فيقولون » .

(٩) في « ت » : « بهذا » .

(١٠) في « ت » : « قيلا » وهو خطأ .

(١١) في تفسير ابن جرير طبعة شاكر (٤/٢٦٦) : « .. حتى يأتوني فإذا جاءوني =

يبعث الله عزّ وجلّ إلي ملكا فيأخذ بعضدي فيرفعني ، ثم يقول الله : محمد فأقول : نعم ، وهو أعلم[١] ، فأقول : يا رب وعدتني الشفاعة فشفعني في خلقك فاقض بينهم ، فيقول : قد شفعتك ، أنا آتيهم فأقضي بينهم » قال رسول الله ﷺ : « فأنصرف فأقف مع الناس ، فبينا نحن وقوف سمعنا حسًّا من السماء شديدا فهالنا ، فينزل[٢] أهل السماء الدنيا بمثلي من في الأرض من الجن والإنس ، حتى إذا دنوا من الأرض أشرقت الأرض لنورهم[٣] فأخذوا مصافهم فقال أهل الأرض : أفيكم ربنا ؟ قالوا : لا ، وهو آت ، ثم ينزل أهل السماء الثانية بمثلي من نزل من الملائكة ومثلي من في الأرض من الجن والإنس ، حتى إذا دنوا من الأرض أشرقت لنورهم وأخذوا مصافهم ، فقال[٤] الناس : أفيكم ربنا ؟ قالوا : لا ، وهو آت ، ثم ينزل أهل السماء الثالثة بمثلي من نزل من الملائكة وبمثلي من في الأرض من الجن والإنس ، ثم نزل أهل السموات على قدر ذلك من التضعيف ، فيأمر الله بعرشه فيوضع (حيث شاء)[٥] ، ويحمل عرشه يومئذ ثمانية ، وهم اليوم أربعة أقدامهم على تخوم الأرض السفلى والسموات إلى حجزهم

= خرجت حتى آتي الفحص قال أبو هريرة : يا رسول الله وما الفحص ؟ قال : قدام العرش . . » الخ .

(١) بعد هذا في تفسير ابن جرير (٤/ ٢٦٧) : « فيقول ما شأنك » .

(٢) هكذا في النسخ الخطية : « فينزل » ، وفي تفسير ابن جرير (٤/ ٢٦٧) : « فنزل » وهكذا فيما سيأتي في هذه الكلمة .

(٣) هكذا في النسخ الخطية : « لنورهم » ، وفي تفسير ابن جرير (٤/ ٢٦٧) : « بنورهم » وهكذا فيما سيأتي في هذه الكلمة .

(٤) في « ت » : « وقال » .

(٥) ما بين القوسين مكرر في « ت » .

والعرش على كواهلهم ، والملائكة حول العرش لهم زجل[(١)] وتسبيح ، ثم ينادي نداء يسمع الخلائق فيقول : يا معشر الجن والإنس إني نصت[(٢)] لكم منذ يوم خلقتكم فأنصتوا لي اليوم فإنما هي صحفكم وأعمالكم تقرأ عليكم فمن وجد خيرا فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلم إلا نفسه . فيقضي الله بين خلقه الجن والإنس والبهائم ، فإنه ليقيد يومئذ للجماء[(٣)] من ذات القرن ، وقضي الأمر وإلى الله ترجع الأمور »[(٤)] .

---

(١) أي صوت رفيع عال .
المجموع المغيث (٢/ ٩) والنهاية (٢/ ٢٩٧) كلاهما في مادة (زجل) .

(٢) قال ابن الأثير في النهاية (٥/ ٦٢) : « يقال : أنصت يُنصتُ إنصاتا إذا سكت سكوت مستمع ، وقد نصت أيضاً » .

(٣) الجماء : التي لا قرن لها ، يمكن أن يكون مأخوذا من الجمام ، أي لا تَنطَح وتُنطَح .
المجموع المغيث (١/ ٣٥٥) والنهاية (١/ ٣٠٠) .

(٤) تفسير ابن جرير (طبعة شاكر) رقم ٤٩٣٩ (٤/ ٢٦٦-٢٦٨) مع اختلاف وزيادة ونقصان في بعض الألفاظ ، وهذا سنده ، قال رحمه الله : « حدثنا أبو كريب قال حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن إسماعيل بن رافع المديني عن يزيد بن أبي زياد عن رجل من الأنصار عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة قال . . » فذكره .
قال الشيخ أحمد شاكر عقبه معلقا عليه : « هذا حديث ضعيف من جهتين : من جهة إسماعيل بن رافع ومن جهة الرجل المبهم من الأنصار ، ثم هذا السياق فيه نكارة ، فإسماعيل بن رافع بن عويمر المدني ضعيف جدا ، ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وابن سعد وغيرهم وذكره ابن حبان في كتاب المجروحين . وقال : « كان رجلا صالحا إلا أنه يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي يسبق إلى القلب أنه كالمتعمد لها » . وهذا الحديث أشار إليه ابن كثير (١/ ٤٧٤-٤٧٥) وقال : « وهو حديث مشهور ساقه غير واحد من أصحاب المسانيد وغيرهم » وما وجدته في شيء مما بين يدي من المراجع فلا أدري كيف كان هذا ؟ . . » الخ .

[معنى الآية ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾]

وقال رَزين بن معاوية[1] صاحب « تجريد الصحاح »[2] وهو من أعلم زمانه بالسنن والآثار وهو من المالكية اختصر (تفسير الطبري)[3] ، وعلى كتابه[4] التجريد اعتمد صاحب كتاب « جامع الأصول »[5] وهذبه ، قال

---

(١) في « ن » : « معواية » وهو خطأ .

ورَزين هو ابن معاوية بن عمار أبو الحسن العبدري الأندلسي السرقسطي ، إمام علامة محدث شيخ المالكية بالحرم ، جاور بمكة أعواما حتى كانت وفاته بها سنة (٥٢٤) أو في التي بعدها ، وأرخ الذهبي وفاته سنة (٥٣٥) وقد شاخ .

الصلة (١/ ١٨٤-١٨٥) وبغية الملتمس (ص٢٩٣) والسير (٢٠/ ٢٠٤-٢٠٦) والعقد الثمين (٤/ ٣٩٨-٣٩٩) .

(٢) وهو الذي جمع فيه بين الموطأ والصحاح الخمسة ، قال ابن خير في فهرسته (ص١٢٣) : « الكتاب الجامع لما في كتاب الموطأ والبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي من الحديث ، وهو المسمى بتجريد الصحاح ، تأليف أبي الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدري الأندلسي رحمه الله . . » الخ .

قلت : والكتاب من موارد ابن حجر في الفتح كما في (١٠/ ٣٣٥) ، وقد قال الذهبي في السير (٢٠/ ٢٠٥) : « أدخل كتابه - يعني التجريد - زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد » .

(٣) في « ت » : « تفسير ابن جرير الطبري » .

ولم أقف على من ذكر هذا المختصر غير الإمام ابن القيم .

(٤) في « ت » : « كتاب » .

(٥) يعني جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ لابن الأثير المتوفى سنة (٦٠٦) . وقد صرح رحمه الله تعالى في مقدمته (١/ ٤٨-٥١) باعتماده على كتاب رزين وبناء مصنفه عليه ، ومما قاله فيه : « . . أحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع لهذه الصحاح واعتني بأمره ولو بقراءته ونسخه . . فناجتني نفسي أن أهذب كتابه وأرتب أبوابه وأوطئ مقصده وأسهل مطلبه وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول وأتبع شرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى وغير ذلك مما يزيد إيضاحا وبيانا . . » الخ .

في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ ﴾[1] قال مجاهد[2] : « ﴿ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ : عند الموت حين توفاهم ، ﴿ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ ﴾ : يوم القيامة لفصل القضاء ، ﴿ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾ : طلوع الشمس من مغربها أو ما شاء الله »[3] ، وعن قتادة مثله[4]

[تفسير الآية المذكورة عند ابن جرير]

وقال محمد بن جرير الطبري[5] : « حيث ذكر في القرآن إتيان الملائكة فهو محتمل لإتيانهم لقبض الأرواح ، ويحتمل أن يكون نزولهم بعذاب الكفار وإهلاكهم ، وأما [١٨٤/ ب] إتيان الرب عزّ وجلّ فهو يوم القيامة لفصل القضاء لقوله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[6] ، وقوله : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ ﴾[7] . قال رزين : « وقال[8] بعض المتبعين لأهوائهم المقدمين بين يدي كتاب الله لآرائهم من المعتزلة والجهمية ومن نحا نحوهم من أشياعهم ، فيمتنعون من وصف الله تعالى بما وصف به نفسه من قوله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾[9] ، وقوله : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[10] ، وقوله :

---

(١) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٢٠) .

(٣) تفسير ابن جرير (طبعة شاكر) (١٢/ ٢٤٥) .

(٤) المصدر السابق (١٢/ ٢٤٥-٢٤٦) .

(٥) انظر : تفسيره (طبعة شاكر) (١٢/ ٢٤٥) .

(٦) سورة البقرة آية (٢١٠) .

(٧) سورة الفجر آية (٢٢) .

(٨) في « ت » : « قال » .

(٩) سورة البقرة آية (٢١٠) .

(١٠) سورة الملك آية (١٦) .

﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[١] ، إلى أن قال : « وأهل العلم بالكتاب والآثار من السلف والخلف يثبتون جميع ذلك ويؤمنون به بلا كيف ولا توهم ، ويمرون الأحاديث الصحيحة كما جاءت عن رسول الله ﷺ » انتهى .

[الإتيان والمجيء منه سبحانه نوعان مطلق ومقيد]

والإتيان والمجيء من الله سبحانه نوعان : مطلق ومقيد ، فإذا كان مجيءُ رحمته أو عذابه كان مقيدا كما في الحديث : « حتى جاء الله بالرحمة والخير »[٢] ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾[٣] ، وقوله : ﴿ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ ﴾[٤] ، وفي الأثر : « لا يأتي بالحسنات إلا الله »[٥] النوع الثاني : المجيء والإتيان المطلق ، كقوله : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ ﴾[٦]

---

(١) سورة طه آية (٥) .

(٢) لم أقف على حديث بهذا اللفظ .

(٣) سورة الأعراف آية (٥٢) .

(٤) سورة المؤمنون آية (٧١) .

(٥) الذي وقفت عليه وهو في معناه حديث عروة بن عامر القرشي رضي الله عنه مرفوعا وفيه : « اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت ولا يدفع السيئات إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بك » .

أخرجه أبو داود في الطب ح٣٩١٩ (٤/ ٢٣٥) قال الإمام النووي في رياض الصالحين ح١٦٨٦ (ص٥٣٧) : « حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح » ، وقال الحافظ المنذري في مختصر سنن أبي داود ح٣٧٦٥ (٥/ ٣٧٩) : « عروة هذا قيل فيه : القرشي كما تقدم ، وقيل فيه : الجهني ، حكاهما البخاري ، وقال أبو القاسم الدمشقي : ولا صحبة له تصح ، وذكر البخاري وغيره أنه سمع من ابن عباس ، فعلى هذا يكون حديثه مرسلا » اهـ وقال الألباني في تحقيقه كتاب الكلم الطيب لابن تيمية تعليق رقم ١٩٣ (ص١٢٧) : « . . وراويه حبيب بن أبي ثابت مدلس وقد عنعنه » .

(٦) سورة الفجر آية (٢٢) .

وقوله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾(١) فهذا(٢) لا يكون إلا مجيئه سبحانه ، هذا إذا كان مطلقا فكيف إذا قيد بما يجعله صريحا في مجيئه نفسه ، كقوله : ﴿ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ(٣) ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾(٤) ، فعطف مجيئه على مجيء ملائكته(٥) ، ثم عطف مجيء آياته على مجيئه .

ومن المجيء المقيد قوله : ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾(٦) ، فلما قيده بالمفعول وهو البنيان وبالمجرور وهو القواعد دل ذلك على مجيء ما بينه ، إذ من المعلوم أن الله سبحانه إذا جاء بنفسه لا يجيء من أساس الحيطان وأسفلها ، وهذا يشبه قوله : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ [مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ](٧) مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ۖ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ﴾(٨) ، فهذا مجيءٌ مقيد لقوم مخصوصين قد أوقع بهم بأسه ، وعلم السامعون أن جُنوده من الملائكة والمسلمين أتوهم ، فكان في هذا السياق ما يدل على المراد ، على أنه لا يمتنع في الآيتين أن يكون الإتيان على حقيقته ، ويكون ذلك دنوا ممن يريد

---

(١) سورة البقرة آية (٢١٠) .

(٢) في « ت » : « وهذا » .

(٣) في « ن » : « يأتيهم » .

(٤) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٥) في « ت » : « الملائكة » .

(٦) سورة النحل آية (٢٦) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية كلها ، وهو جزء من الآية المذكورة .

(٨) سورة الحشر آية (٢) .

هلاكهم بغضبه وانتقامه ، كما يدنو عشية عرفة من الحجاج[(١)] برحمته ومغفرته ، ولا يلزم من هذا الدنو والإتيان الملاصقة والمخالطة ، بل يأتي هؤلاء برحمته وفضله ، وهؤلاء بانتقامه وعقوبته وهو فوق عرشه ، كما نقول إنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا وهو فوق عرشه ، إذ لا يكون الرب تعالى إلا فوق كل شيء ، ففوقيته وعلوه من لوازم [١٨٥/أ] ذاته ، ولا تناقض بين نزوله ودنوه ، وهبوطه ومجيئه ، وإتيانه وعلوه ، لإحاطته وسعته وعظمته وأن السموات والأرض في قبضته ، وأنه مع كونه الظاهر الذي ليس فوقه شيء فهو الباطن الذي ليس دونه شيء ، فظهوره بالمعنى الذي فسره به أعلم الخلق لا يناقض بطونه بالمعنى الذي فسره به أيضاً ، فهو سبحانه يدنو ويقرب مما[(٢)] يريد الدنو والقرب منه مع كونه فوق عرشه ،

---

(١) كما في حديث عائشة رضي الله عنها قالت : إن رسول الله ﷺ قال : « ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة ، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول : ما أراد هؤلاء ؟ » . أخرجه مسلم في الحج ح٤٣٦ (٢/٩٨٢-٩٨٣) قال شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص٣٨-٣٩) : « . . كما وصف نفسه بالنزول عشية عرفة في عدة أحاديث صحيحة » ثم ساق بعضها وقال : « فإنه من المعلوم أن الحجيج عشية عرفة ينزل على قلوبهم من الإيمان والرحمة والنور والبركة ما لا يمكن التعبير عنه ، لكن ليس هذا الذي في قلوبهم هو الذي يدنو إلى السماء الدنيا ويباهي الملائكة بالحجيج » اهـ .

(٢) هكذا في النسخ الخطية : « مما » ، وسوف ترد قريبا في السياق نفسه بلفظ « ممن » ، وقد قال ابن عقيل في شرح باب الموصول من ألفية ابن مالك (١/١٤٧) : « وأكثر ما تستعمل (ما) في غير العاقل ، وقد تستعمل في العاقل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ ﴾ وقولهم : « سبحان ما سخركم لنا » و « سبحان ما يسبح الرعد بحمده » اهـ . وينظر شرح الأشموني على الألفية (١/١٥٣-١٥٤) والتصريح بمضمون التوضيح (١/٤٣٤-٤٣٥) .

وقد قال النبي ﷺ : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »[١] ، فهذا قرب الساجد من ربه وهو فوق عرشه ، وكذلك قوله في الحديث الصحيح : « إن الذي تدعونه سميع قريب أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته »[٢] . فهذا قربه من داعيه ، والأول قربه من عابديه ، ولم يناقض ذلك كونه فوق سمواته على عرشه ، وإن عسر على فهمك اجتماع الأمرين فإنه يوضحه لك مسألة إحاطة الرب وسعته وأنه أكبر من كل شيء ، وأن السموات السبع والأرضين السبع في يده كخردلة في كف العبد[٣] وأنه يقبض سمواته السبع بيده والأرضين باليد الأخرى ثم يهزهن[٤] ، فمن هذا شأنه كيف يعسر عليه الدنو ممن يريد الدنو منه وهو على عرشه ؟ وهذا يوجب لك فهم اسمه الظاهر والباطن وتعلم أنّ التفسير الذي فسر رسول الله ﷺ به هذين الاسمين هو تفسير الحق المطابق لكونه بكل شيء محيط وكونه فوق كل شيء[٥] .

---

(١) أخرجه مسلم في الصلاة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ح٢١٥ (١/ ٣٥٠) وبقيته : « فأكثروا الدعاء » .

(٢) هو جزء من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أخرجه مسلم في الذكر والدعاء ح٤٤-٤٦ (٤/ ٢٠٧٦-٢٠٧٧) .

(٣) لعله يشير إلى ما أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٤/ ٢٥) من طريق ابن الجوزاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « ما السموات السبع والأرضون السبع في يد الله إلا كخردلة في يد أحدكم » .

(٤) كما في الحديث المتفق عليه من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يرفعه ، وقد تقدم ص (٧٨) .

(٥) يقصد بتفسيره عليه الصلاة والسلام للاسمين المذكورين ما صحّ من قوله : « . . اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء . . » الحديث أخرجه مسلم وقد سبق ص (١٠٦٧) .

[أفعاله جل وعلا كصفاته قائمة به]

ومما يوضح ذلك(١) أن النزول والمجيء والإتيان والاستواء والصعود والارتفاع كلها أنواع أفعاله وهو الفعال لما يريد ، وأفعاله كصفاته قائمة به ، ولولا ذلك لم يكن فعالا ولا موصوفا بصفات كماله ، فنزوله ومجيئه واستواؤه وارتفاعه وصعوده ونحو ذلك كلها أفعال من أفعاله التي إن كانت مجازاً فأفعاله كلها مجاز ولا فعل له في الحقيقة ، بل هو بمنزلة الجمادات(٢) وهذا حقيقة [قول](٣) من عطل أفعاله ، وإن كان فاعلا حقيقة .

[أفعاله تعالى نوعان لازمة ومتعدية]

فأفعاله(٤) نوعان : لازمة ومتعدية كما دلت النصوص التي هي أكثر من أن تحصر(٥) على النوعين ، وبإثبات أفعاله وقيامها(٦) [به](٧) تزول عنك جميع الإشكالات ، وتصدق النصوص بعضها بعضا وتعلم مطابقتها للعقل الصريح ، وإن أنكرت حقيقة الأفعال وقيامها به سبحانه اضطرب عليك هذا الباب أعظم اضطراب وبقيت حائرا في التوفيق بين النصوص وبين أصول النفاة ، وهيهات لك بالتوفيق بين النقيضين والجمع بين الضدين ، يوضحه : أن الأوهام الباطلة والعقول الفاسدة لما فهمت من نزول الرب ومجيئه وإتيانه وهبوطه ودنوه ما يفهم من مجيء المخلوق وإتيانه وهبوطه ودنوه ، [١٨٥/ب] وهو أن يفرغ مكانا ويشغل مكانا نفت حقيقة ذلك

---

(١) في « ت » : « لك » .

(٢) في « د » و « ن » : « الجامدات » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « د » و « ن » : « أفعاله » .

(٥) في « ن » : « يحصر » .

(٦) في « ت » : « وقيامه » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

فوقعت في محذورين : محذور التشبيه ومحذور التعطيل ، ولو علمت هذه العقول الضعيفة أن نزوله سبحانه ومجيئه وإتيانه لا يشبه نزول المخلوق[١] وإتيانه ومجيئه ، كما أن سمعه وبصره وعلمه وحياته كذلك ، بل يده الكريمة ووجهه الكريم كذلك ، وإذا كان نزولا ليس كمثله نزول فكيف تنفى حقيقته ، فإن لم تنف المعطلة حقيقة ذاته وصفاته وأفعاله بالكلية وإلا تناقضوا ، فإنهم أي[٢] معنًى أثبتوه لزمهم في نفيه ما ألزموا به أهل السنة المثبتين لله ما أثبته لنفسه ولا يجدون إلى الفرق سبيلا .

فلو كان الرب سبحانه مماثلا لخلقه لزم من نزوله خصائص نزولهم ضرورة ثبوت أحد المثلين للآخر ، وفي الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ : « إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن لتتبع كل أمة ما كانت تعبد[٣] ، فلا يبقى أحد كان يعبد غير الله من الأنصاب والأصنام إلا تساقطوا في النار ، حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر وفاجر أتاهم رب العالمين قال : فماذا[٤] تنتظرون ؟ تتبع كل أمة ما كانت تعبد ، قالوا : يا ربنا فارَقْنا الناس في الدنيا أفقر ما كنا إليهم ولم نصاحبهم ، وإنا سمعنا مناديا ينادي : ليلحق كل أمة بما كانوا يعبدون وإنما ننتظر ربنا ، فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة ، فيقول أنا ربكم ، فيقولون : نعوذ بالله منك ، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا جاء ربنا عرفناه ، قال فيأتيهم في صورته التي رأوه فيها أول مرة ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت

(١) في « ت » : « المخلوقين » .

(٢) في « ن » : « الى » .

(٣) في « ن » : « يعبد » .

(٤) في « ت » : « فما » .

ربنا » . وفي لفظ : « فيقول : هل بينكم وبينه آية تعرفونه بها ؟ فيقولون : الساق ، فيكشف عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ويبقى من كان يسجد رياء وسُمعة فيذهب كما يسجد فيعود ظهره طَبَقا »[١] .

[ذكر رواة حديث النزول من الصحابة وبيان طرقه]

وحديث النزول رواه أبو بكر الصديق ، وعلي بن أبي طالب ، وأبو هريرة ، وجبير بن مطعم ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو سعيد الخدري ، وعمرو بن عَبَسة[٢] ، ورفاعة بن عرابة الجهني ، وعثمان بن أبي العاص الثقفي ، وعبد الحميد بن يزيد بن سلمة عن أبيه عن جده ، وأبو[٣] الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وأبو ثعلبة الخشني ، وعائشة أم المؤمنين ، وأبو موسى الأشعري ، وأم سلمة ، وأنس بن مالك ، وحذيفة ابن اليمان ، ولقيط بن عامر العقيلي ، [وعبد الله بن عمر][٤] ، وعبد الله ابن عباس ، وعبادة بن الصامت ، وأسماء بنت يزيد ، وأبو الخطاب ، وعوف بن مالك ، وأبو أمامة [١٨٦/أ] الباهلي ، وثوبان ، وأبو حارثة ، وخولة بنت حكيم رضي الله عنهم .

[إيراد حديث أبي بكر الصديق]

فأما حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقال ابن وهب[٥] : أخبرني

---

(١) أخرجه البخاري مختصرا ومطولا مع شيء من الاختلاف في الألفاظ عما هنا ، وذلك من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، فرواه في التفسير ح٤٥٨١ (ص٩٤٨-٩٤٩) وح٤٩١٩ وفي التوحيد ح٧٤٣٩ ، وفي مواضع أخرى من الصحيح ، ومسلم في الإيمان ح٣٠٢ (١/١٦٧-١٧١) .

(٢) في « د » و « ن » : « عنبسة » وهو تحريف والمثبت من « ت » وهو الصواب ، وستأتي ترجمته عند ذكر حديثه ص (١١٤٤) مع التعليق (٣) .

(٣) في « ن » : « وأبي » .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » ، ولا يوجد في « ت » .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٩٢) .

عمرو بن الحارث[١] أن عبد الملك بن عبد الملك[٢] حدثه عن مصعب بن أبي ذئب[٣] عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق[٤] [عن أبيه أو عمه][٥] عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه [عن النبي ﷺ][٦] قال : « ينزل الله ليلة النصف من شعبان ، فيغفر لكل نفس إلا إنسانا في قلبه شحناء أو مشرك » . رواه جماعة عن ابن وهب[٧] .

(١) هو عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله أبو أمية الأنصاري السعدي مولاهم مدني الأصل ، عالم الديار المصرية ، ومفتيها ، إمام حافظ ثقة فقيه ثبت ، ولد بعد التسعين في خلافة الوليد بن عبد الملك وتوفي سنة (١٤٨) وقيل غير ذلك ، أخرج له الجماعة الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٥-٢٢٦) وتهذيب الكمال (٢١/ ٥٧٠-٥٧٨) والسير (٦/ ٣٤٩-٣٥٣) وتقريب التهذيب (ص٣٥٧) .

(٢) لم أقف على توسع في ترجمته إلا ما سأذكره عنه عند تخريج الحديث .

(٣) لم أقف على توسع في ترجمته إلا ما سأذكره عنه عند تخريج الحديث .

(٤) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أبو محمد القرشي التيمي المدني ثقة حافظ حجة ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة النبوية ، ولد في خلافة الإمام علي رضي الله عنه ومات سنة (١٠٦) وقيل غير ذلك ، روى له الجماعة .
الجرح والتعديل (٧/ ١١٨) وتهذيب الكمال (٢٣/ ٤٢٧-٤٣٦) والسير (٥/ ٥٣-٦٠) وتقريب التهذيب (ص٣٨٧) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبته من مصادر النص .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) أخرجه من طريق ابن وهب الدارمي في الرد على الجهمية رقم ١٣٦ (ص٦٩) وابن أبي عاصم في السنة رقم ٥٢١ (١/ ٣٥٤) والبزار في المسند (البحر الزخار) رقم ٨٠ (١/ ١٥٧) والمروزي في مسند أبي بكر الصديق رقم ١٠٤ (ص١٤٣) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٢٠٠ (١/ ٣٢٥-٣٢٦) والعقيلي في الضعفاء الكبير (في ترجمة عبد الملك ابن عبد الملك) (٣/ ٢٩) وكذا ابن عدي في الترجمة المذكورة من كتابه الكامل (٥/ ٣٠٩) وأبو الشيخ في طبقات المحدثين رقم ١٧٠ (٢/ ١٤٩-١٥٠) والدارقطني في =

[إيراد حديث علي ابن أبي طالب]

وأما حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال محمد بن إسحاق[١] عن عمه (موسى بن يسار)[٢] عن (عبيد الله بن أبي رافع عن علي)[٣]

= النزول رقم ٧٥ و ٧٦ (ص١٥٥-١٥٧) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٥٠ (٣/ ٤٨٦) وأبو نعيم في أخبار أصفهان (٢/ ٢) والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان رقم ٣٥٤٦ و ٣٥٤٧ (٧/ ٤١١-٤١٣) وابن الجوزي في العلل المتناهية رقم ٩١٦ (٢/ ٦٦-٦٧) . وذكره الديلمي في الفردوس رقم ٨١٠٧ (٥/ ٢٥٤) والذهبي في الميزان (٢/ ٦٥٩) .

قلت : وإسناده ضعيف ، آفته عبد الملك بن عبد الملك المذكور ، قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٤٢٤) : « عبد الملك بن عبد الملك عن مصعب بن أبي ذئب عن القاسم عن أبيه ، روى عنه عمرو بن الحارث ، فيه نظر ، حديثه في أهل المدينة » اهـ وكذا نقله عنه ابن عدي في الكامل (٥/ ٣٠٩) والذهبي في الميزان (٢/ ٦٥٩) ، ثم قال الذهبي : « قال البخاري في حديثه نظر يريد حديث عمرو بن الحارث . . » إلى آخره ، وفيه ساق الحديث المذكور . وقد قال العقيلي في الضعفاء (٣/ ٢٩) : « وفي النزول في ليلة النصف من شعبان أحاديث فيها لين ، والرواية في النزول في كل ليلة أحاديث ثابتة صحاح ، فليلة النصف من شعبان داخلة فيها إن شاء الله » اهـ . وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٦٧) : « هذا حديث لا يصح ولا يثبت ، قال ابن حبان : عبد الملك يروي ما لا يتابع عليه . . » الخ . وقال الألباني في ظلال الجنة (ص٢٢٣) : « حديث صحيح وإسناده ضعيف بعبد الملك بن عبد الملك والمصعب بن أبي ذئب لا يعرفان كما في الجرح والتعديل . . وإنما صححت الحديث لأنه روي عن جمع من الصحابة بلغ عددهم عندي الثمانية ، وقد خرجت أحاديثهم في الصحيحة (١١٤٤) . . » الخ .

(١) تقدمت ترجمته ص (١٠٨٢) .

(٢) هكذا في النسخ الخطية : « موسى بن يسار » وهو هكذا في مصدر المؤلف : شرح أصول الاعتقاد للالكائي ، أما في كافة المصادر التي وقفت عليها ففيها : « عبد الرحمن ابن يسار » وإن كان ابن إسحاق يروي عنهما معا وهو ابن أخيهما إسحاق .

(٣) هكذا في النسخ الخطية : « عبيد الله بن أبي رافع عن علي » وهو هكذا في مصدر المؤلف : شرح أصول الاعتقاد للالكائي ، وكذا ذكره على هذا الوجه الصابوني =

رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء [الآخرة][١] إلى ثلث الليل ، فإنه إذا مضى ثلث الليل هبط الله سبحانه إلى سماء الدنيا ، فلم يزل بها حتى يطلع الفجر فيقول : ألا سائل يعطى ، ألا داعٍ فيجاب ، ألا مذنب يستغفر فيغفر له ، ألا سقيم يستشفى فيشفى » رواه الطبري في السنة[٢] .

= في عقيدة السلف (ص٢٠٧) ، أما في كافة المصادر التي وقفت عليها ففيها : « عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن علي » وإن كانا يرويان معاً عن علي رضي الله عنه ، وهم جميع ثقات كما في التقريب وغيره .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) يعني اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة رقم ٧٤٩ (٣/ ٤٨٥) .
وقد أخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند (١/ ١٢٠) والدارمي في الصلاة ح١٤٨٣ (١/ ٤١٤) والبزار في مسنده (البحر الزخار) رقم ٤٧٧ و ٤٧٨ (٢/ ١٢١) وأبو يعلى في المسند رقم ٦٥٧٦ (١١/ ٤٤٧-٤٤٨) والطبراني في الأوسط مختصرا رقم ١٢٦٠ (٢/ ١٣٨) والدارقطني في النزول رقم ١ و ٢ (ص٨٩-٩١) ، وأشار إليه الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٠٧) .
وإسناده حسن ، فقد صرح فيه ابن إسحاق بالتحديث كما في رواية أحمد والبزار والطبراني والدارقطني ، قال البزار - بعد أن أخرجه في الموضع المذكور - : « وهذا الحديث قد روي عن النبي ﷺ من وجوه لا نعلمه يروى عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد » اهـ وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٣٦) : « رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه وزاد : ألا تائب ، ورجالهما ثقات ، وقد صرح ابن إسحاق بالسماع » اهـ وقال أيضاً (١/ ٥١٤) - بعد أن ذكر رواية الطبراني المختصرة - : « رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه ابن إسحاق وهو ثقة مدلس ، وقد صرح بالتحديث ، وإسناده حسن » اهـ . وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح٩٦٨ (٢/ ٩٦٩) اهـ وقال الألباني في إرواء الغليل (٢/ ١٩٨) : « . . ورجاله ثقات ، فإن عبد الرحمن بن يسار وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات وبقية رجاله معروفون ، فالسند جيد »

[إيراد حديث أبي هريرة]

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه : في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ »(١) .

وعن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما أنهما شهدا على رسول الله ﷺ أنه قال : « إن الله يمهل حتى إذا كان ثلث الليل هبط إلى سماء الدنيا فنادى : هل من مذنب يتوب ؟ هل من مستغفر ؟ هل من سائل ؟ »(٢) .

وفي مسند الإمام أحمد(٣) من حديث سهيل(٤) عن

---

(١) أخرجه البخاري في التهجد ح١١٤٥ (ص٢٢٥) وفي الدعوات ح٦٣٢١ وفي التوحيد ح٧٤٩٤ ، ومسلم في صلاة المسافرين ح١٦٨ (١/ ٥٢١) .
والرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث النزول وردت من أوجه كثيرة متعددة الطرق والألفاظ ، منها ما هو في الصحيحين ومنها ما هو في غيرهما ، بل صحت مشتركة برواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، ينظر لهذا جميعا : كتاب التهجد وقيام الليل لابن أبي الدنيا ح٢٤٦ (ص٣٠٧) وعمل اليوم والليلة من الكبرى (٦/ ١٢٣-١٢٥) والتوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٩٠-٣١٠) والشريعة للآجري (٣/ ١١٢٩-١١٣٧) والدعاء للطبراني الأحاديث ١٤١-١٤٨ والنزول للدارقطني (ص١٠٢-١٤١) وشرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/ ٤٨٢-٤٨٥) وعقيدة السلف للصابوني (ص٢٠١-٢٠٦) و(ص٢١١-٢١٢) و (ص٢١٦-٢٢٢) وإرواء الغليل (٢/ ١٩٥-١٩٨) .

(٢) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين ح١٧٢ (١/ ٥٢٣) باختلاف يسير في بعض ألفاظه ، وفي آخره : « هل من داع حتى ينفجر الفجر » .

(٣) المسند (٢/ ٢٨٢) مطولا ، وقد صحح إسناده العلامة أحمد شاكر في تعليقه عليه ح٧٧٧٩ (١٤/ ٢٠٤-٢٠٥) .

(٤) وهو سهيل بن أبي صالح ، واسم أبي صالح ذكوان السمان ، أبو يزيد المدني ، قال فيه ابن حجر : « صدوق تغير حفظه بأخرة ، روى له البخاري مقرونا وتعليقا ، من =

أبيه[١] عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « ينزل الله كل ليلة إذا مضى ثلث الليل الأول فيقول : أنا الملك ، من ذا الذي يستغفرني فأغفر له » .

فهذه خمسة ألفاظ تنفي المجاز بنسبة النزول إليه سبحانه ونسبة القول إليه ، وقوله : « أنا الملك » ، وقوله : « يستغفرني » ، وقوله : « فأغفر له » .

وفي رواية عن أبي هريرة يرفعه : « إذا مضى ثلث الليل هبط الله إلى السماء الدنيا » فذكره[٢] .

وهذه الألفاظ لا تعارض بينها بحمد الله ، فإنها[٣] قد اتفقت على دوام النزول الإلهي إلى طلوع الفجر ، واتفقت على حصوله في الشطر الثاني من الليل ، واختلفت في أوله على ثلاثة أوجه : (أحدها) : أنه أول الثلث الثاني ، (والثاني) : [أنه][٤] أول الشطر الثاني ، (والثالث) : أنه أول

= السادسة ، مات في خلافة المنصور ، روى له الجماعة » .

الجرح والتعديل (٤/٢٤٦-٢٤٧) وتهذيب الكمال (١٢/٢٢٣-٢٢٨) والسير (٥/٤٥٨-٤٦٢) وتقريب التهذيب (ص١٩٩) .

(١) هو أبو صالح واسمه ذكوان ، السمان الزيّات المدني مولى أم المؤمنين جويرية بنت الأحمس رضي الله عنها ، كان يجلب السمن والزيت إلى الكوفة ، وهو والد سهيل متقدم الترجمة قبله ، إمام حافظ حجة ثقة ثبت ، توفي بالمدينة سنة إحدى ومائة ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٣/٤٥٠-٤٥١) وتهذيب الكمال (٨/٥١٣-٥١٧) والسير (٥/٣٦-٣٧) وتقريب التهذيب (ص١٤٣) .

(٢) ينظر الشريعة للآجري رقم ٧٠٤ (٣/١١٣٤-١١٣٥) وكتاب النزول للدارقطني رقم ٤٧ ، ٤٨ (ص١٢٧-١٢٨) .

(٣) في « ت » : « فإنه » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

الثلث الأخير . وإذا تأملت هاتين الروايتين لم تجد بينهما تعارضا . بقيت رواية : « إذا مضى ثلث الليل الأول »[1] وهي تحتمل ثلاثة أوجه :

(أحدها) : أن (لا تكون)[2] محفوظة وتكون[3] من قبل حفظ الراوي ، فإن أكثر الأحاديث على الثلث الأخير .

(الثاني) : أن يكون ذكر الثلث [١٨٦/ب] الأول والشطر والثلث الأخير على حسب اختلاف بلاد الإسلام في ذلك ، ويكون النزول في وقت واحد وهو ثلث الليل الأخير عند قوم ووسطه عند آخرين وثلثه الأول عند غيرهم ، فيصح نسبته إلى الأوقات الثلاثة وهو حاصل في وقت واحد ، وعلى هذا فالشبهة العقلية التي عارض بها النفاة حديث النزول تكون[4] هذه الألفاظ قد تضمنت الجواب ، فإن هذا النزول لا ينفي كونه في الثلث الأخير كونه في الثلث الأول أو في الشطر الثاني بالنسبة إلى المطالع ، ولما كانت رقعة الإسلام ما بين طرفي المشرق والمغرب من المعمور في الأرض كان التفاوت قريبا من هذا القدر ، وسيأتي مزيد تقرير لهذا[5] .

---

(١) كما في رواية علي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وابن عباس وفي إحدى روايات أبي هريرة .

(٢) في « ن » : « لا يكون » .

(٣) في « ن » : « ويكون » .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) قلت : قد اختلفت الرواية عن بعض الصحب الكرام في تحديد وقت نزول المولى سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة ، فذهب بعض أهل العلم لترجيح رواية الثلث الأخير من الليل لكونها الأصح وهي المروية في الصحيحين وغيرهما من طريق الزهري ، وذهب آخرون للجمع بين تلك الروايات والتوفيق بينها ، قال الترمذي في سننه عقب حديث أبي هريرة رقم ٤٤٦ (٣٠٩/٢) : « وقد روي هذا الحديث من =

(الثالث) : أن للنزول الإلهي شأنا عظيما ليس شأنه كشأن غيره ، فإنه[١] قدوم ملك السموات والأرض إلى هذه السماء التي تلينا ، ولا ريب أن للسموات[٢] وأملاكها عند هبوط الرب تبارك وتعالى ونزوله إلى سماء الدنيا شأنا وحالا . وفي بعض الآثار : « إن السموات تأخذها رجفة ويسجد أهلها جميعا »[٣] .

[إيراد حديث عبيد ابن السباق]

قال أبو داود : حدثنا محمد بن يحيى بن فارس[٤] حدثنا يعقوب بن

= أوجه كثيرة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وروي عنه أنه قال : « ينزل الله عزّ وجلّ حين يبقى ثلث الليل الآخر » وهو أصح الروايات » .

وقال شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص١٠٧-١٠٨) : « والنزول المذكور في الحديث النبوي على قائله أفضل الصلاة والتسليم الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم واتفق علماء الحديث على صحته هو : « إذا بقي ثلث الليل الآخر » ، وأما رواية النصف والثلثين فانفرد بها مسلم في بعض طرقه ، وقد قال الترمذي : إن أصح الروايات عن أبي هريرة : « إذا بقي ثلث الليل الآخر » . وقد روي عن النبي ﷺ من رواية جماعة كثيرة من الصحابة كما ذكرنا قبل هذا ، فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث ، والذي لا شك فيه « إذا بقي ثلث الليل الآخر » ، فإن كان النبي ﷺ قد ذكر النزول أيضاً إذا مضى ثلث الليل الأول وإذا انتصف الليل فقوله حق وهو الصادق المصدوق ، ويكون النزول أنواعا ثلاثة : الأول إذا مضى ثلث الليل الأول ، ثم إذا انتصف وهو أبلغ ، ثم إذا بقي ثلث الليل وهو أبلغ الأنواع الثلاثة . . » الخ . وينظر فتح الباري (٣/ ٣١) .

(١) في « ت » : « فإن » .

(٢) في « د » و « ن » : « السموات » .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب أبو عبد الله الذهلي مولاهم النيسابوري الإمام الحافظ البارع الثقة ، مولده سنة بضع وسبعين ومائة ، ووفاته سنة (٢٥٢) وقيل غير ذلك ، روى عنه الجماعة سوى مسلم . =

إبراهيم[١] حدثنا ابن أخي ابن شهاب[٢] عن عمه[٣] ، أخبرني عبيد بن السَّبَّاق[٤] أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : « ينزل ربنا من آخر الليل فينادي منادٍ في السماء العليا : ألا نزل الخالق العليم ، فيسجدُ أهل السماء وينادي فيهم منادٍ بذلك ، فلا يمرّ بأهل سماء إلا وهم سجود »[٥] .

= الجرح والتعديل (٨/ ١٢٥) وتهذيب الكمال (٢٦/ ٦١٧-٦٣١) والسير (١٢/ ٢٧٣-٢٨٥) وتقريب التهذيب (ص٤٤٦) .

(١) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف أبو يوسف المدني نزيل بغداد إمام حافظ حجة ثقة فاضل ، مات سنة (٢٠٨) أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٩/ ٢٠٢) وتهذيب الكمال (٣٢/ ٣٠٨-٣١١) والسير (٩/ ٤٩١-٤٩٣) وتقريب التهذيب (ص٥٣٦) .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو عبد الله القرشي الزهري المدني ، حدث عن عمه الزهري كثيرا ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق له أوهام » مات قتيلا سنة (١٥٢) وقيل بعدها ، روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٤) وتهذيب الكمال (٢٥/ ٥٥٤-٥٥٩) والسير (٧/ ١٩٧) وتقريب التهذيب (ص٤٢٤) .

(٣) هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري تقدمت ترجمته ص (٢١٧) .

(٤) هو عُبيد بن السباق (بمهملة وموحدة شديدة) أبو سعيد الثقفي المدني ، تابعي ثقة ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٥/ ٤٠٧) وتهذيب الكمال (١٩/ ٢٠٧-٢٠٩) وتهذيب التهذيب (٧/ ٦٦) وتقريب التهذيب (ص٣١٧) .

(٥) أخرجه أبو داود في المراسيل رقم ٧٤ (ص١١١) وابن أبي عاصم في السنة ح٥١٨ (١/ ٣٥٢-٣٥٣) عن ابن عُبيد السباق لا عن عُبيد كما في رواية أبي داود وذكرها عنه المزي في تحفة الأشراف رقم ١٨٩٩٦ (١٣/ ٢٨٤) .

قال الشيخ الألباني في ظلال الجنة عند حديث رقم ٥٠٦ (ص٢٢١) : « إسناده ضعيف =

ومن عوائد الملوك - وله المثل الأعلى - أنهم إذا أرادوا القدوم إلى بلد أو مكان غير مكانهم المعروف بهم أن يقدموا بين يدي موافاتهم إليه ما ينبغي تقديمه ، وهذا من تمام مصالح ملكهم ، وهكذا شأن الرب تبارك وتعالى أنه يقدم بين يدي ما يريد فعله من الأمور العظام كتابة[(١)] ذلك أو إعلام ملائكته به أو إعلام رسله ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[(٢)] ، وقوله لنوح : ﴿ وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾[(٣)] ، وقال لإبراهيم : ﴿ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾[(٤)] .

وإذا كان الله تعالى يتقدم إلى ملائكته ورسله بإعلامهم بما يريد أن يفعله من الأمور فلا ينكر أن يتقدم لأهل سمواته بنزوله ويحدث للسموات وللملائكة من عظمة ذلك الأمر قبل وقوعه ما يناسب ذلك الأمر ، وهكذا يفعل سبحانه إذا جاء يوم القيامة ، فتتأثر السموات والملائكة قبل النزول فسمي ذلك نزولا [١٨٧/أ] لأنه من مقدماته ومتصل[(٥)] به ، كما أطلق

= لإرساله ، فإن ابن عبيد بن السباق اسمه سعيد وهو تابعي ثقة ، وسائر رجاله ثقات رجال الشيخين غير حجاج بن يوسف وهو الثقفي البغدادي المعروف بابن الشاعر فهو من رجال مسلم .. والحديث بهذا السياق منكر ، فيه زيادات منكرة لم ترد في شيء من الطرق المتقدمة والآتية ، فإن لم يكن الوهم فيها من ابن أخي الزهري فالعلة الإرسال » اهـ

(١) في « د » و « ن » : « كتابه » .

(٢) سورة البقرة آية (٣٠) .

(٣) سورة هود آية (٣٧) .

(٤) سورة هود آية (٧٦) ، وقد اقتصر في « د » و « ن » على قوله تعالى : ﴿ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾ .

(٥) في النسخ الخطية : « ومتصلا » وهو خطأ يظهر أنه من النساخ والصواب المثبت =

سبحانه على وقت الزلزلة والرجفة المتصلة بالساعة أنها يوم القيامة والساعة ، وذلك موجود في القرآن(١) ، فمقدمات الشيء ومباديه كثيرا ما يدخل في مسمى اسمه ، وهذا الوجه أقوى الوجوه .

وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن الله ينزل إلى سماء الدنيا وله في كل سماء كرسي ، فإذا نزل إلى السماء [الدنيا](٢) جلس على كرسيه ثم مد ساعديه فيقول : من ذا الذي يقرض غير عادم ولا ظلوم ؟ من ذا الذي يستغفرني فأغفر له ؟ من ذا الذي يتوب فأتوب عليه ؟ فإذا كان عند الصبح ارتفع فجلس على كرسيه » . رواه أبو عبد الله بن منده . [قال ابن منده](٣) : وله أصل مرسل(٤) .

= لكونه معطوفا على خبر أن المتعلق بالجار والمجرور .

(١) كقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴾ الآية (١) من سورة الحج . ينظر في تفسيرها تفسير الرازي وتفسير ابن كثير .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) أخرجه ابن منده في الرد على الجهمية رقم ٥٦ (ص٨٠-٨١) قال : « أخبرنا عبد العزيز ابن سهل الدباس بمكة ، ثنا محمد بن الحسن الخرقي البغدادي ، ثنا محفوظ بن أبي توبة عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : ... فذكره ، هكذا رواه الخرقي عن محفوظ بن أبي توبة عن عبد الرزاق ، وله أصل عند سعيد بن المسيب مرسل » اهـ .

قلت : وفي سنده محفوظ بن أبي توبة ، قال فيه الذهبي في الميزان : (٣/ ٤٤٤) : « وهو محفوظ بن الفضل - ثم قال - : ضعف أحمد أمره جدا وقال : كان يسمع معنا باليمن ولم يكن ينسخ » اهـ .

وينظر : الضعفاء للعقيلي ترجمة رقم ١٨٧٤ (٤/ ٢٦٧) . =

[إيراد حديث جبير ابن مطعم]

وأما حديث جبير بن مطعم(١) فرواه أبو الوليد الطيالسي(٢) حدثنا حماد(٣) عن عمرو بن دينار(٤) عن نافع بن جبير(٥) عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « ينزل الله إلى سماء الدنيا كل ليلة فيقول جل جلاله : هل من سائل فأعطيه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ » . هذا حديث صحيح ، ورواه

= ولم أقف على ترجمة شيخ ابن منده وشيخ شيخه ، فالله أعلم بحالهما .
وقد قال شيخنا الفقيهي في تعليقه على كتاب ابن منده في هذا الموضع : « الحديث ضعيف لأن فيه محفوظا وهو ضعيف جدا كما ترى في ترجمته ، وفي الباب آيات قرآنية وأحاديث صحيحة تغني عن هذا الحديث » .

(١) جبير بن مطعم رضي الله عنه تقدمت ترجمته ص (١٠٦٨) .

(٢) هو هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي الباهلي مولاهم البصري ، الإمام الحافظ الناقد الثقة الثبت ، ولد سنة (١٣٣) وتوفي سنة (٢٢٧) أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٩/ ٦٥-٦٦) وتهذيب الكمال (٣٠/ ٢٢٦-٢٣٢) والسير (١٠/ ٣٤١-٣٤٧) وتقريب التهذيب (ص٥٠٤) .

(٣) يعني حماد بن سلمة كما صرح به غير واحد ، وقد تقدمت ترجمته ص (٤١٨) .

(٤) هو عمرو بن دينار أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم المكي الإمام الحافظ أحد الأعلام الكبار الثقة الثبت ، مولده في إمرة معاوية رضي الله عنه سنة خمس أو ست وأربعين ووفاته سنة خمس أو ست وعشرين ومائة ، روى له الجماعة .
الجرح والتعديل (٦/ ٢٣١) وتهذيب الكمال (٢٢/ ٥-١٣) والسير (٥/ ٣٠٠-٣٠٧) وتقريب التهذيب (ص٣٥٨) .

(٥) هو نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف أبو محمد ، ويقال أبو عبد الله القرشي النوفلي المدني ، فقيه حجة ثبت فاضل ، توفي سنة (٩٩) في آخر خلافة سليمان بن عبد الملك . روى حديثه الجماعة .
الجرح والتعديل (٨/ ٤٥١) وتهذيب الكمال (٢٩/ ٢٧٢-٢٧٦) والسير (٤/ ٥٤١-٥٤٣) وتقريب التهذيب (ص٤٩٠) .

النسائي عن خشيش بن أصرم[١] عن يحيى بن حسان[٢] عن حماد بن سلمة به[٣] .

---

(١) هو خُشَيْش (بمعجمات ، مصغر) بن أصرم بن الأسود أبو عاصم النسائي ، الإمام الحافظ الحجة الثقة مصنف كتاب « الاستقامة » في السنة والرد على أهل البدع والأهواء ، مات في رمضان سنة (٢٥٣) ، حدث عنه أبو داود والنسائي في سننهما .
تهذيب الكمال (٨/ ٢٥١-٢٥٣) والسير (١٢/ ٢٥٠-٢٥١) وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥١) وتقريب التهذيب (ص١٣٣) .

(٢) هو يحيى بن حسان بن حيان أبو زكريا البصري ثم التِّنِّيسي (نسبة إلى تِنِّيس بكسر الأولى وتشديد النون المكسورة ، مدينة قديمة بديار مصر) ، إمام حافظ ثقة ، مولده سنة (١٤٤) ووفاته بمصر سنة (٢٠٨) ، روى له الجماعة سوى ابن ماجه .
الجرح والتعديل (٩/ ١٣٥) وتهذيب الكمال (٣١/ ٢٦٦-٢٦٩) والسير (١٠/ ١٢٧-١٣٠) وتقريب التهذيب (ص٥١٩) .

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٨١) في موضعين والدارمي في الصلاة ح١٤٨٠ (١/ ٤١٣) وابن أبي عاصم في السنة ح٥١٩ (١/ ٣٥٣) والبزار في المسند (البحر الزخار) ح٣٤٣٩ و ٣٤٤٠ (٨/ ٣٦١-٣٦٢) والنسائي في عمل اليوم والليلة من الكبرى ح١٠٣٢١ (٦/ ١٢٥) والروياني في مسند الصحابة رقم ١٤٥٣ (٢/ ٢٩٦) وأبو يعلى في المسند ح٧٤٠٨ و ٧٤٠٩ (١٣/ ٤٠٤-٤٠٥) وابن خزيمة في التوحيد ح١٩٧ (١/ ٣١٥-٣١٦) والآجري في الشريعة ح٧١٥ و ٧١٦ (٣/ ١١٤٢-١١٤٣) والطبراني في الكبير ح١٥٦٦ (٢/ ١٣٤) وفي الدعاء ح١٣٦ (٢/ ٨٤٣) والدارقطني في النزول ح٤ (ص٩٣) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ح٧٥٨ و ٧٥٩ (٣/ ٤٩١-٤٩٢) والبيهقي في الأسماء والصفات ح٩٤٨ (٢/ ٣٧٣) وأشار إليه الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٠٦) ، وقد صححه المؤلف ابن القيم كما سبق في المتن ، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٣٥-٢٣٦) - بعد أن أورده - : « رواه أحمد والبزار وأبو يعلى ، ورجالهم رجال الصحيح ، ورواه الطبراني » اهـ وقال الألباني في ظلال الجنة (ص٢٢٢) : « إسناده صحيح على شرط مسلم » اهـ وكذا قال في إرواء الغليل (٢/ ١٩٨) .

[إيراد حديث جابر ابن عبد الله]

وأما حديث جابر بن عبد الله[١] رضي الله عنه فرواه الدارقطني من رواية عبد الرحمن بن كعب بن مالك[٢] عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا لثلث الليل فيقول : ألا عبد من عبيدي [يدعوني][٣] فأستجيب [له][٤] ، أو ظالم لنفسه يدعوني فأغفر له ، ألا (مقتر)[٥] عليه [رزقه][٦] [فأرزقه][٧] ، ألا مظلوم[٨] يستنصرني فأنصره ، ألا عانٍ يدعوني فأفك عنه ، فيكون ذلك مكانه حتى يضيء الفجر ثم يعلو ربنا عزّ وجلّ إلى السماء العليا على كرسيه »[٩] .

---

(١) ترجمة جابر تقدمت ص (٣٢١) .

(٢) هو عبد الرحمن بن كعب بن مالك أبو الخطاب الأنصاري السلمي المدني ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة ، من كبار التابعين ، ويقال : وُلد في عهد النبي ﷺ ، مات في خلافة سليمان » اهـ . أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٠) وتهذيب الكمال (١٧/ ٣٦٩-٣٧٠) والكاشف (٢/ ١٨٣) وتقريب التهذيب (ص٢٩٠-٢٩١) .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبته من كتاب النزول مصدر النص .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « من مقتر » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٨) في « د » و « ن » : « منصور » وكتب في هامشهما : « لعله مظلوم » .

(٩) أخرجه الدارقطني في النزول ح٧ (ص٩٦-٩٧) وأبو الشيخ في السنة كما أفاده العيني في عمدة القاري (٧/ ١٩٨) ثم قال - أعني العيني - : « وهو حديث منكر في إسناده محمد بن إسماعيل الجعفري ، يرويه عن عبد الله بن سلمة بن أسلَم بضم اللام ، والجعفري منكر الحديث قاله أبو حاتم ، وعبد الله بن سلمة ضعفه الدارقطني وقال أبو نعيم : متروك » اهـ .

=

وروى ابن أبي حاتم (من حديث)[١] أبي الزبير عنه[٢] عن النبي ﷺ : « إذا كان يوم عرفة فإن الله ينزل إلى سماء الدنيا فيباهي بهم الملائكة فيقول : انظروا إلى عبادي أتوني شعثا غبرا أُشهدكم أني قد غفرت لهم »[٣] ورواه الخلال في السنة من حديث[٤] أبي النضر عن أيوب عن أبي الزبير عنه يرفعه : « أفضل أيام الدنيا أيام العشر » قالوا يا رسول الله : ولا مثلهن في

= قلت : وهو كما قال ، فانظر ترجمة المذكورين في الجرح والتعديل (٥/ ٧٠) و(٧/ ١٨٩) والمغني في الضعفاء (١/ ٤٨٥) و(٢/ ١٦٢) وديوان الضعفاء والمتروكين (ص٢١٧ و ٣٤٢) ، وراجع فتح الباري (١٣/ ٤٦٨) .

(١) في « د » و « ن » : « عن حديث » .

(٢) أي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(٣) لعل ابن أبي حاتم أخرجه في كتابه « الرد على الجهمية » وهو من مصنفاته المفقودة كما أشرت إلى ذلك ص (١٠٨٤) تعليق (١) أو في كتابه « السنة » ، وهو أيضاً من تآليفه غير الموجودة ، وقد نسبه إليه ابن أبي يعلى في طبقاته (٢/ ٥٥) .

والحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه رقم ٢٨٤٠ (٤/ ٢٦٣) بأطول مما هنا من طريق محمد ابن يحيى عن أبي نعيم عن مرزوق عن أبي الزبير عن جابر ، وابن منده في التوحيد رقم ٨٨٥ (٣/ ٣٠١) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٥١ (٣/ ٤٨٦-٤٨٧) والبيهقي في شعب الإيمان رقم ٣٧٧٤ (٨/ ٩-١٠) وفي فضائل الأوقات رقم ١٨١ (ص٣٥٤-٣٥٥) بنفس السند ، وليس فيهما قوله : « فإن الله ينزل إلى سماء الدنيا » .

وهو ضعيف ، في سنده مرزوق وهو أبو بكر الباهلي البصري مولى طلحة بن عبد الرحمن وثقه أبو زرعة وتكلم فيه آخرون ، قال ابن خزيمة في موضعه : « أنا أبرأ من عُهدة مرزوق » . وقال ابن حجر في التقريب (ص٤٥٧) : « صدوق من السابعة » اهـ . وفي السند أيضاً : أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكي مشهور بالتدليس كما في كتاب تعريف أهل التقديس رقم ١٠١ (ص١٥١-١٥٢) وقد عنعن هنا ولم يصرح بالسماع . وانظر السلسلة الضعيفة ح٦٧٩ (٢/ ١٢٥-١٢٦) .

(٤) في « د » و « ن » : « في حديث » .

سبيل الله ؟ قال : « إلا من عفر وجهه في التراب ، إن عشية عرفة ينزل الله إلى سماء الدنيا فيقول للملائكة : انظروا إلى عبادي هؤلاء شعثا غبرا ، جاءوا من كل فجّ ضاحين[١] يسألوني رحمتي . فلا يرى يوم أكثر عتيقا ولا عتيقة »[٢] .

[إيراد حديث عبد الله بن مسعود]

وأما حديث [١٨٧/ب] عبد الله بن مسعود[٣] رضي الله عنه ، ففي المسند من حديث يزيد بن هارون[٤] عن شريك[٥] عن أبي إسحاق

(١) في « ت » : « ضاجين » ولعل المثبت هو الصواب ، والمعنى : ظاهرين للشمس بارزين لها كما جاء في أثر ابن عمر أنه رأى رجلا محرما قد استظل فقال له : « أضح لمن أحرمت له » .

انظر : تاج العروس مادة : (ضحو) .

(٢) لم أجده في كتاب السنة ، وقد أخبرني محققه الدكتور عطية بن عتيق الزهراني أن بعض أجزائه مفقودة ، فلعل هذا النص في تلك الأجزاء .

وقد أخرجه البزار في مسنده كما في كشف الأستار رقم ١١٢٨ (٢٨/٢) وأبو يعلى في مسنده رقم ٢٠٩٠ (٦٩/٤-٧٠) وابن حبان في صحيحه رقم ٣٨٥٣ (١٦٤/٩) والصابوني في عقيدة السلف (ص٢١٤) .

قال الحافظ الهيثمي في المجمع (٥٦٢/٣) : « رواه أبو يعلى ، وفيه محمد بن مروان العقيلي وثقه ابن معين وابن حبان وفيه بعض كلام ، وبقية رجاله رجال الصحيح . ورواه البزار إلا أنه قال : أفضل أيام الدنيا أيام العشر » اهـ .

قلت : وهو كسابقه فيه عنعنة أبي الزبير ، وباقي رجاله ثقات . وله شواهد في الصحيحين وغيرهما ، كقوله عليه الصلاة والسلام من حديث عائشة رضي الله عنها : « ما من يوم أكثر من أن يُعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة ، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول : ما أراد هؤلاء ؟ » . أخرجه مسلم في الحج ح ٤٣٦ (٩٨٢/٢-٩٨٣) .

(٣) عبد الله بن مسعود تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٤) وهو إمام حافظ ثقة ، تقدمت ترجمته ص (٩٢٧) .

(٥) وهو شريك بن عبد الله بن أبي شريك أبو عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط =

الهجري[١] عن أبي الأحوص[٢] عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « إن الله إذا كان ثلث الليل الآخر نزل إلى سماء الدنيا ثم بسط[٣] يده فقال : من يسألني فأعطيه حتى يطلع الفجر »[٤] .

= ثم الكوفة ، أدرك زمن عمر بن عبد العزيز ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق يخطئ كثيرا ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع » اهـ ولد سنة (٩٥) وتوفي سنة (١٧٧) ، وقد أخرج له البخاري تعليقا ومسلم في المتابعات واحتج به الباقون .

الجرح والتعديل (٤/٣٦٥-٣٦٧) وتهذيب الكمال (١٢/ ٤٦٢-٤٧٥) والسير (٨/ ٢٠٠-٢١٦) وتقريب التهذيب (ص٢٠٧) .

(١) سيأتي الكلام عليه وبيان حاله عند تخريج الحديث والحكم عليه .

(٢) واسمه : عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي الكوفي الجُشمي ، مشهور بكنيته ، حافظ ثقة ولأبيه صحبة ، قتلته الخوارج في ولاية الحجاج على العراق ، روى له البخاري في الأدب المفرد والباقون .

الجرح والتعديل (٧/ ١٤) وتهذيب الكمال (٢٢/ ٤٤٥-٤٤٦) والكاشف (٢/ ٣٥٧) وتقريب التهذيب (ص٣٧٠) .

(٣) في « ت » : « يبسط » ، وهي هكذا في رواية أحمد سيأتي ذكرها في التعليق الآتي .

(٤) لا يوجد بهذا السند جميعه في المسند ، وسأبين ذلك بعدُ إن شاء الله تعالى ، وهو في شرح أصول الاعتقاد للالكائي سندا ومتنا - كما ذكر المؤلف ابن القيم - رقم ٧٥٧ (٣/ ٤٩٠-٤٩١) وكذا رواه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ١٣٠ (ص٦٦) وابن خزيمة في التوحيد رقم ١٩٨ (١/ ٣١٩-٣٢٠) والآجري في الشريعة رقم ٧١٣ (٣/ ١١٤٠) والدارقطني في النزول رقم ١٠ و١١ (ص٩٩-١٠٠) وأشار إليه الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٠٨) .

وهو ضعيف علته أبو إسحاق الهجري ، وهو إبراهيم بن مسلم العبدي الكوفي ، قال فيه ابن معين : « ليس بشيء » ، وقال أبو زرعة : « ضعيف » وقال أبو حاتم والبخاري والنسائي : « منكر الحديث » . =

وهذا حديث حسن رجاله أئمة ، ورواه معاوية[(١)] عن زائدة[(٢)] عن إبراهيم[(٣)] به وقال : « إن الله يفتح أبواب السماء ثم يهبط إلى سماء الدنيا ثم يبسط يده فيقول : ألا عبد يسألني فأعطيه . حتى يطلع الفجر »[(٤)] .

= ينظر : الجرح والتعديل (٢/ ١٣١-١٣٢) وتهذيب الكمال (٢/ ٢٠٣-٢٠٧) والكاشف (١/ ٩٣) وتقريب التهذيب (ص٣٤) .

والذي أخرجه الإمام أحمد هو ما رواه في مسنده (١/ ٣٨٨ و ٤٠٣) عن شيخه عبد الصمد ، حدثنا عبد العزيز بن مسلم ، حدثنا أبو إسحاق الهمداني ، عن أبي الأحوص عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « إذا كان ثلث الليل الباقي يهبط الله عزّ وجلّ إلى السماء الدنيا ، ثم تفتح أبواب السماء ، ثم يبسط يده فيقول : هل من سائل يعطى سُؤله ؟ فلا يزال كذلك حتى يطلع الفجر » . وكذا أخرجه أبو يعلى في مسنده رقم ٥٣١٩ (٩/ ٢١٩) من طريق عبد الصمد بالسند المذكور .

وقد أورده الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٣٥) وقال عقبه : « رواه أحمد وأبو يعلى ورجالهما رجال الصحيح » اهـ وصحّح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح٣٦٧٣ (٥/ ٢٤٧)

(١) في النسخ الخطية : « أبو معاوية » وهو خطأ صوابه ما أثبت كما في مصادر النص والترجمة ، وهو معاوية بن عمرو بن المُهَلَّب أبو عمرو الكوفي الأزدي المعنيُّ . نسبة إلى معن بن مالك البغدادي ، الإمام الحافظ الثقة ، من مشيخة الإمام أحمد والبخاري وابن معين وغيرهم من الأعلام ، مولده سنة (١٢٨) ووفاته سنة (٢١٤) على الصحيح ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٦) وتهذيب الكمال (٢٨/ ٢٠٧-٢١٠) والسير (١٠/ ٢١٤-٢١٥) وتقريب التهذيب (ص٤٧٠) .

(٢) هو زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي الكوفي العلامة الحافظ ، قال فيه ابن حجر : « ثقة ثبت صاحب سنة » اهـ . مات ستين أو إحدى وستين ومائة ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٣/ ٦١٣) وتهذيب الكمال (٩/ ٢٧٣-٢٧٧) والسير (٧/ ٣٧٥-٣٧٨) وتقريب التهذيب (ص١٥٣) .

(٣) هو إبراهيم بن مسلم المعروف بالهجري المتقدم قريبا .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٤٤٦-٤٤٧) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٤٢ =

[إيراد حديث أبي سعيد الخدري]

وأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فقد تقدم اشتراكه مع أبي هريرة في الحديث[١] .

وروى سليم بن أخضر[٢] عن التيمي[٣] عن أبي نضرة[٤] عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال : « ينادي منادٍ بين يدي الصيحة : يا أيها الناس أتتكم الساعة - ومد بها صوته[٥] - ، فيسمعه الأحياء والأموات [وينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا][٦] ، ثم ينادي منادٍ : لمن الملك اليوم لله الواحد

= (١/٣١٩-٣٢٠) والدارقطني في النزول رقم ٨ و ٩ (ص٩٨-٩٩) والآجري في الشريعة رقم ٧١٤ (٣/١١٤١-١١٤٢) بألفاظ متقاربة وفي بعض رواياته زيادات يسيرة ، وإسناده ضعيف آفته إبراهيم بن مسلم أبو إسحاق الهجري ، وقد تقدم ذكره وقول أهل العلم فيه ، قال العلامة أحمد شاكر في تعليقه عليه من المسند رقم ٤٢٦٨ (٦/ ١٣٤) : « إسناده ضعيف لضعف الهجري ، وقد مضى معناه بإسناد صحيح ٣٨٢١ » اهـ قلت : وله شاهد من حديث أبي هريرة وغيره كما تقدم ويأتي أيضاً .

(١) انظر ما سبق ص (١٣٣) تعليق (٨) .

(٢) هو سليم (بضم أوله وقيل بفتحه) بن أخضر البصري ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة ضابط من الثامنة ، مات سنة ثمانين ومائة » اهـ ، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

التاريخ الكبير (٤/ ١٢٢) الجرح والتعديل (٤/ ٢١٤) وتهذيب الكمال (١١/ ٣٣٨-٣٤٠) وتقريب التهذيب (ص١٨٩) .

(٣) يعني سليمان بن طرخان أبو المعتمر وقد تقدمت ترجمته ص (٦٤٩) .

(٤) هو المنذر بن مالك ، تقدمت ترجمته ص (٦٤٩) .

(٥) يعني التيمي ، كما في مصادر النص .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية أثبته من مصادر النص ، و لأجله سيق الخبر هنا .

القهار »[١] . وسُليم هذا صدوق خرج له مسلم[٢] .

[إيراد حديث عمرو بن عبسة]

وأما حديث عمرو بن عبسة[٣] رضي الله عنه ؛

(١) أخرجه ابن أبي داود في البعث رقم ١٩ (ص٢٦-٢٧) وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٢٧٩) عند قوله تعالى : ﴿ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾ لابن أبي الدنيا في البعث والديلمي . اهـ قلت : وهو عند الديلمي في الفردوس رقم ٨٨٦٩ (٥/ ٤٩٦) وإسناده صحيح ، وقد صحّ أيضاً من حديث عبد الله بن عباس موقوفا عليه أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٢٢٠ (١/ ١٧٧) وفي زوائد الزهد (٢/ ١٣٠) ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٣٢٤) ، وكذا رواه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ١٤٠ (ص٧٢-٧٣) ، وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٤/ ٨١) عند الآية المذكورة ، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٣٧) وابن أبي الدنيا في الأهوال رقم ٢٧ (ص٩١) . إلا أن هذه الرواية عن ابن عباس عند بعض من أخرجها كالدارمي وعبد الله في زوائد الزهد وأبي نعيم خالية من قوله : « وينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا » . والأثر صححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، وأورده في العلو (ص٨٧) وقال : رواته ثقات ، كما ذكره السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٢٧٩) وصحح إسناده على شرط مسلم الألباني في مختصر العلو رقم ٩٤ (ص١٢٦) .

(٢) خرج له مسلم في الصلاة والحج والوصايا والجهاد ، كما أفاده ابن منجويه في كتابه رجال صحيح مسلم رقم ٦٠٧ (١/ ٢٨٠) ، وهو ممن أخرج له مسلم وحده دون البخاري كما في تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما للحاكم (ص١٣٢) رقم ٦٤١ .

(٣) هو عمرو بن عبسة - بعين وموحدة مفتوحتين - بن خالد بن عامر بن غاضرة أبو نجيح ، ويقال أبو شعيب ، السلمي ، أسلم قديما بمكة فكان رابع من دخل الإسلام ، ثم رجع إلى أهله حتى هاجر النبي ﷺ إلى المدينة فجاءه بعد مُضي بدر وأحد وغيرهما فسكن المدينة ثم نزل بعد ذلك الشام فبقي بها حتى مات في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه .

الاستيعاب (٣/ ١١٩٢-١١٩٤) وأسد الغابة (٤/ ٢٥١-٢٥٢) والإصابة (٤/ ٦٥٨-٦٦١) .

فرواه[١] أبو اليمان[٢] (ويحيى بن أبي بكير)[٣] وعبد الصمد ابن النعمان[٤] ويزيد بن هارون[٥] ، وهذا سياق حديثه ، قالوا : أخبرنا حَرِيز[٦] بن

(١) في « ت » : « فروى » .

(٢) هو الحكم بن نافع مشهور بكنيته ، البهراني الحمصي ، ثقة حافظ ثبت ، مات سنة (٢٢١) وقيل في التي بعدها ، أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٣/ ١٢٩) وتهذيب الكمال (٧/ ١٤٦-١٥٥) والسير (١٠/ ٣١٩-٣٢٥) وتقريب التهذيب (ص١١٥) .

(٣) في النسخ الخطية : « ويحيى بن أبي بكر » ، وهو خطأ صوابه ما أثبت : يحيى بن أبي بكير ، واسمه نسر ، ويقال بشر بن أَسِيد أبو زكريا العبدي القيسي الكرماني القاضي ، كوفي الأصل نزيل بغداد ، إمام حافظ حجة ثقة فقيه ، أخرج له الجماعة ، مات سنة (٢٠٨) وقيل في التي بعدها .
الجرح والتعديل (٩/ ١٣٢) وتهذيب الكمال (٣١/ ٢٤٥-٢٤٨) والسير (٩/ ٤٩٧-٤٩٨) وتقريب التهذيب (ص٥١٨) .

(٤) هو عبد الصمد بن النعمان البغدادي البزاز ، وثقه ابن معين وغيره ، وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، وكذا قال النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وليس له في الكتب الستة شيء ، مات سنة (٢١٦) .
الجرح والتعديل (٦/ ٥١-٥٢) وميزان الاعتدال (٢/ ٦٢١) والمغني في الضعفاء (١/ ٥٦٠) ولسان الميزان (٤/ ٢٣) .

(٥) هو ابن زاذان ، الإمام الحافظ الثقة ، وقد تقدمت ترجمته ص (٩٢٧) .

(٦) في النسخ الخطية : « جرير » وهو خطأ صوابه ما أثبت : حريز (بحاء مفتوحة تليها راء مكسورة) ، وهكذا وقع مصحفا في بعض المصادر كما في شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/ ٤٩٣) وفي النزول للدارقطني (ص١٤٢ و ١٤٣) وقد نبه عليه محققه شيخنا الفقيهي حفظه الله تعالى .
وحريز هو ابن عثمان بن جبر بن أحمر بن أسعد أبو عثمان ويقال أبو عون الرَّحَبي الشامي الحمصي من بقايا التابعين ، ثقة ثبت ، رمي بالنصب ، أخرج له البخاري والأربعة ، مولده سنة (٨٠) ووفاته سنة (١٦٣) . =

عثمان حدثنا سليم[١] بن عامر ، عن عمرو بن عبسة قال : أتيت النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله جعلني الله فداك ، شيء تعلمه وأجهله ، ينفعني ولا يضرك ، (ما ساعة أقرب من ساعة)[٢] ، وما ساعة يتقى[٣] فيها - يعني الصلاة - ؟ فقال : « يا عمرو بن عبسة[٤] لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد قبلك ، إن الرب عزّ وجلّ يتدلى (من جوف)[٥] الليل فيغفر إلا ما كان من الشرك والبغي ، والصلاة مشهودة حتى تطلع[٦] الشمس ، فإنها تطلع (على قرن الشيطان)[٧] وهي صلاة الكفار ، فأقصر عن الصلاة حتى

= الجرح والتعديل (٣/ ٢٨٩) وتهذيب الكمال (٥/ ٥٦٨-٥٨١) والسير (٧/ ٧٩-٨١) وتقريب التهذيب (ص٩٦-٩٧) .

(١) في النسخ الخطية : « سليمان » وهو خطأ صوابه ما أثبت ، وهكذا وقع أيضاً مصحفا في كتاب النزول للدارقطني (ص١٤٢ و ١٤٣) وقد نبه عليه محققه شيخنا الفقيهي .
وسليم هو ابن عامر أبو يحيى الكلاعي الخَبائري الحمصي أحد الثقات ، مات سنة (١٣٠) في خلافة مروان بن محمد ، روى له البخاري في الأدب المفرد وكذا الباقون .
الجرح والتعديل (٤/ ٢١١) وتهذيب الكمال (١١/ ٣٤٤-٣٤٦) والسير (٥/ ١٨٥-١٨٦) وتقريب التهذيب (ص١٨٩) .

(٢) في المسند (٤/ ٣٨٥) : « هل من ساعة أفضل من ساعة » .

(٣) في « ن » و « ت » : « يبقى » وهو تصحيف .

(٤) في « ن » : « عنبسة » ، وهو تحريف .

(٥) هكذا في النسخ الخطية : « من جوف » وكذا في بعض مصادر النص ، وفي المسند : « في جوف » .

(٦) في « ن » : « يطلع » .

(٧) هكذا في النسخ الخطية : « على قرن الشيطان » ، وفي مصادر النص : « بين قرني شيطان » .

ترتفع الشمس ، فإذا استعلت[1] الشمس فالصلاة مشهودة حتى يعتدل النهار ، فإذا اعتدل النهار فأخر الصلاة فإنها حينئذٍ تُسَجَّر جهنم ، فإذا فاء الفيء فالصلاة مشهودة حتى تَدَلّى للغروب فإنها تغيب بين قرني شيطان فأَقْصِر عن الصلاة حتى تجب الشمس »[2] .

[إيراد حديث رفاعة بن عرابة الجهني]

وأما حديث رفاعة بن عرابة الجهني[3] فرواه ابن المبارك[4] فقال : حدثنا هشام[5] عن يحيى بن أبي

(١) في المسند وكتاب النزول : « استقلت » .

(٢) أصل هذا الحديث مخرج في صحيح مسلم في صلاة المسافرين وقصرها حديث ٢٩٤ (٥٦٩/١-٥٧٠) وفيه قصة إسلام عمرو بن عبسة في نص طويل ، وليس فيه بعض الألفاظ المذكورة هنا كذكره التدلي ، وقد أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٣٨٥) والدارقطني في النزول ح٦٦ و ٦٧ (ص١٤٢-١٤٤) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (مختصرا) ح٧٦١ (٣/ ٤٩٣-٤٩٤) إلا أن رواية أحمد والدارقطني واللالكائي أخرجوها جميعا من طريق حريز ابن عثمان عن سليم بن عامر عن عمرو بن عبسة ، وسليم لم يسمع من عمرو فروايته عنه مرسلة ، قال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص٨٥) : « سليم بن عامر لم يدرك عمرو بن عبسة ولا المقداد بن الأسود » اهـ . وانظر : جامع التحصيل (ص٢٣٢) ترجمة ٢٦٤ وتهذيب التهذيب (٤/ ١٦٧) .

(٣) هو رفاعة بن عَرابة (بفتح المهملة) ، ويقال ابن عرادة ، يكنى أبا خزامة ، الجهني المدني ، معدود في أهل الحجاز ، قال الترمذي : عرادة وهم ، وقال ابن حبان : عرادة جده ، فمن قال ابن عرادة نسبه إلى جده .

الاستيعاب (٢/ ٥٠١) وأسد الغابة (٢/ ٢٣١) والإصابة (٢/ ٤٩٣) .

(٤) هو عبد الله بن المبارك أحد الأئمة الأعلام ، وقد تقدمت ترجمته ص (١٠٨٠) .

(٥) هو هشام بن أبي عبد الله أبو بكر البصري الربعي مولاهم الدَّستوائي ، الإمام الحافظ الحجة ، قال فيه ابن حجر : « ثقة ثبت ، وقد رمي بالقدر من كبار السابعة مات سنة (١٥٤) ، أخرج حديثه الجماعة » .

الجرح والتعديل (٩/ ٥٩-٦١) وتهذيب الكمال (٣٠/ ٢١٥-٢٢٣) والسير =

كثير[١] عن هلال بن أبي ميمونة[٢] عن عطاء بن يسار[٣] عن رفاعة الجهني قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا مضى نصف الليل أو ثلث[٤] الليل نزل الله إلى سماء الدنيا فقال : لا أسأل عن عبادي غيري ، من ذا الذي يستغفرني أغفر[٥] له ، من ذا الذي يدعوني[٦] أستجب[٧] له ، من ذا الذي يسألني أعطه ، حتى ينفجر [١٨٨/أ] الفجر »[٨] .

= (٧/١٤٩-١٥٦) وتقريب التهذيب (ص٥٠٣) .

(١) هو يحيى بن أبي كثير ، واسم أبي كثير صالح بن المتوكل ، وقيل : يسار ، وقيل : نشيط ، وقيل : دينار ، أبو نصر الطائي مولاهم اليمامي إمام ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل ، مات سنة (١٣٢) ، أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٩/١٤١-١٤٢) وتهذيب الكمال (٣١/٥٠٤-٥١١) والسير (٦/٢٧-٣١) وتقريب التهذيب (ص٥٢٥) .

(٢) هو هلال بن علي بن أسامة العامري القرشي المدني ، وقد ينسب إلى جده ، مولى آل عامر بن لؤي ، ثقة مشهور ، مات سنة بضع وعشرين ومائة ، أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٩/٧٦) وتهذيب الكمال (٣٠/٣٤٣-٣٤٤) والسير (٥/٢٦٥-٢٦٦) وتقريب التهذيب (ص٥٠٦) .

(٣) هو عطاء بن يسار أبو محمد الهلالي المدني القاص مولى ميمونة زوج النبي ﷺ ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة من صغار الثانية ، مات سنة أربع وتسعين وقيل بعد ذلك ، أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٦/٣٨٨) وتهذيب الكمال (٢٠/١٢٥-١٢٨) والسير (٤/٤٤٨-٤٤٩) وتقريب التهذيب (ص٣٣٢) .

(٤) في غالب المصادر : « ثلثا » .

(٥) في « ت » : « فأغفر » .

(٦) في « ت » : « يدعوا » .

(٧) في « ت » : « أستجيب » .

(٨) هو جزء من حديث طويل وفيه قصة ، أخرجه جمع من الأئمة ساقه بعضهم =

هذا حديث صحيح رواه الإمام أحمد في مسنده[١] ، وفيه رد على من زعم أن الذي ينزل ملك من الملائكة[٢] ، فإن الملك لا يقول : لا أسأل[٣] عن عبادي غيري ، ولا يقول : من يسألني أعطه .

[إيراد حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي]

وأما حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي[٤] فرواه حماد بن

= مطولا كالإمام أحمد ، واقتصر بعضهم على سرد أوله ، وبعضهم على آخره ، مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه ، فقد أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة ح١٣٦٧ (١/ ٤٣٥) وابن المبارك في الزهد (ص٥٤٨) وأبو داود الطيالسي في المسند ح١٢٩١ و ١٢٩٢ (ص١٨٢) وأحمد في المسند (٤/ ١٦) والدارمي في الصلاة ح١٤٨١ (١/ ٤١٣-٤١٤) وأبو سعيد الدارمي في الرد على الجهمية رقم ١٢٧ (ص٧٥-٧٦) وفي النقض على المريسي (١/ ٢١١-٢١٤) والنسائي في عمل اليوم والليلة من الكبرى ح١٠٣٠٩ (٦/ ١٢٢-١٢٣) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٣٦ و٣٧ (١/ ٣١٢-٣١٤) وابن حبان في صحيحه رقم ٢١٢ (١/ ٤٤٤-٤٤٥) والآجري في الشريعة رقم ٧٠٩-٧١٢ (٣/ ١١٣٦-١١٤٠) والطبراني في الكبير رقم ٤٥٥٦-٤٥٦٠ (٥/ ٤٩-٥٢) والدارقطني في النزول رقم ٦٨-٧١ (ص١٤٥-١٤٩) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٥٤-٧٥٥ (٣/ ٤٨٨-٤٨٩) وذكره الصابوني في عقيدة السلف (ص٢١٤-٢١٦) وأخرجه فيه (ص٢٢٩-٢٣٢) . وقد صححه المؤلف ابن القيم كما سبق أعلاه في المتن ، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٧٥٤) : « قلت : عند ابن ماجه طرف منه يسير ، رواه الطبراني والبزار بأسانيد ورجال بعضها عند الطبراني والبزار رجال الصحيح » وقال الألباني في الإرواء (٢/ ١٩٨) : « وهذا سند صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين ، وصرح يحيى بالتحديث في رواية للآجري وهي رواية ابن خزيمة » .

(١) كما سبق ذكره وبيان موضعه فيه .

(٢) ينظر مشكل الحديث لابن فورك (ص٨٠) والإرشاد للجويني (ص١٥١) وأساس التقديس (ص١٤٦) وشرح صحيح مسلم للنووي (٦/ ٣٦-٣٧) .

(٣) في « ن » : « أسأل » .

(٤) هو عثمان بن أبي العاص بن بشر بن عبد دهمان ، أبو عبد الله الثقفي ، أسلم في =

سلمة[١] عن علي بن زيد[٢] عن الحسن[٣] عن عثمان بن أبي العاص عن النبي ﷺ : « ينزل الله كل ليلة إلى سماء الدنيا فيقول : هل من داع فأستجيب له ؟ هل من سائل فأعطيه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ وإن داود خرج ذات ليلة فقال : لا يسأل الله أحد شيئا إلا أعطاه إياه إلا أن يكون ساحرا أو عشارا[٤] » . رواه الإمام أحمد بنحوه[٥] .

= وفد ثقيف فاستعمله النبي ﷺ على الطائف ، فلم يزل بها إلى مضي ستين من خلافة عمر بن الخطاب فنقله منها وولاه عُمان والبحرين سنة خمس عشرة ، ثم سكن البصرة حتى وفاته بها سنة (٥٠) وقيل (٥١) في خلافة معاوية .
الاستيعاب (٣/ ١٠٣٥-١٠٣٦) وأسد الغابة (٣/ ٥٧٩-٥٨١) والإصابة (٤/ ٤٥١-٤٥٢) .

(١) يعني ابن دينار أبو سلمة البصري ، تقدمت ترجمته ص (١٠٣٠) .

(٢) هو علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان أبو الحسن القرشي التيمي البصري المكفوف أصله حجازي ، قال فيه الذهبي : « وُلد أعمى كقتادة ، وكان من أوعية العلم على تشيع قليل فيه ، وسوء حفظ يغضه من درجة الإتقان » اهـ مات سنة (١٣١) على الراجح ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم مقرونا بغيره والباقون الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦-١٨٧) وتهذيب الكمال (٢٠/ ٤٣٤-٤٤٥) والسير (٥/ ٢٠٦-٢٠٨) وتقريب التهذيب (ص٣٤٠) .

(٣) هو الإمام البصري ، تقدمت ترجمته ص (١٤٤٤) .

(٤) العشار والعاشر : هو الذي يقبض عُشْر أموال الزكاة من الناس بإذن الخليفة أو الأمير ، وما ورد هنا في ذمه وكذا في الحديث الآخر : « إن لقيتم عاشرا فاقتلوه » فمحمول على من يأخذ العشر على ما كان يأخذه أهل الجاهلية مقيما على دينه فاقتلوه لكفره أو لاستحلاله لذلك إن كان أسلم وأخذه مستحلا وتاركا فرض الله عزّ وجلّ من ربع العشر . . » إلى آخر ما ذكره الأصفهاني في المجموع المغيث مادة (عشر) (٢/ ٤٥١) .

(٥) وذلك في مسنده (٤/ ٢١٨) وفيه تتمة ، وكذا أخرجه مطولا الطبراني في الكبير ح٨٣٧٥ (٩/ ٥٥-٥٦) وفي الدعاء ح١٣٨ و ١٤٠ (٢/ ٨٤٤-٨٤٥) وأوله فيهما : =

[إيراد حديث أبي الدرداء]

وأما حديث أبي الدرداء[1] رضي الله عنه فرواه الليث بن سعد[2] حدثني (زيادة بن محمد)[3] الأنصاري عن محمد بن كعب

= « إن في الليل ساعة يفتح فيها أبواب السماء فيقول . . » الحديث ، ورواه مختصرا بغير الزيادة في آخره أحمد في المسند (٤/ ٢٢ و ٢١٧) وابن أبي عاصم في السنة ح٥٢٠ (١/ ٣٥٣-٣٥٤) والبزار في مسنده (البحر الزخار) ح٢٣٢٠ (٦/ ٣٠٨) وابن خزيمة في التوحيد ح٤٥ (١/ ٣٢١-٣٢٢) والطبراني في الكبير ح٨٣٧٣ (٩/ ٥٤-٥٥) وفي الدعاء ح١٣٧ (٢/ ٨٤٤) والدارقطني في النزول ح٧٢ (ص١٥٠) .

والحديث صحيح ستنا لشواهده في الصحيحين وغيرهما ، ضعيف إسنادا لضعف ابن جدعان وتدليس الحسن البصري ، فقد عنعنه هنا ولم يصرح فيه بالتحديث ، بل قيل إنه لم يسمع أصلا من عثمان بن أبي العاص كما في تهذيب الكمال (٦/ ٩٨) وتهذيبه (٢/ ٢٦٤) . وقد أورده الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٣٥) وقال عقبه : « رواه أحمد والبزار بنحوه غير أنه قال : إن في الليل ساعة يُنادي مناد ، ورواه الطبراني بنحو لفظ أحمد ، ورجالهما رجال الصحيح غير علي بن زيد وثق وفيه ضعف » اهـ . وكذا ضعف إسناده الألباني في ظلال الجنة تحت حديث رقم ٥٠٨ (ص٢٢٢) .

(١) هو أبو الدرداء مشهور بكنيته ، مختلف في اسمه واسم أبيه اختلافا بينا ، فقيل عامر وعويمر لقبه ، وقيل غير ذلك ، تأخر إسلامه قليلا ، وقد شهد ما بعد أحد من المشاهد ، واختلف في شهوده أحدا ، ولاه معاوية رضي الله عنه قضاء دمشق في خلافة عمر ، توفي بدمشق لسنتين بقيتا من خلافة عثمان سنة (٣٢) وقيل سوى ذلك .
الاستيعاب (٣/ ١٢٢٧ ـ ١٢٣٠) و(٤/ ١٦٤٦ ـ ١٦٤٨) وأسد الغابة (٦/ ٩٧ ـ ٩٨) و(٤/ ٣١٨ ـ ٣٢٠) والإصابة (٤/ ٧٤٧ ـ ٧٤٨) .

(٢) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث الفهمي ـ وفهم من قيس عيلان ـ عالم الديار المصرية ، إمام حافظ ثقة ثبت فقيه مشهور ، مولده سنة (٩٤) على الصحيح ووفاته سنة (١٧٥) . أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٧/ ١٧٩ ـ ١٨٠) وتهذيب الكمال (٢٤/ ٢٥٥ ـ ٢٧٩) والسير (٨/ ١٣٦ ـ ١٦٣) وتقريب التهذيب (ص٤٠٠) .

(٣) في النسخ الخطية : « محمد بن زيادة » بالتقديم والتأخير ، وهو خطأ صوابه ما =

القرظي[1] عن فضالة بن عُبيد[2] عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ : «ينزل الله في آخر ثلاث ساعات بقين[3] من الليل ، ينظر في الساعة الأولى منهن في الكتاب الذي لا ينظر فيه غيره فيمحو (ما يشاء)[4] ويثبت ، ثم ينظر في الساعة الثانية في جنة عدن وهي مسكنه الذي يسكن لا يكون معه فيها إلا الأنبياء والشهداء والصديقون ، وفيها ما لم ير أحد ولم يخطر على

= أثبت كما في جميع مصادر الترجمة .
وهو زيادة ـ بكسر أوله وهاء في آخره ـ وذكره بعضهم باسم زياد بدون التاء من آخره ، ابن محمد الأنصاري ، روى له أبو داود والنسائي حديثا واحدا ، قال البخاري والنسائي وأبو حاتم : « منكر الحديث » ، وقال ابن حبان : « منكر الحديث يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك » .
الجرح والتعديل (٣/ ٦١٩ ـ ٦٢٠) وتهذيب الكمال (٩/ ٥٣٣ ـ ٥٣٦) والكاشف (١/ ٣٣٥) وتقريب التهذيب (ص١٦٢) .

(١) هو محمد بن كعب بن سُليم بن أسد أبو حمزة ، وقيل : أبو عبد الله ، القرظي المدني من حلفاء الأوس بن حارثة ، إمام عالم ثقة ، أخرج له الجماعة ، سكن الكوفة ثم تحول إلى المدينة فسكنها ، مولده سنة (٤٠) على الصحيح ، ووفاته سنة (١٢٠) ، وقيل غير ذلك
الجرح والتعديل (٨/ ٦٧) وتهذيب الكمال (٢٦ ـ ٣٤٠ ـ ٣٤٨) والسير (٥/ ٦٥ ـ ٦٨) وتقريب التهذيب (ص٤٣٨) .

(٢) هو فضالة بن عُبيد بن ناقد (وفي الإصابة : نافذ) بن قيس بن صهيب بن الأصرم بن جَحْجَبى ، أبو محمد الأنصاري الأوسي العَمْري ، أسلم قديما ولم يشهد بدرا ، وقد شهد أحدا وما بعدها ، كما شهد فتح مصر والشام قبلها ، ولاه معاوية قضاء دمشق بعد أبي الدرداء حتى مات بها سنة (٥٣) على الصحيح .
الاستيعاب (٣/ ١٢٦٢ ـ ١٢٦٣) وأسد الغابة (٤/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤) والإصابة (٥/ ٣٧١ ـ ٣٧٢)

(٣) في أكثر المصادر : « يبقين » .

(٤) في « ت » : « ما شاء » .

قلب بشر ، ثم يهبط في آخر ساعة من الليل يقول : ألا مستغفر فأغفر له ؟ ألا سائل فأعطيه ؟ ألا داعٍ فأستجيب له ؟ » . رواه عثمان بن سعيد الدارمي[١] .

[إيراد حديث أنس ابن مالك]

وأما حديث أنس بن مالك[٢] فهو الحديث العظيم الشأن الذي هو قرة لعيون أهل الإيمان وشجًى في حلوق أهل التعطيل والبهتان ، رواه

---

(١) أخرجه جمع من الأئمة باختلاف في بعض ألفاظه ، وبعض سياقاته أطول من بعض .
فرواه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ١٢٨ (ص٧٦) والبزار في مسنده كما في كشف الأستار رقم ٥٢٥٣ (٤/ ٨٣) وابن أبي شيبة في العرش رقم ٨٦ (ص ٤٨٢ ـ ٤٨٥) وابن جرير في التفسير (١٥/ ١٣٩) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ وابن خزيمة في التوحيد رقم ١٩٩ (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٥) والعقيلي في الضعفاء رقم ٥٥٢ (٢/ ٩٣) في ترجمة زيادة هذا ، والطبراني في الأوسط ح٨٦٣٠ (٩/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩) وفي الدعاء ح١٣٥ (٢/ ٨٤٣) والدارقطني في النزول رقم ٧٣ (ص١٥١ ـ ١٥٢) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٥٦ (٣/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠) وابن الجوزي في العلل المتناهية رقم ٢١ (١/ ٢٥ ـ ٢٦) وذكره الديلمي في الفردوس رقم ٨١٠٩ (٥/ ٢٥٤) ، جميعهم من طريق الليث بن سعد ـ به .
وممن عزاه السيوطي إليهم في الدر المنثور (٤/ ٦٦٠) ابن أبي حاتم وابن مردويه .
وسنده ضعيف جدا ، آفته زيادة بن محمد الأنصاري ، وقد تقدم في ترجمته قبلُ أنه منكر الحديث ، قال العقيلي في الضعفاء (٢/ ٩٤) : « والحديث في نزول الله عزّ وجلّ إلى السماء الدنيا ثابت فيه أحاديث صحاح ، إلا أن زيادة هذا جاء في حديثه بألفاظ لم يأت بها الناس ولا يتابعه عليها منهم أحد » اهـ وكذا أورده الذهبي في الميزان (٢/ ٩٨) ثم قال : « فهذه ألفاظ منكرة لم يأت بها غير زيادة . . » اهـ كما ذكره ـ أيضاً ـ الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨) وقال عقبه : « رواه الطبراني في الكبير والأوسط والبزار بنحوه ، وفيه زيادة بن محمد الأنصاري وهو منكر الحديث » .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٧٩) .

الشافعي[١] في مسنده[٢] مجمِّلا به كتابه ، راجيا بروايته وتبليغه عن الرسول من الله ثوابه ، ورواه أئمة السنة له مقرين[٣] ، وعلى من أنكره منكرين .

قال عثمان بن سعيد[٤] : « حدثنا هشام بن خالد الدمشقي[٥] وكان ثقة ، حدثنا محمد بن شعيب ابن شابور[٦] ، أنبأنا عمر بن عبد الله مولى غُفرة[٧] قال : سمعت أنس بن مالك يقول : قال رسول الله ﷺ :

---

(١) تقدمت ترجمته ص (٦) .

(٢) رقم ٣٠٨ (ص١٥٩) ، وهو في ترتيب السندي لمسند الشافعي (١/١٢٦ ـ ١٢٧) وفي بدائع المنن للساعاتي (١/١٤٨ ـ ١٤٩) .

(٣) في « د » و « ن » : « مقررين » .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٥٨) .

(٥) هو هشام بن خالد بن زيد ، ويقال : يزيد بن مروان الأزرق أبو مروان الدمشقي السلامي ، صدوق ، قال فيه الذهبي : « من ثقات الدماشقة ، لكنه يروج عليه » . مولده سنة (١٥٣) ووفاته سنة (٢٤٩) روى له أبو داود وابن ماجه .

الجرح والتعديل (٩/٥٧) وتهذيب الكمال (٣٠/١٩٨ ـ ٢٠٠) وميزان الاعتدال (٤/٢٩٨) وتقريب التهذيب (ص٥٠٣) .

(٦) هو محمد بن شعيب بن شابور أبو عبد الله القرشي الأموي مولاهم الشامي الدمشقي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق صحيح الكتاب » . وذكره ابن حبان في الثقات ، مولده سنة (١١٦) وقيل غير ذلك ، ووافته في بيروت سنة (٢٠٠) وقيل غير ذلك . أخرج له الأربعة .

الجرح والتعديل (٧/٢٨٦) وتهذيب الكمال (٢٥/٣٧٠ ـ ٣٧٥) والسير (٩/٣٧٦ ـ ٣٧٨) وتقريب التهذيب (ص٤١٨) .

(٧) في النسخ الخطية : « عفرة » بعين مهملة ، والصواب ما أثبت أي بالغين المعجمة المضمومة وسكون الفاء .

وعمر هو ابن عبد الله أبو حفص المدني مولى غفرة بنت رباح أخت بلال بن رباح ، ويقال مولى غفرة بنت شبية ، قال فيه ابن حجر : « ضعيف وكان كثير الإرسال » . مات =

«جاءني جبريل وفي كفه مرآة فيها نكتة سوداء فقلت : ما هذه يا جبريل ؟ قال : هذه الجمعة أرسل بها إليك ربك فتكون هدى لك ولأمتك من بعدك ، فقلت : وما لنا فيها ؟ قال : لكم فيها خير كثير ، أنتم الآخرون السابقون يوم القيامة ، وفيها ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي يسأل الله خيرا هو له قسم إلا آتاه (ولا خيرا ليس بقسم)[1] إلا ادخر له أفضل منه ، ولا يستعيذ بالله من شر ما [١٨٨/ب] هو مكتوب عليه إلا دفع عنه أكبر منه . قلت : ما هذه النكتة السوداء ؟ قال : هذه الساعة يوم تقوم[2] القيامة [تكون يوم الجمعة][3] ، وهو سيد الأيام ، ونحن نسميه عندنا يوم المزيد ، قلت : ولم تسمونه[4] يوم المزيد يا جبريل ؟ قال : إن ربك اتخذ في الجنة واديا أفيح من مسك أبيض ، فإذا كان يوم الجمعة من أيام الآخرة هبط الجبار جل جلاله عن عرشه إلى كرسيه إلى ذلك الوادي وقد حف الكرسي بمنابر من نور يجلس عليها الصديقون والشهداء ، ثم يجيء أهل الغرف حتى يحفو بالكثيب[5] ، ثم يَتَبَدَّى لهم ذو الجلال والإكرام فيقول : أنا

= سنة (١٤٥) أو (١٤٦) ، أخرج له أبو داود والترمذي .
الجرح والتعديل (٦/ ١١٩) وتهذيب الكمال (٢١/ ٤٢٠ ـ ٤٢٣) وميزان الاعتدال (٣/ ٢١٠ ـ ٢١١) وتقريب التهذيب (ص٣٥٢) .

(١) في « ت » : « ولا خيرا لم يقسم » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في كتاب الرؤية للدارقطني (ص١٨٢) .

(٢) في « ن » : « يقوم » .

(٣) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، وقد أثبته من مصدر النص : كتاب الرد على الجهمية للدارمي (ص٩٠) . وانظر : الرؤية للدارقطني (ص١٧٨ ، ١٨٢) .

(٤) في « د » و « ن » : « يسمونه » .

(٥) في « ت » : « بالكيت » وهو تحريف . =

الذي صدقتكم وعدي ، وأتممت عليكم نعمتي ، وأحللت لكم دار كرامتي ، فسلوني ، فيقولون بأجمعهم : نسألك الرضى عنا ، فيشهد لهم على الرضى ، ثم يقول لهم : سلوني ، فيسألونه حتى تنتهي[١] نهمة[٢] كل عبد منهم ، ثم يقول : سلوني ، فيقولون : حسبنا ربنا رضينا ، فيرجع الجبار إلى عرشه فيفتح لهم بعد انصرافهم من يوم الجمعة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، فيرجع أهل الغرف إلى غرفهم وهي غرفة من لُؤلُؤة بيضاء وياقوتة حمراء وزمردة خضراء ، ليس فيها (فصم ولا قصم)[٣] مطردة فيها أنهارها ، متدلية فيها ثمارها ، فيها أزواجها وخدمها ومساكنها ، فليسوا إلى يوم أحوج منهم إلى (يوم الجمعة)[٤] ليزدادوا تفضلا

= والكثيب : هو التل المستطيل المحدودب من الرمل .
وقيل : القطعة تنقاد محدودبة ، جمعه أَكْثِبَة وكُثُب .
تهذيب اللغة وتاج العروس كلاهما في مادة (كثب) .

(١) في « ن » : « ينتهي » .

(٢) في « ت » : « تهمة » وفي كتاب الرد على الجهمية للدارمي (ص٩٠) : « نُهية » وكذا في الرؤية للدارقطني (ص١٨٣) ، والمثبت من « د » و « ن » ولعله الصواب ، لأن النهمة هي الشهوة في الشيء والرغبة فيه ، وتطلق أيضاً على الحاجة .
ومنه الحديث : « .. فإذا قضى أحدكم نهمته فليعجل إلى أهله » أخرجه البخاري في الحج ح١٨٠٤ وفي الجهاد والسير ح٣٠٠١ وفي الأطعمة ح٥٤٢٩ .
وانظر اللسان وتاج العروس مادة : « نهم » .

(٣) في « ت » : « قصم ولا هضم » ، وفي « ن » : « هضم ولا قصم » والمثبت من « د » .
قال ابن أبي الدنيا في صفة الجنة رقم ٩١ (ص٩٥) : « الفصم : الصدع الذي لم يبن ، والقصم : ما قد بان » .

(٤) في « ت » : « يوم القيامة » وهو خطأ .

من ربهم ورضوانا »[١] .

ورواه عثمان بن أبي شيبة[٢] : حدثنا جرير[٣] عن

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (مطولا) رقم ١٤٤ (ص٩٠ - ٩١) وفي النقض على المريسي (مختصرا) (١/ ٤٢٠ - ٤٢١) وابن أبي الدنيا في صفة الجنة (مختصرا) رقم ٩٢ (ص٩٦) كما روي من طرق عن عثمان بن عمير ، قال البزار : « قد رواه جماعة منهم إبراهيم بن طهمان ومحمد بن فضيل وغيرهما عن ليث عن عثمان بن عمير عن أنس عن النبي ﷺ . قلت : فممن أخرجه ابن طهمان في مشيخته رقم ١١٢ (ص١٦٢ - ١٦٣) وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١٥٠ - ١٥١) وابن أبي الدنيا في صفة الجنة رقم ٩١ (ص٩٤ - ٩٥) والحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في بغية الباحث رقم ١٩٦ (١/ ٣٠١ - ٣٠٢) وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٤٦٠ (١/ ٢٥٠ - ٢٥١) والبزار في مسنده كما في كشف الأستار رقم ٣٥١٩ (٤/ ١٩٤ - ١٩٥) والآجري في الشريعة رقم ٦١٢ (٢/ ١٠٢٢ - ١٠٢٦) والدارقطني في الرؤية رقم ٦٥ (ص١٨٢ - ١٨٣) وابن بطة في الإبانة رقم ٢٤ (٣/ ٢٧ - ٢٩) وابن منده في التوحيد رقم ٣٩٧ (٣/ ٤٠) وفي الرد على الجهمية رقم ٩٢ (ص١٠١) والذهبي في العلو ص(٢٨ - ٣٠) .

كما أن له طرقا أخرى عن أنس سيذكر المؤلف ابن القيم بعضها لاحقا فيما يأتي ، وقد جمع أكثرها ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٦/ ٤١٠ - ٤١٦) ، كما جمعها الذهبي في العلو ص(٢٨ - ٣١) ثم قال : « وهذه طرق يعضد بعضها بعضا » اهـ وينظر حادي الأرواح (ص٣٩٠) وما بعدها .

(٢) هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان أبو الحسن العبسي مولاهم الكوفي المعروف بابن أبي شيبة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة حافظ شهير وله أوهام ، وقيل : كان لا يحفظ القرآن » اهـ مات سنة (٢٣٩) ، أخرج له الستة إلا الترمذي .

الجرح والتعديل (٦/ ١٦٦ - ١٦٧) وتهذيب الكمال (١٩/ ٤٧٨ - ٤٨٧) والسير (١١/ ١٥١ - ١٥٤) وتقريب التهذيب (ص٣٢٦) .

(٣) هو جرير بن عبد الحميد بن قُرط أبو عبد الله الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيها ، قال فيه ابن حجر : « ثقة صحيح الكتاب ، قيل : كان في آخر عمره يهم من حفظه ، مات سنة (١٨٨) ، أخرج له الجماعة .

=

ليث[١] عن عثمان بن عمير[٢] عن أنس[٣] .

ورواه ابن أبي حاتم[٤] : حدثنا أبو زرعة[٥] حدثنا محمد بن عبد الله بن

= الجرح والتعديل (٢/٥٠٥ ـ ٥٠٧) وتهذيب الكمال (٤/٥٤٠ ـ ٥٥١) والسير (٩/٩ ـ ١٨) وتقريب التهذيب (ص٧٨) .

(١) هو الليث بن أبي سُليم بن زُنيم أبو بكر ، ويقال : أبو بكير ، القرشي مولاهم الكوفي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك » اهـ لكن مع ضعفه يكتب حديثه ويخرج ، قاله ابن عدي والدارقطني ، وقد استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في كتاب رفع اليدين وغيره ، وروى له مسلم مقرونا بغيره ، وأخرج له الباقون . مات سنة (١٤٨) وقيل غير ذلك .

الجرح والتعديل (٧/١٧٧ ـ ١٧٩) وتهذيب الكمال (٢٤/٢٧٩ ـ ٢٨٨) والسير (٦/١٧٩ ـ ١٨٤) وتقريب التهذيب (ص٤٠٠) .

(٢) هو عثمان بن عُمير أبو اليقظان البجلي الكوفي الأعمى ، قال فيه ابن حجر : « ضعيف ، واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع ، مات في حدود الخمسين ومائة ، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه » .

الجرح والتعديل (٦/١٦١) وتهذيب الكمال (١٩/٤٦٩ ـ ٤٧٢) وميزان الاعتدال (٣/٥٠ ـ ٥١) وتقريب التهذيب (ص٣٢٦) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة بهذا السند في كتابه العرش رقم ٨٨ (ص٤٨٩ ـ ٤٩٠) ، وهو ضعيف لحال الليث وعثمان بن عمير كما تقدم القول فيهما ، وانظر ما سبق قريبا ص (١١٥٨) تعليق (١ ، ٢) .

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر أبو محمد الرازي الحنظلي التميمي العلامة الحافظ الناقد ابن الإمام محمد بن إدريس شيخ المحدثين ، لعبد الرحمن مصنفات بديعة منها : الجرح والتعديل ، والرد على الجهمية ، والمسند ، والتفسير وغيرها ، مات بالري سنة (٣٢٧) طبقات الحنابلة (٢/٥٥) وتاريخ ابن عساكر (٣٥/٣٥٧ ـ ٣٦٦) والسير (١٣/٢٦٣ ـ ٢٦٩) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣/٣٢٤ ـ ٣٢٨) .

(٥) هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة القرشي المخزومي الرازي ، =

نمير[١] حدثنا (ابن اليمان)[٢] عن شريك[٣] عن عثمان[٤] به[٥] .
ورواه مكي بن إبراهيم[٦] عن موسى بن

= إمام حافظ ثقة مشهور علم ، مولده سنة (١٩٤) وقيل غير ذلك ووفاته بالري سنة (٢٦٤) ، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .
الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦) وتهذيب الكمال (١٩/ ٨٩ ـ ١٠٤) والسير (١٣/ ٦٥ ـ ٨٥) وتقريب التهذيب (ص٣١٣) .

(١) هو محمد بن عبد الله بن نمير أبو عبد الرحمن الهمْداني الخارفي الكوفي ، ثقة حافظ فاضل مأمون ، مات سنة (٢٣٤) ، أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (١/ ٣٢٠ ـ ٣٢٨) و(٧/ ٣٠٧) وتهذيب الكمال (٢٥/ ٥٦٦ ـ ٦٧٠) والسير (١١/ ٤٥٥ ـ ٤٥٨) وتقريب التهذيب (ص٤٢٥) .

(٢) في النسخ الخطية : « أبو اليمان » ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت ، واسم ابن اليمان يحيى بن يمان أبو زكريا العجلي الكوفي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق عابد يخطئ كثيرا وقد تغير ، من كبار التاسعة » . مات سنة تسع وثمانين ومائة ، روى له البخاري في الأدب والباقون .
الجرح والتعديل (٩/ ١٩٩) وتهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥ ـ ٦٠) والسير (٨/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧) والتقريب (ص٥٢٨) .

(٣) هو شريك بن عبد الله بن أبي شريك تقدمت ترجمته ص (١١٤٠) .

(٤) الظاهر أنه عثمان بن عمير أبو اليقظان المتقدم الترجمة ، فهو ممن يروي عن أنس بن مالك كما في ترجمته في تهذيب المزي (١٩/ ٤٧٠) وهو ممن يروي عنه شريك المذكور .

(٥) لعل الإمام ابن أبي حاتم أخرجه في كتابه السنة أو في كتابه الرد على الجهمية ، وكلاهما من مؤلفاته المفقودة عند الناس اليوم . انظر ما ذكرته عنهما سالفا ص (١٠٨٤) تعليق (١) وص (١١٣٩) مع تعليق (٣) .

(٦) هو مكي بن إبراهيم بن بشير بن فرقد ، ويقال : ابن فرقد بن بشير ، أبو السكن التميمي الحنظلي البلخي مسند خراسان ، إمام حافظ ثقة ثبت ، مولده سنة (١٢٦) ووفاته سنة (٢١٤) أو ٢١٥ ، روى له الجماعة . =

عُبيدة[1] عن أبي الأزهر[2] (عن عبيد الله بن عمير)[3] فذكره[4] .

= الجرح والتعديل (٨/ ٤٤١) وتهذيب الكمال (٢٨/ ٤٧٦ ـ ٤٨٢) والسير (٩/ ٥٤٩ ـ ٥٥٣) وتقريب التهذيب (ص٤٧٧) .

(١) هو موسى بن عُبيدة (بضم المهملة) بن نَشِيط (بفتح النون وكسر المعجمة) بن عمرو بن الحارث أبو عبد العزيز ، الربذي المدني ، قال فيه ابن حجر : « ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار ، وكان عابدا » اهـ مات بالمدينة سنة (١٥٣) وقيل في التي قبلها ، أخرج له الترمذي وابن ماجه .

الجرح والتعديل (٨/ ١٥١ ـ ١٥٢) وتهذيب الكمال (٢٩/ ١٠٤ ـ ١١٤) وميزان الاعتدال (٤/ ٢١٣ ـ ٢١٤) وتقريب التهذيب (ص٤٨٤) .

(٢) واسمه معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله ، القرشي التيمي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق ربما وهم ، من السادسة» . أخرج له البخاري وأبو داود في القدر ، والنسائي وابن ماجه في سننهما .

الجرح والتعديل (٨/ ٣٨١) وتهذيب الكمال (٢٨/ ١٦٠ ـ ١٦١) والكاشف (٣/ ١٥٦) وتقريب التهذيب (ص٤٦٩) .

(٣) في النسخ الخطية : « عن عثمان » ، والظاهر أنه خطأ صوابه ما أثبت : « عن عبيد الله ابن عمير » كما في سائر المصادر .

وهو عبيد الله بن عبيد بن عُمير ، وقد ينسب إلى جده فيقال عبيد الله بن عمير ، وسيأتي قريبا عند المؤلف نقلا عن الشافعي من مسنده : عبيد بن عمير ، والذي وقفت عليه في المسند المذكور (ص١٥٩) أنه عبد الله (مكبرا) بن عمير وهكذا في كتاب الأم (١/ ١٨٥) وفيما نقله ابن القيم عن الإمام الشافعي في مصنفه حادي الأرواح (ص٣٩١) وفي تهذيب الكمال (١٥/ ٢٥٩) و (٢٨/ ١٦٠) وفي تهذيبه (٥/ ٣٠٨) وفي التقريب (ص٢٥٤) ، وما ذكرته أولاً في رسمه مصغرا هو في ترتيب مسند الشافعي للسندي (ص١٢٦) وفي إتحاف المهرة لابن حجر (٢/ ١٢٩ ـ ١٣٠)

(٤) أخرجه الشافعي في مسنده رقم ٣٠٨ (ص١٥٩) ومن طريقه أخرجه ابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٢٦ (ص١٠٩ ـ ١١٠) وكذا الذهبي في العلو ص(٢٩ ـ ٣٠) ، وقد روي من طرق عن عثمان بن عمير سبقت الإشارة قريبا إلى مخرجيها . =

ورواه موسى بن عقبة[1] عن أبي صالح[2] عن أنس[3] .

ورواه بشر (بن الحسين)[4] عن الزبير (بن

= وهو هنا ضعيف بسبب موسى بن عبيدة وشيخه أبي الأزهر ، وقد سبق معرفة حالهما ، وانظر ما سبق ص (١١٦٠) تعليق (١ ، ٢) .

(١) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش أبو محمد القرشي مولاهم الأسدي المِطرفي مولى آل الزبير بن العوام ، ثقة فقيه ، إمام في المغازي بصير بها وأول من ألف فيها ، مات سنة (١٤١) وقيل (١٤٢) ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٨/ ١٥٤ ـ ١٥٥) وتهذيب الكمال (٢٩/ ١١٥ ـ ١٢٢) والسير (٦/ ١١٤ ـ ١١٨) وتقريب التهذيب (ص٤٨٤) .

(٢) هو صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أُمية بن خلف الجمحي ، أبو محمد المدني ، وهو صالح بن أبي صالح ، وقال أبو زرعة الرازي : هو صالح بن صالح ، وكنيته نبهان أبو صالح ، أفاده جميعا المزي في تهذيبه ، قال ابن حجر : « صدوق اختلط ، قال ابن عدي : لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج » . مات سنة (١٢٥) أو في التي تليها ، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه .

الجرح والتعديل (٤/ ٤١٦ ـ ٤١٨) وتهذيب الكمال (١٣/ ٩٩ ـ ١٠٤) وميزان الاعتدال (٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤) وتقريب التهذيب (ص٢١٥) .

(٣) أخرجه أبو نعيم في صفة الجنة رقم ٣٩٥ (٣/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧) ومختصرا في ذكر أخبار أصبهان (١/ ٢٧٨) وعنه الخطيب في التاريخ (٣/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥) في ترجمة محمد بن يحيى أبو سهل الدينوري ، لكن في سنده عصمة بن محمد بن فضالة بن عبيد الأنصاري المدني قال فيه العقيلي في الضعفاء الكبير ترجمة ١٣٦٦ (٣/ ٣٤٠) : « يحدث بالبواطيل عن الثقات ، ليس ممن يكتب حديثه إلا على جهة الاعتبار » ، وقال ابن عدي في الكامل (٥/ ٣٧٣) في ترجمة المذكور : « . . وكل حديثه غير محفوظ وهو منكر الحديث » ، ونقل الذهبي في الميزان (٣/ ٦٨) قول ابن معين فيه : « كذاب يضع الحديث » وقول الدارقطني وغيره : « متروك » .

(٤) في النسخ الخطية : « ابن الحنين » وهو خطأ صوابه ما أثبت .

وهو بشر بن الحسين أبو محمد الأصبهاني الهلالي ، قال فيه البخاري : « فيه نظر » ، =

عدي)[١] عن أنس[٢] .

(ورواه أبو يعلى)[٣] عن شيبان بن فروخ[٤] ، حدثنا الصَّعق بن حزن[٥]

= وقال أبو حاتم : « يكذب على الزبير » ، وقال الدارقطني : « متروك » .
التاريخ الكبير (٢/ ٧١) والضعفاء والمتروكون رقم ١٢٦ (ص١٥٩ ـ ١٦٠) ، وينظر الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٥) وميزان الاعتدال (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦) .

(١) في النسخ الخطية : « ابن عربي » وهو تحريف صوابه ما أثبت .
والزبير هو ابن عدي أبو عدي ، كنيته هكذا فيما وقفت عليه من المصادر عدا تقريب التهذيب ففيه أبو عبد الله ؟؟ الهمداني اليامي الكوفي قاضي الري ، علامة ثقة فقيه عابد أخرج له الجماعة ، مات بالري سنة (١٣١) .
الجرح والتعديل (٣/ ٥٧٩ ـ ٥٨٠) وتهذيب الكمال (٩/ ٣١٥ ـ ٣١٧) والسير (٦/ ١٥٧) وتقريب التهذيب (ص١٥٤) .

(٢) لم أقف عليه بهذا السند .

(٣) في النسخ الخطية : « أبو زرعة » وهو خطأ صوابه ما أثبت .
وأبو يعلى هو أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى التميمي الموصلي صاحب المسند والمعجم ، حلاه الذهبي « بالإمام الحافظ شيخ الإسلام » . ولد بالموصل سنة (٢١٠) وتوفي سنة (٣٠٧) .
سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٧٤ ـ ١٨٢) والوافي بالوفيات (٧/ ٢٤١) والنجوم الزاهرة (٣/ ١٩٧) وشذرات الذهب (٢/ ٢٥٠) .

(٤) هو شيبان بن فروخ أبي شيبة ، أبو محمد الحبطي مولاهم ، الأبلي البصري ، ولد في حدود سنة (١٤٠) ، وثقه الإمام أحمد ، وقال فيه أبو حاتم : « كان يرى القدر واضطر الناس إليه بأَخَرَة » . وقال ابن حجر : « صدوق يهم ورمي القدر » ، مات سنة (٢٣٦) وقيل في التي قبلها ، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي .
الجرح والتعديل (٤/٣٥٧) وتهذيب الكمال (١٢/٥٩٨ ـ ٦٠١) والسير (١١/ ١٠١ ـ ١٠٣) وتقريب التهذيب (ص٢١١) .

(٥) هو الصَّعق ـ بفتح الصاد وكسر العين ، كما ضبطه ابن ماكولا في الإكمال (٥/ ١٨٠٠) وقد ضبطه ابن حجر في التبصير (٣/ ٨٣٥) بالفتح وسكون العين المهملة ـ ابن =

حدثنا علي بن الحكم[١] عن أنس[٢] .

ورواه الحكم[٣] بن أسلم[٤] عن الصعق[٥] عن

= حَزْن بفتح المهملة وسكون الزاي ، ابن قيس أبو عبد الله البكري البصري ثم العيشي من بني عايش بن مالك ، وثقه غير واحد ووصف بالزهد والعبادة ، قال فيه ابن حجر : « صدوق يهم وكان زاهداً » . روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم في الصحيح وأبو داود في المراسيل والنسائي في السنن .

الجرح والتعديل (٤/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦) وتهذيب الكمال (١٣/ ١٧٥ ـ ١٧٩) وميزان الاعتدال (٢/ ٣١٥) وتقريب التهذيب (ص٢١٧ ـ ٢١٨) .

(١) هو علي بن الحكم أبو الحكم البناني البصري ، قال فيه ابن حجر : « ثقة ضعفه الأزدي بلا حجة » . أخرج له الجماعة سوى مسلم ، مات سنة (١٣١) .

الجرح والتعديل (٦/ ١٨١) وتهذيب الكمال (٢٠/ ٤١٣ ـ ٤١٥) وميزان الاعتدال (٣/ ١٢٥) وتقريب التهذيب (ص٣٣٩) .

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده رقم ٤٢٢٨ (٧/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩) وصحح سنده البوصيري في إتحاف السادة المهرة رقم ٢١٢١/ ٢ (٣/ ٨) وقال ابن حجر في المطالب العالية : (١/ ٢٧٨) : « هذا آخر الحديث من هذا الوجه ولم يذكر ما بعده ، وإسناده أجود من الأول » اهـ يعني بالأول حديث أنس بن مالك المروي عن عبد الرحمن المحاربي عن ليث عن عثمان عنه ، وقد أورده في المطالب قبل هذا .

(٣) في « ت » : « الحاكم » وهو خطأ صوابه ما أثبت كما سأذكر في ترجمته .

(٤) قال ابن أبي حاتم : « الحكم بن أسلم الحجبي وهو ابن سلمان أبو معاذ القرشي ، روى عن شعبة وعبد العزيز بن مسلم ، روى عنه أبي ومحمد بن غالب البغدادي وغيره ، سمعت أبي يقول : الحكم بن أسلم قدري بصري صدوق » اهـ وقد ذكره الذهبي في الميزان باسمه وكنيته وقال : « لا أعرفه ، قال ابن معين ضعيف » .

الجرح والتعديل (٣/ ١١٤) وتهذيب الكمال (١٣/ ١٧٦) في ترجمة شيخه الصعق ، وميزان الاعتدال (١/ ٥٨٣) .

(٥) هو ابن حزن ، تقدمت ترجمته قريبا .

علي بن الحكم[١] عن عبد الملك[٢] بن عُمير[٣] .

ورواه الحسن بن سفيان[٤] في مسنده : حدثنا شيبان بن أبي شيبة[٥] ، حدثنا الصعق بن حزن[٦] حدثنا علي بن الحكم[٧] عن أنس[٨] .

---

(١) هو البناني البصري ، تقدمت ترجمته قريبا ص (١١٦٣) .

(٢) هو عبد الملك بن عُمير بن سُويد أبو عمرو ، ويقال أبو عمر ، اللخمي الكوفي المعروف بالقبطي حليف بني عدي ، قال فيه ابن حجر : « ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس » اهـ ، روى له الجماعة ، مات سنة (١٣٦) .

الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٠ ـ ٣٦١) وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٧٠ ـ ٣٧٦) والسير (٥/ ٤٣٨ ـ ٤٤١) وتقريب التهذيب (ص٣٠٥) .

(٣) لم أقف على هذه الرواية .

(٤) هو الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز أبو العباس الشيباني الخراساني النسوي ، الإمام الحافظ الثبت صاحب المسند الكبير ، مولده سنة بضع وثمانين ومائتين ووفاته سنة (٣٠٣) على قرب من مدينة نسا .

الجرح والتعديل (٣/ ١٦) وتاريخ ابن عساكر (١٣/ ٩٩ ـ ١٠٦) والمنتظم (١٣/ ١٥٧ ـ ١٦٢) والسير (١٤/ ١٥٧ ـ ١٦٢) .

(٥) هو شيبان بن فروخ ، تقدمت ترجمته قريبا ص (١١٦٢) .

(٦) هو أبو عبد الله البكري البصري ، تقدمت ترجمته قريبا ص (١١٦٢) .

(٧) هو البناني البصري المذكور في السند قبله .

(٨) سبق تخريجه قريبا ص (١١٦٣) ، وأما عزوه لمسند الحسن بن سفيان فهو من المصنفات المفقودة ، ومن ضمن موارد المؤلف ابن القيم في بعض كتبه ، وقد سرد رحمه الله تعالى هذا الحديث نفسه في كتابه « زاد المعاد » (١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠) نقلا من المسند المذكور لكن بسند آخر غير هذا المسطر هنا ، كما أن الحافظ ابن حجر وقف على قطعة من هذا المسند مصرحا بذلك في مقدمة كتابه المطالب العالية (١/ ٤٧) وفي مصنفه المعجم المفهرس رقم ٤٩٢ (ص١٣٨) .

ورواه أسد بن موسى[١] حدثنا يعقوب بن إبراهيم[٢] حدثنا صالح بن حيان[٣] عن عبد الله بن بريدة[٤] عن أنس[٥] .

ورواه الشافعي في مسنده[٦] عن إبراهيم بن محمد[٧] حدثنا موسى بن

---

(١) هو أسد بن موسى بن إبراهيم بن الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم أبو سعيد القرشي الأموي المصري ، ويقال له : أسد السنة ، علامة حافظ ، قال فيه ابن حجر : « صدوق يُغرب ، وفيه نصب » . أخرج له البخاري في الصحيح استشهادا وفي الأدب ، وأبو داود والنسائي ، مات في مصر سنة (٢١٢) .
الجرح والتعديل (٣٣٨/٢) وتهذيب الكمال (٥١٢/٢ ـ ٥١٤) والسير (١٠/ ١٦٢ ـ ١٦٤) وتقريب التهذيب (ص٤٣ ـ ٤٤) .

(٢) هو أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة ، تقدمت ترجمته ص (١٠٨٣) .

(٣) هو صالح بن حيان القرشي الكوفي ، تكلم فيه جماعة وضعفه غير واحد ، أخرج له ابن ماجه في التفسير .
الجرح والتعديل (٣٩٨/٤) وتهذيب الكمال (١٣/ ٣٣ ـ ٣٥) والسير (٧/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤) وتقريب التهذيب (ص٢١٢) .

(٤) هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب أبو سهل الأسلمي المروزي ، شيخ مرو وقاضيها ، إمام حافظ ثقة ، مولده سنة (١٥) ووفاته سنة (١٠٥) وقيل (١١٥) ، أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٥/ ١٣) وتهذيب الكمال (٣٢٨/١٤ ـ ٣٣٢) والسير (٥/ ٥٠ ـ ٥٢) وتقريب التهذيب (ص٢٣٩) .

(٥) أخرجه ابن منده في التوحيد رقم ٣٩٨ (٣/ ٤٠ ـ ٤١) .

(٦) رقم ٣٠٨ (ص١٥٩) ، وقد تقدمت الإشارة إليه ص (١١٥٤) تعليق (٢) .

(٧) هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أبو إسحاق الأسلمي مولاهم المدني ، ولد في حدود سنة مائة أو قبل ذلك ، ومات سنة (١٨٤) ، روى له ابن ماجه ، وقد تكلم فيه غير واحد فقال الإمام أحمد : « إبراهيم بن أبي يحيى لا يكتب حديثه ، ترك الناس حديثه ، كان يروي أحاديث منكرة ليس لها أصل ، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه » اهـ وكذبه ابن معين وابن أبي حاتم وغيرهما . =

عبيدة[١] حدثني أبو الأزهر[٢] عن عبيد بن عمير[٣] أنه سمع أنس بن مالك فذكر نحوه ، وقال في آخره : «وهو اليوم الذي استوى فيه ربكم على العرش ، وفيه خلق آدم وفيه تقوم الساعة» .

وقد جمع ابن أبي داود طرق هذا الحديث[٤] .

وقد روي من حديث حذيفة بن اليمان[٥] ، قال ابن منده[٦] : « أخبرنا

= الجرح والتعديل (٢/ ١٢٥ ـ ١٢٧) وتهذيب الكمال (٢/ ١٨٤ ـ ١٩١) والسير (٨/ ٤٥٠ ـ ٤٥٤) وتقريب التهذيب (ص٣٣) .

(١) تقدمت ترجمته ص (١١٦٠) .

(٢) هو معاوية بن إسحاق ، تقدمت ترجمته ص (١١٦٠) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١١٦٠) .

(٤) وكذا قال المؤلف في كتابه حادي الأرواح (ص٣٩٤) ، ولم أقف على ذلك في كتب ابن أبي داود المطبوعة ، فلعله ضمَّنه في بعض كتبه الأخرى وهي كثيرة منها مصنفه المسند والسنن والتفسير وغيرها . وأما سياق الحديث هنا فهو ضعيف جدا لكون إبراهيم بن محمد متروك الحديث وشيخه موسى بن عبيدة الربذي ضعيف كما سبق في ترجمتهما .

(٥) هو حذيفة بن اليمان ، واليمان لقب لأبيه ، واسمه حِسل ويقال حُسيل بن جابر بن عمرو بن ربيعة أبو عبد الله العبسي القطيعي ، من كبار الصحابة ومتقدميهم ، المعروف بصاحب سر رسول الله ﷺ ، مولده في المدينة وقد أسلم مع أبيه وحضرا أحدا فاستشهد اليمان بها ، وشهد حذيفة بعده الخندق وفتوح العراق ، وعلى يديه تم فتح همذان والري والدينور سنة (٢٢) ، استعمله عمر على المدائن فلم يزل بها حتى مات سنة (٣٦) بعد مقتل عثمان في أول خلافة علي رضي الله عنهم جميعا .
الاستيعاب (١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥) وأسد الغابة (١/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩) والإصابة (٢/ ٤٤ ـ ٤٥) .

(٦) هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده أبو عبد الله العبدي الأصبهاني الحافظ من أولاد المحدثين وبيت الحفاظ ، وصفه الذهبي « بالإمام الحافظ الجوال محدث الإسلام صاحب التصانيف » ، مولده بأصبهان سنة (٣١٠) وبها وفاته سنة (٣٩٥) .
ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٣٠٦) وطبقات الحنابلة (٢/ ١٦٧) والوافي بالوفيات =

أبو عمرو [١٨٩/أ] بن حكيم[١] ثنا يزيد بن جهور[٢] ثنا الحسن ابن يحيى بن كثير[٣] حدثنا أبي[٤] عن القاسم بن مطيب[٥] عن

= (٢/ ١٩٠ - ١٩١) والسير (١٧/ ٢٨ - ٤٣) .

(١) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم الأبرش المديني الأصبهاني المعروف بابن مَمَّك ، إمام عالم محدث أديب صاحب رحلة ، توفي بأصبهان سنة (٣٣٣) .

ذكر أخبار أصبهان (١/ ١٢٢) وتاريخ ابن عساكر (٥/ ٢١٢ - ٢١٣) وتاريخ الإسلام (٢٥/ ٨٧) والسير (١٥/ ٣٠٦ و ٣٣٢) .

(٢) لعله يزيد بن جهور أبو الليث الطرسوسي الخياط ، قال فيه الدارقطني : « كان بالثغر لا بأس به » .

قلت : ولم أقف على من ترجمه استقلالا إلا ما كان من ذِكْره عرضا في مواضع من بعض كتب التراجم والجرح والتعديل ، كطبقات المحدثين لأبي الشيخ (٤/ ٢٣) وسؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٦٠) رقم ٢٤٢ ، وتهذيب الكمال للمزي (٩/ ١٠٥) و(٣٢/ ٣٥٩) والسير للذهبي (١٤/ ١٢٣) وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٤٧) .

(٣) هو الحسن بن يحيى بن كثير العنبري المصيصي ، قال المزي : « روى عنه النسائي وعبد الله بن أبي داود وعبد الله بن محمد بن أبي الدنيا وقال : كان من البكائين ، وقال النسائي : لا شيء خفيف الدماغ ، وقال في موضع آخر : لا بأس به » اهـ .

تهذيب الكمال (٦/ ٣٣٦) وميزان الاعتدال (١/ ٥٢٥ - ٥٢٦) وتاريخ الإسلام الطبقة الخامسة والعشرون (١٨/ ٢٣٥ - ٢٣٦) وتقريب التهذيب (ص١٠٤) .

(٤) يعني يحيى بن كثير بن درهم أبو غسان العنبري مولاهم البصري الحافظ الثقة خراساني الأصل ، أخرج له الجماعة ، مات سنة (٢٠٦) وقيل غير ذلك .

الجرح والتعديل (٩/ ١٨٣) وتهذيب الكمال (٣١/ ٤٩٩ - ٥٠١) والسير (٩/ ٥٣٨) وتقريب التهذيب (ص٥٢٥) .

(٥) هو القاسم بن مطيب العجلي البصري انتقل إلى الكوفة فسكنها ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ، قال فيه أبو حاتم ابن حبان : « يخطئ عمن يروي على قلة روايته فاستحق الترك كما كثر ذلك منه » . وقال فيه ابن حجر : « فيه لين من الخامسة » . =

الأعمش[١] عن أبي وائل[٢] عن حذيفة عن النبي ﷺ : الحديث بطوله[٣] .

= الجرح والتعديل (٧/ ١٢١) والمجروحين (٢/ ٢١٣) وتهذيب الكمال (٢٣/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨) وتقريب التهذيب (ص٣٨٨) .

(١) هو سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم أحد الأئمة الأعلام ، قال فيه ابن حجر : « ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يُدلس ، من الخامسة » . ولد في أول سنة (٦١) ومات سنة (١٤٧) أو ١٤٨ ، روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (٤/ ١٤٦ ـ ١٤٧) وتهذيب الكمال (١٢/ ٧٦ ـ ٩١) والسير (٦/ ٢٢٦ ـ ٢٤٨) وتقريب التهذيب (ص١٩٥) .

(٢) واسمه شقيق بن سلمة الأسدي (أسد خزيمة) الكوفي المخضرم ، أدرك النبي ﷺ وما رآه ، إمام ثقة عابد ، مات في زمن الحجاج سنة (٨٢) وقيل غير ذلك ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٤/ ٣٧١) وتهذيب الكمال (١٢/ ٥٤٨ ـ ٥٥٤) والسير (٤/ ١٦١ ـ ١٦٦) وتقريب التهذيب (ص٢٠٩) .

(٣) لم أقف عليه في شيء من كتب ابن منده المطبوعة ، وقد أخرجه (مطولا) ابن أبي الدنيا في صفة الجنة رقم ٣٣٨ (ص٢٢٢ ـ ٢٢٥) وكذا البزار في مسنده رقم ٢٨٨١ (٧/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠) وابن بطة في الإبانة رقم ٢٦ (٣/ ٣١ ـ ٣٦) وأشار إليه الذهبي في الميزان (١/ ٥٤) في ترجمة إبراهيم بن مالك ، وفي (٣/ ٣٨٠) في ترجمة القاسم بن مطيب ، كما أورده المؤلف ابن القيم في حادي الأرواح (ص٤٠٤ ـ ٤٠٦) نقلا عن ابن بطة والبزار ، وهو حديث ضعيف جدا في سنده عند ابن أبي الدنيا عبد الله بن عرادة الشيباني قال فيه الإمام البخاري في تاريخه الكبير (٥/ ١٦٦) : « منكر الحديث » ، وقال ابن معين : « ضعيف ، ليس بشيء » ، وقال ابن عدي : « عامة ما يرويه لا يتابع عليه » . راجع تهذيب الكمال (١٥/ ٢٩٥) . وفي سنده عندهم جميعا القاسم بن مطيب ضعيف قد تقدم القول فيه ، قال الحافظ الهيثمي بعد أن أورده في المجمع (١٠/ ٧٨١) : « رواه البزار وفيه القاسم بن مطيب وهو متروك » .

ورواه أبو نعيم[١] وأبو النضر[٢] وجماعة قالوا : حدثنا المسعودي[٣] عن المنهال بن عمرو[٤] عن أبي عبيدة[٥] عن عبد الله[٦] قال : « سارعوا إلى

(١) أبو نعيم تقدمت ترجمته ص (١٠٩٢) .

(٢) هو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم البغدادي ، خراساني الأصل مشهور بكنيته ويلقب قيصر ، إمام حافظ محدث ثقة ثبت ، مولده سنة (١٣٤) ووفاته سنة (٢٠٧) أخرج له الجماعة

الجرح والتعديل (٩/ ١٠٥ ـ ١٠٦) وتهذيب الكمال (٣٠/ ١٣٠ ـ ١٣٦) والسير (٩/ ٥٤٥ ـ ٥٤٩) وتقريب التهذيب (ص٥٠١) .

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي ، فقيه علامة محدث ولد في خلافة عبد الملك بن مروان بعد الثمانين وتوفي ببغداد سنة (١٦٠) ، وثقه غير واحد إلا أنه اختلط في آخر عمره ، قال الحافظ ابن حجر : « صدوق اختلط قبل موته ، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط » اهـ قال المزي : « استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في كتاب الأدب ، وروى له الأربعة » .

الجرح والتعديل (٥/ ٢٥٠ ـ ٢٥٢) وتهذيب الكمال (١٧/ ٢١٩ ـ ٢٢٧) والسير (٧/ ٩٣ ـ ٩٥) وتقريب التهذيب (ص٢٨٦) .

(٤) هو المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي ، وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وابن حبان وغيرهم ، روى له الجماعة سوى مسلم .

الجرح والتعديل (٨/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧) وتهذيب الكمال (٢٨/ ٥٦٨ ـ ٥٧٢) والسير (٥/ ١٨٤) وتقريب التهذيب (ص٤٧٩) .

(٥) هو عامر بن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته فيقال هي اسمه ولا اسم له غيرها ، كوفي ثقة ، قال الترمذي : « لا يعرف اسمه ولم يسمع من أبيه شيئا » وقال ابن حجر : « والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه ، مات بعد سنة ثمانين » أخرج حديثه الجماعة .

كتاب الكنى في آخر التاريخ الكبير (ص٥١ ـ ٥٢) والجرح والتعديل (٩/ ٤٠٣) وتهذيب الكمال (١٤/ ٦١ ـ ٦٢) وتقريب التهذيب (ص٥٧٨) .

(٦) يعني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

الجمعة ، فإن الله ينزل[1] لأهل الجنة في كل جمعة في كثيب من كافور أبيض فيكونون منه في القرب على قدر تسارعهم إلى الجمعة »[2] .

[إيراد حديث لقيط بن عامر أبي رزين العقيلي]

وأما حديث لقيط بن عامر[3] فقال عبد الله بن أحمد في كتاب السنة : « كتب إلي إبراهيم [بن][4] حمزة [بن محمد بن حمزة][5] بن مصعب بن الزبير[6] : كتبت إليك بهذا الحديث فحدث به عني ، قال : حدثني

(١) في مصادر النص : « يبرز » .

(٢) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد رقم ٦٠٢ (٢/ ٨٩٣) وأبو نعيم في صفة الجنة رقم ٣٩٦ (٣/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨) وفي آخره عندهما زيادة ، وهو ضعيف آفته المسعودي قد اختلط في آخر عمره ، والراوي عنه أبو النضر المذكور في السند روى عنه بعد الاختلاط ، قاله الإمام أحمد وغيره كما في تاريخ الخطيب (١٠/ ٢٢٠ ـ ٢٢٢) وتهذيب الكمال (١٧/ ٢٢٣) والكواكب النيرات (ص٢٨٦ ـ ٢٨٨) . وأيضا فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ابن مسعود كما تقدم في ترجمته ، ولهذا قال ابن حجر في إتحاف المهرة رقم ١٣٣٦٨ (١٠/ ٥٣٥) بعد أن ذكره : « فيه علتان » . لعله يقصد ما تقدم في سبب ضعف الحديث والعلم عند الله تعالى .

(٣) هو لقيط بن عامر بن المنتفق بن عامر بن عقيل بن كعب بن عامر بن صعصعة أبو رزين العامري العقيلي ، له صحبة ووفادة على رسول الله ﷺ ، ويقال له ابن صَبِرة ، قاله ابن منده وابن عبد البر وغيرهما ، وقد اختلف فيهما أهل العلم اختلافا بينا هل هما واحد أو اثنان ، وقد حكى الحافظ ابن حجر الخلاف في ذلك بطوله مع منشئه وسببه وترجح عنده أنهما اثنان : لقيط بن عامر بن المنتفق ، ولقيط بن صبرة بن عبد الله العامري وهو أيضاً له صحبة ووفادة .

الاستيعاب (٣/ ١٣٤٠) وأسد الغابة (٤/ ٥٢٣ ـ ٥٢٥) والإصابة (٥/ ٦٨٦ ـ ٦٨٧) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » مثبت في « د » و « ن » ومصادر النص والترجمة .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت في « ت » وفي بعض مصادر النص .

(٦) وهو أبو إسحاق المدني المتوفى سنة (٢٣٠) ، قال فيه ابن حجر : « صدوق من العاشرة » . روى له البخاري وأبو داود والنسائي . =

عبد الرحمن بن المغيرة الحِزامي[(١)] عن عبد الرحمن بن عياش[(٢)] عن دَلهم[(٣)] ابن الأسود بن[(٤)] عبد الله بن حاجب[(٥)] بن عامر[(٦)] [بن][(٧)] المنتفق عن

= الجرح والتعديل (٢/ ٩٥) وتهذيب الكمال (٢/ ٧٦ ـ ٧٨) والسير (١١/ ٦٠ ـ ٦١) وتقريب التهذيب (ص٢٩) .

(١) هو عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن أبو القاسم الحزامي القرشي الأسدي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق من العاشرة » روى له البخاري وأبو داود .
الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٨) وتهذيب الكمال (١٧/ ٤٢٣) والكاشف (٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧) وتقريب التهذيب (ص٢٩٢) .

(٢) هو عبد الرحمن بن عياش ويقال : ابن عباس الأنصاري ثم السَّمَعي ـ بفتح المهملة والميم ـ المدني القُبائي . قال فيه ابن حجر : « مقبول من السابعة » أخرج له أبو داود حديثا واحدا .
الجرح والتعديل (٥/ ٢٧١) وتهذيب الكمال (١٧/ ٣٣٢ ـ ٣٣٥) وميزان الاعتدال (٢/ ٥٨٠) وتقريب التهذيب (ص٢٨٩ ـ ٢٩٠) .

(٣) دَلْهَم : بفتح الدال وسكون اللام وفتح الهاء العُقيلي الحجازي ، عداده في التابعين ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال فيه الحافظ ابن حجر : « مقبول من السابعة » ، أخرج له أبو داود .
الجرح والتعديل (٣/ ٤٣٦) وتهذيب الكمال (٨/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤) وميزان الاعتدال (٢/ ٢٨) وتقريب التهذيب (ص١٤١) .

(٤) في النسخ الخطية : « عن » بدل « ابن » ، وهو خطأ صوابه ما أثبت كما في مصادر النص والترجمة .

(٥) في « ت » : « حاطب » . وهو خطأ صوابه ما أثبت من « د » و « ن » ومصادر الترجمة .

(٦) في النسخ الخطية : « عاصم » وهو خطأ ، وما أثبته هو الصواب كما في مصادر الترجمة .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

جده[١] عن عمه لقيط بن عامر العقيلي .

قال دلهم : وحدثنيه أبي[٢] عن عاصم بن لقيط[٣] أن لقيطا وفد إلى النبي ﷺ ومعه صاحب له يقال له نَهِيك بن عاصم بن مالك بن المنتفق[٤] . قال لقيط : فخرجت أنا وصاحبي حتى قدمنا على رسول الله ﷺ حين انصرف من صلاة الغداة فقام في الناس خطيبا فقال : « أيها الناس ألا إني قد خبأت لكم صوتي منذ أربعة أيام لأسمعكم ، ألا فهل من امرئٍ بعثه قومه ؟ فقالوا له : اعلم لنا ما يقول رسول الله ﷺ ، ألا ثم لعله أن يلهيه حديث نفسه أو حديث صاحبه أو يلهيه الضلال ، ألا إني مسئول هل بلغت ؟ ألا اسمعوا تعيشوا ، ألا اجلسوا ألا اجلسوا » قال : فجلس الناس وقمت أنا وصاحبي حتى إذا فرَّغ لنا فؤاده وبصره قلنا : يا رسول الله : ما عندك علم بالغيب ؟ فضحك لعمر الله وهز رأسه ، وعلم أني أبتغي سقطه[٥] فقال :

---

(١) في بعض المصادر : « عن أبيه » وفي بعضها الأخرى : « عن جده » كما هو هنا .

(٢) يعني الأسود كما هو مذكور نصا في المصادر .

(٣) عاصم بن لقيط بن عامر بن المنتفق العقيلي ، قيل إنه ابن صبرة وقيل غيره على الخلاف المذكور في والده ، ثقة أخرج له أبو داود .
وعلى أنه آخر : عاصم بن لقيط بن صبرة ثقة أيضاً ، أخرج له البخاري تعليقا والأربعة .
انظر : التاريخ الكبير (٦/ ٤٩٣) والجرح والتعديل (٦/ ٣٥٠) وتهذيب الكمال (١٣/ ٥٣٩ ـ ٥٤٢) وتقريب التهذيب (ص٢٢٩) .

(٤) هو نهيك ـ على وزن عظيم ـ بن عاصم بن مالك بن المنتفق العامري ثم العقيلي ، رفيق لقيط بن عامر في وفد بني المنتفق عام الوفود .
الاستيعاب (٤/ ١٥١١) وأسد الغابة (٥/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧) والإصابة (٦/ ٤٧٧) .

(٥) قال في تاج العروس مادة (سقط) : « والسَّقْطة : العثرة والزلة ، يقال : لا يخلو أحد من سَقْطة ، وفلان يتتبع السقطات ويعد الفرطات ، والكامل من عُدت سقطاته » اهـ والمعنى أنه علم أني أبتغي كشف أمره وحاله وإظهار صدقه وحقيقته . والله أعلم .

«ضن ربك بمفاتيح خمس [من الغيب][1] لا يعلمها إلا الله تعالى ، وأشار بيده ، قلت : وما هن ؟ قال : عِلْم المنية ، قد علم متى منية أحدكم ولا تعلمونه ، [وعِلْم المني حين[2] يكون في الرحم قد علمه ولا تعلمونه][3] وعِلْم ما في الغد ما أنت طاعم غدا ولا تعلمه ، وعِلْم يوم الغيث[4] يشرف عليكم أزلين[5] مشفقين فيظل يضحك ، قد علم أن غوثكم[6] إلى قريب» ـ قال لقيط : لن نعدم من رب يضحك خيرا ـ وعلم [يوم][7] الساعة» قال : قلت : يا رسول الله علمنا مما تُعلِّم الناس ومما تَعلَم فإنا في قبيل لا يصدق[8] تصديقنا أحد ، من مَذْحِج[9] التي تربوا علينا ،

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » مثبت من « د » و « ن » ومصادر التخريج .

(٢) في « ت » : « متى » . والمثبت من مصادر التخريج .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت في طُرة « ت » على أنه ساقط من المتن .

(٤) في « د » و « ن » : « الغيم » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مصادر النص .

(٥) أي في شدة وضيق . كأنه أراد : من شدة يأسكم وقنوطكم .
انظر : النهاية لابن الأثير مادة « أزل » (٤٦/١) وزاد المعاد (٦٧٩/٣) .

(٦) في « ن » : « غِيَرَكم » وكذا في هامش « ت » وفي متنها : « غوثكم » . أما نسخة « د » فأثبت كاتبها الكلمتين في الهامش : « غِيَرَكم » و « غوثكم » وقد جاءت أيضاً متغايرة في المصادر : « غِيَرَكم » « غوثكم » « عودتكم » ، « فرجكم » « خياركم » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) في بعض المصادر : « لا يصدقون » .

(٩) مَذْحِج : على وزن مسجد قبيلة باليمن ، النسبة إليها مَذْحِجي ، واسم مذحج : مالك ابن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان ، سمي بذلك لأنه وُلد على أكمة حمراء باليمن يقال لها مذحج ، وقيل غير ذلك ، قبيل ينسب إليه بشر كثير .
انظر : عجالة المبتدي للحازمي (ص١١٣) واللباب لابن الأثير (١٨٦/٣) وطرفة الأصحاب (ص١٣٥) ونهاية الأرب للقلقشندي (ص٣٧٢) .

وخثعم[١] التي توالينا ، [وعشيرتنا][٢] التي نحن منها . قال : «تلبثون ما لبثتم ثم يتوفى نبيكم ، ثم تلبثون ما لبثتم ثم تبعث الصائحة[٣] ، لعمر إلهك[٤] لا تدع على ظهرها شيئا [١٨٩/ب] إلا مات والملائكة الذين مع ربك عزّ وجلّ[٥] ، فأصبح ربك عزّ وجلّ يطوف في الأرض وخلت عليه البلاد ، فأرسل ربك عزّ وجلّ السماء بهضبٍ[٦] من عند العرش ، ولعمر إلهك لا تدع على ظهرها من مصرع قتيل (ولا مدفن)[٧] ميت إلا شقت

---

(١) خثعم : بفتح أوله والمهملة وسكون المثلثة : بطن من القحطانية ، وخثعم هو ابن أنبار ابن إراش بن عمرو بن غوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان ، وهم إخوة بجيلة ، وقد قيل في اسم خثعم أقاويل عدة ، والنسبة إليه خثعمي .

انظر المصادر السابقة وفق ترتيبها : (ص٥٣) و (١/ ٤٢٣) و (ص١٣٢) و (ص٢٢٧) .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من مصادر النص ساقط من النسخ الخطية .

(٣) في « د » و « ن » : « الصالحة » ، وهو خطأ صوابه ما أثبت من « ت » . والمقصود بالصائحة : صيحة البعث ونفخته ، أفاده المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٠) .

(٤) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٠) : « هو قسم بحياة الرب جل جلاله ، وفيه دليل على جواز الإقسام بصفاته وانعقاد اليمين بها وأنها قديمة وأنه يطلق عليه منها أسماء المصادر ويوصف بها ، وذلك قدر زائد على مجرد الأسماء وأن الأسماء الحسنى مشتقة من هذه المصادر دالة عليها » .

(٥) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٧٩) : « لا أعلم موت الملائكة جاء في حديث صريح إلا هذا وحديث إسماعيل بن رافع الطويل وهو حديث الصور ، وقد يستدل عليه بقوله تعالى : ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾

(٦) الهضب : المطر .

النهاية لابن الأثير (٥/ ٢٦٥) .

(٧) في « ت » : « ومدفن » .

القبر عنه حتى تخلفه[١] من عند رأسه فيستوي جالسا[٢] ، فيقول ربك : مهيم[٣] ؟ لما كان فيه يقول : يا رب أمس ، اليوم[٤] ولعهده بالحياة يحسبه حديثا بأهله» ، فقلت : يا رسول الله كيف يجمعنا بعد ما تُمزِّقنا الرياح والبِلى والسباع[٥] ؟ قال : «أنبئك بمثل ذلك في آلاء الله ، الأرض

(١) في « د » و « ن » : « يجعله » والمثبت من « ت » .
قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٠) : « هو من أخلف الزرع : إذا نبت بعد حصاده ، شبه النشأة الآخرة بعد الموت بإخلاف الزرع بعدما حصد ، وتلك الخلفة من عند رأسه كما ينبت الزرع » .

(٢) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٠) : « وقوله : فيستوي جالسا : هذا عند تمام خلقته وكمال حياته ، ثم يقوم بعد جلوسه قائما ، ثم يساق إلى موقف القيامة إما راكبا وإما ماشيا » .

(٣) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٧٩) : « وقوله : « فيقول ربك : مهيم » : أي : ما شأنك وما أمرك وفيم كنت » .

(٤) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٠) : « وقوله : يقول : يا رب أمس ، اليوم : استقلال لمدة لبثه في الأرض ، كأنه لبث فيها يوما ، فقال : أمس أو بعض يوم ، فقال : اليوم ، يحسب أنه حديث عهد بأهله ، وأنه إنما فارقهم أمس أو اليوم » .

(٥) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٠ ـ ٦٨١) : « وقوله : « كيف يجمعنا بعدما تمزقنا الرياحُ والبلى والسباع ؟ » وإقرار رسول الله ﷺ له على هذا السؤال ، رد على من زعم أن القوم لم يكونوا يخوضون في دقائق المسائل ولم يكونوا يفهمون حقائق الإيمان ، بل كانوا مشغولين بالعمليات ، وأن أفراخ الصابئة والمجوس من الجهمية والمعتزلة والقدرية أعرف منهم بالعلميات . وفيه دليل على أنهم كانوا يوردون على رسول الله ﷺ ما يُشكل عليهم من الأسئلة والشبهات ، فيجيبهم عنها بما يثلج صدورهم ، وقد أورد عليه ﷺ الأسئلة أعداؤه وأصحابه ، أعداؤه للتعنت والمغالبة ، وأصحابه للفهم والبيان وزيادة الإيمان ، وهو يجيب كلا عن سؤاله إلا ما لا جواب عنه ، كسؤاله عن وقت الساعة . وفي هذا السؤال دليل على أنه سبحانه يجمع أجزاء العبد بعد ما فرقها وينشئها نشأة أخرى ، ويخلقه خلقا جديدا كما سماه في كتابه كذلك في موضعين منه » .

أشرفت[١] عليها وهي مَدَرةٌ بالية[٢] فقلت : لا تحيا أبدا ، ثم أرسل ربك عليها السماء فلم تلبث عنك إلا أياما حتى أشرفت عليها وهي شَرَبة[٣] واحدة ، ولعمر إلهك لهو أقدر على أن يجمعكم من الماء على أن يجمع[٤] نبات الأرض فتخرجون[٥] من الأصواء[٦] ومن مصارعكم فتنظرون إليه وينظر إليكم» قلت : يا رسول الله ونحن ملء الأرض وهو شخص واحد ينظر إلينا وننظر إليه ؟ قال : «أنبئك بمثل ذلك في آلاء الله ، الشمس والقمر آية منه صغيرة (ترونهما ويريانكم)[٧] في ساعة واحدة لا تضارون في رؤيتهما ، ولعمر إلهك لهو أقدر على أن يراكم وترونه منهما ، على أن ترونهما ويريانكم لا تضارون في رؤيتهما» . قلت : يا رسول الله فما يفعل

---

(١) في « ت » : « أشرقت » .

(٢) المَدَر : قطع الطين اللَّزج المتماسك ، والقطعة منه : مدرة .
ينظر : تاج العروس والمعجم الوسيط مادة (مدر) .
قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨١) : « وقوله في الأرض : « أشرفت عليها وهي مدرة بالية » ، هو كقوله تعالى : ﴿ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ﴾ ونظائره في القرآن كثيرة » .

(٣) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٧٨) : « والشَّرَبة : بفتح الراء : الحوض الذي يجتمع فيه الماء ، وبالسكون والياء : الحنظلة ، يريد أن الماء قد كثر فمن حيث شئت تشرب ، وعلى رواية السكون والياء : يكون قد شبه الأرض بخضرتها بالنبات بخضرة الحنظلة واستوائها » .

(٤) في « د » و « ن » : « تجمع » .

(٥) في « د » و « ن » : « فيخرجون » .

(٦) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٧٨) : « والأصواء : القبور » .

(٧) في « د » و « ن » : « ترونها وتريانكم » .

ربنا بنا إذا لقيناه ؟ قال : «تعرضون عليه بادية له صفحاتكم لا تخفى[١] عليه منكم خافية ، فيأخذ [ربك][٢] عزّ وجلّ بيده غرفة من الماء فينضح بها قِبَلَكم[٣] ، فلعمر إلهك ما يخطئ وجه أحدكم منها قطرة . فأما المسلم فتدع وجهه مثل الرَّيطة[٤] البيضاء ، وأما الكافر فتخطمه بمثل الحُمم[٥] الأسود ، ألا ثم ينصرف نبيكم[٦] ويفرق على أثره الصالحون[٧] فيسلكون جسرا من النار ، فيطأ أحدكم الجمرة يقول : حس[٨] ، فيقول ربك[٩] عزّ وجلّ : أو أنه[١٠] فتطلعون[١١] على حوض

(١) في « ن » : « لا يخفى » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » مثبت من « د » و « ن » .

(٣) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٢) : « فيه إثبات صفة اليد له سبحانه بقوله ، وإثبات الفعل الذي هو النضح » .

(٤) الرَّيْطة : كل ملاءة ليست بلفقين . وقيل : كل ثوب رقيق لين ، والجمع رِيْط ورياط . النهاية (٢/ ٢٨٩) مادة : « ربط » .

(٥) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٢) : « والحمم : جمع حممة وهي الفحمة » .

(٦) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٢) : « هذا انصراف من موقف القيامة إلى الجنة » .

(٧) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٢) : « أي يفزعون ويمضون على أثره » .

(٨) في « ت » : « حسن » وهو خطأ صوابه ما أثبت من « د » و « ن » .
قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٧٩) : « حِس : كلمة يقولها الإنسان إذا أصابه على غفلة ما يحرقه أو يؤلمه . قال الأصمعي : وهي مثل أوه » .

(٩) في « ت » : « الله » .

(١٠) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٧٩) : « قال ابن قتيبة : فيه قولان : أحدهما : أن يكون « أنه » بمعنى نعم ، والآخر : أن يكون الخبر محذوفا كأنه قال : أنتم كذلك ، أو أنه على ما يقول » .

(١١) في « د » و « ن » : « فيطلعون » .

الرسول - ﷺ -(١) على أظمأ والله ناهلةٍ(٢) قط رأيتها ، ولعمر إلهك ما يبسط واحد منكم يده إلا وقع عليها قَدَحٌ يُطهِّره من الطوف(٣) والبول والأذى ، وتحبس(٤) الشمس والقمر فلا ترون واحدا منهما» قال : قلت :

(١) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٢ - ٦٨٣) : « ظاهر هذا أن الحوض من وراء الجسر ، فكأنهم لا يصلون إليه حتى يقطعوا الجسر ، وللسلف في ذلك قولان حكاهما القرطبي في تذكرته والغزالي ، وغلطا من قال إنه بعد الجسر ، وقد روى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « بينا أنا نائم فإذا زُمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال : هلم ، فقلت : أين ؟ قال إلى النار والله ، قلت : وما شأنهم ؟ قال : إنهم ارتدوا بعدك .. فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النَّعم » . قال : فهذا الحديث مع صحته أدل دليل على أن الحوض يكون في الموقف قبل الصراط ، لأن الصراط إنما هو جسر ممدود على جهنم ، فمن جازه سلم من النار . قلت - القائل ابن القيم - : وليس بين أحاديث رسول الله ﷺ تعارض ولا تناقض ولا اختلاف ، وحديثه كله يصدق بعضه بعضا ، وأصحاب هذا القول إن أرادوا أن الحوض لا يُرى ولا يوصل إليه إلا بعد قطع الصراط فحديث أبي هريرة هذا وغيره يرد قولهم ، وإن أرادوا أن المؤمنين إذا جازوا الصراط وقطعوه بدا لهم الحوض فشربوا منه ، فهذا يدل عليه حديث لقيط هذا ، وهو لا يناقض كونه قبل الصراط ، فإن قوله : طوله شهر وعرضه شهر ، فإذا كان بهذا الطول والسعة فما الذي يحيل امتداده إلى وراء الجسر فيرده المؤمنون قبل الصراط وبعده ؟ فهذا في حيز الإمكان ، ووقوعه موقوف على خبر الصادق . والله أعلم .

(٢) في « د » و « ن » : « باهلة » وهو خطأ مصحف صوابه ما أثبت من « ت » .
قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٣) : « الناهلة : العطاش الواردون الماء ، أي يردونه أظمأ ما هم إليه ، وهذا يناسب أن يكون بعد الصراط ، فإنه جسر النار ، وقد وردوها كلهم ، فلما قطعوه اشتد ظمؤهم إلى الماء فوردوا حوضه ﷺ كما وردوه في موقف القيامة »

(٣) في « د » و « ن » : « الطرف » وهو محرف وما أثبته من « ت » هو الصواب .
قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٧٩) : « والطوف : الغائط ، وفي الحديث : « لا يصل أحدكم وهو يدافع الطوف والبول » .

(٤) في « ت » : « وتحتبس » . وجاءت بألفاظ أخرى في بعض مصادر النص .

يا رسول الله فبم[١] نبصر[٢] ؟ قال : «بمثل بصرك ساعتك هذه ، وذلك مع طلوع الشمس في يوم أشرقت[٣] الأرض ثم واجهته الجبال» قال : قلت : يا رسول الله : فبم[٤] نُجزى[٥] من سيئاتنا [وحسناتنا][٦] ؟ قال : «الحسنة بعشر أمثالها ، والسيئة بمثلها إلا أن يغفر» . قال : قلت : يا رسول الله (ما الجنة وما النار)[٧] ؟ قال : «لعمر إلهك [١٩٠/أ] إن للنار لسبعة أبواب (ما منهن)[٨] بابان إلا يسير الراكب بينهما مسيرة سبعين عاما ، [وإن للجنة ثمانية أبواب ما فيهن بابان إلا وبينهما مسيرة الراكب سبعين عاما][٩]» قلت : يا رسول الله فعلام[١٠] نطلع[١١] (من الجنة)[١٢] ؟

---

(١) في النسخ الخطية : « فبما » وهو خطأ صوابه ما أثبت ، لأن « ما » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر وجب حذف ألفها . راجع التبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٤٧٠ - ٤٧١) ونتائج الفكر للسهيلي (ص١٩٦ - ١٩٧) والمغني لابن هشام (٢٩٨/٢ - ٢٩٩) .

(٢) في « د » : « ينصر » والمثبت من « ن » و « ت » ومصادر التخريج .

(٣) في النسخ الخطية : « أشرقته » والمثبت من بعض مصادر النص .

(٤) انظر التعليق أعلاه رقم (١) .

(٥) في « ن » : « يجزي » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » ومصادر التخريج .

(٧) في « د » و « ن » : « أما الجنة وأما النار » وهكذا وقع في بعض مصادر النص .

(٨) في « ت » : « ما منها » .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبته من مصادر النص .

(١٠) في النسخ الخطية : « فعلى ما » وهو خطأ صوابه ما أثبت ، وانظر التعليق السابق رقم (١) .

(١١) في « د » و « ن » : « تطلع » .

(١٢) في « ت » : « في الجنة » .

قال : «على أنهار من عسل مصفى وأنهار من كأس ما بها [من][1] صداع ولا ندامة ، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه ، وماء غير آسن ، وفاكهة كثيرة ـ لعمر إلهك ـ مما تعلمون[2] وخير من مثله معه ، وأزواج مطهرة» قلت : يا رسول الله : ولنا فيها أزواج مصلحات ؟ قال : «الصالحات للصالحين ، تلذُّونهن مثل لذاتكم في الدنيا ويلذونكم غير أن لا توالد[3]» قال لقيط : فقلت[4] : أقصى ما نحن بالغُون ومنتهون إليه ؟ [فلم يجبه

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « يعلمون » .

(٣) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٤ ـ ٦٨٥) : « قد اختلف الناس هل تلد نساء الجنة ؟ على قولين : فقالت طائفة : لا يكون فيها حبل ولا ولادة ، واحتجت هذه الطائفة بهذا الحديث وبحديث آخر أظنه في المسند وفيه : « غير أن لا مني ولا منية » ، وأثبتت طائفة من السلف الولادة في الجنة ، واحتجت بما رواه الترمذي في جامعه من حديث أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « المؤمن إذا اشتهى الولد في الجنة كان حمله ووضعه وسنّه في ساعة كما يشتهي » قال الترمذي : حسن غريب ، ورواه ابن ماجه .

قالت الطائفة الأولى : هذا لا يدل على وقوع الولادة في الجنة فإنه علقه بالشرط ، فقال : إذا اشتهى ولكنه لا يشتهي . وهذا تأويل إسحاق بن راهويه حكاه البخاري عنه ، قالوا : والجنة دار جزاء على الأعمال ، وهؤلاء ليسوا من أهل الجزاء قالوا : والجنة دار خلود لا موت فيها ، فلو توالد فيها أهلها على الدوام والأبد لما وسعتهم ، وإنما وسعتهم الدنيا بالموت .

وأجابت الطائفة الأخرى عن ذلك كله وقالت : « إذا » إنما تكون لمحقق الوقوع لا المشكوك فيه ، وقد صح أنه سبحانه ينشئ للجنة خلقا يسكنهم إياها بلا عمل منهم ، قالوا : وأطفال المسلمين أيضاً فيها بغير عمل . وأما حديث سعتها فلو رزق كل واحد منهم عشرة آلاف من الولد وسعتهم فإن أدناهم من ينظر في ملكه مسيرة ألفي عام » اهـ .

(٤) في « ت » : « قلت » .

النبي ﷺ][(١)] . قلت : يا رسول الله : عَلامَ[(٢)] نبايعك ؟ قال : فبسط النبي ﷺ يده وقال : «على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وزِيال الشرك[(٣)] ، (وأن لا تشرك بالله إلها غيره)[(٤)]» قال : قلت : وإن لنا ما بين المشرق والمغرب ، فقبض النبي ﷺ يده وبسط أصابعه ، وظن أني مشترط شيئا لا يعطينيه ، قال : قلت : نَحُل[(٥)] منها حيث شئنا ولا يجيء على امرئ إلا نفسه ؟ فبسط يده وقال : «ذلك لك ، تَحُلّ حيث شئت ولا يجني عليك إلا نفسك» فانصرفنا وقال : «ها إن ذين ، ها إن ذين ، لعمر إلهك إن حدثت ، ألا إنهما ممن[(٦)] اتقى الله في الأولى والآخرة»[(٧)] فقال له كعب بن

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » .
قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٥) : « وقوله : « يا رسول الله أقصى ما نحن بالغون ومنتهون إليه » لا جواب لهذه المسألة ، لأنه إن أراد أقصى مدة الدنيا وانتهائها فلا يعلمه إلا الله ، وإن أراد أقصى ما نحن منتهون إليه بعد دخول الجنة والنار فلا تعلم نفس أقصى ما ينتهى إليه من ذلك وإن كان الانتهاء إلى نعيم وجحيم ، ولهذا لم يجبه النبي ﷺ » .

(٢) في النسخ الخطية : « على ما » وهو خطأ صوابه ما أثبت ، وانظر ما سبق قريبا ص (١٧٩) تعليق (١٠) .

(٣) في بعض المصادر : « المشرك » .
قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٥) : « وزيال المشرك أي : مفارقته ومعاداته ، فلا يجاوره ولا يواليه كما جاء في الحديث الذي في السنن : « لا تراءى ناراهما » يعني المسلمين والمشركين » .

(٤) في « د » و « ن » : « وأن لا يشرك بالله إلى غيره » ، والمثبت من « ت » وهو موافق لما في المصادر .

(٥) في « د » و « ن » : « يحل » .

(٦) في « د » و « ن » : « من » .

(٧) هذه الجملة الأخيرة من الحديث المحصورة بين القوسين جاءت في مصادر =

الخُدارية[١] أحد بني بكر بن كلاب : من هم يا رسول الله ؟ قال : «بنو[٢] المنتفق أهل ذلك[٣]» ، قال : فانصرفنا وأقبلت عليه فقلت : يا رسول الله هل لأحد ممن[٤] مضى من خير في جاهليتهم ؟ قال : فقال رجل من عُرض قريش : والله إن أباك المنتفق لفي النار ، فلكأنه وقع حر بين جلدي ووجهي [ولحمي][٥] مما قال لأبي على رؤوس الناس ، فهممت أن أقول : وأبوك يا رسول الله ، فإذا[٦] الأخرى أجمل ، فقلت : يا رسول الله وأهلك ؟ قال : «وأهلي لعمر الله ما أتيت عليه من قبر عامري أو قرشي من مشرك فقل : أرسلني إليك محمد[٧] أبشرك بما يسوءك ، تُجَرّ على وجهك

= النص مضطربة بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان .

(١) رسمت في النسخ الخطية : « الحدارية » ، « الحدادية » ، والصواب ما أثبت .
وهو كعب بن الخُدارية ـ بضم المعجمة وتخفيف الدال ـ الكُلابي ، من بني بكر بن كلاب ، له صحبة وذِكر في حديث أبي رزين العقيلي المذكور هنا ، لم أقف على وفاته .
الاستيعاب (٣/ ١٣١٣) وأسد الغابة (٤/ ٤٧٤) والإصابة (٥/ ٥٩١ ـ ٥٩٢) .

(٢) في « د » و « ن » : « بني » .

(٣) في « د » و « ت » : « ذاك » .

(٤) في النسخ الخطية : « مما » ، والمثبت من مصادر النص ولعله الصواب ، وراجع ص (١١٢١) تعليق (٢) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « د » و « ن » : « إذ » .

(٧) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٥) : « هذا إرسالُ تقريع وتوبيخ لا تبليغ أمر ونهي ، وفيه دليل على سماع أصحاب أهل القبور كلام الأحياء وخطابهم لهم ، ودليل على أن من مات مشركا فهو في النار وإن مات قبل البعثة ، لأن المشركين كانوا قد غيروا الحنيفية دين إبراهيم واستبدلوا بها الشرك وارتكبوه ، وليس معهم حجة من الله به ، وقبحه والوعيد عليه بالنار لم يزل معلوما من دين الرسل كلهم من أولهم إلى =

وبطنك في النار» . قال : قلت : يا رسول الله ما فعل بهم ذلك وقد كانوا على عملٍ لا يحسنون إلا إياه وكانوا يحسبونهم مصلحين ؟ قال : «ذلك بأن الله عزّ وجلّ بعث[١] في آخر سبع أممٍ نبيا ، فمن عصى نبيه كان من الضالين[٢] ومن أطاع نبيه كان من المهتدين»[٣] .

هذا حديث كبير مشهور ، جلالة النبوة بادية على صفحاته تنادي عليه بالصدق[٤] ، صححه بعض الحفاظ ، حكاه شيخ الإسلام الأنصاري[٥] ،

= آخرهم ، وأخبار عقوبات الله لأهله متداولة بين الأمم قرنا بعد قرن ، فلله الحجة البالغة على المشركين في كل وقت ، ولو لم يكن إلا ما فطر عباده عليه من توحيد ربوبيته المستلزم لتوحيد إلهيته وأنه يستحيل في كل فطرة وعقل أن يكون معه إله آخر ، وإن كان سبحانه لا يعذب بمقتضى هذه الفطر وحدها ، فلم تزل دعوة الرسل إلى التوحيد في الأرض معلومة لأهلها ، فالمشرك يستحق العذاب بمخالفته دعوة الرسل ، والله أعلم »

(١) في « د » و « ن » : « نعت » وهو تصحيف ظاهر ، والمثبت من « ت » .

(٢) في النسخ الخطية : « الطالحين » ، والمثبت من مصادر النص ، وقد كتب في هامش نسخة « ت » : « لعله الضالين » .

(٣) سيذكر المؤلف بعد هذا موقفه من هذا الحديث مع بيان من صححه وخرجه من أهل العلم ، وسوف أشير إلى موضع ذلك في كتبهم حسب الاستطاعة والمكنة إن شاء الله تعالى .

(٤) بنحو هذا الوصف وصفه أيضاً المؤلف في كتابه زاد المعاد (٣/ ٦٧٧) .

(٥) يعني عبد الله بن محمد بن علي بن محمد أبا إسماعيل الهروي ، الإمام العلامة المحدث الحافظ الفقيه المفسر الواعظ شيخ خراسان من ذرية الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه ، مولده بمدينة هراة سنة (٣٩٦) وبها وفاته سنة (٤٨١) .

المنتخب من السياق (ص٢٨٤ ـ ٢٨٥) والسير (١٨/ ٥٠٣ ـ ٥١٨) وذيل طبقات الحنابلة (١/ ٥٠ ـ ٦٨) والنجوم الزاهرة (٥/ ١٢٧) .

ولم أقف فيما بين يدي من كتبه المطبوعة على حكايته المذكورة .

ولا يعرف إلا من حديث أبي القاسم عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني[١] ، ثم من رواية إبراهيم بن حمزة الزبيري المدني[٢] عنه ، وهما من كبار [١٩٠/ب] علماء المدينة ، ثقتان محتج بهما في الصحيح ، احتج بهما البخاري في مواضع من صحيحه[٣] .

وروى هذا الحديث أئمة الحديث في كتبهم ، منهم عبد الله بن الإمام أحمد[٤] ، وأبو بكر أحمد بن عمرو[٥] بن أبي عاصم[٦] ، وأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني[٧] ، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن جعفر أبو الشيخ الأصفهاني الحافظ[٨] ، وأبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده[٩] ،

---

(١) تقدمت ترجمته ص (١١٧١) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١١٧٠) تعليق (٦) .

(٣) عبد الرحمن بن المغيرة ذُكر في موضع واحد من الصحيح : في كتاب المناقب ح٣٦٣٤ (ص٧٤٤) ، وإبراهيم بن حمزة ذُكر في مواضع : في الإيمان والرقاق والتعبير وغيرها ، وهما ممن أخرج لهما البخاري وحده دون مسلم .

انظر : رجال صحيح البخاري للكلاباذي (١/ ٤٩ ـ ٥٠ ، ٤٥٥) والتعديل والتجريح للباجي (١/ ٣٤٦) و(٢/ ٤٦٦) وتسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما للحاكم (ص٦٤ ، ١٦٥) رقم ٢٠ و ٩٦٤ .

(٤) في زوائد المسند (٤/ ١٣ ـ ١٤) وفي كتابه السنة رقم ١١٢٠ (٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٩) .

(٥) في « ن » : « عمر » وهو خطأ .

(٦) في السنة (مختصرا ومطولا) رقم ٥٣٦ و ٦٤٩ (١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦ ، ٤٤٠ ـ ٤٤٦) .

(٧) في معجمه الكبير رقم ٤٧٧ (١٩/ ٢١١ ـ ٢١٤) .

(٨) في كتابه السنة كما نص عليه المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٧٨) . وهذا الكتاب من مصنفات أبي الشيخ المفقودة .

(٩) لم أجده في كتبه المطبوعة وهي التوحيد والإيمان والرد على الجهمية وأسامي مشايخ الإمام البخاري ، فلعله في مصنفه معرفة الصحابة أو كتاب الصفات أو كتاب الرد =

وأبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه[١] ، وأبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني[٢] ، وخلق سواهم[٣] . رووه في السنة وقابلوه بالقبول وتلقوه بالتصديق والتسليم .

قال الحافظ أبو عبد الله بن منده : « روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصغاني[٤] وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما ، وقرؤوه بالعراق بجمع

= على اللفظية أو غيرها من تآليفه الأخرى .

(١) لم أقف على شيء من كتبه .

(٢) لم أقف عليه في تواليفه المطبوعة .

(٣) منهم أبو داود في سننه (مختصرا) كتاب الأيمان والنذور ح٣٢٦٦ (٣/ ٥٧٧ - ٥٧٨) ، والبخاري في التاريخ الكبير (مختصرا) (٣/ ٢٤٩ - ٢٥٠) في ترجمة دلهم بن الأسود ، وأبو أحمد العسال في كتاب المعرفة كما في زاد المعاد (٣/ ٦٧٨) ، وابن خزيمة في التوحيد رقم ٢٧١ (١/ ٤٦٠ - ٤٧٠) والدارقطني في كتاب الرؤية رقم ١٩١ (ص٢٨٧ - ٢٨٨) والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٦٠ - ٥٦٤) وصححه ، وأبو نعيم في صفة الجنة رقم ١٦٨ (٢/ ١٥) ، وذكره المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٧٣ - ٦٧٧) وفي حادي الأرواح (ص٣١٤ - ٣١٨) وابن حجر في إتحاف المهرة رقم ٦٤٤٤ (١٣/ ٧٥ - ٧٦) وفي الإصابة (٥/ ٥٩٢) في ترجمة كعب بن الخدارية ، وحسنه ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٦١١ - ٦١٥) وقال عقبه : « رواه عبد الله والطبراني بنحوه ، وأحد طريقي عبد الله إسنادها متصل ورجالها ثقات ، والإسناد الآخر وإسناد الطبراني مرسل عن عاصم بن لقيط أن لقيطا . . » .

(٤) تحرفت في النسخ الخطية إلى : « الصنعاني » ، وقد ذكره على الصواب ابن منده نفسه في موضع من كتابه الإيمان تحت رقم ٥١ (٨/ ١٩٨) .

وهو محمد بن إسحاق بن جعفر أبو بكر الصغاني أو الصاغاني نزيل بغداد ، من شيوخ شيوخ ابن منده ، إمام حافظ حجة ثقة ثبت ، خراساني الأصل ، أخرج له مسلم والأربعة ، مات سنة (٢٧٠)

الجرح والتعديل (٧/ ١٩٥ - ١٩٦) وتهذيب الكمال (٢٤/ ٣٩٦ - ٣٩٩) والسير =

العلماء وأهل الدين ولم ينكره أحد منهم ولم يتكلم في إسناده ، وكذلك رواه أبو زرعة وأبو حاتم على سبيل القبول »[١] .

وقال أبو الخير عبد الرحيم بن محمد بن أحمد[٢] بن محمد بن حمدان[٣] بعد أن أخرجه في « فوائد أبي الفرج الثقفي »[٤] : « هذا حديث كبير ثابت حسن مشهور ، وقد روى منه الإمام أحمد في مسنده فصل « الضحك » ، وروى منه فصل « الرؤية » ، وروى منه فصل « فأين من مضى من أهلك » ، وروى منه « قلت يا رسول الله كيف يحيي الله الموتى » . لكن بغير هذا الإسناد ، وابنه ساقه بكماله في مسند أبيه وفي السنة[٥] .

= (١٢/ ٥٩٢ ـ ٥٩٤) وتقريب التهذيب (ص٤٠٣) .

(١) زاد في زاد المعاد (٣/ ٦٧٨) من قول ابن منده : « ولا ينكر هذا الحديث إلا جاحد أو جاهل أو مخالف للكتاب والسنة » .

(٢) في النسخ الخطية : « الحسن » بدل « أحمد » ومصادر ترجمته على الثاني .

(٣) هو عبد الرحيم بن محمد بن أحمد بن حمدان بن موسى أبو الخير بن أبي الفضل الأصبهاني وصفه الذهبي « بالإمام الحافظ العالم الكبير » مولده سنة (٥٠٠) ووفاته سنة (٥٦٨) .
المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (ص٢٩١ ـ ٢٩٢) والسير (٢٠/ ٥٧٣ ـ ٥٧٥) وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٢١ ـ ١٣٢٣) ولسان الميزان (٤/ ٧ ـ ٨) .

(٤) أبو الفرج الثقفي اسمه مسعود بن الحسن بن القاسم بن الفضل بن أحمد بن أحمد بن محمود الثقفي من أهل أصبهان ، قال فيه الذهبي : « الشيخ المعمر الفاضل مسند العصر » ، مولده سنة (٤٢٢) ووفاته سنة (٥٦٢) . قال الذهبي : « وخرجت له فوائد في تسعة أجزاء وعوالي » .
التحبير (٢/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩) والسير (٢٠/ ٤٦٩ ـ ٤٧١) ولسان الميزان (٦/ ٢٤ ـ ٢٥) وشذرات الذهب (٤/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧) .

(٥) سبقت الإشارة إلى الموضع فيهما قريبا .
وأما قول أبي الخير المذكور فلم أجده في النسخة الخطية لفوائد أبي الفرج الثقفي ، =

[إيراد حديث ابن عمر]

وأما حديث ابن عمر[١] رضي الله عنه فرواه خلاد بن يحيى[٢] ، حدثنا عبد الوهاب[٣] عن مجاهد[٤] عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كنت جالسا عند النبي ﷺ فجاء رجلان : أحدهما أنصاري والآخر ثقفي ، فذكر الحديث وفيه : «إن الله ينزل إلى سماء الدنيا فيقول للملائكة : هؤلاء عبادي جاءوني شعثا غبرا من كل فجّ عميق ، اشهدوا أني قد غفرت لهم ذنوبهم»[٥] .

= ولعلها من رواية غيره ، إذ لا يوجد فيها ما يثبت أنها من روايته ، ثم إنها ناقصة من أولها ، وأوراقها مشوشة الترتيب ، فلينظر وصف الشيخ الألباني لها في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (المنتخب من مخطوطات الحديث) (ص١٨٩) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٩٠) .

(٢) هو خلاد بن يحيى بن صفوان أبو محمد السلمي الكوفي نزيل مكة ، إمام محدث صدوق أحد شيوخ الإمام البخاري رُمي بالإرجاء ، مات في مكة قريبا من سنة (٢١٣) وقيل غير ذلك ، روى له البخاري وأبو داود والترمذي .

الجرح والتعديل (٣/٣٦٨) وتهذيب الكمال (٨/٣٥٩ ـ ٣٦٢) والسير (١٠/١٦٤ ـ ١٦٥) وتقريب التهذيب (ص١٣٦) .

(٣) هو عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي مولى عبد الله بن السائب المخزومي ، روى له ابن ماجه ، وقد كذبه سفيان الثوري ، وقال فيه الإمام أحمد : « ليس بشيء ضعيف الحديث » كما ضعفه ابن معين وأبو حاتم ، وقال النسائي : « ليس بثقة ولا يكتب حديثه » وقال ابن عدي : « عامة ما يرويه لا يُتابع عليه » إلى غير ما قيل فيه من عبارات التجريح وألفاظ الترك والحط .

الجرح والتعديل (٦/٦٩ ـ ٧٠) وتهذيب الكمال (١٨/٥١٦ ـ ٥١٩) وميزان الاعتدال (٢/٦٨٢ ـ ٦٨٣) وتقريب التهذيب (ص٣٠٩) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٣١٢) .

(٥) هو جزء من حديث طويل أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عمر رقم ٨٨٣٠ (٥/ ١٥ ـ ١٦) ، ومن طريقه أخرجه الطبراني في الكبير رقم ١٣٥٦٦ (١٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦) وكذا أخرجه الفاكهي في أخبار مكة رقم ٩١٨ =

ورواه طلحة بن مصرف عن مجاهد به[١] .

[إيراد حديث عبد الله بن عباس]

وأما حديث ابن عباس[٢] رضي الله عنهما فروى عبيد الله بن عمرو[٣] عن زيد بن أبي أُنيسة[٤] عن

= (١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤) والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤) وذكره المحب الطبري في القرى لقاصد أم القرى (ص٣٤ ـ ٣٥) . وفي سنده عبد الوهاب بن مجاهد متروك ، وقد تقدم قول أهل العلم فيه .

(١) أخرجه من هذا الطريق البزار في مسنده كما في كشف الأستار ح١٠٨٢ (٢/ ٨ ـ ٩) وابن حبان في صحيحه رقم ١٨٨٧ (٥/ ٢٠٥ ـ ٢٠٧) والبيهقي (مختصرا) في دلائل النبوة (٦/ ٢٩٤) . قال البزار : « قد روي هذا الحديث من وجوه ولا نعلم له أحسن من هذا الطريق ، وقد روي عن إسماعيل بن رافع عن أنس وحديث ابن عمر نحوه » اهـ قال الحافظ الهيثمي في المجمع (٣/ ٦٠١) : « ورجال البزار موثوقون » . وقال ابن حجر في إتحاف المهرة (٨/ ٦٣١) : « قلت : له شاهد من حديث عطاف بن خالد عن إسماعيل بن رافع عن أنس رواه الأزرقي في تاريخ مكة له » اهـ قلت : هو في الجزء الثاني منه صفحة (٣٧٦ ـ ٣٧٨) .

(٢) عبد الله بن عباس تقدمت ترجمته ص (٩٠) .

(٣) في النسخ الخطية : « عمر » ولعل الصواب ما أثبت : « عمرو » كما في ترجمة عبيد الله الراوي عن زيد بن أبي أُنيسة المذكور في هذا السند .

وهو عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد أبو وهب الأسدي مولاهم الرقي ، ولد سنة (١٠١) ومات بالرقة سنة (١٨٠) ، قال فيه ابن حجر : « ثقة فقيه ربما وهم من الثامنة » . أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩) وتهذيب الكمال (١٩/ ١٣٦ ـ ١٣٩) والسير (٨/ ٣١٠ ـ ٣١٢) وتقريب التهذيب (ص٣١٤) .

(٤) هو زيد بن أبي أُنيسة أبو أسامة الجزري الرهاوي ، إمام حافظ ثبت ثقة ، من طبقة شعبة ومالك ، مات سنة (١١٩) وقيل (١٢٤) وقيل (١٢٥) وهو شاب لم يكتهل . أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٣/ ٥٥٦) وتهذيب الكمال (١٠/ ١٨ ـ ٢٣) والسير =

طارق[١] عن سعيد بن جبير[٢] قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول : « إن الله ينزل في شهر رمضان ، إذا ذهب الثلث الأول من الليل هبط إلى سماء الدنيا ثم قال : هل من سائل يعطى ؟ هل من مستغفر يغفر له ؟ هل من تائب يتاب عليه ؟ »[٣] .

رواه علي بن معبد[٤] عن عبيد الله[٥] .

وروى عبيد الله بن موسى[٦] : قال ابن أبي

= (٦/ ٨٨ ـ ٨٩) وتقريب التهذيب (ص١٦٢) .

(١) هو طارق بن عبد الرحمن البجلي الأحمسي الكوفي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق له أوهام من الخامسة أخرج له الجماعة » .
الجرح والتعديل (٤/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦) وتهذيب الكمال (١٣/ ٣٤٥ ـ ٣٤٧) وميزان الاعتدال (٢/ ٣٣٢) وتقريب التهذيب (ص٢٢٣) .

(٢) هو سعيد بن جبير بن هشام أبو محمد ويقال أبو عبد الله الأسدي الوالبي مولاهم الكوفي إمام حافظ ثقة ثبت فقيه مقرئ مفسر ، أخرج حديثه الجماعة ، قُتل بين يدي الحجاج سنة (٩٥) .
الجرح والتعديل (٤/ ٩ ـ ١٠) وتهذيب الكمال (١٠/ ٣٥٨ ـ ٣٧٦) والسير (٤/ ٣٢١ ـ ٣٤٣) وتقريب التهذيب (ص١٧٤) .

(٣) لم أقف على من أخرجه .

(٤) هو علي بن معبد بن شداد أبو الحسن ويقال أبو محمد العبدي الرقي نزيل مصر ، إمام حافظ فقيه ثقة ، أخرج له الترمذي والنسائي ، مات بمصر سنة (٢١٨) .
الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٥) وتهذيب الكمال (٢١/ ١٣٩ ـ ١٤٢) والسير (١٠/ ٦٣١ ـ ٦٣٢) وتقريب التهذيب (ص٣٤٤) .

(٥) يعني ابن عمرو متقدم الترجمة في الصفحة قبل هذه .

(٦) هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار ، واسمه باذام أبو محمد العبسي مولاهم ، الكوفي ، إمام حافظ عابد ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة كان يتشيع من =

ليلى[١] عن المنهال[٢] عن سعيد بن جبير[٣] عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[٤] قال : « ينزل الله إلى السماء الدنيا في شهر رمضان يدبر أمر السنة ، فيمحو ما يشاء غير الشقاوة [١٩١/أ] والسعادة والموت والحياة »[٥] ، وإسناده حسن .

وقال أبو الزبير[٦] عن طاوس[٧] : سئل ابن عباس عن ليلة الحَصْبة[٨]

= التاسعة » . مولده في حدود عام ١٢٠ ووفاته سنة (٢١٣) على الصحيح ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٤ - ٣٣٥) وتهذيب الكمال (١٩/ ١٦٤ - ١٧٠) والسير (٩/ ٥٥٣ - ٥٥٧) وتقريب التهذيب (ص٣١٥) .

(١) يعني به هنا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى نُسب لجده ، يروي عن المنهال بن عمرو ، ويروي عنه عبيد الله بن موسى المذكوران في هذا السند ، أبو عبد الرحمن الأنصاري الكوفي الفقيه قاضي الكوفة ومفتيها ، ولد سنة نيف وسبعين ، قال فيه ابن حجر : « صدوق سيء الحفظ جدا من السابعة ، مات سنة (١٤٨) ، أخرج له الأربعة » .

الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٢ - ٣٢٣) وتهذيب الكمال (٢٥/ ٦٢٢ - ٦٢٨) والسير (٦/ ٣١٠ - ٣١٦) وتقريب التهذيب (ص٤٢٧) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٦٩) .

(٣) تقدمت ترجمته قريبا ص (١١٨٩) .

(٤) سورة إبراهيم آية (٢٧) .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) هو محمد بن مسلم المكي ، وقد سبقت الإشارة إلى ترجمته ص (١١٣٩) تعليق (٣) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (١٠٠٤) .

(٨) الحَصْبة : بالمهملتين وموحدة وزن الضربة ، وليلة الحصبة : الليلة التي ينزل الناس المحصب عند انصرافهم من منى إلى مكة منها .

تفسير غريب الصحيحين (ص٥٠٢) وفتح الباري (٣/ ٦٠٥) .

فقال : « إن الله يهبط ليلة الحصبة على حراء »[١] .

وذكر عبيد الله بن موسى[٢] حدثنا إسرائيل[٣] عن السدي[٤] عن (يحيى ابن سعيد)[٥] عن سعيد بن جبير[٦] عن ابن عباس قال : « كان النداء من السماء وكان الرب في السماء الدنيا حين كلم موسى » . ذكره الخلال في

---

(١) لم أقف عليه ، وفي سنده أبو الزبير مشهور بالتدليس وقد عنعن هنا ولم يصرح بالسماع .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٠٥٠) .

(٣) هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله أبو يوسف الهَمْداني السبيعي الكوفي ، إمام حافظ حجة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة تكلم فيه بلا حجة » . مات سنة (١٦٠) وقيل بعدها ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١) وتهذيب الكمال (٢/ ٥١٥ ـ ٥٢٤) والسير (٧/ ٣٥٥ ـ ٣٦١) وتقريب التهذيب (ص٤٤) .

(٤) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة أبو محمد السدي القرشي الكوفي الأعور ، أحد موالي قريش ، إمام مفسر ، قال فيه ابن حجر : « صدوق يهم ورمي بالتشيع من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ومائة » أخرج له مسلم والأربعة .

الجرح والتعديل (٢/ ١٨٤ ـ ١٨٥) وتهذيب الكمال (٣/ ١٣٢ ـ ١٣٨) والسير (٥/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥) وتقريب التهذيب (ص٤٨) .

(٥) هكذا في النسخ الخطية : « عن يحيى بن سعيد » ، ولعل الصواب : « عن يحيى بن عباد » لكوني لم أجد من شيوخ السدي ولا من تلامذة سعيد بن جبير من يحمل هذا الاسم المذكور في المتن إلا الذي ذكرت « يحيى بن عباد » وهو ابن شيبان بن مالك أبو هُبيرة الأنصاري السلمي الكوفي ، وثقه الإمام النسائي وغيره ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والباقون .

الجرح والتعديل (٩/ ١٧٢) وتهذيب الكمال (٣١/ ٣٩٠ ـ ٣٩٣) وميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٨) وتقريب التهذيب (ص٥٢٢) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (١١٨٩) .

السنة[١] .

وفي كتاب السنة للخلال : عن الوليد بن (عبد الله)[٢] بن أبي رباح[٣] أن زيادا[٤] البهزي[٥] بينا هو يحدث أن الله ينزل ليلة النصف من شعبان فقال عطاء[٦] : من هذا المحدث ؟ قلت : هو زياد البهزي ، فقال[٧] سبحان الله! لقد طول هذا على الناس ليلة واحدة في السنة ، أحسبه قال : حدثنا ابن عباس قال : « ينزل الله كل ليلة إلى السماء[٨] الدنيا ثلث الليل الأوسط فيقول : من يدعوني[٩] فأستجيب له ، ومن يسألني فأعطيه ، ويترك أهل الحقد لحقدهم »[١٠] .

(١) لم أجده في كتاب السنة للخلال ، وقد أخبرني محققه الدكتور عطية بن عتيق الزهراني أن بعض أجزائه مفقودة ، فلعل هذا النص في تلك الأجزاء .

(٢) في بعض المصادر : « عبيد الله » .

(٣) هو الوليد بن عبد الله بن أبي رباح بن أخي عطاء بن أبي رباح ، قال ابن أبي حاتم أخبرنا يعقوب حدثنا عثمان سألت يحيى بن معين عن الوليد بن عبيد الله فقال : ثقة » . وضعفه الدارقطني كما في الميزان واللسان وغيرهما ، قال الحافظ ابن حجر : « وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له ابن خزيمة في الصحيح » .

الجرح والتعديل (٩/٩) وميزان الاعتدال (٣٤١/٤) وديوان الضعفاء والمتروكين (ص٤٢٧) رقم ٤٥٥٣ واللسان (٦/ ٢٢٣) .

(٤) في « ت » : « زياد » .

(٥) لم أجده ولعله محرف أو مصحف .

(٦) يعني عطاء بن أبي رباح ، تقدمت ترجمته ص (٦٥) .

(٧) في « ت » : « قال » .

(٨) في « ت » : « سماء » .

(٩) في « ت » : « يدعون » .

(١٠) لم أجده في كتاب السنة للخلال ، فلعله في بعض أجزائه المفقودة . وفي سنده =

[إيراد حديث عبادة بن الصامت]

وأما حديث عبادة بن الصامت[١] رضي الله عنه فرواه موسى بن عقبة[٢] عن إسحاق بن يحيى[٣] عن عبادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول : ألا عبد يدعوني فأستجيب له ، ألا ظالم لنفسه يدعوني فأقبله ، فيكون كذلك إلى مطلع الصبح ويعلو على كرسيه»[٤] . وإسحاق هذا هو

= الوليد بن عبد الله ضعفه الدارقطني ووافقه الذهبي وابن حجر ، وكذا فيه زياد البهزي لم أجده . فالله أعلم بحاله .

(١) تقدمت ترجمته ص (٤١٣) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١١٦١) .

(٣) هو إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت يُعد في المدنيين ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « أرسل عن عبادة ، وهو مجهول الحال ، قتل سنة إحدى وثلاثين ومائة ، من الخامسة ، روى له ابن ماجه » .
الجرح والتعديل (١/ ٢٣٧) وتهذيب الكمال (٢/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤) وميزان الاعتدال (١/ ٢٠٤) وتقريب التهذيب (ص٤٣) .

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط ح٦٠٧٦ (٧/ ٤٥ ـ ٤٦) وفيه ألفاظ زائدة ، ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٢٣٧) والعيني في عُمدة القاري (٧/ ١٩٨) والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٥/ ٢٣٨) للطبراني أيضاً في الكبير ولم أجده فيه ، لكونه خاليا من مسند عبادة بن الصامت ، فلعله في بعض أجزائه المفقودة ، يسر الله وجودها والحصول عليها . كما ذكر هذا الحديث بنحوه الديلمي في الفردوس رقم ٨١١٠ (٥/ ٢٥٥) .
قال الطبراني في الأوسط : (٧/ ٤٦) عقبه : « لا يُروى هذا الحديث عن عبادة بن الصامت إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبد الرحمن بن المبارك » اهـ . وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٣٧) : « ويحيى بن إسحاق لم يسمع من عبادة ولم يرو عنه غير موسى بن عقبة ، وبقية رجال الكبير رجال الصحيح » اهـ وكذا قال ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٦٨) بعد أن أورده : « وهو من رواية إسحاق بن يحيى عن عبادة ولم يسمع منه » اهـ وقال العيني في العمدة (٧/ ١٩٩) : « وفي إسناده فضيل بن سليمان النميري ، وهو وإن أخرج له =

إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة .

[إيراد حديث أسماء بنت يزيد]

وأما حديث أسماء بنت يزيد[١] رضي الله عنها فرواه أبو أحمد العسال[٢] في كتاب السنة[٣] من حديث أبان بن أبي عياش[٤] عن شهر بن حوشب[٥]

= الشيخان فقد قال فيه ابن معين : ليس بثقة » اهـ .

(١) هي أسماء بنت يزيد بن السكن أم سلمة وقيل أم عامر الأنصارية الأوسية ، أحد نساء بني عبد الأشهل ، من ذوات العقل والدين ومن اللاتي بايعن النبي ﷺ ، شهدت اليرموك وعاشت بعد ذلك دهرا .

الاستيعاب (٤/ ١٧٨٧ ـ ١٧٨٨) وأسد الغابة (٧/ ١٩ ـ ٢٠) والإصابة (٧/ ٤٩٨) .

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد أبو أحمد القاضي الإمام الحافظ المتقن المعروف بالعسال صاحب المصنفات ، من أهل أصبهان ، مولده سنة (٢٦٩) ووفاته سنة (٣٤٩) .

ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٢٨٣) وتاريخ بغداد (١/ ٢٧٠) والسير (١٦/ ٦ ـ ١٥) والوافي بالوفيات (٢/ ٤١) .

(٣) لعله المسمى بالمعرفة ، قال الذهبي في السير (١٦/ ٧) : « طالعت كتاب المعرفة له في السنة ، ينبئ عن حفظه وإمامته » اهـ

قلت : وهو من موارد شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في مواضع من كتبهما ، ويُعد من المصنفات المفقودة .

(٤) هو أبان بن أبي عياش ، واسمه فيروز ، ويقال دينار ، أبو إسماعيل العبدي البصري مولى عبد القيس ، ضعيف جدا وقد تركه غير واحد ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « متروك من الخامسة مات في حدود الأربعين » . أخرج له أبو داود حديثا واحدا .

الجرح والتعديل (٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦) وتهذيب الكمال (٢/ ١٩ ـ ٢٤) وميزان الاعتدال (١/ ١٠ ـ ١٥) وتقريب التهذيب (ص٢٧) .

(٥) هو شهر بن حوشب أبو سعيد ، ويقال أبو عبد الله ، الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، مولده في خلافة عثمان رضي الله عنه ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق كثير الإرسال والأوهام ، من الثالثة مات سنة اثنتي =

عنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «يهبط الرب تبارك وتعالى من السماء السابعة إلى المقام الذي هو قائمه ، ثم يخرج عنق من النار فيظل الخلائق كلهم فيقول : أمرت بكل جبار عنيد ومن زعم أنه عزيز كريم ومن دعا مع الله إلها آخر»(١) .

[إيراد حديث أبي الخطاب]

وأما حديث أبي الخطاب(٢) فقال محمد بن سعد في الطبقات(٣) : حدثنا(٤) أبو نعيم(٥) حدثنا إسرائيل(٦) حدثني

= عشرة » اهـ قلت : وقيل في تاريخ وفاته غير ذلك ، روى له البخاري في الأدب ومسلم مقرونا بغيره والباقون .
الجرح والتعديل (٤/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣) وتهذيب الكمال (١٢/ ٥٧٨ ـ ٥٨٩) والسير (٤/ ٣٧٢ ـ ٣٧٨) وتقريب التهذيب (ص٢١٠) .

(١) لم أقف عليه ، وهو ضعيف الإسناد بسبب أبان بن أبي عياش وشهر بن حوشب على ما عرف من حالهما .

(٢) قال الحافظ ابن عبد البر : « أبو الخطاب له صحبة ولا يوقف له على اسم ، رُوي عنه حديث واحد في الوتر ، يُعد في الكوفيين ، روى عنه ثوير بن أبي فاختة » اهـ .
الاستيعاب (٤/ ١٦٤٠) وأسد الغابة (٦/ ٩١) والإصابة (٧/ ١٠٨) .

(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٥٧) .

(٤) في « ت » : « حدثني » وفي الطبقات : « أخبرنا » .

(٥) هو الفضل بن دكين كما صرح به في الطبقات قال : « أخبرنا الفضل بن دكين » .
قالوا : ودكين لقب ، واسمه عمرو بن حماد بن زهير بن درهم القرشي التيمي الطلحي الكوفي الأحول أبو نعيم الملائي مولى آل طلحة بن عبيد الله ، مشهور بكنيته ، إمام حافظ ثقة ثبت من كبار شيوخ البخاري ، مولده في آخر سنة (١٣٠) ووفاته بالكوفة سنة (٢١٨) وقيل في التي تليها ، أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٧/ ٦١ ـ ٦٢) وتهذيب الكمال (٢٣/ ١٩٧ ـ ٢٢٠) والسير (١٠/ ١٤٢ ـ ١٥٧) وتقريب التهذيب (ص٣٨١ ـ ٣٨٢) .

(٦) يعني إسرائيل بن يونس تقدمت ترجمته قريبا ص (١١٩١) .

ثوير[١] قال : سمعت رجلا من أصحاب النبي ﷺ يقال له أبو الخطاب وسئل عن الوتر فقال : « أحب [أن][٢] أوتر نصف الليل ، إن[٣] الله يهبط من السماء السابعة إلى السماء الدنيا فيقول : هل من مذنب ؟ هل من مستغفر ؟ هل من داع ؟ حتى إذا طلع الفجر ارتفع »[٤] .

---

(١) هو ثوير (مصغر) بن أبي فاختة ، واسمه سعيد بن عِلاقة (بكسر المهملة) أبو الجهم الكوفي مولى أم هانئ بنت أبي طالب وقيل مولى زوجها جعدة المخزومي ، ضعفه جماعة ، قال فيه ابن حجر : « ضعيف رمي بالرفض من الرابعة » أخرج له الترمذي .
الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٢) وتهذيب الكمال (٤/ ٤٢٩ - ٤٣١) وميزان الاعتدال (١/ ٣٥٧ - ٣٧٦) وتقريب التهذيب (ص٧٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية وقد أثبته من مصادر النص .

(٣) في « ت » : « فإن » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصادر النص .

(٤) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ١٠٨٩ (٢/ ٤٧٦) والطبراني في الكبير رقم ٩٢٧ (٢٢/ ٣٧٠) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٥٠٩) وابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٦٨) والعيني في العمدة (٧/ ١٩٩) . إلا أن الرواية عند هؤلاء جميعا أن أبا الخطاب هو الذي سأل النبي ﷺ عن الوتر فكان الجواب منه عليه الصلاة والسلام ، لكن الحافظ ابن حجر أفاد في الإصابة (٧/ ١٠٨) في ترجمة أبي الخطاب المذكور أن الحديث أخرجه ابن السكن وابن أبي خيثمة والبغوي وعبد الله بن أحمد والطبراني على نحو ما أخرجه ابن سعد في الطبقات ونقله عنه المؤلف ابن القيم ، ثم ساق ابن حجر الرواية في ذلك ، وقال : « وفي رواية أبي أحمد الزبيري عن الطبراني أنه سأل رسول الله ﷺ عن الوتر ، ولم يرفعه غيره » اهـ قلت : بل الحديث روي مرفوعا عند من ذكرت سابقا في أول التخريج ومنهم الحافظ ابن حجر نفسه في الموضع المشار إليه عند ذكره له .
وفي الإسناد ثوير بن أبي فاختة ضعيف كما تقدم في ترجمته ، ولهذا قال الهيثمي في المجمع (٢/ ٥٠٩) عقبه : « رواه الطبراني في الكبير ، وثوير ضعيف » اهـ وقال ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٦٨) : « وهو من رواية ثوير بن أبي فاختة وهو ضعيف » اهـ .

[إيراد حديث عمر ابن عامر السلمي]

وأما حديث عمر بن عامر السلمي(١) فرواه محمد بن منده(٢) من حديث عثمان البتي(٣) عن عبد الحميد بن سلمة(٤) عن أبيه(٥) عن عمر بن عامر السلمي قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا ذهب ثلث الليل ـ [١٩١/ب] أو قال : نصف الليل ـ ينزل الله إلى سماء الدنيا فيقول : هل من عانٍ فأفكه ؟ هل من سائل فأعطيه ؟ هل من داعٍ فأستجيب له ؟ هل من مستغفر

---

(١) لم يذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ، وقد ذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/ ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧) وابن الأثير في أسد الغابة (٤/ ١٨٣ ـ ١٨٤) وابن حجر في الإصابة (٥/ ٢٨٧) وسردوا بعض أحاديثه دون ذكر شيء عن إسلامه ولا وفاته .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١١٦٦) تعليق (٦) .

(٣) هو عثمان بن مسلم أبو عمرو البتي البصري ، ويقال عثمان بن سليمان ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق عابوا عليه الإفتاء بالرأي من الخامسة » مات سنة (١٤٣) وقيل غير ذلك ، أخرج له الأربعة .

الجرح والتعديل (٦/ ١٤٥) وتهذيب الكمال (١٩/ ٤٩٢ ـ ٤٩٤) والسير (٦/ ١٤٨ ـ ١٤٩) وتقريب التهذيب (ص٣٢٧) .

(٤) هو عبد الحميد بن يزيد بن سلمة الأنصاري ، فسلمة جده لا أبوه على ما حققه بعضهم ، قال فيه الذهبي : « تابعي مجهول » . وقال ابن حجر : « مجهول من السادسة أخرج حديثه النسائي وابن ماجه » وسيأتي مزيد كلام عليه في ترجمة جده سلمة بعده .

تهذيب الكمال (١٦/ ٤٣٢ ـ ٤٣٤) وميزان الاعتدال (٢/ ٥٤١) وديوان الضعفاء رقم (٢٣٩٦) (ص٢٣٧) وتقريب التهذيب (ص٢٧٥) .

(٥) يعني سلمة ، قال فيه ابن عبد البر : « سلمة الأنصاري أبو يزيد بن سلمة جد عبد الحميد بن يزيد بن سلمة ، حديثه عند أهل البصرة مرفوعا في تخيير الصغير بين أبويه إذا وقعت الفرقة بينهما ، وقد قيل : إنه والد عبد الحميد بن سلمة لا جده وذلك غلط والصواب ما قدمنا ذكره ، حديثه عند عثمان البتي عن عبد الحميد عن جده » اهـ .

الاستيعاب (٢/ ٦٤٤) وأسد الغابة (٢/ ٤٣٧) وتهذيب الكمال (١١/ ٣٣١ ـ ٣٣٢) .

فأغفر له ؟ حتى يصلى الصبح»[١] .

[إيراد حديث عوف بن مالك]

وأما حديث عوف بن مالك[٢] رضي الله عنه فرواه حميد بن زنجويه[٣] من حديث عبادة بن نسي[٤] عن كثير بن مرة[٥] عن عوف بن مالك عن

(١) لم أقف عليه في مصنفات ابن منده المطبوعة ولعله في كتابه « الصفات » أو « معرفة الصحابة » ، أو غيرهما من مؤلفاته الأخرى ، والحديث رواه الدارقطني في النزول رقم ٧٤ (ص١٥٣ ـ ١٥٤) بلفظ : « يهبط الله عزّ وجلّ ثلث الليل إلى سماء الدنيا فيبسط يده : ألا داع يدعوني فأستجيب له ، ألا تائب يتوب فأتوب عليه ، ألا مستغفر فأغفر له ، حتى يطلع الفجر ، فإذا طلع الفجر صعد » . وكذا أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة بأطول مما هنا ، وإسناده ضعيف لجهالة عبد الحميد بن سلمة كما تقدم في بيان حاله ، وكذا في سنده عند الدارقطني علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي مولاهم ، قال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب (ص٣٤٢) : « صدوق يُخطئ ويُصر ورمي بالتشيع من التاسعة مات سنة إحدى ومائتين وقد جاوز التسعين . . » .

(٢) هو عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي الغطفاني ، مختلف في كنيته فقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو حماد وقيل أبو محمد وقيل أبو عمرو ، أسلم عام خيبر وهي أول مشاهده ، ثم كانت معه راية أشجع يوم الفتح ، سكن الشام ومات بدمشق سنة (٧٣) في خلافة عبد الملك .

الاستيعاب (٣/ ١٢٢٦) وأسد الغابة (٤/ ٣١٢ ـ ٣١٣) والإصابة (٤/ ٧٤٢ ـ ٧٤٣) .

(٣) هو حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله أبو أحمد بن زنجويه الأزدي النسائي ، إمام حافظ ثقة ثبت مات سنة (٢٤٨) وقيل سنة (٢٥١) ، أخرج له أبو داود والنسائي .

الجرح والتعديل (٣/ ٢٢٣) وتهذيب الكمال (٧/ ٣٩٢ ـ ٣٩٥) والسير (١٢/ ١٩ ـ ٢٢) وتقريب التهذيب (ص١٢١) .

(٤) هو عبادة بن نُسي (بضم النون وفتح المهملة الخفيفة) أبو عمر الشامي الأردني الكندي الإمام الثقة قاضي طبرية ، مات سنة (١١٨) ، أخرج له الأربعة .

الجرح والتعديل (٦/ ٩٦) وتهذيب الكمال (١٤/ ١٩٤ ـ ١٩٨) والسير (٥/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤) وتقريب التهذيب (ص٢٣٥) .

(٥) هو كثير بن مُرة أبو شجرة الحضرمي الرهاوي الشامي الحمصي الأعرج ، إمام حجة =

رسول الله ﷺ قال : «إن الله يطلع على خلقه ليلة النصف [من شعبان][1] فيغفر للمؤمنين . .» الحديث[2] . وضمن يطلع معنى : يدنو ، وينزل ، فعداه بإلى .

[إيراد حديث أبي أمامة]

وأما حديث أبي أمامة[3] رضي الله عنه فرواه جعفر بن

= ثقة ، قال فيه ابن حجر : « ووهم من عده في الصحابة » . أخرج له البخاري في جزء القراءة والأربعة .
الجرح والتعديل (٧/ ١٥٧) وتهذيب الكمال (٢٤/ ١٥٨ ـ ١٦١) والسير (٤/ ٤٦ ـ ٤٧) وتقريب التهذيب (ص٣٩٦) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ الخطية وقد أثبته من مصادر النص .

(٢) أخرجه البزار في مسنده (البحر الزخار) رقم ٢٧٥٤ (٧/ ١٨٦) وأبو محمد الجوهري في المجلس السابع على ما ذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/ ١٣٧) ، وكذا أخرجه الدارقطني في كتاب النزول عن كثير بن مرة الحضرمي يرفعه (ص١٦٥) رقم (٨٢) .
وإسناده ضعيف ؛ علته عند البزار عبد الرحمن بن زياد بن أنعم : ضعيف في حفظه كما في ترجمته من كتاب التقريب ، وبه وبابن لهيعة أعله الهيثمي في المجمع (٨/ ١٢٦) فقال بعد أن ذكره : « رواه البزار وفيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وثقه أحمد بن صالح وضعفه جمهور الأئمة ، وابن لهيعة لين وبقية رجاله ثقات » اهـ . وفي سنده عند الدارقطني الحجاج بن أرطأة الكوفي كثير الخطأ والتدليس وقد عنعن عن مكحول .
إلا أن للحديث طرقا يقوي بعضها بعضا ، ولهذا أورده الألباني في السلسلة الصحيحة ح١١٤٤ (٣/ ١٣٥ ـ ١٣٩) وسرد تلك الطرق وقال في آخرها : « وجملة القول أن الحديث بمجموع هذه الطرق صحيح بلا ريب ، والصحة تثبت بأقل منها عددا ما دامت سالمة من الضعف الشديد كما هو الشأن في هذا الحديث . . » .

(٣) هو صُدي (بالتصغير) بن عجلان بن الحارث ، ويقال ابن وهب وقيل ابن عمرو ، غلبت عليه كنيته فاشتهر بها ، سكن الشام ولا زال بها حتى مات بحمص سنة (٨١) وقيل (٨٦) .
الاستيعاب (٢/ ٧٣٦) و (٤/ ١٦٠٢) وأسد الغابة (٣/ ١٦) و (٦/ ١٦ ـ ١٧) والإصابة (٣/ ٤٢٠ ـ ٤٢١) .

الزبير[١] عن القاسم[٢] عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا كان ليلة النصف من شعبان هبط الله إلى السماء[٣] الدنيا فيغفر لأهل الأرض إلا لكافر أو مشاحن» . رواه محمد بن الفضل البخاري عن مكي بن إبراهيم عن جعفر[٤] .

وقال الفريابي[٥] : حدثنا هشام بن عمار[٦] حدثنا صدقة بن

---

(١) هو جعفر بن الزبير الحنفي ، وقيل : الباهلي ، الشامي الدمشقي نزيل البصرة ، قال فيه ابن حجر : « متروك الحديث ، وكان صالحا في نفسه ، من السابعة مات بعد الأربعين ومائة ، أخرج له ابن ماجه » .

الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٩) وتهذيب الكمال (٥/ ٣٢ ـ ٣٨) وميزان الاعتدال (١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧) وتقريب التهذيب (ص٧٩) .

(٢) هو القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الشامي الدمشقي مولى آل أبي سفيان بن حرب الأموي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق يغرب كثيرا من الثالثة » . أخرج له البخاري في الأدب والأربعة ، مات سنة (١١٢) ويقال سنة (١١٨) .

الجرح والتعديل (٧/ ١١٣) وتهذيب الكمال (٢٣/ ٣٨٣ ـ ٣٩١) والسير (٥/ ١٩٤ ـ ١٩٥) وتقريب التهذيب (ص٣٨٦) .

(٣) في « ت » : « سماء » .

(٤) لم أقف عليه ، وفي إسناده جعفر بن الزبير متروك الحديث كما سبق في ترجمته .

(٥) هو جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض أبو بكر الفريابي قاضي الدينور ، إمام حافظ ثقة ثبت حجة ، مولده سنة (٢٠٧) ووفاته سنة (٣٠١) .

تاريخ بغداد (٧/ ١٩٩ ـ ٢٠٢) والمنتظم (١٣/ ١٤٥ ـ ١٤٦) والسير (١٤/ ٩٦ ـ ١٠٦) وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٩٢ ـ ٦٩٤) .

(٦) هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان أبو الوليد السلمي الدمشقي الخطيب العلامة ، قال فيه ابن حجر : « صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح ، من كبار العاشرة » ، مات سنة (٢٤٥) على الصحيح ، أخرج له البخاري تعليقا ومتابعة والأربعة .

=

خالد[١] حدثنا عثمان بن أبي عاتكة[٢] حدثني سليمان بن حبيب المحاربي[٣] قال دخلنا على أبي أمامة بحمص فقال : « إن هذا المجلس من بلاغ الله إياكم ، إن رسول الله ﷺ قد بلغ ما أرسل به ، وأنتم فبلغوا عنا ، إياكم والظلم ، فإن الله يجلس يوم القيامة على القنطرة الوسطى بين الجنة والنار ثم يعزم فيقول : وعزتي وجلالي لا يجاوزني[٤] اليوم ظلم ظالم »[٥] .

= الجرح والتعديل (٩/٦٦ ـ ٦٧) وتهذيب الكمال (٣٠/ ٢٤٢ ـ ٢٥٥) والسير (١١/ ٤٢٠ ـ ٤٣٥) وتقريب التهذيب (ص٥٠٤) .

(١) هو صدقة بن خالد أبو العباس الدمشقي الأموي مولاهم ، حافظ ثقة ، مات سنة (١٧٠) وقيل في التي تليها وقيل غير ذلك ، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه .
الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٠ ـ ٤٣١) وتهذيب الكمال (١٣/ ١٢٨ ـ ١٣٢) والكاشف (٢/ ٢٦) وتقريب التهذيب (ص٢١٦) .

(٢) هو عثمان بن أبي العاتكة ، واسمه سليمان أبو حفص الأزدي الدمشقي القاص ، قال فيه ابن حجر : « صدوق ، ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني ، من السابعة » مات سنة (١٥٢) أخرج له البخاري في الأدب وفي أفعال العباد وأبو داود وابن ماجه .
الجرح والتعديل (٦/ ١٦٣) وتهذيب الكمال (١٩/ ٣٩٧ ـ ٤٠٠) وميزان الاعتدال (٣/ ٤٠) وتقريب التهذيب (ص٣٢٤) .

(٣) هو سليمان بن حبيب أبو أيوب ، وقيل أبو ثابت ويقال أبو بكر المحاربي الدمشقي الداراني قاضي عمر بن عبد العزيز بدمشق ، ولغيره من الخلفاء ، إمام ثقة ، مات سنة (١٢٦) .
الجرح والتعديل (٤/ ١٠٥) وتهذيب الكمال (١١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٤) والسير (٥/ ٣٠٩) وتقريب التهذيب (ص١٩٠) .

(٤) في « ت » : « لا يجاورني » .

(٥) الذي وقفت عليه ما أخرجه الطبراني في الكبير رقم ٧٤٩٣ (٨/ ١٠٠ ـ ١٠١) وفيه من قول أبي أمامة : « إن مجلسكم هذا من بلاغ الله إياكم وحجته عليكم ، إن =

[إيراد حديث ثوبان]

وأما حديث ثوبان[١] رضي الله عنه فقال الطبراني في معجمه [الكبير][٢] : حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة[٣] ، ثنا إسحاق بن إبراهيم أبو النضر[٤]

= رسول الله ﷺ بلغ ما أرسل به ، وإن أصحابه قد بلغوا ما سمعوا ، فبلغوا ما تسمعون ، ثلاثة كلهم ضامن على الله عزّ وجلّ . . » إلى أن قال : « إن في جهنم جسراً له سبع قناطر على أوسطهن القضاء ، فيجاء بالعبد حتى إذا انتهى إلى القنطرة الوسطى قيل له ماذا عليك من الدين ؟ وتلا هذه الآية : ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا . . ﴾ » الحديث . وليس فيه ما ذكره هنا ابن القيم . وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٦٤١ ـ ٦٤٢) وقال عقبه : « رواه الطبراني وفيه كلثوم بن زياد وبكر بن سهل الدمياطي وكلاهما وثق وفيه ضعف ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

وقد أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات رقم ٢٦٨ (١/ ١٨٤) وقال عقبه : « هذا حديث لا يصح ، قال يحيى بن معين : عثمان بن أبي عاتكة ليس بشيء » اهـ .

(١) هو ثوبان بن بُجدد ، وقيل ابن جحدر ، أبو عبد الله وقيل أبو عبد الرحمن ، والأول أصح مولى رسول الله ﷺ وخادمه ، صحابي مشهور ، اشتراه عليه الصلاة والسلام فأعتقه ، تحول ـ بعد وفاة رسول الله ﷺ ـ إلى الشام فنزل الرملة ثم حمص التي توفي فيها سنة (٥٤) .
الاستيعاب (١/ ٢١٨) وأسد الغابة (١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧) والإصابة (١/ ٤١٣) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) هو أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة بن واقد أبو عبد الله البتلهي الدمشقي ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « له مناكير قال أبو أحمد الحاكم فيه نظر وحدث عنه أبو الجهم الشعراني ببواطيل » مات سنة (٢٨٩) .
تاريخ دمشق (٥/ ٤٦٦ ـ ٤٦٨) وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٠) والسير (١٣/ ٤٥٤) ولسان الميزان (١/ ٢٩٥) .

(٤) في « د » و « ن » : « أبو النصر » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مصدر النص ومراجع الترجمة .
وهو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النضر القرشي الدمشقي الفراديسي مولى عمر بن عبد العزيز ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق ضعّف بلا مستند » ، مات سنة سبع وعشرين ومائتين ، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي . =

ثنا يزيد بن ربيعة[١] ، حدثنا أبو الأشعث[٢] عن ثوبان عن النبي ﷺ قال : «يقبل الجبار تعالى[٣] يوم القيامة فيثني رجله على الجسر فيقول : وعزتي وجلالي لا يجاوزني[٤] ظلم ظالم ، فينصف الخلق بعضهم من بعض حتى إنه لَيُنصف الشاة الجماء (من القرناء تنطحها نطحة)[٥]»[٦] .

= الجرح والتعديل (٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩) وتهذيب الكمال (٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩١) وميزان الاعتدال (١/ ١٧٩) وتقريب التهذيب (ص٣٩) .

(١) هو يزيد بن ربيعة أبو كامل الرحبي الدمشقي الصنعاني (صنعاء دمشق) قال فيه البخاري : « أحاديثه مناكير » وقال أبو حاتم وغيره : « ضعيف » وقال النسائي : « متروك » وكذا قال العقيلي والدارقطني .

الجرح والتعديل (٩/ ٢٦١) والكامل في الضعفاء (٧/ ٢٥٩) وميزان الاعتدال (٤/ ٤٢٢) ولسان الميزان (٦/ ٢٨٦) .

(٢) هو شراحيل بن آدة (بالمد وتخفيف الدال) أبو الأشعث الصنعاني (صنعاء الشام) وقيل إنه من صنعاء اليمن ، قال فيه ابن حجر : « ثقة من الثانية شهد فتح دمشق ، أخرج له البخاري في كتابه الأدب والباقون .

الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤) وتهذيب الكمال (١٢/ ٤٠٨ ـ ٤١٠) والسير (٤/ ٣٥٧ ـ ٣٥٩) وتقريب التهذيب (ص٢٠٦) .

(٣) في « ت » : « تبارك وتعالى » .

(٤) في « ت » : « لا يجاورني » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصادر النص .

(٥) في مصدر النص : « من العضباء بنطحةٍ تنطحها » .

(٦) المعجم الكبير رقم ١٤٢١ (٢/ ٩٥) وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ٤٢٢) وابن حجر في اللسان (٦/ ٢٨٦) كلاهما في ترجمة يزيد بن ربيعة ، كما أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٤٠) وقال عقبه : « وفيه يزيد بن ربيعة وقد ضعفه جماعة ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، وبقية رجاله ثقات » اهـ .

قلت : وفي سنده أيضاً أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة ضعيف كما تقدم القول فيه . وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة رقم ١٤٠١ (٣/ ٥٩٢) .

وقد جاء المعنى تفسيرا لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾[(١)] ، فروى البيهقي من حديث الأعمش[(٢)] عن سالم بن أبي الجعد[(٣)] عن عبد الله هو ابن مسعود[(٤)] رضي الله عنه ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾[(٥)] وقال : من وراء الصراط ثلاثة جسور : جسر عليه الأمانة ، وجسر عليه الرحم ، وجسر عليه الرب تبارك وتعالى »[(٦)] .

---

(١) سورة الفجر آية (١٤) .

(٢) هو سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي الأعمش ، قال فيه ابن حجر : « ثقة حافظ عارف بالقراءات ، ورع لكنه يدلس من الخامسة » ، مات سنة (١٤٧) وقيل في التي بعدها ، وقد كان مولده في أول سنة (٦١) ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٤/١٤٦ ـ ١٤٧) وتهذيب الكمال (١٢/٧٦ ـ ٩١) والسير (٦/٢٢٦ ـ ٢٤٩) وتقريب التهذيب (ص١٩٥) .

(٣) هو سالم بن أبي الجعد ، واسم أبي الجعد رافع الأشجعي الغطفاني مولاهم الكوفي الفقيه الثقة ، وكان يرسل كثيرا ، مات سنة (١٠٠) ويقال قبلها وقيل بعدها ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٤/١٨١) وتهذيب الكمال (١٠/١٣٠ ـ ١٣٣) والسير (٥/١٠٨ ـ ١١٠) وتقريب التهذيب (ص١٦٦) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٥) سورة الفجر آية (١٤) .

(٦) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم ٩١٤ (٢/٣٤٤ ـ ٣٤٥) والحاكم في المستدرك (٢/٥٢٣) وذكره الذهبي في العلو (ص٩٦) وقال : « رواه العسال بإسناد صحيح » .

أما البيهقي فأخرجه من طريق شيخه أبي عبد الله الحاكم وقال بعده : « هذا موقوف على عبد الله قيل هو ابن مسعود رضي الله عنه ومرسل بينه وبين سالم بن أبي الجعد » . ثم قال : « ورواه أبو فزارة عن سالم بن أبي الجعد من قوله غير مرفوع إلى عبد الله » اهـ =

وذكر ابن جرير في تفسيره[١] عن جويبر[٢] عن الضحاك[٣] في هذه الآية قال : « إذا كان يوم القيامة يأمر الله بكرسيه فيوضع على النار فيستوي عليه ثم يقول : وعزتي [وجلالي][٤] لا يجاوزني[٥] اليوم ذو مظلمة »[٦] .

= وقال الحاكم عقبه : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي . وعليه فيكون ضعيفا نسبته لابن مسعود ؛ لكون سالم بن أبي الجعد لم يسمع منه ولم يلقه كما في كتاب المراسيل لابن أبي حاتم (ص٨٠) نقلا عن الإمام أحمد ، وكذا قال ابن المديني كما في جامع التحصيل للعلائي (ص٢١٧) ، ويكون صحيحا نسبته لسالم المذكور ، وقد رواه عنه الفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر كما في الدر المنثور (٨/٥٠٨) .
وينظر : مختصر العلو للألباني (ص١٣١) .

(١) (٣٠/١٨١) عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾ الآية (١٤) من سورة الفجر .
قال : « حدثنا ابن حميد قال ثنا مهران عن المبارك بن مجاهد عن جويبر . . » فذكره .

(٢) هو جويبر بن سعيد ، يقال اسمه جابر وجويبر لقب ، ابن سعيد أبو القاسم البلخي ، نزيل الكوفة ، راوي التفسير ، قال فيه ابن حجر : « ضعيف جدا من الخامسة مات بعد ١٤٠ ، أخرج له أبو داود في الناسخ والمنسوخ وابن ماجه » .
الجرح والتعديل (٢/ ٥٤٠ ـ ٥٤١) وتهذيب الكمال (٥/ ١٦٧ ـ ١٧١) وميزان الاعتدال (١/ ٤٢٧) وتقريب التهذيب (ص٨٢) .

(٣) هو الضحاك بن مُزاحم ، تقدمت ترجمته ص (١٠٧٦) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٥) في « ت » : « لا يجاورني » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٦) وأخرجه أيضاً ابن المنذر وأبو نصر السجزي في الإبانة كما في الدر المنثور (٨/ ٥٠٨) .
وفي إسناده جويبر ؛ ضعيف كما تقدم القول فيه ، وكذا فيه محمد بن حميد بن حيان شيخ الطبري ؛ ضعيف أيضاً كما سبق في ترجمته ص (٦٥٢) تعليق (٩) وفيه مِهران بن أبي عمر العطار أبو عبد الله الرازي ؛ قال فيه ابن حجر في التقريب (ص٤٨٠) : « صدوق له أوهام سيء الحفظ من التاسعة » اهـ ، كما في سنده مبارك بن مجاهد أبو الأزهر الخراساني المروزي ؛ ضعفه قتيبة ، قال : « كان ضعيفا جدا قدريا » ، وقال أبو أحمد الحاكم : =

وذكر[(١)] عن عمرو بن قيس[(٢)] قال : « بلغني أن على جهنم ثلاث قناطر : قنطرة عليها الأمانة إذا مروا بها تقول[(٣)] : يا رب هذا [١٩٢/أ] أمين يا رب هذا خائن ، وقنطرة عليها الرحم إذا مروا بها تقول[(٤)] : يا رب هذا واصل يا رب هذا قاطع ، وقنطرة عليها الرب ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴾ .

وذكر[(٥)] عن سفيان[(٦)] في هذه الآية : « على جهنم ثلاث قناطر : قنطرة فيها الرحم ، وقنطرة فيها الأمانة ، وقنطرة فيها الرب تبارك وتعالى »[(٧)] .

= « ليس بالقوي عندهم » ، وذكره ابن الجارود والدولابي والعقيلي في الضعفاء .
وللمزيد في بيان حاله وما قيل فيه ينظر : الجرح والتعديل (٨/ ٣٤٠ ـ ٣٤١) والكامل في الضعفاء (٦/ ٣٢٣) وميزان الاعتدال (٣/ ٤٣٢) ولسان الميزان (٥/ ١٢) .

(١) أي الإمام الطبري في تفسيره (٣٠/ ١٨١) ، قال : « ثنا الحكم بن بشير قال : ثنا عمرو ابن قيس . . . » فذكره .

(٢) هو عمرو بن قيس أبو عبد الله المُلائي (بضم الميم وتخفيف اللام والمد) الكوفي ، قال فيه ابن حجر : « ثقة متقن عابد من السادسة مات سنة بضع وأربعين ومائة ، أخرج له البخاري في الأدب ومسلم والأربعة » .
الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥) وتهذيب الكمال (٢٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠٣) والسير (٦/ ٢٥٠ ـ ٢٥١) وتقريب التهذيب (ص٣٦٢) .

(٣) في « ن » : « يقول » .

(٤) في « ن » : « يقول » .

(٥) أي الإمام الطبري في تفسيره (٣٠/ ١٨١) ، قال : (يعني شيخه ابن حميد) « ثنا مهران عن سفيان . . » فذكره .

(٦) يعني سفيان الثوري تقدمت ترجمته ص (١٠٢٩) .

(٧) لم أقف عليه عند غير الطبري ، وفي إسناده ابن حميد وشيخه مهران بن أبي عمر ، كلاهما ضعيف كما ذُكر عنهما سابقا .

[إيراد حديث أبي موسى الأشعري]

وأما حديث أبي موسى الأشعري(١) رضي الله عنه فرواه ابن لهيعة(٢) عن الزبير بن سُليم(٣) عن الضحاك بن عبد الرحمن يعني ابن عَرْزَب(٤) عن أبيه(٥) قال : سمعت أبا موسى يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا في النصف من شعبان فيغفر لأهل الأرض إلا مشركا أو مشاحناً»(٦)

---

(١) تقدمت ترجمته ص (٨٦) .

(٢) هو عبد الله بن لهيعة بن عُقبة بن فرعان بن ربيعة أبو عبد الرحمن ، ويقال أبو النضر الحضرمي المصري الفقيه القاضي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما ، وله في مسلم بعض شيء مقرون ، مات سنة أربع وسبعين ومائة ، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه » .
الجرح والتعديل (٥/ ١٤٥ ـ ١٤٨) وتهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٧ ـ ٥٠٣) والسير (٨/ ١١ ـ ٣١) وتقريب التهذيب (ص٢٦١ ـ ٢٦٢) .

(٣) هو الزبير بن سُليم جهله الذهبي في الميزان (٢/ ٦٧) وابن حجر في التقريب (ص١٥٤) .

(٤) في النسخ الخطية : « عزرب » بتقديم الزاي على الراء وهو تصحيف .
وهو الضحاك بن عبد الرحمن بن عَرْزَب (بفتح المهملة وسكون الراء وفتح الزاي ثم موحدة) ، ويقال ابن عَرْزم ، أبو عبد الرحمن أو أبو زرعة ، الشامي الأردني الطبراني ، استعمله عمر بن عبد العزيز على دمشق ، قال فيه ابن حجر : « ثقة من الثالثة ، مات سنة خمس ومائة ، روى له أبو داود في القدر والترمذي وابن ماجه » .
الجرح والتعديل (٤/ ٤٥٩) وتهذيب الكمال (١٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧١) والسير (٤/ ٦٠٣ ـ ٦٠٤) وتقريب التهذيب (ص٢٢٠ ـ ٢٢١) .

(٥) يعني عبد الرحمن بن عرزب الأشعري ، قال فيه ابن حجر : « مجهول من الثالثة ، أخرج له ابن ماجه » .
تهذيب الكمال (١٧/ ٢٨٠) والكاشف (٢/ ١٧٦) وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٢٨) وتقريب التهذيب (ص٢٢٨) .

(٦) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة حديث ١٣٩٠ (١/ ٤٤٥) من طريقين عن ابن لهيعة به ، وابن أبي عاصم في السنة حديث ٥٢٢ (١/ ٣٥٥) والدارقطني في النزول =

فصل

[دلالة القرآن وتواتر الأحاديث والآثار بنزوله تعالى إلى الأرض يوم القيامة]

وهذا النزول إلى الأرض يوم القيامة قد تواترت به الأحاديث والآثار ودل عليه القرآن صريحا في قوله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾[(١)] .

وقال عبد الله بن المبارك[(٢)] : حدثنا حيوة بن شريح[(٣)] حدثني الوليد بن أبي الوليد أبو عثمان المدني[(٤)] أن عقبة بن

= رقم ٩٤ (ص١٧٣) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٦٣ (٣/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦) والبيهقي في فضائل الأوقات رقم ٢٩ (ص١٣٢ ـ ١٣٣) وفي الجامع لشعب الإيمان (٧/ ٤١٦) وأشار إليه المزي في تهذيب الكمال في ترجمة عبد الرحمن بن عرزب وذكره في ترجمة الزبير بن سليم ، وكذا أورده ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣/ ٣١٥ ـ ٣١٦) .
وإسناده ضعيف لجهالة الزبير بن سليم وعبد الرحمن بن عرزب ، وضعف ابن لهيعة كما تقدم في تراجمهم ، كما أن في إسناده اختلافا ذكره ابن حجر في التهذيب في الموضع المشار إليه .
وانظر مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه رقم ٤٨٧ ، ٤٨٨ (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧) .
وقد صحح الألباني متنه وضعف إسناده في ظلال الجنة تحت رقم ٥١٠ (ص٢٢٣) ، وينظر السلسلة الصحيحة عند الحديث رقم ١١٤٤ (٣/ ١٣٦) وما بعدها .

(١) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٠٨٠) .

(٣) هو حيوة بن شُريح بن صفوان بن مالك أبو زرعة التجيبي المصري ، قال فيه ابن حجر : « ثقة ثبت فقيه زاهد من السابعة ، مات سنة ثمان وقيل تسع وخمسين ومائة ، أخرج له الجماعة » .
الجرح والتعديل (٣/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧) وتهذيب الكمال (٧/ ٤٧٨ ـ ٤٨٢) والسير (٦/ ٤٠٤ ـ ٤٠٦) وتقريب التهذيب (ص١٢٤) .

(٤) هو الوليد بن أبي الوليد واسمه عثمان أبو عثمان القرشي المدني مولى عبد الله بن =

مسلم[١] حدثه عن شُفي بن ماتع[٢] الأصبحي[٣] قال : قدمت المدينة فدخلت المسجد فإذا الناس قد اجتمعوا على أبي هريرة ، فلما تفرقوا دنوت فقلت : حدِّثنا حديثا سمعته من رسول الله ﷺ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إذا كان يوم القيامة نزل الله إلى العباد ليقضي بينهم وكل أمة جاثية ، فأول من يدعى رجل جمع القرآن» وذكر الحديث بطوله[٤] ، وأصله

= عمر بن الخطاب وقيل مولى عثمان بن عفان ، وثقه أبو زرعة وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٤٩٤) و(٧/ ٥٥٢) وقال : ربما خالف على قلة روايته ، روى له البخاري في الأدب وفي أفعال العباد والباقون .
الجرح والتعديل (٩/ ١٩ ـ ٢٠) وتهذيب الكمال (٣١/ ١٠٧ ـ ١٠٩) والكاشف (٣/ ٢٤٣) وتقريب التهذيب (ص٥١٤) .

(١) هو عقبة بن مسلم أبو محمد التجيبي المصري القاص إمام مسجد الجامع العتيق بمصر ، قال فيه العجلي : « مصري تابعي ثقة » ، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٢٢٨) و(٧/ ٢٤٧) ، مات قريبا من سنة (١٢٠) أخرج له البخاري في الأدب وفي أفعال العباد وأبو داود والترمذي والنسائي .
الجرح والتعديل (٦/ ٣١٦) وتهذيب الكمال (٢٠/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣) والكاشف (٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤) وتقريب التهذيب (ص٣٣٥) .

(٢) في النسخ الخطية : « قانع » وهو خطأ محرف عن « ماتع » صوابه من مصادر الترجمة .

(٣) هو شُفي (بالتصغير) ابن ماتع ، ويقال ابن عبد الله أبو عثمان الأصبحي المصري ، قال فيه ابن حجر : « ثقة من الثالثة ، أرسل حديثا فذكره بعضهم في الصحابة خطأ ، مات في خلافة هشام ، قاله خليفة ، أخرج حديثه البخاري في أفعال العباد وابن ماجه في التفسير والباقون سوى مسلم » .
الجرح والتعديل (٤/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠) وتهذيب الكمال (١٢/ ٥٤٣ ـ ٥٤٤) والكاشف (٢/ ١٤) وتقريب التهذيب (ص٢٠٩) .

(٤) أخرجه بطوله الترمذي في الزهد ح٢٣٨٢ (٤/ ٥٩١ ـ ٥٩٣) وابن خزيمة في صحيحه ح٢٤٨٢ (٤/ ١١٥ ـ ١١٦) والحاكم في المستدرك (١/ ٤١٨ ـ ٤١٩) قال الترمذي =

في صحيح مسلم[١] .

وفي صحيح البخاري من حديث أنس بن مالك وفيها : «ثم دنا الجبار رب العزة فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى»[٢] . وقد تقدم ذكر نزوله إلى الجنة يوم المزيد[٣] ، ونزوله إلى الأرض [قبل][٤] يوم القيامة حين (تخلو من أهلها)[٥] ونزوله يوم عرفة إلى سماء الدنيا[٦] .

وقال سعيد بن منصور[٧] : حدثنا سفيان[٨] حدثنا إبراهيم بن

= عقبه : « هذا حديث حسن غريب » ، وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه هكذا ، والوليد بن أبي الوليد العذري شيخ من أهل الشام لم يحتج به الشيخان ، وقد اتفقا جميعا على شواهد هذا الحديث بغير هذه السياقة » ووافقه الذهبي ، وكذا صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ح١٩٤٢ (٢/ ٢٨١ ـ ٢٨٣) وقال في تعليقه على صحيح ابن خزيمة في الموضع المشار إليه : « إسناده صحيح رجاله كلهم ثقات ، وقول الحافظ في الوليد أبي عثمان :« لين الحديث » مردود فإنه اعتمد في ذلك على ما ترجم له في التهذيب ، ولم يذكر فيه توثيقا سوى أن ابن حبان ذكره في الثقات وقال « ربما خالف » ، وفاته أن أبا زرعة سُئل عنه فقال : « ثقة » . . » الخ .

(١) في كتاب الإمارة ح١٥٢ (٣/١٥١٣ ـ ١٥١٤) .

(٢) هو فيه في كتاب التوحيد ح٧٥١٧ (ص١٥٧٧ ـ ١٥٧٨) من نص طويل .

(٣) سبق ص (١١٥٣ ـ ١١٥٧) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « يخلو أهلها » . وانظر ما سبق ص (١١٧٤ ـ ١١٧٥) .

(٦) سبق ص (١١٣٩) مع التعليق (٣) .

(٧) هو سعيد بن منصور بن شعبة أبو عثمان البزاز الخراساني نزيل مكة ، إمام حافظ ثقة مصنف ، مات بمكة سنة (٢٢٧) وقيل غير ذلك أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٤/٦٨) وتهذيب الكمال (١١/ ٧٧ ـ ٨٢) والسير (١٠/٥٨٦ ـ ٥٩٠) وتقريب التهذيب (ص١٨١) .

(٨) يعني سفيان بن عيينة وقد تقدمت ترجمته ص (٣٠٨) .

ميسرة[١] عن ابن أبي سويد[٢] عن عمر بن عبد العزيز[٣] قال : « زعمت المرأة الصالحة خولة بنت حكيم امرأة عثمان بن مظعون أن رسول الله ﷺ خرج وهو محتضن (أحد ابني)[٤] بنته وهو يقول : «والله إنكم لتجبنون وتجهلون وتبخلون ، وإنكم لمن رياحين[٥] الله ، وإن آخر وطأة وطئها رب العالمين بوج[٦]»[٧] .

---

(١) هو إبراهيم بن ميسرة الطائفي نزيل مكة ، من الموالي ، ثبت حافظ ، مات سنة (١٣٢) في خلافة مروان بن محمد ، أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤) وتهذيب الكمال (٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٣) والسير (٦/ ١٢٣ ـ ١٢٤) وتقريب التهذيب (ص٣٤) .

(٢) هو محمد بن أبي سويد الثقفي الطائفي ، قال المزي : « روى له الترمذي حديثا واحدا ولم يسمه » . وقد جهله الذهبي وابن حجر ، قال الذهبي : « لا يعرف ، تفرد عنه إبراهيم بن ميسرة المكي » .
الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٩) وتهذيب الكمال (٢٥/ ٣٣٧ ـ ٣٣٩) والميزان (٣/ ٥٧٦) وتقريب التهذيب (ص٤١٨) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٠٠٥) .

(٤) في « ت » : «إحدى بنته » .

(٥) في مصادر النص : « ريحان » بدل « رياحين » .
قال البيهقي : « قوله : « لمن ريحان الله » : يعني به من رزق الله عزّ وجلّ » .

(٦) وَج : بفتح أوله وتشديد ثانيه ، قال ابن الأثير : « موضع بناحية الطائف ، وقيل : هو اسم جامع لحصونها ، وقيل : اسم واحد منها . . » قلت : قال بعضهم هو الطائف ، أو اسم وادٍ به سُمّي بوج بن عبد الحي من العمالقة وقيل من خزاعة .
النهاية لابن الأثير (٥/ ١٥٤ ـ ١٥٥) وينظر : معجم ما استعجم (٤/ ١٣٦٩) ومعجم البلدان (٥/ ٣٦١) وتاج العروس (٣/ ٥٠٦) جيعهم في مادة (وج) .

(٧) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ٤٠٩) وكذا الحميدي في مسنده رقم ٣٣٦ (١/ ٣٣١) وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ١١٥٣ (٢/ ٤٩٩) والطبراني في الكبير =

وقال الإمام أحمد : حدثنا سفيان[(١)] .[(٢)] عن عمرو بن دينار[(٣)] عن عمرو ابن أوس[(٤)] قال : « إن آخر وطأة الله لبوج » ، قال سفيان : وكان سعيد ابن جبير[(٥)] يقول : قال أبو هريرة : تسألوني وفيكم عمرو بن أوس[(٦)] .

= رقم ٦٠٩ و٦١٤ مطولا ومختصرا ، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٩٦٤ (٢/ ٢٨٨) وأبو يعلى في إبطال التأويلات رقم ٣٥٥ (٢/ ٣٧٧) . ورواه الترمذي في البر والصلة رقم ١٩١٠ (٤/ ٣١٧) دون ذكر لفظه الأخير « وإن آخر وطأة وطئها رب العالمين بوج » . وهكذا أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٠٢) والمزي في تهذيب الكمال (٢٥/ ٣٣٨) في ترجمة محمد بن أبي سويد .

وإسناده ضعيف لعلتين : جهالة ابن أبي سويد الثقفي كما تقدم في ترجمته ، وللانقطاع بين عمر بن عبد العزيز وخولة بنت حكيم فإنه لا يعرف له سماع منها ، قال الإمام الترمذي عنده : « حديث ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة لا نعرفه إلا من حديثه ، ولا نعرف لعمر بن عبد العزيز سماعا من خولة » . وكذا قال العلائي في جامع التحصيل رقم ٥٥٩ (ص٢٩٧) .

(١) يعني ابن عيينة ، تقدمت ترجمته قريبا ص (٣٠٨) .

(٢) بعد هذا في « ت » : « وكان » . وهو خطأ لا معنى له .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١١٣٦) .

(٤) هو عمرو بن أوس بن أبي أوس ، واسمه حذيفة ، الثقفي الطائفي ، تابعي كبير ، قال ابن حجر : « وهم من ذكره في الصحابة ، مات بعد التسعين من الهجرة ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٠) وتهذيب الكمال (٢١/ ٥٤٧ ـ ٥٤٩) والكاشف (٢/ ٣٢٤) وتقريب التهذيب (ص٣٥٦) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (١١٨٩) .

(٦) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه في كتاب السنة رقم ١١٥٤ (٢/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠) مع اختلاف يسير بزيادة بعض الألفاظ على ما هو هنا ، وقد سقط من سنده عمرو بن دينار ، فحكم عليه محقق الكتاب بالانقطاع . والصواب أنه صحيح من قول عمرو بن أوس .

وفي الباب عن الحسن [١٩٢/ب] بن علي وعبد الله بن الزبير ويعلى ابن مرة[١] .

فهذه عشرة أنواع من النزول والمجيء والإتيان ونظائرها تضمنها[٢] كلام أعلم الخلق بالله وأقدرهم على اللفظ المطابق لما قصده من وصف الرب ، وأنصحهم للأمة ، والمجاز وإن أمكن في فردٍ من أفراد هذه الأنواع أو أكثر فإنه من المحال عادة أن يطرد في جميعها اطرادا واحدا بحيث يكون الجميع من أوله إلى آخره مجازاً .

---

(١) لم أقف على رواية الحسن بن علي ولا رواية عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم جميعا .
أما رواية يعلى بن مرة رضي الله عنه فأخرجها الإمام أحمد في مسنده (٤/ ١٧٢) قال : ثنا عفان ثنا وهيب ثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن أبي راشد عن يعلى العامري أنه جاء حسن وحسين رضي الله عنهما يستبقان إلى رسول الله ﷺ فضمهما إليه وقال : « إن الولد مبخلة مجبنة ، وإن آخر وطئة وطئها الرحمن عزّ وجلّ بوج » . ومن طريق الإمام أحمد أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ١٦٤) ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم ٩٦٥ (٢/ ٣٨٩) باختلاف يسير في سياقه ، وقد رواه الطبراني في الكبير رقم ٧٠٣ و٧٠٤ (٢٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥) بذكر لفظه الأخير في بعض روايته وبإسقاطه في بعضها الآخر ، كما أخرجه القضاعي في مسنده الشهاب رقم ٢٥ و٢٦ (١/ ٤٩ ، ٥٠) مختصرا ومطولا ، وأبو يعلى في إبطال التأويلات رقم ٣٥٦ (٢/ ٣٧٧) .
وروى طرفه الأول دون لفظه الأخير ابن ماجه في الأدب رقم ٣٦٦٦ (٢/ ١٢٠٩) وأحمد في فضائل الصحابة رقم ١٣٦٢ (٢/ ٧٧٢) وابن أبي شيبة في مسنده رقم ٨٠٦ (٢/ ٣٠٧) وفي المصنف رقم ١٢٢٢٩ (١٢/ ٩٧) .
وقد صححه الحاكم على شرط مسلم وسكت عنه الذهبي ، وليس بصواب لكون سعيد ابن أبي راشد لم يخرج له مسلم ، وانفرد بالرواية عنه عبد الله بن عثمان بن خثيم ، ولم يوثقه أحد غير ابن حبان على عادته في توثيق المجاهيل .

(٢) في « ن » : « يضمنها » .

وقال أبو العباس بن سريج[١] : « وقد صح عند جميع أهل الديانة والسنة إلى زماننا أن جميع الآثار والأخبار الصادقة عن رسول الله ﷺ [في الصفات][٢] يجب على المسلم الإيمان بها ، وأن السؤال عن معانيها[٣] بدعة والجواب كفر وزندقة ، مثل قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[٥] ونظائرهما مما نطق به القرآن كالفوقية والنفس واليدين والسمع والبصر وصعود الكلام الطيب إليه ، والضحك والتعجب والنزول كل ليلة إلى سماء الدنيا » إلى أن قال : « واعتقادنا في الآي المتشابهة[٦] في القرآن [أن][٧] نقبلها (ولا نردها ولا نتأولها بتأويل المخالفين ولا نحملها)[٨] على تشبيه المشبهين ، ولا نترجم عن صفاته بلغة غير العربية ، ونسلم الخبر لظاهر تنزيلها »[٩] .

---

(١) في النسخ الخطية : « شريح » وهو خطأ مصحف عن « سريج » .
وهو أحمد بن عمر بن سريج أبو العباس الإمام العلامة القاضي الشافعي البغدادي فقيه العراقين (البصرة والكوفة) صاحب المصنفات ، مولده سنة (٢٤٩) ووفاته سنة (٣٠٦) .
تاريخ بغداد (٤/٢٨٧ ـ ٢٩٠) والسير (١٤/٢٠١ ـ ٢٠٤) والوافي بالوفيات (٧/٢٦٠ ـ ٢٦١) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣/٢١ ـ ٣٩) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) أي عن كيفيتها .

(٤) سورة طه آية (٥) .

(٥) سورة الفجر آية (٢٢) .

(٦) في « د » و « ن » : « المتشابه » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مرجع النص .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) ما بين القوسين في « د » و « ن » كله بضمير الغائب .

(٩) هذا نص من جواب طويل للإمام أبي العباس بن سريج فيما ذكره عنه أبو القاسم =

وقال إمام عصره محمد بن جرير[١] في كتاب التبيين[٢] في معالم الدين : « القولُ فيما أُدرك علمه من الصفات خبرا ، وذلك مثل إخباره سبحانه أنه سميع بصير ، وأن له يدين ، وأن له وجها ، وأن له قدما ، وأنه يضحك ، وأنه يهبط إلى سماء الدنيا ، [وأن له إصبعا][٣] » ، وذكر أولها[٤] .

وقال إسحاق بن منصور[٥] : قلت لأحمد بن حنبل وإسحاق[٦] : « ينزل

= سعد بن علي بن محمد الزنجاني في جوابات المسائل التي سُئل عنها بمكة ، وقد ساق الجواب المذكور المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٧٠ ـ ١٧٤) وما هنا يخالفه في بعض الألفاظ زيادة ونقصانا .

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٠) .

(٢) في « ت » : « التبين » .
والكتاب مطبوع باسم : « كتاب فيه تبصير أولي النهى ومعالم الهدى » أو « التبصير في معالم الدين » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) هكذا في النسخ الخطية ، ولعل صوابها : « معانيها » إذ قال رحمه الله تعالى بعد ذلك (ص١٣٩) : « فإن هذه المعاني التي وصفت ونظائرها مما وصف الله عزّ وجلّ بها نفسه أو وصفه بها رسوله ﷺ مما لا تدرك حقيقة علمه بالفكر والروية ، ولا نُكَفِّرُ بالجهل بها أحداً إلا بعد انتهائها إليه . . » الخ .

(٥) هو إسحاق بن منصور بن مهران أبو يعقوب التميمي المروزي المعروف بالكوسج نزيل نيسابور ، إمام حافظ فقيه حجة ثقة ثبت ، ولد بعد (١٧٠) ببلدة مرو ونشأ بنيسابور وبها مات سنة (٢٥١) ، أخرج حديثه الجماعة سوى أبي داود .
الجرح والتعديل (٢/٢٣٤) وتهذيب الكمال (٢/٤٧٤ ـ ٤٧٨) والسير (١٢/٢٥٨ ـ ٢٦٠) وتقريب التهذيب (ص٤٢) .

(٦) يعني إسحاق بن راهويه وقد تقدمت ترجمته ص (٦٥٣) .

ربنا كل ليلة » الحديث ، أليس[1] تقول[2] بهذا[3] الحديث ؟ قال أحمد وإسحاق : « صحيح » ، وزاد إسحاق : « لا يدعه إلا مبتدع »[4] .

وقال الخلال[5] : أخبرني أحمد بن الحسين بن حسان[6] قال : قيل لأبي عبد الله : إن الله ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة ؟ قال : « نعم » ، وفي شعبان كما جاء في الأثر ؟ قال : « نعم »[7] .

وقال حنبل[8] : قيل لأبي عبد الله : « ينزل الله إلى سماء الدنيا ؟ » ،

(١) في « ت » : « أيش » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصادر النص .

(٢) في « ن » : « يقول » .

(٣) في النسخ الخطية : « لهذا » ، والمثبت من مصادر النص وهو الموافق للسياق .

(٤) هذا الأثر أخرجه الآجري في الشريعة رقم ٦٩٧ (٣/ ١١٢٧ ـ ١١٢٨) وابن بطة في الإبانة رقم ١٦٠ (٣/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦) (في الرد على الجهمية) ، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٧ ـ ١٤٨) وذكره أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ٢٦٠) بدون ذكر قول إسحاق ، وإسناده صحيح .

(٥) هو أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد أبو بكر الخلال البغدادي ، شيخ الحنابلة وعالمهم ، أحد الأئمة الكبار الحفاظ الفقهاء ، الجامع لعلوم الإمام أحمد ، ولد سنة (٢٣٤) أو في التي تليها وتوفي سنة (٣١١) .

تاريخ بغداد (٥/ ١١٢ ـ ١١٣) وطبقات الحنابلة (٢/ ١٢ ـ ١٥) والسير (١٤/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨) والمقصد الأرشد (١/ ١٦٦ ـ ١٦٧) .

(٦) هو أحمد بن الحسين بن حسان (من أهل سُر من رأى) ، قال فيه أبو يعلى : « صحب إمامنا أحمد وروى عنه أشياء » . ولم يذكروا له وفاة .

طبقات الحنابلة (١/ ٣٩) والمقصد الأرشد (١/ ٨٩) والمنهج الأحمد (١/ ٣٥٤) والدر المنضد (١/ ١١٨) .

(٧) هذا الأثر ذكره القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (ص٢٦٠) ، ولم أجده في كتاب السنة للخلال ، ومعلوم أن هذا الكتاب فيه نقص في مطبوعه ومخطوطه .

(٨) هو حنبل بن إسحاق ، تقدمت ترجمته ص (١٠٨٧) .

قال : « نعم » ، قلت : نزوله بعلمه أم بماذا ؟ فقال : « اسكت عن هذا » وغضب غضبا شديدا وقال : « مالك ولهذا ؟ امض الحديث كما روي[١] بلا كيف ولا تحديد إلا بما جاءت به الآثار وبما جاء به الكتاب ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾[٢] ينزل كيف يشاء بعلمه وقدرته وعظمته ، أحاط علمه بكل شيء »[٣] .

وقال بشر بن السري[٤] لحماد بن زيد[٥] : ينزل ربنا إلى السماء الدنيا يتحول (من مكان إلى مكان)[٦] ؟ [١٩٣/أ] فسكت حماد ثم قال : « هو

---

(١) في « ت » : « ورد » بدل « روي » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لمصدر النص ومراجعه .

(٢) سورة النحل آية (٧٤) .

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة رقم ١٨٤ (٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣) إلى قوله : « كما روي بلا كيف » دون ذكر بقيته ، وقد أورده بتمامه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٧٧ (٣/ ٥٠٢) ، وكذا ذكره أبو يعلى في إبطال التأويلات مقتصراً على أوله (١/ ٢٦٠) ، وهو صحيح .

(٤) هو بشر بن السري أبو عمرو الأفوه البصري ، الإمام الواعظ الزاهد العابد الحجة الثقة المتقن نزيل مكة ، اتهم برأي جهم إلا أنه رجع عن ذلك وتاب منه ، مات سنة (١٩٥) وقيل في التي بعدها ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٨) وتهذيب الكمال (٤/ ١٢٢ ـ ١٢٦) والسير (٩/ ٣٣٢ ـ ٣٣٤) وتقريب التهذيب (ص٦٢) .

(٥) هو حماد بن زيد بن درهم ، أبو إسماعيل الأزدي الجهضمي البصري الأزرق مولى آل جرير بن حازم ، أحد الأئمة الأعلام ، حافظ ثقة ثبت فقيه ، مولده سنة (٩٨) ووفاته سنة (١٧٩) ، روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (٣/ ١٣٧ ـ ١٣٩) وتهذيب الكمال (٧/ ٢٣٩ ـ ٢٥٢) والسير (٧/ ٤٥٦ ـ ٤٦٦) وتقريب التهذيب (ص١١٧) .

(٦) في « ت » : « من كان إمكان إلى مكان » ، وهو خطأ .

في مكان يقرب من خلقه كيف شاء »[١] .

وقال أبو عمر بن عبد البر[٢] : « أجمع العلماء من الصحابة والتابعين الذين حُمل عنهم التأويل - يعني تفسير القرآن - قالوا في تأويل قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾[٣] : هو على العرش[٤] وعلمه (في كل)[٥] مكان ، وما خالفهم في ذلك من يحتج بقوله »[٦] .

وقال : « أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك »[٧] .

وقال أبو عبد الله الحاكم[٨] : سمعت أبا زكريا العنبري[٩] يقول :

---

(١) هذا الأثر ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٢/ ٢٤ - ٢٥) وفي شرح الأصبهانية (ص١٨٥ - ١٨٦) وفي شرح حديث النزول (ص٤٠) وعزاه للخلال في السنة بذكر سنده ، ولم أجده في مطبوعته ومخطوطته ، فلعله في بعض أجزائه المفقودة

(٢) تقدمت ترجمته ص (٩٠٠) .

(٣) سورة المجادلة آية (٧) .

(٤) في « ت » : « عرشه » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٥) في « ت » : « بكل » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٦) ينظر التمهيد (٧/ ١٣٨ - ١٣٩) .

(٧) المرجع السابق (٧/ ١٤٥) .

(٨) تقدمت ترجمته ص (١٠٧٨) تعليق (٣) .

(٩) هو يحيى بن محمد بن عبد الله بن عنبر بن عطاء السلمي مولاهم أبو زكريا ، حلاه الذهبي بقوله : « الإمام الثقة المفسر المحدث الأديب العلامة . . توفي سنة (٣٤٤) وله ست وسبعون سنة » .

السير (١٥/ ٥٣٣ - ٥٣٤) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣/ ٤٨٥ - ٤٨٦) =

سمعت إبراهيم بن أبي طالب[١] يقول : سمعت أحمد بن سعيد الرباطي[٢] يقول : حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر[٣] ذات يوم وحضر إسحاق - يعني ابن راهويه - [٤] ، فسئل عن حديث النزول أصحيح هو ؟ قال : « نعم » . فقال له بعض قواد عبد الله : « يا أبا يعقوب أتزعم أن الله ينزل كل ليلة ؟ » قال : « نعم » . قال : « كيف ينزل ؟ » قال له إسحاق : « أثبته فوق حتى أصف لك النزول » ، فقال له الرجل : « أثبته فوق » ، فقال له إسحاق : « قال الله : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[٥]

= والنجوم الزاهرة (٣/ ٣١٤) وشذارت الذهب (٢/ ٣٦٩) .

(١) هو إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبد الله بن خالد أبو إسحاق المزكي النيسابوري ، الإمام الحافظ المجوّد ، قال فيه الحاكم : « إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال ، جمع الشيوخ والعلل ، ودخل على أحمد بن حنبل وذاكره وعلق عنه .. » مات سنة (٢٩٥) .

المنتظم (١٣/ ٧٢ - ٧٣) وتذكرة الحفاظ (٢/٦٣٨ - ٦٣٩) والسير (١٣/٥٤٧ - ٥٥٢) والوافي بالوفيات (٦/١٢٨) .

(٢) هو أحمد بن سعيد بن إبراهيم أبو عبد الله المروزي أمير الرباط الأشقر نزيل نيسابور ، إمام حافظ حجة ثقة ، مات سنة (٢٤٦) وقيل غير ذلك ، أخرج له الجماعة سوى ابن ماجه .

الجرح والتعديل (٢/ ٥٤) وتهذيب الكمال (١/ ٣١٠ - ٣١٢) والسير (١٢/٢٠٧ - ٢٠٩) وتقريب التهذيب (ص١٩) .

(٣) هو عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب أبو العباس الخزاعي بالولاء أمير خراسان وما وراء النهر ، من أشهر ولاة بني العباس مات بنيسابور سنة (٢٣٠) .

تاريخ بغداد (٩/ ٤٨٣ - ٤٨٩) ووفيات الأعيان (٣/ ٨٣ - ٨٩) والسير (١٠/ ٦٨٤ - ٦٨٥) والنجوم الزاهرة (٢/ ٢٥٨) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٦٥٣) .

(٥) سورة الفجر آية (٢٢) .

فقال الأمير عبد الله بن طاهر : « يا أبا يعقوب هذا يوم القيامة » ، قال إسحاق : « أعز الله الأمير ، ومن يجيء يوم القيامة من يمنعه اليوم ؟ »[(١)] .

وقال البخاري في كتاب « خلق أفعال العباد »[(٢)] : « قال الفضيل بن عياض[(٣)] : « إذا قال لك الجهمي أنا أكفر برب يزول عن مكانه ، فقل أنت : [أنا][(٤)] أومن برب يفعل ما يشاء »[(٥)] .

---

(١) أخرجه الصابوني في عقيدة السلف بنصه وسنده (ص١٩٦ ـ ١٩٨) من طريق شيخه أبي عبد الله الحاكم ، وذكره شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص٣٩ ـ ٤٠) وفي درء التعارض (٢/ ٢٦ ـ ٢٧) والذهبي في العلو ص(١٣٢) وصحح الألباني إسناده في مختصر العلو رقم ٢٣٧ (ص١٩٣ ـ ١٩٤) .

(٢) في « د » و « ن » : « خلق الأفعال » .

(٣) هو الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر أبو علي التميمي اليربوعي الزاهد المشهور ، ثقة عابد ثبت ، ولد بسمرقند من بلاد خراسان ، وارتحل في طلب العلم ، وسكن مكة إلى أن مات بها سنة (١٨٧) في خلافة هارون ، أخرج له الجماعة سوى ابن ماجه .

الجرح والتعديل (٧/ ٧٣) وتهذيب الكمال (٢٣/ ٢٨١ ـ ٣٠٠) والسير (٨/ ٤٢١ ـ ٤٤٢) وتقريب التهذيب (ص٣٨٣) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) ذكره البخاري في خلق أفعال العباد رقم ٤٦ (ص١٧) معلقا مجزوما به ، وقد أخرجه ابن بطة في الإبانة رقم ١٥٩ (٣/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٧٥ (٣/ ٥٠١ ـ ٥٠٢) ، وأورده الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٣٥) وابن تيمية في الفتوى الحموية (ص٣٦ ـ ٣٧) وفي درء التعارض(٢/ ٢٣ ـ ٢٤) بأطول مما هنا ونسبه لأبي بكر الخلال في كتابه السنة ولأبي إسماعيل الهروي في كتابه الفاروق ، كما سطره في شرح حديث النزول (ص٤٧ ، ٤٨) بدون عزو .

وقد ذكر الأثرم[١] هذه الحكاية أطول من هذا[٢].[٣].

وقال الخلال[٤] : أخبرني علي بن عيسى[٥] أن حنبلا[٦] حدثهم قال : سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروى : أن الله عزّ وجلّ ينزل إلى سماء الدنيا ، وأن الله يرى ، وأن الله يضع قدمه ، وما أشبه ذلك ، فقال أبو عبد الله : « نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى ، ولا نرد منها شيئاً ، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاحٍ ، ولا نرد على الله قوله ، ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حدٍّ ولا غاية ، ليس كمثله شيء »[٧] . وهذا[٨] الكلام وكلام الشافعي من مشكاة واحدة .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن هانئ أبو بكر الإسكافي الطائي البغدادي ، صاحب الإمام أحمد بن حنبل ، فقيه حافظ ثقة مصنف ، توفي بعد سنة (٢٦٠) ، وأرخ بعضهم وفاته سنة (٢٧٣) ، أخرج له النسائي .

الجرح والتعديل (٢/ ٧٢) وتهذيب الكمال (١/ ٤٧٦ ـ ٤٨٠) والسير (١٢/ ٦٢٣ ـ ٦٢٨) وتقريب التهذيب (ص٢٤) .

(٢) في « د » و « ت » : « ذلك » بدل « هذا » .

(٣) رواية الأثرم في كتابه السنة ، وقد ساقها المؤلف ابن القيم بطولها في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٦٩ ـ ٢٧٠) ونقلها مختصرة ابن تيمية في شرح حديث النزول (ص٤١) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (١٢١٦) تعليق (٥) .

(٥) علي بن عيسى بن الوليد تكرر ذكره مرارا في كتاب السنة للخلال ، ولم أقف على ترجمته

(٦) يعني حنبل بن إسحاق تقدمت ترجمته ص (١٠٨٧) .

(٧) ينظر إبطال التأويلات (١/ ٤٥) رقم ٩ وطبقات الحنابلة (١/ ١٤٤) ولمعة الاعتقاد (١٧٣ ـ ١٧٤) والتسعينية (ضمن الفتاوى الكبرى) (٦/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢١١ ـ ٢١٢) .

(٨) في « ت » : « هذا » . بحذف الواو من أولها .

فصل

[اختلاف أهل السنة في النزول أيكون بالذات العلية أم لا ؟]

واختلف أهل السنة في نزول الرب تبارك وتعالى على ثلاثة أقوال :

إحداها : أنه ينزل بذاته ، وهو[1] قول [الإمام][2] أبي القاسم التيمي[3] ، وهو من أجل الشافعية ، له التصانيف المشهورة كالحجة في بيان المحجة[4] ، وكتاب الترغيب والترهيب[5] وغيرهما ، وهو متفق على إمامته وجلالته[6] .

قال شيخنا[7] : « وهذا قول طوائف من أهل الحديث والسنة والصوفية والمتكلمين ، وروي في ذلك حديث مرفوع [١٩٣/ ب] لا يثبت رفعه »[8] .

قال[9] أبو موسى المديني[10] : إسناده مدخول وفيه مقال ، وعلى

(١) في « د » و « ن » : « هو » بحذف الواو من أوله .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٣) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد أبو القاسم ، الملقب بقوام السنة ، التيمي ثم الطلحي الأصبهاني ، الإمام الحافظ العلم ، مولده بأصبهان سنة (٤٥٧) وبها وفاته سنة (٥٣٥)

المنتظم (١٨/ ١٠) والسير (٢٠/ ٨٠ ـ ٨٨) وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٧٧ ـ ١٢٨٢) وشذرات الذهب (٤/ ١٠٥ ـ ١٠٦) .

(٤) وهو مطبوع متداول .

(٥) وهو مطبوع متداول .

(٦) قول أبي القاسم التيمي نقله عنه تلميذه الحافظ أبو موسى المديني كما تقدم ص (١١١٠) .

(٧) يعني شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .

(٨) لم أقف عليه في مظانه من كتب الشيخ إلا ما سبق نقله عنه ص (١١١١) تعليقا على هذا الحديث هامش (٢) .

(٩) في « ت » : « وقال » .

(١٠) هو محمد بن أبي بكر ، تقدمت ترجمته ص (١١١٠) .

بعضهم مطعن لا تقوم[1] بمثله الحجة ، ولا يجوز نسبة قوله إلى رسول الله ﷺ وإن كنا نعتقد صحته إلا أن يرد بإسناد صحيح[2] .

وقالت طائفة [أخرى][3] منهم : لا ينزل بذاته .

وقالت فرقة [أخرى][4] : نقول[5] ينزل ولا نقول[6] بذاته ولا بغير ذاته ، بل نطلق[7] اللفظ كما أطلقه الرسول ﷺ ونسكت عما سكت عنه[8] .

[بيان الاختلاف في خلو العرش عند النزول]

واختلفوا أيضاً هل يخلو[9] العرش منه ؟ فقالت[10] طائفة : ينزل ويخلو منه العرش[11] ، وقالت طائفة : لا يخلو[12] منه العرش[13] .

---

(١) في « ن » : « لا يقوم » .

(٢) يراجع ما سبق ص (١١١٠) .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٥) في « ن » : « يقول » .

(٦) في « ن » : « يقول » .

(٧) في « ن » : « يطلق » .

(٨) وقد قال المؤلف ابن القيم سابقاً ص (١١١١) : « وهذا اللفظ لا يصح عن النبي ﷺ ، ولا يحتاج إثبات هذا المعنى إليه ، فالأحاديث الصحيحة صريحة فيه وإن لم يذكر فيها لفظ الذات » .

(٩) في « ن » : « تخلو » .

(١٠) في « ت » : « قالت » .

(١١) وممن قال بذلك أبو القاسم عبد الرحمن بن منده وصنف فيه مصنفا ، وهو قول طائفة قليلة من أهل الحديث . انظر : شرح حديث النزول (ص٥٤ ، ٦٥) .

(١٢) في « ن » : « لا تخلو » .

(١٣) وهو قول جمهور أهل الحديث والمأثور عن جمع من الأئمة كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وحماد بن زيد وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم . قال شيخ الإسلام : =

قال القاضي أبو يعلى[١] في كتاب الوجهين والروايتين : « لا يختلف أصحابنا أن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا في كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر كما أخبر به نبيه ﷺ » ، ثم ساق حديث أبي هريرة وابن مسعود وعبادة بن الصامت ، ثم قال : « واختلفوا في صفته ، فذهب شيخنا أبو عبد الله[٢] إلى أنه نزول انتقال ، قال : لأن هذا حقيقة النزول عند العرب ، وهو نظير قوله في الاستواء بمعنى[٣] قعد » ، قال : « وهذا على ظاهر حديث عبادة بن الصامت » ، قلت[٤] : يريد قوله : «ثم يعلو تبارك وتعالى على كرسيه»[٥] ، قال : « لأن أكثر ما في هذا أنه من صفات الحدث في حقنا ، وهذا لا يوجب كونه في حقه محدثا كالاستواء على العرش هو موصوف به مع اختلافنا في صفته ، وإن كان هذا الاستواء لم يكن موصوفا به في القدم ، وكذلك نقول[٦] تكلم بحرف وصوت وإن كان هذا يوجب الحدث في حقنا ولم يوجبه في حقه ، وكذلك النزول » ، قال : « وحكى شيخنا عن طائفة من أصحابنا أنهم قالوا : ينزل معناه : قدرته ، ولعل[٧]

= « وهو الصواب ، وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها أنه لا يزال فوق العرش ولا يخلو العرش منه مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا . . . » المصدر السابق (ص٤٠ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٦٦) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٦٩٥) .

(٢) يعني الحسن بن حامد ، وقد تقدمت ترجمته ص (٦٩٦) .

(٣) في مصدر النص : « يعني »

(٤) القائل هو الإمام ابن القيم .

(٥) حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه تقدم ص (١١٩٣) .

(٦) في « ن » : « يقول » .

(٧) في « د » و « ن » : « لعل » بحذف الواو من أولها ، وهو مثبت في « ت » وفي مصدر النص .

هذا القائل ذهب إلى ظاهر كلام أحمد في رواية حنبل[١] أنه قال يوم احتجوا علي يومئذ بقوله : تجيء البقرة يوم القيامة ويجيء[٢] تبارك[٣] قلت لهم : هذا الثواب ، قال الله تعالى : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[٤] (إنما تأتي)[٥] قدرته ، وإنما القرآن أمثال ومواعظ وزجر »[٦] .

وذكر[٧] أحمد أيضاً فيما خرجه في الحبس : « كلام الله لا يجيء ولا يتغير

---

(١) تقدمت ترجمته ص (١٠٨٧) .

(٢) في « ن » : « وتجيء » .

(٣) الذي وقفتُ عليه ما أخرجه مسلم في صلاة المسافرين ح٢٥٢ (١/ ٥٥٣) وكذا أخرجه غير واحد من الأئمة من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه يرفعه : « اقرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعا لأصحابه ، اقرؤوا الزهراوين : البقرة وسورة آل عمران فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو كأنهما غيايتان ، أو كأنهما فِرقان من طير صواف تحاجان عن أصحابهما . . » الحديث .

(٤) سورة الفجر آية (٢٢) .

(٥) في « ن » : « إنما يأتي » .

(٦) رواية حنبل عن ابن عمه الإمام أحمد ذكرها غير واحد من أهل العلم ؛ منهم أبو يعلى في إبطال التأويلات (٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٨) ، وشيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه منها شرح حديث النزول (ص٥٥ ـ ٥٦) والاستقامة (١/ ٧٤) نقلا عن كتاب المحنة لحنبل بن إسحاق ، لكنني لم أجد هذه الرواية فيه ، وقد أخبر محققه (ص٧) أن جزءه الأول مفقود فلعل هذه الرواية في هذا الجزء ، وممن ذكرها أيضاً محمد بن محمد بن أبي بكر السعدي في مصنفه الجوهر المحصل (ص٥٨) ، إلا أنه قد اختلف في هذه الرواية عن الإمام أحمد على طرق عدة إما في ردها وإسقاطها أو في تأويلها وتوجيه صرفها كما بسطه ابن تيمية في الاستقامة (١/ ٧٤ ـ ٧٦) وفي شرح حديث النزول (ص٥٦ ـ ٥٧) وأشار إليه في مجموع الفتاوى (٦/ ١٥٦) وكما سيأتي قريبا عند المؤلف ابن القيم ص (١٢٣٥) وما بعدها .

(٧) في مصدر النص : « وذكر أيضاً . . » الخ . يعني أبا عبد الله الحسن بن حامد .

من حال إلى حال » ، ووجه[١] هذا أن النزول هو الزوال والانتقال ، وهذا من صفات الحدث ، ولهذا قلنا في الاستواء أنه لا بمعنى المماسة [ولا][٢] المباينة ؛ لأن ذلك من صفات الحدث . قال[٣] : « وحكى شيخنا عن طائفة أُخرى من أصحابنا أنهم قالوا : نثبت نزولاً ولا نعقل معناه هل هو بزوال أم بغير زوال كما جاء الخبر[٤] ، ومثل هذا ليس بممتنع في صفاته ، كما نثبت ذاتا (لا تعقل)[٥] ، قال : وهذه الطريقة هي المذهب ، وقد نص عليها أحمد [١٩٤/أ] في مواضع ، فقال حنبل : قلت لأبي عبد الله : ينزل الله إلى سماء الدنيا ؟ قال : نعم . قلت : نزوله بعلمه أم ماذا ؟ فقال لي : « اسكت عن هذا » ، وغضب غضبا شديدا ، وقال : « امض الحديث على ما روي[٦] »[٧] .

قلت[٨] : أما قول ابن حامد : إنه نزول انتقال فهو موافق لقول من يقول يخلو منه العرش ، والذي حمله على هذا إثبات النزول حقيقة ، وأن حقيقته

---

(١) هذا من قول أبي يعلى .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من مصدر النص .

(٣) أي القاضي أبي يعلى فيما يحكيه عن شيخه ابن حامد .

(٤) وممن قال بهذا ابن بطة العكبري في مصنفه الإبانة (٣/ ٢٤٠) ـ تتمة الرد على الجهمية ـ : « . . فنقول كما قال : ينزل ربنا عزّ وجلّ ، ولا نقول إنه يزول ، بل ينزل كيف شاء ، لا نصف نزوله ، ولا نحده ، ولا نقول إن نزوله زواله » اهـ .

(٥) في مصدر النص : « ينفى عنها ماهيتها » .

(٦) قول الإمام أحمد من رواية حنبل عنه تقدم ص (١٢١٦) .

(٧) كتاب الروايتين والوجهين (المسائل العقدية) (ص٥٧ ـ ٦٢) .

(٨) القائل هو الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى .

لا تثبت إلا بالانتقال ، ورأى أنه ليس في العقل ولا في النقل ما يحيل الانتقال عليه ، فإنه كالمجيء والإتيان والذهاب والهبوط ، وهذه أنواع الفعل اللازم القائم به ، كما أن الخلق والرزق والإماتة والإحياء والقبض والبسط أنواع للفعل المتعدي ، وهو سبحانه موصوف بالنوعين ، وقد يجمعهما كقوله : ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[١] والانتقال جنس لأنواع المجيء والإتيان والنزول والهبوط والصعود والدنو والتدلي ونحوها ، وإثبات النوع مع نفي جنسه جمع بين النقيضين .

قالوا : وليس في القول بلازم النزول والمجيء والإتيان والاستواء والصعود محذور البتة ، ولا يستلزم ذلك نقصاً ولا سلب كمال ، بل هو الكمال نفسه ، وهذه الأفعال كمال ومدح فهي حق [دل][٢] عليه النقل ، ولازم الحق حق ، كما أن العقل والنقل قد اتفقا على أنه سبحانه حي ، متكلم ، قدير ، عليم ، مُريد . وما لزم من ذلك تعين القول به ، فإنه لازم الحق ، وكذلك رؤيته تعالى بالأبصار عِياناً في الآخرة هو حق ، فلازمه حق كائنا ما كان ، والعجب أن هؤلاء يدعون أنهم أرباب المعقولات وهم يجمعون بين إثبات الشيء ونفي لازمه ، فينفونه[٣] بنفي لازمه ويصرحون بإثباته ، ويثبتون لوازمه بإثباته ويصرحون بنفيها ، ولهذا عقلاؤهم لا يسمحون بإثبات شيء من ذلك ، فلا يثبتون لله نزولا ولا مجيئا ولا إتيانا ولا دنوا ولا استواء ولا صعودا البتة ، وإثبات هذه الحقائق عندهم في الامتناع كإثبات الأكل والشرب ونحوها ، والفرق بين هذا وهذا ثابت عقلا

---

(١) سورة الأعراف آية (٥٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « فينفون » .

ونقلا وفطرة وقياساً واعتباراً ، فالتسوية بينهم في غاية البطلان .

قالوا[١] : وقولنا إنه نزول اعتبار لا محذور فيه ، فإنه ليس كانتقال الأجسام من مكان إلى مكان ، كما قلتم إن سمعه سبحانه وبصره وحياته وقدرته وإرادته ليست كصفات الأجسام ، فليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله .

قالوا[٢] : ونحن لم نتقدم بين يدي الله ورسوله ، [١٩٤/ب] بل أثبتنا لله ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله[٣] - ﷺ - فألزمتم أنتم من أثبت ذلك القول بالانتقال ، ومعلوم أن هذا الإلزام إنما هو إلزام لله[٤] ورسوله ﷺ فإنا لم نتعد ما وصف به نفسه ، فكأنكم قلتم من أثبت له نزولا ومجيئا وإتيانا ودنوا لزمه وصفه بالانتقال[٥] ، والله ورسوله هو الذي أثبت ذلك لنفسه فهو حق بلا ريب ، فكان جوابنا أن الانتقال إن لزم من إثبات ما أثبته الله تعالى ورسوله ﷺ وتصديقه في ذلك والإيمان به فلا بد من إثباته ضرورة ، وإن لم يلزم بطل إلزامكم به ، ونظير هذا مناظرة جرت بين جهمي وسني :

قال الجهمي : « أنت تزعم أن الله يُرى في الآخرة عِياناً بالأبصار ؟ » ، قال السني : « نعم » ، فقال له الجهمي : « هذا يلزم منه إثبات الجهة والحد وكون المرئي مقابلا[٦] للرائي مواجها له ، وهذا تشبيه وتجسيم » ، قال له

---

(١) أي المثبتون لهذه الصفة .

(٢) أي المثبتون لهذه الصفة .

(٣) في « ن » : « رسول الله » .

(٤) في « ن » : « الله » .

(٥) ينظر : الإبانة لابن بطة (٣/ ٢٣٩) .

(٦) في « ن » : « متقابلا » .

السني : « قد دل القرآن والسنة المتواترة واتفاق الصحابة وجميع أهل السنة وأئمة الإسلام على أن الله يرى في الآخرة ، وقد شهد بذلك الرسول ﷺ وبلغه الأمة وأعاده وأبداه فذلك حق لا ريب فيه ، فإن لزم ما ذكرت فلازم الحق حق ، وإن لم يلزم بطل سؤالك »(١) .

وقال بعضُ الجهمية لبعض أصحابنا : أتقول إن الله ينزل إلى سماء الدنيا ؟ فقال : ومن أنا حتى أقول ذلك ، قد قاله رسول الله ﷺ وبلغه الأمة ، فقال له الجهمي : هذا يلزم منه الحركة والانتقال ، فقال [له](٢) السني : أنا لم أقل من عندي شيئا ، وهذا الإلزام لمن قال ذلك وهو الرسول ، وتصديقه واجب علينا ، فإن كان تصديقه فيما أخبر به لا يتم إلا بذلك فهو حق ولا يجوز نفيه ، وإن لم يتوقف تصديقه على ذلك بطل الإلزام به ، فبهت الجهمي .

قالوا : وقد دل العقل والشرع على أن الله سبحانه حي فعال ، ولا فرق بين الحي والميت إلا بالفعل ، فالفعل الاختياري من لوازم الحياة ، فالإرادة(٣) والمشيئة من لوازم الفعل ، وللفعل لوازم لا يجوز نفيها ، إذ نفيها يستلزم نفي الفعل الاختياري ، ولهذا لما نفاها الدهرية(٤) والفلاسفة(٥) نفوا الفعل الاختياري من أصله .

قالوا : ومن لوازم الفعل والترك الحب والبغض وانتقال الفاعل من شأن

---

(١) انظر : حادي الأرواح (ص٤٢٢) .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٣) في « ن » : « بالإرادة » وليس بصواب .

(٤) تقدم تعريفهم ص (٤٣) .

(٥) تقدم تعريفهم ص (٣١) .

إلى شأن ، والرب تبارك وتعالى كل يوم هو في شأن ، ومن كان على حال واحدة[١] قبل الفعل [١٩٥/أ] وحال الفعل وبعد الفعل لم يعقل كونه فاعلا باختياره ، بل ولا فاعلا البتة ، فليس مع نفاة لوازم الأفعال إلا إثبات ألفاظ لا حقائق لها .

والمقصود أن هؤلاء قالوا : نحن لم نصرح بالانتقال من عند أنفسنا ، ولكن الله ورسوله قالاه .

فصل

[لزوم الاستفسار عن الألفاظ المجملة المحتملة للحق والباطل]

وأما الذين نفوا الحركة والانتقال فإن نفوا ما هو من خصائص المخلوق فقد أصابوا ولكن أخطؤوا في ظنهم أن ذلك من (لوازم)[٢] ما أثبته [الله][٣] لنفسه ، فأصابوا في نفي خصائص المخلوقين وأخطؤوا في ظنهم أنه لازم ما أثبته لنفسه ، وفي نفيهم اللازم الحق الذي يستحيل اتصاف المخلوق بنظيره ، وقد بينا فيما تقدم أن الصفة يلزمها لوازم لنفسها وذاتها ، فلا [يجوز][٤] نفي هذه اللوازم عنها ، لا في حق الرب ولا في حق العبد ، ويلزمها لوازم من جهة اختصاصها بالعبد ، فلا يجوز إثبات تلك اللوازم للرب ، ويلزمها لوازم من حيث اختصاصها بالرب[٥] فلا يجوز

---

(١) في « ت » : « واحد » .

(٢) في « ت » : « لازم » .

(٣) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « للرب » .

سلبها عنه ولا إثباتها للعبد ، فعليك بمراعاة هذا الأصل والاعتصام به (في كل)[١] ما يطلق على الرب وعلى العبد

وأما الذين أمسكوا عن الأمرين وقالوا[٢] لا نقول يتحرك وينتقل ، ولا ننفي ذلك عنه فهم أسعد [الناس][٣] بالصواب والاتباع ، فإنهم نطقوا بما نطق به النص وسكتوا عما سكت[٤] عنه ، وتظهر صحة هذه الطريقة ظهورا تاما فيما إذا كانت الألفاظ التي سكت النص عنها مجملة محتملة لمعنيين : صحيح وفاسد ، كلفظ الحركة والانتقال والجسم والحيز والجهة والأعراض والحوادث والعلة والتغيير[٥] والتركيب ونحو ذلك من الألفاظ التي تحتها حق وباطل ، فهذه لا تقبل مطلقا ولا ترد مطلقا ، (فإن الله)[٦] سبحانه لم يثبت لنفسه هذه المسميات ولم ينفها عنه ، فمن أثبتها مطلقا فقد أخطأ ، ومن نفاها مطلقا فقد أخطأ ، فإن معانيها منقسمة إلى ما يمتنع إثباته لله وما يجب إثباته له ، فإن الانتقال يراد به انتقال الجسم (أو العرض)[٧] من مكان هو محتاج إليه إلى مكان آخر يحتاج إليه ، وهذا[٨] يمتنع إثباته للرب تبارك وتعالى ، وكذلك الحركة إذا أريد بها هذا المعنى امتنع

---

(١) في « ت » : « في جميع » .

(٢) في « ت » : « قالوا » بحذف الواو من أولها .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٤) في « ت » : « سكتوا » .

(٥) في « د » و « ن » : « والتغير » .

(٦) في « ت » : « فإنه » .

(٧) في « ت » : « والعرض » .

(٨) في « ت » : « وهو » .

إثباتها لله ، ويراد بالحركة والانتقال حركة الفاعل من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلا ، وانتقاله أيضاً من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلا .

فهذا المعنى حق في نفسه ، لا يعقل كون الفاعل فاعلا إلا به ، فنفيه عن الفاعل نفي لحقيقة الفعل [١٩٥/ب] وتعطيل له ، وقد يراد بالحركة والانتقال ما هو أعم من ذلك ، وهو فعل يقوم بذات الفاعل يتعلق بالمكان الذي قصد له وأراد إيقاع الفعل بنفسه فيه ، وقد دل القرآن والسنة والإجماع على أنه سبحانه يجيء يوم القيامة(١) وينزل لفصل القضاء بين عباده(٢) ويأتي في ظلل من الغمام [والملائكة](٣) ، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا(٤) وينزل عشية عرفة(٥) وينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة(٦) وينزل إلى أهل الجنة(٧) ، وهذه أفعال يفعلها بنفسه في هذه الأمكنة ، فلا يجوز نفيها

---

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ سورة الفجر آية (٢٢) .
وقال الإمام أبو الحسن الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر (ص٢٢٧) : « وأجمعوا على أنه عزّ وجلّ يجيء يوم القيامة والملك صفا صفا لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها . . » .

(٢) بدليل قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ الآية .
وانظر ما سبق ص (١١١٤) وما بعدها ص (١٢٠٨ ـ ١٢٠٩) .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٤) كما أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو من الأحاديث الشهيرة المتواترة ، يراجع ما سبق ص (١٣٣) وص (١١٢٥) وما بعدها .

(٥) كما في حديث عائشة وأم سلمة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم جميعا ، ينظر ما سبق ص (١١٣٩) وشرح حديث النزول (ص٣٨ ـ ٣٩) وتفسير سورة الإخلاص ضمن مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٥٠) .

(٦) ينظر ما سبق ص (١١١٣) الوجه الرابع عشر .

(٧) كما في حديث أنس بن مالك وقد تقدم ص (١١٥٣) وما بعدها .

عنه بنفي الحركة والنقلة المختصة بالمخلوقين ، فإنها ليست من لوازم أفعاله المختصة به ، فما كان من لوازم أفعاله لم يجز نفيه عنه ، وما كان من خصائص الخلق لم يجز إثباته له ، وحركة الحي من لوازم ذاته ، ولا فرق بين الحي والميت إلا بالحركة والشعور ، [فكل حي متحرك بالإرادة وله شعور ، فنفي الحركة عنه كنفي الشعور][١] وذلك يستلزم نفي الحياة .

ونظير ذلك قول الجهمية : لو قامت به الصفات لقامت به الأعراض ، وقيام الأعراض به يستلزم كونه جسما ، فقالت[٢] الصفاتية[٣] : قد دل الدليل على قيام الصفات به فلا يجوز نفيها عنه بتسميتها أعراضا ، فإن أردتم بالأعراض الصفات فإثبات الصفات حق ، وإن أردتم به ما هو من خصائص المخلوقين[٤] فلا[٥] يلزم ذلك من إثباتها للرب [تبارك][٦] وتعالى .

وكذلك قولهم : لو كان فوق سمواته على عرشه يصعد إليه الكلم الطيب لكان جسما ، وجوابهم بأنه قد ثبت بالعقل والنقل والفطرة أنه سبحانه فوق سمواته عالٍ على خلقه فلا يجوز نفيه بتسميته تجسيما ، فإن كان التجسيم اللازم من ذلك كونه فوق سمواته على عرشه بائنا من خلقه فهذا اللازم حق فسموه ما شئتم ، وإن كان المدعى لزوم تركيبه من الجواهر الفردة[٧] ، أو

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « فقال » .

(٣) تقدم تعريفهم ص (٥١٧) .

(٤) في « ت » : « المخلوق » .

(٥) في « ن » : « ولا » .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٧) تقدم تعريفها ص (٣١٩) .

المادة (والصورة)[١] ، أو كونه مماثلا للأجسام المخلوقة ، فدعوى هذه الملازمة كذب ، فلا يجوز أن ينفى عن الله ما دل عليه العقل والنقل والفطرة بألفاظٍ مجملة تنقسم معانيها إلى حق وباطل .

[الرد على من أول النزول بتنزل أمره ورحمته]

وأما قول من قال : يأتي أمره وتنزل[٢] رحمته ، فإن أراد أنه سبحانه إذا نزل وأتى حلت رحمته وأمره فهذا حق ، وإن أراد أن الإنزال والمجيء والإتيان للرحمة والأمر ليس إلا فهو باطل من وجوه متعددة [قد تقدمت[٣] ، ونزيدها وجوها أخر][٤] :

منها أن يقال : أتريدون رحمته وأمره صفته القائمة بذاته ؟ أم مخلوق منفصل سميتموه رحمة وأمرا ؟ فإن أردتم الأول فنزوله يستلزم لنزول الذات [١٩٦/أ] ومجيئها قطعا ، وإن أردتم الثاني كان الذي ينزل ويأتي لفصل القضاء مخلوقا محدثا لا رب العالمين ، وهذا[٥] معلوم البطلان قطعا وهو[٦] تكذيب صريح للخبر ، فإنه[٧] يصح معه أن يقال : لا ينزل إلى سماء الدنيا ولا يأتي لفصل القضاء ، وإنما الذي ينزل ويأتي غيره .

ومنها : كيف يصح أن يقول ذلك المخلوق : «لا أسأل عن عبادي غيري»[٨] ؟

(١) في « ت » : « أو الصورة » .
(٢) في « ت » : « وينزل » .
(٣) تقدمت في مواضع منها ص (١١١٣) وما بعدها .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .
(٥) في « د » و « ن » : « وهذه » .
(٦) في « ت » : « وهذا » .
(٧) في « د » و « ن » : « فإن » .
(٨) هو طرف من حديث رفاعة بن عرابة الجهني رضي الله عنه ، تقدم ذكره وتخريجه ص (١١٤٧) وما بعدها .

ويقول : «من يستغفرني فأغفر له ؟ » ونزول رحمته وأمره مستلزم لنزوله سبحانه ومجيئه ، وإثبات ذلك للمخلوق[١] [دونه][٢] مستلزم للباطل الذي لا يجوز نسبته إليه سبحانه مع رد خبره صريحا .

ومنها : أن نزول رحمته وأمره لا يختص بالثلث الأخير ولا بوقت دون وقت ينزل أمره ورحمته ، فلا تنقطع رحمته ولا أمره عن العالم العلوي والسفلي طرفة عين .

[ما نقل عن الإمام أحمد في تأويله النزول والجواب عن ذلك]

وأما الرواية المنقولة عن الإمام أحمد[٣] فاختلف فيها أصحابه على ثلاث طرق :

أحدها : أنها غلط عليه[٤] ، فإن حنبلا تفرد بها عنه ، وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه ، وإذا تفرد بما يخالف المشهور عنه فالخلال[٥] وصاحبه عبد العزيز[٦] لا يثبتون ذلك رواية ، وأبو عبد الله بن حامد[٧] وغيره يثبتون ذلك رواية ، والتحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه ،

---

(١) في « ت » : « المخلوق » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) يعني رواية حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد التي سبق ذكرها ص (١٢٢٥) مع التعليق عليها

(٤) قال أبو إسحاق بن شاقلا : « هذا غلط من حنبل لا شك فيه » .

إبطال التأويلات (١/ ١٣٢) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (١٢١٦) .

(٦) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف البغدادي أبو بكر المشهور بغلام الخلال ، الإمام الفقيه ، أحد الأئمة الكبار النبلاء وأحد أعيان الحنابلة ، مولده سنة (٢٨٥) ووفاته سنة (٣٦٣) .

طبقات الحنابلة (٢/ ١١٩ ـ ١٢٧) والسير (١٦/ ١٤٣ ـ ١٤٥) والمقصد الأرشد (٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧) والمنهج الأحمد (٢/ ٦٨ ـ ٧٥) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٦٩٦) .

هذا إذا كان ذلك من مسائل الفروع فكيف في هذه المسألة ؟ وقالت طائفة أخرى : بل ضبط حنبل ما نقل وحفظه ، ثم اختلفوا في تخريج هذا النص ، فقالت طائفة منهم : إنما قاله أحمد على سبيل المعارضة لهم ، فإن القوم كانوا يتأولون ما في القرآن من الإتيان والمجيء بمجيء أمره سبحانه ، ولم يكن في ذلك ما يدل على أن من نسب إليه المجيء والإتيان مخلوق ، فكذلك وصف الله سبحانه كلامه بالإتيان والمجيء هو مثل وصفه نفسه بذلك ، فلا يدل على أن كلامه مخلوق ويحمل مجيء القرآن على مجيء ثوابه كما حملتم مجيئه سبحانه وإتيانه على مجيء أمره وبأسه .

فأحمد ذكر ذلك على وجه المعارضة والإلزام لخصومه بما يعتقدونه في نظير ما احتجوا به عليه ، لا أنه يعتقد ذلك ، والمعارضة لا تستلزم[١] اعتقاد المعارض صحة ما عارض به .

وقالت طائفة أخرى : بل ثبت[٢] عن أحمد بمثل هذا في تأويل المجيء والإتيان ونظائر ذلك من أنواع الحركة ، ثم اختلفوا في ذلك فمنهم من قصر التأويل على هذا النوع خاصة وجعل فيه روايتين ، ومنهم من حكى روايتين في باب الصفات الخبرية بالنقل[٣] والتخريج ، والرواية المشهورة من مذهبه ترك التأويل في الجميع ، حتى إن حنبلا [١٩٦/ب] نفسه ممن نقل عنه ترك التأويل صريحا ، فإنه لما سأله عن تفسير النزول هل هو أمره أم ماذا ؟ نهاه عن ذلك[٤] .

---

(١) في « د » و « ن » : « لا يستلزم » ، وهو خطأ .

(٢) في « د » و « ن » : « يثبت » ، وهو خطأ .

(٣) في « ت » : « بل النقل » ، وهو خطأ .

(٤) كما سبق ص (١٢١٧) وص (١٢٢٦) .

وطريقة القاضي[١] وابن الزاغوني[٢] تخصيص الروايتين بتأويل النزول ونوعه ، وطريقة ابن عقيل[٣] تعميم الروايتين لكل ما يمنع عندهم إرادة ظاهره[٤] ، وطريقة الخلال[٥] وقدماء الأصحاب امتناع التأويل في الكل .

وهذه الرواية إما شاذة أو أنه رجع عنها كما هو صريح عنه في أكثر الروايات ، وإما أنها إلزام منه ومعارضة لا مذهب .

[ما روي عن الإمام مالك في تأويله النزول والجواب عن ذلك]

وهذا الاختلاف وقع نظيره في مذهب مالك ، فإن المشهور عنه وعن أئمة السلف إقرار نصوص الصفات والمنع من تأويلها ، وقد روي عنه أنه تأول قوله : « ينزل ربنا [كل ليلة][٦] » بمعنى نزول أمره ، وهذه الرواية لها إسنادان : أحدهما : من طريق حبيب[٧] كاتبه ، وحبيب هذا غير حبيب ، بل هو كذاب وضّاع باتفاق أهل الجرح والتعديل[٨] ، ولم يعتمد

(١) يعني القاضي أبا يعلى ، فهو المراد عند الإطلاق عند معشر الحنابلة كما في كتاب المدخل لابن بدران (ص٢٠٤) ، وقد تقدمت ترجمته ص (٦٩٥) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٥٠٦) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٦٩٥) .

(٤) في « ت » : « ظاهرة » بالتاء في آخرها .

(٥) تقدمت ترجمته ص (١٢١٦) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) هو حبيب بن أبي حبيب ، واسمه إبراهيم ، ويقال رزيق ، ويقال مرزوق ، أبو محمد الحنفي المصري ، كاتب الإمام مالك ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « متروك ، كذبه أبو داود وجماعة ، مات سنة (٢١٨) ، من التاسعة ، أخرج له ابن ماجه » .

الجرح والتعديل (٣/ ١٠٠) وتهذيب الكمال (٥/ ٣٦٦ ـ ٣٧٠) والكاشف (١/ ٢٠٢) وتقريب التهذيب (ص٩٠) .

(٨) ممن كذبه أبو داود والإمام أحمد وابن عدي ، وقد تركه النسائي وأبو حاتم . =

أحد من العلماء على نقله ، والإسناد الثاني فيه مجهول لا يعرف حاله[1] ، فمن أصحابه من أثبت هذه الرواية ومنهم من لم يثبتها ، لأن المشاهير من أصحابه لم ينقلوا عنه شيئاً من ذلك .

فصل

[وجوب اتباع الحجة عند الاختلاف والتنازع]

وهاهنا قاعدة يجب التنبيه عليها ، وهي أنه إذا ثبت عن مالك وأحمد وغيرهما تأويل شيء في موارد النزاع لم يكن فيه أكثر من أنه وقع بينهم نزاع

= ينظر مصادر ترجمته المذكورة والكامل لابن عدي (٢/ ٤١١ ـ ٤١٤) والمجروحين (١/ ٢٦٥) .

وروايته المذكورة أوردها الذهبي في السير (٨/ ١٠٥) : « عن ابن عدي : حدثنا محمد بن هارون بن حسان ، حدثنا صالح بن أيوب ، حدثنا حبيب بن أبي حبيب ، حدثني مالك قال : يتنزل ربنا تبارك وتعالى أمره ، فأما هو فدائم لا يزول » اهـ . وأشار إليها ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٣) والقاضي عياض في ترتيب المدارك (٢/ ٤٤) وشيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص٥٨) .

(١) قد سرد هذا الإسناد ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٣) قائلا : « وقد رَوى محمد بن علي الجبلي ـ وكان من ثقات المسلمين بالقيروان ـ قال حدثنا جامع بن سوادة بمصر ، قال حدثنا مطرف عن مالك بن أنس . . » الخ .

ومحمد بن علي الجَبُّلي هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم كنيته أبو الخطاب شاعر من أهل الأدب والشعر ، ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ١٠١ ـ ١٠٣) وأرخ وفاته سنة (٤٣٩) وذكر أنه قيل فيه : « إنه كان رافضيا شديد الترفض » .

وينظر : ميزان الاعتدال (٣/ ٦٥٧) ولسان الميزان (٥/ ٣٠٣) .

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث النزول (ص٥٨) متحدثا عن هذه الرواية : « وكذلك ذكرت هذه رواية عن مالك رويت من طريق كاتبه حبيب بن أبي حبيب ، لكن هذا كذاب باتفاق أهل العلم بالنقل لا يقبل أحد منه نقله عن مالك ، ورويت من طريق أخرى ذكرها ابن عبد البر وفي إسنادها من لا نعرفه » .

في معنى الآية أو الحديث ، وهو نظير اختلافهم في تفسير آية أو حديث ، وهذا أمر لم يزل ولا يزال في الأمة ، فإن الصحابة قد تنازعوا في تفسير آيات وأحاديث ، مثل تنازع ابن عباس وعائشة في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾[(١)] فقال ابن عباس : « رأى ربه » ، وقالت عائشة : « بل رأى جبريل »[(٢)] . وكتنازع ابن مسعود وابن عباس في قوله تعالى : ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾[(٣)] ، فقال ابن مسعود : « هو ما أصاب قريشا من الجوع حتى كان أحدهم يرى بينه وبين السماء كهيئة الدخان »[(٤)] وقال ابن عباس : « هو دخان يجيء قبل يوم القيامة »[(٥)] وهذا هو

---

(١) سورة النجم آية (١٣) .

(٢) قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في رؤيته ﷺ لجبريل عليه السلام ونفيها رؤيته لربه تعالى أخرجه الشيخان في صحيحيهما عن مسروق عنها ، وذكره غير واحد من أهل العلم من كُتّاب السيرة والتفسير ، وهو الذي عليه المحققون من المفسرين والفقهاء والمحدثين والمتكلمين ، قال المؤلف ابن القيم في كتابه التبيان (ص٢٢٨) : « . . وقد حكى عثمان بن سعيد الدارمي الإجماع على ما قالته عائشة . . » .

وللمزيد ينظر : نقض الإمام الدارمي على بشر المريسي (٢/ ٧٣٧ ـ ٧٣٩) وكذا رده على الجهمية (ص١٠٤) وما بعدها ، ومجموع الفتاوى (٦/ ٥٠٧ ـ ٥١٠) وزاد المعاد (٣/ ٣٦ ـ ٣٨) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٤٨ ـ ٤٩) وتفسير ابن كثير عند الآية المذكورة (٤/ ٢٦٦) وما بعدها ، والإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة (ص٩٤ ـ ٩٩)

(٣) سورة الدخان آية (١٠) .

(٤) أخرج ابن مردويه من طريق أبي عبيدة وأبي الأحوص عن عبد الله قال : « الدخان جوع أصاب قريشاً حتى كان أحدهم لا يبصر السماء من الجوع » .

ذكره السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٤٠٥) ثم ساق روايات أخرى عنه بنفس هذا المعنى والدلالة .

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ والذي وجدته عن ابن عباس هو ما أخرجه ابن جرير في =

الصحيح[١] ، ونظائر ذلك . فالحجة هي التي تفصل بين الناس .

فصل

[المثال التاسع مما ادعي فيه المجاز : معيته تعالى وقربه ، والجواب عن ذلك]

المثال التاسع مما ادعي فيه المجاز : قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾[٢] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ

= تفسيره (٢٥/ ١١٣) ـ عند الآية المذكورة ـ عن يعقوب بن إبراهيم قال ثنا ابن علية عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة قال : غدوت على ابن عباس ذات يوم فقال : ما نمت الليلة حتى أصبحت قلت : لم ؟ قال : قالوا : طلع الكوكب ذو الذنب ، فخشيت أن يكون الدخان قد طرق ، فما نمت حتى أصبحت » .

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/ ١٤٩ ـ ١٥١) عند هذه الآية : « . . وقد وافق ابنَ مسعود رضي الله عنه على تفسير الآية بهذا وأن الدخان مضى : جماعةٌ من السلف كمجاهد وأبي العالية وإبراهيم النخعي والضحاك وعطية العوفي وهو اختيار ابن جرير . . وقال آخرون لم يمض الدخان بعد ، بل هو من أمارات الساعة . . » الخ ، ثم ساق الأحاديث الدالة على هذا القول وذكر كلام ابن عباس نقلا عن ابن جرير ثم قال : « . . وهكذا رواه ابن أبي حاتم عن أبيه عن ابن عمر عن سفيان عن عبد الله بن أبي يزيد عن عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما فذكره ، وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس رضي الله عنهما حبر الأمة وترجمان القرآن ، وهكذا قول من وافقه من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين مع الأحاديث المرفوعة من الصحاح والحسان وغيرهما التي أوردوها مما فيه مقنع ودلالة ظاهرة على أن الدخان من الآيات المنتظرة ، مع أنه ظاهر القرآن ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ أي بين واضح يراه كل أحد ، وعلى ما فسر به ابن مسعود رضي الله عنه إنما هو خيال رأوه في أعينهم من شدة الجوع والجهد . . » الخ .

قلت : وما رجحه هنا ابن القيم سن قول ابن عباس رضي الله عنهما هو ما ذكره أيضاً في كتابه إعلام الموقعين (٤/ ١٥٤) .

(٢) سورة الحديد آية (٤) .

﴿ ٱتَّقَوا ﴾[1] وقوله : ﴿ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾[3] ، ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾[4] ، وقوله : ﴿ فَإِنِّى[5] قَرِيبٌ ﴾[6] ، وقوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ الآية[7] ونحو ذلك .

قالت المجازية : هذا كله مجاز يمتنع حمله على [١٩٧/أ] الحقيقة ، إذ حقيقته المخالطة والمجاورة ، وهي منتفية قطعا ، فإذاً معناه معية العلم والقدرة والإحاطة ومعية النصر والتأييد والمعونة ، كذلك القرب .

[وجوه الرد على المنكرين للمعية والقرب]

قال أصحاب الحقيقة : والجواب عن[8] ذلك من وجوه :

[الوجه الأول :]

أحدها : لا تخلو هذه الألفاظ إما أن يكون ظاهرها أن ذاته تعالى في كل مكان أو لا يكون ذلك ظاهرها .

[قول الجهمية في معيته تعالى]

فإن كان ذلك ظاهرها فهو قول طوائف من إخوان هؤلاء وهم الجهمية الأولى الذين كانوا يقولون إن الله بذاته في كل مكان ويحتجون بهذه الآيات وما أشبهها . وهؤلاء الجهمية المستأخرون الذين يقولون ليس فوق السموات رب ولا على العرش إله عاجزون عن الرد على سلفهم[9] الأول ،

(١) سورة النحل آية (١٢٨) .

(٢) سورة طه آية (٤٦) .

(٣) سورة الشعراء آية (١٥) .

(٤) سورة ق آية (١٦) .

(٥) في النسخ الخطية : « إني » .

(٦) سورة البقرة آية (١٨٦) .

(٧) سورة المجادلة آية (٧) .

(٨) في « ت » : « عند » .

(٩) في « ت » : « أسلافهم » .

وسلفهم خير منهم ، فإنهم أثبتوا له وجودا بكل مكان ، وهؤلاء نفوا أن يكون داخل العالم أو خارجه ، والرسل وأتباعهم أثبتوا أنه خارج العالم فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه ، فنفاة النقيضين لا يمكنهم الرد على من أثبت النقيضين ، فإنهم إن قالوا : إثبات النقيضين محال ، قالوا لهم : ونفيها محال ، وإن قالوا : لا يمتنع نفيهما عن غير الأجسام ، قالوا لهم : (ولا يمتنع)[1] ثبوتهما لغير الأجسام ، وإن قالوا : كونه داخل العالم ينافي كونه خارجاً عنه ، قالوا لهم : وكونه غير داخل في العالم ينافي كونه غير خارج عنه ، فإن قالوا وصفه بدخوله في العالم وخروجه منه يستلزم التجسيم ، قالوا : ووصفه[2] بكونه ليس في العالم ولا خارجا عنه يستلزم التعطيل والحكم بعدمه ، والتجسيم خير من التعطيل ونفي حقيقة الرب لو كان لازما ، كيف ولزومه من جانبكم أقوى ، فإنكم تصفونه بالصفات التي هي أعراض لا تقوم إلا بالأجسام ، وقد ألزمكم النفاة التجسيم بإثباتها فما كان جوابكم لهم فهو بعينه جوابنا لكم . وإن قالوا : إثبات دخوله في العالم يقتضي مجاورته ومخالطته لما ينزه عنه ، قالوا لهم : ونفي دخوله في العالم وخروجه عنه يقتضي امتناع وجوده وهو أنقص من مجاورته للعالم ، فإن كان هذا نقصاً فالحكم عليه بما يمنع[3] وجوده أدخل في النقص ، وإن لم يكن ذلك النفي نقصا ولا مستلزما للنقص لم يكن في [هذا][4] الإثبات نقص .

---

(١) في « ت » : « لا يمتنع » بحذف الواو من أولها .

(٢) في « ت » : « وصفه » بحذف الواو من أولها .

(٣) في « ت » : « يمتنع » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

فإن قلتم : دخوله وخروجه يقتضي انحصاره في الأمكنة ، قال سلفكم : بل يقتضي عدم انحصاره ، [١٩٧/ب] فإنا لم نخصه بمكان دون مكان ، ولو اقتضى حصره لكان [ذلك][١] أقرب إلى المعقول من الحكم عليه بما يقتضي امتناع وجوده .

فظهر أنه لا يمكن خلف الجهمية أن يردوا على سلفهم البتة إلا أن يتركوا تعطيلهم ويتحيزوا إلى أهل الإثبات .

فإذا قال هؤلاء : حقيقة هذه الألفاظ تقتضي المجاورة والمخالطة ونحن نقول بذلك لم يمكنكم إبطال قولهم ، وأهل الإثبات براء من الفريقين ، هذا إن كان ظاهر القرآن يدل على المخالطة والمجاورة ، وإن لم يدل على ذلك ولم يكن حقيقة فيه لم يكن خارجاً عن حقيقته .

[الوجه الثاني]

الوجه الثاني : أن الله سبحانه قد بيّن في القرآن غاية البيان أنه فوق سمواته وأنه مستو على عرشه وأنه بائن عن خلقه وأن الملائكة تعرج إليه وتنزل من عنده ، وأنه رفع المسيح إليه ، وأنه يصعد إليه الكلم الطيب[٢] ، إلى سائر ما دلت عليه النصوص من مباينته لخلقه وعلوه على عرشه ، وهذه نصوص محكمة فيجب رد المتشابه إليها[٣] ، فتمسكتم بالمتشابه ورددتم[٤] المحكم متشابها وجعلتم الكل مجازا .

[الوجه الثالث]

الوجه الثالث : أن الله تعالى[٥] قد بيّن في غير موضع أنه خلق السموات

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) تقدمت النصوص الدالة على هذه الأفعال في مواطن عدة .

(٣) في « ت » : « إليه » .

(٤) في « ت » : « ورد » .

(٥) في « ت » : « سبحانه » .

والأرض وما بينهما[١] وأن له ملك السموات والأرض[٢] وأن الأرض قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه[٣] وأن كرسيه وسع السموات والأرض[٤] وأنه يمسك السموات والأرض[٥] وهذه نصوص صريحة في أن الرب تعالى ليس هو عين هذه المخلوقات ولا صفة [من صفاتها][٦] ولا جزء منها ، فإن الخالق غير المخلوق ، وليس بداخل فيها محصور ، بل هي صريحة في أنه مباين لها وأنه ليس حالا فيها ولا محلا لها ، فهي هادية للقلوب عاصمة لها أن يفهم من قوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾[٧] أنه سبحانه عين المخلوقات أو حال فيها أو محل لها .

[الوجه الرابع : ليس في النصوص ما يدل على مخالطته تعالى لخلقه]

الوجه الرابع : أنه ليس ظاهر اللفظ ولا حقيقته أنه سبحانه مختلط

(١) كما جاء في سور عدة : في الحجر آية (٨٥) وفي الأنبياء آية (١٦) وفي الفرقان آية (٥٩) وفي الروم آية (٨) وفي السجدة آية (٤) وفي ص آية (٢٧) وفي الدخان آية (٣٨) وفي الأحقاف آية (٣) وفي ق آية (٣٨) .

(٢) كما جاء في سور عدة : في البقرة آية (١٠٧) وفي آل عمران آية (١٨٩) وفي المائدة آية (١٧) و(١٨) و(١٢٠) وفي التوبة آية (١١٦) وفي النور آية (٤٢) وفي الفرقان آية (٢) وفي الشورى آية (٤٩) وفي الزخرف آية (٨٥) وفي الجاثية آية (٢٧) وفي الفتح آية (١٤) وفي الحديد آية (٢) و(٥) ووفي البروج آية (٩) .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ سورة الزمر آية (٦٧) .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ سورة البقرة الآية (٢٥٥) .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَن تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ سورة الحج آية (٦٥) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا ﴾ سورة فاطر آية (٤١) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) سورة الحديد آية (٤) .

بالمخلوقات ممتزج بها ، ولا تدل لفظة « مع » على هذا بوجه من الوجوه ، فضلا أن يكون هو حقيقة اللفظ وموضوعه ، فإن « مع » في كلامهم للصحبة اللائقة ، وهي[1] تختلف باختلاف متعلقاتها ومصحوبها ، فكون نفس الإنسان معه لون ، وكون علمه وقدرته وقوته معه لون ، وكون زوجته معه لون ، وكون أميره ورئيسه [١٩٨/أ] معه لون ، وكون ماله معه لون . فالمعية ثابتة في هذا كله مع تنوعها واختلافها ، فيصح أن يقال : زوجته معه وبينهما شقة بعيدة ، وكذلك يقال : مع فلان دار كذا وضيعة كذا . فتأمل

نصوص المعية في القرآن كقوله تعالى : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ﴾[3] ، وقوله : ﴿ لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ﴾[4] ، وقوله : ﴿ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾[5] ، ﴿ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[6] ، ﴿ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[7] ، ﴿ فَأَنجَيْنَـٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ ﴾[8] ، ﴿ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾[9]

---

(١) قوله : « وهي » تكررت في « ت » .

(٢) سورة الفتح آية (٢٩) .

(٣) سورة الحديد آية (١٤) .

(٤) سورة التوبة آية (٨٣) .

(٥) سورة التوبة آية (١١٩) .

(٦) سورة البقرة آية (٤٣) .

(٧) سورة هود آية (٤٠) .

(٨) سورة الأعراف آية (٦٤) .

(٩) سورة الأعراف آية (١٥٠) .

﴿ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ ﴾[(١)] ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾[(٢)] ، ﴿ فَٱكْتُبْنَا[(٣)] مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾[(٤)] ، ﴿ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ ﴾[(٥)] ، ﴿ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[(٦)] ، وأضعاف ذلك ، هل يقتضي موضع واحد منها مخالطة في الذوات التصاقا وامتزاجا ؟ فكيف تكون حقيقة المعية في حق الرب ذلك حتى يُدعى أنها مجاز لا حقيقة ؟ فليس في ذلك ما يدل على أن ذاته تعالى فيهم ، ولا ملاصقة لهم ، ولا مخالطة ولا مجاورة بوجه من الوجوه ، وغاية ما تدل عليه « مع » المصاحبة والموافقة والمقارنة في أمر من الأمور ، وذلك الاقتران في كل موضع بحسبه يلزمه لوازم بحسب متعلقه .

فإذا قيل : الله مع خلقه بطريق العموم ، كان من لوازم ذلك علمه بهم وتدبيره لهم وقدرته عليهم ، وإذا كان ذلك خاصا كقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾[(٧)] كان من لوازم ذلك معيته لهم بالنصرة والتأييد والمعونة ، فمعية الله تعالى مع عبده نوعان : عامة وخاصة ، وقد اشتمل القرآن على النوعين ، وليس ذلك بطريق الاشتراك اللفظي ، بل حقيقتها ما تقدم من الصحبة اللائقة ، وقد أخبر الله تعالى أنه مع خلقه مع

---

(١) سورة البقرة آية (٢٤٩) .

(٢) سورة التحريم آية (٨) .

(٣) في « ت » : « واكتبنا » .

(٤) سورة آل عمران آية (٥٣) والمائدة آية (٨٣) .

(٥) سورة النساء آية (١٠٢) .

(٦) سورة المائدة آية (٨٤) .

(٧) سورة النحل آية (١٢٨) .

كونه مستويا[١] على عرشه ، وقرن بين الأمرين كما قال تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[٢] ، فأخبر أنه خلق السموات والأرض ، وأنه استوى على عرشه وأنه مع خلقه يُبصر أعمالهم من فوق عرشه كما في حديث الأوعال : « والله فوق عرشه يرى ما أنتم عليه»[٣] . فعلوه لا يناقض معيته ، ومعيته لا تبطل علوه ، بل كلاهما حق ، فمن المعية الخاصة : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[٤] ، ﴿ وَإِنَّ[٥] ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[٦] ، [١٩٨/ب] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾[٧] ، ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[٨] ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾[٩] ، ومن العامة : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾[١٠] ، وقوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ ﴾[١١] .

(١) في « ت » : « مستو » .
(٢) سورة الحديد آية (٤) .
(٣) تقدم تخريجه والكلام عليه ص (٩٢١) .
(٤) سورة البقرة آية (١٥٣) والأنفال آية (٤٦) .
(٥) في « ت » : « إن » بحذف الواو من أولها .
(٦) سورة العنكبوت آية (٦٩) .
(٧) سورة النحل آية (١٢٨) .
(٨) سورة البقرة آية (١٩٤) والتوبة آية (٣٦) .
(٩) سورة التوبة آية (٤٠) .
(١٠)سورة الحديد آية (٤) .
(١١)سورة المجادلة آية (٧) .

فنبه سبحانه بالثلاثة على العدد الذي يجمع الشفع والوتر ، ولا يمكن أهله أن ينقسموا في النجوى قسمين ، ونبه بالخمسة على العدد الذي يجمعهما ويمكن أهله أن ينقسموا فيها قسمين فيكون مع كل العددين ، فالمشتركون في النجوى إما شفع فقط أو وتر فقط أو كلا القسمين ، وأقل أقسام[١] الوتر المتناجين ثلاثة ، وأقل أنواع الشفع اثنان ، وأقل أقسام[٢] النوعين إذا اجتمعا خمسة ، فذكر أدنى مراتب طائفة الوتر وأدنى مراتب النوعين إذا اجتمعا ، ثم ذكر معيته العامة لما هو أدنى من ذلك أو أكثر .

وتأمل كيف جعل نفسه رابع الثلاثة وسادس الخمسة ، إذ هو غيرهم سبحانه بالحقيقة لا يجتمعون معه في جنس ولا فصل ، وقال : ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ﴾[٣] ، فإنهم سووا بينه وبين الاثنين في الإلهية ، والعرب تقول : رابع أربعة ، وخامس خمسة ، وثالث ثلاثة ، لما يكون فيه المضاف إليه من جنس المضاف كما قال تعالى : ﴿ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾[٤] رسول الله ﷺ وصديقه ، فإن كان من [غير][٥] جنسه قالوا رابع ثلاثة ، وخامس أربعة ، وسادس خمسة[٦] . وقال تعالى في المعية الخاصة لموسى وأخيه : ﴿ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾[٧] ، وقال في

---

(١) في « ت » : « الأقسام » .

(٢) قوله : « أقسام » تكررت في « ت » .

(٣) سورة المائدة آية (٧٣) .

(٤) سورة التوبة آية (٤٠) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٤٦٩) والدر المصون للسمين الحلبي (٤/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤) .

(٧) سورة طه آية (٤٦) .

العامة : ﴿ فَٱذْهَبَا بِـَٔايَـٰتِنَآ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾[١] ، فتأمل كيف أفرد[٢] ضمير نفسه حيث أفرد موسى وأخاه عن فرعون ، وكيف جمع الضمير لما أدخل فرعون معهما في الذكر ، فجعل الخاص مع المعية الخاصة والعام مع المعية العامة .

[معنى الآية ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾]

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾[٣] فهذه الآية لها شأن ، وقد اختلف فيها السلف والخلف على قولين : فقالت طائفة : نحن أقرب إليه بالعلم والقدرة والإحاطة ، وعلى هذا فيكون المراد قربه سبحانه بنفسه وهو نفوذ قدرته ومشيئته فيه وإحاطة علمه به . والقول الثاني : أن المراد قرب ملائكته منه ، وأضاف ذلك إلى نفسه بصيغة[٤] ضمير الجمع على عادة العظماء في إضافة أفعال عبيدها إليها بأوامرهم[٥] ومراسيمهم إليهم ، فيقول الملك : نحن قتلناهم وهزمناهم . قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَـٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾[٦] وجبريل هو الذي [كان][٧] يقرؤه على رسول الله [١٩٩/أ] ﷺ . وقال : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾[٨] ، فأضاف قتل المشركين يوم بدر إليه ، وملائكته

(١) سورة الشعراء آية (١٥) .

(٢) في « ت » : « أفر » بحذف الدال من آخرها ، والظاهر أنه سهو من الناسخ .

(٣) سورة ق آية (١٦) .

(٤) بعد هذه الكلمة في « ت » عبارة ليست واضحة رسمها هكذا : « مميز » ، والظاهر أنها خطأ .

(٥) في « ت » : « وأمرهم » ، والمثبت من « د » و « ن » ولعله الصواب .

(٦) سورة القيامة آية (١٨) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) سورة الأنفال آية (١٧) .

هم الذين باشروه ، إذ هو بأمره ، وهذا القول [هو][(١)] أصح من الأول[(٢)] لوجوه :

أحدها[(٣)] : أنه سبحانه قيد القرب في الآية بالظرف وهو قوله : ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ ﴾[(٤)] ، فالعامل في الظرف ما في قوله : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ ﴾[(٥)] من معنى الفعل ، ولو كان المراد قربه سبحانه بنفسه لم يتقيد ذلك بوقت تلقي الملكين ، ولا كان في ذكر التقييد [به][(٦)] فائدة ، فإن علمه سبحانه وقدرته ومشيئته عامة التعلق .

الثاني : أن الآية تكون قد تضمنت علمه وكتابة ملائكته لعمل العبد ، وهذا نظير قوله : ﴿ أَنَّا لَا نَسْمَعُ[(٧)] سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾[(٨)] ، وقريب منه قوله تعالى في أول السورة : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ ﴾[(٩)] ونحو قوله : ﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٢) قد مال المؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى لترجيح القول الأول عكس ما ذكره هنا ، وذلك في كتابه الفوائد (ص١٨) ومدارج السالكين (٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧) فلينظر كلامه فيهما .

(٣) في « ت » : « منها » بدل : « أحدها » .

(٤) سورة ق آية (١٧) .

(٥) سورة ق آية (١٦) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في « ت » : « نسمع » بحذف (لا) من أولها .

(٨) سورة الزخرف آية (٨٠) .

(٩) سورة ق آية (٤) .

يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾[(١)] .

الثالث[(٢)] : أن قرب الرب تعالى إنما ورد خاصا لا عاما وهو نوعان : قربه من داعيه بالإجابة ومن مطيعه بالإثابة ، ولم يجيء القرب كما جاءت المعية خاصة وعامة ، فليس في القرآن ولا في السنة أن الله قريب من كل أحد وأنه قريب[(٣)] من الكافر والفاجر ، وإنما جاء خاصا كقوله تعالى : [﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾[(٤)] ، فهذا قرب[(٥)] من داعيه وسائله .

[الكلام على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾]

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[(٦)] ولم يقل قريبة][(٧)] وإنما[(٨)] كان الخبر عنها [مذكرا][(٩)] إما لأن فعيلا بينه وبين فعول اشتراك من وجوه منها : الوزن والعدد والزيادة والمبالغة وكون كل منهما يكون معدولا عن فاعل تارة وعن مفعول أخرى ، ومجيئهما صفتين

---

(١) سورة طه آية (٥٢) .

(٢) في النسخ الخطية : « الرابع » ، وإنما هو الثالث كما هو حسب التسلسل والترتيب .

(٣) في « ت » : « قريب من المحسنين » .

(٤) سورة البقرة آية (١٨٦) .

(٥) في « ت » : « قربه » .

(٦) سورة الأعراف آية (٥٦) .

(٧) ما بين المعقوفتين مضطرب في « ت » بالتقديم والتأخير والتركيب .

(٨) في النسخ الخطية : « وإذا » ولعل الصواب ما أثبته كما هو في المطبوع (٢/ ٢٦٩) .

(٩) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، والسياق يقتضيه ، وهو ثابت في المطبوع (٢/ ٢٦٩) وقد قال المؤلف رحمه الله تعالى في مصنفه بدائع الفوائد (٣/ ١٨) : « وأما الإخبار عن الرحمة وهي مؤنثة بالتاء بقوله ﴿ قَرِيبٌ ﴾ وهو مذكر ففيه اثنا عشر مسلكا . . » ثم سردها مفصلة .

واسمين[١] ، وفعول إذا جاء كان معدولا عن فاعل استوى مذكره ومؤنثه في عدم لحاق التاء ، كامرأة نؤوم وضحوك ، فحملوا فعيلا عليه في بعض المواضع لعقد الأخوة التي بينهما ، وإما لأن « قريبا » معدول عن مفعول في المعنى كأنها قربت منهم وأُدنيت ، وهم يراعون اللفظ تارة والمعنى أخرى وإما ذهابهم بالرحمة إلى الإحسان واللطف والبر ، وهو كثير في لغتهم حتى يكثر أنهم[٢] يستعملون ضد ذلك ، فيقولون : جاءت فلاناً كتابي ، يذهبون به إلى الصحيفة[٣] ، وإما على حذف مضاف يكون قريب خبرا عنه ، تقديره : مكان رحمة الله أو تناولها ونحو ذلك قريب ، وإما على تقدير موصوف محذوف يكون قريب صفة له ، تقديره أمر أو شيء قريب ، كقول الشاعر :

قامت تبكيه على قبره من لي بعدك يا عامر ؟

[١٩٩/ب] تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر[٤]

---

(١) قال ابن مالك كما في الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٥/ ٢٣٣) : « فعيل وفعول مشتبهان في الوزن والدلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول إلا أن فعيلا أخف من فعول فلذلك فارقه بأشياء » .

(٢) في « ت » : « أنه » .

(٣) قال السيوطي في الأشباه والنظائر في النحو (٥/ ١٧٧) : « . . كما قالوا : أتته كتابي فاحتقرها ، لأن الكتاب في المعنى صحيفة » .

(٤) البيتان ذكرهما ابن سيده في المحكم (٢/ ١٠٩) وعزاهما للأعشى ولم أجدهما في ديوانه طبعة المكتب الإسلامي ، وقد ذكرهما غير واحد من غير ذكر قائلهما ، فأوردهما ابن السراج في مصنفه الأصول في النحو (٣/ ٤٣٨) والشريف المرتضى في أماليه (١/ ٧١ ـ ٧٢) وأبو عبيد البكري في اللآلي (١/ ١٧٤) وابن الشجري في الأمالي (٢/ ٤٢٥) وابن الأنباري في البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (ص٦٥) وفي الإنصاف (٢/ ٥٠٧ ، ٧٦٣) والعكبري في اللباب (٢/ ١٠٢) وابن يعيش في شرح المفصل (٥/ ١٠١) =

أي شخصا ذا غربة ، وعلى هذا حمل سيبويه[١] حائضا وطالقا وطامثا ونحوها[٢] ، وإما على اكتساب المضاف حكم المضاف إليه ، نحو : ذهبت بعض أصابعه ، وتواضعت سور المدينة وبابه ، وإما من الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر ، والدلالة بالمذكور على المحذوف[٣] ، والأصل : إن الله قريب من المحسنين ورحمته قريبة منهم ، فيكون قد أخبر عن قرب ذاته وقرب ثوابه من المحسنين ، واكتفى بالخبر (عن أحدهما)[٤] عن الآخر وقريب منه ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾[٥] ، ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[٦] ، ومثله على أحد الوجوه :

= وابن منظور في اللسان مادة (عمر) والمؤلف ابن القيم في البدائع (٣/ ٢٦) والسيوطي في الأشباه والنظائر في النحو (٥/ ١٧٧ ، ٢٣٨ ، ٢٦٢) .

والشاهد فيه قوله : « ذا غربة » ، وكان الوجه أن يقال : « ذات غربة » لكونه على لسان امرأة تخاطب رجلا ، و « ذا » لفظ يطلق على المذكر ، لكنه هنا ذكر على المعنى لأن المرأة إنسان ، والإنسان مذكر فحمل عليه .

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٢٥) .

(٢) انظر : المفصل في علم اللغة للزمخشري (ص٢٤٠) وشرحه لابن يعيش (٥/ ١٠٠) وبدائع الفوائد (٣/ ٢٦ ، ٢٨) .

(٣) في « ت » : « المحذور » وليس بصواب .

(٤) في « ت » : « بأحدهما » .

(٥) سورة التوبة آية (٦٢) .

قال ابن القيم في البدائع (٣/ ٣٠) : « المعنى : والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ، فاستغنى بإعادة الضمير إلى الله إذ إرضاؤه هو إرضاء رسوله ، فلم يحتج أن يقول يرضوهما » .

(٦) سورة التوبة آية (٣٤) . قال السمين الحلبي في الدر المصون (٦/ ٤٢) : « قوله : ﴿ وَلَا يُنفِقُونَهَا ﴾ تقدم شيئان وعاد الضمير على مفرد ، فقيل : إنه من باب ما حذف لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : والذين يكنزون الذهب ولا ينفقونه ، وقيل : يعود =

﴿ إن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ ﴾[١] ، أي فظلوا لها خاضعين فظلت أعناقهم لها خاضعة .

وإما لأن القريب يراد به شيئان : أحدهما : النسب والقرابة فهذا يؤنث ، تقول : هذه قريبة لي وقرابة . والثاني : قرب المكان والمنزلة ، وهذا يجرد[٢] عن التاء ، تقول : جلست فلانة قريبا مني ، هذا في الظرف ، ثم أجروا[٣] الصفة مجراه للإخوة التي بينهما ، حيث لم يرد بكل واحدٍ منهما نسب ولا قرابة ، وإنما أُريد قرب المكان والمنزلة .

وإما لأن تأنيث الرحمة لما كان غير حقيقي ساغ حذف التاء من صفته وخبره ، كما ساغ حذفها من الفعل نحو : طلع الشمس .

وإما لأن « قريبا » مصدر لا وصف كالنقيض والعويل والوجيب مجرد عن التاء ، لأنك إذا أخبرت عن المؤنث بالمصدر لم تلحقه [التاء][٤] ، كما تقول : امرأة عدل وصوم ونوم[٥]. [٦] .

= على المكنوزات ودل على هذا جزؤه المذكور ، لأن المكنوز أعم من النقدين وغيرهم ، فلما ذكر الجزء دل على الكل ، فعاد الضمير جمعا بهذا الاعتبار . . » .

(١) سورة الشعراء آية (٤) .

(٢) في « د » و « ن » : « تجرد » .

(٣) في « ت » بعد هذا : « وهذا يجرد عن التاء تقول جلست » وهي عبارة سبقت فزيادتها خطأ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته في مبحث النعت (ص٣٩) :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

وينظر : شرح الألفية لابن عقيل (٣/ ٢٠٠ ـ ٢٠١) وشرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان عليه (٣/ ٦٤ ـ ٦٥) .

(٦) للاطلاع على ما ذُكر في أجوبة وتوجيه تذكير وصف الرحمة وهي مؤنثة في الآية =

[كلام المؤلف على صفة الرحمة]

والذي عندي أن الرحمة لما كانت من صفات الله تعالى ، وصفاته قائمة بذاته ، فإذا كانت قريبة من المحسنين[١] فهو سبحانه قريب منهم قطعا ، وقد بينا أنه سبحانه (قريب من أهل الإحسان)[٢] ومن أهل سؤاله بإجابته ، ويوضح ذلك أن الإحسان يقتضي قرب العبد[٣] من ربه ، فيقرب ربه منه لما يقرب[٤] إليه بإحسانه يقرب تعالى إليه ، فإنه من تقرّب[٥] منه[٦] شبراً تقرّب[٧] منه ذراعا ، ومن تقرب منه ذراعا تقرب منه باعا[٨] ، فهو قريب من المحسنين بذاته ورحمته قربا ليس له نظير ، وهو مع ذلك فوق [سمواته

= السابقة ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ، يراجع : الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٣١٤ ـ ٣١٥) وشرح المفصل (٥/ ١٠٢) وبدائع الفوائد (٣/ ١٨ ـ ٣٥) والدر المصون (٥/ ٣٤٤ ـ ٣٤٦) وروح المعاني (٨/ ١٤١ ـ ١٤٤) وأضواء البيان (٢/ ٣٢٠) ، وقد أطال النفس في ذلك ابن القيم والألوسي رحم الله الجميع .

(١) بعد هذا في « ت » : « ومن أهل سؤاله بإجابته » وهي عبارة تأتي قريبا ، فلعلها سبق قلم الناسخ .

(٢) هكذا في النسخ الخطية ، ولعل الصواب : « قريب من أهل الإحسان بإثابته » ، أو غير ذلك مما يقتضيه قربه تعالى من أهل الإحسان مما ذكره أهل السنة والجماعة .

(٣) في « ن » : « البعيد » .

(٤) في « ت » : « تقرب » .

(٥) في « ن » : « يقرب » .

(٦) في « ت » : « إليه » .

(٧) في « ن » : « يقرب » .

(٨) كما في الحديث القدسي : « وإن تقرب مني شبرا تقربت إليه ذراعا ، وإن تقرب إلي ذراعا تقربت منه باعا .. » الحديث . أخرجاه في الصحيحين في مواضع منهما ، ولفظه لمسلم .

على عرشه ، كما أنه سبحانه يقرب من عباده في آخر الليل[١] وهو على عرشه ، ويدنو من أهل عرفة عشية عرفة[٢] وهو على عرشه][٣] ، فإن علوه سبحانه على سمواته من لوازم ذاته ، فلا يكون قط إلا عاليا ولا يكون فوقه شيء البتة كما قال أعلم الخلق [به][٤] : « وأنت الظاهر فليس فوقك شيء»[٥] ، وهو سبحانه قريب في علوه عال في قربه كما في الحديث الصحيح [عن][٦] [٢٠٠/أ] أبي موسى الأشعري[٧] رضي الله عنه قال : كنا في سفرٍ مع النبي ﷺ فارتفعت أصواتنا بالتكبير فقال : « أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا ، إن الذي تدعونه سميع قريب أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»[٨] . فأخبر ﷺ وهو أعلم الخلق به أنه أقرب إلى أحدهم من عُنق راحلته ، وأخبر أنه فوق سمواته على عرشه مطلع على خلقه ، يرى أعمالهم ويعلم ما في بواطنهم[٩]

---

(١) يعني في الثلث الأخير منه كما صحت بذلك الرواية وتواترت .
انظر ما سبق عن الحديث مع التعليق عليه ص (١٣٣) تعليق (٨) .

(٢) كما صح من حديث عائشة رضي الله عنها ومن غيرها ، وقد سبق ذكره ص (١١٣٩) تعليق (٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين مضطرب تركيبه بالتقديم والتأخير .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) هو جزء من حديث تقدم ص (٩٥١) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٨٦) .

(٨) أخرجه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ح٤٤ وما بعده (٤/ ٢٠٧٦ ـ ٢٠٧٧) .

(٩) كما سبق ص (١٠٧٢) موقوفا على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

وهذا حق لا يناقض أحدهما الآخر[١] .

والذي يسهل عليك فهم [معرفة][٢] هذا معرفة عظمة الرب وإحاطته بخلقه ، وأن السموات السبع في يده كخردلة في يد العبد[٣] وأنه سبحانه يقبض السموات بيده والأرض بيده الأخرى ثم يهزهن[٤] فكيف يستحيل في حق من هذا بعض عظمته أن يكون فوق عرشه ويقرب من خلقه كيف شاء وهو على العرش .

[سرد حديث أبي هريرة في تفسير الآية ﴿ هو الأول والآخر والظاهر والباطن ﴾ والكلام عليه]

وبهذا يزول الإشكال عن الحديث الذي رواه الترمذي من حديث الحسن[٥] عن أبي هريرة رضي الله عنه[٦] قال : بينما نبي الله ﷺ [جالس في أصحابه إذ أتى عليهم سحاب فقال نبي الله ﷺ][٧] : « هل تدرون ما هذا ؟ » ، قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « هذا العَنان ، هذه روايا[٨] الأرض يسوقها الله إلى قوم لا يشكرونه ولا يدعونه» ثم قال : « هل تدرون ما فوقكم ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « فإنها الرقيع[٩] سقف

(١) في « ت » : « للآخر » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) كما صح من قول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وقد تقدم ص (١٦٦) .

(٤) تقدم ص (١٠٥) .

(٥) يعني الحسن البصري رحمه الله تعالى ، وقد تقدمت ترجمته ص (١٤٤٤) .

(٦) في « ت » : « عنهما » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) قال ابن الأثير في النهاية (٢/ ٢٧٩) مادة (روى) : « فيه أنه عليه السلام سمى السحاب روايا البلاد ، الروايا من الإبل : الحوامل للماء واحدتها راوية ، فشبهها بها ومنه سميت المزادة راوية ، وقيل بالعكس » .

(٩) في « ن » و « ت » : « الرفيع » بالفاء ، والمثبت من « د » وهو الصواب كما في =

محفوظ وموج مكفوف »[١] ، ثم قال : « هل تدرون كم بينكم وبينها ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « بينكم وبينها [مسيرة][٢] خمسمائة سنة» ، ثم قال : « هل تدرون ما فوق ذلك ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « فإن فوق ذلك سماءين ما بينهما مسيرة خمسمائة سنة» ، حتى عد سبع سموات ما بين كل سماءين كما بين السماء والأرض ، ثم قال : « هل تدرون ما فوق ذلك ؟ » ، قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « فإن فوق ذلك العرش ، وبينه[٣] وبين السماء السابعة[٤] بُعد ما بين السماءين» ، ثم قال : « هل تدرون ما الذي تحتكم ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « فإنها الأرض» ثم قال : « هل تدرون ما تحت ذلك ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « فإنها الأرض الأخرى بينهما مسيرة خمسمائة سنة» . حتى عد سبع أرضين بين كل أرضين مسيرة خمسمائة سنة ، ثم قال : « والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم [رجلا][٥] بحبل

= مصادر النص .

والرقيع اسم لسماء الدنيا أو لكل سماء ، والجمع أرقعة .

ينظر النهاية لابن الأثير (٢/ ٢٥١) مادة (رقع) وتحفة الأحوذي (٩/ ١٨٦) .

(١) موج مكفوف : أي ممنوع من الاسترسال حفظها الله أن يقع على الأرض وهي معلقة بلا عمد كالموج المكفوف .

تحفة الأحوذي (٩/ ١٨٦) .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من مصادر النص .

(٣) في « ت » : « بينه » بحذف الواو من أولها .

(٤) لفظ : « السابعة » لا يوجد في رواية الترمذي .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من رواية الترمذي ، لأن المؤلف ينقل عنه ، وفي بعض مصادر النص : « دليتم أحدكم » .

إلى الأرض السفلى لهبطتم على الله» ، ثم قرأ : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[1] .

قال الترمذي : « هذا حديث غريب من هذا الوجه ، ويُروى عن أيوب[2] ويونس بن عبيد[3] وعلي بن زيد[4] ، قالوا : لم يسمع الحسن من أبي هريرة . وفسر بعض [٢٠٠/ب] أهل العلم هذا الحديث وقالوا : إنما يهبط على علم الله وقدرته وسلطانه وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان ، وهو على العرش كما وصف في كتابه » . هذا آخر كلامه[5] .

(١) سورة الحديد آية (٣) .

(٢) أيوب بن أبي تميمة السختياني أحد الأعلام (ت١٣١) من رجال التقريب وأصوله .

(٣) يونس بن عبيد بن دينار العبدي البصري أحد الأعلام (ت١٣٩) من رجال التقريب وأصوله .

(٤) علي بن زيد بن جدعان البصري أحد الأعلام (ت١٣١) من رجال التقريب وأصوله .

(٥) السنن ، كتاب تفسير القرآن ح٣٢٩٨ (٥/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤) .
وقد أخرجه أيضاً ـ مع شيء من الاختلاف في بعض ألفاظه ـ الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٧٠) وابن أبي عاصم في السنة ح٥٩٠ (١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٤٩ (٢/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨) وابن أبي حاتم والبزار كما في تفسير ابن كثير (٤/ ٣٢٥) عند الآية المذكورة ، قال : ولم يذكر ابن أبي حاتم آخره ، وأخرجه عبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه وأبو الشيخ في العظمة كما في الدر المنثور (٨/ ٤٦ ـ ٤٧) وهو في كتاب العظمة (٢/ ٥٦٠ ـ ٥٦٢) رقم ٢٠١ . وفي الباب عن العباس بن عبد الله المطلب تقدم ص (٩٢١) مع تعليق (٤) .
والحديث ضعيف بسبب الانقطاع بين الحسن البصري وأبي هريرة رضي الله عنه لكونه لم يسمع منه شيئاً على قول كثير من المحققين من أهل العلم بالحديث كالإمام أحمد ويحيى بن معين ويونس بن عبيد وأبي حاتم وعلي بن زيد وأيوب السختياني وأبي زرعة وبهز بن أسد وعلي بن المديني ، وسيذكر المؤلف ابن القيم قريبا بعض هؤلاء وسأشير إلى موضع أقوالهم بإذن الله وتوفيقه .
=

وقد اختلف الناس في هذا الحديث في سنده وفي معناه ، فطائفة قبلته لأن إسناده ثابت إلى الحسن .

قال الترمذي : « حدثنا عبد بن حميد[1] وغير واحد ، قالوا : حدثنا يونس بن محمد[2] حدثنا شيبان بن

= قال البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٨٩) ـ بعد أن أخرجه ـ : « وفي رواية الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه انقطاع ، ولا ثبت سماعه من أبي هريرة . . » اهـ . وقال الجورقاني في كتابه الأباطيل بعد أن أخرجه ح٦٥ (١/ ٧٠ ـ ٧١) : « هذا حديث باطل وله علة تخفى على من لم يتبحر ، فمن تأمل هذا الحديث واعتبر أقوال رواته يحكم عليه بالصحة لأمانتهم وعدالتهم ، والعلة فيه إرسال الحسن عن أبي هريرة ، فإنه لم يسمع من أبي هريرة شيئاً ، ولا يعلم بإرسال الحسن عن أبي هريرة إلا المتبحرون . . » الخ . وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية رقم ٨ (١/ ١٢ ـ ١٤) : « هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، والحسن لم يسمع من أبي هريرة . . » الخ . وقال الذهبي في العلو (ص ٦٠ ـ ٦١) بعد أن أخرجه من طريق البيهقي : « رواته ثقات ، وقد رواه أحمد في المسند عن سريج بن النعمان عن الحكم بن عبد الملك عن قتادة ، وهو في جامع الترمذي ، لكن الحسن مدلس والمتن منكر ولا أعرف وجه قوله : « لهبط على الله » يريد معنى الباطن » . والحديث ضعفه الألباني في تخريج أحاديث المشكاة رقم ٥٧٣٥ (٣/ ١٥٩٨ ـ ١٥٩٩) وفي ضعيف الجامع الصغير رقم ٦٠٩٤ (ص٨٧٨ ـ ٨٧٩) وفي ضعيف سنن الترمذي رقم ٦٥١ (ص٤٢٢ ـ ٤٢٣) وفي ظلال الجنة رقم ٥٧٨ (ص٢٥٤ ـ ٢٥٥) .

(١) هو عبد بن حميد بن نصر الكِسّي أبو محمد ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة حافظ من الحادية عشرة مات سنة (٢٤٩) ، أخرج له البخاري معلقا ومسلم والترمذي » .
تهذيب الكمال (١٨/ ٥٢٤ ـ ٥٢٨) وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٤) والكاشف (٢/ ٢٢٢) وتقريب التهذيب (ص٣٠٩) .

(٢) في « ت » : « حميد » بدل « محمد » وهو خطأ .
وهو يونس بن محمد بن مسلم أبو محمد المؤدب البغدادي إمام ثقة ثبت ، مات سنة (٢٠٧) وقيل في التي تليها ، أخرج حديثه الجماعة .
الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٦) وتهذيب الكمال (٣٢/ ٥٤٠ ـ ٥٤٣) والسير =

عبد الرحمن[١] عن قتادة[٢] حدثنا الحسن[٣] عن أبي هريرة » . فهؤلاء كلهم أئمة ، وقد صرح قتادة بتحديث الحسن له[٤] ، وقد صح عن الحسن في غير هذا الحديث أنه قال : « حدثنا أبو هريرة »[٥] ، ولا ريب أنه عاصره . وقد قال مسلم بن إبراهيم[٦] : حدثنا ربيعة بن كلثوم[٧] قال : سمعت

= (٩/ ٤٧٣ ـ ٤٧٦) وتقريب التهذيب (ص٥٤٣) .

(١) هو شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم ، أبو معاوية النحوي البصري المؤدب نزيل الكوفة ، ثقة ثبت في كل المشايخ ، صاحب كتاب . مات سنة (١٦٤) ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦) وتهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٢ ـ ٥٩٨) والسير (٧/ ٤٠٦ ـ ٤٠٨) وتقريب التهذيب (ص٢١٠ ـ ٢١١) .

(٢) قتادة بن دِعامة السدوسي تقدمت ترجمته ص (٣٩٦) .

(٣) الحسن البصري تقدمت ترجمته ص (١٤٤٤) .

(٤) يعني هنا في هذا الحديث .

(٥) جمع الشيخ العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى بعض أحاديث الحسن التي صرح فيها بالسماع من أبي هريرة وأخبر أنه لم يستقص كل ذلك ، فانظرها في شرحه للمسند عند الحديث رقم ٧١٣٨ (١٢/ ١٠٧ ـ ١٢٢) .

قلت : ما ساقه من تلك الأحاديث قد تكلم فيه العلماء نفيا وإثباتا في صحة السماع أو عدمه .

(٦) هو مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي مولاهم أبو عمرو البصري ، إمام ثقة مأمون مكثر عمي بأخرة ، مات سنة (٢٢٢) ، روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (٨/ ١٨٠ ـ ١٨١) وتهذيب الكمال (٢٧/ ٤٨٧ ـ ٤٩٢) والسير (١٠/ ٣١٤ ـ ٣١٨) وتقريب التهذيب (ص٤٦١) .

(٧) هو ربيعة بن كلثوم بن جبر البصري ، وثقه ابن معين ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق يهم من السابعة » روى له البخاري في الأدب المفرد حديثا ومسلم حديثا والنسائي حديثا .

الجرح والتعديل (٣/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨) وتهذيب الكمال (٩/ ١٤٢ ـ ١٤٥) والكاشف =

الحسن يقول : حدثنا أبو هريرة قال : « أوصاني خليلي ﷺ بثلاث »[١] .

وقال سالم الخياط[٢] : حدثنا الحسن قال : سمعت أبا هريرة[٣] .

وطائفة أخرى ردت الحديث وأعلته بأنه منقطع[٤] ، قالوا : والحسن لم ير أبا هريرة فضلا [عن][٥] أن يسمع منه[٦] . قال عثمان بن سعيد الدارمي[٧] : قلت ليحيى بن معين[٨] : الحسن لقي ابن عباس ؟

= (١/ ٣٠٧) وتقريب التهذيب (ص١٤٨) .

(١) هو طرف من الحديث وبقيته : « فلا أدعهن حتى أموت : بالوتر قبل النوم وصيام ثلاثة أيام من كل شهر والغسل يوم الجمعة » . أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٢٢٩) ، قال أحمد شاكر في تعليقه عليه ح٧١٣٨ (١٢/ ١٠٧) : « إسناده صحيح » ثم قال (١٢/ ١١٨) : « فهذا الحديث سيأتي في المسند مرارا ، ورواه أصحاب الكتب الخمسة وغيرهم عن الحسن وكثير من أصحابه ، ورواه عن أبي هريرة سوى الحسن كثير من التابعين . . » الخ .

(٢) هو سالم بن عبد الله الخياط البصري ثم المكي ، يقال مولى عكاشة ، قال فيه ابن حجر : « صدوق سيء الحفظ من السادسة أخرج له الترمذي وابن ماجه » .
الجرح والتعديل (٤/ ١٨٤ ـ ١٨٥) وتهذيب الكمال (١٠/ ١٥٦ ـ ١٥٧) والكاشف (١/ ٣٤٤) وتقريب التهذيب (ص١٦٦ ـ ١٦٧) .

(٣) قال ابن أبي حاتم في المراسيل رقم ١١١ (ص٣٦) : « قلت لأبي رحمه الله : إن سالما الخياط روى عن الحسن قال سمعت أبا هريرة ، قال : هذا ما يبين ضعف سالم » . ونقله عنه أبو زرعة في تحفة التحصيل (ص٧٠) . وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٤٤٠) .

(٤) يعني بين الحسن رحمه الله وبين أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٦) سيذكر المؤلف قريبا من نفى رؤية الحسن لأبي هريرة واللقاء به .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٥٨) .

(٨) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام أبو زكريا الغطفاني ثم المري =

قال : « لا ، ولم يلق أبا هريرة »[١] .

وقال ابن أبي حاتم[٢] : حدثنا صالح بن أحمد[٣] حدثنا علي بن المديني[٤] قال : سمعتُ سلم بن قتيبة[٥] قال : حدثني

= مولاهم البغدادي العلامة الكبير شيخ المحدثين الحافظ الجهبذ إمام الجرح والتعديل مولده سنة (١٥٨) ووفاته بالمدينة النبوية سنة (٢٣٣) ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٩/ ١٩٢) وتهذيب الكمال (٣١/ ٥٤٣ ـ ٥٦٨) والسير (١١/ ٧١ ـ ٩٦) وتقريب التهذيب (ص٥٢٧) .

(١) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي رقم ٢٧٥ (ص٩٩) وهو فيه : « قلت ليحيى بن معين : الحسن لقي أبا هريرة ، فقال : لا » . وقد أخرجه بنفس ما ذكره المؤلف ابن القيم ابن أبي حاتم في المراسيل رقم ١٠١ (ص٣٤) من طريق يعقوب بن إسحاق عن عثمان بن سعيد عنه .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١١٥٨) .

(٣) هو صالح بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد أبو الفضل الشيباني البغدادي أكبر أولاد الإمام ، فقيه محدث حافظ قاضي أصبهان ، مولده سنة (٢٠٣) ، ووفاته بأصبهان سنة (٢٦٦) .

الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٤) وطبقات الحنابلة (١/ ١٧٣ ـ ١٧٦) والمنتظم (١٢/ ١٩٩) والسير (١٢/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠) .

(٤) هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم البصري أبو الحسن الشهير بابن المديني ، الإمام العلامة الحجة الثقة الثبت أمير المؤمنين في الحديث وعلله ، قال فيه البخاري : « ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني » مولده سنة (١٦١) ووفاته (٢٣٤) على الصحيح ، أخرج حديثه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير .

الجرح والتعديل (٦/ ١٩٣ ـ ١٩٤) وتهذيب الكمال (٢١/ ٥ ـ ٣٥) والسير (١١/ ٤١ ـ ٦٠) وتقريب التهذيب (ص٣٤٢) .

(٥) هو سلم بن قُتيبة أبو قتيبة الشعيري (بفتح المعجمة وكسر العين) الخراساني الفريابي ، نزيل البصرة ، قال فيه ابن حجر : « صدوق من التاسعة ، مات سنة (٢٠٠) =

شعبة[1] قال : قلت ليونس بن عُبيد[2] : الحسن سمع من أبي هريرة ؟ قال : ما رآه قط »[3] . حدثنا صالح بن أحمد[4] قال : قال أبي قال بعضهم عن الحسن حدثنا أبو هريرة ؟ قال ابن أبي حاتم منكراً عليه : إنه لم يسمع من أبي هريرة »[5] . حدثنا محمد بن أحمد [بن][6] البراء[7] قال علي[8] : لم يسمع الحسن من أبي هريرة »[9] . ثم ذكر[10] عن أيوب وعلي بن زيد : لم

= أو بعدها ، أخرج له البخاري والأربعة » .
الجرح والتعديل (٤/ ٢٦٦) وتهذيب الكمال (١١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٥) والكاشف (١/ ٣٨١) وتقريب التهذيب (ص١٨٦) .

(١) يعني شعبة بن الحجاج ، وقد تقدمت ترجمته ص (٦٥٤) .

(٢) تقدمت الإشارة إلى ترجمته قريبا ص (١٢٥٩) تعليق (٣) .

(٣) كتاب المراسيل رقم ١٠٢ (ص٣٤) ، وتحفة التحصيل (ص٦٩) .

(٤) يعني ابن الإمام أحمد متقدم الترجمة قبل هذه الصفحة .

(٥) كتاب المراسيل رقم ١٠٣ (ص٣٤ ـ ٣٥) ، وينظر تحفة التحصيل (ص٧٠) .

(٦) ما بين المعقوفتين أثبته من مصادر الترجمة .

(٧) في « ت » : « البرقاوي » وهو خطأ محرف عن البراء .
وهو محمد بن أحمد بن البراء بن المبارك أبو الحسن القاضي العبدي البغدادي ، سمع علي بن المديني وخلف بن هشام والمعافى بن سليمان وأحمد بن إبراهيم الدورقي ، وجماعة . وثقه الخطيب ، وقال ابن الجوزي : « وكان ثقة صدوقا » . توفي في بغداد سنة (٢٩١) تاريخ بغداد (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢) والمنتظم (١٣/ ٢٨) وتاريخ الإسلام (الطبقة الثلاثون) وفيات سنة (٢٩١) (ص٢٤١ ـ ٢٤٢) وشذرات الذهب (٢/ ٢٠٨) .

(٨) يعني ابن المديني .

(٩) العلل لابن المديني تحت رقم ٦٨ (ص٦١) وهو فيه : « ولم يسمع من أبي هريرة الدوسي شيئاً » . وأخرجه عنه ابن أبي حاتم في كتاب المراسيل (ص٣٥) .

(١٠) أي ابن أبي حاتم .

يسمع الحسن من أبي هريرة[١] .

وقال عبد الرحمن بن مهدي[٢] : « سمعتُ جريرا[٣] يسألُ بهزاً[٤] عن الحسن مَنْ لقي من أصحاب (النبي)[٥] - ﷺ - فقال : سمع من ابن عمر [حديثا][٦] ولم يسمع من أبي هريرة ولم يره »[٧] .

---

(١) كتاب المراسيل رقم ١٠٦ و ١٠٧ (ص٣٥) .

(٢) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن أبو سعيد العنبري وقيل الأزدي مولاهم البصري اللؤلؤي ، إمام علم ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والعلل ، ولد سنة (١٣٥) ومات سنة (١٩٨) ، روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (٥/٢٨٨ - ٢٩٠) وتهذيب الكمال (١٧/٤٣٠ - ٤٤٣) والسير (٩/١٩٢ - ٢٠٩) وتقريب التهذيب (ص٢٩٣) .

(٣) هو جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع أبو النضر الأزدي ثم العَتَكي وقيل الجهضمي ، قال فيه ابن حجر : « ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، وهو من السادسة مات سنة سبعين ومائة بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه » .

الجرح والتعديل (٢/٥٠٤ - ٥٠٥) وتهذيب الكمال (٤/٥٢٤ - ٥٣١) والسير (٧/٩٨ - ١٠٣) وتقريب التهذيب (ص٧٧) .

(٤) هو بَهْز بن أسد العمي أبو الأسود البصري ، قال فيه ابن حجر : « ثقة ثبت من التاسعة مات بعد المائتين وقيل قبلها ، روى له الجماعة » .

الجرح والتعديل (٢/٤٣١) وتهذيب الكمال (٤/٢٥٧ - ٢٥٩) والسير (٩/١٩٢) وتقريب التهذيب (ص٦٧) .

(٥) في « د » و « ن » : « رسول الله » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٦) ما بين المعقوفتين أثبته من مصدر النص .

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم في المراسيل رقم ١٠٨ (ص٣٥ - ٣٦) وينظر : تحفة التحصيل (ص٦٨ - ٦٩) .

وقال ابن أبي حاتم : « سمعت أبي يقول : لم يسمع [الحسن][١] من أبي هريرة »[٢] ، وسمعت أبا زرعة[٣] يقول : لم يسمع الحسن من أبي هريرة ولم يره ، فقيل له : فمن قال : حدثنا أبو هريرة ؟ قال : يُخطئ »[٤] وسمعتُ أبي يقول ـ وذكر حديثا حدثه مسلم بن إبراهيم[٥] ـ حدثنا ربيعة بن كلثوم[٦] قال : سمعتُ الحسن يقول : حدثنا أبو هريرة : « أوصاني خليلي »[٧] قال : لم يعمل ربيعة بن كلثوم شيئاً ، لم يسمع الحسن من أبي هريرة شيئاً ، قلت لأبي إن سالماً الخياط[٨] روى عن الحسن قال : سمعت أبا هريرة ، قال : هذا مما يبين ضعف سالم »[٩] .

وسمعتُ[١٠] أبا الحجاج المزي[١١] يقول :

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) كتاب المراسيل رقم ١٠٩ (ص٣٦) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١١٥٨) .

(٤) كتاب المراسيل رقم ١١٠ (ص٣٦) ، وذكره العراقي في تحفة التحصيل (ص٧٠) .

(٥) تقدمت ترجمته قريبا ص (١٢٦١) .

(٦) تقدمت ترجمته قريبا ص (١٢٦١) .

(٧) تقدم قريبا ص (١٢٦٢) .

(٨) تقدمت ترجمته قريبا ص (١٢٦٢) .

(٩) تقدم ذِكر هذا قريبا مع تخريجه ص (١٢٦٢) مع التعليق (١) .

(١٠) القائل هو ابن القيم رحمه الله تعالى ، فإن المزي عليه رحمة الله من شيوخه .

(١١) هو يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف جمال الدين أبو الحجاج ، المِزي القضاعي الدمشقي ، العلامة الحافظ الناقد ، حلاه تلميذه الذهبي بقوله : « شيخنا الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحد محدث الشام .. » . مولده بظاهر حلب سنة (٦٥٤) ونشأته في المزة ووفاته بدمشق سنة (٧٤٢) . =

« قوله[١] حدثنا أبو هريرة : أي حدث أهل بلدنا ، كما في حديث الدجال [٢٠١/أ] قول الشاب الذي يقتله [له][٢] : « أنت الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه »[٣] .

قال أبو حاتم : « والحسن لم يسمع من ابن عباس ، وقوله : « خطبنا ابن عباس » يعني خطب أهل البصرة »[٤] .

قالوا : وللحديث علة أخرى وهي أن عبد الرزاق[٥] في تفسيره رواه عن معمر[٦] عن قتادة[٧] عن النبي ﷺ

= تذكرة الحفاظ (٤/١٤٩٨ ـ ١٥٠٠) وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٠/ ٣٩٥ ـ ٤٣٠) والبداية والنهاية (١٤/ ١٩١ ـ ١٩٢) وشذرات الذهب (٦/ ١٣٦ ـ ١٣٧) .

(١) أي قول الحسن البصري .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) إشارة إلى حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في أمر الدجال وفتنته وفيه : « .. فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس أو من خيار الناس فيقول أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه .. » الحديث . أخرجه البخاري في الفتن ح٧١٣٢ (ص١٤٩٥) .

(٤) كتاب المراسيل رقم ١٠٠ (ص٣٤) ونقله عنه العراقي في تحفة التحصيل (ص٦٩) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٦٥١) .

(٦) هو معمر بن راشد أبو عروة الأزدي مولاهم البصري نزيل اليمن ، الإمام الحافظ الثقة الثبت ، قال الحافظ ابن حجر : « إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا فيما حدث به بالبصرة » . مولده سنة (٩٥) أو في التي بعدها ، ووفاته سنة (١٥٤) وقيل غير ذلك ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧) وتهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٣ ـ ٣١٢) والسير (٧/ ٥ ـ ١٨) وتقريب التهذيب (ص٤٧٣) .

(٧) قتادة بن دِعامة السدوسي ، تقدمت ترجمته ص (٣٩٦) .

مرسلا[١] . فاختلف هو وشيبان[٢] فيه هل حدث به عن الحسن .

والذين قبلوا الحديث اختلفوا في معناه ، فحكى الترمذي عن بعض أهل العلم أن المعنى : « يهبط[٣] على علم الله وقدرته وسلطانه »[٤] ومراده على معلوم الله ومقدوره وملكه ، أي انتهى علمه وقدرته وسلطانه إلى ما تحت التحت فلا يعزب عنه شيء .

وقالت طائفة أخرى : بل هذا معنى اسمه « المحيط » واسمه « الباطن » ، فإنه سبحانه محيط بالعالم كله ، وأن العالم العلوي والسفلي في قبضته كما قال [الله][٥] تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ ﴾[٦] ، وإذا[٧] كان محيطا بالعالم فهو فوقه بالذات [عالٍ][٨] عليه من كل وجه وبكل معنى ، (فإن الإحاطة)[٩] تتضمن العلو والسعة والعظمة ، فإذا كانت السموات السبع والأرضون السبع في قبضته ، فلو وقعت حصاة أو دلي بحبلٍ لسقط في

---

(١) تفسير القرآن لعبد الرزاق (٢/٢٩٩) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ من سورة الطلاق .

(٢) يعني شيبان بن عبد الرحمن التميمي ، وقد تقدمت ترجمته قريبا ص (١٢٦١) .

(٣) في « د » و « ن » : « لهبط » والمثبت من « ت » وهو الموافق لقول الترمذي كما سبق ص (١٢٥٩) .

(٤) سبق ص (١٢٥٩) .

(٥) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٦) سورة البروج آية (٢٠) .

(٧) في « ت » : « فإذا » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٩) في « ت » : « فالإحاطة » .

قبضته سبحانه ، والحديث لم يقل فيه إنه لهبط[١] على جميع ذاته ، فهذا لا يقوله ولا يفهمه عاقل ، ولا هو مذهب أحد من أهل الأرض البتة ، لا الحلولية ولا الاتحادية ولا الفرعونية ولا القائلون بأنه في كل مكان بذاته ، وطوائف بني آدم كلهم متفقون على أن الله تعالى ليس تحت العالم .

[معنى قوله في الحديث « لو دليتم رجلا بحبل لهبط على الله »]

فقوله : « **لو دليتم بحبل لهبط على الله**»[٢] إذا هبط في قبضته المحيطة بالعالم فقد هبط عليه والعالم في قبضته وهو فوق عرشه ، ولو أن أحدنا[٣] أمسك بيده أو برجله كرة وقبضتها يده من جميع جوانبها ثم وقعت حصاة من أعلى الكرة إلى أسفلها لوقعت في يده وهبطت عليه ، ولم يلزم من ذلك أن تكون الكرة والحصاة فوقه وهو تحتها ، ولله المثل الأعلى ، وإنما يُؤتَى الرجل من سوء فهمه أو من سوء قصده أو من كليهما ، فإذا هما اجتمعا كمل نصيبه من الضلال .

وأما تأويل الترمذي وغيره له بالعلم فقال شيخنا[٤] : « هو ظاهر الفساد من جنس[٥] تأويلات الجهمية . بل بتقدير ثبوته فإنه إنما يدل على الإحاطة »[٦] .

---

(١) في « ت » : « يهبط » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في نص الحديث .

(٢) انظر نصه كاملا فيما سبق ص (١٢٥٧ - ١٢٥٩) .

(٣) في « ت » : « أحداً » .

(٤) شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .

(٥) في « د » و « ن » : « جهة » وليس بصواب ، والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٦) إلى هنا انتهى كلام شيخ الإسلام وهو في الرسالة العرشية ضمن مجموع الفتاوى (٦/ ٥٧٤) وسيستأنف ابن القيم النقل عنه بعده .

[والإحاطة][١] ثابتة عقلا ونقلا وفطرة كما تقدم ، [وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه أن النبي ﷺ قال : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصقن قبل وجهه فإن الله قبل وجهه ، ولا عن يمينه فإن عن يمينه مَلكاً ، ولكن ليبصق عن يساره أو تحت رجله »[٢] .

[٢٠١/ب] وفي حديث أبي رزين[٣] المشهور الذي رواه عن النبي ﷺ في رؤية الرب تبارك وتعالى ، فقال له أبو رزين : كيف يسعنا يا رسول الله وهو واحد ونحن جميع ؟ فقال : « سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله ، هذا القمر آية من آيات الله ، كلكم[٤] يراه مخليا به ، فالله أكبر من ذلك »[٥] .

ومن المعلوم أن من توجه إلى القمر وقدر مخاطبته له فإنه لا يتوجه إليه إلا بوجهه مع كونه فوقه ، ومن الممتنع في الفطرة أن يستدبره ويخاطبه مع قصده له ، وكذلك العبد إذا قام إلى الصلاة فإنه يستقبل ربه وهو فوقه فيدعوه من تلقائه لا عن يمينه ولا عن يساره ، ويدعوه من العلو لا من السفل .

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « لينتهين أقوام عن رفع أبصارهم إلى السماء في الصلاة أو لا ترجع إليهم أبصارهم »[٦] .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) قد تقدم ص (١٠١٨) .

(٣) هو لقيط بن عامر بن المنتفق ، تقدمت ترجمته ص (١١٧٠) .

(٤) بعد هذا في « ت » : « وقدر مخاطبته » وهي عبارة تأتي قريبا ولا محل لها هنا .

(٥) تقدم تاما مطولا ص (١١٧٠) .

(٦) هذا لفظ مسلم مع اختلاف يسير جدا وهو فيه من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه كتاب الصلاة ح١١٧ (١/ ٣٢١) ونحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ح١١٨ (١/ ٣٢١) . وأما رواية البخاري فهي من حديث أنس رضي الله عنه يرفعه : =

واتفق العلماء على أن رفع البصر إلى السماء للمصلي منهي عنه(١) .

وروى أحمد عن محمد بن سيرين(٢) أن النبي ﷺ كان يرفع بصره في الصلاة إلى السماء حتى أنزل الله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ * ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴾(٣) ، فكان بصره لا يجاوز موضع سجوده(٤) .

= « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم » ـ فاشتد قوله في ذلك حتى قال : ـ « لينتهُن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم » كتاب الأذان ح٧٥٠ (ص١٥٠) .

(١) حكى هذا الاتفاق غير واحد من أهل العلم منهم ابن بطال المالكي ، حكاه عنه ابن حجر في الفتح (٢/ ٢٣٤) ومنهم النووي في شرح صحيح مسلم (٤/ ١٥٢) ، وينظر له المجموع (٤/ ٢٩)

(٢) هو محمد بن سيرين أبو بكر بن أبي عمرة البصري الأنصاري مولى أنس بن مالك رضي الله عنه ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه ، كان إماما علامة ثقة ثبتا عابدا كبير القدر ، توفي سنة (١١٠) أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٧/ ٢٨٠ ـ ٢٨١) وتهذيب الكمال (٢٥/ ٣٤٤ ـ ٣٥٥) والسير (٤/ ٦٠٦ ـ ٦٢٢) وتقريب التهذيب (ص٤١٨) .

(٣) سورة المؤمنون الآيتان (١ ، ٢) .

(٤) الذي وقفت عليه ما أخرجه الطبري في تفسيره بسند صحيح (١٨/ ٢) عن محمد بن سيرين قال : « كان رسول الله ﷺ إذا صلى نظر إلى السماء ، فأنزلت هذه الآية : ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴾ ، قال : فجعل بعد ذلك وجهه حيث يسجد » اهـ . ولابن سيرين روايات أخرى نحو هذه ، وفي بعضها نسبة ذلك للصحابة ، وقد ساقها جميعها السيوطي في الدر المنثور عند الآية المذكورة (٦/ ٨٣ ـ ٨٤) .

وقد أورده العلامة أبو البركات محمد بن عبد السلام ابن تيمية (جد شيخ الإسلام) في كتابه منتقى الأخبار (٢/ ١٨٩) (مع شرحه نيل الأوطار للشوكاني) وقال : « رواه أحمد في كتاب الناسخ والمنسوخ وسعيد بن منصور في سننه بنحوه ، وزاد فيه : وكانوا يستحبون للرجل أن لا يجاوز بصره مصلاه . وهو حديث مرسل » اهـ . =

فهذا مما جاءت به الشريعة تكميلا للفطرة ، لأن الداعي السائل الذي أمر بالخشوع وهو الذل والسكون لا يناسب حاله أن ينظر إلى ناحية من (يدعوه)[١] ويسأله ، بل يناسب حاله الإطراق وخفض بصره أمامه ، فليس في هذا النهي ما ينفي كونه فوق سمواته على عرشه كما زعم بعض جهال الجهمية ، فإنه لا فرق عندهم بين تحت التحت والعرش بالنسبة إليه .

وأيضا فلو كان الأمر كذلك لكان النهي ثابتا في الصلاة وغيرها ، وقد قال تعالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[٢] ، فليس العبد منهياً عن رفع بصره إلى السماء مطلقا ، وإنما نهي[٣] عنه في الوقت الذي أمر فيه بالخشوع ، لأن خفض البصر من تمام الخشوع ، كما قال تعالى : ﴿ خُشَّعًا[٤] أَبْصَـٰرُهُمْ ﴾[٥] . وأيضا فلو كان النهي عن رفع البصر إلى السماء لكون الرب ليس في السماء لكان لا فرق بين رفعه إلى السماء ورده إلى جميع الجهات ، ولو كان مقصوده أن ينهى الناس أن يعتقدوا أن الله في السماء أو يقصدوا بقلوبهم التوجه إلى العلو لبين لهم ذلك بيانا شافيا ، ولم يحملهم فيه على أدب من آداب المصلي ، وهو إطراقه بين يدي ربه وخشوعه ورمي بصره إلى الأرض كما يفعل بين يدي الملوك ، فهذا إنما يدل على نقيض قولهم .

= قلت : وقد أخرجه البيهقي موصولا في سننه الكبرى (٢/ ٢٨٣) ورجح أن المرسل هو المحفوظ .

(١) في « ت » : « يده » وليس بصواب .

(٢) سورة البقرة آية (١٤٤) .

(٣) في « ت » : « ينهى » .

(٤) في « د » و « ن » : « خاشعا » .

(٥) سورة القمر آية (٧) .

فقد ظهر أنه على كل [٢٠٢/أ] تقدير لا يجوز التوجه إلى الله تعالى إلا من جهة العلو ، وأن ذلك لا ينافي إحاطته بالعالم وكونه في قبضته ، وأنه الباطن الذي ليس دونه شيء ، كما أنه الظاهر الذي ليس فوقه شيء ، وأن أحد الأمرين لا ينفي الآخر ، وأن إحاطته بخلقه لا تنفي مباينته لهم ولا علوه على مخلوقاته ، بل هو فوق خلقه محيط بهم مُباين لهم ؟ وإنما تنشأ الشبهة الفاسدة عن اعتقادين فاسدين : أحدهما : أن يظن أنه إذا كان العرش كريا[1] والله فوقه لزم أن يكون الله كُريا . الاعتقاد الثاني : أنه إذا كان كُرّيا صح التوجه إليه من جميع الجهات ، وهذان الاعتقادان خطأ وضلال ، فإن الله سبحانه مع كونه فوق العرش ومع القول بأن العرش كُري لا يجوز أن يظن به أنه مشابه للأفلاك في أشكالها كما لا يجوز أن يظن به أنه مشابه لها في أقدارها ولا في صفاتها][2] .

فقد تبين أنه أعظم وأكبر من كل شيء ، وأن السموات والأرض في يده كخردلة في كف أحدنا ، وهذا يزيل كل إشكال ويُبطل كل خيال .

[المثال العاشر مما ادعي فيه المجاز : نداؤه تعالى وتكليمه ، والجواب عن ذلك]

المثال العاشر : مما يظن أنه مجاز وليس بمجاز : « لفظ النداء الإلهي » .

وقد تكرر في الكتاب والسنة (تكراراً مطرداً)[3] في محاله متنوعا تنوعا يمنع حمله على المجاز ، فأخبر تعالى أنه نادى الأبوين في الجنة[4] ونادى

(١) أي كرويا ، نسبة إلى الكرة .

(٢) ما بين المعقوفتين من قوله فيما سبق ص (١٢٧٠) : « وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه . . » إلى هذا الموضع هو من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في رسالته العرشية ، ضمن مجموع الفتاوى (٦/ ٥٧٦ ـ ٥٨٢) مع بعض الاختصار والتصرف .

(٣) في « د » و « ن » : « تكررا ومطردا » .

(٤) قال تعالى : ﴿ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾ الآية (٢٢) من سورة الأعراف .

كليمه[١] وأنه ينادي عباده يوم القيامة[٢] . وقد ذكر سبحانه النداء في تسعة مواضع في القرآن أخبر فيها عن ندائه بنفسه[٣] ، ولا حاجة إلى أن يقيد النداء بالصوت ، فإنه بمعناه وحقيقته باتفاق أهل اللغة[٤] ، فإذا انتفى الصوت انتفى النداء قطعا ، ولهذا جاء إيضاحه في الحديث الصحيح الذي بلغناه الصحابة والتابعون وتابعوهم ، وسائر الأمة تلقته بالقبول ، وتقييده بالصوت إيضاحا وتأكيدا كما قيد التكليم بالمصدر في قوله : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[٥] .

[ذكر الأحاديث والآثار الدالة على إثبات صفة الكلام له سبحانه]

قال البخاري في صحيحه : « حدثنا عمر بن حفص بن غياث[٦] حدثنا

(١) قال تعالى : ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴾ الآية (٥٢) من سورة مريم ، وقال : ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ الآية (١٠) من سورة الشعراء ، وقال : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا ﴾ الآية (٤٦) من سورة القصص ، وقال : ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ * إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ الآيتان (١٥ ، ١٦) من سورة النازعات .

(٢) كما في حديث عبد الله بن أنيس رضي الله عنه ، وسيأتي بنصه قريبا ص (١٢٨٣) وما بعدها .

(٣) انظر الإشارة إلى مواضع هذه الآيات في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مادة (ندي) .

(٤) قال في الصحاح مادة (ندي) : « النداء : الصوت وقد يضم مثل الدعاء والرغاء » . وكذا ذكر ابن منظور في اللسان والزبيدي في التاج .

وقد قال المؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى في النونية بشرح الهراس (١ / ٨٨) على لسان المعطل :

وزعمت أن الله كلم عبده موسى فأسمعه ندا الرحمن
أفتسمع الآذانُ غير الحرف والصـ ـوت الذي خصت به الأذنان
وكذا النداء فإنه صوت بإجـ ـماع النحاة وأهل كل لسان

(٥) سورة النساء آية (١٦٤) .

(٦) هو عمر بن حفص بن غِياث (بكسر المعجمة وآخره مثلثة) بن طلق بن معاوية أبو حفص الكوفي ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة ربما وهم ، من العاشرة ، مات =

أبي[١] حدثنا الأعمش[٢] حدثنا أبو صالح[٣] عن أبي سعيد الخدري[٤] قال : قال رسول الله ﷺ : « يقول الله تعالى : يا آدم ، فيقول : لبيك وسعديك ، فينادي بصوت : إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثا إلى النار»[٥] .

وقال البخاري : حدثنا الحميدي[٦] وعلي بن المديني[٧] قالا : حدثنا

= سنة (٢٢٢) » أخرج له الستة سوى ابن ماجه .
الجرح والتعديل (٦/ ١٠٣) وتهذيب الكمال (٢١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦) والسير (١٠/ ٦٣٩) وتقريب التهذيب (ص٣٤٩) .

(١) يعني حفص بن غِياث (المذكور نسبه في ترجمة ولده أعلاه) أبو عمر الكوفي القاضي ، قال فيه ابن حجر : « ثقة فقيه تغير حفظه قليلا في الآخر من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة ، روى له الجماعة » .
الجرح والتعديل (٣/ ١٨٥ ـ ١٨٦) وتهذيب الكمال (٧/ ٥٦ ـ ٧٠) والسير (٩/ ٢٢ ـ ٣٤) وتقريب التهذيب (ص١١٣) .

(٢) هو سليمان بن مهران ، تقدمت ترجمته ص (١١٦٨) .

(٣) هو ذكوان أبو صالح السمان ، تقدمت ترجمته ص (١١٣٠) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٦٥٠) .

(٥) صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ح٧٤٨٣ (ص١٥٧٠) ، وقد أخرجه مطولا في مواضع أخرى من الصحيح ، فانظر ح٣٣٤٨ و٤٧٤١ و٦٥٣٠ ، وكذا أخرجه مسلم في الإيمان ح٣٧٩ (١/ ٢٠١) .

(٦) هو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله أبو بكر القرشي الأسدي الحميدي ، الإمام الحافظ الفقيه الثقة أجل أصحاب ابن عيينة ، مات بمكة سنة (٢١٩) وقيل في التي تليها ، روى له مسلم في مقدمة كتابه وابن ماجه في التفسير والباقون .
الجرح والتعديل (٥/ ٥٦ ـ ٥٧) وتهذيب الكمال (١٤/ ٥١٢ ـ ٥١٥) والسير (١٠/ ٦١٦ ـ ٦٢١) وتقريب التهذيب (ص٢٤٦) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (١٢٦٣) .

سفيان[١] حدثنا عمرو بن دينار[٢] قال : سمعت عكرمة[٣] يقول : سمعت أبا هريرة رضي الله عنه [يحدث][٤] أن النبي ﷺ قال : « إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا [٢٠٢/ ب] لقوله كأنه سلسلة على صفوان[٥] ، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير»[٦] ، ورواه النسائي في التفسير[٧] وابن ماجه[٨] وأبو

(١) يعني ابن عيينة ، وقد تقدمت ترجمته ص (٣٠٨) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١١٣٦) .

(٣) هو عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس ، أصله من البربر من أهل المغرب ، علامة حافظ ثقة ثبت عالم بالتفسير ، قال ابن حجر : « لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة » ، مات بالمدينة سنة (١٠٤) أو في التي بعدها ، وقيل غير ذلك ، أخرج له مسلم مقرونا بغيره واحتج به الباقون .
الجرح والتعديل (٧/ ٧ ـ ٩) وتهذيب الكمال (٢٠/ ٢٦٤ ـ ٢٩٢) والسير (٥/ ١٢ ـ ٣٦) وتقريب التهذيب (ص٣٣٦) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) الصفوان : الواحدة صفوانة ، وهو الحجر الأملس ، سمي بذلك لخلوصه مما يشوبه .
ينظر : مفردات القرآن للأصبهاني ، وعمدة الحفاظ للسمين الحلبي كلاهما في مادة (صفو) .

(٦) أخرجه البخاري في مواضع من الصحيح مختصرا ومطولا ، فرواه مطولا في التفسير ح٤٧٠١ (ص٩٨٣ ـ ٩٨٤) من طريق شيخه علي بن المديني عن سفيان به ، ومن هذه الطريق رواه مختصرا (كما ساقه ابن القيم هنا) في التوحيد ح٧٤٨١ (ص ١٥٦٩ ـ ١٥٧٠) ، ثم رواه من طريق شيخه الحميدي عن سفيان به في التفسير أيضاً حديث ٤٨٠٠ (ص١٠٢٣) مطولا كذلك ولم يجمع بين شيخيه : الحميدي وابن المديني في إسناد واحد كما ذكره ابن القيم وإن كان الإسناد والمتن واحدا .

(٧) لم أجده فيه ، وكذا لم يعزه إليه المزي في التحفة (١٠/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣) .

(٨) في المقدمة ح١٩٤ (١/ ٦٩ ـ ٧٠) .

داود[١] والترمذي[٢] وقال : حديث حسن صحيح .
وروى أبو داود من حديث علي بن الحسين بن إشكاب[٣] حدثنا أبو معاوية الضرير[٤] عن الأعمش[٥] عن مسلم بن صبيح[٦] عن مسروق[٧]

---

(١) في الحروف والقراءات من سننه ح٣٩٨٩ (٤/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩) .

(٢) في التفسير ح٣٢٢٣ (٥/ ٣٦٢) .

(٣) هو علي بن الحسين بن إبراهيم بن الحر بن زعلان أبو الحسن بن إشكاب العامري البغدادي ، وإشكاب بكسر الهمزة وسكون المعجمة وآخره موحدة ، وهو لقب أبيه ، قال ابن حجر : « صدوق من العاشرة » توفي سنة (٢٦١) ، روى له أبو داود وابن ماجه .
الجرح والتعديل (٦/ ١٧٩) وتهذيب الكمال (٢٠/ ٣٧٩ ـ ٣٨١) والسير (١٢/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣) وتقريب التهذيب (ص٣٣٩) .

(٤) هو محمد بن خازم (بمعجمتين) ، أبو معاوية الضرير الكوفي التميمي السعدي ، مولى بني سعد ابن زيد مناة بن تميم ، عمي وهو صغير ابن ثمان سنين ، وقيل بل دون ذلك ، إمام حافظ حجة ثقة ، قال فيه ابن حجر : « أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره .. » مولده سنة (١١٣) ومات سنة (١٩٤) أو في التي بعدها ، أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٦ ـ ٢٤٨) وتهذيب الكمال (٢٥/ ١٢٣ ـ ١٣٣) والسير (٩/ ٧٣ ـ ٧٨) وتقريب التهذيب (ص٤١١) .

(٥) هو سليمان بن مهران تقدمت ترجمته ص (١١٦٨) .

(٦) هو مسلم بن صُبَيح (بالتصغير) أبو الضحى الكوفي الهمداني العطار مولى آل سعيد بن العاص ، وقيل مولى همدان ، وهو مشهور بكنيته ، ثقة حجة فاضل ، مات نحو سنة (١٠٠) في خلافة عمر بن عبد العزيز ، أخرج حديثه الجماعة .
الجرح والتعديل (٨/ ١٨٦) وتهذيب الكمال (٢٧/ ٥٢٠ ـ ٥٢٢) والسير (٥/ ٧١) وتقريب التهذيب (ص٤٦٢) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٣١٤) .

عن عبد الله[١] رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات صلصلة كجر السلسلة على الصفا[٢] فيصعقون فلا[٣] يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل ، فإذا جاءهم جبريل فزع عن قلوبهم فيقولون يا جبريل ماذا قال ربكم ؟ قال الحق ، فينادون الحق الحق»[٤] . وهذا الإسناد كلهم أئمة ثقات .

[تفسير ابن عباس رضي الله عنه قوله تعالى : حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير ﴾]

وقد فسر الصحابة هذه الآية بما يُوافق هذا الحديث الصحيح .

فقال أبو بكر بن مردويه[٥] في تفسيره[٦] : حدثنا

(١) يعني ابن مسعود وقد تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٢) في « ت » : « الصفوان » .

(٣) في « ت » : « ولا » .

(٤) أخرجه أبو داود في السنة من سننه ح٤٧٣٨ (٥/ ١٠٥ ـ ١٠٦) باختلاف يسير في بعض ألفاظه ، وقد رواه البخاري في التوحيد باب (٣٢) (ص١٥٦٩) مختصرا معلقا موقوفا على بن مسعود ، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٤٥٦) : « وقد وصله البيهقي في الأسماء والصفات من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن مسلم بن صبيح وهو أبو الضحى عن مسروق وهكذا أخرجه أحمد عن أبي معاوية .. » الخ .
وينظر الأسماء والصفات للبيهقي رقم ٤٣٢ و٤٣٣ و٤٣٤ (١/ ٥٠٦ ـ ٥١١) .

(٥) هو أحمد بن موسى بن مردويه بن فورك بن موسى بن جعفر أبو بكر الأصبهاني الحافظ الكبير محدث أصبهان صاحب المصنفات ، مولده سنة (٣٢٣) ووفاته سنة (٤١٠) .
ذكر أخبار أصبهان (١/ ١٦٨) والسير (١٧/ ٣٠٨ ـ ٣١١) والوافي بالوفيات (٨/ ٢٠١) وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٩٣ ـ ٩٤) .

(٦) سماه الذهبي : التفسير الكبير ، وأفاد أنه في سبع مجلدات . السير (١٧/ ٣٠٨ و٣١٠) .
وذكره بعضهم « بالتفسير المسند » كابن حجر في الفتح (٢/ ٥٢٢) واقتبس منه في مواضع عدة من كتبه وكذا غيره من أهل العلم المصنفين .
ينظر : معجم المصنفات الواردة في فتح الباري (ص١٢٢) رقم ٢٨٢ ، والقواعد =

أحمد بن كامل بن خلف[١] حدثنا محمد بن سعد[٢] [حدثنا أبي[٣]][٤] حدثنا عمي[٥] ، حدثنا أبي[٦] ، عن

= المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية (ص٥٠ ، ١١٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٧٠) .

(١) هو أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة أبو بكر القاضي البغدادي الحافظ تلميذ محمد بن جرير الطبري ، ولد سنة (٢٦٠) وتوفي سنة (٣٥٠) ، قال الذهبي : « لينه الدارقطني وقال : كان متساهلا ، ومشاه غيره ، وكان من أوعية العلم ، كان يعتمد على حفظه فَيَهِم » .
تاريخ بغداد (٤/ ٣٥٧ ـ ٣٥٩) وميزان الاعتدال (١/ ١٢٩) والسير (١٥/ ٥٤٤ ـ ٥٤٦) ولسان الميزان (١/ ٢٤٩) .

(٢) هو محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية أبو جعفر العوفي البغدادي ، قال الحاكم : « سألتُ الدارقطني عنه فقال : لا بأس به » . وقال الخطيب : « وكان لينا في الحديث » . توفي سنة (٢٧٦) .
تاريخ بغداد (٥/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣) والمنتظم (١٢/ ٢٨٠) وتاريخ الإسلام الطبقة (٢٨) (ص٤٤٥ ـ ٤٤٦) وأشار إلى وفاته في السير (١٣/ ٣٣٤) .

(٣) وهو سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي ، قال فيه الإمام أحمد : « ذاك جهمي امتحن أول شيء قبل أن يخوفوا وقبل أن يكون ترهيب فأجابهم . . لو لم يكن هذا أيضاً لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه ولا كان موضعا لذاك » . حكاه الخطيب ، ولم يذكر له وفاة
تاريخ بغداد (٩/ ١٢٦ ـ ١٢٧) ولسان الميزان (٣/ ١٨ ـ ١٩) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) هو الحسين بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي أبو عبد الله قاضي بغداد مات سنة (٢٠١) ، قال فيه ابن معين : « كان ضعيفا في القضاء ، ضعيفا في الحديث » . وكذا ضعفه أبو حاتم والنسائي ، وقال ابن حبان : « منكر الحديث ، يروي عن الأعمش وغيره أشياء لا يتابع عليها . . ولا يجوز الاحتجاج بخبره » .
الجرح والتعديل (٣/ ٤٨) وكتاب المجروحين (١/ ٢٤٦) وتاريخ بغداد (٨/ ٢٩ ـ ٣٢) ولسان الميزان (٢/ ٢٧٨) .

(٦) هو الحسن بن عطية بن سعد بن جُنادة العوفي ، قال فيه البخاري : « ليس بذاك » ، =

أبيه[١] عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ﴾[٢] قال : « لما أوحى الجبار جل جلاله إلى محمد ﷺ دعا[٣] الرسولَ من الملائكة لِيبعثه بالوحي ، فسمعت الملائكة صوت الجبار يتكلم بالوحي ، فلما كشف عن قلوبهم فسألوا عما قال الله تعالى ، قالوا الحق ، علموا أن الله تعالى لا يقول إلا حقا وأنه منجز ما وعد . قال ابن عباس : وصوت الوحي كصوت الحديد على الصفا ، فلما سمعوه خروا سجدا ، فلما رفعوا رؤوسهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير »[٤] . وهذا إسناد معروف يروي[٥] [به][٦]

= وقد ضعفه أبو حاتم وابن حجر وغيرهما ، روى له أبو داود حديثا واحدا ، ولم أقف على من أرخ وفاته .

الجرح والتعديل (٣/ ٢٦) وتهذيب الكمال (٦/ ٢١١ ـ ٢١٢) وميزان الاعتدال (١/ ٥٠٣) وتقريب التهذيب (ص١٠١) .

(١) يعني عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجَدلي أبو الحسن الكوفي تابعي شهير قال فيه أبو زرعة : لين وقال أبو حاتم : ضعيف يكتب حديثه ، وقال النسائي ضعيف ، وقال ابن حجر : صدوق يخطئ كثيرا ، وكان شيعيا مدلسا » توفي سنة (١١١) ، روى له البخاري في الأدب والأربعة سوى النسائي .

الجرح والتعديل (٦/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣) وتهذيب الكمال (٢٠/ ١٤٥ ـ ١٤٩) وميزان الاعتدال (٣/ ٧٩ ـ ٨٠) وتقريب التهذيب (ص٣٩٣) .

(٢) سورة سبأ آية (٢٣) .

(٣) في « ت » : « دعى » .

(٤) أخرجه ابن جرير في التفسير (٢٢/ ٩١) عند الآية المذكورة ، وأورده السيوطي في الدر المنثور (٦/ ٦٩٧) منسوبا لابن أبي حاتم وابن مردويه .

(٥) في « ت » : « يرويه » .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

ابن جرير[١] وابن أبي حاتم وعبد بن حميد وغيرهم التفسير ، وغيره عن ابن عباس ، وهو إسناد متداول بين أهل العلم وهم ثقات[٢] .

وقال عبد الله بن المبارك[٣] : حدثنا بهز بن حكيم[٤] عن أبيه[٥] عن جده[٦] أن رسول الله ﷺ [قال : « لما نزل جبريل بالوحي على رسول الله ﷺ][٧] فزع أهل السموات لانحطاطه وسمعوا صوت الوحي كأشد ما

---

(١) وهو فيه بالسند المذكور في موضعه المشار إليه أعلاه .

(٢) قد مضى قريبا القول في تراجم هذا الإسناد وفي رجاله الضعيف ومن تكلم فيه .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٠٨٠) .

(٤) هو بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة أبو عبد الملك القشيري البصري ، وثقه ابن معين وابن المديني والنسائي ، وقال أبو زرعة : صالح ولكنه ليس بالمشهور ، قال المزي : « استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في الأدب وغيره وروى له الباقون سوى مسلم » . توفي قبل الخمسين ومائة .

الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٠ ـ ٤٣١) وتهذيب الكمال (٤/ ٢٥٩ ـ ٢٦٣) والسير (٦/ ٢٥٣) وتقريب التهذيب (ص٢٥٣) .

(٥) يعني حكيم بن معاوية بن حيدة والد بهز متقدم الترجمة أعلاه ، قال فيه العجلي : تابعي ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس ، قال المزي : « استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في الأدب ، وروى له الباقون سوى مسلم » .

الجرح والتعديل (٣/ ٢٠٧) وتهذيب الكمال (٧/ ٢٠٢ ـ ٢٠٤) والكاشف (١/ ٢٤٩) وتقريب التهذيب (ص١١٦) .

(٦) يعني معاوية بن حيدة بن معاوية بن قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر القشيري صحابي رضي الله عنه ، معدود في أهل البصرة ، غزا خراسان ومات بها .

الاستيعاب (٣/ ١٤١٥ ـ ١٤١٦) وأسد الغابة (٥/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩) والإصابة (٦/ ١٤٩ ـ ١٥٠)

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

يكون من صوت الحديد على[1] الصفا ، فكلما مروا بأهل سماء فزع عن قلوبهم فيقولون : يا جبريل بِمَ أُمرت ؟ فيقول[2] : كلام الله بلسان عربي»[3] .

[ذكر رحلة جابر بن عبد الله الأنصاري لسماع حديث من عبد الله بن أنيس]

وقد روينا في مسند أبي يعلى الموصلي : حدثنا شيبان بن فروخ[4] حدثنا همام[5] حدثنا القاسم بن عبد الواحد[6] قال حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل ابن أبي طالب[7] أن جابر بن

(١) في « ت » : « عن » .

(٢) في « ت » : « فيقولون » .

(٣) أخرجه ابن مردويه كما في الدر المنثور (٦/ ٦٩٩ ـ ٧٠٠) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (١١٦٢) .

(٥) هو همام بن يحيى بن دينار العَوْذي (بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة) ، أبو عبد الله ، ويقال : أبو بكر البصري مولى بني عَوْذ بن سود من الأزد ، الإمام الحافظ الصدوق ، ولد بعد الثمانين ، قال فيه الإمام أحمد : « همام ثبت في كل المشايخ » ، وقد وثقه ابن معين وغيره ، مات سنة (١٦٤) أو في التي بعدها ، روى له الجماعة .
الجرح والتعديل (٩/ ١٠٧ ـ ١٠٩) وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٠٢ ـ ٣١٠) والسير (٧/ ٢٩٦ ـ ٣٠١) وتقريب التهذيب (ص٥٠٥) .

(٦) هو القاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي مولى بني مخزوم ، قال ابن أبي حاتم عن أبيه : « يكتب حديثه ، قلت : يحتج بحديثه ؟ قال : يحتج بحديث سفيان وشعبة » ، وقال ابن حجر : « مقبول من السابعة » روى له البخاري في الأدب وفي خلق أفعال العباد والترمذي والنسائي وابن ماجه .
الجرح والتعديل (٧/ ١١٤) وتهذيب الكمال (٢٣/ ٣٩١ ـ ٣٩٥) والكاشف (٢/ ٣٩١) وتقريب التهذيب (ص٣٨٧) .

(٧) هو عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب أبو محمد الهاشمي الطالبي القرشي المدني ، وأمه زينب الصغرى بنت علي بن أبي طالب ، قال الذهبي : احتج به الإمام أحمد وغيره وقال أبو حاتم : لين الحديث ، وقال الفسوي : صدوق في حديثه ضعف ، =

عبد الله[1] حدثه قال : بلغني حديث عن [٢٠٣/أ] رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ لم أسمعه منه ، قال : فابتعت بعيرا فشددت عليه رحلي ، فسرت إليه شهرا حتى أتيت الشام فإذا هو عبد الله بن أُنيس الأنصاري[2] فأرسلت إليه أن جابرا على الباب ، قال : فرجع إليَّ الرسول فقال : جابر بن عبد الله ؟ فقلت : نعم ، قال فرجع الرسول فخرج إليَّ فاعتنقني واعتنقته فقلت : حديثاً بلغني أنك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم لم أسمعه ، فخشيت أن أموت [أو تموت][3] قبل أن أسمعه ، فقال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « يحشر الله العباد أو قال : يحشر الله الناس ، قال : وأومأ بيده إلى الشام عراة غرلا بُهماً ، قلت : ما بُهُما ؟ قال : ليس معهم شيء ، قال : فيناديهم بصوتٍ يسمعه [من بعُد كما يسمعه][4] من قرب : أنا الملك أنا الديان ، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحدٌ من أهل النار يطلبه بمظلمة ، ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل

= ويقال : تغير بأَخَرَة ، مات في المدينة بعد الأربعين ومائة ، روى له البخاري في الأدب وفي خلق أفعال العباد وأبو داود والترمذي وابن ماجه .
الجرح والتعديل (٥/ ١٥٥) وتهذيب الكمال (١٦/ ٧٨ ـ ٨٥) والسير (٦/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥) وتقريب التهذيب (ص٢٦٤) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٣٢١) .

(٢) هو عبد الله بن أُنيس (بضم الهمزة مصغرا) أبو يحيى الجهني ثم الأنصاري المدني حليف ابن سلمة رضي الله عنه ، شهد العقبة وما بعدها وصلى إلى القبلتين ، دخل مصر وخرج منها إلى إفريقية ، توفي بالشام سنة (٥٤) .
الاستيعاب (٣/ ٨٦٩ ـ ٨٧٠) وأسد الغابة (٣/ ١٧٨ ـ ١٧٩) والإصابة (٤/ ١٥ ـ ١٧) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

النار وأحدٌ من أهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى اللطمة ، قال : قلنا كيف هذا وإنما نأتي الله عراة غرلا بُهما ؟ قال : بالحسنات والسيئات»[١] .

[الكلام على حديث عبد الله بن أنيس]

هذا حديث حسن جليل ، وعبد الله بن محمد بن عقيل صدوق حسن الحديث ، وقد احتج به غير واحد من الأئمة وتكلم فيه من قبل حفظه[٢] ، وهذا الضرب إنما يتقى من حديثهم ما خالفوا فيه الثقات ، ورووا ما يخالف روايات الحفاظ وشذوا عنهم ، فأما[٣] إذا روى أحدهم ما شواهده أكثر من أن تحصر مثل هذا الحديث فلا ريب في قبول حديثه . وأما القاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي فحسن الحديث أيضاً ، وقد احتج به النسائي[٤]

(١) قصة سفر جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس رضي الله عنهم جميعا لسماع حديث واحد سبقت الإشارة إليها سابقاً ص (٣٨٤) ، ولم أجد هذا الحديث في مسند أبي يعلى الموصلي لكون مسند عبد الله بن أُنيس لا يوجد في المطبوع الذي بين أيدينا إلا أحاديث يسيرة منه ، ولذا جاء فيه (٢/ ٢٠١) : « بقية من مسند عبد الله بن أنيس » ، ولم يشر محققه إلى هذا ، وقد قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٧٤) : « هو حديث أخرجه المصنف في الأدب المفرد وأحمد وأبو يعلى في مسنديهما من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول . . » فذكره ثم قال : « وله طريق أخرى أخرجها الطبراني في مسند الشاميين وتمام في فوائده من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر . . وله طريق ثالثة أخرجها الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود العنسي . . » الخ .

(٢) من ذلك قول أبي معمر القطيعي : « كان ابن عيينة لا يحمد حفظه » وعنه : « كان ابن عقيل في حفظه شيء فكرهت أن ألقه » . وقال أبو بكر بن خزيمة : « لا أحتج به لسوء حفظه » . وقال الترمذي : « صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه » .

عن « تهذيب الكمال » في الموضع المشار إليه عند ترجمة المذكور .

(٣) في « ت » : « وأما » .

(٤) فأخرج له في سننه الكبرى (٥/ ٣٥٨) ، وينظر تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٩٢) .

مع تشدده في الرجال وأن له فيهم شرطاً [أشد][1] من شرط مسلم[2] ، وحسن الترمذي حديثه[3] وذكره ابن حبان في الثقات[4] .

وقد روى هذا الحديث الإمام أحمد عن يزيد بن هارون[5] عن همام بن يحيى[6] بإسناده بطوله محتجاً به ، منكرا على من رده[7] . وروى البخاري أوله في الصحيح مستشهدا به تعليقا[8] ، ورواه في كتاب الأدب[9] بطوله من حديث همام بن يحيى ، وقال في الصحيح : « ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد »[10] ، ورواه الحافظ

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٢) قال الحافظ أبو علي الحسين بن علي النيسابوري المتوفى سنة (٣٤٩) وهو تلميذ الإمام النسائي : « للنسائي شرط في الرجال أشد من شرط مسلم » ، وكذا قال الحاكم والخطيب ، بل ذهب أبو القاسم الزنجاني (ت٤٧١) إلى أن شرطه أشد من شرط البخاري ومسلم .

ينظر : شروط الأئمة الستة (ص١٠٤) ضمن مجموعة ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث ، وتوضيح الأفكار (١/ ٢١٩ ـ ٢٢٢) وحاشية السندي على سنن النسائي (١/ ٣) والحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٩٦) وتوجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥) .

(٣) انظر سننه : كتاب الحدود ح١٤٥٧ (٤/ ٥٨) .

(٤) كتاب الثقات (٧/ ٣٣٧) .

(٥) يزيد بن هارون تقدمت ترجمته ص (٩٢٧) .

(٦) تقدمت ترجمته قريبا ص (١٢٨٢) .

(٧) المسند (٣/ ٤٩٥)

(٨) ينظر ما سبق ص (٣٨٤) مع التعليق (٢) .

(٩) الأدب المفرد رقم ٩٧٠ (ص٣٣٧) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي .

(١٠) يراجع ما سبق ص (١٢٨٤) مع التعليق (١) .

أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في كتابه في الأحاديث المختارة[١] ، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية [قدس الله روحه][٢] يقول : « هي أصح من صحيح الحاكم »[٣] ، (وقال أيضاً يعني)[٤] شرطه [٢٠٣/ب] فيها : خير من شرط الحاكم »[٥] . ورواه عبد الله بن أحمد في السنة[٦] ، والطبراني في المعجم[٧]

(١) الأحاديث المختارة رقم ١٠ (٩/ ٢٥ ـ ٢٦) .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٣) مما قاله شيخ الإسلام عن كتاب الأحاديث المختارة : « هو خير من صحيح الحاكم » ، مجموع الفتاوى (١/ ١٧٠) ، وقال في كتابه الرد على الأخنائي (ص٩٢) ـ وهو يتكلم على حديثٍ ذكره ـ « وهذا الحديث مما خرجه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي فيما اختاره من الأحاديث الجياد المختارة الزائدة على ما في الصحيحين ، وهو أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم ، وهو قريب من تصحيح الترمذي وأبي حاتم البستي ونحوهما ، فإن الغلط في هذا قليل ليس هو مثل تصحيح الحاكم . . » الخ . ونص في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٥٥) أن « شرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه » .
وينظر : مجموع الفتاوى (١/ ٢٣٨) و (٢٢/ ٤٢٦) و (٣٣/ ١٣) والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (١/ ١١٢) والرسالة المستطرفة (ص٢٤) .

(٤) في « د » و « ن » : « وقال الصيرفيني » ، ولعله تحريف من النساخ .

(٥) كما أشرتُ إلى موضعه في التعليق قبل الأخير .

(٦) لم أجده فيه .

(٧) المعجم الكبير (قطعة من الجزء١٣) رقم ٣٣١ (ص١٣٢ ـ ١٣٣) من طريق عبد الله بن أحمد عن شيبان بن فروخ عن القاسم به ، وفي المعجم الأوسط (مختصرا) رقم ٨٥٨٨ (٩/ ٢٦٩) من طريق داود بن وازع عن القاسم بن عبد الواحد به ، وأخرجه الطبراني أيضاً مطولا في مسند الشاميين رقم ١٥٦ (١/ ١٠٤ ـ ١٠٥) عن الحسن بن جرير الصوري عن عثمان بن سعيد الصيداوي عن سليمان بن صالح عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ، =

والسنة[١] ، وأبو بكر بن أبي عاصم في السنة[٢] محتجين بهم ، فمن الناس سوى هؤلاء الأعلام سادات الإسلام ، ولا التفات إلى ما أعله [به][٣] بعض الجهمية ظلما منه وهضما للحق ، حيث ذكر كلام المضعفين لعبد الله ابن محمد بن عقيل والقاسم بن محمد دون من وثقهما وأثنى عليهما ، فيوهم الغر[٤] أنهما مجمع على ضعفهما لا يحتج بحديثهما ، ثم أعله بأن البخاري لم يجزم به ، وإنما علقه تعليقا فقال : « ويذكر عن جابر بن عبد الله » ، وليس هذا تعليلا[٥] من البخاري له ، فقد جزم به في أول الكتاب حيث قال : « ورحل جابر بن عبد الله في طلب حديث واحد شهرا »[٦] ، ورواه كما ذكرنا في الأدب بإسناده[٧] ، وأعله بأن البخاري ومسلماً لم يحتجا بابن

= قال الحافظ في الفتح (١/ ١٧٤) : « وإسناده صالح » .

(١) كتاب السنة للطبراني من مصنفاته المفقودة ، وقد اقتبس منه غير واحد من أهل العلم منهم المؤلف ابن القيم في مواضع من كتبه منها « عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين » (ص٤١٣) .

وينظر : معجم المصنفات الواردة في فتح الباري رقم ٦٣٥ (ص٢١٩) والقواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية (ص٥٧ ، ١٢٦ ، ٢٣٨ ، ٢٧٠) .

(٢) هو فيه تحت رقم ٥٢٦ (١/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) الغِرَّة بالكسر : الغفلة ، ورجل غِرٌّ (بالكسر) وغرير : أي غير مُجرِّب وينخدع إذا خُدع انظر : مختار الصحاح والمصباح المنير والمعجم الوسيط جميعهم في مادة (غرر) .

(٥) في « ت » : « تعليقا » .

(٦) ينظر ما سبق ص (١٢٨٤) .

(٧) وإسناده فيه هو : « حدثنا موسى قال : حدثنا همام عن القاسم بن عبد الواحد عن ابن عقيل أن جابر بن عبد الله حدثه أنه بلغه حديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ . . » فذكر باقيه .

عقيل ، وهذه [علة][١] باردة باطلة كل أهل الحديث على بطلانها ، وأعله باضطراب ألفاظه ، ففي بعضها يقول : فقدمت الشام ، وفي بعضها : فينادي بكسر الدال ، وفي بعضها : فينادَى بفتحها ، وفي بعضها : حديث بلغني أنك سمعته من رسول الله ﷺ لم أسمعه ، وفي بعضها : فما[٢] أحد يحفظه غيرك فأحببت أن تذاكرنيه . قال : وهذا يشعر بأنه[٣] سمعه أيضاً وأحب مذاكرة عبد الله بن أنيس له به ، قال : وفي بعضها رجل من أصحاب النبي[٤] - ﷺ - وفي بعضها يسميه بعبد الله بن أنيس[٥] .

ومن تأمل هذه العلل الباردة علم أنها من باب التعنت ، فهب أن هذا الحديث معلول أفيلزم من ذلك بطلان سائر الآثار الموقوفة والأحاديث المرفوعة ونصوص القرآن (وكلام أئمة الإسلام)[٦] كما ستراه إن شاء الله تعالى ؟

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « ما » .

(٣) في « ت » : « أنه » .

(٤) في « د » و « ن » : « رسول الله » .

(٥) لعل الإمام ابن القيم يقصدُ بهذا الراد للحديث الطاعن فيه : البيهقي أحمد بن الحسين ، فقد قال في مصنفه الأسماء والصفات بعد أن ساق الحديث المذكور بسنده من طريق أبي عبد الله الحاكم رقم ٦٠٠ (٢/٢٩) : « وهذا حديث تفرد به القاسم بن عبد الواحد عن ابن عقيل ، وابن عقيل والقاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي لم يحتج بهما الشيخان أبو عبد الله البخاري وأبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ولم يخرجا هذا الحديث في الصحيح بإسناده ، وإنما أشار البخاري إليه في ترجمة الباب ، واختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه ، ولم تثبت صفة الصوت في كلام الله عزّ وجلّ أو في حديث صحيح عن النبي ﷺ غير حديثه ، وليس بنا ضرورة إلى إثباته . . » الخ .

(٦) في « ت » : « وكلام الله وأئمة الإسلام » .

وقد رواه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي من حديث محمد بن المنكدر[(١)] عن جابر رضي الله عنه [قال : بلغني][(٢)] عن النبي ﷺ حديث في القصاص فذكر القصة إلى أن قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله تعالى يبعثكم يوم القيامة من قبوركم[(٣)] حفاة عراة غُرلا بُهما ثم ينادي بصوت رفيع غير فظيع[(٤)] يسمعه من بعُد كما يسمعه من قرب فيقول : أنا الديان لا تظالم اليوم ، أما وعزتي لا يجاوزني[(٥)] اليوم ظلم ظالم ولو لطمة كف بكف أو يد على يد . ألا وإن أشد ما أتخوف على أمتي من بعدي عمل قوم لوط ، فلترتقب أمتي العذاب إذا تكافأ النساء بالنساء والرجال بالرجال» . رواه تمام في فوائده[(٦)] ، ويكفي رواية البخاري [٢٠٤/ أ] له في صحيحه مستشهداً به[(٧)] واحتج به (في كتاب خلق الأفعال له[(٨)])[(٩)]

---

(١) تقدمت ترجمته ص (١٠٧٣) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « قبورهم » والمثبت من « ت » وهو الصواب الموافق لما في مصدر النص .

(٤) في النسخ الخطية : « فضيع » بالضاد المهملة وليس بصواب .

(٥) في « ت » : « لا يجاورني » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب الموافق لما في مصدر النص .

(٦) الفوائد رقم ٩٢٨ (١/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥) وليس فيه ذكر أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي .

(٧) ينظر ما سبق ص (٣٨٤) .

(٨) في « ت » : « في كتاب خلق أفعال العباد » .

(٩) أخرجه فيه مختصرا رقم ٣٦٥ (ص١٣٧) .

ورواه أئمة الإسلام في كتب السنة[١] ، وما زال السلف يروونه ، ولم يسمع عن أحدٍ[٢] من أئمة السنة أنكره حتى جاءت الجهمية فأنكروه ، ومضى على آثارهم من اتبعهم في ذلك ، وقد قال عبد الله بن أحمد في كتاب السنة : قلت لأبي يا أبت[٣] إنهم يقولون إن الله لم يتكلم بصوت ، فقال : بلى تكلم بصوت »[٤] . وقال البخاري (في كتاب خلق الأفعال)[٥] : « ويذكر عن النبي ﷺ أنه كان يحب أن يكون الرجل (خفيض الصوت)[٦] ويكره أن يكون رفيع الصوت وأن الله ينادي بصوتٍ يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب ، وليس[٧] هذا لغير الله عزّ وجلّ » قال : « وفي هذا دليل على أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق ، لأن صوت الله يسمع[٨] من بعد كما يسمع[٩] من قرب ، وأن الملائكة يصعقون من صوته » . ثم ساق حديث

(١) تقدم من المؤلف قريبا ذكر بعضها .

(٢) في « ت » : « واحد » .

(٣) في « د » و « ن » : « يا أبه » . وهذه الهاء مبدلة عن التاء وقفاً وخطاً .
انظر : حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/ ٧٩) .

(٤) لفظه في كتاب السنة رقم ٥٣٣ (١/ ٢٨٠) : « سألت أبي رحمه الله عن قوم يقولون : لما كلم الله عزّ وجلّ موسى لم يتكلم بصوت ، فقال أبي : بلى إن ربك عزّ وجلّ تكلم بصوت ، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت » . وهو في طبقات الحنابلة (١/ ١٨٥) وفي الذيل عليه لابن رجب (١/ ١٣٣) والرد على من يقول القرآن مخلوق للنجاد (ص٣١) .

(٥) في « ت » : « في كتاب خلق أفعال العباد » .

(٦) في النسخ الخطية : « خفياً من الصوت » والمثبت من مصدر النص ولعله الصواب .

(٧) في مصدر النص : « فليس » .

(٨) في « ت » : « يسمعه » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لمصدر النص .

(٩) في « ت » : « يسمعه » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لمصدر النص .

جابر أنه سمع عبد الله بن أنيس يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : « يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بَعُد كما يسمعه من قرب : أنا الملك أنا الديان» الحديث(١) .

ثم احتج(٢) بحديث أبي سعيد عن النبي ﷺ : « يقول الله يوم القيامة يا آدم فيقول : لبيك ربنا وسعديك ، فينادي بصوت : إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار» الحديث(٣) .

ثم احتج بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه(٤) : « إذا قضى الله في السماء أمرا ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كأنه سلسلة على صفوان»(٥) .

فهذان إماما أهل السنة على الإطلاق : أحمد بن حنبل والبخاري ، وكل أهل السنة والحديث على قولهما ، وقد صرح بذلك وحكاه إجماعا حرب بن إسماعيل(٦) صاحب أحمد وإسحاق ، وصرح به خشيش ابن أصرم النسائي(٧) ومحمد بن حاتم المصيصي(٨) وعبد الله بن

---

(١) خلق أفعال العباد (ص١٣٧) والحديث سبق تخريجه قريبا ص (١٢٨٣) وما بعدها .

(٢) أي الإمام البخاري رحمه الله تعالى .

(٣) خلق أفعال العباد رقم ٣٦٦ (ص١٣٨) والحديث في الصحيحين وقد سبق ص (١٢٧٥) .

(٤) بعد هذا في « ت » : « أن رسول الله ﷺ » .

(٥) المصدر السابق رقم ٣٦٧ (ص١٣٨ ـ ١٣٩) وهو فيه مختصر ، وقد مضى ذكره وتخريجه ص (١٢٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه باللفظ المذكور ولعل المؤلف أراد ذلك .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٦٥٣) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (١١٣٧) .

(٨) هو محمد بن حاتم بن يونس الجرجرائي (بجيمين بينهن راء ثم راء) أبو جعفر المصيصي المعروف بِحِبِّي ، عابد صدوق ثقة ، مات سنة (٢٢٥) ، روى له أبو داود والنسائي =

الإمام أحمد[(١)] وأبو داود السجستاني[(٢)] وابنه أبو بكر[(٣)] ، وقد احتج الإمام [أحمد][(٤)] بحديث ابن مسعود وغيره ، وأخبر أن المنكرين لذلك هم الجهمية ، فقال عبد الله بن أحمد : « سألت أبي عن قوم يقولون لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت ، فقال أبي : تكلم [الله][(٥)]

= الجرح والتعديل (٧/٢٣٨) وتهذيب الكمال (٢٥/٢٥ ـ ٢٧) والسير (١١/ ٤٥١ ـ ٤٥٢) وتقريب التهذيب (ص٤٠٨) .

(١) هو عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الرحمن الإمام الشهير المحدث الحافظ الناقد الثقة ، مولده سنة (٢١٣) ووفاته سنة (٢٩٠) وله بضع وسبعون عاما ، أخرج له النسائي .

الجرح والتعديل (٥/٧) وتهذيب الكمال (١٤/ ٢٨٥ ـ ٢٩٢) والسير (١٣/٥١٦ ـ ٥٢٦) وتقريب التهذيب (ص٢٣٨) .

(٢) في « د » و « ن » : « السختياني » ، وليس بصواب .

وهو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد أبو داود الأزدي السجستاني ، وفي سرد نسبه بعد اسم أبيه اختلاف وتقديم وتأخير ، إمام حافظ ثقة ، من شيوخ السنة وأئمتها والحديث وعلومه ، مصنف كتاب السنن أحد الكتب الستة ، مولده سنة (٢٠٢) ووفاته بالبصرة سنة (٢٧٥) ، روى له الترمذي والنسائي .

الجرح والتعديل (٤/ ١٠١ ـ ١٠٢) وتهذيب الكمال (١١/ ٣٥٥ ـ ٣٦٧) والسير (١٣/ ٢٠٣ ـ ٢٢١) وتقريب التهذيب (ص١٨٩ ـ ١٩٠) .

(٣) هو عبد الله بن الإمام سليمان أبي داود بن الأشعث صاحب السنن ، أبو بكر ، وصفه الذهبي « بالإمام العلامة الحافظ شيخ بغداد صاحب التصانيف » مولده بسجستان سنة (٢٣٠) ووفاته في بغداد سنة (٣١٦) .

تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٤ ـ ٤٦٨) وتاريخ دمشق (٢٩/ ٧٧ ـ ٩١) والسير (١٣/ ٢٢١ ـ ٢٣٧) وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٦٧ ـ ٧٧٣) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) لفظ الجلالة مثبت من « د » و « ن » .

بصوت »[١] .

وروى إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة[٢] من حديث الشعبي[٣] قال : أراه عن جابر حديثا طويلا وفيه : « فبينا هم على ذلك إذ أتاهم نداء من قِبل الرحمن عزّ وجلّ : عبادي ما كنتم تعبدون في الدنيا ؟ فيقولون : أنت تعلم ، إياك كنا نعبد ، فيأتيهم صوت (لم تسمع)[٤] الخلائق بمثله : عبادي صدقتم فقد رضيت عنكم [٢٠٤/ب] فتقوم[٥] الملائكة عند ذلك بالشفاعة ، فيقول المشركون : فما لنا من شافعين»[٦] .

وروى ابن خزيمة من حديث محمد بن كعب القرظي[٧] عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يقبض الله تعالى الأرض يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ثم يهتف بصوته : من كان لي شريكا[٨] فليأت ، لمن الملك اليوم ؟ فلا[٩] يجيبه أحد ، فيقول : لله الواحد القهار ، ثم يزجر الخلائق زجرة أخرى فإذا هم بالساهرة[١٠]»

---

(١) تقدم قريبا ص (١٢٧٨) مع التعليق رقم (٤) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٠٨١) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٦٠) .

(٤) في « ت » : « لم يسمع » .

(٥) في « ن » : « فيقوم » .

(٦) لم أجده في كتابه التوحيد ولا في مصنفه الصحيح .

(٧) تقدمت ترجمته ص (١١٥٢) .

(٨) في النسخ الخطية : « شريك » .

(٩) في « د » و « ن » : « ولا » .

(١٠) الساهرة : قيل هي أرض بيضاء لم يعص الله عليها ، وقيل : وجه الأرض ، وقيل : الأرض المستوية ، وقيل : هي أرض القيامة . =

الحديث[١] . وهو قطعة من حديث الصور الطويل ، ولم يزل الأئمة يروونه ويُحتج به حتى حدثت الجهمية .

وروى ابن خزيمة من حديث نعيم بن حماد[٢] حدثنا الوليد بن مسلم[٣] عن عبد الرحمن بن يزيد[٤] بن جابر عن [ابن][٥] أبي زكريا[٦] عن رجاء

= ينظر : مفردات القرآن للأصفهاني وعمدة الحفاظ للسمين الحلبي جميعهما في مادة (سهر) .

(١) لم أجده في كتابه التوحيد ولا في مصنفه الصحيح .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١١٠٩) .

(٣) هو الوليد بن مسلم أبو العباس القرشي الدمشقي ، مولى بني أمية وقيل مولى العباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، إمام أهل الشام صاحب التصانيف ، قال فيه الذهبي : « وكان من أوعية العلم ثقة حافظا ، لكن رديء التدليس ، فإذا قال حدثنا فهو حجة .. » . مات سنة (١٩٤) وقيل في أول التي تليها ، أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٩/١٦ - ١٧) وتهذيب الكمال (٣١/٨٦ - ٩٩) والسير (٩/٢١١ - ٢٢٠) وتقريب التهذيب (ص٥١٣) .

(٤) في النسخ الخطية : « زيد » والمثبت من مصادر النص والترجمة .
وهو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أبو عتبة الأزدي السلمي الدمشقي الداراني الإمام الحافظ الفقيه الثقة ، مولده في خلافة عبد الملك بن مروان ، مات سنة بضع وخمسين ومائة ، روى له الجماعة .
الجرح والتعديل (٥/٢٩٩ - ٣٠٠) وتهذيب الكمال (١٨/٥ - ١٠) والسير (٧/١٧٦ - ١٧٧) وتقريب التهذيب (ص٢٩٤) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية وقد أثبته من مصادر الترجمة .

(٦) هو عبد الله بن أبي زكريا الخزاعي أبو يحيى الشامي ، واسم أبيه إياس بن يزيد وقيل اسمه زيد بن إياس ، الإمام الثقة الفقيه العابد من أقران مكحول ، مات في خلافة هشام سنة (١١٧) ، أخرج له أبو داود .
الجرح والتعديل (٥/٦٢) وتهذيب الكمال (١٤/٥٢٠ - ٥٢٥) والسير =

ابن حيوة[١] عن النواس بن سمعان[٢] رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أراد الله أن يوحي بالأمر تكلم[٣] بالوحي أخذت السماء رجفة أو قال رعدة شديدة خوفا من الله ، فإذا سمع ذلك أهل السموات صعقوا فخروا سجدا ، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله تعالى من وحيه بما أراد ، ثم يمر جبريل على الملائكة كلما مر بسماء سأله ملائكتها ماذا قال ربنا ؟ فيقول جبريل : قال الحق وهو العلي الكبير ، قال : فيقولون[٤] كلهم مثل ما قال جبريل ، فينتهي بالوحي حيث أمره الله»[٥] .

قال ابن خزيمة : ابن أبي زكريا هو عبد الله[٦] .

= (٢٨٦/٥) وتقريب التهذيب (ص٢٤٦) .

(١) هو رجاء بن حيوة (بفتح المهملة وسكون التحتانية وفتح الواو) بن جرول ، ويقال جندل بن الأحنف أبو المقدام وقيل أبو النصر الشامي الفلسطيني الإمام الفقيه الثقة الوزير العادل ، ولجده جرول صحبة فيما قيل ، وثقه العجلي والنسائي وغيرهما ، توفي سنة (١١٢) ، استشهد به البخاري وروى له الباقون .

الجرح والتعديل (٥٠١/٣) وتهذيب الكمال (١٥١/٩ ـ ١٥٧) والسير (٥٥٧/٤ ـ ٥٦١) وتقريب التهذيب (ص١٤٨) .

(٢) هو النواس بن سمعان بن خالد بن عمرو بن قرط العامري الكلابي رضي الله عنه ، معدود في الشاميين .

الاستيعاب (١٥٣٤/٤) وأسد الغابة (٣٦٧/٥ ـ ٣٦٨) والإصابة (٤٧٨/٦) . ولم يذكروا له وفاة .

(٣) في « د » و « ن » : « فتكلم » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٤) في « د » و « ن » : « فيقول » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٥) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عزّ وجلّ رقم ٢٠٦ (٣٤٨/١ ـ ٣٤٩) .

(٦) في المصدر السابق : « قال أبو بكر : عبد الله بن أبي زكريا أحد عبادهم » .

وقال الإمام أحمد : حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي[1] عن الأعمش[2] عن مسلم[3] عن مسروق[4] عن عبد الله[5] قال : « إذا تكلم الله بالوحي سمع صوته أهل السماء فيخرون سجدا حتى إذا فزع عن قلوبهم ـ قال سكن عن قلوبهم ـ نادى أهل السماء أهل السماء ماذا قال ربكم ؟ قالوا الحق ، قال كذا وكذا » . رواه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة عن أبيه[6] .

---

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي أبو محمد الكوفي ، ولد في دولة هشام بن عبد الملك ، وصفه الذهبي بالحافظ الثقة ، وكذا وثقه ابن معين والنسائي والدارقطني وغيرهم ، ونقل ابن حجر عن الإمام أحمد قوله فيه : لا بأس به وكان يدلس . مات سنة (١٩٥) ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٥/٢٨٢) وتهذيب الكمال (١٧/٣٨٦ ـ ٣٩٠) والسير (٩/١٣٦ ـ ١٣٨) وتقريب التهذيب (ص٢٩١) .

(٢) هو سليمان بن مهران ، تقدمت ترجمته ص (١١٦٨) .

(٣) هو ابن صبيح أبو الضحى ، تقدمت ترجمته قريبا ص (١٢٧٧) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٣١٤) .

(٥) يعني ابن مسعود رضي الله عنه تقدمت ترجمته ص (٦٥٢) .

(٦) كتاب السنة رقم ٥٣٦ (١/٢٨١) ، وفيه عنعنة المحاربي لم يصرح فيه بالتحديث عن الأعمش ، وقد ذكره البخاري في صحيحه معلقا في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ ، ولم يقل ماذا خلق ربكم . (ص١٥٦٩) .

وقد وصله أبو داود في السنة من سننه ح٤٧٣٨ (٥/١٠٥ ـ ١٠٦) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٤٣٣ ، ٤٣٤ (١/٥١٠ ـ ٥١١) .

وينظر فتح الباري (١٣/٤٥٦) وتغليق التعليق (٥/٣٥٣) وسلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ١٢٩٣ (٣/٢٨٢ ـ ٢٨٣) .

وفي تفسير شيبان[(١)] عن قتادة[(٢)] في تفسير قوله : ﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾[(٣)] قال : « صوت رب العالمين » ذكره ابن خزيمة[(٤)] .

وروى عبد الله بن أحمد عن نوف[(٥)] قال : « نودي موسى من شاطئ [الوادي][(٦)] [الأيمن][(٧)] قال : من أنت الذي تنادي ؟ قال : [أنا][(٨)] ربك الأعلى »[(٩)] .

---

(١) تقدمت ترجمته ص (١٢٦١) .

(٢) قتادة بن دعامة السدوسي تقدمت ترجمته ص (٣٩٦) .

(٣) سورة النمل آية (٨) .

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة ، ولا عند غيره من المصنفين .

(٥) هو نوف (بفتح النون وسكون الواو) بن فضالة (بفتح الفاء والمعجمة) البكالي (بكسر الموحدة وتخفيف الكاف) ابن امرأة كعب الأحبار أبو يزيد ويقال أبو الرشيد أو أبو رشدين أو أبو عمرو ، شامي من أهل دمشق ، قال المزي : « له ذكر في الصحيحين في حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب حديث موسى والخضر » مات بعد التسعين .

الجرح والتعديل (٨/ ٥٠٥) وتهذيب الكمال (٣٠/ ٦٥ ـ ٦٦) وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٩٠) وتقريب التهذيب (ص٤٩٨) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٩) كتاب السنة رقم ٥٦٠ (١/ ٢٩١) وإسناده حسن ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٦/ ٤١٣) عند قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ الآية (٣٠) من سورة القصص .

وقال الإمام أحمد : « حدثنا إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن مُنبه[١] حدثنا عبد الصمد [بن معقل][٢] قال : سمعت وهب بن منبه[٣] قال : لما رأى موسى النار انطلق يسير حتى وقف منها قريبا ، فذكر الحديث إلى أن قال : فنودي من الشجرة ، فقيل له : يا موسى فأجاب سريعا ولا يدري من دعاه ، وما كان سرعة جوابه إلا استئناساً بالإنس فقال : لبيك مرارا ، إني أسمع صوتك وأحس وجسك[٤] [٢٠٥/أ] ولا أرى مكانك

(١) هو إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبه بن كامل اليماني أبو هشام الصنعاني ، قال النسائي : « ليس به بأس » ، وقال ابن معين : ثقة ، رجل صدق » توفي باليمن سنة (٢١٠) روى له أبو داود وابن ماجه في التفسير .

الجرح والتعديل (٢/ ١٨٧) وتهذيب الكمال (٣/ ١٣٨ ـ ١٤١) والكاشف (١/ ١٢٦) وتقريب التهذيب (ص٤٨) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

وهو عبد الصمد بن معقل بن مُنبه بن كامل اليماني ابن أخي وهب بن منبه وأخو عقيل بن معقل وعم إسماعيل بن عبد الكريم متقدم الترجمة أعلاه ، وقد وثق ابن معين عبد الصمد هذا وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ١٣٤) مات سنة (١٨٣) وقيل سنة (١٩٥) ، أخرج له ابن ماجه في التفسير

الجرح والتعديل (٦/ ٥٠) وتهذيب الكمال (١٨/ ١٠٤ ـ ١٠٥) وميزان الاعتدال (٢/ ٦٢١) وتقريب التهذيب (ص٢٩٧) .

(٣) هو وهب بن منبه بن كامل بن سيج (بالفتح أو بالكسر أو التحريك ، قاله في القاموس) أبو عبد الله اليماني الصنعاني الأبناوي الإمام العلامة الأخباري القصصي الثقة ، مولده في زمن عثمان رضي الله عنه سنة (٣٤) وموته بصنعاء سنة بضع عشرة ومائة ، أخرج له ابن ماجه في التفسير والباقون .

الجرح والتعديل (٩/ ٢٤) وتهذيب الكمال (٣١/ ١٤٠ ـ ١٦٢) والسير (٤/ ٥٤٤ ـ ٥٥٧) وتقريب التهذيب (ص٥١٥) .

(٤) الوَجْس : بوزن الفلس ، الصوت الخفي ، وتوجس بالشيء : أحس به فتسمع له . =

فأين أنت ؟ قال : أنا فوقك ومعك وأمامك وأقرب إليك منك ، فلما سمع موسى هذا علم أنه لا ينبغي ذلك إلا لربه تبارك وتعالى فأيقن به ، فقال كذلك أنت إلهي[١] وكلامك أسمع أم كلام رسولك ؟ فقال : بل أنا الذي أُكلمك فادن مني » الحديث ، [وهذا الحديث][٢] قد رواه عبد بن حميد في تفسيره[٣] ويعقوب بن سفيان الفسوي[٤] .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا أحب الله عبدا نادى جبريل : إن الله قد أحب فلانا فأحبه» الحديث[٥] ، والذي

= النهاية لابن الأثير ومختار الصحاح مادة (وجس) .

(١) في « د » و « ن » : « يا إلهي » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) عبد بن حميد تقدمت ترجمته ص (١٢٦٠) . وتفسيره يُعد من المصنفات المفقودة وهو من التفاسير العلمية الجامعة لتفاسير الصحابة والتابعين وتابعيهم كما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على البكري : تلخيص كتاب الاستغاثة (١/ ٧٧) .
وقد اقتبس من هذا التفسير كثير من العلماء وأفادوا منه .
ينظر : القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية (ص٤٧ ، ١٠٥ ، ١١٦ ، ٢٣٥ ، ٢٧٠) ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري رقم ٣١١ (ص١٣١) .

(٤) هو يعقوب بن سفيان بن جُوان أبو يوسف الفارسي الفسوي ، الإمام الحافظ الحجة الرحال الثقة ، مولده بمدينة فسا بإقليم فارس في حدود عام ١٩٠ في دولة الرشيد ، ووفاته بالبصرة سنة (٢٧٧) ، أخرج له الترمذي والنسائي .
الجرح والتعديل (٩/ ٢٠٨) وتهذيب الكمال (٣٢/ ٣٢٤ ـ ٣٣٥) والسير (١٣/ ١٨٠ ـ ١٨٤) وتقريب التهذيب (ص٥٣٧) .
ولم أجد الأثر المذكور في كتابه المعرفة والتاريخ فلعله رواه في أحد كتبه وغالبها مفقود .

(٥) البخاري في بدء الخلق ح٣٢٠٩ (ص٦٥٧) وفي الأدب ح٦٠٤٠ وفي =

تعقله[1] الأمم من النداء إنما هو الصوت المسموع ، كما قال تعالى : ﴿ وَٱسْتَمِعْ[2] يَوْمَ (يُنَادِ ٱلْمُنَادِ)[3] مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾[4] وقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ ﴾[5] ، وهذا النداء هو رفع أصواتهم الذي نهى الله عنه المؤمنين وأثنى عليهم بغضّها بقوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[6] . وكل ما في القرآن العظيم من ذكر كلامه وتكليمه وأمره ونهيه دال على أنه تكلم حقيقة لا مجازاً ، وكذلك نصوص الوحي الخاص كقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ [كَمَآ أَوْحَيْنَآ][7] إِلَىٰ نُوحٍ ﴾[8] .

قال[9] الجارودي[10] :

= التوحيد ح٧٤٨٥ ، ومسلم في البر والصلة والآداب ح١٥٧ (٤/ ٢٠٣٠) إلا أن رواية مسلم ليس فيها لفظ النداء بل فيها : « إن الله إذا أحب عبداً دعا جبريل . . » .

(١) في « ت » : « يعقله » .

(٢) في « ت » : « فاستمع » .

(٣) في « د » و « ن » : « ينادي المنادي » .

(٤) سورة ق آية (٤١) .

(٥) سورة الحجرات آية (٤) .

(٦) سورة الحجرات آية (٣) .

(٧) ما بين المعقوفتين من الآية الكريمة ساقط من « ت » .

(٨) سورة النساء آية (١٦٣) .

(٩) في « ت » : « وقال » .

(١٠) وهكذا في مصدر النص « الجارودي » ولعله موسى بن أبي الجارود أبو الوليد المكي الفقيه ، من كبار أصحاب الإمام الشافعي ، قال الدارقطني : « روى عن الشافعي حديثا كثيرا وروى عنه كتاب الأمالي وغير ذلك من كتب الشافعي ، وكان أبو الوليد =

سمعتُ الشافعي[١] يقول : « أنا مخالف لابن عُلَيَّة[٢] في كل شيء حتى في قول لا إله إلا الله ، أنا أقول لا إله إلا الله الذي كلم موسى من وراء حجاب ، وهو يقول لا إله إلا الله الذي خلق كلاما أسمعَه موسى »[٣] .

[مما احتفت به صفة الكلام لتأكيد حقيقتها وصرف المجاز عنها]

وقد نوع الله تعالى هذه الصفة [في إطلاقها عليه تنويعاً يستحيل معه نفي حقائقها ، بل ليس في الصفات][٤] الإلهية أظهر من صفة الكلام والعلو والفعل والقدرة ، بل حقيقة الإرسال تبليغ كلام الرب تبارك وتعالى ، فإذا[٥] انتفت عنه حقيقة الكلام انتفت حقيقة الرسالة والنبوة ، والرب تبارك وتعالى يخلق بقوله وكلامه ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٦] فإذا انتفت حقيقة الكلام عنه انتفى

= هذا من فقهاء المكيين القيمين بمكة بمذهب الشافعي » اهـ قال الذهبي : « أظنه قديم الموت » ، أخرج له الترمذي .

تهذيب الكمال (٢٩/ ٤١ ـ ٤٢) وتاريخ الإسلام (الطبقة الرابعة والعشرون) (ص٣٧٠ ـ ٣٧١) والكاشف (٣/ ١٨٢) وتقريب التهذيب (ص٤٨١ ـ ٤٨٢) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٦) .

(٢) هو إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مُقسم أبو إسحاق البصري الأسدي المعروف بابن عُلية المتكلم الجهمي ، قال فيه الخطيب : « كان أحد المتكلمين وممن يقول بخلق القرآن ، وجرت له مع أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي مناظرات ببغداد ومصر » . هلك بمصر سنة (٢١٨) .

تاريخ بغداد (٦/ ٢٠ ـ ٢٣) وميزان الاعتدال (١/ ٢٠) وتاريخ الإسلام (الطبقة الثانية والعشرون) (ص٥٢) ولسان الميزان (١/ ٣٤ ـ ٣٥) .

(٣) ذكره البيهقي بسنده في مناقب الشافعي (١/ ٤٠٩) وفي الاعتقاد (ص٧٧) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « وإذا » .

(٦) سورة يس آية (٨٢) .

الخلق ، وقد عاب الله تعالى آلهة المشركين بأنها لا تتكلم[١] ولا تكلم عابديها ولا ترجع إليهم قولا ، والجهمية وصفوا الرب تبارك وتعالى بصفة هذه الآلهة .

وقد ضرب الله تعالى لكلامه واستمراره ودوامه المثل بالبحر يمده من بعده سبعة أبحر ، وأشجار الأرض كلها أقلام ، فيفنى[٢] [هذا][٣] المداد والأقلام ولا تنفد كلماته[٤] ، أفهذا[٥] صفة من لا يتكلم ولا يقوم به كلام ؟

فإذا كان كلامه وتكليمه وخطابه ونداؤه [٢٠٥/ب] وقوله وأمره ونهيه ووصيته [ووصفه][٦] وعهده وإذنه وحكمه وإنباؤه وإخباره وشهادته كل ذلك مجازاً لا حقيقة [له][٧] بطلت الحقائق كلها ، فإن الحقائق إنما حقت بكلمات تكوينه ﴿ وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[٨] فما حقت الحقائق إلا بقوله وفعله .

فصل

[بيان مذاهب الناس في كلامه تبارك وتعالى]

اختلف أهل الأرض في كلام الله تعالى :

---

(١) في « ن » و « ت » : « لا تكلم » ، وفي « د » : « ولا تتكلم » .

(٢) في « ت » : « فتفنى » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) قال تعالى : ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ الآية (١٠٩) من سورة الكهف .

(٥) في « ت » : « فهذا» .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٨) سورة يونس آية (٨٢) .

[ذكر مذهب الاتحادية في صفة كلامه تعالى]

فذهبت الاتحادية[(١)] القائلون[(٢)] بوحدة الوجود أن كل كلام في الوجود كلام الله نظمه ونثره ، حقه وباطله ، سحره وكفره ، والسب والشتم ، والهجر والفحش ، وأضداده كله عين كلام الله تعالى القائم به كما قال عارفهم[(٣)] :

وكلُّ كلام في الوجود كلامه سَواء علينا نثره ونظامه[(٤)]

وهذا المذهب مبني على أصلهم الذي أصلوه وهو أن الله سبحانه هو عين هذا الوجود ، فصفاته هي صفات الله وكلامه هو كلامه ، وأصل هذا المذهب إنكار مسألة المباينة والعلو ، فإنهم لما أصلوا أن الله تعالى غير مباين لهذا العالم المحسوس صاروا بين أمرين لا ثالث لهما إلا المكابرة :

أحدهما : أنه معدوم لا وجود له ، إذ لو كان موجوداً لكان إما داخل العالم أو خارجاً عنه ، [وهذا معلوم بالضرورة ، فإنه إذا كان قائما بنفسه فإما أن يكون مباينا للعالم أو محايثا[(٥)] له إما داخلاً فيه وإما خارجا عنه][(٦)]

الأمر الثاني : أن يكون هو عين هذا العالم ، فإنه يصح أن يقال فيه حينئذٍ : إنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا مباينا[(٧)] له ولا حالا فيه ، إذ هو

(١) تقدم تعريفهم ص (٢٤٤) .

(٢) في « د » و « ن » : « القائلين » والمثبت هو الصواب لأنه نعت لما قبله .

(٣) يعني به ابن عربي الحاتمي الصوفي ، وقد تقدمت ترجمته ص (٤٤٤) .

(٤) في الفتوحات المكية (١٤١/٤) ، يقع في أول مقطوعة مكونة من خمسة أبيات ، وهو فيها بلفظ : ألا كل قول في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه
وقد تقدم الكلام على كتاب الفتوحات وكتاب الفصوص ص (٤٤٤) تعليق (١) .

(٥) المحايثة تقدم بيانها ص (٧١) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في « ت » : « مباين » .

عينه والشيء لا ينافي نفسه ولا يحايثها ، فرأوا أن هذا خير من إنكار وجوده والحكم عليه بأنه معدوم ، ورأوا أن الفرار من هذا إلى إثبات موجود قائم بنفسه لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا مباين له ولا محايث ولا فوقه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا خلفه ولا أمامه فراراً إلى ما لا يسيغه عقل ولا تقبله فطرة ولا تأتي به شريعة ولا يمكن أن يقر برب هذا شأنه إلا على أحد وجهين لا ثالث لهما :

أحدهما : أن يكون ساريا فيه حالا فيه ، فهو في كل مكان بذاته ، وهو قول جميع الجهمية الأقدمين .

الوجه الثاني : أن يكون وجوده في الذهن لا في الخارج ، فيكون وجوده سبحانه وجودا عقليا ، إذ لو كان موجودا في الأعيان لكان إما عين هذا العالم أو غيره ، ولو كان غيره لكان إما بائنا عنه أو حالا فيه وكلاهما باطل فثبت أنه [٢٠٦/أ] عين هذا العالم ، فله حينئذٍ كل اسم حسن وقبيح ، وكل صفة كمال ونقص ، وكل كلام حق وباطل ، نعوذ الله من ذلك[١] .

[ذكر مذهب الفلاسفة في صفة كلامه تعالى]

المذهب الثاني : مذهب الفلاسفة المتأخرين أتباع أرسطو[٢] وهم الذين يحكي ابن سينا[٣] والفارابي[٤] والطوسي[٥] قولهم : إن كلام الله فيض فاضَ من العقل الفعال على النفوس الفاضلة الزكية بحسب استعدادها ، فأوجب لها

---

(١) وانظر القصيدة النونية للمؤلف مع شرحها للهراس (١/١٥٨ ـ ١٥٩) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٢٤٠) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٢٤١) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (١٧) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٢٨٨) .

ذلك الفيض تصورات وتصديقات بحسب ما قبلته منه[١] . ولهذه النفوس عندهم ثلاث قوى : قوة التصور وقوة التخيل وقوة التعبير ، فتدرك بقوة تصورها من المعاني ما يعجز عنه غيرها ، وتدرك بقوة تخيلها[٢] شكل العقول[٣] في صورة المحسوس ، فتتصور المعقولات صوراً نورانية تخاطبها وتكلمه بكلام تسمعه الأذن ، وهو عندهم كلام الله ولا حقيقة له في الخارج ، وإنما ذلك كله من القوة الخيالية الوهمية ، قالوا وربما قويت هذه القوة على إسماع ذلك الخطاب لغيرها وتشكيل تلك الصور العقلية لعين الرائي فيرى الملائكة ويسمع خطابهم ، وكل ذلك (من الوهم)[٤] والخيال لا في الخارج .

فهذا أصل هؤلاء في إثبات كلام الرب وملائكته وأنبيائه ورسله ، والأصل الذي قادهم (إلى ذلك)[٥] عدم الإقرار بالرب الذي عرَّفَت به الرسل ودعت إليه ، وهو القائم بنفسه المباين لخلقه ، العالي فوق سمواته فوق عرشه ، الفعال لما يريد بقدرته ومشيئته ، العالم بجميع المعلومات ، القادر على كل شيء . فهم أنكروا ذلك كله[٦] .

---

(١) يراجع ما سبق ص (١٥٧) مع التعليق (١) و ص (٢٧١) مع التعليق (٥) .

(٢) في « ت » : « تخييلها » .

(٣) هكذا في النسخ الخطية : « العقول » ولعل صوابها « المعقول » .

(٤) في « د » و « ن » : « في الوهم » .

(٥) في « ت » : « إلى هذا » .

(٦) ويراجع : منهاج السنة (٢/٣٥٩) ومجموع الفتاوى (١٢/ ٤٢ و١٦٣) والتسعينية (ضمن الفتاوى الكبرى) (٦/ ٣٧٣) والنونية مع شرحها للهراس (١/ ١٥٢) وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٣) .

[ذكر مذهب المعتزلة في صفة كلامه تعالى]

المذهب الثالث[1] : مذهب الجهمية النفاة لصفات الرب تبارك وتعالى أن كلامه مخلوق من بعض مخلوقاته فلم [يقم][2] بذاته[3] سبحانه ، فاتفقوا على هذا الأصل واختلفوا في فروعه :

قال الأشعري[4] في كتاب المقالات : « اختلفت المعتزلة في كلام الله هل هو جسم أم ليس بجسم ؟ وفي خلقه على ستة أقاويل :

فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن كلام الله جسم وأنه مخلوق وأنه لا شيء إلا جسم .

والفرقة الثانية يزعمون أن كلام الخلق عَرَض وهو حركة ، لأنه لا عرض عندهم إلا الحركة ، وأن كلام الخالق جسم ، وأن ذلك الجسم صوت مُقَطَّع[5] مؤلف مسموع وهو فعل الله وخلقه ، وهذا قول (النظام)[6] وأصحابه ، وأحال النظام[7] أن يكون كلام الله في أماكن كثيرة أو مكانين في وقت واحد ، وزعم أنه في المكان الذي خلقه فيه .

---

(١) في « د » و « ن » : « الثاني » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب لكون المذهب الثاني سبق ذكره قبل هذا .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « بقدراته » ، وكتب في هامشها : « لعله فلم يتكلم بذاته » .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٦٨) وينظر ص (١٤٥) تعليق (٢) وص (٤٧٩) تعليق (٤) .

(٥) في « ت » : « منقطع » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصدر النص : المقالات (١/ ٢٦٨) .

(٦) في النسخ الخطية : « أبي الهذيل » ، والمثبت من مصدر النص : المقالات (١/ ٢٦٨) وبدليل ما سيأتي بعده ، وكذا ما ذكره أبو الحسن في الموضع المشار إليه عند عرضه للفرقة الثالثة من المعتزلة وأنه قول أبي الهذيل وأصحابه . . .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٢٤٢) .

الفرقة الثالثة : من المعتزلة تزعم[١] أن القرآن مخلوق لله وأنه عرض وأنه يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد إذا تلاه ، قال فهو يوجد مع تلاوته ، وإذا كتبه وجد مع كتابته ، وإذا حفظه وجد مع حفظه ، وهو يوجد [٢٠٦/ب] في الأماكن بالتلاوة والحفظ والكتابة ولا يجوز عليه الانتقال والزوال[٢]

والفرقة الرابعة[٣] : يزعمون أن كلام الله عزّ وجلّ عرض وأنه مخلوق ، وأحالوا أن يوجد في مكانين في وقت واحد ، وزعموا أن المكان الذي خلقه الله تعالى فيه محالٌ انتقالُه وزواله منه ووجودُه في غيره ، وهذا قول جعفر بن حرب[٤] وأكثر البغداديين .

والفرقة الخامسة : أصحاب معمر[٥] يزعمون أن القرآن عَرَض ،

---

(١) في « د » و « ن » : « يزعم » .

(٢) ينظر : مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦٣) وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٣) وفتح الباري (١٣/ ٤٥٥) .

(٣) وهي أيضاً من المعتزلة .

(٤) هو جعفر بن حرب الهمداني ويكنى أبا الفضل ، قال فيه الخطيب : « معتزلي بغدادي درس الكلام بالبصرة على يد أبي الهذيل العلاف .. مات سنة (٢٣٦) .
تاريخ بغداد (٧/ ١٦٢ ـ ١٦٣) وميزان الاعتدال (١/ ٤٠٥) وطبقات المعتزلة (ص٧٣ ـ ٧٦) ولسان الميزان (١/ ١١٣) .

(٥) هو معمر بن عباد السلمي (بالتشديد) معتزلي من أهل البصرة ثم سكن بغداد وناظر النظام ، قال فيه المقريزي : « وهو أعظم القدرية غلوا ، وبالغ في رفع الصفات والقدرة بالجملة وانفرد بمسائل .. » الخ ، مات سنة (٢١٥) وقيل (٢٢٠) .
الملل والنحل (١/ ٧٩) وطبقات المعتزلة (ص٥٤ ـ ٥٦) ولسان الميزان (٦/ ٧١) وخطط المقريزي (٢/ ٣٤٧) .

والأعراض عندهم قسمان : قسم منهما يفعله الأحياء ، وقسم منهما[1] يفعله الأموات ، ومحال أن يكون ما يفعله الأموات فعلا للأحياء . والقرآن مفعول وهو عرض ، ومحال أن يكون الله فعله في الحقيقة ، لأنهم يحيلون أن تكون الأعراض فعلاً لله ، وزعموا أن القرآن فعل للمحل الذي سُمع منه ، إن[2] سُمع من شجرة[3] فهو فعل لها ، (وحيثما)[4] سُمع فهو فعلٌ للمحل[5] الذي [حل][6] فيه .

والفرقة[7] السادسة : يزعمون أن كلام الله عرض مخلوق ، وأنه يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد ، وهذا قول الإسكافي[8] .

واختلفت المعتزلة في كلام الله هل يبقى ؟ فقالت فرقة منهم يبقى بعد خلقه ، وقالت فرقة أخرى لا يبقى ، وإنما يوجد في الوقت الذي خلقه الله تعالى[9] ثم يعدم بعد ذلك »[10] .

(١) في « د » و « ن » : « منها » .

(٢) في « ت » : « إذ » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو يوافق مصدر النص : المقالات (١/٢٦٨) .

(٣) في « ت » : « الشجرة » .

(٤) في النسخ الخطية : « حيث » ، والمثبت من مصدر النص : المقالات (١/٢٦٨) .

(٥) في « د » و « ن » : « المحل » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق لمصدر النص : المقالات (١/٢٦٨) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في « ت » : « الفرقة » بحذف الواو من أولها .

(٨) تقدمت ترجمته ص (٢٤٣) .

(٩) زاد في « ت » : « فيه » ، ولا توجد في « د » و « ن » ولا في مصدر النص .

(١٠) مقالات الإسلاميين (١/٢٦٧ ـ ٢٦٩) مع شيء من التصرف والاختصار .

وهذا المذهب هو من فروع ذلك الأصل الباطل المخالف لجميع كتب الله ورسله ولصريح المعقول والفطر ، من جحد صفات الرب وتعطيل حقائق أسمائه ونفي قيام الأفعال به ، فلما أصلوا أنه لا يقوم به وصف ولا فعل كان من فروع هذا الأصل أنه لم يتكلم بالقرآن ولا بغيره ، وأن القرآن مخلوق ، وطرد ذلك إنكار ربوبيته وإلهيته ، فإن ربوبيته سبحانه إنما تتحق بكونه فعّالا مدبرا متصرفا في خلقه ، يعلم ويقدر ويريد[١] ويسمع ويبصر ، فإذا انتفت أفعاله وصفاته انتفت ربوبيته ، فإذا انتفت عنه صفة الكلام انتفى الأمر والنهي ولوازمهما وذلك ينفي حقيقة الإلهية ، فطرد ما أصلوه أن الله سبحانه ليس برب للعالم[٢] ولا إله ، فضلاً [عن][٣] أن يكون لا رب غيره ولا إله سواه

[ذكر مذهب الكلابية في صفة كلامه تعالى]

المذهب الرابع : مذهب الكلابية[٤] أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب[٥] أن القرآن معنى قائم بالنفس لا يتعلق بالقدرة والمشيئة ، وأنه لازم لذات الرب كلزوم الحياة والعلم وأنه لا يسمع على الحقيقة ، والحروف والأصوات حكاية له دالة عليه وهي مخلوقة ، وهو أربع معان في نفسه : الأمر [٢٠٧/أ] والنهي والخبر والاستفهام ، فهي أنواع لذلك المعنى القديم الذي لا يسمع ، وذلك المعنى هو المتلو المقروء وهو غير[٦] مخلوق ،

---

(١) في « ت » : « ويدبر » بدل قوله : « ويريد » .

(٢) في « ن » : « العالم » .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٤) سبق تعريفهم ص (٨٥٤) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٥٠٤) .

(٦) في « ت » : « خبر » بدل « غير » .

والأصوات والحروف هي تلاوة العباد وهي مخلوقة .

وهذا المذهب أول من يعرف أنه قال به ابن كلاب[١] ، وبناه على أن الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم ، والحروف والأصوات حادثة فلا يمكن أن يَقوم بذات الرب لأنه ليس محلا للحوادث ، فهي مخلوقة منفصلة عن الرب ، والقرآن اسم لذلك المعنى وهو غير مخلوق .

[ذكر مذهب أبي الحسن الأشعري ومن وافقه في صفة كلامه تعالى]

المذهب الخامس : **مذهب الأشعري**[٢] ومن وافقه أنه معنى [واحد][٣] قائم بذات الرب ، وهو صفة قديمة أزلية ليس بحرف ولا صوت ، ولا ينقسم ولا له أبعاض ولا له أجزاء ، وهو عين الأمر وعين النهي وعين الخبر وعين الاستخبار ، الكل[٤] من واحد ، وهو عين التوراة والإنجيل والقرآن والزبور ، وكونه أمرا ونهيا وخبرا واستخبارا صفات لذلك المعنى الواحد لا أنواع له ، فإنه لا ينقسم بنوعٍ ولا جزء ، وكونه قرآنا وتوراة وإنجيلا تقسيم[٥] للعبارات عنه لا لذاته ، بل إذا عبر عن ذلك المعنى بالعربية كان قرآنا ، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة ، وإن عبر عنه بالسريانية كان اسمه إنجيلا ، والمعنى واحد ، وهذه الألفاظ عبارة عنه (ولا

---

(١) انظر : مقالات الإسلاميين (٢/ ٢٥٧ - ٢٥٨) ومجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩ و٢٧٢) ومنهاج السنة (٢/ ٣٦٠) والتسعينية (ضمن الفتاوى الكبرى) (٦/ ٣٩٦ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٤٢) والقصيدة النونية مع شرحها للهراس (١/ ١١٦) وما بعدها ، وفتح الباري (١٣/ ٤٥٥) وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٣) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٦٨) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « والكل » .

(٥) في « ت » : « تقسيما » .

يُسميها)[١] حكاية ، وهي خلق من المخلوقات . وعنه[٢] لم يتكلم الله بهذا الكلام العربي ولا سمع من الله ، وعنده ذلك المعنى سمع من الله حقيقة ، ويجوز أن يرى ويشم ويذاق ويلمس ويدرك بالحواس الخمس ، إذ المصحح عنده لإدراك الحواس هو الوجود ، فكل موجود[٣] يصح تعلق الإدراكات كلها به كما قرره في مسألة رؤية من ليس في جهة من الرائي وأنه يرى حقيقة وليس مقابلا للرائي ، هذا قولهم في الرؤية[٤] وذلك قولهم في الكلام .

والبلية العظمى نسبة ذلك إلى الرسول وأنه جاء بهذا ودعا إليه الأمة ، وأنهم أهل الحق ومن عداهم أهل الباطل ، وجمهور[٥] العقلاء يقولون : إن

---

(١) في « ن » : « ولا نسميها » ، ولعل الصواب ما أثبته لكون الإمام ابن القيم يحكي عن الأشعري الذي لا يسمي ألفاظ كلام الله تعالى حكاية وإنما يسميها عبارة .

(٢) أي الأشعري .

(٣) في « ت » : « وجود » وليس بصواب .

(٤) من مذهب جمهور الأشاعرة نفيهم الجهة عن الله تعالى ، ثم إنهم قالوا بإثبات الرؤية في الدار الآخرة فوقعوا في تناقض بيِّن واضطراب ظاهر لكون الرؤية لا تعقل بلا مقابلة وجهة ، فقالوا إنه تعالى يُرى لكن بلا جهة ، لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته وأنه ليس من شرطها الجهة والمقابلة ، فألزمهم خصومهم من النفاة وغيرهم بلوازم شديدة لا محيد لهم عنها .

انظر : الإرشاد للجويني (ص١٦٨) وما بعدها ، والاقتصاد في الاعتقاد (ص٤١) وما بعدها ، ومجموع الفتاوى (١٦/ ٨٤) وما بعدها ، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢١٩ ـ ٢٢١) وشرح المواقف (ص١٨٥) وما بعدها مع تعليق محققه ، وفتح الباري (١١/ ٤٤٧) و (١٣/ ٤٢٧) .

(٥) في « ت » : « وجمهورهم » .

تصور هذا المذهب كافٍ في الجزم ببطلانه ، وهو لا يتصور إلا كما تتصور المستحيلات الممتنعات ، وهذا المذهب مبني على مسألة إنكار قيام الأفعال والأمور الاختيارية بالرب تعالى ، ويسمونها مسألة حلول الحوادث[١] وحقيقتها إنكار أفعاله وربوبيته وإرادته ومشيئته .

[ذكر مذهب الكرامية في صفة كلامه تعالى]

المذهب السادس : مذهب الكرامية[٢] وهو أنه متعلق بالمشيئة والقدرة قائم بذات الرب تعالى ، وهو حروف وأصوات مسموعة ، وهو حادث بعد أن لم يكن[٣] ، فهو عندهم [٢٠٧/ ب] متكلم بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن متكلما ، كما يقوله سائر فرق المتكلمين أنه فعل بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن فاعلا ، كما ألزموا به الكرامية في مسألة الكلام ، فهو لازم لهم في مسألة الفعل ، والكرامية[٤] أقرب إلى الصواب منهم ، فإنهم أثبتوا كلاما وفعلا حقيقة قائمتين بذات المتكلم الفاعل وجعلوا لهما أولا فرارا من القول بحوادث لا أول لها ، ومنازعوهم أبطلوا حقيقة الكلام والفعل

---

(١) حلول الحوادث : مصطلح كلامي ، والحوادث جمع حادث وهو « ما يكون مسبوقا بالعدم ويسمى حدوثا زمانيا ، ويُعبر بالحدوث عن الحاجة للغير ، ويسمى حدوثا ذاتيا » . التوقيف على مهمات التعريف (ص٢٦٤) ، وينظر : الحدود في الأصول لابن فورك (ص٨٣ ـ ٨٤) مع تعليق محققه عليه ، ومعيار العلم (ص٣٢٣ ـ ٣٢٥) والمبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين (ص١١٩) ومجموع الفتاوى (٦/ ٣٢٠) و (١٦/ ٩٥) وشرح حديث النزول (ص٤٣) والصفدية (٢/ ١٥٩) ودرء التعارض (ففيه تفصيل جيد فائق) (١/ ١٢٥ ـ ١٢٧ ، ٣٧٤) والتعريفات للجرجاني (ص٨١) والكليات لأبي البقاء (٢/ ١٨٥) ودستور العلماء (٢/ ٥ ـ ٧) .

(٢) سبق تعريفهم ص (٥١٩) .

(٣) شرح المواقف (ص١٤٨) .

(٤) في « ت » : « والكرامية في مسألة » .

وقالوا : لم يقم به فعل ولا كلام البتة . وأما من أثبت منهم معنًى قائما بنفسه سبحانه فلو كان ما أثبته مفعولاً لكان من جنس الإرادة والعلم لم يكن شيئاً خارجا عنهما ، فهم لم يثبتوا لله كلاما ولا فعلا ، وأما الكرامية فإنهم جعلوه متكلما بعد أن لم يكن متكلما ، كما جعله خصومهم فاعلا بعد أن لم يكن فاعلاً[1] .

[ذكر مذهب السالمية ومن وافقهم في صفة كلامه تعالى]

المذهب السابع : مذهب السالمية[2] ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة وأهل الحديث أنه صفة قديمة قائمة بذات الرب تعالى لم يزل ولا يزال ، لا يتعلق بقدرته ومشيئته ، ومع ذلك هو حروف وأصوات وسور وآيات ، سمعه جبريل منه ، وسمعه موسى بلا واسطة ، ويسمعه سبحانه من يشاء ، وإسماعه نوعان : بواسطة وبغير واسطة ، ومع ذلك فحروفه وكلماته لا يسبق بعضها بعضا ، بل هي مقترنة الباء مع السين مع الميم في آن واحد ، [لم تكن][3] معدومة في وقت من الأوقات ولا تعدم ، بل لم

---

(١) وينظر : منهاج السنة (٢/ ٣٦١) والقصيدة النونية مع شرحها للهراس (١/ ١٢٨) وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٣) وفتح الباري (١٣/ ٤٥٥) .

(٢) السالمية : هم أتباع أبي عبد الله محمد بن سالم (ت٢٩٧) وابنه أبي الحسن أحمد بن سالم المتوفى سنة بضع وخمسين وثلاثمائة ، وهما بصريان ، ومن معتقدات هذه الطائفة أنه سبحانه وتعالى يرى يوم القيامة في صورة آدمي محمدي ، وأنه عزّ وجلّ يتجلى لسائر الخلق يوم القيامة من الجن والإنس والملائكة والحيوان أجمع ، لكل واحد في معناه وأن له سراً لو أظهره لبطل التدبير وللأنبياء سرا لو أظهروه لبطلت النبوة وللعلماء سراً لو أظهروه لبطل العلم . . » إلى غير ذلك من أقاويلهم الباطلة الفاسدة .

ينظر عنهم : الغنية لطالبي طريق الحق (ص٩٤) وتلبيس إبليس (ص٨١) والسير (١٦/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣) ومعجم الفرق والمذاهب الإسلامية (ص٢٠١ ـ ٢٠٢) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

تزل قائمة بذاته سبحانه قيام صفة الحياة والسمع والبصر[1] .

وجمهور العقلاء قالوا : تصور هذا المذهب كافٍ في الجزم ببطلانه .

والبراهين العقلية شاهدة ببطلان هذه المذاهب كلها وأنها مخالفة لصريح العقل والنقل ، والعجب أنها هي الدائرة بين فضلاء العالم لا يكادون يعرفون غيرها .

فصل

[ذكر مذهب أهل السنة والجماعة في صفة كلامه تعالى]

قول أتباع الرسل الذين تلقوا هذا الباب عنهم أثبتوا لله صفة الكلام كما أثبتوا له سائر الصفات ، ومحال قيام هذه الصفة بنفسها كما يقوله بعض المكابرين أنه خلق الكلام لا في محل ، ومحال قيامها بغير الموصوف بها كما يقوله المكابر الآخر أنه خلق في محل فكان هو المتكلم به دون المحل .

قالوا والكلام الحقيقي هو الذي يوجد بقدرة المتكلم وإرادته قائما به ، لا يعقل غير هذا ، فأمّا[2] ما كان موجودا بدون قدرته ومشيئته [٢٠٨/أ] وإن سمع منه فإنه ليس بكلام له ، وإنما هو مخلوق خلقه الله فيه ، فلو كان ما قام بالرب تعالى من الكلام غير متعلق بمشيئته بل[3] يتكلم بغير اختياره لم يكن هذا هو الكلام المعهود ، بل هذا شيء آخر غير ما يعرفه العقل ويشهد به الشرع .

---

(١) انظر عن مذهب السالمية وقولهم في صفة كلام الله تعالى : منهاج السنة (١/ ١٥٧) و(٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦١) ومجموع الفتاوى (١٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠) والقصيدة النونية مع شرحها للهراس (١/ ١٢٢ ـ ١٢٣) .

(٢) في « ت » : « وأما » .

(٣) في « ت » : « لم » .

قالوا : ولو لم يكن هناك ألفاظ مسموعة حقيقة السمع لم يكن ثم صفة كلام البتة ، ولو كان عاجزاً عن الكلام في الأزل لم يصر قادرا عليه فيما لم يزل ، فإنه إذا كانت حاله قبل وبعد سواء وهو لم يستفد صفة الكلام من غيره فمن المستحيل أن تتجدد[(١)] له هذه الصفة بعد أن كان فاقدا لها بالكلية

وكذلك إثبات قدم عين كل فرد [فرد][(٢)] من [أفراد][(٣)] [أنواع][(٤)] الكلام ، وبقاؤه أزلاً وأبدًا واقتران[(٥)] حروفه بعضها ببعض بحيث لا يسبق شيء منها لغيره[(٦)] لا يسيغه عقل (ولا تقبله فطرة)[(٧)] ، وقد دلت النصوص النبوية أنه يتكلم إذا شاء بما شاء ، وأن كلامه يسمع ، وأن القرآن العزيز [الذي][(٨)] هو سور وآيات وحروف وكلمات عين كلامه حقا ، لا تأليف ملك ولا بشر ، وأنه سبحانه هو الذي قاله[(٩)] بنفسه : ﴿ الٓمٓصٓ ﴾[(١٠)] و﴿ حمٓ * عٓسٓقٓ ﴾[(١١)] ، و﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾[(١٢)] ، وأن

---

(١) في « ت » : « تجدد » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٥) في « ت » : « واقترانه » .

(٦) في « ن » : « بغيره » .

(٧) في « د » و « ن » : « ولا يقبله نظر » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٩) في « ت » : « قال » .

(١٠) أول سورة الأعراف .

(١١) أول سورة الشورى .

(١٢) أول سورة مريم .

القرآن جميعه[١] حروفه ومعانيه نفس كلامه الذي تكلم به وليس بمخلوق ، ولا بعضه قديما وهو المعنى ، وبعضه مخلوق وهو الكلمات والحروف ، ولا بعضه كلامه وبعضه كلام غيره ، ولا ألفاظ القرآن وحروفه ترجمة ترجم بها جبريل ومحمد عما قام بالرب من المعنى من غير أن يتكلم الله بها ، بل القرآن جميعه كلام الله حروفه ومعانيه ، تكلم الله به حقيقة ، والقرآن اسم لهذا النظم العربي الذي بلغه رسول الله ﷺ عن جبريل عن رب العالمين ، فللرسولين منه مجرد التبليغ والأداء لا الوضع والإنشاء ، كما يقول أهل الزيغ والاعتداء ، فكتاب[٢] الله عندهم غير كلامه ، كتابه مخلوق وكلامه غير مخلوق ، والقرآن إن أريد به الكتاب كان مخلوقا وإن أريد به الكلام كان غير مخلوق ، وعندهم أن الذي قال السلف هو غير مخلوق هو العين القائم بالنفس ، وأما ما جاء به الرسول وتلاه على الأمة فمخلوق وهو عبارة عن ذلك المعنى ، وعندهم أن الله تعالى لم يكلم موسى وإنما اضطره إلى معرفة المعنى القائم بالنفس من غير أن يسمع منه كلمة واحدة ، وما يقرؤه القارءون ويتلوه التالون فهو عبارة عن ذلك المعنى ، وفرعوا على هذا الأصل فروعا :

[مما تفرع عن تعطيل صفة كلامه سبحانه]

منها : أن كلام الله لا يتكلم به غيره [٢٠٨/ب] فإنه[٣] العين القائم بنفسه ، ومحال قيامه بغيره ، فلم يتل أحد قط كلام الله ولا قرأه [ولا أقرأه][٤] .

---

(١) في « ن » : « جميع » .

(٢) في « ن » : « فكان » .

(٣) في « ت » : « فإن » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

ومنها : أن هذا الذي جاء به الرسول ﷺ ليس كلام الله إلا على سبيل المجاز .

ومنها : أنه لا يقال إن الله تعالى (تكلم ولا يتكلم)[١] ، ولا قال ولا يقول ، ولا خاطب ولا يخاطب ، فإن هذه كلها أفعال إرادية تكون بالمشيئة ، وذلك المعنى صفة أزلية لا تتعلق بالمشيئة .

ومنها : أنهم قالوا لا يجوز أن ينزل القرآن إلى الأرض ، فألفاظ النزول والتنزيل لا حقيقة لشيء منها عندهم .

ومنها : أن القرآن القديم لا نصف له ولا ربع ولا خمس ولا عشر ولا جزء له البتة[٢] .

ومنها : أن معنى الأمر هو معنى النهي ، ومعنى الخبر والاستخبار ، كل[٣] ذلك معنى واحد بالعين .

ومنها : أن نفس التوراة هي نفس القرآن ونفس الإنجيل والزبور ، والاختلاف في التأويلات فقط .

ومنها : أن هذا القرآن العربي تأليف جبريل أو محمد أو مخلوق خلقه الله في اللوح المحفوظ فنزل به جبريل من اللوح ، لا من الله على الحقيقة كما هو معروف من أقوالهم .

---

(١) لعلها : « لا تكلم ولا يتكلم » كما في نظائرها بعدها في السياق نفسه .

(٢) لمعرفة ما قيل في تقسيم القرآن إلى النصف والربع والخمس والعشر وعدد الأجزاء ينظر : المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني (ص٢ ـ ٣ ، ١٥) وفنون الأفنان في عيون علوم القرآن لابن الجوزي (ص٢٥٣ ـ ٢٧٧) والبرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ٢٤٤) وما بعدها ، والتبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن لطاهر الجزائري (ص١٩٠ ـ ١٩٤) ومعجم علوم القرآن للجرمي (ص٧٩) .

(٣) في « ت » : « وكل » .

ومنها : أن ذلك العين القديم يجوز[١] أن تتعلق[٢] به الإدراكات الخمس ، فيُسمع ويُرى ويُشم ويُذاق ويُلمس ، إلى غير ذلك من الفروع الباطلة سمعاً وعقلا وفطرة .

[دلالة القرآن وصريح السنة وغيرهما على أن كلامه تعالى صفة قائمة بذاته يتكلم به متى شاء]

وقد دل القرآن وصريح السنة والمعقول وكلام السلف على أن الله سبحانه يتكلم بمشيئته ، كما دل على أن كلامه صفة قائمة بذاته وهي صفة ذات وفعل ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا[٣] لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٤] وقوله : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٥] . « فإذا » تخلص الفعل للاستقبال[٦] و« أن » كذلك[٧] ، و « نقول »[٨] فعل دال على الحال والاستقبال[٩] ، و « كن » حرفان يسبق أحدهما الآخر ، فالذي اقتضته هذه الآية هو الذي في صريح العقول[١٠] والفطر .

(١) تكررت كلمة « يجوز » في « ت » .

(٢) في « ن » : « يتعلق » .

(٣) في « د » و « ن » : « أمرنا » وهو خطأ .

(٤) سورة النحل آية (٤٠) .

(٥) سورة يس آية (٨٢) .

(٦) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، وهو شرح على كتاب التسهيل لابن مالك (١/ ١٣ ، ١٤) فقد ذكر هذا نصاً وأمثلة .

(٧) ينظر : المصدر السابق (١/ ١٣ ، ١٤) .

(٨) في « ن » : « يقول » .

(٩) هكذا عرفوا الفعل المضارع يعني هو : ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال أو الاستقبال

وينظر : المعجم المفصل في النحو العربي (٢/ ١٠٠٠) ومعجم علوم اللغة العربية عن الأئمة (ص٣٨٩) ومعجم القواعد العربية في النحو والتصريف (ص٤٥٧) .

(١٠) في « ت » : « المعقول » .

وكذلك قوله : ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا ﴾[1] ، سواء كان الأمر (هاهنا)[2] أمر تكوين أو أمر تشريع[3] فهو موجود بعد أن لم يكن .

وكذلك قوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾[4] وإنما[5] قال لهم اسجدوا بعد خلق آدم وتصويره .

وكذلك قوله : ﴿وَلَمَّا[6] جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى ﴾[7] الآيات كلها ، فكم [فيها][8] من برهان يدل على أن التكليم[9] والخطاب وقع في ذلك [٢٠٩/أ] الوقت .

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ ﴾[10] ،

---

(١) سورة الإسراء آية (١٦) .

(٢) في « ت » : « هنا » بحذف الهاء الأولى التي هي للتنبيه .

(٣) وقد رجح المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه شفاء العليل في موضعين منه أن الأمر هنا كوني لا شرعي فقال عند الآية المذكورة (ص٥٦٢ ـ ٥٦٣) : « فهذا أمر تقدير كوني لا أمر ديني شرعي ، فإن الله لا يأمر بالفحشاء ، والمعنى قضينا ذلك وقدرناه ، وقالت طائفة : بل هو أمر ديني ، والمعنى أمرناهم بالطاعة فخالفونا وفسقوا ، والقول الأول أرجح لوجوه . . » ثم ذكر سبعة وجوه في بيان وجه الأرجحية ، وهكذا ذكر في المصدر نفسه (ص١٠٥ ـ ١٠٧) .

(٤) سورة الأعراف آية (١١) .

(٥) في « د » و « ن » : « فإنما » .

(٦) في « ت » : « فلما » والمثبت هو الصواب كما في نص الآية الكريمة .

(٧) سورة الأعراف آية (١٤٣) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٩) في « ت » : « التكلم » .

(١٠) سورة القصص آية (٣٠) .

والذي ناداه هو الذي قال له : ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي ﴾[(١)] .
وكذلك قوله : ﴿ وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ ﴾[(٢)] ، وقوله : ﴿ وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴾[(٣)] ، وقوله : ﴿ يَوۡمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٖ ﴾[(٤)] ومحال أن يقول[(٥)] سبحانه لجهنم ﴿ هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٖ ﴾ قبل خلقها ووجودها .

وتأمل نصوص القرآن من أوله إلى آخره ونصوص السنة ، ولا سيما أحاديث الشفاعة[(٦)] وحديث المعراج[(٧)] وغيرها .

[من النصوص الحديثية الدالة على إثبات تكلمه تعالى]

---

(١) سورة طه آية (١٤) .
(٢) سورة القصص آية (٦٢ ، و ٦٥ ، و ٧٤) .
(٣) سورة سبأ آية (٤٠) .
(٤) سورة ق آية (٣٠) .
(٥) في « د » و « ن » : « يقوله » .
(٦) لعل المؤلف رحمه الله تعالى يقصد ما جاء في بعض روايات حديث الشفاعة وفيه : « .. فأقول يا رب أُمتي أمتي ، يا رب أُمتي أمتي ، يا رب أُمتي أمتي ، يا رب فيقول : يا محمد أدخل من أُمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن من أبواب الجنة .. » الحديث ، أخرجه الترمذي في صفة القيامة ح٢٤٣٤ (٤/ ٦٢٢ ـ ٦٢٤) والإمام أحمد في المسند (واللفظ له) (٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦) وإسناده صحيح ، قال الترمذي عقبه : « هذا حديث حسن صحيح » ، وأصله في الصحيحين وغيرهما .
والشاهد فيه : « فيقول : أي المولى سبحانه وتعالى » .
(٧) لعل المؤلف رحمه الله تعالى يقصد ما جاء في حديث الإسراء والمعراج وفيه : « .. فلم أزل أرجعُ بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى حتى قال : يا محمد إنهن خمس صلوات لكل يوم وليلة .. » الحديث ، وقد أخرجه مسلم في الإيمان ح٢٥٩ (١/ ١٤٥ ـ ١٤٧) ، وفي رواية البخاري من كتاب الصلاة ح٣٤٩ (ص٧٦ ـ ٧٧) وفي أحاديث الأنبياء ح٣٣٤٢ . (ص٦٨٠ ـ ٦٨١) : « .. فقال : هن خمس =

كقوله : « أتدرون[1] ماذا قال ربكم الليلة ؟ »[2] ، وقوله : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث ألا تكلموا في الصلاة»[3] ، وقوله : « ما منكم (من أحد إلا سيكلمه)[4] ربه ليس بينه وبينه ترجمان ولا حاجب»[5] .

= وهن خمسون لا يبدل القول لدي . . » الحديث .
والشاهد فيه كسابقه من نسبة القول إلى الله تعالى .

(١) في « ن » : « أيدرون » وليس بصواب .

(٢) هو جزء من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال : « صلى لنا النبي ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليل ، فلما انصرف أقبل على الناس فقال : هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ . . » الحديث ، وقد أخرجاه في الصحيحين : البخاري في الأذان ح٨٤٦ (ص١٦٨) وفي الاستسقاء ح١٠٣٨ وفي المغازي ح٤١٤٧ وفي التوحيد (مختصرا) ح٧٥٠٣ ، ومسلم في الإيمان ح١٢٥ (١/ ٨٣ ـ ٨٤) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه معلقا بصيغة الجزم عن ابن مسعود رضي الله عنه ، في كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ . . ﴾ الخ . (ص١٥٨٠)
وقد قال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٣٦١ ـ ٣٦٢) : « هذا طرف من حديث أسنده المؤلف في « الصلاة » وفي « هجرة الحبشة » من طريق علقمة عن ابن مسعود في منع الكلام في الصلاة مختصرا بلفظ « إن في الصلاة لشغلا » . وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق أبي وائل عن ابن مسعود مطولا وفيه هذا اللفظ ، وهو من الأحاديث التي لا توجد في البخاري إلا معلقة وقال الإمام أحمد ثنا سفيان عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله قال : « كنا نسلم على النبي ﷺ إذ كنا بمكة قبل أن نأتي أرض الحبشة . . الحديث وفيه : « إن الله يحدث من أمره ما شاء ، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » ، أخرجه النسائي من رواية سفيان وأخرجه أبو داود من رواية أبان بن العطار عن عاصم » .

(٤) في النسخ الخطية : « إلا من سيكلمه » والمثبت من مصادر النص .

(٥) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه مطولا ومختصرا منها في كتاب الرقاق ح٦٥٣٩ (ص١٣٧٩) وفي التوحيد ح٧٤٤٣ و٧٥١٢ ، ومسلم أيضاً مطولا =

وقد أخبر الصادق المصدوق عنه أنه يكلم ملائكته في الدنيا فيسألهم وهو أعلم بهم : « كيف تركتم عبادي ؟ »[(١)] ، ويكلمهم يوم القيامة[(٢)] ، ويكلم أنبياءه ورسله وعباده المؤمنين يومئذ[(٣)] ، ويكلم أهل الجنة في الجنة[(٤)]

= ومختصرا في مواضع من كتاب الزكاة منها ح٦٧ (٢/ ٧٠٣ ـ ٧٠٤) كلاهما من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه يرفعه .

(١) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة ح٥٥٥ (ص١١٤ ـ ١١٥) وفي بدء الخلق ح٣٢٢٣ وفي التوحيد ح٧٤٢٩ و ٧٤٨٦ .

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ الآيتان (٤٠ ، ٤١) من سورة سبأ .

(٣) قال البخاري في كتاب التوحيد من صحيحه : « باب كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم » باب ٣٦ (ص١٥٧٤) ، ثم أورد فيه خمسة أحاديث ، قال شارحه الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٧٧) : « تنبيهان : أحدهما : ليس في أحاديث الباب كلام الرب مع الأنبياء إلا في حديث أنس ، وسائر أحاديث الباب في كلام الرب مع غير الأنبياء ، وإذا ثبت كلامه مع غير الأنبياء فوقوعه للأنبياء بطريق الأولى . الثاني : تقدم في الحديث الأول ما يتعلق بالترجمة ، وأما الثاني فيختص بالركن الثاني من الترجمة وهو قوله : وغيرهم ، وأما سائرها فهو شامل للأنبياء وغير الأنبياء على وفق الترجمة » اهـ .

(٤) قال البخاري في كتاب التوحيد من صحيحه : « باب كلام الرب مع أهل الجنة » . باب ٣٨ (ص١٥٧٨) . قال شارحه الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٨٨) : « قوله : باب كلام الرب مع أهل الجنة ، أي بعد دخولهم الجنة ، ذكر فيه حديثين ظاهرين فيما ترجم له ، أحدهما حديث أبي سعيد أن الله يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ، الحديث وفيه يقول : أُحل عليكم رضواني . . ثانيهما حديث أبي هريرة « أن رجلا من أهل الجنة استأذن ربه ، في رواية السرخسي : يستأذن ربه في الزرع . . » الخ . فقال : « أولست فيما شئت ؟ » الحديث ، وأخرج حديث أبي سعيد أيضاً في الرقاق ح٦٥٤٩ (ص١٣٨١) ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح٩ (٤/ ٢١٧٦) .

ويسلم عليهم في منازلهم[1] ، وأنه كل ليلة يقول : « من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له ، من يقرض غير عديم ولا ظلوم »[2] ، وقال النبي ﷺ : « إن الله أحيى أباك وكلمه كفاحا » ، ومعلوم أنه في ذلك الوقت كلمه وقال له : « تمن علي »[3] .

إلى أضعاف أضعاف ذلك من نصوص الكتاب والسنة التي إن دُفعت دفعت الرسالة بأجمعها ، وإن كانت مجازاً كان الوحي كله مجازا ، وإن كانت من المتشابه كان الدين كله من المتشابه ، وإن وجب أو ساغ تأويلها على

---

(1) كما قال تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ الآية (٥٨) من سورة يس .
وقد قال المؤلف رحمه الله تعالى في النونية بشرحها للهراس (٢/ ٤١٩) وهو يتحدث عن كلام الرب سبحانه مع أهل الجنة :

ويسلم الرحمن جل جلاله حقا عليهم وهو في القرآن

(2) تقدم ذكر حديث النزول بسرد طرقه ورواياته ص (١١٢٥) وما بعدها .

(3) هو جزء من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخرجه الترمذي في التفسير ح٣٠١٠ (٥/ ٢٣٠ ـ ٢٣١) وابن ماجه في المقدمة ح١٩٠ (١/ ٦٨) وفي الجهاد ح٢٨٠٠ (٢/ ٩٣٦) والدارمي في الرد على الجهمية رقم ١١٥ و ٢٨٩ (ص٦٠ و ١٣٧) وابن أبي عاصم في السنة رقم ٦١٥ (١/ ٤١٣) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٥٩٩ (٢/ ٨٩٠) والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤) والبيهقي في دلائل النبوة (٣/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩) وابن حبان في صحيحه رقم ٧٠٢٢ (١٥/ ٤٩٠ ـ ٤٩١) ، جميعهم من طريق موسى بن إبراهيم بن بشير الأنصاري عن طلحة بن خراش عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما وإسناده جيد ، وقد رواه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٣٦١) مختصرا ، وكذا عبد بن حميد في المنتخب من مسنده رقم ١٠٣٩ (ص٣١٧ ـ ٣١٨) وابن منده في الرد على الجهمية رقم ٣٠٣ (ص١٤٥) وأبو يعلى في المسند رقم ٢٠٠٢ (٤/ ٦) من طريق آخر بإسناد حسن .
وقوله : « كفاحا » أي مواجهة ليس بينهما حجاب ولا رسول . قاله ابن الأثير في النهاية (٤/ ١٨٥) .

خلاف ظاهرها ساغ تأويل(١) جميع القرآن والسنة على خلاف ظاهره ، فإن مجيء هذه النصوص في الكتاب [والسنة](٢) وظهور(٣) معانيها(٤) وتعدد أنواعها واختلاف مراتبها أظهر من كل ظاهر وأوضح من كل واضح ، فكم جهد ما يبلغ التأويل والتحريف والحمل على المجاز .

هب أن ذلك يمكن في موضع واثنين وثلاثة وعشرة ، أفيسوغ حمل أكثر من ثلاثة آلاف وأربعة آلاف موضع كلها على المجاز وتأويل الجميع بما يخالف الظاهر ؟ (ولا تستبعد)(٥) قولنا أكثر من ثلاثة آلاف ، فكل آية وكل حديث إلهي(٦) وكل حديث فيه الإخبار عما قال الله تعالى أو يقول ، وكل أثر فيه ذلك إذا استقرئت زادت على هذا العدد ، ويكفي أحاديث [٢٠٩/ ب] الشفاعة ، وأحاديث الرؤية ، وأحاديث الحساب ، وأحاديث تكليم الله تعالى لملائكته وأنبيائه ورسله وأهل الجنة ، وأحاديث تكليم الله لموسى ، وأحاديث تكلمه(٧) عند النزول الإلهي ، وأحاديث تكلمه بالوحي(٨) ، وأحاديث تكليمه للشهداء(٩) ،

---

(١) في « ت » : « تأويلها » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « وظهورها » .

(٤) في « ن » : « معانيهما » .

(٥) في « ن » : « ولا يستبعد » .

(٦) يعني الحديث القدسي .

(٧) في « ت » : « تكليمه » .

(٨) تقدم الدليل على هذه الأمور في مواطن سابقة .

(٩) الذي وقفت عليه في هذا حديث عبد الله بن جابر رضي الله عنهما ، وقد تقدم قريبا ص (١٣٢٣) مع التعليق (٣) .

وأحاديث تكليم[1] كافة عباده يوم القيامة بلا ترجمان ولا واسطة[2] ، وأحاديث تكليمه للشفعاء يوم القيامة حين يأذن لهم في الشفاعة[3] ، إلى غير ذلك . إذ كل هذا وأمثاله وأضعافه مجاز لا حقيقة [له][4] ، سبحانك هذا بهتان عظيم ، بل نشهدك ونشهد حملة عرشك وملائكتك وجميع خلقك أنك أحق بهذه الصفة وأولى من كل أحد ، وأن البحر لو أمده من بعده سبعة أبحر وكانت أشجار الأرض أقلاما يكتب بها (ما تتكلم)[5] به لنفدت البحار والأقلام (ولم تنفد)[6] كلماتك ، وأنك لك الخلق والأمر ، فأنت الخالق حقيقة .

فصل

[ذكر مذاهب الفرق في مسألة تكلم العباد بالقرآن]

وأما مسألة تكلم العباد بالقرآن (فقد اشتبهت)[7] على كثير من الناس ، فقالت طائفة : « إن الله يخلق كلامه عند تلاوة كل تال ، فيجري كلامه

---

(١) في « ت » : « تكليمه » .

(٢) كما تقدم ذكره من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه ص (١٤٢) .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ الآية (٢٥٥) من سورة البقرة ، وقوله : ﴿ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ﴾ الآية (٣) من سورة يونس ، وقوله ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴾ الآية (١٠٩) من سورة طه ، وقوله : ﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ الآية (٢٣) من سورة سبأ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٥) في « ن » : « ما يتكلم » .

(٦) في « د » و « ن » : « ولم ينفد » .

(٧) في « د » و « ن » : « فاشتبهت » .

المخلوق على لسان التالي ، وفعل التالي هو حركة اللسان فقط وهي القراءة » ، فالقراءة صنع العبد عندهم ، والمقروء صنع الله وخلقه ، فالمسموع عندهم مخلوق بين صنعين : صنع الرب وصنع العبد ، وهذا قول أبي الهذيل[١] والإسكافي[٢] وأصحابه[٣] .

وقالت فرقة أخرى : « إن العبد هو المحدث لألفاظه[٤] وتلاوته ، والله تعالى خلقه في مكان واحد لا ينتقل عنه ولا يفارقه إلى غيره ، فهذا المسموع هو صنع التالي ، ألفاظه وتلاوته » ، وهذا قول أكثر البغداديين من المعتزلة ، وقول جعفر بن حرب[٥] [٦] .

وقالت فرقة : « إن القرآن لم يخلقه الله في الحقيقة ولا هو فعله ، فإنه عرض » ، وهم يحيلون أن تكون الأعراض فعلا لله ، قالوا : « فهو فعل المحل الذي قام به » ، وهذا قول معمر[٧] وأصحابه من المعتزلة[٨] .

وقالت فرقة : « إن الله سبحانه خلق كلامه في اللوح المحفوظ ثم مكن جبريل أن يأخذه[٩] منه نقلا ويعلمه رسوله[١٠] - ﷺ - فجبريل إذا نطق به

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٤٢) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٢٤٣) .

(٣) ينظر ما سبق ص (١٣٠٦) وما بعدها ومقالات الإسلاميين (١/ ٢٦٨ ٢٦٩) و(٢/ ٢٦٥) .

(٤) في « ت » : « لأفعاله » .

(٥) تقدمت ترجمته ص (١٣٠٧) .

(٦) راجع ما سبق ص (١٣٠٧) ومقالات الإسلاميين (١/ ٢٦٨) و (٢/ ٢٦٥) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (١٣٠٧) .

(٨) راجع ما سبق ص (١٣٠٧) ومقالات الإسلاميين (١/ ٢٦٨) .

(٩) في « ت » : « يأخذ » .

(١٠) في « ن » : « رسول الله » .

كان نطقه بمنزلة من يقرأ كتاب غيره ، لكن الحروف والأصوات في الحقيقة لجبريل ، (لم تقم)[١] بذات الرب حروف القرآن ولا ألفاظه ، ولا سمعه جبريل من الله تعالى وإنما نزل به من المحل الذي خلق فيه » ، وهذا قول كثير من الكلابية[٢] . فعندهم أن هذا المسموع قول الرسول [٢١٠/أ] الملكي[٣] حقيقة سمعه منه الرسول البشري[٤] فأداه كما سمعه ، فالرسول الملكي ناقل لما في اللوح المحفوظ غير سامع له من الله ، والرسول البشري ناقل له عن جبريل قوله وألفاظه .

ومن هؤلاء من يقول : « بل الله تعالى ألهم جبريل معانيه فعبر عنها جبريل بعبارته ، فهذه الألفاظ كلام جبريل في الحقيقة لا كلام الله »[٥] .

ومنهم من يقول : « جبريل علم رسول الله ﷺ معانيه وألقاها في رُوعه[٦] ، ومحمد ﷺ أنشأ ألفاظها وعبر بها من عنده دلالة على ذلك المعنى الذي ألقاه إليه الملك »[٧] . فالقرآن العربي على قولهم قول محمد ﷺ أو

---

(١) في « د » و « ن » : « لم يقم » .

(٢) سبق تعريفهم ص (٨٥٤) .

(٣) يعنون به جبريل عليه السلام .

(٤) يعنون به الرسول محمداً ﷺ .

(٥) ينظر : الإنصاف للباقلاني (ص٩٨) والإرشاد للجويني (ص١٣٥) وشرح جوهرة التوحيد (ص٩٥) والقصيدة النونية مع شرحها لابن عيسى (٢٨٩/١) وما بعدها .

(٦) في « ت » : « روحه » ، والمثبت من « د » و « ن » ، والروع بالضم : القلب والخاطر ، يقال : وقع ذلك في رُوعي أي في خلدي وبالي . المصباح المنير ومختار الصحاح مادة (روع) .

(٧) ينظر المصادر السالفة .

قول (جبريل)[١] ، وهذا قول من (لا نسميهم)[٢] لشهرتهم[٣] وإن حرفوا له العبارة وزينوا له الألفاظ ، فهو قولهم الذي يناظرون عليه ويكفرون من خالفهم فيه ، ويقولون فيه : قال أهل الحق كذا وقالت سائر فرق أهل الزيغ بخلافه .

وقالت فرقة أخرى : « بل لسان التالي مظهر (للكلام)[٤] القديم ، فيسمع منه عند التلاوة كما سمع موسى كلام الله من الشجرة ، فلسان التالي كالشجرة محل ومظهر (لكلام الله)[٥] ، فإذا قال التالي : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ كان المسموع كله حروفه وأصواته عين[٦] كلام الله القائم به من غير حلول في القارئ ولا اتحاد به ، كما (أن الله)[٧] سبحانه لم يحل في الشجرة ولا اتحد بها وسمع موسى كلامه منها .

واختلفت هذه الفرقة في الصوت الذي يُسمع من القارئ على قولين : أحدهما : أنه عين صوت الله بالقرآن ظهر عند تلاوة التالي ، فكانت التلاوة مظهرة له . وقالت فرقة أخرى منهم : ما لا بد منه من الصوت في الأداء ولا يتأدى الكلام بدونه فهو الصوت القديم ، وما زاد عليه من قوة الاعتماد والرفع فمحدث ، قالوا : وقد اقترن القديم بالمحدث على وجه يعسر

---

(١) في « ت » : « محمد جبريل وليس بصواب » .

(٢) في « د » و « ن » : « لا يسميهم » .

(٣) وهم الأشاعرة .

(٤) في « د » و « ن » : « الكلام » .

(٥) في « ت » : « للكلام » .

(٦) في « ت » : « غير » وهو تحريف .

(٧) في « ت » : « أنه » .

التمييز بينهما جدا

فلما أورد عليهم أن الحس شاهد بأن هذا الصوت موجود بعد أن كان معدوما ومعدوم بعد وجوده وهذا مستحيل على القديم ، أجابوا بأن الذي وجد بعد عدمه ثم عدم بعد وجوده هو ظهور الصوت القديم لا نفسه ، فالحدوث وقع على الإدراك لا على المدرك ، كما إذا سُمع كلامه سبحانه منه بعد أن لم يسمع ثم عدم السمع ، فالحدوث واقع على السمع لا على المسموع ، وهذا قول جماعة ممن ينسب إلى الإمام أحمد ، [وأحمد][1] وأصحابه المتقدمون بريئون [من][2] [٢١٠/ب] هذا المذهب المخالف للحس والعقل والفطرة ، ونصوص أحمد إنما تدل على خلافه ، فقد نص في رواية جماعة من أصحابه على أن الصوت صوت العبد ، فقال في قول النبي ﷺ : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن»[3] قال : « يجهر به ويحسنه بصوته ما استطاع »[4] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٣) أخرجه البخاري في التوحيد ح٧٥٢٧ (ص١٥٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وفي لفظ : « ما أذن الله لنبي ما أذن لنبي أن يتغنى بالقرآن » ، وله بلفظ آخر : « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به » . كتاب فضائل القرآن من الصحيح ح٥٠٢٣ و٥٠٢٤وفي التوحيد ح٧٤٨٢ و ٧٥٤٤ ، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها ح٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٤ (٥٤٥/١ ـ ٥٤٦) .

(٤) لم أقف عليه بلفظه ، ونصوص الإمام تقتضيه ، والذي وجدته ما ذكره ابن مفلح رحمه الله تعالى في كتابه الآداب الشرعية (٢٩٧/٢) قال : « قال أحمد : يُحسِّن القارئ صوته بالقرآن ، ويقرأه بحزن بحزن وتدبر ، وهو معنى قوله عليه السلام : (ما أذن الله لشيء كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن) نص عليه » . =

[إثبات أئمة السنة أن صوت القارئ غير كلام الباري]

وقد نص على ذلك الأئمة كالبخاري وغيره ، قال البخاري في صحيحه : « باب قول النبي ﷺ : « الماهر بالقرآن مع [سَفَرة][1] الكرام البررة » و« زينوا القرآن بأصواتكم»[2] . ثم احتج بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت [يتغنى][3] بالقرآن يجهر به»[4] . فأضاف الصوت إلى النبي ﷺ ، ثم ساق حديث البراء : « أن النبي ﷺ قرأ في العشاء بالتين والزيتون فما سمعتُ صوتا أحسن منه »[5] ، فأضاف الصوت إليه . ثم ذكر حديث ابن عباس « أن

= وفي المصدر نفسه : (٢/ ٢٩٩) : « وقال الوليد بن مسلم : يتغنى بالقرآن : يجهر به ، وهذا قول الشافعي ، ورواه إسحاق بن إبراهيم عن أحمد » .

قلت : وقد نُقل عن غير واحد من السلف مثل قول الإمام أحمد المذكور هنا ، ففي سنن أبي داود من كتاب الصلاة ح١٤٧١ (٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧) ، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٥٤) من حديث أبي لبابة : عن عبد الأعلى بن حماد حدثنا عبد الجبار بن الورد قال : سمعتُ ابن أبي مليكة يقول قال عبيد الله بن أبي يزيد : مر بنا أبو لبابة فاتبعناه حتى دخل بيته فدخلنا عليه فإذا رجل رث البيت رث الهيئة فسمعته يقول : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « ليس منا من لم يتغنّ بالقرآن » قال فقلت لابن أبي مليكة : يا أبا محمد أرأيت إذا لم يكن حسن الصوت ؟ قال : يُحسِّنه ما استطاع .

(١) ما بين المعقوفتين أثبته من مصدر النص .

(٢) البخاري في التوحيد باب ٥٢ (ص١٥٨٥) .

(٣) ما بين المعقوفتين لا يوجد في إحدى روايات البخاري .

(٤) سبق تخريجه قريبا ص (١٣٢٩) مع التعليق (٣) .

(٥) البخاري كتاب التوحيد ح٧٥٤٦ (ص١٥٨٥) وهو فيه بلفظ : « سمعتُ النبي ﷺ يقرأ في العشاء ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾ فما سمعتُ أحدا أحسن صوتا أو قراءة منه » .

وكذا أخرجه في مواضع من الصحيح مطولا ومختصرا ، انظر منه كتاب الأذان ح٧٦٧ و٧٦٩ وكتاب التفسير ح٤٩٥٢ .

النبي ﷺ كان مُتواريا بمكة وكان يرفع صوته بالقرآن ، فإذا سمع المشركون سبوا القرآن ومن جاء به ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾[1] »[2] . ثم قال : « بابُ قراءة الفاجر والمنافق ، وأصواتُهم وتلاوتُهم لا تجاوز تراقيهم[3] »[4] . وذكر في الباب حديث أبي سعيد الخدري : « يخرج ناس من قبل المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم»[5] ومعلوم أن المراد التلاوة والأداء وما قام بهم من الأصوات وأنها لم تجاوز[6] حناجرهم ، وكان البخاري قد امتحن بهذه الفرقة فتجرد للرد عليهم وبالغ في ذلك في كتاب « خلق أفعال العباد »[7] ، فإنه بناه على ذلك وأن أصوات العباد من أفعالهم أو متولدة عن أفعالهم ، فهي من أفعالهم ، فالصوت صوت العبد حقيقة ، (والكلام كلام الله)[8] حقيقة ، أداه العبد بصوته كما يؤدي كلام الرسول وغيره بصوته ، فالعبد[9] مخلوق وصفاته

---

(١) سورة الإسراء آية (١١٠) .

(٢) البخاري كتاب التوحيد ح٧٥٤٧ (ص١٥٨٥) وأخرجه مطولا في التفسير ح٤٧٢٢ وفي التوحيد أيضاً ح٧٤٩٠ و ٧٥٢٥ .

(٣) في مصدر النص : « حناجرهم » .

(٤) البخاري كتاب التوحيد باب ٥٧ (ص١٥٨٨) .

(٥) هو جزء من الحديث ، وتتمته : « يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فُوقه » ، قيل : ما سيماهم ؟ قال : « سيماهم التحليق ، أو قال : التسبيد » . البخاري ، كتاب التوحيد ح٧٥٦٢ (ص١٥٨٩) .

(٦) في « ن » : « يجاوز » .

(٧) كتاب شهير مطبوع متداول .

(٨) في « ت » : « والكلام لله » .

(٩) في « ت » : « والعبد » .

مخلوقة ، وأفعاله مخلوقة ، وصوته وتلاوته مخلوقة ، والمتلو المؤدى بالصوت غير مخلوق .

واحتج البخاري في « الصحيح » و[١]في « خلق أفعال العباد »[٢] على ذلك بنصوص التبليغ كقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾[٣] ، وقوله : ﴿ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّى ﴾[٥] .

وهذا من رسوخه في العلم ، فإن ذلك يتضمن أصلين ضل فيهما أهل الزيغ ، أحدهما : أن الرسول ليس له من الكلام إلا مجرد تبليغه ، فلو كان هو قد أنشأ ألفاظه لم يكن مُبلِّغا ، بل منشئاً مبتدئا ، ولا تعقل الأمم كلها من التبليغ سوى تأدية كلام الغير بألفاظه [٢١١/أ] ومعانيه ، ولهذا يضاف الكلام إلى المبلَّغ عنه لا إلى المبلِّغ ، وأيضاً فالتبليغ والإبلاغ هو الإيصال ، وهو معدى من بلغ إذا وصل ، والإيصال حقيقة أن يورد إلى الموصل إليه ما حمله إياه غيره فله مجرد إيصاله .

الأصل الثاني : أن التبليغ فعل المبلغ ، وهو مأمور به مقدور له ، وتبليغه هو تلاوته بصوت نفسه ، فلو كان الصوت والتلاوة وصوت المتكلم به أولاً وتلاوته لم يكن فعلا مأمورا به مضافا إلى المأمور ، وبالجملة فالتبليغ هو صوت المبلغ القائم به .

---

(١) حرف الواو العاطفة ساقط من النسخ الخطية والسياق يقتضيه .

(٢) في « د » و « ن » : « خلق الأفعال » .

(٣) سورة المائدة آية (٦٧) .

(٤) سورة الشورى آية (٤٨) .

(٥) سورة الأعراف آية (٧٩) .

قال البخاري : « باب ما جاء في قول الله تعالى : ﴿ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾[1] ، وقول النبي ﷺ : « بلغوا عني ولو آية»[2] ، و « ليبلغ الشاهد الغائب»[3] ، « وأن الوحي قد انقطع »[4].[5] .

فتأمل مقصوده بقوله : « وأن الوحي قد انقطع» ، فلو كانت أصواتنا بالقرآن هي نفس الصوت القديم الذي تكلم الله تعالى به لم يكن الوحي قد انقطع ، بل هو متصل ما دامت أصوات العباد مسموعة بالتلاوة ، فالقائلون إن هذا الصوت هو نفس الصوت القديم ظهر عند تلاوة التالي وهو الصوت الذي أوحى الله تعالى به [الوحي][6] إلى رسوله ﷺ بعينه وهو غير منقطع ، لزمه لزوما بينا أن الوحي متصل [غير][7] منقطع .

---

(١) سورة المائدة آية (٦٧) .

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح من كتاب أحاديث الأنبياء ح٣٤٦١ (ص٧١٢) من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما وبقيته : « وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » .

(٣) هو جزء من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في خطبته ﷺ يوم النحر وفيه : « فليبلغ الشاهد الغائب .. » الحديث أخرجه البخاري في الحج ح١٧٣٩ (ص٣٤٤) ومن حديث أبي بكرة رضي الله عنه في الحج أيضاً ح١٧٤١ (ص٣٤٥) .

(٤) هو جزء من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه أوله : « إن أُناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ ، وإن الوحي قد انقطع .. » الخ أخرجه البخاري في الشهادات من صحيحه ح٢٦٤١ (ص٥٢٥) .

(٥) خلق أفعال العباد (ص١١٦) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قال البخاري في كتاب « خلق أفعال العباد »[١] : « ويُذكر عن النبي ﷺ أنه كان يحب أن يكون الرجل خفت الصوت ويكره أن يكون رفيع الصوت ، وأن الله سبحانه يُنادي بصوت يسمعه من بَعُد كما يسمعه من قَرُب ، فليس هذا لغير الله تعالى . قال أبو عبد الله : وفي هذا دليل أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق ، لأن صوت الله يسمع من بعد كما يسمع من قرب ، وأن الملائكة يصعقون من صوته ، فإذا نادى جبريل الملائكة لم يصعقوا »[٢] . ثم ساق في الباب أحاديث تكلم الله بالصوت محتجا بها[٣]

قال البخاري : « وقد كتب النبي ﷺ كتابا فيه : بسم الله الرحمن الرحيم ، وقرأه ترجمان قيصر على قيصر وأصحابه ، ولا يشك[٤] في قراءة الكفار وأهل الكتاب أنها أعمالهم ، وأما المقروء فهو كلام العزيز المنان ليس بمخلوق[٥] ، فمن حلف بأصوات قيصر أو بنداء المشركين الذين يقرون بالله (لم تكن)[٦] عليه يمين دون الحلف بالله لقول النبي ﷺ : « لا تحلفوا بغير الله»[٧] ، وليس للعبد أن يحلف بالخواتيم والدراهم البيض أو ألواح

(١) في « د » و « ن » : « خلق الأفعال » .
(٢) خلق أفعال العباد (ص١٣٧) .
(٣) انظر المصدر السابق حديث رقم ٣٦٥ و ٣٦٦ و٣٦٧ (ص١٣٧ ـ ١٣٩) .
(٤) في مصدر النص : « نشك » .
(٥) في النسخ الخطية : « بخلق » والمثبت من مصدر النص .
(٦) في مصدر النص : « لم يكن »
(٧) هو جزء من حديث سهل بن حنيف رضي الله عنه أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٤٨٧) وإسناده ضعيف ، فيه عبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف كما في ترجمته من كتاب التقريب (ص٣٠٢) ، وكذا فيه الوليد بن مالك بن عبد القيس ومحمد بن قيس مولى سهل المذكور كلاهما مجهول غير مشهور كما في ترجمتهما في التذكرة للحسيني =

الصبيان التي[1] يكتبونها ثم يمحونها المرة بعد المرة ، وإن حلف فلا يمين عليه لقوله تعالى : [٢١١/ب] ﴿ فَلَا[2] تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[3] »[4] .

قال البخاري : « وقال النبي ﷺ : « بينا أنا في الجنة سمعتُ صوت رجل بالقرآن»[5] فبين أن الصوت غير القرآن »[6] .

قلت[7] : ونظيره : « إني لأعرف أصوات رفقة الأشعريين بالقرآن»[8] .

= (٣/ ١٥٨٤ و١٨٤٧) وتعجيل المنفعة لابن حجر (٢/ ٢٠٤ و٣٤٦) .

إلا أنه صحت أحاديث كثيرة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى ثبتت في الصحيحين وغيرهما فانظرها في موسوعة المناهي الشرعية في صحيح السنة النبوية (١/ ٥٦ ـ ٦٥) .

(١) في النسخ الخطية : « الذين » ، والمثبت من مصدر النص .

(٢) في النسخ الخطية : « ولا » .

(٣) سورة البقرة آية (٢٢) .

(٤) خلق أفعال العباد (ص١٤٦) .

(٥) أسنده الإمام البخاري بعد هذا في خلق أفعال العباد رقم ٤٢٩ و ٤٣٠ (ص١٦١ و١٦٢) من حديث أبي هريرة وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما ، وكذا أخرجه النسائي في الكبرى من حديثهما أيضاً في كتاب المناقب ح٨٢٣٣ و ٨٢٣٤ (٥/ ٦٥) ولفظه من رواية أبي هريرة عند البخاري في الموضع المذكور : « بينا أنا أمشي في الجنة سمعتُ صوت رجل بالقرآن فقلت من هذا ؟ قالوا : هذا حارثة بن النعمان ، كذلكم البر ، كذلكم البر » . وإسناده صحيح .

(٦) خلق أفعال العباد (ص١٦١) .

(٧) القائل هو الإمام ابن القيم .

(٨) هو طرف حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وله تتمة ، أخرجه البخاري في المغازي ح٤٢٣٢ (ص٨٧٢) ومسلم في فضائل الصحابة ح١٦٦ (٤/ ١٩٤٤) .

قال أبو عبد الله : « ويقال له أصفة الله وكلامه وعلمه وأسماؤه وعزه وقدرته بائنة من الله أم لا ؟ وقولك وكلامك بائن من الله أم لا ؟ »[١] .

« قال أبو عبد الله : قال الله تعالى : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ * وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ ﴾[٢] ، وقال : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾[٣] ، [فالإبلاغ][٤] والإنذار من نوح ، وهو نذير مبين يأمرهم بطاعة الله ، وأما الغفران فإنه من الله بقوله[٥] : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[٦] ، ثم قال : ﴿ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ﴾[٧] فذكر الدعاء سرا وعلانية من نوح »[٨] . وقال ابن مسعود رضي الله عنه : قال النبي ﷺ لقوم كانوا يقرؤون القرآن فيجهرون به : « خلطتم علي القرآن»[٩] ، يقول : علت أصواتكم صوتي ، فنهى النبي ﷺ أن يرفع بعضهم على

---

(١) خلق أفعال العباد (ص١٦٢) .

(٢) سورة النجم الآيتان (٣٩ ، ٤٠) .

(٣) سورة نوح آية (١) .

(٤) ما بين المعقوفتين أثبته من مصدر النص .

(٥) في مصدر النص : « لقوله » .

(٦) سورة نوح آية (٤) .

(٧) سورة نوح آية (٥) .

(٨) خلق أفعال العباد (ص١٦٣ ـ ١٦٤) .

(٩) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ٤٥١) والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام رقم ١٦٦ (ص٦٠) والبزار في مسنده (البحر الزخار) رقم ٢٠٧٨ ، ٢٠٧٩ (٥/ ٤٤٠) وأبو يعلى في مسنده رقم ٥٠٠٦ (٥/ ٤٢٣) ، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٢٨٣) وقال عقبه : « رواه أحمد وأبو يعلى والبزار ، ورجال أحمد رجال الصحيح » .

بعض صوته ، ولم ينه عن القرآن ولا عن كلام الله »[١] .

قال البخاري : « واعتل بعضهم فقال ﴿ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾[٢] قيل له : إنما قال ﴿ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ لا كلامك ونغمتك وصوتك[٣] ، إن[٤] الله فضل موسى بكلامه ، ولو كان يَسْمع الخلق كلهم كلام الله كما سمع موسى لم يكن لموسى عليك فضل »[٥] . ومعنى [هذا][٦] أن هذا الصوت المسموع من القاري لو كان هو الصوت الذي سمعه موسى لكان كل من سمع القرآن بمنزلة موسى في ذلك .

فصل

[الحروف الواقعة في كلام المخلوقين مخلوقة والواقعة في القرآن غير مخلوقة]

فإذا[٧] قيل : حروف المعجم قديمة أو مخلوقة ؟ فجوابه أن الحرف حرفان ، فالحرف الواقع في كلام المخلوقين مخلوق ، وحروف القرآن غير مخلوقة . فإن قيل : كيف الحرف الواحد مخلوق[٨] غير[٩] مخلوق ؟ قيل : ليس

---

(١) خلق أفعال العباد (ص١٦٦) مع بعض الاختصار في آخر النص .

(٢) سورة التوبة آية (٦) .

(٣) في مصدر النص : « ولحنك » .

(٤) في مصدر النص : « لأن » .

(٥) خلق أفعال العباد (ص١٦٠) مع شيء يسير من الاختلاف .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » ، وقد كُتب في « د » ثم وضع عليه خط علامة على إلغائه .

(٧) في « ت » : « وإذا » .

(٨) في « د » و « ن » : « مخلوقا » .

(٩) في « ن » : « وغير » .

بواحد بالعين وإن كان واحدا بالنوع ، كما أن الكلام ينقسم إلى مخلوق وغير مخلوق ، فهو واحد بالنوع لا بالعين .

[مراتب الأشياء في الوجود]

وتحقيق ذلك أن الشيء له أربع مراتب[1] : مرتبة في الأعيان ، ومرتبة في الأذهان ، ومرتبة في اللسان ، ومرتبة في الخط ، فالمرتبة الأولى وجوده العيني ، والثانية وجوده الذهني ، والثالثة وجوده اللفظي ، والرابعة وجوده الرسمي ، وهذه المراتب الأربعة تظهر[2] في الأعيان القائمة بأنفسها كالشمس مثلا ، وفي أكثر الأعراض أيضاً كالألوان وغيرها ، ويعسر تمييزه في بعضها [٢١٢/أ] كالعلم والكلام ، أما العلم فلا يكاد يحصل الفرق بين مرتبته في الخارج ومرتبته في الذهن ، بل وجوده الخارجي مماثل لوجوده الذهني . وأما[3] الكلام فإن وجوده الخارجي ما قام باللسان ، ووجوده الذهني ما قام بالقلب ، ووجوده الرسمي ما أظهره الرسم . فأما وجوده اللفظي فقد اتحدت فيه المرتبتان الخارجية واللفظية .

[الفرق بين المتكلم إنشاء والمبلغ أداء]

ومن مواقع الاشتباه أيضاً أن الصوت الذي يحصل به إنشاء الكلام مثل الصوت الذي يحصل به أداؤه وتبليغه وذلك الحرف ، فصوتُ امرئ القيس[4] وحروفه من قوله : « قفا نبك من ذكرى حبيب

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٢ و٢٣٩ و٣٨٥) وللمؤلف مفتاح دار السعادة (١/ ٨٥ و ٢٧٨-٢٨٠) وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٧٦٦) .

(٢) في « ن » : « يظهر » .

(٣) في « ت » : « فأما » .

(٤) الشاعر الجاهلي المعروف ابن حُجر الكندي الملقب بالملك الضِّليل وبذي القروح ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق وحامل لوائهم وأول أصحاب المعلقات ، أصله من اليمن ومولده في نجد نحو سنة (١٣٠) قبل الهجرة ووفاته بأنقرة نحو سنة (٨٠) قبل الهجرة . طبقات فحول الشعراء (١/ ٥١) والشعر والشعراء (١/ ١١١-١٤٢) وأشعار =

ومنزل »[١] (مماثل لصوت)[٢] المنشد لذلك حكاية عنه وحروفه[٣] ، فإذا قال القائل : هذا كلامك أو كلام امرئ القيس ؟ كان السؤال مجملا يحتمل الإشارة فيه معنيين : أحدهما أن يراد الإشارة [إلى صوت المؤدي وحرفه ، والثاني أن يراد الإشارة][٤] إلى الكلام المؤدى بصوت هذا وحروفه[٥] ، والغالب إرادته هو الثاني ، ولهذا يحمد القائل له أولاً أو يذم ، وإنما يحمد الثاني ويذم على كيفية الأداء وحسن الصوت وقبحه .

والكلام يضاف إلى من قاله مبتدئا لا إلى من قاله مبلغا مؤديا ، فإذا قال الواحد منا : «الأعمال بالنيات»[٦] ، مؤديا له عن رسول الله ﷺ لم يقل أحد إن هذا قولك وكلامك ، وإن قيل إنك حسن الأداء له حسن التلفظ به ، وهذا الذي قام به وهو حُسنه وفِعله ، وعليه يقع اسم الخلق ، ولشدة ارتباطه بأصل الكلام عسر التمييز .

ومن (هنا)[٧] غلطت الطائفتان[٨] ، إحداهما جعلت الكل مخلوقاً

= الشعراء الستة الجاهليين (١/ ٥-٢٨) وخزانة الأدب (١/ ٣٢٩-٣٣٥) .

(١) هذا الشطر الأول من أول بيت في معلقته ، وتتمته : « بسقط اللوى بين الدخول فحومل » . ديوانه (ص٨) .

(٢) في « ت » : « كصوت » .

(٣) في « د » و « ن » : « وحرفه » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « وحرفه » .

(٦) إشارة إلى الحديث النبوي الشريف : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى . . » الحديث من رواية عمر بن الخطاب ﷺ وهو أول ما استفتح به الإمام البخاري صحيحه .

(٧) في « ت » : « هاهنا » .

(٨) وهما المعتزلة والأشاعرة .

منفصلاً ، والثانية جعلت الكل قديماً ، وهو عين صفة الرب نظراً إلى من تكلم(١) به أولاً .

والحق ما عليه أئمة الإسلام كالإمام أحمد والبخاري وأهل الحديث أن الصوت صوت القاري والكلام كلام الباري .

[الاختلاف في التلاوة هل هي المتلو أو غير المتلو]

وقد اختلف الناس هل التلاوة غير المتلو أو هي المتلو ؟ على قولين ، والذين قالوا التلاوة هي المتلو فليست حركات اللسان(٢) عندهم هي التلاوة ، وإنما أظهرت التلاوة وكانت سببا لظهورها ، وإلا فالتلاوة عندهم هي نفس الحروف والأصوات وهي قديمة .

والذين قالوا التلاوة غير المتلو طائفتان : **إحداهما قالت** : التلاوة هي هذه الحروف والأصوات المسموعة وهي مخلوقة ، والمتلو هو(٣) [٢١٢/ب] المعنى القائم بالنفس وهو قديم ، وهذا قول الأشعرية(٤) .

والطائفة الثانية قالوا : التلاوة هي قراءتنا وتلفظنا بالقرآن ، والمتلو هو القرآن العزيز المسموع [بالآذان](٥) بالأداء مِن في رسول الله ﷺ وهي : ﴿ الٓمٓصٓ ﴾ و﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ و ﴿ حمٓ ﴾ و ﴿ الٓمٓرٰ ﴾ ، وهو(٦) حروف وكلمات وسور وآيات تلاه عليه جبريل كذلك ، وتلاه هو على الأمة كما

---

(١) في « ن » : « يكلم » .

(٢) في « ت » : « الإنسان » ، وليس بصواب .

(٣) في « ن » : « هي » .

(٤) في « ت » : « الأشعري » .

وينظر ما سبق .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ن » : « وهي » .

تلاه عليه جبريل ، ويبلغه جبريل عن الله كما سمعه ، وهذا قول السلف وأئمة السنة والحديث ، فهم يميزون بين ما قام بالعبد وما قام بالرب ، فالقرآن[١] عندهم جميعه كلام الله حروفه[٢] ومعانيه ، وأصوات العباد وحركاتهم وأداؤهم وتلفظهم كل ذلك مخلوق بائن عن الله .

[مسألة لفظي بالقرآن مخلوق]

فإن قيل : فإذا كان الأمر كما قررتم فكيف أنكر الإمام أحمد على من قال : « لفظي بالقرآن مخلوق » وبدّعه ونسبه إلى التجهم ؟ وهل كانت محنة أبي عبد الله البخاري إلا على ذلك حتى هجره أهل الحديث ونسبوه إلى القول بخلق القرآن[٣] .

قيل : معاذ الله أن يظن بأئمة الإسلام هذا الظن الفاسد ، وقد صرح البخاري في كتابه « خلق أفعال العباد »[٤] وفي آخر الجامع بأن القرآن كلام الله غير مخلوق[٥] ،

(١) في « ت » : « والقرآن » .

(٢) في « ت » : « وحروفه » بزيادة الواو في أوله .

(٣) لم أقف على أن البخاري رحمه الله تعالى قال : « لفظي بالقرآن مخلوق » ، وإنما المنقول الصحيح عنه قوله : « القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة والامتحان بدعة » ، وقوله : « الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، والقرآن كلام الله غير مخلوق » ، ونحو هذا كما سيأتي ذكره قريبا إن شاء الله في الصفحة الآتية وما بعدها ، ثم وقفت على أنه نفى هذا القول عن نفسه وكذبه فقال عليه رحمة الله : « من زعم أني قلت : لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب فإني لم أقله .. » الخ .

انظر : تاريخ بغداد (٢/ ٣٢) وطبقات الحنابلة (١/ ٢٧٧) والسير (١٢/ ٤٥٧) .

(٤) في « د » و « ن » : « خلق الأفعال » .

(٥) كما في قوله في « خلق أفعال العباد » (ص٣٠) : « وقال أبو عبد الله : والقرآن كلام الله غير مخلوق لقول الله عزّ وجلّ : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ =

وقال[١] : حدثنا سفيان بن عيينة[٢] قال : « أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة منهم عمرو بن دينار[٣] يقولون : القرآن كلام الله غير مخلوق »[٤] .

قال البخاري : وقال أحمد بن الحسين[٥] حدثنا أبو نعيم[٦] ، حدثنا سليم

= فبين أن الخلائق والطلب الحثيث والمسخرات بأمره ، ثم شرح فقال : ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ » اهـ وقال (ص٣٤) : « قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل : سمعت عبيد الله بن سعيد يقول : سمعت يحيى بن سعيد يقول : ما زلت أسمع من أصحابنا يقولون : إن أفعال العباد مخلوقة . قال أبو عبد الله : حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة ، فأما القرآن المتلو المبين المثبت في المصحف المسطور المكتوب الموعى في القلوب فهو كلام الله ليس بخلق ، قال الله : ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾ » اهـ .

(١) في مصدر النص : « حدثني الحكم بن محمد الطبري - كتبت عنه بمكة - قال حدثنا سفيان بن عيينة . . » الخ .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٣٠٨) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١١٣٦) .

(٤) خلق أفعال العباد (ص٧) وإسناده صحيح ، وقد أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ٣٤٤ (ص١٦٣) وفي رده على المريسي (١/ ٥٧٣) و(٢/ ٦٩٣) ، وابن بطة في الإبانة رقم ١٨٣ (٢/٦-٧) في الرد على الجهمية ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٣٨١-٣٨٥ (٢/ ٢٦٠-٢٦١) من طرق ، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٥٣١ (١/٥٩٦-٥٩٧) وفي سننه الكبرى (١٠/ ٤٣) وفي الاعتقاد (ص٨٤) ، وذكره الذهبي في العلو (ص١١٥) ، قال الألباني في مختصر العلو (ص١٦٤) : « إسناده صحيح مسلسل بالثقات الحفاظ » .

(٥) في مصدر النص : « الحسن » بدل « الحسين » ، ولم أقف على ترجمته .

(٦) هو ضِرار (بكسر أوله مخففا) بن صُرَد (بضم المهملة وفتح الراء) أبو نعيم التيمي الكوفي الطحان ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق له أوهام وخطأ ورمي بالتشيع ، وكان عارفا بالفرائض » . توفي سنة (٢٢٩) ، أخرج له البخاري في خلق أفعال العباد . =

القاري[١] قال : سمعت سفيان الثوري[٢] يقول : قال حماد بن أبي سليمان[٣] : أبلغ أبا فلان[٤] المشرك أني بريء من دينه ، وكان يقول : القرآن مخلوق »[٥] .

= الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٥-٤٦٦) وتهذيب الكمال (١٣/ ٣٠٣-٣٠٦) وميزان الاعتدال (٢/ ٣٢٧-٣٢٨) وتقريب التهذيب (ص٢٢١) .

(١) هو سليم بن عيسى أبو الجهم القارئ الكوفي إمام في القراءة ، قال الإمام البخاري : « سمع الثوري وحمزة الزيات ، روى عنه أحمد بن حميد وضرار بن صرد . . » الخ ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، وقال العقيلي : « مجهول في النقل ، حديثه منكر غير محفوظ . . » الخ .

التاريخ الكبير (٤/ ١٢٧) والضعفاء الكبير للعقيلي رقم ٦٧٤ (٢/ ١٦٣) وميزان الاعتدال (٢/ ٢٣١) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٠٢٩) .

(٣) هو حماد بن أبي سليمان ، واسمه مسلم ، أبو إسماعيل الأشعري مولاهم الكوفي ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « فقيه صدوق له أوهام من الخامسة ورمي بالإرجاء » اهـ توفي سنة (١١٩) وقيل في التي تليها ، أخرج له البخاري في الأدب ومسلم مقرونا بغيره والباقون .

الجرح والتعديل (٣/ ١٤٦-١٤٨) وتهذيب الكمال (٧/ ٢٦٩-٢٧٩) والسير (٥/ ٢٣١-٢٣٩) وتقريب التهذيب (ص١١٨) .

(٤) المعني به أبا حنيفة رحمه الله تعالى كما سيظهر عند التخريج .

(٥) خلق أفعال العباد رقم ٢ (ص٧) ، وقد أخرجه البخاري أيضاً في التاريخ الكبير رقم ١٢٩٨ (٤/ ١٢٧) وفيه قول حماد بن أبي سليمان : « أبلغ أبا حنيفة المشرك أني بريء منه . . » الخ وكذا أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ٣٨٠) بلفظ : « أبلغ عني أبا حنيفة المشرك أني بريء منه حتى يرجع عن قوله في القرآن » ، ثم أورده بألفاظ أخرى نحو هذه ، وفي إسناده من تكلم فيه كما سبق .

ثم ساق قصة خالد بن عبد الله القسري[١] وأنه ضحى بالجعد بن درهم ، وقال إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ولم يكلم موسى تكليما ثم نزل فذبحه[٢] .

[محنة الإمام البخاري في مسألة اللفظ]

فهذا[٣] مذهب الإمام البخاري (ومذهب)[٤] الإمام أحمد وأصحابهما من سائر أهل السنة ، فخفي تفريق[٥] البخاري وتمييزه على جماعة من أهل السنة والحديث ، ولم يفهم بعضهم مراده وتعلقوا بالمنقول عن أحمد نقلا مستفيضا أنه قال : « من قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع »[٦] ، وساعد ذلك نوع حسد باطن للبخاري لِما كان الله تعالى نشر له من الصيت والمحبة في قلوب الخلق واجتماع الناس عليه حيث

---

(١) تقدمت ترجمته ص (٤٢٤) .

(٢) خلق أفعال العباد رقم ٣ (ص٨) وقد تقدم تخريج القصة ص (٤٢٤) تعليق (٢) .

(٣) في « ت » : « هذا » .

(٤) في « ت » : « وتمييز مذهب » .

(٥) في « د » و « ن » : « تعريف » .

(٦) الرواية عن الإمام أحمد في هذا ونحوه كثيرة جدا منقولة في مصادر ومصنفات عدة .
ينظر : مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص٢٦٤-٢٦٥ ٢٧١) ورواية ابن هانئ (٢/١٥٢ ، ١٥٤) والسنة لعبد الله بن أحمد (١/١٦٣-١٦٥) وصريح السنة للطبري (ص٢٦) والسنة للخلال (٥/١٢٥) وما بعدها وخ (٧/ل ١٨٦/ب و١٨٨/أ-ب و١٨٩/ب و١٩٠/أ-ب و١٩١/أ) وما بعد ذلك إلى آخر الجزء وعقيدة السلف للصابوني (ص١٧١-١٧٣) وطبقات الحنابلة (١/ ٢١ ١٧٢) ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣) ودرء التعارض لابن تيمية (١/ ٢٦٠-٢٦١) ومجموع الفتاوى (١٢/ ٥٧٣) والسير للذهبي (١١/ ٢٨٨) .

حل ، حتى[١] هضم كثيرا من رئاسات كثير من رئاسة أهل العلم وامتعضوا لذلك[٢] ، فوافق الهوى الباطن الشبهة الناشئة من القول المجمل ، وتمسكوا بإطلاق الإمام أحمد وإنكاره على من قال : « لفظي بالقرآن مخلوق وأنه جهمي » ، فتركب من مجموع هذه الأمور فتنة وقعت بين أهل الحديث في مسألة [٢١٣/أ] اللفظ .

قال الحاكم أبو عبد الله[٣] : سمعت أبا القاسم طاهر بن أحمد الوراق[٤] يقول : سمعت محمد بن شاذان[٥] الهاشمي يقول : « لما وقع بين محمد

(١) في « ت » : « حيث » .

(٢) جاء في تاريخ الإسلام الطبقة ٢٦ (ص٢٦٦) والسير (١٢/ ٤٥٣) وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/٢٢٨) وهدي الساري (ص٤٩٠) : « وقال أبو أحمد بن عدي : ذكر لي جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور واجتمع الناس عليه ، حسده بعض من كان في ذلك الوقت من مشايخ نيسابور لما رأوا إقبال الناس إليه واجتماعهم عليه . . » . قال ابن السبكي في مصنفه المذكور (٢/ ٢٣٠) في ترجمة البخاري : « ولا يرتاب المنصف في أن محمد بن يحيى الذهلي لحقته آفة الحسد التي لم يسلم منها إلا أهل العصمة » اهـ . وانظر ما سيأتي في الصفحة الآتية من قول الإمام البخاري نفسه عن حسد الإمام الذهلي له .

ويراجع تاريخ بغداد (٢/ ٣٠) وتاريخ الإسلام الطبقة ٢٦ (ص٢٦٦ و ٢٦٩) وهدي الساري (ص٤٩١) ففيها من دعاء الإمام البخاري : « . . وقد قصدني هذا الرجل حسدا لما آتاني الله لا غير . . » الخ .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٢١٨) .

(٤) هو « طاهر بن أحمد بن محمد بن طاهر الوراق أبو القاسم المولقابادي النيسابوري » . كذا نقلته من مختصر تاريخ نيسابور (ص٨٩) . وقد ذكره الذهبي في مواضع من كتبه منها تاريخ الإسلام الطبقة (٢٦) (ص٢٦٨) ، والسير (١٢/ ٤٥٦ ، ٥٧٢) و (١٤/ ٢٦٣) .

(٥) هكذا في النسخ الخطية : « شاذان » ، وفي مصادر ترجمته : « شادِل » ، وفي بعضها : « شاذِل » أعني بالدال المهملة أو الذال المعجمة ، وهو أبو العباس الهاشمي =

ابن يحيى[(١)] ومحمد بن إسماعيل دخلتُ على محمد بن إسماعيل فقلت : يا أبا عبد الله أيش الحيلة لنا فيما بينك وبين محمد بن يحيى ؟ كل من يختلف إليك يُطرد (من منزله وليس لكما مترك[(٢)]»[(٣)] ، قال[(٤)] : محمد بن يحيى كم يعتريه الحسد في العلم ، والعلم رزق من الله تعالى يعطيه من يشاء . فقلت : يا أبا عبد الله هذه المسألة التي تحكى[(٥)] عنك[(٦)] ؟ فقال لي : هذه مسألة مشؤومة ، رأيت أحمد بن حنبل وما ناله من هذه المسألة ، جعلت على نفسي ألا أتكلم فيها »[(٧)] .

والمسألة التي كانت بينهما : كان محمد بن يحيى لا يجيب فيها إلا ما يحكيه

= مولاهم النيسابوري ، صاحب إسحاق بن راهويه ، وصفه الذهبي بالإمام المحدث المقرئ المعمر ، وأرخ وفاته سنة (٣١١) .

السير (١٤/ ٢٦٣-٢٦٤) وتاريخ الإسلام وفيات سنة (٣١١) والعبر (١/ ٤٦٤) وشذرات الذهب (٢/ ٢٦٣) ، وفي ضبط اسمه ينظر الإكمال لابن ماكولا (٥/ ١) والتكملة للصغاني مادة (شدل) والمشتبه للذهبي (ص٣٨٥) والتوضيح لابن ناصر الدين (٥/ ٢٦١) وتبصير المشتبه لابن حجر (٢/ ٧٦٤) والتاج الزبيدي مادة (شدل) .

(١) تقدمت ترجمته ص (١١٣٢) .

(٢) في « ن » و « ت » : « منزل » .

(٣) ما بين القوسين لا يوجد في السير (١٢/ ٤٥٧) ولا في تاريخ الإسلام في ترجمة البخاري الطبقة (٢٦) (ص٢٦٨) ، وهو قد نقل النص نفسه عن الحاكم .

(٤) أي الإمام البخاري .

(٥) في « ن » : « يحكي » .

(٦) في « ت » : « عندك » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في السير (١٢/ ٤٥٧) وتاريخ الإسلام الطبقة (٢٦) (ص٢٦٨) .

(٧) انتهى كلام البخاري . وينظر : السير (١٢/ ٤٥٦-٤٥٧) وتاريخ الإسلام الطبقة (٢٦) (ص٢٦٨) .

عن أحمد بن حنبل ، فسئل محمد بن إسماعيل فوقف عنها ، وهي أن اللفظ بالقرآن مخلوق ، فلما وقف فيها[(١)] البخاري تكلم فيه محمد بن يحيى وقال : قد أظهر [هذا][(٢)] البخاري قول اللفظية ، واللفظية شر من الجهمية »[(٣)] .

قال الحاكم : « (سمعت أبا محمد عبد الله)[(٤)] بن محمد العدل[(٥)] يقول : سمعت أبا حامد بن الشرقي[(٦)] يقول : سمعت محمد بن يحيى[(٧)] يقول : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، وهو قول أئمتنا مالك بن أنس[(٨)] ، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي[(٩)] ،

(١) في النسخ الخطية : « عنه » والمثبت من السير (١٢/٤٥٧) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٣) أخرجه الحاكم في تاريخ نيسابور ، وهو من مصنفاته المفقودة كما ذكرت عنه سابقا ص (١٠٨١) وينظر السير (١٢/٤٥٦-٤٥٧) وتاريخ الإسلام الطبقة ٢٦ (ص٢٦٨) .

(٤) في النسخ الخطية : « سمعت أبا محمد بن عبد الله » بإقحام (ابن) بين الاسمين وهو خطأ .

(٥) في « ت » : « المعدل » ، وهو عبد الله بن محمد بن علي بن زياد أبو محمد العدل النيسابوري ، ترجمه الحاكم في تاريخ نيسابور ، وهو في مختصره (ص٩١) .

(٦) في النسخ الخطية : « الشرفي » بالفاء ، وليس بصواب بإجماع مصادر الترجمة .
وهو أحمد بن محمد بن الحسن أبو حامد المعروف بابن الشرقي النيسابوري تلميذ الإمام مسلم ، وصفه الإمام الذهبي بالإمام العلامة الثقة حافظ خراسان ، ولد سنة (٢٤٠) وتوفي سنة (٣٢٥) .
تاريخ بغداد (٤/٤٢٦-٤٢٧) والسير (١٥/٣٧-٤٠) وتاريخ الإسلام الطبقة (٣٣) (ص١٦٥-١٦٦) والوافي بالوفيات (٧/٣٧٩) .

(٧) يعني الذهلي وقد تقدمت ترجمته ص (١١٣٢) .

(٨) تقدمت ترجمته ص (٩٢٧) .

(٩) تقدمت ترجمته ص (١٠٧٩) .

وسفيان بن عيينة[١] ، وسفيان الثوري[٢] ، والكلام كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته وحيث تصرف ، فمن لزم ما قلنا استغنى عن اللفظ وعما سواه من الكلام في القرآن ، ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر وخرج من الإيمان وبانت منه امرأته ، يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه وجعل ماله فيئاً بين المسلمين ولم يدفن في مقابر المسلمين ، ومن زعم أن لفظي بالقرآن [مخلوق][٣] فهو مبتدع ، ولا يجالس ولا يكلم ، ومن وقف وقال : لا أقول مخلوق ولا غير مخلوق فقد ضاهى الكفر ، ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى [مجلس][٤] محمد بن إسماعيل [البخاري][٥] فاتهموه فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه »[٦] .

قال الحاكم : « وسمعت أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه[٧] يقول :

(١) تقدمت ترجمته ص (٣٠٨) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٠٢٩) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) تاريخ نيسابور للحاكم وهو من كتبه المفقودة كما ذكرته سابقا ص (١٠٨١) تعليق (٣) .
وينظر : تاريخ بغداد (٢/ ٣١-٣٢) والسير (١٢/ ٤٥٥-٤٥٦) وتاريخ الإسلام الطبقة السادسة والعشرون (ص٢٦٧-٢٦٨) وهدي الساري (ص٤٩٠-٤٩١) ، وفيما نقله ابن القيم هنا عبارات لا توجد في هذه الكتب .

(٧) هو حسان بن محمد بن أحمد بن هارون أبو الوليد القرشي الأموي النيسابوري الشافعي أحد الأئمة الأعلام المشاهير ، مولده بعد السبعين ومائتين ، وموته بنيسابور سنة تسع وأربعين وثلاثمائة .
المنتظم (١٤/ ١٢٨-١٢٩) والسير (١٥/ ٤٩٢-٤٩٦) والعبر (٢/ ٨٠-٨١) وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/ ٢٢٦-٢٣٠) .

سمعت محمد بن نعيم[1] يقول : سألتُ محمد بن إسماعيل البخاري لما وقع ما وقع من شأنه عن الإيمان فقال : « الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، والقرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، على هذا حييت وعليه أموت وعليه أبعث إن شاء الله » ثم قال أبو الوليد : أي عين أصابت محمد بن إسماعيل بما نقم عليه [٢١٣/ب] محمد بن يحيى ، فقلت له : إن محمد بن إسماعيل قد بوب في آخر « الجامع الصحيح » بابا مترجما : « ذكر قراءة البر والفاجر والمنافق ، وأن أصواتهم لا تجاوز[2] حناجرهم »[3] فذكر فيه حديث قتادة عن أنس عن أبي موسى [رضي الله عنهم][4] عن النبي ﷺ : «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كالأترجة . . »[5] الحديث ، وحديث أبي زرعة عن

---

(١) من شيوخ أشياخ الحاكم ، وهو محمد بن نعيم بن عبد الله أبو بكر المديني النيسابوري ، سمع قتيبة بن سعيد الثقفي ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب القرشي ومحمد بن يحيى الذهلي ، وروى عنه من الأقران محمد بن إسماعيل البخاري وأبو حامد أحمد بن الشرقي وأبو العباس السراج وغيرهم . ولم أقف على تاريخ وفاته . ينظر : كتاب الأسامي والكنى لأبي حامد الحاكم (٢/ ٢٠٦-٢٠٧) والكفاية للخطيب (ص٢٠) والأنساب للسمعاني (١٢/ ١٥٤) وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/ ٢٢٦) .

(٢) في « ن » : « لا يجاوز » وهو خطأ .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب التوحيد باب ٥٧ (ص١٥٨٨) وهو فيه بلفظ : « باب قراءة الفاجر والمنافق ، وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم » .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من « ت » .

(٥) صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ح٧٥٦٠ (ص١٥٨٨) ، وهو في فضائل القرآن ح٥٠٢٠ و٥٠٥٩ ، وفي الأطعمة ح٥٤٢٧ ، وكذا أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها ح٢٤٣ (١/ ٥٤٩) .

أبي هريرة عن النبي ﷺ : «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان»[1] الحديث . فقال لي : كيف قلت ؟ فأعدته عليه فأعجبه ذلك وقال : ما كان بلغني هذا عنه[2] .

ومراد أبي عبد الله بهذا الاستدلال أن الثقل في الميزان والخفة على اللسان متعلق بفعل العبد وكسبه ، وهو صوته وتلفظه ، لا يعود إلى ما قام بالرب من كلامه وصفاته ، وكذلك قراءة البر والفاجر ، فإن قراءة الفاجر لا تجاوز حنجرته ، فلو كانت قراءته هي نفس ما قام بالرب من الكلام وهي غير مخلوقة (لم تكن)[3] كذلك ، فإنها متصلة بالرب حينئذٍ .

[انتصار المؤلف للإمام البخاري في هذه المسألة ، وبيان مراد الإمام أحمد منها]

فالبخاري أعلم بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه ، وكلامه فيها أوضح وأمتن من كلام أبي عبد الله ، فإن الإمام أحمد [رضي الله عنه وأرضاه][4] سد الذريعة حيث منع إطلاق لفظ المخلوق نفيا وإثباتا على اللفظ ، فقالت طائفة : أراد سد باب الكلام في ذلك[5] ،

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ح٧٥٦٣ (ص١٥٨٩) وهو في الدعوات ح٦٤٠٦ وفي الأيمان والنذور ح٦٦٨٢ ، وهو آخر حديث ختم به الإمام البخاري رحمه الله تعالى صحيحه . وكذا أخرجه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ح٣١ (٢٠٧٢) .

(٢) تاريخ نيسابور للحاكم ، وهو من مؤلفاته المفقودة كما ذكرته سابقا ص (١٠٨١) ، وينظر هدي الساري (ص٤٩١) .

(٣) في « ن » : « لم يكن » .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٥) قال الإمام الذهبي في ترجمة الكرابيسي من كتابه السير (١٢/ ٨٢) : « . . ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي وحرره في مسألة التلفظ وأنه مخلوق هو حق ، لكن أباهُ الإمام أحمد لئلا يتذرع به إلى القول بخلق القرآن ، فسد الباب ، لأنك لا تقدر أن تفرز التلفظ من الملفوظ الذي هو كلام الله إلا في ذهنك » اهـ وقال في تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٤٨) =

وقالت طائفة منهم ابن قتيبة[1] : إنما كره أحمد ذلك ومنع منه لأن[2] اللفظ في اللغة الرمي والإسقاط ، يقال : لَفَظَ الطعامَ من فيه ولَفَظَ الشيء من يده إذا رمى به ، فكره أحمد إطلاق ذلك على القرآن[3] ، وقالت طائفة : « إنما مراد أحمد أن اللفظ غير الملفوظ فلذلك قال : إن من زعم أن لفظه بالقرآن مخلوق فهو جهمي » .

وأما منعه أن يقال : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، فإنما منع ذلك لأنه عدول عن نفس قول السلف ، فإنهم قالوا : القرآن غير مخلوق . والقرآن اسم يتناول اللفظ والمعنى ، فإذا خص اللفظ (بكونه غير مخلوق)[4] كان

= في ترجمة ابن الأخرم : « . . فإن التلفظ بالقرآن من كسب التالي ، والتلفظ والتلاوة والكتابة والحفظ أمور من صفات العبد وفعله ، وأفعال العباد مخلوقة ، لكن السلف كانوا لا يسوغون إطلاق ذلك لأنهم خافوا أن يتذرع بذلك إلى القول بخلق القرآن ورأوا إطلاق الخلقية على اللفظ بدعة ، وقد ورد عن الإمام أحمد ما يوضح ذلك ، فإنه قال : من قال لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو جهمي » اهـ .

وينظر : أعلام السنة المشهورة (ص٩٦-٩٧) ومعارج القبول (١/ ٢٩٢-٢٩٣) .

(١) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد المروزي الدينوري لقيامه بالدينور مدة ، النحوي اللغوي الأديب ، قال فيه الإمام الذهبي : « العلامة الكبير ذو الفنون الكاتب صاحب التصانيف ، نزل بغداد وصنف وجمع وبعد صيته » . ولد سنة (٢١٣) في أواخر خلافة المأمون وتوفي سنة (٢٧٦) . تاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠-١٧١) والمنتظم (١٢/ ٢٧٦-٢٧٧) وإنباه الرواة (٢/ ١٤٣-١٤٧) والسير (١٣/ ٢٩٦-٣٠٢) .

(٢) في النسخ الخطية : « ان » ، ولعل ما أثبته هو الصواب لحسن السياق .

(٣) كلام ابن قتيبة لم أقف عليه في مصنفه « الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة » وهو مظنته ، وكذا لم أجده فيما بين يدي من كتبه الأخرى ، ولعله في مؤلفه « الرد على القائل بخلق القرآن » إلا أنه معدود من كتبه المفقودة .

(٤) ما بين القوسين مكرر في « ت » .

ذلك زيادة في الكلام ونقصا من المعنى ، فإن القرآن كله غير مخلوق ، فلا وجه لتخصيص ذلك بألفاظ خاصة ، وهذا كما قال قائل : السبع الطُّوَل[١] من القرآن غير مخلوقة[٢] ، فإنه وإن كان صحيحاً لكن هذا التخصيص ممنوع [منه][٣] ، وكل هذا عدول عما أراده الإمام أحمد [رحمه الله][٤] .

وهذا المنع في النفي والإثبات من كمال علمه باللغة والسنة وتحقيقه لهذا الباب ، فإنه امتحن به ما لم يمتحن به غيره ، وصار كلامه قدوة وإماما لحزب الرسول ﷺ [٢١٤/أ] إلى يوم القيامة ، والذي قصده أحمد أن اللفظ يراد به أمران : أحدهما الملفوظ نفسه ، وهو غير مقدور للعبد ولا فعل له . والثاني : التلفظ به والأداء له وهو فعل العبد ، فإطلاق[٥] الخلق على اللفظ قد يوهم[٦] المعنى الأول وهو خطأ ، وإطلاق نفي الخلق عليه قد يوهم المعنى الثاني ، وهو خطأ ، فمنع الإطلاقين .

---

(١) في « ن » : « الطوال » والمثبت من « د » و « ت » .

قال الزركشي في البرهان (١/ ٢٤٤) : « والطُّول : بضم الطاء جمع طُولى ، كالكُبر جمع كبرى ، قال أبو حيان التوحيدي : وكسر الطاء مرذول » اهـ . والسبع الطول هي : البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف ويونس ، وقيل : السابعة هي الكهف ، وقيل هي الأنفال وبراءة ، لأنهما في حكم سورة واحدة ، ولذلك لم يفصل بينهما بالبسملة .

التبيان للشيخ طاهر الجزائري (ص١٦٦) والمصدر السابق (١/ ٢٤٤) .

(٢) في « ت » : « مخلوق » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من « ت » .

(٥) في « ت » : « فإطلاقه » .

(٦) في « د » و « ن » : « توهم » .

وأبو عبد الله البخاري (رحمه الله تعالى)[١] ميز[٢] وفصل وأشبع الكلام في ذلك ، وفرق بين ما قام بالرب و[بين][٣] ما قام بالعبد ، وأوقع المخلوق على تلفظ العباد وأصواتهم وحركاتهم وأكسابهم ، ونفى اسم الخلق عن الملفوظ وهو القرآن الذي سمعه جبريل من الله تعالى ، وسمعه محمد ﷺ من جبريل . وقد شفى في هذه المسألة في كتاب « خلق أفعال العباد » وأتى فيها من الفرقان والبيان بما[٤] يزيل الشبهة ويوضح الحق ويبين محله من الإمامة والدين ، ورد على الطائفتين أحسن رد .

قال أبو عبد الله البخاري [رحمه الله تعالى][٥] : فأما ما احتج الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كل لنفسه فليس بثابت كثير من أخبارهم وربما لم يفهموا دقة مذهبه ، بل المعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله تعالى غير مخلوق ، وما سواه فهو مخلوق ، وأنهم كرهوا البحث والتفتيش عن الأشياء الغامضة ، وتجنبوا أهل الكلام والخوض والتنازع إلا فيما جاء به العلم وبينه[٦] النبي ﷺ .

والفريقان اللذان عناهما البخاري وتصدى للرد عليهما وإبطال[٧] قولهما ، ثم أخبر البخاري أن كل واحدة من الطائفتين الزائغتين تحتج بأحمد

---

(١) ما بين القوسين زيادة من « ت » .

(٢) في « ت » : « عين » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٤) في « ت » : « ما » .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من « ت » .

(٦) في « د » و « ن » : « وتنبيه » .

(٧) في « ن » : « وأبطل » .

وتزعم أن قولها قوله ، وهو كما قال رحمه الله تعالى ، فإن أولئك اللفظية يزعمون أنه كان يقول لفظي بالقرآن غير مخلوق وأنه على ذلك (استقر أمره)[١] ، وهذا قول من يقول : التلاوة هي المتلو والقراءة هي المقروء والكتابة هي المكتوب .

والطائفة الثانية الذين يقولون : **التلاوة والقراءة[٢] مخلوقة** ، ويقولون : ألفاظنا بالقرآن مخلوقة ، ومرادهم بالتلاوة والقراءة[٣] نفس ألفاظ القرآن العربي الذي سمع من رسول الله ﷺ ، والمتلو المقروء عندهم [هو][٤] المعنى القائم بالنفس وهو غير مخلوق وهو اسم القرآن .

فإذا قالوا : القرآن غير مخلوق أرادوا به ذلك المعنى وهو المتلو المقروء .

وأما المقروء المسموع المثبت في المصاحف فهو عبارة عنه وهو مخلوق .

وهؤلاء يقولون التلاوة غير المتلو ، والقراءة غير المقروء ، والكتابة [٢١٤/ب] غير المكتوب وهي مخلوقة ، والمتلو المقروء غير مخلوق ، وهو غير مسموع ، فإنه ليس بحروف ولا أصوات ، والفريقان مع كل منهما حق وباطل فنقول[٥] وبالله التوفيق :

[تفصيل المؤلف القول في مسألة التلاوة والمتلو]

أما الفريق الأول : فأصابوا في قولهم إن الله تعالى تكلم بهذا القرآن على الحقيقة حروفه ومعانيه ، تكلم به بصوته وأسمعه (من شاء)[٦] من

---

(١) في « ن » : « استقراره » بدل قوله : « استقر أمره » .

(٢) في صلب « ت » : « والقرآن » ، وكتب في الهامش : « لعله والقراءة » .

(٣) في « ت » : « القراءة » بحذف الواو من أولها .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » : « فنقول » .

(٦) ما بين القوسين تكرر في « د » و « ن » .

ملائكته ، وليس هذا القرآن العربي مخلوقا من جملة المخلوقات . وأخطؤوا في قولهم : إن هذا الصوت المسموع من القاري هو الصوت القائم (بذات الرب)[1] وأنه غير مخلوق ، وأن تلاوتهم وقراءتهم وألفاظهم القائمة بهم غير مخلوقة ، فهذا غلو في الإثبات يجمع بين الحق والباطل .

وأما الفريق الثاني : فأصابوا في قولهم إن أصوات العباد وتلاوتهم [وقراءتهم][2] وما قام بهم من أفعالهم وتلفظهم بالقرآن وكتابتهم له مخلوق وأخطؤوا في قولهم إن هذا القرآن العربي الذي بلغه رسول الله ﷺ عن الله مخلوق لم يتكلم به الرب ولا سمع منه ، وأن كلام الله هو المعنى القائم بنفسه ليس بحروف ولا سور ولا آيات ، ولا به بعض[3] ولا كل ، وليس بعربي ولا عبراني ، بل هذه عبارات مخلوقة تدل على ذلك المعنى .

[اختلاف أصحاب الإمام أحمد بعد موته في مسألة التلاوة والمتلو]

والحرب واقع بين هذين الفريقين من بعد موت الإمام أحمد وإلى[4] الآن ، فإنه لما مات الإمام أحمد قال طائفة ممن ينسب إليه منهم محمد بن داود المصيصي[5] وغيره : ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة ، وحكوا ذلك عن

---

(1) في « د » و « ن » : « بالرب » بدل قوله : « بذات الرب » .

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(3) في « ت » : « أبعاض » .

(4) في « ت » : « إلى » بحذف الواو من أولها .

(5) هو محمد بن داود بن صبيح أبو جعفر المصيصي ، قال أبو بكر الخلال : « كان من خواص أحمد ورؤسائهم ، وكان يكرمه ويحدثه بأشياء لا يحدث بها غيره » ، وقال فيه النسائي : « لا بأس به » ، وقال الحافظ ابن حجر : « ثقة فاضل من الحادية عشرة ، روى له أبو داود والنسائي » . ونقل في التهذيب أنه تكلم في مسألة اللفظ التي وقعت إلى أهل الثغور .

تهذيب الكمال (٢٥/ ١٧٥-١٧٦) وتاريخ الإسلام الطبقة ٢٥ (ص٤٢٩) وتهذيب =

[الإمام][1] أحمد ، فأنكر عليهم صاحب الإمام أحمد وأخص الناس به أبو بكر المروذي[2] ذلك وصنف كتابا مشهورا ذكره الخلال في السنة[3] ثم نصر هذا القول أبو عبد الله بن حامد[4] وأبو نصر السجزي[5] وغيرهما ، ثم نصره بعدهم القاضي أبو يعلى[6] وغيره ، ثم ابن الزاغوني[7] ، وهو خطأ على أحمد[8] .

= التهذيب (٩/ ١٥٤) وتقريب التهذيب (ص٤١٣) .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من « ت » .

(٢) هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد الله أبو بكر المروذي ، قال فيه الذهبي : « الإمام القدوة الفقيه المحدِّث ، شيخ الإسلام نزيل بغداد وصاحب الإمام أحمد . . » . مولده في حدود سنة (٢٠٠) ووفاته في بغداد سنة (٢٧٥) .

تاريخ بغداد (٤/ ٤٢٣-٤٢٥) وطبقات الحنابلة (١/ ٥٦-٦٣) والسير (١٣/ ١٧٣-١٧٧) والمقصد الأرشد (١/ ١٥٦-١٥٨) .

(٣) ينظر كتاب السنة للخلال خ (٧/ ق١٧٢/ ب) وما بعدها إلى آخر الجزء .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٦٩٦) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (١٠٩١) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٦٩٥) وينظر لقوله كتابه المعتمد (ص٨٨) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (١٢٣٧) .

(٨) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « . . بل المنصوص عن الإمام أحمد وعامة أصحابه تبديع من قال : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، كما جهموا من قال : اللفظ بالقرآن مخلوق ، وقد صنف أبو بكر المروذي أخص أصحاب الإمام أحمد به في ذلك رسالة كبيرة مبسوطة ونقلها عنه أبو بكر الخلال في كتاب السنة . . » الخ . مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٣٨) .

وقال أيضاً : « . . وبعد موت أحمد وقع بين بعض أصحابه وبعضهم وبين طوائف من غيرهم بهذا السبب ، وكان أهل الثغر مع محمد بن داود المصيصي شيخ أبي داود . . =

فقابل هؤلاء الفريق الثاني وقالوا : إن نفس هذه الألفاظ مخلوقة لم يتكلم الله بها ولم تسمع[١] منه ، وإنما كلامه هو المعنى القائم بنفسه وقالوا هذا قول أحمد .

[عودة إلى بيان قول الإمامين أحمد والبخاري في مسألة اللفظ]

[وأحمد][٢] والبخاري وأئمة السنة براء[٣] من هذين القولين ، والثابت المتواتر عن الإمام [أحمد][٤] هو ما نقله عنه خواص أصحابه وثقاتهم كابنيه صالح وعبد الله والمروذي[٥] وغيرهم الإنكار على الطائفتين جميعا كما ذكره البخاري[٦] ، فأحمد والبخاري على خلاف قول الفريقين ، وكان يقول : « من قال لفظي بالقرآن [٢١٥/أ] مخلوق فهو جهمي ، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع[٧] ، وأن القرآن الذي يقرؤه المسلمون هو كلام الله على الحقيقة ، وحيث تصرف كلام الله فهو غير مخلوق ، وكان يقول بخلق أفعال العباد وأصواتهم ، وأن الصوت المسموع من القاري هو صوته وهو مخلوق ، ويقول في قول النبي ﷺ : «ليس منا من لم يتغن بالقرآن»[٨] معناه يحسنه[٩]

= وصنف المروذي كتابا في الإنكار على من قال : إن لفظي بالقرآن غير مخلوق .. » الخ . المصدر المذكور (٢٠٧/١٢) وينظر منه أيضاً (٣٦٠/١٢) وما بعدها .

(١) في « د » و « ن » : « يسمع » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « برءاء » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) تقدمت تراجمهم على ترتيبهم ص (١٢٦٣ ، ١٢٩٢ ، ١٣٥٦) .

(٦) ينظر مجموع الفتاوى (٢٠٧/١٢ و ٣٥٩-٣٦٠) .

(٧) يراجع ما تقدم ص (١٣٤٤) مع التعليق رقم (٦) .

(٨) أخرجاه في الصحيحين وقد تقدم ص (١٣٢٩) .

(٩) في « د » و « ن » : « تحسينه » .

بصوته كما قال : «زينوا القرآن بأصواتكم»[١] .

ولما كان كل من احتج بكلام أحمد على شيء فلا بد من أمرين : أحدهما صحة النقل عن[٢] ذلك القائل ، والثاني معرفة كلامه .

قال البخاري : « (فأما ما احتج)[٣] به الفريقان من كلام أحمد ليس بثابت كثير من أخبارهم ، وربما لم يفهموا دقة مذهبه »[٤] . فذكر أن [من][٥] المنقول عنه ما ليس بثابت ، والثابت عنه قد لا يفهمون مراده لدقته على أفهامهم .

وقال إبراهيم الحربي[٦] : « كنت جالسا عند الإمام أحمد بن حنبل إذ جاءه [رجل][٧] فقال : يا أبا عبد الله إن عندنا قوما[٨] يقولون ألفاظهم بالقرآن

---

(١) أخرجه البخاري وقد تقدم ص (٣٥٨) .

(٢) في « د » و « ن » : « على » .

(٣) في النسخ الخطية : « فيما احتج » وما أثبته من مصدر النص .

(٤) خلق أفعال العباد (ص٦٢) ، ولفظه فيه : « فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كل لنفسه فليس بثابت . . » إلى آخر كلامه المذكور هنا .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) هو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن البشير أبو إسحاق البغدادي الحربي (نسبة إلى حَرْبَة محلة غربي بغداد) ، الإمام الحافظ العلامة الفقيه ، قال فيه الدارقطني : « كان إماما ، وكان يقاس بأحمد بن حنبل في زهده وعلمه وورعه » مولده سنة (١٩٨) ووفاته في بغداد سنة (٢٨٥) . تاريخ بغداد (٦/ ٢٧-٤٠) وطبقات الحنابلة (١/ ٨٦-٩٣) والسير (١٣/ ٣٥٦-٣٧٢) والمقصد الأرشد (١/ ٢١١-٢١٣) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » وفي موضعه بياض في « ت » لكنه مثبت في هامشها . وهو موافق لما في مصدر النص .

(٨) في « ت » : « قوم » .

مخلوقة ، قال أبو عبد الله : « يتوجه العبد إلى الله تعالى بالقرآن بخمسة أوجه (وهو فيها غير مخلوق)[١] : حفظ بقلب ، وتلاوة بلسان ، وسمع بأذن ، ونظرة ببصر ، وخط بيد ، فالقلب مخلوق والمحفوظ غير مخلوق ، والتلاوة مخلوقة والمتلو غير مخلوق ، والسمع مخلوق والمسموع غير مخلوق ، والنظر مخلوق والمنظور إليه غير مخلوق ، والكتابة مخلوقة والمكتوب غير مخلوق » . قال إبراهيم[٢] : « فمات أحمد (رضي الله عنه)[٣] فرأيته في النوم وعليه ثياب خضر وبيض ، وعلى رأسه تاج من الذهب مكلل بالجواهر ، وفي رجليه نعلان من ذهب ، فقلت له : ما فعل الله بك ؟ قال : غفر لي وقربني وأدناني ، فقال : قد غفرتُ لك ، فقلت له : يا رب بماذا ؟ قال : بقولك كلامي غير مخلوق »[٤] .

فَفَرَّقَ أحمد بين فعل العبد وكسبه وما قام به فهو المخلوق ، وبين ما تعلق به كسبه وهو غير مخلوق ، و[من][٥] لم يفرق هذا التفريق لم يستقر له قدم في الحق .

[بيان أن المسموع المقروء هو كلام الله تعالى ليس بمخلوق]

فإن قيل : كيف يكون المسموع غير مخلوق وإنما هو صوت العبد ؟ وأما كلامه سبحانه القائم به فإنا لا نسمعه ، وكيف يكون المنظور إليه غير مخلوق وإنما هو المداد والورق ؟ وكيف يكون المحفوظ غير مخلوق وإنما هو الصدر

---

(١) في مصدر النص : « كلها غير مخلوقة » .

(٢) وهو مواصل للكلام السابق .

(٣) ما بين القوسين زيادة من « ت » .

(٤) رسالة في أن القرآن غير مخلوق للإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي (ص٣١-٣٣) . وذكره الحكمي في معارج القبول (١/٢٨٩-٢٩٠) بدون حكاية المنامة ولم يعزه .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

وما حواه واشتمل عليه ؟ فهل انتقل القديم وحل في المحدث ؟ أو اتحد به (أو ظهر)[١] فيه ؟ فإن أزلتم هذه الشبهة انجلى الحق وظهر الصواب ، وإلا فالغبش موجود [٢١٥/ب] والظلمة منعقدة .

قيل : قد زال الغبش بحمد الله وزالت الظلمة ببعض ما تقدم ، ولكن ما حيلة الكحال في العميان ؟ فمن يشك في القلب وصفاته ، (واللسان)[٢] وحركاته ، والحلق وأصواته ، والبصر ومرئياته ، والورق ومداده ، والكاتب وآلاته ؟

[كلام السلف وأئمة السنة في تقرير أن ما تعلق بالعبد فهو مخلوق وما تعلق بالخالق فهو غير مخلوق]

قال الشعبي[٣] في بيع المصاحف : « لا يبيع كتاب الله إنما[٤] يبيع عمل يده »[٥] ، وقال زياد مولى[٦] سعد[٧] : « سألت ابن عباس فقال : لا نرى

---

(١) في « ت » : « وظهر » .

(٢) في « د » و « ن » : « والقلب » وليس بصواب .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٦٠) .

(٤) في « ت » : « وإنما » .

(٥) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد رقم ١٧٧ (ص٦٧) وإسناده صحيح . وبنحوه ومعناه أخرجه عبد الرزاق في مصنفه رقم ١٤٥٢٧ (٨/ ١١٣) وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص٣٩١) وابن أبي شيبة في المصنف رقم ٢٧٠ (٦/ ٦٤) والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٧) .

(٦) في « د » و « ن » : « متولى » وهو خطأ محرف عن (مولى) .

(٧) في النسخ الخطية : « سعيد » وهو خطأ صوابه ما أثبته من مصادر النص .
وقد قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٥٥٠) : « زياد مولى سعد صاحب المصاحف روى عن ابن عباس ، رَوَى عنه بكير بن مسمار ، سمعت أبي يقول ذلك » اهـ
قلت : ولزياد المذكور ترجمة قصيرة في التاريخ الكبير للبخاري رقم ١٢٠٤ (٣/ ٣٥٧) وفي ثقات ابن حبان (٤/ ٢٥٥) .

أن تجعله متجرا ولكن ما عملت يداك فلا بأس »[1] . وقال سعيد بن جبير[2] عن ابن عباس في بيع المصاحف : « إنما هم مصورون يبيعون[3] عمل أيديهم » . وذكر ذلك البخاري[4] ، قال[5] : « ويُذكر عن علي قال : « يأتي على الناس زمان لا يبقى من الإسلام إلا اسمه ولا من القرآن إلا رسمه »[6] .

---

(1) أخرجه البخاري معلقا في خلق أفعال العباد رقم ١٧٩ (ص٦٨) ، وقد رواه البيهقي مسندا في سننه الكبرى (٦/ ١٦) وفيه أن زيادا سأل عبد الله بن عباس ومروان بن الحكم عن بيع المصاحف لتجارة فيها .. الخ .

(2) تقدمت ترجمته ص (١١٨٩) .

(3) بعد هذا في « د » و « ن » : « عملهم » ، وهي زيادة ليست في « ت » ولا في مصدر النص .

(4) في خلق أفعال العباد رقم ١٨٣ (ص٦٩) .

(5) أي الإمام البخاري رحمه الله تعالى .

(6) خلق أفعال العباد رقم ١٨٤ (ص٦٩) .

وقد أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٢٨) عن عيسى بن سليمان القرشي حدثنا بشر بن الوليد حدثنا عبد الله بن دكين حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال : قال علي بن أبي طالب : « يوشك أن يأتي على الناس زمان لا يبقى من الإسلام إلا اسمه ولا من القرآن إلا رسمه مساجدهم عامرة وهي خراب من الهدى ، علماؤهم شر من تحت أديم السماء ، من عندهم خرجت الفتنة وفيهم تعود » . وأخرجه أبو عمرو الداني في السنن الورادة في الفتن رقم ٢٣٦ (٣/ ٥٤٥) والبيهقي في شعب الإيمان رقم ١٧٦٤ (٤/ ٤٧٠) وذكره ابن بطة في إبطال الحيل (ص٥١) والتبريزي في مشكاة المصابيح رقم ٢٧٦ (١/ ٩١) .

ورواه ابن عدي مرفوعا في الموضع المذكور سابقا ، والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان رقم ١٧٦٣ و١٧٦٤ (٤/ ٤٦٩ و ٤٧٠) ، وذكره الذهبي في الميزان (٢/ ٤١٧) في ترجمة عبد الله بن دكين . =

قال البخاري : « قال الله عزّ وجلّ : ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴾[1] قال : « ولكنه كلام الله تلفظ به العباد والملائكة »[2] . قال : « وقد قال تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ ﴾[3] ، ﴿ وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ ﴾[4] . قال : « وسمع عمر معاذا القارئ[5] يرفع صوته بالقراءة فقال[6] : ﴿ إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ[7] ﴾[8] .

= وهو ضعيف لعلتين : الانقطاع بين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وجده علي رضي الله عنه فإنه لم يدركه كما في مراسيل ابن أبي حاتم (ص١٣٩) وجامع التحصيل (ص٢٩٤) وتحفة التحصيل (ص٢٣٤) ، وكذا في إسناده بشر بن الوليد الكندي الفقيه القاضي قد شاخ وأصابه الفالج ووقف في أمر القرآن فأمسك أصحاب الحديث عنه وتركوه لذلك كما في ترجمته في الميزان (١/ ٣٢٦-٣٢٧) ولسانه (٢/ ٣٥) .

وينظر تعليق الألباني على المشكاة ح٢٧٦ (١/ ٩١) .

(١) سورة الإسراء آية (٨٨) .

(٢) خلق أفعال العباد رقم ٢٠٩ (ص٧٦) .

(٣) سورة مريم آية (٩٧) وسورة الدخان آية (٥٨) .

(٤) سورة القمر الآيات (١٧ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٤٠) .

(٥) هو معاذ بن الحارث بن الأرقم بن عوف بن وهب الأنصاري الخزرجي ، يكنى أبا حليمة وهو بها أشهر ويعرف بالقاري ، كان ممن أقامهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه يصلون بالناس التراويح ، شهد الخندق وقتل يوم الحرة سنة ٦٣ .

الاستيعاب (٣/ ١٤٠٧) وأسد الغابة (٥/ ١٩٧) والإصابة (٦/ ١٣٨-١٤٠) .

(٦) في « ت » : « وقال » .

(٧) سورة لقمان آية (١٩) .

(٨) خلق أفعال العباد رقم ٢٢٣ (ص٨٢) . ولم أقف عليه عند غيره ، وفي بعض نسخ المصدر المذكور : « وسمع معاذٌ القارئ » ، فلعل في النص خللا .

ثم روى عن أبي عثمان النهدي[١] قال : « ما سمعت صنجا[٢] قط ولا بربطا[٣] ولا مزماراً[٤] أحسن من صوت أبي موسى الأشعري [إلا فلانا][٥] إن كان ليصلي بنا فنود أنه قرأ البقرة لحسن صوته »[٦] .

ثم قال البخاري : « فبين النبي ﷺ أن أصوات الخلق ودراستهم

---

(١) هو عبد الرحمن بن مل (بلام ثقيلة والميم مثلثة) بن عمرو بن عدي أبو عثمان الكوفي النهدي مشهور بكنيته ، مخضرم معمر أدرك الجاهلية والإسلام ، سكن البصرة ، إمام حجة ثقة ثبت عابد أخرج حديثه الجماعة ، مات سنة (٩٥) وقيل بعدها وهو ابن ثلاثين ومائة سنة .

الجرح والتعديل (٥/٢٨٣-٢٨٤) وتهذيب الكمال (١٧/٤٢٤-٤٣٠) والسير (٤/١٧٥-١٧٨) وتقريب التهذيب (ص٢٩٢) .

(٢) في القاموس المحيط مع شرحه التاج مادة (صنج) : « الصَّنج : شيء يُتخذ من صُفرٍ يُضرب أحدهما على الآخر ، قال الجوهري : وهو الذي يعرفه العرب ، وهو أيضاً آلة ذو أوتار يضرب بها ، وفي اللسان : الصنج العربي : هو الذي يكون في الدفوف ونحوه . . » .

(٣) زاد في « ت » : « قط » .

والبربط ، كجعفر ، أهمله الجوهري ، وقال الليث : هو العود من آلات الملاهي ، قيل : هو معرب بَرِبَطْ بكسر الراء أي صدر الإوز ، وبَرْ بالفارسية : الصدر لأنه يشبهه . . المصدر السابق مادة (بربط) .

(٤) زاد في « ت » : « قط » .

(٥) ما بين المعقوفتين لا يوجد عند غير البخاري ، ولعله زيادة من النساخ .

(٦) خلق أفعال العباد رقم ٢٢٤ (ص٨٢) وإسناده صحيح .

وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/١٠٨) بأقصر مما هنا مع بعض الاختلاف ، وكذا أخرجه ابن نصر المروزي في قيام الليل كما في مختصره للمقريزي (ص١٢١) وأبو نعيم في الحلية (١/٢٥٨) .

وقراءتهم وتعلمهم وألسنتهم مختلفة بعضها أحسن من بعض وأتلى[(١)] وأزين وأصوت وأرتل وألحن وأعلى وأخف وأغض وأخشع ، قال تعالى : ﴿ وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾[(٢)] ، وأجهر وأخفى وأمد (وألين وأخفض)[(٣)] من بعض ثم ذكر حديث عائشة المتفق عليه : «الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يشتد عليه له أجران[(٤)]»[(٥)] ، ومراده أن قراءته في الموضعين عمله وسعيه . وذكر حديث قتادة : « سألت أنس بن مالك عن قراءة النبي ﷺ فقال : « كان يمد مدا »[(٦)] ، وفي رواية : « [يمد][(٧)] صوته مدا »[(٨)] ، ثم ذكر حديث قطبة بن مالك[(٩)] عن

---

(١) في « ت » : « وأبلى » وليس بصواب ، وهو مصحف عن قوله : « وأتلى » .

(٢) سورة طه آية (١٠٨) .

(٣) في « ت » : « وأخفض وألين » بالتقديم والتأخير ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص .

(٤) أخرجه البخاري في التفسير من كتابه الصحيح ح٤٩٣٧ (ص١٠٦٧) ولفظه فيه : « مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة ، ومثل الذي يقرأ القرآن وهو يتعاهده وهو عليه شديد فله أجران » ، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها ح٢٤٤ (١/٥٤٩-٥٥٠) .

(٥) خلق أفعال العباد (ص٨٣) مع بعض الاختلاف والتقديم والتأخير .

(٦) أخرجه في صحيحه كتاب فضائل القرآن ح٥٠٤٥ (ص١٠٩٧) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) خلق أفعال العباد رقم ٢٢٨ (ص٨٤) وإسناده صحيح ، وأخرجه النسائي في الافتتاح من سننه ح١٠١٤ (٢/١٧٩) وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها ح١٣٥٣ (١/٤٣٠) .

(٩) هو قطبة بن مالك الثعلبي (بمثلثة ومهملة) من بني ثعلبة بن ذبيان ، ولذلك يقال له الذبياني ، سكن الكوفة فعد منهم ، وهو عم زياد بن علاقة ، قال البخاري وابن =

النبي ﷺ أنه قرأ في الفجر : ﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾[١] يمد بها صوته »[٢] . يعني فالمد والصوت له - ﷺ -[٣] .

قال أبو عبد الله[٤] : « فأما المتلو فقول[٥] الله عزّ وجلّ الذي ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[٦] ، قال تعالى : ﴿ هَذَا كِتَابُنَا [٢١٦ / أ] يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ ﴾[٧] ، وقال عبد الله بن عمرو[٨] : « يمثل القرآن يوم القيامة [رجلا][٩] فيشفع لصاحبه »[١٠] ، قال أبو عبد الله : وهو اكتسابه وفعله ، قال تعالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ

= أبي حاتم له صحبة .
الاستيعاب (٣/ ١٢٨٣) وأسد الغابة (٤/ ٤٠٨) والإصابة (٥/ ٤٤٧-٤٤٨) .

(١) سورة ق آية (١٠) .

(٢) خلق أفعال العباد رقم ٢٢٩ (ص٨٤) . قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ٩١) : « وأخرج ابن أبي داود من طريق قطبة بن مالك . . » فذكره ، ثم قال : « وهو شاهد جيد لحديث أنس . . » الخ .

(٣) هذه العبارة من كلام ابن القيم .

(٤) يعني الإمام البخاري رحمة الله عليه .

(٥) في « د » و « ن » : « بقول » ، والمثبت من « ت » ومصدر النص .

(٦) سورة الشورى آية (١١) ، وقد أكملت في مصدر النص : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ .

(٧) سورة الجاثية آية (٢٩) .

(٨) في النسخ الخطية : « عبد الله بن عمر » والمثبت من مصدر النص وهو الصواب .

(٩) ما بين المعقوفتين أثبته من مصدر النص .

(١٠) خلق أفعال العباد رقم ٢٣٠ (ص٨٥) ، وأسنده بعد ذلك في المصدر نفسه رقم ٢٣١ (ص٨٥) من طريق حسن .

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ [١]﴾[٢] .

ثم قال البخاري : « فالمقروء كلام رب العالمين الذي قال لموسى : ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ [إِلَّآ][٣]أَنَا فَٱعْبُدْنِي ﴾[٤] إلا المعتزلة[٥] فإنهم ادعوا أن قول الله مخلوق [وأن أفعال العباد غير مخلوقة][٦] ، وهذا خلاف (ما عليه المسلمون)[٧] »[٨] .

ثم قال البخاري : « فالقراءة هي التلاوة ، [والتلاوة][٩] غير المتلو » قال : « وقد بينه أبو هريرة رضي الله عنه [عن النبي ﷺ][١٠] . ثم ذكر حديث : «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، يقول العبد : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، يقول الله : حمدني عبدي »[١١] الحديث »[١٢] .

---

(١) سورة الزلزلة الآيتان (٧ ، ٨) .

(٢) خلق أفعال العباد تحت رقم ٢٣١ (ص٨٥) .

(٣) ما بين المعقوفتين من الآية الكريمة ساقط من « ن » .

(٤) سورة طه آية (١٤) .

(٥) سبق تعريفهم ص (٢١) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في مصدر النص : « علم المسلمين » .

(٨) خلق أفعال العباد تحت رقم ٢٣٦ (ص٨٧) .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(١١) أخرجه مسلم وقد تقدم ص (٣٢٥) مع التعليق (٥) .

(١٢) خلق أفعال العباد رقم ٤٠٦ (ص١٥١) .

فالعبد يقول : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ حقيقة تاليا لما قاله الله عزّ وجلّ ، فهذا[١] قول الله تعالى الذي قاله وتكلم به مبتدئا تاليا [له][٢] وقارئا ، كما هو قول الرسول مبلغا له ومؤديا كما قال [الله][٣] تعالى [له][٤] : ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[٥] ، ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾[٦] ، ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٧] ، فرسول الله ﷺ قال ما أمر أن يقوله ، فكان قوله تبليغا محضا لما قاله ، فمن زعم أن التالي والقاري لم يقل شيئاً فهو مكابر جاحد للحس والضرورة ، ومن زعم أن الله لم يقل هذا الكلام الذي نقرأه ونتلوه بأصواتنا فهو معطل جاحد جهمي زاعم أن القرآن قول البشر .

قال البخاري : « وقال رسول الله ﷺ : «اقرءوا إن شئتم»[٨] ، فالقراءة

---

(١) في « د » و « ن » : « فهي » .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من « د » و « ن » .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبته من « د » و « ن » .

(٤) ما بين المعقوفتين أثبته من « د » و « ن » .

(٥) سورة الكافرون آية (١) .

(٦) سورة الفلق آية (١) .

(٧) سورة الإخلاص آية (١) .

(٨) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه : « إن موضع سوط في الجنة لخير من الدنيا وما فيها ، اقرءوا إن شئتم ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ » . أخرجه الترمذي في تفسير القرآن ح٣٠١٣ (٥/ ٢٣٢-٢٣٣) وبأطول منه في الكتاب نفسه ح٣٢٩٢ (٥/ ٤٠٠) والدارمي في الرقاق من سننه ح٢٨٢٠ (٢/ ٤٢٨-٤٢٩) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٩٩) . قال الترمذي عقبه في الموضعين المذكورين : « هذا حديث حسن صحيح » اهـ وقال الحاكم بعده : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه » .

=

لا تكون[1] إلا من الناس ، وقد تكلم الله بالقرآن من قبل خلقه »[2] .

فبين أن الله سبحانه هو المتكلم بالقرآن قبل أن يتكلم به العباد بخلاف قول المعتزلة والجهمية الذين يقولون إن الله خلقه على لسان العبد ، فتكلم العبد بما خلقه الله على لسانه من كلامه في ذلك الوقت ولم يتكلم به الله قبل ذلك[3]

قال البخاري : « ويقال فلان حسن القراءة ورديء القراءة ، ولا يقال حسن القرآن [ورديء القرآن][4] وإنما ينسب إلى العباد القراءة [لا القرآن][5] لأن القرآن كلام الرب والقراءة فعل العبد » . قال : « (ولا يخفى)[6] معرفة هذا القدر إلا على من أعمى الله قلبه ولم يوفقه ولم يهده سبيل الرشاد »[7] .

فصل

[إطلاق الكتابة على الكلام المكتوب في رق أو خشب أو غيرهما]

من المعلوم بالفطرة المستقرة عند العقلاء قاطبة أن الكلام يكتب في المحال

= قلت : وقد وردت هذه اللفظة : « اقرءوا إن شئتم » في أحاديث أخرى صحيحة ثابتة

(١) في « ن » : « لا يكون » .

(٢) خلق أفعال العباد رقم ٤٠٧ (ص١٥٢) .

(٣) القول بخلق القرآن مما أجمعت عليه المعتزلة خلفا عن سلف وقرروه في تواليفهم وتصانيفهم ، ينظر منها على سبيل المثال : المغني في أبواب التوحيد والعدل (٧/ ٣) وما بعدها وكذا (ص٩٤) وشرح الأصول الخمسة (ص٥٢٨) والمحيط بالتكليف (ص٣٣١) .

(٤) ما بين المعقوفتين أثبته من مصدر النص طبعة الكويت رقم ٥١٧ (ص١٦٦) ففيه زيادة توضيح وبيان .

(٥) ما بين المعقوفتين أثبته من مصدر النص طبعة الكويت رقم ٥١٧ (ص١٦٦) ففيه زيادة توضيح وبيان .

(٦) في « ت » : « ولا تخفى » .

(٧) انظر : خلق أفعال العباد رقم ٤٠٨ (ص١٥٢) .

من الرق والخشب وغيرهما ، ويسمى محله كتابا ، ويسمى نفس المكتوب كتابا ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ * فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴾[١] [٢١٦/ب] ، ومن الثاني قوله : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً * فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴾[٣] . ولكن تسمية المحل مشروط بوجود المكتوب فيه ، وهذا كما أن تسمية القصبة قلماً مشروط بكونها مبروة[٤] ، وتسمية الدار قرية مشروط بكونها مأهولة بالساكن[٥] ، وتسمية الإناء كأسا مشروط بوضع الشراب فيه[٦] ، وتسمية السرير أريكة مشروط بنصب الحجلة[٧] عليه ، بل اشتراط وجود المكتوب في المحل يصحح[٨] هذه التسمية أظهر من ذلك كله .

---

(١) سورة الواقعة الآيتان (٧٧ ، ٧٨) .

(٢) سورة الأنعام آية (٧) .

(٣) سورة البينة الآيتان (٢ ، ٣) .

(٤) جاء في التاج مادة (برى) : « وبروت السهم والعود والقلم أي نحتّها ، لغة في بريت عن ابن دريد ، والياء أعلى » .

(٥) راجع ما تقدم ص (٢٣٢) .

(٦) في القاموس مع شرحه التاج مادة (كأس) : « الكأس : الإناء يشرب فيه أو مادام الشراب فيه ، فإذا لم يكن فيه فهو قَدَح ، وقال ابن الأعرابي : لا تسمى الكأسُ كأساً إلا وفيها الشراب . . » . وينظر : مفردات ألفاظ القرآن للراغب (ص٧٢٩) .

(٧) في المصدر السابق مادة (حجل) : « والحجلة محركة كالقبة كما في المحكم ، وموضع يُزيَنُ بالثياب والستور والأسرة للعروس ، جمع حَجَل بحذف الهاء ، وحِجال بالكسر . . » .
وفيه أيضاً في مادة (أرك) : « والأريكة كسفينة : سرير في حجلة من دونه ستر ، ولا يُسمى منفرداً أريكة . . » . وينظر مفردات القرآن للراغب (ص٧٣) .

(٨) في « د » و « ن » : « تصحيح » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

والقول بأن الكلام في الصحيفة من العلم [العام][(١)] الذي لم ينازع فيه أحد من العقلاء إذا خلي على[(٢)] الفطرة ، وإنما وقعت فيه شبهتان فاسدتان من جهة النفي والإثبات أحالت أربابها عن فطرتهم حتى قالوا ما هو معلوم الفساد بالفطرة ، والعقلاء كلهم يذكرون هذا مطلقا كقولهم : الكلام في الصحيفة واللوح ، ومقيدا كقولهم : كلام فلان في الصحيفة والكتاب واللوح .

وهذا القدر المستقر في فطر الناس جاء في كتاب الله وكلام رسوله والصحابة والتابعين ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ ﴾[(٣)] ، وقال[(٤)] : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾[(٥)] ، وقال : ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ * فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴾[(٦)] وقال : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا[(٧)] تَذْكِرَةٌ * فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ * فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴾[(٨)] ، وقال : ﴿ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً * فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴾[(٩)] . وقد أخبر [الله][(١٠)] سبحانه عن تعدد محله بالكتاب تارة[(١١)] ، وبالرق

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٢) في « ت » : « عن » بدل « على » ، وفي المطبوع (٢/٣١٨) : « مع » فالمثبت وكذا الذي في المطبوع هو الصحيح .

(٣) سورة الأنعام آية (٧) .

(٤) في « ن » : « قال » بحذف الواو من أولها .

(٥) سورة البروج الآيتان (٢١ ، ٢٢) .

(٦) سورة الواقعة الآيتان (٧٧ ، ٧٨) .

(٧) في النسخ الخطية : « إنه » وهو خطأ .

(٨) سورة عبس الآيات (١١-١٣) .

(٩) سورة البينة الآيتان (٢ ، ٣) .

(١٠) لفظ الجلالة مثبت من « ت » .

(١١) كما في ورد في آيات عدة .

تارة[١] ، [وباللوح تارة[٢]][٣] وبصدور الحفاظ ، كما قال تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾[٤] والأحاديث والآثار في ذلك أكثر من أن تذكر ، كقول ابن عمر : « نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو »[٥] .

ومن المعلوم بالضرورة أنه لا محذور في السفر إلى أرض العدو بمداد (أو رِق)[٦] (أو كاغد)[٧] ، وأن النهي إنما وقع عن السفر بالكلام الذي تضمنه الورق والمداد فهو المقصود لذاته ، والورق والمداد مقصود قصد الوسائل ، ولهذا يرغب الناس في الكتاب المشتمل على الكلام الذي ينتفع به ويتنافسون فيه ويبذلون فيه أضعاف ثمن الكاغد والمداد ، لعلمهم أن المقصود هو الكلام نفسه لا المداد والورق .

وكل ذي فطرة سليمة يعلم أن وجود الكلام في المصحف ليس بمنزلة وجود الحقائق الخارجية فيها ، ولا بمنزلة وجودها في محالها وأماكنها

---

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلطُّورِ * وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ * فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ﴾ . الآيات (١-٣) من سورة الطور .

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴾ الآيتان (٢١ ، ٢٢) من سورة البروج .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة العنكبوت آية (٤٩) .

(٥) أخرجه البخاري في الجهاد والسير ح٢٩٩٠ (ص٦٠٦) ومسلم في الإمارة ح٩٢ (٣/ ١٤٩٠) .

(٦) في « ت » : « أو ورق » .

(٧) في « د » و « ن » : « وكاغد » .

وظروفها ، ويجد[١] الفرق بين كون [السموات والأرض والشمس والقمر في ورقة ، وبين كون كلامه أو كلام غيره في الورقة ، كما تجد الفرق بين كون][٢] الكلام في الورقة وبين كون الماء في الظرف .

فها هنا ثلاثة[٣] معان متميزة[٤] لا يشبه [٢١٧/أ] كل منها الآخر ، فإن الحقائق الموجودة لها وجود عين ، ثم تعلم بعد ذلك ، ثم يعبر عن[٥] العلم بها ، ثم تكتب[٦] العبارة عنها . فهذا العلم والعبارة والخط ليس هو أعيان تلك الحقائق ، بل هو وجودها الذهني العلمي[٧] في محله وهو القلب والذهن ، ووجودها اللفظي النطقي في محله وهو اللسان في الآدمي ، ووجودها الرسمي الخطي في محله وهو الكتاب أو ما يقوم مقامه من حفر في حجر أو خشب ، وقد افتتح الله وحيه إلى رسوله بإنزال : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ * ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ * ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ * عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾[٨] فأخبر سبحانه أنه خلق الحقائق الموجودة ، وعلم الحقائق العلمية ، وذكر تعليمه بالقلم وهو الخط ، وهو مستلزم تعليم البيان النطقي وهو العبارة ، وتعليم العلم بمدلولها وهو الصورة العلمية المطابقة

---

(١) في « ن » : « وتجد » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في النسخ الخطية : « ثلاث » .

(٤) في « ت » : « مميزة » .

(٥) في « ت » : « عنها » .

(٦) في « ن » : « يكتب » .

(٧) في « ت » : « العملي » .

(٨) سورة العلق الآيات (١-٥) .

للحقيقة ، فأول المراتب الموجود الخارجي وآخرها الموجود الخطي وبينهما مرتبتان : العلم والعبارة ، فبين الخط[١] والموجود الخارجي مرتبتان ، وبينه وبين الموجود العلمي مرتبة اللفظ [فقط][٢] ، وليس بينه وبين اللفظ مرتبة أخرى[٣] .

[كونه تعالى وكـون أسـمائه وصفاته في الكتاب غير كون كلامه فيـه]

إذا عرف هذا فكون الرب سبحانه وأسمائه[٤] وصفاته في الكتاب غير كون كلامه في الكتاب ، فهذا شيء وهذا شيء ، فكونه في الكتاب هو اسمه وأسماءُ صفاته والخبر عنه ، وهو نظير كون القيامة والجنة والنار والصراط والميزان في الكتاب ، إنما ذلك أسماؤها والخبر عنها ، وأما كون كلامه في المصحف والصدور فهو نظير كون كلام رسوله في الكتاب وفي الصدور ، فمن سوى بين المرتبتين فهو ملبس أو ملبوس عليه .

[كونه تعالى أخبر عن القرآن في زبر الأولين ليس مثل كونه في المصحف الكريم]

يوضحه : أن الله سبحانه أخبر أن القرآن في زبر الأولين[٥] ، وأخبر أنه في صحف مطهرة يتلوها رسله[٦] ، ومعلوم أن كونه في زبر الأولين ليس مثل كونه في المصحف الذي عندنا وفي الصحف التي[٧] بأيدي الملائكة ، فإن وجوده في زبر الأولين هو ذكره والخبر عنه كوجود رسله فيها ، قال تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ

---

(١) زاد في « ت » : « والعبارة » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) يراجع ما سبق ص (١٣٣٨) مع التعليق (١) .

(٤) في « د » : « وأسماؤه » .

(٥) قال تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ الآية (١٩٦) من سورة الشعراء .

(٦) قال تعالى : ﴿ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴾ الآية (٢) من سورة البينة .

(٧) في « ت » : « الذي » .

فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾[١] ، فوجود الرسول في التوراة والإنجيل ووجود القرآن فيه واحد ، فمن جعل وجود كلام الله في المصحف كذلك فهو (أضل من حمار أهله)[٢] .

وقد علم بذلك أنه لا يحتاج إلى (حذلقة متحذلق)[٣] يقول : « إنه لا بد من حذفٍ وإضمار ، وتقديره : عبارة كلام الله في المصحف أو حكايته » ، فإنك إذا قلت : في هذا الكتاب كلام رسول الله (أو كلام)[٤] الشافعي وأحمد ، فإن كل أحدٍ [٢١٧/ب] يفهم المراد بذلك ولا يتوقف فهمه على حذف وإضمار ، كما لا يذهب وهمه إلى أن صفة المتكلم والقول القائم به والصوت واللفظ المسموع منه فارق ذاته وانفصل من محله وانتقل إلى محل آخر .

هذا كله أمر محسوس[٥] مشهود لا ينازع فيه من فهمه إلا عنادا ، لكن قد

---

(١) سورة الأعراف آية (١٥٧) .

(٢) هذا من الأمثال العربية ، وقد أورده الجاحظ في كتابه الحيوان دون أن ينسبه (١/ ٢٢١) و(٢/ ٢٥٧) وكذا أورده أبو علي القالي في كتاب « أفعل من كذا » (ص٤٨) رقم ٢٠٦ بلفظ : « أضل من حمار » .

(٣) في « ن » : « خذلقة متخذلق » وهو خطأ .

وحذلق : « أظهر الحِذق ، أو ادعى أكثر مما عنده » قاله في القاموس مادة (حذلق) .

(٤) في « ت » : « وكلام » .

(٥) قال الجواليقي في التكملة والذيل على درة الغواص (ص٨٥٣-٨٥٤) : « . . . وكذلك قولهم : المحسوسات أي المعلومات خطأ أيضاً ، والصواب أن يقال : المحسات ، لأنه يقال : أحسست الشيء وحسست به ، فأما المحسوسات فمعناها في اللغة المقتولات ، يقال حسه إذا قتله » اهـ .

وكذا ينظر كتاب ذيل فصيح ثعلب (ص٥) .

لا يفهم بعض الناس لفرط بلادة وعمى قلب أو غلبة هوى .

ومما يوضح [هذا][١] : أن الله سبحانه كتب مقادير الخلائق عنده قبل أن يخلق السموات والأرض[٢] كتابا مفصلاً محيطا بالكائنات ، وأخبرنا بذلك في كتابه ، فالخبر عنها مكتوب في المصاحف في قوله : ﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾[٣] والإمام هو الكتاب ، ومعلوم قطعا أن كتابتها في الكتاب السابق ليس هو مثل كتابتها في القرآن ، فإن ذلك كتابة مفصلة وهذا إخبار عنها ، فكتابة[٤] اسم القرآن في رق أو غيره ليس هو مثل كتابة معانيه ، وإذا كتب كلام المتكلم في كتاب لم تكن[٥] الحروف المكتوبة من جنس الحروف الملفوظة ، لا من حيث المادة ولا من حيث الصورة حتى يقال انتقلت تلك الحروف بمادتها وصورتها وحلت في الكتاب ، ولا يتوهم هذا سليم العقل والحواس .

فصل

[سماع كلامه تعالى يكون بواسطة وبغيرها]

وكلام الرب تعالى بل كلام كل متكلم تدرك حروفه وكلماته بالسمع تارة وبالبصر تارة ، فالسمع نوعان : مطلق ومقيد ، فالمطلق ما كان بغير واسطة كما سمع موسى بن عمران كلام الرب تعالى من غير واسطة ، بل كلمه

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٢) كما صح بذلك الخبر عن رسول الله ﷺ ، ومضى النص الدال عليه ص (٣٢) .

(٣) سورة يس آية (١٢) .

(٤) في « ن » : « فكأنه » ، وهو خطأ .

(٥) في « ن » : « يكن » .

تكليما منه إليه[١] ، وكما[٢] يسمع جبريل وغيره من الملائكة كلامه وتكليمه سبحانه ، وأما المقيد فالسمع بواسطة المبلِّغ [كسماع الصحابة وسماعنا لكلام الله حقيقة بواسطة المبلغ][٣] عنه ، كما يسمع كلام رسول الله ﷺ ، بل وكلام غيره كمالك والشافعي وسيبويه والخليل[٤] بواسطة المبلغ ، فقوله تعالى : ﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾[٥] من النوع الثاني ، وكذلك قوله : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ ﴾[٦] . وقوله في الحديث : «كأن الناس لم يسمعوا القرآن إذا سمعوه يوم القيامة من الرحمن»[٧]

---

(١) قال تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ الآية (١٦٤) من سورة النساء . وقال : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ الآية (١٤٣) من سورة الأعراف .

(٢) في « ت » : « كما » بحذف الواو من أولها .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) تقدمت تراجم هؤلاء الأعلام على نحو ترتيبهم ص (٩٢٧ ، ٦، ٢٢٥ ، ٢٢٥) .

(٥) سورة التوبة آية (٦) .

(٦) سورة المائدة آية (٨٣) .

(٧) أورده السيوطي في الجامع الكبير (١/ ٦١٣) بلفظ : « كأن الناس لم يسمعوا القرآن حين يتلوه الله عزّ وجلّ عليهم في الجنة » . ونسبه لأبي نصر السجزي في كتابه الإبانة وقال : غريب حسن جدا عن أنس .

وقد ضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم ٤١٥٨ (ص٦٠٧) .

وأورد قبله في الموضع المذكور من حديث أبي هريرة : « كأن الخلق لم يسمعوا القرآن حين يسمعونه من الرحمن يتلوه عليهم يوم القيامة » ونسبه للخطيب في المتفق والمفترق وللديلمي في مسند الفردوس ، قال : وفيه إسماعيل بن رافع المدني متروك » اهـ .

قلت : قد وجدته في المتفق والمفترق (١/ ٤٠٥) في ترجمة إسماعيل بن رافع أبو رافع المدني ، ولم أعثر عليه في مسند الديلمي . وقد ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع رقم ٤١٥٧ (ص٦٠٦)

من النوع الأول ، ومنه قوله ﷺ : «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان»[١] .

وأما النظر : فعلى نوعين أيضاً ، فإن المكتوب قد يكتبه غير من تكلم[٢] به فيكون الناظر إليه ناظرا إلى الحروف والكلمات [٢١٨/أ] بواسطة ذلك الكاتب[٣] ، وقد يكون المتكلم نفسه كتب كلامه فينظر الناظر إلى حروفه وكلماته التي كتبها بيده كما سمع[٤] منه كلماته التي تكلم بها ، وهذا كما كتب (لموسى التوراة)[٥] بيده بغير واسطة كما في الحديث الصحيح في قصة احتجاج آدم وموسى[٦] ، وفي حديث الشفاعة[٧] وغير ذلك ، فجمع سبحانه لموسى بين الأمرين : أسمعه كلامه بغير واسطة وأراه إياه بكتابته .

فصل

[بيان الفرق بين وجود القرآن في المصحف وبين وجود الأعيان فيه]

قالت فرقة : القرآن في المصحف بمنزلة وجودِ الأعيان (من السموات)[٨] والأرض والجنة والنار ووجود اسم الرب في ورقة أو

---

(١) سبق تخريجه ص (١٤٢) .

(٢) في « ت » : « يتكلم » .

(٣) في « ن » : « الكتاب » .

(٤) في « د » و « ن » : « يسمع » .

(٥) في « ت » : « التوراة لموسى » بالتقديم والتأخير .

(٦) تقدم ص (٨٠) وفيه من قول آدم لموسى عليهما الصلاة والسلام : « وخط لك الألواح بيده » ، وفي لفظ : « كتب لك التوراة بيده » .

(٧) تقدمت الإشارة إلى تخريجه ص (٦٣) .

(٨) في « ت » : « في السموات » .

صحيفة ، وهذا جهل عظيم ، (فإن الفرق)[١] بين كون وجود القرآن في المصحف[٢] وبين كون الأعيان في المصحف[٣] أظهر من أن يحتاج إلى بيان ، ويكفي المراتب الأربعة التي هم معترفون بصحتها ومحتجون بها ، فالقرآن كلام وجوده في المصحف من باب وجود كلام في الصحف ، ومعلوم أن وجود الكلام في المصحف[٤] هو وجود [المرتبة الثالثة في الرابعة ، ووجود الأعيان في الصحف[٥] هو وجود][٦] الأولى في الرابعة

[عودة لذكر مراتب الوجود الأربعة]

ومعنى هذا أن المراتب أربعة : وجود عيني ، ووجود ذهني ، ووجود لفظي ، ووجود رسمي[٧] . فإذا وجد الكلام في المصحف[٨] كان وجود المرتبة الثالثة في الرابعة ، لا بمعنى أن اللفظ الذي هو حروف وأصوات انتقل بنفسه وصار أشكالاً مدادية ، بل ذلك أمر معقول مشهود بالحس يعرفه العقلاء قاطبة . نعم ، وجود القرآن في زبر الأولين هو من باب وجود المرتبة الأولى في الرابعة ، فمن سوى بين وجوده ثَمَّ ووجوده في المصحف فهو جاهل أو ملبس[٩] ، فليس القرآن بعينه موجودا في زبر الأولين وإنما فيها خبره وذكره ، والشهادة له فيها مذكور مخبر عنه ، وهو

---

(١) في « ت » : « فإن القرآن » .

(٢) في « د » و « ن » : « الصحف » .

(٣) في « د » و « ن » : « الصحف » .

(٤) في « د » و « ن » : « الصحف » .

(٥) في « ت » : « المصحف » .

(٦) ما بين المعقوفتين أُلحق في هامش نسخة « ت » مع بعض الاختلاف في بعض الألفاظ .

(٧) ينظر ما سبق ص (١٣٣٨) مع التعليق (١) .

(٨) في « د » و « ن » : « الصحف » .

(٩) في « ت » : « ملتبس » .

في المصحف ذكر وخبر وشاهد وقصص وأمر ونهي ، فأين أحدهما من الآخر ؟ فقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾(١) وقوله : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴾(٢) ليس مثل قوله :﴿ إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴾(٣) وقوله : ﴿ يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً * فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴾(٤) ، ومن سوى بينهما لزمه أن يقول : إن هذا القرآن العربي بعينه أنزل على من قبلنا ، أو أن يقول(٥) : إن المصحف ليس فيه قرآن ، إنما فيه ذكره والخبر عنه كما [هو](٦) في الصحف الأولى ، وكلا الأمرين معلوم البطلان عقلا وشرعا .

وقد انفصلوا عن هذا السؤال بأن قالوا : المكتوب المحفوظ المتلو هو الحكاية أو العبارة المؤلفة المنطوق بها التي خلقها [٢١٨/ب] الله في الهواء أو في اللوح المحفوظ أو في نفس الملك .

فيقال : هذه عندكم ليست كلام الله إلا على المجاز ، وقد علم بالاضطرار أن هذا الكلام العربي هو القرآن وهو كتاب الله وكلامه ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ * قَالُوا يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ ﴾(٧) فأخبر أن الذي سمعوه هو نفس القرآن وهو الكتاب .

---

(١) سورة الشعراء آية (١٩٦) .

(٢) سورة الأعلى آية (١٨) .

(٣) سورة الواقعة الآيتان (٧٧ ، ٧٨) .

(٤) سورة البينة الآيتان (٢ ، ٣) .

(٥) في « ن » : « نقول » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) سورة الأحقاف الآيتان (٢٩ ، ٣٠) ، وقد اقتصر في « د » و « ن » على الآية الأولى فقط .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ ﴾[١] فأخبر أن الذي يسمع هو القرآن نفسه[٢] ، وعندهم أن القرآن يستحيل أن يقرأ لأنه ليس بحروف ولا أصوات ، وإنما هو واحد الذات ليس بسور ولا آيات . وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾[٣] ، ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾[٤] ، ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾[٥] ، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾[٦] ، وعندهم أن الذي يسمع ليس كلام الله على الحقيقة وإنما هو مخلوق حُكي به كلام الله على أحد قوليهم ، وعبارة عبر بها عن كلامه على القول الآخر ، وهي مخلوقة على القولين ، فالمقروء والمسموع والمكتوب والمحفوظ ليس هو كلام الله ، وإنما هو عبارة عبر بها عنه كما يعبر عن الذي لا ينطق ولا يتكلم من أخرس أو عاجز ، بل هو عندهم دون ذلك كما يعبر عن حال الشيء ، فيقال : قال كذا وكذا بلسان حاله (لما لا)[٧] يقبل النطق ، فإن الأخرس والعاجز قابل النطق ، فهو أحسن حالا مما لا يقبله .

فعندهم أن الملك فهم عن الله تعالى معنى مجردا قائما بنفسه ، ثم الملك عبر عن الله فهو الذي أحدث نظم القرآن وألفه ، فيكون إيحاؤه سبحانه إلى الملك مثل الوحي الذي يوحيه إلى الأنبياء ، إذ لا تكلم هناك ولا خطاب ،

---

(١) سورة الأعراف آية (٢٠٤) .

(٢) في « ت » : « بنفسه » .

(٣) سورة الإسراء آية (٤٥) .

(٤) سورة المزمل آية (٤) .

(٥) سورة الإسراء آية (١٠٦) .

(٦) سورة التوبة آية (٦) .

(٧) في « ت » : « لا لما » بالتقديم والتأخير .

والملك لم يسمع من الله شيئاً ولا النبي ، وعلى هذا فيكون ما أوحاه إلى النبي بإلهام[1] أو منام أشرف من تنزيل القرآن على الرسول على هذا التقدير ، فإن ما أوحاه في الموضعين معنى مجرد ، لكن القرآن[2] بواسطة[3] الملك ووحي إلهام ، والإلهام بغير واسطة ، وما ارتفعت فيه الوسائط فهو أشرف .

[دعوى المتعبدين والمتصوفين من الجهمية في أنهم يخاطبون ويكلمون من قبله سبحانه وتعالى]

ولما أصلت الجهمية هذا الأصل وبنوا عليه وجعلوا تكليم الرب تعالى للرسل والملائكة هو مجرد إيحاء المعاني صار خلق من متعبديهم ومتصوفيهم يدعون أنهم يخاطبون وأن الله تعالى يكلمهم كما كلم موسى [بن عمران][4] ، ويزعمون أن التحديث الذي يكون للأولياء [٢١٩/أ] مثل تكليم الله لموسى بن عمران ، إذ ليس هناك غير مجرد الإلهام ، وبعضهم يقول : إن الله خاطبني من لسان هذا الآدمي ، وخاطب موسى من الشجرة ، والآدمي أكمل من الشجرة ، وبعض متأخريهم صرح بأن الله تعالى خلق تلك المعاني في قلب الرسول ، وخلق العبارة الدالة عليها في لسانه ، فعاد القرآن إلى عبارة مخلوقة دالة على معنى مخلوق في قلب الرسول

ويعجب هذا القائل من نصب الخلاف بينهم وبين المعتزلة وقال : ما نثبته نحن من المعنى القائم بالنفس فهو من جنس العلم والإرادة ، والمعتزلة لا تنازعنا في ذلك ، غاية ما في الباب أنا نحن نسميه كلاما وهم يسمونه علما وإرادة ، وأما هذا النظم العربي الذي هو حروف وكلمات وسور وآيات

---

(١) في « ت » : « بالإلهام » .

(٢) بعد هذا في « ت » : « على الرسول على هذا التقدير » ، وهو خطأ ، فقد سبقت هذه العبارة في السطر قبله .

(٣) في « ت » : « فبواسطة » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

فنحن وهم متفقون على أنه مخلوق ، لكن هم يسمونه قرآنا ، ونحن نقول هو عبارة عن القرآن أو حكاية عنه(١) .

فتأمل هذه الأخوة التي بين هؤلاء وبين المعتزلة الذين اتفق السلف على تكفيرهم(٢) وأنهم زادوا على المعتزلة في التعطيل ، فالمعتزلة قالوا : هذا الكلام(٣) العربي هو القرآن حقيقة لا عبارة عنه ، وهو كلام الله (وأنه مخلوق)(٤) [وهؤلاء يقولون هذا الكلام العربي ليس بالقرآن حقيقة بل عبارة عنه وأنه ليس كلام الله حقيقة وأنه مخلوق](٥) .

[دعوى أن القرآن مخلوق أدت إلى الاستخفاف بالمصحف وإهانته]

ومن هنا استخف كثير من أتباعهم بالمصحف وجوزوا دوسه بالأرجل ،

---

(١) للمقارنة بين مذهب الأشاعرة والمعتزلة في هذه المسألة ينظر :
رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف الصوت (ص١٣٧-١٣٨) وجزء في الأصول (مسألة القرآن) لابن عقيل (ص٥٠) والرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة (٢/ ٤٧٤-٤٨١) والأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٢٥١-٢٥٢) وكتابه المحصل (ص٤٠٣) وما بعدها ، والمواقف للإيجي (ص٢٩٣-٢٩٤) .

(٢) لم أقف على تكفير السلف رحمهم الله تعالى للمعتزلة وإنما اعتبروهم من الفرق الضالة المبتدعة المنحرفة ، والظاهر أن المؤلف رحمة الله عليه يقصد بهم هنا الجهمية من المعتزلة لكونه قال في الصفحة الفائتة : « ولما أصلت الجهمية هذا الأصل .. » الخ ، فإن هؤلاء حكى الإجماع على تكفيرهم غير واحد من أهل العلم كما سبق بيانه ص (٧٥٨) مع التعليق (٤) وقد قرر ابن تيمية بأن الطائفة القائلة بأن القرآن هو مجرد الحرف والصوت ولم تجعل المعاني داخلة في مسمى الكلام موافقة للمعتزلة الجهمية في قولهم إن الكلام ليس هو إلا الحروف والأصوات .
انظر رسالته التسعينية ضمن الفتاوى الكبرى (٦/ ٤٢٥ ، و٤٢٨) .

(٣) في « ت » : « القرآن » بدل : « الكلام » .

(٤) في النسخ الخطية : « وأنه غير مخلوق » وليس بصواب .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

لأنه بزعمهم ليس فيه إلا الجلد والورق والزاج[١] والعفص[٢] ، والحرمة التي تثبت[٣] له دون الحرمة التي تثبت[٤] لديار ليلى وجدرانها بكثير ، فإن تلك الديار[٥] حلت فيها ليلى ونزلت بها ، وهذا الجلد والورق إنما حل فيه المداد والأشكال المصورة الدالة على عبارة كلام الله المخلوق[٦] .

(١) في القاموس مع شرحه التاج مادة (زوج) : « الزاج ملح معروف ، وقال الليث : يقال له الشب اليماني ، وهو من الأدوية ، وهو من أخلاط الحبر » .

(٢) العفص : يقع على الشجر والثمر ، وهو الذي يتخذ منه الحبر ، مُوَلَّد وليس من كلام أهل البادية . المصدر السابق مادة (عفص) .

(٣) في « ن » : « يثبت » ، وفي « ت » : « ثبتت » .

(٤) في « ت » : « ثبتت » .

(٥) في « د » و « ن » : « الدار » .

(٦) قال أبو محمد ابن حزم في كتابه الفصل (٥/ ٨١-٨٢) : « . . ولقد أخبرني علي بن حمزة المرادي الصقلي الصوفي أنه رأى بعض الأشعرية يطح المصحف برجله ، قال فأكبرت ذلك وقلت له : ويحك! هكذا تصنع بالمصحف وفيه كلام الله تعالى ، فقال لي : ويلك! والله ما فيه إلا السخام والسواد ، وأما كلام الله فلا ، ونحو هذا من القول الذي هذا معناه » .

« وكتب إليّ أبو المرحى بن ندما المصري أن بعض ثقات أهل مصر أخبره من طلاب السنن أن رجلا من الأشعرية قال له مشافهة على من يقول إن الله تعالى قال : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ ألف لعنة » .

وقال العلامة ابن الحنبلي (ت٥٣٦) في رسالته الواضحة في الرد على الأشاعرة (٢/ ٤٦٢-٤٦٤) : « ويجب عندهم - يعني الأشاعرة - من مقتضى معتقدهم إهانة هذا المصحف ، ولا يفرق بين من أحدث على ورق بياض أو امتسح به نجوة ، وبين من فعل ذلك بالورق بعد كتبه القرآن فيه إذ هو سواد في بياض ، فيوجبون إهانته عناداً لمن اعتقد حرمته والتزم إعظامه وإكرامه . . » الخ .

قلت : وهذا الذي ذكره ابن حزم وابن الحنبلي وابن القيم وإن كان من آثار مقتضى =

[كلام ابن عقيل وشكواه عما قاله المخالفون لأهل السنة في القرآن]

قال أبو الوفاء ابن عقيل[١] (في خطبة كتابه)[٢] في القرآن : « أما بعد فإن سبيل الحق قد عفت آثارها ، وقواعد الدين قد انحط شعارها ، والبدعة قد تضرمت نارها وظهر في الآفاق شرارها ، وكتاب الله عزّ وجلّ بين العوام غرض ينتصل[٣] ، وعلى ألسنة الطغام بعد الاحترام يبتذل ، وتضرب آياته بآياته جدالا وخصاما ، وتنتهك حرمته لغوا وآثاما ، قد هون في نفوس الجهال بأنواع المحال ، حين[٤] قيل : ليس [في المصحف][٥]

= ما يعتقدونه في القرآن فلا يفعله إلا زنديق ملحد ليس له لله في قلبه تعظيم ولا وقار ، ولهذا قال شيخ الإسلام في رسالته التسعينية ضمن الفتاوى الكبرى (٦/ ٤٢٧-٤٢٨) : « .. وقد يحكي الآخرون عن الأولين أنهم يستهينون بالمصاحف فيطؤونها وينامون عليها ويجعلونها مع نعالهم ، وربما كتبوا القرآن بالعذرة وغير ذلك مما هو من أفعال المنافقين الملحدين ، وهذا يوجد في أهل الجفاء والغلو منهم ، لما ألقى إليهم أئمتهم أن هذا ليس هو كلام الله صاروا يفرعون على ذلك فروعا من عندهم لم يأمرهم بها أئمتهم ، وإنما هي من أفعال الزنادقة المنافقين ، وإلا فلا خلاف بين من يعتقد الإسلام في وجوب احترام المصاحف وإكرامها وإجلالها وتنزيهها وفي العمل بقول النبي ﷺ : « لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو » ، وإن كان أهل البدعة يتناقضون في الجمع بين ما جاءت به الشريعة وما اعتقدوه من البدعة لكن التناقض جائز على العباد وهو أيسر عليهم من التزام الزندقة والنفاق والإلحاد وإن كانت تلك البدعة هي المرقاة إلى هذا الفساد » .

(١) تقدمت ترجمته ص (٦٩٥) .

(٢) في « ت » : « في كتاب خطبته » وهو خطأ .

(٣) في النسخ الخطية : « ينتضل » والمثبت من مصدر النص ولعله الصواب ، ومعناه أنهم جعلوا القرآن يُرمى بالنصل ، وهو حديدة السهم والرمح والسكين كما في معجمات اللغة .

(٤) في مصدر النص : « حتى » .

(٥) ما بين المعقوفتين لا يوجد في مصدر النص .

إلا الورق والخط المستحدث المخلوق ، وإن سلطت عليه النار احترق ، وأشكال في قرطاس قد لفقت ، إزراء بحرمته واستهانة بقيمته ، وتطفيفا في حقوقه ، وجحودا لفضيلته ، حتى لو كان القرءان حيا ناطقا لكان من ذلك متظلما ، ومن هذه البدعة متوجعا متألما ، (ترى أليس)[١] هذا الكتاب الذي قال الله فيه : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ * لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[٢] ، وقال :﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ * فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴾[٣] ، [٢١٩/ب] وقال : ﴿ وَٱلطُّورِ * وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ * فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ﴾[٤] ، أو ليس الحبر والورق قبل ظهور الحروف المكتوبة لا يمنع من مسه المحدثون ، فإذا ظهرت الحروف المكتوبة صار لا يمسه إلا المطهرون ، أليس هذا الكتاب الذي قال فيه صاحب الشريعة تنزيها [له][٥] وتبجيلا : «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم»[٦] ، أليس الله تعالى يقول في كتابه : ﴿ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ﴾[٧] [وقال في حق موسى : ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ ﴾[٨]][٩] ، أفترى من القوة تهوينها عند المكلفين والازدراء

(١) في « ت » : « أترى ليس » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٢) سورة فصلت الآيتان (٤١ ، ٤٢) .

(٣) سورة الواقعة الآيتان (٧٧ ، ٧٨) .

(٤) سورة الطور الآيات (١-٣) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) أخرجاه في الصحيحين وقد تقدم ص (١٣٧١) .

(٧) سورة مريم آية (١٢) .

(٨) سورة الأعراف آية (١٤٥) .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

بها عند المتخلفين[١] ، يزخرفون للعوام عبارة يتقون[٢] بها إنكارهم ويدفنون فيها معنى لو فهمه الناس لعجلوا بوارهم[٣] ، ويقولون تلاوة ومتلو وقراءة ومقروء وكتابة ومكتوب ، هذه الكتابة معلومة[٤] فأين المكتوب ؟ وهذه التلاوة مسموعة فأين المتلو ؟ يقولون القرآن عندنا قديم قائم بذاته سبحانه ، وإنما هي زخارف لبسوا بها ضلالتهم ، وإلا فالقرآن[٥] عندهم مخلوق لا محالة ، فقد انكشف للعلماء منهم هذه المقالة ، يقدمون رجلا نحو الاعتزال فلا يتجاسرون ، ويؤخرون أخرى نحو أصحاب الحديث ليستتروا[٦] فلا يتظاهرون ، إن قلنا لهم : ما مذهبكم في القرآن ؟ قالوا : قديم غير مخلوق ، وإن قلنا : فما القرآن أليس هو السور المسورة والآيات المسطرة في الصحف المطهرة ؟ أليس هو المحفوظ في صدور الحافظين ؟ أليس هو المسموع من ألسنة التالين ؟ قالوا إنما هو حكايته وما أشرتم إليه عبارته ، وأما القرآن فهو قائم في نفس الحق غير ظاهر لإحساس الخلق ، فانظروا معاشر المسلمين إلى مقالة المعتزلة كيف جاءوا بها في صورة أخرى »[٧] .

---

(١) في « ن » : « المخلفين » .

(٢) في « ت » : « يتوقون » .

(٣) البَوْر جمع بائر كصاحب وصحب ، قال الزجاج : « البائر في اللغة الفاسد الذي لا خير فيه » اهـ . ونحو هذا في القاموس مع شرحه التاج .
وينظر : لسان العرب مادة (بور) .

(٤) في مصدر النص : « مكتوبة » بدل قوله هنا « معلومة » .

(٥) في « ن » : « فالفرقان » ، والمثبت من « د » و « ت » وهو الموافق لما في مصدر النص

(٦) في « د » : « ليتستروا » ، والمثبت من « ن » و « ت » وهو الموافق لما في مصدر النص

(٧) جزء في الأصول (مسألة القرآن) (ص٤٧-٥٠) بشيء من التصرف والاختصار .

ثم ساق الكلام في بيان أن القرآن اسم لهذا الكتاب العربي الذي نزل به جبريل من رب العالمين على قلب رسوله وأجراه[(١)] على لسانه ، وأن الله سبحانه تكلم به حقا فسمعه منه جبريل فأداه إلى رسوله ، فأداه الرسول إلى الأمة .

فصل

[تاريخ ظهور إنكار كلامه سبحانه بصوت]

قال شيخ الإسلام : « أول ما ظهر إنكار أن الله سبحانه يتكلم بصوت في أثناء المائة الثالثة ، فإنه لما ظهرت الجهمية المعطلة في إمارة أبي العباس المأمون[(٢)] وأدخلته في آرائها بعد أن كانوا أذلاء مقموعين ، وهؤلاء كان عندهم أن الله لا يتكلم أصلا (لا بحرف)[(٣)] (ولا صوت)[(٤)] ولا معنى ولا يرى ، ولا هو مستو على عرشه ، ولا له علم ، ولا حياة ، ولا إرادة ، ولا حكمة تقوم به ، فلما وقعت المحنة[(٥)] وثبت الله خلفاء الرسل وورثة الأنبياء على ما ورثوه عن الأنبياء والمرسلين وعلموا أن باطل أولئك هو نفاق

---

(١) في « ت » : « فأجراه » .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٤٢٥) .

(٣) في « ت » : « بحرف » بإسقاط (لا) النافية .

(٤) في « ن » : « ولا بصوت » .

(٥) يعني محنة القول بخلق القرآن المجيد ، وكانت فتنة عظيمة أُصيب بسببها كثير من أهل العلم بأنواع من البلاء والأذى ، فأجاب إلى ذلك من أجاب ، وتحايل في الجواب عن ذلك من تحايل ، وثبت الله على الحق من ثبت .

وينظر : تاريخ الطبري (٨/ ٦٣١-٦٤٥) والمنتظم لابن الجوزي (١١/ ١٥-٢٤) والكامل في التاريخ (٦/ ٤٢٣-٤٢٧) والبداية والنهاية (١٠/ ٢٧٢-٢٧٤) جميعهم في حوادث سنة (٢١٨)

مشتق من قول المشركين [٢٢٠/أ] والصابئين الذين هم أعداء الرسل وسوس الملك .

وظهر للأمة سوء مذاهب الجهمية وما فيها من التعطيل ظهر حينئذٍ عبد الله ابن سعيد بن كلاب البصري[١] وأثبت الصفات موافقة لأهل السنة ، ونفى عنها الخلق ردا على الجهمية والمعتزلة ، ولم يفهم لنفي الخلق عنها معنى إلا كونها قديمة قائمة بذاته سبحانه ، فأثبت قدم العلم والسمع والبصر والكلام وغيرها ورأى أن القديم لا يتصور أن يكون حروفا وأصواتا لما فيها من التعاقب وسبق بعضها بعضا ، فجعل كلام الله القديم الذي ليس بمخلوق هو مجرد معنى أو معان محصورة[٢] ، وسلك طريقة خالف فيها المعتزلة ولم يوافق فيها أهل الحديث في كل ما هم عليه ، فلزم من ذلك أن يقول : إن الله لم يتكلم بصوت وحرف ، وتبعه طائفة من الناس ، وأنكر ذلك الإمام أحمد وأصحابه كلهم والبخاري صاحب الصحيح .

[ابن كلاب وموقفه من الصفات]

فقال عبد الله بن أحمد في كتاب السنة[٣] : قلت لأبي : يا أبت[٤] إن قوما يقولون إن الله لم يتكلم بصوت ، فقال : يا بني هؤلاء الجهمية إنما يدورون على التعطيل يريدون أن يُلبسوا[٥] على الناس ، بلى[٦] تكلم

[قول الإمام أحمد إنه تعالى يتكلم بصوت]

(١) تقدمت ترجمته ص (٥٠٤) .

(٢) في « ن » : « محصور » .

(٣) ينظر منه (٢٨٠/١ ، ٢٨١) رقم ٥٣٣ و ٥٣٦ .

(٤) في « د » و « ن » : « يا أبه » وهذه الهاء مبدلة عن التاء وقفا وخطا .

ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل (٧٩/٢) ، وقد سبق ذكر هذا ص (١٢٩١) .

(٥) في « ن » : « تلبسوا » وليس بصواب .

(٦) في « ن » و « ت » : « بل » والمثبت من « د » ، وهو الموافق لما في مصدر النص .

بصوت » ثم قال : حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي[١] حدثنا الأعمش[٢] ، حدثنا مسلم بن صبيح[٣] عن مسروق[٤] عن عبد الله[٥] قال : « إذا تكلم الله بالوحي سمع صوته أهل السماء كجر السلسلة على الصفا »[٦] .

[تصريح الإمام البخاري بأنه تعالى يتكلم بحرف وصوت]

وصرح البخاري بأن الله يتكلم بحرف وصوت[٧] ، وذكر في كتابه الصحيح حديث جابر : «يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب»[٨] ، فاحتج به في الباب وإن ذكره تعليقا[٩] ، وذكر عن مسروق عن ابن مسعود : « إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئاً ، فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق من ربهم ونادوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا الحق »[١٠] .

[تصريح ابن القاسم المالكي بأنه تعالى يتكلم بصوت]

وكذلك ابن القاسم[١١] صاحب مالك [صرح][١٢] في رسالته في

---

(١) تقدمت ترجمته ص (١٢٩٦) .

(٢) هو سليمان بن مهران ، تقدمت ترجمته ص (١١٦٨) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٢٧٧) ، زاد في « ت » بعد ذكره : « ثم قال » . وهي زيادة لا معنى ولا فائدة لها .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٣١٤) .

(٥) يعني ابن مسعود رضي الله عنه وقد تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٦) تقدم ذكره بأطول مما هنا ص (١٢٧٨) .

(٧) في كتابه خلق أفعال العباد (ص١٣٧) وانظر ما سبق ص (١٣٣) وما بعدها .

(٨) تقدم ص (١٢٨٣ و ١٢٩١) .

(٩) في كتاب التوحيد من الصحيح باب ٣٢ (ص١٥٦٩) .

(١٠) في كتاب التوحيد من الصحيح باب ٣٢ (ص١٥٦٩) .

(١١) تقدمت ترجمته ص (١٥٥٠) .

(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

السنة[1] : أن الله يتكلم بصوت وهذا لفظه : « والإيمان بأن الله كلم موسى بن عمران بصوت سمعه موسى من الله تعالى لا من غيره ، فمن قال غير هذا أو شك فقد كفر » . حكى ذلك ابن شكر[2] في الرد على الجهمية[3] عنه .

[قول أبي الحسن بن سالم والحارث المحاسبي في كونه تعالى يتكلم بصوت]

وكذلك أبو الحسن بن سالم[4] - (شيخ سهل بن عبد الله

(١) لم أقف عليها ولا على شيء من خبرها .

(٢) لعله علي بن شكر بن أحمد بن شكر جمال الدين أبو الحسن الفقيه الشافعي المصري العالم القاضي ابن القاضي أبي السعادات المتوفى سنة (٦١٦) ، قال فيه الذهبي في تاريخ الإسلام وفيات سنة (٦١٦) (ص٣٠٦) : « .. رحل إلى الشام والعراق وحدث ، وجمع في السنة والصفات وفي الرقائق ، وتوفي في رجب » .

قلت : وممن ترجمه المنذري في التكملة لوفيات النقلة (٢/ ٤٧٠) وابن الصابوني في تكملة إكمال الإكمال (ص٢٢١) . وقال كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (النسخة العربية) القسم الثاني (ص٣٤٠) : « علي بن أبي الحسن علي بن شكر بن أحمد بن شكر ، توفي بعد سنة (٤١٨هـ/ ١٠٢٣م) له : شرح اعتقاد أحمد بن حنبل ، وهو ينقل فيه عن كتاب السنن لهبة الله اللالكائي .. المتحف البريطاني ثاني ١٧٠ ... » .

قلت : فهل هذا هو المذكور أعلاه أو هو ابنه كما هو ظاهر من النص ، ثم هناك آخر يحمل هذا الاسم وهو محمد بن عثمان بن عبد الله بن شكر بن محمد بن علي بن إسماعيل شمس الدين ، وصفه ابن ناصر الدين الدمشقي في كتابه الرد الوافر (ص١٠٣) بالشيخ الإمام العالم الفقيه الفاضل المحدث المفيد ، من تصانيفه : « نصيحة الأمة في عقائد الأئمة » ، مولده سنة (٧٢٥) ووفاته في غزة سنة (٨٠٣) .

وقد ترجمه أيضاً ابن حجر في إنباء الغمر بأبناء العمر (٤/ ٣٢٧-٣٢٨) والسخاوي في الضوء اللامع (٨/ ١٤٦) وابن العماد في شذرات الذهب (٧/ ٣٦-٣٧) .

(٣) لم أقف عليه ولا على شيء من خبره .

(٤) تقدمت الإشارة إليه ص (١٣١٣) تعليق (٢) .

وهو أحمد بن محمد بن سالم الزاهد أبو الحسن البصري الصوفي بن الصوفي المتكلم =

التستري)[١] - صرح بذلك ، وكان الحارث المحاسبي[٢] ينكر أولاً أن الله يتكلم[٣] بصوت ، ثم رجع عن ذلك ، فحكى عنه الكلاباذي[٤] في كتاب « التعرف لمذهب التصوف » [٥] أنه كان يقول : « إن الله يتكلم[٦] بصوت »[٧] . وهذا آخر قوله كما ذكره معمر بن زياد الأصبهاني[٨] في

= شيخ السالمية وصاحب مقالتها ، قال فيه الذهبي : « وكانت له أحوال ومجاهدات ، وعنه أخذ الأستاذ أبو طالب صاحب القوت ، وهو آخر أصحاب سهل التستري وفاة ، وقد خالف أصول السنة في مواضع ، وبالغ في الإثبات في مواضع ، وعمر دهرا ، وبقي إلى سنة بضع وخمسين » ، يعني وثلاثمائة .

العبر (٢/ ١٠٩) وتاريخ الإسلام (الطبقة السادسة والثلاثون) (ص٢٢٥-٢٢٧) وشذرات الذهب (٣/ ٣٦) .

(١) هكذا في النسخ الخطية : « شيخ سهل بن عبد الله التستري » وليس بصواب ، فإن أبا الحسن المذكور وأباه محمد بن سالم من تلامذة سهل وعنه أخذا .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٥٠٥) .

(٣) في « ت » : « تكلم » .

(٤) هو محمد بن إسحاق ، (وعند بعضهم : محمد بن إبراهيم) ، أبو بكر الكلاباذي البخاري الحنفي ، فقيه أصولي ، مات سنة (٣٨٠) .

الجواهر المضية رقم ١٩٩٥ (٤/ ١٠٥-١٠٦) وتاج التراجم رقم ٣٣٥ (ص٣٣٣) والفوائد البهية (ص١٦١) والأعلام للزركلي (٥/ ٢٩٥) .

(٥) الكتاب مطبوع باسم : « التعرف لمذهب أهل التصوف » .

(٦) في « د » و « ن » : « تكلم » .

(٧) في الكتاب المذكور (ص٤٠) : « وقالت طائفة منهم : كلام الله حروف وصوت ، وزعموا أنه لا يعرف كلامه إلا كذلك مع إقرارهم أنه صفة الله تعالى في ذاته غير مخلوق ، وهذا قول حارث المحاسبي ومن المتأخرين ابن سالم » اهـ .

(٨) هو معمر بن أحمد بن محمد بن زياد أبو منصور الأصبهاني ، الشيخ الزاهد ، روى عن أبي القاسم الطبراني وأبي الشيخ وغيرهما ، وصفه شيخ الإسلام ابن تيمية « بالشيخ =

« أخبار الصوفية » [(١)] أن الحارث كان يقول : « إن الله يتكلم بلا صوت ثم رجع عن ذلك » .

[ذكر جماعة من أهل السنة القائلين بأنه سبحانه وتعالى يتكلم بصوت]

[٢٢٠/ب] وكذلك إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة[(٢)] وأبو نصر السجزي[(٣)] وشيخ الإسلام الأنصاري[(٤)] وأبو عمر الطلمنكي[(٥)] ، كلهم يصرح بأن الله تعالى يتكلم بصوت[(٦)] ، والبخاري في كتاب (خلق أفعال العباد)[(٧)] [(٨)] .

= الإمام العارف شيخ الصوفية » ، وقد ذكره في مواضع من كتبه ونقل عنه ، مات بأصبهان في شهر رمضان سنة (٤١٨) .
ترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام الطبقة (٤١) في وفيات سنة (٤١٨) وفي العبر (٢/ ٢٣٥-٢٣٦) وفي تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٨٤) ، وينظر : درء التعارض (٦/ ٢٥٦-٢٥٧) و(٧/ ١٤٨-١٤٩) والاستقامة (١/ ٨٣ ، ١٦٨) .

(١) لعله المسمى : « أخبار شيوخ أهل المعرفة والتصوف » ذكره ابن تيمية في الدرء (٧/ ١٤٨-١٤٩) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٠٨١) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٠٩١) .

(٤) يعني أبا إسماعيل الهروي ، وقد تقدمت ترجمته ص (١١٨٣) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٨٩٩) .

(٦) قال السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٨٠-٨١) : « اعلموا أرشدنا الله وإياكم أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي والصالحي والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم معهم بل أخسّ حالا منهم في الباطن في أن الكلام لا يكون إلا حرفا وصوتا ذا تأليف واتساق وإن اختلفت به اللغات . . » إلى أن قال : « فالإجماع منعقد بين العقلاء على كون الكلام حرفا وصوتا . . » الخ .

(٧) في « د » و« ن » : « خلق الأفعال » .

(٨) ينظر ما سبق ص (١٣٣٠) وما بعدها ، وخلق أفعال العباد (ص١٣٧) . =

فصل

[بيان منشأ النزاع بين الطوائف في كونه تعالى يتكلم بمشيئته أم لا ؟ وسرد أقوالــهم]

منشأ النزاع بين الطوائف أن الرب تعالى هل يتكلم بمشيئته [أم كلامه بغير مشيئته][1] على قولين :

فقالت طائفة : « كلامه بغير مشيئته واختياره » ثم انقسم هؤلاء أربع فرق :
فرقة قالت : « هو فيض فاض منه بواسطة العقل الفعال على نفس شريفة فتكلمت به[2] » كما يقول ابن سينا[3] وأتباعه وينسبونه إلى أرسطو[4] .

وفرقة قالت : « بل هو معنى قائم بذات الرب هو به متكلم » ، وهو قول الكلابية ومن تبعهم[5] ، وانقسم هؤلاء فرقتين :

فرقة قالت : « هو معان متعددة في أنفسها أمر ونهي وخبر واستخبار ومعنى جامع لهذه الأربعة »[6] .

= والظاهر أنه إلى هنا انتهى كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى ، ولم أقف عليه في مظانه فيما رجعت إليه ، وقد تناول هذا الموضوع - أعني مسألة الكلام - في مواطن كثيرة جدا من كتبه ، بل أفردها بتصانيف خاصة كالرسالة التسعينية ، وهي ضمن الفتاوى الكبرى (٦/ ٣٢١) إلى آخر الكتاب ، وقاعدة في القرآن وكلام الله ، ضمن مجموع الفتاوى (١٢/ ٥-٣٦) ومسألة الأحرف في المصدر المذكور (١٢/ ٣٧-١١٦) والمسألة المصرية في القرآن ، أيضاً في المصدر المذكور (١٢/ ١٦٢-٢٣٤) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) وهو قول الفلاسفة كما تقدم ص (١٥٧) مع تعليق (١) وص (٢٧١) مع تعليق (٥) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٢٤١) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٢٤٠) .

(٥) ينظر ما سبق ص (١٣٠٩) وما بعدها .

(٦) وهو قول الكلابية .

وفرقة قالت : « بل هو [معنى واحد بالعين لا ينقسم ولا يتبعض »[١] .

وفرقة قالت : بل هو][٢] حروف وأصوات قديمة أزلية قائمة بذات الرب لم تزل ولا تزال ، فهي لازمة له لزوم الحياة[٣] .

والذين قالوا يتكلم بقدرته ومشيئته انقسموا أيضاً أربع فرق : فرقة قالت : « كلامه هو هذه الحروف والأصوات خلقها خارجة عن ذاته فصار بها متكلما » ، وهذا قول المعتزلة وهو في الأصل قول الجهمية تلقاه عنهم أهل الاعتزال فنسب إليهم .

وفرقة قالت : « يتكلم بقدرته ومشيئته كلاما قائما بذاته سبحانه كما يقوم به سائر أفعاله ، لكنه حادث النوع » ، وعندهم أنه صار متكلما بعد أن لم يكن[٤] [متكلما كما قاله من لم ينصفهم من المتكلمين أنه صار فاعلا بعد أن لم يكن][٥] ، فقول هؤلاء في الفعل المتصل كقول أولئك في الفعل المنفصل ، وهذا قول الكرامية[٦] .

وفرقة قالت : « يتكلم بمشيئته ، وكلامه هو الذي يتكلم به الناس كله ، حقه وباطله ، صدقه وكذبه » كما يقوله طوائف الاتحادية[٧] .

---

(١) وهذا قول الأشعرية وينظر ما سبق ص (١٤٥) وما بعدها .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) وهذا قول السالمية كما تقدم ذكره عنهم ص (١٣١٣) .

(٤) بعد هذا ألحق بهامش نسخة « ت » كلمة : « فاعلا » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) وينظر ما سبق عنهم ص (٥١٩) .

(٧) كما قال قائلهم : ألا كل قول في الوجود كلامه سـواء علينا نثره ونظامه
وقد تقدم آنفا مع بيان مذهبهم ص (٢٤٤) .

وقال أهل الحديث والسنة : « إنه لم يزل سبحانه متكلما إذا شاء ، و[هو][1] يتكلم[2] بمشيئته ، (ولم تتجدد له هذه الصفة ، بل كونه متكلما بمشيئته)[3] هو من لوازم ذاته المقدسة ، وهو بائن عن خلقه بذاته وصفاته وكلامه ، ليس متحدا بهم ولا حالا فيهم »[4] .

واختلفت الفرق هل يسمع كلام الله تعالى على الحقيقة ؟

فقالت فرقة : « لا يسمع كلامه على الحقيقة ، وإنما[5] يسمع حكايته والعبارة عنه » ، وهذا قول الكلابية ومن تبعهم[6] .

وقال بقية الطوائف : بل يسمع كلامه حقيقة ثم اختلفوا ، فقالت فرقة : « يسمعه كل أحد من الله » ، وهذا قول الاتحادية[7] .

وقالت فرقة : « بل لا يسمع إلا من غيره » ، وعندهم أن موسى لم يسمع كلام الله منه ، فهذا [٢٢١/أ] قول الجهمية والمعتزلة[8] .

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٢) في « ن » : « يكلم » .

(٣) ما بين القوسين مكرر في « ت » .

(٤) ينظر في بيان مذهب أهل السنة والجماعة في صفة كلام الله سبحانه وتعالى إضافة لما هنا ولما مضى ص (١٣١٤) وما بعدها : شرح أصول الاعتقاد رقم ٣٥٤-٤٩٣ (٢/٢٤١-٣٤٤) وعقيدة السلف للصابوني (ص١٦٥-١٧٥) والحجة في بيان المحجة (١/٣٢٩-٣٣٣) ومجموع الفتاوى (١٢/٥٠٤) والنونية مع شرحها للهراس (١/٨٨) وشرح العقيدة الطحاوية (١/١٧٢) وما بعدها ومعارج القبول (١/٢٤٧) وما بعدها وغير هذه الكتب من مصنفات السلف مما يطول ذكره والنقل عنه .

(٥) في « ت » : « إنما » بحذف الواو من أولها .

(٦) كما سبق عرضه ص (١٣٠٦) .

(٧) مضى سرد مذهب الاتحادية ص (٢٤٤) .

(٨) راجع ما سبق ص (١٣٠٣) وما بعدها .

وقال أهل السنة والحديث : « يسمع كلامه سبحانه منه تارة بلا واسطة كما سمعه موسى وجبريل وغيره[١] ، وكما يكلم عباده يوم القيامة[٢] ، ويكلم أهل الجنة[٣] ، ويكلم الأنبياء في الموقف[٤] ، ويُسمع من المبلِّغ عنه

(١) كما وقع لآدم عليه السلام ، والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ الآية (٣٧) من سورة البقرة . وصح من حديث أبي أمامة رضي الله عنه أن رجلا أتى النبي ﷺ قال : يا نبي الله أنبيا كان آدم ؟ قال : « نعم مكلما » ، قال : كم بينه وبين نوح ؟ قال : « عشرة قرون » . أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ٢٩٩ (ص١٤٢) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٦٢) وعنه البيهقي في الأسماء والصفات رقم ٤٤٠ (١/ ٥١٧) ورواه الطبراني في الكبير رقم ٧٥٤٥ (٨/١١٨-١١٩) وفي الأوسط كما في المجمع للهيثمي (١/ ٤٦٣-٤٦٤) ، وابن حبان في صحيحه رقم ٦١٩٠ (١٤/ ٦٩) . قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه » وأقره الذهبي . كما أورده الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (١/ ١٠١) ثم قال : « وهذا على شرط مسلم ولم يخرجه » . وكذا ذكره الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٤٦٣-٤٦٤) وقال عقبه : « رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح » . ثم أعاده في المصدر نفسه (٨/ ٣٨٥) وقال بعده : « ورجاله رجال الصحيح غير أحمد بن خليد الحلبي وهو ثقة » .

(٢) كما في حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه يرفعه : « ما منكم من أحدٍ إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان ولا حاجب » أخرجاه في الصحيحين وقد تقدم ص (١٣٢١) .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ۝ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ۝ لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ۝ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ الآيات (٥٥-٥٨) من سورة يس . وصح من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ، فيقولون : لبيك ربنا وسعديك ، فيقول : هل رضيتم ؟ فيقولون : وما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك ؟ فيقول : أنا أُعطيكم أفضل من ذلك ، قالوا : يا رب وأي شيء أفضل من ذلك ؟ فيقول : أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدا » . أخرجاه في الصحيحين وقد تقدم ص (١٣٢٢) تعليق (٤) .

(٤) ينظر ما تقدم ص (١٣٢٢) مع التعليق (٣) .

كما سمع الأنبياء الوحي من جبريل تبليغا عنه ، وكما سمع الصحابة القرآن من الرسول[١] عن الله ، فسمعوا كلام الله بواسطة المبلِّغ ، وكذلك نسمعه[٢] نحن بواسطة التالي .

فإذا قيل : المسموع مخلوق أم غير مخلوق ؟ قيل : إن أردت المسموع من الله فهو كلامه غير مخلوق ، وإن أردت المسموع من المبلغ ففيه تفصيل ، فإن سألت عن الصوت الذي روي به كلام الله فهو مخلوق ، وإن سألت عن الكلام المؤدى بالصوت فهو غير مخلوق .

والذين قالوا إن الله يتكلم بصوت [أربع فرق :

فرقة قالت : « يتكلم بصوت][٣] مخلوق منفصل عنه » وهم المعتزلة .

وفرقة قالت : « يتكلم بصوت قديم لم يزل ولا يزال » وهم (السالمية الاقترانية)[٤] .

---

(١) في « ت » : « الرسل » .

(٢) في « ت » : « نسمع » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في النسخ الخطية : « السالمية والاقترانية » وليس بصواب ، فإن الاقترانية وصف للفرقة السالمية المذكورة التي تقدم تعريفها ص (١٣١٣) تعليق (٢) ، ونعتها بهذا الوصف لكونها زعمت أن الحروف التي تركب منها القرآن قد اقترن بعضها ببعض في الأزل ، فليس لأحدها تقدم بالزمان على غيره ، إذ لا يوجد قبل ولا بعد في الأزل ، وأن القرآن ألفاظ ومعان ليس ينفصل أحدهما عن الآخر إذ لا تعقل ألفاظ بلا معان ، ولا تعقل معان مجردة عن الألفاظ ، وكل من اللفظ والمعنى قديم قائم بذاته تعالى ليس بقابل الحدوث أصلا ، وما دامت الألفاظ قديمة فالحروف التي تألفت منها هذه الألفاظ قديمة ، وحينئذٍ لا يصح القول بوجودها في الأزل على الترتيب والتعاقب ، بل وجدت مقترنة مجتمعة . شرح القصيدة النونية للهراس (١/ ١٢٣) ، وينظر شرحها أيضاً لابن عيسى (١/ ٢٨٨) جميعهما عند ذكر المؤلف رحمه الله تعالى مذهب الاقترانية في القرآن وهم السالمية =

وفرقة قالت : « يتكلم بصوت حادث في ذاته بعد أن لم يكن » وهم الكرامية[١] .

وقال أهل السنة والحديث : « لم يزل [الله][٢] يتكلم[٣] بصوتٍ إذا شاء » .

والذين قالوا لا يتكلم بصوت فرقتان : أصحاب الفيض[٤] والقائلون بأن[٥] الكلام معنى قائم بالنفس[٦] .

[اختلاف الطوائف في مسمى الكلام وذكر أقوالهم]

واختلفت الطوائف في مسمى الكلام[٧] :

فقالت طائفة : « هو حقيقة في المعنى مجاز في اللفظ » ، وهذا قول الأشعرية[٨] .

وقالت طائفة : « هو حقيقة في الألفاظ مجاز في المعنى » ،

= ومن وافقهم كما قاله شارحه ابن عيسى .

(١) ينظر ما سبق في بيان مذهبهم ص (٩٩) .

(٢) لفظ الجلالة مثبت من « ت » .

(٣) في « ت » : « متكلما » .

(٤) يعني أن كلامه تعالى فيض فاض من العقل الفعال على النفوس الفاضلة الزكية ، وهو قول الفلاسفة كما تقدم ذكره عنهم ص (١٥٧) مع التعليق (١) ص (٢٧١) مع التعليق (٥) وص (١٣٠٤) .

(٥) في « ت » : « أن » .

(٦) وهم الكلابية والأشاعرة .

(٧) ينظر : مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣٣) و (١٢/ ٦٧) ودرء التعارض (٢/ ٣٢٩) و (١٠/ ٢٢٢) والإيمان (ص١٦٢) والاستقامة (١/ ٢١١) والنونية مع شرحها للهراس (١/ ١٢٢) وبشرح ابن عيسى (١/ ٢٧٨) وما بعدها ، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٩٨-١٩٩) .

(٨) في « ت » : « الأشعري » .

وهذا قول المعتزلة .

وقالت طائفة : « بل هو حقيقة في اللفظ والمعنى ، فإطلاقه[١] على اللفظ وحده حقيقة ، وعلى المعنى وحده حقيقة » ، وهذا قول أبي المعالي الجويني[٢] [وغيره][٣] .

وقالت طائفة : « بل الكلام حقيقة في الأمرين على سبيل الجمع ، فكل منهما جزء مسماه فدلالته عليهما بطريق المطابقة ، ودلالته على واحد منهما بمفرده بطريق التضمن » .

وهذا قول أكثر العقلاء ، فإنما استحق الاسم للفظه ومعناه ، كما أن « الإنسان » إنما استحق اسم الإنسان لجسمه ونفسه فمجموعهما هو الإنسان .

وقالت طائفة : « بل هو[٤] حقيقة في النفس مجاز في البدن » ، وعكس ذلك طائفة .

وقالت طائفة : « يطلق على كل منهما أنه إنسان بطريق الاشتراك .

والتحقيق أنه اسم لهذه الذات المركبة من النفس والبدن[٥] . فهذا اختلافهم في الناطق ونطقه .

---

(١) في « ن » : « بإطلاقه » .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٥) .

وينظر لقوله : كتابه الإرشاد (ص١٠٨) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) أي : « الإنسان »

(٥) انظر تفسير الرازي (٢١/ ٣٣) وما بعدها ، في تفسيره للآية (٨٥) من سورة الإسراء ، عند قوله : « المسألة الثالثة في شرح مذاهب الناس في حقيقة الإنسان » . وكذا ينظر دستور العلماء (١/ ١٩٨) وما بعدها ، وكشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٢٧٨-٢٨١) وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : « .. وهذا كما تنازع الناس في مسمى =

فصل

[اختلاف العلماء في وجود حرف نطقي بلا صوت أو لا ؟]

واتفقوا[١] على أنه يمكن وجود صوت بلا حرف ، واختلفوا هل يمكن وجود حرف نطقي بلا صوت ؟ على قولين ، وهي مسألة فقهية أصولية ينبى عليها أن كل موضع اعتبر فيه النطق هل يشترط أن يسمع نفسه أو يكون بحيث يسمعها ، فشرط ذلك أصحاب الشافعي والمتأخرون من أصحاب أحمد [٢٢١/ ب] ولم يشترطه أصحاب أبي حنيفة[٢] ، وهذا أقوى فإن حركة اللسان تميز الحروف بعضها من بعض وإن لم يكن هناك صوت ، وقد قال [الله][٣] تعالى : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴾[٤] ، فدل على أن تحريك اللسان بحروفه مقدورة داخلة تحت النهي .

فصل

[بيان الاحتجاج بالأحاديث النبوية على سائر الصفات]

في الاحتجاج بالأحاديث النبوية على الصفات المقدسة العلية ، وكسر طاغوت أهل التعطيل الذين قالوا لا يحتج بكلام رسول الله ﷺ على شيء

= (الإنسان) هل هو الروح فقط أو الجسد فقط ؟ والصحيح أنه اسم للروح والجسد جميعا وإن كان مع القرينة قد يراد به هذا تارة وهذا تارة » . مجموع الفتاوى (١٢/ ٦٧-٦٨) .

(١) في « ت » : « واختلفوا » وليس بصواب .

(٢) ينظر لهذه المسألة : كتاب الأم (١/ ٩٥) والمجموع للنووي (٣/ ٣٦١-٣٦٢) وشرح فتح القدير لابن الهمام (١/ ٣٣٠-٣٣١) وحاشية رد المحتار لابن عابدين (١/ ٥٣٣-٥٣٩) والمغني لابن قدامة (٢/ ١٣٠ و ١٥٤) والإنصاف للمرداوي (٢/ ٤٤ و ٥٤-٥٥) .

(٣) لفظ الجلالة مثبت من « ن » .

(٤) سورة القيامة آية (١٦) .

من صفات ذي الجلال[١] .

قالوا : الأخبار قسمان : متواتر وآحاد ، فالمتواتر وإن كان قطعي السند لكنه غير قطعي الدلالة ، فإن الأدلة اللفظية (لا تفيد)[٢] اليقين ، وبهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات ، والآحاد[٣] لا تفيد العلم ، فسدوا على القلوب معرفة الرب وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرسول ، وأحالوا الناس على قضايا وهمية ومقدمات[٤] خيالية سموها قواطع عقلية وبراهين نقلية وهي في التحقيق ﴿ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾[٥] .

[عشرة مقامات في لزوم الأخذ والاستشهاد بالنصوص النبوية ودلالتها على الصفات الإلهية]

ومن العجب أنهم قدموها على نصوص الوحي وعزلوا لأجلها النصوص [والكلام على ذلك في عشر مقامات :

[المقام الأول]

أحدها : في بيان إفادة النصوص][٦] الدلالة القاطعة على مراد المتكلم ، وقد تقدم إشباع الكلام في ذلك .

[المقام الثاني]

الثاني : أن هذه الأخبار التي زعموا أنها آحاد موافقة للقرآن مفسرة له مفصلة لما أجمله وموافقة للمتواتر منها[٧] .

---

(١) وهو الطاغوت الرابع في كون الأخبار النبوية الصحيحة لا تفيد العلم وغايتها أن تفيد الظن .

(٢) في « ن » : « لا يفيد » .

(٣) في « ت » : « فالآحاد » .

(٤) في « ن » : « ومقالات » .

(٥) اقتباس من سورة النور آية (٣٩) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) كما سيأتي إيضاحه قريبا ص (١٤٠٢) وما بعدها .

الثالث : بيان وجوب تلقيها بالقبول .

[المقام الثالث] الرابع : إفادتها للعلم واليقين .

[المقام الرابع] الخامس : بيان أنها لو لم تفد اليقين فأقل درجاتها أن تفيد الظن الراجح ، ولا يمتنع إثبات بعض الصفات والأفعال به .

[المقام الخامس] السادس : أن الظن الحاصل بها أقوى من الجزم المستند إلى تلك القضايا الوهمية الخيالية .

[المقام السادس] السابع : بيان [أن][1] كون الشيء قطعيا أو ظنيا أمر نسبي إضافي لا يجب الاشتراك فيه ، فهذه الأخبار تفيد العلم عند من له عناية بمعرفة ما جاء به الرسول ﷺ ومعرفة أحواله ودعوته على التفصيل دون غيرهم .

[المقام السابع] الثامن : بيان الإجماع المعلوم على قبولها وإثبات الصفات بها .

[المقام الثامن] التاسع : بيان أن قولهم خبر الواحد لا يفيد العلم قضية كاذبة باتفاق العقلاء إن أخذت عامة كلية ، وإن أخذت خاصة جزئية لم تقدح[2] في الاستدلال بجملة أخبار الآحاد على الصفات .

[المقام التاسع] العاشر : جواز الشهادة لله سبحانه بما دلت عليه هذه الأخبار ، والشهادة [٢٢٢/أ] على رسول الله ﷺ أنه أخبر بها عن الله .

[المقام العاشر] فأما المقام الأول فقد تقدم تقريره .

[بيان أن الأخبار الحديثية الصحيحة موافقة للقرآن] وأما المقام الثاني[3] فنقول : هذه الأخبار الصحيحة في هذا الباب يوافقها القرآن ويدل على مثل ما دلت عليه ، فهي مع القرآن بمنزلة الآية مع الآية

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ن » : « يقدح » .

(٣) وهو المذكور فيما فات قريبا ص (١٤٠١) .

والحديث مع الحديث المتفقين ، وهما [كما][1] قال النجاشي[2] في القرآن : « إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة »[3] . ومعلوم أن مطابقة هذه الأخبار للقرآن وموافقتها له أعظم من مطابقة التوراة للقرآن .

[فلما][4] كانت الشهادة بأن هذه الأخبار والقرآن يخرجان من مشكاة

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) هو أَصْحَمة (بوزن أربعة) بن أبحر ملك الحبشة ، واسمه بالعربية عطية ، والنجاشي لقب له وللملوك الحبشة ، أسلم في عهد النبي ﷺ ولم يهاجر إليه ، وقد أحسن إلى المسلمين الذين هاجروا إلى أرضه في أول الإسلام فآواهم ودافع عنهم ونفعهم ، قصته في ذلك مدونة في كتب السير والمغازي ، مات رحمه الله تعالى في بلده قبل فتح مكة فصلى عليه النبي ﷺ بالناس صلاة الغائب ، ولم يصلها على أحدٍ سواه .
معرفة الصحابة (١/ ٣٥٤-٣٥٥) وأسد الغابة (١/ ١١٩-١٢٠) والإصابة (١/ ٢٠٥-٢٠٧) ، ولم يذكره ابن عبد البر في الاستيعاب .

(٣) ورد قول النجاشي في نص طويل في خبر الوفد الذين بعثهم كفار قريش لرد من هاجر من المسلمين إلى الحبشة وإرجاعهم إلى مكة ، وقد أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٢٠١-٢٠٣) و(٥/ ٢٩٠-٢٩٢) من حديث أم سلمة بنت أبي أمية زوج النبي ﷺ ، وابن هشام في السيرة (١/ ٣٣٤-٣٣٨) عن ابن إسحاق بنفس إسناد أحمد وقد صرح فيه بالسماع في الموضعين ، ورواه البيهقي في الدلائل (٢/ ٣٠١-٣٠٤) إلا أنه فيه : « إن هذا الكلام ليخرج من المشكاة التي جاء بها عيسى . . » وكذا أخرجه وذكره غير واحد من أهل العلم ممن كتب في السيرة والدلائل وتاريخ الإسلام ، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٢٤-٢٨) وقال عقبه : « رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير ابن إسحاق وقد صرح بالسماع » . كما صحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح١٧٤٠ (٣/ ١٨٠-١٨٢) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبته من المطبوع (٢/ ٢٨٧) ليستقيم به الكلام .

واحدة فنحن نشهد[1] الله على ذلك شهادة على القطع والبت إذا شهد خصومنا شهادة الزور أنها تخالف العقل ، وما يضرها أن تخالف تلك العقول المنكوسة إذا وافقت الكتاب وفطرة الله التي فطر الناس عليها ، والعقول المؤيدة بنور الوحي .

وكذلك شهادة ورقة بن نوفل[2] بموافقة القرآن لما جاء به موسى[3] .

فإذا كان في القرآن أن لله تعالى علما وقدرة[4] فذكرنا[5] قول النبي ﷺ : «اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك»[6] ، [وقوله في الحديث

[ذكر الأمثلة على ما وافقت فيه الأحاديث النبوية الآيات القرآنية]

---

(١) في « د » و « ن » : « شهادة » .

(٢) هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي ابن عم أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها ، قال ابن منده : « اختلف في إسلامه » . وقال الحافظ ابن حجر : « ذكره الطبري والبغوي وابن قانع وابن السكن وغيرهم في الصحابة . . » مات قبل ظهور الإسلام وفي مطلع نزول الوحي .
معرفة الصحابة (٥/ ٣٧٣٢) وأسد الغابة (٥/٤٤٧-٤٤٨) والإصابة (٦/٦٠٧-٦١٠) ولم يذكره ابن عبد البر في الاستيعاب .

(٣) يعني قوله : « هذا الناموس الذي نزل الله على موسى . . » وهو وارد في نص طويل من حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، أخرجه البخاري مطولا في بدء الوحي ح٣ (ص١-٢) وفي التعبير ح٦٩٨٢ ، ورواه مختصرا في أحاديث الأنبياء ح٣٣٩٢ وفي التفسير ح٤٩٥٣ و٤٩٥٥ و٤٩٥٦ و٤٩٥٧ ، ومسلم في الإيمان ح٢٥٢ (١/١٣٩-١٤٢) .

(٤) في « د » و « ن » : « وقوة » والمثبت هو الصواب بدليل ما سيأتي بعده .

(٥) في « ت » : « فذكر » .

(٦) هو جزء من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يرفعه ، أخرجه البخاري في التهجد ح١١٦٢ (ص٢٢٩) وفي الدعوات ح٦٣٨٢ وفي التوحيد ح٧٣٩٠ .

الآخر : «اللهم إني أسألك بعلمك الغيب وقدرتك][1] على الخلق»[2] ، كان هذان الخبران مع القرآن بمنزلة الآية مع الآية .

وكذلك قوله في الحديث لأهل الجنة : «أحل عليكم رضواني»[3] ، وقوله في حديث الشفاعة : «إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله»[4] ، وأحاديث إن الله يحب كذا ويكره كذا[5] ، وأحاديث إن الله يعجب من كذا[6]

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) هو طرف من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه أخرجه جمع من العلماء في كتبهم منهم النسائي في الدعاء بعد الذكر ح١٣٠٥ (٣/ ٥٤-٥٥) وفي صفة الصلاة من الكبرى ح١٢٢٨ و١٢٢٩ (١/ ٣٨٧-٣٨٨) والإمام أحمد في المسند (٤/ ٢٦٤) والبزار في مسنده (البحر الزخار) ح١٣٩٢ (٤/ ٢٢٨-٢٢٩) وابن أبي شيبة في المصنف ح٩٣٩٥ (١٠/ ٢٦٤-٢٦٥) والطبراني في الدعاء رقم ٦٢٥ (٢/ ١٠٨٠) والحاكم في المستدرك (١/ ٥٢٤) وصححه ووافقه الذهبي وكذا صححه الألباني في مواضع من كتبه منها صحيح سنن النسائي رقم ١٢٣٧ (١/ ٢٨٠-٢٨١) .

(٣) هو جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البخاري في الرقاق ح٦٥٤٩ (ص١٣٨١) وفي التوحيد ح٧٥١٨ ، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح٩ (٤/ ٢١٧٦) .

(٤) هو جزء من رواية أبي هريرة رضي الله عنه في حديث الشفاعة أخرجه البخاري مطولا في أحاديث الأنبياء ح٣٣٤٠ (ص٦٧٩-٦٨٠) وفي التفسير ح٤٧١٢ وأخرجه مختصرا في أحاديث الأنبياء أيضاً ح٣٣٦١ ، ومسلم في الإيمان ح٣٢٧ (١/ ١٨٤-١٨٦) .

(٥) كقوله ﷺ : « إن الله يُحب العُطاس ويكره التثاؤب . . » الحديث من رواية أبي هريرة أخرجه البخاري في الأدب من صحيحه ح٦٢٢٦ (ص١٣١٩) .

(٦) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « عجب الله من قومٍ يدخلون الجنة في السلاسل » .

أخرجه البخاري في الجهاد والسير ح٣٠١٠ (ص٦١٠) .

وأحاديث ذكر المشيئة[١] ، وأحاديث الكلام والتكليم[٢] ، وأحاديث الرؤية والتجلي ، وأحاديث الوجه ، وأحاديث اليدين ، وأحاديث المجيء والنزول والإتيان ، وأحاديث علو الرب تعالى واستوائه على عرشه وفوقيته ، وحديث ندائه بالصوت وقربه من داعيه وعابديه[٣] ، وغير ذلك من الأحاديث الموافقة للقرآن ، كان قول المبطل : هذه الأحاديث آحاد (لا تفيد)[٤] العلم بمنزلة [قول من قال][٥] في قصص القرآن : إنها لا تفيد العلم .

وهكذا قال المبطلون سواء وإن اختلفت جهة إبطال العلم عندهم من نصوص الوحي ، فنصوص القرآن لا تفيد عندهم علماً من جهة الدلالة ، وهذه لا تفيد علما من هذه الجهة ومن جهة السند ، وهذا[٦] إبطال لدين الإسلام رأسا ، بل ذكر هذه الأحاديث بمنزلة ذكر أخبار المعاد والجنة والنار التي شهدت[٧] بما شهد به القرآن ، وبمنزلة الأخبار الواردة في قصص

---

(١) كما في الحديث : « . . فقال الله للجنة : أنت رحمتي أرحمُ بك من أشاءُ من عبادي ، وقال للنار : أنت عذابي أُعذب بك من أشاء من عبادي . . » الحديث .
أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح٣٥ (٤/ ٢١٨٦) .
وكما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه من قوله عليه الصلاة والسلام : « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » .
أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة ح١٤٢ (١/ ٤١٦-٤١٧) .

(٢) سبق ذكر بعضها في مواطن عدة كما في ص (١٣٢٠) وما بعدها .

(٣) الأحاديث المشار إليها الدالة على الصفات المذكورة تقدم عرضها في مواضع سابقة .

(٤) في « ن » : « لا يفيد » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٦) في « ت » : « وهو » .

(٧) في « ن » : « شهدت به » .

الأولين وأخبار الأنبياء الموافقة لما في القرآن .

ومن هذا أخبار الآحاد الصحيحة المروية في أسباب نزول القرآن وبيان المراد منه ، فإنها تشهد باتفاق [٢٢٢/ب] القرآن والحديث ، فهذه الأحاديث تقرر نصوص القرآن وتكشف معانيها كشفا مفصلا ، وتقرب[١] المراد وتدفع[٢] عنه الاحتمالات ، وتفسر المجمل منه وتبينه وتوضحه لتقوم حجة الله به وتعلم[٣] أن الرسول ﷺ بين ما أنزل إليه من ربه ، وأنه بلغ ألفاظه ومعانيه بلاغاً مبيناً حصل به العلم اليقيني بلاغاً أقام الحجة وقطع المعذرة وأوجب العلم وبينه أحسن البيان وأوضحه .

[لزوم قبول أخبار الآحاد الصحيحة]

ولهذا كان أئمةُ السلف وأتباعُهُم يذكرون الآيات في هذا الباب ثم يتبعونها بالأحاديث الموافقة لها كما فعل البخاري ومن قبله ومن بعده من المصنفين في السنة[٤] ، فإن الإمام

[تفسير القرآن الكريم بالسنة المطهرة من عمل السلف الصالح وهو أحد أنواع طرق التفسير المتبعة]

(١) في « د » و « ن » : « وتقرر » .

(٢) في « ت » : « وترفع » .

(٣) في « ت » : « ويعلم » .

(٤) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٣٥٩) : « الذي يظهر من تصرف البخاري في كتاب التوحيد أنه يسوق الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة فيدخل كل حديث منها في باب ويؤيده بآية من القرآن للإشارة إلى خروجها عن أخبار الآحاد على طريق التنزل في ترك الاحتجاج بها في الاعتقاديات ، وأن من أنكرها خالف الكتاب والسنة جميعا ، وقد أخرج ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية بسند صحيح عن سلام بن أبي مطيع وهو شيخ شيوخ البخاري أنه ذكر المبتدعة فقال : ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث ، والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن مثله ، يقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ ، ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ ، ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ ، ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ، ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ ، ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ ، ونحو ذلك فلم يزل =

أحمد[١] وإسحاق بن راهويه[٢] وغيرهما يحتجون على صحة ما تضمنته أحاديث النزول والرؤية والتكليم والوجه واليدين والإتيان والمجيء[٣] بما في القرآن ، ويثبتون[٤] اتفاق دلالة القرآن والسنة عليها وأنهما من مشكاة واحدة ، ولا ينكر ذلك من له أدنى معرفة وإيمان ، وإنما يحسن الاستدلال على معاني القرآن بما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ ورثة الأنبياء ، ثم يتبعون ذلك بما قاله الصحابة والتابعون أئمة الهدى .

وهل يخفى على ذي عقل سليم أن تفسير[٥] القرآن بهذه الطريق خير مما[٦] هو مأخوذ عن أئمة الضلال وشيوخ التجهم والاعتزال كالمريسي والجبائي والنظام والعلاف[٧] وأضرابهم من أهل التفرق والاختلاف الذين أحدثوا في الإسلام ضلالات وبدعا ، وفرقوا دينهم وكانوا شيعا ، وتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون .

فإذا لم يجز تفسير القرآن وإثبات ما دل عليه وحصول العلم اليقيني[٨]

أي = سلام بن مطيع - يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس » اهـ .

(١) تقدمت ترجمته ص (٢١) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٦٥٣) .

(٣) سبق ذكر هذه الأحاديث في مواضع كثيرة .

(٤) في « ن » : « ويبنون » .

(٥) في « ن » : « يفسر » .

(٦) في « د » و « ن » : « لما » .

(٧) في « د » و « ن » : « الغلاف » وليس بصواب .

وقد تقدمت تراجم المذكورين ص (٢٤٢ ، ٣٤٣) .

(٨) في « د » و « ن » : « اليقين » .

بسنن رسول الله ﷺ الصحيحة الثابتة وكلام الصحابة وتابعيهم ، أفيجوز أن يرجع[١] في معاني القرآن إلى تحريفات جهم وشيعته ؟ وتأويلات العلاف والنظام والجبائي والمريسي وعبد الجبار[٢] وأتباعهم من كل [أعمى][٣] أعجمي القلب واللسان بعيد عن السنة والقرآن ، مغموز[٤] عند أهل العلم والإيمان ؟؟

فإذا كانت أخبار رسول الله ﷺ لا تفيد علماً فجميع ما يذكره هؤلاء من اللغة والشعر الذي يحرفون به القرآن والسنن أولى وأحرى أن لا يفيد علماً ولا ظنا .

فمن المعلوم بالضرورة أن المجازات والاستعارات والتأويلات التي استفادوها من اللغة والشعر الذي لم ينقله إلا الآحاد دون ما يستفاد من نقل أهل الحديث ، وعلمنا بمراد هذا الناظم والناثر من كلامه دون علمنا بمراد الله ورسوله والصحابة من كلامهم بكثير . [٢٢٣/أ] فإذا كان هذا دون كلام الله تعالى ورسوله في النقل والدلالة لم يكن حمل معاني القرآن عليه بأولى من حملها على معنى الحديث والآثار ، وإذا[٥] لم يكن لنا[٦] طريق إلى العلم بمعناه إلا من جهة نقل الشعر وغرائب اللغة ووحشيها[٧] وأفهام

---

(١) في « ن » : « ترجع » .

(٢) يعني القاضي عبد الجبار المعتزلي ، وقد تقدمت ترجمته ص (٨٢٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من « ت » .

(٤) في « ت » : « مغمور » بالراء المهملة .

(٥) في « د » و « ن » : « فإذا » .

(٦) في « د » و « ن » : « لها » .

(٧) تقدم معنى : « الوحشي من اللغات » ص (٧) تعليق (٨) .

الجهمية والمعطلة ، لا من طريق نقل الأحاديث[١] والآثار تعطلت دلالة الكتاب والسنة وسقط الاستدلال بهما وحصلت لنا الحوالة على أفراخ المجوس وورثة الصابئين وتلامذة الفلاسفة وأوقاح المعتزلة .

ثم لو ثبت بنقل العدل عن العدل أن الشاعر (أو الناثر)[٢] أراد ذلك المعنى بهذا اللفظ لم يكن إثبات اللغة بمجرد هذا الاستعمال أولى من إثباتها بالاستعمال المنقول عن رسول الله ﷺ وأصحابه ، ولا أولى (من استعمال)[٣] القرآن المطرد في نظائر ذلك اللفظ ، فإن اللفظ في القرآن يكون له نظائر يُعرف[٤] معناه باطراد ذلك المعنى في تلك[٥] النظائر وعموم المعنى لموارد استعمال ذلك اللفظ ، ولهذا تسمى تلك الألفاظ « النظائر » ، وفيها صنفت كتب « الوجوه والنظائر »[٦] فالوجوه : الألفاظ المشتركة ، والنظائر : الألفاظ المتواطئة ، الأول فيما اتفق لفظه واختلف معناه ، والثاني فيما اتفق لفظه ومعناه[٧] .

---

(١) في « ت » : « الحديث » .

(٢) في « ت » : « والناثر » .

(٣) في « ت » : « من إثباتها استعمال » .

(٤) في « د » و « ن » : « تعرف » .

(٥) في « ت » : « في ذلك » .

(٦) من تلك الكتب : « الأشباه والنظائر » لمقاتل بن سليمان البلخي (ت١٥٠) وهو مطبوع متداول ، و « الوجوه والنظائر » لعبد الله بن هارون الحجازي عاش في زمن سفيان الثوري ، وكتابه لا زال مخطوطا ، و « الوجوه والنظائر في القرآن الكريم » لأبي عبد الله الدامغاني (ت٤٧٨) وهو مطبوع ، و « نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر » لأبي الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧) وهو أيضاً مطبوع متداول .

(٧) وكذا قال ابن الجوزي في نزهة الأعين النواظر (ص٨٣) والزركشي في البرهان (١/ ١٠٢)

[تفسير كلامه تعالى يؤخذ من نظائره ومن كلام الرسول ﷺ وأقوال الصحابة]

فحمل كلام الله سبحانه على ما يؤخذ من النظائر في كلامه وكلام رسوله وكلام أصحابه الذين كانوا يتخاطبون بلغته والتابعين الذين أخذوا عنهم ، أولى من حمل معانيه على ما يؤخذ من كلام بعض الشعراء والأعراب ، فإن الاحتمال يتطرق إلى فهم كلام الله (ورسوله)[1] - ﷺ - والصحابة كما يتطرق إلى فهم كلام أولئك في نظمهم ونثرهم ، فما يقدر من احتمال مجاز وإضمار واشتراك وغيره ، فتطرقه إلى كلامهم أكثر ، وهذا كله على طريق التنزل وإلا فالأمر فوق ذلك ، وهذا يتبين بطريقين : **أحدهما** : بيان استقامة هذه الطريق . **والثاني** : بيان أنه لا طريق يقوم مقامها .

فأما المقام الأول فبيانه من وجوه :

[بيانه عليه الصلاة والسلام للقرآن لفظا ومعنى]

أحدها : أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه القرآن لفظه ومعناه ، فبلغهم معانيه كما بلغهم ألفاظه ، ولا يحصل البيان والبلاغ المقصود إلا بذلك ، قال تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[2] وقال : ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ ﴾[3] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾[4] ، وقال[5] تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾[6] ، وقال تعالى : ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾[7] أي بُينت وأُزيل عنها الإجمال ، فلو كانت آياته

---

(١) في « ت » : « وكلام رسوله » .

(٢) سورة النحل آية (٤٤) .

(٣) سورة آل عمران آية (١٣٨) .

(٤) سورة إبراهيم آية (٤) .

(٥) في « ت » : « وقد قال » .

(٦) سورة الدخان آية (٥٨) .

(٧) سورة فصلت آية (٣) .

مجملة (لم تكن)[١] قد فصلت . وقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ [٢٢٣ / ب] ٱلْمُبِينُ ﴾[٢] وهذا يتضمن بلاغ المعنى وأنه في أعلى درجات البيان .

فمن قال إنه لم يُبَلِّغ الأمة معاني كلامه وكلام ربه بلاغاً مبيناً بل بلغهم ألفاظه ، وأحالهم في فهم معانيه على ما يذكره هؤلاء ، لم يكن قد شهد له بالبلاغ ، وهذا هو حقيقة قولهم حتى إن منهم من يصرح به ويقول : إن المصلحة كانت في كتمان بيان معاني هذه الألفاظ وعدم تبليغها للأمة إما لمصلحة الجمهور ولكونهم لا يفهمون المعاني إلا في قوالب الحسيات وضرب الأمثال ، وإما لينال الكادحون ثواب كدحهم في استنباط معانيها واستخراج تأويلاتها من وحشي اللغات[٣] وغرائب الأشعار ، ويغوصون بأفكارهم الدقيقة على صرفها عن حقائقها ما أمكنهم .

[شهادة أهل العلم والإيمان للنبي عليه الصلاة والسلام بالبلاغ المبين]

وأما أهل العلم والإيمان فيشهدون له بما شهد الله به وشهدت به ملائكته وخيار القرون أنه بلغ البلاغ المبين القاطع للعذر ، المقيم للحجة ، الموجب للعلم واليقين لفظاً ومعنى ، والجزم بتبليغه معاني القرآن والسنة[٤] كالجزم بتبليغه الألفاظ ، [بل][٥] أعظم من ذلك لأن ألفاظ القرآن والسنة [إنما][٦] يحفظه خواص أمته ، وأما المعاني التي بلغها فإنه يشترك في العلم

---

(١) في « ن » : « لم يكن » .

(٢) سورة العنكبوت آية (١٨) .

(٣) تقدم بيان معنى وحشي اللغات ص (٧) تعليق (٨) .

(٤) زاد بعد هذا في « ت » : « إنما يحفظه خواص أمته وأما » ، وهو خطأ لما سيأتي بعده .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

بها الخاصة والعامة .

ولما كان بالمجمع[(١)] الأعظم الذي لم يجمع لأحد مثله لا قبله ولا بعده في اليوم الأعظم في المكان الأعظم[(٢)] قال لهم : «أنتم مسؤولون عني فما[(٣)] أنتم قائلون ؟ » ، قالوا : « نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت » ، ورفع إصبعه الكريمة إلى السماء رافعاً لها إلى من [هو][(٤)] فوقها وفوق كل شيء قائلا : «اللهم اشهد»[(٥)] ، فكأنا شهدنا[(٦)] تلك الإصبع الكريمة وهي مرفوعة إلى الله وذلك اللسان الكريم وهو يقول : «اللهم اشهد» ، ونشهد أنه بلغ البلاغ المبين وأدى رسالة ربه كما أمر ، ونصح أمته غاية النصيحة ، وكشف لهم طرائق[(٧)] [الهدى][(٨)] وأوضح لهم معالم الدين ، وتركهم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها ، فلا يحتاج[(٩)] مع كشفه وبيانه إلى تنطع المتنطعين ، فالحمد لله الذي أغنانا بوحيه ورسوله عن تكلفات المتكلفين .

(١) في « ت » : « في المجمع » .

(٢) يعني يوم عرفة بأرض عرفات .

(٣) في « د » و « ن » : « فماذا » والمثبت من « ت » وهو الموافق للرواية في مسلم .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) هو جزء من خطبته عليه الصلاة والسلام يوم عرفة عام حجة الوداع ، وقد أخرج الإمام مسلم وصف هذه الحجة في رواية طويلة من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في كتاب الحج من صحيحه ح١٤٧ (٢/٨٨٦-٨٩٢) .

(٦) في « د » و « ن » : « شاهدنا » .

(٧) في « ن » : « طريق » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٩) في « ت » : « تحتاج » .

قال أبو عبد الرحمن السلمي[١] أحد أكابر التابعين الذين أخذوا القرآن ومعانيه عن مثل عبد الله بن مسعود وعثمان بن عفان وتلك الطبقة : « حدثنا الذين كانوا يُقرئوننا القرآن [من أصحاب النبي ﷺ][٢] عثمان[٣] وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، فتعلمنا القرآن والعلم والعمل »[٤] .

فالصحابة [٢٢٤/أ] أخذوا عن رسول الله ﷺ ألفاظ القرآن ومعانيه ، بل كانت عنايتهم بأخذ المعاني [عنه][٥] أعظم من عنايتهم بالألفاظ ، وكانوا يأخذون المعاني أولاً ، ثم يأخذون الألفاظ ليضبطوا بها المعاني حتى لا تشذ عنهم .

[أخذ الصحابة معاني القرآن وألفاظه وعنايتهم بذلك]

قال[٦] جندب[٧] بن عبد الله البجلي[٨] وعبد الله بن

(١) تقدمت ترجمته ص (٩٤٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » دون « ت » .

(٣) في « ت » : « كعثمان » .

(٤) تقدم ذكر هذا الأثر وتخريجه ص (٩٤٤) مع التعليق (٣) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » ، وفي « ن » : « عنهم » .

(٦) في « ت » : « وقال » .

(٧) في النسخ الخطية : « حبيب » وهو خطأ محرف عن « جندب » صوابه ما أثبت لكوني لم أجد شخصا بهذا الاسم « حبيب بن عبد الله البجلي » ولصحة ذلك في مصدر الترجمة والنص كما سيأتي بعد هذا وعند التخريج .

(٨) هو جندب بن عبد الله بن سفيان أبو عبد الله البجلي ثم العَلَقي (والعَلَق بفتح العين واللام) بطن من بجيلة ، له صحبة ليست بالقديمة ، سكن الكوفة ثم انتقل منها إلى البصرة ، قدمها مع مصعب بن الزبير . =

عمر[١] : « تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيمانا »[٢] .

فإذا كان الصحابة تلقوا عن نبيهم معاني القرآن كما تلقوا عنه ألفاظه لم يحتاجوا بعد ذلك إلى لغة أَحَد ، فنقل معاني القرآن عنهم كنقل ألفاظه سواء ، ولا يقدح في ذلك تنازع بعضهم في بعض معانيه كما [قد][٣] وقع من تنازعهم في بعض حروفه وتنازعهم في بعض السنة لخفاء ذلك على بعضهم ، فإنه ليس كل فرد [فرد][٤] منهم تلقى من نفس الرسول بلا واسطة جميع القرآن والسنة ، بل كان بعضهم يأخذ عن بعض ، ويشهد[٥]

= الاستيعاب (١/ ٢٥٦-٢٥٧) وأسد الغابة (١/ ٣٦٠-٣٦١) والإصابة (١/ ٥٠٩-٥١٠) ولم يذكروا له وفاة .

(١) في « ت » : « وعبد الله بن عبد الله بن عمر » وهو خطأ .
وقد تقدمت ترجمة ابن عمر ص (٩٠) .

(٢) أخرج ابن ماجه في المقدمة من سننه ح٦١ (١/ ٢٣) قال : حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع ثنا حماد بن نجيح وكان ثقة عن ابن عمران الجوني عن جندب بن عبد الله قال : « كنا مع النبي ﷺ ونحن فتيان حزاورة مع رسول الله ﷺ فتعلمنا الإيمان قبل أن نتعلم القرآن ثم تعلمنا القرآن فازددنا به إيمانا » . وأخرجه الطبراني في الكبير مختصرا ومطولا رقم ١٦٥٢ و١٦٧٨ (٢/ ١٥٨ و١٦٥) . قال الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجه رقم ٢٣ (١/ ٥٥) : « هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، رواه البيهقي في سننه من طريق الحسين بن حريث عن وكيع به » اهـ وقد صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه رقم ٥٢ (١/ ٣٧-٣٨) . ولم أقف على رواية ابن عمر ، إلا أن شيخ الإسلام ذكر الأثر منسوبا لجندب وابن عمر وغيرهما ، فقال رحمه الله تعالى في كتابه الإيمان (ص٢١٢) : « وقال جندب بن عبد الله وابن عمر وغيرهما : تعلمنا الإيمان . . » الخ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « وشهد » .

بعضهم في غيبة بعض ، وينسى هذا بعض ما حفظه صاحبه ، قال[(١)] البراء بن عازب[(٢)] : « ليس كل ما نحدثكم سمعناه من رسول الله ﷺ ولكن كان لا يكذب بعضنا بعضا »[(٣)] .

[بيان أنه تعالى أنزل على نبيه السنة كما أنزل عليه القرآن]

الوجه الثاني[(٤)] : أن الله سبحانه أنزل على نبيه الحكمة كما أنزل على نبيه القرآن وامتن بذلك على المؤمنين ، والحكمة هي السنة كما قال غير واحد من السلف[(٥)] وهو كما قالوا ، فإن الله سبحانه قال : ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ

(١) في « ت » : « وقال » .

(٢) هو البراء بن عازب بن حارث بن عدي بن جشم ، يكنى أبا عمارة ، ويقال أبو عمر ، وقيل غير ذلك ، والأول هو الصحيح ، الأنصاري الأوسي له ولأبيه صحبة ، استصغرهُ الرسول عليه الصلاة والسلام يوم بدر فرده ، وأول مشاهده أُحُد وقيل الخندق ، ثم غزا مع النبي ﷺ أربع عشرة غزوة ، كما شهد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه الجمل وصفين والنهروان في قتال الخوارج ، نزل الكوفة فسكنها وبها مات سنة (٧٢) في إمارة مصعب بن الزبير .

الاستيعاب (١/ ١٥٥-١٥٧) وأسد الغابة (١/ ٢٠٥-٢٠٦) والإصابة (١/ ٢٧٨-٢٧٩) .

(٣) الذي وقفت عليه ما أخرجه الحاكم بسنده في معرفة علوم الحديث (ص١٤) في « ذكر النوع الثالث من أنواع علم الحديث » عن البراء بن عازب قال : « ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ ، كان يحدثنا أصحابنا وكنا مشتغلين في رعاية الإبل ، وأصحابُ رسول الله ﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ فيسمعونه من أقرانهم وممن هو أحفظ منهم ، وكانوا يشددون على من يسمعون منه » . وكذا نقله الشيخ طاهر الجزائري في توجيه النظر (١/ ٣٩٥) .

(٤) في بيان المقام الأول المذكور سابقا ص (١٤٠١) .

(٥) أخرج الطبري في تفسيره (٢٢/ ٩) بسند حسن عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴾ أي : السنة ، قال : يمتن عليهن بذلك » .
وقال القرطبي في تفسيره (١٤/ ١٨٣) : « قال أهل العلم بالتأويل : آيات الله : القرآن ، والحكمة : السنة » . =

فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴾[1] . فنوع المتلو إلى نوعين : آيات وهي القرآن ، وحكمة وهي السنة ، والمراد بالسنة ما أُخذ عن الرسول ﷺ سوى القرآن كما قال صلوات الله وسلامه عليه : «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا إنه مثل القرآن وأكثر»[2] .

وقال الأوزاعي[3] عن حسان بن عطية[4] : « كان جبريل ينزل بالقرآن

= وينظر : تفسير السمعاني (٤/ ٢٨٢) والمحرور الوجيز لابن عطية (١٣/ ٧٣) وتفسير ابن كثير (٣/ ٤٩٤) جميعهم عند الآية المذكورة .

وكذا السنة للمروزي (ص١٠٧-١١١) والإبانة لابن بطة رقم ٩١ (١/ ٢٥٥) وشرح أصول الاعتقاد رقم ٧٠ ، ٧١ (١/ ٧٨) .

(١) سورة الأحزاب آية (٣٤) .

(٢) هو طرف من حديث المقدام بن معدي كرب الكندي رضي الله عنه أخرجه أبو داود في السنة ح٤٦٠٤ (٥/ ١٠-١٢) ، وأخرج نحوه الترمذي في العلم ح٢٦٦٤ (٥/ ٣٨) وابن ماجه في المقدمة ح١٢ (١/ ٦) ، ورواية أبي داود أتم من روايتيهما ، ومن طريقه أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه رقم ٢٦٣ (١/ ٢٦٣-٢٦٤) ، كما رواه الطبراني في الكبير ح٦٦٩ و٦٧٠ (٢٠/ ٢٨٣-٢٨٤) ، وقد صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود رقم ٣٨٤٨ (٣/ ٨٧٠-٨٧١) وفي صحيح سن ابن ماجه رقم ١٢ (١/ ٢١) وفي تخريج أحاديث المشكاة رقم ١٦٣
(١/ ٥٧-٥٨) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٠٧٩) .

(٤) هو حسان بن عطية أبو بكر المحاربي مولاهم الشامي الدمشقي إمام حجة فقيه ثقة عابد ، وثقه الإمام أحمد ويحيى بن معين وغيرهما ، وقد رمي بالقدر ، قال الذهبي : « لعله رجع وتاب » . مات بعد العشرين ومائة ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٣/ ٢٣٦) وتهذيب الكمال (٦/ ٣٤-٤٠) والسير (٥/ ٤٦٦-٤٦٨) وتقريب التهذيب (ص٩٨) .

والسنة ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن »(١) .

فهذه الأخبار التي زعم هؤلاء أنه لا يستفاد منها علم نزل بها جبريل من عند الله عزّ وجلّ كما نزل بالقرآن .

وقال إسماعيل بن (عبيد الله)(٢) : « ينبغي لنا(٣) أن

(١) أخرجه الدارمي في مقدمة سننه رقم ٥٨٨ (١/ ١٥٣) بلفظ : « كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن » وأبو داود في المراسيل رقم ٥٣٦ (ص٣٦١) ، وأخرجه محمد بن نصر المروزي في كتابه السنة رقم ١٠٢ و٤٠٢ (ص٣٢ و١١١) وابن بطة في الإبانة رقم ٩٠ (١/ ٢٥٤-٢٥٥) وفي الشرح والإبانة رقم ٧٧ (ص١٢٨) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٩٩ (١/ ٩٣) والخطيب في الكفاية (ص١٢) وفي الفقيه والمتفقه رقم٢٦٨ و٢٦٩ (١/ ٢٦٦-٢٦٧) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله رقم ٢٣٥٠ (٢/ ١١٩٣) لكنه فيه بلفظ : « كان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ ويخبره جبريل عليه السلام بالسنة التي تفسر ذلك » ، ورواه الهروي في ذم الكلام (٢/ ٦٢) بمثل صيغة ما ذكره ابن القيم « ينزل بالقرآن والسنة » كما رواه ابن حجر في كتابه موافقة الخُبر الخَبر (٢/ ٣٢٣) وقال عقبه : « هذا أثر صحيح موقوف على حسان بن عطية ، وهو شامي ثقة من صغار التابعين ، وَلِمَا قاله أصل في المرفوع » اهـ . وقد ذكره ابن تيمية في الإيمان (ص٣٧) وابن حجر في الفتح (١٣/ ٢٩١) ونسبه للبيهقي وصحح سنده . وكذا صححه الألباني في تعليقه على كتاب الإيمان لشيخ الإسلام في الموضع المذكور .

(٢) في النسخ الخطية : « عبد الله » بالتكبير وهو خطأ صوابه ما أثبت « عبيد الله » بالتصغير كما في مصادر الترجمة والنص .

وهو إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر ، واسمه أقرم القرشي المخزومي مولاهم أبو عبد الحميد الدمشقي ، الإمام الكبير الثقة ، مؤدب أولاد عبد الملك بن مروان الخليفة استعمله عمر بن عبد العزيز على المغرب فأقام بها سنتين أسلم عامة البربر في ولايته عليهم ، مولده في حدود سنة (٥٠) ووفاته سنة (١٣١) وقيل في التي تليها ، أخرج له الجماعة سوى الترمذي . الجرح والتعديل (٢/ ١٨٢-١٨٣) وتهذيب الكمال (٣/ ١٤٣-١٥١) والسير (٥/ ٢١٣) وتقريب التهذيب (ص٤٨) .

(٣) في « د » و « ن » : « لها » بدل قوله « لنا » .

نحفظ[١] ما جاء عن رسول الله فإنه بمنزلة القرآن »[٢] .

[الحرص على فهم القرآن أولى من الحرص على فهم غيره]

الوجه الثالث : أن الرجل لو قرأ بعض مصنفات الناس في النحو أو الطب أو غيرهما أو قصيدة من الشعر كان من أحرص الناس على فهم ذلك ، وكان من أثقل الأمور عليه قراءة كلام لا يفهمه ، فإذا كان السابقون يعلمون أن هذا كتاب الله وكلامه الذي أنزله إليهم وهداهم به وأمرهم باتباعه فكيف لا يكونون أحرص الناس على فهمه ومعرفة معناه من جهة العادة العامة والعادة الخاصة ، ولم يكن للصحابة كتاب يدرسونه وكلام محفوظ يتفقهون فيه إلا القرآن وما سمعوه من نبيهم ولم يكونوا إذا جلسوا يتذاكرون إلا في ذلك .

قال البخاري : « كان الصحابة رضي الله عنهم إذا جلسوا يتذاكرون كتاب ربهم وسنة نبيهم ، ولم يكن بينهم رأي ولا قياس »[٣] ولم يكن [٢٢٤/ب] الأمر بينهم كما هو في المتأخرين : قوم يقرؤون القرآن ولا يفهمونه ، وآخرون يتفهمون[٤] في كلام غيرهم ويدرسونه ، وآخرون

---

(١) في « د » و « ن » : « نتحفظ » .

(٢) أخرجه المروزي في السنة رقم ١٠١ (ص٣٢) بلفظ : « ينبغي لنا أن نحفظ ما جاءنا عن رسول الله ﷺ فإن الله يقول : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ فهو عندنا بمنزلة القرآن » .

ورواه الخطيب في الكفاية (ص١٢) والهروي في ذم الكلام (٢/ ٦٣) ، وذكره المزي في تهذيب الكمال في ترجمة إسماعيل المذكور ، ولفظه فيه : « ينبغي لنا أن نحفظ حديث رسول الله ﷺ . . » الخ .

(٣) لعله إلى هنا انتهى قول الإمام البخاري ولم أقف عليه في مظانه ولعله وقع في تسمية قائله تحريف

(٤) في « ت » : « يتفقهون » .

يشتغلون في علوم أُخر وصنعة اصطلاحية ، بل كان القرآن عندهم هو العلم الذي يعتنون به حفظاً وفهماً وعملاً وتفقهاً ، وكانوا أحرص الناس على ذلك ورسول الله ﷺ بين أظهرهم وهو يعلم تأويله ويبلغهم إياه كما يبلغهم لفظه .

فمن الممتنع أن يكونوا يرجعون إلى غيره في ذلك ، ومن الممتنع أن لا تتحرك نفوسهم لمعرفته ، ومن الممتنع أن لا يعلمهم إياه وهم أحرص الناس على كل سبب ينال به العلم والهدى ، وهو أحرص الناس على تعليمهم وهدايتهم ، بل كان أحرص الناس على هداية الكفار كما قال تعالى : ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ ﴾[1] ، وكان أعلم الناس بتفاصيل الأسماء والصفات وحقائقها ، وكان أفصح الناس في التعبير عنها وإيضاحها وكشفها بكل طريق كما[2] يفعله بإشارته وحاله كما في الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله ﷺ وهو يقول : «يقبض الجبار سمواته بيده والأرض باليد الأخرى»[3] ، وجعل رسول الله ﷺ يقبض يده ويبسطها يحكي ربه تبارك وتعالى تحقيقاً لإثبات اليد وصفة القبض والبسط لا تشبيهاً وتمثيلا .

وقال سعيد[4] بن جبير[5] سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقرأ هذه الآية : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ

---

(١) سورة النحل آية (٣٧) .

(٢) في « د » و « ن » : « حتى » بدل قوله : « كما » .

(٣) أخرجه مسلم في صفات المنافقين ح٢٦ (٤/٢١٤٩) . وينظر ما سبق ص (٩٣) .

(٤) في « ن » : « سليم » ، وليس بصواب .

(٥) تقدمت ترجمته ص (١١٨٩) .

﴿كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[١] ووضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه، وقال: هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقرؤها ويضع إصبعيه[٢]. رواه أبو داود وغيره[٣].

وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «آخر من يدخل الجنة رجل» فذكر الحديث وفيه: قالوا لم ضحكت يا رسول الله؟ قال: «لضحك الرب منه حتى قال: أتهزأ بي وأنت رب العالمين»[٤].

وفي حديث عبيد الله بن مقسم[٥] أنه رأى ابن عمر حين حكى رسول الله ﷺ قال: «يأخذ الله سمواته وأرضه بيده فيقول: أنا الله، ويقبض أصابعه ويبسطها»[٦]. وفي لفظ: «فرفع رسول الله ﷺ يده يحكي ربه»[٧]، وفي حديث نافع عن ابن عمر يرفعه: «يأخذ الله السموات والأرض فيدحو بها كما يدحى بالكرة»، ما زال يقولها حتى رجف به المنبر[٨]. وقال ابن وهب[٩] حدثنا أسامة بن زيد[١٠] عن

---

(١) سورة النساء آية (٥٨).

(٢) في «ت»: «إصبعه».

(٣) سبق ذكره وتخريجه ص (١٤٢).

(٤) هو جزء من الحديث وقد أخرجه مسلم مطولا في الإيمان ح٣١٠ (١/ ١٧٤-١٧٥).

(٥) تقدمت ترجمته ص (٩٣).

(٦) ينظر ما سبق ص (٩٣).

(٧) ينظر ما سبق ص (٩٣).

(٨) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٩) تقدمت ترجمته ص (٩٢).

(١٠) هو أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدني، قال فيه ابن حجر: «صدوق يهم، من السابعة». قال المزي: «استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في الأدب، وروى له الباقون». مات سنة (١٥٣). =

أبي حازم[١] عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان على المنبر يخطب فقال : «يأخذ الله سمواته وأرضه فيجعلها[٢] في كفه ثم يقول بهما هكذا كما يقول الغلام بالكرة : الله الواحد العزيز »[٣] .

[٢٢٥/أ] وفي الباب حديث أبي الضحى[٤] عن ابن عباس رضي الله عنهما : « مر يهودي فقال : يا أبا القاسم ما تقول[٥] إذا وضع الجبار السماء على ذه[٦] والأرض على ذه . . » الحديث[٧] .

= الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٤-٢٨٥) وتهذيب الكمال (٢/ ٣٤٧-٣٥١) والسير (٦/ ٣٤٢-٣٤٣) وتقريب التهذيب (ص٣٨) .

(١) هو سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج الأفزر التمار المدني القاص مولى الأسود بن سفيان المخزومي ، قال فيه ابن حجر : « ثقة عابد من الخامسة مات في خلافة المنصور ، أخرج له الجماعة » الجرح والتعديل (٤/ ١٥٩) وتهذيب الكمال (١١/ ٢٧٢-٢٧٩) والسير (٦/ ٩٦-١٠٣) وتقريب التهذيب (ص١٨٧) .

(٢) في « ت » : « فيجعلهما » .

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٤/ ٢٦) باختلاف يسير في بعض ألفاظه وزيادة في آخره ، وكذا أخرجه ابن منده في الرد على الجهمية رقم ٥٧ (ص٨١) .
وفي سنده أسامة بن زيد قد تكلم فيه بعضهم ، وفيه انقطاع بين أبي حازم وابن عمر فإنه لم يسمع منه كما في تحفة الأشراف (٥/ ٤٣٤) وتهذيب الكمال (١١/ ٢٧٣) .

(٤) هو مسلم بن صبيح ، تقدمت ترجمته ص (١٢٧٧) .

(٥) في « ن » : « ما يقول » وليس بصواب .

(٦) في « د » و « ن » : « هذه » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٧) أخرجه الترمذي في التفسير ح٣٢٤٠ (٥/ ٣٧١-٣٧٢) وأحمد في المسند (١/ ٢٥١ و٣٢٤) وابن أبي عاصم في السنة ح٥٥٧ (١/ ٣٧٨) وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٤٩٤ (١/ ٢٦٦) وابن خزيمة في التوحيد ح١٠٦ (١/ ١٨٤-١٨٥) وابن منده في الرد على الجهمية رقم ٦٥ (ص٨٥-٨٦) . =

وفي حديث النبي ﷺ : «والذي نفسي بيده لقلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن إذا شاء قال به هكذا » وأومأ بيده ، «وإذا شاء قال به هكذا» وأومأ بيده[١] .

وفي حديث ثابت عن أنس عن النبي ﷺ : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ ﴾[٢] وأشار أنس بطرف إصبعه على أول بنان من الخنصر ،

= وإسناده ضعيف ، آفته عطاء بن السائب كان قد اختلط كما في ترجمته في التقريب وأصوله وفي الكواكب النيرات لابن الكيال (ص٣١٩-٣٣٣) . قال الإمام الترمذي عقب ذكره : « هذا حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه . . » اهـ وقد ضعفه أحمد شاكر في تعليقه على المسند ٢٢٦٧ (٤/ ٦٩) لضعف حسين بن حسن الأشقر شيخ الإمام أحمد ، والألباني في ضعيف سنن الترمذي رقم ٦٣٨ (ص٤١٠-٤١١) وفي ظلال الجنة رقم ٥٤٥ (ص٢٤٠) .

قلت : إلا أنه في الباب حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخرجاه في الصحيحين وقد مضى ص (١٦٦) .

(١) أخرجه غير واحد من المصنفين منهم الدارمي في نقضه على المريسي (١/ ٣٨٠-٣٨١) والدارقطني في الصفات رقم ٤٢ (ص٥٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

وفي سنده يزيد الرقاشي وهو ضعيف ، لكن تابعه أبو سفيان طلحة بن نافع أخرجه الترمذي في القدر ح٢١٤٠ (٤/ ٤٤٨-٤٤٩) ورواه غيره مما يطول المقام بذكرهم ، قال الترمذي عقبه : « وفي الباب عن النواس بن سمعان وأم سلمة وعبد الله بن عمرو وعائشة ، وهذا حديث حسن ، وهكذا روى غير واحد عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس ، وروى بعضهم عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ ، وحديث أبي سفيان عن أنس أصح » .

وينظر نقض عثمان بن سعيد (طبعة أضواء السلف ح٨٦ تعليق (ص١٨٢-١٨٤) ففيه زيادة فائدة في التخريج والعزو بما لا يوجد في غيره .

(٢) سورة الأعراف آية (١٤٣) .

وكذلك أشار ثابت ، فقال له حميد [الطويل][1] : ما تريد بهذا يا أبا محمد ؟ فرفع ثابت يده فضرب بها صدره ضربة شديدة وقال : من أنت يا حميد يحدثني أنس عن النبي ﷺ وتقول أنت ما تريد بهذا ؟[2] . ورواه عبد الله بن أحمد : حدثني أبي [قال][3] حدثنا معاذ فذكره ، قال أحمد : يعني إنما أخرج طرف الخنصر وأراناه معاذ[4] .

وقال أبو هريرة[5] رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : « سألت ربي الشفاعة لأمتي فقال : لك سبعون ألفاً بغير حساب ، قلت : ربي زدني ، قال : فإن لك هكذا وهكذا ، وَحَثَى بين يديه وعن يمينه وعن شماله »[6]

وقال أبو سعيد الخدري[7] رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « تكون[8] الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يتكفأ[9] أحدكم بيده خبزته في السفر نُزُلاً لأهل الجنة»[10] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » ، وحميد الطويل تقدمت ترجمته ص (١٠٣٣) .

(٢) تقدم تخريجه ص (٤١٨) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٤) المسند (٣/ ١٢٥) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٦٥) .

(٦) لم أقف عليه . إلا أن هذه الصفة (صفة الحثو) قد ثبتت لله عزّ وجلّ بنصوص حديثية نبوية صحيحة من رواية أبي أمامة الباهلي وعتبة بن عبد السلمي وأبي سعيد الخير الأنماري رضي الله عنهم جميعا ، وقد سبقت ثلاثتها فيما مضى ص (٩٨٥) تعليق (٢) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٦٥٠) .

(٨) في « ن » : « يكون » .

(٩) في « د » و « ن » : « يكفأ » . وراجع ما سبق ص (٨٠) مع التعليق (٥) .

(١٠) أخرجاه في الصحيحين وقد تقدم ص (٨٠) .

[ذكر حديث الأطيط]

ومن هذا حديث الأطيط[1] ، وقوله : «إن كرسيه وسع السموات والأرض ، وإنه ليقعد عليه فما يفضل منه قدر أربع أصابع ، وإن له أطيطاً كَأَطِيطِ الرحل إذا ركب من ثقله »[2] .

---

(١) الأطيط : « صوت الرحل والإبل من ثقل أحمالها » . قاله في الصحاح مادة (أطط) . وفي لسان العرب : « الأطيط : نقيض صوت المحامل والرحال إذا ثقل عليها الركبان »

(٢) أخرجه ابن جرير في التفسير (٣/ ١٠) عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ، وأبو بكر النجاد في المسند (لعله مسند ابن عمر) كما في إبطال التأويلات - مخطوط - (ص٢٨٨-٢٨٩) وعبد بن حميد في تفسيره والطبراني في السنة نقله عنهما الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٣١٧) عند الآية المذكورة ، وفي البداية والنهاية (١/ ١١) ، ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية رقم ٢ و٣ (١/ ٤-٥) والضياء المقدسي في المختارة رقم ١٥٣ (١/ ٢٦٤-٢٦٥) من طريق الطبراني ، وذكره ابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٤-٢٤٥) ، وقد أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم ٥٨٦ (١/ ٣٩٢) وأوله فيه : « إن عرشه فوق سبع سموات » بدل قوله : « إن كرسيه وسع السموات والأرض » ، ومن دون قوله : « وإنه ليقعد عليه فما يفضل منه قدر أربع أصابع » . وكذا أخرجه من غير هذه الزيادة البزار في مسنده (البحر الزخار) رقم ٣٢٥ (١/ ٤٥٧) وأبو يعلى في المسند كما في تفسير ابن كثير في الموضع المشار إليه فيه ولم أجده هناك ، والدارقطني في الصفات رقم ٣٥ (ص٤٨-٤٩) والضياء المقدسي في المختارة رقم ١٥١ و١٥٢ (١/ ٢٦٣-٢٦٤) . جميعهم من طريق أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن خليفة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وهو حديث ضعيف الإسناد ، قال البزار عنده : « وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن النبي ﷺ إلا عن عمر عنه ، وقد روى هذا الحديث الثوري عن أبي إسحاق عن عبد الله بن خليفة عن عمر موقوفا ، وعبد الله لم يسند غير هذا الحديث ولا أسنده عنه إلا إسرائيل ولا حدث عن عبد الله بن خليفة إلا أبو إسحاق ، وقد روي عن جبير ابن مطعم بنحو من ذلك بغير لفظه » اهـ .

وقال ابن خزيمة بعد كلام له فيه : « وليس هذا الخبر من شرطنا لأنه غير متصل الإسناد » وقال ابن كثير في البداية والنهاية (١/ ١١) : « عبد الله بن خليفة هذا ليس بذاك =

[رواية السلف لأحاديث الصفات من غير إنكار]

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « إذا جلس الرب عزّ وجلّ على الكرسي سمع له أطيط [كأطيط][١] الرحل الجديد »[٢] . فاقشعر رجل عند وكيع[٣] وهو يرويه فغضب وقال : أدركنا الأعمش[٤] وسفيان[٥] يحدثون بهذه الأحاديث ولا ينكرونها[٦] .

= المشهور ، وفي سماعه من عمر نظر ، ثم منهم من يرويه موقوفا ومرسلا ، ومنهم من يزيد فيه زيادة غريبة والله أعلم » . وكذا قال في التفسير .

قلت : لعله يقصد بالزيادة الغريبة تلك العبارة الواردة في رواية الطبري والطبراني والضياء المقدسي وغيرهم وهي قوله : « وإنه ليقعد عليه فما يفضل منه مقدار أربع أصابع » .

وممن ضعفه أيضاً الألباني في السلسلة الضعيفة رقم ٨٦٦ (٢/٢٥٦-٢٥٧) واصفاً له بالنكارة ، كما ضعف إسناده في ظلال الجنة رقم ٥٧٤ (ص٢٥٢) . وينظر العلل المتناهية (١/٤-٦) فقد فصل القول في سبب تضعيفه .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) أخرجه القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات خ (ص٢٨٨ و٢٨٩) من طريق أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن خليفة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وليس فيه ما بعده من ذكر وكيع وقوله ، وإنما ذلك في نص آخر يأتي تخريجه بعد قليل . والكلام فيه كسابقه ، ولعل في الخبر هنا بترا قبل قوله « فاقشعر » إلى آخره .

(٣) هو وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي أبو سفيان الرؤاسي الكوفي ، الإمام الحافظ المحدث الثقة العابد ، مولده سنة (١٢٩) على قول كثير من أهل العلم ، ووفاته في آخر سنة (١٩٦) أو أول سنة (١٩٧) منصرفا من الحج ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٩/٣٧-٣٩) وتهذيب الكمال (٣٠/٤٦٢-٤٨٤) والسير (٩/١٤٠-١٦٨) وتقريب التهذيب (ص٥١١) .

(٤) هو سليمان بن مهران تقدمت ترجمته ص (١١٦٨) .

(٥) يعني به هنا الثوري كما جاء مصرحا به في موضع النص وترجمته تقدمت ص (١٠٢٩) .

(٦) قال الإمام الذهبي في السير (٩/١٦٥) في ترجمة وكيع : « قال أبو حاتم الرازي : حدثنا أحمد بن حنبل ، حدثنا وكيع بحديث الكرسي قال : فاقشعر رجل عند =

[سرد أحاديث عدة من أخبار الصفات]

ومن ذلك قوله : «إنكم ترون ربكم عِياناً كما ترون القمر ليلة البدر صحواً ليس دونه سحاب»[(١)] ، تحقيقا لثبوت الرؤية ونفيا لاحتمال ما يوهم خلافها ، فأتى بغاية البيان والإيضاح .

وكذلك قوله ﷺ : «لله أشد فرحا بتوبة عبده من أحدكم أضل راحلته بأرض دوية مهلكة عليها (طعامه وشرابه)[(٢)] فطلبها حتى يئس منها ، فاضطجع في أصل شجرة فرأى راحلته عليها طعامه وشرابه فقام فأخذها فجعل يقول من شدة الفرح : اللهم أنت عبدي وأنا ربك ، أخطأ من شدة الفرح»[(٣)] .

هذه ألفاظ رسول الله ﷺ ، ثم قال [لهم][(٤)] : «كيف ترون فرح هذا براحلته ؟ » ، قالوا : عظيما يا رسول الله ، [قال][(٥)] : «فوالله لله أشد فرحا بتوبة عبده من هذا براحلته»[(٦)] .

= وكيع فغضب وقال : أدركنا الأعمش والثوري يحدثون بهذه الأحاديث ولا ينكرونها » قلت : الظاهر أن قول وكيع المذكور أورده في تفسيره (وهو من مصنفاته المفقودة) ، فقد قال ابن كثير في تفسيره (١/ ٣١٧) بعد سرده حديث ابن عباس يرفعه : « كرسيه موضع قدميه والعرش لا يقدر قدره إلا الله عزّ وجلّ » : « وقد رواه وكيع في تفسيره ، حدثنا سفيان عن عمار الذهبي عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . . » الخ

(١) أخرجاه في الصحيحين وقد سبق ص (٣٠) .

(٢) في « ت » : « شرابه وطعامه » بالتقديم والتأخير .

(٣) أخرجه البخاري في الدعوات (مختصرا) ح٦٣٠٩ (ص١٣٣٦) ومسلم في التوبة (مختصرا ومطولا) ح٢-٨ (٤/ ٢١٠٢-٢١٠٥) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٦) لم أقف عليه بهذه الألفاظ جميعها ، وينظر تخريجه المشار إليه قبله .

[٢٢٥/ب] فهذا الكشف والبيان والإيضاح [الذي][1] لا مزيد عليه تقرير لثبوت هذه الصفة ونفي الإجمال والاحتمال عنها[2] .

وكذلك قوله في حديث النداء : «فيناديهم بصوت»[3] ، فذكر الصوت تحقيقاً لصفة النداء وتقريرا ، ولو لم يذكره لدل عليه لفظ النداء ، كما لو قيل : يعلم بعلم ، ويقدر بقدرة ، ويبصر ببصر ، وهذا ونحوه إنما يراد به تحقيق الصفة وإثباتها ، لا تشبيه الموصوف وتمثيله ، كما أن قوله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[4] إنما سيق لإثبات الصفات وعظمتها لا لنفيها ، كما قال عثمان بن سعيد الدارمي[5] في قوله :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[6] قال : « معناه هو أحسن الأشياء وأجملها ، وقالت الجهمية : [معناه][7] ليس هناك شيء »[8] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « عليها » .

(٣) هو جزء من حديث جابر رضي الله عنه تقدم في مواضع ص (١٢٨٤ ، ١٢٩٠ ، ١٣٨٩) .

(٤) سورة الشورى آية (١١) .

وقد زيد في « ت » بعد الآية : « وإثباتها » .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٥٨) .

(٦) سورة الشورى آية (١١) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) قال في نقضه على المريسي (٢/ ٩٠٩) : « فقولنا : ليس كمثله شيء أنه شيء أعظم الأشياء وخالق الأشياء وأحسن الأشياء ، نور السموات والأرض ، وقول الجهمية : ليس كمثله شيء يعنون أنه لا شيء ، لأنهم لا يثبتون في الأصل شيئاً فكيف المثل ؟ وكذلك صفاته ليس عندهم شيء . . » الخ .

ومن هذا حديث الصورة وقوله : «خلق الله آدم على صورة الرحمن»[1] لم

---

(١) هو قطعة من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ورد بألفاظ متقاربة أكتفي بذكر مخرجيه بروايته المصرحة بخلق آدم على صورة الرحمن فرواه ابن أبي عاصم في السنة ح٥٢٩ (١/ ٣٦٢) وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة ح٤٩٨ (١/ ٢٦٨) وابن خزيمة في التوحيد ح٤١ (١/ ٨٥) والطبراني في الكبير ح١٣٥٨٠ (١٢/ ٣٢٩) والآجري في الشريعة ح٧٢٥ (٣/ ١١٥٢) والدارقطني في الصفات ح٤٨ (ص٦٤) والحاكم في المستدرك (٢/ ٣١٩) والبيهقي في الأسماء والصفات ح٦٤٠ (٢/ ٦٤) كلهم من طريق جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر يرفعه .

وقد اختلف فيه أهل العلم بين مصحح له ومضعف ، فممن صححه الإمام أحمد وصاحبه إسحاق بن راهويه كما في ميزان الاعتدال (٢/ ٤٢٠) وفتح الباري (٥/ ١٨٣) ، وكذا صححه الحاكم في المستدرك على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، وصرح به في الميزان في الموضع المذكور ، قلت : ولشيخنا العلامة حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله تعالى مقالاً حافلا عن هذا الحديث نشر في مجلة الجامعة السلفية في ذي القعدة سنة (١٣٩٦) المجلد الثامن العدد الرابع تحت عنوان : « تعريف أهل الإيمان بصحة حديث صورة الرحمن » وقد ذكره برمته فضيلة شيخنا العلامة الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي في تعليقه على كتاب الصفات للدارقطني عند هذا الحديث في الموضع المشار إليه فيه . كما أن للشيخ حمود بن عبد الله التويجري رحمه الله تعالى رسالة بعنوان : « عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن » ، وهي مطبوعة متداولة يقرر فيها صحة الحديث ورد المطاعن عليه .

وأما من ذهب إلى تضعيفه فمنهم الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى في كتابه التوحيد في الموطن المحال إليه (١/ ٨٧) على أن فيه ثلاث علل : إحداهن : أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده ، فأرسل الثوري ولم يقل عن ابن عمر .

والثانية : أن الأعمش مدلس لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت .

والثالثة : أن حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلس ، لم يعلم أنه سمعه من عطاء . . » إلى آخر كلامه .

=

يرد به تشبيه الرب وتمثيله بالمخلوق وإنما أراد به تحقيق [صفة][١] الوجه وإثبات السمع والبصر والكلام صفة ومحلا[٢] ، والله أعلم .

[سؤال الصحابة النبي عليه الصلاة والسلام فيما كان يشكل عليهم]

الوجه الرابع : أنهم كانوا يسألونه عما يشكل عليهم من الصفات فيجيبهم بتقريرها لا بالمجاز والتأويل الباطل ، كما سأله أبو رزين العقيلي[٣] عن صفة الضحك لما قال : «ينظر إليكم أَزِلين[٤] مشفقين فيظل يضحك يعلم أن فرجكم قريب» فتعجب[٥] أبو رزين من ضحك الرب تبارك وتعالى وقال : يا رسول الله أويضحك الرب ؟ فقال رسول الله ﷺ : «نعم» ، فقال : لن نعدم من رب يضحك خيرا[٦] .

والجهمي لو سُئل عن ذلك لقال : لا يجوز عليه الضحك كما لا يجوز عليه الاستواء والنزول والإتيان والمجيء .

وكذلك[٧] لما أخبرهم رسول الله ﷺ برؤية الرب تعالى فهموا منها[٨]

= ولقد نصر الشيخ الألباني هذا الرأي في السلسلة الضعيفة ح رقم ١١٧٦ (٣/ ٣١٦-٣٢٢) فحكم على الحديث بالضعف وذكر العلل الثلاث عن ابن خزيمة وأضاف إليها علة رابعة سردها هناك ، وكذا ضعف إسناده في ظلال الجنة ح٥١٧ (ص٢٢٨-٢٢٩)

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٢) في « ن » : « ومجملا » وهو خطأ .

(٣) هو لقيط بن عامر تقدمت ترجمته ص (١١٧٠) .

(٤) أي في شدة وضيق . . كأنه أراد : من شدة يأسكم وقنوطكم .
انظر : النهاية لابن الأثير مادة (أزل) (١/ ٤٦) وزاد المعاد (٣/ ٦٧٩) .

(٥) في « د » و « ن » : « فيعجب » .

(٦) هو جزء من حديث طويل جدا تقدم ذكره وتخريجه ص (١١٧٠) .

(٧) في « ن » : « ولذلك » .

(٨) في « ت » : « منه » .

رؤية العيان (لا مزيد)[١] العلم ، كما استشكل بعضهم ذلك وقال : يا رسول الله كيف يسع الخلائق وهو واحد ونحن كثير[٢] ؟ وهذا السائل أبو رزين أيضاً ، فقرر رسول الله ﷺ فهمه وقال : «سأخبرك بمثل ذلك في آلاء الله ، أليس كلكم يرى القمر مخليا به ؟» قال : بلى ، قال : «فالله أكبر»[٣] . وهذا يدل على أن القوم إنما أُحيلوا في إثبات ذلك على ما دل عليه اللفظ وعلى ما بينه[٤] لهم من أُنزل عليه الوحي لا على رأي جهم وجعد والنظام والعلاف والمريسي[٥] وتلامذتهم ، ولا على غير ما يتبادر إلى[٦] أفهامهم من لغاتهم وخطابهم ، كان يقرر لهم ذلك ويقربه من أفهامهم بالأمثال والمقاييس العقلية تقريراً لحقيقة الصفة .

[علم الصحابة ومشاهدتهم أحوال النبي ﷺ توجب الرجوع إليهم في فهمهم وأقوالهم]

الوجه الخامس : أن الصحابة رضي الله عنهم قد سمعوا (من رسول الله)[٧] ـ ﷺ ـ من الأحاديث الكثيرة ، ورأوا منه من الأحوال الشاهدة ، وعلموا بقلوبهم من مقاصده ودعوته [٢٢٦/أ] ما يوجب لهم فهم ما أراد بكلامه ما يتعذر على من بعدهم مساواتهم فيه ، فليس من سمع وعلم ورأى حال المتكلم كمن كان غائباً لم ير ولم يسمع ، أو سمع وعلم

---

(١) في « ن » : « ولا مزيد » .

(٢) الذي في حديث أبي رزين : « . . قلت يا رسول الله ونحن ملء الأرض وهو شخص واحد ينظر إلينا وننظر إليه ؟ . . » ينظر ما تقدم من هذا الحديث ص (١١٧٠) .

(٣) ينظر ما تقدم من حديث أبي رزين وهو لقيط بن عامر ص (١١٧٠) .

(٤) في « ت » : « ما يبينه » .

(٥) تقدمت تراجم هؤلاء انظر : ص (٢٤٢ ، ٣٤٣ ، ٤٢٣) .

(٦) في « د » و « ن » : « إليه » .

(٧) في « ت » : « من النبي » .

بواسطة (أو وسائط)[١] كثيرة ، وإذا كان للصحابة من ذلك ما ليس لمن بعدهم كان[٢] الرجوع إليهم في ذلك دون غيرهم متعيناً قطعا ، ولهذا قال الإمام أحمد : « أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ »[٣] . ولهذا كان اعتقاد الفرقة الناجية هو ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه كما شهد لهم رسول الله ﷺ بذلك في[٤] قوله : «[من كان][٥] على مثل ما أنا عليه [اليوم][٦] اليوم وأصحابي»[٧]

---

(١) في « ت » : « ووسائط » .

(٢) في « ت » : « وكان » .

(٣) أصول السنة للإمام أحمد رواية عبدوس بن مالك العطار (ص٢٥) .
وهي رسالة ضمنت في شرح أصول الاعتقاد للالكائي فقرة رقم ٣١٧ (١/ ١٧٥-١٨٥) سردها في بيان اعتقاد الإمام أحمد ، وساقها أيضاً برمتها ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٤١-٢٤٦) في ترجمة عبدوس بن مالك ، والكلام المذكور في مطلعها .

(٤) في « ت » : « يعني » بدل قوله : « في » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » ، مثبت من « ت » وهو الصواب كما في مصادر النص .

(٧) هو جزء من حديث افتراق الأمة المعلوم الشهير في إحدى في رواياته ، فقد أخرجه بهذه الزيادة الترمذي في الإيمان ح٢٦٤١ (٥/ ٢٦) وابن وضاح في البدع والنهي عنها رقم ٢٤٨ (ص١٦٧) والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٦٢) والآجري في الشريعة رقم ٢٣ و٢٤ (١/ ٣٠٧-٣٠٩) وابن بطة في الإبانة رقم ٢٦٥ (١/ ٣٦٩-٣٧٠) وابن نصر في السنة رقم ٥٩ (ص٢٣) والحاكم في المستدرك (١/ ١٢٨-١٢٩) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ١٤٧ (١/ ١١١-١١٢) وقوام السنة في الحجة (١/ ١٠٦-١٠٧) وابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص٧) . كلهم من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وهو الإفريقي عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله =

فثبت بهذه الوجوه القاطعة عند أهل البصائر ، وإن كانت دون الظنية عند عمي القلوب[١] أن الرجوع في تفسير القرآن الذي هو تأويله الصحيح المبين لمراد الله هو الطريق المستقيم ، ولهذا نص الإمام أحمد على أنه يرجع إلى الواحد من الصحابة في تفسير القرآن إذا لم يخالفه غيره منهم[٢] ،

[تفسير الصحابي أحد الطرق المتبعة في تفسير القرآن]

= عنهما يرفعه ، وهو من هذا الطريق ضعيف آفته عبد الرحمن بن زياد المذكور كما في ترجمته من كتاب التقريب (ص٢٨٢) ، قال الترمذي عقبه : « هذا حديث حسن مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه » اهـ إلا أن للحديث شواهد كثيرة تجبره وترتقي به لمرتبة الحسن ، فقد ورد عن جماعة من الصحابة : أبو هريرة وابن مسعود وأنس ابن مالك ومعاوية بن أبي سفيان وعوف بن مالك الأشجعي وعبد الله بن عمر وعلي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وأبو الدرداء وعمرو بن عوف وأبو أمامة وواثلة بن الأسقع وسعد بن أبي وقاص ، وقد تعددت طرقه عن بعضهم وتنوعت مخارجه ، وتناوله كثير من العلماء بجمع طرقه وشرح متنه اعتقادا منهم بصحته وثبوته ، قال العلامة المقبلي اليمني في كتابه العلم الشامخ (ص٥١٢) : « حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة رواياته كثيرة يشد بعضها بعضا بحيث لا يبقى ريبة في حاصل معناها .. » إلى آخر كلامه مما يتعلق بشرحه وبيانه . وقال المباركفوري في التحفة (٧/ ٤٠٠) : « فتحسين الترمذي له لاعتضاده بأحاديث الباب » .

وللمزيد ينظر : حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة للأمير الصنعاني ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ح٢٠٤ (١/ ٤٠٤-٤١٤) فقد أجاد فيه وأفاد ، ورسالة نُصح الأمة في فهم أحاديث افتراق هذه الأمة لسليم الهلالي .

(١) في « ن » و « ت » : « القلب » .

(٢) قال القاضي أبو يعلى في العدة (٣/ ٧٢١-٧٢٢) : « وأما تفسير الصحابة فيجب الرجوع إليه ، وهذا ظاهر كلام أحمد رحمه الله في مواضع من كتاب طاعة الرسول رواه صالح عن أبيه فقال : قال الله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ ﴾ ، فلما حكم أصحاب رسول الله ﷺ في الظبي بشاة ، وفي النعامة ببدنة ، وفي الضبع بكبش دل على أنه أراد السنة .. » الخ .

[ثم][1] من أصحابه من يقول هذا قول واحد وإن كان في الرجوع في الفتيا والأحكام إليه روايتان ، ومنهم من يقول : الخلاف في الموضعين واحد[2] ، وطائفة من أهل الحديث يجعلون تفسيره في حكم الحديث المرفوع[3] .

قال أبو عبد الله الحاكم[4] في مستدركه : « تفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع »[5] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٢) ينظر : المسودة (ص٣٣٦) وإعلام الموقعين (١/ ٢٨) وما بعدها ، وبدائع الفوائد (٤/ ٣٢) وأصول مذهب الإمام أحمد (ص٤٣٤-٤٣٩) .

(٣) قال المؤلف في كتابه إعلام الموقعين (٤/ ١٥٣) : « لا ريب أن أقوالهم - يعني الصحابة - في التفسير أصوب من أقوال من بعدهم ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن تفسيرهم في حكم المرفوع ، قال أبو عبد الله الحاكم في مستدركه : وتفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع ، ومراده أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج .. » الخ ، وقال في مصنفه « إغاثة اللهفان » (١/ ٣٦٣) : « .. فهم أعلم الأمة بمراد الله من كتابه فعليهم نزل وهم أول من خوطب به من الأمة وقد شاهدوا تفسيره من الرسول علماً وعملاً. وهم العرب الفصحاء على الحقيقة ، فلا يعدل عن تفسيرهم ما وُجد إليه سبيل .. » اهـ ، وينظر مؤلَّفه التبيان (ص٢٠٥) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (١٢١٨) .

(٥) الذي وقفت عليه في المستدرك (٢/ ٢٥٨) من قول الحاكم : « ليعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند » اهـ ، ثم وجدت ابن القيم نقله عنه نصا في كتابه إغاثة اللهفان (١/ ٣٦٣) ، وما ذكره المؤلف هنا عن الحاكم نقله عنه أيضاً في مؤلفه إعلام الموقعين (٤/ ١٥٣) وفي التبيان (ص٢٠٥) وكذا السيوطي في الإتقان (٢/ ٤٩٧) ، وقد قال الزركشي في البرهان (٢/ ١٥٧) : « فإن تفسيره - أي الصحابي - عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي ﷺ كما قاله الحاكم في تفسيره » اهـ .

ثم من المعلوم أن التابعين [لهم][١] بإحسان أخذوا ذلك عن الصحابة وتلقوه منهم ولم يعدلوا عما بلغهم إياه الصحابة ، فإذا كان ذلك يوجب الرجوع إلى الصحابة والتابعين ، فكيف بالأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ .

وأما الطريق الثاني[٢] فمن وجوه :

أحدها : أن من لم يرجع إلى الصحابة والتابعين في نقل معاني القرآن كما يرجع إليهم في نقل حروفه ، وإلى لغتهم وعبارتهم[٣] في خطابهم ، فلا بد أن يرجع في ذلك إلى لغة مأخوذة من غيرهم ، لأن فهم الكلام موقوف على معرفة اللغة .

وهاهنا خمس درجات :

[درجات من يباشر معرفة اللغة وفهم مدلولاتها]

[الدرجة الأولى]

الدرجة الأولى : أن يباشر عرباً غيرهم فيسمع لغتهم ويعرف مقاصدهم ويقيس معاني ألفاظ القرآن على معاني تلك الألفاظ ، وهذا إنما يستقيم إذا سلم اللفظ في الموضعين من احتمال المعاني المختلفة ، وأن يكون المراد من أحد المتكلمين به مثل المراد به من المتكلم الآخر ، فغايته فيه القياس وهو موقوف على اتحاد المعنيين في الكلامين .

ومن المعلوم أن جنس ما دل عليه القرآن ليس من جنس ما يتخاطب به

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٢) وهو في بيان حمل كلام الله تعالى على ما يؤخذ من النظائر في كلامه وكلام رسوله وكلام أصحابه الذين كانوا يتخاطبون بلغته والتابعين الذين أخذوا عنهم أولى من حمل معانيه على ما يؤخذ من كلام بعض الشعراء والأعراب ، وقد تقدم إيضاح الطريق الأول ص (٣٥٧) وما بعدها .

(٣) في « د » و « ن » : « وعادتهم » .

الناس وإن[١] كان بينهما قدر مشترك ، فإن الرسول ﷺ جاءهم بمعان غيبية[٢] لم يكونوا يعرفونها ، وأمرهم[٣] [٢٢٦/ب] بأفعالٍ لم يكونوا يعرفونها ، فإذا عبر عنها بلغتهم كان بين ما عناه وبين معاني تلك الألفاظ قدر مشترك ولم تكن[٤] مساوية لها ، بل تلك الزيادة التي هي من خصائص النبوة لا تعرف إلا منه ، ولهذا يسمي كثير من الناس هذه الألفاظ حقائق شرعية باعتبار أن تلك الخصائص داخلة في مسماها وهي لا تعلم إلا بالشرع ، وبعضهم يجعلها مجازات لغوية لأجل [تلك العلاقة التي بين][٥] تلك الخصائص وبين المعاني اللغوية ، وبعضهم يجعلها متواطئة باعتبار القدر المشترك بينهما وإن كان الشرع خصها[٦] ببعض محالها كما يقع التخصيص لغة وعرفا ، فالتخصيص يكون لغويًا تارة ، وعرفيًا تارة ، فهي لم تنقل عن معانيها اللغوية بالكلية ولم تبق[٧] على ما هي عليه في أصل الوضع ، بل خصت[٨] تخصيصاً شرعيًا ببعض مواردها ، كما خص بعض الألفاظ تخصيصاً عرفيًا ببعض موارده ، ولا يسمى مثل هذا نقلاً ولا اشتراكاً ولا مجازا ، وإن سُمي بذلك فليس الشأن في التسمية ، ويعود النزاع لفظيا .

---

(١) في « ت » : « وإذا » .

(٢) في « ن » : « عينية » وهو تصحيف .

(٣) في « ت » : « وأمرهم » .

(٤) في « د » و « ن » : « يكن » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : « خصصها » .

(٧) في « ن » : « يبق » .

(٨) في « ت » : « خصصت » .

الدرجة الثانية : أن يسمع اللغة ممن نَقل الألفاظ عن العرب نظماً ونثرا ، وكل ما يعتري نقل الحديث من الآفات فهو هنا أكثر ، وهذا أمرٌ معلومٌ لمن كان خبيراً بالواقع فَيَرِدُ على نقل اللغة ومعرفة مراد المتكلم من ألفاظها أكثر (مما يرد)[١] على نقل الحديث ومعرفة مراد الرسول ﷺ به ، لأن الهمم والدواعي توفرت على نقل كلام الله سبحانه ورسوله ﷺ وفهم معانيه ما لم تتوفر على نقل كلام غيره وفهم معانيه مع تكفل الله سبحانه بحفظه وبيانه .

[الدرجة الثانية]

الدرجة الثالثة : أن يسمع اللغة ممن سمع[٢] الألفاظ وذكر أنه فهم معناها من العرب كالأصمعي وابن الأعرابي وأبي عمرو بن العلاء[٣] ونحوهم ممن سمع[٤] من الأعراب ، ومن هذا الباب كتب اللغة التي[٥] يذكرون فيها معاني كلام العرب ، ومعلوم أن هذا يرد عليه أكثر (مما يرد)[٦] على من سمع الكلام النبوي من صاحبه وقال إنه فهم معناه وبيّنه لنا بعبارته .

[الدرجة الثالثة]

الدرجة الرابعة : أن ينقل إليه كلام هؤلاء الذين ذكروا أنهم سمعوا كلام العرب ، ومن المعلوم أنه يرد على هذا من الأسولة[٧] أكثر مما يرد على نقل الحديث ومعناه .

[الدرجة الرابعة]

---

(١) في « د » و « ن » : « ما يرد » .

(٢) في « ت » : « يسمع » .

(٣) تقدمت تراجم هؤلاء الأعلام وهي على ترتيبهم هنا ص (٢٢٦ ، ٩٧ ، ٦٩٢) .

(٤) في « ت » : « يسمع » .

(٥) في « ت » : « الذين » .

(٦) في « د » و « ن » : « ما يرد » .

(٧) في « ت » : « الأسئلة » ، وكلاهما صحيح ، وقد سبق مثل هذا والتعليق عليه ص (٢٠٨) مع التعليق (١) .

[الدرجة الخامسة]

الدرجة الخامسة : أن تُعلم اللغة بقياس نحوي أو تصريفي[(١)] قد يدخله تخصيص لمعارض راجح ، وقد يكون فيه فرق لم يتفطن له واضع القياس القانوني ، ومعلوم أن الذي يرد على هذا أكثر من الذي يرد على من ذكر قبله

وإذا كان الأمر كذلك فمن لم يأخذ معاني الكتاب والسنة من الصحابة والتابعين ومن أخذ [٢٢٧/أ] عنهم لم يكن له[(٢)] طريق أصلا إلا ما ذكرناه من هذه الطرق التي يرد عليها أضعاف ما يرد على هذه الطريق ، ولا يجوز ترجيح تلك الطرق عليها فيلزمه أحد أمرين : إما أن يستبدل [الذي هو][(٣)] أدنى[(٤)] بالذي هو خير ، ويعدل عن الطريق التي فيها من العلوم اليقينية والأمور الإيمانية ما لا يوجد في غيرها إلى ما هو دونها في ذلك كله ، بل يستبدل باليقين شكّا ، وبالظن الراجح وَهْما ، وبالإيمان كُفرا ، وبالهدى ضلالة ، وبالعلم جهالة ، وبالبيان عيا ، وبالعدل ظلما ، وبالصدق كذبا ، ويحمل كلام الله ورسوله على مجازه تحريفاً للكلم عن مواضعه ويسميه[(٥)] تأويلاً لتقبله النفوس الجاهلة بحقائق الإيمان والقرآن ، وإما أن يعرض عن ذلك كله ولا يجعل للقرآن مفهوما ، وقد أنزله [الله][(٦)] تعالى بياناً وهدًى وشفاءً لما في الصدور .

قال [الله][(٧)] تعالى في أصحاب الطريقين : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ

---

(١) في « ت » : « تصريف » .

(٢) في « ن » : « لهم » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « الأدنى » .

(٥) في « ن » : « وتسميته » .

(٦) لفظ الجلالة مثبت من « ت » .

(٧) لفظ الجلالة مثبت من « د » و « ن » .

كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[١] ، ثم قال في أهل الطريق الثاني : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾[٢] ، ثم قال في المصنفين الذين يصنفون ما لا يعلم أن الرسول ﷺ قاله وجاء به ، بل يعلم أن الرسول جاء بخلافه : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾[٣] .

فهذه الطريق المذمومة التي سلكها علماء اليهود قد[٤] سلكها أشباههم من هذه الأمة تحقيقاً لقول الصادق [المصدوق][٥] : «لتأخذن أُمتي مأخذ الأمم قبلها شبراً بشبرٍ وذراعاً بذراع»[٦] وفي لفظ آخر : «لتركبن سنن من كان قبلكم حذو القُذّة[٧]

(١) سورة البقرة آية (٧٥) .

(٢) سورة البقرة آية (٧٨) .

(٣) سورة البقرة آية (٧٩) .

(٤) في « ت » : « وقد » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) هو طرف من حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه ، وبقيته : « قيل يا رسول الله كما فعلت فارس والروم ؟ قال رسول الله ﷺ : « ومَن الناس إلا أولئك » .

أخرجه بهذا اللفظ والصيغة الآجري في الشريعة رقم ٣١ (١/٣١٧-٣١٨) بإسناد صحيح . ورواه البخاري في الاعتصام بالسنة ح٧٣١٩ (ص١٥٣٤) بلفظ : « لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبرا بشبر وذراعا بذراع .. » الحديث .

(٧) القُذة بالضم واحدة القُذذ ، وهي ريش السهام ، سُمِّيت بذلك لأنها تقذ أي تسوى ، وقوله : « حذو القذة بالقذة » أي كما تقدر كل واحدة منهما على قدر صاحبتها =

بالقذة »[١] .

[موقف أهل الأهواء من مصنفات أهل السنة وآثارهم]

وكثير[٢] من هؤلاء الأشباه يحرفون كلام الله ويكتمونه لئلا يحتج به عليهم في خلاف أهوائهم ، فتارة يغل[٣] كتب الآثار التي فيها كلام رسول الله ﷺ وكلام أصحابه والتابعين وأئمة السنة ويمنع من إظهارها وربما أعدمها ، وربما عاقب من كتبها أو وجدها عنده كما شاهدناه منهم عيانا ، وكثير من هؤلاء يمنع من تبليغ الأحاديث النبوية وتفسير القرآن بالآثار والأخبار حتى إذا جاءت تفاسير الجهمية والمعتزلة ونحوهم بالغ في مدحها وقال إن التحقيق فيها ، وما لم يمكنهم منعه من الكتاب والسنة وكتمانه سطوا عليه بالتحريف وتأولوه على غير تأويله ، ثم يعتمدون على آثار موضوعة مكذوبة على رسول الله ﷺ وأصحابه موافقة لأهوائهم وبدعهم ، فيقولون هذا من عند الله ويحتجون به ، ويضعون قواعد ابتدعوها

= وتقطع ، يُضرب مثلا للشيئين يستويان ولا يتفاوتان .

ينظر : مشارق الأنوار للقاضي عياض مادة (ق ذ ذ) (٢/ ١٧٥) والنهاية لابن الأثير في المادة المذكورة (٤/ ٢٨) .

(١) أخرجه بلفظه الأول : « لتركبن سنن من كان قبلكم » الدولابي في الكنى والأسماء (في ترجمة أبي عروة موسى بن ميسرة الديلي) رقم ١٨٥٣ (٢/ ٢٧) والحاكم في المستدرك (٤/ ٤٥٥) وصححه ووافقه الذهبي ، كما صححه الألباني في السلسلة الصحيحة ح١٣٤٨ (٣/ ٣٣٤-٣٣٥) .

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري تقدم (ص وأبي هريرة تقدم قبل هذا وأبي واقد الليثي أخرجه الترمذي في الفتن ح٢١٨٠ (٤/ ٤٧٥-٤٧٦) وصححه ، ورواه أحمد في المسند (٥/ ٢١٨) .

(٢) في « ن » : « فكثير » .

(٣) في « ن » : « تغل » .

وآراء اخترعوها ويسمونها أصول[1] الدين وهي أضر شيء على الدين .

فصل

[كلام الشافعي في وجوب الاحتجاج بالسنة]

قال البخاري : « سمعت الحميدي[2] يقول : كنا عند الشافعي فأتاه رجل فسأله [٢٢٧/ب] عن مسألة فقال : قضى رسول الله ﷺ كذا وكذا ، فقال الرجل للشافعي : ما تقول أنت ؟ فقال : سبحان الله ، تراني في كنيسة ؟ تراني في بيعة ؟ ترى على وسطي زُنارا[3] ؟ أقول لك قضى رسول الله ﷺ [كذا وكذا][4] وأنت تقول لي : ما تقول أنت ؟ »[5] .

---

(١) في « ت » : « أصل » .

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن عيسى تقدمت ترجمته ص (١٢٧٥) .

(٣) الزُّنار : على وزن تفاح ورمان ، والجمع زنانير ، وهو ما على وسط النصارى والمجوس من حزام ، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : « ينبغي أن يؤخذ أهل الذمة بالزنانير يذلون بذلك » .

ينظر القاموس المحيط مع شرحه التاج مادة (زنر) ، وأحكام أهل الذمة للمؤلف ابن القيم (١٢٧٧/٣) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت في حاشية نسخة « ت » .

(٥) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٩/ ١٠٦) وفي ذكر أخبار أصبهان (١/ ١٨٣) والبيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٧٤) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣٨٧ و٣٨٨) مع شيء من الاختلاف في لفظه وذكره ابن حجر في توالي التأنيس (ص١٠٨) والسيوطي في مفتاح الجنة (ص٥-٦ و٧٦) ، ولم أقف عليه في شيء من كتب البخاري كما نسب إليه ذلك الإمام ابن القيم رحمهما الله تعالى ، إلا أني وجدت البيهقي قال في المناقب (١/ ٤٧٤) : « وقرأت في كتاب أبي الحسن العاصمي فيما أخبره أبو العباس الأزهري قال : سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول : سمعت الحميدي يقول : كنا عند الشافعي فأتاه رجل . فذكر معنى هذه الحكاية » اهـ . ووجدت أبا إسماعيل =

وقال المزني[١] وحرملة[٢] عن الشافعي : « إذا وجدتم سنة لرسول الله ﷺ فاتبعوها ولا تلتفتوا إلى أحد »[٣] .

وقال الربيع[٤] عن الشافعي : « ليس لأحدٍ قول مع سُنةٍ سنها رسول الله

= الهروي قال في ذم الكلام وأهله رقم ٣٨٤ (٣/١٣-١٤) : « وأخبرني غالب بن علي ، أخبرنا محمد بن الحسين ، سمعت علي بن عمر الحافظ ، سمعت أبا بكر النيسابوري : قال البخاري : سمعت الحميدي يقول : كنا عند الشافعي .. » الخ .

(١) هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو أبو إبراهيم المصري المزني (نسبة لُمزينة بنت كلب بن وبرة) ، مولده سنة (١٧٥) ، كان فقيها عالما مجتهدا مناظرا محجاجا زاهدا مصنفا ، قال فيه الشافعي : « المزني ناصر مذهبي » ، مات في مصر سنة (٢٦٤) .
طبقات الفقهاء للشيرازي (ص٩٧) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٢/٩٣-١٠٩) وطبقات الشافعية لابن كثير (١/١٢٢-١٢٥) وشذرات الذهب (٢/١٤٨) .

(٢) هو حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران بن قُراد أبو حفص التجيبي المصري صاحب الإمام الشافعي ، إمام فقيه محدث ، قال فيه ابن حجر : « صدوق من الحادية عشرة » . ولد سنة (١٦٦) وقيل غير ذلك ، ومات سنة (٢٤٣) أو في التي تليها ، أخرج له مسلم والنسائي وابن ماجه .
الجرح والتعديل (٣/٢٧٤) وتهذيب الكمال (٥/٥٤٨-٥٥٢) والسير (١١/٣٨٩-٣٩١) وتقريب التهذيب (ص٩٦) .

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/٣٨٦) ، وذكره ابن كثير في مناقب الإمام الشافعي رقم ١٩٤ (ص١٨٠) وابن حجر في توالي التأنيس (ص١٠٧) والسيوطي في مفتاح الجنة (ص٧٧) وهو آخر ما ختم به كتابه ، جميعهم عن المزني عن الشافعي . وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية (٩/١٠٧) من طريق آخر : حدثنا الحسن بن سعيد ثنا زكريا الساجي قال سمعت الزعفراني يحدث عن الشافعي قال ... » فذكره .
قلت : أما رواية حرملة عن الشافعي فرواها أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله رقم ٣٨٥ (٣/١٤-١٥) .

(٤) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل أبو محمد المصري المؤذن المرادي =

ﷺ »[١] ، قال الربيع : « وسمعته روى حديثاً فقال له رجل : أتأخذ بهذا يا أبا عبد الله ؟ فقال : « متى رويتُ عن (رسول الله)[٢] - ﷺ - حديثاً صحيحاً فلم آخذ به فأُشهدكم أنّ عقلي قد ذهب »[٣] .

وتذاكر الشافعي وإسحاق[٤] بمكة وأحمد بن حنبل حاضر ، فقال الشافعي : قال رسول الله ﷺ : «وهل ترك لنا عقيل[٥]

= مولاهم ، صاحب الإمام الشافعي وناقل علمه وراوي كتبه ، إمام محدث فقيه ثقة ، مولده سنة (١٧٤) أو قبلها بعام ، ووفاته سنة (٢٧٠) ، أخرج حديثه الأربعة .
الجرح والتعديل (٣/ ٤٦٤) وتهذيب الكمال (٩/ ٨٧-٨٩) والسير (١٢/ ٥٨٧-٥٩١) وتقريب التهذيب (ص١٤٦) .

(١) لم أقف عليه .

(٢) في « د » و « ن » : « النبي » .

(٣) أخرجه وذكره غير واحد من أهل العلم المصنفين بألفاظ متقاربة وبتقديم وتأخير ، فرواه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه (ص٦٧ و٩٣) وأبو نعيم في الحلية (٩/ ١٠٦) والبيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٧٣-٤٧٤) وفي المدخل للسنن الكبرى رقم ٢٥٠ (ص٢٠٥) والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٣٨٨-٣٨٩) والهروي في ذم الكلام وأهله رقم ٣٩٠ (٣/ ١٧-١٨) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣٨٧) وذكره الذهبي في السير (١٠/ ٣٤) في ترجمة الإمام الشافعي وفي العلو (ص١٢١) وابن كثير في مناقب الإمام الشافعي رقم ١٨٨ (ص١٧٨) وابن حجر في توالي التأنيس (ص١٠٧) والسيوطي في مفتاح الجنة (ص٤٩-٥٠ و٧٦-٧٧) .

(٤) يعني إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه كما سيأتي في النص ، وقد تقدمت ترجمته ص (٦٥٣) .

(٥) هو عقيل (بفتح أوله) بن أبي طالب بن عبد مناف القرشي الهاشمي ابن عم الرسول ﷺ وأخو علي وجعفر لأبويهما وهو أكبرهما يكنى أبا يزيد ، كان ممن أُسر يوم بدر ففداه عمه العباس ، تأخر إسلامه إلى عام الفتح ، وقيل أسلم بعد الحديبية وهاجر في أول السنة الثامنة وشهد بعد ذلك غزوة مؤته ، مات في خلافة معاوية ، وقيل في =

من دار»[١] ، قال إسحاق حدثنا يزيد[٢] عن الحسن[٣] ، وأخبرنا أبو نعيم[٤] وعبدة[٥] عن سفيان[٦] عن منصور[٧] عن إبراهيم[٨] أنهما لم يكونا يَرَيانه - يعني بيع رباع مكة - [وعطاء[٩] وطاوس[١٠] لم يكونا يريانه][١١] فقال الشافعي لبعض من عرفه : من هذا ؟ قال : إسحاق بن إبراهيم

= أول خلافة يزيد قبل الحرة .

الاستيعاب (٣/ ١٠٧٨-١٠٧٩) وأسد الغابة (٤/ ٦٣-٦٦) والإصابة (٤/ ٥٣١-٥٣٢) .

(١) هو جزء من حديث أسامة بن زيد أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه مختصرا ومطولا ، فرواه في الحج ح١٥٨٨ (ص٣١٦) وفي الجهاد والسير ح٣٠٥٨ وفي المغازي ح٤٢٨٢ وفي الفرائض ح٦٧٦٤ ، ومسلم في الحج ح٤٣٩ و٤٤٠ (٢/ ٩٨٤-٩٨٥) .

(٢) هو يزيد بن هارون كما صُرح به في بعض مصادر النص وقد تقدمت ترجمته ص (٩٢٧) .

(٣) هو ابن يسار البصري الإمام الشهير تقدمت ترجمته ص (٣١٣) .

(٤) هو الفضل بن دُكين تقدمت ترجمته ص (١١٦٩) .

(٥) هو عبدة بن سليمان أبو محمد الكلابي الكوفي ، ثقة ثبت ، مات سنة (٨٧) وقيل بعدها ، من رجال الستة ، ترجمته في التقريب وأصوله .

(٦) هو الثوري ، تقدمت ترجمته ص (١٠٢٩) .

(٧) هو منصور بن المعتمر أبو عتاب السلمي ، ثقة ثبت ، مات سنة (١٣٢) ، من رجال الستة ، ترجمته في التقريب وأصوله .

(٨) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس أبو عمران النخعي ، الفقيه الثقة ، مات سنة (٩٦) ، من رجال الستة ترجمته في القريب وأصوله .

(٩) تقدمت ترجمته ص (٦٥) .

(١٠) تقدمت ترجمته ص (١٠٠٤) .

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبته من مصدر النص ، والسياق يقتضيه كما يأتي بعده .

الحنظلي ، فقال الشافعي : أنت الذي يزعم أهل خراسان أنك فقيههم ، ما أحوجني أن يكون غيرك في موضعك فكنت (آمر بِعَرْكِ)[١] أذنيه ، أقول قال رسول الله ﷺ وتقول أنت : عطاء وطاوس ومنصور عن إبراهيم والحسن ، وهل لأحدٍ مع رسول الله ﷺ قول ؟ »[٢] .

وروينا عن الربيع عن الشافعي قال : لم أسمع أحداً[٣] ينسبه عامة إلى علم أو ينسب نفسه إلى علم يُخالف في أن الله سبحانه فرض اتباع [أمر[٤]][٥]

---

(١) في « ن » : « آمر بغيرك بعرك » . وفي « ت » : « آمر بغيرك » ، والمثبت من « د » مع حاشيتها ، وهو الموافق لما في مصدر النص .
والعَرك : محركة : الحك والدلك ، وبابه نصر .
ينظر اللسان وتاج العروس مادة (عرك) .

(٢) أخرجه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله رقم ٣٩٢ (٣/ ٢٢-٢٤) .
وهذه المناظرة بين الإمام الشافعي وإسحاق بن راهويه في هذه المسألة ، أعني الخلاف في بيع بيوت مكة وتأجيرها قد ذكرها غير واحد من أهل العلم ورويت من طرق عدة بعبارات متقاربة .
قال الحافظ ابن كثير في مناقب الإمام الشافعي (ص٢١٨) : « قلت : هذه المسألة تناظر فيها الشافعي وإسحاق بن راهويه بمسجد الخيف مِن (مِنَى) أيام الموسم ، وأظن ذلك في سنة ست وتسعين أو سبع وتسعين ومائة ، وذلك بحضرة أحمد بن حنبل . . » الخ .
وينظر : آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص١٧٧-١٨١) ومناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢١٢-٢١٦) ومعرفة السنن والآثار رقم ١١٦٧٥ وما بعده (٨/ ٢١٢-٢١٣) وتاريخ دمشق (٥١/ ٣٨٢) والسير (١٠/ ٦٨-٦٩) .

(٣) زاد في « ن » : « قط » وهي زيادة لا توجد في « د » و « ن » ولا في مصادر النص .

(٤) في « د » و « ن » : « أثر » . والمثبت من مصادر النص .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

رسوله[(١)] - ﷺ - والتسليم لحكمه ، لأن الله تعالى لم يجعل لأحدٍ بعده إلا اتباعه ، وأنه لا يلزم قول بكل حالٍ إلا بكتابِ الله أو سنةِ رسوله ﷺ وأن ما سواهما تبع لهما ، وأن فرض [الله][(٢)] علينا وعلى من قبلنا وبعدنا قبول الخبر عن رسول الله ﷺ ، ولا يختلف فيه أحد أنه الفرض ، وواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ »[(٣)] .

[اتفاق المسلمين على فرض محبته ﷺ ووجوب التحاكم إليه]

وقد اتفق المسلمون على أن حب رسول الله ﷺ فرض[(٤)] ، بل لا يتم

---

(١) في « ن » : « رسله » والمثبت من « د » و « ن » وهو الصحيح الموافق لما في مصادر النص .

(٢) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٣) إلى هنا انتهى كلام الإمام الشافعي وهو في كتابه جماع العلم (ص١١-١٢) ، وقد أورده بسنده البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٧٥-٤٧٦) والهروي في ذم الكلام رقم ٣٩٩ (٣/ ٣٠-٣١) باختلاف يسير في بعض الألفاظ .

(٤) النصوص الشرعية الدالة على وجوب محبته عليه الصلاة والسلام كثيرة جدا ، منها قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ الآية (٢٤) من سورة التوبة .

قال القرطبي في تفسيره (٨/ ٩٥) عند هذه الآية : « وفي الآية دليل على وجوب حب الله ورسوله ، ولا خلاف في ذلك بين الأمة ، وأن ذلك مقدم على كل محبوب » اهـ . وقال القاضي عياض في كتابه الشفا (٢/ ٥٦٣) بعد سرده لهذه الآية : « فكفى بهذا حضا وتنبيها ودلالة وحجة على إلزام محبته ووجوب فرضها وعظم خطرها واستحقاقه لها ﷺ ، إذ قرّع تعالى من كان ماله وأهله وولده أحب إليه من الله ورسوله ، وأوعدهم بقوله تعالى : ﴿ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ﴾ ، ثم فسقهم بتمام الآية وأعلمهم أنهم ممن ضل ولم يهده الله » .

الإيمان والإسلام إلا بكونه أحب إلى العبد من نفسه فضلا عن غيره[١] ، واتفقوا أن حبه لا يتحقق إلا باتباع آثاره والتسليم لما جاء به ، والعمل على سنته وترك ما خالف قوله لقوله[٢] .

وهاتان مقدمتان برهانيتان لا تحتاجان[٣] إلى تقرير .

وقد قال بعض السلف في قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾[٤] ، قال : « نزلت في علماء السوء [٢٢٨/أ] الذين يفتون[٥] الناس بآرائهم »[٦] ، ويكفي في هذا قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا

---

(١) كما في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : يا رسول الله لأنت أحب إليّ من كل شيء إلا من نفسي ، فقال النبي ﷺ : « لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك » ، فقال له عمر : فإنه الآن والله لأنت أحب إلي من نفسي . فقال النبي ﷺ : « الآن يا عمر » .
أخرجه البخاري في الأيمان والنذور ح٦٦٣٢ (ص١٣٩٥) .

(٢) قال القاضي عياض في كتابه الشفا (٢/ ٥٧١) : « فالصادق في حب النبي ﷺ من تظهر علامة ذلك عليه ، وأولها الاقتداء به واستعمال سنته واتباع أقواله وأفعاله ، وامتثال أوامره واجتناب نواهيه ، والتأدب بآدابه في عُسره ويُسره ومنشطه ومكرهه . . وإيثار ما شرعه وحض عليه على هوى نفسه وموافقة شهوته . . » .
وينظر من الكتاب نفسه (٢/ ٥٣٧-٥٣٨ و٥٦٤) وكذا تفسير القرطبي (٤/ ٦١) عند الآية (٣١) من سورة آل عمران .

(٣) في « ن » : « لا يحتاجان » .

(٤) سورة النحل آية (١١٦) .

(٥) في « د » و « ن » : « يفتنون » .

(٦) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله عن أبي حفص ، رقم ٣٦٢ (٢/ ٢٠٦) وأبو حفص المذكور لم أعرفه ، وينظر للمؤلف رحمه الله تعالى كتابه « إعلام الموقعين » (١/ ٣٨-٣٩)

شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[١] ، وفرض تحكيمه لم يسقط بموته بل هو ثابت بعد موته كما كان ثابتاً في حياته ، وليس تحكيمه مختصًّا بالعمليات دون العلميات كما يقوله أهل الزيغ والإلحاد .

وقد افتتح سبحانه هذا الخبر بالقسم المؤكد بالنفي قبله وأقسم على انتفاء الإيمان منهم حتى يحكموا رسوله في جميع ما تنازعوا فيه من دقيق الدين وجليله وفروعه وأصوله ، ثم لم يكتف منهم بهذا التحكيم حتى ينتفي الحرج وهو الضيق مما حكم به فتنشرح صدورهم لقبول حكمه انشراحاً لا يبقى معه حرج ثم يسلموا[٢] تسليما ، أي ينقادوا[٣] انقياداً لحكمه .

[من ادعى أن أحاديث الأسماء والصفات أخبار آحاد لا تفيد العلم فهو لم يرض بحكم الرسول ﷺ الواجب عليه اتباعه]

والله[٤] يشهد ورسوله وملائكته والمؤمنون أن من قال : أدلة القرآن والسنة لا تفيد[٥] اليقين وأن أحاديث الأسماء والصفات أخبار آحاد لا تفيد العلم بمعزل عن هذا التحكيم ، وهو يشهد على نفسه بذلك وقد قال تعالى قبل ذلك : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[٦] ، وأجمع المسلمون أن الرد إليه هو الرجوع إليه في حياته

---

(١) سورة النساء آية (٦٥) .

(٢) في النسخ الخطية : « يسلم » .

(٣) في « د » و « ن » : « ينقاد » .

(٤) لعله من هنا بدأ الكلام على المقام الثالث ، وهو في بيان وجوب تلقي النصوص النبوية بالقبول .

(٥) في « ن » : « لا يفيد » .

(٦) سورة النساء آية (٥٩) .

وإلى سنته بعد مماته[١] ، واتفقوا أن فرض هذا الرد لم يسقط بموته ، فإن كان متواتر أخباره وآحادها لا تفيد علماً ولا يقيناً لم يكن للرد إليه وجه .

ولمَّا أصَّل أهل الزيغ والضلال هذا الأصل ردوا ما تنازع فيه الناس من هذا الباب إلى منطق اليونان ، وخيالات الأذهان ، ووحي الشيطان ، ورأي فلان وفلان ، وهؤلاء يتناولهم[٢] قوله سبحانه[٣] : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾[٤] ، والطاغوت اسم لكل ما تعدى حده وتجاوز طوره ، ومعلوم أن هذا الذي يتحاكم إليه أهل الزيغ حده أن يكون محكوماً عليه لا حاكما .

ثم أخبر تعالى عن حال هؤلاء المتحاكمين إلى غير ما جاء به رسوله[٥] - ﷺ - فقال : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾[٦] فجعل الإعراض عما جاء به الرسول والالتفات إلى غيره هو حقيقة النفاق ، كما أن حقيقة

---

(١) قال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره (٥/ ٢٦١) عند الآية المذكورة : « ﴿ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ : أي ردوا ذلك الحكم إلى كتاب الله أو إلى رسوله بالسؤال في حياته أو بالنظر في سنته بعد وفاته ﷺ ، هذا قول مجاهد والأعمش وقتادة وهو الصحيح ، ومن لم ير هذا اختل إيمانه لقوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ » اهـ . وينظر الإبانة لابن بطة (١/ ٢١٥-٢٢٢) وإعلام الموقعين (١/ ٤٨) وما بعدها .

(٢) في « ن » : « يتناوله » .

(٣) في « ت » : « سبحان » .

(٤) سورة النساء آية (٦٠) .

(٥) في « ت » : « رسول الله » .

(٦) سورة النساء آية (٦١) .

الإيمان هو تحكيمه وارتفاع الحرج[١] عن الصدر بحكمه والتسليم لما حكم به رضًى[٢] واختيارا ومحبة ، فهذا حقيقة الإيمان ، وذلك الإعراض حقيقة النفاق

[٢٢٨/ب] ثم أخبر سبحانه عن عقوبة المعرضين عن التحاكم إليه الراضين بحكم غيره من خلقه : ﴿ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴾[٣] فأخبر أن هذا الإعراض عن التحاكم إليه سبب لأنْ تصيبهم مصيبة بما قدمت أيديهم كما قال في الآية الأخرى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٤] ، وقال في المتولين عن حكمه : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ﴾[٥] .

[إنكار السلف على من عارض السنة]

قال أبو داود[٦] : « حدثنا حماد بن سلمة[٧] عن يعلى بن حكيم[٨] عن سعيد بن جبير[٩] أنه حدث بحديث فقال له رجل من أهل الكوفة[١٠]

---

(١) في « ن » : « الحجر » وهو خطأ .

(٢) في « ت » : « رضاء » .

(٣) سورة النساء آية (٦٢) .

(٤) سورة النور آية (٦٣) .

(٥) سورة المائدة آية (٤٩) .

(٦) يعني الطيالسي ، سليمان بن داود صاحب المسند ، وهو هنا لم يأت مبدوءاً به في أول النص في مصادر الخبر كلها ، بل جاء ضمن السند وسياقه .

(٧) هو ابن دينار أبو سلمة البصري ، تقدمت ترجمته ص (٤١٨) .

(٨) هو الثقفي مولاهم المكي نزيل البصرة حافظ ثقة ، روى له الجماعة سوى الترمذي ، من رجال التقريب وأصوله .

(٩) تقدمت ترجمته ص (١١٨٩) .

(١٠) في بعض مصادر النص أن الرجل من أهل مكة .

إن الله تعالى يقول في كتابه كذا وكذا ، فغضب سعيد وقال : ألا أراك تعرض في حديث رسول الله ﷺ ، كان رسول الله ﷺ أعلم بكتاب الله منك »[(١)] .

فإذا كان إنكارهم على من عارض سنة رسول الله ﷺ بالقرآن فماذا تراهم قائلين لمن عارضها بآراء المتكلمين ومنطق المتفلسفين وأَقْيِسةِ المتكلمين وخيالات المتصوفين وسياسات المعتدين ؟

ولله [در][(٢)] بلال بن سعد[(٣)] حيث يقول : « ثلاث لا يقبل معهن عمل : الشرك والكفر والرأي » ، قلت[(٤)] : يا أبا عمرو[(٥)] وما الرأي ؟

---

(١) أخرجه بهذا السند والمتن أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله رقم ٣١٦ (٢/ ١٧٢-١٧٣) ورواه باختلاف يسير جدا في بعض ألفاظه الدارمي في مقدمة سننه رقم ٥٩٠ (١/ ١٥٤) والآجري في الشريعة رقم ٩٩ (١/ ٤١٧-٤١٨) ومن طريقه ابن بطة في الإبانة رقم ٨١ (١/ ٢٤٨-٢٤٩) ورواه الخطيب البغدادي في الجامع رقم ٣٥٣ (١/ ٣٠٢) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٣) في « ت » : « سعيد » وهو خطأ .

وهو بلال بن سعد بن تميم أبو عمرو ، ويقال أبو زرعة الدمشقي القاص ، لأبيه صحبة ، الإمام التابعي الرباني الواعظ الثقة العابد الزاهد الفاضل ، توفي سنة نيف وعشرة ومائة في خلافة هشام بن عبد الملك ، أخرج حديثه البخاري في الأدب وأبو داود في القدر والنسائي في السنن .

الجرح والتعديل (٢/ ٣٩٨) وتهذيب الكمال (٤/ ٢٩١-٢٩٦) والسير (٥/ ٩٠-٩٣) وتقريب التهذيب (ص٦٨) .

(٤) القائل هو الصقر بن رستم الراوي عنه ، وفي بعض مصادر النص : « قيل » بدل قوله : « قلت »

(٥) في « ن » : « يا أبا عمر » وهو خطأ .

قال : « يترك كتاب الله وسنة رسوله ويقول بالرأي »[١] .

وقال أبو العالية[٢] في قوله عزّ وجلّ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ ﴾[٣] قال : أخلصوا لله الدين والعمل[٤] والدعوة »[٥] . أي[٦] جردوا الدعوة إليه وإلى كتابه وسنة رسوله فقط ، لا إلى رأي فلان وقول فلان .

وقال سفيان[٧] [في قوله][٨] : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾[٩] ، قال : « يطبع على قلوبهم »[١٠] . وقال الإمام

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/ ٢٢٩) والهروي في ذم الكلام وأهله رقم ٣١٨ (٢/ ١٧٤-١٧٥) وذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/ ١٨٦) في ترجمة الصقر بن رستم

(٢) هو رفيع بن مهران تقدمت ترجمته ص (٩٢٦) .

(٣) سورة فصلت آية (٣٠) وسورة الأحقاف آية (١٣) .

(٤) في « د » و « ن » : « العمل » بحذف الواو من أولها .

(٥) أخرجه ابن بطة في الإبانة رقم ١٩٥ (١/ ٣٣٤-٣٣٥) والهروي في ذم الكلام وأهله رقم ٣١٩(٢/ ١٧٥) وذكره ابن كثير في تفسيره (٤/ ١٠٧) عند الآية (٣٠) من سورة فصلت ، وابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٥٠٨) عند شرح الحديث الحادي والعشرين .

(٦) في « د » و « ن » : « أن » .

(٧) يعني الثوري وقد تقدمت ترجمته ص (١٠٢٩) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٩) سورة النور آية (٦٣) .

(١٠) أخرجه عبد بن حميد كما في الدر المنثور (٦/ ٢٣٢) عند الآية المذكورة . كما أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله رقم ٣٢٠ (٢/ ١٧٥-١٧٦) ، وذكره السيوطي في مفتاح الجنة (ص١٩) ونسبه للبيهقي ، ولم أقف عليه في مظان كتبه .

أحمد[١] : « إنما هي الكفر »[٢] ، ولقي عبد الله بن عمر[٣] جابر بن زيد[٤] في الطواف فقال له : يا أبا الشعثاء إنك من فقهاء البصرة فلا تفتِ إلا بقرآن ناطق أو سنة ماضية ، فإنك إن فعلت غير ذلك هلكت وأهلكت »[٥] .

---

(١) تقدمت ترجمته ص (٢١) .

(٢) قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد (٦٤٧/٢) : « وقال أبو طالب عن أحمد - وقيل له إن قوماً يدعون الحديث ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره - فقال : أعجب لقوم سمعوا الحديث وعرفوا الإسناد وصحته يدعونه ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره ، قال الله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ، أتدري ما الفتنة ؟ الفتنة الكفر ، قال الله تعالى : ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ فيدعون الحديث عن رسول الله ﷺ وتغلبهم أهواؤهم إلى الرأي ، ذكر ذلك عنه شيخ الإسلام » اهـ .
قلت : وممن فسر الفتنة في هذه الآية بالكفر ابن جرير الطبري في تفسيره (١٧٨/١٨) .
وسيأتي عند المؤلف لاحقا نسبة هذا القول مرة أخرى للإمام أحمد .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٩٠) .

(٤) هو جابر بن زيد الأزدي اليحمدي مولاهم أبو الشعثاء مشهور بكنيته الجوفي ، وقيده بعضهم بالخاء المعجمة ، نسبة لناحية من عُمان ، يقال فيه بالجيم والحاء المهملة والخاء المعجمة ، إمام فقيه ثقة عالم أهل البصرة في زمانه ، مات سنة (٩٣) ويقال سنة (١٠٣) أخرج له الجماعة .
الجرح والتعديل (٤٩٤/٢-٤٩٥) وتهذيب الكمال (٤٣٤/٤-٤٣٧) والسير (٤٨١/٤-٤٨٣) وتقريب التهذيب (ص٧٥) .

(٥) أخرجه الدارمي في مقدمة سننه رقم ١٦٤ (٧٠/١-٧١) والبخاري في التاريخ الكبير (٢٠٤/٢) في ترجمة أبي الشعثاء ، وأبو نعيم في الحلية (٨٦/٣) في الترجمة نفسها ، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه رقم ٤٨٧ و ١٠٧٠ (٤٥٧/١-٤٥٨) و (٣٤٤/٢) والهروي في ذم الكلام وأهله رقم ٢٧٤ و٣٢٢ (١٢٤/٢ و١٧٧) وذكره السيوطي في مفتاح الجنة (ص٦٠)

وقال ابن خزيمة[١] : قلت لأحمد بن نصر[٢] وحدث بخبر عن رسول الله ﷺ (أتأخذ)[٣] به ؟ فقال : أترى على وسطي زُنارا[٤] ، لا تقل لخبر النبي ﷺ أتأخذ به وقل أصحيح هوذا ؟ فإذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ قلت به شئت أو[٥] أبيت »[٦] .

وقال أفلح[٧] [حدثنا عبد الله[٨] بن

(١) تقدمت ترجمته ص (١٠٨١) .

(٢) هو أحمد بن نصر بن زياد أبو عبد الله القرشي النيسابوري الإمام العلامة الفقيه المقرئ الحافظ الثقة ، شيخ نيسابور ومفتيها وزاهدها ، أخرج حديثه الترمذي والنسائي ، مات سنة (٢٤٥) .

الجرح والتعديل (٢/ ٧٩) وتهذيب الكمال (١/ ٤٩٨-٥٠٣) والسير (١٢/ ٢٣٩) وتقريب التهذيب (ص٢٥) .

(٣) في « د » و « ن » : « أما تأخذ » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مصدر النص وكذلك لما سيأتي بعده .

(٤) تقدم تعريفه وبيانه ص (١٤٤١) .

(٥) في « ت » : « أم » .

(٦) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله رقم ٣٢٣ (٢/ ١٧٧-١٧٨) .

(٧) جاء في مصادر النص ضمن الإسناد ولم يأت مبدوءا به .

وهو أفلح بن سعيد الأنصاري مولاهم القُبائي المدني أبو محمد ، وثقه ابن سعد وابن معين ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق من السابعة » مات بالمدينة سنة (١٥٦) ، أخرج له مسلم والنسائي .

التاريخ الكبير (٢/ ٥٣) ، والجرح والتعديل (٢/ ٣٢٤) وتهذيب الكمال (٣/ ٣٢٣-٣٢٤) وتقريب التهذيب (ص٥٣) .

(٨) هو عبد الله بن رافع أبو رافع المخزومي المدني مولى أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها تابعي ثقة ، أخرج له الجماعة سوى البخاري . =

رافع][1] مولى أم سلمة[2] : إنها[3] كانت تحدث أنها سمعت رسول الله ﷺ (يقول على المنبر)[4] وهي تمتشط[5] : «أيها الناس» ، فقالت : لماشطتها كفي رأسي ، قالت : فديتك إنما يقول[6] : «أيها الناس» ، قالت : ويحك أولسنا من الناس ؟ فكفت رأسها [٢٢٩/أ] وقامت في حجرتها فسمعته يقول : «أيها[7] الناس بينا أنا على حوضي إذ مر بكم زمراً فتفرقت بكم الطرق فناديتكم ألا هلم إلى الطريق ، فينادي منادٍ : إنهم بدلوا بعدك فأقول ألا سحقاً سحقاً»[8] .

= الجرح والتعديل (٥/٥٣) وتهذيب الكمال (١٤/٤٥٨-٤٨٦) والكاشف (٢/٨٤) وتقريب التهذيب (ص٢٤٥) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبته من مصادر النص ، وهو الصواب الصحيح ليتصل السند ولكون أفلح المذكور ليس من الرواة عن أم سلمة قطعا .

(٢) واسمها هند بنت أبي أُمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، مشهورة بكنيتها معروفة باسمها ، زوج النبي ﷺ وإحدى أمهات المؤمنين ، كانت من قبل تحت ابن عمها أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي ، الذي هاجرت معه إلى الحبشة ، كما كانت أول ظعينة تهاجر إلى المدينة ، وقد تزوجها عليه الصلاة والسلام سنة ثلاث وقيل أربع ، ماتت بالمدينة سنة (٦١) وقيل (٦٢) ويقال غير ذلك ، وهي آخر أمهات المؤمنين موتا .
الاستيعاب (٤/١٩٢٠-١٩٢١ و ١٩٣٩-١٩٤٠) وأسد الغابة (٧/٢٨٩-٢٩٠ و٣٤٠-٣٤٣) والإصابة (٨/ ١٥٠-١٥٢ و٢٢١-٢٢٥) .

(٣) في « د » و « ن » : « لأنها » .

(٤) زاد في « ت » : « وهو على المنبر » . و في « د » و « ن » : « يقول وهو على المنبر » .

(٥) في « ن » : « يمتشط » وهو خطأ .

(٦) في « ن » : « نقول » .

(٧) في « ت » : « يا أيها » .

(٨) أخرجه قريبا من هذا اللفظ الإمام أحمد في المسند (٦/٢٩٧) ومسلم من طريقين =

وهذه الطرق التي تفرقت بهم هي الطرق والمذاهب التي ذهبوا إليها وأعرضوا عن طريقه[١] ومذهبه ﷺ ، فلا يَجُوزُون على الطريق التي هو عليها يوم القيامة كما لم يسلكوا الطريق التي كان عليها هو وأصحابه .

وقال عكرمة[٢] عن ابن عباس[٣] : « إياكم والرأي فإن الله رد على الملائكة الرأي فقال ﴿ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٤] ، وقال لنبيه ﷺ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾[٥] ولم يقل بما رأيت »[٦] .

= مختصرا ومطولا في الفضائل ح٢٩ (٤/ ١٧٩٥) باختلاف في بعض لفظه ، ومن إحدى الطريقين ساقه بتمامه نحو هذا ، والآخر ساق أوله فقط وهو المذكور هنا .

(١) في « ت » : « طرقه » .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٢٧٦) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٩٠) .

(٤) سورة البقرة آية (٣٠) .

(٥) سورة النساء آية (١٠٥) .

وفي مصادر النص وردت الآية (٤٩) من سورة المائدة : ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ بدل قوله هنا ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ ، إلا في أصل ونسخة (ظ) لكتاب « ذم الكلام وأهله » فقد جاءت هكذا كما أشار إلى ذلك محققه في موضعه ونبه على خطأ حصل في تركيب كلمات الآية .

(٦) أخرجه ابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة رقم ٣٧ (ص٣٥) وابن بطة في الإبانة رقم ٨١٢ (٢/ ٦٢١) وأبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله رقم ٢٦٧ (٢/ ١١٦-١١٧) .

وفي سنده أبو بكر الهذلي البصري اسمه سُلمى بن عبد الله بن سلمى ، وقيل رَوْح ، وهو ابن بنت حميد بن عبد الرحمن الحميري ، قاله المزي في تهذيب الكمال (٣٣/ ١٥٩) اهـ . قلت : وقد تكلم في هذا الراوي غير واحد ، قال ابن معين : =

وقال بعض العلماء : « ما خرج آدم من الجنة إلا بتقديم الرأي على النص ، وما لُعِن إبليس وغُضب عليه إلا بتقديم الرأي على النص ، ولا هلكت أمة من الأمم إلا بتقديم آرائها[1] على الوحي ، ولا تفرقت الأمة فرقاً وصاروا شيعاً إلا بتقديم آرائهم على النصوص »[2] .

وقد قال عمر بن الخطاب[3] : « يا أيها الناس اتهموا الرأي على الدين ، فلقد رأيتني أرد[4] أمر رسول الله ﷺ برأي اجتهاداً والله ما آلو عن الحق ، وذلك يوم أبي جندل[5] والكتاب بين يدي رسول الله ﷺ وبين أهل مكة ،

= ليس بشيء ، وقال أبو زرعة : بصري ضعيف ، وقال النسائي : ليس بثقة ولا يكتب حديثه . وقال الحافظ ابن حجر : متروك الحديث .
لهذا والمزيد ينظر : الجرح والتعديل (٤/ ٣١٣-٣١٤) وتهذيب الكمال (٣٣/ ١٥٩-١٦١) وميزان الاعتدال (٤/ ٤٩٧) وتقريب التهذيب (ص٥٥٢) .

(١) في « ت » : « آرائهم » .

(٢) لم أقف على قائله ، وقد جمع ابن حزم رحمه الله تعالى طائفة صالحة من النصوص والآثار في ذم الرأي وأصحابه تجدها في كتابه الإحكام (٦/ ٤١) وما بعدها ، وفي ملخص إبطال القياس (ص٥٥-٦٨) ، وينظر : المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص١٨٤-٢٠٦) وإعلام الموقعين (١/ ٥٣-٥٨) ففيه نفاسة في تحقيق هذه المسألة . .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٠) .

(٤) في « ن » : « أراد » وهو خطأ .

(٥) يعني يوم صلح الحديبية وقصة أبي جندل رضي الله عنه ، واسمه العاص بن سهيل بن عمرو العامري القرشي مشهورة معلومة ، ذكرها البخاري في كتاب الشروط من صحيحه في نص طويل جدا ح٢٧٣١ ٢٧٣٢ (ص٥٤٩-٥٥٢) وفيه : « . . فقال سهيل وعلى أنه لا يأتيك منا رجل وإن كان على دينك إلا رددته إلينا ، قال المسلمون سبحان الله كيف يرد إلى المشركين وقد جاء مسلما ؟ فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيوده وقد أخرج من أسفل مكة حتى رمى بنفسه بين أظهر المسلمين ، فقال سهيل : هذا يا محمد أول من أقاضيك عليه أن ترده إلي ، فقال =

فقال رسول الله ﷺ : «اكتب بسم الله الرحمن الرحيم» فقال : بل تكتب[١] كما كنا نكتب : باسمك اللهم[٢] ، فرضي رسول الله ﷺ وأَبَيْتُ عليه حتى قال رسول الله ﷺ : «تراني[٣] أرضى وتأبى»[٤] .

وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[٥] ، قال : « لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة[٦] »[٧] .

= النبي ﷺ : « إنا لم نقض الكتاب بعد » قال : فوالله إذاً لم أصالحك على شيء أبدا ، قال النبي ﷺ : « فأجزه لي » قال : ما أنا بمجيز ذلك لك ، قال : « بلى فافعل » ، قال : ما أنا بفاعل ، قال مكرز : بل قد أجزناه لك ، قال أبو جندل : أي معشر المسلمين أُرد إلى المشركين وقد جئت مسلما ؟ ألا ترون ما قد لقيت ؟ وكان قد عذب عذابا شديدا في الله . . » الخ .

وتنظر السيرة لابن هشام (٤/ ١١٤٤-١١٤٥) والسيرة لابن كثير (٣/ ٣٢١-٣٢٢) .

(١) في « ت » : « نكتب » .

(٢) في أصل وسبب كتابتهم لهذا الاسم قصة غريبة عجيبة ذكرها الإمام السهيلي في التعريف والإعلام (ص١١٣-١١٥) .

(٣) في « ت » : « أتراني » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصادر النص .

(٤) في آخره : « قال : فرضيت » .

وقد أخرجه البزار في مسنده (البحر الزخار) رقم ١٤٨ (١/ ٢٥٣-٢٥٤) والطبراني في الكبير رقم ٨٢ (١/ ٧٢) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٢٠٨ (١/ ١٤١-١٤٢) والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى رقم ٢١٧ (ص١٩٢) والهروي في ذم الكلام وأهله رقم ٢٦٥ (٢/ ١١٤-١١٥) ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٤٣١) وقال عقبه : « رواه أبو يعلى ورجاله موثوقون وإن كان فيهم مبارك بن فضالة » اهـ . قلت : لم أجده في مسند أبي يعلى ، ومبارك بن فضالة البصري مشهور بالتدليس وقد عنعن هنا ولم يصرح بالتحديث .

(٥) سورة الحجرات آية (١) .

(٦) في « ن » : « في السنة » وهو خطأ ، والمثبت هو الصواب كما في مصدر النص .

(٧) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٦/ ١١٦) عند الآية المذكورة ، وكذا أخرجه ابن المنذر =

فصل

[بيان إفادة الأخبار النبوية للعلم واليقين ، وبيان أقسام الأخبار المقبولة]

وأما المقام الرابع[١] : وهو إفادتها للعلم واليقين فنقول وبالله التوفيق :
الأخبار المقبولة في باب الأمور الخبرية العلمية أربعة أقسام :
أحدها : متواتر لفظا ومعنى .
الثاني[٢] : أخبار متواترة معنى وإن لم تتواتر بلفظ واحد .
الثالث : أخبار مستفيضة متلقاة بالقبول بين الأمة .
الرابع : أخبار آحاد مروية بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ .

فأما القسمان الأولان فكالأخبار الواردة في عذاب القبر والشفاعة والحوض ورؤية الرب تبارك وتعالى وتكليمه عباده يوم القيامة ، وأحاديث علوه فوق سمواته على عرشه ، وأحاديث إثبات العرش ، والأحاديث الواردة في إثبات المعاد والجنة والنار ونحو ذلك مما يعلم بالاضطرار أن الرسول ﷺ [٢٢٩/ب] جاء بها كما يعلم بالاضطرار أنه جاء بالتوحيد وفرائض الإسلام وأركانه ، وجاء بإثبات الصفات للرب تبارك وتعالى ، فإنه ما من باب من هذه الأبواب إلا وقد تواتر فيه المعنى المقصود عن النبي ﷺ تواتراً معنويًا لنقل ذلك عنه بعبارات متنوعة من وجوه متعددة يمتنع في

= وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبو نعيم في الحلية كما في الدر المنثور (٧/٥٤٦) .

(١) المذكور سابقا ص (١٤٠٢) . ولم ينص قبل هذا على المقام الثالث ، فلعله مدمج في المقام الثاني قبله عند ذكره عن أئمة السلف تفسير القرآن العظيم بالسنة النبوية الذي هو أحد أنواع طرق التفسير المتبعة . انظر ما سبق ص (١٤٠٧) وما بعدها .

(٢) في « ت » : « والثاني » .

مثلها في العادة التواطؤ على الكذب عمداً أو سهوا ، وإذا كانت العادة العامة والخاصة المعهودة من حال سلف الأمة وخلفها تمنع[١] التواطؤ على الاتفاق على الكذب في هذه الأخبار ويمتنع في العادة وقوع الغلط فيها أفادت العلم اليقيني .

ثم للناس في حصول العلم بها طريقان : **أحدهما** : أنه ضروري ، **والثاني** : أنه نظري ، فأصحاب الضرورة يستدلون بحصول العلم لهم ضرورة على حصول التواتر الموجب له ، وأصحاب النظر يعكسون الأمر ويقولون : نحن نستدل بتواتر المخبرين على إفادة العلم .

والطريق الأول أعلى[٢] التقديرين ، فكل عالم بهذه الأحاديث وطرقها ونقلها وتعددها يعلم علماً يقيناً[٣] لا شك فيه بل يجد نفسه مضطرة (إلى ثبوتها)[٤] أوّلاً وثبوت مخبرها ثانيا ، لا يمكنه دفع هذين العلمين عن نفسه .

[معرفة أهل الحديث بهذا العلم وما يتعلق به أعظم من معرفة أهل كل علم بعلمهم]

فالعلم الأول : ينشأ من جهة معرفته بطرق[٥] الأحاديث وتعددها وتباين طرقها واختلاف مخارجها وامتناع التواطؤ زماناً ومكاناً على وضعها ، والعلم الثاني : ينشأ من جهة إيمانه بالرسالة وأن الرسول ﷺ صادق فيما يخبر به ، وهذا عند أهل الحديث أعظم من علم الأطباء بوجود بقراط[٦]

---

(١) في « ن » : « يمتنع » .

(٢) في النسخ الخطية : « وعلى » ، ولعل ما أثبته هو الصواب

(٣) في « ن » : « علما يقينيا » .

(٤) في « ن » : « إليه إلى ثبوتها » والكلمة جميعها ليست واضحة في « د » ، والمثبت من « ت » .

(٥) في « ت » : « بطريق » .

(٦) تقدمت ترجمته ص (١٤١) .

وجالينوس[١] وأنهما من أفاضل الأطباء ، وأعظم من علم النحاة بوجود سيبويه والخليل والفراء[٢] وعلمهم بالعربية ، ولكن أهل الكلام وأتباعهم في غاية قلة المعرفة بالحديث وعدم الاعتناء به ، وكثير منهم بل أفضلهم عند أصحابه لا يعتقد أنه روي في الباب الذي يتكلم فيه عن[٣] النبي ﷺ شيء ، أو يظن[٤] أن المروي فيه [حديث أو][٥] حديثان كما يجده الأكابر [من][٦] شيوخ المعتزلة ، كأبي الحسين البصري[٧] يعتقد أنه ليس في الرؤية إلا حديث واحد وهو حديث جرير[٨] ، ولم يعلم أنه فيها ما يقارب ثلاثين حديثاً وقد ذكرناها في كتاب صفة الجنة[٩] .

فإنكار هؤلاء لما علمه أهل الوراثة النبوية من كلام نبيهم أقبح من إنكار

---

(١) هو جالينوس الطبيب الفيلسوف الطبعي اليوناني من أهل مدينة فرغاموس ، مولده عام (١٢٩) أو (١٣١)م وموته في روما عام (١٩٩) أو (٢٠١) ، له ترجمة مطولة في : إخبار العلماء بأخبار الحكماء (ص٨٥-٩٢) وعيون الأنباء (١٠٨/١-١٥٥) ونزهة الأرواح (٣٤٠/١-٣٥٩) ومعجم الفلاسفة (ص٢٣١) .

(٢) تقدمت تراجم هؤلاء الأعلام ص (٢٢٥ ، ٢٢٦) .

(٣) في « ت » : « عند » .

(٤) في « ن » : « نظن » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٧٨٣) .

(٨) لم أقف على هذا في كتاب المعتمد في أصول الفقه ولا في مصنفه شرح العمد ، فلعله في أحد كتبه الأخرى وهي غير موجودة الآن فيما أعلم .

(٩) هو كتابه حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ، وقد ساق فيه أحاديث الرؤية من رواية ستة وعشرين صحابيا ابتداء من صفحة (٣٧٣) إلى صفحة (٤٠٩) .

[من أنكر][١] ما هو مشهور من مذاهب[٢] الأئمة عند أتباعهم ، وما يعلم أن كثيراً من الناس قد تطرق سمعه هذه الأحاديث ولا تفيده[٣] علماً لأنه لم تجتمع[٤] طرقها وتعددها واختلاف مخارجها من قبله[٥] ، فإذا اتفق له إعراض عنها أو نفرة عن روايتها وإحسان ظن بمن قال بخلافها أو تعارض [٢٣٠/أ] خيال شيطاني يقوم بقلبه ، فهناك يكون الأمر كما قال [الله][٦] سبحانه : ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴾[٧] . فلو كانت أضعاف أضعاف ذلك لم تحصل لهم[٨] إيماناً ولا علما ، وحصول العلم في القلب بموجب التواتر مثل الشبع والري ونحوهما ، وكل واحدٍ من الأخبار يفيد قدراً من العلم ، فإذا تعددت الأخبار وقويت أفادت العلم إما للكثرة وإما للقوة وإما لمجموعهما ، كما يحصل الشبع إما بكثرة الأكل أو بقوة المأكول وإما بمجموعهما .

والعلم بمخبر الخبر لا يكون بمجرد سماع حروفه بل بفهم معناه مع سماع لفظه ، فإذا اجتمع في قلب المستمع لهذه الأخبار العلم بطريقها

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .
(٢) في « ت » : « مذهب » .
(٣) في « ن » : « يفيده » .
(٤) في « ن » : « يجتمع » .
(٥) في النسخ الخطية : « قلبه » وهو خطأ .
(٦) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .
(٧) سورة فصلت آية (٤٤) ، واقتصر في « د » و « ن » إلى قوله : ﴿ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ﴾
(٨) في « د » و « ن » : « له » والمثبت من « ت » .

ومعرفة حال رواتها وفهم معناها حصل له العلم الضروري الذي لا يمكنه دفعه ، ولهذا كان جميع أئمة الحديث الذين لهم لسان صدق في الأمة قاطعين بمضمون هذه الأحاديث ، شاهدين بها على رسول الله ﷺ ، جازمين بأن من كذّب بها أو أنكر مضمونها فهو كافر[١] ، مع علم من له اطلاع على سيرتهم وأحوالهم بأنهم من أعظم الناس أمانةً وصدقاً وديانة ، وأوفرهم عقولاً وأشدهم تحفظاً[٢] وتحرياً للصدق ومجانبة للكذب ، وأن أحداً منهم لا يحابي في ذلك أباه ولا ابنه ، ولا شيخه ولا صديقه ، وأنهم حرروا الرواية عن رسول الله ﷺ تحريراً لم يبلغه أحد سواهم ، لا من الناقلين عن الأنبياء ولا عن غير الأنبياء ، وهم شاهدوا شيوخهم على هذه الحال وأعظم ، وأولئك شاهدوا من فوقهم كذلك وأبلغ ، حتى انتهى الأمر من أثنى الله عليهم أحسن الثناء وأخبر برضاه عنهم[٣] واختياره لهم واتخاذه إياهم شهداء على الأمم يوم القيامة[٤] .

---

(١) قال في شرح الكوكب المنير (٢/٣٥٢-٣٥٣) : « ولا يكفر منكره ، أي منكر خبر الآحاد في الأصح ، حكى ابن حامد الوجهين عن الأصحاب ، ونُقل تكفيره عن إسحاق بن راهويه ، والخلاف مبني على القولين بأنه يفيد العلم أو لا ، فإن قلنا يفيد العلم كفر منكره وإلا فلا ، ذكره البرماوي وغيره ، لكن التكفير بمخالفة المجمع عليه لا بد أن يكون معلوما من الدين بالضرورة . . إذ لا يلزم من القطع أن يكفر منكره » .
وينظر المسودة (ص٢٤٥-٢٤٧) .

(٢) في « ن » : « تحفضا » ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ الآية (١٠٠) من سورة التوبة . وقوله : ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ الآية (١٨) من سورة الفتح .

(٤) ينظر تفسير ابن كثير (١/١٩٦-١٩٧) عند قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ الآية (١٤٣) من سورة البقرة .

ومن تأمل ذلك أفاده علماً ضروريًا بما ينقلونه عن نبيهم ﷺ أعظم من كل علم ينقله طائفة عن صاحبه ، وهذا أمر وجداني عندكم لا يمكنكم جحده ، بل هو بمنزلة ما تحسونه[(١)] من الألم واللذة والحب والبغض ، حتى إنهم ليشهدون بذلك ويحلفون عليه ويباهلون من خالفهم عليه .

وقول هؤلاء القادحين في أخباره وسنته يجوز أن يكون رواة هذه الأخبار كاذبين أو غالطين بمنزلة قول أعدائه : يجوز أن يكون الذي جاء بهذا شيطاناً كاذبا .

وكل أحد يعلم أن أهل الحديث أصدق الطوائف كما قال عبد الله بن المبارك[(٢)] : « وجدت الدين لأهل الحديث ، والكلام للمعتزلة ، والكذب للرافضة ، والحيل لأهل الرأي ، وسوء التدبير (لآل)[(٣)] أبي فلان »[(٤)] .

وإذا كان أهل الحديث عالمين بأن رسول الله ﷺ قال هذه الأخبار [٢٣٠/ب] وحَدَّث بها في الأماكن والأوقات المتعددة وعلمهم بذلك ضروري لم يكن قول من لا عناية له بالسنة والحديث أن هذه أخبار آحاد (لا

---

(١) في « ن » : « ما يحسبونه » .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٠٨٠) .

(٣) في « ت » : « لا إلى » . وهو خطأ .

(٤) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (٥/ ٢١٠-٢١٢) فقرة (١٠١٠) ولفظه فيه من قول ابن المبارك : « الكذب للروافض ، وسوء التدبير لآل أبي طالب ، والخصومة للمعتزلة ، والزهد للخوارج والاستحلال لأهل الرأي ، والدين لأهل الحديث » اهـ . قلت : وذكره ابن تيمية في منهاج السنة (٧/ ٤١٣) بنحو ما ساقه ابن القيم وقال بعده : « وهو كما قال . . » الخ . يعني ابن المبارك ، وهو في مختصره المنتقى للذهبي (ص٥٠٥) ومختصره للغنيمان (٢/ ٧٨٠) .

تفيد)[١] العلم مقبولا عليهم ، فإنهم يدعون العلم الضروري ، وخصومهم إما أن ينكروا حصوله لأنفسهم أو لأهل الحديث ، فإن أنكروا حصوله[٢] لأنفسهم لم يقدح ذلك في حصوله لغيرهم ، وإن أنكروا حصوله لأهل الحديث كانوا مكابرين لهم على ما يعلمونه من نفوسهم بمنزلة من يكابر غيره[٣] على ما يجده في نفسه من فرحه وألمه ، وخوفه وحبه ، والمناظرة إذا انتهت إلى هذا الحد لم يبق فيها فائدة ، وينبغي العدول إلى ما أمر الله به رسوله[٤] من المباهلة ، قال [الله][٥] تعالى : ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[٦] .

فصل

[تفصيل المؤلف القول في خبر الواحد]

خبر الواحد بحسب الدليل الدال عليه ، فتارة يجزم بكذبه لقيام دليل كذبه ، وتارة يظن كذبه إذا كان دليل كذبه ظنيا ، وتارة يتوقف فيه فلا يترجح صدقه ولا كذبه إذا لم يقم دليل أحدهما ، وتارة يترجح صدقه ولا يجزم به ، وتارة يجزم بصدقه جزماً لا يبقى معه شك ، فليس (خبر كل)[٧]

---

(١) في « ن » : « لا يفيد » .

(٢) بعد هذا حصل في نسخة « ت » كلام فيه تقديم وتأخير بمقدار سطر واحد .

(٣) في « ت » : « غيرهم » .

(٤) في « ت » : « ورسوله » .

(٥) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٦) سورة آل عمران آية (٦١) .

(٧) في « د » و « ن » : « كل خبر » بالتقديم والتأخير ، والمثبت من « ت » .

واحد يفيد العلم ولا الظن ، ولا يجوز أن ينفى عن خبر الواحد مطلقا أنه يحصل العلم ، فلا وجه لإقامة الدليل على أن خبر الواحد لا يفيد العلم وإلا[١] اجتمع النقيضان ، بل نقول[٢] خبر الواحد يفيد العلم في مواضع :

أحدها : خبر من قام الدليل القطعي على صدقه ، وهو خبر الواحد القهار وخبر رسوله في كل ما يخبر به .

الثاني : أخبار الواحد بحضرة الرسول ﷺ وهو يصدقه كخبر الحبر[٣] الذي أخبر بحضرة رسول الله ﷺ : «إن الله يضع السموات على إصبع والأرضين على إصبع والشجر على إصبع» ، فضحك رسول الله ﷺ تعجبا وتصديقا له[٤] ، وكخبر من أخبره أنه رأى السد مثل البُرْد المُحَبَّر فقال : «قد رأيته ؟»[٥] .

---

(١) في النسخ الخطية : « ولا »

(٢) في « ن » : « يقول » .

(٣) الحبر : بالكسر والفتح واحد أحبار اليهود ، وهو العالم ذميا كان أو مسلما بعد أن يكون من أهل الكتاب ، وقيل : هو للعالم بتحبير الكلام ، والكسر فيه أفصح لأنه يجمع على أفعال دون فعول ، وقال أبو عبيد : هو بالفتح ، وقال الأصمعي : لا أدري أهو بالكسر أو بالفتح .

انظر : مختار الصحاح وتاج العروس جميعهما في مادة (حبر) .

(٤) أخرجاه في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقد تقدم ص (١٦٦) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً من كتاب أحاديث الأنبياء ، « باب قصة يأجوج ومأجوج ، وقول الله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ . . . » وقد أوصله الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٤/١٢-١٣) وقال عقبه : « هذا إسناد صحيح إلى قتادة ، فإن كان سمعه من هذا الرجل فهو حديث صحيح لأن عدم معرفة اسم الصحابي لا تضر عند الجمهور لأن كلهم عدول . . » إلى آخر كلامه ، وينظر فتح الباري (٦/٣٨٦) .

ومن هذا ترتيبه ﷺ (على خبر المخبر له)[1] مقتضاه : « كغزو من أخبره بنقض قوم العهد »[2] ، و« خبر من أخبره عن رجل أنه شتمه ونال من عرضه فأمر بقتله »[3] ، فهذا تصديق للمخبر بالفعل ، وقد كان ﷺ يقطع

---

(١) في « ت » : « على خبر المخبر الخبر » .

(٢) لعل هذا يشهد له ما صح في سبب نزول قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ﴾ الآية من سورة الحجرات .

فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده (٤/ ٢٧٩) والطبراني في الكبير (٣/ ٢٧٤-٢٧٥) من حديث الحارث بن ضرار ويقال الحارث بن أبي ضرار الخزاعي رضي الله عنه ، وفيه : « . . ويبعث رسول الله ﷺ الوليد بن عُقبة إلى الحارث ليقبض ما كان عنده مما جمع من الزكاة ، فلما أن سار الوليد حتى بلغ بعض الطريق فَرِق فرجع ، فأتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن الحارث منعني الزكاة وأراد قتلي ، فضرب رسول الله ﷺ البعث إلى الحارث ، فأقبل الحارث بأصحابه حتى إذا استقبل البعث وفصل من المدينة لقيهم الحارث ، فقالوا : هذا الحارث ، فلما غشيهم قال لهم : إلى من بُعثتم ؟ قالوا : إليك ، قال : ولم ؟ قالوا : إن رسول الله ﷺ كان بعث إليك الوليد بن عُقبة فزعم أنك منعته الزكاة وأردت قتله . . » الحديث .

قال الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٣٨-٢٣٩) بعد أن أورده : « رواه أحمد والطبراني إلا أنه قال : الحارث بن سرار بدل ضرار ، ورجال أحمد ثقات » .

قال المؤلف ابن القيم في مدارج السالكين (١/ ٣٦٨) بعد أن ذكره : « وههنا فائدة لطيفة وهي أنه سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق وتكذيبه ورد شهادته جملة ، وإنما أمر بالتبين ، فإن قامت قرائن وأدلة من خارج تدل على صدقه عمل بدليل الصدق ولو أخبر به من أخبر . . » الخ .

(٣) لم أقف عليه ، ولقد ساق المؤلف في مصنفه « أحكام أهل الذمة » (٣/ ١٣٩٨) وما بعدها الأدلة من السنة على قتل ساب رسول الله ﷺ وانتقاض عهده إن كان من أهل الذمة ، وأطال في ذلك ، وزاد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في الصارم المسلول (٢/ ١٢٥) وما بعدها ، وليس عندهما ما أشار إليه ابن القيم هنا . فالله أعلم بذلك .

بصدق[١] أصحابه كما قطع بصدق تميم الداري[٢] لما أخبره بقصة الدجال وروى [عنه][٣] على المنبر[٤] ولم يقل أخبرني جبريل عن الله ، بل قال : «حدثني تميم الداري» ، ومن له أدنى معرفة بالسنة يرى هذا كثيرا فيما يجزم بصدق أصحابه ويرتب على أخبارهم مقتضاها[٥] من المحاربة والمسالمة[٦] [٢٣١/أ] والقتل والقتال ، ونحن نشهد بالله ولله شهادة على البت والقطع لا نمتري فيها ولا نشك على صدقهم ونجزم به جزما ضروريا لا يمكننا دفعه عن نفوسنا ، ومن هذا أنه كان يجزم بصدقهم فيما يخبرونه به من رؤيا المنام ويجزم لهم بتأويلها ويقول إنها رؤيا حق[٧] ، وأثنى الله تعالى

---

(١) في « ت » : « بصدقه » .

(٢) هو تميم بن أوس بن حارثة ، وقيل خارجة بن سُود وقيل سواد ، بن خزيمة ، يكنى أبا رقية ، الداري (نسبة إلى الدار بطن من لخم) كان نصرانيا ، قدم المدينة فأسلم بها سنة تسع من الهجرة ، حدث عنه النبي ﷺ قصة الجساسة والدجال من على المنبر ، فعد هذا من مناقبه ، انتقل إلى الشام بعد قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه وبقي بها إلى وفاته ببيت جبرين من بلاد فلسطين .

الاستيعاب (١/١٩٣-١٩٤) وأسد الغابة (١/٢٥٦-٢٥٧) والإصابة (١/٣٦٧-٣٦٩) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) أخرجه مسلم مطولا في الفتن وأشراط الساعة من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها ح١١٩ (٤/٢٢٦١-٢٢٦٤) .

(٥) في « ت » : « مقتضاه » .

(٦) في « د » و « ن » : « والمسألة » والمثبت من « ت » وهو الصواب لدلالة السياق عليه .

(٧) كما في حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه في رؤياه صفة الأذان وصيغته ، وفيه من قوله عليه الصلاة والسلام له : « إنها لرؤيا حق إن شاء الله » .

أخرجه جمع من أهل العلم المصنفين مطولا ومختصرا بأسانيد مختلفة ، فرواه منهم أبو داود في الصلاة ح٤٩٩ (١/٣٣٧-٣٣٨) والترمذي في أبواب الصلاة ح١٨٩ =

عليه بذلك في قوله : ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[١] ، وأثنى عليه ومدحه بتصديقه لمن أخبره من المؤمنين[٢] .

ومن هذا إخبار الصحابة بعضهم بعضا ، فإنهم كانوا يجزمون بما يحدث به أحدهم عن رسول الله ﷺ ، ولم يقل أحد منهم لمن حدثه عن رسول الله ﷺ خبرك [خبر][٣] واحد لا يفيد العلم حتى يتواتر ، وتوقُّفُ من توقف منهم حتى عضده آخر معه[٤] لا يدل على رد خبر الواحد عن كونه خبر واحد ، وإنما كان يستثبت أحيانا نادرة جدا إذا (أُخبر)[٥] .

ولم يكن أحد من الصحابة ولا أهل الإسلام بعدهم يشكون فيما يخبر به أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبو ذر[٦] ومعاذ بن جبل وعُبادة ابن الصامت وعبد الله بن عمرو وأمثالهم من الصحابة رضي الله عنهم ،

= (١/ ٣٥٨-٣٥٩) وابن ماجه في الأذان ح٧٠٦ (١/ ٢٣٢-٢٣٣) وأحمد في المسند (٤/ ٤٣) ومن طريقه البيهقي في الكبرى (١/ ٤١٥) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ح٣٧١-٣٧٣ (١/ ١٩٣ ،) وابن حبان في صحيحه ح١٦٧٩ (٤/ ٥٧٢-٥٧٣) . وقد صححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم .

(١) سورة التوبة آية (٦١) .

(٢) ينظر تفسير الطبري طبعة أحمد شاكر (١٤/ ٣٢٧) وزاد المسير (٣/ ٤٦١) وتفسير ابن كثير (٢/ ٣٨٠) جميعهم عند الآية المذكورة .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « منهم » .

(٥) في النسخ الخطية : « الخبر » ولعل ما أثبته هو الصواب .

(٦) في « د » و « ن » : « وأبي ذر » .

بل كانوا لا يشكون في خبر أبي هريرة مع تفرده بكثير من الحديث ، ولم يقل له أحد منهم يوما من الدهر : خبرك خبر واحد لا يفيد العلم ، وكان حديث رسول الله ﷺ أجل في صدورهم من أن يقابل بذلك ، وكان المخبر لهم أجلَّ في أعينهم وأصدق عندهم من أن يقولوا[١] له مثل ذلك ، وكان أحدهم إذا روى لغيره حديثا عن رسول الله ﷺ في الصفات تلقاه بالقبول واعتقد تلك الصفة به على القطع واليقين كما اعتقد رؤية الرب وتكليمه ونداءه يوم القيامة لعباده[٢] بالصوت الذي يسمعه البعيد كما يسمعه القريب ، ونزوله إلى سماء الدنيا كل ليلة ، وضحكه وفرحه وإمساك السموات على إصبع من أصابع يده وإثبات القدم له[٣] ، من سمع هذه الأحاديث (ممن حدثه)[٤] بها عن رسول الله ﷺ أو عن صاحبٍ فاعتقد ثبوت مقتضاها بمجرد سماعها من العدل الصادق ولم يَرْتب فيها ، حتى إنهم [كانوا][٥] ربما تثبتوا في بعض أحاديث الأحكام حتى يستظهروا بآخر كما استظهر عمر برواية أبي سعيد الخدري على خبر أبي موسى[٦] ،

(١) في « ن » : « تقولوا » .

(٢) في « ت » : « العباد » .

(٣) تقدمت النصوص الدالة على هذه الصفات في مواطن عدة .

(٤) في « ت » : « لمن حدث » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) يشير الإمام ابن القيم إلى ما أخرجه الشيخان من حديث أبي سعيد الخدري وعبيد بن عمير وصح أيضاً من حديث غيرهما ولفظه هنا من إحدى روايات أبي سعيد عند البخاري : أنه قال : « كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال : استأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت ، قال : ما منعك ؟ قلت : استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال رسول الله ﷺ : =

وكما استظهر أبو بكر برواية محمد بن مسلمة [٢٣١/ب] على رواية المغيرة ابن شعبة في توريث الجدة[1] ، ولم يطلب أحد منهم الاستظهار في رواية أحاديث الصفات البتة ، بل كانوا أعظم مبادرة إلى قبولها وتصديقها والجزم بمقتضاها ، وإثبات الصفات بها من المخبر لهم بها عن رسول الله ﷺ ، ومن له أدنى إلمام بالسنة والتفات إليها يعلم ذلك ، ولولا وضوح الأمر في ذلك لذكرنا منه أكثر من مائة موضع .

[دعوى أن خبر الواحد لا يفيد العلم خرق لإجماع الصحابة ومن بعدهم من أئمة الإسلام]

فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ خرقوا[2] به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة وإجماع التابعين وإجماع أئمة الإسلام ، ووافقوا به

= « إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع » . فقال : والله لتقيمن عليه بينة ، أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ ؟ فقال أبي : والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم ، فكنت أصغر القوم فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك » .

البخاري في الاستئذان ح٦٢٤٥ (ص١٣٢٣) ، وينظر منه كتاب البيوع ح٢٠٦٢ والاعتصام بالكتاب والسنة ح٧٣٥٣ ومسلم في الآداب ح٣٣-٣٧ (٣/ ١٦٩٤-١٦٩٧) .

(١) يشير الإمام ابن القيم إلى ما أخرجه مالك في الموطأ من كتاب الفرائض رقم ٤ (ص٤٠٧) عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها ، فقال لها أبو بكر : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لكِ في سنة رسول الله ﷺ شيئاً ، فارجعي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قاله المغيرة ، فأنفذه لها أبو بكر الصديق . . » الخ .

ومن طريق مالك أخرجه أبو داود في الفرائض ح٢٨٩٤ (٣/ ٣١٦-٣١٧) والنسائي في الفرائض من الكبرى ح٦٣٣٩-٦٣٤٥ (٤/ ٧٣-٧٤) والترمذي في الفرائض ح٢١٠٠ و٢١٠١ (٤/ ٤١٩-٤٢٠) وابن ماجه في الفرائض ح٢٧٢٤ (٢/ ٩٠٩-٩١٠) .

وينظر تحفة الأشراف ح١١٢٣٢ (٨/ ٣٦١-٣٦٢) .

(٢) في « ن » : « حرفوا » .

المعتزلة والجهمية والرافضة والخوارج ، بل هم الذين انتهكوا هذه الحرمة ، وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء ، وإلا فلا يعرف لهم سلف من الأئمة قال بذلك ، بل صرح الأئمة بخلاف قولهم .

[أقوال السلف في إفادة خبر الواحد العلم]

فممن نص على أن خبر الواحد يفيد العلم : مالك[١] والشافعي[٢] وأحمد[٣] وأصحاب أبي حنيفة[٤] وداود بن علي[٥] وأصحابه كأبي محمد بن حزم[٦] ونص عليه الحسين بن علي

(١) ينظر التمهيد لابن عبد البر (١/ ٨) والمسودة (ص٢٤٤) وإرشاد الفحول (١/ ٢٠٧) وما سيأتي قريبا نقلا عن ابن خواز .

(٢) تنظر الرسالة (ص٣٦٩) وما بعدها ، وجماع العلم (ص٤٦) .

(٣) وردت روايتان عن الإمام أحمد بشأن خبر الواحد : الأولى رواية أبي بكر المروذي وهي أصحهما وأوفقهما لأصوله وعليها أكثر أصحابه وأتباع مذهبه ، وسيذكرها المؤلف قريبا ، والثانية : رواية أبي بكر الأثرم وهي تدل على أن خبر الواحد لا يقطع به ولا يفيد علما وسيذكرها أيضاً المؤلف ص (١٤٧٦) وينتقدها بعد ذلك في ص (١٤٩٠) وقد ذهب إليها بعض أصحابه تبعا لنقلها عن إمامهم .
وينظر روضة الناظر مع تعليق ابن بدران (١/ ٢٦٠-٢٦١) .

(٤) ولهم شروط في ذلك ، ينظر : الفصول في الأصول للجصاص (٣/ ٦٣) والتقرير والتحبير (٢/ ٢٦٨) وتيسير التحرير (٣/ ٧٦)

(٥) تقدمت ترجمته ص (٦٩٨) . وانظر آخر التعليق للإحالة على قوله .

(٦) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم أبو محمد الظاهري الإمام الكبير والعلامة الشهير ، أحد أئمة الإسلام وجهابذته العظام ، حلاه الإمام الذهبي بقوله فيه : « الإمام الأوحد البحر ، ذو الفنون والمعارف ، الفقيه الحافظ المتكلم الأديب الوزير الظاهري ، صاحب التصانيف » . مولده بقرطبة سنة (٣٨٤) وموته ببادية لَبْلة من بلاد الأندلس سنة (٤٥٦) .

الصلة (٢/ ٣٩٥-٣٩٦) وبغية الملتمس (ص٤١٥-٤١٨) والسير (١٨/ ١٨٤-٢١٢) ونفح الطيب (٢/ ٧٧-٨٤) . وانظر آخر التعليق للإحالة على قوله .

الكرابيسي[١] والحارث[٢] بن أسد المحاسبي[٣].[٤]

قال ابن خواز منداد[٥] (في كتابه)[٦] « أصول الفقه »[٧] ـ وقد ذكر خبر الواحد الذي لم يروه إلا الواحد والاثنان ـ : « ويقع بهذا الضرب أيضاً العلم الضروري ، نص على ذلك مالك » . وقال أحمد في أحاديث[٨] الرؤية : « نعلم أنها حق ونقطع على العلم بها »[٩] . وكذلك روى المروذي[١٠] قال :

---

(١) هو الحسين بن علي بن يزيد أبو علي ، الإمام الفقيه البغدادي صاحب الشافعي والآخذ عنه ، الكرابيسي (نسبة إلى الكرابيس وهي الثياب الغليظة ، واحدها كرباس ، فارسي معرب ، كان المترجم له يبيعها فنسب إليها) . قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق فاضل تكلم فيه أحمد لمسألة اللفظ من الحادية عشرة ، مات سنة خمس أو ثمان وأربعين ومائتين » . ميزان الاعتدال (١/ ٥٤٤) والسير (١٢/ ٧٩-٨٢) وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٥٩-٣٦٢) وتقريب التهذيب (ص١٠٧) . وانظر آخر التعليق للإحالة على قوله .

(٢) في « ن » : « والحراث » وهو خطأ محرف عن الحارث .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٥٠٥) . وانظر التعليق الآتي بشأن قوله .

(٤) قال ابن حزم في الإحكام (١/ ١١٩) : « قال أبو سليمان - يعني به داود الظاهري - والحسين ابن علي الكرابيسي والحارث بن أسد المحاسبي وغيرهم : إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا ، وبهذا نقول . وقد ذكر هذا القول أحمد بن إسحاق المعروف بابن خويز سنداد عن مالك بن أنس . . » الخ . وينظر المسودة (ص٢٤٤) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٦٩٧) .

(٦) في « ت » : « في كتاب » .

(٧) ذكره له غير واحد وهو من المصنفات المفقودة حسب علمي .

(٨) في « ت » : « في حديث » .

(٩) العدة في أصول الفقه (٣/ ٩٠٠) والتمهيد لأبي الخطاب (٣/ ٧٨) ، وذكرهُ في المسودة (ص٢٤٣) نقلا عن القاضي أبي يعلى .

قلت لأبي عبد الله : هاهنا إنسان[١] يقول[٢] : « إن الخبر يوجب عملا ولا يوجب علما » فعابه وقال : « لا أدري ما هذا » قال القاضي[٣] : « وظاهر هذا أنه سوى[٤] [فيه][٥] بين العلم والعمل »[٦] .

وقال القاضي[٧] في أول المجرد[٨] : « خبر الواحد يوجب العلم إذا صح سنده ولم تختلف[٩] الرواية فيه وتلقته الأمة بالقبول ، وأصحابنا يطلقون القول فيه وأنه يوجب العلم وإن لم تتلقه[١٠] بالقبول » قال : « والمذهب

---

(١) تقدمت ترجمته ص (١٣٥٥) .

(٢) في النسخ الخطية : « اثنان » ، والمثبت من مصادر النص .

(٣) في « ت » وهامش « ن » : « يقولان » والمثبت من « د » ومصدر النص .

(٤) هو أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء تقدمت ترجمته ص (٢٤) .

(٥) في « د » : « يسوي » والمثبت من « ن » و « ت » ومصدر النص .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) العدة في أصول الفقه (٣/ ٨٩٩) ونقله عنه في المسودة (ص٢٤٢-٢٤٣) .

(٨) يعني أبا يعلى رحمه الله تعالى .

(٩) في « ت » : « الخبر » وهو خطأ ظاهر .

و« المجرد في المذهب » ذكره لأبي يعلى غير واحد من أهل العلم منهم ولده أبو الحسين في طبقات الحنابلة (٢/ ٢٠٥) ، وقد شرحه العلامة الحسن بن أحمد أبو علي الحنبلي الشهير بابن البناء البغدادي (ت٤٧١) وسماه : « الكافي المجدد في شرح المجرد » كما اختصره العلامة أبو الفتح عبد الوهاب الحراني البغدادي قتيل الروافض سنة (٤٧٦) ، وكذا اختصره العلامة أبو طالب عبد الرحمن بن عمر الضرير البصري المتوفى سنة (٦٨٤) .
انظر : المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب (٢/ ٧٠٨) .

(١٠) في « ن » : « يختلف » .

(١١) في « ن » : « يتلقه » .

على ما حكيت لا غير »[١] .

فقد صرح بأن هذا هو المذهب ، ونص في رواية أحمد بن الحسن[٢] الترمذي[٣] أنه يحتم على الخبر عن رسول الله ـ ﷺ ـ[٤] وعنه رواية أخرى تدل على أن خبر الواحد (لا يفيد)[٥] العلم .

فإنه قال في رواية الأثرم[٦] : « إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ بإسناد صحيح فيه حكم أو فرض عملت به ودنت الله به ولا أشهد أن رسول الله ﷺ قال ذلك »[٧] ، وسيأتي الكلام على معنى هذه الرواية إن شاء الله تعالى[٨] .

---

(١) ونقله عنه في المسودة (ص٢٤٧) .

(٢) في « ت » : « الحسين » وهو خطأ صوابه المثبت من « د » و « ن » وكذا في مصادر الترجمة .

(٣) هو أحمد بن الحسن بن جُنيدب (مصغر) أبو الحسن الترمذي الإمام الحافظ الثقة صاحب الإمام أحمد بن حنبل والمتفقه به ، طاف الشام ومصر والعراق والحجاز ، وكان بصيرا بالعلل والرجال ، حدث عنه البخاري والترمذي توفي سنة بضع وأربعين ومائتين .
الجرح والتعديل (٤٧/٢) وتهذيب الكمال (١/ ٢٩٠-٢٩٣) والسير (١٥٦/١٢-١٥٧) وتقريب التهذيب (ص١٨) .

(٤) لم أقف على هذه الرواية .

(٥) في « ن » : « لا تفيد » .

(٦) في النسخ الخطية : « المروذي » ، وهو خطأ صوابه ما أثبت وهو : « الأثرم » كما في مصدر النص ، ولكون رواية المروذي تقدمت قريبا ، وسيأتي على الوجه الصحيح عند المؤلف ص (١٤٩١) ، والأثرم تقدمت ترجمته ص (١٢٢١) .

(٧) العدة في أصول الفقه (٨٩٨/٣) والتمهيد لأبي الخطاب (٧٨/٣) والمسودة (ص٢٤١)

(٨) انظر ما سيأتي ص (١٤٩١) وما بعدها .

وقال (ابن أبي موسى)[1] في أول « الإرشاد »[2] : « وخبر الواحد يوجب العلم والعمل جميعا »[3] ونص القاضي أبو يعلى [على][4] هذا القول في « الكفاية[5] »[6] .

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي[7] في كتبه الأصول « كالتبصرة »[8] و« شرح اللمع »[9] وغيرهما[10] وهذا لفظه في الشرح : « وخبر الواحد [٢٣٢/أ] إذا تلقته الأمة بالقبول يوجب العلم والعمل ، سواء عمل به

---

(١) في « د » و« ن » : « ابن أبي يونس » ، وليست واضحة تماماً في « ت » ، والمثبت من المسودة (ص٢٤٠) ومصادر الترجمة .

وهو الشريف محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى (واسمه عيسى بن أحمد) أبو علي الهاشمي القاضي ، وثقه الخطيب وأثنى عليه ووصفه ابن أبي يعلى بقوله : « عالي القدر ، سامي الذكر ، له القدم العالي والحظ الوافي عند الإمامين القادر بالله والقائم بأمر الله . . » . مولده سنة (٣٤٥) ووفاته سنة (٤٢٨) .

تاريخ بغداد (١/ ٣٥٤) وطبقات الحنابلة (٢/ ١٨٢-١٨٦) والمقصد الأرشد (٢/ ٣٤٢-٣٤٣) وشذرات الذهب (٣/ ٢٣٨-٢٤١) .

(٢) أحد كتب المذهب ، وهو « كتاب الإرشاد إلى سبيل الرشاد » مطبوع متداول .

(٣) كتاب الإرشاد (ص١٠) ، وليس في آخره كلمة (جميعا) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و« ن » .

(٥) وهو كتاب الكفاية في أصول الفقه ، نسبه لمؤلفه أبي يعلى غير واحد منهم ابنه أبو الحسين في طبقات الحنابلة (٢/ ٢٠٥) .

(٦) انظر المسودة (ص٢٤٠) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٧٦٦) .

(٨) وهو التبصرة في أصول الفقه ، مطبوع متداول .

(٩) وهو شرح اللمع في أصول الفقه ، كلاهما لأبي إسحاق الشيرازي ، مطبوع متداول .

(١٠) كاللمع ، انظر منه (ص٢١٠-٢١٥) .

الكل أو البعض »[1] ولم يحك فيه نزاعا بين أصحاب الشافعي . وحكى هذا القول القاضي (عبد الوهاب)[2] من المالكية عن جماعة من الفقهاء[3] ، وصرحت الحنفية في كتبهم[4] بأن الخبر المستفيض[5] يوجب العلم ، ومثلوه بقول النبي ﷺ : «لا وصية لوارث»[6] ، قالوا مع أنه إنما روي من

---

(١) انظر شرح اللمع (٢/ ٣٠٤) ، ففيه النص المذكور مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ .

(٢) في « ت » : « عبد الله الوهاب » وليس بصواب في تسميته .
وهو عبد الوهاب بن علي القاضي المالكي تقدمت ترجمته ص (٩٠٥) .

(٣) قال القرافي في شرح تنقيح الفصول (ص٢٧٩) : « قال القاضي عبد الوهاب في الملخص : اختلف الناس في جواز التعبد بخبر الواحد فقال به الفقهاء والأصوليون وخالف بعض المتكلمين . . » الخ .

(٤) كما في كتاب الفصول في الأصول الجصاص ، ومنه نقل المؤلف .

(٥) اختلف العلماء في بيان الخبر المستفيض والفرق بينه وبين المشهور ، فذهب جماعة من المحدثين والأصوليين إلى أنه لا فرق بينهما وأنهما بمعنى واحد ، وقال القاضي الماوردي : إن المستفيض أقوى من المتواتر ، وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة (ص٦٢-٦٣) وهو يتحدث عن المشهور : « سمي بذلك لوضوحه ، وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء ، سمي بذلك لانتشاره ، ومن فاضَ الماءُ يفيض فيضا ، ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ، والمشهور أعم من ذلك ، ومنهم من غاير على كيفية أخرى . . » .
وينظر : الباعث الحثيث (٢/ ٤٥٥) والمقنع لابن الملقن (٢/ ٤٣٨) وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ٨-٩) .

(٦) أخرجه أبو داود في الوصايا ح٢٨٧٠ (٣/ ٢٩٠-٢٩١) والترمذي في الوصايا ح٢١٢٠ (٤/ ٤٣٣) وفيه زيادة ، وابن ماجه في الوصايا ح٢٧١٣ (٢/ ٩٠٥) ، جميعهم من حديث أبي أمامة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع : « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » . وهو حديث صحيح .
=

طريق الآحاد ، قالوا : ونحوه حديث ابن مسعود في المتبايعين إذا اختلفا أن القول قول البائع أو يترادان[١] ، قالوا ونحوه حديث عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من المجوس[٢] ، قالوا وكذلك حديث المغيرة بن شعبة

= وفي الباب عن عمرو بن خارجة وأنس بن مالك وابن عباس وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعلي بن أبي طالب وابن عمر والبراء بن عازب وزيد بن أرقم .
انظر : موافقة الخُبر الخَبر لابن حجر (٢/ ٣١٣-٣٢٢) والدراية في تخريج أحاديث الهداية له أيضاً رقم ١٠٥٦ و١٠٥٧ (٢/ ٢٩٠) وتحفة الأحوذي (٦/ ٣٠٩-٣١٣) وإرواء الغليل رقم ١٦٥٥ (٦/ ٨٧-٩٦) .

(١) يشير إلى ما أخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات من سننه رقم ٢١٨٦ (٢/ ٧٣٧) من حديث عبد الله بن مسعود أنه باع من الأشعث بن قيس رقيقاً من رقيق الإمارة ، فاختلفا في الثمن ، فقال ابن مسعود : بعتك بعشرين ألفا ، وقال الأشعث بن قيس : إنما اشتريت منك بعشرة آلاف ، فقال عبد الله : إن شئت حدثتك بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ، فقال : هاته ، قال : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة والبيع قائم بعينه فالقول ما قال البائع أو يترادان البيع » . قال : فإني أرى أن أردّ البيع ، فرده .
كما أخرجه غيره من بعض أصحاب السنن والمسانيد وغيرهم مختصرا ومطولا بذكر القصة فيه وبدونها من طرق عن ابن مسعود رضي الله عنه يصح بمجموعها ويتقوى بكثرة مخارجها ، وقد تولى الشيخ الألباني سرد ذلك في كتابه إرواء الغليل ح١٣٢٢ و ١٣٢٣ (٥/ ١٦٦-١٧٢) وصححه في السلسلة الصحيحة ح٧٩٨ (٢/ ٤٣٢-٤٣٤) .

(٢) وهو ما أخرجه مالك في الموطأ من كتاب الزكاة ح٤٢ (١/ ٢٣٣) عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » . ومن طريق مالك أخرجه البزار في مسنده (البحر الزخار) ح١٠٥٦ (٣/ ٢٦٤-٢٦٥) والبيهقي في الكبرى (٩/ ١٨٩-١٩٠) كما رواه عبد الرزاق في مصنفه ح١٠٠٢٥ (٦/ ٦٨-٦٩) وكذا ابن أبي شيبة في مصنفه ح١٢٦٩٦ و١٢٦٩٧ (١٢/ ٢٤٣ و٢٤٤) .
=

ومحمد بن مسلمة في إعطاء الجدة السدس[١] ، قد اتفق السلف والخلف على استعمال حكم هذه الأخبار حين[٢] سمعوها ، فدل ذلك من أمرها على صحة مخرجها وسلامتها وإن كان [قد][٣] خالف فيها قوم فإنها عندنا شذوذ ولا يعتد بهم في الإجماع .

قال[٤] : وإنما قلنا ما[٥] كان هذا سبيله من الأخبار فإنه يوجب العلم بصحة مخبره من قبل أنا [إذا][٦] وجدنا السلف قد اتفقوا على قبول خبر هذا وصفه[٧] من غير تثبت فيه ولا معارضة بالأصول أو بخبر مثله مع

= قال البزار عقبه : « وهذا الحديث قد رواه جماعة عن جعفر عن أبيه ولم يقولوا عن جده ، وجده علي بن الحسين والحديث مرسل ، ولا نعلم أحدا قال عن جعفر عن أبيه عن جده إلا أبو علي الحنفي عن مالك » .

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢/ ١١٤-١١٦) : « هذا حديث منقطع لأن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرحمن بن عوف ، ورواه أبو علي الحنفي عن مالك فقال فيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده وهو مع هذا أيضاً منقطع لأن علي بن حسين لم يلق عمر ولا عبد الرحمن بن عوف . . » ثم ساقه بأسانيده وقال : « وهو مع هذا كله منقطع ولكن معناه متصل من وجوه حسان . . » ثم ذكر فوائده وبعض مدلولاته .

وينظر فتح الباري (٦/ ٢٦١) ففيه زيادة علم .

(١) تقدم تخريجه ص (١٤٧١) .

(٢) في النسخ الخطية : « حتى » والمثبت من مصدر النص وهو الصواب .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) يعني أبا بكر الجصاص رحمه الله تعالى ، وكلامه موصول تابع لما قبله .

(٥) في مصدر النص : « إنما » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في « ت » : « وضعفه » وليس بصواب ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص .

علمنا بمذاهبهم(١) في قبول الأخبار والنظر فيها وعرضها على الأصول ، دلنا ذلك من أمورهم(٢) على أنهم لم يصيروا إلى حكمه إلا من حيث ثبت عندهم صحته واستقامته ، فأوجب لنا العلم بصحته(٣) » . هذا لفظ(٤) أبي بكر(٥) الرازي في كتابه « أصول الفقه »(٦) .

ومن المعلوم لكل ذي حس سليم وعقل مستقيم أن استفاضة أحاديث الرؤية والنزول والنداء والتكليم وغيرها من الصفات وتلقي الأمة لها بالقبول أعظم بكثير من استفاضة [حديث](٧) اختلاف المتبايعين ، وحديث لا وصية لوارث ، وحديث فرض الجدة ، بل لا نسبة بين استفاضة أحاديث الصفات واستفاضة هذه الأحاديث ، فهل يسوغ لعاقل أن يقول إن هذه توجب العلم وتلك لا توجبه(٨) إلا أن يكون(٩) مباهتا .

[كلام الشافعي في إفادة خبر الواحد العلم]

وقد صرح الشافعي في كتبه بأن خبر الواحد يفيد العلم ، نص على ذلك صريحا في كتاب اختلاف مالك(١٠) ونصره في الرسالة

(١) زاد في مصدر النص : « في التثبت » .

(٢) في مصدر النص : « أمرهم » .

(٣) في « ن » : « بصحة » . والمثبت من « د » و « ت » وهو الصواب الموافق لمصدر النص

(٤) في « د » و « ن » : « اللفظ » .

(٥) في « ن » : « أبو بكر » .

(٦) وهو المسمى بالفصول في الأصول (٣/ ٦٧-٦٨) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) في « ن » : « لا توجب » .

(٩) في « ن » : « تكون » .

(١٠) وهو كتاب اختلاف مالك والشافعي ، كما في كتاب الأم (٧/ ١٧٧) وما بعدها . وسيأتي النقل منه قريبا والإحالة إليه .

المصرية[١] على أنه لا يوجب العلم الذي يوجبه نص الكتاب والخبر المتواتر ، ونحن نذكر لفظه في الكتابين : قال في الرسالة : « فأما ما كان من سنةٍ من خبر الخاصة الذي [قد][٢] يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملا للتأويل وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد فالحجة فيه عندي أن يَلْزَم العالِمين[٣] حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوصا منه ، كما يلزمهم أن يقبلوا[٤] شهادة العدول (لا أن)[٥] ذلك إحاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله صلى الله عليه [٢٣٢/ ب] وسلم ، ولو شك في هذا شاك لم نقل له تب وقلنا له ليس لك إن كنت عالما أن تشك كما ليس لك [إلا][٦] أن تقضي بشهادة[٧] العدول وإن أمكن فيهم الغلط ، ولكن تقضي بذلك على الظاهر من صدقهم والله ولي ما غاب عنك (من ذلك)[٨] »[٩] .

فهذا نصه في خبر يحتمل التأويل ليس معه غير كونه خبر واحد ، وهذا لا

---

(١) هي رسالته الشهيرة ، وقد ألفها في بغداد وقيل في مكة وأعاد تصنيفها في مصر . انظر : مناقب الشافعي للفخر الرازي (ص١٥٧) ومقدمة محققها العلامة أحمد شاكر (ص٩) وما بعدها ، وما سيأتي لاحقا ص (١٦٣٤) مع التعليق (٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » . والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص .

(٣) في النسخ الخطية : « الغالين » وهو محرف عن « العالمين » ، والتصويب من مصدر النص .

(٤) في « ن » : « تقبلوا » .

(٥) في « ت » : « لأن » . والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » . وهو مثبت في « د » و « ن » ومصدر النص .

(٧) زاد في مصدر النص : « الشهود » .

(٨) في مصدر النص : « منهم » .

(٩) الرسالة (ص٤٦١) فقرة ١٢٦٠ و١٢٦١ .

تنازع فيه فإنه يحتمل سندا ومتنا ، وكلامنا في أخبار تلقيت[(١)] بالقبول واشتهرت في الأمة وصرح بها الواحد بحضرة[(٢)] الجمع ولم ينكره منهم منكر ، بل قبله السامع وأثبت به صفة الرب تعالى وأنكر على من نفاها كما أنكر جميع أئمة الإسلام على من نفى صفات الرب الخبرية ونسبوه إلى البدعة

وأما ما ذكره في كتابه الأخير[(٣)] فقال : « فقلت له - يعني من يناظره - أرأيت إن قال لك قائل : اتهم جميع ما رويت عمن رويته عنه فإني أخاف غلط كل محدث عنهم عمن حدث عنه إذا روى عن النبي ﷺ خلافه ، [قال][(٤)] : لا يجوز أن يتهم حديث أهل الثقة ، قلت : فهل رواه أحد منهم إلا واحد[(٥)] عن واحد ؟ قال : (نعم)[(٦)] ، قلت : (ورواه)[(٧)] عن النبي ﷺ واحد عن واحد ؟ قال : نعم ، قلت : فإنما علمنا أن النبي ﷺ قاله بصدق المحدث عندنا وعلمنا أن من سمينا[(٨)] قوله[(٩)] بحديث الواحد عن الواحد قال : نعم ، قلت : وعلمنا بأن النبي ﷺ قاله علمنا بأن من

---

(١) في « د » و « ن » : « تلفت » .

(٢) في « ت » : « في بحضرة » .

(٣) يعني « اختلاف مالك والشافعي » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » . وهو مثبت في « د » و « ن » ومصدر النص .

(٥) في « ت » : « واحدا » .

(٦) في النسخ الخطية : « لا » بدل قوله : « نعم » والمثبت من مصدر النص وهو الصواب فليتأمل .

(٧) في « ت » : « وما رواه » . والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص .

(٨) في « ن » : « سميناه » .

(٩) في مصدر النص : « قاله » ولعله أولى .

سميناه [قاله][(١)] ، قال نعم ، قلت : فإذا استوى العلمان من خبر الصادقين أيها كان أولى)[(٢)] بنا أن نصير إليه الخبر عن رسول الله ﷺ [أولى][(٣)] أن نأخذ به أو الخبر عمن دونه ؟ قال : بل الخبر عن رسول الله ﷺ إن ثبت . قلت ثبوتهما واحد ؟ قال : فالخبر عن رسول الله ﷺ أولى بنا أن نصير إليه وإن أدخلتم على المخبرين عنه أنه يمكن فيهم الغلط دخل عليكم في كل حديث روى مخالف الحديث الذي جاء عن رسول الله ﷺ ، فإن قلت : نثبت بخبر الصادقين ، فما ثبت عن النبي ﷺ أولى عندنا أن يؤخذ به »[(٤)]

فقد نص كما ترى بأنه إذا رواه واحد عن واحد عن النبي ﷺ يعلم أن النبي ﷺ يصدق الراوي عندنا ولا يناقض . (هذا نصه في الرسالة)[(٥)] ، فإنه إنما نفى هناك أن يكون العلم المستفاد منه مساويا للعلم المستفاد من نص الكتاب وخبر التواتر[(٦)] ، وهذا حق فإن العلم يتفاوت في القوة والضعف ، وقد[(٧)] قال القاضي[(٨)] في رواية حنبل عن أحمد في أحاديث

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٢) في النسخ الخطية : « الصادق فأولى » ، والمثبت من مصدر النص وهو الأولى .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبته من مصدر النص ولا يوجد في النسخ الخطية .

(٤) كتاب اختلاف مالك والشافعي (ضمن كتاب الأم) (٧/ ١٧٩) مع بعض الاختلاف في شيء من ألفاظه .

(٥) في « ت » : « هذا نص الرسالة » .

(٦) في « ت » : « المتواتر » .

(٧) من هنا إلى نهاية كلام ابن تيمية الآتي في الصفحة المقبلة منقول من المسودة (ص٢٤٣-٢٤٤) .

(٨) يعني أبا يعلى الموصلي .

الرؤية : « نؤمن بها ونعلم أنها حق » قال : فقطع على العلم بها[١] ، [٢٣٣/أ] وذهب إلى ظاهر هذا [الكلام][٢] جماعة من أصحابنا وقالوا خبر الواحد إن كان شرعيا أوجب العلم ، قال : وهذا محمول عندي على وجه صحيح من كلام أحمد وأنه يوجب العلم من طريق الاستدلال لا من جهة الضرورة ، والاستدلال يوجب العلم من أربعة أوجه :

أحدها : أن تتلقاه الأمة بالقبول ، فيدل ذلك على أنه حق ، لأن الأمة لا تجتمع (على خطأ)[٣] ، وأن قبول الأمة يدل على أن الحجة قد قامت عندهم بصحته ، لأن العادة أن خبر[٤] الواحد الذي لم تقم به الحجة لا تجتمع الأمة على قبوله ، وإنما يقبله قوم ويرده قوم .

والثاني : خبر النبي ﷺ وهو واحد فيقطع[٥] بصدقه لأن الدليل قد دل على عصمته[٦] .

الثالث : أن يخبر الواحد ويدعي أنه سمعه من رسول الله ﷺ فلا ينكره ، ويدل على أنه حق أن النبي ﷺ لا يقر على الكذب .

الرابع : أن يخبر الواحد ويدعي على عدد كثير أنهم سمعوه منه فلا ينكره منهم أحد فيدل على أنه صدق ، لأنه لو كان كذبا لم تتفق دواعيهم على السكوت عن تكذيبه ، والعلم الواقع عن ذلك كله مكتسب لأنه واقع عن

---

(١) سبق ذكر هذه الرواية ص (١٤٧٣) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « على ضلالة خطاء » وليس بصواب .

(٤) في « ت » : « الخبر » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لمصدر النص .

(٥) في مصدر النص : « فنقطع » .

(٦) زاد في مصدر النص : « وصدق لهجته » .

نظر واستدلال .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[١] : « قلت : حصره لأخبار الآحاد الموجبة للعلم [في أربعة أقسام][٢] ليس بجامع ، لأن مما يوجب العلم ما تلقاه الرسول ﷺ أيضاً بالقبول ، كإخباره عن تميم الداري[٣] بما أخبر به مصدقا له [فيه][٤] ، ومنها : إخبار شخصين عن قصة[٥] يعلم أنهما لم يتواطآ عليها ويبعد في العادة الاتفاق على الكذب فيها والخطأ وغير ذلك[٦] .

قلت : أخبار الآحاد الموجبة للعلم لا تنحصر ، بل يجد المخبر علما لا يشك فيه بكثير منها ، كما إذا أخبره من لم يجرب عليه كذبا قط بخبر أنه شاهده ، فإنه يجزم به جزما ضروريا أو يقارب الضرورة ، وكما إذا أخبر بخبر عليه في الإخبار به ضرر ، فأخبر به تدينا وخشية لله ، كما إذا أتى بنفسه اختيارا أو أخبر عن نفسه بحد ارتكبه يطلب تطهيره منه بالحد ، أو أقر على نفسه بحق ادعي به عليه حيث لا بينة ولا يمين يطلب منه ولا مخافة تلحقه في الإنكار ، أو أخبر المفتي بأمرٍ[٧] فعله ليحصل له المخرج منه ، أو أخبر الطبيب بألم يجده يطلب زواله ، إلى أضعاف أضعاف ذلك من الأخبار التي يقطع السامع بصدق المخبر بها ، فكيف ينشرح صدر أو ينطلق لسان

---

(١) تقدمت ترجمته ص (١١) .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من مصدر النص : المسودة (ص٢٤٣) .

(٣) يعني ما أخبر عنه من حديث الجساسة وخبر الدجال وقد سبق ذكره ص (١٤٦٨) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في مصدر النص : « قضية » .

(٦) المسودة (ص٢٤٣-٢٤٤) مع شيء يسير من الاختلاف في لفظه .

(٧) في « د » و « ن » : « عن أمر » .

بأن خبر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود إذا قالوا سمعنا رسول الله ﷺ يقول كذا وكذا أنها لا تفيد علما البتة ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم [٢٣٣/ب] ونحن نشهد بالله أن هؤلاء كانوا إذا أخبروا [عن رسول الله ﷺ بخبر جزم بصدقهم ، ونشهد بالله أنهم كانوا إذا أخبروا][(١)] سواهم من الصحابة والتابعين جزم بصدقهم ، بل نشهد بالله أن سالما[(٢)] ونافعا[(٣)] وسعيد بن المسيب[(٤)] وأمثالهم بهذه المنزلة ، بل مالك[(٥)] والأوزاعي[(٦)] والليث[(٧)] ونحوهم كذلك ، فلا يقع عندنا ولا عند من عرف القوم ولا احتمال فيما يقول فيه مالك سمعت نافعا يقول سمعت ابن عمر يقول سمعت النبي ﷺ يقول ، ونحن قاطعون بخطأ منازعينا[(٨)] في ذلك .

وقد ذهب جماعة من أهل الأصول على أن الإجماع إذا انعقد على العمل

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) الظاهر أنه يعني سالم بن عبد الله بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وهو أبو عمر أو أبو عبد الله القرشي العدوي المدني ، الإمام العلامة الحافظ مفتي المدينة وأحد فقهائها السبعة ، ولد في خلافة عثمان وتوفي في آخر سنة ست ومائة على الصحيح ، أخرج حديثه الجماعة . ترجمته في الجرح والتعديل (٤/ ١٨٤) وتهذيب الكمال (١٠/ ١٤٥-١٥٤) والسير (٤/ ٤٥٧-٤٦٧) وتقريب التهذيب (ص١٦٦) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٩٣) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٦٥١) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٣٠٩) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (١٠٧٩) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (١١٥١) .

(٨) في « ت » : « منازعونا » وليس بصواب .

بخبر الواحد صار كالمتواتر حكى ذلك ابن برهان(١) واختار أنه لا يصير كالمتواتر(٢) .

وذهب جماعة أيضاً إلى أن الواحد إذا ادعى على جماعة بحضرتهم صدقه فسكتوا صار خبره كالمتواتر(٣) .

[تكفير جماعة من أهل العلم لمن يجحد ما ثبت بخبر الواحد العدل]

وقد ذهب جماعة من أصحاب أحمد وغيرهم إلى تكفير من يجحد ما ثبت بخبر الواحد العدل ، والتكفير مذهب إسحاق بن راهويه(٤) ، وإنما أتي منكر إفادة خبر الواحد للعلم من جهة القياس الفاسد ، فإنه قاس المخبر عن رسول الله ﷺ بشرع عام للأمة ، أو بصفة من صفات الرب على خبر الشاهد على قضية معينة ، ويا بُعد ما بينهما . فإن المخبر عن الرسول(٥) - ﷺ - لو قدر أنه كذب عليه عمدا أو خطأ ولم يظهر ما يدل على

(١) هو أحمد بن علي بن محمد الملقب بشرف الإسلام أبو الفتح الشهير بابن بَرهان (بفتح الباء الموحدة) ، كان أولاً حنبلي المذهب ثم انتقل فتمذهب للشافعي ، مولده في بغداد سنة (٤٧٩) وقيل غير ذلك ، ووفاته بها سنة (٥١٨) ويقال (٥٢٠) .

وفيات الأعيان (١/ ٩٩) والوافي بالوفيات (٧/ ٢٠٧-٢٠٨) وطبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٣٠-٣١) وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ٣٠٧-٣٠٩) .

(٢) ينظر كتابه الوصول إلى الأصول (٢/ ٨٨-٨٩) .

(٣) قال الغزالي في المستصفى (١/ ٢٦٥) - وهو يتحدث عما يجب تصديقه من الأخبار - : « كل خبر ذكر بين يدي جماعة أمسكوا عن تكذيبه والعادة تقضي في مثل ذلك بالتكذيب وامتناع السكوت لو كان كذبا ، وذلك بأن يكون للخبر وقع في نفوسهم وهم عدد يمتنع في مستقر العادة التواطؤ عليهم بحيث ينكتم التواطؤ ولا يتحدثون به . . » إلى آخره . فانظر بقيته .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٦٥٣) .

وعن المسألة المذكورة يراجع ما سبق ص (١٤٦٣) مع التعليق (١) .

(٥) في « ت » : « رسول الله » .

كذبه لزم من ذلك إضلال الخلق ، إذ الكلام في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول وعملت بموجبه وأثبتت به صفات الرب وأفعاله ، فإن ما يجب قبوله شرعا من الأخبار لا يكون باطلا في نفس الأمر ولا سيما إذا قبلته الأمة كلهم ، وهكذا يجب أن يقال في كل دليل يجب اتباعه شرعا لا يكون إلا حقا فيكون مدلوله ثابتا في نفس [الأمر][1] .

هذا فيما يخبر به عن شرع الرب تبارك وتعالى وأسمائه وصفاته بخلاف الشهادة المعينة على مشهودٍ عليه معين ، فهذه قد لا يكون مقتضاها ثابتا في نفس الأمر ، وحرف المسألة أنه لا يجوز أن يكون الخبر الذي تعبد الله به الأمة وتعرف به إليهم على لسان رسوله ﷺ في إثبات أسمائه وصفاته كذبا وباطلا في نفس الأمر ، فإنه من حجج الله على عباده ، وحجج الله لا تكون كذبا وباطلا ، بل لا تكون إلا حقا في نفس الأمر ، ولا يجوز أن تتكافأ أدلة الحق والباطل ، ولا يجوز أن يكون الكذب[2] على الله ودينه وشرعه مشتبها بالوحي الذي أنزله على رسوله وتعبد به خلقه بحيث لا يتميز هذا من هذا ، فإن الفرق بين الحق [٢٣٤/أ] والباطل والصدق والكذب ووحي الشيطان ووحي الملك عن الله أظهرُ من أن يشتبه أحدهما بالآخر ، ألا وقد جعل الله على الحق نورا كنور الشمس يظهر للبصائر المستنيرة ، وألبس الباطل ظلمة كظلمة الليل ، وليس بمستنكر أن يشتبه الليل (بالنهار)[3] على أعمى البصر كما يشتبه الحق والباطل على

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « أكذب الكذب » .

(٣) في « د » و« ن » : « على النهار » .

[أعمى][١] البصيرة .

قال معاذ بن جبل[٢] رضي الله عنه في قضيته[٣] : « تلق الحق ممن قاله فإن على الحق نورا »[٤] . ولكن لما أظلمت القلوب وعميت البصائر بالإعراض عما جاء به الرسول ﷺ وازدادت ظلمة باكتفائها بآراء الرجال التبس عليها الحق والباطل ، فجوزت على أحاديثه الصحيحة التي رواها أعدل الأمة وأصدقها أن تكون كذبا ، وجوزت على الأحاديث الباطلة المكذوبة المختلقة التي توافق أهواءها أن تكون صدقا فاحتجت بها .

وسر المسألة أن خبر العدول الثقات الذي أوجب الله تعالى على المسلمين العمل به هل يجوز أن يكون في نفس الأمر كذبا وخطأ ولا ينصب الله تعالى دليلا على ذلك ، فمن قال إنه يوجب العلم يقول لا يجوز ذلك ، بل متى وجدت الشروط الموجبة للعمل به وجب ثبوت مخبره في نفس الأمر ، وعلى هذا تنازعوا في كفر تاركه لكونه من الحجج العلمية[٥] ، كما تكلموا في كفر جاحد الإجماع[٦] أن من رد الخبر الصحيح اعتقادا لغلط الناقل أو كذبه

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٤) .

(٣) هكذا في النسخ الخطية : « في قضيته » ولعلها محرفة عن « وصيته » أو كلمة أخرى غيرها ، فالله تعالى أعلم .

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٢٣٢-٢٣٣) في نص طويل من قول معاذ رضي الله عنه

(٥) يراجع ما سبق ص (١٤٦٣) مع التعليق (١) .

(٦) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « وقد تنازع الناس في مخالف الإجماع هل يكفر ؟ على قولين ، والتحقيق أن الإجماع المعلوم يكفر مخالفه كما يكفر مخالف النص بتركه ، لكن هذا لا يكون إلا فيما علم ثبوت النص به ، وأما العلم بثبوت الإجماع في مسألة لا نص فيها فهذا لا يقع ، وأما غير المعلوم فيمتنع تكفيره » . مجموع الفتاوى =

أو لاعتقاد الراد أن المعصوم لا يقول هذا ، أو لاعتقاد نسخه ونحوه فرده اجتهادا وحرصا على نصر الحق فإنه لا يكفر بذلك ولا يفسق ، فقد رد غير واحد من الصحابة بعض أخبار الآحاد الصحيحة ، كما رد عمر رضي الله عنه حديث فاطمة بنت قيس[١] في إسقاط نفقة المطلقة ثلاثا[٢] ، وكما ردت

= (١٩/ ٢٦٩-٢٧٠) .

وينظر : البرهان للجويني (١/ ٤٦٢) والمنخول للغزالي (ص٤٠٦) والمسودة لآل تيمية (ص٣٤٤) وكشف الأسرار للبخاري (٣/ ٤٧٩) وبيان المختصر للأصفهاني (١/ ٦١٧) وتشنيف المسامع للزركشي (٣/ ١٤٧) .

(١) هي فاطمة بنت قيس بن خالد الأكبر بن وهب ، أخت الضحاك بن قيس ، القرشية الفهرية ، كانت من المهاجرات الأول ، ذات عقل وكمال وجمال ، وهي التي طلقها أبو حفص بن المغيرة المخزومي ، فتزوجت بعده أسامة بن زيد ، وقصتها في ذلك مشهورة في كتب السنة ، وهي التي روت حديث الجساسة بطوله ، وفي بيتها اجتمع أهل الشورى لما قتل عمر رضي الله عنه . الاستيعاب (٤/ ١٩٠١) وأسد الغابة (٧/ ٢٣٠) والإصابة (٨/ ٦٩) . ولم يذكروا لها وفاة .

(٢) أخرجه مسلم بروايات متعددة في بعضها النص على إسقاط النفقة للمطلقة ثلاثا ، وفي بعضها إسقاط النفقة والسكنى معاً ح٣٦ وما بعده (٢/ ١١١٤-١١٢١) .

وأما إنكار عمر عليها وأنه كان يجعل للمطلقة ثلاثا النفقة والسكنى ويقول : « لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت ، لها السكنى والنفقة . . » الخ ، فقد رواه جماعة من العلماء منهم مسلم في الطلاق من صحيحه ح٤٦ (٢/ ١١١٨-١١١٩) وابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ١٤٧-١٤٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٦٧-٦٨) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤٧٥) وابن حزم في المحلى (١٠/ ٢٨٨) وما بعدها ، وذكره ابن قدامة في المغني (١١/ ٣٠١) والمؤلف في زاد المعاد (٥/ ٥٢٢-٥٤٢) وأطال النفس في تقريره وموافقة حكمه للقرآن ، وكذا انتصر له في تهذيب مختصر سنن أبي داود (٣/ ١٩٠-١٩٥) وفي إعلام الموقعين (٣/ ٣٩٠ و٤١٠-٤١١) ، وينظر منه أيضاً : (٤/ ٣٥٧-٣٥٨) .

عائشة رضي الله عنها حديث ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه[١] وغير ذلك .

فصل

[انفراد الأثرم بروايته عن الإمام أحمد أن خبر الواحد لا يفيد العلم]

وأما رواية الأثرم[٢] عن أحمد أنه لا يشهد على رسول الله ﷺ بالخبر ويعمل به فهذه رواية انفرد بها الأثرم وليست في مسائله[٣] ولا في كتاب السنة[٤] ، وإنما حكاها القاضي[٥] أنه وجدها في كتاب معاني الحديث[٦] ، والأثرم لم يذكر أنه سمع ذلك منه ، بل لعله بلغه عنه من واهِمٍ وهَمَ عليه في لفظه ، فلم يرو عنه أحد من أصحابه ذلك ، بل المروي الصريح عنه أنه جزم على الشهادة للعشرة بالجنة ، والخبر في ذلك خبر واحد ، (ولعل توقفه)[٧] عن الشهادة على سبيل الورع ، فكان يجزم بتحريم

(١) يراجع ما سبق ص (٤١٠) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٢٢١) . وروايته المشار إليها تقدم ذكرها ص (١٤٧٥) .

(٣) مسائل الأثرم كثيرة نقلها عن الإمام أحمد وصنفها ورتبها أبوابا ، وقد روي أنه كتب لرجل من كتاب الصلاة نحو ستمائة ورقة .

معجم الكتب لابن المبرد (ص١٩) ، وينظر : تاريخ بغداد (٥/ ١١٠) وطبقات الحنابلة (٦٦/١) وما بعدها ، والمقصد الأرشد (١/ ١٦١-١٦٢) .

(٤) لعله كتاب السنن على مذهب أحمد وشواهده من الحديث .

انظر : معجم الكتب (ص١٩) ، وهدية العارفين (١/ ٥٠) والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل (٢/ ٦٢٧) ، وما سبق ذكره ص (١٢٢١) تعليق (٣) .

(٥) يعني القاضي أبا يعلى .

(٦) وهو من جمع أبي بكر الأثرم بخط أبي حفص العكبري رواية أبي حفص عمر بن بدر . كذا في العدة لأبي يعلى (٣/ ٨٩٨) .

(٧) في « ت » : « ولعله توقف » .

أشياء ويتوقف عن إطلاق لفظ التحريم عليها ، ويجزم بوجوب [أشياء][١] ولا يطلق لفظ الوجوب عليها تورعا ، بل يقول : أكره [٢٣٤/ب] كذا وأستحب كذا ، وهذا كثير في أجوبته[٢] .

وقد قال في موضع[٣] : « ولا نشهد على أحد من أهل القبلة أنه في النار لذنب عمله ولا لكبيرة أتاها إلا أن يكون ذلك في حديث فنصدقه ونعلم أنه كما جاء ولا ننص[٤] الشهادة ، ولا نشهد على أحدٍ أنه في الجنة لصالح عمله ولا لخير أتاه ، إلا أن يكون في ذلك حديث فنقبله كما جاء على ما روي ولا ننص » .

قال القاضي : ولا ننص الشهادة معناه عندي ولا نقطع [على ذلك[٥]][٦]

قال شيخ الإسلام : « لفظ « ننص » (هو المشهود عليه)[٧] معناه (لا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) وللمزيد ينظر لهذا : صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان (ص٩٠) وما بعدها ، وإعلام الموقعين (١/ ٣٩) وما بعدها ، وبدائع الفوائد (٤/ ٦) ، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص١٢٦) وما بعدها .

(٣) يعني الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

قال القاضي أبو يعلي في كتابه العدة (٣/ ٨٩٨-٨٩٩) : « ورأيت في كتاب « الرسالة » لأحمد رحمه الله رواية أبي العباس حمد بن جعفر بن يعقوب الفارسي عنه بخط أحمد بن سعيد الشيحي وسماعه فقال : « ولا نشهد .. » إلى آخر كلامه المذكور أعلاه مع اختلاف يسير بينهما » .

قلت : قوله : « ورأيت في كتاب الرسالة » لعله يقصد كتاب السنة للإمام أحمد ، فإن النص موجود فيه (ص٤٦) .

(٤) سيأتي شرحها وبيان معناها .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) العدة في أصول الفقه (٣/ ٨٩٩) .

(٧) هكذا في النسخ الخطية ، وفي مصدر النص : « هو المشهور » ، ولعله محرف =

نشهد)[١] على المعين ، وإلا فقد قال : نعلم أنه كما جاء ، وهذا يقتضي أنه يفيد العلم ، وأيضاً فإنه من أصله أنه يشهد للعشرة بالجنة للخبر الوارد وهو خبر واحد ، وقال : أشهد وأعلم واحد[٢] ، وهذا دليل على أنه شهد[٣] بموجب خبر الواحد ، وقد خالفه ابن المديني[٤] وغيره »[٥] .

قال الذين يقولون أخبار رسول الله ﷺ تفيد العلم : قال الله تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[٦] ، وقال تعالى آمرا لنبيه ﷺ أن يقول : ﴿ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾[٧] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[٨] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[٩] ، قالوا : فعلم أن كلام رسول الله ﷺ في الدين كله وحي من عند الله ، وكل وحي من عند الله فهو ذكر أنزله الله ، وقد قال [الله][١٠] تعالى : ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ

= صوابه : « الشهود » بدليل ما بعده .

(١) في « ت » : « ولا نشهد » . والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص .

(٢) في « د » و « ن » : « وآخذ » والمثبت من « ت » ومصدر النص ، وهو الصحيح .

(٣) في مصدر النص : « يشهد » .

(٤) تقدمت ترجمته ص (١٢٦٣) .

(٥) المسودة (ص٢٤٢) .

(٦) سورة النجم الآيتان (٣ ، ٤) .

(٧) سورة الأنعام آية (٥٠) . وفي سورة يونس آية (١٥) . وفي سورة الأحقاف آية (٩) .

(٨) سورة الحجر آية (٩) .

(٩) سورة النحل آية (٤٤) .

(١٠) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

وَالْحِكْمَةَ ﴾[(١)] ، فالكتاب القرآن والحكمة السنة[(٢)] ، (وقد قال)[(٣)] النبي ﷺ : «إني أوتيت الكتاب ومثله معه»[(٤)] فأخبر أنه أوتي السنة كما أُوتي الكتاب ، والله تعالى قد ضمن حفظ ما أوحاه إليه وأنزله عليه ليقيم[(٥)] به حجته على العباد إلى آخر الدهر ، قالوا فلو جاز على هذه الأخبار أن تكون كذبا لم تكن [وحيا][(٦)] من عند الله ولا كانت مما أنزله الله على رسوله وآتاه إياه تفسيرا لكتابه وتبييناً له ، وكيف تقوم حجته على خلقه بما يجوز أن يكون كذبا في نفس الأمر ، فإن سنته تجري مجرى تفسير الكتاب وبيان المراد به ، فهي التي تعرفنا مراد الله من كتابه ، فلو جاز أن تكون كذبا وغلطا لبطلت حجة الله تعالى على العباد ولقال كل من احتج عليه بسنة تبين القرآن وتفسره : هذا في خبر واحد لا يفيد العلم فلا تقوم علي حجة بما لا يُفيد العلم ، وهذا طرد هذا المذهب الفاسد ، وأطرد الناس له أبعدهم[(٧)] من العلم والإيمان ، والذي يُقضى منه العجب أنهم لا يرجعون إلى أخبار رسول الله ﷺ أنها لا تفيد العلم ويرجعون إلى الخيالات [٢٣٥/أ] الذهنية والشبهات الباطلة التي تلقوها عن أهل الفلسفة والتجهم والاعتزال ويزعمون أنها براهين عقلية .

---

(١) سورة النساء آية (١١٣) .

(٢) يراجع ما سبق ص (١٤١٧) .

(٣) في « د » و « ن » : « وقال » .

(٤) تقدم تخريجه ص (١٤١٧) .

(٥) في موضعها بياض في نسخة « ت » ، وكتب في هامشها : « لعله لتقوم » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في « ت » : « بعدهم » .

[كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في أخبار الآحاد]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ وقد قسم الأخبار إلى تواتر وآحادٍ فقال بعد ذكر التواتر ـ : « وأما القسم الثاني من الأخبار فهو ما لا يرويه إلا الواحد العدل ونحوه ولم يتواتر لفظه ولا معناه لكن(١) تلقته الأمة بالقبول عملا به (وتصديقا)(٢) له ، كخبر عمر بن الخطاب «الأعمال بالنيات»(٣) ، وخبر ابن عمر : «نهى عن بيع الولاء وهبته»(٤) ، وخبر أنس : « دخل مكة وعلى رأسه المغفر »(٥) ، وكخبر أبي هريرة : «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها»(٦) ، وكقوله : «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »(٧) ،

---

(١) في « ت » : « ولكن » .

(٢) في « د » و « ن » : « أو تصديقا » .

(٣) هكذا في النسخ الخطية : « الأعمال بالنيات » ، وفي مصدر النص : « إنما الأعمال بالنيات . . » الحديث . أخرجه البخاري في بدء الوحي ح١ (ص١) وهو أول حديث فيه ، وكرره في الإيمان ح٥٤ وفي العتق ح٢٥٢٩ وفي مناقب الأنصار ح٣٨٩٨ وفي النكاح ح٥٠٧٠ وفي الأيمان والنذور ح٦٦٨٩ وفي الحيل ح٦٩٥٣ ، وأخرجه مسلم في الإمارة ح١٥٥ (٣/ ١٥١٥-١٥١٦) .

(٤) أخرجه البخاري في العتق ح٢٥٣٥ (ص٥٠٣) وفي الفرائض ح٦٧٥٦ ، ومسلم في العتق ح١٦ (٢/ ١١٤٥) . كلاهما من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٥) أخرجه البخاري في جزاء الصيد ح١٨٤٦ (ص٣٦٦) وفي الجهاد والسير ح٣٠٤٤ وفي المغازي ح٤٢٨٦ وفي اللباس ح٥٨٠٨ ، ومسلم في الحج ح٤٥٠ (٢/ ٩٨٩-٩٩٠) .

(٦) أخرجه البخاري في النكاح ح٥١٠٩ و٥١١٠ (ص١١١٠) ، ومسلم - واللفظ له - في النكاح ، الأحاديث ٣٣-٤٠ (٢/ ١٠٢٨-١٠٣٠) .

(٧) هو جزء من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البخاري في الشهادات ح٢٦٤٥ (ص٥٢٦) ومختصرا في النكاح ح٥١٠٠ ونحوه من حديث عائشة رضي الله عنها في الشهادات ح٢٦٤٦ ، ومسلم في الرضاع ح١ وما بعده (٢/ ١٠٦٨) وما بعدها .

وقوله : «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل»[(١)] ، وقوله في المطلقة ثلاثا : «حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك»[(٢)] ، وقوله : «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»[(٣)] ، وقوله : «[إنما][(٤)] الولاء لمن أعتق»[(٥)] ، وقوله يعني ابن عمر : « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر في رمضان على الصغير والكبير والذكر والأنثى »[(٦)] وأمثال ذلك .

[إفادة خبر الآحاد للعلم اليقيني عند جماهير الأمة]

فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد ﷺ من الأولين والآخرين ، أما السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع ، وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار (من أصحاب)[(٧)] الأئمة الأربعة .

---

(١) أخرجه البخاري في الغسل ح٢٩١ (ص٦٣) ، ومسلم في الحيض ح٨٧ (١/ ٢٧١) جميعهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري في الشهادات ح٢٦٣٩ (ص٥٢٤-٥٢٥) وكرره في الطلاق ح٥٢٦٠ و٥٢٦١ و٥٢٦٥ و٥٣١٧ وفي اللباس ح٥٧٩٢ و٥٨٢٥ وفي الأدب ح٦٠٨٤ من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) أخرجه البخاري في الحيل ح٦٩٥٤ (ص١٤٦٠) وفي الوضوء ح١٣٥ بلفظ قريب منه ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) هو جزء من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه البخاري في الصلاة ح٤٥٦ (ص٩٧) وكرره في مواضع كثيرة لمناسبات عديدة ، تنظر الإحالات في الموطن المذكور ، وأخرجه مسلم في العتق ، الأحاديث ٥-١٥ (٢/ ١١٤١-١١٤٥) .

(٦) هو جزء من الحديث أخرجه البخاري في الزكاة ح١٥٠٣ (ص٣٠٠) وفي مواطن أخرى من الصحيح ، انظر الإحالة إليها في الموضع المذكور ، وأخرجه مسلم في الزكاة ح١٢ وما بعده (٢/ ٦٧٧-٦٧٨) .

(٧) في « ت » : « وأصحاب » .

والمسألة منقولة في كتب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية ، مثل السرخسي[١] وأبي بكر الرازي[٢] من الحنفية ، والشيخ أبي حامد ، وأبي الطيب ، والشيخ أبي إسحاق من الشافعية[٣] ، وابن خواز[٤] منداد وغيره من المالكية[٥] ، ومثل القاضي أبي يعلى[٦] وابن أبي موسى[٧] وأبي الخطاب[٨] وغيرهم من الحنبلية ، ومثل إسحاق الإسفراييني[٩] وابن

---

(١) ينظر كتابه « الأصول » (١/ ٣٢١) وما بعدها .

(٢) ينظر كتابه « الفصول في الأصول » (٣/ ٣١) وما بعدها .

(٣) ينظر كتابه « اللمع » (ص٢١٠) وما بعدها و« شرحه » له أيضاً (٢/ ٣٠٣) وما بعدها .
ويراجع ما سبق نقله عنه ص (١٤٧٦) وكذا ما ذكره البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص١٧٢) ونقله عنه السيوطي في التدريب (١/ ١٤٣) ففيهما من قوله وقول أبي حامد وأبي الطيب وغيرهم .

(٤) في « ت » : « خويز » . على أنه يقال فيه ابن خواز وابن خويز .

(٥) يراجع ما سبق ص (١٤٧٣) من النقل عن ابن خواز من كتابه أصول الفقه ، وينظر مذهب المالكية في المسألة : المقدمة في الأصول لابن القصار (ص٦٧-٧٠) والإشارة في معرفة الاصول (ص٢٣٤) وإحكام الفصول (١/ ٢٤١) وما بعدها ، كلاهما للباجي ، وتقريب الوصول إلى الأصول لابن جزي (ص٢٨٩) وما بعدها ومراقي السعود إلى مراقي السعود (ص٢٧١) وما يليها ، على أن هؤلاء جيعا يذكرون أن خبر الواحد يفيد الظن لا العلم وعلى أنه هو مذهب الجمهور من أهل العلم كما قاله صاحب المراقي في منظومته (ص٢٧٢) :

ولا يفيد العلم بالإطلاق عند الجماهير من الحذاق

(٦) يراجع ما سبق نقله عنه ص (١٤٧٤) .

(٧) يراجع ما سبق نقله عنه من كتابه الإرشاد ص (١٤٧٦) .

(٨) ينظر كتابه التمهيد (٣/ ٣٦) وما بعدها .

(٩) ينظر ما نُقل عن الإسفراييني في سلاسل الذهب للزركشي (ص٣٢٠) =

فورك[1] وأبي إسحاق النظام[2] من المتكلمين .

[ذكر طائفة ممن نازع في عدم قبول أخبار الآحاد]

وإنما نازع في ذلك طائفة كابن الباقلاني ومن تبعه مثل أبي المعالي والغزالي وابن عقيل[3] ، وقد ذكر أبو عمرو بن الصلاح[4] القول الأول وصححه واختاره[5] ، ولكنه لم يعلم كثرة القائلين به ليتقوى بهم ، وإنما قاله بموجب الحجة الصحيحة ، وظن من اعترض عليه من

= ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (ص١٧٢) وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٥٩) وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ١٤٣) وتوجيه النظر لطاهر الجزائري (١/ ٣٠٧) .

(١) قول ابن فورك ذكره بنصه الجويني في البرهان (١/ ٣٧٩) وأشار إليه البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص١٧٢) والسيوطي في التدريب (١/ ١٤٣) .

(٢) قول النظام ذكره غير واحد من الأصوليين ، منهم أبو الحسين البصري في المعتمد (٢/ ٥٦٦) وأبو يعلى في العدة (٣/ ٩٠١) والباجي في إحكام الفصول (١/ ٢٤٣) وأبو إسحاق الشيرازي في اللمع (ص٢١٠-٢١١) وفي شرح اللمع (٢/ ٣٠٥) وأبو الخطاب في التمهيد (٣/ ٧٨-٧٩) .

وينظر أيضاً لمن سبق ذكرهم في قولهم بوجوب العلم بخبر الواحد : مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥١-٣٥٢) .

(٣) تقدمت تراجم هؤلاء وهي على ترتيبهم هنا ص (٥٠٥ ، ١٥ ، ١٥ ، ٦٩٥) .

(٤) هو عثمان بن الإمام المفتي صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى أبو عمرو تقي الدين ، العلامة البارع الحافظ أحد الأعلام ، الكردي الشهرزوري الموصلي ، قال فيه الإمام الذهبي : « وكان حسن الاعتقاد على مذهب السلف يرى الكف عن التأويل ويؤمن بما جاء عن الله ورسوله على مرادهما ولا يخوض ولا يتعمق » . مولده سنة (٥٧٧) ووفاته في دمشق سنة (٦٤٣) .

تاريخ الإسلام وفيات ٦٤٣ (ص١٨٤-١٨٨) والسير (٢٣/ ١٤٠-١٤٤) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٨/ ٣٢٦-٣٣٦) . وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٤٢-١٤٦) .

(٥) انظر كتابه « علوم الحديث » الشهير بمقدمة ابن الصلاح (ص١٧٠-١٧١) .

المشايخ[١] الذين لهم علم ودين وليس لهم بهذا الباب خبرة تامة أن هذا الذي قاله الشيخ أبو عمرو انفرد به عن الجمهور ، وعذرهم أنهم يرجعون في هذه المسائل إلى ما يجدونه من كلام ابن الحاجب[٢] ، وإن ارتفعوا درجة صعدوا إلى السيف الآمدي[٣] وإلى ابن الخطيب[٤] ، فإن علا سندهم صعدوا إلى الغزالي والجويني وابن الباقلاني .

قال[٥] : « وجميع أهل الحديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو ، والحجة على قول الجمهور أن تلقي الأمة للخبر تصديقا وعملا [٢٣٥/ب] إجماع منهم ، والأمة لا تجتمع على ضلالة[٦] كما لو اجتمعت على موجب عموم

---

(١) ممن اعترض عليه النووي في الإرشاد (١/ ١٣٣-١٣٤) وفي التقريب (١/ ١٤١-١٤٢) مع شرحه التدريب وفي مقدمة شرح صحيح مسلم (١/ ٢٠) وكذا العز بن عبد السلام كما في نكت ابن حجر (١/ ٣٧١) والتقييد والإيضاح للعراقي (ص٢٨) .

(٢) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس يكنى بأبي عمرو ، الملقب بجمال الدين ، المشهور بابن الحاجب ، إذ كان والده جنديا حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي ، الفقيه الأصولي اللغوي أحد أعيان المالكية ، مولده في صعيد مصر سنة (٥٧٠) وموته في الاسكندرية سنة (٦٤٦) .

وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٨-٢٥٠) والديباج المذهب (ص٢٨٩-٢٩١) والنجوم الزاهرة (٦/ ٣٦٠) وشجرة النور الزكية (١/ ١٦٧-١٦٨) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٥٠٨) .

(٤) يعني الفخر الرازي ، وقد تقدمت ترجمته ص (١٤) .

(٥) يعني شيخ الإسلام ابن تيمية .

(٦) كما في الحديث النبوي الشريف : « إن الله لا يجمع أمتي أو قال أمة محمد ﷺ على ضلالة ، ويد الله على الجماعة ، ومن شذّ شذ في النار » .

أخرجه الترمذي في الفتن ح٢١٦٧ (٤/ ٤٦٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وقال عقبه : « هذا حديث غريب من هذا الوجه . . » . =

أو مطلق أو اسم حقيقة أو على موجب قياس فإنها لا تجتمع على خطأ ، وإن كان الواحد منهم لو جرد النظر إليه لم يؤمن عليه الخطأ ، فإن العصمة تثبت بالنسبة الإجماعية ، كما أن خبر التواتر يجوز الخطأ والكذب على واحدٍ واحدٍ من المخبرين بمفرده ولا يجوز على المجموع ، والأمة معصومة من الخطأ في روايتها ورأيها[١] ورؤياها كما قال النبي ﷺ : «أرى رؤياكم قد تواطأت على أنها في العشر الأواخر ، فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر»[٢] ، فجعل تواطؤ الرؤيا دليلا على صحتها ، والآحاد في هذا الباب قد تكون ظنونا بشروطها ، فإذا قويت صارت علوما ، وإذا ضعفت صارت أوهاما وخيالات فاسدة .

قال : « وأيضاً فلا يجوز أن يكون في نفس الأمر كذبا على الله ورسوله ، وليس في الأمة من ينكره إذ هو خلاف ما وصفهم الله تعالى به .

فإن قيل : أما الجزم بصدقه فلا يمكن منهم ، وأما العمل به وهو الواجب عليهم وإن لم يكن صحيحا في الباطن ، وهذا سؤال ابن الباقلاني[٣] .

= قال الشيخ الألباني في تخريج أحاديث المشكاة رقم ١٧٣ (١/ ٦١) : « وعلته سليمان المدني وهو ابن سفيان وهو ضعيف ، لكن الجملة الأولى من الحديث صحيحة لها شاهد من حديث ابن عباس أخرجه الترمذي والحاكم وغيرهما بسند صحيح ، ومن حديث أسامة بن شريك عند ابن قانع في المعجم » . وكذا صححه في صحيح الجامع رقم ١٨٤٨ (١/ ٣٧٨) وفي غيره من كتبه .

(١) في « ت » : « وآرائها » .

(٢) أخرجه البخاري في التهجد ح١١٥٨ (ص٢٢٧) وفي فضل ليلة القدر ح٢٠١٥ وفي التعبير ح٦٩٩١ ، وهو فيه بتقديم وتأخير في بعض رواياته على بعض ، وأخرجه مسلم في الصيام ح٢٠٥ وما بعده (٢/ ٨٢٢-٨٢٤) ، كلاهما من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) لم أقف على سؤال ابن الباقلاني ، وقد أطال الكلام في خبر الواحد في كتابه =

قلنا : وأما الجزم بصدقه فإنه قد يحتف به من القرائن ما يوجب العلم ، إذ القرائن المجردة قد تفيد العلم بمضمونها ، فكيف إذا احتفت بالخبر ، والمنازع بنى على هذا أصله الواهي أن العلم بمجرد الأخبار لا يحصل إلا من جهة العدد ، فلزمه أن يقول : ما دون العدد لا يفيد أصلا ، وهذا غلط خالفه فيه حذاق أتباعه ، وأما العمل به فلو جاز أن يكون في الباطن كذبا وقد وجب علينا العمل به لا نعقد[١] الإجماع على ما هو كذب وخطأ في نفس الأمر ، وهذا باطل ، فإذا[٢] كان تلقي الأمة له بالقبول يدل على صدقه لأنه إجماع منهم على أنه صدق مقبول فإجماع[٣] السلف والصحابة أولى أن يدل على صدقه ، فإنه لا يمكن أحدا أن يدعي إجماع الأمة إلا فيما أجمع عليه سلفها من الصحابة والتابعين ، وأما بعد ذلك فقد انتشرت انتشارا لا تضبط[٤] أقوال جميعها .

قال[٥] : واعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب كما ذكره الشيخ أبو عمرو[٦] ومن قبله من العلماء كالحافظ أبي طاهر السلفي[٧]

= التمهيد طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ، فلينظر منه (ص٤٣٣) وما بعدها .

(١) في « ت » : « لا يعتقد » وليس بصواب ، فليتأمل .

(٢) في « ت » : « فإن » .

(٣) في النسخ الخطية : « بإجماع » ، ولعل ما أثبته هو الصواب فليتأمل .

(٤) في « د » و « ن » : « لا يضبط » .

(٥) لا يزال النقل مستمرا عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه تعالى .

(٦) في كتابه علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) (ص١٧٠) .

(٧) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن سِلَفة أبو طاهر السِّلَفي الأصبهاني الجرواني (وجروان محلة بأصبهان) الإمام الحافظ العلامة المحدث الفقيه اللغوي الرحالة ، مولده في سنة (٤٧٥) وقيل قبلها بقليل ، وقد استوطن الاسكندرية =

وغيره ، فإن ما تلقاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق فهو محصل للعلم مفيد لليقين[١] .

[الاعتبار في الإجماع على الأمور الدينية بأهل العلم خاصة]

ولا عبرة بمن[٢] عداهم من المتكلمين والأصوليين ، فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر [٢٣٦/أ] من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم ، كما لم يعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلا العلماء بها دون المتكلمين والنحاة والأطباء ، وكذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله ، وهم علماء الحديث العالمون بأحوال نبيهم ، الضابطون لأقواله وأفعاله ، المعتنون بها أشد من عناية المقلدين بأقوال متبوعيهم[٣] .

[العلم بالتواتر ينقسم إلى عام وخاص]

فكما أن العلم بالتواتر ينقسم إلى عام وخاص فيتواتر عند الخاصة ما لا يكون معلوما لغيرهم فضلا أن يتواتر عندهم ، فأهل الحديث لشدة عنايتهم بسنة نبيهم وضبطهم لأقواله وأفعاله وأحواله يعلمون من ذلك علما لا يشكون فيه مما لا شعور لغيرهم به البتة ، فخبر أبي بكر[٤] وعمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن مسعود ونحوهم رضي الله عنهم يفيد العلم الجازم الذي يلتحق عندهم بقسم الضروريات ، وعند الجهمية والمعتزلة

= إلى موته بها سنة (٥٧٦) .

وفيات الأعيان (١/١٠٥-١٠٧) والسير (٢١/٥-٣٩) والوافي بالوفيات (٧/٣٥١-٣٥٦) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٦/٣٢-٤٧) .

(١) ينظر مجموع الفتاوى (١/٩-١٠ و٢٥٧) و (١٣/٣٥١-٣٥٢) و (١٨/١٧) .

(٢) في « ت » : « لمن » .

(٣) في النسخ الخطية : « متبوعهم » .

(٤) في « د » و « ن » : « أبو بكر » .

وغيرهم من أهل الكلام لا يفيد علما ، وكذلك يعلمون بالضرورة أن رسول الله ﷺ أخبر أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة[١] ، وعند الجهمية رسول الله ﷺ لم يقل ذلك ، ويعلمون [بالضرورة][٢] أن نبيهم (أخبر عن خروج قومٍ من النار بالشفاعة[٣] ، وعند المعتزلة [والخوارج][٤] لم يقل ذلك ، وبالجملة فهم جازمون بأكثر الأحاديث الصحيحة قاطعون بصحتها عنه ، وغيرهم لا علم عنده بذلك ، والمقصود أن هذا القسم من الأخبار يوجب العلم عند جمهور العقلاء .

[بيان خبر الواحد الواجب تصديقه والعمل بمقتضاه]

وأما خبر الواحد الذي أوجبت الشريعة تصديق مثله والعمل به بأن يكون خبر عدل معروف بالصدق والضبط والحفظ فهذا في إفادته للعلم قولان هما روايتان منصوصتان عن أحمد[٥] **إحداهما** : أنها تفيد العلم أيضاً ، وهو إحدى الروايتين عن مالك اختاره جماعة من أصحابه منهم محمد بن خويز منداد[٦] ، واختاره جماعة من أصحاب أحمد منهم ابن أبي موسى[٧] ، وغيره ، واختاره الحارث المحاسبي[٨] ، وهو قول جمهور أهل

(١) سبق ذكر النص النبوي فيه ص (٣٠ ، ١٤٢ ، ١٤٢٧) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يرفعه : « إن الله يُخرج قوما من النار بالشفاعة » . أخرجه البخاري في الرقاق ح٦٥٥٨ (ص١٣٨٢) ومسلم – واللفظ له – في الإيمان ح٣١٨ (١/١٧٨) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) ينظر ما سبق ص (١٤٧٣ و ١٤٨٣) .

(٦) ينظر ما سبق ص (١٤٧٣) .

(٧) ينظر ما سبق ص (١٤٧٦) .

(٨) ينظر ما سبق ص (١٤٧٣) .

الظاهر[(١)] وجمهور أهل الحديث[(٢)] ، وعلى هذا فيحلف على مضمونه ويشهد به .

والقول الثاني : أنه لا يوجب العلم وهو قول جمهور أهل الكلام وأكثر المتأخرين من الفقهاء وجماعة من أهل الحديث ، وعلى هذا فلا يحلف على مضمونه ولا يشهد به ، وقد حلف الإمام [أحمد][(٣)] على كثير من [مضمون كثير من][(٤)] أخبار الآحاد حلفا على البت[(٥)] ، وأهل الحديث لا يجعلون حصول العلم بمخبر هذه الأخبار الثابتة من جهة العادة المطردة في حق سائر المخبرين [٢٣٦/ ب] بل يقولون ذلك الأمر يرجع إلى المُخْبِر ، وأمرٌ يرجع إلى المُخْبَر عنه ، وأمرٌ يرجع إلى المُخْبَر به ، وأمرٌ يرجع إلى المُخْبِر المبلغ .

فأما ما يرجع إلى المُخْبِر فإن الصحابة الذين بلغوا الأمة سنة نبيهم كانوا أصدق الخلق لهجة وأعظمهم أمانة وأحفظهم لما يسمعونه ، وخصهم الله

---

(١) ينظر ما سبق ص (١٤٧٢) .

(٢) قال الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح (ص٢٨) : « إن ما ادعاه - يعني ابن الصلاح - من أن ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته قد سبقه إليه الحافظ أبو الفضل محمد ابن طاهر المقدسي وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف فقالا إنه مقطوع به » .
ويراجع ما كتبه الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧١) ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٧٤-٧٦) والتبصرة والتذكرة للحافظ العراقي (١/ ٦٩) ومعه فتح الباقي للأنصاري في الموضع المذكور .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى رحمهما الله تعالى جُزءا فيه من المسائل التي حلف عليها أحمد رحمه الله تعالى ، وهو مطبوع متداول .

تعالى من ذلك بما لم يخص به غيرهم ، فكانت طبيعتهم قبل الإسلام الصدق والأمانة ، ثم ازدادوا بالإسلام قوة في الصدق والأمانة ، وكان صدقهم عند الأمة وعدالتهم وضبطهم وحفظهم عن نبيهم أمراً معلوما لهم بالاضطرار ، كما يعلمون إسلامهم وإيمانهم وجهادهم مع رسول الله ﷺ وكل من له أدنى علم بحال القوم يعلم أن خبر الصديق وأصحابه لا يقاس بخبر من عداهم ، وحصول الثقة واليقين بخبرهم فوق الثقة واليقين بخبر من سواهم من سائر الخلق بعد الأنبياء .

فقياس خبر الصديق على خبر آحاد المخبرين من أفسد[1] قياس في العالم ، وكذلك الثقات العدول الذين رووا عنهم هم أصدق الناس لهجة وأشدهم تحريا للصدق والضبط حتى لا يعرف[2] في جميع طوائف بني آدم أصدق لهجة ولا أعظم تحريا للصدق منهم ، وإنما المتكلمون أهل ظلم وجهل يقيسون خبر الصديق والفاروق وأُبَيّ بن كعب بأخبار آحاد الناس ، مع ظهور الفرق المبين بين المُخْبِرين ، فمن أظلم ممن سوى بين خبر الواحد من الصحابة وخبر الواحد من أفناء[3] الناس في عدم إفادة العلم ، وهذا بمنزلة من سوى بينهم في العلم والدين والفضل .

وأما ما يرجع إلى المخبر عنه فإن الله سبحانه تكفل لرسوله ﷺ بأن يظهر دينه على الدين كله ، وأن يحفظه حتى يبلغه الأول لمن بعده ، فلا بد أن يحفظ الله سبحانه حججه وبيناته[4] على خلقه لئلا تبطل

---

(١) في « ت » : « أفسد الناس » .

(٢) في « د » و « ن » : « لا نعرف » .

(٣) قال الزبيدي في تاج العروس مادة (فنو) : « الأفناء من الناس : الأخلاط واحدها فِنْو بالكسر .. وتفسيره قوم نُزاع من ههنا وههنا .. » .

(٤) في « ن » : « وتبيانه » .

حججه وبيناته[١] ، ولهذا فضح الله من كذب على رسوله في حياته وبعد مماته وبين [حاله][٢] للناس[٣] . قال سفيان بن عيينة[٤] [رحمه الله تعالى][٥] : « ما ستر الله أحدا يكذب في الحديث »[٦] وقال عبد الله بن المبارك[٧] [قدس الله روحه][٨] : « لو هم رجل [في السَّحَر][٩] أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون فلان كذاب »[١٠] .

وقد عاقب الله الكذابين عليه في حياته بما جعلهم به نكالا

---

(١) في « د » و « ن » : « وتبيانه » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » . وهو في « ن » : « حالة » .

(٣) في « ن » : « الياس » . وليست واضحة في « د » . والظاهر أنها مصحفة عما أثبته من « ت » .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٣٠٨) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٦) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٨-٣٩) بهذا اللفظ محتجا به ، ورواه ابن حبان في مقدمة كتابه المجروحين (١/ ٢١) وشيخ الإسلام الهروي في ذم الكلام وأهله رقم ٩٠٥ (٥/ ١١٣-١١٤) بلفظ : « ما أستر على أحدٍ يكذب في حديثه » ، وكذا أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل رقم ٢١٨ (ص٣١٨) وهو فيه بلفظ : « ما هَمَّ أحَدٌ يكذب في الحديث فيستر عليه » . لكنه عند هؤلاء جميعا من قول سفيان الثوري لا ابن عيينة كما نقله المؤلف عن شيخه ابن تيمية رحم الله الجميع .

(٧) تقدمت ترجمته ص (١٠٨٠) .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبته من مصدر النص ، ووجوده ملائم للسياق .

(١٠) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٩) محتجا به .

وعبرة حفظا لوحيه ودينه ، وقد روى أبو القاسم البغوي(١) : حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني(٢) حدثنا علي بن مُسْهِر(٣) عن صالح بن حيان(٤) عن ابن بريدة(٥) عن أبيه(٦) قال : جاء رجل في

(١) هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور أبو القاسم ، وصفه الذهبي « بالحافظ الإمام ، الحجة المعمر ، مسند العصر البغوي الأصل ، البغدادي الدار والمولد » . مولده سنة (٢١٣) وقيل (٢١٤) ووفاته سنة (٣١٧) .

تاريخ بغداد (١٠/ ١١١-١١٧) وطبقات الحنابلة (١/ ١٩٠-١٩٢) والمنتظم (١٣/ ٢٨٦-٢٩٠) والسير (١٤/ ٤٤٠-٤٥٧) .

(٢) هو يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن ميمون بن عبد الرحمن أبو زكريا الحِمَّاني (بكسر المهملة وتشديد الميم) الكوفي صاحب المسند الكبير ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث من صغار التاسعة » ، ولد نحو (١٥٠) ومات سنة (٢٢٨) .

الجرح والتعديل (٩/ ١٦٨-١٧٠) وتهذيب الكمال (٣١/ ٤١٩-٤٣٤) والسير (١٠/ ٥٢٦-٥٤٠) وتقريب التهذيب (ص٥٩٣) .

(٣) هو علي بن مُسْهِر (بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء) أبو الحسن القرشي الكوفي قاضي الموصل ، إمام علامة حافظ ثقة ، مولده في حدود سنة (١٢٠) ووفاته سنة (١٨٩) ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٤) وتهذيب الكمال (٢١/ ١٣٥-١٣٨) والسير (٨/ ٤٨٤-٤٨٧) وتقريب التهذيب (ص٣٤٤) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (١١٦٥) .

(٥) وهو عبد الله أبو سهل الأسلمي تقدمت ترجمته ص (١١٦٥) .

(٦) هو بُريدة بن الحصيب (بصيغة التصغير) بن عبد الله بن الحارث بن الأعرج بن سعد الأسلمي ، يكنى أبا عبد الله وقيل غير ذلك ، والمذكور هو المشهور ، أسلم قبل بدر ولم يشهدها ، وقيل : أسلم بعد منصرف الرسول ﷺ منها ، وقد شهد الحديبية فبايع تحت الشجرة وحضر المواقع بعدها ، وتحول إلى البصرة من المدينة فسكنها ، ثم خرج إلى خراسان غازيا فمات بمرو ودفن بها في خلافة يزيد بن معاوية . =

جانب المدينة فقال : إن رسول الله ﷺ أمرني أن أحكم فيكم برأيي وفي أموالكم[١] وفي كذا وكذا ، وكان خطب امرأة منهم في الجاهلية فأبوا أن يزوجوه [٢٣٧/أ] ثم ذهب حتى نزل على المرأة ، فبعث القوم إلى رسول الله ﷺ فقال : «كذب عدو الله» ، ثم أرسل رجلا فقال : «إن وجدته حيًّا فاقتله ، وإن أنت وجدته ميتا فحرقه بالنار» . فانطلق فوجده قد لُدِغ فمات فحرقه بالنار ، فعند ذلك[٢] قال النبي ﷺ : «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[٣] .

= الاستيعاب (١/ ١٨٥-١٨٦) وأسد الغابة (١/ ٢٠٩-٢١٠) والإصابة (١/ ٢٨٦) .

(١) في « ت » : « بأموالكم » بحذف الواو من أولها .

(٢) قوله : « ذلك » مكرر في « ت » .

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٥٣-٥٤) في ترجمة صالح بن حيان القرشي ، وابن الجوزي في الموضوعات مطولا ومختصرا (١/ ٥٠ ، ٥١ ، ١٠٢) من طرق ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ح٣٧٨ و٣٧٩ (١/ ٣٥٢-٣٥٣) .

وفي سنده صالح بن حيان وهو ضعيف تقدمت ترجمته ص (١١٦٥) ، قال ابن عدي عقبه : « وهذه القصة لا أعرفها إلا من هذا الوجه . . وحدثناه أبو يعلى عن سويد عن علي بن مسهر عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ : « من كذب علي متعمدا » ولم يذكر فيه هذه القصة » .اهـ

قلت : إن لفظ هذا الحديث الشريف : « من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » متواتر قد رواه عدد كبير من الصحابة رضوان الله عليهم يتجاوز السبعين من طرق كثيرة جدا عنهم تجاوزت المائة حتى صنف في ذلك الحافظ أبو القاسم الطبراني جزءا في طرقه وهو مطبوع متداول ، وكذا ابن الجوزي في مقدمة كتابه الموضوعات (١/ ٥٠) وما بعدها تولى إيرادها وروايتها .

وينظر : قطف الأزهار المتناثرة للسيوطي رقم١ (ص٢٣-٢٧) ولقط اللآلئ المتناثرة للزبيدي رقم ٦١ (ص٢٦١-٢٨٢) ونظم المتواتر للكتاني رقم٢ (ص٣٥-٤١) .

وروى أبو بكر بن مردويه[١] من حديث الوازع[٢] عن أبي سلمة[٣] عن أسامة[٤] [رضي الله عنه][٥] عن رسول الله ﷺ : «من تَقَوَّل عَلَيَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار» ، وذلك أنه بعث رجلا فكذب عليه فوجد ميتا قد انشق بطنه ولم تقبله الأرض[٦] .

---

(١) تقدمت ترجمته ص (١٢٧٨) .

(٢) هو الوازع بن نافع العقيلي الجزري من أهل الجزيرة ، قال فيه أحمد وابن معين : ليس بثقة ، وقال البخاري والنسائي : منكر الحديث .
التاريخ الكبير (٨/ ١٨٣) وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص٢٣٩) والجرح والتعديل (٩/ ٣٩-٤٠) وبحر الدم (ص٤٤٧) .

(٣) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني ، قيل اسمه عبد الله وقيل إسماعيل وقيل اسمه وكنيته واحد ، من أئمة التابعين ، حافظ ثقة مكثر قاضي المدينة ، مولده سنة بضع وعشرين ووفاته سنة (٩٤) وقيل (١٠٤) ، أخرج له الجماعة .
طبقات ابن سعد (٥/ ١٥٥-١٥٧) وتهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧٠-٣٧٦) والسير (٤/ ٢٨٧-٢٩٢) وتقريب التهذيب (ص٥٦٨) .

(٤) هو أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الحِبّ بن الحِبّ مولى رسول الله ﷺ من أبويه ، وأمه أم أيمن مولاة النبي عليه الصلاة والسلام وحاضنته ، يكنى أسامة أبا محمد ويقال أبو زيد ، وقد ولد في الإسلام وكان من جلة الصحابة ، له مناقب وفضائل كثيرة ، مات بالجرف من المدينة النبوية في أواخر خلافة معاوية .
الاستيعاب (١/ ٧٥-٧٧) وأسد الغابة (١/ ٧٩-٨١) والإصابة (١/ ٤٩) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٦) أخرجه بهذا السند والمتن والزيادة في آخره ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١٠١) ، وبغير الزيادة المذكورة أخرجه الطبراني في الكبير ح٤٢٦ (١/ ١٧١) وفي جزء طرق هذا الحديث رقم ٧٠ (ص١٨٧) وابن عدي في الكامل في ترجمة وازع بن نافع (٧/ ٩٤-٩٥) وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١/ ١١٢) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/ ١٢٧) في ترجمة أحمد بن عيسى بن علي ابن ماهان الجوال . =

فالله سبحانه لم يقر من كذب عليه في حياته وفضحه ، وكشف ستره للناس بعد مماته .

وأما ما يرجع إلى الخبر به فإنه الحق المحض ، وهو كلام رسول الله ﷺ الذي كلامه وحي ، فهو أصدق الصدق وأحق الحق بعد كلام الله ، فلا[1] يشتبه بالكذب والباطل على ذي عقل صحيح ، بل عليه من النور والجلالة والبرهان ما يشهد بصدقه ، والحق عليه نور ساطع يبصره ذو البصيرة السليمة ، فبين الخبر الصادق عن رسول الله ﷺ وبين الخبر الكاذب عنه من الفرق كما بين الليل والنهار والضوء والظلام ، وكلام النبوة متميز بنفسه [عن غيره][2] من الكلام الصدق ، فكيف يشتبه[3] بالكذب ، ولكن هذا إنما يعرفه من له عناية بحديث رسول الله ﷺ وأخباره وسنته ، ومن سواهم في عمًى عن ذلك ، فإذا قالوا أخباره وأحاديثه الصحيحة لا تفيد العلم فهم مخبرون عن أنفسهم أنهم لم يستفيدوا منها العلم ، فهم صادقون فيما يخبرون به عن أنفسهم كاذبون في إخبارهم أنها لا تفيد العلم لأهل الحديث والسنة .

وأما ما يرجع إلى المخبر فالمخبر نوعان : نوع له علم ومعرفة بأحوال الصحابة وعدالتهم وتحريهم للصدق والضبط ، وكونهم أبعد خلق الله عن الكذب وعن الغلط والخطأ فيما نقلوه إلى الأمة وتلقاه بعضهم عن بعض

= وهو ضعيف آفته الوازع بن نافع كما تقدم القول في ترجمته ، إلا أن متنه صحيح متواتر كما ذكرته قريبا في الصفحة الفائتة .

(١) في « ت » : « ولا » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ن » : « نسبته » وهو تصحيف للكلمة المثبتة .

بالقبول ، وتلقته الأمة عنهم كذلك وقامت شواهد صدقهم فيه ، فهذا المخبر يقطع بصدق المخبر ويفيده خبره العلم واليقين لمعرفته بحاله وسيرته .
ونوع لا علم لهم بذلك ، وليس عندهم من المعرفة بحال المخبرين ما عند أولئك ، فهؤلاء قد لا يفيدهم خبرهم اليقين ، فإذا انضم عمل المخبر وعلمه بحال المخبر وانضاف إلى ذلك معرفة المخبر عنه ونسبة ذلك الخبر إليه أفاد ذلك علما ضروريا بصحة تلك النسبة ، وهذا في إفادة العلم أقوى[1] من خبر [٢٣٧/ب] رجلٍ مبرزٍ في الصدق والتحفظ عن رجل معروف بغاية الإحسان والجود أنه سأله رجل معدم فقير ما يغنيه فأعطاه ذلك ، وظهرت شواهد تلك العطية على الفقير ، فكيف إذا تعدد المخبرون عنه وكثرت رواياتهم وأحاديثهم بطرق مختلفة وعطايا متنوعة في أوقات متعددة[2]

[قول ابن حزم في كون خبر الواحد حقا يفيد العلم والعمل]

قال أبو محمد بن حزم[3] : « ومما يبين أن أخبار رسول الله ﷺ تفيد العلم أن الله تعالى [قال][4] : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[5] فصح أنه صلى الله عليه [وسلم][6] مأمور ببيان القرآن

(١) في « ت » : « فهو » بدل قوله : « أقوى » وهو خطأ .

(٢) لعله إلى هنا انتهى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ، وقد بحثت عنه في مظانه من كتبه فلم أجده ، والغالب أن ابن القيم نقله من كتاب نقض التأسيس والموجود فيه نقص ، وقد تعرض أيضاً ابن تيمية لهذا الموضوع في بعض كتبه الأخرى كما في مجموع الفتاوى (١٨/ ١٦-١٧) والمسودة (ص٢٤٤) وما بعدها ، والرد على المنطقيين (ص٣٧-٣٨) .

(٣) تقدمت ترجمته (ص ٤٤٢) وكلامه المذكور منقول من كتابه « الإحكام في أصول الأحكام » ، يأتي ذكر موضعه وموطنه فيه عند آخر كلامه .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة النحل آية (٤٤) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

للناس ، وفي القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا يعلم[١] ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظه ، لكن ببيان[٢] رسول الله ـ ﷺ ـ[٣] فإذا كان بيانه لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه فقد بطل الانتفاع بنص القرآن ، وبطلت[٤] أكثر الشرائع المفترضة علينا[٥] فيه إذ[٦] لم ندرِ صحيح مراد الله تعالى منها (مما)[٧] أخطأ فيه المخطئ أو تعمد فيه الكذب الكاذب ومعاذ الله من هذا » .

قال : « وأيضاً فنقول[٨] لمن قال إن خبر (العدل الواحد)[٩] عن مثله مبلغا إلى النبي ﷺ لا يوجب العلم وأنه يجوز فيه [تعمد][١٠] الكذب والوهم وأنه غير مضمون الحفظ : أخبرونا (هل يمكن أن يكون عندكم

---

(١) في مصدر النص (١/ ١٢٢) : « لا نعلم »

(٢) في « د » و « ت » : « تبيان » . والمثبت من « ن » وهو الموافق لما في مصدر النص (١/ ١٢٢) .

(٣) زاد بعد هذا في النسخ الخطية : « لكن » وهي زيادة على ما في مصدر النص ولا معنى لها .

(٤) في مصدر النص (١/ ١٢٢) : « فبطلت » .

(٥) في النسخ الخطية : « عليها » ، والمثبت من مصدر النص (١/ ١٢٢) .

(٦) في « ت » : « إذا » وفي مصدر النص (١/ ١٢٢) : « فإذاً » بالتنوين ، والمثبت من النسخ الأخرى .

(٧) في « ت » : « فما » والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب فليتأمل .

(٨) زاد في النسخ الخطية : « أيضا » وهي زيادة على ما في مصدر النص ولعل حذفها أولى

(٩) في مصدر النص (١/ ١٢٢) : « الواحد العدل » بالتقديم والتأخير .

(١٠) ما بين المعقوفتين لا يوجد في مصدر النص .

شريعة)[1] فرض [أو تحريم][2] أتى بها رسول الله ﷺ ومات وهي باقية لازمة للمسلمين غير منسوخة فجهلت حتى لا يعلمها علم اليقين أحد من أهل الإسلام في العالم أبدا ؟ وهل يمكن عندكم أن يكون حكم موضوع بالكذب أو بخطأ بالوهم قد جاز ومضى واختلط بأحكام الشريعة اختلاطا لا يجوز أن يميزه أحد من أهل الإسلام في العالم أبدا ؟ أم لا يمكن عندكم شيء من هذين الوجهين ؟ فإن قالوا : لا يمكنان أبدا بل قد أمنّا [ذلك][3] صاروا إلى قولنا وقطعوا أن كل خبر رواه الثقة [عن الثقة][4] مستنداً[5] إلى رسول الله ﷺ في الديانة فإنه حق قد قاله رسول الله ﷺ كما هو ، وأنه يوجب العلم ويقطع بصحته ، ولا يجوز أن يختلط به خبر موضوع أو موهوم فيه (لم يقله قط رسول الله ﷺ)[6] اختلاطا لا يتميز الباطل فيه من الحق أبدا ، وإن قالوا : بل كل ذلك ممكن كانوا قد حكموا بأن دين الإسلام قد فسد وبطل أكثره واختلط ما أمر الله تعالى به مع ما لم يأمر به اختلاطا لا يميزه أحد[7] أبدا ، وأنهم لا يدرون أبدا ما أمرهم الله به مما لم يأمرهم به ، ولا ما وضع الكاذبون والمستخفون بما جاء به رسول الله

---

(1) في مصدر النص (1/ 122) : « هل يمكن عندكم أن تكون شريعة » بتقديم بعض الألفاظ على بعض .

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية وقد أثبته من مصدر النص (1/ 123) .

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(5) في « د » و « ن » : « مستند » ، وفي مصدر النص (1/ 123) : « مسندا » .

(6) في مصدر النص (1/ 123) : « لم يقله رسول الله ﷺ قط » بالتقديم والتأخير .

(7) في « د » و « ن » : « أحداً » ، والمثبت من « ت » ومصدر النص (1/ 123) .

ﷺ إلا بالظن الذي هو أكذب الحديث والذي لا يغني من الحق شيئا ، وهذا انسلاخ من الإسلام وهدم للدين وتشكيك في الشرائع .

ثم نقول[١] : أخبرونا إن كان كذلك كله ممكنا عندكم فهل [٢٣٨/أ] أمركم الله بالعمل بما رواه الثقات مسندا إلى رسول الله ﷺ أم لم يأمركم بالعمل به ولا بد من أحدهما ، فإن قالوا لم يأمرنا الله تعالى بذلك لحقوا بالمعتزلة ، وسيأتي جوابهم عن هذا القول ، وإن قالوا بل أمرنا الله تعالى بذلك قلنا لهم فقد قلتم إن الله أمركم بالعمل في دينه بما لم يأمركم به مما وضعه الكاذبون وأخطأ فيه الواهمون وأمركم أن تنسبوا إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ ما لم يأتكم به قط ولم يقله ولا رسوله ، وهذا قطع عليه بأنه أمر بالكذب عليه وافترض[٢] العمل بالباطل وبما شرع الكذابون مما لم يأذن به الله وبما ليس من الدين ، وهذا عظيم جدا لا يستجيز القول به مسلم .

ثم نسألهم عما قالوا إنه ممكن من سقوط بعض ما قاله رسول الله ﷺ من الحكم في الدين بإيجاب أو تحريم حتى (لا يؤخذ)[٣] عن أحد هل بقي علينا العمل به أم سقط عنا ، ولا بد من أحدهما ، فإن قالوا بل باقٍ علينا ، قلنا لهم كيف يلزمنا العمل بما لا ندري وبما لم يبلغنا أبدا ، وهذا من تحميل الإصر والحرج والعسر الذي قد آمننا[٤] الله منه .

---

(١) القائل هو ابن حزم وكلامه مستمر تابع لما قبله .

(٢) في النسخ الخطية : « افترض » بغير واو في أولها ، والمثبت من مصدر النص (١/ ١٢٣) .

(٣) في مصدر النص (١/ ١٢٣) : « لا يوجد » .

(٤) في « ت » : « امتن » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٢٣) .

وإن قالوا بل قد سقط عنا[١] العمل به ، قلنا[٢] لهم : فقد أجزتم نسخ شرائع[٣] من شرائع الإسلام مات رسول الله ﷺ وهي محكمة باقية لازمة ، فأخبرونا من الذي نسخها وأبطلها ؟ وقد مات رسول الله ﷺ وهي لازمة لنا غير منسوخة ، وهذا خلاف الإسلام والخروج منه جملة .

فإن قالوا : لا يجوز أن يسقط حكم شريعة مات النبي ﷺ وهو لازم لنا ولم ينسخ ، قلنا لهم : فمن أين أجزتم هذا النوع من الحفظ في الشريعة ولم تجيزوا تمام الحفظ للشريعة (في أن)[٤] لا يختلط بها باطل لم يأمر الله به قط اختلاطا لا يتميز معه الحق الذي أمر الله به من الباطل الذي لم يأمر به قط ، وهذا لا مخلص لهم منه ، ولا فرق بين من منع [من][٥] سقوط شريعة حق وأجاز اختلاطها بالباطل وبين من منع من اختلاط الحق في الشريعة بالباطل وأجاز سقوط شريعة حق ، وكل هذا باطل لا يجوز البتة وممتنع ، قد أمنا كونه ولله الحمد .

وإذا صح [هذا][٦] فقد ثبت يقينا أن خبر الواحد العدل مبلغا إلى رسول الله ﷺ حق مقطوع به موجب العلم والعمل [٢٣٨/ب] جميعا .

قال[٧] : وأيضاً فإن الله تعالى قال : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[٨]

---

(١) في « د » و « ن » : « علينا » ، والمثبت من « ت » ومصدر النص (١/ ١٢٤) .

(٢) في « د » و « ن » : « وقلنا » ، والمثبت من « ت » ومصدر النص (١/ ١٢٤) .

(٣) في « د » و « ن » : « شريعة » ، والمثبت من « ت » ومصدر النص (١/ ١٢٤) .

(٤) في « ت » : « من أن » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٢٤) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) أي الإمام ابن حزم .

(٨) سورة النحل آية (٤٤) .

وقال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾[١] ، فنسألهم هل بَيَّنَ رسول الله ﷺ ما أنزل الله أم لم يُبَيِّنْ ؟ وهل بلَّغ ما أنزل إليه أم لم يُبلِّغ ؟ فلا بد من أحد أمرين : فمن قولهم إنه بلغ ما أنزل إليه وبينه للناس وأقام الحجة على من بلغه ، فنسألهم عن ذلك التبليغ (وذلك)[٢] البيان : أهما باقيان (عندنا وإلى)[٣] يوم القيامة أم هما غير باقيين ؟ فإن قالوا بل هما باقيان وإلى يوم القيامة رجعوا إلى قولنا وأقروا أن الحق [من كل][٤] ما أنزل الله في الدين مبين مما لم ينزله ، مبلغ وإلى يوم القيامة .

وهذا هو نص قولنا في أن خبر الواحد العدل عن مثله مسندا[٥] إلى رسول الله ﷺ حق مقطوع (بغيبه)[٦] موجب للعلم والعمل ، وإن قالوا بل هما غير باقيين دخلوا في عظيمة وقطعوا بأن كثيرا من الدين قد بطل ، وأن التبليغ قد سقط في كثير من الشرائع ، وأن تبيين[٧] رسول الله ﷺ لكثير من الدين (قد ذهب)[٨] ذهابا لا يوجد معه أبدا ، وهذا [هو][٩]

(١) سورة المائدة آية (٦٧) .

(٢) في « ت » : « أو ذلك » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٢٤) .

(٣) في « ت » : « وعندنا إلى » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٢٤) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « مستندا » .

(٦) في مصدر النص (١/ ١٢٥) : « على مغيبه » ، و في « ت » : « بصحبته » ، والمثبت من « د » و « ن » .

(٧) في النسخ الخطية : « يبين » ، والمثبت من مصدر النص (١/ ١٢٥) .

(٨) في « ت » : « فذهب » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٢٥) .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قول الرافضة[١] بل شر منه ، لأن الرافضة ادعت أن حقيقة الدين موجدة عند إنسان مضمون كونه في العالم وهؤلاء أبطلوه من جميع العالم ، ونعوذ بالله من كلا القولين .

وأيضاً فإن الله تعالى قد قال : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٢] ، وقال تعالى : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾[٣] .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾[٤] ، وقال تعالى ذاما لقوم في قولهم : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا [وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ][٥]﴾[٦] ، [وقال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ][٧]وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾[٨] ، وقد صح أن الله تعالى افترض علينا العمل بخبر الواحد الثقة عن مثله مبلغا إلى رسول الله ﷺ وأن نقول أمر رسول الله ﷺ بكذا ونهى عن كذا (وفعل)[٩] كذا ، والله تعالى حرم القول في دينه

(١) تقدم تعريفهم ص (١٧٢) .

(٢) سورة الأعراف آية (٣٣) .

(٣) سورة النجم آية (٢٣) .

(٤) سورة يونس آية (٣٦) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) سورة الجاثية آية (٣٢) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) سورة الأنعام آية (١٤٨) .

(٩) في « ت » : « أو فعل » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٢٥) .

بالظن وحرم علينا أن نقول عليه إلا بعلم ، فلو كان الخبر المذكور يجوز فيه الكذب أو الوهم لكان قد أمرنا أن نقول [٢٣٩/أ] عليه ما لا نعلم ، ولكان قد أوجب علينا الحكم في الدين بالظن الذي لا نتيقنه والذي هو الباطل الذي لا يغني من الحق شيئاً ، والذي هو غير الهدى الذي جاء من عند الله ، وهذا هو الإفك والكذب والباطل الذي لا يحل القول به والذي حرم الله علينا أن نقول به[١] .

فصح يقينا أن الخبر المذكور حق مقطوع على غيبه بموجب[٢] العلم والعمل معا وبالله التوفيق .

فصار كل من يقول بإيجاب العمل بخبر الواحد ، وأنه مع ذلك ظن لا يقطع بصحة غيبه ولا يوجب العلم قائلا بأن الله تعبدنا بأن نقول عليه ما ليس لنا به علم ، وأن نحكم في ديننا بالظن الذي قد حرم علينا أن نحكم به في الدين ، وهذا عظيم جدا ، وأيضاً فإن الله تعالى يقول : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾[٤] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[٥] ، فنقول لمن جوز أن يكون ما أمر الله به نبيه من بيان شرائع الإسلام غير محفوظ ، وأنه يجوز فيه التبديل وأن يختلط بالكذب الموضوع اختلاطا لا يتميز أبدا ، أخبرونا عن إكمال الله

(١) بعد هذا في مصدر النص (١٢٦/١) : « وبالتخرص المحرم » .

(٢) في مصدر النص (١٢٦/١) : « موجب » .

(٣) سورة المائدة آية (٣) .

(٤) سورة آل عمران آية (٨٥) .

(٥) سورة آل عمران آية (١٩) .

تعالى لنا ديننا ورضاه[1] الإسلام لنا دينا ، ومنعه من قبول كل دين سوى الإسلام ، أكل[2] ذلك باق علينا ولنا إلى[3] يوم القيامة ؟ أم إنما كان ذلك للصحابة رضي الله عنهم فقط ؟ أم للصحابة ولا لنا ؟ ولا بد من أحد هذه الوجوه .

فإن قالوا لا للصحابة ولا لنا ، كان قائل هذا القول كافرا لتكذيبه الله جهارا ، وهذا لا يقوله مسلم ، وإن قالوا بل كل ذلك باق لنا وعلينا وإلى يوم القيامة صاروا إلى قولنا ضرورة ، وصح أن شرائع الإسلام كلها كاملة والنعمة بذلك[4] علينا تامة ، وأن دين الإسلام الذي ألزمنا الله تعالى باتباعه لأنه هو الدين عنده مميز من غيره قد هدانا بفضله له ، وإنّا على يقين أنه الحق وما عداه هو الباطل ، وهذا برهان ضروري قاطع على أن كل ما قاله رسول الله ﷺ في الدين وفي بيان ما يلزمنا محفوظ لا يختلط به ما ليس منه أبدا .

وإن قالوا : بل كان ذلك للصحابة فقط ، قالوا الباطل وخصصوا خطاب الله تعالى بدعوى كاذبة ؛ إذ خطابه تعالى بالآيات التي ذكرنا عمومٌ لكل مسلم في الأبد ، ولزمهم مع هذه العظيمة أن دين الإسلام غير كامل عندنا ، والله تعالى رضي لنا منه ما لم يحفظه علينا وألزمنا منه ما لا ندري [٢٣٩/ب] أين نجده ، وافترض علينا اتباع ما كذبه الزنادقة والمستخفون

---

(١) في « ت » : « ورضاه لنا » .

(٢) في « ت » : « كل » بحذف همزة الاستفهام في أولها .

(٣) في « د » و « ن » : « وإلى » ، والمثبت من « ت » ومصدر النص (١/ ١٢٦) .

(٤) في « ت » : « بها » بدل قوله : « بذلك » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٢٧) .

ووضعوه على لسان رسوله ، أو وَهِمَ فيه الواهمون (مما)[١] لم يقله نبيه ﷺ ، وهذا بيقين[٢] ليس هو دين الإسلام بل هو إبطال لدين الإسلام جهارا ولو كان هذا ـ ومعاذ الله أن يكون ـ لكان ديننا كدين اليهود والنصارى الذين أخبرنا[٣] الله تعالى أنهم كتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا هذا من عند الله ، وما هو من عند الله ، ونحن قد وثقنا بأن الله تعالى هو الصادق في قوله : ﴿ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟[٤] فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ﴾[٥] ، وأنه تعالى قد هدانا للحق ، فصح يقينا أن كل ما قاله رسول الله ﷺ فقد هدانا تعالى له وأنه حق مقطوع به » .

قال ابن حزم : « وقال بعضهم لما انقطعت به الأسباب : خبر الواحد يوجب علما ظاهرا » . قال : « وهذا كلام لا يعقل ، وما علمنا علما ظاهرا غير باطن ، ولا علما باطنا غير ظاهر ، بل كل علم يتيقن فهو ظاهر لمن علمه وباطن في قلبه ، وكل ظن لم يتيقن فليس علما أصلا لا ظاهرا ولا باطنا ، بل هو ضلال وشك وظن محرم القول به في دين الله .

ونقول لهم : إذا كان عندكم (يمكن أن يكون)[٦] كثير (من

---

(١) في « ت » : « ما » بدل قوله : « مما » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٢٧) .

(٢) في « ن » و « ت » : « يتعين » ، والمثبت من « د » ومصدر النص (١/ ١٢٧) .

(٣) في « ت » : « أخبر » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٢٧) .

(٤) في « د » : « اختلف » وهو خطأ .

(٥) سورة البقرة آية (٢١٣) .

(٦) في النسخ الخطية : « لم يمكن أن يكون » ، ولعل الصواب حذف حرف « لم » ، وقد جاء في مصدر النص (١/ ١٢٨) : « إذا جاز عندكم أن يكون . . » الخ ، فليتأمل .

دين)[١] الإسلام قد اختلط بالباطل فما يؤمنكم إذ ليس محفوظا أن يكون كثير من الشرائع قد بطلت لأنه لم ينقلها أحد أصلا ، فإذا منعوا من ذلك لزمهم المنع من اختلاطها بما ليس منها ، لأن ضمان حفظ الله تعالى يقتضي الأمان من كل ذلك .

وأيضاً فإنه لا يشك أحد من المسلمين أن كل ما علمه رسول الله ﷺ علمه أمته من شرائع الدين واجبها وحرامها وحلالها ، فإنه سنة الله تعالى ، وقد قال تعالى : ﴿ فَلَن[٢] تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾[٣] ، وقال تعالى : ﴿ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ﴾[٤] و ﴿ لَا تَبْدِيلَ[٥] لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ﴾[٦] ، فلو جاز أن يكون ما نقله الثقات الذين افترض الله علينا قبول نقلهم والعمل به والقول بأنه سنة الله وبيان نبيه يمكن في شيء منه التحويل أو التبديل لكان إخبار الله تعالى بأنه لا يوجد لها تبديل ولا تحويل كذبا ، وهذا لا يجيزه مسلم أصلا ، فصح[٧] يقينا لا شك فيه أن كل سنة سنها الله تعالى لرسوله وسنها رسوله لأمته فإنه لا يمكن في شيء منها تبديل ولا تحويل أبدا ، وهذا يوجب أن نقل الثقات في الدين يوجب العلم بأنه حق كما هو من عند الله عزّ وجلّ .

---

(١) في « ت » : « في دين » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/١٢٨) .

(٢) في « د » و « ن » : « ولن » والصواب هو المثبت كما في النص القرآني الكريم .

(٣) سورة فاطر آية (٤٣) .

(٤) سورة الأنعام آية (١١٥) وسورة الكهف آية (٢٧) .

(٥) في « د » : « ما لا تبديل » وهو خطأ .

(٦) سورة يونس آية (٦٤) .

(٧) في « ت » : « وصح » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/١٢٨) .

وأيضاً فإنهم مجمعون معنا على أن رسول الله ﷺ معصوم من الله في البلاغ في الشريعة[١] وعلى تكفير من قال ليس [٢٤٠/أ] معصوما في تبليغه الشريعة [إلينا][٢] ، ونقول لهم : أخبرونا عن الفضيلة بالعصمة التي جعلها الله لرسوله[٣] - ﷺ - في تبليغه الشريعة التي بعث بها أهي له في إخباره الصحابة بذلك فقط ؟ أم هي باقية لما أتى [به][٤] عليه الصلاة والسلام في بلوغه إلينا وإلى يوم القيامة ؟ فإن قالوا : بل هي له مع من شاهده خاصة لا في بلوغ الدين إلى من بعدهم ، قلنا لهم : (إذ جوزتم)[٥]

---

(١) دلت على عصمته عليه الصلاة والسلام فيما يبلغه عن ربه عزّ وجلّ نصوص شرعية كثيرة قرآنية وحديثية ، منها قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ الآية (٣ و ٤) من سورة النجم ، وقوله ﷺ : « إذا حدثتكم عن الله شيئا فخذوا به فإني لن أكذب على الله عزّ وجلّ » وهو جزء من حديث طلحة بن عبيد الله أخرجه مسلم في الفضائل ح١٣٩ (٤/ ١٨٣٥) . وقد قال القاضي عياض في كتابه الشفا (٢/ ٧٤٦) : « وأجمعت الأمة فيما كان طريقه البلاغ أنه معصوم فيه من الإخبار عن شيء منها بخلاف ما هو به لا قصدا ولا عمدا ولا سهوا ولا غلطا . . » .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « إن الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يخبرون عن الله سبحانه وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة ، ولهذا وجب الإيمان بكل ما أوتوه . . بخلاف غير الأنبياء فإنهم ليسوا معصومين كما عصم الأنبياء . . والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين . . » مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٨٩-٢٩٠) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » ، مثبت في « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٢٨)

(٣) في « ت » : « ولرسوله » بزيادة واو في أولها .

(٤) ما المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، وقد أثبته من مصدر النص (١/ ١٢٨) .

(٥) في النسخ الخطية : « أوقد جوزتم » وما أثبته فمن مصدر النص (١/ ١٢٩) ولعله الصواب كما سيأتي مثله لاحقا على هذا الوجه ص (١٥٢٥) .

بطلان العصمة في تبليغ الدين بعد موته ، وجوزتم وجود الداخلة[١] والفساد والبطلان [والزيادة][٢] والنقصان والتحريف في الدين ، فمن أين وقع لكم الفرق بين ما جوزتم من ذلك بعده وبين ما منعتم من ذلك في حياته ؟ فإن قالوا : لأنه يكون غير مبلغ لما أمر به (ولا معصوم)[٣] والله تعالى يقول : ﴿ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾[٤] ، قيل لهم : نعم وهذا التبليغ المفترض عليه الذي هو معصوم فيه بإجماعكم معنا من الكذب والوهم هو إلينا كما هو إلى الصحابة ولا فرق ، والدين لازم لنا كما هو لازم لهم سواء سواء ، فالعصمة واجبة في التبليغ للديانة باقية مضمونة ولا بد إلى يوم القيامة ، والحجة قائمة بالدين علينا وإلى يوم القيامة كما كانت قائمة على الصحابة سواء سواء ، ومن أنكر هذا فقد قطع بأن الحجة علينا في الدين غير قائمة ، والحجة لا تقوم بما لا يُدرى أحق هو أم كذب .

ثم نقول : وكذلك قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[٥] ، و ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾[٦] ،

---

(١) الدَّخَل بالتحريك : ما داخل الإنسان من فسادٍ في عقلٍ أو جسم ، وهو أيضاً : العيب والغش والغدر والمكر والفساد والداء والخديعة .
ينظر : لسان العرب وتاج العروس مادة (دخل) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « ولا معصوم فيه بل » وهي زيادة على ما في « د » و « ن » ومصدر النص

(٤) سورة المائدة آية (٦٧) .

(٥) سورة الحجر آية (٩) .

(٦) سورة المائدة آية (٣) .

﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾[(١)] ، و ﴿ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ ﴾[(٢)] ، فإن[(٣)] ادعوا إجماعا قيل لهم : من الكرامية[(٤)] من يقول : إنه ﷺ غير معصوم في تبليغ الرسالة[(٥)] ، فإن قالوا : ليس هؤلاء ممن يُعد في الإجماع ، قلنا لهم : صدقتم ولا يُعد في الإجماع من قال إن الدين غير محفوظ ، وإن كثيرا من الشرائع التي أنزل الله تعالى قد بطلت واختلطت بالباطل الموضوع والموهوم فيه اختلاطا لا يتميز معه الرشد من الغي ، ولا دين الله سبحانه من[(٦)] دين إبليس .

وإن قالوا : إن الفضيلة بعصمة ما أتى به النبي ﷺ من الدين باقية إلى يوم القيامة ، صاروا إلى الحق الذي هو قولنا ولله الحمد .

فإن قالوا : إن صفة كل مخبر وطبيعته أن خبره يجوز فيه الصدق والكذب والخطأ ، وقولكم بأن خبر الواحد العدل في الشريعة يوجب العلم إحالة الطبيعة وخرق العادة فيه .

قلنا : لا ننكر من الله تعالى إحالة ما شاء من الطبائع إذا صح البرهان [٢٤٠/ب] به ، فالعجب من إنكاركم هذا مع قولكم به بعينه في إيجابكم

---

(١) سورة آل عمران آية (٨٥) .

(٢) سورة البقرة آية (٢٥٦) .

(٣) في « ت » : « وإن » والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/١٢٩) .

(٤) تقدم تعريفهم ص (٥١٩) .

(٥) وقد قال في مصنفه « الفِصَل » (٥/٤) : « .. وسمعت من يحكي عن بعض الكرامية أنهم يجوزون على الرسل عليهم السلام الكذب في التبليغ أيضاً » .

(٦) في « ت » : « مع » بدل قوله « من » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/١٢٩) .

عصمة النبي ﷺ من الكذب والوهم في تبليغه الشريعة ، وهذا هو الذي أنكرتم بعينه ، بل لم تقنعوا بالتناقض إذ[1] أصبتم في ذلك وأخطأتم في منعكم من ذلك في خبر الواحد العدل حتى أتيتم بالباطل المحض ؛ إذ جوزتم على جميع الأمم موافقة الخطأ في إجماعها في رأيها ، وذلك طبيعة في الكل وصفة لهم ، ومنعتم من جواز الخطأ والوهم على [ما ادعيتموه من إجماع الأمة من المسلمين خاصة في اجتهادها في القياس وحاش لله أن تجمع الأمة على][2] الباطل[3] ، والقياس عين الباطل[4] ، فخرقتم بذلك العادة وأحلتم الطبائع بلا برهان ، لا سيما إذا كان المخالف لنا من المرجئة[5] القاطعين بأنه لا يمكن أن يكون يهودي ولا نصراني يعرف بقلبه أن الله تعالى حق ، فإن هؤلاء أحالوا الطبائع بلا برهان ومنعوا من إحالتها إذا قام البرهان بإحالتها .

فإن قالوا : إنه يلزمكم أن تقولوا إن نقلة الأخبار التي قالها رسول الله ﷺ معصومون في نقلها وإن كل واحد [منهم][6] معصوم في

---

(١) في « ت » : « إذا » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٢٩) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، أثبته من مصدر النص (١/ ١٣٠) .

(٣) بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : « إن الله لا يجمع أمتي أو قال أمة محمد ﷺ على ضلالة ويد الله على الجماعة ، ومن شذّ شذ في النار » . وهو صحيح كما تقدم ص (١٤٩٩) تعليق (٦) .

(٤) هذا في حق القياس الباطل الفاسد المعارض للنص الصحيح الصريح ، وأما القياس الشرعي الثابت بشروطه وأركانه فهو حجة عند جماهير أهل العلم كما هو مقرر في موطنه ومظانه من كتب الأصول وغيرها .

(٥) تقدم تعريفهم ص (١٧٥) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » وهو مثبت في « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٣٠) .

نقله من تعمد الكذب ووقوع الوهم منه .

قلنا لهم : نعم هكذا نقول وبه نقطع ، (وكل خبر قاله)[١] رسول الله ﷺ في الدين فذلك الراوي معصوم فيه من تعمد الكذب ، مقطوع بذلك عند الله ومن جواز الوهم فيه إلا ببيان وارد ـ ولا بد ـ [من الله تعالى][٢] ببيان ما وهم فيه ، كما فعل سبحانه بنبيه ﷺ إذ سلم من ركعتين ومن ثلاث واهما[٣] ، لقيام البراهين التي قدمنا من حفظ جميع الشريعة مما ليس منها » .

قلت[٤] : وهذا[٥] الذي قاله أبو محمد[٦] حق في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول عملا واعتقادا دون الغريب الذي لم يعرف تلقي الأمة له بالقبول .

قال ابن حزم : « فإن قالوا قد تعبدنا الله سبحانه بحسن الظن به ، وقال رسول الله ﷺ : إن ربه تعالى يقول : «أنا عند حسن ظن عبدي بي فليظن

---

(١) في مصدر النص (١/ ١٣٠) : « وكل عدلٍ روى خبرا قاله » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية وقد أثبته من مصدر النص (١/ ١٣٠) .

(٣) خبر تسليمه عليه الصلاة والسلام من ركعتين في صلاة رباعية فرضية أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، فرواه البخاري في الصلاة ح٤٨٢ (ص١٠٢) وفي مواضع أخرى من الصحيح قد أحيل إلى مكانها في هذا الموطن ، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة ح٩٧ وما بعده (١/ ٤٠٣-٤٠٤) .

وأما تسليمه ﷺ من ثلاث وهو في صلاة الفرض الرباعية فأخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة ح١٠١ ، ١٠٢ ، (١/ ٤٠٤-٤٠٥) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه .

(٤) القائل هو الإمام ابن القيم كما هو ظاهر .

(٥) في « د » و « ن » : « هذا » بحذف الواو من أولها .

(٦) هي كنية الإمام ابن حزم .

[بي][1] خيراً»[2] .

قلنا : ليس هذا من الحكم في الدين [بالظن في شيء بل كله باب واحد ، لأنه تعالى حرم علينا أن نقول عليه في الدين][3] بالتحريم والإباحة والإيجاب (ما لا)[4] نعلم ، وبيَّن لنا كل ما ألزمنا من ذلك ، فوجب القطع بكل ذلك كما وجب القطع بتخليد الكفار في النار[5] وتخليد المؤمنين في الجنة ولا فرق ، ولم يجز القول بالظن في شيء من ذلك كله .

فإن قالوا : أنتم تقولون إن الله تعالى أمرنا بالحكم بما شهد به العدل مع يمين الطالب[6] وبما شهد به العدلان[7] فصاعدا [٢٤١/أ] وبما حلف عليه المُدَّعى عليه إذا لم يقم المدعي بينة في إباحة الدماء والفروج والأبشار[8] والأموال المحرمة[9] ، وكل ذلك بإقراركم ممكن

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) هو طرف من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في التوحيد مطولا ومختصرا ح٧٤٠٥ (ص١٥٥١) وح٧٥٠٥ وح٧٥٣٧ ، ومسلم في الذكر والدعاء ح٢ (٢٠٦١/٤) ، وهو فيهما بلفظ : « أنا عند ظن عبدي .. » الحديث .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « ما لم » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١٣١/١) .

(٥) ينظر ما تقدم ذكره عن هذه المسألة ص (٦٣٧) وما بعدها .

(٦) يشير إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد . أخرجه مسلم في الأقضية ح٣ (١٣٣٧/٣) .

(٧) كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾ الآية (٢٨٢) من سورة البقرة ، وقوله عزّ وجلّ : ﴿ وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ الآية (٢) من سورة الطلاق .

(٨) الأبشار : جمع بشر وهو الخلق يقع على الأنثى والذكر والواحد والاثنين والجمع .. كذا في تاج العروس مادة (بشر) .

(٩) في حديث ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ قضى أن اليمين على المدَّعَى =

أن[1] يكون في باطن الأمر بخلاف ما شهد به الشاهد وما حلف[2] عليه الحالف ، وهذا هو الحكم بالظن الذي أنكرتم علينا قوله في خبر الواحد .

قلنا لهم[3] وبالله التوفيق : بين الأمرين فروق واضحة كالشمس :

أحدها : أن الله تعالى قد تكفل بحفظ الدين وإكماله[4] وتبيينه من الغي ومما ليس منه ، (ولم يتكفل تعالى)[5] بحفظ دمائنا ولا بحفظ فروجنا ولا بحفظ أبشارنا وأموالنا في الدنيا ، بل قَدَّر أن كثيرا من ذلك يؤخذ بغير حق في الدنيا ، وقد نص على ذلك رسول الله ﷺ إذ يقول : «إنكم تختصمون إلي وإنما أنا بشر ، ولعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار»[6] ، ويقوله للمتلاعنين : «إن[7] الله يعلم أن

= عليه » . أخرجه البخاري في الرهن ح٢٥١٤ (ص٤٩٩) وفي الشهادات ح٢٦٦٨ وفي التفسير ح٤٥٥٢ ، ومسلم في الأقضية ح١ و٢ (٣/١٣٣٦) .

(١) في « ت » : « وأن » بزيادة واو في أولها ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٣١) .

(٢) في « ت » : « خلف » وهو خطأ .

(٣) في « ت » : « له » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٣١) .

(٤) في « ت » : « وكماله » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٣١) .

(٥) في « ت » : « ولم يتكفل لنا » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٣١) .

(٦) متفق عليه من حديث أم سلمة رضي الله عنها ، فأخرجه البخاري في المظالم ح٢٤٥٨ (ص٤٨٧) وفي الشهادات ح٢٦٨٠ وفي مواضع أخرى متفرقة من الصحيح ، انظر الإحالة إليها في الموضع الأول المذكور ، وأخرجه مسلم في الأقضية ح٤ وما بعده (٣/ ١٣٣٧-١٣٣٨) .

(٧) قوله : « إن » لا يوجد في « د » و « ن » وهو هكذا في رواية مسلم ، وبإثباتها في رواية البخاري .

أحدكما كاذب فهل منكما تائب ؟»[١] .

والفرق الثاني : أن حكمنا[٢] بشهادة الشاهد ويمين الحالف ليس حكما بالظن كما زعموا ، بل نحن نقطع ونثبت بأن الله سبحانه افترض علينا الحكم بيمين الطالب مع شهادة العدل ، وبيمين المدَّعَى عليه إذا لم تقم بينة ، وشهادة العدل[٣] والعدلين ، والعدول عندنا وإن كانوا في باطن الأمر كذابين (أو واهمين)[٤] فالحكم بكل ذلك حق عند الله تعالى وعندنا مقطوع على غيبه .

برهان ذلك أنَّ حَكَماً لو تحاكم إليه اثنان ولا بينة للمدعي فلم يحكم للمدعى عليه باليمين ، أو شهد عنده عدلان فلم يحكم بشهادتهما فإن ذلك الحاكم فاسق عاص لله تعالى ظالم ، سواء كان المدَّعَى عليه مبطلا في إنكاره أو محقا ، أو كان الشهود كذبة أو واهمين أو صادقين إذا لم يعلم باطن أمرهم ، ونحن مأمورون يقينا (بأمر الله)[٥] تعالى لنا أن نقتل هذا البريء المشهود عليه بالباطل ، وأن نبيح هذا الفرج [الحرام][٦] المشهود فيه

(١) هو جزء من حديث ابن عباس أخرجه البخاري في التفسير ح٤٧٤٧ (ص١٠٠٣) وفي الطلاق ح٥٣٠٧ ومختصرا في الشهادات ح٢٦٧١ ، وأخرجه مسلم من حديث ابن عمر في اللعان ح٦ (٢/ ١١٣٢) .

(٢) في النسخ الخطية : « حكما » والمثبت من مصدر النص (١/ ١٣٢) .

(٣) في « د » و « ن » : « والعدل » بزيادة واو في أولها ، والمثبت من « ت » ومصدر النص (١/ ١٣٢) .

(٤) في « د » و « ن » : « أواهمين » وهو خطأ ، والمثبت من « ت » ومصدر النص (١/ ١٣٢) .

(٥) في « ت » : « بالله » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٣٢) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

بالكذب ، وأن نبيح هذه البشرة المحرمة وهذا المال الحرام المشهود فيه بالباطل ، وحرم على المبطل أن يأخذ شيئا من ذلك ، وقضى تعالى بأننا إن لم نحكم بذلك فساق عصاة له ، ظلمة متوعَّدون بالنار على ذلك ، وما أمرنا أن نحكم في الدين بخبر وضعه فاسق أو وَهِمَ فيه واهِم ، فهذا فرق في غاية البيان .

وفرق ثالث : وهو أن الله تعالى فرض علينا أن نقول في جميع الشريعة قال رسول [٢٤١/ب] الله ﷺ كذا ، وأمرنا الله تعالى بكذا ، لأنه تعالى يقول : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾(١) ، ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾(٢) ، ففرض علينا أن نقول : نهانا [الله و](٣) رسوله(٤) - ﷺ - عن كذا وكذا ، وأمرنا بكذا ، ولم يأمرنا(٥) قط أن نقول : شهد [هذا](٦) الشاهد بحق ، ولا حلف هذا الحالف على حق ، ولا أن هذا الذي قضينا به لهذا حق يقينا ، لكن الله تعالى قال لنا : احكموا بشهادة العدل وبيمين المدَّعَى عليه إذا لم تقم عليه بينة ، وهذا فرق لا خفاء به ، فلم نحكم بالظن في شيء من ذلك أصلا ولله الحمد ، بل بعلم قاطع .

فإن(٧) قالوا : إنما قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾(٨) ولم يقل

---

(١) سورة النساء آية (٥٩) .

(٢) سورة الحشر آية (٧) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « رسول الله » .

(٥) زاد بعده في « ت » : « بكذا » ، وهو مما تخلو منه نسخة « د » و « ن » ومصدر النص

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في « ت » : « فإذا » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٣٣) .

(٨) سورة الحجرات آية (١٢) .

كل ظن إثم ، قلنا : قد بَيَّنَ الله تعالى لنا الإثم من البر وبين أن القول عليه بما (لا نعلم)[١] حرام ، فهذا من الظن الذي هو إثم بلا شك .

قال ابن حزم : فلجأت المعتزلة إلى الامتناع من الحكم بخبر الواحد[٢] للدلائل التي ذكرناها ، وظنوا أنهم تخلصوا بذلك ولم يتخلصوا ، بل كل ما لزم غيرهم مما ذكرنا فهو لازم لهم ، وذلك أنا نقول : أخبرونا عن الأخبار التي رواها الآحاد أهي كلها حق إذا جاءت من رواية[٣] الثقات خاصة ؟ أم كلها باطل ؟ أم فيها حق وباطل ؟ فإن قالوا فيها حق وباطل وذلك قولهم ، قلنا لهم : فهل يجوز أن تبطل شريعة أوحى الله تعالى بها إلى نبيه حتى تختلط بكذب وضعه فاسق فنسبه إلى رسول الله ﷺ ؟ أو وهِمَ فيه واهِم فيختلط الحق المأمور به مع الباطل المختلق اختلاطا لا يتميز به الحق من الباطل أبداً لأحدٍ من الناس ؟ وهل الشرائع الإسلامية كلها محفوظة لازمة لنا ؟ أم هي غير محفوظة ولا كلها لازم لنا بل قد سقط منها بعد رسول الله ﷺ كثير ؟ وهل قامت الحجة علينا لله تعالى فيما افترض علينا من الشرائع بأنها[٤] بينة لنا متميزة مما لم يأمرنا به ؟ أم لم تقم لله تعالى علينا حجة في الدين لأن كثيرا

---

(١) في « د » و « ن » : « لا يعلم » والمثبت من « ت » ومن مصدر النص (١/ ١٣٣) .

(٢) الذي وقفت عليه أن المعتزلة يوافقون عامة الأصوليين في قبول خبر الواحد إلا ما كان من أبي علي الجبائي فإنه اشترط لذلك شروطا ، قال : « إذا روى العدلان خبرا وجب العمل به ، وإن رواه واحد فقط لم يجز العمل به إلا بأحد شروط منها أن يعضده ظاهر أو عمل بعض الصحابة أو اجتهاد أو يكون منتشرا » .

المعتمد لأبي الحسين البصري (٢/ ٦٢٢) . وينظر من كتب الأصول : المنخول للغزالي (ص٣٤٤) والوصول إلى الأصول لابن برهان (٢/ ١٧٥) وشرح الكوكب المنير (٢/ ٣٦٢) .

(٣) في « ت » : « روايات » والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٣٣) .

(٤) في النسخ الخطية : « فإنها » والمثبت من مصدر النص (١/ ١٣٤) ولعله الصواب .

منه مختلط بالكذب غير متميز منه أبدا .

فإن أجازوا اختلاط شرائع الدين التي أوحى الله تعالى بها إلى نبيه مما ليس من الدين ، وقالوا لم يقم الله علينا حجة فيما أمرنا به دخل عليهم من القول بفساد الشريعة وذهاب الإسلام وبطلان ضمان الله لحفظ الذكر ، كالذي دخل على غيرهم ، ولزمهم أنهم تركوا كثيرا من الدين الصحيح كما لزم غيرهم أنهم يعملون بما ليس من الدين ، وأن النبي ﷺ قد بطل بيانه [٢٤٢/أ] ، وأن حجة الله بذلك لم تقم علينا . وإن لجأوا إلى [الاقتصار على][1] خبر التواتر لم ينفكوا[2] بذلك من أن كثيرا من الدين قد بطل لاختلاطه بالكذب الموضوع وبالموهوم فيه ، ومن جواز أن يكون كثير من شرائع الإسلام لم ينقل إلينا ؛ إذ[3] قد بطل ضمان حفظ الله فيها .

وأيضاً فإنه لا يعجز أحد [أن يدعي][4] في خبرٍ ما أنه منقول نقل التواتر ، بل أصحاب الإسناد أصح دعوى في ذلك بشهادة كثرة الرواة وتغاير الأسانيد لهم بصحة قولهم في نقل التواتر ، فإن لجأ لاجئ إلى أن يقول بأن كل خبر [جاء][5] من طريق الآحاد الثقات فإنه كذب موضوع ليس منه شيء قاله رسول الله ﷺ ، فهذه مجاهرة ظاهرة ومدافعة لما يعلم بالضرورة خلافه ، وتكذيب لجميع الصحابة ولجميع فضلاء التابعين ولكل

---

(١) ما بين المعقوفتين أثبته من مصدر النص (١/ ١٣٤) .

(٢) في النسخ الخطية : « ينقلوا » ولعله خطأ صوابه ما أثبت من مصدر النص (١/ ١٣٤) .

(٣) في النسخ الخطية : « أو » بدل « إذ » ، والمثبت من مصدر النص (١/ ١٣٤) .

(٤) ما بين المعقوفتين أثبته من مصدر النص (١/ ١٣٤) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

إنسان من العلماء جيلا بعد جيل ، لأن كل من ذكرنا رووا الأخبار عن النبي[(١)] - ﷺ - بلا شك ، واحتج بها بعضهم على بعض ، وعملوا بها ، وأفتوا بها في دين الله . وهذا اطراح للإجماع المتيقن وباطل لا تختلف النفوس فيه ، (لأن بالضرورة يعلم)[(٢)] أنه لا يمكن أن يكون كل من ذكرنا لم يصدق في كلمة ، بل كلهم كذبوا ووضعوا كل ما رووا .

وأيضاً ففيه إبطال لأكثر الشرائع التي لا يشك مسلم ولا غير مسلم في أنها ليس في القرآن مبينة كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك ، وإنا إنما تلقيناها من كلام رسول الله ﷺ .

فهذه ثلاثة أقوال كما ترى لا رابع لها : إما أن يكون كل خبر نقله العدل عن العدل مبلغا به [إلى][(٣)] النبي ﷺ كذبا كلها أولها عن آخرها .

أو يكون فيها حق وباطل إلا أنه لا سبيل لنا إلى تمييز الحق من الباطل أبدا ، وهذا تكذيب لله تعالى في إخباره بحفظ الذكر المنزل وبإكماله لنا الدين ، وبأنه لا يقبل منا إلا دين الإسلام لا شيئاً سواه ، وفيه أيضاً إفساد الدين واختلاطه بما لم يأمر الله به ، ولا سبيل لأحدٍ في العالم أن يعرف ما أمر الله به في دينه مما لم يأمر به أبدا ، وأن حقيقة الإسلام قد بطلت بيقين ، وهذا انسلاخ عن[(٤)] الإسلام .

أو أنها كلها حق مقطوع على غيبها عند الله تعالى موجبة كلها العلم لأخبار الله تعالى بأنه حافظ لما أنزل من الذكر ولتحريمه تعالى الحكم في

---

(١) في « ت » : « رسول الله » .

(٢) في مصدر النص (١/ ١٣٥) : « لأنا بالضرورة ندري » الخ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت في « ت » ومصدر النص (١/ ١٣٥) .

(٤) في « ت » : « من » والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص (١/ ١٣٥) .

الدين بالظن والقول عليه بما لا علم لنا [به][1] ولإخباره تعالى أنه قد تبين الرشد من الغي ، وليس الرشد إلا ما أنزله الله تعالى على لسان نبيه وفي فعله ، وليس الغي إلا ما لم ينزله الله تعالى على لسان نبيه . وهذا قولنا » . انتهى كلامه[2] .

فصل

[من الأدلة على إفادة خبر الواحد العدل العلم]

ومما يبين أن [٢٤٢/ب] خبر الواحد العدل يفيد العلم أدلة كثيرة أحدها :

[الدليل الأول]

أن المسلمين لما أخبرهم الواحد وهم بقباء في صلاة الصبح أن القبلة قد حولت إلى الكعبة قبلوا خبره وتركوا الجهة[3] التي كانوا عليها واستداروا إلى القبلة[4] ، ولم ينكر عليهم رسول الله ﷺ ، بل شكروا على ذلك ، وكانوا على أمر مقطوع به من القبلة الأولى ، فلولا حصول العلم [لهم بخبر الواحد لم يتركوا المقطوع به المعلوم لخبر لا يفيد العلم][5] ، وغاية ما

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٢٢-١٣٦) والنص فيه مع شيء من التصرف والاختصار والزيادة والنقصان أشرت إلى بعض ذلك .

(٣) في النسخ الخطية : « الحجة » وهو تصحيف ، وقد صوبت في هامش نسخة « ن » .

(٤) أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : « بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : إن رسول الله ﷺ قد أُنزل عليه الليلة قرآن وقد أُمر أن يستقبل الكعبة ، فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة » .
كتاب الصلاة ح٤٠٣ (ص٨٧) وكرره في التفسير ح٤٤٨٨ و ٤٤٩٠ و٤٤٩١ و٤٤٩٣ و٤٤٩٤ وفي كتاب أخبار الآحاد ح٧٢٥١ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

يقال[١] فيه أنه خبر اقترنت به قرينة ، وكثير منهم يقول : لا يفيد العلم بقرينة ولا غيرها ، وهذا في غاية المكابرة ، ومعلوم أن قرينة تلقي الأمة له بالقبول وروايته قرناً بعد قرن من غير نكير من أقوى القرائن وأظهرها ، فأي قرينة فرضتها كانت تلك أقوى منها .

[الدليل الثاني]

الدليل الثاني : أن الله تعالى قال : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[٢] ، وفي القراءة الأخرى :﴿ فتثبتوا ﴾[٣] ، وهذا يدل على الجزم[٤] (بقبول خبر)[٥] الواحد وأنه لا يحتاج إلى التثبت ، ولو كان خبره لا يفيد العلم لأمره بالتثبت حتى يحصل العلم .

ومما يدل عليه أيضاً أن السلف الصالح وأئمة الإسلام لم يزالوا يقولون : قال رسول الله ﷺ كذا ، وفعل كذا ، وأمر بكذا ، ونهى عن كذا . وهذا معلوم (من كلامهم)[٦] بالضرورة .

وفي صحيح البخاري : « وقال[٧] رسول الله ﷺ » في عدة مواضع ، وكثير من أحاديث الصحابة يقول فيها أحدهم : قال رسول الله ﷺ ، وإنما سمعه من صحابي غيره[٨] ، وهذه شهادة من القائل وجزم على

(١) في « ت » : « ما يقال لهم » مع اضطرابٍ بعض الألفاظ بالتقديم والتأخير .

(٢) سورة الحجرات آية (٦) .

(٣) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف . ينظر : السبعة لمجاهد (ص٦٣٦) والتبصرة لمكي (ص٤٨٠ و٦٨١) والتيسير للداني (ص٩٧) والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٥١) .

(٤) في « د » و « ن » : « الحزم » أعني بالحاء المهملة ، والمثبت من « ت » وهو الأولى .

(٥) في « ت » : « بخبر » بدل قوله : « بقبول خبر » .

(٦) في « ت » : « في كلامهم » .

(٧) في « ت » : « قال » بحذف الواو من أولها .

(٨) وهو المسمى عند الفقهاء والأصوليين بمرسل الصحابي ، وهو حجة بالاتفاق =

رسول الله ﷺ بما نسبه إليه من قول أو فعل ، فلو كان خبر الواحد لا يفيد العلم لكان شاهدا على رسول الله ﷺ بغير علم .

[الدليل الثالث]

الدليل الثالث : أن أهل العلم بالحديث لم يزالوا يقولون : صحّ عن رسول الله ﷺ ، وذلك جزم منهم بأنه قاله ، ولم يكن مرادهم ما قاله بعض المتأخرين : إن المراد بالصحة [صحة][1] السند لا صحة المتن ، بل هذا مراد من زعم أن أحاديث رسول الله ﷺ لا تفيد العلم ، وإنما كان مرادهم صحة الإضافة إليه وأنه قاله ، كما كانوا يجزمون بقولهم قال رسول الله ﷺ ، وأمر ونهى وفعل رسول الله ﷺ ، وحيث كان يقع لهم الوهم في ذلك يقولون : يذكر عن رسول الله ﷺ ويروى عنه ونحو ذلك[2]

= ولا يعتبر قول من شذ عن ذلك ، قال السرخسي في أصوله (١/ ٣٥٩) : « ولا خلاف بين العلماء في مراسيل الصحابة رضي الله عنهم أنها حجة ، لأنهم صحبوا رسول الله ﷺ ، فما يروونه عن رسول الله عليه الصلاة والسلام مطلقا يحمل على أنهم سمعوه منه أو من أمثالهم وهم كانوا أهل الصدق والعدالة ، وإلى هذا أشار البراء بن عازب رضي الله عنه بقوله : « ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ ، وإنما كان يحدث بعضنا بعضا ، ولكنا لا نكذب » اهـ .

ويراجع الباعث الحثيث (١/ ١٥٨-١٥٩) وهدي الساري (ص٣٥٠ و٣٧٨) وتدريب الراوي مع تقريب النووي (١/ ٢٣٤-٢٣٥) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) قال ابن الصلاح : رحمه الله تعالى في مقدمته (ص٣٩٦) : « ينبغي لمن روى حديثا بالمعنى أن يُتبعه بأن يقول : أو كما قال ، أو نحو هذا ، وما أشبه ذلك من الألفاظ روى ذلك من الصحابة عن ابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهم . . . » الخ .

وينظر لهذا المبحث من كتب علم مصطلح الحديث مسألة رواية الحديث بالمعنى في « المحدث الفاصل » (ص٥٣٣) وما بعدها ، والكفاية للخطيب (ص١٩٨-٢١١) والتقريب مع شرحه التدريب (١/ ٥٣٢-٥٣٨) والباعث الحثيث (٢/ ٣٩٩-٤٠٠) =

[٢٤٣/أ] ومن له خبرة بالحديث يفرق بين قول أحدهم : هذا الحديث صحيح وبين قوله : إسناد صحيح ، فالأول جزم بصحة نسبته إلى رسول الله ﷺ ، والثاني شهادة بصحة سنده ، وقد تكون فيه علة أو شذوذ فيكون سنده صحيحا ولا يحكمون أنه صحيح في نفسه(١) .

[الدليل الرابع]

الدليل الرابع : [قوله تعالى](٢) : ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾(٣) ، والطائفة تقع على الواحد فما فوقه(٤) ، فأخبر أن الطائفة تنذر قومهم إذا رجعوا إليهم ، (والإنذار

= والتبصرة والتذكرة ومعها فتح الباقي (٢/١٦٨-١٧٠) وغيرها من كتب هذا الفن الشريف .

(١) قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى في مقدمته (ص١٨٤-١٨٥) : « قولهم : هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم : هذا حديث صحيح أو حديث حسن ؛ لأنه قد يقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاذا أو معللا . . » .
وينظر تقريب النووي مع شرحه تدريب الراوي (١/ ١٧٥) والباعث الحثيث (١/ ١٣٩) .

(٢) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية والسياق يقتضيه كما سيأتي في مطلع الأدلة اللاحقة

(٣) سورة التوبة آية (١٢٢) .

(٤) قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ : « الطائفة الرجل فما فوقه» .
أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم ، كذا في الدر المنثور (٦/ ١٢٦) عند الآية المذكورة .
وأخرج ابن جرير في تفسيره (١٨/ ٦٩) في الآية نفسها عن مجاهد قال : « الطائفة رجل » . وعنه « الطائفة الواحد إلى الألف » . وعنه « الطائفة رجل واحد فما فوقه » .
وينظر : مفردات القرآن للراغب وعمدة الحفاظ ولسان العرب وتاج العروس ، جميعهم في مادة (طوف) .

والإعلام إنما يفيد العلم)[١] ، وقوله : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ نظير قوله في آياته المتلوة والمشهودة[٢] : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[٣] ، ﴿ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[٤] ، ﴿ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾[٥] ، وهو سبحانه إنما يذكر ذلك فيما يحصل العلم لا فيما (لا يفيد)[٦] العلم .

[الدليل الخامس]

الدليل الخامس : قوله : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾[٧] أي لا تتبعه ولا تعمل به ، ولم يزل المسلمون من [عهد][٨] الصحابة يَقْفُون أخبار الآحاد ويعملون بها ويثبتون لله تعالى بها[٩] الصفات ، فلو كانت لا تفيد علماً لكان الصحابة والتابعون وتابعوهم وأئمة الإسلام كلهم قد قفوا ما ليس لهم به علم .

[الدليل السادس]

الدليل السادس : قوله تعالى : ﴿ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[١٠] فأمر من لم يعلم أن يسأل أهل الذكر وهم أولوا الكتاب

---

(١) في « د » و « ن » : « والإنذار والإعلام بما يفيد العلم لا بما لا يفيد العلم » .

(٢) في « ت » : « المشهودة » بحذف الواو من أولها .

(٣) سورة الأعراف آية (١٧٦) وسورة النحل آية (٤٤) وسورة الحشر آية (٢١) .

(٤) في النسخ الخطية : « لعلهم يعقلون » ، ولا توجد في القرآن بهذا التركيب ، فلعلها محرفة عن قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ وهي جزء من الآية (٤٦) من سورة يوسف .

(٥) سورة الأنبياء آية (٣١) وسورة المؤمنون آية (٤٩) وسورة السجدة آية (٣) .

(٦) في « ت » : « يفيد » بحذف « لا » من أولها .

(٧) سورة الإسراء آية (٣٦) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٩) في « ت » : « بها من » .

(١٠) سورة النحل آية (٤٣) وسورة الأنبياء آية (٧) .

والعلم ، ولولا أن أخبارهم تفيد العلم لم يأمر بسؤال من لا يفيد خبره علما ، وهو سبحانه لم يقل سلوا عدد التواتر بل أمر بسؤال أهل الذكر مطلقا ، فلو كان واحد لكان سؤاله وجوابه كافيا .

[الدليل السابع]

الدليل السابع : قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾[1] ، وقال : ﴿ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾[2] ، وقال النبي ﷺ : «بلغوا عني»[3] ، وقال لأصحابه في الجمع الأعظم يوم عرفة : «أنتم مسئولون عني فماذا أنتم قائلون ؟» قالوا : نشهد أنك بلغت وأديت ونصحت[4] ، ومعلوم أن البلاغ هو الذي تقوم به الحجة على المبلغ ويحصل به العلم ، فلو كان خبر الواحد لا يحصل به العلم (لم يقع)[5] به التبليغ الذي تقوم به حجة الله على العبد ، فإن الحجة إنما تقوم بما يحصل به العلم .

وقد كان رسول الله ﷺ يرسل الواحد من أصحابه يبلغ عنه فتقوم الحجة على من بلغه ، وكذلك قامت حجته علينا بما بلغنا[6] العدول الثقات من أقواله وأفعاله وسنته ، ولو لم يفد العلم لم تقم علينا بذلك حجة ، ولا على

---

(١) سورة المائدة آية (٦٧) .

(٢) سورة النور آية (٥٤) وسورة العنكبوت آية (١٨) .

(٣) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ح٣٤٦١ (ص٧١٢) من حديث عبد الله بن عمرو ولفظه : « بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ معقده من النار » .

(٤) أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله ، وقد تقدم ص (١٠٦) مع تعليق (١) .

(٥) في « ت » : « لم يقم » .

(٦) في « د » و « ن » : « بلغتنا » . وكلاهما صحيح ، قال ابن مالك رحمه الله في الألفية في مبحث الفاعل (ص٢٠) : =

من بلغه واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو دون [٢٤٣/ ب] عدد التواتر ، وهذا من أبطل الباطل .

فيلزم من قال إن أخبار رسول الله ﷺ لا تفيد العلم أحد أمرين : إما أن يقول إن الرسول ﷺ لم يبلغ غير القرآن وما رواه عنه عدد التواتر ، وما سوى ذلك لم تقم به حجة ولا تبليغ ، وإما أن يقول : إن الحجة والبلاغ حاصلان بما لا يوجب علما ولا يقتضي علما ، وإذا بطل هذان الأمران بطل القول بأن أخباره ﷺ التي رواها الثقات العدول الحفاظ وتلقتها الأمة بالقبول لا تفيد علما ، وهذا ظاهر لا خفاء به .

[الدليل الثامن]

الدليل الثامن : قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[١] ، وقوله : ﴿ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ (شَهِيدًا عَلَيْكُمْ)[٢]وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾[٣] ، ووجه[٤]الاستدلال أنه سبحانه أخبر أنه جعل هذه [الأمة][٥] عدولا خيارا ليشهدوا على الناس بأن رسلهم قد بلغوهم عن الله رسالاته وأدوا إليهم[٦] ذلك ، وهذا يتناول شهادتهم على الأمم الماضية وشهادتهم على أهل عصرهم ومن بعدهم أن رسول الله ﷺ أمرهم بكذا ونهاهم عن كذا ، فهم

= والتاءُ مَعْ جَمعٍ سِوَى السَّالِمِ مِن مُذكَّرٍ كالتاء مع إحدى اللَّبِنْ

(١) سورة البقرة آية (١٤٣) .

(٢) في « د » و « ن » : « عليكم شهيدا » بالتقديم والتأخير وهو خلاف ترتيب الآية .

(٣) سورة الحج آية (٧٨) .

(٤) في « ت » : « وجه » بحذف الواو الأول من أولها .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : « عليهم » .

حجة الله على من خالف رسوله[١] - ﷺ - وزعم أنه لم يأته من الله ما تقوم به عليه الحجة وتشهد هذه الأمة الوسط عليه بأن حجة الله بالرسول ﷺ قامت عليه ، ويشهد كل واحد بانفراده بما وصل إليه من العلم الذي كان به من أهل الشهادة ، فلو كانت أحاديث رسول الله ﷺ لا تفيد [علما][٢] لم يشهد بها الشاهد ولم تقم به الحجة على المشهود عليه .

[الدليل التاسع]

الدليل التاسع : قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[٣] ، وهذه الأخبار التي رواها الثقات الحفاظ عن رسول الله ﷺ إما أن تكون حقا أو باطلا أو مشكوكا فيها لا ندري[٤] هل هي حق أو باطل ، فإن كانت باطلا أو مشكوكا فيها وجب اطراحها وأن لا يلتفت إليها ، وهذا انسلاخ من الإسلام بالكلية ، وإن كانت حقا فيجب الشهادة [بها][٥] على البت أنها عن رسول الله ﷺ وكان الشاهد بذلك شاهدا بالحق وهو يعلم صحة المشهود به .

[الدليل العاشر]

الدليل العاشر : قول النبي ﷺ : «على مثلها فاشهد[٦]»[٧] وأشار إلى

(١) في « ت » : « رسول الله » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة الزخرف آية (٨٦) .

(٤) في « ت » : « لا يدرى » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : « فاشهدوا » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للرواية .

(٧) أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/ ٧٠) من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ سُئل عن الشهادة فقال : « رأيت الشمس فاشهد على مثلها أو دع » ، وعند أبي نعيم في الحلية (٤/ ١٨) : أن رجلا سأل النبي ﷺ عن الشهادة فقال : « هل ترى الشمس ؟ » قال : نعم ، قال : « فعلى مثلها فاشهد أو دع » . وبنحو هذه الألفاظ أخرجه ابن عدي في =

الشمس ، ولم يزل[١] الصحابة والتابعون وأئمة الحديث يشهدون عليه ﷺ على القطع أنه قال كذا وأمر به ونهى عنه وفعله ، لما بلغهم إياه الواحد (أو الاثنان أو الثلاثة)[٢] ، فيقولون : قال [٢٤٤/أ] رسول الله ﷺ كذا ، وحرم كذا ، وأباح كذا ، وهذه شهادة جازمة يعلمون أن الشهود به كالشمس في الوضوح ، ولا ريب أن كل من له التفات إلى سنة رسول الله ﷺ واعتناء بها يشهد شهادة جازمة أن المؤمنين يرون ربهم عيانا يوم القيامة[٣] ، وأن قوما من أهل التوحيد يدخلون النار ثم يخرجون منها بالشفاعة[٤] ، وأن

= الكامل (٦/ ٢٠٧-٢٠٨) والحاكم في المستدرك (٤/ ٩٨-٩٩) والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٥٦) وقد صححه الحاكم فخالفه الذهبي ، وكذا خطَّأه الحافظُ ابن حجر في بلوغ المرام (ص٤٦٠) ح١٤٣٣ وآفته محمد ابن سليمان بن مسلول المكي المخزومي ، ضعفه النسائي وأبو حاتم وابن عدي والحميدي ، قال ابن عدي : « وعامة ما يرويه لا يتابع عليه في إسناده ولا متنه » . كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي رقم ٥٤٢ (ص٢١٢) والجرح والتعديل (٧/ ٢٦٧) والكامل في الضعفاء (٦/ ٢٠٧-٢٠٨) والميزان ٣/ ٥٦٩-٥٧٠) .

(١) في « د » و « ن » : « تزل » وكلاهما صحيح .

(٢) في « ت » : « والاثنان والثلاثة » .

(٣) كما دل عليه القرآن والحديث ، وانظر ما سبق ص (٣٠ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ، ٥٢٣ ، ١٠٠٩ ، ١٤٢٧) .

(٤) النصوص النبوية الدالة على خروج عصاة الموحدين من النار بالشفاعة ودخولهم الجنة كثيرة متوافرة متواترة ، منها حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « يخرج قوم من النار بعدما مسهم منها سَفَعٌ فيدخلون الجنة فيسميهم أهل الجنة الجهنميين » . أخرجه البخاري في الرقاق ح٦٥٥٩ (ص١٣٨٢) وفي التوحيد ح٧٤٥٠ ومنها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون ، ولكنْ ناسٌ أصابتهم النار بذنوبهم (أو قال بخطاياهم) فأماتهم إماتة حتى إذا كانوا فحما أُذِنَ بالشفاعة فجيء بهم ضَبائر ضَبائر فبُثّوا على أنهار الجنة . . » الحديث ، أخرجه مسلم في الإيمان =

الصراط حق[١] ، وتكليم الله لعباده يوم القيامة كذلك[٢] ، وأن الولاء لمن أعتق[٣] ، إلى أضعاف أضعاف ذلك ، بل يشهد بكل خبر صحيح [السند][٤] متلقى بالقبول لم ينكره أهل الحديث شهادة لا يشك فيها .

[الدليل الحادي عشر]

الدليل الحادي عشر : أن هؤلاء المنكرين لإفادة أخبار النبي ﷺ يشهدون شهادة جازمة قاطعة على أئمتهم بمذاهبهم وأقوالهم أنهم قالوا ، ولو قيل لهم إنها لم تصح عنهم لأنكروا ذلك غاية الإنكار وتعجبوا من جهل قائله ،

= ح٣٠٦ (١/ ١٧٢-١٧٣) .

وللمزيد يرجى الاطلاع على كتاب الشفاعة للوادعي (ص١٥١-١٧٨) .

(١) دل على الصراط - وهو الجسر الممدود على ظهر جهنم ويجوز عليه العباد بقدر أعمالهم - القرآن الكريم والسنة المطهرة ، فقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه المراد في قوله تعالى : ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا * ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾ الآيتان (٧١ ، ٧٢) من سورة مريم ، وصحت نصوص حديثية في ذكره وبيانه ، منها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه : « ثم يؤتى بالجسر فيجعل بين ظهري جهنم » قلنا يا رسول الله وما الجسر ؟ قال : « مَدْحَضَةٌ مَزِلة عليه خطاطيف وكلاليب وحَسَكة مُفَلْطَحة لها شوكة عقيفة .. » الحديث بطوله ، أخرجه البخاري في التوحيد ح٧٤٣٩ (ص١٥٥٩-١٥٦٠) ومسلم في الإيمان ح٣٠٢ (١/ ١٦٧-١٧١) .

وينظر : الرسالة إلى أهل الثغر للأشعري (ص٢٨٦) الإجماع الأربعون ، والفصل لابن حزم (٤/ ١١٥-١١٦) ومجموع الفتاوى (٤/ ٢٧٩) ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/ ١٨٩-١٩٤) ومعارج القبول للحكمي (٢/ ٨٥٠-٨٥٦) .

(٢) كما ورد في أحاديث عدة ، منها قوله عليه الصلاة والسلام : « ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجان ولا حاجب » متفق عليه من حديث عدي بن حاتم وقد تقدم ص (١٣٢١) .

(٣) متفق عليه ، وقد تقدم ص (١٤٩٦) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

ومعلوم أن تلك المذاهب لم يروها عنهم [إلا الواحد أو الاثنان أو الثلاثة ونحوهم ، لم يروها عنهم][١] عدد التواتر ، وهذا معلوم يقينا .

فكيف حصل لهم العلم الضروري أو المقارب للضروري بأن أئمتهم ومن قلدوهم دينهم[٢] أفتوا بكذا وذهبوا إلى كذا ، ولم يحصل لهم العلم بما أخبر به أبو بكر [الصديق][٣] أو عمر بن الخطاب وسائر الصحابة عن رسول الله ﷺ ، ولا بما رواه عنهم التابعون وشاع في الأمة وذاع ، وتعددت طرقه وتنوعت ، وكان (حرص أهله عليه)[٤] أعظم بكثير من حرص أولئك على أقوال متبوعهم ، إن هذا لهو العجب العجاب .

وهذا وإن لم يكن نفسه دليلا يلزمهم أحد أمرين : إما أن يقولوا أخبار رسول الله ﷺ وفتاواه وأقضيته تفيد العلم ، [وإما أن يقولوا][٥] إنهم لا علم لهم بصحة شيء مما نقل عن أئمتهم (وأن المنقول عنهم لا يفيد)[٦] علما ، وأما أن يكون ذلك مفيدا للعلم بصحته عن أئمتهم دون المنقول عن رسول الله ﷺ فهو من أبين الباطل .

[الدليل الثاني عشر]

الدليل الثاني عشر : قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾[٧]، ووجه الاستدلال أن هذا أمر

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « دونهم » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « حرصه عليه » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : « وأن النقول عنهم لا تفيد » وكلاهما صحيح .

(٧) سورة الأنفال آية (٢٤) .

لكل مؤمن بَلغته دعوة الرسول ﷺ إلى يوم القيامة ، ودعوته نوعان : [نوع][١] مواجهة ، ونوع بواسطة [المبلغ][٢] ، وهو مأمور بإجابة الدعوتين في الحالتين ، وقد علم[٣] أن حياته في تلك الدعوة والاستجابة لها ، ومن الممتنع أن يأمره الله تعالى بالإجابة لما[٤] لا يفيد علما ، أو يحييه[٥] بما[٦] لا يفيد علما ، أو يتوعده[٧] على ترك الاستجابة [٢٤٤/ب] لما لا يفيد علما بأنه إن لم يفعل عاقبه وحال بينه وبين قلبه .

[الدليل الثالث عشر]

الدليل الثالث عشر : قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٨] ، وهذا يعم كل مخالف بلغه أمره ﷺ إلى يوم القيامة ، ولو كان ما بلغه لم يفده علما لما كان متعرضا لمخالفة[٩] ما لا يفيد علما للفتنة والعذاب الأليم ، فإن هذا إنما يكون بعد قيام الحجة القاطعة التي لا يبقى معها لمخالف أمره عذر .

[الدليل الرابع عشر]

الدليل الرابع عشر : قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « أعلم » ، والمثبت من « ت » .

(٤) في « ن » : « كما » ، والمثبت من « د » و « ت » وهو الصواب .

(٥) في « ت » : « يجيبه » ، والمثبت من « د » و « ن » ولعله الأولى فليتأمل .

(٦) في « د » و « ن » : « ما » بدل « بما » .

(٧) في « د » و « ن » : « يتواعده » .

(٨) سورة النور آية (٦٣) .

(٩) في « ت » : « بمخالفة » .

وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ﴾[١]، ووجه الاستدلال أنه أمر[٢] أن يرد ما تنازع فيه المسلمون إلى الله ورسوله ، والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه ، والرد إلى رسوله هو الرد إليه في حياته وإلى سنته بعد وفاته[٣] ، فلولا أن المردود [إليه][٤] يفيد العلم وفصل النزاع لم يكن في الرد إليه فائدة ؟ إذ كيف يرد حكم المتنازع فيه إلى ما لا يفيد علماً البتة ، ولا يدرى حق هو أم باطل ؟ وهذا برهان قاطع بحمد الله ، فلهذا قال من زعم أن أخبار رسول الله ﷺ لا تفيد علما : إنا نرد ما تنازعنا فيه إلى العقول والآراء والأقيسة فإنها تفيد العلم .

[الدليل الخامس عشر]

الدليل الخامس عشر : قوله تعالى : ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ ﴾ إلى قوله : ﴿ أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴾[٥] ، ووجه الاستدلال أن كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما أنزل الله وهو ذكر من الله أنزله على رسوله وقد تكفل سبحانه بحفظه ، فلو جاز على حكمه الكذب والغلط والسهو من الرواة ولم يقم دليل على غلطه وسَهْوِ ناقله لسقط حكم ضمان الله وكفالته لحفظه ، وهذا من أعظم الباطل ، ونحن لا ندعي عصمة[٦] الرواة ، بل نقول : إن الراوي إذا كذب أو غلط أو سها فلا بد

---

(١) سورة النساء آية (٥٩) .

(٢) قوله : « أمر » تكرر في « ت » .

(٣) يراجع ما سبق ص (١٤٤٩) مع التعليق (١) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة المائدة الآيتان (٤٩ و٥٠) .

(٦) في « ت » : « لعصمة » .

أن يقوم دليل على ذلك ، ولا بد أن يكون في الأمة من يعرف كذبه وغلطه ليتم حفظ الله لحججه وأدلته ولا تلتبس بما ليس منها فإنه من حكم الجاهلية ، بخلاف [زعم][١] من زعم أنه يجوز أن تكون هذه الأخبار والأحكام المنقولة إلينا آحادا كذبا على رسول الله ﷺ ، وغايتها أن تكون كما قاله من لا علم عنده : إن نظن إلا ظنا وما نحن [٢٤٥/أ] بمستيقنين

[الدليل السادس عشر]

الدليل السادس عشر : ما احتج به الشافعي [نفسه][٢] فقال : « أخبرنا سفيان[٣] عن عبد الملك بن عمير[٤] عن [عبد الرحمن بن][٥] عبد الله بن مسعود عن أبيه[٦] رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه إلى غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ثلاث[٧] لا يغل عليهن قلب مسلم : إخلاص العمل لله ، والنصيحة للمسلمين ، ولزوم جماعتهم ، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»[٨] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) يعني ابن عيينة ، وقد تقدمت ترجمته ص (٣٠٨) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (١١٦٤) .

(٥) في « د » و « ت » : « أبيه » ، ولا يوجد شيء من ذلك في « ن » . والمثبت من مصدر النص والتخريج وهو الصواب ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود تابعي ثقة أخرج له الجماعة ترجمته في التقريب (ص٢٨٦) وفي أصوله .

(٦) قوله : « أبيه » ساقط من « ت » .

(٧) في « د » و « ن » : « ثلاثة » .

(٨) الرسالة ، فقرة ١١٠٢ (ص٤٠١-٤٠٢) .

والحديث أخرجه من رواية ابن مسعود رضي الله عنه الترمذي في كتاب العلم من سننه =

قال الشافعي : « فلما ندب رسولُ الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها أمر أن يؤديها ولو واحد ، دل على أنه لا يأمر أن[١] يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدّى إليه ، لأنه إنما يُؤَدى عنه حلال يُؤتى ، وحرام يُجتنب ، وحدّ يقام ، ومال يؤخذ ويُعطى ، ونصيحة في دين ودنيا ، ودل على أنه قد يحمل الفقه عن الفقيه[٢] ، يكون له حافظا ولا يكون فيه فقيها ، وأمر رسول الله ﷺ بلزوم جماعة المسلمين مما يحتج به في أن إجماع المسلمين لازم » . انتهى[٣] .

والمقصود أن خبر الواحد العدل لو لم يفد علما لأمر رسول الله ﷺ أن لا يقبل من أُدي إليه إلا من عدد التواتر (الذين يحصل العلم بخبرهم)[٤] ، ولم

= ح٢٦٥٨ (٥/ ٣٤-٣٥) . وهو من الأحاديث المتواترة ، رواه من الصحابة ستة عشر نفسا وأوصله بعضهم إلى أربعة وعشرين صحابيا .

يراجع قطف الأزهار للسيوطي ح٢ (ص٢٨-٣٠) ولقط اللآلي للزبيدي ح٤٨ (ص١٦١-١٦٢) ونظم المتناثر للكتاني ح٣ (ص٤٢) .

قلت : ولعظيم مكانة هذا الحديث الشريف وما تضمنه من فوائد كثيرة ومطايبات مختلفة تناوله جمع من أهل العلم - قدامى ومحدثين - فأفردوه بالتصنيف والتأليف ، لعل آخرهم فيما أعلم شيخنا العلامة الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد في كتابه : « دراسة حديث (نضر الله امرءا سمع مقالتي) رواية ودراية » . وينظر كتاب : « التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف » رقم ١٤٣ (ص١٥٩-١٦٠) .

(١) في « ت » : « من » بدل « أن » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص .

(٢) زاد في « ت » : « من » وهي زيادة لا توجد في « د » و « ن » ومصدر النص .

(٣) النص المذكور برمته في الرسالة فقرة ١١٠٣-١١٠٥ (ص٤٠٢-٤٠٣) .

(٤) في « ت » : « الذي لا يحصل العلم ، فلم يفعل ما يستحق الدعوى إلا بخبرهم » .

قلت : هذا كلام فيه اضطراب ومقحم بعضه داخل بعض ، فقوله : « فلم يفعل ما يستحق » يأتي بعدُ في السطر التالي .

يدع للحامل المؤدي وإن كان واحدا ، لأن ما حمله لا يفيد العلم فلم يفعل ما يستحق [به][١] الدعوة[٢] وحده إلا بانضمامه إلى أهل التواتر ، وهذا خلاف ما اقتضاه الحديث ، ومعلوم أن رسول الله ﷺ إنما ندب إلى ذلك وحثَّ عليه وأمر به لتقوم الحجة على من أدى إليه ، فلو لم يفد العلم لم يكن فيه حجة .

[الدليل السابع عشر]

الدليل السابع عشر : حديث أبي رافع[٣] الصحيح أن رسول الله ﷺ قال : «لا ألفين أحدا منكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري يقول : لا ندري ما هذا ؟ بيننا وبينكم القرآن ، ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه»[٤] ،

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في النسخ الخطية : « الدعوى » ولعله ما أثبته هو الصواب فليتأمل .

(٣) هو أبو رافع القبطي مولى النبي ﷺ غلبت عليه كنيته ، وقد اختلف في اسمه اختلافا كثيرا أشهرها أسلم كما قاله ابن عبد البر ، وكان إسلامه قبل بدر ولم يشهدها وحضر أُحُدا وما بعدها ، مات بالمدينة قبل مقتل عثمان بيسير أو بعده ، وقيل في خلافة علي ، قال ابن عبد البر : وهو الصواب .

الاستيعاب (١/ ٨٣-٨٥) و (٤/ ١٦٥٦-١٦٥٧) وأسد الغابة (١/ ٩٣-٩٤) و (٦/ ١٠٦-١٠٧) والإصابة (٧/ ١٣٤-١٣٥) .

(٤) أخرجه أبو داود في السنة ح٤٦٠٥ (٥/ ١٢) والترمذي في العلم ح٢٦٦٣ (٥/ ٣٧-٣٨) وابن ماجه في المقدمة ح١٣ (١/ ٦-٧) وأحمد في المسند (٦/ ٨) والشافعي في الرسالة (ص٨٩ ، ٩٠ ، ٢٢٥-٢٢٦ ، ٤٠٣) والحميدي في المسند ح٥٦١ (١/ ٤٧٣) وابن حبان في صحيحه ح١٣ (١/ ١٩٠) والطبراني في الكبير ح٩٣٤ (١/ ٣١٦) والحاكم في المستدرك (١/ ١٠٨-١٠٩) وابن عبد البر في التمهيد (١/ ١٥٠-١٥١) وفي جامع بيان العلم وفضله رقم ٢٣٤١ (٢/ ١١٨٤) والخطيب في الكفاية (ص١٠) والبغوي في شرح السنة (١/ ٢٠٠-٢٠١) ، جميعهم من طريق سالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أبي رافع رضي الله عنه يرفعه . =

ووجه الاستدلال أن هذا نهي عام لكل من بلغه حديث صحيح عن رسول الله ﷺ أن يخالفه أو يقول لا أقبل إلا القرآن ، بل هو أمر لازم وفرض حتم بقبول أخباره وسننه ، وإعلام منه ﷺ أنها من الله أوحاها إليه فلو لم تفد علما لقال : من بلغته أنها أخبار آحاد لا تفيد علما فلا يلزمني قبول ما لا علم لي[1] بصحته ، والله تعالى لم يكلفني العمل بما لا أعلم صحته ولا اعتقاده ، بل هذا بعينه [هو][2] الذي حذر منه رسول الله ﷺ أمته [٢٤٥/ب] ونهاهم عنه ، ولما علم أن في هذه الأمة من يقوله حذرهم منه ، فإن القائل إن أخباره لا تفيد العلم هكذا يقول سواه[3] : لا ندري ما هذه الأحاديث ، وكان سَلَفُ هؤلاء يقولون بيننا وبينكم القرآن ، وخَلَفُهُم يقولون بيننا وبينكم أدلة العقول ، وقد صرحوا بذلك وقالوا : نقدم العقول على هذه الأحاديث آحادها ومتواترها ، وتقدم الأقيسة عليها .

[الدليل الثامن عشر]

الدليل الثامن عشر : ما رواه مالك[4] عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة[5] عن أنس بن

= وقد صححه الترمذي والحاكم وغيرهما ، ووقع في إسناده بعض الاختلاف ممن تولى الكلام عليه العلامة أحمد شاكر في تعليقه على الرسالة عند الفقرة ٢٩٦ (٩٠-٩١) .
ثم إن لفظه الأخير : « ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه » لم يرد عند أحد ممن خرجه ، بل هو من حديث المقدام بن معد كرب الكندي قد تقدم ص (١٤١٧) ، فهو إذا مقحم في هذه الرواية .

(١) في « د » و « ن » : « إلى » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في النسخ الخطية : « سواء » ولعل ما أثبته هو الصواب لاستقامة المعنى به فليتأمل .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٩٢٧) .

(٥) هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أبو يحيى الأنصاري النجاري المدني الخزرجي ، =

مالك[1] قال : « كنت أَسقي أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة الأنصاري وأُبيّ ابن كعب شرابا من فضيخ[2] فجاءهم آت فقال : إن الخمر قد حرمت ، فقال أبو طلحة قم يا أنس إلى هذه الجرار فاكسرها ، فقمت إلى مهراس[3] لنا فضربتها بأسفله حتى كسرتها »[4] . ووجه الاستدلال أن أبا طلحة أقدم على قبول خبر التحريم حيث أثبت به التحريم لما كان حلالا ، وهو يمكن أن يسمع من رسول الله ﷺ شفاها ، وأكد ذلك القبول بإتلاف الإناء وما فيه وهو مال ، وما كان ليقدم على إتلاف المال بخبر من لا يفيده خبره العلم ورسول الله ﷺ إلى جانبه[5] وجاره ، فقام خبر ذلك الآتي عنده وعند من معه مقام السماع من رسول الله ﷺ بحيث لم يشكوا ولم يرتابوا في صدقه ، والمتكلفون [يقولون][6] إن مثل ذلك الخبر (لا يفيد العلم إلا بقرينة)[7] .

= الفقيه الثقة الحجة ، أخرج حديثه الجماعة ، مات سنة (١٣٢) وقيل (١٣٤) .
الجرح والتعديل (٢/ ٢٢٦-٢٢٧) وتهذيب الكمال (٢/ ٤٤٤-٤٤٦) والسير (٦/ ٣٣-٣٤) وتقريب التهذيب (ص٤١) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٧٩) .

(٢) الفضيخ : تمر يُشدخ وينبذ ، قاله الحميدي في تفسير غريب ما في الصحيحين (ص٢٤٢) .
وقال ابن الأثير في النهاية (٣/ ٤٥٣) : « هو شراب يتخذ من البُسر المفضوخ أي المشدوخ » .

(٣) قال ابن الأثير في النهاية (٥/ ٢٥٩) : « المهراس : صخرة منقورة تسع كثيرا من الماء ، وقد يُعمل منها حياض للماء » .

(٤) الموطأ ، كتاب الأشربة ح١٣ (٢/ ٦٤٥) وأخرجه من طريق مالك البخاري في الأشربة ح٥٥٨٢ (ص١٢٠٤) ومسلم في الأشربة ح٩ (٣/ ١٥٧٢) .

(٥) في « ت » : « جنبه » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٧) في « د » و « ن » : « لا يفيد العلم لا بقرينة ولا بغير قرينة » .

[الدليل التاسع عشر]

الدليل التاسع عشر : أن خبر الواحد لو لم يفد العلم لم يثبت به الصحابة التحليل والتحريم والإباحة والفروض ، ويجعل ذلك دينا يدان به في الأرض إلى آخر الدهر ، فهذا الصديق رضي الله عنه (زاد في الفروض)[١] التي في القرآن فرض الجدة [وجعله][٢] شريعة مستمرة إلى يوم القيامة بخبر محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة فقط[٣] ، وجعل حكم ذلك الخبر في إثبات هذا الفرض حكم نص القرآن في إثبات فرض الأم ، ثم اتفق الصحابة والمسلمون بعدهم على إثباته بخبر الواحد ، وأثبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه بخبر حمل بن مالك[٤] دية الجنين وجعلها فرضا لازما للأمة[٥] ، وأثبت ميراث المرأة من دية زوجها بخبر الضحاك بن

---

(١) في « ت » : « قال من زاد في الفروض » وهو خطأ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) ينظر ما تقدم ص (١٤٧٠ ـ ١٤٧١) مع التعليق (٦) .

(٤) هو حمل ويقال حملة بن مالك بن النابغة بن جابر الهذلي يكنى أبا نضلة يُعد في البصريين ، نزل البصرة وله بها دار ، عاش إلى خلافة عمر بن الخطاب .
الاستيعاب (١/ ٣٧٦) وأسد الغابة (١/ ٥٨) والإصابة (٢/ ١٢٥) ولم يذكروا له وفاة .

(٥) فعن ابن عباس أن عمر – رضي الله عنهم جميعا – سأل عن قضية النبي ﷺ في ذلك فقام حَمَل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فقتلتها وجنينها فقضى رسول الله ﷺ في جنينها بغرة وأن تقتل .
أخرجه أبو داود في الديات ح٤٥٧٢ (٤/ ٦٩٨-٦٩٩) والنسائي في القسامة ح٤٧٣٩ (٨/ ٢١-٢٢) وابن ماجه في الديات ح٢٦٤١ (٢/ ٨٨٢) والدارمي في الديات ح ٢٣٨١ (٢/ ٢٥٨) وابن حبان في صحيحه ح٦٠٢١ (١٣/ ٣٧٨) والحاكم في المستدرك (٣/ ٥٧٥) .
وقد صححه ابن حبان والحاكم ووافقهما ابن حجر في بلوغ المرام ح١١٩٨ (ص٣٨٦-٣٨٧) وكذا صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح٣٨٢٥ (٣/ ٨٦٥) وفي صحيح سنن النسائي ح٤٤١٤ (٣/ ٩٨٣) وفي صحيح سنن ابن ماجه ح٢١٥٣ (٢/ ٣٤٦) .

سفيان الكلابي وحده[(١)] ، وصار ذلك شرعا مستمرا إلى يوم القيامة[(٢)] ، وأثبت شريعة عامة في حق المجوس بخبر عبد الرحمن بن عوف وحده[(٣)] ، وأثبت عثمان بن عفان شريعة عامة في سكنى المتوفى عنها بخبر فريعة بنت مالك وحدها[(٤)] ، وهذا أكثر [٢٤٦/أ] من أن يذكر ، بل هو إجماع

---

(١) هو الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب بن أبي بكر بن كلاب الكلابي العامري أبو سعيد ، معدود في أهل المدينة ، أسلم وصحب النبي ﷺ وكان ينزل في بادية المدينة ، ولاه عليه الصلاة والسلام على من أسلم من قومه وكتب إليه أن يورث امرأة أشْيَم الضبابي من دية زوجها وكان قتل خطأً ، قال ابن عبد البر : وشهد بذلك الضحاك بن سفيان عند عمر بن الخطاب فقضى به وترك رأيه . كما كان من الأبطال ، وكان يقوم على رأس رسول الله ﷺ متوشحا سيفه .

الاستيعاب (٢/ ٧٤٢-٧٤٣) وأسد الغابة (٣/ ٤٧-٤٨) والإصابة (٣/ ٤٧٧-٤٧٨) ولم يذكروا له وفاة .

(٢) عن سعيد بن المسيب قال : « كان عمر بن الخطاب يقول : الدية للعاقلة ، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً ، حتى قال له الضحاك بن سفيان : كتب إليّ رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، فرجع عمر » .

أخرجه أبو داود في الفرائض ح٢٩٢٧ (٣/ ٣٣٩-٣٤٠) والترمذي في الفرائض ح٢١١٠ (٤/ ٤٢٥-٤٢٦) وابن ماجه في الديات ح٢٦٤٢ (٢/ ٨٨٣) ومالك في الموطأ ح٩ من كتاب العقول وأحمد في المسند (٣/ ٤٥٢) وعبد الرزاق في المصنف ح١٧٧٦٤ (٩/ ٣٩٧-٣٩٨) والطبراني في الكبير ح٨١٣٩ (٨/ ٢٩٩) وما بعده ، والبيهقي في الكبرى (٨/ ٥٧-٥٨) .

وقد صححه الترمذي وكذا الألباني في صحيح سنن أبي داود ح٢٥٤٠ (٢/ ٥٦٥) وفي صحيح سنن الترمذي ح١٧١٤ (٢/ ٢١٥-٢١٦) وفي صحيح سنن ابن ماجه ح٢١٥٤ (٢/ ٣٤٧) .

(٣) سبق ذكره وتخريجه ص (١٤٧٨) .

(٤) فعن فريعة بنت مالك رضي الله عنها أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدرة فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبَقُوا حتى إذا كانوا بَطَرَفِ =

معلوم منهم ، (ولا يقال هذا)[١] إنما يدل على العمل بخبر الواحد في الظنيات ونحن لا ننكر ذلك ، لأنا قد قدمنا أنهم أجمعوا على قبوله والعمل بموجبه ، ولو[٢] جاز أن يكون كذبا أو غلطا في نفس الأمر لكانت الأمة مجمعة على قبول الخطأ والعمل به ، وهذا قدح في الدين والأمة .

[الدليل العشرون]

(الدليل العشرون)[٣] : أن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم كانوا يقبلون خبر الواحد ويقطعون بمضمونه ، فقبله موسى مِنَ الذي جاء

= القدوم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي فإني لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة ، قالت : فقال رسول الله ﷺ : « نعم » قالت : فخرجت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمر بي فدعيت له فقال : « كيف قلت ؟ » فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأني زوجي ، قالت : فقال : « امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا ، قالت : فلما كان عثمان بن عفان أرسل إلي فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به .

أخرجه أبو داود في الطلاق ح٢٣٠٠ (٢/ ٧٢٣-٧٢٤) والترمذي في الطلاق ح١٢٠٤ (٣/ ٤٩٩-٥٠٠) والنسائي في الطلاق ح٣٥٢٨-٣٥٣٠ (٦/ ١٩٩-٢٠٠) وليس عنده في آخره ذكر عثمان بن عفان .

وقد صححه الترمذي في موضعه المذكور والألباني في صحيح سنن أبي داود ح٢٠١٦ (٢/ ٤٣٦-٤٣٧) وفي صحيح سنن الترمذي ح٩٢٦ (١/ ٣٥٥) وفي صحيح سنن النسائي ح٣٣٠٢-٣٣٠٤ (٢/ ٧٤٨) . قال الترمذي عقبه : « هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم لم يروا للمعتدة أن تنتقل من بيت زوجها حتى تنقضي عدتها .. » .

(١) في « ت » : « ولا يقال على » .

(٢) في « د » و « ن » : « فلو » .

(٣) في « د » و « ن » : « الدليل التاسع عشر » ، وليس بصواب ، والمثبت من « ت » وهو الصحيح لكون الدليل التاسع عشر قد سبق قبل هذا في ص (١٥٥٢) .

[به][1] من أقصى المدينة يسعى قائلا له : ﴿ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ ﴾[2] فجزم بخبره وخرج هاربا من المدينة ، وقبل خبر ابنة صاحب مدين لما قالت : ﴿ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾[3] ، وقبل خبر أبيها في قولها : هذه ابنتي ، وتزوجها بخبره[4] .

وقبل يوسف الصديق خبر الرسول الذي جاءه من عند الملك وقال ﴿ ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ﴾[5] .

وقبل النبي ﷺ خبر الآحاد الذين كانوا يخبرون بنقض عهود المعاهدين له ، وغزاهم بخبرهم واستباح[6] دماءهم وأموالهم وسبى ذراريهم[7] ، ورسل الله صلواته وسلامه عليهم لم يرتبوا على تلك الأخبار أحكامها وهم يجوزون أن تكون كذبا وغلطا ، وكذلك الأمة لم تثبت الشرائع العامة الكلية بأخبار الآحاد وهم يجوزون أن تكون كذبا على رسول الله ﷺ في نفس الأمر ، ولم يخبروا عن الربّ تبارك وتعالى في أسمائه وصفاته وأفعاله بما لا علم لهم به ، بل يجوز أن يكون كذبا وخطأ في نفس الأمر ، هذا مما يقطع ببطلانه كل عالم مستبصر .

[الدليل الحادي والعشرون]

(الدليل الحادي والعشرون)[8] : أن خبر العدل الواحد المتلقى بالقبول لو لم

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٢) سورة القصص آية (٢٠) .

(٣) سورة القصص آية (٢٥) .

(٤) قول أبيها وخبر زواجها ذكره الله تعالى في سورة القصص آية (٢٧) وما بعدها .

(٥) سورة يوسف آية (٥١) .

(٦) في « د » و « ن » : « فاستباح » .

(٧) ينظر ما سبق ص (١٤٦٧) .

(٨) في « د » و « ن » : « الدليل العشرون » وليس بصواب ، والمثبت من « ت » لكون =

يفد العلم لم تجز الشهادة على الله ورسوله بمضمونه ، ومن المعلوم المتيقن أن الأمة من عهد الصحابة وإلى[١] الآن لم تزل تشهد على الله وعلى رسوله بمضمون هذه الأخبار جازمين بالشهادة في تصانيفهم وخطابهم ، فيقولون شرع الله كذا وكذا على لسان رسوله ﷺ ، فلو لم يكونوا عالمين بصدق تلك الأخبار جازمين بها لكانوا قد شهدوا بغير علم وكانت شهادة زور والقول على الله ورسوله بغير علم ، ولعمر الله هذا حقيقة قولهم وهم أولى بشهادة الزور من سادات الأمة وعلمائها .

[قول أبي عمرو بن الصلاح في إفادة العلم للخبر المتلقى بالقبول]

قال أبو عمرو بن الصلاح[٢] ـ وقد ذكر الحديث الصحيح المتلقى بالقبول المتفق على صحته ـ : « وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته ، والعلم اليقيني النظري واقع به خلافا لقول من نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد [في أصله][٣] إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم [٢٤٦/ب] العمل بالظن والظن قد يخطئ » قال : « وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويا ، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ ، ولهذا كان الإجماع المبني[٤] على الاجتهاد حجة مقطوعا بها ، وأكثر إجماعات العلماء كذلك ، وهذه نكتة نفيسة نافعة »[٥] .

= الدليل العشرين قد سبق قبل هذا في ص (١٥٥٤) .

(١) في « ت » : « إلى » بحذف الواو من أولها .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٤٩٨) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبته من مصدر النص .

(٤) في مصدر النص : « المبتني » .

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص١٧٠-١٧١) .

وقال إمام عصره المجمع على إمامته أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني(١) في كتاب الانتصار(٢) له وهذا لفظه : « فصل ، ونشتغل الآن بالجواب عن قولهم فيما سبق أن أخبار الآحاد لا تقبل فيما طريقه [العلم](٣) وهذا (رأيٌ سَعَت)(٤) به المبتدعة في رد الأخبار(٥) فنقول وبالله التوفيق : إذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ ورواه الثقات والأئمة وأسنده(٦) خَلَفُهم عن سَلَفِهم إلى النبي ﷺ وتلقته الأمة بالقبول ، فإنه

[كلام السمعاني وحكايته عن الأئمة قبول خبر الواحد وإفادته العلم]

(١) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد أبو المظفر المروزي التميمي الإمام العلامة مفتي خراسان الحنفي ثم الشافعي مولده بمرو سنة (٤٢٦) ووفاته بها سنة (٤٨٩) . الأنساب (٧/ ٢٢٣-٢٢٦) والسير (١٩/ ١١٤-١١٩) والعبر (٢/ ٣٦١) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٥/ ٣٣٥-٣٤٦) .

(٢) هكذا سماه مؤلفه في كتابه قواطع الأدلة (٢/ ٤١٣) و (٣/ ٤٢٤) و (٤/ ٢٢) ، وحفيده في الأنساب (٧/ ٢٢٤) وابن خلكان في وفيات الأعيان (٣/ ٢١١) والمؤلف ابن القيم هنا ، وابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٣٤٢) جميعهم على الاختصار ، وسماه ابن الجوزي في المنتظم (١٧/ ٣٨) وابن كثير في البداية والنهاية (١٢/ ١٥٤) « الانتصار في الحديث » ، وذكره الذهبي في السير (١٩/ ١١٧) بـ « الانتصار بالأثر في الرد على المخالفين » ، ونحوه في طبقات ابن قاضي شهبة (١/ ٣٠١) ، ولعل اسمه الكامل الصحيح « الانتصار لأصحاب الحديث » كما ذكره مؤلفه في كتابه قواطع الأدلة (٤/ ٢-٣) و(٥/ ١١٩) ومن ذكره بغير هذا فهو من باب الاقتصار أو لبيان موضوعه ، ويعد هذا المصنف من تواليف أبي المظفر المفقودة .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبته من مراجع النص .

(٤) في الحجة للأصبهاني (٢/ ٢١٥) : « رأس شغب » وفي صون المنطق (ص١٦٠) : « رأس شعب » .

(٥) زاد في المرجعين السابقين : « وطلب الدليل من النظر والاعتبار » .

(٦) في « ت » : « وأسندوه » وهو هكذا في الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢١٥) .

يوجب العلم فيما سبيله العلم ، هذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة .

[دعوى أن خبر الواحد لا يفيد العلم هو من قول المعتزلة ومن والفهم]

وأما[١] هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال فلا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به (شيء اخترعته)[٢] القدرية والمعتزلة ، وكان قصدهم منه[٣] رد الأخبار ، وتلقفه[٤] منهم بعض الفقهاء الذين[٥] لم يكن لهم في العلم قدم ثابت ، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول ، ولو أنصف الفرق من الأمة لأقروا بأن خبر الواحد قد[٦] يوجب العلم .

[بعض ما استدلت به كل فرقة من أهل الأهواء على صحة مذهبها]

فإنك تراهم مع اختلافهم في طرائقهم وعقائدهم يستدل كل فريق منهم على صحة ما يذهب إليه بالخبر الواحد ، ترى أصحاب القدر يستدلون بقوله ﷺ : «كل مولود يولد على الفطرة»[٧] ، وبقوله : «خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين عن دينهم»[٨] ، وترى أهل الإرجاء[٩] يستدلون بقوله : «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة» ، قيل : وإن زنى أو سرق ؟ قال : «وإن زنى أو سرق»[١٠] ،

(١) في مراجع النص : « وإنما »
(٢) في النسخ الخطية : « متى أخبر عنه » ، والتصويب من مراجع النص .
(٣) في « د » و « ت » : « منهم » ، والمثبت من « ن » ومراجع النص .
(٤) في « ت » : « وتلقته » ، والمثبت من « د » و « ن » ومراجع النص .
(٥) في « ت » : « الذي » ، والمثبت من « د » و « ن » ومراجع النص .
(٦) قوله : « قد » لا يوجد في مراجع النص .
(٧) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقد تقدم ص (٦٠٢) .
(٨) أخرجه مسلم وقد تقدم ص (٦٠٢) .
(٩) تقدم تعريف المرجئة ص (١٧٥) .
(١٠) الذي وقفت عليه ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديث أبي ذر الغفاري =

وترى الرافضة[(١)] يحتجون بقوله ﷺ : «يجاء بقوم من أصحابي فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم»[(٢)] ، وترى الخوارج[(٣)] يستدلون بقوله ﷺ : «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[(٤)] ، وبقوله : «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[(٥)] . إلى غير ذلك من الأحاديث التي يستدل بها أهل الفرق ، ومشهور معلوم استدلال أهل السنة بالأحاديث ورجوعهم إليها .

[إجماع أهل الإسلام على رواية أحاديث الصفات وغيرها من مسائل المعتقد]

فهذا إجماع منهم على القول بأخبار الآحاد ، وكذلك أجمع أهل الإسلام

= رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أتاني آتٍ من ربي فأخبرني - أو قال بشرني - أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . فقلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق » .
البخاري في الجنائز ح١٢٣٧ (ص٢٤٣) وفي مواضع أخرى متفرقة ، ومسلم في الإيمان ح١٥٣ ، ١٥٤ مختصرا ومطولا (١/ ٩٤ ، ٩٥) .

(١) تقدم تعريفهم ص (١٧٢) .

(٢) هو جزء من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : في أحاديث الأنبياء ح٣٣٤٩ (ص٦٨٤) وح٣٤٤٧ وفي التفسير ح٤٦٢٥ و٤٦٢٦ و٤٧٤٠ وفي الرقاق (مختصرا ومطولا) ح٦٥٢٤-٦٥٢٦ ، وكذا أخرج نحوه من حديث أنس رضي الله عنه في الرقاق أيضاً ح٦٥٨٢ ومسلم في الفضائل ح٢٣٠٤ (٤/ ١٨٠٠) وفي الباب عن سهل بن سعد وأبي سعيد الخدري وحذيفة بن اليمان في معناه في الصحيحين وأحدهما وعند غيرهما .

(٣) تقدم تعريفهم ص (١٥٤) .

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان ح٤٨ (ص١٤) وفي الأدب ح٦٠٤٤ وفي الفتن ح٧٠٧٦ ومسلم في الإيمان ح١١٦ (١/ ٨١) كلاهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٥) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه متفق على إخراجه في الصحيحين وقد تقدم ص (٧١٦) تعليق (٢) .

متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث[1] في صفات الله تعالى ، وفي مسائل [٢٤٧/أ] القدر والرؤية وأصول الإيمان والشفاعة والحوض وإخراج الموحدين من المذنبين من النار ، وفي صفة الجنة والنار ، وفي الترغيب والترهيب ، والوعد والوعيد ، وفي فضائل النبي ﷺ ومناقب أصحابه وأخبار الأنبياء المتقدمين وأخبار الرقاق ، وغيرها مما يكثر ذكره . وهذه الأشياء علمية لا عملية ، وإنما تُروى لوقوع العلم للسامع بها ، فإذا قلنا : خبر الواحد لا يجوز أن يوجب العلم حملنا أمر الأمة في نقل هذه الأخبار على الخطأ وجعلناهم (لاغين هاذين)[2] مشتغلين بما لا يفيد أحداً شيئاً ولا ينفعه ، ويصير كأنهم قد دونوا في أمور الدين ما لا يجوز الرجوع إليه والاعتماد عليه .

[من اللوازم الفاسدة على عدم الأخذ بأخبار الآحاد]

قال : وربما يرتقي هذا القول إلى أعظم من هذا ، فإن النبي ﷺ أدى هذا الدين إلى الواحد فالواحد من أصحابه ليؤدوه إلى الأمة وينقلوه عنه ، فإذا لم يقبل قول الراوي لأنه واحد رجع هذا العيب إلى المؤدي ، نعوذ بالله من هذا القول البشع والاعتقاد القبيح .

[من الأدلة على قبول خبر الواحد]

قال : « ويدل عليه أن النبي ﷺ بعث الرسل إلى الملوك : إلى كسرى[3]

---

(١) في « ت » : « الآحاد » بدل « الأحاديث » والمثبت من « د » و « ن » ومراجع النص .

(٢) في « ن » : « لا غير هادين » و في « ت » : « لا غين هازلين » ، وكلاهما مصحف عما أثبته من « د » وصون المنطق (ص١٦٢) .

(٣) أخرج البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله بن حذافة السهمي فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى ، فلما قرأه مزقه .. الحديث .
كتاب المغازي ح٤٤٢٤ (ص٩١٣) وفي العلم ح٦٤ وفي الجهاد والسير ح٢٩٣٩ وفي أخبار الآحاد ح٧٢٦٤ .
=

وقيصر[١] وملك الإسكندرية[٢] وإلى أُكَيْدَر دومة[٣] وغيرهم من ملوك الأطراف ، وكتب إليهم كتابا على ما عُرِفَ ونُقِلَ واشتُهِر ، وإنما بعث واحداً واحداً ودعاهم إلى الله تعالى والتصديق برسالته لإلزام الحجة وقطع العذر لقوله تعالى : ﴿ رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ

= وينظر : السيرة لابن هشام (٤/ ١٤٦٣) والمصباح المضي لابن حديد (٢/ ١٥١-١٥٨) ومجموعة الوثائق السياسية لمحمد حميد الله (ص١٣٩) وما بعدها .

(١) أخرج البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيصر يدعوه إلى الإسلام وبعث بكتابه إليه مع دحية الكلبي .. الحديث .

كتاب الجهاد والسير ح٢٩٤٠ (ص٥٩٥) وهو في الكتاب نفسه مختصرا ح٢٩٣٦ .

وينظر : السيرة لابن هشام (٤/ ١٤٦٣) ، والمصباح المضي لابن حديدة (٢/ ٦٧) وما بعدها ، ومجموعة الوثائق السياسية لمحمد حميد الله (ص١٠٧) وما بعدها .

(٢) الذي بعثه النبي عليه الصلاة والسلام إلى ملك الإسكندرية المقوقس هو حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه .

ينظر : السيرة لابن هشام (٤/ ١٤٦٣) وفتوح مصر لابن عبد الحكم (ص٤٥) وما بعدها ، والمصباح المضي لابن حديدة (٢/ ١٠٧-١١٧) ومجموعة الوثائق السياسية لمحمد حميد الله (ص١٣٥-١٣٩) وما بعدها .

(٣) أُكيدر دومة : أُكيدر بضم الهمزة وفتح الكاف وسكون التحتية : هو ابن عبد الملك الكندي صاحب دومة الجندل ، مدينة بين الشام والحجاز قرب تبوك ، وهي بضم الأول وفتحه ، وأنكر ابن دريد الفتح وعده من أغلاط المحدثين .

ينظر : معجم ما استعجم (٢/ ٥٦٤-٥٦٥) ومعجم البلدان (٢/ ٤٨٧-٤٨٩) .

والذي بعثه عليه الصلاة والسلام إلى أكيدر هو خالد بن الوليد رضي الله عنه في قصة ذكرها غير واحد من أهل العلم .

ينظر : السيرة لابن هشام (٤/ ١٣٧٨-١٣٧٩) والمصباح المضي لابن حديدة (٢/ ٢٢٠-٢٢١) ومجموعة الوثائق السياسية لمحمد حميد الله (ص٢٩٣-٢٩٤) .

بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ ﴾[(١)] ، وهذه المعاني لا تحصل إلا بعد وقوع العلم ممن أرسل إليه بالإرسال والمرسل ، وأن الكتاب من قِبَلِه والدعوة منه ، وقد كان نبينا ﷺ بعث إلى الناس كافة ، وكثير من [الأنبياء بُعثوا إلى قوم دون قوم ، وإنما قصد بإرسال][(٢)] الرسل إلى هؤلاء الملوك والكتاب إليهم بث الدعوة في جميع الممالك ودعا الناس عامة إلى دينه على حسب ما أمره الله تعالى بذلك ، فلو لم يقع العلم بخبر الواحد في أمور الدين لم يقتصر على إرسال الواحد من أصحابه في هذا الأمر ، وكذلك في أمور كثيرة اكتفى بإرسال الواحد من الصحابة ، منها : أنه بعث عليًّا لينادي في موسم الحج بمنى : «ألا لا يحجَّنَّ بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان بينه وبين النبي ﷺ عهد فمدته إلى أربعة أشهر ، ولا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة»[(٣)] .

ولا بد في هذه الأشياء من وقوع العلم للقوم الذين كان يناديهم ، حتى إن أقدموا على شيء من هذا بعد سماع هذا القول كان رسول الله ﷺ

---

(١) سورة النساء آية (١٦٥) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية وقد أثبته من مراجع النص .

(٣) أخرجه الترمذي في الحج ح٨٧١ ، ٨٧٢ (٣/ ٢١٣) وفي التفسير ح٣٠٩٢ (٥/ ٢٧٦) والدارمي في المناسك ح١٩١٩ (٢/ ٩٤-٩٥) والحميدي في المسند ح٤٨ (١/ ١٧٧) وأحمد في المسند (١/ ٧٩) وأبو يعلى في المسند ح٤٥٢ (١/ ٣٥١) والبيهقي في الكبرى (٩/ ٢٠٧) جميعهم من طريق سفيان بن عيينة عن أبي إسحاق - هو السبيعي - عن زيد ابن أُثيع ويقال يُثيع قال : سألنا علياً بأي شيء بُعثت ؟ قال بأربع ... فذكره مع اختلاف بعض رواياته في التقديم والتأخير ، وقد حسنه الإمام الترمذي في الموضعين ، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ح٦٩١ (١/ ٢٥٩-٢٦٠) وح٢٤٦٩ (٣/ ٥٥) .

مبسوط العذر في قتالهم وقتلهم .

وكذلك بعث معاذا إلى اليمن ليدعوهم إلى الإسلام ويعلمهم إذا أجابوا شرائعه[١] .

وبعث إلى أهل خيبر في أمر القتيل [٢٤٧/ب] واحداً يقول : إما أن تدوا أو تؤذنوا بحرب من الله ورسوله[٢] .

وبعث إلى قريظة أبا لبابة بن عبد المنذر[٣] يستنزلهم على حكمه[٤] .

---

(١) إرسال معاذ بن جبل إلى اليمن حديثه في ذلك متفق عليه ، وقد تقدم في أول الكتاب ص (٤ ، ٥) .

(٢) انظر : كتاب الأحكام من صحيح البخاري ح٧١٩٢ (ص١٥٠٩) .

(٣) هو أبو لبابة بن عبد المنذر بن زنبر بن زيد بن أمية بن زيد بن مالك الأنصاري ، مختلف في اسمه فقيل بشير وقيل رفاعة وقيل مروان ، أحد النقباء ليلة العقبة ، سار مع النبي ﷺ إلى بدر فرده إلى المدينة أميرا عليها وضرب له بسهم وأجر مع أصحاب بدر فكان كما شهدها ، وحضر أُحُدا وما بعدها من المواقع ، مات في خلافة علي وقيل بعد مقتل عثمان ، ويقال عاش إلى بعد الخمسين .

الاستيعاب (٤/ ١٧٤٠-١٧٤٢) وأسد الغابة (٢/ ٢٢٩-٢٣٠) و (٦/ ٢٦٥-٢٦٧) والإصابة (٧/ ٣٤٩-٣٥٠) .

(٤) الذي ورد هو أن بني قريظة لما اشتد عليهم البلاء والحصار من لدن رسول الله عليه الصلاة والسلام بعدما نقضوا العهد والميثاق استشاروا أبا لبابة رضي الله عنه في نزولهم على حكم الرسول ﷺ فأشار إليهم أنه الذبح . . ثم إنهم نزلوا على حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه .

أخرج ذلك الإمام أحمد في المسند (٦/ ١٤١-١٤٢) وذكره ابن هشام في السيرة (٣/ ١٠٤٧-١٠٤٨) والمؤلف في زاد المعاد (٣/ ١٣٣) وما بعدها ، وابن كثير في السيرة النبوية (٣/ ٢٢٩-٢٣٢) وابن حجر في الفتح (٧/ ٤١٤) والسيوطي في الدر المنثور (٤/ ٤٨) عند قوله تعالى في سورة الأنفال : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ . . ﴾ الآية .

وجاء أهل قباء واحد وهم في مسجدهم[١] يصلون فأخبرهم بصرف القبلة إلى المسجد الحرام ، فانصرفوا إليه في صلاتهم واكتفوا بقوله[٢] . ولا بد في مثل هذا من وقوع العلم به .

وكان النبي ﷺ يرسل الطلائع والجواسيس في ديار[٣] الكفر ويقتصر على الواحد في ذلك ويقبل قوله إذا رجع ، وربما أقدم عليهم بالقتل والنهب بقوله وحده ، ومن تدبر قول النبي ﷺ وسيرته لم يخف عليه ما ذكرنا ، وما يرد هذا إلا مكابر معاند .

ولو أنك وضعت في قلبك أنك سمعت الصديق (أو الفاروق)[٤] أو غيرهما من وجوه الصحابة يروي لك حديثا عن النبي ﷺ في أمرٍ من الاعتقاد (من جواز الرؤية على الله)[٥] وإثبات القدر أو غير ذلك لوجدت قلبك مطمئنا إلى قوله لا يداخلك شك في صدقه وثبوت قوله ، وفي زماننا ترى الرجل يسمع من أستاذه الذي يختلف إليه ويعتقد فيه التقدمة والصدق

---

(١) في « ت » : « في المسجد » .

(٢) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : « بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آتٍ فقال إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة » .

أخرجه البخاري في الصلاة ح٤٠٣ (ص٨٧) وفي مواضع أخرى من الصحيح ، انظر الإحالة إليها في الموضع المذكور ، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة ح١٣ ، ١٤ (١/ ٣٧٥) .

(٣) في « ت » : « في بلاد » والمثبت من « د » و « ن » ومراجع النص .

(٤) في النسخ الخطية : « والفاروق » والمثبت من مراجع النص .

(٥) في « ت » : « من جواز الرؤية على الرؤية على الله » . وفي مراجع النص : « مثل جواز الرؤية على الله تعالى » .

أنه سمع أستاذه يخبر عن شيء من عقيدته التي (يريد أن يَلقى)[١] الله تعالى بها ، فيحصل للسامع علم بمذهب من نقل عنه أستاذه ذلك بحيث لا يختلجه شبهة ولا يعتريه شك ، وكذلك كثير من الأخبار التي قضيتها العلم توجد بين الناس فيحصل لهم العلم بذلك الخبر ، ومن رجع إلى نفسه علم بذلك .

قال : واعلم أن الخبر وإن كان يحتمل الصدق والكذب والظن وللتجوز فيه مدخل ، ولكن هذا الذي قلناه لا يناله أحد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته وأيامه مشتغلا بالحديث والبحث عن سيرة النقلة والرواة ليقف على رسوخهم في هذا العلم وكبير[٢] معرفتهم به ، وصدق ورعهم (في أقوالهم وأفعالهم)[٣] ، وشدة حذرهم من الطغيان والزلل ، وما بذلوه من شدة العناية في تمهيد هذا الأمر والبحث عن أحوال الرواة والوقوف على صحيح الأخبار وسقيمها ، وكانوا بحيث لو قتلوا لم يسامحوا أحداً في كلمة[٤] يتقولها[٥] على رسول الله ﷺ ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك ، وقد نقلوا هذا الدين كما نقل إليهم ، وأدوا كما أُدي إليهم ، وكانوا في صدق العناية والاهتمام بهذا الشأن (بما)[٦] يجل عن الوصف ويقصر دونه الذكر ، وإذا

---

(١) في « د » و « ت » : « تريد أن تلقى » ، و في « ن » : « تريد أن يَلقى » ، والمثبت من مراجع النص .

(٢) في مراجع النص : « وكنه » بدل قوله : « وكبير » .

(٣) في مراجع النص : « في أحوالهم وأقوالهم » .

(٤) زاد في « ت » : « واحدة » ، وهو مما خلت منه نسخة « د » و « ن » ومراجع النص .

(٥) في النسخ الخطية : « ينقلوها » والمثبت من مراجع النص .

(٦) في النسخ الخطية : « ما » بحذف الباء من أولها ، والأولى إثباتها .

وقف المرء على هذا من شأنهم وعرف حالهم وخبر صدقهم وورعهم وأمانتهم ظهر له العلم فيما نقلوه ورووه

قال : والذي يزيد ما قلناه إيضاحا [أن النبي ﷺ][١] (حين)[٢] سئل عن الفرقة الناجية قال : «ما أنا عليه وأصحابي»[٣] .

فلا بد من تعرف [٢٤٨/أ] ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه ، وليس طريق[٤] معرفته ، إلا النقل فيجب الرجوع إلى ذلك ، وقد قال النبي ﷺ : «لا تنازعوا الأمر أهله»[٥] ، فكما يرجع في معرفة مذاهب[٦] الفقهاء الذين صاروا قدوة في هذه الأمة إلى أهل الفقه ، ويرجع في معرفة (اللغة إلى أهل اللغة)[٧] وفي معرفة النحو إلى أهل النحو ، فكذلك[٨] يرجع في معرفة ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه إلى أهل النقل والرواية ، لأنهم عنوا بهذا

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » ، وهو مثبت في « ت » ومراجع النص .

(٢) في « د » و « ن » والحجة للأصبهاني (٢/ ٢٢٢) : « قال حين » ، والمثبت من « ت » وصون المنطق (ص١٦٥) .

(٣) هو جزء من حديث افتراق الأمة تقدم تخريجه والكلام عليه ص (١٤٣٢) مع تعليق (٧) .

(٤) بعد هذا زاد في « ت » : « إلى » ، وهو مما تخلو منه نسخة « د » و « ن » ومراجع النص

(٥) صح من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه وفيه : « . . دعانا النبي ﷺ فبايعناه فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان » .
أخرجه البخاري في الفتن ح٧٠٥٥ ، ٧٠٥٦ (ص١٤٨٢) وفي الأحكام ح٧١٩٩ ، ٧٢٠٠ ، ومسلم في الإمارة ح٤١ ، ٤٢ (٣/ ١٤٧٠-١٤٧١) .

(٦) في « ت » : « المذاهب » .

(٧) في « ت » : « ما كان عليه أهل اللغة لأهل اللغة » .

(٨) في « د » و « ن » : « وكذلك » . أما مراجع النص ففيها : « فكذلك يجب أن يرجع » الخ .

الشأن واشتغلوا بحفظه والفحص عنه ونقله ، ولولاهم لاندرس علم النبي ﷺ ولم يقف أحد على سنته وطريقته »[١] .

ثم قال الإمام أبو المظفر[٢] : « فإن قالوا : فقد كثرت الآثار في أيدي الناس واختلطت عليهم ، قلنا : ما اختلطت إلا على الجاهلين بها ، فأما العلماء بها فإنهم ينتقدونها[٣] انتقاد الجهابذة الدراهم والدنانير ، فيميزون زيوفها ويأخذون خيارها[٤] ، ولئن دخل في غمار[٥] الرواة من وُسِم بالغلط في الأحاديث فلا يروج ذلك على جهابذة أصحاب الحديث ورُتُوتِ[٦] العلماء ، حتى إنهم عدوا أغاليط من غلط (في الأسانيد)[٧] والمتون ، بل تراهم يعدون على كل واحد منهم كم في حديثٍ غلط وفي

---

(١) ينظر الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني (٢/ ٢١٤-٢٢٣) وصون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي (ص١٦٠-١٦٥) فكلاهما نقلا عن كتاب الانتصار مع شيء يسير من الاختلاف والتصرف عما نقله ابن القيم هنا قد أشرت إلى بعض ذلك دون كليته ، وسيأتي مزيد نقل من الكتاب المذكور ، وأُقابله مع كتاب الحجة دون صون المنطق لعدم وجوده فيه .

(٢) في كتابه الانتصار .

(٣) في « ت » : « ينقدونها » . والمثبت من « د » و « ن » ومرجع النص .

(٤) في مرجع النص : « جيادها » .

(٥) في « ت » : « أغمار » . والمثبت من « د » و « ن » ومرجع النص .

(٦) الرُّتوت بالضم والرتات أيضاً : جمع رت ، وهو الرئيس من الرجال في الشرف والعطاء ، قال ابن الأعرابي : « الرت : رئيس البلد ، وهؤلاء رتوت البلد » .

ينظر : الصحاح ولسان العرب وتاج العروس وغراس الأساس جيعهم في مادة (رتت) .

(٧) في النسخ الخطية : « في الإسناد » والمثبت من مرجع النص ، ولعله الأولى كما يأتي مثله في السياق نفسه .

كل حرفٍ حرفٍ وماذا صحف ، فإذا لم يروج عليهم أغاليط الرواة في الأسانيد والمتون والحروف فكيف يروج عليهم وضع الزنادقة وتوليدهم الأحاديث[١] التي يرويها الناس حتى خفيت على أهلها ، وهو قول بعض الملاحدة ، وما يقول هذا إلا جاهل ضال مبتدع كذاب يريد أن يهجن[٢] بهذه الدعوى[٣] الكاذبة صحاح أحاديث النبي ﷺ وآثاره الصادقة ، فيغالط جهال الناس بهذه الدعوى ، وما احتج مُبتدع في [رد][٤] آثار رسول الله ﷺ بحجة أوهن [منها][٥] ولا أشد استحالة ، فصاحب هذه الدعوى يستحق أن يسف في فيه التراب وينفى من بلد الإسلام .

فتدبر رحمك الله أيجعل حكم من أفنى عمره في طلب آثار النبي ﷺ شرقا وغربا ، [برا][٦] وبحرا ، وارتحل في الحديث الواحد فراسخ ، واتهم أباه وأدناه في خبر يرويه عن النبي ﷺ إذا كان موضع التهمة ، ولم يحابه في مقالٍ ولا خطاب غضباً لله وحمية لدينه ، ثم ألف الكتب في معرفة المحدثين وأسمائهم وأنسابهم وقدر أعمارهم ، وذكر أعصارهم وشمائلهم وأخبارهم ، وفصل بين الرديء والجيد ، والصحيح والسقيم ، حبا لله

---

(١) بعد هذا في مرجع النص : « وهو الذي يقول بعض الناس : إن بعض الزنادقة ادعى أنه وضع ألوفاً من الأحاديث وخلطها بالأحاديث التي يرويها الناس . . . » الخ .

(٢) الهُجنة (بالضم) من الكلام : ما يعيبه ، تقول : لا تفعل كذا فيكون عليك هُجنة . تاج العروس مادة (هجن) وينظر لسان العرب والمصباح المنير في المادة نفسها .

(٣) في النسخ الخطية : « الدعوة » والمثبت من مرجع النص ، وسيأتي قريبا في نفس السياق

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) ما بين المعقوفتين أثبته من مرجع النص .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

ورسوله وغيرة على الإسلام والسنة ، ثم استعمل آثاره كلها حتى فيما عدا العبادات من أكله [٢٤٨/ب] وطعامه وشرابه ، ونومه ويقظته ، وقيامه وقعوده ، ودخوله وخروجه ، وجميع سنته وسيرته ، حتى في خطواته[١] ولحظاته ، ثم دعا الناس إلى ذلك وحثهم عليه وندبهم إلى استعماله ، وحبب إليهم ذلك بكل ما يملكه حتى في بذل ماله ونفسه ، كمن أفنى عمره في اتباع أهوائه وإراداته[٢] ، وخواطره وهواجسه ، ثم تراه يرد ما هو أوضح من الصبح من سنن النبي ﷺ وأشهر من الشمس برأيٍ دخيلٍ واستحسانٍ ذميمٍ وظنٍّ فاسدٍ ونظرٍ مشوبٍ بالهوى .

فانظر وفقك الله للحق أي الفريقين أحق أن ينسب[٣] إلى اتباع السنة واستعمال الأثر ؟ فإذا قضيت بين هذين بوافر لبك وصحيح نظرك وثاقب فهمك فليكن[٤] شكرك لله تعالى على حسب ما أراك من الحق ووفقك للصواب وألهمك من السداد »[٥] .

قلت[٦] : ومن المعلوم أن من هذا عنايته بسنة رسول الله ﷺ وسيرته وهديه ، فإنها تفيد عنده من العلم الضروري والنظري ما لا تفيده عند المعرض عنها المشتغل بغيرها ، وهذا شأن من عني بسيرة رجل وهديه

---

(١) في « د » و « ن » : « في خطراته » . والكلمة ليست واضحة في « ت » ، وما أثبته هو من مرجع النص ولعله الصواب .

(٢) في « د » و « ن » : « وإرادته » على الإفراد ، وفي مرجع النص : « وآرائه » .

(٣) في « د » و « ن » : « ينتسب » ، والمثبت من « ت » ومرجع النص .

(٤) في النسخ الخطية : « وليكن » والمثبت من مرجع النص .

(٥) ينظر : الحجة في بيان المحجة للإمام قوام السنة الأصبهاني (٢/ ٢٣٤-٢٣٦) مع بعض الاختلاف اليسير في التقديم والتأخير والتصرف .

(٦) القائل هو الإمام ابن القيم .

وكلامه وأحواله ، فإنه يعلم من ذلك بالضرورة ما هو مجهول لغيره .

فصل

[التفريق بين باب الطلب وباب الخبر في الاحتجاج بأخبار الآحاد تفريق باطل]

المقام الخامس[1] : أن هذه الأخبار لو لم تفد اليقين فإن الظن الغالب حاصل منها ، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية بها ، فما الفرق بين باب الطلب وباب الخبر بحيث يحتج في أحدهما دون الآخر ؟ وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة ، فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات كما تحتج بها في الطلبيات العمليات ، ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا وأوجبه ورضيه دينا ، فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته ، ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام ، ولم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته .

فأين سلف المفرقين بين البابين ؟ نعم سلفهم بعض متأخري المتكلمين الذين لا عناية لهم بما جاء عن الله ورسوله وأصحابه ، بل يصدون القلوب عن الاهتداء في هذا الباب بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة ، ويحيلون على آراء المتكلمين وقواعد المتكلفين ، فهم الذين يعرف عنهم التفريق بين الأمرين .

[تقسيم الدين إلى أصول وفروع شيء محدث باطل]

[٢٤٩/أ] فإنهم قسموا الدين إلى مسائل علمية وسموها أصولا

---

(١) المذكور سابقا ص (١٤٠٢) .

و[مسائل عملية وسموها][١] فروعا[٢] ، وقالوا [الحق][٣] في مسائل الأصول واحد ، ومن خالفه فهو كافر أو فاسق ، وأما مسائل الفروع فليس لله تعالى فيها حكم معين ولا يتصور فيها الخطأ ، وكل مجتهد مصيب لحكم الله الذي هو حكمه ، وهذا التقسيم لو رجع إلى مجرد الاصطلاح لا يتميز به ما سموه أصولا مما سموه فروعا ، فكيف وقد وضعوا عليه أحكاما وضعوها بعقولهم وآرائهم منها : التكفير بالخطأ في مسائل الأصول دون مسائل الفروع ، وهذا من أبطل الباطل كما سنذكره . ومنها : إثبات الفروع بأخبار الآحاد دون الأصول وغير ذلك ، وكل تقسيم [دين][٤] لا يشهد له الكتاب والسنة وأصول الشرع بالاعتبار فهو تقسيم باطل يجب إلغاؤه .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « .. ولم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع ، بل جعلُ الدين قسمين أصولا وفروعا لم يكن معروفا في الصحابة والتابعين ، ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين إن المجتهد الذي استفرغ وسعه في طلب الحق يأثم لا في الأصول ولا في الفروع ، ولكن هذا التفريق ظهر من جهة المعتزلة وأدخله في أصول الفقه من نقل ذلك عنهم .. » الخ .

مجموع الفتاوى (١٣/ ١٢٥) . وينظر أيضاً لبدعية هذا التقسيم ونقده المصدر المذكور (٤/ ٥٦) و (٦/ ٥٦) و (٢٣/ ٣٤٦-٣٤٧) ومنهاج السنة (٥/ ٨٧) وما بعدها والعلم الشامخ (ص٥٢٩) .

ومن شاء الاستزادة والتفصيل في هذه القضية فليراجع : منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة (١/ ٢٤٦-٢٦١) ، وحقيقة البدعة وأحكامها (٢/ ٣٠٩-٣١٤) والتعريفات الاعتقادية (ص٤٠-٤٦) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

[الرد على دعوى تقسيم الدين إلى أصول وفروع]

وهذا التقسيم أصل من أصول ضلال القوم ، فإنهم فرقوا بين ما سموه أصولا وما سموه فروعا وسلبوا الفروع حكم الله المعين فيها ، بل حكم الله فيها يختلف باختلاف آراء المجتهدين ، وجعلوا ما سموه أصولا من أخطأ فيه عندهم فهو كافر أو فاسق ، وادعوا الإجماع على هذا التفريق ، ولا يحفظ ما جعلوه إجماعا عن إمام من أئمة المسلمين ولا عن أحد من الصحابة والتابعين ، وهذه[(١)] عادة أهل الكلام يحكون الإجماع على ما لم يقله أحد مِن[(٢)] أئمة المسلمين ، بل أئمة المسلمين [مجمعون][(٣)] على خلافه .

[مقولة الإمام أحمد من ادعى الإجماع فقد كذب ..]

قال الإمام أحمد [رحمه الله تعالى][(٤)] : « من ادعى الإجماع فقد كذب ، أما هذه دعوى الأصم[(٥)] وابن علية[(٦)] وأمثالهما ، يريدون أن يبطلوا سنن رسول الله ﷺ بما يدعونه من الإجماع »[(٧)] .

---

(١) في « ت » : « وهذا » .

(٢) في « د » و « ن » : « عن» .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٥) هو عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الملقب بالأصم أحد كبار المعتزلة ومشايخهم وصاحب مقالاتهم ، من طبقة أبي الهذيل العلاف والنظام وغيرهما ، مات نحو سنة (٢٢٥) .
فرق وطبقات المعتزلة لعبد الجبار (ص٦٥-٦٦) وطبقات المعتزلة لابن المرتضى (ص٥٦-٥٧) وميزان الاعتدال (٢/ ٦٠٢) ولسان الميزان (٣/ ٤٢٧) .

(٦) هكذا في النسخ الخطية : « وابن علية » وفي مصدر النص ومراجعه : « وبشر المريسي » وهكذا أيضاً سيأتي لاحقا على وجه الصواب ص (١٦٣٥) وقد تقدمت ترجمة ابن علية ص (١٣٠١) والمريسي ص (٣٤٣) .

(٧) مقولة الإمام أحمد هذه مشهورة متواترة عنه ذكرها غير واحد من المصنفين مع اختلاف يسير بينهم في بعض ألفاظها ، قال عبد الله في المسائل عن أبيه الإمام أحمد =

ومن المعلوم قطعا بالنصوص وإجماع الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره الأئمة الأربعة نصا أن المجتهدين المتنازعين في الأحكام الشرعية ليسوا كلهم سواء ، بل فيهم المصيب والمخطئ[(١)] ، فالكلام فيما سموه أصولا وفيما

= (٣/ ١٣١٤-١٣١٥) فقرة رقم ١٨٢٦ : « سمعت أبي يقول : ما يدعي الرجل فيه الإجماع ، هذا الكذب من ادعى الإجماع فهو كذب لعل الناس قد اختلفوا هذا دعوى بشر المريسي والأصم ، ولكن يقول لا يعلم الناس يختلفون أو لم يبلغه ذلك ولم ينته إليه فيقول لا نعلم الناس اختلفوا » .

وينظر : العدة لأبي يعلى (٤/ ١٠٥٩-١٠٦٠) والمسودة (ص٣١٥) وإعلام الموقعين (١/ ٣٠) و(٢/ ٢٢٨) والاعتصام للشاطبي (١/ ٤٦٢) وشرح الكوكب المنير (٢/ ٢١٣-٢١٤) وغير هذه الكتب من المصنفات في علم أصول الفقه وكذا ما سيأتي لاحقا ص (١٦٣٦) .

قلت : وهذا الإنكار من الإمام أحمد اعتذروا عنه بأنه محمول على الورع ، أو على غير عالم بالخلاف ، أو على تعذر معرفة الكل ، أو على الإجماع العام النطقي ، أو على غير الصحابة لحصرهم وانتشار غيرهم ، إلى غير ذلك من الاعتذارات ، يراجع بشأنها المصادر السابقة ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٩/ ٢٧١) والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص١٢٩) وأصول مذهب الإمام أحمد (ص٣٥١-٣٦٠) .

(١) منشأ الخلاف في هذه المسألة هو : هل لله تعالى في كل مسألةٍ حكم معين من أصابه فهو المصيب ، ومن أخطا ، فهو المخطي ؟ فذهب جمهور الأصوليين من أهل السنة والجماعة ومنهم الأئمة الأربعة إلى أن المصيب من المجتهدين في الأحكام الشرعية واحد ، وإلا فمخطئ مثاب ، وذهبت طائفة إلى أن الحق متعدد وأن كل واحد من المجتهدين مصيب . ولا شك في أرجحية وإصابة القول الأول .

وللوقوف على المسألة وتفصيل ما قيل فيها وبيان أدلتها ينظر : قواطع الأدلة للسمعاني (٥/ ١١) وما بعدها ، والمستصفى للغزالي (٢/ ٤٠٨) وما بعدها ، والإحكام للآمدي (٤/ ١٨٤) وما بعدها ، ومنتهى السول لابن الحاجب (ص٢١٢-٢١٥) ، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/ ٢٠٣-٢٢٨) و(٢٠/ ١٩) وما بعدها ، ونهاية السول للأسنوي (٢/ ١٠٣٩-١٠٤٥) والبحر المحيط للزركشي (٦/ ٢٣٦) وما بعدها ، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (٤/ ٤٨٨) وما بعدها ، وإرشاد الفحول (٢/ ٣٢٧) وما بعدها .

سموه فروعا ينقسم إلى مطابق للحق في نفس الأمر وغير مطابق ، [فانقسام الاعتقاد في الحكم إلى مطابق وغير مطابق][١] كانقسام الاعتقاد في باب الخبر إلى مطابق وغير مطابق ، فالقائل في الشيء حلال والقائل حرام في إصابة أحدهما وخطأ الآخر كالقائل[٢] إنه سبحانه يرى والقائل إنه لا يرى في إصابة أحدهما وخطأ الآخر ، والكذب على الله تعالى خطأ أو عمدا في هذا كالكذب عليه عمدا أو خطأ في الآخر ، فإن المخبر يخبر عن الله أنه أمر بكذا وأباحه ، والآخر يخبر أنه نهى عنه وحرمه ، فأحدهما مخطئ قطعا .

فإن قيل : الفرق بينهما أنه يجوز أن يكون في نفس الأمر لا حلالا ولا حراما بل هو حلال في حق من اعتقد حله حرام في حق من اعتقد تحريمه

قيل : هذا باطل من وجوه عديدة ، وقد ذكرنا في كتاب المفتاح[٣] وغيره منها أنه : خلاف [٢٤٩/ب] نص القرآن والسنة وخلاف إجماع الصحابة وأئمة الإسلام[٤] ، ومنها : أن يكون حكم الله تعالى تابعا لآراء الرجال

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في النسخ الخطية : « فالقائل » ولعل الصواب ما أثبته إذ هو خبر لما قبله .

(٣) هو مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ، مطبوع متداول .

(٤) الذي وقفت عليه في كتاب المفتاح (١/ ٢٤٠-٢٤١) من قول المؤلف - بعد أن ذكر قوله تعالى : ﴿ وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴾ - قال : « فذكر النبيين الكريمين وأثنى عليهما بالحكم والعلم ، وخص بفهم القضية أحدهما ، وقد ذكرت الحُكمين الداودي والسليماني ووجهَيهما ومن صار من الأئمة إلى هذا ، ومن صار إلى هذا ، وترجيح الحكم السليماني من عدة وجوه وموافقته للقياس وقواعد الشرع في كتاب « الاجتهاد والتقليد » . اهـ

قلت : وقد نص أيضاً على مصنفه هذا في كتابه تهذيب سنن أبي داود (٦/ ٣٤١) بعد ترجيحه لحكم سليمان عليه السلام قائلا : « .. كما قد بينا ذلك في كتابٍ مفردٍ في الاجتهاد » .

وظنونها ، ومنها : أن يكون الشيء الواحد حسنا قبيحا مرضيا لله مسخوطا له محبوبا له مبغوضا ، ومنها : أن ينفي حقيقة حكم الله في نفس الأمر ، ومنها : أن تكون الحقائق تبعا للعقائد ، فمن اعتقد بطلان الحكم المعين كان باطلا ، ومن اعتقد صحته كان صحيحا ، ومن اعتقد حله كان حلالا ، ومن اعتقد تحريمه كان حراما ، وهذا القول كما قال فيه بعض العلماء : « أوله سفسطة وآخره زندقة »[١] ، فإنه يتضمن بطلان حكم الله تعالى قبل وجود المجتهدين ، وأن الله لم يشرع لرسوله ﷺ حكما أمره به ونهاه عنه ، ومنها : أن حكم الله يرجع إلى خبره وإرادته ، فإذا أراد إيجاب الشيء وأخبر به صار واجبا ، وإذا أراد تحريمه وأخبر (بذلك)[٢] صار حراما ، فإنكار أن يكون لله تعالى حكم إنكار لخبره وإرادته وإلغاء لتعلقهما بأفعال المكلفين ، ومنها : أن يرفع ثبوت الأجرين للمصيب والأجر للمخطئ[٣] ، فإنه لا خطأ في نفس الأمر عندهم ، بل كل مجتهد مصيب لحكم الله تعالى

---

(١) القائل هو أبو إسحاق الإسفرائيني وقد تقدمت ترجمته ص (٥١٩) ، قال : « .. هذا مذهب أوله سفسطة وآخره زندقة ، أما السفسطة فإن الشيء الواحد يكون في حالة واحدة حلالا حراما بالإضافة إلى شخص واحد ، أما الزندقة فإن مقتضاه امزاج النفس في الشهوات من غير تبعة » اهـ .

الوصول إلى الأصول لابن برهان (٢/ ٣٤١-٣٤٢) . وينظر البرهان للجويني (٢/ ٨٦١-٨٦٢) .

(٢) في « ت » : « بذلك صراحا » .

(٣) يشير إلى قوله ﷺ : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » .

أخرجه البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة ح٧٣٥٢ (ص١٥٣٩) ومسلم في الأقضية ح١٥ (٣/ ١٣٤٢) .

في نفس الأمر ، ومنها : أنه يبطل أن يوافق [أحد][1] حكم الله تعالى ، فليس لقول رسول الله ﷺ : « لقد حكمت فيهم بحكم الملك»[2] ، ولا لقوله : «وإن سألوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تفعل ، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله تعالى فيهم أم لا»[3] معنى ، ولا لقوله : «إن سليمان سأل ربه حكما يصادف حكمه فأعطاه إياه»[4] معنى ، ولا لقوله : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾[5] معنى ، إذ كل منهما حكم بعين حكم الله تعالى عندهم ، ولا لقوله : «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر»[6] معنى .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) متفق عليه وقد تقدم ص (١٠٧٠) .

(٣) هو جزء من حديث بريدة بن الحصيب الأسلمي رضي الله عنه في نص طويل ، وفيه من رواية مسلم : « وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تُنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا » .

(٤) هو جزء من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أخرجه النسائي في المساجد ح٦٩٣ (٢/ ٣٤) وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها ح١٤٠٨ (١/ ٤٥٢) وأحمد في المسند (٢/ ١٧٦) ممزوجا بحديثين آخرين معه ، وابن حبان في صحيحه ح١٦٣٣ (٤/ ٥١١-٥١٢) وح٦٤٢٠ (١٤/ ٣٣٠-٣٣١) وابن خزيمة في صحيحه ح١٣٣٤ (٢/ ٢٨٨) والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٣٤) .

وإسناده صحيح كما قاله العلامة أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح٦٦٤٤ (١٠/ ١٢٧) وما بعدها ، وكذا صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع ح٢٠٩٠ وفي غيره مشيرا إلى ذلك في الموضع المذكور .

(٥) سورة الأنبياء آية (٧٩) .

(٦) متفق عليه ، وقد تقدم قريبا ص (١٥٧٥) تعليق (٣) .

وأيضاً فهذا إجماع من الصحابة ، قال الصديق في الكلالة[١] : «أقول [فيها][٢] برأيي فإن كان صوابا فمن الله ، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان والله بريء منه ورسوله»[٣] ، وقال عمر لكاتبه : « اكتب هذا ما رآه عمر ، فإن يكن صوابا فمن الله وإن يكن خطأ فمن عمر »[٤] ، وقال في قضية قضاها : « والله ما يدري عمر أصاب الحق أم أخطأ » ذكره أحمد[٥] ، وقال علي لعمر في المرأة التي أرسل إليها فأجهضت (ما في بطنها)[٦] وقد

(١) الكلالة : اسم لما عدا الولد والوالد من الورثة ، وقيل اسم لمن عدا الولد ، ويطلق على المورث والوارث وعلى القرابة من غير جهة الوالد والولد .
وللمزيد والبيان ينظر : مفردات الراغب (ص٧١٩-٧٢٠) وطِلبة الطَّلبة (ص٣٣٧-٣٣٨) وعمدة الحفاظ (٣/٤٩٦-٤٩٧) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) أخرجه الدارمي في كتاب الفرائض من سننه رقم ٢٩٧٢ (٢/ ٤٦٢) وابن أبي شيبة في المصنف رقم١١٦٤٦ (١١/ ٤١٥-٤١٦) والخطيب في الفقيه والمتفقه رقم ٥٣١ (١/ ٤٩٠) ، وأخرجه مختصرا عبد الرزاق في المصنف رقم ١٩١٩٠-١٩١٩١ (١٠/ ٣٠٤) والبيهقي في الكبرى (٦/ ٢٢٤) ، وذكره غير واحد من أهل العلم منهم الآمدي في الإحكام (٤/ ٤٤) .

(٤) أخرجه ابن حزم بسنده في مصنفه الإحكام (٦/ ٤٨) عن مسروق قال : « كتب كاتب لعمر بن الخطاب هذا ما رأى الله ورأى عمر ، فقال عمر : بئس ما قلته إن يكن صوابا فمن الله وإن يكن خطأ فمن عمر » اهـ . وذكره الشيرازي في شرح اللمع ط . التركي (٢/ ١٠٥٢-١٠٥٣) وأبو الخطاب في التمهيد (٤/ ٣٢٠) والآمدي في الإحكام (٤/ ١٩٣) .

(٥) أورده أبو الخطاب في كتابه التمهيد (٤/ ٣٢٠) وقال عقبه : « ذكره أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه » اهـ . وانظر من الكتاب نفسه (٣/ ٣٣٧) .

(٦) في « د » و « ن » : « ذا بطنها » ، وليست واضحة تماما في « ت » ، والمثبت من بعض مصادر النص والتخريج المذكورة فيها .

استشار عثمان وعبد الرحمن فقالا : ليس عليك ، إنما أنت مؤدب ، فقال له علي : إن كانا اجتهدا فقد أخطآ ، وإن لم يجتهدا فقد غشاك ، عليك الدية[(١)] . فرجع عمر إلى رأيه . واعترف علي رضي الله عنه بخطئه في حرب صفين وندم على ذلك وكان [٢٥٠/أ] مجتهدا فيه[(٢)] وقال ابن مسعود في قصة بروع[(٣)] : « أقول فيها برأيي ، فإن يكن صوابا فمن الله

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩/٤٥٨-٤٥٩) ومن طريقه أخرجه ابن حزم في المحلى (١١/ ٢٤) ورواه البيهقي في الكبرى (٦/ ١٢٣) وذكره الشيرازي في شرح اللمع (٢/ ١٠٥٣) وأبو الخطاب في التمهيد (٣/ ٣٣٠) و(٤/ ٣٢٠) وابن قدامة في المغني (١٢/ ٣٥ و١٠١) والآمدي في الإحكام (٤/ ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ١٩٣) ، لكنه منقطع بين راويه الحسن البصري وعمر بن الخطاب .

(٢) الذي وقفت عليه ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه منهاج السنة (٦/ ٢٠٨-٢٠٩) من ندم بعض الصحابة على بعض الأمور التي صارت منهم ، إلى أن قال : « وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ندم على أمور فعلها من القتال وغيره ، وكان يقول :

لقد عجزت عجزة لا أعتذر سوف أكيس بعدها وأستمر
وأجمع الرأي الشتيت المنتشر

وكان يقول ليالي صفين : « لله در مقام قامه عبد الله بن عمر وسعد بن مالك ، إن كان برا إن أجره لعظيم ، وإن كان إثما إن خطره ليسير » . وكان يقول : « يا حسن يا حسن ما ظن أبوك أن الأمر يبلغ إلى هذا ، ودّ أبوك لو مات قبل هذا بعشرين سنة » . ولما رجع من صفين تغير كلامه وكان يقول : « لا تكرهوا إمارة معاوية فلو قد فقدتموه لرأيتم الرؤوس تتطاير عن كواهلها » . وقد روى هذا عن علي رضي الله عنه من وجهين أو ثلاثة ، وتواترت الآثار بكراهته الأحوال في آخر الأمر ورؤيته اختلاف الناس وتفرقهم وكثرة الشر الذي أوجب أنه لو استقبل من أمره ما استدبر ما فعل ما فعل »اهـ .

قلت : وقد ذكر الطبري في تاريخه (٤/ ٤٣٧) البيت المذكور وزاد عليه بيتين آخرين مجيبا السبئية عما قالوه فيه .

(٣) قال السندي في حاشيته على سنن النسائي (٦/ ١٢١-١٢٢) : « بِروع بكسر الباء =

وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان والله بريءٌ منه ورسوله »[1] ، وقال ابن عباس[2] : « (ألا يتقي)[3] الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الأب أبا »[4] ، وقال : « من شاء باهلته بالعول »[5] ، وقالت عائشة لأم ولد

= وجوز فتحها قيل الكسر عند أهل الحديث والفتح عند أهل اللغة أشهر » اهـ .
قلت : وهي بنت واشق الرؤاسية الكلابية أو الأشجعية زوج هلال بن مرة ، ترجمها ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ١٧٩٥) وابن الأثير في أسد الغابة (٧/ ٣٧) وابن حجر في الإصابة (٧/ ٥٣٤) ولم يذكروا لها وفاة .

(١) أخرجه أبو داود في سننه مطولا ومختصرا ، كتاب النكاح ح٢١١٤-٢١١٦ (٢/ ٥٨٨-٥٩٠) وكذا النسائي في النكاح ح٣٣٥٤-٣٣٥٨ (٦/ ١٢١-١٢٣) والترمذي مختصرا في النكاح ح١١٤٥ (٣/ ٤٤١-٤٤٢) وابن ماجه في النكاح ح١٨٩١ (١/ ٦٠٩) وأحمد في المسند طبعة شاكر ح٤٠٩٩ ، ٤١٠٠ ، ٤٢٧٦ ، ٤٢٧٧ وهو فيه مطول ومختصر ، كما رواه سعيد بن منصور في سننه (٣/ ١/ ٢٦٧) وابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٣٠٠-٣٠١) والبيهقي في الكبرى (٧/ ٢٤٥-٢٤٦) .
قال الإمام الترمذي عقبه : « حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح وقد رُوي عنه من غير وجه » . وكذا صحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند في المواضع المذكورة منه .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٩٠) وقد تحرف في « ت » إلى : « ابن مسعود » وهو خطأ .

(٣) في « د » و « ن » : « ألا تتقي » والمثبت من « ت » .

(٤) أورده الشيرازي في شرح اللمع (٢/ ٧٧٣-٧٧٤) وأبو الخطاب في التمهيد (٤/ ٣٢١) وابن قدامة في المغني (٩/ ٦٨) وذكر نحوه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله رقم ١٨٤٥ (٢/ ٩٧٠) وفي آخره عنده زيادة .
قلت : وقد انتصر أبو محمد ابن حزم لهذه المسألة مرجحا قول ابن عباس ومن قال بقوله في كتابه المحلى (٩/ ٢٨٢) وما بعدها ، وكذا المؤلف ابن القيم في مصنفه إعلام الموقعين (١/ ٣٧٤-٣٨٢) حيث عضّدها وأحكم بنيانها وشدّ أركانها من عشرين وجها .

(٥) ذكره أبو الخطاب في التمهيد (٤/ ٣٢١) بلفظ : « من شاء باهلته في العول » .

زيد بن أرقم(١) : « أخبري زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب »(٢) ، وقال ابن عباس وقد ناظروه في مسألة متعة الحج ، فاحتجوا عليه بأبي بكر وعمر [فقال](٣) : « أما تخشون أن تنزل عليكم حجارة من السماء ، أقول قال رسول الله ﷺ وتقولون قال أبو بكر وعمر »(٤) ، وكان ابن عمر يأمر بالتمتع فيقولون له إن أباك نهى عنه ، [فقال](٥) : « أيهما أولى أن يتبع كتاب الله أو كلام عمر ؟ »(٦) ، وقال عمران بن حصين(٧) : « نزل بها القرآن وفعلناها مع رسول الله ﷺ [حتى](٨) قال رجل برأيه ما شاء » يعرض بعمر(٩) .

---

(١) في « ت » : « للأرقم » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه رقم ١٤٨١٢ و ١٤٨١٣ (٨/ ١٨٤-١٨٥) والبغوي في الجعديات رقم ٤٥٣ (١/ ١٥٥) ومن طريقه أخرجه أبو منصور عبد المحسن بن محمد بن علي الشيحي البغدادي في جزء استدراك أم المؤمنين عائشة على الصحابة رقم ٦٧ (ص١٠٥-١٠٦) والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٣٠) وعن سفيان الثوري (٥/ ٣٣١) كما رواه الدارقطني في سننه رقم ٢١١ و٢١٢ (٣/ ٥٢) وذكره أبو الخطاب في التمهيد (٤/ ٣٢١) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) تقدم ص (٤١٧) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٦) تقدم ذكره وتخريجه ص (٤١٧) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٦١) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » .

(٩) أخرجه البخاري في التفسير ح٤٥١٨ (ص٩٣١) عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه قال : « نزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن يحرمه ولم ينه عنها ، حتى مات ، قال رجل برأيه ما شاء . قال محمد يقال : إنه عمر » =

وقال ابن الزبير[١] لابن عباس في متعة النساء : « لئن فعلتها لأرجمنك ، فجَرِّب إن شئت »[٢] ، وقال علي لابن عباس منكرا عليه إباحة الحمر الأهلية ومتعة النساء : « إنك امرؤ تائه »[٣] ، أي[٤] تهت عن القول

= وأخرجه مختصرا في الحج ح١٥٧١ (ص٣١٣) ومسلم في الحج ح١٦٥-١٧٣ (٨٩٨/٢-٩٠٠) .

(١) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد أبو بكر وأبو خبيب القرشي الأسدي ، وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق ، كان أول مولود ولد للمهاجرين بعد الهجرة النبوية ، وقد شهد اليرموك مع أبيه الزبير كما شهد فتح إفريقية في زمن عثمان ابن عفان ، بويع بالخلافة بعد موت يزيد بن معاوية فاجتمع على طاعته مصر وأهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان وأكثر الشام ، ولما ولي عبد الملك بن مروان بعد أبيه سيَّر له الحجاج الثقفي إلى مكة المكرمة فحاصره مدة إلى أن قُتل في جمادى الأولى سنة (٧٣) . قال الحافظ ابن حجر : « وهذا هو المحفوظ وهو قول الجمهور » .
الاستيعاب (٣/ ٩٠٥-٩١٠) وأسد الغابة (٣/ ٢٤٢-٢٤٥) والإصابة (٤/ ٨٩-٩٥) .

(٢) أخرج مسلم في صحيحه في كتاب النكاح ح٢٧ (٢/ ١٠٢٦) عن عروة بن الزبير أن عبد الله ابن الزبير قام بمكة فقال : إن ناسا أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يُفتون بالمتعة يُعرض برجل ، فناداه فقال : إنك لجلف جاف فلعمري لقد كانت المتعة تفعل على عهد إمام المتقين - يريد رسول الله ﷺ - فقال له ابن الزبير : فجرب بنفسك فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجارك » .
قال القاضي عياض في إكمال المعلم (٤/ ٥٤٠) : « وقوله إن ناسا .. إنما عرض بابن عباس »اهـ .
وينظر : شرح النووي لمسلم (٩/ ١٨٨) وفتح الملهم بشرح صحيح مسلم للعثماني (٣/ ٤٤٩)

(٣) فعن محمد بن علي أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان : « إنك رجل تائه .. » الحديث أخرجه مسلم في النكاح ح٢٩ (٢/ ١٠٢٧) . ووقع التصريح في رواية الدارقطني أنه ابن عباس ، ذكره ابن حجر في الفتح (٩/ ١٦٨) .
وينظر فتح الملهم (٣/ ٤٤٧) .

(٤) في « د » و « ن » : « ان » بدل قوله « أي » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب .

الحق ، وفسخ عمر بيع أمهات الأولاد وردهن حبالى من تستر[١] ، وفسخ حكم الصديق في استرقاق نساء أهل الردة[٢] ، وكان يضرب على الركعتين بعد العصر[٣] ، وكان أبو طلحة وأبو أيوب وعائشة يصلونها ، فتركهما (أبو طلحة وأبو أيوب)[٤] مدة حياة عمر خوفا منه ، فلما مات

(١) تُسْتَر ، بالضم ثم السكون وفتح التاء الأخرى : من أعظم مدن خوزستان ، وهو تعريب شوشتر .

وعنها وعن فتحها ينظر فتوح البلدان للبلاذري (ص٤٦٧) وما بعدها ومعجم البلدان (٢/ ٢٩-٣١) .

وعن حكم عمر في المسألة المذكورة ينظر : شرح كتاب السير الكبير للسرخسي (١/ ٢٥٩) والمجموع للنووي (٩/ ٢٣٠-٢٣١) والمحلى لابن حزم (٩/ ٢١٧-٢١٨) والسنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٣٤٢) وما بعدها .

(٢) وقد قال المؤلف في مصنفه إعلام الموقعين (٢/ ٢١٦) : « إن خلاف عمر لأبي بكر أشهر من أن يذكر ، كما خالفه في سبي أهل الردة فسباهم أبو بكر وخالفه عمر ، وبلغ خلافه إلى أن ردهن حرائر إلى أهلهن إلا من ولدت لسيدها منهن ، ونقض حكمه ، ومن جملتهن خولة الحنفية أم محمد بن علي » اهـ .

وجاء في التاج والإكليل للمواق المالكي (٣/ ٣٨٦) : « . . وهذا الذي خالفت فيه سيرة عمر سيرةَ أبي بكر في الذين ارتدّوا من العرب ، سار فيهم أبو بكر سيرة الناقضين فسبى النساء والصغار ، وجرت المقاسم في أموالهم ، فلما ولي عمر بعده نقض ذلك وسار فيهم سيرة المرتدين ، أخرجهم من الرق وردهم إلى عشائرهم وإلى الجزية . . . » اهـ

وللمزيد يراجع : كتاب الأم (٤/ ١٨٦) وكتاب الأموال للقاسم بن سلام (ص١٧٧) وما بعدها ، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (١٣/ ٢١٤-٢١٧) وكتابه السنن الكبرى (٩/ ٧٣-٧٥) ونصب الراية (٣/ ٤٥٠-٤٥٢) والتلخيص الحبير (٤/ ٥٠) وإعلاء السنن (١٢/ ٤٧٩) وما بعدها .

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٣٥٠-٣٥١) ومصنف عبد الرزاق رقم ٣٩٦٣-٣٩٦٦ (٢/ ٤٢٩-٤٣٠) .

(٤) في « د » و « ن » : « أبو أيوب وأبو طلحة » بالتقديم والتأخير .

عاوداها[1] ، وقال ابن مسعود لما طلب منه موافقة أبي موسى في مسألة (بنت)[2] وبنت ابن وأخت فأعطى البنت النصف والأخت النصف : « لقد ضللتُ إذاً وما أنا من المهتدين »[3] ، فجعل القول الآخر الذي جعله المصوبة صوابا عند الله ضلالا ، وهذا أكثر من أن يحيط به إلا الله تعالى .

وأيضاً فالأحاديث والآيات الناهية عن الاختلاف في الدين المتضمنة لذمه كلها شاهدة شهادة صريحة بأن الحق عند الله واحد وما عداه فخطأ ، ولو كانت تلك الأقوال كلها صوابا لم ينه الله ورسوله عن الصواب ولا ذمه .

وأيضاً فقد أخبر [الله][4] تعالى أن الاختلاف ليس من عنده ، وما لم يكن من عنده فليس بصواب ، قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[5] ، وهو وإن كان في اختلاف ألفاظه فهو يدل على أن ما اختلفت معانيه ليس من عند الله إذ المعنى هو المقصود .

وأيضاً فإذا اختلف المجتهدان فرأى أحدهما إباحة دم إنسان والآخر تحريمه ، ورأى أحدهما تارك الصلاة كافرا مخلدا في النار والآخر رآه مؤمنا من أهل الجنة ، فلا يخلو إما أن يكون الكل حقا وصوابا عند الله في نفس الأمر [٢٥٠/ ب] أو الجميع خطأ عنده ، أو الصواب والحق في واحد من القولين والآخر خطأ ، والأول والثاني ظاهر الإحالة وهما بالهوس أشبه

---

(١) الأثر عن أبي أيوب أخرجه عبد الرزاق في مصنفه رقم ٣٩٧٧ (٢/ ٤٣٣) .

(٢) في « د » و « ن » : « ابن بنت » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب كما في مصادر النص جميعها .

(٣) أخرجه البخاري مختصرا ومطولا في الفرائض ح٦٧٣٦ و٦٧٤٢ (ص١٤١٦-١٤١٧)

(٤) لفظ الجلالة مثبت في « ت » دون « د » و « ن » .

(٥) سورة النساء آية (٨٢) .

منهما بالصواب ، فكيف [يكون][(١)] إنسان واحد مؤمنا كافرا مخلدا في الجنة وفي النار ؟ وكون[(٢)] المصيب واحدا وهو[(٣)] الحق وهو منصوص الإمام أحمد ومالك والشافعي كما حكاه أبو إسحاق[(٤)] في « شرح اللمع » له[(٥)] أن مذهب الشافعي أن المصيب واحد ، هذا قوله في القديم والجديد ، قال القاضي أبو الطيب[(٦)] : وليس عنده مسألة تدل على أن كل مجتهد مصيب ، وأقوال الصحابة كلها صريحة أن الحق عند الله في واحد من الأقوال المختلفة ، وهو دين الله في نفس الأمر الذي لا دين له سواه .

وليس الغرض استقصاء هذه المسألة ، بل المقصود أن الخطأ يقع فيما سموه فروعا كما يقع فيما جعلوه أصولا ، فنطالبهم بفرق صحيح بين ما يجوز إثباته بخبر الواحد من الدين وما لا يجوز ، ولا يجدون إلى الفرق سبيلا إلا بدعاوى باطلة ، ثم نطالبهم بالفرق بين مسائل الأصول والفروع وما ضابط ذلك ، ثم نطالبهم بالفرق بين ما يأثم جاحده إثم كفر أو فسوق [وما لا يأثم جاحده ، ونطالبهم [بالفرق][(٧)] بين ما المطلوب منه القطع اليقيني][(٨)] وما يكتفى فيه بالظن ، ولا سبيل لهم إلى تقرير شيء من ذلك البتة .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) الكلمة ليست واضحة تماما في « ت » .

(٣) في « ت » : « هو » بحذف الواو من أولها .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٧٦٦) .

(٥) انظر منه (١٠٤٦/٢) طبعة عبد المجيد تركي .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٥٠٥) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية والسياق يقتضيه .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قال الجويني[١] : « وقد تكلموا في الفرق بين الأصول والفروع فقالوا : الأصل ما فيه دليل قطعي والفرع بخلافه »[٢] .

[بيان ما ذكروه في الفرق بين الأصول والفروع ونقض ذلك]

قلت : وهذا يلزم منه الدور فإنه إذا قيل : لا تثبت الأصول إلا بالدليل القطعي ، ثم قيل : والأصل ما عليه دليل قطعي كان ذلك دورا ظاهرا .

وأيضاً فإن كثيرا من المسائل العملية بل أكثرها أدلته[٣] قطعية كوجوب الطهارة والصلاة والصيام والحج والزكاة ونقض الوضوء بالبول والغائط ووجوب الغسل بالاحتلام ، وهكذا أكثر الشريعة أدلتها قطعية ، وكثير من المسائل التي هي عندهم أصول أدلتها ظنية ، وهكذا في أصول الدين وأصول الفقه أكثر من أن يذكر ، كالقول بالمفهوم والقياس وتقديمهما[٤] على العموم ، والأمر بعد الحظر ، ومسألة انقراض العصر ، وقول الصحابي ، والاحتجاج بالمراسيل ، وشرع من قبلنا ، وأضعاف ذلك .

وكذلك في أصول الدين كمسألة الحال[٥] وبقاء الرب تعالى وقدمه هل

---

(١) تقدمت ترجمته ص (١٥) .

(٢) لم أقف عليه في كتابه التلخيص في أصول الفقه (٣/ ٣٣٢) وما بعدها ، وقد تعرض فيه لذكر هذه المسألة .

(٣) في « ن » و « ت » : « أدلة » والمثبت من « د » .

(٤) هكذا في « ت » : « وتقديمهما » ، وفي « ن » : « وتقدمها » وفي « د » : « وتقدمهما » .

(٥) قال الجويني في الإرشاد (ص٨٠) : « الحال صفة لموجود غير متصفة بالوجود ولا بالعدم » الخ وقال التهانوي في الكشاف (١/ ٦١١) : « وفي اصطلاح المتكلمين يطلق لفظ الحال على ما هو صفة لموجود لا موجودة ولا معدومة ، فقيد الصفة يخرج الذوات فإنها أمور قائمة بأنفسها ، فهي إما موجودة أو معدومة ولا تكون واسطة بينهما . . » إلى آخر كلامه وفيه الرد على الجويني والقاضي من الأشاعرة وأبي هاشم من المعتزلة في هذه المسألة .

هما ببقاء وقدم زائدين على الذات ، والوجود الواجب هل هو نفس الماهية أو زائد عليها ، وإثبات المعنى القائم بالنفس وغير ذلك ، فعلى هذا الفرق تكون هذه المسائل ونحوها فرعية وتلك المسائل العملية أصولية .

قال : « وقيل الأصل ما لا يجوز التعبد فيه إلا بأمر واحد معين والفرع بخلافه »(١) .

قلت : وهذا [٢٥١/أ] الفرق أفسد من الأول فإن أكثر الفروع لا يجوز التعبد فيها إلا بالمشروع على لسان كل نبي ، فلا يجوز التعبد بالسجود للأصنام ، ولا بإباحة الفواحش وقتلِ النفوس والظلمِ في الأموال وانتهاكِ الأعراض(٢) وشهاداتِ الزور ونحوِ ذلك ، وإن كان نفاة التحسين والتقبيح يجوزون التعبد بذلك ويقولون يجوز أن تأتي الشرائع من عند الله بذلك ، فقولهم من أبطل الباطل ، وقد ذكرنا فساده من أكثر من ستين وجها في غير هذا الكتاب(٣) ، وإنه مما يعلم بطلانه بالضرورة .

قال : « وقيل الأصل : ما يجوز أن يعلم من غير (تقدير)(٤) ورود الشرع والفرع بخلافه »(٥) ، وهذا الفرق أيضاً في غاية الفساد ، فإن أكثر المسائل التي يسمونها أصولا لم تعلم إلا بعد ورود الشرع ، كاقتضاء الأمر للوجوب ، والنهي للتحريم ، وكون القياس حجة ، وكون الإجماع حجة ،

---

(١) لم أقف عليه كسابقه من قول الجويني .

(٢) في « ت » : « للأعراض » .

(٣) ينظر مفتاح دار السعادة (٢/ ٦٢-١١٨) .

(٤) في النسخ الخطية : « تقديم » والمثبت من مرجع النص : التلخيص (٣/ ٣٣٣) وينظر آخر هذه الفقرة .

(٥) ينظر : التلخيص في أصول الفقه (٣/ ٣٣٣) .

بل أكثر مسائل أصول الدين لم تعلم إلا بالسمع ، فجوازُ رؤية الرب تبارك وتعالى يوم القيامة واستواؤُه[١] على عرشه - بخلاف مسألة علوه فوق المخلوقات بالذات فإنها فطرية ضرورية - وأكثر مسائل المعاد وتفصيله لا يعلم قبل ورود الشرع ، ومسائل عذاب القبر ونعيمه وسؤال الملكين وغير ذلك من مسائل الأصول التي لا تعلم قبل ورود الشرع .

وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني[٢] : « كل مسألة يحرم الخلاف فيها مع استقرار الشرع ويكون (معتقد)[٣] خلافها جاهلا ، فهي من الأصول عقلية كانت أو شرعية ، والفرع ما لا يحرم الخلاف فيه أو ما لا يأثم المخطئ فيه »[٤]

وهذا وإن كان أقرب مما قبله فهو باطل أيضاً ، فإن كثيرا من مسائل الفروع قطعي وإن كان فيها خلاف وإن كان لا يأثم المخطئ فيها لخفاء الدليل عليه ، وإن كان قطعيا فلا يلزم الاشتراك في القطعيات ، وقد سلم القاضي ذلك فيما إذا خفي عليه النص .

وقد ذكر بعضهم فرقا آخر فقال : « الأصوليات » هي المسائل العلمية و« الفروعيات » هي المسائل العملية المطلوب منها أمران : العلم والعمل .

والمطلوب من العلميات العلم والعمل أيضاً ، وهو حب القلب وبغضه وحبه[٥] للحق الذي (دلت عليه)[٦] وتضمنته ، وبغضه للباطل الذي

---

(١) في النسخ الخطية : « واستوائه » ولعل ما أثبته هو الصواب عطفا على قوله : فجوازُ .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٥٠٥) .

(٣) في النسخ الخطية : « معتقدا » والمثبت من مرجع النص ، ولعله الأولى .

(٤) ذكره عنه الجويني في كتاب التلخيص (٣/ ٣٣٣) .

(٥) في « د » و « ن » : « حبه » بحذف الواو من أولها .

(٦) في « د » و « ن » : « دلت عليه وبغضه » والمثبت من « ت » .

يخالفها ، فليس العمل مقصورا على عمل[١] الجوارح ، بل أعمال القلوب أصل لعمل الجوارح وأعمال الجوارح تبع ، فكل مسألة علمية فإنه يتبعها إيمان القلب وتصديقه وحبه ، وذلك عمل ، بل هو أصل العمل ، وهذا مما غفل عنه كثير من المتكلمين في مسائل الإيمان حيث ظنوا أنه مجرد التصديق دون الأعمال ، وهذا من أقبح الغلط وأعظمه ، فإن كثيرا [٢٥١/ب] من الكفار كانوا جازمين بصدق النبي ﷺ غير شاكين فيه ، غير أنه لم يقترن بذلك التصديق عمل القلب من حب ما جاء به والرضى به وإرادته والموالاة والمعاداة عليه ، فلا تهمل هذا الموضع فإنه مهم جدا به تعرف حقيقة الإيمان .

فالمسائل العلمية عملية[٢] ، والمسائل العملية (علمية)[٣] ، فإن الشارع لم يكتف من المكلفين[٤] في العمليات بمجرد العمل دون العلم ، ولا في العلميات بمجرد العلم دون العمل .

وَفَرَّقَ آخرون بين الأصول والفروع بأن مسائل الأصول (هي التي)[٥] يكفر جاحدها كالتوحيد والرسالة والمعاد وإثبات الصفات ، ومسائل الفروع ما لا يكفر جاحدها كوجوب قراءة الفاتحة في الصلاة واشتراط الطمأنينة ووجوب مسح الرأس كله في الوضوء ونحو ذلك .

وهذا الفرق غير مطرد ولا منعكس ، فإن كثيرا من مسائل الفروع يكفر

---

(١) في « ت » : « الأعمال » .

(٢) زاد في « د » و « ن » : « علمية » .

(٣) في « د » و « ن » : « عملية علمية » .

(٤) في « د » و « ن » : « المكلف » .

(٥) في « د » و « ن » : « التي هي » بالتقديم والتأخير .

جاحدها ، وكثيرا من مسائل [الأصول][١] لا يكفر جاحدها كما تقدم بيانه

[وأيضا][٢] فالتكفير حكم شرعي ، فالكافر من كفره الله ورسوله ، والكفر جحد ما علم أن الرسول جاء به سواء كان من المسائل التي يسمونها[٣] علمية أو عملية ، فمن جحد ما جاء به الرسول بعد معرفته بأنه جاء به فهو كافر في دق الدين وجله .

وَفَرَّقَ آخرون بين الأصول والفروع بأن الأصول ما تتعلق[٤] بالخبر ، والفروع ما تتعلق[٥] بالطلب[٦] ، وهذا الفرق غير خارج عن الفروق المتقدمة ، وهو فاسد أيضاً ، فإن العبد مكلف بالتصديق بهذا وهذا ، علما وإيمانا وعملا وحبا ورضى وموالاة عليه ومعاداة كما تقدم .

وَفَرَّقَ آخرون بينهما بأن مسائل الأصول هي ما لا يسوغ التقليد فيها ، ومسائل الفروع يجوز التقليد فيها .

وهذا مع أنه دور ممتنع فإنه يقال لهم : ما الذي يجوز فيه التقليد ؟ فيقولون مسائل الفروع ، والذي لا يجوز التقليد فيه مسائل الأصول ، فهو أيضاً فاسد طردا وعكسا ، فإن كثيرا من مسائل الفروع لا يجوز التقليد فيها كوجوب الطهارة والصلاة والصيام والزكاة وتحريم الخمر والربا[٧]

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « تسمونها » .

(٤) في « د » و « ن » : « ما تعلق » .

(٥) في « د » و « ن » : « ما تعلق » .

(٦) ينظر كتاب التفريق بين الأصول والفروع (٣٠٩/١-٣١٢) .

(٧) في « ت » : « والزنا » .

والفواحش والظلم بعُرف[١] ، فإن من لم يعلم أن الرسول جاء بذلك وشك فيه لم يعرف أنه رسول ، كما أن من لم يعلم أنه جاء بالتوحيد وتصديق المرسلين وإثبات معاد الأبدان وإثبات الصفات والعلو والكلام لم يعرف كونه مرسلا ، فكثير من المسائل الخبرية والطلبية يجوز فيها التقليد للعاجز[٢] عن الاستدلال ، كما أن كثيرا من المسائل العملية لا يجوز فيها التقليد[٣] .

[٢٥٢/أ] فتقسيم الدين إلى ما يثبت بخبر الواحد وما لا يثبت به تقسيم غير مطرد ولا منعكس ولا عليه دليل صحيح .

وأيضاً فالتقليد قبول قول الغير بغير حجة[٤] ، ومَن قَبِلَ قَولَ غيره فيما يحكيه عن رسول الله ﷺ أنه جاء به خبرا أو طلبا ، فإنما قَبِلَ قَولَه لما أسنده إلى رسول الله ﷺ ، وهذه حجة ، لكن تقرير مقدماتها ودفع الشبه[٥] المعارضة لها قد لا يقدر عليه كل أحد ، فما كل من عرف الشيء بدليله

---

(١) في « ت » : « للعرض » .

(٢) في النسخ الخطية : « والعاجز » ولعل صوابه ما أثبت فليتأمل .

(٣) لمزيد الاطلاع على هذا الموضوع في التفريق بين الأصول والفروع وما قيل في ذلك يراجع منهاج السنة لابن تيمية (٥/ ٨٤-٩٥) ومجموع الفتاوى (١٣/ ١٢٦) و(١٩/ ٢٠٦-٢١٢) و(٢٣/ ٣٤٦-٣٥٠) والموافقات للشاطبي (١/ ٣٣٨) والتفريق بين الأصول والفروع للدكتور الشثري .

(٤) قال المناوي في التوقيف (ص١٩٩) : « التقليد : اتباع الإنسان غيره فيما يقوله أو يفعله معتقدا حقيته من غير نظر وتأمل في الدليل ، كأن المتبع جعل قول الغير أو فعله قلادة في عنقه » .

وينظر التعريفات للجرجاني (ص٦٤) والكليات لأبي البقاء (٢/ ٩٠-٩١) ففيهما مثل ما ذكر المؤلف ابن القيم ، رحم الله الجميع .

(٥) في « د » و « ن » : « السنة » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب .

أمكنه تقريره بجميع مقدماته والتعبير عنه ولا دفع المعارض له ، فإن كان العجز عن ذلك تقليدا كان جمهور الأمة مقلدين في التوحيد وإثبات الرسالة والمعاد ، وإن لم يكن العجز عنه تقليدا لم يكونوا مقلدين في أكثر الأحكام العملية التي يحتاجون إليها ، وهذا هو الحق ، فإن جمهور الأمة مبني تعبدها[١] وتحريمها وتحليلها على ما عَلِمَتْه من نبيِّها بالضرورة أنه[٢] جاء به ، ولو سُئلت عن تقريره لعجز عنه أكثرهم ، كما يجزم بالتوحيد ، وأن الله فوق خلقه ، وأن القرآن كلامه ، وأنه يبعث من في القبور ، ولو سئل عن ذلك لعجز عنه أكثرهم

[الظن الحاصل المستفاد من الأخبار النبوية أعلى من علوم الخالفين وقضاياهم]

وأما المقام السادس[٣] : وهو أن الظن المستفاد من أخبار رسول الله ﷺ على زعمهم أقوى من الجزم المستند إلى تلك القضايا الوهمية ، فهذا يعرفه من عرف هذا وهذا ، ومن لا خبرة له بالأمرين يسمعهم يقولون لقضاياهم الباطلة : قواطع عقلية وبراهين يقينية ، ويقولون لنصوص القرآن والسنة : ظواهر سمعية لا تفيد اليقين ، قد يقع له صحة قولهم تقليدا لهم وإحسانَ الظن بهم[٤] واستنادا إلى بعض الشبه التي يذكرونها ، وأما المستبصر فيما جاء به الرسول ﷺ وفيما عند القوم فإنه يجزم بالضرورة أن الأمر بخلاف ذلك ، وأن قضاياهم التي خالفوا [فيها][٥] النصوص لا تفيد علما ولا ظنا البتة ، بل يقول : إن صريح العقول والفِطَر تشهد بكذبها وبطلانها وإن

---

(١) في « ت » : « تعبداتها » .

(٢) في « ت » : « وأنه » .

(٣) وهو المذكور سابقا ص (١٤٠٢) .

(٤) في « ت » : « منهم » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

اتفق عليها طائفة كثيرة ، (فأكثر)[١] طوائف أهل الباطل بل جميعهم تجد كل طائفة منهم متفقين على ما هو معلوم الفساد بضرورة العقل وفطرة الله التي فطر الناس عليها ، فالمتكلمون كل طائفة منهم تشهد على مخالفيها بأنهم خالفوا صريح المعقول والفطرة ، وقد ذكرنا من ذلك طرفاً فيما تقدم من هذا الكتاب مما[٢] خالف المتكلمون والفلاسفة صريح المعقول ، والعجب أنك [ترى][٣] كثيرا منهم يقطع بالقول ويُكَفِّر من خالفه ، ثم يقطع هو بخلافه أو يتوقف فيه ، وهذا كثير فيهم جدا .

[دعوى كل فريق من أهل الأهواء أنه على الحق والصواب]

قال أبو المظفر السمعاني[٤] : « كل فريق من المبتدعة يعتقد أن ما يقوله هو الحق الذي كان عليه رسول الله [٢٥٢/ب] ﷺ وأصحابه ، لأن كلهم يدعون شريعة الإسلام ، ملتزمون في الظاهر شعارها ، يرون[٥] أن ما جاء به محمد هو الحق ، غير أن الطرق تفرقت بهم بعد ذلك وأحدثوا في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله ﷺ ، فزعم كل فريق أنه هو المتمسك بشريعة الإسلام ، وأن الحق الذي قام به رسول الله ﷺ هو الذي يعتقده وينتحله . غير أن الله تعالى أَبَى أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث والآثار ، لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفا عن سلف ، وقرنا عن قرن ، إلى أن انتهوا إلى التابعين ، وأخذه التابعون عن أصحاب النبي ﷺ ، وأخذه الصحابة عن رسول الله ﷺ ، ولا طريق إلى معرفة ما

---

(١) في « ت » : « فإن أكثر » .

(٢) في « ت » : « لما » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) تقدمت ترجمته ص (١٥٥٧) .

(٥) في « ت » : « يريدون » ، والمثبت من « د » و« ن » ومراجع النص .

دعا إليه رسول الله ﷺ الناس من الدين المستقيم والصراط القويم إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث . وأما سائر الفرق فطلبوا الدين بغير طريقه ، لأنهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم [فطلبوا الدين من قبله][(١)] فإذا سمعوا شيئاً من الكتاب والسنة عرضوه على معيار عقولهم ، فإن استقام لهم قبلوه ، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردوه ، فإن اضطروا إلى قبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة والمعاني المستكرهة ، فحادوا عن الحق وزاغوا عنه ، ونبذوا الدين وراء ظهورهم ، وجعلوا السنة تحت أقدامهم .

[التزام أهل السنة بمتابعة الكتاب والسنة والوقوف عندهما والتقيد بهما]

وأما أهل السنة فجعلوا الكتاب والسنة أمامهم وطلبوا الدين من قِبَلِهما ، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم وآرائهم عرضوه على الكتاب والسنة ، فإن وجدوه موافقا لهما قَبِلوه وشكروا الله تعالى حيث أراهم ذلك ووفقهم له ، وإن وجدوه مخالفا لهما تركوا ما وقع لهم وأقبلوا على الكتاب والسنة ، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم ، فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا [إلى][(٢)] الحق ، ورأي الإنسان قد يكون حقا وقد يكون باطلا ، وهذا [معنى][(٣)] قول أبي سليمان الداراني[(٤)] وهو أوحد أهل زمانه في المعرفة : « ما

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، ولعل ذلك من النساخ ، والمثبت من مراجع النص .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبته من مراجع النص ، والنسخ الخطية خلو منه .

(٤) هو عبد الرحمن بن عطية ، وقيل عبد الرحمن بن أحمد بن عطية ، من أهل داريًّا ، قال الحافظ ابن كثير : « أصله من واسط سكن قريةً غربي دمشق يقال لها داريا » . وقد وصفه الذهبي « بالإمام الكبير زاهد العصر » مولده في حدود الأربعين ومائة ووفاته سنة (٢١٥) وقيل (٢٠٥) .
=

حدثتني نفسي بشيء إلا طلبت عليه شاهدين من الكتاب والسنة ، فإن أتى بهما وإلا رددته »[١] .

قال[٢] : « ومما يدل أن أهل الحديث على الحق أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولها إلى آخرها ، قديمها وحديثها ، [وجدتها][٣] مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ما بينهم في الديار وسكون كل واحد منهم قطرا من الأقطار في باب الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد ، يجرون فيه على طريقةٍ [٢٥٣/أ] لا يحيدون عنها ولا يميلون فيها[٤] ، قلوبهم في ذلك على قلبٍ واحد ، ونقلُهم [واحد][٥] لا ترى فيه اختلافا ولا تفرقا في شيء ما وإن قل ، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن

= طبقات الصوفية للسلمي (ص٧٥-٨٢) وتاريخ بغداد (١٠/٢٤٨-٢٥٠) والسير (١٠/١٨٢-١٨٦) والبداية والنهاية (١٠/٢٥٥-٢٥٩) .

(١) أخرجه السلمي في طبقات الصوفية (ص٧٧-٧٨) وعنه القشيري في الرسالة القشيرية (١/٩٦) ولفظه : « ربما يقع في قلبي النكتة من نكت القوم أياما فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين : الكتاب والسنة » .

وقد أورده ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص١٦٢) وأبو شامة في الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص١٠٨) والذهبي في السير (١٠/١٨٣) والمؤلف ابن القيم في إغاثة اللهفان (١/١٩٤) وابن كثير في البداية والنهاية (١٠/٢٥٥) والشاطبي في الاعتصام (١/٩٤) والسيوطي في الأمر بالاتباع (ص١٥٤) ، وفي مفتاح الجنة رقم ٣٥٤ (ص١٥٤) .

(٢) أي الإمام السمعاني .

(٣) ما بين المعقوفتين لا يوجد في « ت » ولا في مراجع النص .

(٤) في « ت » : « عنها » ، والمثبت من « د » و « ن » ومراجع النص .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

سلفهم وجدته كأنه [جاء][١] من قلبٍ واحدٍ وجرى على لسانٍ واحد ، وهل [على][٢] الحق دليل أبين من هذا ؟ قال الله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[٣] ، وقال [الله][٤] تعالى : ﴿ وَٱعْتَصِمُوا بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَٱذْكُرُوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾[٥] .

[تفرق أهل البدع واختلافهم والطعن فيما بينهم]

وأما إذا نظرت إلى أهل البدع رأيتهم متفرقين مختلفين شيعا وأحزابا ، لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقة واحدة في الاعتقاد ، يبدع بعضهم بعضا ، بل يرتقون إلى التكفير ، يكفر الابن أباه (والرجل أخاه)[٦] والجار جاره ، وتراهم أبدا في تنازع وتباغض واختلاف ، تنقضي أعمارهم ولما تتفق كلماتهم ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴾[٧] أَوَما سمعت بأن المعتزلة مع اجتماعهم في هذا اللون يكفر البغداديون منهم البصريين ، والبصريون البغداديين ، ويكفر أصحاب أبي علي الجبائي ابنه[٨] أبا هاشم وأصحابه ، وأصحاب أبي هاشم يكفرون أبا علي وأصحابه[٩] ،

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة النساء آية (٨٢) .

(٤) لفظ الجلالة مثبت في « ت » فقط دون « د » و « ن » ومراجع النص .

(٥) سورة آل عمران آية (١٠٣) .

(٦) في « ت » : « والأخ أو الرجل أخاه » والمثبت من « د » و « ن » ومراجع النص .

(٧) اقتباس من قوله تعالى من سورة الحشر الآية (١٤) .

(٨) في « ت » : « وابنه » . بزيادة واو في أوله ، والمثبت من « د » و « ن » ومراجع النص

(٩) تقدمت ترجمة أبي علي الجبائي وابنه ص (٢٤٣) =

وكذلك سائر رؤوسهم وأصحاب المقالات منهم إذا تدبرت أقوالهم رأيتهم متفرقين يكفر بعضهم بعضا ، وكذلك الخوارج والروافض فيما بينهم ، وسائر المبتدعة كذلك ، وهل على الباطل أظهر من هذا ؟ قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[١] ، (فبرأ الله رسوله من هذا التفرق والاختلاف)[٢] .

[من علامات أهل السنة الائتلاف بينهم والائتلاف]

قال[٣] : « وكان السبب في اتفاق أهل الحديث أنهم أخذوا الدين من الكتاب والسنة وطريق النقل فأورثهم الاتفاق والائتلاف ، وأهل البدع أخذوا الدين عن عقولهم فأورثهم التفرق والاختلاف ، فإن النقل والرواية من الثقات والمتقنين قلما تختلف ، وإن اختلفت في لفظة أو كلمة فذلك اختلاف[٤] لا يضر الدين ولا يقدح فيه ، وأما المعقولات والخواطر والآراء فقلما تتفق ، بل عقلُ كلِّ واحدٍ ورأيهُ وخاطره يُري صاحبه غير ما يُرى الآخر » .

[بيان حال الصحابة الكرام فيما بينهم عند وجود الخلاف]

قال : « وبهذا يظهر مفارقة الاختلاف في مسائل[٥] الفروع اختلاف العقائد في الأصول ، فإنا وجدنا أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم اختلفوا بعده في أحكام الدين فلم يتفرقوا ولم يصيروا شيعا ، لأنهم لم

= وعن تكفير بعض المعتزلة لأبي هاشم ينظر طبقات المعتزلة (ص٩٥-٩٦) وكذا يراجع عن تكفير كل فرقة لغيرها : الفرق بين الفرق (ص١١٤) .

(١) سورة الأنعام آية (١٥٩) .

(٢) ما بين القوسين لا يوجد في مراجع النص فلعله من قول ابن القيم رحمه الله تعالى .

(٣) أي الإمام السمعاني رحمه الله تعالى .

(٤) في « ت » : « الاختلاف » ، والمثبت من « د » و « ن » ومراجع النص .

(٥) في مراجع النص : « في مذاهب » .

يفارقوا [٢٥٣/ب] الدين ونظروا فيما أذن لهم فاختلفت أقوالهم وآراؤهم في مسائل كثيرة كمسألة الجد(١) والمشتركة(٢) وذوي الأرحام(٣) وأمهات الأولاد(٤) وغير ذلك ، فصاروا باختلافهم في هذه الأشياء محمودين وكان

(١) قال العلامة أبو الخطاب الكلوذاني في كتابه التهذيب (ص٩٥) : « اعلم أن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في توريث الجد مع الإخوة والأخوات . . » ثم ساق أسامي من جعله أباً وأسقط به جميع الإخوة والأخوات ، وأسامي مَن وَرَّثه معهم وكيفية توريثه وينظر : المغني لابن قدامة (٩/ ٦٥-٦٩) وإعلام الموقعين (١/ ٣٧٤-٣٨٢) ونهاية الهداية لشيخ الإسلام الأنصاري (١/ ٣٥١) وما بعدها ، والعذب الفائض (١/ ١٠٦) وما بعدها

(٢) المشتركة بتاء بعد الشين مع فتح الراء بمعنى أنه مشترك فيها ، ويقال أيضاً المشركة بفتح الراء المشددة أي المشرك فيها ، سميت بذلك للاشتراك بين ولد الأبوين وولد الأم في الثلث وقسمته بينهم بالسوية ، وتسمى أيضاً بالحمارية وبالحجرية وباليمية لأسباب قيلت في ذلك ، وصورتها : كل مسألة اجتمع فيها زوج وأم أو جدة واثنان فصاعدا من ولد الأم وعصبة من ولد الأب والأم . وقد عرضت هذه المسألة على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرتين فقضى فيها بحكمين مختلفين .

ينظر كتاب التهذيب للكلوذاني (ص١٩٠-١٩١) وإعلام الموقعين (١/ ٣٥٥-٣٥٧) ونهاية الهداية (١/ ٢٥٣-٢٥٦) والعذب الفائض (١/ ١٠١) وما بعدها .

(٣) الأرحام جمع رحم ، وهم في عُرف الفرضيين : كل قريب ليس ذا فرض مقدر ولا عصوبة ممن اتفق على إرثهم ، وقد ذهب عامة الصحابة إلى توريثهم إذا لم يكن ذو فروض ولا عصبة غير الزوجين ، إلا أن زيد بن ثابت كان لا يورثهم على أنهم أجانب ويجعل المال أو الباقي منه لبيت المال ، وهو رواية عن ابن عباس .

ولهذه المسألة يراجع كتاب التهذيب للكلوذاني (ص٢١٦-٢١٩) والمغني لابن قدامة (٩/ ٨٢-٨٥) ونهاية الهداية (٢/ ٢٦٣-٢٧٣) والعذب الفائض (٢/ ١٥) وما بعدها .

(٤) أم الولد هي التي ولدت من سيدها في ملكه ، قال أبو الخطاب في كتابه التهذيب (ص٣٨١) : « اختلفوا فيمن مات وله أم ولد ، فقال عمر وعثمان رضي الله عنهما تعتق عليه من رأس المال وولاؤها له ولا يجوز له بيعها في حال حياته ، وبه قال عامة الفقهاء ، وروي عن علي وجابر بن عبد الله له بيعها في حال الحياة ولا تعتق عليه بالموت ، =

هذا النوع من الاختلاف رحمة لهذه الأمة حيث أيّدهم بالتوفيق واليقين ، ثم وسع على العلماء النظر فيما لم يجدوا حكمه في التنزيل والسنة ، وكانوا مع هذا الاختلاف أهل مودة ونصح ، وبقيت بينهم أُخوة الإسلام ، ولم ينقطع عنهم نظام الأُلفة ، فلما حدثت هذه الأهواء المردية الداعية أصحابها إلى النار ، وصاروا أحزابا انقطعت الأخوة في الدين وسقطت الأُلفة ، وهذا يدل على أن التنائي والفرقة إنما حدثت[١] في المسائل المحدثة التي ابتدعها الشيطان فألقاها على أفواه أوليائه ليختلفوا ويرمي بعضهم بعضا بالكفر ، فكل مسألة حدثت في الإسلام فخاض فيها الناس واختلفوا ولم يورث هذا الاختلاف بينهم عداوة ولا بُغضا[٢] ولا تفرقا ، بل بقيت بينهم الأُلفة والنصيحة والمودة والرحمة والشفقة علمنا أن ذلك من مسائل الإسلام يجوز النظر فيها ، (والأخذ بقول)[٣] من تلك الأقوال ما لا يوجب تبديعا ولا تكفيرا ، كما ظهر مثل هذا الاختلاف بين الصحابة والتابعين مع بقاء الأُلفة والمودة ، وكل مسألة حدثت فاختلفوا فيها فأورث اختلافهم في ذلك التولي والإعراض والتدابر والتقاطع وربما ارتقى إلى التكفير ، علمت أن ذلك

= وقال جابر بن زيد وداود وأهل الظاهر وعن ابن عباس نحوه ، وروي عن ابن مسعود أنها تعتق بموته من نصيب ابنها ويكون ولاؤها له ، وعن ابن عباس نحو ذلك ، وحكم أولادها حكمها في جميع ذلك وولاؤهم تابع لولائها » .

وينظر : كتاب التلخيص في علم الفرائض (١/ ٤٩٢-٤٩٣) والمغني لابن قدامة (٩/ ٢٢٦) وفتح الباري (٥/ ١٦٤-١٦٥) ونهاية الهداية (٢/ ٢٠٩) .

(١) في « د » و « ن » : « حدث » ، والمثبت من « ت » ومراجع النص .

(٢) في النسخ الخطية : « نقصا » ، والمثبت من مراجع النص ولعله الأولى .

(٣) في النسخ الخطية : « والآخر يقول » ، والمثبت من مراجع النص ولعله الأولى .

ليس من أمر الدين في شيء ، بل يجب على كل ذي عقل أن يجتنبها ويعرض عن الخوض فيها .

إن الله تعالى شرط في تمسكنا بالإسلام أن نصبح في ذلك [إخوانا][1] فقال : ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾[2] .

قال[3] : فإن قال قائل : الخوض في مسائل القدر والصفات والإيمان يورث التقاطع والتدابر فيجب طرحها والإعراض عنها على ما قررتم .

فالجواب أنا إنما قلنا هذا في المسائل المحدثة ، فأما هذه المسائل فلا بد من قبولها على ما ثبت به النقل عن رسول الله ﷺ وأصحابه ، ولا يجوز لنا الإعراض عن نقلها وروايتها وبيانها كما في أصل الإسلام والدعاء إلى التوحيد وإظهار الشهادتين ، وقد بينا أن الطريق المستقيم مع أهل الحديث وأن الحق فيما رووه ونقلوه .

فإن قال قائل[4] : أنتم سميتم أنفسكم أهل السنة وما نراكم في ذلك إلا مُدَّعين ، لأنا وجدنا كل فرقة من الفرق تنتحل اتباع [٢٥٤/أ] السنة ، وتنسب من خالفها إلى البدعة ، وليس على أصحابكم منها سمة وعلامة أنهم أهلها دون من خالفها من سائر الفرق ، وكلنا في انتحال هذا اللقب شركاء متكافئون ، ولستم بأولى بهذا اللقب إلا أن تأتوا بدلالة ظاهرة من

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة آل عمران آية (١٠٣) .

(٣) أي الإمام السمعاني .

(٤) قوله : « فإن قال قائل » إلى آخر الكلام في صفحة (١٦٠٣) لا يوجد في مراجع النص الموجودة بين يديّ ، فلعل مؤلفيها لم ينقلوا النص كاملا .

الكتاب والسنة أو من إجماع أو معقول .

فالجواب أن الأمر على ما زعمتم أنه لا يصح لأحدٍ دعوى إلا ببينة عادلة أو بدلالة ظاهرة من الكتاب والسنة ، وهما لنا قائمتان بحمد الله ومنّه ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[(١)] ، فأمرنا باتباعه وطاعته فيما سنه وأمر به وما نهى وما حكم به ، وقال ﷺ : «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي»[(٢)] ، وقال : «من رغب عن سنتي فليس مني»[(٣)] ، و «من أحب[(٤)] سنتي فقد أحبني ومن أحبني كان معي في الجنة»[(٥)] . فعرفنا سنته ووجدناها بهذه الآثار المشهورة

---

(١) سورة الحشر آية (٧) .

(٢) هو جزء من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه أخرجه جمع من أهل العلم منهم أبو داود في السنة من سننه ح٤٦٠٧ (٥/ ١٣-١٥) والترمذي في العلم ح٢٦٧٦ (٥/ ٤٤-٤٥) وابن ماجه في المقدمة ح٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ (١/ ١٥-١٧) وأحمد في المسند (٤/ ١٢٦ و١٢٧) ومن طريقه أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٩٦) ومن طريق آخر (١/ ٩٧) .

وقد صححه الترمذي وغيره .

(٣) هو جزء من حديث أنس رضي الله عنه أخرجه البخاري في النكاح ح٥٠٦٣ (ص١١٠٠) وكذا مسلم في النكاح ح٥ (٢/ ١٠٢٠) .

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « أحب » وفي مصدر النص : « أحيا » ، لكن في مراجع أخرى على وفق ما ذكر المؤلف .

(٥) هو جزء من حديث أنس رضي الله عنه أخرجه الترمذي في كتاب العلم من سننه ح٢٦٧٨ (٥/ ٤٦) قال الترمذي عقبه : « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . . » .

وقد ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي ح٥٠١ (ص٣١٧-٣١٨) وفي تخريج أحاديث المشكاة رقم ١٧٥ (١/ ٦٢) وفي ضعيف الجامع رقم ٦٣٨٩ (ص٩٢٦) .

التي رويت بالأسانيد الصحيحة المتصلة التي نقلها حفاظ العلماء وثقاتهم بعضهم عن بعض .

[الكلام على أهل الحديث تُبّاع الكتاب والسنة]

ثم نظرنا فرأينا فرقة أصحاب الحديث لها أطلب وفيها أرغب ، ولها أجمع ولأصحابها[1] أتبع ، فعلمنا يقينا أنهم أهلها دون من عداهم من جميع الفرق ، فإن صاحب كل حرفة أو صناعة (ما لم)[2] يكن معه دلالة وآلة من آلات تلك الصناعة والحرفة ثم ادعى[3] تلك الصناعة كان في دعواه مبطلا ، فإذا كانت معه آلات الصناعة والحرفة شهدت له تلك الآلات بصناعتها[4] ، بل شهد له كل من عاينه قبل الاختبار ، كما إذا رأيت رجلا قد فتح باب دكانه على بز[5] علمت أنه بزاز ، أو على تمر علمت أنه تمار ، أو على عطر علمت أنه عطار ، وإذا رأيت بين يديه الكِير والسَّنْدان[6] والمِطرقة علمت أنه حداد ، وكل صاحب صنعة يستدل على صناعته بآلته[7] فحكم له بها بالمعاينة من غير اختبار[8] ، فلو رأيت بين يدي إنسان قدوماً ومنشاراً ومثقباً وهو مستعد للعمل بها ثم سميته خياطا جهلت ، ولو قال

---

(١) في مرجع النص : « ولصحاحها » .

(٢) في النسخ الخطية : « لم » بحذف « ما » من أولها ، وقد أثبتها من كتاب الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٣١) ، وهو ناقل عن الإمام السمعاني .

(٣) في « ت » : « المدعى » وهو خطأ .

(٤) في « ت » : « بصناعاتها » .

(٥) البز : نوع من الثياب ، والبزاز بائعه .

(٦) تقدم تعريف السندان ص (١١٠٣) .

(٧) في « ت » : « بآلاته » .

(٨) في « ت » : « اختيار » ، والمثبت من « د » و « ن » ومراجع النص .

صاحب التمر لصاحب العطر : أنا عطار ، وصاحب البناء للبزاز : أنا بزاز ، قال له كذبت وصدقه الناس على تكذيبه ، ثم كل صاحب صنعة وحرفة يفتخر بصناعته ويجالس أهلها ويألفهم ويستفيد منهم ، ويحرص (على بلوغ)[1] الغاية في صناعته وأن يكون فيها أستاذا ، ورأينا أصحاب الحديث قديما وحديثا هم الذين رحلوا في هذه الآثار وطلبوها فأخذوها من معادنها وحفظوها واغتبطوا بها ودعوا إلى اتباعها وعابوا من خالفها ، فكثرت [٢٥٤/ب] عندهم وفي أيديهم حتى اشتهروا بها كما اشتهر أصحاب الحرف والصناعات بصناعاتهم وحرفهم ، ثم رأينا قوما انسلخوا من حفظها ومعرفتها وتنكبوا [عن][2] اتباع صحيحها وشهيرها ، ورغبوا[3] عن صحبة أهلها وطعنوا فيها وفيهم ، وزَهَّدوا الناس في حقها[4] ، وضربوا لها ولأهلها أسوأ الأمثال ، ولَقَّبُوهم أقبح الألقاب ، فسموهم نواصب ومشبهة وحشوية ومجسمة[5] ، فعلمنا بهذه الدلائل الظاهرة والشواهد القائمة أن أولئك أحق بها من سائر الفرق .

ومعلوم أن الاتباع هو الأخذ بسنن[6] رسول الله ﷺ [التي صحت عنه ، والخضوع لها والتسليم لأمر رسول الله ﷺ][7] ، ووجدنا أهل

(١) في « د » و « ن » : « في بلوغ » .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبته من « ت » ولا يوجد في « د » و « ن » ومرجع النص ، وإثباته هو الصواب لتعدي الفعل المذكور قبلها بـ(عن) .

(٣) في « ت » : « وغنوا » ، وهو أيضاً صحيح .

(٤) في مرجع النص : « في جمعها » .

(٥) يراجع ما سبق ص (٦٩) مع التعليق (٤) .

(٦) في « ت » : « بسنة » ، والمثبت من « د » و « ن » ومرجع النص .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

الأهواء بمعزل عن ذلك ، فهذه علامة ظاهرة ودليل واضح يشهد لأهل السنة باستحقاقها ، وعلى أهل البدع والأهواء بأنهم ليسوا من أهلها »[١] .

[من علامات أهل السنة والجماعة]

قلت[٢] : ولهم علامات أخر منها : أن أهل السنة يتركون أقوال الناس [لها][٣] ، وأهل البدع يتركونها لأقوال الناس .

ومنها : أن أهل السنة يعرضون أقوال الناس عليها فما وافقها قبلوه وما خالفها طرحوه ، وأهل البدع يعرضونها على آراء الرجال فما وافق آراءها منها قبلوه وما خالفها تركوه وتأولوه .

ومنها : أن أهل السنة يدعون عند التنازع إلى التحاكم إليها دون آراء الرجال وعقولها ، وأهل البدع يدعون [عند التنازع][٤] إلى التحاكم إلى آراء الرجال ومعقولاتهم .

ومنها : أن أهل السنة إذا صحت لهم السنة عن الرسول ﷺ لم يتوقفوا عن العمل بها واعتقاد موجبها على أن يوافقها موافق ، بل يبادرون إلى العمل بها من غير نظر إلى من وافقها أو خالفها ، وقد نص الشافعي على ذلك في كثير من كتبه ، وعاب على من يقول : لا أعمل بالحديث حتى

---

(١) إلى هنا انتهى كلام الإمام السمعاني رحمه الله تعالى من كتابه الانتصار وهو من مؤلفاته المفقودة كما ذكرت سابقا ص (١٥٥٧) تعليق (١) وقد حُفظت منه بعضُ النصوص كما في الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني وصون المنطق للسيوطي ، فانظر منه النص المذكور هنا في كتاب الحجة (٢/ ٢٢٤-٢٣٣) وصون المنطق (ص١٦٦-١٧٠) فهو فيهما مع الاختلاف في بعض ألفاظه وكذا بشيء من الزيادة والنقصان والتصرف ، نبهتُ إلى بعض ذلك دون كليته ، والله وحده الموفق لا سواه .

(٢) القائل هو الإمام ابن القيم رحمة الله عليه .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » دون « د » و « ن » .

أعرف من قال به وذهب إليه ، بل الواجب على من بلغته السنة الصحيحة أن يقابلها وأن يعاملها بما كان يعاملها به الصحابة حين يسمعونها من رسول الله ﷺ ، فينزل نفسه منزلة من سمعها منه ﷺ .

قال الشافعي : « وأجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد »(١) . وهذا من أعظم علامات أهل السنة أنهم لا يتركونها(٢) إذا ثبتت عندهم لقول أحد من الناس كائنا من كان .

ومنها : أنهم لا ينتسبون إلى مقالة معينة ولا إلى شخص معين غير الرسول ﷺ ، فليس لهم لقب يعرفون به ، ولا نسبة ينتسبون إليها إذا انتسب سواهم إلى [٢٥٥/أ] المقالات المحدثة وأربابها ، كما قال بعض أئمة [أهل](٣) السنة وقد سئل عنها فقال : « السنة ما لا اسم له سوى السنة »(٤) وأهل البدع(٥) ينتسبون إلى المقالة تارة

(١) ذكره المؤلف في كتابه إعلام الموقعين (٢/ ٢٦٣) والفلاني في إيقاظ همم أولي الأبصار (ص٥٨) ، وفي آخره في كتاب إعلام الموقعين : « .. لقول أحدٍ من الناس » .

(٢) في « ت » : « لا يتركونهن » والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » دون « د » و « ن » .

(٤) ذكر الإمام الشاطبي في الاعتصام (١/ ٥٨) عن عبد الرحمن بن مهدي قال : « قد سئل مالك بن أنس عن السنة ؟ فقال : هي ما لا اسم له غير السنة ، وتلا ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ » . وأخرج ابن عبد البر في الانتقاء (ص٧٢) « جاء رجل إلى مالك فقال : يا أبا عبد الله أسألك عن مسألةٍ أجعلك حجة فيما بيني وبين الله عز وجل ، قال مالك : ما شاء الله لا قوة إلا بالله! سل ، قال : مَن أهل السنة ؟ قال : أهل السنة الذين ليس لهم لقب يُعرفون به ؛ لا جهمي ولا قدري ولا رافضي » اهـ .

قلت : وقد ذكره عياض في ترتيب المدارك (٢/ ٤١) .

(٥) في « ت » : « البدعة » .

كالقدرية[١] والمرجئة[٢] ، وإلى القائل تارة كالهاشمية[٣] والنجارية[٤] والضرارية[٥] ، وإلى الفعل تارة كالخوارج والروافض[٦] ، وأهل السنة بريئون من هذه النسب كلها ، وإنما نِسبتهم إلى الحديث والسنة .

ومنها : أن أهل السنة إنما ينصرون الحديث الصحيح والآثار السلفية ، وأهل البدع ينصرون مقالاتهم ومذاهبهم .

(١) هم المعتزلة ، والقدرية وصف لهم لنفيهم القدر ، وقد تقدم تعريفهم ص (٢١) .

(٢) تقدم بيانهم .

(٣) هم أتباع أبي هاشم بن محمد بن الحنفية الذين اعترفوا بموته وانتقال الإمامة منه إلى ابنه عبد الله أبي هاشم بعد أن أفضى إليه أسرار العلوم وأطلعه على مناهج تطبيق الآفاق على الأنفس وتقدير التنزيل على التأويل وتصوير الظاهر على الباطن .
وللمزيد عنهم ينظر الملل والنحل (١/ ١٧٤) وما بعدها .

(٤) هم أتباع الحسين بن محمد النجار ، أحد شيوخ المرجئة ومصنفي كتبهم ، قال البغدادي في الفرق بين الفرق (ص٢٠٧-٢٠٨) : « وقد وافقوا أصحابنا في أصول ووافقوا القدرية في أصول ، وانفردوا بأصول لهم . . » الخ .
ويراجع المقالات للأشعري (١/ ٢١٦) والتبصير في الدين (ص١٠١-١٠٢) والملل والنحل (١/ ١٠٠-١٠٢) .

(٥) هم أصحاب ضرار بن عمرو الكوفي القاضي ، قال فيه الذهبي في الميزان (٢/ ٣٢٨-٣٢٩) : « معتزلي جلد له مقالات خبيثة ، قال : يمكن أن يكون جيع من يظهر الإسلام كفارا في الباطن لجواز ذلك على كل فرد منهم في نفسه ، قال المروزي : قال أحمد بن حنبل : شهدت على ضرار عند سعيد بن عبد الرحمن القاضي فأمر بضرب عنقه فهرب ، وقيل : إن يحيى بن خالد البرمكي أخفاه ، قال ابن حزم : كان ضرار ينكر عذاب القبر . قلت : هذا المدبر لم يرو شيئاً » اهـ .
وللمزيد والاطلاع على مقالة هذه الفرقة ينظر المصادر السابقة حسب ترتيبها : (١/ ٣٣٩-٣٤٠) و(ص٢١٣-٢١٥) و (ص١٠٥-١٠٦) و(١/ ١٠٢-١٠٤) .

(٦) تقدم تعريف الخوارج ص (١٥٤) وتعريف الروافض ص (٩٣٧) .

ومنها : أن أهل السنة إذا ذكروا [السنة][1] وجردوا الدعوة إليها نفرت من ذلك قلوب أهل البدع ، فلهم نصيب من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْاْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا ﴾[2] ، وأهل البدع إذا ذكرت لهم شيوخهم ومقالاتهم استبشروا بها ، فهم كما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[3] .

ومنها : أن أهل السنة يعرفون الحق ويرحمون الخلق ، فلهم نصيب وافر من العلم والرحمة ، وربهم تعالى وسع كل شيء رحمة وعلما ، وأهل البدع يكذبون بالحق ويكفرون الخلق ، فلا علم عندهم ولا رحمة ، وإذا[4] قامت عليهم حجة[5] أهل السنة عدلوا إلى حبسهم وعقوبتهم إذا أمكنهم ، وِراثة [عن][6] فرعون ، فإنه لما قامت عليه[7] حجة موسى ولم يمكنه عنها جواب قال : ﴿ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾[8] .

ومنها : أن أهل السنة إنما يوالون ويعادون على سنة نبيهم ﷺ ، وأهل البدع يوالون ويعادون على أقوال ابتدعوها .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة الإسراء آية (٤٦) .

(٣) سورة الزمر آية (٤٥) .

(٤) في « ت » : « فإذا » .

(٥) في « ت » : « الحجة حجة » .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » دون « ت » .

(٧) في « ت » : « عليهم » .

(٨) سورة الشعراء آية (٢٩) .

ومنها : أن أهل السنة لم يؤَصِّلوا أصولا حكموها وحاكموا خصومهم إليها وحكموا على من خالفها بالتفسيق والتكفير ، بل عندهم الأصول : كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما كان عليه الصحابة .

ومنها : أن أهل السنة إذا قيل لهم قال الله تعالى قال رسوله(١) - ﷺ - وقفت قلوبهم عند ذلك ولم تعده(٢) إلى أحد سواه ولم تلتفت إلى ماذا قال فلان وفلان ، وأهل البدع بخلاف ذلك .

ومنها : أن أهل البدع(٣) يأخذون من السنة ما وافق أهواءهم صحيحا كان أو ضعيفا ، ويتركون ما لم يوافق أهواءهم من الأحاديث الصحيحة ، فإذا عجزوا عن رده بغوه عوجا بالتأويلات المستنكرة التي هي تحريف له عن مواضعه ، وأهل السنة لهم هوى في غيرها .

فصل

[كون الدليل قطعيا أو ظنيا أمر نسبي إضافي بحسب المستدل]

[٢٥٥/ب] وأما المقام السابع(٤) : وهو أن كون الدليل من الأمور الظنية [أو القطعية](٥) أمر نسبي يختلف باختلاف المدرك المستدل ليس هو صفة للدليل في نفسه ، فهذا أمر لا ينازع فيه عاقل ، فقد يكون قطعيا(٦) عند زيد ما هو ظني عند عمرو ، فقولهم إن أخبار رسول الله ﷺ الصحيحة

---

(١) في « ت » : « رسول الله » .

(٢) في « د » و « ن » : « تعد » .

(٣) في « د » و « ن » : « البدعة » .

(٤) المذكور سابقا ص (١٤٠٢) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : « قطعي » .

المتلقاة بين الأمة بالقبول لا تفيد العلم بل هي ظنية هو إخبار عما [هو][١] عندهم إذ لم يحصل لهم من الطرق التي استفاد بها العلم أهل السنة ما حصل لهم ، فقولهم لم نستفد بها العلم لم يلزم منها النفي العام على ذلك بمنزلة الاستدلال على أن الواجد للشيء العالم به غير واجد له ولا عالم به ، فهو كمن يجد من نفسه وجعا أو لذة أو حبا[٢] أو بغضا فينتصب[٣] له من يستدل على أنه غير وجع ولا متألم ولا محب ولا مبغض ، ويكثر له من الشبه التي غايتها أني لم أجد ما وجدته ، ولو كان ما وجدته حقا لاشتركت أنا وأنت فيه ، وهذا عين الباطل ، وما أحسن ما قيل في هذا المعنى :

أقولُ للأئِمِ المُهدي ملامَتَهُ ذُقِ الهوى وإن اسطعت[٤] الملامَ لُمِ[٥]

فيقال له اصرف عنايتك إلى [طلب][٦] ما جاء به الرسول ﷺ [والحِرْصِ عَليه][٧] وتَتَبُّعه وجمعه ومعرفة أحوال نقلته وسيرتهم ، واعرض عما سواه واجعله غاية طلبك ونهاية قصدك ، بل احرص عليه حرص أتباع أرباب المذاهب على معرفة مذاهب أئمتهم بحيث حصل لهم العلم الضروري بأنها مذاهبهم وأقوالهم ، ولو أنكر ذلك عليهم منكر لسخروا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « حبا له » .

(٣) في « ن » : « فينصب » .

(٤) في النسخ الخطية : « استطعت » ، والمثبت من مصدر البيت وهو الصواب .

(٥) البيت للشريف الرضي وهو في ديوانه (٢/ ٢٧٤) من قصيدة له مطلعها :

يا ليلة السفح ألا عدت ثانية سقى زمانك هطال من الديم

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

منه ، وحينئذٍ تعلم هل تفيد أخبار رسول الله ﷺ العلم أو لا تفيده ، فأما مع إعراضك عنها وعن طلبها فهي لا تفيدك علما ، ولو قلت لا تفيدك أيضاً ظنا لكنت مخبرا بحظك[١] ونصيبك منها .

فصل

[بيان الإجماع وانعقاده على قبول أحاديث الآحاد في العقائد]

وأما المقام الثامن[٢] : وهو انعقاد الإجماع المعلوم المتيقن على قبول هذه الأحاديث وإثبات صفات الرب تعالى بها ، فهذا لا يشك فيه من له أقل خبرة بالمنقول ، فإن الصحابة رضي الله عنهم هم الذين رووا هذه الأحاديث وتلقاها بعضهم عن بعض بالقبول ولم ينكرها أحد منهم على من رواها ، ثم تلقاها عنهم جميع التابعين من أولهم إلى آخرهم ، ومن سمعها منهم تلقاها بالقبول والتصديق لهم ، ومن لم يسمعها منهم تلقاها عن التابعين كذلك ، وكذلك تابعوا التابعين مع التابعين .

هذا أمر يعلمه ضرورة أهل الحديث كما يعلمون عدالة الصحابة وصدقهم وأمانتهم ونقلهم ذلك عن [٢٥٦/أ] نبيهم كنقلهم الوضوء والغسل من الجنابة وأعداد الصلوات وأوقاتها ، ونقل الأذان والتشهد والجمعة والعيدين ، فإن الذين نقلوا هذا هم الذين نقلوا أحاديث الصفات ، فإن جاز عليهم الخطأ والكذب في نقلها جاز عليهم ذلك في نقل غيرها مما ذكرناه ، وحينئذٍ فلا وثوق لنا بشيء نقل لنا عن نبينا البتة ، وهذا انسلاخ من الدين والعلم والعقل ، على أن كثيرا من القادحين في دين الإسلام قد طردوه وقالوا لا وثوق لنا بشيء من ذلك البتة .

---

(١) في « ت » : « بحصتك » .

(٢) وهو المذكور سابقا ص (١٤٠٢) .

[إيراد شبه من رد النصوص والأخبار النبوية من الطوائف]

قالوا : وأظهر شيء الأذان والإقامة وقد اختلفوا عليه فيهما ، هل يُرجع أم لا[١] ؟ وهل تثنى الإقامة أو تفرد[٢] ؟ (وهذا تشهد الصلوات)[٣] قد اختلف فيه عنه ﷺ على وجوه[٤] ، وكذلك جهره بالبسملة وإخفاؤها[٥] ، وهو من أظهر الأمور يفعل في اليوم والليلة خمس مرات بحضرة الجمع .

قالوا : وأظهر من ذلك حجة الوداع فإنها حجة واحدة ، وقد شاهده الجمع العظيم والجم الغفير ، فهذا يقول أفرد ، وهذا يقول تمتع ، وهذا يقول قرن[٦] ، فكيف لنا بعد ذلك بالوثوق بشيء من الأحاديث ؟ فلذلك اطرحناها رأسا ، فهؤلاء أعطوا الانسلاخ من السنة والدين حقه ، وطردوا كفرهم وخلعوا ربقة الإسلام من أعناقهم ، وتقسمت الفرق قولهم هذا في رد الأحاديث ، فطائفة ردتها رأسا وجوزت على رسول الله ﷺ الخطأ والغلط ، وهؤلاء سلف الخوارج الذين قدح (رئيسهم)[٧] في فعله ﷺ وقال

---

(١) في القاموس المحيط مادة (رجع) : « والترجيع في الأذان : تكرير الشهادتين جهرا بعد إخفائهما ، وترديد الصوت في الحلق » .

(٢) في « ن » : « يفرد » .

(٣) في « ت » : « وهكذا تشهد الصلاة » .

(٤) انظر كتاب تهذيب المسالك للفندلاوي (٢/ ١٢٩-١٣٣) وبداية المجتهد (١/ ١٣١-١٣٢) والمغني (٢/ ٥٦-٦٠) ومختصر خلافيات البيهقي (١/ ٤٧٥-٤٧٨) .

(٥) يراجع ما سبق ص (٨٦٧) مع التعليق (٢) .

(٦) ينظر مجموع الفتاوى (٢٦/ ٦٢) وما بعدها ، وزاد المعاد (٢/ ١٠٧) وما بعدها ، وأضواء البيان (٥/ ١٦٧) وما بعدها .

(٧) في النسخ الخطية : « رأيهم » ، ولعل الصواب ما أثبته لدلالة السياق عليه ، ولأن الكلمتان متشابهتان في الرسم فيسهل التحريف فيهما .

له : « اعدل فإنك لم تعدل »[(١)] ، وقال له آخر [منهم][(٢)] : « إن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله »[(٣)] . فقدح هذا في قصده وقدح الآخر في حكمه وعدله .

وطائفة أخرى قالوا : لا نقبل منها إلا ما وافق القرآن ، وما لا يشهد له القرآن فإنا نرده ولا نقبله ، وهذه الطائفة هم الذين قال فيهم النبي ﷺ : «يوشك الرجل أن يكون شبعانا[(٤)] متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري

---

(١) القائل هو عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي ، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : بينا النبي ﷺ يقسم جاء عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي فقال : اعدل يا رسول الله ، فقال : « ويحك ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ . . » الحديث أخرجه البخاري في استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ح٦٩٣٣ (ص١٤٥٤-١٤٥٥) ومسلم في الزكاة ح١٤٨ (٢/ ٧٤٤) وفيه : « ويلك ومن يعدل إن لم أعدل ؟ قد خبت وخسرت إن لم أعدل » الحديث .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) القائل هو مُعَتِّب بن قُشير ، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : لما كان يوم حُنين آثر النبي ﷺ أُناسا في القسمة فأعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل وأعطى عيينة مثل ذلك ، وأعطى أُناسا من أشراف العرب فآثرهم يومئذ في القسمة ، قال رجل : والله إن هذه القسمة ما عدل فيها وما أريد بها وجه الله . . » الحديث أخرجه البخاري في فرض الخمس ح٣١٥٠ (ص٦٤٢) وفي مواضع أخرى من الصحيح ، انظر الإشارة إليها في المكان المذكور ، وأخرجه مسلم في الزكاة ح١٤٠ ، ١٤١ (٢/ ٧٣٩) .

وفي تعيين الرجل المذكور قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٥٦) في شرحه لرواية أخرى للحديث : « في رواية الأعمش فقال رجل من الأنصار ، وفي رواية الواقدي أنه معتب بن قشير من بني عمرو بن عوف ، وكان من المنافقين . . » اهـ . وكذا قاله سبط بن العجمي في تنبيه المعلم (ص١٩٥) رقم ٤٢١ .

(٤) في « د » و« ن » : « شبعانَ » على أنه ممنوع من الصرف للوصف وزيادة الألف والنون وأن مؤنثه (شبعى) ليس في آخره تاء ، والمثبت من « ت » : « شبعاناً » على أنه غير =

فيقول بيننا وبينكم القرآن فما وجدنا فيه من حلال حللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه ، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله»(١) ، وفي السنن من حديث المقدام بن معدي كرب(٢) رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «ألا هل رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته فيقول بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالا استحللناه وما وجدنا فيه حراما حرمناه ، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله»(٣) .

وممن أحسن الرد على هذه الطائفة الشافعي رحمه الله [٢٥٦/ب] في كتاب « جماع العلم » و« إبطال الاستحسان » وفي « الرسالة »(٤) وغيرها .

= ممنوع من الصرف لكون مؤنثه (شبعانة) مختوما بالتاء في آخره ، وقد جاء مؤنث هذا الوصف بالوجهين معا كما في لسان العرب مادة (شبع) .

(١) متن هذا الحديث مركب من حديثين : حديث أبي رافع وحديث المقدام بن معدي كرب رضي الله عنهما . فرواية أبي رافع : « لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه » .
أخرجه أبو داود في السنة ح٤٦٠٥ (٥/ ١٢) والترمذي في العلم ح٢٦٦٣ (٥/ ٣٧) وابن ماجه في المقدمة ح١٣ (١/ ٦-٧) وأحمد في المسند (٦/ ٨) وابن حبان في صحيحه رقم ١٣ (١/ ١٩٠) والحاكم في المستدرك (١/ ١٠٨) جميعهم من طريق سالم أبي النضر عن عبيد الله ابن أبي رافع عن أبيه مرفوعا . وقد صححه الترمذي والحاكم ووافقه الذهبي . وأما رواية المقدام فسيأتي ذكرها والتعليق عليها .

(٢) هو المقدام بن معديكرب بن عمرو بن يزيد أبو كريمة ، وقيل أبو يحيى ، وقيل أبو صالح الكندي ، أحد الذين وفدوا على رسول الله ﷺ من كندة ، معدود في الشاميين ، مات بالشام سنة (٨٧) وقيل غير ذلك ، وهو ابن إحدى وتسعين سنة . الاستيعاب (٤/ ١٤٨٢-١٤٨٣) وأسد الغابة (٥/ ٢٥٤-٢٥٥) والإصابة (٦/ ٢٠٤) .

(٣) سبق تخريجه ص (١٤١٧) .

(٤) الكتب المذكورة مطبوعة كلها متداولة بين أهل العلم ، فكتاب جِماع العلم طُبع ضمن كتاب الأم (٧/ ٢٥٠-٢٦٥) وقد نشره العلامة أحمد شاكر مستقلا ، وكتاب إبطال =

وطائفة ثالثة قالت : نقبل من الأخبار عن رسول الله ﷺ متواترها ونرد آحادها سواء كانت مما يقتضي علما أو عملا ، وقد ناظر الشافعي بعض أهل زمانه في ذلك فأبطل الشافعي قوله وأقام عليه الحجة(١) ، وعقد في الرسالة بابا أطال فيه الكلام في تثبيت خبر الواحد ولزوم الحجة به وخروج من رده عن طاعة الله ورسوله(٢) ، ولم يفرق هو ولا أحد من أهل الحديث البتة بين أحاديث الأحكام وأحاديث الصفات ، ولا(٣) يعرف هذا الفرق عن أحد من الصحابة ولا عن أحد من التابعين ولا من تابعيهم ولا عن أحد من أئمة الإسلام ، وإنما يعرف عن رؤوس أهل البدع ومن تبعهم .

وطائفة رابعة : ردت أخبار الصحابة كلهم إلا ما كان من أخبار أهل البيت وشيعتهم خاصة ، وهذا مذهب الرافضة ، فلم يقبل هؤلاء قول أبي بكر وعمر وعثمان .

وطائفة خامسة : ردت أخبار المقتتلين(٤) يوم الجمل وصفين ، وقبلت خبر

= الاستحسان هو كذلك في كتاب الأم (٧/ ٢٦٧-٢٧٧) والرسالة طبعت أيضاً بتحقيق أحمد شاكر ، وكذا بتحقيق غيره .

(١) لعل المؤلف ابن القيم يعني بهذا الذي ناظره الإمام الشافعي : إبراهيم بن إسماعيل بن عُلية كما ذكر ذلك غير واحد من العلماء في قصة مشهورة معلومة ، وفيها أن الشافعي قال له : ألست تزعم أن الحجة هي الإجماع ؟ قال فقال نعم ، فقال له الشافعي : خبرني عن خبر الواحد العدل أبإجماع دَفعته أم بغير إجماع ؟ قال : فانقطع إبراهيم ولم يجب ، وسُر القوم بذلك . اهـ

مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢١١-٢١٢) وتبيين كذب المفتري (ص٣٤٠-٣٤١) .

(٢) الرسالة (ص٣٦٩-٣٧١) .

(٣) في « د » و « ن » : « فلا » .

(٤) في « د » و « ن » : « القتيلين » .

غيرهم ، قالوا لأنه قد فسق إحدى الطائفتين وهي غير معينة ، فلا يقبل خبرها ويقبل خبر غيرهم .

وطائفة سادسة : قبلت خبر الأربعة[(١)] بشرط تنائي بلدانهم ، وأن يكون كل واحد منهم قَبِله عن غير الذي قَبِله صاحبه ، ثم قَبِله عنه من أداه إلينا ممن لم يقبل عن صاحبه ، حكاه الشافعي عمن ناظره عليه ورده إذا لم يكن على هذه [الصفة[(٢)]][(٣)] .

قال الشافعي : « فقلت له : أرأيت لو لقيت رجلا من أهل بدر وهم المقدمون ممن أثنى الله عليهم في كتابه ، فَأَخْبَرَكَ [خبرا][(٤)] عن رسول الله ﷺ أكان يلزمك أن تقول به ؟ قال : لا يلزمني لأنه قد يمكن في الواحد الغلط والنسيان ، ثم أخذ الشافعي في إبطال هذا المذهب[(٥)] .

وطائفة سابعة : قَبِلت خبر الواحد إذا لم يكن بين الصحابة نزاع في مضمونه وردته إذا تنازعوا في حكمه ، حكاه الشافعي أيضاً ورده[(٦)] .

وطائفة ثامنة : قَبِلت خبر الواحد فيما لا يسقط بالشبهة ، وردته فيما يسقط بها كالحدود التي تدرأ بالشبهات ، وزعمت أن احتمال الغلط

---

(١) يعني بهم ابن المسيب وعطاء والحسن البصري والشعبي ، كما في جماع العلم (ص٦٨) فقرة (٢٦٩) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) جماع العلم (ص٧٦-٧٧) فقرة (٣٠٨ و٣٠٩) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) انظر جماع العلم (ص٧٨) فقرة (٣١٣) وما بعدها .

(٦) انظر المصدر السابق (ص٨٩) فقرة (٣٦٧) وما بعدها .

والكذب على الراوي شبهة في إسقاط الحد ، وهذا مذهب المعتزلة[(١)] وحكوه عن أبي عبد الله البصري[(٢)] .

وطائفة تاسعة : ردت خبر الواحد إذا لم يروه غيره ، وقَبِلته إذا رواه ثقة آخر فصاعدا ، حكاه عنهم أبو بكر الرازي من الحنفية[(٣)] .

وطائفة عاشرة : ردته فيما تعم به البلوى وقبلته فيما عداه[(٤)] ، وحكوه عن أبي حنيفة [٢٥٧/أ] وهو كذب عليه وعلى أبي يوسف[(٥)] ومحمد[(٦)] ، فلم يقل ذلك أحد منهم البتة ، وإنما هذا قول متأخريهم ، وأقدم من قال به عيسى بن أبان[(٧)] وتبعه أبو الحسن الكرخي[(٨)] وغيره[(٩)] .

---

(١) منهم أبي الحسين البصري ، وهو قول أبي الحسن الكرخي ومال إليه البزدوي والسرخسي انظر المعتمد لأبي الحسين (٢/ ٥٧٠-٥٧١) وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام (٣/ ٥٩-٦٠) وأصول السرخسي (١/ ٣٣٣-٣٣٤) والعدة لأبي يعلى (٣/ ٨٨٦-٨٨٨) والتمهيد لأبي الخطاب (٣/ ٩١-٩٣) وتيسير التحرير (٣/ ٨٨) .

(٢) هو الحسين بن علي أبو عبد الله البصري ، المعروف بالجعل ، قال فيه الذهبي : « الفقيه المتكلم صاحب التصانيف من بحور العلم ، لكنه معتزلي داعية ، وكان من أئمة الحنفية » مات سنة (٣٦٩)

السير (١٦/ ٢٢٤-٢٢٥) وطبقات المعتزلة (ص١٠٥-١٠٧) ولسان الميزان (٢/ ٣٠٣) والفوائد البهية (ص٦٧) .

(٣) وهو أحمد بن علي الشهير بالجصاص (ت٣٧٠) ، صاحب الفصول في الأصول .

(٤) يأتي قريبا تعيينهم .

(٥) تقدمت ترجمته ص (١٠٨٣) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٦٩٣) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٧٦٢) .

(٨) تقدمت ترجمته ص (٧٦٢) .

(٩) قال في كشف الأسرار (٣/ ٣٥) : « خبر الواحد إذا ورد موجبا للعمل فيما يعم به =

وطائفة حادية عشر : ردوه إذا كان الراوي له من الصحابة غير فقيه بزعمهم وقبلوه إذا كان فقيها[١] ، وبمثل ذلك ردوا روايات أبي هريرة رضي الله عنه إذا خالفت آراءهم وقالوا[٢] لم يكن فقيها[٣] ، وقد أفتى في زمن عمر ابن الخطاب وأقره على الفتوى ، واستعمله نائبا على البحرين[٤]

= البلوى ، أي فيما تمس الحاجة إليه في عموم الأحوال لا يقبل عند الشيخ أبي الحسن الكرخي من أصحابنا المتقدمين وهو مختار المتأخرين منهم ، وعند عامة الأصوليين يقبل إذا صح سنده وهو مذهب الشافعي وجميع أصحاب الحديث ، تمسك من قبله بعمل الصحابة رضي الله عنهم ، فإنهم عملوا به فيما تعم به البلوى . . » الخ .

وينظر من كتب الأصول : أصول السرخسي (١/٣٦٨-٣٦٩) والمستصفى (١/٣٢١-٣٢٤) والتمهيد (٣/٨٦-٩١) والوصول إلى الأصول لابن برهان (٢/١٩٢-١٩٥) والمسودة (ص٢٣٨) .

(١) زاد في « ت » : « وقد أفتى » ، وهي كلمة مقحمة في النص ستأتي قريبا في موضعها منه .

والطائفة المذكورة هم الحنفية ، فقد قال ابن برهان في الوصول إلى الأصول (٢/٢٠٣) : « وقال أبو حنيفة : إن كان الراوي فقيها قدمت روايته على القياس ، وإن كان غير فقيه قدم القياس على روايته . والقياس الذي يقدم على الحديث عندهم هو قياس الأصول . . » . وفي المسودة (ص٢٣٩) : « وقال البستي من الحنفية : تقدم رواية الفقيه على القياس ، فأما غير الفقيه فيقدم القياس عليه » .

(٢) في « ت » : « قالوا » بحذف الواو من أوله .

(٣) قال البزدوي في أصوله (ص١٥٩) : « وأما رواية من لم يعرف بالفقه ولكنه معروف بالعدالة والضبط مثل أبي هريرة وأنس بن مالك رضي الله عنهما ، فإن وافق القياس عمل به ، وإن خالفه لم يترك إلا بالضرورة وانسداد باب الرأي » .

(٤) ينظر الاستيعاب (٤/١٧٧١) ومعجم البلدان (١/٣٤٨) مادة (بحرين) وأسد الغابة (٦/٣٢١) .

وغيرها ، ومن تلاميذه عبد الله بن عباس[١] وغيره من الصحابة ، وسعيد ابن المسيب وغيره من التابعين[٢] .

قال البخاري : « روى العلم عنه ثمانمائة ما بين صاحب وتابع ، وكان من أعلم الصحابة بالحديث وأحفظهم له »[٣] وكان قارئا للقرآن ، وكان عربيا والعربية طبعه ، وكان الصحابة يرجعون إلى روايته ويعملون بها ، نعم كان فقهه نوعا[٤] آخر غير الخواطر والآراء .

قال الشافعي : ناظرت محمداً[٥] في مسألة المصراة[٦] فذكرت الحديث[٧]

---

(١) كما في تهذيب الكمال (١٥/١٥٦) في ترجمة ابن عباس و (٣٤/ ٣٧٠) في ترجمة أبي هريرة .

(٢) ينظر تهذيب الكمال (٣٤/٣٦٧-٣٧٧) في ذكره الرواة عنه ، مع أنه اقتصر على من له رواية عنه في الكتب الستة فقط .

(٣) لعله إلى هنا انتهى قول الإمام البخاري ، ولم أجده فيما رجعت إليه من كتبه ، وقد نسبه إليه جماعة من العلماء منهم ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ١٧٧١) وابن الأثير في أسد الغابة (٦/ ٣٢١) والمزي في تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٧٧) والذهبي في السير (٢/ ٥٨٦) وابن حجر في الإصابة (٧/ ٤٣٢) .

(٤) في النسخ الخطية : « نوع » .

(٥) هو ابن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة ، تقدمت ترجمته ص (٦٩٣) .

(٦) قال الإمام البخاري في صحيحه من كتاب البيوع (ص٤٢٣) : « والمصراة التي صُري لبنها وحقن فيه وجمع فلم يحلب أياما وأصل التصرية حبس الماء ، يقال منه صريت الماء إذا حبسته » .

قال الحافظ في الفتح (٤/ ٣٦٢) : « وهذا التفسير قول أبي عبيد وأكثر أهل اللغة .. » الخ .

(٧) وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في البيوع ح٢١٤٨ (ص٤٢٣) : « لا تُصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعدُ فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها إن شاء =

فقال : هذا خبر رواه أبو هريرة ، وكان الذي جاء به شرا مما فر منه أو كما قال[١] .

[ما رُدَّ من الأحاديث النبوية بظن أنها معارضة للقرآن]

وطائفة ثانية عشر : ردوا الحديث إذا خالف ظاهر القرآن بزعمهم ، وجعلوا هذا معيارا لكل حديث خالف آراءهم ، فأخذوا عموما بعيدا من الحديث لم يقصد به فجعلوه مخالفا للحديث وردوه[٢] به ، فردوا حديث ابن عمر في خيار المجلس[٣] لمخالفة [قوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا

= أمسك وإن شاء ردها وصاعَ تمر » وح٢١٥٠ و٢١٥١ ، ومسلم في البيوع بعدة ألفاظ ح٢٣-٢٨ (٣/١١٥٨-١١٥٩) .

(١) لم أقف على هذه المناظرة في هذه المسألة ، والذي وجدته في كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي المطبوع بهامش كتاب الأم (٧/٣٣٦) : « حدثنا الربيع قال : قال الشافعي : فخالفنا بعض الناس في المصراة فقال الحديث فيها ثابت ولكن الناس كلهم تركوه ، فقلتك له : أفتحكي لي عن أحدٍ من أصحاب رسول الله أنه تركه ، قال : لا . . » الخ .

(٢) في « ت » : « ورووه » وهو خطأ .

(٣) خيار المجلس : هو إذا انعقد البيع ثبت لكل واحد من المتبايعين الخيار بين الفسخ والإمضاء إلى أن يتفرقا أو يتخايرا ، والتفرق أن يتفرقا بأبدانهما بحيث إذا كلمه على العادة لم يسمع كلامه ، وإن لم يتفرقا ولكن جُعل بينهما حاجز من ستر أو غيره لم يسقط الخيار ؛ لأن ذلك لا يسمى تفرقا ، وأما التخاير فهو أن يقول أحدهما للآخر اختر إمضاء البيع أو فسخه ، فيقول الآخر اخترت إمضاءه أو فسخه فينقطع الخيار . المجموع للنووي (٩/٢٠٥) .

وحديث ابن عمر المشار إليه أخرجه الشيخان في صحيحيهما بألفاظ متقاربة منها قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا تبايع الرجلان فكل واحدٍ منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا ، أو يخير أحدهما الآخر ، فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن تبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع » .

البخاري في البيوع ح٢١١٢ (ص٤١٧) ومسلم في البيوع ح٤٤ (٣/١١٦٣) . =

عَٰهَدتُّمْ ﴾[١] ، وردوا أحاديث القرعة[٢]][٣] لمخالفة ظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾[٤] ، وردوا

= والذين ردوا العمل بهذا الحديث الشريف هم الحنفية والمالكية ، فينظر من كتب الحنفية بدائع الصنائع للكاساني (٥/ ١٣٤) وفتح القدير لابن الهمام (٦/ ٢٥٧) واللباب للمنبجي (٢/ ٤٧٦-٤٨١) وإعلاء السنن (١٤/ ٨) وما بعدها ، ومن مصنفات المالكية التفريع لابن الجلاب (٢/ ١٧١) وتهذيب المسالك للفندلاوي (٤/ ٢٦٥-٢٦٨) والذخيرة للقرافي (٥/ ٢٠-٢٣) ومن كتب الخلاف : مختصر الخلافيات للبيهقي (٣/ ٢٧١) وما بعدها ، والاصطلام لأبي المظفر السمعاني (٣/ ١٨-٢٦) .

قال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (١٤/ ٨) وما بعدها : « وأجمع العلماء على أن هذا الحديث ثابت عن النبي ﷺ وأنه من أثبت ما نقل الآحاد العدول ، واختلفوا في القول به والعمل بما دل عليه فطائفة استعملته وجعلته أصلا من أصول الدين في البيوع ، وطائفة ردته ، فاختلف الذين ردوه في تأويل ما ردوه به وفي الوجوه التي بها دفعوا العمل به . . » إلى أن قال : « قد أكثر المتأخرون من المالكيين والحنفيين من الاحتجاج لمذهبهما في رد هذا الحديث بما يطول ذكره وأكثره تشغيب لا يحصل منه على شيء لازم لا مدفع له . . » الخ .

(١) سورة النحل آية (٩١) .

(٢) وردت أحاديث كثيرة في مشروعية القُرعة والعمل بها مما ثبت في الصحيحين وغيرهما ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥/ ٢٩٣-٢٩٤) : « ومشروعية القرعة مما اختلف فيه ، والجمهور على القول بها في الجملة وأنكرها بعض الحنفية . . وقال إسماعيل القاضي : ليس في القرعة إبطال الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين . . » إلى آخر كلامه في تبيين مواضعها والأخذ بها في الحقوق والمنازعات .
وينظر لمزيد الفائدة والعلم في موضوع القرعة : معالم السنن للخطابي (٣/ ٢٧٦-٢٧٧) وما سطره المؤلف في مصنفه الطرق الحكمية (ص٢٤٥) وما بعدها ، وفي بدائع الفوائد (٣/ ١٣٠ ، ٢٦٢) وما بعدها ، وإعلام الموقعين (٤/ ٢٤٤) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة المائدة آية (٩٠) .

حديث عمران بن حصين[١] فيمن أعتق ستة أعبد في مرض موته[٢] لمخالفة ظاهر قوله تعالى : ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾[٣] ، وردوا حديث فاطمة بنت قيس[٤] لمخالفة ظاهر قوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾[٥] ، وردوا أحاديث رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة لمخالفة ظاهر

---

(١) تقدمت ترجمته ص (٦١) .

(٢) وهو ما أخرجه مسلم في صحيحه من كتاب الأيمان ح٥٦ و٥٧ (٣/ ١٢٨٨) عن عمران ابن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم ، فدعا بهم رسول الله ﷺ فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولا شديدا »

قال الإمام المنبجي الحنفي في كتابه اللباب (٢/ ٧٩٣) بعد ذكره لهذا الحديث : « القرعة في هذا الحديث منسوخة ، لأن القرعة كانت في بدء الإسلام تستعمل في أشياء فيحكم بها فيها . . » الخ .

وينظر : مصنف ابن أبي شيبة (١٤/ ١٥٨) وشرح معاني الآثار (٤/ ٣٨١) وما بعدها ، وإعلاء السنن (١٨/ ٣١٨) وما بعدها .

وقد قال ابن عبد البر في الاستذكار (٢٣/ ١٤٤-١٤٥) - بعد أن سرد حديث عمران- : « وهذا كله قول مالك والشافعي وأحمد بن حنبل ومن ذكرنا معهم ، وقال أبو حنيفة فيمن أعتق عبيدا له في مرضه ولا مال له غيرهم عتق من كل واحد منهم ثلثه وسعوا في الباقي ، وهو قول الحسن بن حي . . » إلى أن قال : « رد الكوفيون السنة المأثورة في هذا الباب إما بأن لم يبلغهم أو بأن لم تصح عنهم ، ومِن أَصْلِ أبي حنيفة وأصحابه عرض أخبار الآحاد على الأصول المجتمع عليها أو المشهورة المنتشرة ، والحجة قائمة على من ذهب مذهبهم بالحديث الصحيح الجامع في هذا الباب ، وليس الجهل بالسنة ولا الجهل بصحتها علة يصح لعاقل الاحتجاج بها ، وقد أنكرها قبلهم شيخهم حماد بن أبي سليمان . . » الخ .

(٣) سورة المائدة آية (١) .

(٤) تقدمت ترجمتها وحديثها ص (١٤٩٠) .

(٥) سورة الطلاق آية (٦) .

قوله : [﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾[١] .
وردوا أحاديث الشفاعة لمخالفة ظاهر قوله :][٢] ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ ﴾[٣] ، وردوا حديث العرايا[٤]

---

(١) سورة الأنعام آية (١٠٣) .

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي في شرح الأصول الخمسة (ص٢٣٣) - بعد أن أورد هذه الآية - : « ووجه الدلالة في الآية هو ما قد ثبت من أن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية ، وثبت أنه تعالى نفى عن نفسه إدراك البصر ، ونجد في ذلك تمدحا راجعا إلى ذاته ، وما كان من نفيه تمدحا راجعا إلى ذاته كان إثباته نقصا ، والنقائص غير جائزة على الله تعالى في حال من الأحوال » اهـ .

وقال في المصدر نفسه (ص٢٦٨) - وهو يرد على من أثبت الرؤية - : « ومما يتعلقون به أخبار مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وأكثرها يتضمن الخبر والتشبيه ، فيجب القطع على أنه ﷺ لم يقله ، وإن قال فإنه قاله حكاية عن قوم ، والراوي حذف الحكاية ونقل الخبر ، ومن جملتها وهو أشف ما يتعلقون به ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال : « سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر » . ولنا في الجواب عن هذا طرق ثلاثة . . » ثم ذكرها .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة آل عمران آية (١٩٢) .

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي في مصنفه متشابه القرآن (ص١٧٧) - عند ذكره لهذه الآية - : « يدل على أن الظالم لا تلحقه شفاعة رسول الله ﷺ ولا يتخلص من النار إذا مات على ظلمه وإصراره ، فإن قالوا إنما أراد : من أدخل النار من الظالمين لا ناصر له ، ونحن نقول إنهم بشفاعته لا يدخلون النار أصلا ، قيل له : إن قوله ﴿ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ مستقل بنفسه فلا يجب أن يختص لأجل ما تقدمه . . » الخ . وقال في كتابه شرح الأصول الخمسة (ص٦٩٠) عن قوله عليه الصلاة والسلام : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » : « إن هذا الخبر لم تثبت صحته أولا ، ولو صح فإنه منقول بطريق الآحاد عن النبي ، ومسألتنا طريقها العلم فلا يصح الاحتجاج به » الخ .

(٤) بيع العرايا هو أن يوهب للإنسان من النخل ما ليس فيه خمسة أوسق فيبيعها بخرصها =

والمصراة[١] لمخالفة ظاهر آية الربا لهما[٢] ، وردوا حديث «لعن الله المحلل والمحلل له»[٣] بظاهر قوله : ﴿ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا

= من التمر لمن يأكلها رُطبا . قاله ابن قدامة في المغني (٦/ ١١٩) .
قال البيهقي في مختصر الخلافيات (٣/ ٣١٦) : « ويجوز بيع العرية بخرصها تمرا في دون خمسة أوسق ، وقال أبو حنيفة لا يجوز » .
وينظر للمسألة : شرح معاني الآثار (٤/ ٢٨) وما بعدها ، والاستذكار لابن عبد البر (١٩/ ١١٦-١٣١) والمغني لابن قدامة (٦/ ١١٩) وما بعدها ، واللباب للمنبجي (٢/ ٤٨٦-٤٨٩) .

(١) تقدم تعريف المصراة ص (١٦١٧) تعليق (٦) .

(٢) قال أبو جعفر الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٩) : « ذهب قوم إلى أن الشاة المصراة إذا اشتراها رجل فحلبها فلم يرض حلابها فيما بينه وبين ثلاثة أيام ، كان بالخيار إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر . . وخالف في ذلك كله آخرون فقالوا : ليس للمشتري ردها بالعيب ولكنه يرجع على البائع بنقصان العيب ، وممن قال ذلك أبو حنيفة ومحمد بن الحسن رحمة الله عليهما . . » الخ .
وينظر : مختصر خلافيات البيهقي (٣/ ٣٢٢) وما بعدها ، والاصطلام للسمعاني (٣/ ١٤١-١٤٧) وكتاب تهذيب المسالك (٤/ ٢٨٢-٢٨٥) والمغني لابن قدامة (٦/ ٢١٦-٢٢١) واللباب للمنبجي (٢/ ٤٧٦-٤٨١) وفتح الباري (٤/ ٣٦١-٣٦٨) .

(٣) أخرجه أبو داود في النكاح ح٢٠٧٦ و٢٠٧٧ (٢/ ٥٦٢-٥٦٣) والنسائي في الزينة ح٥١٠٤ (٨/ ١٤٧-١٤٨) والترمذي في النكاح ح١١١٩ و١١٢٠ (٣/ ٤١٨-٤٢٠) وابن ماجه في النكاح ح١٩٣٤-١٩٣٦ (١/ ٦٢٢-٦٢٣) وأحمد في المسند (١/ ٨٣ ، ٨٧ ، ٩٣) وفي مواضع أخرى منه ، كما أخرجه الدارمي في كتاب النكاح من سننه ح٢٢٥٨ (٢/ ٢١١) .
وهو حديث مروي من طريق عبد الله بن مسعود وأبي هريرة وعلي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس وعقبة بن عامر ، وصححه غير واحد من المحققين ، ولبيان هذه الطرق ومخرجيها ينظر تحفة الأحوذي (٤/ ٢٦٣) وما بعدها ، وإرواء الغليل ح١٨٩٧ (٦/ ٣٠٧-٣١٢) .

غَيْرَهُۥ (١)﴾(٢) ، وردوا حديث «من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به»(٣) بظاهر قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ ﴾(٤) ،

(١) سورة البقرة آية (٢٣٠) .

(٢) مذهب الحنفية أنه إن تزوج بها الثاني على قصد أن يحللها للأول من غير اشتراط ذلك في العقد فالنكاح صحيح ويثبت به الحل للأول إن دخل بها الثاني ثم فارقها ، وإن شرط ذلك في العقد ليحللها للأول صح النكاح مع الكراهة لكون النكاح عندهم لا يبطل بالشروط الفاسدة .

ينظر المبسوط (٦/ ٩-١٠) وشرح فتح القدير (٤/ ١٨١-١٨٥) واللباب للمنبجي (٢/ ٦٨٠) .

وللمزيد يراجع : اختلاف الفقهاء للمروزي (ص٣٣٥-٣٣٦) وتهذيب المسالك (٤/ ١٢٣-١٢٥) والمغني لابن قدامة (١٠/ ٤٩-٥٠) وإعلام الموقعين (٣/ ٥٢-٦٢) ، ولشيخ الإسلام ابن تيمية تأليفا مستقلا في هذه المسألة هو كتاب « بيان الدليل على بطلان التحليل » مطبوع بتحقيق شيخنا الدكتور فيحان بن شالي المطيري .

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه البخاري في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس ح٢٤٠٢ (ص٤٧٤) ومسلم في المساقاة ح٢٢ (٣/ ١١٩٣) بلفظ : « من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره » اهـ .

والرواية التي ذكرها المؤلف هي عند غيرهما .

(٤) سورة المائدة آية (١) .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥/ ٦٣) - وهو يشرح الحديث المذكور - : « قوله : (فهو أحق به من غيره) أي كائنا من كان وارثا وغريما وبهذا قال جمهور العلماء ، وخالف الحنفية فتأولوه لكونه خبر واحد خالف الأصول لأن السلعة صارت بالبيع ملكا للمشتري ، ومن ضمانه واستحقاق البائع أخذها منه نقض لملكه ، وحملوا الحديث على صورةٍ وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو لقطة ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالفلس . . » الخ .

وينظر مختصر خلافيات البيهقي (٣/ ٣٨١-٣٨٤) وكتاب تهذيب المسالك (٤/ ٤٧٣-٤٧٦) والمغني (٦/ ٥٣٨-٥٣٩) وحاشية ابن عابدين (٦/ ١٥٢) وإعلاء السنن (١٤/ ٣٩٦) وما بعدها .

وردوا حديث النهي عن بيع الرطب بالتمر[(١)] بظاهر قوله : ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ [(٢)]﴾[(٣)] ، وردوا حديث النهي عن بيع الحاضر للبادي وعن تلقي الركبان[(٤)] [٢٥٧/ب] بهذا الظاهر[(٥)] ، وردوا حديث الحُكم بالشاهد

(١) وهو ما أخرجه مالك في الموطأ في كتاب البيوع منه ح٢٢ (٢/ ٤٨٥) عن عبد الله بن يزيد أن زيداً أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت ؟ فقال له سعد : أيتهما أفضل ؟ قال : البيضاء ، فنهاه عن ذلك ، وقال سعد : سمعت رسول الله ﷺ يُسأل عن اشتراء التمر بالرطب ، فقال رسول الله ﷺ : « أينقص الرطب إذ يبس ؟ » فقالوا : نعم ، فنهى عن ذلك .

ومن طريق مالك أخرجه أبو داود في البيوع والإجارات ح٣٣٥٩ (٣/ ٦٥٤-٦٥٧) والنسائي في البيوع ح٤٥٤٥ (٧/ ٢٦٨-٢٦٩) والترمذي في البيوع ح١٢٢٥ (٣/ ٥١٩) وابن ماجه في التجارات ح٢٢٦٤ (٢/ ٧٦١) ، ورواه غير هؤلاء الأربعة من أصحاب المسانيد والمصنفات والصحاح .

قال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، وهو قول الشافعي وأصحابنا » .

(٢) سورة البقرة آية (٢٧٥) .

(٣) قال السرخسي في المبسوط (١٢/ ١٨٤) : « ولا بأس بالتمر بالرطب مثلا بمثل وإن كان الرطب ينقص إذا جف » .

وينظر شرح معاني الآثار (٤/ ٦-٧) والاستذكار (١٩/ ١٤٧-١٥٤) وكتاب تهذيب المسالك (٤/ ٢٤٨-٢٤٩) والمغني (٦/ ٦٧-٦٨) وشرح فتح القدير (٧/ ٢٧) واللباب للمنبجي (٢/ ٤٩٧-٤٩٩) وإعلاء السنن (١٤/ ٣٣٠) وما بعدها .

(٤) وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تلقوا الركبان ولا يبع حاضر لباد » متفق عليه ، واللفظ للبخاري ، فقد أخرجه في البيوع ح٢١٥٨ (ص٤٢٥) ومسلم في البيوع ح١٩ (٣/ ١١٥٧) .

(٥) قال ابن قدامة في المغني (٦/ ٣١٣) : « وكرهه - يعني بيع الحاضر للبادي وتلقي الركبان - أكثر أهل العلم منهم عمر بن عبد العزيز ومالك والليث والأوزاعي =

واليمين[١] بظاهر قوله : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾[٢] ، وردوا حديث «لا يقتل مؤمن بكافر»[٣] بظاهر قوله : ﴿ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ[٤] ﴾[٥] ، وردوا حديث «لا نكاح إلا بولي»[٦] بظاهر قوله : ﴿ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا

= والشافعي وإسحاق ، وحكي عن أبي حنيفة أنه لم ير بذلك بأسا ، وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع .. » الخ . وقد قال البخاري في الصحيح من كتاب البيوع (ص٤٢٥-٤٢٦) : « باب النهي عن تلقي الركبان وأن بيعه مردود لأن صاحبه عاصٍ آثم إذا كان به عالما ، وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز » .

وللمزيد : ينظر شرح معاني الآثار (٤/ ١٠-١٢) والاستذكار (٢١/ ٦٩) وما بعدها ، واللباب للمنبجي (٢/ ٤٩٩-٥٠٠) وفتح الباري (٤/ ٣٧٣) وما بعدها ، وإعلاء السنن (١٤/ ١٩٦) وما بعدها .

(١) وهو ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأقضية ح٣ (٣/ ١٣٣٧) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد .

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٢) .

وقد قال البيهقي : « و يجوز القضاء بشاهدٍ ويمين في الأموال وما يجري مجراها ، وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز » . مختصر خلافيات البيهقي (٥/ ١٥٥-١٥٦) .

وينظر : المصنف لابن أبي شيبة (١٤/ ٢٢٥-٢٢٦) وشرح معاني الآثار (٤/ ١٤٤-١٤٨) والمبسوط (١٧/ ٢٩) وما بعدها ، وبدائع الصنائع (٦/ ٢٢٥-٢٢٦) وكتاب تهذيب المسالك (٥/ ٣٧٥-٣٨٠) والمغني (١٤/ ١٣٠-١٣١) واللباب للمنبجي (٢/ ٥٧٤-٥٧٨) والطرق الحكمية (ص٦٠-٧٠) وإعلاء السنن (١٥/ ٣٥٨) وما بعدها .

(٣) هو جزء من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه البخاري في الصحيح ، وقد تقدم ص (٤١٥) .

(٤) الآية (٤٥) من سورة المائدة .

(٥) تقدم ذكر هذه المسألة وتفصيل القول فيها ص (٤١٦) مع التعليق (١) .

(٦) أخرجه أبو داود في النكاح ح٢٠٨٥ (٢/ ٥٦٨) والترمذي في النكاح ح١١٠١ (٣/ ٣٩٨) وابن ماجه في النكاح ح١٨٨٠ و١٨٨١ (١/ ٦٠٥) والدارمي في النكاح =

غَيْرَهُۥ[(١)] ﴾[(٢)] ، وردوا حديث إباحة لحوم الخيل[(٣)] بظاهر قوله : ﴿ وَٱلْخَيْلَ

= ح٢١٨٢ و٢١٨٣ (٢/ ١٨٤-١٨٥) وأحمد في المسند (١/ ٢٥٠) (٤/ ٤١٣ ، ٤١٨) وابن حبان في صحيحه ح٤٠٧٦ و٤٠٧٧ و٤٠٧٨ و٤٠٩٠ (٩/ ٣٨٧) وما بعدها ، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٧٠) والبيهقي في الكبرى (٧/ ١٠٧-١١٠) وتمام في الفوائد ح١٤٣١-١٤٣٤ و١٤٣٦-١٤٣٨ (٢/ ١٦٣-١٦٦) .

وهو مروي عن أبي موسى الأشعري وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وأبي هريرة رضي الله عنهم ، وقد أخرجه أيضاً آخرون غير الذين ذكرت تولى العلامة الألباني بيانهم وإيضاح طرقهم في إرواء الغليل ح١٨٣٩ (٦/ ٢٣٥-٢٤٣) كما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي ، وقال الإمام الترمذي في سننه (٣/ ٤٠١-٤٠٢) : « والعمل في هذا الباب على حديث النبي ﷺ « لا نكاح إلا بولي » عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وأبو هريرة وغيرهم ، وهكذا رُوي عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا لا نكاح إلا بولي ، منهم سعيد بن المسيب والحسن البصري وشريح وإبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ، وبهذا يقول سفيان الثوري والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق » .

(١) سورة البقرة آية (٢٣٠) .

(٢) قال العلامة المنبجي الحنفي في كتابه اللباب (٢/ ٦٥٦) : « باب يصح مباشرة المرأة العاقلة البالغة الحرة نكاح نفسها دون إذن وليها ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ ، وجه الدلالة أنه أضاف النكاح إليهن ، ولو لم يكن لهن حق في تزويج أنفسهن لما نهى الولي عن حبسهن عن التزويج . . » الخ .

وينظر لهذه المسألة : المصنف لابن أبي شيبة (١٤/ ١٦٨-١٦٩) وشرح معاني الآثار (٣/ ٧-١٣) والإشراف على مذاهب العلماء (٤/ ٣٣-٣٤) واختلاف الفقهاء (ص٢١٨-٢١٩) والاستذكار (١٦/ ٢٩) وما بعدها ، ورؤوس المسائل (ص٣٦٩-٣٧٠) والمغني (٩/ ٣٤٤-٣٤٧) .

(٣) مما ورد في ذلك حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : « نهى رسول الله =

وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً [١]﴾[٢] ، وردوا حديث «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» [٣] بظاهر قوله : ﴿ أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم[٤] مِّنَ الْأَرْضِ ﴾[٥] ، وظاهر قوله : «فيما سقت السماء

= ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر ورخص في الخيل » ، أخرجه البخاري في المغازي ح٤٢١٩ (ص٨٧٠) وفي الذبائح والصيد ح٥٥٢٠ و٥٥٢٤ ، ومسلم في الصيد والذبائح بلفظ : « وأذن في لحوم الخيل » ح٣٦ (٣/ ١٥٤١) . وحديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما قالت : « نحرنا فرسا على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه » متفق عليه ، وفي رواية أخرى عند البخاري : « ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرسا ونحن بالمدينة فأكلناه » .

(١) سورة النحل آية (٨) .

(٢) في الموطأ (٢/ ٣٩٦) عن يحيى عن مالك أن أحسن ما سمع في الخيل والبغال والحمير أنها لا تؤكل لأن الله تبارك وتعالى قال : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ ، وقال تبارك وتعالى في الأنعام : ﴿ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ . . إلى آخر كلامه
وفي بداية المجتهد لابن رشد (١/ ٥٤٧) : « وأما الخيل فذهب مالك وأبو حنيفة وجماعة إلى أنها محرمة ، وذهب الشافعي وأبو يوسف ومحمد وجماعة إلى إباحتها » .اهـ
وللمزيد لما قيل في المسألة ينظر : التفريع لابن الجلاب (١/ ٤٠٦) والاستذكار (١٥/ ٣٢٩) وما بعدها ، والمبسوط (١١/ ٢٣٣-٢٣٤) ، والمغني (١٣/ ٣٢٤-٣٢٥) ، والمجموع (٩/ ٤-٧) وتوفية الكيل لمن حرم لحوم الخيل للعلائي ، وحاشية ابن عابدين (٦/ ٣٠٥) ، وإعلاء السنن (١٧/ ١٤٣) وما بعدها .

(٣) هو جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البخاري في الزكاة ح١٤٠٥ (ص٢٧٨) وح١٤٤٧ و١٤٥٩ و١٤٨٤ ومسلم في الزكاة ح٣-٥ (٢/ ٦٧٤) وأخرجه أيضاً مسلم من حديث جابر بن عبد الله ح٦ (٢/ ٦٧٥) .

(٤) قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم ﴾ تكرر في « ت » .

(٥) سورة البقرة آية (٢٦٧) .

العشر[١]»[٢] ، وردوا حديث «ذكاة الجنين ذكاة أمه»[٣] بظاهر قوله :

(١) هو جزء من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه البخاري في الزكاة ح١٤٨٣ (ص٢٩٦) ومسلم في الزكاة ح٧ (٢/ ٦٧٥) من حديث جابر بن عبد الله بلفظ : « فيما سقت الأنهار والغيوم .. » الحديث .

(٢) ذهب أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم إلى أن الزكاة لا تجب في شيء من الزروع والثمار حتى تبلغ خمسة أوسق ، وهو قول الإمام مالك وأهل المدينة والثوري والأوزاعي وابن أبي ليلى والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم كثير ، وخالفهم في ذلك مجاهد وأبو حنيفة ومن تابعه فأوجبوا الزكاة في قليل ذلك وكثيره .
ينظر : المصنف لابن أبي شيبة (١٤/ ٢٨٢) واختلاف الفقهاء (ص٤٦٤-٤٦٥) وشرح معاني الآثار (٢/ ٣٤-٣٨) ومختصر خلافيات البيهقي (٢/ ٤٥١-٤٥٢) والمبسوط (٣/ ٢) وما بعدها ، ورؤوس المسائل للزمخشري (ص٢١١-٢١٢) والاختيار لتعليل المختار (١/ ١١٣) وشرح فتح القدير (٢/ ٢٤٢) واللباب للمنبجي (١/ ٣٦٤-٣٦٦) وفتح الباري (٣/ ٣٥٠) وإعلاء السنن (٩/ ٧٤-٧٦) .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في الأضاحي ح٢٨٢٨ (٣/ ٢٥٣) من حديث جابر بن عبد الله ، وكذا الدارمي في الأضاحي من سننه ح١٩٧٩ (٢/ ١١٥) والحاكم في المستدرك (٤/ ١١٤) والبيهقي في الكبرى (٩/ ٣٣٤-٣٣٥) وأخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري في الأطعمة ح١٤٧٦ (٤/ ٧٢-٧٣) وابن ماجه في الذبائح ح٣١٩٩ (٢/ ١٠٦٧) وأحمد في المسند (١/ ٣١ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٣) ومن طريقه أخرجه البيهقي في الكبرى (٩/ ٣٣٥) ، كما رواه ابن حبان في صحيحه ح٥٨٨٩ (١٣/ ٢٠٦-٢٠٧) وأبو يعلى في المسند ح٩٩٢ (٢/ ٢٧٨) وغيرهم .
قال الترمذي عقبه : « هذا حديث حسن صحيح وقد رُوي من غير هذا الوجه عن أبي سعيد ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق » .
قلت : وفي الباب عن جابر وأبي أمامة وأبي الدرداء وأبي هريرة وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وأبي أيوب والبراء بن عازب وابن عمر وابن عباس وكعب بن مالك . وقد تولى الحافظ ابن حجر بسط أحاديث هؤلاء وذكر مخرجيها في كتابه التلخيص الحبير (٤/ ١٥٦-١٥٨) .

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ (١)﴾(٢) ، وردوا حديث تحريم تفضيل بعض الولد(٣) [على بعض](٤) في العطية ، وقوله : «إن هذا لا يصلح» وتسميته إياه جورا وامتناعه من الشهادة على الجور ، وقوله : «أشهد(٥) على هذا غيري»(٦) تهديدا وإعلاما أن مسلما لا يشهد على مثل ذلك ، وقد امتنع رسول الله ﷺ من الشهادة عليه(٧) ، وردوا حديث «لا صلاة لمن لم

---

(١) سورة المائدة آية (٣) .

(٢) قال العلامة المنبجي الحنفي في كتابه اللباب (٢/ ٦٢٣) : « باب من نحر ناقة أو ذبح شاة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل أشعر أو لم يشعر لإطلاق قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ .. الخ » .

وينظر : المصنف لابن أبي شيبة (١٤/ ١٧٩) ومختصر خلافيات البيهقي (٥/ ٨٤-٨٥) وبدائع الصنائع (٥/ ٤٢-٤٣) ورؤوس المسائل (ص٥١١-٥١٢) وإعلاء السنن (١٧/ ٧١) وما بعدها .

(٣) في « ت » : « الأولاد » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « اشهدوا » والمثبت من « ت » ، وقد جاء في بعض روايات الحديث : « فأشهد على هذا غيري » .

(٦) أخرجه الشيخان من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما مختصرا ومطولا وبعض رواياته تزيد على بعض ، فرواه البخاري في كتاب الهبة ح٢٥٨٦ و٢٥٨٧ (ص٥١٤) وفي الشهادات ح٢٦٥٠ ومسلم في الهبات ح٩-١٩ (٣/ ١٢٤١-١٢٤٤) .

(٧) قال ابن قدامة في المغني (٨/ ٢٥٦) : « وجملة ذلك أنه يجب على الإنسان التسوية بين أولاده في العطية إذا لم يختص أحدهم بمعنى يبيح التفضيل ، فإن خص بعضهم بعطيته أو فاضَل بينهم فيها أَثِمَ ووجبت عليه التسوية بأحد أمرين ، إما رد ما فضل به البعض ، وإما إتمام نصيب الآخر ، قال طاوس : لا يجوز ذلك ولا رغيف محترق ، وبه قال ابن المبارك ، وروي معناه عن مجاهد وعروة ، وكان الحسن يكرهه ويجيزه في القضاء ، وقال مالك والليث والثوري والشافعي وأصحاب الرأي : ذلك جائز ، وروي معنى ذلك عن =

يقرأ[١] بفاتحة الكتاب»[٢] بظاهر قوله : ﴿ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾[٣] ، وردوا حديث «لا يقبل الله صلاة من لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده»[٤] بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ

= شريح وجابر بن زيد والحسن بن صالح لأن أبا بكر رضي الله عنه نحل عائشة ابنته جذاذ عشرين وسقا دون سائر ولده . . » الخ .

وينظر : المصنف لابن أبي شيبة (١٤/ ١٥٢-١٥٣) وشرح معاني الآثار (٤/ ٨٤-٨٩) واللباب للمنبجي (٢/ ٥٤٩-٥٥٠) وفتح الباري (٥/ ٢١٤-٢١٥) وإعلاء السنن (١٦/ ٩٣) وما بعدها .

(١) في « ت » : « يقرأ فيها » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لرواية الشيخين .

(٢) متفق عليه من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، فقد أخرجه البخاري في الأذان ح٧٥٦ (ص١٥١) ومسلم في الصلاة ح٣٤ (١/ ٢٩٥) .

(٣) سورة المزمل آية (٢٠) .

وقد ذهب الحنفية إلى عدم تعيين فرضية قراءة الفاتحة في الصلاة وهي رواية أخرى عن الإمام أحمد ، بل تجزئ قراءة آية من القرآن من أي موضع كان لقوله تعالى : ﴿ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ وقوله : ﴿ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام للمسيء في صلاته : « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » .

وللاطلاع على المسألة وما فيها من الخلاف ينظر : المبسوط (١/ ١٩) وبدائع الصنائع (١/ ١٦٠) وتهذيب المسالك (٢/ ١٥٩) وما بعدها ، ورؤوس المسائل (ص١٤٨) ومختصر خلافيات البيهقي (٢/ ١٠٢) وما بعدها ، والمغني (٢/ ١٤٦-١٤٧) والمجموع للنووي (٣/ ٣١٧-٣٢٠) وشرح فتح القدير(١/ ٢٩٣-٢٩٥) واللباب للمنبجي (١/ ٢٢٦-٢٢٨) وإعلاء السنن (٢/ ٢٢٩) وما بعدها .

(٤) الذي وقفت عليه ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ٢٢) من حديث طلق بن علي الحنفي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا ينظر الله عزّ وجلّ إلى صلاة عبدٍ لا يقيم فيها صلبه بين ركوعها وسجودها » .

وقد صححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة ح٢٥٣٦ (٦/ ٨٢-٨٥) .

﴿ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[1][2] . وردوا الحديث لكونه يتضمن زيادة على القرآن (فيكون نسخا له)[3] والقرآن لا ينسخ بالحديث[4] ، وردوا بهذه القاعدة الفاسدة ما شاء الله من الأحاديث الصحيحة الصريحة ، كأحاديث فرض الطمأنينة[5] وأحاديث فرض الفاتحة[6] وحديث تغريب الزاني[7] .

---

(١) سورة آل عمران آية (٤٣) .

(٢) الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومن تبعه من أصحابه عدم وجوب الاعتدال بعد الفراغ من الركوع والاطمئنان فيه .

ينظر لهذا من كتبهم : المبسوط (١/١٨٨-١٨٩) وتبيين الحقائق (١/١٠٦-١٠٧) ، ويراجع كتاب تهذيب المسالك (٢/١٧٨-١٨١) والمغني لابن قدامة (٢/١٨٤-١٨٦) .

(٣) في « ت » : « فيكون نسخاً للقرآن له » .

(٤) قال الشيرازي في شرح اللمع (٢/٢٣٩-٢٤٠) : « إذا أمر الله تعالى بعبادة ثم أضاف إليها زيادة لم تكن نسخا فيما نص عليه بالخطاب ، وذلك مثل زيادة النية في الوضوء وزيادة الغرم في السرقة وزيادة التغريب في الجلد وغير ذلك . وقال أصحاب أبي حنيفة : إن كانت الزيادة توجب تغيير حكم المزيد عليه تكون نسخا ، وإن لم توجب تغيير حكم المزيد عليه لم تكن نسخا ، وإذا كان ذلك في نص القرآن لا يجوز إلا بما يجوز نسخ القرآن به ، ولا يجوز بخبر الواحد والقياس . ومنعوا بهذا الطريق زيادة النية والترتيب في الوضوء ، وزيادة التغريب في الحد ، وزيادة الغرم في السرقة بأخبار الآحاد والقياس وقال : وهذا نسخ للقرآن بخبر الواحد والقياس وذلك لا يجوز » .

قلت : وهذا الخلاف بين الجمهور والحنفية ذكرته عامة كتب الأصول منها قواطع الأدلة لأبي المظفر السمعاني (٣/ ١٣٥-١٥٥) وأصول السرخسي (٢/ ٨٢-٨٥) وكشف الأستار (٣/ ٣٦١-٣٧٣) والبحر المحيط (٤/١٤٣-١٥٠) وتشنيف المسامع (٢/ ٨٩١-٨٩٤) وشرح تنقيح الفصول (ص٢٤٨) وما بعدها ، وشرح التلويح على التوضيح (٢/٧٨) وما بعدها .

(٥) كما سبق ذكره عن الحنفية أعلاه .

(٦) كما سبق قريبا ص (١٦٣٠) مع التعليق (٢ ، ٣) .

(٧) حديث تغريب الزاني ونفيه بعد جلده أخرجه الشيخان وغيرهما ، فرواه البخاري في =

وقد أنكر الأئمة على من رد أحاديث رسول الله ﷺ بالقرآن ، وقالوا لا ترد السنة بالقرآن فكيف بمن ردها برأي أو قياس أو قاعدة هو وضعها ، ولهذا كان الصواب مع مَن قَبِل حديث رسول الله ﷺ الصحيح الثابت عنه من غير وجه «إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه»(١) دون من رده بظاهر القرآن [وهو قوله تعالى](٢) : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾(٣) ، وأعجب من ذلك [من](٤) رده بقوله : ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ(٥) ﴾(٦) ، وكان الصواب مع مَن قَبِل حديث فاطمة بنت قيس في إسقاط النفقة والسكنى

= مواضع متفرقة من صحيحه مختصرا ومطولا : في الوكالة وفي الشهادات ح٢٦٤٩ (ص٥٢٧) وفي الصلح وفي الشروط وفي الأيمان والنذور وفي الحدود وفي الأحكام وفي أخبار الآحاد وفي الاعتصام بالكتاب والسنة ، ينظر الموضع الأول ح(٢٣١٤) للدلالة على بقية المواضيع ، ورواه مسلم في الحدود ح١٢ و١٣ (٣/ ١٣١٦-١٣١٧) وح٢٥ (٣/ ١٣٢٤-١٣٢٥) .

قال الزمخشري في رؤوس المسائل (ص٤٨١) : « ولا خلاف أن البكر إذا زنى بامرأة يجلد مائة ولا ينفى عندنا ، وعند الشافعية يجلد مائة وينفى سنة . . » .

قلت : وهكذا في بقية كتب الحنفية كالمبسوط (٩/ ٤٣-٤٥) وشرح فتح القدير (٥/ ٢٤١-٢٤٤) واللباب (٢/ ٧٣١-٧٣٣) وإعلاء السنن (١١/ ٥٦٢-٥٧٤) وغيرها .

وينظر : شرح معاني الآثار (٣/ ١٣٤-١٣٨) ومختصر خلافيات البيهقي (٤/ ٤١٨-٤٢٤) وتهذيب المسالك (٥/ ٥٨٥-٥٨٨) والمغني (١٢/ ٣٢٢-٣٢٤) .

(١) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وقد تقدم ص (٤١٠) .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٣) سورة الأنعام آية (١٦٤) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٥) سورة النجم آية (٤٣) .

(٦) يراجع ما سبق ص (٤١٠) مع التعليق (٤) .

للمبتوتة[١] دون رده بقوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾[٢] ، وكان الصواب قبول حديث خطاب النبي ﷺ لقتلى بدر[٣] دون رده بقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[٤] وهذا وإن وقع لبعض الصحابة[٥]

---

(١) تقدمت ترجمتها مع ذكر حديثها ص (١٤٩٠) .

(٢) سورة الطلاق آية (٦) .

(٣) كما وقع في حديث عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبي طلحة وأنس بن مالك ، منها ما هو في الصحيحين ومنها ما انفرد به أحدهما دون الآخر ، فينظر صحيح البخاري كتاب الجنائز ح١٣٧٠ (ص٢٧٠) ، وكتاب المغازي ح٣٩٧٦ و٣٩٨٠ و٤٠٢٦ ، وصحيح مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ (٤/٢٢٠٢-٢٢٠٣) .

(٤) سورة النمل آية (٨٠) .

(٥) كأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

فينظر صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ح١٣٧١ وكتاب المغازي ح٣٩٧٩ و٣٩٨١ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « . . والنص الصحيح عن النبي ﷺ مقدم على تأويل من تأول من أصحابه وغيره ، وليس في القرآن ما ينفي ذلك ، فإن قوله ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ إنما أراد به السماع المعتاد الذي ينفع صاحبه ، فإن هذا مثل ضرب للكفار ، والكفار تسمع الصوت لكن لا تسمع سماع قبول بفقه واتباع كما قال تعالى : ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾ فهكذا الموتى الذين ضرب لهم المثل لا يجب أن ينفى عنهم جميع السماع المعتاد أنواع السماع كما لم ينف ذلك عن الكفار ، بل قد انتفى عنهم السماع المعتاد الذي ينتفعون به ، وأما سماع آخر فلا ينفى عنهم . . » الخ . مجموع الفتاوى (٤/٢٩٨) .

وللاطلاع على ما قيل في هذه المسألة وبيان الراجح فيها ينظر : فتح الباري (٣/ ٢٣٤-٢٣٥) و(٧/ ٣٠٢-٣٠٤) وكتاب الآيات البيات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات للألوسي ، وأضواء البيان (٦/ ٤١٦) وما بعدها ، عند قوله تعالى في سورة النمل : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ ﴾ .

فلم يتفق[١] كلهم [٢٥٨/أ] على رد هذه الأحاديث بالقرآن ، بل كان الذي[٢] قبلوه أضعاف أضعاف الذي[٣] ردوه ، وقولهم هو الراجح قطعا دون قول الآخرين ، فلا يرد حديث رسول الله ﷺ بشيء أبداً إلا بحديث مثله ناسخ له يعلم مقاومته له ومعارضته له وتأخره عنه ، ولا يجوز رده بغير ذلك البتة .

وطائفة أخرى ردت الأحاديث بعدم معرفتها بمن ذهب إليها ، وسموا عدم علمهم إجماعا وردوا به كثيرا من السنن ، وبالغ الشافعي وبعده الإمام أحمد في الإنكار على هؤلاء ، ووسع الشافعي الرد عليهم في الرسالتين[٤]

---

(١) في « ت » : « يتفقوا » ، وكلاهما صحيح باعتبار أن ما بعده تأكيد للواو أو فاعل للفعل المذكور

(٢) في « د » و « ن » : « الذين » .

(٣) في « د » و « ن » : « الذين » .

(٤) يعني كتابه « الرسالة » ؛ إذ ألفه رحمه الله تعالى مرتين الأولى في مكة المكرمة وقيل في بغداد بطلب من عبد الرحمن بن مهدي المتوفى سنة (١٩٨) وقد تقدمت ترجمته ص (١٢٦٥) ، وأرسل الكتاب مع الحارث بن سريج النقال الخوارزمي ثم البغدادي المتوفى (٢٣٦) ، والثانية في مصر ، ولهذا يطلق عليه العلماء : الرسالة القديمة ، والرسالة الجديدة ، قال الرازي في مناقب الشافعي (ص١٥٧) : « واعلم أن الشافعي صنف كتاب الرسالة ببغداد ، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف الرسالة ، وفي كل واحد منهما علم كثير » اهـ . وقال العلامة أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه للرسالة (ص١١) : « وأيًّا ما كان فقد ذهبت الرسالة القديمة وليس في أيدي الناس الآن إلا الرسالة الجديدة » .
وللمزيد ينظر : معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢٢٩) والانتقاء لابن عبد البر (ص١٢٢-١٢٣) وتاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٦٤-٦٥) والمجموع للنووي (١/ ٢٥) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٢/ ١١٢) .

و« كتاب جماع العلم »[١] وغيرها ، ولا يتصور أن تجمع[٢] الأمة على خلاف سنة رسول الله ﷺ قط ، إلا أن تكون[٣] هناك سنة صحيحة معلومة [ناسخة][٤] ، فتجمع[٥] على القول بالسنة الناسخة ، وأما أن تتفق على العمل بترك حديث لا ناسخ له ، فهذا لم يقع ولا يقع أبدا ، ولا يجوز نسبة الأمة إليه ، فإنه قدح فيها ونسبة لها إلى ترك الصواب والأخذ بالخطأ .

قال الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله : « من ادعى الإجماع فقد كذب ، لعل الناس قد اختلفوا ، هذه دعوى بشر المريسي والأصم ، ولكن يقول لا أعلم الناس اختلفوا »[٦] . وقال في رواية المروذي[٧] : « كيف يجوز للرجل أن يقول أجمعوا ، إذا سمعتهم يقولون أجمعوا فاتهمهم ، لو قال إني لم أعلم لهم مخالفا جاز »[٨] . وقال في رواية أبي طالب[٩] : « هذا كذب ما

---

(١) وهو مطبوع متداول قد سبق الكلام عنه ص (١٦١٢) تعليق (٤) .

(٢) في « ن » و « ت » : « يجمع » والمثبت من « د » .

(٣) في « ن » و « ت » : « يكون » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « فيجمع » .

(٦) سبق ص (١٥٧٢) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (١٣٥٧) .

(٨) ذكره أبو يعلى في العدة (٤/ ١٠٦٠) وابن تيمية في المسودة (ص٣١٥) وابن القيم في إعلام الموقعين (٢/ ٢٢٨) .

(٩) هو أحمد بن حميد أبو طالب المشكاني (بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الكاف وفي آخرها نون ، نسبة إلى مُشكان قرية من نواحي همدان) ، قال أبو يعلى فيه : « المتخصص بصحبة إمامنا أحمد ، روى عن أحمد مسائل كثيرة ، وكان أحمد يكرمه ويعظمه .. مات أبو طالب سنة (٢٤٤) » . =

عِلْمُه أن الناس مجمعون ، ولكن يقول : لا أعلم فيه اختلافا ، فهو أحسن من قوله إجماع الناس »[١] . وقال في رواية ابن الحارث[٢] : « لا ينبغي[٣] لأحد أن يدعي الإجماع ، لعل الناس اختلفوا »[٤] .

وليس مراده بهذا استبعاد وجود الإجماع ، ولكن أحمد وأئمة الحديث بُلُوا بمن كان يرد عليهم السنة الصحيحة بإجماع الناس على خلافها ، فبين الشافعي وأحمد أن هذه الدعوى كذب ، وأنه لا يجوز رد السنن بمثلها .

قال الشافعي في رواية الربيع عنه : « ما لا يعلم فيه نزاع ليس إجماعا »[٥] وقال أيضاً وقد أنكر على منازعة دعوى الإجماع وبين بطلانها ، قال « فهل من إجماع ؟ قلت : [نعم][٦] بحمد الله كثير في جمل الفرائض التي لا يسع جهلها وذلك الإجماع هو الذي إذا قلت : أجمع الناس لم تجد أحدا يعرف شيئاً يقول لك ليس هذا بإجماع ، فهذه الطريق هي التي يصدق بها

= طبقات الحنابلة (١/ ٣٩-٤٠) والمقصد الأرشد (١/ ٩٥-٩٦) والمنهج الأحمد (١/ ١٧٦) وهداية الأريب الأمجد (ص١٨-٢١) .

(١) العدة لأبي يعلى (٤/ ١٠٦٠) والمسودة (ص٣١٥-٣١٦) وإعلام الموقعين (٢/ ٢٢٨) .

(٢) هكذا في النسخ الخطية : « ابن الحارث » ، أما في مراجع النص ففيها : « أبو الحارث » ولم أقف على ترجمته بهذه الكنية ، والذي وجدته ما جاء في طبقات الحنابلة (١/ ١٠٤) : « إسماعيل بن الحارث ، ذكره أبو محمد الخلال فيمن روى عن إمامنا أحمد » اهـ . وهكذا في المقصد الأرشد (١/ ٢٦٠) وفي المنهج الأحمد (١/ ٣٧٥) وفي الدر المنضد (١/ ١٢٥) فلعله المراد .

(٣) في « ت » : « ما ينبغي » والمثبت من « د » و « ن » ومراجع النص .

(٤) العدة لأبي يعلى (٤/ ١٠٦٠) والمسودة (ص٣١٦) وإعلام الموقعين (٢/ ٢٢٩) .

(٥) لم أقف عليه في الرسالة ولا في جماع العلم .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » وهو مثبت في « د » و « ن » ومصدر النص .

من ادعى الإجماع فيها وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه ودون الأصول [٢٥٨/ب] غيرها »[1] .

ثم قال الشافعي : « فقال قد ادعى بعض أصحابك الإجماع بالمدينة ، فقلت له : فما قلت وسمعت أهل العلم غيرك في كل بلد يقولون فيما[2] ادعى من ذلك ، قال : ما سمعت منهم أحدا ذكر قوله إلا عائبا لذلك ، وأن ذلك عندي لمعيب »[3] . ثم قال بعد ذلك : « أوما كفاك عيب الإجماع أن لم يرو عن أحد [بعد رسول الله ﷺ دعوى الإجماع إلا فيما لا يختلف فيه أحد][4] إلى أن كان أهل زمانك هذا ، قال فقد ادعاه بعضكم ، قلت : أفحمدت ما ادعاه منه ؟ قال : لا ، قلت : فكيف صرت إلى أن تدخل فيما ذممت في أكثر مما عبت ؟ ألا يستدل من طريقك أن الإجماع هو ترك ادعاء الإجماع »[5] . وهذا كثير في كلامه رحمه الله .

والمقصود أن أئمة الإسلام لم يزالوا ينكرون على من رد سنن رسول الله ﷺ بكونه لا يعلم بها قائلا ويزعم أن ذلك إجماع ، ولا يتوقف العمل بالحديث (إلا أن)[6] يعلم من عمل به من الأمة ، بل هو حجة بنفسه عمل به أو لم يعمل ، ولا يمكن أن تجتمع الأمة على ترك العمل به البتة ، بل

---

(١) جماع العلم (ص٦٥-٦٦) فقرة (٢٥٧-٢٥٩) مع اختلاف يسير جدا في بعض المفردات

(٢) في « ت » : « فيها » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص .

(٣) جماع العلم (ص٦٧) فقرة (٢٦١) .

(٤) ما بين المعقوفتين مكرر في « ت » .

(٥) جماع العلم (ص٧٤) فقرة (٢٩٠-٢٩٤) مع شيء من الاختلاف اليسير في بعض الألفاظ .

(٦) في « د » و « ن » : « على أن » والمثبت من « ت » ولعله الأولى .

لا بد أن يكون في الأمة من ذهب إليه وإن خفي على كثير من أهل العلم قوله .

فصل

[ليس في الأخبار النبوية ما يخالف الآيات القرآنية]

ونحن نقول قولا كليا نُشهِد[١] الله تعالى وملائكته عليه أنه ليس في حديث رسول الله ﷺ ما يخالف القرآن ولا ما يخالف [العقل][٢] الصريح ، بل كلامه بيان للقرآن وتفسير له وتفصيل لما أجمله ، وكل حديث رده من رد الحديث لزعمه أنه يخالف القرآن فهو موافق للقرآن مطابق له ، وغايته أن يكون زائدا على ما في القرآن ، وهذا الذي أمر رسول الله ﷺ بقبوله ونهى عن رده بقوله : «لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري فيقول لا أدري ، ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه»[٣] ، فهذا الذي وقع [من][٤] وضع قاعدة باطلة له لرد الأحاديث بها بقولهم في كل حديث زائد (على ما في القرآن)[٥] : « هذه زيادة على النص »[٦] ، فيكون نسخا والقرآن لا ينسخ بالسنة ، فهذا بعينه هو الذي حذر منه رسول الله ﷺ أمته ونهاهم عنه ، وأخبرهم أن الله تعالى أوحى إليه الكتاب

---

(١) في « د » و « ن » : « يشهد » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) تقدم تخريجه ص (١٥٤٩) مع التعليق (٤) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « عليها في القرآن » .

(٦) يعني بهم الحنفية ، وللعلم بهذه القاعدة بتوسع وتفصيل يراجع كتاب « الزيادة على النص حقيقتها وحكمها وأثر ذلك في الاحتجاج بالسنة الآحادية المستقلة بالتشريع » للعلامة الدكتور عمر بن عبد العزيز .

ومثله معه ، فمن رد السنة الصحيحة بغير سنة تكون[1] مقاومة لها متأخرة عنها ناسخة لها فقد رد على رسول الله ﷺ ورد وحي الله .

[كلام الشافعي في بيان موضع السنة المشرفة من القرآن الكريم]

قال الشافعي : « إن الله تعالى وضع نبيه ﷺ من كتابه ودينه بالموضع الذي أبان في كتابه ، فالفرض[2] على خلقه أن يكونوا [٢٥٩/أ] عالمين بأنه (لا يقول)[3] إلا بما أنزل إليه ، وأنه لا يخالف كتاب الله ، وأنه بين عن الله تعالى ما أراد [الله][4] . قال[5] : « وبيان ذلك في كتاب الله تعالى ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾[6] ، ومثل هذا في غير آية ، أخبرنا[7] الدراوردي[8] عن

(١) في « ت » : « وتكون » .

(٢) في النسخ الخطية : « الفرض » بحذف الفاء من أولها ، والمثبت من مصدر النص .

(٣) في « د » و « ن » : « لا نقول » ، والمثبت من « ت » ومصدر النص .

(٤) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » وهو مثبت في « د » و « ن » ومصدر النص .

(٥) أي الإمام الشافعي .

(٦) سورة يونس آية (١٥) .

(٧) في « ت » : « أخبرني » ، والمثبت من « د » و « ن » ومصدر النص .

(٨) هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد أبو محمد الدراوردي الجهني مولاهم المدني ، قال فيه الذهبي : « الإمام العالم المحدث ، قيل أصله من دراورد قرية بخراسان » . ولد بالمدينة ونشأ بها وسمع ، ولم يزل فيها حتى توفي سنة ست أو سبع وثمانين ومائة ، أخرج له الجماعة ، البخاري مقرونا بغيره .

الجرح والتعديل (٥/٣٩٥-٣٩٦) وتهذيب الكمال (١٨/١٨٧-١٩٥) والسير (٨/٣٦٦-٣٦٩) وتقريب التهذيب (ص٢٩٩) .

عمرو[١] عن المطلب[٢] بن حنطب أن رسول الله ﷺ قال : «ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به ، ولا تركت شيئاً مما نهاكم[٣] عنه إلا وقد نهيتكم عنه»[٤] .

قال الشافعي : « وفرض الله على نبيه أن يتبع ما أوحي إليه[٥] ، وقال :

---

(١) هو عمرو بن أبي عمرو ، واسمه ميسرة ، مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب ، أبو عثمان القرشي المخزومي المدني تابعي صغير ، أخرج له الجماعة ، قال المزي نقلا عن ابن سعد : « مات في أول خلافة أبي جعفر وزياد بن عبيد الله على المدينة » .
الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٢-٢٥٣) وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٦٨-١٧١) وميزان الاعتدال (٣/ ٢٨١-٢٨٢) وتقريب التهذيب (ص٣٦١-٣٦٢) .

(٢) في « ت » : « عبد المطلب » ، وهو خطأ .
والمطلب هو ابن عبد الله بن حنطب ، ويقال : المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب ابن الحارث بن عبيد بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي المدني ، وقيل في جر اسمه غير ذلك . قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق كثير التدليس والإرسال من الرابعة » . روى له الأربعة والبخاري في القراءة خلف الإمام ، وقد كان حيا في حدود سنة عشرين ومائة قاله الذهبي . الجرح والتعديل (٨/ ٣٥٩) وتهذيب الكمال (٢٨/ ٨١-٨٥) والسير (٥/ ٣١٧) وتقريب التهذيب (ص٤٦٧) .

(٣) في « د » و « ن » : « نهاكم الله » ، والمثبت من « ت » ومصدر النص .

(٤) جامع العلم (ص١١٨-١١٩) فقرة (٥٠٦-٥١٤) مع شيء من الاختصار .
والحديث أخرجه أيضاً الشافعي في الرسالة بهذا الإسناد (ص٨٧) فقرة (٢٨٩) ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٧٦) وتكلم عليه العلامة أحمد شاكر مفصلا في شرح الفقرة (٣٠٦) من كتاب الرسالة (ص٩٧) وما بعدها ، وقال في تعليقه على جامع العلم (ص١١٩) : « وهو حديث صحيح فيما أرجح » .
وينظر السلسلة الصحيحة للألباني (٤/ ٤١٧) تحت حديث رقم ١٨٠٣ .

(٥) هذا النص جاء مؤخرا في مصدر النص .

«لا يمسكن الناس علي بشيء ، فإني لا أحل لهم إلا ما أحل الله ، ولا أحرم عليهم إلا ما حرم الله»[١] ، وكذلك صنع رسول الله ﷺ وبذلك أُمر أن يتبع ما أوحي إليه ، ونشهد[٢] أنه قد اتبعه ، فما[٣] لم يكن

---

(١) جماع العلم (ص١١٣) فقرة (٤٩٣) وأعاده (ص١١٦) فقرة (٥٠٠) قال الشافعي بعده في الموضع الأول : « هذا منقطع . . » ، وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه عليه : « لم أجد هذا الحديث بعد طول البحث والتتبع ، ويظهر لي أنه سقط من إسناده شيء . . » إلى آخر كلامه .

قلت : نَصُّ الإمام الشافعي : « أخبرنا ابن عيينة بإسنادٍ عن رسول الله ﷺ أنه قال . . » فذكره . اهـ

وقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٥٣٤) رقم ٨٧٦٦ عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه : « لا يُمسِكنّ الناس عليَّ بشيء . . » الحديث .

وأخرجه أيضاً البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١١٩) رقم ٧٧ وفي السنن الكبرى (٧/ ٧٥-٧٦) من طريق ابن عيينة ، كما رواه من وجهٍ آخر - وفيه قصة - من سننه الكبرى (٧/ ٧٥) باب الدليل على أنه ﷺ لا يقتدى به فيما خُصّ به ، ويقتدى به فيما سواه .

ورواه ابن حزم في الإحكام (٢/ ٧٧) من طريق آخر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مرفوعا به ، وقال عقبه : « وهذا مرسل ، إلا أن معناه صحيح ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام إنما أخبر في هذا الخبر بأنه لم يقل شيئا من عند نفسه بغير وحي من الله تعالى به إليه . . » الخ . ثم أخرجه أيضاً في المصدر نفسه (٢/ ٧٧-٧٨) من طريق آخر وقال بعده : « وهذا مرسل لا يصح . . » .

ثم وقفتُ عليه مرويا من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه الطبراني في الأوسط (٦/ ٣٤٥) رقم ٥٧٣٧ وقال بعده : « لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا علي بن عاصم تفرد به الزعفراني » .

(٢) في « د » و « ن » : « ويشهد » و في « ت » : « وشهد » ، والمثبت من مصدر النص .

(٣) في النسخ الخطية : « فيما » ، والمثبت من مصدر النص .

فيه وحي فقد فرض الله تعالى في الوحي اتباع سنته فيه ، فمن قَبِل عنه فإنما قَبِل بفرض الله ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[١] ، وقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[٢] «[٣] .

[قول الإمام أحمد فيمن رد شيئاً من الأحاديث النبوية]

وقال الإمام أحمد : « من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة »[٤] ، وقال تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٥] ، وأي فتنة إنما هي الكفر »[٦] .

وقال الشافعي : « قال الله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴾[٧] ، فلم يختلف أهل العلم بالقرآن فيما علمت أن السدى هو الذي لا يؤمر ولا ينهى ، ومن أفتى أو حكم بما لم يؤمر به فقد أجاز لنفسه أن يكون في معنى السدى » ، قال : « و[قد][٨] جعل الله الحق في كتابه ثم سنة نبيه ﷺ ، فليست تنزل بأحد نازلة إلا والكتاب يدل عليها نصا أو جملة » . ثم ذكر

---

(١) سورة الحشر آية (٧) .

(٢) سورة النساء آية (٦٥) .

(٣) جماع العلم (ص١١٦-١١٧) فقرة (٥٠٠-٥٠٤) مع شيء من التصرف .

(٤) أخرجه ابن بطة في الإبانة (١/ ٢٦٠) رقم ٩٧ ، وابن أبي يعلى في الطبقات (٢/ ١٥) رقم ٥٨٣ وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص٢٤٩) .

(٥) سورة النور آية (٦٣) .

(٦) يراجع ما سبق ص (١٤٥٣) مع التعليق (٤) .

(٧) سورة القيامة آية (٣٦) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

بعض ما حرمه الله تفصيلا . قال : « والجملة ما فرض الله من صلاة وزكاة وحج ، فدل رسول الله ﷺ كيف الصلاة وعددها ووقتها والعمل فيها ، وكيف الزكاة وفي أي المال وفي أي وقت هي وكم قدرها ؟ وكيف الحج والعمل فيه وما يدخل به فيه ويخرج به منه »[١] .

[تصنيف الإمام أحمد لكتابٍ في طاعة الرسول ﷺ]

وقد صنف الإمام أحمد كتابا سماه « طاعة الرسول »[٢] رد فيه على من احتج بظاهر القرآن وترك ما فسره رسول الله ﷺ ودل على معناه ، رواه[٣] عنه ابنه صالح ، قال في أوله : « إن الله جل ثناؤه [٢٥٩/ب] وتقدست أسماؤه بعث محمدا ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، وأنزل عليه كتابه هاديا له ولمن اتبعه ، وجعل رسوله ﷺ الدال على ما أراد من ظاهره وباطنه ، وخاصه وعامه ، وناسخه ومنسوخه ، وما قصد له الكتاب ، وكان[٤] رسول الله ﷺ هو[٥] المعبر عن كتاب الله الدال على معانيه ، وشاهده في ذلك أصحابه ونقلوا ذلك عنه ، وكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله ﷺ ، وقال[٦] جابر بن عبد الله ورسول الله ﷺ بين أظهرنا عليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله ، وما عمل

---

(١) كتاب إبطال الاستحسان ، ضمن كتاب الأم (٧/ ٢٧١) مع شيء يسير جدا من الفروق

(٢) هو من مصنفات الإمام أحمد المفقودة فيما أعلم ، وقد ذكره له ابن النديم في الفهرست (ص٣٢٠) والداودي في طبقات المفسرين (١/ ٧١) وغيرهما .

(٣) في « ت » : « ما رواه » وهو خطأ .

(٤) في « د » و « ن » : « وقال » وهو خطأ .

(٥) في « ت » : « وهو » والمثبت من « د » و « ن » وإعلام الموقعين (٢/ ٢٧١) .

(٦) هكذا في النسخ الخطية : « وقال » ولعل الصواب « قال » بحذف الواو من أولها كما في إعلام الموقعين (٢/ ٢٧٢) .

به من شيء عملنا [به][1] »[2] .

وقال قوم : بل نستعمل الظاهر ، وتركوا الاستدلال برسول الله ﷺ ولم يقبلوا أخبار أصحابه . وقال ابن عباس للخوارج[3] : « أتيتكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ المهاجرين والأنصار ومن عند ابن عم رسول الله ﷺ وصهره[4] ، وعليهم نزل القرآن وهم أعلم بتأويله منكم ، وليس فيكم منهم أحد » ، ثم ساق النصوص الموجبة لمتابعة الرسول ، ثم ذكر الآيات التي فسرت السنة مجملها[5] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » ، وهو مثبت في « ت » وإعلام الموقعين (٢/ ٢٧٢) .

(٢) نقل المؤلف رحمه الله تعالى في مصنفه إعلام الموقعين (٢/ ٢٧١) وما بعدها مقدمة كتاب « طاعة الرسول » وما بعدها بأطول مما هنا .

(٣) تقدم التعريف بهم ص (١٥٤) .

(٤) يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٥) هو جزء من أثر ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه النسائي مطولا في الخصائص (ص١٥٠-١٥٢) رقم ١٥٨ وهو ضمن سننه الكبرى (٥/ ١٦٥-١٦٧) رقم ٨٥٧٥ وأبو داود مختصرا في اللباس من كتابه السنن رقم ٤٠٣٧ (٤/ ٣١٧-٣١٨) كما رواه مطولا عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ١٥٧-١٦٠) والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٢٢-٥٢٤) والطبراني في الكبير (١٠/ ٢٥٧-٢٥٨) رقم ١٠٥٩٨ ، والمعافى بن زكريا في الجليس الصالح (١/ ٥٥٨-٥٦٠) والحاكم في المستدرك (٢/ ١٥٠-١٥٢) و(٤/ ١٨٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٧٩) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٦٢-٩٦٤) رقم ١٨٣٤ ، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٤٦٣-٤٦٤) وابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص٨٨-٩٠) من طرقٍ عن عكرمة بن عمار عن أبي زُميل - واسمه سماك بن الوليد الحنفي اليماني - عن ابن عباس .

قال الحاكم عقبه : « صحيح على شرط مسلم » ، ووافقه الذهبي . =

والمقصود أن أئمة الإسلام جميعهم على هذه الطريقة : الأخذ بحديث رسول الله ﷺ إذا صح ولم يأت بعده حديث آخر ينسخه ، سواء عرفوا من عمل به أم لا ، وسواء عمل الناس بخلافه أو بوفاقه ، فلا يتركون الحديث لعمل أحد ، ولا يتوقفون (في قبوله)[1] على عمل أحد ، ولا يعارضونه بالقرآن ولا بالإجماع ، ويعلمون أن هذه المعارضة من أبطل الباطل .

فصل

[التفريق بين أحاديث الصفات وغيرها في القبول والرد تفريق باطل مبتدع مذموم]

وطائفة أخرى ردت أحاديث رسول الله ﷺ إذا كانت[2] في باب الصفات ، وقبلتها[3] إذا كانت[4] في باب الأحكام والزهد والرقائق ونحوها ، وهؤلاء طوائف من أهل الكلام المبتدع المذموم ، وجعلوا قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[5] مستندا لهم في رد الأحاديث الصحيحة تلبيسا منهم وتدليسا على من هو أعمى قلبا منهم وتحريفا لمعنى الآية عن موضعه ، ففهموا به من أخبار الصفات ما لم يرده الله ولا رسوله ، ولا فهمه أحد من أهل الإسلام أنها تقتضي[6] إثباتها على وجه التمثيل بما للمخلوقين .

= وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣٦١) - بعد أن أورده - : « رواه الطبراني وأحمد ببعضه ورجالهما رجال الصحيح » .

وقد حسن الألباني إسناده في صحيح سنن أبي داود ح٣٤٠٦ (٢/ ٧٦٢) .

(١) في « د » و « ن » : « في قوله » ، والمثبت من « ت » ولعله الأولى .

(٢) في « د » و « ن » : « كان » .

(٣) في « د » و « ن » : « قبلها » .

(٤) في « د » و « ن » : « كان » .

(٥) سورة الشورى آية (١١) .

(٦) في « د » و « ن » : « يقتضي » .

فصل

[دعوى أن خبر الواحد لا يفيد العلم مطلقا قضية كاذبة]

وقد عرفت فيما تقدم المقام التاسع والعاشر[١] ، وهو أن قولهم خبر الواحد لا يفيد العلم قضية كاذبة باتفاق العقلاء إذا أخذت كلية عامة ، وقضية (لا تفيد)[٢] إن أخذت [٢٦٠/أ] جزئية أو مهملة . فإن عاقلا لا يقول : كل خبر واحد يفيد العلم حتى تنتصبوا[٣] للرد عليه كأنكم في شيء ، وكأنكم قد كسرتم عدو الإسلام ، فسودتم الأوراق بغير فائدة .

حتى كذب بعض الأصوليين[٤] كذبا صريحا لم يقله أحد قط فقال : مذهب أحمد ابن حنبل في إحدى الروايتين عنه أن خبر الواحد يفيد العلم من غير قرينة ، وهو مطرد عنده في خبر كل واحد .

ويا لله العجب كيف لا يستحي العاقل من المجاهرة بالكذب على أئمة الإسلام ، لكن عذر هذا وأمثاله أنهم يستجيزون نقل المذاهب عن الناس بلازم أقوالهم ، ويجعلون لازم المذهب في ظنهم مذهبا . كما نقل بعض هؤلاء المباهتين أن مذهب أحمد بن حنبل وأصحابه[٥] أن الله لا يُرى يوم القيامة ، قال : لأنه يقول إنه لا يُرى إلا الأجسام ، وقد قام

---

(١) وهما المذكوران سابقا ص (١٤٠٢) .

(٢) في « د » و « ن » : « لا يفيد » .

(٣) في « د » و « ن » : « ينتصبوا » .

(٤) لعله يعني الآمدي ، إذ جاء في كتابه الإحكام (٢/٤٨) ما سيذكره المؤلف بعد قليل عما نسبه للإمام أحمد في إحدى الراويتين عنه من أن خبر الواحد يفيد العلم من غير قرينة .

(٥) في « د » و « ن » : « والصحابة » وهو خطأ .

الدليل على (أنه تعالى)[١] ليس بجسم ، فلا يكون مرئيا على قولهم .

نقل هذا أيضاً أن مذهبهم أن الله تعالى يجوز أن يتكلم بشيء ولا يعني به شيئاً إلزاما لهم من قولهم : إنه لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله ، بهذا القول الباطل الذي لم يقله أحد من أهل الأرض . وكما نقل هذا أو غيره من أهل البهتان أن مذهبهم أن الله جسم إلزاما لهم بقولهم : إن الله مستو على عرشه فوق سمواته بائن من خلقه موصوف بصفات الكمال .

وبالجملة : فمن يستجيز الكذب على الله ورسوله ، ويخبر عنه ما لم يخبر عن نفسه ، وينفي عنه ما أثبته لنفسه ، ويقول على الله ما لا يعلم ، كيف لا يستجيز الكذب على مخلوق[٢] مثله قلبه ملآن من الهوى والغل عليه وعلى أشباهه وأتباعه . فالله الموعد ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[٣] .

وأما الشهادة على رسول الله صلى الله عليه [وسلم][٤] بمضمون هذه الأحاديث فما لا يستريب فيه من له أدنى علم بالسنن والآثار . وقول الصحابة : قال رسول الله ﷺ لما أخبرهم به المخبر عنه ، وقول التابعين كذلك ، وقول تابعي التابعين ، وقول جميع أئمة الإسلام في كتبهم ، والشهادة لا يشترط فيها أشهد . قال ابن عباس رضي الله عنهما : « شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس »[٥] .

---

(١) في « ت » : « أن الله تعالى

(٢) في « ت » : « المخلوق » .

(٣) سورة الشعراء آية (٢٢٧) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٥) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة ح٥٨١ (ص١١٩) واللفظ له ، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها ح٢٨٦ (١/٥٦٦-٥٦٧) .

ومعلوم أنهم لم يتلفظوا بلفظ أشهد .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ ﴾(١) ، وشهادتهم إخبارهم أن الله [٢٦٠/ب] تعالى حرمه . والله تعالى أعلم(٢) .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) سورة الأنعام آية (١٥٠) .

(٢) بعد هذا في نسخة « د » : « تم الكتاب بحمد الله وعونه في خامس شهر شعبان المبارك سنة ثمان وخمسين وسبعمائة على يد العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن عثمان بن محمد ابن سلمان الزرعي الدمشقي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ولمن نظر فيه ودعا لكاتبه بالمغفرة والرحمة ، حامدا لله تعالى ومصليا على رسوله محمد وآله وصحبه وحسبنا الله ونعم الوكيل » . وكُتب في الهامش : « بلغ مقابلة بالأصل المنقول منه حسب الإمكان والحمد لله » . كما كُتب فيه بعض الكلمات من الثناء على مؤلفه والإشارة إلى بعض ما جاء فيه من المسائل العلمية ونحو هذا من الكلام .

وفي نسخة « ن » : « وكان الفراغ من مقابلته بقراءة الفقير الراجي رحمة به القوي العزيز محمد المدعو بعبد العزيز وسماعة النحرير العلامة والنبيل الفهامة المولى السيد محمد أحسن المهتم للمصارف الرياسية حماه الله تعالى عن كل آفة وبلية يوم الأربعاء في السابع عشر من شهر الجمادى الأخرى سنة ثلاث وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف سلام وتحية ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين » .

وفي نسخة « ت » : « وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، والعاقبة للمتقين ، وكان الفراغ من نسخ هذه النسخة المباركة يوم الأحد لثمان عشرة خلت من ربيع الأول سنة (١٣٢)٩ على يد الفقير الحقير المقر بالعجز والذنب والتقصير عبده وابن عبده وابن أمته إبراهيم بن محمد بن عمر بن سليم النجدي مسكنا الحنبلي مذهبا ، السلفي اعتقادا ، غفر الله له ولوالديه وللأئمة المسلمين ، آمين يا رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم »

الفهارس العامة للكتاب

١- فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة النمل

سورة القصص

العنكبوت

سورة الروم

سورة لقمان

سورة السجدة

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة فاطر

سورة غافر

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الدخان

سورة الجاثية

سورة الأحقاف

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة ق

سورة الذاريات

سورة الطور

سورة النجم

سورة القمر

سورة الرحمن

سورة الواقعة

سورة الحديد

سورة المجادلة

سورة الحشر

سورة الجمعة

سورة التغابن

سورة الطلاق

سورة الانشقاق

سورة البروج

سورة الطارق

سورة الأعلى

سورة الفجر

سورة البلد

سورة الليل

سورة الضحى

سورة العلق

سورة القدر

سورة البينة

سورة الزلزلة

سورة العصر

سورة قريش

سورة النصر

سورة الكافرون

۞ ۞ ۞ ۞

٢- فهرس الأحاديث

الحديث	الراوي	الصفحة

(أ)

(ب ، ت ، ث)

(د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ، ع)

(ف ، ق ، ك)

(ل)

(م ، ن ، هـ)

(و ، ى)

❂ ❂ ❂ ❂

٣- فهرس الآثار

(ب ، ت ، ث ، ج ، ح)

(ف ، ق ، ك)

(ل)

(هـ ، و ، ي)

٤- فهرس الأشعار

(أ)

(ب ، ت ، ث ، ج ، ح ، خ)

٥- فهرس الفرق

(د ، ر ، ز)

(س ، ش ، ص ، ض ، ط)

☒ ☒ ☒ ☒

٦ - فهرس المصطلحات

(ج ، ح ، خ ، ذ)

(د ، ذ)

(ر ، ز)

(س ، ش ، ص ، ط)

(ع ، غ)

(ف ، ق ، ك ، ل)

(م ، ن)

(هـ ، و ، ي)

۞ ۞ ۞ ۞

٧ـ فهرس الأعلام المترجم لهم

(أ)

(ب ، ت ، ث)

(ج ، ح ، خ)

(د ، ر ، ز)

(س ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ)

(ع)

(ف ، ق ، ك ، ل)

(م)

(ن ، هـ ، و ، ى)

٨- فهرس المصادر والمراجع [١]

* القرآن الكريم : (برواية حفص عن عاصم) .

أ ـ المخطوطات

(أ)

١ـ إبطال التأويلات لأخبار الصفات . للقاضي أبي يعلى ت (٤٥٨) مخطوط ـ يوجد في مكتبة نعمان الألوسي في بغداد ـ عندي مصورته .

٢ـ أبكار الأفكار في أصول الدين . للآمدي ت (٦٣١) مخطوط ـ يوجد بقسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ٤٥٨٦ (ميكروفيلم) .

٣ـ كتاب أصل السنة واعتقاد الدين . لابن أبي حاتم ت (٣٢٧) مخطوط ـ يوجد بقسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ٩٥٦ (مصورات) ضمن مجموع منوع .

٤ـ كتاب أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين . لابن دحية ت (٦٣٣) مخطوط ـ يوجد بقسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ٦٠ / ١ / (ميكروفيلم) .

٥ـ الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى . لابن العربي المالكي ت (٥٤٣) مخطوط ـ يوجد بقسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ٢٠٩٩ ـ ٢١٠٠ (مصورات) .



٦ـ البسيط في التفسير . للواحدي ت (٤٦٨) ـ مخطوط ـ يوجد بقسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ٩٢٧١ (ميكروفيلم) .

---

(١) بما في ذلك مصادر ومراجع الترجمة والدراسة .

(ت)

٧ـ كتاب تنبيه البصائر في أسماء أم الكبائر . لابن دحية ت (٦٣٣) مخطوط ـ يوجد بمكتبة ليدن في هولندا ـ عندي صورته .

(د)

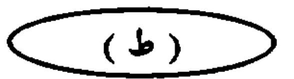
٨ـ الدر المنتخب في تاريخ حلب لابن الخطيب ت (٨٤٣) مخطوط ـ يوجد بقسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة رقم ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩ (مصورات) .

٩ـ درة الأسلاك في دولة الأتراك . للحسن بن عمر بن حبيب بن عمر الدمشقي ت (٧٧٩) مخطوط ـ يوجد بمركز البحث العلمي بجامعة أم القري في مكة تحت رقم ١٤٣٤ (ميكروفيلم) .

١٠ـ ديوان الصرصري . للصرصري ت (٦٥٦) مخطوط ـ يوجد بقسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ٩٣٨٩ (ميكروفيلم) .



١١ـ السنة . للخلال ت (٣١١) مخطوط ـ يوجد بقسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ٩٩٣ (ميكروفيلم) .



١٢ـ كتاب طبقات الفقهاء الصغرى . لشمس الدين العثماني الصفدي ت بعد (٧٨٠) مخطوط ـ يوجد بالمكتبة المحمودية في المدينة المنورة تحت رقم ٢٥٥٣ .

١٣ـ كتاب طبقات الفقهاء الكبرى . لشمس الدين العثماني الصفدي ت بعد (٧٨٠) مخطوط ـ يوجد بالمكتبة المحمودية في المدينة المنورة تحت رقم ٢٥٥٣ .



١٤ـ فوائد أبي الفرج مسعود بن الحسن الثقفي . ت (٥٦٢) مخطوط ـ يوجد بقسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ٥٣٣ / ٢ (مصورات) وكذلك تحت رقم

٤٥٧٣ (ميكروفيلم) .


(ق)

١٥- القول المنبي على ترجمة ابن العربي . للسخاوي ت (٩٠٢) مخطوط بمكتبة برلين بألمانيا - اطلعت على مصورتها .


(ن)

١٦- نقض أساس التقديس - أو (نقض التأسيس) . لابن تيمية ت (٧٢٨) مخطوط - يوجد بمكتبة شيخنا حماد بن محمد الأنصاري بالمدينة المنورة تحت رقم ١٧١٧ (مصور) .

١٧- نهاية العقول في دراية الأصول . للرازي ت (٦٠٦) مخطوط - يوجد بقسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ٩٢٥٧ / ١ و ٩٢٥٧ / ٢ (ميكروفيلم) .

* * * * *

ب ـ المطبوعات

(أ)

١٨ـ آداب الشافعي ومناقبه . لابن أبي حاتم الرازي ت (٣٢٧) ـ قدم له وحقق أصله وعلق عليه . عبد الغني عبد الخالق ـ الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ـ نشرته مكتبة الخانجي في القاهرة .
١٩ـ الآداب الشرعية والمنح المرعية . لابن مفلح ت (٧٦٣) ـ حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وقدم له شعيب الأرنؤوط وعمر القيام ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ـ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .
٢٠ـ الآمدي وآراؤه الكلامية . للدكتور حسن الشافعي ـ الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ـ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ـ القاهرة .
٢١ـ الآيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات . للألوسي ت (١٣١٧) حققه وقدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه الألباني ـ الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .
٢٢ـ الآية الكبرى في شرح قصة الإسرا . للسيوطي ت (٩١١) ـ حققه محي الدين مستو ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . دار ابن كثير . دمشق وبيروت .
٢٣ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير . للجوزقاني ت (٥٤٣) ـ تحقيق وتعليق عبدالرحمن الفريوائي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ـ نشرته إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية ـ بنارس ـ الهند .
٢٤ـ الإبانة عن أصول الديانة . لأبي الحسن الأشعري ت (٣٢٤) ـ تقديم وتحقيق وتعليق الدكتورة فوقيه حسين محمود ـ الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ - ٢٩٧٧ م ـ توزيع دار الأنصار ـ القاهرة .
٢٥ـ الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة . لابن بطة ت (٣٨٧) ـ تحقيق ودراسة رضا بن نعسان معطي مع آخرين ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م وما بعدها ـ نشرته دار الراية للنشر والتوزيع ـ الرياض .
٢٦ـ إبطال الاستحسان . للشافعي ت (٢٠٤) مطبوع ضمن كتاب الأم (٧ / ٢٥٠ ـ ٢٦٥) . وانظر كتاب الأم .

٢٧- إبطال التأويلات لأخبار الصفات . للقاضي أبي يعلى ت (٤٥٨) - تحقيق ودراسة أبي عبد الله محمد بن حمد الحمود النجدي - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - مكتبة دار الإمام الذهبي للنشر والتوزيع - حولي - الكويت .

٢٨- إبطال الحيل . لأبي عبد الله بن بطة العكبري ت (٣٨٧) - تحقيق وتعليق الدكتور سليمان بن عبد الله العُمير - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان .

٢٩- الإبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي . لعلي بن عبد الكافي السبكي ت (٧٥٦) وولده تاج الدين عبد الوهاب ت (٧٧١) - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٣٠- كتاب ابن عربي الصوفي في ميزان البحث والتحقيق لعبد القادر بن حبيب الله السندي - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م - نشر وتوزيع دار البخاري بالمدينة المنورة .

٣١- بن قيم الجوزية (حياته - آثاره - موارده) . لبكر بن عبد الله أبو زيد - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ دار العاصمة للنشر والتوزيع في الرياض .

٣٢- أبو علي الفارسي - حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو . للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي - الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م - دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ودمشق .

٣٣- أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني - حياته وآثاره . للدكتور الهادي الدرقاش - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م - دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ودمشق .

٣٤- إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد . للسيد محمود شكري الألوسي ت (١٣٤٢) - تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري - نشرته وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٣٥- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة . للبوصيري ت (٨٤٠) - تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن سعد وأبي إسحاق السيد بن محمود بن إسماعيل - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض .

٣٦- إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمي بالتدليس من الشيوخ لحماد بن محمد الأنصاري ت (١٤١٨) الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م - نشرته مكتبة المعلا بالكويت .

٣٧ـ إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين . لمرتضى الزبيدي ت (١٢٠٥) ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان .

٣٨ـ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ـ تحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر مع آخرين ـ الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م وما بعدها ـ نشرته وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة .

٣٩ـ اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا . للمقريزي ت (٨٤٥) ـ تحقيق الدكتور جمال الدين الشيال ـ نشره المجلس العلمي للشئون الإسلامية بجمهورية مصر العربية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٤٠ـ ٤٠ . الإتقان في علوم القرآن . للسيوطي ت (٩١١) ـ قدم له وعلق عليه الأستاذ محمد شريف سكر ـ الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ـ دار إحياء العلوم ـ بيروت ـ لبنان .

٤١ـ ٤١ـ إثبات صفة العلو . لموفق الدين بن قدامة المقدسي ت (٦٢٠) حققه وعلق عليه الدكتور أحمد بن عطية بن علي الغامدي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ـ مؤسسة علوم القرآن ـ بيروت ـ لبنان .

٤٢ـ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة . لبدر الدين الزركشي ت (٩٧٤) عني بتحقيقه ووضع مقدمته وتعاليقه ومسارده سعيد الأفغاني ـ الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م ـ المكتب الإسلامي في بيروت ودمشق .

٤٣ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ـ دراسة وتحقيق الدكتور عواد عبد الله المعتق ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ـ مطابع الفرزدق التجارية ـ الرياض .

٤٤ـ إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية . مجموع يضم عدة رسائل لكل من :
الشيخ العلامة إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ت (١٣٢٩) .
الشيخ العلامة عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ ت (١٣٣٩) .
الشيخ العلامة سليمان بن سحمان الفزعي الخثعمي ت (١٣٤٩) .
جمع وتحقيق وتخريج عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد ـ الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ـ دار العاصمة للنشر والتوزيع في الرياض .

٤٥ـ أجوبة أبي زرعة ت (٢٦٤) على أسئلة البرذعي ت (٢٩٢) ـ تحقيق الدكتور سعدي الهاشمي ـ نشرة المجلس العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م تحت عنوان : أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي .

٤٦ـ الأحاديث المختارة . لضاء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي ت (٦٤٣) ـ دراسة وتحقيق الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ـ الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٤٧ـ أحكام أهل الذمة . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ـ حققه وعلق عليه أبو براء يوسف بن أحمد البكري وأبو أحمد شاكر بن توفيق العاروري ـ الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م رمادي للنشر بالدمام .

٤٨ـ إحكام الفصول في أحكام الأصول . للباجي ت (٤٧٤) ـ تحقيق ودراسة الدكتور عبد الله محمد الجبوري ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ـ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٤٩ـ ٤٩ . الإحكام في أصول الأحكام . لابن حزم ت (٤٥٦) ـ قدم له الأستاذ الدكتور إحسان عباس ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ـ منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ لبنان .

٥٠ـ الأحكام في أصول الأحكام . للآمدي ت (٦٣١) ـ تحقيق الدكتور سيد الجميلي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان .

٥١ـ أحكام القرآن . للشافعي ت (٢٠٤) ـ جمعه البيهقي ت (٤٥٨) قدم له وحقق أصله وعلق عليه الشيخ عبد الغني عبد الخالق ـ الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٥٢ـ أحكام القرآن . للجصاص ت (٣٧٠) نشرته دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان . طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٣٥ بمطبعة الأوقاف الإسلامية في دار الخلافة .

٥٣ـ أحكام القرآن . لابن العربي ت (٥٤٣) ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان .

٥٤ـ إحياء علوم الدين . للغزالي ت (٥٠٥) ـ الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ـ دار الخير ـ بيروت ـ لبنان .

٥٥- إخبار العلماء بأخبار الحكماء . للقفطي ت (٦٤٦) نشرته مكتبة المتنبي بالقاهرة .
٥٦- أخبار القضاة . لوكيع ت (٣٠٦) - عالم الكتب - بيروت - لبنان - مصورة عن الطبعة الأولى - ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م بالقاهرة .
٥٧- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه . للفاكهي ت بعد (٢٧٢) - دراسة وتحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م - يطلب من مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة .
٥٨- كتاب اختلاف الحديث . للشافعي ت (٢٠٤) مطبوع بهامش كتاب الأم انظر كتاب الأم .
٥٩- اختلاف علي وعبد الله بن مسعود . للشافعي ت (٢٠٤) مطبوع ضمن كتاب الأم . انظر كتاب الأم .
٦٠- اختلاف الفقهاء . لمحمد بن نصر المروزي ت (٢٩٤) - دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور محمد طاهر الحكيم الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م - مكتبة أضواء السلف - الرياض .
٦١- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة . لأبي محمد بن قتيبة ت (٢٧٦) - قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه عمر بن محمود أبو عمر - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م - دار الراية للنشر والتوزيع في الرياض .
٦٢- كتاب اختلاف مالك والشافعي . للشافعي ت (٢٠٤) طبع ضمن كتاب الأم (٧ / ١٧٧) وما بعدها . وانظر كتاب الأم .
٦٣- الاختيار لتعليل المختار . لعبد الله بن محمود مودود الموصلي الحنفي ت (٦٨٣) نشرته دار الدعوة - استنبول ١٩٨٧ م .
٦٤- اختيارت شيخ الإسلام ابن تيمية . لبرهان الدين إبراهيم بن العلامة ابن القيم ت (٧٦٧) - تقديم ونشر بكر بن عبد الله أبو زيد - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - توزيع مكتبة الرشد بالرياض .
٦٥- الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية . لابن اللحام ت (٨٠٣) بتحقيق محمد حامد الفقي - مطبعة السنة المحمدية في القاهرة - ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
٦٦- أخلاق النبي ﷺ وآدابه . لأبي الشيخ الأصبهاني ت (٣٦٩) - دراسة وتحقيق عصام الدين سيد الصبابطي - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ - نشرته الدار المصرية اللبنانية - القاهرة .
٦٧- الأدب المفرد (مع شرحه فضل الله الصمد) . للبخاري ت (٢٥٦) - قدم له واستوفى تخريج أحاديثه وفهارسه محب الدين الخطيب - الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - عنيت بطبعه دار المطبعة

السلفية بالقاهرة . وكذا الطبعة الرابعة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م التي خرج أحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي وصنع فهارسها رمزي سعد الدين دمشقية ونشرتها دار البشائر الإسلامية في بيروت ـ لبنان .

٦٨ـ الأذكار النووية . للنووي ت (٦٧٦) ـ حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه محي الدين مستو ـ الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ـ مكتبة التراث بالمدينة المنورة ـ مكتبة التراث بالمدينة المنورة ـ ودار ابن كثير بدمشق وبيروت .

٦٩ـ الأربعين في أصول الدين . للرازي ت (٦٠٦) ـ تقديم وتحقيق وتعليق الدكتور أحمد حجازي السقا ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة .

٧٠ـ كتاب الأربعين في دلائل التوحيد . لأبي إسماعيل الهروي ت (٤٨١) ـ حققه وعلق عليه الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٧١ـ كتاب الأربعين في صفات رب العالمين . للذهبي ت (٧٤٨) ـ طبع ضمن ست رسائل للحافظ الذهبي ـ تقديم وتحقيق جاسم سليمان الدوسري ـ نشر الدار السلفية للنشر والتوزيع بالكويت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٧٢ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي ت (٧٤٥) ـ تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد ـ الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ـ نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٧٣ـ كتاب الإرشاد إلى سبيل الإرشاد . لابن أبي موسى ت (٤٢٨) تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ـ الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .

٧٤ـ كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد . للجويني ت (٤٧٨) ـ حققه وعلق عليه وقدم له وفهرسه الدكتور محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد طبعة ١٣٦٩ هـ ـ نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة . وكذا الطبعة الأولى بتحقيق أسعد تميم المنشورة سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م عن مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت ـ لبنان .

٧٥ـ إرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزيادة والنقصان . لمرعي الكرمي ت (١٠٣٣) ـ تحقيق مشهور حسن سلمان ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م دار عمار ـ الأردن .

٧٦ـ إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ . للنووي ت (٦٧٦) ـ تحقيق وتخريج ودراسة عبد الباري فتح الله السلفي ـ نشرته مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة .

٧٧ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم . لأبي السعود ت (٩٨٢) ـ نشرة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان .

٧٨ـ إشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . للشوكاني ت (١٢٥٠) ـ حققه وعلق عليه الدكتور شعبان محمد إسماعيل ـ الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ـ نشرته دار الكتبي بالقاهرة .

٧٩ـ إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد . لابن الأكفاني ت (٧٤٩) ـ اعتناء وضبط حسن عبجي ـ تقديم ومراجعة محمد عوامة ـ الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م ـ دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة .

٨٠ـ إراواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل . للألباني ت (١٤٢٠) بإشراف محمد زهير الشاويش ـ الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ودمشق .

٨١ـ كتاب الأزمنة والأمكنة . لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني ت (٤٢١) ـ ضبطه وخرج آياته خليل المنصور ـ الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

٨٢ـ أزهار الرياض في أخبار عياض . لشهاب الدين المقري التلمساني ت (١٠٤١) ـ طبعة إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة ـ مطبعة فضالة بالمحمدية ـ المغرب .

٨٣ـ ٨٣ـ كتاب الأزهية في أحكام الأدعية . لبدر الدين الزركشي ت (٧٩٤) ـ تحقيق أم عبد الله بنت محروس ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ـ دار الغرقان ـ مصر .

٨٤ـ كتاب الأزهية في علم الحروف . لعلي بن محمد النحوي الهروي ت (٤١٥) ـ تحقيق عبد المعين الملوحي ـ الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ـ من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٨٥ـ أساس البلاغة . للزمخشري ت (٥٣٨) ـ تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان .

٨٦ـ أساس التقديس . للرازي ت (٦٠٦) ـ تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا ـ طبعة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م نشرته مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة .

٨٧ـ كتاب فيه : أسامي شيوخ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ـ

وكناهم وأنسابهم وتواريخ وفياتهم وأسامي من رووا عنهم وكناهم وأنسابهم . لرضي الدين الحسين بن محمد الصغاني ت (٦٥٠) . قدم له ووضع فهارسه علي بن محمد العمران . الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ . دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة .

٨٨ـ كتاب الأسامي والكنى . لأبي أحمد الحاكم ت (٣٧٨) دراسة وتحقيق يوسف الدخيل . الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م . نشرتهُ مكتبة الغرباء بالمدينة المنورة .

٨٩ـ الاستذكار ـ الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار ـ فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار ـ وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار . لابن عبد البر ت (٤٦٣) . وثق أصوله وخرج نصوصه ورقمها وقنن مسائله وصنع فهارسه الدكتور عبد المعطي قلعجي . الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م . دار قتيبة للطباعة والنشر . دمشق وبيروت .

٩٠ـ الاستقامة . لابن تيمية ت (٧٢٨) . تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم . أعادت نشره مكتبة ابن تيمية بالقاهرة .

٩١ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب . لابن عبد البر ت (٤٦٣) . تحقيق علي محمد البجاوي . مكتبة نهضة مصر ومطبعتها بمصر .

٩٢ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة . لابن الأثير ت (٦٣٠) . تحقيق وتعليق محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور . دار الشعب . القاهرة .

٩٣ـ كتاب أسرار البلاغة . للجرجاني ت (٤٧١) قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر . الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م نشرته دار المدني بجدة .

٩٤ـ كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزودي . لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البجاوي ت (٧٣٠) . ضبط وتعليق وتخريج محمد المعتصم بالله البغدادي . الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م . نشرته دار الكتاب العربي بيروت . لبنان .

٩٥ـ أسماء الأسد . لابن خالويه ت (٣٧٠) . تحقيق الدكتور محمود جاسم الدرويش . الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م . مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان .

٩٦ـ الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة . للخطيب البغدادي ت (٤٦٣) . أخرجه الدكتور عز الدين علي السيد . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م . نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٩٧ـ كتاب الأسماء والصفات . للبيهقي ت (٤٥٨) . حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الله ابن محمد الحاشدي الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م نشرته مكتبة السوادي للتوزيع بجدة .

٩٨- الأسني في شرح أسماء الله الحسنى . للقرطبي ت (٦٧١) - ضبط النص وشرح مادته اللغوية الأستاذ محمد حسن جبل - وخرج أحاديثه وعلق عليه طارق أحمد محمد - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م - نشرته دار الصحابة للتراث بطنطا للنشر والتحقيق والتوزيع .

٩٩- إشارات المرام من عبارات الإمام . لكمال الدين أحمد البياض الحنفي - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - حقق نصوصه وعلق عليه وضبطه يوسف عبد الرزاق - الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - القاهرة .

١٠٠- الإشارات والتنبهات (مع شرح الطوسي) . لابن سينا ت (٤٢٨) - تحقيق الدكتور سليمان دنيا - الطبعة الثانية - دار المعارف بمصر .

١٠١- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز . للعز بن عبد السلام ت (٦٦٠) - اعتنى بطبعه وقدم له رمزي سعد الدين دمشقية - نشرته دار البشائر الإسلامية في بيروت سنة ١٤٠٨ هـ عن عن طبعته القديمة باستانبول سنة ١٣١٣ هـ .

١٠٢- كتاب الإشارة في معرفة الأصول - والوجازة في معنى الدليل . للباجي ت (٤٧٤) - دراسة وتحقيق وتعليق محمد علي فركوس - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م - طبعته دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .

١٠٣- الأشباه والنظائر في النحو . للسيوطي ت (٩١١) - تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٥ م - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .

١٠٤- اشتقاق أسماء الله . للزجاجي ت (٣٤٠) - تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .

١٠٥- الإشراف على مذاهب العلماء . لابن المنذر ت (٣١٨) - حققه وقدم له وخرج أحاديثه أبو حماد صغير أحمد محمد حنيف - الطبعة الأولى بدون ذكر التاريخ - نشرته دار طيبة بالرياض .

١٠٦- الإشراف على مسائل الخلاف . للقاضي عبد الوهاب ت (٤٢٢) - مطبعة الإرادة .

١٠٧- أشعار الشعراء الستة الجاهلين . للأعلم الشنتمري ت (٤٧٦) - الطبعة الأولى ١٩٧٩ م - منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت - لبنان .

١٠٨- الإصابة في تمييز الصحابة . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) - حقق أصوله وضبط أعلامه ووضع فهارسه علي محمد البجاوي - دار نضهة للطبع والنشر - القاهرة - القاهرة - مصر .

١٠٩- اصطلاحات الصوفية . للقاشاني ت (٧٣٠) - ضبطه وعلق عليه موفق الجبر - الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م ـ نشرته الحكمة ـ دمشق .
١١٠ـ الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة رحمهماالله . لأبي المظفر السمعاني ت (٤٨٩) ـ تحقيق الدكتور نايف بن نافع العمري ـ الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م ـ دار المنار للطبع والنشر والتوزيع بالقاهرة .
١١١ـ أصل الشيعة وأصولها . لمحمد حسين آل كاشف الغطا ت (١٣٧٣) ـ مكتب الثقافة الإسلامية ـ قسم الطباعة والنشر .
١١٢ـ إصلاح المنطق . لابن السكيت ت (٢٤٤) ـ شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ـ الطبعة الثالثة ـ دار المعارف بمصر ـ القاهرة .
١١٣ـ أصول البزدوي (كنز الوصول إلى معرفة الأصول) . للبزدوي الحنفي ت (٤٨٢) ـ مير محمد كتب خان ـ مركز علم وأدب ـ آرام باغ ـ كراتشي باكستان .
١١٤ـ أصول الدين . لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر ت (٤٢٩) ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .
١١٥ـ أصول السرخسي . للسرخسي ت (٤٩٠) ـ حقق أصوله أبو الوفا الأفغاني ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .
١١٦ـ أصول السنة . لأحمد بن حنبل ت (٢٤١) ـ رواية عبدوس بن مالك العطار ـ شرح وتحقيق الوليد بن محمد نبيه بن سيف النصر ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م ـ نشرته مكتبة ابن تيمية في القاهرة ـ توزيع مكتبة العلم بجدة .
١١٧ـ أصول السنة . لابن أبي زمنين ت (٣٩٩) ـ تحقيق وتخريج وتعليق عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري ـ الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ـ مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة .
كتاب أصول العدل والتوحيد . للقاسم الرسي ت (٢٤٦) . انظر رسائل العدل والتوحيد .
١١٨ـ الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله . للدكتور عبد القادر بن محمد عطا صوفي ـ الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م ـ مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة .
١١٩ـ الأصول في النحو . لابن السراج ت (٣١٦) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .
١٢٠ـ أصول مذهب الإمام أحمد (دراسة أصولية مقارنة) . للدكتور عبد الله بن عبد المحسن

التركي ـ الطبعة الثالثة ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .
١٢١ـ أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (عرض ونقد) . للدكتور ناصر عبد الله بن علي القفاري ـ الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م دار الحرمين للطباعة ـ القاهرة .
١٢٢ـ الأصول والفروع . لابن حزم ت (٤٥٦) ـ تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور محمد عاطف العراقي والدكتورة سهير فضل الله أبو وافية والدكتور إبراهيم إبراهيم هلال ـ الطبعة الأولى ١٩٧٨ م ـ نشرته دار النهضة العربية بالقاهرة .
١٢٣ـ إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس . لأبي عبد الله محمد بن الطيب الشرقي الفاسي ت (١١٧٠) ـ تحقيق عبد السلام الفاسي والدكتور التهامي الراجي الهاشمي ـ نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية .
كتاب الأضداد للأصمعي ت (٢١٦) = انظر : ثلاثة كتب في الأضداد .
كتاب الأضداد لابن السكيت ت (٢٤٤) = انظر : ثلاثة كتب في الأضداد .
كتاب الأضداد للسجستاني ت (٢٤٨) = انظر : ثلاثة كتب في الأضداد .
١٢٤ـ كتاب الأضداد . للأنباري ت (٣٢٨) ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .
١٢٥ـ كتاب الأضداد في كلام العرب . لأبي الطيب اللغوي ت (٣٥١) ـ عنى بتحقيقه الدكتور عزة حسين ـ مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م .
١٢٦ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن . لمحمد الأمين الشنقيطي ت (١٣٩٣) ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان .
١٢٧ـ الاعتصام . للشاطبي ت (٧٩٠) ـ تحقيق سليم بن عيد الهلالي ـ الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م ـ دار ابن عفان للنشر والتوزيع ـ الخُبر . وكذا طبعة السيد محمد رشيد رضا ـ نشره دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان .
١٢٨ـ اعتقاد الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي . لأبي الحسن علي بن أحمد الهكاري ت (٤٨٦) ـ طبع ضمن ((مجموع فيه ثلاث رسائل)) . تحقيق وتعليق الدكتور عبد الله بن صالح البراك ـ الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م ـ دار الوطن بالرياض .
١٢٩ـ الاعتقاد ـ والهداية إلى سبيل الرشاد . للبيهقي ت (٤٥٨) ـ دراسة وتحقيق الدكتور السيد الجميلي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨ م ـ دار الكتب العربي ـ بيروت ـ لبنان .

١٣٠ـ اعتقاد فرق المسلمين والمشركين . للرازي ت (٦٠٦) ـ نشرته مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

١٣١ـ إعلاء السنن . للتهانوي ت (١٣٩٤) الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ ـ منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ـ باكستان .

١٣٢ـ الأعلام (قاموس تراجم أشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) . لخير الدين الزركلي ت (١٣٩٦) ـ الطبعة الثامنة ١٩٨٩ م ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان .

١٣٣ـ الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام . للتعارجي المراكشي ت (١٣٧٨) ـ راجعه عبد الوهاب بن منصور ـ الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ـ المطبعة الملكية ـ الرباط .

١٣٤ـ أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري . للخطابي ت (٣٨٨) ـ تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م ـ نشره معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ـ مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة .

١٣٥ـ أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة . للحافظ الحكمي ت (١٣٧٧) ـ دراسة وتحقيق أحمد علي علوش مدخلي ـ الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ـ نشرته مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض .

١٣٦ـ الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية . للبزار ت (٧٤٩) ـ حققه الدكتور صلاح الدين المنجد ـ الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م ـ دار الكتاب الجديد ـ بيروت ـ لبنان .

١٣٧ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ـ حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ـ بدون ذكر تاريخ ومكان الطبع .

١٣٨ـ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء . للطباخ ت (١٣٧٠) ـ الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ ـ المطبعة العلمية بمدينة حلب .

١٣٩ـ أعيان العصر وأعوان النصر . للصفدي ت (٧٦٤) ـ حققه الدكتور أبو زيد والدكتور نبيل أبو عمشة والدكتور محمد موعد والدكتور محمود سالم محمد ـ الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ـ دار الفكر في دمشق ـ ودار الفكر المعاصر في بيروت .

١٤٠ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ . للسخاوي ت (٩٠٢) حققه وعلق عليه بالانجليزية فرانز روز نثال ـ ترجم التعليقات المقدمة وأشرف على نشر النص الدكتور صالح أحمد العلي ـ دار

الكتب العلمية ـ بيروت .

١٤١ـ إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ـ بتصحيح وتحقيق وتعليق محمد عفيفي ـ الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .

١٤٢ـ كتاب الأغاني . لأبي الفرج الأصبهاني ت (٣٥٦) ـ طبعة دار الشعب بالقاهرة ـ بإشراف وتحقيق إبراهيم الأبياري .

١٤٣ـ أفعل من كذا . لأبي علي القالي ت (٣٥٦) ـ تحقيق الدكتور علي إبراهيم كردي ـ الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ـ دمشق .

١٤٤ـ إقامة الحجة ـ على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة . لعبد الحي اللكنوي ت (١٣٠٤) ـ حققه وخرج نصوصه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ نشره مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

١٤٥ـ أقاويل الثقات ـ في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات . لمرعي بن يوسف الكرمي ت (١٠٣٣) ـ حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .

١٤٦ـ الاقتراح في أصول النحو وجدله . للسيوطي ت (٩١١) ـ دراسة وتحقيق الدكتور محمود فجال ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م ـ مطبعة الثغر .

١٤٧ـ كتاب الاقتصاد في الاعتقاد . للغزالي ت (٥٠٥) الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان .

١٤٨ـ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم . لابن تيمية ت (٧٢٨) ـ تحقيق وتعليق الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

١٤٩ـ الإكليل في المتشابه والتأويل . لابن تيمية ت (٧٢٨) ـ ضمن مجموع الفتاوى (١٣ / ٢٧٠ ـ ٣١٣) .

١٥٠ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب . لابن ماكولا ت (٤٧٥) تحقيق المعلمي ـ الطبعة الهندية .

١٥١ـ ١٥١ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم . للقاضي عياض ت (٥٤٤) ـ تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل ـ الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٨٨ م ـ دار الوفاء ـ مصر .

١٥٢ـ ألفية ابن مالك في النحو والصرف . لابن مالك ت (٦٧٢) ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ لبنان

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
١٥٣- الأم . للشافعي ت (٢٠٤) - طبعة دار الشعب بالقاهرة .
١٥٤- كتاب الأمالي . لأبي علي القالي ت (٣٥٦) - الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - دار الحديث - بيروت - لبنان .
١٥٥- أمالي ابن الشجري . لابن الشجري ت (٥٤٢) - تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي - نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .
١٥٦- الأمالي في آثار الصحابة . لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ت (٢٢٠) - تحقيق وتعليق مجدي السيد إبراهيم - مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة .
١٥٧- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) . للشريف المرتضى ت (٤٣٦) - تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم - الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م - دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة .
١٥٨- الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة . للحسن بن عبد الرحمن العلوي - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م - دار الوطن - الرياض .
١٥٩- الإمتاع المؤانسة . لأبي حيان التوحيدي ت نحو (٤٠٠) - صححه وضبطه وشرح غريبة أحمد أمين وأحمد الزين - منشورات المكتبة العصرية - بيروت - لبنان .
١٦٠- الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع . للسيوطي ت (٩١١) - تحقيق مشهور حسن سلمان - الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م - دار ابن القيم للنشر والتوزيع بالدمام .
١٦١- كتاب الأموال . لأبي عبيد القاسم بن سلام ت (٢٤٤) - تحقيق وتعليق محمد خليل هراس - الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م دار الفكر - بيروت - لبنان .
١٦٢- إنباء الغمر بأبناء العمر . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) - الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدار آباد الدكن - الهند .
١٦٣- إنباه الرواه على أنباه النحاة . للقفطي ت (٦٢٤) - تحقيق أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية في بيروت .
١٦٤- الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد . للخياط المعتزلي ت (٢٩٠) - تقديم ومراجعة محمد حجازي - نشرته مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة .
١٦٥- كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال . لابن المنير الإسكندري المالكي ت

(٦٨٣) ـ مطبوع بذيل الكشاف للزمخشري ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .

١٦٦ـ الانتقاء ـ في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء . لابن عبد البر ت (٤٦٣) ـ اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ـ الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م ـ دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان ـ نشره مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

١٦٧ـ الأنساب . للسمعاني ت (٥٦٢) ـ اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ـ الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢ م ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند .

١٦٨ـ الإنصاف في مسائل الخلاف . لأبي البركات ابن الأنباري ت (٥٧٧) بتعليق محمد محي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ هـ مطبعة السعادة بمصر .

١٦٩ـ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل . لعلاء الدين المرداوي ت (٨٨٥) ـ صححه وحققه محمد حامد الفقي ـ الطبعة الأولى ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥ م ـ مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة .

١٧٠ـ الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به . للباقلاني ت (٤٠٣) ـ تحقيق وتقديم محمد زاهد بن الحسن الكوثري ـ الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م ـ نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .

* إنقاد البشر من الجبر والقدر للشريف المرتضى ت (٤٣٦) = انظر : رسائل العدل والتوحيد .

١٧١ـ أنور التنزيل وأسرار التأويل . للقاضي البيضاوي ت (٧٩١) ـ الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ ١٩٨٦ م مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ـ وكذا الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان .

١٧٢ـ أنيس الفقهاء ـ في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء . للشيخ قاسم القونوي ت (٩٧٨) ـ تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م ـ نشرته دار الوفاء للنشر والتوزيع ـ جدة .

١٧٣ـ أهل الفترة ومن في حكمهم . لموفق أحمد شكري . اعتنى بتصحيحه سمير أحمد العطار ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م ـ نشرته مؤسسة علوم القرآن بعجمان ودار ابن كثير في دمشق .

١٧٤ـ كتاب الأهوال . لابن أبي الدنيا ت (٢٨١) ـ تحقيق رضاء الله إدريس المباركفوري ـ الطبعة

الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ـ نشرته الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند .
١٧٥ـ أودية مكة المكرمة . لعاتق بن غيث البلادي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ـ دار مكة للطباعة والنشر والتوزيع ـ مكة المكرمة .
١٧٦ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام ت (٧٦١) ـ بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ الطبعة السادسة ١٩٨٠ م ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان .
١٧٧ـ إيثار الحق على الخلق ـ في رد الخلافات إلى المذهب الحق ـ من أصول التوحيد . لابن الوزير ت (٨٤٠) ـ الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٧٨ م ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت - لبنان .
١٧٨ـ إيضاح الدليل ـ في قطع حجج أهل التعطيل . لبدر الدين بن جماعة ت (٧٢٧) ـ حققه وعلق عليه وهبي سليمان غاوجي الألباني ـ الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ـ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة .
١٧٩ـ الإيضاح العضدي . لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧) ـ حققه وقدم له الدكتور حسن شاذلي فرهور ـ الطبعة الأولى١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ـ مطبعة دار التأليف بالقاهرة .
١٨٠ـ الإيضاح لقوانين الاصطلاح (في الجدل الأصولي الفقهي) . لأبي محمد يوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي ت (٦٥٦) ـ حققه وعلق عليه وقدم له الدكتور فهد بن محمد السدحان ـ الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ـ نشرته مكتبة العبيكان ـ الرياض .
١٨١ـ الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ـ ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه . لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت (٤٣٧) ـ تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ـ دار المنار للنشر والتوزيع ـ جدة .
١٨٢ـ إيضاح المبهم من معاني السلم . لأحمد بن عبد المنعم الدمنهوري ت (١١٩٢) ـ طبعة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ القاهرة .
١٨٣ـ إيقاظ همم أولي الأبصار ـ للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار ـ ... للفلاني ت (١٢١٨) ـ الطبعة الأولى ١٣٥٤ بتحقيق وتصحيح محمد منير الدمشقي الأزهري ـ إدارة الطباعة المنيرية بمصر .
١٨٤ـ كتاب الإيمان . لأبي عبيد الله القاسم بن سلام ت (٢٢٤) ـ حققه محمد ناصر الدين الألباني ـ طبع ضمن رسائل أربع ـ نشر وتوزيع دار الأرقم ـ الكويت .
١٨٥ـ كتاب الإيمان . لابن أبي شيبة ت (٢٣٥) ـ حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد ناصر

الدين الألباني ـ طبع ضمن رسائل أربع ـ نشر وتوزيع دار الأرقم بالكويت .

١٨٦ـ كتاب الإيمان . للعدني ت (٢٣٤) ـ دراسة وتحقيق حمد بن حمدي الجابري الحربي ـ الطبعة الأولى١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ـ الدار السلفية في الكويت .

١٨٧ـ كتاب الإيمان . لابن منده ت (٣٩٥)ـ حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ـ الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ـ نشره المجلس العلمي ـ إحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة .

١٨٨ـ الإيمان . لابن تيمية ت (٧٢٨) ـ خرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .



(ب)

١٨٩ـ الباعث على إنكار البدع والحوادث . لأبي شامة ت (٦٦٥) ـ ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه مشهور حسن سلمان ـ الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ـ دار الراية للنشر والتوزيع ـ الرياض .

١٩٠ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث . لأحمد شاكر ت (١٣٧٧) ـ تعليق الألباني ـ حققه وتمم حواشيه علي بن حسن بن علي الحلبي ـ النشرة الأولى ١٤١٥ هـ دار العاصمة بالرياض .

١٩١ـ الباقلاني وآراؤه الكلامية . للدكتور محمد رمضان عبد الله ـ مطبعة الأمة ـ بغداد ١٩٨٦ م .

١٩٢ـ ١٩٢ـ كتاب بحر الدم ـ فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم . ليوسف بن حسن بن عبد الهادي ت (٩٠٩) ـ تحقيق وتعليق الدكتور أبو أسامة وصي الله بن محمد بن عباس ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م ـ دار الراية للنشر والتوزيع بالرياض .

١٩٣ـ البحر الرائق . شرح كنز الدقائق . لابن نجيم الحنفي ت (٩٧٠) ـ الطبعة الثانية ـ أعادت طبعه بالأوفست ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان .

١٩٤ـ بحر العلوم . لأبي الليث السمرقندي ت (٣٧٥) ـ تحقيق وتعليق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ـ الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

١٩٥ـ البحر المحيط (في أصول الفقه) . للزركشي ت (٧٩٤) ـ قام بتحريره الشيخ عبد القادر

عبد الله العاني مع آخرين ـ الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت .

١٩٦ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد . لابن رشد ت (٥٩٥) ـ راجع أصوله وعلق عليه الأستاذ عبد الحليم محمد عبد الحليم ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ـ توزيع دار الكتب الإسلامية بالقاهرة .

١٩٧ـ البداية والنهاية . لابن كثير ت (٧٧٤) ـ الطبعة الثانية ١٩٧٧ م مكتبة المعارف ـ بيروت ـ لبنان .

١٩٨ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور . لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي ت (٩٣٠) ـ حققه وكتب له المقدمة محمد مصطفى ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ـ مصور عن الطبعة الأولى ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٩٩ـ كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . للكاساني الحنفي ت (٥٨٧) ـ الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م نشرته دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان .

٢٠٠ـ بدائع الفوائد . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ـ عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله إدارة الطباعة المنيرية ـ نشرته دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان .

٢٠١ـ بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن . لأحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي ت (١٣٧٨) ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ مكتبة الفرقان بالقاهرة .

٢٠٢ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع . للشوكاني ت (١٢٥٠) ـ نشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة .

٢٠٣ـ البدع والنهي عنها . لمحمد بن وضاح ت (٢٨٦) ـ تحقيق ودراسة عمرو عبد المنعم سليم ـ الطبعة الأولى١٤١٦ هـ ـ نشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة .

٢٠٤ـ البديع في نقد الشعر . لأسامة بن منقذ ت (٥٨٤) ـ بتحقيق الدكتور أحمد أحمد بدوي والدكتور حامد عبد المجيد ـ طبعة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٢٠٥ـ بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود . لعبد الله الجميلي ـ الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ـ نشرته مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة .

٢٠٦ـ البرهان في أصول الفقه . لأبي المعالي الجويني ت(٤٧٨) ـ حققه وقدمه ووضع فهارسه

الدكتور عبد العظيم محمود الديب ـ الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ـ نشرته دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بالمنصورة .

٢٠٧ـ البرهان في علوم القرآن . للزركشي ت (٧٩٤) ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الطبعة الثانية ـ نشرته دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان . مصورة عن الطبعة المصرية .

٢٠٨ـ البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان . للسكسكي ت (٦٨٣) ـ تحقيق الدكتور بسام علي سلامة العموش ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ـ مكتبة المنار ـ الأردن ـ الزرقاء .

٢٠٩ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي . لابن أبي الربيع السبتي ت (٦٨٨) تحقيق ودراسة الدكتور عياد الثبيتي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .

٢١٠ـ البصائر النصيرية (في علم المنطق) . لزين الدين عمر بن سهلان الساوي ت في أواسط القرن السادس الهجري ـ تقديم وضبط وتعليق الدكتور رفيق العجم ـ الطبعة الأولى ١٩٩٣ م ـ دار الفكر اللبناني ـ بيروت ـ لبنان .

٢١١ـ بطلان المجاز وأثره في إفساد التصور وتعطيل نصوص الكتاب والسنة . لمصطفى عيد الصياصنة ـ نشرته دار المعراج للنشر والتوزيع ١٤١٢ هـ .

٢١٢ـ ٢١٢ـ كتاب البعث . لابن أبي داود ت (٣١٦) ـ حققه وخرج أحاديثه أبو إسحاق الحويني الأثري ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان .

٢١٣ـ كتاب البعث والنشور . للبيهقي ت (٤٥٨) ـ تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول الإيياني ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت لبنان .

٢١٤ـ بعلبك في التاريخ (دراسة شاملة لتاريخها ومساجدها ومدارسها وعلمائها) . لقاسم الشماعي الرفاعي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ـ المكتب الإسلامي في بيروت ودمشق .

٢١٥ـ بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث . للهيثمي ت (٨٠٧) ـ تحقيق ودراسة الدكتور حسين أحمد صالح الباكري ـ الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ـ نشره مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة بالتعاون مع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

٢١٦ـ بغية الطلب في تاريخ حلب . لابن العديم ت (٦٦٠) ـ حققه وقدم له الدكتور سهيل زكار ـ

دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان .
٢١٧ـ بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد . لابن تيمية (٧٢٨) ـ تحقيق ودراسة الدكتور موسى بن سليمان الدويش ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ـ مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة .
٢١٨ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس . للضبي ت (٥٩٩) ـ دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٦٧ م .
٢١٩ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطي ت (٩١١) ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .
٢٢٠ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة . لمجد الدين الفيروز آبادي ت (٨١٧) ـ حققه محمد المصري ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ـ منشورات مركز المخطوطات والتراث بجميعة إحياء التراث الإسلامي في الكويت .
٢٢١ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث . لأبي البركات ابن الأنباري ت (٥٧٧) ـ حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب ـ مطبعة دار الكتاب بمصر ١٩٧٠ م .
٢٢٢ـ بلوغ المرام من أدلة الأحكام . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ـ حققه وعلق عليه يوسف علي بديوي ـ الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ـ دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .
٢٢٣ـ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ـ أو نقض تأسيس الجهمية . لابن تيمية ت (٧٢٨) ـ بتصحيح وتكميل وتعليق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ـ الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ مطبعة الحكومة بمكة المكرمة .
٢٢٤ـ بيان فضل علم السلف على علم الخلف . لابن رجب الحنبلي ت (٧٩٥) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد العجمي ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م . دار الأرقم للنشر والتوزيع ـ حولي ـ الكويت .
٢٢٥ـ بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب . لشمس الدين أبي الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني ت (٧٤٩) ـ تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ـ نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة .

٢٢٦ـ البيان والتبيين للجاحظ ت (٢٥٢) بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، نشرته مكتبة الخانجي .

٢٢٧ـ البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة . لأبي الوليد ابن رشد ت (٥٢٠) ـ حققه جماعة ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

(ت)

٢٢٨ـ تاج التراجم . لابن قُطلوبغا ت (٨٧٩) ـ حققه وقدم له محمد خير رمضان يوسف ـ الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ـ دمشق .

٢٢٩ـ تاج العروس من جواهر القاموس . للزبيدي ت (١٢٠٥) ـ دراسة وتحقيق علي شيري ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٢٣٠ـ التاج والإكليل لمختصر خليل . للمواق (٨٩٧) مطبوع بهامش مواهب الجليل للحطاب ـ مكتبة النجاح ـ طرابلس ـ ليبيا .

٢٣١ـ تاريخ ابن خلدون ـ المسمى : ديوان المبتدأ والخبر ـ في تاريخ العرب والبربر ـ ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر . لابن خلدون ت (٨٠٨) ـ ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس الأستاذ خليل شحاده ـ الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٢٣٢ـ تاريخ ابن قاضي شهبة . لابن قاضي شهبة ت (٨٥١) ـ حققه عدنان درويش ـ طباعة مشتركة بين المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق والجفان والجابي للطباعة والنشر في قبرص سنة ١٩٩٤ م .

٢٣٣ـ تاريخ الأدب العربي . لكارل بروكلمان ت (١٣٧٥) ـ أشرف على الترجمة العربية الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي ـ نشرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ طبعته الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥ م .

٢٣٤ـ تاريخ الأدب في العراق . لعباس العزاوي ـ من مطبوعات المجمع العلمي العراقي سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

٢٣٥ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . للذهبي ت (٧٤٨) ـ تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ـ وما بعدها ـ نشرته دار الكتاب العربي ـ

بيروت ـ لبنان .
٢٣٦ـ التاريخ الإسلامي . لمحمود شاكر ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت لبنان .
٢٣٧ـ تاريخ بغداد . للخطيب البغدادي ت (٤٦٣) ـ نشرته دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان .
٢٣٨ـ تاريخ الجهمية والمعتزلة . لجمال الدين القاسمي ت (١٣٣٢) ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .
٢٣٩ـ تاريخ حكماء الإسلام . لظهير الدين البيهقي ت (٥٦٥) ـ عني بنشره وتحقيقه محمد كردي علي ـ من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م .
٢٤٠ـ تاريخ الخلفاء . للسيوطي ت (٩١١) ـ تقديم الأستاذ عبد الله مسعود ـ منشورات دار القلم العربي بحلب ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
٢٤١ـ تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) . لابن جرير الطبري ت (٣١٠) ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الطبعة الثانية ـ دار المعارف بمصر .
٢٤٢ـ تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين . لعثمان بن سعيد الدارمي ت (٢٨٠) ـ تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف ـ نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة بمكة المكرمة ـ جامعة الملك عبد العزيز .
٢٤٣ـ تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس . لابن الفرضي ت (٤٠٣) ـ عني بنشره وتصحيحه السيد عزت العطار الحسيني ـ الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ـ نشرته مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع بالقاهرة .
٢٤٤ـ تاريخ عمر بن الخطاب . لابن الجوزي ت (٥٩٧) ـ قدم له وعلق عليه أسامة عبد الكريم الرفاعي ـ دار إحياء علوم الدين للتأليف والطباعة والنشر في دمشق .
٢٤٥ـ تاريخ الفسلفة اليونانية . ليوسف كرم ـ الطبعة الرابعة ـ توزيع مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .
٢٤٦ـ تاريخ قضاة الأندلس . للبناهي ت (بعد ٧٩٣) ـ تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ـ طبعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ـ منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ لبنان .
٢٤٧ـ كتاب التاريخ الكبير . للبخاري ت (٢٥٦) ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ لبنان ـ مصور عن الطبعة الهندية .
٢٤٨ـ تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتازها بنواحيها من

واردیها وأهلها . لابن عساكر ت (٥٧١) ـ دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

٢٤٩ـ كتاب تاريخ المدينة المنورة . لابن شَبَّة ت (٢٦٢) ـ حققه فهيم محمد شلتوت ـ (دون ذكر تاريخ ومحل الطبع) .

٢٥٠ـ تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية . لأبي زهرة ت (١٣٩٤) ـ نشرته دار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٨٩ م .

٢٥١ـ تاريخ مكة شرفها الله تعالى وعظمها . لأبي الوليد الأزرقي ت بعد (٢٤٤) ـ حققه جماعة بإشراف الأستاذ سعيد عبد الفتاح ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م ـ نشرته المكتبة التجارية في مكة المكرمة .

٢٥٢ـ تأويل مشكل القرآن . لابن قتيبة ت (٢٧٦) ـ شرحه ونشره السيد أحمد صقر ـ الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ـ المكتبة العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

٢٥٣ـ تبصرة الأدلة (في أصول الدين) . للنسفي ت (٥٠٨) ـ تحقيق وتعليق كلود سلامة ـ الطبعة الأولى ١٩٩٠ م ـ نشرة المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق .

٢٥٤ـ كتاب التبصرة في القراءات السبع . لمكي أبي طالب ت (٤٣٧) ـ تحقيق الدكتور المقرئ محمد غوث الندوي ـ الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ـ نشر وتوزيع الدار السلفية بومباي ـ الهند .

٢٥٥ـ التبصرة والتذكرة . لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع ـ تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ـ نشرة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في كلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

٢٥٦ـ التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي) . للحافظ العراقي ت (٨٠٦) ـ ومعه فتح الباقي على ألفية العراقي لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ت (٩٢٥) ـ نشرة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

٢٥٧ـ التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين . لأبي المظفر الإسفراييني ت (٤٧١) ـ تحقيق كمال يوسف الحوت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان .

٢٥٨ـ التبصير في معالم الدين . لابن جرير الطبري ت (٣١٠) ـ تحقيق وتعليق علي بن عبد العزيز

ابن علي الشبل ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ـ دار العاصمة في الرياض .

٢٥٩ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ـ الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م نشرته الدار العلمية في دلهي ـ الهند .

٢٦٠ـ التبيان في إعراب القرآن . للعكبري ت (٦١٦) ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

٢٦١ـ التبيان في أقسام القرآن . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ـ علق عليه وصححه فواز أحمد زمرلي ـ الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ـ نشرته دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان .

٢٦٢ـ التبيان في علم البيان المطلع إعجاز القرآن . لابن الزملكاني ت (٦٥١) ـ تحقيق وتعليق أبو القاسم عبد العظيم ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٧٨ م ـ نشرته إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية ـ بنارس ـ الهند .

٢٦٣ـ التبيان في نزول القرآن . لابن تيمية ت (٧٢٨) ـ ضمن مجموع الفتاوى (١٢ / ١٤٦ ـ ٢٥٧) .

٢٦٤ـ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان . لطاهر الجزائري الدمشقي ت (١٣٣٨) ـ اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ـ الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ ـ نشرة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

٢٦٥ـ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق . لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ت (٧٤٣) ـ الطبعة الثانية ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان .

٢٦٦ـ تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري . لابن عساكر ت (٥٧١) ـ الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ـ دار الفكر ـ دمشق .

* تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) = انظر : المعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني .

٢٦٧ـ التحبير في المعجم الكبير . لعبد الكريم السمعاني ت (٥٦٢) ـ تحقيق منيرة ناجي سالم ـ الطبعة الأولى بالعراق .

٢٦٨ـ تحرير ألفاظ التنبيه ـ أو لغة الفقهاء . للنووي ت (٦٧٦) ـ حققه وعلق عليه عبد الغني الدقر ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ـ دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ـ دمشق .

٢٦٩ـ تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن . لابن أبي الإصبع ت (٦٥٤)

تقديم وتحقيق الدكتور حفني محمد شرف ـ نشرته لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالجمهورية العربية المتحدة .

٢٧٠ـ تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية . لقطب الدين محمود الرازي ت (٧٦٦) ـ الطبعة الثانية ١٣٦٣ هـ ـ طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة .

٢٧١ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب . للأعلم الشنتمري ت (٤٧٦) ـ حققه وعلق عليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ـ الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م ـ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٢٧٢ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي . للمباركفوري ت (١٣٥٣) ـ راجع أصوله وصححه عبد الرحمن محمد عثمان ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة .

٢٧٣ـ تحفة الإخوان بما جاء في الموالاة والمعاداة والحب والبغض والهجران . لحمود بن عبد الله التويجري ت (١٤١٣) ـ الطبعة الأولى بمؤسسة النور للطباعة والتجليد ـ الرياض .

٢٧٤ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف . للمزي ت (٧٤٢) ـ صححه وعلق عليه عبد الصمد شرف الدين ـ بومباي ـ الدار القيمة ـ الهند ١٣٨٤ هـ .

٢٧٥ـ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل . لولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي ت (٨٢٦) ـ ضبط نصه وعلق عليه عبد الله نوارة ـ الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م ـ مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ـ الرياض .

٢٧٦ـ تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين ﷺ . للشوكاني ت (١٢٥٠) ـ الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ لبنان .

٢٧٧ـ تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محي الدين . لابن العطار ت (٧٢٤) ـ ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ـ الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ـ دار الصميعي للنشر والتوزيع ـ الرياض .

٢٧٨ـ تحفة المريد على جوهرة التوحيد . لإبراهيم بن محمد البيجوري ت (١٢٧٧) ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م ـ نشرته دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

٢٧٩ـ التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية . لفالح بن مهدي آل مهدي ـ الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ ـ مطابع القصيم ـ الرياض .

٢٨٠ـ تحقيق التراث . للدكتور عبد الهادي الفضلي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م ـ مكتبة

العلم في جدة .
٢٨١ـ تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل . للدكتور عبد الله عسيلان ـ نشرته مكتبة الملك فهد الوطنية في الرياض سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
٢٨٢ـ تحقيق النصوص ونشرها . لعبد السلام محمد هارون ت (١٤٠٨) ـ الطبعة الخامسة ١٤١٠ هـ ـ نشرة مكتبة السنة بالقاهرة .
٢٨٣ـ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري . للزيلعي ت (٧٦٢) ـ اعتنى به سلطان بن فهد الطبيشي ـ الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ـ نشرته دار ابن خزيمة بالرياض .
٢٨٤ـ تخريج حديث الأسماء الحسنى . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ـ تحقيق مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان ـ الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ـ مكتبة الغرباء الأثرية في المدينة النبوية .
٢٨٥ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . للسيوطي ت (٩١١) ـ حققه أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ـ الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ ـ مكتبة الكوثر ـ الرياض .
٢٨٦ـ التدمرية ـ تحقيق الإثبات للأسماء والصفات ـ وحقيقة الجمع بين القدر والشرع . لابن تيمية ت (٧٢٨) ـ تحقيق محمد بن عودة السعودي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م طبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر بالرياض .
٢٨٧ـ كتاب التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة . للحسيني ت (٧٦٥) ـ تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ـ الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ـ نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٢٨٨ـ تذكرة الحفاظ . للذهبي ت (٧٤٨) ـ طبعة دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ـ وصورتها أم القرى للطباعة والنشر بالقاهرة .
٢٨٩ـ التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة . للقرطبي ت (٦٧١) ـ توزيع المكتبة التجارية في مكة المكرمة .
٢٩٠ـ تذكرة الموضوعات . للفتني ت (٩٨٦) ـ الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان .
٢٩١ـ التذهيب (شرح على تهذيب المنطق والكلام) . لعبيد الله بن فضل الله الخبيصي ت (١٠٥٠) ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
٢٩٢ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . لأبي حيان الأندلسي ت (٧٤٥) ـ حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي ـ الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ـ دار القلم في دمشق .

٢٩٣- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك . للقاضي عياض ت (٥٤٤) . حققه جماعة - نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية .

٢٩٤- ترتيب مسند الإمام المعظم والمجتهد المقدم أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي . لمحمد عابد السندي ت (١٢٥٧) . نشره مكتب الثقافة الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م . بعناية السيد يوسف علي الزواوي الحسني والسيد عزت العطار الحسيني .

٢٩٥- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف . للمنذري ت (٦٥٦) . ضبط أحاديثه وعلق عليه مصطفى محمد عمارة . الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م . دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان .

٢٩٦- التسعينية . لابن تيمية ت (٧٢٨) . مطبوعة ضمن الفتاوى الكبرى . تحقيق وتعليق وتقديم محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا . الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

٢٩٧- تسلية الأعمي عن بلية العمى . لعلي بن سلطان القاري ت (١٠١٤) . حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور عبد الكريم بن صنيتان بن خليوي العمري الحربي . الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م . دار البخاري للنشر والتوزيع . المدينة المنورة .

٢٩٨- تسمية من أخرجه البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما . للحاكم ت (٤٠٥) . تحقيق كمال يوسف الحوت . الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . لبنان .

٢٩٩- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لابن السبكي . للزركشي ت (٧٩٤) . دراسة وتحقيق الدكتور عبد الله ربيع والدكتور سيد عبد العزيز نشر مؤسسة قرطبة . توزيع المكتبة المكية بمكة المكرمة .

٣٠٠- التصريح بمضمون التوضيح . لخالد الأزهري ت (٩٠٥) . دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم . الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م . يطلب من الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة .

٣٠١- التصوف . المنشأ والمصدر . لإحسان إلهي ظهير . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . نشرته إدارة ترجمان السنة . لاهور . باكستان .

٣٠٢- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) . تحقيق

ودراسة الدكتور إكرام الله إمداد الحق . الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م . دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان .

٣٠٣. كتاب التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح . للباجي ت (٤٧٤) . حققه وعلق عليه الدكتور أبو لبابة حسين . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . نشرته دار اللواء للنشر والتوزيع . الرياض .

٣٠٤. التعرف لمذهب أهل التصوف . للكلاباذي ت (٣٨٠) . تحقيق وتعليق عبد الحليم محمود . نشرته مكتبة الثقافة الدينية بمصر .

٣٠٥. كتاب تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) . قدم له وحققه وعلق عليه الدكتور أحمد بن علي سير المباركي . الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م (بدون ذكر مكان الطبع) .

٣٠٦. التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف . ليوسف بن مخلد العتيق . الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م . دار الصميعي بالرياض .

٣٠٧. تعريف ذوي العلا بمن لم يذكره الذهبي من النبلا . لتقي الدين الفاسي ت (٨٣٢) . حققه وعلق عليه وقدم له وصنع فهارسه محمود الأرناؤوط وأكرم البوشي . الطبعة الأولى ١٩٩٨ م . دار صادر للطباعة والنشر . بيروت . لبنان .

٣٠٨. التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء الأعلام . للسهيلي ت (٥٨١) . دراسة وتحقيق عبد الله محمد علي النقراط . الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٩٢ م . منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي بطرابلس . ليبيا .

٣٠٩. كتاب التعريفات . للجرجاني ت (٨١٦) . الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان .

٣١٠. كتاب التعريفات الاعتقادية . لسعد بن محمد آل عبد اللطيف . الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م . دار الوطن للنشر . الرياض .

٣١١. تغليق التعليق على صحيح البخاري . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) . دراسة وتحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . المكتب الإسلامي . بيروت . لبنان . ودار عمار للنشر والتوزيع الأردن . عمان .

٣١٢. التفريع . لابن الجلاب البصري ت (٣٧٨) . دراسة وتحقيق الدكتور حسين بن سالم

الدهماني - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ - دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان .
٣١٣- التفريق بين الأصول والفروع . للدكتور سعد بن ناصر الشثري - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م - دار المسلم للنشر والتوزيع في الرياض .
* تفسير ابن جرير الطبري = انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن .
* تفسير أبي السعود = انظر : إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم .
٣١٤- تفسير أسماء الله الحسنى . للزجاج ت (٣١١) - تحقيق أحمد يوسف الدقاق - الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - دار المأمون للتراث - دمشق .
٣١٥- تفسير البحر المحيط . لأبي حيان الأندلسي ت (٧٥٤) - الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - مصور عن طبعة مولاي عبد الحفيظ سلطان المغرب .
* تفسير البغوي = انظر : معالم التنزيل .
* تفسير البيضاوي = انظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل .
٣١٦- تفسير التحرير والتنوير . لمحمد الطاهر بن عاشور ت (١٣٩٣) - الدار التونسية للنشر بتونس سنة ١٩٨٤ م .
* تفسير السمرقندي = انظر : بحر العلوم .
٣١٧- تفسير سورة الإخلاص . لابن تيمية ت (٧٢٨) - ضمن مجموع الفتاوى (١٧ / ٢١٤ - ٥٠٣) .
٣١٨- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم . لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي ت (٤٨٨) - دراسة وتحقيق الدكتورة زبيدة محمد سعيد عبد العزيز - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م - نشرته مكتبة السنة بالقاهرة .
٣١٩- تفسير القرآن . لعبد الرزاق بن همّام الصنعاني ت (٢١١) - تحقيق الدكتور مصطفى مسلم محمد - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض .
٣٢٠- تفسير القرآن . لأبي المظفر السمعاني ت (٤٨٩) - تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم وأبي بلال غنيم بن عباس بن غنيم - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م - دار الوطن للنشر - الرياض .
٣٢١- تفسير القرآن العظيم . لابن كثير ت (٧٧٤) - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٧٨ م - دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .
٣٢٢- تفسير القرآن العظيم مسندا عن الرسول والصحابة والتابعين . لابن أبي حاتم الرازي ت

(٣٢٧) ـ تحقيق أسعد محمد الطيب ـ الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م ـ نشرته مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة .

* تفسير القرطبي = انظر : الجامع لأحكام القرآن .

* تفسير الماوردي = انظر : النكت والعيون .

* تفسير النسفي = انظر : مدارك التنزيل وحقائق التأويل .

٣٢٣ـ تفليس إبليس . لعز الدين عبد السلام بن أحمد المقدسي ت (٦٧٨) ـ حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه وقدم له أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م ـ مكتبة ابن الجوزي ـ الدمام .

٣٢٤ـ تقريب التهذيب . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ـ بعناية عادل مرشد ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .

٣٢٥ـ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير . للنووي ت (٦٧٦) ـ مطبوع مع شرحه تدريب الراوي للسيوطي . انظر : تدريب الراوي .

٣٢٦ـ تقريب الوصول إلى علم الأصول . لابن جزي ت (٧٤١) ـ تحقيق ودراسة وتعليق الدكتور محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ـ الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ـ نشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ـ ومكتبة العلم في جدة .

٣٢٧ـ التقرير والتحبير . شرح ابن أمير الحاج ت (٨٧٩) على تحرير الكمال بن الهمام ت (٨٦١) ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م مصورة عن الطبعة الأولى ١٣١٦ هـ بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر في القاهرة .

٣٢٨ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح . لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت (٨٠٦) ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م ـ دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٣٢٩ـ تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب . لابن الصابوني ت (٦٨٠) حققه وعلق عليه د / مصطفى جواد ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٣٧٧ هـ – ١٩٧٥ م .

٣٣٠ـ التكملة لكتاب الصلة . لابن الآبار ت (٦٥٨) تحقيق د / عبد السلام الهراس ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٣٣١ـ التكملة لوفيات النقلة . للمنذري ت (٦٥٦) ـ حققه وعلق عليه الدكتور بشار عواد

معروف ـ مطبعة الآداب في النجف الأشرف ـ ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م . وكذا الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ بمؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .

٣٣٢ـ تكملة المعاجم العربية . لدوزي ت (١٣٠٠) ترجمة الدكتور محمد سليم النعيمي ـ نشرته وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ طبعة دار الرشيد عام ١٩٧٨ م وما بعدها .

• التكملة والذيل على دُرّة الغواص . لأبي منصور الجواليقي ت (٥٣٩) بتحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي علي القرني = انظر : درة الغواص للحريري .

٣٣٣ـ التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية . للصنعاني ت (٦٥٠) حققه جماعة ـ مطبعة دار الكتاب بالقاهرة سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٣٣٤ـ تلبيس إبليس . لابن الجوزي ت (٥٩٧) ـ عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيرية ـ القاهرة .

٣٣٥ـ تلخيص البيان في مجازات القرآن . للشريف الرضي ت (٤٠٦) ـ حققه وقدم له وصنع فهارسه محمد عبد الغني حسن ـ الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ـ نشرته دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٣٣٦ـ ٣٣٦. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ـ عنى بتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ـ نشرته المكتبة الأثرية في باكستان .

٣٣٧ـ كتاب التلخيص في أصول الفقه . لأبي المعالي الجويني ت (٤٧٨) ـ تحقيق الدكتور عبد الله جولم النيبالي وشبير أحمد العمري ـ الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ـ دار البشائر الإسلامية في بيروت ومكتبة دار الباز بمكة المكرمة .

٣٣٨ـ كتاب التخليص في علم الفرائض . لأبي حكيم عبد الله بن إبراهيم الخبري ت (٤٧٦) ـ تحقيق الدكتور ناصر بن فنخير الفريدي ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م ـ نشرته مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة .

٣٣٩ـ تلخيص كتاب الاستغاثة (المعروف بالرد على البكري) لابن تيمية . لابن كثير ت (٧٧٤) ـ حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه أبو عبد الرحمن محمد بن علي عجال ـ الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ـ مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية .

٣٤٠ـ تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون . للصفدي ت (٧٦٤) ـ تحقيق محمد أبو الفضل

إبراهيم ـ منشورات المكتبة العصرية ـ بيروت ـ لبنان .

٣٤١ـ تمام المنة في التعليق على فقه السنة . للألباني ت (١٤٢٠) ـ الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ ـ نشر المكتبة الإسلامية بعمان ـ الأردن .

٣٤٢ـ تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل . للباقلاني ت (٤٠٣) ـ تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ لبنان . وكذا طبعة المكتبة الشرقية ببيروت سنة ١٩٧٥ م بتصحيح رتشرد يوسف مكارثي ـ من منشورات جامعة الحكمة في بغداد .

٣٤٣ـ التمهيد في أصول الفقه . لأبي الخطاب الكلوذاني ت (٥١٠) ـ دراسة وتحقيق الدكتور مفيد محمد أبو عمشة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م ـ نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى في مكة المكرمة .

٣٤٤ـ كتاب التمهيد لقواعد التوحيد . لأبي الثناء اللامشي ت (في أوائل القرن السادس) ـ حققه عبد المجيد تركي ـ الطبعة الأولى ١٩٩٥ م ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .

٣٤٥ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد . لابن عبد البر ت (٤٦٣) ـ حققه جماعة من العلماء ـ نشرته وزراة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية .

٣٤٦ـ تنبيه الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل . للشوكاني ت (١٢٥٠) ـ حققها وخرج أحاديثها الشيخ عقيل بن محمد المقطري ـ الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ـ مكتبة دار القدس في صنعاء ـ اليمن .

٣٤٧ـ تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي وتحذير العباد من أهل العناد . للبقاعي ت (٨٨٥) ـ تحقيق وتعليق عبد الرحمن الوكيل ـ طبع سنة ١٣٧٢ هـ .

٣٤٨ـ تنبيه المعلم بمبهات صحيح مسلم . لبرهان الدين سبط ابن العجمي ت (٨٨٤) ـ تحقيق وتعليق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ـ الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ـ دار الصميعي للنشر والتوزيع ـ الرياض .

٣٤٩ـ التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع . لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي ت (٣٧٧) ـ تحقيق وتعليق يمان بن سعد الدين الميادبني ـ الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ـ نشره رمادي للنشر ـ الدمام .

٣٥٠ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة . لابن عراق الكناني ت (٩٦٣) ـ

حققه وراجع أصوله وعلق عليه عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق ـ الطبعة الأولى بمطبعة عاطف ـ نشر مكتبة القاهرة بمصر .

٣٥١ـ تنزيه القرآن عن المطاعن . للقاضي عبد الجبار ت (٤١٥) ـ دار النهضة الحديثه ـ بيروت ـ لبنان .

٣٥٢ـ تهافت التهافت . لابن رشد ت (٥٩٥) ـ تحقيق سليمان دنيا ـ الطبعة الثالثة ـ دار المعارف بالقاهرة .

٣٥٣ـ تهافت الفلاسفة . للغزالي ت (٥٠٥) ـ تحقيق وتقديم الدكتور سليمان دنيا ـ الطبعة السابعة ـ دار المعارف بالقاهرة .

٣٥٤ـ كتاب التهجد وقيام الليل . لابن أبي الدنيا ت (٢٨١) ـ تحقيق ودراسة بن جزاء الحارثي ـ الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م ـ مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض .

٣٥٥ـ تهذيب الأسماء واللغات . للنووي ت (٦٧٦) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ مصورة عن الطبعة المنيرية .

٣٥٦ـ تهذيب إصلاح المنطق . للخطيب التبريزي ت (٥٠٢) ـ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م ـ منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ لبنان .

٣٥٧ـ كتاب التهذيب في الفرائض . لأبي الخطاب الكلوذاني ت (٥١٠) ـ تحقيق ودراسة الدكتور راشد بن محمد بن راشد الهزاع ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ـ دار الخراز للنشر والتوزيع ـ جدة .

٣٥٨ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال . للمزي ت (٧٤٢) ـ حققه وضبط نصه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف ـ الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م وما بعدها ـ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٣٥٩ـ تهذيب اللغة . للأزهري ت (٣٧٠) حققه وقدم له عبد السلام هارون ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ بمصر .

٣٦٠ـ تهذيب مختصر سنن أبي داود . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ـ مطبوع مع مختصر المنذري ومعالم السنن للخطابي ـ بتحقيق محمد حامد الفقي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .

٣٦١ـ كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك ـ على منهج العدل والإنصاف في شرح مسائل الخلاف . لأبي الحجاج يوسف بن دوناس الفندلاوي ت (٥٤٣) ـ دراسة وتحقيق الأستاذ أحمد بن محمد البوشيخي ـ طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية

سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .
٣٦٢ـ توالي التأنيس لمعالي محمد بن إدريس . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ـ حققه أبو الفداء عبد الله القاضي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .
٣٦٣ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر . لطاهر الجزائري ت (١٣٣٨) ـ اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م ـ نشره مكتب المطبوعات بحلب .
٣٦٤ـ كتاب التوحيد . لأبي منصور الماتريدي ت (٣٣٣) ـ حققه وقدم له الدكتور فتح الله خليف ـ دار المشرق بيروت ـ لبنان . ١٩٧٠ م .
٣٦٥ـ كتاب التوحيد . لمحمد بن عبد الوهاب ت (١٢٠٦) ـ مطبوع معه كتاب القول السديد في مقاصد التوحيد لابن سعدي ت (١٣٧٦) ـ اعتنى به وخرج أحاديثه الدكتور المرتضى الزين أحمد ـ الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م ـ مجموعة التحف النفائس الدولية للنشر والتوزيع بالرياض .
٣٦٦ـ كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل . لابن خزيمة ت (٣١١) ـ دراسة وتحقيق الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م ـ دار الرشد للنشر والتوزيع بالرياض . وكذا الطبعة التي راجعها وعلق عليها محمد خليل هراس المنشورة عام ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .
٣٦٧ـ كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد . لابن منده ت (٣٩٥) ـ حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ـ نشره مركز شئون الدعوة بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سنة ١٤٠٩ هـ .
٣٦٨ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار . لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ت (١١٨٢) ـ حققه وكتب له مقدمة علمية محمد محي الدين عبد المجيد ـ الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ ـ يطلب من مكتبة الخانجي ـ صورته دار إحياء التراث العربي في بيروت ـ لبنان .
٣٦٩ـ توفية الكيل لمن حرم لحوم الخيل . لصلاح الدين العلائي ت (٧٦١) ـ تحقيق بدر الحسن القاسمي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ ـ نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت .
٣٧٠ـ التوقيف على مهمات التعاريف . للمناوي ت (١٠٣١) ـ تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ـ الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م ـ دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ لبنان .

٣٧١ـ تيسير التحرير على كتاب التحرير . لأمير بادشاه الحنفي ت (نحو ٩٧٢) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

٣٧٢ـ تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد . لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ت (١٢٣٣) الطبعة الخامسة ١٤٠٢ هـ المكتب الإسلامي في بيروت .

٣٧٣ـ كتاب التيسير في القراءات السبع . لأبي عمرو الداني ت (٤٤٤) ـ عنى بتصحيحه أوتوير تزل ـ نشرته جمعية المستشرقين الألمانية ـ وطبعته مطبعة الدولة بإستنبول عام ١٩٣٠ م .

(ث)

٣٧٤ـ كتاب الثقات . لابن حبان ت (٣٥٤) ـ الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند .

٣٧٥ـ ثلاثة كتب في الأضداد . للأصمعي ت (٢١٦) ـ وللسجستاني ت (٢٤٨) ـ ولابن السكيت ت (٢٤٤) . نشرها الدكتور أوغست هفنر ـ دار المشرق ـ بيروت ـ لبنان .

٣٧٦ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب . لأبي منصور الثعالبي ت (٤٢٩) ـ تحقيق وشرح إبراهيم صالح ـ الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م ـ دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ـ دمشق .

٣٧٧ـ ثمار المقاصد في ذكر المساجد . ليوسف بن عبد الهادي ت (٩٠٩) ـ تحقيق محمد أسعد طلس ـ نشرتهُ مكتبة لبنان في بيروت .

(ج)

٣٧٨ـ الجامع لأحكام القرآن . للقرطبي ت (٦٧١) ـ الطبعة الثانية ـ أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء الترث العربي ـ بيروت ـ لبنان .

٣٧٩ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع . للخطيب البغدادي ت (٤٦٣) ـ قدم له وحققه وخرج أخباره وعلق عليه ووضع فهارسه الدكتور محمد عجاج الخطيب ـ الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٣٨٠ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول . لابن الأثير ت (٦٠٦) ـ حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد القادر الأرناؤوط طبعة ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م ـ نشر وتوزيع مكتبة الحلواني

ومطبعة الملاح وكتبة دار البيان .

٣٨١ـ الجامع الأموي في دمشق . لعلي الطنطاوي ت (١٤٢٠) الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م ـ دار الفكر ـ دمشق .

٣٨٢ـ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي من روايته وحمله . لابن عبد البر ت (٤٦٣) ـ تحقيق أبي الأشبال الزهيري ـ الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع في الدمام .

٣٨٣ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن . لابن جرير الطبري ت (٣١٠) ـ الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ـ مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر ـ القاهرة . وكذا الطبعة الثانية بتحقيق وتعليق محمود محمد شاكر ـ ومراجعة وتخريج أحمد محمد شاكر ـ نشرة دار المعارف بمصر ـ القاهرة .

٣٨٤ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل . للعلائي ت (٧٦١) ـ حققه وقدم له وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي ـ الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ـ نشرته وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية .

٣٨٥ـ جامع الرسائل لابن تيمية ت (٧٢٨) . جمع وتصنيف وتبويب وتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ـ الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م ـ نشر دار المدني للنشر والتوزيع ـ جدة .

* الجامع الصغير من حديث البشير النذير . للسيوطي ت (٩١١) ـ مطبوع مع شرحه فيض القدير للمناوي ت (١٠٣١) = انظر : فيض القدير للمناوي .

٣٨٦ـ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم . لابن رجب الحنبلي ت (٧٩٥) ـ تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس ـ الطبعة الخامسة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ـ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٣٨٧ـ كتاب الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ . لابن أبي زيد القيرواني ت (٣٨٦) ـ حققه وقدم له وعلق عليه محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ـ نشر وتوزيع مؤسسة الرسالة في بيروت والمكتبة العتيقة في تونس .

٣٨٨ـ الجامع الكبير . للسيوطي ت (٩١١) ـ نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم (٢٥) حديث . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٣٨٩ـ الجامع لشعب الإيمان . للبيهقي ت (٤٥٨) ـ حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه الدكتور

عبد العلي عبد الحميد حامد ومختار أحمد الندوي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ـ نشرته الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند .

٣٩٠ـ جامع المسانيد والسنن ـ الهادي لأقوم سنن . لابن كثير ت (٧٧٤) ـ دراسة وتحقيق عبد الملك بن عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ـ يطلب من مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة .

٣٩١ـ الجرح والتعديل . لابن أبي حاتم الرازي ت (٣٢٧) ـ الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان . مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند .

٣٩٢ـ جزء الحسن بن عرفة العبدي . لابن عرفة العبدي ت (٢٥٧) ـ حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م ـ مكتبة دار الأقصى في الكويت .

٣٩٣ـ جزء في الأصول (أصول الدين) مسألة القرآن . لابن عقيل ت (٥١٣) ـ تحقيق الدكتور سليمان بن عبد الله العُمير ـ الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ـ نشرته مكتبة دار السلام في الرياض .

٣٩٤ـ ٣٩٤. جزء فيه استدراك أم المؤمنين عائشة على الصحابة . لأبي منصور عبد المحسن بن محمد بن علي الشيحي البغدادي ت (٤٨٩) ـ تحقيق محمد عزيز شمس ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ـ نشرته الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند .

٣٩٥ـ جزء فيه طرق حديث ((إن لله تسعة وتسعين اسما)) . لأبي نعيم الأصبهاني ت (٤٣٠) ـ قدم له وضبط نصه وخرج أحاديثه مشهور بن حسن بن سلمان ـ الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ـ مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية .

٣٩٦ـ جزء فيه طرق حديث ((من كذب علي متعمدا)) . للطبراني ت (٣٦٠) ـ دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حسن الغماري ـ الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ـ دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٣٩٧ـ جزء القراءة خلف الإمام . للبخاري ت (٢٥٦) ـ حققه وعلق عليه فضل الرحمن الثوري ـ الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م ـ اهتمت بطبعه ونشره المكتبة السلفية لاهور ـ باكستان .

٣٩٨ـ الجعديات (حديث علي الجعد الجوهري) ت (٢٣٠) . لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي ت (٣١٧) ـ تحقيق وتخريج الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ـ الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ـ نشرته مكتبة الخانجي في القاهرة .
٣٩٩ـ جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ـ تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط ـ الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ـ دار العروبة للنشر والتوزيع ـ الصفاة ـ الكويت .
٤٠٠ـ جلاء العينين في محاكمة الأحمدين ـ للسيد نعمان خير الدين الألوسي ت (١٣١٧) مطبعة المدني بالقاهرة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
٤٠١ـ الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي . للمعافي بن زكريا النهرواني ت (٣٩٠) . دراسة وتحقيق الدكتور محمد مرسي الخولي ـ نشرة عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان .
٤٠٢ـ جماع العلم . للإمام الشافعي ت (٤٠٢) ـ تعليق وتحقيق أحمد محمد شاكر ـ نشرته مكتبة ابن تيمية لطباعة ونشر الكتب السلفية بالقاهرة .
٤٠٣ـ الجمع بين الصحيحين . لعبد الحق الإشبلي ت (٥٨٢) ـ اعتنى به حمد بن محمد الغماس ـ الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م ـ دار المحقق للنشر والتوزيع ـ الرياض .
٤٠٤ـ جمع جهود الحفاظ النقلة ـ بتواتر روايات زيادة العمر بالبر والصلة . جمع وإعداد وتخريج لطفي بن محمد بن محمد بن يوسف الصغير ـ الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ـ أضواء السلف في الرياض .
٤٠٥ـ جمع الجوامع (مع شرحه للمحلي وحاشية البناني) . لابن السبكي ت (٧٧١) ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان ـ مصورة عن الطبعة المصرية . وكذا المطبوع ضمن مجموع مهمات المتون نشرة دار الفكر في بيروت ـ لبنان .
٤٠٦ـ كتاب جمهرة الأمثال . لأبي هلال العسكري ت (٣٩٥) ـ حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ـ الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ـ المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة .
٤٠٧ـ كتاب جمهرة اللغة . لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ت (٣٢١) ـ حققه وقدم له الدكتور رمزي منير بعلبكي ـ الطبعة الأولى ١٩٨٨ م ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان .
٤٠٨ـ جني الجنتين في تمييز نوعي المثنيين . لمحمد أمين بن فضل الله المحبي ت (١١١١) ـ عنيت بنشره دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .
٤٠٩ـ الجنى الداني في حروف المعاني . للمرادي ت (٧٤٩) ـ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه

والأستاذ محمد نديم فاضل ـ الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

٤١٠ـ جهد القريحة في تجريد النصيحة . للسيوطي ت (٩١١) ـ مطبوع مع كتاب صون المنطق ـ نشرهما وعلق عليهما علي سامي النشار ـ الطبعة الأولى على نفقة مكتبة الخانجي بمصر .

٤١١ـ جهم بن صفوان ومكانته في الفكر الإسلامي لخالد العلي ـ مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٥٦ م .

٤١٢ـ جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن ﴿ قل هو الله أحد ﴾ تعدل ثلث القرآن . لابن تيمية ت (٧٢٨) ـ حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه أبو عمر الندوي عبد العزيز بن فتحي بن السيد ندا ـ الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ـ دار القاسم للنشر ـ الرياض .

٤١٣ـ الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح . لابن تيمية ت (٧٢٨) ـ تحقيق وتعليق الدكتور علي ابن حسن بن ناصر ـ والدكتور عبد العزيز بن إبراهيم العسكر والدكتور حمدان بن محمد الحمدان ـ الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ـ دار العاصمة بالرياض .

٤١٤ـ جواهر الأصول في علم حديث الرسول . لأبي الفيض محمد بن محمد بن علي الفارسي المشهور بفصيح الهروي ت (٨٣٧) ـ حققه وقابله وعلق عليه أبو المعالي المباركفوري ـ نشرته الدار السلفية بالهند .

٤١٥ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية . لابن أبي الوفاء ت (٧٧٥) ـ تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٤١٦ـ الجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل . للسعدي ت (٩٠٠) ـ تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ـ هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ـ القاهرة .

(ح)

٤١٧ـ حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (أو صفة الجنة) . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ـ حققه وعلق عليه علي الشربجي وقاسم النووي ـ الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ـ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٤١٨ـ حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع . للبناني ت (١١٩٨) ـ دار الفكر ـ

بيروت ـ لبنان .

٤١٩ـ حاشية الخضري على ابن عقيل لمحمد الخضري ت (١٢٨٧) مطبعة دار حياء الكتب العربية بالقاهرة .

٤٢٠ـ حاشية رد المحتار على الدر المختار . لابن عابدين ت (١٢٥٢) ـ الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ـ أعادت نشره دار الفكر عام ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م في بيروت ـ لبنان .

٤٢١ـ حاشية السندي على سنن النسائي . للسندي ت (١١٣٨) ـ مطبوعة مع سنن النسائي المصورة عن الطبعة المصرية سنة ١٤٠٦ هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان .

٤٢٢ـ حاشية الشهاب المسماة : عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي . للشهاب الخفاجي ت (١٠٦٩) ـ دار صادر ـ بيروت ـ لبنان .

٤٢٣ـ حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الآجرومية . لابن حمدون المعروف بابن الحاج ت (١٣١٦) ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت . لبنان .

٤٢٤ـ حاشية عُليش على الرسالة البيانية للصبان . لعُليش المالكي ت (١٢٩٩) ـ تحقيق أحمد فريد المزيدي ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

٤٢٥ـ الحبائك في أخبار الملائك . للسيوطي ت (٩١١) ـ تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول ـ الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ـ دار الكتب العملية ـ بيروت ـ لبنان .

٤٢٦ـ الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة . لقوام السنة الأصبهاني ت (٥٣٥) ـ تحقيق ودراسة محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي ومحمد بن محمود أبو رحيم ـ الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ـ دار الراية للنشر والتوزيع ـ الرياض .

٤٢٧ـ الحجة للقراء السبعة . للفارسي ت (٣٧٧) ـ حققه بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م وما بعدها ـ نشرته دار المأمون للتراث ـ دمشق .

٤٢٨ـ حجة الله البالغة . للدهلوي ت (١١٧٦) . حققه وراجعه السيد سابق ـ دار الكتب الحديثة بالقاهرة ومكتبة المثنى في بغداد .

٤٢٩ـ حجة الوداع . لابن حزم ت (٤٥٦) ـ علق عليه وقدم له الدكتور ممدوح حقي ـ الطبعة الثانية ١٩٦٦ م ـ دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ـ بيروت ـ لبنان .

٤٣٠ـ الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة . لمحمد بن السيد البطليوسي الأندلسي ت (٥٢١) ـ اعتنى به الدكتور محمد رضوان الداية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م ـ

نشرته دار الفكر بدمشق .
٤٣١ـ كتاب الحدود في الأصول . لابن فورك ت (٤٠٦) ـ قرأه وقدم له وعلق عليه محمد السليماني ـ الطبعة الأولى ١٩٩٩ م ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .
٤٣٢ـ ٤٣١ـ حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة . لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ت (١١٨٢) ـ تحقيق وتخريج سعد بن عبد الله بن سعد السعدان ـ الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ـ دار العاصمة في الرياض .
٤٣٣ـ الحذاقة في أنواع العلاقة . لأحمد بن عبد المنعم الدمنهوري ت (١١٩٢) ـ مطبوع ضمن مجموع بالمطبعة التونسية عام ١٣٢٧ هـ تونس .
٤٣٤ـ الحركات الباطنية في العالم الإسلامي ـ عقائدها وحكم الإسلام فيها . للدكتور محمد أحمد الخطيب ـ الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م نشر وتوزيع مكتبة الأقصى ـ عمان ـ الأردن .
٤٣٥ـ كتاب حسن السلوك الحافظ دولة الملوك . لمحمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي ت (٧٧٤) ـ دراسة وتحقيق وتعليق المستشار الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ـ دار الوطن ـ الرياض .
٤٣٦ـ حسن الظن بالله عز وجل . لابن أبي الدنيا ت (٢٨١)ـ حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه مخلص محمد ـ الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م ـ دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض .
٤٣٧ـ حسن المجاز بضبط عِلاقات المجاز . لسليمان بن يوسف بن عمر المزني ت (؟) ـ مطبوع ضمن مجموع مهمات المتون ص (٦٠٥ ـ ٦٠٨) ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .
٤٣٨ـ الحسنة والسيئة . لابن تيمية ت (٧٢٨) ـ تقديم الدكتور محمد جميل غازي ـ نشرته دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع بجدة ـ ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
٤٣٩ـ الحِطة في ذكر الصحاح الستة . للقنوجي ت (١٣٠٧) ـ دراسة وتحقيق علي حسن الحلبي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م ـ نشرته دار عمار بالأردن ودار الجيل في بيروت .
٤٤٠ـ الحقائق المكللة والدرة الإلغية . لصالح بن عبد الله الإلغي ـ الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م ـ مطبعة النجاح الجديدة في الدار البيضاء بالمغرب .
٤٤١ـ حقيقة البدعة وأحكامها . لسعيد بن ناصر الغامدي الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ ـ نشرته مكتبة الرشد بالرياض .

٤٤٢ـ الحقيقة والمجاز . لابن تيمية ت (٧٢٨) ـ ضمن مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٠٠ ـ ٤٩٧) .
٤٤٣ـ حكاية مناظرة الواسطية . لابن تيمية ت (٧٢٨) ـ ضمن مجموع الفتاوى (٣ / ١٦٠ ـ ١٩٣) .
٤٤٤ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . لأبي نعيم الأصبهاني ت (٤٣٠) ـ مطبعة السعادة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م القاهرة .
٤٤٥ـ الحماسة . لأبي تمام ت (٢٣١) ـ تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان . نشره المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ـ الرياض .
٤٤٦ـ حياة الحيوان الكبرى . للدميري ت (٨٠٨) ـ الطبعة الرابعة ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة .
٤٤٧ـ كتاب الحيوان . للجاحظ ت (٢٥٥) ـ بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ـ الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ ١٩٦٥ م ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

(خ)

٤٤٨ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . للبغدادي ت (١٠٩٣) ـ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ـ الطبعة الثانية ١٩٧٩ م ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة .
٤٤٩ـ الخصائص . لابن جني ت (٣٩٢) ـ بتحقيق محمد علي النجار ـ نشرته دار الكتاب العربي في بيروت تصويرا لطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة .
٤٥٠ـ كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه . للنسائي ت (٣٠٣) ـ خرج أحاديثه أبو إسحاق الحويني الأثري ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ـ نشرته دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان .
٤٥١ـ الخصائص الكبرى (أو كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب) . للسيوطي ت (٩١١) ـ تحقيق الدكتور محمد خليل هراس ـ نشرته دار الكتب الحديثه بالقاهرة .
٤٥٢ـ الخط العربي وتطويره في العصور العباسية في العراق . لسهيلة ياسين الجبوري ـ من منشورات المكتبة الأهلية في بغداد ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
٤٥٣ـ الخطط (كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) . للمقريزي ت (٨٤٥) ـ نشرته مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة .

٤٥٤- خطط دمشق . لأكرم حسن العلبي - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
٤٥٥- خطط الشام . لمحمد كرد علي ت (١٣٧٢) - الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م - نشرته دار العلم للملايين - بيروت - لبنان .
٤٥٦- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر . للمحبي ت (١١١١) نشرته دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة .
٤٥٧- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل . للبخاري ت (٢٥٦) - تحقيق وتعليق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني - مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة . وكذا الطبعة الأولى في الكويت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه بدر البدر - نشرة الدار السلفية .
٤٥٨- كتاب خلق الإنسان . لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت - من علماء القرن الثالث الهجري - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - الطبعة الثانية ١٩٨٥ م - نشرته وزارة الإعلام في الكويت .
٤٥٩- خلق الإنسان في اللغة . لأبي محمد الحسن بن أحمد بن عبد الرحمن - تحقيق وتقديم الدكتور أحمد خان - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م - منشورات معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الكويت .

(د)

٤٦٠- الداء والدواء . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) - حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م - دار ابن الجوزي بالدمام .
٤٦١- دائرة معارف القرن العشرين . لوجدي ت (١٣٧٣) - الطبعة الثالثة ١٩٧١ م دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
٤٦٢- الدارس في تاريخ المدارس . للنعيمي ت (٩٢٧) - تصحيح الدكتور صلاح الدين المنجد - الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م - دار الكتاب الجديد - بيروت - لبنان .
٤٦٣- در السّحابة في مناقب القرابة والصحابة . للشوكاني ت (١٢٥٠) - تحقيق ودراسة الدكتور حسين بن عبد الله العمري - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - دار الفكر بدمشق .
٤٦٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . للسمين الحلبي ت (٧٥٦) - تحقيق الدكتور أحمد

محمد خراط ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ـ دار القلم ـ دمشق .

٤٦٥ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور . للسيوطي ت (٩١١) ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٤٦٦ـ الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد . للعليمي ت (٩٢٨) ـ حققه وقدم له الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ـ نشرته مكتبة التوبة بالرياض .

٤٦٧ـ درء تعارض العقل والنقل . تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ـ توزيع مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ـ مصورة عن طبعة جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية بالرياض .

٤٦٨ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ـ عنى بتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ـ نشرته مكتبة ابن تيمية في القاهرة .

٤٦٩ـ درة الغواص (مع شرحها وحواشيها وتكملتها) . للحريري ت (٥١٦) ـ تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي علي القرني ـ الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م نشرته دار الجيل في بيروت ومكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة .

٤٧٠ـ كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده . لابن حزم ت (٤٥٦) ـ دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور أحمد بن ناصر بن محمد الحمد والدكتور سعيد بن عبد الرحمن بن موسى القزقي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ـ توزيع مكتبة التراث بمكة المكرمة .

٤٧١ـ الدرر في اختصار المغازي والسير . لابن عبد البر ت (٤٦٣) ـ خرج نصوصه وعلق عليه الدكتور مصطفى ديب البغا ـ الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ـ مؤسسة علوم القرآن بدمشق وبيروت .

٤٧٢ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ـ حققه وقدم له ووضع فهارسه محمد سيد جاد الحق ـ الطبعة الثانية ١٣٥٨ هـ - ١٩٦٦ م ـ مطبعة المدني في القاهرة .

٤٧٣ـ دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) . للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري كان حيًا سنة (١١٧٢) ـ الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م طبعة مصورة عن طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان .

٤٧٤ـ كتاب الدعاء . للطبراني ت (٣٦٠) ـ دراسة وتحقيق وتخريج الدكتور محمد سعيد بن

محمد حسن البخاري ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ـ دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٤٧٥ـ الدعاء المنثور وآدابه وما يجب على الداعي اتباعه واجتنابه لأبي بكر الطرطوشي ت (٥٢٠) ـ تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ لبنان .

٤٧٦ـ كتاب الدعوات الكبير . للبيهقي ت (٤٥٨) ـ تحقيق بدر بن عبد الله البدر ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ـ منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق بجميعة إحياء التراث الإسلامي ـ الكويت .

٤٧٧ـ دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه فقه السيرة للألباني ت (١٤٢٠) ـ نشر في مجلة التمدن الإسلامي بدمشق .

٤٧٨ـ دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب . لمحمد الأمين الشنقيطي ت (١٣٩٣) ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان .

٤٧٩ـ دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه . لابن الجوزي ت (٥٩٧) ـ حققه وقدم له حسن السقاف ـ الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م دار الإمام النووي ـ عمان ـ الأردن .

٤٨٠ـ كتاب دلائل الإعجاز . لعبد القاهر الجرجاني ت (٤٧١) ـ قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ـ الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ـ نشرته مطبعة المدني بالقاهرة ـ ودار المدني بجدة .

٤٨١ـ دلائل التوحيد . للقاسمي ت (١٣٣٢) ـ ضبط وتعليق وتخريج الشيخ خالد عبد الرحمن العك ـ الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ـ دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان .

٤٨٢ـ دلائل النبوة . لأبي نعيم الأصبهاني ت (٤٣٠) ـ حققه الدكتور محمد رواس قلعه جي وعبد البر عباس الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ـ دار النفائس ـ بيروت ـ لبنان .

٤٨٣ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة . للبيهقي ت (٤٥٨) ـ وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي قلعجي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

٤٨٤ـ الدليل الشافي على المنهل الصافي . لابن تعري بردي ت (٨٧٤) ـ تحقيق وتقديم فهيم

محمد شلتوت . نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

٤٨٥- كتاب الديات . لابن أبي عاصم ت (٢٨٧) حققه وخرج أحاديثه عبد الله بن أحمد الحاشدي الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م دار الأرقم للنشر والتوزيع - حولي - الكويت .

٤٨٦- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب . لابن فرحون المالكي ت (٧٩٩) - دراسة وتحقيق مأمون بن محي الدين الجنان - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٤٨٧- الدين الخالص . للقنوجي ت (١٣٠٧) تقديم محمد زهري النجار - توزيع مكتبة ابن تيمية .

٤٨٨- ديوان ابن الرومي ت (٢٨٣) . تحقيق د / حسين نصار - مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٧٦ م .

٤٨٩- ديوان ابن الفارض ت (٦٣٢) - نشرته دار صادر - بيروت - لبنان .

٤٩٠- ديوان ابن المعتز ت (٢٩٦) شرحه مجيد طراد - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م دار الكتاب العربي - بيروت .

٤٩١- ديوان أبي الأسود الدؤلي ت (٦٩) . صنعة أبي سعيد الحسن السكري ت (٢٧٥) - تحقيق محمد حسن آل ياسين - دار الكتاب الجديد - بيروت - لبنان .

٤٩٢- ديوان أبي الطيب المتنبئ ت (٣٥٤) . منشور مع شرحه العرف الطيب لليازجي - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٤٩٣- ديوان أبي النجم العجلي ت في حدود (١٢٠) . جمعه وحققه وشرحه الدكتور سجيع جميل الجبيلي - الطبعة الأولى ١٩٩٨ م دار صادر - بيروت - لبنان .

٤٩٤- ديوان أبي نواس ت (١٩٥) . حققه وضبطه وشرحه أحمد عبد المجيد الغزالي - نشرته دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .

٤٩٥- ديوان الأسود بن يعفر ت نحو (٢٠٢) . صنعة نوري حمودي القيسي - نشرته وزارة الثقافة والإعلام في بغداد سنة ١٩٧٠ م .

٤٩٦- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ت (٧) . قدم له وشرحه وضبطه ووضع فهارسه الدكتور محمد أحمد قاسم - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان .

٤٩٧ـ ديوان أمية بن أبي الصلت ت (٥) . جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عبد الحفيظ السطلي ـ الطبعة الثانية ١٩٧٧ م المطبعة التعاونية بدمشق .

٤٩٨ـ ديوان بشار بن برد ت (١٦٧) . لناشره ومقدمه وشارحه ومكمله محمد الطاهر بن عاشور ت (١٢٨٤) ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٧٥ م .

٤٩٩ـ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ت (٤٠) أو بعدها . حققه وعلق عليه الدكتور وليد عرفات ـ نشرته دار صادر ١٩٧٤ م ـ بيروت ـ لبنان . وكذا طبعة دار الأندلس بشرح وضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي ت (١٣٦٣) بيروت ـ لبنان ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٥٠٠ـ ديوان الحطيئة ت نحو (٤٥) . برواية وشرح ابن السكيت ت (٢٤٦) تحقيق د / نعمان محمد أمين طه ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٥٠١ـ ديوان حميد بن ثور الهلالي . صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني ـ نشرته الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة .

٥٠٢ـ ديوان ذي الرُّمة ت (١١٧) . تحقيق بيلي ـ الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ـ نشره المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان .

٥٠٣ـ ديوان زهير بن أبي سلمي ت (١٣) ق هـ . نشرته دار صادر ، بيروت ، لبنان .

٥٠٤ـ ديوان الإمام الشافعي ت (٢٠٤) . جمعه وشرحه ورتبه محمد عبد الرحيم ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

٥٠٥ـ ديوان الشريف الرضي ت (٤٠٦) . نشرته دار صادر ، بيروت ، لبنان .

٥٠٦ـ ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ت (٢٢) . حققه وشرحه صلاح الدين الهادي ، نشرته دار المعارف بمصر .

٥٠٧ـ ديوان الشنفري ت نحو (٧٠) ق هـ . جمعه وحققه وشرحه الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، نشرته دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

٥٠٨ـ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين . للذهبي ت (٧٤٨) ، حققه وعلق حواشيه حماد بن محمد الأنصاري ، نشر مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة .

٥٠٩ـ ديوان طرفة بن العبد ت نحو (٦٠) ق هـ . شرح الأعلم الشنتمري ت (٤٧٦) تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م .

٥١٠ـ ديوان العجاج ت (٩٠) . رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه ، تحقيق الدكتور عبد

الحفيظ السطلي ، توزيع مكتبة أطلس ، دمشق .
٥١١ـ ديوان الفرزدق ت (١١٠) . نشرته دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، بيروت ، لبنان .
* وكذا شرحه للصاوي = ينظر : شرح ديوان الفرزدق .
٥١٢ـ ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلى) ت (٦٨) . رواية أبي بكر الوالبي ، دراسة وتحقيق يسري عبد الغني ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
٥١٣ـ ديوان كثير عزة ت (١٠٥) . قدم له وشرحه مجيد طراد ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
٥١٤ـ ديوان لبيد بن ربيعة ت (٤١) . بشرح الطوسي ، حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م ، نشرته وزارة الإعلام في الكويت .
٥١٥ـ ديوان المعاني . لأبي هلال ت بعد (٣٩٥) ، شرحه وضبط نصه أحمد حسن بسج ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
٥١٦ـ ديوان النابغة الذبياني ت نحو (١٨) ق هـ . رواية الأصمعي وغيره ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بالقاهرة .

(ذ)

٥١٧ـ الذخيرة . لشهاب الدين القرافي ت (٦٨٤) ، تحقيق جماعة من العلماء ، الطبعة الأولى ١٩٩٤ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
٥١٨ـ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة . لابن بسام ت (٥٤٢) ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا وتونس .
٥١٩ـ كتاب ذكر أخبار إصبهان . لأبي نعيم الأصبهاني ت (٤٣٠) ، طبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل سنة ١٩٣٤ م .
٥٢٠ـ ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل . لأبي عبد الله حنبل بن إسحاق بن حنبل ت (٢٧٣) ، دراسة وتحقيق الدكتور محمد نغش الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، مطبعة سعد وشند بالقاهرة .
٥٢١ـ ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين ، المخالفة للسنة والمبتدعين . لليافعي ت (٧٦٨) ، تحقيق

الدكتور موسى بن سليمان الدويش ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، دار البخاري للنشر والتوزيع ، المدينة المنورة .

٥٢٢- ذم التأويل . لابن قدامة المقدسي ت (٦٢٠) ، حققه وخرج أحاديثه بدر بن عبد الله البدر ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، الدار السلفية ، الكويت .

٥٢٣- ذم الكلام وأهله . لأبي إسماعيل الهروي ت (٤٨١) ، تحقيق وضبط وتعليق الدكتور سميع دغيم ، الطبعة الأولى ١٩٩٤ م ، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

٥٢٤- وكذا الطبعة التي نشرتها مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م بتحقيق ودراسة عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل .

٥٢٥- ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي . للحسيني الدمشقي ت (٧٦٥) ، طبعته دائرة المعارف العثمانية ، الهند وصورتها أم القرى للطباعة والنشر بالقاهرة .

٥٢٦- ذيل طبقات الحفاظ للذهبي . للسيوطي ت (٩١١) ، طبعته دائرة المعارف العثمانية ، الهند وصورتها أم القرى للطباعة والنشر بالقاهرة .

٥٢٧- كتاب الذيل على طبقات الحنابلة . لابن رجب ت (٧٩٥) ، نشرته دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

٥٢٨- الذيل على العبر في خبر من عبر . لأبي زرعة ابن العراقي ت (٨٢٦) ، حققه وعلق عليه صالح مهدي عباس ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان .

٥٢٩- كتاب ذيل فصيح ثعلب . لعبد اللطيف البغدادي ت (٦٢٩) ، نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم الخفاجي ، طبع ضمن مجموعة كتب ، الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م ، نشرته مكتبة التوحيد بمصر .

٥٣٠- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة . لابن عبد الملك المراكشي ت (٧٠٣) تحقيق د / محمد بن شريفة دار الثقافة ، بيروت ، لبنان .

٥٣١- ذيول العبر في خبر من غبر . للذهبي ت (٧٤٨) . انظر : العبر في خبر من غبر .



٥٣٢- رجال صحيح البخاري . للكلاباذي ت (٣٩٨) ، تحقيق عبد الله الليثي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٥٣٣- رجال صحيح مسلم . لابن منجويه الأصبهاني ت (٤٢٨) ، تحقيق عبد الله الليثي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٥٣٤- الرحلة في طلب الحديث . للخطيب البغدادي ت (٤٦٣) ، حققه وعلق عليه نور الدين عتر الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م نشرته دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٥٣٥- كتاب الرد على الأخنائي . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، صحح أصله وحققه وخرج أحاديثه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في الرياض سنة ١٤٠٤ هـ .

٥٣٦- الرد على الجهمية . للدارمي ت (٢٨٠) ، قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليها بدرالبدر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، نشرته الدار السلفية بالكويت . وكذا طبعة المكتب الإسلامي في بيروت ، لبنان ، بتحقيق زهير الشاويش ، وتخريج الألباني ، الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٥٣٧- الرد على الجهمية . لابن منده ت (٣٩٥) ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي ابن محمد ناصر الفقيهي ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٥٣٨- الرد على الجهمية والزنادقة . لأحمد بن حنبل ت (٢٤١) ، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، دار اللواء ، الرياض ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .

٥٣٩- الرد على الدهريين . لجمال الدين الأفغاني ت (١٣١٥) ، رسالة نقلها من اللغة الفارسية على اللغة العربية محمد عبده ، نشرتها مكتبة السلام العالمية .

٥٤٠- الرد على القائلين بوحدة الوجود . لعلي بن سلطان القاري ت (١٠١٤) ، دراسة وتحقيق علي رضا بن عبد الله بن علي رضا ، الطبعة الاولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م نشرته دار المأمون للتراث في دمشق وبيروت .

٥٤١- كتاب الرد على المجبرة . للقاسم الرسي ت (٢٤٦) . انظر رسائل العدل والتوحيد .

٥٤٢- كتاب الرد على المنطقيين . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، الطبعة الثانية ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م ، طبع ونشر إدارة ترجمان السنة ، لاهور ، باكستان .

٥٤٣- الرد على من يقول القرآن مخلوق . لأحمد بن سلمان النجاد ت (٣٤٨) ، حققه وعلق عليه رضاء الله محمد إدريس ، مكتبة الصحابة الإسلامية في الكويت .

٥٤٤- الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، دراسة

وتحقيق الدكتور محمد بن عبد الله السمهري ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، نشرته دار بلنسية بالرياض .

٥٤٥- الرد على من يقول القرآن مخلوق . للنجاد ت (٣٤٨) ، حققه وعلق عليه رضا الله محمد إدريس ، مكتبة الصحابة الإسلامية بالكويت .

٥٤٦- الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر . لابن ناصر الدين الدمشقي ت (٨٤٢) ، حققه زهير الشاويش ، الطبعة الثالثة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٥٤٧- رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا . عني بتصحيحه خير الدين الزركلي ، المطبعة العربية بمصر ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٨ م .

٥٤٨- رسائل العدل والتوحيد . جمعها الدكتور محمد عمارة ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، دار الشروق بالقاهرة .

٥٤٩- رسائل وفتاوى شيخ الإسلام في التفسير والحديث والأصول والعقائد والآداب والأحكام . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، حققه وعلق حواشيه السيد محمد رشيد رضا ، قدم له ونقحه وراجعه وخرج آياته وأضاف إلى حواشيه محمد الأنور أحمد البلتاجي ، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، نشرته مكتبة وهبه بالقاهرة .

٥٥٠- رسائل وفتاوي في ذم ابن عربي الصوفي . جمع وتحقيق الدكتور موسى بن سليمان الدويش الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، مطابع شركة الصفحات الذهبية بالرياض .

٥٥١- الرسالة . للشافعي ت (٢٠٤) ، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان .

٥٥٢- رسالة إبليس إلى أخوانه المناحيس . للحاكم أبي سعد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي المعتزلي ت (٤٩٤) ، تحقيق حسين المدرسي ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٥٥٣- رسالة الإرادة والأمر . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، ضمن مجموعة الرسائل الكبرى . انظر : مجموعة الرسائل الكبرى .

٥٥٤- رسالة أضحوية في أمر المعاد . لابن سينا ت (٤٢٨) ، ضبطها وحققها الدكتور سليمان دنيا الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م ، دار الفكر العربي بالقاهرة .

٥٥٥- رسالة افتتاح الدعوة (رسالة في ظهور الدعوة العبيدية الفاطمية) . للقاضي النعمان ت (٣٦٣) ، تحقيق وداد القاضي ، الطبعة الأولى ١٩٧٠ م ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان .

٥٥٦- رسالة إلى أهل الثغر . لأبي الحسن الأشعري ت (٣٢٤) ، تحقيق ودراسة عبد الله شاكر محمد الجنيدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت لبنان .

٥٥٧- رسالة إلى كل مسلم . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، راجعها وعلق عليها الدكتور أسامة محمد عبد العظيم حمزة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، نشرتها دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع ، مقابل إدارة الأزهر بالقاهرة .

٥٥٨- رسالة إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل إلى الخليفة المتوكل في مسألة القرآن .

* رواية صالح بن الإمام أحمد = انظر : رسالة في أن القرآن غير مخلوق .

٥٥٩- الرسالة البيانية . للصبان ت (١٢٠٦) . انظر : حاشية عليش على الرسالة البيانية .

٥٦٠- الرسالة التبوكية . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، حققها وضبطها وخرج أحاديثها وعلق عليها أبو أسامة سليم بن عبد الهلالي ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، نشرتها مكتبة الخراز بجدة .

٥٦١- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت . لأبي نصر عبيد الله ابن سعيد السجزي ت (٤٤٤) ، تحقيق ودراسة محمد با كريم با عبد الله ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ نشره المجلس العلمي بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

٥٦٢- الرسالة العرشية . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، ضمن مجموع الفتاوى (٦ / ٥٤٥ ، ٥٨٣) .

٥٦٣- رسالة الغفران . للمعري ت (٤٤٩) تحقيق وشرح د / عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ ، الطبعة التاسعة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م ، نشرته دار المعارف بالقاهرة .

٥٦٤- الرسالة الفقهية لابن أبي زيد القيرواني ت (٣٨٦) ، ومعها : غرر المقالة في شرح غريب الرسالة لأبي عبد الله محمد بن منصور بن جماعة المغراوي ، إعداد وتحقيق الدكتور الهادي حمو والدكتور محمد أبو الأجفان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٥٦٥- رسالة في أن القرآن غير مخلوق . لإبراهيم بن إسحاق الحربي ت (٢٨٥) تقديم وتحقيق وتعليق علي بن عبد العزيز الشبل ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م دار العاصمة الرياض .

٥٦٦ـ رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري . لأبي القاسم عبد الملك بن عيسى بن درباس ت (٦٥٩) ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٥٦٧ـ رسالة في الرد على الرافضة . لأبي حامد محمد المقدسي ت (٨٨٨) ، تحقيق الأستاذ عبد الوهاب خليل الرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، نشرته الدار السلفية بومباي ، الهند .

٥٦٨ـ رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها . لابن حزم ت (٤٥٦) مطبوعة ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي ، جمع وتحقيق د / إحسان عباس ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م ، نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان .

٥٦٩ـ الرسالة القشيرية . للقشيري ت (٤٦٥) ، تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف ، نشرتها دار الكتب الحديثة بالقاهرة .

٥٧٠ـ الرسالة المستطرفة ، لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . للكتاني ت (١٣٤٥) ، كتب مقدمتها ووضع فهارسها محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن جعفر الكتاني ، الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٥٧١ـ الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة . لابن الحنبلي ت (٥٣٦) ، دراسة وتحقيق وتعليق علي بن عبد العزيز بن علي الشبل ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، نشرته مجموعة التحف النفائس الدولية للنشر والتوزيع ، الرياض .

٥٧٢ـ الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات . للداني ت (٤٤٤) تحقيق د / محمد بن سعيد القحطاني الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م دار ابن الجوزي بالرياض .

٥٧٣ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني . للمقالي ت (٧٠٢) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق .

٥٧٤ـ رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار . للأمير الصنعاني ت (١١٨٢) ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت لبنان .

٥٧٥ـ الروح . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، دراسة وتحقيق الدكتور بسام علي سلامة العموش ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، منشورات دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام

بالرياض .

٥٧٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . للألوسي ت (١٢٧٠) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

٥٧٧- الروض المعطار في خبر الأقطار . لمحمد بن عبد المنعم الحِمْيَري من علماء القرن الثامن ، حققه الدكتور إحسان عباس ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م ، مكتبة لبنان ، بيروت .

٥٧٨- كتاب روضات الجنات في أحوال العلماء السادات . للخوانساري ت (١٣١٣) الطبعة الثانية ١٣٦٧ هـ طهران ، إيران .

٥٧٩- روضة المحبين ونزهة المشتاقين . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، خرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرزاق المهدي ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق وبيروت .

٥٨٠- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل . لابن قدامة المقدسي ت (٦٢٠) ، ومعها شرحها نزهة الخاطر العاطر للشيخ عبد القادر بن أحمد بدران ت (١٣٤٦) ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، مكتبة المعارف في الرياض .

٥٨١- كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية . لأبي شامة ت (٦٦٥) ، حققه وعلق عليه إبراهيم الزيبق ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٥٨٢- رؤوس المسائل . للزمخشري ت (٥٣٨) ، دراسة وتحقيق عبد الله نذير أحمد ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان .

٥٨٣- كتاب الرؤية . للدارقطني ت (٣٨٥) ، قدم له وحققه وعلق عليه وخرج أحاديثه إبراهيم محمد العلي وأحمد فخري الرفاعي ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ، مكتبة المنار للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، الزرقاء .

٥٨٤- رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها . للدكتور أحمد بن ناصر بن محمد آل حمد ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، نشره معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

٥٨٥- رياض الصالحين . للنووي ت (٦٧٦) ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٥٨٦- الريح . لابن خالويه ت (٣٧٠) ، قدم له وضبطه وعلق عليه الدكتور حسين محمد محمد شرف ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، نشرته مكتبة إبراهيم الحلبي العلمية بالمدينة المنورة .

(ز)

٥٨٧- زاد المسير في علم التفسير . لابن الجوزي ت (٥٩٧) ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٥٨٨- زاد المعاد في هدي خير العباد . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٥٨٩- الزاهر في معاني كلمات الناس . للأنباري ت (٣٢٨) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٥٩٠- كتاب الزهد . لأحمد بن حنبل ت (٢٤١) ، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور محمد جلال شرف ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ١٩٨١ م ، بيروت ، لبنان .

٥٩١- كتاب الزهد . لأبي داود السجستاني ت (٢٧٥) ، تحقيق ضياء الحسن محمد السلفي ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م نشرته الدار السلفية ، بومباي ، الهند .

٥٩٢- كتاب الزهد (ويليه كتاب الرقائق برواية المروزي) لعبد الله بن المبارك ت (١٨١) ، وبعده : ما رواه نعيم بن حماد زائدا على ما رواه المروزي عن ابن المبارك في كتاب الزهد ، حققه وعلق عليه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، مصور عن الطبعة الهندية ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

٥٩٣- زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند . ترتيب وتخريج وتعليق د / عامر حسن صبري الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .

٥٩٤- زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه . للدكتور عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م ، نشرته مكتبة دار القلم والكتاب ، الرياض .

٥٩٥- الزيادة على ، النص حقيقتها وحكمها وأثر ذلك في الاحتجاج بالسنة الأحادية المستقلة

بالتشريع . للدكتور عمر بن عبد العزيز ، مطابع الرشيد بالمدينة المنورة .



٥٩٦ـ كتاب السبعة في القراءات . لابن مجاهد ت (٣٢٤) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بالقاهرة .

٥٩٧ـ سبل الهدي والرشاد في سيرة خير العباد . للصالحي ت (٩٢٤) ، تحقيق الأستاذ إبراهيم الترزي والأستاذ عبد الكريم العزباوي ، نشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف في جمهورية مصر العربية ، القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٥٩٨ـ السحر الحلال في الحكم والأمثال . للهاشمي ت (١٣٦٢) تحقيق د / أنطونيوس بطرس ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ مؤسسة المعارف ، بيروت ، لبنان .

٥٩٩ـ سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون . لابن نباتة المصري ت (٧٦٨) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشرته دار الفكر العربي بالقاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ .

٦٠٠ـ سفر السعادة وسفير الإفادة . للسخاوي ت (٦٤٣) ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٦٠١ـ سلاسل الذهب . للزركشي ت (٧٩٤) ، تحقيق ودراسة محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ، نشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ، توزيع مكتبة العلم في جدة .

٦٠٢ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها . للألباني ت (١٤٢٠) ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض ، طبعة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

٦٠٣ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة . للألباني ت (١٤٢٠) ، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، مكتبة المعارف بالرياض .

٦٠٤ـ سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر . للمرادي ، ت (١٢٠٦) أعادت نشره دار ابن حزم ودار البشائر الإسلامية في بيروت ، مصورة عن الطبعة المصرية .

٦٠٥ـ كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك . للمقريزي ت (٨٤٥) ، حققه وقدم له ووضع حواشيه الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م ، نشرته وزارة الثقافة مركز تحقيق التراث .

٦٠٦ـ السنة . لأحمد بن حنبل ت (٢٤١) ، طبع ضمن رسائل تحت عنوان ((شذرات البلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالحين)) بتحقيق محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

٦٠٧ـ السنة . لابن أبي عاصم ت (٢٨٧) ، حققه وخرج أحاديثه الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الرياض .

٦٠٨ـ السنة . لعبد الله بن الإمام أحمد ت (٢٩٠) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، نشرته رمادي للنشر ، الدمام .

٦٠٩ـ السنة : لمحمد بن نصر المروزي ت (٢٩٤) ، خرج أحاديثه وعلق عليه أبو محمد سالم بن أحمد السلفي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان .

٦١٠ـ السنة . للخلال ت (٣١١) ، دراسة وتحقيق الدكتور عطية بن عتيق الزهراني ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م وما بعدها ، دار الراية للشر والتوزيع ، الرياض .

٦١١ـ كتاب السنن . لسعيد بن منصور ت (٢٢٧) ، حققه وعلق عليه حبيب الرحمن الأعظمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م ، نشرته الدار السلفية في بومباي ، الهند .

٦١٢ـ سنن ابن ماجه . لابن ماجة ت (٢٧٥) ، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، استانبول ، تركيا .

٦١٣ـ سنن أبي داود . لأبي داود ت (٢٧٥) ، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٦١٤ـ سنن الترمذي . للترمذي ت (٢٧٩) ، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر مع آخرين . الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٦١٥ـ سنن الدارقطني ت (٣٨٥) وبذيله التعليق المغني على الدارقطني . لمحمد شمس الحق العظيم آبادي ت (١٣٢٩) ، عنى بتصحيحه وتنسيقه وترقيمه وتحقيقه السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، دار المحاسن للطباعة بالقاهرة ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م .

٦١٦ـ سنن الدارمي . للدارمي ت (٢٥٥) ، حقق نصه وخرج أحاديثه وفهرسه فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،

لبنان .

٦١٧ـ سنن النسائي (المجتبى) . للنسائي ت (٣٠٣) ، اعتنى به ورقمه وصنع فهارسه عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة الثانية مصورة عن الطبعة الأولى المصرية ، نشره مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٦١٨ـ كتاب السنن الكبرى . للنسائي ت (٣٠٣) ، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٦١٩ـ السنن الكبرى . للبيهقي ت (٤٥٨) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند .

٦٢٠ـ السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها . لأبي عمرو الداني ت (٤٤٤) ، دراسة وتحقيق الدكتور رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري ، الطعبة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م ، دار العاصمة للنشر والتوزيع ، الرياض .

٦٢١ـ سوائر الأمثال على أفعل . لحمزة بن الحسن الأصفهاني ت قبل (٣٦٠) ، دراسة وتحقيق الدكتور فهمي سعد ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

٦٢٢ـ سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل . دراسة وتحقيق موفق بن عبد الله ابن عبد القادر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م مكتبة المعارف ، الرياض .

٦٢٣ـ السياسة الشرعية . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، مطبوعة ضمن مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٤٤ ، ٣٩٧) .

٦٢٤ـ سير أعلام النبلاء . للذهبي ت (٧٤٨) ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط مع آخرين ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٦٢٥ـ سير السلف الصالحين . لقوام السنة الأصبهاني ت (٥٣٥) ، تحقيق الدكتور كرم بن حلمي ابن فرحات بن أحمد ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الرياض .

٦٢٦ـ سيرة ابن إسحاق (المسماة بكتاب المبدأ والمبعث والمغازي) . لمحمد بن إسحاق بن يسار ت (١٥) ، تحقيق وتعليق محمد حميد الله ، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، مطبوعة

محمد الخامس ، فاس ، المغرب ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

٦٢٧ـ سيرة الإمام أحمد بن حنبل . لصالح بن الإمام أحمد بن حنبل ت (٢٦٥) ، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور فؤاد بن عبد المنعم أحمد ، الطبعة الثالثة ١٤١ هـ - ١٩٩٥ م ، نشرته دار السلف للنشر والتوزيع بالرياض .

٦٢٨ـ السيرة النبوية . لابن هشام ت (٢١٣) ، راجع أصولها وعلق على حواشيها نخبة من العلماء نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة .

٦٢٩ـ السيرة النبوية . لابن كثير ت (٧٧٤) ، تحقيق مصطفى عبد الواحد ، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٦٣٠ـ السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل . للسبكي ت (٧٥٦) ، علق عليه محمد زاهد الحسن الكوثري ، نشرته مكتبة زهران بالقاهرة .

(ش)

٦٣١ـ الشامل في أصول الدين . للجويني ت (٤٧٨) ، حققه وعلق عليه وقدم له وفهرسه هلموت كلوبفر ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ م ، دار العرب للبستاني ، القاهرة .

٦٣٢ـ شأن الدعاء . لأبي سليمان الخطابي ت (٣٨٨) ، تحقيق أحمد يوسف الدقاق ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت .

٦٣٣ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية . لمحمد بن محمد مخلوف ت (١٣٦٠) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٦٣٤ـ شذرات البلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالحين . يحتوي على مجموعة من الكتب والرسائل ، جمعها وحققها محمد حامد الفقي ت (١٣٧٨) ، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

٦٣٥ـ شذارت الذهب في أخبار من ذهب . لابن العماد الحنبلي ت (١٠٨٩) ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان .

٦٣٦ـ شرح الآيات البينات . لابن أبي الحديد المدائني ت (٦٥٦) ، دراسة وتحقيق الدكتور مختار جبلي ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

٦٣٧ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . لابن عقيل ت (٧٦٩) ، بتحقيق محمد محي الدين

عبد الحميد ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، نشر وتوزيع دار التراث بالقاهرة .

٦٣٨- شرح أبيات إصلاح المنطق . للسيرافي ت (٣٨٥) ، تحقيق ياسين محمد السواس ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، الدار المتحدة للطباعة والنشر في دمشق .

٦٣٩- شرح الإشارات لابن سينا (ومعه شرح الطوسي) . للرازي ت (٦٠٦) ، الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٢٥ هـ بالقاهرة .

٦٤٠- كتاب شرح أشعار الهذليين . صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ت (٢٧٥) ، حققه عبد الستار أحمد فراج ، نشرته مكتبة دار العروبة بالقاهرة .

٦٤١- شرح الأصبهانية . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، تحقيق ودراسة محمد عودة السعودي ، رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في كلية أصول الدين الرياض ، عام ١٤١٧ هـ ، مطبوعة على الآلة .

٦٤٢- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة التابعين من بعدهم . للالكائي ت (٤١٨) ، تحقيق الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي ، الطبعة الرابعة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض .

٦٤٣- شرح الأصول الخمسة . للقاضي عبد الجبار ت (٤١٥) ، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ، حققه وقدم له الدكتور عبد الكريم عثمان ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، نشرته مكتبة وهبة بالقاهرة .

٦٤٤- شرح الألفية (مطبوع مع حاشية الصبان) . للأشموني ت نحو (٩٠٠) مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

٦٤٥- شرح أم البراهين . لأبي عبد الله محمد بن محمد يوسف السنوسي ت (٨٩٥) ، الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ مطبعة الاستقامة .

٦٤٦- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه . للتفتزاني ت (٧٩٢) ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٦ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٦٤٧- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول . للقرافي ت (٦٨٤) ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

* شرح جوهرة التوحيد . للبيجوري ت (١٢٧٧) = انظر : تحفة المريد على جوهرة التوحيد .

٦٤٨- شرح حديث أبي ذر رضي الله عنه . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (الرسالة العاشرة) ، عنيت بنشرها وتصحيحها والتعليق عليها للمرة الأولى سنة ١٣٤٦ هـ ، إدارة الطباعة المنيرية ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

٦٤٩- شرح حديث النزول . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، الطبعة السادسة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٦٥٠- شرح ديوان الحماسة . للمرزوقي ت (٤٢١) ، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م مطبعة لجنة التأليف والترجمة النشر ، القاهرة .

٦٥١- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام . للخطيب التبريزي ت (٥٠٢) ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

٦٥٢- شرح ديوان الفرزدق . عنى بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد الله إسماعيل الصاوي ، الطبعة الأولى ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م ، مطبعة الصاوي ، مصر .

٦٥٣- شرح السنة . للبغوي ت (٥١٦) ، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٦٥٤- شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني . للسرخسي ت في حدود (٥٠٠) تحقيق د / صلاح الدين المنجد ، دون تاريخ ومكان الطبع .

٦٥٥- شرح صحيح مسلم . للنووي ت (٦٧٦) ، الطبعة الأولى ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م ، المطبعة المصرية بالأزهر القاهرة .

٦٥٦- شرح صحيح مسلم ، المسمى (إكمال إكمال المعلم) . للأبي ت (٨٢٧) ، أعادت نشره تصويرا مكتبة الطبرية بالرياض .

٦٥٧- شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور . للسيوطي ت (٩١١) ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

٦٥٨- شرح العقائد النسفية . لسعد الدين التفتزاني ت (٧٩١) ، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، نشرته مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة .

٦٥٩- شرح العقيدة الطحاوية . لابن أبي العز الحنفي ت (٧٩٢) ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرنؤوط ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م . وكذا نشره دار الفكر العربي بتخريج محمد ناصر الدين الألباني .

٦٦٠- شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية . لابن عثيمين ، خرج أحاديثه واعتنى به سعد ابن فواز الصميل ، الطبعة الثالثة ١٤١٦ هـ ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام .
٦٦١- شرح الغرة في المنطق . لخضر بن محمد بن علي الرازي ت (٨٥٠) ، حققه وقدم له وأعده الدكتور ألبير نصري نادر ، منشورات دار المشرق ، بيروت ، لبنان ١٩٨٣ م .
٦٦٢- شرح الغرة في المنطق . لعيسى بن محمد بن عبد الله الإيجي الصفوي ت (٩٥٣) ، حققه وقدم له وأعده الدكتور ألبير نصري نادر ، منشورات دار المشرق ، بيروت ، لبنان ١٩٨٣ م .
٦٦٣- شرح فتح القدير للعاجز الفقير . لابن الهمام الحنفي ت (٨٦١) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
٦٦٤- شرح الفصيح . لعله للزمخشري ت (٥٣٨) ، تحقيق ودراسة الدكتور إبراهيم بن عبد الله ابن جمهور الغامدي ، نشره معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤١٧ هـ .
٦٦٥- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات . لأبي بكر بن القاسم الأنباري ت (٣٢٨) ، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، دار المعارف بالقاهرة .
٦٦٦- شرح القصائد العشر . للتبريزي ت (٥٠٢) ، ضبطه وصححه الأستاذ عبد السلام الحوفي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
٦٦٧- شرح قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام ت (٧٦١) ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية عشرة ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة .
٦٦٨- شرح كافية ابن الحاجب . للرضي ت (٦٨٦) ، قدم له وضع حواشيه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
٦٦٩- شرح الكافية الشافية . لابن مالك ت (٦٧٢) ، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
٦٧٠- شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري . لعبد الله الغنيمان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، توزيع مكتبة الدار بالمدينة المنورة .
٦٧١- شرح كتاب الفقه الأكبر . للملا علي القاري الحنفي ت (١٠١٤) ، الطبعة الأولى ١٤٠٤

هـ - ١٩٨٤ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٦٧٢ـ شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية) . لمحمد بن الطيب الفاسي ت (١١٧٠) ، تحقيق الدكتور علي حسين البواب ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض .

٦٧٣ـ شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر . لابن النجار ت (٩٧٢) تحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد ، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة ، جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ .

٦٧٤ـ شرح اللمع في أصول الفقه . لأبي إسحاق الشيرازي ت (٤٧٦) ، حققه وعلق عليه وخرّج نصّه الدكتور علي بن عبد العزيز بن علي العميريني ، دار البخاري للنشر والتوزيع بالقصيم ، طبعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . وكذا الطبعة الأولى لعام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، بتحقيق عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٦٧٥ـ شرح مختصر الروضة . للطوفي ت (٧١٦) ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٨٨ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٦٧٦ـ شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن . لأبي حفص عمر بن شاهين ت (٣٨٥) ، تحقيق عادل بن محمد ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، مؤسسة قرطبة بالقاهرة ، توزيع مكتبة الخراز بجدة .

٦٧٧ـ شرح مشكل الآثار . للطحاوي ت (٣٢١) ، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان .

٦٧٨ـ شرح معاني الآثار . للطحاوي ت (٣٢١) حققه وضبطه ونسقه وصححه محمد زهري النجار ، نشرته مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة .

٦٧٩ـ شرح المفصل . لابن يعيش ت (٦٤٣) ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

٦٨٠ـ شرح المقاصد . للتفتزاني ت (٧٩٣) ، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

٦٨١- شرح المقدمة الجزولية الكبير . لأبي علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبين ت (٦٥٤) ، درسه وحققه الدكتور تركي بن سهو نزال العتيبي ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٤ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
٦٨٢- شرح مقصورة ابن دريد . لابن خالويه ت (٣٧٠) ، دراسة وتحقيق محمود جاسم محمد ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
٦٨٣- شرح المواقف في علم الكلام . (الموقف الخامس في الإلهيات) . للجرجاني ت (٨١٦) ، تقديم وتحقيق وتعليق الدكتور أحمد المهدي ، نشرته مكتبة الأزهر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .
٦٨٤- كتاب الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة . لابن بطة ت (٣٨٧) تحقيق وتعليق ودراسة الدكتور رضا بن نعسان معطي ، طبعة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، نشرته المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
٦٨٥- شروط الأئمة الستة . لابن طاهر المقدسي ت (٥٠٧) ، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث ، نشرها مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .
٦٨٦- كتاب الشريعة . للآجري ت (٣٦٠) ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، دار الوطن ، الرياض .
٦٨٧- كتاب الشعر ، أو ((شرح الأبيات المشكلة الإعراب)) . لأبي على الفارسي ت (٣٧٧) ، تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٦٨٨- الشعر والشعراء . لابن قتيبة ت (٢٧٦) ، تحقيق وشرح أحمد شاكر ، الطبعة الثالثة ١٩٧٧ م دار التراث العربي للطباعة ، القاهرة .
٦٨٩- الشفا بتعريف حقوق المصطفى . للقاضي عياض ت (٥٤٤) ، تحقيق علي محمد البجاوي أعادت نشره دار الكتاب العربي ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
٦٩٠- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، تحرير الحساني حسن عبد الله ، نشرته مكتبة دار التراث بالقاهرة .
٦٩١- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل . للخفاجي ت (١٠٦٩) ، قدم له وصححه

وثق نصوصه وشرح غريبه الدكتور محمد كشاش ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٦٩٢ـ الشفاعة . لمقبل الوادعي ت (١٤٢٢) الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م نشر دار الآثار بصنعاء ، توزيع مؤسسة الريان ، بيروت ، لبنان .

٦٩٣ـ الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية . للترمذي ت (٢٧٥) ، تحقيق وتقديم فواز أحمد زمرلي ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

٦٩٤ـ الشيعة الاثنا عشرية وتحريف القرآن . لمحمد عبد الرحمن السيف ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م .

(ص)

٦٩٥ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، دراسة وتحقيق محمد بن عبد الله بن عمر الحلواني ومحمد كبير أحمد شودري ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م نشر رمادي للنشر والمؤتمن للتوزيع بالرياض .

٦٩٦ـ الصارم المنكي في الرد على السبكي . لابن عبد الهادي ت (٧٤٤) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٦٩٧ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا . للقلقشندي ت (٨٢١) ، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه محمد حسين شمس الدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٦٩٨ـ كتاب الصبح المنير في شعر أبي بصير . جمعه ونشره المستشرق رودلف جاير ت (١٩٢٩) مطبعة آدلف هلز هوس بيانة ١٩٢٧ (فيينا) .

٦٩٩ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ت (٣٩٣) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

٧٠٠ـ صحيح ابن حبان . لابن حبان ت (٣٥٤) ، بترتيب ابن بلبان ت (٧٣٩) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٧٠١ـ صحيح ابن خزيمة . لابن خزيمة ت (٣١١) ، حققه وعلق وخرج أحاديثه وقدم له الدكتور

محمد مصطفى الأعظمي .
٧٠٢ـ صحيح الأدب المفرد . للألباني ت (١٤٢٠) ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ ، نشرته دار الصديق بالجبيل .
٧٠٣ـ صحيح البخاري . للبخاري ت (٢٥٦) ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، دار السلام للنشر والتوزيع الرياض .
٧٠٤ـ صحيح الترغيب والترهيب للحافظ المنذري . اختيار وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني ت (١٤٢٠) ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
٧٠٥ـ صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) . للألباني ت (١٤٢٠) ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
٧٠٦ـ صحيح سنن ابن ماجه . للألباني ت (١٣٢٠) ، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض .
٧٠٧ـ صحيح سنن أبي داود (باختصار السند) . للألباني ت (١٤٢٠) ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، اختصر أسانيده وعلق عليه وفهرسه زهير الشاويش ، نشره مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض .
٧٠٨ـ صحيح سنن الترمذي (باختصار السند) . للألباني ت (١٤٢٠) ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، أشرف على طباعته والتعليق عليه وفهرسته زهير الشاويش ، نشره مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض .
٧٠٩ـ صحيح سنن النسائي (باختصار السند) . للألباني ت (١٤٢٠) ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، أشرف على طباعته والتعليق عليه وفهرسته زهير الشاويش ، نشره مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض .
٧١٠ـ صحيح كتاب الأذكار وضعيفه للنووي ت (٦٧٦) . لأبي أسامة سليم بن عيد الهلالي ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ، مكتب الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية .
٧١١ـ صحيح مسلم . لمسلم ت (٢٦١) ، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعد كتبه وأبوابه وحديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات عن أئمة اللغة محمد فؤاد عبد الباقي ، نشرته المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، إستانبول ، تركيا .
٧١٢ـ الصحيح المسند من أسباب النزول . لمقبل بن هادي الوادعي ، نشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
٧١٣- صريح السنة . لابن جرير الطبري ت (٣١٠) ، حققه وعلق عليه بدر بن يوسف المعتوق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، نشرته دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت .
٧١٤- كتاب الصفات . للدارقطني ت (٣٨٥) ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي ابن محمد بن ناصر الفقيهي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
٧١٥- الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه . للدكتور محمد أمان ابن علي الجامي ت (١٤١٦) ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، نشره المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
٧١٦- صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة . لعلوي بن عبد القادر السقاف ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، دار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض .
٧١٧- صفة الجنة . لابن أبي الدنيا ت (٢٨٠) ، تحقيق ودراسة عمرو عبد المنعم سليم ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، نشرته مكتبة ابن تيمية في القاهرة ، توزيع مكتبة العلم بجدة .
٧١٨- صفة الجنة . لأبي نعيم ت (٤٣٠) ، دراسة وتحقيق علي رضا بن عبد الله بن علي رضا ، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، دار المأمون للتراث ، دمشق .
٧١٩- صفة الساق لله تعالى بين إثبات السلف وتعطيل الخلف . لمحمد موسى نصر ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية .
٧٢٠- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي . لابن حمدان الحنبلي ت (٦٩٥) خرج أحاديثه وعلق عليه محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ هـ ، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق .
٧٢١- كتاب الصفدية . لابن تيمة ت (٧٢٨) ، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ، نشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة .
٧٢٢- كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم وفقهائهم وأدبائهم . لابن بشكوال ت (٥٧٨) ، عنى بنشره وصححه وراجع أصله السيد عزت العطار الحسيني ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٧٢٣- صناعة الكتاب . لأبي جعفر النحاس ت (٣٣٨) ، تحقيق د / بدر أحمد ضيف ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان .
٧٢٤- الصوارم الحِداد ، القاطعة لعلائق مقالات أرباب الاتحاد . للشوكاني ت (١٢٥٠) ، دراسة

وتحقيق وتعليق الدكتور محمد بن ربيع هادي المدخلي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م دار الحريري للطباعة ، القاهرة .

٧٢٥- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة . لابن حجر الهيثمي ت (٩٧٣) ، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٧٢٦- كتاب الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه وقدم له الدكتور علي بن محمد الدخيل الله ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، دار العاصمة بالرياض . وكذا طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتحقيق الدكتور أحمد عطية الغامدي والدكتور علي ناصر الفقيهي .

٧٢٧- الصوفية والفقراء . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، ضمن مجموع الفتاوى (١١ / ٥ ، ٢٤) .

٧٢٨- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام . للسيوطي ت (٩١١) ، نشره وعلق عليه سامي النشار ، الطبعة الأولى بنفقة مكتبة الخانجي بمصر .

٧٢٩- صيد الخاطر . لابن الجوزي ت (٥٩٧) ، تحقيق عبد القادر أحمد عطا ، نشرته مكتبة الكليات الأزهرية في القاهرة .

(ض)

٧٣٠- الضعفاء الكبير . للعقيلي ت (٣٢٢) ، حققه ووثقه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٧٣١- الضعفاء والمتروكين . للدارقطني ت (٣٨٥) ، دراسة وتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان .

٧٣٢- كتاب الضعفاء والمتروكين . للنسائي ت (٣٠٣) ، تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان .

٧٣٣- ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) . للألباني ت (١٤٢٠) الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م المكتب الإسلامي ، بيروت لبنان .

٧٣٤- ضعيف سنن ابن ماجه . للألباني ت (١٤٢٠) ، أشرف على طباعته والتعليق عليه وفهرسته زهير الشاويش ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٧٣٥- ضعيف سنن أبي داود . للألباني ت (١٤٢٠) ، أشرف على استخراجه وطباعته والتعليق عليه وفهرسته زهير الشاويش ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٧٣٦- ضعيف سنن الترمذي . للألباني ت (١٤٢٠) ، أشرف على استخراجه وطباعته والتعليق عليه وفهرسته زهير الشاويش ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٧٣٧- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة . لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، دار القلم ، دمشق .

٧٣٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع . للسخاوي ت (٩٠٢) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

(ط)

٧٣٩- طبقات الحنابلة . لابن أبي يعلى ت (٥٢٦) ، نشرته دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

٧٤٠- الطبقات السنية في تراجم الحنفية . لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الحنفي ت (١٠١٠) تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، نشرته دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع بالرياض .

٧٤١- طبقات الشافعية . لابن قاضي شهبة ت (٨٥١) ، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه ورتب فهارسه الدكتور الحافظ عبد العليم خان ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند .

٧٤٢- طبقات الشافعية . لابن هداية الله ت (١٠١٤) ، حققه وعلق عليه عادل نويهض ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان .

٧٤٣- طبقات الشافعية الكبرى . لابن السبكي ت (٧٧١) ، تحقي محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

٧٤٤- طبقات الشعراء . لابن المعتز ت (٢٩٦) ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر .

٧٤٥- طبقات الصوفية . لأبي عبد الرحمن السلمي ت (٤١٢) ، تحقيق نور الدين شريبة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م ، نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٧٤٦- طبقات فحول الشعراء . لمحمد بن سلام الجمحي ت (٢٣١) ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، نشرته مطبعة المدني في القاهرة .
٧٤٧- طبقات الفقهاء . لأبي إسحاق الشيرازي ت (٤٧٦) ، حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان .
٧٤٨- طبقات الفقهاء الشافعيين . لابن كثير ت (٧٧٤) ، تحقيق وتعليق وتقديم الدكتور أحمد عمر هاشم والدكتور محمد زينهم محمد عزب ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
٧٤٩- طبقات القراء . للذهبي ت (٧٤٨) ، تحقيق الدكتور أحمد خان ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، نشره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض .
٧٥٠- الطبقات الكبرى . لابن سعد ت (٢٣٠) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
٧٥١- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها . لأبي الشيخ الأصبهاني ت (٣٦٩) ، دراسة وتحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
٧٥٢- كتاب طبقات المعتزلة . لأحمد بن يحيى المرتضى ت (٨٤٠) ، عنيت بتحقيقه سوسنه ديفلد فلزر ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .
٧٥٣- طبقات المفسرين . للسيوطي ت (٩١١) ، بتحقيق علي محمد عمر ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م ، نشرته مكتبة وهبه بالقاهرة .
٧٥٤- طبقات المفسرين . للداودي ت (٩٤٥) ، تحقيق علي محمد عمر ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م ، نشرته مكتبة وهبه بالقاهرة .
٧٥٥- طبقات المفسرين . للأدنة وي (من علماء القرن الحادي عشر) ، تحقيق سليمان بن صالح الخزي ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، نشرته مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة .
٧٥٦- طبقات النحويين واللغويين . لأبي بكر بن الحسن الزبيدي الأندلسي ت (٣٩٧) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر .
٧٥٧- كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز . ليحيى بن حمزة بن علي بن

إبراهيم العلوي اليمني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٠٠, هـ - ١٩٨٠ م .

٧٥٨- طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب . لابن رسول الغساني ت (٦٩٦) ، مطبوع ضمن مجموعة الرسائل الكمالية رقم (٩) ، نشر مكتبة المعارف بالطائف .

٧٥٩- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه بشير محمد عيون ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م ، نشرته مكتبة دار البيان بدمشق ، ومكتبة المؤيد بالطائف .

٧٦٠- طريق الهجرتين وباب السعادتين . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، تحقيق أبي حفص سيد بن إبراهيم بن صادق بن عمران ، دار الحديث القاهرة ١٩٩١ م .

٧٦١- طلبة الطلبة (في الاصطلاحات الفقهية) . لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي ت (٥٣٧) ، ضبط وتعليق وتخريج الشيخ خالد عبد الرحمن العك ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٧٦٢- طوالع الأنوار من مطالع الأنظار . للبيضاوي ت (٦٥٨) ، تحقيق الدكتور محمد ربيع محمد جوهري ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م ، مطبعة رشوان .

(ظ)

٧٦٣- ظلال الجنة في تخريج السنة . للألباني ت (١٤٢٠) ، مطبوع مع كتاب السنة لابن أبي عاصم ت (٢٨٧) ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ ، المكتب الإسلامي ، بيروت لبنان .



٧٦٤- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي . لابن العربي المالكي ت (٥٤٣) دار الوحي المحمدي بالقاهرة .

٧٦٥- العبر في خبر من غبر . للذهبي ت (٧٤٨) ، ومعه ذيول العبر للمؤلف نفسه ، حققه وضبطه أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٧٦٦- كتاب عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب . لأبي بكر محمد بن أبي عثمان الحازمي ت (٥٨٤) ، حققه وعلق عليه عبد الله كنون ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ، الهيئة

العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة .
٧٦٧ـ عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات . للقزويني ت (٦٨٢) قدم له وحققه فاروق سعد ، الطبعة الثالثة ١٩٧٨ م ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان .
٧٦٨ـ عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، تحقيق الدكتور بدير محمد بدير ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، دار اليقين للنشر والتوزيع بالمنصورة .
٧٦٩ـ العُدة في أصول الفقه . للقاضي أبي يعلى ت (٤٥٨) ، حققه وعلق عليه خرج نصه الدكتور أحمد بن علي سير المباركي ، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
* كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد . للرس ت (٢٤٦) = انظر : رسائل العدل والتوحيد .
٧٧٠ـ العذب الفائض شرح عمدة الفارض . لإبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الفرضي ، على منظومة عمدة كل فارض في علم الوصايا والفرائض للشيخ صالح بن حسن الأزهري الحنبلي من علماء القرن الثاني عشر الهجري . أمر بطبعه الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود .
٧٧١ـ كتاب العرش . لابن أبي شيبة ت (٢٩٧) ، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن خليفة التميمي ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٨٨ م ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض .
٧٧٢ـ كتاب عشرة النساء . للنسائي ت (٣٠٣) ، حققه وعلق عليه عمرو علي عمر ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، نشرته مكتبة السنة بالقاهرة .
٧٧٣ـ العصر الإسلامي . للدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الحادية عشرة ، دار المعارف بالقاهرة .
٧٧٤ـ كتاب العظمة . لأبي الشيخ الأصبهاني ت (٣٦٩) ، دراسة وتحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، دار العاصمة بالرياض .
٧٧٥ـ عقائد الثلاث والسبعين فرقة . لأبي محمد اليمني ، من علماء القرن السادس الهجري ، تحقيق دراسة الدكتور محمد بن عبد الله زربان الغامدي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ، نشرته مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة .
٧٧٦ـ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين . للتقي الفاسي ت (٨٣٢) ، بتحقيق محمد حامد الفقي مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
٧٧٧ـ العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية . لابن عبد الهادي ت (٧٤٤) ، تقديم علي صبح المدني ، مطبعة المدني بالقاهرة .

٧٧٨- عقيدة السلف وأصحاب الحديث . للصابوني ت (٤٤٩) ، دراسة وتحقيق الدكتور ناصر ابن عبد الرحمن بن محمد الجديع ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ، دار العاصمة والنشر والتوزيع ، الرياض .
٧٧٩- العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية . لعبد الله بن يوسف الجديع ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
٧٨٠- العقيدة الواسطية . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، بشرح محمد خليل هراس ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، دار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض .
٧٨١- العلل . لابن المديني ت (٢٣٤) ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، طبعة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
٧٨٢- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية . لابن الجوزي ت (٥٩٧) ، حققه وعلق عليه الأستاذ إرشاد الحق الأثري ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، نشرته إدارة العلوم الأثرية ، فيصل آباد ، باكستان .
٧٨٣- كتاب العلل ومعرفة الرجال . لأحمد بن حنبل ت (٢٤١) ، رواية ابنه عبد الله ، نشره وعلق عليه الأستاذ الدكتور طلعت قوج بيكيت والأستاذ الدكتور إسماعيل جراح أوغلي ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، استانبول ، تركيا . ١٩٨٧ م . وكذا رواية المروذي وغيره ، تحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، نشرة الدار السلفية ، بومباي ، الهند .
٧٨٤- كتاب العلم . لأبي خيثمة ت (٢٣٤) ، حققه محمد ناصر الدين الألباني ، طبع ضمن رسائل أربع ، نشر وتوزيع دار الأرقم ، الكويت .
٧٨٥- العلم الخفاق من علم الاشتقاق . للقنوجي ت (١٣٠٧) ، تحقيق نذير محمد مكتبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار البصائر دمشق وبيروت .
٧٨٦- العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ (مع كتاب الأرواح النوافخ) . للمقبلي ت (١١٠٨) ، مكتبة دار البيان ، دمشق .
٧٨٧- علماء آل سليم وتلامذتهم وعلماء القصيم . لصالح السليمان المحمد العمري ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مطابع الإشعاع بالرياض .
٧٨٨- العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها . للذهبي ت (٧٤٨) ، قدم له وصححه

وراجع أصوله عبد الرحمن محمد عثمان ، الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ، نشرته المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

٧٨٩- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ . للسمين الحلبي ت (٧٥٦) ، حققه وعلق عليه الدكتور محمد التونجي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، عالم الكتب ، بيروت لبنان .

٧٩٠- العمدة في محاسن الشعر وآدابه . لابن رشيق ت (٤٥٦) ، تحقيق الدكتور محمد قرقزان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٧٩١- عمدة القاري شرح صحيح البخاري . للعيني ت (٨٥٥) ، دار الفكر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م ، مصورة عن طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٩٢ هـ .

٧٩٢- كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين . لحسن حسني عبد الوهاب ت (١٣٨٨) ، مراجعة وإكمال محمد العروسي المطوي وبشير البكوش ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٧٩٣- كتاب عمل اليوم والليلة . لابن السني ت (٣٦٤) ، بعناية بشير محمد عيون ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، نشرته مكتبة دار البيان بدمشق .

٧٩٤- العواصم من القواصم . لابن العربي ت (٥٤٣) ، تحقيق عمار طالبي ، الطبعة الثانية ١٩٨١م ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر .

٧٩٥- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم . لابن الوزير ت (٨٤٠) ، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان .

٧٩٦- عون المعبود شرح سنن أبي داود . لمحمد شمس الحق العظيم آبادي ت (١٣٩٢) ، ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ، نشرته المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

٧٩٧- عيون الأنباء في طبقات الأطباء . لابن أبي أصيبعة ت (٦٦٨) ، إصدار دار الفكر ، بيروت ، لبنان . ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .

٧٩٨- عيون المناظرات . لأبي علي عمر السكوني ت (٧١٧) ، تحقيق سعد غراب ، منشورات الجامعة التونسية . ١٩٧٦ م .

(غ)

٧٩٩ـ غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام . للألباني ت (١٤٢٠) ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، المكتب الإسلامي ، دمشق .

٨٠٠ـ غاية المرام في علم الكلام . للآمدي ت (٦٣١) ، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف ، نشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

٨٠١ـ غاية النهاية في طبقات القراء . لابن الجزري ت (٨٣٣) ، عنى بنشره ج . برجستراستر ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ .

٨٠٢ـ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب . للسفاريني ت (١١٨٨) ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، مؤسسة قرطبة بالقاهرة .

٨٠٣ـ غراس الأساس . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ، تحقيق وتعليق الدكتور توفيق محمد شاهين ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ، نشرته مكتبة وهبه بالقاهرة .

٨٠٤ـ غرر التبيان في من لم يسم في القرآن . لابن جماعة الكناني ت (٧٣٣) ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الجواد خلف ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق وبيروت .

٨٠٥ـ كتاب الغرر المثلثة والدرر المبثثة . للفيروزآبادي ت (٨١٧) ، تحقيق ودراسة الدكتور سليمان ابن إبراهيم بن محمد العايد نشرته مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة .

٨٠٦ـ غريب الحديث . لأبي عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤) ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند .

٨٠٧ـ غريب الحديث . لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي ت (٢٨٥) ، تحقيق ودراسة الدكتور سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

٨٠٨ـ غريب الحديث . للخطابي ت (٣٨٨) ، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي . نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٨٠٩ـ الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلامية . للدكتور عبد الله سلوم السامرائي ، الطبعة الثانية ١٩٨٢ م ، دار واسط للنشر ، لندن ، بغداد .
٨١٠ـ الغنية (فهرست شيوخ القاضي عياض) . للقاضي عياض ت (٥٤٤) ، تحقيق ماهر زهير جرار ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
٨١١ـ الغنية لطالبي طريق الحق . لعبد القادر الجيلاني الحسني ت (٥٦١) ، المكتبة الشعبية ، بيروت ، لبنان .
٨١٢ـ كتاب الغوامض والمبهمات . لابن بشكوال ت (٥٧٨) ، تحقيق وتخريج محمود مغراوي ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع ، جدة .
٨١٣ـ الغيث المسجم في شرح لامية العجم . للصفدي ت (٧٦٤) ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، نشرته دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .

(ف)

٨١٤ـ الفائق في غريب الحديث . للزمخشري ت (٥٣٨) تحقيق علي البجاوى ومحمد أبو الفضل ، الطبعة الثانية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر .
٨١٥ـ كتاب الفتاوى الحديثية . لابن حجر الهيتمي ت (٩٧٤) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
٨١٦ـ الفتاوى الكبرى . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، تحقيق وتعليق وتقديم محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
٨١٧ـ فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ، قرأ أصله تصحيحا وتحقيقا عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة ١٣٨٠ هـ .
* فتح الباقي على ألفية العراقي . لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ت (٩٢٥) = انظر : التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي .
٨١٨ـ فتح رب البرية بتلخيص الحموية (مطبوع ضمن رسائل في العقيدة) . للعثيمين ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م ، مكتبة المعارف بالرياض .

٨١٩- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني . لأحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي ت (١٣٧٨) ، الطبعة الأولى بمطبعة الإخوان المسلمين ، مصر .

٨٢٠- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير . للشوكاني ت (١٢٥٠) ، حققه وخرج أحاديثه الدكتور عبد الرحمن عميرة ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بالمنصورة .

٨٢١- الفتح المبين في طبقات الأصوليين . للمراغي ت (؟) ، الطبعة الثانية ، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي بالقاهرة .

٨٢٢- فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد . لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب ت (١٢٨٥) ، بتحقيق الدكتور الوليد ابن عبد الرحمن بن محمد آل فريان . الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الرياض .

٨٢٣- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي . للسخاوي ت (٩٠٣) ، تحقيق وتعليق الشيخ علي حسين علي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، نشرته إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة الإسلامية السلفية ببنارس ، الهند .

٨٢٤- فتح الملهم بشرح صحيح مسلم . لشبير أحمد الديوبندي العثماني ت (١٣٦٩) ، نشرته مكتبة الحجاز ، كراتشي ، باكستان .

٨٢٥- الفتوى الحموية الكبرى . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، الطبعة الثالثة ١٣٩٨ هـ ، بالقاهرة . وكذا المطبوعة ضمن مجموع الفتاوى بالمجلد الخامس .

٨٢٦- كتاب فتوح البلدان . للبلاذري ت حوالي (٢٧٥) ، نشره ووضع ملاحقه وفهارسه الدكتور صلاح الدين المنجد ، نشرته مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .

٨٢٧- كتاب فتوح مصر وأخبارها . لابن عبد الحكم ت (٢٥٧) ، طبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل سنة ١٩٢٠ م .

٨٢٨- الفتوحات المكية . لابن عربي ت (٦٣٨) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

٨٢٩- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية . لمحمد صالح الزركان ، دار الفكر بالقاهرة .

٨٣٠- الفردوس بمأثور الخطاب . لأبي شجاع الديلمي ت (٥٠٩) ، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٨٣١- الفرق بين الفرق . لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر ت (٤٢٩) ، تحقيق محمد محي الدين

عبد الحميد ، المكتبة العصرية ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ، بيروت ، لبنان .

٨٣٢ـ فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها . للدكتور غالب بن عواجي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، مكتبة لينة للنشر والتوزيع ، القاهرة .

٨٣٣ـ فرق وطبقات المعتزلة . للقاضي عبد الجبار ت (٤١٥) = ينظر : كتاب المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل .

٨٣٤ـ الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ، نشرته دار طويق للنشر والتوزيع ، الرياض .

٨٣٥ـ كتاب الفروق . للقرافي ت (٦٨٤) ، دراسة وتحقيق د / محمد أحمد سراج و د / علي جمعة محمد ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م دار السلام بالقاهرة .

٨٣٦ـ الفريد في إعراب القرآن المجيد . للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني ت (٦٤٣) ، تحقيق الدكتور محمد حسن النمر ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، دار الثقافة ، الدوحة ، قطر .

٨٣٧ـ الفِصَل في الملل والأهواء والنحل . لابن حزم ت (٤٥٦) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر والدكتور عبد الرحمن عميرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع بالسعودية .

٨٣٨ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال . لأبي عبيد البكري ت (٤٨٧) ، حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين ، طبعة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، نشرته دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

٨٣٩ـ فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال . لابن رشد ت (٥٩٥) ، دراسة وتحقيق محمد عمارة ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة .

٨٤٠ـ نصوص الحكم لابن العربي ت (٦٣٨) . شرح عبد الرزاق القاشاني ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٨٤١ـ الفصول في الأصول . للجصاص ت (٣٧٠) ، دراسة وتحقيق الدكتور عجيل جاسم النشمي ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٩٤ م ، نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت .

٨٤٢ـ فض الوعاء في حديث رفع اليدين في الدعاء . للسيوطي ت (٩١١) ، تحقيق وتخريج شكور بن محمود الميادينى ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م ، مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء .

٨٤٣ـ فضائح الباطنية . للغزالي ت (٥٠٥) حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي ، نشرته مؤسسة دار الكتب الثقافية بالكويت .

٨٤٤ـ كتاب فضائل الأوقات . للبيهقي ت (٤٥٨) ، دراسة وتحقيق عدنان عبد الرحمن محيد القيسي ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، مكتبة المنارة في مكة المكرمة .

٨٤٥ـ كتاب فضائل الصحابة . لأحمد بن حنبل ت (٢٤١) ، حققه وخرج أحاديثه وصي الله بن محمد عباس ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة .

٨٤٦ـ كتاب فضائل القرآن . لأبي عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤) ، حققه وشرحه وعلق عليه مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، دار ابن كثير ، دمشق .

٨٤٧ـ كتاب فضائل القرآن . لابن كثير ت (٧٧٤) ، حقق أصله وخرج حديثه أبو إسحاق الحويني الأثري ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ، نشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة .

٨٤٨ـ كتاب فضائل القرآن ، وما جاء فيه من الفضل وفي كم يُقرأ والسنة في ذلك . لأبي بكر جعفر الفريابي ت (٣٠١) ، تحقيق وتخريج ودراسة يوسف عثمان فضل الله جبريل ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، مكتبة الرشد ، الرياض .

٨٤٩ـ الفقه الأكبر (ويسمى الفقه الأبسط) . لأبي حنيفة ت (١٥٠) ، رواية أبي مطيع البلخي ت (١٩٩) ، طبع ضمن مجموع : العالم والمتعلم ورسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، مطبعة الأنوار بالقاهرة سنة ١٣٦٨ هـ .

٨٥٠ـ فقه السيرة . للغزالي ت (١٤١٦) ، خرج أحاديثه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ت (١٤٢٠) . طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر ، بمطابع الدوحة الحديثة في قطر .

٨٥١ـ كتاب الفقيه والمتفقه . للخطيب البغدادي ت (٤٦٣) ، حققه عادل بن يوسف العزازي ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام .

٨٥٢ـ فنون الأفنان في عيون علوم القرآن . لابن الجوزي ت (٥٩٧) حققه وأكمل فوائده د / حسن ضياء الدين عتر الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م دار البشائر الإسلامية ، بيروت .
٨٥٣ـ فهرس الخزانة التيمورية . مطبعة دار الكتب المصرية في القاهرة ١٩٤٨ م .
٨٥٤ـ فهرس مخطوطات خزانة القرويين . لمحمد عابد الفاسي ت (١٣٩٥) ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، طبعة إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب .
٨٥٥ـ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (المنتخب من مخطوطات الحديث) . للألباني ت (١٤٢٠) ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
٨٥٦ـ فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد . لعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ، نشرته رئامة ديوان الأوقاف بالجمهورية العراقية .
٨٥٧ـ الفهرست . لابن النديم ت (٤٣٨) ، نشرته دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، مصورة عن طبعة قبلها .
٨٥٨ـ فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف . لأبي بكر محمد بن خير الأموي الإشبيلي ت (٥٧٥) ، وقف على نسخها وطبعها ومقابلتها على أصل محفوظ في خزانة الاسكوريال الشيخ فرنسشكه قداره زيدين وتلميذه خليان ربارة طرغوه ، منشورات المكتب التجاري في بيروت ومكتبة المثنى في بغداد ومؤسسة الخانجي في القاهرة عن الأصل المطبوع في مطبعة قومش بسرقسطة سنة ١٨٩٣ م .
٨٥٩ـ فهم القرآن (معه كتاب العقل) . للحارث المحاسبي ت (٢٤٣) ، قدم له وحقق نصوصه حسين القوتلي ، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـــ ١٩٧١ م ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
٨٦٠ـ فوات الوفيات والذيل عليها . لابن شاكر الكتبي ت (٧٦٤) تحقيق د / إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لبنان بدون ذكر تاريخ الطبع .
٨٦١ـ الفوائد . لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي ت (٤١٤) ، حققه وخرج أحاديثه حمدي بن عبد المجيد السلفي ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، نشرته مكتبة الرشد للشنر والتوزيع بالرياض .
٨٦٢ـ الفوائد البهية في تراجم الحنفية . لأبي الحسنات اللكنوي ت (١٣٠٤) ، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعاني ، نشرة دار الكتاب

الإسلامي بالقاهرة .
٨٦٣ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة . للشوكاني ت (١٢٥٠) ، تحقيق عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي اليماني ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ ، بيروت ، لبنان .
٨٦٤ـ في أصول النحو . لسعيد الأفغاني ت (١٤١٧) طبعة المكتب الإسلامي في بيروت سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٨٦٥ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير . للمناوي ت (١٠٣١) ، الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، لبنان .

(ق)

٨٦٦ـ قاعدة في معنى كون الرب عادلا وفي تنزهه عن الظلم وفي إثبات عدله وإحسانه . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، منشورة ضمن جامع الرسائل بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم . انظر : جامع الرسائل لابن تيمية ، جمع وتصنيف وتبويب وتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم .
٨٦٧ـ القاعدة المراكشية . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، مطبوعة ضمن مجموع الفتاوى (٥ / ١٥٣ ، ١٩٣) .
٨٦٨ـ القاموس المحيط . للفيروز آبادي (٨١٧) ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
٨٦٩ـ قانون التأويل . للغزالي ت (٥٠٥) ، (مطبوع مع كتابه معارج القدس في مدارج معرفة النفس) ، حققه وخرج أحاديثه محمد مصطفى أبو العلا ، يطلب من مكتبة الجندي بمصر .
٨٧٠ـ قانون التأويل . لابن العربي ت (٥٤٣) ، دراسة وتحقيق محمد السليماني ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ومؤسسة علوم القرآن في بيروت .
٨٧١ـ القانون في الطب . لابن سينا ت (٤٢٨) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
٨٧٢ـ كتاب القدر . للفريابي ت (٣٠١) ، حققه وخرج أحاديثه عبد الله بن حمد المنصور ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م أضواء السلف بالرياض .
٨٧٣ـ كتاب القدر وما ورد في ذلك من الآثار . لابن وهب ت (١٩٧) ، تحقيق ودراسة وتخريج الدكتور عبد العزيز محمد العثيم ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار السلطان للنشر والتوزيع .

٨٧٤ـ القِرى لقاصد أم القرى . لمحب الدين الطبري ت (٦٩٤) ، عارضه بمخطوطاته مصطفى السقا ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان . مصورة عن طبعة سابقة .

٨٧٥ـ قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل . للمحبي ت (١١١١) ، تحقيق وشرح الدكتور عثمان محمود الصيني ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م مكتبة التوبة في الرياض .

٨٧٦ـ قصص لا تثبت . لأبي عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٥ م ، دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض .

٨٧٧ـ القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية . لابن الحاجب ت (٦٤٦) ، تحقيق وشرح الدكتور طارق نجم عبد الله ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء .

* القصيدة النونية . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) = انظر : « الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية » .

٨٧٨ـ قضاة قرطبة . للخشني ت (٣٦١) . الدار المصرية للتأليف والترجمة . سنة ١٩٦٦ م .

٨٧٩ـ قضية الخير والشر في الفكر الإسلامي . للدكتور محمد السيد الجليند ، الطبعة الثانية ١٩٨١ م ، مطبعة الحلبي القاهرة .

٨٨٠ـ القطع والائتناف . للنحاس ت (٣٣٨) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، دار عالم الكتب ، الرياض .

٨٨١ـ قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة . للسيوطي ت (٩١١) ، تحقيق الشيخ خليل محي الدين المنيس ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت لبنان .

٨٨٢ـ كتاب القلائد في تصحيح العقائد . لابن المرتضى المعتزلي ت (٨٤٠) ، حققه وقدم له وأعده الدكتور ألبير نصري نادر ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان .

٨٨٣ـ قواطع الأدلة في أصول الفقه . لأبي المظفر السمعاني ت (٤٨٩) ، تحقيق الدكتور عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، مكتبة التوبة ، الرياض .

٨٨٤ـ قواعد العقائد . للغزالي ت (٥٠٥) ، تحقيق وتعليق موسى محمد علي ، الطبعة الثانية

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
٨٨٥- القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية . للدكتور حكمت بشير ياسين ، تقديم بكر أبو زيد ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٣ م ، نشرته مكتبة المؤيد بالرياض .
٨٨٦- القول في علم النجوم . للخطيب البغدادي ت (٤٦٣) دَرَسهُ وحققه د / يوسف بن محمد السعيد ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م دار أطلس بالرياض .

(ك)

٨٨٧- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة . للذهبي ت (٧٤٨) ، تحقيق وتعليق عزت علي عيد عطية وموسى محمد علي الموشي ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، يطلب من دار الكتب الحديثة في القاهرة .
٨٨٨- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٨) ، (مطبوع في آخر كتاب الكشاف للزمخشري) دار المعرفة بيروت لبنان .
٨٨٩- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (القصيدة النونية) . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، بشرح الدكتور محمد خليل هراس ، نشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م . وكذا شرح أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، تحقيق زهير الشاويش ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ودمشق .
٨٩٠- الكامل . للمبرد ت (٢٨٥) ، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه محمد أحمد الدالي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
٨٩١- الكامل في التاريخ . لابن الأثير ت (٦٣٠) ، نشرته دار صادر للطباعة والنشر ، ودار بيروت للطباعة والنشر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ، بيروت ، لبنان .
٨٩٢- الكامل في ضعفاء الرجال . لابن عدي ت (٣٦٥) ، تحقيق الدكتور سهيل زكار ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
٨٩٣- الكتاب . لسيبويه ت (١٨٠) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ ، نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٨٩٤- الكتاب المقدس (أي كتب العهد القديم والعهد الجديد) . طبعة ١٩٨٦ م بالسويد .

٨٩٥ـ كتب حذر منها العلماء . لمشهور بن حسن آل سلمان ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الرياض .

٨٩٦ـ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم . للتهانوي ت (١١٩١) ، أشرف على تحقيقه وإعداده جماعة ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان .

٨٩٧ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . للزمخشري ت (٥٣٨) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

٨٩٨ـ كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة . للهيثمي ت (٨٠٧) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٨٩٩ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس . للعجلوني ت (١١٦٢) ، أشرف على طبعه وتصحيحه والتعليق عليه أحمد القلاش ، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

٩٠٠ـ كشف الرين في أحوال العين . لابن الأكفاني ت (٧٤٩) ، تحقيق الدكتور محمد ظافر الوفائي والدكتور محمد رواس قلعجي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، نشره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض .

٩٠١ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . لحاجي خليفة ت (١٠٦٧) ، منشورات مكتبة المثنى في بغداد .

٩٠٢ـ كشف المخبوء ، بثبوت حديث التسمية عند الوضوء . لأبي إسحاق الحويني الأثري ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ نشرته مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي بالقاهرة .

٩٠٣ـ كشف المشكل في النحو . لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ت (٥٩٩) ، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، نشرته وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية .

٩٠٤ـ الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف . لمحمد أسعد طلس ، مطبعة العاني في بغداد سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .

٩٠٥ـ كتاب الكفاية في الطب . منسوب لأبي الحسن علي بن رضوان بن علي أبو جعفر ت (٤٦٠) ، تحقيق الدكتور سلمان قطاية ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ،

منشورات وزراة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية .

٩٠٦- كتاب الكفاية في علم الرواية . للخطيب البغدادي ت (٤٦٣) ، طبعته إدارة جميعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، سنة ١٣٥٧ هـ .

٩٠٧- الكلم الطيب . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٩٠٨- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) . لأبي البقاء الكفوي ت (١٠٩٤) ، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، نشرته در الكتاب الإسلامي بالقاهرة .

٩٠٩- الكنى والأسماء . للدولابي ت (٣١٠) ، وضع حواشيه الشيخ زكريا عميرات ، ووضع فهارسه أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٩١٠- الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية . لمرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي ت (١٠٣٣) ، تحقيق وتعليق نجم عبد الرحمن خلف ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٩١١- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات . لابن الكيال ت (٩٣٩) ، تحقيق ودراسة عبد القيوم عبد رب النبي ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

(ل)

٩١٢- اللآلي في شرح أمالي القالي . لأبي عبيد البكري ت (٤٨٧) ، ومعه سمط اللآلي لعبد العزيز الميمني ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٩١٣- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة . للسيوطي ت (٩١١) ، الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، نشرته دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

٩١٤- لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول . لأبي الحجاج يوسف بن محمد المكلاتي ت (٦٢٦) ، تقديم وتحقيق وتعليق الدكتورة فوقية حسين محمود ، الطبعة الأولى

١٩٧٧ م ، توزيع دار الأنصار بالقاهرة .
٩١٥- اللباب في تهذيب الأنساب . لابن الأثير ت (٦٣٠) ، طبعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
٩١٦- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب . لأبي محمد علي بن زكريا المنبجي الحنفي ت (٦٨٦) ، تحقيق الدكتور محمد فضل عبد العزيز المراد ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م دار القلم في دمشق والدار الشامية في بيروت .
٩١٧- اللباب في علل البناء والإعراب . لأبي البقاء العكبري ت (٦١٦) ، تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م ، دار الفكر المعاصر في بيروت ، ودار الفكر بدمشق .
٩١٨- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ . لابن فهد المكي ت (٨٧١) ، طبعة دائرة المعارف العثمانية ، الهند . وصورتها أم القري للطباعة والنشر بالقاهرة .
٩١٩- لزوم ما لا يلزم . للمعري ت (٤٤٩) ، شرح نديم عدي ، الطبعة الثانية ١٩٨٨ م ، دار طلاس ، دمشق .
٩٢٠- لسان العرب . لابن منظور ت (٧١١) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
٩٢١- لسان الميزان . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، لبنان . مصورة عن الطبعة الأولى لدائرة المعارف العثمانية بالهند .
٩٢٢- لَعَمْرِي . أو (الإعلان بأن لعمري ليست من الأيمان) لحماد الأنصاري ت (١٤١٨) ، مقال منشور في مجلة الجامعة السلفية ، بنارس ، الهند .
٩٢٣- لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة . للزبيدي ت (١٢٠٥) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
٩٢٤- اللمع . للسراج الطوسي ت (٣٧٨) ، حققه وقدم له وخرج أحاديثه الدكتور عبد الحليم محمود وطه عبد الباقي سرور ، نشرته دار الكتب الحديثة بمصر ، ومكتبة المثنى ببغداد ١٣٨٠هـ ١٩٦٠ م .
٩٢٥- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة . للجويني ت (٤٧٨) ، تقديم وتحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م ، المؤسسة المصرية العامة

للتأليف والأنباء والنشر ، القاهرة .

٩٢٦ـ اللمع في أصول الفقه . لأبي إسحاق الشيرازي ت (٤٧٦) ، خرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م ، عالم الكتب بيروت ، لبنان .

٩٢٧ـ لمعة الاعتقاد ، الهادي إلى سبيل الرشاد . لموفق الدين ابن قدامة المقدسي ت (٦٢٠) ، بعناية بدر بن عبد الله البدر ، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م ، دار ابن الأثير ، الكويت .

٩٢٨ـ لوامع الأنوار البهية ، وسواطع الأسرار الأثرية ، شرح الدرة المضية ، في عقيدة الفرقة المرضية . للسفاريني ت (١١٨٨) ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت لبنان .

٩٢٩ـ لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات . للرازي ت (٦٠٦) ، راجعه وقدم له وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(م)

٩٣٠ـ كتاب مبادئ اللغة . لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي ت (٤٢١) ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٩٣١ـ كتاب المبسوط . للسرخسي ت (٤٨٣) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

٩٣٢ـ المبسوط في القراءات العشر . لابن مهران الأصبهاني ت (٣٨١) ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٩٣٣ـ المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين . للآمدي ت (٦٣١) ، تحقيق وتقديم الدكتور حسن محمود الشافعي ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، نشرته مكتبة وهبة بالقاهرة .

٩٣٤ـ متشابه القرآن . للقاضي عبد الجبار ت (٤١٥) ، تحقيق الدكتور عدنان محمد زرزور ، نشرته دار التراث بالقاهرة .

٩٣٥ـ المتفق والمفترق . الخطيب البغدادي ت (٤٦٣) ، دارسة وتحقيق الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، دار القاصدي للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق وبيروت .
٩٣٦- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر . لابن الأثير ت (٦٣٧) ، قدم له وحققه وشرحه وعلق عليه الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م منشورات دار الرفاعي بالرياض .
٩٣٧- المثلث . لابن السيد البطليوسي ت (٥٢١) ، تحقيق ودراسة الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي ، نشرته وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
٩٣٨- مجاز القرآن . لأبي عبيدة معمر بن المثنى ت (٢١٠) ، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين ، نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٩٣٩- المجازات النبوية . للشريف المرتضى ت (٤٠٦) ، بتحقيق وشرح الدكتور طه محمد الزيني ، نشرته مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع بالقاهرة .
٩٤٠- مجالس ثعلب . لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت (٢٩١) ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الخامسة ، نشرته دار المعارف بالقاهرة .
٩٤١- مجالس العلماء . لأبي القاسم الزجاجي ت (٣٤٠) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، مطبعة حكومة الكويت ١٩٨٤ م .
٩٤٢- المجتنى . لابن دريد ت (٣٢١) ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م دار الفكر بدمشق .
٩٤٣- مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري . من إملاء أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك ت (٤٠٦) ، عني بتحقيقه دانيال جيماريه ، توزيع المكتبة الشرقية ، بيروت ، لبنان .
٩٤٤- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين . لابن حبان البستي ت (٣٥٤) ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ ، دار الوعي بحلب .
٩٤٥- مجلة الجامعة السلفية . مجلة شهرية إسلامية أدبية ، تصدر عن إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية ، بنارس ، الهند .
٩٤٦- مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية . تصدرها مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض ، نصف سنوية محكمة .
٩٤٧- مجلس في حديث جابر الذي رحل فيه مسيرة شهر إلى عبد الله بن أُنيس رضي الله عنهما . لابن ناصر الدين الدمشقي ت (٨٤٢) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه مشعل بن باني المطيري ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، مؤسسة الريان ، بيروت .

٩٤٨- مجمع الأمثال . للميداني ت (٥١٨) ، حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م ، مطبعة السعادة بالقاهرة .
٩٤٩- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار . لمحمد طاهر الفتني ت (٩٨٦) ، الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، نشرته مكتبة دار الإيمان بالمدينة المنورة .
٩٥٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . للهيثمي ت (٨٠٧) ، تبحقيق عبد الله محمد الدرويش ، طبعة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
٩٥١- كتاب المجموع . للنووي ت (٦٧٦) ، حققه وعلق عليه وأكمله بعد نقصانه محمد نجيب المطيعي ، مكتبة الإرشاد ، جدة .
٩٥٢- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية . جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي ت (١٣٩٢) وساعده ابنه محمد ، أعادت نشره مصورا مكتبة ابن تيمية لطباعة ونشر الكتب السلفية بالقاهرة .
٩٥٣- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث . لأبي موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني ت (٥٨١) ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
٩٥٤- مجموعة الرسائل الكبرى . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
٩٥٥- مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة . لمحمد حميد الله ، الطبعة السادسة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان .
٩٥٦- محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح . للبلقيني ت (٨٠٥) ، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ ، طبعة دار المعارف بالقاهرة .
٩٥٧- كتاب المحبر . لابن حبيب ت (٢٤٥) ، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، اعتنى بتصحيح الكتاب الدكتورة إيلزة ليختن شتيتر ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت لبنان .
٩٥٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لابن جني ت (٣٩٢) ، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار سزكين للطباعة والنشر إستانبول ، تركيا .
٩٥٩- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي . للرامهرمزي ت (٣٦٠) ، قدم له وحققه وخرج

أخباره وعلق عليه ووضع فهارسه الدكتور محمد عجاج الخطيب ، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٩٦٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . لابن عطية الأندلسي ت (٥٤٦) ، تحقيق المجلس العلمي لمدينة فاس وغيره من المجالس العلمية لمدن مغربية ، الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية .

٩٦١- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين . للرازي ت (٦٠٦) ، تقديم وتحقيق الدكتور حسين أتاي ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، مكتبة دار التراث القاهرة .

٩٦٢- المحصول في علم أصول الفقه . للرازي ت (٦٠٦) ، دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلواني الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، نشرته لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

٩٦٣- محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب . لابن المبرد ت (٩٠٩) ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد العزيز بن عبد المحسن الفريح ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وطبعته مكتبة أضواء السلف بالرياض .

٩٦٤- المحكم في نقط المصاحف . للداني ت (٤٤٤) ، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الفكر ، دمشق .

٩٦٥- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة . لعلي بن إسماعيل بن سيده ت (٤٥٨) ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، وكذا الطبعة الأولى بدار الكتب العلمية في بيروت . ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، بتحقيق د / عبد الحميد هنداوي .

٩٦٦- المحلى . لابن حزم ت (٤٥٦) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار التراث بالقاهرة .

٩٦٧- محنة الإمام أحمد بن حنبل .لعبد الغني المقدسي ت (٦٠٠) ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، القاهرة .

٩٦٨- المحيط بالتكليف . للقاضي عبد الجبار ت (٤١٥) ، جمعه ابن متويه ، تحقيق عمر السيد

عزمي ، نشرته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر بالقاهرة .

٩٦٩- مختار الصحاح . لمحمد بن أبي بكر الرازي ت (٦٦٦) ، مكتبة لبنان ١٩٨٦ م ، بيروت ، لبنان .

٩٧٠- مختصر إتحاف السادة المهرة ، بزوائد المسانيد العشرة . للبوصيري ت (٨٤٠) ، تحقيق سيد كسروي حسن ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٩٧١- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر . لابن منظور ت (٧١١) ، حققه جماعة من المحققين ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار الفكر للطباعة التوزيع والنشر ، دمشق .

٩٧٢- مختصر تاريخ نيسابور للحاكم ت (٤٠٥) . لأحمد بن محمد بن الحسن المعروف بالخليفة النيسابوري ، طبع في طهران سنة ١٣٣٩ هـ بعناية د / بهمن كريمي .

٩٧٣- مختصر خلافيات البيهقي . لأحمد بن فرح اللخمي الإشبيلي الشافعي ت (٦٩٩) تحقيق ودراسة الدكتور ذياب عبد الكريم ذياب عقل والدكتور إبراهيم الخضيري ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، مكتبة الرشد بالرياض .

٩٧٤- مختصر سنن أبي داود . للمنذري ت (٦٥٦) ، بتحقيق محمد حامد الفقي ، طبع مع معالم السنن للخطابي وتهذيب ابن القيم ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

٩٧٥- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة . اختصار محمد بن الموصلي ت (٧٧٤) ، نشرته مكتبة الرياض الحديثة في الرياض عن الطبعة الأولى للكتاب .

٩٧٦- مختصر العلو للعلي الغفار للذهبي . للألباني ت (١٤٢٠) ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، المكتب الإسلامي ، دمشق .

٩٧٧- مختصر الفتاوى المصرية . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، صححه محمد حامد الفقي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار ابن القيم للنشر والتوزيع ، الدمام .

٩٧٨- المختصر في أصول الدين . للقاضي عبد الجبار ت (٤١٥) . انظر : رسائل العدل والتوحيد .

٩٧٩- مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر لمحمد بن نصر المروزي . للمقريزي ت (٨٤٥) ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، نشره حديث أكاديمي ، فيصل آباد ، باكستان .

٩٨٠- مختصر منهاج السنة لابن تيمية . لعبد الله الغنيمان ، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ط الأرقم برمنجهام ، بريطانيا ومكتبة الكوثر . بالرياض .

٩٨١- المخصص . لابن سيده ت (٤٥٨) ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، مصورة عن الطبعة المصرية .
٩٨٢- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
٩٨٣- مدارك التنزيل وحقائق التأويل . للنسفي ت (٧١٠) ، حققه وخرج أحاديثه يوسف علي بديوي ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكلم الطيب للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق وبيروت .
٩٨٤- المدخل إلى السنن الكبرى . للبيهقي ت (٤٥٨) ، دراسة وتحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، نشرته دار الخلفاء للكتاب الإسلامي في الكويت سنة ١٤٠٤ هـ .
٩٨٥- مدخل إلى علم المنطق . (المنطق التقليدي) . للدكتور مهدي فضل الله ، الطبعة الثالثة ١٩٨٥ م ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان .
٩٨٦- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل . لابن بدران ت (١٣٤٦) ، قدم له أسامة عبد الكريم الرفاعي ، مؤسسة دار العلوم لخدمة الكتاب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، وكذا الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م بمؤسسة الرسالة في بيروت بتصحيح د / عبد الله بن عبد المحسن التركي .
٩٨٧- المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى . لأبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد السمرقندي الحدادي ت بعد (٤٠٠) ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ م ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق ، ودارة العلوم للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت .
٩٨٨- المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب . لبكر بن عبد الله أبو زيد ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، دار العاصمة بالرياض .
٩٨٩- مذاهب الإسلاميين . للدكتور عبد الرحمن بدوي ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .
٩٩٠- مذكرة أصول الفقه . لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ت (١٣٩٣) ، نشرته المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

٩٩١- المذكر والمؤنث . للفراء ت (٢٠٧) ، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة دار التراث ١٩٧٥ م .

٩٩٢- المذكر والمؤنث . لابن الأنباري ت (٣٢٨) ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ت (١٤٠٤) ، نشرته لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في وزارة الأوقاف المصرية .

٩٩٣- المراسيل . لأبي داود ت (٢٧٥) ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٩٩٤- كتاب المراسيل . لابن أبي حاتم الرازي ت (٣٢٧) ، بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان .

٩٩٥- مراقي السعود إلى مراقي السعود . لمحمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني ت (١٣٢٥) ، تحقيق ودراسة محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م نشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة .

٩٩٦- كتاب المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات . لابن الأثير ت (٦٠٦) ، دراسة وتحقيق الدكتور فهمي سعد ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

٩٩٧- مرويات أم المؤمنين عائشة في التفسير . للدكتور سعود بن عبد الله الفنيسان ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، مكتبة التوبة الرياض .

٩٩٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها . للسيوطي ت (٩١١) ، شرحه وضبطه وعنون جماعة من العلماء ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٩٩٩- المساعد على تسهيل الفوائد على كتاب التسهيل لابن مالك . لابن عقيل ت (٧٦٩) ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات ، نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة بمكة المكرمة التابعة لجامعة الملك عبد العزيز في جدة .

١٠٠٠- مسائل الإمام أحمد بن حنبل . رواية ابنه عبد الله ت (٢٩٠) ، تحقيق ودراسة د / علي بن سليمان المهنا ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م توزيع مكتبة الدار بالمدينة المنورة .

١٠٠١- مسائل الإمام أحمد بن حنبل . رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري ت (٢٧٥) تحقيق زهير الشاويش ، طبعة المكتب الإسلامي (١٣٩٤ ، ١٤٠٠ هـ) .

١٠٠٢ـ كتاب مسائل الإمام أحمد . لأبي داود السجستاني ت (٢٧٥) ، قابل بين نسخة محمد بهجة البيطار ، ووقف على طبعه وتصحيحه محمد رشيد رضا ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٥٣ هـ .

١٠٠٣ـ مسائل الخلاف بين فخر الدين الرازي ونصر الدين الطوسي . للدكتور هاني نعمان فرحات الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٧ م الغدير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

١٠٠٤ـ المسائل الخمسون في أصول الدين . للرازي ت (٦٠٦) ، تحقيق الدكتور حجازي السقا ، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع ، الأزهر ، القاهرة .

١٠٠٥ـ المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة . جمع وتحقيق ودراسة عبد الله بن سلمان بن سالم الأحمدي ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩١ م ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض .

١٠٠٦ـ المستدرك على الصحيحين . للحاكم ت (٤٠٥) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .

١٠٠٧ـ المستصفى من علم الأصول . للغزالي ت (٥٠٥) ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد سليمان الأشقر ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

١٠٠٨ـ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد . لمحب الدين بن النجار البغدادي ت (٦٤٣) ، تحقيق محمد مولود خلف ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، لبنان .

١٠٠٩ـ كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد . لأبي زرعة العراقي ت (٨٢٦) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد البر ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بالمنصورة .

١٠١٠ـ المستقصى في أمثال العرب . للزمخشري ت (٥٣٨) ، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٩٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

١٠١١ـ المسند . لابن أبي شيبة ت (٢٣٥) ، تحقيق عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، دار الوطن للنشر ، الرياض .

١٠١٢ـ المسند . لأحمد بن حنبل ت (٢٤١) ، الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، المكتب

الإسلامي ، بيروت ، لبنان . وكذا الطبعة التي شرحها ووضع فهارسها الشيخ أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثالثة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م ، دار المعارف للطباعة والنشر بالقاهرة .

١٠١٣ـ المسند . للشاشي ت (٣٣٥) ، تحقيق وتخريج الدكتور محفوظ الرحمن زين الله ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، نشرته مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة .

١٠١٤ـ مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه . لأبي بكر أحمد بن عيسى بن سعيد الأموي المروزي ت (٢٩٢) ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

١٠١٥ـ مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير القرشي الحميدي . للحميدي ت (٢١٩) ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه حسين سليم أسد الداراني ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ هـ ، دار السقا للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، دمشق ، داريا .

١٠١٦ـ مسند أبي داود الطيالسي . لأبي داود الطيالسي ت (٢٠٤) ، نشرته دار المعرفة ، بيروت لبنان . مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند .

١٠١٧ـ مسند أبي يعلى الموصلي . لأبي يعلى الموصلي ت (٣٠٧) ، حققه وخرج أحاديثه حسين سليم أسد ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، دار الثقافة العربية ، دمشق .

١٠١٨ـ مسند البزار (البحر الزخار) . للبزار ت (٢٩٢) ، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، لبنان .

١٠١٩ـ مسند الشاميين . للطبراني ت (٣٦٠) ، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان .

١٠٢٠ـ مسند الشهاب . لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي ت (٤٥٤) ، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

١٠٢١ـ مسند الصحابة . للروياني ت (٣٠٧) ، خرج أحاديثه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد ابن عويضة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٠٢٢ـ المسودة في أصول الفقه . لآل تيمية جمعها وبيضها شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد الحراني الدمشقي ت (٧٤٥) ، حقق أصوله وفصله وضبط مشكله وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني بالقاهرة .

١٠٢٣ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار . للقاضي عياض ت (٥٤٤) ، طبع ونشر المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة .
١٠٢٤ـ كتاب مشاهير علماء الأمصار . لابن حبان ت (٣٥٤) ، عنى بتصحيحه م . فلا يشهمر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٩ هـ - ١٩٥٩ م ، القاهرة .
١٠٢٥ـ مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار . ليحيى بن حمزة العلوي ت (٧٤٥) ، تحقيق وتقديم الدكتور محمد السيد الجليند ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، نشرته الدار اليمنية للنشر والتوزيع .
١٠٢٦ـ مشكاة المصابيح . للخطيب التبريزي ت بعد (٧٣٧) ، بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت ودمشق .
١٠٢٧ـ كتاب مشكل الحديث وبيانه . لابن فورك ت (٤٠٦) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
١٠٢٨ـ المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت (٦١٦) ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
١٠٢٩ـ مشيخة ابن طهمان . لإبراهيم بن طهمان ت (١٦٣) ، تحقيق الدكتور محمد طاهر مالك نشر مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣ هـ - ١٩٨٣ م .
١٠٣٠ـ مصائب الإنسان من مكايد الشيطان . لتقي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح المقدسي ت (٧٥١) ، توزيع المكتبة التجارية بمكة المكرمة .
١٠٣١ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه . للبوصيري ت (٨٤٠) ، تحقيق وتعليق موسى محمد علي والدكتور عزت علي عطية ، يطلب من دار الكتب الحديثة بالقاهرة .
١٠٣٢ـ المصباح المضي في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي . لابن حديدة الأنصاري ت (٧٨٣) ، صححه وعلق عليه الشيخ محمد عظيم الدين ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
١٠٣٣ـ المصباح المنير . للفيومي ت (٧٧٠) ، مكتبة لبنان ١٩٨٧ م ، بيروت ، لبنان .
* مصرع التصوف . للبقاعي ت (٨٨٥) = انظر : تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي .

١٠٣٤ـ المصنف . لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ت (٢١١) عنى بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه حبيب الرحمن الأعظمي ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، توزيع المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

١٠٣٥ـ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار . لابن أبي شيبة ت (٢٣٥) ، حققه جماعة من العلماء ، نشرته الدار السلفية في بومباي ، الهند .

١٠٣٦ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ، تحقيق أبي بلال غنيم بن عباس بن غنيم وأبي تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، دار الوطن للنشر ، الرياض .

١٠٣٧ـ المطالب العالية من العلم الإلهي . للرازي ت (٦٠٦) تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

١٠٣٨ـ مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس . لأبي نصر الفتح ابن خاقان ت (٥٢٩) ، دراسة وتحقيق محمد علي شوابكة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

١٠٣٩ـ مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع . للدكتور علي السالوس ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، دار التقوى بالقاهرة .

١٠٤٠ـ معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (في التوحيد) . للحكمي ت (١٣٧٧) ، ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه عمر بن محمود أبو عمر ، الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، دار ابن القيم للنشر والتوزيع بالدمام .

١٠٤١ـ كتاب معالم أصول الدين . للرازي ت (٦٠٦) تقديم وتعليق الدكتور سميح دغيم ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، لبنان .

١٠٤٢ـ معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان . لأبي زيد عبد الرحمن الدباغ ت (٦٩٦) ، أكمله وعلق عليه أبو الفضل التنوجي ت (٨٣٩) ، تصحيح وتعليق إبراهيم شبوح ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٣ م ، المكتبة العتيقة ، تونس .

١٠٤٣ـ معالم التنزيل . للبغوي ت (٥١٦) ، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر وعثمان جمعه ضميريه وسليمان مسلم الحرش ، نشرته دار طيبة للنشر والتوزيع في الرياض . سنة ١٤١١ هـ .

١٠٤٤ـ معالم السنن . للخطابي ت (٣٨٨) ، مطبوع مع سنن أبي داود ، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس ، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان . وكذا الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ - ١٩٩٣ م .

١٠٤٥ـ معالم مكة التاريخية والأثرية . لعاتق بن غيث البلادي ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، دار مكة للنشر والتوزيع في مكة المكرمة .

١٠٤٦ـ معاني القرآن . للفراء ت (٢٠٧) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار السرور ، بيروت لبنان .

١٠٤٧ـ معاني القرآن . للأخفش الأوسط ت (٢١٥) ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

١٠٤٨ـ معاني القرآن الكريم . للنحاس ت (٣٣٨) ، تحقيق محمد علي الصابوني الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، نشره معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة .

١٠٤٩ـ كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني . لابن قتيبة ت (٢٧٦) ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٣ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٠٥٠ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص . للعباسي ت (٩٦٣) ، حققه وعلق حواشيه وصنع فهارسه محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٧ هـ .

١٠٥١ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن . للسيوطي ت (٩١١) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، نشرته دار الفكر العربي بالقاهرة .

١٠٥٢ـ المعتمد في أصول الدين . للقاضي أبي يعلى ت (٤٥٨) ، تحقيق الدكتور وديع زيدان حداد ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان .

١٠٥٣ـ كتاب المعتمد في أصول الفقه . لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي ت (٤٣٦) ، اعتنى بتهذيبه وتحقيقه محمد حميد الله ، طبعه عام ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، دمشق .

١٠٥٤ـ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) . لياقوت الحموي ت (٦٢٦) ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

١٠٥٥ـ المعجم الأوسط . للطبراني ت (٣٦٠) ، تحقيق الدكتور محمود الطحان ، الطبعة الأولى

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، نشرته مكتبة المعارف بالرياض .

١٠٥٦ـ معجم البلاغة العربية . للدكتور بدوي طبانة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، نشرته دار المنارة بجدة ودار الرفاعي بالرياض .

١٠٥٧ـ معجم البلدان . لياقوت الحموي ت (٦٢٦) ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت لبنان .

١٠٥٨ـ معجم الشعراء . للمرزباني ت (٣٨٤) ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .

١٠٥٩ـ معجم الشعراء الجاهلين . للدكتورة عزيزة فوال بابتي ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

١٠٦٠ـ كتاب معجم الشيوخ . لابن جميع الصيداوي ت (٤٠٢) دراسة وتحقيق د / عمر عبد السلام تدمري الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . مؤسسة الرسالة في بيروت ودار الإيمان في طرابلس لبنان .

١٠٦١ـ معجم الشيوخ (المعجم الكبير) . للذهبي ت (٧٤٨) ، تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م ، مكتبة الصديق للنشر والتوزيع بالطائف .

١٠٦٢ـ المعجم الصغير للطبراني ت (٣٦٠) ، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، لبنان .

١٠٦٣ـ معجم علوم القرآن . لإبراهيم محمد الجرمي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م دار القلم ، دمشق .

١٠٦٤ـ معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة . للدكتور محمد سليمان عبد الله الأشقر ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

١٠٦٥ـ معجم الفرق والمذاهب الإسلامية . للدكتور إسماعيل العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، المغرب .

١٠٦٦ـ معجم فقه السلف عترة وصحابة وتابعين . لمحمد المنتصر الكتاني ت (١٤١٩) ، نشره المركز العالمي للتعليم الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة .

١٠٦٧ـ معجم الفلاسفة (الفلاسفة المناطقة ، المتكلمون ، اللاهوتيون ، المتصوفون) . لجورج طرابيشي ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

١٠٦٨ـ المعجم الفلسفي . إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، نشرته الهيئة العامة لشئون المطابع

الأميرية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
١٠٦٩ـ المعجم الفلسفي . للدكتور جميل صليبا ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت لبنان ، ١٩٨٢ م .
١٠٧٠ـ معجم القواعد العربية في النحو والصرف . لعبد الغني الدقر ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق .
١٠٧١ـ المعجم الكبير . للطبراني ت (٣٦٠) ، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ ، إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
١٠٧٢ـ معجم الكتب . لابن المبرد ت (٩٠٩) ، أتمة عبد الله بن داود الزبيري الحنبلي ت (١٢٢٥) ، تحقيق ودراسة يسري عبد الغني البشري ، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير ، القاهرة .
١٠٧٣ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع . لأبي عبيد البكري ت (٤٨٧) ، عارضه بمخطوطاته مصطفى السقا ، صورته عن طبعته الأولى عالم الكتب ، ببيروت ، لبنان .
١٠٧٤ـ معجم الألفاظ المثناة . لشريف يحيى الأمين ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م ، دار العلم للملايين بيروت ، لبنان .
١٠٧٥ـ معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية) . لعمر رضا كحالة ت (١٤٠٨) ، نشرته مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي في بيروت ، لبنان .
١٠٧٦ـ المعجم المختص (بالمحدثين) . للذهبي ت (٧٤٨) ، تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، نشرته مكتبة الصديق بالطائف .
١٠٧٧ـ معجم مصطلحات الصوفية . للدكتور عبد المنعم الحفني ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، دار المسيرة ، بيروت ، لبنان .
١٠٧٨ـ معجم مصنفات القرآن الكريم . للدكتور علي شواخ إسحاق ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، منشورات دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع بالرياض .
١٠٧٩ـ معجم المصنفات الواردة في فتح الباري . صنعة أبي عبيدة مشهور بن حسن بن سلمان وأبي حذيفة رائد بن صبري ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ، دار الهجرة للنشر والتوزيع في الرياض .
١٠٨٠ـ معجم المطبوعات العربية في المملكة العربية السعودية . للدكتور علي جواد الطاهر ت (١٤١٧) ، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م ، نشرته دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر

في الرياض .
١٠٨١ـ معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية . لعاتق بن غيث البلادي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار مكة للطباعة والنشر والتوزيع ، مكة المكرمة .
١٠٨٢ـ معجم معالم الحجاز . لعاتق بن غيث البلادي ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م وما بعدها ، دار مكة للنشر والتوزيع ، بمكة المكرمة .
١٠٨٣ـ المعجم المفصل في علوم البلاغة . للدكتورة إنعام فوال عكاوي ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
١٠٨٤ـ المعجم المفصل في المذكر والمؤنث . للدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
١٠٨٥ـ المعجم المفصل في النحو العربي . للدكتورة عزيزة فوال بابتي ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
١٠٨٦ـ المعجم المفهرس (أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة) . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ، تحقيق محمد شكور محمود الحاجي أمرير المياديني ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان .
١٠٨٧ـ معجم مقاييس اللغة . لابن فارس ت (٣٩٥) ، تحقيق وضبط عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، إسماعيليان نجفي ، إيران ، قم ، خيابان ارم .
١٠٨٨ـ المعجم الوجيز . وضعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، نشره المركز العربي للثقافة والعلوم ، في بيروت .
١٠٨٩ـ المعجم الوسيط . إعداد معجم اللغة العربية بالقاهرة . نشرته المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، استانبول ، تركيا .
١٠٩٠ـ المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم . لأبي منصور الجواليقي ت (٥٤٠) ، حقق كلماته بإرجاعها إلى أصولها وذكر معانيها الأصلية وتتبع التغيرات التي طرأت عليها الدكتور ف . عبد الرحيم ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق .
١٠٩١ـ معرفة السنن والآثار . للبيهقي ت (٤٥٨) ، وثق أصوله وخرج حديثه وقارن مسائله وصنع فهارسه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ،

نشرته جامعة الدراسات الإسلامية في باكستان ودار قتيبة في دمشق وبيروت ودار الوعي في حلب والقاهرة ودار الوفاء بالمنصورة .

١٠٩٢ـ معرفة الصحابة . لأبي نعيم الأصبهاني ت (٤٣٠) ، تحقيق عادل بن يوسف العزازي ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الوطن للنشر ، الرياض .

١٠٩٣ـ كتاب معرفة علوم الحديث . للحاكم ت (٤٠٥) ، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه الأستاذ الدكتور السيد معظم حسين ، أعادت تصويره دار الكتب العلمية في بيروت ، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن في الهند .

١٠٩٤ـ كتاب المعرفة والتاريخ . للفسوي ت (٢٧٧) ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، طبع ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ، رئاسة ديوان الأوقاف بالجمهورية العراقية في بغداد .

١٠٩٥ـ المعلم بفوائد مسلم . للمازري ت (٥٣٦) ، تقديم وتحقيق محمد الشاذلي النيفر ، الطبعة الثانية ١٩٩٢ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

١٠٩٦ـ معيار العلم (في المنطق) . للغزالي ت (٥٠٥) ، شرحه أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٠٩٧ـ المغني . لابن قدامة ت (٦٢٠) ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، القاهرة .

١٠٩٨ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار . للعراقي ت (٨٠٦) ، مطبوع بهامش كتاب إحياء علوم الدين للغزالي ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

١٠٩٩ـ المغني في أبواب التوحيد والعدل . إملاء القاضي أبي الحسن عبد الجبار ت (٤١٥) ، حققه جماعة من الأساتذة ، نشرته وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ - ١٩٨١ م وما بعدها .

١١٠٠ـ المغني في الضعفاء . للذهبي ت (٧٤٨) ، حققه نور الدين عتر ، عني بطبعه ونشره عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، طبعة إدارة حياء التراث الإسلامي بدولة قطر .

١١٠١ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الأنصاري ت (٧٦١) ، حققه وفصله وضبط غرائبه محمد محي الدين عبد الحميد ، نشرته مكتبة وطبعه محمد علي صبيح وأولاده

بالقاهرة .

١١٠٢ـ مفاتيح العلوم . لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي الكاتب ت (٣٨٧) تحقيق ودراسة نهى النجار ، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، لبنان .

١١٠٣ـ مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة . للسيوطي ت (٩١١) ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م ، طبعه مطابع الرشيد بالمدينة المنورة وكذا طبعة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه بدر بن عبد الله البدر ، دار النفائس بالكويت ومؤسسة الريان في بيروت .

١١٠٤ـ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة . لابن قيم الجوزية ت (٧٥٢) ، قدم له وضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، دار ابن عفان للنشر والتوزيع بالخبر . العربية السعودية .

١١٠٥ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة . لطاش كبرى زاده ت (٩٦٨) ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .

١١٠٦ـ مفتاح العلوم . للسكاكي ت (٦٢٦) ، ضبطه وشرحه نعيم زرزور ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١١٠٧ـ مفردات ألفاظ القرآن . للراغب الأصفهاني ت في حدود (٤٢٥) ، تحقيق صفوان عدنان داووي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ - ١٩٢٢ م ، دار القلم في دمشق والدار الشامية في بيروت .

١١٠٨ـ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام . للدكتور جواد علي ، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م ، دار العلم للملايين بيروت ، لبنان ، ومكتبة النهضة في بغداد .

١١٠٩ـ المفضليات . للضبي ت (١٦٨) ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ١٩٦٤ م ، دار المعارف ، مصر .

١١١٠ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة . للسخاوي ت (٩٠٢) ، صححه وعلق حواشيه عبد الله محمد الصديق ، نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة ومكتبة المثنى ببغداد ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

١١١١ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين . لأبي الحسن الأشعري ت (٣٢٤) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة .

١١١٢- مقدمة ابن خلدون . لابن خلدون ت (٨٠٨) ، تصحيح وفهرسة أبو عبد الله السعيد المندوه ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان ، توزيع المكتبة التجارية بمكة المكرمة .

١١١٣- مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث) . لابن الصلاح ت (٦٤٣) ، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ ، طبعة المعارف بالقاهرة .

١١١٤- مقدمة تفسير ابن النقيب . لابن النقيب ت (٦٩٨) ، علق على حواشيها الدكتور زكريا سعيد علي ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

١١١٥- المقدمة في الأصول . لابن القصار المالكي ت (٣٩٧) ، قرأها وعلق عليها محمد بن الحسين السليماني ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

١١١٦- مقدمة في أصول التفسير . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، مطبوعة مع شرحها لمحمد صالح العثيمين ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، نشرة دار الوطن بالرياض .

١١١٧- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد . لبرهان الدين إبراهيم بن مفلح ت (٨٨٤) ، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١١٩٠ م ، مكتبة الرشد ، الرياض .

١١١٨- المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى . للغزالي ت (٥٠٥) ، دراسة وتحقيق محمد عثمان الخشت ، نشرته مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة .

١١١٩- كتاب المقفى الكبير . للمقريزي ت (٨٤٥) ، تحقيق محمد اليعلاوي ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

١١٢٠- المقنع في علوم الحديث . لابن الملقن ت (٨٠٤) ، تحقيق ودراسة عبد الله بن يوسف الجديع ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، دار فواز للنشر في الأحساء .

١١٢١- المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل . للداني ت (٤٤٤) ، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

١١٢٢- ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل . لابن حزم ت (٤٥٦) ، بتحقيق سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

١١٢٣- الملل والنحل . للشهرستاني ت (٥٤٨) ، تحقيق عبد الأمير علي مهنا وعلي حسن فاعور ،

الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

١١٢٤- من الضائع من معجم الشعراء للمرزباني . للدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

١١٢٥- منادمة الأطلال ومسامرة الخيال . لابن بدران ت (١٣٤٦) ، أشرف على طبعه زهير الشاويش ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، المكتب الإسلامي في بيروت ودمشق .

١١٢٦- المنار المنيف في الصحيح والضعيف . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، نشره مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

١١٢٧- مناقب الإمام أحمد . لابن الجوزي ت (٥٩٧) ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بالقاهرة .

١١٢٨- مناقب الإمام الشافعي . للرازي ت (٦٠٦) ، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا ، الطبعة الأولى بمصر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١١٢٩- مناقب الإمام الشافعي . لابن كثير ت (٧٧٤) ، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه خليل إبراهيم ملا خاطر ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، مكتبة الإمام الشافعي ، الرياض .

١١٣٠- مناقب الإمام مالك بن أنس . لعيسى بن مسعود الزواوي ت (٧٤٣) ، تقديم ودراسة وتحقيق الدكتور الطاهر محمد الدرديري ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ، نشرته مكتبة طيبة للنشر والتوزيع بالمدينة المنورة .

١١٣١- مناقب الشافعي . للبيهقي ت (٤٥٨) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة .

١١٣٢- المنامات . لابن أبي الدنيا ت (٢٨١) ، تحقيق وتعليق مجدي السيد إبراهيم ، نشرته مكتبة الساعي بالرياض .

١١٣٣- مناهج الأدلة في عقائد الملة . لابن رشد ت (٥٩٥) ، تقديم وتحقيق الدكتور محمود قاسم الطبعة الثانية ، نشرته مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .

١١٣٤- المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور . لإبراهيم بن محمد الصريفيني ت (٦٤١) ، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان

١١٣٥- المنتخب من مسند عبد بن حميد . لعبد بن حميد ت (٢٤٩) ، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه السيد صبحي البدري السامرائي ومحمود خليل الصعيدي ، الطبعة الأول ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
١١٣٦- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم . لابن الجوزي ت (٥٩٧) ، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
١١٣٧- منتقى الأخبار من أحاديث سيد الاخيار . لأبي بكر مجد الدين بن تيمية ت (٦٥٣) ، مطبوع مع شرحه نيل الأوطار للشوكاني ت (١٢٥٠) = انظر : نيل الأوطار للشوكاني .
١١٣٨- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام اهل الرفض والاعتزال . للذهبي ت (٧٤٨) حققه وعلق حواشيه محب الدين الخطيب ، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ نشرته الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد في الرياض .
١١٣٩- منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل . لابن الحاجب ت (٦٤٦) الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار الكتب العلمية في بيروت .
١١٤٠- المنخول من تعليقات الأصول . لأبي حامد الغزالي ت (٥٠٥) ، حققه وخرج نصه وعلق عليه محمد حسن هيتو ، الطبعة الثالثة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الفكر المعاصر في بيروت ودار الفكر في دمشق .
١١٤١- المنطق التوجيهي . لأبي العلا عفيفي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٥١ م .
١١٤٢- المنطق السينوي (عرض ودراسة للنظرية المنطقية عند ابن سينا) . للدكتور جعفر آل ياسين الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان .
١١٤٣- كتاب منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز . لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ت (١٣٩٣) ، مطبوع في آخر كتابه أضواء البيان ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
١١٤٤- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض .
١١٤٥- المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي . للسيوطي ت (٩١١) ، تحقيق أحمد شفيق دمج

الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان .

١١٤٦ـ منهاج الطالبين . للنووي ت (٦٧٦) ، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد بن عبد العزيز الحداد ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان .

١١٤٧ـ كتاب المنهاج في شعب الإيمان . لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي ت (٤٠٣) ، تحقيق حلمي محمد فوده ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، دار الفكر ، بيروت لبنان .

١١٤٨ـ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد . للعليمي ت (٩٢٨) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

١١٤٩ـ منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة . (عرض ونقد) . للدكتور أحمد بن عبد اللطيف بن عبد الله آل عبد اللطيف ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، نشره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض .

١١٥٠ـ منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة . لعثمان بن علي حسين ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، نشرته مكتبة الرشد في الرياض .

١١٥١ـ المنهل الرقراق في تخريج ما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ وإبطال دعوى اختلافهم فيها . لسليم بن عيد الهلالي ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام .

١١٥٢ـ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي . لابن تغري بردي ت (٨٧٤) ، حققه ووضع حواشيه الدكتور محمد محمد أمين والدكتور نبيل محمد عبد العزيز ، طبعة ١٩٨٤ م وما بعدها ، نشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب في القاهرة .

١١٥٣ـ المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي . للسخاوي ت (٩٠٢) ، حققه وعلق حواشيه الدكتور محمد العيد الخطراوي ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، مكتبة دار التراث بالمدينة المنورة .

١١٥٤ـ المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل . للقاضي عبد الجبار ت (٤١٥) ، جمعه أحمد ابن يحيى بن المرتضي ت (٨٤٠) ، تحقيق وتعليق د / علي سامي النشار والأستاذ عصام الدين محمد علي . دار المطبوعات الجامعية بالاسكندرية ، طبعة عام ١٩٧٢ م .

١١٥٥ـ الموافقات : للشاطبي ت (٩٧٠) ، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه أبو

عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، دار ابن عفان للنشر والتوزيع ، الخبر .

١١٥٦- كتاب موافقة الخُبر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ، حققه وعلق عليه حمدي عبد المجيد السلفي وصبحي السيد جاسم السامرائي ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، نشرته مكتبة الرشد بالرياض .

١١٥٧- المواقف في علم الكلام . للإيجي ت (٧٥٦) ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

١١٥٨- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم . لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي ت (٣٧٠) ، بتصحيح وتعليق الدكتور ف . كرنكو ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . مصورة عن الطبعة الأولى لمكتبة القدسي في القاهرة .

١١٥٩- الموسوعة العربية العالمية (ترجمة بتصرف عن دائرة المعارف العالمية) . نشرته مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع في الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

١١٦٠- موسوعة الفلسفة . للدكتور عبد الرحمن بدوي ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان .

١١٦١- موسوعة فضائل سور وآيات القرآن . لمحمد بن رزق بن طرهوني ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ، الناشر مكتبة العلم في جدة .

١١٦٢- موسوعة المناهي الشرعية في صحيح السنة النبوية ، مرتبة على الأبواب الفقهية . لأبي أسامة سليم بن عيد الهلالي ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م ، نشرته دار ابن عفان للنشر والتوزيع ، القاهرة .

١١٦٣- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها . لابن أبي مريم ت بعد (٥٦٥) ، تحقيق ودراسة الدكتور عمر حمدان الكبيسي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، يطلب من الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة .

١١٦٤- كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات . لابن الجوزي ت (٥٩٨) ، حقق نصوصه وعلق عليه الدكتور نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، مكتبة أضواء السلف بالرياض .

١١٦٥- الموطأ . لمالك بن أنس ت (١٧٩) ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد

عبد الباقي ، نشرته دار الحديث بالقاهرة .

١١٦٦ـ الموقظة (في علم مصطلح الحديث) . للذهبي ت (٧٤٨) ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ ، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

١١٦٧ـ موقف ابن تيمية من الأشاعرة . للدكتور عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، مكتبة الرشد ، الرياض .

١١٦٨ـ موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع . للدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة .

١١٦٩ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال . للذهبي ت (٧٤٨) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

(ن)

١١٧٠ـ النبوات . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، دراسة وتحقيق محمد عبد الرحمن عوض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

١١٧١ـ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ، حققه حمدي عبد المجيد السلفي ، نشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ، نسخة مصورة على طبعة مكتبة المثنى ببغداد .

١١٧٢ـ نتائج الفكر في النحو . للسهيلي ت (٥٨١) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، نشر دار الرياض للنشر والتوزيع .

١١٧٣ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . لابن تغري بردي ت (٨٧٤) ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

١١٧٤ـ نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة . لشمس الدين محمد بن محمود الشهرزوري ت بعد (٦٨٧) ، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه السيد خورشيد أحمد الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند .

١١٧٥ـ نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر . لابن الجوزي ت (٥٩٧) ، دراسة وتحقيق

محمد عبد الكريم كاظم الراضي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

١١٧٦- نزهة الأنام في محاسن الشام . لأبي البقاء عبد الله البدري ، من علماء القرن التاسع الهجري ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م نشرته دار الرائد العربي ، بيروت . لبنان .

١١٧٧- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ، بتحقيق علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، الدمام .

١١٧٨- كتاب النزول . للدارقطني ت (٣٨٥) ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١١٧٩- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام . للدكتور علي سامي النشار ، الطبعة السابعة ١٩٧٧ م نشرته دار المعارف بالقاهرة .

١١٨٠- النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب . لإدريس بن أحمد الوزاني ت (١٣٥٠) ، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ ، المطبعة المصرية بالأزهر ، القاهرة .

١١٨١- النشر في القراءات العشر . لابن الجزري ت (٨٣٣) ، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع ، نشرته دار الكتاب العربي تصويرا عن طبعته الأولى .

١١٨٢- نصب الراية لأحاديث الهداية . للزيلعي ت (٧٦٢) الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ توزيع المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

١١٨٣- نصح الأمة في فهم أحاديث افتراق هذه الأمة . لسليم بن عيد الهلالي ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، نشرته دار الأضحى للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

١١٨٤- نظم الفرائد وحصر الشرائد . للمهلبي ت (٥٨٣) تحقيق د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م نشرته مكتبة العبيكان ، الرياض .

١١٨٥- نظم المتناثر من الحديث المتواتر . للكتاني ت (٣٤٥) ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، مأخوذة عن طبعة فاس المطبوعة سنة ١٣٢٨ هـ .

١١٨٦- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب . لأحمد المقري التلمساني ت (١٠٤١) ، حققه الدكتور إحسان عباس ، طبع ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ، دار صادر ، بيروت ، لنان .

١١٨٧- نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من

التوحيد . للدارمي ت (٢٨٠) ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره الدكتور رشيد بن حسن الألمعي ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، مكتبة الرشد بالرياض . وكذا الطبعة الأولى بمكتبة أضواء السلف بالرياض ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م ، بتحقيق وتعليق وتخريج منصور بن عبد العزيز السماري .

١١٨٨- نقض المنطق . لابن تيمية ت (٧٢٨) ، حقق الأصل المخطوط وصححه الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة والشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع ، صححه محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية بالقاهرة .

١١٨٩- النكت الظراف على الأطراف . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ، صححه وعلق عليه عبد الصمد شرف الدين ، مطبوع مع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي .

١١٩٠- النكت على كتاب ابن الصلاح . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ، تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

١١٩١- النكت في تفسير كتاب سيبويه . للأعلم الشنتمري ت (٤٧٦) تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت .

١١٩٢- نكت الهميان في نكت العميان . للصفدي ت (٧٦٤) ، وقف على طبعه الأستاذ أحمد زكي بك ، المطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م .

١١٩٣- النكت والعيون . للماوردي ت (٤٥٠) ، راجعه وعلق عليه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، الطبعة الاولى ١٤١٢ هـ - ١٩٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١١٩٤- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب . للقلقشندي ت (٨٢١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١١٩٥- نهاية الإقدام في علم الكلام . للشهرستاني ت (٥٤٨) ، حرره وصححه الفرد جيوم ، طبعة مصورة عن طبعة ليدن ، نشرته مكتبة المتنبي بالقاهرة .

١١٩٦- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز . للرازي ت (٦٠٦) ، تحقيق ودراسة الدكتور بكري شيخ أمين ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

١١٩٧- نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي . للأسنوي ت (٧٧٢)

حققه وخرج شواهده د / شعبان محمد إسماعيل الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م دار ابن حزم ، بيروت .

١١٩٨- النهاية في غريب الحديث والأثر . لابن الأثير ت (٦٠٦) ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

١١٩٩- نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية . لزكريا بن محمد الأنصاري ت (٩٢٦) ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرازق أحمد حسن عبد الرازق ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، دار ابن خزيمة ، الرياض .

١٢٠٠- النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية ، أو (سيرة صلاح الدين) . لابن شداد ت (٦٣٢) ، تحقيق الدكتور جمال الدين الشيال ، الطبعة الأولى ١٩٦٤ م ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر بالقاهرة .

١٢٠١- النوادر والزيادات على ما في المدونة وغيرها من الأمهات . لابن أبي زيد القيرواني ت (٣٨٦) ، تحقيق جماعة من المحققين ، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م ، دار الغرب الإسلامي . بيروت لبنان .

* النونية (قصيدة الإمام ابن القيم) لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) = انظر : الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية .

١٢٠٢- نيل الأمل في ذيل الدول . لزين الدين الحنفي ت (٩٢٠) تحقيق الأستاذ د / عمر عبد السلام تدمري الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .

١٢٠٣- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتهى الأخبار . للشوكاني ت (١٢٥٠) مكتبة دار التراث ، القاهرة .

(هـ)

١٢٠٤- هجر المبتدع . لبكر بن عبد الله أبو زيد ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، مكتبة ابن الجوزي بالدمام .

١٢٠٥- هداية الأريب لمعرفة أصحاب الرواية عن أحمد . لسليمان بن عبد الرحمن بن حمدان ت (١٣٩٧) ، تحقيق بكر بن عبد الله أبو زيد ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، دار العاصمة للنشر والتوزيع ، الرياض .

١٢٠٦ـ هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، خرج أحاديثه وعلق عليه مصطفى أبو النصر الشلبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، نشرته مكتبة السوداي للتوزيع في جدة .

١٢٠٧ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري . لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢) ، دار الفكر ، بيروت لبنان .

١٢٠٨ـ هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين . لإسماعيل باشا البغدادي ت (١٣٩٩) ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في استانبول سنة ١٩٥١ م ، وأعيد طبعه بالأوفست ، منشورات مكتبة المثنى في بغداد .

١٢٠٩ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . للسيوطي ت (٩١١) ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

(و)

١٢١٠ـ الوابل الصيب من الكلم الطيب . لابن قيم الجوزية ت (٧٥١) ، حققه وعلق عليه مصطفى بن العدوي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، نشرته دار الصحابة للتراث والنشر والتحقيق والتوزيع بطنطا .

١٢١١ـ الوافي بالوفيات . للصفدي ت (٦٧٤) ، بعناية جماعة المحققين ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

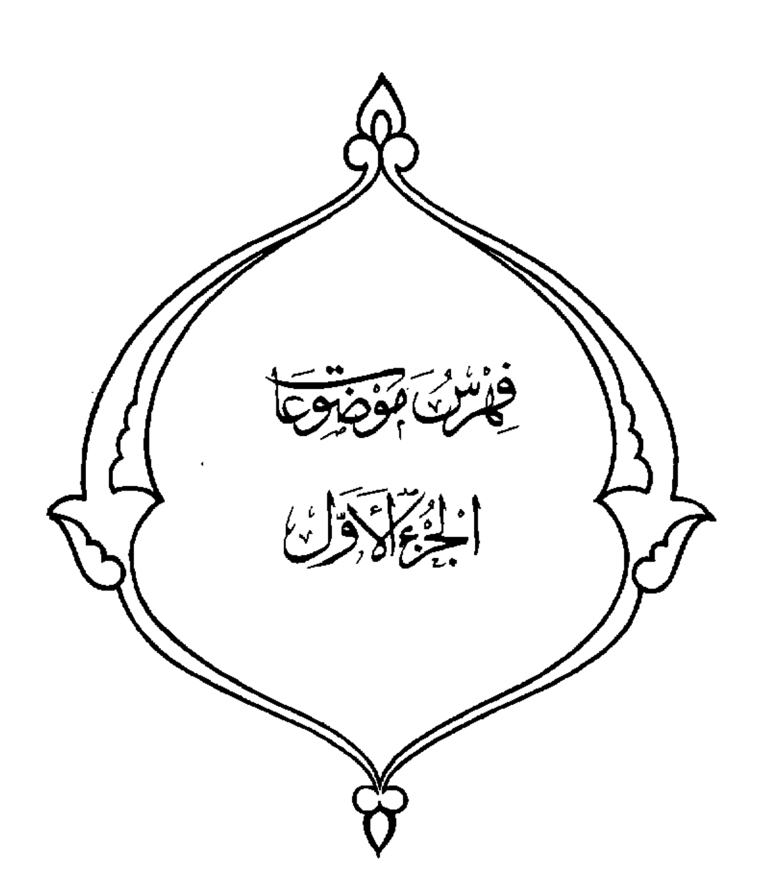
١٢١٢ـ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . للواحدي ت (٤٦٨) ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق ، والدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت .

١٢١٣ـ وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام . للسخاوي ت (٩٠٢) ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني والدكتور أحمد الخطيمي ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

١٢١٤ـ وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة . للحر العاملي ت (١١٠٤) ، الطبعة الرابعة ١٣٩١ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

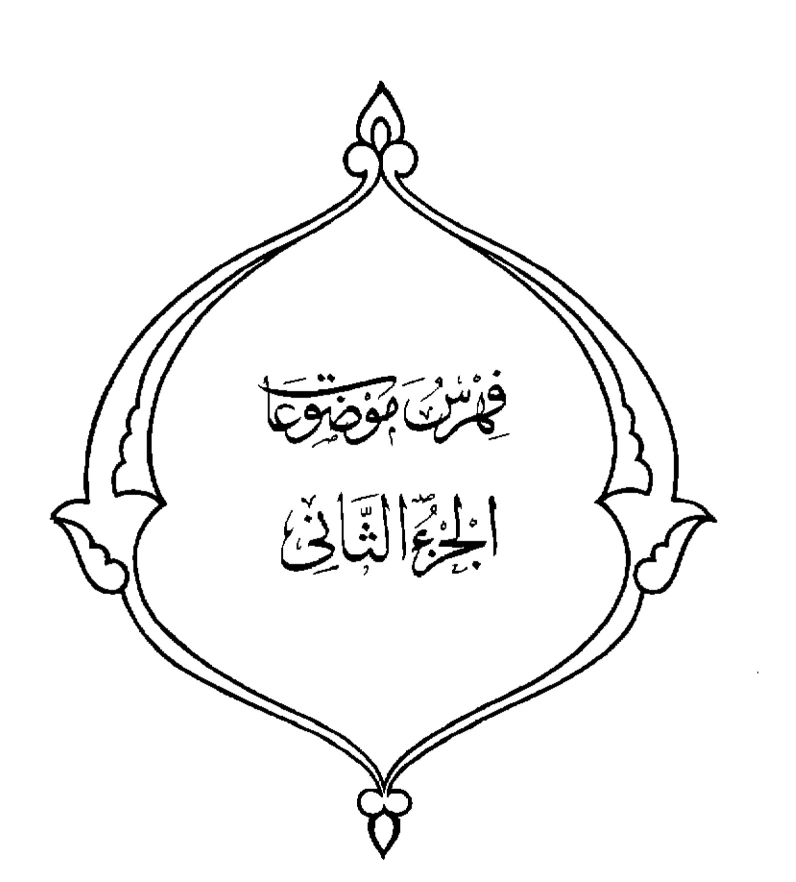
١٢١٥ـ الوسيط في الأمثال . لأبي الحسن الواحدي ت (٤٦٨) ، تحقيق الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن ، مؤسسة دار الكتب الثقافية ، الكويت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
١٢١٦ـ الوصول إلى الأصول . لابن برهان البغدادي ت (٥١٨) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد ، طبعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، نشرته مكتبة المعارف في الرياض .
١٢١٧ـ الوفيات . لابن رافع السلامي ت (٧٧٤) ، حققه وعلق عليه صالح مهدي عباس ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
١٢١٨ـ الوفيات . لابن قنفذ ت (٨٠٩) ، حققه وعلق عليه عادل نويهض ، الطبعة الأولى ١٩٧١ م ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
١٢١٩ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . لابن خلكان ت (٦٨١) ، حققه الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
١٢٢٠ـ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر . لأبي منصور الثعالبي ت (٤٢٩) ، شرح وتحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
١٢٢١ـ اليمن عبر التاريخ (من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين) . لأحمد حسين شرف الدين ، الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، مطابع الفرزدق التجارية في الرياض .
١٢٢٢ـ اليهودية والمسيحية . للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، نشرته مكتبة الدار بالمدينة المنورة .



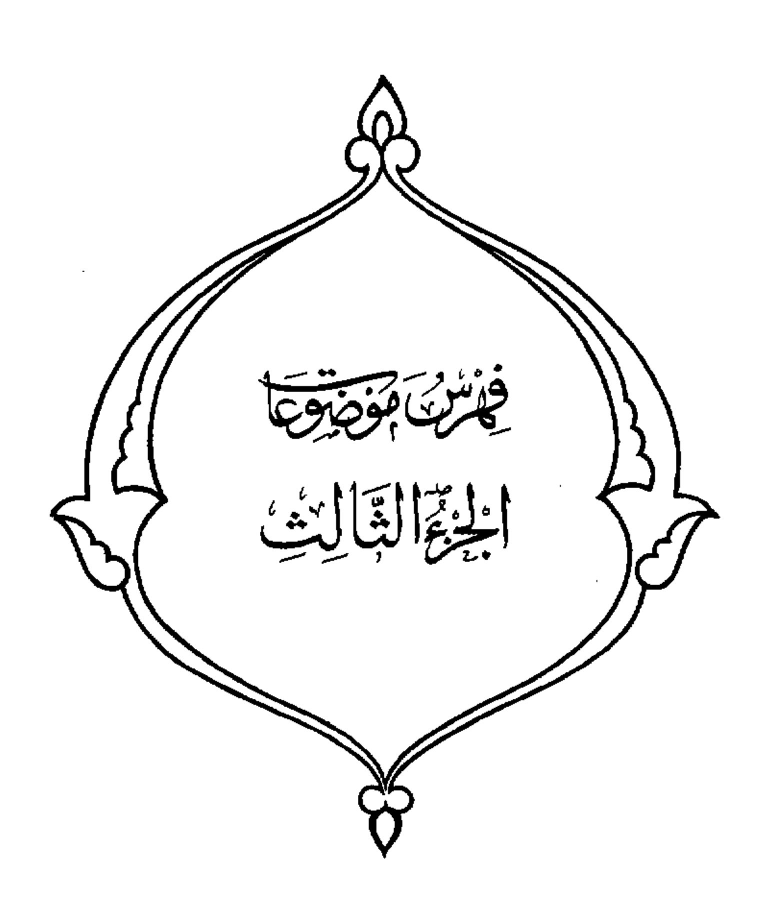

فهرس موضوعات
الجزء الأول

الموضـــــــوع	الصفحة

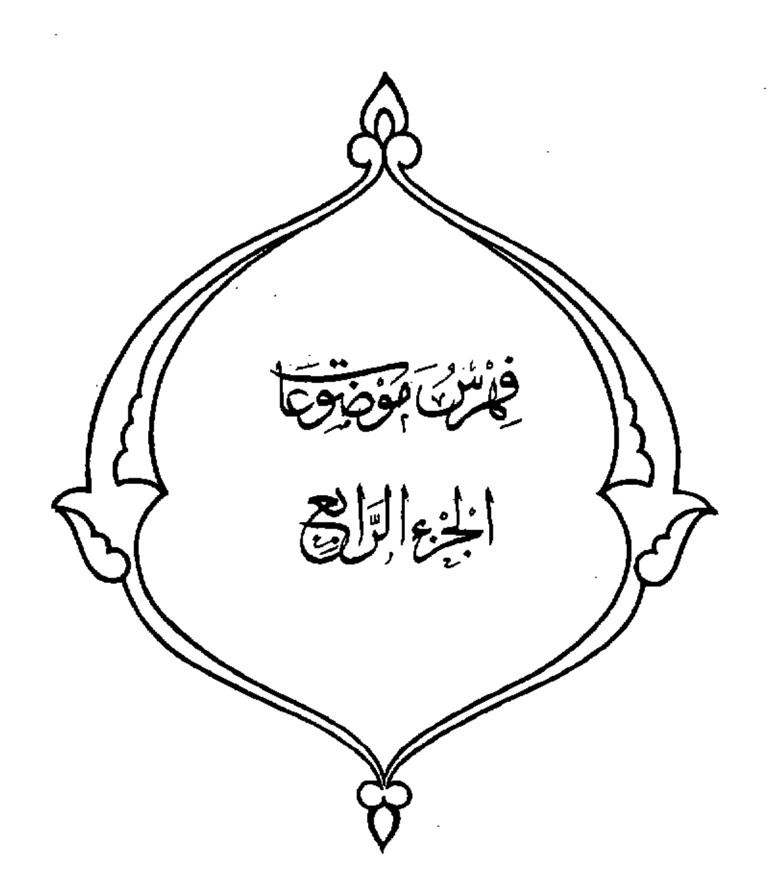
* * * *


فهرس موضوعات
الجزء الثاني

* * * *


فهرس موضوعات
الجزء الثالث

* * * *


فهرس موضوعات
الجزء الرابع

* * * *